

حَاشِيَّةٌ تَحْفَظُ الْمَحْتَاجَ بِشَرْحِ الْمَنِهَاجِ

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي علي تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعهد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء الثالث ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

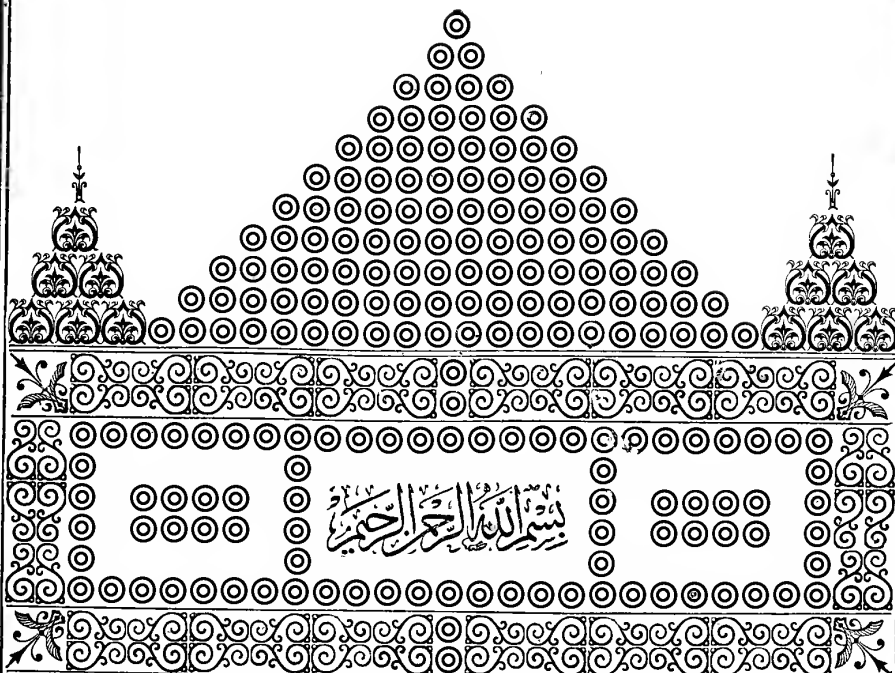
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيبات تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْلَبُ مِنَ الْمَكْتَبَةِ الْحَارِثِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَتَاءِ رَجَبٍ مَحْرَمٍ

لصاحبها مصطفى محمد

مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
صَادِرًا بِمَكْتَبَةِ الْكُبْرَى بِصَنْعَةٍ



(باب كيفية صلاة

الخوف)

من حيث انه يحتمل في
الفرض فيه ما لا يحتمل في
غيره كما يأتي وتعبيرهم
بالفرض هنا لانه الاصل
والا فلو صلوا فيه عيدا مثلا
جاز فيه الكيفيات الآتية
لما صرحوا به في الرابعة من
جواز نحو عيد وكسوف
لاستسقاء لانه لا يفوت
وحيث قد يحتمل استثناءه
أيضا من بقية الانواع

(باب صلاة الخوف)

قول المتن (صلاة الخوف) أي وما يتبعها من حكم اللباس ونحو الاستصباح بالدهن النجس ع ش أي ومن
حكم خوف فوات الحج (قوله من حيث) إلى قوله وحيث نذ في النهاية والمغني (قوله في غيره) أي غير الخوف يعني
في فرض غيره فكان الانسب فيه في غيره عبارة المغني والنهاية وحكم صلاته كصلاة الامن وإنما أفردة بترجمة
لانه يحتمل في الصلاة عنده في الجماعة وغيرها ما لا يحتمل فيها عند غيره اه (قوله كما يأتي) أي في المتن
والشرح (قوله لما صرحوا به في الرابعة الخ) عبارة المغني هناك فرع يصلي عيد الفطر وعيد الاضحي
وكسوف الشمس والقمر في شدة الخوف صلاتها لانه يخاف فوتها ويخطب لها إن امكن بخلاف صلاة
الاستسقاء لانها لا تفوت ويؤخذ من ذلك أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة والتراويح وأنها
لا تشرع في الفاتنة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اه زاد النهاية بخلاف ما إذا فاتت بغير عذر فيباين
اه قال ع ش قوله مر إلا إذا خيف فوتها الخ أي الفاتنة بعذر ومثلها يقال في الاستسقاء فاذا خيف فوته
صلى صلاة شدة الخوف وقوله مر بخلاف ما إذا فاتت الخ أي فصلها خروجا من المعصية كذا في حواشي
شرح الروض لو الد شارح مر ولو قيل شدة الخوف عذري التأخير ولا معصية لم يبعد اه وفي سم
عقب ذكره عن الاسني مثل ما مر عن المغني ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النقل المطلق اه وفي ع ش
وعليه أي على ما نقله سم عن الاسني فالظاهر انه لا يأتي فيما لم تفعل جماعة كالرواتب بل والمسكوبات إذا
صليت فرادى إلا صلاة شدة الخوف دون غيرها لعدم تاتي صفتها من التفريق في ذلك ثم إن امكنهم التناوب
بان تصلي كل جماعة وحدا نامع حراسة غيرهم فعملوا وإلا صلوا صلاة شدة الخوف اه (قوله وحيث نذ) أي

(باب صلاة الخوف)

(قوله لانه لا يفوت) قال في شرح الروض ومن ذلك يؤخذ انها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة
والتراويح ولانها لا تشرع في الفاتنة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اه ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النقل

وحين استثنائهم الاستسقاء من الرابع وقال الكردي أى حين عدم الفوات اه (قوله ويحتمل العموم) أى عموم بقية الأنواع له سم وأشار الشارح إلى رجحانه بتعليقه دون الاحتمال الاول (قوله واصلا الخ) وتجوز في الحضر كالسفر خلافا لما لك مغنى ونهاية اى بان دم المسمين العدو ويلاهم ما في الا من فلا يجوز لهم صلاة عسفا لما فيها من التخلف الفاحش وتجوز صلاة بطن نخل وذات الرقاع إذا نوت الفرقة الثانية المفارقة كالاولى ع (قوله وإذا كنت فيهم الآية) يحتمل ان تكون واردة في صلاة ذات الرقاع فقوله تعالى فيها فاذا سجدا أى فرغوا من السجود وتمازكعتهم ويحتمل ورودها في صلاة بطن نخل فقوله المذكور بمعنى فرغوا من الصلاة بجري (قوله مع ما ياتى) اى من الاخبار مع خبر صلوا كما رايتهم في اصلي واستمرت الصحابة رضى الله تعالى عنهم على فعلها بعده ودعوى المازنى نستخها اى الآية لتركة صلى الله عليه وسلم لها يوم الخندق اجابوا عنها بتأخير نزولها عنه لانها نزلت سنة ست والخندق كان سنة أربع أو خمس وغنى ونهاية قول المتن (هى انواع) اى اربعة لانه إن اشتد الخوف فالرابع اولو والعدو في جهة القبلة فالاول اوفى غير هافا لآخرانهاية (قوله تبلغ) إلى قوله وبعضها في النهاية الا قوله بعضها وإلى التنبيه في المغنى لإلا ذلك (قوله بعضها في الاحاديث) كذا في أكثر النسخ وفي بعض النسخ الصحيحة في الاحاديث باسقاط لفظة بعضها وهذا هو الموافق للنهاية والمغنى وغيرهما من وجود الستة عشر نوعا جميعها في الاحاديث وبعضها في القرآن (قوله وذ كر الرابع الخ) قضية صنيعة اى كالمغنى وشرح المنهج ان الرابع ليس من الستة عشر وكلام الشارح مر كالصريح في انه منها ع عبارة البجيرمى قوله لمجيء القرآن الخ اى صريحا فلا ينافى انه جاء بغيره ففي سبعة عشر نوعا قاله الاجورى وعبارة ع ش يفهم من كلام الشارح أى شيخ الاسلام انها سبعة عشر نوعا وهو مخالف لقول م ر ان الرابع من الستة عشر نوعا واجيب بان قوله منها تنازع فيه اختاروا ذ كر اه بادنى تصرف (قوله به) اى بالاربع وكذا جاء بالثالث مغنى (قوله مشكل الخ) وقد يحل الاشكال بان الشافعى إنما علق الحكم بصحة الحديث فيما إذا تردد فيه وإلا فكم من احاديث صحيحة وليست مذهبا له تأمل شوبرى وحفنى عبارة الرشيدى والظاهر ان معنى اختيار الشافعى لهذا النوع الثلاثة انه قصر كلامه عليها وبين احكامها ولم يتعرض للكلام على غيرها لا لابطالانه عنده لانه صح به الحديث بل لقله ما فيها من المبطلات ولا غنائها عن الباقيات ويجوز ان يكون احاديثها لم تنقل للشافعى إذ ذاك من طرق صحيحة فكم من احاديث لم تستقر صحتها الا بعد عصر الشافعى كيف والامام احمد وهو متأخر عنه يقول لا اعلم في هذا الباب حديثا صحيحا اه وبذلك يستقر قول بعضهم ان احاديثها صحيحة لا عذر للشافعى فيها ووجه سقوطه انه لا يلزم من صحتها وصولها اليه بطرق صحيحة ويحتمل انه اطالع فيها على قاذح فتأمل فهذه ثلاثة أجوبة كل واحد منها على حديثه كافى في دفع هذا التشنيع على عالم قرش من الاطابق الارض علمارضى الله تعالى عنه وعنايه اه (قوله لا عذر في مخالفتها الخ) يؤخذ منه كالشارح م ر ان من تتبع الاحاديث للصحيحة وعرف كيفية من الكيفيات الستة عشر جاز له صلاتها بذلك الكيفية وهو ظاهر لكن نقل عن م ر اى في غير النهاية خلافا وفيه وقفة والا قرب ما قلناه ع ش (قوله ولو جعلت الخ) ان لم يكن في كلام الشافعى ما ينافى ذلك لم يتجه حمله إلا على ذلك سم (قوله ما ذ كر) اى من كثرة التغيير (قوله وحذف هذا) أى قوله صلاة عسفا (قوله لفهمه) أى كونه النوع وهذا جواب عما قيل ان في جعل المصنف هذه الاحوال انواعا نظر وإنما الانواع الصلوات المفعولة فيها كرى (قوله ما ذ كر) اى في قوله الاتى وهذه صلاة رسول الله الخ قول المتن (يكون العدو الخ) ذ كر المرادى انه يفهم من كلام الالفية ان حذف ان ورفع الفعل في غير المواضع المعروفة ليس بشاذقال وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل ومذهب ابى المطلق (قوله ويحتمل العموم) أى عموم بقية الأنواع له (قوله ولو جعلت الخ) إن لم يكن في كلام الشافعى ما ينافى ذلك لم يتجه الاحمله على ذلك (قوله في المتن يكون العدو في القبلة) ذ كر المرادى انه يفهم من كلام الالفية ان حذف ان ورفع الفعل في غير المواضع المعروفة ليس بشاذقال وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل

المطلق (قوله ويحتمل العموم) أى عموم بقية الأنواع له (قوله ولو جعلت الخ) إن لم يكن في كلام الشافعى ما ينافى ذلك لم يتجه الاحمله على ذلك (قوله في المتن يكون العدو في القبلة) ذ كر المرادى انه يفهم من كلام الالفية ان حذف ان ورفع الفعل في غير المواضع المعروفة ليس بشاذقال وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل

اي كون على حد تسمع
 بالمعدي خير من أن تراه
 فاندفع ما هنا للشارح (العدو
 في جهة القبلة) ولا حائل
 بيننا وبينه وفيما كثرة
 بحيث تقاوم كل فرقة منا
 العدو كذا قالوه مصرحين بأنه
 شرط لجواز هذه الكيفية
 وهو مشكل مع ما يعلم من
 كلامهم الا اني انه يكفي جعلهم
 صفوا واحدا وجراصة واحد
 منهم وقد يجاب بأنه ^{صلى الله عليه وسلم}
 لم يفعلوا إلا مع الكثرة لأنه
 كان في ألف واربعمائة وخالد
 ابن الوليد رضي الله عنه في
 مائتين من المشركين في
 صحراء واسعة والغالب على
 هذه الأنواع الاتباع
 والتعبد فاخص الجواز
 بما في معنى الوارد من غير
 نظر إلى ان حراسة واحد
 يدفع كيدهم لاحتمال ان
 يسو فيفجأ العدو المصلين
 فينال منهم لو قلاوا ايضا
 فقلتهم ربما كانت حاملة
 العدو على الهجوم وهم في
 سجودهم بخلاف كثرتهم
 فجازت هذه الكيفية مع
 الكثرة وادنى مراتبها ان
 يكون مجموعنا مثلهم بان
 نكون مائة وهم مائة مثلا
 فصدق حينئذ اننا اذا فرقنا
 فرقتين كافات كل منهما
 العدو سواء جعلنا فرقة ام
 فرقا فقولهم بحيث إلى اخره
 المراد منه كمن عبر بان
 يكفي بعض منا العدو ما
 ذكر كما هو ظاهر لا مع القلة
 (فيرتب الامام القوم صفين)

الحسن اه سم (قوله أي كون) إلى قوله وكذا في النهاية (قوله أي كون) لا يقال لاحاجة لذلك لأنه من
 قبيل الاخبار بالجملة لا نأقول لا يصح لأنه لا رابط ثم لا بد من تقدير مضاف في الكلام ليصح الحل اي
 ذو كون الخ سم وعش (قوله على حد تسمع الخ) اي وإن كان شاذاسما عيا على خلاف سم (قوله فاندفع
 الخ) كيف يندفع بتخريج على وجه مقصور على السماع ويجاب بمنع ذلك كما نقلناه فيما مر عن المرادي
 سم (قوله في جهة القبلة) اي مرثيا عباب اه عش (قوله ولا حائل) إلى قوله وكذا في المغنى (قوله وفيما
 كثرة الخ) قد يستشكل جعل الكثرة شرطا للجواز هنا وللندب فيما يأتي أي في صلاة ذات الرقاع سم على
 حج اقول ستأتي الاشارة للفرق في قول الشارح مرو تقارق صلاة عسفان الخ عش اقول ويأتي في
 الشارح وسم رده (قوله بأنه) اي قولهم بحيث تقاوم الخ (قوله لجواز هذه الكيفية) ينبغي ان المراد
 بالجواز الحل والصحة ايضا لان فيها تغييرا مبطلا في حال الامن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما
 سم على حج اي فبدون ذلك يحرم ولا يصح عش (قوله وهو مشكل) اي اشتراط مقاومة كل فرقة منا
 العدو (قوله من كلامهم الاي) أي في قول المصنف ولو حرس فيهما الخ (قوله انه يكفي جعلهم الخ)
 اي ولا تشتط الحديثية المتقدمة (قوله مع الكثرة) اي بحيث تقاوم الخ (قوله وايضا فقلتهم الخ) لعله
 معطوف على قوله والغالب الخ (قوله كافات كل منهما الخ) قد يقال لا وجه لاعتبار مكافاة كل فرقة
 العدو إلا اعتبار مكافاة الحارسة ولا فلا معنى لاعتبار المكافاة في كل فرقة كالا يخفى فاعتبار المكافاة على
 هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلا باق على اشكاله لم يرتفع بما حاوله سم (قوله فوقولهم بحيث الخ) المراد
 منه الخ حاصله أنه ليس المراد بقولهم المذكور اعتبار الانقسام بالفعل إلى فرقتين كل واحدة تقاوم
 العدو بل امكان الانقسام المذكور رسم ويأتي عن النهاية والمغنى اعتداد اشتراط الانقسام بالفعل حتى
 لو كان الحارس واحدا اشتراط ان لا يزيدا الكفار على اثنين (قوله ما ذكر) اي ان يكون مجموعنا مثلهم
 كردى (قوله لا مع القلة) معطوف على مع الكثرة شارح اه سم قول المتن (فيرتب الامام الخ) قال في
 العباب ويستحب الامام ان يبين لهم من يسجد معه ومن يتخلف للحراسة حتى لا يتخلفوا عليه اه اي فان لم
 يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا بأن يسجد بعض الصف الاول مع الامام في الاولى وبعض الثاني والبعض
 الباقي من الصفين في الثانية اعتد بذلك عش (قوله إلى ان يعتدل بهم) اي في الركعة الاولى اذ الجراسة
 الاتية محلها الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوله فاذا سجد الخ نهاية ومعنى قول المتن (وحرس) اي
 ناظرا للعدو فيما يظهر لا موضع سجوده عش عبارة سم قد يدل اي حرس على ان المراد ينظر إلى

فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا قال فيريكم صلاة لان حذفت وتبقى يريكم
 مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله اه وهذا مذهب ابى الحسن فانه
 اجاز حذف ان ورفع الفعل وجعل منه قوله تعالى قل افغير الله تاسروني اعبداه (قوله اي كون) اي
 ذو كون (اي كون الخ) لا يقال لاحاجة لذلك لأنه من قبيل الاخبار بالجملة لا نأقول لا يصح لأنه لا رابط
 (قوله على حد تسمع الخ) اي وإن كان شاذاسما عيا على خلاف (قوله فاندفع الخ) كيف يندفع بتخريج على
 وجه مقصور على السماع ويجاب بمنع ذلك كما نقلناه فيما مر عن المرادي (قوله وفيما كثرة الخ) قد
 يستشكل جعل الكثرة شرطا للجواز هنا وللندب فيما يأتي مع ان المعنى الذي اعتبرت لاجله واحد في الموضوعين
 كالا يخفى فليتأمل (قوله مصرحين بأنه شرط لجواز هذه الكيفية) ينبغي ان المراد بالجواز الحل والصحة ايضا
 لان فيها تغييرا مبطلا في حال الامن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما (قوله كافات كل منهما العدو)
 قد يقال لا وجه لاعتبار مكافاة كل فرقة العدو لا اعتبار مكافاة الحارسة ولا فلا معنى لاعتبار المكافاة في
 كل فرقة كالا يخفى فاعتبار المكافاة على هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلا على اشكاله لم يرتفع بما حاوله
 فتأمل بلطف ففيه دقة (قوله فوقولهم بحيث الخ) حاصله انه ليس المراد بقولهم المذكور اعتبار الانقسام
 بالفعل إلى فرقتين كل واحدة تقاوم العدو بل امكان الانقسام المذكور (قوله لا مع القلة) معطوف على مع

العدو لا إلى موضع سجوده ويحتمل أن يفصل بين أن لا يأمن هجوم العدو إلا بالنظر إليه فينظر إليه وبين أن يحس بهجومه وان لم ينظر إليه فينظر إلى موضع سجوده اه قول المتن (وحرص صف) أي آخر في الاعتدال المذكور نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم في الاعتدال المذكور مقومه انهم لو أرادوا أن يجلسوا أو يحرسوا وهم جالسون امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لأن ذلك هو الوارد في جلوسهم أحداث صورة غير معودة في الصلاة فلو جلسوا جهلاً أو سهواً فالأقرب أنهم يديمون الجلوس وكذا لو هووا بقصد السجود ناوين الحراسة فيما بعد تلك الركعة فعرض ما منعهم منه كسبق غيرهم إليه فاشبهه ما لو تخلفوا للركعة العارضة لهم بعد الجلوس فلا يجوز لهم العدو كما قاله حج ويحتمل جواز العدو فیهما لأنه ابلغ في منعهم العدو منه في جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما في الركعة ع ش (قوله) ولحقوه في القيام الخ) ينبغي أن يأتي هنا ما قيل في مسئلة الركعة لو لم يتمكنوا من قراءة الفاتحة بعد السجود فيسكونون كالسجود ثم رابت في الروض ما يؤخذ منه ذلك ع ش أقول يؤخذ ذلك أيضاً من قول شارح الاتي كما علم ذلك كله مما مر في المرحوم وغيره وياتي عن سم ما يصرح بذلك (قوله بان لم يفرغوا الخ) أنظر كيف يكون هذا تصويراً للسبق بأكثر من ثلاثة ثم رأيت قوله الاتي نعم الخ ولا يخفى ما فيه فانه لا يقيّد دفع هذا سم (قوله بشرطه) أي بان يطمئنوا قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع (قوله فيه) أي الركوع (قوله بشرطه) وهو العالم والتعمد كردی (قوله نعم) يتردد النظر الخ) قد يقال لاحسان هنا للسجدة عليهم لان وجوب موافقتهم الامام في الركوع ليس لانه سبقهم من ثلاثة اركان طويلة وإنما يكون كذلك لور كع الامام وهم في الاعتدال وليس كذلك بدليل قوله بان لم يفرغوا الخ فتأمل بل لانهم بالنسبة لهذه الركعة مسبوقون والمسبوق يجب ان يوافق الامام في الركوع حيث لم يفوت شيئاً من القيام في غير الفاتحة كما في تصويره هذا وعلى هذا فتخلفهم عن الركوع مع الامام له حكم سائر صور تخلف المسبوق فلي تأمل سم (قوله في حسان السجدة) أي يسجد في الامام كردی (قوله لمصلحة الغير) متعلق بالتخلف (قوله تلك النظائر) أي المرحوم وغيره من الناس ونحو المريض وبطل الحركة (قوله المتن في الثانية) أي الركعة الثانية (وقوله وحرص الآخرون) أي الفرقة التي سجدت مع الامام (وقوله فاذا جلس) أي الامام للشهد (وقوله وهذه) أي السكيفية المذكورة (صلاة الخ) أي صفة صلاته نهاية (قوله بضم العين) أي وسكون السين المهملتين وهي قرينة بقرب خلیص بينها وبين مكة اربعة بردنهاية ومعنى (قوله لعسف السيول فيه) أي لتسلط السيول عليه ويعرف الان بئر فيه برماوى (قوله فيه ان الصف الاول الخ) عبارة للمغنى والنهاية وعبارته كغيره صادقة بان يسجد الصف الاول في الركعة الاولى والثاني في الثانية وكل منهما فيها مكانه او تحول بمكان الآخر وبمعكس ذلك فهي اربع كيفيات وكلها جائزة إذ لم يكشراً أفعالهم في التحول والذي في خبر مسلم بسجود الاول في الاولى والثاني في الثانية مع التحول فيها وله ان يرتبهم صفو قائم يحرس صفان فأكثر اه (قوله مع تقدم الثاني الخ) أي في الركعة الثانية سم (قوله وحملوه) أي ما في مسلم (قوله الصادق

الكثرة شارح (قوله في المتن وحرص صف) قد يدل على ان المراد ينظر إلى العدو لا إلى موضع سجوده ويحتمل ان يفصل بين ان يحتاج إلى النظر إلى العدو بان لا يأمن هجومه إلا بالنظر إليه فينظر إليه وبين ان لا يحتاج بان يحس بهجومه إذا ارادوه وان لم ينظر إليه فينظر إلى موضع سجوده (قوله بان لم يفرغوا من سجدة) انظر كيف يكون هذا تصويراً للسبق بأكثر من ثلاثة ثم رأيت قوله الاتي نعم الخ ولا يخفى ما فيه فانه يقيّد دفع هذا (قوله نعم يتردد النظر هنا) قد يقال لاحسان هنا للسجدة عليهم لان وجوب موافقتهم الامام في الركوع ليس لانه سبقهم بأكثر من ثلاثة اركان طويلة وان يكون كذلك لور كع الامام وهو في الاعتدال وليس كذلك بدليل قوله بان لم يفرغوا الخ فتأمل بل لانهم بالنسبة لهذه الركعة مسبوقون والمسبوق يجب ان يوافق الامام في الركوع حيث لم يفوت شيئاً من القيام في غير الفاتحة كما في تصويره هذا وعلى هذا فتخلفهم عن الركوع مع الامام له حكم سائر صور تخلف المسبوق فلي تأمل (قوله مع تقدم الثاني) أي في الثانية (قوله

وحرص صف فاذا قاموا
سجد من حرس ولحقوه
في القيام ليقراً بالكل فان
لم يلحقوه فيه بان سبقهم
بأكثر من ثلاثة طويلة
السجدة والقيام بان لم
يفرغوا من سجدة ثم لا
وهو راكع وافقوه في
الركوع وأدركوه بشرطه
فان لم يوافقوه فيه وجروا
على ترتيب أنفسهم بطلت
صلاتهم بشرطه كما علم ذلك
كله مما مر في المرحوم وغيره
نعم يتردد النظر هنا فيما
ذكرته في حسان السجدة
عليهم مع كونهم مأمرين
بالتخلف بهم مع إمكان
فعلهم لهم مع الامام لمصلحة
الغير بخلاف تلك النظائر
(وسجد معه في الثانية من حرس
اولا وحرص الآخرون
فاذا جلس سجد من حرس
وتشهد بالصفين وسلم وهذه
صلاة رسول الله ﷺ
بعسفان بضم العين سمي
بذلك لعسف السيول فيه
رواها مسلم لكن فيه أن
الصف الاول سجد معه
في الركعة الاولى والثاني
في الثانية مع تقدم الثاني
وتأخر الاول وحملوه على
الافضل الصادق

به المتن كعكسه وذلك بشرط أن لا تتكرر أفعالهم في التقديم والتأخر المطلوب في العكس أيضا قياسا على الوارد لأن الأول أفضل نخص بالسجود أولا مع الامام الأفضل أيضا واغتفر هنا للحارس هذا الخلف لعذره ولا حراسة في غير السجدين لعدم الحاجة اليها (ولو حرس فيهما) أي الركعتين (فرقتا صف) على المناوبة فرقة في الأولى وفرقة في الثانية (جاز) قطعاً للحصول المقصود وهو الحراسة (وكذا) يجوز أن تحرس فيهما (فرقة) واحدة ولو واحداً (في الأصح) إذ لا يحذور فيه وفرضهم الركعتين باعتبار أنه الوارد والإفلازائد عليهما حكمهما (الثاني يكون) العدو (في غيرها) أي القبلة أو فيها وثم سائر وليس هذا شرطاً لجواز هذه السكيفية بل لندبها كما في المجموع عن الأصحاب (فيصلي) الامام بعد جعله القوم فرقتين واحدة بوجه العدو حين صلاته بالأولى ثم تذهب لوجهه وتأتي الأخرى إليه (مرتين كل مرة بفرقة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن

به) أي بالأفضل (قوله كعكسه) أي كما يصدق المتن على عكس الأفضل وهو عدم سجود الصف الأول أولاً بل الثاني أو عدم التقديم والتأخر كردى واقصر سم على الأول كما يأتي (قوله وذلك) أي صحة صلاة عسفان مع التقديم والتأخر (قوله بشرط أن لا تتكرر أفعالهم الخ) أي بأن لم يش كل منهم أكثر من خطوتين فإن مشى أكثر منهما بطلت صلاته وينفذ كل واحد بين رجلين نهاية وينبغي مراعاة ذلك عند الإحرام بأن يقفوا على حالة يسهل معها ما ذكر عش (قوله المطلوب) أي ما ذكر من التقديم والتأخر في العكس وهو أن يسجد الثاني في الأول والأول في الثانية والمراد المطلوب في الثانية من العكس و (قوله قياسا على الوارد) أي وهو سجود الأول والثاني في الثانية مع تقدم الثاني فيها للسجود وتأخر الأول فيها للحراسة وما ذكره من مطلوبة التقديم والتأخر في العكس صرح العباب بخلافه فقال فعلى الصفة الأولى أي سجود الثاني في الأول والأول في الثانية ملازمة كل صف مكانة أفضل قال في شرحه كما في المجموع عن العراقيين قال وفي لفظ الشافعي إشارة إليه أنه لم يده ولم يزد عليه سم (قوله لأن الأول الخ) علة لقوله قبل الأفضل شارحاً سم (قوله الأفضل) صفة للسجود أولاً الخ (قوله أيضاً) أي كالصف الأول (قوله هنا) أي في صلاة عسفان (قوله ولا حراسة الخ) عبارة النهاية ومعنى وإنما اختصت الحراسة بالسجود دون الركوع لأن الراكيح يمكنه المشاهدة اهـ (قوله أي الركعتين) أي قول المتن الثاني في النهاية والمغنى قول المتن (فرقة لصف الخ) أي أو بعض كل صف نهاية (قوله على المناوبة) أي ودام غيرهما على المتابعة نهاية ومعنى قول المتن (جاز) أي بشرط أن تكون الحراسة مقاومة للعدو حتى لو كان الحارس واحداً اشترط أن لا يزيد الكفار على اثنين نهاية ومعنى وتقدم في الشرح ما يخالفه من كفاية إمكان الانقسام (قوله وكذا يجوز الخ) لكن المناوبة أفضل لهما الثابتة في الخبر ويكره أن يصل بأقل من ثلاثة وأن يحرس أقل منها نهاية ومعنى قال عش قوله مر ويكره الخ أي حيث كان القوم فيهم كثرة ومراده مر الكراهة في هذا النوع وبقية الأنواع كما صرح به شرح الروض اهـ (قوله ولو واحداً) أي إذا كان العدو اثنين فقط كما يؤخذ مما تقدم له عش أي للنهاية ومثله المغنى خلافاً للتحفة قول المتن (الثاني يكون) أي كرن أي ذكر كون سم (قوله أي القبلة) أي قوله وعبر في النهاية والمغنى لإقوله خلافاً إلى كثرتنا وقوله بحيث إلى وخوف (قوله وليس هذا) أي أحداً لمرين قول المتن (فيصلي الخ) أي جميع الصلاة ثنائية كانت أو ثلاثية أو رباعية نهاية ومعنى (قوله واحدة الخ) الأسبك تأخير عن قول المصنف بفرقة ويزاد أنه بان يجعل قول المتن مرتين الخ أي وتسكون الصلاة الثانية للامام فلا يسقط فرضه بالأولى نهاية ومعنى قال عش والظاهر استواء الصلاتين في الفضيلة لأن الثانية وإن كانت خلف نفل لا كراهة فيها هنا فسوات الأولى قال شيخنا الشوبري والثانية معادة ومع ذلك لا تجب فيها نهاية الإمامة فهي مستثناة من وجوبها في المعادة اهـ ويوجه بان المعادة وإن حصلت له لكن المقصود هنا حصول الجماعة لهم ثم إن كان ما ذكره منقولاً فسم ولا فقد يقال لا بد من نية الإمامة ولم يتعرض لبقية شروط المعادة وينبغي أنه لا بد منها اهـ وعبارته على المنهج وفي كل من الاستثناء والتوجيه نظر إلا أن يكون الاستثناء منقولاً عن كلام الأصحاب وإلا فالقياس كإدلال عليه كلامهم وجوب نية الجماعة اهـ قول المتن (وهذه صلاة رسول الله

وتأخر الأول) أي في الثانية منه (قوله المطلوب في العكس) وهو أن يسجد الثاني في الأول والأول في الثانية والمراد المطلوب في الثانية من العكس وقوله قياساً على الوارد أي وهو سجود الأول في الأول والثاني في الثانية مع تقدم الثاني فيها للسجود وتأخر الأول فيها للحراسة وما ذكره من مطلوبة التقديم والتأخر في العكس صرح العباب بخلافه فقال فعلى الصفة الأولى أي سجود الثاني في الأول والأول في الثانية ملازمة كل صف مكانة أفضل قال في شرحه كما في المجموع عن العراقيين قال وفي لفظ الشافعي إشارة إليه أنه لم يده ولم يزد عليه سم (قوله لأن الأول الخ) علة لقوله قبل الأفضل عش (قوله وكذا فرقة واحدة ولو واحداً) هل يجري هذا في صلاة ذات الرقاع أو يفرق بأن العدو هنا في جهة القبلة وهناك في غير هاهنا نظر (قوله الثاني يكون) أي

وشرط ندب هذه كما قالاه
 لا جوازها خلافا لما زعمه
 الاسنوي نظر الى انها مع
 فقد بعض الشروط فيها
 تقرير بالمسلمين لان هذا
 ملحوظ آخر لاتعلق له
 بالصلاة على انه لا تقرير
 فيه إلا ان أكرهم على
 الاقتداء به مع علمه بأن
 فيه ضرراً عليهم أكثرنا
 بحيث تقاوم كل فرقة منا
 العدو أي بالاعتبار السابق
 كما هو ظاهر وخوف
 هجومهم في الصلاة لو لم
 يفعلوها وعبر بعضهم بأمن
 مكرهم ولتخالف لأن المراد
 أمنه لو فعلوا والامام
 ينتظرهم نعم ان أمكن أن
 يؤم الثانية واحدا منها كان
 أفضل ليسلوا من اقتدائهم
 بالمتنفل المختار في صحته في
 الجملة وصلاته عليه السلام
 بالفرقتين لأنهم لا يسمحون
 بالصلاة خلف غيره مع
 وجوده (أو) يكون
 العدو في غيرها أو فيها وثم
 سائر وهذا هو النوع
 الثالث كما أفاده قوله الآتي
 الرابع (تقف فرقة في
 وجهه) أي العدو تحرس
 (ويصلي بفرقة ركعة

الخ) أي صفة صلاته وهي وان جازت في غير الخوف فهي مندوبة فيه بالشروط الزائدة على المتن فقوله لم
 يسن للمفتري ان لا يقتدى بالمتنفل ليخرج من خلاف اني جنيعة محله في الامن او في غير الصلاة المعادة بمعنى
 ونهاية زاد الايعاب اي لصحة الحديث فيها فعلى فرض جريان الخلاف فيها او في احدهما لا يراعى لمخالفته
 لسنة صحيحة اه قال ع ش قوله مر محله في الامن اي ومع كونه خلاف السنة الاقتداء فيه افضل من
 الانفراد وعليه فينبغي ان يقتدوا قهولهم بسن ان لا يفعل بما اذا تعددت الائمة وكانت الصلاة خلف احدهم سالمة
 بما طلب ترك الصلاة خلف غيره لاجله اه (قوله نظر الى انها مع فقد بعض الشروط الخ) يتأمل فيه فان
 من الشروط كون العدو وفي غير القبلة وفيها وثم سائر مع فقد ذلك بان يكون فيها ولا سائر لا تقرير فيه
 ومنها خوف الهجوم مع ان فقدته بان يؤمن الهجوم ولا تقرير فيه سم (قوله لان هذا الخ) علة لقوله
 خلافا للخ والاشارة في التقرير في تعليل الاسنوي (قوله أكثرنا) خبر قول السابق وشرط الخ (قوله
 بحيث تقاوم الخ) نقله في الخادم عن صاحب الوافي لسكن ظاهر كلامهم بخالفه نهاية عبارة الحلبي المراد
 بالكثرة هنا الزيادة على المقاومة فهي عند المقاومة جائزة ومع الزيادة على ذلك مستحبة اه (قوله أي
 بالاعتبار السابق) كان مراده في جواب قوله السابق وهو مشكل الخ سم (قوله وخوف هجومهم الخ) عطف
 على قوله أكثرنا (قوله لو لم يفعلوها) كان الضمير لهذه السكيفية و (قوله لو فعلوا) اي هذه السكيفية سم
 (قوله والامام ينتظرهم) راجع الى قوله وتاتي الاخرى اليه وإنما اخاره الى هنا ليحسن اتصال قوله نعم الخ به
 (قوله ليسلوا الخ) عبارة تفيد شرح العباب نعم بحث الاسنوي ان الاولى ان يصلي الثانية من لم يصل اي
 للخروج من صورة اقتداء المفتري بالمتنفل وإنما صلى صلى الله عليه وسلم بالفرقتين الخ سم (قوله المختلف
 الخ) هو صفة لاقتدائهم شارح اه سم (قوله في الجملة) متعلق بقوله المختلف الخ وقال ع ش متعلق
 بقوله ليسلوا الخ اه وعليه في معنى الباء (قوله او يكون) اي كون اي ذو كون (قوله العدو) الى قوله
 كذا قيل في النهاية والمعنى لا قوله كما بينته في شرح العباب قول الماتن (تقف الخ) المناسب لتقدير الشارح
 قوله يكون العدو الخ ان يزيد هنا الفاء قول الماتن (قوله ويصلي بفرقة ركعة) اي من الثانية بعد ان يجازهم
 الى مكان لا يبلغهم فيه سهام العدو ونهاية ومعنى قال ع ش قوله مر بعد ان يجازهم الخ اي الاولى له ذلك

كون أي ذو كون (قوله وشرط ندب هذه كما قالاه) هذا يقتضي ندب هذه في الامن وظاهر انه في غير الامام من
 حيث كونه معيدا اما هو من هذه الحثية فهو مندوب في الامن لانه يسن له الاعادة (قوله خلافا لما زعمه الاسنوي
 نظر الخ) عبارة شرح الارشاد و قول الاسنوي اعتراضا على الشيخين بل هذه شروط للجواز فان التقرير
 بالمسلمين اي عند فقدتها او فقدوا احدها لا يجوز بدان مفهوم كلامهما انه ان انتفت او واحد منها انتفى
 الندب وانتفاء وصادق مع الحرمة ان وجد تقريره وجبار على الاقتداء او مع الاباحة لم يوجد ذلك انتهى
 اي فالتقرير ليس لازما لا انتفاء حتى يكون شرطا للجواز فتأمل وفي شرح العباب ويرد بانه لا تقرير لان
 ما ينال كل فرقة يمكن ان تتداركه الاخرى انتهى وانظر قوله بل هذه شروط للجواز كيف يتأتى مع قوله
 وخوف هجومهم الخ إذ يلزم انتفاء الجواز عند امن الهجوم وهو غير ممكن فليتأمل (قوله مع فقد بعض
 الشروط) يتأمل فيه فان من الشروط كون العدو في غير القبلة أو فيها وثم سائر مع ان فقد ذلك بان يكون فيها
 لا سائر ولا تقرير فيه ومنها خوف الهجوم مع ان فقدته بان يؤمن الهجوم لا تقرير فيه (قوله بالاعتبار
 السابق) كان مراده في جواب قوله السابق وهو مشكل الخ (قوله لو لم يفعلوها) كان الضمير لهذه السكيفية
 (قوله لو فعلوا) اي هذه السكيفية (قوله المختلف) هو صفة لاقتدائهم ش (قوله في الجملة) في شرح العباب
 ولا ينافي الندب حينئذ قهولهم بسن المفتري ان لا يقتدى بالمتنفل ليخرج من خلاف من منعه لان محله في
 الامن او في غير الصلاة المعادة اي لصحة الحديث فيها فعلى فرض جريان الخلاف فيهما او في احدهما لا
 يراعى لمخالفته لسنة صحيحة نعم بحث الاسنوي ان الاولى ان يصلي الثانية من لم يصل اي للخروج من صورة
 اقتداء المفتري بالمتنفل وإنما صلى صلى الله عليه وسلم بالفرقتين لان الصحابة رضوان الله عليهم لا يسمحون

لأن الضرر لهم غير محقق سيما وقد وقعت الفرقة الثانية في وجه العدو اه (قوله وعلم منه) أى من قول
 المصنف فاذا قام للثانية الخ (قوله انه لا تسن لهم الخ) أى وتجوز بعد الرفع من السجود نهاية ومعنى
 (قوله لانه قائم) أى الامام قول المتن (وأتمت) أى لنفسها (وذهبت) أى بعد سلامها (الى وجهه) أى العدو
 ويسن للامام تخفيف الاولى لا اشتغال فلو بهم بما هم فيه ولهم كلهم تخفيف الثانية التى انفردوا بها لئلا يطول
 الانتظار مغنى ونهاية ويأتى فى الشرح مثله (قوله ينتظرهم) ويسن اطالة القيام الى الحوقم نهاية
 ومعنى قول المتن (فاقتدوا به) أى ولا يحتاج الامام لنية الامامة فى هذه الحالة كما هو معلوم لأن الجماعة
 حصت بنية الاولى وهى منسجبة على بقية اجزاء الصلاة وهى كما لو اقتدى بالامام قوم فى الامن وبطلت صلاتهم
 وجاء مسبوقون واقتدوا به فى الركعة الثانية ع ش قول المتن (وصلى بهم الثانية) أى فلولم يدر كروها معه
 لسرعة قراءته فيحتمل ان يوافقوه فيما هو فيه وياتوا بالصلاة تامة بعد سلامه ويحتمل انه ينتظرهم فى
 التشهد فيأتوا بركعة ويسلم الامام وياتوا بالآخرى بعد سلامه ويحتمل وهو الاقرب انه ينتظرهم فى التشهد ايضا
 حتى يأتوا بالركعتين فيسلم بهم ع ش (قوله قاموا فورا) أى فان جلسوا مع الامام على نية القيام بعد الظاهر
 بطلان صلاتهم لاحداثهم جلوسا غير مطلوب منهم بخلاف ما لو جلسوا مع الامام على نية ان يقوموا بعد سلام
 الامام فانه لا يضطر لان غاية انهم مسبوقون ع ش وقوله فالظاهر بطلان صلاتهم لعله اخذا بما مر فى
 صلاة الامن فيما اذا زاد جلوسهم على جلسة الاستراحة قدر التشهد (قوله كما يأتى) أى فى شرح وكذا الثانية
 الثانية الخ قول المتن (فأتموا ثانيتهما) أى وهو منتظر لهم معنى قول المتن (وسلم بهم) أى ليحوزوا فضيلة التحلل
 معه كما جازت الاولى فضيلة التحريم معه معنى ونهاية قول المتن (صلاة رسول الله) أى وصفة صلاته معنى (قوله
 رواها الشيخان) وينبغى ان يشترط لجوازها الكثرة كما فى صلاة عسفان بل الاولى لان العدو هنا فى غير جهة
 القبلة او بحائل بخلافه ثم وعليه ينبغى ان يراد بالجواز المشروط بذلك الحل وكذا الصحة حيث تمتنع فى الامن
 كما فى حق الطائفة الثانية بلانية مفارقة واما حيث جازت فى الامن فلا معنى لاشتراط ذلك فى صحتها واسم واطلق
 النهاية والمعنى والمنهج ان الكثرة شرط لسن صلاة ذات الرقاع للصحة وفارقوا بينها وبين صلاة عسفان
 حيث كانت الكثرة شرط لصحتها لاسيما بما حاصله كما فى ع ش أن صلاة ذات الرقاع لما كان يجوز مثلها فى
 الامن فى الجملة حكم بجوازها مطلقا وصلاة عسفان لما كانت مخالفة للامن فى كل من الركعتين اقتصر فيها على
 ما ورد وذلك مع الكثرة دون غيرها (قوله موضع من نجد) أى بارض غطفان نهاية ومعنى يفتح اوله المعجم
 وثانيه المهمل حلى (قوله فكانوا يلفون الخرق) أى والخرق والرقاع بمعنى واحد يجزى (قوله يجوز فيها غير
 تلك الكيفية الخ) عبارة النهاية والمعنى والعباب مع شرهه ولولم يتم المقتدون به فى الركعة الاولى بل ذهبوا
 الى وجه العدو وسكروا فى الصلاة وجاءت الفرقة الاخرى فصلى بهم ركعة وحين سلم ذهبوا الى وجه العدو و
 سكروا وجاءت تلك الفرقة الى مكان صلاتهم وأتموها لانفسهم وذهبوا الى العدو وجاءت تلك الى مكانهم أى
 مكان صلاتهم وأتموها جاز وهذه الكيفية رواها ابن عمر اه (قوله ولومع الافعال الخ) أى بلا ضرورة

فاذا قام للثانية فارقت به بالنية
 ولا بطلت صلاتها وعلم
 منه انه لا تسن لهم نية
 المفارقة إلا بعد تمام
 الانتصاب لانه قائم
 أيضا فيكون انتصابهم
 فى حال القدرة (وأتمت
 وذهبت الى وجهه وجاء
 الواقفون) فى وجه العدو
 والامام ينتظرهم فاقتدوا
 به وصلى بهم (الركعة
 الثانية فاذا جالس للتشهد
 قاموا) ندبا فورا من
 غير نية لانهم مقتدون
 به حكما كما يأتى (فأتموا
 ثانيتهما ولحقوه وسلم بهم
 وهذه صلاة رسول الله
 ﷺ بذات الرقاع)
 موضع من نجد رواها
 الشيخان أيضا وسميت
 بذلك لثقلها جلود اقدامهم
 فيها فكانوا يلفون عليها
 الخرق وقبل غير ذلك
 ويجوز فيها غير تلك
 الكيفية ولومع الافعال
 الكثيرة

بالصلاة خلف غيره مع وجوده انتهى (قوله فى ماتن فاذا قام للثانية فارقت به) أى فى الروض
 ولولم يتمها أى الثانية المقتدون أى بهى الركعة الاولى الخ عبارة العباب وللأولين ان لا يتموا صلاتهم بل ينشروا
 مفارقة الامام وذهبوا اتجاه العدو ويقفوا اسكوا الخ بل لو ذهبوا او وقفوا اتجاه العدو وسكروا فى الصلاة وجاءت
 الفرقة الاخرى فصلى بهم ركعة وحين سلم ذهبوا الى وجه العدو وجاءت تلك الى مكانهم أى مكان صلاتهم
 وأتموها لانفسهم وذهبوا الى وجه العدو وجاءت تلك الى مكانهم وأتموها جاز انتهى وبين فى شرهه ان هذه
 الكيفية رواها ابن عمر والاولى رواها سهل بن ابى حشمة (قوله فيكون انتصابهم فى حال القدرة) هلا قيل
 لا يفارقونه إلا عند ارادة الركوع (قوله فى المتن وهذه صلاة رسول الله ﷺ بذات الرقاع) ينبغى
 ان يشترط لجوازها الكثرة كما فى صلاة عسفان بل الاولى لان العدو هنا فى غير جهة القبلة او بحائل بخلافه ثم
 وعليه ينبغى ان يراد بالجواز المشروط بذلك الحل وكذا الصحة حيث تمتنع فى الامن كما فى حق الطائفة الثانية

لصحة الخبر كما ينته في شرح
 العباب (والاصح أنها) أى
 هذه السكيفية (أفضل من
 بطن نخل) وعسفان لأنها
 أخف وأعدل بين الطائفتين
 ولصحتها بالاجماع في الجملة
 وفارقت صلاة عسفان
 بجوازها في الامن لغير
 الفرقة الثانية ولها ان نوت
 المفارقة بخلاف التخلف
 الفاحش الذى في عسفان
 فانه لا يجوز في الامن كذا
 قيل وفيه نظر فان التخلف
 الذى في عسفان يجوز في
 الامن للعذر كالرحمة وعند
 نية المفارقة فكانت أولى
 بالجواز من ذات الرقاع
 بالنسبة للفرقة الثانية لان
 افرادها لا يجوز في الامن
 بحال ثم رأيت ذلك منقولا
 عن الرافعي ورأيت له
 توجيهها يوضحه بعض
 الايضاح وهو أن ذات
 الرقاع أشبه بالقرآن لما فيها
 من الحزم وأمر غدر العدو
 لإذوق الطائفة الحارسة
 قبالة من غير صلاة أقوى
 في مصابة العدو ودفع
 كيد (ويقرأ الامام) ندبا
 (في انتظاره) الفرقة
 (الثانية) في القيام الفاتحة
 وسورة طويلة إلى أن يجيؤا
 اليه ثم يزدمن تلك السورة
 قدر الفاتحة وسورة قصيرة
 إن بقي منها قدرهما وإلا

و (قوله لصحة الخبر به) أى مع عدم المعارض لأن إحدى الروايتين كانت في يوم والاخرى في يوم نهاية ومعنى
 (قوله أى هذه السكيفية) عبارة شرح المنهج أى صلاة ذات الرقاع بكيفية تأتمها قال البجيرمي أى صورها من
 كونها ثنائية أو ثلاثية أو رباعية اهـ (قوله أفضل من بطن نخل وعسفان) وعليه ففعل الحكمة في تأخيرها
 عنهما في الذكر مع كونها أفضل منهما ان تبينك قد توجد صورتهما في الامن بالاعادة في صلاة بطن نخل
 وتخلف المامومين لنحو رحمة في عسفان وبقي صلاة بطن نخل مع عسفان فاهما أفضل والاقر بان بطن نخل
 أفضل من عسفان أيضا لجوازه في الامن على ما مر فيه ونقل شيخنا الشوبري عن العلقي ما وافقه عـ ش
 (قوله ولصحتها الخ) أى دونها شرح المنهج (قوله وفارقت صلاة عسفان الخ) كذا في شرح المنهج قال شيخنا
 الشهاب البرلسي قد بين به مراده من قوله ولصحتها بالاجماع في الجملة اهـ اقول وحاصله انه اراد بي الجملة صحتها
 في بعض الاحوال وذلك للذوق الاول مطلقا وللثانية ان نوت المفارقة بخلافها فان في صلاة بطن نخل اقتداء
 المفترض بالمتنفل وفي جوازه خلاف وفي صلاة عسفان تخلف عن الامام بثلاثة اركان طويلة ثم التأخر للاتباع
 بها وذلك مبطل في الامن فتأمل ثم قال شيخنا المذكور و اعلم أن الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم أره لغيره
 وتعليله بما قاله فيه بحث لان صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الاولى واتباع الفرقة الثانية بركة
 لنفسها مع درام القدوة والامر الاول منعه ابو حنيفة مطلقا وكذا الامام احمد إذا كان بغير عذره وهو احد
 القولين عندنا واما الثاني فممنوع حالة الامن اتفاقا والاعتذار بجواز الثاني في الامن عند نية المفارقة خروج
 عن صورة المسئلة وبالجمله فالذي يظهر ان الاصحاب لم يتكلموا على تفضيل ذات الرقاع على عسفان لان الحالة
 التي تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها هذه بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فانهما يشرعان في حالة
 واحدة فاحتاجوا رضى الله تعالى عنهم ان يبينوا الافضل منهما كى يقدم على الاخر انتهى وفيه تأييدا
 لنظر الشارح المذكور سم وقوله فالذي يظهر ان الاصحاب الخ قد برده قول الشارح الا في ثم رأيت الخ
 (قوله ثم رأيت ذلك) أى اولوية ذات الرقاع عنهما كرى (قوله ورأيت له) أى للرافعي و (قوله يوضحه)
 أى كون صلاة ذات الرقاع أفضل من صلاة عسفان (قوله بالقرآن) أى بما جاء به القرآن من النوع الرابع
 (قوله ندبا) إلى قول المتن ويسن في النهاية إلا قوله إن بقي إلى المتن وقوله ويدعو إلى المتن وقوله حررتها
 إلى حاصلها وكذا في المغني إلا قوله بل هو مكروه (قوله ثم يزدمن تلك السورة الخ) وهل يطلب منه
 الاسرار حينئذ بالقراءة لانه إذا جهر في حالة قراءتهم لفاتحتهم فوات عليهم سماع قراءة امامهم ولا فيه نظر

إذا قامت لركعتها الثانية ثلاثية مفارقة واما حيث جازت في الامن فلا معنى لاشتراط ذلك في صحتها (قوله)
 ولصحتها بالاجماع في الجملة) كذا في شرح المنهج قال شيخنا الشهاب البرلسي قد بين مراده منه بقوله الا في
 وفارقت صلاة عسفان الخ انتهى (اقول) وحاصله انه اراد بي الجملة صحتها في بعض الاحوال وذلك للفرقة
 الاولى مطلقا وللثانية ان نوت المفارقة بخلافها فان في صلاة بطن نخل اقتداء المفترض بالمتنفل وفي جوازه
 خلاف وفي صلاة عسفان تخلف عن الامام بثلاثة اركان ثم التأخر للاتباع بها وذلك مبطل في الامن فتأمل
 انتهى ثم قال شيخنا المذكور و اعلم ان الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم أره لغيره وتعليله بما قاله فيه بحث
 وذلك لان صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الاولى واتباع الفرقة الثانية بركة لنفسها مع دوام
 القدوة والامر الاول منعه ابو حنيفة مطلقا وكذا الامام احمد إذا كان بغير عذره وهو احد القولين عندنا واما
 الثاني فممنوع حالة الامن اتفاقا والاعتذار بجواز الثاني في الامن عند نية المفارقة خروج عن صورة المسئلة
 وايضا فمن البين ان السكيفتين لو كانتا في الامن كانت صلاة الامام على كيفية صلاة عسفان صحيحة اتفاقا وعلى
 كيفية ذات الرقاع باطلة في قول عندنا طوال الانتظار من غير عذر هذا ولكن عذر الشارح رحمه الله تعالى ان
 صلاة الفرقة الاولى صحيحة في الامن على كيفية ذات الرقاع بخلاف صلاة عسفان فان صلاة الفرقتين باطلة
 عند الامن وبالجمله فالذي يظهر ان الاصحاب لم يتكلموا على تفضيل ذات الرقاع على عسفان لان الحالة التي
 تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها الاخرى بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فانهما يشرعان في حالة

وشي من زمن السورة (ويتشهد) ندباً في انتظارها في الجلوس ويدعو الى ان يجلسوا معه ويفرغوا من تشهدهم بكاله لان الصلاة ليس فيها سكوت والقيام ليس محل ذكر (١٠) (وفي قول) يشغل بالذكور (يؤخر) قراءة الفاتحة والتشهد ندباً (لتلحقه) وتعادل الفرة الاولى

والا قرب الاول للعلة المذكورة عش (قوله وشي الخ) بالرفع عطفاً على القراءة (قوله والقيام ليس الخ) يرجع لقول المتن ويقر الخ سم (قوله ولهم تخفيف الخ) عبارة النهاية وجميعهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها ثلاثاً بطول الانتظار ويسن تخفيفهم لو كانوا اربع فرق فيما انفردوا به اهـ (قوله بهذه الكيفية) أي كيفية ذات الرقاع قول المتن (من عكسه الخ) وهل يسجد فيه للسبب للانتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم روده سم على حجب الا قرب السجود لما علل به عش قول المتن (بفرقة ركعتين) أي ثم تفارقه بعد التشهد معه لانه وضع تشهدهم مغنى ونهاية وبأى في الشرح مثله (قوله بزيادة تشهد الخ) لعل المراد زيادة بالنسبة للثانية لا الامام سم عبارة المغنى ولانه لو عكس زاد في الطائفة الثانية تشهدا غير محسوب لها لوقوعه في ركعتيها الاولى والاثني بالحال هو التخفيف دون التطويل اهـ (قوله بعده) أي بعد التشهد قول المتن (ولو صلى الخ) وفي المحلى والنهاية والمغنى فلو بالغاء بصري قول المتن (بكل فرقة ركعة الخ) ولو صلى بفرقة ركعة وبالاخرى ثلاثاً وعكسه صححت مع كراهته ويسجد الامام والطائفة الثانية سجود السهو للمخالفة بالانتظار في غير محله مغنى زاد النهاية قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقه اربع فرق سجدوا أي الامام وغير الفرقة الاولى سجود السهو ايضا للمخالفة أي بما ذكر وهو كما قال اهـ قال عش قوله مر بالانتظار في غير محله أي لكونه ليس في نصف الصلاة المنقول عنه صلى الله عليه وسلم اهـ وفي سم بعد ذكر مثل كلام النهاية كله عن الروض وشرحه مانعه ولا يشكل السجود هنا بعدم السجود فيما لو انتظر الامام من يريد الاقدام به وان كرهه بان كان في غير الركوع والتشهد الاخير لان الانتظار هناك مطلوب في الجملة بخلافه هنا فانه مفضل غير مطلوب مطلقا وايضا فالانتظار هناك من غير انفراد والانتظار هنا مع الانفراد الى ان تأتي الطائفة المنتظرة اليه للاقدام به اهـ (قوله ثلاثاً) في الثلاثية الخ وينبغي ان يأتي هنا ظير ما مر عن صاحب الشامل من سجود السهو لغير الفرقة الاولى (قوله كل من الثلاث الاول الخ) أي في الرباعية أي ومن الاولين في الثلاثية (قوله وهو منتظر فراغها) يعني فراغ الاولى في قيام الركعة الثانية وفراغ الثانية في تشهد أو قيام الثالثة وهو افضل كما مر وفراغ الثالثة في قيام الرابعة مغنى ونهاية (قوله لجوازه في الامن) أي بالنسبة لغير الرابعة التي لم تنو المفارقة سم (قوله ولو لغير حاجة) وهذا هو المعتمد وان اقر في الروضة واصلها ما قاله الامام وجزم به في المحرر ان شرط تفريقهم اربع فرق في الرباعية الحاجة الي ذلك بان لا يكتفي وقوف نصف الجيش في وجه العدو ويحتاج الى وقوف ثلاثة ارباعهم والافهم كفعله في حال الاختيار نهاية ومغنى (قوله وانما اقتصر الخ) رد لدليل مقابل

واحدة فاحتاجوا رضى الله عنهم أن يبينوا الافضل منهما كي يقدم على الآخر اهـ وفيه تأييد لنظر الشارح المذكور (قوله والقيام ليس محل) يرجع لقول المتن ويقر الخ (قوله بزيادة تشهد) لعل المراد زيادته بالنسبة للثانية لا الامام (قوله في المتن ولو صلى بكل فرقة ركعة) قال في الروض فان صلى بفرقة ركعة وبالثانية ثلاثاً وعكس كرهه ويسجد الامام والطائفة الثانية سجود السهو قال في شرحه للمخالفة بالانتظار في غير محله بخلاف الاولى لمفارقته قبل الانتظار المقضى للسجود اهـ ثم قال في الروض قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقه اربع فرق سجدوا أي الامام وغير الفرقة الاولى سجود السهو ايضا للمخالفة أي بما ذكر انتهى ولا يشكل السجود هنا بعدم السجود فيما لو انتظر الامام من يريد الاقدام به وان كرهه بان كان في غير الركوع والتشهد الاخير وذلك لان الانتظار هنا مطلوب في الجملة بخلافه هنا فانه مفضل غير مطلوب مطلقا وايضا فالانتظار هنا من غير انفراد الى ان تأتي الطائفة المنتظرة اليه للاقدام به وسكت عم الوصل في المغرب بفرقة ركعة وبالاخرى ركعتين هل يسجد للسبب للانتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم ورود (قوله وفارقه كل من الثلاث الاول) أي في صورة الرباعية (قوله لجوازه في الامن

فانه قراها معهم ويسن له تخفيف الاولى ولهم تخفيف ما ينفردون به (فان صلى مغرباً) بهذه الكيفية (ف) يصلى بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو افضل من عكسه الجائز ايضا بل هو مكروه في الاظهر لان التفضيل لا بد منه فالسابق اولي به ولسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في اول الثانية (وينتظر) الثانية إذا صلى بالاولى ركعتين (في) جلوس (تشهد) الاول (او قيام الثالث وهو) أي انتظارها في القيام (افضل) منه في التشهد (في الاصح) لبنائه على التطويل بخلاف التشهد الاول ويقر في انتظاره في القيام ويتشهد في انتظاره ان فارقه الاولى قبله والاولى ان لا يفارقه ولا بعده لانه محل تشهدهم (او) صلى بهم (رباعية) يصلى (بكل) من الفرقتين (ركعتين) تسوية بينهما والافضل انتظار الثانية في قيام الثالثة هنا ايضا (ولو) فرقه اربع فرق في الرباعية وثلاثاً في الثلاثية (وصلى) بكل فرقة ركعة) وفارقه كل من الثلاث الاول وصلى لنفسها ما بقي عليها وهو منتظر فراغها ثم تجيء

الاربعة فيصلى بها ركعة وتأتي بالباقي وهو منتظر لها في التشهد ثم يسلم بها (صح صلاة الجميع في الاظهر) اذ لا يحذور فيه لجوازه في الامن ولو لغير حاجة وإنما اقتصر صلى الله عليه وسلم على الانتظارين لانه الافضل (وسهو كل فرقة)

كلامه وصرح به أصله
(بحول في أو لا هم) لاقتدائهم
فيها حسا وحكا (وكذا
ثانية الثانية في الاصح)
لاقتدائهم فيها حكا والا
لاحتاجوا النية القدرة إذا
جلسوا للتشهد معه (لا ثانية
الاولى) لا نفرادهم فيها حسا
وحكا (وسهوه) أي الامام
(في الاولى يلحق الجميع) اما
الاولى فظاهر ففسد عند
تمام صلاتها واما الثانية
فلاهم ربطوا صلاتهم بصلاة
ناقصة لما سر ان من اقتدى
بمن سها قبل اقتدائه به يلحقه
سهوه فيسجدون معه فان لم
يسجد سجدوا بعد سلامه
(و) سهوه (في الثانية لا
يلحق الاولين) لانهم
فارقه قبل السهو بل يلحق
الاخرين وإن كان في حال
انتظاره لهم في التشهد
الاخير وهذا كله وإن علم
بما سر في سجود السهو لكنهم
ذكروه هنا لانه مما يخفى ولو
كان الخوف في بلد وحضرت
صلاة الجمعة صلوا على هيئة
عسفان وهو واضح وعلى
هيئة ذات الرقاع لكن
بشروط حررتها في شرح
الارشاد وحاصلها ان
يكون في كل ركعة أربعون
سمعا الخطبة لكن لا يضر
النقص في الركعة الثانية
(ويسن) للصلي صلاة
الخوف (حمل السلاح)
الذي لا يمنع صحة الصلاة
لا نحو نجس وببضعة تمنع
السجود فلا يجوز حمله

الاظهر (قوله إذا فرقه الخ) أي الامام في صلاة ذات الرقاع مغني المتن (وسهو كل فرقة الخ) و (قوله
وسهوه في الاولى الخ) ويقاس بذلك السهو في الثلاثية والرابعة نهاية ومعنى (قوله لما سر) الاولى وقد سأل
في سجود السهو (قوله بل يلحق الاخرين) بكسر الخاء والراء (قوله صلوا على هيئة عسفان الخ) ولولم
تمكنه الجملة فصلي بهم الظهر ثم امكنته قال الصيدلاني لم تجب عليهم لكن تجب على من لم يصل معهم ولو اعدا لم
اكرهه ويقدم غيره ليخرج من الخلاف حكمه العمراني نهاية واسني قال سم قوله لم تجب عليهم لا يردان
المسبوق في الجمعة إذ لم يدر كما مع الامام ثم تمكن منها وجبت لوجود العدم وهنا وتقصير المسبوق اه وقال
عش قوله مر ولو اعدا لم اكرهه اي اعادها جماعة وإن كان مع الطائفة التي صلت معه او لا وقوله مر
ويقدم غيره اي ندبا اه (قوله وعلى هيئة ذات الرقاع) اي لا كصلاة بطن نخل إذ لا تقام جمعة بعد اخرى
مغني ونهاية (قوله وحاصلها ان يكون الخ) اي بخلاف ما لو خطب بفرقة وصلى باخرى وتجهر الطائفة الاولى
في الركعة الثانية لانهم منفردون ولا تجهر الثانية في الثانية لانهم مقتدون ويأتي ذلك في كل صلاة جهرية
نهاية ومعنى (قوله في كل ركعة أربعون الخ) قضيته انه لو سمع من الفرقة الثانية دون أربعين لم يسكف ولا معنى
له مع جواز نقصها عن الاربعين ولو عند التحريم كما يأتي في النهاية وقضية قوله مر المار في الجمعة في شرح
ان تقام باربعين الخ لا يشترط بلوغهم اي الفرقة الثانية اربعين على الصحيح ان ما هنا مجرد تصوير عرش
(قوله سمعوا الخطبة) ذكرت في هامش شرح البهجة تصور تعدد الخطبة سم (قوله لكن لا يضر الخ)
عبارة المغني والنهاية ولو حدث نقص في السامعين في الركعة الاولى في الصلاة بطلت وفي الثانية فلا للحاجة مع
سبق انعقادها اه (قوله لكن لا يضر النقص في الركعة الثانية) وهذا شامل لما إذا حصل النقص حالة تحرم
الثانية وهو الوجه وإن قال الجرجري انه محمول على عروض النقص عنها بعد إحرام جميع الاربعين وإلا لم
يبقى لاشتراط الخطبة باربعين من كل فرقة معنى نهاية عبارة سم قوله لا يضر النقص قال في شرح الارشاد
قبل اقتدائهم وبعده وقوله في الركعة الثانية قال في شرح الارشاد من صلاة الامام انتهى اي وهي الاولى
للفرقة الثانية ففيه تصريح بانه لا يضر نقص الفرقة الثانية في أو لا هم وهو ظاهر اه قال عش قوله مر
حالة تحرم الثانية اي ولو انتهى النقص إلى واحد اه (قوله للصلي) إلى قول المصنف الرابع في النهاية إلا
قوله وقوس وقوله وفيه ما فيه وكذا في المغني إلا قوله ولو خوف إلى ولو انتفى (قوله الذي لا يمنع) قال في المنهج
لا يمنع صحة ولا يؤذى ولا يظهر بتركه خطرا اه وقال في شرحه وخرج مما ذكرته ما يمنع من نجس وغيره فيمنع
حمله وما يؤذى كرمح في وسط الصف فيكره حمله بل قال الاسنوي وغيره إن غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر
بتركه خطر فيجب حمله انتهى سم (قوله لا نحو نجس الخ) عبارة المغني والنهاية ويجزم منتهجن وببضعة ونحوها
تمنع مباشرة الجهة لما في ذلك من إبطال الصلاة ويكره رمح ونحوه يؤذيه بان يكون في وسطهم ومحل
كأقاله الاذرى إن خف الاذى وإلا فيحرم ولو كان في ترك الحمل تعرض للهلاك ظاهر اوجب حمله او وضعه
بين يديه إن كان بحيث يسهل تناوله الخ بل يتعين وضعه إن منع حمله الصحة ولا تبطل صلاته بترك ذلك

أى بالنسبة لغير الرابعة التي لم تنو المفارقة (قوله وحاصلها ان يكون في كل ركعة أربعون الخ) الظاهر
ان ذلك لو وقع مثله في الا من صحت للفرقة الاولى فقط ويؤيد ذلك ما مر عن العباب قال في شرح الروض
عقب هذا فرع لو لم تمكنه الجمعة فصلي بهم الظهر ثم امكنته الجمعة قال الصيدلاني لم تجب عليهم لكن
تجب على ما لم يصل معهم ولو أعاد لم اكرهه ويقدم غيره ليخرج من الخلاف حكمه العمراني انتهى
وقوله لم تجب عليهم لا يردان المسبوق في الجمعة إذ لم يدر كما مع الامام ثم تمكن منها وجبت لوجود العدو
هنا وتقصير المسبوق (قوله سمعوا الخطبة) ذكرت في هامش شرح البهجة تصور تعدد الخطبة (قوله
لكن لا يضر النقص) قال في الارشاد قبل اقتدائهم وبعده وقوله في الركعة الثانية قال في شرح الارشاد
من صلاة الامام انتهى اي وهي الاولى للفرقة الثانية ففيه تصريح بانه لا يضر نقص الفرقة في أو لا هم وهو
ظاهر (قوله الذي لا يمنع صحة الصلاة) قال في المنهج ولا يؤذى ولا يظهر بتركه خطر اه قال في شرحه

أحكامه وضعه بين يديه أن سهل أخذه كسهواته وهو محموله وهو هنا ما يقتل نحو سيف ورمح وسكين وقوس ونشاب ما لا يدفع كترس ودرع فيكره حمله كترك حمل الأول حيث لا عذر (في هذه الأنواع الثلاثة) وفي قول يجب (لظاهر قوله تعالى وليأخذوا أسلحتهم وحمله الأول على الذنب والابطال الصلاة بتركه ولا فائله وفيه ما فيه ولو خاف ضررا يبيع التيمم بترك حمله وجب في الأنواع الثلاثة على الأوجه ولو نجسا وما تعدا للوجود الذي يتجه أنه يأتي في القضاء هنا ما يأتي في حمل السلاح النجس في حال القتال وإن فرض أن هذا اندر ولو انتفى خوف الضرر وتأذى غيره بحمله كره أي أن خف الضرر بان احتمال عادة والاحتمال به يجمع بين إطلاق كراهته وإطلاق حرمة (الرابع) من الأنواع بحمله كذا قاله الشارح منبها به على أن قوله الرابع واقع في محله وإن لم يذكر الثالث لأنه ذكره ضمنا كسائر (أن يلتحم القتال) بأن يختلط بعضهم ببعض ولم يتمكنوا من تركه تشبيها باختلاط لحمة الثوب بسداه (أو يشتد الخوف) بلا التحام بان لم يأمروا هجوم العدو ولو أو انقسموا (فيصلي) كل منهم (كيف

وإن قلنا بوجوب حمله أو وضعه كالصلاة في الدار المغصوبة أه قال ع ش قوله وإلا فيحرم أي ما لم يخف على نفسه وإلا جاز بل وجب كما قال الزبدي حفظا لنفسه ولا نظر لتضرر غيره حينئذ اه (قوله لغير عذر) أي بدون خوف الضرر (قوله وبضعة) يتامل وجهه استثناء البيضة هنا مع ما يأتي من أن المراد بالسلاح هنا ما يقتل ما لا يشمل ما يدفع بصري (قوله في سائر أحكامه) أي الاتية من الكراهة والوجوب والحرمة (قوله ما يقتل) أي بنفسه أو بواسطة بدليل تمثيله بالقوس حفي (قوله فيكره حمله) أي لكونه ثقيلًا يشغل عن الصلاة كالجعبة نهاية ومعنى قال البصري لا يخفى ما فيه أي في كراهة حمل ما يدفع إذا كان ثم خوف مترتب على تركه بل لو قيل بوجوبه حينئذ لم يبعد ولعل قول الشارح حيث لا عذر راجع إليه أيضا اه (قوله حيث لا عذر) أي من مرض أو أذى من مطر أو غيره معنى (قوله وفيه ما فيه) أي إذا يلزم من الوجوب البطلان وإنما يلزم لو وجب لصحة الصلاة وليس كذلك سم أي بل لا مخرج نهاية (قوله وجب الخ) أي ولو أذى غيره كما مر عن ع ش وقديشير إليه قوله الاتي ولو انتفى الخ (قوله ما يأتي في حمل السلاح الخ) أي والراجع منه وجوب القضاء ع ش (قوله في حمل السلاح النجس في حال القتال الخ) وقضيته أن العدو لو كانوا مسلمين لم يجب حمله وهو محتمل حيث لم يكن القتال واجبا نهاية أي بان لم يكن لمصلحة عامة تتعلق بالمسلمين مثلا ع ش (قوله خوف الضرر) أشار باللام إلى قوله ضررا يبيع الخ كدري (قوله كذا قاله الشارح) وكتب عليه عميرة يعني أنه ذكر النوع وحمله وقال هنا بحمله وقال فيما سلف ما يذكر كأنه مجرد فتق انتهى وهذا أولى من جواب الشارح مر ع ش (قوله منبها به الخ) ويحتمل احتمالا قريبا أن يكون الباء في محله بمعنى مع أي مع محله إشارة إلى أن ما وقع خبرا عن الرابع ليس هو الرابع وحده بل وهو ومحله لأن قوله أن يلتحم الخ ليس هو الرابع بل محله وحاصله أنه أراد بال الرابع الرابع ومحله لكونه أخبر عنه به مع محله سم (قوله على أن قوله الخ) أي فقوله بحمله خبر مبتدأ محذوف والباء بمعنى في عبارة الرشدي بعد كلام على أن الذي يتجه أن الشارح الجلال إنما أشار بذلك إلى دفع ما يقال أن المصنف لم يعنون عن النوع الذي قبل هذا بلفظ الثالث فكيف يتأتى له التعبير هنا بال الرابع ووجه الدفع أنه وإن لم يكن رابعا باللفظ فهو رابع بالمحل فالظرف متعلق بال الرابع والباء فيه على حد الباء في قولهم الأول بالذات والثاني بالعرض والشهاب حج أشار إلى هذا إلا أنه قدر للظرف متعلقا خارجيا ولا يخفى أن ما ذكرناه أقعد اه (قوله كاسر) أي في شرح أو تقف فرقة الخ (قوله بان يختلط) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية والمعنى (قوله تشبيها به الخ) عبارة النهاية والمعنى وهذا كناية عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لحمة الثوب بالسدى اه (قوله لحمة الثوب) بفتح اللام وضمة الهمزة بعكس اللحمة بمعنى القراية (قوله بسداه) بالفتح والقصر ع ش (قوله لو لو) أي عن القتال وتركوه (قوله أو انقسموا) على كيفية من الكيفيات الثلاث المتقدمة هكذا يظهر لي وفي الجبري عن شيخه العشماوي قوله لو لو ولي بعضهم إلى جهة الأمام أي وصلي خلفه صلاة ذات الرقاع أو بطن نخل لأنهم لا يصلون كلهم في أن واحد وقوله أو انقسموا أي وصلوا صلاة عسفان اه قول المتن (راكبوا ماشيا)

خرج بماز دته ما يمنع من نجس وغيره فمستع حمله وما يؤذى كرمح وسط الصف فيكره حمله بل قال الأسنوي وغيره أن غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر بتركه خطر فيجب حمله اه (قوله وفيه ما فيه) أي إذا يلزم من الوجوب البطلان وإنما يلزم لو وجب لصحة الصلاة وليس كذلك وقد صرحوا هنا بأنه لا تبطل الصلاة بترك حمله وإن قلنا بوجوب حمله (قوله والاحرم) قال في شرح الروض قاله الأذري (قوله كذا قاله الشارح منبها به الخ) ويحتمل احتمالا قريبا أن تكون الباء في محله بمعنى مع أي مع محله إشارة إلى أن ما وقع خبرا عن الرابع ليس هو الرابع وحده بل هو ومحله لأن قوله أن يلتحم الخ ليس هو الرابع بل محله وحاصله أنه أراد بال الرابع الرابع ومحله لكونه أخبر به مع محله مصدرا به فليتأمل فإنه قد يرد على هذا أنه لم يقل مثل ذلك في الأنواع السابقة (قوله بان يختلط بعضهم ببعض) يحتمل أنه على حذف مضاف على هذا أي أن يلتحم أصحاب القتال في القتال (قوله وهو متجه الخ) ينبغي أن يجري هذا النزاع في كل ما امتنع في الأمن من الأنواع السابقة وقد

وهو نظير ما مر في صلاة فاقد الظهورين ونحوه لكن صرح ابن الرفعة باشتراط ضيقه (١٣) ونقله الاذرعى عن بعض شراح المختصر

واعتمده هو وغيره وزاد
اعنى الاذرعى ان ذلك
مرادهم وفيه ما فيه للتوسعة
لهم في امور كثيرة مع غلبة
كون التأخير هنا سببا
لاضاعة الصلاة باخراجها
عن وقتها الكثيرة اشتغالهم
بما هم فيه مع عسر معرفتهم
باخر الوقت حتى يؤخروا
اليه فالوجه ما اطلقوه
(ويعذر في ترك القبلة)
لحاجة القتال لقوله تعالى
فان خفتم فرجالا أو ركبانا
قال ابن عمر مستقبلي القبلة
وغير مستقبليها قال الشافعى
رواه ابن عمر رضى الله عنهما
عن النبي ﷺ ويجوز
اقتداء بعضهم ببعض وإن
اختلفت جهتهم كالماومين
حول الكعبة نعم يجوز
التقدم هنا على الامام
للضرورة بل الجماعة لهم
حيث لم يكن الا فراد هو
الحزم أفضل أما لو انحرف
عنها لا حاجة القتال بل
لنحو جماع دابته وطال
الفصل فتبطل صلاته
(وكذا الاعمال الكثيرة)
كضربات متواليه وركض
كثير وركوب احتاجه
اثناء الصلاة وحصل منه
فعل كثير يعذر فيها
(الحاجة اليها) (في الاصح)
كالمشى المذكور في الآلة أما
حيث لا حاجة فتبطل
قطعا (لاصح) او لظن
بدونه فلا يعذر فيه لعدم
الحاجة اليه بل الساكت
اهيب وفرض الاحتياج

أى ولو لم يركع وسجد ويجزئ عنهما والسجود أخفض من الركوع كما سيأتى ع ش (قوله هو نظير الخ)
ينبغي ان يجزئ هذا النزاع في كل ما امتنع في الامن من الانواع السابقة وقد يفرق بكثرة التغيير هنا سم
وبأتى عن ع ش استقرب الفرق (قوله لكن صرح ابن الرفعة وغيره باشتراط ضيق الوقت) اعتمده المغنى
والاسنى وقال النهاية وهو كذلك مادام يرجو الامن ولا فله فعلها أى وإن اتسع الوقت فيما يظهر اه و اقره
سم ثم قال وهل المراد بضيقه أن يبقى ما يسع جميعها فقط أو ما يسع أداءها فقط وهو قدر ركعة والمتجه الاول
فليتأمل اه وقال ع ش هو أى الاول الذى يظهر لانه لا ضرورة إلى إخراج بعض الصلاة عن وقتها ثم قال
قوله لم وهو كذلك أى خلا فالج سقم على المنهج والقياس أن بقية الانواع كذلك وقال عميرة والظاهر
فيها عدم اشتراط ذلك فليتأمل اه والا قرب ما قاله عميرة (قوله فيما يظهر) أى وعليه فلو حصل الامن بقية
الوقت وجبت الاعادة ولا عبرة بالظن البين خطؤه اه ع ش (قوله فالوجه ما اطلقوه) مر عن النهاية والاسنى
والمغنى خلافة (قوله لحاجة القتال) إلى قوله وفرض الاحتياج في النهاية والمغنى الا قوله وركوب إلى يعذر
(قوله لحاجة القتال) متعلق بترك القبلة وسيدكر محترزه بقوله أما لو انحرف الخ (قوله قال ابن عمر الخ) أى
زيادة على معنى الآية كما هو ظاهر شمس عبارة ع ش أى في مقام تفسير الآية وليس المراد انه جعله من معنى
الآية اه (قوله قال الشافعى رضى الله عنه) عبارة النهاية والمغنى قال نافع لا أراه لا مرفوعا رواه البخارى
بل قال الشافعى الخ (قوله يجوز التقدم الخ) ومثله ما لو تخلفوا عنه بأكثر من ثلاثا ثم ذراع نهاية وفيه الجبرى
أى ومن ثلاثة أركان طويلة حلبي ومع ذلك لا بد من العلم بانتقالات الامام ع ش اه (قوله حيث الخ) اقره
ع ش (قوله بل لنحو جماع دابته الخ) لم يتعرض المألو انحرفت دابته خطأ ونسيانا ومفهومه الضرر لكن
قياس ما تقدم في نفل السفر عدم الضرر في الصور الثلاث ويسجد للسهو ع ش (قوله وطال الفصل الخ) أى
بخلاف ما قصر منه نهاية أى ويسجد للسهو على قياس ما مر في نفل السفر ع ش قول المتن (وكذا الاعمال
الكثيرة) ولو احتاج لخمس ضربات متواليه مثلا لقصد ان يأتى بست متواليه فهل تبطل بمجرد الشروع في
الست لأنها غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل فهل الشروع فيها شروع في المبطل أو لا تبطل لان الخمس
جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطل بها لجوازها ولا بالاثني بالسادسة لأنها واحد هـ
تبطل فيه نظروا المنجى الى الآن الاول وقد يؤيده أنه لو صرح توجيه الثانى بما ذكر لم تبطل الصلاة فى الامن بثلاثة
افعال متواليه لان الفعلين الاولين غير مبطلين فلا يضر قصدها مع غيرها فليتأمل سم على حجج وقد يقال بل
المتجه الثانى وبفرق بينه وبين ما قاس عليه فان كلام من الخطوات فيه منتهى عنه فكان المجموع كالشئ الواحد
والخمس في المقيس مطلوبه فلم يتعلق النهى إلا بالسدس فما قبله لا دخل له فى الابطال اصلا إذ المبطل هو المنهى
عنه ونقل بالدرس عن شيخنا الشورى ما يؤيده فليتأمل ع ش (قوله لاصباح) أى مشتمل على حرف مفهم
او حرفين لما تقدم ان الصوت الخالى عن الحرف لا يبطل كما فى الحلبي بجبرى (قوله نادر) أى فلا يعذبه وبه
برد ما فى الناشرى أن قضية تعليمهم أن يكون الصياح في غير زجر الخيل ع ش (قوله أو تنجس) إلى قول
المتن هرب فى المغنى إلا قوله ان قل إلى المتن ر ق له خبر إلى منصوبان وقوله لا يبعد إلى وقته وقوله ان حكما

يفرق بكثرة التغيير هنا (قوله وإن صرح ابن الرفعة وغيره باشتراط ضيقه) هو كذلك مادام يرجو الامن
ولا فله فعلها فيما يظهر كما مر نظيره فى فاقد الظهورين شرح مر وهل المراد بضيقه ان يبقى ما يسع جميعها فقط
أو ما يسع أداءها فقط وهو قدر ركعة والمنجى الى الاول فليتأمل (قوله قال ابن عمر الخ) زيادة على معنى الآية
كما هو ظاهر (قوله فى المتن) وكذا الاعمال الكثيرة لحاجة لو احتاج لخمس ضربات متواليه مثلا لقصد ان يأتى
بست متواليه فهل تبطل بمجرد الشروع فى الست لأنها غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل فى الشروع
فيها شروع فى المبطل أو لا تبطل لان الخمس جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطل بها
لجوازها ولا بالاثني بالسادسة لأنها واحد هـ

اليه لنحو تذييه من خشى وقوع نحو مهلكه أو لزجر الخيل أو ليعرف أنه فلان المشهور بالاشجاعة نادر (وبقى السلاح إذا دعى)

أو تنجس بما لا يعنى عنه ولم
يحتج به فوراً وجوباً جذراً
من بطلان صلاته بما ساء
وله جعله بقربه تحت ركابه
أن قل من هذا الجعل بأن
كان قريباً من زمن الالقائه
ويغتفر له هذه اللحظة
اليسيرة لما في القائه من
التعريض لأضاعة المال
مع أنه يغتفر هنا ما لا يغتفر
في غيره ومن ثم لم تكن
الأنواع الثلاثة كما هنا
(فان عجز) عن القائه كان
احتاج لامساكه وإن لم
يضطر إليه كما أفهمه كلام
الروضة وأصلها (امسكه)
للحاجة (ولا قضاء في
الظاهر) لأنه عذر يعفى
حق المقاتلة فاشبه
الاستحاضة والمعتمد في
الشرحين والروضة
والجموع عن الأصحاب
وجوبه واعتمده الأسنوي
وغيره ومنعوا التعليل
المذكور وقالوا بل ذلك نادر
(فان عجز عن ركوع وسجود
أوما) بهما وجوباً للعذر
(والسجود أخفض) خبر
بمعنى الأمر أي لجعل
سجوده أخفض وقيل
منصوباً بتقدير جعل
المذكور باصلاً (وله)
سفر أو حضراً (ذا النوع)
أي صلاة شدة الخوف قال
الأذري نقله عن غيره وكذا
الأنواع الثلاثة بالأولى في
كل قتال وهزيمة (مباحين)
كقتال ذي مال وغيره
لقاصداً أخذه ظليماً ولا يبعد
الحاق الاختصاص به في

إلى وكرب (قوله أو تنجس) أي بغير الدم معنى (قوله بما لا يعنى عنه) تنازع فيه الفعلان (قوله ولم يحتج به)
أي بأن لم يخف من القائه مخدوراً ع (قوله فوراً وجوباً إلخ) راجع للمتن (قوله وله جعله) إلى قوله أن
حكمنا في النهاية إلا قوله مع أنه يغتفر إلى المتن وقوله ولا يبعد في وثقة (قوله وله جعله إلخ) أي إلى أن يفرغ
من صلاته معنى (قوله بقرابه) أي غمده كركب (قوله بأن كان قريباً إلخ) فلا يضرب زيادة يسيرة على زمن الالقائه
نظر المصلحة حفظ السلاح سم (قوله وإن لم يضطر إليه) قديماً بخالفته لقول الشارح م ر أي والمغنى
بدله بأن لم يكن له منه بداي غنى ويمكن حمل قوله م ر بأن لم يكن له إلخ على مصلحة القتال وإن لم يخف الهلاك بتركه
فلا مخالفة ع ش قول المتن (ولا قضاء إلخ) ضعيف ع ش (قوله والمعتمد إلخ) أي وفاقاً للمنهج والنهاية
والمغنى قول المتن (أو ما إلخ) ظاهره إلا كتفاه بأقل إيماناً وإن قدر على أن يذمه ويوجهه بأن في تكليف زيادة
على ذلك مشقة وربما يفوت الاشتغال بها تدبير الحرب فيمكن فيه ما يصدق عليه إيمان ع ش قول المتن
(والسجود أخفض) أي من الركوع ليحصل التميز بينهما فلا يجب على الماشي وضع جبهته على الأرض كما
لا يجب عليه الاستقبال ولو في التحريم والركوع والسجود لما في تكليفه ذلك من تعريضه للهلاك بخلاف
نظيره في الماشي المتنفل في السفر كالומר ولو أمكنه الاستقبال بترك القيام لركوبه ركباً أي وجوباً لأن
الاستقبال كدأى من القيام بدليل النقل أي حيث جاز من معود ولم يجز غير القبلة نهاية ومعنى (قوله
خبر) أي هذا التركيب جملة خبرية مركبة من مبتدأ وخبر ع ش (قوله خبر بمعنى الأمر) المناسب
حينئذ جعل الواو للحال وللعطف على الجملة الشرطية سم (قوله وقيل إلخ) ويجوز أيضاً رفع الأول
ونصب الثاني بتقدير يكون وإن كان قليلاً ع ش (قوله وكذا الأنواع الثلاثة إلخ) فيصلي بطنافه
ويستعمل طائفة في رد السيل وإطفاء الحريق ودفع السبع ونحو ذلك وهذا كله عند خوف فوت الوقت
نهاية ومعنى وتقدم في الشرح خلافه قول المتن (مباحين) قال المحلى أي لا إثم فيها كقتال أهل العدل
لأهل البغي وقتال الرفقة لقطع الطريق بخلاف عكسها أه وفيه تصريح بأنم البغاة بقتال أهل العدل
سم أي مطلقاً عبارة النهاية وذلك كالفتنة العادلة في قتال الباغية لأنه أمانة على المعصية أه قال ع ش
قضيته م ر أن الباغية عاص بقتاله مطلقاً وهو مخالف لما صرح به الشارح م ر في أول البغاة من أن البغي
ليس اسم ذم عندنا لأنهم إنما خالفوا بتأويل جائز في اعتقادهم لسكنهم مخطون فيه فلم يما فيهم من أهلية
الاجتهاد نوع عذر وما ورد من ذمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم وأفسقهم محمولان
على من لا أهلية فيه الاجتهاد أو لا تأويل له أو له تأويل قطعى البطلان أه ع ش وزاد الشارح
هناك عقب تلك العبارة ما نصه وظنيته لأهليته الاجتهاد أسكن خروجه لاجل جواز الأمر بعد استقرار
الأمر لما يأتي فيه المعلوم منه أن أهلية الاجتهاد إنما تنبع العصيان في الصدر الأول فقط فاندفع ما يقال كيف
يشترطون التأويل المتوقف على الاجتهاد المطلق إلى الآن وهم مصرحون بانقطاعه من نحو ستائة سنة أه
(قوله وغيره) أي غير صاحب المال عبارة المغنى والاسنى كقتال عادل ودافع عن نفسه أو غيره أو مال
لنفسه أو حرمة أو مال غيره أو حرمة أه (قوله ولا يبعد إلخ) أقره سم ع ش (قوله بخلاف عكسها إلخ)
أي قتال البغاة لأهل العدل مطلقاً وفاقاً للنهاية كما مر وخلاف المغنى حيث قيده بقوله بغير تأويل وفي سم
توجيه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلاة إلا من ثلاثه أفعال متواليه لأن الفاعلين المتواليين غير مبطلين فلا
يضرب قصد هماغ غيرهما فليتأمل (قوله وله جعله بقرابه تحت ركابه) زاد العباب أن أمكن في قدر مدة الالقائه
قال الشارح في شرحه وهي عبارة الوسيط وغيره وعبارة ابن الرفعة كالأمام نقله عن الأئمة أن قربت من زمن
الاقامه هي أحسن أه فلا يضرب زيادة يسيرة على زمن الالقائه نظر المصلحة حفظ السلاح (قوله خبر بمعنى
الأمر) المناسب حينئذ جعل الواو للحال وللعطف على الجملة الشرطية (قوله وكذا الأنواع الثلاثة بالأولى)
فيصلي بطنافه ويستعمل طائفة في رد السيل وإطفاء النار شرح م ر (قوله في المتن مباحين) قال المحلى أي
لا إثم فيها كقتال أهل العدل لأهل البغي وقتال الرفقة لقطع الطريق بخلاف عكسها أه وفيه تصريح

عن شرح الارشاد ما يوافقه (قوله أى ليس مفسقا) أى وإن كانوا عصاة كما شياق بسطه سم قول المتن (وهرب من حريق الخ) قال فى القوت يشبهه أنا إذا جازنا للهرب ذلك وكان الهرب إلى جهة القبلة كقولنا غير هاهنا لا يجوز له العدول عنه اهـ (تنبيه) شياق ذكر اختلاف فيمن اخذ ماله وهو فى الصلاة و اراد السعى فى تخليصه اهـ فلو شردت دابته وخاف ضياعها و اراد اتباعها لرد هاهنا فله صلاة شدة الخوف يحتمل تخريجها على مسألة الاخذ المذكورة فمن جوز مر فيه صلاة شدة الخوف جوز ههنا بجامع الخوف على فوات المال ومن منع ثم منع ههنا بجامع أن كلا حصل لا خائف إلا أن يفرق ثم رأيت فى فتاوى شيخنا الشهاب الرملى لو شردت فرسه وخشى ضياعها فهى كالوسق متاعه مراه سم وينبغى أن مثل الدابة الشاردة نحو السكراس الطائر بالرجح والمبتل بالمطر (قوله وحية) إلى قوله أى وخشى فى النهاية والمعنى (قوله وهرب غريم الخ) أى وهرب من مقتص يرجو يسكون غضبه بالهرب عفوهُ معنى (قوله مع عدم تصديقه الخ) أى وهو ممن لا يصدق فيه نهاية أى فى الاعسار كان عرف له مال قبل و ادعى تلفه ع ش (قوله ولا إعادة الخ) عبارة القوت ولا إعادة فى هذه المسائل على المذهب ولينظر فيما لو بان أن بينه وبين الفحل القاصد والسيل ما لا يصل مكانه ولم ارفيه شيئا وهو محتمل اهـ ويؤخذ من قوله الآتى ولو صلوا السواد الخ وجوب القضاء فيما توقف فيه سم (قوله هنا) أى فيما اذا صلى صلاة شدة الخوف فى قتال وهزيمة مباحين أو فى هرب من نحو حريق قول المتن (منعه لمحرم) أى بفرض أن نزل مر ولو ضاق الوقت قبل الاحرام بحيث لا يسع الباقي إدراك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الاحرام ولو نفلنا ثم يجب ترك العشاء و ادراك الوقوف فيه نظرو ظاهر أنا وإن قلنا لا يجوز لكن لو أحرص صحاحرامه و وجب تأخير العشاء سم عبارة البجيرى وأما اذا كان قبل الاحرام فتعين الصلاة ويمتنع عليه الاحرام بالحج حاي اهـ (قوله فى وقت العشاء) مثال لا يذبل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف إلا بترك صلوات ايام و وجب الترك زيادى ويأتى عن ع ش مثله (قوله وبه يعلم الخ) أى

ياثم البغاة بقتال أهل العدل (قوله ان حكمنا بأثمهم فى الحالة الآتية فى بابهم) قال فى شرح الارشاد أول الباب ولا ينافى ما تقر من حرمة القتال على البغاة ما سياتى من أن البغى ليس باسم ذم لان عتاه انه ليس مفسقا وإن كانوا عصاة كما سياتى بسطه ثم ويمكن حمل كلامهم هنا على من لم يوجد فيه الشروط الآتية ثم وكلامهم ثم على من وجدت فيه اسكن بنافيه تصر محرم بحرمة الخروج على الجائز وقد تمتع المناقاة بان التصريح المذكور ليس ناصيا للتحريم مع التناول المعتبر ايضا وايضا فلم نوجد فيه الشروط لا يسمى باغيا اصطلاحا اهـ ثم قال هنا ونبه بقوله إن حل على أنه ليس اعاص بقتاله كغناه بقيد الذى قدمته اول الباب اهـ (قوله فى المتن وهرب الخ) قال فى القوت إشارة تشبهه انه إذا جازنا للهرب ذلك وكان الهرب الى جهة القبلة كقولنا غير هاهنا لا يجوز له العدول عنه اهـ (تنبيه) شياق ذكر اختلاف فيمن اخذ ماله وهو فى الصلاة و اراد السعى فى تخليصه اهـ فلو شردت دابته وخاف ضياعها و اراد اتباعها لرد هاهنا فله صلاة شدة الخوف يحتمل تخريجها على مسألة الاخذ المذكورة فمن جوز مر فيه صلاة شدة الخوف جوز ههنا بجامع الخوف على فوات المال ومن منع ثم منع ههنا بجامع أن كلا حصل لا خائف إلا أن يفرق فى الدميرى ما نصه (فرع) لو شردت فرسه فتبعها الى صوب القبلة شيئا يسير لم تبطل صلاته وإن تبعها كثير افسدت وان تبعها الى غير القبلة بطلت صلاته مطلقا اهـ فان كان بناء على جواز صلاة شدة الخوف فليجزا اتباع اليسير مطلقا ايضا إلا أن يرد به الفعل الغير المبطل وفى سراج المتقنين اشيعنا البكرى ولو شردت فرسه تخاف ضياعها فتبعها للقبلة ولو كثيرا لم تبطل اولغيرها بطلت اهـ فليتأمل وليراجع ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملى فى فتاويه جعل ما قاله الدميرى على ما اذا ظن عدم ضياعها و حينئذ فالمراد باليسير الفعل الذى لا يبطل الصلاة اما لو خشى ضياعها فهى كالو سرق متاعها مر (قوله ولا إعادة هنا) عبارة القوت ومنها أى التنبيهات لاعادة فى هذه المسائل على المذهب ولينظر فيما لو بان أن بينه وبين الفحل والسيل ما لا يصل مكانه ولم ارفيه شيئا وهو محتمل اهـ ويؤخذ من قوله الآتى ولو صلوا السواد الخ وجوب القضاء فيما توقف فيه (قوله فى المتن والاصح منه لمحرم) أى بفرض

إن حكمنا بأثمهم فى الحالة الآتية فى بابهم وقولهم ليس البغى اسم ذم أى وليس مفسقا و كره مسلم فى قتل كفار من ثلاثة لا اثنين (وهرب من حريق وسيل وسبع) وحية ونحوها إذ لم يمكنه المنع ولا التحصن بشئ (و) هرب (غريم) من دائه (عند الاعسار وخوف حبسه) ان لحقه لعجزه عن بينة الاعسار مع عدم تصديقه فيه أو لكون حاكم ذلك المحل لا يقبل بينة الاعسار إلا بعد حبسه مدة فيما يظهر ثم رأيت غير واحد بحث ذلك ولا إعادة هنا (والاصح منه لمحرم) قصد عرقه فى وقت العشاء (وخاف) ان صلاها كإعادة (فوت الحج) بان لم يدرك عرفة قبل الفجر فلا تجوز له صلاة شدة الخوف لانه حصل لا خائف وبه يعلم أنه لا يصلى

بالتعليل ويعلم بذلك أيضا أن الهارب عن نحو المطر صيانة لنحو ثيابه عن التضرر به يصلي صلاة شدة الخوف
 لا نه خائف لا يحصل (قوله طالب عدو) أي منهزم منه خاف فو تلو صلى متمكنا مغنى (قوله إلا أن خشى
 كرم عليه الخ) أي فله أن يصليها لأنه خائف ويؤخذ من ذلك أنه لو خطف شخص عمامته أو مداسه مثلا
 وهرب به وامكنه تحصيله أن له هذه الصلاة لأنه خاف فوت ما هو حاصل عنده مغنى وباقى عن النهاية مثله
 وفي الشرح خلافة (قوله بذلك) أي السكر وما عطف عليه (قوله لا يجوز له الخ) لا يخالف ذلك قول الروض
 ومن دفع عن نفسه وماله وحرمة ونفس غيره أي له صلاة شدة الخوف لأنه فيما ذكره يحصل لا خائف لخروج
 المال من يده ورادته عوده إليها وفيما ذكره الروض خائف لا يحصل لأن المذكورات حاصلة عنده ويخشى
 فواتها فتأمل سم عبارة النهاية والحق بعضهم بالمحرم المشتغل بانقاذ غريق ودفع صائل عن نفس أو مال
 أو بصلاة على ميت خيف انفجاره أه قال غش قوله أو دفع صائل الخ أي لغيره بقرينة ما مر في قوله لا خوف
 على ماله حيث جوز فيه صلاة شدة الخوف وأوجب التأخير وقوله على ميت الخ أي فيتركها راسا وبقي ماله
 تعارض عليه انقاذ الغريق أو الأسير أو انفجار الميت وفوت الحج فهل يقدم الحج أو لا فيه نظر والاقرب
 الثاني وبوجه بأن الحج يمكن تداركه ولو بمسقة بخلاف غيره أه غش وقوله أي لغيره تقدم في الشرح
 وعن المغنى والاسنى ما يخالفه (قوله على الأوجه الخ) خلافا للمغنى كاسرو وللتناية بعبارة ولو خطف نعله
 مثلا في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه كما في بقى به والدرجته الله تعالى تبعه لابن العباد
 ولا يضر وطؤه النجاسة كماله سلاحه الملطخ بالدم للحاجة ويلزمه فعله ثانيا على المعتمد والمسئلة ماخوذة
 من قولهم أنه تجوز صلاة شدة الخوف على ماله الخ أه أقول ويؤخذ من قولهم المذكور أيضا أنه لو جاء
 نحو المطر في الصلاة على نحو كتابه جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه حتى على مرضى الشارح
 فيمن أخذ ماله الخ لأنه خائف هنا كما قال غش قوله لم إذا خاف ضياعه الخ استشكل هذا بأنه لم يخف
 فوت ما هو حاصل وهذا النوع إنما يجوز لذلك واعتذر مراعاة هذا الاشكال بأن المراد ما يشمل ما كان
 حاصلًا ويرد بالاشتغال بانقاذ نحو الغريق فانهم جعلوه كالحج مع أن فيه تحصيل ما كان حاصلًا وأوردت
 عليه مر ذلك فأول التلخيص بأنه لم يكن حاصلًا وأنه ينبغي كون المراد بالحاصل ما كان حاصلًا
 وما في معناه أه فليراجع فان فيه نظرا وقضيته الجواز إذا كان الغريق عبد مثلا فليحرر سم على
 المنهج وقوله مر ويلزمه فعله ثانيا الخ أي في حال تلطخه بالنجاسة فقط أه مؤلف مر ويحتمل إعادة
 مطلقا لأن هذا نادر وهو الاقرب وإذا أدركه فليس له العود إلى محله الاول ولو كان اماما فبما
 يظهر وبوجه بأن العمل الكثير إنما اغتفر في سعيه لتخليص متاعه لأنه ملحق بشدة الحرب والحاجة
 هنا قد انقضت باستيلائه على متاعه فلا وجه للعود أه غش (قوله وإذا امتنع) إلى قوله قبل في النهاية
 والمغنى (قوله لزمه الخ) ظاهره وأن تعمد ترك الذهاب لرفة إلى أن ضاق الوقت سم (قوله إخراج العشاء
 الخ) عبارة النهاية تأخير الصلاة والمراد بتأخيرها تركها بالكلية وليس للعازم على الإحرام التأخير أه قال

كذلك طالب عدو إلا أن
 خشى كرم عليه أو كينأ أو
 انقطاعا عن رفقته أي
 وخشى بذلك ضررا كما هو
 ظاهر وإن من أخذ له مال
 وهو في الصلاة لا يجوز له إذا
 تبعه أن يبقى فيها ويصليها
 كذلك على الأوجه خلافا
 لجمع بل يقطعها ويتبعه
 إن شامرا إذا امتنع عن المحرم
 ذلك لزمه كما قال ابن الرفعة
 إخراج العشاء عن وقتها
 وتحصيل الوقوف لأن قضاء
 الحج صعب بخلاف قضاء
 الصلاة ولأنه عهد جواز
 تأخيرها عن وقتها لنحو
 عذر السفر وتجهيز ميت
 خيف تغيره فهذا أولى ولو
 كان يدرك منها ركعة بعد
 تحصيل الوقوف وجب
 تأخيرها جزما

أو نقل مر ولو ضاق الوقت قبل الإحرام بحيث لا يسع الباقي أدراك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الإحرام
 ولو نقلًا ثم يجب ترك العشاء وأدراك الوقوف فيه نظر وظاهرنا وإن قلنا لا يجوز لكن لو أحرص صح إحرامه
 ووجب تأخير العشاء (قوله أو انقطاعا) كما صرح به الجرجاني واعتدته الزركشي وغيره ش (قوله وإن
 من أخذ له مال وهو في الصلاة) لا يخالف ذلك قول الروض ومن دفع عن نفسه وماله وحرمة ونفس غيره
 أي له صلاة شدة الخوف وذلك لأنه فيما ذكره يحصل لا خائف لخروج المال من يده ورادته عوده إليها
 وفيما ذكره الروض بالعكس أي خائف لا يحصل لأن المذكورات حاصلة عنده ويخشى فواتها فتأمل (قوله
 خلافا لجمع) منهم ابن العباد وأفتى بما قاله شيخنا الشهاب الرملي وعليه لا يضر وطؤه النجاسة كماله سلاحه
 الملطخ بالدم للحاجة ويلزمه فعله ثانيا على المعتمد شرح مر (قوله لزمه) أي وإن كان ما أحرص به فلا شرح
 مر (لزمه) كما قاله ابن الرفعة إخراج العشاء ظاهره وأن تعمد ترك الذهاب لرفة إلى أن ضاق الوقت (قوله

عش قوله م ر تأخير الصلاة أى وإن تعددت ويذنبى أن لا يجب قضاءه فور اللحد في فواتها اه (قوله قبل العمرة المنذورة الخ) نقله النهاية عن إيتا، والده وأقره لكن أقر الشوبرى مقالة الشارح وكذا مال إليه عش كما يأتى (قوله كالحج في هذا) أى يجب عليه تقديم العمرة على الصلاة كما تقدم وقوف عرفة عليها نهاية (قوله والعمرة لا تفوت) قد يقال بل تفوت لأن المعلن بالجعل للمعلن بالشرع نعم يرد على ما قاله الشارح أى الرملى أنه إنما امتنع الصلاة عند خوف فوت الحج لما في قضائه من المشقة وهو منتف في العمرة بتقدير فواتها عش (قوله وفي الجبلى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لو ضاق الوقت الخ) أى وقت الصلاة وتوهم بعض الطلبة أن قياس ذلك لو أحرم أنه لا بس ثوب حرير وجب عليه قطع الصلاة والوجه أن يقال إن لم يكن عنده إلا ذلك الثوب من الحرير وجب استمرار لبسه وامتنع الخروج من الصلاة لأن من فقد غير الحرير وجب عليه الاستمرار به في الصلاة وإن كان عنده غيره مما يجوز لبسه فإن أمكنه نزع الحرير وليس مما يجوز من غير أن يمضى زمن تبذره فيه عورته وجب عليه ذلك وامتنع قطع الصلاة وإن لم يمكنه ذلك إلا مع مضى ذلك الزمن فيحتمل وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة ويحتمل وجوب نزعها والخروج منها ولو أحرم في ثوب مغصوب فإن لم يتمكن من غيره وجب نزعها والاستمرار في الصلاة وإن تمكن منه ومن نزع المغصوب وليس غيره بل لازم تبذره فيه العورة وجب وإلا فيحتمل وجوب النزع وقطع الصلاة فليحرر رسم وقوله فيحتمل وجوب الاستمرار الخ لعله هو الأقرب (أحرم ماشيا) أى وجوبها وظاهره أنه يفعلها بالأيام في هذه الحالة ولا يكلف عدم إطالة الفراءة وهو ظاهر وفي رسم على المنهج قال الأذرى ويذنبى وجوب الإعادة لتقصيره انتهى واعتمده راءعش وعبارة قسم هنا قال في شرح العباب وإنما يتجه أى ما قاله الأذرى أن كان خارجا غير نائب وتائبوا قلنا أنه مرتبك في المعصية وإلا فالوجه عدم القضاء على أن الوجه أنه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج تائبا لأن خوفه من الأثم أخوفه من السبع اه سم (قوله لما تقرر) يتأمل رسم لعل وجه التأمل ما قدمه انقاعن الإيعاب من أن خوفه من الأثم أخوفه من السبع و لعل ما حظ الشارح أنه يحصل للتوبة المتوقفة على الخروج (قوله يلزمه الترك) أى ترك الصلاة بالكلفة ولو تعددت (قوله بل أولي) أى الترك لتخليص ماله (قوله ومن ثم) أى من أجل أولوية الترك لتخليص (قوله بقصده) أهل المراد يقصد اتلافه أخذاعا بعده (قوله منه) أى من الظالم (قوله أو يفرق) عطف على قوله يقصده (قوله لزمه تخليصه) فديتجه هنا جواز صلاة تسدة الخوف لأنه خائف فوت ما هو حاصل إلا أن يكون الفرض أنه لو فعلها كشدة الخوف فأت التخليص فينتجه ما ذكر م ر اه سم (قوله وتأخيرها) أى أن كان قبل الأحرام بها (قوله أو مالا) أى محترما يقصده ظالم أو يفرق

وفي الجبلى) توهم بعض الطلبة أن قياس ذلك أنه لو أحرم لا بس ثوب حرير وجب عليه قطع الصلاة والوجه أن يقال إن لم يكن عنده إلا ذلك الثوب من الحرير وجب استمرار لبسه وامتنع الخروج من الصلاة لأن من فقد غير الحرير وجب عليه الاستمرار به في الصلاة فضلا عن جوازها وإن كان عنده غيره مما يجوز لبسه فإن أمكنه نزع الحرير وليس مما يجوز من غير أن يمضى زمن تبذره فيه عورته وجب عليه ذلك وامتنع عليه قطع الصلاة وإن لم يمكنه ذلك إلا مع مضى ذلك الزمن فيحتمل وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة مراعاة لحرمتها مع أثمها باللبس المتعدى ويحتمل به وجوب نزعها والخروج منها ولو أحرم في ثوب مغصوب فإن لم يتمكن من غيره وجب نزعها والاستمرار في الصلاة وإن تمكن منه ومن نزع المغصوب وليس غيره بل لازم تبذره فيه العورة وجب وإلا فيحتمل وجوب النزع وقطع الصلاة فليحرر (أحرم ماشيا) قال في شرح العباب قال يعنى الأذرى وهذا إن صح فينبغى وجوب الإعادة لتقصيره اه وإنما يتجه أن كان خارجا غير نائب وتائبوا قلنا أنه مرتبك في المعصية وإلا فالوجه عدم القضاء على أن الوجه أنه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج تائبا لأن خوفه من الأثم أخوفه من السبع اه سم (قوله لما تقرر) يتأمل (قوله لزمه تخليصه وتأخيرها أو إبطالها) قد يتجه هنا جواز صلاة تسدة الخوف لأنه خائف فوت ما هو حاصل إلا أن يكون الفرض أنه لو فعلها كشدة

قبل العمرة المنذورة في وقت معين كالحج في هذا اه وليس في محله لأن الحج يفوت بفوات عرفة والعمرة لا تفوت بفوات ذلك الوقت وفي الجبلى لو ضاق الوقت وهو بارض مغصوبة أحرم ماشيا كمارب من حريق ورجحه الغزى بأن المنع الشرعى كالحسى وأيده بتصریح القاضى به في ستر العورة وفيه نظر والذي يتجه أنه لا تجوز له صلاتها صلاة تسدة الخوف لما تقرر في مسئلة الحج وأنه يلزمه الترك حتى يخرج منها كاله تركها لتخليص ماله لو أخذ منه بل أولى ومن ثم صرح بعضهم بأن من رأى حيوا انحترما يقصده ظالم أى ولا يخشى منه قتلا أو نحوه أو يفرق لزمه تخليصه وتأخيرها أو إبطالها أن كان فيها أو مالا

جاز ذلك وكره له تركه (ولو صلوا) صلاة (١٨) شدة الخوف كما في أصله والروضة بدار الاسلام او الحرب (لسواظنوه)

(قوله جاز ذلك) ظاهره عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو ودیعة أو مال یتیم تحت یدیه أو وقف وفيه وقفة سم (صلاة شدة الخوف) إلى قوله وفي المجموع في النهاية وإلى الفصل في المغني إلا قوله كما في أصله إلى المتن وقول ولو باخبار عدل قول المتن (لسواد) كابل وشجر (ظنوه عدوا) أو أكثر من ضعفنا منه في النهاية ومغني (قوله من غير أن يحاصرهم) أي العدو ع ش (قوله) أو أنه عدو يجب قتاله (الخ) قضيته أن العدو الذي يجب قتاله لا تصل له صلاة شدة الخوف وفيه نظر فليراجع سم عبارة الحلبي وهذا يفيد أن صلاة شدة الخوف لا تجوز إلا إذا كان العدو أكثر من ضعفهم وكذا صلاة عسفان وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازها في الأمان فليحذر (قوله) أو شكوا في شيء من ذلك (أي) وقد صلوا هانها ومعنى (قوله من ذلك) أي من وجود العدو أو مانع الوصول أو الحصن أو كونه أكثر من ضعفنا (قوله) أما لو صلوا (الخ) أي لسواد (الخ) سم (قوله) في الكيفية السابقة (الخ) ينبغي إلا بالنسبة للفرقة الثانية إذا لم تنو المفارقة للركعة الثانية ثم رايته في شرح العباب وشرح الروض سم ويأتي والمغني في النهاية ما يوافقه (قوله) أو ذات الرقاع على رواية ابن عمر (أي) وكذا الفرقة الثانية فيها على رواية غيره أي السابقة في المتن معنى ونهاية (قوله) على رواية ابن عمر (تقدم بيانها هناك عن النهاية وغيره راجعه (قوله) قضا) ولو ظن العدو يقصده فبان خلافة فلا قضاء قطعاً كما في المذهب مغني وع ش (قوله) الصلح أو التجارة (أي) ونحوهما ولو صلى متمكناً على الأرض فحدث خوف ملجئ لم يركبه ركع وبني فأن لم يلجئه بل ركب احتياطاً أعاد وجوباً فإن أمن المصلّي وهو راكب نزل حالاً وجوباً وبني أن لم يستدبر في نزوله القبلة ولا فيلزمه الاستئناف وكرهنا نحرافه عن القبلة في نزوله بمنة أو يسرة ولا تبطل به صلاته فإن آخر النزول بعد الأمن بطلت صلاته لتركه الواجب مغني واسني

﴿فصل في اللباس﴾ (قوله في اللباس) أي في بيان تحريره وحله وما يتبع ذلك كالاستبصاح بالدهن النجس المتبادر أن المراد باللباس الملبوس فيكون مصدر بمعنى اسم المفعول وقال الشيخ عطية المراد به الملابس بمعنى المخاط سواء كان بلبس أو غيره فاللباس مصدر بمعنى اسم الفاعل شيخنا قول المتن (يحرم على الرجل الخ) أي ولو ذمياً لأنه مخاطب بفروع الشريعة مع ذلك لا يمنع من لبسه لأنه لم يأتهم بحكمنا فيه وهو من الكسائر ع ش عبارة شيخنا وهذه الحرمة من الكسائر كإكناص عليه الشيخ عطية ونقل عن الشبر الملسي أه وهو ظاهر كلام الشارح في الزواجر (قوله) والخشن (أي) المشكل نهاية ومعنى (قوله) ولو قرا (إلى) قوله إجماعاً في النهاية وكذا في المغني إلا قوله لا مشيه إلى المتن (قوله) ولو قرا (سياق) تفسيره وأما لا يرسم فهو ما حل عن الدود بعد موته داخله والحرير يعمم ما خلا فالما وقع في بعض العبارات من أنه اسم لما ماتت فيه الدودة وحل عنها بعد الموت وعليه فهو مبين للقر لا اعم منه شيخنا (قوله) لنحو جلوسه (أي) كالاستناد داليه وتوسده يعاب وعند أبي حنيفة يجوز توسده وأقر أشبه النوم عليه للرجال والنساء مطلقاً فليقلده من ابتلى بذلك كدى على بأفضل ويأتي في الشرح ما يفيد أن عندنا راجعاً ما جاز ما ذكره التقليد به أولى من التقليد لأبي حنيفة (قوله) لا مشيه (الخ) في النفس منه شيء بصري ولعله بناء على أنه معطوف على نحو جلوسه فيقيد جواز فرش المشي ويحتمل أنه عطف على فرش أو استعمال الحرير كما هو ظاهر صنيع النهاية فلا إشكال ومن ثم قال الرشيدى وخرج بالمشي فرش المشي فيحرم أه (قوله) لا مشيه عليه (أقول) قياس ذلك بالأولى أنه لو أدخل يده تحت ناموسية

الخوف فأت النخيلص فيتجه ما ذكر مر (قوله) جاز ذلك (ظاهره عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو ودیعة أو مال یتیم تحت یدیه أو وقف وفيه وقفة (صلاة شدة الخوف) ينبغي أن مثلها ما لا يجوز في الأمان من الأنواع السابقة ثم رايته الآن (قوله) أو أنه عدو يجب قتاله (الخ) قضيته أن العدو الذي يجب قتاله لا تصل له صلاة شدة الخوف وفيه نظر فليراجع (قوله) أما لو صلوا (أي) لسواد (الخ) (قوله) بالكيفية السابقة (ينبغي إلا بالنسبة للفرقة الثانية إذا لم تنو المفارقة للركعة الثانية ثم رايته في شرح العباب استشكل الإطلاق ثم بحث ما قلناه وحل كلامهم عليه ثم ذكر أنه رأى التصريح به في المجموع ثم رايته في شرح الروض جزم بذلك والله أعلم (فصل في اللباس) (قوله) لا مشيه عليه فيما يظهر (أقول) قياس ذلك بالأولى أنه لو أدخل يده تحت

ولو باخبار عدل (عدوا فبان) أن لا عدو أو أن بينهم وبينه ما يمنع وصوله اليهم كخندق أو أن بقرهم أى عرفاً حصناً يمكنهم التحصن به منه أى من غير أن يحاصروهم فيه كما هو ظاهر أو أنه عدو يجب قتاله لكونه ضعفهم أو شكوا في شيء من ذلك (قضا في الاظهر) لعدم الخوف في نفس الأمر أو الشك فيه أما لو صلوا صلاة الخوف فإن كانت كبطن نخل أو ذات الرقاع بالكيفية السابقة في المتن فلا قضاء لانهم لم يسقطوا ولا غروراً كننا أو صلاة عسفان أو ذات الرقاع على رواية ابن عمر قضا في المجموع وغيره ولو بان عدوا لكن نيته الصلح أو التجارة فلا قضاء لأنه لا تقصير منه في تأمله إذ لا اطلاع له على نيته

﴿فصل في اللباس﴾ وذكره هنا الأكثرون اقتداء بالشافعي رضي الله عنه وكان وجه مناسبتها أن المقالتين كثير ما يحتاجون للباس الحرير والنجس للبرد والقتال وذكره جمع في العيد وهو مناسب أيضاً (يحرم على الرجل) والخشن (استعمال الحرير) ولو قرا أو غير منسوج أخذاً بما

مثلا مفتوحة وأخرج كوزا من داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحتها لاخراج السكر ثم لوضعه ثم إخراجها لم ينقص عن المشى على الحرير ما زاد عليه خلافا لما اجاب به م ر على الفور مع موافقته على حل المشى عليه فليتأمل سم على حج اه عش (قوله لمفار قته حالا) قد يقتضى حرمة التردد عليه وجزم به شيخنا وفي البجيرى عن الاطفيحي ان الاقرب عدم حرمة اه (قوله من سائر وجوه الاستعمال) اي كالاستناد اليه من غير حائل بخلاف ما لو كان بجائل ولو من غير خياطة واما لبس مظهراته وبطائنه غير حرير وفي وسطه حرير كالقاووق فلا يجوز الا أن خيطا عليه وكذلك التغطى بما ظهرته وبطائنه غير حرير وفي وسطه حرير فلا يجوز الا أن خيطا عليه لان اللبس والتغطى اثم ملابسة للبدن من الجلوس عليه والاستناد اليه والجلوس تحته كاجلوس تحت سحابة او خيمة او ناه وسية من حرير شيخنا (اجماعا في اللبس) اي لبس الرجل واماني لبس الخنثى فاحتياطا معنى (قوله وهو ما يخرج منه الخ) اي غالبا اي والافقد يصنع مما مات فيه الدود (قوله فيكده الخ) الاولى الواو عبارة المغنى وهو ماقطعته الدودة وخرجت منه حية وهو كداللون اه (قوله وللخير الخ) عطف على قوله اجماعا (قوله خنثة) اي نعومة وايونق (قوله بشهامة الرجال) اي بقوتهم شيخنا (قوله ويحل) الى قوله او مهلا في المغنى الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية الا قوله وقضية قول الاذرى الى والتدثر (قوله فرش عليه ثوب الخ) اي وان لم يتصل به بنحو خياطة نهاية وشيخنا (قوله على حرير الخ) اي ولو حصيرا من حرير مراه سم (قوله لذلك الخ) اي للجلوس عليه (قوله وحل حرمة اتخاذ الحرير الخ) جواب عما ورد على قوله سواء اتخذ الخ. ان في هذا اتخاذا وهو حرام وقضيته انه لا حرمة هنا عني في الجلوس عليه بجائل على القول بحرمة اتخاذ الاختصاصها بصورة محرمة وان الجلوس المذكور ليس منها وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له لان من يحرم عليه اتخاذ بحرمة وان لم يستعمله مطلقا بجائل ولا بدونه بان لم يرد على وضعه في صندوقه فتحريره فيما اذا جلس عليه بجائل اولى وكان يمكنه التخلص بان حل الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ سم وقوله بل لا وجه له الخ ياتي عن السكردى ما فيه وتخلص النهاية بما نصح فلوحل هذا اي ما قاله ابن عبد السلام على من اتخذ ليلبسه بخلاف ما اذا اتخذ مجرد القنينة لم يبعد اه وارضى به شيخنا وقال عش وفي حاشية الزياى قبيد جواز اتخاذها اذا قصد لباسه لمن له استعماله والاحرم اه (قوله اتخاذ الحرير) عبارة شرح الروض اما اتخاذ اثواب الحرير بلا لبس فافق ابن عبد السلام بانه حرام اه سم (قوله على صورة محرمة) كانه يريد نحو لبسه والجلوس عليه بلا حائل سم وفي السكردى على بافضل والذي يظهر ان المراد بقوله على صورة محرمة اي على الرجال والنساء كان اتخذ على هيئة لا تستعمل الاستر الجدار بها مثلا والقول بالتحريم حيثئذ مقيس ظاهر فاندفع ما لمسم هنامن انه حمل كلام التحفة على غير ما قلته ثم اعترضه حتى قال انه لا وجه له اه

ناموسية مثلا مفتوحة وأخرج كوزا من داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحتها لاخراج السكر ثم لوضعه ثم إخراجها لم ينقص عن المشى على الحرير ما زاد عليه خلافا لما اجاب به م ر على الفور مع موافقته على حل المشى عليه فليتأمل (قوله ويحل الجلوس على حرير) اي ولو حصيرا من حرير مراه سم (قوله وحل حرمة اتخاذ الحرير الخ) جواب عما ورد على قوله قبله ويحل الجلوس الخ من ان في هذا اتخاذا وهو حرام وقوله على صورة محرمة كانه يريد بنحو لبسه والجلوس عليه بلا حائل (قوله وحل حرمة اتخاذ الحرير الخ) قضيته انه لا حرمة هنا عني في الجلوس عليه بجائل على القول بحرمة اتخاذ الاختصاصها بصورة محرمة وان الجلوس عليه بجائل ليس من الصورة المحرمة وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له لان من يحرم عليه اتخاذ بحرمة وان لم يستعمله مطلقا بجائل ولا بدونه بان لم يرد على وضعه في صندوقه فتحريره فيما اذا جلس عليه بجائل اولى لانه حيثئذ لا ينقص عن الموضوع في الصندوق لكن التحقيق ان المحرم مع الجلوس بجائل هو اتخاذ لا مجرد الجلوس فليتأمل (و محل حرمة اتخاذ) كان يمكن التخلص بان حل الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ عبارة شرح الروض واما اتخاذ اثواب الحرير بلا لبس فافق ابن

(قوله والتدثر) إلى قوله فيما يظهر في المغنى (قوله والتدثر) معطوف على الجلوس شارح اه سم (قوله) بحرير استبرئ برب الخ عبارة شيخنا والتدثر به أى التدفى به إلا أن خيط عليه ظهارة وبطانة من غير الحرير اه وياتى عن عيش ما يوافق (قوله) وظاهر كلامهم أنه لا فرق الخ محل تأمل إذ تسمية ما ذكر تدثر بمنوع نعم تعليقها في السقف يمنع لامر آخر وهو كونه من أفراد تزيينه بالحرير المنوع كما سياتى ما لم يقيد بالحاجة كما يحتمل الشارح هذا ولو أخذ الشارح ذلك من قوله بفرش أو غيره المأذون بأن كل ما يعد استعمالا عرفا يحرم لكن أقرب ثم رأيت في المغنى والنهاية تفسير قول المصنف وغيره بقوله ما من وجوه الاستعمال كلبسه والتدثر به واتخاذ ستر أو فيه تصريح بما ذكر من الاختصاص (قوله) وهو قريب أن صدق عليه الخ عبارة عيش ولو رفعت صحابة من حرير حرم الجلوس تحتها حيث كانت قريبة بحيث يعد مستعملا أو منتفعا بها ولو جعل مما يلي المجلس ثوب من كتان مثلا متصل بها أى بأن جعل بطانة لها لم يمنع ذلك حرمة الجلوس تحتها كالألوان كان ظاهر التحاف حريرا فتغطى ببطانته التى هى من كتان فانه يحرم لانه مستعمل للحرير ولو رفعت السحابة جدا بحيث صارت في العلو كالسقف لم يحرم الجلوس تحتها كما لا يحرم السقف المذهب وإن حرم فعله مطلقا واستدامته إن حصل منه شيء بالعرض على النار وحيث حرم الجلوس تحت السحابة فصار ظلها غير محاذ لها بل في جانب آخر حرم الجلوس فيه لانه مستعمل لها كالتبخير بمخرة الذهب من غير أن يحتوى عليها كذا إجاب مر بعد السؤال عنه والمباحثة فيه فليتنامل سم على المنهج اه وقوله ولو جعل الخ محل وقفة وقوله كالألوان كان ظاهر التحاف الخ هذا القياس فيه ما لا يخفى فإن الفرق بينهما ظاهر (قوله) أن صدق عليه عرفا الخ هذا التقيد بالنسبة إلى حكم الجلوس تحتها أما أصل تعليقها والستر بها فمطلقا كما هو ظاهر لانه من أفراد تزيين البيوت ومنه يعلم أنه لا فرق بالنسبة للتزيين بين الرجال والنساء أما بالنسبة لحكم الجلوس تحتها حيث حرم بقيدته إلا أن الذى افاده واضح أنه يفرق بينهما وإن الحرمه إنما هى بالنسبة إلى الرجال فتأمل بهصرى (قوله) هنا أى فى الجلوس تحت الحرير (قوله) لانه يقصد الخ قضيته أن البشخانه القريبة يحرم الجلوس تحتها وإن قصد بها منع نزول الغبار وقد ينفيه قوله الاتى أى غير حاجة إلا أن يفرق بينهما وبين ستر السقف (قوله) ولا كذلك ثم قد ينظر فيه بأن المسقف قد يقصد بالجلوس تحته منع نحو الشمس فيعد استعماله إذا قرب منه سم وتقدم عن عيش ما يوافق إطلاق الشارح الظاهر في عدم الفرق بين قرب السقف المذهب وبعده قول المتن (والاصح تحريم افتراشها) والثانى محل وشيأتى ترجيح نهاية ومغنى (قوله) وعلية) أى على الاصح المذكور (قوله) على وجهه هذا كالصريح فى أن عندنا وجهها جواز افتراش الحرير للرجل والجلوس عليه بلا حائل فليراجع ثم رأيت في المغنى ما نصه وقيل يجوز الجلوس عليه ويرده الحديث المتقدم اه (قوله) ويحرم إلى قوله أى لغیر حاجة في النهاية والمغنى الا قوله قبل (قوله) على الكل) أى كل من الرجل والمرأة (قوله) ستر سقفا أو باب الخ أى كما يقع في أيام الزينة والفرح نعم إن أكرههم الحاكم على الزينة المحرمة فلا حرمة عليهم لعذرهم ويحرم التفرج عليها بخلاف المرور لحاجة شيخنا زاد ع وليس من ذلك ما لو أكرهوا على مطلق الزينة فزينا بالحرير الخالص مع كونهم لوزنوا بغيره أو بما أكثره من القطن مثلا لم يتعرض لهم فيحرم عليهم ذلك اه (قوله) أوجد الخ والمتجه وفالقامر أن مثل ستر الجدران بالحرير الباسه الدواب لانه محض زينة وليست كسبى ويجوز لظهور الغرض فى الباسه والانتفاع به سم على المنهج ومثل ذلك الباسه الخلى لما علل به عيش (قوله) غير السكبة) أفهم جواز ستر السكبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق بين داخلها وخارجها وأنه

والتدثر بحرير استبرئ برب
أن خيط عليه فيما يظهر
وظاهر كلامهم أنه لا فرق
في حرمة التدثر بغير المستبرئ
بين ما قرب منه وما بعد كان
كان معلقا بسقف وهو
جالس تحته كالشخانه
وهو قريب أن صدق عليه
عرفا أنه جالس تحت حرير
ويفرق بينه وبين حل
الجلوس تحت سقف ذهب
بما يتحصل منه بأن العرف
يعد هنا مستعملا للحرير
لانه يقصد لوقاية الجالس
تحتة من نحو غبار السقف
فالخى بالمستعمل له في بدنه
ولا كذلك ثم (ويحل
للمرأة لبسه) إجماعا (والاصح
تحريم افتراشها) إياه
للسرف بخلاف اللبس فانه
يزينها وعليه يحرم تدثرها
به بل أولى لانه يجوز للرجل
افتراشه على وجه دون
التدثر به ويحرم على الكل
ستر سقفا أو باب أو
جدار غير السكبة

عبد السلام بأنه حرام (قوله) والتدثر) معطوف على الجلوس ش (قوله) ولا كذلك ثم قد ينظر فيه بأن المسقف يقصد بالجلوس تحته منع نحو الشمس فيعد استعماله إذا قرب منه ستر سقفا أو باب أو جدار هل مثله الدواب أو لا فالفرق (قوله) غير السكبة) أفهم جواز ستر السكبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق بين داخلها وخارجها وأنه لا يحرم الاستناد لجدارها المستور به ولا التصاق لنحو الملتزم بحيث يصير سترها أو

لا يحرم الاستناد لجدارها المستور به ولا التصاق انحو الملتزم بحيث يصير سترها أو برقعها مسدودا على ظهره
 لأن ذلك لا يعد استعمالا وانه لا يمتنع حمل ستارة الصفة من البيت حريرا وانه يمتنع جعل خيمة من حرير
 وان كانت على خشب مركب تحتها مراه سم عبارة عرش (فرع) هل يجوز الدخول بين ستر السكعبة
 وجدارها لنحو الدعاء لا يبعد جواز ذلك لانه ليس استعمالا وهو دخول الحاجة وهل يجوز الالتصاق لسترها
 من خارج في نحو الملتزم فيه نظر فليحرم سم على المنهج وقوله وهو دخول الحاجة قد تمتنع الحاجة فيما ذكر
 ويقال بالحرمة لأن الدعاء ليس خاصا بدخوله تحت سترها وبفرق بين هذا وبين الجواز في نحو الملتزم بأن
 الملتزم ونحوه مطلوب فيه ادعية بخصه وصها وقوله فيه نظر الخ الظاهر الجواز قياسا على جواز الدخول بينه
 وبين الجدار مراه عرش (قوله قيل وملحق الخ) اعتمده النهاية والمغنى عبارتها ويحل لبس السكتان
 والقطن والصوف ونحوها وان غلت اثابها ويكره تزيين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد العلماء
 والصلحاء اى محل دفنهم بالثياب اى غير الحرير ويحرم تزيينها بالحرير والصور نعم يجوز ستر السكعبة به
 تعظيمها لها والاوجه جواز ستر قبره عليه السلام وسائر الانبياء به كما حرم به الاشموني في بسيطه جريا على
 العادة المستمرة من غير تكبير مراه وقولها نعم يجوز ستر السكعبة به الخ اى ان خلافه عن النقد شيخنا عبارة
 شرح بافضل امان بين السكعبة بالذهب والفضة فحرام كما يشير اليه كلامهم مراه (قوله ويلحق بها قبره الخ)
 اعتمد مراه ان سترتوا بيت الصديان والنساء والمجانين وقبورهم بالحرير جائز كالتركفين بل اولى بخلاف
 قوايت السجدة الخ من المذكور بالغبين العقلاء فانه يحرم سترها بالحرير ثم وقع منهم الميل لحرمة ستر قبور
 النساء ونحوها بالحرير ووافق على جواز تعظيمة بحارة المرأة سم على المنهج مراه عرش (قوله به) اى
 بالحرير والجار متعلق بستر سقف الخ (قوله اى لغير حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو
 ظاهر سم (قوله وقد يشكك) اى حرمة ستر سقف الخ (قوله بما يأتى في كيس الدرام الخ) قد يقال كيس
 الدرام لا يكون إلا محل حاجة والمتوقف على فقد الغير لتمامه الضرورة وكفى هذا في الفرق سم (قوله
 هنا) اى في ستر نحو الجدار و (قوله ثم) اى في كيس الدرام سم قول المتن (وان للولى الخ) اى بمن له ولاية
 التأديب فيشمل الام والاخ الكبير مثلا فيجوز لها الباسه الحرير فيما يظهر عرش (قوله الاب) الى قول
 المتن قلت في النهاية والمغنى قول المتن (الباسه الصبي) اعتمد مراه ان ما يجوز للبراة يجوز للصبي والمجنون
 فيجوز لباس كل منهما فعلا من ذهب حيث لا اشراف عادة سم على المنهج مراه عرش وشيخنا (قوله كلى
 الذهب الخ) المراد بالحلى ما يزين به وليس منه جعل الخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولي
 لباس الصبي ذلك لانه ليس من الحلى واما الحيصة المعروفة فينبغى حل الباسه له لانها ما يزين به النساء
 وما يدل على جوازها للنساء قوله مراه السابق والخيط الذى يعقد عليه المنطقة وهو التى يسمونها الحيصة
 عرش (قوله المجنون) وترك الباسه ما ذكر اى من الحرير والحلى ولو يوم عيد اولى كما قاله الشيخ عز الدين
 فى الصبي وقال لا فرق بين الذكر والانثى وفى الحلى ان الباس الصبي والصبيّة الحرير مكروه يجزى روى قوله
 والصبيّة وقفة فليراجع قول المتن (حل اقتراسها) اى كلبسه سواء فى ذلك الخلية وغيرهاتها بمغنى عبارة
 شيخنا اى وسائر اوجه الاستعمال كالندثر به والجلوس تحته ونحو ذلك ومحل حل اقتراسه له عالم يكن
 مزركشا بذهب وفضة مراه عبارة عرش خرج باقتراسها استعمالها له فى غير اللبس والفرش فلا يحل

برقعها مسدودا على ظهره لأن ذلك لا يعد استعمالا وانه لا يمتنع جعل ستارة الصفة من البيت حريرا وانه يمتنع
 جعل خيمة من حرير وان كانت على خشب مركب تحتها مراه (قوله قيل ويلحق بها قبره عليه السلام) الاوجه
 جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء به كما حرم به الاشموني في بسيطه جريا على العادة المستمرة
 من غير تكبير مراه (قوله اى لغير حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو ظاهر (قوله وقد
 يشكك بما يأتى في كيس الدرام) ونحوه قد يقال كيس الدرام لا يكون إلا محل حاجة والمتوقف على فقد
 الغير لتمامه الضرورة وكفى هذا في الفرق (قوله بان الخيلاء هنا) اى في ستر السقف الخ اعظم منها اى في

قيل ويلحق بها قبره صلى
 الله عليه وسلم به اى لغير
 حاجة فيما يظهر اخذنا من
 تعبيرهم بالتزيين وقد
 يشكك بما يأتى في كيس
 الدرام ونحوه إلا أن يفرق
 بأن الخيلاء هنا أعظم منها
 ثم (و) الاصح (ان للولى)
 الاب وغيره (الباسه) كلى
 الذهب وغيره (الصبي)
 عالم يبلغ والمجنون إذا لا
 شهامة لها تنافى تلك الخنوة
 نعم لا خلاف فى جواز
 ذلك يوم العيد لانه يوم
 زينه (قلت الاصح حل
 اقتراسها) اياه (وبه قطع
 العراقيون وغيرهم والله
 أعلم) لعموم الخبر
 الصحيح انه حل لاناث أمته

وأما ما جرت به عادة النساء من اتخاذ غطاء الحرير لهما مة زوجها أو تغطي به شيئاً من أمتعتها المسمى الآن بالبقعة فالأقرب الجواز فيها اه وقوله خرج الى قوله واما الخ محل تأمل (قوله واطلق بعضهم الخ) وافقه شيخنا عبارة ويحرم على الرجل النوم في ناموسية الحرير ولو مع المرأة وكذلك دخوله في الثوب الحرير الذي تلبسه بخلاف ما إذا علا عليها من غير دخول فلا يحرم اه ولعل ما بحثه الشارح من التقييد بالحاجة اوجه (قوله فضلاً) الى قوله اى تاذا في النهاية والمعنى لإلا قوله والحق به الى المتن وقوله وهذا الى المتن (قوله والحق به جمع الخ) ان كان مرادهم ما يحصل به مشقة لا لتحتمل عادة فهو وجيه لا معدل عنه لمسئلة القمل الاتية بصري اقول وصف الالم بالشد يد كالأصريح في ارادة ذلك (قوله أو فجأة حرب الخ) الظاهر ان التقييد بالفجأة ليس بشرط بل إذا احتاج الى القتال باختياره ولم يجد غيره جازله لبسه سم وباتى عن النهاية والمعنى ما يفيد (قوله يقوم الخ) تنازع فيه الغير ان (قوله وصح في الكفاية قول جمع يجوز الخ) والاوجه عدم الجواز كما هو ظاهر كلام الاصحاب معنى ونهاية (قوله يجوز القباء الخ) اى من الحرير (قوله وان وجد غيره) اى غير الحرير (قوله والذى مر) أى فى شرح وغيره قول المتن (و للحاجة) والاوجه ان الحاجة أن يجد غيره لكنه ضعيف عن حمله لنحو ضعفه وضعف مركوبه شرح العباب اه سم (قوله كستر العورة الخ) اى إذا لم يجد غير الحرير وكذا ستر ما زاد عليها عند الخروج للناس نهاية ومعنى عبارة سم اى بان فقد ستر غيره اى يليق به فيما يظهر قال فى شرح العباب واقتى ابو شكيل بانه لو احتاج اليه لنحو التعميم عند الخروج لنحو جماعة أو شرأ ولم يجد غيره ولو خرج بدونه سقطت مروته جازله الخروج به للحاجة اليه انتهى زاد ع ش فان خرج متزماً مقتصر على ذلك نظر فان قصد بذلك الاقتداء بالسلف وترك الالتفات الى ما يرمى بالمنصب لم تسقط بذلك مروته بل يكون فاعلاً للافضل وان لم يقصد ذلك بل فعل ذلك انخلاعا وتهاوناً بالمروءة سقطت مروته كذا فى الناشرى باسطن من هذا سم على المنهج ومن ذلك يؤخذ ان لبس الفقيه القادر على التجميل بالثياب التى جرت به عادة مثاله ثياباً ونهاية الصفه والهيئة ان كان لهضم النفس والاقتداء بالسلف الصالحين لم يخل بمروته وان كان لغير ذلك اخل بها ومنه ما لو ترك ذلك معللاً بان حاله

كيس الدرام (قوله فى المتن أو فجأة حرب ولم يجد غيره) قال فى التنبيه ويجوز للمحارب لبس الديباج الثخين الذى لا يقوم غيره مقامه فى دفع السلاح ولبس المنسوج بالذهب إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره اه قال ابن التقييد فى شرحه قوله إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره شرط فى المنسوج الذهب وهل هو شرط فى الديباج الثخين قيل نعم والاصح انه لا يشترط فيه ذلك ويشترط فيه على الاصح ان لا يقوم غيره مقامه الى اخر ما اطال به اه ولعل الاوجه عدم اشتراط المفا جاة فى المنسوج بالذهب ايضا بل الشرط ان لا يجد ما يقوم مقامه فيجوز لبسه حيثئذ وان تسبب فى الخروج للحرب ولم تفاجئه وهو ظاهر ما نقله الشارح عن شرح المذهب كما فى الحاشية الاخرى وقول الشارح ولا يمكنه طلب غيره ويقوم مقامه الظاهر ان التقييد بالفجأة ليس بشرط بل إذا احتاج للخروج الى القتال باختياره ولم يجد غيره جازله لبسه وفى العباب لان كان لضرورة أو حاجة كفجأة قتال وان وجد غيره خلا للشيخين وكذا ما هو جنة فيه كديباج صفيق وان لم تفاجئه الحرب اه وبين الشارح فى شرحه ان المعتمد ما قاله الشيخان ثم قال والاوجه ان من الحاجة ان يجد غيره كالدرع لكنه ضعيف عن حمله لنحو ضعفه وضعف مركوبه وقوله كديباج الخ قال فى شرحه لا بقى غيره وقايته فى دفع السلاح وقوله وان لم تفاجئه قال فى شرحه ان اراد به حله مع تيسر ما يقوم مقامه كان ماشياً فيه على الضعيف الذى مشى عليه ما ولا وان اراد حله رقت الحرب ان تسبب فيها إذا لم يجد غيره كان معتمداً ثم قال وكالدرع المنسوج بذهب فانها لا تخل فى الحرب إلا إذا لم يجد ما يقرم مقامها اتفاقاً كما قاله فى المجموع اه (قوله كستر العورة) اى بأن فقد ستر غيره اى باقى به فيما يظهر وقد يتوهم من التنبيه هنا بالحاجة وفيما قبله بالضرورة انه لا يشترط منافقة غيره وهو خطأ ولا لزوم جواز لبسه مطلقاً وذلك مبطل للحكم بتحريمه (قوله كستر العورة ولو فى الخلوة) فى شرح العباب واقتى ابو شكيل بانه لو احتاج اليه لنحو التعميم ولم يجد غيره

بعضهم ان الرجل لا يسته لانه لا يعد لاله وظاهره انه بين طول بقاءه على عليه منها وعدمه ولو حاجة وفيه ما فيه للرجل لبسه فضلاً من بقية أنواع مماال للضرورة بردها لمسلكين) أو منها ضرراً يبيح الحق به جمع الالم لانه أولى من نحو الآتى (أو فجأة) ففتح والمد وفتح وهو البغته (حرب) (ولم يجد غيره) ولا طلب غيره يقوم للضرورة وصح فاية قول جمع يجوز وغيره مما يصلح وان وجد غيره لهم كتحلية السيف غير الشاذ الذى مر لف للاجماع لان ان ذلك يكتفى الا غلظة وان لم يكن ولا صلاحية للقتال (كستر العورة) (كجرب الخلوة) وقد أذاه لبس اى تأذيا لا يحتمل بما يظهر ولم يحتاج التيمم لانه رخصة فيه أكثر وكذا يؤذيه غيره

لكنه ينزلها كما هو ظاهر كالتداوى بالنجاسة بل لو قيل ان تخفيفه لالمها كازالتها لم يبعد وكون (٢٣) الحكمة غير الجرب الذي افاده العطف

معروف وأنه لا ينعدم مقامه عند الناس باللبس ولا ينقص بعده وإنما كان هذا مختلا لمناقضته منصب الفقهاء
فكانه استهزاء بنفس الفقه اه (قوله لسكنه ينزلها) لعل مرجع الضمير في ينزلها للضرورة تسم أي العلة
الشاملة لكل من الجرب والحكمة (قوله بل لو قيل الخ) هو الوجه وينبغي ان المراد تخفيف له وقع سم (قوله
وكون الحكمة غير الجرب الخ) أي والحكمة بكسر الحاء الجرب اليابس نهاية ومعنى فيكوب الجرب اعم
كردى ولا يخفى انه لا يدفع الاشكال (قوله دون صورتها) أي صورة مادة الحكمة والجرب ويحتمل صورة
الحكمة مع صورة الجرب قول المتن (ودفع قل) أي وللحاجة في دفع قل لانه لا يقبل بالخاصة نهاية ومعنى قال
عش قوله لم ير لا يقبل الخ في المختار قل رأسه من باب طرب وعليه فيقرأ ما هنا بفتح المشنة التحتية وفتح الميم
ويكون المعنى لا يقبل من لبسه اه (قوله في الكل) كذا في النهاية والمغنى ولعل المراد بذلك قول المصنف
للضرورة الخ وقوله وللحاجة الخ كما هو صريح شرح بافضل (قوله ان الاول) أي الارخاص لحكمة
(لا تخصص) أي الارخاص بالسفر (قوله ويؤخذ) إلى المتن في النهاية (قوله ويؤخذ من قوله للحاجة الخ) في
الاخذ نظر لتحقق الحاجة مع وجود المغنى وان كان المأخوذ هو المنتجه سم (قوله لم يحزله الخ) معتمد عش
(قوله) ونازع فيه شارح بان جنس الحرير الخ اعتمده المغنى (قوله على أن لبس نجس العين الخ) أي اما
المنتجس فلا يتوقف حله على ضرورة كإتياء عش (قوله فيها) أي في الإباحة أو في الضرورة المبيحة قول
المتن (وللقتال الخ) قال في التنبيه ويجوز للجهاد لبس الديباج الثخين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع
السلاح ولبس المنسوج بالذهب إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره اه قال ابن النقيب في شرحه قوله إذا فاجأته
الحرب الخ شرط في المنسوج بالذهب فقط اه ولعل الاول وجه عدم اشتراطها فيه أيضا بل الشرطان لا يجد
ما يقوم مقامه فيجوز لبسه حيث ذكر ان تسبب في الخروج للحرب ولم تفاجئه الحرب اه مما نصه وكالدرع المنسوج
شرح قول العباب كذا ما هو جنة فيه كديباج صفيق وان لم تفاجئه الحرب اه مما نصه وكالدرع المنسوج
بذهب فانها لا تحل في الحرب إلا إذا لم يجد ما يقوم مقامها اتفاقا كما قاله في المجموع انتهى سم قول المتن
(كديباج الخ) بكسر الدال وفتحها فارسي معرب مأخوذ من التدبيج وهو النقش والتزيين اصله ديباج
بالهاء و(قوله مقامه) بفتح الميم لانه من الثلاثي يقال قام هذا مقام ذلك بالفتح وأفته مقامه بالضم نهاية
ومعنى قال عش قوله بكسر الدال وفتحها والكسر افصح اه وقال الرشيدى قوله مر مأخوذ من التوبيج
لا يناسب كونه معربا بالمغرب لفظا استعملته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم وهذا لاخذ يقتضى انه
عربى فتأمل اه ولعل وجه التأمل ان قوله مر اصله ديباج الخ يلحقه بالعربى ويدفع الاشكال (قوله قيل
هذه مفهومة الخ) جرى عليه المغنى (قوله بالاولى) أي فانه إذا جاز لمجرد المحاربة فلا يجوز للقتال بطريق
الاولى معنى (قوله فان تلك الخ) مجرد هذا لا يمنع فهم احدهما من الاخرى فتأمل اه (قوله وهذه في خصوص
نوع منه الخ) فيه نظر لان كاف كديباج تدخل بقية انواع الحرير وما المانع ان يقال تلك في الاحتياج اليه
لمجرد الاستراوة اعم وهذه في الاحتياج لدفع السلاح فلا تكرر سم وقوله لان كاف كديباج الخ فيه نظر
ظاهر وقوله فلا تكرر فيه ان اعم يغنى عن الاخص (فلم يغن احدهما الخ) اما عدم اغناء الفجأة عن القتال
فواضح لانها الاخص منه واما عدم اغناء الحرير عن الديباج فحمل تامل لان الاخص مندرج في اعم فلو
اقتصرت في التعليل على الاولى كان أولى ثم رايت في النهاية قال واعاد هذه المسئلة لثلاثيهم ان الجواز فيما مر

صحيح وقوله في مجموعه
وغیره كالصحيح انها
يحمل على اتحاد اصل المادة
دون صورتها وكيفيتها
(ودفع قل) لا يحتمل اذاه
عادة وإنما يكثر حتى يصير
كالداء المتوقف على الدواء
خلافا لبعضهم ولو في الحضر
في الكل خلافا لما أطال به
الاذعى وذلك لخبر
الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
أرخص لعبد الرحمن بن
عوف والزبير في لبس الحرير
لحكمة كانت بهما وفي غزاة
بسبب القمل ورواية مسلم
ان الاول كان في السفر لا
يخصص ويؤخذ من قوله
للحاجة أنه متى وجد مغنيا
عنه من دواء ولباس لم يحز
له لبسه كالتداوى بالنجاسة
واعتمده جمع ونازع فيه
شارح بان جنس الحرير
بما أبيع لغير ذلك فكان
أخف ويرد بان الضرورة
المبيحة للحرير ولا يتأتى
مثلها في النجاسة حتى يباح
لأجلها فعدم إباحتها لغير
التداوى إنما هو لعدم
تأنيه فيها لا لكونها أغلظ
على أن لبس نجس العين
يجوز لما جاز له الحرير فهما
مستويان فيها (وللقتال
كديباج لا يقوم غيره
مقامه) في دفع السلاح
كحاجة دفع القمل بل أولى
قيل هذه مفهومة من قوله
أو نجاة حرب بالاولى أو

داخله فيها اه وليس كذلك فان تلك في خصوص الفجأة وعموم الحرير وهذه في خصوص نوع منه وعموم القتال فلم يغن أحدهما عن الآخر

(ويحرم المركب من ابريسم) (٢٤) اى حرير باى انواعه كان واصله ماحل عن الدود بعد موته داخله (وغيره ان

مخصوص بحالة الفجأة لقط دون الاستمرار اه وهو حسن لو لا تعبيره بالاعادة بصري قول الماتن (من ابريسم) هو بكسر الهمزة والراء بفتحهما وبكسر الهمزة وفتح الراء الحرير وهو فارسي مغرب معنى اى فيه ثلاث لغات شيخنا (قوله اى حرير) الى قوله ولو شك في النهاية والمعنى (قوله اى حرير باى الخ) تفسير بالاعم و اشار به الى ان المراد هنا الاعم لا خصوص ابريسم شيخنا (قوله عن الدود) اى عيبه على حذف المضاف فضمير داخله لهذا المحذوف قول الماتن (ويحل عكسه) وهو مركب نقص فيه ابريسم عن غيره كالخز

سده حرير ولحمته صوف نهاية ومعنى (قوله انما نهى رسول الله الخ) قد يقال صريح قوله انما الخ واطلاق قوله وسدى الثوب يقتضيان حل المركب ولو كان حريره اكثر فليتام بصري (قوله المصمت) هو بضم الميم وسكون الصاد وفتح الميم والمثناة من قوله اصمته اه قاموس بالمعنى عش (قوله واما العلم الخ) عبارة النهاية والمعنى فاما الخ بالفاء ولعل الرواية مختلفة (قوله ولا عبرة الخ) عبارة النهاية وعلم من قولنا وزنا انه لا اثر لظهور الحرير في المركب مع قلة وزنه او مساواته لغيره خلافا للقفال ولو اغطى باحاف حرير وغشاه بغيره اتجه ان يقال ان خاط الغشاء عليه جاز لسكونه كخشو الخ اه (قوله خلافا لجمع) اى فيجوز لبس الاطالسة اى من اعلى واسفل كما يؤخذ من قوله لسكونه كخشو الخ اه (قوله خلافا لجمع) اى فيجوز لبس الاطالسة المشهورة وان كان ظاهرها ان الحرير فيها اكثر شيخنا (قوله لجمع متقدمين) عبارة المعنى خلافا للقفال في قوله ان ظهر الحرير في المركب حرم وان قل وزنه وان استلزم بحرم وان كثر وزنه اه (قوله في الاستواء) اى وزيادة الحرير سم (قوله على الاوجه الخ) خلافا للنهاية والمعنى حيث قالوا ولو شك في كثرة الحرير وغيره او استوائها حرم كما جزم به في الانوار اه زاد الاول ويفرق بينه وبين عدم تحريم المضرب اذا شك في كبر الضبة بالعمل بالاصل فيهما اذا اصل حل استعمال الاناة قبل تضييبه والاصل تحريم الحرير لغير المرأة قال عش قوله مر والاصل تحريم الحرير الخ فمقتضاه انه لو شك في المحرمة المطرزة بالابرة حرم استعمالها وهو المعتد اه (قوله ويفرق الخ) قضية هذا الفرق حل ما يباخذه من مال من اكثر ماله حرام وان ظن حرمة ذلك الماخوذ بعيته والام يحتاج للفرق قديم منع الحل حينئذ سم وهو الظاهر (قوله ويظهر منع اجتهاده الخ) فيه نظر سم (قوله مع تيسر سؤال الخ) مفهومه جواز الاجتهاد مع التعسر وعليه فاضابط التيسر والتعسر ينبغي ان يحرم بصري (قوله عن الاكثر) متعلق بسؤال خبيرين (قوله فلا يكره الخ) خلافا للنهاية والمعنى (قوله تحرمة) اى العكس (قوله بخلاف المستوى الخ) راجع لقوله فلا يكره لبسه ويحل ما طرز او رقع بحرير الخ يتردد النظر في المطرزة والمنسوج بالقصب والظاهر انه من قبيل المطرزة بالذهب والفضة فيحرم استعمال ما كان فيه وإن كان قليلا جدا كما هو ظاهر إطلاقهم في المطرزة بهما وان لم أر من صرح بحكمه بخصوصه فراجع ثم حرمة المطرزة او الخطط بالقصب بالنسبة إلى الفضة ظاهرة لانها تحصل بالنار بلا شك واما بالنسبة لما فيه من الذهب فينبغي تحريمه على اختلاف المتأخرين في استعمال الملبوس المموه هل يحرم فيه تفصيل الاولى اى ويحرم استعماله مطلقا لانه الصق بالبدن من الاولى جري في الزكاة من شرح الروض على الاول وكذا في النجفة كما سيأتى وجري جمع منهم ابن عتيق وابن زياد على الثاني فانه افتى في ثوب خطط بذهب لا يحصل منه شيء بحرمة بصري وقوله في المطرزة والمنسوج وكان الاولى الاقتصار على المنسوج (قوله او رقع) الى قوله قال الخليمي في النهاية والمعنى لا قوله اى معتدلة (قوله او رقع) هذا اذا كان لزيئة اما لو كان لحاجة فلو الحق بالنظر لم يبعد سم ويأتى عن عش خلافه (قوله اعنى الطراز الخ) عبارة

تكرار (ولو شك في الاستواء) اى وزيادة الحرير (قوله فالاصل الحل على الاوجه الخ) وعلى هذا يفرق بينه وبين مضرب شك في كبر ضبته بالعمل بالاصل فيهما اذا اصل حل استعمال الاناة قبل تضييبه وتحريم الحرير لغير المرأة مر (قوله ويفرق الخ) قضية هذا الفرق حل ما يباخذه من مال من اكثر ماله حرام وان ظن حرمة ذلك الماخوذ بعيته والام يحتاج للفرق قديم منع الحل حينئذ (قوله ويظهر منع اجتهاده الخ) فيه نظر لمخالفته قول الجويني (قوله او رقع) هذا اذا كان لزيئة اما لو كان لحاجة فلو الحق بالنظر لم يعد (قوله

زاد وزن الابريسم ويحل عكسه) تغليباً للحكم الاكثر ولو ظنا كما في الانوار وصح عن ابن عباس رضى الله عنهما انما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت أى الخالص من الحرير وأما العلم أى بفتح العين واللام وهو الطراز وسدى الثوب فلا بأس (وكذا إن استويا) وزنا ولو ظنا (في الاصح) إذ لا يسمى ثوب حرير ولا عبرة بالظهور مطلقا خلافا لجمع متقدمين ولو شك في الاستواء فالاصل الحل على الاوجه خلافا لبعض نسخ الانوار وصرح كلام الامام ويفرق بين النظر للظن في الاولين على ما فيه وعدم النظر اليه في معاملة من أكثر ماله حرام بان هناك قرينة شرعية دالة على الملك وهى اليد فلم يؤثر الظن معها بل ولا اليقين إذا لم تعرف عين الحرام بخلاف ما هنا ويظهر منع اجتهاده مع تيسر سؤال خبيرين ولو عدل رواية عن الاكثر وقضية الماتن أن صورة العكس لا خلاف فيها أى يعتد به فلا يكره لبسه وان قال الجويني المذهب تحريره لمخالفته

للاحدث الصحيح بخلاف المستوى الاولى اجتنابه لقوة الخلاف فيه (ويحل ما طرز) أو رقع بحرير خالص وهو أعنى الطراز النهاية

النهاية وغيره والتطريز جعل الطراز الذي هو حرير خالص مراكبا على الثوب اه قال ع ش ومنه ما اعتيد
 الان من جعل قطع الحرير على نحو الثوب اه (قوله ما يركب الخ) اى مانسج خارجا عن الملبوس ثم وضع
 عليه وخط بالابرة كالشريط بجيرى (قوله للخبر المذكور) اى فى شرح ويجل عكسه (قوله انه يشترط ان
 يكون قدر اربع اصابع الخ) اى عرضا وإن زاد طوله اه زباده وفى سم ظاهر كلامهم ان المراد قدر
 الاصابع الاربع طولا وعرضا فقط بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع وعرضه على عرضها اه
 لكن الحاصل من كلامهم انه تحرم زيادته فى العرض على الاربع اصابع ولا يتقيد بقدر فى الطول ع ش
 واعتمده القليوبى والحلى وكذا شيخنا عبارة واما المطرز والمرقع فكالمنسوج لكنه يتقيد كل منهما
 بكونه اربع اصابع عرضا وإن زاد طولا واعتمده البشيشى فى حل المرقع ان لا يزيد طول ابعاضه على اربعة
 اصابع ويتقيد كل منهما ايضا بكونه لا يزيد فى الوزن نعم لا يحرم ان فى حالة الشك فى كثرتهما لان الاصل هنا
 الحل اه (قوله الاموضع اصبعين الخ) عبارة النهاية والمغنى الاموضع اصبع او اصبعين (قوله قال الحلبي
 الخ) عبارة المغنى ولو كثرت محالها أى الطراز والرقع بحيث يزيد الحرير على غيره حرم ولا فلا خلافا لما
 نقله الزركشى عن الحلبي من انه لا يزيد على طرازين على كركل طراز لا يزيد على اصبعين ليسكون مجموعها
 اربع اصابع اه زاد النهاية ويفرق بينه وبين المنسوج بان الحرير هنا متميز بنفسه بخلافه ثم فلاحظ
 ذلك حرمت الزيادة على الاربع اصابع وان لم يزيد وزن الحرير اه قال ع ش قال بعضهم ويؤخذ من
 كلام الشارح م ر حل لبس القوايق القطيفة لانها كالرقع المتلاصقة اقول وهو ممنوع لان هذه لما انفصل
 على هذه الكيفية التى يفعلونها ليتوصل بها الى الهيمه التى يعدونها زينة فلما بينهم بحسب العادة وليست
 كالرقع التى الاصل فيها ان تتخذ لاصلاح الثوب وهذا هو الوجه اه (قوله وخالفهم صاحب الكافى الخ)
 الظاهر ان مراد صاحب الكافى بانفصالهما عدم اتصال احدهما بالآخر ردا للمقابل القائل بعدم
 الجواز نظرا الى ان المجموع اكثر من اربع اصابع فليتامل بصرى (قوله كل واحد) اى من العدين
 الذين فى الطرفين (قوله لا انفصالهما) اى العدين (قوله وحكم السكين حكم طرفى العمامة الخ) وفى الايعاب
 عن الجواهر يجوز ان يجعل فى كل طرف من طرفى العمامة قدر اربع اصابع من الحرير اه والظاهر
 انه يجوز فى الحضاية المعروفة التى تتركب فى طرف العمامة من الحرير فان كان عرضها اربع اصابع حلت
 ولا فلا كردى على بافضل (قوله من المقاتلين) اى مقالة الحلبي والجوينى ومقالة صاحب الكافى
 (قوله لسكتها) اى عبارة الروض والمجموع (قوله فالشرط ان لا يزيد بالمجموع الخ) تقدم عن النهاية
 والمغنى خلافا وفى السكردى على بافضل ما حاصله اعتمده الشارح فى شروح بافضل والارشاد مقالة الحلبي
 وفى النجفة ان لا يزيد بالمجموع الخ وفى الايعاب انه لا يجوز الزيادة على طرازين أو رقتين ويجوز فى كل ان
 يكون اربع اصابع واعتمده شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملى انه اذا تعددت محالها وكثرت بحيث يزيد
 الحرير على غيره حرم ولا فلا اه (قوله وما اقتضاه الخ) فى دعوى الاقتضاء نظرا لظاهر ما مر انفا عن
 البصرى (واما اغتفار التعدد الخ) اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله مطلقا) اى
 زاد على اثنين ام لا وزاد المجموع منهما على ثمانية اصابع ام لا (قوله بشرط ان لا يزيد كل على اربع) اى

قدر اربع اصابع مضمومة) ظاهر كلامهم كخبر مسلم المذكور ان المراد قدر الاصابع الاربع طولا وعرضا
 فقط بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع ولا عرضه على عرضها ويؤيد اعادة ذلك ما فى الخادم عن
 حكاية بعضهم عن بعض المشايخ ان المراد اصابع النبي ﷺ وهى اطول من غيرها اه فلولا ان المراد
 ما ذكرنا لما كان لا اعتبار طولها على غيرها معنى ويحتمل ان لا يتقيد الطول بقدر فليتامل اى فى التطريز
 لا فى الترقيع م ر (قوله اى معتدلة) فان زاد على قدرها امتنع وان لم يزد على وزن الثوب فليس
 كالنسج لانه للزينة م ر (قوله لا انفصالهما) لعل الضمير للطرفين او ما فهمنا ثم رايت ما ذكره (قوله بشرط
 ان لا يزيد كل على اربع) اى فلا بد من الفصل بين كل طرازين (فرع) تقطع بعض اجزاء الثوب فرقيت

هو لا والروضة والمجموع وكذا قول الجلي وغيره يجوز كل منهما وان تعددا ما لم يزد وزن الحرير على غيره وأفتى ابن عبد السلام بأنه لا بأس باستعمال عمامة في طرفها حرير قدر شبر الا ان بين كل قدر اربع اصابع منها فرق لم من كتان او قطن قال الغزى وهذا بناء منه على اعتبار العادة فيه اه فلما ايدان ذلك في حكم النظر يف وإنما تقيد بالاربع على الوجه المذكور لان العادة كانت كذلك فاذا تغيرت اتبعت لما باتى وصيرة المسئلة كما هو ظاهر ان السدى حرير وأنه أقل وزنا من اللحمه وأنه لحما بحرير في طرفها ولم يزد به وزن السدى فاذا كان الملحوم بحرير اشبهه التطريف اما التطريز بالابرة فكالنسج فيعتبر الاكثر وزنا منه واما طرز فيه كالحجته السميكي والاسنوى قال نعم قد يحرم في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عند من قال بتحريم التشبه اى تشبه النساء بالرجال وعكسه وهو الاصح وما افاده من ان العبرة في لباس رزى كل من النوعين حتى يحرم التشبه به فيه يعرف كل ناحية حسن وقول الاذرعى الظاهر ان

فلا بد من الفصل بين كل طرازين اى ورقتين (فرع) تقطع بعض أجزاء الثوب فريت ينبغي اعتبار الوزن م (قوله فبعيد الخ) خلافا للشيخ الاسلام والنهاية والمغنى (قوله من كلام هؤلاء) اى الحليمي والجريني وصاحب الكافي (قوله كذا) اى بعيد (قول الجلي الخ) قد يقال ما الفرق بين مقالة الجلي وما قبلها ثم اوردت عن ابل الظاهر انها عينها لا يقال الفرق عدم اشتراط ان لا يزيد كل على اربع اصابع لانا نقول هذا مراد له وان لم يصرح به فيما يظهر إذ لا تسعه المخالفة في ذلك مع تصريح الحديث السابق بذلك فليتأمل بصرى (قوله كل منها) اى من الطراز والرقعة (قوله طرفها) اى في كل منها كرى (قوله وافتي) الى قوله وصورة المسئلة في المغنى (قوله الى ان بين الخ) عبارة النهاية والمغنى وفرق بين كل اربع اصابع بمقدار قلم الخ (قوله فرق قلم) اى مقداره كرى (قوله قال الغزى وهذا الخ) عبارة النهاية قال الشيخ وفيه وقفة إلا ان يقال تتبعت العادة في العائم وجدت كذلك اه وقد ينظر في كل منها اذ ما في العمامة من الحرير منسوج وقد مر ان العبرة فيه بالوزن حيث زاد وزن الحرير الذي في العمامة حرمت والا فلا اه قال ع ش قوله مر وقد ينظر في كل منهما اى ما قاله ابن عبد السلام وما قاله الشيخ والتقدير هو المعتمد وقد تحمل عبارة ابن عبد السلام على علم منفصل عن العمامة وقد خيط بها وعليه فلا يتأتى النظر المذكور اه (ولما تقييد الخ) عبارة المغنى فان جرت العادة على خلافه اعتبرت اذ العادة تختلف باختلاف الاشخاص والازمان والاما كن اه (قوله وصورة المسئلة) اى مسئلة ابن عبد السلام و (قوله لحما) اى العمامة كرى واقترح التصوير المذكور (قوله فاذا الخ) بالتونين (قوله اما التطريز) الى قوله والاسنوى في المغنى والى قوله وما افاده في النهاية (قوله فكالنسج الخ) اى لا كالطراز وان قال الاذرعى انه مثله ويحل حشو جبهته ونحوها بالحرير كالحدة لان الحشو ليس ثوبا منسوجا ولا بعد صاحبه لا بأس بحرير مغنى ونهاية (نعم قد يحرم الخ) اى المطرز بالابرة وان لم يزد وزنه ع ش (قوله لكونه من لباس النساء الخ) اى لا لكون الحرير فيه نهاية (قوله بتحريم التشبه الخ) وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه به فيه بانه ما كان مخصوصا بهن في جنسه وهيئته او غالبا في زينته وكذا يقال في عكسه نهاية قال ع ش ومن العكس ما يقع لنساء العرب من لبس البشوت وجمل السككين على الهيئة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك وعلى هذا فلو اختلفت النساء او غاب فيهن رزى مخصوص في اقليم وغاب في غيره تخصيص الرجال بذلك الذى كاقبل ان نساء قري الشام يتربن بزي الرجال الذين يتعاطون الحصاد والزراعة ويفعلن ذلك فهل يثبت في كل اقليم ما جرت به عادة اهله او ينظر لا كثير البلاد فيه نظرو الاقرب الاول ثم رايت في ابن حج نقلا عن الاسنوى ما يصرح به وعليه فليس ما جرت به عادة كثير من النساء بمصر الان من لبس قطعة شاش على رؤسهن جرا ما لانه ليس بتلك الهيئة مختصا بالرجال ولا غالبا فيهم فليتنبه له فانه دقيق وأما ما يقع من لباسهن ليلة جلأتهن عمامة رجل فينبغي فيه الحرمة لان هذا الذى مخصوص بالرجال اه (وهو الاصح) معتمد ع ش قول المتن (او طرف) اى بان يجعل طرفه مسجفا نهاية (قوله اى يحجف) الى قوله حكمه في النهاية والمغنى قال ع ش ومثل السجاف الزهريات المعروفة لانها تستمسك به الحياطة ففى كالتطريف اه (قوله اى يحجف ظاهره الخ) قد يقال ما الفرق بين السجاف الظاهر وبين الطراز ولعله والله اعلم ان السجاف الظاهر ما كان على اطراف الكمين والطوق والجيب والذيل على سمت السجاف الباطن والطراز ما يجعل على الكتف مثلا فليحرر بصرى قول المتن (بحرير) احترازه عن التطريز والتطريف بذهب وفضة فانه حرام وإن قل لكثرة الخيلاء فيه ولو جعل بين البطانة والظاهرة ثوبا حريرا اجاز لبسه وتحل خياطة الثوب به ويحل لبسه ولا يجرى فيه تفصيل المصنوب لان الحرير اهون من الاني وبجوز منه كيس المصنوع للرجل مغنى ونهاية قول المتن (قدر العادة) ولو اتخذ سجافا بتدرج عادة امثاله ثم انتقل منه لمن ليس هو كعادة امثاله جاز ابقاؤه لانه وضع بحق ويعتفر في الدوام ما لا يغير في الابتداء بخلاف عكسه وهو ما لو اتخذ سجافا فاذا على قدر عادة امثاله ثم انتقل منه لمن هو بقدر

ينبغي اعتبار الوزن (قوله بعيد) هو المتبادر من تعبيرهم بالتطريز

الغالبية لا مثاله في كل ناحية للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كانت له جبة مكفوفة الفرجين والكمين بالديباغ وفارق ما مر في الطراز بانه محل حاجة وقد يحتاج لاكثر من اربع اصابع بخلاف التطريز فانه مجرد زينة فتقيد بالوارد (٣٧) ويجوز لبس الثوب المصبوغ باى لون كان الا المزعفر فحكمه وإن لم يبق للونه ريح لان الحرمة للونه لا لريحه لانه لا حرمة فيه اصلا إذ لا يتصور فيه تشبه لان النساء لم يتميكن بنوع منه بخلاف اللون حكم الحرير فيما مر حتى لو صبغ به اكثر الثوب حرم وكذا المعصر على ما صحت به الاحاديث واختاره البيهقي وغيره ولم يبالوا بنص الشافعي على حله تقديم العمل بوصيته ولا يكون جمهور العلماء سلفا وخلفا على حله لاحاديث تقتضيه بل تصرح به كخبر كان يصبغ ثيابه بالزعفران قيصه ورداءه وعمامة قال الزركشى عن البيهقي وللشافعي نص بحرمته فيحمل على ما بعد النسخ والاول على ما قبله وبه تجتمع الاحاديث الدالة على حله والدالة على حرمة ويرد بخالفته لا اطلاقهم الصريح في الحرمة مطلقا وله وجه وجيه وهو ان المصبوغ بالمعصر من لباس النساء مخصوص بهن فحرم للتشبه بهن كان المزعفر كذلك وإنما جرى الخلاف في المعصر دون المزعفر لان الخيلاء والتشبه فيها اكثر منه مافي المعصر ويؤيده ان الزركشى لم

عادة امثاله فانه يحرم ابقاؤه لانه وضع بغير حق قياسا على ما لو اشترى المسلم دار الكافر وكانت عالية على بناء السلم شيخنا وعش (قوله الغالبية لا مثاله الخ) اى سواء جاوز اربع اصابع او لا نهاية عبارة شيخنا فالعبرة بعادة امثاله وإن زاد وزنه فان خالف عادة امثاله وجب قطع الزائده وقوله وإن زاد وزنه فيه وقفة ظاهرة بل لا يجوز العمل بذلك الا ينقل صريح عن الاححاب (قوله مكفوفة الفرجين الخ) المكفوف ما جعل له كفة بضم الكاف اى سجاى نهاية (قوله ما مر في الطراز) اى من اعتبار اربع اصابع معنى (قوله بانه الخ) اى التطريز (قوله وقد يحتاج لاكثر الخ) قضيته ان التريق لو كان حاجة جازت الزيادة عليه وهو محتمل واطلاق الروضة يقتضى المنع شرح مر اقول قد يقال ان التريق حاجة اولى بالجواز من التطريز لان الحاجة اليه اتم ونفعه اقوى سم وهذا وجهه وإن قال عش قوله مر يقتضى المنع معتمدا (قوله فانه مجرد زينة) قد يتصور فيه الحاجة كالرفو فلهذا كالتطريز سم وقد يقال بل هو منه (قوله فتقيد الخ) بصيغة الماضى المبني للفاعل او المفعول والتانيث باعتبار (١) عبارة المغنى فتقيد والنهية فيقيد (قوله حكم الحرير فيما مر) عبارة شرح مر ولو صبغ بعض ثوبه بزعفران هل هو كالتطريز فيحرم ما زاد على الاربع اصابع او كالمسجوع من الحرير وغيره فيعتبر الاكثر الاوجه ان المرجع في ذلك العرف فان صح اطلاق المزعفر عليه عرفا حرم ولا فلا انتهت اسم واعتمده عث وكذا شيخنا عبارة نعم يحرم المزعفر وهو المصبوغ بالزعفران كله وكذا بعضه لكن بقيد صحة اطلاق المزعفر عليه عرفا بخلاف ما فيه نقط من الزعفران اى قول النهاية كالتطريز حقيقة كالتطريز (قوله وكذا المعصر) خلافا للنهاية والمغنى ووافقهم ما شيخنا وفي الكردى على بافضل مال الشارح هنا كشيخ الاسلام الى حرمة وجرى على حله الخطيب والجمال الرملى وغيرهما وجرى الشارح فى شرح الارشاد على ما قاله الزركشى وافر فى الاسنى الزركشى اى عبارة النهاية والمغنى ويحرم على غير المرأة المزعفر دون المعصر كما نص عليه الشافعي خلافا للبيهقي ولا يكره لغير من ذكر مصبوغ بغير الزعفران والمعصر سواء الاحمر والاصفر والاخضر وغيره سواء قبل النسخ وبعده وان خالف فيما بعده بعض المتأخرين اى قال عث والمعصر مكره وخروجه من خلاف من منعه وينبغى تقيد السكرأة بما لو كثر المعصر بحيث يعد معصرا فى العرف والا قرب كراهة المزعفر حيث قل اى وعبارة شيخنا ويكره المعصر كله وكذا بعضه لكن بقيد صحة اطلاق المعصر عليه بخلاف ما فيه نقط من المعصر فلا يكره واماسا المصبوغات فلا تحرم ولا تكره سواء الاحمر والاصفر والاخضر والاسود والمخطط اى (قوله كخبر كان يصبغ ثيابه بالزعفران الخ) انظره مع ان الكلام فى المعصر سم عبارة البصرى قوله كان يصبغ ثيابه بالزعفران كذا فى اصله بخطه رحمه الله تعالى وهو محل تأمل لان كلامنا فى المعصر لا يقال يعلم حكمه من ذلك بالاولى لاننا نقول هو كذلك الا انه لا يلام قوله بل تصرح به فليتأمل اى (قوله ويرد الخ) اى ما قاله الزركشى من التفصيل (قوله وله وجه الخ) اى للاطلاق (قوله ويؤيده) اى الفرق المذكور بين المزعفر والمعصر (قوله حله)

(قوله وقد يحتاج الخ) وقضيته ان التريق لو كان حاجة جازت الزيادة عليه وهو محتمل واطلاق الروضة يقتضى المنع شرح مر اقول قد يقال ان التريق حاجة اولى بالجواز من التطريز لان الحاجة اليه اتم ونفعه اقوى (قوله فانه مجرد زينة) قد يتصور فيه الحاجة كالرفو فلهذا كالتطريز (قوله الا المزعفر الخ) ولو صبغ بعض ثوب بزعفران هل هو كالتطريز فيحرم ما زاد على الاربع اصابع او كالمسجوع من الحرير وغيره فيعتبر الاكثر الاوجه ان المرجع فى ذلك الى العرف فان صح اطلاق المزعفر عليه عرفا حرم والا فلا شرح مر (قوله كخبر كان يصبغ ثيابه بالزعفران الخ) انظره مع ان الكلام فى المعصر

يفرق فيه بين ما قبل النسخ وبعده كما فرق فى المعصر واختلف فى الورس فالحقه جمع متقدمون بالزعفران واعتراض بان قضية كلام الاكثرين حله (١) قوله والتانيث باعتبار كذا باصل الشيخ رحمه الله ولا تانيث اذا جعل تقيد ماضيا ومع ذلك سقط بعد باعتبار شيء ولعل النفاط الصنعة وقوله سبق من المضارع الى الماضى فى قوله بصيغة الماضى والله اعلم اى من هامش

وفي شرح مسلم غن عياض والمازري صح انه عليه السلام كان يصنع ثيابه بالورس حتى عمامته واعتمده جمع متأخرون وقضية قول الشافعي ينهى الرجل حلالا ان يتزعر (٢٨) فان فعل امرناه بغسله حرمة استعمال الزعفران في البدن وبه صرح جمع متأخرون للحديث

الصحيح نهى ان يتزعر الرجل وسببهم لذلك البيهقي حيث قال ورد عن ابن عمر انه صفر لحيته بالزعفران فان صح احتمال ان يكون مستثنى غيران حديث نهى الرجل عن الزعفران مطلقا صح اه فهو مصرح حتى بجرمة استعماله في اللحية لكن حمله جمع على الكراهة لحديث ابى داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم كان يصنع لحيته بالزعفران والورس وحل بعض العلماء الحل على نحو اللحية والنهى على ما عداها من البدن وبعضهم النهى على المحرم والحل على غيره ويؤيد الحل جزم التحقيق بكرة التطل بالخالق وهو طيب من زعفران وغيره فلو حرم الزعفران لحرم هذا او فصل بين كونه غالبا او مغلوبا على المقصود من الخلق هو الزعفران فتجوز به تجوز للزعفران اذا فرض بقاءه المقصود منه ويؤخذ من قول البيهقي غير الى آخره انه لا يراد على حرمة المزعر الا حادث المصرحة بحل لبسه لان الاحاديث الدالة على حرمة اصبح ويحل ايضا زرا الجيب وما جاء عن ابن عمر وغيره

معتمد ش (قوله واعتمده الخ) اى الحل (جمع متأخرون) وهو قضية اطلاق النهاية وغيرها كرى على بالفضل (قوله وبها صرح الخ) اى بالحرمة (قوله ان يكون الخ) اى تفسير اللحية به (قوله نهى الرجل) من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله مطلقا) اى بدون تقييد بشئ (قوله فهو الخ) اى حديث النهى المطبق وكذا ضمير لكن حمله الخ (قوله ويؤيد الحل) اى استعمال الزعفران في البدن (قوله بين كونه) اى الزعفران (قوله فلو حرم الزعفران) فعل وفاعل و (قوله او فصل الخ) بينا المفعول من التفعيل (قوله من قول البيهقي الخ) اى السابق آتفا (قوله ويحل ايضا زرا الجيب) اى مثلا عبارة النهاية وافق الوالد رحمه الله تعالى بجواز الازرار الحرير لغير المرأة قياسا على التطريز بل اولى اه (قوله وكيس نحو الدراهم الخ وغطاء العمامة) وفي شرح مر ان الارجح حرمتها سم عبارة غش بعد نقله عن الرياى مثله الا قرب حرمة غطاء العمامة وان كان المباشر لاستعماله زوجته مثلا لانها انما استعملت لخدمة الرجال لانفسها اه وقال شيخنا ان كان لرجل حرم وان كان لامرأة فلا يحرم وكذلك منديل الفراش فيجوز حيث استعملته المرأة ولو في مسح فرج الرجل ويحرم حيث استعملته الرجل ولو في مسح فرج المرأة وقد يؤيده ما ياتي في كتابا التحرير (قوله وايقة الدواة) وقالا للنهاية والمغنى (قوله على الوجة فرع) الوجة حل غطاء السكوز من الحرير وان كان بصورة الاناء اذا استعمال الحرير جائز للحاجة وان كان بصورة الاناء سم على حج وفيه على المنهج فرع ينبغي وقالم رجوا تعليق نحو القنديل بخيط الحرير لانه لا ينقص عن جواز جعل سلسلة الفضة للسكوز من توابع جعلها له تعليقه وحله بها هو اخف منه اه ع ش (قوله في الثانية) وهى الكيس (قوله والثالثة) وهى الغطاء (قوله فقد مر حل راس السكوز الخ) شرطه ان لا يكون على صورة اناء بان يكون صفيحة وقياسه حل تغطية راسه بقطعة حرير ليست مخيطة على صورة الاناء بل اولى لان باب الحرير اوسع مر بل الوجة الحل وان كان بصورة الاناء لانه استعمال الحاجة سم (قوله وكذا هاتان ايضا الخ) وقد يفرق بان تغطية الاناء مطلوبة بخلاف العمامة مر اه سم وقوله بخلاف العمامة قديم (قوله ومن هنا) اى من التعليل بالانفصال (قوله ان يكون في بدنه) قضيتة جواز ربط الامتعة وحفظها في ثوب حرير لكن يشكل على هذا الضبط ما تقدم من جرمة ستر الجدار ونحوه به وان المتبادر من كلامهم حرمة استعمال نحو غرارة الحرير في نقل الامتعة سم وقد يدفع الاشكال بان حرمة ستر نحو الجدار عند عدم الحاجة وما هنا الحاجة (قوله وصرح في المجموع الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله بحل خيط السبحة) ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذى ينظم فيه اغطية

(قوله وكيس نحو الدراهم الخ) في شرح مر ان الارجح حرمة كيس الدراهم وغطاء العمامة اه وهو منازع في ضابط الاسنوى الاتى (فرع) الوجة حل غطاء السكوز من الحرير وان كان بصورة الاناء اذا استعمال الحرير جائز للحاجة وان كان بصورة الاناء (قوله فقد مر حل راس السكوز من فضة) شرطه ان لا يكون على صورة اناء بان يكون صفيحة وقياسه حل تغطية راسه بقطعة حرير ليست مخيطة على صورة الاناء بل اولى لان باب الحرير اوسع وقد لا تكون مخيطة على صورة الاناء لكن يجعل في اطرافها خيط يزرها لتعطف اطرافها على راس السكوز ولا يبعد حمل امر بل الوجة الحل وان كانت بصورة الاناء لانه استعمال الحاجة (قوله فكذا هاتان ايضا بالاولى) قد يفرق بان تغطية الاناء بخلاف العمامة مر (قوله في بدنه) قضيتة جواز ربط الامتعة وحفظها في ثوب حرير لكن يشكل على هذا الضبط ما تقدم من حرمة ستر الجدار ونحوه به وان المتبادر من كلامهم حرمة استعمال نحو غرارة الحرير في نقل الامتعة (قوله وصرح في المجموع بحل خيط السبحة) ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذى

بما يصرح بجرمته لعله راي لها وكيس نحو الدراهم وان حمله وغطاء العمامة وليقة الدواة على الوجة في الكل خلافا لمن نازع السكيزان في الثانية والثالثة فقد مر حل راس السكوز من فضة لانفصاله فلا بعد مستعمله فلا فكذا هاتان ايضا بالاولى ومن هنا اخذ الاسنوى ان ضابط الاستعمال المحرم هنا وفي اناء النقد ان يكون في بدنه وصرح في المجموع بحل خيط السبحة قال جمع نعم لا تحل الشراية التى براسها لما فيها من

الكيزان من نحو العنبر والخيط الذي يعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة بل أولى بالحل شرح مر
 اه سم (قوله) والحق به اخرون البند (الخ) يحتمل ان يكون المراد به المحابس التي تجعل بين حبات السبعة يعلم
 بها على المحل الذي يقف عنده المسيح عند عرض شاغل مثلاً فان كان هو المراد فالحكم فيه على ما ذكره
 والإلحاح كذا فمما يظهر بصري عبارة شيخنا والبجيرمي ومنها أي المستثناة علاقة المصحف وعلاقة
 السكين والسيوف وعلاقة الحياصة وخيط الميزان والمفتاح والسبعة وفي شراريها تردد فقيل تحمل مطلقاً
 وقيل تحرم مطلقاً والمعتد التفصيل فان كانت من اصل خيطها جازت وإلا لا (قوله) فقال يحمل ذلك
 اعتمده مر اه سم عبارة ع ش قال سم على المنهج اعتمده مر جواز جعل خيط السبعة من حرير وكذا
 شراريها تبعاً لخيطها وقال ينبغي جواز خيط نحو المفتاح حرير الحاجة اه وقوله وكذا شراريها أي
 التي هي متصلة بظرف خيطها أما ما جرت به العادة بما يصل به بين حبوب السبعة فلا وجه لجوازه ثم رأيت
 في حج ما يصرح بذلك وقوله وقال ينبغي جواز الخ ينبغي ان مثل ذلك خيط السكين من الحرير فيجوز وان
 لاحظ الزينة اه ع ش (قوله) انتهى (أي قول بعضهم) (قوله) حرماً أي الشراية والبند (قوله) وإن كان الخ
 أي السكين ولا ينبغي ان هذه الغاية لا موقع لها هنا وإنما وقعها عند قوله وكيس نحو الدرهم (قوله) وبحرم
 إلى قوله لان التصديق النهائية والمغنى إلا مسئلة النقش (قوله) وبحرم خلافاً لكثيرين الخ) والوجه عدم
 حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لانه يشبه الاستحالة نهاية قال ع ش ونقل بالدرس عن
 شيخنا الزبدي انه يجوز للرجل جعل تسكة اللباس من الحرير اقول ولا مانع منه قياساً على خيط المفتاح
 وقياس ذلك جواز خيط الميزان لكونه أمكن من السكتان ونحوه اه عبارة شيخنا ومنها أي من المستثناة
 جعل الحرير ورق كتابة لانه استعمال حقيقة أخرى وهذا فرق الكتابة على رقعة حرير فانها تحرم وسنما
 تسكة اللباس وقال بعضهم يجوز زر الطربوش وبعضهم يحرمه وقد غلب اتخاذ في هذا الزمان فينبغي تقليد
 القول بالجواز للخروج من الائمه (قوله) كتابة الرجل) أي ولولامراة لان الحرمة للاستعمال وهو
 الكتابة فلا فرق بين كون المكتوب له وجلا وامراة مر و (قوله) لا المرأة) أي ولولرجل إلا ان تكون
 كتابتها سبباً لاستعماله بعد ذلك لانها حينئذ معينة على المعصية مر اه سم وع ش (قوله) الصداق فيه الخ
 المنتجة ان ختم الحرير كالكتابة فيه مر اه سم (قوله) لان المستعمل الخ) ويؤخذ منه تحريم كتابة الرجل
 فيه للرسائل ونحوها مغنى (قوله) كذا افق به المصنف الخ) وهو المعتمد وسئل قاضي القضاة ابن رزين
 عن يفصل للرجال الكلو ثياب والاقباع الحرير ويشترى القماش الحرير مفضلاً او يبيعه لهم فقال يائمه
 بتفصيله لهم وبخياطته أو يبيعه أو شراؤه كما يائمه بصوغ الذهب للبسم قال وكذا خلع الحرير ويحرم بيعها
 والتجارة فيها مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر وبخياطته وكالخياطة النسيج بالطريق الاولى (قوله) ونوزع
 فيه الخ وقوله وإن خالف فيه الخ) أي في التحريم الذي افق به المصنف الخ وكان الاولى ذكر الغاية في
 المعطوف عليه (قوله) بين هذا) أي كتابة الرجل في الحرير لامراة (قوله) ونقش ثوب الخ) وجوز مر بخنا
 نقش الحل المراءة والكتابة عليه لانه زينة المرأة وهي محتاجة لازينة وبحث أيضاً ان كتابة اسمها على ثوبها
 الحرير ان احتاجت اليها في حفظه جاز فعلها للرجال وإلا فلا لئلا تامل (فرع) قديسأل عن الفرق بين جواز
 كتابة المصحف بالذهب حتى للرجل وحرمة تلحيته بالذهب للرجل ولعله ان كتابته راجعة لنفسه حر وفه
 الدالة عليه بخلاف تلحيته بالكتابة ادخل في التعلق به سم على المنهج (قوله) ان احتاجت اليها الخ) ينبغي

ينظم فيه أغطية الكيزان من نحو العنبر والخيط الذي يعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة وأولى
 بالحل شرح مر (قوله) وخالف بعضهم فقال يحمل ذلك اعتمده مر (قوله) وبحرم خلافاً لكثيرين
 كتابة الرجل) أي ولولامراة لان الحرمة للاستعمال وهو الكتابة فلا فرق بين كون المكتوب له رجلاً
 أو امرأة مر (قوله) لا المرأة) أي ولولرجل إلا أن تكون كتابتها سبباً لاستعماله بعد ذلك لانها
 حينئذ معينة على معصية مر (قوله) لان المستعمل حال الكتابة هو الكاتب) المنتجة ان ختم الحرير

نعم يشك على هذا ما مر أن
شرطا للاستعمال المحرم أن
يكون في البدن والكتاب
غير مستعمل له في بدنه
اللهم الا ان يدعى ان العرف
يعده مستعملا للكتوب
بيده وفيه ما فيه وقول
لما وردى بحل لبس خلع
الملوك يحمل على من
يخشى الفتنة ولا يدل له
الباس عمر حذيفة او سراقه
رضي الله عنهم سواى
كسرى وتاجه لانه لبيان
المعجزة فهو ضرورة اى
ضرورة فأخذ بعضهم
منه كلام الماورى حل
لبس الحرير إذا قل الزمن
جدا بحيث انتفى الخيلاء
ليس في محله ويكره ولو
لامرأة تز بين غير السكبة
كشبه صالح بغير حرير
ويحرم به (و) بحل للأدمى
(لبس الثوب النجس) اى
المتنجس لما يأتى في حل
جلد الميتة (في غير الصلاة
ونحوها) كالطواف وخطبة
الجمعة وسجدة التلاوة
والشكر ان كان جافا
وبدنه كذلك لان المنع
من ذلك يشق

أن مثله كتابة التمام في الحرير إذا ظن باخبار الثقة أو اشتباه نفعه لدفع صداع أو نحوه وإن الكتابة في غير
الحرير لا تقوم مقامه ويؤيد هذا ما تقدم من حل استعماله لدفع القمل ونحوه ع (قوله حفظه) اى
المكتوب فيه (قوله نعم يشك الخ) وعلى ما شرنا اليه ان قضية كلامهم ان لا تنقيد الحرمة بالبدن لا اشكال
هنا (قوله على هذا) اى تحرير كتابة الصدق في الحرير او قوله بخلاف الكتابة فانها تعد الخ قوله للكتوب
اى الحرير المكتوب فيه ففيه حذف وايصال (قوله وفيه ما فيه) اى لوجود ما ذكر في النقش والخطاطة ايضا
(قوله وقول الماورى) الى قوله فاخذ بعضهم في النهاية والمغنى (قوله يحمل على من يخشى الفتنة) اى وان
طال الزمن وظاهر على هذا الحل حرمة لباس الملوك اياه لغيرهم وقوله فاخذ بعضهم الخ دلى هذا الاخذ
القياس حل الالباس فليتامل سم (قوله من يخشى الفتنة الخ) عبارة الكردى على بانضل وفي الايعاب
متى خشى من الملبس له الخلعة ضرر او ان جازله الالباس والا فلا ه (قوله ولا يدل له الخ) وجه الدلالة عند
زاعمائه جازت الرخصة في لبس الذهب للزمن اليسير في حالة الاختيار وان ذلك القدر لا يهداستعمالا
فالحرير اولى بنهاية (قوله لبيان المعجزة) اى لتحقيق اخباره صلى الله عليه وسلم لسراقه بذلك ع (قوله
ويكره) الى المتن تقدم عن النهاية والمغنى مثله بزيادة عبارة بافضل مغ شره ويحل الحرير للسكبة اى لسترها
سواء الديباج وغيره لفعل السلف والخلف له وليس مثلها في ذلك سائر المساجد ويكره تز بين شاهدا العلماء
والصلحاء وسائر البيوت بالثياب لغير مسلم ويحرم بالحرير والمصور واما تز بين السكبة بالذهب والفضة
فحرام كإشعار اليه كلامهم ه (قوله تز بين غير السكبة الخ) عبارة النهاية والمغنى تز بين البيوت حتى شاهد
العلماء والصلحاء اى محل دفنهم بالثياب غير الحرير ويحرم تز بينها بالحرير والصور نعم يجوز ستر
السكبة به تعظيها ه (قوله اى المتنجس) الى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى لا قوله وخرج الى المتن
(قوله اى المتنجس) اى بغير معفو عنه شبه خنا زاد سم والمتنجس شامل للنجاسة الحكمية فقضية ما يأتى
حرمة المسك به في المسجد ه (قوله لما يأتى الخ) اى دليل قوله بعد عطف على المحرم وكذا جلد الميتة في
الاصح مغنى (قوله ان كان جافا الخ) عبارة شرح مر نعم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صائفا بحيث
يعرق فيمتنجس ثوبه ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء ه والفرق بين ما فهمه ذلك من الجواز حيث
لا يتعذر الماء مثلا والمنع إذا كان بدنه مترطبا بغير العرق كما افاده بقول الشارح ان كان جافا الخ لشدة الابتلاء
بالعرق كما وافق على ذلك مر وعلى الجواز مع وجود العرق في الحال إذا لم يتعذر الماء سم عبارة ع (قوله
قوله مر بحيث يعرق فيمتنجس بدنه هو شامل للنجاسة الحكمية ومثل ثوبه بدنه وفي شرح الروض ما يفيد
انه يحرم وضع النجاسة الجافة كالزبل على بدنه او ثوبه بلا حاجة فليحرم رسم على المنهج و (قوله ويحتاج
الخ) ينبغي ان يكون محل ذلك إذا دخل الوقت اما قبله فلا يحرم عليه لبسه لانه ليس مخاطبا بالصلاة ومن ثم
إذا كان معه ما جازله التصرف فيه قبل دخول الوقت وان علم انه لا يجد في الوقت ما ولا ترابا وان يجامع
زوجته قبل دخول الوقت وان علم ذلك ايضا ه ع (قوله ما نقله عن شرح الروض باقى عن النهاية والمغنى
مثله عبارة البجيرمى قال الاسنوى الاظهر انه لا يجوز استعمال النجاسة في الثياب اى تطيخها به ولا في البدن

كالكتابة فيه لان استعماله كالكتابة فيه مر (قوله الا ان يدعى ان العرف يعده مستعملا للكتوب
الخ) وعلى ما شرنا اليه ان قضية كلامهم ان لا تنقيد الحرمة بالبدن لا اشكال هنا (قوله يحمل على
من يخشى الفتنة) اى وان طال الزمن مر وظاهر على هذا الحل حرمة لباس الملوك اياه لغيرهم وقوله فاخذ
بعضهم الخ على هذا القياس حل الالباس فليتامل (فرع) هل يحرم لباس الدواب الحرير كالجدار
او يفرق بنفع الدواب مال مر للفرق (قوله في المتن ولبس الثوب النجس اى المتنجس الخ) ويستثنى من
ذلك ما لو كان الوقت صائفا بحيث يعرق فيمتنجس بدنه ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء كذا في شرح
مر والفرق بين ما فهمه ذلك من الجواز حيث لم يتعذر الماء مثلا والمنع إذا كان بدنه مترطبا بغير العرق
كما افاده قول الشارح ان كان جافا الخ لشدة الابتلاء بالعرق كما وافق على ذلك مر وعلى الجواز مع

أى استعمالها فيه بحيث تتصل به رطبا كان أو يابسا انتهى سم اه (قوله) أما في نحو الصلاة الخ عبارة
 أنها به بخلاف لبسه في ذلك بعد الشروع فيه فيحرم سواء كان الوقت متسعا أم لا فدل عليه الفرض بخلاف
 النفل فإنه لا يحرم لجواز قطعه ومعلوم أن لبسه في أثناء طواف مفروض بنية قطعه جائز وبدونه متمتع أما إذا
 لبسه قبل أن يحرم بنفل أو فرض غير ضيق أو بعد تحرره بنفل واستمر فالحرمة على تلبسه بعبادة فاسدة أو
 استمراره فيها لا على لبسه اه وكذا في المغنى لا مسألة الطواف المفروض وقوله أو بعد تحرره بنفل (قوله)
 فيحرم إن كانت فرضا) أى بعد الشروع فيه مطلقا وقبله إذا ضاق الوقت كما مر عن النهاية والمغنى (قوله) وكذا
 إن كانت نفلا الخ) أى سواء لبسه قبل تحرره أو بعده كما مر عن النهاية وإن كان الاستدراك لا يفي ظاهره في
 الصورة الثانية فقط (قوله) تحريم تنجيس البدن) وكذا الثوب على الصحيح مر اه سم وباتى عن المغنى
 ما يوافقه فقول شيخنا ولا يحرم تنجيس ملكه كثر به وجداره ولو لا غير غرض ما يلزم عليه ضياع المال اه
 ضعيف (قوله) من غير ضرورة) يعنى من غير حاجة (قوله) يحرم المكث به) أى لباس متنجس بغيره معفو عنه
 سم وشيخنا قال البصرى ومن ذلك أى المكث المحرم المكث بالنعمل المنتجسة اه (قوله) من غير حاجة الخ)
 أى المالحاجة كفى النعل والبابوج الذى به نجاسة فيجوز شيخنا أن أى مكث بذلك للصلاة مثلا (قوله) كما يجتنبه
 الأذرى الخ) وقرر مر أن من دخل بنجاسة في نحو ثوبه أو نعله رطبة أو غير رطبة أن خاف تلويث المسجد
 أو لم يكن دخوله الحاجة حرم ولا فلا وقد يستشكل هذا بجواز عبور حائض أمنت التلويث ولو لا غير حاجة
 ثم قرر تحريم دخول من بنحو ثوبه بنجاسة المسجد ومكث فيه من غير حاجة تتم على المنهج اه ع ش أى
 فيحمل تقريره الأول على الثانى الموافق لما فى النهاية والتحفة والمغنى قول الماتن (لا جلد كلب الخ) (فرع)
 قضية حرمة استعمال نحو جلد الكلب والخنزير وشعرهما لغير ضرورة حرمة استعمال ما يقال له فى العرف
 الشبهة لأنهما من شعر الخنزير نعم أن توقف استعمال الكتان عليهما لم يوجد ما يقوم مقامهما فهذه ضرورة
 مجوزة لاستعمالها ويعنى حيث نذعن ملاقاتها مع ندائها قال مر ينبغى الجواز أن توقف الاستعمال عليها
 وأقول ينبغى أن يقيد الجواز بما إذا لم يمكن تجفيف الكتان وعمله عليها جافا فليتأمل سم على المنهج اه
 ع ش (قوله) فيحل قطعا) اعتمده ع ش عبارته قوله مر فلا يحل لبسه الخ خرج به الفرس فيجوز به
 صرح ابن حج اه ويأتى عن الزيادة مثله (قوله) كافى الانوار) فيه نظر ظاهر والوجه منع ذلك على أن
 مانسبه للانوار لم نره فيه ولعل النسخ مختلفة سم ووافقه شيخنا فقال والافتراض والتدبر كالبس اه قول
 المتن (وكذا جلد الميتة الخ) أى قبل الدبغ وكذا يحرم على الأدمى استعمال نجاسة في بدنه وشعره أو ثوبه
 ولو كان النجس مشطى عاج فى شعر الرأس إذا كانت هناك رطوبة وإلا فيكره كفى المجموع خلافا لاسنوى
 فى قوله يحرم أى العاج مطلقا وكانهم استثنوا العاج لشدته جفافه مع ظهور ررقه وجلده الأدمى وشعره
 وإن كان طاهرا يحرم استعماله إلا للضرورة وغنى ونهاية وحاصله حرمة استعمال نجس غير العاج لغير حاجة
 مطلقا سواء كان فى البدن أو الثوب أو الشعر وسواء كان هناك رطوبة أو لا وكذا استعمال جزء الأدمى
 وحرمة استعمال العاج مع الرطوبة وكراهته بدونها قال ع ش قوله مشط عاج الخ وهو أنياب فيلته وينبغى
 جواز حله لقصد استعماله عند الاحتياج اليه ومعلوم أن محل ذلك فى غير الصلاة ونحوها ما فيه فلا يجوز
 لوجوب اجتناب النجاسة فيهما فى البدن والثوب والمكان وقوله مر إذا كانت هناك رطوبة أى لما فيه
 من تنجيس الرأس والاحمية وقوله مر وجلد الأدمى الخ أى ولو حرقيا خلافا لابن حج اه ع ش (قوله)
 فيحرم لبسه الخ) أى ولو فوق الثياب وخرج باللبس الافتراض فيجوز قطعا ولو من مغلظ زى وعش اه

أما في نحو الصلاة فيحرم أن
 كانت فرضا وكذا إن كانت
 نفلا واستمر فيه لكان لا يحرم
 إبطاله فإنه جائز بل لتلبسه
 بعبادة فاسدة وأما مع رطوبة
 فلا لأن المذهب تحريم
 تنجيس البدن من غير
 ضرورة ومع حل لبسه يحرم
 المكث به فى المسجد من غير
 حاجة إليه كما يجتنبه الأذرى
 لأنه يجب تنزيه المسجد عن
 النجس (لا جلد كلب
 وخنزير) وفرع أحدهما
 فلا يحل لبسه لاعتنا بنجاسته
 (إلا للضرورة كفجأة قتال)
 أو خوف نحو برد ولم يجد
 غيره نظير ما مر فى الحرير
 وخرج بلبسه استعماله فى
 غيره كافتراشه فيحل قطعنا
 فى الانوار وإن قال الزركشى
 المذهب المنصوص أنه
 لا ينتفع بشئ منهما (وكذا
 جلد الميتة) غيرهما فيحرم
 لبسه

وجود العرق فى الحال إذا لم يتعد الماء (قوله) أى المتنجس) شامل للنجاسة الحكيمة فقضية ما باتى حرمة
 المكث به فى المسجد (قوله) أى المتنجس) قال فى شرح العباب بغير معفو عنه (قوله) أما فى نحو الصلاة يؤخذ
 منه إخراج المتنجس معفو عنه (قوله) لأن المذهب تحريم تنجيس البدن) وكذا الثوب على الصحيح مر (قوله)
 ومع حل لبسه يحرم المكث الخ) أخرج مجر دالمعفو عنه (قوله) كافى الانوار) فيه نظر ظاهر والوجه منع ذلك

ويأتي وتقدم في الشرح ما يوافقه (قوله في حال الاختيار) خرج به حال الضرورة فيجوز لبسه وهل من
الضرورة مجرد ستر عورته عن الاعين فيه نظر ويتجه انه منها لما فيه من بدء المشقة عليه في رؤية عورته
سم (قوله من التعبد الخ) هو الدعاء للطاعة وقبل هو التكليف بجري (قوله ويؤخذ منه) اي من قوله مع
ما عليه من التعبد الخ (قوله انه يحل لباس جلد الخ) ويحتمل خلافه اعتبارا بما من شأنه ذلك وهو الاوافق
باطلاقهم شرح مر وفي شرح الارشاد الصغير ولو غير مميز كإقتضاه إطلاقهم سم عبارة ع ش قوله
مر وهو الاوافق الخ معتمد اه (قوله والباس) إلى قوله والكلب في النهاية والمغني (قوله والباسه) من
إضافة المصدر إلى فاعله ومرجع الضمير المكلف المعلوم من المقام (قوله للآخر) اي لاغيرهما عبارة
النهاية والمغني واما تغشيه غير الكلب والخنزير وفرعهما وفرع احدهما مع الآخر بجلده واحد منهما فلا
يحل بخلاف تغشيته بغير جلدهما من الجلود المنجسة فانه جائز اه (قوله وجلد الميتة الخ) بالنصب عطف على
جلد كل الخ يعني يجوز الباس غير الكلب والخنزير وفرع احدهما جلد غيرهما وإن اختلف النوع خلافا
لما يوهه صنيعه (قوله لدابته) أي الجلود الاضافة لادنى ملاسمة (قوله ويحرم الخ) عبارة النهاية والمغني
وليس الباس الكلب الذي لا يقتضي او الخنزير جلد مثله مستلزم لاقتنائه ولو سلم قائمه على الاقتناء ودون الالباس
على انه قد يجوز اقتناؤه اضطراحتا إلى حمل شيء عليه او ليدفع به نحو سبع او يكون ذلك لاهل الذمة
فانهم بقرون عليها او لمضطرت زود به لياكله كإيتزود بالميتة فله حينئذ ان يحمله كاه وظاهر وبذلك اندفع
استشكال الاسعاد اه (قوله او حفظ) اي لنحو الزرعة قول الماتن (ويحل الاستصباح الخ) وفي شرح
المهذب عن الرويان ما حاصله أنه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالمتخذة من عظم الفيل لغرض
الاستصباح به فيها واعتمده شيخنا الطبراني رحمه الله تعالى وإن وجد طاهرة يستصبح فيها وهو ظاهر لأن
غرض الاستصباح حاجة مجوزة لذلك كما جاز وضع الماء القليل في آنية نجسة لغرض اطعام نار او نحو ذلك
وتنجيس الطاهر إنما يحرم لغرض غرض فليتأمل سم على المنهج اه ع ش قول الماتن (الاستصباح الخ)
وكذلك دهن الدواب به اه (قوله مع السكراة) إلى الفائدة في النهاية والمغني لا قوله ومن قيد إلى ويجوز
(قوله يعارض الخ) (فرع) إذا استصبح بالدهن النجس جاز لإصلاح الفتيلة باصبعه وإن تنجس وأمكن
اصلاحها بنحو عود لأن التنجيس يجوز للحاجة ولا يشترط لجوازه الضرورة سم على المنهج اه ع ش
(قوله في الفارة الخ) اي في جواب السؤال عن الفارة التي تموت الخفق قوله تموت الخصفة للفارة المحلى بلام
الجنس الذي في حكم السكراة عبارة المغني وغيره لانه ^{صلى الله عليه وسلم} سئل عن فارة وقعت في سمن فقال إن كان
جامدا فالقوه او ما حوله وإن كان مائعا فالتصحبوا به او فانتفعوا به اه (قوله ودخان النجس الخ) والبخار
الخارج من السكرية طاهر وكذا الريح الخارجة من الدبر كالجشاء لانه لم يتحقق انه من عين النجاسة لجواز
أن تكون الرائحة السكرية الموجودة فيه لمجاورة النجاسة لانه من عينها نهاية (قوله يعني عن قليله) قال في
المجموع ويجوز طلي السفن بشحم الميتة واطعام الميتة للكلاب والطيور واطعام الطعام الميتة للدواب
مغني ونهاية (قوله نعم يحرم ذلك في المسجد) مطلقا به صرح الامام وافق به شيخنا الشهاب الرمي سم
عبارة شيخنا ويحرم في المسجد وإن لم يلبث اه (قوله لحرمة إدخال النجاسة فيه الخ) فيه ان نفس الاستصباح

على ان مانسبه للانوار لم تره فيه ولعل النسخ مختلفة (قوله في حال الاختيار) خرج حال الضرورة فيجوز لبسه
وهل من الضرورة مجرد ستر عورته عن الاعين فيه نظر ويتجه انه منها لما فيه من بدء المشقة عليه في رؤية
عورته (قوله ويؤخذ منه انه يحل الباس الخ) ويحتمل خلافه اعتبارا بما من شأنه وهو الاوافق لكلامهم شرح
مر (قوله لصبي غير مميز) في شرح الارشاد الصغير ولو غير مميز كإقتضاه إطلاقهم اه (قوله جلد كل
منهما خرج غزهما من الدواب وعبارة الارشاد لجلد الكلب اي او خنزير او فرع احدهما الا لثله وضرورة
مطلقا اه (قوله نعم يحرم ذلك في المسجد مطلقا) وبه صرح الامام وافق به شيخنا الشهاب الرمي (قوله
لحرمة إدخال النجاسة فيه لغرض حاجة) فيه ان نفس الاستصباح به في المسجد بشرط ان التلويث منه ومن دخانه

في حال الاختيار (في الاصح)
لنجاسة عينه مع ما عليه من
التعبد باجتناب النجس
لاقامة العبادة ويؤخذ منه
أنه يحل الباس جلد الصبي
غير مميز ويجنون ويجوز
استعماله في غير اللبس نظير
الذي قبله بل أولى والباسه
جلد كل منهما الآخر على
المعتمد لا ستواهما تغليظا
وجلد الميتة لدابته ويحرم
اقتناء الخنزير لوجوب قتله
فورا إلا للضرورة كأن
اضطر لحمل متاع عليه
والكلب إلا لنحو صيد أو
حفظ حال لا مترقا (ويحل)
مع السكراة) الاستصباح
بالدهن النجس (يعارض
أو أصالة كودك الميتة أي
غير المغظلة (على المشهور)
للخبر الصحيح في الفارة تموت
في السمن الذائب استصحبوا
به أو قال فانتفعوا به ودخان
النجس يعني عن قليله نعم
يحرم ذلك في المسجد مطلقا
لحرمة إدخال النجاسة فيه
لغير حاجة ومن قيد بأن
لوث يحمل مفهومه على
ما إذا اجتنب للاسراج به فيه

حاجة فالوجه جواز الاستصباح به في المسجد بشرط أمن التلوين منه ومن دخانه وإن قل مرأه سمع وش
(قوله وكذا الدار) عبارة النهاية قال الأذري والوجه أن يلحق بالمسجد المنزل المؤجر والمعار ونحوهما إن
طال زمن الاستصباح فيه بحيث يعلق الدخان بالسقف والجدار ويعني عما يصيبه من دخان المصباح لقلته
اه (قوله وكذا الدار المستأجرة أو المعارة الخ) الوجه الامتناع فيها حيث أدى إلى تنجيسها وتسويدها
مطلقاً مرأه سمع عبارة ع ش قال مر يجوز إخراج الدهن النجس في بيت مستعار معه أو مؤجر له بشرط
أن لا يلونه بنحو دخانه نعم السير الذي جرت العادة بالمساحة به بحيث رضى به المالك في العادة فلا بأس فلو
كان موقوفاً أو لنحو قاصر امتنع أي ولو سير إلا أنه هنا مأك يعتبر رضاءه وينفع على ذلك الطبخ بنحو الجلة
في البيوت الموقوفة ونحوها وقد قال مر وينبغي أن يمتنع إذا ترتب عليه تسويد الجدران وجوز أن يستثنى
ما إذا عدم مكان في تلك البيوت للطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها فليحرجر سم على المنهج اه عبارة شيخنا
ولا يحرم تنجيس ملك غيره أو موقوف بما جرت به عادة كترية الدجاج والأوز ونحوهما بخلاف مالم
تجر به العادة فإنه يحرم إن لو تاهر كذا في البجيرى إلا أنه مثل المعتاد بالوقود بالسرجين في البيوت وتربية
نحو الدجاج فيها وتسميد الأرض بالنجس أي لا ينجسها به اه (قوله إن أدى إلى تنجيس شيء الخ) أي ولم
يأذن مالكه اه حلي (قوله ويجوز اتخاذ صابونا) ويجوز استعماله في ثوبه وبدنه كاصرحوا به ثم
يظهرهما وكذلك يجوز استعمال الادوية النجسة في الدغ مع وجود غيرها من الطاهرات وإن باشرها
الداغ يده قال في الخادم وكذلك وطء المستحاضة وكذلك الثقبه المنفتحة تحت المعدة فإنه يجوز للحليل
الإلاج فيها نهاية قال ع ش قوله مر استعمال الادوية النجسة الخ ما دغ الجلود بروث الكلب والخنزير
فلا يجوز وكذا تسميد الأرض به أيضاً ز يادى أى ومع ذلك لو دغ به طهر الجلد يغسل سبعاً إحداها
بتراب اه وفي البجيرى عن الشورى ومحل عدم جواز الدغ بروث الكلب والخنزير إذا وجد غيره صالحاً
له اه (قوله اتخاذ صابونا) أي للاستعمال لا للبيع كذا في المغنى ومقتضاه حرمة الاتخاذ للبيع وإن لم
يتحقق البيع فليتام بصري (قوله لأن كثرة الخ) متعلق لمعة وعلة (قوله ولأنها ملقطة) أي
الاكثر والتأنيث نظر للمعنى (قوله فيها) أي الفائدة (قوله منه) أي من هذا التأليف و (قوله ثم) أي في
ذلك التأليف (قوله كما قاله الخ) أي عدم التحرر (قوله في طول عمامته الخ) (قائده) سئل الجلال السيوطى
عن شخص من أبناء العرب يلبس الفروج والزنط الأحمر وعمامة العرب واشتغل بالعلم وفضل وخالط
الفقهاء فأمره أمر أن يلبس ثياب الفقهاء لأن في ذلك خيراً مما رآه فهل الأولى له ذلك أو الاستمرار على
هيئة عشيرته وماجنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته وما مقدار عمامته وهل لبس احد
من الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم الزنط أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه

مر (قوله وكذا الدار المستأجرة أو المعارة الخ) الوجه الامتناع في الدار المستأجرة أو المعارة حيث أدى إلى
تنجيسها وتسويدها مطلقاً مر (قائده) سئل الجلال السيوطى عن شخص من أبناء العرب يلبس الفروج
والزنط الأحمر وعمامة العرب واشتغل بالعلم وفضل وخالط الفقهاء فأمره أمر أن يلبس ثياب الفقهاء لأن
في ذلك خيراً مما رآه فهل الأولى له ذلك أو الاستمرار على هيئة عشيرته وماجنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته
وما مقدار عمامته وهل لبس احد من الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم الزنط أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه ذلك ولا خيراً
مر رآه فهل الأولى له ذلك أو الاستمرار على هيئة عشيرته وماجنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته وما مقدار عمامته وهل لبس احد
من الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم الزنط أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه ذلك ولا خيراً مر رآه فهل الأولى له ذلك أو الاستمرار
على هيئة عشيرته وماجنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته وما مقدار عمامته وهل لبس احد من الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم
الزنط أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه ذلك ولا خيراً مر رآه فهل الأولى له ذلك أو الاستمرار على هيئة عشيرته وماجنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم
يلبس تحت عمامته وما مقدار عمامته وهل لبس احد من الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم الزنط أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه ذلك ولا خيراً

استروحواليه ولا اصل له نعم ولا خلاف (٣٤) في الرداء قبل ستة اذرع في عرض ثلاثة اذرع وقيل اربعة اذرع ونصف او شبران في عرض

ذلك ولا خرم لمروته لان ذلك لباس عشرين طوافة ولو غيره أيضا إلى لباس الفقهاء لم يخرم مروته فكل حسن ذلك لمناسبته اهل جنسه وهذا المناسبه اهل وصفه ثم بين انه عليه السلام كان يلبس القلائس تحت العائم ويلبس القلائس بغير عمامته ويلبس العائم بغير قلائس ويلبس القلائس ذوات الاذان في الخروب وانه كان كثير ما يعمم بالعائم الخرقانية والسود في اسفاره ويعتجر اعتجارا ولا اعتبارا ان يضع على الراس تحت العمامة شيئا وانه لم تكن العمامة ليشد العصا على راسه وجهته وان اليه في روى عن ركانة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فرق بيننا وبين المشركين العائم على القلائس وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس قلنسوة بيضاء وبين ان القلنسوة غشاه بمطن يستبر به الراس ثم قال دل مجموع ما ذكر على ان الذي كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة تحت العمامة هو القلنسوة ودل قوله على انه بيضاء على انه لم يكن من الزنوط الخمر واشبهه شيء انما من جنس الثياب القطن او الصوف الذي هو من جنس الجباب والسكساء لا الذي من جنس الزنوط إلى ان قال وقد روى البيهقي عن ابن عبد السلام عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم يعم ويدبر العمامة على راسه ويغرزها من ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على انها عدة اذرع والظاهر انها كانت نحو العشرة أو فوقها يدير وأما الفروج فقد صحح كافي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لبسه فصلي فيه ثم انصرف فزرعه نزعاً كالكاره له وقال لا ينبغي هذا للمتقين قال العلماء الفروج هو القباء المفرج من خلف وهذا الحديث اصل في لبس الخلفاء له وإتمازه على كونه كان حريرا وكان اسمه له قبل تحريم الحرير فزرعه لما حرم وفي صحيح مسلم انه قال حين نزعته نهاني عنه جبريل اه سم (قوله استروحواليه) اى اسرع الطبرى وغيره إلى المقدار المذكور من غير تعب تحقيق كردى (قوله فوشى الخ) خبر وما وقع للطبرى الخ (قوله في الرداء) اى ردائه صلى الله عليه وسلم (قوله اربعة اذرع الخ) بالرفع (قوله او وشبران) او اعطف مدخوله على ونصف والواو لعطف مدخوله على اربعة اذرع (قوله إلا القول الثانى) وهو اربعة اذرع ونصف في عرض ذراعين وشبر (قوله والمبالغة الخ) عطف على تحسين الخ (قوله بسائر أنواعه) أى الملبوس (قوله وأفضلية الاول الخ) عطف على تساويهما أى واحتمل أفضلية الاول وهو المتوسط (قوله وأفضلية الثانى الخ) عطف عليه ايضا وهو الارتفاع بالقصد المذكور كردى (قوله والتوسع على العيال) كذا في اصله رحمه الله تعالى وفي نسخة السيد عمر البصرى ونسخ صحيحة اخرى التوسع مصطفي الخوى (قوله وإشارته وشهوتهم الخ) كقوله والتوسع عطف على اكرام ضيف وقوله من غير تكلف راجع لكل من الثلاث (قوله ويؤيده) اى نذب الحقا (قوله لنحو دخول مكة) أى كدخول المدينة (قوله بهذه الشروط) وهى قصد التواضع وأمن المؤذى وأمن التنجس (قوله ويحل) إلى قوله انتهى في النهاية والمغنى (قوله ويحل الخ) ولبس خشن لغرض شرعى خلاف السنة كما اختاره في المجموع وقيل مكروه نهاية وإمداد زاد شرح بافضل ويلحق بذلك اكل الخشن اه واعتمد المغنى كراهة لبس الخشن (قوله انتهى) اى ما فى المجموع (قوله

ذراعين وشبر وقيل اربعة اذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الاذرع إلا القول الثانى ويسن لكل احد بل يتأكد على من يقتدى به تحسين الهيئة والمبالغة في التجميل والنظافة والملبوس بسائر أنواعه لكن المتوسط نوعا من ذلك بقصد التواضع لله الفضل من الارتفاع فان قصد به إظهار النعمة والشكر عليه احتمل تساويهما التعارض وأفضلية الاول لانه لا حظ للنفس فيه بوجه وأفضلية الثانى للخبر الحسن إن الله يحب ان يرى أثر نعمته على عبده ويتبعى عدم التوسع في الماكل والمشرب إلا لغرض شرعى كإكرام ضيف والتوسع على العيال وإبشار شهوتهم على شهوته من غير تكلف كغرض لحرمة على فقير جهل المقرض حاله إلا ان كان له جهة ظاهرة يتيسر الوفاء منها إذا طوالب وورد أمشوا حقا وفي رواية انه عليه السلام مشى حافيا وقد يؤخذ منه نذب الحفا في بعض الاحوال بقصد التواضع حيث امن مؤذيا وتنجا ولو احتمالا ويؤيده نذب لنحو دخول مكة بهذه الشروط ويحل كما فى المجموع بلا كراهة لبس نحو قميص وقيام نحو جبة أى غير خامة لمروته لما باتى في الطيلسان ولو

وبين المشركين العائم على القلائس وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس قلنسوة بيضاء وبين ان القلنسوة غشاه بمطن يستبر به الراس ثم قال دل مجموع ما ذكر على ان الذي كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة تحت العمامة هو القلنسوة ودل قوله بيضاء على انه لم يكن من الزنوط الخمر واشبهه شيء انما من جنس الثياب القطن او الصوف الذي هو من جنس الجباب والسكساء لا الذي من جنس الزنوط إلى ان قال وقد روى البيهقي في شعب الايمان عن ابن عبد السلام قال سألت ابن عمر كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يعم قال كان يدبر العمامة على راسه ويغرزها من ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على انها عدة اذرع والظاهر انها كانت نحو العشرة أو فوقها يدير وأما الفروج فقد صحح أنه صلى الله عليه وسلم لبسه روى البخاري عن عتبة بن عامر قال اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فروج حرير فلبسه فصلي فيه ثم انصرف فزرعه نزعاً كالكاره له وقال لا ينبغي هذا للمتقين قال العلماء الفروج هو القباء المفرج من خلف وهذا

غير مزرورة إن لم تبد غورته للاتباع اه ومما يعلم منه أنه متى قصد بلباس أو نحوه نحو تسكبن كان فاسقا أو تشبها

اختص

بئسأءء وعكسه فى لباس اختص به المشبه به حرم بل فسق لعنه فى الحديث ويحرم على غنى لبس خشن لىء على لما يأتى أن كل من أعطى شيئاً الصفة ظنفت فيه وخلا عنها باطناً حرم عليه قبوله ولم يملكه ويحرم نحو جلوس على جلد سبع كئءمر (٣٥) وفهء به شعر وإن جعل إلى الارض

على الاوجه لانه من شأن المتكبرين وحرم جمع لبس فروة السنجاب والصواب حلها كجوخ وجبن اشترى علمها بشعم خنزير بل لا يفيد علم ذلك إلا فى فرو معين دون مطلق الجنس وفرو الوشق شعره نجس وإن دبغ لانه غير ما كول ويسن نفص فرش احتمل حدوث مؤذع له للامر به وكان ﷺ يلبس الحبرة وهى ثوب مخطط بل صبح أنها أحب الثياب إليه وقال فى ثوب خطه اءمر خلعه وأعطاه لغيره خشيت أن انظر إليها فتفتنى عن صلاتى وبينهما تعارض مع كون المقرر عندنا كراهة الصلاة فى المخطط أو إليه أو عليه وقد يجاب بانها احببة خاصة بغير الصلاة جمعا بين الحديثين والافضل فى القميص بونه من قطن وينبغى أن يلحق به سائر انواع اللباس كالعامة والطيلسان والرداء والازار وغيرها ويليه الصوف لحديث فى الاول وحديثين فى الثانى لكن ذلك اقوى من هذين وكونه قصيرا بأن لا يتجاوز السكعب وكونه إلى نصف الساق افضل وتقصير السكين بأن يكون إلى الرسغ

اختص به المشبه به) أى أو غلب فيه على ما مر عن النهاية (قوله لما يأتى) أى فى آخر الهبة كرى (قوله انتهى) أى ما فى المجموع (قوله نحو جلوس الخ) عبارة شرح بافضل ويحرم على الرجل وغيره استعمال جلد الفهد والنمر اه (قوله به شعر الخ) وفى الایعاب بخلاف ما إذا ذبل وبره كرى على بافضل (قوله وان جعل الخ) أى شعره (قوله والصواب حلها الخ) ويحل ايضا فرو الفءك وقاقم وحوصل وسمور كرى على بافضل (قوله كجوخ وجبن الخ) أى وسكر اشترى له بدم الخنزير (قوله بل لا يقيد الخ) تقدم مثله عن المغنى (قوله إلا فى فرو) وكذا بالواو فى بعض النسخ وفى بعضها بالءال وهى أفيد وأنسب (قوله فى فرد معين) أى علم عمله بذلك بخصوصه و (قوله دون مطلق الجنس) أى دون امثال ذلك للفرد التى لم يعلم عملها بذلك فلا تحرم وان اءء الصانع والمصنع (قوله شعره نجس) هذه الجملة خبر وفرو الوشق (قوله لانه) أى الوشق (قوله حدوث مؤذ) أى كالحية والعقرب (قوله فى ثوب) أى فى شأنه (قوله خلعه) صفة ثانية لثوب او حال منه و (قوله خشيت الخ) مقول قال (قوله وينهما) أى الحديثين (قوله فى المخطط او إليه او عليه) أى لا يسأله او متوجها إليه او واقفا عليه وينبغى اخذ من التعليل بالافتتان تقييد المخطط بالظهور بحيث يقع عليه النظر بخلاف ما اذا غطا بما يمنع وقوع النظر إليه كان لبس فوقه غيره فلا كراهة حيثئذ والله اعلم (قوله البها) أى الى خطوط هذا الثوب (قوله وقد يجاب الخ) لا ينبغى بعده ولو حل الحديث الثانى على ذى خطوط غريبة من شأنها اشغال الخاطر لم يبعد فانه من الوقائع الفعلية المحتملة (قوله بانها) أى احببة الحبرة (قوله ذاك) أى حديث القطن (قوله وكونه) الى قوله بل لو توقفت فى النهاية والمغنى لا اقول بل فسق (قوله وكونه الخ) أى القميص أى ونحوه لرجل أما المرأة فيجوز لها إرسال الثوب على الارض الى ذراع ويكره لها الزيادة على ذلك وابتداء الذراع من السكعين على الاقرب شرح بافضل ونهاية وامداد و كذا فى المغنى إلا انه اعتمد أن ابتداءه من الحد المستحب للرجال وهو انصاف الساقين قال السكرى على بافضل وجزء به الشارء فى التفقات من التحفة واستوجه فى الایعاب ونقله فيه عن شيخ الاسلام اه (قوله فلبسه ليعرف الخ) أى فيءدب لهم نهاية ومعنى وشرح بافضل أى ويحرم على غيرهم التشبيه بهم فيه لياحقوا بهم عى وياتى فى الشرح مثله (قوله واطلوا الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح بافضل وافرط توسعه الثياب والا كام بدعة وسرف وتضييع للمال لعم ماصار شعار للعلماء يءدب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فبساوا ويسن أن يبداء يمينه لبسا ويسار خلعها وان يخلع نحو نعليه إذا جلس وان يجعلهما وراءه او يجنبه الا لعذر وان يطوى ثيابه إذا كرا اسم الله تعالى والا لبسها الشيطان كما ورد اه زاد الا ولان ويكره بلا عذر المشى فى نعل واحدة ونحوها كخف ولا يحرم استعمال النساء وهى المتخذ من القمح فى الثوب والاولى تركه وترك دق الثياب وصقلها اه وزاد شيخنا فان كان ذلك أى الدق والصقل بمن يربء البع كان من الغش المحرم فيجب اعلام المشتري به اه قال عى قوله وتضييع للمال ومع ذلك هو مكروه الا عند قصد الخيلاء وقوله ويسن أن يبداء يمينه ولو خرج من المسجد ينبغى أن يقدم يساره وخر وجا يضعها على ظهر نعل اليسار من لاثم يخرج باليمين فلبس نعلها ثم يلبس نعل اليسار فقد جمع بين سنة الابتداء بلبس اليمين والخروج باليسار وقوله مر وان يطوى ثيابه إذا كرا أى مع التسمية والمراد بالطل لفعاء على هيئة غير الهيئة التى تكون عليها عند ارادة اللبس وقوله ولو خرج من المسجد

الحديث أصل فى لبس الخفءاءه وإما نزه صلى الله عليه وسلم لسكونه كان حريرا وكان لبسه له قبل تحريم الحرير فنهزه لما حرم وفى صحيح مسلم انه قال حين نزهه ناهى عنه جبريل اه (قوله ويجوز بلا كراهة لبس ضيق السكين حضرا وسفر الخ) فى فتاوى السيوطى رجل لبس له الاثوب فضله ولبس ثوبا قصير الكم

للا اتباع فان زاد على ذلك ككل ما زاد على ما قدره فى غير ذلك بقصد الخيلاء محرم بل فسق وإلا كرهه الا لعذر كان تميز العلماء بشعار يخالف ذلك فلبسه ليعرف فيسئل او ليتمثل كلامه بل لو توقفت ازاله محرم وافعل واجب على ذلك وجب واطلوا ان توسعه الا كام بدعة ومحل فى الفاحشة ويجوز بلا كراهة لبس ضيق السكين حضرا وسفر اللاتباع وزعم ان هذا خاص بالغزو بمنوع نعم ان اريد أنه فيه سنة كما صرح

به ابن عبد البر لم يعد وثنس العمامة لاصلا ولا قصد التجميل الاحاديث الكثيرة فيها واشتداد ضيق كثير منها بجره كثرة طرقها وزعم وضع كثير منها تساهل كما هو عادة ابن الجوزي هتا والحاكم في التصحيح الاترى الى حديث اعتموا ازدادوا احدا حديث حكم ابن الجوزي بوضعه والحاكم بصحته استرواحا منهم على عاداتهم وتحصل السنة بكونها على الراس او نحو قلنسوة وتحتها وفي حديث ما يدل على انضاضه كبرها لكنه شديد الضعف وهو وحده لا يحتاج به ولا في فضائل الاعمال وينبغي ضبط طولها وعرضها بما يليق بلا بساطة عادة في زمانه ومكانه فان زاد فيها ذلك كره وعليه يحمل اطلاقهم كراهة كبرها وتقيد كفييتها بعادته ايضا ومن ثم انخرمت مروءة فقيهه بلبس عمامة سوق لا تليق به وعكسه وسيأتي ان خرمها مكروه بل حرام على (٣٦) من تحمل شهادة لان فيه حينئذ ابطا لحق الغير ولو اطردت عادة محل بازارائهم اصلها لم

تفخر بها المروءة خلافا لبعضهم ويأتي في الطليسان خلاف ذلك ويفرق بان نديها عام في اصل وضعها فلم ينظر لعرف بخلافه فان اصل وضعه الرؤساء كما صرح به بعض العلماء المتقدمين وفي حديثين ما يقتضي عدم نديها من اصلها لكن قال بعض الحفاظ لا اصل لها والافضل في كونها البياض وصحة لبسه صلى الله عليه وسلم لعمامة سودا ونزول اكر الملائكة يوم بدر بعائهم صفر وقائع محتمة فلا تنافي عموم الخبر الصحيح الامر بلبس البياض وانه خير الالوان في الحياة والموت ولا باس بلبس القلنسوة اللاطئة بالرأس والمرتفعة المضربة وغيرها تحت العمامة وبلا عمامة لان كل ذلك جاء عنه صلى الله عليه وسلم ويقول الراوى وبلا عمامة قديتا يد بعض ما اعتاده بعض اهل النواحي من ترك العمامة من اصلها وتميز علمائهم بطليسان

الخ أى ولو دخل في المسجد فاخرج يساره من نعلها ويضعها على ظهر نعلها ثم يخرج عيته من نعلها ويضعها في المسجد ثم يضع اليسار فيه فقد جمع بين الابتداء بمخلع اليسار والدخول باليمين أه عس (قوله) والقصد التجميل) أى فى حضور الجمعة والمسجد ومجامع الناس (قوله) كما هو) أى التساهل و (قوله) هنا) أى فى النوضيح (قوله) استرواحا) أى طلبا للراحة عن تعب التحقيق (قوله) على الراس) أى بلا قلنسوة (قوله) او نحو قلنسوة الخ) بالجر عطف على الراس (قوله) وهو) أى شديد الضعف (قوله) ولا فى فضائل الاعمال عطف على مقدر أى لا فى غير الفضائل ولا فى الفضائل (قوله) عادة) أى بحسب عادة امثاله (قوله) وعليه) أى ما يزيد على اللاتق (قوله) كفييتها) أى من حيث اللف واللون (وعكسه) أى مروءة سوقى بلبس عمامة فقيه (قوله) بعادته) أى عادة امثاله فى زمانه ومكانه (قوله) وسيأتي) أى فى الشهادات (قوله) لان فيه حينئذ) أى فى الخرم مع كونه متحملا للشهادة (قوله) بازارائهم) أى ترك العمامة فكان ينبغي تذكر الضمير فى قوله عدم نديها من اصلها (قوله) خلاف ذلك) أى خرم مروءة لا بسا اذا طردت عادة محله بتركه (قوله) وفى حديثين الخ) تأكيد لقوله فان اصل وضعه الخ والواو بمعنى بل (لم تتحرم بها) يعنى بلبس العمامة (قوله) ونزول اكثر الملائكة) أى وصحة نزول الخ (قوله) ولا باس بلبس القلنسوة) أى ولا بلبس العمامة بلا قلنسوة ولا بشد عصا به على الراس والجببة بلا عمامة كما مر عن السبوطى (قوله) اللاطئة بالرأس) أى اللاصقة به (قوله) المضربة الخ) أى المحشوة صفة بعد صفة للقلنسوة (قوله) وبلا عمامة) عطف على قوله تحت العمامة (قوله) ويقول الراوى الخ) متعلق بقوله قديتا يد (قوله) قديتا يد بعض ما اعتاده) كذا فى اصل الشارح رحمه الله تعالى باثبات لفظة بعض ولا بوث لها فى اكثر النسخ مصطفى الخوى (قوله) وتميز الخ) عطف على قوله ترك العمامة (قوله) ورعاية قدرها الخ) أى العمامة (قوله) لكن بتسليم ذلك) أى التنايد (قوله) او تلك) أى بعض الحفاظ او الكثيرين ومن العلماء (قوله) وجامع العذبة الخ) هى اسم لقطعة من القماش أعز فى وخر العمامة وينبغى ان يقوم مقامها ارخاء جزء من طرف العمامة من محامها عس اقول بل المراد بالانبة هنا ما يشمل إرسال طرف العمامة كافى المغنى والاسنى عبارة لا لول والسنة ان تكون العذبة بين الكتفين ويجوز لبس العمامة بإرسال طرفها وبدونه ولا كراهة فى واحد منهما ولكن الافضل ارخاؤه هو كذا فى الاسنى الا انه قال بدل الاستدراك وصح فى رعايته خبر مسلم عن عمرو بن دينار قال كافى انظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه عمامة سودا وقد ارخى طرفها بين كتفيه اه (قوله) ناصة الخ) صفة لاحاديث (قوله) لاجل هذا) أى مجبى تلك الاحاديث فى العذبة (قوله) بان المراد بله فعل العذبة) أى بان مراد الشيخين بقولها له فعل العذبة

وخرج به بين الناس فهل فى ذلك من عيب او يقدح فى الدين وإذا أنكر عليه أحد فهل هو مصيب فى انكاره أو مخطئ فاجاب ليس فى هذه اللبسة من عيب ولا تقدح فى الدين بل التقشف فى الملبس سنة حصص عليها سيد المرسلين وهو شعار السالف الصالحين وأنصأ أصحابنا على أنه يستحب تقصير الحكم فقد صرح انه صلى الله عليه وسلم

على قلنسوة بيضاء لاصقة بالرأس لكن بتسليم ذلك الافضل ما عليه ما عداه ولا من الناس من لبس العمامة (قوله) بعذبتها ورعاية قدرها وكيفيتها السابقة بين ولا يسن تحريك العمامة عندنا واخبار بعض حفاظنا ما عداه كثير ومن العلماء انه يسن وهو تحزيق الرقبة وهاتحت الحلك والاحمية ببعض العمامة وقد اجبت فى لاصل عمال استدلاله وانك واطلوا فيه وجا فى العذبة احاديث كثيرة منها صحيح ومنها حسن ناصة على فعله صلى الله عليه وسلم لها نفسه ولجادة من صحابه وعلى امره بالاجل هذا من تاويل قول الشيخين وغيرهما ومن تعمم فله فعل العذبة وتركها ولا كراهة فى واحد منهما اذا دلت على ان لا يسن مع فى اتنى ترك العذبة بشىء اتنى بان المراد بله فعل العذبة الجواز الشامل للندب وتركه صلى الله عليه وسلم لها فى بعض الاحيان لا ينادى على دمه وجوبها او عدم تأكيد نديها

وقد استدلوا بكونه على الله عليه وسلم إرسالها بين الكتفين تارة وإلى الجانب الايمن اخرى على ان كلامهم سنة وهذا تصريح منهم بان اصلها سنة لان السنة في إرسالها إذا أخذت من فعله ﷺ له فأولى أن تؤخذ سنة أصلها من فعله لها وأمره بها متكررا ثم إرسالها بين الكتفين افضل منه على الايمن لان حديث الاول اصح اما ارسال الصوفية لها على الجانب الايسر لكونه جانب القلب فتذكر تفرعه مما سوى ربه فهو شيء مستحسنه والظن بهم انهم لم يبلغهم في ذلك سنة فكانوا معدن زرين واما بعد ان بلغتهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها وكان حكمة نديها ما فيها من الجلال وتحسين الهبة وابدى بعض محمى الحنابلة لجدولها بين الكتفين حكمة تلحق بمعتقد الباطل فاحذر موقع لصاحب القاموس هنا مردوده عليه كقولهم بيقار ﷺ نطق والصواب انه كان يتركها احيانا وكفوله طريفة فان اراد ان فيها طرا لا سيما حتى ارسلت بين الكتفين فواضح وأزبد من ذلك فلا وقد قال بعض الحفاظ أقل ما ورد في طولها أربع أصابع وأكثر ما ورد ذراع وبينهما شبرا انتهى ومر ما يعلم منه حرمة الخش طرها بقصد الخيل فان لم يقصد كرهه لا الخش بل والطول بل هي من اصلها تمثيل لما هو معلوم ان سبب الاتم إنما هو قصد نحو الخيل فاذنا وجب النصصم على فعلها هذا الغرض اثم وإن لم يفعلها على الاصح كما هو الاصح في كل معصية صمم على فعلها وفي حديث حسن من لبس ثوبا ذا شهرة عارض الله عنه وان كان وليا اي من لبسه بقصد الشهرة (٣٧) المستزلة لقصد نحو الخيل فاحذر من

لبس ثوبا يباهي به الناس لم ينظر الله اليه حتى يرفعه ولو خشى من إرسالها نحو خيل لم يؤمر بتركها خلافا لنوعه بل يفعلها وبمجاهدة نفسه في إزالة نحو الخيل منها فان عجز لم يضر حينئذ خطور ونحو رياء لانه قهرى عليه فلا يكلف به كسائر الوساوس القهرية غاية ما يكلف به انه لا يسترسل مع نفسه فيها بل يشتغل بغيرها ثم لا يضره ما طرا قهر اعليه بعد ذلك وخشية ايها الناس صلاحا وعلما خلا عنه بارسالها لا يوجب تركها ايضا بل يفعلها ويؤمر بمعالجة نفسه كما ذكر وبحث الزركشي انه يحرم

(قوله وقد استدلوا الخ) انبات لندب العذبة (قوله وهذا) أى استدلال الاصحاح المذكور (قوله في إرسالها) أى في كيفية إرسالها (قوله ثم إرسالها الخ) قضية قول الاسنى والمغنى والنهاية والسنة ان تكون العذبة بين الكتفين اه ان إرسالها إلى الايمن خلاف السنة ولا فضيلة فيه من حيث الارسال خلافا لما يوهمه تعبير الشارح بصيغة اسم التفضيل فليراجع (قوله فتذكر) أى العذبة المرسله عن الجانب الايسر (قوله حكمة نديها) أى نذب اصل العذبة (قوله بعض محمى الحنابلة) يعنى ابن تيمية (قوله هنا) أى في بيان العذبة قوله ومر أى في قوله فان زاد على ذلك كمثل ما زاد الخ (قوله بل هي) أى العذبة وكان الاولى بل إياها (قوله قصد نحو الخيل) أى كإظهار الصلاح (قوله المستزلة) صفة لقصد الشهرة فكان الاولى التذكير (قوله من إرسالها) أى العذبة (قوله به) أى ترك ذلك الخاطر (قوله فيها) أى في تلك الوسوس (خلا عنه) أى عن الصلاح او العلم (قوله بارسالها) متعلق بقوله إياها الخ (قوله لا يوجب الخ) خبر قوله وخشية الخ (قوله وبحث الزركشي الخ) معتمد غش (قوله فيعطيه) أى مثلا (قوله من القاعدة السابقة) أى في أوائل الفائدة (قوله كذلك) أى موصوفا بتلك الصفة (قوله وعليه) أى على البحث المذكور او على قصد التغيرير (يحمل قول ابن عبد السلام الخ) هذا المحل محل تأمل (قوله منه) أى من كلام العلماء (قوله هو قسبان) أى الطيلسان (قوله نحو عمامة) أى كالقنصوة (قوله على الكتفين) أى ويرخيان إلى جانب الصدر (قوله في تعريفه) أى المحنك (قوله بيقاربان الخ) الاولى التانيث (قوله ويطلق) أى الطيلسان (قوله ومنه) أى من ذلك الاطلاق (قوله ومقور) عطف على قوله بحنك (قوله والمرجع) فى جعله ماعدا الاول مع ذكره فى تعريفه السابق توقف لإلا ان يكون واو المسدول من مزيدات الناسخين (قوله وهو الخ) أى المسدول (قوله ومنه) أى من المسدول (قوله الطريحة) بفتح فسكون (قوله

كان كره إلى الرسغ وانه لبس جبة ضيقة السكين وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام ان طول الالكام بدعة مخالف للسنة وإسراف ثم أطال الاستدلال لذلك

على غير الصالح التزى بيه ان غربه غيره حتى يظن صلاحه فيعطيه وهو ظاهر ان قصد هذا التغيرير واما حرمة القبول فهو من القاعدة السابقة ان كل من اعطى شيئا لصفة ظنت به لم يجز له قبوله ولا يملكه إلا ان كان باطنا كذلك وعليه يحمل قول ابن عبد السلام لغير الصالح التزى بيه ما لم يخف فتنه أى على نفسه او غيره وان تخيل لها اوله صلاحها وليست كذلك واعلم انه كثير كلام العلماء قديما وحديثا من الشافعية وغيرهم فى الطيلسان وقد خلصت المهم منه فى المؤلف السابق ذكره وارتدت هنا ان الخصى المهم من هذا المخلص باوجز عبارة فقلت هو قسبان حنك وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء على ما مر مرع يجعل على الراس فوق نحو عمامة ويغضى به اكثر الوجه كما قاله جمع محققون وظاهره ان لبان الاكل فيه يؤخذ من تغطيته القم فى الصلاة فانه مكروه ثم يدار طرفه والاولى اليمن كما هو المعهود فيه من تحت الحنك إلى ان يحيط بالرقبة جميعا اثم يلقى طرفاه على الكتفين وهذا احسن ما يقال فى تعريفه لا ما قيل فيه بما بعضه غير جامع وبعضه غير مانع وبينت فى الاصل كيفيتين اخريين بيقاربان هذه وقد يلاحظان بها فى تحصيل اصل السنة ويطلق مجازا على الرداء الذى هو حقيقة تختص بما يجعل على الكتفين ومنه قول كثيرين من السلف للحرم لبس طيلسان لم يره عليه ومقورو المراد به ماعدا الاول فيشمل المدور والمثلث الاتيين فى الاستسقام والمربع والمسدول وهو ما يرخى طرفاه من غير ان يضمهما او احدهما ولو بيده ومنه الطريحة التى كانت معتادة لقاضى

القضاة الشافعي والمختصة به وفعالها اجلاء من منذ مئات من السنين وهو عجيب جدا لانها بدعة منكروه مكرهه لكونها من شعار اليهود ولان فيها السدل المكروه بكيفيتيها المذكورتين في الاصل مع بيان كيفية المقورة ووجه تسميته بذلك وبين ما الحق به واناله وجوده الان نعم يقرب من شكله خرقة المتصوفة التي يجعلونها تحت عمامتهم واحد قسمي الطرحة والحاصل ان كل ما كان مشتتلا على هيئة السدل بان ياتي طرفي تحور داته من الجانبين ولا يرد هما على الكتفين ولا يضمهما بيده او غيرهما مكرهه واما ما نقل عن اوائك فلعلهم كانوا مكرهين عليها كلبس الخلع الحرير بالصرف لكن ينافيه ما رددنا التعجب منه قول السبكي لو لا خشى على شعار القضاة لا بطلتها وأعجب من هذا عدو له لهذه السقطة في ترجمته ثم حكم القسم الاول النذب بالتناق العلباء كما قاله غير واحد من ائمة الشافعية والحنابلة وغيرهما بل تا كده للصلاة وحضور الجمعة والمسجد ومجامع الناس قالوا كل (٣٨) من صرح او وهم كلامه كراهة الطيلسان فانما اراد قسمة الثاني بانواعه المتفق على كراهة جميعها

وأنها من شعار اليهود او النصراني ولاجل ذلك كان الاصح ان إنكار انس عن قوم حضروا الجمعة متطيلسين لانما هو لكون طيا استهم مقورة كطيا لسة اليهود وكذا طيا لسة اليهود السبعين الفا الذين مع الدجال فهي مقورة ايضا كما يصرح به حديث رواه احمد وجاء في المحدث الذي هو الاول المندوب احاديث صحاح وغيرها واثار عن الصحابة والسلف الصالحين ومن بعدهم بفعله وطلبه والحث عليه والاشارة إلى بعض فوائده وغير ذلك مما يعلم به الرد الشنيع على من اوهم كلامه عدم نذب الطيلسان ان اراد المحنك المذكور ولذا أوجب عنه بأنه اراد ما عدا الاول نعم وقع في اكثر ذلك التعبير عن التطيلس بالتقنع وغن الطيلسان بالقناع ومن ثم قال في فتح

والمختصة لعلمه معطوف على قوله التي الخ ولو نكره عطا على معتادة لكان أسبك ويحتمل أنه معطوف على الطرحة (قوله من منذ مئات الخ) من معنى في (قوله وهو) اي فعل الاجلاء للطرحة (قوله بكيفيتها الخ) متعلق بقوله بدعة منكروه وهو الضمير للطرحة (قوله المقورة) المناسب لما قبله وما بعده حذف التاء (قوله ووجه تسميته بذلك) اي تسمية مسمى المقور الذي هو القسم الثاني بلفظ المقور (قوله ما الحق به) اي بالمقور (قوله واحد قسمي الطرحة) يحتمل أنه خبر مبتدأ محذوف أي وهي أحد الخ والجملة استئنافية او معطوفة على قوله يجعلونها ويحتمل أنه معطوف على قوله خرقة الخ وعلى كل رد عليه أنه جعل هطابق الطرحة من المقور فامعنى جعل احد قسميها قريابته (قوله واما ما نقل عن اوائك) اي عن الاجلاء من التطيلس بالطرحة (قوله لكن ينافيه الخ) اي ينافي الجواب بالا كراهة قول السبكي المذكور الصريح في اقتداره على إبطال الطرحة و(قوله بما رددنا الخ) حال من قوله قول السبكي قال البصري قول السبكي المذكور نظير قول الشارح المتقدم كغيره من طلب كبر العمامة وتوسيع الثياب حيث صار شعارا للعلماء مع القطع بأنه بدعة بحسب الاصل فليتأمل ليعلم أنه لا عجب ولا سقطة اه أي والا كراه لانما هو باعتبار اصل الطرحة (قوله لهذه السقطة) اي اللاتفة بالسقوط ويعني بها مقالة السبكي المذكورة و(قوله في ترجمته) اي في مناقبه وفي كالاتم متعلق بعوده (قوله ثم حكم القسم الاول) اي الطيلسان المحنك (قوله بل تا كده الخ) عطف على النذب والضمير له (قوله كراهة الطيلسان) تازع فيه الفعلان (قوله قسمة الثاني) وهو المقور (قوله وانها الخ) اي وعلى جميع انواعه فهذه من عطف العلة (قوله راحل ذلك) اي لكون للقسم الثاني مطلعا من شعار من ذكر (قوله لانما هو الخ) خبر ان والضمير لانكار (قوله وكذلك) اي مثل طيا لسة اليهود الموجودين في هذه الازمنة (قوله بفعله الخ) متعلق بالاحاديث والآثار (قوله ان اراد الخ) قيد للرد والضمير لمن اوهم كلامه الخ (قوله كذا) اي ولكون الرد مبني على ارادة المحنك و(قوله وغنه) اي عن الرد و(قوله بانه) اي من اوهم الخ (قوله في اكثر ذلك) اي ما تقدم من الاحاديث والآثار (قوله ومن ثم) اي من أجل أن المراد بالتقنع الواقع في أكثر ذلك التطيلس (قوله في مجيئه الخ) أي في شرح ذلك الحديث (قوله قوله الخ) مقول قال (قوله وهو الخ) اي ذلك الحديث (قوله وفيه الخ) اي في فتح الباري (قوله وهو) اي الرداء يسمى الخ أي على الاطراف في عرف العلماء (قوله كاسر) أي آتفا بقوله وعن الطيلسان بالقناع (قوله ومن ثم) اي من اجل اطراد تسمية الرداء بالطيلسان (قوله جمعهما) اي الطيلسان والرداء (قوله من من أخلاق الانبياء) أي من سننهم (قوله ربة) أي موهبة لقصد أمر غير مشروع كالسرة (قوله وفي آخر

الباري في مجيئه صلى الله عليه وسلم إلى بيت أبي بكر متقنعا قوله متقنعا أي متطيلسا رأسه وهو أصل في لبس الطيلسان وفيه ايضا التقنع بغطية الرأس واكثر الوجه برداء وغيره من التحنيك وقد صرحوا بان القناع الذي يحصل به التقنع الحقيقي هو الرداء وهو يسمى طيلسانا كان الطيلسان قد يسمى رداء كما مر ومن ثم قال ابن الاثير الرداء يسمى الان الطيلسان فاعلى الراس مع التحنيك الطيلسان الحقيقي ويسمى رداء مجازا وما على الاكتفاء هو الرداء الحقيقي ويسمى طيلسانا مجازا والاكمل جمعهما في الصلاة وصح عن ابن مسعود وله حكم المرفوع التقنع من أخلاق الانبياء وفيه ثبوت لافي أن التقنع بالليل ربة وتويعن حمله على حال يتأتى فيه ذلك لما صرح به كلام أئمتنا وغيره انه سنة لنحو الصلاة ولوليل حيث لا ربة وجاء ان عثمان رضي الله عنه خرج ليلا متقنعا وفي آخر ما يقتضي ان التطيلس لا يسن له متكف في المسجد وليس مرادا بل هو له متكف أكد لان المقصود من الاعتكاف الخلوة عن الناس وسيأتي أن الطيلسان الخلوة للصغرى ويأتي في الشهادات ما يعلم منه ان محل سنية التطيلس إذالم تنعزم به مروته ولا كلبس سوق طيلسان فقيه كره له واختلت مروته به

الباري في مجيئه صلى الله عليه وسلم إلى بيت أبي بكر متقنعا قوله متقنعا أي متطيلسا رأسه وهو أصل في لبس الطيلسان وفيه ايضا التقنع بغطية الرأس واكثر الوجه برداء وغيره من التحنيك وقد صرحوا بان القناع الذي يحصل به التقنع الحقيقي هو الرداء وهو يسمى طيلسانا كان الطيلسان قد يسمى رداء كما مر ومن ثم قال ابن الاثير الرداء يسمى الان الطيلسان فاعلى الراس مع التحنيك الطيلسان الحقيقي ويسمى رداء مجازا وما على الاكتفاء هو الرداء الحقيقي ويسمى طيلسانا مجازا والاكمل جمعهما في الصلاة وصح عن ابن مسعود وله حكم المرفوع التقنع من أخلاق الانبياء وفيه ثبوت لافي أن التقنع بالليل ربة وتويعن حمله على حال يتأتى فيه ذلك لما صرح به كلام أئمتنا وغيره انه سنة لنحو الصلاة ولوليل حيث لا ربة وجاء ان عثمان رضي الله عنه خرج ليلا متقنعا وفي آخر ما يقتضي ان التطيلس لا يسن له متكف في المسجد وليس مرادا بل هو له متكف أكد لان المقصود من الاعتكاف الخلوة عن الناس وسيأتي أن الطيلسان الخلوة للصغرى ويأتي في الشهادات ما يعلم منه ان محل سنية التطيلس إذالم تنعزم به مروته ولا كلبس سوق طيلسان فقيه كره له واختلت مروته به

ولا ينافية تعميمهم ندبه لنحو الصلاة لا نالنا نطق منعه وانما الذي تمنع منه كونه بكيفية لا تليق به كما اشاروا اليه بقوله طيلسان فقيه فاذا اراد السنة لبسه بكيفية تليق به وهذا واضح وان لم يصرحوا به بل ربما يفهم من اطلاقهم انه لا يندب له مطلقا وقد تختل المروءة بترك التيلسان فيكره تركه بل يجرم إن كان متجمل الشهاداة لانها حق للغير فيجرم التسبب إلى ما يطله وتوقف الامام في كون تركه يجرمها بالغوا في رده وفي حديث لا يتنقع إلا من استكمل الحكمة في قوله وفعله واخذ العلماء بما ذكره انه ينبغي ان يكون للعلماء شعار مختص بهم ليعرفوا فيستلوا ويمتثل ما أمروا به أو هو اعته كما وقع لابن عبد السلام أنهم لم يمتثلوا قوله حتى تحل وليس شعار (٣٩) العلماء فلبسه وإن خالف الوارد السابق فيه لهذا القصد سنة أي

سنة بل واجب ان توقف عليه ازاله منكروا للطيلسان فوائد كثيرة جلية فيها صلاح الباطن والظاهر كالاستحباب من الله والخوف منه إذ تغطية الرأس شان الخائف الآبق الذي لا ناصر له ولا معيد وكجمعه للفكر لكونه يغطي كثيرا من الوجه او اكثره فيندفع عن صاحبه مفسد كثيرة كنظر معصية وما يلجى إلى نحو غيبة ويجتمع همه فيحضر فيحضر قلبه مع ربه ويمتليء بشهوده وذكره وقصان جوارحه عن المخالفات ونفسه عن الشهوات وهذا كله مما يثابر عليه العلماء والصوفية معا ولقد كان من مشايخنا الصوفية من يلزمه لذلك فيظهر عليه من أنواع الجلالة وأنوار المهابة والاستغراق والشهود ما يبهير ويهجر وبهذا يتضح قول الصوفية

الطيلسان الحلوة الصغرى
باب صلاة العيدين وما

يتعلق بها

من العود وهو التكرار

(الخ) أي في حديث آخر (قوله ولا ينافية) أي كراهة ذلك (قوله منعه) أي منع السوق من الطيلسان (قوله وهذا الخ) أي كون السنة في حق السوق ما هو بكيفية تليق به لا مطلقا (قوله لا يندب له) أي للسوق (مطلقا) أي اصلا (قوله وتوقف الامام الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله بالغوا الخ) خبر وتوقف الخ (قوله بما ذكر) أي من الاحاديث والآثار (قوله فلبسه) أي الطيلسان ويحتمل شعار العلماء (قوله فها) أي من تلك الفوائد في معنى (قوله كالا استحبابا الخ) أي كتنذر كالا استحباب (قوله وما يلجى الخ) عطف على معصية (قوله بما يثابر الخ) أي يواظب (قوله من يلزمه لذلك) أي يلزم الطيلسان لما ذكر من الفوائد (قوله ويهجر) تفسير لما قبله وكلاهما من الباب الثالث

(باب صلاة العيدين)

وهما والاستسقاء والكسوفان من خصائص هذه الامة كما قاله الجلال السيوطي شيخنا (وما يتعلق بها) أي كالتكبير المرسل عرش وعبارة الجبري أي من قوله ويسن بعدها خطبتان إلى آخر الباب اه (قوله من العود) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى الا قوله على حدالي لقول الخ وقوله وجوب الى ولم تجب (قوله من العود) أي والعيد مشتق من العود مغنى ونهاية (قوله لتكررها الخ) علة للتسمية عرش (قوله افضاله) وفي المختار العائدة العطف والمنفعة يقال هذا الشيء اعود عليك من كذا أي انفع وفلان ذو صفح وعائدة أي ذو عفو وتعطفاه ومنه تعلم وجه تفسير العوائد بالافضال عرش لكن جمع فضل على افضال محل تأمل (قوله وكان القياس الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى وانما جمع بالياء وإن كان اصله الواو ولزومها في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب اه قال عرش يعني أن لزوم الياء في الواحد حكمة ذلك لانه موجب فلا يرد نحو ما اقيمت وموازن جمع ميقات ميزان اه قول المتن (هي سنة) أي فلائهم ولا يقال بتركها للامام الا مر بها كما قاله الماوردي وهو على شذيل الوجوب كما قاله المصنف وقيل على وجه الاستحباب وعلى كل منهما متى امرهم بها وجبت نهاية ومغنى قال عرش قوله مر متى امرهم بها الخ أي بصلاة العيد جماعة او فرادى اه (قوله مؤكدة) أي فيكره تركها عرش وشيخنا (قوله ومن ثم) أي من أجل تأكدها (قوله لقول أكثر المفسرين) دلائل اصله عبدا الاضحى (قوله ولمواظيته) دلائل اصله العيدين (قوله واول عيد) والاصح تفضيل يوم من رمضان على يوم عيد نهاية (قوله ولم تجب الخبز هل) يعني ان الصارف لقوله تعالى فصل لربك عن الوجوب خبر هل عرش قول المتن وقيل فرض كفاية واجمع المسلمون على انها ليست فرض عين ومغنى ونهاية وقال شيخنا وقال ابو حنيفة هي واجبة عينا اه وهو الموافق لما في كتب الحنفية (قوله فعلية الخ) أي على القول الثاني دون الاول مغنى (قوله يقاثل اهل بلد الخ) أي ويأثمون نهاية ومغنى قال عرش وينبغي على هذا القول ايضا ان يكتبني بفعلها في موضع حيث وسع من يحضرها وإن كبر البلد كالجمعة والا وجب التعدد بقدر الحاجة اه

(باب صلاة العيدين)

(قوله وكان القياس في جمعه اعوادا) عبارة شرح الروض وانما جمع بالياء وإن كان اصله الواو ولزومها

لتكررها كل عام وأرعد السرور بعودها أو لكثرة عرائد الله أي افضاله على عبادته فيهما وكان القياس في جمعه اعوادا لانه واوى كما علم لكنهم فروا بذلك بينه وبين عود الخشب (هي سنة) مؤكدة ومن ثم عبر الشافعي رضي الله عنه بوجوبها في موضع على حد خبر غسل الجمعة واجب على كل محتلم أي متأكدا كالتدب لقول أكثر المفسرين في فصل لربك وانحر ان المراد صلاة العيد ونحو الاضحية ولمواظيته صلى الله عليه وسلم عليها واول عيد صلاه صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في ثمانية الهجرة ووجوب رمضان كان في شعبانها ولم تجب الخبز هل على غيرها أي الخمس قال لا الا ان تطوع (وقيل فرض كفاية) لانها من شعائر الاسلام فعليه يقاثل اهل بلد تركها قليل ويؤيده انه صلى الله عليه وسلم لم يتركها

ويرد بان هذا محله في الفطر واما النحر (٤٠) فصحا انه تركها بمعنى وخبر فعله لها بها غريب ضعيف (وتشرع) اي تسن (جماعة) وهو افضل

(قوله ويرد الخ) وقد يحاج بان مراد صاحب القيسل من عدم الترك المواظبة وتركه صلى الله عليه وسلم ايها يعني
لعارض ما عليه من الاشغال لا يتنافى المواظبة مع انه لا دليل على انه تركها لاحتمال انه صلاها فرادى شيخنا
(قوله غريب الخ) وبفرض ثبوته يتحمل على فعلها فرادى بصرى (قوله وهو) الى قوله وما اقتضاه في
النهاية والمغنى لا قوله قال في الانوار (قوله وهو افضل الخ) اي فعلها جماعة (قوله الالحاج) يفيد ان
المعتمر ياتي بها جماعة عش (قوله يعني) الذي يظهر ان التقييد بمعنى جرى على الغالب فيسن فعلها للحاج فرادى
وان كان بغير معنى لحاجة أو غير هاسم على المنهج اه عش عبارة شيخنا الالحاج وان لم يكن بمعنى على المعتمد
قدسن له فرادى لا شغاله باعمال الحاج اه (قوله فان الافضل له) عبارة المغنى والنهاية فتنس له اه (قوله
فرادى) لعل محل عدم مشروعية الجماعة للحاج حيث كانت على الوجه المعهود من جمع الجميع في موضع
اما لو فرض ان جمعا اجتمعوا بمحل وارادوا فعلها قال قول بان الاولى لهم حينئذ فعلها فرادى فبعد كل
البعد بصرى ويدفع البعد عدم مجي الجماعة فيها عنه صلى الله عليه وسلم وعن السلف والخلف لا فعلا ولا قولاً مع بعد
عدم اتفاق الاجتماع المذكور لهم أصلا (قوله بلا حاجة) الظاهر أن من الحاجة ضيق محل عن الجميع سم
(قوله وللإمام) ظاهره عدم طلب ذلك منه ولو قيل بطله لكونه من المصالح العامة لم يبعد عش (قوله
المنع منه) اي من التعدد قال في شرح العباب كسائر المسكروحات اه اي فان له المنع منها سم وعش
وشيخنا (قوله ولا خطبة له) اي ولا لجماعة النساء الا ان يخاطب هن ذكر فلو قامت واحدة متهن ووعظتهن
فلا بأس شيخنا وفي السكردي عن الاسنى ما يوافقه (قوله جميع ما مر الخ) عبارة هناك ومن ثم كره لها حضور
جماعة المسجد ان كانت تستهين ولو في ثياب رثة أو لا تستهين وبها شيء من الزينة أو الطيب والإمام
أو نائبه متنعن حينئذ يحرم عليهن بغير اذن ولي أو حليل أو سيد أو هما في أمة متزوجة مع خشية فتنة منها
أو عليها وللأذن لها في الخروج حكمه ومثلها في كل ذلك الخشني اه وعبارة بافضل مع شرحه ويسن
خروج العجوز لصلاة معيدين والجماعات ببذلة اي في ثياب مبهنتها وشغلها بالطيب ويتنظفن بالماء ويكره
بالطيب والزينة كما يكره الحضور لذوات الهيئات ولعجائز وللشابات وان كن مبتذلات بل يصلين في
بيوتهن ولا بأس بجماعتهن ولا بأن تعظهن واحدة ويبدب لمن لا يخرج منهن التزين اظهارا للسرور وانما
يجوز الخروج للحليلة باذن حليلها اه (قوله لها) اي للجماعة قول المتن (والسافر) اي والصبي فلا تعتبر
فيها شروط الجمعة وعدد وغير هما نهاية ومغنى زاد شيخنا فيطلب من ولي الصبي المميز امره
بها ليفعلها في ثياب عليها اه (قوله لا امام المسافرين الخ) ومثله امام العبيد ومن معهم ولعله خص المسافرين
لانفرادهم عن المقيمين بخلاف العبيد والنساء فانهم لا ينفردون عن الاحرار والذكور غالباً عش (قوله
مطلقاً) أي ولو مشتهة أو متزينة أو متطيبة (قوله باطلاقة) أي ما اقتضاه الخ (قوله بذلك الزمن) متعلق
بقوله مخصوص (قوله لذلك) اي الاختصاص (قوله ما احدث النساء الخ) ما استغفامية أو موصولة (قوله
من اليوم) الى قوله واختير في النهاية الا قوله فاندفع الى المتن الى قوله ويؤيده في المغنى الا ما ذكر (قوله كما
ياتي في اخر الباب) اي من انهم لو شهدوا يوم الثلاثاءين بعد الزوال وعدلوا بعد الغروب انها تصلي من الغد
ادامها بقول المتن (وزوالها) وكون اخر وقتها الزوال متفق عليه لكن لو وقعت بعده حسبت نهاية اي
اعتد بها فكانت قضاء عش (قوله إذا أخرت) أي سنة صلاة العصر (عنها) أي عن صلاة العصر (قوله
والا) اي وان قلنا بعدم الصحة (قوله وهي) اي مقدار الراح والتأنيث لرعاية الخبز (قوله خروجاً من
خلاف من قال الخ) فان لنا وجهاً اختاره السبكي وغيره انه انما يدخل وقتها بالارتفاع مغنى (قوله

إلا للحاج) يعني فان الافضل
له صلاة عيد النحر فرادى
لكثرة ما عليه من الاشغال
في ذلك اليوم قال في الانوار
ويكره تعدد جماعتها بلا
حاجة وللإمام المنع منه
(و) تسن (للفرد) ولا
خطبة له (والعبد والمرأة)
وباتي في خروج الحرة
والامة لها جميع ما مر اوائل
الجماعة في خروجهما لها
(والمسافر) كسائر النوافل
ويسن لامام المسافرين ان
يخطبهم والخنثى كالانثى
وما اقتضاه ظواهر الاخبار
الصحيحة من خروج المرأة
مطلقاً مخصوص خلافاً
لكثيرين اخذوا باطلاقة
بذلك الزمن الصالح كما اشارت
لذلك عائشة رضي الله عنها
بقولها لو علم النبي صلى الله عليه وسلم
ما احدث النساء بعده لمنعن
المساجد كما منعت نساء بني
اسرائيل (ووقتها بين)
ابتداء وقيل تمام (طلوع
الشمس) من اليوم الذي
يعيد فيه الناس وان كان
ثاني شوال كما ياتي آخر
الباب (وزوالها) ولا نظر
لوقت الكراهة لان هذه
صلاة لها سبب أي وقت
محدود الطرفين فهي صاحبة
الوقت وما هي كذلك
لا تحتاج لسبب اخر كصلاة
العصر وقت الغروب وسنتها
إذا أخرت عنها فاندفع قول
ابن الزفعة لا يتم القول

في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب أي بين جمعه اه (قوله ويكره تعدد جماعتها بلا حاجة)
الظاهر ان من الحاجة ضيق محل واحد عن الجميع (قوله وللإمام المنع منه) قال في شرح العباب كسائر

بدخول وقتها بالطولع إلا إذا قلنا ان الصلاة وقت النهي لا تحرم وتصح والا استحالة أن نقول بدخول وقتها وعدم صحتها ومن
(ويسن تأخيرها) ارتفاع الشمس (كريح) معتدل وهو سبعة أذرع في رأي الذين خرجوا من خلاف من قال لا بدخل وقتها إلا بذلك واختير

ومن ثم كره فعلها قبل
الارتفاع المذكور
ويؤيده كراهة ترك غسل
الجمعة مع أنه لم يرد فيه نهي
رعاية لخلاف موجبها
(وهي ركعتان) كغيرها
أركاناً وشروطاً وسنناً
إجماعاً (يحرم بها) بنية
صلاة عيد الفطر أو النحر
مطلقاً كما مر أول صفة
الصلاة (ثم يأتي بدعاء
الافتتاح) كغيرها (ثم
سبع تكبيرات) غير
تكبيرة الاحرام قبل
القراءة للخبر الصحيح
فيه (يقف بين كل ثنتين)
من التكبيرات (كآية
معتدلة) لا قصيرة ولا
طويلة وضبطها أبو علي
بسورة الاخلاص (يهلل
ويكبر ويمجد) أي يعظم
الله بالتسبيح والتحميد
رواه البيهقي بسند جيد
عن ابن مسعود ولا وفلا
(ويحسن) في ذلك أن يقول
(سبحان الله والحمد لله
ولاله إلا الله والله أكبر)
لأنه لا يثق بالحال وهي
الباقيات الصالحات في
قول ابن عباس وجماعة
ويسن الجهر بالتكبير
والإسرار بالذكر (ثم
يتعوذ و) بعد التعوذ
(يقرأ) الفاتحة (ويكبر
في الثانية) بعد تكبيرة
القيام (خمساً) بالصيغة

ومن ثم الخ) أي للخروج من الخلاف القوي (كره) كراهة تنزيه لآلانه من أوقات الكراهة المنهي عنه
لقول الرافعي ومعلوم أن أوقات الكراهة غير داخلية في وقت صلاة العبد مغني وخالف النجاشية فقال ومعلوم أن
أوقات الكراهة غير داخلية في صلاة العيد فلا يكره فعلها عقب الطلوع اه وقال سم بعد ذلك ما يوافق غن
الشهاب الرملي ما نصه فليتأمل فانه قد يقال الكراهة لمراعاة الخلاف لا تنافي الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك
اه واعتد شيخنا عدم الكراهة وقال للنجاشية كما هو الغالب على أهل الأثر فقال ولو فعلها قبل الارتفاع كان
خلاف الأولى على المعتمد وإن قال شيخ الإسلام بانه مكروه اه (قوله ويؤيده) أي كراهة ما ذكر لمراعاة
الخلاف (قوله لم يرد فيه نهي) قد يقال حديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم حيث كان على ظاهره علي
ما ذهب إليه القائل به يقتضي حرمة الترك والنهي عنه بصري (قوله كغيرها) إلى قوله ويفرق في النهاية إلا
قوله بالتسبيح والتحميد وكذا في المغني لا قوله وضبطها إلى المتن قول المتن (وهي ركعتان يحرم بها) هذا اقفا
وبيان اكملها مذ كوفي قوله ثم باتي الخ معنى عبارة شيخنا فان اراد الاقل اقتصر على ما يسن في غيرها وان
أراد الاكمل أتى بالتكبير الآتي اه (قوله كغيرها الخ) أي كسائر الصلوات وهو خبر ثان أو خبر مبتدا
محذوف عبارة المغني والنهاية وحكمها في الأركان الخ كسائر الصلوات اه (قوله لإجماعاً) دليل المتن (قوله
مطلقاً) أي سواء كانت اداء وقضاء كمدى قول المتن (بدعاء الافتتاح الخ) وبفت بالتعوذ لا بالتكبير
شيخنا قول المتن (ثم سبع تكبيرات) أي ان اراد الاكمل وإلا فاقفا لركعتان كسنة الوضوء كما مر (قوله قبل
القراءة) أي وقيل التعوذ فان فعلها بعد التعوذ حصل أصل السنة بخلاف ما إذا شرع هو أو امامه في الفاتحة
فانها تفوت شرح بافضل ويأتي الشرح ما يفيد (قوله غير تكبيرة الاحرام) أي كعلم من كلام المصنف
نهاية ومعنى (قوله فيه) أي في أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة نهاية
ومعنى قول المتن (بين كل ثنتين) أي لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما أسنى ومعنى وفي سم عن العباب مثله
(قوله وضبطها أبو علي الخ) هذا قد يدل على أنهم لم يريدوا حقيقة الآية الواحدة لأن سورة الاخلاص آيات
متعددة سم على حجب وقد يقال تعدد الالفاظ في ما قالوه فان آياتها أقصر وقد يقال ان مجموعها لا يزيد على آية
معتدلة ع ش قول المتن (يهلل) أي يقول لا إله إلا الله (ويكبر) أي يقول الله أكبر (ويحسن سبحان الله
الخ) ولوزاد على ذلك جاز كما في البيهقي ولو قال ما اعتاده الناس وهو الله أكبر كبير أو الحمد لله كثير أو سبحان
الله بكرة أو أصيلاً وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً لكان حسناً قاله ابن الصباغ نهاية ومعنى قال
ع ش قوله مر ولوزاد على ذلك الخ أي من ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفاً بين التكبيرات ومن
ذلك الجائز ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وقوله لم يرد ولو قال أي بدل ما قاله المصنف وقوله مر ما اعتاده
الخ لعله في من ع ش (قوله ويسن الجهر بالتكبير) أي وان كان مأموراً ولو في قضاها شيخنا وسم (قوله
بالذكر) أي بين التكبيرات قول المتن (ويكبر في الثانية الخ) ولوشك في عدد التكبيرات اخذ بالاقول كعدد
الركعات وان كبر ثمانياً وشك هل نوى الاحرام في واحدة منها استأنف الصلاة إذا صل عدم ذلك أو

المكروهات اه أي فان له المنع منها (قوله ومن ثم كره فعلها) قال في شرح المنهج كما قاله ابن الصباغ وغيره
وقد توقف في ذلك شيخنا الشهاب الرملي قال لأن ما كرهه للزمن لا يصح فكيف تركه للزمن مع الصحة ومال إلى
عدم الكراهة ثم في مرة أخرى قال بعد الكشف عن المسئلة صرح الرافعي في باب الاستسقاء بانه لا وقت كراهة
لصلاة العيدين وهو يرد ما قاله ابن الصباغ وغيره اه فليتأمل فانه قد يقال الكراهة لمراعاة الخلاف لا تنافي
الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك قال مر في شرحه ومعلوم أن أوقات الكراهة غير داخلية في صلاة العيد فلا
يكره فعلها عقب الطلوع وما وقع للرافعي في باب الاستسقاء من كراهة فعلها عقبه مفرغ على مرجوح شرح
مر (قوله في المتن يقف بين كل ثنتين) أي لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما فانه شرح الروض وعبارة العباب
لا يدل إلا على لا بعد الأخيرة (قوله ضبطها أبو علي بسورة الاخلاص) هذا قد يدل على أنهم لم يريدوا
حقيقة الآية الواحدة لأن سورة الاخلاص آيات متعددة (قوله ويسن الجهر بالتكبير الخ) شامل للمأموم

شك في أيها أحرم جعلها الأخيرة وأعادهن احتياطاً نهاية ومعنى (قوله فيه) أي في أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الثانية خمساً قبل القراءة نهاية ومعنى (قوله أيضاً) أي مثل ما سرف في التكبيرات السبعة (قوله نعم ان كبر الخ) عبارة النهاية ولو اقتدى بحجتي كبر ثلاثاً أو مالمكي كبر ستاً تابعه ولم يزد عليه بخلاف تكبيرات الانتقالات وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فإنه يأتي به اه قال ع ش قوله مر تابعه الخ ظاهره انه يتابع الحنفى ولو اتى به بعد قراءة الفاتحة ووالاه وهو مشكل بناء على ان العبرة باعتقاد المأموم وهو يرى أن هذه التكبيرات ليست مطلوبة وأن الرفع فيها عند الموالاة مبطل لأنه تحصل به أفعال كثيرة متوالية فالقياس انه لا يطلب منه تكبير وان الامام إذا والى بين الرفع وجبت مفارقتها قبل تلبسه بالمبطل عندنا اه وياتى في الشرح وعن شيخنا ما يوافق في الأخير (قوله ان كبر امامه الخ) أي الموافق أو المخالف سم (قوله تابعه الخ) ولو ترك امامه التكبيرات كلها لم يأت بها معنى ونهاية أي ندباً ويمكن ان يفرق بين هذا وبين ما لو اقتدى مصلى العيد بمصلى الصبح مثلاً حيث يأتى بها بان اتيان المأموم بهادون الامام مع اتحاد الصلاة يعد فحشاً وافتياتاً ولا كذلك مع اختلافها سم على حجج اه ع ش وشيخنا قال ع ش قوله لم يأت بها أي سواء كان تركها عمدًا أو سهواً أو جهلاً لمحل التكبير وبقي ما لو زاد امامه على السبع والخمس هل يتابعه أو لا فيه نظروا ينبغي له عدم متابعتهم لان الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة ومع ذلك لو تابعه بالرفع لم يضر لأنه يجوز ذكر اه واختار شيخنا المتابعة فقال ويتبع امامه فيما اتى به وان نقص او زاد وقيل لا يتابعه في الزيادة اه عبارة شرح بافضل والمأموم يوافق امامه ان كبر ثلاثاً أو ستاً فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندباً فيهما اه قال الكردى عليه قوله ان كبر ثلاثاً أو ستاً الخ وفي شرحي الارشاد سواء اتى به قبل القراءة أم بعدها وقبل الركوع فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندباً فيهما سواء اعتقد امامه ذلك أم لا ونحوه في الايعاب لكن في التحفة والذي يتجه انه لا يتابعه إلا الخ اه (قوله وبين ما يأتى فيما لو كبر الخ) أي من انه لا يتابعه في الخامسة أي لا تندب متابعتهم وإن جازت سم (قوله والذي يتجه انه الخ) كلامهم كالصريح في انه يتابعه في النقص وان لم يعتد به واجدمهنا سم على حجج وهو كما قال كردى على بافضل قال ع ش بعد ذكر كلام سم وتصور الشارح مر بقوله مر ولو اقتدى بحجتي الخ يشعر بموافقة ابن حجج اه قول المتن (ويرفع يديه في الجميع) قضية إطلاقه استجواب الرفع مع التكبيرات الشامل لما إذا فرقها وما إذا والى اه ان موالاة رفع اليدين معها لا يضر مع انه اعمال كثيرة متوالية ووجه كما وافق عليهم وان هذا الرفع والتجريك مطلوب في هذا المحل فلذلك يمكن مضاو لعل الاوجه ما اعتمدته شيخنا حجج في شرح المنهاج بما يفيد البطلان في ذلك فراجعهم سم على المنهج اقول والاقرب ما قاله مر من عدم البطلان بذلك إذ غايته أنه ترك سنة الفصل بين التكبيرات نعم ان أتى بالتكبير والرفع بعد القراءة

فيه أيضاً نعم ان كبر امامه ستاً أو ثلاثاً مثلاً تابعه ندباً وان لم يعتد به الامام ويفرق بينه وبين ما يأتى فيما لو كبر امام الجنائز الخمس بأن التكبيرات ثم أركان ومن ثم جرى في زبادتها خلاف في الابطال بخلافه هنا هذا والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا ان أتى بما يعتد به أحدهما

وإلا فلا وجه لمتابعته حينئذ (ويرفع يديه في الجميع) أي في كل تكبيرة

ويصرح به قوله الآتي بعد قول المتن فأنت ويفرق الخ (قوله نعم ان كبر امامه) أي الموافق أو المخالف ستاً أو ثلاثاً تابعه ندباً قال في شرح الروض فلو ترك امامه التكبيرات لم يأت بها كما علم من ذلك وصرح به الجليلي اه كلام شرح الروض قال في العباب وان ترك الامام الكل ترك المأموم أي ندباً كما في شرحه ويمكن ان يفرق بين هذا وما صرحوا به في صلاة الجماعة انه لو اقتدى مصلى العيد بمصلى الصبح مثلاً اتى بالتكبيرات باتحاد صلاة الامام والمأموم هنا واختلافها هناك فكان لكل حكمه لان المخالفة مع اتحاد الصلاة تفحش وتعد افتياتاً عليه بخلافها مع اختلافها (قوله تابعه ندباً) ولم يزد عليه مع أنها ستة ليس في الاثنيان بها مخالفة فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقالات وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فإنه يأتي به وعلوه بما ذكرنا من عدم المخالفة الفاحشة ولعل الفرق ان تكبيرات الانتقالات يجمع عليها فكانت اكدياً أيضاً فان الاشتغال بالتكبيرات هنا قد يؤدي الى عدم سماع قراءة الامام بخلاف التكبير في حال الانتقال واما جلسة الاستراحة فثبوت حدِيثها في الصحيحين حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات لم يأت بها شرح مر (قوله فيما لو كبر امام الجنائز خمساً) أي فإنه لا يتابعه في الخامسة أي لا تندب متابعتهم وان جازت (قوله هذا الذي يتجه الخ) كلامهم كالصريح في

بما ذكر ويسن أن يضع يمينه على يساره بين كل تكبيرتين وفي الكفاية عن العجلي لا يكبر (٤٣) في المقضية لانه حق للوقت واطلاقهم

بخالفه بل صريح قولهم
أن القضاء يحكي الاداء برده
لكنهم في الجهر اعتبروا
وقت القضاء ويفرق بانه
صفة فائز فيها اختلاف
الوقت بخلاف التكبير
فان قلت يؤيده ما باتى انه
لا يكبر لمقضية ايام التشريق
إذا قضاها خارجها قلت
يفرق بان التكبير هنا الذات
الصلاة لا الوقت بخلافه ثم
الآثرى انه لو فعل مقضية
في ايام التشريق كبر
عقبها وهنا لو فعل مقضية
وقت اداء العيد لا يكبر فيها
فعلينا أن التكبير ثم شعار
الوقت وهنا شعار صلاة العيد
دون غيرهما فاندفع قوله
انه حق للوقت ولو اقتدى
بخنفي والى التكبيرات
والرفع لزمه مفارقتها كما هو
ظاهر لان العبرة باعتقاد
المأموم وليس كما مر في
سجدة الشكر لان المأموم
يرى مطلق السجود في
الصلاة ولا يرى التوالى
المبطل فيها اختيارا اصلا
نعم لا بد من تحققه للدلالة
لأنضباطها بالعرف وهو
مضطرب في مثل ذلك
ويظهر ضبطه بان لا يستقر
العضو بحيث ينفصل رفعه
عن هويته حتى لا يسميان
حركة واحدة (ولسن) اى
هذه السبع والخمس (فرضا)
فلا تبطل الصلاة بتركها
(ولا بعضا) فلا يسجد لتركها
بل هي كبقية هيأت الصلاة

فالاطلاق فيه قريب كما قدمنا عش واعتمده شيخنا كما باتى (قوله مما ذكر) أى من السبع والخمس
نهاية ومعنى (قوله ويسن) الى قوله لكنهم في النهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله ويسن ان يضع يمينه الخ)
ولا بأس بارسالها اذا المقصود عدم العبث بها وهو حاصل مع الارسال وان كانت السنة وضعها تحت صدره
نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله عن العجلي) بفحتمين نسبة الى عمل العجل التي تجرها الدواب وبالكسر
فالسكون نسبة الى عجل بن بكر بن وائل والاول اشهر لما قيل انه كان يأكل من عمل يده لب الالباب اه عش
(قوله واطلاقهم بخالفه) أى فيكبر لها كما جزم به البلقيني في تدريبه فقال وتقضى إذا فاتت على صورتها وهو
المعتمد نهاية ومعنى وشرح المنهج قال عش قوله مر على صورتها اى من الجهر وغيره والاقرب انه تسن
الخطبة لها ايضا إذا قضاها جماعة وفاقا لم فهل يتعرض لاحكام الفطرو الاضحية ام لافيه نظر فليتأمل
سم على المنهج ولا يبعد ندب التعرض سيما والغرض من فعلها محاكاة الاداء اه (قوله لكن في الجهر
الخ) اى فى غير صلاة العيد لما روي ان انه يجهر في قضاها بالقرأة والتكبير (قوله يؤيده) اى ما في الكفاية
(قوله هنا) اى فى صلاة العيد (قوله ثم) اى فى المقضية المذكورة (قوله وهنا لو فعل الخ) الاولى اسقاط
لفظة هنا او تاخيرها عن مقضية (قوله فاندفع قوله الخ) اى العجلي (قوله ولو اقتدى بخنفي الخ) ظاهره ولو
في الركعة الاولى وتقدم عن عش اعتاده بالنسبة للركعة الثانية دون الاولى وافقه شيخنا فقال ولو الى
الرفع مع موالاة التكبير لم تبطل صلاته وان لزم منه الاعمال الكثيرة لان هذا مطلوب فلا يضرب نعم لو اقتدى
بخنفي ووالى الرفع مع التكبير تبعالا امامه الخنفي بطلت صلاته على المعتمد لانه عمل كثير في غير محله عندنا
لان التكبير عنده بعد القرأة فى الركعة الثانية واما فى الاولى فليل القراء كما هو عندنا وقيل مر لا تبطل
لانه مطلوب فى الجملة فاغفر ولو فى غير محله اه (قوله لزم مفارقتها الخ) اى قبل تلبسه بالمبطل عندنا عش
عبارة سم قوله لزمه مفارقتها الخ اقول هو غير بعيد وان خالفه مر لاذنى توالى الرفع ثلاثة افعال متوالية
وكيف يغتفر الفعل الكثير من غير حاجة ومع مخالفته السنة اه (قوله لان المأموم يرى مطلق السجود
الخ) اى ولان زيادة السجود جهلا لا تضرب بخلاف الافعال الكثيرة فتبطل ولو مع الجهل كما تقرر فى محله سم
(قوله حتى لا يسميان الخ) أى الرفع والهوى (قوله بحيث ينفصل الخ) راجع للحنفي قول المتن (ولسن)
فرضا الخ) وعليه فلو نذرهما وصلاها كسنة الظهر صححت صلاته وخرج من عهدة النذر لما علل به الشارح
مر من انها هيأت الصلاة عش (قوله فلا يسجد الخ) اى فان فعله عامدا علما بطلت صلاته او جاهلا
فلا عش (قوله لتركها) عمدا كان او سهوا نهاية ومعنى (قوله ويكره تركها) اى كلها او بعضها نهاية
ومعنى (قوله غير المأموم) كان هذا التقيد لان المأموم يتابع امامه سم (قوله اتى به فى الثانية) اعتمده

انه يتابعه فى النقص وان لم يعتقده واحد منهما (قوله واطلاقهم بخالفه) أى فيكبر لها كما جزم به البلقيني فى
تدريبه فقال وتقضى إذا فاتت على صورتها وهو المعتمد شرح مر (قوله قلت يفرق الخ) هذا فرق بمحل
النزاع لان العجلي يقول ان تكبير صلاة العيد مشروط بالوقت (والى التكبيرات والرفع) اى لاذنى توالى
الرفع ثلاثة افعال متوالية (قوله لزمه مفارقتها كما هو ظاهر) اقول وهو غير بعيد وان خالفه مر محتجا
بالقياس على التصفيق المحتاج اليه اذا كثرت توالى وبأن اطلاق قول الاصحاب باستحباب الفصل بين
التكبيرات المستلزم لجواز التوالى مع اطلاق قولهم باستحباب الرفع مع التكبير شامل لجواز توالى الرفع
مع توالى التكبير فلا يضرب توالى الرفع مع توالى التكبير حتى فى صلاة المأموم الشافعى فلا يلزمه مفارقتها بل
يجوز موافقته فيه لكنها لا تطلب اه ولا يخفى ان تخصيص هذا الاطلاق كاعلم من قواعدهم اولى وكيف
يفتقر الفعل الكثير من غير حاجة مع مخالفته السنة والتصفيق على خلاف القياس (لان المأموم يرى مطلق
السجود) اى ولان زيادة السجود جهلا لا تضرب بخلاف الافعال الكثيرة (قوله لا يرى التوالى المبطل الخ)
لا يقال الامام هنا بمنزلة الجاهل لاعتقاده جواز ذلك وشرط الابطال العلم لا نقول الفعل الكثير مبطل
ولو مع الجهل كما تقرر فى محله (قوله ولو ترك غير المأموم الخ) كان هذا التقيد لان المأموم يتابع امامه (قوله)

ويكره تركها والزيادة عليها كفى الام وترك الرفع فيها والذكر بينها ولو ترك غير المأموم تكبير الاولى اى به فى الثانية مع تكبيرها على

ما ذكره غير واحد وكانهم اخذوه من نظيره السابق في الجملة والمنافقين غفلة عما في الام واعتمده ابن الرفعة ومن بعده انه يكره ذلك بل يقتصر على تكبير الثانية ويؤيده ما يصرح به (٤٤) كلامهم ان الشروع في قراءة الفاتحة بعدها فوات مشروعيته او ما فانت مشروعيته لا يطلب

مر كما يأتي (قوله انه يكره ذلك) أي تدارك تكبير الاولى في الثانية (قوله ويؤيده) أي ما في الام (قوله بعدها) لعل صوابه قبلها أي التكبيرات (قوله صريح فيه) أي في ان ما فانت مشروعيته الخ (قوله وبه يفرق الخ) قد يقال لما فانت المشروعية ثم لا هنا فليتامل وقد يفرق بتا كدقراءة السورة على هذا التكبير بدليل طلبها في سائر الصلوات سم (قوله ولو اقتدى به) أي بغير المأموم (فيها) أي في الثانية عبارة في شرح بافضل ولا يكبر المسبوق إلا ما ذكر من التكبيرات مع الامام فلو اقتدى به في الاولى مثلا ولم يبق من السبع إلا واحدة مثلا كبرها معه ولا يزيد عليها ولو ادركه في اول الثانية كبر معه خمساً وأتى في ثانيته بخمس أيضاً لأن في قضاء ذلك ترك سنة أخرى اه وفي عشرين مر مثله (قوله أتى في ثانيته بالخمس الخ) هذا قياس ما تقدم في الامام والمنفرد سم (قوله كذا قالوه) اعتمده شرح بافضل وممر كما مر آتفا (قوله فيها) أي في الاولى ولو اظهر هنا واخبر فيما بعد كان أولى (قوله لاسكن قضيته الخ) ظاهره ان المراد قضية هذا الفرق وفيه نظر بل ليس قضيته ما ذكر إذ ليس اقتصاره أي المنفرد على الخمس رعاية لاحد ويحتتمل ان المراد قضية ما قالوه سم وقد يجاب عن النظر المذكور بان قول الشارح رعاية الامام في قوة لكون الخمس بعض ما يسن فيها الا كونها ما يسن في الثانية وتقدم عن عشرين ان مر اعتمد تلك القضية (قوله ولا يشك) أي هذه القضية (بتلك) أي بما مر انه لو تعمد الخ وذكر الاول بتاويل المقضى وانث الثاني بتاويل المسئلة ولو عكس لاستغنى عن التاويل (قوله وقضيته) أي التعليل بانه هنا إنما الخ قال عشرين ومال مر الى عدم الاخذ بهذه القضية فليحروا ويراجع سم على المنهج ومال ابن حجج الاخذ بها حيث قال وهو محتمل اه (قوله وباحتتمل خلافه) هذا الاحتمال هو الذي يتجه ويفهمه كلامهم ثم بصرى ومرا فاعان عشرين ان مر مال اليه ايضاً (قوله وعليه) أي على الاحتمال الثاني (قوله لا يستشكل ما هنا) أي ما قالوه من انه لو اقتدى به في الخ قول المتن (ولو نسيها) أي كلها او بعضها (قوله او تعمد) أي قوله ويفرق في النهاية لا قوله او شرع الى المتن (قوله كما علم بالاولى) هذا لا يأتي فيما زاده يعنى التعوض فتامله سم (قوله او شرع امامه الخ) أي كما في الروض وهل محله في مستمع قراءة امامه و (قوله شرع) أي في القراءة سم (قوله ولم يتمها هو) أي المأموم فقوله او شرع الخ معطوف على قول المصنف نسيها بقراءة قوله الاتي ويفرق الخ وكان الاولى حيث ان يقول قبل ان يأتي هو بها او يتمها ويحتتمل ان الضمير للامام فقوله او شرع الخ معطوف على قول المصنف وشرع عليه كان المناسب ان يبدأ وتركها عبارة شرح بافضل او شرع امامه قيل ان يأتي بالتكبير او يتمه اه وعبارة الروض مع شرحه (فرع) إذ انسى المصلى يعني ترك التكبير المذكور ولو عمدا او جهلا لمحله فقرأ الفاتحة أو شيئاً منها أو قرأ الامام ذلك قبل أن يتم هو أو المأموم التكبير لم يعد اليه التارك في الاولى ولم يتم الامام والمأموم في الثانية اه (قوله فلا يتداركها) قال مر أي في هذه الركعة ويتداركها في الثانية مع تكبيرها وعبر بكلام بقضى انه حيث ترك بعض التكبير في الاولى سواء كان لاجل موافقة الامام او لا يتداركها في الثانية بخلاف ما إذا ترك الجميع يتداركها في الثانية وفرق بين الكل والبعض بما

فعله في محله ولا غيره وقولهم الاتي فلا يتداركها صريح فيه وبه يفرق بين هذا ونظيره المذكور لأن قراءة الجمعة ثم لم تفت مشروعيته كما يصرح به قولهم المقصود أن لا تخلو صلاته عنهما ولو اقتدى به فيها وكبر معه خمساً أتى في ثانيته بالخمس لكلاً يغير سنتها باتيسانه بالسبع كذا قالوه وهو مشكل بما مر انه لو تعمد قراءة المنافقين في الاولى الجمعة سن له قراءة الجمعة في ثانيته فلم ينظر والتغيير سنة الثانية هنا وقد يفرق بأن ما يذكره المأموم أول صلاته وإنما اقتصر على الخمس فيها رعاية للامام فلم يأت في الاولى بما يسن في الثانية فليس نظير تلك لاسكن قضيته أن المنفرد لو كبر في الاولى خمساً كبرها في الثانية ايضاً ولا يشك بتلك إذ ليس نظيره هالاه هنا إنما أتى ببعض وترك البعض وشمل يأت في الاولى بشيء من سورتها اصلاً

وبه يفرق بين هذا ونظيره المذكور لأن الخ قد يقال هذا فرق بالحكم أو يقال لم فانت المشروعية ثم لا هنا أو يقال ان اردت ثم فوات المشروعية مطلقاً فلا بد من دليل بالمعنى والآن لم يفد الفرق فليتامل وقد يفرق بتا كدقراءة السورة على هذا التكبير بدليل طلبها في سائر الصلوات لا يقال بدليل ان جنس القراءة واجب كافي الفاتحة لان جنس التكبير واجب وهو تكبيرة الاحرام (قوله أتى في ثانيته بالخمس) هذا قياس ما تقدم عن الامام وكذا المنفرد (قوله لاسكن قضيته ان المنفرد) ظاهره ان المراد قضية هذا الفرق وفيه نظر بل ليس قضيته ما ذكر إذ ليس اقتصاره على الخمس رعاية لاحد ويحتتمل ان المراد قضية ما قالوه (كما علم بالاولى) هذا لا يأتي فيما زاده فتامله (قوله او شرع امامه) أي في القراءة (قوله او شرع امامه الخ) أي كافي الروض وهل

وقضيته انه لو قرأ بعض الجمعة في الاولى لم يأت بياقيها مع المنافقين في الثانية وهو محتمل ويحتتمل خلافه وعليه يفرق بتمايز البعض عما في الثانية ثم فجمع معه بخلافه هنا ثم رأيت في

المجموع أشار لاستشكل ما هنا بما مر في الجمعة والمنافقين ولم يجب عنه (ولو نسيها) أو تعمد تركها كما علم بالاولى لم (وشرع) في النزول لم تفت أو (في القراءة) ولو لبعض البسملة أو شرع امامه ولم يتمها هو (فانت) لفوات محلها فلا يتداركها

ويُفرق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشروع الامام في الفاتحة بانه شعار سنخى لا يظهر به (٥٤) بخالفة بخلافه فان شعار ظاهر لندب

الجهر بها والرفع فيها كما مر
ففى الاتيان بها وبعضها
بعد شروع الامام في الفاتحة
مخالفة له ويؤيده أنه لو
اقتدى بمخالف فتركها
تبعه أو دعاه الافتتاح لم
يتبعه ولو اتى به بعد الفاتحة
سن لعادتها وكانهم لم يالم
يراعوا القول بالبطلان
بتكثيرها إما لان محله
فيما ليس يعذروا لما ضعفه
جدا والاول اقرب (وفي
القديم يكبر المالم يركع) لبقاء
محله وهو القيام (ويقرأ
بعد الفاتحة في الاولى ق
وفي الثانية اقربت) ولم
يقبل سورة لشذوذ من كره
تركها (بكلمها) وإن لم
يرض المامون بذلك
للاتباع رواه مسلم وفيه
أيضا أنه قرأ بسبح والغاشية
فكل سنة لكن الاوليان
افضل (جهر) لإجماعا
(ويسن بعدها) لإجماعا
فلا يعتد بها قبلها وفعل
بعض امرأه بنى امية له
لان الناس كانوا ينفرون
عقب الصلاة عن سماع
خطبته لكرهتهم له بالغ
السلف الصالح في رده عليه
(خطبتان) قياسا على
تكررها في الجمعة ومر
ان الخطبة لاتسن لمنفرد
(اركانهما) وسننهما
(كهي في الجمعة) فتجب
الثلاثة الاولى في كل منهما
وقراءة آية في إحداها
والدعاء للمؤمنين في الثانية

لم يتضح سم على المنهج اه عش (قوله ويفرق بين ما هنا) أى ما زاد الشارح بقوله أو شرع الخ (قوله)
وعدم فوات نحو الافتتاح الخ) أى على المامون وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى عدم فوات الافتتاح
بالشروع في التكبيرات سم وانظر ما دخل الشارح بلفظة النحو (قوله ويؤيده) أى ذلك الفرق
(قوله ولو اتى به) أى بالتكبير المتروك (بعد الفاتحة الخ) أى بخلاف ما لو تذكرها في الركوع أو بعده
وعاد الى القيام ليكبر فان صلاته تبطل إن كان عالما متعمدا مغنى ونهاية وشرح بافضل (قوله سن لعادتها)
كذافي النهاية والمغنى (قوله بتكثيرها) أى الفاتحة قول المتن (ويقرأ الخ) أى الامام والمنفرد عباب زاد
في شرحه المامون الذى لا يسمع قراءة الامام اه وهو صريح في جهر المنفرد ايضا وهل يجهر المامون المذكور
ايضا القياس لا سم قول المتن (ق) جبل محيط بالدنيا من زبرجد كما نقله الواحدى عن اكثر المفسرين
او فاتحة السورة كما قاله بجاهد عش زاد شيخنا وهو بالسكون على الحكاية التى في القرآن او بالفتح مع منع
الصرف للعلية والثاني اه قول المتن (بكلمها) أى حيث اتسع الوقت وإلا فيبعضهما عش (قوله)
وان لم يرض الى قوله نعم في المغنى وكذافي النهاية لا قوله ولكن الاوليان افضل (قوله أنه قرأ بسبح
والغاشية) زاد القليوبي فسورة الكافرون وسورة الاخلاص وتبعه المحشى أى البرماوى شيخنا قول المتن
(جهر) أى ولو قضيت نهارا نهاية وشيخنا قال عش أى ولو منفردا اه (قوله فلا يعتد بها الخ) فلو
قصدان تقديم الخطبة عبادة وتعمد ذلك لم بعد التحريم وإن لم يوافق مر عليه مع تردد ثم رايت شيخنا في
شرح العباب اختار الحرمة سم على المنهج ويدل على الحرمة قول الروض ولو خطب قبل الصلاة لم يعتد
بها واسماء عش (قوله بالغ الخ) خبر وفعل الخ قول المتن (خطبتان) ويأتى بهما وإن خرج الوقت فلو
اقتصصر على خطبة فقط لم يكف ويسن الجلوس قبلهما للاستراحة قال الخوارزمى قدر الاذان أى في الجمعة
نهاية ومغنى (قوله وسننهما) ومنها ان يسلم على من عند المنبر وان يقبل على الناس بوجه ثم يسلم عليهم
شرح بافضل (قوله في إحداها) أى والاولى اولى كردى على بافضل (قوله فلا يجب نحو قيام الخ)
فيجوز له ان يخطب قاعدا او مضطجعا مع القدرة على القيام قال في التوسط والاختفاء ان الكلام فيما اذالم ينذر
الصلاة والخطبة اما لو نذر وجب أن يخطبها قائما نص عليه في الام شرح مر اه سم قال عش وكذا لو
نذر الخطبة وحدها وكالقيام غيره من بقية شروط خطبة الجمعة بناء على ان النذر يسلك به مسلك واجب
الشرع ومع ذلك لو خالف صح مع الاثم اه (قوله بطلت خطبته) فيه نظر وما المانع من الاعتداد بها
وان اثم من حيث القراءة ثم رايت في شرح المنهج ما يصرح بذلك حيث قال عقب قوله إلا في شروط وحرمة
قراءة الجنب اية في إحداها ليس لكونها ركنا بل لكون الاية قرآنا اه وعلى هذا فلو قرأ الجنب اية
لا بقصد قرآن فهل تحزى لقراءة ذات الاية ولا لانها لا تكون قرآنا لا بالقصد فيه نظر سم على حج أقول
الا قرب الثاني عش واعتمده شيخنا فقال ولا بد ان بقصد الجنب القراءة في الاية ليعتد بها ركنا وإن حرم
عليه اه وفي السكردى عن فتاوى الجمال الرملى ما يوافقه وفي الشوبرى بعد ذكر ما يوافقه وما ذكره ابن

محله في مستمع قراءة امامه اه (قوله ويفرق الخ) هذا الفرق يجرى بين ما لو أدرك الامام في أثناء الافتتاح
حيث يأتى بحميمه وما لو أدركه في أثناء هذه التكبيرات حيث لا يتدرك ما سبق على الافتتاح اكد بطلبه
في كل صلاة (وعدم فوات نحو الافتتاح الخ) أى على المامون وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى عدم فوات
الافتتاح بالشروع في التكبيرات (قوله في المتن ويقرأ بعد الفاتحة) قال في العباب ويقرأ الامام والمنفرد
زاد في شرحه المامون الذى لا يسمع قراءة الامام اه وهو صريح في جهر المنفرد ايضا وهل يجهر المامون
المذكور ايضا فالقياس لا (قوله وان لم يرض المامون بذلك) أى كما قال الاذرى انه الظاهر شرح مر (قوله)
فلا يجب هنا نحو قيام الخ) قال في التوسط لا خفاء ان الكلام اذالم ينذر الصلاة والخطبة اما لو نذر وجب ان
يخطبها قائما نص عليه في الام ويستحب الجلوس قبلهما للاستراحة قال الخوارزمى قدر الاذان شرح مر
(قوله بطلت خطبته) فيه نظر وما المانع من الاعتداد بها وإن اثم من حيث القراءة ثم رايت في شرح المنهج

وخرج بأركانها شروطها فلا يجب هنا نحو قيام وجلوس بينهما وطهروا بشر بل يسن نعم لو كان في حال قراءة الآية جنبا بطلت خطبته

حج أنه لو كان جنبا في حالة القراءة بطلت خطبته محمول على من لم يقصد القراءة اه (قوله) ولا بد في أدائها
 (الح) اعتمده النهاية والمغني وشيخ الاسلام فقالوا لا يمكن يعتد في أداء السنة الاسماع والسماع وكون
 الخطبة عربية اه وزاد شيخنا وكون الخطيب ذكر اه قال ع ش قوله مر وكون الخطبة عربية انظر
 وإن كانوا من غير العرب سم على المنهج أقول ظاهر إطلاق الشارح مر ذلك ويوجه بأنه ليس الغرض
 منها مجرد الوعظ بل الغالب عليها الاتباع نظر السكونها عبادة اه (قوله) لكن المتجه (الح) خلافا لشيخ
 الاسلام والنهاية والمغني كما مر آنفا (قوله) بالنسبة لمن يفهمها) يحتمل تعلقه بقوله لكاملها وبقوله لا صلها
 فعلى الأول يصير المعنى أن كونها عربية ليس شرط في الأصل مطلقا ولا في الكمال بالنسبة لمن لا يفهمها وفيه
 أن عدم اشتراطها الأصل بالنسبة لمن يفهمها سيما إن كان لا يفهم غيرها لا يتخلو عن بعد وعلى الثاني يصير
 المعنى أن كونها عربية شرط للكامل مطلقا وللأصل بالنسبة لمن لا يفهمها وفيه أنه لو عكس إسكان النسب
 بأن جعل اشتراطها الأصل بالنسبة لمن يفهمها لا بالنسبة لمن لا يفهمها اللهم إلا أن يكون المراد بضمير يفهمها
 غير العربية فليتامل بصري أقول سياق كلام الشارح صريح في الاجتنال الأول من تعلقه بقوله بكاملها
 (قوله بل أولى) يعني كون العربية ليست شرط للصحة الأولى من كون الطهارة كذلك كرى (قوله) كما مر
 أى في الجملة لكن هذا العاجز هل يترجم عن الآية لا نهار كن فلا بد من الاتيان بها ولا وتسقط في هذه
 الحالة لكنه يقف بقدرها القوات اعجاز القرآن بالترجمة فيه نظر ويؤيد الثاني ما قالوه فيمن عجز في الصلاة
 عن الفتحة بالعربية فليتامل سم (قوله) ولا بد في ذلك) أى في أدائها (قوله) ندبا) الى قول الماتن وفعلمها
 في المغني وكذا في النهاية إلا قوله نعم لا يسن الى الماتن قول الماتن (الفطرة) بكسر الفاء كافي المجموع وضمها كما
 قاله ابن الصلاح كافي في الدم وهي في اصطلاح الفقهاء اسم لما يخرج مولدة لارعية ولا معربة وكانها
 من الفطرة أى الخلقة فهي صدقة الخلقة معنى (قوله احكامها) أى احكام الفطرة والاضحية (قوله) في
 بعض ذلك) والذي في الصحيحين بعض احكام الاضحية في عيدها والذي في ابن داود والنسائي بعض احكام
 الفطر في عيده وبقاس بذلك بقية احكامها بما جمع أنه لا ترق بالحال كرى على بافضل قول الماتن (يفتح
 الأولى) أى لقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن ذلك من السنة وفي الحقيقة الخطبة شبيهة
 بالصلاة هنا فان الركعة الأولى يفتتحها بسبع تكبيرات مع تكبيرة الاحرام والركوع فجمعاتها تسع والثانية
 بخمس مع تكبيرة القيام والركوع والاولا مستفيضة في التكبيرات وكذا الافراد فلو تخلل ذكر بين كل تكبيرتين
 أو قرن بينهما جاز نهاية ومغني قال ع ش قوله مر أو قرن بينهما أى أو بين الجميع وقوله جاز أى لكنه
 خلاف الأولى اه قول الماتن (بسع تكبيرات الح) هل تفوت هذه التكبيرات بالشرع في أركان الخطبة
 لا يبعد القوات كما يفوت التكبير في الصلاة بالشرع في القراءة سم على المنهج أقول ويحتمل عدم
 القوات ويوجه بما في شرح الروض عن السبكي من طلب الاكثر منه في فصول الخطبة أى بين سجعاتها ع ش
 أقول في ذلك التوجيه نظر ظاهر ولذا اعتمد الأول الشورى وكذا شيخنا فقال ويفوت التكبير بالشرع
 في أركان الخطبة كما قرره الشيخ الطوخى اه قول الماتن (ولاء) أى فيض الفصل الطويل وقول الشارح
 افراد أى واحدة واحدة فلا يجمع بين اثنين مثلاف لم معنى الولاء غير معنى الافراد سم على حج اه ع ش قول

لعدم الاعتداد بها منه مالم
 يظهر ويعيدها ولا بد في
 أدائها سنتها من كونها عربية
 لكن المتجه أن هذا شرط
 لكاملها لا لاصلها بالنسبة
 لمن يفهمها كالتطهارة بل
 أولى لأن اعتناء الشارح
 بنحو الطهارة أعظم الا ترى
 أن العاجز عن العربية
 يخطب بلسانه مثله كما مر
 وعن الطهري لا يخطب
 أصلا فاذا لم يشترط في صحتها
 الطهر فأولى كونها عربية
 ولا بد في ذلك أيضا من سماع
 الحاضرين لها بالفعل لكن
 يظهر ألا كنفاء بسماع
 واحدة لأن الخطبة تسن
 للثنين ثم هي وإن كانت
 كخطبة الجمعة في سنتها إلا أنها
 تزيد بسن أخرى تعلم من
 قوله (ويعلمهم) ندبا (في
 الفطر الفطرة) أى زكاتها
 (و) (في) (الاضحية) (الاضحية)
 أى أحكامها التي نعم الحاجة
 إليها للاتباع في بعض ذلك
 رواه الشيخان ولما فيه من
 عظم نعمهم (يفتح الأولى
 بسبع تكبيرات والثانية
 بسبع ولاء) لفراد في الكل
 وهي مقدمة لها منها ولا
 ينافيه التعبير بالافتتاح
 لأن الشيء مقدى يفتح ببعض
 مقدماته

ما يصح بصحة الخطبة حيث قال عقب قوله كخطبتي جمعة في أركان وسن ما نصه لا في شرط خلافا للرجائي
 وحرمة قراءة الجنب اية في إحداهما ليس لكونها ركنا لكون الآية قرانا لا يحكي أنه يعتد في أداء
 السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عربية اه وعلى هذا فلو قر الجنب الآية لا بقصد قران فهل
 تجزى لقراءته ذات الآية ولا لأنها لا تكون قرانا بالقصد فيه نظر (قوله) كما مر) أى في الجملة لكن هذا
 العاجز هل يترجم عن الآية لا نهار كن فلا بد من الاتيان بها ولا وتسقط في هذه الحالة لكنه يقف بقدرها
 لقوات اعجاز القرآن بالترجمة فيه نظر ويؤيد الثاني ما قالوه فيمن عجز في الصلاة عن الفتحة بالعربية فليتامل
 (قوله) ولاء) أى فيض الفصل الطويل وقوله افراد أى واحد واحد فلا يجمع بين اثنين فعمل أن معنى

المتن (ويندب الغسل) أى لعيد فطر وأضحى قياساً على الجمعة وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين من يحضر الصلاة وبين غيره وهو كذلك لأنه يوم زينة فالغسل له بخلاف غسل الجمعة مغنى ونهاية واسنى ويأتى فى الشرح مثله ولا يفوت بخروج الوقت سم قال ع ش فان لم يتيسر له الغسل تيمم قال سم على ابن حج وهل يستحب أى الغسل للحائض والنفساء لما فيه من معنى النظافة والزينة وكفى غسل الأحرار فيه أقول وهو كذلك كما هو مصرح به فى كلام بعضهم اه (قوله ايضاً) لا موقع له (قوله ومرمافيه) أى من أنه إن عجز عن الماء للغسل تيمم بنيته بدلاً عن الغسل الخ قول المتن (ويدخل وقته الخ) أى ولكن المستحب فعله بعد الفجر نهاية ومعنى وفى البجيرى عن الشورى ويمتد إلى الغروب اه وتقدم عن سم ما يوافقه قول المتن (بنصف الليل) وهل غير الغسل من المندوبات كالتبكير والطيب كذلك ولا يدخل وقته إلا بالفجر فيه نظر سم على حج وفى شرحى الارشاد لابن حج ما يقتضى دخوله بنصف الليل فى التطيب والتزين اه ويأتى فى الشرح ان التبكير من الفجر وعبرة ملتقى البحرين والغسل للعبدن والتطيب والتزين اقاعد وخارج وإن غير مصل من نصف ليل انتهت ع ش (قوله لأن أهل السواد الخ) أى أهل القرى الذين يسمعون النداء نهاية وفى القاموس السواد من البلد قراها اه قول المتن (وفى قول بالفجر) وقيل يجوز فى جميع الليل مغنى (قوله ومرمافيه الخ) أى بتأخير الصلاة هناك وتقديمها مغنى قول المتن (والتطيب الخ) أى ويندب الطيب أى التطيب للذكر باحسن ما يجده عنده من الطيب والتزين باحسن ثيابه وبازالة الشعر والظفر والريح الكريهه اما الاثنى فيكره لذات الجبال والهيمة الحضور ويسن غيرها باذن الزوج أو السيد وتنظف بالماء ولا تطيب وتخرج فى ثياب بذلتها الخشى فى هذا كالاثنى اما الاثنى القاعدة فى بيتها فيسن لها مغنى زاد النهاية والمستسقى يوم العيد يترك الزينة والطيب كما يحبه الاسنوى وهو ظاهر وذو الثوب الواحد يغسله اكل جمعة وعيده اه قال ع ش والا قرب أن الطيب وما ذكر معه من التزين هنا أفضل منه فى الجمعة بدليل أنه طلب هنا أغلى الثياب قيمة واحسنها منظر ولم يخص التزين فيه بمزيد الحضور بل طلب حتى من النساء فى بيوتهن اه أقول ويصرح بذلك قول الشارح الاثنى بل أولى الخ وفى البجيرى عن الحلبي ومثل الاستسقاء هنا الخسوف اه (قوله والمشي) يغنى عنه قول المصنف الاثنى وبذهب ماشياً (قوله سنة هنا الخ) قضية هذا الصنيع ان قول المصنف والطيب الخ مبتدا وقوله كاجمة خبره وجعله المحلى والنهاية والمغنى معطوفاً على الغسل وقوله كاجمة متعلقاً بالتزين (قوله لانه) إلى قوله نعم فى النهاية وإلى المتن فى المغنى (قوله فانه الافضل هنا) وينبغى ان يكون ذلك الغير افضل ايضاً اذا وافق يوم العيد يوم الجمعة وعبرة سم على البهجة ولو وافق العيد يوم جمعة فلا يبعد أن يكون الافضل لبس أحسن الثياب إلا عند حضور الجمعة فالأبيض فليتأمل اه ع ش (قوله وإزالة نحو شعر الخ) أى شعر أظلم إزالته كالعانة والابط فالولم يكن بيده شعر فالظاهر بل المتعين انه لا يسن له امرار الموصى على بدنه لان إزالة الشعر ابست هنا مطلوبة لذاتها بل للتنظيف وهذا يفرق بين ما هنا وبين تحلل المحرم ع ش (قوله نعم لا يسن الخ) أى بل يسن له من اول الشهر تأخير إزالة نحو ظفره وشعره إلى ما بعد ذبحها (قوله كما يأتى) أى فى الاضحية قول المتن (افضل) أى من الفعل فى الصجر. إن اتسع أو حصل مطرو نحو فلو صلى فى الصحراء كان تاركاً للاولى مع الكراهة فى الثانى دون الاول ونهاية (قوله

(ويندب الغسل) كما قدمه
أيضاً فى الجمعة ومرفاهيه ثم
ذكره هنا توطئة لقوله
(ويدخل وقته بنصف
الليل) لأن أهل السواد
يقصدونها من حيث ذفوع
لهم وكما يدخل أذان
الصبح بذلك (وفى قول
بالفجر) كاجمة ومر
الفرق ثم (والتطيب
والتزين) والمشي وغيرها
سنة هنا (كاجمة) بل أولى
لانه يوم زينة فبأتى هنا
جميع ما مر ثم الا فى غير
أيضاً أرفع منه قيمة فانه
الافضل هنا وإلا فى
التزين بنحو الطيب وإزالة
نحو شعر وظفر عما مر ثم
فانه يسن هنا لكل أحد وإن
لم يحضر كالغسل بخلافه
هناك نعم لا يسن لإزالة
ذلك فى الاضحية لمريد
التضحية كما يأتى (وفعلها
بالمسجد أفضل) لشرفه
(وقيل فعلها بالصحراء)
أفضل للاتباع وردبانه
صلوات الله عليه
وأخيه وسلم
أصغر مسجده

ومحله) إلى قوله ولو ضاق المسجد في النهاية والمغنى (قوله ومحله) أى الخلاف (قوله) وألحق كثير من الخ) جزم به النهاية (قوله) بيت المقدس) أى فتكون فيه أفضل قطعاً سم (قوله) ونازعه إلا ذرعى (قوله) وهو أى الإلحاق الصواب للفضل والسعة المفرطة اه وهذا هو الظاهر مغنى (قوله) وألحق به) أى بمسجد مكة (ابن الاستاذ مسجد المدينة الخ) وهو الوجه ومن لم يلحقه به فذلك قبل اتساعه نهاية ومغنى (قوله) اتسع) أى بعد العصر الاول (قوله) وإن ضاق المسجد الخ) وبعبارة النهاية ولو ضاقت المساجد ولا عذر كره فعلها فيها للتشويش بالزحام وخرج إلى الصحراء اه قال عرش أى ندبوا ولو فعلها بالصحراء فهل الأفضل جعلهم صفوفاً وصفاً واحداً فيه نظر والأقرب الاول لما فى الثاني من التشويش على المأمومين بالبعد عن الإمام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما هيئته للصلاة وهو ما يسعهم عادة مصطفين من غير إفراط في السعة ولا ضيق عرش (قوله) كرهته فيه) والسنة في هذه الحالة الخروج إلى الصحراء وظاهر كلام العباب وإن وجد في البنيان مكاناً يسعهم غير المسجد ويدل عليه تعليمهم بانها وفق بالراكب وغيره سم (قوله) نحو مطر) أى كبر شديد (قوله) ولو ضاق المسجد الخ) تنبيه لو تعددت المساجد ولم يكن فيها ما يسع الجميع فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشرف المساجد أو في الصحراء للزوم التعدد في فعلها في البلدية نظر وأهل الوجه الاول اشرف المساجد ولا اثر للتعدد مع الحاجة اليه فليتامل سم أقول قد يصير هذا ما مرنا من انقاع النهاية حيث عبر بالمساجد بصيغة الجمع (قوله) ندباً إلى قوله وعلى كل في النهاية والمغنى إلا قوله. يأتى إلى المتن (قوله) ومن لم يخرج) عطف على الضعفة عبارة النهاية كاشيوخ والمرضى ومن معهم من الأقوياء اه إذا دلت المغنى فقوله بالضعة تيمناً بلفظ الخبر (قوله) ولا يخطب الخليفة الخ) أى يكره كفى شرح الروض والظاهر أنه لا يكره أن يصلى بالضعة بغير إذن سم عبارة النهاية ويكره للخليفة أن يخطب بغير أمر الوالى كفى الام والاولى أن يأذن له في الخطبة وحينئذ فالمتجه استحباب الاستخلاف في الخطبة والصلاة جميعاً وليس لمن ولى الصلوات الخمس حق في إمامة عيد وخسوف واستسقاء إلا أن نص له على ذلك أو قلد إمامة جميع الصلوات ومن قلد صلاة عيدي في عام صلاحاً في كل عام لان لها وقتاً معيناً تتكرر فيه بخلاف صلاة الكسوف والاستسقاء فلا يفعلها كل عام بل في العام الذى قلدها فيه وإمامة التراويح والوتر تابعة للإمامة في العشاء فيستحقها إمامها وكذا في المغنى إلا قوله والاولى إلى وإيش الخ قال عرش قوله مر بغير أمر الوالى الخ هل مثل الوالى الإمام الراتب إذا أراد الخروج للصحراء فامتنع غير اه ولا فيه نظر ولا يبعد أنه مثله لأنه يتقرر به في الوظيفة ينزل منزلة مواليه وقوله في إمامة عيدي الخ قضية اقتضاه على ما ذكر شمول ولاية الصلوات لصلاة الجمعة وليس مراد الماجرت به العادة من أفراد الجمعة بإمام عرش (في ثم يخطب للكسوف) أى في شرحه (ما يمكن مجيئه هنا) عبارة هناك وتكره الخطبة في مسجد بغير إذن الامام خشية الفتنة للنساء محله فيما إذا كن في بيوتهن كما دل عليه كلامه قال ابن الرفعة اه وعقب في العباب قوله السابق فيكره تطييب وزينة بقوله كحضور ذوات هيته وجمال اه (قوله) وألحق كثير من بيت المقدس) أى فتكون فيه أفضل قطعاً (قوله) وألحق به ابن الاستاذ الخ) اعتمد ذلك مر (تنبيه) تقدم عن الانوار أنه يكره تعدد جماعتها بلا حاجة والظاهر ان من الحاجة ضيق محل واحد عن الجميع ولو تعددت المساجد ولم يكن فيها ما يسع الجميع فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشرف المساجد أو في الصحراء للزوم التعدد في فعلها في البلدية نظر ولعل الوجه الاول اشرف المساجد ولا اثر للتعدد مع الحاجة اليه فليتامل فان قول العباب وإلا أى بأن ضاق المسجد ولا مطر ونحوه ندب للإمام ان يخرج بالناس إلى الصحراء اه يقتضى ترجيح الثاني (قوله) كرهته فيه) والسنة في هذه الحالة الخروج إلى الصحراء ولهذا قال في العباب وإلا أى بأن ضاق المسجد ولا مطر ونحوه ندب الإمام أن يخرج بالناس إلى الصحراء اه وظاهره استحباب الخروج إليها وإن وجد في البنيان مكاناً يسعهم غير المسجد ويدل عليه تعليمهم بانها ارفق بالراكب وغيره (قوله) ولا يخطب الخليفة إلا باذنه) أى يكره كفى شرح الروض والظاهر

ومحله في غير المسجد الحرام
أما هو فهمي فيه أفضل قطعاً
أفضله ومشاهدة السكبة
والحق كثير من به بيت
المقدس واعترضه المصنف
بأن ظاهر إطلاقهم أنه
كثيره ونازعه إلا ذرعى
والحق به ابن الاستاذ
مسجد المدينة لأنه اتسع
(إلا عذر) راجع للوجهين
فعلى الاول إن ضاق
المسجد كرهته فيه وعلى
الثاني إن كان نحو مطر
كرهته في الصحراء ولو
ضاقت المسجد وحصل نحو
مطر صلى الإمام فيه
واستخلف من يصلى بالبقية
في محل آخر (ويستخلف)
ندباً إذا ذهب إلى الصحراء

(من يصلى) في المسجد
(بالضعفة) ومن لم يخرج
ولا يخطب الخليفة إلا باذنه
ويأتى في ثم يخطب في
الكسوف ما يمكن مجيئه هنا

ويؤخذ منه أن محله ما إذا اعتيد استنذاته أو كان لا يراهاه قول المتن (ويذهب) أي القاصد لصلاة العيد إن كان قادر إماما أو ماموا (قوله في آخر) أي غير الطريق الذي ذهب فيه ويخص بالذهاب أطولهما نهاية ومعنى قال ع ش ظاهره وإن ضاق الوقت لكن قال ابن العباد يستحب الذهاب في أطول الطريقين إلا للصلاة على الجنائز فانها إذا كانت بمسجد أو غيره نذبت المبادرة بها والمشي اليها من الطريق الأقصر وكذا إذا خشي فوات الجماعة ويؤخذ منه بالا ولي نذب الذهاب في أقصر الطريقين والأسراع إذا ضاق الوقت بل يجب ما ذكر إذا خاف فوت الفرض اه (قوله وحكمته) أي الذهاب في طريق الخ (قوله لأن اجر الذهاب الخ) هذا السبب هو الأرجح نهاية ومعنى (قوله لأن اجر الذهاب أعظم) فيه دلالة على ثبوت الاجر في الرجوع وبوافقه قوله في شرح العباب أنه كان يذهب في أطولها تكثير اللاجر ويرجع في أقصرهما لانه ليس قاصد قرية وإن قلنا أنه يثاب على الرجوع اه سم زاد البصري وعليه فلا يظهر تخصيصه الاطول باحدهما والأقصر بالاخر بل ينبغي أن يسلك الاطول فهما اه وفيه نظر عبارة الرشيدى وإنما يخص الذهاب بذلك لانه حينئذ قاصد محض العبادة اه (قوله وهذا الخ) أي المخالفة بين الطريقين سم (قوله وهذا سن في كل عبادة) كان الاولى تقديمه على قوله وحكمته الخ أو تأخيره وذكره عقب قوله أو الزحمة (قوله في كل عبادة) أي كاللحج وعبادة المريض نهاية (قوله أو ليتبرك الخ) عطف على قوله لأن اجر الخ وهذا وما بعده من الأقوال بالنظر إلى مطلق مخالفة الطريق كما هو ظاهر لا بالنظر لتخصيص الذهاب بالاطول والرجوع بالأقصر ويدل لذلك عبارة شرح الروض رشيدى (قوله وعلى كل من هذه المعاني الخ) أقول ويحتمل أن يكون لجميع هذه المعاني إذ لا مانع من اجتماعها يقال لا يتأتى الجمع بين إغاضة المناققين والحدز منهم لانا نقول الحدز ممن مرهم ولا لا احتمال أن يتهوأ له في الاباب والاغاضة لمن مرهم ثانيا بصرى عبارة النهاية ولا مانع من اجتماع هذه المعاني كلها أو أكثرها وفي الام واستحب للإمام أن يقف في طريق رجوعه إلى القبلة ويدعو لحديث فيه اه قال ع ش قوله أن يقف الخ أي في محل اتفق منه وقوله ويدعو ويعمم فيه لما هو معلوم أن الدعاء العام أفضل من الدعاء الخاص ع ش (قوله ولولم توجد فيه الخ) ولا شبهة أن في الجمع بعيد لنحو شهادة الطريقين والتفاوت بتغير الحال لا بد من وجوده كردى على الأفضل (قوله من الفجر) إلى قوله ولو كونه وترا في النهاية لإاقوله ومحله إلى المتن وقوله وإنما الوجه إلى المتن وإلى الفصل في المغنى لإاقوله ومحله إلى المتن وقوله وحدما وردى إلى وإنما الوجه وقوله والحق به الزبيب وقوله أى من حيث الأصل إلى ويكره (قوله من الفجر) ظاهره الوقت وعليه فلا يلائم تقييده بقوله هذا الخ وعبارة النهاية كالمغنى بعد صلاتهم الصبح ثم قيذا بقولها هذا الخ وهذا صنيع لا غبار عليه بصرى وعبارة شرح المنهج وبكور بعد الصبح وفي البجيرى عليه أي لغير بعيد الدار وهو لمن في المسجد بالتهيم كما قاله البرماوى اه ولك أن تقول أن مراد الشارح من الفجر الا في صلاة الفجر على شبه الاستخدام فلا غبار عليه (قوله فضيلة القرب) أي من الامام نهاية (قوله وإلا سن المكث) أي في المسجد فلو خرجوا منه ثم عادوا إليه فان كان حضورهم في الأصل لصلاة الصبح على نية المكث لصلاة العيد ثم خرجوا العارض لم تفت سنة التكبير وإن كان الحضور لمجرد صلاة الصبح بدون قصد المكث لم تحصل تلك السنة ع ش (قوله كما بحث) عبارة النهاية قال البدر ابن قاضى شهبة وقال الغزى أنه الظاهر اه (قوله ومحله) أي سن المكث (قوله ونحوه) أي كتفريق الفطرة وفي الأيعاب لو تعارض التكبير وتفرق صدقة الفطر كان تفريقها أولى اه كردى على الأفضل (قوله ندبا) ويجوز أن يحصل له من الثواب ما يساوي فضيلة التكبير أو يزيد عليها حيث كان تأخره امتثالا لامر الشارع ع ش قول المتن (ويعجل) أي أنه لا يكره أن يصلى بالضعفة بغير إذنه (قوله لأن اجر الذهاب أعظم) فيه دلالة على ثبوت الاجر في الرجوع وبوافقه قوله في شرح العباب ثم الأرجح عند الراعى وآخرين في سبب مخالفته ^{بين الطريقين} أنه كان يذهب في أطولها تكثير اللاجر ويرجع في أقصرهما لانه ليس قاصد قرية وإن قلنا أنه يثاب على

(ويذهب في طريق ويرجع في أخرى) ندبا للاتباع رواه البخارى وحكمته أنه صلى الله عليه وسلم كان يذهب في الاطول لأن اجر الذهاب أعظم ويرجع في الاقصر وهذا سنة في كل عبادة أو ليتبرك به أهلها أو ليستفتى فيهما أو ليتصدق على قرائتهما أو ليزور أقاربه أو قبورهم فيهما أو ليغيط منافقهما أو ليحذر منهم وللتفاوت بتغير الحال إلى المغفرة أو لتشبهه البقاع أو خشية العين أو الزحمة وعلى كل من هذه المعاني يسن ذلك ولولم توجد فيه كالرمل والاضطباع (ويبكر الناس) من الفجر ندبا ليحصلوا فضيلة القرب وانتظار الصلاة هذا إن خرجوا للصحرى وإلا سن المكث عقب الفجر كما بحث ومحله إن لم يحتج لزيادة تزيين ونحوه وإلا ذهب وأنى فورا (ويحضر الامام وقت صلاته) ندبا للاتباع رواه الشيخان (ويعجل) ندبا للخروج (في الاضحى)

ويؤخر في الفطر الخبر مرسل (٥٥) فيه الامر بهما وهو حجة في مثل ذلك وحكمته اتساع وقت الاضحية ووقت إخراج

الفطرة فان هذا افضل
أوقات خروجها وحسد
الماء ردى ذلك في الاضحية
بعضى سدس النهار وفي
الفطر بعضى ربه وهو
بعيد وإنما الوجه أنه في
الاضحية يخرج عقب
الارتفاع كرمح وفي
الفطر يؤخر عن ذلك
قليلا (قلت وبأكل) أو
يشرب (في عيد الفطر قبل
الصلاة) ولو في الطريق
كما صرح به بعضهم ومثلها
المسجد بل أولى وعليه
فلا تنحرم به المرومة لعذر
ويسن التمر وكونه ترا
والحق به الزبيب (ويسنك
في الاضحية) للاتباع
صححه ابن حبان وغيره
وليتاز يوم العيد عما قبله
بالمبادرة بالأكل أو
تأخيره أى من حيث
الاصل فلا نظر لصائم
الدهر ولا لفطر رمضان
كما هو ظاهر ولتدب الفطر
يوم النحر على شيء من
أضحيته ويكره ترك ذلك
كما في المجموع عن الامام
(ويذهب ماشيا) إلا
لعذر (يسكنية) كالجمعة وفي
العود يتخير بين المشى
والركوب وذكر ابن الاستاذ

الامام (قوله: يؤخر) أى الخروج (قوله: وهو) أى الخبر المرسل (قوله: وحكمته) أى ما ذكر من التعجيل
في الاضحية والتأخير في الفطر (قوله: فان هذا) أى ما قبل صلاة عيد الفطر (قوله: بعضى سدس النهار الخ)
وابتداؤه من الفجر ع ش (قوله: ومثلها المسجد) أى المصلى نهاية وهى (قوله: وعليه) أى على سن الاكل
ولو في الطريق أو المسجد (قوله: أعذر) أى يفعل ما طلب منه ع ش (قوله: بالمبادرة بالأكل) أى في عيد الفطر
(قوله: أو تأخير) أى في عيد الاضحية وكان الأولى العطف بالواو (قوله: ترك ذلك) أى الاكل في الفطر
والامساك في الاضحية (قوله: ويكره) إلى الفصل في النهاية (قوله: إلا لعذر) عبارة تفه في شرح بافضل إن قدر
عليه اما العاجز لبعدها وضعف فيركب واما غيره فلا يسن له المشى راجعا بل هو مخير بينه وبين الركوب نعم
إن تضرر الناس بركو به لنحو الرحمة كرهه إن خف الضرر وإلا حرم اه وفي الكردى عليه قوله واما غيره
أى غير العاجز وهو القادر وضابط العجز أن تحصل له مشقة تذهب خشوعه فيه عليه في الايعاب اه وعبارة
النهاية والمغنى فان كان عاجزا فلا بأس بركو به لعذر اه كالراجع منها وإن كان قادرا حبث لم يتأذبه احدا لا قضاء
العباد فمؤخر بين المشى والركوب اه (قوله: أن الأولى لأهل نغراخ) ولو قيل به في الجمعة أيضا لم يعدو لعل
حكمة ذكرهم له في العيد دون الجمعة كونه يؤم طلب فيه إظهار الزينة لذاته لا للصلاة ع ش (قوله: لأهل نغراخ)
الخ) أى وبالأولى للختطين بعدوه في بلد مثلا (قوله: في غير وقت السكراهة) أى بعد ارتفاع الشمس نهاية
ومغنى قول المتن (قبلها) خرج به بعدها وفيه تفصيل فان كان يسمع الخطبة كره له كما مروا فلا نهاية ومغنى
(قوله: فيكره الخ) أى لاشتغاله بغير الاهم ولخالفته فعله ^{صلى الله عليه وسلم} نهاية ومغنى قال ع ش قوله لم فيكره الخ
أى وينعقد وقوله لم لاشتغاله بغير الاهم قضية التعليل أنه لو خطب غير لم يكره له التثفل وصرح ابن حنبل
بخلافه في شرح العباب كما نقله سم عنه وأنه لا تتوقف كراهة التثفل على كونه جاء للمسجد وقت صلاة
العيد بل لو كان جالسافيه من صلاة الصبح كره له وإن كان لصلاته سبب ثم قوله لاشتغاله الخ هو واضح
بالنسبة لما بعدها الطلب الخطبة منه واما بالنسبة لما قبلها فان كان دخل وقت الصلاة فواضح أيضا وإلا بان لم
يدخل وقتها وأجرت عاداتهم بالتأخير فواجه السكراهة إلا أن يقال أنه لما كانت الخطبة مطلوبة منه كان الاهم
في حقه اشتغاله بما يتعلق بها ومرأته لو وقت الصلاة لا تنظره إليها اه ع ش (قوله: قبلها وبعدها) قال في
شرح العباب وإن خطب غيره سم عبارة الرشيدى عبارة القوت قال الشافعى في البويطى ولا يصلى
الامام بالمصلى قبل صلاة العيدين ولا بعدها قال أصحابنا لأن وظيفته بعد حضوره الصلاة وبعدها الخطبة
وهذا يقتضى تخصيص السكراهة بمن يخطب اما حبث لا يخطب فالامام كغيره ولا كراهة بعد الخطبة
لاحدا اه وهذا هو الظاهر (قوله: ومن جاء الخ) عبارة للمغنى والاسنى والنهاية ويندب للناس استماع
الخطبتين ويكره تركه ومن دخل والخطيب يخطب فان كان في مسجد بدأ بالتحية ثم بعد فراغ الخطبة يصلى
فيه صلاة العيد فلو صلى فيه بدل التحية العيد وهو أولى حصل لكن لو دخل وعليه مكتوبة بفعلها ومحصلها
التحية أو في صحراء من له الجلوس ليستمع إذ لا تحية وأخر الصلاة إن خشى قوتها فمقدمها على الاستماع وإذا
أخرا فهو مؤخر بين أن يصليها بالصحراء وبين أن يصليها بغيرها إلا أن خشى القوت بالتأخير ويندب للامام
بعد فراغه من الخطبة أن يعيدها من فاتته سماعها ولو نساء للاتباع رواه الشيخان اه قال ع ش قوله لم
إلا إن خشى قوتها الخ أى بخروج الوقت ومثله ما لو عرض له مانع من فعلها أو آخرها إلى فراغ الخطبة وقوله
لم أن يعيدها الخ أى الخطبة وينبغي ما لم يؤد ذلك إلى تطويل كان كثير الداخلون وترتبوا في الجمى

الرجوع على ما مر اه (قوله: ويسن التمر الخ) قيل قال بعضهم أنه يجزى هنا ما قبل في الفطر من الصوم (قوله
في المتن قبلها بغير الامام) أى قبلها بعد الارتفاع شرح مر (قوله: قبلها وبعدها) قال في شرح العباب وإن
خطب غيره (قوله: سمع إن اتسع الوقت) قال في الروض وشرحه وأخر الصلاة إذ لا يخشى قوتها بخلاف
الخطبة ثم يتخير بين أن يصلى العيد بالصحراء وان يصليه بيته إلا أن يضيق وقتها فيسن فعلها بالصحراء ثم قال
أو في المسجد بدأ بالتحية ثم بعد استماعه الخطبة يصلى فيه صلاة العيد ويفارق الصحراء في التأخير المذكور بانه
إذ لا محذور فيه أما الامام فيكره له التثفل قبلها وبعدها ومن جاءوا الامام يخطب في الصحراء سمع إن اتسع الوقت إذ لا تحية أو في المسجد اه

اه وقولهم يفعلها ويحصل بها التحية قال سم والظاهر ان الافضل هنا ان يفعل التحية ثم ماعليه من المكتوبة اه (قوله ويسكره) اي لمن جاء والامام يخطب ويستحب احياء ليلتي العيد بالعبادة ولو كانت ليلة جمعة من صلاة وغيرهما من العبادات ويحصل الاحياء بمعظم الليل وعن ابن عباس يحصل بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء فيها وفي ليلة الجمعة وليأتي اول رجب ونصف شعبان نهاية ومعنى واسن قال ع ش قوله مر ولو كانت ليلة جمعة اي بان احياءها من حيث كونها ليلة عيد وكرامة تخصيصها بقيام اذا لم تصادف ليلة عيد وقوله مر بصلاة العشاء جماعة اي ولو في الوقت المفضل وقوله مر والعزم على صلاة الصبح الخ ظاهره وان لم تنفق له صلاته في جماعة اه ع ش وفي السكردى على بافضل مانصه قوله من نحو صلاة اي الرواتب فقط بالنسبة للحاج اذ لا يسن له غير هابل اختار جمع عدم سن الرواتب له ايضا بل انكر ابن الصلاح اصل احيائها بالنسبة للحاج قال ابن الجلال وهو الاوفق بفعله صلى الله عليه وسلم ونقل ميل السيد عمر النصري اليه وقوله بمعظم الليل اي اكثره ويحصل بصلاة العشاء والصبح في جماعة بل وبصلاة الصبح في جماعة كافي الا يعاب كرى

(فصل يندب التكبير الخ) (قوله في تواب الخ) اي من التكبير المرسل والمقيد والشهادة بروية الهلال قول المتن (يندب التكبير) اي لحاضره وسافره وذكر وغيره معنى ونهاية زاد شيخنا ويستثنى من ذلك الحاج فانه يلى الى ان يتحلل لانها شعاره مادام بحرماتم يكبر بعد تحمله فلا يكبر في ليلة عيد الاضحية وكذا في ليلة عيد الفطر ان احرم فيها بالحج واتصارهم على ليلة عيد الاضحية للغالب من عدم احرامه بالحج ليلة عيد الفطر اه وياتى عن سم ما يوافقه (قوله الشامل) الى قوله فائدة في النهاية والمعنى الاقوله ويسن الى المتن (قوله الشامل لعيد الخ) اي قال فيه للجنس قول المتن (في المنازل الخ) اي را كبا وما شيا وقائما وقاعدا وفي غير ذلك من سائر الاحوال ولكن يتأكد مع الزحمة وتغاير الاحوال فلما يظهر قياسا على التلبية للحاج شرح بافضل قول المتن (والاسواق) جمع سوق يذكر وونت سميت بذلك لقيام الناس فيها على وقهم معنى (قوله بمحصر غير نحو محرم) يخرج بهذا الو كاتاني في بيتها ونحوه وليس عندهما رجل او خنثى اجنبى فترفعان صوتيهما به وهو ظاهر ع ش وسم وفي السكردى على بافضل عن شرحى الارشاد للشارح لكن دون جهر الرجل قياسا على جهر الصلاة اه (عند كمالها) اي عدة الصوم (وقيس به) اي بعيد الفطر بالنسبة للمرسل اما المقيد ثبت بالسنة نهاية (قوله وقيس به الاضحية) اي ولذلك كان تكبير الاول اكذلك لصل عليه معنى ونهاية وشرح بافضل اي من مرسل الثانى واما مقيد فهو افضل من مرسلها لشرفه بتبعيته للصلاة ع ش (قوله بخلاف المقيد الاق) اي فيقدم على اذكار الصلاة ويوجه بانه شعار الوقت ولا يتكررف كان الاعتناء به اشد من الاذكار ع ش وسم قول المتن (حتى يحرم الامام الخ) اي ينطق بالرا من تكبيرة الاحرام بصلاة العيد اه شرح بافضل وفي ع ش عن عبرة وشر حى الارشاد والروض

لامزية للصحراء على بيته بخلاف المسجد فلو صلى فيه بدل التحية العيد وهو اولى حصل اكن دخله وعليه مكتوبة بفعلها ويحصل بها التحية اه وقوله يفعلها ويحصل بها التحية والظاهر ان الافضل هنا ان يفعل التحية ثم ماعليه من المكتوبة (قوله صلى العيد) ظاهره ان ذلك افضل من ان يصلى التحية ثم بعد الخطبة يصلى العيد وبه صرح فى الروض وشرحه فقال لو صلى فيه اي في المسجد بدل التحية العيد وهو اولى حصل اكن دخله وعليه مكتوبة بفعلها ويحصل بها التحية اه وقد يقتضى ان الاولى في المشبه بصلاة المكتوبة لا التحية ثم المكتوبة ولعله غير مرادو الفرق انه انما كان الاولى العيد لكون صلاته قبل الخطبة او قبل فراغها كما هو السنة

(فصل) يندب التكبير الخ (قوله لغير امرأة وخنثى بمحصرة غير نحو محرم) مفهومه رفع المازاة والخنثى بمحصرة نحو محرم (قوله بخلاف المقيد الاق) ظاهره انه يقدم المقيد على اذكار الصلاة وانه لا يسن تأخيرها (في المتن حتى يحرم الامام) انظر لواخر الاما الاحرام الى الزوال وترك الصلاة ويحتمل ان المعبر حينئذ

صلى العيد لحصول التحية
في ضمنه كما مر ويكره له تنفل
زائد على ذلك ان سمع ولا فلا
(فصل) في تواب لما
سبق (يندب التكبير
بغروب الشمس ليلتي العيد)
الشامل لعيد الفطر وعيد
النحر (في المنازل والطرق
والمساجد والاسواق برفع
الصوت) لغير امرأة وخنثى
بمحصرة غير نحو محرم لقوله
تعالى ولتسكملوا العدة اي
عدة الصوم ولتكبروا لله
اي عند اكمالها على
ما هذا كم اي لاجل هدايته
اياكم وقيس به الاضحية
ويسمى هذا التكبير المرسل
والمطلق لانه لا يقيده بصلاة
ولا بغيرها ويسن تأخيرها عن
اذكارها بخلاف المقيد
الاقى (والاظهر ادامته
حتى يحرم الامام بصلاة
العيد) اذ التكبير لكونه
شعار الوقت

أولى ما يشتغل به أمان
صلى منفردا للعبادة بأحرام
نفسه (فائدة) ورد في
حديث في سنده مبرور كان
أنه صلى الله عليه وسلم كان
يكبر في عيد الفطر من حين
يخرج من بيته حتى يأتي
المصلي (ولا يكبر الحاج
ليلة الاضحى) خلافا للفقهاء
(بل يلبي) أى لأن التلبية
هى شعاره الا ليق به والمعتزم
يلبي إلى أن يشعر في الطواف
(ولا يسن ليلة الفطر عقب
الصلوات في الاصح) إذ
لم ينقل وقيل يستحب
وصححه في الاذكار وأطال
غيره في الاتصاف له وأنه
المنقول المنصوص (ويكبر
الحاج) الذى يبنى وغيرها
كما يأتي (من ظهر النحر)
لانها أول صلاة تلقاه بعد
تحلله باعتبار وقته الا فضل
وهو الضحى وقضيته أنه
لو قدمه على الصبح أو
آخره عن الظهر لم يعتبر
ذلك وهو متجه خلافا لمن
اناطه بوجود التحلل ولو
قبل الفجر إذ يلزمه تاخره
بتاخر التحلل عن الظهر
وان مضت ايام التشريق
وهو بعيد من كلامهم وأنه
لو صلى قبل الظهر نفلا
أو فرضا

مثله وقال سم انظر لو أخر الامام الاحرام الى الزوال أو ترك الصلاة ويحتمل أن المعتبر حينئذ وقت الاحرام
غالب العادة اه وفي عش والسكودى على بافضل عن الامداد والذى يظهر انه لو قصد ترك الصلاة بالكلية
اعتبر في حقه تحريم الامام ان كان ولا اعتبر بطلوع الشمس ويحتمل الاعتبار به مطلقا اه زاد السيد البصرى
ولعل الاقرب أن المعتبر آخر الوقت اه وجزم شيخنا بذلك فقال المعتبر انه يكبر الى احرام الامام ان صلى
جماعة ولو تاخر الى اخر الوقت والى احرام نفسه ان صلى فرادى ولو في اخر الوقت والى الزوال ان لم يصل
أصلا لانه بسبيل من إيقاعه الصلاة في ذلك الوقت اه (أولى ما يشتغل به) حتى أنه أولى من الصلاة على النبي
ﷺ وقراءة سورة السكف إذ وافقت ليلة العيد ليلة الجمعة خلافا لما ذهب الى انه يجمع بين ذلك شيئا
وقوله خلافا لما ذهب الى ان لا يشرع في ذلك عشا ولو اتفق ان ليلة العيد ليلة الجمعة جمع فيها بين التكبير
وقراءة السكف والصلاة على النبي ﷺ فيشغل كل جزء من تلك الليلة بنوع من الثلاثة ويتخير فيما
يقدمه ولعل تقديم التكبير أولى لانه شعار الوقت اه (قوله فالعبادة بأحرام نفسه) ينبغى مادام وقت
الاداء بصرى ومر عن شيخنا مثله (قوله ورد في حديث الخ) وعلى ثبوت هذا الحديث فهل يختص بالامام
أو لا محل تأمل والثاني أقرب كما صرحوا بتعميم كثير من السنن هنا مع أنها مأخوذة من فعله ﷺ نعم
لا بعد ما كده بالنسبة للامام بصرى قول المتن (ولا يكبر الحاج الخ) مقتضى ما يأتي انه لو شرع في التحلل
في اثنا لم يكبر فيما بقي وان انقضى وقت التلبية وهو محل تأمل ولعل الاقرب فيه ان يكبر وسياق في الحج
عن النهاية انه في حال الاقضية يلبي ويكبر فهل هو مبنى على مقالة او ما هنا مخصوص بصري عبارة الرئائي في
المناسك ويقفوا عن دلالة فيذكرون بالتلميل والتكبير والتحميد والتلبية كان يقول الله أكبر ثلاثا لا إله إلا
الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد كما في شرح المنهج ثم يلبي ويدعون بما احبوا ويتصدقون الى الاسفار
وبعد مزيد الاسفار يسرون بشكينة وشعارهم التلبية والتكبير كما في النهاية وقال في التحفة والذكر اه
ولا مانع من ان يكون المراد بالذكر هو التكبير واعتراض بان وقت التكبير من الزوال ورد بان هذا وقت
التكبير المقيد بالصلوات اه وفي المغنى مثل ما مر عن شرح المنهج وعن التحفة قول المتن (ليلة الاضحى) انظر
السكوت عن ليلة الفطر ويحتمل انه لان الغالب عدم الاحرام بالحج حينئذ سم عبارة عشا سكتوا عما
لو احرم بالحج في ميقاته الزمانى وهو اول شوال فهل يلبي لانها شعار الحاج او يكبر فيه نظرا والاقرب الاول
لما ذكر من التعليل اه وتقدم عن شيخنا اعتماده (قوله لان التلبية) الى قوله وأطال في النهاية والمغنى قول المتن
(ولا يسن ليلة الفطر الخ) اى من حيث كونه مقيدا بالصلاة إذ لا مقيد له فلا ينافى انه يسن من حيث كونه
مرسلا في ليلة العيد انتهى شيخنا وبصرى زاد عشا وعليه فيقدم اذكار الصلاة عليه كما تقدم عن ابن
حج اه قول المتن (في الاصح) اعتمده المنهج والنهاية والمغنى (قوله إذ لم ينقل الخ) عبارة النهاية لانه تكرر
في منته ﷺ ولم ينقل انه كبر فيه عقب الصلوات وان خالف المصنف في اذكاره فسوى بين الفطر
والاضحى اه (قوله وقيل يستحب) وعليه عمل الناس فيكبر خلف المغرب والعشاء والصبح ليلة الفطر
نهاية ومعنى قول المتن (ويكبر الحاج) اى عقب الصلوات سم ومعنى (قوله انه لو قدمه) اى التحلل
سم (قوله وهو متجه) فيه نظر بالنسبة للتأخير بل المتجه انه لا يكبر لانه مادام لم يتحلل شعاره التلبية حتى لو
أخر عن ايام التشريق فلا تكبير في حقه وكذا بالنسبة للتقديم فلي تأمل سم وتقدم عن البصرى ما وافقه
ويأتى عن شيخنا اعتماده (قوله وان مضت ايام التشريق) لا يخفى ما في هذه الغاية (قوله وانه لو صلى الخ)

وقت الاحرام غالب العادة (في المتن ليلة الاضحى) انظر السكوت عن ليلة الفطر ويحتمل انه لان الغالب عدم
الاحرام بالحج حينئذ (قوله في المتن ويكبر الحاج) اى عقب الصلوات (قوله انه لو قدمه) اى التحلل (قوله
وهو متجه) فيه نظر بالنسبة للتأخير بل المتجه حينئذ انه لا يكبر بأنه مادام لم يتحلل شعاره التلبية حتى لو أخر
عن ايام التشريق فلا تكبير في حقه وكذا بالنسبة للتقديم فلي تأمل (وانه لو صلى) اشار الى انه معطوف على

كبر إلا ان يقال غير هاتبع لها في ذلك فلم تقدم عليها (ويختتم بصبح آخر) أيام (التشريق) (٥٣) وان نفر قبل اولم يكن بها اصلا كما

اقتضاه لإطلاقهم ولا ينافيه قولهم لأنها آخر صلاة يصلونها بمعنى لأنه باعتبار الأفضل لهم من البقاء بها إلى النفر الثاني وتأخير الظهر إلى المحصب (وغيره) أي الحاج (كهو) فيما ذكر من التكبير من ظهر النحر إلى صبح آخر أيام التشريق (في الاظهر) تبعاله (وفي قول) يكبر غير الحاج (من مغرب ليلة النحر) كعيد الفطر (وفي قول) يكبر (من) حين فعل (صبح) يوم (عرفة ويختتم) على القولين (بصبر) أي بالتكبير عقب فعل عصر آخر أيام (التشريق) والعمل على هذا في الاعصار والامصار للخبر الصحيح فيه على ما قاله الحاكم وتبعه تلميذه الامام البيهقي في خلافاً له لكنه ضعفه في غيرها وبتسليمه هو حجة في ذلك ومن ثم اختاره المصنف في المجموع وغيره وفي الاذكار أنه الاصح وفي الروضة أنه الاظهر عند المحققين ثم رابت الذهبي في تلخيص المستدرک أشار إلى أنه شديد الضعف وعبارته خبر واه كانه موضوع ثم بين ذلك ومن ان ما هو كذلك ليس بحجة ولا في الفضائل (والاظهر) أنه يكبر في هذه الايام للفاصلة المفروضة والنافلة

أشار الشارح إلى أنه معطوف على قوله أنه لو قدمه إلى سم (قوله كبر) هذا متجه سم (قوله غير هاتبع) أي غير الظهر قول المتن (ويختتم بصبح آخر أيام التشريق) معتد ع ش عبارة الرشيدى أي من حيث كونه حاجاً كما يؤخذ من العلة أي من قولهم لأنها آخر صلاة الخ وإلا فمن المعلوم أنه بعد ذلك كغيره فيطلب منه التكبير المطلوب من كل أحد إلى الغروب فتنبه له اه (قوله بها) أي بمعنى (قوله وتأخير الظهر الخ) عطف على البقاء قول المتن (كهو) ضعيف ع ش (قوله تبعاله) أي لأن الناس تبع للحجيج معنى قول المتن (وفي قول من مغرب ليلة النحر) أي ويختتم أيضاً بصبح آخر أيام التشريق محلي ونهاية ومعنى فلا يرجع هذا مع قول الشارح الاتي ويختتم على القولين بعصر الخ بصري (قوله كعيد الفطر) لا يخفى ما في هذا القياس اذ الكلام في المقيد بصري (قوله من حين فعل صبح الخ) الذي يظهر دخول وقت التكبير بمجرد الفجر وإن لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائتة أو غير هاتبعها كبر واستمرار وقته إلى غروب آخر أيام التشريق حتى لو قضى فائتة قبيل الغروب كبر وتعبيرهم بالعصر جرى على الغالب فلا مفهوم له خلافاً لما مشى عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدلل به فيه ممنوع عند التأمل الصحيح سم على حجج اه ع ش وما استظهره في ابتداء وقت التكبير هو قضية صنيع الحلي والمغني والنهية حيث لم يقدروا لفظة فعل ونقل ع ش عن مر ما يوافقه وفي آخره صرح به النهاية عبارة وهو ما اقتضاه كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمراد وإنما مراده به انقضاؤه بانقضاء وقت العصر فقد قال الجويني في مختصره والغزالي في خلاصته إلى آخر النهر الثالث عشر في اكمال الاقوال وهذه العبارة تفهم انه يكبر إلى الغروب اه واعتمده شيخنا فقال قوله من صبح يوم عرفه أي من وقت صبح عرفه ولو قبل صلاته حتى لو صلى فائتة أو غير هاتبعها كبر وهذا في غير الحاج اما هو فلا يكبر إلا اذا احتمل قبل الزوال او بعده كما قاله القليوبي تبعه ابن قاسم على ابن حجر وقوله إلى العصر أي إلى آخر وقته ولو بعد صلاته حتى لو صلى فائتة أو غير هاتبعها قبيل الغروب كبر فجعله ما يسن التكبير فيه خمسة أيام واندرج فيها ليلة العيد فيسن التكبير فيها عقب الصلوات ويسمى مقيداً من جهة كونه تابعاً للصلوات وإن كان يسمى ايضاً مراسلاً من جهة كونه واقعاً في ليلة العيد فله اعتباران اه قول المتن (والعمل على هذا) اعتمده المنهج والنهاية والمغني وقال ع ش هذا هو المعتمد اه (قوله وبتسليمه) أي الضعيف (قوله ثم بين ذلك) أي كونه شديد الضعف (قوله ومر) أي في اوائل الفائتة المهمة (قوله كذلك) أي شديد الضعف قول المتن (انه) أي الشخص ذكر كان أو غيره حاضر او مسافر منفرد او غيره ومعنى ونهاية (قوله المفروضة) إلى قول المتن وصيغته في النهاية والمغني الا قوله وقيدته إلى وكذا (قوله فيها الخ) متعلق بقول المتن للفائتة سم (قوله تعميم الخ) أي ذكر النافلة بعد الراتبة تعميم الخ ع ش (قوله وغيرها) أي المقيدة بنهاية ومعنى ولو عبر به الشارح اسلم عن توهم استدراك قوله الاتي والنافلة المطلقة إلا ان يعطفه على الضحى (قوله وقيدته) أي قول المصنف والنافلة (قوله وكذا صلاة الجنائز) أي يكبر عقبها سم (لانه شعار الخ) لتعليل لما تقدم في المتن والشرح كما هو صريح صنيع النهاية والمغني وان اومهم صنيع الشارح رجوعه لصلاة الجنائز فقط

قوله انه لو قدمه (قوله كبر) هذا متجه (قوله وغيره أي الحاج) قال في شرح الارشاد وشمل قوله غير الحاج المعتمر فيكبر في هذه الايام وإن لم يقطع النيابة إلا عند ابتداء الطواف اه (قوله من فعل صبح عرفه) الذي يظهر دخول وقت التكبير بمجرد الفجر وإن لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائتة أو غير هاتبعها كبر واستمرار وقته إلى غروب آخر أيام التشريق حتى لو قضى فائتة قبل الغروب كبر وتعبيرهم بالعصر جرى على الغالب من عدم الصلاة بعدها فلا مفهوم له خلافاً لما مشى عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدلل به فيه ممنوع عند التأمل الصحيح (قوله في المتن يختتم بعصر التشريق الخ) عبارة الجويني في مختصره والغزالي في خلاصته إلى آخر نهار الثالث عشر في اكمال الاقوال وقضية هذه العبارة انه يكبر إلى الغروب كما قلنا شرح مر (قوله فيها) متعلق بقول المتن للفائتة (قوله وكذا صلاة الجنائز) أي ليس يكبر عقبها

فيها أو في غيرها والمنذورة (والراتبة والنافلة) تعميم بعد تخصيص سواء ذات السبب ككسوف واستسقاء وغيرها كالضحى والعيد ونحوهما والنافلة المطلقة وقيدته شارح بالمطلقة ثم أورد عليه نحو ذات السبب والضحى وليس بحسن وكذا صلاة الجنائز لانه شعار الوقت

ومن ثم لم يكبر اتفاقا لقائهما اذا قضاه (٥٤) خارجهما كما افهمه قوله في هذه الايام ولم يفت بطول الزمن وبه فارق فوت الاجابة بظوله لانها

(قوله ومن ثم) اى من أجل أنه شعار الوقت (قوله لغايتها) اى هذه الايام (قوله ولم يفت الخ) معطوف على لم يكبر سم (قوله وبه) اى بان التكبير شعار الوقت (فارق) اى عدم فوته بطول الزمن و (قوله بطوله) اى الزمن (لأنها) اى الاجابة ولعل الاولى ان يقول وفارق فوت الاجابة بطوله بانها الخ (قوله) وإن طال الخ) اى وتركه عمدانها يقو معنى (قوله لاسجدة تلاوة الخ) عطف على صلاة الجنازة (قوله لانهما الخ) سجدة التلاوة والشكرو (قوله اصلا) اى لاطلاقة ولا مقيدة (قوله بخلاف ما على الجنازة) لى الصلاة التى على الجنازة كرى (قوله والخلاف) اى المشار اليه بقول المصنف والأظهر الخ (قوله اموالو استغرق عمره بالتكبير الخ) اى ولو بالهيئة الاتية عرش (قوله فلا منع) اى كانه فى اصل الروضة عن الامام واقروه ولو اختلف رأى الامام والمأموم فى وقت ابتداء التكبير اتبع اعتقاد نفسه معنى ونهاية (قوله على الصفا) اى انه صلى الله عليه وسلم قاله على الصفا كرى (وزيادتها بشياء الخ) الاخصر الاسبلك وعلى اشياء اخذوا بعضهم من فعل بعض الصحابة كيتابع الخ بعضهم من فعل بعض السلف قول المتن (ويستحب الخ) واذار اى شيئا من النعم وهى الابل والبقر والغنم فى عشر ذى الحجة كبر ندا معنى وشرح بافضل زاد النهاية وظاهر ان من علم كبر رأى اه قال عرش قوله مر كبر اى يقول الله كبر فقط مرة على المعتمداه وفى الكرى على بافضل عن الايعاب مثله (قوله بعد التكبير الثالثة) عبارته فى شرح العباب بعد الثلاث المتواليه والوقوف هنيهة اه سم (قوله اى وما بعدها الخ) ويتحصل حينئذ ان صورة ترتيب هذا التكبير هكذا الله كبر الله كبر الله كبر لا اله الا الله والله كبر الله كبر والله الحمد الله كبر كبريا والحمد لله كثير وسبحان الله بكرة واصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الاياه الخ سم على حج اه عرش قول المتن (كبريا) اى حال كونه كبريا أو كبرت كبريا أو نحو ذلك و (قوله كثير) اى حدا كثيرا شيخنا (قوله والمراد جميع الازمنة) اى لا التقييد بهذين الوقتين فقط شيخنا (قوله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه) عبارة النهاية والمعنى ويسن ان يقول بعد هذا لا اله الا الله الخ (قوله صدق وعده) اى فى وعده اى فى وعده لنيه صلى الله عليه وسلم بالنصر على الاعداء (ونصر عبده) اى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم شيخنا قال عرش زاد الغزى على ابن شجاع وأعز جنده وهزم الخ ولم يتعرض له ابن حجج وسم وغيرهما فاعلمت فليراجع اه عبارة شيخنا على الغزى قوله وأعز جنده قيل لم ترد هذه الكلمة فى شىء من الروايات لكننا زبادة لا بأس بها لكن صرح العلقمى على الجامع الصغير بانها وردت اه (قوله وهزم الاحزام وحده) اى الذى تحزبوا على النبي صلى الله عليه وسلم وهم قريش وغطفان وقريظة والنضير وكانوا قدر اثني عشر الفا فارسل الله عليهم الريح والملائكة فزهمهم قال الله تعالى فارسنا عليهم ريحا وجنودنا هم وهاشيخنا (قوله لا اله الا الله والله اكبر) صريح كلامهم انه لا تندب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير لكن العادة جارية بين الناس بانها منهم با بعد تمام التكبير ولو قيل باستحبابها عملا بظاهر رفعا لك ذكر كرك و عملا بقولهم ان معناه لا اذكر الا وتذكر معى لم يكن بعيدا عرش عبارة شيخنا وتسن الصلاة والسلام بعد ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه والنصاره وازواجه وذريته اه قول المتن (ولو شهدوا الخ) اى او شهدنا يقو معنى (قوله وقبلوا) الى الباب

(قوله ولم يفت الخ) معطوف على لم يكبر (قوله في المتن ويستحب أن يزيد كبير الخ) عبارة العباب فرع صفة التكبير بن أي المراسل والمقيد الله أكبر ثلاثا نسما ويحسن أن يزيد الله أكبر كبير أو الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون الخ اه وقوله ويحسن أن يزيد قال في شرحه بعد الثلاث المتواليات الوقوف هنيئة ثم قال في العباب بعدما تقدم عنه ولا بأس أن تكون الزيادة لا إله إلا الله والله أكبر والله أكبر وقوله ولا بأس أن تكون الزيادة قال في شرحه أي بعد تكبيره ثلاثا نسما وقبل الله أكبر كبير الخ اه أي ويتحصل حينئذ أن صورة ترتيب هذا التكبير هكذا الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد لله أكبر كبير الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه الخ (قوله أي وبعدها ماذكر

للأذان وبالطول انقطعت
نسبتها عنه وهذا للزمن
فيسن بعد الصلاة إن طال
قال في البيان ما دامت أيام
التشريق باقية لاسجدة
تلاوة أو شكر على الوجه
وفاقا للجماعى وآخرين
لأنهما ليستا بصلاة أصلا
بخلاف ما غلى الجنازة فإنه
يسمى صلاة لكن مقيدة
والخلاف في تكبير يرفع به
صوته ويجعله شعار الوقت
أما لو استغرق عمره بالتكبير
فلا منع (وصيغته المحبوبة)
أى الفاضلة لاشتغالها على
نحو ما صح في مسلم على
الصفا وزبادتها بأشياء
أخذوا بعضها من فعل
بعض الصحابة نارة كتنابع
التكبير ثلاثا ولها من فعل
بقية السلف أخرى (الله
أكبر الله أكبر الله أكبر
لا إله إلا الله والله أكبر والله
الحمد ويستحب) كفى الام
(أن يزيد) بعد التكبيرة الثالثة
أى وما بعدها مما ذكر ان
أتى به الله أكبر (كبرا
والحمد لله كثيرا وسبحان
الله بكرة وأصيلا) أى اول
النهار وأخره والمراد جميع
الازمنة لا اله الا الله ولا نعبد
الاياه مخلصين له الدين ولو
كره الكافرون لا اله الا الله
وجده صدق وعده ونصر
عبده وهزم الأحزاب وحده
لا اله الا الله والله أكبر

لأنه مناسب ولأنه صلى الله عليه وسلم

في

قال نحو ذلك على الصفا (ولو شهدوا يوم الثلاثاءين) وقبلوا (قبل الزوال)

في النهاية والمغنى (قوله وقد بقي الخ) كان حقه ان يؤخر ويكتب بعد قوله اداء مع ابدال وقد باذا كما صنع المغنى
والنهاية قول المتن (برؤية الهلال) اي هلال شوال و (قوله افطروا) اي وجوبوا (قوله وصلينا الخ) اي ندبا
نهاية ومعنى (قوله فكلوا شهدوا الخ) اي الآتي في المتن انفا (قوله ويسن فعلها الخ) الذي في شرح الروض
وينبغي فيما لوبقى من وقتها ما يسعها اور ركعة دون الاجتماع ان يصليها وحده او بمن تيسر حضوره لتقع
اداء ثم يصليها مع الناس ثم رايت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي انتهى ولعله مستثنى من قولهم
حل إعادة الصلاة حيث بقي وقتها اذ العيد غير متكرر في اليوم واليلة فتسرح فيه بذلك نهاية وسم قول
المتن (وان شهدوا) اي او شهدا (بعد الغروب) اي غروب الشمس يوم الثلاثاءين بروية هلال شوال الليلة
الحاضية نهاية ومعنى قول المتن (بعد الغروب) اي او قبله وعدلوا بعده نهاية ومعنى (قوله بالنسبة لصلاة العيد)
قضيته أنه لا يجوز فعلها ليلا لا مفردا ولا في جماعة ولو قيل بجواز فعلها ليلا لاسيما في حق من لم يرد فعلها مع
الناس لم يبعد بل هو الظاهر ثم رايت سم على المنهج استشكل تأخيرها من اصله ثم رايت الاسنوي
استشكل ذلك ونقل كلامه فليراجع ع ش عبارة البجيرى واستشكله الاسنوي بما حاصله ان قضاءها ممكن
ليلا وهو اقرب واحوط وايضا فالقضاء هو مقتضى شهادة البيئة الصادقة فكيف يترك العمل بها وتؤى
من الغد اداء مع علنا بالقضاء لاسيما عند بلوغ المخبرين عدد التواتر اه (قوله اذ لا فائدة له الخ) اي لان شوالا
قد دخل يقينا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة لشهادتهم لا المانع من صلاة العيد نهاية ومعنى (قوله فتصلى من
الغد اداء) قال الشورى الظاهر ولو للرأى فليراجع كرى على بافضل (قوله بل بالنسبة لغيرها) يدخل
في الغير صوم الغد فيجوز صومه تطوعا مثلا لكن قضية الخبر المذكور خلافه وعبارة ته في شرح العباب اما
في حق غيرها اي الصلاة سواء حق الله تعالى وحق الآدى خلافا لمن نازع فيه كاحتساب العدة وحلول الاجل
ووقوع المعلق به فتسمع اتفاقا كافى المجموع وغيره وان لم يكن ثم مدع كاحتضاء كلامهم واستشكل ابن
الرفعة بان اشتغاله بسماعها ولا فائدة لها في الحال عبث رده الاسنوي والاذرعى بان الحاكم منصوب
للمصالح ما وقع وما يقع وقل ان يخلو هلال عن حق الله تعالى او عباده فاذا سمعها حسبة وإن لم يكن
عند الاداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة ان دعت اليه كان محسنا لا عابثا انتهى سم
(قوله كاجل الخ) قال عمير قراد الاسنوي وجواز التضيعة وجوب اخراج زكاة الفطر قبل الغد انتهى
اقول والظاهر جواز صومه في عيد الفطر سم على المنهج اه ع ش (قوله في ذلك) اي في قبول الشهادة

الخ) يوافق ذلك ما مر عن العباب وشرحه (قوله حيث بقي من الوقت ما يسع ركعة) الذي في شرح
الروض وينبغي فيما لوبقى من وقتها ما يسعها اور ركعة منها دون الاجتماع ان يصليها وحده او بمن
تيسر حضوره لتقع اداء ثم يصليها مع الناس ثم رايت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي اه وقد
يستشكل بان صلاتها مع الناس اعادة لها خارج الوقت مع ان الوقت شرط للاعادة كما تقدم في محله اللهم
إلا ان يستثنى هذا العذر مع ندرته ثم رايت في شرح مر ولعله مستثنى من قولهم محل إعادة الصلاة
حيث بقي وقتها اذ العيد غير متكرر في اليوم واليلة فتسرح فيه بذلك اه وعلى هذا فلو صلاها قضاء فرادى
أو جماعة لغواها ثم رأى جماعة أخرى يقضونها فهل يسن إعادة القضاء معهم فيه نظر (قوله بل بالنسبة
لغيرها) يدخل في الغير صوم الغد فيجوز صومه تطوعا مثلا لكن قضية الخبر المذكور خلافه وعبارة ته في شرح
العباب اما في حق غيرها اي الصلاة سواء حق الله تعالى وحق الآدى خلافا لمن نازع فيه كاحتساب العدة
وحلول الاجل ووقوع المعلق به فتسمع اتفاقا كافى المجموع وغيره وان لم يكن ثم مدع كاحتضاء كلامهم
واستشكل ابن الرفعة بان اشتغاله بسماعها ولا فائدة لها في الحال عبث رده الاسنوي والاذرعى بان الحاكم
منصوب للمصالح ما وقع وما يقع وقل أن يخلو هلال عن حق الله او عباده فاذا سمعها حسبة وإن لم يكن عند
الاداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة ان دعت اليه كان محسنا لا عابثا اه (قوله في المتن

وقد بقي ما يسع جميع الناس
وصلاة العيد اور ركعة منها
(برؤية الهلال الليلة الحاضية
أفطروا وصلينا العيد) أداء
لبقاء وقتها أما لو شهدوا
وقبلوا وقد بقي من الوقت
ما لا يسع ذلك فكلوا شهدوا
بعد الزوال ويسن فعلها
للفرد ومن تيسر حضوره
معه حيث بقي من الوقت
ما يسع ركعة ثم مع الناس
(وان شهدوا بعد الغروب
لم تقبل الشهادة) بالنسبة
لصلاة العيد اذ لا فائدة لها
فيها لا مانع أدائها من الغد
ولما في الخبر الصحيح الفطر
يوم يفطر الناس والاضحى
يوم يضحى الناس وعرفة
يوم يعرف الناس فيصلى
من الغد أداء بل بالنسبة
لغيرها كاجل وطلاق
وعتق علق بشوال أو
الفطر أو النحر ونازع
في ذلك ابن الرقعة بما
ردوه عليه

(او) شهدوا وقبلوا (بين الزوال (٥٦) والغروب افطرتا) وجوبا (وفات الصلاة) اى اداؤها لخروج وقتها بالزوال

وبما قررت به كلامه علم
أن العبرة بوقت التعديل لا
بوقت الشهادة (ويشرح
قضاؤها متى شاء) مریده
(فى الاظهر) كسائر
الرواتب وهو فى باقى اليوم
أولى مالم يعسر جمع
الناس فتأخيرها للغد أولى
هذا بالنسبة لصلاة الامام
بالناس أما كل على حدته
فالافضل له تعجيل القضاء
مطلقا وهذا وإن علم
من قوله فى صلاة النفل
ولوفات النفل المؤقت
نذب قضاؤه فى الاظهر
لكن ذكره هنا ايضا
وتفريعا على الفوات
الذى حكى مقابله بقوله
(وقيل فى قول) لانفوت
بل (تصلى من الغد أداء)
لكثرة الغلط فى الالة
فلا يفوت به هذا
الشعار العظيم

(باب صلاة الكسوفين)
كسوف الشمس وكسوف
القمر ويقال خسوفان
وللأول كسوف وللثانى
خسوف وهو الأشهر
الافصح وقيل عكسه
ويوجه شهرة ذلك وكونه
أفصح بأن معنى كسف
تغير وخسف ذهب وقد
بين علماء الهيئة أن كسوف
الشمس لاحقيقة له بخلاف

بالنسبة لغیر الصلاة كرى قول المتن (او بين الزوال والغروب الخ) اى اوقبل الزوال بزمن لايسع
صلاة العيد اوركمة منها كما مرنهاية ومعنى (قوله ان العبرة بوقت التعديل الخ) اى لانه وقت جوازالحكم
بشهادتهم مانهاية ومعنى وشرح المنهج وفى البيهقى عليه قوله والعبرة بوقت تعديل يقتضى انه بمجرد الشهادة
لايثبت المشهود به ولايعول عليها بل ينتظر التعديل نعم ان ظن شيئا عول على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة
فليتأمل بل هو عام سم اه (قوله هذا) اى قوله وهو فى باقى اليوم اولى مالم يعسر الخ (قوله فالافضل له تعجيل
القضاء مطلقا) اى مع من تيسر أو منفردا ثم يفعل ماغدا مع الامام كذا يفيد كلام النهاية والمغنى والاسنى
خلافا لما فى عش (قوله وهذا) اى قول المصنف ويشرع قضاؤها الخ (قوله وتفريعا الخ) عبارة النهاية
والمغنى وتوطئة لقوله وقيل الخ اه (قوله الذى حكى الخ) نعت للفوات ويحتمل مفعول تفريعا والموصول
كناية عن الاظهر المار (قوله فلا يفوت به الخ) (خاتمة) قال القمولى لم أر لاحد من أصحابنا كلاما فى
التنبه بالعيد والاعوام والأشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسى انه اجاب عن
ذلك بان الناس لم يزلوا يختلفون فيه والذى أراه مباح لاسنة فيه ولا بدعة وأجاب الشهاب بن حجر بعد
اطلاعه على ذلك بانها مشروعة واحتج له بان البيهقى عقد لذلك بابا فقال باب ما روى فى قول الناس بعضهم
لبعض فى العيد تقبل الله منا ومنكم وساق ما ذكره من أخبار وآثار ضعيفة لكن مجموعها يحتج به فى مثل ذلك
ثم قال ويحتج لعموم التنبه لما يحدث من نعمة او يندفع من نقمة بمشروعية سجود الشكر والتعزية وبما فى
الصحيحين عن كعب بن مالك فى قصة توبته لما تخلف عن غزوة تبوك أنه لما بشر بقبول توبته وهضى إلى النبي
صلى الله عليه وسلم قام إليه طلائع بن عبيد الله فهناهاى واقره صلى الله عليه وسلم معنى ونهاية قال عش قوله
مر تقبل الله الخ اى ونحو ذلك ما جرت به العادة فى التنبه ومنه المصاحفة ويؤخذ من قوله فى يوم العيد انها
لا تطلب فى أيام التشريق وما بعد يوم عيد الفطر لسن جرت عادة الناس بالتنبه فى هذه الأيام ولا مانع منه
لان المقصود منه التودد وإظهار السرور ويؤخذ من قوله يوم العيد ايضا ان وقت التنبه يدخل بالفجر لا
بليلة العيد خلافا لما فى بعض الهوامش اه وقد يقال لا مانع منه أيضا إذا جرت العادة بذلك لما ذكره من أن
المقصود منه التودد وإظهار السرور ويؤيده نذب التكبير فى ليلة العيد وعبارة شيخنا وتسن التنبه بالعيد
ونحوه من العام والشهر على المعتمد مع المصاحفة إن اتحاد الجنس فلا يصح الرجل المرأة ولا عكسه ومنها
الامر دال على الجليل وآسن إجابتها بنحو تقبل الله منكم احياءكم الله ما ناله كل عام وانتم بخير اه

(باب صلاة الكسوفين)

أى وما يتبع ذلك لو اجتمع عيد وجنازة عش (قوله كسوف الشمس) إلى قوله وكان هذا فى المغنى وإلى
قوله فأحاديث الخ فى النهاية (قوله وقيل عكسه) أى الكسوف للقمر والخسوف للشمس وقيل الكسوف
أوله فيهما والخسوف آخره وقيل غير ذلك معنى عبارة عش وقيل الخسوف للكل والكسوف للبعض
سم على المنهج وظاهره انه فى كل من الشمس والقمر اه (قوله بان معنى كسف تغير الخ) والحاصل ان
الكسوف ماخوذ من الكسف وهو الاستتار وهو بالشمس أليق لان نورها من ذاتها وإنما يستتر عنا بحيلولة
جرم القمر بيننا وبينها عند اجتماعهما ولذلك لا يوجد إلا عند تمام الشهور غالبا والخسوف ماخوذ من

او بين الزوال والغروب الخ) عبارة الروض وشرحه او بعد الزوال او قبله بزمن لايسع ركعة مع الاجتماع
قبلت شهادتهما وفات صلاة العيد وينبغي فيها لوقى من وقتها مايسعها اوركعة منها دون الاجتماع ان يصلها
وحده او بمن تيسر حضوره لتقع اداء الخ اه وقضية قوله وفات صلاة العيد بالنسبة لقوله او قبله الخ مع
قوله وينبغي الخ انه إذا شهدوا قبل الزوال بزمن لايسع ركعة مع الاجتماع بحكم بفواتها بالنسبة لصلاة الامام
بالقوم ولا يحكم بفواتها بالنسبة للاحاد وقد يستشكل فليتأمل (قوله علم ان العبرة بوقت التعديل الخ)

(باب صلاة الكسوفين)

يتأمل والله أعلم

فأذاحيل بينهما صار لا نور له وهي مضية في نفسها وإلّا يحول بينهما وإلّا يحول بينهما وإلّا يحول بينهما (٥٧) ضوءها الأنياب وكان هذا وسبب إثاره

في الترجمة وأيضا فأحدث
كسوف الشمس أكثر
واصح وأشهر ونازعهم
الأمدي في ذلك بما رددته
عليه في شرح العباب (هي
سنة) مؤكدة لكل من مر
في العيد للامر بها فيهما
رواه الشيخان ويكره تركها
وهو مراد الشافعي في
موضع بلا يجوز لأن المكروه
قد يوصف بعدم الجواز إذ
المتبادر منه استواء الطرفين
ولمّا لم تجب لخبز هل على
غيرها (فيحرم بنية صلاة
الكسوف) مع تعيين أنه
صلاة كسوف شمس أو
قمر نظير ما مر في أنه لا بد
من نية صلاة عيد الفطر أو
النحر وهذا وإن اغنى عنه
ما قدمه أول صفة الصلاة أن
ذات السبب لا بد من تعيينها
ولذا اغتنى عن نظيره في
العيد والاستسقاء لفهمه
من ذلك لكن صرح به هنا
لأنه خفي لندرة هذه الصلاة
ويجوز لمريد هذه الصلاة
ثلاث كيفيات إحداها
وهي أقلاها ومحلها أن نواها
كالعادة وأطلق أن يصلحها
ركعتين كسنة الصبح ونبت
فيها حديثان صحيحان
ومحل ما يأتي أنه لا يجوز
النقص والرجوع بها إلى
الصلاة المعتادة عند الانجلاء
إذا نواها بالصفة الآتية
خلافا لما زعمه الأسنوي
ثانيتها وهي أكمل من
الأولى ومحلها كالتى بعدها

الخسوف وهو المحو وهو بالقمر أليق لأن جرمه أسود صقيل كالمرآة يضيء بمقابلته نور الشمس فإذا حال جرم
الأرض بينهما عند المقابلة منع من وصول نورها إليه فيظلم ولذلك لا يوجد إلا قبيل أنصاف الشهر وغالبا
شيخنا (قوله) فأذاحيل بينهما أي حال ظل الأرض بينهما وبينه نقطة التقاطع نهاية (قوله) وهي مضية الخ
أي الشمس (قوله) حائل وهو القمر نهاية ومعنى (قوله) فيمنع الخ أي مع بقاء نورها فيرى لون القمر كدافي
وجه الشمس فيظن ذهاب ضوءها معنى (قوله) وكان هذا أي إنكارهم لكسوف الشمس عرش (قوله)
هو سبب إثاره في الترجمة زاد النهاية بناء على ما مر من مقابل الآشهر اه قال الرشيد يعني المعبر عنه بقوله
وقيل عكسه إذ هو المقابل الحقيقي اه (قوله) ونازعهم الخ أي علماء الهيئة (في ذلك) أي في البيان المتقدم
(قوله) مؤكدة الخ إلى قول المتن ويقر في النهاية بما وافقه لإقوله خلافا للأسنوي وكذا في المعنى لإقوله وأطلق
(قوله) لكل من مر الخ عبارة المغنى في حق كل مخاطب بالمكتوبات الخمس ولو عبدا أو امرأة اه زاد النهاية
أو مسافرا (قوله) إذ المتبادر الخ عبارة المغنى من جهة إطلاق الجائز على مستوى الطرفين اه (قوله) إذ
المتبادر منه الخ فيه نظر ظاهر سم (قوله) وإنما يجب الخ أي بالامر المتقدم (قوله) غيرها أي الخمس
معنى (قوله) نظير ما مر أي في العيدو (قوله) في أنه لا بد الخ أي من أنه الخ (قوله) وهذا أي قول المصنف
فيحرم بنية الخ (قوله) لكن صرح به الخ عبارة المغنى لإلّا نأخذ كرت هنا لبيان أقل صلاة الكسوف اه
(قوله) وأطلق الخ أفتى الوالدرحه الله تعالى بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتخبر بين أن يصلحها كسنة
الصبح وإن يصلحها بالكيفية المعروفة نهاية قال عرش قال سم على حج وعليه فهل يتعين إحدى الكيفيتين
بمجرد القصد إليها بعد إطلاق النية أولا بد من الشروع فيها بأن يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع
الأول من الركعة الأولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر ويتجه الثاني اه أقول ولو قيل بالأول بل هو الظاهر
وتنصرف بمجرد القصد والارادة ما عينته لم يبعد قياسا على ما لو أحرم بالحج وأطلق فيصبح وينصرف لما صرفه
إليه بمجرد القصد والارادة ولا يتوقف على الشروع في الأعمال وعلى ما لنوى نفلنا فيبدو ينقص بمجرد
القصد والارادة اه (قوله) أن يصلحها الخ خبر قوله إحداها (قوله) كسنة الصبح (قوله) لو نذر أن
يصلحها كسنة الظهر تعين فعلها كذلك وفي سم على المنهج أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه إذا أطلق
انعقدت على الإطلاق وتخبر بين أن يصلحها كسنة الظهر وإن يصلحها بالكيفية المعروفة وبأنه لو أطلق نية
الوتر انحطت على ثلاث لأنها أقل الكمال وجزم ابن حجر بأنه إذا أطلق فعلها كسنة الظهر وإنما يرد أن نواها
بصفة الكمال وأقول قد يتجه انعقادها بالهيئة الكاملة لأنها الأصل والفاضلة ويؤخذ بما أفتى به شيخنا صحة
إطلاق المأموم نية الكسوف خلف من جهل هل نواه كسنة الظهر أو بالكيفية المشهورة لأن إطلاق النية
صالح لكل منهما وينحط على ما قصده الامام أو اختاره بعد اطلاقه منهما فإن بطلت صلاة الامام أو فارقته عقب
الأحرار ومجهل ما قصده أو اختاره فيتجه البطلان وإذا أطلق المأموم نيته خلف من قصد الكيفية المعروفة
وقلنا بصحة ذلك كما هو قضية فتوى شيخنا وأراد مفارقه قبل الركوع وإن يصلحها كسنة الظهر فهل يصح ذلك
أم لا فيه نظر والمعتمد الثاني وإن نيته خلف من نوى الكيفية المعروفة تنحط على الكيفية المعروفة فليس له
الخروج عنها وإن فارق اه عرش تنصرف (قوله) ونبت فيها أي في هذه الكيفية (قوله) ومحل ما يأتي
أي في المتن آتيا (قوله) والرجوع بها الخ أي باسقاط ركوع من الركوعين (قوله) إذا نواها الخ خبر
ومحل ما يأتي (قوله) لما زعمه الأسنوي أي من إنكاره هذه الكيفية مستدلا بما يأتي إيجاب (قوله) أن يزيد

(قوله) إذ المتبادر منه الخ فيه نظر ظاهر (قوله) لأنه خفي الخ ولأنه لما احتاج لتصوير هذه الصلاة لمخافة
كيفيةها لكيفية بقية الصلوات ناسب ذكر الأحرام لتكون كيفيتها مذكورة بتامها فإن ذلك أقعد
وأوضح (قوله) وأطلق الخ أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتخبر بين أن
يصلحها كسنة الصبح وإن يصلحها بالكيفية المعروفة وأفتى بأنه لو أطلق نية الوتر انحطت على ثلاث لأنها أقل
الكمال فيه وإن كراهة الافتصاف على ركعة وإذا أطلق وقلنا بما أفتى به شيخنا فهل يتعين إحدى الكيفيتين

أو وسورة قصيرة (ويركع ثم يرفع (٥٨) ثم يقرأ الفاتحة) أو وسورة قصيرة (ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد) بسجدتين كغيرها (فهذه ركعة

الخ) خبر قوله ثانيتهما (قوله أو وسورة قصيرة) يعني يقرأ الفاتحة فقط أو يقرأ معها سورة أخرى قصيرة كركوع قول المتن (ثم يقرأ الفاتحة) أي بعد الافتتاح والتعوذ نهاية ومعنى قول المتن (ثم يركع) أي ثانيًا أقصر من الأول نهاية ومعنى قول المتن (ثم يعتدل) أي ثانيًا ويقول في الاعتدال عن الركوع الأول والثاني سمع الله لمن حدهر بذلك الحمد كافي الروضة وأصلها زاد في المجموع حمدًا طيبًا إلى آخره ومعنى وكذا في النهاية إلا قوله زاد الخ قال ع ش قوله م ر بنالك الحمد أي إلى آخر ذلك الاعتدال محلي وحج أقول وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم من التفصيل بين المنفرد واما غير محصورين الخ لأن هذا المريد بخصوصه بخلاف تكرير الركوع وطويل القراءة فلا يتوقف على رضا المأمومين لوروده اه (قوله كغيرها) أي وبأبي بالطائفة في محلها معنى ونهاية (قوله ولا يجوز إعادة صلاتها إلا فيما يأتي) أي قريبًا واما خبر أنه صلى الله عليه وسلم جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها هل انجلى فأجاب عنه شيخنا الشهاب الرملي بأنها واقعة حال فعلية يحتمل أن ما صلاه بعد الركعتين لم ينوبه الكسوف سم قول المتن (لنأدى الكسوف) أي فاولى لغير تباديه سم (قوله أي أحد الركوعين) إلى قوله واعترضه في النهاية والمغنى (قوله وغيره) أي غير النفل المطلق (قوله وفيه الخ) أي في مسلم ع ش (قوله أربعة وصح خمسة) أي ركوعات نهاية (قوله اجابوا) أي الجمهور (عنها) أي عن روايات الزيادة نهاية ومعنى وسكت الشارح عن جواب رواية الإعادة واجلب النهاية عنها بما مر انقاع سم عن الشهاب الرملي بأن أحاديث الركوعين أصح الخ أي فقد تمت على بقية الروايات نهاية زاد المغنى وهذا هو الذي اختاره الشافعي ثم البخاري اه (قوله واعترضه الخ) أي الجواب المذكور (قوله وفيه نظر) أي في الاعتراض المذكور (قوله لأن سير كلامهم) أي تتبع كلام المحدثين (قوله فالتعارض محقق) قد يقال قضية التعارض لاخذ بجميع التعدد المنقول لا الاقتصار على كيفية واحدة إلا أن يقال لما تعذر معرفة عين كل وارداقتصر ناعلى الأقل منه فليتأمل سم (قوله وصوره الزيادة) إلى قوله وكذا قالوه في المغنى والنهاية إلا قوله والنقص وقوله وعلى هذا إلى ولو صلاها وقوله إلا لعذر إلى المتن (قوله والنقص) ينبغي أن يكون من صورته أيضًا أن ينجلي وهو في الصلاة فليس له النقص في الأصح وله ذلك على مقابله سم (قوله على المقابل) أي مقابل الأصح (قوله أن يكون من أهل الحساب) أي وإلا فكيف يعلم في الصلاة أن الكسوف يتبادى زيادة على قدر ما نوى الاتيان به وينقص عنه وقديقال لا حاجة إلى تصوير النقص بذلك مع قول المصنف للانجلاء فليتأمل سم عبارة ع ش ولا حاجة للتصوير بذلك في النقص لأنه يكون عند الانجلاء وهو مشاهد فلا يحتاج إلى الحساب اه (قوله وعلى هذا) أي التصوير سم (قوله ولو صلاها الخ) عبارة النهاية وعلم بما تقرر امتناع تكريرها لبطء الانجلاء نعم لو صلاها منفردا الخ (قوله سن إعادتها الخ) ويظهر بجيء شروط

بمجرد القصد إليها بعد إطلاق النية أو لا بد من الشروع فيها في تعيينها بأن يكرر الركوع في الركعة الأولى بل بأن يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع الأول من الركعة الأولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر ويتجه الثاني (قوله ولا يجوز إعادتها إلا فيما يأتي) أي قريبًا واما خبر أنه صلى الله عليه وسلم جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها هل انجلى كما رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح فأجاب عنه شيخنا الشهاب الرملي بأنها واقعة حال فعلية يحتمل أن ما صلاه بعد الركعتين لم ينوبه الكسوف (قوله في المتن لنأدى الكسوف) أي فاولى لغير تباديه (قوله وحينئذ فالتعارض محقق) قد يقال قضية التعارض لاخذ بجميع التعدد المنقول لا الاقتصار على كيفية واحدة إلا أن يقال لما تعذر معرفة عين محل كل وارداقتصر ناعلى الأقل منه فليتأمل (قوله وصوره الزيادة والنقص الخ) ينبغي أن يكون من صورة النقص أيضًا أن ينجلي وهو في الصلاة فليس له النقص في الأصح وله ذلك على مقابله (قوله أن يكون من أهل الحساب الخ) أي وإلا فكيف يعلم في الصلاة أن الكسوف يتبادى زيادة على قدر ما نوى الاتيان به وينقص عنه وقديقال لا حاجة إلى تصوير النقص بذلك مع قول المصنف للانجلاء فليتأمل (قوله وعلى هذا) أي التصوير

ثم يصلي ثانية كذلك) وهذه في الصحيحين لكن من غير تصريح بقراءة الفاتحة في كل ركعة (ولا تجوز) إعادتها إلا فيما يأتي ولا (زيادة ركوع ثالث) فأكثر (لنأدى الكسوف ولا نقصه) أي أحد الركوعين اللذين نواهما (للانجلاء في الأصح) لأنها ليست نفلا مطلقا وغيره لا تجوز الزيادة فيه ولا النقص عنه وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وفيه أيضا أربعة وصح أيضا إعادتها أجابوا عنها بأن أحاديث الركوعين أصح وأشهر واعترضه جمع بانه إنما يصح إذا اتحدت الواقعة أما إذا تعددت لكسوف الشمس والقمر فلا تعارض وفيه نظر لأن سير كلامهم قاض بأنه لم ينقل تعددها بعد تلك الروايات المتخالفة التي تزيد على سبعة وحينئذ فالتعارض محقق وعند تحققه يتعين الأخذ بالأصح والأشهر وهو ما تقرر فتأمل وصورة الزيادة والنقص على المقابل أن يكون من أهل الحساب ويقضى حسابه ذلك وعلى هذا يحمل قول من قال محل الكيفية

الآنية أن لا يضيق الوقت ويمكن حمله على ما يأتي في الخسوف قبل طلوع الشمس فوقها حينئذ ضيق فلا تكون هذه الكيفية فاضلة في حقه حينئذ ولو صلاها منفردا أو جماعة ثم رأى جماعة يصلونها سن له إعادتها معهم كما مر وواضح

ان محله بل ومن اراد صلاتها معهم ولم يكن صلاها قبل ما اذا لم يقع الانحلال قبل نحره ولا امتنع لانه انشاصلاة مع زوال سببها نالتها (و) هي
(الاكل) على الاطلاق وان لم يرضها المأمومون إلا اعذر كما إذا بدأ بالكسوف قبل الفرض كما يأتي (أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة)
وسوابقها من افتتاح وتعوذ (البقرة) أو قدرها وهي أفضل لمن أحسنها (وفي) القيام (الثاني) (٥٩) بعد التعوذ والفاتحة (كأنني آية)

معتدلة (منها وفي) القيام
(الثالث) بعد ذلك (مائة)

(وخسين) منها (وفي) القيام

(الرابع) بعد ذلك (مائة)

منها (تقريباً) كذا نص

عليه في أكثر كتبه وله

نص آخر أنه يقرأ في الثاني

آل عمران أو قدرها وفي

الثالث النساء أو قدرها

والرابع المائدة أو قدرها

وليس باختلاف عند

المحققين بل هو للتقريب

وهما متقاربان كذا قالاه

ويشكل عليه أنه في الاول

طول الثاني على الثالث

وفي الثاني عكس وهذا هو

الانسب فان الثاني تابع

الاول والرابع للثالث فكان

الاول أطول من الثاني

والثالث أطول منه ومن

الرابع ويمكن توجيه الاول

بان الثاني لما تبع الاول

طال على الثالث وهو على

الرابع ويؤيده ما يأتي

في الركوع فيمكن حمل

التقريب على التخيير بينهما

لتعادل علمتهما كما علمت

(ويسبح في الركوع الاول

قدر مائة من) الآيات المعتدلة

من (البقرة وفي الثاني)

الاعادة هنا ويظهر أنها لو انحلت وهم في المعادة أموها معادة كالو انحلت وفي الاصلية عش (قوله ان
محله) اي سن الاعادة فيما ذكر (قوله بل ومن اراد صلاتها الخ) اي محل جواز صلاة من اراد الخ (قوله
ولا امتنع) اي ما ذكر من الاعادة والانشاء (قوله إلا لعذر الخ) عبارة الاستاذ البكري في كنهه ومحل مامر
إذا لم يكن عذراً ولا سن التخفيف كما يؤخذ من قول الشافعي في الام إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها فقرا
في كل ركوع بالفاتحة وقول هو الله احد وما اشبهها اه سم عبارة البصري قوله إلا لعذر اي فلا تكون
حينئذ هي الاكل بل الاكل حينئذ الكيفية الثانية اه (قوله وسوا بقها) الاولى وسابقتها (قوله وهي أفضل
لمن احسنها) اي فان قرأ قدرها مع احسانها كان خلاف الاولى عش قول المتن (وفي الثالث مائة وخمسين
وفي الرابع مائة) اي مثل ذلك نهاية ومعنى (قوله وله نص اخر الخ) عبارة النهاية ولا يتعين ذلك فقد نص في
البويطي والامو المختصر في محل آخر انه يقرأ الخ اه (قوله وهما متقاربان) اي والاكثر على الاول مغنى
(قوله انه في الاول الخ) عبارة النهاية وما نظره فيما يقرر من ان النص الاول فيه تطويل الثاني على الثالث
وهو الاصل إذا الثاني فيه مائتان وفي الثالث مائة وخمسون والنص الثاني فيه تطويل الثالث على الثاني إذا
النساء اطول من آل عمران وبين النصين تفاوت كبير ربانه يستفاد من مجموع النصين تخييره بين تطويل
الثالث على الثاني ونقصه عنه اه (قوله وهذا هو الانسب الخ) يتأمل وجه الانسية ووجه الدلالة لئما احتج
به عليها وهو قوله فان الثاني الخ وقد قال السبكي ثبت بالاخبار تقدير القيام الاول بنحو البقرة وتطويله على
الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع واما نقص الثالث عن الثاني او زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فيما علم
فلا جله لا بعد في ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني اه سم وفي النهاية والمغنى ما يوافقه وقد
يقال وجه الدلالة ان الثالث لما كان اصلاً غير تابع كان الانسب تطويله على مطلق التابع الشامل للثاني
والثالث (قوله ويؤيده) اي الاول قول المتن (في الركوع الاول الخ) ظاهره وإن لم يطول القيام ولا مانع
منه لان تطويل الركوع او السجود من حيث هو لا ضرر فيه ومع ذلك فالاول ان لا يطيله لما فيه من مخالفة
الاقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام عش ولك ان تمنع دعوى الظهور بان الكلام هنا في الكيفية الثالثة
(قوله بالسين أوله) أي خلافاً لما في التنبيه من تقديم المثناة الفوقية على السين مغنى قول المتن (والرابع
خسين) قال العلامة الشوري هلا قال ستين وما وجه هذا النقص اه أقول انه جعل نسبة الرابع للثالث
كنسبة الثاني للاول والثاني نقص عن الاول عشرين فكذا الرابع نقص عن الثالث عشرين عش وفي
البيجيري عن البرماوي وكان التفاضل بين الثاني والثالث بعشرة فقط لانها اقل عقود العشرات اه قول المتن
(تقريباً) اي في الجميع لثبوت التطويل من الشارع من غير تقدير نهاية ومعنى (قوله انه يسبح في كل ركعة
بقدر قراءته) هل المراد انه يسبح في كل ركوع بقدر القيام الذي قبله سم واعتمده شيخنا (قوله ويقول

(قوله إلا لعذر كما إذا بدأ الخ) عبارة الاستاذ البكري في كنهه ومحل مامر إذا لم يكن عذراً والا
سن التخفيف كما يؤخذ من قول الشافعي في الام إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها فقرا في
كل ركوع بالفاتحة وقول هو الله احد وما اشبهها اه (قوله وهذا هو الانسب الخ) يتأمل وجه
الانسية ووجه الدلالة لئما احتج به عليها وهو قوله فان الثاني الخ وقد قال السبكي ثبت بالاخبار
تقدير القيام الاول بنحو البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع واما نقص الثالث عن الثاني
او زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فيما علم فلا جله لا بعد في ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني اه (قوله
وله نص اخر انه يسبح في كل ركعة بقدر قراءته) هل المراد انه يسبح في كل ركوع بقدر القيام الذي قبله

قدر (ثمانين وفي) (الثالث) قدر (سبعين) بالسين أوله (و) في (الرابع) قدر (خسين تقريباً) كذا نص عليه في أكثر كتبه أيضاً وله
نص آخر أنه يسبح في كل ركعة بقدر قراءته ويقول في كل رفع سمع الله من حمده بنالك الحمد إلى آخر ذكر الاعتدال (ولا يطول السجدة في
الاصح) كما لا يذنب في القدم والجلوس بين السجدين الاعتدال الثاني (قلت الصحيح تطويلها) وهو الافضل لانه (ثبت في الصحيحين ونص

الاول والثاني نحو الثاني (ونسن جماعة) وبالمسجد إلا لعذر وذلك للتابع رواه الشيخان وإتمام يسن هنا الخروج للصحراء لأنه يعرضه اللغات قبل جماعة بالرفع أي فيها ولا يصح نضه حالا لاقتضائه تقييد الذنب بحالة الجماعة وليس كذلك أهو فيه نظر بل النصب هو الظاهر وليس بحال بل تمييز بحول عن نائب الفاعل ويصح جملة حالا وذلك الإيهام متتف بقوله أولا هي سنة الظاهر في سنه للمنفرد أياها (ويجهر بقراءة كسوف القمر) إجماعا لأنها ليلية أو ملحقة بها (لا الشمس) بل يسر للتابع صححه الترمذي وغيره (ثم يخاطب) من غير تكبير كما يحكيه ابن الاستاذ (الامام) للتابع في كسوف الشمس متفق عليه وقيس به خسوف القمر وتكره الخطبة في مسجد بغير إذن الامام خشية الفتنة ويؤخذ منه أن محله ما إذا اعتيد استئذانه أو كان لا يراها ويخطب امام نحو المسافرين لا امامة النساء نعم ان قامت واحدة فوعظت فلا بأس وكذا في العيد كما هو ظاهر (خطبتين بأركانهما) وسننهما السابقة (في الجمعة)

قياسا عليها أما شروطها فسنه هنا

(الخ) عطف على قول المصنف ويسمى الخ قول المتن (في البيوطي) أي في كتابه وهو يوسف أبو يعقوب بن يحيى القرشي من بوط قرية من صعيد مصر الاذني كان خليفه الشافعي رضي الله تعالى عنه في حلقته بعده مات سنة اثنين وثلاثين ومائتين نهاية ومعنى قول المتن (ونسن جماعة) وينادي لها الصلاة جامعة كما علم بأمرو ونسحب للنساء غير ذوات الهيئات الصلاة مع الامام وذوات الهيئات يصلين في بيوتهن منفردات فان اجتمعن فلا بأس بنهاية ومعنى (قوله) وبالمسجد (الخ) عبارة النهاية والمعنى وتسن صلاتها في الجامع كنظيره في العباداه قال ع ش قوله مر كنظيره في العيد قضيته انه لو ضاق بهم المسجد خرجوا الى الصحراء وقال سم على حج قوله وبالمسجد إلا لعذر الخ قال في العباب وبالمسجد وإن ضاق أهو سكنت عليه في شرحه وعبارة شرح الارشاد دون الصحراء وإن كثر الجمع أهو قوله هنا إلا لعذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباب ولا في شرحه ولا في شرح الارشاد أهو يمكن توجيه قوله وإن ضاق بأن الخروج إلى الصحراء قد يؤدي إلى فواتها بالانجلاء أهو (قوله) جماعة بالرفع إلى قوله ويؤخذ في النهاية لا قوله وليس إلى بل تمييز وكذا في المعنى لا قوله ويصح إلى المتن (قوله) ويصح جملة حالا) لكن على هذا لا يكون تعرض لسن نفس الجماعة مع انه المقصود بالتعرض سم (قوله) وذلك الإيهام متتف (الخ) محل تأمل لا مكان حمل المطلق على المقيّد فلا يفتي الإيهام بصري وسم قول المتن (ويجهر) أي الامام والمنفرد ندبا ومعنى ونهاية (قوله) لأنها ليلية) أي ان فعلت قبل الفجر (أو ملحقة بها) أي ان فعلت بعده فالو للتوزيع بصري وسم (قوله) بل يسر) (فرع) لو غربت الشمس أو طلعت وقد بقي ركعة من صلاة كسوف الشمس في الاول والقمر في الثاني فالتوجه الجهر فيها في الاول والاسرار فيها في الثاني وهو نظير ما لو غربت بعد فعل ركعة من العصر أو طلعت بعد فعل ركعة من الصبح فانه يجهر في ثانية العصر في الاول ويسر في ثانية الصبح في الثاني كما هو الظاهر سم قول المتن (قوله) ثم يخاطب (الخ) أي ندبا بعد صلاتها بنهاية ومعنى قال ع ش فلو قدمها على الصلاة هل يعتد بها أم لا فيه نظر والا قرب الثاني ثم رايت في العباب ما نصه ولا تجزئان أي الخطبتان قبل الصلاة ولا خطبة فردة أهو (قوله) من غير تكبير) وهل يحسن ان يأتي بذله بالاستغفار قياسا على الاستسقاء أم لا فيه نظر والا قرب الاول لان صلاته مبنية على التضرع والحث على التوبة والاستغفار من أسباب الحث على ذلك وعبارة الناشئ يحسن أن يأتي بالاستغفار لانه لم يرد فيه نص أهو ع ش (قوله) وتكره الخطبة (الخ) عبارة النهاية والمعنى ويستثنى من استحباب الخطبة ما قاله الاذني تبعاً للنص انه لو صلى ببلد وبه وال فلا يخاطب الامام إلا بامر وهو لا يفكره وبأني مثله في الاستسقاء وهو ظاهر حيث لم يفرض السلطان ذلك لأحد بخصوصه وإلا لم يحتج لاذن أحدها (قوله) ما إذا اعتيد استئذانه (الخ) الاولى الضبط بخشية الفتنة بصري (قوله) أو كان (الخ) أي الامام قول المتن (خطبتين (الخ) يعلم منه انه لا تجزئ خطبة واحدة وهو كذلك للتابع معنى (قوله) فسنه هنا) نعم يعتبر لاداء السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عربية نهاية ومعنى زاد شيخنا وكون الخطيب ذكرا أهو (قوله)

(قوله) وبالمسجد إلا لعذر) قال في العباب وبالمسجد وإن ضاق أهو سكنت عليه في شرحه وعبارة شرح الارشاد دون الصحراء وإن كثر الجمع أهو قوله هنا إلا لعذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباب ولا في شرحه ولا في شرح الارشاد (قوله) ويصح جملة حالا) لكن على هذا لا يكون تعرض لسن نفس الجماعة مع انه المقصود بالتعرض (قوله) وذلك في الإيهام متتف) أقول اتفاه عنوع إلا ذامعنى للإيهام إلا احتمال تقييد سنيتها بالجماعة وهو حاصل مع ما ذكر اول الباب لاحتمال تقييده بما افاده ما هنا لان المطلق يحمل على المقيّد بل الإيهام لازم لما اعترف به من قوله الظاهر الخ اذن لازم الظهور وجود الاحتمال (قوله) أو ملحقة بها) أي كافي بعد الفجر (فرع) لو غربت الشمس أو طلعت وقد بقي ركعة من صلاة كسوف الشمس في الاول والقمر في الثاني فالتوجه الجهر فيها في الاول والاسرار فيها في الثاني وهو نظير ما لو غربت بعد فعل ركعة من العصر أو طلعت بعد فعل ركعة من الصبح فانه يجهر في ثانية العصر في الاول ويسر في ثانية الصبح في الثاني كما هو الظاهر (قوله) أما شروطها فسنه (الخ) نعم يعتبر لاداء السنة الاسماع والسماع وكون

كالعبد نعم تحصل السنة هنا
بخطبة واحدة على ما في
الكفاية عن النص وتبعه
جمع لكن رده آخرون
وهو المعتمد (ويبحث)
الخطيب ندبا للناس (على
التوبة والخير) عام بعد
خاص وحكمة افراده مزيد
الاهتمام بشأنه ويحرضهم على
العق والصدقة للتتابع
بمسند صحيح في كسوف
الشمس وقيش بهما الباقي
ويذكر ما يناسب الحال
من حث وزجر ويكثر
الدعاء والاستغفار (ومن
ادرك الامام في ركوع اول)
من الركعة الاولى أو الثانية
(ادرك الركعة) كغيرها
بشرطه السابق (أو) أدركه
(في) ركوع (نان) أو في قيام
(نان) من الاولى أو الثانية
(فلا) يدركها (في الاظهر)
لان ما بعد الركوع الاول
في حكم الاعتدال وإنما
وجبت الفاتحة وسنت
السورة فيه للتتابع محاكاة
للاول لتمييز هذه الصلاة
عن غيرها وفي مقابل
الاظهر هنا تفصيل لسنا
بصدده ويشن هنا الغسل
لالتزين السابق في الجمعة
كاجته بعضهم لخوف فواتها
(وتفوت صلاة) كسوف
(الشمس) اذ لم يشرع فيها
(بالانجلاء) لجمعها يقينا
للبعضها ولا إذا شككتها

كالعبد) أي فلا يشترط كون الخطبة عربية خلافا للنهاية والمعنى (قوله وهو المعتمد) وفاقا للمعنى والنهاية
قول المتن (ويبحث على التوبة) أي من الذنوب مع تحذيرهم من الغفلة والتأدي في الغرور ونهاية ومعنى عبارة
شيخنا أي يأمروهم امرؤا كد على التوبة من الذنوب وهي وان كانت واجبة قبل امره لا يمكن اتنا كد به كما
افاده القليوبي وقد تكون سنة قبل امره ويجب به كما إذا لم يكن عليه ذنب ككفار سلم وصبي بلغ ومذنب تاب
اه (قوله عام الخ) أي ذكر الخير بعد التوبة عام الخ نهاية (قوله ويحرضهم) إلى قوله وإنما وجبت في
النهاية والمعنى (قوله على العتق) ويجب منه بالامر به ما يجزى في الكفارة لكن نقل عن خط الميذاني انه
لا يشترط هذا ذلك وضابط من يجب عليه العتق بالامر من يجب عليه العتق في الكفارة (قوله والصدقة)
أي صدقة التطوع وتحصل بأقل متمول مالم يعين الامام قدر من ذلك ولا تعين على من قدر عليه وضابط
من تجب عليه الصدقة من يفضل عنده عما يحتاجه في الفطرة ما يصدق به شيخنا وفي الجبري عن الحنفية انه اذا
عين الامام قدر ازا نداء على زكاة الفطر لزوم بشرط ان يكون فاضلا عن كفايته وكفايته بموئنة بقية العمر الغالب
اه وقال شيخنا في الاستسقاء انه هو المعتمد (والصدقة) أي والدعاء والاستغفار نهاية ومعنى (قوله ويذكر
الخ) أي في كل وقت من الحدث والزجر معنى (قوله ما يناسب الحال الخ) أي كالصوم والواجب منه بالامر
يوم وكالصلاة والواجب منها بذلك ركعتان نعم ان عين قدر من ذلك تعين على من قدر عليه شيخنا قول
المتن (في ركوع اول) هو بالتنبؤ وتركه لان اول ان استعمل بمعنى متقدم كان مصر وفاقا لعمدني اسبق كان
ممنوعا من الصرف ع ش (قوله فلا يدركها) زاد المحلى أي والمعنى أي شيئا منها اه أي فليس المراد انه يدرك
ذلك الركوع فقط ويتم عليه بعد السلام ع ش قول المتن (في الاظهر) محله فيمن فعلها بالهيئة المخصوصة أما
من احرم بها كسنة الظهور فيدرك الركعة بادر الكوع الثاني من الركعة الثانية سواء اقدى في القيام قبله
او فيه واطمان يقيما قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع لتوافق نظام صلاتيهما حينئذ (فرع) لو اقدى
بامام الكسوف في ثاني ركوع الركعة الثانية فابعد واطاق نيته وقلنا ان من اطلق نية الكسوف انعقدت
على الاطلاق فهل تنعقد له هنا على الاطلاق لزوال المخالفة والاول لان صلاته انما تنعقد على ما نواه الامام لثلا
تلزوم المخالفة فيه نظرا وظن مر اختيار الاول سم على المنهج اذ ع ش (قوله وإنما وجبت الخ) جواب سؤال
ظاهر البيان (قوله تفصيل الخ) عبارة للمعنى والقول الثاني يدرك ما لحق به الامام ويدرك بالركوع القومة
التي قبله فاذا كان ذلك في الركعة الاولى وسلم الامام قام هو وقرأ وركع واعتدل وجلس وتشهد وسلم وفي
الثانية وسلم الامام قام وقرأ وركع ثم اتى بالركعة الثانية بركوعها ولا يقم هذا المقابل من اطلاق المتن بل
يفهم منه انه يدرك الركعة بكاملها وليس مر ادا لا خلاف انه لا يدرك الركعة بجمعها وفي النهاية نحوه (قوله
ويسن) إلى قوله اه في المعنى الا قوله ويفرق إلى اما اذا وقوله قيل وإلى قول المتن وبغرو به في النهاية الا قوله
وبانه يلزم إلى وبان دلالة علمه (قوله لا التزين الخ) عبارة للمعنى والنهاية لا التزلف بحاق وقلم كما صرح به
بعض فقهاء اليمن لضيق الوقت ولا نه حالة سؤال وذلة ويظهر انه يخرج في ثياب بذلة وموئنة قياسا على الاستسقاء
لانه لا يثق بالحال ولم ازم من تعرض له اه واعتمده شيخنا (قوله اذ لم يشرع) سيد كر محترزه بقوله اما اذا
زال (قوله وتفوت صلاة كسوف الشمس) أي بخلاف الخطبة فانها لا تقوت لان القصد بها الوعظ وهو لا
يقوت بذلك فلو انجلي بعض ما كسف فله الشروع في الصلاة كالوالم ينكشف منها الا ذلك القدر نهاية ومعنى
(قوله ولا إذا شككتها) عطف على ما لبعضها عبارة للنهاية والمعنى ولو حال سحب وشك في الانجلاء او
الكسوف لم يؤثر فيه فعلم في الاول دون الثاني عملا بالاصل فهما اه (ولا نظري في هذا الباب لقول المنجمين
الخ) أي فاذا قالوا انجلت او انكسفت لم تعمل بقولهم فنصلي في الاول اذا اصل بقاء الكسوف دون الثاني اذ

الخطبة عربية شرح مر (قوله لا التزين الخ) عبارة شرح الروض واما التزلف بحلق الشعر وقلم الظفر
فلا يسن لها كما صرح به بعض فقهاء اليمن فانه يصيق الوقت اه (قوله ولا إذا شككتها) لخلولة سحب
الخ قال في الروض فان حال سحب وقال منجم أي واكثر كافي شره انجلت او كسفت لم يؤثر اه قال في

ولا نظري في هذا الباب لقول المنجمين مطلقا وان كثروا لانه تخمين وان اطرذو يفرق بين هذا وجواز عمل المنجم في الوقت والصوم بعلمه بان هذه الصلاة خارجة عن القياس فاحتيط لها وبانه يلزمه القضاء في الصوم وان صادف كما يأتي فله جابر وهذه لا قضاء فيها كما مر فلا جابر لها وبان دلالة علمه على ذنبك اقوى منها هتاو ذلك لغوات سببها اما اذا زال أثناءها فانه يتيمها قيل ولا توصف بآداء ولا قضاء اه والوجه صحة وصفها بالآداء وان تعذر القضاء كرمى الجمار ولو بان وجود الانجلاء قبل الشروع فيها فالوجه انها ان كانت كسنة الصبح وقعت نفلا مطلقا كالأحرار بفرض او نفلا قبل وقته جاهلا به أو كالحية الكاملة بان بطلانها اذا نفل على هيئتها يمكن انصرافها اليه (ويغروها كاسفة) لزوال سلطانها والانتفاع بها (و) نفوت صلاة خسوف القمر قبل الشروع فيها (بالانجلاء) بجمعه كما مر في الشمس (وطلوع الشمس) لزوال سلطانها (لا) بطلوع (الفجر) وهو خاسف فلا نفوت (في الجدي) لبقاء ظلة الليل والانتفاع بضوئه وله الشروع فيها إذا خسف بعد الفجر

الأصل عدمه نهاية ومعنى (قوله مطلقا) ظاهره ولو غلب على ظنه صدقهم ويشعر به قوله ويفرق الخ (قوله) خارجة عن القياس في الجملة فلا ينافي انها تجوز كسنة الصبح سم (قوله) وبانه يلزمه القضاء الخ في لزوم القضاء كلام يأتي في محله وقد عكس الفرق بينهما فيقال المالم يكن تدارك هذه بالفضاء فينبغي جوازها لئلا تفوت راسا ولا كذلك الصوم سم (قوله) دلالة علمه اي المنجم (على ذنبك) اي الوقت والصوم (قوله) وذلك الخ اي فواتها بالانجلاء بصري (قوله) اما اذا زال اي انجلي جميعها نهاية ومعنى (قوله) فانه يتيمها اي وان لم يدرك ركعة منها نهاية ومعنى اي وان علم عند الاحرام ان الباقي لا يسع الصلاة كما يأتي في الشرح (قوله) قيل ولا توصف الخ صنيع النهاية والمعنى صريح في انه راجع لقوله اما اذا زال أثناءها الخ لكن ظاهر صنيع الشارح وصريح ما يأتي عن سم انه في فاق صلاة الكسوف (قوله) والوجه صحة وصفها بالآداء اي وان لم يدرك ركعة قبل الانجلاء وقد يقال ينبغي ان توصف بهما لان لها وقتا مقدرا كسنة مبهم فان ادركها او ركعة منها قبل الانجلاء فآدام وان حصل الانجلاء قبل تمام ركعة قضاء سم بخذف (قوله) ولو بان الخ اي لو شرع فيها طنا بقاءه ثم تبين انه كان انجلي قبل تحرره بهانها (قوله) وقعت نفلا الخ عبارة النهاية انقلب نفلا قال ع ش قوله انقلب الخ كالصريح في انه اذا علم بذلك في أثناءها انقلب نفلا وهو مخالف لما قدمه في صفة الصلاة من انه اذا احرم بالصلاة قبل دخول وقتها جاهلا بالحال وقعت نفلا مطلقا بشرط استمرار الجمل الى الفراغ منها فان علم ذلك في أثناءها بطلت فيجمل هذا على ما هناك فتصور المسئلة بما إذا لم يعلم انجلاءها الا بعد تمام الركعتين وهو الذي يظهر الان اه اقول بل الظاهر هنا الاطلاق اذ يغتفر في التأخر عن الوقت كما هنا ما لا يغتفر في التقدم عليه كما هناك وايضا يغتفر في صلاة الكسوف ما لا يغتفر في غيرها (قوله) كالحية الخ الاولى على الهيئة (قوله) قبل الشروع الى الباب في النهاية الا قوله ولو بعد الفجر (قوله) بجمعه اي يقينا شيئا قول المتن (وطلوع الشمس) اي ولو بعضا شيئا (قوله) لزوال سلطانها الى قوله وكذا ان نوى في المعنى (قوله) لا بطلوع الفجر اي وان كان في ليل يقطع بانه وان لم يكن كاسفالا يوجد في ذلك الوقت كما مر في الشهر كما يصح به قوله لا في ويجاب الخ ع ش (قوله) اذا خسف بعد الفجر الخ

شرحه فيصلي في الاول لان الأصل بقاء الكسوف ولا يصلي في الثاني لان الأصل عدمه (ولا نظري في هذا الباب لقول المنجمين) اي فاذا قالوا الاتجاه او انكسفت لم يعمل بقولهم فيصلي في الاول اذ الأصل بقاء الكسوف دون الثاني اذ الأصل عدمه مر (قوله) خارجة عن القياس اي في الجملة فلا ينافي انها تجوز كسنة الصبح (قوله) وبانه يلزمه القضاء في الصوم الخ في لزوم القضاء كلام يأتي في محله وقد عكس الفرق بهذا فيقال المالم يكن تدارك هذه بالقضاء فينبغي جوازها لئلا تفوت راسا ولا كذلك الصوم (اما اذا زال أثناءها فانه يتيمها) يحتتمل ان محله اذا لم يكن الباقي عند الاحرام لا يسع الصلاة بان بقي اطلوع الشمس أو غروبها ما لا يتصور ايقاع جميع الصلاة فيه اما اذا كان الباقي كذلك فلا تنعقد مع العلم بالحال وكذا مع الجهل بالهيئة المعروفة بخلافها كسنة الظهور لانها على صورة النقل المطلق ولا يتصور ان يعلم زوال الكسوف قبل فراغ الصلاة بغير اطلوع والغروب لان زواله غير مضبوط فليتأمل ثم رابت قول الشارح وله الشروع فيها اذا خسف بعد الفجر وان علم طلوع الشمس فيها لانه لا يؤثر (قوله) والوجه صحة وصفها بالآداء اي وان لم يدرك ركعة قبل الانجلاء وبوجه بان القضاء فعل الشيء خارج وقته المقدر له شرعا وهذه لا وقت لها كذلك فكفي في كونها آداء صحة الاحرام ما هو قدير على ذلك وجوبه ان الآداء فعل الشيء في وقته المقدر له شرعا وهذه لا وقت لها كذلك فهذا قيد القيل المذكور الا ان يمنع اعتبار ما ذكر في الآداء فليتأمل وقد يقال ينبغي ان توصف بهما لان لها وقتا مقدرا كسنة مبهم فان ادركها او ركعة منها قبل الانجلاء فآدام وان حصل الانجلاء قبل تمام ركعة فقضاء لكن اذا حصل الانجلاء قبل الاحرام بها امتنع فليتأمل وفي العباب فرع انما يدرك المسبوق الركعة بادر الكوع الاول مع الامام فان كان اي الركوع الاول الذي ادركه من الثانية صلى بعد سلام الامام ركعة بآياتها ان بقي الكسوف وإلا لم تبطل لكن يخففها اه وقوله فان كان من

وإن علم طلوع الشمس فيها لأنه لا يؤثر (ولا تنفوت بغروبها خاسفا) ولو بعد الفجر كما لو غاب تحت السحاب خاسفا مع بقاء محل ساطعته
والارتفاع به قال ابن السدي هذا شكل وان اتفقوا عليه لأنه قد تم ساطعته في هذه الليلة اه وبجواب (٦٣) بأنهم نظروا الماء زشانه لا بالنظر

ليلة مخصوصة وإنما لا الأشياء

بما من شأنه كثير في كلامهم

ولا يفوت ابتداء الخطبة

بالانجلاء لان خطبته صلى

الله عليه وسلم إنما كانت بعده

(ولو اجتمع كسوف وجمعة

أو فرض آخر قدم) وجوبا

(الفرض) الجمعة أو غيرها

(إن خيف فوته) لأن

فعله حتم فكان أهم في

الجمعة بخطب لها ثم يصلها

ثم الكسوف ثم بخطب له

(والا) يخف فوته (فلا ظهر

تقديم الكسوف) لخوف

فوته بالانجلاء فيقرأ بعد

الفتحة بنحو سورة الاخلاص

(ثم) بعد صلاة الكسوف

(بخطب للجمعة) في صورتها

(متعرضا للكسوف)

ليستغنى بذكره ما يتعلق

بالخسوف عن خطبتين

أخريين بعد الجمعة ويجب

أن ينوي خطبة الجمعة فقط

فإن نواهما بطلت لأنه

شرك بين فرض ونقل

مقصود لان خطبة الجمعة

لا تتضمن خطبة الكسوف

فليس كنية الفرض والتحية

وكذا أن نوى الكسوف

وحده هو ظاهر فيستأنف

خطبة للجمعة أو اطلاق لان

القرينة تصرفها للخسوف

وقول الأذرع لا تنصرف

الخطبة إليه الا بقصده لان

خطبته سقطت مبني على

وكذا فيما إذا كسفت الشمس قبيل المغرب وعلم غروبها فيها شوبرى اه بيجرى قول الماتن (ولا بغروب

خاسفا) هذا مع قوله السابق قبل الشروع الخ يصرح بطأب انشائها بعد غروبها خاسفا وفي شرح العباب قال

ابن الرفعة ولو غاب خاسفا قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر لم يلى فيه نقلا وينبغي أن يصلى على الجديدا انتهى

وهو متجه انتهى اه سم اقول ويصرح بذلك ايضا قول الشارح هنا ولو بعد الفجر اه وفي شرح

بافضل ولا بغروب قبل الفجر او بعده وقبل طلوع الشمس خاسفا اه (قوله هذا شكل) اى قول الأئمة

ولا تنفوت بغروبها خاسفا (قوله بأنهم نظروا) عبارة المغنى بالان لا تنظر الى ليلة مخصوصة بل تنظر الى ساطعته

وهو الليل وما الحق به كما أننا ننظر الى ساطع الشمس وهو النهار ولا ننظر فيه الى غيم ولا الى غيره اه (قوله

ولا يفوت ابتداء الخطبة بالانجلاء) اى بعد الصلاة شوبرى قول الماتن (ولو اجتمع) عبارة النهاية والمغنى

ولو اجتمع عليه صلاتان فاكثروا بمن الفوات قدم الا خوف فوتائهم الا كدفعلى هذا لو اجتمع عليه

كسوف اه قول الماتن (أو فرض آخر) اى ولو نذر انما به ومغنى (قوله فى الجمعة بخطب) اى وفى غيرها

يصلى الفرض ثم يفعل بالكسوف ما مر مغنى ونهاية (قوله ثم الكسوف) اى إن بقى أو بعضه مغنى (قوله

ثم بخطب له) اى وإن انجلي كما مر قول الماتن (متعرضا للكسوف) ويحترز عن التطويل الموجب للفصل نهاية

واسنى قال ع ش اى وجوبها وظاهر اطلاق المصنف انه لا فرق في ذلك بين أن يتعرض لذلك فى أول الخطبة

أو فى آخرها أو خلاها اه (قوله فيقرأ) اى فى كل قيام نهاية ومغنى (قوله لان خطبة الخ) عبارة النهاية والمغنى

وما نظر به المصنف من أن ما يحصل ضمنا لا يضر ذكره كالأرض تحية المسجد الى الفرض رد بان خطبة الجمعة

لا تتضمن خطبة الكسوف لأنه إن لم يتعرض للكسوف لم تكف الخطبة عنه اه (قوله فيستأنف خطبة

الجمعة) كان الأولى تقديمه على قوله وكذا الخ (قوله أو اطاق) وهو المعتمد نهاية وسم (قوله لان القرينة)

اى تقدر الكسوف على الخطبة (قوله اليه) اى الخسوف (قوله الا بقصده) اى فيكفى الاطلاق لا نصرا فها

حينئذ الى الجمعة فقط (قوله مبني الخ) اى وقول شرح الروض وهو الاقرب اه ضعيف ع ش (قوله

والعيد) الى قوله انتهى فى المغنى (قوله نعم يجوز هنا قصد هما الخ) اى العيد والكسوف ونفى ما لو اطاق

هل تنصرف لهما أو لا فيه نظر والاقرب أن يقال تنصرف للصلاة التى فعلها عقبها ومحلها لم توجد منه قرينة

لإرادة أحدهما بأن افتتح الخطبة بالتكبير فتصرف للعيد وإن أخر صلاة الكسوف أو افتتحها بالاستغفار

فتصرف للكسوف وإن أخر صلاة العيد ونقل بالدرس عن شيخنا الشوبرى أنها تنصرف إليهما مع ش

اقول واليه يميل قول لسم وهل عند الاطلاق هنا تنصرف إليهما اه (قوله بالخطبتين) والظاهر أنه يراعى العيد

الثانية الخ عزاه فى شرحه للجموع نقلا عن نص البويطى وقوله لم تبطل قال فى شرحه قضيته أنه جواز

خلافة فليزاجع وله أن يتمها على هيئتها المشروعة بخلاف لان المؤقتة لا يبطلها خروج وقتها وإن استحال

قضاؤها كاجمعة وقوله لكن يخففها اى ندى با كفى شرحه ثم قال فى العباب ولا تبطل به اى الغروب أو الطلوع

فى الانثناء اه (قوله وان علم طلوع الشمس فيها) اى فليست كاجمعة فى امتناع لإنشائها بعد ضيق الوقت

(قوله فى الماتن ولا تنفوت بغروبها خاسفا) هذا مع قوله السابق قبل الشروع فيها يصرح بطأب إنشائها بعد

غروبها خاسفا وفي شرح العباب قال ابن الرفعة ولو غاب خاسفا قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر لم يلى فيه

نقلا وينبغي أن يصلى على الجديدا وهو متجه ولا يقال أن طلوع الفجر يصيرها قضاء لان ما قبل الفجر هنا

كما بعده فالوقت واحد فلم يخرج الخ ما اطاله به من الفوائد الجلية (قوله فى المتن متعرضا للكسوف) قال

فى شرح الروض ويحترز عن التطويل الموجب للفصل اه (قوله أو اطاق) هو المعتمد مر (قوله نعم

يجوز هنا قصد الخطبتين) وهل عند الاطلاق هنا تنصرف إليهما

أنه لا يحتاج لخطبة وإن لم يتعرض فى خطبة الجمعة له والذي صرح به غيره أنه متى لم يتعرض فيها له سن له خطبة أخرى (ثم يصلى
الجمعة) والعيد مع الكسوف كالفرض معه فيما ذكر لان العيد اصل منه نعم يجوز هنا قصد هما بالخطبتين واستشكله فى المجموع
بأنهما ستان مقصودتان فليضر التثريك بينهما كركعتين نوى بهما سنة الضحى وسنة الصبح المقضية

ويجاء بأنهما كانتا ثابتين (٦٤) للصلاة أشبهتا غسل الجمعة والعيد وليستا كالأهلين لأنه يفتى في التوابع ما لا يفتى في غيرها ثم

رأيت السبكي أشار لذلك (ولو اجتمع) خسوف ووتر قدم الخسوف وإن خيف فوت الوتر لأنه أفضل ويمكن تداركه بالقضاء أو (عيد) وجنازة (أو خسوف وجنازة قدمت الجنازة) خوفا من تغير الميت ثم يفرد طائفة لتشيعها ويستغل ببقية الصلوات ولو اجتمع معها فرض اتسع وقته ولو جمعة قدمت أن حضروا لها وحضرت وإلا فإفراد الجماعة ينتظرونها واشتغل مع الباقيين بغيرها قال السبكي تعليمهم يقتضي وجوب تقديمها على الجمعة أول الوقت خلاف ما اعتيد من تأخيرها عنها فينبغي التحذير منه ولما ولي ابن عبد السلام خطابة جامع عمرو رضى الله عنه بمصر كان يصلي عليها أولا ويقتي الحالمين وأهل الميت أي الذي يلزمهم تجهيزه فيما يظهر بسقوط الجمعة عنهم ليدبروا بها وإلّا يمتدحه إن خشي تغيرها أو كان التأخير لأكثرة المصلين وإلا فالتأخير يسير وفيه مصلحة للديت فلا ينبغي منعه ولذا أطبقوا على تأخيرها إلى ما بعد صلاة نحو العصر لأكثرة المصلين حينئذ قيل اجتماع العيد مع كسوف الشمس محال عادة لأنها لا تنكشف إلا في الثامن أو التاسع

فمكبر في الخطبة لأن التكبير حينئذ لا ينافي الكسوف لأنه غير مطلوب في خطبته لأنه ممنوع كذا ظهر ووافق عليه شيخنا الزبائدي انتهى شوبري اه بحجري (قوله لما كانتا ثابتتين للصلاة الخ) أي لأن القصد بهما الوعظ إذ ليست واحدة منها بشرط الصلاة ع (قوله أشار لذلك) أي حيث قال وكانهم اغتفروا ذلك في الخطبة لحصول القصد بها بخلافه في الصلاة انتهى اه سم (قوله ووتر) أي أوتر أوج (قوله فوت الوتر) أي أوتر أوج (قوله لأنه أفضل) أي لمشروعية الجماعة في صلاته زى أي مطلقا ع (قوله ثم يفرد طائفة لتشيعها الخ) أي ولا يشيعها الإمام ولا يشتغل الخ معنى (قوله ببقية الصلوات) بالإضافة (قوله وإلا) أي وإن لم تحضر أو حضرت ولم يحضر الولي معنى ونهاية (قوله فرض اتسع وقته) أي فإن ضاق وقته قدم عليها إلا أن خيف تغير الميت فتقدم الجنازة وإن فات الفرض مر سم وعش وشيخنا (قوله قدمت) أي وجوبا كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ولعل محل الوجوب ما لم يكن المصلون عليها إذ أخرت عن الفرض أكثر وقصد التأخير لاجل كثرتهم وإلا جاز التأخير فليتامل سم واغتمده عش وشيخنا (قوله أفردها جماعة الخ) أهل هذا إذا كانت مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها وإلا فلا حاجة إلى الأفراد المذكور سم (قوله قال السبكي تعليمهم يقتضي وجوب تقديمها الخ) ينبغي جواز تأخيرها عن الجمعة لفرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشهاب الرملي عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الفرض الذي يتفق تجهيزه عند جمعة أو غيرها لاجل كثرة المصلين وحينئذ يشكل افتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فليتامل سم على حج أقول وقد يجاب بأن الوجوب محمول بقدرته كلامه على ما إذا لم ترج كثرة المصلين كان حضر من عادتهم الصلاة في ذلك المحل ثم حضرت الجنازة فلا يجوز تأخيرها إلا فائدة فيه عش (قوله وبقي الحالمين) قال سم على حج أي المحتاج اليهم في حملها ولو على التناوب (قوله أي الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغي أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشيعه منهم مر اه أي ولا نظر لما جرت به العادة من أنه يحصل من كثرة المشيعين جملة للجنازة وجبر لاهل الميت فلا يجوز ترك الجمعة لهذا ونحوه عش (قوله انتهى) أي كلام السبكي (قوله وإلّا يمتدحه الخ) عبارة النهاية وبوجه أن محل حرمة التأخير أن خشي تغيرها أو كان التأخير لأكثرة المصلين وإلا فالتأخير إذا كان يسيراً وفيه مصلحة للميت لا ينبغي منعه اه (قوله فالتأخير) والاولى الموافق لما رافقنا من النهاية والتأخير الخ بالواو الحالية (قوله قيل) إلى الباب في المغنى (قوله قبل الخ) عبارة المغنى والنهاية واعتزض طائفة على قول الشافعي رضى الله تعالى عنه لو اجتمع عيد وكسوف الخ بأن العيد ما الأول من الشهر أو العاشر أو الكسوف لا يقع إلا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين الخ (قوله بأنه لا استحالة عند غير المنجمين) أي وقول

(قوله ثم رأيت السبكي أشار لذلك) في شرح الروض قال السبكي وكانهم اغتفروا ذلك في الخطبة لحصول القصد بها بخلافه في الصلاة اه (قوله ولو اجتمع معها فرض الخ) عبارة العباب وجنازة مع فريضة وأمن فوتها قدم الجنازة وإلا فالفريضة (قوله ولو اجتمع معها فرض) أي ولو جمعة قدمت أي وجوباً كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ولعل محل الوجوب ما لم يكن المصلون عليها إذ أخرت عن الفرض أكثر وقصد التأخير لاجل كثرتهم وإلا جاز التأخير فليتامل (اتسع وقته) أي فإن خيف فوت الفرض قدم إلا أن خيف تغير الميت فتقدم الجنازة وإن فات الفرض مر (قوله وإلا فإفراد الجماعة ينتظرونها) أهل هذا إذا كانت مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها وإلا فلا حاجة إلى الأفراد المذكور (قوله قال السبكي تعليمهم يقتضي وجوب تقديمها على الجمعة) ينبغي جواز تأخيرها عن الجمعة لفرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشهاب الرملي عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الفرض الذي يتفق تجهيزه عند جمعة أو غيرها لاجل كثرة المصلين وحينئذ يشكل افتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فليتامل (قوله وبقي الحالمين) أي المحتاج اليهم في حملها ولو على التناوب (قوله أي الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغي أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف

والعشرين ورد بأنه لا استحالة في ذلك عند غير المنجمين كيف وقد صرح أنها كسفت يوم موت إبراهيم ولد النبي ﷺ وروى المنجمين

المتجمين لا عبرة به والله على كل شيء مقدير نهاية ومعنى (قوله عن الواقدي) صريح صنيع النهاية والمعنى أنه راجع للمطوف فقط (قوله يوم عاشوراء) أي من المحرم ع (قوله بان يشهدان الخ) أي فتتكسفن في يوم عيدنا وهو الثامن والعشرون في نفس الأمر وبان الفقيه قد يصور ما لا يقع ليتدرب باستخراج الفروع الدقيقة نهاية ومعنى (قوله لا يصلي الخ) عبارة النهاية والمعنى يستحب لكل أحد عند حضور الزلازل والصواعق والريح الشديدة والخسف ونحوها التضرع بالدعاء ونحوه الصلاة في بيته منفردا كما قاله ابن المقرئ تبعاً للنص اه قال في شرح الروض وقول المصنف في بيته من زيادته ولم أره غيره لكنه قياس الثالثة التي لا تشرع فيها الجماعة اه وأقره ع (قوله من نحو زلازل الخ) هل من نحوهما الطاعون المتبادر لأمراه سم على حج وفي الأسنى ويسن الخروج الى الصحراء وقت الزلزلة قاله العبادي ويقاس بها نحوها اه ع (قوله ركعتين الخ) أي كسنة الظهر وينوي سببها أي الصلاة عبارة شرح الروض وبهذا جزم ابن أبي الدم فقال تكثرن ككيفية الصلوات ولا تصلي على هيئة الخسوف قولا واحدا اه ع ش (قوله مع التضرع والدعاء) لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا عصفت الريح قال اللهم أني أسألك خيرا وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به قيل ان الرياح اربع التي من اتجاه السكبة الصبا ومن ورائها الدبور ومن جهة يمينها الجنوب ومن شمالها الشمال ولكل منها طبع فالصباحارة يابسة والدبور باردة رطبة والجنوب حارة رطبة والشمال باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تهب على أهلها جعلنا الله تعالى والدينا ومشايخنا وصحابنا منهم معنى وقوله قيل الخ في النهاية مثله

(باب صلاة الاستسقاء)

أي وما يتبع ذلك ككرامة سبب الريح ع ش (قوله هولعة) أي قوله وليس في النهاية والمعنى لا قوله قال الى واكدها (قوله هولعة طلب السقيا) أي مطلقا من الله تعالى او من غيره لحاجة او بدونها (قوله وشرعا طلب السقيا) أي سقيا العباد كلا أو بعضا ع ش (قوله والأصل فيها الخ) أي قبل الجوع نهاية ومعنى قال ع ش أي في الجملة فلا يثنى ان بعض انواعه مختلف فيه اه قول الماتن (هي سنة) أي ونجب بامر الامام وحينئذ تجب نية الفرضية كما ذكره في شرح العباب سم أي وفي الامداد كردى على بافضل قال البيهقي ومحل كونها سنة مؤكدة ان لم يأمم الامام بها ولا وجبت كالصوم ويظهر وجوب التعيين ونية الفرضية ثم ظهر انه يكتفى بنية السبب شوبري وردده الحنفى بانه كيف لا ينوي الفرضية مع وجوبها واعتمدا نه لا بد من نية الفرضية قياسا على المندورة على الصوم اه (قوله لكل أحد) أي لمقيم ولو بقرية او بادية ومسافرو لو سفر قصر وحرور قيق والبع وغيره وذكر وان شئنا ونهاية قال ع ش أي ولو عاصيا بسفره أو إقامته اه (قوله بانواعها) أي الاستسقاء والتأنيث باعتبار السنة وهو أولى من قول الرشيدى الصواب بانواعه أي الاستسقاء إذا الصلاة لا تنقسم الى الصلاة وغيرها اه (قوله مجرد الدعاء) أي فرادى او مجتمعين خلف الصلوات اول ع ش (ولو نفلا) أي وصلاة جنازة لا سجدة تلاوة وشكر ع ش

عن تشييعه منهم مر (قوله من نحو زلازل الصواعق) هل من نحوهما الطاعون المتبادر لأمراه (فرع) هل يصلي لكسوف النجوم ككسوف الشمس والقمر بحث الزركشي انه يصلي له ورد عليه الشارح في فتوى وأطال فيها بما يجتنبه فيه بها مشها

(باب صلاة الاستسقاء)

(فرع) أخبر معصوم بالقتل باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للسقيا فهل يجب عليه الدعاء بالسقيا ولا (قوله في الماتن هي سنة) أي ونجب بامر الامام وحينئذ تجب نية الفرضية كما ذكره في شرح العباب فانه لما ذكر ان الاوجه ان الصوم بامر الامام يجب ظاهرا وباطنا ويشترط تبديت نيته كما يصرح به كلامهم في الصيام قال مانصه ومن احتج بعدم الوجوب بان صلاة الاستسقاء يجب بامر الامام ولم يقل أحد بوجوب نية الفرضية فيها فقد ابعد لان القائلين بوجوب الصلاة بامرهم إنما تركوا التصريح بوجوب نية

الزبير بن بكار والبيهقي عن الواقدي انه مات يوم عاشوراء ربيع الاول وكسفت أيضا يوم قتل الحسين رضي الله عنه وقد اشتهر أنه كان يوم عاشوراء على أنه قد يتصور موافقة العيد للثامن والعشرين بأن يشهد اثنان بنقص رجب وتاليه وهي في الحقيقة كوامل (فرع) لا يصلي لغير الكسوفين من نحو زلازل وصواعق جماعة بل فرادى ركعتين لا صلاة الكسوف على الأوجه مع التضرع والدعاء (باب صلاة الاستسقاء) هولعة طلب السقيا وشرعا طلب السقيا من الله تعالى عند الحاجة اليها وسقاه وأسقاه بمعنى والأصل فيها فعله ﷺ لها وكذا الخلفاء بعده (هي سنة) مؤكدة لكل أحد كالعيد بأنواعها الثلاثة أذناها مجرد الدعاء وأوسطها الدعاء خلف الصلوات ولو نفلا

(قوله وفي نحو الخطبة) أي كالدروس شيخنا (قوله ويتحول فيها) أي في خطبة الجمعة (قوله ثم قال الخ) عطف على قوله عبر بيجوز وما بينهما جملة اعتراضية (قوله على الثاني) وهو قوله بل يتجه ندبه (قوله ما بينهما) أي الكيفية الاتية (قوله المأمور به فيه) أي بالاستغفار في القرآن (قوله المراد به الخ) لا يقال أنه إن كان صفة أخرى للاستغفار صار المبتدأ عنى ترتيب الخ بلا خبر أو خبر اله لم يصح إلا أخبار لأن مبنى هذه المناقشة أن حقيقة مبتدأ خبره ما بعده وهو ممنوع لجواز عطفه على الإيمان والهاء للاستغفار وقوله لا ينبغي الخ خبر وترتيب الخ تأمل سم وقوله والهاء الخ أي في حقيقة ما أي والاستغفار الحقيقي هو الإيمان ولكن كان المناسب على ذلك قلب العطف على أنه لا مانع من إرجاع الهاء للإيمان كما هو الأقرب (قوله لا نقطاعه) أي المأمور (قوله الثابت) أي الاستسقاء قول المتن (عند الحاجة) خرج بذلك ما لو لم تكن حاجة إلى الماء ولا نفع به في ذلك الوقت فلا استسقاء مغنى ونهاية زاد شيخنا بل ولا تصح كما قرر الحنفياؤا وه وقلهم في ذلك الوقت ليس بقيد عند ع ش عبارة قوله عند الحاجة أي ناجزة أو غيرها كان طلب عند عدم الماء عند عدم الحاجة إليه حالا حصوله بعد مدة يحتاجون فيها إليه بأن طلب في زمن الصيف حصوله في زمن الشتاء أي وعكسه اه (قوله للباء) إلى قوله وجعل في النهاية والمغنى لإقوله على ما بحث (قوله لفقده) أي وتوقف النيل أي ونحوه في أيام زيادته شيخنا (قوله أو قلته الخ) (فرع) أخبر معصوم بالقطع باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للسقياء فهل يجب عليه الدعاء أم لا سم على حجج والأقرب الثاني لأن ما كان خارقا للعادة لا ترتب عليه الأحكام وقال شيخنا العلامة الشوبري قدس سره تفصيل وهو أنه إن جوز إجابة غيره مع عدم حصول ضرر لم يجب وإن تعين طريقا للدفع الضرر فلا يبعد الجواب فليتأمل ع ش (قوله وإن كان الخ) غاية المتن (قوله فيس غيرهم الخ) أي وإن لم يستسقوا هم ع ش (قوله الاستسقاء لهم) أي ويسألوا الزيادة لأنفسهم نهاية ومغنى أي إذا كان فيها نفع لهم (قوله ولو بالصلاة) أي والخطبة انظر لو نذر الاستسقاء فهل يخرج من عهدة النذر بأحدى الكيفيات المذكورة أو يحمل نذره على الكيفية الكاملة فيه نظر والأقرب الثاني لأن إطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صار كالمجور فيحمل اللفظ عند الإطلاق على المشهور منها وهو ألا كمل فلا يبرمطلق الدعاء ولا به خلف الصلوات ع ش ظاهره ولو لم يقدر على الأكل لعدم فعل أهل محله له (قوله نعم إن كانوا فسقة الخ) أي أو بغاة نهاية ومغنى (قوله أو مبتدعة) أي وإن لم يكفروا ولم يفسقوا أبها وبقي ما لو احتاجت طائفة من أهل الذمة وسألوا المسلمين في ذلك فهل ينبغي إجابتهم أم لا فيه نظر والأقرب الأول وفاء بذمتهم ولا يتوهم من ذلك أن فعلنا ذلك لحسن حالهم لأن كفرهم محقق معلوم وتحمل إجابتنا لهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح بخلاف الفسقة والمبتدعة ع ش (قوله لم تفعل لهم الخ) قد يقال إن كان على وجهه يؤدي إلى ما أشير إليه في التعليل فلا يبعد وينبغي أن يلحق بهم ما لو كانوا أباغاة أو قطاع طريق وكان اتساعهم في أمر المعاش يغريهم على طغيانهم وأما إذا عرى عن المفسدة فينبغي فعله أخذًا باطلاقهم مع إطلاق النصوص المرغبة في الدعاء للبؤمين وأهل في

الفرضية اتكالا على كونه معلوما من كلامهم في باب صفة الصلاة وكون الوجوب هنا العارض ومن ثم لم يستقر في الذمة بخلاف المندور لا ينافي ذلك لأن ملحظ النية التمييز وهو في الواجب لا يحصل إلا بالتعارض للفرضة سواء وجب قضاءه أم لا لأن وجوب القضاء وعدمه لا دخل له في المقصود من النية اه وقال بعد ذلك بعد أن قرر وجوب الصوم بأمر الامام ورد تمسكهم بالنص على عدم وجوبه وحكاية قول العباب والنص يقتضى خلافاه أي عدم الوجوب مانصه وعلى التنزل فهو أي النص محمول بقريته كلامه أي الشافعي في باب البغاة على ما إذا لم يأمرهم الامام بذلك ويدل له قولهم إذا أمرهم بالاستسقاء في الجذب وجبت طاعته فيقاس الصوم بالصلاة وبذلك يدفع قول ابن العماد قضية الاقتصار على الصوم وعدم وجوب الخروج والصلاة بأمره إلى آخر ما اطال به (المراد به الإيمان) لا يقال فيه مناقشة لأنه إن كان صفة أخرى للاستغفار صار المبتدأ عنى ترتيب بلا خبر أو خبر اله لم يصح إلا أخبار لا نافع لنا نقول مبنى المناقشة أن حقيقة مبتدأ خبره ما بعده وهو ممنوع

الأناور ويتحول فيها للقبلة عند الدعاء ويحول رداه واعتراض بأنه من تفردده مع أنه ^{صلى الله عليه وسلم} استسقى فيها ولم يفعله وأيضا استقبال القبلة فيها مكروه بل مبطل على وجهه ثم رأيت بعضهم نقل عنه أنه عبر بيجوز وهو الذي رأته في نسخة ثم قال بل الذي يتجه ندبه وحينئذ فلا اعتراض إنما يتجه على الثاني وأكملها الاستسقاء بخطبتين وركعتين على الكيفية الاتية لشبوتها في الصحيحين وغيرهما وليس في القرآن ما بينها إذ ترتب نزول المطر على الاستغفار المأمور به فيه على لسان نوح وهود صلى الله على نبينا وعليها وسلم المراد به الإيمان وحقيقته لا ينبغي نذب الاستسقاء لا نقطاعه الثابت في الأحاديث التي كادت أن تتواتر على أن الأصح في الأصول أن شرع من قبلنا ليس بشرع لناو بتسليمه فحل ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه (عند الحاجة) للباء لفقده أو ملوحته أو قلته بحيث لا يسكنى أو زيادته التي بها نفع وإن كان المحتاج لذلك طائفة مسلمين قليلة فيسن لغيرهم الاستسقاء لهم ولو بالصلاة نعم إن كانوا فسقة أو مبتدعة لم يفعل لهم على ما بحث

ثلاثا ظن العامة حسن طريقهم وجعل شارح من ذلك الحاجة إلى طلوع (٦٧) الشمس ويوجه بان حبسها يمنع فائدة

السقيا لمنعه نحو التبت
والشمر فكان طلوعها من
تتمة الاستسقاء ويمكن أن
يقال انه من نحو الزوال
الذي مر فيه انه يصلي له
فرادى وهذا هو الوجه
ثم رأيت في كلامهم ما يرد
الاول (وتعاد) بأنواعها
(ثانيا وثالثا) وهكذا (إن
لم يسقوا) حتى يسقيهم الله
تعالى من فضله لخبر ان الله
يحب الملحين في الدعاء
وان ضعف ثم إذا أرادوا
إعادتها بالصلاة والخطبة
إن لم يشق عليهم الخروج
من غد كل خرجة خرج
بهم صياما وان شق ورأى
التأخير أيا ما صام بهم
ثلاثا وخرج بهم في الرابع
صياما وهكذا (فان
تأهبوا للصلاة) ولولا زيادة
الحجاج إليها (فسقوا قبلها
اجتمعوا للشكر) على تعجيل
مطلوبهم قال تعالى لنن
شكرهم لازيدنكم
(والدعاء) بطلب الزيادة
ان احتاجوها (ويصلون)
الصلاة الآتية ويخطبون
أيضا للوعظ ويؤخذ منه
أنهم ينوون صلاة الاستسقاء
ولا ينافيه قولهم الآتي
شكرا (على الصحيح) شكرا
أيضا وبه يفرق بين هذا
ومالو وقع الانجلاء بعد
اجتماعهم ووجهه أن
القصد بالصلاة ثم رفع

اتيان التحفة بصيغة التبرئة اشعار بذلك بل ينقدح إلحاق الكفار ولو حريين بن ذكر في إجراء هذا التفصيل
وعليه فقيدا للمسلمين للغالب بصرى وقوله واما إذا عرى عن المفسدة أشار إليه سم بما نصه (قوله ثلاثا ظن العامة
الخ) انظر على هذا لومان هذا الظن اه لكن اعتماد البحث المذكور الاسي والنهاية والمغنى وشرح بافضل
وغيرهم وعللوا ألا بالتأديب والزجر ثم بما في الشرح وقوله ولو حريين فيه توقف ظاهر والاولى ما مر عن
عش من التقييد بالذمين (قوله من ذلك) أي من الحاجة المقتضية للاستسقاء عبارة عش قوله او ملوحته
الحق به بعضهم بحشاعدم طلوع الشمس المعتاد والا وجه عدم الإلحاق بل هو من قسم الزلازل والصواعق
فتسن له الصلاة فرادى اه (قوله ويوجه الخ) قد يقال أيضا حبسها في معنى كسوفها سم (قوله
ما ردا لاول) أي ما يحثه الشارح المتقدم (قوله بأنواعها) فيه ما مر آنفا عبارة شيخ الاسلام والنهاية
والمغنى الصلاة مع الخطبتين كما صرح به ابن الرفعة وغيره اه (قوله وهكذا) إلى قوله ويؤخذ في المغنى إلا
قوله ولولا زيادة إلى المتن وإلى قول المتن على الصحيح في النهاية إلا ما ذكره وقوله وان ضعف (قوله وهكذا
الخ) حكى عن اصبح انه قال استسقى للنبيل بمصر خمسة وعشرين يوما والية وحضره ابن قاسم وابن وهب
وغيرهما مغنى (قوله حتى يسقيهم الله) والمراد الاولى أكد في الاستحباب نهاية ومعنى (قوله وان ضعف)
أي لانه يعمل بالضعيف في الفضائل سم (قوله ان لم يشق الخ) الاولى فان لم يشق بل ولم يشق فتأمل
(قوله ورأى التأخير) أي واقتضى الحال التأخير كانه قطاع مصالحهم نهاية ومعنى (قوله المحتاج إليها)
أي التي بها تنفع عبارة النهاية والمغنى إن لم يتضرروا بكثرة المطر اه وعبارة سم قوله ان احتاجوها لوقال
بدله ان نفعت كان اوفق بالسياق اه (قوله ويؤخذ منه) أي من قولهم ويخطبون الخ (قوله انهم
ينوون صلاة الاستسقاء) ويؤيده تعبير العباب بقوله ويصلون صلاة الاستسقاء شكر الله تعالى انتهى
سم (قوله ولا ينافيه الخ) أي لان الحامل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بما يدل على التعظيم فلا ينافي
ذلك بينهم الاستسقاء عش (قوله الآتي) أي آنفا (قوله شكرا أيضا) علة لقول المصنف ويصلون
على الصحيح (قوله وقد يفرق الخ) هل يفرق بانه هناك لم يحدث امر لم يكن بخلافه هنا سم على حج ولعل
الوجه ان يفرق بان ما هنا حصول نعمة وما هناك اندفاع نقمة وايضا ان ما هنا في اثره إلى وقت الصلاة
بخلاف ما هناك رشدي (قوله بين هذا ومالو وقع الخ) عبارة عش لك ان تقول ما الفرق بين الاستسقاء
حيث طلبت فيه هذه الامور بعد السقيا قبل الصلاة شكرا وبين الكسوف حيث لا تطالب فيه هذه الامور
بعد زواله قبل الصلاة مع جريان التوجيه الاول فيه إلا ان يجاب بان التوجيه بمجموع الامر من الشكر وطلب
المزيد أو بان الحاجة للسقيا أشد سم على المنهج اه (قوله ووجهه ان القصد الخ) الاخير الاسبك
بان القصد الخ (قوله المقصود) أي التخويف (قوله كادت عليه الاحاديث) أي كقوله صلى الله عليه
وسلم إنما هذه الآيات يخوف الله بها فاذا رأيتوها فصلوها (قوله وقد زال) أي الخوف أو الكسوف
(قوله وهنا تجديد الشكر الخ) فيه تأمل لا يخفى سم أي لان هذا فرق بعين الحكم إذ السؤال لم طلب
الشكر هنا دون ثم عبارة البصرى قوله وهنا تجديد الشكر قد يقال ان اراد صلاة الاستسقاء المفعولة
قبل السقيا فالقصد بها طلب السقيا لا الشكر او المفعولة بعده فلا جدوى في هذا الفرق لا مكان ان

لجواز عطفه على الايمان والهال الاستغفار وقوله لا ينافي الخ خبر ترتيب تأمل (قوله ثلاثا ظن العامة الخ)
انظر على هذا لومان هذا الظن (قوله ويوجه الخ) قد يقال أيضا ان حبسها في معنى كسوفها (قوله وان
ضعف) أي لانه يعمل بالضعيف في الفضائل (قوله بطلب الزيادة) فيه شيء لان السياق افاد ان الغرض
حصول الزيادة المحتاج إليها إلا ان يحمل قوله فسقوا على اعم من حصول كل المحتاج اليه وبعضه وفيه
نظر فلو قال ان نفعت بدل ان احتاجوها كان اوفق بالسياق (قوله ويؤخذ منه انهم ينوون صلاة
الاستسقاء) ويؤيده تعبير العباب بقوله وصلوا صلاة الاستسقاء شكر الله تعالى اه (قوله وبه يفرق الخ)
هل يفرق بانه هناك لم يحدث امر لم يكن بخلافه هنا (قوله وهنا تجديد الشكر الخ) فيه تأمل لا يخفى

التخويف المقصود بالكسوف كادت عليه الاحاديث الصحيحة وقد زال وهنا تجديد الشكر على هذه النعمة الظاهرة ولم يفت ذلك

يقال فليفعل بنظيره في الكسوف شكرا على نعمة إزالته اه أى فالمناسب أن يفرق بما تقدم آنفا عن الخواشي (قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها سم عبارة النهاية والمغنى واحترز بقوله قبلها عما إذا سقوا بعدها فانهم لا يخرجون لذلك ولو سقوا في اثباتها اتهموا جزما كما يشعر به كلامهم اه (قوله لم يخرجوا) أى ان كانوا لم يخرجوا لكن ينبغي ان يخطبوا سم (قوله ندبا) كذا في النهاية والمغنى و (قوله أو نائبه) عبارتهما أو من يقوم مقامه اه (قوله أو منه) أى من النائب (قوله لا نحو الشوكة الخ) يظهر أن المراد بوالى الشوكة متولى أمور السياسة من قبل الامام لا ذوالشوكة الاقنى لأن ذاك خارج عن طاعة الامام لا نائب عنه وكلا مناهنا في النائب بصرى وقوله متولى أمور السياسة الخ أى وتغلب على غيرها بشوكته (قوله وان البلاد الخ) عطف على قوله ان منه الخ (قوله يعتبر ذوالشوكة الخ) يظهر ان المراد بذى الشوكة ما ذكره في القضاء وهو المتغلب على جهة من غير عقد صحيح له بالامامة وعليه فكان الانسب تعبير الشارح بقوله لا امام لها باللام لا بها بالياء الموحدة بصرى (قوله ويأمرهم الامام أو المطاع) ظاهره ولومع وجود الامام وفيه نظر سم عبارة شيخنا قوله أو المطاع أى في البلاد التى لا امام فيها اه وفي العباب مع شرحه ولو عدم الولاية قدموا أى علماء ذلك المحل وصلحاؤه أحدهم أى من رأوا فيه صلاحا للجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء اه قول المتن (بصيام ثلاثة الخ) ويأمرهم بالصالح ايضا بين المتشاهدين مغنى (قوله متتابعة) إلى قوله كما شمله في المغنى وإلى قوله وانه لو نوى في النهاية (قوله ويصوم معهم) لكن لا يلزمه الصوم لانه انما لم يزم غير امتثاله لا امره هو وهذا مقتضى إلهامه لا يتصور بذل الطاعة لنفسه سم ونهاية وعش (قوله وبأمره بالثلاثة أو الاربعة الخ) يتجه لزوم الصوم ايضا إذا أمرهم بأكثر من اربعة مر ويتجه لزوم الصوم ايضا إذا أمر به الامام أو نائبه لنحو طاعون ظهر هناك سم على حج كما وافق عليه مر والطلاب وى عش (قوله يلزمهم الصوم) علوه بالا مثالا لمره وقضيته انه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلوا أمر من فى ولايته وشرع فى الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا يبعد الاستمرار سم على حج (فرع) أمرهم الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال مر لزومهم صوم بقية الايام انتهى أقول بوجه بان هذا الصوم كالشئ الواحد وفادته لم تنقطع لانه بما صار سبيبا في المزيد سم على المنهج وبقى ما لو أمرهم بالصوم فسقوا قبل الشروع فيه هل يجب أم لا فيه نظر والاقرب الثانى لانه كان لا مر وقد فات وبقى ما لو أمرهم بالصيام ثم خرجهم بعد اليوم الاول فهل يجب عليهم إتمام بقية الايام أم لا فيه نظر والاقرب الثانى اخذنا من قولهم انه واجب لذاته لا شق العصا ونقل بالدرس عن شيخنا الحلبي وشيخنا الزبائدي ما وافق ذلك (فائدة) لورجع الامام عن الامر وأمرهم بالفطر فهل يجوز لهم ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثانى (فائدة) أخرى لو حضر بعد امر الامام من كان مسافرا فهل يجب عليه الصوم أم لا فيه نظر والاقرب أنه إن كان من أهل ولايته وجب صوم ما بقي وإلا فلا ولو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد امر الامام لم يجب عليهم الصوم لعدم تكليفهم حال النداء وبقى ايضا ما لو أمرهم بالصوم بعد انتصاف شعبان هل يجب أم لا فيه نظر والظاهر الوجوب لان الذى يمتنع صومه بعد النصف هو الذى لا سبب له وهذا سببه الاحتياج فليس الامر به امر بمعصية بل بطاعة وفى ايضا ما لو كانت حائضا ونفسا وقت امر

(قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها (قوله لم يخرجوا) أى ان كانوا لم يخرجوا لكن ينبغي ان يخطبوا (قوله ويأمرهم الامام أو المطاع فيهم) ظاهره ولومع وجود الامام وفيه نظر (قوله ويصوم معهم) لكن لا يلزمه الصوم كما هو ظاهر لانه انما لم يزم غير امتثاله لا امره هو وهذا مقتضى إلهامه لا يتصور بذل الطاعة لنفسه سم ونهاية وقيل بل ينبغي ان يلزمه لانه للمصلحة العامة وهى تقتضى صومه ايضا فلان رده انه لو لم يأمر لم يلزم أحد الصوم وان اقتضت المصلحة العامة الصوم كما هو ظاهر فليتأمل (قوله وبأمره بالثلاثة أو الاربعة يلزمهم الصوم) علوه بالا مثالا لمره وقضيته انه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلوا أمر من فى ولايته وشرع فى الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا يبعد الاستمرار (قوله يلزمهم الصوم

أو بعدها لم يخرجوا الشكر ولا لدعاء (ويأمرهم) أى الناس ندبا (الامام) أو نائبه ويظهر أن منه القاضى العام للولاية لا نحو والى الشوكة وان البلاد التى لا امام بها يعتبر ذوالشوكة المطاع فيها ثم رأيت الانوار صرح به فقال ويأمرهم الامام أو المطاع (بصيام ثلاثة أيام) متتابعة (أولا) أى قبل يوم الخروج وبصوم الرابع الاقنى ويصوم معهم لان الصوم يعين على رياضة النفس وخشوع القلب وبأمره بالثلاثة أو الاربعة يلزمهم الصوم

الامام ثم طهرت هل يجب عليها الصوم أم لا فيه نظر والا قرب الاول لانها كانت أهلا للخطاب وقت الامر وبقي ايضا ما لو اسلم الكافر بعد الامر هل يجب عليه ام لا فيه نظر والا قرب الاول ع ش وقوله يوجه بان هذا الصوم الخ لا يخفى بعده بل لو قيل في تلك المسئلة بعدم لزوم صوم بقية الايام لم يبعد وقوله والا قرب الثاني اخذا الخ ولو فصل وقيل بالوجوب لو خرج في اليوم الثاني مثلاً وعدمه لو تركه لم يبعد وقوله فهل يجوز لهم ذلك ام لا الخ لعل الا قرب فيه الاول اى جواز الفطر (ظاهر او باطنا) فيجب عليهم طاعته فيما ليس بحرام ولا مكروه من مسنون وكذا مباح ان كان فيه مصلحة عامة والواجب يتأكد وجوبه بامره به ومن هنا يعلم انه اذا نادى بعدم شرب الدخان المعروف الان وجب عليهم طاعته وقد وقع سابقا من نائب السلطان انه نادى في مصر على عدم شربه في الطرق والقهاوى يخالف الناس امره فهم عصاة الى الان الامن شربه في البيت فليس بعاص لانه لم يناد على عدم شربه في البيت ايضا ولورجع الامام عما امر لم يسقط الوجوب شيخنا وقوله فهم عصاة الى الان فيه نظر بل الا قرب ما قاله بعضهم ان وجوب امتثال امر الامام انما هو في مدة امامته فلا يجب بعدمه ته وقوله ولورجع الامام الخ امر مثله عن ع ش مع ما فيه (بدليل الخ) محل تأمل فان فيه شبهة مصادرة بصري ولك ان تجيب بانه دليل انى لالى (قوله بدليل وجوب تبييت الخ) عبارة النهاية وعلى هذا اى ما تقدم من قول ابن عبد السلام والنووى والسبكي والقمولى والاسنوى وغيرهم وافتاء الوالد رحمه الله تعالى بوجوب الصوم بامر الامام فيجب في هذا الصوم التبييت والتعيين فلم يبيته لم يصح اه قال ع ش وقوله مر والتعيين اى كان يقول عن الاستسقاء وقوله فلم يبيته لم يصح اى عن الصوم الذى امر به الامام ولا فهو نفل مطلق ولا وجه لفساده ولكنه يأنهم لعدم امتثاله من الامام وعليه فلو كان الامام حنفيا ولم يبيته المأموم الشية ثم نوى نهارا قبل يخرج بذلك عن عبدة الوجوب لانه اتى بصوم مجزى عند الامام ام لا فيه نظر والا قرب الاول للعللة المذكورة قال سم على المنهج ولا يجب الامساك لانه من خصوصيات رمضان اه ع ش عبارة سم قياس وجوب التبييت العصيان بتركه لكن لو نوى الصوم حينئذ نهارا صح ووقع نفلا ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فليتأمل اه وقوله ولا يبعد الخ لعل الا قرب ما تقدم عن ع ش من التفصيل بين كون الامام حنفيا وكونه شافعا (قوله ويظهر انه لا يجب الخ) اعتمده مر اه سم (قوله انه لو نوى به نحو قضاء اثم) خالفه النهاية فقال ويصح صومه عن النذر والقضاء والكفارة لان المقصود وجود صوم في تلك الايام اه واعتمده سم قال ع ش وقوله مر ويصح صومه عن النذر الخ قال الزبائى ومثله الاثنين والخميس كما افنى به شيخنا الشهاب الرملى قال سم على حج بعد ما ذكره قياس ذلك الا كنفاء بصوم رمضان ايضا فيما اذا امر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاروا عن رمضان ثم خرجوا الى الرابع او فى رمضان واخروا الشوال بان قصدوا تاخير الاستسقاء اليه وكذا لو كانوا مسافرين وقلنا المسافر كغيره فيلزمهم الصوم عن رمضان ليحجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر

ظاهر او باطنا) بتجزيه لزوم الصوم ايضا اذا امرهم بأكثر من أربعة مروجى به لزوم الصوم ايضا اذا امر به الامام واثابه لاجز طاعون ظهر هناك (قوله بدليل وجوب تبييت نيته عليهم) قياس الوجوب العصيان بتركه لكن لو نوى الصوم حينئذ نهارا صح ووقع نفلا ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فليتأمل (قوله ويظهر انه لا يجب) اعتمده مر (قوله انه لو نوى به نحو قضاء اثم) فيه نظر والوجه عدم الائتم لان المقصود حاصل بكل صوم وقد افنى شيخنا الشهاب الرملى بصحة صومه عن القضاء والنذر والكفارة لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام وبأنه لا يجب هذا الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بامره بذلك لانه اه وقياس الا كنفاء بصوم رمضان والنذر والكفارة الا كنفاء بصوم رمضان ايضا فان قيل هذا ظاهر (اذا امر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاروا عن رمضان ثم خرجوا الى الرابع امالو وقع الامر في رمضان فلا فائدة له اذ الصوم لا بد من وقوعه فلنا بل لفائدة وهو انهم لو اخرجوا الشوال بان قصدوا تاخيرا الاستسقاء مقدما ته اليه لزومهم الصوم حينئذ وكذا لو كانوا مسافرين وقلنا المسافر كغيره فيلزمهم

ظاهر او باطنا بدليل وجوب
تبييت نيته عليهم على المعتمد
كاشمله قوله يجب التبييت
في الصوم الواجب ويظهر
أنه لا يجب قضاءها لفوات
المعنى الذى طلب له الاداء
وانه لو نوى به نحو قضاء اثم
لانه لم يصم امتثالا للامر
الواجب عليه امتثاله باطنا
كما تقرر

وإن جاز للمسافر في غير هذه الصورة اه عش (قوله ومن ثم لو نوى هنا الامرين الخ) يتأمل سم عبارة
 البصري ينبغي ان يتأمل فان مقتضاه جواز ذلك وحصولها معا وفيه تحصيل واجبين بفعل واحد ولا يخفى
 ما فيه اه وقد يقال لا كان وجوب صوم الاستسقاء لعارض امر الامام وكان المقصود وجود صوم في
 تلك الايام نزل صوم الاستسقاء مع نحو القضاء بمنزلة التحية مع الفرض (قوله وان الولي لا يلزمه) يتجه
 لزوم حيث شمل امر الامام الصغير ايضا مراه سم على حجج ابيان امر بصيام الصبيان عش واعتمده
 شيخنا (قوله ثم رأيت من بحث الخ) وهو شيخ الاسلام في الاسنى ووافقه المغنى وقال سم والنهاية وورده أى
 ذلك البحث شيخنا الشهاب الرملى بان المعتمد طلب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الاصحاب لما مر من ان
 دعوة الصائم لا ترداه قال عش قوله لم مطلقا أى ولو مع ضرر يحتمل عادة اه عبارة شيخنا ولا يجوز فيه
 الفطر للمسافر عند العلامة الرملى إلا إذا تضرر به أى ضررا لا يحتمل عادة لانه لا يقضى وخالف ابن حجج
 في ذلك اه وعبارة السكردى على بافضل قال القليوبى ولا يجوز للمسافر فطره لان تضرر بما لا يبيح التيمم
 قاله شيخنا الرملى وخالفه الزياى كبن حج وهو الوجه اه (قوله ان تضرر به) أى ضررا يجوز معه الصوم
 لكنه مفضول لكن الوجه حينئذ الوجوب لانه لمصلحة ناجزة تفوت فلا يشك بجواز فطر رمضان
 حينئذ مراه سم وتقدم انما عن القليوبى ما فيه (قوله وجوب ما موره) وظاهر ان منيه كما موره فيمتنع
 ارتكابه ولو مباحا على التفصيل في المأمور الذى افاده الشارح سم (ولو مباحا) يتجه الوجوب في المباح
 حيث اقتضاه مصلحة عامة لا مطلقا الا ظاهر الخوف الفتنة والضرر فليتأمل فيما إذا كان وجود المصلحة
 وعمومها بحسب ظن الامام فظن المأمور عدم ذلك ويلوح الاكتفاء بالامتنال ظاهر اهر سم (قوله غايته
 ان يكون كرمضان) قد يفرق بان الصوم هنا لمصلحة ناجزة لا تحتمل التأخير فيتجه هنا الوجوب حيث
 يكون الفطر ثم افضل سم (قوله وببحث الاسنوى) الى قوله وقوله في النهاية لا لا قوله ان سلم الى انما يخاطب
 (قوله وببحث الاسنوى ان كل ما امرهم به من نحو صدقة او عتق يجب) وهو المعتمد فقد صرح بذلك الرافعى
 في باب قتال البغاة وعلى هذا فالوجه ان المتوجه عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من يخاطب
 بزكاة الفطر فمن فضل عنه شئ مما يعتبر ثم لزمه التصديق عنه باقل متمول هذا إن لم يبين له الامام قدرا فان
 عين ذلك على كل انسان فالانسان لا نسب بعموم كلامهم لزوم ذلك القدر المعين لكن يظهر تقييده بما إذا فضل
 ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل ان يقال ان كان المعين بقارب الواجب في زكاة الفطر قدرها
 او في احد خصال الكفارة قدرها وان زاد على ذلك لم يجب واما العتق فيحتمل ان يعتبر بالحج والكفارة
 فحيث لزمه بيه في احدهما لزمه عتقه إذا امر به الامام نهاية وشيخنا وقوله فان عين ذلك ياتي في الشرح
 خلافاه قال عش قوله مراه لكن يظهر تقييده الخ بقى مالو امر الامام بالصدقة وكان عليه كفارة

ومن ثم لو نوى هنا الامرين
 اتجه أن لا نثم لوجود
 الامتنال ووقوع غيره معه
 لا ينعى وان الولي لا يلزمه
 أمر مولى الصغير به وان
 أطاؤه وان من له فطر رمضان
 لسفر او مرض لا يلزمه
 الصوم وان امر به ثم رأيت
 من بحث أن المسافر لا يلزمه
 ان تضرر به لان الامر
 حينئذ غير مطلوب ليكون
 الفطر اقل منه وفيه نظر
 لاسيما تعليله اذ ظاهر كلامهم
 وجوب ما موره وإن كان
 مفضولا بل لو مباحا على
 ما يأتى وإنما لم يلزم نحو
 المسافر لان ما موره غايته
 أن يكون كرمضان فاذا
 جاز الخروج منه لعذر فاولى
 ما موره وببحث الاسنوى
 ان كل ما امرهم به من نحو
 صدقة وعتق

اصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر وان جاز للمسافر في غير هذه الصورة وانما قلنا عن
 رمضان لانه لا يقبل غير صومه فليأمل (قوله ومن ثم لو نوى هنا الامرين) يتأمل (وان الولي لا يلزمه امر
 مولى الصغير) يتجه لزوم حيث شمل امر الامام الصغير ايضا مراه (قوله ثم رأيت من بحث ان المسافر
 لا يلزمه ان تضرر به) رده شيخنا الشهاب الرملى بان المعتمد طلب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الاصحاب
 لما مر من ان دعوة الصائم لا ترد شر مراه (قوله ان تضرر به) أى ضررا يجوز معه الصوم لكنه مفضول
 لكن الوجه حينئذ الوجوب لانه لمصلحة ناجزة تفوت فلا يشك بجواز فطر رمضان حينئذ مراه (ولو
 مباحا) يتجه الوجوب في المباح حيث اقتضاه مصلحة عامة لا مطلقا الا ظاهر الخوف الفتنة والضرر فليتأمل
 إذا كان كون المصلحة وعمومها بحسب ظنه فظهر عدم ذلك ويلوح الاكتفاء بالامتنال ظاهرا اه (قوله بل
 ولو مباحا) وظاهر ان منيه كما موره فيمتنع ارتكابه ولو مباحا على التفصيل في المأمور الذى افاده كلام
 الشارح (غايته ان يكون كرمضان) قد يفرق بان الصرم هنا لمصلحة ناجزة لا تحتمل التأخير فيتجه هنا
 الوجوب حتى حيث يكون الفطر ثم افضل (قوله وببحث الاسنوى ان كل ما امرهم به من نحو صدقة وعتق

يجب كالصوم ويظهر أن
الوجوب أن سلم في الأموال
والأفالفق بينهما وبين نحو
الصوم واضح لمشقتها غالبا
على النفوس ومن ثم خالفه
الأذرعى وغيره إنما يخاطب
به الموسرون بما يوجب
العق في الكفارة وبما
يفضل عن يوم وليلة في
الصدقة نعم يؤيده ما يحته
قولهم يجب طاعة الامام في
أمره ونهيه ما لم يخالف
الشرع أى بان لم يامر
بمحرم وهو هنا لم يخالفه
لأنه إنما امر بما نذب اليه
الشرع وقولهم يجب امتثال
أمره في التسعير أن جوزناه
أى كاهورأى ضعيف نعم
الذى يظهر أن ما امر به بما
ليس فيه مصلحة عامة يجب
امتثاله إلا ظاهرا فقط
بخلاف ما فيه ذلك يجب
باطنا أيضا والفرق ظاهر
وأن الوجوب في ذلك على
كل صالح له عينا لا كفاية
إلا أن خصص أمره بطائفة
فيختص بهم فعلم أن قولهم
أن جوزناه قيد لوجوب
امتثاله ظاهرا وإلا فلا
إن خاف فتنه كاهو ظاهر
فيجب ظاهرا فقط وكذا
يقال في كل أمر محرم عليه
بان كان بمباح فيه ضرر على
الماور به وإنما لم ينظر
الاسنوى للضرر فيما مر عنه
لأنه مندوب وهو لا ضرر
فيه يوجب تحريم أمر
الامام به للمصلحة العامة

بخلاف المباح

عين فأخرجهما بقصد الكفارة هل يجوز أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن المتبادر من لفظ الصدقة
المندوبه وبقي أيضا ما لو أمره بالتصدق دينار مثلا وكان لا يملك نصفه فهل يلزمه التصديق به أم لا فيه نظر
والأقرب الأول لأن كل جزء من الدينار بخبره مطلوب في ضمن كل واحد من أو في أحد خصال الكفارة
يشمل الإطعام والكسوة وعارة إن صح إنما يخاطب بالموسرون بما يوجب العق في الكفارة وبما
يفضل عن يوم وليلة في الصدقة وهذا يقرب من الاحتمال الثاني المذكور في كلام الشارح مر اه (قوله
يجب كالصوم) يأتي عن المغنى خلافا (قوله والاخ) أى وأن لم يسلم الوجوب في الأموال فوجه ظاهر فإن
الفرق (قوله) ومن ثم خالفه) أى الاسنوى (الأذرعى وغيره) ووافقهما المغنى فقال بعد كلام مانصه
فيؤخذ من كلامهما أى الأذرعى والغزى أن الأمر بالعق والصدقة لا يجب امتثاله وهذا هو الظاهر اه
(قوله إنما يخاطب) خبر أن الوجوب (قوله الموسرون بما يوجب العق في الكفارة) كذا مر اه
سم (قوله) وبما يفضل عن يوم وليلة (الخ) قضيته أنه لا يشترط أن يكون ما يتصدق به فاضلا عن دينه وهو
المعتمد الآتي له مر (فرع) هل يشترط في العبد المعتق اجزائه في الكفارة أم لا فيه نظر والأقرب
الثاني لأنه يصدق عليه مسمى المأمور ع (قوله ما لم يخالف الخ) هذا يفيد وجوب المباح إذا أمر به
لأنه لا يخالف حكم الشرع ونقل سم على المنهج عن مر آخره اشتراط أن يكون فيه مصلحة عامة وأنه
إذا أمر بالخروج إلى الصحراء للاستسقاء وجب اه وفي حجه أن أمر بمباح أى ليس فيه مصلحة عامة
وجب ظاهرا أو مندوب أو بما فيه مصلحة عامة وجب ظاهرا أو باطنا اه وخارج بالمباح المكروه كان
أمر بتركه واتب الفرض فلا يجب طاعته في ذلك لا ظاهرا ولا باطنا ما لم يخش الفتنة ونقل بالدرس عن
فتاوى الشارح مر ما يوافقه ع (قوله وهذا يفيد وجوب المباح الخ) لك منعه بان إيجاب مباح
ليس فيه مصلحة عامة يخالف للشرع (أى بان لم يامر بمحرم) قضيته أنه يجب امتثال أمر الامام بالمكروه
وتقدم عن ع (قوله) وشيخنا خلافا له إلا أن يريد بالمحرم المنهى بقرينة قوله الاق نعم الذى يظهر الخ (قوله
وقولهم الخ) عطف على قوله وقولهم يجب الخ (قوله أن جوزناه) أى التسعير (قوله كاهو الخ) أى تجوز
التسعير (قوله أن ما امر به الخ) أى من المباح ويعلم من كلامه هذا أنه لا يجب امتثال أمره بالمكروه إلا أن
خاف فتنة (قوله) مما ليس فيه مصلحة (الخ) أقول وكذا بما فيه مصلحة عامة أيضا فيما يظهر إذا كانت تحصل مع
الامتثال ظاهرا فقط وظاهر أن المنهى كالماور فيجوز فيه جميع ما قاله الشارح في المأمور فيمتنع ارتكابه
وإن كان مباحا على ظاهر كلامهم كما تقدم ويكفى الانكشاف ظاهر إذا لم تكن مصلحة عامة أو حصلت مع
الانكشاف ظاهرا فقط وقضية ذلك أنه لو منع من شرب القهوة لمصلحة عامة تحصل مع الامتثال ظاهرا
فقط وجب الامتثال ظاهرا فقط وهو متجه فليتامل سم (قوله) وإن الوجوب الخ) عطف على أن ما امر به
(قوله في ذلك) أى فيما امر به سواء كان فيه مصلحة عامة أولا (قوله فعلم الخ) أى من الاستدراك المذكور
(قوله وإلا فلا) أى وإن لم تجوز التسعير كاهو الراجح فلا يجب امتثال أمره فيه لا ظاهرا ولا باطنا (محرم
عليه) أى على الامام (قوله فيما مر) أى من وجوب المال (قوله) لأنه مندوب) أى ما مر عن الاسنوى (وهو
لا ضرر فيه) أى المنسوب (قوله يوجب الخ) نعت للضرر المنفى (قوله للمصلحة الخ) متعلق للأمر (قوله
يجب كالصوم الخ) وهو المعتمد فقد صرح بالتعدى الراجح في باب قتال البغاة وعلى هذا فالوجه أن المتوجه
عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من مخاطب بركة الفطر فن فضل عنه شىء بما يعتريه ثم لزمه التصديق عنه
بأقل متمول هذا إن لم يعين له الامام قدر أقل من ذلك على كل إنسان فالأنا لا نسب بعموم كلامهم لزوم ذلك القدر
المعين لكن يظهر تقييده بما إذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل أن يقال إن كان المعين بقارب
الواجب ن زكاة الفطر قدرها أو في أحد خصال الكفارة قدرها وإن زاد على ذلك لم يجب وأما المعتق فيحتمل
أن يعتبر بالحج والكفارة فثبت أنه يوفى به يوفى به في أحد ههنا لزمه عتقه إذا أمر به الامام شرح مر (قوله الموسرون
بما يوجب العق في الكفارة) كذا مر (قوله) مما ليس فيه مصلحة عامة) أقول وكذا بما فيه مصلحة عامة

وهذا يعلم الخ) أى بقوله وكذا يقال الى هنا (قوله وفي مخالفة الاذرعى الخ) عطف على قوله فى المسافر (قوله اما ظاهر - افلا شك فيه) أى حيث خيف فتنه بترك امثاله كما هو ظاهر (وقوله بل هو اولى بما هنا) أى حيث وجب عند خوف الفتنه الامثال ظاهر امر ان الامر محرم عليه فلا يجب ثم ظاهرا مع خوف الفتنه بالاولى لان امره لهم ثم بماسر مندوب له بصرى (ثم هل العبرة) واذا اعتبرنا اعتقاد الامم فامر بمأمور او مباح عنده حرام عند المأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامثال أى اذا لم يخف الفتنه او يجب مطلقا ويندفع الاثم لاجل أمر الحاكم او يجب ويلزم التقليد فيه نظرو قد يتجه الاستثناء انه ليس للامام الامر بحرام عند المأمور وان لم يكن حراما عنده اذ ليس له حمل الناس على مذهبه سم (قوله حرام الخ) أى او مكروه عند المأمور الخ (قوله بالمباح) أى الذى ليس فيه مصلحة عامة (بمباح الخ) أى بامر مباح الخ (قوله او بالعكس فيعكس ذلك) أى فاذا امر بشئ مسنة عنده مباح عند المأمور يجب امثاله ظاهرا وباطنا على الاحتمال الاول وظاهره فقط على الثانى (قوله وباعتقاد الامم الخ) كذا فى اصله بخطه رحمه الله تعالى ولا يخفى ما فيه من حيث التركيب ولا فاسد يظهر من رحمه الله تعالى متجه وكان حق العبارة فيما يظهر أن يقول أثر فقط وسنة عنده مباح عند المأمور فيجب باطنا ايضا الخ بصرى أى ويقول بدل بالعكس باعتقاد المأمور (قوله او المأمور) عطف على الامر (قوله الثانى) أى ان العبرة باعتقاد المأمور (قوله مأمور) أى فى الجملة (قوله فالذى يظهر الخ) تقدم عن النهاية خلافة (قوله ان هذا من قسم المباح الخ) وقد يمنع ذلك بان المعين من افراد المطلوب فهو مطلوب فى الجملة سم (قوله انما يجب امثاله ظاهرا الخ) قد ينظر فى اطلاق ذلك ويتجه الوجوب باطنا ايضا اذا ظهرت المصلحة العامة فى ذلك المعين وكان مما يحتمل عادة سم قول المتن (والتوبة) أى بالاقلاع عن المعاصى والندم عليها والعزم على عدم العودة اليها نهاية ومغنى (قوله لوجوبها الخ) لا يظهر هذا التعليل عبارة المغنى والاسنى والتوبة من الذنب واجبة على الفور امر بها الامام لا وظاهره ان الخروج من المظالم داخل فيها بل كل منهما داخل فى التقرب بوجوه الخير لكن لعظم امرهما وكونهما ارجى للجأبة افراد بالذكرف هو من عطف خاص على عام اه وفى النهاية نحوها قول المتن (بوجوه البر) أى من عتق وصدقة وغيرهما نهاية ومغنى (قوله أو للعباد) الى قوله الا فى مكى فى النهاية والمغنى (قوله وذكرها) أى الخروج من المظالم والتائب باعتبار المضاف اليه (قوله لانها الخ) متعلق بذكرها اذا كان فعلا وخبر له ان كان مصدرا (قوله لان ذلك الخ) تعليل للامتن بالمشار اليه كل من التوبة والتقرب والخروج عبارة شرح المنهج لان لكل من ذلك اثر فى إجابة الدعاء اه (قوله لذلك) أى لترك ما ذكر فى المتن (قوله وفى خبر ضعيف) عبارة النهاية والمغنى وقال مجاهد وعكرمة فى قوله تعالى ويلعنهم اللاعنون وتلعنهم دواب الارض تقول تمنع المطر بخطاياهم اه (قوله تمنع القطر) كذا فى أصله بخطه رحمه الله تعالى والذى فى النهاية والمغنى المطر فلعله اختلاف رواية بصرى قول المتن (ويخرجون الخ) أى الناس مع الامام وينبغى للخارج

ايضا فيما يظهر اذا كانت تحصل مع الامثال ظاهره فقط وظاهره ان المنهى كالماور فيجربى فيه جميع ما قاله الشارح فى المأمور فيمتنع ارتكابه وان كان مبلغا على ظاهر كلامهم كما تقدم ويكفى الانكشاف ظاهر اذا لم تكن مصلحة عامة او حصلت مع الانكشاف ظاهره فقط قضية ذلك انه لو منع من شرب القهوه لمصلحة عامة تحصل مع الامثال ظاهره فقط وجب الامثال ظاهره فقط وهو متجه فليتامل (باعتقاد الامم) اذا اعتبرنا اعتقاد الامم فامر بمأمور او مباح غير حرام عند المأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامثال او يجب مطلقا ويندفع الاثم لاجل أمر الحاكم او يجب ويلزم التقليد فيه نظرو هل من ذلك الامر بالصوم بعد اتهمه ان شعبان او لا لا فيجب وجوب الاستسقاء او امر الامام به سببا فيه نظرو قد يتجه الاستثناء انه ليس للامام الامر بحرام عند المأمور وان لم يكن حراما عنده اذ ليس له حمل الناس على مذهبه (ويؤيده مأمور الخ) قد يناقش ان هذا شبه بالحكم الذى العبرة فيه باعتقاد الحاكم (قوله فالذى يظهر ان هذا من قسم المباح) قد يمنع ذلك بان المعين من افراد المطلوب فهو مطلوب فى الجملة (انما يجب امثاله ظاهرا فقط)

مر فى المسافر وفى مخالفة الاذرعى وغيره للاسنوى إما هو من حيث الوجوب باطنا اما ظاهره افلا شك فيه بل هو اولى بما هنا فتأمل ثم هل العبرة فى المباح والمندوب المأمور به باعتقاد الامر فاذا امر بمباح عنده سنة عند المأمور يجب امثاله ظاهرا فقط او المأمور فيجب باطنا ايضا او بالعكس فيعكس ذلك كل محتمل وظاهر اطلاقهم هنا الثانى لانهم لم يفصلوا بين كون نحو الصوم المأمور به هنا مندوبا عند الامر اولا ويؤيده مأمور ان العبرة باعتقاد المأمور لا الامام ولوعين على كل غنى قدرا فالذى يظهر ان هذا من قسم المباح لان التعيين ليس بسنة وقد تقرر فى الامر بالمباح انه انما يجب امثاله ظاهرا فقط (والتوبة) لوجوبها فور الإجماعا وان لم يامر بها (والتقرب الى الله تعالى بوجوه البر والخروج من المظالم) التى لله اول للعباد دما وعرضا وما لا ذكرها لانها اخص اركان التوبة لان ذلك ارجى للجأبة وقد يكون منع الغيث عقوبة لذلك لخبر الحاكم واليهيق ولا منع قوم الزكاة لاحبس الله عنهم المطر وفى خبر ضعيف تفسير اللاعنين فى الآية بدواب الارض تقول تمنع القطر بخطاياهم (ويخرجون) الى الصحراء) للاتباع

إلا في مكة وبيت المقدس على ما قاله الخفاف واعتمده جمع منهم إلا ذرعى اقتداء بالخلف والسلف (٧٣) لشرف المحل وشعته المفرطة

ولا يتنافيه احضار نحو الصبيان والبهائم لأنها توقف بابواب المسجد وإلا ان قل المستسقون فالمسجد مطلقا لهم الفضل كما صرح به الدارمي (في الرابع) من صياهم (صياما) للخبير الصحيح ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حتى يفطر والامام العادل والمظلوم وفارق ندب الفطر بعرفة ولو لاهل عرفة كما شمله كلامهم لانه آخر النهار فينشق معه الصوم وهنا بعكسه وقضيته أنه لو وقع هنا آخر النهار الحق بعرفة وهو محتمل ويحتمل الفرق بان الحاج لا احتياجه بعد الفطر الى ما عليه في ليلة النحر ويومها من المتاعب احوج الى الفطر من المستسقي فلا يقاس به (في ثياب بذلة) بكسر فسكون للمعجمة أى عمل غير جديدة (و) في تخشع أى تذلل وخضوع واستكانة إلى الله تعالى في كلامهم ومشيمهم وجلسهم مع حضور القلب وامتلائه بالهيبة والخوف من الله تعالى واحتمال عطف تخشع على بذلة مدفوع بانه ليس لنا ثياب تخشع مخصوصة كذا قيل وفيه نظر بل ثياب الكبر والفخر والخيلاء لنحو طول أكامها وأذيالها وإن كانت ثياب عمل فصيح عطفه على بذلة ايضا خلافا

أن يخفف أكله وشربه في تلك الليلة ما أمكن مغنى ونهاية (قوله إلا في مكة وبيت المقدس) خلافا للنهاية والمغنى وشروح الروض وبافضل والارشاد والعباب عبارة الاولين وظاهر كلامهم انه لا فرق بين مكة وغيرها وإن استثنى بعضهم مكة وبيت المقدس لفضل البقعة وسعتها لاناماء وورون باحضار الصبيان ومأمورون بان يجنبهم المساجد اهال البصرى بعد ذكر كلامهم المذكور ويؤخذ من صنيعهم انه لا فرق في الصبيان المطلوب حضورهم بين المميزين وغيرهم فان المأمور بتجنبهم المساجد غير المميزين ولم يصرحا به فيما سياتى ويؤخذ منه ايضا انها لا يرأضيان الاستثناء الثاني الذي اشار اليه الشارح بقوله والا ان قل المستسقون الخ وإن لم يتعرض ضالته بنفى ولا اثبات اه وقوله ولم يصرحا به الخ وصرح بذلك الشارح فيما ياتى واعتمده شيخنا وقوله وان لم يتعرض ضاله الخ قد يمنع ويدعى دخوله في الباقي بعد الاستثناء (قوله لشرف المحل وسعته) قضية هذا التعليل استثناء المدينة ايضا لانه اتسع مسجدها الان (قوله ولا يتنافيه) أى استثناء مكة وبيت المقدس (قوله نحو الصبيان الخ) أى كالحيض والمجانين (قوله والا ان قل) وفي شرح العباب ثم ظاهر ما تقدم أنه لا فرق في ندب الخروج الى الصحراء بين كثرة المستسقين وقتهم وهو ظاهر فقوله الدارمي ان المسجد افضل عند قلتهم ضعيف كما هو ظاهر من كلامهم الى ان قال وقد يقال قضية هذا التعليل والتعليل السابق انهم لو قلوا ولا يحضرها صبيان ولا حيض ولا بهائم انه يسن المسجد الذي يتجه خلافه للاتباع ثم رايت الزركشى اشار الى ما قدمته من ان كلام الدارمي مقالة اه سم (قوله ولو لاهل عرفة) أى المقيمين فيه (قوله لانه الخ) أى وقوف عرفة (قوله وقضيته انه لو وقع هنا الخ) وأجيب بان الامام هنا لما امر به صار واجبا نهاية ومغنى وقره سم وقد يقال ليس في كلامهم هنا ما يفيد امر الامام بصوم يوم الخروج بخوصه وامره بصيام ثلاثة ايام لا يشمل هذا اليوم ففاد كلامهم ان صيام هذا اليوم مندوب مطلقا امر به الامام والا (قوله ويحتمل الفرق الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر انفا (قوله بكسر) الى قوله كذا قيل في المغنى الى قوله وذلك في النهاية (قوله أى عمل) عبارة المغنى أى مهنة وهو من اضافة الموصوف الى صفة أى ما يلبس من الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في بيته اه اذ النهاية قال القمولى ولا يلبس الجديد من ثياب البذلة ايضا اه قال عرش قوله من اضافة الموصوف الى صفة والمعنى حينئذ في ثياب متبذلة ويمكن كون الاضافة حقيقية لانه تكفي في الاضافة ادنى ملابسة وهو الظاهر من قوله مريد اى ما يلبس من الثياب في وقت الشغل الخ وقوله لا يلبس الجديد اى يطلب منه ان لا يلبسه فلو خالف وفعل كان مكروها عرش (قوله غير جديدة) صفة ثياب بذلة (قوله وحيثئذ) اى حين العطف على بذلة (قوله

قد ينظر في اطلاق ذلك ويتجه الوجوب باطنا ايضا إذا ظهرت المصلحة العامة في ذلك المعين وكان مما يحتمل عادة (قوله إلا في مكة وبيت المقدس) وظاهر كلامهم انه لا فرق في شرح مر قال في شرح العباب لكن قال شيخنا زكريا وعلى قياسه باقى هنا ما مر ثم اى في العيد في غير المسجدين لكن الذى عليه الاصحاب استحبابهم في الصحراء مطلقا للاتباع ولتعليمهم بانه يحضرها الصبيان والحيض والبهائم والصحراء بهم اليق وسبقه الى ذلك الغزى وما اسنده للاصحاب انما اخذاه من حيث الاطلاق لكن اذا ظهر لتقييد البعض وجه وجب الانباع لاسيما مع قول الاذرعى والزركشى وناهيك بهما وهو حسن وغليه السلف والخلف اه فمع ذلك كيف يسوغ الاخذ بالاطلاق بل يتعين الاخذ بالتقييد اه (قوله والا ان قل الخ) في شرح العباب ثم ظاهر ما تقدم انه لا فرق في ندب الخروج الى الصحراء بين كثرة المستسقين وقتهم وهو ظاهر فقوله الدارمي ان المسجد افضل عند قلتهم ضعيف كما هو ظاهر من كلامهم الى ان قال وقد يقال قضية هذا التعليل والنزول السابق انهم لو قلوا ولا يحضرها صبيان ولا حيض ولا بهائم انه يسن المسجد والذي يتجه خلافه للاتباع ثم رايت الزركشى اشار الى ما قدمته من ان كلام الدارمي مقالة اه (قوله الحق بعرفة) واجيب بان الامام هنا لما امر صار واجبا م

ففي ذاتهم من باب اولي وذلك للخبر (٧٤) الصحيح انه صلى الله عليه وسلم خرج الى الاستسقاء متبذلا متواضعا حتى اتي المصلي فرقي المنبر

ولم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلي العبد و قول المتولي لا باس بخروجهم حفاة مكشوفة رؤوسهم استبعده الشاشي قال الا ذرعى وهو كاقال ولا يسن لهم تطيب بل تنظيف بسواك وغسل وقطع ربح كرهه ويخرجون من طريق ويرجعون في اخر (ويخرجون) ندبا (الصبيان) والذي يتجهان مؤنة حملهم في مال الولي ككون حجهم بل اولي (تنبيه) يشمل الصبيان غير المميزين عليه تخرج المجانين الذين امننت قطع اضراسهم ويحتمل التقييد بالمميزين ويؤيد الاول اخراج اولاد البهائم لشعارا بان الكل مستترزون (والشيوخ) والعجائز لان دعاءهم اقرب للاجابة وفي خبر البخاري وهل ترزقون وتنصرون إلا بضعا فائكم وفي خبر ضعيف لولا شباب خشع وبهائم ترع وشيوخ ركع اى لكبر سنهم او كثرة عبادتهم واطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا (وكذا البهائم في الاصح) لان الجذب قد اصابها ايضا وفي الخبر الصحيح ان نبيا من الانبياء قال جمع هو سليمان صلى الله على نبينا وعليه وسلم خرج يستسقى فاذا هو بنملة رافعة بعض

ففي ذاتهم الخ) اى فليس متروكا سم (قوله وقول المتولي) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله استبعده الشاشي الخ) فان ذلك مكروه ويسقط المروءة حيث لم يلق بمثل عرش وشيخنا (قوله ولا يسن لهم تطيب) هذا يشمل ما لو كان يدينه راحة لا يزيلها الا الطيب الذي تظفر راحته في البدن وقد يلتزم لان استعماله في نفسه يناق ما هو مقصود للمستسقين من اظهار التبذل وعدم الترفه واما ما يحصل لغيره من الاذى بالرائحة الكريهة الحاصلة منه بترك التطيب فقد يقال مثله في هذا المقام لا يضر لان اللاتق فيه احتمال الاذى في جنب طلب المصلحة العامة عرش (قوله ويخرجون من طريق ويرجعون الخ) اى مشافة في ذهابهم ان لم يشق عليهم نهاية ومعنى زاد شيخنا واما في رجوعهم فالمشى مثل الركوب اه (قوله ندبا) ويتجه الوجوب اذا امر الامام سم قول المتن (الصبيان الخ) اى والارقاء باذن ساداتهم نهاية ومعنى (قوله والذي يتجه) قضية كلام الاسنوى انها في مال الصبيان وهو كذلك لان الجذب عنهم نهاية ومعنى وكذا في الايعاب والامداد كافي الكردى على بافضل وقال شيخنا بعد ذلك الخلاف وقال سم ان كان الاستسقاء لهم فهمى من مالهم وان كان لغيرهم فهمى على اوليائهم اه ويصح ان يكون هذا جمعا بين القولين اه (قوله ان مؤنة حملهم) اى الصبيان ونحوهم معنى (قوله ككون حجهم الخ) قد يفرق بان مصلحة الاستسقاء ضرورة سم عبارة عرش ولعل الفرق بين هذا وما في الحج ان هذه حاجة تاجزة بخلاف تلك فلولم يكن له مال فلا قرب انه لا تخرج مؤنتهم من بيت المال وفي سم على المنهج بعد ما ذكره ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان باذن الزوج وهى معه فلا إشكال في وجوب نفقتها عليه او بغير اذنه فلا إشكال في عدم الوجوب او باذنه وهى وحدها ففيه نظر والقلب الى عدم الوجوب اميل لانها لما خرجت لغرضها غاية الامر أنه قد يعود على الزوج ففزع بواسطة خروجها لئلا يبعثها اليه ولا طلبه منها مؤنة خروجها الزائدة على نفقة التخلف فارلى بعدم الوجوب فليتأمل اه (قوله ضراوتهم) اى غلبتهم واذاؤهم للخلق كردى (قوله ويؤيد الاول) اى الشمول وجزم به شيخنا كما مر (مستترزون) بكسر الزاى قول المتن (والشيوخ) اى والخنى القبيح للمنظر نهاية ومعنى (قوله والعجائز) الى قول المتن ولا يمنع في النهاية والمغنى (قوله والعجائز) اى غير ذوات الهيئات بخلاف الشواب مطلقا والعجائز ذوات الهيئات ولا بد من اذن حليل ذات الحليل نظير ما مر في العبد وغيره بر ماوى اه بغير مى (قوله وهل ترزقون) فى معنى النفى اى لا ترزقون عرش (قوله اى لكبر سنهم الخ) عبارة النهاية والمغنى والايعاب والمراد بالركع من انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة اه قول المتن (وكذا البهائم) لو تركوا الخروج فهل يسن اخراج البهائم وحدها لانها قد تطلب ويستجاب لها قد يتجه عدم سن ذلك لان اخراجها لتمامها بالتبع وهل المراد بالبهايم ما يشمل نحو الكلاب فيه نظر ولا يبعد الشمول لانها مستترزة ايضا وعليه فهل العقور منها كذلك ولا يبعد انه كذلك حيث تاخر قتله لا مراقتضاه كان اضطر الى اكله وتروءه لياكله طريا فليتا مل سم على حج اه عرش (قوله فاذا هو بنملة الخ) قال الدميرى اسمها عيجلون اه وبعض الجواشى قيل اسمها حراما وقيل طافية وقيل شاهدة وكانت عرجاء عرش (قوله رافعة بعض قوائمها) عبارة المغنى وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت

(قوله في ذاتهم الخ) اى فليس متروكا (قوله ندبا) ويتجه الوجوب اذا امر الامام (قوله فى مال الولي) اقضى كلام الاسنوى انها في مال الصبيان وهو كذلك شرح مر (قوله ككون حجهم) قد يفرق بان مصلحة الاستسقاء ضرورة (قوله اى لكبر سنهم) عبارة شرح العباب اى انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة اه (قوله فى المتن) وكذا البهائم لو تركوا الخروج فهل يسن اخراج البهائم وحدها لانها قد تطلب ويستجاب لها اخذنا من قصة النملة قد يتجه عدم سن ذلك لان اخراجها لتمامها بالتبع ولا دلالة فى قصة النملة اذ ليس فيها انه اخرجه وانما فيها الاخبار عن امر وقع اتفاقا وهل المراد بالبهايم ما يشمل نحو الكلاب فيه نظر ولا يبعد الشمول لانها مستترزة ايضا وعليه فهل العقور منها كذلك ولا يبعد

ويفرق بين الامهات والاولاد حتى يكثر الصبيح والرقعة فيكون أقرب الى الاجابة ونازع فيه جمع بما لا يجدى (ولا يمنع أهل الذمة) أو العهد (الحضور) أى لا ينبغي ذلك ويظهر أن علمه مالم ير الامام المصلحة في ذلك على أنه يسن للامام المنع من المكروه كما صرحوا به وسيأتى أنه يكره لهم الحضور إلا أن يجاب بأن المقام مقام ذلة واستكانة فلا يكسر خاطرهم حيث لا مصلحة تقتضى ذلك لأنهم مستزقون وفضل الله واسع وقد تهجل لهم الاجابة استدراجا وبه يرد قول البحر يحرم التأمين على دعاء الكافر لأنه غير مقبول اه على أنه قد يختم له باحسنى فلا علم بعدم قبوله إلا بعد تحقق موته على كفره ثم رأيت الاذرى قال اطلاقه بعيد والوجه جواز التأمين بل ندبه إذا دعا لنفسه بالهداية ولنا بالنصر مثلاً ومنعه إذا جهل ما يدعوه به لأنه قد يدعوه بأثم أى بل هو الظاهر من حاله ويكره لهم الحضور ولنا إحضارهم (ولا يختلطون بنا)

اللهم أنت خلقتنا فان رزقتنا وإلا فأهلكنا اه (قوله ويفرق بين الامهات والاولاد) وقد يفعل ذلك مع الامهات سم وفيه توقف لانه يؤدى الى زوال حضور الامهات (قوله ونازع فيه) أى الى التفرق قول المتن (ولا يمنع أهل الذمة) لكن لا يدخلون المسجد إلا باذن كافى غير الاستسقاء عش (قوله والعهدة) الى قوله وبه يرد فى النهاية الاقوله ويظهر الى لانهم (قوله والعهدة) أى او المؤمنين عش (قوله أى لا ينبغي ذلك) أى لا يطلب والظاهر منه وكذا من قوله ولا يختلطون بنا انه لا يطلب منهم من الخروج فى يومنا وعليه فقوله الا فى نص الخ الغرض منه حكاية قول مقابل لما فهم من كلام المصنف غش (قوله وسيأتى انه يكره لهم الخ) عبارة العباب وشرحه فى هذا الاقوى ويكره ايضا خروجهم معهم فيمنعون من ذلك ندبا وقيل وجوبا ان لم يتميزوا عنهم أى عن المسلمين بخلاف ما اذا تميزوا فانهم لا يمنعون قطعاً فيخرجون ولو فى يوم خروج المسلمين اه ومثله فى الروض وشرحه وقضيته تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم فيختص سن منع الامام بهذه الحالة وهو قضية قولهم فيمنعون الخ فقد افاد كلامهم العلالة المذكورة واغنى عن الجواب لكن النص المذكور قد يدل على طلب منعهم الخروج فى يومنا وقضية ما تقرر من ندب المنع إذا لم يتميزوا عا ان قول المصنف ولا يمنع أهل الذمة معناه لا يجب المنع او إذا تميزوا ولم يكن خروجهم فى يومنا على ما فيه اه وتقدم عن عش ان الغرض من ذكر النص الاقوى حكاية قول مقابل لما يفهم من كلام المصنف وفى البجيرمى وحاشية شيخنا ما حاصله ان الكراهة ونادى المنع كل منهما مختص بما إذا لم يتميزوا عا (قوله لانهم الخ) تعاليل المتن (قوله مستزقون) بكسر الزاى بر ماوى (قوله وبه يرد الخ) أى يكونهم قد تهجل لهم الاجابة استدراجا ولوقيل وجه الحرمة أن فى التأمين على دعائه تعظيماً له وتغريز العامة بحسن طريقته لكن حسنا عش (قوله قول البحر يحرم التأمين الخ) اعتمده المغنى (قوله ثم رأيت الاذرى قال اطلاقه بعيد الخ) اقره عش ثم قال فرغ من استحباب الدعاء للكافر خلاف واعتمد مر الجواز واظن انه قال لا يحرم الدعاء بالمغفرة إلا إذا اراد المغفرة مع موته على الكفر وسيأتى فى الجنازات التصريح بتحريم الدعاء للكافر بالمغفرة نعم ان اراد الله غفر له ان اسلم او اراد الدعاء بالمغفرة ان يحصل له سببه وهو الاسلام فلا يتجه إلا الجواز سم على المنهج وينبغى أن ذلك كله إذا لم يكن على وجه يشعر بالتعظيم والإامتنع خصوصاً إذا قربت القرينة على تعظيمه وتحقيره غيره كان فعل فعلاً دعاءه بسببه ولم يقم به غيره من المسلمين فاشعر بتحقيق ذلك الغير اه (قوله ويكره) الى قوله ولقول المالكية فى المغنى الاقوله وقول شيخنا الى لانه (قوله ويكره لهم الحضور الخ) عبارة شرح الروض ويكره ايضا أى كراهة خروجهم معهم كما عبر به الاصل فيمنعون من الخروج معهم اه سم قول المتن (ولا يختلطون الخ) أى أهل الذمة ولا غيرهم من سائر الكفار قال الشافعى رضى الله تعالى عنه ولاأكره من إخراج صبيانهم ماأكره من خروج كبارهم لان ذنوبهم اقل لكن يكره لكفرهم قال المصنف وهذا يقتضى كفر اطفال الكفار وقد اختلف العلماء فيهم إذا ماتوا فقال الاكثر انهم فى النار طائفة لا تعلم حكمهم والمحققون انهم فى الجنة وهو الصحيح المختار لانهم غير

أنه كذلك حيث تاخر قتله لا مر اقضاء كان اضطر الى كله وتزوده لياً كله طرياً فليتأمل (قوله ويفرق بين الامهات والاولاد) وقد يفعل ذلك مع الامهات (قوله وسيأتى انه يكره لهم الحضور) عبارة العباب وشرحه فى هذا الاقوى ويكره ايضا خروجهم معهم فيمنعون من ذلك ندبا وقيل وجوبا ان لم يتميزوا عنهم أى عن المسلمين بخلاف ما إذا تميزوا فانهم لا يمنعون قطعاً فيخرجون ولو فى يوم خروج المسلمين اه ومثله فى الروض وشرحه وقضيته تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم فيختص سن منع الامام بهذه الحالة وهو قضية قولهم فيمنعون الخ فقد افاد كلامهم العلالة المذكورة واغنى عن الجواب لكن النص المذكور قد يدل على طلب منعهم من الخروج فى يومنا وقضية ما تقرر من ندب المنع إذا لم يتميزوا عا ان قول المصنف ولا يمنع أهل الذمة معناه لا يجب المنع أو إذا تميزوا ولم يكن خروجهم فى يومنا على ما فيه (قوله ويكره لهم الحضور الخ) عبارة شرح الروض ويكره ايضا خروجهم معهم كما عبر به الاصل فيمنعون من الخروج معهم اه

أى يكره لنا في يظهر تمكينهم من ذلك (٧٦) من حين الخروج الى العود كما هو ظاهر وقول شيخنا في مصلانا الظاهر انه تصوير فقط ثم

مكلفين ولدوا على الفطرة وتحرير هذا كما قال شيخنا وغيره انهم في أحكام الدنيا كفار أى فلا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين وفي أحكام الآخرة مسلمون فيدخلون الجنة مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر لان ذنوبهم الخ المراد بالذنوب ما يعد ذنبا في الشرع من حيث هو وان لم يتعلق فيه خطاب للصبي لعدم تكليفه بالزنا والسرقة قبل بالكفر الذى هو اعظم الذنوب وعدم تكليفه لا يمنع اتصافه بالحيث وقوله مر وهذا يقتضى الخ معتمد وقوله مر لانهم غير مكلفين الخ عبارة صحيحة في الفتاوى في جواب السؤال عن الاطفال اما اطفال المسلمين في الجنة قطعاً بل إجماعاً والخلاف فيه شاذ بل غلط وأما اطفال الكفار ففيهم أربعة أقوال أحدها انهم في الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقوله ولا تزروا زورا وزر اخرى الثانى انهم في النار تبعاً لآبائهم ونسبة النوى لا كثيرين لكنه نوزع الثالث الوقف ويعبر عنه بانهم تحت المشيئة الرابع انهم يجمعون يوم القيامة وتوجب لهم نار يقال ادخلوها فيدخلها من كان في علم الله تعالى سعيدا ويمسك عنهما من كان في علم الله شقيا لو ادرك العمل الخ ملخصا وسئل العلامة الشوبرى عن اطفال المسلمين هل يعذبون بشىء من أنواع العذاب وهل ورد انهم يستلون في قبورهم وأن القبر يضمهم وما الحكم في اطفال المشركين من هذه الامة فاجاب بانهم اطفال المسلمين لا يعذبون بشىء من انواع العذاب على شىء من المعاصى ولا يستلون في قبورهم كما عليه جماعة وافق به شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر وللحنفية والحنابلة والمالكية قول ان الطفل يستل ورجحه جماعة من هؤلاء واستدل به بما لا يصح واطفال المشركين اختلف العلماء فيهم على نحو عشرة اقوال الراجح منها انهم في الجنة خدم لاهل الجنة وسئل بعضهم هل يجوز أن يكون أحد من الاطفال في النار فأجاب بأن الاطفال في الجنة ولو اطفال الكفار على الصحيح نعم يخلق الله تعالى يوم القيامة خلقا ويدخلهم الجنة وخلقاً اخر يدخلهم النار لا يستل عما يفعل وهم يستلون والعشرة اقوال التى اشار اليها الشيخ سردها في فتح البارى فليراجع ع ش بخذف (قوله اى يكره الخ) كذا في النهاية (قوله لانه الخ) تعليل للبتن (قوله ونص على ان خروجهم) الى قوله ولقول المالكية في المغنى والنهاية زاد الثانى عقبه قال ابن قاضى وشبهة وفيه نظرا وكانه يشير الى ما ذكره الشارح بقوله وقد يجاب الخ فبين من هذا أن المعتمد عند صاحبي المغنى والنهاية المنصوص المذكور بصري (قوله يكون الخ) أى وجوبا اخذا من الرد الا في ع ش (قوله مضاهاتهم الخ) اى مشابهتهم ومساواتهم (قوله فقدمت) اى سرعاتها سم (قوله على تلك المتوهمه) اى مفسدة مصادفة المساقاة والافتتان (قوله ولقول المالكية) متعلق بقوله منعوهم الخ (قوله بالمصالح المرسله) هى الوصف المناسب الذى لم يدل الدليل على اعتباره ولا على إلغائه سم (قوله من الانفراد) اى بيوم (قوله فالاولى عدم افرادهم الخ) كذا في شروح الارشاد وبافضل ومال اليه شيخنا قول المتن (كالعبد) أى كصلاته في الأركان وغيره الا فيما باتى نهاية (قوله للخبر المار) اى في شرح في ثياب بذلة وتخشع (قوله فتسكون الخ) في هذا التفريع تأمل عبارة شيخنا لا في النية والوقت فينوى بهما صلاة الاستسقاء ولا تنقيد بوقت اه (قوله ويكبر الخ) اى بعد الافتتاح قبل التعوذ برفع يديه ويقف بين كل تكبيرتين كاية معتدلة وينادى لها الصلاة جامعة نهاية ومعنى زاد شيخنا ويذكر بينهما واولاه الباقيات الصالحات اه (قوله او الغاشية) اى والاوليان افضل مغنى ونهاية وشيخنا (قوله تجوز زبادتها على ركعتين الخ) كذا في النهاية وكتب عليه ع ش مانصه قوله مر بخلاف العبد مثله في ابن حجر ويخط بعض الفضلاء ان هذا في بعض النسخ وان الشارح مر رحمه الله تعالى ضرب عليه في نسخه وان المعتمد انه لا تجوز الزيادة على الركعتين كالعبد انتهى وهو قريب اه عبارة شيخنا قوله كذا ان اى ذنبه صلاة الاستسقاء ولا تجوز الزيادة عليها خلافا لابن حجر وما نقل عن الرملى ان له الزيادة عليهم ما ضرب عليه كانه بعضهم فالعتمد المعول عليه انه لا يجوز الزيادة عليهما اه قول المتن (قيل بقرا الخ) اى بدل اقربت نهاية (قوله صلاة الاستسقاء) الى قوله واقتضاء الخ في النهاية والمغنى (قوله فقدمت) اى سرعاتها (قوله ولقول المالكية بالمصالح المرسله) هى الوصف المناسب الذى لم يدل

وأيت الاسنوى صرح بكراهة الاختلاط لانه قد يصيبهم عذاب قال تعالى واتقوا فتنة لا تصيبمن الذين ظلموا منكم خاصة ونص على أن خروجهم يكون غير يوم خروجنا واستشكل بانهم قد يسقون فيفتن بعض العامة ورد بأن في خروجهم معنا مفسدة محققة وهى مضاهاتهم لنا فقدمت على تلك المتوهمه ولقول المالكية بالمصالح المرسله منعوهم من الانفراد وقد يجاب بأن مفسدة الفتنة اشد من مفسدة المضاهاة وادعاء تحقها ممنوع كيف ونحن نمنعهم من الاختلاط بنا ونصيرهم منفردين عنا كآبائهم فأى مضاهاة في ذلك فالاولى عدم افرادهم بيوم بل المضاف فيه اشد (وهى ركعتان كالعبد) للخبر المار فتسكون في وقتها ان اريد الافضل ويكبر في الاولى سبعاً والثانية خمساً ويقرأ في الاولى قوسمبح وفي الثانية اقربت او الغاشية بكلمها جهرا (لكن) تجوز زبادتها على ركعتين بخلاف العبد وايضا (قيل يقرأ في الثانية انا ارسلنا نوحا) لانها لا تقرأ بالحال إذ فيها استغفروا ربكم الالة (ولا تلخص) صلاة الاستسقاء (بوقت العبد في الاصح) ولا بغيره بل تجوز ولو وقت الكراهة لانها ذات سبب متقدم فدارت مع سببها

واقضاء الخبر انه ^{صلى الله عليه وسلم} صلاه في وقت العيد محمول على انه الاكل كاسر (ويخطب ك) خطبة (العيد) في الاركان والسنن دون الشروط فانها سنة كاسر في الكسوف والعيد (لكن) يجوز الاقتصار هنا على خطبة واحدة بناء على ما مر (٧٧) في الكسوف (يستغفر الله تعالى

بدل التكبير) اولهما
فيقول استغفر الله الذي لا
إله إلا هو الخ القيوم واتوب
اليه تسعاً في الاولى وسبعاً
في الثانية لانه لا يليق لو عد
الله تعالى بارسال المطر
بعده في اية استغفر واربع
ومن ثم سن اكثر قراتها
إلى قوله انهارا واكثر
الاستغفار وختم كلامه به
وقيل يكبر كالعيد واتصر
له بانه قضية الخبر وكلام
الاكثرين (ويدعو في الخطبة
الاولى) جهراً بأدعيته
^{صلى الله عليه وسلم} الواردة عنه وهي
كثيرة ومنها (اللهم اسقنا
غيثاً) اي مطراً (مغيثاً) بضم
اوله اي منقذاً من الشدة
(هينئنا) بالمد والهمز اي لا
ينغصه شيء او ينمى الحيوان
من غير ضرر (مرشاً) بفتح
اوله وبالمد والهمز اي محمود
العاقبة فالحفي النافع ظاهراً
والمرئ النافع باطنياً
(مرعباً) بضم اوله وبالفتح
اي اتياً بالربع وهو الزيادة
من المراجعة وهي الخصب
بكسر اوله ويجوز هنا فتح
الميم اي ذاربع اي نماء او
الموجدة من اربع البعير
اكل الربيع او الفوقية من
رعت الماشية اكلت ما
شادت والمقصود واحد
(غداً) أي كثير الماء

(قوله واقضاء الخبر) أي المار (قوله كاسر) أي آتفاً (قوله على أنه الاكل) هلاجل على أنه اتفاقاً سم قول
المتن (ويخطب الخ) ويندب ان يجلس اول ما يصعد المنبر ثم يقوم ويخطب نهاية اي بقدر اذان الجمعة عش
(قوله في الاركان والسنن دون الشروط الخ) لا يخفى ما فيه لان حكمهما واحد من كل وجه الظاهر انه يعتبر
هنا ما يعتبر في العيد من الاسماع والسماع وكونها عربية على التفصيل المار فيه ثم رابت في المغنى والنهية في
الاركان والسنن والشروط وهو اقدم من صنيعة رحمه الله تعالى بصري وتكلف سم في تاويل كلام الشارح
فقال قوله في الاركان والسنن كان مراده الاركان والسنن خطبة الجمعة ليظهر قوله دون الشروط الخ اي
الشروط خطبة الجمعة اه اي كخطبة العيد في لزوم الاتيان باركان خطبة الجمعة وندب الاتيان بسننها
وعدم لزوم الاتيان بشروطها كما يفيد قول الشارح فانها سنة كاسر الخ (قوله فانها سنة الخ) (فرع) نذر
خطبة الاستسقاء فالوجه انعقاد النذر لتيسر الاجتماع هنا ولو مع واحد سم (قوله بناء على ما مر الخ)
اي وسبق ان المعتمد خلافة كرى علي بافضل عبارة شيخنا قوله كخطبة العيدين فلا يكتفي بخطبة واحدة
كافي العيد وقوله في الاركان وغيرها اي لا في جواز تقديمها هنا على الصلاة بخلاف خطبة العيد اه (قوله
ويستغفر الله تعالى الخ) ويسن أن يكثر دعاء الكرب وهو لا إله إلا الله العظيم الحليم لا إله إلا الله رب العرش
العظيم لا إله إلا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم وان يكثر يا حي يا قيوم برحمتك
نستغيث ومن رحمتك نرجو فلا تكلنا إلى أنفسنا طرفة عين واصلاح لنا شأننا كله لا إله إلا انت ويسن في كل
موطن اللهم اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار واية اخر البقرة مغنى قال شيخنا وهو
اي دعاء الكرب في الحقيقة ثناء وإعظام يسمى دعاءه لانه تقدمه للدعاء الذي بعده ولا ينعضم الدعاء اه (قوله
اولها) إلى المتن في المغنى وكذا في النهاية لا قوله وقيل إلى المتن (قوله فيقول الخ) اي اذا اراد الافضل ولا فلو
اقتصر على استغفر الله كفي وإنما اختار الشارح هذه الصيغة لما ورد ان من قالها غفر له وإن كان فر من
الزحف شيخنا وفي النهاية ما يوافقه قال عش قوله من قالها غفر له الخ ولا يختص تلك بكونها في الخطبة
وبكونها تسعاً مثلاً اه (قوله جهراً) كذا في النهاية (قوله اسقنا) بقطع الهمزة من اسقى ووصلها من سقى مغنى
وعش (قوله أي منقذاً الخ) أي باروائه نهاية (قوله بضم أوله) أي وكسر ثانيه (قوله والواحدة) عطف
على التعتية قول المتن (غداً) بفتح المعجمة ودال مهمله مفتوحة من (قوله او قطره كبار) عبارة المغنى
والنهاية وقيل الذي قطره كبار اه (قوله بكسر اللام) اي وفتح الجيم مغنى (قوله اي سائر الخ) عبارة النهاية
والمغنى يجمل الارض اي يعمها كجل الفرس وقيل هو الذي يجال الارض بالنبات اه (قوله المهملتين)
صوابه للحاء المهملة كافي النهاية والمغنى (قوله من ساح الخ) فيه تأمل عبارة المغنى يقال سح الماء يسح إذا سال
من فوق إلى اسفل وساح بسبح إذا جرى على وجه الارض اه (قوله اي يطبق الارض) من الاطباق كافي
الختار أو التطبيق كافي القاموس عش (قوله حتى يعمها) عبارة النهاية أي يستوعبها فيصير كالطبق عليها
اه زاد المغنى يقال هذا مطابق لهذا اي مساو له اه (قوله إلى انتهاء الحاجة الخ) إنما فسر به لانه لو كان المراد
الدوام الحقيقي لم يصح لانه يؤدي إلى الهلاك بالغرق ونحوه شيخنا (قوله اي لا يسين الخ) اي بتأخير المطر
نهاية زاد شيخنا والقنوط من السكبات اه (قوله ان بالعباد) اي ما عدا الملائكة و (قوله والبلاد)

الدليل على اعتباره ولا على الغائه (قوله محمول على أنه الاكل) هلاجل على أنه اتفاقاً (في الاركان والسنن)
كان مراده الاركان والسنن خطبة الجمعة ليظهر قوله دون الشروط الخ اي الشروط خطبة الجمعة (فرع)
نذر خطبة الاستسقاء فالوجه انعقاد النذر أماً على انعقاد نذر الزناح فواضح وأما على عدم انعقاده فظاهر
للفرق لانه هنا وإن لم يلزم غيره موافقته والحضور معه امكنه متمكن من اسماعها من لم يرد السماع وهي

والخير أو قطره كبار (بجلا) بكسر اللام أي سائراً الملاقى لعمومه أو الارض بالنبات كجل الفرس (سحا) بفتح فسدة
للمهملتين أي شديد الوقع بالارض من ساح جرى (طباقاً) بفتح أوليه أي يطبق الارض حتى يعمها (دائماً) إلى انتهاء الحاجة
اليه (اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين) أي الأيسين من رحمتك اللهم ان بالعباد والبلاد والخاق من الأرواء

من عطف المحل على الحال وهما خبران مقدم وقوله مالا تشكو الخ اسماء مؤخر وقوله من الجهد الخ بيان لما
مقدم عليها شيخنا (قوله أي بلدا) أي وفتح اللام شيخنا (قوله والضنك) بفتح فسكون (قوله أنبت لنا
الخ) أي أخرج لنا الزرع بسبب المطر (قوله وأدر لنا الضرع) أي أكثر لانداده وهو اللبن ومحل الضرع محل
اللبن من البهيمة وما جرب لادرار اللبن أن يؤخذ الشمر الاخضر ويدق ويستخرج ماؤه ويضاف إليه قدره
من غسل النحل ويسقى لمن قل لبه من آدمي وغيره ثلاثة أيام فطورا على الرق فإنه يكثير لبنها شيخنا (قوله
أي المطر الخ) عبارة شيخنا أن خيراتها والمراد بها المطر وقوله من بركات الارض أي خيراتها المراد بها
النبات والثمار وذلك لأن السماء تجري مجرى الاب والارض تجري مجرى الام ومنها يحصل جميع الخيرات
بخلق الله تعالى وتدبيره اه (قوله والعري) بضم العين كلبس وفتحها كشمس قاموس (قوله أي السحاب)
أي بارسال ما فيه سم عبارة النهاية والمغني أي المطر ويجوز أن يراد به هنا المطر مع السحاب اه (قوله أي
كثيرا) عبارة النهاية والمغني أي دراكثير أي مطرا كثيرا اه عبارة شيخنا أي كثير الدر متواليا اه
قول المتن (ويستقبل القبلة الخ) أي ندبا ولو استقبل في الاولى له أي للدعاء لم بعده في الثانية كما نقله في البحر
عن نص امام مغني ونهاية قال ع ش قوله مر لم بعده الخ أي لا تطلب إعادته بل ينبغي كراهتها وكذا
ينبغي كراهة الاستقبال في الاولى وإن أجزا الاستقبال فيها عن الاستقبال في الثانية اه (قوله أي نحو
ثلثها) إلى قوله وبالصلاة في النهاية والمغني (قوله ثم يستقبل الخ) أي وإذا فرغ من الدعاء استدبرها وقبل
على الناس كافي الشرحين والروضة نهاية زاد المغني لا كما يشعر به كلامه من بقاء الاستقبال في فراغها اه أي
الخطبة قول المتن (وبالغ في الدعاء الخ) قال في شرح البهجة اما الاولى أي الخطبة الاولى فيسن فيها الدعاء
بلا مبالغة فيدعو فيها جهرا اه أقول أشار الشارح لما في شرح البهجة بقوله حينئذ أي حين استقبال القبلة
بعد صدر الخطبة الثانية سم (قوله حينئذ) إلى قوله وفي كتابي في المغني إلا قوله ويكره تركه إلى قول
المتن ولوترك في النهاية لا ما ذكر وقوله وفي كتابي إلى المتن وقوله وينزع مبنى للفعل (قوله ويجعلون
ظهورا كقهم الخ) ظاهر أنهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه ليكون المقصود
برفع البلاء وما قدمه في القنوت بما قد يخالفه يمكن رده إلى ما هنا بأن يقال معنى قولهم ان طلب رفع شيء
أن طلب ما المقصود منه رفع شيء ومعنى قوله وإذا دعا التحصيل شيء إن دعا بطلب تحصيل شيء ع ش
عبارة شيخنا ويسن أن يرفع يديه ويجعل ظهورهما إلى السماء ولو عند الفاظ التحصيل على المعتمد كما
قاله الحنفى تبعاً للحنبلى والشبرا ملى لأن القصد رفع البلاء خلافا لما قاله القليوبى وتبعه المحشى برماوى
من أنه يجعل بطونهما إلى السماء عند الفاظ التحصيل وظهورهما عند الفاظ الرفع كافي سائر الادعية
ولو في الصلاة وقد عرفت أن محل هذا التفصيل إذالم يكن القصد رفع البلاء والارفع الظهور مطلقا
نظرا للقصد دون اللفظ اه (قوله وكذا يسن الخ) ويكره له رفع يده متجسدة فان كان عليها حائل احتمل

حاصله بذلك وأيضا فالاجتماع هنا ولو مع واحد قطعى التيسر عادة بخلاف إيجاب عقد النكاح له فليتأمل (قوله
أي السحاب) أي بارسال ما فيه (قوله في المتن ويستقبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية) قال في شرح البهجة
فان استقبال له أي الدعاء في الاولى لم بعده في الثانية نقله في البحر عن نص الام اه (قوله في المتن وبيانغ في
الدعاء سر او جهرا) قال في شرح البهجة اما الاولى أي الخطبة الاولى فيسن فيها الدعاء بلا مبالغة فيدعو فيها
جهرا اه أقول أشار الشارح لما في شرح البهجة بقوله حينئذ أي حين استقبال القبلة بعد صدر الخطبة الثانية
(قوله بخلاف قاصد تحصيل شيء) فانه يجعل بطن كفيه إلى السماء) وقع السؤال عما لجمع في دعائه بين
طلب رفع البلاء وطلب حصول شيء هل يجعل ظهر كفيه إلى السماء نظرا الاول أو بطن كفيه إليها نظرا
لثاني فاجيب بالاول لأن دفع المفاصل مقدم على جلب المصالح فأوردناه لا تنصور المسئلة إلا لا يتصور الجمع
بينهما في لفظ واحد بل لابد من تعدد اللفظ وترتبه نحو اللهم ارفع عني كذا وأعطني كذا وحينئذ فكل منهما
حكمة (واقول) بل تنصور المسئلة كأن سمع إنسانا يجمع بينهما في دعائه فيقول هو اللهم ارزقني مثل ذلك

والجهد أي بفتح أوله وقيل
ضمه قلة الخير والضنك أي
الضيق مالا تشكو أي
بالنون إلا إليك اللهم أنبت
لنا الزرع وأدر لنا الضرع
واسقنا من بركات السماء
أي المطر وأنبت لنا من
بركات الأرض أي المرعى
اللهم ارفع عنا الجهد
والجوع والعري واكشف
عنا من البلاء مالا يكشفه
غيرك (اللهم إنا نستغفرك
إنك كنت غفارا) أي لم
تزل تغفر ما يقع من هفوات
عبادك (فأرسل السماء)
أي السحاب أو المطر
(علينا مدرا) أي كثيرا
(ريستقبل القبلة بعد صدر
الخطبة الثانية) أي نحو
ثلثها إلى فراغ الدعاء ثم
يستقبل الناس ويكمل
الخطبة بالحث على الطاعة
وبالصلاة على النبي ﷺ
وبالدعاء للمؤمنين
والمؤمنات ويقرأ آية أو
آيتين ثم يقول أستغفر الله
لى ولكم (وبالغ في الدعاء)
حينئذ (سرا) ويسرون
حينئذ (وجهرا) ويؤمنون
حينئذ قال تعالى ادعوا
ربكم تضرعا وخفية
ويجعلون ظهورا كقهم
إلى السماء كما ثبت في مسلم
وكذا يسن ذلك لكل من
دعا لرفع بلاء ولو في

لأنه المناسب لحال الأخذ وينبغي أن يكون من دعائهم حينئذ كافي أصله اللهم أنت امرتنا (٧٩) بدعائك وعدتنا أجابك وقد دثوناك

كما أمرتنا فأجبتنا كما وعدتنا
اللهم فامتن علينا بعمرة
ما قارفناه وإجابتك في قيانا
وسعة في رزقنا (ويحول
رداءه عند استقباله) القبلة
(فيجعل يمينه يساره
وعكسه) للاتباع وحكمته
التفاضل بتغير الحال إلى
الرخاء كما ورد ويكره تركه
(ويشكسه) أن كان غير
مدور ومثلث وطويل
(على الجدد فيجعل أعلاه
أسفله وعكسه) لما صح أنه
صلى الله عليه وسلم هم بذلك
فمنعه نقل خيسته ويحصل
التحويل والتكيس معا بأن
يجعل الطرف الأسفل الذي
على شقه الأيمن على عاتقه
اليسر والطرف الأسفل
الذي على شقه اليسر على
عاتقه الأيمن أما المدور
والمثلث فليس فيه إلا
التحويل وكذا الطويل أي
البائع في الطول لتعسر
التكيس فيه وفي كتابي در
الغمامة تفصيل في تحويل
الطيلسان فراجع
(ويحول) مع التكيس كما
أفاده قوله مثله فساوي
قول أصله ويجعل خلافا
لمن اعترضه على أنه في بعض
النسخ عبر بعبارة أصله
(الناس) أي الذكور وهم
جلوس (مثله) للاتباع أيضا
(قلت ويترك) الرداء
(حولاً) منكساً (حتى ينزع
التياب) بنحو البيت لأنه لم

عدم الكراهة نهاية ومعنى قال غش قوله مر احتمال العبارة فيما تقدم في القنوت ويكره خارج
الصلاة ورفع اليد المتجسة ولو بمخايل فيما يظهر اه (قوله) لأنه المناسب (الخ) عبارة شيخنا والحكمة في
ذلك التفصيل أن القاصد دفع شيء يدفعه بظهور يده بخلاف القاصد حصول شيء فانه يحصل ببطونهما اه
(قوله) وينبغي (الخ) أي كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ومعنى ونهاية (قوله) حينئذ أي حين استقبال
القبلة بعد صدر الخطبة الثانية (قوله) كافي أصله (الخ) أي وأسقطه المصنف اختصاراً وكان اللائق ذكره
معنى (قوله) ما قارفناه أي ما ارتكبناه من الذنوب (قوله) وسعة) بفتح السين على الإفصح والكسرة لغة
قليلة غش (قوله) عند استقباله القبلة (الخ) الأقرب أن المراد عقبه ع ش و جزم به شيخنا فقال ومحل التحويل
بعد استقبال القبلة اه قول المتن (فيجعل الخ) تفسير للتحويل شيخنا قول المتن (وعكسه) بالنصب والرفع
بجزم (قوله) كما ورد أي من أنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الفال الحسن رواه الشيخان
عن أنس بلفظ ويعجبني الفال الكلمة الحسنة والكلمة الطيبة وفي رواية لمسلم واحب الفال الصالح معنى
قول المتن (ويشكسه الخ) بفتح أوله مخففاً وبضمة مثلاً عند استقباله نهاية ومعنى (قوله) بذلك أي
التكيس (قوله) خيسته أي كسائه ع ش (قوله) ويحصل التحويل والتكيس معا (الخ) أي وكل
من التحويل والتكيس على حدته لا يحصل إلا بقلب الظاهر إلى الباطن وأما الجمع بينهما فلا يحصل مع
ذلك القلب خلافاً لما وقع للإمام والغزالي فاختره تجده صحيحاً بنه على ذلك الراجح وغيره أسنى وقوله لما
وقع للإمام والغزالي أي وتبعهما الزركشي (قوله) أما المدور (الخ) وفي الأعيان المدور ما ينسج أو يخطط
مقوراً كالسفرة والمثلث ما له زاوية واحدة في مقابلة زاويتين كدري على بأفضل (قوله) والمثلث كذا
في الروض وقال شارحه عبارة المصنف كاصلة يقتضي تغير المثلث ومقابلته وهو ظاهر ولذا عبر جماعة باو
اه (قوله) فيه) الأولى التثنية كما عبر بها النهاية (قوله) إلا التحويل أي قطعاً بنهاية ومعنى (قوله) لتعسر
التكيس فيه) راجع لما قبل وكذا الخ أيضاً كما هو صريح صنيع الأسنى والمغنى (قوله) كما أفاده قوله مثله
في إفادته نظراً لأن المفهوم من المماثلة الواقعة قيداً للتحويل أن المطلوب من الناس مجرد صفة التحويل
المذكور في الخطيب سم (قوله) فساوي قول أصله (الخ) هذا عجيب سم (قوله) لمن اعترضه) وافقه المغنى
فقال تنبيهه عبر في المحرر بقوله ويفعل بدل يحول وهو أعم لما قد وقع في بعض نسخ الكتاب كذلك لكن
المذكور عن نسخة المصنف يحول اه (قوله) أي المذكور أي فلا تحول للنساء ولا الخنثى لثلاث تنكشف
عوراتهن شيخنا ونهاية (قوله) للاتباع أيضاً) لما روى الإمام أحمد في مسنده أن الناس حولوا مع النبي
صلى الله عليه وسلم معنى (قوله) ويترك الرداء أي رداء الخطيب والناس معنى ونهاية (قوله) بنحو البيت
أي عذرجوعهم إلى منازلهم نهاية وأسنى وشرح بأفضل (قوله) وينزع (الخ) خالف فيه المغنى فقال حتى
ينزع بفتح أوله الثياب كل منهما عند رجوعهما لمنزلهما اه (قوله) ليعم ذلك الإمام (الخ) (فرع) يسن لكل
أحد من يستسقي أن يستشفع بما فعله من خير بأن يذكره في نفسه فيجعله شافعاً لأن ذلك لا يتق بالشدة ثم كافي
خبر الثلاثة الذين أوفى العاروان يستشفع بأهل الإصلاح لأن دعائهم أرجى للإجابة لاسيما أقارب النبي صلى
الله عليه وسلم كما استشفع عمر رضي الله تعالى عنه بالعباس رضي الله تعالى عنه فقال اللهم أنا كنا إذا انحطنا
توسلنا إليك بنبيتنا فقسقينا وأنا توسل إليك بعم نبيتنا فاسقنا فسقوا رواه البخاري ومعنى ونهاية زاد الأسنى وكما
استشفع معاوية يزيد بن الأسود فقال اللهم أنا استسقي بخيرنا وأفضلنا اللهم أنا استسقي بزيد بن الأسود
يا يزيد أرفع يدك إلى الله تعالى فرفع يده ورفع الناس أيديهم فثارت سحابة من المغرب كأنها ترس وهب لها
ريح فسقوا حتى كاد الناس أن لا يبلغوا منازلهم اه قول المتن (ولو ترك الإمام الخ) أي أولم يكن إمام ولا
إشارة إلى رفع البلاء وحصول النعمة المطلوبة على أنه قد يدعى أن العبرة بالعامل وهو واحد في نحو اللهم ارزقني
واعظني رفع كذا وحصول كذا فليتامل (قوله) كما أفاده قوله مثله) في إفادته نظراً لأن المفهوم من المماثلة
الواقعة قبل التحول مجرد صفة التحويل المذكور في بيانه فتأمل (قوله) فساوي قول أصله) هذا عجيب (قوله)

ينقل أنه صلى الله عليه وسلم غير ردائه قبل ذلك ويترك وينزع مبييناً للمفعول ليعم ذلك الإمام وغيره (ولو ترك الإمام الاستسقاء

من يقوم مقامه بجري وتقدم عن العباب مثله بزيادة قول المتن (فعله الناس) أى البالغون الكاملون جميعهم لأنها سنة عين فلا يسقط بفعل بعضهم وإن كان بالغاً عاقلاً لأن ذلك إنما يقال في سنن الكفاية وهذه سنة عين ع (قوله حتى الخروج الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى والنهاية لكانهم لا يخرجون إلى الصحراء إذا كان إلى البلد حتى ياذن لهم كما اقتضاه كلام الشافعى لحوف الفتنة به عليه الاذرعى وغيره انتهى قال ع (قوله) لا يخرجون الخ ويحرم ذلك إن ظنوا فتنة سم على المنهج وقضيته أنهم حيث فعلوها في البلد خطبوا ولو بلا اذن ولعله غير مراد بل متى خافوا الفتنة لم يخطبوا إلا باذن اه وفي سم بعد ذكره عن الاسنى ما مرنا قوله لكانهم لا يخرجون الخ أى يكره الخروج المذكور من نعم ان امنت الفتنة ولم يعتدلاستئذان فالمتجه عدم الكراهة وكذا في احتمال غير بعيد ان امنت وإن اعتيد الاستئذان ولم يستأذن اه عبارة الشورى هل المراد يكره الخروج أو يحرم ويتجه أنه يكره ما لم يظنوا حصول الفتنة وإلا فيحرم اه (قوله من ذلك) أى من الخروج والخطبة كما هو ظاهر صنيع الشارح والخروج فقط كما هو قضية ما مر عن شيخ الاسلام وغيره ويحتمل ان الإشارة إلى فعل الناس (قوله) به الخ أى بقوله نعم الخ (قوله في ذلك) أى في الخروج ويحتمل في فعل الناس قول المتن (جاز) أى بخلاف العيدو الكسوف فإنه لم يرد أنه خطب قبلهما قال شيخنا الشورى انظر ما مانع الصحة في العيدو الكسوف ولا يقال الاتباع لأنه مجرد لا يقتضى المنع لجواز القياس فيما لم يرد على ما ورد في جرحه ع (قوله) من تقديم الخطبة خلاف القياس وما ورد على خلافه يقتصر على ما ورد (قوله) لكنه خلاف الافضل) أى في جفتنا نهاية ومعنى واسنى (قوله الذى هو الخ) عبارة الاسنى لان ما تقدم أى تأخير خطبة الاستسقاء عن صلاتها أكثر روافد معتضد بالقياس على خطبة العيدو الكسوف اه وقضيته عدم تعدد فعله صلى الله عليه وسلم صلاة الاستسقاء وكلام الشارح كالنهاية والمغنى كالصريح في التعدد فليراجع (قوله) من تأخير الخطبة الخ) أى خطبة الاستسقاء بجري قول المتن (ويسن الخ) أى لكل احدنهاية ومعنى (قوله) أى يظهر) إلى قوله ولو قيل في النهاية إلا قوله وكان المراد إلى وأنه لا ول قوله وصح إلى المتن وكذا المغنى إلا قوله وأنه لا ول إلى المتن قول المتن (لاول مطر السنة) وهو ما يحصل بعد انقطاع مدة طويلة لا بقيد كونه في المحرم وغيره وينبغى أن مثله النيل فيبزره ويفعل ما ذكر شكر الله تعالى زى يادى ويحتمل ان يفرق بينهما بان ما يصل من الماء عند قطع الحاجان ونحوها اجزاء لما هو مجتمع في النهر فليس بالمطر فان نزوله الان قريب عهد بالتكوين ولا كذلك ماء النيل (فرع) قال شيخنا العلامة الشورى يحرم تأخير قطع الخليلج ونحوه عن الوقت الذى استحق ان يقطع فيه كبلوغ النيل بمصرنا ستة عشر ذراعاً ووجه الحرمان فيه تأخير اله عن شرب الدواب والانتفاع به على وجه الارض الذى جرت به العادة منه فتأخير ه مفوت لما يترتب عليه من المنافع العامة اه ع (قوله وغيره) أى غير الاول عبارة المغنى بل يسن عند اول كل مطر كما قاله الزركشى لظاهر خبر رواه الحاكم (قوله) وكان المراد بأوله الخ) محل تأمل وكذا تعليقه بقوله لأنه الخ بل الاقرب ان المراد ما يتبادر من صريح اللفظ من أنه اول واقع في تلك السنة سواء كان مع بعد العهد أو لا وان المراد بها الشرعية التى اؤها المحرم بصري وتقدم عن ع وش والزى يادى الجزم بما استقر به الشارح (قوله) لأنه المتبادر من التعليل الخ) فيه نظر بل قد يقال المتبادر المذكور لا يوافق قوله الاقرب به يتجه الخ ان اردو بالتعليل في الخبر يتجه الخ سم (قوله) وبه) أى بالتعليل الذى افاده الخبر يتجه ان البروز لكل مطر سنة هذا واضح وما قوله وأنه لا ول الخ فائدة التعليل المذكور لذلك محل تأمل وإنما الذى يظهر ان ما اخذ الاولوية ان قبل بها الاولوية فانها تقتضى الشرف بسبب سبقه بالاتصاف بالوجود وهذا

فعله الناس) حتى الخروج للصحراء والخطبة كسائر السنن لاسيما مع شدة احتياجهم نعم ان خشوا من ذلك فتنة تركوه كما هو ظاهر وبه يجمع بين ما وقع للصف في ذلك بما ظاهره التناقى (ولو خطب قبل الصلاة جاز) كما صح به الخبر لكن بخلاف الافضل الذى هو أكثر أحواله صلى الله عليه وسلم من تأخير الخطبة عن الصلاة (ويسن أن يبرز) أى يظهر (لاول مطر السنة) وغيره لكن الاول أكد وكان المراد بأوله اول واقع منه بعد طول العهد بعده لأنه المتبادر من التعليل في الخبر بأنه حديث عهد بربه وبه يتجه أن البروز لكل مطر

حتى الخروج للصحراء) الذى في شرح الروض مانصه لكن لا يخرجون إلى الصحراء أى يكره الخروج المذكور من إذا كان الامام أو نائبه بالبلد حتى اذن لهم كما اقتضاه كلام الشافعى لحوف الفتنة به عليه الاذرعى وغيره اه ما في شرح الروض نعم ان امنت الفتنة ولم يعتدلاستئذان فالمتجه عدم الكراهة وكذا في احتمال غير بعيد ان امنت وان اعتيد الاستئذان ولم يستأذن (قوله) لأنه المتبادر من التعليل) فيه نظر بل قد

سنة كما تقرر وأنه لا وكل مطر اولى منه لاخره (ويكشف غير غوره ليضاهيه) الخبر، سلم انا صلى (٨١) الله عليه وسلم خسرو به حتى اصابه

المطر وقال انه حديث عهد
بربه اى بتكوينه وتنزيله
وصح كان اذا مطرت السماء
حسر الحديث (وان يغسل
أو يتوضا) والا فضل ان
يجمع ثم الغسل ثم الوضوء
(في السيل) الخبر منقطع انه
صلى الله عليه وسلم
الوادى قال اخرجوا بنا
الى هذا الذى جعله الله
طهورا فنتطهر به ونحمد
الله عليه قال الاسوى ولا
تشرع له نية اذالم يصادف
وقت وضوء ولا غسل اه
ولو قيل ينوى سنة الغسل
في السيل لم يبعد والوضوء
فهو كالوضوء المجدد أو
المسنون لنحو قراءة فلا بد
فيه من نية معتبرة تمام في
بابه ولا يكتفى بنية سنة الوضوء
كما لا يكتفى في كل وضوء
مسنون ولا تردنية الجنب
اذا تجردت جنبته الوضوء
المسنون ونية الغاسل بوضوء
الميت ذلك لان هذين غير
مقصودين بل تابعا على
أنه لو قيل هنا بذلك لم يبعد
(و) ان (يسبح عند الرد)
لما صح ان ابن الزبير رضى
الله عنهما كن اذا سمع ترك
الحديث وقال سبحان من
يسبح الرد بحمده والملائكة
من خيفته (و) عند (البرق)
لما يأتى عن الماورى ولان
الذكر عند الامور المخوفة

هو سر تاكد اول مطر السماء فيما يظهر وبما تقرر يعلم أن كل مطر سابق آكد من لاحقه بصرى (قوله سنة)
خبر ان قول المتن (غير غوره) الوجه ان المراد بها عورة المحارم كما نقله البرماوى عن القاوى بجيرى قول
المتن (ويكشف) ينبغى ان هذا هو الاكل وان كان اصل السنة يحصل بكشف جزء من بدنه وان قل كالراس
والدين ع (قوله حسر) اى كشف (قوله الحديث) اى كمل الحديث المتقدم قول المتن (وان يغسل
الخ) اى سواء حصل بالاستسقاء او كان في غير وقته ع وشيئا من كتب سم ايضا مانصه قد يقتضى ظاهر العبارة
طلب تثليث الوضوء والغسل وليس بعيدا لان فيه استظهارا على التبرك اه (قوله والا فضل ان يجمع) اى
بين الغسل والوضوء وينبغى حينئذ تقديم الوضوء على الغسل لشرف اعضائه كما في غسل الجنب ع وشيئا من كتب
المتن (في السيل) ومثله النيل في ايام زيادته شيخنا (قوله اخرجوا) من الخروج (قوله فنتطهر به الخ) هذا
صادق بالغسل والوضوء منها (قوله قال الاسوى الخ) اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الاسلام وشرح بافضل
وشيخنا قال السكردى على بافضل والامداد وفى الايعاب ظاهر كلام الازرعى وجوبها فيهما وقره سم اه
عبارة اى سم قوله قال الاسوى ولا تشرع الخ قال لان الحكمة فيه هى الحكمة في كشف البدن وفي شرح
العباب وظاهر كلام الازرعى وجوبها فيهما لان اطلاقهما شرعا انما يراد به المقترن بالنية ولو ارادوا
محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السهمودى اه عبارة ع وشيئا
قوله لم ولا يشترط فيهما نية الخ لعل المراد لحصول اصل السنة اما بالنسبة لكونه متمثلا آتيا بما امر به فلا
يظهر الابنية كان يقول نويت سنة الغسل من هذا السيل ثم رايت ابن حجج قال ولو قيل ينوى سنة الغسل في
السيل لم يبعد انتهى والقياس انه لا يجب فيه اى في الوضوء الترتيب لان المقصود منه وصول الماء لهذه
الاعضاء وهو حاصل بدون الترتيب وبعض الهوامش عن بعضهم انه يسن الغسل في ايام زيادة النيل في كل
يوم من ايام الزيادة وهو محتمل اه وتقدم عن شيخنا اعتماده (قوله اذالم يصادف وقت وضوء الخ) اى بان
كان متوضئا ولم يصل به صلاة ولم يطالب منه غسل واجب ولا مسنون بجيرى وبصرى (قوله اذا تجردت الخ)
اى عن الحدث (قوله الوضوء الخ) مفعول نية الجنب (قوله ونية الغاسل الخ) عطف على نية الجنب
(قوله ذلك) مفعول نية الغاسل والمشار اليه الوضوء المسنون (قوله لان هذه الخ) اى وضوء الجنب
المذكور وضوء الميت والام متعلق بلا ترد الخ وتعليل لعدم الورد (قوله هنا) اى في نية الجنب ونية
الغاسل للميت (قوله بذلك) اى باشتراط نية معتبرة تمام (قوله لما صح) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله
اذا سمعته) اى الرعد معنى (قوله ترك الحديث) اى ما كان فيه وظاهره ولو قرأناه وظاهره قياسا على اجابة
المؤذن ع (قوله وقال سبحان من يسبح الرد الخ) اى ثلاثا عبا واسبغى وشرح بافضل (قوله لما يأتى
الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى وقيس بالبرق والبرق والمناسب ان يقول عنده سبحان من يريكم البرق
خوفا وطمعا اه (قوله اولان الذكر الخ) اى كما جاء عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن كعب رضى
الله تعالى عنه اسنى وايعاب (والرعد) الى قول المتن ويقول في النهاية الا قوله وقال الى قوله انتهى
في المغنى الا ما ذكره وقوله وقيل تنزيها وقوله وقيل (قوله والرعد ملك) اخرجه احمد والترمذى
ومححه سم (قوله نقله الشافعى الخ) وروى انه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فتنطق احسن
النطق وضحكت احسن الضحك قال رعدنطقها والبرق ضحكها اسنى ونهاية ومغنى زاد شيخنا الى لمعان النور من

يقال التبادر المذكور لا يوافق قوله الآتى وبه يتجه الخ ان اردو بالتعادل في الخبر يتجه (قوله وان يغسل
او يتوضا الخ) قد يقتضى ظاهر العبارة طلب تثليث الوضوء والغسل وليس بعيدا لان فيه استظهارا على
التبرك (قوله قال الاسوى ولا تشرع له نية الخ) قال لان الحكمة فيه هى الحكمة في كشف البدن وفي
شرح العبا وظاهر كلام الازرعى وجوبها فيهما لان اطلاقهما شرعا انما يراد به المقترن بالنية ولو ارادوا
محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السهمودى اه (قوله وعند
البرق) قال في شرح الروض والمناسب ان يقول عنده سبحان من يريكم البرق خوفا وطمعا (قوله والرعد ملك

وقال ما أشبهه بظاهر القرآن قال الأسنوي فالمسموع هو صوته أو صوته على اختلاف فيه واطاق الرعد عليه مجاز (و لا يتبع بصره البرق)
أو المطر أو الرعد قال الماوردي لان (٨٣) السلف الصالح كانوا يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده

فيها عند ضحكها وعلى هذا فالمسموع نفس الرعد اه (قوله وقال) أي الشافعي (قوله ما أشبهه الخ) ما تعجبية
وضمير النصب يرجع إلى ما قاله مجاهد أي تعجبت من مشابهة ما قاله مجاهد بظاهر القرآن كعدى (قوله
صوته) أي صوت تسيبته نهاية (قوله قال الأسنوي الخ) عبارة المغني وعلى هذا فالمسموع (قوله واطاق
الرعد) أي ولا عبرة بقول الفيلسفي الرعد صوت اصطكاك أجرام السحاب والبرق ما ينقدح من اصطكاكها
مغني (قوله والرعد) محل تأمل فإنه لا يقبل الإشارة (قوله يكرهون الإشارة الخ) أي يبصر وغيره ع (قوله
فيختار الاقتداء بهم) ويحصل سنة ذلك بمرقاة واحدة ولا بأس بالزيادة ع (قوله أي مطرا) قال الأسنوي
من صاب يصوب اذا نزل من علو إلى اسفل ع (عطاء ناعما) بالقاف أي شافيا للعليل وزيلا للعطاش كما
يؤخذ من مختار الصحاح ع (والذي في نسخ التحفة والأسنى والمغني وغيره) بالفاء فليراجع (قوله مرتين)
من كلام الشارح وليس من الحديث فكان المناسب أن يؤخره عن قوله فيندب عبارة النهاية والمغني فيستحب
الجمع بين الروايات الثلاث ويكرر ذلك مرتين أو ثلاثا وفي السكندرية على بأفضل أي اللهم صيبا ناعما
رواية البخاري والله صيبا هنيئا ورواية أبي داود والله صيبا ناعما ورواية ابن ماجه اه (قوله فيندب الجمع)
أي بأن يقول اللهم صيبا هنيئا وسيبا ناعما بأفضل أي مرتين أو ثلاثا قول المتن (ويذكر بمأشاء) أي حال نزول
المطر نهاية عبارة شرح بأفضل وأن يكثر من الدعاء والشكر حال نزول المطر اه (قوله الخبر البيهقي) أي قول
المتن فالسنة في النهاية (قوله عند التقاء الصفوف) المراد به المقاربة حال الجهاد قليو أي به يجيرى (قوله
وعند إقامة الصلاة) ينبغي أن يأتي فيه ما تقدم له مرفى الدعاء عند الخطبة من أن ذلك يكون بقلبه على
ما ذكره البيهقي ثم وبين الإقامة والصلاة وبين الكلمات التي يجب بها على ما ذكره الحلبي ثم واعتمده
الشارح م ررحمة الله تعالى وأنه لا يأتي به عند القول في العيد ونحوه الصلاة جامعة لأن هذه الأمور توقفية ثم
اذا دعا ينبغي له أن يتيقن حصول المطلوب لا بخبار صلى الله عليه وسلم به فإن لم يحصل نسب تخلفه إلى فساد
نيته وفقد شروط الدعاء منه ع (قوله ورؤية السكبة) ظاهره وان تكرر دخوله أي في المسجد الحرام
ورؤيته لها وكان الزمن قريبا ولا مانع منه ع (قوله أي أن تزوله) عبارة المغني أي بعد المطر أي في أثره كما عبر
به في المجموع عن الشافعي والاصحاب وليس المراد بعد انقطاعه كما هو ظاهر كلام المتن اه قول المتن (مطرنا
بنوء كذا) بفتح نونه وهمز آخره أي بوقت النجم الفلاني على عادة العرب في إضافة الامطار إلى الانواء او افاد
تعليل الحكم بالباء انه لو قال مطرنا في نوء كذا لم يكن هو كذا قال شيخنا ظاهر مغني زاد النهاية والنرد سقوط
نجم من المنازل في المغرب مع الفجر وطلوع رقيه من المشرق مقابله في ساعة في كل ليلة إلى الثلاثة عشر يوما
وهكذا كل نجم إلى انقضاء السنة ما خلا الجبهة فان لها أربعة عشر يوما اه (قوله قيل) وافقه المغني (قوله
ويكره سب الريح) أي سواء كانت معتادة أو غير معتادة لكن السب إنما يقع في العادة لغير المعتادة خصوصا إذا
شوشت ظاهره على الساب ولا تنقيد الكراهة بذلك لما قدمناه ع (قوله ويكره) أي قول المتن فالسنة في
المغني (قوله من روح الله) أي رحمته انظر هل المراد في الجملة فلا يلزم أن تأتي بالعذاب من رحمته أيضا
سم على المنهج أو مطلقا لانها من حيث صدورها بخلق الله تعالى وإيجاده ورحمة في ذاتها وان كانت تأتي
بالعذاب لمن اراد الله تعالى والا قرب الثاني ع (ولعل الأولى لانها تأتي بالرحمة لبعض وان أتت بالعذاب
لبعض آخر) (قوله واستلو الله) وتقدم ما كان يقوله صلى الله عليه وسلم إذا رأى الريح العاصف ع (قوله

لا شريك له سبحانه قدوس
فيختار الاقتداء بهم في
ذلك (ويقول) ندبا (عند
المطر اللهم صيبا) بتشديد
الياء أي مطرا وقيل مطرا
كثيرا (نافعا) للاتباع رواه
البخاري وفي رواية صيبا
هنيئا وفي أخرى سيبا أي
بفتح فسكون عطاء ناعما
مرتين أو ثلاثا فيندب الجمع
بين ذلك (ويذكر بمأشاء)
الخبر البيهقي أن الدعاء
يستجاب في أربعة مواطن
عند التقاء الصفوف ونزول
الغيث وإقامة الصلاة ورؤية
السكبة (و) يقول (بعده)
أي أثر نزوله (مطرنا بفضل
الله ورحمته ويكره) تنزيها
أن يقول (مطرنا بنوء) أي
وقت (كذا) أي الثريا
مثلا لانه وان انصرف إلى
ان النوء وقت يوقع الله فيه
المطر من غير تأثير له البتة
لسكبه يؤهم أن يراد به مافى
خبر الصحيحين ومن قال
مطرنا بنوء كذا فذاك كفر في
مؤمن بالسكوا كب أي
بان اعتقد أن للسكوا كب
تأثيرا في الاجاب استقلال
أو شركة فهذا كفر اجماعا
نعم كان أبو هريرة رضى
الله عنه يقول مطرنا بنوء
الفتح ثم بقرا ما يفتح الله
للناس من رحمة فلا تمسك
لها قيل فيستثنى هذا من المتن

الخ) أخرجه احمد والترمذي وصححه (قوله مرتين أو ثلاثا) عبارة العباب ويقول مرتين أو ثلاثا عند نزول
المطر الخ (قوله في المتن ويكره مطرنا بنوء كذا) يفرق بينه وبين ما يأتي في الصيد والذباح من تحريم بسم الله
واسم محمد بان الإيهام ثم اشد لا قرآن القول بالفعل مع كون ذكر محمد على صورة ذكر الله المشروع عند
الذبح ولا فرق كما هو ظاهر في الكراهة وعدم الحرمة بين الاختصار على بنوء كذا والجمع بينه وبين بفضل الله

وفيه نظر لان هذا الإيهام فيه البتة فلا استثناء (و) يكره (سب الريح) للخبر الصحيح بالريح من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فإذا ندب
رايتهموها فلا تسبوها واسألوا الله خيرها واستعينوا بالله من شرها (ولو أضربوا بكثرة المطر) بثبات الكف بان خشيته على محو البيوت

(فالسنة ان يسالوا الله) في نحو خطبة الجمعة والقنوت لانه نازلة كما مروا عقاب الصلوات ومن زعم نذب قول هذا في خطبة الاستسقاء فقد ابعد لان السنة ترد به ولا دخل حينئذ وقت الاحتياج اليه وعبارة الام صريحة فيما قلناه وفي انه لا ينس (٨٣) هنا خروج ولا صلاة ولا نحو بل

رداء (رفعه) فيقولوا ان دبا مارواه الشيخان (اللهم حوالينا) بفتح اللام (ولا علينا) اي اجعله في الاودية والمرامى التي لا يضرها لا الابنية والطرق فالثاني بيان للرد بالاول لشموله للطرق التي حوالهم اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجر والآكام بالجمع اكم بضم تين جمع اكام ككتاب جمع اكم بفتح تين جمع اكمة وهي دون الجبل وفوق الراية والظراب باطاء المشالة وومهم من قال بالاضاد الساقط جمع ظرب بفتح فكسر الجبل الصغير وافادت الواو ان طلب المطر حوالينا المقصد منه بالذات وقاية اذاه ففيها معنى التعليل اي اجعله حوالينا لئلا يكون علينا بل وفيه تعليلنا لادب هذا الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لانه قديم يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض الاودية والمزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه واعلامنا بانه ينبغي لمن وصلت اليه نعمة من ربه ان لا يتسخط بعارض قارنها بل يسال الله رفعة وابقاءها وبان الدعاء برفع المضر لا ينافي التوكل

نذب قول هذا) اي دعاء الرفع الآتي (قوله ولا دخل حينئذ) أي حين خطبة الاستسقاء (قوله ولا صلاة) اي بالكيفية المعروفة (قوله فيقولوا) عطف تفسير على قول المتن يستلوا الله الخ وقوله نذبا لاجابة اليه قول المتن (حوالينا) اي انزل المطر حوالينا اي الجهات التي تحيط بنا (ولا علينا) اي ولا تنزله علينا او لئلا يكون علينا فتكون الواو للتعليل شيخنا وفي السكردي على بافضل عن الشوري حوالينا مثنى مفردة حوال كما نقل عن النووي في تحريره ونقل عنه ايضا انه مفرد اي على ضرورة الجمع فليحذر اه وقال شيخنا حوالينا جمع حوال وان كان ظاهره التثنية اه (قوله فالثاني) اي ولا علينا (قوله بالاول) اي وحوالينا (قوله لشموله) اي الاول (قوله اللهم) الى افادت في المعنى والى الباب في النهاية الا قوله والا كام الى وافادت (قوله جمع اكمة) اي بفتح تين (قوله وفيه) اي في هذا الدعاء الوارد عنه صلى الله عليه وسلم (قوله لادب هذا الدعاء) الاولى إسقاط لفظة هذا كما فعله النهاية (قوله واعلامنا) عطف على تعليلنا (قوله إذ لم يؤثر الخ) اي لم يرد (قوله وقياس ما مر الخ) عبارة الاسنى والنهاية لكن تقدم في الباب السابق انها تنس انحو الزلزلة في بيته منفردا وظاهر ان هذا نحوها فيحمل ذلك اي ولا يصلى الخ على انه لا تشرع الهيئة المخصوصة اه وفي العباب وشرحه ولو خيف الفرق بزيادة النبل مثلا او ضرر دوام التيم وانحبست الشمس سألوا الله ازالته بلا صلاة بالمعنى السابق اه اي بالهيئة السابقة لا مطلقا (قوله فرادى) اي وينوي بها نية رفع المطر عرش وحلي (خاتمة) روى البيهقي في الشعب عن محمد بن حاتم قال قلت لابي بكر الوراق علمني شيئا يقرئني الى الله تعالى ويقرئني من الناس فقال اما الذي يقرئك الى الله تعالى فستلته واما الذي يقرئك من الناس فترك مستلثهم ثم روى عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يسال الله يغضب عليه ثم انشد

الله يغضب ان تركت سؤاله * وبني آدم حين يسئل يغضب

معنى (باب في حكم تارك الصلاة)

اي المفروضة على الاعيان اصاله جحدا وغيره وتقدمه هنا على الجنائز تبعا للجمهور والبق نهاية وهن في اي من تاخيرها عنها ومن ذكره في الحدود لانه حكم متعلق بالصلاة العينية فناسب ذكره خاتمة لها ع ش (قوله مكلف) الى قوله فانهم شرطوا في المعنى الا قوله او وجوب الى المتن وقوله لا ية فان تابوا وقوله دون إزالة النجاسة الى قوله وبحث في النهاية الا ما ذكره وقوله ويلحق الى بخلاف ما (قوله او جاهل لم يعذر) اي امامان انكره جاهلا لا قرب غدهه بالاسلام او نحوه ممن يجوز ان يخفى عليه كمن بلغ مجنوناتهم افاق أو نشأ بعيدا عن العلماء فليس مر تدابل يعرف الوجوب فان عاد بعد ذلك صار مر تدامغنى زاد النبايق ولا يقر مسلم على ترك الصلاة والعبادة عمدا لا في مسئلة واحدة وهي ما اذا اشبه صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغ ولم يعلم المسلم منها ولا قافة ولا انتساب ولا يؤمر احد بترك الصلاة والصوم شهر افاكشرا لا المستحاضة المبتدأة اذا ابتدأ الضعيف ثم اقوى منه ثم اقوى منه اه (بين اظهرنا) اي بيننا اظهارا كركدي (قوله ولا يخرج) اي الجاهل سم اي عن حكم العالم كركدي (قوله الجحد) اي الاتي في المتن (قوله لان كونه) اي الجاهل (قوله بحيث لا يخفى) اي وجوب الصلاة (قوله صيره في حكم العالم) اي في التفصيل الاتي (قوله المكتوبة) اي اما تارك المندورة

ورحمته بان يقول مطرنا بفضل الله ورحمته ونوء كذابا لايهام في الاقتصار اقوى فاذا لم يحرم فلا يحرم الجمع بالاولى خلافا لما توهمه بعض الطلبة انه يحرم الجمع اخذا من حرمة الجمع في بسم الله واسم محمد وبما يبطل هذا الاخذ انه لو اقتصر ثم على اسم محمد فقال بسم محمد حرم كما هو ظاهر فلم انه لافرق بين الاقتصار والجمع (قوله وقياس ما مر الخ) جرى عليه مر والله اعلم

(باب في حكم تارك الصلاة) (قوله ولا يخرج) اي الجاهل

والتفويض (ولا يصلى لذلك والله اعلم) إذ لم يؤثر غير الدعاء وقياس ما رقبيل الباب الصلاة لذلك فرادى (باب في حكم تارك الصلاة) (ان ك) مكلف عالم او جاهل لم يعذر بجعله لكونه بين اظهرنا ولا يخرج الجحد الذي هو انكار ما سبق عليه لان كونه بين اظهرنا بحيث لا يخفى عليه صيره في حكم العالم (الصلاة) المكتوبة التي هي إحدى الخمس كما يصرح به قوله الاتي عن وقت الضرورة لانه إنما يكون لهذه لا غير

الموقفة فلا يقتل بها لانه الذي أوجبها على نفسه نهاية ومعنى (قوله أو فعلها) معطوف على قول المتن ترك الصلاة سم (قوله أو وجوب وكذا الخ) في إطلاقه نظر فلا بد من تقييده هنا بكون ركعيته معلوما من الدين بالضرورة والفرق بين ما هنا وما سياتى واضح بصري (قوله أو وجوب بركن الخ) أى أو شرط كذلك كما يأتى (قوله أو فيه خلاف واه) أى والكلام في غير المقتل لذلك الخلاف الواهى ان جاز تقليده كما هو ظاهر وقضية ذلك انه يلحق بالجمع عليه في الكفر بانكاره المختلف فيه إذا كان الخلاف واهيا وفيه نظر فلا ير جمع سم وتقدم آنفا عن السيد البصري ما يؤيد النظر (قوله أخذنا ما أتى) أى آنفا في قوله ويقتل أيضا الخ وتقدم آنفا تنظير السيد البصري في الأخذ المذكور قول المتن (كفر) أى بالجمد فقط لانه مع الترك إذا الجمد وحده يقتضى الكفر وإنما ذكر المصنف الترك لأجل التقسيم كما مر نهاية ومعنى (قوله إجماعا) قد يشكل على قوله أو فيه خلاف واه إلا ان يريد إجماعا في الجملة سم (قوله للنص) أى لله ولرسوله معنى (قوله فانهما) أى الآية والخبر (قوله عن القتل) أى في الآية و (قوله والمقاتلة) أى في الخبر (قوله فكانت) أى المقاتلة الواردة في الخبر نهاية (قوله فيها) أى الزكاة (قوله فعلم وضوح الفرق) إلى قوله فانه إذا علم الخ قديقال إنكار انه إذا علم انه يعاقب بالحبس أو غيره فعل الصلاة مكابرة واضحة ففي الفرق ما لا يخفى سم وقد يجاب على بعد بكثرة اركان وشروط الصلاة مع خفائها كثيرا فلا يجدى العلم بالعقاب بما ذكر في رعايتها (قوله فتعين القتل في حدها) أى الصلاة أى ولم يجز قياس ترك الزكاة أو الصوم على تركها (قوله الاق) أى في المتن (قوله لا يقال) إلى قوله دون إزالة النجاسة في المغنى لا قوله إلى في الوقت وقوله ويلحق إلى بخلاف الخ (قوله بل يقتل الخ) عبارة النهائية قتله خارج الوقت وإنما هو للترك بلا عذر على أن يمنع أنه لا يقتل بترك القضاء مطلقا إذ محل ذلك ما لم يؤمر به في الوقت ويهدد عليها ولم يقل فعلها واعلم ان الوقت عند الرافعى وقتان أحدهما وقت امره والاخر وقت قتل فوقت الامر هو إذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها فيجب حينئذ علينا ان نأمر التارك فنقول له صل فان صليت تركناك وان أخر جتاه عن الوقت قتلناك وفي وقت الامر وجهان أحدهما إذا بقى من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة أى تأمة والطهارة والثاني إذا بقى زمن يسع ركعة وطهارة كاملة اه قال ع ش قوله مر علينا أى على المخاطب مناوه هو الامام أو نائبه وقوله إذا بقى من الوقت زمن الخ أى بالنسبة لفعله بالخف يمكن اه ع ش (قوله إذا أمر بها الخ) عبارة شرح المنهج وطريقه أى القتل ان يطالب بأدائها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل ان أخر جتاه عن الوقت فان أصر وأخرج استعج القتل اه زاد النباهة والوجه ان المطالب والمتوعد هو الامام أو نائبه فلا يفيد طاب غيره ترتب القتل الا لانه من منصبه اه (قوله أو نائبه) ومنه القاضى الذى له ولاية ذلك كالقاضى الكبير ع ش (قوله دون غيرهما الخ) خلافا لا يعاب بصري عبارة سم خالف في ذلك في شرح العباب فقال ثم ظاهر بناءه كغيره الفعلين أعنى أمره وهدد للفعول أنه لا فرق بين صدورهما عن الامام أو الأحاد وهو ظاهر لما يأتى أنه لو قال تعمدت التأخير عن الوقت بلا عذر قتل سواء قال لا أصلها ام سكنت فحينئذ الامر والتهدد بدليلها شرطين للقتل لما علمت انه يوجد مع عدمهما وإنما ما فائدته ما علم تعمد تأخيريه بلا عذر لكنه خالف ذلك في شرح الارناذ فقال متى قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لا أصلها ام سكنت كما في المجموع لتحقيق جنايته بتعمد تأخيريه أى مع الطلب في الوقت كما علم بما مر انتهى وقوله أى مع الطلب الخ خلاف ظاهر المجموع والمعنى كما لا يخفى وانظر

(قوله أو فعلها) معطوف على قول المتن ترك الصلاة (قوله أو فيه خلاف واه) أى والكلام في غير المقتل لذلك الخلاف الواهى إذن جاز تقليده كما هو ظاهر وقضية ذلك انه يلحق بالجمع عليه في الكفر بانكاره المختلف فيه إذا كان الخلاف واهيا وفيه نظر فلا ير جمع (قوله إجماعا) قد يشكل على قوله أو فيه خلاف واه إلا ان يريد إجماعا في الجملة (قوله فعلم وضوح الفرق) إلى قوله فانه إذا علم انه يحبس الخ قديقال إنكار انه إذا علم انه يعاقب بالحبس أو غيره فعلها مكابرة واضحة ففي الفرق ما لا يخفى (قوله دون غيرهما فيما يظهر) بوجه بان القتل لما كان متعلقا بالامام ونائبه اعتبر صدور مقدمته عن أحدهما (قوله دون غيرهما

أو فعلها وأثر الترك لأجل التقسيم (جاءد وجوبها) أو وجوب بركن مجمع عليه منها أو فيه خلاف واه أخذنا مما أتى (كفر) إجماعا كمثل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة لان ذلك تكذيب للنص (أو) تركها (كسلا) مع اعتقاده وجوبها (قتل) لآية فان تابوا وخبر أمرت أن أقاتل الناس فانهم باشر طائى الكف عن القتل والمقاتلة الاسلام واقامة الصلوة وإيتاء الزكاة لكن الزكاة يمكن الامام أخذها ولو بالمقاتلة ممن امتنعوا منها أو قاتلوا فكانت قيمها على حقيقة بما بخلافها في الصلاة فانها لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى القتل فعلم وضوح الفرق بين الصلاة والزكاة وكذا الصوم فانه إذا علم انه يحبس طول النهار نواه فأجدى الحبس فيه ولا كذلك الصلاة فتعين القتل في حدها ونخسه بالحديدة الآتى ليس من إحسان القتل فى شيء فلم نقل به لا يقال لاقتل بالحاضرة لانه لم يخرجها عن وقتها ولا بالخارجة عنه لانه لاقتل بالقضاء وان وجب فوراً لانا نقول بل يقتل بالحاضرة إذا أمر بها أى

من جهة الامام أو نائبه دون غيرهما

هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الأمر والتهديد أو يكفي الأمر من غير تهديد اه قول
ظاهر كلامهم الأول وقد يصرح به قول البيهقي عن البرماوي وخرج بالتوعد المذكور وما تركه قبله ولو
غالب عمه فلا قتل به اه ويأتي ما يؤيد كلام شرح الارشاد (قوله فيما يظهر) بوجه بان القتل لما كان متعلقا
بالأمام وناصبه اعتبر صدور مقدمته على أحدهما سم (قوله عند ضيقه) ظاهره انه لا يطالب عند سعة
الوقت فاذا وقع حينئذ لا تنفث اليه فليحرج رحلي وقال البرماوي تكفي المطالبة ولو في أول الوقت واقره
شيخنا الحنفى اه بيجري (قوله فامتنع) أى لم يفعل بيجري (قوله وذلك) أى التارك لعذر (قوله كفاقد
الطهورين الخ) ففي فتاوى الفقهاء لو ترك فافد الطهورين الصلاة متممدا أو مس شافعى الذكر أو لمس
الماء أو قرض أو لم ينو وصل متممدا لا يقتل لان جواز صلاته يختلف فيه معنى زاد النباهة وقيد بعضهم بحثا
بما إذا قلد القائل بذلك إلا فالذى يتجه قتله والأوجه الأخذ بالاطلاق اه فلا فرق بين التقليد وعدمه فى انه
لا يقتل ع ش (قوله لانه يختلف فى جوبها عليه) أى فكان جريان الخلاف شبهة فى حقه ما نفع من قتله
وان لم يقد ع ش (قوله ولاحق به) أى فافد الطهورين التارك للصلاة (قوله وان لم يقد ع ش) أى تلك الصلاة
(قوله بخلاف ما لو قال الخ) عبارة المغنى ويقتل بترك الجمعة ولو قال أصليا ظهر اكفا فى زيادة الرخصة عن
الشائى واختاره ابن الصلاح وقال فى التحقيق انه الأقوى اتركها بلا قضاء إذا ظهر ليس قضاء عنها خلافا
لما فى فتاوى الغزالي وجزم به فى الحاوى الصغير من عدم القتل ويقتل بخروج وقتها بحيث لا يتمكن من
فعلها ان لم يبق فان تاب لم يقتل وتوبته ان يقول لا تركها بعد ذلك كسلا ومحل الخلاف كما قال الأذرى
فيمن تلزمه اجماعا فان أباح حنيفة يقول لا الجمعة الا على أهل مصر جامع اه وكذا فى النهاية والإقوله خلافا لى
ويقتل وقوله وتوبته الى ومحل الخلاف قال ع ش م ر إذا ظهر ليس الخ قضيته انه لو دد عليها فى
وقتها ولم يفعلها حتى خرج الوقت ثم تاب وقال أصلى الجمعة القابلة لسكنه لم يصل ظهر ذلك اليوم لم يقتل بتركه
لكونه لا يقتل بترك القضاء لسكنه فى فتاوى الشارح م ر انه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهر وان محل
عدم القتل بالقضاء إذ لم يهد به أو باصله كما هنا اه وتقدم عن المغنى ويأتى عن سم غن الناشئ
ما هو كالصريح فى خلاف ما نقله عن فتاوى الرملى (قوله اجماعا) أى من الأئمة الأربعة فلو تعددت الجمعة
وترك فعلها لعدم علمه بالسابق فهل يقتل لتركها مع القدرة أو لا لعذره بالشك فيه نظر والأقرب الثانى
فلا يراجع ع ش (قوله ويقتل) أى حدا (أيضا) أى كشارك الصلاة كسلا (بكل ركن الخ) أى بتركه على
حذف المضاف (قوله دون إزالة النجاسة) أى لان للمالكية قولا مشهورا قويا بان إزالة النجاسة للصلاة لا واجبة

فما يظهر) خالف فى ذلك فى شرح العباب فقال ثم ظاهر بانه كغيره الفعلين أعنى أمر وهدد للفعل
انه لا فرق بين صدورهما عن الامام أو الاحاد وهو ظاهر لما يأتى انه لو قال تعمدت التأخير عن الوقت
بلاعذر قتل سواء قال لأصليها أم سكت فحينئذ الأمر والتهديد ليسا شرطين للقتل لما علمت انه يوجد مع
عدمهما وإنما فافدتهما علم تعمد تأخيره بلا عذر الى ان قال ثم رايت ما يؤيد بعض ما قدمته وهو قول
الزركشى رداعلى من زعم ان تقدم الطلب شرط بانه ليس بشرط فى القتل بخلاف بل متى اعترف بتعمد
إخراجهما عن وقتها استحق القتل وإنما ذكر والمطالبة للاطلاع على مراده بتأخيرها وتعريفه مشروعية
القتل فانه قد لا يعرفه اه وهو صريح فى ان من اعترف بتعمد التأخير قتل وان لم يوجد أمر وتهديد فى
الوقت لسكنه خالف ذلك فى شرح الارشاد فقال ومتى قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لأصليها أم
سكت أى كفى المجموع لتحقيق جنايته بتعمد تأخيرها أى مع الطلب فى الوقت كما علم تمام اه وقوله أى
مع الطلب الخ خلاف ظاهر المجموع والمعنى كما لا يخفى وعبارة الروض وان قال تعمدت تركها بلا عذر قتل
ولو لم يقتل ولا أصليها اه وانظر هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الأمر والتهديد أو
يكفى الأمر من غير تهديد (قوله اجماعا) احتراز عن من تلزمه كذلك كاهل القرية لا تلزمهم الجمعة عندنا
حنيفة كما تقدم فى باب الجمعة (قوله دون إزالة النجاسة) أى لان للمالكية قولا مشهورا قويا بان إزالة النجاسة

فيما يظهر فى الوقت عند
ضيقه وتوعد على إخراجها
عنه فامتنع حتى خرج وقتها
لانه حينئذ معاند للشرع
عنادا يقتضى مثله القتل
فهو ليس لحاضرة فقط ولا
لفاتئة فقط بل لمجموع
الأمرين الأمر والإخراج
مع التصميم وخرج بكسلا
ما لو تركها لعذر ولو فاسدا
كما يأتى وذلك كفاقد
الطهورين لانه مختلف فى
وجوبها عليه ويلحق به
كل تارك لصلاة يلزمه
قضاؤها وان لم يمتنع اتفاقا
لان إيجاب قضاؤها شبهة
فى تركها وان ضعفت
بخلاف ما لو قال من تلزمه
الجمعة اجماعا لا أصليها
إلا ظهرا فان الأصح
قتله والقول بأنها فرض
كفاية شاذ لا يعول عليه
ويقتل أيضا بكل ركن أو
شرط لها أجمع على ركنيته
أو شرطية كالوضوء أو
كان الخلاف فيه وأهيا
جدا دون إزالة النجاسة
قال شارح

وكذا ما اعتقد التارك شرطته لأن تركه ترك لها ولكرده بأنه ترك لها عندنا لا إجماعاً ألا ترى إلى ما مر في فائدة الظهورين أنه لا يقتل بتركها وإن اعتقد وجوبها رعاية لمن لم يوجبها فكذا هنا فالوجه خلاف ما قال ويبحث بعضهم قتله بترك تعلمها بتركها وظاهره أنه ترك تعلم كيفيةها من أصلها وهو ظاهر لأنه ترك لها لاستحالة وجودها من جاهل بذلك بخلاف من علم كيفيةها ولم يميز الفرض من غيره لأنه يسامح في عدم هذا التمييز وإنما يقتل بذلك حداً لا كفر المأني الخبر الصحيح أن تاركها تحت المشيئة إن شاء تعالى عذبه وإن شاء أدخله الجنة والكافر ليس كذلك فغير مسلم بين العبد والكافر ترك الصلاة محمول على المستحل (والصحيح قتله بصلاة فقط) لعدم الخبر السابق (بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) أي الجمع

شرح العباب اه سم (قوله وكذا الخ) أي كالشرط المجمع عليه شرط مختلف فيه اعتقد التارك شرطته فيقتل به (قوله بتركها) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي بترك فائدة الظهورين الصلاة (قوله فالوجه الخ) وقال النهاية كما سلفنا (قوله خلاف ذلك) أي فلا يقتل وإن اعتقد شرطية التارك المختلف فيه (قوله قتله) أي المكلف (قوله بترك تعلمها) أي الصلاة (قوله وظاهره) أي البحث (أنه) أي التارك المذكور (قوله) لأنه يسامح الخ قضيته أن هذا في العاصي إذا لم يسامح في ذلك كما تقرر في محله ولعل هذا إذا لم يكن فيه خلاف ولو واهياً فليراجع سم وقوله إذا لم يسامح الخ بتركه ما مر في باب شروط الصلاة من أن العاصي أو العالم على الوجه إذا اعتقد أن ما في الصلاة بعضها فرض وبعضها سنة صحت مالم يقصد بفرض معين التغطية (قوله لا كفر) أي قوله فإن قلت في المغني وإلى الكتاب في النهاية إلا قوله على نذب الاستتابة (قوله ليس كذلك) أي تحت المشيئة (قوله بين العبد والكافر) أي بين العبد المسلم وبين أتصافه بالكفر اه كرى عن الهاتفي عن شرح المشكاة للشارح (قوله والكافر) والذي في النهاية والمغني وشرح بافضل وبين الكفر اه ولعل الرواية مختلفة (قوله محمول على المستحل) أي أو على التغليظ أو المراد بين ما يوجب الكفر من وجوب القتل جمعاً بين الأدلة نهاية ومعنى قول المتن (والصحيح قتله الخ) أي وجوباً مغني ونهاية قول المتن (بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) هذا بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما في الوقت الحقيقي عبارته في شرح العباب وظاهره أن اعتبار هذا إنما هو بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيعتبر فيه الوقت الحقيقي فقط ولا يتحقق ذلك في المجموعتين إلا بمضي وقت الضرورة انتهت وقضية ذلك أنه لو انتفى الأمر والتهديد في الوقت الحقيقي لم يقتل وإن وجد بعده في وقت الثانية (تنبيه) هل يشترط في التوعد في الوقت الحقيقي أن يبقى منه ما يسع جميعها أو يكفي أن يبقى ما يسعها أداءً بان وسع ركعة فيه نظر والثاني غير بعيد فليتأمل سم وتقدم عن النهاية أن اصح الوجهين أن يبقى من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة أي تامة للصلاة لا واجبة شرح العباب (قوله ولكرده إلى ألا ترى الخ) هذا يريد ما في شرح الارشاد من تقييد ما نقله عن فتاوى القفال حيث قال نعم الوجهان ما فيه خلاف قوى لا يقتل بتركه في فتاوى القفال لو ترك فائدة الظهورين الصلاة متعمداً أو مس شافعي الذكراً أو لمس المرأة أو ترك نية الوضوء وصلى متعمداً لم يقتل لأن جواز صلاته بخلاف فيه وينبغي تقييده بما إذا قلد القائل بذلك وإلا فلا قائل بجواز صلاته بذلك فالذي يتجه أنه يقتل لأنه تارك لها عند ما مر وغيره الخ اه فقوله هنا ولكرده الخ برده قوله في شرح الارشاد وينبغي تقييده الخ وهو حقيق بالرد لأن المراد أنه إذا كان هناك خلاف قوى كان شبهة دافعة للقتل إذا لم يقتل وأما إذا قلد فلا يتخيل أحداً أنه يقتل ولا يحتاج عدم قتله إلى بيان بل ولا يحتاج لتقييد الخلاف بالقوة بل حيث صح التقليد فلا شيء عليه فتأمل اه وأحذر ما في شرح الارشاد (قوله لأنه يسامح في عدم هذا التمييز الخ) قضيته أن هذا في العاصي إذا لم يسامح في ذلك كما تقرر في محله ولعل هذا أن لم يكن فيه خلاف ولو واهياً فليراجع (قوله بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) لا يخفى من صنيعهم أن اشتراط ذلك بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما في الوقت الحقيقي ثم رأيت الشارح تعرض لذلك في شرح العباب فقال وظاهره أن اعتبار هذا إنما هو بالنسبة للقتل كما تقرر وأما الأمر والتهديد فيعتبر فيه الوقت الحقيقي فقط فإن فائدة هذين تعلم بمجرد الإخراج عن وقت الحقيقي وأما القتل فيقتضي الاحتياط بالتأخير إلى ما لا يمكن كونه وقتاً للاداء في حالة من الأحوال ولا يتحقق ذلك في المجموعتين إلا بمضي وقت الضرورة هو قضية ذلك أنه لو انتفى الأمر والتهديد في الوقت الحقيقي لم يقتل وإن وجد بعده في وقت الثانية (قوله بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) هذا بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما في الوقت الأصلي كما بينه الشارح في شرح العباب نعم لو أخر المسافر الظهر بقصد جمعها مع العصر فلما دخل وقت العصر اراد تركها فهل يكفي أمره وتهديده في هذه الحالة في وقت العصر فيه نظر (تنبيه) هل يشترط في التوعد في الوقت الحقيقي أن يبقى منه ما يسع جميعها حتى لا يكفي التوعد إذا بقي أقل من ذلك وإن وسع الاداء بان وسع ركعة أو يكفي أن يبقى ما يسعها أداءً فيه نظر

والطهارة اه (قوله ويقتل بالصبح بطول الشمس) أى وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطول الفجر فيطالب إذا نها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل إن أخر جهان الوقت فإن أصر وأخرج استوجب القتل مغنى وشرح بأفضل (قوله لأن الوقتين) راجع لما قبل ويقتل بالصبح الخ (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل درء القتل بتلك الشبهة عبارة النهاية والمغنى في شرح ثم يضرب عنقه فإن أبدى عذرا كندسيان أو برد أو عدم مامد ونجاسة عليه صحبة كانت الاعتذار في نفس الامرام باطلة كما لو قال صليت وظننا كذبه لم يقتله لعدم تحقق تعدد تأخيرها عن وقته من غير عذر نعم تأمر بها بعد ذكر العذر وجوباً في العذر الباطل وتنبأ في الصحيح بان نقول له صل فإن امتنع لم يقتل لذلك فإن قال نعمدت تركها بلا عذر قتل سواء أقال ولا أصلها ام سكت لم تحقق جنايته بتعمد التأخير اه قال ع ش قوله بتعمد التأخير قال سم على المنهج ظاهره وإن لم يكن قد أمر بها عند ضيق الوقت وهو متجه وجوز مر ان يقيد هذا بما إذا كان قد أمر وفيه نظر ثم رايت شيخنا جزم بهذا التقييد في شرح الارشاد اه والا قرب ما قيد به ابن حجر اه اقول صنيغ النهاية والمغنى كالصريح في التقييد بذلك (قوله ولو ذكر عذرا الخ) أى حين إرادة قتله شرح بأفضل (قوله وإن ظن كذبه) يخرج ما لو علم كذبه سم وعبارة الحلبي فان قطع بكذبه فالظاهر انه كذلك لاحتمال طر وحالة عليه تجوز له الصلاة بالامام اه وقضيته انه يقتل إذا قال صليت على المعتاد و قطع بكذبه (قوله وظاهر ان المراد الخ) عبارة النهاية والفتى الشيخ بانه يقتل من تلوذ به الجمعة اجماعاً بحيث أمر بها و امتنع منها وقال اصلها ظهر اه عند ضيق الوقت عن خطبتين وان لم يخرج وقت الظهر اى عن اقل يمكن من الخطبة والصلاة لأن وقت العصر ليس يقتلها في حالة بخلاف الظاهر (قوله أوجب التأخير الخ) أى وإن أيسرنا من ذلك الاجمال عادة حقنا لادم ما يمكن ع ش قول المتن (ويستتاب) قال في شرح العباب بان يقال له صل والا قتلناك اه فاشار إلى ان توبته فعل تلك الصلاة المتروكة اى قضاؤها وهذا لا يتأتى في الجمعة إذ لا يتأتى قضاؤها فالوجه ان التوبة فيها هي التوبة المعروفة المذكورة في الشهادات ثم رايت الناشر ي قال قال ابن الصلاح ولا يسقط القتل الا بالتوبة لانها لا قضاء لها اه سم وتقدم عن المغنى ان توبته ان يقول لا تركها اى الجمعة بعد ذلك كسلا اه (قوله انرا) إلى الكتاب في المغنى الا قوله على نذب الاستتابة (قوله نذب الخ) قال الاستاذ البكرى في الكبر وجوباً بالانه ليس اسوا حالاً من المرتد وقيل نذباً اه والوجوب قضية كلام الروضة واصلها والمجموع كافى في شرح البهجة وغيره واعلم ان الوجه هو وجوب الاستتابة لانه من قبيل الامر بالمعروف وهو واجب على الامام والآحاد وينبغي حمل القول بنذبه على انه من حيث جواز القتل بمعنى انه لا يتوقف جواز القتل عليها فلا يتأني وجوبها من حيث الامر بالمعروف فليتام ذلك فانه ظاهر لا ينبغي الخروج عنه سم (توجب تخليده في النار) أى فوجب الاستتابة رجاء نجاته من ذلك مغنى ونهاية (قوله بخلاف هذا) اى بخلاف تارك الصلاة فان عقوبته اخف لكونه يقتل حداً بل مقتضى ما قاله المصنف في فتاويه من

والثاني غير بعيد فليتام (قوله فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس الخ) صريح في أنه لا يكفي ضيق وقت الضرورة عقبها وقياس ما يتأتى انفا في الجمعة خلافة (قوله وإن ظن كذبه) يخرج ما لو علم كذبه (قوله وظاهر ان المراد بوقت الضرورة في الجمعة) في فتاوى شيخ الاسلام انه يقتل بالجمعة إذا ضاق وقتها عنها وعن الخطبة وسياق الشارح يقتضى اعتبار التأخير عن ذلك لانه جعل ذلك وقت الضرورة فيها وقد اعتبر المتن الاخراج عن وقت الضرورة وقضية التقييد بضيق وقتها انه لا يقتل بها وان سلم الامام منها حيث لم يضيق الوقت ووجه احتمال أن يتدكر واخلاق الصلاة فيعيدوها فيدر كها معهم فلا تقتله مع الاحتمال كما أفاد ذلك الشارح في السؤال وجوابه (قوله في المتن يستتاب) قال الاستاذ البكرى في الكبر وجوباً بالانه ليس اسوا حالاً من المرتد وقيل نذباً اه والوجوب قضية كلام الروضة واصلها والمجموع كافى في شرح البهجة وغيره قال في شرح المنهج وتسكنى استتابة في الحال لان تأخيرها يفوت صلوات وقيل بمثل ثلاثة ايام والقولان في النذب وقيل في الوجوب والمغنى انها في الحال او بعد الثلاثة مندوبة وقيل واجبة اه (قوله ويستتاب)

فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس ولا بالمغرب حتى يطلع الفجر ويقتل بالصبح بطول الشمس لأن الوقتين قد يتحدان فكان شبيهة دارنة للقتل ومن ثم لو ذكر عذرا للتأخير لم يقتل وإن كان فاسداً كما لو قال صليت وإن ظن كذبه وظاهر ان المراد بوقت الضرورة في الجمعة ضيق وقتها عن وقت الخطبة والصلاة لأن وقت العصر ليس وقتاً لها في حالة بخلاف الظاهر فان قلت ينبغي قتله عقب سلام الامام منها قلت شبهة احتمال تبين فسادها واعادتها فيدر كها اوجب التأخير للباس منها بكل تقدر وهو مامر (ويستتاب) فوراً نذباً كما صححه في التحقيق وفارق الوجوب في المرتد ومنه الجاحد السابق بان ترك استتابة يوجب تخليده في النار اجماعاً بخلاف هذا

كون الحدود وتسقط الاسم أنه لا يبقى عليه شيء بالكلية لأنه قد حد على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به معنى زاد النهاية نعم إن كان في عزمه إن عاش لم يصل أيضا ما بعدها فهو امر آخر ليس بمأخوذ فيه أي في ترتيب عليه مقتضاه من استحقاق العقوبة على العزم على الترك وعلى ترك شيء من الصلاة أن وجد منه عرش (قوله) إذ لم يتب) كذا في النهاية وقال المغني أن لم يبدعذر أثم قال (تنبيه) قول المتن ثم يضرب عنقه قيده الاستنابة وغيره بما إذ لم يتب ولا حاجة إليه لأن الكلام فيما إذا تركها فإن صلاها زال الترك اهـ (قوله) بل مع الامتناع من القضاء الخ) أي فالعلة مركبة فإذا ضلت العلة نهاية وهذا صريح فيما مر عن سم عن الأيعاب من أن توبته قضاء تلك الصلاة المتروكة (قوله) وبصلاته أي بقضائه لتلك الصلاة المتروكة (يزول ذلك) أي الامتناع قول المتن (ينخص بمحذية) أي في أي محل كان لكن ينبغي أن يتوَقَّى المقاتل لأن الغرض حمله على الصلاة بالتعذيب ونخسه في المقاتل قد يفوت ذلك الغرض عرش قول المتن (ويغسل) أي ثم يكفن (ويصلى عليه) أي بعد غسله (ويدفن مع المسلمين) أي في مقابرهم مغني ونهاية (قوله) وعلى نذب الاستنابة الخ) مفهومه أنه يضمه على الوجوب وفي شرح البيهجة لشيخ الإسلام مانصه وذكر في المجموع وغيره أنه لو قتله في مدة الاستنابة إنسان أثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد وإنه لو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل فإن قتل وجب القود بخلاف نظيره في المرتد وما ذكره من وجوب القود على من قتله في جنونه أو سكره كان كما قال الأذري فيما إذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعاندا بالترك اهـ وما ذكره عن المجموع أنه لا ضمان على من قتله في مدة الاستنابة ظاهره عدم الضمان وإن قلنا بوجوب التوبة وهو ظاهر لأنه استحق القتل فهو مهدر بالنسبة لقاتله الذي ليس مثله سم وما نقله عن شرح البيهجة في النهاية مثله وكذا في المغني الأقوله وما ذكره من وجوب القود الخ (قوله) قبل التوبة الخ) عبارة النهاية وتوبته على الفور لأن الإمهال يؤدي إلى تأخير صلوات وقيل يهل ثلاثة أيام ولو قتله في مدة استنابته أو قبل أن الإنسان ليس مثله أثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد الخ وكذا في المغني الأقوله ليس مثله قال عرش قوله لم يرض مثله أي في الأهدار وإن اختلف سببه كزنا محصن أو قاطع طريق مع تارك صلاة اهـ (قوله) مطلقا أي سواء كان القتل في مدة الاستنابة أو قبلها كردى (قوله) لكنه يَأْتُمُ الخ (خاتمة) قال الغزالي ولوزعم زاعم أن بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة وأحلت شرب الخمر وأكل مال السلطان كآزمه بعض من ادعى النصف فلا شك في وجوب قتله وإن كان في خلوه نظرا وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر مغني ونهاية قال عرش قوله مروا كل مال السلطان أي المال الذي يستحق السلطان قبضه وصرفه لمصالح المسلمين يزعم هذا أنه يستحقه ويمنعه عن صرفه في مصارفه وظاهر أن الحكم لا يتقيد باستحلال الجميع بل متى استحل شيئا من ذلك كفر (قاعدة) مراتب الكفر ثلاثة أحدها الكفر الأصلي وصاحبه متدين به ومفطور عليه وثانيها الرجوع إليه بعد الإسلام وهو أقيح ولهذا لم يقبل منه إلا الإسلام بخلاف الأول حيث كان فيه الجزية والاستقرار والمن والقدام وثالثها

(تم) إذ لم يتب (يضرب عنقه) بالسيف ولا يجوز قتله بغير ذلك للامر باحسان القتلة وإنما نفعت التوبة هنا بخلاف سائر الحدود لأن القتل ليس على الإخراج عن الوقت فقط بل مع الامتناع من القضاء وبصلاته يزول ذلك (وقيل) لا يقتل لعدم الدليل الواضح على قتله بل ينخص بمحذية حتى يصلى أو يموت) ومررده (ويغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين) لأنه مسلم (ولا يطمس قبره) بل يترك كبقية قبور أصحاب الكبار وعلى نذب الاستنابة لا يضمه من قتله قبل التوبة مطلقا لكنه يَأْتُمُ من جهة الاقليات على الإمام

قال في شرح العباب بأن يقال له صل والافتلتاك اهـ فأشار إلى أن توبته فعل تلك الصلاة المتروكة أي قضاؤها وهذا لا يتأتى في الجمعة إذ لا يتأتى قضاؤها قال وجه أن التوبة فيها هي التوبة المعروفة المذكورة في الشهادات ثم رايت الناشرى قال قال ابن الصلاح ولا يسقط القتل إلا بالتوبة لأنها لا قضاء لها اهـ (قوله) وعلى نذب الاستنابة لا يضمه من قتله) مفهومه أنه يضمه على الوجوب وفي شرح البيهجة لشيخ الإسلام مانصه وذكر في المجموع وغيره أنه لو قتله في مدة الاستنابة إنسان أثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد وإنه لو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل فإن قتل وجب القود بخلاف نظيره في المرتد لا قتل على قاتله لقيام الكفر وأنه لا يقتل بترك المندورة إلى أن قال وما ذكره من وجوب القود على من قتله في جنونه أو سكره كان كما قال الأذري فيما إذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعاندا بالترك وبكل حال فيه دلالة على أن الاستنابة واجبة اهـ ما في شرح البيهجة وما ذكره عن المجموع أنه لا ضمان على من قتله في مدة الاستنابة ظاهره عدم الضمان وإن قلنا بوجوب التوبة الذي هو قضية كلام المجموع كالروضة وأصلها وهو ظاهر لأنه استحق القتل فهو مهدر بالنسبة لقاتله

السب وهو أقيح الثلاثة فإنه لا يتدين به وفيه إضرار بأبناء الله ورسله والقائم الشبهة في القلوب الضعيفة فلذلك كانت جريمته أقيح الجرائم ولا تعرض عليه التوبة بخلاف القسم الثاني لأنه قد يكون فيه له شبهة فتجمل عنه والسب لا شبهة فيه ولذا لم يكن عرض التوبة عليه واجبا ولا مستحبا فلا يمتنع الاعراض عنه حتى يقتل تطهيرا للارض منه فهذا ما ظهر في سب الاعراض مع القول بقبول التوبة اه من السيف المسلول على

من سب الرسول للسبكي اه ع

(كتاب الجنائز)

(قوله بفتح الجيم) الى قوله قيل في النهاية والمغنى (قوله) وقيل بالفتح لذلك الخ) وقيل هما لغتان فيها مغنى (قوله) وقيل عكسه) فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش مغنى ونهاية قال شيخنا فاعلى القول الاول يصح أن يقول نوبت اصلي على هذه الجنازة بالفتح والكسر اى إن لم يردها النعش على القول الثاني لا يصح أن يقول على هذه الجنازة بالكسر إلا إن أرادها الميت مجازا فان أرادها النعش ولو مع الميت أو أطلق لم يصح وعلى القول الثالث بالعكس اه (قوله من جنز) عبارة غيره من جنزه (قوله قيل كان الخ) ولقاتل ان يقول كان حقه أن يذكر قبل الفرائض ثم الوصايا ثم الفرائض فتأمل له سم (قوله بين الفرائض والوصايا) اى مع تقديم الوصايا ثم الجنائز ثم الفرائض بصري (قوله حق هذا) اى كتاب الجنائز (قوله) لكن لما كان الخ) وهذا اجاب عن عدم ذكرها في الجهاد مع فروض الكفاية مع أنها منها شيخنا (قوله أثرها) اى عقب الصلاة اى كتابها (قوله كل مكلف) اى صحيحا كان او مريضا نهاية ومغنى قال ع ش يستثنى طالب العلم فلا يسن له ذكر الموت لأنه يقطع وفيه سم على حجب بحتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي المميز بذلك اه وقوله أن يطلب اى ندبا اه (قوله ولا يفهمه الخ) اى ندب اصل ذكر الموت قال سم قد يوجه افهامه له بان طلبه في ضمن الاكثر يدل على أنه مدخلا في المقصود وذلك يشعر بطلبه لأنه يحصل بعض المقصود وأما قوله لأنه لا يلزم الخ فغير وارد لأنه ليس المدعى لزوم قطعا بل يكفي لزوم في الجملة اه وهذا مع كونه عين قول الشارح الآتى وكونه سنة الخ مرد ما بأن هناك عن الكردي وعن سم نفسه (قوله) وكونه الخ) عطف على الاتيان بالاقل والضمير للاقل (قوله من حيث اندراج الخ) اى ولا يلزم منه كونه سنة فبقى المتن قاصرا كردي (قوله وعلى هذا) اى لزوم كون الاقل سنة من حيث الخ (قوله المستلزم) كان وجه الاستلزام أنه ليس لنا مباح بطلب الاكثر منه ولا يخفى فساد الحل المذكور على ما قدمه لان الكلام في ذكره في نفسه ولو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر سم (قوله ذلك) اى استحباب الاكثر (قوله لا استحباب ذكره) اى مطلق ذكره المندرج في الاكثر كردي قول المتن (ذكر الموت) اى بقلبه ولسانه بان يجعله نصب

الذي ليس هو مثله واعلم أن الوجه هو وجوب الاستتابة لأنه من قبيل الامر بالمعروف وهو واجب على الامام والاحاد فينبغي وجوب الاستتابة على الجميع وإن كان في حق الامام اكاد وينبغي حل القول بندبها على أنه من حيث جواز القتل بمعنى أنه لا يتوقف جواز القتل عليها فلا ينافي وجوبها من حيث الامر بالمعروف فليتأمل ذلك فانه ظاهر لا ينبغي الخروج عنه

(كتاب الجنائز)

(قوله قيل كان حق هذا أن يذكر بين الوصايا والفرائض الخ) ولقاتل أن يقول كان حقه أن يذكر قبل الفرائض ثم الوصايا ثم الفرائض فتأمل له (كل مكلف) بحتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي ونحوه بذلك (قوله ولا يفهمه المتن) قد يوجه افهامه له لأنه يدل على طلبه في ضمن الاكثر وطلبه في ضمن الاكثر يدل على أنه مدخلا في المقصود ذلك يشعر بطلب أصل ذكره لأنه يحصل بعض المقصود وأما قوله لأنه لا يلزم الخ فغير وارد لأنه ليس المدعى لزوم قطعا بل يكفي لزوم في الجملة (قوله المستلزم) كان وجه الاستلزام أنه ليس لنا مباح بطلب الاكثر منه ولا يخفى فساد الحل المذكور على ما قدمه لان الكلام في ذكره في نفسه ولو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر (قوله في المتن ذكر) قال في العباب بقلبه اه

(كتاب الجنائز)

بفتح الجيم جمع جنازة به وبالكسر اسم للبيت في النعش وقيل بالفتح لذلك وبالكسر للنعش وهو فيه وقيل عكسه من جنز ستر قيل كان حق هذا أن يذكر بين الفرائض والوصايا لكن لما كان أهم ما يفعل بالميت الصلاة ذكر أثرها (ليكثر) كل مكلف ندبا مؤكدا وإلا فأصل ذكره سنة أيضا ولا يفهمه المتن لأنه لا يلزم من ندب الاكثر ندب الاقل الخالي عن الكثرة وإن لم يكن من الاتيان بالاكثر الاتيان بالاقل وكونه سنة من حيث اندراج فيه وعلى هذا يحمل قول شيخنا في شرح الروض يستحب الاكثر من ذكر المرات المستلزم ذلك لاستحباب ذكره المصرح به في الاصل أيضا اه (ذكر الموت)

عينيها بقوشرح بافضل (قوله لانه) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله للخبر الصحيح الخ) وفي المجموع يستحب
 الاكثر من ذكر حديث استحيوا من الله حق الحيا وما قالوا اننا نستحي باني الله والحمد لله قال ليس كذلك
 ولكن من استحيى من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى وليحفظ البطن وما حوى وليذكر الموت والبلا
 ومن أراد الاخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استحيى من الله حق الحيا والموت مفارقة الروح الجسد
 والروح جسم لطيف مثبته بالبدن اشتباك الماء بالعود الاخضر وهو باق لا ينفى واما قوله تعالى الله يتوفى
 الانفس حين موتها ففيه تقدروا وهو حين موت اجسادها انها بقا اذا المغنى وعند جمع منهم عرض وهو الحيا
 التي صار البدن وجودها حيا واما العنصرية والفلاسفة فليس عندهم جسيما ولا عرضا بل جوهر مجرد غير
 متجزئ يتعلق بالبدن تعلق التدبير وليس داخل فيه ولا خارجا عنه اه قال عرش قوله هو وما وعى اى ما اشتمل
 عليه من السمع والبصر واللسان وقوله وليحفظ البطن اى يصنعه عن وصول الحرمان اليه من الطعام والمشرب
 وقوله وما حوى ينبغي ان يراد به ما يشمل القلب والفرج وقوله والموت مفارقة الروح الخ وهل الروح
 موجودة قبل خلق الجسد أو لا فيه خلاف في العقائد والمعتمد منه الأول عرش (أى من الأمل) ويحتمل أن
 يكون المراد بالكثير الشر والليل الخير بصرى قول المتن (ويستعد) لعله بالجزم عطف على يكسر ويؤيده
 تعبير المنهج بزيادة اللام (قوله وجوبا) إلى قوله له قال في المجموع في النهاية والمغنى إلى قوله وقد صرح إلى
 وقضاء دين (قوله ولا افتدبا) اى يندب له تجديدها اعتناء بشاهايتها بقوشرح بافضل قال البصرى قوله ولا
 الخ صادق بما إذا علم ان لاحق عليه لاحد بما إذا شك هل عليه حق لاحد منهم او لا وتصوير ندم الرد في هاتين
 الصورتين غريب وبما إذا شك هل عليه حق معين لشخص معين وهذا لا يبعد فيه ندم الرد في نحو الاموال
 احتياطا لاحتمال اشتغال الذمة اما بالنسبة للعقوبات فيحل تأمل إذ يبعد كل البعد ان يندب للانسان ان
 يسكن الغنى من معاقبة نفسه بمجرد الدشك فليتأمل اه عبارة عرش قوله ولا افتدبا اى بان يحد للندم والعزم
 على أن لا يعود وليس ثم مظلة ترددها فلا يتأتى فيها التجديد وهذا فيمن سبق له توبة من ذنب أو ما من لم يتقدم
 له ذنب اصلا فاعل المراد بالتوبة في حق العزم على عدم فعل الذنب وعبارة الايعاب او ينزل نفسه منزلة
 العاصي بان يرى كل طاعة تقدمت منه دون ما هو مطلوب منه اه وينبغي ان المراد بندم رد المظالم ان ما
 ترد في انه هل لزم ذمته او لا ان رده احتياطا اه (قوله وعلى هذا يحمل الخ) ويمكن الجمع ايضا بان يقال
 التعبير بالوجوب على الاصل وبأن يندب نظر إلى ملاحظة صدور التوبة على قصد الاستعداد للو بصرى
 قول المتن (بالتوبة) وهى كما ياتى في الشهادات ان شاء الله تعالى ترك الذنب والندم عليه وتقصيمه على ان لا
 يعود اليه وخرج عن مظلة قدر عليه بنحو تحلل من اغتابه او سبه نهاية (قوله بان يبادر) بيان للاستعداد
 بالتوبة قول المتن (ورد المظالم) اى الممكن ردها معنى عبارة عرش وحل توقف التوبة على رد المظالم حيث
 قدر عليه كما صرح به قوله لم وخرج عن مظلة قدر عليها وإلا فالشرط العزم على الرد ان قدر وحله ايضا
 حيث عرف المظلوم وإلا فيصدق بما ظلم به عن المظلوم كذا قيل والاقرب ان يقال هو ما اضاع رده على
 بيت المال فلعل من قال يتصدق به مراده حيث غلب على ظنه ان بيت المال لا يصرف ما ياخذة على مستحقية
 ثم لو كان مستحقا لبيت المال فهل يجوز الاستقلال به والتصرف فيه لكونه من المستحقين أو لا لاحتياج القابض
 والمقبض فيه نظر والا قرب الاول هذا وحل توقف على الاستحلال ايضا حيث لم يترتب عليه ضرر فزنى
 بامرأة ولم يبلغ الامام فلا ينبغي ان يطلب من زوجها واهله الاستحلال لما فيه من هتك عرضهم فيكون الندم
 والعزم على أن لا يعود اه (قوله رد الاعيان) لا حاجة اليه (قوله ونحو قضاء الصلاة) اى ما ليس فيه شئ رده
 على المظلوم كاستحلال من الغيبة وفي حاشية الايضاح لابن حجج ومنها قضاء نحو صلاة وإن كشرت ويجب عليه
 صرف ما رزق منه لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه لصراف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان
 القرآن أو بعضه بعد البلوغ اه أقول هذا واضح إن قدر على قضائها في زمن يسير أو ما لو كان عليه صلوات

لانه ادعى إلى امتثال
 الاوامر واجتناب المناهي
 للخبر الصحيح أكثر
 من ذكرها ذم الذات أى
 بالمهمة مزبها من أصلها
 وبالمهمة قاطعها لكن
 قال السهيلي الرواية بالمعجمة
 فانه ماذكر في كثير أى من
 الأمل لإلاقله ولا قليل
 أى من العمل الاكثر
 (ويستعد) وجوبا إن علم
 أن عليه حقا ولا افتدبا كما
 هو ظاهر وعلى هذا يحمل
 قول شارح نديا وقول
 آخرين وجوبا (بالتوبة)
 بأن يبادر اليها (ورد
 المظالم) إلى أهلها يعنى
 الخروج منها ليتناول رد
 الاعيان ونحو قضاء
 الصلاة وقد صرح السبكي
 بأن تاركها ظالم بجميع
 المسلمين

ونازعه في شرحه بأنه مخالف ظاهر كلامهم

كثيرة جدا وكان يستغرق قضاؤه زمانا كثيرا فينبغي أن يكنى في محبة توبته عزمه على قضائها مع الشروع فيه حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيا وكذا لو زوج موليته في هذه الحالة فتزوج صحيح لأنه فعل ما في مقدرة الأخذ من قول الشارح مر وخروج عن مظلة قدر عليها ع (قوله وقضاء دين) عطف على قضاء الصلاة قال السيد البصري يتامل ما فائدة أه يعنى أنه داخل في المتن بلا حاجة إلى التاويل بالخروج (قوله وذلك) راجع إلى المتن عبارة النهاية ومعنى الاستعداد لذلك المبادرة إليه لئلا يفجأ الموت المفوت له أه (وعطفها) لعل الأولى وعطفه أى الرديم أى ليستغنى عن اكتساب التانيث من المضاف إليه عبارة النهاية وصرح برد المظالم مع دخوله في التوبة لما مر في الاستسقاء ولا نه ليس جزءا من كل توبة بخلاف الثلاثة قبله أه وهى ترك الذنب والندم عليه وتصميمه على الإيعود ع ش قول المتن (والمريض أكد) ويسن له الصبر على المرض أى ترك التضجر منه وتكره كثرة الشكوى نعم إن سألته نحو طبيب أو قريب أو صديق عن حاله فاخبره بما فيه من الشدة لا على صورة الجرع فلا بأس ولا يكره إلا أن يكون كافى المجموع لكن اشتغاله بنحو التيسير أولى منه فهو خلاف الأولى ويسن أن يتعمد نفسه بتلاوة القرآن والذكر وحكايات الصالحين وأحوالهم عند عند الموت وأن يوصى أهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه بما اعتيد في الجنائز وغيرها وأن يحسن خلقه وأن يجتنب المنازعة في أمور الدنيا وأن يسترضى من له به علاقة كخادم وزوجة وولد وجار وعامل وصديق ويسن عيادة المريض ولو بنحو مدد في أول يوم من مرضه مسلم ولو عدوا أو من لا يعرفه وكذا ذى قريب أو جار أو نحوها ومن رجي إسلامه فإن انتفى ذلك جازت عيادته وتكره عيادة تشق على المريض والحق الأذرعى بحثا بالذى المعاهد والمستأمن إذا كانا بدارنا ونظر في عيادة أهل البدع المشككة وأهل الفجور والمكسك إذا لم تكن قرابة ولو لا جوار ولا رجا توبة لا نأما موروون بمهاجرتهم وأن تكون العيادة غافلا بواصلها كل يوم إلا أن يكون مغلوبا عليه نعم نحو القريب والصديق ممن يستأنس به المريض أو يتبرك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم يسن لهم المواصلة ما لم يفهموا أو يعلموا كراهته ذلك ذكره في المجموع وأن يخفف المكث عنده بل تكره إطلاله ما لم يفهم منه أنه رغبة فيها وأن يدعو له بالشفاء أن طمع في حياته ولو على بعد وأن يكون دعاؤه وسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفائه سبع مرات وأن يطيب نفسه بمرضه فإن خاف عليه الموت رغبه في التوبة والوصية وأن يطلب الدعاء منه وأن يعظه ويذكره بعد عافيته بما عاهد الله عليه من خير وأن يوصى أهله وعياله بالرفق به والصبر عليه نهاية وكذا في المغنى وشرح بافضل إلا أنهم اصرحوا باعتبار تنظير الأذرعى في عيادة أهل البدع والفجور أو المكسك قال ع ش قوله مر فلا بأس أى فلا كراهة فهو مباح وقوله مر جازت عيادته المتبادر من الجواز استواء الطرفين وانها غير مكروهة وقوله مر تشق على المريض أى مشقة غير شديدة ولا حرمت وقوله مر إذا كانا بدارنا وينبغى مثله فى الذى وقوله مر لا نأما موروون الخ قضيته عدم سن عيادتهم بل كراهتها سيما إذا كان في ذلك زجر وقوله مر إلا أن يكون مغلوبا الخ أى بان يكون ثم ما يقتضى الذهاب له كل يوم كشرامادوية ونحوها وقوله مر وأن يدعو له بالشفاء أى ولو كان كافرا أو فاسقا ولو كان مرضه رمدا وينبغى أن يحله ما لم يكن في حياته ضرر للمسلمين وإلا فلا يطلب الدعاء له بل لو قبل بطلب الدعاء عليه لما فيه من المصلحة لم يبعد وقوله مر وأن يكون دعاؤه الخ هذا مفروض فما لو عاده ومثله ما لو خضر المريض إليه أو أحضر بل ينبغى طلب الدعاء له بذلك مطلقا إذا علم بمرضه وقوله مر والوصية الخ أفهم أنه لم يخف عليه لا يطلب ترغيبه في ذلك ولو قيل يطلب ترغيبه مطلقا لم يبعد سيما وإن ظن أن ثم ما يطلب التوبة منه أو أن يوصى فيه وقوله مر وأن يوصى أهله أى العائد وإن كان غير مراعى عند أهل المريض أه ع ش وفي السكردى علي بافضل ما نصه (قائدة) فى فتاوى الشيخ زكريا ترك زيارة المرضى يوم السبت بدعة قبيحة اخترعها بعض اليهود ولما ألزمه الملك بقطع شنبته والانيان لداواته فتخلص منه بقوله لا ينبغى أن يدخل على مريض يوم السبت فتركه إلى أن قال نعم هذا حقيقة

(قوله وعطفها الخ) لعل الأولى وعطفه أى الرد

وقضاء دين لم يبرأ منه
والتمكن من استيفاء حد
أو تعزير لا يقبل العفو أو
يقبله ولم يعف عنه وذلك
لأنه قد يأتيه الموت بغتة
وعطفها اعتناء بشأنها لأنها
أهم شروط التوبة (والمريض
أكد) بذلك أى أشد
مطالبة به من غيره لنزول
مقدمات الموت به
(ويضجع) ندبا (المحتضر)

يذبحى النطق لها وهي أنه إن رسخ في أذهان العامة أن في الاسبوع أياما مشؤمة على المريض إذا أعيد فيها فيذبحى لمن علم منها اعتقاد ذلك أن لا يعاد في تلك الأيام لأن ذلك يؤذى المريض ويزيد في مرضه اه و ذكر الشارح في كتابه الافادة بما جاء في المريض والاعادة لوقيل بكرة العبادة في تلك الأيام لم يبعد ما فيه من الايذاء حيث ظهر ان العبرة في التأذي وعدمه بالمريض نفسه لا باهله لان السنة لا تترك لكرامة الغير لها اه (قوله وهو من حضره الموت) اى ولم يمت نهاية ومعنى (قوله فاليسر) اى لانه بلغ في التوجه من استلقائه نهاية ومعنى قول المتن (الى القبلة) اى ندبا أيضا (قوله صلى الصحيح) راجع للاضجاع ومقابلته ان الاستلقاء افضل فان تعذر اضجع على الايمن نهاية ومعنى (قوله كافي للحد) راجع لقول المصنف لجنبه الايمن و(قوله ولان الخ) راجع لقوله الى القبلة (قوله على المقابل) اى مقابل الصحيح وتقدم بيانه وبذلك يعلم ان قول الشارح المذكور في قوله الخ اى في ضمن قول المصنف فان تعذر الخ وهو قوله التي على قفاه الخ قطع النظر عن تقريره على التعذر (قوله ذلك) اى وضعه على اليسر نهاية ومعنى (قوله كعلة) الى قول المتن يقرأ في النهاية لا قوله بفتح الميم الى وهما وقوله اى مع الى وقول جمع وقوله وإنما القصد الى بحيث وقوله مع لفظ الى لا يصير وقوله ولا الى وان يعيده وكذا في المغنى لا قوله وبحث الى امالكاف وقوله ولو بدكر (قوله بفتح الميم) قال في الايعاب وبتليث الهمزة بضاعش (قوله لانه الممكن) علة لقول المصنف فان تعذر الخ (قوله ويرفع راسه) اى قليلا نهاية زاد المغنى كان يوضع تحت راسه مرتفع اه (قوله ليتوجه وجهه الخ) ظاهره عدم اعتبار توجه الصدر سم اى كاي يفيد تقييدهم رفع الرأس قليلا (قوله ولو يمين الخ) وفي شرح البهجة وكلامهم يشمل الصبي والمجنون فيسن تلقينهما وهو قريب في المميز اه وانظر لو كان نبياء والوجه انه لا يحذور من جهة المعنى سم على حج والمعنى هو قوله مع السابقين لان الانبياء يتأخرون دخول بعضهم عن بعض الجنة وفي سم على البهجة وقوله وهو قريب في المميز لا يبعد ان غير المميز كذلك اه عش وما نقله عن سم على حج من قوله والوجه الخ وعلى البهجة من قوله لا يبعد الخ لا يخفى بعده (قوله وبه الخ) اى بالتعليل فارق الخ حاصله كافي المغنى والنهاية أن التلقين هنا للصحة وثم ثلاثيتي الميت في قبره والصبي لا يفتن (قوله فقط) اى ولا تسن زيادة محمد رسول الله نهاية ومعنى قال عش فلوزادها و ذكرها المحض بعد قوله لا اله الا الله لا يخرج عن كون التوحيد اخر كلامه لانه من تمام الشهادة اه اقول قد يخالفه ما ياتي من قول الشارح وإنما القصد الخ وقوله كالتهاية اذا نكلهم ولو بدكر لكن ياتي عن المغنى ما يوافقوه ولعل هذا هو الاقرب (قوله اى من حضره المرات) اى اسمية للشيء بما يصير اليه نهاية زاد المغنى كقوله لاني اراني اعصر خرا اه (قوله اى مع الفائزين) يحتمل أن ذلك بشرط التوبة قبل موته فيما اذا احتاج الى التوبة ويحتمل أنه اعم ولا مانع من ان يحصل هذا الفضل لمن قال ذلك ولم مات عاصيا لکن ذلك لا يخلو عن بعد سم عبارة عش قال ان السبكي في الطبقات فان قلت اذا كنتم معاشر اهل السنة تقولون ان من مات مؤمنا دخل الجنة لا محالة وانه لا بد من دخول من لم يعرف الله عنه من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها فهذا الذي تلقوه عند الموت كلمة التوحيد اذا كان مؤمنا ماذا ينفعه كونها اخر كلامه قلت لعل كونها اخر كلامه قربته او بمن يعفو الله عن جرائمه فلا يدخل النار اصلا كما جاء في اللفظ الاخر حرم الله عليه النار اه (قوله وإن طال)

وهو من حضره الموت
(الجنبه الايمن) فاليسر
(الى القبلة على الصحيح) كما
في اللحد لان القبلة أشرف
الجهات قال في المجموع
والعمل على المقابل اى
الموافق للمذكور في قوله
(فان تعذر) اى تعسر ذلك
(لضيق مكان ونحوه) كعلة
بجنبه (القى على قفاه
ووجهه وأخصاه) بفتح
الميم أشهر من ضمها وكسرهما
وهما المنخفض من الرجلين
والمراد جميع أسفلهما
(للقبلة) لانه الممكن ويرفع
رأسه ليتوجه وجهه للقبلة
(و يلقن) ندبا المحتضر ولو
ميز على الواجهة ليحصل له
الثواب الآتي به فارق عدم
تلقينه في القبر لانه من
السؤال (الشهادة) اى
لا اله الا الله فقط الخبر مسلم
لقنوا موتاكم اى من
حضره الموت لا اله الا الله
مع الخبر الصحيح من كان
آخر كلامه لا اله الا الله
دخل الجنة أي مع الفائزين
والا فكل مسلم ولو فاسقا
يدخلها ولو بعد عذاب
وان طال خلافا لكثر من
فرق الضلال كالمعتزلة
والخوارج

(قوله ليتوجه وجهه للقبلة) ظاهره عدم اعتبار توجه الصدر وعلى هذا فهل يجرى ذلك في الاضجاع للجنب فيعتبر التوجه بالوجه دون الصدر فيه نظرو حيث قلنا لا يعتبر الصدر فهل يكفي عن الوجه فيه نظر فليحذر (قوله في المتن يلقن الخ) في شرح البهجة وكلامهم يشمل الصبي والمجنون فيسن تلقينهما وهو قريب في المميز اه وانظر لو كان نبياء والوجه انه لا يحذور من جهة المعنى (قوله اى مع الفائزين) يحتمل ان ذلك بشرط التوبة قبل موته فيما اذا احتاج الى التوبة ويحتمل أنه اعم ولا مانع من ان يحصل هذا الفضل لمن قال ذلك وإن مات عاصيا لکن ذلك لا يخلو عن بعد

وقول جمع بلقن محمد رسول الله ايضا لان القصد و ته علي الاسلام ولا يسمى مسلما الا بها (٩٣) مردود بانه مسلم وإنما انقص شتم

كلامه بلا إله إلا الله ليحصل له ذلك الثواب ويبحث تلقينه الرفيق الا على لانه اخر ماتكم بهر. ول الله ﷺ مردود بأن ذلك لسبب لم يوجد في غيره وهو ان الله خيره فاختره اما الكافر فليقنها قطعاً مع لفظ أشهد اوجوبه ايضا على ماسياتي فيه إذ لا يصير مسلماً الا بها وينبغي كما قال الماوردي وغيره تقديم التلقين على الاضجاع السابق ان لم يمكن فعلهما معا لأن النقل فيه أثبت واعظم فائده وتلا يحصل الزهوق ان اشتغل بالاضجاع ويسن أن يكون مرة فقط و(بلا الحاج) عليه اثلا يضجر فية تكلم بما لا ينبغي لشدة ما يقاسى حينئذ وان لا يقال له قل بل يذكر الكلمة عنده ليتذكر فيسذكرها فان ذكرها ولا اسكت يسيرا ثم يعيدها فيما يظهر وان يعيدها إذا تكلم ولو بدأ. كر ليسكون اخر كلامه الهادة وليسكن غير متمم لنحو عداوة وأورث ان كان ثم غيره فان حضر عدو وورث قالو لانه اشفق لقولهم لو حضروا ورثة قدم اشفقهم (ويقرأ) ندبا (عنده يس) للخبر الصحيح اقرؤا على موتاكم يس

أى العذاب (قوله وقول جمع بلقن الخ) أى ندباً مغنى ونهاية (قوله مردود الخ) أقول لاجل له لانه من البين الواضح ان مراد اجمع المذكور بالا سلام والمسلم الكامل (قوله وإنما القصد الخ) قد يقال عليه لا بعد في حصول الثواب المذكور مع زيادة محمد رسول الله لانها كالتممة والرديف للكلمة التوحيد وورد في كثير من الاحاديث الاقتصار على لا إله الا مع القطع بان الحكم المرتب عليه من النجاة من النار ودخول الجنة مشروط بزيادة محمد رسول الله وإنما ترك التصريح بها ككتفاء بوضوح المراد فليسكن ما نحن فيه من هذا القبيل بصري (قوله الرفيق الا على) أى اريد به قال ابن حجاج في فتاويه الحديثية قيل هو أعلى المنازل كالوسيلة التي هي أعلى الجنة فعناه اسالك بالله ان تسكنني أعلى مراتب الجنة وقيل هو معناه اريد لقائك يا الله يا رفيق يا أعلى والرفيق من أسماء الله تعالى للحديث الصحيح ان الله رفيق فكانه طالب لقاء الله تعالى انتهى اه ع ش (قوله مردود الخ) أى فلواقي به لم تحصل سنة التلقين ويظهر انه لا كراهة فيه ع ش (قوله فليقنها الخ) أى الشهداء تين واسرهما الخبر اليهودى وجوباً كما قال شيخى ان رضى اسلامه وإلا فندباً مغنى ونهاية قال ع ش وظاهره مرد وجوب ذلك أى التلقين ان رضى منه الاسلام وان بلغ الغرغرة ولا بعد فيه لاحتمال ان يكون عقله حاضراً وان ظهر لنا خلافه وان كنا لا نرتب عليه احكام المسلمين حينئذاه (قوله لان النقل فيه) أى التلقين (قوله ان لا يقال له قل) أى ويكره له ذلك ع ش (قوله بل تذكر الكلمة الخ) أى او يقال ذكر الله تعالى مبارك فنذكر الله جميعاً مغنى زاد النهاية وشرح بافضل سبحانه الله والحمد لله ولا إله الا الله والله اكبر وينبغي لمن عنده ذكرها ايضا اه قال ع ش قوله مرد والله اكبر قد يقتضى هذا التمثيل ان اتيان المرئى بهذا المثال لا يمنع أن آخر كلامه كلمة لا إله الا الله مع تأخر والله اكبر عنهما اسم على البهجة وقد يمنع انه يقتضى ذلك لجواز ان المراد إذا ذكر ذلك تذكر المرئى كلمة الشهادة فنطق بها ومع ذلك انه قد يقال ان المرئى إذا نطق به لا يعاد عليه التلقين لان هذا الذكر لما كان من توابع كلمة الشهادة عد كانه منها اه (قوله إذا تكلم الخ) أى ولو بكلام نفسى بان دلت عليه قرينة او اخبر بذلك ولى قاله فى الخادم ع ش (قوله ولو يذكر) خلافا للمعنى عبارة فان قاله لم تعد عليه ما لم يتكلم بكلام الدنيا كما قاله الصيمرى بخلاف التسييح ونحوه لانه لا يتنافى أن آخر كلامه لا إله الا الله اه (قوله وليكن) أى الملقن نهاية (قوله لنحو عداوة الخ) أى كالحسد نهاية (قوله وورث الخ) ولو كان فقير الاشئ له فالوجه ان الوارث كغيره ع ش (قوله قالو لارث) بقى ماله وحضر العدو والحاسد وينبغي تقديم الحاسد ع ش (قوله ندبا) الى قوله وهو اوجه فى النهاية والمغنى (قوله أى من حضره الموت) يعنى مقدماته مغنى قول الماتن (يس) أى بتامهم اروى الحرث بن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأها وهو خائف امن او جامع شيع او عطشان سقى او عار كسى او مريض شفى دبرى اه ع ش (قوله لان الميت لا يقرأ الخ) وإنما يقرأ عنده مغنى (قوله واخذ ابن الرفعة الخ) عبارة المغنى وان اخذ ابن الرفعة بظاهر الخبر وعبارة النهاية خلافا لما اخذ به ابن الرفعة كبعضهم من العمل بظاهر الخبر ولك ان تقول لا مانع من اعمال اللفظ فى حقيقة ومجازه حيث قبل بطلب القراءة على الميت كانت بس افضل من غيرها اخذا بظاهر هذا الخبر وكان معنى لا يقرأ أعلى الميت أى قبل دفنه إذا المطلوب الان الاشتغال بتجهيزه اما بعد دفنه فيأتى فى الوصية ان القراءة تنفعه فى بعض الصور فلا مانع من ندبها حينئذ كالصدقة وغيرها اه قال ع ش قوله مرد افضل من غيرها أى فى الحياة وبعد الممات أضافه تذكيرها افضل من قراءة غير هالمساوى لما كرره ومثله تكرر ما حفظه منها ولم يحسنها بتامها لان كل جزء منها بخصوصه مطلوب فى ضمن طلب كلها ويحتمل انه يقرأ ما يحفظه من غير هاتما مرشتم على مثل ما فيها ولعله الاقرب وقوله إذا المطلوب الان الخ يؤخذ منه ان من لا علاقة له بالاشتغال بتجهيزه فطلب القراءة منه وان بعد عن الميت اه ع ش (قوله بقضيته)

(قوله واخذ ابن الرفعة بقضيته) أى حمله على ظاهره

أى من حضره الموت لان الميت لا يقرأ عليه واخذ ابن الرفعة بقضيته وهو اوجه فى المغنى إذ لا صارف عن ظاهره وكون الميت لا يقرأ عليه ممنوع لبقاء ادراك روحه فهو بالنسبة لسباع القرآن وحصول بركته له كالحى وإذا صح السلام عليه فالقراءة عليه أولى

وقد صرحوا بأنه يندب للزائر والمشيع قراءة شيء من القرآن نعم يؤيد الأول ما في خبر غريب مامن مريض يقرأ عنده يش إلامات ريانا وادخل قبره ريانا والحكمة في يس اشتها على أحوال القيامة واهوالها وتغير الدنيا وزوالها ونعيم الجنة وعذاب جهنم فيتذكر بقراءتها تلك الأحوال الموجبة للثبات قبل والرد لانها تسهل طلوع الروح ويخرج الماء نذابل وجوبا فيما يظهر ان ظهرت أماراة تدل على احتياجه له كان يش إذا فعل به ذلك لان العطش يغلب حينئذ لشدة النزاع ولذلك يأتي الشيطان كما ورد بما زلال ويقول قل لا إله غيري حتى اسقيك قبل ويحرم حضور الحائض عنده ويأتي في المسائل والمنشورة ما يرد (وليحسن) ندبا المحتضر وكذا المريض وان لم يصل إلى حالة الاحتضار كما في المجموع (ظنه به سبجانه وتعالى) أي يظن انه يغفر له وبرحه للخبر الصحيح انا عند ظن عبدي بي فلا يظن بي إلا خيرا وصح قوله صلواته عليه قبل موته بثلاث لا يموت أحد كمالا وهو يحسن الظن بالله ويسن لمن عنده تحسين ظنه وتظلميعه في رحمة ربه

أي بظاهر الخبر مغني (قوله) وقد صرحوا بأنه يندب الزائر والمشيع قراءة شيء الخ) يندب على ذلك على قراءة شيء أو ما ياتي للشارح مر في المسائل المنشورة عش (قوله) يؤيد الأول الخ) أقول غايته انه يدل على ندب قراءتها عند المريض ايضا وهو لا ينافي ندبها على الميت الذي هو ظاهر الحديث السابق بصري (قوله) والحكمة الى قوله قيل يحرم في النهاية وكذا في المغني لا قوله قيل (قوله) فيتذكر الخ) يؤخذ منه انه يستحب قراءتها عنده جهر عش (قوله) قيل والردع كذا عبر في النهاية وعبر في المغني بقوله واستحب بعض الأصحاب أن يقرأ عنده سورة الرعد الخ وهي ظاهرة في اعتياده بخلاف تعبيرهما بصري قوله مر والردع أي يتأمر بها ان اتفق له ذلك وإلا فأتيسر له منها وقوله مر لانها تسهل الخ يؤخذ منه انه يستحب قراءتها سر أو لو امره المحتضر بالقراءة جهر الان فيه زيادة إيلام له وبقي ما لو تعارض عليه قراءتها فهل يقدم يس لصحة حديثها ام الرعد فيه نظر وينبغي ان يقال بمراجعة حال المحتضر فان بان عنده شعور وتذكر بأحوال البعث قرأ سورة يس ولا قرأ الرعد عش (قوله) ويجز الماء كذا أطلقه في النهاية وقيدته في المغني نقلا عن الجيلي بالبارد بصري (قوله) كان يش أي يفرح كرى (قوله) بما زلال قال في المصباح الماء الزلال العذب عش وفي القاموس يقال ماء زلال أي سريع المرفى الخلق بارد عذب صاف سهل سلس اه (قوله) حتى اسقيك أي فان قال ذلك مات على غير الايمان ان كان عقله حاضرا عش (قوله) قيل ويجز الخ) عبارة المغني ويكره للحائض ان تحضر المحتضر وهو بالزعر لما ورد ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب ويؤخذ من ذلك ان الكلب والصورة وغير الحائض ممن وجب عليه الغسل مثلها وعبر في الروق واللباب بلا يجوز بدل يكره أي لا يجوز جواز مستوى الطرفين اه قول المتن (وليحسن) من الاحسان أو التحسين كما يؤخذ من القاموس عش (قوله) ندبا الى قوله ولما ياتي في النهاية والمغني (قوله) وكذا المريض الخ) اعتمده مر وعبارته في شرحه اما المريض غير المحتضر فالعتمد فيه انه كالمحتضر فيكون رجاؤه اغلب من خوفه كما مر انتهى اه ثم (قوله) وان لم يصل الخ) قال في المجموع ويستحب له تعهد نفسه بتقليم الظفر واخذ شعر الشارب والابطو العانة ويستحب له ايضا الاستياك والاعتسال والطيب وليس الثياب الطاهرة مغني قول المتن (ظنه به) والظن ينقسم في الشرع الى واجب ومندوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين والمباح الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخاططة الريب والمجاهرة بالخبايا فلا يحرم ظن السوء به لانه قد دل على نفسه كما ان من ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هتك نفسه ظننا به السوء ومن الظن الجائز باجماع المسلمين ما يظن الشاهدان في التقويم واروش الجنائيات وما يحصل بخبر الواحد في الاحكام بالاجماع ويجب العمل به فقطاعا والبيانات عند الحكماء شرح مر اه سم قال عش قوله مر قالوا اجب حسن الظن بالله أي بان لا يظن به سوءا كنسبته لئلا يلبق به وقوله مر والمباح الظن الخ لم يذكر المندوب مع انه ذكره في الاجمال للتصريح به في عبارة المصنف ولم يذكر المكروه وايضا ولعله لعدم تانيه وقد يصور بان ظن في نفسه ان الله لا يرحمه لكثرة ذنوبه اه عش (قوله) بثلاث أي من اللبالي (قوله) ويسن الخ) والظاهر كما في المجموع في حق الصحيح استواء خوفه ورجائه لان الغالب في القرآن ذكر الترهيب والترهيب معا وفي الاحياء ان غلب داء القنوط فالرجاء اولى او داء من المكروه فالخوف اولى وان لم

(قوله) وكذا المريض وان لم يصل إلى حالة الاحتضار الخ) اعتمده مر وعبارته في شرحه اما المريض غير المحتضر فالعتمد فيه انه كالمحتضر فيكون رجاؤه اغلب من خوفه كما مر والظن ينقسم في الشرع الى واجب ومندوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة للمسلمين والمباح سوء الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخاططة الريب والتظاهر بالخبايا فلا يحرم ظن السوء به لانه قد دل على نفسه كما ان من ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هتك نفسه ظننا به السوء ومن الظن الجائز باجماع المسلمين ما يظن الشاهدان في التقويم واروش الجنائيات

فهو من النصيحة الواجبة
ولما يأتي على وجوب
استنابة تارك الصلاة فعلى
ندبها السابق يتدب هذا إلا
أن يفرق بأن تقصير ذاك
أشد وبأن ما هنا يؤدى إلى
الكفر بخلاف ذاك (فاذا
مات غمض) ندباً لخبر مسلم
انه صلى الله عليه وسلم فعله
بأنى سلمة لما شق بصره بفتح
الشين وضم الراء أى شخص
بفتح أوليه ثم قال ان
الروح إذا قبض تبعه البصر
ولثلاث يقبح منظره فيساء
به الظن ويسن حينئذ بسم
الله وعلى مله رسول الله
صلى الله عليه وسلم (تنبيهه)
يحتمل أن المراد من قوله
تبعه البصر ان القوة الباصرة
تذهب عقب خروج الروح
حينئذ تحمد العين ويقبح
منظرها ويحتمل انه يبقى فيه
عقب خروجها شئ من
حارها الغريزي فيشخص
به ناظرا اين يذهب بها
ولا بعد في هذا لان حركته
حينئذ قريبة من حركة
المذبوح وسياق انه يحكم
عليه مع وجودها بسائر
أحكام الموتى بقيده (وشد
الحياه بعصاة) عريضة
تعمها ويربطها فوق راسه
لثلاث يدخل فاه الهوام
(ولينت) اصابعه (مفاصله)
عقب زهوق روحه بان يرد
ساعده لمضده وساقه لفخذ
وهو لبطنه ثم يرد

يغلب واحد منهما بان استويا قيل وينبغي حمل كلام المجموع على هذه الحالة نهاية ومعنى (قوله) وبحث
الأذرعى وجوبه (الخ) وهو ظاهر نهاية ومعنى (قوله) الا ان يفرق (الخ) اعتمده النهاية والمعنى كما مر أنفا (قوله)
وبان ما هنا يؤدى إلى الكفر (إشارة إلى ان الياس ليس بكفر خلافاً للحنفية وكذا لا من من العذاب كرى
عبارة سمعنا انه تقرر عندنا ان كلام من يأس الرحمة وامن المسكر من السكائر قال السكالك في حاشية جمع
الجوامع في عقائد الحنفية ان الياس من روح الله كفروا ان الامن من مكر الله تعالى كفر فان ارادوا
الياس لا انكار سعة رحمة الله الذنوب والامن اعتقاد ان لا مكر فكل منهما كفر وفاقا لانه رد للقرآن وان
ارادوا ان من استعظم ذنوبه واستبعد العفو عنها استبعاداً يدخل في حد الياس او غلب عليه من الرجاء
ما دخل به في حد الامن فالاقرب ان كلامهما كبيرة لا كفر اهنا الياس الذى هو استعظام الذنب واستبعاد
العفو على الوجه المخصوص قد يجزى إلى انكار سعة الرحمة فيصير كفر بخلاف ترك الصلاة كسلا لا يؤدى إلى
كفر لان الاستبعاد قد يشهد إلى ان يصير إنكارا لسعة الرحمة والترك كسلا لا يصير جحدا للوجوب فليتامل
اه قول الماتن (فاذا مات غمض) أى ولو اعمى لثلاث يقبح منظره بعد الموت ثم رأيت سم على البهجة صرح
بذلك ع (قوله) ندباً إلى التنبيه في المعنى وإلى قوله لكنه فوقه في النهاية (قوله) ان الروح إذا قبض (الخ) فيه
تذكير الروح وفي المختار انه يذكر ويؤث (قوله) تبعه البصر (زاد في شرح الروض ثم قال اللهم اغفر
لابنى سلمة وارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافسح له في قبره
ونور له فيه انتهى عميرة اقول وينبغي ان يقال مثل ذلك فيمن يغض الان فيقول ذلك اقتداء به عليه الصلاة
والسلام ع (قوله) ويسن حينئذ أى حين اغماضه بسم الله الخ اى وعند حمله بسم الله ثم يسبح مادام
يحملة نهاية اى إلى المغتسل ونحوه واما ما فعل امام الجنازة فسياتى ع (قوله) ويحتمل ان المراد (الخ) وقد
قيل ان العين اول شئ يخرج منه الروح واول شئ يسرع اليه الفساد نهاية ومعنى قال ع (قوله) من اول
شئ يخرج منه الروح عبارة الاسنوى وعميرة اخر شئ تنزع منه الروح اه (قوله) يبقى فيه اى فى البصر
(قوله) من حارها (الخ) عبارة النهاية من اثار الحرارة الغريزية اه (قوله) الغريزي اى الطبيعى (قوله) به
اى بهذا الشئ (قوله) وسياق (اى آخر الرهن وضمير قيده يرجع إلى وجودها كرى ويظهر انه
يرجع إلى الحكم وان المراد بقيده عدم وجود الحياة المستقرة (قوله) عليه اى الحيوان (قوله) مع
وجودها (اى الحركة (قوله) عريضة (اى قول الماتن ووضع فى المعنى (قوله) ويربطها) باب ضرب ونصر
مختار اه ع (قوله) لثلاث يدخل (الخ) اى ولثلاث يقبح منظره نهاية (قوله) ولينت اصابعه) قد يقال تلين
اصابعه ليس إلا تلين مفاصله فدخل في قول المصنف مفاصله سم اى كما جرى عليه النهاية فقال عقبه فترد
اصابعه إلى بطن كفه وساعده الخ لكن صنيع المعنى مثل صنيع الشارح (قوله) بان يرد ساعده (الخ) ولو
احتاج في تلين ذلك إلى شئ من الدهن فلا بأس حكاه المصنف عن الشيخ ابى حامد والحاملى وغيرهما نهاية
وشرح بافضل قال ع (قوله) من فلا بأس ظاهره إباحة ذلك ولو قيل ندبه حيث شق غسله او تكفينه بدونه
وما يحصل بخبر الواحد في الاحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعاً والبيّنات عند الحكم انتهت (قوله) وبان
ما هنا يؤدى إلى الكفر (إعلم انه تقرر عندنا ان كلام من يأس الرحمة وامن المسكر من السكائر قال السكالك في
حاشية جمع الجوامع في عقائد الحنفية ان الياس من روح الله تعالى كفروا ان الامن من مكر الله تعالى كفر
فان ارادوا الياس لا انكار سعة الرحمة الذنوب والامن الاعتقاد ان لا مكر فكل منهما كفر وفاقا لانه رد للقرآن
وان ارادوا ان من استعظم ذنوبه فاستبعد العفو عنها استبعاداً يدخل في حد الياس او غلب عليه من الرجاء
ما دخل به في حد الامن فالاقرب ان كلامهما كبيرة لا كفر اهنا الياس الذى هو استعظام الذنب واستبعاد
العفو على الوجه المخصوص قد يجزى إلى انكار سعة الرحمة فيصير كفر بخلاف ترك الصلاة كسلا لا يؤدى إلى
كفر لان الاستبعاد قد يشهد إلى ان يصير إنكارا لسعة الرحمة والترك كسلا لا يصير جحدا للوجوب فليتامل
(قوله) ولينت اصابعه) قد يقال تلين اصابعه ليس إلا تلين مفاصلها فدخل في قول المصنف مفاصله

ليسهل غسله لبقاء الحرارة حينئذ (وسر) بعد نزح ثيابه الاتي (جميع بدنه بثوب) طرفاه في غير المحترم تحت راسه وزجاليه الاتباع واحتراماله (خفيف) اثلا يتسارع اليه (٩٦) الفساد (ووضع على بطنه) تحت الثوب او فوقه لكنه نوقه اولي كما يحشمه غير واحد وزعم

بل لوقيل بوجوبه إذا توقف لإصلاح تكفيته عليه على وجهه بل لزراره لم بعد اه (قوله ليسهل غسله) أي وتكفيته نهاية (قوله لبقاء الحرارة حينئذ) أي حين زهوق الروح وعقبه فإذا لبثت المفاصل حينئذ لانت وإلا فلا يمكن تليدها بعد ذلك مغنى ونهاية قول المتن (ثوب) أي فقط نهاية ومغنى (قوله في غير المحرم) أي أما المحرم فيستر منه ما يجب تكفيته منه نهاية ومغنى أي وهو ما عدا راسه عشاى في الذكر وما عدا الوجه في الانثى (قوله تحت راسه الخ) لئلا ينكشف نهاية (قوله لثلا يتسارع الخ) أي لئلا يحشمه فيسرع اليه الفساد نهاية (قوله كما يحشمه) أي قوله لكنه نوقه اولي واعتمده المغنى وما ليه النهاية (قوله غير صحيح) فندرج عنه بان الاخذ انما هو من اسلوب المتن لان المبلغ لا يقدم ولا يؤخر الا لانتكته (قوله لان فيه) أي في المتن (قوله عطفه) أي وضع الثقيل (قوله على وضع الثوب) يعني على ستر البدن بثوب (قوله بالواو) أي لا ثم (قوله من حديد) أي قوله والظاهر في المغنى وإلى قوله نظير ما مر في النهاية (قوله او مرآة) ظاهره انه معطوف على سيف ويصرح به قول المغنى عقب المتن كسيف ومرآة ونحوهما من انواع الحديد اما وفي النهاية نحوه وعدم المرآة من الحديد محل تأمل (قوله ان نحو السيف) أي كالسكين نهاية (قوله فما تيسر) أي كالخجر (قوله وقله نحو عشرين درهما) عبارة النهاية والمغنى وقدره ابو حامد بعشرين درهما أي تقريرا قال الاذرى وكأنه اقل ما يوضع وإلا فالسيف يزيد على ذلك اه وفي البجيري عن الشوبري فان زاد على العشرين فيظهر انه إن زاد قدر ما يوضع عليه حيا اذا حرم وإلا فلا اه (قوله ان هذا الترتيب) أي بين الحديد أو الطين وما تيسر (قوله ويكره الخ) عبارة المغنى والنهاية ويندب ان يسان المصحف عنه احتراماً له ويلحق به كتب الحديث والعلم المحترم كما يحشمه الاسنوي اه (قوله ويتعين الجزم به ان مس الخ) اقره ع ش (قوله او قرب مما فيه قدر الخ) محل تأمل لما مر من ان المذهب كراهة إدخاله الخلا لا حرمة نعم إن كان القرب على وجه يغلب على الظن تاديبه إلى ماسة القدر فلا بعد فيه بصري (قوله فيقدم هذا) أي وضع الثقيل على بطنه وهو مستلق على قفاه (قوله وهذا هو الاقرب) مال اليه النهاية وسمو لو استقر الاول لم يبعد ثم رايت ذكر الا مئى والمغنى المقالة لاتية انفا عن الاذرى واقراها (قوله ندبا) إلى قوله نعم في النهاية وإلى قوله وبؤيده في المغنى قول المتن (ونحوه) أي ما هو مر تفع كذلك نهاية ومغنى (قوله من غير فراش) أي لئلا يحشى عليه فيتغير مغنى قال الشوبري بل يلصق جلده بالسرير اه (قوله ومن ثم لو كانت صلابة الخ) قد ينظر فيه بان الارض لا تخلو عن نداوة وان خفيت سم قول المتن (ونزعت الخ) أي بحيث لا يرى شيء من بدنه نهاية زاد المغنى ولو قدم هذا الادب على الذى قبله كان اولي اه (قوله ثيابه التي مات الخ) أي سواء كان الثوب طاهرا ام نجسا ما يغسل فيه ام لا اخذا من العلة نهاية وفي المغنى قال الاذرى وهذا فيمن يغسل لافي شهيد المهر كوي ينبغي ان يبق عليه القميص الذى يغسل فيه اه وقد يجمع بين ما افاده الشارح وبين ما في النهاية انه إذا لم يخش تغيره من ابقاء القميص بى وهو محل كلام الاذرى ومن تبعه بقرينة قوله إذا لا معنى النخ وإذا خشى التغير اخرج القميص ايضا ثم يعاد عند إرادة الغسل وهو محل ما في النهاية بدليل قولها اخذا من العلة وقد اطلق الاصحاب نزح الثياب ولكن تعليمهم برشد إلى ان محله عند احتمال التغير على تقدير عدم النزح اما اذا من التغير كافي الاقطار الباردة فينبغي ان لا يحكم بالنزح حينئذ لا تنفاه المغنى وفي تعبير الوسيط بالمدة إشمار بذلك لان الادفاء مظنة لحصول التغير فتأمل ثم اطلانهم استثناء الشهيد تبعاً للاذرى محل تأمل إذ لو فرض عذر أدى إلى تأخير دفعه وغلب على الظن حصول التغير إن لم تنزع الثياب فينبغي ندب

(قوله وهذا هو الاقرب) قد يؤيده إطلاق قول المصنف الاتي وجهه للقبلة كمحتضر (قوله من غير فراش) أي لا يجعل على فراش لئلا يحشى فيتغير (قوله ومن ثم لو كانت صلابة لا نداوة عليها) قد ينظر فيه بان

اخذ من المتن غير صحيح لان فيه كالروضة عطفه على وضع الثوب بالواو (شئ ثقيل) من حديد كسيف أو مرآة قال الاذرى والظاهر ان نحو السيف يوضع بطول المييت فان فقد فطين رطب فما تيسر لثلا ينتفخ وأقله نحو عشرين درهما والظاهر ان هذا الترتيب لكمال السنة لا لاصلها نظير ما مر في ندب المسك فالطيب إلى آخره عقب الغسل من نحو الحيض وان تقديم الحديد لكونه ابلغ في دفع النفخ لسرفيه ويكره وضع المصحف قال الاذرى والتحريم محتمل اه ويتعين الجزم به ان مس بل او قرب مما فيه قدر ولو طاهر او جعل على كيفية تنافى تعظيمه والحق به الاسنوي كتب الحديث والعلم المحترم فان قلت هذا الوضع إنما يتأى عند الاستلقاء لا عند كونه على جنبه مع ان كلامهم صريح في وضعه هنا على جنبه كالمحتضر قلت محتمل انه تعارض هنا مندوبان الوضع على الجنب ووضع الثقيل على البطن فيقدم هذا لان مصلحة المييت به اكثر ويحتمل انه لا تعارض

لا مكان وضع الثقيل على بطنه وهو على جنبه لشده عليه بنحو عصا به وهذا هو الاقرب لسلامهم وان مال الاذرى إلى الاول النزح حيث قال الظاهر هنا القاءه على قفاه كما مر لقولهم يوضع على بطنه ثقيل (ووضع) ندبا (على سريرو ونحوه) لئلا تصيبه نداوة الارض من غير فراش ومن ثم لو كانت صلابة لا نداوة عليها لم يكن وضعه عليها خلاف الاول (ونزعت) ندبا عنه (ثيابه) التي مات فيها لئلا يحشى الجسد فيتغير

الزرع حينئذ بصرى عبارة عرش قوله ونزعت ثيابه الخ أى ولو شهد على المعتمدو تعاد اليه عند التكفين انتهى زيادى وينبغي ان محل ذلك ما لم يرد تفسيره حالاً ثم رايته في سم على حج حيث قال قوله نعم بحث الاذرعى الخ يتجه ان يقال ان قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم ينزع والآنزع مر اه وفي سم على المنهج قال مر ونزعت ثيابه وان كان نبياً لوجود العلة وهو خوف التغير ولا ينافيه ما ورد انه حرم على الارض اكل لحوم الانبياء لان هذا إنما يفيد امتناع اكل الارض لا التغير والى في الجملة انتهى اه وما ذكره آخر افيه توقف ولا يدفعه قوله ولا ينافيه الخ كما هو ظاهر (قوله ويؤيده) أى بحث الاذرعى (قوله) فلا تنزع عنه قال في الايعاب هذا ظاهر ان اريد دفعه فوراً ولا قالوا لى نزعتهم اعادها عند الدفن خشية التغير كردى على بافضل وتقدم انفا عن البصرى وعش ما يوافقه قول الماتن (ووجه للقبلة) أى ان امكن و(قوله كمتحضر) أى كتوجهه وتقدم مغنى ونهاية (قوله أى جميع) الى قوله خلافاً الخ في النهاية والمغنى لا قوله لم يخش الى وذلك (قوله أى جميع مامر) عبارة شرح العباب أى جميع ما ذكر من التغميض الى هنا اه وفيه دلالة على أن ما ذكر من التغميض الى هنا يتولاها رفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التغميض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لان ذاك قبل الموت فيتضرر بالمتمم وهذا بعده فلا تضرر سم قول الماتن (أوفى محارمه) ظاهره ان الارفق وان كان ابعداولى من غيره سم (قوله مع اتحاد المذكورة الخ) أى اخذنا من قول الروضة يتولاها الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاه رجل يحرم من المرأة وامرأة محرم من الرجال جاز نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسنى وهو أى الاتحاد المذكور شرط للندب اه (قوله والانوته) وبحث الاذرعى جواز مع الاجنبى الاجنبية وعكسه مع الغض وعدم المس وهو بعيد نهاية واستظهر المغنى ذلك البحث وقال سم قال في شرح الروض ويومى اليه زيادة المصنف لفظه اولى يعنى قول الروض والرجال بالرجال اولى اه وظاهره ان البحث ان ذلك المحارم مع عدم الغض والمس وهو ظاهر في نظر ومس جائزين في الحياة اه وقال عرش قوله مر مع الغض الخ قال سم على المنهج بعد ما ذكر من بحث الاذرعى المذكور وما الى مر انتهى وقوله مر وهو بعيد أى فيحرم لانه مظنة لرؤية شيء من البدن اه عرش (قوله ومثله) أى المحرم قول الماتن (إذا تيقن موته) أى بظهور شيء من اماراته كاسترخاء قدم وميل انف وانخساف صدغه مغنى وشرح المنهج وشيخنا وهذا التفسير منهم صريح في ان المراد من اليقين ما يشمل الظن كما يأتى عن الايعاب (قوله ان تحبس) أى تبقى (وقوله بين ظهرانى اهله) بفتح النون أى ظهور اهله عرش (قوله ومتى شك فى موته الخ) هذا مع مقابله لقوله اذا تيقن ومع قوله الى اليقين يقتضى ان

الارض لا تخلو عن ندوة وان خفيت (قوله نعم بحث الاذرعى بقاء فيه الذى يغسل فيه اذا كان طاهراً) يتجه ان يقال ان قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم ينزع والآنزع مر (قوله أى جميع مامر) عبارة شرح العباب أى جميع ما ذكر من التغميض الى هنا اه وفيه دلالة على ان ما ذكر من التغميض الى هنا يتولاها رفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التغميض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لان ذاك قبل الموت فيتضرر بالمتمم وهذا بعده فلا تضرر (أرفق محارمه) ظاهره ان الارفق وان كان ابعداولى من غيره وان كان اقرب ويحتمل ان المراد به من شأنه ان الارفق قال في شرح الروض وعبارة الروضة يتولاها الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاه الرجال من نساء المحارم او النساء من رجال المحارم جاز قال الاذرعى وفيه اشارة الى انه لا يتولى ذلك الاجنبى من الاجنبية ولا بالعكس ولا يبعد جوازهما مع الغض وعدم المس اه وهو بعيد شرح مر ويومى اليه زيادة المصنف لفظه اولى يعنى قول الروض والرجال بالرجال اولى وكالمحرم فيما ذكر الزوجان بل اولى اه وظاهره ان ذلك المحارم مع عدم الغض ومع المس وهو ظاهر في نظر ومس جائزين في الحياة (قوله مع اتحاد المذكورة والانوته) شرط للندب (قوله ومتى شك فى موته الخ) هذا مع مقابله لقوله اذا تيقن ومع قوله الى اليقين يقتضى ان المراد به

نعم بحث الاذرعى بقاء فيه الذى يغسل فيه اذا كان طاهر آلا معنى لنزعه ثم اعادته لكن يشمر لحقوه لثلاثين نجس ويؤيده تقييد الوسيط الثياب بالمدة وسيأتى أن الشهيد يدفن بثيابه فلا تنزع عنه (ووجهه للقبلة كمتحضر) فيكون على جنبه الايمن الى آخره (ويتولى ذلك) أى جميع مامر ندبا بأسهل ممكن (أرفق محارمه) به مع اتحاد المذكورة والانوته ومثله أحد الزوجين بالاولى لو فور شفقتة (ويبادر) بفتح الدال (بغسله اذا تيقن موته) ندبا ان لم يخش من التأخير وإلا فوجوباً كما هو ظاهر وذلك لامره عنه بالتعجيل بالميت وعلة بأنه لا ينبغي لجيفة مؤمن أن تحبس بين ظهرانى أهله رواه أبو داود ومتى شك فى موته

وجب تأخيرها إلى اليقين بتغير ريح (٩٨) ونحوه فذكرهم العلامات الكثيرة له إنما تفيد حيث لم يكن هناك شك خلافا لما يؤممه كلام

المراد به التردد باستواء أو رجحان لكنه في شرح العباب فسر قوله إذا تحقق موته بقوله أى ظن ظاهرا وكذا حتى لا ينافي قولهم المذكور وإنما لم يجب المبادرة احتياط الاحتمال اغما أو نحوه انتهى سم وتقدم عن المغنى وغير ما يوافقه أى الإيعاب (قوله وجب تأخيرها) يذنبى أن الذى وجب تأخيرها هو الدفن دون الغسل والتكفين فانها بتقدير حياتها لا ضرر فيها نعم أن خيف منها ضرر بتقدير حياتها امتنع فعلمما عش (قوله فذكرهم العلامات الخ) ومنها راحة قدمها وميل انفه وانخلاع كفه أو انخفاض صدغه أو تقلص خصيته مع تدلى جلد تيممها نهاية ويمكن أن يطالع على ذلك التناقص حاليته وكذا ذخيرها بأن يقع نظره اليها بلا قصد عش (قوله فيتعين فيها) أى فى الاموات من السكينة قول المتن (وغسله الخ) (فرع) لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد أنه يكفي ولا يقال المخاطب بالفرض غيره لجواز أنه إنما خطب بذلك غيره لعجزه فاذا أتى به كرامة كفى (فرع آخر) لو مات انسان مو تاحقيقيا وجهر ثم احيى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذى لا شك فيه أنه يجب له تجيز آخر خلافا لما توهم سم على حج ويذنبى أن مثله ما لو غسل ميت ميتا آخر وفى فتاوى ابن حجر الحديث ما حاصله أن من احيى بعد الموت الحقيقى بأن اخبر به معصوم ثبت له جميع احكام الموتى من قسمة تركته ونكاح زوجته ونحو ذلك وان الحياة الثانية لا يعول عليها لان ذلك نشر بيع المبرد وهو لا نظيره ولا ما يقار به وتشرع ما هو كذلك تمتنع بلا شك اه اى وعليه فن مات بعد الحياة الثانية لا يغسل ولا يصلى عليه وإنما يجب مواراة فتهبط اما إذا لم يتحقق موته حكما بأنه إنما كان به غشى أو نحوه اه عش اقول والقلب الى ما تقدم عن سم اميل ثم رايت ان شيخنا جزم بذلك بلا عزو فقال ولو مات انسان مو تاحقيقيا ثم جهر ثم احيى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذى لا شك فيه انه يجب تجيزه ثانيا اه فقلوه سم خلافا لما توهم لعله أشار به الى ما مر عن الفتاوى الحديثة للشارح (قوله وحمله) كذا فى النهاية والمغنى (قوله انه قد لا يجب الخ) أى او انه من لازم دفنه غالبا فاستغنى به عنه سم وبصرى وشيخنا قول المتن (فروض كفاية) قال الشارح فى شرح النقاط المنبوذ فرض كفاية هذا ان علم به جمع ولو مر تباعى المتمد وإلا ففرض عين اه وقياسه ان يقال بنظيره هنا بصرى عبارة الغزى فى شرح ابى شجاع وان لم يعلم بالميت إلا واحدتين عليه ما ذكر اه قال شيخنا لكن تعينه حينئذ عارض لا يخرج عن كون فرض كفاية فى ذاته اه (قوله اجماعا) الى قوله والفرق فى النهاية وكذا فى المغنى إلى اقل قوله او قصر الى المتن (قوله على كل من علم الخ) أى من قريب او غيره معنى (قوله ويأتى الكافر الخ) عبارة النهاية والمغنى سواء فى ذلك قاتل نفسه وغيره وسواء المسلم والذى إلا فى الغسل والصلاة فحملها فى المسلم غير الشهيد كما يعلم بما يأتى اه قال عش واما الذى فتحرم الصلاة عليه ويجوز غسله اه (قوله وكذا الشهيد) أى يأتى الكلام فيه كرى عبارة شيخنا فخرج بالمسلم الكافر فيجوز غسله مطلقا وتحرم الصلاة عليه مطلقا ويجب تكفينه ودفنه ان كان ذميا أو مؤمنا أو معاهدا بخلاف الحربى والمراد بخرج بغير الشهيد الشهيد فىجوز فيه امران فقط وهما التكفين والدفن ويحرم فيه الغسل والصلاة اه (قوله ولو لنحو جنب) أى من الحائض والنفساء (قوله بالحى) أى فى غسل الحى من الجنابة ونحوها نهاية (قوله بالماء) أى مرة نهاية (قوله فإليت اولى) محل نظر (قوله وبه) أى بقوله فإليت الخ (يعلم وجوب الخ) فيه تأمل (قوله ان كان) أى ان وجد النجس على بدنه (قوله ندبا) راجع للبتن (قوله إذ يكتفى الخ) لتعليل للندب (قوله والفرق) أى بين الحى والميت (قوله ولم يحتج الخ) أى حاجة للاعتذار بذلك مع قوله السابق ندبا إلا ان يريد الاستدراك على إيهام العبارة الوجوب سم (قوله للاستدراك)

التردد باستواء أو رجحان لكنه فى شرح العباب فسر قوله إذا تحقق موته بقوله أى ظن ظاهرا وكذا حتى لا ينافي قولهم المذكور وإنما لم يجب المبادرة احتياط الاحتمال اغما أو نحوه انتهى سم ايد به كلامهم آخر (قوله انه قد لا يجب بان يحفر الخ) او انه من لازم دفنه فاستغنى به عنه (قوله برده تصريحهم الاتى) فيه نظر لان الاحتياط من وجه لا يقتضى الاحتياط من كل وجه (قوله ولم يحتج للاستدراك هذا للعالم الخ) أى حاجة

شارح وقد قال الاطباء ان كثيرين ممن يموتون بالسكينة ظاهر ايد فنون احياء لانه يعزادر الكالموت الحقيقى بها إلى أعلى افاضل الاطباء وحينئذ فيتعين فيها التأخير الى اليقين بظهور نحو التغير (وغسله) أى المسلم غير الشهيد (وتكفينه والصلاة عليه) وحمله وكان سبب عدم ذكره له وان ذكره غيره انه قد لا يجب بان يحفر له عند حمله ثم يحرك لينزل فيه (ودفنه) وما الحق به كالفائه فى البحر وبناء دكة عليه على وجه الارض بشرطها الاتى (فروض كفاية) اجماعا على كل من علم موته أو قصر لسكونه بقره وينسب فى عدم البحث عنه الى تقصير ويأتى الكافر وكذا الشهيد فهو كغيره إلا فى الغسل والصلاة عليه (واقل الغسل) ولو بنحو جنب (تعميم بدنه) بالماء لانه الفرض فى الحى فإليت اولى به وبه يعلم وجوب غسل ما يظن من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها نظائر ما مر فى الحى فقول بعضهم انهم اغفلوا ذلك ليس فى محله (بعد إزالة النجس) عنه ان كان ندبا إذ يكفي لهما غسلة واحدة ان زالت عينه بها بلا تغير كالحى والفرق بان هذا حادثة امره فليحفظ له اكثر برده تصريحهم الاتى بأنه لو خرج بعد الغسل نجس من الفرع أو أوج فيه لم يجب غسل ولا وضوء بخلاف الحى فاعتقر وافية ما لم يتغير ودفى الحى ولم يحتج الاستدراك هنا للعالم

أى بان يقول قلت الاصح ان الغسلة تكفي لها كما قال في الطهارة (قوله انه الخ) بيان لما (قوله لها) أى للحدث والنجس (قوله انه الخ) فاعل يؤيد (قوله وما يأتي الخ) غطف على انه لو الخ قول المتن (الاصح الخ) وفي نسخ عديدة الصحيح فليحذر بصري (قوله لانا) الى قوله اى بالفروع في المعنى وإلى قوله اى مع كونه في النهاية إلا قوله اى بالفروع إلى وانما كفى (قوله لو شوهدت الملائكة تغسله الخ) ينبغي ان يجري في صلاة الملائكة والجن عليه ما قيل في غسلهم إياه سم (قوله اى بالفروع) قد يؤخذ من ذلك اجزاء نحو تغسيل الجنى إذا علم ذكوره لانه مكلف وإن لم يعلم تكليفه بخصوص هذا سم ويأتى عن البصري ما يخالفه وعن ع ش ما يوافقه إلا في التقييد بعلم ذكوره الجز (قوله بناء على انه مرسل الخ) المتبادر من قول القائلين بانه صلى الله عليه وسلم مرسل إلى الملائكة انه مرسل اليهم فماتعاق بهم من الاصول والفروع الاتفة بهم فالأقعدان يقال في توجيه السابق اى بالفروع الخاصة بنا التي من حملتها غسل الميت وهذا لا ينافي إرساله صلى الله عليه وسلم اليهم من الاصول والفروع ومنه يؤخذ ان الاوجه عدم الاكتفاء بتغسيل الجن لانا لا نقطع بان غسل الميت من الفروع التي كفوا بها بصري (قوله وإنما كفى ذلك) اى فعل الملائكة كرهى (قوله في الدفن) اى والتكفين نهاية ومعنى اى والخلعش وشيخنا عبارة سم وظاهر ان الخل كالدفن بل اولى وكذا الادراج في الا كفان اه (قوله بخلاف الغسل) ومثله الصلاة بل اولى سم (قوله انه لا يسقط بفعلهم) والاوجه الاكتفاء بتغسيل الجن كما مر من انعقاد اجمعهم نهاية ومعنى قال ع ش اى ذكورا كانوا او اناثا ولا فرق في الاكتفاء بذلك منهم بين اتحاد الميت والغسل منهم في الذكورة أو الانوثة واختلافهما في ذلك كالمغسل المرأة ذكر الاجنبيا فانه وإن حرم عليها ذلك يسقط به الطلب عنها وفي سم على ابن حح تقييد الجنى بالذكورة وقد توقف فيه اه (قوله ويكفى غسل المميز) قال في شرح العباب وسيعلم غامسيا في الصلاة سقوط هذه بفعل المميز بل اولى ثم رايت في المجموع في التكفين انه يحصل بفعل الصبي والمجنون اه ومثله في ذلك كظاهر الخل والدفن وكذا الغسل بناء على عدم وجوب النية فيه لكن قد ينافيه تعليمهم اجزاءه من الكافر بانه من جملة المكلفين إلا أن يحاج بان هذا لا يقتضى المنع في غير المميز والإلا لا يقتضى المنع فيه اى المميز ايضا لانه ليس من جملة المكلفين وقد تقرر سقوط الفرض بصلاته فأولى الغسل انتهى اه سم ويوافقه قول النهاية والاوجه سقوطه بتغسيل غير المكلفين اه قال ع ش اى من نوع بنى ادم كصبي ومجنون بدليل قوله مر قيل وإن شاهدنا الملائكة الخ اه ولعل الاقرب ما يفهمه كلام الشارح من عدم كفاية غسل غير المميز (قوله

للاعتذار بذلك مع قوله السابق ندبا إلا أن يريد الاستدراك على إيهام العبارة الوجوب وهذا قد اجاب بعضهم بان بعد معنى مع كما قاله في بطننا بعد بطن في الوقف وفيه نظر لان هذا استعمال المتبادر خلافا وإنما حلوا عليه في الوقف لان اول الصيغة افاد التعميم وهو قوله اولادى واولادى واولادى ولان الحمل على معنى مع يخرج ما إذا تقدم إزالة النجس إلا ان يمنع هذا بان المعنى مع وجود إزالة النجس وهو صادق بوجودها ولا (قوله ومن ثم لو شوهدت الملائكة تغسله الخ) ينبغي ان يجري في صلاة الملائكة والجن عليه ما قيل في غسلهم إياه (قوله اى بالفروع) قد يؤخذ من ذلك اجزاء نحو تغسيل الجنى إذا علم ذكوره لانه مكلف وإن لم يعلم تكليفه بخصوص هذا (قوله بالايمان به صلى الله عليه وسلم) قد يخرج الايمان بغيره من الانبياء صلوات الله عليه وعليهم كما تخرج الفروع على الاطلاق فليتنظر هل خروج هذين بناء على ما ذكر مصرح به ثم انظر من اين ذلك فايراجع قد يقال أن الايمان بسائر الرسل قضية الايمان مطلقا وإنما المختص بنينا وجوب اتباعه عليهم فيما يتعلق بالايمان (قوله وإنما كفى ذلك في الدفن الخ) وظاهر ان الخل كالدفن بل اولى وكذا الادراج في الا كفان (قوله بخلاف الغسل) وكما الغسل الصلاة بل اولى كما هو ظاهر (قوله ويكفى غسل المميز

له اكثر انه لو اجتمع مع حتى وكل بيده نجس والماء لا يكفي إلا أحدهما قدم الميت قطعاً وما يأتي أنه يكفى في الاثواب الثلاثة وان لم يرض الورثة قلت ممنوع اما الاول فلان الحى يمكنه إزالة خبثه بعد بخلاف الميت فقدم لذلك واما الثانى فلان الثلاثة حقه فلم يملك الورثة اسقاطها (ولا تجب) لصحة الغسل (نية الغاسل في الاصح) فيكفى غرقه او غسل كافر له للحصول المقصود من غسله وهو النظافة وإن لم ينو ويغنى ندب نية الغسل خروجاً من الخلاف وكيفيتها ان ينو نحو اداء الغسل عنه او استباحة الصلاة عليه (قلت الاصح المنصوص وجوب غسل الغريق والله اعلم) لانا ما مرون بغسله فلا يسقط عنا إلا بفعلنا والكافر من جملة المكلفين ومن ثم لو شوهدت الملائكة تغسله لم يكف لانهم ليسوا من جملة المكلفين اى بالفروع فلا ينافي قول جمع انهم مكلفون بالايمان به صلى الله عليه وسلم بناء على انه مرسل اليهم على المختار وإنما كفى ذلك في الدفن للحصول المقصود منه وهو الستر اى مع كونه ليس صورة عبادة بخلاف الغسل فلا يقال المقصود

منه النظافة ايضا بدليل عدم وجوب نيته ويردد النظر في الجن لانهم من المكلفين بشرعنا في الجملة إجماعاً ضرورياً ثم رأيت ما ساذكره اول محرمات التكاح انه لا يسقط بفعلهم ويكفى غسل المميز لانه من جملة المكلفين كالفاسق كما يأتي (والاكمل وضعه بموضع خال)

عن غير الغاسل) إلى قوله لكن بشرط في النهاية والمغنى إلا قوله وإن خالف إلى لأنه قد (قوله نص عليه) أي على هذا التصور (قوله على ذلك) أي الستر (قوله ما يكره) أي الميت (قوله كانا يغسلانه الخ) ظاهره أن عليا والفضل كانا يباشران الغسل وفي ابن حجر على الشمايل ما نصه فغسله على حديث جماعة منهم ابن سعد والزائر والبيهقي والعقيلي وابن الجوزي عن علي كرم الله وجهه وأوصاني النبي ﷺ أن لا يغسله أحد غيري فإنه لا يرى عورتي أحد الا طمست عيناه زاد ابن سعد قال علي فكان الفضل وأسامة يتناولان الماء من وراء الستر وهما معصوبان العين قال علي رضي الله تعالى عنه فماتنا وتعضوا الا كأنما نقله معي ثمانون رجلا حتى فرغت من غسله وفي رواية يا علي لا يغسلني إلا أنت فإنه لا يرى أحد عورتي إلا طمست عيناه والعباس وابنه الفضل يعينانه وقيم وأسامة وشقران مولاة النبي ﷺ يصوبون الماء واعيهم معصوبة من وراء الستر اهـ وقوله فإنه لا يرى أحد عورتي الخ لعل المراد لا يرى أحد غيرك الخ وأنت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك ع ش أي فيجمع بين هذه الروايات بأن الفضل كان يعين عليا تارة ويصب الماء أخرى (قوله أن الولي أقرب الورثة الخ) وهو مقيد كما قاله الزركشي بما إذا لم يمكن بينهما عداوة وإلا فكأجني شرح مر اه سم أي فيكون حضوره خلاف الأولي ع ش (قوله أقرب الورثة) فلما اجتمع الأب والابن والعم والجد فهل يستويان أولا ويحتمل تقديم الابن على الأب وتقديم الجد على العم وينبغي أن من الأقرب هنا من ادلى بجتهتين على من ادلى بجته فقدم الاخ الشقيق على الاخ لأب وهكذا في العمومة وقضية التعبير بالأقرب تقديم الاخ الأم والعم من الام على ابن العم الشقيق أو للأب وإن كان ابن العم له عصبية وينبغي أن يراد بالورثة ما يشمل ذوى الارحام هذا (فرع) لو اختلف اعتقاد الميت ومغسله في أقل الغسل واكمله فلا يبعد اعتباره اعتقاد المغسل سم على البيضة واما لو اختلف اعتقاد الولي والغاسل فينبغي مراعاة الولي والأقرب أن طاب الاكمل خاص بالمسلم لأن غسل الكافر من اصله غير مطلوب فلا يطلب الاكمل فيه اما الجواز فلا مانع منه ع ش (وإن يكون على نحو لوح) أي كبرير هيء لذلك ويكون عليه مستأق كاستلقاء المحتضر لأنه امكن لغسله نهاية ومغنى (مرتفع) أي ويستقبل به القبلة شرح بافضل (بالسخيف) أي بحيث لا يمنع وصول الماء اليه والمستحب أن يغطي وجهه بخرقه من اول ما يضعه على المغتسل نهاية ومغنى أي لأن الميت مظنة التغير ولا ينبغي اظهار ذلك ع ش (قوله لما اخذوا الخ) عبارة النهاية لما اختلفت الصحابة في غسله هل تجرده ام يغسله في ثيابه فغشيهم النعاس وسمعوا هاتفا يقول لا تجردوا رسول الله ﷺ وفي رواية غسلوه في قميصه الذي مات فيه اه قال ع ش فان فات الهااتف بمجرد لا يثبت به حكم قلت يجوز ان يكون انضم إلى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع الهااتف فاستحسنوا هذا الفعل واجمعوا عليه فالاستدلال انما هو باجماعهم للسمع الهااتف اه (قوله ثم ان اتسع كه الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى ويدخل الغاسل يده في كه ان كان واسعاً ويغسله من تحته وإن كان ضيقاً فثق

(الخ) قال في شرح العباب وسيعلم بما يأتي في الصلاة سقوط هذه بفعل المميز بل أولى ثم رأيت في المجموع في التكفين انه يحصل بفعل الصبي والمجنون لوجود المقصود اهـ ومثله في ذلك كما هو ظاهر الحال والدفن وكذا الغسل بناء على عدم وجوب النية فيه لكن قد ينافي في تعليمهم اجزائه من الكافر بانه من جملة المكلفين الا ان يجاب بان هذا لا يقتضي المنع في غير المميز ولا لا يقتضي المنع فيه ايضا لأنه ليس من جملة المكلفين وقد تقرر سقوط الغرض بصلاته فالولي الغسل ثم رأيت الزركشي قال ان كل اهلهم يقتضي صحته من المميز وغيره قال لا يجزى منه لأنه ليس من أهل الغرض وقد علمت ما يرده هذا الاخير فمات اهـ (فرع) لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد انه يكفي ولا يقال مخاطب بالفرض غير لجواز انه انما خوطب بذلك غيره لعجزه فاذا أتى به كرامة كفي (فرع آخر) لو مات إنسان موثاق حقيقة جاز ثم احب حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذي لا شرط فيه انه يجب له تجزير اخر خلافاً لمن توهمه (قوله ويؤخذ منه ان الولي أقرب الورثة لكن بشرط ان توجد الخ) هو مقيد كما قاله الزركشي بما إذا لم يمكن بينهما عداوة والا فكأجني شرح مر

عن غير الغاسل ومعينه (مستور) بأن يكون مسقفاً نص عليه في الام وان خالف فيه جمع ليس فيه نحو كوة يطلع عليه منه لأن الحي يحصر على ذلك ولأنه قد يكون بيدنه ما يكره الاطلاع عليه نعم لوليه الدخول عليه وإن لم يكن غاسلاً ولا معيناً لحرصه على مصلحته كما فعل العباس فان ابنة الفضل وابن اخيه عليا كانا يغسلانه ﷺ وأسامة يتناول الماء والعباس يدخل عليهم ويخرج ويؤخذ منه أن الولي أقرب الورثة لكن بشرط ان توجد فيه الشروط الاتية في الغاسل فيما يظهر وان يكون (على) نحو (لوح) مرتفع لئلا يصيبه رشا شوراسه ا على لينحدر الماء عنه (و) الاكمل انه (يغسل في قميص) بال او سخيف لما صح انهم لما أخذوا في غسله صلى الله عليه وسلم ناداهم مناد من داخل البيت لا تنزعوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قميصه وادعاه الخصوصية يحتاج لدليل لأنه خلاف الاصل ولأنه استتر ثم إن اتسع كه وإلا لائق دخار يصبه

فان فقد وجب ستر عورته وان يكون (بما) مالح (بارد) لانه يشد اليدن والسخن يرخيه (١٠١) نعم ان احتيج له نحو شده برد

أو وسخ فلا بأس وينبغي
إبعاد الماء عن رشاشه
كما بأصله وأن يحتنب ماء
زمزم للخلاف في نجاسة
الميت ولم يراع نظيره في إدخاله
المسجد لأن مانعه مخالف
للسنة الصحيحة كما يعلم بما
يأتي (لا يجلسه) الغاسل
برفق (على المغتسل) المرتفع
(ماثلا إلى ورائه) اجلسا
رفيقا لأن اعتداله قد يحبس
ما يخرج منه (ويضع يمينه
على كفه وإبهامه في نفرة
قفاه) وهو مؤخر عنقه لئلا
يتمايل رأسه (ويسند
ظهره إلى ركبته اليمنى) لئلا
يسقط (ويعر يساره على
بطنه لإمرار بليغا) أي
مكررا المرة بعد المرة مع
نوع تحامل لا مع شدته لأن
احترام الميت واجب قاله
الماوردي (ليخرج ماله) من
الفضلات خشية من
خروجه بعد الغسل ولتكن
الحجارة فاتحة الطيب من
أول وضعه بل من حين موته
إلى انتهائه وليعتن المعين
بكثرة صب الماء لإذهاب العين
الخارج وريحه ما أمكن
(ثم يرضجه لقفاه ويغسل
يساره وعليها خرقة سواتيه)
قبله ودبره وما حوله كما
يستنجي الحي والاولى خرقة
لكل سواة على مقاله الامام

رؤس الدخاير وأدخل يده في موضع الفتق فان لم يوجد قميص أو لم يتأت غسله فيه ستر منه ما بين السرة
والركبة اه قال البجيرمي الدخاير يص جمع دخريص بالكسروهي المسماة بالنفاق ورؤسها هي الخياطة
التي في أسفل الكمر لا يحتاج لاذن الوارثا اكتشافه باذن الشارع ولما فيه من المصلحة للميت من عدم كشف
عورته عشا هو في السكردي على بافضل وفي الايعاب ظاهر كلامهم ان الغاسل لا يحتاج إلى استئذان الورثة
في الفتق وان نقصت به القيمة وفيه ما فيه ثم قال نعم ينبغي أن محله حيث لم يكن في الورثة محجور عليه ولا لم يحجز
فتقه المنقص لقيمته اه (قوله) فان فقد وجب الخ) وواضح انه يندب ستر ما زاد عليه لان ستره جميعه مطلوب
بصري (قوله) ستر عورته) عبارة في شرح بافضل ستر ما بين سترته وركبته مع جزء منهما اه (قوله)
مالخ) إلى قوله ولم يراع في النهاية والمغني (قوله) مالخ) أي اصالة فلا يندب مزج العذب بالملح عشا (قوله)
لانه الخ) أي البارد (قوله) والسخن الخ) وكذا العذب بجيرمي (قوله) فلا بأس) عبارة النهاية فيكون
حيثئذ اولى ولا يبالغ في تسخينه لئلا يسرع اليه الفتاد اه (قوله) وينبغي الخ) والاولى ان يعد الماء في اناء
كبير ويبعده عن الرشاش لئلا يقدزه او يصير مستعملا ويعد معه اثنان اخرين صغيرا ومتوسطا يغرف
بالصغير من الكبير ويصبه في المتوسط ثم يغسل بالمتوسط قاله في المجموع نهاية (قوله) وان يحتنب ماء زمزم
الخ) أي فيكون الغسل به خلاف الاول عشا (قوله) في إدخاله المسجد) أي للصلاة عليه (قوله) برفق)
إلى قوله لوردي في المغني وإلى قوله حتى بالنسبة الخ في النهاية قول المتن (ماثلا الخ) أي قليلا لانه يرفع مغني (قوله)
لان اعتداله) لعل المراد به الجلوس بلا ميل ويحتمل ان المراد استلقاؤه عبارة النهاية والمغني ليسل خروج مافي
بطنه اه قول المتن (في نفرة قفاه) والقفا مقصور وجوز الفراء مده مغني (قوله) وهو الخ) أي القفا
(قوله) مع نوع تحامل) أي قليل عشا (قوله) بعد الغسل) أي أو بعد التكفين فيفسد بدنه أو كفته مغني
ونهاية (قوله) فاتحة الطيب) أي منتشرة الرائحة كودي قول المتن (ولتكن الحجرة الخ) وفي البجيرمي عن
القليوبي وإن كان محرما اه واستظهر عشا انه لا فرق بين كونه خاليا عن الناس وغيره وفي الاسنى الحجرة
بكسر الميم الميخرة اه (قوله) من اول وضعه) أي على المغتسل (قوله) وليعتن المعين الخ) أي حين مسح البطن
نهاية قول المتن (ثم يرضجه لقفاه) أي مستلقيا كما كان أولا نهاية ومغني قال عشا في تعبيره بالاضجاع
تجاوز حقيقة ان يلقبه على قفاه (قوله) ما حوله) الاول ثنية الضمير كافي النهاية والمغني (قوله) كما يستنجي
الحى) أي بعد قضاء حاجته نهاية (قوله) على مقاله الامام الخ) اعتمده المغني عبارته وفي النهاية والوسيط
يغسل كل سوء بخارقة ولا شك انه ابلغ في النظافة اه (قوله) بان المباحدة) أي سرعة الانتقال (قوله) لخرمة مس
شى من عورته الخ) مفهومه جواز مس أحد الزوجين ما عدا عورة الآخر أي بلا شهوة ولا حرم كالنظر
بل اولى فليتأمل سم (قوله) حتى بالنسبة لا أحد الزوجين) اعتمده عشا وقال سم عبارة شرح البهجة ظاهرة
في جواز مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما بيناهما مشهوا وافقههم وكذا شيخنا البكري في كونه
فقال بعد كلام مانصه ومقتضى ذلك انه يجوز لكل من الزوجين مس الآخر بعد الموت في سائر بدنه وان له
النظر كذلك إذ هو اولى من المس بشرط انتفاء الشهوة اه وياتي انفا عن باب النكاح ما يخالف ذلك اه

(قوله) ورد بان المباحدة الخ) كذا شرح مر (قوله) لخرمة مس شى من عورته بلا حائل) مفهومه جواز مس
أحد الزوجين ما عدا عورة الآخر أي بلا شهوة ولا حرم كالنظر بشهوة بل اولى فليتأمل (قوله) حتى بالنسبة
لا أحد الزوجين) عبارة شرح البهجة ظاهرة في جواز مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما بيناهما
بها مشه (قوله) حتى بالنسبة لا أحد الزوجين الخ) تصرح بحرمه مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة
وفيه نظر وبود النظر إطلاق قولهم الا ترى ولا مس أي ند بافلاط أن عدم المس مندوب فقط يدل على
جواز مس العورة بلا شهوة ثم رايت شيخنا الامام ابالحسن البكري في كونه في شرح قول المصنف
الا ترى ولا مس بعد كلام قرره مانصه ومقتضى ذلك انه يجوز لكل من الزوجين مس الآخر بعد الموت
في سائر بدنه وان له النظر كذلك إذ هو اولى من المس وهو كذلك بشرط انتفاء الشهوة اه ثم رايت

والغزالي ورد بان المباحدة عن هذا المحل اولى ولف الخرقة واجب لخرمة مس شى من عورته بلا حائل حتى بالنسبة لا أحد الزوجين

(قوله بخلاف نظر أحدهما وسيد الخ) حاصل كلام الشارح هنا جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة ونقلها الدمري والسيد البكري هناك عن المجموع وزاد البكري ويتجه أن السيد كذلك أهو لا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه أبلغ منه وحمل المراد المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة سم ولعل الأولى حمل على ما إذا لم يكن غاسلا ولا معيناه عبارة الشارح في شرح بافضل ويغض الغاسل ومن معه بصره وجوبا عما بين السرة والركبة وجزء منها إلا أن يكون زواجا وزوجة ولا شهوة ونذا فيما عدا ذلك فنظره بلا شهوة بخلاف الأولى إلى الحاجة إلى النظر كعرفة المغسول من غيره والمس كالنظر فيما ذكر أه (قوله ولوللعمرة) يحتمل على هذا أن يستثنى من تزوجت فيمتنع نظر هاللعورة بلا حاجة مراه سم (قوله يلقى) إلى قوله ويجب في النهاية والمغنى (قوله ويغسل ما أصاب الخ) أي أن تلوث سم ونهاية مغنى (قوله ونحو اشنان) أي كالصابون (قوله ويلف) من باب رد عش (قوله أنه يعد خرقتين الخ) مقتضى قول الشارح الاتي ثم يلف أنه يعد ثلاث خرق لكن الذي يصرح به كلام الاصحاب أنها خرقتان لا غير وأن التي يلفها على أصبعه للاستياك هي الثانية فهو الوجه خلافا لما يقتضيه صنيعه إلا أن يؤول بان مراده بعضا من تلك الخرقه نظيفاً لم يصبه شيء من القذر بصري وقال الكردى على بافضل أن ما يأتي خرقه ثالثة لطيفة تكون على أصبعه السبابة من يده اليسرى أه أى وكلام الاصحاب في الخرقه الكبيرة التي لليد (قوله على أصبعه) أي السبابة نهاية ومغنى (قوله تلك) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى إلا قوله خلافاً إلى المتن (قوله والأولى أن تكون الخ) وفارق الخ حيث يستاك باليمين للخلاف ولأن القذر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا نهاية ومغنى ويأتى في الشرح ما يفيد (قوله ولا يفتح اسنانه) إذا كانت متراسة مغنى أى ويسن أن لا يفتح أسنانه فلو خالف وفتح فان عدا زام وصل الماء لجوفه حرم وإلا فلا نعلم لو تنجس فيه وكان يلزمه طهره لو كان حياً وتوقف على فتح اسنانه اتجه فتحه وإن علم سبق الماء في جوفه عش (قوله من هذا) أي من استياك الميت باليسرى (قوله أنا لو قلنا الخ) أي وإنه لو سواك الميت بنحو عود كان باليمنى حلبي أه يجزى عبارة البصري قد يقال قياسه أن الخرقه هنا لو كشفت بحيث تمنع نفوذ شيء إلى الأصبع سن كونه باليمنى فليتأمل أه (قوله ويتعهد الخ) يغنى عنه قوله السابق ويغسل ما بق الخ (قوله وبعد ذلك كله الخ) يشمل الاستنجاء المذكور بقوله ويغسل بيساره الخ وينبغي أن تأخير الوضوء عنه على وجه الندب فيجوز تقديمه عليه ويحترز عن المس كافي الخى السليم سم قول المتن (ويوضئه كالخى) ويتبع بعد ذلك ما تحت اظفاره إن لم يلقها وظاهر اذنيه وصماخيه شرح بافضل زاد النهاية والأولى كما

بخلاف نظر أحدهما وسيد بلا شهوة ولوللعورة لأنه أخف (ثم) يلقي تلك ويغسل ما أصاب يده بماء ونحو أشنان و (يلف) خرقه (أخرى) بيساره أيضا ويغسل ما بقى على يده من قذر طاهر أو نحس ويجب لفها في العورة كما عرف فعلم أنه يسن كافي المجموع عن الشافعي والاصحاب أنه يعد خرقتين نظيفتين واحدة للسواطين وأخرى لبقية البدن ثم يلف خرقه نظيفة على أصبعه (و يدخل أصبعه) تلك والأولى أن تكون اليسرى خلافاً للقول في بعض نسخ المحرر (فه) ويمرأ على أسنانه) بشئ من الماء كسواك الخى ولا يفتح أسنانه لئلا يدخل الماء جوفه فيفسده قيل يؤخذ من هذا أن الخى يستاك باليسرى أه وليس كذلك لوضوح الفرق فإن الأصبع هنا مباشرة للذى من وراء الخرقه ولا كذلك ثم نعم قياسه أنا لو قلنا بحصول السواك بالأصبع أو أراد لف خرقه على أصبع للاستياك أهو الذى ينفذ منها لها سن كونه باليسرى (ويزيل) بأصبعه اليسرى أيضا وعليها الخرقه والأولى المختصر (مافى من خبره) بفتح أو له وثالثه وكسرها

ما كتبه بعد عن باب النكاح للشارح وغيره هو يخالف ذلك (قوله بخلاف نظر أحدهما وسيد بلا شهوة) حاصل كلام الشارح جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة فانه قيد قول المصنف هناك وللزوج النظر إلى كل بدن في حال الحياة ثم قال وبحال الحياة أى وخرج بحال الحياة ما بعد الموت فهو كالحرم أه إذا حرم يحرم نظر عورته ولو بلا شهوة وعبارة الدمري هناك فإن ماتت صار الزوج كالحرم في النظر كما أفاده في شرح المهذب أهو عبارة كثر الاستاذ شيخنا أن الحسن هناك أما بعد الموت فيصير الزوج كالحرم في النظر كافي المجموع ويتجه أن السيد كذلك أه ولا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه أبلغ منه وحمل مر المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة (قوله ولوللعمرة) يحتمل على هذا أن يستثنى من تزوجت فيمتنع نظر هاللعورة بلا حاجة مراه سم (قوله ويغسل ما أصاب يده) أي أن تلوث (قوله في المتن) يدخل أصبعه أي السبابة فيما يظهر قاله في شرح الروض قال مر من اليسرى كما صرح به الدارمى واعتمده الأسنوى وغيره أه شرح مر (قوله والأولى أن تكون اليسرى) فارق الخى حيث تسواك باليمنى للخلاف ولأن القذر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا شرح مر (قوله كسواك الخى) هذا يدل على أن هذا سواك الميت لا يقال هذا يؤيد أن أول سنن وضوء الخى السواك لأننا نقول ظاهر كلامهم أنه لا يطالب غسل كفى الميت وألا فلهذا كان السواك أو لا

يفيده كلام السبكي أن يكون ذلك في أول غسله بعد تليينها بالماء ليتكرر غسل ماتحتها والأوجه كما بحثه الزركشي أنه ينوي بالوضوء الوضوء المستنون كافي الغسل اه قال ع ش قوله ويتبع يعود أى وجوباً أن علم أن تحتها ما يمنع وصول الماء وإلا فندبا ولا فرق في حصول المقصود بما ذكر بين كون الميت عظيماً أو لا وقوله أنه ينوي أى وجوباً وقوله الوضوء المستنون يفيد أنه لا بدنى وضوء الميت من النية بخلاف الغسل اه ع ش عبارة شيخنا ولا تجب نية الغسل لكن تسن خروجاً من الخلاف بخلاف نية الوضوء فانها واجبة ولذلك بلغز ويقال لناشئ واجب ونيته سنة وشئ سنة ونيته واجبة فغسل الميت واجب ونيته سنة وضوءه سنة ونيته واجبة اه وعبارة البجيرى قرر شيخنا سم وجوب نية الوضوء ثم قرر بعد هذا استحبابها شورى وجرى الزيادة على الوجوب وهو المعتمد اه (قوله وضوء) إلى قول المتن ويسرهما في المغنى وإلى قول الشارح ولا ينافى في النهاية إلا قوله وكذا من شعر غيرهما (قوله وضوء كاملاً) أى ثلاثاً ثلاثاً نية ومغنى (قوله بمضمضة واستنشاق) ولا يذنب عنهما ما مر أى قول المصنف ويدخل أصبعه فيه الخ لأنه كالسواك وزيادة في التنظيف نهاية (قوله فيهما) أى المضمضة والاستنشاق قول المتن (يسدر) وهو شجر التبق بكسر الباء الموحدة الواحد سدره شيخنا عبارة البجيرى ورق التبق اه (قوله كالخطمى) أى والصابون قول المتن (ويسرهما) أى بعد غسلها جميعاً ويظهر أن هذا هو الاكمل فلو غسل رأسه ثم سرحه وفعل هكذا في اللحية حصل أصل السنة ع ش (قوله أى شعورهما) لا يخفى ما فيه فان الاضافة لاحدهما لامية والآخر يائية بصرى أى ففيه جمع بين الحقيقة والمجاز عبارة النهاية والمغنى أى شعر رأسه ولحيته اه (قوله أن تلبدت) المعتمدان التلبد شرط التسريح مطلقاً شرح مر وفي شرح الروض الأوجه أنه شرط لتسريحهما بوسع الأسنان وظاهر المتن أن طلب التسريح وكونه بوسع الأسنان لا يتقيد بتلبد شعورهما وهو حسن وأن قيدى الروض طلب الواسع بالتلبد والمعتمدان التلبد شرط لأصل التسريح سم عبارة الرشيدى قوله مر مطلقاً أى سواً في ذلك المشط واسع الأسنان وغيره أى خلافاً للأمداد من جعل التلبد شرطاً للمشط واسع الأسنان فقط اه وعبارة ع ش قوله مر أن تلبدت مفهوماً أنه لم يتلبد لا يسن وينبغي أن يكون مباحاً اه (قوله فالأولى أن يقدم الرأس الخ) أى ولا يعكس ثلاثينزل الماء من رأسه إلى لحيته فيحتاج إلى غسلها ثلاثاً شرح بافضل قول المتن (واسع الأسنان الخ) ينبغى فيما لو سرح بضيق الأسنان أو بغير رفق بحيث انتفخ كل الشعر أو أكثره أن يحرم ذلك لأنه يعد إزاراً للميت والأزراء به حرام سم (قوله ولا ينافى هذا الخ) أى قوله قبل ندبا سم (قوله أن نحو الشعر يصل الخ) وظاهر أن الصلاة على الميت تتضمن الصلاة على الشعر أن كان غسل سم (قوله بعد ذلك) إلى قوله ويستحب في النهاية والمغنى إلا قوله لا مره

وبعد المضمضة فهو عند المضمضة لعدم ما يتوسط بينهما ويتقدم عليه فهو صالح للقول بأن أول سنن وضوء الحى السواك وللقول بأنه ثم عند المضمضة فليتامل (قوله في المتن ويوضئه كالخى) أن كان في حين ثم يلقب أخرى أفاد الترتيب بين الاستنجاء المذكور بقوله ويغسل بيساره الخ وبين الوضوء وينبغي أنه على وجه الأولوية وأنه يجوز تقديم الوضوء على الاستنجاء ويحترز عن المس كافي الحى السليم وأن لم يكن في حينها ذكر صدق بجواز كلا الأمرين كافي الحى السليم (قوله أى شعورهما أن تلبدت الخ) المعتمدان التلبد شرط للتسريح مطلقاً مر وفي شرح الروض فى قوله أن تلبد أى شعورهما شرطاً لتسريحهما بوسع الأسنان وتحتمل أنه شرط لتسريحهما مطلقاً كما هو ظاهر كلام المجموع والأول أوجه اه وظاهر المتن أن طلب التسريح وكونه بوسع الأسنان لا يتقيد بتلبد شعورهما وهو حسن وأن قيدى الروض طلب الواسع بالتلبد والمعتمدان التلبد شرط لأصل التسريح (قوله كما بحث) وافق عليه مر (قوله في المتن واسع الأسنان برفق) ينبغى فيما لو سرح بضيق الأسنان أو بغير رفق بحيث انتفخ كل الشعر أو أكثره أو يحرم ذلك لأنه يعد إزاراً للميت والأزراء به حرام (قوله ولا ينافى هذا) أى قوله قبل ندبا (أن نحو الشعر يصل عليه) وظاهر أى الصلاة عليه تتضمن الصلاة على الشعر أن كان غسل (قوله ويحرم كبه على وجهه) قال في شرح الروض

(بوضئه) وضوءاً كاملاً
بمضمضة واستنشاق
وغيرهما ويمل فيهما رأسه
لئلا يدخل الماء جوفه ومن
ثم لم يتدب فيهما مبالغة
(كالخى ثم يغسل رأسه
ثم لحيته بسدر ونحوه)
كالخطمى والسدر أولى
(ويسرهما) أى شعورهما
أن تلبدت كما اقتضاه كلام
المجموع لازالهما فى أصولهما
كما فى الحى وإذا أراد
التسريح فالأولى أن يقدم
الرأس كما بحث وأن يكون
(بمشط) بضم أو كسر
فيسكون وبضمهما (واسع
الأسنان برفق) ليقبل
الانتفاف أو ينعدم (ويرد)
ندبا (المنتفخ) أى الساقط
منهما وكذا من شعر
غيرهما (إليه) فى كفه
ليدفن معه كراماله ولا
ينافى هذا ما يأتى أن نحو
الشعر يصل على يغسل
ويستر ويدفن وجوبا فى
الكل لأن ما هنا من حيث
كونه معه وذاك من حيث
ذاته (ويغسل) بعد ذلك
كله (شقه الأيمن ثم الأيسر)
المقبليين من عنقه لقدمه

(ثم يجره) بالتشديد (إلى شقه الأيسر فيغسل شقه الأيمن بماء القفاو الظهر إلى القدم ثم يجره إلى شقه الأيمن فيغسل الأيسر كذلك) لا مزه
بالبداءة بالماء من وقدم الشقان (١٠٤) اللذان يليان الوجه لشرفهما ولو غسل شقه الأيمن من مقدمه ثم ظهره ثم الأيسر من

مقدمه ثم من ظهره حصل
اصل السنة ويحرم كبه على
وجهه (فهذه) الأفعال كلها
بلا نظر لنحو الصدر إذ لا
دخل له في الغسل كما هو
واضح فلا يرد عليه (غسلة
وتستحب) غسلة (ثانية) و
غسلة (ثالثة) كذلك (و)
يستحب في كل من هذه
الثلاث ثلاث غسلات
وذلك انه يستحب (ان
يستعان في) الغسلة (الأولى)
من كل من الثلاث (بسدراو
خطمى) بكسر الخاء في
الافصح لازالة الوسخ ثم
يزيل ذلك بغسلة ثانية (ثم)
بعدها تين الغسلتين في كل
غسلة من الثلاث (يصب ماء
قراح) بفتح القاف أى
خالص (من فرقة) بقاء ثم
قاف كافي نسخ وبقاف ثم
نون كافي أخرى وعبر في
الروضة بالثاني وهو جانب
الرأس وفسر الفرق في
القاموس بالطريق في شعر
الرأس وظاهر أن المراد من
العبارتين واحد وهو الصب
من أول جانب الرأس
المستلزم لدخول شيء من
الفرق إذ المراد بتلك
الطريق المحل الأبيض في
وسط الرأس المنحدر عنه
الشعر في كل من الجانبين
(إلى قدمه بعد زوال الصدر)
فلم أن مجموع ما يأتي به
تسع غسلات لكنه مخير

إلى ولو غسل قول المتن (ثم يجره) أى يميله عرش عبارة شرح بأفضل ثم يحوله اه قول المتن (بمائي القفا)
الأولى من أول القفا ليدخل القفاو قوله إلى القدم يجرى قول المتن (فيغسل الأيسر
الخ) ولا يبعد غسل راسه ووجهه للحصول الفرض بغسلها أولا بل يبدأ بصفحة عنقه فانتحتها أسنى وشرح
بأفضل قول المتن (كذلك) أى بمائي قفاو ظهره من كتفه إلى القدم نهاية ومعنى (قوله) ويحرم كبه على
وجهه) أى احترامه بخلافه في حق نفسه في الحياة فيسكبه ولا يحرم لأن الحق له فله فعله معنى ونهاية وأسنى
وشرح بأفضل ويؤخذ من تعليلهم انه يحرم فعله بالغير الحى حيث لا يعلم رضاه فليتام بصرى قال عرش
قوله مر ويحرم كبه الخ ومعلوم أن محله حيث لم يضطر الغاسل إلى ذلك ولما لا جاز بل وجب اه (قوله)
إذ لا دخل له الخ) عبارة المغنى لما سأتى أنه يمنع الاعتدال بها اه (قوله) فلا يرد عليه) أى على المصنف أنه
كان الأولى له تأخير قوله فهذه غسلة عن قوله ثم يصب ماء قراح إذ لا تكون محسوبة إلا بعد صبه نهاية قول
المتن (وتستحب ثانية وثالثة) أى فإن لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل فإن حصلت بشفع سن الأيتار بواحدة
معنى زاد النهاية فإن حصلت بين لم يزد عليهن كما اقتضاء كلامهما وقال الماوردى وأكمل منها خمس فسميع
والزيادة أسراف اه ويأتى في الشرح مثله (قوله) بكسر الخاء الخ) وحكى ضمها نهاية ومعنى (والذى في المحلى
وحكى فتحها) فليحرر بصرى قال عرش وفي شرح البيهجة الكبير وفي القاموس مثل ما في المحلى فقوله مر
وحكى ضمها يحتمل أنه سبق قلم الأصل فتحها ويحتمل أنه لغة اه عبارة شيخنا قوله أو خطمى بكسر الخاء
المعجمة أو فتحها وسكون الطاء المهملة وهو ورق يشبه ورق الخيزن ومثل الصدر والخطمى نحوهما
كصا بون واشنان ونحو ذلك اه وفي السكردى على بأفضل رابت تقلا عن كتاب الطب للآزرقي أن الخطمى
هو شجرة القريناء بلغة اليمن وهى تشبه الملوخيا اه والمعروف عند أهل المدينة أنه المعروف بورد الحار
يزرعونه في نحو المراكب للتزهر برؤوف زهره اه وما تقدم عن شيخنا هو الموافق لعرف بلادنا (قوله) بفتح
القاف) أى وتخفيف الراء نهايتها ومعنى (قوله) بقاء الخ) أى بقاء مفتوحة فراء ساكنة فقاف ويصح قراءته
من فوقه بقاء أو شيخنا قول المتن (بعد زوال الصدر) أو نحوه فلا يحسب غسلة الصدر ونحوه ولا ما زيل
به من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للطهورية ولما المحسوب منها غسلة الماء القراح فتكون الأولى
من الثلاث به هى المسقطه للواجب ولا تختص الأولى بالصدر بل الوجه كما قاله السبكي التكرير به إلى حصول
الانقضاء على وفق الخبر والمعنى يقتضيه فإذا حصل النقاء وجب غسلة بالماء الخالص ويسن بعدها ثانية وثالثة
كغسل المحلى معنى زاد النهاية فالثلاثة تحصل من خمس كما يستفاد من كلام الشارح بأن يغسله بماء وسدر
ثم بماء مزيل له فمما غسلتان غير محسوبيتين ثم بماء قراح ثلاثاً ومن تسعة وله في تحصيل ذلك كفتيتان الأولى
أن يغسله مرة بسدر ثم بماء مزيل له ثم بماء قراح فهذه ثلاثة تحصل منها واحدة ويكرر ذلك إلى تمام الثلاثة
الثانية أن يغسله بسدر ثم بمزيل له وهكذا إلى تمام ست غير محسوبة ثم بماء قراح ثلاثاً وهذا أولى فيما يظهر
اه (قوله) فلم أن مجموع ما يأتي به الخ) قال شيخنا الهاب البرلسى الذى سلكه الجلال المحلى وحاول حمل
عبارة المنهاج عليه غير ذلك كله وهو واحدة بالصدر وأخرى مزيله وثلاثة بالماء القراح لكن هذا الذى
سلكه أى المحلى هو الذى في الروضة انتهى سم (قوله) بماء قراح الخ) إلى المتن في النهاية لا قوله وهل
السنة إلى فإن لم يحصل وقوله بماء قراح إلى واقضاء المتن (قوله) وإن يواليه الخ) وهو الأولى نهاية وشرح

بخلافه في حق نفسه في الحياة يكره (قوله) فلم أن مجموع ما يأتي به تسع غسلات لكنه مخير في القراح الخ) قال
شيخنا الشهاب البرلسى الذى سلكه الجلال المحلى وحاول حمل عبارة المنهاج عليه غير ذلك كله وهو واحدة
بالصدر وأخرى مزيله وثلاثة بالماء القراح لكن هذا الذى سلكه هو الذى في الروضة عند التام اه أقول
فالتى بالصدر أشار إليها بقوله وإن يستعان الخ تفصيل لقوله فهذه غسلة وبيان للراد من ذلك فليتام

في القراح بين أن يفرقه بأن يجعله عقب ثنى الصدر وكل غسلة وأن يواليه بأن يغسل الست التى بالصدر ثم يوالي الثلاث بأفضل
القراح المحصل أو لاها للمرضى وإنها مؤثرة السنة للتلبت وهل السنة في صب القراح أن يجلس ثم يصب عليه جميعه أو يفعل فيه ما مر في غسلة

بافضل أى لقلة الحركة فيه عش (قوله فان لم يحصل الانقاء بالثلاث المذكورة) هل المراد بهما ما ذكره بقوله السابق ويستحب في كل من هذه الثلاث حتى تكون عبارة عن التسع الغسلات ويكون المراد بالخمس فى قول الماوردى واكمل منها خمس الخمس التى كل واحد منها ثلاث حتى يكون مجموع الخمس خمس عشرة فليراجع وليجربها سم جزم الكردي على بافضل بان المراد بهما ما ذكره الخ عبارة حاصل ما ذكره اى الشارح فى شرح بافضل انه يسن ثلاث غسلات وانه حيث حصل النقاء بمرة واحدة بالسدر تحصل الثلاث بخمس غسلات الاولى بالسدر أو نحوه والثانية بزيله وهاتان غير محسوبيتين ثم ثلاث بالماء القراح وهن المحسوبات ويكون معهن قليل كافور وإن لم يحصل النقاء بمرة من نحو السدر سن زيادة ثانية وثالثة وهكذا إلى ان يحصل الانقاء بزيله عقب كل مرة بغسلة ثانية ثم ان ارد عقب كل غسلة بماء قراح وان اراد اخر الماء القراح إلى عقب غسلات التنظيف ثم ماء قراح ثلاثا وهذه اولى وجرى فى التحفة على سن ثلاث غسلات وفى كل غسلة منها ثلاث واحدة بنحو سدر ثم ثانية من بلة ثم ماء خالص او ثلاث بالسدر وعقب كل واحدة منها من بلة ويؤخر الثلاث بالقراح إلى عقب الست فهى تسع غسلات على كلا التقديرين ثم ان لم يحصل الانقاء بالتسع زاد إلى ان يحصل الانقاء وفضية كلام النهاية ان المراد بخمس فسيبغ فى كلام الماوردى ما مر عن سم وفضية كلام شيخنا خلافة حيث قال فى شرح قول الغزى ثلاثا او خمسا او اكثر مانصه قوله ثلاثا والسنن ان تكون الاولى بنحو سدر والثانية من بلة والثالثة بماء قراح فيها قليل من كافور ومحل الاكتفاء بها حيث حصل الانقاء والاوجب الانقاء وقوله وخمسا والسنن ان تكون الاولى بنحو سدر والثانية من بلة والثالثة الباقية بماء قراح فيه قليل من كافور أو الثالثة بنحو السدر كالأولى والرابعة من بلة والخامسة بماء قراح فيه ما ذكره وقوله او اكثر اى من الخمس والاكثر منها اما سبع فالأولى بنحو سدر والثانية من بلة والثالثة بنحو سدر والرابعة من بلة والثالثة الباقية بماء قراح او الثالثة بماء قراح والرابعة بنحو سدر والخامسة كذلك والسادسة من بلة والسابعة بماء قراح واما تسع فالأولى بنحو سدر والثانية من بلة والثالثة بماء قراح والرابعة بنحو سدر والخامسة من بلة والسادسة بماء قراح والسابعة بنحو سدر والثامنة من بلة والتاسعة بماء قراح فإلى القراح مؤخر عن كل من بلة ويصح أن يكون مؤخر عن الجميع والحاصل أن أدنى الكمال ثلاث راكلة تسع أو وسطه خمس أو سبع خلافا لقول المحشى واكمله سبعة وما زاد اسراف اه (زاد) أى حتى يحصل نهاية أى بخلاف طهارة الحى لا يزيد فيها على الثلاث والفرق ان طهارة الحى بمحض تعبد وهنا المقصود النظافة شرح البهجة واسنى ولا فرق فى طلب الزيادة للنظافة بين الماء المملوك والمسيل وغيرهما عش (قوله فسيبغ) ظاهره أن هذه أولى بقطع النظر عن الانقاء عليه فما صورة السبع ولعل صورتها ان يحصل الانقاء بالسادسة فسن سابعة للإيتاراه (قوله والزيادة اسراف) اى على السبع وان كان الماء مسبلا لان السبع هنا كالثلاث فى الوضوء بجامع الطلب وقد قالوا فيه ان استحباب الثلاث لا فرق فيه بين المملوك وغيره عش (قوله ولا يسقط الفرض بغسلة الخ) اقول يؤخذ من ذلك مشكلة كثيرة الوقوع وبغفل عنها وهى ما اذا كان على شخص غسل واجب فذلك بدنه بنحو اشتان ثم يفيض الماء عليه ناويا رفع الجنابة مثلا فلا ترتفع لان الماء يتغير لما ذكر التغيير المضى على ان فى ذلك مانعا آخر وهو وجود الصارف الذى يتعين معه استدامة النية فى الطهارة كما يؤخذ مما تقرر فى الوضوء وليتفطن لذلك فانه مهم وكثير اما يغفل عنه بصري (قوله وبما قررت به) يريد قوله يستحب فى كل من هذه الثلاث و (قوله

السدر من التيا من وال تياسر
وال تحريف السابق لم أرفى
ذلك تصرى بحاولو قيل تحصل
السنة بكل والاخرة أولى
لاتجه فان لم يحصل الانقاء
بالثلاثة المذكورة زاد
ويسن وتران حصل بشفع
وان حصل بهن لم يزد عليهن
كما اقتضاه كلامهما وقال
الماوردى هي أدنى الكمال
وأكمل منها خمس فسميع
والزيادة اسراف اه ولا
يسقط الفرض بغسلة تغير
ماؤها بالسدر تغيرا كثيرا
لانه يسلبه الطهورية كاسر
سواء الخالطة لهوى الاولى
والمزيلة لهوى الثانية من
كل من الثلاث وبما قررت
به المتن يعلم أنه لا اعتراض
عليه وقولى من كل من
الثلاث هو ما اعتمدته جمع
وصرح به خبر أم عطية
فاقتصار المتن والروضة
كالاصحاب على الاولى ان
لم يحمل

(قوله) فان لم يحصل الانتقام بالثلاثة المذكورة) هل المراد بهما ما ذكره المصنف بقوله السابق ويستحب في كل من هذه الثلاث حتى يكون عبارة عن التسع الغسلات ويكون المراد بالخس في قول الماوروي واكمل منها خمسين الخس التي كل واحدة منها ثلاث حتى يكون مجموع الخمس خمس عشرة ولا ينبغي أن يراد بالثلاث غسلة السدر ومن يلقه الماء القراح لان هذا لا يوافق قوله فان لم يحصل الانتقام بالثلاث المذكورة زاد لان الزيادة

على ما ذكرته يحمل على انه لبيان (١٠٦) اقل الكمال واقتضاء المتن استواء السدر والخطمي ينازعه قول الماوردي السدر اولى للنص

على ما ذكرته) وهو قوله من كل من الثلاث اه كرى (قوله واستحب المزنى إعادة الوضوء الخ) وفيه نظر بل ظاهر كلامهم بخالفه شرح مراه سم وبصرى قال ع ش قوله وفيه نظر الخ معتمد اه (قوله من الثلاث) إلى قوله ويأتى في النهاية والمغنى إلى قوله كائناته (قوله في غير المحرم) أى اما المحرم إذ مات قبل تحله الاول فيحرم وضع الكافور في ماء غسله نهاية ومعنى وشرح بافضل فان مات بعده كان كغيره في طلب الطيب شيخنا (قوله من الثلاث) ظاهر صنيعة ولو فرقهوا وتقدم التصريح بذلك عن النهاية والسكردى وشيخنا قول المتن (قليل كافور) هو نوع معروف من الطيب (قوله مخاط) هو المسمى بالطيار شيخنا (قوله او كثير الخ) معطوف على قول المتن قليل كافور ونصبه يدل على بناء يجعل في المتن للفاعل سم (قوله بجاورا) أى ولو غير الماء شيخنا (قوله لانه) أى الكافور (قوله ثم ينشفه الخ) ولا يأتى في التنشيف هنا الخلاف في تنشيف الحى مغنى ونهاية (قوله لئلا يبتل كفته الخ) وبهذا فارق غسل الحى ووضوءه حيث استحبوا ترك التنشيف فيهما اسنى (قوله ويأتى الخ) عبارة الاسنى قال الاذرى وعد صاحب الخصال من السنن التشهد عند غسله قال وكأن مراده عند فراغه منه ويكون كالتائب عنه قال ويحسن ان يزبد اللهم اجعله من التوابين ومن المتطهرين او يقول اجعلنى وإياه اه وقياسه ان يأتى في الوضوء بذلك وبدعاء الاعضاء (قوله بعد وضوئه وغسله) أى بعد كل منهما (قوله بعده) أى الذى بعد الوضوء (قوله وكذا على الاعضاء) أى يأتى بذلك الوضوء على اعضائه (قوله اجعله من التوابين) كان المراد من جملتهم حكما لا حقيقة بصرى قول المتن (لو خرج بعده) أى او وقع عليه نجس فى آخر غسله أو بعده نهاية ومعنى قال ع ش فرع لو لم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله صح غسله وصحت الصلاة عليه لان غايته انه كالحى السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه مرم على المنهج وقضية التشبيه بالسلس وجوب حشو غل الدم بنحو قطنة وعصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى لو اخرجت المصلحة الصلاة وجبت إعادة ما ذكره وينبغى ان من المصلحة كثرة المصلين كما فى تأخير السلس لا جابة المؤذن وانتظار الجماعة اه (قوله أى الغسل) الى قوله والاصل فى النهاية والمغنى الاما انه عليه قول المتن (فقط) أى من غير إعادة غسل أو غيره نهاية (قوله وعليه لا يجب الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى ولا يصير الميت جنباً بوطء أو غيره ولا بمحدثائيس أو غيره لا تنفاه تكليفه اه (شئ) أى الازالة والغسل والوضوء (قوله يجب ذلك) أى يجب ازالته فيما اذا لم يكف نهاية ومعنى (قوله لانه) أى خروج النجس من الفرج (يتضمن الطهر) أى يقتضيه (قوله مع ذلك الخ) لعلمه مقلوب عبارة النهاية والمغنى يجب ازالته مع الوضوء بالجرح على تقدير مع وان كان قليلا اذ حرق المضاف اليه مع حذف المضاف قليل لا الغسل كافى الحى اه قال ع ش قوله لم بالجرح وقد راين حج ما يقتضى رفعه حيث قال يجب مع ذلك الوضوء اه (قوله كالحى) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله او بعد الادراج) شامل لما بعد الصلاة عبارة البجيرمى والضابط المعتمد انه يجب ازالته ما لم يدفن مرم فتجب اذا خرج بعد الصلاة حفى اه (والاصل انه) أى فلا يعترض بكون الرجل يغسل المرأة وعكسه فى صورا ذكلا منافى الاصل كما قاله الشارح فهى كالمستثنى نهاية قول المتن (يغسل الرجل) (تنبيه) لو صرف الغاسل الغسل عن غسل الميت بان قصده الغسل عن الجنابة مثلا إذا كان

عليه ولا نه أمسك للبدن الا أن يحمل على الاستواء فى اصل الفضيلة قيل وافهام الروضة الجمع بينهما غريب واستحب المزنى إعادة الوضوء مع كل غسلة (وأن يجعل فى كل غسلة) من الثلاث التى بالماء الصرف فى غير المحرم (قليل كافور) مخاط بحيث لا يغيره تغيرا ضارا او كثيرا بجاورا لما مرانه نوعان وذلك لانه يقوى البدن وينفر الهوام والاخيرة اكده ويكره تركه وبلين مفاصله بعد الغسل كائناته ثم ينشفه تنشيفا بليغا لئلا يبتل كفته فيسرع تغيره ويأتى بعد وضوئه وغسله بذلك الوضوء بعده وكذا على الاعضاء على ما مر ويسن اجعله من التوابين او اجعلنى وإياه (ولو خرج بعده) أى الغسل أى وقبل الادراج فى الكفن (نجس) ولو من الفرج (وجب ازالته) تنظيفا له منه (فقط) لان الفرض قد سقط بما وجدوا عليه لا يجب بخروج منيه الطاهر شئ (وقيل) يجب ذلك (مع الغسل ان خرج من الفرج) القبل او الدبر لانه يتضمن الطهر وطهر الميت غسل كل بدنه (وقيل) يجب مع ذلك (الوضوء) كالحى اما ما خرج من غير الفرج او بعد الادراج فى الكفن فلا

على الثلاث هذا المعنى مطلوبه سوا ما أتى أو لم يتق فليراجع وليحذر (قوله واستحب المزنى إعادة الوضوء مع كل غسلة) فيه نظر بل كلامهم بخالفه شرح مرم (قوله من الثلاث الخ) ظاهر صنيعة وان فرقها وفيه نظر لان اثر الكافور فيما عدا الاخرة حيث يزول بغسله السدر الا نية بعده اللهم الا ان يمنع ذلك فليتأمل (قوله او كثيرا) معطوف على قول المتن قليل كافور ونصبه يدل على بناء يجعل فى المتن للفاعل (قوله فى المتن) وجب ازالته (فقط) عذا واضح قبل الصلاة لوقوفه على الطهارة من النجس فلو خرج بعد الصلاة فهل يجب ازالته ولا فيه نظر (قوله يغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) قال المحلى هذا هو الاصل والاول فيهما هو المنصوب اه اقول نصب الاول هو الموجود فى خط المصنف ويحتمل ان يوجه بافادته الحصر اخذ ان

جنباً ينبغي وفاً لم رأه يكنى ولو قلنا باشرط النية لأن المقصود النظافة وهو حاصل وكما لو اجتمع على
الحى غسلان واجبان فنوى احدهما فانه يكنى سم على المنهج اه ع ش (قوله بالنصب الخ) عبارة المغنى قوله
الرجل الرجل والمرأة والمرأة بالنصب الاول فيهما بخطه وذلك ليصح اسناد بغسل المسند للمذكر للوث
لوجود الفاصل بالمفعول كافي قوليهم اتى القاضي امرأة ويجوز رفع الاول منهما ويكون من عطف الجمل
وقدر في الجملة المطرفة فعل مبدوء بعلامة التانيث اه زاد النهاية على انه يصح ذلك بدون ما ذكر لانه
معطوف فهو تابع ويعتبر فيه ما لا يخفى في المتبوع وقد يقال تقديم المفعول هنا يفيد الحصر والاختصاص
ولو قدم الفاعل لم يستفد منه حصر اه وفي سم ما وافقه (قوله وخلافه ركيك) مجرد دعوى بمنوعة
لا سند لها قاله سم اقول سنده قوله لتفويته الخ (قوله وهى الاشعار) ويحتمل انها افادة الحصر اخذ من
اطلاق قول السعدان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر ولا يرد على الحصر ان كلاماً من الفريقين قد يغسل
الاخر كما يعلم لانه باعتبار الاصل سم وع ش (قوله ولو امرد) والقياس امتناع غسله للأمرد إذا حرمنا
النظر له إلحاقاً بالمرأة نهاية وفي سم بعد ذكر مثله عن الناشئ اقول وامتناع تغسيل المرأة له إذا كان
بالفاحرمة النظر أيضاً ظاهر اه وقوله بالغاً أى أو مشتهى كما يأتى قال ع ش قوله مر والقياس الخ
خلافه (تنبيه) قال بعضهم وكان الميت امرد حسن الوجه ولم يحضر محرمله بم أيضاً بناء على حرمة النظر
اليه وواقفه لم يكنه قيده بما إذا خشي الفتنة لانه اعتمد ما صححه الرافعى من انه لا يحرم النظر للأمرد إلا
عند خوف الفتنة وهذا مما يتبلى به فان الغالب ان مغسل المرء بالحسن هو الاجانب سم على المنهج وظاهره
وان لم يوجد غيره وينبغي ان يقال ان لم يوجد إلا هو جاز له ويكف نفسه ما مكن نظيره ما قالوه في الشهادة
على الاجنبية إلا أن يفرق بأن للغسل هنا بدلاً بخلاف الشهادة فانه بما يضيع الحق بالامتناع ولا بد لها
وله الاقرب وقوله إذا حرمنا النظر أى بان خيف الفتنة على المعتمد اه ع ش ولو قيل ان الاقرب هو
الاول تجنباً عن ازراء الميت وعملاً باطلاقهم لم يبعد (قوله لما يأتى الخ) اى قبيل قول المصنف واولى الرجال
الخ (قوله كذلك) اى بالنصب قول المتن (ويغسل أمته) اى يجوز له ذلك نهاية (قوله ولو نحو ام ولد) الى
قوله ويعلم في المغنى إلا قوله وان جازى وليس لها والى قول المتن فان لم يحضر في النهاية إلا ما ذكر (قوله ولو
نحو أم ولد الخ) أى كالمدة نهايتها ومعنى (قوله بل أولى) أى للملكة الرقية والبضع جميعاً نهاية ومعنى (قوله
ولا ارتفاع الخ) عطف على كالزوجة عبارة النهاية والمغنى والكتابة ترتفع بالموت اه وهى احسن (قوله لا
مزوجة الخ) فى عطفه على ما قبله تامل ولعل الهمزة قبله سقط من القلم عبارة النهاية ما لم تكن مزوجة الخ وفى
المغنى نحوها (قوله ومعتدة) اى ولو لم يشبه ع ش (قوله ومستبرأة) لا يقال المستبرأة إماماً ملوكة بالسبي
والاصح حل التمتع بها ما سوى الوطء فغسلها اولى او يغيره فلا يحرم عليه الخلوة بها ولا المسها ولا النظر اليها
بغير شهوة فلا يمتنع عليه غسلها لانا نقول بتحريم غسلها ليس لما ذكر بل التحريم بضعها كما صرح به فى المجموع

اطلاق قول السعدان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر ولا يرد على الحصر ان كلاماً من الفريقين قد يغسل
الاخر كما يعلم لانه باعتبار الاصل واما توجيهه بامتناع رفع الاول لعدم تانيث الفعل فلا يستدل الى المؤنث
الحقيق المعطوف بدون الفاصل بمفعوله فيرد عليه ان الفصل حاصل بالمعطوف عليه وبامكان تقدير فعل
مؤنث للمعطوف وجعل العطف من قبيل عطف الجمل فليتأمل (بالنصب) قديوجه من جهة المعنى بان فيه
اشارة الى الاهتمام بالميت وانه المقصود بالذات وان الفاعل هنا إنما ذكر بالتبع فليتأمل (قوله وخلافه
ركبك) مجرد دعوى بمنوعة لا سند لها (قوله ولو امرد) فى الناشئ تنبيه اخر إذا حرمنا النظر الى الامرء
إلحاقاً بالمرأة بالقياس امتناع تغسيل الرجل له اه اقول وامتناع تغسيل المرأة له إذا كان بالغاً لحرمة
النظر أيضاً ظاهر (قوله ومستبرأة) لا يقال المستبرأة إماماً ملوكة بالسبي والاصح حل التمتع بها ما سوى
الوطء فغسلها اولى او يغيره فلا يحرم عليه الخلوة بها ولا المسها ولا النظر اليها بغير شهوة فلا يمتنع عليه غسلها لانا
نقول بتحريم غسلها ليس لما ذكر بل التحريم بضعها كما صرح به فى المجموع فاشبهت المعتدة بمجامع تحريم

بالنصب وخلافه ركيك
لتفويته نكتة تقديم
المفعول على خلاف الاصل
وهى الاشعار بأهمية
ما الكلام فيه وهو الميت ولو
أمرد لما يأتى فى الخشى ولأنه
من الجنس (الرجل والمرأة)
كذلك (المرأة) إلحاقاً لكل
بجنسه (ويغسل أمته) ولو
نحو أم ولد ومكاتبة وذمية
كالزوجة بل أولى ولا ارتفاع
الكتابة بالموت لا مزوجة
ومعتدة ومستبرأة أو مشتركة
ومبعضة

وكذا نحو وثنية على
الوجه لحرمة بضعهن عليه
وان جازله نظر ما عدا ما بين
سرة وركبة غير المبعضة كما
يأتي في النكاح وليس لها ولو
مكتوبة وأم ولد أن تغسل
سيدتها لا تنقها لها للورثة أو
عتقها بخلاف الزوجة لبقاء
آثار الزوجية بعد الموت
(وزوجته) غير الرجعية
والمعتدة عن شبهة وان حل
نظرها لتعلق الحق فيها
بأجنبي ولو ذمية (وهي) أي
غير من ذكرنا ولو ذمية تغسل
(زوجها) اجماعا وان
اتصلت بزواج بأن وضعت
عقب موته ويعلم عما يأتي
ان الكافر لا يغسل مسلما
ان الذمية إنما تغسل
زوجها الذمي (ويلقان)
أي السيد وأجد الزوجين
(خرفة) ندبا (ولا مس) من
أحدهما ينبغي أن يصدر
لشيء من بدن الميت حفظا
لطهارة الغاسل إذ الميت
لا ينتقض طهره بذلك فان
خالف صح الغسل لا يقال
هذا مكرر مع ما مر من لف
الخرفة الشامل لأحد
الزوجين لأن ذاك في لف
واجب وهو شامل لها كما
مر وهذا في لف مندوب
وهو خاص بهما فلا تكرار
نعم الذي يتوهم

فاشتهت المعتدة بجامع تحريم البضع وتعلق الحق بأجنبي نهاية ومعنى (وكذا نحو وثنية) أي من كل أمة تحرم
عليه كمنجوسية نهاية ومعنى (قوله غير المبعضة) سياق في هامش باب النكاح حل نظر ما عدا ما بين سرة وركبة
المبعضة أيضا ونقله عن شرح الارشاد وشرح الروض فليحظر هذا التقيد سم (وليس لها) أي للامة (قوله)
بقضاء آثار الزوجية الخ) أي بدليل التوارث نهاية ومعنى قول المتن (وزوجته) أي وان تزوج اختها أو نحوها
أو أربعها أو ماها معنى ونهاية (قوله غير الرجعية) أي فلا يغسلها لحرمة المس والنظر وان كانت كالزوجة في
النفقة ونحوها ومثلها بالاولى الباتن بطلاق أو فسخ نهاية ومعنى (قوله نظرها) أي المعتدة بشبهة ما عدا ما بين
السرة والركبة نهاية وسم (قوله ولو ذمية) أي وان لم يرض به رجال محارمها من اهل ملتها نهاية قول المتن
(وهي زوجها) ظاهره ولو كانت أمه وهو ظاهر ولا ينافي هذا ما يأتي له من اهلها لاحق لها في ولاية الغسل لان
الكلام هنا في الجواز ع (قوله اجماعا) ولقول عائشة لو استقبلت من امرى ما استدرت ما غسل
رسول الله ﷺ إلا نسأوه رواه ابو داود والحاكم وصححه على شرط مسلم معنى زاد النهاية أي لو ظهر
لها فو لها المذكور وقت غسله صلى الله عليه وسلم ما غسله إلا نسأوه لمصلحتهم بالقيام بهذا الغرض العظيم
ولان جميع بدنه يحل لنظره حال حياته ولو لان بابكر اوصى بان تغسله زوجته اسماء بنت عيسى فقغت ولم
يشكره احداه (قوله ان الذمية إنما تغسل الخ) في المبالغة بها شيء وفي كذا الاستاذ البكري وغسل الذمية
لزوجها المسلم مكروه سم عبارة ع ش ان كان المراد انها لاحق لها بحيث تقدم به على غيرها فظاهر وان
كان المراد انها لا تمكن من التغسيل فيه نظر لانه لا يلزم من عدم الاولوية عدم الجواز ثم ريت بهامش عن
شرح الروض والبهجة أنه يكره تغسيل الذمية وزوجها المسلم وان شيخنا الزياي اعتمدته وهو صريح قول المحلى
إلا ان غسل الذمية وزوجها المسلم مكروه اه (قوله أي السيد) إلى قوله فان خالف في المعنى (قوله أي السيد)
أي في تغسيل امته (واحد الزوجين) أي في تغسيل الاخر نهاية ومعنى (قوله ولا مس الخ) مس اسم لا ومن
احدهما متعلق به وينبغي الخ خبره كرى أي (قوله لشيء الخ) متعلق بمس او بضميره المستتر في يصدر
ولا يخفى ما في تعبير الشارح من التعقيد ولذا عدل النهاية والمعنى عنه فقالا ولا مس واقع بينهما وبين الميت
أي لا ينبغي ذلك اه قال ع ش قوله مر أي لا ينبغي ذلك أي لا يحسن فامس مكروه في غير العورة اما فيها
لحرام كما مر في قوله مر ولف الخرفة واجب لحرمة مس شيء من عورتها بلا سائر اه (قوله لا يقال هذا) أي
قول المصنف ويلقان خرفة (قوله لان ذلك في لف واجب الخ) هذا واضح بالنسبة للخرفة الاولى التي تغسل
السواطين اما الخرفة الثانية التي لغير العورة فواضح كون لفهما مندوبا لا واجبا ويمكن دفع التكرار بطريق
آخر بأن يقال ما مر بالنسبة لاصل الذنب وما هنا بالنسبة لأكده فلا تكرار بصري (قوله وهو) أي اللف
الواجب (قوله شامل لها) منه يعلم حرمة مس أحد الزوجين عورة الاخر كراهة من ما عداها كما صرح به
ابن حجب فيما تقدم ونقل سم على حجج هناك عن الشارح مر جواز مس العورة من كل منها وعليه

البضع وتعلق الحق بأجنبي شرح مر (قوله وكذا نحو وثنية على الوجه) أي الذي بحثه البارزى خلافا
للاسنوي ووفق في شرح الروض على طريق الاسنوي بين نحو المجوسية ونحو المعتدة فراجع (قوله لحرمة
بضعهن عليه وان جازله نظر ما عدا ما بين سرة وركبة غير المبعضة) قد يستوضح على المنع هنا والجواز في المحرم
مع حرمة بضعها وجواز نظر ما عدا ما بين سرتها وركبتها بان الاصل في الايجاب الحرمة لان من مظنة الشهوة
فامتنع تغسيلهن إلا من أباح له الشرع تغسيلهن كالزوجة وقوم في معناها من الامة التي يحل بضعها بخلاف
المحارم لان من مظنة الشهوة فمكن بمنزلة الجنس (غير المبعضة) سياق في هامش باب النكاح حل نظر
ما عدا ما بين سرة وركبة المبعضة أيضا ونقله عن شرح الارشاد وشرح الروض فليحظر هذا التقيد (غير
الرجعية والمعتدة عن شبهة) أي كما قال الاذري انه القياس واجاب في شرح الروض عن رد الزركشي له بما
اشار اليه الشارح (قوله وان حل نظرها) أي لما عدا ما بين السرة والركبة كما عبر به في شرح الروض عن
الزركشي (قوله ان الذمية إنما تغسل زوجها الذمي) في المبالغة بها شيء وفي كذا الاستاذ البكري وغسل

إنما هو شكره هذا مع من
غيره بأنه يسن لكل غاسل
لفخرة على يده في سائر
غسله ومع ذلك لا تكرر
أيضا لأن هذا بالنظر
لكرهه اللبس وما هنا
بالنظر لانتقاض الطهر به
(فإن لم يحضر إلا أجنبي)
كبير وأصح والميت امرأة
(أو أجنبية) كذلك والميت
رجل (ييم) الميت (في
الأصح) لتعذر الغسل
شرعا لتوقفه على النظر
والمس المحرم ويؤخذ منه
أنه لو كان في ثياب سابعة
وبحضرته مثلا وأمكن
غمسه به ليصل الماء لكل
بدنه من غير مش ولا نظر
وجوب وهو ظاهر على أن
الأذرى وغيره أطالوا
في الانتصار للقابل مذهبا
ودليلا وقضية المتن
ككلهم أنه ييم وإن
كان على بدنه خبث ويوجه
بتعذر إزالته كما تقرروا على
توقف صحة التيمم أي
والصلاة الآتي في المسائل
المثورة على إزالة النجس
إن أمكنت كما مر أما
الصغير بأن لم يبلغ حدا
يشتهى والخنثى ولو كبيرا
لم يوجد له محرم فيغسله
الفريقان أما الأول
فواضح وأما الثاني

فأذكرهم وهنا من النذب خصص لعموم قوله ثم ولف الخرقه واجب كأنه قيل إلا في حق الزوجين وهو ظاهر
قوله هنا وهو خاص بهما فيكون المنس ولو للعودة عندهم ومكروها لأحراما عشا (قوله إنما هو) أي
المتوهم (تكرر هذا) أي ما هنا (مع من عبر الخ) أي هناك (قوله ومع ذلك) أي التعبير بأنه يسن لكل غاسل
الخ (قوله لأن هذا) أي قوله هناك يسن لكل غاسل الخ قول المتن (فإن لم يحضر الخ) ولو حضر الميت الذكر
كافر ومسلبة أجنبية غسله الكافر لأن له النظر إليه دونها وصلت عليه المسئلة نهاية ومعنى وإيعاب (قوله
واضح) مفهوما أن الخنثى ولو كبير إذا لم يوجد إلا هو يغسل الرجل والمرأة الاجنبيين ولم يصرح به وقد
يوجهه بالقياس على عكسه سم على حج عشا أقول وكذا مفهوم قول الشارح كبير إن الصغير ذكرا أو
أنثى يغسل الرجل والمرأة الاجنبيين وقد يوجهه بالقياس على عكسه الآتي والله أعلم (قوله امرأة) أي مشتهة
وإن لم تبلغ اخذنا بما يأتي في محترضا (قوله كذلك) أي كبيرة وأصحها قال سم فرع قد يؤخذ من قوله السابق
أن الميت لا ينتقض طهره بذلك أنه لو تعدى الأجنبي بتغسيل الأجنبية أو بالعكس أجزأ الغسل وإن أثم
الغاسل اه وتقدم عن عشا الجزم بذلك (قوله رجل) أي مشتهى وإن لم يبلغ اخذنا بما يأتي قول المتن (ييم
الخ) أي وجوبا نهاية ومعنى قال عشا أي يحال كما هو معلوم وفي سم على حج هل تجب النية أم لا اه أقول
الأقرب الأول لأن الأصل في العبادة أنها لا تصح إلا بالنية لكن عبارة شيخنا العلامة الشوري على
المنهج جزم ابن حج في الإيعاب بعدم وجوب النية كالغسل اه وفي البجيري عن الحلبي ولا يجب في هذا
التيمم نية إلحاقا له بأصله اه أي فالخلاف هنا مبنى على الخلاف في نية غسل الميت قول المتن (في الأصح) ولو
حضر له من غسلها بعد الصلاة وجب الغسل كالتيمم لفقد الماء ثم وجده فتجب إعادة الصلاة هذا هو
الأظهر ويجرى الخلاف في المصلين على الميت لأنها خاتمة طهارته سم على المنهج أقول خرج بقوله بعد الصلاة
ما لو حضر بعد الدفن فلا ينشئ لسقوط الطلب بالتيمم بدل الغسل وليس هذا كالأول دفن بلا غسل فإنه ينشئ
لأجله وذلك لأنه لم يوجد ثم غسل ولا بدله وينبغي أن مثل الدفن لإدلاؤه في القبر فتنبه له فإنه دقيق ونقل عن
بعضهم في الدرر خلافه فليحرج عشا (قوله لتعذر الغسل) إلى قوله على أن الأذرى في النهاية (قوله لتعذر
الغسل) عبارة النهاية والمعنى إلحاقا لفقد الغاسل بفقد الماء اه قال عشا وذلك بأن يكون الماء في محل لا يجب
طلبه منه فيقال مثله في فقد الغاسل ولو قيل بتأخيرها إلى وقت لا يخشى عليه فيه التغير لم يكن بعيدا اه (قوله
ويؤخذ منه) أي من التعليل بالتوقف على النظر أو المس (قوله وأمكن غمسه به) أي أوصب ماء عليه يعمه
سم وعشا (للمقابل) أي مقابل الأصح وهو أن يغسل الميت في ثيابه ويلقى الغاسل على يده خرقه ويغض
طرفه ما أمكنه فان اضطر إلى النظر نظر للضرورة نهاية ومعنى ولعل الأول فيز مننا تقليده تجنبنا عن التعبير
والإزراء (قوله أنه ييم وإن كان على بدنه خبث الخ) أي فلا ينزله الأجنبي والأوجه كقوله شيخنا أنه ينزله
ويفرق بأن إزالته لا بد لها بخلاف غسل الميت وبأن التيمم إنما يصح بعد إزالته كما مر معنى ونهاية وشيخنا قال
سم وكذا قال مر وفي شرح البهجة فالشارح رد هذا بقوله ويوجه الخ اه وقال عشا قوله مر أنه ينزله أي
الأجنبي رجلا أو امرأة أي وإن كانت العورة فلو عمت النجاسة بدنها وجبت إزالتها ويحصل بذلك الغسل
وينبغي أن مثل ذلك التكفين ويفرق بينهما وبين الغسل بأن له بدلا بخلاف التكفين ويؤخذ من هذا جواب
ما وقع السؤال عنه من أن رجلا مات مع زوجته وقت جماعها وهو أن يجوز لكل من الرجل والمرأة الاجنبيين

الذمية لزوجها المسلم ومكره اه (قوله كبير واضح) مفهوما أن الخنثى ولو كبير إذا لم يوجد إلا هو يغسل
الرجل والمرأة الاجنبيين ولم يصرح به وقد يوجهه بالقياس على عكسه (فرع) قد يؤخذ من قوله السابق
أن الميت لا ينتقض طهره بذلك أنه لو تعدى الأجنبي بتغسيل الأجنبية أو بالعكس أجزأ الغسل وإن أثم
الغاسل (قوله وأمكن غمسه به) أي أوصب ماء عليه يعمه (قوله وجب) مشى عليه مر (قوله أنه ييم
وإن كان على بدنه خبث) أي فلا ينزله الأجنبي كالأول يغسله قال مر في شرح البهجة والأوجه خلافه ويفرق
بأن إزالته لا بد لها بخلاف غسل الميت وبأن التيمم إنما يصح بعد إزالتها كما مر في محله وكذا في شرح

إزالة أحدهما عن الآخر وإن أدى إلى رؤية العورة أهأى ومسها (قوله إن أمكنت كما مر) أى فى باب التيمم
فى شرح قول المصنف ويساره يمينه فى تنبيهه فراجع بصري (قوله أما الصغير) إلى المتن فى النهاية والمغنى إلا
قوله ندبا (قوله أما الصغير) أى ذكر أو أنثى ع (قوله والخثى الخ) وكذا من جهل أذكر أو أنثى كان اكل
سبع ما به يتميز أحدهما عن الآخر م أه سم على المنهج أه ع (قوله فيغسله) أى كلاما من الصغير مطلقا
والخثى المشكل إذ لم يوجد له محرم (قوله الفریقان) أى يجوز اكل منهما تغسيلة لأنهما يجتمعان على غسله
وينبغى اقتصاره على الغسل الواجب دون الغسلة الثانية والثالثة ودون الوضوء ع (قوله أما الاول
فواضح) أى لحل النظر والمس له مغنى ونهاية (قوله فللضرورة) يؤخذ من التعليل بالضرورة أنه لو غسله
أحد الفریقین امتنع على الآخر تغسيلة سم (قوله ويغسل) أى الخثى عند فقد المحرم من (فوق ثوب) أى
وجوب ع (قوله ويحتاط الغاسل الخ) ويفرق بينه وبين الاجنبى أى حيث حرم على المرأة تغسيلة وبالعكس
بأنه هنا يحتمل الاتحاد فى جنس الذكورة أو الانوثة بخلافه ثم نهاية ومغنى (قوله ندبا) قال الناشئ
(تمتة) قال الاسنوى حيث قلنا ان الاجنبى يغسل الخثى فيتجه اقتصاره على غسله واحدة لان الضرورة
تدفعها سم على المنهج أه ع عبارة الأيعاب قال الماوردى ينبغى أن يغسل فى ظلمة وإن يكون مغسلة
أو ثوب والاسنوى ينبغى أن لا يثلم أه (قوله فى الغسل) أى إذا اجتمع من أقاربه من يصلح لغسله نهاية
قول المتن (أولاهم بالصلاة الخ) انظر هل الأولى بالميت الرقيق قريبه الحر أو سيده سم على حج والأقرب
الثانى لانه لم تنقطع العلة بينهما بدليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه ع (قوله ولو قيل بأقربية الاول لم يبعد
(قوله وسيأتى) أى فى الفرع الآتى أنهم رجال العصابات من النسب ثم الولاء نهاية (قوله أن الافقه) إلى
قوله والفقيه فى النهاية والمغنى (قوله والفقيه الخ) كذا فى شرح المنهج قال البجيرى عليه قوله والفقيه أى
الافقه وقوله من غير الفقيه أى غير الافقه لانه إذا كان غير فقيه أصلا فلا حق له أه وقد رد عليه أنه
حيث يكون مكررا مع ما قبله ولعل الأولى أن يقال ان الفقيه هنا محمول على المعنى العرفى (لان القصد الخ)
راجع أقوله ان الافقه الخ (قوله وثم) أى فى الصلاة (قوله والحاصل) إلى المتن فى شرح المنهج وكذا
فى النهاية والمغنى لإقوله فالوالى وقوله ومن قدمهم إلى فالرجال (قوله فالوالى) أى الامام أو نائبه
شرح المنهج (قوله فالولاء الخ) علم منه مع قوله الا فى جانب المرأة ثم ذات الولاء تأخير ذات الولاء
فى جانب المرأة عن جميع الأقارب وتقديم ذى الولاء فى الرجل على ذوى الارحام سم قال النهاية وإنما
جعل الولاء فى غسل الذكور وسطا لقوة الولاء فيهم ولذا يورثونه بالاتفاق وآخر فى غسل الاناث فقد مات
ذوات الارحام على ذوات الولاء فيه لانهم أشفق منهمن وأضعف الولاء فى الاناث ولذا لا ترث بولا إلا
عتيقها ومثما إليه بنسب أو ولاء (فدوا الارحام) هذا موافق لما ذكره فى الصلاة من تقديم السلطان على
ذوى الارحام وسيأتى فى هامش ذلك عن القوت ان تقديم ذوى الارحام على السلطان طريقة الماروزة وتبعهم
الشيخان وقياسه ان يكون هنا كذلك سم (قوله إذ لم ينتظم امر بيت المال) أى بان فقد الامام أو بعض
شروط الامامة كان جائزا كرى أى كفى زمنا وقبله بمئين من الاعوام (قوله فالزوجة) كلامهم
يشمل الزوجة الامة وذكر فيها ابن الاستاذ احتمالين أو جهها لاحق لها بعد هاهن المناصب والولايات
ويدل له كلام ابن كج الا فى نهاية أى لنقص الانوثة والرق بخلاف الزوج العبد سم عبارة ع (قوله

فبالضرورة مع ضعف
الشهوة بالموت ويغسل من
فوق ثوب ويحتاط
الغاسل ندبا فى النظر والمس
(وأولى الرجال به) أى
بالرجل فى الغسل (أولاهم
بالصلاة) عليه وسيأتى
لكن غالبا فلا يرد أن
الافقه يباب الغسل أولى
من الاقرب والاسن
والفقيه ولو أجنبيا أولى
من غير فقيه ولو قريبا
عكس الصلاة على ما يأتى
فيها لان القصد هنا احسان
الغسل والافقه والفقيه
أولى به وشم الدعاء ونحو
الاسن والاقرب أرق
فدعاؤه أقرب للجابة
والحاصل أنه يقدم رجال
عصبة النسب فالولاء فالوالى
فدوا الارحام ومن قدمهم
على الوالى حمل على ما إذا لم
ينتظم بيت المال فالرجال
الاجانب

الروض فالشارح رد هذا بقوله ويوجه الخ (قوله فللضرورة) يؤخذ من التعليل بالضرورة أنه لو غسله
أحد الفریقین امتنع على الآخر تغسيلة (قوله فى المتن وأولى الرجال به أو لاهم بالصلاة عليه) انظر هل الأولى
بالميت الرقيق قريبه الحر أو سيده (فالولاء فالوالى فدوا الارحام) علم منه مع قوله الآتى فى جانب المرأة ثم ذات
الولاء تأخير ذات الولاء فى جانب المرأة عن جميع الأقارب وتقديم ذى الولاء فى الرجل على ذوى الارحام
(قوله فالوالى فدوا الارحام) هذا موافق لما سيذكره الشارح فى الصلاة من تقديم السلطان على ذوى الارحام
وسيأتى فى هامش ذلك عن القوت ان تقديم ذوى الارحام على السلطان طريقة الماروزة وتبعهم الشيخان

فالزوجة فالنساء المحارم (و) اولى النساء (بها) اى المرأة (قرباتها) المحارم كالبنت وغيرهن كبنات العم لانهن اشفق قيل قال الجوهرى
القربات من كلام العوام لان المصدر لا يجمع إلا عند اختلاف النوع وهو موقود هنا اهـ (١١١) ويحجب أخذان عن علة بصحة هذا

الجمع لان القربات أنواع
محرم ذات رحم كالام
ومحرم ذات عصوبة
كالاخت وغير محرم كبنات
العم (ويقدم على زوج في
الاصح) لان الاناث يمثلن
اليق (وأولاهن ذات
محرمية) من جهة الرحم
ولوحائضها هي من لو فرضت
رجلا حرم عليه نكاحها
بالقربة لانهن اشفق فان
استوى ثنتان محرمية فالتى
في محل العصوبة كالعمة
مع الخالة اولى ثم ذات رحم
غير محرم كبنات العم وتقدم
القربى فالقربى فان استوى
ثنتان درجة قدم هنا بما
يقدم به في الصلاة فان
استوى فى ذلك أقرع ولا
ترجيح بزيادة إحداهن
بمحرمية رضاع إذ لا مدخل
لهنا أصلا قاله الاسنوى
لكن خالفه البلقينى فبحث
الترجيح بذلك حتى في بنت
عم بعيدة ذات رضاع على
بنت عم قريبة ليست كذلك
وبمحرمية المصاهرة ووافقه
الأذرى على الاولى (ثم)
ذات الولاء ثم محرم الرضاع
ثم المصاهرة بناء على ما مر
عن البلقينى ثم (الاجنبية)
لأنها أوسع نظر آمن بعدها
(ثم رجال القربة كترتيب
صلاتهم) لانهم اشفق

مر أو وجههما لاحق لها أى يقتضى ان تقدم به على غيرها وهذا لا يستلزم عدم جواز غسلها فيجوز لها ذلك
كما تقدم لكن قد يشك على هذا تقديم زوجها العبد على رجال القربة وای فرق بين الذكر والانثى
الرفيقين ولعل الفرق ان العبد من جنس الرجال فهو من اهل الولايات في الجملة ولا كذلك الامه اهـ (قوله
واولى النساء) الى قوله ويجاب في المغنى الا قوله قيل والى التنبيه في النهاية لا قوله ولو حائضا وقوله ولا
ترجيح الى المتن (قوله وغيرهن) عطف على المحارم (قوله لان المصدر الخ) اى الذى للنوع كرى
(قوله ويجاب الخ) هذا على التزلزلا فافاده الجوهرى وعمل تأمل لان منع جمع المصدر مادام باقيا على
مصدريته وما بعد نقله الى معنى اخر كما هنا فحل تأمل بصرى عبارة عش قوله مر بصحة هذا الجمع الخ
لكن يحتاج لتقدير مضاف اى ذوات قرباتها او يجعل القربة بمعنى القرينة مجازا ليصح الحمل اهـ قول
المتن (ويقدم) اى القربات (قوله لان الاناث الخ) اى وإن كان منظور الزوج اكثر لان حل نظره
عارض وحل نظرهن اصلى سم (قوله وهي من) الى قوله وشرط المقدم في المغنى لا قوله ولا ترجيح الى
قاله الاسنوى (قوله فالتى في محل العصوبة الخ) اى فان استويا قدم بما يقدم به في الصلاة على الميت فان
استويا في الجميع ولم يتشاحا فذاك ولا اقرع بينهما نهاية (قوله كالعمة) ظاهره ولو بعدت عش
عبارة سم عن الشهاب البرامى على شرح البهجة قوله فالتى في محل العصوبة اولى ينبغي ان يكون محله
عند الاستواء في القربى كتنظيره الا فى غير المحارم ولكن ظاهر صنيعه كغيره ان المحرمية العصبية تقدم
ولن بعدت وليس له وجه اذ كيف تقدم العمة البعيدة جدا على الخالة اهـ (قوله وتقدم القربى فالقربى
الخ) (يحتمل رجوعه ايضا لقوله السابق فان استوى ثنتان محرمية فالتى الخ) (قوله فان استويا) كان
الظاهر التانيث (قوله ذات رضاع) اى اذا كانت اما واختا من الرضاع مثلا معنى (قوله وبمحرمية الخ)
عطف على قوله بذلك (قوله على الاولى) يعنى الترتيب ببحرمية الرضاع كذا في المغنى وقضية كلام النهاية
ان الموافقة لما فى الترتيب ببحرمية المصاهرة فليراجع (قوله ثم ذات الولاء) اى صاحبة الولاء بان كانت
معتمدة اما العتقة فلا حق لها في الفسل عش قول المتن (ثم رجال القربة) اى من الابوين او من احدهما
نهاية ومعنى (قوله وشرط المقدم الخ) أى شرط كونه أو بالتقديم على غيره ما ذكر وعليه فلا يمتنع

وقياسه أن يكون هنا كذلك (قوله فالزوجة) وكلامهم يشمل الزوجة الامة وذكر فيها ابن الاستاذ احتملا
أو وجهها لاحق لها بعدها عن المناصب والولايات ويدل له كلام ابن كج الا فى شرح مر وظاهر
كلامهم الا فى الزوج انه يقدم على ما ياتى وإن كان رقيقا ويمكن الفرق بين الزوجة والزوجة بانها بعد
عن المناصب والولايات انقصى الا نوثه والرق وليراجع ما لو كان القريب من ذكر او انثى رقيقا فان كان له
حق فيوجه بقوة القربة وأجاب مر سائلا بطلاق انه ينبغي أنه لا حق لرفيق لانه ولاية في الجملة والرفيق غير
اهل لها (قوله لان الاناث يمثلن اليق) اى وإن كان منظوره اكثر لان حل نظره عارض وحل نظره
اصلى (قوله وتقدم القربى فالقربى) (يحتمل رجوعه ايضا لقوله فان استوى ثنتان محرمية فالتى في محل
العصوبة اولى وقد كتب شيخنا الشهاب البرامى بهاء شرح البهجة على قوله فان استوى ثنتان محرمية
فالتى في محل العصوبة اولى مانصه ينبغي ان يكون محله عند الاستواء في القرب كتنظيره الا فى غير المحارم
ولكن ظاهر صنيعه كغيره ان المحرمية العصبية تقدم وإن بعدت وليس له وجه اذ كيف تقدم العمة البعيدة
جدا على الخالة اهـ (قوله فان استويا الخ) عبارة شرح البهجة في ذلك بالنسبة للاتى للاحرمية لهن فان
استويا في القرب قدمت التى في محل العصوبة على قياس ما مر كبنات العم مع بنت الخالة فان استويا في
جميع ذلك أقرع اهـ فعليه مع ما ذكره الشارح فقال فيما للاحرمية لهن تقدم القربى فالقربى فان
استويا فالتى في محل العصوبة فان استويا قدم بما يقدم به في الصلاة فان استويا أقرع (قوله ثم ذات الولاء)

(قلت لإبن العم ونحوه) وهو كل قريب غير محرم (فكالا جنبي والله أعلم) أى لاحق له في الفسل اذ لا يحل له النظر ولا الخلوة (ويقدم
عليهم) أى رجال القربة (الزوج فى الاصح) لانه ينظر ما لا ينظره نعم تقدم الاجنبية عليه وشرط المقدم فى الكل الجرية الكاملة والعقل

وان لا يكون كافرا في مسلم ولا قاتلا (١٢) ولا عدوا ولا فاسقا ولا صياوان ميز على الاوجه (تنبيه) قضية كلامهما بل صريح وجوب

الترتيب المذكور ومن ثم قال في الروضة ونقله الرافعي عن الجويني وغيره للأقرب ايثار الابدان اتحاد جنس الميت والمفوض اليه والافلا لكن ابطال جمع متأخرون في نديه وان المذهب (ولا يقرب المحرم) اذا مات قبل فعل تحلل العمرة او فعل التحلل الاول للمصح ولو بعد دخول وقته كما اطلقوه خلافا لمن الحق دخوله بفعله لان العبرة بحاله في الحياة ودخول وقته لا يبيح شيئا من المحرمات (طيبا) ولا يخلط ماء غسله بكافور ونحوه (ولا يؤخذ شعره وظفره) اي لا يجوز ذلك وإن لم يبق عليه غيره كما اقتضاه اطلاقهم واعتمده الزركشي وغيره اذ مبنى النسك على ان الغير لا ينوب في بقيته وذلك ابقاء لاثار الاحرام وللخبر الصحيح في محرمات لا تمسوه طيبا ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة ملييا وصريحه حرمة لباس ذكر مخيطا وستروجه امرأة وكفيها بقفاز نعم لو تعذر غسله لا يجزئ لتليده راسه وجب حلقه على الاوجه وكذا لو تعذر غسل ما تحت ظفره الا بقله ولا بأس بالتخير عند غسله كجلوس المحرم عند متبخر ولا فدية على حاله ومطيه خلافا للبقيني

على الكافر تغسيل المسلم ولا على القاتل ونحوه ذلك لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط وقد تقدم عن المحلى انه يكره للذمية تغسيل زوجها المسلم ع (قوله) وان لا يكون كافرا في مسلم) اي ولو بالعكس عبارة النهائية والاتحاد في الاسلام او الكفر اه ثم قال وكذا الكافر البعيد اولى بالكافر من المسلم اه وغبارة المغنى والروض واقارب الكافر الكفار اولى به اه اي بتجهيزه من غسله ونحوه اسنى (قوله) ولا قاتلا) اي الميت ولو بحق كما في اثره نهاية واسنى قال ع ش عن شرح البيهجة وهذا اعداه السبكي الى غير غسله فقال ليس اقامته حق في غسله ولا الصلاة عليه ولا دفنه وه قضية كلام غيره ونقله في الكفاية عن الاصحاب بالنسبة للصلاة اه (قوله) للأقرب) الى قوله لكن ابطال في المغنى والنهاية (قوله) ولا افلا) اي فليس لرجل تفويضه لامر او عكسه مغنى زاد الاسنى وهو على طريقة هؤلاء اعنى الجويني وغيره من وجوب الترتيب المذكور اما على استحبابه وهو ما قدمته عن جماعة فيجوز ذلك وهو ما صرح به في المطالب ثم ساق كلام الجويني مساق الاوجه الضعيفة بل كلام والده الامام يشهر بانه لا نمارى له فالمتعمد الجواز غايته ان المفوض ارتكب خلاف الاولى لتفويته حق الميت عليه بنقله الى غير جنسه اه (قوله) في نديه (الخ) تقدم عن الاسنى انه المعتمد فيجوز للرجال التفويض للنساء وبالعكس إلا انه خلاف الاولى اه وظاهر صنيع الشارح اعتماده ايضا خلافا لما في البجيرى حيث قال واختلف الناس هل هذا الترتيب الواقع بين الرجال والنساء واجب او مندوب ذهب جمع الى الاول ووافقهم ابن حجاج والمعتمد الثاني ثم قال ويؤخذ من كلام الحلبي ان الترتيب مندوب في اتحاد الجنس واجب فيما اذا اختلف الجنس فاذا كان الحق لرجل وغسلت امرأته بالعكس حرم حنفى اه وفي ع ش أخذنا من كلام النهاية ما يوافق هذا التفصيل (قوله) وانه المذهب) الظاهر عطفه على نديه (قوله) او فعل التحلل الاول (الخ) اي فان مات بعده كان كغيره في طلب الطيب كما سيأتي نهاية ومغنى (قوله) ولا يخلط (الخ) عبارة النهائية والمغنى اي يحرم تطيبه وطرح الكافور في ماء غسله كما تمتنع فعله في كفته اه (قوله) اي لا يجوز) الى قوله وصريحه في النهاية والمغنى (قوله) اي لا يجوز ذلك) اي تحرم إزالة ذلك منه نهاية ومغنى قال في شرح البيهجة ثم ان أخذنا من ذلك شيئا وانتف بتسريح أو نحوه صرفي كفته ليدفن معه اه وفي سم عليه والحاصل ان ما انفصل من الميت او من حي ومات عقب انفصاله من شعر او غيره ولو يشير ايجب دفنه لكن الافضل صره في كفته ودفنه معه مر (قوله) غيره) اي غير الخلق نهاية ومغنى (قوله) على ان الغير) اي غير الميت نهاية (قوله) لا ينوب) اي المحرم (في بقيته) اي بقية النسك عبارة النهائية والمغنى لا يقوم به كالمو كان عليه طواف او سعى اه (قوله) وذلك) اي حرمة ما ذكر من التطيب والاخذ (قوله) لا تمسوه (الخ) بفتح الفوقية والميم لغير ان داود له بضمها وكثير الميم قسطلاني اه ع ش (قوله) وصريحه) اي الخبر (قوله) وجب حلقه على الاوجه وكذا (الخ) اعتمد ذلك مر فيهما (قوله) ولا بأس) الى قوله لو من ثم في النهاية والمغنى الا قوله خلافا للبقيني (قوله) عند غسله) بل ولا قبله من حين الموت ع ش (قوله) كجلوس المحرم (الخ) ولا ياتي هنا ما قبل من كراهة جلوسه عند العطار بقصد الرأحة للحاجة الى ذلك هنا بخلافه هناك نهاية عبارة سم التشبيه في مطلق الجواز وإلا فالجلوس المذكور مكروه اه (قوله) ولا فدية على حاله (الخ) اي ولو لغيره عند قول المتن (وتطيب المعتدة (الخ) اي لا يحرم تطيبها نهاية ومغنى وينبغي كراهته خروج من الخلاف ع ش (قوله) من التفجع) اي على الزوج نهاية (قوله) بالموت)

وقدمت ذوات الارحام على ذوات الوالدين في غسل الاناث لانهن أشفق منهن ولضعف الوالدين في الاناث ولهذا لا يرث امرأة بولا لا يعتقها او منتميا اليه ينسب او لا مشرح مر (قوله) وان لا يكون كافرا في مسلم) بقى عكسه (قوله) ولا افلا) اي فليس للاب تغسيل ابنته مع وجود اجنبية (علي الاوجه وكذا) اعتمد ذلك مر فيهما (قوله) كجلوس (الخ) التشبيه في مطلق الجواز وإلا فالجلوس المذكور مكروه نيه على ذلك

(وتطيب المعتدة) المحدة (في الاصح) لزوج المعنى المحرم للطيب عليهما من التفجع وميلها للزواج أو ميلهم اليها بالموت ومن متعلق ثم جاز تسكينها في ثياب الزينة والجديد أنه لا يكره في غير المحرم أخذ ظفره وشعر ابطه وعانته وشاربه) لانه لم يرد فيه نهى بل يستحب لما فيه

متعلق بزوال المعنى قول المتن (الظاهر كراهته الخ) أى وإن اعتاد إزالته حياتهم محل كراهة إزالة شعره ما لم تدع حاجة إليه وإلا كان لبدن راسه وطينه بصيغ أو نحوه أو كان به قروح مثلاً وجدهم بما يجب لا يصل الماء إلى أصوله إلا بإزالته وجبت كما صرح به الأذرعى في قوته وهو ظاهر نهاية قال ع ش قوله مر وجبت الخ وينبغي أن مثل ذلك ما لوشق جوفه وكثر خروج النجاسة منه ولم يكن قطع ذلك إلا بخياطة الفتق فيجب وينبغي جواز ذلك إذا ترتب على عدم الخياطة مجرد خروج أمعائه وإن أمكن غسله لازماً في خروج وجهه هتكاً لحرمته والخياطة تمنعه وبقي ما لو كان بيدن الميت طبعاً يمنع من وصول الماء فهل يجب إزالة الشعر حينئذ ما لا فيه نظراً والأقرب الثانى قياساً على ما اعتمدته الشارح مر في باب الوضوء من أنه يعنى عن الطبع في الحى ويكتفى بغسل الشعر وإن منع الطبع ووصول الماء إلى البشرة ولا يجب التيمم عنه خلافاً للشيخ الاسلام سكن الشارح خص ذلك ثم بالشعر الذى في إزالته مثلاً كاللحية وما غيره كشعر الأبط والعانة فتجب إزالته الذى ينبغي هنا العفو بالنسبة لجميع الشعور لأن في إزالة الشعر من الميت هتكاً لحرمته في جميع البدن اهـ (قوله لأنه محدث) وهو ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم والمراد به هنا ما لم يوافق قواعد الشرع ع ش (قوله حرم خنته وإن عصى بتأخير) كذا في النهاية (قوله خنته الخ) قال في العباب كالأنوار قلعه سنه سم أى الميت مطلقاً محرماً أو لا (قوله أو تعذر الخ) أى وإن وجب إزالة شعر يمنع الغسل والفرق ظاهر مر سم على حج ثم ماذا كظاهر حيث لم يكن تحت قافته نجاسة أما إذا كان تحتها ذلك فلا ييمم على معتمد الشارح مر بل يدفن حالاً من غير تيمم ولا صلاة وعلى ما قاله ابن حجج من أنه يصح التيمم مع النجاسة إذا تعذرت إزالتها ييمم ويصلى عليه وبقى ما لو وجد تراب لا يكتفى بالميت والحى فهل يقدم الأول أو الثانى فيه نظراً والأقرب بل المتعين تقديم الميت لأنه إذا عم به الميت يصلى عليه الحى صلاة فاقد الطهورين وإذا تيمم به الحى لا يصلى به على الميت لعدم طهارته فأى فائدة في تيمم الحى به ع ش عبارة شيخنا وماتحت قلقة الألف فلا بد من فسحها وغسل ماتحتها إن تيسر وإلا فإن كان ماتحتها طاهر أيم عنه وإن كان نجساً فلا ييمم بل يدفن بلا صلاة كفاقد الطهورين على ما قاله الرملى لأن شرط التيمم إزالة النجاسة وقال ابن حجر ييمم للضرورة وينبغي تقليده لأن في دفنه بلا صلاة عدم احترام للميت كما قاله شيخنا وعلى كل فيحرم قطع قلقة وإن عصى بتأخير اهـ (فصل في تكفين الميت) وحمله وتوابعهما (الميت) إلى قوله ويقدم في النهاية والمعنى (قوله بعد غسله) ينبغي بعد طهره ليشمل التيمم ثم رايته عبر به في النهاية بصري فتعبر الشارح بالغسل جرى على الغالب قال ع ش قوله مر بعد طهره مفهومه أنه لو كفن قبل طهره ثم صب عليه لغسله لم يجز ولكنه يعتد به ويحتمل أن كونه بعد طهره أولى فلا يرجع وفي سم على المنهج (فرع) هل يجوز التكفين في ثوب بال بحيث يذوب سريراً لكنه سائر في الحال فيه نظراً ويحتمل الجواز بشرط أن لا يعد لإزراء بالميت انتهى اهـ (قوله ومزعفر) أى بالمعنى السابق في اللباس وهو ما ينطبق عليه المزعفر عراف ع ش (قوله للرجل وخش) فيمتنع تكفينهما في المزعفر والحريير مع وجود غيرهما لا المعصفر ولا يجوز المسلم تكفين قريبه الذى فيما يمتنع تكفين المسلم فيه نهاية عبارة المعنى

الجو جري بر (قوله ومن ثم حرم خنته) قال في العباب كالأنوار وقلعه سنه (قوله أو تعذر غسل ماتحت قلقة) (قوله) أى وإن وجب إزالة النجاسة يمنع الغسل والفرق ظاهر مر (قوله وعليه فييمم عما تحتها) بقى ما لو كان تحتها نجس لا يزول إلا بعد الختان

(فصل في تكفين الميت وحمله وتوابعهما) (فرع) المتجه فيمن مات لا بس حرير لحاجة أنه وإن وجد بعد الموت مقتضى طلب دفنه فيه كمن استشهد وهو لا بس له لم يجرى نزع بل يدفن فيه لأن دفن الشهيد في أثوابه التي قتل فيها مطلوب شرعاً وإن لم يوجد ذلك كن لبسها ونحو جرب وقل ومات فيها وجب نزعها ثم رايته أن شيخنا الشهاب الرملى أفتى بجميع ذلك ولو تعدى لبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بما لا لبس للتعدى به فينزع مر (قوله للرجل وخش) ولا يجوز المسلم تكفين قريبه الذى فيما يمتنع تكفين المسلم فيه

من النظافة (قلت الاظهر كراهته والله أعلم) لأنه محدث وقد صرح النهى عن محدثات الأمور التي لم يشهد الشرع باستحسانها وزعم أنه تنظيف يعارضه احترام أجزاء الميت ومن ثم حرم خنته وإن عصى بتأخير اهـ أو تعذر غسل ماتحت قلقة كما اقتضاه إطلاقهم وعليه فييمم عما تحتها (فصل في تكفين الميت وحمله وتوابعهما) (يكفن) الميت بعد غسله (بألباسه حياً) فيجوز حرير ومزعفر المرأة والصبي والمجنون مع الكراهة للرجل وخش

واما المعصفر فتقدم الكلام فيه في فصل اللباس اه قال ع ش قوله لم لا المعصفر فانه مكروه (قوله حله) اي حل ما ذكر من الحرير والمزغفر للرجل والخنثى (قوله فيه) اي الوجوب (حينئذ) اي حين فقد غير ما ذكر (قوله ولقتيل المعركة) عطف على قوله لاذم لم يجد غيره اي ويبحث الاذرعى ايضا حالة لقتيل المعركة وهو الشهيد كرى (قوله بشرطه) اي بان يحتاج اليه للحرب مغنى ظاهره لادفع نحو قتل اسكن صرح النهاية بشموله ايضا عازا ته ولو استشهد في ثياب حرير لبسها الضرورة كدفع قل جاز تسكفيتها فيها مع وجود غيرها كما سيأتي من ان السنة تسكفيتها في ثيابها التي استشهد فيها لاسيما اذا تاملت بدمه كما اتي به الوالد رحمه الله تعالى تبعه للاذرعى في آخر كلامه ولهذا لو لبس الرجل حرير الحسكة او قل مثلا واستمر السبب المبيح لذلك الى موته حرم تسكفيتها عملا بعموم النبي اتي به الوالد رحمه الله تعالى ايضا واهتمده سم قال ع ش قوله لم راضرة فلو تعدى بلبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا اللبس للتعدي فيزع مر سم على حجب وقوله لم جاز تسكفيتها الخ لقضية التعبير بالجواز انه لا يكون اولى وقضية ايضا جواز التعدد وهو ظاهر لان لبسه في الاصل الحاجة فاستدبت اه ع ش (قوله اسكنه) اي الاذرعى (خالفه) اي بحه الحل لقتيل المعركة (قوله) ويقدم على نحو حرير الخ وفاقا للاسنى وخلافا للنهابة والمغنى والشهاب الرملى عبارة سم المعتمد تقديم الحرير مر اه قال ع ش وهل يقتصر على ثوب واحد ام يجب الثلاثة نقل سم عن مر انه لما جاز للضرورة وهي تندفع بالواحد فليقتصر عليه والا قرب وجوب الثلاثة لان الحرير يجوز في الحى لادنى حاجة كالجرب والحسكة ودفع القمل بل وللتجمل وما هنا اولى اه (قوله وجد غيره) اي ثوبا طاهرا بخلاف ما لاذم لم يكن يجد طاهر ايسكن في المتنجس اي بعد الصلاة عليه عازا بالاذل تصح مع النجاسة سم على البهجة اه ع ش (قوله وان حل لبسه الخ) اي في خارج الصلاة نهابة (قوله) ولينظر في هذا مع مامر الخ وحجاب بانه يصل علىه او لا ثم يكفن فيه والكلام حيث لا يمكن تطهير الكفن ولا وجد نحو لاذخر او طين ولا فبعد تطهيره وتسكفيتها فيه او بعد ستره بنحو الاذخر والطين ثم يكفن فيه اي في المتنجس او قبل جميع ذلك لصحتها اي الصلاة قبل التسكفين والستر سم (قوله ومع مامر) كانه يريد به قوله في شرح بم في الاصح ومحل توقيف التيمم اي والصلاة وحينئذ فقضية ذلك صحة الصلاة عليه مكفنا في متنجس لم يجد غيره ولم يمكن تطهيره وفيه نظر وقياس الحى هو الصلاة عليه عازا بقبل تسكفيتها سم (قوله ان محله) اي الشرط المذكور (قوله وحينئذ) اي حين ان محله ان امكن الخ (قوله ولا سو مع به) اي المتنجس فيصلى عليه مكفنا فيه هذا مفاد كلامه ومر عن سم وع ش آتفا ما تخالفه وفسر السكردى ضمير به بالحرير ولعله سبق قلم (قوله وتسكفن) الى قوله ولم يحرم في المغنى والى قوله مع ان القياس في النهاية (قوله وتسكفن محدة الخ) اي مع الكراهة اخذنا مامر عن ع ش في تطييبها (قوله في ثوب زينة) اي كاياح تطييبها سم (قوله كما مر) اي قبيل الفصل (قوله وجد غيره) اي من الاثواب ولو حريرا ع ش (قوله فيما يظهر) هو ظاهر وقضية وجوب تعميمه بنحو الطين لوجوب التعميم في الكفن ولو لم يوجد الا حب فهل يجب التسكفن فيه بادخال الميت فيه لانه سائر فيه نظرا ولا يبعد لوجوب قال مرو ويتجه تقديم نحو الحناء الملعجون على الطين لان التطيين مع وجوده ازرابه سم (قوله بجرمة ستر الجنابة الخ) اي وستر توابيت الاوليا مع ش (قوله

وبحث الاذرعى حله لاذم لم يجد غيره وظاهر ان مراده بالحل ما يشمل الوجوب اذ لا خفاء فيه حينئذ ولقتيل المعركة لاذل لبسه بشرطه وكان عليه حالة الموت لكنته خالفه في مواضع اخرى وبحث هو وغيره انه يحرم التسكفين في متنجس بما لا يعفى عنه وجد غيره وان حل لبسه في الحياة ويقدم على نحو حرير لم يجد غيرهما ولينظر في هذا مع ما ياتي في المسائل المشورة ان شرط صحة الصلاة عليه طهر كفته ومع مامر آتفا ما يعلم منه ان محله ان امكن تطهيره وحينئذ فان امكن تطهير هذا تعين والا سو مع به وتسكفن محدة في ثوب زينة وان حرم لبسها له في الحياة كما مر ويحرم في جلد وجد غيره لانه مزر به وكذا الطين والحشيش فان لم يوجد ثوب وجب جاد شم حشيش ثم طين فيما يظهر (فرع) اتي ابن الصلاح بجرمة ستر الجنابة بحرير

شرح مر (قوله) ويقدم على نحو حرير غيرهما المعتمد تقديم الحرير مر (قوله) ولينظر في هذا مع ما ياتي الخ بحجاب بانه يصل علىه او لا ثم يكفن فيه والكلام حيث لا يمكن تطهير الكفن ولا وجد نحو اذخر او طين ولا فبعد تطهيره وتسكفيتها فيه او بعد ستره بنحو الاذخر والطين ثم تسكفيتها فيه اعنى في المتنجس او قبل جميع ذلك لصحتها قبل التسكفين والستر (قوله ومع مامر) كانه يريد قوله في شرح بم في الاصح ومحل توقف صحة التيمم اي والصلاة الخ وحينئذ فقضية ذلك صحة الصلاة عليه مكفنا في متنجس لم يجد غيره ولم يمكن تطهيره وفيه نظر وقياس الحى هو الصلاة عليه عازا بقبل تسكفيتها سم (قوله وتسكفن محدة في ثوب زينة) اي كما يباح تطييبها (قوله فيما يظهر) هو ظاهر وقضية وجوب تعميمه بنحو الطين لوجوب التعميم في الكفن

وكل ما المقصود به الزينة
ولو امرأة كما يحرم ستر
بيتها بحريز وخالفه الجلال
البلقيني فجوز الحريز فيها
وفي الطفل واعتمده جمع
مع أن القياس هو الاول
(وأقله ثوب) يستر العورة
المختلفة بالذكرورة
والانثوة دون الرق
والحرية بناء على الاصح
الذي صرح به الرافعي
أن الرق يزول بالموت وإن
بقيت آثاره من تغسيله
لامته وقول الزركشي لو
زال ملكه لم يغسلها برده أنه
يغسل زوجته مع زوال
عصمتها عنه ثم الاكتفاء
بساتر العورة هو ما صححه
المصنف في جميع كتبه إلا
الايضاح ونقله عن
الاكثرين كالخبي ولأنه
حق لله تعالى وقال آخرون
يجب ستر جميع البدن إلا
رأس المحرم ووجه
الحرمة لحق الله تعالى كما
يأتي عن المجموع ويصرح
به قول المذهب أن ساتر
العورة فقط لا يسمى
كفنا أي والواجب
التسكفين فوجب الكل
للخروج عن هذا الواجب
الذي هو لحق الله تعالى
وأطال جمع متأخرون

وكل ما المقصود به الزينة لعل المراد به ما يحرم كازعفر والافستر البيت بما لا يحرم المقيس عليه مكره
لا حرام وقد يقال إن كان الستر مع وضع نحو قص فينبغي التحريم لانه حينئذ كستر البيت وإن كان بدونه
فينبغي الحل لانه حينئذ كالتدثر ثم رايث كلام الجلال البلقيني في حواشي الروضة ظاهر في أن صور الحل
بما ذكره تبصرى (قوله) وخالفه الجلال البلقيني فجوز الخ) أي لأن ستر سريرها يعد استعمالا متعلقا
بيديها وهو جائز لها فهمما جاز لها فعله في حياتها جاز فعلها بعد موتها حتى يجوز تحليلتها بنحو حلي الذهب
ودفنه معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين أي ولا عليها دين مستغرق ولا يقال انه تضییع مال لانه تضییع
بغرض وهو إكرام الميت وتعظيمه وتضييع المال وإتلافه لغرض جائز مر سم على حج أي ومع ذلك فهو
باقى على ذلك الورثة فلو أخرجهما سبل أو نحوه جاز لهم أخذه ولا يجوز لهم فتح القبر لا خراجه لما فيه من هتك
خرمة الميت مع رضاهم بدفنه معها ولو تعدوا وفتحوا القبر وأخذوا ما فيه جاز لهم التصرف فيه ع ش وزاد
شيخنا عقب مثل ما مر عن سم لكنه مع الكراهة اه وقول سم ودفنه معها الخ باقى في شرح ويجوز
رابع وخامس ما يقتضى خلافه وإلى رده اشار سم بقوله لا يقال الخ (قوله وفي الطفل) أي الصبي شيخنا
(قوله واعتمده جمع) وهو أوجه نهاية قول الماتن (ثوب) أي واحدته غنى (قوله يستر العورة) أي عورة
الصلاة ع ش (قوله المختلفة بالذكرورة الخ) أي فيجب في المرأة ما يستر بدنها إلا وجهها وكفيها حرمة كانت
أرامة وجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة بل لكون النظر إليهما يقع في الفتنة غالبا شرح
مر اه سم (قوله وإن بقيت الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما مر من جواز تغسيل السيد لها لأن ذلك ليس
لكونها باقية في ملكه بل لأن ذلك من آثار الملك كما يجوز للزوج تغسيل زوجته مع أن ملكه زال عنها اه
(قوله وإن بقيت آثاره الخ) لك أن تقول لا تقتصر في ستر عورتها على ما بين السرة والركبة أيضا اثر من
اثار الرق فان وجد نص من الشارع من التفرقة بين اثر واثر فليذكر ولا لاف التفرقة تحكم بحسب تبصرى هذا
مجرد بحث وإلا ففي النهاية والمنفى والاسنى وغيرها مثل ما في الشرح ويمكن التفرقة باز في اتباع الاثر
الاول اذ راه للميت دون الثاني (قوله مع زوال عصمتها) أي ولهذا جاز نكاح اختها وأربع سواها سم
(قوله وقال آخرون يجب ستر جميع البدن الخ) وجمع ابن المقرئ بين الوجهين في روضه فقال وأقله ثوب
يعم البدن والواجب ستر العورة فحمل الاول على أنه حق لله تعالى والثاني على أنه حق للميت وهو جمع حسن
مغنى (قوله فوجب الكل) أي كل البدن (قوله كما يأتي) أي في شرح ولا تنفذ الخ (قوله وأطال جمع
الخ) وعبارة النهاية وأقله ثوب واحد يستر البشرة هنا كالصلاة فجميع بدنه إلا رأس المحرم ووجه المحرمة
كما صححه المصنف في مناسكه واختاره ابن المقرئ في شرح إرشاده كالأذرع تبعاً لجمهور الخراسانيين وقام بحق
الميت وما صححه في الروضة والمجموع والشرح الصغير من أن أقله ما يستر العورة محمول على وجوب ذلك لحق
الله تعالى وفي المنفى نحوه هو عبارة شيخنا قالوا يجب ثوب واحد يستر جميع البدن إلا رأس المحرم ووجه المحرمة
على المعتمد وإن كان محجوراً عليه بالفلس ولو قال الغرماء يكفن في ثوب والورثة من ثلاثة أجيب الغرماء
بخلاف ما لو قال الغرماء يكفن بساتر العورة والورثة بساتر جميع البدن فانه يجب الورثة ولو اتفقت الورثة
ولم يوجد إلا أحب فهل يجب التسكفين فيه بأدخال الميت فيه لانه ساتر فيه نظر ولا يبعد الوجوب قال مر
ويجوز تقديم نحوه الحناء المعجون على الطين لأن التطيين مع وجوده إزاراه (وخالفه الجلال البلقيني فجوز)
هو الذي اعتمده مر (قوله) وخالفه الجلال البلقيني الخ) أي لأن ستر سريرها يعد استعمالا متعلقا بيديها
وهو جائز لها فهمما جاز لها فعله في حياتها جاز فعلها بعد موتها حتى يجوز تحليلتها بنحو حلي الذهب ودفنه
معا حيث رضى الورثة وكانوا كاملين ولا يقال انه تضییع مال لانه تضییع لغرض وهو إكرام الميت وتعظيمه
وتضييع المال وإتلافه لغرض جائز مر (قوله دون الرق والحريه) أي فيجب ما ستر من الاثني ولورقة
ما عدا الوجه والتسكفين وجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة بل لخوف الفتنة غالباً شرح مر
(قوله مع زوال عصمتها عنه الخ) أي ولهذا جاز له نكاح اختها وأربع سواها (قوله وهذا مستثنى الخ) كذا

في الانتصار له وعلى الاول يؤخذ من قول المجموع عن الماوردي وغيره لو قال الغرماء يكفن بساترها والورثة يساغف كفن في السابغ اتفاقا فان الزائد على ساترها من السابغ حق (١١٦) مؤكدا للبيت لم يسقطه فقدم به على الغرماء كالورثة فيأثمون بمنعه وإن لم يكن واجبا في التكفين

والغرماء على ثلاثة جاز بلا خلاف ويكفن في ثلاثة أثواب من ماله ولو كان في ورثته محجور عليه أو غائب على المعتمد فتى كفن الميت من ماله ولم يكن عليه دين مستغرق كفن في ثلاثة وجوبا اه (قوله في الانتصار له) اي لما قاله آخرون (قوله وعلى الاول) وهو أقل الكفن ما يستر العورة (قوله بساترها) أي العورة (قوله يساغف) أي يجمع البدن (قوله فيأثمون) أي الغرماء والورثة (قوله وهذا مستثنى الخ) كذا في شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فان قيل هو غير واجب من حيث التكفين وان كان واجبا من حيث حق الميت قلنا لو سلم عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا حاجة له بل لا معنى معه للاستثناء من منع ما يصرف في المستحب سم (قوله وإلا فقد جزم الخ) أي وإن لم نقل باستثناء تقديم الميت هنا على الغرماء من المنع الآتي لم يصح ما تقدم عن المجموع عن الماوردي وغيره لانه قد جزم الخ ثم هذا مبني على ما اختاره تبع الشيوخ الاسلام من أن ساتر جميع البدن مستحب وتقدم عن سم منعه وفاقا للنهاية والمغنى وغيرهما (قوله وعلى ماتقرر الخ) متعلق بقوله الاتي يحمل قول الخ (قوله من تا كده) أي السابغ (وتقدمه) أي الميت (به) أي بالسابغ (قوله اعتمد الاول) أي أقل الكفن ساتر العورة (قوله لانه) أي ساتر العورة فقط (قوله وإلا) أي وإن لم يحمل قول البعض المذكور على ماتقرر من تا كدا الاستحباب بل كان الوجوب فيه على حقيقته (لم يبق خلاف الخ) ولك منع الملازمة بالجمع السابق عن النهاية والمغنى (قوله انه واجب الخ) مقول القول (قوله أو الغرماء) أول منع الخلو فقط (قوله ومن كونه حقه الخ) عطف على قوله من تا كده الخ والضمير الاول للسابغ والثاني للبيت (قوله بانه يسقط الخ) أي الزائد على الساتر (قوله كما يأتي) أي في شرح ولا تنفذ وصيته الخ (قوله وقول الشافعي الخ) مبتدأ خبره قوله صريح الخ (قوله انه واجب الخ) يعني أن السابغ حق وكذله (قوله للخروج الخ) عطف على قوله للبيت (قوله كما أفاده) أي قوله للخروج الخ (قوله وفيه تناقض) أي إذا قطع الاول يسلب كون الزائد حقا لله تعالى والقطع الثاني يثبت له ولك مع التناقض بأن المراد بالقطع الاول أن وجوب الساتر حق محض لله تعالى وبالقطع الثاني أن وجوب الزائد لحق الميت مشوب بالحق لله تعالى كما يأتي (قوله ليس من كلام المتولي) أي بل من ملحقات المجموع على حسب فهمه منه أي وقول المتولي واجب المراد به حق مؤكدا للبيت (قوله وبما تقرر) أي في توجيه ما صححه المصنف في جميع كتبه الخ من الاكتفاء بساتر العورة وتوجيه قول جمع انه يجب ستر جميع البدن الخ المقيده ان الخلاف بينهما إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله من الاتفاق المذكور) أي السابق عن المجموع عن الماوردي وغيره (قوله يرد بان الحق الخ) أقول الذي حكاه عن شرح الروض لم يعبر به في شرح الروض بل عبارته على وجه آخر لا يلزمه ما أورده والحاصل أن الشيخ لم يقصد بالحل الذي ذكره رفع الخلاف الذي بين الأصحاب في أن الواجب ما يعم البدن أو ساتر العورة فقط حتى يرد عليه ما أورده بل قصد دفع التناقض في عبارة الروض ولا إشكال في اندفاع

في شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فان قيل هو غير واجب من حيث التكفين وإن كان واجبا من حيث حق الميت قلنا لو سلم عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا حاجة له بل المعنى معه الاستثناء من منع ما يصرف في المستحب (قوله وبما تقرر علم أن قول شيخنا في شرح الروض الخ) أقول هذا الذي حكاه عن شرح الروض لم يعبر به في شرح الروض بل عبارته على وجه آخر لا يلزمه ما أورده وذلك لانه قال في الروض ما نصه وأقله ثوب يعم البدن والواجب ستر العورة اه فقال في شرح قوله وأقله ثوب يعم البدن ما نصه ولعل مراده هنا انه وجب لحق الميت بالنسبة للغرماء اخذا من الاتفاق الاتي في كلام الماوردي وغيره لا لحق الله تعالى وإلا فهو مناقض لقوله والواجب ستر العورة اه بحرفه وهذا لا يتوجه عليه الرد الذي ذكره لان الشيخ لم يقصد بالحل الذي ذكره رفع الخلاف الذي بين

وهذا مستثنى لما تقرر من تأكد أمره لقوة الخلاف في وجوبه وإلا فقد جزم الماوردي بأن للغرماء منع ما يصرف في المستحب وعلى ماتقرر من تا كده وتقدمه به يحمل قول بعض من اعتمد الاول انه واجب لحق الميت أي لا للخروج من عهدة التكفين الواجب على كل من علم به ولا لم يبق خلاف في أن الواجب ساترها أو السابغ فعلم انه بالساتر يسقط حرج التكفين الواجب عن الامة ويبقى حرج منع حق الميت على الورثة أو الغرماء ومن كونه حقه يحمل تصريح آخرين بانه يسقط بايصانه باسقاطه كما يأتي وقول الشافعي رضى الله عنه إذا غطي من الميت عورته فقط سقط الفرض لكنه أخل بحقه صريح فيما قررته انه واجب للبيت كما أفاده قوله لكنه أخل بحقه لا للخروج من عهدة التكفين كما أفاده قوله سقط الفرض وفي المجموع عن المتولي القطع بالاكتفاء بساتر العورة ثم القطع بأن الزائد لا يسقط باسقاطه لانه واجب لحق الله وفيه تناقض إلا أن يكون قوله لحق الله ليس من كلام المتولي فانه لا تناقض فيه

وبما تقرر علم أن قول شيخنا في شرح الروض لعل مراد القائلين بوجوب الزوائد انه لحق الميت بالنسبة للغرماء أخذا من الاتفاق المذكور لا لحق الله تعالى وإلا فهو تناقض يرد أن الحق أنه تناقض وأن ذلك الحمل لا يصح لأن الخلاف

في وجوب ساترها او الكل إنما هو بالنظر لحق الله كما تقرر في توجيههما (١١٧) ويأتي عن المجموع التصريح به في

ان الوصية باسقاط الزائد لا تنفذ لانه واجب لحق الله تعالى ولا ينافي ذلك الاتفاق المذكور لان الوجوب فيه لحق الآدمي فهو مبني على ان الواجب ساترها لحق الله والزائد لحق الآدمي ويعلم منه بالاولى تقدمه بالزائد عليهم على وجوب الزائد لحق الله فصح الاتفاق ولا بد من ستر البشارة هنا كالصلاة (ولا تنفذ) بتشديد الفاء والبناء للمفعول ويجوز عكسه (وصيته باسقاطه) أي ساتر العورة لما تقرر أنه حق لله تعالى بخلافه بما زاد عليه خلافا لما في المجموع عن جمع فانه إنما يأتي على الضعيف أن الواجب ستر جميع البدن لحق الله تعالى فقول له لحق الله صريح في البناء على هذا الضعيف لما تقرر عنه في التفرع على الاول الذي صححه أن الزائد حقه يتقدم به على الورثة كما صرح به نقله الاتفاق السابق وما مر عن الشافعي فان قلت ظاهر كلام بعضهم أن وصيته لا تنفذ باسقاطه وإن قلنا أنه حقه لان إسقاطه له مكروهه والوصية به لا تنفذ قلت كون وصيته باسقاطه مكروهه ممنوع كيف وفيه من المسامحة بحقه للورثة او الغرماء مالا يخفى وبه

التناقض في عبارة الروض بذلك الجمل سم (قوله) إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (الخ) تقدم عن النهاية والمغني رفع الخلاف بحمل الوجه الاول على أنه حق لله تعالى والثاني على أنه حق للميت ثم قال ما حاصله ان الكفر بالنسبة لحق الله تعالى فقط ثوب ستر العورة وبالنسبة لحق الميت مشو باحق الله تعالى ما يستر بقية البدن وبالنسبة لحق الميت فقط الثوب الثاني والثالث فكل من الساتر للعورة والسايغ للبدن لا يسقط بوصية ولا بغيرها والثالث الذي هو محض حق الميت من الثوب الثاني والثالث يسقط بالوصية وبمنع الغرماء لا الورثة كلاً أو بعضها واعتمده متعقبو كلامهما (قوله) ويأتي أي أنفاً (عن المجموع الخ) عطف على قوله تقرر الخ (قوله) التصريح به أي بان الخلاف إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله) في ان الوصية باسقاط الخ) أي في ذكر المجموع هذا الكلام عن جمع (قوله) ولا ينافي ذلك أي ان الخلاف إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله) الاتفاق المذكور أي عن المجموع عن الماوردي وغيره (قوله) لان الوجوب أي وجوب الزائد (فيه) أي الاتفاق المذكور (قوله) فهو أي الاتفاق المذكور (قوله) ان الواجب ساترها لحق الله تعالى الخ) اعتمده النهاية والمغني وغيرهما كما مر (قوله) ويعلم منه أي من تقدم الميت بالزائد على القول بانه لحق الآدمي (قوله) عليهم أي الغرماء (قوله) على وجوب الزائد أي على القول بان وجوب الزائد الخ (قوله) بتشديد الفاء إلى المتن في النهاية واقتصر المغني على الاول (قوله) بخلافه بما زاد الخ) أي بخلاف الوصية باسقاط الزائد على ساتر العورة فتنفذ (قوله) خلافاً لما في المجموع عن جمع الخ) المعتمد ما في المجموع لان الزائد على ستر العورة حق لله والميت فلم يملك إسقاطه بالوصية نظراً لثباته حق لله تعالى مر اه سم وتقدم عن النهاية والمغني مثله واعتمده شيخنا (قوله) لما في المجموع الخ) أي المار انفاً من ان الوصية باسقاط الزائد لا تنفذ لانه واجب لحق الله تعالى (قوله) فقول أي قول المجموع المتقدم انفاً (قوله) صريح في البناء الخ) يدفعه ما مر انفاً عن سم وقوله لما تقرر الخ يجاب عنه بان علة الوجوب مركبة ذكر احد جزاها هناك والجزء الاخر هنا (قوله) وما مر الخ) عطف على قوله نقله الخ (قوله) ظاهر كلامهم الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله) ممنوع) قدر رد أن السائل لم يدع مجرد ان هذه الوصية مكروهة بل انها وصية بمكروه (قوله) كيف وفيه من المسامحة بحقه الخ) يجاب عنه بانه ليس حقه له وحده بل فيه حق لله تعالى مر اه سم (قوله) هو أي ستر العورة فقط (قوله) مزر به أي يجعله ذاعيب (قوله) إسقاطه أي الزائد كروي قول المتن (والا فضل للرجل ثلاثة) لا ينافيه وجوب الثلاثة من

الاصحاب في أن الواجب ما يعم البدن أو ساتر العورة فقط حتى يقال أن ذلك الجمل لا يصح لان الخلاف الخ بل قصد دفع التناقض في عبارة الروض كما يصرح به قوله لعل مراده وقوله ولا فهو متناقض لقوله الخ ولا إشكال في اندفاع التناقض عن عبارة الروض بذلك الجمل ولا ينافي ذلك ان الخلاف الواقع بين الاصحاب بالنظر لحق الله تعالى لجواز ان يكون صاحب الروض اعتمد وجوب ما يعم لكنه جعل وجوبه مشو باحق الله تعالى وحق الميت ومحض وجوب ساتر العورة لحق الله ولا يمنعه من هذا الجمل كونه خلاف مراد تاويل ذلك القول لو سلم ذلك لجواز ان يوافق في الحكم ويخالفه في صفته وسببه فليتأمل (قوله) خلافاً لما في المجموع عن جمع الخ) المعتمد ما في المجموع لان الزائد على ستر العورة حق لله والميت فلم يملك إسقاطه بالوصية نظر الثابتة حق الله مر (قوله) والوصية به لا تنفذ) قدر رد عليه أن الوصية بالزيادة على الثلث مكروهة أو محرمة مع انها نافذة بشرط اجازة الورثة وبجواب بالفرق بين الوصية المكروهة والوصية بالمكروه كما فہنا نحن فيه فليتأمل وبجواب ايضا بالفرق بان المكروه هنا وقع الايصاء به قصد ائتماره ووقع الايصاء به تبعاً لغير مكروه بل لمسنون وهو الايصاء بالثلث او اقل لا يقال قضيته انه لو اوصى ثم بالزيادة قصد ان تنفذ لاننا نقول هذا لا يتصور لعدم تمييز الزيادة بدليل أنه لو اوصى بقر الثلث لواحد مثلاً ثم بشئ آخر مثلاً ورثه الورثة بالزيادة اشتركا في الثلث بالنسبة فليتأمل (قوله) قلت كون وصيته باسقاطه مكروهه ممنوع) قدر رد أن السائل لم يدع مجرد ان هذه الوصية مكروهة بل انها وصية بمكروه (قوله) كيف وفيه من المسامحة بحقه للورثة الخ) يجاب بانه ليس

بندفع ما يقال هو مزر به فكيف جاز له إسقاطه على أن فيه من التخلي عن الدنيا وزينتها ما هو لائق بالحال (والا فضل للرجل)

التركة لأنها وإن كانت واجبة فلاقتصار عليها أفضل مما زاد على ذلك ولذا قال ويجوز رابع وخامس نهاية ومعنى (قوله أي الذكر) إلى قوله كما أطلقوه في النهاية والمعنى الإقلوه ووجه محرمه (قوله أي الذكر) أي بالغاً كان أو صديداً أو محرماً معنى ونهاية قال ع ش أي أو ذمياً كما هو ظاهر إطلاقه اهـ (قوله ووجه محرمه) استطرادى بل ينبغي إسقاطه (قوله) لكنه خلاف المستحب عبارة الروض وإن زيد الرجل على الثلاثة لفائف قبصا وعمامة جاز قال في شرحه وليست زيادتهما مكروهة لكنها خلاف الأولى كافي المجموع اهـ (قوله المطلقين التصرف) أفهم امتناع الرابع والخامس إذا كانوا أو بعضهم محجوراً عليهم ويوافقه قوله الآتي ولهم الزيادة عليها إلا أن كان فيهم محجور عليهم والحاصل امتناع الزيادة على الثلاثة حيث كان فيهم محجور عليهم ولا جازت لهم بلا حصر سم عبارة النهاية نعم محل ذلك أي جواز الرابع والخامس إذا كان الورثة أهلاً للتبرع ورضوا به فإن كان فيهم صغير أو مجنون أو محجور عليه بسفه أو غائب فلا اهـ زاد المعنى أو كان الوارث بيت المال فلا اهـ (قوله) لكن مع الكراهة عبارة الغني وأما الزيادة على ذلك أي الرابع والخامس فهي مكروهة وإن أشعر كلام المصنف بحرمتها وبحتم في المجموع اهـ (قوله) كما أطلقوه اعتمده النهاية والمعنى (قوله) تحريمه أي الأكثر سم (قوله) فهو الأصح من كلام الأذرعى (قوله) لأنه اضاعة مال الخ يمنع استلزامه للتحريم بما تقدم عن سم وغيره في دفن المرأة مع حليها من أنه تضيق اغرض وهو إكرام الميت وتضييع المال لغرض جائز ويأتي عن البجيرمي ما يوافقه (قوله أي المرأة) إلى قوله لنظير ما تقرر في النهاية والمعنى الإقلوه أو من مال المورسين لفقدهما ذكر وقوله لنا كداسره إلى وإذا قلنا (قوله) أي المرأة قضية إطلاقه وما مر عن النهاية في الرجل ولو صغيرة (قوله) وتكره الزيادة الخ عبارة الروض وتكره الزيادة على الخمسة قال في شرحه للمرأة وغيرها قال في المجموع ولو قيل بتجريمها الخ (فرع) هل الخمسة للمرأة كاللثلاثة الرجل فلا شيء منها يسقط وإن كان فيهم محجور عليه سم أقول بصرح بالثاني قول شرعى الروض والمنهج أما منعه أي الوارث من الزائد على الثلاثة ولو في المرأة لجائز بالاتفاق كما حكاه الأمام وبه علم أن الخمسة ليست متأكدة في حق المرأة كدال الثلاثة في حق الرجل حتى يجبر الوارث عليها كما يجبر على الثلاثة وبه صرح في الروضة اهـ قال البجيرمي قوله وليست الخمسة في حق غير الذكر كاللثلاثة الخ فتلخص من هذه العبارة ومن عبارة مر أن الخمسة في حق الرجل وغيره على حد سواء فلا تجوز إلا برضا الورثة ولا تجوز إذا كان فيهم محجور عليهم وإن الثلاثة في حق الرجل وغيره على حد سواء فتجوز الورثة عليها ولا توقف على رشد اهـ (قوله) وتكره الزيادة عليها قال في المجموع ولو قيل بتجريمها لم يعد شرح المنهج قال البجيرمي قوله ولو قيل بتجريمها الخ ضعيف والمعتمد لأحرمة في الزيادة على الخمسة لأنه لغرض شرعى وهو إكرام الميت اهـ (قوله) هذا كله أي الأفضل والجائز في الرجل وغيره (قوله) ممن تلومه نفقته أي من سيد وزوج وقريب نهاية ومعنى (قوله) أو من بيت المال الخ فنحرم الزيادة عليه من بيت المال كما يعلم من كلام الروضة وكذا لو كفن بما وقف للتكفين كما أفنى به ابن الصلاح ولا يعطى الخنوط والقطن فإنه من قبيل الأمور المستحبة التي لا تعطى على الأظهر نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر فتحرّم الزيادة عليه الخ أي ويجرم على ولي الميت أخذه وإذا اتفق ذلك فقرار الضمان على ولي الميت دون أمين بيت المال لكنه طريق في الضمان ولا يجوز لو أحدهم ما نبشه لتقصيرهما بالدفن وقوله مر ولا يعطى الخنوط الخ أي من

أي الذكر (ثلاثة) نعم كل منها البدن غير رأس محرم ووجه محرمه اتباعاً لما فعل به صلى الله عليه وسلم (ويجوز) بلا كراهة لكنه خلاف المستحب (رابع وخامس) برضا الورثة المطلقين التصرف وكذا أكثر لكن مع الكراهة كما أطلقوه قال في المجموع ولا يبعد تحريمه لأنه اضاعة مال إلا أنه لم يقل به أحد اهـ وقال الأذرعى جزم ابن يونس بالتحريم وهو قضية أو صريح كلام كثيرين فهو الأصح (و) الأفضل (لها) أي المرأة ومثلها الخنثى (خمس) لطلب زيادة الستر فيها وتكره الزيادة عليها هذا كله حيث لا دين وكفن من ماله ولا واجب الاقتصار على ثوب ساتر لكل البدن أن طلبه غريم مستغرق أو كفن ممن تلومه نفقته ولم يتبرع بالزائد أو من بيت المال أو وقف الأكفان

حقه وحده بل فيه جق لله مر (قوله) لكنه خلاف المستحب عبارة الروض وإن زيد الرجل على الثلاثة لفائف قبصا وعمامة جاز قال في شرحه وليست زيادتهما مكروهة لكنها خلاف الأولى كافي المجموع اهـ (قوله المطلقين التصرف) أفهم امتناع الرابع والخامس إذا كانوا أو بعضهم محجوراً عليهم ويوافقه قوله الآتي ولهم الزيادة عليها إلا أن كان فيهم محجور عليهم والحاصل امتناع الزيادة على الثلاثة حيث كان فيهم محجور عليهم ولا جازت لهم بلا حصر مر (قوله) لكن مع الكراهة أي الأكثر (قوله) وتكره الزيادة عليها عبارة الروض وتكره الزيادة على الخمسة قال في شرحه للمرأة وغيرها قال في المجموع ولو قيل بتجريمها

او من مال الموسرين لفقد ما ذكرولو اختلف الورثة في الثلاثة ودونها واكثر او اتفقوا على (١٩) ثوب واحد او كان فيهم محجور عليه

فالثلاثة ولهم الزيادة عليها
الا ان كان فيهم محجور عليه او
الورثة والغرماء المستغرقون
في سائر العورة والبدن
فسائر البدن لما مر انه
حقه يتقدم به عليهم لتأكد
امره بقوة الخلاف في
وجوبه وإن اسقطه وهذا
فارق لجانبهم في منع سائر
المستحبات وإذا قلنا باجبار
الغرماء والورثة على السابغ
كما تقرر فليس مثله بقية
الثلاثة بالنسبة للغرماء بل
للورثة فإذا اتفقوا على ثوب
اجبرهم الحاكم على الثلاثة
لتظهير ما تقرر انها حقها
بالنسبة لهم فقدم عليهم
مالم يسقطها لا لكونها
واجبة من حيث التكفين
وفارق الغرماء الورثة هنا بان
حقه في الثلاث اضعف
منه في السابغ فلم يمنع الغرماء
تقديم ابراء ذمته ومنع
الورثة لانه لا معارض
لحقه وقول المجموع القول
بوجوب الثلاث شاذ بمجمله
القول بوجوبها من حيث
واجب التكفين وليس
كلامنا فيه وانما هو في
وجوبها من حيث أنها حقها
ولم يسقطه ولا معارض
ومن ثم قال السبكي والاذري
يجبرهم الخادم على الثلاث
وان كان فيهم محجور قال
الاذري او غائب وقول
الاذري الاجبار انما يتأتى
على الوجه الشاذ ان الثلاث
واجبة علم رده مما تقرر في

بيت المال والموقوف والزوج وغيرهم اه عش (قوله او من مال الموسرين الخ) أى ولم يتبرعوا بالزائد كما
هو ظاهر قال البصري ما عايط البسار هنا اه وقال البجيرمي عن عش والمراد بالموسرين يملك كفاية
سنة لمونه وان طالب من واحد منهم تعين عليه ثلاثا يتواكلوا اه وبأن ما يتعلق به (قوله او كان الخ) عطف
على قوله اخلاف الورثة الخ (قوله محجور عليه) أى او غائب نهاية (قوله فالثلاثة) أى لزوم انها قال عش
(فرع) هل يجب التكفين الذى في ثلاثة حيث لا مانع من الغرماء ولا وصية بالاقتصار على واحد كما سلم
في ذلك ظاهر اطلاقهم نعم وقد رافق مر على ذلك سم على المنهج اه (قوله محجور عليه) أى او غائب
نهاية (قوله ان اسقطه) غاية لقوله بقوة الخلاف الخ (قوله وهذا) أى بقوله لنا كذا مره الخ (قوله
فليس مثله) أى مثل السابغ في الاجبار عليه (قوله بالنسبة للغرماء) فلو قال الغرماء يكفن في ثوب والورثة
في ثلاثة اجيب الغرماء نهاية ومغنى (قوله بل للورثة) أى بالنسبة للورثة فيجبرون على بقية الثلاثة فلا يسقط
الثاني والثالث الا بايصاء او منع الغريم سم (قوله فاذا اتفقوا) تفريع على قوله بل للورثة (قوله
اجبرهم الحاكم) حاصل ما عتمدته الشارح أن السكفن يتقسم على اربعة أقسام حق الله تعالى وهو سائر
العورة وهذا لا يجوز لاحد اسقاطه مطاقا وحق الميت وهو سائر بقية البدن فهذا البيت اسقاطه بالوصية
دون غيره وحق الغرماء هو الثاني والثالث فللغرماء عند الاستغراق اسقاطه والمنع منه دون الورثة حق
الورثة وهو الزائد على الثلاث فللورثة اسقاطه والمنع منه ووافق الجلال الرملى والمغنى على هذه الانقسام
الا الثاني منها فاعتمدان فيه حماة رحمة البيت فاذا اسقط الميت حقها بقي حق الله فليس لاحد اسقاط شىء
من سابغ جميع البدن عندهما كرى على افضل (قوله الغرماء الورثة) فاعل ففعول (وقوله هنا) أى حيث
اجبت الغرماء في منع الزائد على السابغ دون الورثة فاجبوا على الثلاثة (قوله مالم يسقطها) أى بقية
الثلاثة (قوله بان حقها) أى الميت (قوله فلم يمنع) أى حقها في الثلاثة وكذا الضمير المستتر في قوله الاق
ومنع الخ (القول بوجوب الخ) أى الوجه القائل بوجوب الخ (قوله ومن ثم) أى لاجل كون قول
المجموع محمولا على ذلك (قوله ذلك الوجه) أى الشاذ (قوله ومن ثم) أى لاجل رد قول الاذري المذكور
بذلك المقرر و(قوله ذلك) أى قول الاذري المذكور (قوله انها) بيان لما (قوله قال) إلى قوله بحث في

الخ (فرع) هل الخمسة للمرأة كالثلاثة لرجل فلا شىء منها يسقط وإن كان فيهم محجور عليه (قوله فليس
مثله بقية الثلاثة بالنسبة للغرماء) اعلم ان كلامهم صريح في وجوب الثلاثة لحق الميت وان لا يسقط الثاني
والثالث الا بايصاء او منع الغريم وذكر الشارح في شرح قول الارشاد ولا الوارث أى ليس له المنع من
ثلاث لفائف ما نصه وظاهر قولهم لفائفهم لو ارادوا ثلاثة ليست لفائف لم يجابوا وهو محتمل لما فيه من
مخالفة السنة المتأكدة في مثل ذلك وان يلزمهم فعل سائر المستحبات ثم رابت الشارح بعنى الجوجرى بحث
ان ذكرها ليس بقيد بل خرج مخرج الغالب وأنه لو اراد بعضهم جعل الثلاثة على غير هيئة لفائف ومنع
بعضهم منها لم يجب الممتنع ولو اتفقوا على المنع منها وارادوا ثلاثة لا على هيئة لم يمنعوا اه ما في شرح
الارشاد وظاهر كلامهم ان الثلاث واجبة لحق الميت لا مستحبة واما وجوب كونها لفائف فحل نظر
وسياتى فيه كلام غن الاسعاد فان قلت وجوب الثلاثة يتأق قول المصنف كغيره والافضل للرجل ثلاث
قلت ممنوع لجواز ارادة انها افضل في الجملة ويكتفى بالافضلية في بعض الصور كما لو كف من غير التركة
فالافضل للتكفين تسكينه في الثلاث وهذا لا يتأق وجوبها من التركة بشرطه وجواز ارادة الاقتصار
عليها افضل كما يشعر به قوله ويجوز اربع وخامس وهذا لا يتأق وجوبها في نفسها (فرع) منع الغريم
من الثاني والثالث ثم بعد الدفن ابرام ثلاثه نبش الميت وسرق كفته فهل يجب الثاني والثالث ولا نظرا
لان منعه منع التعلق بالتركة فلا يعود اليها فيه نظر واحتمال (فرع اخر) هل يجب التكفين
الذى في ثلاث حيث لا منع من الغريم ولا وصية سواء كان له وارث او لا كما هو ظاهر اطلاقهم
فيه نظر (قوله بل للورثة) أى بالنسبة للورثة (قوله فلم يمنع الغرماء) الضمير في يمنع يرجع لحقه

تقرر بذلك الوجه ومن ثم لما استشكل ذلك على السبكي أجابه بما ذكرته أنها واجبة لحق الميت لانها بجمله كما يترك للمفلس دست ثوب

ايجابها لحق الله تعالى فلا
تسقط وان اوصى باسقاطها
اه (فرع) قال وارث
اكفنه من مالي وقال اخر
من التركة اجيب دفعا لمئة
الاول عنه وبحسب الاذرعى
ان الحاكم يعتبر الاصلح
فيجب المتبرع لاستغراق
دين او خيث التركة او قتلها
مع كثرة اطفاله وهو وجيه
مدر كالا نفلا او قال وارث
اكفنه من المسئلة واخر من
مالي اجيب الاول على ما يحسنه
الزركشى والوجه ما نقله
الاذرعى عن السرخسي انه
يجاب الثاني دفعا للعار عنه
ومثله قول واحد من مالي
واخر من بيت المال او قال
وارث ادفعه في ملكه واخر
في مسئلة اجيب الثاني
لانه لا عار هنا بوجه (ومن
كفن منها) اى الذكر
وغيره (بثلاثة) فهي
لثلاث (متساوية في عمومها
لجميع البدن ثم في عرضها
وطولها اى الافضل فيها
ذلك فلا ينافى ما ياتى ان
الاولى اوسع لان المراد ان
اتفق فيها ذلك كما ياتى ليس
فيها قيص ولا عمامة للرجل
ولا ازاد وخر للدراة اتباعا
لما فعل به صلى الله عليه وسلم
(وان كفن في خمسة زيد
قيص وعمامة) لغير محرم
(تحتهن) اى اللثائف كما
فعله ابن عمر رضى الله عنهما
بولد له

النهاية والمغنى (قوله قال) اى السبكي (قوله دفع المنة الاول) ومن ثم لا يكفن فيما تبرع به اجنبى عليه الا
ان قبل جميع الورثة وليس لهم ابداله ان كان بما يقصد تكفينه لصلاحه وعلفه فيتعين صرفه اليه فان كفنوه
في غيره ردوه لما السكه والا كان لهم اخذه وتكفينه في غير نهاية وامداد قال ع ش قوله مر لا يكفن اى
لا يجوز وقوله مر الا ان قبل جميع الورثة اى ان كانوا اهلا وقوله ردوه لما السكه اى وجوبا واخذ من
هذا حكم ما يقع كثير من انه اذا مات شخص بوفى له با كفان متعددة من انه يكفن في واحد منها وما افضل
يرد لما السكه ما لم تبرع به المالك للوارث او تدل القرينة على أنه قصد الوارث دون الميت فلو اراد الوارث
تكفينه في الجميع جاز ان دلت قرينة على رضا الدافعين بذلك كنعوا عتقادهم صلاح الميت والا كفن في واحد
باختيار الوارث وفعل في الباقي ما سبق من استحقاق المالك له الا ان تبرع به ولا يكفى في عدم وجوب الرد
ما جرت به العادة من ان من دفع شيئا لنحو ما ذكر لا يرجع فيه بل لا بد من قرينة تدل على رضا الدافع بعدم
الرد وقوله مر والاى ان لا يقصد تكفينه الخ اه ع ش (وهو وجيه مدر كالا نفلا) محل تأمل إذ غايته
تقييد اطلاق لعنى بقضيه ولا محذور فيه وكمن تقييد صادر من متأخر لاطلاق كلام المتقدمين واعتاده
الشارح وغيره بل وقع كثيرا للشارح ايضا انه يقيد اطلاق من سبقه ويرتضيه ويقره حيث كان المغنى
والقواعد تقضى به وما هنا كذلك إذ ملاحظة براءة ذمته او خلوص كفننه عن الشبهة او خفتها او حاجة
اطفاله اولى بالاعتناء من دفع المنة فالحاصل ان تقييد الاذرعى رحمه الله تعالى خلى عن الانتقاد وحري بالاعتماد
بصرى وهو الظاهر وان اشعر اقرار النهاية والمغنى الفرع وسكوته ما عمن بحسب الاذرعى باعتماد اطلاق
الفرع (ومثله قول واجد الخ) اى فيجاب الاول دفعا للعار عنه عبارة شرح العباب قال الاذرعى والظاهر
ان الداعى الى تكفينه من عنده يجاب دون الداعى اليه من بيت المال لما اشار اليه اه وهو ظاهر اه سم
(قوله اى الذكر) الى قول المتن ويسن في النهاية الاقوله على مالي او لا وكذا في المغنى الاقوله اى الافضل
الى كاي (قوله وغيره) اى من الاثني والخمسة قول المتن (لثائف) هل يعتبر له مفهوم حتى لو اراد الورثة
ثلاثة لا على هيئة اللثائف لا يجابون ولا يعتبر فيجابون قال في الاسعاد الظاهر الاول نظرا الى تقييد
الميت والاستهانة به لخالفه السنة في كفننه نهاية واعتاده شبخنا وكذا ع ش عبارته وافاد قوله فهي لثائف
انه لا يكفى التقييد او الملوطة عن احداها وهو موافق لما ياتى عن الاسعاد فتنبه له اه وقوله لما ياتى الخ
نعنى به ما قد مناه انفا (قوله متساوية الخ) وقيل متفاوتة قال سفل من سرتة الى ركبته وهو المسمى بالازار
والثاني من عنقه الى كعبه والثالث يسترجع جميع بدنه مغنى ونهاية واسنى قال ع ش قوله متساوية الخ اى
بمعنى انه لا تنقص واحدة منها عن ستر جميع البدن اه وفيه تأمل (قوله في عمومها لجميع البدن الخ) اى
غير رأس المحرم ووجه المحرمة كما سيأتى مغنى ونهاية (قوله اى الافضل فيها ذلك) اى المساواة المذكورة
قول ع ش اى ان تستر جميع البدن اه لا يناسب التفرع الاق (قوله ان الاولى الخ) اى المبسوطة
اولا من اللثائف الثلاث (قوله لان المراد الخ) او المراد بتساوها وهو الوجه كما افاده الشيخ
شمولها لجميع البدن وإن تفاوتت نهاية (قوله ذلك) اى الاوسع قول المتن (وان كفن) اى ذكر نهاية
ومغنى قول المتن (زبد قيص الخ) لم ار لا تمتار رحمهم الله تعالى شيئا في بيان قيص الميت وظاهر الاطلاق

(قوله اجيب دفعا الخ) ومن ثم لا يكفن فيما تبرع به اجنبى عليه إلا ان قبل جميع الورثة شرح مر (قوله
ومثله قول واحد من مالي واخر من بيت المال) عبارة شرح العباب قال الاذرعى والظاهر ان الداعى الى
تكفينه من عنده يجاب دون الداعى اليه من بيت المال لما اشار اليه اه وهو ظاهر اه (قوله في المتن لثائف) هل
يعتبر له مفهوم حتى لو اراد الورثة ثلاثة لا على وجه اللثائف لا يجابون ولا يعتبر فيجابون قال في الاسعاد
الظاهر الاول نظر الى تقييد الميت والاستهانة به لخالفه السنة في كفننه شرح مر وقوله نظرا الخ قضيته
امتناع نقص المرأة عن خمسة لخالفه السنة في كفننها السكن وقوله ومن كفن منها الخ افاد جواز الثلاثة اللثائف
لها يكون الواجب لها اما خمسة المذكورة في قوله ران كفت في خمسة واما الثلاثة اللثائف (قوله في المتن

على ما بين سرتها وركبتها
أولا (وخمار) على راسها
ثالثا (وقيص) على بدنها
ثانيا (ولفائف) (ولفائفات)
متساويتان اتباعا لفعله
صلى الله عليه وسلم ببنته
أم كلثوم (وفي قول
ثلاث لفائف) الثالثة
عوض عن القميص إذ لم
يكن في كفته صلى الله عليه
وسلم (وازار وخمار
ويسن) القطن لأنه صلى
الله عليه وسلم كفن فيه
(والاييض) لذلك وللخبر
الصحيح البسوا من ثيابكم
البياض وكفنوا فيها
موتاكم (ومحله) الاصل
الذي يجب منه كسائره و
التجهيز (أصل التركة)
التي لم يتعلق بعينها حق كما
يأتي أول الفرائض لاثلثها
فقط ولا أصلها في مزوجة
بموسر لما سذكروه ويقدم
من طلب التجهيز منها على
من طلبه من ماله كما مر
ويراعى فيها حاله سعة
وضيقا وان كان مقترا
على نفسه في حياته ولو كان
عليه دين على ما شمله إطلاقهم
ويفرق بينه وبين نظيره
في المفلس بأن ذاك يناسبه
إلحاق العار به الذي رضيه
لنفسه لعله ينزجر عن
مثل فعله بخلاف الميت
وتجهيز المبعوض في ملكه
وعلى سيده بنسبة الرق

مع السكوت أنه كقميص الحى فليراجع نعم رأيت في شرح الكنز للزين بن نجيم الحنفى مانصه والقميص
من المنسكب إلى القدم بلاد خاير يص لانها تفعل في قميص الحى ليتسع اسفله للدشى وبلا جيب ولا كمين ولا
تسكف اطرافه والمراد بالجيب الشق النازل على الصدر اه وهذا هو الذى عليه العمل إلا ان قوله لا تسكف
اطرافه هل المراد به عدم كف الجنين بعضهم إلى بعض او عدم كف الذليل محل تأمل بصرى وقوله ولم ار
لا تمتاخ اقول ما تقدم انفا عن المغنى وغيره والثانى من عنقه الى كعبه وسكوت العلماء حتى في كتبهم على
الذى عليه العمل كالصرح في بيان القميص على وفق ما ذكره عن شرح الكنز وقوله هل المراد به الخ
الظاهر ان المراد ما يشمل ذينك جميعا فلا يكفى شئ منهما كما عليه العمل قول المتن (وان كفتت في خمسة
فازار الخ) تصريح بأنه لا يجب فيما إذا زاد على اللفائف اذا كفتت في خمسة التعميم سم (قوله لغير مجرم)
راجع للقميص ايضا (قوله وفي قول الخ) أى فيما إذا كفتت المراتب في خمسة (قوله الثالثة عوض الخ) عبارة
النهاية والمغنى أى واللفافة الثالثة بدل القميص لان الخمسة لها كالثلاثة للرجل والقميص لم يكن في كفته
صلى الله عليه وسلم اه قول المتن (ويسن الايض) وسبأنى أن المغسول أولى من الجديد بدنها ومغنى (قوله
والاييض الخ) ولو قيل بوجوبه الا ان لم يعدد ما في التسكف في غيره من الازرار لكن اطلاقهم بخالفه وينبغى
ان ذلك جائز وان اوصى بغير الايض لانه مكروه والوصية لا تنفذ ثم ظاهر اطلاقهم بنبذ الايض ولو كان
الميت ذميا عس (قوله وكفنوا فيها الخ) ويكره ان يكون في التسكف غير البياض كجعل نحو عصفر فوق
راسه واسفل قدميه شيخنا (قوله الاصل) الى قوله لا ثلثها في النهاية والمغنى قول المتن (اصل التركة) فان لم
تسكن الخ ولا يشترط وقوع التسكين من مكلف كما في المجموع وفيه عن البندنجى وغيره ولو مات انسان
ولم يوجد ما يكفن به الا ثوب مع مالك غير محتاج اليه لزمه بذله بالقيمة كاطعام المضطر زاد البغوى في فتاويه
فان لم يكن له مال فجاءنا لان تسكفنه لازم للامة ولا بدل يصار اليه مغنى ونهاية واسنى اقول قد يقال قولهم
ولا بدل الخ محل تأمل لتصريحهم باجزاء الحشيش والطين عند فقد الثوب فليتأمل وايضا فينبغى ان يكون
محل ذلك حيث كان من الموسرين ولا يغنى عن هذا الشرط فرض عدم الاحتياج اليه كما هو ظاهر لانه قد
يحتاج لثمة بصرى وقوله لتصريحهم باجزاء الحشيش الخ في تقريره نظر ظاهر لإذ الثوب غير مفقود هنا
بالنسبة لجميع من علم بالميت وقوله حيث كان من الموسرين أى ولم توجد الاغنياء مثلا كفى سم عن مر
(قوله التي لم يتعلق بعينها) أى جميعها كما هو المتبادر ويفيده قوله كما يأتى الخ وبه يندفع ما لم هنا (قوله
ولا اصلها الخ) لا يخفى ما فيه من الركة عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من هذا الاصل من لزوجها
مال ويلزمه نفقتها ككفنها ونحوه عليه فى الاصح الا ترى اه وهى سالمة عنها (قوله كما مر) أى فى
الفرع (قوله ويراعى) الى المتن فى النهاية إلا ما أنبه عليه (قوله ويراعى) أى وجوبا قال سم وظاهر
انه مجرم تسكفنه ولو كان في ذمته دين مستغرق فى غير اللاتين به لانه ازاراه وهو حرام اه (قوله فيه)
أى فى التجهيز من الترك (قوله سعة وضيقا) فان كان مكثرا فن جياذ الثياب او متوسطا فن متوسطا
او مقلا فن خشنها شرح المنهج (قوله ولو كان الخ) غابة عس (قوله على ما شمله الخ) عبارة النهاية
كما اقتضاه اطلاقهم اه (قوله عن مثل فعله) الاولى عن فعله كاعبر به النهاية (قوله بنسبة الرق

وان كفتت في خمسة فازار الخ) تصريح بأنه لا يجب فيما إذا زاد على اللفائف اذا كفتت في خمسة التعميم فكلام
الاسعاد المار في غير ذلك خصوصا وقد علل بخالف السنة وما هنا غير مخالف لموافقة ما فعل ببنت رسول
الله ﷺ (قوله متى لم يتعلق الخ) فى اطلاق هذا التقييد نظر لان الحق إذ لم يستغفرها لا يمنع انها محل
(قوله وان كان مقترا الخ) اعتمد مر (قوله ولو كان عليه دين على ما شمله اطلاقهم) اعتمد مر وعبارة
شرح الروض ويغنى حمله على ما إذ لم يكن عليه دين مستغرق إلا فينبغى اعتبار تقديره كما اعتبروه فى المفلس
ويحتمل الفرق بتذكر كسب الميت بخلاف الحى بمكته كسب ما يليق به غالبا اه وظاهر انه مجرم تسكفنه
فى غير اللاتين به لانه ازاراه وهو حرام (وبفرق بينه وبين نظيره فى المفلس) انظر ما لومات المفلس (قوله

والحرية (الخ) عبارة النهاية وأما المبعوض فإن لم تكن بينه وبين سيده مهايأة بالحكم واضح وإلا الخ قال ع ش قوله مر بالحكم واضح أى فى أنها عليهم فعلى السيد نصف لفاقة لأن الواجب عليه بقطع النظر عن النبعض لفاقة واحدة وفى مال المبعوض لفاقة ونصف تكمل له لفاقتان فيكفن فيهما ويزاد الثالثة من ماله وبقي ماله اختلف هل موته فى نوبة السيد أو نوبته وينبغى أنه كالموت تسكن مهايأة لعدم المرجح اه (قوله) تركه الى قوله نعم فى النهاية والمغنى لإفوله كما فاده الى فؤنة التجهيز (قوله) واستغرها دين) أى متعلق بعين التركة بصرى وسم قول المتن (فعلى من عليه نفقته الخ) ولو مات من لومه تجهيز غيره بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لانتفى إلا تجهيز واحد هما نقط فالأوجه كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى أنه يقدم الميت الثانى لتبين عجزه عن تجهيز غيره شرح مر اه سم قال ع ش قوله فالأوجه الخ ظاهره وإن خيف تغير الأول وهو ظاهر لأنه تبين أن تجهيزه ليس واجبا على الثانى لعجزه اه قول المتن (من قريب) أى اصل أو فرع صغير أو كبير نهاية ومغنى (قوله) كحال الحياة) عبارة النهاية والمغنى اعتبارا بحال الحياة فى غير المكاتب ولا نفسا خبا بموت المكاتب اه (قوله) ولد كبير فقير) أى قادر على الكسب بصرى (قوله) فإن لم يكن) الى قوله كما افهمه فى المغنى لإفوله وفى وقف الا كفان وقوله أى هو كحله وكذا فى النهاية إلا قوله جملة محله (قوله) وفى وقف الا كفان ثم فى بيت المال) انظر ما وجه الترتيب بين وقف الا كفان وبيت المال مع أن كلا منهما جهة مصرف لما ذكر بصرى وقد بوجه بان تعلق حق الميت بالموقوف بالسكف اقوى واتم من تعلقه بما فى بيت المال الصالح له ولغيره ثم زابت فى ع ش ما نصه ويقدم على بيت المال الموقوف على الا كفان وكذا الموصى به إلا كفان وهل يقدم والحالة ما ذكر الموقوف على الموصى به أو يقدم الموصى به أو يتخير فيه نظر والاقرب الثانى لأن الوصية تمليك فهى اقوى من الوقف اه (قوله) فعلى اغنياء المسلمين) ظاهره ولو محجورين فعلى وليهم الاخراج مر اه سم قال ع ش المراد بالغنى منهم من يملك كفاية سنة كذاها مش وهو موافق لما فى الروضة فى الكفارة وفى المجموع فيها الغنى من يملك زيادة على العمر الغالب وهو المعتمد وقياه هنا كذلك وقد يفرق بشدة الاحتياج الى تجهيز الميت فليراجع اه ولو قيل بالترتيب بينهما لم يعد فيجب على الاغنياء بالمعنى الثانى ثم على الاغنياء بالمعنى الأول ثم على الا نزل منه فالانزل الى غنى الفطرة والله أعلم قول المتن (وكذا الزوج) أى وكذا محل السكف ايضا الزوج الموسر ولو بما انجر اليه من أرئها حيث كانت نفقتها لازمة له فعليه تكفين زوجته حرة كانت أوامة رجعية أو بائنا حاملا لوجوب نفقتها عليه فى الحياة بخلاف نحو الناشئة والصغيرة بان أعسر عن تجهيز الزوجة الموسرة وعن بعضه جهزت أو تم تجهيزها من مالها نهاية وكذا فى المغنى لإفوله ولو بما انجر أرئها وباتى فى الشرح ما يوافقه قال ع ش قوله مر الموسر أى بما يأتى فى الفطرة اه (قوله) أى هو كحله) أى الذى هو أصل التركة فلو قال كأصل التركة كان أولى (قوله) غير المملوكة له الخ) عبارة

أو كانت واستغرها دين) هذا يقتضى تقديم الدين على التكفين وهو ممنوع ولهذا قال فى الروض كغيره وهو أى كفن الميت مع سائر مؤن تجهيزه مقدم على الدين أى الذى فى ذمته ويصرح بذلك ايضا قوله السابق ولو كان عليه دين على ما شمله اطلاقهم وما مر نقله فيه عن شرح الروض اللهم إلا أن يرى بالدين ما تعلق بعين التركة (قوله فى المتن) سيد) لو مات السيد بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لانتفى إلا تجهيز واحد هما نقط فالذى افتى به شيخنا الشهاب الراملى أنه يقدم السيد لتبين عجزه عن تجهيز غيره شرح مر (قوله) فعلى أغنياء المسلمين) ظاهره ولو محجورين فعلى وليهم الاخراج مر اه سم قال ع ش فى شرح الروض وفيه أى المجموع عن البند نبغى وغيره ولو مات انسان ولم يوجد ثم ما يكفى به إلا نوب مع مالك غير محتاج اليه لومه بدلهه بالقبضة كالطعام للبصطر زاد البغوى فى فتاويه فان لم يكن له مال فجاءنا لأن تكفينه لازم للامة ولا بد له بصار اليه اه وعبارة العباب فان لم تكن تركة فجاءنا اه وظاهره أنه لا يجب حينئذ قيمته على أغنياء المسلمين فلينظر على هذا محل الوجوب عليهم فان كان محله إذا كثروا لا نوب فلم وجب عليهم إذا كثرت ولم يجب إذا لم يوجد إلا واحد ثم أوردت ذلك على مر محله على ما إذا لم توجد الاغنياء مثلا (قوله) فيلزمه مؤن تجهيز زوجته وخادمها) ولو ماتت الزوجة

والحرية وإن لم يكن مهايأة وإلا فعلى ذى النوبة (فان لم تسكن) تركته ولا ماله لحق بها وهو الزوج كما أفاده سبأه أو كانت واستغرها دين أو بغيره لا يكتفى (ف) مؤنة التجهيز كلها أو ما بقى منها (على من عليه نفقته من قريب وسيد) ولولا م ولد ومكاتب كحال الحياة نعم يجب تجهيز ولد كبير فقير ولا يرد لأنه الآن عاجز والعاجز يجب مؤنته فان لم يكن له منفق وجب فى وقف الا كفان ثم فى بيت المال فان لم يكن أو ظلم متوليه يمنعه فعلى أغنياء المسلمين (وكذا الزوج) عطف على جملة محله أصل التركة أى هو كحله فيلزمه مؤن تجهيز زوجته وخادمها غير المملوكة له وغير المكررة على الأوجه

النهاية هذا إذا كانت مملوكة لها فان كانت مكترأة أو أمته أو غيرهما فلا يخفى حكمه ومعلوم أن التي أخذتها
إياها بالانفاق عليها كما تمثال قال ع ش قوله أو أمته أي فيجب عليه تكفينها لكونها ملكة لا لكونها خادمة
وقوله مر أو غيرهما أي بان كانت متطوعة بالخدمة والحكم فيها عدم الوجوب اه ع ش (قوله إذ ليس لها
الخ) أي فلا يجب عليه تكفينها ع ش (قوله بخلاف من صحبتها الخ) أي فيجب عليه تجزيها ع ش وبصري
(قوله وبائن الخ) عطف على زوجته (قوله مطلقا) أي حاملها منه أولا (قوله وإن أسرت الخ) أي الزوجة
حرة كانت أو أمه (قوله ودعوى عطفه على أصل الخ) رد للجهل وتبعه النهاية عبارته وبما تقرر أي في حل
المتن علم أن جملة وكذا الزوج عطف على أصل التركة كما أشار إليه الشارح راد الما قيل إن ظاهره يقتضي أن
محل وجوب الكفن على الزوج حيث لا تركة للزوجة وهو بخلاف لما في الروضة وأصلها اه (قوله على أهل
وحده) أي على الخبز فقط لا على بجموع المبتدأ والخبر (قوله بلز مهارة المني) أي إذ مدلول التركيب حينئذ
ومحل الكفن الزوج مثله ولا خفاء في ركنه وقول سم والزوج ممنوع قطعاً منعاً ظاهراً إذ حاصل المعنى
حينئذ أن محل أصل التركة في غير المزوجة والزوج في المزوجة أي ركة في ذلك اه إن أراد بحاصل المعنى
المدلول الصناعات فكارة أو المعنى المقصود فليس الكلام فيه كما يأتي في الشرح (قوله والغاء قوله كذا الخ)
هو ممنوع أيضاً إذ يكفي أن من فوائده بيان اختصاص الخلاف بالمعطوف دون المعطوف عليه إذ هو مفيد
ذلك إن كان العطف من قبيل المفردات كإدلاله عليه استقراء كلام المصنف كقوله في باب الحواشي والقرى بشرط
تساويها جنساً وقدرا وكذا حلولاً واجلاً وصحة وكسراً في الأصح اه فتأمل ولا تغفل اه وقد يقال إن أراد
بقوله من قبيل المفردات ما يشمل العدة كما هنا فاستدل به من كلام المصنف ليس من العدة فلا يتم تقريره
أو الفضلات فقط فانه ليس منها (قوله إلا بتكليف) لعله بأن يراد بالمحل المقدر بالعطف أصل التركة الذي
هو فرد من مطلق المحل المذكور على سبيل شبه الاستخدام فعني التركيب حينئذ أصل التركة الزوج مثله
وقال الكردى أي بتأويل الجملة بالمفرد والتقدير والزوج المماثل له في أنه محله أيضاً اه ولا يخفى أنه لا ينزل
ركة المعنى (قوله قائل ذلك) أي العطف المذكور (قوله العطف) مفعول أراد (قوله لا الصناعات) أي لا
بالنسبة للتركيب كردى (قوله إذ أصل الخ) توجيه للعطف بالنسبة للمعنى الخ يعني فكانه قال أصل التركة
محل الكفن والزوج مثله أي أصل التركة (قوله انه الخ) بيان لما تقرر (قوله قلت يلزمه الخ) اللزوم
ممنوع لما علمت من دلالة استقراء كلام المصنف وكأنه توهم أن الخلاف لا يختص بما بعد إلا إذا كان
العطف من عطف الجمل وليس كذلك كاتين سم ومرمافيه وايضا يمنع نسبة ذلك التوهم إلى الشارح
(قوله على من ذكر الخ) وإلحاقاً على أصل التركة لانه هو المعطوف عليه لا من عليه نفقة الميتم (قوله
فساد اجراء الخ) الاضافة للبيان (قوله وجود الزوج) ولعل صوابه الموافق لما قدمه في السؤال فقد الزوج
وعليه يظهر ما ذكره من لزوم اجراء الخلاف الخ إذ المتبادر حينئذ جوع في الاصح للحال كما هو الغالب
في القبول المتعددة بلا عطف واما على فرض صحة لفظ الوجود فلا يظهر وجه اللزوم وتوجيه الكردى له بما
نصه قوله قلت يلزمه الخ أي يلزمه ان لا يجري الخلاف في الزوج كما لا يجري في الاصل فاجراء المصنف

وخادما معا ولم يوجد إلا تجزئاً جداًهما فالوجه تقديم من يخشى فسادها وإلا فالزوجة شرعاً (قوله)
يلزم مهارة المعنى) هذا ممنوع قطعاً منعاً ظاهراً إذ حاصل المعنى حينئذ أن محل أصل التركة في غير الزوجة
والزوج في المزوجة وأى ركة في ذلك وقوله والغاء قوله كذا هو ممنوع أيضاً إذ يكفي أن من فوائده بيان
اختصاص الخلاف بالمعطوف دون المعطوف عليه إذ مفيد ذلك وإن كان العطف من قبيل عطف المفردات
كما دل عليه استقراء كلام المصنف كقوله في باب الحواشي والقرى بشرط تساويها جنساً وقدرا وكذا حلولاً واجلاً
وصحوة كسراً في الأصح اه فتأمل ولا تغفل وقوله قلت يلزمه الخ اللزوم ممنوع لما علمت من دلالة استقراء
كلام المصنف وكأنه توهم أن الخلاف لا يختص بما بعد كذا إذا كان العطف من عطف الجمل وليس كذلك كما
تبين (فرغ) أسلم على أكثر من العدد الشرعى وأسلمن أو كن كتابيات ثم متن وامتنع من الاختيار ينبغي

إذ ليس لها إلا الأجرة
بخلاف من صحبتها بنفقة
وبائن حامل منه ورجعية
مطلقاً وإن أسرت وكان
لها تركة كما أفهمه عطفه
المذكور ودعوى عطفه
على أصل وحده يلزمها
ركة المعنى والغاء قوله كذا
الخبر به عن الزوج إلا
بتكليف كما لا يخفى أو أراد
قائل ذلك العطف بالنسبة
للمعنى المقصود لا الصناعة
إذ أصل هو الخبر عنه في
الحقيقة بأنه المحل فالزوج
كذلك فإن قلت بل
الصناعة صحيحة وكذا حال
أي ومحل الزوج حال
كونه كالأصل فيما تقرر
أنه إذا فقد يكون على نحو
القريب وهذا اعتبار
صحيح حامل على العطف
المذكور قلت يلزمه فساد
إجراء الخلاف في كونه
على من ذكر عند وجود
الزوج

وليس كذلك وعلى كل
اندفع زعم إيهام المتن
اشترط فقرها ثم رأيت
ابن السبكي أجاب بذلك
وغيره نازعه فيه بما لا يجدى
وبحث جمع أنه يكتفى بملبوس
فيه قوة وقال بعضهم لا بد
من الجديد كما في الحياة
والذي يتجه اجزاء قوى
يقارب الجديد بل إطلاقهم
أولوية المفسول على الجديد
يؤيد الاول وهل يجزى
ذلك في السكفن من حيث
هو أو يفرق بأن مال الزوجة
معاوضة فوجب أن يكون
كما في الحياة وهي فيها إنما
يجب لها الجديد بخلاف
كسوة القريب لا يجب فيها
جديد كما هو ظاهر للنظر في
ذلك بحال والوجه الاول
كما يصرح به قولهم أن من
لزمه تسكفن غيره لا يلزمه
الانوب واحد وأنما امتاع
لاتملك وأنها لا نصير دينا
على المعسر وأن العبرة
بحال الزوج دونها بخلاف
الحياة في الكل بل نقل عن
أكثر الأصحاب وانتصر
له جمع أن كفنها لا يلزم
الزوج مطلقا وحينئذ فلا
فرق بينها وبين غيرها فيما
ذكر وخسر ج بالزوج
ابنه فلا يلزمه تجهيز زوجة
أبيه وإن لزمه نفقتها في
الحياة (في الاصح)

الخلاف في الزوج يكون فاسدا وليس كذلك اه ظاهر الفساد (قوله وليس كذلك) أى ولا خلاف
فيه وهذا كما قد مضى إضافة الفساد إلى ما بعده (قوله وعلى كل) أى من احتياى العطف (قوله زعم إيهام
المتن الخ) أى ما قيل أن ظاهره يقتضى أن وجوب السكفن على الزوج إنما هو حيث لم يكن للزوجة تركه وهو
خلاف ما في الروضة وأصلها معنى (قوله بذلك) أى بأنه عطف على قوله محلله أصل التركة كلا وبعضا لا على
قوله من قريب وسيد (قوله أنه يكتفى) أى في تسكفن الزوجة ع ش (قوله يؤيد الاول) أى بحث الجمع ومال
اليه شتم على المنهج ع ش (قوله وهل يجزى ذلك) أى الخلاف المذكور (قوله من حيث هو) أى سواء
كان السكفن للزوجة أو لغيرها (قوله بأن للزوجة) أى من السكفن (قوله وهي فيها) أى الزوجة في الحياة
(قوله في ذلك) أى في ترجيح احدا من من إطلاق الخلاف وتخصيصه بالزوجة (قوله والوجه
الاول) أى عدم الفرق وجريان الخلاف في مطلق السكفن اللازم على الغير (قوله لا يلزمه الاثوب
واحد الخ) وظاهر كلامهم أنه إذا كان الزوج موسرا لا يجب الثوب الثانى والثالث في تركه الزوجة
وبقتصر على الثوب الواحد الذى هو عليه لأن الوجوب لم يلقها أصلا نعم لو أيسر الزوج ببعض الثوب
فقط كمل من تركتها وبذبحى حينئذ وجوب الثانى والثالث لأن الوجوب في هذه الحالة لا قاهها في الجملة
مر اه سم على حج اه ع ش وكردى على بافضل اقول لو قيل في الصورة الاولى بوجوب الثانى والثالث
ايضا في تركه الزوجة لم يبعد (قوله وانما الخ) عطف على ان من لزمه الخ والضمير لمؤن التجهيز (قوله
امتناع الخ) وعليه فينبغى أنه لو اكل الزوجة سبع مثلا والسكفن باقى رجع للزوج لا للزوجة بيجزى (قوله
ان كفنها لا يلزم الزوج الخ) أى لفوات التمكن المقابل للنفقة نهاية (قوله مطلقا) أى لزمه نفقتها في
الحياة ولا (قوله وحينئذ) أى حين مخالفة حال المات بحال الحياة فيما ذكر مع نقل مقابل الاصح هنا
عن أكثر الأصحاب وانتصار جمع له (قوله بينها) أى الزوجة (قوله فيما ذكر) أى من جريان الخلاف
في مطلق السكفن (قوله وخرج) إلى قوله لا من خصوص الخ في النهاية (قوله فلا يلزمه الخ) ولومات
زوجاته دفعة بنحو هدم ولم يجد الا كفنها فهل يقرع بينهما أو تقدم المعسرة أو من يخشى فسادها أو من
مرتباهل تقدم الاولى او المعسرة أو يقرع احتمالات اقربها أو لها فيها معنى وعيار النهاية ولومات زوجته
دفعة بنحو هدم ولم يجد الا كفنها واحدا للقياس الاقراغ إن لم يكن ثم من يخشى فسادها ولا أقدمت على
غيرها أو مرتبافالا وجه تقديم الاولى مع أمن التغير وقال البندنجي لومات أقاربه أى الذين يجب نفقتهم
عليه وهم الاصول والفروع دفعة بهدم وغيره قدم في التسكفن وغيره من يسرع فسادها فان استواء قدم
الاب ثم الام ثم الاقرب فالاقرب ويقدم من الاخوين اسنهما ويقرع بين الزوجتين وذكر بعضهم احتمال
تقديم الام على الاب وفي تقديم الاسن مطلقا نظر ولا وجه لتقديم الفاجر الشقى على البر التقي وإن كان
اصغر منه ولم يذكر ما إذا لم يمكنه القيام بامر الكل ويشبه ان يجزى فيه خلاف الفطرة او النفقة اه وسيأتى
بعض ذلك في الفرائض ولومات الزوجة وخادمها معا ولم يجد الا تجهيز احدهما فالوجه اخذاهما بتقديم
من يخشى فسادها ولا قالوا للزوجة لانها الاصل والمتبوعة اه قال ع ش قوله مر ولا وجه لتقديم الفاجر
الخ أى من الاخوين فقط دون ما قبله فانه يقدم ولو كان فاجر اشقيا ومعلوم أن المراد بالاخوين ولدان للبحر
ولا نفقة الاخ ليست واجبة ولا تجهيزه اه وقال شمس (فرع) اسلم على أكثر من العدد الشرعى واسلن
او كن كتابيات ثم متن وامتنع من الاختيار يلزمه تجهيز الجميع إذ لا يصل لادامه عليه إلا بذلك الاختيار
وقد امتنع منه فلو مات قبل الاختيار بعد موت من ينبغى وجوب تجهيز الجميع من تركته اه وقال شيخنا ولو
كان له زوجتان حرة وأمة أو مسلمة وكتابية وماتت معا ولم يجد الا ما يجهز به احدهما فهل يقدم كل من الحرة
والمسلمة على الامة والسكناية لشرفها أو يقرع بينهما والظاهر الثانى اه (قوله كالحياة) إلى قوله لا من
خصوص الخ في المعنى (قوله كالحياة) أى كما عليه نفقتها في الحياة (قوله نحو ناشرة الخ) هل يشمل القرناء
أن يلزمه تجهيز الجميع إذ لا يصل لادامه عليه إلا بذلك الاختيار وقد امتنع منه فلو مات قبل الاختيار بعد

والرقامو المريضة التي لا تختم الوطء أولاً فيه نظر والأقرب الثاني لأن نفقة من ذكر واجبة على الزوج
 و(قوله وصغيرة) أي لا تختم الوطء ع(قوله نعم إن أعسر الخ) أي فإن أعسر الزوج عن تجهيز الزوجة
 المؤسرة أو عن بعضه جهزت أو تم تجهيزها من مالها نية ومغنى أي بأن لم يكن له مال ولا ورث منها شيئاً
 لوجود مانع قام بها ككفرها واستغراق الديون لتركها المتعلقة بها أما إذا كانت في ذمتها فيقدم كنفها على
 الديون سم على حج بالمعنى اه ع(قوله إن أعسر الخ) أي عند الموت وإن أيسر بعده وقبل تكفينها مراه
 سم وفي ع(ش عن من رخصه ع) بارته مشى م ر على أنه ينبغي فيها لو كان معسراً عند موت الزوجة ثم حصل
 له مال قبل تكفينها أنه يجب عليه تكفينها لبقاء علاقة الزوجية بعد الموت مع القدرة قبل سقوط
 الواجب سم على المنهج اه وهذا هو الظاهر (قوله وقال بعضهم الخ) تقدم عن النهاية اعتناؤه (قوله
 والا الخ) أي وإن لم يرث لمانع قتل واختلاف دين كافي المتزوج بكتاتية سم (قوله وهو متجه) اعتمدهم
 اه سم (قوله وبه الخ) أي يكون التكفين امتناعاً (قوله بمن ليس عنده الخ) ويحتمل الضبط بالفطرة م
 اه سم واعتمده ع(ش كما مر) (قوله فإن لم يكن لها تركة) أي أو تعلق بعينها دين (قوله أولم تجب نفقتها
 الخ) أي لنحو نشوزها (قوله فعلى من عليه نفقتها) أي قريب وسيد (قوله فالوقف الخ) استقر
 ع(ش تقديم الوصية عليه كما مر) (قوله ولو غاب) إلى قوله كما بحثه في المغنى وإلى قوله ويظهر في النهاية الاقوله كما
 بحثه إلى وقياس نظائره (قوله وهو موسر) أي ويجب عليه نفقتها (قوله أو غيره) شامل لمال غير الورثة
 فقول النهاية والمغنى فجهزت الزوجة الورثة الخ جرى على الغالب (قوله يراه) أي يستحسن التكفين بما
 ذكر (قوله رجع عليه) وكذا لو غاب أي أو امتنع القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فكيفه شخص من
 مال نفسه ع(ش أي باذن الحاكم فلا شاهد) (قوله وعلى شقه الثاني الخ) وهو التكفين بغير اذن الحاكم
 (قوله في ذمته) أي الزوج (قوله أنه لو لم يوجد حاكم) أي لم يتيسر استئذانه بلا مشقة وبلا تأخير مدة يعد
 التأخير إليها إزاء ما لميت عادة وكعدم وجود الحاكم ما لو امتنع من الاذن إلا بدراهم وان قلت ع(ش) (قوله
 ليرجع به) فلو فقد الشهود فهل يرجع أو لا لأن فقد الشهود نادر كما قالوه في هرب الجمل فيه نظر والأقرب
 الثاني ع(ش ولعل هذا بالنظر لظاهر الشرع وحكم الحاكم وأما بالنظر للباطن فله الرجوع بطريق الظاهر إذا
 نواه (قوله ولو أوصت الخ) ولو أوصت بالثوب الثاني والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثلث
 لأنها تبرع وليست وصية لوارث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وإنما لم تكن من راس المال لعدم

موتين ينبغي وجوب تجهيز الجميع من تركته (قوله نعم إن أعسر الخ) أي عند الموت وإن أيسر بعده وقبل
 تكفينها م ر وظاهر كلامهم أنه إذا كان الزوج موسراً لا يجب الثوب الثاني والثالث في تركته الزوجة
 ويقتصر على الثوب الواحد الذي هو عليه لأن الوجوب لم يلازم بل لا فاء ابتداء وهو لا يجب عليه الاثوب
 واحد لا يقال بل لا فاهما السكن الزوج تحمل عنها كالفطرة لا نأمنع ذلك ويؤيد المنع أنه لو لا فاهما الوجوب
 لوجب الاثوب الثلاث على الزوج وليس كذلك نعم لو أيسر الزوج ببعض الثوب فقط كمل من تركتها
 وينبغي حينئذ وجوب الثاني والثالث لأن الوجوب في هذه الحالة لا فاهما في الجملة ولو ماتت زوجاته دفعة
 بهمدم وغيره ولم يجد أحدًا فكفنا واحداً فالقياس الإقرار أن لم يكن ثم من يخشى فسادها والا قدمت عليها أو
 مرتباً فالوجه تقديم الأولى مع أمن التغير اخذاً بما مر وقال البندنجي لو ماتت أقاربه دفعة قدم في
 التكفين وغيره من يسرع فسادها فإن استؤا قدم الأب ثم الأقرب فالأقرب ويقدم من الأخوين أسنهما
 ويقرب بين الزوجين وذو كبر بعضهم احتمال تقديم الأم على الأب وفي تقديم الأسن طلقاً نظر ولا وجه
 لتقديم الفاجر الشقي على البر التقى وإن كان أصغر منه ولم يذكر ما إذا لم يمكنه القيام بامر السكل ويشبه أن
 يجي فيه خلاف الفطرة أو النفقة اه وسياق بعض ذلك في الفرائض شرح م(قوله والا) أي وإن لم يرث
 لمانع قتل واختلاف دين كافي المتزوج بكتاتية (قوله وهو متجه) اعتمدهم (قوله ويظهر ضبط المعسر
 الخ) ويحتمل الضبط بالفطرة م (قوله ولو أوصت بان تكفن من مالها الخ) ولو أوصت بالثوب الثاني

كانت وصية لوارث لأنها اسقطت (١٢٩) الواجب عنه وإنما يمكن إيصاؤه بقضاء دينه من الثالث كذلك لأنه لم يوفّر على أحد

تعلق الكفن مطلقا بالتركة مع وجود الزوج المورس مرسوم (قوله كانت وصية لوارث) أي فتوقف على إجازة الورثة عرّض زاد سمع عن مروى ينبغي أن يعتبر من الثالث لأنه شأن التبرع وهذه تبرع وقياس كونها وصية للزوج اعتبار قبوله بعد الموت اهـ (قوله كذلك) أي وصية لوارث مع أنه بذلك وفّر عليهم فهو في معنى الإيصاء لهم سم (قوله وفي كل ما بعده) أي إلى قول المصنف ولا يلبس قول المتن (واوسعها) أي وأطولها نهاية ومعنى (قوله أن تفاوتت الخ) عبارة النهاية والمراد أوسعها أن اتفق للمصر أنه يندب أن تكون متساوية والمراد بتساويها هو الأوجه كما أفاده الشيخ شمولها لجميع البدن وأن تفاوتت اهـ وفي سم بعد ذكر مثلها عن الأسنى الإقوله مرقا أفاده الشيخ ما نصه فقول الشارح أن تفاوتت الخ فيه إشعار بالجواب الأول وهو الموافق لما قدمه في شرح قول المصنف ومن كفن منها بثلاثة فهي أغناف اهـ (قوله) ويظهر فيما إذا تعارض الخ) أمحل محله فيما إذا ضاق الحسن بحيث لو جعل أعلى لم يمكن لفه على الآخر أما إذا تمكن لفه على المتسع الذي هو دون في الحسن فينبغي أن يتبين تقديم الأحسن كما يؤخذ من تعليمهم جعل الأوسع أعلى بما كان لفه على الضيق بخلاف العكس بل قد يقال يؤخذ من ذلك أن محل ما ذكر من تقديم المتسع مطلقا حيث لم يمكن لف الضيق عليه أما إذا تمكن لف كل منهما على الآخر فلا ترجيح إلا بنحو حسن فليتأمل بصري ويوافقه قول سم ولعل الأوجه أن يقال إن كانت أي اللغائف سابعة طولاً وعرضاً قدم الأحسن فيبسط أولاً والأقدم الأوسع فليتأمل اهـ (قوله فإن اتفقت سعة) يغني عنه قوله أن تفاوتت حسناً فتمام (قوله وهي التي) إلى قوله ثلاثاً في النهاية والمعنى (قوله كما يجعل الخ) هذا لا يفيد وجه تقديم الأوسع ولذا زاد النهاية والمعنى وأما كونها أوسع فلا مكان لفه على الضيق بخلاف العكس اهـ قول المتن (ويدر الخ) أي في غير المحرم نهاية ومعنى (قوله منهن) أي اللغائف نهاية (قوله وما زاد) عطف على كل واحدة في المتن أو على هن في الشرح (قوله قبل الخ) متعلق بيزدر (قوله بتخيرهن) أي وما زاد (قوله بالعود) أي الغير المطيب بالمسك شرح بافضل (قوله في غير محرم) الأولى تقديمه على كل واحدة أو تأخيرها عن ثلاثاً ليرجع أسهل من الذر والتخير (قوله من الأمر بها) أي بالتخير وكونه بالعود وكونه ثلاثاً (قوله وهو أولى) أي العود قول المتن (مستلقياً) وهل يجعل يدها على صدره اليمنى على اليسرى أو يرسلان في جنبه لأنقل في ذلك فكل من ذلك حسن معنى وكذا في النهاية الإقوله لأنقل في ذلك (قوله هو نوع) إلى قوله ويعرض في النهاية والمعنى الإقوله بل قال إلى المتن (قوله على نحو صندل وذريعة) وهما بنوعيه أي الآخر والأبيض من أنواع الطيب بجمري (قوله يشتمل الخ) قاله الأزهري وقال غيره كل طيب خلط الميت نهاية ومعنى (قوله وللإهتمام الخ) الأولى أو بدل الواو (قوله كالحفاظ) أي بان تكون مشقوفة الطرافين وتجعل على الهيئة المتقدمة في المستحاضة نهاية ومعنى (قوله عليه حنوط)

بخصوصه شيئاً حتى يحتاج لإجازة الباقي (ويبسط) أو لا ندباً هنا وفي كل ما بعده (أحسن اللغائف وأوسعها) أن تفاوتت حسناً وسعة ويظهر فيما إذا تعارض الحسن والسعة تقديم السعة فإن اتفقت سعة وتفاوتت حسناً قدم أحسنها (والثانية) وهي التي تلي الأولى حسناً وسعة (أو قها) وكذا الثالثة) فوق الثانية كما يجعل الحى أحسن ثياباً الأعلى وما يليه (ويذر) بالمعجمة (على كل واحدة) منهن بل وما زاد قبل وضع الأخرى فوقها (حنوط) بفتح أوله لأنه يدفع سرعة بلاهن ويستحب تبخيرهن أولاً بالعود في غير محرم ثلاثاً لما صح من الأمر بها وهو أولى من المسك وقال ابن الصلاح بل هو أولى لأنه أطيب الطيب وقد أوصى على كرم الله وجهه كما جاء بسند حسن أن يحنط بمسك كان عنده من فضلة حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويوضع الميت فوقها) (يرفق مستلقياً) على ظهره (وعليه حنوط) وهو نوع من الطيب يختص بالميت يشتمل على نحو صندل وذريعة وكافور فعطفه عليه بقوله (وكافور) لإفادة ندب وضعه صرفاً أيضاً وللإهتمام بشأنه

والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثالث لأنها تبرع وليست وصية لوارث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وإنما يمكن من رأس المال لعدم تعلق الكفن مطلقاً بالتركة مع وجود الزوج المورس مرسوم (قوله وصية لوارث) ينبغي أن يعتبر من الثالث لأنه شأن التبرع وهذه تبرع مرسوم أقول فيه نظر لأن الوصية للوارث موقوفة على الإجازة وإن خرجت من الثالث قال مروى قياس كونها وصية للزوج اعتبار قبوله بعد الموت اهـ مرسوم (قوله) وإنما يمكن إيصاؤه بقضاء دينه من الثالث كذلك) أي مع أنه بذلك وفّر عليهم فهو في معنى الإيصاء لهم (قوله في المتن وأوسعها) قال في شرح الروض والمراد أوسعها أن اتفق للمصر أنه يندب أن تكون متساوية والمراد بتساويها هو الأوجه شمولها لجميع البدن وأن تفاوتت بقرينة كونه في مقابلة وجه قائل بأن الأسفل يأخذ ما بين سترته وركبته والثاني من عنقه إلى كعبه والثالث يستر جميع بدنه اهـ فقول الشارح أن تفاوتت فيه إشعار بالجواب الأول وهو الموافق لما قدمه في قول المصنف ومن كفن منها بثلاثة فهي أغناف (واوسعها) فلو تعارض الأحسن والأوسع فيحتمل تقديم الأحسن

أي

ثلاثاً يغفل عنه مع أنه يقويه ويصلبه ويذهب عنه الهوام والريح السكرية ومن ثم ندب تعميم البدن به وأشد الياء بخرفة) كالحفاظ بعد دس فطن بينهما عليه حنوط حتى يتصل

بالحلقه ويبالغ في شده حتى يمنع الخارج ويكره دسه إلى داخل الحلقه بل قال (١٢٧) الاذغى ظاهر كلام غير الدارمى

تحريره لما فيه من انتهاك حرمة اه ويجاب بانه لعذر فلا انتهاك (ويجعل على كل منشفة من (منافذ بدنه) الاصلية كعين واذن وفم ومنخر والطارئة بنحو جرح وعلى كل مسجدة من مساجده السبعة السابقة والانف (قطن) حليج عليه خنوط دفعا للهوام واكراما للمساجد (ونلف عليه اللقائف) بان يشك منها من طرف شقه الايسر على الايمن ثم من طرف شقه الايمن على الايسر كما يفعل الحى بالقباء ويجعل الفضل عند رأسه أكثر (ويشد) في غير المحرم بشداد ويعرض بعرض ثدى المرأة وصدرها لثلا ينتشر عند الحركة والحمل (فاذا وضع في قبره نزع الشداد) لزوال مقتضيه ولكراهة بقاء شيء معقود معه فيه (ولا يلبس المحرم) قبل التحلل الاول (الذكر محيطا) قال الجرجاني ولا تشد عليه اكفانه ولا يستر رأسه ولا وجه المحرم المحرمة (ولا اكفها) بقفازين لما مر مع امتناع ان يقرب طيبا وان يؤخذ شيء من نحو شعره قبيل الفصل والخنثى يكشف وجهه او

أى وكافور نهاية ومعنى (قوله بالحلقه) أى حلقه الدبر نهاية (قوله ويكره دسه الخ) أى الالة يخاف خروج شيء بسببها شرح بافضل (قوله كعين الخ) الكف استعصائية ولا بدل المغنى الكاف بن (قوله وعلى كل مسجدة الخ) أى ولو كان صغيرا فبما يظهر اكراما لو اضع السجود من حيث هى عرش ومثل الصغير كما استقر به الاطفيحي مسلم لم يسجد أصلا وباتى عن النهاية ما يشمل الكل (قوله من مساجده الخ) أى الجبهة والركبتين وباطن الكفة بين واصابع القدمين نهاية (قوله قطن حليج) بالحاء المهملة أى متدوف عرش وفى السكردى على بافضل عن شرحى الارشاد أى ونزع الحب اه (قوله للمساجد) أى مواضع السجود من بدنه عرش (قوله ويجعل الفضل الخ) أى ما لم يكن محرما حياي (قوله عند رأسه الخ) أى عند رأسه ورجليه ويكون الذى عند رأسه أكثر نهاية ومعنى أى فوق رأسه عرش قول المتن (وأشد) أى عليه اللقائف ولا يجوز ان يكتب على الكفن شيء من القرآن والاحياء المعظمة صيانة لها عن الصديد ولان يكون للميت من الثياب ما فيه زينة كفى فتاوى ابن الصلاح واعلم بحول على زينة محرمة عليه حال حياته نهاية وكذا فى المغنى لا قوله او الاسماء المعظمة وقوله واعلم الخ (قوله فى غير المحرم الخ) أى كفى تحرير الجرجاني لانه شبهه بعقد الارزاق نهاية ومعنى وفيه دلالة على ان استثناء المحرم على سبيل الذنب لا الوجوب ويندفع بذلك التردد الاقنى عن البصرى واعتراض سم بما نصه قد يقال مطلق الشدة لا يمنع على المحرم فانه يجوز ان يلف على بدنه ثوبا ويغرز طرفه فيه ولا بما الممتنع نحو العقدة والربط فله لاطاب الشدة فيه بغير نحو العقدة والربط اه (قوله ويعرض الخ) عبارة تشرح البهجة ويشد على صدر المرأة ثوب لثلا يضطرب ثديها عند الحمل فتنتشر الاكفان قال الاكفان ثوب سادس ليس من الاكفان يشد فوقها ويحل عنها فى القبر اه ومقتضى التعليل المذكور الاكتفاء بنحو عصاة قليلة العرض يمنع الشدها من الانتشار لكن الظاهر انه غير مراد لان مثل هذا قد يعد ازراوا من المسنون كونه ساترا لجميع صدر المرأة لانه ابلغ في عدم ظهور الثديين عرش اقول وقول الشارح يعرض بعرض ثدى المرأة الخ صريح فيما استظهره (قوله لثلا ينتشر الخ) يؤخذ من هذا التعليل ان الصغيرة التى ليس لها ثدى ينتشر لايسن لها ذلك عرش ويؤخذ من التعليل ايضا ان الصغيرة ليست بقيدة فكبيره التى ليس لها ذلك كذلك قول المتن (فاذا وضع فى قبر نزع الشداد) وسواء فى جميع ذلك الصغير والكبير اه (قوله فيه) أى فى القبر نهاية ومعنى قول المتن (ولا يلبس المحرم) أى يحرم ذلك نهاية ومعنى (قوله قبل التحلل) الى قوله لانه لا يكتب فى النهاية والمعنى الاول له الخنثى الى الفرع وقوله ومع هذا الى او كان قول المتن (محيطا) أى ولا ما فى معناه محرم على المحرم لبسه نهاية ومعنى (قوله ولا تشد عليه كفانه) ان كان المراد لا يندب فمحتمل ولا يجوز فتحمل تأمل اذا كان بنحو خيط او فى محل التكة فليتأمل بصرى وفى سم نحوه وصنيع النهاية والمعنى ظاهر فى الاول كما مر قول المتن (ولا يستر رأسه الخ) أى يحرم ذلك نهاية ومعنى أى فلو خالفوا وفعلوا وجب الكشف ما لم يدفن الميت منهما عرش أى المحرم والمحرمة (قوله قبيل الفصل) متعاق بقوله مر (قوله ينبغى الخ) عبارة النهاية والمعنى ولا يندب ان يعد لنفسه كفنا قال عرش ظاهره انه لا يكره سم على البهجة اه وقال شيخنا ويكره اتخاذ الكفن الا من حل او من اثر صالح بخلاف القبر فانه يسن اتخاذ اه (قوله كفنا الخ) أى ولا يكره ان يعد لنفسه قبر ايدفن فيه قال العبادى ولا يصير احق به مادام حيا ومعنى واسى قاله عرش

فيبسط او لا ولعل الاوجه ان يقال ان كانت سابعة طولا وعرضا قدم الاحسن فيبسط او لا ولا قدم الاوسع فليتأمل (قوله وعلى كل مسجدة من مساجده) هل يشمل الطفل الذى لا يميز انظر الماه من شأن النوع (فى غير المحرم) قد يقال مطلق الشدة لا يمنع على المحرم فانه يجوز ان يلف على بدنه ثوبا ويغرز طرفه فيه وانما الممتنع نحو العقدة والربط فله لاطاب الشدة فيه بغير نحو العقدة والربط (قوله ولا تشد عليه كفانه) ظاهر هذا امتناع الشدة مطلقا حتى ما كان يجوز له فى الحياة كشد ازاره ويمكن الفرق ولا يخلو عن بعد (قوله فرع ينبغى ان لا يعد لنفسه كفنا) قال فى شرح الروض قال أى الزركشى ولو اعد له قبر ايدفن فيه فينبغى ان لا يكره

رأسه لما باتى فى إحرامه (فرع) ينبغى أن لا يعد لنفسه كفنا

أى فلغيره أن يسبقه إلى الدفن فيه ولا أجره عليه لأجل حفره مر اه وظاهر أنه في القبر المعد في غير ملكه
والأفليس لغيره أن يسبقه في الدفن فيه بل قضية ما يأتي في تعيين السكفن المعد أنه لا يجوز لوارثه دفنه في غيره
بلا عذر فليراجع (قوله إلا أن سلم الخ) أى لحسن اعداده وقد صرح لعله عن بعض الصحابة معنى واسنى
(قوله ومع هذا لا يحتاج الخ) محل تأمل بصرى عبارة سم قد يمنع عدم الاحتياج بأنه إذا عمت الشبهة ولم
تتفاوت اتجاهه حينئذ لا اكتفاء بكونه من آثاره وكذا إذا عمت انتفاؤها (قوله تعين) وفاقا للنهاية (قوله)
وترجيح الزركشى الخ) إاعتمده الاسنى والمعنى (قوله والفرق ظاهر) أى إذ ليس فيها مخالفة أمر المورث
بخلاف ما هنا نهاية قال عس قوله مر إذ ليس فيها الخ يؤخذ منه أن محل وجوب التكفين فيما أعدده لنفسه
أن يقول بعد اعدادده كفتوى فى هذا أو نحو ذلك اماما أعدده بلا لفظ يدل على طلب التكفين فيه كان
استحسن لنفسه ثوبا أو اخره ودلت القرينة على أنه قصد أن يكون كفنا له فلا يجب التكفين فيه نعم الأولى
ذلك كفى ثياب الشهيد ثم رابت فى سم على الهجة بعد مثل ما ذكر ما نصه قد وجه ظاهر العبارة بأن إدخاره
بقصد هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فيه فليتامل انتهى اه وما قاله سم هو الأقرب (قوله ولو
سرق) إلى قوله والمتجه فى المعنى والنهاية والاسنى إلا قوله ويظهر إلى فان لم تقسم (قوله وظاهر الخ) خبر
مقدم لقوله ان الصورة الخ (قوله ان الصورة هنا الخ) عبارة عس وصورة المسئلة ما إذا انكشف القبر
والأفلى كان مستورا بالتراب فلا وجوب بل يحرم النيش كمن دفن ابتداء بلا تكفين ويترتب على ذلك
أنه لو فتح فسقية فوجد بعض أمواتها بلا كفن لنحو بلائيه وجب ستره وامتنع سدها بدون ستره ويكفى وضع
الثوب عليه ولا يضمه فيها لأن فيه انتها كاله وقد يقال إذا لم يكن له فى الكفن بلائرا ما وجب بخلاف ما إذا
توقف على إزراء كان تقطع أو خشى تقطعه بلفه مر وبجب إعادة الكفن كلبا بلى وظهر الميت والوجوب
على من تلزمه نفقته فى الحياة كاتجب النفقة أبدا لو كان حيا هذا ما قرره مر فى درسه فقلت هلا وجب على
عموم المسلمين فامتنع ويلزمه أن يقيد قوهم إذا سرق الكفن بعد القسم لم يلزمه تكفينه من التركة بما إذا لم
يكن فى الورثة من يلزمه نفقة الميت حيا سم على المنهج ولعل المراد من قوله فامتنع أنه امتنع من وجوبه
على عموم المسلمين مع وجود من يجب عليه نفقته فى الحياة وإلا فالقيام وجوبه على بيت المال ثم على
عموم المسلمين أخذا بما يأتي فى الشارح مر ويدخل فى قوله مر وبجب إعادة الكفن كلما النخ ان ما يقع
كثيرا من ظهور عظام الموتى من القبور ولا نهديها أو نحو يجب فيه ستره ودفنه على من يجب عليه نفقته
إن كان وعرف ثم على بيت المال ثم على اغنياء المسلمين اه (قوله فان لم تقسم الخ) جواب قوله ولو سرق
النخ (قوله جدد وجوبا) أى سواء أكان كفن أو لا من ماله أو من مال من عليه نفقته أو من بيت المال لأن
العلة فى المرة الأولى الحاجة وهى موجودة اسنى ومعنى قال سم هل يجب ثلاثة أثواب حيث لا مانع كافى
الابتداء اه أقول الظاهر اخذ من قوهم أن وجوب الثانى والثالث للجال وما تقدم عن الاسنى والمعنى
انفا ان العلة الحاجة وعن عس عن مر فى مسئلة الفسقية من التعبير بالستران الواجب هنا السابغ
فقط (قوله وكذا ان قسمت الخ) خلافا للنهاية عبارة فلو قسمت لم يلزمهم أى الورثة لكن يسن ومحلها كما
بحته الأذرعى إذا كان قد كفن أو لا فى الثلاثة التى هى حق له إذا التكفين بها غير متوقف على رضا الورثة كما مر
أما لو كفن منها بواحد فينبغى أن يلزمهم تكفينه من تركته بثان وثالث وإن كان الكفن من غير ماله ولم يكن
له مال فكمن مات ولا مال له اه ويأتى عن سم ما يوافقه بزيادة (قوله وقال الماوردى ندبا) أقره
الاسنى وقال المعنى وهو أوجه اه وقال سم هو الصحيح ومحلها إن كان كفن أو لا بثلاثة أو لا كان كفن

إلا أن سلم عن الشبهة أو هى
فيه اخف ومع هذا لا يحتاج
أن يقال أو كان من أثر من
يتبرك به لأنه لا يكتفى
بكونه من آثاره إلا أن خفت
شبهته فيدخل فى الأول
ثم إذا عينه تعين كما قال
اقض دبنى من هذه العين
وترجيح الزركشى جواز
إبداله كثياب الشهيد فيه
نظر والفرق ظاهر ولو
سرق كفته ولو بعد دفنه
ويظهر أن بلاه مع بقاء
الميت كسرقتة فيما يأتى
وظاهر اخذا بما يأتى من
عدم النيش للسكفن لحصول
المقصود منه بستره فى
التراب فلا تنتهك حرمة
ان الصورة هنا ان السارق
أخذ السكفن ولم يطعم التراب
عليه أو طعمه فنبش لغرض
آخر فرؤى بلا كفن فان لم
تقسم التركة جدد وجوبا
وكذا إن قسمت عند المتولى
وقال الماوردى ندبا

لأنه للاعتبار بخلاف السكفن قال العبادى ولا يصير أحق به مادام حيا ووافقه ابن بونس اه (قوله ومع
هذا لا يحتاج أن يقال أو كان النخ) قد يمنع بأنه إذا عمت الشبهة ولم تتفاوت اتجاهه حينئذ لا اكتفاء بكونه من
آثاره وكذا إذا عمت انتفاؤها (قوله ثم إذا عينه تعين) كذا مر (قوله جدد وجوبا) هل يجب ثلاثة أثواب
حيث لا مانع كافى الابتداء (قوله وقال الماوردى ندبا) هو الصحيح ومحلها إن كان كفن أو لا بثلاثة أو لا كان

بشوب واحد وجب أن يكفن بشان وثالث لانهما حقهما ولم يستوفهما أو باثنين وجب له الثالث لانه حقه كذلك وينبغي ان المراد على ما قاله الماوردي انه يجب تكفينه بما وقف للاكفان فمن بيت المال فن اغنياء المسلمين لانه يسقط التكفين راسا وعلى هذا يتضح قوله وكذلك لو كان المسكفن المنفق الخ وعلى هذا فاذا وجب على الاغنياء دخول فيهم الورثة حيث كانوا اغنياء ولا ينافي ذلك ما ذكره الماوردي من النذب لانه باعتبار خصوصهم ثم اوردت جميع ذلك على مر فوافق اه (قوله والمتجه الاول) خلافا للنهاية والمغنى والاسنى وسم كما سر (قوله وكذلك لو كان المسكفن الخ) أى يجدد وجوبا كما أفصح به في شرح الروض عن التهمة وقياس الماوردي خلافه سم وتقدم عن غش عن سم عن مر ما يوافق المنقول عن التهمة (قوله إلا ان كان من اجنبى) قال في شرح الروض ولو تبرع اجنبى بتكفينه وقبل الورثة جاز وان امتنعوا او بعضهم لم يكفن فيه لما عليهم فيه من المنة ثم ذكر خلافا فيما اذا قبلوا هل لهم ابداله منه قول الشيخ ابى زيد انه ان كان الميت ممن يقصد تكفينه لصلاحه او علمه تعين صرفه اليه فان كفنوه في غيره ردوه الى مالكة وإلا كان لهم اخذه وتكفينه في غيره اه وهو الصحيح سم وتقدم عن النهاية والامداد ما يوافقه (قوله لانه حينئذ عارية الخ) أى فيرد المال له قول المتن (وحمل الجنائزة الخ) وبحرم حمل الميت بهيمة زرية كحمله في غرارة او قفة او بهيمة يخشى سقوطه منها قال في المجموع ويحمل على سرير او لوح او حمل وإى شئ حمل عليه اجزا فان خيف تغيره وانفجاره قبل ان يهاله ما يحمل عليه فلا بأس ان يحمل على الايدى والرقاب حتى يوصل الى القبر اسنى (قوله افعل الصحابة) الى قوله وتشيع الخ في النهاية والمغنى (قوله وورد عنه الخ) أى وحمل النبي ﷺ سعد بن معاذ بسند ضعيف نهاية ومعنى قال عش قوله مر وحمل النبي الخ المتبادر من هذا أنه صلى الله عليه وسلم باشر حمله ويجوز انه امر بحمله كذلك فنسب اليه اه وياتى في الشرح ما يصرح بالاول وقال البجيرى قرر شيخنا الحنفى الثانى وقال لم يثبت مباشرة لجلها بجديث اه (قوله هذا) أى كون الحمل بين العمودين افضل (قوله وإلا فالافضل الجمع) أى خروجا من الخلاف فى ايها افضل اسنى وإيعاب (قوله تارة كذا الخ) أى تارة بهيمة الحمل بين العمودين وتارة بهيمة التبريع نهاية قول المتن (وهو ان يضع الخشبين الخ) فلو عجز عن الحمل اعانته اثنان بالعمودين وياخذ اثنان بالمؤخرتين فى حالتي العجز وعدمه فحاملوه عند فقد العجز ثلاثة ومع وجوده خمسة فان عجزوا فسبعة أو أكثر بحسب الحاجة نهاية ومعنى زاد الاسنى وشرح بافضل وامامافعله كثير من الاقتصار على اثنين او واحد ففكره وإلا فى الظاهر الذى جرت العادة بحمله على الايدى اه قول المتن (على عاتقيه) والعاتق ما بين المنكب والعنق وهو مذكرو قيل مؤنت نهاية ومعنى قال عش قوله وهو مذكرو هذا على خلاف قاعدة ان ماتعد فى الانسان مؤنت اه (قوله لا واحدا الخ) أى وإما تاخر اثنان ولم يعكس لان الواحد لو توسطهما كان وجهه للميت فلا ينظر الى ما بين قدميه ولو وضع الميت على رأسه الخ نهاية (قوله وأدى الخ) أى غالبوا وإلا فقد يكون حامل المؤخر أقصر من حاملى المقدم سم

والمتجه الاول وكذا لو كان المسكفن المنفق أو بيت المال ولو أكل الميت سبع مثلاً فهو للورثة إلا ان كان من أجنبي لم ينوبه رفقهم بأداء الواجب عنهم لانه حينئذ عارية لازمة (وحمل الجنائزة بين العمودين أفضل من التبريع فى الأصح) لفعل الصحابة رضى الله عنهم له وورد عنه ﷺ هذا ان أراد الاقتصار على كيفية وإلا فالافضل الجمع بينهما بأن يحمل تارة كذا وتارة كذا (وهو) أى الحمل بينهما (أن يضع الخشبين المقدمتين) وهما العمودان (على عاتقيه ورأسه بينهما ويحمل المؤخرتين رجلان) أحدهما من الجانب الايمن والآخر من الجانب الايسر لا واحد لانه لو توسطهما لم ينظر الطريق وان حمل على رأسه خرج عن الحمل بين العمودين وأدى

الى تنكيس رأس الميت (والتربيع ١٣٠) أن يتقدم رجلا ويتأخر آخران) ولادناه في جملها بل هو مكرومة وبروء ثم فعله ^{عليه} ^{السلام}

(قوله الى تنكيس رأس الميت) يؤخذ منه أن السنة في وضع رأس الميت في حال السير أن يكون الى جهة الطريق سواء القبلة وغيرها بصري قول الماتن (ان يتقدم رجلا الخ) اى يضع احدهما العمود الايمن على عاتقه الايسر والاخر عكسه ويحمل الاخران كذلك فيكون الحاملون اربعة ولهذا سميت هذه الكيفية بالتربيع فان عجز الاربعة عنها حملها ستة او ثمانية او اكثر اشفا عاجل بحسب الحاجة وما زاد على الاربعة يحمل من جوانب السرير او زاد اعمدة معترضة تحت الجنازة كما فعل بعبيد الله بن عمر فانه كان جسيما واما الصغير فان حمله واحد جائز لا زاد راء فيه ومن أراد التبرك بالحمل بالهيئة بين العمودين بدأ بحمل العمودين من مقدمها على كنفه ثم بالايسر من مؤخرها ثم يتقدم ثلاثمشى خلفها فيأخذ الايمن المؤخر او يهتبه التريع بدأ بالعمود الايسر من مقدمها على عاتقه الايمن ثم بالايسر من مؤخرها كذلك ثم يتقدم ثلاثمشى خلفها فيبدأ بالايمن من مقدمها على عاتقه الايسر ثم من مؤخرها كذلك وبالهيئة التي بها اتى به في الثانية ويحمل المقدم على كتفيه مقدما ومؤخرا مغنى واسنى (قوله ولادناه الخ) اى ولا سقو ط مروءة اسنى ومغنى (قوله وتشيع الجنازة الخ) اى الرجال ويندب مكشهم الى أن يدفن ويكره القيام مرات به ولم ير الدهاب معها والامر به منسوخ شرح بافضل (قوله ويكره للنساء الخ) وللرجل بلا كراهة تشيع جنازة كافر قريب قال الاذرى وهل يلحق به الجار كافي العيادة فيه نظرا واما زيارة قبره في المجموع الصواب جواز به وقطع الاكثرون ولا يتولاه اى حل الجنازة الا الرجال وان كان الميت امرأة اضعف النساء غاليا وقد يشكك من شئ لموحان فيكره لمن حله لذلك فان لم يوجد غيرهن تعين عليهن اسنى وقال في شرح المنهج وفي معناهن الخثاني فجا يظهر اه (قوله وضابطه أن لا يبعد الخ) يظهر أنه يتفاوتت بقاوت الجنائز فلجنازة التي يشيعها عشرة مثلاً إذا بعد عنها نحو خمسين ذراعاً مثلاً قد يقطع العرف نسبتها اليها والتي يشيعها عشرة الاف مثلاً لا يقطع العرف نسبتها اليها ولو بعد عنها نحو مائة ذراع مثلاً فليتامل بصري اقول بل نحو خمسة مائة ذراع عبارة الكردى على بافضل حاصل ما في الايعاب انه ان بعد عنها المنعطف او كثرة مشيع حصل فضيلة التشيع ولا فلا اه قول الماتن (والمشى الخ) اى للشيخ لها نية (قوله افضل) الى الفصل في المغنى والنهاية الا قوله وهل مجرد المنصب الى المتن وقوله اسكن انتصر الى وكونه وقوله اى رؤية كاملة (قوله بل يكره الخ) اى في ذهابه معها ولا كراهة في الركوب في العود نهية ومغنى (قوله كضعف) اى وبعد المقبرة كما قاله الماوردى وظاهره أنه لا كراهة حينئذ وان اطاق المشى بلا مشقة وقد يوجه بان من شان البعيد ان فيه نوع مشقة امو لو فرض انقطاعها قطعاً فالوجه الكراهة ليعاب (قوله وغيره) اى كاشفعة (قوله يعكر عليه) اى يشكل على الفرق (قوله هنا) اى مع الجنازة (قوله وكون المشى امامها الخ) اى ولو كان بعيداً ولو مشى خلفها كان قريباً منها فيما يظهر وبقي ما لو تعارض عليه الركوب امامها مع القرب والمشى امامها مع البعد هل يقدم الاول او الثانى فيه نظر والا قرب الثانى لورود النهى عن الركوب وقال الشيخ عميرة لو تعارضت هذه الصفات فانظر ماذا يرعى اه والا قرب مراعاة الامام وان بعد عرش (قوله افضل) اى ولو مشى خلفها حصل له فضيلة اصل المتابعة دون كمالها ولو تقدمها الى المقبرة لم يكره ثم هو بالخيار ان شاء قام حتى توضع الجنازة وان شاء قعد نهية ومغنى وقوله لم يكره اسكن فانه فضل الاتباع عاب (قوله الاتباع الخ) واما خبر مشوا وخاف الجنازة فضعيف نهية ومغنى (قوله وكونه بقرها افضل) اى من بعدها بان لا يراها الكثرة الماشين معها نهية ومغنى واسنى (قوله اى رؤية كاملة) قد يقال ما ضابط الرؤية الكاملة بصري (قوله خيب) اى زيد في الاسراع ويكره القيام

ثم الصحابة فمن بعدهم ذكره الشافعى رضى الله وتشيع الجنازة سنة مؤكدة ويكره للنساء ما لم يخش منه فتنة ولا حرم كما هو قياس نظائره وضابطه ان لا يبعد عنها بعدا يقطع عرفاً نسبتها اليها (والمشى) افضل من الركوب للاتباع بل يكره بغير عذر كضعف وهل مجرد المنصب هنا عذر قياساً على ما ياتي في رد المبيع وغيره أو يفرق كل محتمل والفرق اوجه فان قلت يعكر عليه ما مر ان فقد بعض اباسه للاتق عذرى الجمعة قلت يفرق بأن أهل العرف العام يعدون المشى هنا حتى من ذوى المناصب تواضعوا وامتثالاً للسنة فلا تنخرم به مروءتهم بل يزيد ولا كذلك في حضورهم عند الناس بغير اباسهم الاتق بهم وكون المشيع (أمامها) افضل الاتباع ولا نهى شفعاء سواء الراكب والماشى ونقل الاتفاق على ان الراكب يكون خلفها مردود بل قال الاسنوى غلط اسكن انتصر له الاذرى بصحة الخبر به وبان في تقدمه ايذاء المشاة وكونه (بقرها افضل) للاتباع وسند الثلاثة صحيح وضابطه أن يكون بحيث لو التفت راهاى رؤية كاملة (ويسرع بها) ندباً للصحة الامر به بأن

الى تنكيس رأس الميت) قد لا يؤدى كالمكان المتقدم طويلاً والمتأخر اقصر منه بحيث لو حمل على رأسه صار الميت على نسبة واحدة (قوله في المتن والتربيع) قال في شرح الروض واما ما فعله كثير من الاقتصار على اثنين او واحد فمكروه مخالف للسنة اسكن الظاهر ان محله في غير الطفل الذى جرت العادة بحمله على الايدي اه (قوله في المتن والمشى امامها) لو شيعها نساء وان كره لمن ذلك فهل يطلب أن يكن امامها فيه نظر ولا يبعد ان يطلب ذلك إلا لعارض كخوف نظر محرم او اختلاط بالرجال مر

يكون فوق المشى المعتاد ودون الحجب (ان لم يخف تغيره) بالاسراع وإلتأني به ولو خاف التغير ان لم يحجب حجب الجنازة

(فصل في الصلاة عليه) قبل من خصائص هذه الامة وفيه ما يبين في شرح العباب ومن جملة الحديث الذي رواه جماعة من طرق تفيد حسنه وصححه الحاكم انه عليه السلام قال كان ادم رجلا شمرطو الا كانه نخلة يحمق (١٣١) فلما حضره الموت نزلت الملائكة

للمجنزة إذ امرت به ولم يرد الذهاب معها كما صرح به في الروضة وجرى عليه ابن المقرئ خلافا لما جرى عليه المتولي من الاستحباب قال في المجموع قال البند نبجي يستحب ان مرت به جنازة ان يدعو لها ويثني عليها اذا كانت اهلا لذلك وان يقول سبحان الحي الذي لا يموت او سبحان الملك القدوس وروي عن انس رضي الله عنه قال من راي جنازة فقال الله اكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعدنا الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما كتب له عشرين حسنة مغنى زاد النهاية و اجاب الشافعي والجمهور عن الاحاديث بان الامر بالقيام فيها من وخ اه قال ع ش قوله رمز ينفى الاسراع اى وجوبه وقوله من الاستحباب اى استحباب القيام لها كبير كان الميت او صغيرا ومعلوم ان الكلام في الميت المسلم لان المقصود منه التعظيم الميت نال في شرح الروضه الذي قاله المتولي هو المختار وقد صحت الاحاديث بالامر بالقيام ولم يثبت في القعود لاحديث على رضى الله عنه وليس صريحا في النسخ وقوله منسوخ اى فيكون القيام مكروها وقوله لم إذا كانت اهلا لذلك اى فاذا كانت غير اهلا فهل يذكرها بما هي اهلا ولا يذكر شيئا نظر الى ان الستر مطلوب او يباح له ان يثني عليها شر او الاقرب الثاني وقوله مر وان يقول سبحان الحي الخ ظاهره ولو جنازة كافر اه ع ش

(فصل في الصلاة على الميت (قوله قيل الخ) اعتمدته المغنى والنهاية و اقره سم عبارة الاول وهى من خصائص هذه الامة كما قاله الفسكهى المالكي في شرح الرسالة اه زاد الثاني ولا ينافيه ما ورد من تفسير الملائكة ادم عليه الصلاة والسلام والصلاة عليه وقولهم يا بنى ادم هذه سنتكم فى موتكم كما جاز حل الاول على الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية والثاني على اصل الفعل اى وهو يحصل بالدعاء ع ش (قوله وفيه) اى في ذلك من القول (ومن جملة) اى ما في شرح العباب (قوله فافعلوا) لعل الفاعل زائدة (قوله لنحو التكبير والكيفية) اى المشتملة على الفاتحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهما من شريعتنا بحججهم (قوله وقل احد) جواب عن معارضة هذه القصة للحديث المتقدم (هل شرعت صلاة الجنزة بمكة) استظهر في الایاب (قوله و ظاهر حديث انه صلى الله عليه وسلم الخ وما فى الاصابة الخ) فى الاستدلال كل منهما انظر اما الاول فلا مانع من صلاتهم عليه بالمدينة عند موته واما الثاني فلا مانع من وجوبها بمكة بعد موتها وقبل خروجه صلى الله عليه وسلم فان بينهما مدة كما هو مقرر بصري وقد يجاب بان ما ذكره من الاحتمالين لا ينافى لما ادعاه الشارح من الظهور ولذا قال ع ش بعد سر د كلام الشارح وانما قال و ظاهر حديث انه لا احتمال انها شرعت بمكة بعد موت خديجة وقبل الهجرة اه (قوله وما فى الاصابة الخ) عطف على قوله حديث البخ (قوله انها لم تشرع بمكة الخ) اقره ع ش واعتمدته شيخنا والبحيرى (قوله اى الميت) الى قول المتن وقيل فى النهاية والمغنى (قوله المحكوم باسلامه) خرج به اطفال الكفار وان كانوا من اهل الجنة وسياق ذلك سم قول المتن (اركان) اى سبعة نهاية ومغنى (قوله لحديثها السابق) اى فى الوضوء وهو انما الاعمال بالنيات كردى (قوله كوقت نية غيرها) كذا فى المغنى والنهاية تبع الشارح المحقق وقد يقال الاولى ان يقال كوقت غيرها من نيات الصلوات لما فى الاول من تقدير مضامين ومن اشقيت الضميرين بخلاف الثاني فان فيه تقدير مضاف فقط ويسلم من التشييت المذكور بالكلية فليتأمل مع التحلى بالانصاف بصري (قوله فتجب الخ) قال فى شرح العباب واستفيد من التشبيه انه يشترط هنا جميع ما يشترط ثم الاما استثنى فن ذلك نية الفعل والفرضية حتى فى حق الصبي على الخلاف السابق فيه وفى حق المرأة وان وقعت لها نفلا وانما بتكبير الاحرام وانه يسن هنا ما سن ثم وفى الاضافة هنا الوجهان المعروفان ومع كونها نفلا منهما يجب فيها القيام للقادر ولا يجوز الخروج منها على الوجه انتهى ولا يخفى ان قياس عدم وجوب نية الفرضية فى صلاة الصبي للخمس

(فصل في الصلاة عليه (قوله قيل من خصائص هذه الامة الخ) ذكر الفاكهى المالكي فى شرح الرسالة ان الاصابة بالثلث من خصائص هذه الامة شرح مر (قوله اى الميت، المحكوم باسلامه) خرج

يوم موت خديجة وموتها بعد النبوة بعشرين سنين على الاصح انها لم تشرع بمكة بل بالمدينة (صلاته) اى الميت المحكوم باسلامه غير الشهيد (اركان احدها النية) لحديثها السابق (ووقتها) هنا (ك) وقت نية (غيرها) فيجب مقارنتها لتكبير التحريم كما مر اول صفة الامة لالة

عدم الوجوب هنا عليه وعلى المرأة وقد يفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة ذكر ولا مع الصبي إلا النساء فينبغي اشتراط نية الفرضية حينئذ سم عبارة عرش والراجح من الخلاف السابق في حق الصبي عند الشارح م عدم الوجوب عليه وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة بأن صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكلفين مع وجودهم فقويت مشابهمتها للفرض فيجوز أن تنزل منزلة الفرض فيشترط فيها نية الفرضية بخلاف المكتوبة منه فانها لا تسقط الخرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فقويت جهة التقلية فيها فلم يشترط فيها نية الفرضية اه (قوله وتجب نية الفرض) أى ولو في صلاة امرأة مع رجال نهاية زاد سم نظر الان هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف بخلاف الصبي كافي غير ها ونما اذا تعينت صلاته الاجزاء. نظر اه قال عرش قال سم على البهجة فيما لو كان مع النساء صبي يجب على النساء امره بها بل وضربه عليهما ويجب عليهن امره بنية الفرضية وأن لم يشترط نية الفرضية في المكتوبات الخمس م انتهى وهو ظاهر في انه إذا صلى وحده مع وجود الرجال لا صلاة منهم انه لا بد من نية الفرضية لا سقاط الصلاة عنهم فليراجع اه (قوله) حينئذ تسكني نية الفرض الخ) ينبغي كفاية نية فرض الكفاية وان عرض تعيينها لانه عارض م اه سم وعرش (قوله) ويرد بانه يكفي الخ) قد يقال ان اريد بحسب الواقع فلا يفيد والالم يجب تعيين العيد بان فطر او اضحى بل لم يجب تعيين في معينة مطلقا او بحسب الملاحظة للناوى ثبت مادعاة الحضم فليتام لم ثم رايت المحشى استحسكه بذلك نعم يمكن منع ما استند اليه الحضم من عدم التمييز مستند إلى انه اى التمييز حاصل بالتعيين وهذا القدر كاف في التمييز كما هو ظاهر بلا شك بصري وفيه نظر ووجه عرش كلام الشارح بما نصه والمراد ان الفرض المضاف للبيت معناه فرض الكفاية والمضاف لاحدى الصلوات الخمس معناه الفرض العيني فكان الفرض موضوع للمعنيين بوضعين والالفاظ متى اطلقت ولو حظت حملت على معناها الوضعى وهو الكفاية في الجنائز والعيني في غيرها وبهذا يجب عما اورده سم هنا اه (قوله وقايسه الخ) اى قياس سن الاضافة ندب نية كونه مستقبلا للقبلة كرى (قوله كونه) عبارة النهاية قوله اه (قوله وقد يقال الخ) يتجه استحباب نية الاستقبال كبقية الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية

(و) تجب نية الفرض لا بقيد كونه كفاية حينئذ (تسكني نية الفرض) وان لم يتعرض لفرض الكفاية كما لا يشترط في الخمس التعرض لفرض العين (وقيل تشترط نية فرض كفاية) ليميز عن فرض العين ويرد بانه يكفي بيميزا بينهما اختلاف معنى الفرضية فيهما وتسنى الاضافة الى الله تعالى وقياسه ندب كونه مستقبلا

أطفال الكفار وان كانوا من اهل الجنة وسياق ذلك (قوله) وتجنب نية الفرض) قال في العباب النية كالمكتوبة قال في شرحه واستفيد من التشبيه انه يشترط هنا جميع ما يشترط ثم الاما استثنى فمن ذلك نية الفعل والفرضية حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فيه وفي حق الاثنى وان وقعت لها نفلا كما ياتى قياسا على ما ذكره في الصلاة المعادة بل قد يتجه الوجوب على الاثنى وإن نقل به في المعادة لا مكان الفرق واقتراها بتكبيره الا حرام وانه يسن هنا ما سن ثم وكذلك قال في الكفاية وفي الاضافة هنا الى الله تعالى الوجهان المعروفان اه ثم قال في العباب وصلاة المرأة والصبي مع الرجل أو بعده تقع نفلا قال في شرحه وانما سقط بها الفرض من الصبي مع ذلك قياسا على ما لوصلي الظهر مثلاً ثم بلغ في وقتها ومع كونها نفلا منها ما يجب فيها نية الفرضية والقيام للقادر كما مر اول الفصل ولا يجوز الخروج منها على الاوجه كما مر ويفرق بينه وبين عدم لزوم الجهاد لها بحضور الصف بان الصلاة تحتاط لها اكثر اه ولا يخفى ان قياس عدم وجوب نية الفرضية في صلاة الصبي للخمس عدم الوجوب هنا عليه وعلى المرأة وقد يفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة ذكر ولا مع الصبي إلا النساء فينبغي اشتراط نية الفرضية حينئذ (قوله) ويرد بانه يكفي بيميزا بينهما الخ) لا يبعد صحة نية فرض الكفاية وان تعينت عليه نظر الاصلها والتعين عارض ووجوب نية الفرض على المرأة اذا صلت مع الرجال نظر الان هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف بخلاف الصبي كافي غير ها ونما اذا تعينت صلاته للاجزاء نظر (فرع) يتجه استحباب نية الاستقبال كبقية الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية عدد الركعات في بقية الصلوات نعم لو عين واخطا كان اعتقادها خمس فهل تبطل كنية الصلوات او يفرق فيه نظر وبما قد يناسب الفرق ان الزيادة هنا لا تبطل وقد يؤيد ذلك قوله الاثنى وان نوى بتكبيره الركنية بل ونوى بتكبيره الركنية فهو يعتقدها خمس مثلاً فليتام (قوله) اختلاف معنى الفرضية) قد يقال هذا

ولا يتصور هتائية اداء وحده ولا نية عدد كذا قيل وقد يقال ما المانع من نية عدد (١٣٣) التكبيرات لما باتى انها بمثابة الركعات (ولا

يجب تعيين الميت) ولا معرفته بل يكفي ادنى بمن كمل هذا أو من صلى عليه الامام واستثناء جمع الغائب فلا بد من تعيينه بالقلب اى باسمه ونسبه والا كان استثناءهم فاسدا برده تصریح البغوى الذى جزم به الانوار وغيره بأنه يكفي فيه ان يقول على من صلى عليه الامام وإن لم يعرفه ويؤيده بل يصرح به قول جمع واعتمده فى المجموع وتبعه اكثر المتأخرين بأنه لو صلى على من مات اليوم فى اقطار الارض من نصح الصلاة عليه جاز بل ندب قال فى المجموع لان معرفة أعيان الموتى وعددهم ليست شرطاً ومن ثم عبر الزركشى بقوله وإن لم يعرف عددهم ولا اشخاصهم ولا أسماءهم فالوجه أنه لا فرق بينه وبين الحاضر واذا قولنا بمن أنه يكفي فى الجمع قصدتم وإن لم يعرف عددهم كما باتى لا بعضهم وإن صلى ثانياً على البعض الباقي لوجود الابهام المطلق فى كل من البعضين (فان عين الميت) (وأخطأ) كما إذا نوى الصلاة على زيد فبان عمره (بطلت) صلاته أى لم تنه قد كما باصه مالم يشر اليه نظير ما رفى الامام (وإن حضر موتى نواه) اى

عدد الركعات فى بقية الصلوات نعم لو عين وأخطأ كان اعتدأها خمس فهل تبطل كبقية الصلوات أو يفرق فيه نظر وما قد يناسب الفرق ان الزيادة هنا لا تبطل وقد يؤيد ذلك قوله الاتى وان نوى بتكبيره الركنية اه بل من نوى بتكبيره الركنية فهو يعتدأها خمس مثلاً فليأمل سم (قوله) ولا يتصور هتائية اداء (الخ) اى فلو نوى الاداء والقضاء الحقيقي بطلت بخلاف ما لو اطلق او نوى المعنى اللغوى فلا تبطل غش النظر ما الفرق بين الاطلاق والمعنى اللغوى وينبغي أن لا يبطل أيضاً لو ادا بالاداء الصلاة على الميت ابتداءً وبالقضاء الصلاة عليه ثانياً وكان الامر كذلك فليراجع (قوله) ولا معرفته إلى قوله واستثناء جمع فى النهاية والمعنى (قوله) استثناء جمع الغائب (الخ) جرى عليه النهاية والمعنى فقيد الميت فى المتن بالحاضر ثم قال اما لو صلى على غائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن عجل الحضرى وعزى إلى البسيط وزاد الاول نعم لو صلى الامام على غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى كالحاضر اه قال ع ش قوله مر بقلبه اى لا باسمه ونسبه وقوله فلا بد من تعيينه أى بقلبه كما تقدم فى الشرح اه (قوله) (والا) اى بان أرادوا لا باسمه ونسبه (قوله) كان استثناءهم فاسداً اى لعدم الفرق حينئذ بينهما عبارة السكردى على بافضل ولا فرق بين الغائب والحاضر فى ذلك اى فى عدم وجوب التعيين كما عتمده فى التحفة وغيره ا وقيدته فى شرح المنهج بالحاضر فاقضى انه لا بد فى الغائب من تعيينه وجرى عليه المعنى والنهاية وذكر الشارح فى الامداد ما يفيد ان الخلف لفظى والحاصل انه إذا نوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى عن التعيين عندهما أى الشارح وغيره وحيث صلى على بعض جمع لا يصح (الا بالتعيين عندهما) أيضاً ولو صلى على من مات اليوم فى اقطار الارض من نصح الصلاة عليه جاز عندهما بل ندب قال الامر إلى انه لا خلف بينهما اه (قوله) برده (الخ) خبر واستثناء جمع (الخ) (قوله) (يكفى) فيه اى فى الميت الغائب (قوله) (من نصح الصلاة عليهم) قال فى الايعاب لا بد من هذا القول او ما يمنعاه المستلزم لاشتراط تقدم غسله وكونه غير شهيد وكونه غائباً الغيبة المجوزة للصلاة عليه وحينئذ فان تذكر هذا الاجمال ونواه فواضح (والا) فلا بد من التعرض لهذه الشروط الثلاثة اه كردى على بافضل (قوله) فالوجه أنه لا فرق بينه (الخ) أى فيكفى فى كل منهما ادنى تمييز (قوله) (يكفى فى الجمع) إلى قول المتن الثانى فى النهاية والمعنى لا قوله كما باصه (قوله) (لا بعضهم) (الخ) اى لا يكفي فى الجمع قصد بعضهم على الابهام قال ع ش ومنه ما لو عين البعض بالجزئية كالثلاث والرابع اه اى فلا يكفي (قوله) كما باتى اى انفا بقوله إجمالاً (قوله) الميت اى الحاضر او الغائب نهاية ومعنى (قوله) (على زيد فبان) (الخ) اى او على الكبير او الذكر من اولاده فبان الصغير او الاثنى نهاية ومعنى (قوله) (مالم يشر اليه) فان أشار اليه صحت تغليبا للاشارة نهاية ومعنى أى بقلبه ع ش (قوله) (فى الامام) أى فى تعيينه (قوله) (إجمالاً) اى وإن لم يعرف عددهم نهاية ومعنى (قوله) (ذكر عددهم) اى بالقلب (قوله) (كما مر) اى فيجب على المأموم نية الاقتداء بالامام كما مر فى صفة الاثنية ولا يقدح اختلاف بينهما كما ساقى نهاية ومعنى قال ع ش وقياس ما مر انه إذا لم ينو الاقتداء بطلت صلاته بالمتابعة فى تكبيرة على ما مر بان يقصد ايقاع تكبيرة بعد تكبيرة الامام لاجله بعد انتظار كثير اه (قوله) (لم يصح) أى لأن فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين نهاية ومعنى قال سم بتجهان محله مالم يلاحظ الاشخاص والابان قصد الصلاة على جميع هذه الاشخاص الحاضرين وهو يعتدأهم عشرة فبانوا احد عشر فالمنجى الصحة واجزاء اه واقره ع ش عبارة البصرى من الواضح انه ينبغي تنقيده بما إذا لم يشر اما إذا أشار فينبغى الصحة تغليبا للثلاثة اه (قوله) (او على حى وميت) (الخ) (او على ميتين) ثم نوى قطعها عن احدهما بطلت نهاية قال ع ش قوله بطلت اى فيهما وبقي لوقال

الاختلاف بمنزلة الواقع والمعتبر كون المميز فى النية بان يقصد ما بمن فهذا لا يصح الرد (قوله) (لا بعضهم) أى على الابهام (قوله) (لم يصح) بتجهان محله مالم يلاحظ الاشخاص والابان قصد الصلاة على جميع هذه الاشخاص الحاضرين وهو يعتدأهم عشرة فبانوا احد عشر فالمنجى الصحة والاجزاء (قوله) (او على حى وميت) (الخ) (او على

الصلاة عليهم إجمالاً ولا يجب ذكر عددهم وإن عرفه وحكم نية القدوة هنا كما مر ولو صلى على عشرة فبانوا أحد عشر لم تصح أو عكسه صح أو على حى وميت صحت ان جهل وإلا فلا لتلاعبه ويؤخذ من قوله نواهم أنه لو حضرت جنازة أثناء الصلاة لم تكف نيتها حينئذ

نوبت الصلاة على هؤلاء العشرة من الرجال وكان فيهم امرأة هل تصح صلاته عليها أم لا فيه نظر والاقرب الثاني
 لا نهلم بنو الصلاة عليها ويحتمل الصحة كنوى الصلاة على حي وميت جاهلا بالخال او لعل هذا الاحتمال هو
 الاقرب تعليميا للاشارة (قوله فيبعد سلامه الخ) قد يفيد صحته الصلاة وعدم تأثرها بتلك النية ليكن قد يقال إذا
 تعدد ما مع العلم بعدم كفايتها كان متلاعبا فوجه البطلان بنبهاسم وافر الشورى (قوله اوسدس) إلى
 قول المتن ولو خمس في النهاية والمغنى (قوله ولم يعتد البطلان) أي وإلا كان متلاعبا هـ سم عبارة النهاية
 والمغنى نعم لو زاد على الأربع عمد معتد البطلان بطلت كذا ذكره الاذرعى اه قال ع ش ولعل وجه
 البطلان ان ما فعله مع اعتقاد البطلان يتضمن قطع النية اه (قوله وان نوى بتكبيره الركنية) غايه وظاهره
 انه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفقه او لا ولو قيل بالضرر في الاول لم يكن بعيدا وفي سم على حج لو زاد
 على الأربع معتقدا وجوب الجميع يحتمل ان لا يضر كالأو اعتقد جميع افعال الصلاة فروضا وقد يفرق
 ويؤيد الاول قول الشارح وان نوى بتكبيره الركنية بل ان اراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة انتهى
 ع ش (قوله اوسدس مثلا) ظاهره عدم البطلان ولو كثر الزائد جدوا وتكره الزيادة عليها للخلاف في
 البطلان بها وحيث زاد قالوا له الدعاء ما لم يسلم لبقائه حكما في الرابعة والمطلوب فيها الدعاء حتى لو لم يكن قرا
 الفاتحة في الاولى اجزائه حيثئذ فيما يظهر ثم رايت سم على حج صرح بما استظهرناه (فرع) لو زاد
 الامام وكان المأموم مسبوقا فاق بالآذكار الواجبة في التكبيرات الزائدة كان ادرك الامام بعد الخامسة
 فقرأ ثم لما دبر الامام السادسة كبرها معه وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم لما كبر السابعة كبرها
 معه ثم دعا للبيت ثم لما كبر الثامنة كبرها معه وسلم معه هل يحسب له ذلك وتصح صلاته سواء علم انها زائدة
 او جهل ذلك او يتقيد الجواز والحسبان هنا بالجهل كافي ببقية الصلوات فيه نظر ومال من الاول فليحذر سم
 على المنهج اقول وقد يتوقف في التسوية بان الزيادة على الأربع اذا كان محضه للامام فالمسبوق في الحقيقة
 إنما اتى بتكبيراته كلها بعد الرابعة للامام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب فالقياس انه هنا كذلك (فرع)
 موافق في الجنازة شرع في قراءة الفاتحة فهل له قطعها وتأخيرها لما بعد الاول بناء على اجراء الفاتحة بعد غير
 الاول او لا قال مر لا يجوز بل تميزت عليه بالشروع فعين عليه الانبان بها فان تخلف لنحو بطمقرا متها
 تخلف وقراها لم يشرع الامام في التكبير الثالثة انتهى فان كان عن نقل فسلم وإلا فقيهه نظر ظاهر فليحذر
 وليراجع سم على المنهج والاقرب الميل إلى النظر ع ش (قوله وذلك) أي عدم البطلان (لثبوته) أي
 الزائد على الأربع (قوله ولانه) أي التكبير (قوله أما سهوا الخ) أي أو جهلا بنهاية (قوله عمدا) لم يذكره
 النهاية والمغنى ولعله لتعين محل الخلاف نظير ما تقدم اتفاقا قول المتن (لم يتابعه) أي المأموم بنهاية قال ع ش
 قال سم على البهجة هذا شامل للمسبوق اه أي فلا يتابعه فلو خالف وتابع فينبغي ان لا يحسب له عن
 بقية ما عليه لان حسب ان ما عليه محله بعد سلام الامام وما زاده الامام محسوب من محل الرابعة وقد تقدم ما فيه
 اه (قوله ندبا) أي لانس له متابعتة في الزائد بنهاية ومغنى أي لم تذكره خروجا من خلاف من أبطل بها
 ع ش (قوله لا مدخل لسجود السهو الخ) (فرع) قرا اية سجدة في صلاة الجنازة وسجد الوجه
 بطلان الصلاة إن كان عامدا عالما مر انتهى سم على المنهج اه ع ش (قوله وبه فارق الخ) عبارة
 شرح العباب وفارق هذا ما مر في تكبير العيد بان ذاك فيه خلاف محترم باق إلى الان بخلاف الزيادة على

فيبعد سلامه تجب عليها
 صلاة أخرى (الثاني أربع
 تكبيرات) بتكبيره
 الاحرام إجماعا (فان خمس)
 أوسدس مثلا عمدا ولم يعتد
 البطلان (لم تبطل) صلاته
 (في الأصح) وإن نوى
 بتكبيره الركنية خلا فالجمع
 متأخرين وذلك لثبوته
 في صحيح مسلم ولانه ذكر
 وزيادته ولو ركنا لا تضر
 كتكرير الفاتحة بقصد
 الركنية أما سهوا فلا يضر
 جزما ومر أنه لا مدخل
 لسجود السهو فيها (ولو
 خمس أمامه) عمدا (لم يتابعه)
 ندبا (في الأصح) لان ما فعله
 غير مشروع عند من يعتد
 بهما تقرر من الاجماع

ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت شرح مر (قوله فيبعد سلامه تجب عليه صلاة أخرى) قد يفيد صحة
 الصلاة وعدم تأثرها بتلك النية ليكن قد يقال إذا تعدد ما مع العلم بعدم كفايتها كان متلاعبا فالوجه
 البطلان بنبهاسم (قوله في المتن فان خمس الخ) لو زاد على الأربع معتقدا وجوب الجميع يحتمل ان لا يضر كالأو
 اعتقد جميع افعال الصلاة فروضا وقد يفرق بان تلك الافعال مطلوبة في الصلاة فلا يضر اعتقادها فروضا
 بخلاف الزائد على الأربع هنا فانه غير مطلوب راسا وقد يؤيد الاول قول الشارح وان نوى بتكبيره الركنية
 بل ان اراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة (قوله ولم يعتد البطلان) أي وإلا كان متلاعبا (قوله وبه فارق

الاربع ومن ثم لو كبر زيادة على السبع لم يتابعه لانه لا قائل به انتهى سم (قوله) ما مرفى تكبير العيد
 عبارة هناك نعم ان كبر امامه ستا وثلاثا مثلاً تابعه ندبا وان لم يعتقه الامام ويفرق بينه وبين ما باتى
 فيما لو كبر امام الجنازة خمساً بان التكبيرات ثم اركان ومن ثم جرى في زيادتها خلاف في الابطال بخلافه
 هنا والذي يتجه انه لا يتابعه إلا ان باتى بما يعتقه احدهما وإلا فلا وجه لمتابعته حينئذ انتهى سم قول
 المتن (بل يسلم) اى بنية المفارقة وإلا بطلت صلاته لانه سلام في أثناء القدوة فيبطل كالسلام قبل تمام
 الصلاة مراه سم على البهجة اه عش قول المتن (الثالث السلام) اى بعد تكبيراتها وقدمه
 ذكر امع تأخره رتبة اقتفاء بالاصحاب في تقديم ما يقبل عليه الكلام تقريبا على الافهام نهاية (قوله) حال
 كونه اى على مذهب من يجوز مجيء الحال من الخبر و(قوله) او هو الخ اى على مذهب الجمهور من
 عدم جواز (قوله) فيما مر الخ عبارة المغنى والنهية في كفيته وتعدده ويؤخذ من ذلك عدم سن زيادة
 وبركاته وهو كذلك خلافاً لما قال يسن ذلك وانه يلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمة واحدة ويجعلها تلقاء
 وجهه وان قال في المجموع انها لا شهر اه قال عش قوله وتعدده اى فان اقتصر على واحدة اتى بها من جهة
 يمينه وقوله مراه عدم سن زيادة الخ اى ولو على القبر او على غائب اه عش (قوله) على ما مرفىه اى فى ركن
 السلام كردى قول المتن (الرابع قراءة الفاتحة) (فرع) لو فرغ المأموم من الفاتحة بعد الاولى قبل تكبير
 الامام مابعد ما ينبغي ان يشتغل بالدعاء لانه المقصود في صلاة الجنازة ولو فرغ من الصلاة على النبي ﷺ
 قبل تكبير الامام مابعد ما ينبغي اشتغاله بالدعاء وكذا تكرير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 لانها وسيلة لقبول الدعاء الذى هو المقصود في صلاة الجنازة وفاقا لمراه سم على البهجة وقوله ان يشتغل
 بالدعاء اى كان يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرهه وياتى بالدعاء الذى يقال بعد الثالثة لكنه لا يجزى. عما
 يقال بعدها ونقل بالدرس عن اليعاب لحج ان المأموم اذا فرغ من الفاتحة قبل الامام سن له قراءة السورة
 اه وفيه وقفة والاقرب ما قاله سم اه عش (قوله) فبذلها الى قوله وتعينها في النهاية والمغنى لا قوله اى
 طريقة مألوفة (قوله) فبذلها الخ اى من القراءة ثم الذكر قال سم على حجب انظر هل يجرى نظير ذلك في
 الدعاء للبيت حتى اذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد ببديل الدعاء قراءة او ذكر من غير
 ترتيب بينهما ومعها فيه نظر والمتجه الجريان انتهى عش (قوله) وروى البخارى الخ) ولعموم خبر
 لا صلاة لمن يقرأ بفاتحة الكتاب نهاية ومعنى (قوله) قرأها هنا اى بالفاتحة في صلاة الجنازة وقال الخ وفي
 رواية قرأ بأب القرآن فحبرها وقال انما جهرت لتعلموا انها سنة نهاية ومعنى (قوله) اى طريقة الخ) عبارة
 عش اى طريقة شرعية وهى واجبة اه (قوله) وعلى تعيينها فيها اى الذى اختاره الرافعى قول المتن (قلت)
 تجزى الفاتحة الخ) في حاشية شيخنا النور الشبرا مى حفظه الله مانصه يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع
 السؤال عنها وهو ان شافعى اقتدى بالمالكى وتابعه في التكبيرات وقرأ الشافعى بالفاتحة في صلاته بعد الاولى
 فلما سلم أخبره المالكي بأنه لم يقرأ الفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعى إذ غاية أمر امامه أنه ترك
 الفاتحة وتركها قبل الرابعة لا يقتضى البطلان لجواز ان باتى بها بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت
 صلاته بالتسليم عند الشافعى فسلم لنفسه بعد بطلان صلاة امامه وهو لا يضر اه وهى فائدة جلية يحتاج اليها

الخ) عبارة شرح العباب وفارق هذا ما مرفى في تكبير العيد بان ذاك فيه خلاف محترم باق إلى الآن بخلاف
 الزيادة على الاربع ومن ثم لو كبر زيادة على السبع لم يتابعه لانه لا قائل به اه (قوله) وبه فارق ما مرفى في
 تكبير العيد) عبارته في باب العيد نعم ان كبر امامه ستا وثلاثا مثلاً تابعه ندبا وان لم يعتقه الامام ويفرق
 بينه وبين ما باتى فيما لو كبر امام الجنازة خمساً بان التكبيرات ثم اركان ومن ثم جرى في زيادتها خلاف في
 الابطال بخلافه هنا والذي يتجه انه لا يتابعه إلا ان باتى بما يعتقه احدهما وإلا فلا وجه لمتابعته حينئذ
 (قوله) في المتن كغيرهما) يؤخذ منه عدم استحباب زيادة وبركاته وهو كذلك تشرح مراه (قوله) وندبا) بدخل
 فيه الالتفات حتى يرى خده (قوله) فبذلها فالوقوف بقدرها) انظر هل يجرى نظير ذلك في الدعاء للبيت حتى

وبه فارق ما مرفى في تكبير
 العيد (بل يسلم او ينتظره
 ليسلم معه) وهو الافضل
 لتأكيد المتابعة (الثالث
 السلام) حال كونه اى وهو
 (ك) سلام (غيرها) فيما
 مرفى فيه وجوبا وندبا إلا
 وبركاته فسنة هنا فقط على
 ما مرفى فيه (الرابع قراءة
 الفاتحة) فبذلها فالوقوف
 بقدرها لما مرفى في مبحثها
 وروى البخارى ان ابن
 عباس قرأ بها هنا وقال
 لتعلموا انها سنة اى
 طريقة مألوفة ومحلها
 (بعد) التكبير (الاولى)
 وقبل الثانية لماصح أن أبا
 امامة رضى الله عنه قال
 السنة في الصلاة على الجنازة
 أن يقرأ في التكبير الاولى
 بأب القرآن وعلى تعيينها فيها
 لو نسبها وكبر لم يعتدله بشيء
 بما باتى به كما أفهمه قولهم
 فما بعد المتروك لغو

(قلت تجزئ. الفاتحة بعد غير الاولى) (١٣٦) وقول الروضة واضلها بعد هاو بعد الثانية خرج مخرج المثال فلا يخالف ما هنا خلافا لمن زعم

تخالفهما (والله أعلم) أما غير الفاتحة من الصلاة في الثانية والدعاء في الثالثة فتعين لا يجوز خلوهما عنه ولما كان في الفرق عسر اختار كثيرون الاول وجزم به المصنف نفسه في تبيينه وانتصر له الاذرعى وغيره وقد يفرق بان القصد بالصلاة الشفاعة والدعاء للميت والصلاة على النبي ﷺ وسيلة لقبوله ومن ثم سن الحد قبلها كما يأتي فتعين علمها الوارد ان فيه عن السلف والخلف اشعارا بذلك بخلاف الفاتحة فلم يتعين لها محل بل يجوز خلوهما الى الاولى عنها وانضمها الى واحدة من الثلاثة اشعارا ايضا بان القراءة دخيلة في هذه الصلاة ومن ثم لم تسن فيها السورة (الخامس الصلاة على رسول الله ﷺ) لانه من السنة كإرواه الحالم عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم وصححه (بعد الثانية) اي عقبها فلا تجزئ في غيرها لما تقرر من تعيينها فيها بخلاف الفاتحة في الاولى فزعم بناء هذا على تعيين الفاتحة في الاولى بردها قدمته آنفا (والصحيح ان الصلاة على الآل لا تجب) كغيرها بل اولى لبناؤها على التخفيف نعم تسن وظاهر ان كيفية صلاة التشهد السابقة افضل هنا ايضا

في الصلاة خلف المخالف وظاهر ان الحكم جار حتى فيما لو كان الامام يرى حرمة القراءة في صلاة الجنائز كالحنفى إذ لا فرق نظر الى ما وجهه به الشيخ بقاء الله اى ولا نظر الى عدم اعتقاد الامام فرضية الفاتحة ولا لم تصح الصلاة خلفه مطلقا لانه لا يعتقد وجوب البسملة واما ما قد يقال انه حيث كان الامام لا يرى قراءة الفاتحة فكانه نوى صلاة بلا قراءة فثبت غير صحيحة عند الشافعى فقد يجاب عنه بان ذلك لا يضر حيث كان ناشئا عن عقيدة رشيدى (قوله تجزئ. الفاتحة الخ) فيه امران الاول انه شامل لما اذا أتى بها بعد الرابعة او بعد زيادة تكبيرات كثيرة وهو ظاهر الثاني انه لا فرق في اجزائها بعد غير الاولى بين المسبوق والموافق فللمسبوق الذى لم يدرك إلا ما يسع بعضها سواء شرع فيه أو لا تأخيرها لما بعد الاولى لكن إذا أخرها المسبوق يتجه ان يجب بكاملها لانها في غير محلها لا تكون إلا كاملة بخلاف ما لو اراد فعلها في محلها فكبر الامام الثانية قبل ان يأتى بقدر ما أدركه لا يلزمه زيادة عليه سم قول المتن (بعد غير الاولى) اى من الثانية والثالثة والرابعة وهذا ما جزم به في المجموع ونقل عن النص وهو المعتمد وان صحح المصنف في تبيينه تبع الظاهر كلام الغزالي الاول وشمل ذلك المنفرد والامام والمأموم ويترتب عليه لزوم خلوهما الى عن ذكر والجمع بين ركعتين في تكبيرة واحدة وترك الترتيب اى بين الفاتحة وبين واجب التكبيرات المنقول اليها ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة باقية في اخرى لعدم وروده نهاية زاد المغنى وكالفاتحة فيذكر عند العجز عنها بدلها اه (قوله اما غير الفاتحة) الى قوله ولما كان في النهاية والمغنى (قوله وجزم به المصنف في تبيينه الخ) والفتوى على ما في التبيان وفاقا للنص والجمهور اسنى وشرح المنهج (قوله خلوهما منه) اى محل الغير من الغير (قوله وقد يفرق الخ) قد يناقش في هذا الفرق بان القرآن من أعظم الوسائل ولذا سن لوائح الميت أن يقرأ ويدعو وعدم سن السورة تخفيف لا تقي بطالب الاسراع بالجنائز سم (قوله كما يأتي) اى قبيل قول المصنف السادس (قوله وانضمها الخ) قال شيخنا الشهاب البرلسى انظر هل يجب حينئذ الترتيب بينها وبين واجب التكبيرات المنقولة اليها ام لا انتهى اقول الظاهر انه لا يجب سم على المنهج اى فلما ان أتى بها قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً او بعدها بتامها لانه يأتى ببعضها قبل وبعضها بعد فيما يظهر لاشتراط المواالة فيها عش وتقدم عن المغنى والنهاية التصريح بما استظهره سم من عدم وجوب الترتيب قول المتن (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأقلها اللهم صل على محمد ويجب فيها ما يجب في التشهد فيما يظهر ولا تجزئ. فيها ما يجزئ. في الخطبة من الحاشى والمأحى ونحوهما وصرح بذلك في العباب فقال وأقلها كافى التشهد عش (قوله لانه) الى قوله وظاهر تعيين الخ في النهاية والمغنى لا قوله وظاهر الى ويندب (قوله لانه) اى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنائز نهاية قول المتن (بعد الثانية) اى لفعل السلف والخلف نهاية ومغنى (قوله عقبها) اى قبل الثالثة مغنى (قوله فزعم بناء هذا) اى تعيينها بعد الثانية نهاية (قوله وظاهر ان الخ) اعتمده شيخنا (قوله فوهم ثم) اى فى صلاة التشهد (قوله وهنا) اى فى صلاة الجنائز (قوله خروجا من الكراهة) فديقال الكراهة إنما تكون حيث لم يرد الاقتصار على الصلاة سم عبارة عش

إذالم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد ببدله قراءة او ذكر من غير ترتيب بينهما ومعية فيه نظر والمتجه الجريان (قوله في المتن قلت تجزئ. الفاتحة بعد غير الاولى) فيه امران الاول انه شامل لما اذا أتى بها بعد الرابعة او بعد زيادة تكبيرات كثيرة وهو ظاهر الثاني انه لا فرق في اجزائها بعد غير الاولى بين المسبوق والموافق فللمسبوق الذى لم يدرك إلا ما يسع بعضها سواء شرع فيه أو لا تأخيرها لما بعد الاولى ويحتمل انه لا يجب إلا قدر ما أدركه لانه هو الذى خوطب به إصالة ولو لعل هذا وجهه لكن إذا أخرها يتجه ان يجب بكاملها لانها في غير محلها لا تكون إلا كاملة بخلاف ما لو اراد فعلها في محلها فكبر الامام الثانية قبل ان يأتى بقدر ما أدركه لا يلزمه زيادة عليه كالور كع امام بقية الصلوات لا يلزم المسبوق إلا قدر ما أدركه (وقد يفرق بان القصد الخ) قد يناقش في هذا الفرق بان القراءة من أعظم الوسائل ولذا سن لوائح الميت أن يقرأ ويدعو وعدم سن السورة تخفيف لا تقي بطالب الاسراع بالجنائز (قوله خروجا من الكراهة) فديقال الكراهة إنما

وانه يندب ضم السلام للصلاة كما افهمه قولهم ثم إنما لم يحتج اليه لتقديمه في التشهد وهنالم يتقدم فليسن خروجا من الكراهة وفى

ويفارق السورة بانه لا جدل كالحا فلونذبت لادت إلى ترك المبادرة المتأكدة بخلاف هذا (١٣٧) ويندب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات

عقب الصلاة والحمد قبلها ولو عكس ترتيب هذه الثلاثة فاته الا كل (السادس الدعاء للبيت) بخصوصه باقل ما ينطق عليه الاسم لانه المقصود من الصلاة وما قبله مقدمة له وصح خبر إذا صليت على الميت فاحصوا له الدعاء وظاهر تعين الدعاء له باخروى لا ينحو اللهم احفظ تركته من الظلمة وإن الطفل في ذلك كغيره لانه وإن قطع له بالجنة تريد مرتبه فيها بالدعاء له كالانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ثم رأيت الأذرى قال يستثنى غير المكلف فالاشبه عدم الدعاء له وهو عجيب منه ثم رأيت الغزى نقله عنه ونعقبه بانه باطل وهو كما قال وليس قوله اجعله فرطاً إلى آخره مغنياً عن الدعاء له لانه دعاء بالالزام وهو لا يكتفى لانه إذا لم يكف الدعاء له بالعموم الذى مدلوله كلية محكوم بها على كل فرد فرد مطابقة فأولى هذا (بعد الثالثة) أى عقبا فلا يجزى بعد غيرها جزماً قال فى المجموع وليس لتخصيصها دليل واضح اه ومع ذلك تابع الاصحاب على تعيينها دون الاولى للفاتحة قال غيره وكذا ليس لتعين الصلاة فى الثانية ذلك (السابع القيام على المذهب إن قدر) لانها فرض كالنفس فى هذا

وفى سم على شرح البهجة ظاهره أنه يقتصر على الصلاة فلا يضم اليها السلام ووجه ذلك أنه الوارد والحكمة فى ذلك بناء على التخفيف بل قد يقتضى ذلك ان الاقتصار على الصلاة افضل اه ونقله شيخنا العلامة الشوبرى على المنهج عن الشارح مر ويوافقه ما تقدم عن المناوى من ان محل كراهة افراد الصلاة عن السلام فى غير الوارد اه (قوله ويفارق السورة الخ) قد يناقش فى هذا الفرق بانه لو نذبت سورة من قصار المفصل كفى المغرب لم يؤدى الى ترك المبادرة سم (قوله ويندب الدعاء للمؤمنين) أى ينحو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات و(قوله والحمد الخ) أى بأى صيغة من صيغته المشهور منها الحمد لله رب العالمين فينبغى الاتيان بها ع ش (ولو عكس الخ) عبارة النهائية ولا يجب ترتيب بين الصلاتين والدعاء والحمد لكنهما على كفاى زيادة الروضة اه قال ع ش قوله مر بين الصلاتين أى الصلاة على النبي والصلاة على الآل اه (قوله بخصوصه) أى وفى عموم غيره بقصده فلا يكتفى الدعاء للمؤمنين والمؤمنات من غير قصده شيخنا (قوله باقل ما ينطق عليه الاسم) أى كاللهم ارحمه او اللهم اغفر له نهاية ومعنى (قوله وما قبله الخ) شامل للفاتحة لكن ينافيه ما قدمه فى الفرق (قوله وظاهر) الى قوله ثم رأيت الخ أقره ع ش واعتمده شيخنا (قوله لا ينحو اللهم) عبارة شيخنا فلا يكتفى بدنىوى الا ان الى ا خروى نحو اللهم اقض عنه دينه ويقول اللهم اغفر له ونحوه ولو فى صغير اوى لما علمت من ان المغفرة لا تقتضى سبق الذنب اه (قوله وإن الطفل الخ) أى ومن بلغ مجنوناً ودام الى موته نهاية (قوله فى ذلك) أى فى وجوب الدعاء له (قوله يستثنى) أى من وجوب الدعاء للبيت مغنى (قوله وليس قوله اجعله فرطاً الخ مغنياً) باقى عن النهائية والمغنى وشيخنا خلافه (قوله وهو لا يكتفى) تقدم عن شيخنا تقييده (قوله فأولى هذا) قد تمتع الاولوية بل المساواة لان العموم لم يتعين لتناوله لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فليتأمل ولا يخفى ان قول المصنف الاقوى يقول فى الطفل مع هذا الثانى الخ ان لم يكن صريحاً كان ظاهراً فى الاكتفاء بذلك فتأمل سم (قوله أى عقبا) الى قوله قال غيره فى النهائية والمغنى (قوله قال فى المجموع وليس لتخصيصها) يمكن ان يقال بل له دليل واضح وهو ما صح من خبر ابى امامة من السنة فى صلاة الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بام القرآن مخافة ثم يصلى على النبي ﷺ ثم يخص الدعاء للبيت ويسلم وذلك لان الظاهر منه أنه أراد بكل جملة ذكره ان يكون بعد واحدة او بعدواحدة مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصلى الخ معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص معناه بعد الثالثة فليتأمل سم قول المتن (السابع القيام) شمل ذلك الصبي والمرأة إذا صلياً مع الرجال وهو الاوجه خلافاً لما شرى نهاية قال ع ش ويحرم على المرأة القطع ويمنع منه الصبي كفاى الا يعاب اه قول المتن (ان قدر) أى فان عجز صلى على حسب حاله نهاية (قوله لانها) الى قوله الاعلى غائب فى النهائية وكذا فى المغنى الا قوله والحاقيقا الى المتن وقوله أى الامام الى المتن (قوله

تكون حيث لم يرد الاقتصار على الصلاة (قوله ويفارق السورة الخ) قد يناقش فى هذا الفرق بانه لو نذبت سورة من قصار المفصل كفى المغرب لم يؤدى الى ترك المبادرة (قوله فأولى هذا) قد تمتع الاولوية بل المساواة لان العموم لم يتعين لتناوله لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فليتأمل ولا يخفى ان قول المصنف الاقوى يقول فى الطفل مع هذا الثانى الخ ان لم يكن صريحاً كان ظاهراً فى الاكتفاء بذلك فتأمل لكن قضية ذلك الاكتفاء فى الكبير ينحو اللهم شفعه فى اهله او اهل عصره واجعله فرطاً لهم وهو بعيد الا ان يفرق بانه سو مع فى الطفل لانه مغفور له فليتأمل (قوله قال فى المجموع وليس لتخصيصها دليل واضح) يمكن أن يقال بل لتخصيصها بهادليل واضح وهو ما صح من خبر ابى امامة من السنة فى صلاة الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بام القرآن مخافة ثم يصلى على النبي ﷺ ثم يخص الدعاء للبيت ويسلم وذلك لان الظاهر منه أنه أراد بكل جملة ذكره ان يكون بعد تكبيرة على الترتيب الذى ذكره لان تلك الجمل توالى قبل التكبيرات أو بعدواحدة مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص الدعاء للبيت

القيام هو المقوم لصورتها في غدمه (١٣٨) محز صورتها بالكيفية (ويسن رفع يديه في كل من (التكبيرات) الاربع خذو من كيه

ويضعهما تحت صدره
وبأني هنا في كيفية الرفع
والوضع ماسر ويجهر ندبا
بالتكبيرات والسلام اى
الامام او المبلغ لا غيرهما
نظر مامر في الصلاة كما هو
ظاهر (واسرار القراءة)
ولو ليلا لم اصح عن أي امامة
انه من السنة وعلم منه ندب
اسرار التعوذ والدعاء (وقيل
يجهر ليلا) بالفاتحة
(والاصح ندب التعوذ) لانه
سنة للقراءة كالتامين (دون
الافتتاح) والسورة الاعلى
غائب او قبر على مامر وذلك
لطولها في الجلة (ويقول)
ندباحث لم يتحس تغير الميت
وللا وجب الاقتصار على
الاركان (في الثالثة اللهم
هذا عبدك وابن عبدك
الى اخره) وهو كما باصله
خرج من روح الدنيا وسعتها
اى يفتح اولها نسيم ريحا
واتساعها ومحبو به واحباؤه
فيها اى ما يحبه ومن يحبه
وهو جملة حالية لبيان
انقطاعه وذله ويجوز جره
بل هو المشهور الى ظلمة
القبر وهو ما لاقيه اى من
جزاء عمله ان خيرا فخير وان
شرا فشر كان يشهد ان لا اله
الا انت وأن محمدا عبدك
ورسولك وأنت أعلم به
احتاج اليه ليرأ من عهدة
الجزم قبله اللهم انه نزل بك

محز صورتها الخ) فيه شئ سم قول المتن (ويسن رفع يديه الخ) أى وإن اقتدى بمن لا يرى الرفع كالحنفى فيما
يظهر لان ما كان مسنونا عندنا لا يترك الخروج من الخلاف وكذا واقتدى به الحنفى للعلة المذكورة اى قلو
ترك الرفع كان خلاف الاولى على ما هو الاصل في ترك السنة الاما نصروا فيه على الكراهة واما ترك الاسرار
فقياس مامر في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الاسرار كراهته هنا عش (قوله وعلم منه) اى من سن
اسرار القراءة (قوله بالفاتحة) اى خاصة اما الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء فيندب الاسرار بهما
اتفاقا بينهما ومعنى (قوله كالتامين) أى فاستحب كالتامين نهاية ومعنى (قوله الا على غائب أو قبر) خلافا
للتناهية والمعنى وسم تبع الشهاب الرملى عبارة الاول وشمل ذلك اى قوله دون افتتاح والسورة مالم صلى على
قرا وغائب وهو كذلك كما فاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه لبناها على التخفيف خلافا لابن العماد اه
قال عش وتبعه ابن حج فقال ياتى بدعاء الافتتاح والسورة اذا صلى على قرا وغائب اه (قوله وذلك) اى
عدم سن الافتتاح والسورة (قوله وهو) اى اخره (كما باصله) اى في المحرور وتركه المصنف لشهرته نهاية
ومعنى (قوله اى) كان الاول تأخير وما يصح له بقوله نسيم الخ (قوله بفتح أو لم) اى على الافصح ولا فيجوز
في الروح الضم وفي السعة الكسر عش وشيخنا (قوله ومحبو به الخ) بالرفع مبتدأ (قوله فيها) خبره والواو
للحال او بالجر عطفا على ما قبله وقوله فيها حال والواو للعطف شيخنا (قوله لبيان انقطاعه الخ) اى ذكر هذه
الجملة لبيان الخ اى ليحصل الرفق والرحمة منه سبحانه وتعالى بالمشفوع له (قوله ويجوز جره) اى عطفا على
روح الخ (اى ما يحبه) اى الشئ الذى كان يحبه الميت عاقلا كان او لا (قوله ومن يحبه) اى والشخص الذى
كان يحب الميت (قوله بل هو) أى الجبر (قوله كان يشهد الخ) اى في الظاهر شيخنا (قوله احتاج اليه الخ)
عبارة شيخنا قوله وانت اعلم به من اى في الباطن والمقصود به تفويض الامر الى الله تعالى خوفا من كذب
الشهادة في الواقع اه (قوله اللهم انه نزل بك الخ) المقصود به التمهيد للشفاعة ليحصل الرفق منه تعالى بالميت
فيقبل الشفاعة له شيخنا (قوله واصبح فقيرا) اى صار فقيرا الى رحمتك شدة الافتقار فلا ينافى انه كان فقيرا
الى رحمة تعالى قبل الموت ايضا شيخنا (وقد جئناك الخ) اى قصدناك شيخنا قال عش هل ذلك مخصوص
بالامام كافي القنوت وان غيره يقول جئناك شافعا لوعام في الامام وغيره فيقول له المنفرد بلفظ الجمع فيه نظر
والا فرب الثاني اتباعا للوارد ولانه ربما يشارك في الصلاة عليه ملائكة وقديرون ذلك ماسيا في كلام
الشارح رم في الصلاة على جنازة صلى الله عليه وسلم اه (قوله محسنا) اى بعمل الطاعات والاعمال الصالحة
(قوله في احسانه) اى في جزاء احسانه واثابه (قوله وإن كان مسينا الخ) هذا في غير الانبياء ما فهم في اى
يما يليق بهم وقال بعضهم باتى بذلك ولو في الانبياء اتباعا للوارد ويحمل على الفرض فالمعنى وإن كان مسينا
فرضا وعلى أنه من باب حسنات الابرايينات المقر بين الملامر ابا السيئات الامور التى لا تليق بمرتبتهم وإن
كانت حسنات لكون غير هاهنا على منها فبعد بالنسبة لمقامهم سيئات شيخنا عبارة عش والذى يظهر ان الاولى
ترك قوله وإن كان مسينا فتجاوز عنه في حق الانبياء لما فيه من اهام انهم قديرون مسيين فيقتصر على غيره
من الدعاء بزياد ان شاء على الوارد ما يليق بشانهم صلى الله وسلم عليهم اجمعين وبقي ما لترك بعض الدعاء هل
يكراهه ولا فيه نظر والا قرب الثاني اه (قوله فاغفر له الخ) عبارة غير فتجاوز عنه باسقاط اغفر له (ولقه)
يسكون هاهن الضمير وكسر هاء مع الاشباع ودونه اى اذل الميت وأعطاه (قوله وقه فتنة القبر) اى احفظه
من التلجج في جواب سؤال المسكين وفي هاهنا تقدم انفا من التسكين والكسر مع الاشباع ودونه والمراد
من ذلك توقيفه للجواب وإلا فالسؤال عام لكل احد وإن لم يقبر كالغريق والحريق وإن شحق وذرفى الهواء
معناه بعد الثالثة فليتنا مل (قوله محز صورتها بالكيفية) فيه شئ (قوله في المتن في التكبيرات) فان قلت هل
يستفاد من لفظه ان المراد في كل تكبيرة قلت نعم لان لفظ التكبيرات جمع على بال وهو من صيغ العموم
والحكم في العام على كل فرد وإرادا لجمع العام أحاد لا جوع على الصحيح (قوله لا على غائب أو قبر) المعتمد

وأنت خير منزل به اى هو ضيفك وأنت الاكرم على الاطلاق وضيف الكرام لا يضام وأصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غنى عن أو
عذابه وقد جئناك راغبين اليك شفعاء له اللهم إن كان محسنا فزد في احسانه وإن كان مسينا فاغفر له وتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر

أو أكلته السباع فالتقييد بالقبر جرى على الغالب نعم يستثنى من عمومها الأنبياء وشهداء المعركة وكذا الأطفال فلا يستلون على المعتد لعدم تكليفهم (قوله وعذابه) من عطف العام على الخاص (قوله وافسح له الخ) أى وسع له فيه بقدر مد البصر أن لم يكن غريباً وإلا فنحل دفنه إلى وطنه والقبر أمارضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار (قوله وجاف الأرض) أى باعدها والمراد منه تخفيف ضمة القبر عليه (قوله ولقه الخ) فيه ما تقدم (قوله من عذابك) أى الشامل لمافى القبر ولمافى يوم القيامة (قوله حتى تبعته) أى إلى أن تبعته شيخنا (قوله وهذا النقطه) إلى قوله وظاهر أن المراد فى النهاية والمغنى الإقوله وليحذر إلى وفى الخثى وقوله وفى نص الشافعى إلى إنماباى وقوله وظاهر أنه أولى (قوله وهذا النقطه الشافعى الخ) يريد أنه لم يرد فى حديث واحد هكذا سم على المنهج عن الشيخ عميرة اه ع ش (قوله وفى الاثنى الخ) عبارة شيخنا قوله هذا عبدك أى هذا الميت الحاضر متذلل وخاضع لك (قوله وابن عبدك) المراد بهما أبو الميت وأمه هذان كان له أب فان لم يكن له أب كسيدنا عيسى وابن الزنا قال فيه وابن أمك وهذا فى الذكر وأما الاثنى فيقول فيها هذه أمك وبنت عبدك إن كان لها أب فالأب كبت الزنا فالقياس أن يقول وبنت أمك وفى الخثى يقول هذا مملوكك ولد عبدك أن كان له أب فالأب قال ولد أمك ويجوز التذكير مطلقاً على إرادة الشخص والتانيث مطلقاً على إرادة النسمة فان كانا اثنين مذكرين أو مذكرة أو مؤنثا قال هذان عبدك وأبنا عبدك أو مؤنثين قال هاتان أمك وبنتا عبيدك وان كانوا جماعاً ذكر أو مؤنثا قال هؤلاء عبيدك وأبنا عبيدك أو مؤنثا قال هؤلاء أمك وبنتا عبيدك ويراعى جميع ذلك فيما بعد إلا فى قوله وانت خير منزل به فيجب تذكير هذا الضمير وإفراده وان كان الميت أنثى أو اثنين أو جماعاً لأنه ليس عائداً على الميت بل على الموصوف المحذوف والتقدير وانت خير كريم منزل به فتعليل المحشى بقوله لأنه عائداً على الله فيه نظراً واشتراكاً فى الله على معنى وانت خير أنثى منزل بها كقوله لا تنبأ الله تعالى أو على معنى خير ذات منزل بها لم يكفر وكذا أن جمعه على معنى وانت خير كريم منزل بهم شيخنا (قوله يبدل العبد بالامة) هذا على المشهور أما على قول ابن حزم أن العبد يشمل الامة فلا حاجة إلى الإبدال وينبغي أن يختار فى هذا المحل بخصوصه وقوامع لفظ الوارد فقامله (قوله كعكسه) أن أراد الجواز الصانع فواضح لكن الأولى اجتنابه لأنه تغيير للوارد من غير ضرورة بصرى (قوله بإرادة النسمة) أى النفس كرى عبارة المغنى على إرادة لفظ الجنابة اه (قوله وليحذر من تانيث به الخ) أى ضمير به فإنه راجع إلى الله تعالى ع ش وفى البحرى بعد ذكر مثله غن الزبادى وغيره ما نصه واعترض بأنه عائداً على موصوف مقدراً أى خير كريم منزل به ويجوز تقدير المحذوف جمعاى خير كريماء فيجمع الضمير أى بهم ومؤنثاى خير ذات فيؤنث أى بها وقال شيخنا الحنفى وهو متعين وما وقع فى الحواشى من رجوعه لله تعالى لا يظهر أصلاً اه أى لأنه يصير التقدير عليه وأنت يا الله خير منزل بالله وهذا لا معنى له اه وتقدم عن شيخنا ما يوافقه ويمكن حمل كلام الشارح على الأولى من صور التقدير الثلاث المتقدمة عن شيخنا (قوله كمملوكك) ومثله العبد على إرادة الشخص كما مر فى الاثنى ع ش (قوله ذكروا ناث) الظاهر أن المراد الجنس ولو واحد بصرى (قوله ر قوله الخ) مبتدأ خبره قوله إنماباى الخ (قوله وفى نص الشافعى وابن عبدك) جملة اعتراضية (قوله ولما إذا اجتمع ذكور الخ) عبارة النهاية والقياس أنه لو صلى على جمع معاياتى فيه بما يناسبه فلو قال فى ذلك اللهم هذا عبدك بتوحيد المضاف واسم الإشارة صحت صلاته كما فى به الوالد رحمه الله إذ لا اختلال فى صيغة الدعاء أما اسم الإشارة فلقول أئمة النجاة أنه قد يشار بما للواحد للجمع ولما مر عن الفقهاء من جواز التذكير فى الاثنى على إرادة الشخص وأما لفظ العبد فلا أنه مفرد مضاف لمر فيعم أفراد من أشير إليه اه (قوله وإنماباى فى معروف الاب) محل تأمل بل يمكن إبقاؤه فيه على الوارد أيضاً نظر الأصول أمه وبالنظر إلى إطلاق اللغة والعرف العام فليتأمل بصرى (قوله وفى مسلم دعاء طربل الخ) وبأنى فيه ما مر من التذكير والأفراد وحدهما فلو أخره وذكروه بعده هذا

عند شيخنا الشباب الرملى عدم هذا الاستثناء

وعذابه وافسح له فى قبره
وجاف الأرض عن جنبيه
ولقه برحمتك الآمن من
عذابك حتى تبعته إلى
جنتك يا أرحم الراحمين
وهذا النقطه الشافعى من
مجموع أحاديث وردت
واستحسنه الأصحاب وفى
الاثنى يبدل العبد بالامة
ويؤنث الصنائير ويجوز
تذكيرها بإرادة الميت أو
الشخص كعكسه بإرادة
النسمة وليحذر من تانيث
به فى منزل به فإنه كفر لمن
عرف معناه وتعمده وفى
الخثى والمجهول يعبر بما
يشمل الذكر والاثنى
كمملوكك وفيما إذا اجتمع
ذكور وأنثى الأولى
تغليب الذكور لأنهم
أشرف وقوله وابن
عبدك وفى نص الشافعى
وابن عبدك بالأفراد إنماباى
يأتى فى معروف الاب
أما ولد الزنا فيقول وابن
أمك وفى مسلم دعاء
طويل عنه صلى الله
عليه وسلم

الدعاء كما في النهاية والمغني كان أولى (قوله وظاهر أنه أولى) عبارة الاسنى وهذا أصح دعاء الجنائز كما في الروضة
 عن الحفاظ اه (قوله واعف عنه) أي عما صدر منه عش (قوله بالماء والتلج والبرد) هذه الثلاثة بالتشكيك
 في النهاية والمغني (قوله وزوجا خير من زوجته) قضيتها أن يقال ذلك وإن كان الميت أنثى سم على البهجة
 اه عش (قوله وظاهر أن المراد بالاببدال الخ) قد يقال ما يأتي في إلحاق الذرية والزوجة إنما هو في الجنة
 والغرض الآن الدعاء بما يزيل الوحشة عنه عقب الموت في عالم البرزخ بالتتمتع بنحو الحور ومصاحبة الملك
 كما وردت ثبوت ذلك للاخبار في كثير من الاخبار فلا مانع أن يراد بالاببدال في الذوات فقط ويحمل على ما تقرر
 أو فيها وفي الصفات فيشمل ما في الجنة أيضا فليتنامل وبه يعلم اندفاع تنظيره الا في كلام شيخ الاسلام
 بصري (قوله لقوله تعالى الخ) وقوله ولخير الخ نشر على ترتيب اللف (قوله رايت شيخنا قال الخ) هذا الذي
 حكاه عنه لم أره في شرح البهجة بل لم تعرض لبيان ذلك فيه مطلقا ولا في شرح الروض بل الذي فيه مانصه
 وصدق قوله وابدله زوجا خير من زوجته فيمن لا زوجة له وفي المرأة إذا قلنا بأنها مع زوجها في الآخرة بأن
 يراد في الأول ما يعم الفعلي والتقديرى وفي الثاني ما يعم إبدال الذات وإبدال الهيئة اه وفي قوله في الأول
 وقوله في الثاني للتعليل ومراده أنه اراد في هذا الدعاء بالاببدال الأعم من الفعلي والتقديرى لاجل أن يتناول
 الأول فان الإبدال فيه تقديرى ومن إبدال الذات وإبدال الصفة لاجل أن يتناول الثاني فان الإبدال فيه إبدال
 صفة لا ذات والحاصل أن المراد الأعم من الإبدال بالفعل كما فيمن له زوجة وبالتقدير كما فيمن لا زوجة له ومن
 إبدال الذات كما فيمن طلق زوجته وماتت في عصمة غيره وإبدال الصفة كما فيمن ماتت في عصمة زوجها وعلى
 تقدير أن هذا اللفظ الذي حكاه عن الشيخ وقع له في بعض كتبه فراده منه ما بيناه فقوله فيه يراد بابدالها الخ
 معناه يرد به القدر المشترك بين إبدال الذات وإبدال الصفة والقدر المشترك متحقق فيها فقد ظهر اندفاع النظر
 الاتى سم ويأتى عن النهاية سئل ما حكاه عن شرح الروض (قوله لمن لا زوجة الخ) أي بالنسبة له (قوله يصدق
 الخ) خبر وقوله الخ (قوله أن لو كانت الخ) كلمة أن هنا بفتح الهمزة وسكون النون مفسرة للضمير المحرور
 في قوله بتقديرها الخ (قوله يراد بابدالها) أي بإبدال الزوجة مطلقا لا الزوجة المذكورة (قوله ما يعم إبدال

وظاهر أنه أولى وهو اللهم
 اغفر له وارحمه واعف عنه
 وعافه وأكرم نزله ووسع
 مدخله واغسله بالماء
 والتلج والبرد ونقه من
 الخطايا كما ينقى الثوب
 الأبيض من الدنس وأبدله
 دار أخير من داره وأهلا
 خيرا من أهله وزوجا
 خيرا من زوجته وأدخله
 الجنة وأعذه من عذاب
 القبر وفتنته ومن عذاب
 النار وظاهر أن المراد
 بالاببدال في الأهل والزوجة
 إبدال الأوصاف لا
 الذات لقوله تعالى
 ألجقنا بهم ذرياتهم ولخير
 الطبراني وغيره أن نساء
 الجنة من نساء الدنيا أفضل
 من الحور العين ثم رأيت
 شيخنا قال وقوله وزوجا
 خيرا من زوجته لمن
 لا زوجة له يصدق بتقديرها
 له أن لو كانت له وكذا في
 المزوجة إذا قيل أنها الزوجا
 في الدنيا يراد بابدالها زوجا
 خيرا من زوجها ما يعم
 إبدال

(قوله ثم رايت شيخنا قال الخ) هذا الذي حكاه عنه لم أره في شرح البهجة بل لم يتعرض لبيان ذلك فيه مطلقا
 ولا في شرح الروض بل الذي فيه مانصه وصدق قوله وابدله زوجا خيرا من زوجته فيمن لا زوجة له
 وفي المرأة إذا قلنا بأنها مع زوجها في الآخرة بأن يراد في الأول ما يعم الفعلي والتقديرى وفي الثاني ما يعم
 إبدال الذات وإبدال الهيئة اه ولا يخفى أنه لم يرد بقوله بأن يراد في الأول الخ أن المراد بالنسبة للأول
 بخصوصه الأعم من الفعلي والتقديرى حتى يكون الإبدال بالنسبة لمن لا زوجة له تارة فليكون فعليا وتارة
 يكون تقديرى أو يتوجه حينئذ أن هذا التعميم لا يتصور فيه بل لا يتصور أن يكون إلا تقديرى ولا بقوله وفي
 الثاني الخ أن المراد بالنسبة للثاني بخصوصه الأعم من إبدال الذات وإبدال الصفة حتى يكون الإبدال
 بالنسبة للمرأة المذكورة تارة يكون إبدال ذات وتارة يكون إبدال صفة ويتوجه حينئذ أنه لا يتصور
 كونه إبدال ذات بل إنما يتصور كونه إبدال صفة بل لفظة في للتعليل والمراد أنه اراد في هذا الدعاء بالاببدال
 الأعم من الفعلي والتقديرى لاجل أن يتناول الأول فان الإبدال فيه تقديرى فلو لم يرد بالاببدال الأعم
 لم يشمله ومن إبدال الذات وإبدال الصفة لاجل الثاني أي لاجل أن يتناول الثاني إذا الإبدال فيه إبدال
 صفة لا ذات فلو لم يزد الأعم لم يشمله والحاصل أن المراد الأعم من الإبدال بالفعل كما فيمن له زوجة وبالتقدير
 كما فيمن لا زوجة له ومن إبدال الذات كما فيمن طلق زوجته وماتت في عصمة غيره وإبدال الصفة كما فيمن
 ماتت في عصمة زوجها وعلى تقدير أن هذا اللفظ الذي حكاه عن الشيخ وقع له في بعض كتبه فراده منه ما بيناه
 فقوله فيه يراد بابدالها الخ معناه يراد به القدر المشترك بين إبدال الذات وإبدال الصفة والقدر المشترك
 متحقق فيها فقد ظهر اندفاع هذا النظر وأنه لا منشأ له لعدم التامل فتلما (قوله يراد بابدالها) أي بإبدال
 الزوجة مطلقا لا الزوجة المذكورة وقوله ما يعم إبدال الذوات أي كما إذا قلنا أنها ليست لزوجها في الدنيا كما

الذوات وابدال الصفات او ارادة ابدال الذات مع فرض انها الزوج في الدنيا فيه نظر وكذا (١٤١) قوله اذا قيل كيف وتدمع الحية

وهو ان المرأة لا آخر ازواجها
روته ام الدرداء معاوية
لما خطبها بعد موت ابي
الدرداء ويؤخذ منه انه فيمن
مات وهي في عصمته ولم
تتزوج بعده فان لم تكن
في عصمة اخدم عند موته
احتمل القول بانها تخبر
وانها للثاني ولو مات اخدم
وهي في عصمته ثم تزوجت
وطلقت ثم ماتت فهل هي
للاول او للثاني ظاهر
الحديث انها للثاني وقضية
المدرک انها للاول وان
الحديث محمول على ما اذا
مات الاخر وهي في عصمته
وفي حديث رواه جمع لكنه
ضعيف المرأة منار بما يكون
لها زوجان في الدنيا فتموت
ويموتان ويدخلان الجنة
لايهما هي قال لاحسبهما
خلقا كان عندها في الدنيا
(ويقدم عليه) ندبا (اللهم
اغفر لحيثنا وميتنا وشاهدنا
وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا
وذكرنا وانثانا اللهم من
احييته منا فاجبه على
الاسلام ومن توفيته منا فتوفه
على الايمان) اللهم لا تحرمنا
اجره ولا تفضلنا بعده لان هذا
اللفظ صح عنه صلى الله عليه
وسلم (ويقول في الطفل)
الذي له ابوان مسلمان (مع
هذا الثاني) في الترتيب
الذكرى (اللهم اجعله
فرطا لابويه) اى سابقا
مهيأ لمصالحهما في الآخرة
ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم أنا

النوات) أى كما اذا قلنا انها ليست لزوجها في الدنيا كما دل عليه قوله اذا قيل الخ فانه لا يشعر بخلاف في المسئلة
(وقوله وابدال الصفات) اى كما اذا قلنا انها لزوجها في الدنيا وبهذا يتدفع نظر الشارح المبني على ان الهاء في
قول الشيخ ان يراد بابدالها للزوجة المذكورة فليتامل سم ويأتى عن النهاية ما يصرح بوجود الخلاف في
المسئلة (قوله بابدالها لزوجها) الانسب تذكر الضميرين (قوله فيه نظر) علم جوابه بما تقدم
وقوله وكذا قوله الخ يجوز ان يكون مراد شيخ الاسلام اذا قال قائل او اعتراض معترض بانها لزوجها كما صح
به الخبر فكيف يطلب ابداله بالنسبة اليها فيجب ان يراد بالابدال حينئذ ما يعم الخ لأن مراده تضعيف
هذا القول وهذا الاحتمال واضح جلي لا غبار عليه فالحمل عليه اولى من اعتراضه ثم رايت في نسخة من شرح
الروض عبارتها اذا قلنا بانها مع زوجها في الآخرة بصري ويأتى عن النهاية مثل ما في هذه النسخة (قوله
كيف وقد صح الخبر الخ) ان ثبت خلاف لم يرد على الشيخ صحة الخبر فتاهله سم ويصرح بثبوت الخلاف في
المسئلة قوله النهاية مانصه وصدق قوله وابدله لزوجها من زوجها فيمن لازوجه له وفي المرأة اذا قلنا بانها مع
زوجها في الآخرة وهو الاصح بان يراد في الاول ما يعم الفعل والتقديرى وفي الثاني وما يعم ابدال الذات
وابدال الهيبة اى الصفة غش (قوله ويؤخذ منه انه) محل تأمل لأن لفظ الحديث صادق بهذا بالصورة
التي ذكرها عقب ذلك وتردد فيها اى فتسكون للثاني بمقتضى الحديث وكون الرواية صورتها الاولى
لا يخصص بصري وقد يفرق بين الصورتين بان الصورة الاولى صريح الحديث والثانية ظاهرة كالثالثة إذ لفظ
الازواج اظهر في بقاء العصمة حين الموت (قوله ظاهر الحديث الخ) اى في الصورة الثالثة وكذا في الثانية
بالاولى (قوله انها للثاني) اقول وهو كذلك بصري (وقضية المدرک انها للاول) لم يظهر توجيهه فليتامل
بصري وقد يقال وجه دوام العصمة في حياة الاول دون الثاني (قوله وان الحديث الخ) عطف على قوله انها
الخ (قوله لاحسبها خلقا الخ) ظاهره وان ماتت في عصمة الاخر سم قول المتن (عليه) اى على الدعاء المار
نهاية (قوله ندبا) الى قوله وفي ذكره في النهاية والمعنى لا قوله واغفر لنا وله وقوله ومن ثم الى والظاهر (قوله
لان الخ) متعلق بقول المتن ويقدم الخ عبارة النهاية والمعنى وقد مر هذا لثبوت لفظه في مسلم ونصمته الدعاء
لليست بخلاف ذلك فان بعضه مروي بالمعنى وبعضه باللفظ اه قول المتن (ويقول الخ) اى استحبابا بنهاية
ومعنى واسئلى قول المتن (اللهم اجعله الخ) ويأتى فيه ما مر من التذكير وضد وغيرهما ويكتفى في الطفل هذا
الدعاء ولا يعارضه قولهم لا بد من الدعاء للبيت بخصوصه لثبوت هذا بالنص بخصوصه نعم لو دعنا بخصوصه كفى
فلوشك في بلوغه هل يدعو بهذا الدعاء لان الاصل عدم البلوغ او يدعو له بالمغفرة ونحوها والاحسن الجمع
بينهما احتياطاً بنهاية ومعنى واعتمده سم وشيخنا قال عش قوله مروي ويكتفى في الطفل الخ خلافا لابن حجج وقوله
مر لثبوت هذا الخ على ان قوله اجعله فرطا الخ حيث كان معناه سابقاً مهيأ لمصالحهما في الآخرة دعاء له
بخصوصه لانه لا يكون كذلك إلا اذا كان له شرف عند الله بتقديمه بسببه لذلك وقوله مروي والاحسن الجمع الخ
اى فلو لم يأت بهذا الاحسن فينبغي ان يختار الدعاء له بالمغفرة لاحتمال بلوغه عش (قوله سواء امات الخ)
قاله الاسنوى وقال الزركشى محله في الابوين الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك اى بما يقتضيه الحال وهذا
اولى بنهاية ومعنى واسئلى اى ما قاله الزركشى عش (قوله امات في حياتهما الخ) يمكن توجيهه بانه وان مات
بعدهما لا عائق له في النشأة الحشرية من نحو السؤل والحساب عن وورد الخوض وما بعده بخلافهما فلا
بعد في تقدمه عليهما فيهما وان تقدم ما عليه بالنسبة للنشأة البرزخية بصري (قوله والظاهر في ولد الزنا الخ) فيه

دل عليه قوله اذا قيل الخ فانه يشعر بخلاف في المسئلة وقوله وابدال الصفات أى كما اذا قلنا انها لزوجها في
الدنيا وبهذا يتدفع نظر الشارح المبني على ان الهاء في قول الشيخ بان يراد بابدالها للزوجة المذكورة
فليتامل (قوله وكذا قوله اذا قيل كيف وقد صح الخبر به الخ) ان ثبت خلاف لم يرد على الشيخ صحة الخبر
فتاهله (قوله قال لاحسبها خلقا كان عندها في الدنيا) ظاهره وان ماتت في عصمة الاخر (قوله ويقول في
الطفل الخ) ويكتفى في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه قولهم لا بد من الدعاء للبيت بخصوصه كما مر لثبوت هذا

فرطكم على الخوض وشواه امات في حياتهما أم بعدهما أم بينهما خلافا لشارح والظاهر في ولد الزنا أن يقول لأمه وفي من أسلم تبعاً لاحد

أصوله أن يقول لأصلي المسلم ويحرم الدعاء بأخروي الكافر وكذا من شك في إسلامه ولو وزع والديه بخلافه من غير إشلاء ولو بقرينة كالدار هذا هو الذي يتجه من اضطراب في ذلك (١٤٣) (وسلفا وذخرا) بالمعجمة شبه تقدمه لها شيء نفيس يكون أمامها مدخرا إلى وقت

حاجتها له يشفا عنه لها كما
 صبح (وعظة) اسم المصدر
 الذي هو الوعظ أي واعظا
 وفي ذكره كاعتبار أو قدما
 أو أحدهما قبله نظر
 إذ الوعظ التذكير
 بالعواقب كالا اعتبار وهذا
 قد انقطع بالموت فان أريد
 بهما غايتها من الظفر
 بالمطلوب اتجه ذلك
 (واعتبارا) يعتبر أن يموت
 وفقدته حتى يحلمها ذلك
 على عمل صالح (وشفيعا
 ونقل به) أي بثواب الصبر
 على فقدته أو الرضا به
 (موازينها) وافرغ الصبر
 على قلبها (هذا لا يأتي
 إلا في حى زاد في الروضة
 وغيرها ولا تفتنهما بعده
 ولا تحرمهما الجرة وأتيان
 هذا في الميتين صحيح إذ
 الفتنة يكفي بها عن العذاب
 وذلك لورود الأمر بالدعاء
 لا يوبى بالعافية والرحمة
 ولا يضرب ضعف سنده لأنه
 في الفضائل (و) يقول (في
 الرابعة) ندبا (اللهم لا تحرمنا)
 بضم أوله وفتححه (أجره) ولا
 تفتننا بعده) أي بارتكاب
 المعاصي لأنه صبح أنه صلى
 الله عليه وسلم كان يدعو
 به في الصلاة على الجنائز وفي
 روايته ولا تضلنا بعده زاد
 جمع واغفر لنا وله وصح
 أنه صلى الله عليه وسلم

نظر يعلم مما تقدم قاله السيد البصري ولكن الفرق بين المقامين بالدعاء لاخروي لكافر على احتمال هنا
 دون ما تقدم ظاهر (قوله وكذا من شك الخ) عبارة النهاية والمغني قال الأذري فلو جهل إسلامهما
 فكالمسلمين بناء على الغالب والداراه والاحوط تعلية على إيمانهما لاسيما في ناحية كثرة الكفار فيها ولو
 علم إسلام أحدهما وكفر الآخر أو شك فيه لم يحف الحكم بأمراه قال عشي أي من أنه يدعو المسلم منهما
 ويعلق الدعاء على الإسلام فمن شك فيه ثم ما تقرر كله فيما لو علم إسلام الميت أو ظن فلو شك إسلامه
 كالميت الصغار حيث شك في أن الساب لهم مسلم فيحكم بأسلامهم تبعاله أو كافر فيحكم بكفرهم تبعاله فقال
 ابن حجج الأقرب أن لا يصلى عليه اه وقد يقال بل الأقرب أنه يصلى عليه ويعلق النية كما لو اختلط مسلم
 بكافر ويؤيده قول الشارح م الرآني في شرح ولو اختلط مسلمون بكفار الخ ولو أعارضت بينهما بإسلامه
 وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه أن كان مسلما اه واعتمد شيخنا ما قاله ابن حجج (قوله مدخرا)
 مخبر ثان ليسكون عبارة شيخنا والذخر بالمعجمة الشيء النفيس المدخر فشيء به الصغير لكونه مدخرا أمامها
 لو وقت حاجتها له فيشفع لها كما صبح في الحديث اه (قوله اسم المصدر الخ) انظر هلا كان مصدرا غايته الأمر
 أنهم تصرفوا فيه بتعويض هاته عن واوه كوعدة ووهب هبة رشدي عبارة البجيرمي والظاهر أنه مصدر
 كعدة لأنه عوض من المحذوف التاء اه (قوله الذي هو الخ) عبارة النهاية بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أي
 واعظا والمراد به وبما بعده غايته وهو الظفر بالمطلوب من الخبر وثوابه اه وعبارة المغني بمعنى اسم مفعول
 أي موعظة أو اسم فاعل أي واعظا اه قول المتن (ونقل به الخ) هذا لا يتأتى في إلا بوبن الكافرين بجيرمي
 (قوله أي بثواب الصبر الخ) هذا التقدير مبني على أن نفس المصيبة لا يثاب عليها وسيأتي تحريره في كلام
 الشارح في مجتعة التعزية بصري (قوله هذا الخ) أي قوله وافرغ صبري بجيرمي (قوله لا يتأتى إلا في حى)
 تقدم عن النهاية أن المراد به غايته من الثواب (قوله زاد) إلى قوله واتيان الخ في النهاية والمغني (قوله إذا الفتنة
 يكنى بها) لكن لا يظهر حينئذ نكتة التقيد بالبعدية بصري وسم (قوله وذلك) أي الدعاء للوالدين نهاية
 (قوله ندبا) إلى قوله وضابط الخ في النهاية والمغني إلا قوله وفي روايته ولا تضلنا بعده (قوله بضم أوله وفتححه)
 أي من أحره وهو حر وهو الثانية أفصح شيخنا قول المتن (أجره) أي أجر الصلاة عليه وأجر المصيبة فان المسلمين
 في المصيبة كالشيء الواحد مغني ونهاية (واغفر لنا وله) أي ولو صغير لأن المغفرة لا تستدعي سبق ذنب
 عشي زاد شيخنا ولا بأس بزيادة للمسلمين اه (قوله فيسن ذلك) نعم لو خشى تغير الميت أو انفجاره ولو أتى
 بالسنة فالقياس كما قاله الأذري الاقتصار على الأركان نهاية ومغني واسنى وسم وشيخنا أي بل يجب ذلك
 الاقتصار أن غلب على ظنه تغيره بالزيادة عشي وتقدم في الشرح مثله (قوله أن يلحقها الخ) أي أن تكون
 مقدار الثانية (قوله أو تطويلها الخ) عبارة النهاية وقوده أن يكون كما بين التكبيرات كما أفاده الحديث
 الوارد فيه اه وأقره سم قال عشي قوله كما بين التكبيرات أي الثلاثة المتقدمة وظاهره م حصول
 السنة ولو بتكرير الادعية السابقة اه وقال الرشيدى الظاهر أن المراد أن لا يطوله إلى حد لا يبلغه ما بين
 تكبيرتين من أي التكبيرات ويبعد أن يكون المراد جملة ما بين التكبيرات فلا يرجع اه وعبارة شيخنا
 ويسن تطويلها بقدر الثلاثة قبلها ونقل عن بعضهم أنه يقرأ فيها قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن
 حوله إلى قوله العظيم حتى قال الشيخ اليا بلى نعم وردت هذه في بعض الأحاديث اه قول المتن (فلم يكبر حتى)

بالنص لخصومه شرح م ر ولو دعاه لخصومه كفى ولو شك في بلوغه قتل يدعو له بهذا الدعاء لأن الأصل عدم
 البلوغ أو يدعو له بالمغفرة ونحوها والاحسن الجمع بينهما احتياطاً شرح م (قوله إذا الفتنة يكنى بها عن
 العذاب) لينظر حينئذ معنى بعده (فرع) لو خشى تغير الميت أو انفجاره ولو أتى بالسنة فالقياس الاقتصار
 على الأركان قاله الأذري شرح الروض (قوله قيل وضابط التطويل) وحده أن يكون كما بين التكبيرات كما

كان يطول الدعاء عقب الرابعة فيسن ذلك قيل وضابط التطويل أن يلحقها بالثانية لأنها أخف الأركان اه
 وهو تحكم غير مرضى بل ظاهر كلامهم إلحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها (ولو) تخلف المقتدى بلا عذر فلم يكبر حتى

كبر امامه اخرى) اى شرع فيها (بطلت صلاته) لان المتابعة هنا لا تظهر إلا بالتكبيرات (١٤٣) فكان التخلف بتكبيره فاحشا گم

بركعة وخرج بحق كبر ما لو
تخلف بالاربعة حتى سلم لكن
قال البارزى تبطل أيضا
واقره الاسنوى وغيره
لتصریح التعليل المذكور
بان الرابعة كركعة
ودعوى المهمات أن عدم
وجوب ذكر فيها نفي كونها
كركة متنوعة كيف
والاولى لا يجب فيها ذكر
على مامر وهى كركعة
لا طلاقهم البطلان بالتخلف
بها ولم يبنوه على الخلاف في
ذكرها اما اذا تخلف بعذر
كنسيان وبطء قراءة وعدم
سماع تكبير وكذا جعل
عذره فيما يظهر فلا بطلان
فيراعى نظم صلاة نفسه قال
الغزى لكن هل له ضابط
يكفى الصلاة ارفيه شيئا اه
ويظهر الجزى على نظم
نفسه مطلقا لما مر ان
التكبير بمنزلة الركعة وقد
قالوا بعد التكبير هنا انه
يجرى على نظم نفسه وبعد
الركعة فى الصلاة لا يجرى
على نظم نفسه فافترقا وكان
وجهه انه لا مخالفة هنا
فاحشة فى جرية على نظم
نفسه مطلقا بخلافه ثم وقع
لشارح أن التامى يقتضيه
التاخر بواحدة لا بثنتين
وذكره شيخنا فى شرح
منهجه وغيره مع التبرى منه
فقال على ما اقتضاه كلامهم
اه والوجه عدم البطلان
مطلقا لانه لو نسى فتاخر

كبر امامه الخ) ولو كبر المأموم مع تكبير الامام الاخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراغ
المأموم هل يقول بالصحة ام بالبطان هو محل نظر انتهى عميرة اقول الاقرب الاول لانه صدق عليه انه لم
يتخلف حتى كبر امامه اخرى ع ش قول الماتن (اخرى) وظاهر ان الاخرى لا تتحقق إذا كان معه فى الاولى
إلا بالتكبير الثالثة فان المأموم يطلب منه ان يتاخر عن تكبير الامام فاذا قرأ الفاتحة معه وكبر الامام الثانية
لا يقال سبقه بشيء ع ش (قوله اى شرع) إلى قوله لكن قال الخ فى النهاية والمغنى والاسنى (قوله وخرج
بحق كبر ما لو تخلف بالاربعة الخ) أى فلا تبطل فيأتى بها بعد السلام وهو كذلك لانه لا يجب فيها ذكر فليست
كالركعة خلافا لما صرح به البارزى فى التميز من البطان مغنى ونهاية واسنى وشيخنا وباقى فى الشرح
اعتناء مقالة البارزى وعن سم رده وقال السيد البصرى يذنبى ان يفصل فى التخلف بالاربعة إلى سلام
الامام فيقال بالبطان ان اتى فيها الامام بذكر افحش التخلف كقبة التكبيرات وقول الشيخين كغيرهما
حتى كبر الخ تصوير فلا ينافيه وان وإلى الامام بينهما وبين السلام فلا بطلان لعدم خش المخالفة اه وهذا
وإن كان وجهها من حيث المدرك لكنه كاحداث قول فى مسألة فيها قولان فلا يجوز العمل به (قوله لتصریح
التعليل الخ) وهو قوله لان المتابعة هنا الخ (ودعوى المهمات الخ) اى ويبدأ المأموم الماتن من عدم البطان
بالتخلف بالاربعة (قوله كيف والاولى لا يجب الخ) يفرق بانها محل الواجب بالا صالة وبهذا يندفع قوله ولم
يبنوه الخ سم (قوله على مامر) اى من تصحيح المصنف (قوله وهى كركعة لا طلاقهم البطلان الخ) يتامل
هذا الكلام فان الاولى هى تكبيرة الاحرام ولا مغنى للتخلف بها لعدم الاحرام او عدم الاقتداء وكلاهما
لا بطلان به كما هو ظاهر فليتأمل صورة التخلف بها سم زاد البصرى واقتصار أصل الروضة على التخلف
بالثانية او الثالثة وعدم تعرضه الاولى مشعر بمغايرتها فى الحكم للتكبير تين ولعل وجهه ماشرت اليه من
عدم تصوره وقد اخذ فى المهمات من عدم التعرض للاربعة مخالفتها لما ذكر اى فى البطان وايضا قول
المنهاج لو تخلف المقتدى الخ مخرج للتخلف بالاولى لانه قبل الاتيان بها غير مقتدو بعذمه لم يتخلف بها فليتأمل
اه (قوله اما اذا تخلف) إلى قوله فيراعى فى النهاية والمغنى (قوله فلا بطلان) عبارة النهاية فلم تبطل بتخلفه
بتكبيره فقط بل بتكبير تين كما اقتضاه كلامهم اه وكذا فى المغنى إلا أنه عبر بعلى ما بديل كما قال ع ش قال
سم على ان حج بعد كلام طويل ما حاصله انه لا يتحقق التخلف بتكبير تين إلا بعد شروع الامام فى الرابعة
اه (قوله هل له) اى للتخلف بعذر و (قوله ضابط) اى كشروع الامام فى الثالثة (قوله مطلقا) اى ولو
شرع الامام فى الرابعة (قوله بعد التكبير) اى بعد التخلف بتكبيره واحدة فقط بعذر (قوله فافترقا) اى
التكبير هنا والركعة فى الصلاة فكان الاول تانث الفعل (قوله مطلقا) اى سواء تخلف بتكبيره او اكثرو
(قوله اشار الخ) وافقه النهاية والمغنى كما مر (قوله والوجه عدم البطان مطلقا الخ) ويمكن حمل النسيان
على نسيان القراءة وحيت فلا اعتراض ع ش عبارة البجيرمى قوله والوجه الخ مسلم فى نسيان الصلاة او
الاقتداء دون غيره كنسيان القراءة حاي وشورى اه وعبارة شيخنا فان كان بعذر كبطء قراءة ونسيان
او عدم سماع تكبير او جهل لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبيره بل بتكبير تين على ما اقتضاه كلامهم وهذا
محمول على ما اذا نسى القراءة ومثله بطؤها واما اذا نسى الصلاة فالمتعمدان لا تبطل ولو بالتخلف لجميع

أفاده الحديث الوارد فيه شرح مر (قوله والاولى لا يجب فيها ذكر الخ) يفرق بانها محل الواجب بالا صالة
وبهذا يندفع قوله ولم يبنوه الخ (قوله والاولى لا يجب فيها ذكر إلى إطلاقهم البطان بالتخلف بها) يتامل
هذا الكلام فان الارلى هى تكبيرة الاحرام ولا مغنى للتخلف بها لعدم الاحرام او عدم الاقتداء وكلاهما
لا بطلان به كما هو ظاهر فليتأمل صورة التخلف بها (قوله وذكره شيخنا فى شرح منهجه الخ) عبارة شرح
المنهج فان كان ثم عذر كنسيان لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبيره قبل بتكبير تين على ما اقتضاه كلامهم اه
ومثله فى شرح البهجة وكتب شيخنا الشهاب البرلى بها مشه ما منه اقتضى هذا انه لو استمر فى الفاتحة لبطء
القراءة مثلاً حتى شرع الامام فى الثالثة بطلت فالواجب عليه حيثئذ ان قطع الفاتحة ويتابعه قبل شروعه فى

عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهنا أولى ولو تقدم عمدا بتكبيره لم تبطل على ما قاله شارح رجرى عليه شيخنا أيضا

التكبيرات اه أى ومثل نسيان الصلاة نسيان القدوة والجهل (قوله ويشكل عليه أى على عدم
الاطلاع بالتقدم المذكور (قوله فالتقدم بها أولى) لإعتمده النهاية والمغنى والزبائى وشيخنا وقال البصرى
أقول إذا قيل بان التقدم كالتأخر فهل يصور بنظير ما ذكره فى التأخر لا تبطل صلاته إلا إذا شرع فى
تكبيره ولم يأت إمامه بالتي قبلها أو تبطل بمجرد فعله لتكبيره لم يفعلها الإمام وإن شرع الإمام فى التلظ بها
عقب فراغه منها محل تأمل والذى يظهر أنه إن كان مرادهم الأول اتجه ما قالوه لوجود ما يضر مع التأخر مع
التقدم الأخش أو الثانى اتجه ما قاله ذلك الشارح وجرى عليه شيخ الإسلام لأن مجرد التقدم بالتلفظ بتكبيره
المخالفة فيه يسيرة جداً لا يقرب من المخالفة بالتأخر المقررة فضلاً عن كونها أخش منها فليتأمل ولوجع
بين الكلامين بتزليل كل غلى حالتم يكن بعيداً ثم يظهر أن محل مضرة التقدم إذا قلنا به حيث أتى به وبما
بعدها بقصد الركنية أما إذا أتى بذلك بقصد الذكر متتفلاً لم يضر لانه زيادة ذكر فى تكبيره لا تقديم
تكبيره ويتدرد النظر فى حال الإطلاق اه وجزم عرش بالاطلاع فيها عبارته قوله مر ولو تقدم على
إمامه بتكبيره الخ أى وقصد بها تكبيره الركن أو أطلق فإن قصد بها الذكر المجرد لم يضر كالمكرر الركن
القولى فى الصلاة اه قول المتن (ويكبر المسبوق الخ) والمراد به من تأخر إحرامه عن إحرام الإمام فى الأولى
أو عن تكبيره فيما بعدها وإن أدرك من القيام قدر الفاتحة وأكثر لا اصطلاحى وهو من لم يدرك زمناً
يسع الفاتحة بدليل قوله وبقرا الفاتحة الخ برماوى وسَم قول المتن (وبقرا الفاتحة) أى إذا أدرك
زمناً يسعها قبل أن يكبر الإمام أخرى إن شاء وإن شاء أخرها لتكبيره أخرى سم زاد شيخنا لأنها لا تتعين
بعد الأولى وقال الشيخ غرض تتعين بعد الأولى فى حق المسبوق دون الموافق اه ويؤيد ما قاله سم
من عدم الفرق بين المسبوق والموافق بل يصرح بذلك قول الشارح الاتى وفى النهاية والمغنى ما يوافقه
نعم قوله وبقرا الفاتحة الخ (قوله فى تكبيره غيرها) أى كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء بها
ومغنى سم قول المتن (ولو كبر الإمام أخرى الخ) ولو كبر الإمام الثانية عقب إحرام المسبوق بحيث لم يدرك
قبل تكبير الإمام الثانية زمناً يسع شيئاً من الفاتحة سقطت عنه وإن قصد عند إحرامه تأخيرها ولا عبرة هذا
القصد إذ لم يدركها فى محلها الاصلى ولو تمكن بعد إحرامه من قراءة بعضها فقط لم يؤثر قصد تأخيرها سواء

ويشكل عليه ما مر أن
التقدم أخش فإذا ضر
التأخر بتكبيره فالتقدم بها
أولى ويمكن أن يجاب بان
التأخر هنا أخش إذ غاية
التقدم أنه كزيادة تكبيره
وقدمه أن الزيادة لا تضر
هنا وإن نزلوا التكبيرات
كالركعات بخلاف التأخر
فإن فيه فحشاً ظاهراً
(ويكبر المسبوق وبقرا
الفاتحة وإن كان الإمام فى)
تكبيره (غيرها) أى الأولى
لأن ما أدركه أول صلاته
فيراعى ترتيب نفسه

الثالثة هذا قضية كلامه رحمه الله اه ولقائل أن يقول لا يتجه الاطلاع بمجرد التخلف إلى شروع الإمام
فى الثالثة وإنما تبطل بتخلفه ومشيه على نظم صلاته لأن التكبيرتين هنا بمنزلة الأكثر من ثلاثة أركان فى باقى
الصلوات ولا بطلان هناك بمجرد التخلف إلى تلبس الإمام بالأكثر بل بالتخلف والمشى على النظم بعد
التلبس بالأكثر فليتأمل ومعلوم أن عبارة شرح المنهج المذكورة فى أعم من النسيان لكن يتعين فى النسيان
ما قاله الشارح لما بينه مما هو فى غاية الوضوح والصحة هذا وقد يقال قياس أن التخلف بتكبيره إنما يتحقق إذا
شرع الإمام فيما بعده كما أفاده قوله حتى كبر الإمام أخرى أن التخلف بتكبيرتين إنما يتحقق إذا شرع الإمام
فيما بعدهما فالتخلف بالثانية والثالثة يتوقف على شروع الإمام فى الرابعة فى قول شيخنا اقتضى هذا أنه لو
استمر فى الفاتحة لبطء القراءة مثلاً حتى شرع الإمام فى الثالثة الخ فيه نظر بل قياس ما قلنا أنه يقر أحق شرع
الإمام فى الرابعة إلا أن يريد الثالثة بالنسبة للثانية وهى الرابعة (فالتقدم بها أولى) لإعتمده مر (قوله ويكبر
المسبوق وبقرا الفاتحة) إن كان الإمام فى غيرها) أراد بالمسبوق من لم يدرك الإمام من أول صلاته فيشمل
من أدرك بعد إحرامه قدر الفاتحة قبل أن يكبر الإمام أخرى لا اصطلاحى وهو من لم يدرك زمناً يسع
الفاتحة بدليل قوله وبقرا الفاتحة إذ لو أراد الاصطلاحى لكان قوله وبقرا الفاتحة منافياً له فهو مع قوله بعده
ولو كبر الإمام أخرى الخ وقوله وإن كبرها وهو فى الفاتحة الخ من القرائن الواضحة على أنه أراد بالمسبوق
من لم يدرك الإمام من أول صلاته وبقوله وبقرا الفاتحة أنه يجب عليه قراءتها إذا أدرك زمناً يسعها قبل أن يكبر
الإمام أخرى وهذا التقدير لا ينافى قوله نعم قوله وبقرا الفاتحة الخ (وبقرا الفاتحة) أى إن شاء وإن شاء أخرها
لتكبيره أخرى (فى المتن وإن كان الإمام فى غيرها) أى بان أدرك الإمام بعد الثانية مثلاً (قوله فى المتن)

قرأ ما يمكن فيه أو لا فيه نظر فليتأمل فيه فإنه لا يبعد السقوط حيث قرأ ما تمكن وإذا أخرها يتجه أن تجب بكاملها لأنها في غير محلها لا تكون الا كاملة اهـ سم بتصرف قول المتن (قبل شروعه في الفاتحة) أي بان كبر عقب احرام المأموم سم قول المتن (وسقطت القراءة) قضية اطلاقه ولو احرّم قاصدا تاخير الفاتحة الى ما بعد الاولى كما تقدم عن سم خلافا لما نقل عن الجوهري من تأثير القصد المذكور (قوله نظير ما مر الخ) أي من انه لو ركع الامام عقب تكبير المسبوق فإنه يركع معه ويتحملها عنه نهاية ومعنى (قوله) وقد يقال الخ) سيأتي عن النهاية والمغني ما يوافقه (قوله هي منصرفة اليها) أي لأنها محلها الاصل (قوله) لا على الضعيف (أي أنها لا تجزى بعد غير الاولى) (قوله فلعله الخ) أي على تقدير هذه الارادة سم قول المتن (تركها الخ) أي فلما اشتغل بكامل الفاتحة فتخلف بغير عذر فان كبر امامه اخرى قبل متابعتها بطلت صلاته (فرع) يجوز الاستخلاف في صلاة الجنازة بشرطه مسم على المنهج اقول ولعل شرطه عدم طول المسكت ع ش قول المتن (وتابعه في الاصح) ويتحمل عنه باقيها كما لو ركع الامام والمسبوق في أثناء الفاتحة ولا يشكل هذا أي سقوط الفاتحة بعضها وكلاهما قبله بما مر ان الفاتحة لا تتعين في الاولى لان الاكل قراءتها فيها فيتحملها عنه الامام ولو سلم الامام عقب تكبيرة المسبوق لم تسقط عنه القراءة معنى ونهاية (قوله) ان لم يكن الى قوله وان حولت في النهاية والمغني (قوله) ان لم يكن اشتغل بتعوذ أي ولا افتتاح نهاية (قوله) والا فقدره الخ) وتحريره انه اذا اشتغل بالتعوذ فلم يفرغ من الفاتحة حتى كبر الامام الثانية او الثالثة ازم التخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون متخلفا بعد ان غلب على ظنه انه يدرك الفاتحة بعد التعوذ والا فغير معذور فان لم يتمها حتى كبر الامام الثانية بطلت صلاته نهاية قال ع ش قوله ويكون متخلفا بعذر وينبغي ان يكون من العذر ما لو ترك المأموم الموافقة في القراءة في الاولى وجمع بينها وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الامام قبل فراغه منها فتخلف لاتمام الواجب عليه اهـ وعبارة سم قوله ولا اقرا بقدره لا يبعد على هذا ان يقال فان قرأ بقدره قبل ان يكبر الامام اخرى كبره وحلقة واذا اراد الامام تكبير الاخرى قيل ان يقرأ بقدره فارقة وعلى هذا فهل يغنيه عن المفارقة قصد تاخيرها الى تكبيرة اخرى لعدم تعين الاولى للقراءة اهـ اقول قضية ما مر من قول النهاية ازم التخلف الخ عدم الاغناء والله اعلم قول المتن (ولذا سلم الامام الخ) يردد النظر فيما لو سلم الامام والمسبوق في أثناء الفاتحة وقبل الشروع فيها فهل تسقط عنه بقية في الاول وكلها في الثاني ولا محل تأمل ثم رايت كلام المغني والنهاية مصرحاً بالثاني بصري وقد منّا انفاً (قوله لان الجنازة ترفع حينئذ) أي فليس الوقت وقت تقويل نهاية

ولو كبر الامام اخرى قبل شروعه في الفاتحة الخ) لو احرّم قاصدا تاخير الفاتحة الى ما بعد الاولى فكبر الامام اخرى قبل مضى زمن يمكن فيه قراءة شيء من الفاتحة فهل تسقط عنه الفاتحة لانه مسبوق حقيقة ولا اعتبار بقصده تاخيرها بعد عدم تمكنه من شيء منها او لا لان قصد تاخيرها صرّحنا عن هذا المحل فيه نظرو وكذا يقال لو تمكن بعد احرامه من قراءة بعضها فقط فهل يؤثر قصد تاخيرها سواء قرأ ما تمكن منه او لا وكيف الحال فيه نظر فليتأمل فيه فإنه لا يبعد السقوط في الاولى ولا اعتبار بقصده المذكور وكذا في الثانية حيث قرأ ما تمكن (قوله) في المتن قبل شروعه في الفاتحة) أي بان كبر عقب احرام المأموم (قوله هي منصرفة اليها) أي لأنها محلها الاصل (قوله) لا يتأتى إلا على الضعيف (أي أنها لا تجزى بعد غير الاولى) (قوله فلعله الخ) أي على تقدير هذه الارادة (ولا اقرا بقدره) هل يتعين تخلفه والقراءة بقدره لانه لما شرع في القراءة في محلها الاصل تعين لها ويجوز التأخير الى تكبيرة اخرى لعدم تعين القراءة بعد الاولى وحينئذ يقرأ جميع ما ازمه لا يجوز توزيع واجبه على تكبيرتين فيه نظرو وعلق بعض الطلبة من تقرير مر في الدرس في بعض الاعوام الثاني (والا فاقدره) لا يبعد على هذا ان يقال فان قرأ بقدره قبل ان يكبر الامام اخرى كبره وحلقة واذا اراد الامام تكبير الاخرى قيل ان يقرأ بقدره فارقة على ما تقدم فمما اذا اراد الامام الهوى للسجود قبل ان يتم المسبوق قدر ما اشتغل به من افتتاح او تعوذ بما فيه وعلى هذا فهل يغنيه عن المفارقة قصد تاخيرها الى تكبيرة

(ولو كبر الامام اخرى قبل شروعه في الفاتحة كبر معه وسقطت القراءة) نظير ما مر في المسبوق في بقية الصلوات وهذا إنما يأتي على تعين الفاتحة عقب الاولى كذا قيل وقد يقال بل يأتي على ما صححه المصنف ايضا لأنها وان لم تتعين لها هي منصرفة اليها إلا ان يصرفها عنها بتأخيرها الى غير ما جرى السقوط نظرا لذلك الاصل نعم قوله ويقرأ الفاتحة إن اراد به الوجوب لا يتأتى إلا على الضعيف فلعله ترك التنبيه عليه للعلم به مما مر (ولان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الاصح) إن لم يكن اشتغل بتعوذ ولا قرأ بقدره نظير ما مر (ولذا سلم الامام تدارك المسبوق باقي التكبيرات باذكارها) وجوبا في الواجب وندبا في المندوب (وفي قول لا تشترط الاذكار) فيأتي بها نسقا لان الجنازة ترفع حينئذ وجوابه

(قوله يسن إبقاؤها الخ) والمخاطب بذلك هو الولي فيأمره بتأخير الحل فان لم يتفق من الولي أمر ولا نهى استحب التأخير من المباشرين للمحل وان اردوا الحل استحب للاحد احرهم بعدم الحل اه ولو قيل المخاطب بذلك المباشرون ثم الولي ثم الاحاد لم يبعد (قوله حتى يتم المقتدون) عبارة شرح الروض ويستحب ان لا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوق ما فاتة فان رفعت لم يضر وان حولت عن القبلة بخلاف ابتداء عقد الصلاة لا يحتمل فيه ذلك والجنائز حاضرة لانه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء قاله في المجموع وقضية أن الموافقة للمسبوق في ذلك ولو احرم على جنازة يمشى بها فصلي عليها جاز بشرط أن لا يكون بينهما أكثر من ثلثائة ذراع كما سيأتي وان يكون محاذيا لها كالماموم مع الامام اه زاد النهاية على القول بذلك المار في صلاة الجماعة اه وزاد المغني على تلك ايضا وان بعدت بعد ذلك اه قال ع ش قوله مر بشرط ان يكون قضية هذا تخصيص ذلك بوقت الاحرام ومفهوه انه اذا زادت المسافة على ذلك بعد الاحرام لم يضر وقديشعر كلام حج بخلافه وقوله مر أكثر من ثلثائة الخ اى يقينوا عليه فلو شك في المسافة هل يزيد على ذلك أو لا لم يضر لان الأصل عدم التقدم وقوله مر وأن يكون محاذيا لها أى بأن لا تتحول عن القبلة وقوله على القول بذلك الخ اى القول المرجوح اه ع ش (قوله وان حولت عن القبلة) يظهر انه تعميم لقوله وبعده فقط لاقوله قبل الخ ايضا و(قوله ما لم يزد الخ) ظاهر انه قيد في الثاني فقط او فيهما وعلى كل ففيه مخالفة لما تقرر في المغني من ان البعد في الدوام لا يضر جاز ما به جزم المذهب فليراجع وليحرر بصري اقول تقدم انفان ع ش حمل كلام النهاية على ما يوافق كلام المغني والحاصل انه لو احرم على جنازة وهي قارة لم يضر بعد ذلك رفعها وتحويلها عن القبلة والزيادة بينهما على ثلثائة ذراع ووقوع حائل بينهما كافي البجى عن الحلبي وبفده ايضا كلام المغني والنهاية وشيخنا واما لو احرم عليها وهي سائرة فشرط كل من عدم التحول عن القبلة وعدم الزيادة على الثلاثائة وعدم الحائل عند التحريم فقط على ما مر عن المغني وع ش ووافقهما شيخنا في جميع ذلك لافى عدم الزيادة فالتزطره وقال لا يادى وسم في الدوام ايضا وقال ما جرى عليه سم من اشتراط عدم التحول عن القبلة في الدوام ايضا ضعيف اه وظاهر كلام الشارح اشتراط كل من عدم الزيادة وعدم الحائل في الدوام ايضا قول المتن (ويشترط شروط الخ) أى يشترط في صلاة الجنائز شروط غيرها من الصلاة كستر وطهارة واستقبال نهاية ومغنى (قوله والقنوة) اى ان اراد الاقتداء سم ولعل المناسب اى لو فرض الاقتداء بالميت (قوله لو فرض) اى السجود (قوله ذلك) اى النظر محل السجود لو فرض النظر (قوله وهذا هو الوجه) اى سن النظر لمحل السجود (قوله وذلك) اى اشتراط ما ذكر (قوله وتقدم الخ) عطف على شروط الصلاة (قوله كياتى) اى في المسائل المنشورة (قوله بلا طهارة) اى الميت (قوله وإنما المراد منه) أى من كلام الرافعى و(قوله ان كون الحاضر) أى الميت

أخرى لعدم تعيين الاول للقرأة (قوله وأنه لا يضر رفعها والمشى بها قبل احرام المصلى وبعده وان حولت عن القبلة الخ) عبارة شرح الروض ويستحب ان لا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوق ما فاتة فان رفعت لم يضر وان حولت عن القبلة بخلاف ابتداء عقد النكاح لا يحتمل فيه ذلك والجنائز حاضرة لانه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء قال في المجموع وقضية ان الموافقة للمسبوق في ذلك ولو احرم على جنازة يمشى بها واصل عليها جاز بشرط أن لا يكون بينهما أكثر من ثلثائة ذراع كما سيأتي وأن يكون محاذيا لها كالماموم مع الامام ولا يضر المشى بها الخ اه ومثله في شرح العباب فليتأمل مع قول اشار ح قبل احرام المصلى مع قوله وان حولت عن القبلة وبالجملة فالمعتمدان من احرام بالصلاة قبل رفعها لم يضر رفعها بعد ذلك وان بعدت وتحولت عن القبلة ومن احرم بغير رفعها اشترط عدم البعد والتحول فان بعدت وتحولت قبل سلامه بطلت صلاته (فرغ) لورفعت قبل فراغ المسبوق وبعدت عنه فهل يصح اقتداء غيره به مع بعدها والوجه عدم صحة الاقتداء بل عدم انعقاد نفس الصلاة اخذنا ما تقدم خلافا لما تروهمه طلبة فانهم تروهموا اغتفار البعد في حقه تبعا لاغتفاره في حق امامه (قوله والقنوة) اى ان اراد الاقتداء

أنه يسن إبقاؤها حتى يتم المقتدون وأنه لا يضر رفعها والمشى بها قبل احرام المصلى وبعده وان حولت عن القبلة ما لم يزد ما بينهما على ثلثائة ذراع أو يحل بينهما حائل مضر في غير المسجد (وتشترط شروط الصلاة) والقنوة أى كل ما مر لها بما تأتى بجيشه هنا وظاهر أنه يكره ويسن كل ما مر لها بما تأتى بجيشه هنا أيضا نعم بحث بعضهم أنه يسن هنا النظر للجنائز وبعدهم النظر لمحل السجود لو فرض أخذنا من بحث الباقي ذلك في الاعمى والمصلى في ظلمة وهذا هو الاوجه وذلك لانها صلاة وتقدم طهر الميت كما يأتى وقول ابن جرير كالشعبى تصح بلا طهارة رد بأنه خارق للاجماع وابن جرير وان عد من الشافعية لا يعد تفرده وجه لهم كالمزنى ووقع للاستوى أنه فهم من كلام الرافعى وجوب استقباله القبلة تنزيلا له منزلة الامام كما نزله منزلة في منع التقدم عليه ورد بأنه تخيل فاسد إذ الميت غير مصف فكيف يتوهم وجوب استقباله للقبلة وكلام الرافعى لا يفهمه وإنما المراد منه أن كون الحاضر في غير جمعة

الحاضر (قوله أمام المصلي) أي قدامه و (قوله ابتداء) أي في ابتداء عقد الصلاة بخلاف الدوام فإنه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء و (قوله مانع) أي من انعقاد الصلاة كمدى (قوله بالرفع) أي قوله وكون الخ في النهاية والمعنى لا قوله ولا ينافية إلى المتن (قوله لأنهم الخ) هذه علة لعدم الوجوب فقط دون السن عبارة النهاية فلا تشترط فيها كالمكتوبة بل تستحب لخبر مسلم ما من رجل يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا إلا شفّعهم الله فيه واما ما صلت الصحابة على النبي ﷺ فرأى كبارواه البيهقي قال الشافعي لعظم امره وتنافسهم في أن يتولى الصلاة عليه احدى وقال غيره لا نه لم يكن قد تعين امام يؤم القوم فلو تقدم واحد في الصلاة لصار مقدما في كل شيء ويتعين للخلافة ومعنى صلوا فرأى قال في الدقائق أي جماعات بعد جماعات وقد حصر المصلون عليه ﷺ فاذا هم ثلاثون الفا ومن الملائكة ستون الفا لان مع كل واحد مائة من الملائكة واما قوله صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين الفا من الصحابة لم يحفظ القرآن منهم إلا ستة اختلف في اثنين منهم قال الدميري لعله اراد من المدينة والا فقد روى ابو زرعة المروزي انه مات عن مائة الف واربعة وعشرين الفا كلهم له صحبة وروى عنه وسمع منه اهل قال ع ش قوله مر ما من رجل الرجل مثال وقوله مر فيقوم على جنازته أي بان صلوا عليه وقوله مر لا يشركون بالله ظاهره وان لم يكن نواعدا ولا فضل الله واسع اعم ش وقال الرشدي قوله أي جماعات بعد جماعات اهل معناه انهم كانوا يجتمعون جماعة بعد جماعة لكن يصلي كل واحد وحده من غير امام حتى يلائم ما قبله فتأمل وقوله لان مع كل واحد مائة من الملائكة ظاهر هذا ان الحفظة يشاركون في العمل فايراجع وقوله كلهم له صحبة الخ أي ايمان ثبت له الصحة بمجرد الاجتماع والرؤية فمن المعلوم أنهم أضعاف هذا العدد لما هو معلوم بالضرورة من امتناع كون الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم في هذه المدة المستطيلة خصوصا مع اسفارهم وانتقالاتهم قاصرا على هذا فالواحد منا يتفق له ان يجتمع بنحو هذا العدد واكثر منه في العام الواحد وخرج بقوله مات عن مائة الف الذين ماتوا في حياته صلى الله عليه وسلم عن مائة الف فمهم كثير ايضا فندبر اه (ولا ينافية) أي قوله اعذر عدم الاتفاق الخ عبارة ع ش قد يقال يشكل عليه ما تقرر ان الولي اولى بامامتها وقد كان الولي موجودا كعهده العباس رضي الله تعالى عنه وقد يجاب عن ذلك بان عادة السلف جرت بتقديم الامام على الولي فجزوا على هذه العادة بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فاحتاجوا الى التاخير الى تعيين الامام وفيه نظرا اه (قوله لانه لو تقدم الخ) قد يقال ان كان معروفا في زمنه صلى الله عليه وسلم ان صلاة الجنازة مفوضة الى الولي فلا إلهام إذ لا حق للوالي فيها والى الولي ان كان الجديدمعتبرضا ولا يفيد دعوى الخصوصية بصري وسم ولك ان تمتع بوث توقف الجديدم على كون التفويض الى الولي مشهورا في زمنه صلى الله عليه وسلم وكمن حكم ثابت منه صلى الله عليه وسلم لم يشتهر في زمنه بل بعده كما هو ظاهر ولو سلم فجر دجربان عادة الاولياء في ذلك الزمان بتقديم الامام الاعظم في صلاة الجنازة كاف في التوهم كما هو ظاهر ايضا (قوله لتوهم انه الخليفة) أي في زمانه تب على ذلك فتنة ع ش (قوله به) أي بالامام الاعظم و (قوله إذ ذاك) أي في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله ولو صليا) أي بمنزلة ما في معنى (قوله لانه) تعليل المتن (قوله ولحصول المقصود) وهو الدعاء الميت (قوله ويجزى) أي قوله ومر الخ فهو وقفه وسكت عنه النهاية والمعنى لكنه انكره ع ش ثم قال وبقي ما لو كان لا يحسن إلا الفتاحة فقط هل يكرها ولا لفيه نظر والا قرب بل المتن الاول اقيامها مقام الادعية اه أي والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ومر آخر التيمم حكم صلاة فاقد الطهورين) عبارة هناك فقال أي الا ذرعي في باب الجنائز من لا يسقط تيممه الفرض فاقد الطهورين ان تعينت على احدىهما صلى قبل الدفن ثم اعادها اذا وجد الطهر الكامل وهذا التفصيل له وجه ظاهر فاجمع به بين من قال بالتمنع ومن قال بالجواز اه (قوله لها) متعلق بالصلاة قول المتن (وقيل يجب) أي لسقوط فرضها نهاية (لانه) أي قوله علي ما

أمام المصلي ابتداء مانع (لا الجماعة) بالرفع فلا تجب بل تسن لانهم صلوا عليه صلى الله عليه وسلم فرأى وإن كان اعذر عدم الاتفاق على امام خليفة بعد ولا ينافية الجديدم الا لأنه لو تقدم الولي لتوهم انه الخليفة لا اختصاص الامامة به إذ ذاك (ويسقط فرضها بواحد) ولو صليا مع وجود رجل لانه لا يشترط فيها الجماعة فكذا العدد كغيرها وكون صلاة الصبي نفلا لا يؤثر لانه قد يجزى عن الفرض كالمقصود في الوقت والحصول المقصود بصلاته مع رجاء القبول فيها اكثر ويجزى الواحد ايضا وان لم يحفظ الفتاحة وغيرها ووقف بقدرها ولو مع وجود من يحفظها فيما يظهر لان المقصود وجود صلاة صحيحة من جنس الخطابين وقد وجدت ومرا او اخر التيمم حكم صلاة فاقد الطهورين ومن لا يغنيه تيممه عن القضاء فراجع (وقيل يجب اثنان وقيل ثلاثة) لانه صلى الله عليه وسلم قال صلوا على من قال لا إله إلا الله

(قوله لا اختصاص الامامة به اذ ذاك) ان اريد حتى امامة الجنازة فهذا التخصيص ينافي ان الحق شرع الله لولي اذ مقتضى ذلك علم الصحابة وعلمهم بذلك او امامة ما عدا الجنازة اشكل لتعليل التوهم بذلك (ولو مع وجود

واقل الجمع اثنان او ثلاثة (وقيل اربعة) كما يجب اى على هذا القول ان يحمله اربعة لان مادونه اراء بالميت ولا يجب الجماعة على كل وجه (ولا تسقط بالنساء) ومثلن الخنثى (وهناك) اى بمحل الصلاة وما ينسب اليه كخارج السور القريب منه اخذا بما ياتى عن الوافى (رجال) اورجل ولا يخاطبن بها حينئذ بل اوصي بميز على ما يحتمل جمع قيل وعليه يلزم من امره بفعلها بل وضربه عليه اه وهو بعيد بل لا وجه له وانما الذى يتجه ان محل البحث اذا اراد الصلاة والا توجه الفرض عليهن (فى الاصح) لان فيه استئانة به ولان الرجال اكمل فدعاهم اقرب للاجابة اما اذا لم يكن غيرهن فتلزم من وتسقط بفعلهن وتسكن لهن الجماعة كما يحتمل المصنف لكن نوزع فيه بان الجمهور على خلافه وانما تلزم من ولم تسقط بفعلهن مع وجود الصبي المريد لفعلها على ذلك البحث لان دعاه اقرب للاجابة منهن وقد يخاطب الانسان بشىء وتوقف صحته منه على شىء آخر ولك ان تقول اقربية دعائه تاتى حتى فى اجتماعه مع الرجال ولم ينظر واليه حينئذ وكونه من جنسهم لا جنسهم لا اثر له هنا على

بحته فى النهاية والمغنى الا قوله اخذ الى المتن (قوله وقل الجمع الخ) اى الذى دلت عليه الواو فى صلوا الخ عشرين (قوله وقل الجمع اثنان او ثلاثة) وهو دليل للقولين على التوزيع رشيدى (قوله كما يجب الخ) عبارة المغنى بناء على معتقده فى حل الجنابة انه لا يجوز التقصان عن اربعة لان الخ فالصلاة اولى اه (قوله ولا يجب الجماعة) اى فيصلون فرادى ان شاؤوا فى المجموع عن الاصحاب لوصلى على الجنابة عدد زاد على المشروط وقت صلاة الجميع فرض كفاية مغنى ونهاية ويأتى فى الشرح مثله (قوله اى بمحل الصلاة الخ) عبارة النهاية والمغنى والاوجه ان المراد بحضوره اى الرجل وجوده فى محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا فى دون مسافة القصر اه (قوله بما ياتى) اى فى شرح ويصلى على الغائب الخ (قوله رجال الخ) نعم ان كان الرجل او الرجال من يلزمه القضاء فهو كالعدم فيما يظهر فيتوجه الفرض على النساء ويسقط بفعلهن م ر اه سم (قوله اورجل) قد يوجه المتن بان المراد الجنس و (قوله اوصي) قد يشمل المتن لان الرجال قد اتفق بمعنى المذكور كما فى حديث فلاولى رجل ذكر سم وفى المغنى ولو عبر بقوله وهناك ذكر ميز لشمع ما ذكره وكن اخصر اه (قوله قيل وعليه الخ) اعتمد المغنى والنهاية وفاقت للشهاب الرملى (قوله يلزم من امره بفعلها الخ) فان اصر على الامتناع وايسن من فعله فلا يبعد ان تجزى صلاتهن قاله سم وقد يفيد قول الشارح وانما الذى يتجه ويصرح بذلك قول المغنى والاولى ان يقال ان امتنع اجزأت صلاتهن والا فلا اه (قوله لان) الى قوله ولك فى النهاية والمغنى (قوله غيرهن) عبارة النهاية والمغنى ذكر اى ولا خنثى فيما يظهر اه ويأتى فى الشرح ما يفيد (قوله فتلزم من الخ) قال فى شرح الروض ولو حضر الرجل بعد تلزمه الاعادة انتهى ولو حضر بعد احرامهن وقبل فراغهن فهل تلزمه الصلاة لان الفرض لم يسقط بعدا ولا فيه نظرو الاول قريب سم وشورى وقد يصرح بما ذكره عن شرح الروض قول الشارح وتسقط الخ ولعل عشرين لم يطالع على ذلك النقل فقال ما نصه والقياس انه يجب على الخنثى او غيره من الرجال اذا حضر بعد الدفن ان يصلى على القبر لعدم سقوط الصلاة بفعل النساء اه (قوله وتسقط بفعلهن) ولذا صارت المرأة سقط الفرض عن النساء نهاية ومغنى اى فلم ياتى عشرين (قوله وتسكن لهن الجماعة الخ) وهو المعتمد كما فى غيرهما من الصلوات وقيل لا تستحب لهن وقيل تسكن لهن فى جماعة المرأة مغنى (قوله وانما لزم من الخ) فيه ان الخطاب لم يتعلق بالنساء على البحث المذكور (قوله على شىء اخر) اى كعدم ارادة الصبي هنا (قوله على

الخ) اعتمد م ر (قوله اى بمحل الصلاة الخ) فان قيل القياس عموم الخطاب انها لا تسقط بالنساء فى محله مع وجود رجال ولو بمحل آخر وان بعدوا وظنوا انه ليس فى محله الانساغاية الامراتهم ان قربوا وجب الحضور للصلاة والاصول بانكأنهم كما لا تسقط عنه الصلاة بمحله اذا لم يظن ان فيهم غيرهم من الرجال بالفرض وينع الاخذ بما ياتى باختلاف المقامين ومدر كما قلنا ياتى فى ذلك كلامهم كقولهم انه لو صلت المرأة لفقد الرجل ثم حضر تلزمه الصلاة لا لأن يحمل على ما اذا لم يعلم هذا الرجل انه ليس بمحل الميت النساء قبل صلاة النساء والالزومة الصلاة (قوله اى بمحل الصلاة الخ) والاوجه ان المراد بحضوره اى الرجل وجوده فى محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا فى دون مسافة القصر شرح م ر (قوله رجال اورجل) نعم ان كان الرجل او الرجال من يلزمه القضاء فهو كالعدم فيما يظهر فيتوجه الفرض على النساء ويسقط بفعلهن م ر (قوله اورجل) قد يوجه المتن بان المراد الجنس (قوله اوصي بميز) قد يشمل المتن لان الرجال قد يطلقون بمعنى المذكور كما فى حديث فلاولى رجل ذكر (قوله قيل وعليه يلزم من امره بفعلها الخ) فان اصر على الامتناع وايسن من فعله فهل يصلي لحرمة الميت وتجزى صلاتهن ولا تجزى ولا بد من الصلاة عليه بعد الدفن اذا اطاع الصبي او حضر بالغ وصلاتهن انما كانت لحرمة الميت فيه نظرو الاول غير بعيد (قوله اما اذا لم يكن غيرهن فتلزم من الخ) قال فى شرح الروض ولو حضر الرجل بعد تلزمه الاعادة اه ولو حضر بعد احرامهن وقبل فراغهن فهل تلزمه الصلاة لان الفرض لم يسقط بعدا ولا فيه نظرو الاول قريب (بجمله المصنف) عبارة الروض وصلاتهن فرادى افضل قال فى شرحه وتعبيره بذلك اولى من قول

إنما تقتضى أنه يندب لمن الائتمام به لا منع صحة صلاتهم ودعوى أنه قد يخاطب الإنسان إلى آخره تحتاج لتأمل فإن إطلاقها لا يشهد لما نحن فيه وإنما الذى يشهد له أن ثبت أنهم فى صورة ما وجبوا على واحد أو جمع شيئا ومنعوا (١٤٩) سقوطه عنه بفعله إذا أراد غير

المخاطب به التبرع به فإن ثبت ذلك أيد ذلك البحث وإلا كان مع عدم أنصاح معناه خارجا عن الفوائد على أنه مخالف لمفهوم قول المتن وغيره وهناك رجال فلا يقبل فتأمله وفى المجموع والرجل الاجنبي وإن كان عبدا أولى من المرأة القريبة والصبيان أولى من النساء اه قيل هذه العبارة مشككة لاقتضائها سقوطها بهامع وجود البالغ ورد بان الصورة أنهم اردن الجماعة ومعهم بالغ أو يميز بتقديم أحدهما أولى من تقديم احدها اه وعجيب ذلك الاستشكال باقتضائها ما مر مع أنها صريحة فى أن الكلام إنما هو فى الاولوية بالامامة لا غير وحينئذ فكان ينبغى للراى ذلك لا ما ذكره لأنه موهم ولو اجتمع خشي وامرأة لم تسقط بهامته لا احتمال ذكوره بخلاف عكسه (ويصلى على الغائب عن البلد) بان يكون بمحل بعيد عن البلد بحيث لا ينسب اليها عرفا اخذ من قول الزركشى عن صاحب الوافى وقره ان خارج السور القريب منه كداخله ويؤخذ من كلام الاسنوى ضبط القرب هنا بما يجب الطلب منه فى التيمم

أنها أى أقرية دعاء الصبي للاجابة (قوله لا منع صحة صلاتهم) انظر من أين لزم على هذا البحث منعها سم (قوله بان إطلاقها) الباء بمعنى اللام متعلق بتحتاج الخ والضمير للدعوى (قوله وإنما الذى يشهد له أن ثبت أنهم فى صورة ما الخ) قد يجاب عن ذلك بأنهم فى هذه الحالة خوطبوا بأمره وضرره لا بفعل الصلاة كما أشار إلى ذلك شيخنا الشهاب الرملى ولعل المراد بقوله لا بفعل الصلاة أى على وجه الوجوب سم (قوله على أنه مخالف الخ) فيه أن كثير ما يرد بالرجال المذكور سم أى فى شمل الصبي (قوله فلا يقبل) أى ذلك البحث (قوله سقوطها بها) أى صلاة الجنائزاة بالمرأة (باقتضائها) أى عبارة المجموع والجار متعلق بالاستشكال (قوله مع أنها صريحة الخ) أى صراحة فيه سم (قوله فكان ينبغى للراى ذلك) قد يقال كلام الراى ظاهر فى ذلك وإن لم يصرح بما ذكر بل قد يدعى أنه صريح فيه وقول الشارح لأنه موهم محل تأمل بصرى (قوله ذكر ذلك) أى أن الكلام الخ (قوله لا ما ذكره) أى قوله أن الصورة الخ حاصله أنه كان ينبغى للراى أن يذكر فى الجواب عن الاشكال ما قلنا وهو أن الكلام الخ لا ما قاله وهو أن السورة الخ اه كرى (قوله لأنه الخ) أى ما ذكره (موهم) أى لصحة امامة احدها مع وجود الذكر (قوله ولو اجتمع) إلى المتن فى النهاية (قوله ولو اجتمع خشي وامرأة) قياس ذلك أنه لو اجتمع خثنائى لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيرهم لان كلامهم يحتمل ذكوره وانوثة من عدها فيجب على كل منهم فعلها تأمل سم وغش (قوله لم تسقط بهامته الخ) خلافا للغنى عبارة والظاهر الاكتفاء صلاة كل من الخشي والمرأة كما أطلقه الاصحاب لان ذكوره غير محققة اه (قوله بخلاف عكسه) أى يسقط الفرض بفعل الخشي عن المراقبة معنى قول المتن (ويصلى على الغائب الخ) أى خلافا لآى حنيفة ومالك معنى قول المتن (على الغائب الخ) هل يشمل الانبياء فتجاوز صلاة الغيبة عليهم ويفرق بينها وبين الصلاة على القبر فيه نظر والقلب للجواز اميل وإن قال مر بالمنع سم على البهجة والمراد بالانبياء الذين يكون المصلى من اهل فرضها وقت موتهم كسيدنا عيسى والخضر عليهما السلام عش والقلب الى ما قاله مر اميل بل قضية إطلاق الحديث الاتى النهى عن الصلاة عليهم فى غيبتهم ايضا (قوله بان يكون) الى قوله ويؤخذ فى النهاية والغنى (قوله من قول الزركشى) عبارة منه أن كان خارج السور أن كان اه يستعير بعضهم من بعض لم تجز الصلاة على من هو داخل السور للخارج ولا العكس اه والاوجه أن القرى المتقاربة جدا انها كالقرية الواحدة نهاية (قوله وهو متجه الخ) اقره عش (قوله ولا يشترط) الى قوله ولا تسقط فى النهاية والغنى لا قوله وجاء الى ولا بد الخ (قوله اخبر الخ) ببناء الفاعل عبارة شرح المنهج والمغنى اخبرهم اه (قوله لأنها الخ) عبارة النهاية لأنها هى الروية ان كانت لان اجزاء الارض تداخلت حتى صارت الحبشة بباب المدينة لوجب ان تراه الصحابة ايضا ولم

أصله فان لم يكن رجل صلين منفردات قال فى المجموع بعد نقله ذلك عن الشافعى والاصحاب وفيه نظر وينبغى ان تسن له الجماعة كافى غير هاو عليه جماعة من السلف اه وبه يعلم ان المصنف معترف بان الجمهور على خلاف بحثه كما يتوهم من قول الشارح السابق ونوزع الخ اه (قوله لا منع صحة صلاتهم الخ) انظر من اين لزم على هذا البحث منع صحة صلاتهم (قوله وإنما الذى يشهد له أن ثبت أنهم فى صورة ما الخ) قد يجاب عن ذلك بأنهم فى هذه الحالة خوطبوا بأمره وضرره لا بفعل الصلاة كما أشار اليه ذلك شيخنا الشهاب الرملى ولعل المراد بقوله بفعل الصلاة على وجه الوجوب (مخالف لمفهوم قول المتن وغيره وهناك رجال) فيه أن كثيرا ما يرد بالرجال المذكور (قوله صريحة فى أن الكلام الخ) أى صراحة فيه (قوله ولو اجتمع خشي وامرأة الخ) قياس ذلك أنه لو اجتمع خثنائى لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيرهم لان كلامهم يحتمل ذكوره وانوثة من عدها فيجب على كل منهم فعلها تأمل (قوله فى المتن ويصلى على الغائب) يشمل النبي ويتصور فى السيد عيسى

وهو متجه ان أريد به خد الغوث لا القرب ولا يشترط كونه فى جهة القبلة وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم أخبر بموت النجاشى يوم موته وصلى عليه هو واصحابه رواه الشيخان وكان ذلك سنة تسع وجاء ان سريره وقع له صلى الله عليه وسلم حتى شاهده وهذا بفرض صحته لا يبنى الاستدلال لأنها وإن كانت صلاة حاضر بالنسبة له صلى الله عليه وسلم هى صلاة غائب بالنسبة لاصحابه ولا بد من ظن

أن الميت غسل كما شمله
اطلاقهم نعم الاوجه ان له
أن يعلق النية به فينوي
الصلاة عليه ان غسل ولا
تسقط هذه الفرض عن
اهل محله كذا اطلقوه
وظاهره انه لا فرق بين ان
يمضي زمن يقصرون فيه
بترك الصلاة وان لا يمكن
بناء ذلك على ان المخاطب
بذلك اهله اولا او الكل
ومر ان الارجح الثاني
وحيث ان عدم السقوط مع
عدم تقصيرهم ومع استواء
كل من علم بموته في الخطاب
بتجهيزه فيه نظر ظاهر
أما من بالبلد فلا يصلي عليه
وان كبرت وعذر بنحو
مرض أو حبس كما شمله
اطلاقهم وعند الحضور
يشترط كما يأتي أن يجمعها
مكان وان لا يتقدم عليه
او على قبره وان لا يزيد
ما بينهما على ثلثمائة
ذراع نظير ماسر في
المأموم مع امامه
(ويجب تقديمها) اي
الصلاة (على الدفن) لانه
المنقول فان دفن قبلها
أنهم كل من علم به ولم
يعذر وتسقط بالصلاة
على القبر (وتصح)
الصلاة (بعده) اي الدفن
للا اتباع قيل بشرط بقاء
شيء من الميت اه وفيه
نظر لان عجب الذنب
لا ينفى كما هو مقرر في محله

ينقل وان كانت لان الله تعالى خلق له ادرا كما فلا يتم على مذهب الخصم لان البعد عن الميت عنده يمنع صحة
الصلاة وان ارادوا ايضا وجب ان تبطل صلاة الصحابة اه قال ع ش (ورع) لو بعد الميت عن المصلي بان
كان على مسافة القصر فاكثر مثالا لكن كان المصلي يشاهده كالحاضر عنده كرامة فهل تصح صلاته من
البعد لانه غائب والمراد بالغائب البعيد او لا تصح مع ذلك لانه حاضر او في حكم الحاضر لمشاهدته فيه نظر
والمتجه عندى الاول وان اجاب مر فورا بالثاني سم على البهجة وقد يؤيد ما استوجهه سم بصلاته
عليه السلام وصلاة الصحابة معه على النجاشي وان رفع له حتى رآه في محله على القول به لان ذلك لا يصيره
حاضرا ع ش اي وايضا تفسير الشارح للغائب بقوله بان يكون بمحل بعيد الخ كالصريح فيما استوجهه
سم والله اعلم (قوله ان الميت غسل) اي او يموم (قوله ان غسل) اي طهر نهاية (قوله ولا تسقط الخ) عبارة
النهاية والاسنى والمغنى وقد اجمع كل من اجاز الصلاة على الغائب بان ذلك يسقط فرض الكفاية الا ما حكي
عن ابن القطان وظاهر ان محل السقوط بها حيث علم بها الحاضرون اه (قوله وظاهره) اي ظاهر
اطلاقهم (قوله بناء ذلك) اي السقوط وعدمه (قوله فيه نظر الخ) تقدم عن النهاية والاسنى والمغنى اعتماده
(قوله امان بالبلد الخ) المتجه ان المعتبر المشقة وعدمها حيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت
وحيث لا ولو خارج السور لم تصح مر اه سم على حج وقد يفيد قوله مر ولو تعذر الخ ومنه ايضا
يستفاد ان العبرة في المشقة بالنسبة لمريد الصلاة كما يفهم من التشليل للعذر بالمرض ع ش (قوله وعذر الخ)
خلاف للنهية والمغنى عبارتهما ولو تعذر على من في البلد الحضور بحسب او مرض لم يبعد الجواز كما يحتمل
الاذرعى وجزم به ابن ابي الدم في المحبوس اه زاد الاول لانهم قد عللوا المنع بتيسر الذهاب عليه وفي معناه اذا
قتل انسان ببلد أو أخفى قبره اه فتأمل قوله وفي معناه الخ هل المراد في معنى الغائب اي فتصح بلا خلاف
او في الحاضر المعذور فتكون على الخلاف والا قرب الثاني لكن ينبغي انه اذا علم انه دفن بلا صلاة ان تجزى
الصلاة عليه قطعا وان قلنا لا تصح صلاة المحبوس بالبلد لوضوح الفرق بينهما بان القول بعدم الصحة يؤدي الى
تعطيل فرض الكفاية بصري (قوله كاياتي) اي في المسائل المثورة (قوله ان يجمعها مكان واحد الخ) اي
عند التحريم فقط كما تقدم (قوله نظير ماسر) ولو صلى على من مات في يومه واسنته وطهر في اقطار الارض جاز
وان لم يعينهم بل يسن لان الصلاة على الغائب جائزة وتعيينهم غير شرط نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر ولو
صلى على من مات الخ هل يدخل في البلد تبعوا وقد ينقاس عدم الدخول لانه لا تصح الصلاة عليه الا مع
حضوره سم على البهجة ومحلها ايضا اخذنا مما لم سم مالم تشق الصلاة عليهم في قبورهم ولما شملتهم
وقوله مر وان لم يعينهم الخ واشتمل من ذلك ان ينوي الصلاة على من تصح صلاته عليه من اموات المسلمين
فيشمل من مات من بلوغه ثم يليغي ان يقول في الدعاء لهم هذا اللهم من كان منهم محسنا دفن في احسانه ومن كان
منهم مسيئا فتجاوز عن سيئاته لان الظاهر في الجميع أنهم ليسوا كلهم محسنين ولا مسيئين اه ع ش قول المتن
(قوله ويجب تقديمها) اي وتأخيرها عن الغسل او التيمم عند وجود مسوغه نهاية ومغنى (قوله اي الصلاة)
الى قول المتن الاصح في النهاية والمغنى (قوله كل من علم به الخ) اي من الدافنين والراضين يدفنه قبلها ويصلي
عليه وهو في قبره ولا ينبش لذلك كما يؤخذ من قوله وتصح بعده نهاية ومغنى (قوله وتسقط بالصلاة) وهل
يسقط بفعلها على القبر الاثم الظاهر نعم بصري والظاهر ان الساقط على مسلك الشارح في نظائره سقوط
دوام الاثم لاصله (قوله وفيه نظر لان عجب) اعتمده المغنى والنهاية عبارة الثاني بعد كلام وعلم من ذلك

اذا مات بعد نزوله وان امتنعت على قبره كايأتي فليراجع (نعم الاوجه) اعتمده مر (قوله ولا تسقط هذه
الفرض الخ) عبارة شرح الروض قال ابن القطان لكنها لا تسقط الفرض قال الزركشي ووجهه ان فيه
ازراء وتهاونا بالميت لكن الاقرب السقوط لحصول الفرض وظاهر ان محله اذا علم الحاضرون اه
(قوله امان بالبلد) المتجه ان المعتبر المشقة وعدمها حيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت
وحيث لا ولو خارج السور لم تصح مر والاوجه في القرى المتقاربة جدرانها كالقرية الواحدة

جواز الصلاة على القبر أبدا بالشرط الذي ذكرناه ولا يتقيد بثلاثة أيام أى خلافاً لى حنيفة ولا بمدّة بقائه قبل ثلاثه ولا بتفسخه اه قال ع ش قوله مر وعلم من ذلك الخ ظاهر لإطلاقهم أنه لا فرق بين المقبرة المنبوشة وغيرها على أن غير المنبوشة بتحقيق انفجاره عادة ونجاسة كفته بالصديد ويصرح بالتعميم قول الشارح مر ولا يتقيد بثلاثة أيام الخ وقوله مر السابق ولو صلى على من مات في يومه وسنته الخ اه وقول النهاية بالشرط الذى الخ يعنى به كون المصلى من اهل فرضها وقت الدفن قول المتن (والاصح تخصيص الصحة) اى صحة الصلاة على القبر مغنى زاد النهاية والغائب اه قال سم عبارة المنهج وشرحه وانما تصح الصلاة على للقبر والغائب عن البلد من كان من اهل فرضها وقت موته اه وتلخص منه ان صلاة الصبي المميز صحيحة مسقطه للفرض ولو مع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليحرج فرق واضح اه وقد يفرق بضيق الوقت في الحاضر دونهما وبان في التأخير فيهما الى حضور البالغ ازراء وتهاو ناظرا دونهما (قوله حيثئذ) اى حين الموت (مسدا طاهرا) اى بخلاف الكافر والخائض يومئذ نهاية (قوله من طرا تكليفه الخ) أى بان بلغ اوافق بعد الموت اى او من طرا لإسلامه او طهره عن نحو الحيض بعده (قوله فيه) اى فيما اقتضاه كلاهما (قوله ومن ثم جزم بعضهم الخ) اعتمده مر اه سم عبارة النهاية والمغنى واعتبار الموت يقتضى انه لو بلغ اوافق بعد الموت وقبل الغسل لم يعتبر ذلك والصواب خلافه لانه لو لم يكن ثم غيره لزومه الصلاة اتفاقا وكذا لو كان ثم غيره فترك الجميع فانهم ياثمون بل لو زال المانع بعد الغسل او بعد الصلاة عليه وادرك زمانا يمكن فيه الصلاة كان كذلك وحيثئذ فينبغى الضبط بمن كان من اهل فرضها وقت الدفن اه ونقل شرح الروض والمنهج عن الاسنوى مثل ذلك وأقره وقوله بل لو زال المانع الخ قال البيهيمى اى بأن بلغ اوافق او اسلم او طهرت من الحيض والنفاس سم اه (قوله وذلك) راجع لما في المتن (قوله وهذه الصلاة لا يتطوع بها) قال في المجموع معناه انه لا يجوز الا ابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال لكن ما قالوه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال فانها لن نافلة وهى صحيحة وقال الزركشى معناه انها لا تفعل مرة بعد اخرى اى من صلاها لا يعيدها اى لا يطلب منه ذلك ولكن ياتى انه لو أعادها وقعت له نافلة وكان هذا مستثنى من قولهم ان الصلاة اذا لم تسكن مطلوبة لم تنعقد أما لو صلى عليها من لم يصل اولاً فانها تقع له فرضاً مغنى ونهاية واقره سم قال ع ش قوله مر لو أعادها الخ اى ولو مراراً او منفرداً كان عليه سم على البهجة اه (قوله صلاة النساء الخ) اى والصبي المميز يجزى (قوله وقد ورد عليه) اى على التعليل المذكور (قوله وذلك) اى غير المكلف والمسلم والظاهر عند الموت (قوله ولا يثنأى

(قوله في المتن والاصح تخصيص الصحة بمن كان) عبارة بالمنهج وشرحه وانما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد من كان من اهل فرضها وقت موته اه وتلخص منه ان صلاة الصبي المميز صحيحة مسقطه للفرض ولو مع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليحرج فرق واضح (ومن ثم جزم بعضهم) اعتمده مر (قوله وهذه الصلاة لا يتطوع بها) قال الزركشى معناه لا تفعل مرة بعد اخرى وقوله لا تفعل مرة بعد اخرى سياتى في شرح قول المصنف ومن صلى لا يعيد على الصحيح انها تفعل مرة بعد اخرى الا ان يريد ان لا تندب ان تفعل مرة بعد اخرى فليتأمل بعد فان هذا لا يناسب المنع الذى الكلام فيه وقال في المجموع معناه انه لا يجوز الا ابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء من غير سبب ثم قال لكن ما قالوه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال فانها نافلة لن مع صحتها ولو أعيدت وقعت نافلة خلافاً للقاضى واعله مستثنى من قولهم ان الصلاة اذا لم تسكن مطلوبة لا تنعقد على انه يمكن الجواب عن ذلك بان محل كلامهم ان كان عدم الطالب لها ذاتها وهما ليس كذلك بل لا مر خارج وهو اعتبار تقدم الصلاة من غيرها وهما انه لا يتنفل بها اما لو صلى عليها من لم يصل اولاً فانها تقع له فرضاً وقد اعترض ابن العباد قول المجموع بخلاف الظاهر بانه خطأ صريح فان الظاهر لا يجوز ابتداء فعله من غير سبب لانه تعاطى عبادة لم يؤمر بها وهو حرام والاسباب التى يؤدى بها الظاهر ثلاثة الاداء والقضاء والاعادة ورده شيخنا الشهاب الرمى بان ما قاله هو

(والاصح تخصيص الصحة بمن كان من اهل أداء فرضها وقت الموت) بأن يكون حيثئذ مسدا طاهرا لانه يؤدى فرضاً وطب به بخلاف من طرأ تكليفه بعد الموت ولو قبل الغسل كما اقتضاه كلامهما وان نوزعنا عليه ومن ثم جزم بعضهم بأن تكليفه عند الغسل بل قبل الدفن كهو عند الموت وذلك لان غير المكلف متطوع وهذه الصلاة لا يتطوع بها وقد يرد عليه صلاة النساء مع وجود الرجال فانها محض تطوع إلا ان يجاب بأنهم من اهل الفرض بتقدير انفرادهم وذلك لم يكن كذلك فكانت صلاته محض تطوع مبتدأ ولا يثنأى

هذه الزومها لمن اسلم او كلف قبل الدفن (١٥٢) وليس ثم غيره لان هذه حالة ضرورة فلا يقاس بها غيرهما (ولا يصلى على قبر رسول الله ﷺ) وغيره من الانبياء

(هذا) يحتمل أن المشار اليه ما في المتن من اعتبار حالة الموت ويحتمل أنه الجواب المذكور آنفاً وهو الأقرب (قوله) لان هذه حالة ضرورة (قد يقال) وتلك كذلك سم وفيه توقف ظاهر اذا الشان كثرة وجود المكلفين بالنسبة لصلاة الغائب والمدفون دون الحاضر الغير المدفون قول المتن (ولا يصلى الخ) أى لا يجوز نهاية (قوله) وغيره) الى قوله أى بصلاتهم فى النهاية الا قوله أى على كل قول والى قوله الا ان يقال فى المغنى الا ما ذكر (أى على كل قول) بخلافه قول المغنى وقيل يجوز فرادى لاجتماعه فكان ينبغي ان يقول أى لا فرادى ولا جماعة (قوله للخبر الصحيح) ولا نالم نحن من أهل الفرض وقت موتهم نهاية ومعنى (قوله) كذا قالوه (أى فى الاستدلال) (اتخذوا فبوراً انبيائهم) قال السيوطى هو فى اليهود واضح وفى النصارى مشكل اذ نبيهم لم يقبض روحه إلا ان يقال ان لهم انبياء غير رسل كالحرار بن و مريم فى قول الواجب بازاء المجموع اليهود والنصارى او المراد الانبياء وكبار اتباعهم كما كتفى بذكر الانبياء ويؤيده رواية مسلم قبور انبيائهم وصلواتهم او المراد بالانبياء اعم من الاتباع والاتباع فاليهود ابدعوا والنصارى اتبعوا اله عشا ولا يخفى ان اولى الاجوبة أو سطها وأدناها آخرها (قوله) إلا أن يقال اذا حرمت اليه لك ان تقول بل الصلاة عليه صلاة اليه نعم قد يقال الاتخاذ يشمل الفعل مرة مثلاً سم وفيه توقف اذا المراد بالصلاة اليه اتخاذ قبلة وتعظيمه كتعظيم المعبود والحقيقى بخلاف الصلاة عليه كظاهر (قوله) وفيه الخ) أى فى الجواب (قوله) و ظاهر ان الكلام فى غير عيسى الخ) والاوجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على ان علة المنع النهى فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخله فى عموم الامن بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهى ولهذا قال الزركشى فى خادمه الصواب أن علة المنع النهى عن الصلاة فى قوله صلى الله عليه وسلم لعن اليهود داخل شرح مر اه سم وقضية لإطلاق شيخ الاسلام والمغنى عدم استثناء سيدنا عيسى ايضاً صلوات الله وسلامه على نبيينا وعليه (قوله) ففيه يجوز) الاخصر فيجوز الخ (قوله) كما يصرح به الخ) تقدم انه لا عبرة بهذا التعليل ولما علة المنع النهى (قوله) انه لم يكن الخ) أى بانه الخ (قوله) وقول بعضهم الخ) اعتمده النهاية كما مر (قوله) ترد عليهم المذكورة) تقدم ما فيه (قوله) لتعليله) أى البعض (قوله) لا يمنع ذلك) أى جواز الصلاة على قبورهم (قوله) لا نها) أى حياتهم فى قبورهم قول المتن (فرع) وجهه تفريع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع ان الصلاة تستدعى النظر فى المصلى وصفاته التى يقدم بها عند المزاحمة فلما تكلم بما سبق على الصلاة ناسب ان يتفرع على ذلك الكلام على المصلى وما يتعلق به سم (قوله) أى القريب) الى قوله فىكون الترتيب واجبا فى النهاية والمغنى لا قوله يحتمل (قوله) أى القريب الخ) هذا التفسير يقتضى تقديم ذوى الارحام على الامام وينافيه ما باتى من تقديم الامام عليه إلا ان يقال ان هذا تفسير لاولى فى الجملة وإن تقدم على بعض افراد الامام يتأمل ومع ذلك لا يشمل ذلك التفسير المعتق وعصيته عشا وقد يقال ان ما ذكر تفسير لما فى المتن فقط وبيان لم راده (قوله) يحتمل الخ) اقتصر عليه النهاية والمغنى فقالا أى احق اه و ظاهر هذا التفسير الوجوب كانه عليه سم والكردى على بافضل وقضية تعبير الروض والمنهج ومن بافضل باولى النذب كانه عليه الشورى ومال اليه الشارح هنا وقال عشا قوله مر أى احق أى اولى فلو تقدم غيره كره ابن حبيب اه واعتمده

صلى الله عليهم وسلم (بحال) أى على كل قول للخبر الصحيح لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد أى بصلاتهم اليها كذا قالوه وحينئذ فى المطابقة بين الدليل والمدعى انظر ظاهر الا ان يقال اذا حرمت اليه فعليه كذلك وفيه ما فيه وظاهر أن الكلام فى غير عيسى صلى الله عليه وسلم ففيه تجوز لمن كان من اهل فرض الصلاة عاياه حين موته الصلاة على قبره كما يصرح به تعليمهم المنع انه لم يكن من أهلها حين موته وقول بعضهم فى صحابى حضر بعد دفنه صلى الله عليه وسلم لا يجوز صلاته على قبره وإن كان من أهلها حين موته يرد عليهم المذكورة فلا نظر لتعليله بخشية الافتتان على انه لا خشية فيه واستدلاله باحاديث فيها انه صلى الله عليه وسلم لا يبقى فى قبره ليس فى محله لان تلك الاحاديث كلها غير ثابتة بل الثابت فى الاحاديث الكثيرة الصحيحة أن الانبياء احياء فى قبورهم يصلون وحياتهم لا تمنع ذلك قياساً على ما قبل الدفن لانها وإن كانت حياة حقيقية بالنسبة للروح والبدن إلا انها ليست حقيقية من كل وجه (فرع) مر

الخطأ الصريح لخطئه فى فهم كلام المصنف وإما يرد ما قاله لوقال المجموع يؤتى ما شرح مر (قوله) لان هذه حالة ضرورة) يقال وتلك كذلك (قوله) إلا ان يقال اذا حرمت اليه فعليه كذلك لك ان تقول بل الصلاة عليه صلاة اليه نعم قد يقال الاتخاذ لا يشمل اتفاق العلم (١) مرة مثلاً (قوله) و ظاهر ان الكلام فى غير عيسى صلى الله عليه وسلم ففيه تجوز لمن كان من أهل فرض الصلاة عليه الخ) والاوجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على ان علة المنع النهى فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخله فى عموم الامر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهى ولهذا قال الزركشى فى خادمه الصواب ان علة المنع النهى عن الصلاة فى قوله فى الحديث لعن الله اليهود داخل شرح مر (قوله) فرع) وجهه تفريع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع ان الصلاة تستدعى النظر فى المصلى وصفاته التى يقدم بها عند المزاحمة فلما تكلم بما سبق على الصلاة ناسب ان يتفرع على ذلك

الذكر ولو غير وارث (اولي) يحتمل انه هنا بمعنى احق فيكون الترتيب واجبا وهو نظير (١٥٣) ما مر في الغسل بما فيه ويحتمل انه على

ظاهره فيكون الترتيب للتدب وهو نظير ما يأتي في الدفن وعليه يفرق بينهما وبين الغسل بأنه مظنة الاطلاع على ما لا يحبه الميت فكل ما كان المطاع أقرب كان ذلك أحب للميت لانه مظنة للستر أكثر فان قلت الامامة ولاية بتفاخر بها ولا كذلك الغسل قلت لكن لما قوى الخلاف وكثر القائلون بانه لاحق له فيها ضعفت ولايته ثم رأيت في الروضة عبر بانه لا بأس بانتظارولي غاب وظاهره أنه لا فرق بين كونه اذن لمن يؤم قبل غيبته وان لا فيكون ظاهرا في الثاني (بامامتها) اي الصلاة على الميت (من الوالي) حيث لا خشية فتنة لانها من حقوق الميت فكان وليه أولى بها والقديم وبه قال الائمة الثلاثة الاولى الوالي فامام المسجد فالوالي كبقية الصلوات وقدمت وروح الفرق وايضا فدعاء القريب أقرب للاجابة لحزنه وشوقته فكان لتقديمه هنا وجه مسوغ بخلافه ثم يؤخذ منه بالاولي ان القريب الحر أولى من السيد وهو ظاهر اما الاثنى فيقدم الذكر عليها ولو اجنيا فان لم يوجد إلا النساء قدمت بفرض ذكورتها كما بحث وظاهر تقديم الخنثى عليها في امامته ولو غاب الاقرب

الشورى ومال سم إلى الحرمة كما يأتي (قوله الذكر) سيذكر محترزه (قوله بمعنى أحق) أي بمعنى مستحق ولا فقد تستعمل بمعنى اولي سم (قوله ما فيه) أي من المذهب ندب الترتيب فيه (قوله) فيكون الترتيب للتدب لا يبعد على هذا انه لو تقدم غير الاول مع رغبته في الامامة وعدم رضاه بتقدم غيره حرم لان فيه تفويت فضيلة على الغير يستحقها بغير رضاه ولا ينافية ما في الذخائر من انه لو تقدم غير من خرجت له القرعة جاز قطعاً لا مكان حمله على غير من ذكر هذا ولكن ظاهر التدب جواز تقدم الغير ولو اجنيا لان الجميع مخاطبون بهذا الفرض حتى الاجنبي مر اه سم اقول ويمكن حمله ايضا على سقوط الفرض لاعلي عدم الاثم (قوله) وعليه اي الاحتمال الثاني (قوله بينهما) اي الصلاة والدفن (قوله على ما لا يحبه الميت) اي لا يحب الاطلاع عليه سم (قوله الامامة ولاية الخ) اي مقتضاها وجوب الترتيب فيه بالاولي (قوله لما قوى الخلاف الخ) أي كما يأتي آنفاً (قوله بانه لاحق له) أي للولي (قوله وظاهره) أي ذلك التعبير وكذا ضمير قوله فيكون الخ (قوله في الثاني) اي في التدب (قوله اي الصلاة) إلى قوله ويفرق في النهاية والمعنى إلا قوله وظاهره إلى ولو غاب (قوله على الميت) اي ولو امرأته بانه (قوله حيث لا خشية فتنة) اي من الوالي والا قدم الوالي مطلقا معنى ونهاية (قوله كبقية الصلوات) راجع لقوله الاول الوالي الخ سم (قوله) وقد علمت الخ اي من قوله لانها من حقوق الميت الخ (قوله وايضا الخ) انقصر النهاية والمعنى على هذا فالا وفرق الجديد بان المقصود من الصلاة على الجنائز الدعاء للميت ودعاء القريب الخ (قوله بخلافه) اي في بقية الصلوات (قوله) ويؤخذ منه اي من الفرق الثاني (قوله ان القريب الخ) اعتمده النهاية والمعنى والاسنى قال سم يؤيده زوال الرق بالموت وقياس كونه هتاوولي انه اولي من السيد بالغسل ايضا اه وخالف السيد عمر البصري فقال بعد كلام طويل والحاصل أن الذي يتجه تقديم السيد اه (قوله) فان لم يوجد إلا النساء الخ) عبارة المعنى والاسنى والمرأة يصلي وتقدم بترتيب الذكور انتهى زاد سم والنهاية واما رد بعضهم ذلك بان الواجهاته لاحق للنساء في الامامة إذ لا شرع لمن الجماعة فجوابه اما لو لا فقد تقدم عن المصنف استحبابها لمن واما ثانيا فيمكن في هذا الحكم جوازها لمن فاذا اردنا تقدم نساء القرابة بترتيب الذكور ولو فور الشفقة كما في الرجال اه (قوله على ما يأتي) أي في شرح علي النص (قوله) ويفرق بينه وبين نظيره الخ) بالتأمل في هذا الفرق بعلم ما فيه وفيما يشتمل عليه من المقدمات الغير المسلمة وقد يفرق بان ولاية النكاح اقوى من ولاية الصلاة هنا للقطع بان الترتيب في تلك للوجوب وانه لو تصرف البعيد وزوج فتزويجه غير صحيح بخلافها هنا للتردد في الترتيب في تلك للوجوب او للتدب وعلى القول بانه للوجوب لو تقدم البعيد او اجنبي فتصح صلاته والاقتداء به وإن كان متعديا كما هو واضح ونقل عن المجموع ايضا فلضعف الولاية هنا قلنا

الكلام على المصلي وما يتعلق به (قوله بمعنى أحق) أي بمعنى مستحق ولا فقد تستعمل بمعنى اولي (قوله) ويحتمل انه على ظاهره في احتمال اولي هنا مع حلة على الولي لغير معنى احق نظر ظاهر إذ لا يمكن الاخبار عنه بشعوا افضل خصوصا مع تعلق بامامتها به فتأمل (قوله) فيكون الترتيب للتدب لا يبعد على هذا انه لو تقدم غير الاول مع رغبته في الامامة وعدم رضاه بتقدم غيره حرم لان فيه تفويت فضيلة على الغير يستحقها بغير رضاه ولا ينافية ما في شرح الروض عن الذخائر فيما لو احتيج للافراع من انه لو تقدم غير من خرجت له القرعة جاز قطعاً لا مكان حمله على غير من ذكر هذا ولكن ظاهر التدب جواز تقدم الغير ولو اجنيا لان الجميع مخاطبون بهذا الفرض حتى الاجنبي مر (قوله) مظنة الاطلاع على ما لا يحبه الميت اي يجب الاطلاع عليه (قوله) فالولي كبقية الصلوات انظر ما معنى الولي في بقية الصلوات وكان قوله كبقية الخ راجع لتقدم الوالي فامام المسجد (قوله) ان القريب الحر أولى من السيد يؤيده زوال الرق بالموت وقياس كونه هنا أولى انه أولى من السيد بالغسل ايضا (قوله) فان لم يوجد إلا النساء قدمت بفرض ذكورتها عبارة شرح الروض والمرأة تصلي وتقدم بترتيب الذكور اه واما رد بعضهم ذلك بان الواجهاته لاحق للنساء في الامامة إذ لا شرع لمن الجماعة فجوابه اما لو لا فقد تقدم عن المصنف استحبابها لمن واما ثانيا فيمكن في هذا الحكم جوازها لمن فاذا

بان القاضي فيه كولى اخر ولا كذلك البعيد وهذا لاحق للوالى مع وجود احد من الاقارب فانقلبت للابعد ويقدم من الاقارب الاقرب
فالاقرب نظر المزد الشفقة اذ من كان (١٥٤) أشفق كان دعاؤه أقرب الاجابة (فيقدم الأب ثم الجد) للاب (وإن علائم الابن ثم ابنه)

وإن سفل (ثم الاخ والاظهر
تقديم الاخ للابوين على
الاخ (الاب) كالارث
والام وإن لم يكن لها دخل
هنا صالحة للترجيح لأن
المدار على الاقربة الموجهة
لاقربة الدعاء لا يقال هي
حاصلة مع كون الاقرب
مامو مالان الامام ربما
يعجله عما يفرغ وسعه فيه
من الدعاء لقربه بمجامع
الخير ومهاتمه ومن تذر
ذلك وتأمله علم أن الاقربة
يزداد بها انكسار القلب
آلقتضى لزيادة الخشوع
المقتضية للكمال وهو في
الامام آكد منه في المأموم
ويجوز ذلك في نحو ابني عم
احدهما مخ لام (ثم) بعدها
(ابن الاخ لا بون ثم لاب
ثم العصة) من النسب فالولاء
فالسلطان ان انتظم بيت
المال (على ترتيب الارث)
في غير ابني عم احدهما مخ
لام كما يأتي (ثم) بعد عصة
الولاء فالسلطان بقيده
(ذوو الارحام) الاقرب
فالاقرب أيضا فيقدم أبو
الام فالخال فالعم للام نعم
الاخ للام يقدم على الخال
ويتأخر عن أبي الام ويوجه
بانه وإن كان وارثا لكتنه
يدل بالام فقط يقدم عليه من
هو أقوى في الادلاء بها

بالانتقال للابعد بمجرد الغيبة من غير اناية بخلاف النكاح فتأمل له سالكا جادة الانصاف بصرى (قوله بان
القاضي الخ) قد يكتفى في الفرق ان دعاء القريب اقرب إلى الاجابة ومصلحة النكاح لا تخفى على القاضي سم
(قوله ولا كذلك البعيد) فيه نظر وكذا قوله وهذا لاحق للوالى الخ فيه نظر سم (قوله ويقدم الخ)
دخول في المتن قول المتن (فيقدم الاب) اى وانائبه كما قاله ابن المقرئ وكغير الاب ايضا نائبه (ثم الجد) ابو
الاب (وإن علا) اى لان الاصول اكثر شفقة من الفروع ونهاية ومعنى قول المتن (ثم الابن الخ) وخالف ذلك
ترتيب الارث بأن معظم الغرض هنا الدعاء للميت فقدم الأشفق لان دعاءه أقرب إلى الاجابة معنى (قوله
وإن سفل) بتسليم الفاء نهاية ومعنى قول المتن (ثم الاخ) لان الفروع أشفق من الحواشي نهاية ومعنى (قوله
والام الخ) ردليل مقابل الاظهر (قوله دخل هنا) اى فى امامة الرجال نهاية ومعنى (قوله لان المدار الخ)
عبارة النهاية والمعنى اذ لها دخل في الجلة لانها تنصلى مامومة ومنفردة وامامة للنساء عند فقد غيرهن فقدم
بها ام (قوله لاقربة الدعاء) اى للقبول بصرى (قوله لا يقال هي الخ) اى الاقربة الموجهة الخ (قوله
لان الامام الخ) علة للنفي لا للنفي (قوله ويجزى) إلى قوله ولما تقدم في النهاية والمعنى الا قوله ويوجه إلى
وقدم وقوله كما هو الاولى إلى ولا مدخل وقوله ولا رد إلى فان استويا سنا وقوله ودخل إلى فالوجه (قوله
ويجوز ذلك) اى الخلاف الذى في المتن (قوله في نحو ابني عم الخ) اى كائى معتق يجزى (قوله احدهما
اخ لام) اى فيقدم الذى هو اخ لام على غيره وإن كانا في الارث سواء عش (قوله ثم بعدهما) اى الاخ
لا بون والاخ لا بون ولو افرد الضمير رجعا إلى الاخ كان اخصر قول المتن (ابن الاخ لا بون) اى وإن سفل
عش (قوله من النسب الخ) من تعليلية أى العصبية من أجل النسب فمن أجل الولاء فمن أجل الامامة
العظمى فقوله فالولاء الخ بالجر عطفًا على النسب كذا في الجيزى ويؤيده قول الشارح الاتى ثم بعد عصبية
الولاء الخ وعبارة النهاية والمعنى ثم العصبية النسبية اى بقيتهم على ترتيب الارث فيقدم عم شقيق ثم لاب ثم ابن
عم كذلك ثم غم الجد ثم ابن عمه كذلك وهكذا ثم بعد عصبية النسب يقدم المعتق ثم غصبانة النسبية ثم معقته
ثم عصبانته النسبية ثم السلطان وانائبه عند انتظام بيت المال اه وقضية هذا الصنيع ان قول الشارح فالولاء
بالرفع عطفًا على العصبية (قوله في غير ابني عم الخ) يعنى عنه ما قدمه آنفا (قوله احدهما مخ لام) أى فانه يقدم
هنا الاخ سم (قوله كما يأتي) اى آنفا (قوله بقيده) وهو انتظام بيت المال قول المتن (ثم ذوو الارحام)
والقياس هنا عدم تقديم القاتل كما سرفى الغسل نهاية ومعنى اى ولو خطأ وقائلا بحق قياسا على عدم ارثه
وتقدم انه لاحق له فيه وقياسه هنا انه لاحق له فى الامامة عش (قوله ويوجه) اى تاخر الاخ للام عن اى الام
(قوله وله وجه) عبارة النهاية وهو المعتمداه (قوله وإن اوصى بخلافه الخ) اى فلا تفقد وصيته باسقاطها نهاية
ومعنى اى لا يجب تنفيذها لكتنه اولى كما يأتي عش (قوله ولا ينافيه) اى التعليل (قوله ماسر) اى فى شرح

أردنها قدم نساء القرابة بترتيب المذكور (قوله بان القاضي فيه كولى آخر الخ) قد يكتفى في الفرق ان دعاء
القريب اقرب إلى الاجابة ومصلحة النكاح لا تخفى على القاضي (قوله ولا كذلك البعيد) فيه نظر (قوله
وهنا لاحق للوالى) فيه نظر ونقل الاذرى ايضا عن الفقهاء ان والى المرأة هل هو اربى بالصلاة على امته
كالصلاة عليها ام لا لان المدار في الصلاة على الشفقة والمتجه الاول اى حيث لا اقارب للامة اخذا بما تقدم
شرح مر (قوله وإن لم يكن لها دخل) هل باقى مع ما تقدم ان النساء تقدم بفرض الذكورة (قوله في غير ابني
عم احدهما مخ لام) أى فانه يقدم هنا الاخ (قوله فالسلطان بقيده) ما ذكره من تقديم السلطان على ذوى
الارحام جزم به فى الروض من زيادته قال فى شرحه وبه صرح الصيمرى والمتولى اه وجزم بذلك فى شرح
المنهج لكن ذكر الاذرى فى القوت ان تقديم ذوى الارحام على السلطان طريقة المراوغة وتبعهم الشيوخ ان
وان طريقة العراقيين عكسه وذكر منهم الصيمرى والمتولى واختارها غنى الاذرى (قوله وقدم فى الذخائر

وهو أبو الام وقدم فى الذخائر على الاخ للام بنى البنات وله وجه لان الادلاء بالبنوة أقوى منه بالاخوة ويتبع من
ذلك كله وإن أرى بخلافه لانها حق الولى كالارث ولا ينافيه مامر أنها من حقوق الميت لان الولى يخلفه فيها قهر اعليه فلم يملك إسقاطها

وما ورد بما يخالفه محمول
على أن الولي أجاز الوصية كما
هو الأولى جبرا لحاظر
الميت ولا مدخل للزوج هنا
أي حيث وجد من مر كما بحث
بخلاف نحو الغسل والدفن
(ولو اجتماعا) أي اثنان
(في درجة) كابنين وأخوين
أو ابني عم وأبليس أحدهما
أحلام وكل أهل الإمامة
(فالاسن) في الاسلام
(العدل أولى) من الافة
ونحوه (على النص) بخلاف
ما مر في بقية الصلوات لأن
الغرض هنا الدعاء ودعاء
الاسن أقرب للاجابة أما إذا
كان أحدهما أحلام فيقدم
وان كان الاخر اسن ولا
يرد على المتن لانهم لم يستويا
حينئذ للمامر أن قرابة الام
مرجحة فان استويا ساند
الاحق بالامامة بفقهاء وغيره
بما مر فان استويا في الكل
أقرع ودخل في الاهل من
لا يعرف غير مصحح الصلاة
فيقدم الامع الاستواء في
الدرجة فالأوجه تقديم
الفقهاء على نحو الاسن وغير
الفقهاء واللاحق الانابة وإن
غاب بخلاف المستويين
لا بد في الانابة من رضا الآخر
وخرج بقولنا وكل اهل
للإمامة غير الاهل نحو
الفاسق والمبتدع والذي
يتجدد انه لا يقدم نائبه

من الوالى (قوله وما ورد بما يخالفه) أي من أن أبابكر وصى أن يصلى عليه عليه وصلى وان عائشة وصت ان يصلى عليها ابو هريرة فصلى وان ابن مسعود وصى ان يصلى عليه الزبير
فصل نهاية راسى ومغنى (قوله كما هو الاولى) أي تنفيذ وصيته بالامامة عليه (قوله ولا مدخل الخ) عبارة
النهاية والمغنى واشهر سكوت المصنف عن الزوج انه لا مدخل له في الصلاة على المرأة وهو كذلك بخلاف
الغسل والتكفين والدفن ومحل ذلك إذا وجد مع الزوج غير الجانب والا فالزوج مقدم على الجانب اه
(قوله حيث وجد من مر) أي وإلا فالزوج يقدم على الجانب سم (قوله بخلاف نحو الغسل الخ) أي
كالتكفين (قوله أي اثنان) أي وليان ولو كان احدا المستويين زو جاقدم وإن كان الاخر اسن منه كما اقتضاه
نص البويطى وقولهم لا مدخل للزوج مع الاقارب محله عند عدم مشاركتهم في القرابة نهاية ومغنى
واقره سم (قوله للمامر) أي انفا (قوله فان استويا الخ) عبارة النهاية والمغنى فان استويا في الصفات كلها
وتنازعا أقرع كافي المجموع ولو صلى غير من خرجت قرعته صح اه أي ولا اثم كما استقر به حجج ع
(قوله أقرع) أي وجوبا إن كان عند الحاكم قطعا للنزاع وندابها بينهم لانه لو تقدم غير من خرجت
له القرعة لا يحرم عليه ذلك فلا معنى للوجوب ع ش (قوله ودخل في الاهل الخ) عبارة النهاية وقضية
كلهم تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو ظاهر والعلة السابقة لا تخالفه لان محلها في متشاركين
في الفقه فكان دعاء الاسن اقرب بخلافه هنا فان الاسن ليس دعاءه اقرب لانه لم يشارك الفقيه في شيء اه
(قوله لا مع الاستواء) أي الذى الكلام فيه سم (قوله واللاحق الانابة وإن غاب) المفهوم من هذه العبارة
أن له الانابة غاب أو حضر وأن نائبه مطلقا يقدم والافلا كبير فائدة في أن له الانابة وهذا ما في القوت قال
شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد لكن قد تقدم عبارة الشارح المذكورة ايضا تقديم نائب فاضل الدرجة كالاسن
على مفضولها كالافة وليس مرادا في شرح الروض أي والنهاية والمغنى وفي المجموع يقدم مفضول
الدرجة على نائب فاضلها في الافيس ونائب الاقرب الغائب على البعيد الحاضر اه وقد يجاب عن الشارح
بحمل الاحق في كلامه على الاقرب والمستويين فيه على المستويين في مجرد الدرجة اعم من استوائهما ايضا
في نحو السن والفقه أو لاسم قال ع ش قوله مر على نائب فاضلها أي وإن كان حاضرا وقوله مر ونائب
الاقرب الغائب وكذا الحاضر كما مر له اه (قوله نحو الفاسق والمبتدع) أي فلاحق لها في الامامة نهاية
ومغنى أي مع وجود عدل اما لوعم الفسق الجميع قدم الاقرب كما هو ظاهر ثم ظاهر اطلاقه في المبتدع انه لا فرق
فيه بين ان يفسق ببدعته ام لا وهو مخالف لما في الشهادات من التفرقة بينهما إلا ان يقال اراد بالمبتدع الذى

(الخ) وهو المعتمد شرح مر (قوله أي حيث وجد من مر الخ) وإلا فالزوج يقدم على الجانب شرح مر
(قوله ولو الاخ للام) انظر أي حاجة إلى هذا مع قوله السابق نعم الاخ للام الخ (قوله بخلاف نحو الغسل
والدفن) أي والتكفين مر (قوله في المتن فلو اجتماع في درجة الخ) فلو كان احدا المستويين درجة زوجا
أي كابني عم احدهما زوج قدم وإن كان الاخر اسن منه كما اقتضاه نص البويطى فقوله لا مدخل للزوج
مع الاقارب محله عند عدم مشاركتهم في القرابة شرح مر (قوله فان استويا في الكل أقرع) ولو صلى
غير من خرجت قرعته صح مر (قوله لا مع الاستواء) أي الذى الكلام فيه (قوله فالأوجه تقديم الفقيه
الخ) في شرح الروض انه قضية كلامهم وانه ظاهر (قوله واللاحق الانابة وإن غاب) المفهوم من هذه العبارة
أن له الانابة غاب أو حضر وأن نائبه مطلقا يقدم على من بعده وإلا فلا كبير فائدة في أن له الانابة وهذا ما في
القوت فانه صرح بان الحق لنائب الاقرب غائبا كان أو حاضرا والذي في الاسنوى تقديم نائب الغائب دون
نائب الحاضر وكتب شيخنا الشهاب الرملى ما مش شرح الروض ان المعتمد ما في القوت وان ما ذكره
الاسنوى لاعتماد عليه اه لكن قد تقدم عبارة الشارح المذكورة ايضا تقديم نائب فاضل الدرجة كالاسن
على مفضولها كالافة وليس مرادا في شرح الروض وفيه أي المجموع يقدم مفضول الدرجة على نائب فاضلها
في الافيس ونائب الاقرب الغائب على البعيد الحاضر اه نعم هذه العبارة تفهم موافقة الاسنوى فيها تقدم

نفسه بدعته أو جهل حاله أو قوت الشبهة الحاملة له على البدعة ويكون بينه وبين الفاسق عموم من وجه لا نفراد المبتدع عن الفاسق في الجهول حاله وانفراد الفاسق فيمن فسق بترك الصلاة مثلاً وقضية كلام الشارح من أن ترك الصلاة حرام المروءة لا يقدم عليه غيره حيث استوفى في العدالة ولو قيل بتقديم غيره عليه لم يكن بعيداً عن وعمل الشارح أراد إدخاله بزيادة لفظة نحو على ما في النهاية والمغني (قوله) وإنما قدم الخ ونقل الأذرع عن القفال أن ولي المرأة هل هو أولى بالصلاة على أمها كالصلاة عليها أو لا لأن المدار على الشفقة والمتبجح الأول أي حيث لا أقارب للامة اخذنا بما تقدم شرحه سم قول المتن (البعيد) أي القريب بدليل ما يأتي سم قول المتن (على العبد) أي وعلى المبعوض أيضاً وينبغي أن يقدم في المبعوض أكثر مما حرية وأن يقدم المبعوض البعيد على الرقيق القريب ع (قوله) ولو وافقه إلى قوله أو اظهاراً في النهاية والمغني الا قوله وأفاد إلى المتن (فهو) بالامة اليق أي لأن الامامة ولا نهاية ومعنى (أما حرسى) أي ولو أقرب كادل عليه السياق ونبه عليه شيخنا البرلسي اه سم (قوله) فن بالغ ظاهره ولو اجنبياً كما في البجيرى لكن يأتي عن العباب خلافاً ويؤيد الأول تعليل النهاية والمعنى بأنه مكلف فهو أحرص على تكميل الصلاة ولأن الصلاة خلفه يجمع على جوازها بخلافه خلف الصبي كما في المجموع اه (قوله) وأما عابد قريب أي ولو صبياً وفي العباب ثم عصبات الذنب بترتيبهم في أرائه حتى يميزهم ورقيقهم على بالغ أو حراجنبي اه و (قوله) فيقدم على الحر الاجنبى (ظاهره) ولو وافقه أو فقهاسم وقد يقتضى ما ذكره تقديم العبد الصغير القريب على الحر الاجنبى البالغ وفيه توقف والظاهر ما في الحلبي من أن ما في الشارح يحول غلى ما إذا كانا بالغين أو صبيين والا فالبالغ مقدم على الصبي مطلقاً اه (قوله) وأفاد الخ وفي المجموع أن التقديم في الاجانب معتبر كما في القريب بما يقدم به في سائر الصلوات نهاية قال ع ش هذا قد يقتضى أن الاجانب يقدم فيهم الا فقه على الاسن وقياس ما في القريب خلافاً اه قول المتن (ويقف الخ) والا قرب وفاقالم ر في الجزء الموجود انه إن كان العضو الراس أو منه في الذكرا والعجز أو منه في المرأة حاذاه المصل في الموقف وإن كان غير ذلك وقف حيث شاء سم على المنهج اه ع ش (قوله) المستقل خرج به المأموم الا في سم قول المتن (عند راس الرجل) أي الذكرا ولو صبياً (قوله) وعجزها) بفتح العين وضم الجيم أي اليها نهاية ومعنى وفي البجيرى ما نصه ويوضع راس الذكرا لجهة يسار الامام ويكون غالبه لجهة يمينه خلافاً لما عليه عمل الناس الا ان ويكون راس الانثى والخشى لجهة يمينه على عادة الناس الا ان ع ش والحاصل انه يجعل معظم الميت عن يمين المصل فيئذ يكون راس الذكرا لجهة يسار المصل والانثى بالعكس إذا لم تكن عند القبر الشريف اما إذا كانت هناك فالأفضل جعل راسها على اليسار كراس الذكرا لئلا يكون راسها جهة القبر الشريف سلوكاً للأدب كما قاله بعض المحققين اه ويأتى ان شاء الله تعالى ما نقله عن ع ش (٩) بعبارة وعن سم ما يؤلفه (قوله) أي المرأة) أي ولو صغيرة نهاية ومعنى (قوله) ومحاولة الخ عطف على الاتباع عبارة المغني وحكمة المخالفة المبالغة في ستر الانثى والاحتياط في الخشى اه (قوله) واظهار الخ لعلى او بمعنى الواو (قوله) به أي بالستر عنه وقديحجاب عن الشارح يحمل الاحق في كلامه على الاقرب والمستويين فيه على المستويين في مجرد الدرجة اعم من استوائهما ايضاً في نحو السن والفقه او لا وقد يفهم ما تقدم عن شرح الروض عن المجموع تقديم الاسن غير الفقيه على نائب الفقيه فليراجع (قوله) في المتن البعيد) أي القريب بدليل ما يأتي (قوله) اما حر صبي) أي ولو أقرب كادل عليه السياق (أما حر صبي فيقدم عليه) كذا في شرح المهذب قال شيخنا البرلسي وقضيته ان الحكم كذلك ولو كان الصبي اقرب وهو ظاهر اه (قوله) وأما عابد قريب) أي ولو صبياً وفي العباب ثم عصبات الذنب بترتيبهم في أرائه حتى يميزهم ورقيقهم على بالغ أو حراجنبي اه (قوله) فيقدم على الحر الاجنبى (ظاهره) ولو وافقه أو فقيها (قوله) ولو على قبر المستقل (خرج المأموم الا في) (قوله) في تابوت واحد) ما المانع إذا كانا في تابوتين من مراعاتهما بان يجعل راسه عند عجزها وبدل غليه ما يأتي عن شرح الروض

وانما قدم في امامة الصلاة في ملك نحو امرأة نائبها لانه ليس لمعنى في ذاتها بل خارج عنها وهو المملكية وذلك غير موجود هنا (ويقدم الحر) البالغ العدل (البعيد على العبد القريب) ولو وافقه وأسنى أو فقيها كهم خر على أسنى لانه أكمل فهو بالامة أليق ودعاؤه اقرب للاجابة اما حر صبي فيقدم عليه فن بالغ لانه أكل وأما عابد قريب فيقدم على الحر الاجنبى وأفاد بهذا ما في اصله بالأولى ان الحر في المستويين درجة أولى (ويقف) ندبا المصلى ولو على قبر المستقل (عند راس الرجل) الاتباع حسنه الزمضى (وعجزها) أي المرأة للاتباع ورواه الشيخان ومثلها الخشى ومحاولة استرها أو اظهاراً للاعتناء به ولو حضر رجل وأنثى في تابوت واحد

٩ قوله بعبارة كذا بأصل الشيخ ولعل الأولى التذكير او من هامش

حقيقة كل محتمل ولعل
الثاني أقرب أما المأموم
فيعقب حيث تيسر
والأفضل إفراد كل جنازة
بصلاة إلا مع خشية نحو
تغير بالتأخير (ويجوز على
الجنازة صلاة) واحدة
برضا أوليائهم اتحدوا أم
اختلفوا كما صح عن جمع
من الصحابة في أم كلثوم
بنت علي وولدها وقد قدم
عليها إلى جبة الامام رضى
الله عنهم أن هذا هو السنة
وصلى ابن عمر علي تسع
جنازة رجال ونساء وقد دم
اليه الرجال ولأن
الغرض منها الدعاء والجمع
فيه ممكن وإذا جمعوا
وحضروا معا ويظهر أن
العبرة في المعية وضدها
بمحل الصلاة لا غير واتحد
النوع والفضل أفرع بين
الأولياء ان تنازعوا
فيمن يقرب للامام
ولا يقدم من قدموه ولا
نظر لما قيل الحق للبيت
فكيف سقط برضا غيره
لأن الفرض تساوهم في
الحضور فليس لأحد منهم
حق معين أسقطه الولي
فان اختلف النوع قدم
اليه الرجل فالصبي فالخثى
فالمرأة أو الفاضل قدم
الأفضل بما يظن به قربه
إلى الرحمة كالورع

(قوله فهل يراعى في الموقف الرجل الخ) بقى احتمال رابع في غير من تابوت واحد وهو مراعاتها بأن تجعل
عجزة المرأة بازاء رأس الرجل ويحاذيهما والمتجه ترجيح هذا الاحتمال ما لم يصد عنه نقل ثم رأيت التصريح
به فيما يأتى في الحاشية عن شرح الروض سم اقول وظاهر ان الجعل المذكور يتأتى في تابوت واحد
ابضاً بان يزداد في طوله وعرضه فمافي الشرح مفروض فيما إذا جعل رأسه مافي جانب واحد (قوله بقربه
الخ) أى بان يغلب على الظن كونه أقرب من رحمة الله تعالى لورعه وتقواه (قوله ولعل الثاني أقرب) اعتمده
مر اه سم (قوله اما المأموم) إلى قوله ثم يفرع في المغنى لإا قوله ويظهر إلى فان اختلف وقوله نعم إلى اما
إذا (قوله والأفضل) إلى قوله فان لم يرضوا في النهاية إلا ما ذكر (قوله اما المأموم الخ) لو كان المأموم واحدا
فالوجه ان المطلوب وقوفه عن يمين الامام ولو تعدد المأموم وقاموا صفاف خلف الامام فمن تيسر له الوقوف
بازاء ما ذكر والوقوف بمحل آخر غير يمين الامام لم يبعد وقوفه بازاء ما ذكر كالامام لان فيه زيادة في المعنى
المقصود بالوقوف بازاء ما ذكر كالستر في الاثنى سم (قوله والأفضل) أى كما يفهمه تعبيره فيما يأتى بالجواز
(افراد كل جنازة الخ) أى لانها أكثر عملا وارجى قبولاً والتأخير لذلك يسير نهاية ومعنى (لألا مع خشية الخ)
أى فالأفضل الجمع بل قد يكون واجبا نهاية أى بان غلب على ظنه ذلك ع ش (قوله نحو تأخير) أى كالاتجار
نهاية قول المتن (ويجوز على الجنازة الخ) أى سواء كانوا ذكورا أم اناثا ما ذكر (قوله نحو تأخير) أى كالاتجار
برضا أوليائهم) تنيد كحترزه (قوله اتحدوا الخ) أى الجنازة نوعا (قوله عن جمع الخ) أى نحو ثمانين نهاية
(قوله وولدها) وهو زيد بن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم نهاية ومعنى (قوله وقد قدم عليها الخ) أى
وجعل الامام وهو سعيد بن العاصى الغلام بمأبيله وجعلها بمأبلى القبلة نهاية (قوله إن هذا الخ) أى قولهم
في مقام الثناء عليه ان هذا هو السنة ع ش (قوله منها) أى صلاة الجنازة (قوله والجمع فيه ممكن) وهل
يتعدد الثواب لهم وله بعدد هم أو لافيه نظرو الأقرب الاول ومثله يقال في التشيع لهم ثم رأيت له مر قليل
قول المصنف ويكره تخصيص القبر الخ ما يصرح بذلك ع ش (قوله أفرع الخ) أى بدلتك كل واحد من
صلاته بنفسه على ميتة ع ش وقضيته وقوب الاقراع عند خشية نحو التغير بالتأخير (قوله وإلا) أى إن لم
يتنازعوا (قوله برضا غيره) وهو الاول (قوله وقدم اليه) أى إلى الامام في جهة القبلة ع ش (قوله تساوهم
في الحضور) أى والنوع والفضل (قوله لرجل الخ) قال في شرح الروض ويحاذى برأس الرجل عجزة المرأة
انتهى اه سم وفي ع ش عن ابن عبدالحق مثله (قوله في المرأة) أى البالغة ثم الصبية قياسا على الذكر
حفتي (قوله والأفضل الخ) أى فان كانوا رجلا أو نساء جعلوا بين يديه واحدا خلف واحد إلى جهة القبلة
ليحاذى الجميع وقدم اليه افضلهم نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر واحدا خلف واحدا الخ أى والشرط
ان لا يزيدما بينهما على ثلثا تذراع اه (قوله تقديم الاب على الابن) هلا قال والام على البنت سم (قوله

على قوله فان اختلف النوع إلى المرأة (قوله فهل يراعى في الموقف الرجل الخ) قد يقال بقى احتمال رابع في
غير من تابوت واحد وهو مراعاتها بأن تجعل عجزة المرأة بازاء رأس الرجل ويحاذيهما والمتجه إلى
ترجيح هذا الاحتمال ما لم يصد عنه نقل ثم رأيت التصريح به فيما يأتى في الحاشية عن شرح الروض فينبغى
ان يحمل تردد الشارح على ما لا يزد أن يحاذى برأس الرجل عجزة المرأة أو لم يمكن ذلك كان يكونا
في تابوت واحد اه (قوله ولعل الثاني أقرب) اعتمده مر (قوله اما المأموم فيقف حيث تيسر) لو كان
المأموم واحدا وتعارض وقوفه على يمين الامام وبازاء رأس الرجل أو عجزة المرأة فالوجه ان
المطلوب وقوفه على اليمين ولو تعدد المأموم وقاموا صفاف خلف الامام فمن تيسر له الوقوف بازاء
ما ذكر والوقوف بمحل آخر عن يمين الامام لم يبعد وقوفه بازاء ما ذكر كالامام لان فيه زيادة في المعنى
المقصود بالوقوف بازاء ما ذكر كالستر في الاثنى (قوله في المتن) ويجوز على الجنازة صلاة) علم من
تعبيره بالجواز ان الأفضل افراد كل بصلاة شرح مر (قوله فالمرأة) قال في شرح الروض ويحاذى برأس
الرجل عجزة المرأة اه (قوله نعم بحث الاذرى ومن تبعه تقديم الاب على الابن) هلا قال والام على البنت

فيقدم الخ) أى إلى الامام نهاية (قوله السابق) ينبغي أن المراد السابق إلى الوضع بين يدي الامام سم (قوله مطلقا) أى وإن كان المتأخر افضل نهاية ومعنى قال ع ش لو كان المتأخر نيبا كالسيد عيسى عليه الصلاة والسلام هل يؤثر له السابق فيه نظر ثم رايه حج تردده في فتاويه ومال إلى أنه لا يؤثر له امر (قوله نحيث امرأة للكل) أى اخرت على الرجل والصبي والخشي نهاية ومعنى (قوله صفوا صفا واحدا الخ) هو كلام الاصحاب وعلل بان جهة اليمين اشرف وقضية هذه العلة ان يكون الافضل في الرجل الذكر جعله على يمين المصلى فيقف عند رأسه ويكون غالبه على يمينه في جهة المغرب وهو خلاف عمل الناس نعم المرأة وكذا الخشي السنة ان يقف عند يمينها فينبغي ان يكون جهة راسها في جهة يمينه وهو الموافق لعمل الناس وحينئذ ينتج من ذلك ان معنى جعل الخشائي صفاء عن اليمين ان يكون رجلا الثاني عند راس الاول وهكذا فليتامل سم على المنهج اه ع ش وفي هامش المغني لصاحبه والاولى كما قال السمهودي في جوائى الروضة جعل راس الذكر عن يسار الامام ليكون معظمه على يمين الامام اه (قوله عن يمينه الخ) ويقدم إلى الابن الامام اسبقهم ان ترتبوا واولاهم لان لم يرتبوا بغيره (قوله راس كل منهم الخ) جملة حالية فكان الاول وراس الخ بالاولى كافي المغني (قوله عند الرجل الآخر) أى فتكون رجل الثاني عند رأس الاول وهكذا عميرة وتقدم عن ع ش مثله (قوله وعند اجتماع جناز) أى معا او مرتبين (قوله بواحد الخ) أى بامامة واحد وإن لم يكن منهم (قوله ولا) أى وان لم يعينه وتنازعوا في التعيين (قوله قدمولى السابقة) أى ان اجتمعوا مرتبين (قوله ثم يقرع) أى بين الاول والى اما إذا حضرت الجنازة معا نهاية أى نداء التمكن كل واحد من صلواته بنفسه على ميتة ع ش (قوله ولو صلى) ببناء المفعول (قوله بامام) أى بما يظن به قرينه إلى الرحمة الخ (قوله ولا) أى بان اتحدوا في الفضل او اختلفوا فيه وتنازعوا في التقديم ويؤيد الاحتمال الثاني ما يأتي آنفا عن سم (قوله اقرع) هلا قدم بالسبق قبل الاقراع سم (قوله وفارق مامر) أى في التقريب إلى الامام بالفضل وإن لم يرضوا ولا يعتبر الاقراع وهما إنما يقدم به إذا رضوا ولا اقرع سم (قوله بان ذاك) أى القرب إلى الامام (قوله من هذا) أى التقديم بالصلاة عليه (قوله من على شك في إسلامه) يدخل فيه مسئلة السبي المذكورة وكذا يجوز الحال بدارنا والوجه انه كالمسلم اذا ما يأتي في شرح ولو وجد عضو مسلم من قوله وكالمسلم في ذلك يجوز الحال الخ سم عبارة الكردى قوله من على شك في إسلامه أى بعد العلم بكفره كما يدل عليه قوله لا آفى وبقي اصل بقائه على كفره فلا ينافى ما يأتي وكالمسلم في ذلك يجوز الحال بدارنا اه (قوله كشهادة عدل الخ) أى والدار كرى (قوله وإن لم يثبت) أى الاسلام بشهادة العدل بالنسبة للارث ونحوه وفي العباب فرع لو تعارضت بينتان باسلام ميت وكفره غسل وصلى عليه ويدعى له كأمراى مع قوله إن كان مسلما اوشهد واحد وواحد فلا خلافا للبتولى اه سم (قوله ومحل) أى وجوب الصلاة على من شهد

أما إذا تعاقبوا فيقدم السابق مطلقا ان اتحد النوع ولا نحيث امرأة للكل وخشي لرجل وصبي لاصبى لبالغ ولو حضر خشائي معا او مرتبين صفوا صفا واحدا عن يمينه رأس كل منهم عند رجل الآخر لثلاث تقدم أى على ذكر وعند اجتماع جناز ان رضى الاولياء بواحد وعينه وتعين ولا يقدمولى السابقة وإن كانت أى ثم يقرع فان لم يرضوا بواحد صلى على كل ميتة ولو صلى على كل وحده والامام واحد قدم من يخاف فساد ثم الافضل بامامان رضوا ولا اقرع وفارق مامر بأن ذاك أخف من هذا (وتحرم) الصلاة (على)

من شك في إسلامه دون من يظن إسلامه ولو بقرينة كشهادة عدل به وإن لم يثبت ومحل ان لم يشهد عدل آخر بموته على الكفر ولا تعارضا

(قوله فيقدم السابق مطلقا) ينبغي ان المراد السابق إلى الموضع بين يدي الامام (قوله ثم يقرع) قال في شرح الروض ولك ان تقول لم يقدموا بالصفات قبل الاقراع كما يأتي نظيره انتهى وفرق غيره بان التقديم هنا ولاية فلم يؤثر فيه الا الاقراع بخلافه في نظيره المذكور أى القرب إلى الامام فانه مجرد فضيلة القرب إلى الامام فائرت فيه الصفات الفاضلة وفرق بغير ذلك ايضا فراجع وقد يشكل على الفرق المذكور انه يقدم بعض الاولياء على بعض بالصفات مع أنه ولاية إلا أن يجاب بأن ما هنا فيه ولاية على ميت الغير (قوله ولا اقرع) هلا قدم بالسبق قبل الاقراع (قوله وفارق مامر) أى في التقريب إلى الامام أى حيث يقدم هناك بالفضل وإن لم يرضوا ولا يعتبر الاقراع وهما إنما يقدم به إذا رضوا ولا اقرع (قوله على من شك في إسلامه) يدخل فيه مسئلة السبي المذكورة ويشمل يجوز الحال بدارنا والوجه انه كالمسلم اذا ما يأتي في شرح ولو وجد عضو مسلم من قوله وكالمسلم في ذلك يجوز الحال بدارنا الخ (قوله وإن لم يثبت) أى الاسلام أى بشهادة العدل بالنسبة للارث ونحوه وفي العباب فرع لو تعارضت بينتان باسلام ميت وكفره غسل وصلى عليه ويدعى له كأمراى مع قوله إن كان مسلما اوشهد واحد وواحد فلا خلافا للبتولى انتهى

وبقي أصل بقائه على كفره وهذا يجمع بين من أطلق عند شهادة واحد باسلامه الصلاة عليه ومن أطلق دمه وبتردد النظار في الارقاء الصغار المعلوم سديهم مع الشك في اسلام سايبهم ولا قرينة ومرة عن الاذرعى انه يسن امرهم بنحو الصلاة فهل قياسه جواز الصلاة هنا عليهم او يفرق بان ذلك فيه مصلحة لهم بالفهم لها بعد البلوغ ولا كذلك هنا كل محتمل والثاني (١٥٩) اقرب وعلي (الكافر) بسائر انواعه

لجرمة الدعاء له بالمغفرة قال تعالى ولا تصل على احد منهم مات أبدا الآية ومنهم اطفال الكفار فتحرم الصلاة عليهم وإن كانوا من اهل الجنة سواء اوصفوا الاسلام أم لا لانهم مع ذلك يعاملون في احكام الدين بالارث وعشرة معاملة الكفار والصلاة من احكام الدنيا خلافا لمن وهم فيه ويظهر حل الدعاء لهم بالمغفرة لانه من احكام الآخرة بخلاف صورة الصلاة (ولا يجب) علينا (غسله) لانه لا كرامة وليس هو من أهلها نعم يجوز لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم أمر غلبا بغسل والده وتكفينه لكنه ضعيف (والاصح وجوب تكفين (الذي) والحق به المعاهد والمستامن (ودفنه) من ماله ثم منقعه ثم من بيت المال ثم من مياسير المسلمين وقام بذمته كما يجب إطعامه وكسوته إذا عاجز وقيد في المجموع الوجهين بما إذا لم يكن له مال وخصمها بنا فقال في وجوبها على المسلمين إذا لم يكن له مال وجهان ثم صحح الوجوب وعلمه بما ذكر الدال على

عدل باسلامه (قوله) وبقي أصل بقائه) يؤخذ منه أن محله في الكفر الأصلي أما لو أخبر شخص بارتداد مسلم واخر ببقائه على الاسلام الى الموت فيصلى عليه لان الاصل بقاءه على الاسلام بصري وتقدم عن الكردى ما يوافقه (قوله) وبهذا) اي بقوله ومحله الخ (قوله) ومرة) اي في اوائل الصلاة كردى (قوله) والثاني اقرب) اي فلا تجوز الصلاة عليهم وتقدم عن شيخنا اعتمادا وعن عرش ان الاقرب انه يصلى عليه ويعلق النية كالأو اختلط مسلم بكافر اه ولعل هذا هو الاحوط (قوله) بسائر انواعه) الى قوله ومنهم في النهاية والمغنى (قوله) حرمة الدعاء) اي لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به نهاية ومغنى (قوله) قال الله تعالى) هذا دليل ثان فكان الاولى العطف كافي النهاية والمغنى (قوله) فتحرم الصلاة الخ) اعتمد عرش وشيخنا وغيرهما (قوله) مع ذلك) اي كونهم من اهل الجنة (قوله) ويظهر الخ) اقره عرش (قوله) بالمغفرة) قد يناقش فيه بانها لا تكون إلا عن معصية او مخالفة وهو لا يعاقب ولا يعاقب بالاجماع فلو قال برفع الدرجات لسل من ذلك والا مر سهل إذ ما ذكر منافسة في المثال لا في الحكم بصري وتقدم عن عرش وشيخنا الجواب بان للمغفرة لا تقتضى سبق الذنب (قوله) بخلاف صورة الصلاة) التفريق بين الدعاء لهم والصلاة عليهم محل تأمل فان صورة كل منهما صادرة من فاعله في الدنيا والغرض منه طاب امر لهم في الدار الآخرة بصري وقد يفرق بجواز اصل الدعاء لمطابق الكافر بخلاف الصلاة (قوله) علينا) الى قوله وقيد في النهاية وكذا في المغنى الاقوله لكنه ضعيف وقوله والمستامن (قوله) علينا) اي ولا على الكفار نهاية ومغنى (قوله) نعم يجوز) اي وان كان حريبا وسوا في الجواز القريب وغيره والمسلم وغيره نهاية ومغنى قال عرش اراد مر بالجواز ما قابل الحرمة والمتبادر انه مباح ويحتمل الكراهة وخلاف الاولى وظاهره ان المراد بالغسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعي اه عبارة قسم قوله يجوز اي ولو على الصفة الكاملة في غسل المسلم ومصاحبة السدر ونحوه كما هو ظاهر إذ لا مانع نعم ان قصد بذلك كراهة وتعظيمه فينبغي الحرمة بل قد يكون كفر اذا قصد تعظيمه من حيث كفره اه قول المتن (وجوب تكفين الذي) خرج به الحري فلا يجب تكفينه ولا دفنه بل يجوز إغراء الكلاب عليه إذ لا حرمة في الاولى دفنه لئلا يتأذى الناس برائحته والمراد بالحري مغنى ونهاية (قوله) من ماله) انظر مع قوله وقيد في المجموع الخ قسم وقد يجب بان قوله لا في قوة استثناء كون ما ذكر من ماله من محل الخلاف (قوله) ثم منقعه) اي ماله (قوله) وقيد في المجموع الوجهين الخ) هكذا صور الوجهين صاحب الجواهر وغيره بما إذا لم يكن له مال وحمل المتأخرون عليه كلام الروضة واصلمها بصري (قوله) وغيره) منه النهاية والمغنى (قوله) بما إذا لم يكن له مال) اي ولا من تلزمه نفقته مغنى ونهاية وباتي في الشرح ما يفيد (قوله) وخصمها الخ) كلام الروضة واصلمها صريح في هذا التخصيص بصري (قوله) بنا) اي بالمسلمين (قوله) إذا لم يكن له مال) اي ولا منق كإمارة عن النهاية والمغنى (قوله) بما ذكر) وهو الوفا بذمته (قوله) على انه الخ) اي ما تقدم من التكفين والدفن (قوله) وجوبها) اي مؤنة التكفين والدفن (قوله) الخاطب به الخ) وفي شرح البهجة ما حاصله ان وجوب الفعل لا يختص بنا والمؤنة تختص بنحو تركته ان كانت فقول الشارح المخاطب به ان اراد بالمال فواضح لو الفعل فشكك مع قوله نظير ما مر في المسلم سم

(قوله) نعم يجوز) أي ولو على الكاملة في غسل المسلم ومصاحبة السدر ونحوه كما هو ظاهر إذ لا مانع نعم قصد بذلك كراهة وتعظيمه فينبغي الحرمة بل قد يكون كفر اذا قصد تعظيمه من حيث كفره (قوله) من ماله) انظر مع قوله بعد وقيد في المجموع الخ (قوله) وفيما إذا كان له مال او منفق الخاطب به الورثة او المنفق الخ)

أنه لا يجب على الذميين من الخيشية التي لا جملها الر من ذلك وهي الوفا بذمته فلا ينافي كما هو واضح وجوبها عليهم من حيث أنهم مكلفون بالفروع وفيما إذا كان له مال او منفق الخاطب به الورثة او المنفق ثم من علم به وتة نظير ما مر في المسلم ولا ينافي ما صححه من الوجوب قوله في موضع اخر قد ذكرنا ان للمسلم غسله ودفنه لان مراده مطلق الجواز الصادق بالوجوب بالنسبة للدفن لانه الذي قدمه فيه ولا قوله في موضع اخر ويجوز غسله وتكفينه ودفنه لانه مسوق فيما اجمعوا عليه بدليل تعقيبه لذلك بقوله واما وجوب التكفين ففيه خلاف وتفصيل سبق واضع في باب

غسل الميت وأشار بذلك لما ذكرته (١٦٠) غنه أو لا فتأمل ذلك ولا تترجلا فاما الحربى فيجوز اغراء الكلاب على جيفته

أقول وسياق كلام الشارح كاصريح في الاول إلا أن قوله ثم من علم موته موهم لارادة الثاني (قوله الحربى) إلى قوله وهم في النهاية والمغنى قول المتن (عضو مسلم) ولو كان الجزء من ذى فالقياس وجوب تسكينه ودفعه عميرة اه عش (قوله فيما في العدة انه لا يصلى الخ) اعتمدت النهاية والمغنى ثم قال الاول وهل الظفر كالشعرة او يفرق محل نظر وكلامهم الى الفرق اميل اه قال عش قوله مر وكلامهم الى الفرق الخ معتمد اه عبارة سم ولعل الاوجه الفرق نعم بعض الظفر اليسير يتجه انه كالشعرة اه (قوله لا يصلى على الشعرة الواحدة) ومثل الصلاة غير ما فلا يجب غسلها كما نقله في اصل الروضة عن صاحب العدة وقره مغنى وأقره عش عبارة الحلبي وعلى قياس ذلك الغسل والتسكين والدفن فلا يجب واحد منها اه (قوله اخذ به) اى بالتوقف (قوله ترجح انه لا فرق) اى بين الشعرة الواحدة وغير ما فيصلى عليه مطلقا بصري وسم (قوله ويؤيده الخ) رده النهاية انه لما كان بقية البدن تابعا لما صلى عليه اشترط ان يكون له وقع في الوجود حتى يستتبع بخلاف الشعرة فانها ليست كذلك فلا يناسبها الاستتباع اه (قوله وإن كان) فيه استخدام إذا المراد بالضمير ما عدا ما وجد (قوله وإن كان تابعا لما وجد) بهذا يدفع التأييد وترجى عدم الفرق لان ما لا وقع له لا يصلح للاستتباع والشعرة كذلك سم وتقدم النهاية مثله قول المتن (علم موته) أى بغير شهادة مغنى ونهاية (قوله وإن هذا) إلى قوله ويظهر في النهاية والمغنى (قوله أو حر كته حركة مذبوح) عبارة المغنى والنهاية وشرح المنهج نعم ان ابي من حى فأت في الحال لحكم الكل واحد يجب غسله ودفعه بخلاف ما إذا مات بعد مدة سواء اذ مات جرحا ام لا اه قال عش قوله نعم ان ابي الخ شمل ذلك ما لو حلق رأسه ثم مات عقب الحلق فجاءه فليجمع ومفهوم كلام ابن حى بخلاف ذلك وقضية ايضا انه لا فرق بين كون وصوله الى حركة المذبح بمرض او بخنائة وقد فرقوا بينهما فى موضع فليحرروا بقال الا قرب تصوير ذلك بما لو مات بخنائة (فائدة) وقع السؤال عما لو قطعت يد المسلم ثم مات مرتدا وبدا الكافر ثم مات مسلما فهل تعود يدهما وتعذب في الاول وتنعف في الثانية أم لا فيه نظرو الظاهر فيهما الاول لان المقطوعة في الاسلام سلبت الاعمال الصادرة منها بار تداد صاحبها والمقطوعة في الكفر سقطت المواقف بمصادر منها باسلام صاحبها اه (قوله ولم يعلم انه غسل) اى طهره والا فلا تجب الصلاة عليه نهاية ومغنى (قوله ويظهر ان المراد الخ) ظاهر القصة الاتية المستدل بها بخلافه وقوله الاق والظاهر الخ محل تأمل بصري (قوله وبين الاسلام) اى حيث وجب الصلاة على من ظن اسلامه (قوله احكامها الخ) اى ومنها عدم جواز الصلاة عليه (قوله الا يقين) اى للموت (قوله جميع ما بعده) أى ومنه وجوب الصلاة عليه قول المتن (صلى عليه) والظاهر ان هذه الصلاة لها حكم الصلاة على الحاضر لا يجوز التقدم على العضو ولا البعد ولو ترك تغسيله مع امكانه واراد الصلاة على الباقي الغائب او الحاضر فهل لذلك او يمنع إلا بعد تغسيله مع امكانه فلا بد منه ومن نية الصلاة على الجملة فيه نظر مال مالى الثانى فليجمع سم (قوله بالتعليق عليه) اى الاسلام بان يقول اصلى عليه ان كان مسلما كرى (قوله وجوبا) الى قوله ويبحث في النهاية وكذا في المغنى الا قوله والظاهر الى ويجب وقوله فان كان بدر اهم الى ويجب (قوله وقعة الجمل) اى مقاتلة على مع معاوية رضى الله تعالى عنهما من جهة الخلافة

وكذا المرتد والزندىق (ولو وجد غضو مسلم) او نحوه كشعره او ظفره وهم من نقل عن المجموع خلافه وقضية كلامهما التوقف فيما في العدة انه لا يصلى على الشعرة الواحدة واخذ به غيرهما فرجح أنه لا فرق ويؤيده ما باتى ان الصلاة في الحقيقة إنما هى على الكل وان كان تابعا لما وجد (علم موته) وان هذا الموجود منه انفصل بعد الموت او حر كته حركة مذبوح ولم يعلم أنه غسل قبل الصلاة على الجملة ويظهر ان المراد بعلم حقيقة العلم فلا يكفي الظن ويفرق بينه وبين الاسلام بان الاصل الحياة فلا تنتقل احكامها عنه الا بيقين وايضا فالمرتد هو الموجب لجميع ما بعده فوجب الاحتياط له بخلاف نحو الاسلام فانه من جملة التوابع لاحكام الموت وايضا فالاسلام يكتفى فيه بالتعليق عليه في أصل النية بخلاف الموت (صلى عليه) وجوبا كما فعله الصحابة رضى الله عنهم لما لقي عليهم بمكة طائر نسر يدعى الرحمن ابن عتاب بن أسيد أيام وقعة الجمل وغرفوها بخاتمته

(قوله معاوية الخ لعل الصواب مع عائشة فان وقعة الجمل لم تسكن مع

معاوية بل كانت مع عائشة وطاعة والزبير رضى الله عنهم اه مصحح

وسميت وقعة الجبل لأن عائشة رضي الله تعالى عنها كانت على جبل مع معاوية فظفر بها جيش على فقروا
 الجبل وهي عليه حتى وقع الجبل فاخذوا عائشة وذهبوا بها إلى على فبكي وبكت وأعتذر كل منهما الآخر ومكثت
 مدة عنده في البصرة ثم جهزها وأرسلها إلى المدينة رضي الله تعالى عنهم أجمعين بحيرى (قوله) أنهم كانوا عرفوا
 (الح) أي قبل انفصالها سم (قوله) وستر بخرقه يفهم أنه لا يجب ثلاث أفاف ع ش عبارة سم هل
 يجب ثلاث خرق سابعة إذا أمكن ذلك من تركته أم لا ويفرق بين الجزء والجملة كما هو قضية إطلاق هذه العبارة
 اه (قوله) ومواراته (الح) والأقرب أنه يعتبر فيه ما يعتبر في الجملة من حفرة تمنع رائحة الجملة ونش السبع عليها
 وأنه يجب توجيها للقبلة بأن يجعل على الوضع الذي يكون عليه لو كان متصلا بالجملة ووجه للقبلة سم وأقره
 ع ش في الثاني ثم قال وينبغي أنه يجب الدفن فيما يمنع الرائحة في الميت الذي جف دون الشعر اه (قوله) فإنه
 يسن ذلك ظاهره أن الإشارة إلى جميع ما ذكر من الغسل والستر والمواراة لكن اقتصر المغني والنهاية على
 الأخيرين عبارتهما أما ما انفصل من حى أو شككتنا في موته كيد سارق وظفر وشعر وعلاقة ودم فصد ونحوه
 فيسن دفنه إما كراما لصاحبها ويسن لف اليد ونحوها بخرقه أيضا اه قال ع ش قوله مر كيد سارق
 وينبغي إذا دفنت أن يجعل باطنها للجملة والقبلة وقوله مر وشعر ومنه ما يزال بحق الراس وينبغي أن المخاطب
 به ابتداء من انفصل منه فإن ظن أن الحاقه يفعل سقط عنه الطلب اه ع ش (قوله) ويسن مواراة (الح)
 أي ولا تجوز الصلاة عليه سم (قوله) ولو ما يقطع للختان) فرع هل المشيمة جزء من الأم ومن المولود حتى
 إذا مات أحدهما عقب انفصالها كان لها حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها وإذا وجدت وحدها وجب
 تجهيزها والصلاة عليها كقبة الأجزاء أو لا لأنها لا تعد من أجزاء واحد منها خصوصا المولود فيه نظر فليتأمل
 سم على المنهج أقول الظاهر أنه لا يجب فيها شيء ع ش عبارة البحيرى أما المشيمة المدساة بالخلاص التي تقطع
 من الولد فهي جزء منه وأما المشيمة التي فيها الولد فليست جزء من الأم ولا من الولد قليوي وبرماوى اه (قوله)
 وكالمسلم في ذلك) أي في تجهيز الكل والجزء عبارة النهاية ولو وجد ميت مجهول أو بعضه يولد ناصلى عليه إذ
 الغالب فيها الاسلام ومقتضاه عدم الصلاة عليه وإذا وجد في موات لا ينسب إلى دار الاسلام ولا إلى دار الكفر
 وهو الذى لا يذب عنه أحدهم وكذلك اه وعبارة المغني ولو جهل كون العضو من مسلم صلى عليه أيضا ان
 كان في دار الاسلام كالو وجد فيها ميت جهل اسلامه اه (قوله) لكن الغالب فيها الاسلام) أي ولا فرق
 في ذلك بين أن توجد فيه علامة الكفر كالصليب أو لا حرمة الدار ع ش (قوله) فكالمقيط فيما يأتى) أي
 من أنه إن كان فيها مسلم فسلم وإلا فكافر ع ش (قوله) وتجب نية الصلاة (الح) وإن علم أنه صلى على جملة الميت
 لا على العضو وحده إذا لجزء الغائب تابع للحاضر نهاية وقال المغني نعم من صلى على هذا الميت دون هذا العضو
 نوى الصلاة على العضو وحده كما جزم به ابن شعبة اه ويأتى عن مر مثله (قوله) على الجملة) أي فيقول
 نويت أصلى على جملة من انفصل منه هذا الجزء بحيرى (قوله) أن علم أنه غسل (الح) أي وإلا وجبت نهاية

والظاهر أنهم كانوا عرفوا
 موته بنحو استفادة ويجب
 غسل ذلك قبل الصلاة
 عليه وستره بخرقه ومواراته
 وإن كان من غير العورة لما
 مر أن ما زاد عليها يجب
 ستره لحق الميت بخلاف ما لا
 يصلى عليه كيد من جهل
 موته فإنه يسن ذلك فيما
 وتس مواراة كل ما انفصل
 من حى ولو ما يقطع للختان
 وكالمسلم في ذلك مجهول
 الحال بدارنا لأن الغالب
 فيها الاسلام فإن كان بدارهم
 فكالمقيط فيما يأتى فيه
 وتجب نية الصلاة على الجملة
 فلو ظفر بصاحب الجزء لم
 تجب أعادتها عليه أن علم
 أنه غسل قبل الصلاة

ومغنى (قوله وبحث الزركشي الخ) اعتمده مر وينبغي أن تقييد ذلك أيضا بما إذا لم يكن صلى على باقيه والا جاز بنية فقط مر اسم وكتب البصري أيضا ما نصه قول الزركشي وإلا هو صادق بما إذا شك ويتجه حينئذ ما أفاده الشارح وما إذا علم عدم غسلها ويتجه حينئذ ما أفاده الزركشي فعلم ما في صنيع الشارح رحمه الله تعالى اه اقول نقل المغنى عن الزركشي الثانى فقط عبارة وقال الزركشي محل نية الصلاة على الجملة إذا علم أنها قد غسلت فان لم تغسل نوى الصلاة على العضو فقط انتهى فان شك في ذلك نوى الصلاة عاها ان كانت قد غسلت ولا يضر التعليق في ذلك اه (قوله ويظهر بناؤه الخ) وحمله النهاية والمغنى على ما إذا صلى على احد هما قبل طهر الآخر (قوله ولا تكني الصلاة الخ) (فرع) وان حضر بعد الصلاة على الميت فعلمها جماعة وفراى والاولى التأخير إلى الدفن كما نص عليه وينوى الفرض لو قوعا منه فرضا نية وشرح الروض قول المتن (والسقط الخ) وهو كاعرفه فائمة اللغة الولد النازل قبل تمام أشهره وبه يعلم أن الولد النازل بعد تمام أشهره وهو ستة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيرها وإن نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة إذ هو خارج من كلام المصنف كغيره كما اتفق بذلك والدرجته الله تعالى وهو داخل في قولهم يجب غسل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفنه نهاية وفي المغنى نحوه وفي سم عن افتاء السيوطى ما يوافقه خلافا لما يأتى في الشرح وفاقا لشيخ الاسلام قال ع ش قوله مر يجب فيه ما يجب في الكبير أى وإن لم يظهر فيه تخطيط ولا غيره حيث علم انه ادى اه (قوله لان هذا) اى من استهل او بكي قبل تمام انفصاله (قوله مستثنى الخ) قضية هذا انه لو مات بعد استهلاله ثم تقطع بعضه ونزل دون باقيه يجرى في النازل ما تقدم في قول المصنف ولو وجد عضو مسلم الخ كما مال اليه سم (قوله وما عدا هذين) اى ما عدا القصاص ونحو الصلاة قال سم يدخل فيما عداها ما لو طلقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقيه فتتقضى به العدة اه (قوله وإلا تعلم حياته) اى بان لم يستهل ولم يك نهايه ومغنى قول المتن (كاختلاج) اى او تحرك نهايه ومغنى اى ولو دون اربعة أشهر ان فرض ع ش (قوله اختياري) بما إذا شمر عن الاضطرار بصرى (قوله لاحتمال الحياة) إلى قوله ومن ثم في النهاية والمغنى (قوله عليها) اى الحياة اى الدالة عليها قول المتن (ولم يبلغ اربعة أشهر) أى مائة وعشرين يوما أى لم يظهر خلقه نهاية ومغنى (قوله) ومن ثم لم يغسل) أى لم يجب غسله سم قول المتن (وكذا ان بلغها) اى اربعة أشهر اى مائة وعشرين يوما حدث نفخ الروح فيه عادة اى ظهر خلقه فالعبرة فيما ذكر بظهور خلق الادى وعدم ظهوره كما تقرر فالتعبير ببلوغ اربعة أشهر وعدم بلوغها جرى على الغالب من ظهور خلق الادى عندها وعبر بعضهم بزمان إمكان نفخ الروح وعدمه وبعضهم بالتخطيط وعدمه وكلها وإن تقاربت فالعبرة بما ذكر مغنى وبعبارة النهاية واعلم ان للسقط احوالها انها إن لم يظهر فيه خلق ادى لا يجب فيه شئ. نعم يسن ستره بخرقه ودفنه وإن ظهر فيه خلقه ولم تظهر فيه الحياة وجب فيه ما سوى الصلاة لاما هي فممتعة كما مر فان ظهر فيه اماره الحياة فكذلك كبير اه (قوله كما صرحوا به في قولهم

الجملة بما إذا علم أنها قد غسلت ولا لا نوى العضو وحده وفيه نظربل الذى يتجه انه ينوى الجملة وإن لم يعلم ذلك معلقا نية بكونه قد غسل نظير ما مر في الغائب وفي الكافي لو نقل الرأس عن بلد الجملة صلى على كل ولا تكني الصلاة على احدهما ويظهر بناؤه على الضعيف أنه تجب نية الجزء فقط (والسقط) بتبليث اوله من السقوط (ان) علمت حياته كان (استهل) من اهل رفع صوته (اربكى) بعد ان انفصله كذا قيد به بعضهم وليس في عمله لان هذا مستثنى من انه إذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل كله وكذا حزر رقبته حينئذ فيقتل جاره وفي الروضة وغيره اخرج راسه وصاح فخره آخر قتل لا ناتيقتنا بالصياح حياته وما عدا هذين فحكمه فيه حكم المتصل (ككبير) للخبر الصحيح على كلام فيه إذا استهل الصبي ورث وصلى عليه (وإلا) تعلم حياته (فان ظهرت اماره الحياة كاختلاج) اختياري (صلى عليه) وجوبا (في الاظهر) لاحتمال الحياة بظهور هذه القرينة عليها ويغسل ويكفن ويدفن قطعاً (وإن لم تظهر) اماره الحياة (ولم يبلغ اربعة أشهر) حدث نفخ الروح فيه (لم يغسل عليه) اى لم تجز الصلاة عليه لانه

على الحاضر مر (قوله وبحث الزركشي تقييد الخ) اعتمده مر وينبغي تقييد ذلك أيضا بما إذا لم يكن صلى على باقيه والا جاز بنية الجزء فقط مر (قوله بعد انفصاله كذا قيد به بعضهم الخ) في شرح العباب ولو انفصل بعضه واستهل ثم انفصل الباقي فقال جمع لا يثبت له حكم الحياة وقال اخرون محققون يثبت له ولعله الاقرب اما لو لم ينفصل الباقي فلا يصلى عليه لان الجنين متى لم ينفصل كله يكون كالمولم ينفصل منه شئ إلا في بعض المواضع وقول الاذرى الوجه الجزم بالصلاة عليه فيه نظربل الوجه ما قلناه اه ولا يخفى أن قضية الاول أنه لا يثبت له حكم الحياة إلا إذا كان الاستهلال أى مثلاً بعد تمام الانفصال وأنه لو علمت حياته حال اجتنانه قبل انفصال شئ منه ثم مات وانفصل ميتا لا يثبت له حكم الحياة في هذه الحالة وفيه نظروا لعل الاوجه الثبوت فليحرر (قوله لان هذا مستثنى) على هذا لو مات بعد استهلاله ثم تقطع بهضه ونزل دون باقيه فل يجرى في النازل ما تقدم في قوله ولو وجد عضو مسلم الخ (قوله وما عدا هذين) يدخل فيها عداها ما لو طلقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقيه فتتقضى به العدة (قوله) ومن ثم لم يغسل

فصاعدا ولم تظهر اماراة الحياة فيه حرمت الصلاة عليه (في الاظهر) مفهوم الخبر وبلوغ او ان النفخ لا يستلزم وجوده بل وجوده لا يستلزم الحياة اى الكمال وكذا التولى لا يستلزمها بدليل ما قبل الاربعة ومن ثم قال بعضهم قد يحصل (١٦٣) التولى للتسعة مع تخاف نفخ الروح فيه لا امر اراده الله تعالى اهـ ولك ان تقول سلمنا النفخ فيه هو لا يستلزم وجوده قبل خروجه واذا قال جمع بأن استهلاله الصريح في نفخ الروح فيه قبل تمام انفصاله لا يعتد به فكيف به وهو كله في الجوف ومن ثم تعين ان الخلاف في وجودها قبل تمام انفصاله لا يأتي في وجودها في الجوف لو فرض العلم بها عنه فافاء بعضهم مولودا تسعة لم يظهر فيه شيء من امارات الحياة بانه يصلى عليه انما يأتي على الضعيف المقابل وزعم ان النازل بعد تمام أشهره لا يسمى سقطا لا يجدى لانه بتسليمه يتعين) هذا غير صحيح نهاية (قوله مصرح الخ) تقدم ما فيه (قوله في التفصيل) اى بظهور اماراة الحياة وعدمه (قوله محتملة لان يريدوا الخ) وظاهر ان المتبادر هو الاحتمال الاخير فينبغي حملها عليه وفي سم عن افتاء السيوطى مانصه قال ابن الرفعة في الكفاية نقلا عن الشيخ اى حامد السقط من ولد قبل تمام مدة الحمل وقيل هو من ولد ميتا فترجيحه الاول يدل على أن المولود بعد ستة أشهر مولود لا سقط فلا يدخل تحت ضابط احكام السقط اهـ (قوله وحينئذ) اى حين اخذ الاحتمال الاخير (قوله يحتمل ان المراد بمدته اقل مدة الحمل) وظاهر ان هذا هو المتبادر فتعين إرادته (بما ذكرته) اى من انه لا فرق في التفصيل الذى قالوه الخ (قوله ويغسل) الى قوله لتوهم الخ فى المعنى لا قوله او فاعل الى المتن وكذا فى النهاية لا قوله حتى ينص القرآن (قوله ولا اسن ستره بخرقه ودفنه) اى دون غيرهما سم (قوله بها) اى بالاربعة (قوله بما تقرر) ما معنى هذا مع أن المتن انما تعرض للصلاة ولا صلاة مطلقا اى فيما قرره سم ولك ان تقول ان معناها بيان ورد الخلاف بين الاظهر الثانى ومقابله (قوله وغيره) اى وعدمه (قوله ما به الاعتبار) وهو ظهور خلق الادمى وعدمه (قوله نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها) اى فعندها يجب ما عدا الصلاة اى بناء على الغالب من ظهور خلق الادمى عندها فان لم يظهر أى لم يجب غسله (قوله فافاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله فافاء بعضهم في) افتاء السيوطى سقط لم يستهل ولم يختلج وقد بلغ سبعة أشهر فصاعدا هل تجب الصلاة عليه ام لا فاجاب بقوله قد يفهم من عبارة الراعى في شرحه حيث قال وإن بلغ اربعة أشهر فصاعدا ولم يتحرك ولا استهل فى الصلاة عليه ولان اظهرهما لا يصلى عليه ولو بلغ سبعة أشهر مثلا حيث قال فصاعدا وكذا من تعليله بانه لا يرث ولا يورث ومن تعليل غيره انه قد يتخلف نفخ الروح لا امر اراده الله تعالى والاشبه تخصيص قوله فصاعدا بما إذا لم يجاوز ستة أشهر فان جاوزها دخل فى حكم المولود لا السقط وقد قال ابن الرفعة في الكفاية نقلا عن الشيخ اى حامد السقط من ولد قبل تمام مدة الحمل وقيل هو من ولد ميتا فترجيحه القول الاول يدل على ان المولود بعد ستة أشهر مولود لا سقط فلا يدخل تحت ضابط احكام السقط اهـ (والاسن ستره بخرقه ودفنه) اى دون غيرهما (قوله بما تقرر) ما معنى هذا مع أن المتن انما تعرض للصلاة ولا صلاة مطلقا (قوله نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها) اى فعندها يجب ما عدا الصلاة اى بناء على الغالب

رأيت شيخنا أفتى بما ذكرته ويغسل ويكفن ويدفن قطعا إن ظهرت خلقه آدمى وإلا سن ستره بخرقه ودفنه وفارقت الصلاة غيرها بانها أصيق منه لما مر أن الذى يغسل ويكفن ويدفن ولا يصلى عليه وأضمت تسوية المتن بين الاربعة وما دونها أنه لا عبرة بها بل بما تقرر من ظهور خلق الادمى وغيره ولم يبين ما به الاعتبار نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها وعدمه قبلها (ولا يغسل الشهيد)

ففعيل بمعنى مفعول لأنه مشهود له (١٦٤) بالجنة أو يبعث وله شاهد بقتله وهو دمه أو فاعل لأن روحه أشهد بالجنة قبل غيره (ولا يصلي

حينئذ وجب ماعدا الصلاة سم (قوله فعيل بمعنى مفعول الخ) لعله بالنسبة للمعنى اللغوي المفعول عنه والغرض بما ذكر بيان المناسبة في النقل والإختصاص الشرعية من مات في قتال الكفار الخ وليس المشتق ملحوظا فيها بصري (لأنه الخ) عبارة النهاية والمعنى سمي بذلك لأن الله ورسوله شهدا له بالجنة ولأنه يبعث وله شاهد بقتله إذ يبعث وجرحه يتفجر دما ولأن ملائكة الرحمة يشهدونه فيقبضون روحه (قوله أي يحرم ذلك) أي كل من الغسل والصلاة (قوله لأنه حتى بنص القرآن) قد يقال حيائهم لا يمنع ذلك نظير ما تقدم في حياة الأنبياء (قوله وابقاء لأثر شهادتهم) عبارة غيره والحكمة في ذلك إبقاء أثر الخ قال البجيرمي وفيه أن هذا لا يشمل الشهيد الذي لم يظهر منه دم واجيب بأن الحكمة لا يلزم إقرارها اه (قوله لتوهم النقص الخ) يعني لو أمر بغسلهم والصلاة عليهم لتوهم أنه لا جل نقص فيهم بخلاف الأنبياء فإن أحدا لا يتوهم نقصا فيهم بحال كرسى (قوله وبه فارقوا الخ) أي بالتعليل الأخير ومطابقا لرقبته التعظيم بقوله لتوهم الخ (قوله لذلك) أي ما ذكر من دعاء الغير وتطهيره (قوله وإن القصد به التشرع) فيه تأمل (قوله لأنه الخ) عطف على قوله لأنه حتى (قوله ضعيف الخ) بل خطأ قال الشافعي ينبغي لمن رآه أن يستحي على نفسه معنى (قوله نعم) إلى قول المتن ويكفي في النهاية الأقوله وخرج إلى بخلاف الخ وكذا في المعنى الأقوله تنبيه إلى المتن (قوله نعم صح) عبارة الاسني والمعنى والنهاية وأما خبر أنه صلى الله عليه وسلم خرج الخ فالمراد كافي المجموع أنه دعا لهم كدعائه للميت لقوله تعالى وصل عليهم أي ادع لهم والاجماع يدل على هذا لأن عندنا لا يصلي على الشهيد وعند المخالف وهو أبو حنيفة لا يصلي على القبر بعد ثلاثة أيام اه (ولا دليل فيه) أي للنقص والإفهام وأرد علينا ولا يجدي في دفعه قوله لأن المخالف الخ ولا يتم تفرع قوله فتعين إلا بالنسبة لالزام الخصم فليتأمل بصري قول المتن (وهو الخ) أي الشهيد الذي يحرم غسله والصلاة عليه ضابطه أنه كل من مات نهاية ومعنى (ولو قنا اثني) وقع السؤال في الدرس عما لو كان مع المرأة ولد صغير ومات بسبب القتال هل يكون شهيدا أو لا فاجبت عنه بأن الظاهر الثاني لأنه لم يصدق عليه أنه مات في قتال الكفار بسببه فإن الظاهر من قولهم في قتال الكفار أنه بصدده ولو بخدمة للفرقة أو نحوها عرش أقول قضية إطلاق قولهم ولو صغيرا أو مجنونا الأول وقضية تعليل المحشى أن المميز الذي يصد القتال شهيد (غير مكلف) أي صغيرا أو مجنونا ناسي ومعنى قول المتن (في قتال الكفار) أي سواء كانوا أحرار بين أم مرتدين أم أهل ذمة قصدوا قطع الطريق علينا ونحو ذلك معنى ونهاية قال عرش قوله قصدوا الخ احتريزه عمالو قتل واحد منهم مسلما غيلة اه (بسببه أي القتال) ومنه ما يتخذ الكفار خديعة يتوصلون بها إلى قتل المسلمين فيخذلون سردا باتحت الأرض بماؤنه بالبارود فاذا أمر بهم المسلمون أطلقوا النار فيه فخرجت من محمل أو أهلك المسلمون (فائدة) قال ابن الاستاذ لو كان المقتول في حرب الكفار عاصيا بالخروج ففيه نظر والظاهر أنه شهيد أم لو كان فارا حيث لا يجوز الفرار فالظاهر أنه ليس بشهيد في أحكام الآخرة لكنه شهيد في أحكام الدنيا اه سم على البهجة (فرع) قال في تجريد العباب لو دخل حربي ببلادنا فقاتل مسلما فقتله فهو شهيد قطعوا ولوروى مسلم إلى صيد فاصاب مسلما في حال القتال فليس بشهيد قاله القاضي حسين سم على المنهج اه عرش أقول قولهم الاتي أنفا كان أصابه سلاح مسلم قتله كالصريح في أنه شهيد (خطا) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يقصد كافرا فيصيبه أولا ولا مانع منه عرش وهذا صريح في خلاف ما قدمه عن القاضي حسين (قوله أو انكشف الحرب عنه) أي وإن لم يكن عليه أثر دم نهاية ومعنى (قوله أو غيره) أي غير القتال (قوله فليس بشهيد) أي الشهادة المخصوصة سم (قوله الأصح) خلافا لنهاية والمعنى (قوله واحد منهم) أي مثلاً (قوله وإن قطع بموته) كذا في أصله رحمه الله تعالى والأولى

فعيل بمعنى مفعول لأنه مشهود له (عليه) أي يحرم ذلك وإن لم يؤد الغسل لأن التذمة لأنه حتى بنص القرآن وابقاء لأثر شهادتهم وتعظيما لهم باستغنائهم عن دعاء الغير وتطهير دلتوهم النقص فيهم وبه فارقوا غسله صلى الله عليه وسلم والصلاة عليه لأن كل أحد يقطع بأنه غير محتاج لذلك وإن القصد به التشرع وزيادة الزلفي فقط فلم يحتاج لظهار استغناؤه لأنه صلى الله عليه وسلم لم يغسل قتلى أحد ولم يصل عليهم كما شهدت به الأحاديث التي كادت أن تتواتر وخبر أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليهم عشرة عشرة ضعيف جدا نعم صح أنه خرج بعد ثمان سنين فصلى عليهم صلواته على الميت ولا دليل فيه لأن المخالف لا يرى الصلاة على القبر بعد ثلاثة أيام فتعين أن المراد أنه دعا لهم كما يدعى للميت (وهو من) أي مسلم ولو قنا أثني غير مكلف (مات في قتال الكفار) أو كافر واحد (بسببه) أي القتال كان أصابه سلاح مسلم قتله خطا أو عاد عليه سهمه أو تردى بوهدة أو رفسته فرسه أو قتله مسلم استعانوا به أو انكشف عنه الحرب وشك أمات بسببها أو غيره لأن الظاهر موته بسببها وخرج بقوله قتال قتلهم لا سير صبرا فليس بشهيد

على الأصح بخلاف ما لو انكسروا أو اتبعناهم لاستنصاهم فعاد واحد منهم وقتل واحدا منا فانه شهيد على الأوجه (فإن مات بعد انقضائه) أي القتال وقد بقي فيه حياة مستقرة وإن قطع بموته من جرح به (أو) مات أجدا من أهل العدل (في قتال

البغاة) من مسلم (فغير شهيد في الاظهر) فيغسل ويصلى عليه اما الاول فلانه كقبول بسبب (١٦٥) اخر واما الثاني فلانه قتل مسلم ومن

تم لو قتله كافر استعانوا به
كان شهيدا اماما من حر كته
حر كته حركة مذبح عند
انقضاء قتال الكفار فشهيد
جز ما ومن هو متوقع الحياة
حينئذ فغير شهيد جز ما
(وكذا) لا يكون شهيدا
اذا مات (في القتال) مع
الكفار (لا بسببه على
المذهب) بان مات نجاة او
بمرض او قتله مسلم عمدا
(ولو اشتبه بجنب فالاصح
انه لا يغسل) عن الجناية
فيحرم غسله لان الشهادة
تسقط غسل الموت فكذا
غسل الحدث ولان الملائكة
غسلت حظيرة رضى الله عنه
لا استشهاد يوم احد جنبا
لخروجه عقب سماعه الدعوة
وهو مع اهله اليها كاصح
ولو وجب غسله لم يسقط
بفعل الملائكة كما مر (و)
الاصح انه (تزال) وجوبا
(نجاسة غير الدم) الذي هو
من اثر الشهادة وإن أدت
إزالتها لازالة كما أفاده
أصله لانه لا فائدة لا بقائها
اذ ليست اثر عبادته (تنبيه)

كافي المحلى والمغنى والنهاية ترك ان لا يهاجر بيان الخلاف فيمن لم يقطع بموته وليس كذلك كما سيصرح به
بصرى قول المتن (فغير شهيد الخ) اى سواء اطلال الزمان ام قصر نهاية ومغنى (قوله) ومن ثم لو قتله كافر
استعانوا به) شامل لذى استعانوا به بان ظن جواز اعانتهم مربيى مالى واستعان اهل العدل بكفار قتلوا
واحد من البغاة حال الحرب هل يكون شهيدا فيه نظر رسم على حجج والا قرب انه شهيد وبقي مالى وشك في
كون المقتول مقتول مسلم او كافر والا قرب انه ليس شهيد ع ش اقول والقلب في الاول الى عدم الشهادة
اميل اذ مقاتلة الكفار فيه تبع لاهل العدل فلا يصدق على المقتول المذكور انه مات في قتال الكفار (قوله)
او قتله مسلم الخ) اى لم يستعن به الكفار اخذ اعمام قول المتن (جنب) اى او نحوه كحائض ونفساء
نهاية ومغنى (قوله) وهو مع اهله) الجلة حال من ضمير سماعه الفاعل فى المعنى (قوله اليها) اى الدعوة والجار
متعلق بالخروج (قوله كما مر) اى فى الغسل قول المتن (وتزال نجاسة الخ) اى الشهيد وان حصلت بسبب
الشهادة كبول خرج بسبب القتل وظاهر ان المراد النجس الغير المعفو عنه نهاية اى اما المعفو عنه فتحرم
إزالته إن أدت إلى إزالة الدم ع ش (قوله غير الدم الذى الخ) اى اعدام الشهادة الخالى عن النجاسة فتحرم
إزالته الاطلاق النهى عن غسل الشهيد ولانه اثر عبادة وإتمام تحريم إزالة الخلو من الصائم مع انه اثر عبادة
لانه المغفوت على نفسه بخلافه هنا حتى لو فرض ان غيره ازاله بغير اذنه حرم عليه ذلك وقد مر الاشارة الى
ذلك فى باب الوضوء نهاية ومغنى عبارة رسم قول المتن (غير الدم) اى بخلاف الدم فانه ممنوع إزالة الغسل
بخلافها بنحو عود والفرق ان الغسل يزله بالسكينة عينا واثر ازالته لنحو عود يزيل العين دون الاثر م
اه (قوله أو يفرق الخ) معتمد ع ش (قوله لسكرته) اى كلامهم (الى الثانى اميل) عبارة النهاية والثانى
اقرب اى الفرق (قوله ندبا) الى قوله ويظهر فى المعنى لا قوله إن لاقت به ولى قول المتن فان لم يكن فى النهاية
إلا ما ذكر (قوله ندبا) اى ان لم يحتفلوا فى ذلك ولا فوجوا بكاتبى فى قوله والا وجه الخ (قوله التى مات فيها)
اى واعتيد لبسها غالبا نهاية ومغنى اى وان لم تكن بيضا ابقاء لاثار الشهادة وعليه فتحمل سن التكفير فى
الابيض حيث لم يعارضه ما يقتضى خلافه ع ش (قوله فالتقييد لذلك) عبارة المغنى والنهاية فالتقييد فى
كلام المصنف كاصله بالمطخة لبيان الاكمل وعلم بالتقييد بندا لانه لا يجب تكفيره فيها كسائر الموتى اه
(قوله والا وجه) عبارة المغنى وشرح الروضر النهاية ولو اراد الورثة نزعها وتكفيره فى غير هاجز سواه
كان عليها اثر شهادة ام لا ولو طالب بعض الورثة النزع وامتنع بعضهم اجيب الممتنع فى احد احتمالين يظهر
ترجيحه اه (قوله لا يجب احد الورثة) اى بخلاف جميع الورثة) بدليل قوله ندبا سم (قوله ان لاقت
به) اى بخلاف ما اذا لم تلق به يجوز نزعها وتكفيره فى اللاتق م راه سم (قوله نظير ما مر فى الثلاث) اى كالم
قال بعضهم تكفيره فى ثوب وامتنع الباقرى نهاية (قوله رعاية لمصلحته) قال فى شرح العباب فان قلت اصل
التكفير واجب بخلاف تكفير الشهيد بشيابه قلت الذى استفيد من تقديمهم لطالب الثلاثة هو رعاية حق
الميت وانه عند التنازع يفعل به الاكمل وهو هنا عدم النزع انتهى سم (قوله وينزع ندبا الخ) اى

(قوله) ومن ثم لو قتله كافر استعانوا به) شامل لذى استعانوا به بان ظن جواز اعانتهم مربيى مالى واستعان
اهل العدل بكفار قتلوا واحد من البغاة حال الحرب هل يكون شهيدا فيه نظر (قوله فى المتن تزال نجاسة
غير الدم) اى بخلاف الدم فانه ممنوع إزالة الغسل بخلافها بنحو عود والفرق ان الغسل يزله بالسكينة
عينا واثر ازالته بنحو عود يزيل العين دون الاثر م (قوله والا وجه انه لا يجب احد الورثة) اى بخلاف
جميع الورثة بدليل قوله ندبا (قوله ان لاقت به) اى بخلاف ما اذا لم تلق به يجوز نزعها وتكفيره فى
اللاتق م (قوله نظير ما مر فى الثلاث) تدبشكلى التنظير بما مر ان الذى تحرج وجوب التكفير فى ثلاثة
اثواب وان اتفق الورثة على المنع من الثانى والثالث بخلاف تكفير الشهيد فى ثيابه المذكورة فانه
مندوب لا واجب قال فى شرح العباب فان قلت اصل التكفير واجب بخلاف تكفير الشهيد بشيابه قلت
الذى استفيد من تقديمهم لطالب الثلاثة هو رعاية حق الميت وانه عند التنازع يفعل به الاكمل وهو هنا

اولى فالتقييد لذلك وذلك للتابع والا وجه انه لا يجب احد الورثة لنزعها إن لاقت به رعاية لمصلحته نظير ما مر فى الثلاث وينزع ندبا

نحو درغ وفرو وثوب
جلدو خف ويظهر أن محله
حيث كان ملكه ورضى به
وارثه الرشيد والواجب
نزع (فان لم يكن ثوبه سابغا
تم) الواجب وجوباً وغيره
ندباً هذا حكم شهيد الدنيا
فقط وهو من قاتل لنحو
حرمة أو والآخرة وهو من
قاتل لتكون كلمة الله هي
العليا ما الشهيد الآخرة فقط
كغريق ومبطون وحريق
والحق به من مات بصاغة
وميت زمن طاعون وقد
يؤخذ منه أن حرمة الفرار
من بلد الطاعون والدخول
إليه محله أن لم يعلم ذلك الاقليم
لكن الأوجه ما أطلقوه
كأي شهيد له تعليل الأول بعدم
القيام بالباقيين وتجهيزهم
والثاني بأنه ربما أصابه
فيسنده لدخوله فان قلت
غايته أنه نوع من العدوى
وهي إنما تقتضي الكراهة
فقط قلت ممنوع بل هذا
يصدق عليه عرفاً أنه من
الالقاء باليد إلى التهلكة
ومقتول ظالم وميت عشقا
لم يحل نكاحها بشرط العفة
والكتم كما في الخبر ولا
يبعد في عاشق غيرها
اضطرازا أنه شهيد أيضا
بل واختيارا أيضا إذا
عف وكتم كمن ركب
بحر المعصية لأن الجهة منفكة

ولو فرض أنه بعد إزراء لا التفات إليه لورود الأمر به ع ش (قوله نحو درغ الخ) عبارة غير آله حرب
كدرغ وكذا كل ما لا يعتاد لبسه غالباً كخف وجبة محشوة الخ (قوله أن محله) أي محل ندب نزع ما ذكر قول
المتن (سابغا) أي ساتر الجميع بدنه و (قوله تم) أي وجوباً نهائياً ومعنى (قوله الواجب الخ) أي فيجب ثلاثة
أشياء إذا كفن من ماله ولادن عليه زيادى (قوله هذا) أي الفصل في المغنى والاسنى والنهاية الشهاد كما قاله في المجموع
وكذا في النهاية إلا قوله بل واختياراً (قوله هذا الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية الشهاد كما قاله في المجموع
ثلاثة الأول شهيد في حكم الدنيا بمعنى أنه لا يغسل ولا يصلى عليه وفي حكم الآخرة بمعنى أن له ثواباً خاصاً وهو
من قتل في قتال الكفار بسببه وقد قاتل لتكون كلمة الله هي العليا والثاني شهيد في حكم الدنيا فقط وهو من
قتل في قتال الكفار بسببه وقد غل من الغنمة أو قتل مدبراً أو قاتل رياء أو نحوه والثالث شهيد في حكم
الآخرة فقط كالمقتول ظلاماً غير قتال والمبطون إذا مات بالبطن والمطعون إذا مات بالطاعون والغريق
إذا مات بالغرق والغريب إذا مات بالغربة وطالب علم إذا مات على طلبه ومن مات عشقا أو بالطلق أو بدار
الحرب أو نحوه ذلك واستثنى بعضهم من الغريب العاصى بغرته كالآبق والتاشزة ومن الغريق العاصى
بركوبه البحر كان الغالب فيه عدم السلامة أو استواء الأمرين أو ركبته لشرب خمر ومن الميت
بالطلق الحامل بزنا والظاهر أن ما ذكر لا يمنع الشهادة ويأتي في الشرح ما يوافقه (قوله وهو من
قاتل لتكون كلمة الله الخ) بقى من قاتل لرجاء الشهادة أو مجرد الثواب سم ويظهر أنه من القسم الأول
وأن المراد من قولهم لتكون كلمة الله الخ أن لا يكون قتاله لأمر دنيوى والله أعلم (قوله ومبطون) أي
كالمستنقى وغيره خلافاً لقيد الأول نهاية قال الرشيدى قوله خلافاً لقيد الأول يعني قيد المبطون
بمن مات بمرض البطن المتعارف أي الأسهال اه (قوله وحريق الخ) قال في شرح التحرير والمحدود وكتب
عليه العلامة الشوبرى قال شيخنا ابن عبدالحق في تنقيح اللباب واحد أو حله بعضهم على ما إذا قتل على غير
الكيفية المأذون فيها والأوجه حمله على ما إذا سلم نفسه لاستيفاء الحد منه تائباً انتهى أقول الأقرب
أنه شهيد مطلقاً سواء أزيد على الحد المشروع أم لا سلم نفسه أم لا بدليل ما لو شرب الخمر ومات أو مات بسبب
الولادة من حل الزنا ونحوهما ع ش (قوله وميت زمن طاعون) أي وإن لم يطعن وظاهره وإن لم يكن
من نوع المبطونين بان كان الطعن في الأطلاق والأرقام وهو من غيرهم ع ش عبارة شيخنا أوفى زمن
الطاعون ولو بغيره لكن كان صابراً محتملاً وبه بعده اه (قوله وقد يؤخذ منه) أي من إطلاق أن
الميت في زمن الطاعون شهيد بدون تغييره بعدم الفرار وعدم الدخول لكن لم يظهر لى وجه الأخذ (قوله
لكن الأوجه ما أطلقوه الخ) أي فيحرم كل من الفرار والدخول عم الطاعون ذلك الاقليم أو لا (قوله تعليل
الأول) أي حرمة الفرار و (قوله والثاني) أي حرمة الدخول (قوله أنه نوع الخ) أي الطاعون (قوله إنما
تقتضى الكراهة) أي كراهة الدخول (قوله ومقتول الخ) كقوله الاتى وميت الخ عطف على غريق
(قوله ظالم) أي ولو هيئة كان استحق شخص حرقته فقد نصفين شيخنا وتقدم استقرب ع ش
أن المقتول حداً شهيد مطلقاً (قوله بشرط العفة) أي حتى عن النظر بحيث لو اختلى بمحبوبه لم يتجاوز
الشرع و (قوله والكتم) أي حتى عن معشوقه شيخنا (قوله ولا يبعد الخ) اعتمده المغنى والنهاية وشيخنا
(قوله في عاشق غيرها) أي كأمرد نهائياً ومعنى (قوله بل واختياراً الخ) رفاقاً للمغنى وخلافاً لظاهر النهاية قال
ع ش قال سم على المنهج والمعتمد عند شيخنا الرولى وغيره عدم الفرق بين المرد وغيره حيث كان
الفرض العفة والكتمان بل قال الطيللاوى ومرو أن كان السبب المؤدى إلى عشق الأمرد اختيارياً
حيث عارضه اضطراباً وعفركم والله أعلم اه ومعنى العفة أن لا يكون في نفسه إذا اختلى به حصل بينهما
فاحشة بل عزم على أنه وإن خلى به لا يقع منه ذلك والكتمان أن لا يذكر ما به لاحد ولو محبوبه به اه (قوله
لأن الجهة منفكة) عبارة النهاية والأوجه في ذلك أن يقال إن كان الموت معصية كان تسبب في القاء الحمل
عدم النزاع اه (قوله وهو من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا) بقى من قاتل لرجاء الشهادة أو مجرد الثواب

وميتة طلقا فهو كغيره غسلا وصلاة وغيرهما ﴿فصل في الدفن وما يتبعه﴾ (١٦٧) (اقل القبر) المحصل للواجب

(حفرة تمنع) بعد طمها
(الرائحة) ان تظهر فتؤذى
(والسبع) أن ينشبهه وبأكله
لان حكمه وجوب الدفن
من عدم انتهاك حرمة
بانتشار ريحه واستفاد
جيفته واكل السبع له لا
تحصل إلا بذلك وخرج
بحفرة وضعه بوجه الارض
وسره بكثير نحو تراب
أو حجارة فانه لا يجزى.
عندما مكان الحفر وان منع
الريح والسبع لانه ليس
بدفن وبتمنع ذنك ما يمنع
احدهما كان اعتادات
سباع ذلك المحل الحفر عن
موتاه فيجب بناء القبر بحيث
تمنع وصولها اليه كما هو ظاهر
فان لم يمنعها البناء ك بعض
النواحي وجب صندوق كما
يعلم بما ياتي وكالفاسق
فانها بيوت تحت الارض
وقد قطع ابن الصلاح
والسبكي وغيرهما بجرمة
الدفن فيها مع ما فيها من
اختلاط الرجال بالنساء
وادخال ميتة على ميتة قبل
بلاء الاول وتمنعها للسبع
واضح وعدمه للرائحة
مشاهد فقول الرافعي
الغرض من ذكرهما ان
كانا متلازمين بيان فائدة
الدفن وإلا فيان وجوب
رعايتهما فلا يكفي أحدهما
بتعين جملة على أن التلازم
بينهما باعتبار التناوب
فبالنظر اليه الجواب

فاتت أو ركب البحر وسير السفينة في وقت لا تسير فيه السفن ففرق لم تحصل الشهادة للعصيان بالسبب
المستلزم للعصيان بالسبب وان لم يكن السبب معصية حصلت الشهادة وان قارنها معصية لانه لا تلازم
بينهما اه قال عش ومنه مالو صاد حمية وهو ليس حادقا في صيدها ونحو البهلوان إذا لم يكن
حادقا في صنعتته بخلاف الحادق فيهما فانه شهيد لعدم تسببه في هلاك نفسه اه (قوله وميتة مطلقا)
اي ولو كانت حاملا من زنا نهاية ومعنى وشيخنا (قوله فهو كغيره) جواب اما شهيد الاخرة الخ
﴿فصل في الدفن وما يتبعه﴾ (قوله وما يتبعه) أي الدفن كالتعزية وشيخي (قوله المحصل) الى قوله
فقول الرافعي في النهاية والمعنى الا قوله ويتمنع الى كالفاسق (قوله المحصل الخ) صفة القبر قول المتن (تمنع
الرائحة والسبع) هذا ضابط الدفن الشرعي فان منع ذلك كفي ولا فلا نهاية قال عش هذا يفيد انه لا بد
من منع الرائحة والسبع وان كان الميت في محل لا تصل اليه السباع اصلا ولا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وان
لم تكن له رائحة اصلا كان جف اه وياتي عن سم ما يوافق (قوله وان تظهر) اشارة الى تقدير مضاف
وكذا قوله ان ينشبه اشارة اليه (قوله فتؤذى) اي الحى نهاية ومعنى (قوله وبأكله) عبارة النهاية والمعنى
لاكل الميت اه (قوله من عدم انتهاك حرمة الخ) يفيد انه لا يكفي ما يمنع انتشار الريح وان لم يتأذى به
احد لان فيه انتهاك حرمة سم (قوله لا تحصل الخ) ﴿فرع﴾ لولم يوجد محل بدفن فيه إلا ملك انسان غير
محتاج اليه لزمه بذلك بالقيمة فان لم يكن له فجانا على قياس ما تقدم في السكفن على ما مر فيه سم (قوله
وخرج بحفرة الخ) الحفرة المذكورة في المتن صادقة مع بنائها حيث منعت ما ذكر كفت فالفاسق ان
كانت بناء في حفر كفت ان منعت ما ذكر وإلا فلا خلافا لاطلاق ما ياتي سم (قوله وسره الخ) عبارة
النهاية والبناء عليه ما يمنع ذنك نعم لو تعذر الحفر لم يشترط كما لو مات بسفينة والساحل بعيد او به مانع
فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين او نذبا كذا ينتفخ ثم يلقى لينذه البحر الى الساحل وان
كان اهله كفار الاحتمال ان يجده مسلم فيدفنه ويجوز ان ينقل الى نحو حجر لينزل الى القرار وان كان
اهل البر مسلمين اما إذا امكن دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع فلزمهم التأخير ليدفنه فيه اه قال عش
قوله مر والبناء عليه بما يمنع الخ وفي حكمه حفرة لا تمنع ما مر إذا وضع فيها ثم بنى عليه ما يمنع ذلك فلا يكفي
اه وتقدم آفناع سم ما يخالفه (قوله ويتمنع الخ) عطف على قوله بحفرة (قوله كان اعتادات الخ)
مثال لمنع الريح دون السبع (قوله كالفاسق) مثال لمنع السبع دون الريح بصرى (قوله وصولها اليه)
اي وصول السباع الى الميت (قوله بما ياتي) اي في المسائل المشورة في شرح ويكره دفنه في تابوت الخ
(قوله وكالفاسق) اي المعروف ببلاد مصر والشام وغيرهما معنى (قوله فانها بيوت تحت الارض الخ)
اي فلا يكفي الدفن فيها فانه كوضعه في غار ونحوه ويسد بابها معنى (وعده للرائحة) متعلق بالضمير ففيه
نظر سم (قوله بتعين الخ) عبارة النهاية والاسنى والمعنى وظاهر انها غير متلازمين كالفاسق التي
لا تسكن الرائحة منعها الوحش فلا يكفي الدفن فيها اه (قوله بتعين حمله الخ) كلام الرافعي ليس فيه
دعوى التلازم حتى يحتاج الى الحمل والتاويل بصرى وسم (قوله فبالنظر اليه) اي الى التلازم غالبا و (قوله
لعدمه) اي لعدم التلازم على قلة (قوله بالاول) اي التلازم قول المتن (ويندب ان يوسع الخ) وينبغي

﴿فصل في الدفن وما يتبعه﴾ ﴿فرع﴾ لولم يوجد محل بدفن فيه إلا ملك انسان غير محتاج اليه لزمه بذلك
بالقيمة فان لم يكن له مال فجانا على قياس ما تقدم في ما مش قول المصنف في فصل السكفن فان لم يكن فعلى من
عليه نفقته من قريب وسيد وكذا الزوج في الاصح فيما لولم يوجد الا ثوب مع مالك غير محتاج اليه على ما مر
فيه (قوله في المتن حفرة تمنع الخ) الحفرة المذكورة صادقة مع بنائها حيث منعت ما ذكر كفت فالفاسق
ان كانت بناء في حفر كفت ان منعت ما ذكر وإلا فلا خلافا لاطلاق ما ياتي (من عدم انتهاك حرمة بانتشار
ريحه) يفيد انه لا يكفي ما يمنع انتشار الريح وان لم يتأذى به احد لان فيه انتهاك حرمة (وعده للرائحة)
للرائحة متعلق بالضمير ففيه نظر (قوله بتعين حمله) كلام الرافعي لا يحتاج للحمل فضلا عن تعيينه كما يدرك

ما ذكره أولا وبالنظر لعدمه الجواب ما ذكره ثانيا فجزم شارح بالاول فيه تساهل (ويندب أن يوسع)

(ويعمق) بالمهملة وقيل المعجمة للخبر الصحيح في قتلى احدا حفروا ووسعوا واعمقوا وان يكون التعميق (قائمة) لرجل معتدل (وبسطة) بان يقوم فيه ويبسط يده مرتفعة وصحح الرفع الى ان ذلك ثلاثة اذرع ونصف والمصنف أنه أربعة ونصف لا تعارض إذا الأولى في ذراع العمل السابق بيانه أول الطهارة والثاني في ذراع اليد (واللحد) بفتح أوله وضمه وهو ان يحفر في أسفل جانب القبر والأولى كونه القبلي قدر ما يسع الميت (افضل من الشق) يفتح أوله (ان صلبت الارض) لخبر مسلم ان سعد ابن ابي وقاص امر ان يجعل له لحد وان ينصب عليه اللبن كما فعل برسول الله صلى الله عليه وسلم وفي خبر ضعيف للحد لنا والشق لغيرنا اما في رخوة فالشق افضل خشية الانهيار وهو حفرة كالنهر يبنى جانباها ويوضع بينهما الميت ثم تسقف والحجر أولى ويرفع قليلا بحيث لا يسه ويسن أن يوسع كل منها ويأكد ذلك عند راسه ورجليه للخبر الصحيح به (ويوضع) ندبا (رأسه) أي الميت في النعش (عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيكون عند سفله رجل الميت (ويسل من قبل رأسه

أن يكون ذلك مقدار ما يسع من ينزله القبر ومن يدفنه لا يزيد من ذلك لأن فيه تحجيراً على الناس عش (قوله بان يزاد) الى قوله ويسن في النهاية إلا قوله الأولى كونه وقوله وفي خبري اما في رخوة وكذا في المغنى إلا انه جرى على التعارض بين كلام المصنف وكلام الرفع واعتمد الأول قول المتن (ويعمق) أي بان يزاد في نزوله مغنى (قوله احفروا) بكسر الهمزة من باب ضرب ع ش قوله ووسعوا واعمقوا هما من باب الافعال فهزتهما مفتوحة (قوله وان يكون التعميق) إشارة الى ان قول المصنف قائمة الخ خبر ليسكون المحذوفة (قوله ويبسط يده) أي غير قابض لا صابعا ع ش (قوله ولا تعارض) جرى عليه مر اه سم (قوله إذا الأولى في ذراع العمل الخ) أي الذي اعتيد الذرع به وهو المسمى عندهم بذراع التجار أي وهي تقرب من الأربعة ونصف بذراع الأدنى فلا تخالف بينهما ع ش (قوله السابق بيانه) وهو انه ذراع ورابع بذراع اليد فيكون التفاوت بينهما ثمن ذراع لأن الثلاثة ونصفاً بذراع العمل بأربعة ونصف إلا ثمناً بذراع اليد فقوله فلا تعارض أي تقریباً يجري قول المتن (واللحد افضل من الشق) ولا يكفى وضع الميت في القبر كما هو المجهود الآن أي في الفساق فالناس آثمون بترك الدفن في اللحد والشق شيخنا (قوله القبلي) أي وان حفروا في الجهة المقابلة للقبلة كره ع ش قول المتن (ان صلبت) بضم اللام من الصلابة وهي اليوسة والشددة (قوله اللحد لنا) يحتمل ان المراد للمسلمين ويحتمل لاهل المدينة أصلاً بعارضهم ويلحق بهم من في معناهم بصري (قوله وهو حفرة الخ) عبارة النهاية وهو ان يحفر قعر القبر كالنهر ويبني جانباها بلبن أو غيره مما لم تمسه النار اه قال ع ش قوله مر مما لم تمسه الخ أي الأولى ذلك اه (قوله يبنى جانباه) هل يسن ذلك البناء بحيث يكرهه وان كانت الأرض في غاية الصلابة وإنما هو فيما إذا كان في الأرض نوع رخوة بخلاف ما إذا كانت في غاية صلابة لا يخشى من الانهيار أصلاً فلا يندب البناء كما يفيد قول المغنى وأبني الخ باو ثم رايت قال شيخنا على الغزى مانصه قوله ويبني جانباه الخ ظاهره انه يجمع بين الحفر والبناء وليس متعيناً بل يمكن الاختصار على أحدهما فتجعل الواو بمعنى او ثم تجعل او مانعه خلوتجوز الجمع فصور الشق ثلاث صور فتارة يقتصر على الحفر وتارة يقتصر على البناء وتارة يجمع بينهما اه (قوله ويوضع بينهما الميت) ولو كان بأرض اللحد أو الشق نجاسة فهل يجوز وضع الميت عليها مطلقاً أو يفصل بين ان تكون من صديد الموقى كما في المقبرة المنبوشة فيجوز وضعه عليها او من غيره كبول أو غائط فلا يجوز كل محتمل قال الشوبري والوجه هو الأول ثم قال ويظهر صحة الصلاة عليه في هذه الحالة اه والذي يظهر لي اختيار الثاني شيخنا (قوله ثم يسقف) بلبن أو خشب أو حجر مغنى (قوله ويرفع قليلا) هل ذلك وجوباً لئلا يزرى به سم على حجج والظاهر انه كذلك للعلة المذكورة ع ش (قوله ويسن الخ) عبارة المغنى والنهاية عبارة المجموع كالجمهورية ويستحب ان يوسع من قبل رجله ورأسه أي فقط وكذا رواده أبو داود وغيره والمعنى يساعده ليصونه مما يلي ظهره من الانقلاب اه قال ع ش وما ذكره مر عن المجموع محمول على الشق واللحد لا في قول المصنف ويندب ان يوسع الخ وفرضه حج فيها أو يقال ما في المجموع ضعيف اه وقال البصري عبارة الاسنى ويوسع من زيادته أي يوسع اللحد ندباً للعموم الخبر السابق ريتا كذلك عند راسه ورجليه الأمر به في خبر صحيح في أبي داود اه ففهم منه تخصيص تأكد توسعة محل الرأس والرجلين اللحد وعبارة التحفة مصرحة بعموم التأكد المذكور اه (قوله عند راسه ورجليه) أي فقط شرح مر اه سم (قوله ندبا) الى قوله وفارق في النهاية والمغنى إلا قوله ندبا وقوله لما مر الى المتن وقوله وقد يشكل الى وبعده المحارم وقوله وهو محتمل الى ففتها قول المتن (ويسل الخ) أي

بأدنى تأمل (قوله ولا تعارض الخ) جرى عليه مر (قوله ويرفع قليلا الخ) هل ذلك وجوباً لئلا يزرى به (قوله ويسن ان يوسع كل منهما الخ) هل هذا غير ما تقدم في المتن وعن المجموع والجمهور ثم هذه العبارة تنبذ من التوسع في غير ما يلي راسه ورجليه أيضاً خلاف ما تقدم عن المجموع وغيره واقتصر في شرح الروض على الموضوع الثاني (قوله عند راسه ورجليه) أي فقط شرح مر

السنة وهو في حكم المرفوع (ويدخله) ولو انني ندبا
 (القبر الرجال) لانه صلى الله عليه وسلم
 أمراً باطلحة أن ينزل في قبر
 بنته ام كلثوم لارقية وإن
 وقع في المجموع وغيره
 لانه صلى الله عليه وسلم عندهم موتها كان
 بيدر ولاهم أقوى نعم
 يتولين حملها من المختسل
 الى النعش تسليماً لمن
 بالقبر وحل شداها فيه
 (واولاهم) بالدفن (الاحق
 بالصلاة) عليه وقد مر لكن
 من حيث الدرجة والقرب
 دون الصفات اذا لا فقه هنا
 مقدم على الاسن الاقرب
 عكس الصلاة كما مر في
 الغسل ولا خلاف ان
 الوالي لاحق له هنا قال ابن
 الرفعة ونازع الادريجي بان
 القياس أنه أحق فله التقديم
 او التقدم (قلت إلا ان
 تكون امرأة مزروجة
 فاولاهم الزوج) وإن لم يكن
 له حق في الصلاة (واثقه علم)
 لانه ينظر ما لا ينظرون وقد
 يشكك عليه تقديمه صلى الله عليه وسلم
 أباطلحة وهو أجنبي مفضل
 على عثمان مع انه الزوج
 الافضل والعذر الذي أشير
 اليه في الخبر على راي وهو
 انه كان وطئ مسربة له تلك
 الليلة دون اني طلحة ظاهر
 كلام أئمتنا أنهم لا يعتبرونه
 لكن يسهل ذلك انها واقعة
 حال ويحتمل ان عثمان
 لفرط الحزن والاسف

لم يثق من نفسه

يخرج الميت من النعش من جهة رأسه ليسلم لمن في القبر و(قوله برفق) أي سلا برفق لا بعنف (قوله لما صح
 الخ) عبارة النهاية لان السنة في ادخاله اما الوضع كذلك فلما صح عن بعض الصحابة انه من السنة واما السبل
 فلما صح انه فعل به صلى الله عليه وسلم اه وفي المغني وشرح المنهج نحوها وعلم بذلك ما في صنيع الشارح
 من إيهام ان ذلك علة للسبل اوله وللولو وضع (قوله ندبا) خلافا للمغني عبارته وظاهر ما في المختصر وكلام
 الشامل والنهاية ان هذا واجب على الرجال عند وجودهم وتمسكهم واستظهاره الاذرعى وهو ظاهر اه
 قول المتن (الرجال) أي اذا وجدوا بخلاف النساء اضعفن عن ذلك غالبا نهاية ومغني قال ع ش
 وينبغي ان المراد بالرجال ما يشمل الصبيان حيث كان فيهم قوة وانه لو فعله الاناث كان مكروها وخروجهم
 خلاف من حرمه وتبعه الخطيب اه (قوله امرأ باطلحة الخ) اي مع انه كان لها محارم من النساء كفاطمة
 وغيره ارضى الله تعالى عنهم نهاية ومغني (قوله وان وقع الخ) اي انها رقية نهاية ومغني (قوله عندهم موتها)
 اي ودفنها نهاية اي رقية (قوله ولاهم الخ) عطف على قوله لانه الخ (قوله أقوى) اي من النساء ويخشي
 من مباشرتهن هتك حرمة الميت وانكشفاهن مغني (قوله نعم يتولين الخ) أي ندبا مغني ونهاية (قوله
 جعلها من المختسل الخ) وكذا من الموضع الذي هو فيه بعد الموت الى المختسل ان لم يكن فيه مشقة عليهن ع ش
 وشيخنا (قوله وتسليم من بالقبر) فيه توقف (قوله بالدفن) اي الادخال في القبر (قوله دون الصفات) اي
 المعتمدة في الصلاة فلم يقدم هنا بل بعكسها فلا يقال ان تقديم الا فقه على الاسن تقديم بالصفات فينا في
 قوله دون الصفات سم وع ش (قوله اذا لا فقه الخ) اي والبعيد الفقيه اولى من الاقرب غير الفقيه هنا والمراد
 بالافقه الا علم بذلك الباب نهاية ومغني (قوله ولا خلاف الخ) عبارة النهاية والمغني والوالي هنا لا يقدم على
 القريب جز ما هو قول المتن (فاولاهم الزوج) والوجه كما قال الادريجي ان السيد في الامة التي تحل له كالزوج
 واما غير هاهل يكون معها كالأجنبي ولا الاقرب نعم الا ان يكون بينهما محرمية واما العبد فهو أحق بدفنها
 من الا جانب حتما مغني واسنى وكذا في النهاية إلا في المسئلة الثانية فقال فيها الوجه لا وان لم يكن بينهما
 محرمية لانه في النظر ونحوه كالمحرم وهو اولى من عبد المرأة اذا المالكية أقوى من المالوكية اه واعتمده
 الحلبي وأقره ع ش (قوله وإن لم يكن له حق في الصلاة) اي مع وجود الاقارب ونحوهم على ما تقدم ثم
 وتقدم في الغسل ان الزوج احق من رجال الاقارب سم عبارة البصري هذا لا يلائم ما تقدم نقله له وأقره
 من انه مقدم على الا جانب وجزم به صاحب المغني والنهاية وحيث خفي الغاية ان يقال وان كان مؤخر
 عن الاقارب اه (قوله) وقد يشكك عليه اي على قول المصنف فاولاهم الزوج (قوله انهم لا يعتبرونه)
 اي الوطء مانعا (قوله لكن يسهل ذلك) اي يزيل الاشكال و(قوله انها الخ) اي الواقعة في الخبر كردى

(قوله اذا لا فقه هنا مقدم على الاسن الاقرب) لا يقال تقديم الا فقه على الاسن تقديم بالصفات فينا في قوله
 دون الصفات لا نا نقول قوله دون الصفات المراد فيه الصفات المعتمدة في الصلاة ولم يقدم هنا بل بعكسها
 وعبارة شرح البهجة يقدم هنا الا فقه اي بالدفن على الاقرب والاسن والبعيد كالعلم الفقيه على الاقرب اي
 والاسن اخذنا قبله بالاولى لانه اذا قدم الا فقه على الاسن مع المشاركة في اصل الفقه مع عدم المشاركة
 في اصله بالاولى كاخ غير فقيهو ثم بالعكس ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو مساو
 لما مر ثم اه لكن الذي تقدم ثمة في كلام الشارح ان تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه محل عند
 الاستواء في الدرجة وهذا لا يتقيد بذلك كما تقيد عبارة شرح البهجة المذكورة إلا ان تحمل على ذلك قد
 يقال لا حاجة لقوله والبعيد الفقيه الخ مع ما قبله فتأمل (فرع) تقدم ان قضية كلاهما بل صريحه
 ان الترتيب السابق في الغسل واجب واما هذا الترتيب المذكور في الدفن ففي شرح الروض من جملة
 كلام انه مقتضى كلام الجمهور اه والفرق لا نصح فليتأمل (قوله وإن لم يكن له حق في الصلاة) اي مع
 وجود الاقارب ونحوهم على ما تقدم ثم وتقدم في الغسل ان الزوج احق من رجال الاقارب

بحسب الحاجة لما صح أن دافنيه عليه السلام غلى والعباس والفضل رضى الله عنهم ورواية أنهم كانوا خمسة بزيادة شقران مولا صلى الله عليه وسلم وقثم بن العباس رضى الله عنهم يحتمل أنه عد فيها من ساعد في نقل أو مناولة شيء (١٧١) احتاجوا إليه على أن بعض الحفاظ صحها واقتضى كلامه أنها

وهي يستحب أن يكون عددهم وعدد الغاسلين ثلاثة فأكثر بحسب الحاجة انتهت بصرى (قوله) بحسب الحاجة) أي فلما انتهت الحاجة باثنين مثلا زيد ثالث مراعاة للورتية عش (قوله) في نقل الخ) بلا تنوين (قوله) والشق) عبارة النهاية والمغنى أو غيره اه وهو له ومه اولى (قوله) ويكره الخ) أي ولا ينش معنى (قوله) لنقل الخلف الخ) جملة النهاية والمغنى علة للوضع على اليمين وعلا وجوب توجيه القبلة بقولها تنزيلا له منزلة المصلي ولئلا يتوهم أنه غير مسلم اه (قوله) ومراخ) وقع السؤال في الدرس عمالومات ملتصقان ماذا يفعل هما ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر فصلهما ليوجه كل منهما للقبلة ولأنه بعد الموت لا ضرورة إلى بقائهما ملتصقين ونقل عن بعض الهوامش الصريحة ما يوافق عش وفيه توقف ولو قيل بالافراق لم يبعد (قوله) مستدبرا) أي أو منصرفا (قوله) أو مستلقيا) أي أو منكبيا على وجه شيخنا (قوله) المضطجع) لعلة المستلقى سم أي كما عبر به الشيخ عميرة (قوله) وإن كان رجلاه الخ) أي وإن جعل إخصاه للقبلة ورفعت راسه قليلا كما يفعل بالمحضر عميرة اه وسياق ذلك في كلام الشارح مر أيضا عش (قوله) على الأوجه) اغتمده عميرة والنهاية كما مر عن عش وقال سم ظاهره وإن استقبل بأن رفع رأسه ومقدم بدنه لكن قوله ومرفى المصلي المضطجع الخ يقتضى خلافه اه وقوله يقتضى خلافه فيه نظر ظاهر (قوله) ونش الخ) أي وجوباً والمراد بالغير الثنتين كما قاله الماوردي وهو المعتمد خلافاً لما قاله المراد به الانفجار شيخنا (قوله) أي القبر) أي اللحد أو الشق قول الماتن (ونحوها) أي كطين نهاية (قوله) نحو لبنة) أي كجبر نهاية ومعنى (قوله) إليه) أي إلى نحو اللبنة سم (قوله) دخوها الخ) أي اليد اليمنى أي فيشملها اللفظ نحو لبنة (قوله) ويحتمل عدمه الخ) وهو قضية كلام النهاية والمغنى (قوله) نفخت فيه الروح) أي بلغ أربعة أشهر عش قال شيخنا فان لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستدبار في أمه لأنه لا يجب استقباله حينئذ نعم استقباله اولى اه (قوله) أو كآرة الخ) أي أما المسألة فتراعى لا ما في بطنها عش (قوله) دفنت الخ) قال في الروضة ولا بد من المسلم في مقبرة الكفار ولا كافر في مقبرة المسلمين قال في الخادم لا يجوز أن يجرأ أنه حرام انتهى ولو لم يوجد موضع صالح للدفن الذي غير مقبرة المسلمين ولو أمكن نقله لصالح ذلك هل يجوز دفنه حينئذ في مقبرة المسلمين ولو لم يمكن دفنه إلا في لحد واحد مع مسلم هل يجوز للضرورة فيه نظر ويحتمل الجواز للضرورة لأنه لا سبيل إلى تركه من غير دفن فليحذر سم على المنهج ويقال مثله في المسلم الذي لم يتيسر دفنه إلا مع الذميين عش (قوله) وجعل ظهرها الخ) أي وجوباً بانهائية ومعنى (قوله) ليتوجه) أي الجنين للقبلة نهاية قول الماتن (ويسد فتح اللحد) وكذا غيره (قوله) بلبن) أي طوب لم يحرق نهاية ومعنى قال عش قوله ويسد أي وجوباً وقوله بلبن أي ندبا (فرع) لو وضع الميت في القبر في غير لحد ولا شق واهيل التراب على جثته فالوجه تحريم ذلك ثم رأيت مرافق بحرمة ذلك (فرع) لو لم يوجد إلا لبن لغائب هل يجوز أخذه كما في الاضطرار لا يبعد الجواز إذا توقف الواجب عليه سم على المنهج اه (قوله) بنحو كسر لبن) عبارة شرح المنهج بكسر لبن وطین او نحوهما اه قال البجيرمي قوله وطین به عن ابن اللين وحده لا يكفي ولا يندب الاذان عند سدده خلافاً لبعضهم بما روى اه (قوله) اتباعاً إلى قوله وظاهر في المغنى وإلى قول الماتن ثم بهال في النهاية إلا قوله بأن كان إلى وقوع (قوله) غيره) أي

الافضل (ويوضع في اللحد) أو الشق (على يمينه) ندبا كالاضطجاع عند النوم ويكره على يساره (للقبلة) وجوباً بالنقل الخلف له عن السلف ومر في المصلي المضطجع انه يستقبل وجوباً بمقدم بدنه ووجهه فليأت ذلك هنا إذ لا فارق بينهما فان دفن مستدبرا أو مستلقيا وإن كانت رجلاه إليها على الأوجه حرم ونش ما لم يتغير كما يأتي (ويسند) ندبا في هذا والأفعال المعطوفة عليه (وجهه) ورجلاه (إلى جداره) أي القبر ويتجافى بياقيه حتى يكون قريباً من هيئة الراكع لئلا ينكب (و) يسند (ظهره بلبنة) طاهرة (ونحوها) لتتمعه من الاستلقاء على قفاه ويجعل تحت راسه نحو لبنة ويقضى بخذه اليمين بعد تنحية الكفن عنه إليه أو إلى التراب ليكون بهيئة من هو في غاية النذل والافتقار وصح أنه عليه السلام كان عند النوم يضع خده اليمين على يده اليمنى فيحتمل دخولها في نحو اللبنة ويحتمل عدمه لأن النذل فيها هو من جنس اللبنة أظهر ولومات صغير أسلم

(قوله) ويكره على يساره) كذا مر (قوله) في الماتن للقبلة) هذا للمسلم فلا يجب الاستقبال بالكافر بل يجوز الاستقبال به والاستدبار شرح مر (قوله) ومرفى المصلي المضطجع) لعلة المستلقى وإن كانت رجلاه إليها على الأوجه ظاهره وإن استقبل بأن رفع راسه ومقدم بدنه لكن قوله ومرفى المصلي المضطجع الخ يقتضى خلافه (قوله) إليه) أي إلى نحو اللبنة (قوله) نفخت فيه الروح) أي كما يفديه الأسنوي قال وإن كان قبله دفنت أمه كنفساء أهلها لأن دفنه حينئذ لا يجب فاستقباله اولى واعتمد ذلك كله في شرح الروض وبسط رد ما عارض

دفن بمقابر الكفار لأجرام أحكامهم الدينية عليه ومن ثم لم يصل عليه كما مر أو كآرة بيطنهما جنين نفخت فيه الروح ميت مسلم دفنت بين مقابر ناوم مقابرهم وجعل ظهرها للقبلة ليتوجه لأن وجهه إلى ظهرها (ويسد فتح) بفتح فسكون (اللحد بلبن) بأن يبنى به ثم يسد ما بينه من الفرج بنحو كسر لبن اتباعاً لما فعل به عليه السلام ولأنه أبلغ في صيانة الميت عن النش ومنع التراب والهوام والكالبين في ذلك غيره وآثرة

لأنه المأثور كما تقرر وظاهر صنيع المتن أن أصل سد اللحد مندوب كسابقه ولا حقه فتحوز إهالة التراب عليه من غير سد به صرح غير واحد
لكن بحث غير واحد وجوب السد كما (١٧٢) عليه الاجماع الفعلي من زمنه عليه السلام إلى الآن فتحرم تلك الإهالة لما فيها من الأضرار

وهناك الحرمة وإذا حرما
مادون ذلك ككبه على
وجهه وحمله على هيئة مزرية
فهذا أولى اه ويجرى
ما ذكر في تسقيف الشق
وفي الجواهر لو أنهدم القبر
تخير الولي بين تركه
وإصلاحه ونقله منه إلى
غيره اه ووجهه انه يغتفر
في الدوام مالا يغتفر في
غيره وألحق بانهدامه انهار
ترابه عقب دفنه وواضح
ان الكلام حيث لم يخش
عليه سبع أو يظهر منه
رجح والإوجب لإصلاحه
قطعا (ويخو من دناء) إلى
القبر بأن كان على شفيره
كما نص عليه ووقع في
الكفاية انه يسن لكل
من حضر وقد يجمع بحمل
الاول على التاكيد (ثلاث
حشيات تراب) بيده جميعا
من قبل رأس الميت
الاتباع وسنده جيد
ويقول في الاولى منها
خافناكم وفي الثانية وفيها
نعيدكم وفي الثالثة ومنها
نخرجكم تارة أخرى
(تنبيه) بين بالجمع بين
يخو وحشيات المناسب
ليحسبوا ليحسبوا انه سمع حشا
يخو حشوا وحشوات
وحش يحش حشيا
وحشيات والثاني أفصح
(ثم) بعد حش الحاضرين
كذلك ويظهر ذنب

كالطين نهاية ومعنى (قوله) لأنه المأثور الخ) ونقل المصنف في شرح مسلم أن اللينيات التي وضعت في قبره
عليه السلام تسع نهاية ومعنى أي فيندب كون اللينيات تسعا شيخنا (قوله) لكن بحث غير واحد وجوب السد
الخ) هو الصواب ويحمل المتن على ما إذا لم يترتب على ترك السد وصول التراب للميت على وجه يعد أزارا سم
أقول هذا الحمل من الحمل على المحال العادى قوله مر فهذا أولى الخ ظاهره وان لم يصل التراب إلى جسد الميت
للعلة المذكورة ولو قيل بأن محل ذلك حيث كان يصل التراب إلى جسده وأما إذا لم يصله فلا يحرم ذلك
لم يكن بعيدا ثم رابت عبارة شيخنا الزبدي وأما أصل السد فواجب ان أدى عدمه إلى إهالة التراب عليه وإلا
فمندوب اه وعلى هذا يحمل قول الشارح مر في غير هذا الكتاب ان السد مندوب عش وتقدم ما في
ذلك الحمل (قوله) ما ذكر) أي في المتن والشرح (قوله) عقب دفنه) أي فلو انهار قبل تسوية القبر وسده
وجب إصلاحه فليؤنى وبر ماوى اه يجزى (قوله) وجب إصلاحه الخ) أي او نقله اخذنا من بصرى
قول المتن (ويخو الخ) أي بعد سد اللحد عش (قوله) ووقع في الكفاية انه يسن لكل من حضر) أي
الدفن وهو شامل للمعيد ايضا واستظهره العراقي وهو المعتمد على انه يمكن الجمع بينهما بحمل الاول على
التاكيد نهاية وكذا في المعنى لإقوله على انه يمكن الخ قال عش قوله مر وهو شامل للمعيد الخ أي وللنساء
أيضا ومعلوم أن محله حيث لم يؤدقربها من القبر إلى الاختلاط بالرجال اه (قوله) بيده جميعا) أي وان
كانت المقبرة منبوشة وهناك زطوبه عش قول المتن (ثلاث حشيات تراب) أي من تراب القبر نهاية ومعنى
قال عش ولعل أصل السنة يحصل بغير ترابه ايضا سم على المنهج وبقي ما لو فقد التراب فهل يشير إليه بيده
أم لا فيه نظر والاقرب الثاني وينبغي الاكتفاء بذلك مرة واحدة وان تعدد المدفون (قائدة) وجد
بخط شيخنا الإمام تقي الدين العلوى عن خط والده قال وجدت ما مثاله حديثي الفقيه أبو عبد الله محمد
الحافظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال من اخذ من تراب القبر حال دفن بيده أي حال إرادته وقرأ انا انزلنا
في ليلة القدر سبع مرات وجعله مع الميت في كفنه أو قبره لم يعذب ذلك الميت في القبر انتهى علقمى وينبغي
اولوية كون التراب في القبر إذا كانت المقبرة منبوشة لا في الكفن لنجاسته اه (قوله) ويقول في الاولى
الخ) زاد المحب الطبري فيها اللهم لقنه عند المسئلة حجته وفي الثانية اللهم افتح ابواب السماء لوجهه وفي الثالثة
اللهم جاف الارض عن جثتيه نهاية قال عش قوله حجته أي ما يحتاج به على صحة إيمانه وإطلاقه يشمل ما لو لم
يكن الميت ممن يسئل كالطفل وإطلاقه يشمل ايضا ما لو قدم الآية على الدعاء أو آخرها وينبغي تقديم الآية
على الدعاء أخذنا من قوله زاد المحب الخ اه (قوله) والثاني أفصح) وفي كلام المختار والمحلى ما يقرر بأن
الأفصح الاول عش (قوله) ثم بعد حش الحاضرين الخ) مقتضاه انتظار حش جميعهم وفيه بعد عند
كثرتهم جدا فتوفيته المبادرة فليتمأمل بصري (قوله) كذلك) أي ثلاث حشيات التراب قال النهاية والمعنى
ولما كان الإهالة بعد الحش لأنه لا بعد عن وقوع اللينيات وعن تاذي الحاضرين بالغبار اه (قوله) أي يردم
أي يصب التراب على الميت اية (قوله) مثالا الخ) عبارة النهاية والمعنى بفتح الميم جمع مسحاة بكسر ها وهي
آلة تنسح الارض بها ولا تكون إلا من حديد بخلاف المجرفة قاله الجوهري والميم زائدة لأنها مأخوذة
من السحر أي الكشف وظاهر ان المراد هنا هي أو ما في معناها وحكمة ذلك اسراع تكميل الدفن اه
(قوله) إذهي الخ) لا يظهر هذا التعليل (قوله) بخلاف المجرفة) أي فانها تكون من الحديد ومن غيره عش
(قوله) على ترابه) أي القبر معنى (قوله) أي ان كفاه الخ) أي وان لم يرفع ترابه شبرا ولا وجه كما قال شيخنا
به عليه (قوله) لكن بحث غير واحد وجوب السد الخ) هو الصواب ويحمل المتن على ما إذا لم يترتب على ترك
السد وصول التراب للميت على وجه يعد أزارا (قوله) ووقع في الكفاية انه يسن لكل من حضر) هو
المعتمد شرح مر (قوله) في المتن ثلاث حشيات) انظر لو تعذر الحش فهل تطلب الإشارة إليه بيده فيه نظر

الفورية كما يفهمه التعليل الآتي خلاف ما تقتضيه ثم (يهال) أي يردم والاولى كونه (بالساحي)
مثلا لأنه أسرع لتكميل الدفن إذهي جمع مسحاة بالكسر ولا تكون إلا من حديد بخلاف المجرفة ولا يزداد على ترابه أي ان كفاه ثلاثا بعظم شخصه

(ويرفع) القبر ان لم يخش نبشه من نحو كافر او مبتدع او سارق (شبر فقط) تقريرا ليعرف (١٧٣) فيزار ويحترم وضح ان قبره ^{صلى الله عليه وسلم}

رفع نحو شبر فان اجتبيح في رفعه شبر التراب اخره زيد عليه كما بحث (والصحيح ان تسطيحه اولى من تسنيمه) لما صرح عن القاسم ابن محمد ان عمته عائشة رضی الله عنهم كشفت له عن قبره ^{صلى الله عليه وسلم} وقبر صاحبيه فاذا هي مسطحة مبطوحة يبطحاء العرصة الحمراء ورواية البخاري انه مسنم حملها البيهقي على ان تسنيمه حادث لما سقط جداره واصلح زمن الوليد وقبل عمر ابن عبد العزيز رضی الله عنه وكون التسطيح صار شعار الروافض لا يؤثر لان السنة لا تترك لفعل اهل البدعة لها (ولا يدفن اثنان في قبر) اي لحد او ثقب واحد من غير حاجز بناء بينهما اي يندب ان لا يجمع بينهما فيه فيكره ان اتحد نوعا او اختلافوا لاحتلال كخشيتين اذا كان بينهما محرمية او زوجية او سببية ولا حرم فالتن في كلامه للسكراه تارقوا الحرمه اخرى وما في المجموع من حرمة بين الام وولدها ضعيف ويحرم ايضا ادخال ميت على اخر وان اتحد اقبل بلى جميعه اي العجب الذنب فانه لا يبلى كما مر على انه لا يحس فلذا لم يستنوه ورجع فيه لاهل الخبرة بالارض ولو وجد عظمة قبل كال الحفر طمه وجوبا

ان زاد لهذا معنى ويأتى في الشرح مثله قول المتن (ويرفع الخ) أي ندبا نهاية ومعنى (قوله ان لم يخش) إلى قوله من غير حاجز في النهاية والمعنى الا قوله ورواية البخاري إلى وكون التسطيح الخ (قوله ان لم يخش نبشه الخ) أي وإن خشي من ذلك فلا يرفع نهاية ومعنى قال ع ش هل ذلك واجب او مندوب وينبغي ان يكون ذلك واجبا اذا غلب على الظن فعلم به ذلك اه (قوله من نحو كافر الخ) أي كمدو نهاية ومعنى قول المتن (شبر الخ) أي فلوزاد عليه كان مكروها ع ش (قوله زيد عليه) أي ولو من المقبرة المنبوشة ع ش (قوله كما بحث) عبارة النهاية كما بحثه الشيخ وهو ظاهر بل قد يحتاج للزيادة كان سفته الريح قبل إتمام حفرة او قل تراب الارض لكثرة الحجارة اه قول المتن (أن تسطيحه) أي جعله مسطحا مستويا به سطح (أولى من تسنيمه) أي جعله مسنما كالجلون على هيئة سنام البعير شيخنا (قوله وكون التسطيح الخ) رد لدليل المقابل (قوله لان السنة لا تترك الخ) اذ لو روعى ذلك لادى إلى ترك سنن كثيرة ومعنى قول المتن (فلا يدفن اثنان الخ) وينبغي ان يلحق بهما واحد وبعض بدن اخر (فرع) لو وضعت الاموات بعضهم فوق بعض في لحد او فسقية كما توضع الامتعة بعضها على بعض فهل يسوغ النش حينئذ ليوضعوا على وجه جائزان وسع المكان ولا يقولوا محل اخر الوجه الجواز بل الوجوب وفاقا لم رسم على المنهج اه ع ش (قوله اي يندب الخ) وفاقا للشيخ الاسلام وخالفا للنهاية والمعنى ومن تبعها عبارة الاول ولا يدفن اثنان في قبر ابتداء بل يفرد كل ميت بقبر حالة الاختيار للاتباع ذكره في المجموع وقال انه صحيح فلودفنها ابتداء فيه من غير ضرورة حرم كما فتى به الوالدرحمه الله تعالى وإن اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلف وكان بينهما محرمية ولو أجمع ولدها ولو كان صغيرا او بينهما زوجية او مملوكة كما جرى عليه المصنف تبعا للرسخى اه (قوله فيكره الخ) والمعتمد التجريم حيث لا ضرورة مطلقة ابتداء ودواما وإن كان هناك محرمية واتحد الجنس لان العلة في منع الجمع التأذى لا الشهوة شيخنا وبجري (قوله أو سببية) قيده في شرح الارشاد الصغير بموت الرقيق او لا بخلاف عكسه لا تنقله للوارث سم (قوله وما في المجموع الخ) افتى بما فيه شيخنا الشهاب الرملي و (قوله بين الام وولدها) أي وبين الرجلين والمرأتين سم (قوله ويحرم أيضا الخ) اعتمده النهاية والمعنى ثم قالوا علم من تعلم ذلك هتك حرمة منة نبش قبر له لحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثاني إن لم يظهر له راحة اذ لا هتك للاول فيه وهو ظاهر وإن لم يتعرضوا له فبأظم اه وأقره سم قال ع ش قال سم على المنهج وكما يحرم نبش القبر للدفن يحرم فتح الفسقية للدفن فيم إن كان هناك هتك لحرمه من بها كان تظهر راحته كأن كان قريب عبد الدفن وكذا إن لم يكن هناك هتك إلا الحاجة كان لم يتيسر له مكان مر اه ثم ذكر كلاما يعطى قوته ان ما ذكر بجري في حق السكفار ايضا حتى يحرم علينا دفن ذميين في لحد واحد بلا ضرورة (فرع) لو شك في ظهور الراحة وعدمها هل يحرم أم لا فيه نظر والا قرب أن يقال أن قرب زمن الدفن جرم ولا فلا اه (قوله ادخال ميت على اخر الخ) وفي الرابدى ومحل تحريمه عند عدم الضرورة اما عندها فيجوز كافي الابتداء رملي اه ع ش (قوله قبل بلى جميعه) أفهم جواز النش بعد بلى جميعه ويستثنى قبر عالم مشهور او ولي مشهور فيمتنع نبشه مطلقا مر اه سم (قوله على انه الخ) أي عجب الذنب (قوله ويرجع فيه) أي في البلى (قوله نحاه) أي نحى العظم من

(قوله أو سببية) قيده في شرح الارشاد الصغير بموت الرقيق أو لا بخلاف عكسه لا تنقله للوارث (وما في المجموع ضعيف) افتى بما فيه شيخنا الشهاب الرملي (قوله من حرمة بين الام وولدها) وبين الرجلين والمرأتين (قوله ويحرم أيضا ادخال ميت على آخر) علوه هتك حرمة منة نبش قبر له لحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثاني إن لم تظهر له راحة اذ لا هتك للاول فيه وهو ظاهر وإن لم يتعرضوا له فبأظم اه علم شرح مر (قوله قبل بلى جميعه) أفهم جواز النش بعد بلى جميعه ويستثنى قبر عالم مشهور أو ولي مشهور فيمتنع نبشه مطلقا مر (قوله بان كثر الموتى) ينبغي الاكتفاء بالعسر وإن لم يكثر الموتى وإن

مالم يحتج اليه أو بعده نحاه ودفن الآخر فان ضاق بأن لم يمكن دفعه إلا عليه فظاهر توهم نحاه حرمة الدفن هنا حيث لا حاجة

القبر بأن يجعله في جانب أو في موضع آخر كرى وحلبى وزيدى (قوله) وليس يبعد (الخ) ظاهره الحرمة وإن وضع بينهما حائل كالمرفس على العظام رمل ثم وضع عليه الميت فليراجع عش أقول قد يوافق ذلك الظاهر قول شيخنا ويحرم جمع عظام الموتى لدفن غيرهم وكذا وضع الميت فوقها (قوله) بان كثر إلى قوله وعلم بما مر في النهاية والمغنى إلا أنهم اعبر بالكاف بدل الباء بان كثر (قوله) بان كثر الموتى) ينبغي إلا كنفاء بالعسر وإن لم يكثر الموتى وإن يكون من العسر ما لو كان لو أفرد كل ميت بقبر تباعدت قبورهم بحيث تشق زيارتهم بان لم يتيسر مواضع متقاربة سم وفيه نظر والظاهر ما في عش مما نصه فتى سهل أفراد كل واحد لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتيد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو غيره ولو كان بعيدا وجب حيث كان بعد مقبرة للبلد ويسهل زيارته وغايته تعدد التراب وإى مانع منه وليس من الضرورة ما جرت به العادة في مصر نأمن الاحتياج لدرهم تصرف للتكلم على التربة في مقابلة التمكن من الدفن لانه صار من مؤن التجهيز على انه قديم يمكن الاستغناء عنه بالدفن في غير ذلك الموضع (قوله) اولم يوجد (إلا كفن الخ) أى ويجعل بينهما حاجز ندبا أخذنا بما أتى عش (قوله) فأكثر الخ) أى بحسب الضرورة نهاية ومغنى (قوله) ويجعل الخ) من كلام الشارح (قوله) حاجز تراب) أى ونحوه كاذخر بحيرى (قوله) وهذا الحجز مندوب الخ) أى وإن لم يكن مس ولا واجب برماوى أى بحيرى (قوله) وإن اختلف الجنس الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو اتحد الجنس (قوله) فجعل الغاية اتحاد الجنس وذلك لاختلاف الملاحظة فانه قد يلحق بالجنس محل الحاجة عند الاختلاف واما عند الاتحاد فينبغى ان لا يتدب فاشار إلى نفيه وقد يلحق آخر ان محل التدب عند الاتحاد اما عند الاختلاف فينبغى الوجوب فاشار الشارح إلى رده ثم رأيت في الروضة ما يشعر بخلاف في طلب الحاجز عند اتحاد الجنس وفي الغرر احتمال بالوجوب عند اختلاف الجنس فكل من الفريقين اشار إلى ردا عند الخلافين بصرى أقول ويمكن الجمع بحمل التدب على ما إذا لم يكن مس والوجوب على خلافه كما مر عن البرماوى ولقول الشوبرى عن شرح المشكاة ولا يلزم من ذلك أى الجمع في كفن واحد تماس عورتهم لا مكان ان يحجز بينهما باذخر ونحوه (قوله) بما يقدم به فى الامامة) أى للسابق في قول المصنف الجديد أن الولي أولى بامامتها فيقدم الاب الخ كما يصرح بذلك قول النهاية والمغنى وهو أى الفصل الاحق بالامامة (قوله) وقال سم كان المراد ما يقدم به إلى الامام المذكور في شرح قول المصنف السابق وتجاوز على الجنائز صلاة فليحرر فان ظاهر العبارة خلاف ذلك (قوله) (إلا) أى بان اختلف النوع شم (قوله) نخشى الخ) وهل التقديم في الخنثيين بما يقدم به عند اتحاد النوع او بتخير مطلقا فيه نظر سم والا قرب الاول كما أتى عن عش ما يؤيده (قوله) نعم يقدم اصل الخ) أى وإن علا حتى يقدم الجد ولو من قبل الام وكذا الجدة قاله الاستوى فيقدم اب على ابنه وإن سفل وكان افضل منه لحرمة الابوة وقوام على بنت كذلك نهاية ومغنى (قوله) فيقدم ابن على أمه) وهل يقدم الخنثى على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الام لان الاصل عدم الذكورة فيه نظر سم على حج والا قرب الثاني لان الاصل حقيقة واحتمال الذكورة مشكوك فيه عش (قوله) مما مر) أى في شرح وتجاوز على الجنائز صلاة (قوله) (إلا ما استثنى) تبع فيه شرح الروض وظاهره انه إذا سبق وضع المرأة مثلاً في اللحد نحت للذكر ولا يخلو عن إشكال ويتجه خلافه مر

يكون من العسر ما لو كان لو أفرد كل ميت بقبر تباعدت قبورهم بحيث تشق زيارتهم بأن لم يتيسر مواضع متقاربة (قوله) ويجعل بينهما حاجز تراب) كيف يتأتى في صورة الكفن الواحد (قوله) بما يقدم به فى الامامة) كان المراد ما يقدم به إلى الامام المذكور في شرح قول المصنف السابق وتجاوز على الجنائز صلاة ويؤيده قول الرافعى فيقدم الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة فليحرر فان ظاهر العبارة خلاف ذلك (قوله) (إلا) أى بأن اختلف النوع (قوله) نخشى فامرأة) وهل التقديم في الخنثيين بما يقدم به عند اتحاد النوع او بتخير مطلقا فيه نظر (قوله) فيقدم ابن على أمه) هل يقدم الخنثى على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الام لان الاصل عدم الذكورة فيه نظر (قوله) وانهم لو تربوا لم ينح الاسبق الخ) ذكر في شرح الروض ان هذا هو

وليس يبعد لان الابداء هنا أشد (إلا لضرورة) بان كثر الموتى وعسر أفراد كل ميت بقبر أو لم يوجد إلا كفن واحد فلا كراهة ولا حرمة حينئذ في دفن اثنين فأكثر مطلقا في قبر واحد لانه ^{كأنه} ^{مستثنى} كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب ويقدم أقرؤهما للقبلة ويجعل بينهما حاجز تراب وهذا الحجز مندوب وإن اختلف الجنس على الاوجه كتقديم الافضل المذكور في قوله (فيقدم) في دفنهما إلى القبلة (أفضلهما) بما يقدم به فى الامامة عند اتحاد النوع وإلا فيقدم رجل ولو مفضولا فصبى خنثى فامرأة نعم يقدم أصل على فرعه من جنسه ولو أفضل لحرمة الابوة أو الامومة بخلافه من غير جنسه فيقدم ابن على أمه لفصلية الذكورة وعلم مما مر أنه لو استوى اثنان أقرع وأنهم لو تربوا لم ينح الاسبق المفضول إلا ما استثنى (ولا يجلس على القبر)

اه سم عبارة ع ش قال في شرح البيهجة كشرح الروض والظاهر ان ما مر في الصلاة على الميت من انهم
 اذا تساوا في الفضيلة يقرع بينهم وانهم اذا تربعوا لا ينبغي الاسبق وإن كان مفضو لا لا ما استثنى يأتي
 هنا وأن ما ذكرهنا من استثناء الاب والام يأتي هناك ايضا انتهى وقد سئل مر عن هذا الكلام وانه يدل على
 انه اذا سبق وضع احد هما في اللحد لا ينبغي إلا فيما استثنى فيجى ويؤخر فاني ان المراد ذلك وقال لا يجوز تاخير
 من وضع اول في اللحد لغيره وإن كان اثني وذلك الغير اياه لانه بسبقه استحق ذلك المكان فلا يؤخر عنه قال
 وإنما المراد السابق بالوضع عند القبر فلا يؤخر عنه السابق ويقدم غيره بالوضع على شفير القبر ثم اخذه ووضع
 في اللحد ولا إلا فيما استثنى فليتامل اه وانظر لو دفن ذميان في لحد هل يقدم إلى جدار القبر اخفهما كفرا
 وعصيانا سم على المنهج اقول القياس نعم اه (قوله الذي لمسلم الخ) عبارة المعنى المحترم اما غير المحترم كقبر حربي
 ومردود زنديق فلا يكره ذلك وإذا مضت مدة يتيقن انه لم يبق من الميت في القبر شيء اى سوى عجب الذنب فلا
 بأس بالانتفاع به ولا يكره المشي بين المقابر بالنعل على المشهور اه زاد النهاية والظاهر انه لا حرمة لقبر الذى
 في نفسه لكن ينبغي اجتنابه لاجل كلف الاذى عن احبايهم إذا وجدوا ولا شك في كراهة المسك في مقابرهم
 اه قال ع ش قوله لم يكره ذلك اى الجلوس والوطء وينبغي عدم جرمة البول والتغوط على قبرهم لعدم
 حرمة ولا عبرة بتأذى الاحياء وقوله لم يكره المشي بين المقابر بالنعل اى ما لم يكن متنجسا بتجاسة رطبة
 فيحرم من مشى به على القبر اما غير الرطبة فلا وقوله لكن ينبغي اجتنابه اى وجوب البول والغائط وندبا
 في نحو الجلوس اه ع ش (قوله ولو مهدرا كحارب) وزان محصن وتارك صلاة بشرطه (قوله ولا يستند
 اليه) اى بظهوره (ولا يتكأ عليه) اى يجنبه فاما متغيران حفى (قوله وظاهر) إلى المتن اقره الشوبرى
 وع ش (قوله ويحتمل إلحاق ما قرب منه الخ) التعليل بالاحترام يقتضى ترجيح هذا الاحتمال ولولم تطلق
 عليه المحاذاة بصرى (قوله احتراماً) إلى قوله وبحث الخ في المعنى إلا قوله ويحتمل إلى اما تعزيتها وقوله
 ضعيف وكذا في النهاية إلا ما ذكر وما انبه عليه (قوله إلا ضرورة) المراد بالضرورة ما يشتمل الحاجة
 (قوله بان المراد) اى بالجلوس في الخبرو (قوله القعود عليه الخ) اى وهو حرام بالاجماع نهاية ومغنى
 (قوله لقضاء الحاجة اى للبول والغائط نهاية قول المتن) كقبره منه حيا) نعم لو كان عادته معه البعد
 وقد اوصى بالقرب منه قرب منه لانه حقه كالأذن له في الحياة قاله الزركشى اما من كان يها به في حال حياته
 لسكونه جبارا كالولاية الظلمة فلا عبرة بذلك نهاية ومغنى (قوله احتراماً له) يؤخذ منه كراهة ما عليه
 عامة زوار الاولياء من دقهم التوايت وتعلقهم بها ونحو ذلك والسنة في حقهم التاديب في زيارتهم وعدم
 رفع الصوت عندهم والبعد عنهم قدر ما جرت به العادة في زيارتهم في الحياة تعظيمهم واما كراما ع ش
 (قوله وتقبيله) اى تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الاعتاب عند الدخول لزيارة الاولياء نهاية ومغنى
 (قوله بدعة الخ) نعم إن قصد بتقبيل اضرحتهم التبرك لم يكره كما افق به الوالد رحمه الله فقد صرحوا
 بانه إذا عجز عن استلام الحجر يسر ان يشير بعصاوان يقبلها وقالوا اى اجزاء البيت قبل لحسن نهاية قال
 ع ش قوله لم بتقبيل اضرحتهم ومثلها غيرها كالا عتاب وقوله فقد صرحوا الخ اى في قياس عليه ما ذكر وقوله
 بانه إذا عجز الخ يؤخذ من هذا ان محلات الاولياء ونحوها التي تقصد زيارتها كسيدي احمد البدوي إذا حصل
 فيها زحام يمنع من الوصول إلى القبر او يؤدى إلى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب من القبر بل يقف في محل

الذى اسلم ولو مهدرا فاما
 يظهر ولا يستند اليه ولا
 يتكأ عليه وظاهر أن المراد
 به محاذى الميت لا ما اعتيد
 التحويط عليه فانه قد يكون
 غير محاذ له لاسيما في اللحد
 ويحتمل إلحاق ما قرب
 منه جدا به لانه يطلق
 عليه عزفا انه محاذ له (ولا
 توطأ) إحتراما له إلا
 لضرورة كان لم يصل لقبر
 ميتة وكذا ما يريد زيارته
 ولو غير قريب فيما يظهر
 أو لا يتمكن من الحفر إلا
 به والنهي في هذه كلها
 للكرهية وقال كثيرون
 للحرمة واختير لخبر مسلم
 المصرح بالوعيد عليه
 لكن اولوه بأن المراد
 القعود عليه لقضاء الحاجة
 (ويقرب) ندبا (زائره) من
 قبره (كقبره منه) إذا
 زاره (حيا) إحتراما له
 والتزام القبر أو ما عليه
 من نحو تابوت ولو قبره
 صلى الله عليه وسلم بنحو
 يدهو وتقبيله بدعة مكروهة
 قبيحة (والتعزية) بالميت
 وألحق به

وسيد ومولى ولو صغيرا
نعم الشابة لا يعزى لها لانحو
محرم أى يكره ذلك كابتدائها
بالسلام ويحتمل الحرمة
وكلامهم اليها أقرب لأن
فى التعزية من الوصلة
وخشية الفتنة ما ليس فى
مجرد السلام اما تعزيتها
فلا شك فى حرمتها عليها
كسلامها عليه وذلك لخبر
ضعيف من عزى مصابا فله
مثل أجره وفى خبر لابن
ماجه انه يكى حل الكرامة
يوم القيامة وبحث بعضهم
أنه لا يسن لأهل الميت
تعزية بعضهم لبعض وفيه
نظر ظاهر لمخالفته للمعنى
وظاهر كلامهم والافضل
كرنها (قبل دفنه) ان رأى
متمم شدة جزع ليصبرهم
ولما فبعده لاشتغالهم
بتجهيزه (و) تمتد (بعده
ثلاثة أيام) تقريبا لسكون
الحزن بعدها غالبا ومن ثم
كرهت حينئذ لانها تجدد
وابتداؤها من الدفن كفى
المجموع واعترضه جمع بان
المنقول انه من الموات هذا
ان حضر المعزى والمعزى
وعلم وإلا فن القدم أو
بلوغ الخبر وكغائب نحو
مريض أو محبوس ويكره
الجلوس لها وهى الامر
بالصبر والحمل عليه بوعده
الاجر والتحذير من

يستمكن من الوقوف فيه بلامشقة وبقرا ما تيسر ويشير بيده أو نحوها إلى الولي الذى قصد زيارته أى ثم قبل
ذلك اه ع ش واعتمد شيخنا ذلك أى ما تقدم عن النهاية وع ش وقال البصرى بعد ذكر كلام النهاية المتقدم
وذكر السيوطى فى التوشيح على الجامع الصغير انه استنبط بعض العلماء العارفين من تقبيل الحجر الاسود
تقبيل قبور الصالحين انتهى اقول فى الاستنباط المذكور مع صحة النهى عما يشعر بتعظيم القبور توقف ظاهر
ولو سلم فينبغى لمن يقتدى به ان لا يفعل نحو تقبيل قبور الاولياء فى حضور الجلاء الذين لا يميزون بين التعظيم
والتبرك والله أعلم (قوله مصيبة نحو المال) أى ولو هرة شيخنا ويجزى قول المتن (سنة) أى فى الجملة وكدة
وخرج بقولنا فى الجملة تعزية الذى بذى فانها جائزة لا مندوبة مغنى ونهاية (قوله لكل من يأسف عليه الخ)
وتندب البداء باضعفهم عن حمل المصيبة مغنى وشيخنا (قوله ولو صغيرا) أى له نوع تمييز وبين بعض الهواهش
الصحيحة ونسن المصاحفة هنا ايضا انتهى وهو قريب لان فيها جبر الالهل الميت وكسر السورة الحزن بل هذا
اولى من المصاحفة فى العيد ونحوه وتحصيل سنة التعزية بمرة واحدة فلو كررها هل يكون مكروها لما فيه من
تجديد الحزن أم لا فيه نظر وقديقال مقتضى الاقتصار فى الكراهة على ما بعد الثلاثة أيام عدم كراهة
التكرير فى الثلاثة سببا اذا وجد عند أهل الميت جزع عليه ع ش وهو ظاهر وان قال شيخنا بكرهه
التكرار فيها (قوله لا نحو محرم) عبارة المغنى والنهاية إلا محارمها وزوجها وكذا من الحق بهم فى جواز النظر
كما يحبه شيخنا اه اى كعبدها ع ش (قوله أى يكره ذلك) وكذا يكره رد الا جانب عليها اذا عزت شيخنا (قوله
ويحتمل الحرمة الخ) ذكر فى شرح العباب ان الاسنوى اخذ الحرمة من كلام ابى الفتوح سم عبارة البصرى
يتأمل فيه أى فى الاحتمال المذكور وفى مستنده وتعليقه فان التعزية حال اشتغال القلب عادة من الطرفين
خالية عن دواعى الفتنة والحصر فى كلامهم يجوز ان يكون للتدب والمشرعية الذى يقتضيه السياق لا للجواز
اه وقوله فان التعزية الخ فى عموم وجوده باطنا ايضا تأمل (قوله اما تعزيتها له) أى الاجنبى (فلا شك فى
حرمتها عليها) وكذا ردها على الاجنبى المعزى بنحو تقبيل الله منك حرام سم وع ش وشيخنا (قوله كلامها
الخ) قضية القياس على السلام انها لو كانت مع جمع من النسوة تحيل العادة ان مثله خلوة عدم الحرمة وهو
ظاهر سببا اذا قطع بانتفاء الرتبة ع ش (قوله وفيه نظر ظاهر الخ) اعتمده ع ش وكذا شيخنا عبارة
ويسن لأهل الميت تعزية بعضهم بعضا كما اجاب به الرملى فيسن للاخ ان يعزى اخاه لان كلامهم مصاب
ويسن كما استظهره ابن حجر اى والنهاية اجابة التعزية بنحو جزاك الله خيرا او تقبل الله منك ومنه قولهم الان
ما احديتمنى لك فى سوء اه (قوله وظاهر كلامهم) بالجر عطفا على المعنى (قوله والافضل) لى قول
المتن ويعزى المسلم فى النهاية والمغنى لا قوله من الدفن إلى من الموات (قوله تقريبا) أى فلا يضرب زيادة بعض
يوم شيخنا لا تذكره (قوله حينئذ) أى بعد الثلاثة أيام فان وقع الموات فى اثناء يوم تم من الرابع ع ش
(قوله بان المنقول انه من الموات) وهو المعتمد بنهاية ومغنى ومنه (قوله هذا ان حضر المعزى الخ) أى وان
بعدت المسافة بينهما فى البلد وينبغى ان مثل البلد ما جاوزوها ع ش (قوله وكغائب نحو مريض الخ)
أى بما يشبهه من اعدار الجماعة وتحصل بالمكاتبة من الغائب ويلحق به الحاضر المعذور بمرض ونحوه وفى
غير المعذور وقفته نهاية (قوله ويكرهه الجلوس لها) عبارة النهاية والمغنى ويكرهه لأهل الميت الاجتماع بمكان
لأن تأييد الناس للتعزية اه قال ع ش وينبغى أن محل ذلك حيث لم يترتب على عدم الجلوس ضرر كنسبتهم
المعزى إلى كراهته لهم حيث لم يجلس لتأييدهم ولا فتنبغى الكراهة بل قد يكون الجلوس واجبا ان غلب على
ظنه لو لم يجلس ذلك اه وفيه وقفة (قوله وهى) أى التعزية اصطلاحا نهاية (قوله الامر بالصبر الخ)
ظاهر ان التعزية إنما تحقق بمجموع ما يأتى والظاهر انه غير مراد فليراجع رشيدى (قوله بالصبر) هو
حبس النفس على كربه يتحملة اولد يذيقه وهو مدح مطلوب ع ش قوله بوعده الاجراى ان كان

ويحتمل الحرمة) ذكر فى شرح العباب ان الاسنوى اخذ الحرمة من كلام أبى الفتوح (قوله اما تعزيتها له)
بنحو تقبيل الله منك وهو نظير ردها سلامه (قوله وابتداؤها من الدفن كفى المجموع) واعترضه جمع بان

(و) حيثئذ يعزى المسلم بالمسلم) اى يقال فى تعزيتة (اعظم الله اجره) اى جعله عظيما بزيادة الثواب والدرجات فاندفع ما جاء عن جمع من كراهته لانه دعاه بتكثير المصائب ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر غير منحصر فى تكثير المصائب كما تقرر قال تعالى ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له اجره اى ان هذا هائلا واه الطبرانى عنه ^{صلى الله عليه وسلم} لما عزى معاذ ابا بن له (تنبيه) وقع للعز بن عبد السلام ان المصائب نفسها لا ثواب فيها لانها ليست من الكسب بل فى الصبر عليها فان لم يصبر كفرت الذنوب اذ لا يشترط (١٧٧) فى المكفر ان يكون كسيما بل قد يكون غير كسب كالبلاء

فالجزع لا يمنع التكفير بل هو معصية اخرى وورد بنقل الاسوى كالرويانى عن الام فى باب طلاق السكران ما يصرح بان نفس المصيبة يثاب عليها لتصريحه بان كلا من المجنون والمرضى المغلوب على عقله ماجور مثاب مكفر عنه بالمرض فحكم بالا جر مع انتفاء العقل المستلزم لاتفاء الصبر ويؤيده خلافا لمن زعم ان ظاهر النصوص مع ابن عبد السلام خبر الصحيحين ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا اذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياهم مع الحديث الصحيح اذا مرض العبد او سافر كتب له مثل ما كان يعمل صحيحا مقيما فقيه انه يحصل له ثواب مماثل لفعله الذى صدر منه قبل بسبب المرض فضلا من الله تعالى وحيث اذا مجموع الحديثين ان فى المصيبة المرض وغيره جزاين اى احدهما لنفسها والاخر للصبر عليها وحيث اذا دفع ما مر انه لا ثواب لامة

مسلم ارشيدى (قوله حيثئذ) اى حين اذ سنت التعزية او حين اذ ارادها قول المتن (ويعزى الخ) بفتح الزاى نهاية قول المتن (اعظم الله اجره الخ) ويستحب ان يبدأ قبله بما ورد من تعزية الخضر اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بموته ان فى الله عزامن كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودركا من كل فائت فبالله فتقوا و اياه فارجو فان المصائب من حرم الثواب مغنى زاد انما به وورد انه صلى الله عليه وسلم عزى معاذ ابا بن له بقوله عظم الله لك الاجر والهمك الصبر ورزقنا و اياك الشكر ومن احسنه كما فى المجموع ان الله ما اخذ له ما اعطى وكل شىء عنده باجل مسمى اه (قوله اى جعله) الى قوله علم ان هذا فى النهاية (قوله ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر) وقد يقال المراد اعظام الاجر هذه المصيبة التى وقعت ولا بد وهذا لا يقتضى طلب مثلها وهو مستفاد من كلام الشارح سم (قوله ان هذا) اى الدعاء المذكور (هنا) اى فى التعزية (قوله لتصريحه) اى الام وكذا الضمير المستتر تخكم (قوله ويؤيده) محل تأمل بصرى ويأتى عنه وعن سم ما يبين به ووجه التأمل (قوله خبر الصحيحين) فاعل يؤيد (قوله من نصب) اى تعب (ولا وصب) اى مرض (قوله لفعله الخ) اى لثوابه هذا اذا كان قوله ثواب مماثل تركيا وصفيا واما اذا كان تركيا اضافة فلا حذف ولا تقدير (وحيث اذا فاد الخ) بما تعجب منه بصرى (قوله وحيث اذا فاد بمجموع الحديثين الخ) يتأمل فيه فان الحديث الاول افاد مجرد التكفير لا الثواب والثانى افاد ثواب ما كان يعمل قبل لا ثوابا على نفس المرض وابن عبد السلام لا يخالف فى التكفير سم زاد البصرى ولك ان تقول ان كلاما من الثواب والعقاب قد يطلق على نعمة ونقمة تصل الى العبد من ربه فى مقابلة كسب يتاسبه وهذا المعنى هو الذى يكثرونه فى الاطلاقات الشرعية وقد يطاق بازاء النعمة والنقمة الواصلان الى العبد من مولا ومنه قوله فى الكسب الكلامية ان له عز وجل انا انابة العاصى وتعذيب المطيع فيجوز ان يكون الواقع فى كلام العز من الاول وفى النص من الثانى فلا تعارض تغير المورد وفى تعليل العز اشعار بانهم ينف مطلق الثواب بل الثواب المنوط بالكسب وفى النص اناطة الثواب بالمرض الذى ليس من الكسب فى شىء فتأمل ههنا لكاجادة الانصاف مغضيا عن ثنية التكلف والاعتساف اه اقول قوله لهما لا ثوابا بالخ ظاهر المنع وما زاده السيد عمر البصرى ناشى عن كمال العلم لكنه مشوب بالتكلف (قوله انه الخ) اى النص (قوله ومثل ذلك لا يتصور فى المجنون) قد يمنع ذلك بانه يتصور فى ابتداء الشرع فى الجنون قبل تمام زوال التمييز سم ولك ان تجيب بعروض بعض افراد الجنون دفعة بلاندرج وبان النص كالصريح فى حصول الاجر لاجل مرض بعد زوال العقل مطلقا (قوله لنفس المصيبة وللصبر) اى ثواب لنفس المصيبة وثواب لآخر للصبر عليها (قوله ومنه) اى من الغير (قوله وان من انتفى) عطف على قوله ان من اصيب الخ (قوله فان كان لعذر كجنون) يقتضى حصول ثواب الصبر ايضا وهو محل تأمل اللهم الا اذا كان شأنه الصبر على المصائب وهو عازم عليه فمحتمل اخذ من الحديث المار

المثقول أنه من الموت هذا هو المعتمد شرح مروا فى شرح الروض عبارة المجموع (قوله ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر غير منحصر فى تكثير المصائب) وقد يقال المراد اعظام اجر هذه المصيبة التى وقعت ولا بد وهذا لا يقتضى طلب مثلها وهو مستفاد من كلام الشارح (وحيث اذا فاد بمجموع الحديثين ان فى المصيبة المرض او غيره جزاين) يتأمل فيه فان الحديث الاول افاد مجرد التكفير لا الثواب والثانى افاد ثواب ما كان يعمل قبل لا ثوابا على نفس المرض وابن عبد السلام لا يخالف فى التكفير (ومثل ذلك لا يتصور فى المجنون) قد يمنع

(٢٣ - شروانى وابن قاسم - ثالث) الكسب وحمل النص على مريض صبر عند ابتداء مرضه ثم استمر صبره الى زوال عقله يرد انه سوى بين المريض والمجنون فى الثواب ومثل ذلك لا يتصور فى المجنون فالحمل المذكور غلط منشؤه الغفلة عما ذكره فى المجنون ثم رايت بعضهم قال عقب هذا الحمل وفيه نظر وكأنه ملح ما ذكرته والحاصل ان من اصيب وصبر حصل له ثوابان غير التكفير لنفس المصيبة وللصبر عليها ومنه كتابة مثل ما كان يعمل من الخير وغير ذلك مما ورد فى السنة وينتهى فى كتابى فى العيادة وان من اتقى صبره فان كان لعذر كجنون فهو كذلك

اوله وجزع لم يحصل له من ذلك الا اربع شئ. فان قلت المقر في المذهب وان اختير خلا له ان من تخلف عن الجماعة لعذر كمرض لا يحصل له ثوابها قلت يتعين حمله على انه (١٧٨) لا يحصل له ثواب الفعل بكاله ضرورة التفاوت بين الفاعل حقيقة وغيره فهو على حد قراءة

بصري وقوله وهو عازم عليه لا يظهر تصويره (قوله اوله وجزع) سكنت عن التكفير فظاهره حصوله مع الجزع كما تقدم عن ابن عبد السلام سم (قوله لم يحصل الخ) فيه وقفة فان قياس الصلاة في المغصوب ان يحصل له ثواب المصيبة ومعصية الجزع (قوله فان قلت) اي معترضا على قول الشارح ومنه كتابة الخ (قوله قلت يتعين حمله) في التعمين كالمحمول نظر ظاهر اذ لا مانع من ظاهر الاحاديث انه يحصل كمال الثواب سم (قوله وما في معناه) اي ونظائر من الاحاديث (قوله ولا شاهد لابن عبد السلام الخ) فيه الشاهد الواضح ما لم يثبت تخصيص بان نفس المرض ونحوه من المصائب يترتب عليها الثواب غير التكفير وقد علمت ان كلا من الحدوثين السابقيين لا دلالة فيهما على ذلك بصري وقوله وقد علمت الخ ما مر ما فيه (عام مخصوص) اي منه دعاء الغير وصدقته ونحو المرض وقول الكردى يعنى مخصوص بغير من اصابته المصيبة بسبب الاجماع اه فيه نظر ظاهر كما يظهر مما مر انفا عن البصري (قوله على ان الخ) متعلق بالاجماع (قوله فيثاب عليهما) فيه نظري في الاول سم ويحاج عنه بان المراد بالانابة على الدعاء حصول خير له بسببه (قوله وقدم المعزى) بفتح الزاى قول المتن (بالكافر) اي الذى نهاية ومغنى (قوله ويضم اليه اما وصبرك الخ) كذا في شرحى الروض والمنهج لكن قضية قول النهاية والمغنى اعظم الله اجر ك وصبرك واخلف عليك او جبر مصيبتك او نحو ذلك الخ ان وصبرك لا بد منه في حصول الندب وانما التردد فيما بعده (قوله فيعين تخلف) اي فيما اذا كان الميت ولدا او نحوه بمن يخلف بدله اسنى عبارة النهاية والمغنى قال اهل اللغة اذا احتمل حدوث مثل الميت او غيره من الاموال يقال اخلف الله عليك بالهمز لان معناه رد عليك مثل ما ذهب منك ولا يخاف عليك اي كان الله خليفة عليك من فقدته اه (ولا يدعوا) الى قول المتن ويجوز البكاء في النهاية والمغنى لا فوله بل قال الاسنوى الى فيقال وقوله فليس الى بل قال شارح (قوله ان احترم) يشمل المؤمن والمعاهد فليراجع (قوله ويعزى الكافر الخ) اي جواز ما لم يرج اسلامه ولا فدية بانهاية ومغنى (قوله لا كحرنى) اي ومرتد نهاية ومغنى (قوله وتسنعزيت الخ) اي الكافر ولو غير محترم نهاية ومغنى قول المتن (غفر الله ما لك الخ) وقدم الدعاء هنا للميت لانه المسلم فكان اولى بتقدمه تعظيما للاسلام والحقى كافر ولا يقال اعظم الله اجر ك لانه لا اجر له نهاية ومغنى قال عرشف السؤل في الدرس عما يقع كثير امن الناس في التعزية من قولهم لا مثى لكم احد في مكروه وقولهم هو قاطع السوء عنكم هل ذلك جائز او حرام لان فيه الدعاء لهم بالبقاء وهو محال والجواب عنه بان الظاهر فيه الجواز لانهم انما يريدون بذلك الدعاء لاهل الميت بعدم تولي الهوم وتراذفها بموت غير الميت الاول بعده قريباته اه (قوله وتباح تعزية كافر محترم الخ) اي لم يرج اسلامه ولا فدية كما مر من الاشارة اليه نهاية ومغنى (قوله بل قال الاسنوى يتجه الخ) ينبغى ان يجرى نظير هذا الكلام في تهية الطعام من جيران اهل الكافر فيقال تباح اذا كان الكافر محترما بل يتجه نده لمن تسن عبادته على بحث الاسنوى فليراجع سم (قوله ولا نقص عددك) بنصبه ورفعها نهاية ومغنى اي مع تخفيف القاف وبشددها مع النصب عرشف (قوله فليس فيه دعاء الخ) فيه شئ. مع قوله اي لتكثير الجزية الخ فتامله سم (قوله بل قال شارح) وهو ان النقيب نهاية ومغنى (قوله بخلاف نحو محارب الخ) ظاهره انه يسن

ذلك بانه يتصور في ابتداء الشرع في الجنون قبل تمام زوال التمييز (قوله اوله وجزع لم يحصل له من ذلك الثوابين شئ) سكنت عن التكفير فظاهره حصوله مع الجزع كما تقدم عن ابن عبد السلام (قوله قلت يتعين حمله الخ) في التعمين كالمحمول نظر ظاهر اذ لا مانع من ظاهر الاحاديث انه يحصل كمال الثواب (قوله فيثاب عليهما) فيه نظري في الاول (قوله قال الاسنوى يتجه الخ) ينبغى ان يجرى نظير هذا الكلام في تهية الطعام من جيران اهل الكافر فيقال تباح اذا كان الكافر محترما بل يتجه نده لمن تسن عبادته على بحث الاسنوى فليراجع (قوله فليس فيه دعاء بدوام كفر) فيه شئ. مع قوله اي لتكثير الجزية الخ فتامله (قوله

الاخلاص تعدل ثلث القرآن وما في معناه ولا شاهد لابن عبد السلام في وان ليس للانسان الا ما سعى لانه عام مخصوص بالاجماع على ان الميت يصل اليه دعاء الغير وصدقته فيثاب عليهما وبغيره كالحديث المذكور (واحسن عزاءك) بالمد اي جعل سلوكك وصبرك حسنا (وغفر لميتك) وقدم المعزى لانه المخاطب وقيل يقدم الميت لانه احوج (و) يعزى المسلم (بالكافر) اي يقال له (اعظم الله اجر ك) ويضم اليه اما (وصبرك) واما وجبر مصيبتك او نحوها واما واخلف عليك فيمن يخلف او وخلف عليك في نحو اب اي كان خليفة عليك ولا يدعو للميت بنحو مغفرة لحرمته (و) يعزى (الكافر) ان احترم لا كحرنى فتعزى تعزيتة على ما قاله الاسنوى والذى يتجه الكراهة نعم ان كان فيها توقيره حرمت حتى لذى وقد تسن تعزيتة ان رجى اسلامه (بالمسلم غفر الله لميتك واحسن عزاءك) وتباح تعزية كافر محترم لمثله بل قال الاسنوى يتجه نده لمن تسن عبادته فيقال له اخلف او خاف الله

عليك ولا نقص عددك اي لتكثير الجزية بهم للمسلمين في الدنيا والفداء لهم بهم في الآخرة تعزية فليس فيه دعاء لدوام كفر بل قال شارح لا يحتاج لهذا التأويل أصلا أى لانه لا يلزم من كثرة العدد كونه بوصف الكفر

وظاهره انه لا تسن تعزية مسلم بميتداو حربي بخلاف نحو محارب وزان محسن وتارك صلاة وإن (١٧٩) قتل حدا (ويجوز البكاء) هو

بالقصر الدمع والمدرفع
الصوت (عليه) اى الميت
(قبل الموت) اجماعا (وبعده)
لما صح انه صلى الله عليه وسلم دمع
عيناه وهو جالس على قبر
بنته وزار قبر امه فيكي وابكى
من حوله نعم هو اختيارا
خلاف الاولى بل مكروه
كفى الاذكار عن الشافعي
والاصحاب للخبر الصحيح
فاذا وجبت فلا تسكين
باكية قالوا وما الوجوب
يارسول الله قال الموت
وحكمته انه اسف على ما
فات وقضية كلام الروضة
نديه قبل الموت وبه صرح
القاضي قال اظهار الكراهة
فراقه وغدم الرغبة في ماله
وقضيته اختصاصه بالوارث
قال شارح والاولى ان لا
يكون بحضرة المحتضر
(ويحرم التذب بتعديد)
الباء زائدة اذ حقيقة التذب
تعداد (شماله) نحو
واكبهاء واجيله لما في
الخبر الحسن ان من يقال
فيه ذلك يوكل به ملكان
يلزمان ويقولان له اهكذا
كنت والله الدفع في الصدر
باليد مقبوضة واشترط في
المجموع للتحريم اقتران
التعداد بالبكاء وغيره
اقتراؤه بنحووا كذا والا
دخل المادح والمؤرخ ومع
ذلك المحرم التذب لا البكاء
لان اقتران المحرم بجائز لا
يصيره حراما خلافا لجمع
ومن ثم رد أبو زرعة

تعزية المسلم بنحو محارب الخ لكن في البجيرى عن البرماوى مانصه وتكره لنحو تارك صلاة ومبتدع اه
فليراجع (قوله وظاهره انه لا يسن الخ) (قائدة) سئل ابو بكره عن موت الاهل فقال موت الاب قسم
الظهور وموت الرلد صدق في القواد وموت الاخ قص الجناح وموت الزوجة حزن ساعة ولذا قال الحسن
البصرى من الادب ان لا يعزى الرجل في زوجته وهذا من تفرداته ولما عزى صلى الله عليه وسلم في بنته رقية قال الحمد
لله دفن البنات من المكرمات رواه العسكري في الامثال مغنى وكتب بعضهم في هامشه مانصه قوله حزن
ساعة اى حيث لا اولاد له منها ولا اولاد فموت كثير لا سيما اذا تزوج فانه لا يناله عيش فكلامه محمول على
عدم الاولاد (قوله هو بالقصر) الى قوله وقضيته الخ فى النهاية والمغنى (قوله هو بالقصر الخ) اى الكلام
فيه وما البكاء بالمدموم ومكروه عند الرمى فانه شيخنا ولعله في غير النهاية واما فيه ففيه تفصيل ياتى (قوله
اجماعا) لكن الاولى ترك بحضرة المحتضر نهاية ومغنى وياتى في الشرح مثله (قوله على قبر بنته) وهى ام
كثوم عش قول الماتن (وبعده) اى ولو بعد الدفن مغنى (قوله نعم هو الخ) اى البكاء بعد الموت نهاية
(قوله اختيارا) اى اما القهرى فلا يدخل تحت التكليف عش عبارة البصرى لا حاجة اليه اى قيد
الاختيار لان موردا الاحكام انما هو فعل المكلف الاختيارى فذكره مجردا لا يوضح اه (قوله خلاف
الاولى) وهو المعتمد مغنى قال شيخنا هذا في البكاء بعد الموت واما قبله فباح اه (قوله كما في الاذكار
الخ) قال السبكي وينبغي ان يقال اذا كان البكاء لرقعة على الميت وما يخشى عليه من عقاب الله تعالى واهوال
يوم القيامة فلا يكره ولا يكون خلاف الاولى وإن كان للجزع وعدم التسامى للقضاء فيكره او يحرم اه
والثاني اظهر قال الرويانى ويستثنى ما اذا غلبه البكاء فانه لا يدخل تحت النهى لانه عمالا يملكه البشر وهذا
ظاهر قال بعضهم وإن كان لمحبة ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به والصبر اجمل وإن كان لما فقد من علمه
وصلاحه وبركته وشجاعته فيظهر استحبابه ولما فاته من بره وقيامه بمصالح حاله فيظهر كراهته لضمينه عدم
الثقة بالله تعالى قال الزركشى هذا كله في البكاء بصوت اما مجرد دمع العين فلا يمنع منه اه مغنى وشيخنا
وكذا في النهاية لا قوله والثاني اظهر قال عش قوله مر قال بعضهم الخ معتمد اه (قوله وقضية كلام
الروضة الخ) خلافا للنهاية والاسنى والمغنى حيث قالوا واللفظ الاول قال في الروضة كاصلمها والبكاء قبل
الموت اولى منه بعده وليس معناه كقال الزركشى أنه مطلوب وإن صرح به القاضي وابن الصباغ بل أنه اولى
بالجواز لانه بعده يكون اسفعا على ما فاته اه (قوله وقضيته اختصاصه) هذه القضية مسلمة إن كانت العلة
مركية ولا فقضية الاولى العموم بصرى (قوله قال شارح الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر قول الماتن
(شماله) جمع شمال كهلال وهو ما انصف به الميت من الطبايع الحسنة مغنى (قوله نحووا كهفاه) الى قوله
واشترط في المغنى الى قوله وسياق في النهاية لا قوله لما في الخبر الى واشترط وقوله وغيره الى ومع ذلك (قوله
لما في الخبر الخ) سياق أنه محمول على من اوصى به أو كان كافرا مغنى (قوله واشترط في المجموع) المعتمد كلام
المجموع فالبكاء وحده لا يحرم وعد الشمال من غير بكاء لا يحرم حلبى اه بجيرى (قوله وإلا) اى وإن لم يشترط
الا قتران بما ذكر (قوله دخل) اى في التذب الحرام (المادح والمؤرخ) اى مع ان تعدادهما شمالا لا الموت
ليس بحرام والمؤرخ من يذكر التوارىخ كرى (قوله المحرم التذب) إن اراد في ذاته بقطع النظر عن الاقتران

نعم هو اختيار اخلاف الاولى الخ) وبمحت السبكي أنه إن كان البكاء لرقعة على الميت وما يخشى عليه من عذاب
الله واهوال القيامة لم يكره ولا يكون خلاف الاولى وإن كان للجزع وعدم التسامى للقضاء فيكره او
يحرم قال الزركشى هذا كله في البكاء بصوت اما مجرد دمع العين فلا يدفع منه واستثنى الرويانى ما اذا
غلبه البكاء فلا يدخل تحت النهى لانه عمالا يملكه البشر وهذا ظاهر وفصل بعضهم في ذلك فقال إن كان لمحبة
ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به والصبر اجمل وإن كان لما فقد من علمه وصلاحه وبركته وشجاعته
فيظهر استحبابه ولما فاته من بره وقيامه بمصالحه فيظهر كراهته لضمينه عدم الثقة بالله تعالى شرح مر
(قوله بل مكروه) اى بعد الموت (قوله ومع ذلك المحرم التذب لا البكاء) قد يشكل الاشتراط حينئذ

قول من قال يحرم البكاء عند نذب أو نياحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد بان البكاء جائز مطلقا

بالبكاء فينا في ما تقدم عن المجموع وإن أراد بشرط الاقتران به فلا يظهر التعليل الآتي فلعل الظاهر ما مر
انفعا عن الحلبي من أن كلامها جائز في ذاته ثم رابت سم والرشيدى اشارا إلى الاشكال المذكورة فقال
الاول قوله ومع ذلك المحرم النذب الخ قد يشكل الاشتراط حينئذاه وقال الثاني قوله واشترط في المجموع
الخ هذا لا يلتزم مع قوله الآتي ومع ذلك المحرم الخ إذ هو صريح في أن النذب في حد ذاته محرم سواء اقترن
بالبكاء أم لا فتأمل اه (قوله وهذه الأمور محرمة الخ) فيه نظر بالنسبة للنذب كما مر (قوله بأن البكاء
الخ) متعلق برد (قوله مطلقا) أي مع البكاء وبدونه وفيه ما قدمناه عن سم والرشيدى (قوله ويحرم
النوح الخ) ويكرهه ثنى الميت يذكر مآثره وفضائله لله عن المرائي والاولى الاستغفاره ويظهر حمل
النهى عن ذلك على ما يظهر فيه تبرم أو على فعله مع الاجتماع له أو على الاكثار منه أو على ما يجدد الحزن
دون ما عدا ذلك فما زال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه فقامت فاطمة بنت رسول الله ﷺ

ماذا على من شم تربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غاليا

صبت غلى مصائب لو انهما صبت غلى الايام عدت لياليا

نهاية ومعنى وباقى ما يوافقه في الشرح (قوله ولو من غير بكاء) إلى قوله وقيل في النهاية والمعنى الا قوله ومن ثم
إلى المن (قوله وهو رفع الصوت بالنذب) فالنوح مركب من شيتين رفع الصوت والنذب فان فقد احدهما
فلا حرمة فابقع الان من ان بعض الناس يقول كان عالما وكان كريما لا حرمة فيه بل يسن الخبر اذكر وا
محاسن ما توكل من ذلك المزية التي تفعل في العلماء شيئا (قوله ومن ثم كان كبيرة الخ) اعتمده شيئا ومال
عش إلى خلافه فقال كل من النذب والنوح صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيخان في باب الشهادات اه خطيب
وفي ابن حجر ان النوح والجزع كبيرة اه (قوله كشق ثوب الخ) أي وتسويد وجهه والقاء الرما على الراس
نهاية ومعنى قال عش ومثله الطين بالاولى سواء منه ما يجعل على الرأس واليدن وغيرهما اه (قوله ونشر
الخ) أي وضرب يد على أخرى على وجه يدل على اظهار الجزع عش (قوله وتغيير لباس) يغنى عنه ما بعده
ولذا اسقطه النهاية والمعنى (قوله لو ترك الخ) عبارة غير هو ترك الخ بالواو (قوله معتاد) أي للصاب عش (قوله
كما قاله ابن دقيق العيد الخ) قال الامام والضابط ان كل فعل يتضمن اظهار جزع ينافي الانقياد والاستسلام
لله تعالى فهو محرم نهاية ومعنى (قوله ويحرم الافراط الخ) خرج غير الافراط سم (قوله محمول عند الجمهور
الخ) والاصح كما قاله الشيخ ابو حامد محمول على الكافر وغيره من اصحاب الذنوب ومعنى نهاية (قوله أي مبددة
الخ) أي متفرقة متعلقة بالباب والفظن برد كل مسألة منها إلى ما يناسبها مما تقدم وإنما جمعها في موضع واحد
لأنه لو فرقها لاحتاج إلى أن يقول في أول كل منها قلت وفي آخرها والله أعلم فيؤدي إلى التطويل المنافي لغرضه
من الاختصار نهاية ومعنى زاد سم فان قلت فها فعل كذلك في بقية الاواب قلت لقله الزيادة فيها بالنسبة
لهذه اه (قوله ندبا) إلى قوله قال الزركشي في النهاية والمعنى لا قوله وإن قال إلى فان لم يكن وقوله بل صرح
به كثير منهم وما انبه عليه (قوله عقب موته) أي قبل الاشتغال بغسله وغيره من أمور نهاية ومعنى (قوله
لفك نفسه) أي روحه نهاية (قوله وان قال جمع الخ) أي لأن ما قاله وليس قطعيا فالاحتياط بالمبادرة مطلقا
سم عبارة عش فادبهذه الغاية أنه لا فرق في حبس روحه بين من لم يخلف وفاء وغيره وبين من عصى بالاستدانة
وغيره اه (قوله عن حبسها بدينها الخ) ومن ذلك ما اخذ بالعقود الفاسدة كالمعاطاة حيث لم يوف
العاقدين المقبوض كان اشترى شرا فاقسا وقبض المبيع وتلف في يده ولم يوف بدله اما ما قبض بالمعاملة
الفاسدة وقيل كل من العاقدين ما وقع العقد عليه في الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه إن كان باقيا وبدله ان
كان تالفا ولا مطالبة لاحد منهما في الاخرة لحصول القبض بالتراضي نعم على كل منهما لائم الاقدام على

(قوله ويحرم الافراط) خرج غير الافراط (قوله أي مبددة) أي باعتبار محالها للاتقة وانما يذكر كلا
منها في محله لانه يؤدي إلى الطول لا حياجه حيث أن يقول أول كل واحدة قلت وفي آخرها والله أعلم
فان قلت فها فعل ذلك في بقية الابواب قلت لقله الزيادة فيها بالنسبة لهذه (قوله وان قال جمع

ولو من غير بكاء وهو رفع
الصوت بالنذب لما صح في
الناسخة من التغليظات
الشديدة ومن ثم كان
كبيرة كالذي بعده (و)
يحرم (الجزع بضرب
صدره ونحوه) كشق
ثوب ونشر أو قطع شعر
وتغيير لباس أوزى أو
ترك لبس معتاد كما قاله ابن
دقيق العيد وغيره ولا
تغير بجملة المتفقهة الذين
يفعلونه قال الامام ويحرم
الافراط في رفع الصوت
بالبكاء ونقله في الاذكار
عن الاصحاب

(فرع) لا يعذب ميت
بشيء من ذلك وما ورد
من تعذيبه به محمول عند
الجمهور على من أوصى به
وقيل يعذب ما لم ينه عنه
لأن سكوته يشعر برضاه
فيما كدنهى الأهل عن
ذلك خروجا من هذا
الخلاف فان في احاديث
صحيحة ما يشهد له بل
للإطلاق (قلت هذه
مسائل مثورة) أي
مبددة بعضها من الفصل
الاول وبعضها من الفصل
الثاني وهكذا (يبادر)
بفتح الدال ندبا (بقضاء
دين الميت) عقب موته إن
امكن مسارعة لفك نفسه
عن حبسها بدينها عن
مقامها الكريم كما صح

فمن لم يخلف وفاء أو فمين عصى بالاستدانة فان لم يكن بالتركة جنس الدين أى أو كان ولم يسلم القضاء منه فور اقباضه يظهر سال ندب الولى غرامة أن يحتالوا به عليه وحينئذ فبترأذمه بمجرد رضاهم بمصيره فى ذمة الولى وان لم يحلوه كما يصرح به كلام الشافعى والاصحاب بل صرح به كثير منهم وذلك للحاجة والمصلحة وان كان ذلك ليس على قاعدة الحوالة ولا الضمان قاله فى المجموع قال (١٨١) الزركشى وغيره اخذوا من الحديث

الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من الصلاة على مدين حتى قال ابو قتادة على دينه وفى رواية صحيحة انه لما ضمن الدينارين اللذين عليه جعل صلى الله عليه وسلم يقول هما عليك والميت منهما برى. قال نعم فصلى عليه أن الاجنبى كالولى فى ذلك وانه لا فرق فى ذلك بين ان يخلف الميت تركه وان لا وينبغى لمن فعل ذلك ان يسأل الدائن تحليل الميت تحليلا صحيحا ليبرا بيقين وليخرج من خلاف من زعم ان المشهور ان ذلك التحمل

والضمان لا يصح قال جمع وصورة ما قاله الشافعى والاصحاب من الحوالة ان يقول للدائن اسقط حقلك عنه أو أبرئه وعلى عوضه فاذا فعل ذلك برى الميت ولزم الملتزم ما ألزمه لانه استدعاء مال لغرض

صحيح اهـ وقولهم أن يقول الى اخره مجرد تصوير لما مر عن المجموع ان مجرد تراضيها بمصير الدين فى ذمة الولى يرى الميت فيلزمه وفاؤه من ماله وان تلفت التركة وبحت بعضهم ان تعلقها لا ينقطع بمجرد ذلك بل يدوم رهنها بالدين الى الوفاء لان فى ذلك

العقد الفاسد عش (قوله محله) أى الحبس بالدين كردى (فان لم يكن الخ) محترز قوله ان أمكن عبارة النهاية والمغنى فان لم يتيسر حالا سال ولله غرامه ان يحلوه ويحتالوا به عليه نص عليه الشافعى الخ (قوله فبترأذمه الخ) هل للولى حينئذ التوفية من غير حصته من التركة او لالان المال لزمه بطريق التبع فليس له الرجوع على التركة ولا التوفية من غير حصته منها فيه نظر سم وباقى عن البصرى استظهار الثانى ويؤيده قول الشارح الاتى فيلزمه وفاؤه من ماله وان تلفت التركة ويؤيد الاول البحث الاتى وجواب النزاع فيه (قوله بل صرح به الخ) لاحسن لهذا الاضراب (قوله وذلك) أى البراءة بذلك نهاية ومعنى (قوله قاله) اى قوله وحينئذ فبترأذمه الخ (قوله قال الزركشى الخ) اقره عش (قوله ان الاجنبى الخ) مقول الزركشى وغيره بصرى (قوله اسقط حقلك الخ) كذا فى اصله رحمه الله تعالى بصيغة الأمر فى الاسقاط والمضى فى الإبراء وكان الانسب جريانها على منوال واحد ويمكن ان يقرأ برئه على صورة الأمر كد بالنون فينسب اسقط بصرى اقول ورسم النسخة المصححة على اصل الشارح مرارا ظاهرا فى أنه بصيغة الأمر من غير تأكيد (قوله استدعاء مال) أى التزامه (قوله وقولهم) أى الجمع (قوله بمجرد ذلك) اى التراضى (قوله وبحت بعضهم الخ) يظهر ان محل ما ذكر بتسليمه فيما إذا انحصرت التركة فى الملتزم ولا يتعلق بنصبيه دون نصيب من عداة من الورثة ولا يتعلق بها بالكلمة حيث كان اجنبيا وقتلانه كالولى فما ذكر بصرى اقول قضية تعليل الباحث بان فى ذلك مصلحة الخ الاطلاق وعدم الاختصاص بصورة الانحصار المذكورة (قوله يساعده) اى البحث وكذا ضمير ولا ينافيه (قوله لان ذلك ليس قطعا بالخ) أى أو لانه مشروط بحصول الوفاة فلا احتياط بقاء التعلق بالتركة سم عبارة البصرى او يقال برابرة موقوفة فان تبين الاداء تحققنا البراءة بمجرد التحمل وان تبين عدم الاداء تحققنا البقاء والتعلق بالتركة اهـ (قوله استجلابا) الى قوله وفى المجموع فى المغنى والنهاية (قوله وبحت الاذرى الخ) جزم به النهاية والمغنى (قوله وجوب المبادرة) اى بقضاء دين الميت و (قوله عند التمكن) اى تمكن القضاء من التركة و (قوله وطلب المستحق) اى مع طلبه حقه و (قوله ونحو ذلك) اى كان عصى بتأخيريه بمطل أو غيره كضمان الذهب والسرقة وغيرهما نهاية و سم (قوله وكذا فى وصية نحو الفقراء الخ) أى فيجب المبادرة بتنفيذها عبارة النهاية والمغنى وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين وكذا عند المسكنة فى الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات او كان قد اوصى بتعجيلها اهـ قال الرشيدى قوله لو كان

محله الخ) أى لان ما قالوه ليس قطعيا فلا احتياط المبادرة مطلقا (قوله فبترأذمه بمجرد رضاهم) هل للولى حينئذ التوفية من غير حصته من التركة او لالان المال لزمه بطريق التبع فليس له الرجوع على التركة ولا التوفية من غير حصته منها فيه نظر (قوله اخذوا من الحديث الصحيح الخ) قد يناقش فى اخذ بان الذى فى الحديث ظاهر فى الضمان وهو لا يشترط فيه ان يكون على الضامن دين فكيف يؤخذ منه ان الاجنبى كالولى فى الحوالة التى يشترط فيها ان يكون على المحال عليه دين وظاهر الحديث براءة الميت بالضمان لكن المتبادر من الفقه عدم البراءة بمجرد الضمان وبدل عليه أن الظاهر لومات الضامن قبل الوفاة ولا تركه لا يسقط الدين عن الميت ولا نافائدة الضمان وجود مزج فى الحال للدين فليراجع ثم رايت قول الشارح الاتى وبحت بعضهم الخ (قوله لان ذلك ليس قطعيا) اى أو لانه مشروط بحصول الوفاء فلا احتياط بقاء التعلق بالتركة (قوله وتنفيذ وصيته) وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين وكذا عند المسكنة فى الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات او كان قد اوصى بتعجيلها اشرح مر (قوله ونحو ذلك) اى

مصلحة للميت أيضا ونوزع فيه ويحاج بان احتمال أن لا يؤدى الولى يساعده ولا ينافيه ما مر من البراءة بمجرد التحمل لأن ذلك ليس قطعيا بل ظاهريا فاقتضت مصلحة الميت والاحتياط له بقاء الحجر فى التركة حتى يؤدى ذلك الدين (و) تنفيذ (وصيته) استجلا بالبر والدعاء له وبحت الاذرى وجوب المبادرة عند التمكن وطلب المستحق ونحو ذلك وكذا فى وصية نحو الفقراء واذا وصى بتعجيلها (ويكره تمى الموت لضرب به) أى يبدنه

أوماله للنهي الصحيح عنه (لافتة دين) (١٨٢) أى خوفه فلا يكره بل يسن كما أفق به المصنف اتباعه الكثير وبحث الأذرعى نذب تمنيه

بالشهادة فى سبيل الله كما
صح عن عمر وغيره وفى
المجموع يسن تمنيه ببلد
شريف أى مكة أو المدينة
أو بيت المقدس وينبغى
أن يلحق بها محال الصالحين
وبحث أن الدفن بالمدينة
أفضل منه بمكة لعظم ماجاء
فيه بها وكلام الأئمة يردّه
(تنبيه) تنافى مفهوم ما
كلامه فى مجرد تمنيه والذي
يتجه أنه لا كراهة لأن
علتها أنه مع الضر يشتر
بالتبرم بالقضاء بخلافه مع
غدمه بل هو حيثن دليل
على الرضا لأن من شان
النفوس النفرة عن الموت
فتمنيه لا لضر دليل على
محبة الآخرة بل حديث
من أحب لقاء الله أحب الله
لقائه يدل على نذب تمنيه
محبة للقاء الله كمو ببلد
شريف بل أولى (ويسن
التداوى) للخبر الصحيح
تداوا فان الله لم يضع داء
إلا لأوضع له دواء غير الهرم
وفى رواية صحيحة ما أنزل
الله داء إلا أنزل له شفاء فان
تركه توكلأ فهو فضيلة قاله
المصنف واستحسن

الأذرعى تفصيل غيره
بين أن يقوى توكله فتركه
أولى وأن لا فعله أولى
ثم اعترضه بأنه صلى الله
عليه وسلم سيد المتوكلين
وقد فعله ويحبب بانه
نشرع منه صلى الله عليه
وسلم ثم رايث بعضهم

قد أوصى الخ معطوف على قوله طالب المستحق أى وكذا أن لم يطلب وكان قد أوصى بتعجيلها اه (قوله
أوماله) أى أوصيت فى دنياه أو نحو ذلك مغنى ونهاية أى كتجديد ظالم عش (قوله أى خوفها) أى أو
خوف زيادتها عش (قوله كما أفق به المصنف) أى فى فتاويه غير المشهورة ونقله بعضهم عن الشافعى
وهو المعتمد نهاية ومغنى (قوله وبحث الأذرعى الخ) عبارة النهاية ما تمنيه لغرض آخر وى فحجوب كتمنى
الشهادة فى سبيل الله قال ابن عباس لم تمن نبى الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم اه زاد المغنى وقال غيره
إنما تمنى الوفاة على الاسلام لا الموت اه (قوله نذب تمنيه الخ) ينبغى أن يسن تمنى الموت أيضا شو قالى لقاء
الله سبحانه وتعالى ومشاهدة الأرواح المقدسة كالأنبياء والأولياء كما صرح الشارح بالأول ويشمل ذلك
قولهم ما تمنى لغرض آخر وى فحجوب ويشهد له الحديث الشريف واسالك شو قالى لقاتك من غير ضراء
مضرة ولا فتنة مضلة أى غير مشوب بشى من العلل الدنيوية والدينية بصرى (قوله يسن تمنيه ببلد الخ)
بالتأمل الصادق يظهر أن تمنى الشهادة وتمنى الموت بحمل شريف ليس من تمنى الموت بل تمنى صفة أو لازم له
عند عرضه بصرى أقول وهذا فمنا إذا تمنى ذلك وأطلق وأما إذا تمنى ما ذكر وقيد به نحو سفر أو عام مخصوص
فظاهر أنه من تمنى الموت عبارة عش ولا يأتى أن ذلك من تمنى الموت إلا إذا تمنى حالا أو فى وقت معين أما
بدون ذلك فيمكن حمله على أن المعنى إذا توفيتنى فتوفى شبيدا أو فى مكة الخ كما قيل به فى الجواب عن قول سيدنا
يوسف صلى الله وسلم على ندينا وعليه توفى مسلما والحقنى بالصالحين اه (قوله وكلام الأئمة يردّه) ان
كان للأئمة كلام فى خصوص الدفن فسلم وان كان من عموم تفضيل مكة فحمل تأمل لأن تفضيل مكة بمعنى أن
العمل بها أكثر ثوابا من العمل بالمدينة لا غير وهذا لا يأتى أن لمن دفن بالمدينة خصوصيات ليست لمن دفن
بمكة إذ من المعلوم أن بيت المقدس أفضل من الطائف وقد ورد فى بعض الأحاديث ما يقتضى خصوصية
الدفن بالطائف عليه بصرى (قوله تنبيه) الى المتن أقره عش (قوله تنافى مفهوم ما كلامه) أى إذ مفهوم
لضر الخ عدم الكراهة ومفهوم لفتنة الخ الكراهة (قوله كمو ببلد الخ) فى هذا القياس ما لا يخفى سم
قول المتن (ويسن) أى للبريض (التداوى) ويجوز الاعتداد على طب الكافرو وصفه مالم يترتب على ذلك
ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتمد فيه نهاية ومغنى ومنه الأمر بالمداواة بالنجس سم وعش (قوله للخبر)
الى قول المتن ويجوز فى النهاية والمغنى إلا قوله ثم رايث الى ونقل وقوله واعترض الى وفارق وقوله قال شارح
وما أنبه عليه (قوله غير الهرم) وهو كبر السن عش (قوله فهو فضيلة) عبارة المغنى فهو أفضل اه وقال
سم قوله فهو فضيلة هذا يدل على أن التداوى أفضل اه عبارة البصرى الذى يظهر أن التداوى الفضل
لأنه سفته صلى الله عليه وسلم قولوا فعلا ودعوى أنه تشريع محض تكلف لاحامل عليه اه (قوله قاله
المصنف) أى فى المجموع نهاية ومغنى (قوله واستحسن الأذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى ثم قال لا يمكن
حل كلام المجموع عليه اه (قوله بين أن يقوى توكله) أى بأن لا يخشى على نفسه من التضجر بدوام
المرض ورزق الرضا به (قوله ويجاب الخ) يمكن أن يرد بأن إطلاق التشريع يقتضى أنه فيه كغيره
كما فى غير ذلك من المواضع إلا أن يقال يكفى فى التشريع مجرد الجواز سم (قوله وجها بوجوبه)

كان كان قد عصى بالتأخير لمطل أو غيره كضمان الغصب والسرقة كما أفصح بذلك عن الأذرعى فى
شرح العباب (قوله كما أفق به المصنف) فى الفتاوى على المشهور (قوله نذب تمنيه) أى الموت
(قوله كمو ببلد شريف) فى هذا القياس ما لا يخفى (قوله فان تركه توكلأ فهو فضيلة) هذا يدل على أن
التداوى الفضل (قوله ويجاب الخ) يمكن أن يرد بأن إطلاق التشريع يقتضى أنه فيه وفى غيره كما فى غير
ذلك من المواضع إلا أن يقال يكفى فى التشريع مجرد الجواز (قوله واعترض بأن لنا وجها بوجوبه إذا
كان به جرح يخاف منه التلف) فى باب ضمان الولاة من الأنوار عن البغوى أنه إذا علم الشفاء فى المداواة
وجبت اه وأهل محله الشفاء بما يخاف منه التلف ونحوه لا نحو بطة البره قال مر فى شرحه ويجوز
الاعتماد على طب الكافر ووصفه مالم يترتب على ذلك ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتمد فيه شىء ومنه

أجاب به ونقل عياض الإجماع على عدم وجوبه واعترض بأن لنا وجها بوجوبه إذا كان به جرح يخاف منه التلف وفى

وفارق وجوب نحو اساغه ما غمس به بخمر وربط محل الفصد لتيقن نفعه (ويكره اكراهه) اي المريض (عليه) اي التداوى وتناول الدواء لانه يشوش عليه قال شارح وكذا على تناول طعام للنبى الصحيح لا تكره امرضا كم على الطعام (١٨٣) والشراب فان الله يطعمهم ويستقيم

واعتمد في ذلك على تحسين الترمذى له وليس كما قال فقد ضعفه البيهقي وغيره كما في المجموع (ويجوز لاهل الميت ونحوهم) كاصدقائه (تقبيل وجهه) لما صح انه عليه السلام قبل وجه عثمان بن مظعون رضى الله عنه بعد موته ومن ثم قال في البحر انه سنة وقيد السبكي بنحو اهله والوجه حمله على صالح فيسن لكل احد تقبيله تبركا به وعلى ما في المتن فالتقبيل لغير من ذكر خلاف الاولى حلال للجواز فيه على مستوى الطرفين كما هو ظاهر (ولا بأس بالاعلام بموته) بل يندب كما في المجموع بالنداء ونحوه (للصلاة) عليه (وغيرها) كالنداء والترحم لانه عليه السلام نعى النجاشي يوم موته بخلاف نعى الجاهلية) وهو النداء بذكر مفاخره فيكره للنبى الصحيح عنه ويكره ترثيته بذكر محاسنه في نظم او نثر للنبى عنها ومحلها حيث لم يوجد معها التندب السابق ولا حرمته وحيث حملت على تجديده سزا واشعرت بترمه أو فعلت في مجامع قصدت لها ولا بان كانت بحق في نحو عالم وخلت عن ذلك كله فهي بالطاعات أشبه (ولا ينظر الغاسل) ولا يس من غير خرقه شيئا

وفي الأنوار على البغوى في باب ضمان الولاية أنه إذا علم الشفاء في مداواة وجبت اه ولعل محله الشفاء عما يخاف منه التلف ونحوه لا نحو بط البرسم (قوله وفارق) اي عدم وجوب التداوى (قوله بخمر) الاولى ولو بخمر بصرى (قوله لتيقن نفعه) هذا صريح في انه لو قطع بافاده التداوى وجب وهو قريب عش وتقدم عن الأنوار مثله قوله المتن (ويكره اكراهه الخ) اي الاحاج عليه وإن علم نفعه له بمعرفه طبيب وليس المراد به الا كراهه الشرعى الذى هو التهديد بعقوبة عاجلة طلبا الى آخر شروطه عش (قوله قال شارح الخ) عبارة النهاية والمغنى وكذا اكراهه على الطعام كما في المجموع لما في ذلك من التشويش عليه واما حديث لا تكره امرضا كم الخ فقد ضعفه البيهقي وغيره وادعى الترمذى انه حسن اه وفي سم عن شرح العباب ما يوافقه ويعلم بذلك ار قول الشارح الا في ليس كما قاله الخ مناقشة في الاستدلال بالحديث المذكور لا في الحكم ويندفع ما هنا بذلك للسيد البصرى من ان اقتصار الشارح على النقل عن شارح قد يتنافى لما في النهاية والمغنى من نقل هذا الحكم عن المجموع (قوله واعتمد في ذلك الخ) اي يعتمد في التصحيح على التحسين بصرى (قوله فقد ضعفه الخ) اي فيقدم على من قال انه حسن لان مع من ضعفه زيادة علم بالجرح للراوى عش (قوله كاصدقائه) الى قوله والوجه في النهاية والمغنى قول المتن (تقبيل وجهه) أى أويده او غيرهما من بقية البدن وإنما اقتصر على الوجه لانه الوارد عش (قوله لما صح الخ) اي ولما في البخارى ان ابا بكر رضى الله تعالى عنه قبل وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته نهاية ومغنى (قوله والوجه حمله على صالح الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارة تهما وينبغى ندبه لاهله ونحوهم كما قاله السبكي وجواز لغيرهم وفي زوائد الروضة ولا بأس بتقبيل الميت الصالح فقيد به بالصالح واما غيره فينبغى ان يكره اه واقره سم قال عش قوله مر وينبغى ندبه لاهله الخ اي ولو كان غير صالح وقوله مر وجوازه لغيرهم اي حيث لا مانع منه فلا يجوز ذلك من امرأة أجنبية لرجل ولا عكسه وقوله مر ولا بأس بتقبيل الميت أى في أى محل كان كما يفيد لاطلاعه لما هو معلوم ان الكلام حيث لا شهوة وقوانه للتبرك والرقوة والشفقة عليه وقوله مر واما غيره فينبغى الخ وهو ظاهر ان كان الغير معروفا بالمعاصى اما اذا كان لم يوصف بصلاح بحيث يتبرك به ولا بفساد فينبغى ان يكون مباحا عش (قوله لغير من ذكر) اي لغير اهل الميت ونحوهم (قوله بل يندب) الى قول المتن ولا ينظر في البهائية والمغنى (قوله بل يندب الخ) اي لوليه عش وظاهر انه ليس بقيد (قوله او نحوه) أى كارسال من يخبر اهل البلد فردا (قوله للصلاة عليه الخ) اي لكثرة المصلين عليه نهاية عبارة المغنى فان قصد الاعلام بموته لم يكره او قصد به الاخبار لكثرة المصلين عليه فهو مستحب (قوله كالنداء الخ) اي والمحالة لنهاية ومغنى (قوله نعى النجاشي) اي اوصل خبره لاصحابه عش قول المتن (نعى الجاهلية) بسكون العين وبكسرهما مع تشديد الياء مصدر نعاها نهاية ومغنى (قوله ترثيته بذكر محاسنه) البامزائدة اذ حقيقته اذ كر محاسنه كما في التندب كرى (قوله التندب السابق) اي المقررون بالبيكاء عش (قوله على تجديد حزن) اي لغير نحو عمله (قوله أو فعلت في مجامع) أى أو كانت بغير حق أخذاً بما أتى بصرى (قوله ولا بان كانت بحق الخ) وينبغى ان تكره ايضا اذا كانت بحق وخلت عما ذكر ولكنها كانت في ظالم او فاسق او مبتدع بصرى اي كما يفيد قول الشارح في نحو عالم (قوله ولا يس) الى قوله وفيه تضعيف في النهاية والمغنى الا قوله لا نظر الى ونظر المعين (قوله فيكره ذلك) اي كل من النظر والمس اعتمده النهاية والمغنى (قوله ورأى ما يسيء الخ) اي رى اى سوادا ونحوه فيظنه عذابا فيسىء به ظنا نهاية ومغنى (قوله ويؤيد الاول) اي الكراهه قول المتن (لا بقدر الحاجة) قد يتوقف في تصوير الحاجة للبس بلا حائل بصرى قول المتن

الامر بالمداواة بالنجس شرح مر (قوله وكذا على تناول طعام) جزم في العياب بكر اهة هذا ونقله في شرحه عن الروضة وغيرها (قوله وقيد السبكي الخ) اعتمده مر وفي زوائد الروضة وائل النكاح ولا بأس بتقبيل

(من بدنه) فيكره ذلك كما في الروضة وغيرها لانه قد يكون به ما يكره اطلاق أحد عليه ورمارأى ما يسيء ظنه به وصح في المجموع انه خلاف الاولى ويؤيد الاول الخلاف في حرمة (لا بقدر الحاجة) كمرقة المغسول من غيره فلا كراهة ولا خلاف الاولى لعذره

ومحل جواز ذلك أن مس أو نظر (من غير العورة) وإلّا حرم اتفاقاً إلا أنظر أحد الزوجين أو السيد بلا شهوة وإلّا الصغير لما بقي في النكاح ونظر المعين لغيره ما كروه إلا (١٨٤) لضرورة ويسن تغطية وجهه من أول غسله إلى آخره ويحرم كبه عليه كأم (وهو من أعذر غسله)

(من العورة) وهي ما بين ركبته وسرته شرح مره سم أي سواء كان ذكر أو أنثى (قوله وإلّا حرم الخ) ظاهره ولو لحاجة بل ولو لضرورة ولكن ينبغي جوازه إذا كان به نجاسة واحتاج لآل التماس (قوله إلا أنظر أحد الزوجين الخ) أخرج المس وتقدم بهما مش ويغسل بيساره الخ ما فيه كالنظر سم عبارة هناك حاصل كلام الشارح هنا جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة ونقله الدميري والسيد البكري هناك عن المجموع ولا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه أبلغ منه وحمل مره المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة اه (قوله إلا الصغير) أي الذي لم يبلغ محل الشهوة ذكر أو أنثى وإن كان الناظر اجنبياً ع (قوله ونظر المعين الخ) عبارة المغنى وأما غير الغاسل من معين وغيره فبكره له النظر إلى غير العورة إلا لضرورة اه (قوله ولو غسل الخ) جملة حاله (قوله أو خيف الخ) عطف على تهري أي ولو غسل تهري الميت أو خيف على الغاسل من سراية السم إليه كرى (قوله لفقد ماء الخ) وليس من فقد الماء وجد ماء يكفي لغسل الميت فقط وأظهر الخ فيجب تقديم غسل الميت لأن الخي تمكينه الصلاة عليه بالتييم ان وجد تراباً أو فاقد الطهورين بخلاف ما لو تطهر به الخي فان ذلك قد يؤدي إلى دفن الميت بلا صلاة عليه لعدم طهارته سيما إذا كان في بدنه نجاسة ع (قوله قول المتن ع) ظاهر كلامهم أنه لا يجب في هذا التيمم النية إعطائه حكم مبدله وهو الغسل إيجاب (قوله كالخ) أي قياساً على غسل الجنابة ونهية ومغنى (قوله وليحافظ الخ) عطف على قوله كالخ (قوله وليس من ذلك) أي من التعذر (قوله و مر) أي في التيمم كرى عبارة النهاية والمغنى ولو يعمه لفقد الماء ثم رجده قبل دفنه وجب غسله كأم الكلام عليه وعلى إعادة الصلاة في باب التيمم اه قال ع (قوله و مر) ثم وجدته قبل دفنه مفهوماً أنه بعد الدفن لا ينشئ للغسل سواء كان في محل يغلب فيه وجود الماء لا وهو ظاهر لفعلنا ما قلنا به وهو التيمم اه (حكم ما لو وجد الخ) وهو وجوب الغسل وإعادة الصلاة إذا وجد الماء قبل دفنه (قوله قول المتن بلا كراهة) أي ولو مع وجود غيرهما ع (قوله البصري) لكن يظهر أنه خلاف الأولى للحدث الاتي اه (قوله وفيه) أي في قولهم ويغسل الجنب الخ (قوله ووجه الخ) أي ما قاله المحامي (قوله إذا لم ينظر الخ) علة للتضعيف وذلك إشارة إلى ما قاله المحامي كرى أقول بل إشارة إلى منعها الملائكة الرحمة (قوله به) أي بالموت كما تقدم في الشهيد الجنب وانقر داحسن البصري بإيجاب غسلين مغنى (قوله وكذا معينه) أي قول المتن ويكره في النهاية والمغنى إلا قوله ويعلم إلى المتن وقوله والصلاة والدفن وما نبه عليه (لا يوثق به بالاتيان الخ) أي وقد يظهر ما يظهر له من سر ويسر عكسه نهاية (قوله ومع ذلك) أي الاجزاء (قوله يحرم على الامام الخ) أي لانه امانته ولا ية وليس الفاسق من اهلها نهاية قال ع (قوله وقياس ما مر عنه مر في الاذان من ان التولية صحيحة وان كان نصبه حراماً ان يقال بمثله هنا اه على مختار الرملى دون الشارح حج (قوله في اذانه) أي الفاسق (قوله وكذا الخ) أي يحرم التفويض وظاهر التشبيه الاجزاء وفيه توقف بل قضية قول النهاية والمغنى ويجب ان يكون عالماً بما لا بد منه في الغسل اه عدم الاجزاء قول المتن (فان رأى خيراً ذكره الخ) قد يقال يجب كتم خير راه من متجاهر بنحو فسق او مشتبه عند من يعلم حاله ان خشى ترتب ضرر على ذكره ويجب ذكر شر راه عن ذكر ان غلب على ظنه ان ذكر ذلك يؤدي إلى تساهل من سمعه في ارتكاب ما كان الميت متصفاً به بصرى وما استظهره والباقي في الشرح (قوله كسواد وجهه) أي وتغير رائحة وانقلاب صورته نهاية ومغنى (قوله لانه غيبة) أي لمن لا يتأتى الاستحلال منه (غريبة) حكى ان امرأة بالمدينة في زمن مالك غسلت امرأة فالتصقت يدها على فرجها فتجبر الناس في امرها هل تقطع بد الغاسلة او فرج الميتة فاستفتى مالك في ذلك فقال سلوها ما قالت لما وضعت يدها عليها فسلوها ما قالت قلت طال ما عصى هذا الفرج

وجه الميت الصالح ففیده بالصالح واما غیره فینبغی ان یکره شرح مر (قوله في المتن من غير العورة) أي وهي ما بين سرته وركبته مر (قوله إلا أنظر أحد الزوجين) أخرج المس وتقدم بهما مش ويغسل بيساره

لفقد ماء أو لنحو حرق أو لدغ ولو غسل تهري أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفظ ع) وجوباً كالخى وليحافظ على جسده لتدفن بها لها وليس من ذلك خشية تسار الفساد اليه لقروح فيه لانه صائر للبلل ومرحكم ما لو وجد الماء بعد تيممه (ويغسل الجنب والخاص) ومثلها النفساء (الميت بلا كراهة) لانها طاهران وفيه تضييف لما قاله المحامي من حرمة حضورهما عند المحتضر ووجه بمنعهما للملائكة الرحمة لما في الخبر الصحيح ان الملائكة لا تدخل بيتاً فيه جنب إذا لم ينظر لذلك لحرم تغسيلهما له أيضاً ولا قائل به وتوهم فرق بين المحتضر والميت لا يجدى لا احتياج كل إلى حضور ملائكة الرحمة (وإذا ماتا غسلا غسلاً فقط) الموت لا تقطاع ما عليهما به (وليكن الغاسل أميناً) وكذا معينه ندباً فلهما لأن غيره لا يوثق به في الآتيان بما طلب منه نعم يجوز غسل فاسق كالكافر وأولى ومع ذلك يحرم على الامام تفويض غسل موتى المسلمين اليه نظير ما سرفى اذ انه وكذا المن لم يعلم ما لا بد منه فيه ويعلم بما سرفى الاجتهاد أنه يكفي قول الفاسق والكافر غسلته

لا غسل (فان رأى) الغاسل أو معينه (خيراً) كطيب ریح واستنارة وجهه (ذكره) ندباً لانه ادعى لكثرة المصلين عليه والداعين ربه له (أو رأى) (غیره) كسواد وجهه (حرم ذكره) لانه غيبة وقد صح الامر بالكف عن ذكر مساوى الموتى (إلّا المصلحة) فيها فیسر الخبر

في نحو متجاهر بفسق او بدعة الا يعترف به ويظهر الشرف فيه لينزجر عن طريقته غيره بل بحث وجوب الكتم في الاول وهو متجه ان ترتب عليه ضرر (ولو تنازع اخوان) او غيرهما من كل اثنين استويا قربا او نحوه ولا مرجح (اوزوجتان) ولا مرجح ايضا (اقرع) بينهما في الغسل والصلاة والدفن قطعاً للنزاع وقضيته وجوب الاقراع على نحو قاض رفع اليه (١٨٥) ذلك وهو متجه (والكافر احق

بقريته الكافر) تميزه لانه وليه (ويكره) على المذهب نقلاً لا وصية كما مر اخر اللباس (الكفن المعصفر) للرجل وغيره ويكره المزعفر للبراة ويحرم المزعفر كله وكذا اكثره لمن يحرم عليه الحرير قياساً عليه واعتمد ابن الرفعة وغيره قول القاضي ابي الطيب لا تسكره الخبرة وهي بكسر ففتح نوع مخطوط من ثياب القطن ومحلها ان لم يكن يقصد للزينة اخذاً من قول شرح مسلم واعتمده الاذرعى يكره المصبوغ ونحوه من ثياب الزينة اه وظاهره او صريحه انه لا فرق بين المصبوغ قبل النسيج وبعده وهو ظاهر وقول القاضي يحرم الثاني ضعيف وان صوبه الزر كشي وقد قال القاضي وغيره يحرم على الحى ليس الثاني ان صبغ للزينة وهو ضعيف ايضا كما بينته بما فيه في شرح العباب (و) يكره حيث لا دين عليه مستغرق ولا في ورثته غائب او محجور ولا حرمت (المغلاة فيه) بار تفاع ثمنه عما يليق به للنهي الصحيح عنه رواه ابو داود اما تحسينه ببياضه ونظافته وسبوغه وكثافته

ربه فقال مالك هذا اذ قد اجلدوا ثمانين تتخلص بعدها فجلدوا ذلك فخلصت بعدها فن ثم قيل لا يفى ومالك في المدينة مغنى وبصرى (قوله في نحو متجاهر بفسق) لعل الاولى في متجاهر بنحو فسق الخ اى كالظلم (قوله ويظهر الشرف فيه الخ) وينبغي كما قاله الاذرعى ان يتحدث بذلك عن المستتر ببدعة عند المطلعين على حاله المائلين اليها لعلمهم بنزجرون اه نهاية اقول وعلى قياسه ياتى ذلك في الفاسق المستتر بالنسبة للمطلعين على حاله المائلين اليه وفي كتم خير راء في الفاسق المذكور بالنسبة لمن ذكر بصرى (قوله بحث الخ) اعتمده المغنى والنهاية في الميتة دون الفاسق عبارة الاول والوجه كما قال الاذرعى ان يقال اذا راى من مبتدع اماره خير كتمها ولا يبعد ايجابه لئلا يحمل الناس على الاغراء ببدعته ويسن كتمانها من المتجاهر بالفسق والظلم لئلا يغتر بذكرها امثاله (قوله في الاول) اى فيما اذا راى خيراً في نحو متجاهر بفسق او بدعة (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله وجوب الاقراع اى على نحو قاض الخ) ولا ينافيه كون الترتيب مستحباً لانه يجب قطع النزاع وقطعه متوقف على القرع فوجب لذلك اما بالنسبة اليهما فلا يظهر الوجوب حيث فرض استحباب الترتيب لانه حينئذ يجوز لكل منهما مخالفة الترتيب مع عدم التساوى فكيف معه بصرى وعش قول المتن (والكافر احق الخ) من قريته المسلم نهاية ومغنى (قوله لانه وليه) لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعضهم فان لم يكن تولاها المسلم نهاية ومغنى (قوله نقلاً لا وصية) اى الحكم مبنى على ما نقل عن الشافعى من نصه على حل المعصفر لاهلى وصيته فانها تادل على الحرمة كرى (كما مر اخر اللباس) عبارته هناك وكذا المعصفر على ما صححت به الاحاديث واختاره البيهقي وغيره ولم يبالوا بنص الشافعى على حله فقد بما للعمل بوصيته اى بانه اذا صح الحديث فهو مذهبه (قوله للرجل) الى قوله كله في النهاية والمغنى (قوله وكذا اكثره الخ) اى حيث كثر الزعفران بحيث يسمى مزعفر اى العرف على ما قدمه م وينبى مثل ذلك في كراهة المعصفر (قرع) وقع السؤال في الدرس عن حكم ما يقع كثيرا في مصرنا وقراها من جعل الخناني بداميت ورجليه واجنباعته بان الذى ينبغى ان يحرم ذلك في الرجال لحرمة عليهم في الحياة ويكره في النساء والعصيان عش عبارة البصرى قوله وكذا اكثره ينبغى ان يكون المعصفر كذلك ان قلنا بتحريمه اه (قوله لمن يحرم عليه الحرير) خرج به نحو الصبي لجواز الحرير له في الحياة سم (قوله وعمله) اى عدم السكراة (قوله وظاهره الخ) اى قول شرح مسلم (قوله انه لا فرق الخ) اى في السكراة (قوله يحرم الثاني) اى المصبوغ بعد النسيج (قوله وهو ضعيف الخ) اى قول القاضي وغيره ويحرم الخ (بار تفاع ثمنه) الى قوله واغترض في النهاية لا قوله وقيل الى المتن والى قوله والظاهر في المغنى لا ما ذكر (قوله عما يليق به) اى وان اعتاد الجلباد في حياته برماوى اه بحيرى (قوله وسبوغه) اى كونه سابغا كرى عبارة عش اى كونه سابلا اه (قوله فليحسن الخ) اى يتخذها بيض نظيفاً سابغا نهاية (قوله فانهم يتزاورون الخ) فان قيل ظاهر الحديث استمرار الا كفان حال تزاورهم وهو لا نهاية له وقد ينافى ذلك ما مر في الحديث قبله ان يسلب سلباً مريعاً قلت يمكن ان يجاب بانه يسلب باعتباره الحالة التى نشاهدها كتغير الميت وانهم اذا تزاوروا يكون على صورته التى دفنوا بها واما الاخرة لا يقاس عليها وفى كلام بعضهم ما يصرح به عش (قوله وقيل المراد بتحسينها الخ) بتجده اعتبار الامرين سم (قوله ومن ثم كفن فيه الخ) قد يجاب بانه لم يتيسر اللبس الصالح بنحو السبوغ والكثافة جمعا بين الدليلين سم (قوله

وعليها خرقه سوأتية ما فيه كالنظر (قوله كما مر آخر اللباس) اى انه يحرم وصية (قوله لمن يحرم عليه الحرير) خرج نحو الصبي لجواز الحرير له في الحياة (قوله وقيل المراد بتحسينها كونه من حل) بتجده اعتبار الامرين (قوله ومن ثم كفن فيه صلى الله عليه وسلم) قد يجاب بانه لم يتيسر اللبس الصالح بنحو السبوغ والكثافة جمعا

(٢٤ - شروانى وابن قاسم - ثالث)

فسنة لخبر مسلم اذا كفن احدكم اخاه فليحسن كفته وروى ابن عدى خبر حسنوا كفان موتاكم فانهم يتزاورون في قبورهم وقيل المراد بتحسينها كونه من حل (والمفسول) اللبس (اولى من الجديد) لانه للصيد والحى احق بالجديد كما قاله الصديق كرم الله وجهه واغترض بان المذهب نقلاً لا دلالة لاولوية الجديد ومن ثم كفن فيه صلى الله عليه وسلم

والظاهر انه باتفاقهم وظاهر كلامهم اجزاء اللبش وان لم يبق فيه قوة اصلا ومرفاهيه (والصبي كباغ في تكفينه باثواب) والصبية كباغ في ذلك ايضا وقد مر او اشار باثواب الى انه مثله عددا لصفة لحل الحرير للصبي دون البالغ (والحنوط) اي ذره السابق (مستحب) فلا يتقيد بقدر ولا بفعل إلا برضا الغرماء لكن في المجموع عن الام أنه من رأس التركة ثم مال من عليه مؤنته وأنه ليس لغريم ولا وارث منعه وجزم به في الانوار وظاهر ذلك انه مفرع حتى على التذب ويوجه بتقدير تسليمه بانه يتساح به غالبا مع من بدا المصلحة فيه البيت ولا ينافيه قول الام بعد ذلك بسطرين ولولم يكن حنوط (١٨٦) ولا كافور في شيء من ذلك رجوت ان يحزى لان هذا في الاجزاء المنافي للوجوب والاول في انه مع

نذبه لا يقتدر لرضا وارث ولا غريم ولا يحزى بخلاف الحنوط في الكافور عند جمع ولا في العنبر والمسك عند الكل وافق ابن الصلاح بان ناظر بيت المال ووقف الا كفان لا يعطى قطنا ولا حنوطا اي إلا ان اطرد ذلك في زمن الواقف وعلم به لانه حينئذ كشرطه كياتي (وقيل واجب) فيكون من رأس المال ثم على من عليه مؤنته ويتقيد بما يليق به عرفا للاجماع الفعلي عليه ويرد بان هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كافي المفلس (ولا يحمل الجنائز إلا الرجال وان كانت) خنثى او (انثى) لضعف النساء عنه فيكره لمن كالحنثاني ويحمل على سريره او لوح او يحمل وای شيء حمل عليه اجزا قاله في المجموع (وبحرم حملها على هيئة مزرية) كحملها في نحو قفة او غرارة وكحمل كبير على نحو يد او كتف (وهيئة بخاف منها سقوطها) لانه تعريض لاهاته مالم يخش تغيره قبل تهية ذلك

انه باتفاقهم) أي باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله ومرفاهيه) أي في التكفين (قوله والصبية) أي قول المتن مستحب في النهاية والمغني (قوله والصبية) أي والخنثى مغني (قوله لكن في المجموع) أي قوله ولا ينافيه اقره ع ش (قوله وظاهر ذلك الخ) أي ما في المجموع عن الام (قوله ولا ينافيه) أي ما مر عن المجموع (من ذلك) أي من الا كفان والاغتسال (قوله لان هذا) أي ما في الام اواخر الجار متعلق بعدم المناقاة (قوله والاول) أي القول الاول في الام (قوله عند جمع) أي ويجري عند جمع اخر نهاية (قوله وافق ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغني كما مر في الغسل (قوله إلا ان اطرد ذلك الخ) لعل المراد الاطراد من التركات لتحققه دائما وغالبا لكن المتبادر ان المراد الاطراد من التركات سم (قوله لانه حينئذ كشرطه الخ) قد يقال قضية كون الاطراد مع العلم كشرطه ان يعطى ايضا الثوب الثاني والثالث بشرط الاطراد والعلم إلا ان يفرق بسهولة القطن والحنوط وفيه نظر سم وتقدم في التكفين عن اليعاب ما نصه قال ابن الاستاذ ان قد الواف اي الا كفان بالواجب والا كمل اتبع وان اطلق واقتضت العادة شيئا نزل عليه اه (قوله كياتي) أي في الوقف (قوله ليسكون) أي قوله كذا قالوه في النهاية والمغني (قوله كافي المفلس) أي حال خيانه فيترك له الكسوة وجوبه بدون الطيب قول المتن (إلا الرجال) أي نذبانهاية (قوله لضعف النساء عنه الخ) أي عن الحل فان لم يوجد غيرهن تعين عليهن نهاية ومغني (قوله فيكره لمن) أي وان ادى الى ازراء حرم سم (قوله اجزا) أي كفي في سقوط الطلب وشرط جوازها ان لا يسكون الحمل على هيئة مزرية ومزيتها على ما يليق به ع ش (قوله وكحمل كبير الخ) ينبغي وكذا صغير على نحو كتف سم وينبغي ان يراد بالكبير هنا الكبير بالجثة فمنعوا بن عشرين حكمه حكم البالغ فليراجع (قوله ويتجه الخ) معتمد ع ش (قوله مطلقا) أي دعت حاجة لذلك لا ع ش (قوله كذلك) أي على الايدي والرقاب قول المتن (ويندب للمرأة) ومثلها الخنثى نهاية ومغني (قوله يعني) أي قوله وروى البيهقي في المغني الا قوله قال في المجموع قيل (قوله يعني قبة الخ) عبارة المغني والنهاية وهو سريره فوقه خيمة واقية ومكينة لانه استبرأها اه (قوله وروى البيهقي الخ) رجحه النهاية عبارة واول من غطى نعشها في الاسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله ﷺ ثم بعد هاز يذب بنت جعش وكانت راته بالحشة لما هاجرت واوصت به فقال عمر نعم خباء الطعينة اه والطعينة اسم للمرأة في الهودج ع ش (قوله اول ما اتخذ) مبتدا وما مصدرية (قوله في جنازة الخ) خبره والجملة خبر ان (قوله بامرهم) متعلق باتخذ (قوله باطل) خبر وزعم الخ (قوله انتهى) أي ما في المجموع (قوله وبفرض صحة ذلك) أي ما رواه البيهقي (قوله التي راته الخ) صفة من فعل الخ

بين الدليلين (قوله إلا ان اطرد الخ) لعل المراد الاطراد من التركات لتحققه دائما وغالبا لكن المتبادر ان المراد الاطراد من التركات (لانه حينئذ كشرطه) قد يقال قضية كون الاطراد مع العلم كشرطه ان يعطى ايضا الثوب الثاني والثالث بشرط الاطراد والعلم إلا ان يفرق بسهولة القطن والحنوط وفيه نظر (قوله فيكره) وان ادى الى ازراء حرم (وقوله كحمل كبير على نحو يد او كتف) ينبغي وكذا صغير على نحو كتف (قوله قال في المجموع قيل هي اول من حمل كذلك وروى البيهقي) قال مر في شرحه واول من

فلا بأس بحمله على الايدي والرقاب كذا قالوه ويتجه أن محله مالم تغلب على الظن تغيره قبل ذلك ولا واجب حملها كذلك ولا (قوله) بأس في الظن بحمله على الايدي مطاقا (ويندب للمرأة ما استبرأها كنبوت) يعني قبة مغطاة لا يصاهم المؤمنين زينب رضي الله عنها به وكانت قد راته بالحشة لما هاجرت قال في المجموع قيل هي اول من حملت كذلك وروى البيهقي ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصت ان يتخذ لها ذلك لفه فله فان صح هذا فهو قبل زينب بنسين كثيرة وزعم ان ذلك أول ما اتخذ في جنازة زينب بنته ﷺ بامرهم باطل اه ملخصا وبفرض صحة ذلك قد يقال هو لا ينافي ما قيل ان اول من فعل به ذلك لان المراد اول من فعل بذلك الذي راته بالحشة

علت ذلك من زينب فالتحننته وامرت به (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) أى الجنائز لفعله صلى الله عليه وسلم له رواه مسلم بخلافه في الذهاب لغير عذر كما مر (ولا بأس باتباع) بالتحديد (المسلم جنازة قريبه الكافر) فلا كراهة فيه خلافا للرواية التي خبرني داود وغيره بسند حسن وواقع في المجموع بأسناد ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم امر عليا كرم الله وجهه ان يورى ابا طالب قال الاسنوي ولا دليل فيه لأنه كان يلزمه تجهيزه كوثنته في حياته ويرد بانه كان له اولاد غيره وبقرضه فلا يلزمه تولي ذلك بنفسه فكان الدليل في توليه له بنفسه ويجوز له زيارة قبره أيضا وكالقريب زوج ومالك قال شارح وجاروا عترض بان الاوجه تقييده برجاء اسلام أى لنحو قريبه او خشية فتنة وافهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريب وبه صرح الشاشي (ويكره للغط) وهو رفع الصوت ولو بالذكر والقراءة (في المشي مع الجنائز) لان الصحابة رضوا الله عنهم كرهوه حينئذ رواه البيهقي وكره الحسن وغيره استغفروا لاخيك ومن ثم قال ابن عمر لقائله لا يغفر الله لك بل يسكت متفكرا في الموت

(قوله وفاطمة) مبتدأ وجملة الظاهر أنها الخ خبره قول المتن (ولا يكره الركوب الخ) أى لا بأس به معنى (قوله) أى الجنائز إلى قوله ويؤيده في النهاية إلا قوله خلافا للرواية وقوله وقع في المجموع بأسناد ضعيف وقوله قال شارح وقوله واعترض إلى وافهم وكذا في المغنى إلا قوله ويرد إلى ويجوز (قوله لغير عذر) أى كضعف وبعد مكان نهاية ومعنى قول المتن (باتباع المسلم) أى مشيه عشي قول المتن (جنازة قريبه الكافر) ولا يعد كما قاله الاذرعى إلحاق الزوجة والمملوك بالقريب ويلحق به أيضا المولى والجار كما في العيادة فيما يظهر نهاية ومعنى (قوله أنه صلى الله عليه وسلم) بدل من خبري داود عبارة النهاية والمحلى لما رواه ابو داود وغيره عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال لمات ابوطالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ان عمك الضال قد مات قال انطلق فواره اه (قوله ولا دليل فيه) أى في الخبر على مطلق القرابة نهاية ومعنى (قوله لانه) أى عليا كرم الله وجهه نهاية (قوله ويرد) أى نزاع الاسنوي (قوله وبقرضه) أى فرض لزوم تجهيز أبي طالب على كرم الله وجهه بخصوصه (قوله فلا يلزمه الخ) أى إذا كان متمكنا من استخلاف غيره عليه من أهل ملته نهاية (قوله ويجوز له الخ) أى مع الكراهة نهاية ومعنى (قوله زيارة قبره) أى قبر قريبه الكافر نهاية (قوله) وكالقريب زوج الخ) مفهوما أنه يحرم عليه ذلك إذا كان غير نحو قريب وهو الموافق لما ياتي غن الشاشي ولو قبل بكر اهته هنا كان المعتد كراهة اتباع جنازة لم يكن بعيدا هذا وسياتي للشارح مر ان زيارة قبور الكفار مباحة خلافا للماوردى في تحريمها وهو بعمومه شامل للقريب وغيره وقضية التعبير بالاباحة عدم الكراهة إلا ان رادها عدم الحرمة ويدل لذلك مقابله بكلام الماوردى عشي (قوله واعترض) أى على ذلك الشارح (قوله بان الاوجه تقييده الخ) خلافا للبغنى والنهاية وقد يقال بعد التقييد بما ذكر لاوجه للتخصيص بالجار فليتأمل بصرى (قوله أى لنحو قريبه) أى قريب الجار واللام متعلق باسلام (قوله وافهم المتن حرمة الخ) سيأتي خلافا في هامش وزيادة القبور الرجال سم وتقدم عن عشي ان المعتد الكراهة (قوله وبه) أى بالنحرى قول المتن (اللفظ) بفتح الغين وسكونها نهاية (قوله ولو بالذكر الخ) فرضوا كراهة رفع الصوت بهما في حال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ولا يبعد أن الحكم كذلك فليراجع سم على حج اه عشي (قوله كرهوه حينئذ) عبارة النهاية والمغنى كرهوا رفع الصوت عند الجنائز والقتال والذكر والمختار والصواب كما في المجموع ما كان عليه السلف من السكوت في حال السير مع الجنائز اه قال عشي ولو قيل بنسب ما يفعل الان امام الجنائز من التمانية وغيرهم لم يبعد لان في تركه اضرار بالمت وتعرضا للتكلم فيه وفي ورثته فليراجع اه وفيه وقفة ظاهرة (قوله استغفروا لاخيك) أى قول المنادى مع الجنائز استغفروا الخ نهاية (قوله لا يغفر الله لك) كان مراده رضى الله تعالى عنه لا يستغفر له أى لا يشتغل به الان باللسان جبراه الكونه بدعة ثم ابتدا الدعاء بقوله غفر الله لك امرك بالبدعة فكان الظاهر الاتيان بالواو ولعل الحكمة في تركها خروجه مخرج الزجر ثم الظاهر أنه حيث غلب على الظن ان اشتغالهم بالجهر بالذكر يمنع من معصية كنحو غيبة نزول الكراهة بصرى اقول تأويله الحديث بما ذكر حسن جيد في الغاية وجملة سم على ظاهره فقال يستفاد من قول ابن عمر المذكور جواز التاديب والزجر بالدعاء على من وقع منه ما لا يليق لكن في جواز ذلك لغير نحو العالم نظر اه (قوله بل يسكت) أى لا يرفع صوته عبارة النهاية والمغنى بل

غطى نعشاه في الاسلام كما قال ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعد هازين بنت جحش وكانت راته بالحشة لما هاجرت واوصت به شرح مر (قوله ويجوز له زيارة قبره) أى مع الكراهة شرح مر (قوله برجاء اسلام) أى لغير الميت كما هو معلوم (قوله وافهم المتن حرمة الخ) سيأتي خلافا في هامش زيارة القبور للرجال (قوله ولو بالذكر والقراءة) فرضوا كراهة رفع الصوت بهما في حال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ولا يبعد ان الحكم كذلك فليراجع (قوله ومن ثم قال ابن عمر الخ) يستفاد من قول ابن عمر المذكور جواز التاديب والزجر بالدعاء

قيل بحرمة وكذا عند
القبر نعم الوقود عندها
المحتاج اليه لا بأس به كما هو
ظاهر ويؤيده ما مر من
التجيمير عند الغسل (ولو
اختلط) من يصلي عليه بمن
لا يصلي عليه كان اشتبه
(مسلمون) أو مسلم
(بكفار) أو شهيداً وسقط
لم تظهر فيه أماره حياة
بغيره وتعدر تمييز بعضهم
من بعض (وجب غسل
الجميع) وتكفينهم
ودفنهم من بيت المال
فالاغنياء حيث لا تركه
والأخرج من تركه كل
تجهيز واحد بالقرعة فيما
يظهر ويغفر كما أشار إليه
بعضهم فتفاوت مؤن
تجهيزهم للضرورة
(والصلاة) عليهم اذلا
يتحقق الاتيان بالواجب
الابذلك وقول الاسنوى
هذا تردد بين واجب وحرام
فليقدم الحرام على القاعدة يرد
بأنه لا يكون حراماً إلا مع
العلم بعينه وأما مع الجهل
فلا على أن ذلك لا يرد في
الصلاة أصلاً لانه يخصها
بالمسلم وغير نحو الشهيد في
نيته ولا في غسل الكافر
لاباحته ثم رأيت شيخنا
أشار لذلك (فان شاء صلى
على الجميع) صلاة واحدة
(بقصد المسلم) وغير نحو

يشغل بالتفكير في الموت الخ وهي أحسن (قوله) لا جبراً لانه بدعة الخ) وما يفعله جهلة القراء من
القراءة بالتعطيل وإخراج الكلام عن موضوعه فحرام يجب إنكاره نهاية ومعنى قال ع ش قوله فحرام الخ
أي وليس ذلك خاصاً بكونه عند الميت بل هو حرام مطلقاً ومنه ما جرت به العادة الآن من قراءة الرقاه
ونحوهم اه قول المتن (واتباعها بنار) ظاهره ولو كافر أو لا مانع منه لأن العلة موجودة فيه ع ش (قوله)
نعم الوقود عندها الخ) عبارة النهاية نعم لو احتجج إلى الدفن ليلاً في الليالي المظلمة فالظاهر انه لا يكره حمل
السراج والشمعة ونحوهما ولا سيما حالة الدفن لأجل احسان الدفن واحكامه اه قول المتن (ولو اختلط الخ)
يتردد النظر في اشتباه المحرم بغيره ويظهر انه من حيث نحو الطيب راعى المحرم لأن فعل ذلك يؤدي إلى
ارتكاب محرم بالنسبة للمحرم بخلاف تركه فان غابته تركه سنة بالنسبة لغيره وأما من حيث التكفين فلو قلنا
ان الواجب سائر العورة وان الاقتصار عليه لا يؤثم فالمراد واضح وإلا فحمل نظر بصري عبارة ع ش وكتب
العلامة الشوبري ما نصه انظر لو اختلط المحرم بغيره هل يغطي رأس الجميع احتياطاً للستر أو لا احتياطاً
للأحرام وقد يتجه الثاني لأن التغطية محرمه جز ما يخلاف ستر ما زاد على العورة اه والأقرب الأول لأن
التغطية حق للميت فلا يترك للفرق الآخر ولا نظر للقطع والخلاف في ذلك ثم رابت في كلام سم ما يصرح
بوجوب تغطية الجميع بغير الخيط اه وقوله ثم رابت في كلام سم الخ فيه نظر بل ميل كلام سم كما
يأتي إلى الأول (قوله من يصلي عليه) إلى قوله وقول الاسنوى في النهاية والمعنى لا قوله من بيت المال إلى المتن
(قوله لم يظهر فيه أماره حياة) عبارة النهاية والمعنى أو سقط يصلي عليه بسقط لا يصلي عليه اه (قوله) وإلا
أخرج من تركه كل تجهيز واحد الخ) وقد يقال يخرج من تركه كل أقل كفاية واحد وما زاد من بيت
المال لأن القرعة لا تؤثر في الأموال حيث لم يوجد محل يؤخذ منه ما زاد اخذ من بيت المال كالموات شخص
لا مال له بقي ما لو كان المشتبه مرتداً أو حروباً فكيف يكون الحال فيه لا نهما لا يجوز أن من بيت المال اللهم
إلا ان يقال تجهيزان هنا ويغفر ذلك للضرورة لانه وسيلة لتجهيز المسلم ع ش أي كما هو ظاهر إطلاق المتن
وقضية تعليل الشارح الآتي (قوله بالقرعة الخ) يظهر ان الأقراع ليس للأخراج بل لتخصيص المخرج
وإن كان كلامه إلى الأول أميل بصري وقد يندفع بذلك ما تقدم آ نقاع ع ش (قوله) ويغفر الخ) هل
المراد منه ان يخرج من تركه كل ما يليق به ومعنى الاغتفار احتمال ان القرعة تؤدي إلى ان تجهز الواحد
منهم بما أخرج من تركه الغير بحسب نفس الامر أو المراد انه يخرج من تركه كل تجهيز بلا تفاوت بينهم
ومعنى الاغتفار أنا حيث لم نعتبر ما هو الأول من كون تجهيز كل لا نقابه محل تأمل فان كان المراد الثاني
فيظهر اننا نعتبر اقلهم لانه أحوط بصري أقول كلام الشارح كالصريح في الأول كما مر منه (قوله) إلا بذلك
أي بتجهيز الكل والصلاة عليه (قوله) وقول الاسنوى الخ) أي معارضاً للعلامة المذكورة (قوله هذا) أي
تجهيز الكل والصلاة عليه (قوله تردد) بصيغة الماضي (قوله بين واجب) أي نظراً لاحتمال الفريق
الأول وحرام أي نظر الاحتمال الفريق الثاني (قوله على القاعدة) أي قاعدة إذا اجتمع المانع والمقتضى
يقدم المانع ويحتمل قاعدة ان درء المفسد مقدم على جلب المصالح (قوله يرد الخ) خبر وقول الاسنوى
الخ (قوله) بأنه لا يكون حراماً الخ) قضية هذا الرد انه لو اختلط محرم بغيره جاز بل وجب ستر رأس الجميع
وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخيط على الجميع لعدم توقف التكفين عليه بل اللوائف الأولى مع حرمة على
المحرم فليتأمل اه وتقدم استقراء ع ش القضية المذكورة وأما قول سم ولا يبعد الخ هذا في نفس
الكفن بقطع النظر عن ستر الرأس وعدمه كما هو ظاهر خلافاً لما مر عن ع ش (قوله على ان ذلك الخ)
اقتصر على هذا الجواب النهائية والمعنى ولعله لأن الجواب الأول يمكن ان يعارض بمثله فيقال لا يكون واجبا
إلا مع العلم بعينه الخ (قوله لذلك) أي الجواب العلوي (قوله صلاة واحدة) إلى قول المتن ويشترط
على من وقع منه ما لا يليق لكن في جواز ذلك لغير نحو العالم نظر (قوله) يرد بأنه لا يكون حراماً إلا مع العلم بعينه
قضية هذا الرد انه لو اختلط محرم بغيره جاز بل وجب ستر رأس الجميع وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخيط على

ويقول هنا في الأولى اللهم اغفر للمسلم منهم (أو علي واحد أو أحدنا) بالصلاة عليه إن كان (١٨٩) مسلماً) أو غير نحو شهيد أو يعذر في تردد

النية للضرورة واعتراض
بأنه لا ضرورة لا مكان
الكيفية الأولى وبجواب
بأنها قد تشق بتأخير من
غسل إلى فراغ غسل الباقي
بل قد يتعين إن أدى التأخير
إلى تغير وكذا تتعين الأولى
لو تم غسل الجميع وكان
الأفراد يؤدي إلى تغير
المتأخر (ويقول) في
الكيفية الأولى اللهم اغفر
له إن كان مسلماً ولا يقول
في اختلاف نحو الشهيد بغيره
اللهم اغفر له إن كان غير
شهيد بل يطلق ويدفنون
في الأولى بين مقابرنا ومقابر
السكران (ويشترط اتفاقاً
لصحة الصلاة بتقديم غسله)
أو تيممه بشرط لأنه المنقول
وتنزيل الصلاة عليه منزلة
صلاته ومن ثم اشترط
طهارة كفته أيضاً إلى فراغ
الصلاة عليه (وتكره قبل
تسكينه) واستشكل الفرق
مع أن كلا من المعنيين
موجود فيه وقد يجاب بأنه
أخف بدليل النش للغسل
دونه وأن من صلى بلا طهر
يعيد وعارياً لا يعيد ثم
رأيت شيخنا أجاب بذلك
(فلومات بهدم ونحوه)
كوقوعه في عميق أو بحر
(و) قد تعذر إخراجه
منه (وغسله وتيممه لم
يصل عليه) لفوات الشرط
واعترضه الأذري

في النهاية إلا قوله ويقول هنا إلى المتن وقوله ومن ثم إلى المتن وقوله ثم رأيت إلى المتن وكذا في المغني إلا قوله
ورداً (قوله) ويقول هنا في الأولى أي في الصورة الأولى من الصور المتقدمة وهي صورة اختلاط المسلمين
بتكفار بخلاف بقية الصور كاختلاط الشهيد بغيره بصرى أي فيطلق الدعاء فيها أخذاً بما يأتي (قوله) أو غير
نحو الشهيد أي يقول في الثانية إن كان غير شهيد وفي الثالثة إن كان هو الذي يصلي عليه وغنى ونهاية (قوله)
للضرورة أي كمن نسي صلاة من الخمس نهاية (قوله) بل قد يتعين أي أفر اذكر بصلاة (قوله) إن أدى التأخير
إلى تغير أي لشدة حر وكثرة الموقف نهاية (قوله) في الكيفية الأولى (الخ) قد يقال فيه مع ما تكرر بصرى
(قوله) ولا يقول (الخ) عبارة النهاية ولا يحتاج إلى ذلك في الثانية والثالثة لا انتفاء المحذور وهو دعاؤه
بالمغفرة للكافر ولو تعارضت بينتان بإسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلماً
وفي المجموع عن المتولي لو مات ذمى فشهد عدل بإسلامه قبل موته لم يحكم بشهادته في توريث قريبه المسلم منه
ولا حرمان قريبه الكافر بلا خلاف وهل تقبل شهادته في الصلاة عليه وتوابعها وفي جهان أصحابها القبول
أما قال غش وعليه فيجزم بالنية في الصلاة عليه ولا يعلقها (قوله) غير شهيد أي أو سقطاً لا يصلي عليه (قوله)
ويدفنون في الأولى (الخ) أي سواء كان الميت الكافر بالغاً أو صبياً لأن الدفن من أحكام الدنيا وأطفال
المشركين فيها كفار عرش قول المتن (وتكره قبل تسكينه) أي فلا تحرم ولو بدون ستر العورة والأولى
المبادأة للصلاة عليه على هذه الحالة إذا خيف من تأخيرها إلى تمام التكفين خروج نجس منه كدم أو نحوه
عش (قوله) واستشكل الفرق (الخ) أي بين الغسل والتكفين بأن جعل أحدهما شرطاً لصحة الصلاة دون
الأخر مع أن كلا من المعنيين المذكورين في الغسل من كونه منقولا وتنزيل الصلاة عليه منزلة صلته
موجود في التكفين أيضاً كرمي (قوله) بأنه أخف أي ترك الستر أخف من ترك الطهارة مغنى عبارة النهاية
بأن باب التسكين أوسع من الغسل (قوله) وقد تعذر إخراجه منه وغسله (الخ) يؤخذ منه أنه لا يصلي على
فائد الطهورين الميت سم ومر عن عش ما يوافقه بل قول الشارح كالتأخير ويرد الخ صريح في ذلك (قوله)
وتيممه (الوار) بمعنى أو كما عبرته النهاية والمغني قول المتن (لم يصل عليه) هذا هو المعتمد خلافاً لجمع من المتأخرين
حيث زعموا أن الشرط إنما يعتبر الخ نهاية عبارة المغني لم يصل عليه كما نقله الشيخان عن المتولي وأقراه وقال
في المجموع لا خلاف فيه قال بعض المتأخرين ولا وجه لترك الصلاة عليه لأن الميسور لا يسقط بالمعسور إلى
أن قال وبسط الأذري الكلام في المسئلة والقلب إلى ما قاله بعض المتأخرين أميل لكن الذي تلقيناه عن
مشايخنا في المتن أنه وينبغي تقليد ذلك لجمع لا سيما في الفرق على مختار الرافعي فيه تحريزاً عن إزراء الميت
وجبر الخاطر اهله (قوله) بما منه أي بادلته بعضها قوله بل أمته أي أقواها عطف على قوله منه وأفراد الضمير
باعتبار لفظاً (قوله) ولا كذلك هنا أي فإن الشارع لم يحدد لصلاة وقفاً وجوب تقديم الصلاة على الدفن
لا يستدعي إلحاق ذلك بالوقت المحدود عش (قوله) لصحة الصلاة إلى قوله ولما تقرر في النهاية والمغني إلا قوله
هو لقب إلى سهيل (قوله) أن لا يتقدم (الخ) ويشترط أيضاً أن يجمعها مكاناً واحداً كما قاله الأذري وأن لا يزيد
ما بينهما في غير المسجد على ثلثمائة ذراعاً تقريباً تنزيل الميت منزلة الإمام مغنى زاد النهاية ويؤخذ منه كراهة

الجمع لعدم توقف التسكين عليه بل للفائز أولى مع حرمة على المحرم فليست أم (قوله) ويقول هنا في الأولى
أي وأما الثانية فيسوغ الدعاء للجميع لأن الشهيد وإن امتنع الصلاة عليه لا يمتنع الدعاء به بنحو المغفرة
وسأني في كلام الشارح (قوله) تقدم غسله أو تيممه (انظر فائد الطهورين) (قوله) وقد يجاب (الخ) قد يقال هذا
الجواب إنما يصح فرقا لدل على اختلاف الحكم (قوله) وقد تعذر إخراجه منه وغسله وتيممه لم يصل عليه
يؤخذ منه أنه لا يصلي على فائد الطهورين الميت (قوله) ويرد بأن ذلك (الخ) قد ينافي في هذا لرد وجوب
الصلاة عليه قبل الدفن وإن لم تغن عن القضاء كصلاة التيمم في الحضر فقد راعوا حرمة هنا كإراعاة حرمة ثم
(قوله) في المتن أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة (الخ) وفي الروض ويشترط أن لا يكون بينه أي الإمام وبينها

وغيره وأطالوا بما منه بل أمته أن الشرط إنما يعتبر عند القدرة لصحة صلاة فائد الطهورين بل وجوبها ويرد بأن ذلك إنما
هو لحرمة الوقت الذي خد الشارع طرفيه ولا كذلك هنا (ويشترط) لصحة الصلاة (أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة

ولا على (للقبر على المذهب فيها) اتباع الا واين وكالا امام اما الغائبة فلا يؤثر فيها كونها وراء المحلى كامر (وتجوز الصلاة عليه) بل اثن (في المسجد) لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضاءى هو لقب امها ومعناه كفلان ايض نقاء العرض من الدنس والعيب سهيل واخيه في المسجد وزعم انها كانا خارجا لا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر ولما تقرر في الاصول أن الظرف بعد فاعله ومفعوله في الفعل الحسى كالصلاة هنا يكون لها بخلافه بعد غير الحسى يكون للفعل فقط ومن ثم قال اصحابنا في ان قتلنا زيدا في المسجد فانت طاق لا بد من وجودهما فيه بخلافه في أن قذفته فيه بشرط وجود القاذف فقط فيه هذا حاصل ما ذكره الزركشي في بحره وقال أنه نفيس بعد قوله مفهوما ظرف المكان حجة عند الشافعي (١٩٠) وقوله مقتضى كلام النحاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الظرف اه ولك ان تقول لما قاله

في القاعدة له وجه وجيه لان الظرف المسكاني من الحسيات فاذا جعل ظرفا لفعل حسي متعدلزم كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق إلا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوي فانه اجنبى عن الظرف الحسى فاكفى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط واما ما قاله عن الاصحاب فهو لا يتشى على مرجع الشيخين وغيرهما انه في القتل يشترط وجود المقتول فيه لا القاتل وفي القذف بعكسه ووجهه بان ذكر المسجد قرينة على ان القصد به الزحر عن انتهاك حرمة وانتهاكها يحصل بوجود المقتول فيه لاستلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقتول فان قلت هل لما ذكره وجه قلت يمكن ان يوجه بان القتل لما استلزم غالبا وجود

مساواة وقدر بعض ذلك اه ويؤخذ منه أيضا انها موفرة افضلية الصلاة كامر في صلاة الجماعة على الخلاف فيها كما اشار اليه في شرح الروض بصرى (قوله ولا على القبر) اى الحاضر سم اى على المحل الذى تيقن كون الميت فيه ان علم ذلك ولا فلا يتقدم على شئ من القبر لان الميت كالا مام فان تقدم فيها بطلت صلاته وانظر بماذا يعتبر التقدم به هنا وينبغي ان يقال ان العبرة هنا بالتقدم بالعقب على راس الميت فليراجع ع ش (قوله هو لقب امها الخ) فيه نوع تناف بين جعله لقباً وقوله ومعناه الخ فراد ومعناه بحسب اصل الوضع لا في حال كونه لقباً لانه حينئذ لا دلالة له على الشخص وكان ماخذه كلام الشارح المحقق لكنه تصرف بما اقتضى إيراد ما ذكر عليه واما عبارة الشارح المحقق فلا غبار عليها انصهار اسمها راسمه اى اخي سهيل سهل البيضاء وصف امها واسمها عدو في تكلة الصغاني إذا قالت العرب فلان ايض وفلانة بيضاء فالمعنى نقي العرض من الدنس والعيوب اه بصرى (قوله في المسجد) اى في مسجده صلى الله عليه وسلم وصلى ايضا في مسجد بنى معاوية على ابى الربيع عبدالله بن عبدالله بن ثابت بن قيس ابن هنة قال صاحب النور فيما كتبه على ابن سيد الناس في الوفود ع ش (قوله ولما تقرر الخ) عطف على قوله لانه الخ (قوله بعد فاعله ومفعوله) اى فاعل ومفعول عامله (قوله في الفعل الحسى) اى بعده (قوله ومن ثم قال اصحابنا الخ) إن كان المراد بالحسى المدرك بحاسة البصر خاصة اتجه هذا التفریع ولا فاعل تامل لان القذف محسوس بحاسة السمع بصرى (قوله بعد قوله الخ) متعلق بذكر (قوله بكل تقدير) أى لازما أو متعديا (قوله بعكسه) أى بشرط وجود القاذف لا المقذوف (قوله لما ذكره) اى عن الاصحاب من اشترط وجودهما في المثال الاول والفاعل فقط في الثاني (قوله لكن المبحوث) اى الذى بحث (قوله في هذه) اى صورة الابدال بالبدال (قوله فتامل ذلك كله فانه الخ) لا يخفى على المتامل ما في هذا الذى اطنب به وقال انه مهم فعليك بالتامل مع رعاية القواعد سم (قوله وخبر) إلى المتن في النهاية والمغنى لا قوله وقد صلى إلى نعم (قوله ضعيف) صرح بضعفه احمد وابن المنذر والبيهقي مغنى (قوله والرواية المشهورة الخ) ولو صح الاول وجب حمله على هذا جمعا بين الروايات وقد جاء مثله في القرآن في قوله تعالى وإن اساتم فلها نهاية (قوله منه) اى من إدخاله (حرم) اى إدخاله نهاية (قوله حيث كانوا ستة) الخ مفهوم انه ما دون الستة لا يطلب منه ذلك وفي سم

أى الجنائز في غير المسجد فو ق ثمانية ذراع تقريبا اه قال في شرحه وأن يجمعهما كان واحد نزيلا للجنائز منزلة الامام وسائر الاحكام السابقة في الامام والمأموم في سائر الصلوات تاتي هنا (في المتن ولا القبر) اى الحاضر (قوله لا بد من وجودهما فيه) يتامل وجه حسبتها في هذا المثال دون الاين (قوله فتامل ذلك فانه مهم) لا يخفى على المتامل ما في هذا الذى اطنب به وقال انه مهم فعليك بالتامل مع رعاية القاعدة (قوله حيث كانوا ستة فاكثر) قال في العباب فان كانوا ستة فقط وقف واحد مع الامام في صفه والاربعة صفان فان كانوا

أثر حسى حال صدوره من الفاعل وحال وصوله للمفعول نزل منزلة الحسى في أنه لا بد من وجودهما فيه بخلاف القذف على فانه لا يستلزم ذلك لما تقرر من صدقه مع غيبة المقتول فاشترط كون الفاعل فيه فقط وخرج بما تقرر ان ذكر المسجد قرينة إلى اخره ما لو أبدله بالدار كان قتله أو قذفته في الدار ولا لانية له ومقتضى القاعدة بناء على أن القتل منزل منزلة الحسى أنه يشترط فيه وجودهما فيها والى القذف وجود القاذف فقط سكن المبحوث في هذه انه لا بد من وجودهما فيها في الصور تين ويوجه بان هذه القاعدة لما لم تظرد وجب تحريجه على القاعدة المطردة وهى أن القيد المتأخر يرجع لجميع ما قبله فتأمل ذلك كله فانه مهم وخبره من صلى على جنازة في المسجد فلا شئ له ضعيف والرواية المشهورة فلا شئ عليه وقد صلى عمرو والصحابه على أبى بكر رضى الله عنهم فيه وروى عمر بالصلاة عليه فيه فنفذها الصحابة وكل من هذين في معنى الاجماع نعم إن خيف تلويث المسجد منه حرم (ويسن) حيث كانوا ستة فأكثر (جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر) للخبر الصحيح من صلى

عليه ثلاثة صفوف فقد
 اوجب اى غفر له كما في
 رواية والمقصود منع النقص
 عن الثلاثة لا الزيادة عليها
 ومن ثم قال اكثر في مسلم
 ما من مسلم يصلي عليه امة
 من المسلمين يبلغون مائة
 كلهم يشفعون له لا يشفعوا
 فيه وفيه ايضا مثل ذلك في
 الاربعين وبحث الزركشى
 وقال بعضهم ان الصفوف
 الثلاثة في مرتبة واحدة في
 الفضيلة وهو ظاهر لا في
 حق من جاء وقد اصطف
 الثلاثة فالأفضل له كما هو
 ظاهر أن يتحرى الأول
 لانا لما سوينا بين الثلاثة
 الثلاث تركوها بتقديم كلهم
 للاول وهذا متفق هنا ولولم
 يحضر الاستة بالامام وقف
 واحد معه واثنان صفا
 واثنان صفاء واذا صلى عليه
 فحضر من لم يصل صلى) ندبا
 لانه صلى الله عليه وسلم صلى
 على قبور جماعة ومعلوم
 انهم لما دفنوا بعد الصلاة
 عليهم ومن هذا أخذ جمع
 انه يسن تأخيرها عليه الى
 بعد الدفن وتقع فرضا
 فينبويه ويناب ثوابه وإن
 سقط الحرج بالاولين ابقاء
 الخطاب به ندبا وقديكون
 ابتداء الشئ سنة واذا وقع
 وقع واجبا كحج فرقة تأخروا
 عن وقوع باحرامهم الاحياء
 الاتى (ومن صلى) ندب له
 انه (لا يعيد على الصحيح)

على جميع بعد كلام مانصه فان كانوا خمسة فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعة صفين لانه اقرب الى
 العدد الذي طلبه الشارع وهو الثلاثة الصفوف ولا يتم يصيرون ثلاثة صفوف بالامام وصفا واحدا لعدم
 ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة فيه نظر والاول غير بعيد بل هو وجيه اه وقضيته انهم لو كانوا ثلاثة
 وقفوا خلف الامام ولو قيل يقف واحد مع الامام واثنان صفاء لم يعد لقربه من الصفوف الثلاثة التي طلبها
 الشارع واما لو كانوا اربعة فينبغي وقوف كل اثنين صفاء خلف الامام لان فيه مراعاة لما طلبه الشارع من
 الثلاثة الصفوف ايضا ع ش وقوله ولو قيل النخ يأتي في الشرح ما يؤيده وقوله واما لو كانوا اربعة النخ
 لا ينبغي انه عين ما قدمه عن سم (قوله والمقصود) اى من الخبر (قوله لا الزيادة) بالجر عطفا على النقص
 (قوله قال) اى المصنف (قوله وبحث الزركشى) عبارة النهاية ولهذا اى للخبر السابق كانت الثلاثة بمنزلة
 الصف الواحد في الافضلية كما قاله الزركشى عن بعضهم نعم بتجهه الاول بعد الثلاثة كد لحصول الغرض
 بها اه قال الرشيدى قوله مر ان الاول بعد الثلاثة كد اى بما بعده اه عبارة البصرى قوله مر بعد الثلاثة
 لعله بعد استكمالها و عبارة المغنى وهنا فضيلة الصف الاول و فضيلة غيره سواء بخلاف بقية الصلوات للنص
 على كثرة الصفوف هنا ومقتضاها بل صريحها ان الثلاثة فاكثر بمنزلة الصف الواحد في الفضيلة خلافا
 للشارح والنهاية (قوله وهو ظاهر الا في حق من جاء النخ) اقره ع ش (قوله ان يتحرى الاول) اى بعد الثلاثة
 كما تقدم عن النهاية ويحتمل ان المراد الاول من الثلاثة (قوله لو لم يحضر النخ) تفصيل اقره ع ش المتقدم حيث
 كانوا ستة النخ (قوله وقف واحد معه) النخ قضيته ان اقل الصف اثنان ولما جعلت خمسة صفين والامام
 صفاء ع ش (واثنان صفا) (فرع) تأ كد كافي البحر استحباب الصلاة على من مات في الاوقات الفاضلة
 كيوم عرفة والعيد وعاشوراء او يوم الجمعة وايلتها وحضور دفنه نهاية ومغنى قال ع ش واهل وجه التا كدان
 موته في تلك الاوقات علامة على زيادة الرحمة فيستحب الصلاة عليه تبركا به حيث اختير له الموت في تلك
 الاوقات وظاهره وان عرف بغير الصلاح اه قول المتن (فحضر من لم يصل) اى قبل الدفن او بعده ومغنى
 ونهاية (قوله ندبا) الى قوله فيجوز في النهاية لا لقوله ندبا واما نبيه عليه وكذا في المغنى لا لقوله ومن هذا الى
 وتقع (قوله انه يسن تأخيرها) اى لمن حضر بعد الصلاة عليه مسارعة دفنه ع ش وسم (قوله وتقع فرضا)
 اى تقع صلاة من لم يصل فرضا كالاولى ونهاية ومغنى (قوله سقط النخ) عبارة النهاية والمغنى لا يقال سقط
 الفرض بالاولى فامتنع وقوع الثانية فرضا لاننا نقول الساقط بالاولى حرج الفرض لا هو واوضح ذلك
 السبكي رحمه الله تعالى فقال فرض الكفاية اذا لم يتم به المقصود بل تجدد مصلحته بتكرار الفاعلين كتعلم العلم
 وحفظ القرآن وصلاة الجنائز اذ مقصودها الشفاعة لا يسقط بفعل البعض وإن سقط الحرج وليس كل
 فرض يائمه بتركه مطلقا اه (بالاولى) (الاولى بالاولى) ينبغي إسقاطه كما علم مما مر عن النهاية والمغنى
 (وقديكون) جواب ثان اى لو سلمنا ان الساقط بالاولى الفرض فلا يلزم ان تقع الثانية نفلا لانه قد يكون النخ
 (قوله كحج فرقة) عبارة الايعاب والنهاية والمغنى كحج التطوع واحد خصال الواجب المخير (قوله الآتى)
 اى في السر كرى قول المتن (ومن صلى) اى على ميت جماعة او منفردا لا يعيدها اى لا يستحب له إعادتها
 لافى جماعة ولا انفردا ونهاية ومغنى قال ع ش قوله مر لا يستحب له إعادتها اى فتكون مباحة اه اى

خمس فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعة صفين لانه اقرب الى العدد الذي طلبه الشارع وهو الثلاثة
 الصفوف ولا يتم يصيرون ثلاثة صفوف بالامام وصفا واحدا لعدم ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة
 فيه نظر والاول غير بعيد بل هو وجيه (وبحث الزركشى) عبارة شرح الروض قال الزركشى قال بعضهم
 والثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الافضلية اه (قوله لا بعد الدفن) اى بعد وجوب الصلاة عليه قبل
 الدفن كما هو ظاهر لما تقدم أنه يجب تقديمها على الدفن ويجرم دفنه قبلها (قوله ندب له انه لا يعيد) قال في شرح
 الروض اى سواء صلى منفردا او جماعة أعادها في جماعة او منفردا حضرت الجماعة قبل الدفن أو بعده
 اه فقيه تصريح بعدم استحباب إعادتها في جماعة بخلاف بقية الصلوات التي تطلب الجماعة فيها قال

وان صلى منفردا لان صلاة الجنائز

خلافا للتحفة (قوله لا ينتفل بها) أي بمعنى انه لا يعيد هامة ثانية لعدم ورود ذلك شرعائها (قوله ومرفى التيمم الخ) عبارة المغنى نعم فاقد الطهورين إذا صلى ثم وجد ماء يتطهر به فانه يعيد كما افق به القفال اه زاد النهاية وقياسه ان كل من لزمته إعادة المكتوبة لخلل يصلى هنا ويعيد ايضا لکن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليها او لا فيه احتمال والا قرب نعم بل لا ينبغي ان يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره اه قال سم وقوله مر فانه يعيد الخ ينبغي ان محل طلب إعادة ما لم يقع الفرض بعد ذلك بمن لا يلزمه القضاء اه وفي الايعاب ومحل ايضا في باب التيمم والا وجه جواز صلاته اي المتيمم عليه مطلقا وإن كان ثم من يحصل بل لا ينبغي الخ عبارة في باب التيمم والا وجه جواز صلاته اي المتيمم عليه مطلقا وإن كان ثم من يحصل الفرض به اه ومنه تعلم ان ما هنا جرى فيه على غير ما استوجه ثمة اه (قوله وإذا عاد الخ) اي ولو كان منفردا وفعلها سرا راع ش عبارة سم قال مر ظاهر كلامهم جواز إعادة تأويلها ولو منفردا او كثر من مرة ووجهه ان المقصود الدعاء انتهى (قوله وقعت له نفلا) اي كافي المجموع وهذه خارجة عن القياس إذ الصلاة لا تتعد حيث لم تكن مطلوبة بل قيل ان هذه الثانية تقع فرضا كصلاة الطائفة الثانية ويوجه انعقادها بان المقصود من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء له وقد لا تقبل الاولى وتقبل الثانية فلم يحصل الغرض بقيتنا نهاية ومعنى (قوله فيجوز له الخروج الخ) هذا هو الظاهر لانها نفل لا يقال تقاس على المعادة لان المعادة مطلوبة لإعادة تأويلها ايضا اختلف فيها هل الفرض الاولى او الثانية واما هنا فالأعادة غير مطلوبة بالمرّة فافترقا ولا فرق في ذلك بين ان يصلى منفردا او في جماعة ويقطعوها ع عبارة سم هل المعادة من الخمس كذلك فيه ما تقدم في محله فعلى انها ليست كذلك بفرق بانها من فروض الاعيان اه (قوله اي لا يندب) الى قوله بل يظهر في النهاية إلا قوله وقضيته الى المتن وقوله لان قتلى إلى ويحرم وكذا في المغنى إلا انه مال إلى ما اختاره السبكي ومن تبعه (قوله ينبغي انتظار مائة او اربعين الخ) اي انتظار كلهم إذا كان الحاضرون دونهم لان هذا العدد مطلوب فيها وفي مسلم عن ابن عباس أنه كان يؤخر للاربعةين قبل وحكمته أنه لم يجتمع اربعون إلا كان لله فيهم ولى وحكم المائة كالاربعةين كما يؤخذ من الحديث المتقدم معنى قال ع وشجرت العادة الا ان بانهم لا يصلون على الميت بعد دفنه فلا يعبدان يقال يسن انتظارهم لما فيه من المصلحة للبيت حيث غلب على الظن انهم لا يصلون على القبر ويمكن حمل كلام الزركشى عليه اه (قوله للحديث) اي المتقدم في شرح ويسن جعل صفوهم الخ (قوله لا امر السابق) او لتمسكهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم نهاية ومعنى وقال ع وضوؤهم من هذا التعليل انه لو علم عدم صلاتهم على القبر اخر لزيادة المصايين حيث امن من تغييره على هذا يحمل ما تقدم بالهامش عن سم على المنهج عن مر اه (قوله او الجماعة الخ) عطف على قول المتن لزيادة مصليين سم (قوله لم يلحقوا) اي الصلاة الاولى إذا صلى عليه من يسقط به الفرض معنى (لحضور ولى) اي عن قرب نهاية ومعنى (قوله وعبر في الروضة الخ) وتبعها النهاية والمعنى (قوله بلا باس بذلك) اي بانتظار الولي إذا جرى حضوره عن قرب نهاية ومعنى (قوله على ما مر الخ) اي من الخلاف في وجوب الترتيب في الصلاة على الميت (قوله على كل مسلم الخ) متعلق بالصلاة لا بواجبة (قوله اعتضد الخ) اي فصح الاحتجاج به (قوله لم يصل الخ) اي وصلت عليه الصحابة معنى قول المتن (او عكس) اي كل منهم نهاية (قوله وبه) اي مر ظاهر كلامهم جواز إعادة تأويلها ولو منفردا او كثر من مرة ووجهه ان المقصود الدعاء اه (قوله مع حكم فاقد الطهورين) في شرح مر نعم فاقد الطهورين إذا صلى ثم وجد ماء يتطهر به يعيد قاله القفال في فتاويه وقياسه ان كل من ازمته إعادة المكتوبة لخلل يصلى هنا ويعيد ايضا لکن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليه او لا فيه احتمال والا قرب نعم بل لا ينبغي ان يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره اه وينبغي ان محل طلب إعادة ما لم يقع الفرض بعد ذلك بمن لا يلزمه القضاء (قوله فيجوز له الخروج منها) هل المعادة من الخمس كذلك فيه ما تقدم في محله فعلى انها ليست كذلك بفرق بانها من فروض الاعيان (قوله او جماعة اخرين) عطف على قول المتن لزيادة المصلين (والجمهور بانه للزجر عن مثل فعله) ان كان غيره عليه الصلاة

لا ينتفل بها ومرفى التيمم حكم ما إذا وجد الماء بعدها مع حكم صلاة نحو فاقد الطهورين وإذا أعاد وقعت له نفلا فيجوز له الخروج منها (ولا تؤخر) أي لا يندب التأخير (لزيادة مصليين) أي كثرهم وإن نازع فيه السبكي واختار وتبعه الأذري والزرکشی وغيرهما أنه إذا لم يخش تغييره ينبغي انتظار مائة او اربعين رجب حضورهم قريبا للحديث او لجماعة اخرين لم يلحقوا وذلك للامر السابق بالاسراع بهانعم تؤخر لحضور الولي إن لم يخش تغيير وعبر في الروضة بلا باس بذلك وقضيته ان التأخير له ليس بواجب وينبغي بناؤه على ما مر اول فرع الجديد (وقاتل نفسه كغيره في الغسل والصلاة) وغيرهما لخبر الصلاة واجبة على كل مسلم ومسئلة براكان او فاجرا وإن عمل السكائر وهو مرسل اعتضد بقول اكثر اهل العلم وخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لم يصل على الذي قتل نفسه اجاب عنه ابن حبان بانه منسوخ والجمهور بانه للزجر عن مثل فعله (ولونوى الامام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر او عكس جاز) كما لو صلى الظهر خلف من يصلى العصر وبه

علم بالاولى جواز اختلافهما
 في حاضرين او غائبين
 (والدفن بالمقبرة افضل)
 لكثرة الدعاء له بتكرير
 الزائرين والمارين ودفنه
 صلى الله عليه وسلم بحجرة
 عائشة لان من خواص
 الانبياء انهم يدفنون حيث
 يموتون واقفاء القفال بكراهة
 الدفن بالبيت ضعيف
 وبحث الاذرعى ندب غير
 المقبرة لنحو شبهة بأرضها
 او ملوحة او نداوة او
 لنحو مبتدعة او فسقة
 فسقا ظاهر اياه وندب دفن
 الشهيد بمحله اى ولو بقرب
 مكة ونحوهما يأتى لان
 قتلى احد نقلوا للدينة
 فامر صلى الله عليه وسلم
 بردهم لمضاجعهم فردوا
 اليها صححه الترمذى ومحرم
 نقله المقبرة ان أدى
 لانفجاره بل يظهر انه لو
 خشى انفجاره من محله عن
 محل موته وجب دفنه به ان
 امكن ولو ملكه (ويكره
 المبيت بها) لغير عذر كما
 هو ظاهر لما فيه من الوحشة
 نعم لو قيل بنده حيث تيقن
 انتفاء الوحشة وجملة ذلك
 غلى دوام تذكر الموت
 والبلى المستلزم للاعراض
 عما سوى الله تعالى لم يبعد
 اخذا من الخبر الا اني انها
 تذكر الاخرة (ويندب ستر
 القبر بثوب) مثلاً عند إدخال
 الميت فيه (وإن كان) الميت
 (رجلاً) لثلاً يشكشف

بما فى المتن (قوله علم بالاولى الخ) فالحاصل اربع مسائل ولو قال المصنف ولو نوى الماموم الصلاة على غير من
 نواه الامام لشمل الاربع معنى ونهاية قول المتن (والدفن بالمقبرة الخ) ويسن الدفن في افضل مقبرة بالبلد
 كالمقبرة المشهورة بالصالحين ولو قال بعض الورثة يدفن في ملكي او في ارض التركة والياقون في المقبرة
 اجيب طالبا فان دونه بعض الورثة في ارض نفسه لم ينقل او في ارض التركة فللباقين لا المشتري نقله والاولى
 تركه وله الخيار ان جهل والمدفن له ان يلى الميت او نقل منه وإن تنازعوا في مقبرتين ولم يوص الميت بشئ قال
 ابن الاستاذ ان كان الميت رجلاً اجيب المقدم في الصلاة والغسل فان استوا اقرع وإن كان امرأة اجيب
 القريب دون الزوج وهذا كما قال الاذرعى محله عند استواء الترتيبين ولا فيجب ان ينظر إلى ما هو اصلح
 للميت فيجب الداعي اليه كما لو كان احدهما اقرب او اصالح او مجاورة الاختيار والآخرى بالاضد من ذلك
 بل لو اتفقوا على خلاف الاصلح منهم الحاكم من ذلك لاجل الميت ولو كان المقبرة مغصوبة او اشتراها
 ظالم بمال خبيث ثم سبها او كان اهلها اهل بدعة وفسق او كانت ترتبها فاسدة ملوحة او نحوها او كان
 نقل الميت اليها يؤدي إلى انفجاره فالأفضل اجتنابها بل يجب في بعض ذلك كما هو ظاهر ولومات شخص
 في سفينة او مكن من هناك دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع لزهم التأخير ليدفنه فيه ولا جعل بين لو حين
 لثلاً ينتفخ والى لينذه البحر إلى من اعله بدفنه ولو نقل بشئ لينزل إلى القرار لم يأثم او إذا القوه بين لو حين
 او في البحر وجب عليهم قبل ذلك غسله وتكفينه والصلاة عليه بلا خلاف ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة
 الكفار ولا عكسه وإذا اخطأ دفنوا في مقبرة مستقلة كما مر ومقبرة اهل الحرب إذا اندرست جاز ان تجعل
 مقبرة للمسلمين ومسجداً لان مسجد النبي ﷺ كان كذلك ولو حفر شخص قبراً في مقبرة لا يكون احق
 به من ميت آخر محض لانه لا يدري بأى أرض يموت لكن الاولى ان لا يزاحم عليه اى إذا مات وحضر ميت
 آخر ولم يدفن فيه احد معنى ونهاية (قوله واقفاء القفال الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهائية وفي فتاوى القفال
 ان الدفن بالبيت مكروه قال الاذرعى (ان تدعو اليه حاجة او مصلحة على ان المشهور انه خلاف الاولى
 لا مكروه اه قال سم ويجاب بان المكروه عند المتقدمين يصدق بخلاف الاولى لان الفرق بينهما مما
 احدهما المنأخرون كما تقرر في محله اه (قوله لنحو شبهة الخ) اى شبهة غصب وادخل بالنحو كون ثمنها خبيثاً
 (قوله او لنحو مبتدعة الخ) اى كظلمة ولعل العبارة بعقاب اهل المقبرة كما يفيد قول النهاية والمغنى او كان
 اهلها اهل بدعة الخ (قوله وندب إلى آخر) عطف على ندب غير المقبرة (قوله لان قتلى احد الخ) قد يقال قضية
 هذا الدليل وجوب دفنه بمحله لانه بدب سم إلا ان ثبت ما يصره عن الوجوب (قوله وبحرم نقله) اى نقل
 الميت مطلقاً نهائية ومعنى (قوله ولو ملكه) لعل المناسب ملك غيره قول المتن (ويكره المبيت بها) اى المقبرة
 وفي كلامه لشعار بعدم الكراهة في القبر المنفرد قال الاسنوى وفيه احتمال وقد يفرق بين ان يكون بصحراء
 او في بيت مسكون انتهى والتفرقة اوجه بل كثير من التراب مسكونة كاليوت فالوجه عدم الكراهة
 نهائية ومعنى (قوله لما فيه من الوحشة) يؤخذ منه ان محل الكراهة حيث كان منفرداً فان كانوا جماعة كما
 يقع كثير في زماننا في المبيت ليلة الجمعة لقراءة قران او زيارة لم يكره نهائية ومعنى (قوله عند إدخال الميت الخ)
 مقصومه انه لا يندب ذلك عند وضعه في التمش وبغنى ان يكون مباحاً ش (قوله لثلاً يشكشف) اى ولانه
 ﷺ ستر قبر سعد بن معاذ معنى ونهاية (قوله كان الخنثى امرأة آكد) اى منه لرجل وامرأة

والسلام ايضا لم يصل عليه أشكل جواب الجمهور بانه يقتضى جواز تركناها ايضا والمفهوم من المذهب
 خلافه إلا ان يقال الزجر بمثل ذلك خاص به عليه السلام وإن كان غيره عليه السلام صلى عليه لم يحتج للجواب
 (واقفاء القفال بكراهة الدفن بالبيت ضعيف) قال في شرح الروض غلى ان المشهور انه خلاف الاولى
 لا مكروه اه ويجاب بان المكروه عند المتقدمين يصدق بخلاف الاولى لان الفرق بينهما مما احدهما
 المتأخرون كما تقرر في محله (قوله لان قتلى احد الخ) قد يقال قضية هذا الدليل وجوب دفنه بمحله لانه بدب
 (قوله فردوا اليها صححه الترمذى) يؤخذ من هذا انه لو نقل عن محله طلب رده اليه

(بسم الله) أى أدخلك (وغلى) (١٩٤) ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى أدفئك للاتباغ بشئ ضيخ وفي رواية سنة بدل

أكد من الخنثى نهاية ومعنى قول المتن ويقول (بسم الله الخ) ويسن أن يزيد من الدعاء ما يتناسب الحال
معنى ونهاية أى كاللهم افتح أبواب السماء لروحه واكرم نزهه وسع مدخله وسع له في قبره عش (قوله)
الذى يدخله) أى وإن تعدد عش (قوله أى أدفئك) يمكن تعليق الظرفين به سم (قوله وفي رواية سنة الخ)
قد يقال وعليها فيذغى الجمع بينهما بأن يقول وعلى ملة رسول الله وعلى سنة رسول الله وهو أكل أو على ملة
رسول الله وسنته (قوله وفي رواية زيادة والله) لم يبين الشارح محمل والذى عليه العمل ذكرها اثر باسم
الله فليحذر جميع ما ذكر بصري عبارة العباب وشرحه بسم الله والله وعلى ملة أو سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم اه وفيها إشارة إلى كيفية الجمع بأن يقول وعلى ملة وسنة رسول الله وتصريح بمحل بالله قول المتن
(ولا يفرش تحته شئ) قال البغوي لا بأس بأن يسط تحت جنبه شئ ولا نه جعل في قبره صلى الله عليه وسلم قطيفة
حمراء واجاب الأصحاب بأن ذلك لم يكن صادرا عن جل الصحابة ولا برضاهم وإنما فعله شقران كراهية أن
يلبسها احد بعده ^{صلى الله عليه وسلم} وفي الاستيعاب أن تلك القطيفة أخرجت قبل أن يحال التراب مغنى ونهاية قال
عش قوله مر وفي الاستيعاب الخ معتمد اه (قوله ولا يوضع) إلى قوله أنه انتهى في المغنى إلى الاقوله قيل وإلى
المتن في النهاية (قوله يكسر الميم) وجمعها مخاد يفتحها سميت بذلك لأنها آلة لوضع الخد عليها نهاية ومعنى
(قوله أى يكره ذلك) ظاهره الاقتصار على الكراهة وإن كان من التركة وفي الوارث قاصر ولعله غير مراد
سم (قوله لما فيه من إضاعة المال) أى بل يوضع بدلها حجرا ولينة ويفضى بخده اليه أو إلى التراب كما مر
الإشارة اليه مغنى ونهاية (وإن أخرجت من الفرش) أى وهو الصواب مغنى (قوله وكان قائله غفل عن
قول الشاعر الخ) أى وعن نص النحاة على جواز مثل في المتن وقد ذكره صاحب الالفية بقوله وهى أى الواو
انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله وعن تمثيلهم لذلك بقوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان أى
والقوا الايمان سم (قوله عطف العيون الخ) بالجر بدل من قول الشاعر ويحتل نصبه بنزع الخافض أى
بعطف الخ (قوله المتعذر) صفته (قوله إضمار الخ) مفعول له للعطف أو حال من فاعله المخذوف قول
المتن (في تابوت) أى أو نحو من كل ما يحول بينه وبين الأرض عش (قوله لانه بدعة) إلى قوله فإن لم يوص
في النهاية والمغنى إلى قوله بل لا يعدل ولا يتفذر (قوله بتخفيف التحية) أى وسكون الدال مغنى (قوله يكسر
أوله الخ) وهو أفصح من فتحه وحكى فيه الضم ايضا نهاية (قوله أو تهرى الخ) أى الميت بحزق أو لدغ
نهاية ومعنى ذلك معطوف على كون الدفن الخ (قوله أو كان إمراة الخ) أى كما قاله المتولى للإيماسم الأجانب
عند الدفن وغيره مغنى ونهاية قال سم وعقب شرح الروض ما قاله المتولى بقوله فيه نظر اه (قوله)
بل لا يبعد وجوبه الخ) أقره عش (قوله وتفذ الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا تفذ وصيته به إلا في هذه
الحالة اه أى حالة وجود المصلحة كالصور المذكورة في المتن والشرح (قوله إن رضوا) يتأمل مع
إطلاقهم الاتى في الفرائض في مؤن التجميز وتصريحهم بالخنوط مع أنه من المندوبات بصري أقول تقدم
في شرح والخنوط مستحب ما يندفع به التأمل راجعه (قوله بما كره) أى فيما إذا كان لغير عذر قول المتن
(ويجوز الدفن الخ) أى للسلم اما موى اهل الذمة فسيأتى إن شاء الله تعالى في الجزية إن الامام يمنعهم
من إظهار جنائزهم نهاية ومعنى (قوله بلا كراهة) كذا في النهاية والمغنى (قوله لما صح الخ)

(قوله أى أدفئك) يمكن تعليق الظرفين به (قوله أى يكره ذلك) ظاهره الاقتصار على الكراهة وإن كان من
التركة وفي الورثة قاصر ولعله غير مراد (قوله وكان قائله غفل عن قول الشاعر الخ) لا حاجة إلى الاستناد
في الرد لقول الشاعر فانه بمجرد لا يفيد شيئا كما لا يخفى فان النحاة نصوا على جواز مثل ذلك في المتن وقد
ذكره صاحب الالفية بقوله وهى أى الواو انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله ومن امثلة ذلك قوله
تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان أى والقوا الايمان (قوله أو كانت إمراة) قال في شرح الروض
لثلا بمسما الأجانب (قوله أو كانت إمراة لا يحرم لها) نقله في شرح الروض عن حكاية الأذرعى له
عن المتولى وغيره وعقبه بقوله قلت فيه نظر اه

ملة وفي أخرى زيادة قوله الله
(ولا يفرش تحته شئ ولا)
يوضع تحت رأسه (مخدة)
بكسر الميم أى يكره ذلك
لما فيه من إضاعة المال أى
لكنه لنوع غرض قد
يقصد فلا تنافى بين العلة
والمعلل لأن محل حرمة
إضاعة المال حيث لا غرض
اصلا قيل تعبيره فيه ركة
لأن المخدة غير مفروشة فإن
أخرجت من الفرش لم يبق
لها عامل يرفعها اه وهو
عجيب وكان قائله غفل عن
قول الشاعر
وزججن الحواجب والعيونا
عطف العيون لفظا على
ما قبله المتعذر اضمار العامله
المناسب وهو كحكن فكذا
هنا كما قدرته (يكره دفنه في
تابوت) لإجماعا لانه بدعة
(إلا) لعذر ككون الدفن
(في أرض ندية) بتخفيف
التحية (أو رخوة) بكسر
أوله وفتحها أو بها سباع
تخفر أرضها وإن أحكمت
أو تهرى بحيث لا يضبطه
إلا التابوت أو كان إمراة
لا يحرم لها فلا يكره للمصلحة
بل لا يبعد وجوبه في مسألة
السباع إن غلب وجودها
ومسألة التهري وتفذر
وصيته من الثلث بما ندب
فان لم يوص فن رأس المال
إن رضوا ولا تفذر بما كره
(ويجوز الدفن ليلا) بلا

كراهة خلافا للحسن وحده مع أنه استدلل بخبر في مسلم لا يدل له وذلك لما صح أنه ^{صلى الله عليه وسلم} فعله وكذا الخلفاء الراشدون عبارة

(ووقت كراهة الصلاة) إجماعاً وكراهة ذات السبب الاتي (إذ لم يتحره) لأن سببه وهو الموت متقدم أو مقارن أما إذا تحراه في الوقت المكروه ومن حيث الزمن فلا يجوز كما ياتي خبر مسلم عن عقبه بن عامر رضي الله عنه ثلاث ساعات هنا رسول الله ﷺ عن الصلاة فيهن وإن نقبر فيهن موتانا وذكر وقت الاستواء والطلع والغروب قال في المجموع عقبه عن جمع انهم اجابوا عنه بان الاجماع دل على ترك العمل بظاهرة في الدفن وعن آخرين انهم اجابوا بان النهي انما هو عن تحري هذه الاوقات (١٩٥) للدفن فهذا هو المكروه وهو مراد

الحديث قال وهذا احسن من الاول بخلافه من حيث الفعل وهو ما بعد صلاة الصبح الى الطلوع والعصر الى الغروب فلا يحرم فيه وان تحرى كما قاله الاسنوي وغيره واستدلوا به بالخبر وكلام الاصحاب لكن نوزع فيه بأن المعتمد انه لافرق وعليه فليس من التحري التأخير بقصد زيادة المصلين كما هو ظاهر خلافا لما يقتضيه كلام بعضهم لتعليمهم البطلان في التحري بان فيه مراعاة الشرع وهذا لا مراعاة فيه بوجه وان لم يندب كما مر (تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريحه انه لافرق فيأخذ كروه هنا بين حرم مكة وغيره ويشكل عليه ما مر من الفرق بينهما في الصلاة وما يؤيد اتحاد المحلين المعتمد المذكور انه لافرق بين الاوقات الزمانية والفعلية كموثم وان الاصحاب هنا اطلقوا الكراهة عند التحري واختلفوا ثم هل تسكره او تحرم والمعتمد الحرمة قال جمع فقيسه الحرمة هنا فهذا القياس صريح في استثناء حرم مكة هنا وان تحرى كموثم وافتراقهما ما مر

عبارة النهاية والمغني لانه صلى الله عليه وسلم دفن ليلاً وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك بل فعله صلى الله عليه وسلم ايضاً اه قول المتن (ووقت كراهة الصلاة الخ) اي بلا كراهة نهاية ومغني (قوله كراهة الصلاة الخ) اي وقياساً عليها (قوله الاتي) اي انفاي التنبيه (قوله متقدم) اي باعتبار الابتداء (او مقارن) اي باعتبار الاستمرار (قوله من حيث الزمن) سيأتي محترزه في قوله بخلافه من حيث الفعل (قوله فلا يجوز) اي ومع ذلك يصح اما أولاً فلحصول المقصود واما ثانياً فلانه في وقت ادائه فهو نظير الصلاة المؤداة اذا تحرى بها وقت الكراهة كالعصر اذا تحرى بها وقت الاصفرار فانها مع كراهة التأخير تنعقد سم عبارة النهاية فان تحراه كما في المجموع اه زاد المغني واقتضاء كلام الروضة وان اقتضى المتن عدم الجواز وجرى عليه شيخنا في شرح منتهج ويمكن حمله على عدم الجواز المستوي الطرفين وعلى الكراهة حمل خبر مسلم عن عقبه الخ (قوله كما ياتي) يعني بالمعنى الاتي عن المجموع (قوله وان نقبر) بضم الباء وكسر هاء نهاية (قوله وذكر الخ) اي رسول الله صلى الله عليه وسلم بجبري (قوله والغروب) لعل المراد قرب الغروب وهو الاصفرار سم (قوله اجابوا عنه) اي عن خبر مسلم الظاهر في التحريم (قوله وهو مراد الحديث) اعتمده النهاية والمغني (قوله وهو الخ) اي وقت الكراهة من حيث الفعل (قوله فلا يحرم) اي ولا يكره مغني ونهاية (قوله بالخبر) اي المارافنا ومفهومه (قوله لكن نوزع فيه الخ) عبارة المغني والنهاية وصوصب في الخادم كراهة تحري الاوقات كلها هو الظاهر اه (قوله لافرق) اي بين الاوقات الزمانية والفعلية فيسكرة في كلها مع التحري (قوله وعليه) اي النزاع المذكور (قوله لتعليمهم الخ) متعلق بقوله فليس الخ (قوله البطلان) اي بطلان الصلاة وفي وقت الكراهة في غير حرم مكة (قوله وهذا) اي التأخير الى وقت الكراهة بقصد زيادة المصلين (قوله كما مر) في قول المصنف ولا تؤثر زيادة المصلين (قوله فيأخذ كروه الخ) اي من الكراهة أو الحرمة مع التحري (هنا) اي في الدفن (قوله عليه) اي عدم الفرق هنا (قوله مامر) اي في الصلاة (قوله اتحاد المحلين) اي الدفن والصلاة (قوله المعتمد الخ) فاعل يؤيد (قوله انه الخ) بيان للمعتمد المذكور (قوله كموثم) اي كعدم الفرق في الصلاة (قوله وان الاصحاب الخ) عطف على قوله المعتمد ومحط التأييد قوله قال جمع الخ (قوله فقيسه) اي التحريم في الصلاة (قوله كموثم) اي كاستثناء في الصلاة (قوله وافتراقهما) عطف على اتحاد المحلين يعني بما يؤيد افتراق المحلين امران احدهما ما مر قبيل التنبيه عن الاسنوي والثاني ما قالوه الخ ولكنهما مردودان لما يظهر من قوله ولك الخ ثبتت انهما متجانسان فقوى الاشكال ثم اجاب عنه بقوله وبفرق الخ كردي (قوله بخلافه ثم) اي التحريم في الصلاة فيعم الزمانية والفعلية (قوله بخلافه ثم) اي بخلاف المنع في الصلاة فيعم التحري وعده (قوله ولك ان تقول الخ) اي راد التأييد الافتراق بما ذكر (قوله فن ثم انتفى النهي) في هذا التفرع تامل (قوله وهذا) اي بعدم افتراق المحلين فيما ذكر (قوله واختلافهما في حرم مكة) اي حيث يكره الدفن مع

(قوله فلا يجوز) اي ومع ذلك يصح اما أولاً فلحصول المقصود واما ثانياً فلانه في وقت ادائه فهو نظير الصلاة المرادة اذا تحرى بها وقت الكراهة كالعصر اذا تحرى بها وقت الاصفرار فانها مع كراهة التأخير تنعقد (قوله والغروب) وهو الاصفرار (قوله بان المعتمد الخ) اعتمده مر

عن الاسنوي وغيره من قصر التحريم عند التحري على الاوقات الزمانية بخلافه ثم وما قالوه هنا انه عند عدم التحري لا كراهة بخلافه ثم ولك ان تقول ما هنا من جيزي السبب المتقدم والمقارن كما تقرر وما هو كذلك لا حرمة او كراهة فيه الا عند التحري فكذلك هنا فن ثم انتفى النهي عند عدم التحري نظر للسبب بقسميه هنا ونم وبهذا يتجه تر جميع المعتمد المذكور انه لافرق بين الوقت الفعلي والزمان لان المدار على التحري وهو عام في الوقتين ثم فكذلك هنا وبفرق بين اتحادهما في ذلك كله واختلافهما في حرم مكة بان الصلاة لما تميزت فيها في غير بالمضاعفة

المضاعفة التي لا توجد في غيرها وايضا فالتحرى المنتج لمرأغة الشرع لا يتصور في الصلاة فيه مع قول الشارع ^{وَيُحَرِّمُ} لا تمنعوا احدا طاف وصلى اية ساعة شاء ولا كذلك الدفن في الامرين فانه ليس من شأن الميت ان يخرج به من الحرم فلا يخشى فوات شيء وايضا فتحري الدفن في هذا الوقت مع حصول المقصود منه بتأخيرها إلى خروج الوقت المكروه فيه مرأغة ظاهرة فنامل ذلك فانه مهم والحاصل ان من شأن المصلي كونه تارة في الحرم وتارة خارجه فوسع له اغتنام الحرم ولم يتصور منه مرأغة والدفن ليس من شأنه ذلك فتصورت المرأغة فيه (وغرها) أي الليل ووقت السكرأة وهو ما بقي من النهار (افضل) للدفن منهما أي فاضل عليهما لانه مندوب بخلافهما نعم ان خشي من التأخر إلى الوقت المندوب تغير حرم او زيادة على الاسراع المطلوب ندب تركه فيما يظهر (ويكره تجصيص القبر) أي تبييضه بالجص وهو الجبس وقيل الجير والمراد هنا هما او احدهما لا تطينه (والبناء) عليه في حريمه وخارجه نعم ان خشي نيش او حفرت سبع او هدم سبل لم يكره البناء والتجصيص بل قد يجبان نظير ما مر وسيعلم من هدم

التحرى فيه بخلاف الصلاة (قوله الآتية) أي في الاعتكاف كرده (قوله فيه) لعله متعلق بمريدها والضمير لحرم مكة (قوله وإن تحررها) أي اوقات السكرأة (فيه) أي في حرم مكة (قوله ولم يؤمر الخ) عطف على قوله ناسب الخ (قوله إلى خارجهما) أي خارج حرم مكة والتأنيث باعتبار المضاف اليه وكذا ضمير في غيرها (قوله في الامرين) أي فوت المضاعفة بالتأخير وعدم تصور المرأغة بالتحرى (قوله فانه الخ) علة لا تنفاه الامر الاول (قوله وايضا الخ) علة لا تنفاه الامر الثاني (قوله والحاصل الخ) أي حاصل الامرين المقنعين لاختلافهما في حرم مكة (قوله ان من شأن المصلي كونه الخ) أي وقد أذن له الشارع في ان يصلي فيه في اية ساعة شاء بقريته قوله ولم يتصور الخ (قوله والدفن ليس من شأنه الخ) أي ولم يأذن الشارع بفعله في اية ساعة اريد بل نهى عن تحرى اوقات السكرأة له (قوله فتصورت الخ) أي فكره الدفن عند التحري في حرم مكة ولم تذكره الصلاة عند التحري فيه سم (قوله افضل للدفن منهما) (فرع) يحصل من الاجر بالصلاة على الميت المسبوبة بالحضور معه أي من منزله مثلا فيراط ويحصل منه بها بالحضور معه إلى تمام الدفن لا للواراة فقط فيراطان لخبر الصحيحين من شهد الجنائزة حتى يصلي عليها فله فيراط ومن شهدا حتى تدفن وفي رواية البخاري حتى يفرغ من دفنها فله فيراطان قيل وما الفيراطان قال مثل الجبلين العظيمين ولمسلم اصغرهما مثل احد وهل ذلك بقيراط الصلاة او بدونه فيكون ثلاثة قراريط فيه احتمال لكن في صحيح البخاري في كتاب الايمان التصريح بالاول ويشهد الثاني ما رواه الطبراني مرفوعا من شيع جنائزة حتى يقضى دفنها كتب له ثلاثة قراريط وبما تقرر علم انه لو صلى عليه ثم حضر وحده ومكث حتى دفن لم يحصل له القيراط الثاني كما صرح به في المجموع وغيره لكن له اجر في الجبله ولو تعددت الجنائز واتحدت الصلاة عليهم اربعة واحدة هل يتعد القيراط بتعدددها ولا انظر الاتحاد الصلاة قال الاذرعى الظاهر التعدد وبه اجاب قاضي حماد البارزي وهو ظاهر مغنى وكذا في النهاية الا قوله قيل الى وبما تقرر قال ع ش قوله مر وصى عليه ثم حضر وحده الخ أي مشى وحده الى محل الدفن ومثله ما لو سار من موضع الصلاة مع المشيعين اه أي ولم يصل على الجنائزة (قوله أي فاضل) الى قوله نعم في النهاية الا قوله او زيادة الى الماتن وقوله بل يجبان نظير ما مر وكذا في المغنى الا قوله وسيعلم الى الماتن (قوله بخلافهما) أي فانهم اخلاف السنة (قوله بالجص) بفتح الجيم وكسر هاء بر ماوى (قوله وقيل الجير) وهو التورة البيضاء نهاية (قوله لا تطينه) أي لا يكره تطينه لانه ليس للزينة نهاية (قوله والبناء عليه) أي ويكره البناء على القبر في حريم القبر وهو ما قرب منه جدا وخارج الحريم هذا في غير المسئلة وما الحق بها كما سيشير اليه الشارع واما فيها سابق كرده (قوله لم يكره البناء الخ) هل الحكم كذلك ولو في مسئلة محل تأمل ثم رابت الشارع صرح به فيما سياتى بصري عبارة ع ش ينبغي ولو في المسئلة وينبغي ايضا ان من ذلك ما يجعل في بناء الحجارة على القبر خوفا من ان ينبش قبل بلاء الميت لدفن غيره اه وقوله وينبغي ايضا الخ سياتى عن سم مثله (قوله والتجصيص) لعل المراد به هنا البناء بالجص لا المعنى المتقدم أي التبعيض والا فلا مدخل له في دفع نحو النيش (قوله بل قد يجبان الخ) اقره ع ش (قوله نظير ما مر) أي في شرح اقل القبر حفرة تمنع الرائحة (قوله وسيعلم من هدم ما في المسئلة الخ) أي فافهم ان ذلك مخصص لما هنا سم (قوله فلا اعتراض عليه) اقر المغنى الاعتراض بعبارة (تنبيه) ظاهر كلامه ان البناء في المقبرة المسئلة مكروه ولكن يهدم فانه اطلاق في البناء وفصل في الهدم بين المسئلة وغيرها ولكن صرح في المجموع وغيره بتحريم البناء فيها وهو المعتمد فلو صرح به هنا كان أولى فان قيل يؤخذ من قوله هدم الحرمه اجيب بالمنع فقد قال في الروضة في آخر

(قوله والدفن ليس من شأنه ذلك) قد يعكس ذلك لانه لما كان من شأن المصلي ما ذكر كان فيه مرأغة (قوله فتصورت المرأغة فيه) أي فكره الدفن عند التحري في حرم مكة ولم تذكره الصلاة عند التحري فيه (قوله وسيعلم من هدم ما بالمسئلة حرمة البناء فيها) أي فافهم ان ذلك مخصص لما هنا

عن الثلاثة سواء كتابة اسمه وغيره في لوح غندراسه او في غيره نعم بحث الاذرعى حرمة كتابة (١٩٧) القرآن لتعريضه للامتحان بالدوس

والتنجيس بضديد الموتى
عند تسكرار الدفن ووقوع
المطر وندب كتابة اسمه لجرد
التعريف به على طول
السنين لاسيما القبور الانبياء
والصالحين لانه طريق
للاعلام المستحب ولما
روى الحاكم النهى قال
ليس العمل عليه فان ائمة
المسلمين من المشرق الى
المغرب مكتوب على قبورهم
فهو عمل اخذ به الخلف عن
السلف ويرد بمنع هذه الكلية
وبقرضا فالبناء على قبورهم
اكثر من الكتابة علميا في
المقابر المسجلة كما هو مشاهد
لاسيما بالحرمين ومصر
ونحوها وقد علموا بالنهى
عنه فكذا هي فان قلت هذا
اجماع فعلى وهو حجة كما
صرحوا به قلت ممنوع بل
هو اكثرى فقط اذ لم يحفظ
ذلك حتى عن العلماء الذين
يرون منعه وبقرض كونه
اجماعا فعليا فحل حجته كما
هو ظاهر ائنا هو عند صلاح
الازمنة بحيث ينفذ فيها
الامر بالمعروف والنهى
عن المنكر وقد تعطل ذلك
من منذ ازمنة (فرع)
يسن وضع جريدة خضراء
على القبر الاتباع وسنده
صحيح ولا يخفف عنه ببركة
تسليحها اذ هو اكمل من
تسليح الياسة لما في تلك من
نوع حياة وقيس بها ما اعتيد

شروط الصلاة فان غرس الشجرة في المسجد مكروه ثم قال فان غرس قطع وتجمع بعضهم بين كلامي المصنف
بحمل الكراهة على ما اذا بنى على القبر خاصة بحيث يكون البناء واقعا في حريم القبر والحرمة على ما اذا بنى على
القبر او يتايسكن فيه والمعتد بالحرمة مطلقا اهـ وقوله وجمع بعضهم الخ في النهاية مثله (قوله عن الثلاثة)
وهو التجصيص والبناء والكتابة (قوله سواء كتابة اسمه) نعم لو خشى نبشه والدفن عليه وكان يتحفظ عن
ذلك بكتابة اسم صاحبه لمزيد احترامه حيثئذ فلا يبعد استثناء ذلك على المذهب فليتأمل لإيعاب اهـ سم وتقدم
ويأتى مثله عن ع (ش وغيره) شامل للقرآن (قوله بحث الاذرعى حرمة كتابة القرآن لتعريضه للامتحان
بالدوس الخ) هذا المخذور غير محقق فالمعتد باطلاق الاصحاب اى الشامل لكتابة القرآن ويكره ان يجعل
على القبر مظلة لان عمر رضى الله تعالى عنه اى قبة فحاجاها وقال دغوه يظله عمله وفى البخارى لمامات الحسن
ابن الحسن بن على رضى الله تعالى عنهم ضربت امراته القبة على قبره ستة ثمر رفعت فسمعوا صائحا يقول
الاهل وجدوا ما فقدوا فاجاباه اخر بل يسروا فاقبلوا مغنى وكذا في النهاية لا قوله لان عمر الخ وفى البصرى
بعد ذكره عن المغنى كراهة المظلة مانصه وقد يقال بذخى أن يكون محل ذلك إذا لم يكن ثم غرض صحيح في
التظليل وإلا فلا كراهة كان يكون لوقاية من يجتمعون لنحو القراءة على الميت من الحرو البرد اهـ (قوله
وندى كتابة اسمه) عطف على حرمة كتابة القرآن واعتمده النهاية بلا عزو إلى الاذرعى ونقل شيخنا عن
شرح البهجة اعتاده مع العزو إلى الزركشى واقره (قوله لجرد التعريف به الخ) اى ليزانها (قوله النهى)
اى عن الكتابة (قوله فهو) اى كتب الاسم على القبور (قوله ويرد) اى قول الحاكم فان ائمة المسلمين الخ
(قوله اكثر من الكتابة) فيه نظر ظاهر (قوله فكذا هي) اى فلا يكون اتفاقهم على الكتابة خجة لندبها
(قوله هو اجماع) اى عمل كتابة الاسم لجرد التعريف به (قوله حتى عن العلماء الذين يرون منعه) لعل المناسب
اما لا يرون الخ بزيادة لا واسقاط لفظه حتى (لا يسن) الى قوله يعرف فى المغنى الا قوله وسنده الى وقيس
وقوله اعرض عنه وقوله ولذا قيدوا الى المتن وقوله لغير حاجة الى او نحو تحوير وقوله وهل من البناء الى المتن
والى قوله واعترض فى النهاية لا ما ذكر (يسن وضع جريدة الخ) وينبغي انه لو ثبت عليه حشيشا ككتفى به
عن وضع الجريد قياسا على زول المطر الا ترى ويحتمل خلافا وهو يفرق بأن زيادة الماء بعد نزول المطر الكافى
لامنى لها الحصول المفصرد من تمهيد التراب بخلاف وضع الجريد زيادة على الحشيش فانه يحصل به زيادة
رحمة للميت بتسبيح الجريد ع (قوله ولانه يخفف الخ) من عطف الحكمة على الدليل (قوله ونحوه)
اى من الاشياء الرطبة و (قوله يجرم اخذ ذلك) اى على غير ما لك نهاية ومعنى قال غش قوله مر من
الاشياء الرطبة يدخل فى ذلك البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة وقوله مر على غير ما لك اى اما
مالكة فان كان الموضوع مما يعرض عنه عادة جرم عليه اخذه لانه صار حقا للميت وان كان كثير الا يعرض
غن مثله عادة لم يجرم سم على المنهج ويظهر ان مثل الجريد ما اعتيد من وضع الشمع فى ليالى الاعياد ونحوها
على القبور فيجرم اخذه لعدم اعراض مالكة عنه وعدم رضاه باخذه من وضعه ع (ش) ولعل محل الحرمة اذا
لم تطرد عادة اهل البلد بوضع نحو الشمع على قصد التصديق عن صاحب القبر لمن باخذه واعراض واضعه
عنه بالكلية وإلا فلا يجرم اخذه فليراجع (قوله لفوات حق الميت) قد ينافية قوله السابق اذ هو اكمل

(قوله وندى كتابة اسمه لجرد الخ) عبارة شرح العباب وندى أى وبحث الاذرعى والزركشى ندى
كتابة اسم الميت بقدر الحاجة للاعلام لاسيما قبور الصالحين فانها لا تعرف عند تقادم السنين الا بذلك
واجابا اخذنا من كلام الحاكم بان النهى عن الكتابة منسوخ او محمول على الزائد على ما يعرف به
الميت والمذهب خلاف ذلك كله اهـ نعم لو خشى نبشه والدفن عليه وكان يتحفظ عن ذلك بكتابة
اسم صاحبه لمزيد احترامه حيثئذ فلا يبعد استثناء ذلك على المذهب اهـ فليتأمل

من طرح الرمح ونحوه ويحرم اخذ ذلك كما بحث لما فيه من تفويت حق الميت وظاهره انه لا جرمه فى اخذ يابس أعرض عنه لفوات
حق الميت بيبسه ولذا قيدوا ندى الوضع بالخضرة وأعرضوا عن اليابس بالكلية نظرا لتقييده صلوات الله عليه بالتخفيف بالخضرة بما لم ييبس

التي في قول المتن (ولو بنى الخ) لا يبعد أن مثل البناء ما لو جعل عليه دارة خشب كقصورة لوجود العلة ايضا فليتامل سم على حج وهي التضيق ع (مما مر) اي في شرح والبناء (قوله) او نحو تحويط الخ اي كبيت او مسجد او غير ذلك مغنى ونهاية (قوله) من جعل اربعة ا حجار مربعة الخ اي مسباة بالتركيبة غش (قوله) والذي يتجه الاول) لا يبعد ان يستثنى عليه ما لو جعل الاحجار المذكورة لحفظه من النش والدفن عليه قبل بلاته سم وعش (قوله) لان العلة السابقة (في اي محل نعم سيأتي الاشارة اليها) سم قول المتن (في مقبرة مسجلة) ومن المسبل كما قال الدميري وغيره قرافة مصر فان ابن عبد الحكم ذكر في تاريخ مصر أن عمرو بن العاص اعطاه المقوقس فها مالا جزى بلا وذكر انه وجد في الكتاب الاول اي التوراة انها تربة اهل الجنة فكانت عمر بن الخطاب في ذلك فكشبت اليه اني لا اعرف اي اعتقدت تربة الجنة الا لاجساد المؤمنين فاجعلوها الموتى كم وقد اقي جماعة من العلماء بهدم ما بنى فيها مغنى زاد النهاية ويظهر حمله على ما اذا عرف حاله في الوضع فان جهل ترك حمل علي وضعه بحق كما في الكنائس التي تقر اهل الذمة عليها في بلدنا وجهلنا حالها وكافي البناء الموجود على حافة الانهار والشوارع اه ويندفع بذلك قول الشارح الآتي حتى قبة امامنا الشافعي رضى الله تعالى عنه (قوله) بالاولي) الاول ليظهر الاضراب الاتي اسقاطه (قوله) ورد بان تعريفها يدخل مواتا الخ هل يجوز احياء موضع من هذا الموات دارا او غيرها وبملك المحي ذلك ويفرق بين ذلك وحرمة البناء للقبر بانه ليس للملك ويؤدي إلى التحجير او لا ويكون اعتياد الدفن فيه مانعا من الاحياء فيه نظر وقد يؤيد الاول اطلاقهم صحة احياء الموات سم ويؤيده ايضا قول الاسني والنهاية قال الاذرعى ويقرب الحاق الموات بالمسجلة لان فيه تضيقا على المسلمين بما لا مصلحة ولا غرض شرعى فيه بخلاف الاحياء اه وبأى أنفعا ان الاياد ما قد يصرح بذلك مع ما فيه ولكن قول الشارح الآتي ولا يجوز زرع شى الخ صريح في الثاني وهو الظاهر والله اعلم (قوله) يدخل مواتا الخ) فديقال وكذا يدخل موقوفة للدفن اعتادوا الدفن فيه فلا يصح ما ذكره الاسنوى المقتضى للباينة بينهما (قوله) وجوبا الى قوله مع ان البناء في النهاية والمغنى (قوله) وقد اقي جمع الخ) (الوجه) خلاف هذا الافتاء ما لم يتحقق التعدى في بناء بعينه والا فاما بناء لم يتحقق امره الا وهو محتمل الوضع بحق فليتامل سم وتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله) حتى قبة امامنا الشافعي رضى الله تعالى عنه) هذا الافتاء مردود لان قبة امامنا كانت قبل الوقف دار ابن عبد الحكم ع (قوله) محمول على المملوكة) هل الموات كالمملوكة في ذلك سم اقول قد يصرح بذلك قول الشارح في الايجاب مانصه ويجوز زرع تلك الارض اي التي تيقن بلاء منها وبنائها وسائر وجوه الانتفاع والتصرف باتفاق الاصحاب ذكر ذلك كله في المجموع وينبغي فرضه في مقبرة مملوكة او موات لا مسجلة لحرمة نحو البناء فيها مطلقا اه لكن صنيع الشارح هنا مع قوله المتقدم ويرد بان تعريفها يدخل مواتا الخ كالصريح في خلافه ويمكن أن يجمع بينهما بأن يحمل ما في الايجاب على ما اذا ترك اهل البلد الدفن في ذلك الموات حالا مع عزيمهم على تركه استقبالا لايضا وما هنا على خلافه فليراجع قول المتن (ويندب ان يرش القبر) اي بعد الدفن وشمل ذلك الاطفال وهو ظاهر ع (قوله) ما لم ينزل مطر الخ) اقره ع (قوله) للاتباع) اي لانه صلى الله عليه وسلم فعله بقبر ولده ابراهيم مغنى ونهاية

(قوله) في المتن (ولو بنى) لا يبعد أن مثل البناء ما لو جعل عليه دارة خشب كقصورة لوجود العلة ايضا فليتامل (قوله) والذي يتجه الاول) لا يبعد ان يستثنى عليه ما لو كان جعل الاحجار المذكورة لحفظه من النش والدفن عليه (قوله) لان العلة السابقة) في اي محل نعم ستأتي الاشارة اليه (قوله) ويرد بان تعريفها يدخل مواتا) هل يجوز احياء موضع من هذا الموات دارا او غيرها وبملك المحي ذلك ويفرق بين ذلك وحرمة البناء للقبر بانه ليس للملك ويؤدي إلى التحجير او لا ويكون اعتياد الدفن فيه مانعا من الاحياء فيه نظر وقد يؤيد الاول اطلاقهم صحة احياء الموات (وقد اقي جمع) (الوجه) خلاف هذا الافتاء ما لم يتحقق التعدى في بناء بعينه وإلا فاما بناء لم يتحقق امره الا وهو محتمل الوضع بحق فليتامل (محمول على المملوكة) هل المراد كالمملوكة في

والا لم يره وحفظ التراب وتفاوت لا يتبريد المضجع ومن ثم ندب كون الماء طهورا وبارد ويكره (١٩٩) بالنجس او يحرم قاله الا ذرعى

ويكره طليه بخلق ورشه بما
ورد قال الاسنوى ولو قيل
بالتحريم لم يبعد ويرد بان
فيه غرض طيبه وحسن
ريحه ومن ثم اختار السبكي
انه اذا قصد يسيره حضور
الملائكة اسكونها تحب الريح
الطيب لم يكره (و) ان
(يوضع عليه حصى) صغار
(و) ان (يوضع عند راسه)
ولو اثنى (حجر او خشية)
للاتباع رواه فى الاول
الشافعى فى قبر ابراهيم
والثانى ابو داود بسند جيد
فى قبر عثمان بن مظعون
وفيه التعبير بصخرة وقضيته
ندب غظم الحجر ومثله نحوه
ووجهه ظاهر فان القصد
بذلك معرفة قبر الميت على
الدوام ولا يثبت كذلك إلا
العظيم قيل وتوضع اخرى
عند رجلة وفيه نظر لانه
خلاف الاتباع (و) يندب
(جمع الاقارب) ونحوهم
كالزوجة والمسالك
والعتقاء بل والاصدقاء فيما
يظهر فى موضع للاتباع ولانه
اسهل على الزائر وارواح
لارواحهم ويرتبون
كتر تيميم السابق فى القبر
فما يظهر (و) تندب
(زيارة القبور) التى
للمسلمين (للرجال) اجماعا
وكانت محظورة لقرب
عهدهم بجاهلية فربما
حملتهم على ما لا ينبغي ثم
لما استقرت الامور نسخت

(قوله والأمر به) ظاهر صنيعه أنه غير الاتباع وقضية اقتصار غيره على الاتباع خلافه (قوله وحفظا) الى
قول المتن زيادة القبول فى النهاية والمغنى لإفوله وفيه نظر الى المتن وما نبه عليه (قوله يتبريد المضجع)
بفتح الميم والجيم موضع الضجور والجمع مضاجع مصباح اه ع ش (قوله ومن ثم) اى مراجل التفاؤل
(قوله طهور الخ) اى ولو ما لحا ع ش عبارة الرشيدى اى لاستعملناه (قوله ويكره بالنجس) اعتمدته
الايعاب والمغنى (قوله ان يحرم) اعتمدته النهاية (قوله قاله الخ) اى قوله ندب الى هنا قال ع ش وسكت
عن المستعمل ومفهوم قوله طهور انه خلاف الاولى اه (قوله ويكره طليه بخلق ورشه الخ) اى لانه
اضاعا عمال نهاية ومعنى قال ع ش وينبغي ان مثل ذلك الرش على غير القبر ما قصد به اكرام صاحب القبر
كالرش على اضرحة بعض الاولياء اكرامهم فلا يحرم وان لم يكن على القبر اه (قوله ويرد) اى ما قاله
الاسنوى (قوله يسيره) اى ماء الورد نهاية ومعنى اى ومثله الخلق (قوله لم يكره) بل لو قيل بسنه
حيث لم يبعد شيئا قول المتن (ويضع عليه حصى) وهل يجوز بناء ذلك اى تثبيته بنحو حصى فى مسيلة
محل تأمل ولعل الاقرب الجواز والفرق بينهما وبين المربعة التى مر ذكرها واضح فان تثبيته ما ذكر لا تحجير
فيه ولا منع من الوصول الى الهبر بوجه بخلافها بصري قول المتن (حجر أو خشية) اى ونحو ذلك نهاية ومعنى
(قوله روافد الاول الشافعى) فقال انه صلى الله عليه وسلم وضعه على قبر ابنه ابراهيم وروى انه رأى على قبره
فرجة فامر بها فسدت وقال انها لا تنفع ولا تنفع وان العبد اذا عمل شيئا احب الله منه ان يتقنه معنى (قوله
وفيه الخ) اى مارواه ابو داود (قوله قيل الخ) اقره النهاية والمغنى والاسنى عبارة عنهم وذكر الماوردى
استحبابه عند رجليه ايضا اه (قوله وفيه نظر الخ) وقد يجاب بان هذا وان لم يرد لكنه فى معنى ما ورد
بجامع أن فى كل تيميم يعرف به القبر ع ش (قوله كالزوجة الخ) بيان لنحو الاقارب (قوله والمالك الخ)
اى والمحارم من الرضاع والمصاهرة نهاية (قوله ويرتبون الخ) اى يقدم ندبا الاب الى القبلة ثم الاسن
فالاسن على الترتيب المذكور فيما إذا دفنوا فى واحدنها ومعنى (قوله وتندب زيارة القبور الخ) قال
فى شرح العباب لا يسن السفر لزيارة قبر غير نبي او عالم او صالح خروجا من خلاف من منعه كالجوبى فانه قال
ان ذلك لا يجوز انتهى اه سم عبارة المغنى قال الا ذرعى والاشبه ان موضع التندس اذا لم يكن فى ذلك سفر
لزيارة فقط بل فى كلام الشيخ اى محمد انه لا يجوز السفر لذلك واستثنى قبر نبينا صلى الله عليه وسلم ولعل مراده
انه لا يجوز جوازا مستوى الطرفين اى يفكره اه وقال ع ش ويتا كذلك فى حق الاقارب خصوصا
الابوين ولو كانوا ببلد اخر غير البلد الذى هو فيه اه (قوله التى للمسلمين) لم يبينوا ان الزائر يزور قائما
او قاعدا ويحتمل ان يقال يفعل ما يليق لو كان الميت حيا وقد يستدل للقيام مطلقا ولا كابر بالقيام فى زيارة
النبي صلى الله عليه وسلم سم (قوله اجماعا) الى قوله و قول بعضهم فى المغنى (قوله فربما حملتهم) اى الزيارة
بسبب جهلهم لقواعد الاسلام (قوله كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها الخ) ولا تدخل النساء
فى ضمير الرجال على المختار وكان صلى الله عليه وسلم يخرج الى البقيع فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين
وانابكم ان شاء الله لا حقوق اللهم اغفر لاهل بقيع الغرقم معنى (قوله ثم من كان الخ) عبارة المغنى وذكر
القاضى ابو الطيب فى تعليقه ما حاصله انه من كان يستحب له زيارة من حياه ثم من قريب او صاحب فيسن له
زيارته فى الموت كفى حال الحياة واما غيرهم فيسن له زيارته اذا قصد بها تذكر الموت والترحم عليه او نحو

ذلك (قوله او يحرم) اعتمدته مر (قوله ويرد) اعتمدته مر (قوله فى المتن وتندب زيارة القبور الخ) قال
فى شرح العباب ولا يسن السفر لقصد زيارة قبر غير نبي او عالم او صالح خروجا من خلاف من منعه كالجوبى
فانه قال ان ذلك لا يجوز اه ولم يبينوا ان الزائر يزور قائما او قاعدا ويحتمل ان يقال يفعل ما يليق لو كان
الميت حيا وقد يستدل للقيام مطلقا ولا كابر بالقيام فى زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وفى شرح العباب فى
تقسيم الزيارة او الاداء حق نحو صديق ووالد الخبر اى نعيم من زار قبر والده او احدهما يوم الجمعة كان

وأمرها بما بقوله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تذكر الآخرة ثم من كان تسن له زيارته حيا لنحو صداقة
واضح وغيره يقصد بزيارته تذكر الموت والترحم عليه وقول بعضهم تذكر والدها بعد الدفن لقراءة على القبر ليس بسنة منوع إذ يسن

ذلك قال الاسنوى وهو حسن اه قال في الایعاب وإنما تسن الزيارة للاعتبار والترحم والدعاء اخذامن قول الزركشي إن ندب الزيارة مقيد بقصد الاعتبار والترحم والاستغفار أو التلاوة والدعاء ونحوه ويكون الميت مسلما اى ولو اجنبيا لا يعرفه لكنهما فيمن يعرفه اكد فلا تسن زيارة الكافر بل تباح كافي المجموع وإذا كانت للاعتبار فلا فرق ثم قال في تقسيم الزيارة انها اما لمجرد تذكر الموت والاخرة فتكفي رؤية القبور من غير معرفة اصحابها واما لنحو الدعاء فتسن لكل مسلم واما للتبرك فتسن لاهل الخير لان لهم في برازهم تصرفات وبركات لا يحصى عددها واما لاداء حق صديق ووالد الخير اى نعيم من زار قبر والديه او احدهما يوم الجمعة كان كحجة ولفظ رواية البیهقي غفر له وكتب له براءة واما رجعة له و تائبسالماروى انس ما يكون الميت في قبره إذا رأى من كان يحبه في الدنيا وصح ما من احد يمر بقبر اخيه المؤمن فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام وتنا كذا الزيارة لمن مات قريبه في غيبته اه اختصارا (قوله كائن الخ) اى ويأتى فى المتن (قوله قراءة الخ) نائب فاعل يسن (قوله ويسن الوضوء الخ) كذا فى المغنى وعش (قوله بل قيل تحرم الخ) عبارة النهاية والمغنى اما زيارة قبور الكفار فباحة خلافا للباوردى فى تحريمها اه قال عش قوله لم خلافا للباوردى الخ عبارة المناوى اما قبور الكفار فلا يندب زيارتها ويجوز على الاصح نعم ان كانت الزيارة بقصد الاعتبار وتذكر الموت فهى مندوبة مطلقا يستوى فيها جميع القبور كما قاله السبكي وغيره قال لكن لا يشرع فيها قصد قبر بعينه (فرع) اعتاد الناس زيارة القبور صبيحة الجمعة ويمكن ان يوجه بان الارواح تحضر القبور من عصر الخميس الى شمس السبت فخصوا يوم الجمعة لانه تحضر الارواح فيه اه ولعل المراد حضور خاص والا فلا ارواح ارتباط بالقبور مطلقا وزيارة صلى الله عليه وسلم لشهدا واحد يوم السبت لعله بعدهم عن المدينة وضيق يوم الجمعة عن الاعمال المطلوبة فيه من التكبير وغيره سم على المنهج اه عش (قوله ويتعين ترجيحه فى غير نحو قريب الخ) كان الشارح لم يستحضر ما قدمه عند قول المصنف ولا باس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر بما فسه ويجوز له زيارة قبره ايضا والكافر بزوج ومالك قال شارح وجار واعترض بان الاوجه تقيده برباء اسلام او خشية فتنة وافهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريب وبه صرح الشاشي انتهى قال فى العباب وللسلم زيارة قبر كافر قال فى شرحه اى يباح له ذلك كما قطع به الا كثرون وصوبه فى المجموع انتهى وظاهر قطع الاكثرين هذا الذى صوبه فى المجموع انه لا فرق بين القريب والاجنبى وبوخا من ذلك عدم الحرمة ايضا فى اتباع جنازته لقريب واجنبى خلاف ما قدمه عن الشاشي وظاهر ان الكلام حيث لا اكرام ولا تعظيم فى الزيارة والاتباع والا حرما وقضية الا باحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح مر كراهة زيارة قبر القريب سم وما نقله عن شرح العباب سرانقا عن النهاية والمغنى مثله وقوله وقضية الا باحة عدم الكراهة الخ قال عش لان يحمل ان المراد بها اى بالا باحة عدم الحرمة وبدل لذلك مقابلته اى فى النهاية بكلام الباوردى اى القائل بالتحريم اه (قوله للخنائى) الى قوله والحق فى النهاية والمغنى لا قوله والعلامة (قوله للنساء) من المتن لكنه كذلك فى اصل الشارح من غير ان يميز بما يؤذن بانه من المتن اه بصري (قوله مطلقا) اى ولو عجزوا نذهب فى نحو الهودج (قوله نعم يسن لمن

كان نص عليه قراءة ما تيسر على القبور والدعاء له فالبدعة انما هى فى تلك الاجتماعات الحادثة دون نفس القراءة والدعاء على ان من تلك الاجتماعات ما هو من البدع الحسنة كما لا يخفى ويسن الوضوء لها اما قبور الكفار فلا تسن زيارتها بل قيل تحرم ويتعين ترجيحه فى غير نحو قريب قياسا على ما مر فى اتباع جنازته (وتكره) للخنائى (والنساء) مطلقا خشية الفتنة ورفع اصواتهن بالبكاء نعم تسن لمن زيارته صلى الله عليه وسلم

كحجة ولفظ رواية البیهقي غفر له وكتب له براءة (قوله ويتعين ترجيحه فى غير نحو الخ) كان الشارح لم يستحضر ما قدمه عند قول المصنف ولا باس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر من قوله ما فسه ويجوز له زيارة قبره ايضا والكافر بزوج ومالك قال شارح وجار واعترض بان الاوجه تقيده برباء اسلام او خشية فتنة وافهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريب وبه صرح الشاشي اه قال فى العباب وللسلم زيارة قبر كافر قال فى شرحه اى يباح له ذلك كما قطع به الا كثرون وصوبه فى المجموع اه وظاهر قطع الاكثرين هذا الذى صوبه فى المجموع انه لا فرق بين القريب والاجنبى وبوخا من ذلك عدم الحرمة ايضا فى اتباع جنازته لقريب واجنبى خلاف ما قدمه عن الشاشي وظاهر ان الكلام حيث لا اكرام ولا تعظيم فى الزيارة والاتباع والا حرما وقضية الا باحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح مر كراهة زيارة قبر

قال بعضهم وكذا سائر
الانبياء والعلماء والاولياء
قال الاذرى ان صح
فأقاربها أولى بالصلة من
الصالحين اه وظاهره أنه
لا يرتضيه لكن ارتضاه
غير واحد بل جزموا به
والحق في ذلك أن يفصل
بين أن تذهب لمشهد
كذهابها للمسجد فيشترط
هنا ما سئم من كونها عجوزا
ليست مزينة بطيب ولا
حلى ولا ثوب زينة كما
في الجماعة بل أولى وأن
تذهب في نحو هودج مما
يسر شخصها عن الجانب
فيسن لها ولو شابة إذ
لا خشية فتنة هنا ويفرق
بين نحو العلماء والاقارب
بأن القصد لإظهار تعظيم
نحو العلماء باحياء مشاهدتهم
وأيا فزوارهم يعود
عليهم منهم مدد أخرى
لا ينكره إلا المحرمون
بخلاف الاقارب فاندفع
قول الاذرى ان صح الى
آخره (وقيل تحرم) للخبير
الصحيح لعن الله زوارات
القبور وعلى ضعفه حيث
لم يترتب على خروجهن فتنة
ولما فلا شك في التحريم
ويحمل عليه الحديث
(وقيل تباح) إذ لم تخش
مخدورا لانه صلى الله عليه
وسلم رأى امرأة بمقبرة

الخ) أى على كل من الاقوال الثلاثة بل هى أعظم القربات للذكور والاناث نهاية ومغنى قال غش
ومعلوم أن محل ذلك حيث اذن لها الزوج أو السيد والولى اه وأولع الخلوة فقط اخذا مامرا في العيد
والجماعة (قوله قال بعضهم الخ) عبارة المغنى والحق الدمهورى قبور بركة الانبياء والصالحين والشهداء وهذا
ظاهر وان قال الاذرى لم اره للقدمين قال ابن شبة فان صح ذلك فينبغى ان يكون زيارة قبر ابويها واخوتها
وسائر اقاربها كذلك فانهم أولى بالصلة من الصالحين اه والاولى عدم إلحاقهم بهم لما تقدم من تعليل
الكرامة اه وعبارة النهاية وينبغى أن تكون قبور سائر الانبياء والاولياء كذلك كما قاله ابن الرفعة
والقمولى وهو المعتمدون قال الاذرى لم اره للمتقدمين والاولى عدم إلحاق ابويها واخوتها وبقية اقاربها
بذلك اخذا من العلة وان بحث ابن قاضي شبة الا للاحق اه وما فيهما من نقل بحث إلحاق الاقارب عن ابن
شبة مخالف لقول الشارح قال الاذرى ان صح الخ (قوله والعلماء) أى العالمين (والاولياء) أى من اشتهر
بذلك بين الناس عس (قوله فأقاربها أولى الخ) هذا ممنوع سمى أى كما يأتى في الشرح ولما تقدم من
علة الكرامة (قوله وظاهره أنه لا يرتضيه) أى ظاهر صنيع الاذرى أنه لا يرضى بقول بعضهم وكذا الخ
(قوله والحق في ذلك) أى فى سن زيارتها لسائر الانبياء والعلماء والاولياء (قوله كذهابها للمسجد) أى فى
داخل الملاية بدون ما يسر شخصها من نحو هودج (قوله فيشترط هنا) أى فى سن زيارتهن لقبور نحو العلماء
(قوله وان تذهب في نحو هودج الخ) الظاهر ان محل اشتراط ما ذكره حيث كان ثم احدهما من الجانب والافلا
وجه لا اشتراط بصري وقوله حيث كان ثم الخ أى عند المشهد وطريقه كما بقى عن سمى انفا (قوله فقتن
لها الخ) أى ولا أجنب عند القبور فيما ينبغى إذ لا فرق فى المعنى بين وجودهم عندها وفى طريقها سمى
(قوله ويفرق الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر (قوله بين نحو العلماء والاقارب) أى حيث يسن زيارتهن
لقبور نحو العلماء على التفصيل الماردون قبور اقاربهن فلا تسن لهن زيارتها مطلقا بل تنكره كما هو صريح
صنيعهم (قوله بخلاف الاقارب) أى ما لم يكونوا علماء او اولياء عس أى واصحابا او شهداء (قوله
ويحمل عليه الحديث) أى على ما يترتب على خروجهن فتنة عبارة النهاية وقول أى الخبر المذكور على ما إذا
كانت زيارتهن للتعديدر البكاء والنوح على ماجرت به عادتتهن أو لان فيه خروجا محرمات اه (قوله إذ لم تخش
الخ) عبارة المغنى وقيل تباح جزم به فى الاحياء وصححه الرويانى إذا امن الاقتنان علما بالاصل والخبر فيما
لذا تترتب عليها بقاء ونوح ونحو ذلك اه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم رأى امرأة الخ) يمكن ان يجاب بانها
واقعة حال فعلية محتملة لوجوه ككونها خرجت لضرورة تتعلق بالمقبرة لا لمجرد الزيادة سمى قول المتن
(ويسلم الزائر) عبارة العباب ويقول وهو قائم وقاعده مقابل وجه الميت السلام عليكم النخ وفى شره عقب
وهو قائم أو قاعد كما فى المجموع عن الحافظ أنى موسى الاصبهاني قال كان الزائر فى الحياة ربما زار قائما أو
قاعدا أو مارا وروى القيام من حديث جماعة انتهى واعلم انهم صرحوا فى باب الحديث وغيره بان قراءة
القرآن جالسا افضل وصرح به المصنف فى التبيان ايضا وقضية ان من اراد القراءة عند القبر سن له الجلوس

الغريب اه (قوله قال بعضهم) جرى عليه مر (قوله فأقاربها أولى بالصلة الخ) هذا ممنوع مر (قوله
وان تذهب في نحو هودج الخ) أى ولا أجنب عند القبور فيما ينبغى إذ لا فرق فى المعنى بين وجودهم عندها
وفى طريقها لكن يشكل على ذلك ان وجودهم عندها لا يزيد على وجودهم فى المسجد مع ان كلامهم صريح
فى حضورها المسجد مع وجودهم فيه والفرق بين وجودهم عندها ووجودهم فى المسجد لا يتضح (قوله
لانه صلى الله عليه وسلم) رأى امرأة بتميزة لم ينكر عليها) يمكن أن يجاب بأنها واقعة حال فعلية محتملة
لوجوه ككونها خرجت لضرورة تتعلق بالمقبرة لا لمجرد الزيارة (قوله فى المتن ويسلم الزائر) عبارة العباب
ويقول وهو قائم أو قاعد مقابل وجه الميت السلام عليكم النخ وفى شره عقب وهو قائم أو قاعد كما فى المجموع
عن الحافظ أنى موسى الاصبهاني قال كان الزائر فى الحياة ربما زار قائما أو قاعدا أو مارا وروى القيام من
حديث جماعة اه واعلم انهم صرحوا فى باب الحديث وغيره بان قراءة القرآن جالسا افضل وصرح به

ندبا على أهل المقبرة عموماً ثم خصوصاً (٢٠٢) الخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإن أن شاء

الله بكم لاحقون وفي رواية ضعيفة اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتننا بعدهم والاستثناء للتبرك أو للدفن بتلك البقعة أو للبوت على الاسلام وقيل يقول عليكم السلام لخبر أنه تحية الموتى قاله لمن سلم عليه به ويرده هذا الخبر ومعنى ذلك أنه تحية موتى القلوب لكرامته أو أن العرب كانوا يعتادونه في السلام على الموتى (ويقراً) ما تيسر (ويدعو) له عقب القراءة بعد توجهه للقبلة لأنه عقبها أرجى الاجابة ويكون الميت كحاضر ترجى له الرجعة والبركة بل تصل له القراءة هنا وفيما إذا دعى له عقبها ولو بعيداً كما يأتي في الوصية (ويحرم نقل الميت) قبل الدفن ويأتي حكم ما بعده (الى بلد اخر) وان اوصى به لان فيه هتكاً لحرمته وصح امره صلى الله عليه وسلم لهم بدفن قتلى أحد في مضاجعهم لما ارادوا نقلهم ولا ينافيه مأمراً لاحتمال أنهم نقلوهم بعد فأمرهم بردهم اليها وقضية قوله بلد اخر انه لا يحرم نقله لترتبه ونحوها والظاهر انه غير مراد وان كل مالا ينسب لبلد الموت يحرم النقل اليه ثم رايث غير واحد جزوا بحرمة نقله

سم أي مستقبلاً لوجه الميت كما يأتي (قوله ندبا) الى قوله وقيل في النهاية إلا قوله عمر ما الى الخبر الخ الى قول المتن ويحرم في المغنى إلا ما ذكر وقوله انه تحية موتى القلوب لكرامته (قوله على أهل المقبرة الخ) أي من المسلمين مستقبلاً وجهه مغنى زاد النهاية أما قبور الكفار فالقياس عدم جواز السلام عليهم كافي حال الحياة بل أولى اه قال عث وينبغي ان يقرب منه عرفاً بحيث لو كان حياً لسمعوه ولو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيداً لان امور الآخرة لا يقاس عليها وقديشه له إطلاقهم من السلام على أهل المقبرة مع ان صوت المسلم لا يصل الى جنانهم لو كانوا احياء اه (قوله دار الخ) أي أهل دار ونصبه على الاختصاص أو النداء ويجوز جره على البدل مغنى أي من الضمير (قوله لاحقون) زاد النهاية والمغنى اسأل الله لنا ولكم العافية اه (قوله والاستثناء الخ) أي قوله إن شاء الله نهاية (قوله للتبرك الخ) أي وان ان بمعنى إذ كقوله تعالى خافون ان كنتم مؤمنين مغنى ونهاية (قوله اولبوت على الاسلام) وواضح ان هذا التوجيه خاص بنا ولا يأتى فيه ^{عنه} فليتنبه له بصرى (قوله وقيل الخ) عبارة المغنى والمشهور أنه يقول السلام عليكم وقال القاضي حسين والمتولى لا يقل السلام عليكم لانهم ليسوا أهلاً للخطاب بل يقل وعليكم السلام فقد ورد ان شخصاً قال عليك السلام يا رسول الله قال لا تقل عليك السلام فان عليك السلام تحية الموتى واجاب الاول بان هذا اخبار عن عادة العرب لا نعام لهم اه وفي الايعاب بعد نحوها ودعوى أنهم ليسوا أهلاً للخطاب بمنوعة للخبر السابق ما من احد يبر بغير اخيه الخ على ان في كل من الصيغتين خطا بالجمل كونهم أهلاً للخطاب في إحداها دون الاخرى تحكم اه (قوله ويرد) كلام القليل (قوله هذا الخبر) أي خبر مسلم المار انفا (قوله ومعنى ذاك) أي خبر انه تحية الموتى (قوله ما تيسر) أي من القرآن واولاه اول البقرة واخرها وباسين إيعاب قول المتن (ويدعوه) قال المصنف يستحب الاكثر من الزيارة وان يكثر الوقوف عند قبور أهل الخير والفضل اسنى ومعنى (قوله بعد توجهه للقبلة) عبارة المغنى وعند الدعاء يستقبل القبلة وإن قال الخراسانيون باستحباب استقبال وجه الميت اه (قوله ويكون الميت الخ) عبارة المغنى ويقراء عنده من القرآن ما تيسر وهو سنة في المقابر فان الثواب للحاضرين والميت كحاضر يرجى له الرحمة وفي ثواب القراءة للميت كلام يأتي إن شاء الله تعالى في الوصايا اه (قوله بل تصل له القراءة الخ) أي وان لم يهد ثواب ذلك اليه إيعاب (قوله كحاضر) أي كحاضر في محل القراءة (قوله هنا) أي لما إذا قرأ بحضرة الميت (قوله ولو بعيداً) غاية للسعوط فقط أي ولو كان الميت بعيداً عن محل القراءة قول المتن (ويحرم نقل الميت) أي من بلد موته نهاية ومعنى قال عث يؤخذ منه ان دفن أهل انباة موته في القرافة المحرم لان القرافة صارت مقبرة لاهل انباة فالتنقل اليها ليس نقلاً عن مقبرة محل موته وهو انباة بم رسم على المنهج أي ولا فرق في ذلك بين من اعتاد الدفن فيها أو في انباة فيما يظهور ومنه يقال فيما إذا كان في البلد الواحد مقابر متعددة كباب النصر والقرافة والازكية بالنسبة لاهل مصر فله الدفن في أيها شاء لانها مقبرة بلده بل لذلك وان كان ساكناً بقرب احد هاجد اللعلة المذكورة اه (قوله قبل الدفن) الى قوله وينقل في المغنى إلا قوله وصح امره الى وقضية الخ قوله وكذا البقية والى قول المتن ونبشه في النهاية إلا ما ذكره وقوله وفيهما نظر (قوله ويأتى الخ) أي في مسئلة نبشه مغنى (قوله مأمراً) أي في شرح والدفن بالمقبرة أفضل كرى (قوله وصح أمره الخ) قديشك على هذا الاستدلال ما تقدم من الاستدلال به على ندب دفن الشهيد بمحله سم (قوله لاحتمال أنهم نقلوهم بعد الخ) أي ولعلمهم فهموا ان الامر للاباحة والإفلا يليق بهم مخالفته او ان بعضهم ممن لم يبلغه الامر نقل بعض القتلى فامرهم بردهم سم أي وأن الامر لا يرد بعد نقل بعضهم بعض القتلى (قوله وقضية قوله الخ) عبارة النهاية والمغنى وتعبيره

المصنف في التبيان أيضاً وقضيته أن من أراد القراءة عند القبر سن له الجلوس (قوله وصح أمره ^{عنه} الخ) قديشك على الاستدلال به الاستدلال بامر الله عليه وسلم بردهم الى مضاجعهم بعد نقلهم الى المدينة على ندب دفن الشهيد بمحله كما تقدم في شرح والدفن بالمقبرة أفضل (قوله لاحتمال أنهم نقلوهم بعد) أي ولعلمهم فهموا ان الامر للاباحة والإفلا يليق بهم مخالفته او ان بعضهم ممن لم يبلغهم الامر نقل

إلا ان يكون بقرب مكة) أي حرما وكذا البقية (أو المدينة أو بيت المقدس نص غليه) (٢٠٣) الشافعي رضي الله عنه وإن نوزع في

ثبوته عنه أو قرينة باصلاحه
على ما يحسنه المحب الطبري
قال جمع وعليه فيكون أولى
من دفنه مع أقاربه في بلده
أي لأن انتفاعه بالصالحين
أقوى منه بأقاربه فلا يحرم
ولا يكره بل يندب لفضلها
ومحلّه حيث لم يخش تغيره
وبعد غسله وتكفينه
والصلاة عليه وإلّا حرم
لأن الفرض تعلق بأهل
محل موته فلا يسقطه حل
النقل وينقل أيضا لضرورة
كان تغذرا خفا قبره ببلاد
كفر أو بدعة وخشى منهم
نشهوا وإذا هو وقضية ذلك
أنه لو كان نحو السيل يعم
مقبرة البلد ويفسدها جاز
لهم النقل إلى ما ليس كذلك
وبحث بعضهم جوازه
لأحد الثلاثة بعد دفنه إذا
أوصى به ووافق غيره
فقال بل هو قبل التغير
واجب وفيه نظر وعلى كل
فلا حجة فيما رواه ابن
حبان أن يوسف صلى الله
على نبينا وعليه وسلم نقل
بعد شنين كثيرة من مصر
إلى جوار جده الخليل صلى
الله عليهما وسلم وأن صح
ما جاء أن الناقل له موسى
صلى الله على نبينا وعليه
وسلم لا يجعله من شرعه
(ونشه بعد دفنه) وقبل
بلى جميع أجزاء الميت
الظاهرة عند أهل الخبرة

بالبلد مثال فالصحراء كذلك وحيثما لم ينظم كما قاله الأسنوي منها مع البلد أربع مسائل ولا شك في جوازه
في البلدتين المتصلتين أو المتقاربتين لا سيما والعادة جارية بالدفن خارج البلد وأهل العبرة في كل بلد بمسافة
مقبرتها اه قال ع ش قوله م أربع مسائل هي نقله من بلد لبلد أو لصحراء أو من صحراء لصحراء أو بلد
وقوله م بمسافة مقبرتها يعني فلو أراد النقل إلى بلد آخر اعتبر في التحريم الزيادة على تلك المسافة اه قول المتن
(إلا أن يكون بقرب مكة الخ) والمعتبر في القرب مسافة لا يتغير فيها الميت قبل وصوله قال الزركشي وينبغي
استثناء الشهيد وقدم ما يدل عليه ولو أوصى بنقله من محل موته إلى محل من الأماكن الثلاثة نفذت وصيته
حيث قرب وامن التغير كما قاله الأذري نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم لا يتغير فيها الخ أي غالباً ولو زادت
على يوم ومن التغير انتفاخه أو نحوه وقوله م وينبغي استثناء الخ أي من النقل فيحرم وقوله م من
الأماكن الثلاثة أي ما غيرهما فيحرم تنفيذها وقوله م نفذت وصيته الخ أي ولو دفن بغيرها نقل وجوبا
عملاً بوصيته على ما يأتي والمعتمد منه عدم النقل مطلقاً اه ع ش (قوله أي حرما الخ) ويظهر أن النقل
من حرم مكة إليها مندوب لتبينها على قبته وإن النقل من محل منه إلى محل آخر منه كذلك حيث كان في
المنقول إليه مزية ليست في المنقول منه كجواررة أهل صلاح مثلاً وإلّا فيحرم فيما يظهر إذ لا معنى له
حيث ندو عليه إن تم يحرم النقل من مكة إلى خارجها من بقية الحرم بالاولى ثم جميع ما ذكر بتات في المدينة
وبيت المقدس والافصيل يعلم بالمقايضة على ما تقدم هذا ما ظهر في جميع ما ذكر ولم أر في شيء منه نقلاً فليتأمل
وليحرر بصري وقوله ولا فيحرم الخ وقوله يحرم النقل من مكة الخ تقدم عن ع ش ما يفيد تقييده بما إذا
لم يكن المنقول إليه مقبرة لأهل مكة أو حرماً أو مثلها بمسافة وإلّا يجوز (قوله^(١) بجرمة نقله إلى محل
أبعد من مقبرة الخ) أي فلا يحرم نقله إلى بلد آخر إلا إذا كان أبعد مسافة من مقبرة بلده فتأمل رشدي
وتقدم عن ع ش مثله (قوله وكذا البقية) أي ما يأتي في المتن وهو المدينة وبيت المقدس وفي الشارح
وهو قرية باصلاحه يعني المراد بها جميع حريمها كردى (قول المتن نص عليه الخ) أي أفضها وحيث
فلا استثناء عائد إلى الكراهة ويلزم منه عدم الحرمة أو إليها معاً وهو أولى كما قاله الأسنوي عملاً بقاعدة
الاستثناء عقب الجمل نهاية ومعنى (قوله وإن نوزع في ثبوته الخ) أي إذا من حفظ حجة على من لم يحفظ
نهاية (قوله أو قرية بها الخ) أي أو بقرب قبر صالح كالأمام الشافعي ونحوه شيخنا (قوله على ما يحسنه المحب
الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله فلا يحرم الخ) راجع للثنتين (قوله ومحلّه الخ) أي محل جواز النقل إل
الأماكن الثلاثة ما لحق بها (قوله فيكون أولى الخ) وهو الظاهر مغنى ونهاية (قوله وبعد غسله الخ) عطف
على قوله حيث الخ (قوله وينقل الخ) أي يجوز ذلك ع ش (قوله وقضية ذلك) أي جواز النقل للضرورة
المذكورة (قوله يعم مقبرة البلد الخ) أي ولو في بعض فصول السنة كان الماء يفسدها زمن النيل دون
غيره فيجوز نقله في جميع السنة وينبغي أن محل جواز النقل لم يتغير ولا دفن بمكانه ويحتاط في أحكام قبره
بالبناء ونحوه كجعله في صندوق ع ش (قوله إلى ما ليس كذلك) أي ولو في بلد آخر يسلم منه الميت من
الفساد ع ش (قوله وبحث بعضهم الخ) ضعيف ع ش (قوله وقبل بلاء) أي قوله ودفنه في مسجد في المغني
لأقوله وإن غرم إلى نعم وإلى قول المتن أو دفن في النهاية إلا ما ذكره وقوله وإن غرم إلى بان الهتك وقوله
أي إلى المتن (قوله وقيل بلاء الخ) عبارة للخناز بل الثوب بالكسر بلى بالقصر فان فتحت بام المصدر
مدت اه وهي تفيد أن ما هنا يجوز فيه الكسر مع القصر والفتح مع المد ع ش (قوله الظاهرة) احتراز عن
عجب الذنب فإنه عظم صغير جداً لا يحس (قوله ولنحو مكة) أي ما لم يوص به على ما مر آنفاً اسم أي من البحث
الضعيف (قوله كان دفن بلا غسل الخ) أي وهو ممن يجب غسله نهاية ومعنى (قوله أو تيمم) الأولى الواو

بعض القتلى فأمرهم بردهم (قوله في المتن إلا أن يكون بقرب مكة) ما ضابط القرب قال في شرح الروض
والمعتبر في القرب مسافة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله اه (قوله ولنحو مكة) أي ما لم يوص به على ما مر

بتلك الأرض (لنقل) ولو لنحو مكة (وغيره) كشكفين وصلاة عليه (حرام) لأن فيه هتكاً لحرمة (إلّا للضرورة) فيجب (بأن) أي
كان (دفن بلا غسل) أو تيمم بشرطه ولم يتغير بنتن أو تقطع (١) حقه أن يقدم على قول المتن إلا أن يكون الخ اه من بعض الهوامش

على الأوجه لأنه واجب لم يخلفه شيء فاستدرك (أو في أرض أو ثوب مغصوبين) وإن تغير وإن غرم الورثة مثله أو قيمته مالم يسامح المالك نعم إن لم يكن ثم غير ذلك الثوب أو الأرض فلا لأنه يؤخذ من مالكة قهرا وليس الحرر كالمغصوب لبناء حق الله تعالى على المساحة ودفنه في مسجد كهو في المغصوب فينبش ويخرج مطلقا على الأوجه (أو وقع فيه) أى القبر (ماله) ولو من التركة وإن قل وتغير الميت مالم يسامح مالكة أيضا وتقييد المذهب بطلبه رده في شرحه بانهم لم يوافقوه عليه وفارق تقييدهم بنشه وشق جوفه لاخراج ما ابتلعه لغيره بالطلب فينبذ يجب وإن غرم الورثة مثله أو قيمته من التركة أو من مالهم على المعتمد بأن الهتك والابناء والعار في هذا أشد وأخش وأيضاً فكثير من ذوى المروآت يستبشعه فيسامح به أكثر من غيره أما إذا ابتلع مال نفسه فلا ينبش قبره لاخرأجه أى إلا بعد بلأته كاهو ظاهر (أو دفن لغير القبلة) وإن كان رجلاه اليها على الأوجه خلافا للتولى كما سرفيجب ليوجه

اليها مالم يتغير استدراكا للواجب

كما عبر به النهاية والمغنى (قوله أو يتمم الخ) وفهم أنه إذا يتمم قبل الدفن لا يجوز نبشه وإن كان تبتمه في الأصل لفقد الغاسل أو الماء بمحل يغلب فيه وجوده وهو ظاهر عش (قوله وإن غرم الخ) فيه ما يأتى في نظيره الا فى (قوله مالم يسامح المالك) هذا صادق بصرفى الطلب والسكوت عنه وعن المساحة وكذا الأمر فيما يأتى بصرفى وقيد النهاية والاياعاب والمغنى وجوب النيش هنا بطلب مال الكما ثم قال الاولان فان لم يطلب المالك ذلك حرم النيش كما جزم به الاستاذ قال الزركشى مالم يكن محجورا عليه أو بمن يحتاط له وهو ظاهر ويكره له طلب النيش ويسن في حقه التركاه وأقره سم قال عش قوله م فان لم يطلب المالك الخ شمل مالمو سكت عن الطلب ولم يصرح بالمساحة فيحرم إخراجها ومقتضى كلام ابن حجب وجوب نبشه عند سكوت المالك وقد يمنع بأن في إخراج الميت لإزراء والمساحة جارية بمثله فالأقرب عدم جواز نبشه مالم يصرح المالك بالطلب اه (قوله فلا) أى فلا يجوز النيش مغنى ونهاية (قوله) لأنه يؤخذ من مالكة الخ) أى ويعطى قيمته أى الثوب من تركه الميت إن كانت وإلا فمن منقعه إن كان وإلا فمن بيت المال فياسير المسلمين إن لم يكن هو منهم عش ويأتى ما ذكر في أجرة الأرض أيضا (قوله في مسجد) ينبغى ونحوه كالمدرسة والرباط وينبغى أيضا استثناء مالمو بنى مسجدا وعين جانباً منه لدفن نفسه فيه مثلاً واستثناءه عند قوله جعلته مسجدا مثلاً فليراجع (قوله ويخرج مطلقاً) أى ضيق على المصلين أو لاسم وقال عش أى تغيير ام لاه (قوله) ولو من التركة) أى ولو من بيت المال لإيعاب (قوله وإن قل) أى كخاتم مغنى ونهاية (قوله وإن تغير) أى الميت لأن تركه فيه إضاعة مال مغنى ونهاية (قوله مالم يسامح) أى سواء طلبه مالكة أم لا نهاية قال عش المتبادر من عدم الطلب السكوت وهو يقتضى أنه لو نبش غنمه لم ينبش وهو ظاهر اه (قوله) وتقييد المذهب الخ) اعتمده المغنى عبارة وقيدته في المذهب بطلب مال الكهو الذى يظهر اعتماده قياساً على السكوت وأما قوله في المجموع ولم يوافقوه عليه فقد رد بموافقة صاحبي الاتفاق والاستقصاء اه عبارة شيخنا وقيدته في المذهب بطلب مال الكهو وهو المعتمده (قوله بانهم لم يوافقوه) قال الأذرى لم يبين المصنف أن الكلام هنا في وجوب النيش أو جوازه ويحتمل أن يحمل كلام المطلقين على الجواز وكلام المذهب على الوجوب عند الطلب فلا يكون مخالفاً لاطلاقهم اه مغنى ونهاية (قوله على المعتمد) خلافاً للنهاية والاياعاب عبارتهم واللفظ الاول ولو بلغ مال غيره وطلبه مال الكهو لم يضمن بدله أحد من ورثته أو غيرهم كاتقله في الروضة عن صاحب العدة وهو المعتمد نيش وشق جوفه فدفع المالك اه قال عش قوله ولم يضمن بدله الخ أى أما ضمنه أحد من الورثة أو غيرهم ودفع لصاحب المال بدله حرم نبشه وشق جوفه لقيام بدله مقامه وصونا للميت عن انتهاك حرمة اه (قوله) أما إذا ابتلع إلى قوله واخذنى المغنى لإقوله أى إلى المتن وقوله وإن كان إلى فيجب وقوله أو نحو شل إلى أو يلحقه وقوله أى غير المسبلة إلى لما فيه (قوله فلا ينبش الخ) أى لاستهلاكه ماله في حال حياته مغنى ونهاية قال عش يؤخذ من هذا التعليل أنه لا يشق وإن كان عليه دين لاهلاكه قبل تعلق الغرماء به اه (قوله وإن كان) إلى واخذنى النهاية لإقوله أى غير المسبلة إلى لما فيه (قوله) وإن كان رجلاه اليها) ظاهره وإن رفع رأسه وهو كذلك حيث كان القبر محفورا على ما جرت به العادة

أنفاً (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله وإن تغير الخ) كذا شرح مر (قوله مالم يسامح المالك) فان لم يطلب المالك ذلك حرم النيش كما جزم به ابن الاستاذ قال الزركشى مالم يكن محجوراً عليه أو بمن يحتاط له وهو ظاهر شرح مر (قوله ويخرج مطلقاً) أى ضيق على المصلين أو لا (قوله في المتن أو وقع فيه مال) أى وإن لم يطلبه مال الكهو شرح مر (قوله وإن قل وتغير الميت) كذا مر (قوله مالم يسامح مال الكه أيضاً) قد تشمل عبارته اعتبار هذا القيد وعدم اعتبار الطلب أيضاً فإذا كان من التركة أيضاً (قوله على المعتمد) أى وفاقاً لما نقله في المجموع عن إطلاق الأصحاب من الوجوب فينبذ وإن ضمنه الورثة راداً به على ما في العدة من أن الورثة إذا ضمنوه لم يشق لكن جزم في الروض بما في العدة فقال ولم يضمنه أى مثله أو قيمته أحد أى من الورثة أو غيرهم كفى شرحه (قوله) وإن كان رجلاه اليها) ظاهره وإن رفع رأسه ومقدم بدنه بحيث استقبل بوجهه

وتقدم غن الشيخ عميرة وابن حج التصريح بالحرمة وان رفع رأسه أى ومقدم بدنه حيث كان القبر ممتدا من قبلى إلى بحرى ع ش وفيه وقفة وقال سم بعد ذكر ما يوافق فيه نظر بل لا يصدق في هذه الحالة قوله لغير القبلة وقول الشارح فيجب ليوجه إليها اه وهذا هو الظاهر دون ما مر عن ع ش ثم (قوله على ما جرت الخ) لعل صوابه على خلاف ما جرت الخ (قوله وقد حصل الخ) أى مع ما في نبشه من هتكه نهاية (قوله او دفنت الخ) أى او ادعى شخص على ميت بعد دفنه انه امراته وان هذا الولد ولده منها وطلب ارثه منها وادعت امرأة أنه زوجه وأن هذا ولد هامنه وطلبت إرثها منه واقام كل بينة فانه ينش فان وجد خنى قدمت بينة الرجل او دفن في ثوب مرهون وطلب المرتن إخراجاه قال الاذرى والقياس غرم القيمة فان تعذر نبش واخرج ما لم تنقص قيمته باليلى او دفن كافر في الحرم فينبش ويخرج على ما يأتى في الجزية او كفته احد الورثة من التركة واسرف غرم حصته بقية الورثة فلو طلب إخراج الميت لاخراج ذلك لم تلزمهم إجابته وليس لهم نبشه لو كان الكفن مرتفع القيمة وإن زاد في العدد فلم ينبش وإخراج الزائد والظاهر كما قال الاذرى أن المراد الزائد على الثلاثة شرح مر اه سم وقوله قدمت بينة الرجل خالفه المغنى فقال تعارض البيتان على الاصح وبوقف الميراث وقال العبادى في الطبقات انه يقسم بينهما اه قال ع ش قوله مر قدمت بينة الرجل أى لان بينته تشهد على خروج الولد من فرجها وبينه المرأة اظنها حصول الولد منه مستندة لمجرد الزوجة وقوله مر لم تلزمهم إجابته أى ونجوز فينبش لاخراج ع ش (قوله ترجى حياته) أى بان يكون له ستة أشهر فاكثر اسنى ونهاية ومعنى (قوله اخر دفنها الخ) أى ولو تغيرت ثلاث دفن الحمل حياع ش وبصرى (قوله غلط فاحش) أى ومع ذلك لا ضمان فيه مطلقا بلغ ستة أشهر أو لا لعدم تبين حياته ع ش (قوله او علق الطلاق والندرا والعق الخ) أى كان قال إن ولدت ذكر فانت طالق طلقه او انثى فطلقته او قال ان رزقنى الله ولدا ذكر افله على كذا او بشر بمولود فقال إن كان ذكر فعبدى حرا وانثى فامتنى حره فمات المولود في جميع ذلك ودفن ولم يعلم حاله نهاية ومعنى (قوله بصفة فيه) أى كالدكورة او الانوثة سم (قوله فينبش الخ) ظاهره وجوبا (قوله او بعده) كذا فى اصله رحمه الله وكان الظاهر او بعده ما بصرى (قوله وليشهد الخ) لا يظهر عطفه على قوله له العلم الخ لعدم تفرعه على ما قبله ولا على قول المصنف للضرورة لانه ليس مغاير لها بل هو من أفرادها كما هو مقتضى صنيع غيره إلا ان يخار الاول ويقطع النظر عن التفرع (قوله وليشهد على صورته الخ) على ما قاله الغزالي والاصح خلافه شرح مر اه سم عبارة المغنى ذكره الغزالي في الشهادات وسيأتى ما فيه اه (قوله اذا عظمت الواقعة) عبارة غيره اشتدت الحاجة اه (قوله عند تنازع الورثة فيه) أى فى ان المدفون ذكر ليعلم كل منهم قدر حصته وتظهر ثمره ذلك فى المناسبات نهاية

ومقدم بدنه وفيه نظر بل لا يصدق في هذه الحالة قوله لغير القبلة وقول الشارح فيجوز التوجه إليها (قوله فى المتن او دفن لغير القبلة) أى او ادعى شخص على ميت بعد دفنه انه امراته وان هذا الولد ولده منها وطلب ارثه منها وادعت امرأة أنه زوجه وأن هذا ولد هامنه وطلبت إرثها منه واقام كل بينة فانه ينش فان وجد خنى قدمت بينة الرجل او دفن في ثوب مرهون وطلب المرتن إخراجاه قال الاذرى والقياس غرم القيمة فان تعذر نبش واخرج ما لم تنقص قيمته باليلى او دفن كافر في الحرم فينبش ويخرج على ما يأتى في الجزية او كفته احد الورثة من التركة واسرف غرم حصته بقية الورثة فلو طلب إخراج الميت لاخذ ذلك لم يلزمهم إجابته وليس لهم نبشه لو كان الكفن مرتفع القيمة وإن زاد في العدد فلم ينبش وإخراج الزائد والظاهر كما قال الاذرى ان المراد الزائد على الثلاثة شرح مر (لا للتكفين) أى فلا ينش وخروج بالنش ما لم يوار بالتراب فينبغى وجوب إخراج التكنين إذا انتهاك وقد يقال نفس إخراجها انتهاك ويمنع بانه لهذا الغرض ليس انتهاكا (قوله ترجى حياته) كما فى شرح الروض بأن يكون له ستة أشهر فأكثر اه (قوله بصفة فيه) أى كالدكورة او الانوثة وليشهد على صورته الخ قاله الغزالي والاصح خلافه شرح مر (قوله اذا عظمت الواقعة) عبارة شرح الروض واشتدت الحاجة (قوله اوليلحقه القائف باحد متنازعين فيه) قيده البغوى

(لا للتكفين فى الاصح)
لان غرضه الستر وقد
حصل بالتراب او دفنت
وبطنها جنين ترجى
حياته ويجب شق جوفها
لاخراجه قبل دفنها وبعده
فان لم ترج حياته آخر دفنها
حتى يموت وما قيل انه
يوضع على بطنها شئ
ليمت غلط فاحش فليحذر
أولع الطلاق أو والندرا أو
العق بصفة فيه فينبش للعلم
بها أو بعده أو ليشهد على
صورته من لم يعرف اسمه
ونسبه إذا عظمت الواقعة
أو ليلحقه القائف بأحد
متنازعين فيه أو ليعرف
ذكورته أو أنوثته عند
تنازع الورثة فيه أو نحو
شلال عضو عند تنازعهم
مع جانب فيه

(قوله او يلحقه الخ) لا يظهر وجه عطفه على ما قبله (قوله او نداوة) هذا قد يغني عما قبله اسنى قال ع ش قوله او نداوة اى ولو قبل ما عند ظن حصو لها ظنا قويا ولو علم قبل دفنه حصو ذلك له وجب اجتنابه حيث امكن ولو محمل بعيد اه (قوله فنبش الخ) متفرع على قوله او يلحقه الخ (قوله في الكل) اى فى كل من قوله او ليشهد الخ وما بعده بل من قوله او علق وما بعده (قوله بالم يتغير) اى فان تغير كذلك لم ينبش وإن كان له مال وتناز عافيه وحيث لم ينبش وقف الامر الى الصلاح ع ش (قوله وانه يكتفى الخ) عطف على التقييد (قوله او لما كان فيه الخ) عطف على للعادة الخ (قوله لو انعمق الميت الخ) اى عند اهل الخبرة مغنى ونهاية (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية والمغنى ومحل ذلك كما قاله المؤلف ابن حمزة فى مشكل الوسيط ما لم يكن المدفون صحابيا او ممن اشتهرت ولايته والا امتنع نبشه عند الانعاق وايداه ابن شعبة بجواز الوصية بعمارة قبور الاولياء والصالحين لما فيه من احياء الزيارة والتبرك اذ قضيت جواز عمارة قبورهم مع الجزم هنا بما مر من حرمة تسوية القبر وعمارته فى المسئلة اه (قوله فلا يجوز الخ) اى النبش قضية ذلك ان يجوز البناء عليه ولو فى مسئلة لانه انما حرم البناء لانه يضيق على الغير ويحجر المكان بعد انما حاق الميت وهذا انما يتأتى فيما يجوز التصرف فيه والانتفاع به بعد انما حاق الميت وما نحن فيه لا يجوز فيه ذلك مر فقول الشارح اى فى غير المسئلة فيه نظر نعم ينبغى ان يتقيد جواز البناء بان يكون فيما يمتنع النبش فيه سم (قوله بعمارة قبور الصالحاء) اى والعلماء والمراد بعمارة ذلك بناء محل الميت فقط لا بناء القباب ونحوها ع ش وتقدم عن سم مثله (قوله ويؤيده الخ) قد يقال اذا قيد بغير المسئلة فى تأييد فيه فليتامل على ان تجوز عمارته لغرض احياء الزيارة لا ينافى جواز نبشه والدفن عليه وايضا عمل السلف رده فقد دفن على الحسن عدة من اهل البيت ودفن فى البقيع من الصحابة كثير ثم نبش من غير تكبير بصرى وما ذكره ثانيا فقد يقال ان الدفن على الصالح بزيل دوام احترام قبره لا تنسأ به بذلك للغير وما ذكره ثالثا فيقال انه من الوقائع الفعلية المختلة لوجوهها ما ذكره اولافاظها ولذا نظر فيه سم كما مر واسقط ذلك القيد النهاية والمغنى كما نبهنا وكذا الا يعاب عبارة فالذى يتجه انه يجوز فيها اى فى قبور الصالحين فى المسئلة تسوية التراب ونحوها مما يمنع اندراسها ويديم احترامها اه وقوله ونحوها شامل للبناء فى حريم القبر كما مر عن سم وع ش (قوله واخذ من تحريمهم الخ) ومن سبق الى مكان مسبل فهو اولى بالحفر فيه فان حفره فوجد عظام ميت وجب رد ترابه عليه وإن وجدها بعد تمام الحفر جعلها فى جانب وجاز دفنه معه روض اه سم قال ع ش وينبغى ان يعلم ان ما جرت به العادة الا ان من حفر الفساق فى المسئلة وبنائها قبل الموت حرام لان الغير وإن جاز له الدفن فيه لكنه يمتنع منه احترام البناء وإن كان محرما وخوفا من الفتنة ومع ذلك لو تعدى احد دفن فيه لا يجوز نبشه ولا يغرر ما صرفه الاول فى البناء لان فعله هدر اه (قوله للآثر الصحيح الخ) اى لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لآخيك واسالوا له التثبيت فانه الا ان يستل نهاية زاد المغنى رواه البزار وقال الحاكم انه صحيح الاسناد اه قال ع ش قوله واسالوا له التثبيت اى كان يقولوا اللهم ثبته على الحق اللهم لقته حجتة فلو اتوا بغير ذلك كالد كرى على القبر لم يكونوا اثنين بالسة وإن حصل لهم ثواب على ذكره وبقاياهم به بعد سؤال التثبيت له هو مطلوب اولافيه نظر والا قرب الثانى ومثل الذ كرى بالاولى الا اذا نفلوا اتوا به كانوا اثنين بغير المطوب منهم ع ش وقوله فلو اتوا بغير ذلك كالد كرى الخ ينبغى استثناء الاستغفار للميت لما مر من الامر به (قوله وامر به الخ) عبارة المغنى وروى مسلم عن عمرو بن العاص انه قال اذا دفنتموني فاقيموا بعد ذلك حول قبرى ساعة قدر ما تنحرجز وروى يفرق لحما

او يلحقه سيل او نداوة
فينبش جوازا لينقل
ويظهر فى الكل التقييد بما
لم يتغير تغيرا يمنع الغرض
الحاصل على نبشه وانه
يكتفى فى التغير بالظن نظرا
للعادة المطردة بمحله او لما
كان فيه من نحو قسروح
تسرع الى التغير ولو انما حق
الميت وصار ترايا جاز نبشه
والدفن فيه بل تحرم عمارته
وتسوية ترابه فى مسئلة
لتحجيره على الناس قال
بعضهم الا فى صحابي ومشهور
الولاية فلا يجوز وإن انما حق
ويؤيده تصريحهما بجواز
الوصية بعمارة قبور الصالحاء
اى فى غير المسئلة على
ما ساقى فى الوصية لما فيه
من احياء الزيارة والتبرك
واخذ من تحريمهم النبش
إلا لما ذكره انه لو نبش
قبره ميت بمسئلة ودفن عليه
اخر قبل بلاته ثم طمه لم يجوز
النبش لاخراج الثانى لان
فيه حينئذ هتكا لحرمة
الميتين معا (ويسن ان يقف
ساعة جماعة بعد دفنه عند
قبره يسالون له التثبيت)
ويستغفرون له الآثر
الصحيح بذلك وامر به
عمرو بن العاص

بما اذا لم يتغير صورته وهو ظاهر شرح مر (قوله قال بعضهم الا فى صحابي ومشهور الولاية فلا يجوز اى
النبش وإن انما حق الخ) قضية ذلك انه يجوز البناء عليه ولو فى مسئلة لانه انما حرم البناء لانه يضيق على الغير
ويحجر المكان بعد انما حاق الميت وما نحن فيه لا يجوز فيه ذلك مر فقول الشارح اى فى غير المسئلة فيه نظر
نعم ينبغى ان يتقيد جواز البناء بان يكون فيما يمتنع النبش فيه (قوله لان فيه حيث ذكركم هتكا لحرمة الميتين معا)

قد رما تنحرجزور ويفرق لهما وقال حتى استأنس بكما وعلم ما ذا اراجع به رسالتي ويستحب تاتين بالغ عاقل او مجنون سبق له تكليف ولو شهيدا كما اقتضاء اطلاقهم بعد تمام الدفن لخبر فيه وضعفه اعتضد بشواهد على أنه من (٢٠٧) الفضائل فاندفع قول ابن عبد السلام

أنه بدعة وترجيح ابن
الصلاح انه قبل إهالة
التراب مردود بما في خبر
الصحيحين فاذا أنصرفوا
اتاه ملكان فتأخيره بعد
تمامه اقرب الى سؤاها
(و) يس (لجبر ان اهله)
ولو كانوا بغير بلد اذ العبرة
ببلدهم ولا قاربه الا بعد
ولو ببلد آخر (تهمة طعام
يشبعهم يومهم وليتهم)
للخبر الصحيح أصنو والال
جعفر طعاما فقد جاءهم
ما يشغلهم (ويلج عليهم في
الاكل) ندبا لأنهم قد
يتركونه حيا او لفرط جزع
ولا بأس بالقسم ان علم أنهم
يبرونه (ويحرم تهيمته
للتايدات) أولنا تحة واحدة
واريد بها هنا ما يشمل
النادية ونحوها (والله أعلم)
لانه إغانة على معصية وما
اعتيد من جعل أهل الميت
طعاما لدعوا الناس عليه
بدعة مكروهة كاجابتهم
لذلك لما صح عن جرير كنا
نعدا لاجتماع الى أهل الميت
وصنعهم الطعام بعد دفنه
من النياحة ووجه عده
من النياحة ما فيه من شدة
الاهتمام بامر الحزن ومن
ثم كره اجتماع أهل الميت
ليقصدا وباللزام قال الاثمة
بل ينبغي ان ينصرفوا في
حوادثهم فمن صادفهم

حتى استأنس بكما (قوله) قدر ما ينحرج (متعلق بضمير به الراجع بالوقوف) (قوله) ويستحب (الى قوله) ولو
شهيدا في النهاية والمغنى (قوله) تلقيين بالغ (الخ) ويقعد الملقن عند راس القبر معنى عبارة فتج المعين فيقعد
رجل قبالة وجهه ويقول يا عبد الله بن امة الله (الخ) وعبارة النهاية ويقعد الملقن عند راس القبر وينبغي ان
يتولا أهل الدين والصلاح من اقاربهم ولا فتن غيرهم اه (قوله) بالغ عاقل (الخ) فلا يسن تلقين طفل ولو
مراهقا ومجنون لم يتقدمه تكليف لعدم افتتاحها نهاية ومغنى (قوله) ولو شهيدا (خ) خلافا للنهاية وشيخنا عبارة
الاول واستثنى بعضهم شهيد المعركة كالا يصلى عليه وبه افتى الوالد رحمه الله تعالى والاصح أن الانبياء عليهم
الصلاة والسلام لا يسئلون لان غير النبي يسأل عن النبي فكيف يسأل هو عن نفسه اه قال ع ش قوله
مر واستثنى بعضهم شهيد المعركة (الخ) لانه لا يسأل واذا اقتصره عليه ان غيره من الشهداء يسأل
وعبارة الزبادى والسؤال في القبر عام لكل مكلف ولو شهيدا الا شهيد المعركة ويحمل القول بعدم سؤال
الشهداء ونحوهم ممن ورد الخبر بانهم لا يسألون على عدم الفتنة في القبر خلافا للجلال السيوطى وقوله في
القبر جرى على الغالب فلا فرق بين المقبور وغيره فيشمل الغريق والحريق وان سحق وذرى في الرجح ومن
اكتنه السباع وقوله مر لا يسألون اى فلا يلقنون اه ع ش (قوله) بعد تمام الدفن) فيقول له يا عبد الله
ابن امة الله اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وان الجنة حق وان النار
حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك رحيت بالله ربا
وبالا سلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبالقران اماما وبالسكينة قبلتنا وبالمؤمنين اخوانا فمضى زاد
النهاية وانكر بعضهم قوله يا ابن امة الله لان المشهور دعاء الناس بابائهم يوم القيامة كاتيه عليه البخارى في
صحيحه وظاهر ان محله في غير المنى وولد الزنا على ان المصنف خير فقال بالفلان ابن فلان او يا عبد الله بن امة
الله اه (قوله) لخبر فيه) اى في التلقين عبارة المغنى لحديث ورد فيه قال في الروضة والحديث وإن كان
ضعيفا لكنه اعتضدا بشواهد من الاحاديث الصحيحة ولم يزل الناس على العمل به من العصر الاول في زمن
من يقتدي به وقد قال تعالى وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين واحوج ما يكون العبد الى الله في هذه الحالة اه
(قوله) مردود) خبر وترجيح الخ قول المتن (لجبر ان اهله) اى ولو اُجانب ولما فهم وإن لم يكونوا جيرانا
كافى الانوار نهاية (قوله) ولو كانوا) الى قوله ووجه عده الخ في النهاية (قوله) ولو كانوا) اى أهل الميت مغنى
قول المتن (يشبعهم) اى اهله الاقارب مغنى قول المتن (يومهم وليتهم) قال الاسنوى والتعبير باليوم والليلة
واضح اذا مات في اوائل اليوم فلو مات في اواخره فقياسه ان انضم الى ذلك الليلة الثانية ايضا لاسيما اذا تأخر
الدفن عن تلك الليلة مغنى ونهاية (قوله) ما يشغلهم) بفتح اوله وضمه شاذ ايعاب (قوله) يبرونه) بفتح الباء
مضارع بر وبالسكسر ع ش (قوله) ونحوها) اى كالمرئى (قوله) من جعل أهل الميت طعاما (الخ) اى قبل
الدفن وبعده نهاية ومنه المشهور بالوحشة والجمع المعلوم ايضا ع ش (قوله) بدعة مكروهة) عبارة شيخنا
بدعة غير مستحبة بل تحرم الوحشة المعروفة وإخراج الكفار وصنع الجمع والصباح ان كان في الورثة
محجور عليه الا اذا وصى الميت بذلك وخرجت من الثلث اه (وصنعهم) فى اصله رحمه الله صنيعهم بالياء
بصرى اقول وكذلك فى الاسنى والمغنى والنهاية وصنعهم بالياء (ووجه عده) مبتدأ وخبره قوله لما فيه الخ
(قوله) من هذا) اى من كراهة اجتماع أهل الميت الخ أخذنا من قوله الا فى لانه متضمن الخ ويحمل من كراهة
ما اعتيد الخ (قوله) متضمن للجلوس الخ) اى المكروه (قوله) وبه) اى بالطلان (صرح فى الانوار) اعتمده
فى الايعاب فقال فى شرح قول العباب وصنعتهم ليجتمع الناس عليه مكروه ما نصه ويؤخذ من كراهته عدم
نقد الوصية به وبه صرح فى الانوار فى بابها وتبعه الغزى وغيره اه (قوله) ان فعل لاهل الميت) اى فعله نحو
قال فى الروض ومن سبق الى مكان مسبل فهو أولى بالحفر فيه فان حفر فوجد عظام ميت وجب رد ترابه

عزاهم وأخذ جمع من هذا ومن بطلان الوصية المكروه بطلانها بطعام المعزين لسكراهم
لانه متضمن للجلوس للتعزية وزيارة وبه صرح فى الانوار نعم ان فعل لاهل الميت مع العلم بأنهم يطعمون من صهرهم لم يكره

وفيه نظر ودعوى ذلك التضمن ممنوعه ومن ثم خالف ذلك بعضهم فاقى بصحة الوصية باطعام المعزین وانه ينفذ من الثالث وبالغفنة له عن الائمة
وعليه فالتقييد باليوم والالبته في (٢٠٨) كلامهم له الا انضل فيسن فعله لم اطعموا من حضرم من المعزین ام لا ماداموا مجتمعين

ومشغولين لالشدة الاهتمام
بامر الحزن ثم محل الخلاف
كما هو واضح في غير ما اعتيد
الان ان اهل الميت يعمل لهم
مثل ما عملوه لغيرهم فان
هذا حينئذ يجري فيه
الخلاف الا في النقوط
فمن عليه شيء لم يفعله
وجوباً او ندباً وحينئذ لا
تتأني هنا كراهته ولا يحل
فعل ما للناحات او المزين
على الاول من التركة الا اذا لم
يكن عليه دين وليس في الورثة
محجور ولا غائب ولا اعموا
وضمنوا والذبح على القبر
قال بعضهم من صنيع
الجاهلية ام والظاهر
كراهته لانه بدعة فلا تصح
الوصية به ايضاً (فائدة)
وردان من مات يوم الجمعة
أو ليلتها أمن من عذاب
القبر وفتنته واخذ منه انه
لا يستل وإنما ينتجه ذلك ان
صح عنه صلى الله عليه وسلم
أو عن صحابي اذ مثله لا يقال
من قبل الراي ومن ثم قال
شيخنا يستل من مات برمضان
او ليلة الجمعة لعموم الادلة
الصحيحة
(كتاب الزكاة)
هي لغة التطهير والاصلاح
والنماء والمدح وشرعاً اسم
لما يخرج من مال او بدن
على الوجه الاتي سمي

جيران اهل الميت لم (قوله وفيه نظر) أي مأخوذ بالجمع نظر كرى ويحتمل أن مرجع الضمير قوله
نعم إن فعل الخ (قوله فافتي الخ) تفسير للمخالفة (قوله وعليه) أي الافتاء المذكور هذا ظاهر ضميمه
لكن لا يظهر حينئذ وجه تفريع ما بعده على الافتاء المذكور ويحتمل أن مرجع الضمير قوله نعم إن فعل
الخ وهو الاقرب معنى (قوله فالتقييد الخ) أي المار في المتن كرى (قوله فيسن الخ) أي فاذا كان تهيئة
الطعام سنة مطلقاً سواء في اليوم الاول وغيره سواء اطعموا المعزین ام لا فيسن فعله من الجيران والاقارب
البعيدة لاهل الميت اطعموا الخ كرى (قوله ثم محل الخلاف) في كراهة صنع الطعام للحاضرين (قوله
يعمل لهم مثل ما عملوه الخ) أي يعمل غير اهل الميت لهم من الطعام مثل ما عمل اهل الميت له في مصيبتهم على
قصد ان ذلك الغير يعمل لهم مثله في مصيبتهم فيكون كالدين عليه كرى (قوله الخلاف الاتي) أي في
فصل الاقراض (في النقوط) من انه هبة او قرض والنقوط هو ما يجمع من المتاع وغيره في الافراح لصاحب
الفرح كرى (قوله فمن عليه الخ) أي من نحو جيران اهل الميت و (قوله لهم) أي لاهل الميت (قوله على
الاول) وهو مأخوذ بالجمع قاله الكرى ويظهر أن المراد بالاول الاعتقاد السابق من جعل اهل الميت طعاماً
الخ فهو احتراز عما اعتيد الان ان اهل الميت يعمل لهم الخ واما على ما قاله الكرى فهو احتراز عما يبقوله
وفيه نظر ودعوى ذلك التضمن ممنوعه ومن ثم الخ (قوله وإلا فهو الخ) أي الفاعلون للطعام للناحات او
المعزین (قوله واخذ منه انه لا يستل الخ) صريح في ان الفتنة غير السؤال سم عبارة لا يعاب في شرح
وقه لفتنة القبر في الدعاء على الميت في الصلاة عليه الظاهر ان المراد بالفتنة هنا غير حقيقتها لاستحالتها فيمن
مات على الاسلام بل نحو التلجلج في الجواب أو عدم المبادرة اليه أو بجي الملكين على صورة غير حسنة
المنظر اه (قوله وإنما ينتجه ذلك) أي المأخوذ المذكور (قوله لعموم الادلة الخ) (خاتمة) صح ان
موت المفجأة اخذت اسف اي غضب وروى انه استعاذ من موت المفجأة وروى المصنف عن اني السكن
الهجري ان ابراهيم وداود وسليمان عليهم الصلاة والسلام ماتوا فجأة ويقال انه مات الصالحين وحل
الجمهور الاول على من له تعلقات يحتاج الى الايصاء والتوبة اما المستيقظون المستعدون فانه تخفيف ورفق
بهم وعن ابن مسعود وعائشة أن موت المفجأة راحة للمؤمن وأخذت غضب للفاجر مغنى وفي العباب ما يوافقه
(كتاب الزكاة)

(قوله هي لغة) الى قوله والظاهر في المعنى الا قوله والاصلاح (قوله هي لغة التطهير) قال تعالى قد افلح
من زكاه اي طهرها اي طهرها من الادناس معنى (قوله والنماء) بالمداي الزيادة يقال زكا الزرع اذا نما
و (قوله والمدح) قال تعالى فلا تزكوا انفسكم اي لا تمدحوا واطلاق ايضاً على البركة يقال زكت النفقة
اذا بورك فيها وعلى كثرة الخير يقال فلان زكا اي كثير الخير شيخنا ومغنى (قوله لوجود تلك المعاني
كلها الخ) أي لانه يطهر المخرج عنه عند نفسه بحق المستحقين والمخرج عن الائم ويصلحه وينمو المال
ببركة اخراجه ودعاء اخذه ويمدح مخرجه عند الله حتى يشهد له بصحة ايمانه فالمناسبة بين المعنى الشرعي
واللغوي موجودة على كل من المعاني اللغوية شيخنا (قوله نحو واتوا الزكاة) أي وقوله تعالى خذ
من اموالهم صدقة معنى (قوله بمجمله) أي لا تدل على القدر المخرج ولا المخرج منه ولا المخرج له وإنما
بينها السنة (قوله ويشكل عليها) أي آية الزكاة يعنى على ترجيح انها بمجمله (قوله مشتق) أي كلمة

عليه وإن وجدها بعد تمام الدفن جعلها في جانب وجازد فنه معه اه (قوله وأخذ منه أنه لا يستل) هذا
صريح في ان الفتنة غير السؤال والله اعلم
(كتاب الزكاة)
(قوله مشتق) فيه نظر لا يخفى وكذا ما ذكره من الشراء ويمكن ان يفرق بان معنى الشراء الشرعي هو او

بذلك لوجود تلك المعاني كلها فيه والاصل في وجوبها الكتاب نحو وآتوا الزكاة والظاهر أنها مجمله لا عامة
ولا مطابقة ولا بشكل عليها آية البيع فان الاظهر فيها من أقوال أربعة أنها عامة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين لفظاً وكل مفردة مشتق

واقترنا بالفتوح عموم تلك وإجمال هذه دقيق وقد يفرق بأن حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لأصل الحل مطلقاً أو بشرط أن فيه منفعة متمحضة فاحرمه الشرع خارج عن الأصل والمال يحرمه موافق له فعملنا به ومع (٢٠٩) هذين يتعذر القول بالاجمال لأنه الذي لم

تتضح دلالة على شيء معين والحل قد علمت دلالة من غير إلهام فيها فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود المخصص لا تضاح دلالة على معناه وإما إيجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الأصل لتضمنه أخذ مال الغير فحرام عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع إجماله فصدق عليه حد المجهول ويدل لذلك فيها أحاديث البايين ^{عليه السلام} لانه ^{عليه السلام} بأحاديث البيوعات الفاسدة في الربا وغيره فأكبر منها لانه يحتاج لبيانها لكونها على خلاف الأصل لا ببيان البيوعات الصحيحة كنفاء بالعمل فيها بالأصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لانه خارج عن الأصل فيحتاج الى بيانه لا ببيان ما لا يجب فيه كنفاء بأصل عدم الوجوب ومن ثم طوب من ادعى الزكاة في نحو خيل ورقيق بالدليل والسنة والاجماع بل هو معلوم من الدين بالضرورة فمن انكر أصلها كفر وكذا بعض جزئياتها بالضرورة وفرضت زكاة المال في السنة الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر ووجبت في ثمانية اصناف من المال النقيدين

اشتقاقية فيشمل المشتق منه كاهنا ويندفع بهذا قول السيد البصري قوله مشتق فيه نظر اه (قوله واقترنا) الانسب الاخصر اقترن بمحذوف الواو والالف (قوله دقيق) اي غير ظاهر (قوله وقد يفرق بان حل البيع الخ) لا يخفى سقوط هذا الكلام لوضوح ان التردد في الاجمال وعدمه ليس في الحل والوجوب لظهور معناهما بل في نفس البيع ونفس الزكاة ويمكن ان يفرق بان معنى البيع الشرعي هو ما يصدق عليه كان معلوماً لم فمكانت دلالة لفظ البيع متضحة بخلاف معنى الزكاة شرعاً لم يكن معلوماً لا هو ولا ما يصدق عليه ولا متعلقها وأجناسها فكانت دلالة لفظ الزكاة غير متضحة فليتامل سم (قوله لأصل الحل) اي قبل ورود الشرع (قوله مطلقاً) اي بلا شرط وجود منفعة في المبيع (قوله ومع هذين) اي الموافقة لأصل الحل مطاقاً والموافقة لأصل الحل بشرط المنفعة (قوله دلالة) اي دلالة الآية عليه (قوله وإما إيجاب الزكاة الخ) عدل قوله بان حل البيع الخ فكان الانسب وجوب الزكاة الخ (قوله مع إجماله) الاولى حذفه (قوله لذلك فيهما) يعني لموافقة حل البيع للأصل وخروج إيجاب الزكاة عن الأصل (قوله بأحاديث البيوعات) الانسب هنا ببيان البيوعات وفي قوله فأكبر منها من أحاديثها (قوله لا ببيان البيوعات الخ) عطف على قوله بأحاديث الخ كرجى (قوله والسنة) الى الباب في النهاية والمعنى (قوله والسنة الخ) عطف على الكتاب اي كخبرني الاسلام على خمس نهاية ومعنى (قوله بل هو معلوم الخ) عبارة المعنى وهي اصدار كان الاسلام فيكفر جاحداً وان اتى بها وبقاتل المحتنع من ادائها وتوخذ منه قبرا كما فعل الصديق رضي الله تعالى عنه والكلام في الزكاة المجمع عليها اما المختلف فيها كزكاة التجارة والركاز وزكاة الثمار والزروع في الارض الخراجية والزكاة في غير مال المكلف فلا يكفر جاحداً لا خلاف العلماء رضي الله تعالى عنهم في وجوبها اه وفي النهاية والعياب نحوها (قوله فمن انكر أصلها) اي انكر وجوب الزكاة من حيث هي من غير تعلق بشيء من الاموال ع (كفر) اي ومن جهلها عرف فان جحداه بعد ذلك كفر نهاية (قوله وكذا بعض جزئياتها بالضرورة) اي دون المختلف فيه كوجوبها في مال الصبي ومال التجارة نهاية زاد العياب وفطرة اه قال شيخنا وليس زكاة الفطر منه لان خلاف ابن اللبان فيها ضعيف جداً فلا تبهه بكمائيل وليس كل خلاف جاء معتبراً إلا خلافاً له حظ من النظر

اه (قوله بعد صدقة الفطر) والمشهور عند المحدثين ان زكاة الاموال فرضت في شوال من السنة المذكورة وزكاة الفطر قبل العيد يومين بعد فرض رمضان اطفئني اه بجري (قوله النقيدين) اي الذهب والفضة ولو غير مضروب فيشمل التبر (والانعام) اي الابل والبقر والغنم الانسية معنى

(باب زكاة الحيوان)

(قوله ولانه الخ) الاولى إسقاط الواو (قوله ابدل شيخنا الخ) اي وفاقاً لابي شيجاع (قوله ثم ذكر الخ) اي وفاقاً لشارحه ابن قاسم الغزوي (قوله باعم الخ) قال شيخنا لانها تشمل كل دابة اه (قوله وليس بصحيح الخ) محل تأمل وليس فيما استند اليه إيجاب للدعي لجواز ان يكون كل من المذكورين اقتصر على الاشر او على ما احاط به وقد قال الامام الشافعي لا يحيط باللغة الانبي ولو كان عدم الذكر يدل على عدم اللزم بطلان

ما يصدق عليه كان معلوماً لم فمكانت دلالة لفظ البيع متضحة بخلاف معنى الزكاة شرعاً لم يكن معلوماً لا هو ولا ما يصدق عليه ولا متعلقها وأجناسها فكانت دلالة لفظ غير متضحة فليتامل (قوله وقد يفرق بان حل البيع الخ) لا يخفى سقوط هذا الكلام لوضوح ان التردد في الاجمال وعدمه ليس في الحل والوجوب لظهور معناهما بل في نفس البيع ونفس الزكاة فاعتبروا بالاولى الالبصار (قوله فمن انكر أصلها كفر وكذا الخ) عبارة العياب هي اصدار كان الاسلام حيث يجب إجماعاً فيكفر جاحداً لا حيث اختلف فيه كمال غير مكلف

(٢٧ - شرواني وابن قاسم - ثالث) والانعام والقوت والتمر والغنم ثمانية اصناف من الناس يأتي بيانهم في قسم الصدقات (باب زكاة الحيوان) أي بعضه وبدأ به وبالابل منه اقتداء بكتاب الصديق رضي الله عنه ولانه أكثر أموال العرب (تنبيه) ابدل شيخنا الحيوان بالماشية ثم ذكر ما يصرح بأنها أعم من النعم وليس بصحيح حكماً وإبدالاً فالذي في القاموس

أنها الأبل والغنم وفي النهاية أنها الأبل والبقر والغنم فهي أخص من النعم أو مساوية له ومنه قول المتن الآتي إن اتخذ نوع الماشية وقوله ولوجوب زكاة الماشية شرطان (٢١٠) إلى آخره (لما تجب) منه (في النعم) وجمعه العام وجمعه أفاعم يذكر ويؤنث سميت بذلك

لكثرة انعام الله فيها (وهي الابل والبقر) الاحلية (والغنم) وتقيد هابا بالاهلية ايضا غير محتاج اليه لان الظباء لما تسمى شياء البر لا غنمه كما اقتضاء كلامهم في الوصية وبقرض انها تسماه فهم لم يشتموا اصلا فلا يحتاج الاحتراز عنه (لا الخيل والريق) وغيرهما لغير تجارة لخبر الشيخين ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (والمتولد من) ما تجب فيه وما لا تجب فيه كالمتولد بين بقر اهلي وبقر وحشي وبين (غنم وظباء) بالمد جمع ظي ويأتي بيانه اخر الحج لانه لا يسمى بقر او لا غنما ولما لزم المحرم جزاؤه تعميلا عليه اما متولد مما تجب فيهما كابل وبقر اهلي فتجب فيه الزكاة وتعتبر بأخفهما على الوجه لانه المتيقن لكن بالنسبة للعدد لا للسن كاربعة متولدة بين ضان ومعر فتعتبر بالاكثر كما بينته في شرح الارشاد (ولا شيء في الابل حتى تبلغ خمسا) لخبرهما ليس فمادون خمس من ذود من الابل صدقة (ففيها شاة وفي عشر شاتان) وفي (خمس عشرة ثلاث) من الشياه (و) في (عشرين اربع) من الشياه (و) في (خمس وعشرين

كل من النقلين بصرى عبارة ع ش أقول يمكن الجواب عن كلام الشيخ بأعم عرفاه (قوله أنها) أى الماشية (قوله ومنه) أى من إطلاقها مساوية له قول المتن (فى النعم) هو اسم جمع لا واحد له فان قيل لو حذف المصنف لفظة النعم كان اخصر واسلم اوجب بانه افاد به كره التسمية الثلاث لعمى ونهاية (قوله انا عيم) كذا فى اصله رحمه الله تعالى بعد ان كان انا عيم بدون ياء فضر ب عليه فليحجر بصرى وكذا فى النهاية والمغنى انا عيم بلا ياء (قوله يذ كرو يؤث) أى بر جوع الضمير عليه وهذا يخالف لقول الجوهري وأسماء الجوع التى لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير آدمى لزمها التأنيث انتهى ومع ذلك ما ذكره الشارح هو الصحيح عندهم غش (قوله سميت الخ) حقه ان يؤخر عن قول المتن وهى الابل الخ (قوله لكثرة انعام الله الخ) أى لانها تتخذ للنماء غالباً لكثرة منافعها ونهاية ومعنى قول المتن (وهى الابل والبقر والغنم الخ) الابل بكسر الباء وتسكن للتخفيف اسم جمع لا واحد له من لفظه ويجمع على آبال كحمل واحمال والبقر اسم جنس جمعى واحد بقره وبقور للذكور والانثى فالتاء للوحدة والغنم اسم جنس افرادى يصدق على القليل والكثير وعلى الذكور والانثى وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه شيخنا (قوله وتقييد الخ) أى تقييد الغنم بالالهلية لاخراج الظباء غير محتاج الخ كردى (قوله ايضا) أى كالبقر (قوله فهو الخ) أى اطلاق الغنم على الظباء قول المتن (لا الخليل) هو مونث اسم جمع لا واحد له من لفظه يطلق على الذكور والاناث سميت بذلك لاختيارها فى مشيتها وارجبها ابو حنيفة فى الاناث من الخيل وحدها ومع الذكور والريق اسم جنس افرادى يطلق على الذكر وغيره وعلى الواحد والمتعدد شيخنا ومعنى وكذا فى النهاية إلا أنه لا يوجبها الى والريق (قوله لغير تجارة) الى قوله لكن بالنسبة فى النهاية إلا أنه لا يوجبها الى قوله وكذا فى المغنى إلا أنه لا يوجبها الى قوله لا يمكن (قوله جمع ظى) وهو الغزال نهاية ومعنى (قوله لانه) أى المتولد (قوله وإنما لزم الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه إيجاب الجزاء على المحرم بقوله للاحتياط لان الزكاة ماسة فناسبها التخفيف والجزاء غرامة للمتعدى فناسبها التغليظ اه قال سم قوله وإنما لزم الخ يتأمل اه ولعل وجهه انه لا يتوهم المناقاة هنا حتى يحتاج الى دفعه بذلك لانهم غلبوا فى كل من البابين جانب الوحش (قوله بالنسبة للعدد) أى كالبقر فى هذا المثال (قوله كأربعين الخ) أى كما يعتبر السن فى أربعين الخ (قوله فبعتبر بالاكثير) أى سنا كردى (قوله كما بينته فى شرح الارشاد) عبارة عنه ثم فبعتبر بالاكثير كباقي فى الاضحية فلا يخرج هنا إلا ماله سنتان اه بصرى وع ش زاد سم وقديقال قياس اعتبار الاخف عدد اعتباره سنا ثم ظاهر الكلام انه لا فرق فى هذا الحكم بين كونه بصورة احدهما ولا اه (قوله خبرهما) أى الصحيحين قول المتن (ففيما شاة) أى ولو ذكر وإنما وجبت الشاة وإن كان وجوبها على خلاف الاصل للرفق بالفرسين لأن إيجاب البعير يضر بالمالك وإيجاب جزء من بعير وهو الخنس مضربة وبالفقرام بالتبعيض معنى ونهاية (قوله فلا يرد الخ) أى اطلاق قوله وخمس وعشرين بنت مخاض فانه مقيد بقيد الذكور والسكبار بهرثة ما ياتى (قوله ويجزىء) الى قوله لكن فيه فى النهاية والمعنى (قوله لا جزائهما الخ) راجع لقوله ويجزىء عنها بنتا لبون ايضا قول المتن (وست وسبعين بنتا لبون) أى تعبدان لا بالحساب وإنما يقتضى الحساب أن تجبا فى اثنتين وسبعين لأن بنت اللبون وجبت فى ست وثلاثين كما تقدم وكذا قوله وإحدى وتسعين حققتان وقوله ومائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون أى تعبدان

بنت مخاض) وسيأتي أن في الذكور ذكر أو في الصغار صغيرة فلا يرد عليه وكذا الباقي (و) في (ست وثلاثين بنت ليون و) بالحساب في (ست وأربعين حقة) ويجزى عنها بنتا ليون (و) في (إحدى وستين جذعة) ويجزى عنها حقتان أو بنتا ليون لأجرائهما كما زاد (و) في (ست وسبعين بنتا ليون وإحدى وتسعين حقتان) في (مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات ليون) فإن نقصت الواحدة أو بعضها لم يجز ويؤى الحقة بين

(ثم) ان زادت على ذلك تغير
الواجب بزيادة تسع ثم بزيادة
عشر عشر حينئذ (في كل
اربعين بنت لبون و) في
(كل خمسين حقة) للحبر
البخاري عن كتاب ابى بكر
لانس رضى الله عنهما لما
وجه الى البحرين على الزكاة
بذلك لكن فيه ما يشك
على قواعدا وقد ذكرت
الجواب عنه في شرح المشقة
وعلم بما تقرر ان في مائة
وثلاثين بنتى لبون وحقة
وفي مائة واربعين حقتين
وبنت لبون وفي مائة وخمسين
ثلاث حقات وللواحدة
الزائدة على العشرين قسط
من الواجب فلو تلفت واحدة
بعد الحول وقبل التمكن
سقط جزء من مائة واحد
وعشرين جزءا من ثلاث
بنات لبون وما بين النصب
بما ذكر عفو لا يتعلق به
الواجب ولا ينقص بقصه
لو كان معه تسع ابل فالشاة
في خمس منها فقط فلو تلفت
اربع لم يسقط منها شيء
(فرع) ملك ست ابل
ثلاثة احوال ولم يكن كماله
ثلاث شياء لانه اذا اخرج
في كل سنة شاة كان الباقي
نصا باقالة الشيخ ابو حامد
قال العمراني وانما يصح
ان كانت قيمة كل من الست
تساوى قيمة شاة في الحول
الثاني وقيمة شاتين في الحول
الثالث

بالحساب والالوجب الحقان في اثنتين وتسعين لما تقدم من وجوب الحقة في ست واربعين ووجبت ثلاث
بنات لبون في مائة وثمانية فهذا كله بالنص ولا دخل للحساب فيه شيخنا (قوله) ثم ان زادت على ذلك
تغير الواجب (الخ) والحاصل ان بنات اللبون الثلاث تجب في مائة واحد عشر وتسعين وتستمر الى مائة
وثلاثين فيتغير الواجب فيجب حينئذ في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة في المائة والثلاثين
حقة وبنات لبون وفي مائة واربعين بنت لبون وحقتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وهكذا شرح بافضل
وباقى في الشرح مثله (قوله) لما وجه (الخ) ظرف لكتاب ابى بكر (الخ) (قوله) الى البحرين) هي بلفظ التثنية
اسم لا فاعل مخصوص من الذين وقاعدته هجر (فائدة) ذكر الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في التنوير
ان الانبياء لا تجب عليهم الزكاة لاهم لملك لهم مع الله تعالى ولان الزكاة انما هي طهرة لما عساه ان يكون
من وجبت عليهم والانبياء مبرؤون من الدنس لعصمتهم اه سيوطي في الخصائص الصغرى لكن قال
المنذرى في شرحها مانصه وهذا بناء ابن عطاء الله على مذهب امامه ان الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعي
خلافه اه ونقل بالدرس عن فتاوى الشهاب الرملى القول بوجوب الزكاة عليهم ع ش (قوله) لكن فيه
اى في ذلك الكتاب (قوله) بما تقرر) وهو قوله ثم ان زادت على ذلك تغير الواجب (الخ) (قوله) ولو احدى (الخ)
كلام مستأنف (قوله) الزائدة على العشرين) اى في مائة واحد وعشرين (قوله) ان كانت (الخ) اى لانها
اذا ساوت في الثاني قيمة شاة وهى الواجبة في الاول كان الباقي في الحول الثاني بعد واجب الاول نصا باو في
الثالث قيمة شاتين اى وهما واجب الاول والثاني كان الباقي في الحول الثالث بعد واجب الاول والثاني نصا با

قياس اعتبار الاخف عددا اعتباره سنائمه ظاهر الكلام انه لا فرق في هذا الحكم بين كونه بصورة احدهما
اولا وقد يؤيد بانه لو اعتبر الصورة لاحدهما لكان القياس الحاقه به في سائر احكامه اه (قوله) ان كانت
(الخ) اى لانها اذا ساوت في الثاني قيمة شاة اى وهى الواجبة في الاول كان الباقي في الحول الثاني بعد واجب
الاول نصا باو في الثالث قيمة شاتين اى وهما واجب الاول والثاني كان الباقي في الحول الثالث بعد واجب
الاول والثاني نصا باهذه معنى كلام العمراني فيما يظهر فتأمل ثم رايت الفتى شيخ المصنف قال معترض اعلى
القمولى الصواب حذف لفظة كل من كلام العمراني فتأمل اه ومع ذلك ففيه نظر ايضا وان تبعه المصنف
فقال في تجريد اعتبار كونها بقيمة شاتين في الثالث لا يتجه وفي تخصيصه ذلك بالشاتين نظر ايضا وقول الفتى
الصواب (الخ) اى لانه اذا ساوت واحدة فقط ما ذكر كان الباقي في كل من الحول الثاني والثالث بعد قدر واجب
الاول والثاني نصا باهذه معنى كلام العمراني فتأمل الذى يتجه في هذا المحل ان يقال انه يشترط في الشاة في الخمس ان تساوى نحو
قيمة خمس بنت مخاض ومرا ايضا انفا ان المستحقون شركاء في الخمس بقدر قيمة الشاة الواجبة فيها وان الوقص
عفو فلا يتعلق به الزكاة وهذا الاخير يتبين ان ما قاله الشيخ ابو حامد مبنى على الضعيف ان الواجب يتعلق
بالوقص ايضا اما على الصحيح والشاة في الحول الثاني متعلقة بالخمس فقط فلزمه وقصه او كذا في الثالث فلا
فرق بين الخمس والست وما فوقهما الى العشر فجزم المصنف بما قاله الشيخ غفلة عما ذكرته وانما الصواب ان
حكم ذلك حكم الخمس فيما قدمه فيه انفا وعلى التنزل واعتماد كلام الشيخ بوجه ما ذكره بان المستحقين
شاركوه في الحول الثاني بقيمة شاة والغالب نقصهما عن قيمة واحدة من الست وفي الثالث شاركوه بقيمة شاتين
والغالب فيها بذلك ايضا فصح قول الشيخ تعليلا لما ذكره اذا اخرج في كل سنة شاة كان الباقي نصا باهذه
ذلك فانه مما يشتهى ومن ثم غلط فيه المصنف وغيره اه واقول لا يخفى ان الشارح استند في حكمه على
المدكرين بالغفلة والغلط الى ان الوقص لا يتعلق به الزكاة والبعر السادس في المنال وقص فلا يتعلق به
الزكاة فهو كالعدم فلا يجيب للعام الثاني والثالث شيء لنقص النصاب وهو الخمس لملك المستحقين بتمام العام
الاول بمقدار شاة منها ولقاتل ان يقول لاذ انقص النصاب بعد تمام العام الاول ملك المستحقين ما ذكره كل من
البعر السادس ولا تكون التكلفة وقصا لان الوقص ما زاد على النصاب والتكلفة حينئذ غير زائدة فينعتقد
الحول الثاني لتحقق النصاب بالتكلفة بالنسبة اليه ايضا وهكذا وهذا يظهر ان ما ادعاه من الغفلة والغلط

وهذا معنى كلام العمراني فيما يظهر سم (قوله) واعترض بان الصواب إسقاط كل اى وابداها بلفظ واحدة فيقال ان كانت قيمة واحدة من الست الخ كذا يظهر انه المراد وانما كان الصواب ذلك لانه اذا سارت واحدة فقط ماذ كر اى قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة شاتين في الحول الثالث كان الباقي في كل من الثاني والثالث بعد قدر واجب الاول والثاني نصا باتمامه سم (قوله) كما بينته في شرح العباب) عبارته هناك بعد كلام نصه وانما الذي ينتج في هذا المحل ان يقال يشترط في الشاة في الخمس ان تساوى نحو قيمة خمس بنت مخاض وسمان المستحقين شركا في الخمس بقدر قيمة الشاة الواجبة فيها وان الوقص عفو فلا يتعلق به الزكاة وبهذا الاخير يتبين ان ما قاله الشيخ ابو حامد بنى على الضعيف ان الواجب يتعاق بالوقص ايضا اما على الصحيح فالشاة في الثاني متعلق بالخمسة فقط فيلزم نقصها وكذا في الثالث فلا فرق بين الخمس والست وما فوقها الى العشر فلزم المصنف بما قاله الشيخ غفلة عما ذكرته وانما الصواب انه تلزم شاة فقط للاول انتهى واقول لا يخفى ان الشارح استند في حكمه على المذكورين بالغفلة والغلط الى ان الوقص لا يتعلق به الزكاة والبيعير السادس في المثال وقص فلا يتعلق به الزكاة فهو كالعدم فلا يجب للعام الثاني والثالث شئ من نقص النصاب وهو الخمس ملك المستحقين بتمام العام الاول مقدار شاة منها واقتال ان يقول اذا نقص النصاب بعد تمام العام الاول بملك المستحقين ماذ كر كل من البيعير السادس ولا تكون التسكيلة وقصا لان الوقص ما زاد على النصاب والتسكيلة حينئذ غير زائدة فينقص الحول الثاني لتحقيق النصاب بالتسكيلة بالنسبة اليه ايضا وهكذا وهذا يظهر ان ما ادعاه من الغفلة والغلط لا منشأه الا الغفلة والغلط نعم يرد عليهم شئ اخر غير ماذ كره وهو انه اذا كان قيمة كل من الست في العام الثاني قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بتمام العام الاول واحدة وبتمام الثاني اخرى فينقص النصاب فلا يجب ثلاث شياه كما قالوا بل ثنتان لان يحجب بانه اذا صارت كل مع ابتداء الحول الثالث تساوى قيمة شاتين فهي قدر واجب العام الاول والثاني والباقي بعده نصاب فيجب فيه للعام الثالث شاة اخرى فليتامل اه سم بحذف (قوله) وكله (الخ) اى من اقوال الشيخ ابى حامد والعمراني ومن اعترضه (قوله) كاملة الى قول الماتن وقيل ستة في النهاية والمعنى لا اقولوه وحينئذ الى وهذا (قوله) كاملة) عبارة المحلى والشرعاني والرهلمى اى وغيرهما وطعن في الثانية وكذا في البقية والظاهر انه لا تخاف وان مرادهم ما به يتحقق كمال السنة فلا يصري (قوله) لان امها (الخ) اى سميت به لان الخ نهاية (قوله) فتصير ما خضا (الخ) فيه تفرع الشيء على نفسه عبارة النهاية والمعنى فتصير

واعترض بان الصواب إسقاط كل والتعير بشاة في الثالث ايضا وكله مبني على ضعيف ان الوقص يتعلق به الزكاة خلافا لمن غلط فيه كما بينته في شرح العباب قبيل قسم الصدقات بما يعلم منه ان الواجب شاة في الحول الاول فقط فانظره فانه مهم (وبنت المخاض لها ستة) كاملة لان امها ان لها ان تحمل ثانيا فتصير ما خضا اى حاملا

لا منشأه الى الغفلة والغلط فنعوذ بالله من الهجوم على تغليط الائمة من غير تثبت ومراجعة للافضل السنين العديدة نعم يرد عليهم شئ اخر غير ماذ كره وهو انه اذا كانت قيمة كل من الست في العام الثاني قدر قيمة شاة وفي الثالث قدر قيمة شاتين وفرضا ان قيمة كل في العام الاول قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بتمام العام الاول قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بتمام العام الاول واحدة وبتمام الثاني اخرى فينقص النصاب فلا يجب ثلاث شياه كما قالوا بل ثنتان وبالاولى البعض اذا فرضنا ان قيمة كل في العام الاول دون قيمة شاة مع ان اطلاقهم شامل لذلك فليتامل الا ان يحجب بانه اذا صارت مع كل ابتداء الحول الثالث تساوى قيمة شاتين فهي قدر واجب العام الاول والثاني والباقي بعده نصاب فيجب فيه للعام الثالث شاة اخرى فليتامل (قوله) واعترض بان الصواب إسقاط كل) اى وابداها بلفظ واحدة فيقال ان كانت قيمة واحدة من الست تساوى الخ كذا يظهر انه المراد (قوله) كما بينته في شرح العباب الخ قال في العباب لو لم يترك اربعين عنها او خمس من الابل حولين ولم تتواكها من غيرها او من غيرها لم يترك لاول الاول اه اى لان المستحق شركه فهو شريك في المثال الاول بشاة وفي الثاني بقدر قيمة شاة والخاطئة معه غير مؤثرة الا كانه عليه اعدم تعيينه ثم قال في العباب او اى لم يترك ستاى من الابل ثلاثة احوال لزمه ثلاث شياه اذا كان اذا اخرج اكل سنة في النصاب قال الشارح في شرحه هذا ما في الجواهر عن الشيخ ابى حامد وعالموه بانه اذا اخرج في كل سنة شاة كان الباقي نصا باقال العمراني وهذا صحيح ان كان قيمة كل واحدة من الست تساوى قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة شاتين

(والبون سنتان) كاملتان لان امها آن لها ان تلد ثانيا ويصير لها ابن (والحققة ثلاث) كاملة لانها استحققت ان تتركب ويحمل عليها ويطررها
 الفحل ويقال للذ كرحق لانه استحق ان يطرر (والجدعة اربع) كاملة لانها تجذع (٢١٣) مقدم اسنانها اى تسقطها وظاهر

كلامهم انه لا عبرة هنا
 بالاجذاع قبل تمام الاربع
 وحيثئذ يشكل بما ياتى في
 جذعة الضان وقد يفرق بان
 القصد ثم بلوغها وهو يحصل
 باحد امرين الاجذاع
 وبلوغ المسنة وهنا غاية
 كمالها وهو لا يتم الا بتام
 الاربع كما هو الغالب وهذا
 آخر اسنان الزكاة وهو
 نهاية الحسن درا ونسلا
 وقوة واعتبر في الجميع الانوثة
 لما فيها من رفق والدرو النسل
 (والشاة) الواجبة فيما دون
 خمس وعشرين من الابل
 (جذعة ضان لها سنة) كاملة
 وإن لم تجذع او اجذعت
 وإن لم تبلغ سنة (وقيل ستة
 اشهر او ثنية معز لها سنتان)
 كاملتان (وقيل سنة) وقيدت
 الشاة هنا بالجذعة او الثانية
 حملا للطلاق على المقيد كما
 في الاضحية (والاصح انه
 مخير بينهما) اى الجذعة
 والثنية (ولا يتعين غالب
 غنم البلد) اى بلد المال بل
 يجرى اى غنم فيه لصدق
 الاسم ولا يجوز العدول
 عنه هنا وفيما ياتى في زكاة
 الغنم إلا لمثله او خير منه
 قيمة وحيثئذ قد يتمتع
 التخيير المذكور ويتعين
 الضان فيما لو كانت غنم
 البلد كلها ضائمة وهى اعلى
 قيمة من المعز ويشترط
 كما صححه في المجموع خلافا

من المخاض اى الحوامل اه (قوله ويصير لها الخ) الاولى لبدال الواو بافاء كافى النهاية والمغنى قول المتن
 (والبون) معطوف على المخاض (قوله والحققة) معطوف على بنت الخ سم قول المتن (وبنت المخاض الخ)
 قال العاقمى في شرح الجامع الصغير وهو اى الابل حوار بضم الحاء وبالراء ثم بعد فصله من امه لفصيل ثم في
 السنة الثانية ابن مخاض وبنت مخاض وفي الثالثة ابن ابون وبنت ابون وفي الرابعة حق وحقه وفي الخامسة
 جذع وجذعة وفي السادسة ثنى وثنية وفي السابعة رباعى ورباعية بفتح الراء وفي الثامنة سدس بفتح
 السين والدال وسديسة وفي التاسعة بازل وفي العاشرة مخلف بضم الميم وإسكان الحاء المعجمة اه زاد شرح
 الروض ثم لا يختص هذان اى بازل ومخلف باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين فاكثر فاذا كبر بان جاوز
 الخمس سنين بعد العاشرة فهو عود وعود بفتح العين وإسكان الواو فاذا هم فالذ كرحم بفتح القاف وكسر
 الحاء المهملة والانى ناب وشارف انتهى اه عرش (قوله ان يطرر) اى وان يحمل عليه ايضا عرش (قوله
 او اجذعت الخ) عطف على قول المتن لها سنة قول المتن (وقيل سنة) وجه عدم اجزاء مادون هذه السنين
 الاجماع نهاية ومغنى (قوله حملا للطلق على المقيد) اى بجامع ان فى كل شاة مطلوبة شرعا بحمى (قوله
 اى بلد المال) الى قوله لان الواجب فى النهاية والمغنى الا قوله هنا الى الا مثله وقوله وحيثئذ الى ويتعين
 (قوله اى بلد المال) شامل لغنمه هو رسم اى المالك (قوله اصدق الاسم الخ) عبارة عن النهاية والمغنى لخبير فى كل
 خمس شاة والشاة تطلق على الضان والمعز اه (قوله ولا يجوز العدول عنه) اى عن غنم بلد المال الى
 غنم بلد آخر نهاية ومغنى (قوله هنا) اى فى الغنم المخرج عن الابل (قوله وفيما ياتى فى زكاة الغنم الخ)
 كذا فى المنهج والاسنى (قوله وحيثئذ قد يتمتع الخ) اى كان يكون المثل احد النوعين والاخر دونهم سم
 (قوله ويتعين الخ) عطف على تفسير (قوله ويتعين الضان الخ) اى عن الابل ولا يجوز اخراج المعز عنه سم
 ونهاية قال عرش وقياسه انه لو كان غنم البلد كلها من المعز وان التثنية منها على قيمة من جذعة الضان
 تعينت ثنية المعز واقتصار الشارح مر على الضان نظر للغالب من ان قيمة الضان أكثر من قيمة المعز اه
 (قوله كما صححه فى المجموع) وهو المعتمد هنا قال عرش قضية ما ذكر ان الشاة المخرجة عن الابل المراض
 تكون كالمخرجة عن الابل السليمة وسيأتى ان ابله مثلا لو اختلفت صحة ومرضى اخرج صحبة قيمتها
 دون قيمة المخرج عن الصحاح الخاص وقياسه ان يقال يخرج هنا صحبة عن المرضى دون قيمة الصحبة
 المخرجة عن السليمة واما مجرد كون الشاة فى الذمة والمعيب لا يثبت فيها لا يستلزم مساواة قيمة المخرجة
 عن المريضة لقيمة المخرجة عن السليمة اه وما ذكره ياتى فيما لو كان الابل صغارا (قوله صحة الشاة الخ)
 اى بخلاف بغير الزكاة المخرج عمادون خمس وعشرين فيعجزى ولو مريضة إن كانت ابله او اكثرها
 مراضا على المعتمد شو برى اه بحمى (قوله بخلافه فيما ياتى الخ) اى فان الواجب ثم فى المال نهاية (قوله فان لم

فى الحول الثالث وفيما قاله العمرانى نظر ظاهر (قوله فى المتن والبون) معطوف على المخاض وقوله
 والحققة معطوف على بنت (حملا للمطابق على المقيد كما فى الاضحية) الحل كما فى الاصول بالقياس فليحجر
 القياس هنا (قوله ولا يجوز العدول عنه) اى عن غنم البلد هنا وفيما ياتى فى زكاة الغنم الخ مثله فى الروض
 وشرحه وقد يفهم منه انه فى زكاة الغنم لا يجزى ما دون غنم البلد وان كان مثل غنمه ولا ينجى إشكاله للقطع
 باجزا المخرج من غنمه وان كان دون غنم البلد فكيف لا يجزى اخراج مثله اذا كان دون غنم البلد مع انه
 لا يتعين الاخراج من عين غنمه والوجه ان المراد انه لا يجزى ما دون غنم البلد اذا كان اى غنم البلد دون
 غنمه او مثله ما اذا كان اعلى واخرج من دونه الذى هو كغنمه هو فلا وجه الا لاجزاء بل هذان غنمه لانه
 لا يجب الاخراج من عينها بل يجوز ثمانها ولو بالشراء بل يقال غنم البلد فى قوله ولا يجوز العدول عنه شامل
 لغنمه ووليها مل (وحيثئذ قد يتمتع) اى كان يكون المثل احد النوعين والاخر دونه اه (ويتعين الضان)

لما قد يقتضى تصحيحه كلام الروضة وأصلها صحة الشاة وكالها وإن كانت الابل مريضة او معيبة لان الواجب هنا فى الذمة فلم يعتبر
 فيه صفة المخرج عنه بخلافه فيما ياتى بعد الفصل

يجد) إلى قوله كن فقد الخ في المعنى (قوله فان لم يجد صحبة الخ) يحتمل أن المعتبر هنا وفيما بعده عدم الوجدان في البلد وما حو اليه مادون مسافة القصر سم اه بصري (قوله فرق قيمتها الخ) قد يشكّل الحال بان قيمة الصحيحة المجزئة غير منضبطة لتفاوتها جدا إلا ان يقال الواجب قدر قيمة أى صحبة مجزئة ولو اقلها سم (قوله ولا بالثمن) أى لا في ملكه ولا بالثمن (قوله ولو عن اناث) إلى قوله بناء في النهاية والمعنى إلا قوله إذا تأواها إلى المتن وقوله ثم بدلها إلى إلا انه (قوله اصدق اسم الشاة) أى في الخبر و (قوله لا واحدة) أى لا للتأنيث شرح افضل (قوله وبه فارق) أى بانها من غير الجنس اه (قوله أى ما يجب فيها) هذا التفسير يخرج الثانية أى من الابل وكلام غيره كالمصرح بدخولها وهو متجه لانها إذا أجزأت في الخس والعشرين وما فوقها فما دونها بالاولى وحيث قد قالوا في تفسيره بما يجزى فيها بصري (قوله وهو بنت مخاض الخ) هل يشترط الصحة والكمال فيها وان كانت ابلة مرضا لان اجزاء ذلك لم يخرج عن كون الواجب في الذمة إذا لولوا الواجب ليس في المال إذا لولوا الواجب اصله هو الشاة وهى في الذمة وما ذكر بدل عنها او يعتبر صفة المال هنا ايضا فيه نظر والمتجه الاول إلا ان يوجد نقل بخلافه سم اقول يؤيد الثاني قول الشارح الا ترى ولا جزائه عن الخ وتقدم انفا عن الشورى اعتماده وكلام المعنى والنهاية كالصرح فيه عبارتها وافادت اضافته إلى الزكاة اعتبارا كونه أنثى بنت مخاض فافرقها كما في المجموع وكونه مجزئة عن خمس وعشرين فان لم تجز عنها لم تقبل بدل الشاة اه وكذا في شرح المنهج الا قوله وكونه الخ قال ع ش قوله وكونه مجزئا الخ يشمل ذلك ما لو كان عنده خمسة مثلا كلها معيبة فاخرج بنت مخاض معيبة من جنس المخرج عنه فتجزى وعليه فيفرق بين ما لو اخرج شاة حيث اعتبر فيها ان تكون صحيحة وان كانت ابلة مرضا او بين ما لو اخرج بنت مخاض معيبة عمادون خمس وعشرين مريضة بان المريضة تجزى عن خمس وعشرين مريضة فتجزى عمادونها بالاولى والشاة فيها دون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس وواجبها الشارع وجب ان تكون صحيحة اه (قوله ثم بدلها الخ) خلافا لظاهر ما تقدم آنفا من المعنى والنهاية وشرح المنهج عبارة سم قوله ثم بدلها الخ في الروض ما يوافقه وفي شرح الارشاد للشارح وتجزى بنت المخاض او بدلها عند فقدها من ابن لبون او نحوه كما أتى وفي كلام المجموع ما ينافى ذلك خلافا لما فهمه الاسنوى وتبعه شرح المنهج وكذا شيخنا الامام ابو الحسن البكري فقال لا يجزى ابن لبون وان اجزأ في غير هذا المحل (وقوله عند فقدها) افادانه لا يجزى مع وجودها انتهت عبارة السكردى على بافضل قوله كان لبون عند فقدها نقله في شرحى الارشاد عن المجموع وهو ظاهر شيخ الاسلام في شرحى البهجة وصرح به في الاثنى وجرى عليه الزيادة في حواشى المنهج وسم

أى عن الابل (قوله فان لم يجد صحبة الخ) يحتمل أن المعتبر هنا وفيما بعده عدم الوجدان في البلد وما حو اليه مادون مسافة القصر (قوله فوق قيمتها درهم) قد يشكّل الحال بان قيمة الصحيحة المجزئة لا يمكن الوقوف عليها لعدم انضباطها بتفاوتها جدا إلا ان يقال الواجب قدر قيمة أى صحبة مجزئة تجزئته بقى انه هل يعتبر قيمتها بالبلد مطلقا وان كان جدي فيها شىء قبل او لا مطلقا راجعه (قوله لا يتأق على الاصح انه اصل) أى هنا (قوله وهو بنت مخاض فما فوقها الخ) هل يشترط الصحة والكمال في بنت المخاض وما فوقها وان كانت ابلة مرضا لان اجزاء ذلك لم يخرج عن كون الواجب في الذمة إذا لولوا الواجب ليس في المال إذا لولوا الواجب اصله هو الشاة وهى في الذمة وما ذكر بدل عنها او يعتبر صفة المال هنا ايضا فيه نظر والمتجه الاول إلا ان يوجد نقل بخلافه فليراجع (قوله ثم بدلها عند فقدها) يوافقه قول الروض فرع تجزى بنت مخاض ثم بدلها في خمس من الابل إلى خمس وعشرين اه وقوله ثم بدلها في نسخة او بدلها كما قاله في شرحه وقوله بدلها قال في شرحه من ابن لبون ونحوه كما سيأتى اه وفي شرح الارشاد للشارح تجزى بنت المخاض او بدلها عند فقدها من ابن لبون او نحوه كما أتى وكلام المجموع لا ينافى ذلك بل يقتضيه خلافا لما فهمه الاسنوى اه لكن قال في المنهج ويجزى بغبر الزكاة قال في شرحه وافادت اضافته إلى الزكاة اعتبارا كونه أنثى بنت مخاض فما فوقها كفى المجموع اه وقضيه عدم اجزاء الذكر هنا وان أجزأ عن خمس وعشرين عند فقدها بنت المخاض واعتمده

فان لم يجد صحبة فرق قيمتها درهم كمن فقد بنت المخاض مثلا فلم يجدها ولا ابن لبون ولا بالثمن فيفرق قيمتها للضرورة (و) الاصح (أنه) يجزى الذكر ولو عن اناث وهو جذع ضأن أو ثنى معز كالاضحية لصدق اسم الشاة عليه إذا تأواها للوحدة كما أتى في الوصية ولانها من غير الجنس وبه فارق منع اخراج الذكر عن الاناث في الغنم والفرق بانه هنا بدل وثم أصل لا يتأق على الاصح أنه اصل أيضا إلا ان يراد البدلية من حيث القياس إذ هى لا تتأق الاصاله من حيث الاجراء من غير نظر لقيمة الابل (وكذا) بعير الزكاة) أى ما يجب فيها وهو بنت مخاض فما فوقها ثم بدلها كإبن لبون

خمس وعشرين) وان نقص
عن قيمة الشاة بناء على الاصح
أنه الاصل أى القياس وان
كانت الشاة هي الاصل أى
المنصوص عليه فالواجب
احدهما لا بعينه وبهذا
يجمع بين الخلاف في ذلك
ولا جزائه عنها فعداؤها
أولى فلو أخرجه عن خمس
مثلا وقع كله فرضا لتعذر
تجزيه بخلاف نحو مسح كل
الراس في الوضوء فان قلت
بل يمكن تجزيه بنسبة قيمة
الشاة الى قيمته بدليل ما رجحه
الزركشى في اخراج بنت
اللبون عن بنت المخاض انه
لا يقع فرضا إلا ما يقابل
خمس وعشرين جزءا من
سنة وثلاثين بدليل اخذ
الجزان في مقابلة الباقي
قلت ممنوع لان الواجب
ثم الشاة اصالته وهي من غير
الجنس فتعذر تجزيه لان
القيمة تخمين وهما من
الجنس ففيه زيادة مجسوسة
مهروقة بالاجزاء من غير
نظر لقيمة فأمكن فيه
التجزى وخرج بغير الزكاة
ابن المخاض وما دون بنت
المخاض (فان عدم) من
عنده خمس وعشرون
(بنت المخاض) بان تعذر
اخراجها وقت ارادة
الاخراج ولو لنحو رهن
بوجمل مطلقا أو بحال
لا يقدر عليه او غصب عجز
عن تخليصه أى بان كان فيه

في شرح أبي شجاع ونقل الشوبري عن الشيخ عميرة اجزاء ابن اللبون ولو مع وجود بنت المخاض وظاهر
الخطيب والجلال الرملي عدم اجزاء ابن اللبون مطلقا اه (قوله الاصح انه يجزى) أى عوضا عن الشاة
اتحدت وتعددت نهاية ومعنى قال غش ظاهر التعبير بالاجزاء ان الشاة افضل منه وينبغي ان يقال
بافضلته لانه من الجنس وإنما اجزاء غيرهما فبالملك ومحل افضليته على الشاة ان كانت قيمته اكثر من قيمة
الشاة فان تساوى ما من كل وجه فهل يقدم البعير لانه من الجنس او الشاة لانها المنصوص عليه او يتخير بينهما
كل محتمل والا قرب الثالث اه (قوله ولا جزائه) الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله ولا جزائه الخ)
عطف على قوله بناء على الاصح الخ (قوله فلو أخرجه الخ) عبارة النهاية وهل يقع فيها لو أخرجه عما دونها
كاه فرضا وبعضه كخمس عن خمسة فيه وجهان يجريان فيها لو ذبح المتمتع بدنة أو بقرة بدل الشاة هل تقع
كلها فرضا أو سبعها وثمانين مسح جميع راسه وفي وضوئه أو اطال ركوعه أو سجدته فوق الواجب ونحو ذلك
واقضى والد رحمه الله تعالى في بعير الزكاة ونحوه بوقوع الجميع فرضا وفي مسح جميع الراس ونحوه بوقوع
قدر الواجب فرضا والباقي نفلا والضا بط لذلك أن ما لا يمكن تمييزه يقع الكل فرضا وما أمكن يقع البعض
فرضا والباقي نفلا كما مر اه وفي المغنى بعد ذكر مثلها وهو ظاهر اه قال غش قوله مر وما أمكن
يقع البعض الخ أى سواء أمكن تجزئته بنفسه كمسح جميع الراس أو ببذله كما لو أخرج بنت لبون عن
بنت مخاض بلا جزان كما يأتي اه (قوله انه الخ) بيان ما رجحه الزركشى والضمير للشان (قوله
إلا ما يقابل خمسة وعشرين الخ) الاخصر الواضح لا تقدر خمسة الخ (قوله في مقابلة الباقي) وهو احد
عشر جزءا (قوله لان الواجب ثم) أى في اخراج بعير الزكاة عن دون خمس وعشرين (قوله لان القيمة
تخمين الخ) وايضا فالشاة قد تساوى البعير قيمة أو تزيد عليه فيها فلا يتصور نسبة اصلا سم (قوله وهما)
أى في اخراج بنت اللبون عن بنت مخاض قول المتن (فان عدم الخ) أى في ماله بدليل ولا يكلف شراءها الخ ثم
عبارة المغنى بان لم تكن في ملكه وقت الوجوب اه وعبارة الروض وشرحه يؤخذ ابن لبون ولو غش
ومشتري عن بنت مخاض لم تكن في ابله يعنى في ملكه وكذا حق وما فوقه وان كان كل منها اقل قيمة منها ولا
يكلف تحصيلها بشرأ أو غيره اه (قوله بأن تعذر) الى قوله بخلاف الكفارة في النهاية إلا قوله أى بأن
كان الى المتن (قوله وقت ارادة الاخراج) وفاقال النهاية وخلاف المغنى كما مر (قوله او غصب) أى او نذ وعجز

شيخنا الامام أبو الحسن البكرى في شرحه فقال ولا يجزى ما من لبون وان أجزأ في غير هذا المحل اه فقد تبعنا
ما قاله الاسنوى فليتامل (قوله عند فقدها) افاد انه لا يجزى مع وجودها (قوله فلو أخرجه عن خمس مثلا
وقع كله فرضا لتعذر تجزئته بخلاف مسح كل الراس في الوضوء) في شرح العباب في قول العباب في باب الوضوء
وإذا عم راسه ولو دفعة فما يقع عليه الاسم فرض والباقي تطوع في سياق النقل عن المجموع بعد ان ذكر خلافا
في ذلك ما نصه ومن نظائر ذلك ما لو طرأ قدام الفرض أو الركوع أو السجود زيادة على قدر الواجب ففعل
الواجب الجميع وقيل القدر الذى لو اقتصر عليه اجزأه أو ما لو أخرجه بعير عن خمس من الابل ففعل الواجب
الخمس وقيل الواجب الجميع وما لو نذر ان يهدى شاة أو يضحي بها فأخرج بدنة ففعل الواجب السبع وقيل
الواجب الجميع والاصح الاول الى ان قال اه وما رجحه من ان الباقي تطوع جرى عليه ايضا في التحقيق هنا
وفي الروضة في باب الدماء والاضحية وفي المجموع في النذر لسكتة رجح في الزكاة ان الزائد في بغيرها فرض وفي
بقية الصور نقل وقال ان الاصحاب متفقون على تصحيحه وكلام الروضة واصلاحها بما يفهمه ونقله الاتفاق
عليه يعلم انه المعتمد اه وبجواب السؤال الذى أورده هنا يظهر الفرق بين مسألة الزكاة ما لو نذر ان يهدى
شاة أو يضحي بها لان شاة نحر النذر والاضحية مقابلة شرع عاجز من البدنة (قوله لان القيمة تخمين) قد يقال
هذا لا يمنع امكان التجزى مع اعتبار الشرع التقويم وان كان تخمينيا فيما لا يخص من المسائل وفيه ما يأتى
في الفصل الاثنى (قوله لان القيمة الخ) وايضا فالشاة ثم قد تساوى البعير قيمة أو تزيد عليه فيها
فلا يتصور نسبة اصلا (قوله في المتن فان عدم) أى في ماله بدليل ولا يكلف شراءها الخ

لما لم يعد من بيت المخاض بان
وجدها ولو قبيل الاجراج
فيتعين اخراجها ولو معلوفة
بمخلاف الملو وجدها وارثه
بين تمام الحول والاداء فلا
يتعين على المعتمد والفرق
ظاهر وبمحت الاسنوى انها
لو تلفت بعد التمكن من
اخراجها امتنع ابن اللبون
لتقصيره فان قلت ينافيه
ما بحثه ايضا ان العبرة في
التعذرب وقت الاداء المعبر
عنه فيما تقرر بارادة
الاخراج قلت يتعين ان
مراده بوقت التمكن هنا
وقت ارادته الاخراج مع
التمكن ثم مع ذلك اخر حتى
تلفت فان قلت يلزم عليه
انه يلزمه البقاء على تلك
الارادة بان لا يعدل لما يتاخر
اخراجها عنها قلت ايس ذلك
ببعيد لان هذا التعين حينئذ
فيه احتياط تام للمستحقين
فعدوله عنه ببقيد المذكور
تقصير اى تقصير و مرانه
إذا لم يجدها ولا ابن ابون
فرق قيمتها ومحلها لم يكن
بماله سن مجزى . وامكن
الصعود اليه مع الجبران ولا
وجب على ما بحثه شارح
وايده غيره بان ابن اللبون
بدل وقد الزموه تحصيله
فكذا هذا وفي كل من
البحث والثابت نظر ظاهر

(قوله فلا يتعين على المعتمد) المعتمد المتعين كالمورث لأن العبرة بوقت الاداء شرح مر (قوله فكذا
بتحصيل اصل اخر) فيقال الاصل الاخر بدل هنا بدليل اجزائه فالجامع البدلية هنا في الجملة (قوله في الماتن

أما البحث فلا نه مخالف للمنعول في الكفاية وجرى عليه الاستنوي والزر كشي وغيرهما أنه مخير بين اخراج القيمة والصعود قد بشرطه كما حررت في شرح العباب ويجري ذلك في سائر استنات الزكاة فإذا فقد الواجب خير الدافع بين اخراج قيمته والصعود أو النزول بشرطه واما التأييد فلو طرح الفرق بين البذل والاصل فكيف يقاس احدهما بالآخر حتى يقال إذا لم يتحصل البذل فكذلك يتحصل اصل آخر

(والمعية كعدومة) فيخرج ابن اللبون مع وجودها (ولا يكلف) بنت مخاض (كريمة) أي دفعها وأبله مهازيل بخلاف ما إذا كن كلهن كرائم كما يأتي للخبر الصحيح إياك وكرائم أموالهم (لكن تمنع) الكريمة إذا كانت عنده (٢١٧) (ابن لبون) وحقا (في الاصح) لوجود بنت مخاض بمنزلة ماله فلزمه شراء بنت مخاض أو دفع الكريمة (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها لأنه أولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عند عدمها فلا يؤخذ (في الاصح) وفارق اجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض بان فيه مع ورود النص زيادة سن عليها توجب تميزه بفضل قوة ورود الماء والشجر والامتناع من صغار السباع والتفاوت بين الحق وبنت اللبون لا يوجب هذا الاختصاص (ولو اتفق فرضان) في ابله (كأتى بعير) فرضا خمس بنات لبون وأربع حقائق لأنها خمس أربعينات وأربع خمسينات (فالمذهب) أنه لا يتعين أربع حقائق بل (الواجب) (هن) أو خمس بنات لبون حيث لا غبط لما ياتي لأن كلا يصدق عليه أنه واجب ولا يجوز اخراج حقتين وبنتي لبون ونصف وإن كان غبط للتشقيص وقضيته اجزاء ثلاث مع حقتين وأربع مع حقة مثلا إذا كان مع وجود الفرضين عنده هو الاغبط وهو كذلك لكن يشكل عليه أن من خير بين شيتين لا يجوز لها تبغيضا كما في كفارة اليمين وقد يفرق

قد يقال الأصل الآخر بدل هنا بدليل اجزائه فالجامع البدلية هنا في الجملة سم قول المتن (والمعية الخ) أي والمغصوبة العاجز عن تخليصها والمرهونة بمؤجل أو بحال ويجوز عن تخليصها مغنى وتقدم في الشرح وعن النهاية مثله (قوله) فيخرج (ال) قوله مثالا في النهاية والمغنى الا قوله حيث إلى لأن قول المتن (ولا يكلف كريمة) إشارة إلى جواز دفعها وظاهران محله في غير نحو الولي والوكيل اذ عليهما رعاية مصلحة المالك والمصلحة في دفع غيرهما وظاهر العبارة أنه لو كان جميع الخمس والعشرين كرائم الا الواحدة فمزيله جاز اخراجها وقياس ذلك أنه لو كان عنده ست وسبعون كرائم الا واحدة فمزيله جاز اخراجها مع كريمة فليراجع ذلك سم أقول يأتي عن الاسنى ما يصرح بما قاله أولا واما قوله ثانيا ففي البجيرمي عن الاطفيحي أنه لو كان بعض ابله كراما وبعضها مهازيل يخرج كريمة بالقسط الا في ما إذا كان بعضها صحاحا وبعضها مراضا (قوله) وإبله الخ أي بقيتها اسنى (قوله) مهازيل أي هزالا ليس عيبا سم (قوله) بخلاف ما إذا كن كلهن كرائم أي فيلزمه إخراج كريمة مغنى ونهية (قوله) كما يأتي أي في الفصل الا في شرح وخيار (قوله) إياك وكرائم أموالهم وكرائم الأموال نفائسها التي تتعلق بها نفس ماله العزتها بسبب ما جمعت من جميل الصفات فان أطوع بها فقد أحسن اسنى (قوله) مع ورود النص أي في اجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض (قوله) لا يوجب هذا الاختصاص أي اختصاص الحق بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعا نهية ومغنى (قوله) في ابله أي أو بقره ولا يكون ذلك الا فيهما حنفيا (قوله) لما ياتي أي في قول المصنف وإن وجدها الخ (قوله) وقضيته أي قضية تعليل عدم الجواز بالتشقيص (قوله) اجزاء ثلاث مع حقتين أي زيادة نصف بنت لبون على الواجب تبرعا (قوله) وأربع مع حقة أي بان يزداد على الواجب ربع بنت لبون (قوله) إذا كان متعلق بالاجزاء والضمير المستتر راجع لاخراج كل من ثلاث بنات لبون مع حقتين وأربع بنات لبون مع حقة (قوله) هو الا غبط هل أو المساوى في الغبطة سم أي كما يؤيد مسألة المتن مع قول الشارح حيث لا غبط (قوله) وهو كذلك أي كافي الروض وشرحه وإن لم يذكّر الشرط المذكور سم وقوله كافي الروض الخ أي والنهاية والمغنى وقوله وإن لم يذكّر الشرط الخ أي هنا صريحاً ولا يؤخذ من سابق كلامه اعتبار الشرط المذكور هنا أيضا (قوله) لكن يشكل عليه أي على اجزاء ما ذكر قول المتن (فان وجد ماله الخ) عبارة المغنى والنهاية واعلم أن لهذه المسئلة خمسة أحوال لأنه إما أن يوجد عنده كل الواجب بكل الحسابين أو باحدهما دون الآخر أو يوجد بعضه بكل منهما أو لا يوجد شيء منهما وكلها تعلم من كلامه وقد شرع بيان ذلك فقال فان وجد الخ (قوله) كاملا إلى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله أو بصفة الكرم (قوله) كاملا أي تاما بمنزلة ثمانية ومغنى قول المتن (أخذ) أي وإن وجد شيء من الآخر إذ الناقص كالمعدوم شرح المنبرج واسنى وشيخنا (قوله) أن لم يحصل الآخر الا غبط أي والاثنين الا غبط ويتبغى أو المساوى في الغبطة أي ولا يتعين ما بماله سم وبواقفه قول المغنى والنهاية وقوله أخذ قد يقتضى أنه لو حصل المفقود ودفعه لا يؤخذ عبارة الروضة والمحرم لا يكلف تحصيل الآخر وإن كان غبط وهي

ولا يكلف كريمة إشارة إلى جواز دفعها وظاهر أو محله في غير نحو الولي والوكيل اذ عليهما رعاية مصلحة المالك والمصلحة في دفع غيرهما وظاهر العبارة أنه لو كان جميع الخمس والعشرين كرائم الا واحدة فمزيله جاز اخراجها وقياس ذلك أنه لو كان عنده ست وسبعون كرائم الا واحدة فمزيله جاز اخراجها مع كريمة فليراجع ذلك (قوله) وإبله مهازيل أي هزالا ليس عيبا (قوله) إذا كان مع وجود فرضين عنده هو الا غبط هل أو المساوى في الغبطة (قوله) وهو كذلك أي كما في الروض وشرحه وإن لم يذكّر الشرط المذكور (قوله)

ولا يجوز هنا نزول ولا صعود لعدم الضرورة اليه (ولا) يوجد بماله احدهما كاملا بان فقد كل منهما او بعض كل او بعض احدهما او
وجدا واحدهما لا بصفة الاجزاء او بصفة (٢١٨) السكرم (فله تحصيل ماشاء) منهما اى كله او تامه بشرام او غيره وان لم يكن اغبط

لمشقة تحصيل الاغبط
ويعلم بما ياتي ان له ان يصعد
او ينزل مع الجبر ان فله في
تلك الاحوال الخمسة ان
يجعل الحقائق اصلا ويصعد
لاربعة جذاع فيخرجها
ويأخذ اربع جبرانات وان
يجعل بنات اللبون اصلا
وينزل لخمس بنات مخاض
فيخرجها مع خمس جبرانات
فعلم ان له فيما اذا وجد بعض
كل منهما كثلاث حقائق
واربع بنات لبون ان
يجعل الحقائق اصلا فيدفعها
او بعضها والباقي من بنات
اللبون مع الجبران لسكل
وبنات اللبون اصلا فيدفعها
او بعضها والباقي من الحقائق
ويأخذ الجبران لسكل وفيها
اذا وجد بعض احدهما كحقبة
أن يجعلها اصلا فيدفعها مع
ثلاث جذاع ويأخذ ثلاث
جبرانات او بنات اللبون
اصلا فيدفع خمس بنات
مخاض مع خمس جبرانات
(تنبيه) قضية كلامهم
انه فيها اذا قد هما يجوز
له جعل الحقائق اصلا ويدفع
اربعة بنات لبون مع اربع
جبرانات لا جعل بنات
اللبون اصلا ويدفع خمس
حقائق ويأخذ خمس جبرانات
وجد عين الواجب هنا
فامتنع أخذ الجبران كذا
قل وهو متجه في الثانية

ان لم يحصل الآخر الاغبط) اى والاتعين والاعبط وينبغي أو المساوى في الغبطة اى ولا يتعين ما بماله (قوله)
ولا صعود) اى بالجبران (قوله) والايو وجد بماله احدهما) اى واحدا منهما (قوله) او بعض احدهما) لعل الاولى
بدل هذا او احدهما وبعض الآخر فتامله (قوله) او بعض احدهما) اى او فقد بعض احدهما ولا ينبغي
ان المنهزم منه انه وجد احدهما وبعض الآخر دون بعض وليس بصحيح ولا مراد او عبارة شرح المنهج في
هذا المقام والايوان لم يوجد احدهما بماله بصفة الاجزاء بان لم يوجد شئ منهما او وجد بعض كل
منهما او بعض احدهما او وجدا واحدهما لا بصفة الاجزاء فله تحصيل ماشاء اه فقله او بعض
احدهما السكونه في شرح المنهج عبر بالوجود فاصاب المقصود بخلاف الشارح فانه بالقد فم يصب المقصود
فتامله اقول الشارح اصلا هذا محل طب (قوله في تلك الاحوال الخمسة) اى المذكورة بقوله فان
فقد كل منهما الخ (قوله مع الجبران لسكل) اى من الباقي (قوله كذا قيل) كلام شرح الروض موافق لهذا
القول فانه قال وظاهر انه يجوز له ان يجعل الحقائق اصلا وينزل الى اربع بنات لبون يحصلها ويدفع اربع
جبرانات ثم قال وكلامهم بقتضى ذلك (قوله عن الآخر) كانه اعتراض عما ذكر قبل التنبيه ان صلح فيه احد

وأما الاولى ففيها نظر ولا نسلم أن كلامهم يقتضى ما ذكر فيها لأن أحد الواجبين المخير فيهما لا يصلح للبديلة عن (قوله)
الآخر بل إذا وجد هو أو بعضه فامتنع عن نفسه ثم بكل من غيره فيما إذا كان له أربع مائة له لإخراج أربع حقائق وخمس بنات لبون

إذ لا تشقيص لأن كل مائتين أصل براسها ولا يشكل عليه ما يأتي من تعين الاغبط لحل هذا غلي ما إذا استويا في الاغبطية او كان في اجتماع الحقائق وبنات اللبون اغبطية وبأنى أنها لا تنحصر في زيادة القيمة (وقيل يجب الاغبط للفقراء) أى الاصناف وغلب الفقراء منهم الأكثر ثم وشهرتهم لان استواءهما في القدرة عليهما كم وفي وجودهما الآتى ويرد بوضوح الفرق وايسله (٢١٩) فيما ذكر أن يصعد أو ينزل الدرجتين

كان يجعل بنات اللبون أصلا ويصعد الخمس جذاع ويأخذ عشر جذرات او الحقائق أصلا وينزل الاربع بنات مخاض ويدفع ثمان جذرات لسكنة الجبران مع إمكان تقليله ومن ثم لورضى في الاول بخمس جذرات جاز (وان وجدها) بماله بغير صفة الاجزاء فكالعدم كما مر أو بصفته حال الاخراج ولا نظر لحال الوجوب كما علم بأمور فما إذا وجد بنت المخاض قبل الاخراج نعم لا يبعد أن يأتي هنا نظير بحث الاسنوى السابق من انه لو قصر حتى جنى تالف الاغبط لم يجزئه غيره (فالصحيح تعين الاغبط) أى الانفع منها إن كان من غير السكرام إذ هي كالمعدومة كما بحشه السبكي وكلام المجموع ظاهر فيه بان كان أصاح لهم لزيادة قيمة أو احتياجهم لنحو در أو حرت أو جل إذ لا مشقة في تحصيله وإنما يخبر فيما أتى في الجبران وفي الصعود والنزول والاغبط أولى أن تصرف لنفسه لان

(قوله إذ لا تشقيص الخ) أى بخلاف ما مر في المائتين معنى (قوله ما يأتي من تعين الاغبط) أى وهو لا يكون إلا واحدا شرح الروض اه سم (قوله لحل هذا) أى ما هنا (قوله على ما إذا استويا) أى كل واحد من الفرضين والمجتمع منهما (قوله وما يأتي) أى في شرح فالصحيح الخ (قوله لان استواءهما في القدرة الخ) عبارة المغنى والنهاية لان استواءهما في عدم كاستوائهما في الوجود وعند وجودهما يجب إخراج الاغبط كما سيأتى اه (قوله بوضوح الفرق) وهو ان في تكليف الاغبط مع عدمه مشقة على المالك ولا مشقة في دفعه حيث كان موجودا ع ش (قوله فيما ذكر) أى من الاحوال الخمسة (قوله مع إمكان تقليله) أى بما مر بقوله فله في تلك الاحوال الخمسة الخ سم (قوله في الاول) وهو الصعود لخمس جذاع (قوله تعين الاغبط) أى وان كان المالك المحجور عليه ع ش (قوله أى الانفع) الى المقتضى في النهاية لا قوله بان كان الى وانما تخير (قوله إن كان من غير السكرام) فان قلت كيف يتصور كونه الاغبط وهو من غير السكرام قلت يمكن ان يجري هنا ما ذكره اول الفصل الآتى بقوله فان قلت يتنافى الاغبط هنا الخ سم (قوله بان كان الخ) تصوير الانفع أو للاغبط والمآل واحد (قوله إذ لا مشقة الخ) لتعليل للمتن (قوله وانما تخير) رد الدليل مقابل الصحيح (قوله فيما يأتي في الجبران) أى بين الشاتين والعشرين: رهما سم (قوله وفى الصعود الخ) عطف على في الجبران (قوله والنزول) أى بينهما سم عبارة النهاية وعند فقد الواجب بين صعوده ونزوله اه (قوله اولى) أى لا واجب سم عبارة البصرى أى ثم لا متعين اه (قوله إن تصرف لنفسه) خرج الوكيل والولى سم (قوله لان الجبران الخ) متعلق بقوله وانما تخير في الجبران (قوله واحد الفرضين الخ) بالنصب عطف على الجبران (قوله لا مكان الخ) متعلق بقوله وانما تخير في الصعود والنزول (قوله أى الاغبط) الى قول المتن وقيل في النهاية لا قوله مالم يعتد الى المتن وقوله لان القصد الى ويجوز وكذا فى المغنى لا قوله لامن الماخوذ وقوله لا بنصف حقة قول المتن (ان دلس او قصر الساعى) او يصدق من المالك والساعى في عدم التدليس والتقصير فيؤخذ من المالك التفاوت وظاهره وان دلت القرينة على تدليس المالك أو تقصير الساعى ع ش (قوله ولو في الاجتهاد) أى بأن أخذه عالما بالحال أو من غير اجتهاد ونظر في أن الاغبط ما ذا مغنى ونهاية عبارة شرح المنهج بان لم يجتهد وان ظن انه الاغبط اه من غير اجتهاد (قوله فرد عينه الخ) أى فيلزم المالك إخراج الاغبط ويرد الساعى ما أخذه ان كان باقيا وبدله ان كان تالفاه نهاية ومعنى قال ع ش هل ذلك البديل من ماله لتقصيره بعدم التحرى او من مال الزكاة فيه نظر والا قرب الاول للعللة المذكورة اه قول المتن (والاصح الخ) والثاني لا يجب بل يسن لان المخرج محسوب من الزكاة فلا يجب معه شىء اخر كما إذا ادى اجتهاد الساعى الى اخذ القيمة بان كان حنفيًا فإنه لا يجب معها شىء اخر مغنى ونهاية (قوله مالم يعتد الخ) هلاقدم

الواجبين عن بعض الآخر لكن قد يتوجه أنه حيث صلح للبديلة في البعض فليصلح في الكل والاحتياج لفرق واضح (قوله ولا يشكل عليه ما يأتي من تعين الاغبط) قال في شرح الروض وهو لا يكون الا احدهما (قوله مع إمكان تقليله) أى بما مر بقوله فله في تلك الاحوال الخمسة الخ (قوله إن كان من غير السكرام) فان قلت كيف يتصور كونه الاغبط وهو من غير السكرام قلت يمكن ان يجري هنا ما ذكره اول الفصل الآتى بقوله فان قلت يتنافى الاغبط هنا الخ (قوله وانما يخبر فيما يأتي في الجبران) أى بين الشاتين والعشرين درهما (قوله والنزول) أى بينهما (قوله والاغبط فيهما اولى) أى لا واجب (قوله ان تصرف لنفسه) خرج الوكيل والولى (قوله مالم يعتد الساعى الخ) هلاقدم هذا غبط قوله ولا يجزى غيره فتامله (قوله

الجبران ثم في الذمة لتخير دفعه كالسكفارة وأحد الفرضين هنا متعلق بالعين فرو عيته صالحة مستحقة ولا مكان تحصيل الفرض هنا بينه والاستغناء عن النزول والصعود بخلافه ثم (ولا يجزى غيره) أى الاغبط (ان دلس) المالك بان اخفى الاغبط (او قصر الساعى) ولو في الاجتهاد فى أهم الاغبط فرد عينه ان وجد ولا قيمة له (والا) بدلس ذلك ولا فصر هذا (فيجزى) عن الزكاة لان رده مشق (والاصح) بناء على الاجزاء مالم يعتد به اعنى حل اخذ غير الاغبط وبفرض الامام له ذلك لاجراء غير الاغبط حينئذ (وجوب قدر التفاوت) بينه وبين الاغبط

إذا كانت الاغلبية بزيادة القيمة لانه لم (٢٢٠) يدفع القرض بكاله فاذا كانت قيمة احد القرصين اربعمائة والآخر اربعمائة وخمسين واخرج

هذا عقب قوله ولا يجزى غيره فتأمل سم (قوله إذا كانت الاغلبية الخ) خرج بذلك ما إذا كانت بغير ذلك بما تقدم سم (قوله بزيادة القيمة) أي والافلا يجب معاشي كما قاله الرافعي نهاية ومعنى (قوله لانه الخ) تعاميل الاصح (قوله احد القرصين) أي للحقاق و(قوله والاخر) أي كينات اللبون نهاية (قوله دنانير او دراهم الخ) قضيته ان غيرهما لا يجزى وان اعتيد تعامل اهل البلد به ولعله غير مراد وان التعبير بهما للغالب ليجزى غيرهما حيث كان هو نقد البلد ويقضيه اطلاق قول المحلى ومرادهم بالدراهم نقد البلد كما صرح به جماعة منهم وكتب عليه الشيخ عميرة ما نصه أي لخصوص الدراهم وهي الفضة ع ش اقول وكذا يقضيه قول الشارح الآتي لان القصد الخ (قوله من الاغبط) أي لانه الاصل نهاية (قوله فالجبر بخمسة اتساع بنت لبون) وظاهر ان محله حيث لم يتفاوت التقويم بين الصحيح والكسر ولا فينبغي ان يزاد في الكسر حيث تحقق التفاوت بينهم ما للضعف الرغبة في الكسر ويشمله قوله آفنان يخرج بقدره جزأ فلي تأمل حق التامل بصري (قوله بخمسة اتساع بنت الخ) عبارة النهاية والمعنى بخمسين وبخمسة اتساع الخ اه (قوله لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت ايون الخ) أي ونسبة الخمسين للتسعين خمسة اتساع لان تسع التسعين عشرة يجزى (قوله ابن ايون) إلى قول المتن وفي الصعود في النهاية إلى الاقل له وامكنه تحصيلها وكذا في المعنى إلى قوله نعم إلى اما إذا (قوله وابن لبون) بالنصب عطفًا على الهاء (قوله في ماله) متعلق بعدم (قوله وامكنه الخ) ينظر وجه هذا التقييد فانه إذا لم يمكنه تحصيلها فله دفع بنت لبون عنده واخذ الجبران وان جاز له ايضا اخراج القيمة كما تقدم قبيل والمعيبة كعدومة كما أن من امكنه تحصيلها كان له دفع بنت لبون عنده واخذ الجبران وله تحصيلها فهو مخير بينهما ولهذا قيد قوله ان شاء سم وامل لدفع ذلك النظر قال النهاية وان امكنه الخ ويحتمل سقوط ان الوصاية من فلم الناسخ (قوله بصفة الاجزاء) أي بصفة الشاة المخرجة فيما دون خمس وعشرين من الابل في جميع ما سبق وفاقا خلافاً لان الساعي لو دفع الذكرو رضى به المالك جاز قطعهما نهاية (قوله لان الحق له) أي فله اسقاطه شرح المنهج قول المتن (او عشرين درهما) والحكمة في ذلك ان الزكاة تؤخذ عند المياه غالباً وليس هناك حاكم ولا مقيم فبسط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصراة والفطرة ونحوهما زبادى (قوله لإسلامية نقرة) والدرهم النقرة يساوى نصف فضة وجديداً كما قاله بعضهم او يساوى نصف فضة وثلاثاً كما قاله المحلى لتناسب الدراهم المذكورة قيمة الشاتين لان الكلام في شاة العرب وهي تساوى نحو احد عشر نصف فضة بل اقل وليس المراد به الدرهم المشهور حنفى اه يجزى وقديخالفه قول الشارح كغيره وهو المراد الخ (قوله وغلبت) عبارة لاسنى والنهاية او غلبت (قوله وهي) أي الفضة الخالصة بمعنى (قوله قدر الواجب) أي اواقل اذارضى المالك كما هو ظاهر لان الحق له بقى انه يلزم من اعطائه ما يكون نقرته قدر الواجب للتطوع بالغش وهو حق المستحق اللهم إلا أن يحسب أو لا يكون له قيمة سم (قوله كامر) أي في شرح فان عدم بنت الخاض فابن لبون قول المتن (فعدمها) أي في ماله نهاية ومعنى (قوله وكذا كل من لزمه سن فقده الخ) ولو صعد من بنت الخاض مثلاً إلى بنت اللبون قال الرركشى هل تقع كلها زكاة او بعضها الظاهر الثانى فان زيادة السن فيها قد اخذ الجبران في مقابلتها فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزءاً من ستون وثلاثين جزءاً ويكون احد عشر في مقابلة الجبران

إذا كانت الاغلبية بزيادة القيمة ولا فلا يجب شيء ماله الرافعي شرح م وخرج ما إذا كانت بغير ذلك بما تقدم (وامكنه تحصيلها) ينظر وجه هذا التقييد فانه إذا لم يمكنه تحصيلها فله دفع بنت لبون عنده واخذ الجبران وان جاز له ايضا اخراج القيمة كما تقدم قبيل والمعيبة كعدومة كما ان من امكنه تحصيلها كان له دفع بنت لبون عنده واخذ الجبران وله تحصيلها فهو مخير بينهما ولهذا قيد قوله دفعها بقوله ان شاء ويحاج (قوله لخراج ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب) أي اواقل اذارضى المالك كما هو ظاهر لان الحق له بقى انه يلزم من اعطائه ما يكون نقرته قدر الواجب للتطوع بالغش وهو حق المستحق اللهم إلا أن يحسب أو لا يكون له قيمة

الاول ولرجع عليه بخمسين (ويجوز لخرجه) دنانير او (دراهم) من نقد البلد وان امكنه شراء كامل لان القصد الجبر لا غير وهو حاصل بها وهذا أظهر من وجوه اخرى علل بها لانها كلها مدخولة كما يظهر بتأملها ويجوز ان يخرج بقدره جزأ من الاغبط لان الماخوذ فلو كانت قيمة الحقاق اربعمائة وبنت اللبون اربعمائة وخمسين واخذ الحقاق فالجبر بخمسة اتساع بنت لبون لا بنصف حقة لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون (وقيل بتعين تحصيل شقص به) من الاغبط ومن (ومن لزمه بنت مخاض فعدمها) وابن ايون في ماله وامكنه تحصيلها (وعنده بنت لبون دفعها) ان شاء (واخذ شاتين) بصفة الاجزاء إلا ان رضى ولو بذكرو احدلان الحق له (او عشرين درهما) لإسلامية نقرة أي فضة خالصة وهي المراد بالدراهم حيث اطلق نعم لولم يجدها وغلبت المغشوشة جاز بناء على الاصح من جواز التعامل بها لخراج ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب اما إذا وجد ابن لبون فلا يجوز بنت لبون إلا إذا لم يطلب جبراننا كامر (او) لزمه

(بنت لبون فعدمها) دفع بنت مخاض مع شاتين (بصفة الشاة التي في الابل في جميع ما مر فيها) (او عشرين نهاية درهما) دفع (حتقوا) اخذ شاتين او عشرين درهما) كان واه البخارى عن كتاب ابن بكر رضى الله عنه وكذا كل من لزمه سن فقده

وما نزل منزلته له الصعود لا على منه ولو غير سن زكاة واخذ الجبران والنزول لا سفل منه ان كان سن زكاة ودفع الجبران وخرج بعد ما ما اذا وجدها فيمتنع النزول وكذا الصعود وان طلب جبران او نحو المعيب والكريم هنا كعدوم نظير ما مر ولما منعت بنت المخاض الكريمة ابن ابون كاسم لان الذكر لا مدخل له في فرائض الابل فكان الانتقال اليه اغظ من الصعود والنزول (والخيار ٢٢١) في الشاتين والدرهم) وأجد هما

هو مسمى الجبران الواحد (لدا فها) ماله كان او ساعيا لكن يلزمه رعاية مصلحة الفقراء اخذ او دفعا كاي لزم وكيلا وليا رعاية مصلحة المالك (و) الخيار (في الصعود والنزول للمالك في الاصح) لانهما شرعا تخفيفا عليه حتى لا يكلف الشراء فناسب تخييره ولو مع الجمع بينهما كما اذا لزمه بنتا ابون فنزل عن احدهما لبنت المخاض مع اعطاء جبران وصعدت الاخرى لحقة مع اخذه لسكن ان وافقه الساعى ولا اجيب هذا بما يحسنه الزركشى والذي يتجه المنع مطلقا لان الواجب واحد فاما ان يصعد واما ان ينزل واما الجمع فخرج عن القياس من غير حاجة اليه ومحل الخلاف ان دفع غير الاغبط والا لزم الساعى قبول الاغبط جزما (لأن تكون ابله معيبة) بمرض او غيره فلا يجوز له الصعود لمعيب مع طلب الجبران لان راء الساعى مصلحة لان الجبران للتفاوت بين السليمين وهو فوق التفاوت بين المعيبين فقد تزيد قيمة الجبران الماخوذ على المعيب المدفوع ومن

نهاية (قوله وما نزل الخ) عطف على الهاء (قوله وخرج بعد ما الخ) اى فى موضعين (قوله ما اذا وجدها) اى ولو معلوفة كما تقدم عش (قوله فيمتنع النزول) اى مطلقا معنى (قوله كعدوم الخ) اى فوجود الكريمة لا يمنع الصعود والنزول وان منع وجود بنت مخاض كريمة العدل الى ابن لبون نهاية ومعنى وسم (قوله نظير ما مر) اى فى شرح تعين الاغبط (قوله كاسم) اى فى الماتن قبيل ولوانفق فرضان (قوله لا مدخل له فى فرائض الابل) اى لم يجب منها ذكر واما اخذه عند فقد بنت المخاض فهو يدل عنها لا فرض عش (قوله فكان الانتقال اليه) اى مع وجود بنت المخاض فى ماله قول المتن (لدا فها) اى في دفع ماشاء منه ما وان كان قيمته دون قيمة الاخر حيث كان الدافع المالك فان كان الدافع الساعى راعى الاصلاح كاذكره الشارح بقوله لسكن يلزمه الخ وبقى ماله تعرض على الوكيل والولى مصلحة الموكل والولى عليه دفعه ومصلحة الفقراء على الساعى اخذ اهل يراعيهما ويراعى مصلحة الفقراء فيه نظروا الذى يظهر ان الساعى ان كان هو الدافع راعى مصلحة الفقراء لانه نائب عنهم ويجب على الولي والوكيل قبول ما دفعه له الساعى وان كان الدافع هو الولي او الوكيل وجب عليه مراعاة موكله او موليه كما يفيد ذلك قولهم والخيرة للدافع غش ويصرح بهذا قول المغنى والنهاية فان قيل كيف يلزمه مراعاة الاصلح والخيرة للمالك اجيب بانه يطلب منه ذلك فان اجابه فذاك والاخذ منه ما دفعه ذلك اهـ وجوبه بافجير على اخذه عش (قوله لسكن يلزمه) اى الساعى رعاية مصلحة الخ ويسن للمالك اذا كان دافعا اختيار الانفع لهم نهاية ومعنى (قوله اخذا) اى للاغبط للجبران ثلاثين ما قبله ويمكن ارادته بان فرض المالك الخيرة بين اخذ الشاتين واخذ العشرين اليه فلا تنافى وان اراد بالاخذ طلبه وإن لم يلزم المالك موافقته شوبرى وتقدم الجواب الاخير عن المغنى والنهاية (قوله هذا ما يحسنه الزركشى) اى واقره الا سنى (مطلقا) اى وافقه الساعى او لا (قوله ومحل الخلاف) الى قول المتن ولا تجزى مشاة فى المغنى وكذا فى النهاية لا قوله لا لان راء الساعى مصلحة (قوله ومحل الخلاف) اى الذى فى المتن (قوله لا ان راء الساعى الخ) اى فيجوز كما اشار اليه الامام قال الاسنوى وهو متجه اسنى ومعنى وسم وخالف النهاية فقال فلور اى الساعى مصلحة فى ذلك فالوجه المنع ايضا اخذا بعموم كلامهم خلافا لاسنوى اهـ (قوله لان الجبران الخ) لتعيل المتن (قوله ومن ثم) اى لاجل ذلك التعليل قول المتن (وله صعود درجتين الخ) اى كالمو وجب عليه بنت لبون فصعد الى الجذعة عند فقد بنت اللبون والحقة معنى ونهاية (قوله فى جهة المخرجة) اى التى يريد اخر اجها وجهتها هو ما بينها وبين الواجب الشرعى بجرى (قوله فلا يصعد عن بنت مخاض للحقة الخ) اى وان كان فيه منفعة للفقراء لتنزيل الدرجة القرى منزلة الواجب عش (قوله للزائد) عبارة غير الزائد بدون لام الجر (قوله مطلقا) اى تعذر الدرجة القرى او لا (قوله وصعود ونزول الخ) اى وحكم الصعود والنزول ثلاث درجات كدرجتين على ما سبق كان يعطى عن جذعة فقد ها والحقة وبنت اللبون بنت مخاض ويدفع ثلاث جبرانات او يعطى بدل بنت مخاض جذعة عند قدما بينهما ياخذ ثلاث جبرانات معنى ونهاية (قوله كاذكر) اى فى الصعود والنزول للدرجتين فيجوز بشرط تعذر الدرجة

(قوله كعدوم نظير ما مر) اى فوجود الكريمة لا يمنع الصعود والنزول (قوله أ ساعيا لكن يلزمه رعاية مصلحة الفقراء الخ) لو تعارض رعاية الساعى مصلحة الفقراء اخذ او رعاية الوكيل والولى مصلحة المالك دفعا (قوله ان دفع غير الاغبط) يفيد جواز غير الاغبط (قوله لا ان راء الساعى مصلحة) نقلة الاسنوى عن اشارة الامام اليه وقال انه متجه (قوله كاذكر) اى فى الصعود والنزول للدرجتين فيجوز بشرط تعذر الدرجة

ثم لو عدل لسليم مع طلب الجبران جاز وله النزول لمعيب مع دفع جبران لتبرعه بزيادة (وله صعود درجتين) وأخذ جبرائين ونزول درجتين (مع دفع جبرائين) كما اذا اعطى بدل الحقة بنت مخاض (بشرط تعذر درجة) قرى فى جهة المخرجة (فى الاصح) فلا يصعد عن بنت المخاض للحقة ولا ينزل عن الحقة اليها الا عند تعذر بنت اللبون لا مكان استغناء عن الجبران للزائد نعم لو صعد درجتين ورضى بجبران واحد جاز قطعا مطلقا وصعود ونزول زائد على درجتين كاعطاء بنت مخاض عن جذعة وعكسه كاذكر وخرج بقولنا فى جهة المخرجة ماله لولمه بنت لبون

فقد هاهنا الحققة للصعود للجدعة واخذ جبرائيل وإن كان عنده بث مخاض لانها وإن كانت اقرب لبنت اللبون ليست في جهة الجدعة (ولا يجوز اخذ جبران مع ثنية) وهي ما لها خمس سنين كاملة (بدل جدعة) فقد هاهنا (على أحسن الوجوه) لانها ليست من أسنان الزكاة (قلت الاصح عند الجمهور والجواز والله أعلم) لانها (٢٢٢) أسن منها بسنة فكانت بجدعة بدل حقة ولا يلزم من انتفاء أسنان الزكاة عنها اصاله انتفاء

نيابتها ولا تعدد الجبران باخراج ما فوقها لان الشارع اعتبر الثنية في الجملة كافي الاضحية أما إذا لم يطلب جبران فيجوز جزما (ولا تجزى مائة وعشرة دراهم) عن جبران واحد لان الحديث يقتضي التخيير بين الشاتين والعشرين فلم تجزى خصلة ثالثة كما لا يجوز في كفارة مخيرة اطعام خمسة وكسوة خمسة نعم ان كان الاخذ المسالك ورضى بالتفريق جاز لان الحق له (وتجزى شاتان وعشرون لجبرائيل) لان كلا مستقل فاجبر الآخر على القبول (ولا شيء في البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبيع) وهو (ابن سنة) كاملة لانه يتبع امه في المشرح وتجزى تبيعه بالاولى (ثم في كل ثلاثين تبيع) وفي (كل اربعين مسنة) واستغنى بهذا عما يوجد في بعض النسخ وفي اربعين مسنة وهي ما (لها ستان) كاملتان لتكامل اسنانها وتجزى تبيعان بالاولى وبحت ان في كل اربعين تبيعا تبيعا الظاهر انه وهم لان المخرج عنه حيث كان في سن تجب فيه الزكاة لا تعتبر موافقة سنة للمخرج وسيأتي

القرني في جهة المخرجة وظاهر ان المراد بالقرني في المثال الدرجتان المتوسطتان إذ لو تعذرت لإحداهما دون الأخرى لم يتجه الصعود والنزول مع تعدد الجبران لما فيه من تكثيره مع إمكان تقليله سم (قوله) ولا يتعدد الجبران (الخ) أي فغاية درجات الصعود مع الجبران أربع بان يصعد من بنت المخاض إلى الثنية فيأخذ أربع جبرانات وغاية درجات النزول ولا يكون إلا مع الجبران ثلاث بان ينزل من الجدعة إلى بنت المخاض ويدفع ثلاث جبرانات بجبري (قوله) لان الشارع اعتبر الثنية في الجملة (الخ) أي دون ما فوقها ولان ما فوقها تنهاى نموها أسنى ونهاية وقضية هذا التعليل أن الساعى لا يجبر على قول ما فوق الثنية مطلقا لكن قول لم ولا يتعدد الجبران (الخ) قد يقتضى أنه يجبر عليه بجبران واحد فليراجع قول المتن (ولا تجزى شاة وعشرة دراهم) (الخ) ظاهره وإن انحصر المستحقون ورضوا وذلك لان الحق لله تعالى سم وبأق من النهاية ما يوافقه (قوله) نعم إن كان الاخذ المالك (الخ) أي بخلاف الساعى كما مر نظيره لان الحق للفقراء وهم غير معينين وقضية ذلك انهم لو كانوا محصورين ورضوا بذلك جاز وهو محتمل والا قرب المنع نظر الاصله وهذا عارض نهاية قال ع ش ويجرى ذلك في كل ما اخرج فيه المالك ما لا يجزى فلا يكفي وان رضى به الفقراء وكانوا محصورين كما لو دفع بنى ليون ونصفا مع حققتين فمالوا اتفاقا لفرضان اه (قوله) لان الحق له (الخ) أي وله إسقاطه بالكلية مغنى ونهاية قول المتن (ويجزى شاتان وعشرون (الخ) يتردد النظر في هذه الصورة مع قصد كون شاة وعشرة دراهم لجبران ونظيره ما لاخر فهل يمنع نظر القصد ما لا يصح شرعا لا يبعد الامتناع فليحرر بصرى (قوله) لان الحديث (إلى التنبيه في النهاية والمعنى) لا قوله واستغنى إلى وهي وقوله وبحت إلى وذلك (قوله) لان كلا مستقل (الخ) ولو توجه عليه ثلاث جبرانات فأخرج عن واحدة شاتين وعن أخرى عشرين درهما وعن أخرى شاتين او عشرين درهما جاز مغنى (قوله) لانه يتبع (الخ) أي سمي بذلك لانه الخ نهاية (قوله) وتجزى تبيعه (الخ) أي وإن كانت أقل قيمة منه لرغبة المشتري في الذكور لغرض تعلق بها ع ش (قوله) عما يوجد في بعض النسخ (الخ) أي قبل قوله ثم في كل الخ (قوله) لتكامل اسنانها (الخ) أي سميت بذلك لتكامل الخ نهاية (قوله) بالاولى عبارة النهاية والمعنى على الاصح (قوله) تبيعا تبيعا (الخ) الاول تمييز والثاني لاسم ان سم (قوله) الظاهر انه وهم (الخ) وهو كذلك والمسئلة مثقولة في زوائد الروضة وعبارتها ولوملك إحدى وستين بنت مخاض فأخرج واحدة منها فالصحيح الذي قاله الجمهور انه يجب ثلاث جبرانات وفي الحاوى وجه انها تكفيه وحدها حذر من الاجحاف وليس بشيء اه فابحث المذكور إنما يتخرج على الوجه المرجوح بصرى (حيث كان في سن الخ) أي كافي الاتبعة سم (قوله) يجب فيه الزكاة (الجملة صفة سن) (قوله) لا تعتبر (الخ) خبر ان (قوله) موافقة سنة المخرج (لعل الانسب موافقة المخرج له فيه (قوله) وذلك (الخ) راجع لما في المتن (قوله) لا يتغير إلا بزيادة عشرين (الخ) أي ففي ستين بقرة تبيعان وفي سبعين مسنة وتبع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة آتبعة وفي مائة مسنة وتبيعان وفي مائة وعشرة مسنتان وتبيع نهاية ومعنى (قوله) ففي مائة وعشرين ثلاث مسنات او اربعة آتبعة (الخ) أي يتفق فيه لفرضان مغنى (قوله) تفصيل مامر (الخ) أي من خلاف وتفرع مغنى (قوله) هنا (الخ) أي في زكاة البقر نهاية (قوله)

القرني في جهة المخرجة وظاهر ان المراد بالقرني في المثال الدرجتان المتوسطتان إذ لو تعذرت لإحداهما دون الأخرى لم يتجه الصعود والنزول مع تعدد الجبران لما فيه من تكثيره مع إمكان تقليله سم (قوله) في المتن ولا تجزى مائة وعشرة دراهم) ظاهره وان انحصر المستحقون ورضوا وذلك لان الحق لله تعالى (قوله) وبحت ان في كل اربعين تبيعا تبيعا (الخ) الاول تمييز والثاني اسم ان (قوله) حيث كان في سن تجب فيه الزكاة

في رد استشكل إخراج الصغير ما يصرح بذلك وذلك للخبر الصحيح بذلك وعلم من المتن أن الفرض بعد الأربعين لا يتغير إلا كما بزيادة عشرين ثم يتغير بزيادة كل عشرة ففي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة آتبعة وبأق فيها تفصيل مامر في المائتين إلا أنه لا جبران هنا كالغنم لعدم وروده (ولا شيء في الغنم حتى تبلغ أربعين فشاة جدعة ضان أو ثنية معز وفي مائة واحد وعشرين شاتان) وفي (مائتين

وواحدة ثلاث) من الاشياء (وفي اربعائة اربع ثم في كل مائة شاة) كما في (٢٢٣) كتاب الصديق رضى الله عنه

رواه البخارى (تنبيه)

اكثر ما يتصور من الوقص

في الابل تسعة وعشرون

ما بين احدى وتسعين ومائة

واحدى وعشرين وفي

البقر تسع عشرة ما بين

اربعين وستين وفي الغنم

مائة وثمانية وتسعون ما بين

مائتين وواحدة واربعائة

(فصل) في بيان كيفية

الاخراج لما مر وبهض

شروط الزكاة (ان اتحد

نوع الماشية) كان كانت

لبله كلها ارحبية او مهربة

او بقره كلها جواميس او

عرايا او غنمه كلها اناؤ

معزا (اخذ الفرض منه)

وهذا هو الاصل نعم ان

اختلفت الصفة مع اتحاد

النوع ولا نقص وجب

اغبطها كالحقاق وبنات

البون فيما مر ولا نظر

لا يمكن الفرق بان الواجب

ثم اصلان لاهنا لان ملحظ

القياس انه لا حيف على

المالك في المستلئين فلا ينافي

هذا الفرق الا في خمس

وعشرين معيبة وفارق

اختلاف الصفة هنا

اختلاف النوع

فان قلت ينافي الا غبط هنا

ما ياتي انه لا يؤخذ الخيار

قلت يجمع بحمل هذا على

ما اذا كانت كلها خيارا

لكن تعدد وجه الخيرية

فيها او كلها غير خيار بازلم

يوجد فيها وصف الخيار

كما في كتاب الصديق رضى الله عنه الخ) ولو تفرقت ماشية المالك في أماكن فهي كالتى في مكان واحد حتى لو ملك اربعين شاة في بلدن لو مته الزكاة لو ملك ثمانين في بلدن وفي كل اربعين لا تلزمه إلا شاة واحدة وإن بعدت المسافة بينهما نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر لزمته الزكاة اى ويدفع زكاته للامام لانه الذى له نقل الزكاة ويقال مثله فيما ياتي اه عبارة شيخنا فان اجتمع المستحقون في البلدن اعطاهما الشاة في هاتين المسائلتين وإلا اعطاها للامام وهو يعطيها لمن شاء لان له نقل الزكاة اه (فصل في بيان كيفية الاخراج) (قوله) وبعض شروط الزكاة) انما قال ذلك لانه تقدم من شروطها كونها نهما وكونها نصابا ع ش قول المتن (نوع الماشية) سميت بذلك لرعيها وهى تمشى نهاية ومعنى (قوله) كان كانت) الى قوله فان قلت ما وجه الخ في النهاية الا قوله ولا نظر الى فان قلت وقوله وقد مر الى وذلك وقوله واخرج هو بنفسه وقوله على ما قيل وكذا في المعنى الا قوله فان قلت الى المتن (قوله) ارحبية) نسبة الى ارحب بالمهملتين والموحدة قبيلة من همدان و (قوله) او مهربة) بفتح الميم اى وسكون الهاء نسبة الى مهرة بن حيدان ابو قبيلة اسنى وكردى قول المتن (أخذ الفرض منه) أى من نوعه لان خصوص ماله غش (قوله) وهذا هو الاصل) تمهد لما ياتي من تصحيح تفريع فلو الخ على ما قبله (قوله) نعم ان اختلفت الصفة) اى بان تفاوتت في السن معنى ولعل الباء بمعنى الكاف (قوله) ولا نقص) واسبابه في الزكاة خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر وداء النوع بان كان عنده من الماشية نوعان احدهما ردى وكردى (قوله) وجب اغبطها) اى بلارعاية القيمة بخلاف ما ياتي لاتحاد النوع هنا سم عبارة النهاية والمعنى والاسنى فعامته الاصحاب كما في المجموع عن البيان ان الساعى يختار انفعها اه قال ع ش اى انفع الموصوفين بالصفات المختلفة وينبغي ان ياتي هنا نظير ما تقدم من انه لا يجوز غيره ان دلس المالك او قصر الساعى الخ اه (قوله) كالحقاق وبنات البون) اى قياسا على وجوب الا غبط هناك (قوله) ولا نظر لا مكان الفرق) اى بين ماهنا وما مر (قوله) ثم) اى فيما مر سم (قوله) فلا ينافي هذا الفرق الخ) هذا فاعله والفرق مفعوله سم عبارة السكردى اى لا ينافي عدم الفرق هنا الفرق الآتى اه (قوله) وفارق اختلاف الصفة) اى حيث وجب معه الا غبط (قوله) اختلاف النوع) اى الاتى حيث لم يجب معه الا غبط وعبارة شرح الروض ولعل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعا شدة اختلاف النوع في لزوم الاخراج من اجودها زيادة اجحاف بالمالك انتهت لا يقال الاخراج من اجودها ومن غيره مع مراعاة القيمة الذى شرطه وسيان فاه اجحاف في الاخراج من اجودها فضلا عن زيادته لا نأمنع انهما سيان وهو ظاهر مرسم (بانه) اى اختلاف النوع كرى (قوله) ينافي الا غبط هنا) اى وجوب الا غبط عند اختلاف الصفة (قوله) ما ياتي) اى عن قريب في قوله ولو كان البعض ارد الخ (قوله) وقد مر) اى في شرح تعين الا غبط (قوله) وذلك) اى وحمل ما ياتي قول المتن (عن ضان) هو جمع مفردة للمذكر ضائن والمؤنث ضائنة بهزة قبل النون معنى وزيادى قول المتن (معزا) هو بفتح العين وسكونها جمع مفردة للمذكر معازو والمؤنث معازة والمعزى بمعنى المعزوه وهو منون منصرف في التكثير اذ الفقه للحاق بالتثنية معنى وع ش قول المتن (جاز في الاصح) هذه

اى كما في الاتبعة

(فصل في بيان كيفية الاخراج الخ) (قوله) وجب اغبطها) اى بلارعاية القيمة بخلاف ما ياتي لاتحاد النوع هنا (قوله) وبنات البون) قال في شرح الروض نقله في المجموع عن العمرانى عن عامة الاصحاب (قوله) ثم) اى فيما مر (قوله) ولا ينافي هذا الفرق الخ) هذا فاعله والفرق مفعوله (قوله) وفارق اختلاف الصفة) اى حيث وجب معه الا غبط (قوله) اختلاف النوع) اى الاتى حيث لم يجب معه الا غبط وعبارة شرح الروض ولعل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعا شدة اختلاف النوع في لزوم الاخراج من اجودها زيادة اجحاف بالمالك اه لا يقال الاخراج من اجودها ومن غيره مع مراعاة القيمة الذى شرطه وسيان فاه اجحاف

الاتى وقد مر أن الاغبطية لا تنحصر في زيادة القيمة وذلك على ما إذا انفرد بعضها بوصف الخيار دون باقيها فهو الذى لا يؤخذ (فلو أخذ) الساعى أو أخرج هو بنفسه (عن ضان معزاً أو عكسه) أو عن جواميس عرايا أو عكسه

(جأز في الأصح) لاتخاذ الجنس ولهذا يكمل نصاب أحدهما بالآخر (بشرط رعاية القيمة) بأن تساوى قيمة المخرج من غير النوع تعدد أو اتحد قيمة الواجب من النوع الذي هو الأصل كان تستوى قيمة ثنية المعز و جذعة الضان وتبيع العراب وتبيع الجواميس ودعوى أن الجواميس دائماً تنقص عن قيمة العراب عن عقول وتساوت قيمتهما الأرحبية والمهرية أجزأت أحدهما عن الأخرى قطعاً على ما قيل وكان الفرق أن التمايز بين الضان والمعز والعراب (٢٣٤) والجواميس أظهر فجري فيهما الخلاف تنزيلاً لهذا التمايز منزلة اختلاف الجنس بخلاف

الأرحبية والمهرية فإن قلت ما وجه تفرع فلو على ما قبله المقتضى عدم الأجزاء مطلقاً قلت وجهه النظر إلى أن قوله منه إنما ذكر لكونه الأصل كما تقرر لا لاخصار الأجزاء فيه (وإن اختلف) النوع (كضأن ومعز) وكرحبية ومهرية وجواميس وعراب (ففى قول يؤخذ من الأكثر) وإن كان الاحتظ خلافه تغليباً للغالب (فإن استويا فالأغلب) هو الذى يؤخذ أي لأنه لا مرجع غيره وقيل يتخير المالك (والأظهر أنه) أي المالك (يخرج ماشاء) من النوعين (مقسطاً عليهما بالقيمة) رغبة للجانبين (فاذا كان) أي وجد (ثلاثون عنراً) وهى أنثى المعز (وعشر نعجات) ضانا (أخذ عنراً أو نعجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز) بجزئة (وربع نعجة) بجزئة وفى عكسه ثلاثة أرباع نعجة وربيع عنز والخيرة للمالك كما أفاده المتن لا للساعى فعنى قوله أخذ أى أخذ ما اختاره المالك وكذا يقال فى الأبل والبقر فلو كانت قيمة عنز بجزئة ديناراً و نعجة بجزئة

الصورة ليس من اختلاف النوع الا فى قوله وإن اختلف الخ لأن ما هنا مفروض فيما إذا كان الكل من الضان وأخذ عنه من المعز أو عكسه ع ش (قوله لاتخاذ الجنس الخ) فيجوز أخذ جذعة ضان عن أربعين من المعز أو ثنية معز عن أربعين من الضان باعتبار القيمة نهاية (قوله تعدد الخ) أي المخرج (قوله قيمة الواجب) مفعول تساوى (قوله ودعوى أن الجواميس الخ) عبارة النهائية وقول الشارح ومعلوم أن قيمة الجواميس دون قيمة العراب فلا يجوز أخذها عن العراب بخلاف العكس لم يصرحوا بذلك مبنى على عرف زمانه ولا فقد يرد قيمة الجواميس عليها بل هو الغالب فى زماننا (قوله وكان الفرق) أى بين الأرحبية والمهرية وبين نحو المعز والضان حيث اختلف فى الثانى دون الاول كرى (قوله ما وجه تفرع المخرج) يجوز كون الفاء فى فلو مجرّد العطف فلا يتوجه عليه سؤال سم قال ع ش ولو عبر بالواو كان أظهر اه (قوله قلت الخ) حاصله أن التفرع باعتبار ما اراده المصنف من المفرع عليه وبما جعل التفرع قرينة الإرادة سم وفيه أن عدم صحة المعنى لا يصلح أن يكون قرينة (قوله كما تقرر) أي حيث قدر قوله وهذا هو الأصل عقب قول المصنف أخذ الفرض منه (كارحبية) إلى قوله نعم فى النهاية وكذا فى المعنى لا قوله كما أفاده إلى فلو كانت (قوله تغليباً للغالب) أى اعتباراً بالغلبة معنى (قوله وهى أنثى المعز) تقدم أن أنثى المعز ما عر فاعنزوا الماعزة مترادفان ع ش (قوله والخيرة للمالك) دفع لما قد يتوهم من أخذ سم عبارة المعنى لو عبر المصنف بأعطى دون أخذ لكان أولى لأن الخيرة للمالك اه (قوله كما أفاده المتن) أي بقوله يخرج ماشاء وقوله أي أخذ ما اختاره المالك أي بدليل ماشاء (قوله فكذا يقال فى الأبل الخ) فلو كان له من الأبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحبية وعشر مهرية أخذ منه على الأظهر بنت مخاض أرحبية أو مهرية بقيمة ثلاثة أخماس أرحبية وخمسة مهرية نهاية (قوله نعم) إلى قوله أى مع اعتبار الخ فى الأسنى مثله (قوله أى مع اعتبار القيمة هنا الخ) أي لا اختلاف النوع غاية الأمر أنه انضم إليه اختلاف الصفة فيها وذلك أن لم يؤكد اعتبار القيمة ما نفاه سم قول المتن (ولا تؤخذ مريضة الخ) عبارة النهائية والمعنى ثم شرع فى أسباب النقص فى الزكاة وهى خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر والرداءة فقال ولا تؤخذ الخ (قوله بما يرد) إلى قوله كذا عبروا فى النهاية لا قوله فلو ملك إلى ويؤخذ (قوله بما يرد به المبيع) وهو كل ما ينقص العين أو القيمة نقصاً بفوت به عوض صحيح إذا غلب فى جنس المبيع عدمه كرى على بافضل (قوله أى المراض الخ) أي بان تمحضت ماشيته منها نهاية ومعنى (قوله ولو كان البعض) أي من المراض أو المعيبات سم (قوله أخرج الوسط الخ) فلم أخرج من أجنود النوع فيما مرانفا إلا أن

فى الأخر أخرج من أجنودها فضلاً عن زيادته لانا تمنع أسهاسيان وهو ظاهر (قوله ما وجه تفرع فلو على ما قبله المقتضى الخ) يجوز كون الفاء فى فلو مجرّد العطف فلا يتوجه عليه سؤال (قوله قلت الخ) حاصله أن التفرع باعتبار ما اراده المصنف من المفرع عليه وبما جعل التفرع قرينة الإرادة (قوله والخيرة للمالك) دفع لما قد يتوهم من أخذ م (قوله كما أفاده المتن) أي بقوله يخرج ماشاء (قوله أخذ ما اختاره المالك) أي بدليل ماشاء (قوله أى مع اعتبار القيمة هنا كما هو ظاهر) أى لا اختلاف النوع غاية الأمر أنه انضم إليه اختلاف الصفة فيها وذلك أن لم يؤكد اعتبار القيمة ما نفاه (قوله ولو كان البعض) أي من المراض والمعيبات (قوله أخرج الوسط) لم أخرج من أجنود النوع فيما مرانفا إلا أن يفرق بأن أخذ الأجنود ثم باعتبار القيمة لا اختلاف

دينارين لومه فى المثال الأول عنز أو نعجة قيمتها دينار وربيع وقس على ذلك نعم لو وجد اختلاف الصفة فى كل نوع أخرج يفرق من أى نوع شاء لكن من أجنوده أى مع اعتبار القيمة هنا كما هو ظاهر (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) بما يرد به المبيع عطف عام على خاص للنهى عن ذلك رواه البخارى (الأم مثلاً) أى المراض أو المعيبات لأن المستحقين شركاؤه ولو كان البعض أردأ من بعض أخرج الوسط فى المعيب ولا يلزمه الخيار جمعا بين الحقين فلو ملك خمسا وعشرين بعيراً معيبة فيها بنت مخاض من الأجنود وأخرى دونها تعيبت هذه لأنها الوسط

يفرق بأن أخذ الأجل وديم باعتبار القيمة لا اختلاف النوع فلا إجحاف بخلافه هنا فلو أخرج الأعلى إجحاف
وقد يقال فلا أخرج هنا الأعلى باعتبار القيمة أيضاً وقد يفرق باختلاف النوع فيما رافنا بخلافه هنا سم
(قوله بخلافه هنا) بحرر هنا لم كان أخذ الأجل وديم السليم ليس حيفاً ومن المعيب حيفاً سم وقد يجاب أخذ
مما قدمه الشارح في الفرق بين اختلاف الصفة واختلاف النوع بأن اختلاف المعيب أشد فلو أخرج الأعلى
منه إجحاف (قوله ويؤخذ إن لبون خشي عن ابن لون الخ) لم يبين وجه اجزائه هنا ولعله أنه لا يخلو من
الذكور والأنثى فان كان أنثى فهو أرق من بنت الخاض وإن كان ذكر أجزأ عن بنت الخاض بخلافه في
البيع فان رغبة المشتري تختلف بالذكور والأنثى ع ش (قوله ولو انقسمت ماشيته الخ) أي واتحدت
نوعانها ومغنى (قوله نصفها سليم الخ) وإن لم يكن فيها إلا صحيحة فعليه صحيحة بتسعة وثلاثين جزءاً من
أربعين جزءاً من قيمة مريضة أو معيبة وجزء من أربعين جزءاً من قيمة صحيحة وذلك دينار وربع عشر دينار
وعلى هذا فقس نهايه ومغنى (قوله تؤخذ سليمة بقيمة نصف سليمة الخ) ولو لم توجد في ماله صحيحة تفي قيمتها
بالواجب مقسطاً كان كانت قيمة المريضة أربعين درهماً والصحيحة مائة وفي ماله صحيحة واحدة من أربعين
فقيمة الصحيحة المخرجة أحد وأربعين درهماً ونصف درهم أخرج القيمة كما صرح به ابن حجر فيما لو
انقسمت ماشيته لصغار وكبار ولم توجد في ماله كبيرة بالقسط ع ش (قوله أخذ صحيحة بالقسط مع مريضة)
هذا التعبير محل تأمل فإيراجع ويحرورو الذي رايته بخط بعض الأفاضل نقلاً عن شرح المذهب بصحيحة
ومريضة بالقسط وهو الذي يظهر وقول الشارح فوجه الخ لا يخفى ما فيه على التبيه والحاصل أن من تأمل
كلهم في هذا المحل أدنى تأمل وفهم مرادهم من التقسيط يقطع بأن صواب العبارة ما تقدم عن شرح المذهب
ويعلم ما وقع فيه الشارح رحمه الله في هذا المحل ثم رأيت في شرح العباب للزور بن عراق ما نصه وإن كان الكامل
دون الفرض كما تقي شاة فيها كاملة فقط اجزائه كاملة وناقصة أي بالتقسيط كما في المجموع بحيث تكون
نسبة قيمة المخرج إلى قيمة النصاب كنسبة الماخوذ إلى النصاب رعاية للجانبين انتهى اه بصرى وفي سم
ما يوافقه (قوله كذا عبروا به) أي قيدوا الصحيح بقولهم بالقسط دون المريضة سم (قوله مع اختلاف
مراتب الصحة لا مع اختلاف مراتب العيب) قد تمنع هذه التفرقة سم (قوله أو صحيحتان) عطف على
قوله بنت لبون صحيحة (قوله بأن تكون نسبة قيمتهما الخ) أي بأن تكون كل واحدة منهما باربع

النوع فلا إجحاف بخلافه هنا فلو أخرج الأعلى إجحاف وقد يقال فلا أخرج هنا الأعلى باعتبار القيمة أيضاً
وقد يفرق باختلاف النوع فيما رافنا بخلافه هنا وقد يشك على أخذ الأجل المتقدم أول الفصل وجوابه
ماشير إليه ثم (قوله بخلافه هنا) بحرر لم كان أخذ الأجل وديم السليم ليس حيفاً ومن المعيب حيفاً اه
(قوله كذا عبروا به) أي قيدوا الصحيح بقولهم بالقسط دون المريضة (قوله فوجه أن القيمة الخ) فيه بحث
لأن من لازم تقسيط الصحيحة التقسيط على المريضات لأنها تقسط على الصحيحة وعلى المريضات بأن تساوى
جزءاً من ستة وسبعين جزءاً من قيمة صحيحة وخمسة وسبعين جزءاً من ستة وسبعين جزءاً من قيمة مريضة فلو منع
اختلاف مراتب المرضى التقسيط لمنعه هنا فليتام فلأما منع من تقسيط المريضة أيضاً بان تساوى خمسة وسبعين
جزءاً من ستة وسبعين جزءاً من قيمة صحيحة فليتام ثم رأيت في العباب في نظائر هذا المثال ما نصه وإن كان الكامل
دون الفرض كما تقي شاة فيها كاملة فقط اجزائه كاملة وناقصة بالتقسيط اه وظاهره اعتبار التقسيط في
المريضة أيضاً وظاهره لكن اعترضه الشارح في شرعه بأن كان ينبغي أن يجعل بالتقسيط عقب كاملة
ويؤخر ناقصة عنه لأنه قيد في الكاملة فقط كما علم ما تقرر قال وكان تبع قول المجموع مريضة وصحيحة بالقسط
والفرق بين العبارتين ظاهر فإن بالقسط في هذه متعلق بما يايه فقط وهو صحيحة وفي عبارة المصنف متعذر
ذلك اه وفيه نظر ظاهر لما ذكرنا من تقسيط الصحيحة يستدعي تقسيط المريضة فليتام (قوله مع
اختلاف مراتب الصحة لا مع اختلاف) قد تمنع هذه التفرقة (قوله أو صحيحتان أخذتا مع رعاية القيمة قال

ولما لم تجب الأولى كما غبط
في الحقائق وبنات اللبون
لأن كلاً ثم أصل منصوص
عليه ولا حيف بخلافه هنا
ويؤخذ إن لبون خشي عن
لبون ذكر مع أن الخنثة
عيب في المبيع ولو انقسمت
ماشيته لسليمة ومعيبة
أخذت سليمة بالقسط ففي
أربعين شاة نصفها سليم
ونصفها معيب وقيمة كل
سليمة ديناران وكل معيبة
دينار تؤخذ سليمة بقيمة
نصف سليمة ونصف معيبة
نماذ كرو ذلك دينار ونصف
ولو كانت المنقسمة لسليمة
ومعيبة ستاوسبعين مثلاً
فيما بنت لبون صحيحة أخذ
صحيح بالقسط مع مريضة كذا
عبروا به وظاهره أن وعليه
المريضة لا يعتبر فيها قسط
فوجه أن القيمة تضبط مع
اختلاف مراتب الصحة
لا مع اختلاف مراتب
العيب أو صحيحتان أخذتا
مع رعاية القيمة بأن تكون
نسبة قيمتهما إلى قيمة الجميع
كنسبتهما إلى الجميع (ولا
ذكر)

لان النص ورد بالاناث (الا اذا وجب) كابن لبون او حق في خمس وعشرين ابلا عند فقد بنت المخاض وكجذع او ثني فيما دونها وكتبيع في ثلاثين بقرة (وكذا) يؤخذ الذكرا فيما (لوتمحضت) ماشيته غير الغنم (ذكورا) وواجبها في الاصل اثني (في الاصح) كما تؤخذ معيبة من مثلها لعم يجب في ابن لبون اخذ في ست وثلاثين ان يكون أكثر قيمة منه في خمس وعشرين لثلايسوى بين النصب ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فلو كانت قيمة الماخوذ في خمس وعشرين خمسين كانت قيمة الماخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين بنسبة زيادة الجملة الثانية على الجملة الاولى وهي خمسان وخمس خمس اما الغنم فكذا على وجه والاصح اجزاء الذكرا عنها قطعا وخرج بتمحضت مالوا فسمت الى ذكور واثاث فلا يؤخذ عنها الا الاناث كالتمحضت اناثا لكن الاثني الماخوذة في المختاطة تكون دون الماخوذة في المتمحضت لجوب رعاية نظير التقسيط السابق فيها فان تعدد واجبها وليس عنده الا اثني واحدة جاز اخراج ذكر معها وايراد هذه على المتن نظرا الى انها لم تتمحض

وسبعين جزأ من ستة وسبعين جزأ من قيمة مريضة وبجرأين من ستة وسبعين جزأ من قيمة صحيحة فلوزادت قيمة الصحيحتين الموجودتين على ذلك فينبغي ان لا يجب اخراجهما بل له تحصيل صحيحتين يكون قيمتهما موافقة للنسبة المذكورة سمى اى فان لم يجد ما فرق قيمتهما كما ياتي ومر (قوله لان النص) الى قوله فان لم توجد في المعنى الا قوله وواجبها في الاصل اثني وكذا في النهاية لا قوله على وجه الى قطعا وقوله في غير الغنم (قوله او حق) اى او ما فوقه اسقى (قوله وكجذع) اى من الضان (او ثني) اى من المعز سمى (قوله وكتبيع الخ) اى وتبيعين بدلا عن المسنة اه كرى على بافضل (قوله في ثلاثين بقرة) ظاهرة ولو كانت اناثا شاقول بل هو متعين ولا لئلا تكرر مع قول المصنف وكذا لو تمحضت الخ (قوله غير الغنم) اى وستاتى الغنم انفا سم قول المتن (وكذا لو تمحضت الخ) لو تمحضت ماشيته خنثا فيبحث الاسنوى عدم جواز اخذ منها لاحتمال ذكورتها وانوثتها او عكسه بل يجب اثني بقيمة واحد منها وجزم بذلك في العباب سم وقره الشوبرى وعش (قوله في الاصل) لعله اراد به على ما اقتضاه إطلاق الحديث (قوله منه في خمس وعشرين) اى من الماخوذ في خمس الخ (قوله فلو كانت قيمة الماخوذ) ماهو الماخوذ في خمس وعشرين حتى تعرف قيمته هل هو اوسطها وكذا يقال في الصغار الاتية كذا افاده المحشى سم والا قربان الماخوذ في خمس وعشرين اقل ما يصدق عليه اسم ابن لبون حيث لا مانع من نحو عيب فيقوم ثم يزاد عليه بالنسبة بصرى (قوله على الجملة الثانية) متعلق بالزيادة ومتعلق بالنسبة محذوف اى الى الجملة الاولى ليجزى (قوله فكذا) اى كالا بل والبقرة في الخلاف المتقدم (قوله والاصح اجزاء الذكرا الخ) اى حيث تمحضت ذكورا ولعل الفرق بين الغنم وغيره ان تفاوت القيمة بين ذكرها وانثاها يسير بخلاف غيرها واما التفاوت بالنظر لفوات الدر والنسل فلم ينظر واليه لئلا يشر تحصيل الاثني بقيمة الذكرا عش (قوله لجوب رعاية نظير التقسيط) الوجه في بيان التقسيط هنا ان يقال لو كان في الخمس والعشرين هنا خمسة عشر اثني وعشرة ذكور وجب اثني مجزئة تساوى ثلاثة اخماس قيمة اثني مجزئة وخمسة قيمة ذكرا مجزى سم (قوله فان تعدد واجبها) اى كما اثني شاة (قوله جاز اخراج ذكر معها) فينبغي مع مراعاة التقسيط السابق سم (قوله وايراد هذه) الاشارة

في الزوض وإن كان فيها اى نعمه صحيح قدر الواجب فافوقه وجب صحيح لائق بماله مثال أربعون شاة نصفها مراض او معيب وقيمة الصحيحة اى كل صحيحة ديناران والاخرى اى وكل مريضة او معيبة دينار لزمه صحيحة بدینار ونصف دينار فان لم يكن فيها الا صحيحة فعليه صحيحة بتسعة وثلاثين اجزء من اربعين من قيمة مريضة ويجزء من اربعين من قيمة صحيحة وذلك دينار ورربع عشر دينار وعلى هذا القياس اه وقوله السابق لائق بماله قال في شرحه ان يكون نسبة قيمته الى قيمة الجميع كنسبته الى الجميع جمعا بين الحقين اه وقول الشارح مع رعاية القيمة أى بالنسبة المذكورة بأن تذكور كل واحد منهما بأربعة وسبعين جزء من ستة وسبعين جزء من قيمة مريضة ويجزأين من ستة وسبعين من قيمة صحيحة فلوزادت قيمة الصحيحتين الموجودتين على ذلك فينبغي ان لا يجب اخراجهما بل له تحصيل صحيحتين تكون قيمتهما موافقة للنسبة المذكورة (قوله كجذع) اى من الضان (قوله وثنى) اى من المعز (قوله في اثنان) وكذا لو تمحضت ذكورا لو تمحضت ماشيته خنثا فيبحث الاسنوى عدم جواز اخذ منها لاحتمال ذكورتها وانوثتها او عكسه بل يجب اثني بقيمة واحد منها وجزم بذلك في العباب (قوله غير الغنم) أى وستاتى الغنم انفا (قوله ولو كانت قيمة الماخوذ في خمس وعشرين خمسين) ماهو الماخوذ في خمس وعشرين حتى تعرف قيمته هل هو اوسطها وكذا يقال في الصغار الاتية (قوله لجوب رعاية نظير التقسيط السابق فيها) الوجه في بيان التقسيط هنا ان لو كان في الخمس والعشرين خمسة عشر اثني وعشرة ذكور وجب اثني مجزئة تساوى ثلاثة اخماس قيمة اثني وخمسة قيمة ذكرا مجزى. (قوله فان تعدد واجبها) اى كما اثني شاة (قوله جاز اخراج ذكر معها) فينبغي مع مراعاة نظير التقسيط السابق

لأن هذه حالة ضرورة نظير ما مر في السام والمعرب (وفي الهاء) إذا ماتت الأمهات عنهن بنى - ولها على حولها كما أتى أو ملك أربعين من صغار المعز ومضى عليها حول فاندفع استشكل ذلك بأن شرط الزكاة الحول وبعده تباع حد (٢٢٧) الاجزاء (صغيرة في الجديد) لقول

الصادق رضي الله عنه والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها والعناق صغيرة المعز ما لم تجزع ويحتد الساعي في غير الغنم وليحتز عن التسوية بين ما قل وكثر فيؤخذ في ست وثلاثين فصيلة فصيل فوق المأخوذ في خمس وعشرين وفي ست وأربعين فصيلة فصيل فوق المأخوذ في ست وثلاثين وهكذا والكلام فيما إذا اتحد الجنس في خمسة ابعة صغار تجب جذعة أو ثنية لأنها كانت من غير الجنس لم تختلف باختلافه ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط فإن لم توجد به فالقيمة كما مر وكذا يقال فيما سبق (ولا) تؤخذ (ربي) أي حديثة عهد بنتاج وناقه كانت أو بقرة أو شاة وان اختلف أهل اللغة في إطلاقها على الثلاثة سميت بذلك لأنها تربي ولدها

ويستمر لها هذا الاسم إلى خمسة عشر يوماً من ولادتها أو إلى شهرين قولان لاهل اللغة والذي يظهر أن العبرة بكونها تسمى حديثة عرفاً لأنه المناسب لنظر

راجعة لقوله فان تعدد واجبه الخ ع ش (قوله لأن هذه الخ) اعل الأولى أن يقال لما عينت الانثى لجمعة الزكاة صارت ماشيته بعدها ذكورا متحصنة فاخرج منها بقية الواجب ذكرها أو اما ما عطل به اشارح فقد كتب عليه الفاضل المحمدي سم أنه فيه ما فيه أي أن ما أفاده لا يمنع وروده على العبارة وإن كان مراد المصنف التقييد بغير حالة الضرورة لأن المراد لا يدفع إلا براد بصري (قوله حالة ضرورة) قد يجاب بأن في مفهوم تمحضت تفصيلا سم (قوله إذا ماتت الأمهات الخ) أي وقد تم حولها نهاية (قوله ما لم تجزع) أي لم تبلغ سنة مغنى وع ش (قوله وكثر) الأولى وما كثر (قوله في غير الغنم) أي واما الغنم فقد اختلف واجب أنصاها بالعدد (قوله فصيل فوق المأخوذ الخ) ينبغي أن يقال هنا ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم سم (قوله والكلام الخ) عبارة للمغنى والنهية ومحل اجزاء الصغيرة إذا كان من الجنس فان كان من غيره كخمس ابعة صغار أخرج عنها شاة لم يجز إلا ما يجزى في السكبار اه (قوله ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار الخ) عبارة شرح العباب ولو ملك أربعين نصفها صغار لزمه كبيرة بنصف قيمة كبيرة ونصف قيمة صغيرة فان لم يجد لاقعة فالقيمة ولو ملك مائة من السكبار فنتجت قبل تمام الحول إحدى وعشرين فينبغي أن الواجب كبيرتان بالقسط بان تساويان مائة جزء من كبيرتين وإحدى وعشرين جزء من صغيرتين سم (قوله وجبت كبيرة الخ) وإن كانت في سن فوق سن فرضه لم يكلف الاخراج منها بل له تحصيل السن الواجب وله الصعود والنزول في الابل كما تقدم نهاية واسنى (قوله به) أي بالقسط ع ش (قوله كما مر) أي في شرح ولا يتعين غالب غم البلد كربي (قوله فيما سبق) أي فيما وجب فيه القسيط مما اختلفت ماشيته نواعا وسلامة وعيالا وانا ناوذ كورا ونحوها ولم يجد ما في بالتقسيم فيخرج القيمة (قوله ولا تؤخذ) أي قوله والذي يظهر في النهاية والمغنى الا قوله وإن اختلف إلى سميت قول المتن (ربي) بضم الراء وتشديد الباء الموحدة والقصر نهاية (قوله والذي يظهر الخ) اقره ع ش (قوله أن العبرة بكونها الخ) قد يقال لا يعدل إلى العرف إلا عند فقد ضابط شرعي ولغوي والثاني موجود هنا فليتأمل وقد يقال لما اختلفت قول أهل اللغة ولم يظهر ترجيح أحد القومين تعين المصير إلى العرف بصري (قوله بفتح) إلى المتن في المغنى وإلى قوله وفيه نظر في النهاية إلا قوله كذا قيل إلى فيظهر (قوله بفتح فضم) أي مع التخفيف نهاية ومعنى قول المتن (وحامل) أي ولو بغير ما كول شم وظاهره وإن كان غير المالك كول نجسا كما لو نرى خنزير على بقرة فحملت منه ويوجه بان في أحدها الاختصاص بما في جوفها ع ش (قوله التي طرقها الفحل الخ) وهو المعتمد ومحلها لم تدل قرينة على أنها تحمل منه ع ش (قوله لغلبة حمل البهائم الخ) وبقى ما لدفع حائلا فقتين حملها هل ثبت له الخيار أم لا فيه نظروا الأقرب الأول فاسترداه ع ش (قوله وإنما تجزى) أي الحامل (قوله وهو غير متجه) قد يقال ما وجه عدم اتجاهه بصري عبارة سم فيه نظر اه أي لأن المدار في العموم والخصوص على المفهوم وهو موجود هنا لا على الاستعمال والارادة سيما الخالي عن القرينة (قوله والمراد الخ) علة وبيان

(قوله لأن هذه) فيه ما فيه (قوله لأن هذه حالة ضرورة) قد يجاب بأن في مفهوم تمحضت تفصيلا (قوله فوق المأخوذ الخ) ينبغي أن يقال هنا ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم سم (قوله ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط الخ) عبارة شرح العباب ولو ملك أربعين نصفها صغار لزمه كبيرة بنصف قيمة كبيرة ونصف قيمة صغيرة فان لم يوجد لاقعة فالقيمة اه ولو ملك مائة من السكبار فنتجت قبل تمام الحول إحدى وعشرين فينبغي أن الواجب كبيرتان بالقسط بأن تساويان مائة جزء من كبيرتين وإحدى وعشرين جزء من صغيرتين (قوله وهو غير متجه) فيه نظر

الفقهاء (وأ كولة) بفتح فضم أي مسمنة الأكل (وحامل) والحق بها في الكفاية عن الأصحاب التي طرقها الفحل لغلبة حمل البهائم من مرة واحدة بخلاف الأدميات وإنما تجزى في الاضحية لأن مقصودها اللحم ولحمها ردي. وهناك مطلق الاتفاع وهو بالحامل أكثر لزادة منها غالبا والحمل إنما يكون عييا في الأدميات (وخيار) عام بعد خاص كذا قيل وهو غير متجه بل هو مغاير والمراد وخيار بوصف آخر

غير ما ذكرنا من حيث يظهر ضبطه بان يزيد قيمة بعضها بوصف آخر غير ما ذكرنا على قيمة كل من الباقيات وأنه لا عبزة هنا بزيادة لا جل نحو أطاح
 وأنه إذا وجد وصف من أوصاف الخيام (٢٢٨) التي ذكرناها لا يعتبر معه زيادة قيمة ولا عدمها اعتبارا بالاطانة وذلك لخبز إياك وكرام

أموالهم نعم إن كانت
ماشيته كلها خيارا اخذ
الواجب منها كما مر إلا
الحوامل لان الحامل
حيوانان (الإبرضا المالك)
في الجميع لانه محسن
بالزبادة (ولو اشترك أهل
الزكاة) اى اثنان من اهلها
كما يفيد قوله زكيا واطلاق
اهل على الاثنين صحيح لانه
اسم جنس وهما مثال (فى)
جنس واحد وان اختلف
النوع من (ماشية) نصاب
بنحو إرث أو شراء (زكيا
كرجل) كخطئة الجوار
الاتية بل اولى وقديهم
من قوله زكيا أنه ليس
لاحد منهما الانفراد
بالاخراج بلاذن الآخر
وليس مراد بل له ذلك
والانفراد بالنية عنه على
المنقول المعتمد فيرجع ببطل
ما أخرجه عنه لاذن
الشارع فى ذلك ولان
الخطئة تجعل المالكين مالا
واحدا فسلطته على الدفع
المبرىء الموجب للرجوع
وبهذا فارقت نظائرها
ونقل الزركشى أن محل
الرجوع حيث لم ياذن
الاخران ادى من المشترك
وفيه نظر بل ظاهر كلامهم
والخبر أنه لا فرق ثم رأيت
ابن الاستاذ رجح ذلك ثم
قد نفدهما الاشتراك

للمغايرة (قوله غير ما ذكر) أى من الرى والاكولة والحامل ع ش (قوله وأنه لا عبرة الخ) عطف على قوله ضبطه (قوله) وذلك) الى المتن فى المغنى (قوله خبر وياك الخ) اى ولتقول عمر رضى الله عنه ولا تؤخذ الا كولة ولا الرى ولا الماخض اى الحامل ولا لغل الغنم نهاية ومغنى (قوله كاسر) اى فى شرح ولا يكلف كريمة كردى (قوله لان الحامل حيوانان) اى فى اخذها اخذ حيوانين بحيوان نهاية قول المتن (لا برضى المالك) وينبغى ان محله فى الرى إذا استغنى الولد عنها وإلا فلا حرمة التفريق حينئذ ع ش قول المتن (ولو اشترك أهل الزكاة الخ) أى بأن كان بينهما مال يملك لهما بقدر وغيره كان ورثاه ع ش (قوله فى جنس) الى قوله وقد يفهم فى المغنى (قوله فى جنس واحد الخ) خرج به الاشتراك فى غنم وبقر ونحوهما نهاية (قوله أو اقل ولا أحدهما نصاب) اى وان لم يتم إلا بخصته من المشترك بدليل قوله الا فى لاحدهما ثلاثون انفرد بها سم (قوله ولا أحدهما الخ) قيد لقوله أو اقل و (قوله بنحو ارث) متعلق باشتراك بصرى (قوله وبهذا) اى بالتعليل الثانى (قوله فارقت) اى زكاة الخلطة (قوله نظائرها) أى من كل حق محتاج الى نية أدى عن غيره بغير اذنه فانه لا يسقط بخلاف زكاة الخلطة لانها تجعل المالين كمال واحد كردى (قوله ونقل الزركشى الخ) اعتمده النهاية فقال وظاهر كلامهم كالخبر انه لا فرق فى الرجوع بغير إذن بين ان يخرج من المال المشترك وان يخرج من غيره لكن نقل الزركشى عن القاضى ابى محمد المروزى ان محله إذا اخرج من المشترك والظاهر ان كلامهم كالخبر يحمول عليه اى على ما نقله الزركشى اه (قوله ان ادى من المشترك) اى بخلاف ما إذا اخذ الساعى من مال أحدهما فیرجع وان لم يأذن الآخر كما سأتى ثم ذلك فى خلطة الجوار الآتية أظهر منه فى خلطة الشيوخ التى الكلام الآن فيها ولذا ذكر هذا الكلام فى شرح الروض فى سياق الكلام على خلطة الجوار قبل ان يتكلم على الرجوع فى خلطة الشيوخ فانه فيها مستبعد لانه إذا كان بينهما نصاب على السواء او التفاوت فاذا اخرج قدر الواجب فقد اخذ من كل قدر واجبه من ملكه لا من ملك صاحبه حتى يتصور الرجوع فيه نعم يتصور فيه بنحو ما إذا كان بينهما رابعون شاة لاحدهما فى عشرين منها نصفها وفى العشرين الاخرى ثلاثة ارباعها وقيمة الشاة اربعة دراهم فان أخذت من العشرين المربعة رجع صاحب الاكثر على الآخر بنصف درهم كافى شرح الروض عن ابن الرفعة سم (قوله انه لا فرق) اى فى الرجوع بغير إذن بين ان يخرج من المال المشترك وان يخرج من غيره كردى (قوله رجع ذلك) اى عدم الفرق (قوله ثم قد يفيدهما) الى قوله ونصوا فى النهاية والمغنى لا قوله وكان اشتركا الى ودلا يفيد (قوله الاشتراك) اى المشار اليه بقول المصنف ولو اشترك الخ وهو من نوعي الخلطة المسمى بخلطة شركة ويعبر عنها ايضا بخلطة الاعيان وخلطة الشيوخ نهاية ومغنى (قوله كثنانين) أى شاة (قوله لاحدهما لثان) أى والاخر ثلثها نهاية (قوله ويأتى ذلك) اى ما ذكر من الاقسام (فى خلطة الجوار) وهى الثانى من نوعي الخلطة الذى اشار اليه

(قوله أو اقل ولا أحدهما نصاب) أى وان لم يتم إلا بخصته من المشترك بدليل قوله الا فى لاحدهما ثلاثون انفرد بها (قوله ونقل الزركشى الخ) والظاهر ان كلامهم والخبر يحمول عليه اى على نقله الزركشى شرح م (قوله ان ادى من المشترك) اى بخلاف ما إذا اخذ الساعى من مال أحدهما فیرجع وان لم يأذن الآخر كما سأتى فى سياق (قوله ان ادى من المشترك) اى اشترك فى خلطة الجوار فلعن المراد بالمشترك فيها المتجاوز وهذا فى خلطة الجوار الآتية أظهر منه فى خلطة الشيوخ التى الكلام الآن فيها ولذا ذكر هذا الكلام فى شرح الروض فى سياق الكلام على خلطة الجوار قبل ان يتكلم على الرجوع فى خلطة الشيوخ فانه فيها مستبعد لانه إذا كان بينهما نصاب مثلا على السواء او التفاوت فاذا اخرج قدر الواجب فقد اخذ من كل قدر واجبه من ملكه لا من ملك صاحبه حتى يتصور الرجوع نعم يتصور فيه بنحو ما فى شرح الروض حيث قال او تفاوت قدر المملكين

تخفيفا كتمانين بينهما سواء أو تثقيلا كأربعين كذلك وتثقيلا على أحدهما وتخفيفا على الآخر كعشرين لأحدهما ثلثاها المصنف
وكان اشتركا في عشرين مناصفة وأحدهما ثلاثون أنفرد بها بلزمه أربعة أخماس شاة والآخر خمس شاة وقد لا تفيد شيئا كاثنتين سواء

و يأتي في ذلك خلطة الجوار
 أما إذا لم يكن لأحدهما
 نصاب فلا زكاة وإن بلغه
 مجموع المالكين كان انفرد
 منهما بتسعة عشر واشتركا
 في ثنتين أو خلطا ثمانية
 وثلاثين وميزاشاتين دائما
 (وكذا الخلط) أي أهلا
 الزكاة (مجاورة) بأن كان
 مال كل معيبا في نفسه فيزيان
 كرجل أجماعا ولخبر
 البخاري عن كتاب الصديق
 رضى الله عنه لا يجمع بين
 مفترق ولا يفرق بين مجتمع
 خشية الصدقة وخرج بأهل
 الزكاة ما لو كان أحدا المالكين
 موقفا ولذى أو مكاتب
 أوليت المال فيعتبر الآخر
 إن بلغ نصابا زكاه وإلا فلا
 (بشرط) دوام الخلطة سنة
 في الحول فلو ملك كل
 أربعين شاة أول المحرم
 وخلطاهما أول صفر لم تثبت
 في الحول الأول فإذا جاء
 المحرم أخرج كل شاة وثبتت
 في الحول الثاني وما بعده
 وبقائها في غير الحول وقت
 الوجوب كبذو صلاح الثمر
 واشتداد الحب ونصوا
 عليه مع اشتراطها قبله
 وبعده أيضا بدليل اتحاد
 نحو الملقح والجرين لأنه
 الأصل ولأنها غير مطردين
 إذ لو ورث جمع نخلا مشمرا

المصنف بقوله الآتي وكذا لو خلط الخ ويسمى أيضا خلطة أو صاف نهاية ومعنى (قوله) ويأتي ذلك في
 خلطة الجوار) كان الأول أن يذكره قبيل المتن الآتي (قوله) كان انفرد الخ) هذا من خلطة الشبوع
 الذي فيه الكلام (قوله) الآتي أو خلط الخ) من خلطة الجوار الآتي ولذا ذكره النهاية في الكلام
 عليه (قوله) أو خلط ثمانية الخ) أي أو كان ملك كل منهما عشرين من الغنم بخلطا تسعة عشر بمثلها
 وتركاشاتين منفردتين نهاية ومعنى (قوله) دائما) ليس بقيد قول المتن (وكذا لو خلط مجاورة الخ)
 وينبغي للولي أن يفعل في مال المولى عليه ما فيه من المصلحة له من الخلطة وعدمها قياسا على ماسيأتي
 في الاسامة وبقي ما لو اختلفت عقيدة الولي والمولى عليه فهل يراعى عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه
 فيه نظرا لأقرب الأول وكذا لو اختلفت عقيدته وعقيدة شريكه المولى عليه فكل منهما يعمل
 بعقيدته فلو خلط شافعي عشرين شاة بمثلها الصبي حنفى وجب على الشافعي نصف شاة عملا بعقيدته
 دون الحنفى عش (قوله) ولخبر البخاري الخ) ما المعطوف عليه عبارة النهاية لجواز ذلك بالاجماع
 ولخبر الخ وهي ظاهرة ثم رأيت في هامش نسخة قديمة ما نصه كان في أصل الشارح رحمه الله تعالى أجماعا
 ولخبر الخ ثم ضرب على أجماعه أي فسها القلم ولم يلحق الواو (قوله) لا يجمع بين مفترق ولا يفرق الخ)
 نهى المالك عن كل من التفريق والجمع خشية وجوبها أو كثرتها ونهى الساعى عنهما خشية سقوطها
 أو قلتهما والخبر ظاهر في الجوار ومثلها الشبوع وأولى نهاية (قوله) وخرج بأهل الزكاة الخ) عبارة المغنى
 والنهاية وقوله أهل الزكاة قيد في الخليطين فلو كان أحدا المالكين موقفا الخ اه (قوله) فيعتبر الآخر) أي
 نصيب من هو من أهل الزكاة (قوله) زكاه) أي زكاة المنفرد نهاية ومعنى (قوله) فلو ملك الخ) عبارة النهاية
 والمغنى وحل ما تقدم حيث لم يتقدم للخليطين حالة انفردا فان انفعدا الحول على الانفرد ثم طرات الخلطة فان
 اتفق حولاهما بان ملك كل الخ وإن اختلف حولاهما بان ملك هذا غرة محرم وهذا غرة صفر وخلطا غرة
 شهر ربيع فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة وإذا طر الانفرد على الخلطة فنبلغ ماله نصابا زكاه ومن
 لا فلا اه وقولها فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة قال السكردى على بافضل أي في الحول الأول وأما
 فيما بعده فشاة نصفها على الأول في المحرم والأخرى على الثاني في صفر ولو ملك واحد أربعين في المحرم ثم آخر
 عشرين بصفر وخلطاهما حينئذ في الحول الأول على الأول شاة في المحرم وعلى الثاني ثلث شاة في صفر وفي كل
 حول بعده عليهما شاة على ذى العشرين ثلثها الحول وعلى الآخر ثلثها الحول اه (قوله) لم تثبت الخ) أي
 الخلطة نهاية (قوله) المحرم) الأولى التنكير (قوله) وبقائها الخ) عطف على دوام الخلطة (قوله) عليه)
 أي على اشتراط بقاء الخلط وقت الوجوب (قوله) مع اشتراطها قبله الخ) أي قبل وقت الوجوب (وقوله)
 لأنه) متعلق بنص أو الضمير لوقت الوجوب كرى (قوله) ولأنهما) أي اشتراط الخلطة قبل وقت الوجوب
 واشترائطها بعده (قوله) إذ لو ورث الخ) علة للعلة الثانية (قوله) إذ لو ورث جمع نخلا الخ) عبارة العباب
 وما أي وينبنى على ثبوت الخلطة ما لو ورثا نخلا مشمرا واقتسما بعد الوجوب زكاة الخلطة المشتركة
 حينئذ اه قال الشارح في شرحه قوله زكاة الخلطة أي خلطة الشبوع وقوله حينئذ أي وقت الوجوب وقد
 صرح صاحب الحاوى الصغير فروعها بأن ما لا يعتد به حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كبذو صلاح
 في الثمر ومرادهم خلطة الشبوع أما خلطة المجاورة فلا بد منها في أول الزرع إلى وقت الإخراج بدليل اشتراطهم
 الاتحاد في الماء الذي تسقى منه الأرض والحراث وملقح النخل والجدادو الجرين ونحو ذلك اه وسياق

كان كان بينهما أربعين شاة لأحدهما في عشرين منها نصفها وفي العشرين الأخرى ثلاثة أرباعها وقيمة
 الشاة أربعة دراهم فان أخذت من العشرين المربعين جمع صاحب الأربعة عشر على الآخر بنصف درهم قاله
 ابن الرفعة اه (قوله) إذ لو ورث جمع نخلا مشمرا الخ) عبارة العباب وما أي وينبنى على ثبوت الخلطة ما لو ورثا
 نخلا مشمرا واقتسما بعد الوجوب زكاة الخلطة المشتركة حينئذ اه وقوله زكاة الخلطة قال الشارح في
 شرحه أي خلطة الشبوع وقوله حينئذ قال في شرحه أي وقت الوجوب ثم قال وقد صرح صاحب الحاوى

فأقسموا بعد الزوال منهم زكاة الخلطة لأشترأ لهم حالة الوجوب والحاصل أن مالا يعتبر له حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كالزهر في الثمر كذا في الحاروي وفروعه ومراهم خلطة الشيوع أما خلطة المجاورة فلا بد منها من أول الزرع إلى وقت الإخراج بدليل اشتراطهم الاتحاد في نحو الماء والجربين (أن لا تتميز) (٢٣٠) ماشية أحدهما عن ماشية الأخر (في المشرع) أي محل الشرب ولا في الدلو والانية التي

تشرب فيها ولا فيما تجتمع فيه قبل السقي وما تنحى إليه لا يشرب غيرها بان لا تنفرد أحدهما بمحل لا ترد فيه الأخرى لا بان يتحد في محل واحد بما ذكر دأما وكذا في جميع ما يأتي فعلم أن ما يعتبر الاتحاد فيه لا يشترط اتحاده بالذات بل أن لا يختص أحد المالكين به وأن تعدد إلا الفحل عند اختلاف النوع كما يأتي (والمشرع) الشامل للرعي وطريقه أي فيما تجتمع فيه لتساق للرعي وفيها رعي فيه والطريق إليه لأنها مسرحة في الكل (والمراح) بضم الميم أي ما واهل ليل (وموضع الحلب) بفتح اللام مصدر وحكي سكونها وقد يطلق على اللبن وهو أعنى محل الحلب المحلب بفتح الميم إما بكسرها فهو الأناء الذي يحلب فيه ولا يشترط اتحاده كالحالب) وكذا الراعي والفحل) لكن أن اتحاد النوع والام يضر اختلافه للضرورة حينئذ (في الأصح) وأن استعير أو ملكه أحدهما (لانية الخلطة في الأصح) لأن مقتضى تأثير الخلطة هو خفة المؤنة باتحاد ما ذكر وهو موجود وإن لم تنو ويشكل عليه السوم فإن

كلامه هنا يصرح بأن المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجوار إلا أن ذكر الاقتسام ينافي ذلك وفيه نظر لأن هذه الشروط إنما هي لخلطة الجوار رسم (قوله) فأقسموا الخ) هذا لا يناسب أن الشروط لخلطة الجوار سم أي التي فيها الكلام (قوله) وإن لا تتميز الخ) ويشترط في خلطة الجوار في التقدين أن لا يتميز أحدهما بصندوق يضع فيه كبسه ولا بحارس يحرسه له ونحوهما قال سم في شرح أبي شجاع لو كان عنده ودائع لا تبلغ كل واحد منها نصيبا فمهما في صندوق واحد جميع الحول الظاهر بثبوت حكم الخلطة لا تطابق ضابطها عليه ونية الخلطة لا تشترط وأما التجارة فيشترط في الجوار فيها أن لا يتميز في المكان والحارس والجمال ومكان الحفظ من خزائنه ونحوها وإن كان مال كل بز أو بة أي ركن كافى الأعباء والاسنى والميزان والوزان والكيل والمكيال والذراع والنقاد والمنادى والمطالب بالائتمان كزدي على بأفضل وما نقله عن سم فيه توقف إن أقره ع ش أيضا إلا أن يأذن أصحاب الودائع في الجمل المذكور فإنه وإن لم يذكر تشترط نية الخلطة لكن تشترط نفس الخلطة وظاهر أنه لا عبرة بها إلا إذا كان يفعل أو إذا كان المالك أو الولي فليراجع (قوله) ماشية أحدهما) إلى قول المتن والظاهر في النهاية إلا قوله ولا الدلو والى ولا فيما وقوله ويشكل إلى ويضروكذا في المغنى إلا قوله ومن ثم إلى ويصدق (قوله) أحدهما) أي إحدى الماشيتين (قوله) بأن يتحدا) أي المالكين (قوله) كآبائي) أي اتفاقا في الشرح (قوله) مصدر) أي وهو المراد هنا نهاية ومعنى (قوله) بطلق) أي بضبطه (قوله) فلا يشترط اتخاذه كالحالب) أي وكلا لا يشترط اتحاد الجز ولا خلط اللبن في الأصح نهاية ومعنى قال ع ش وكذا لا يشترط اتحاد الجز قياسا على الحالب ولا خلطة الصوف قياسا على خلطة اللبن وقياسا لاشتراط اتحاد موضع الحلب اشتراط اتحاد موضع الجز اه عبارة الكردى وكذا لا يشترط اتحاد الجواز وآلة الجز اه قول المتن (وكذا الراعي والفحل الخ) ويجوز تعدد الرعاة قطعا بشرط عدم انفرد كل براع المراد بالاتحاد أن يكون الفحل أو الفحول مرسله فيها تنزو على كل من الماشيتين بحيث لا يختص ماشية كل بفحل عن ماشية الأخرى وإن كانت ملكا لأحدهما أو معارة له أو لها إلا إذا اختلف النوع كضأن ومعز فلا يضر اختلافه جزما للضرورة ويشترط اتحاد مكان الانزاه كالحلب نهاية ومعنى واكثر ذلك موجود في الشرح (قوله) اختلافه) أي الفحل (قوله) وإن استعير الخ) أي الفحل (قوله) وهو موجود الخ) أي المقتضى (قوله) ويشكل عليه الخ) أي على عدم اشتراط نية الخلطة ويحتمل أن يرجع الضمير التاميل المذكور (قوله) بأن الخلطة ليست موجبة باطلاق الخ) أي ليست موجبة للزكاة في جميع صورها بل الموجب النصاب مع الحول وغيره من الشروط بخلاف السوم الخ قال الجبرمي وحاصله أن السوم له مدخل تام في الإيجاب ولذا يلزم من انتفائه عدم الوجوب بخلاف الخلطة فإنه لا يلزم من وجودها الجواب ولا يخفى ما فيه وبالجملة في هذا الفرق خفاء فليحذر اللهم إلا أن يكون باطلا فممتلعا بليست ويراد بالاطلاق موافقة الأصل بقربته ما بعده (قوله) مطلقا) أي ولو بلا بقصد معنى ونهاية (قوله) أو يسير) بفتح السين الخ) عبارة النهاية والمعنى فإن كان يسيرا ولم يعلم به لم يضر فإن علم به وأقره

الصغير وفروعه بأن مالا يعتبر له حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كبذو الصلاح في الثمر ومراهم خلطة الشيوع أما خلطة المجاورة فلا بد منها من أول الزرع إلى وقت الإخراج بدليل اشتراطهم الاتحاد في الماء الذي تسقى منه الأرض والحرث وملقح النخل والجداد والجربين ونحو ذلك اه وشيأ كلامه هنا يصرح بأن المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجوار إلا أن ذكر الاقتسام ينافي ذلك وفيه نظر لأن هذه الشروط إنما هي لخلطة الجوار (قوله) فأقسموا بعد الزهر) هذا لا يناسب أن الشروط لخلطة الجوار اه

هذا التعليل موجود فيه وإن لم ينو ومع ذلك قالوا لابد من قصده إلا أن يفرق بأن الخلطة ليست موجبة باطلا فممتلعا بليست ويراد بالاطلاق موافقة الأصل فوجب قصده ومن ثم لم يشترط قصد الاعتلاف لأنه لما يوجب كان موافقا للأصل ويخبر الإقرار في واحد بما ذكر أو باتى زمانا طويلا كئيلانه أيام مطلقا أو يسيرا بفتح السين اه أو بتقريره للتفريق

ويجزى أيضاً أخذ الساعى
 الواجب من مال أحدهما
 فيرجع على شريكه بحصته
 من القيمة لأن الخلطة صيرت
 المالين كالمال الواحد ومن
 ثم اجزأت نية أحدهما عن
 الآخر ويصدق فيها لأنه
 غارم (والأظهر تأثير خلطة
 الثمر والزرع والتقدو عرض
 التجارة) باشتراك أو مجاورة
 لعموم خبر ولا يفرق بين
 مجتمع خشية الصدقة ولو
 جود خفة المؤنة بالخطاة
 هنا أيضاً (بشرط أن
 لا يتميز في خلطة الجوار
 (الناطور) هو بالمهمة
 حافظ النخل والشجر وحكي
 أعماها وقيل الأول حافظ
 السكرم والثاني الحافظ
 مطلقاً (والجرين والدكان
 والحارس) ذكره بعده
 الناطور من ذكر الأعم
 بعد الإخص على غير الخبر
 (ومكان الحفظ ونحوها)
 كماء تشرب به وحرث
 ومتعهد وجداد نخل
 وميزان ومكيال ووزان
 ومكيال وحمال قاله في المجموع
 ولقاط وملقح ونقاد ومناد
 ومطالب بالآثمان لأن
 المالين إنما يصيران كالمال
 الواحد بذلك واستشكل
 البلقيني الجرين وهو بحجم
 مفتوحة موضع تجفيف
 الثمار وتخليص الحب وقيل
 محل تجفيف الزبيب

أو قصد ذلك أو علمه أحدهما فقط كما لو قاله الأذرعى وغيره ضراهما (قوله ويجزى مأخذ الساعى الخ) عبارة
 المغنى والنهابة والاسنى ويجوز للساعى الأخذ من مال أحد الخلدتين وإن لم يضطر اليه أى بان كان مال كل
 منهما كاملاً ووجد فيه الواجب كماله الأخذ من مالهما فإن أخذ شاة مثلاً من أحدهما رجع على صاحبه بما
 يخصه من قيمتها لا منها غير مثلية فلو خلط مائة بمائة وأخذ الساعى من أحدهما شاتين رجع على صاحبه
 بنصف قيمتهما لا بشاة ولا بنصف شاتين فإن أخذ من كل شاة فلا تراجع وإن اختلفت قيمتهما إذ لم يؤخذ من
 كل منهما إلا الواجب لو انفرد فلو كان يزيد مائة ولعمرو وخمسون وأخذ الساعى الشاتين من عمرو ورجع بثلاثي
 قيمتهما أو من زيد رجع بالثلث وإن أخذ من كل منهما شاة رجع زيد بثلث قيمة شاتيه وعمرو بثلث قيمة شاتيه
 وإذا تنازعا في قيمة الماخوذ فالقول قول المرجوع عليه لأنه غارم ولو كان لأحدهما ثلاثون من البقر وللآخر
 أربعون منها فواجبها تتبع ومستند على صاحب الثلاثين ثلاثة أسباعها وعلى صاحب الأربعين أربعة
 أسباعها فإن أخذها الساعى من صاحب الأربعين رجع على الآخر بثلاثة أسباع قيمتهما وإن أخذها
 من الآخر رجع بأربعة أسباع قيمتهما وإن أخذ التبع من صاحب الأربعين والمستند من الآخر رجع
 صاحب المستند بأربعة أسباعها وصاحب التبع بثلاثة أسباعه وإن أخذ المستند من صاحب الأربعين
 والتبع من الآخر فالمستند رجع لولا رجوع واحد منهما على الآخر لأن كلا منهما لم يؤخذ منه إلا ما عليه
 اه (قوله فيرجع على شريكه الخ) أى كما تقدم أى وإن لم ياذن كما هو ظاهر ضم ونهابة (قوله ويصدق
 فيها) أى الشريك في القيمة سم قول المتن (وعرض التجارة) يشمل الرقيق سم (قوله باشتراك) إلى قوله
 وقيل في المغنى والنهابة (قوله باشتراك الخ) متعلق بخلطة الخ (قوله أيضاً) أى كوجودها في الماشية (قوله
 في خلطه الجوار) أى في الزراعته ونهابة (قوله حافظ النخل والشجر) كذا في المحلى والذي في المغنى
 وشرح المنهج حافظ الزرع والشجر اه قول المتن (والدكان) أى وبشرط أن لا يتميز في خلطه الجوار في
 التجارة والدكان وهو بضم الدال المهمة الخانوت مغنى ونهابة (قوله على غير الآخر) والآخر هو قول
 القليل على احتمال الإعجام قول المتن (ومكان الحفظ) أى كخزانة ولو كان مال كل بناحية منه نهاية ومغنى
 (كماء) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله واستشكل إلى وصورة الخ) (تشرب) أى الأرض وكان الأولى
 التثنية عبارة النهاية والمغنى وما يسنق لها اه (قوله وحرث) أى وحصادنها ومغنى (قوله وميزان)
 أى وذراع وذراع كرى على بافضل (قوله ونقاد) أى صراف (ومناد) أى دلال (قوله لأن المالين إنما
 يصيران الخ) يؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه من أن جماعة ردوا عند شخص درهم ومضى على
 ذلك سنة هل يجب عليهم الزكاة أم لا وهو وجوب الزكاة سواء كان مال كل واحد منهم يبلغ نصاباً أم لا فيها
 يظهر فلا يرجع ثم رأيت في سم على الغاية مانصه (فرع) عنده ودائع لا تبلغ كل منها نصاباً فجعلها في
 صندوق واحد جميع الحول فهل ثبت حكم الخلطة فيه والظاهر الثبوت لأن تطابق ضابطها ونية الخلطة
 لا تشترط انتهى اه ع ش زاد البجيرمى فوجب عليهم زكاتها ووزعت على الدراهم اه وظهر ذلك وإن لم

(قوله فيرجع على شريكه) أى كما تقدم أى وإن لم ياذن كما هو ظاهر قال في الروض فرع قد ثبت التراجع في
 في خلطة الاشتراك مثل أن يكون بينهما خمس من الأبل فيعطى الشاة أحدهما أى فيرجع على الآخر بنصف
 قيمتها فإن كان بينهما عشر فأخذ من كل شاة تراجع أيضاً فاذنساوياً اتفاقاً اه قال في شرحه وما ذكر من
 التراجع المبني عليه التقاض إنما يأتى على ماسر عن الإمام وغيره ما على الأصح فلا تراجع كما صرح به في
 المجموع اه وقال في الروض قبل ذلك إن كان لزيد أربعون من البقر ولعمرو ثلاثون فأخذ التبع والمستند
 من عمرو ورجع بأربعة أسباع قيمتها أو من زيد رجع بثلاثة أسباع فإن أخذ من كل فرضه فلا تراجع قال
 في شرحه كما مر نظيره خلافاً لما رقى تبعاً للإمام وغيره في قوله يرجع زيد بثلاثة أسباع قيمة المستند وعمرو
 بأربعة أسباع قيمة التبع اه (قوله ويصدق فيها) أى القيمة (قوله في المتن وعرض التجارة) يشمل الرقيق
 (قوله وقيل الأول حافظ السكرم والثاني الخ) الأول هو الناطور بالمهمة والثاني هو بالمعجمة (قوله

فثله البيدر للحنطة والمريد للتمر بان الخلطة انما تكون قبل الوجوب والجرب بعده فلا معنى لاعتبار الاشتراك فيه ويجب بان الاخراج لما
توقف على التجفيف كان العرف بعد (٢٣٢) توقف الارتفاق بالخلطة عليه فان اوضح وجه عدمه على ان قوله انما الى آخره ذير صحيح كما

باذن اصحاب الودائع في ذلك الجمل ولم يعلموه وفيه توقف إذ الخلطة وان لم تشتط نيتها لکن الظاهر أنه لا بد
من فعلها وحصولها بفعل المالك والولى او باذنه فليراجع (قوله فثله) اى مثل الجرب في الاستشكل (قوله
البيدر) اى بفتح الموحدة والدال المهملة (للحنطة) اى موضع تصفية الحنطة (والمريد) اى بكسر الميم
ولساكن الراء (قوله بان الخلطة الخ) متعاق باستشكل (قوله بان الاخراج) اى لازكاة (قوله عليه) متعاق
بتوقف الخ والاول ان يقول بعد الارتفاق بالخلطة متوقفا عليه (قوله وجه عدمه) اى للجرب واتحاده
من شروط الخلطة (قوله علم بما راج) كانه في قوله اذ لو ورث جمع نخلًا مشمرا الخ وحينئذ ففيه بحث إذ
لللقيني ان يريد الخلطة المثبتة لحكم الاختلاط فلا يرده عليه ما مر لان حكم الاختلاط ثابت فيه حال الوجوب
قبل القسمة بمقتضى الشيوع والجوار انما ثبت بعد ما فليتامل سم و اشار السكردى الى الجواب عنه بما نصه
وهو اى ما رانفا قوله الى وقت الاخراج قبيل قول المصنف ان لا يتميز اه (قوله في ذلك) اى ما تقدم فى الماتن
(قوله ان يكون لكل الخ) اى من الخليطين خلطة جوار عبارة النهاية لكل منهم نخل او زرع مجاور لنخل
الآخر او لزعره او لكل واحد كيس فيه نقد فى صندوق الخ اه (قوله فى حائط) خرج ما اذا كان كل فى
حائط سم اى فى بستان فلا خلطة (قوله وكيس الخ) او او بمعنى او (قوله وكيس دراهم الخ) ظاهره وان
كان احد السكسين ودبعة عند الآخر سم وظاهر اطلاقه وجوب الزكاة فى الودبعة ايضا وان لم ياذن
صاحبه للاخر بوضعهما مع دراهمه فى صندوق واحد وفيه ما مر انفا (قوله و مر الخ) اى فى شرح ان لا يتميز
فى المشرع (قوله التى) الى قوله ضعيف فى النهاية الا قوله و مر الى فلا اعتراض (قوله مما قدمه) اى قدمه
المصنف فى اول الفصل (قوله و مر) اى فى اول الباب كرى (قوله انه الوضع الخ) فاعل مر والضمير
لمساواة الماشية للنعيم (قوله ويصح كونها الخ) اى والاضافة للبلابسة (قوله غير ما مر) الى قوله ضعيف
فى المغنى (قوله و ياتى) الاول وما ياتى و (قوله من النصاب) بيان لما مر و (قوله وكال النصاب الخ) بيان لما
ياتى (قوله احدهما) اى المشرطين (قوله سعى) الى قوله ورد فى النهاية و المغنى (قوله لما مر الخ) عبارة النهاية
و المغنى لقول امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اساعيه اعتد عليهم بالسخلة اه (قوله لما مر
عن ابى بكر) اى فى شرح وفى الصغار صغيرة فى الجديد (قوله وان مات) اى الاصل سم (قوله فاذا كان
الخ) عبارة النهاية و المغنى فلو كان عنده مائة وعشرون من النعم فولدت واحدة منها سخلة قبل الحول ولو
بلحظة والامهات باقية لزمه شاتان و او مانت الامهات وبقى منها دون النصاب و امات كلها وبقى النتاج
نصابا فى الصورة الثانية او ما يكمل به النصاب فى الاولى زكى بحول الاصل اه (قوله وجب شاتان) اى
كبيرتان ع ش اى بالقسط فان لم توجد اياه فالقيمة كما مر (قوله او عشرين لم يقد كفى الروضة الخ) عبارة النهاية
و ذكر فى الروضة والمجموع أن فائدة الضم انما تظهر اذا بلغت بالناتج نصابا اخر بان ملك مائة شاة فتنتج
احدى وعشرين فيجب شاتان فلو نتجت عشرة فقط لم يقد انتهى قال بعضهم وهو ممنوع بل قد تظهر له فائدة
وان لم تبلغ به نصابا آخر وذلك عند التلف بان ملك اربعين سنة اشهر فولدت عشرين ثم ماتت من الامهات
عشرون قبل انقضاء الحول وكذا لو مات فى الصورة التى مثلها ثمانون قبل انقضاء الحول فانما وجب شاة
لحول الامهات بسبب ضم السخال فظهرت فائدة اطلاق الضم وان لم تبلغ به النصاب اه وكذا فى المغنى الا قوله

علم بما رانفا وصورة خلطة
المجاورة فى ذلك ان يكون
لكل صف نخل او زرع
فى حائط واحد وكيس دراهم
فى صندوق واحد و امته
تجارة فى دكان واحد و مر
ما يعلم منه انه ليس المراد بما
يجب اتحاده كونه واحدا
بالذات بل ان لا يظهر تميز
أحد المالىين به وإن تعدد
(لوجوب زكاة الماشية)
التى هى النعم كما عرف مما
قدمه و مر على ما نيه انه
الوضع اللغوى ايضا فلا
اعتراض عليه والاضافة هنا
بمعنى فى نحو بل مكر الليل
اى الزكاة فيها كما باصه
ويصح كونها بمعنى الالم
(شرطان) غير ما مروياتى
من النصاب وكال الملك
وإسلام المالك وحرية
احدهما (مضى الحول)
كله وهى (فى ملكه) لخير
لا زكاة فى مال حتى يحول
عليه الحول وهو ضعيف بل
صحيح عند أبى داود على انه
اعتضد بانثار صحيحة عن
كثيرين من الصحابة بل
اجمع التابعون والفقهاء
عليه وان خاف فيه بعض
الصحابة رضى الله عنهم سعى
حو لا لانه حال اى ذهب
واتى غيره (لسكن ماتج)
بالبناء للمفعول لا غير (من
نصاب) قبل تمام حوله ولو
بلحظة (زكى بجواه) اى
النصاب لما مر عن ابى بكر

ووافقه عمر و على رضى الله عنهم ولم يعرف لهم مخالف لان المدعى فى اشتراط الحول حصول النماء والنتاج نساء عظيم فتبع وكذا
الاصل فى جواره وان مات فاذا كان عنده مائة فولدت إحدى وعشرين قبل الحول وجب شاتان او عشرين لم يقد كفى الروضة والمجموع

لأنها لم تبلغ بالتاج ما يجب فيه شيء زائد على ما قبله واعترض بأنه قد يفيد فيما إذا ملك أربعين فولدت عشرين ثم مات من الأمهات عشرون ويرد بان كلامها في خصوص ذلك المثال فلا يرد عليهم ما هذا قبل رد الاول على المتن لأن العشرين يصدق عليها أنها نتجت من نصاب ومع ذلك لا تزكي بحوله ويرد بأنه علم من كلامه أن الأمهات لو لم تبلغ النصاب الثاني لا يجب فيها شيء (٢٣٣) زائد على الأربعين فالنتاج أولى فايزاد

مثل ذلك عليه تساهل أو أربعون شاة فولدت أربعين وماتت قبل الحول فتجب شاة واستشكل الاسنوى هذا بأنه يقتضي ان السوم لا يجب في جميع النصاب واجيب بفرض ذلك فيما إذا كان النتاج قبل آخر الحول بنحو يومين مالا يؤثر العلف فيها وفيه نظر لمناقته لكلامهم وبان السخلة المغذاة باللبن لا تعد معلوفة عرفا ولا شرعا لأن اللبن كاللؤلؤ لأنه ناشئ عنه وبان اللبن الذي تشربه السخلة لا يعد مؤنة عرفا لأنه يستخلف إذا حلب كالماء واجيب بغير ذلك ايضا بما فيه نظر وأحسن من ذلك كله أن يجاب بان النتاج لما اعطى حكم امهاته في الحول فارى في السوم فحل اشتراطها في غير هذا التابع الذي لا تتصور اسامته ثم رأيت شيخنا اشار لذلك وبأن عن المتولى ما يخالف ذلك مع رده وخرج بنتج ما ملك بنحو شراء كما يأتي وبقوله من نصاب ماتت من دونه كعشرين نتجت عشرين فولها من حين تمام النصاب وبقوله بحوله ما حدث بعد الحول او مع اخره فلا يضم للحول الاول بل

وكذا لومات الخ قال ع ش قوله عشرة صوابه عشرون كما عبر به حج اه (قوله واعترض) أقره النهاية والمغنى كما مر انفا (قوله ورد) تقدم عن النهاية انفا ما يرد هذا الرد (قوله في خصوص ذلك المثال) اى ولادة المائة عشرين فقط وقوله هذا اى ولادة أربعين عشرين و (قوله يرد الاول) اى ولادة المائة عشرين فقط (على المتن) اى على طرده (قوله بانه) اى الشان و (قوله من كلامه) اى المفيدان ما بين النصابين وقص (قوله او أربعون) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله يفرض الى بان السخلة وقوله بما فيه نظر وقوله ثم رأيت الى وخرج وقوله وبقوله الى ويشترط (قوله أو أربعون الخ) معطوف على قوله مائة الخ (قوله وماتت) اى الاربعون الأمهات كلها (قوله فيجب شاة) اى صغيرة ع ش (قوله واستشكل الاسنوى هذا) اى قولهم لكن ماتت من نصاب الخ وكذا الاشارة في قوله بفرض ذلك (قوله لمناقته لكلامهم) اى الشامل لما إذا كان النتاج في نصف الحول (قوله اى لأن اللبن كالسكلا الخ) على انه لا يشترط في الكلال ان يكون مباحا على ما يأتي بانه نهاية ومغنى (قوله لانه يستخلف) اى يأتي من عند الله تعالى ويستخلف إذا حلب فهو شبه بالماء فلم يسقط الزكاة نهاية (قوله بغير ذلك) راجع النهاية والمغنى ان رتمته (قوله فحل اشتراطها) اى الحول والسوم (قوله ويأتى) اى قبيل المصنف فان علفت الخ (قوله كما يأتي) اى في المتن انفا (قوله وبقوله بحوله ما حدث الخ) لا يخفى ما فيه ولذا جعله النهاية والمغنى محترزا ما قدره كالشارح من قيد قبل تمام حوله ولو لم يلاحظ فقال لان انفصال النتاج بعد الحول او قبله ولم يتم انفصاله الابعده كجذنين خرج بعضه في الحول ولم يتم انفصاله الا بعد تمام الحول لم يكن حصول النصاب حوله لا تقضاء حوله اصله اه قال ع ش أفهم كلامه مر أنه لو تم انفصاله مع تمام الحول كان حوله اصله حوله لكن كلام ابن حج يفيد خلافه اه (قوله او مع اخره) قال في شرح الروض ان ذلك قضية كلامه كاصله وانه ظاهر سم ومرانفا عن النهاية والمغنى ما يفهم خلاف تلك القضية (قوله ويشترط اتحاد سبب الملك الخ) قال النهاية والمغنى عقب المتن بشرط كونه مملوكا للمالك النصاب بالسبب الذى ملك به النصاب ثم قالوا وخرج بقولنا ان يكون مملوكا او اوصى الموصى له بالحل به قبل انفصاله للمالك الأمهات ثم مات ثم حصل النتاج لم يترك بحول الاصل كما نقل في الكفاية عن المتولى وأقره اه قال الرشيدى قوله بالسبب الذى ملك به النصاب يعنى أنه انجر اليه ملكه من ملك الاصل لانه ملكه بسبب مستقل كالسبب الذى ملك به النصاب اه (قوله فلو اوصى به) اى بالنتاج (لشخص لم يضم لحول الوارث) يؤخذ من هذا التفرع اعتبار شرط اخر لم يصرح به الشارح رحمه الله تعالى وهو اتحاد المالك وكان وجه تعرضه له توهم ان ما ذكره مغنى عنه وليس كذلك فقد يتحد السبب ويختلف المالك كما إذا اوصى بها لشخص وبنجاحها لاخر ثم رأيت عبارة المغنى والنهاية بشرط أن يكون مملوكا للمالك النصاب بالسبب الذى ملك به النصاب اه بصرى (قوله وكذا لو اوصى الموصى له بالحل به الخ) كان اوصى زيدا للمالك لأربعين من الغنم بحماها لعمره وثمان مائة زيدا وقبل عمرو الوصية بالحل ثم اوصى به قبل انفصاله لوارث زيد المالك للأمهات بالارث ثم مات عمرو وقبل وارث زيد الوصية فلا يزى النتاج بحول الاصل لانه ملك النتاج بسبب غير الذى ملك به الأمهات ع ش (قوله وانفصال كل النتاج الخ) مكرر مع ما قدره عقب من نصاب قول المتن (ولا يضم الماوك الخ) اى إلى ما عنده (قوله او غيره) اى كارت ووصية وهبة نهاية ومغنى (قوله لانه) الى قوله نعم في النهاية (قوله فتجب شاة) هل المراد شاة كبيرة (قوله او مع اخره) قال في شرح الروض ان ذلك قضية كلامه كاصله وانه ظاهر (قوله في الحول الخ) وظاهر انه ان وقع الموت قبل اخر الحول او مع اخره فلا زكاة

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - ثالث) الثاني ويشترط اتحاد سبب ملك الأمهات والنتاج فلو اوصى به لشخص لم

يضم لحول الوارث وكذا لو اوصى الموصى له بالحل به قبل انفصاله للمالك الأمهات ثم مات ثم نتجت له يترك بحول الاصل وانفصال كل النتاج قبل تمام الحول ولا فلا زكاة واتحاد الجنس فلو مات البقر بابل ان تصوره فلا يضم (ولا يضم المملوك بشراء او غيره في الحول)

لأنهم لم يتم له حول والتنازع (إما خرج (٢٣٤) عنه للنص عليه وخرج بنى الحول النصاب فيضم فيه لبلوغه به احتمال المواساة فإذا اشترى غرة

الحرم ثلاثين بقرعة وعشرة أخرى أول رجب فعليه في الثلاثين تباع عند محرم وللعشرة ربع مسنة عند رجب ثم عليه بعد ذلك في باقي الأحوال ثلاثة أرباع مسنة عند محرم وربعها عند رجب وهكذا ومن ثم لو طرات الخلطة على الانفرد لم للسنة الأولى زكاة الانفرد ولما بعدها زكاة الخلطة (فلو أعي) المالك (الناجح بعد الحول) أو نحو البيع أثناءه أو غير ذلك من مشقطات الزكاة وخالفه الساعى واحتمل قول كل (صدق) المالك لأن الأصل عدم الوجوب مع أن الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن (فإن اتهم) من الساعى مثلاً (حالف) ندباً فإن أتى ترك ولا يخالف ساع ولا مستحق (ولو مات) المالك في الحول انقطع فيستأنفه الوارث من وقت الموت نعم السائمة لا يستأنف حولها منه بل بعد عليه بالموت ومثل ذلك مالو كان مال مورثه غرض تجارة فلا ينقطع حوله حتى يتصرف فيه بنية التجارة وأما اقتناء البقيسنى بالاكْتفاء هنا وفي السائمة بقصد المورث فهو بخلاف لكلام الأصحاب فأحذره وإن وافقه الأذرعى في

والمغنى لإقوله ومن ثم إلى المتن وقوله مع أن الأصل إلى المتن وما أنبه عليه (قوله) لأنه لم يتم له حول (الخ) أى وقد دل الدليل على اشتراط الحول نهاية ومغنى (قوله) والتنازع (إما خرج عنه) أى من اشتراط الحول (لنص عليه) أى فبقى ما عداه على الأصل نهاية ومغنى (قوله) فإذا اشترى غرة محرم ثلاثين (الخ) أى أو ورثها أو نحو ذلك نهاية ومغنى (قوله) ومن ثم لو طرات (الخ) لا يظهر وجه تفريعه على ما قبله فكان الأولى أن يقول كما لو طرات (الخ) قول المتن (بعد الحول) أى أو مع آخره كما قدمه أنفاً خلافاً للنهاية والمغنى (قوله) أو نحو البيع (الخ) عبارة المغنى والنهاية وأنه استفادته بنحو شراء وأدعى الساعى خلافه اهـ (قوله) أو نحو البيع أثناءه (الخ) أى ثم الرد عليه بنحو عيب عبارة النهاية والمغنى ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه بعيب أو أقاله استأنفه من حين الرد فإن حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع الرد في الحال لتعلق الزكاة بالمال فور عيب حادث عند المشتري وتأخير الرد لا إخراجها لا يبطل به الرد قبل التمكن من أدائها فإن سارع لإخراجها ولم يعلم بالعيب إلا بعد إخراجها نظر فإن أخرجهما من المال أو غيره بان باع منه بقدرها واشترى بثمانه واجبه لم يرد لتفريق الصفقة قوله الأرش ولمن أخرجهما من غير رد إذ لا رد حقيقة بدليل جواز الاداء من مال آخر ولو باع النصاب بشرط الخيار فإن كان المالك للبائع بأن كان الخيار له أو موقوفاً بالخيار لها ثم فسخ العقد لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك وإن كان الخيار للمشتري فإن فسخ استأنف البائع الحول وإن أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد اهـ (قوله) واحتمل قوله لكل (الخ) أى بخلاف ما لو قطعت قرائن الأحوال بالكذب أحدهما كان ثم الحول في رمضان والتنازع بنو أربعة أشهر وأدعى المالك حين طلب الساعى في نصف شوال الزكاة أنها بعد الحول فلا يبالى بكلامه كما يأتي عن البصرى (قوله) مع أن الأصل في كل حادث (الخ) هذا لا يلائم دعواه البيع أثناء الحول بل يقتضى خلافه بصرى وقد يجاب بان هذا راجع للمافى المتن فقط (قوله ندباً) أى احتياطاً لحق المستحقين (فإن أتى) أى نكل (ترك ولا يخلف ساع) أى لا يموكيل (ولا مستحق) أى لعدم تعيينهم نهاية ومغنى قال شيخنا وكذا إيمان الزكاة كلها مسنونة اهـ ويأتى عن عرش ما يوافقه (قوله) ولو مات المالك أى للنصاب نهاية (انقطع الخ) وملك المرتد وزكاته وحوله موقوفات فإن عاد إلى الإسلام تبين بقاء ملكه وحوله وجوب زكاته عليه عند تمام حوله والافلا نهاية ومغنى (في الحول) وظاهره أنه إن وقع الموت قبل آخر الحول أو مع آخره فلا زكاة لذلك الحول أو عقبه وجب إخراجها من التركة سم (قوله منه) أى من وقت الموت (بل من وقت قصده هو لا سامتها بعد عليه بالموت) هذا صريح في أنه لو كان الراعى هو الوارث وقد أسامها غير عالم بموت مورثه فلا تعتبر هذه الإسامة كما اعتمده عرش (ومثل ذلك) في الروض مثله (قوله حتى يتصرف) أى الوارث بعد غلبه بموت مورثه كما يفيد التشبيه (قوله هنا) أى في عرض التجارة (قوله في بعضه) أى في السائمة كما يأتي (قوله) أو زال ملكه (الخ) أى عن النصاب أو بعضه ببيع أو غير نهاية ومغنى أى كفية شرح بأفضل قول المتن (فعاد) أى بشراء أو غيره نهاية ومغنى أى كرد بعيب أو أقاله وهبة كردى على بأفضل قول المتن (أو بادل بمثله) أى كابل بابل مغنى (مبادلة) إلى قوله وكذا في المغنى وكذا في النهاية الإقوله وفي الوجيز لم يشر (قوله) مبادلة صحيحة) أى أما المبادلة الفاسدة أى كالمعاطاة فلا تنقطع الحول وإن اتصلت بالقبض لأنها لا تنزل الملك فلو عارض غيره بأن أخذ منه مئة عشر ديناراً بمثلها من عشرين ديناراً زكى الدينار لحلوله والتسعة لحلولها نهاية ومغنى قال عرش قوله فلو عارض صريح ما ذكر أن الحول إنما ينقطع فيما خرج عن ملكه دون ما بقي وظاهر قوله السابق عن النصاب أو بعضه الخ استئناف الحول بالنسبة للكل وإن كان الاستبدال في بعضه وأنه لا فرق بين الماشية وغيره إلا أن يقال المراد استأنف فيما بادل فيه وأجاب عنه سم على حج ناقلاً عن بعضهم بأن محل انقطاعه بها أى بالمعاوضة إذا لم يقارنها ما يحصل به تمام للنصاب من نوع

لذلك الحول أو عقبه وجب إخراجها من التركة

المتهم له عش (قوله في غير نحو قرض الخ) عبارة النهاية في غير التجارة اه زاد المغني بغير الصرف قال الرشدي قوله في غير التجارة اي بالنسبة لغير الصرف كما ياتي ولا يعترض به لان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به ه قال عش اي اما هي فلا يضر المبادلة فيها اثناء الحول علي ما ياتي اه ففعل الشارح ادخل بالنحو عرض التجارة (قوله ويكره) اي كراهة تنزيها بمغني وشيخ الاسلام عبارة السكردى علي بافضل وهو المعتمد في المذهب اي الكراهة اه (قوله ذلك) اي ازالة ملك النصاب او بعضه اثناء الحول بمعاوضة او غيرها (قوله ان قصده الفرار) اي فقط بخلاف ما اذا اطلق او كان الحاجة فقط او لها وللفرار فلا يكره نهاية ومغني وشيخنا (قوله وفي الوجز يحرم الخ) اي اذا قصد بذلك الفرار من الزكاة مغني (قوله وان هذان الفقه الخ) عبارة المغني وان ابا يوسف كان بفعله والعلم علان صاروا نافع وهذا من العلم الضار اه (قوله وهو كذلك) اي فانهم يستأنفون الحول كلها بدلوا لذلك قال ابن سريج بشر والاصارفة بانه لا زكاة عليهم نهاية ومغني وشيخنا قال عش قوله مر فانهم يستأنفون الخ اي بشرط صحة المبادلة من الحول والتناقبض المماثلة عند اتحاد الجنس والحول والتناقبض فقط عند اختلافه والايجاب القبول مطلقا عش (قوله فينقطع الحول ايضا) هل محله حيث كان الواجب زكاة العين اما حيث كان الواجب زكاة التجارة فلا كما اذا سبق حول التجارة سم وحزم بذلك الشيخ باعشن في شرح بافضل وبفهمه ايضا ما مر عن النهاية والمغني بتقييد المبادلة بغير التجارة (قوله والشرط الثاني) الى قوله اي مالم يكن في المغني الا قوله واعتدلى والاسنوي والى قوله وفيه ما فيه في النهاية الا ما ذكر (قوله بفعل المالك الخ) اي مع علمه بملكها عش وشيخنا وتقدم في الشرح انفا ما يفيد وعبارة شرح بافضل لباعشن ولا بد ان يكون السوم من المالك المملك العالم بملكها او من نائبه ولو حاكما (قوله او ليه) قال الاذرعى والظاهر ان اسامة مولى المحجور كاسامة الرشدي لكن لو كان الحظ للمحجور في تركها فهذا موضع تأمل انتهى ولا يحتاج الى تأمل بل ينبغي القطع بعدم صحة الاسامة في هذه الحالة مغني زاد النهاية وهل تعتبر اسامة الصبي والمجنون ما شئتهما والاثرا لذلك فيه نظرو ويعد تخريجا على ان عدهما عدم لا هذا اذا كان لها تمييز ويحتمل ان يقال ان اعتلفت من مال حر لا يضمن ان السوم لا ينقطع كالجوعت بل ارغى ولا علف والمتولد بين سائمة ومعلوقه حكم الام فان كانت سائمة ضم اليها في الحول والا فلا اه قال عش قوله مر ويعد تخريجا على اي فيكون الراجح انه لا اعتبار باسامتها و (قوله لا يضمن) اي بان لم يكن له امان و (قوله ان السوم لا ينقطع) معتمد اه عبارة سم بعد ذكر مقالة الاذرعى المارة قوله فهذا موضع تأمل لا يبعد بناء على انه يجب على الولي مراعاة المصلحة انه لا يعتد باسامته اذا اقتضت المصلحة خلافها كان كان العلف يسير اجدا بالنسبة لما يجب اخر اجه في الزكاة وما تصرفه على الاسامة من نحو اجرة راعيها بخلاف ما لو اقتضت المصلحة الاسامة كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة حقيرة بالنسبة الى مؤنة العلف فيعتد بها وكذلك الاستوى الاسمان فيما يظهر فليتاامل وينبغي ان يجري جميع ذلك في الحاكم لغيبة المالك مثلا اه قال السكردى علي بافضل واقول ينبغي ان يكون الوكيل كذلك اه يعني الوكيل المطلق للمالك فيما يتعلق بماشيته واما وكيله في خصوص اسامة ماشيته بان امره بما فيعتد بها مطلقا كما هو ظاهر (قوله لما ياتي الخ)

(قوله فينقطع الحول ايضا) هل محله حيث كان الواجب زكاة العين اما حيث كان الواجب زكاة التجارة فلا كما اذا سبق حول التجارة (فرع) قال في الروض فلو عارض اي بان اخذ من غيره تسعة عشر دينارا بتسعة عشر من عشرين زكي الدينار لحوله اه اقول لا يخفى اشكاله اذ بالمعاوضة ينقطع الحول ثم رايت جمدا استشكل ذلك ورضيهم اجاب ان محل انقطاعها اذا لم يقارنها ما يحصل به تمام النصاب من نوع المتهم له (قوله لثبوت بدله) ان كان ثبوت البدل يقارن ملك المقرض والا فهو مشكل (قوله او ليه) قال الناشرى ما نصه تنبيهه قال الاذرعى والظاهر ان اسامة مولى المحجور كاسامة الرشيد ماشيته ولو كان الحظ للمحجور في تركها فهذا موضع تأمل وهل يعتبر اسامة الصبي والمجنون ما شئتهما والاثرا لهما فيه نظرو ويعد تخريجا

في غير نحو قرض النقد (استأنف) لانه ملك جديد فاحتاج لحول ثان وأنى بالقاء ومثل ليفهم الاستئناف عند طول الزمن واختلاف النوع بالاولى ويكره لذلك ان قصده الفرار من الزكاة وفي الوجيز يحرم زاد في الاحياء ولا تبرأ به الذمة باطنا وان هذان الفقه الضار وقال ابن الصلاح بآثم بقصده لا بفعله وشمل الماتن بيع بعض النقد الذي للتجارة ببعض كما يفعله الصيارفة وهو كذلك وكذا لو كان عنده نصاب سائمة للتجارة فبادلها بمثلها فينقطع الحول أيضا ولو أقرض نصاب نقد في الحول لم ينقطع عنه لان المالك لم يزل بالكلية لثبوت بدله في ذمة المقرض والدين فيه الزكاة كما ياتي (و) الشرط الثاني (كونها سائمة) بفعل المالك أو وكيله أو وليه أو الحاكم لغيبته مثلا لما ياتي أنه لا زكاة في سائمة بنفسها

علة للتقييد بقوله بفعل المالك الخ (قوله والسائمة الراعية في كلامه) كان الاولى ان يؤخره ويذكره قبيل قوله اما المملوك الخ (قوله في كلامه) والسكلا بالهمز الحشيش مطلقا رطبيا او يابسوا والهشم هو اليا بس والعشب والخلل بالقصر هو الرطب وظاهر سكوتهم عن الشرب كما قاله ابن قاسم ان استقام الماء وسقيها اياه لا يضرب وجوب الزكاة ويوجه بان الغالب انه لا كلفة في الما ولو فرض فيه كلفة فهي يسيرة بخلاف العلف فلو كان فيه كلفة شديدة منع وجوب الزكاة كالعلف المملوك الذي قيمته غير يسيرة شيخنا (قوله وذلك) اي اشترط كونها سائمة (قوله اما المملوك) شامل لما لا يستنبته الا دميون وما استنبته وبعضهم نقل عن شيخنا الرمي تصويره بغير ما يستنبته وورده مرر بانه بتسليم حخته ليس للتقييد الا بنقل سم على حج اه عش عبارة النهاية ولو اسيحت في كلامه كان نبت في ارض مملوكه لشخص او موقوفة عليه فهل هي سائمة او معلوفة وجهان اصحهما كما افق به القفال وجزم به ابن المقرئ اولها لان قيمة السكلا نافية غالبا ولا كلفة فيها ورجح السبكي انها سائمة ان لم يكن للسكلا قيمة او كانت يسيرة لا يعد مثلها كلفة في مقابلة نماها والافعلوفة ولو جزه واطمها اياه في المرعى او البلد فعلوفة اه زاد المغني والكل المعصوب كالمملوك فيما ذكر فيه اه قال عث قوله مرر كان نبت في ارض مملوكه اي او اشتراه ولو بقيت كثيرة ومثل ذلك ما يستنبته الناس كان استاجرا راضا للزراعة وبذرهما حبا فثبت فهو من السكلا المملوك في الراعية له الخلاف المذكور وقوله اصحهما كما افق به القفال الخ اي انها سائمة فتجب فيها الزكاة وقوله فعلوفة اي ان كان ما كنه من الحجز وزقدرا لا تعيش بدونه بلا ضررين اه عث (قوله على مارجحه السبكي) اعتمدهم راهم اي في غير النهاية وكذا اعتمده شرح المنهج وشيخنا وكذا الشارح في الحاصل الاتي وان تبرأنا عنه (قوله انه يؤثره مطلقا) اي وان قلت اعتمده في شرعي بالفضل وفي السكردي عليه وكذلك في الاسنى وشروح الارشاد والعباب للشارح وظاهر المغني والنهاية اعتدادها ولو رعت ما اشتراه او المباح في محله فسامية وان جزه فعلوفة اه (قوله والاسنوي وغيره اثناء القفال الخ) وكذا اعتمده النهاية والمغني بشرط عدم الجز كمر وظاهر هذا الافتاء ولو كانت قيمته كثيرة كما تقدم عن عث وضعفه الحنفى فقال لانه اذا كانت قيمته كثيرة لا يقال لها سائمة حج اه (قوله قال القفال الخ) اعتمده النهاية (قوله وان قدمه الخ) اي ان جمع الورق المتناثر وقدمه للماشية (قوله اي ما لم يكن الخ) اي ما قدمه لها (قوله لانه لا يملك) اي ولهذا لا يصح اخذه للبيع نهاية (قوله قاله ابن العباد) اقره نهاية والضمير راجع لقوله اي

على ان عمد هما عمدا ولا اذا كان لها تميز ويحتمل ان يقال لو اعتلفت من مال حررني لا يضمن ان السوم لا ينقطع كالوجاءت بلا علف ولا رعى لان ذلك لا يؤثر والمتولد بين سائمة ومعلوفة له حكم الام فان كانت هي السائمة ضم اليها في الحول والافلاو تقدم اول الباب في المتولد بين زكويين وجوب الزكاة فيه لكن يشكل باي اصله يلحق وينبغي على قياس هذه المسئلة ان يلحق بالام اه مافي الناشري وقوله فهذا موضع تامل لا يبعد بناء على انه يجب على الولي مراعاة المصلحة انه لا يعتد باسامته اذا اقتضت المصلحة خلاها كان كان العلف يسيرا جدا بالنسبة لما يجب اخر اوجه في الزكاة وما يصره على الاسامة من نحو اجرة راعيها كان كان الواجب بنت مخاض تساوى عشرين دينار او اجرة راعيها في العام خمس دنانير وكان العلف بنحو دينارين بخلاف ما لو اقتضت المصلحة الاسامة كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة حقيرة بالنسبة الى مؤنة العلف فيعتد بها وكذا الاستوى الامر ان فيما يظهر فليتامل وينبغي ان يجري جميع ذلك في الحالك لغية المالك مثلا (قوله والسائمة الراعية في كلامه) لم يتغرض لا اعتبار سقيها من ماء مباح او عدم اعتبارها (قوله فافهم انه لا زكاة الخ) قد يقال التقيد بالسوم في الاحاديث خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له كما تقرر في الاصول الا ان يمنع ان السوم بما لا ينبغي التوقف فيه فليتامل (قوله اما المملوك) اي كان نبت في ارض مملوكه له او موقوفة عليه شرح مرر (قوله اما المملوك) شامل لما لا يستنبته الا دميون وما استنبته وبعضهم نقل عن شيخنا الرمي تصويره بغير ما يستنبته وورده مرر بانه بتسليم حخته ليس للتقييد الا بنقل (قوله على مارجحه السبكي)

والسائمة الراعية في كلامه مباح وذلك للتقييد بالسوم في الاحاديث في الابل والغنم والحق بهما البقر فافهم انه زكاة في معلوفة لان مؤنتها المالم تتوفر لم تحتمل المواساة اما المملوك فان قلت قيمته بحيث لم يعد مثله كلفة في مقابلة نماها فهي سائمة ولا فهي معلوفة على مارجحه السبكي واعتمد الجلال البلقيني انه يؤثر مطلقا والاسنوي وغيره افتاء القفال بانها لو رعت ما اشتراه في محله فسامية والافعلوفة قال القفال ولو رعاها ورقاتناثر فسامية وان قدمه لها فعلوفة اي مالم يكن من حشيش الحرم فلا ينقطع به السوم لانه لا يملك وانما يثبت لاخذ نوع اختصاص فاذا علفها به فقد علفها بغير مملوك فلم ينقطع السوم قاله ابن العباد وفيه ما فيه لان المصدار على السكفة وعدمها الا على ملك المملوف

والحاصل ان الذي يتجه من ذلك ان ملك العلف او مؤنة تقديم المباح لها ان عداهل العرف تافها في مقابلة بقائها او نائها فهي باقية على سواها
والا فلا فان قلت يشكل على هذا ما ياتي في العلف من النظر الى الضرر البين وفي الشرب بالماء المشتري من منعه وجوب كمال العشرة طاعة اقلت
يفرق بان ما هنا فيه النظر للعلوف وذلك فيه النظر لمنه فليط كل بما يناسبه على ان المدرك (٢٣٧) فيهما واحد في الحقيقة كما يعلم بما ياتي فان

شراء الماء لا يسقط الوجوب
من اصله فلم ينظر فيه لتافه
وغيره بخلاف العلف هنا
ويظهر لتيان ذلك ايضا
فما لو استاجر من رعاها
بأجرة فيفرق بين كثرة
الاجرة وقتها ولا اثر
اشرب النتائج لبن امه لانه
ناشئ عن الكلا المباح مع
كونه تابعا ولذا لم يفرده
بحول وقول الاسنوي
عن المتولي لا يضم لاه
حق يسام بقية حوله اعترض
بأنه يازم منه أنه من كمي ما
دام صغيرا لانه لا يتجزى
بالسوم عن لبن امه وهو
باطل وخرج باسمه من
ذكر سائمة ورثها وتم
حولها لم يعلم فلا زكاة فيها
خلافا لما بحثه الاذعي وما
لو اسامها غاصب أو مشتر
شراء فاسدا (فان علفت
معظم الحول ليلا ونهارا
(فلا زكاة) فيها لكثرة
مؤنتها حينئذ (والا) تاف
معظمه كان كانت نسام
نهارا وعلف ليلا (فالاصح)
انها (إن علفت قدر تعيش
بدونه بلا ضرر بين) اما لقلة
الزمن كيوم او يومين فقد
قالوا انها تصبر عن العلف
اليومين لا الثلاثة واما
لاستغنائها بالرعي فلا

لم يكن الخ (قوله) والحاصل الخ اعتمده شيخ الاسلام في المنهج والخطيب في شرحي التنبيه ومختصر أبي شجاع
والجمال الرمي في شرح البهجة كردى على بافضل وكذا اعتمده الحنفى وشيخنا والبيهري (قوله) يشكل على
هذا) اى الحاصل المذكور (قوله) ما ياتي الخ اى انما في المتن (قوله) مطلقا) اى وإن كانت قيمة الماء تافهة
(قوله) قلت يفرق بان ما هنا الخ يقال عليه لم كان النظر هنا للعلوف وهناك لزومه سم ويأتي نظيره في قول
الشارح فان شراء الماء الخ (قوله) ويظهر) ينبغي لمن يتامل فيه ويجرح فان اصل الروضة إطلاق وجوب الزكاة
في الماشية المستاجر على رعاها بصري وقد يجاب بان شأن المتأخر من تقييد إطلاق المتقدمين بما يظهر لهم (قوله)
لتيان ذلك الخ) اى الحاصل المذكور وهل يتأتى ذلك ايضا فاجرت به عادة ولا الجور من اخذ شيء من
رعاة المواشي في مقابلة رعيهم من الكلا المباح لما فيه من الكلفة او يقال هي في الحقيقة راعية في كلام مباح ولا
نظر لهذا المأخوذ مجمل تأمل بصري وجزم ع ش بالثاني (قوله) فيفرق بين كثرة الاجرة الخ) اى إن عدت
كافة فلعوفة وإلا فسائمة كردى (قوله) ولذا) اى ولكون النتائج تابعة للامات (قوله) وخرج) الى المتن
في النهاية والمغنى (قوله) وخرج باسمه من ذكر الخ) وقع السؤال في الدرس عمالو اسامها الوارث على ظن
بقام مورثه ثم تبين وفاته وأنها في ملك الوارث جميع المدة هل تجب عليه الزكاة لكونه أساما بالفعل مع
كونها في ملكه فظنه للاسماء عن غيره لا يمنع من وقوعها له ام لا اقول فيه نظرو الا قرب الثاني وقد يدل له
كلام سم على المنهج ع ش وتقدم في الشرح وعن شيخنا ما يصرح بالثاني (قوله) خلافا لما بحثه الاذعي)
تقدم رد هذا سم (قوله) ومالو اسامها الخ) عطف على قوله سائمة الخ (قوله) شراء فاسدا) اى كالمعاطاة
ع ش (قوله) ليلا ونهارا) اى ولو مفرقا مغنى ونهاية ويأتي في الشرح ما يوافقه (قوله) واما لاستغنائها
بالرعي الخ) ولو كان يسرحها نهارا وبقي لها شيئا من العلف ليلا لم يؤثر نهاية (قوله) فلا يتغير الخ) جواب
ان غلفت الخ وكان حق هذا المزج ان يزيد او العطف قبل وجبت الا في المتن (قوله) كما اقتضاه
إطلاقهم الخ) اى بل قولهم السابق كان كانت تسام نهارا ونعلف ليلا مع تفصيلهم فيه كغيره بقولهم
فلا صح ان غلفت قدر الخ مصرح به اه (قوله) ومحل ما ذكر) الى قوله ويفرق في النهاية والمغنى لا قوله
مطلقا وقوله اول غاصب وقوله وصح الى وز من الخ (قوله) ومحل ما ذكر) اى قول المصنف فالاصح ان علفت
الخ (قوله) ولا انقطع به) قيده النهاية والغرر والا ينفى بان يكون متمولا قال في الاعباب فان لم يتموا لم يؤثر
قطعا اه كردى على بافضل عبارة الاول ولا اثر لجر دنية العلف ولا لعلف يسير كما مر إلا ان قصد به قطع
السوم وكان ما يتموله اه قال ع ش وقياسه انه لو استعملها قدر اسير او قصد به قطع الحول سقطت الزكاة
اه وفيه وقفة لانه قد ينافيه قولهم لانها معدة الخ (قوله) مطلقا) اى وإن قل او كان قدر تعيش بدونه بلا
ضرر بين شرح بافضل لبا ع ش قول المتن (ولو سامت بنفسها الخ) ومن ذلك ماجرت به العادة من رعى
الدواب في نحو الجزائر فهي سائمة واما ما يأخذه المنتكلم عليها من نحو المنزوم من الدرام فهو ظلم مجرد لا يمنع
اعتمده مر (قوله) قلت يفرق بان ما هنا الخ) يقال عليه لم كان النظر هنا للعلوف وهناك لزومه (قوله) خلافا
لما بحثه الاذعي) تقدم رد هذا (قوله) فان علفت معظم الحول الخ) لو ثبت السوم ثم ادعى انقطاعه لوجود
علف مؤثر فهل يصدق بلا بيينة او لا بد من بيينة لان العلف بما يظهر ويمكن إقامة البيينة فهو كالمواضع ادى هلاك
الخوص بسبب ظاهرها لم يعرف فانه يحتاج لبيينة بوقوعه ثم يصدق في التلف به كإسيات ذلك فيه نظرو ولو
وجد العلف بعد ثبوت السوم ثم شك هل وجد علف مؤثر او لا فهل يلزمه الزكاة لانه ثبت السوم والاصل بقاؤه
وعدم انقطاعه فيه نظر فليراجع (قوله) كما اقتضاه إطلاقهم) اى بل قولهم السابق كان كانت تسام نهارا

يتغير حكمها بالعلف حينئذ كما جزم به الروياني (وجب) زكاتها لحقة ومؤنتها (وإلا) تدعى أصلا أو مع ضرر بين بدونه (فلا) زكاة لظهور المؤنة
سواء كان ذلك القدر الذي علفت به متواليام غير متوال كما اقتضاه إطلاقهم وهو ظاهر لما تقرر ان المدار على قلة المؤنة وكثرتها ومحل ما ذكر
حيث لم يقصد بالعلف قطع السوم وإلا لانه قطع به مطلقا (ولو سامت) الماشية (بنفسها) فلا زكاة بنام على الاصح انه يشترى لم قصد السوم

(أو اعتلفت السائمة) بنفسها القدر المؤثر فلا زكاة أيضا لخصول المؤونة وقد صد العائف غير شرط لرجوعه إلى الأصل وهو عدم الوجوب (أو كانت حراما) للمالك ولو في محرم أو باجرة أو لغاصب (في حرث وفضج) وهو حمل الماء المعد للشرب (ونحوه) كحمل (فلا زكاة في الأصح) لأنها معدة لاستعمال مباح فأشبهت ثياب البدن وصح ليس في البقر العوامل شيء وفي رواية ليس على العوامل شيء وزمن كونها عوامل يقاس بزمن علفها فيما مروى يفرق بين عدم وجوب (٢٣٨) الزكاة في المستعملة في محرم ووجوبها في حلي محرم بانها متصلة في النقود من ثم لم يحتج

من الأسامة ومعلوم أنه لا يجب الزكاة إلا إذا كانت كذلك جميع السنة وبقي ما لو كانت ترعى في كلا مباح جميع السنة لكن جرت عادة مالكمها بعلفها إذا رجعت إلى بيوت أهلها قدر الزيادة النماء ودفع ضرر يسير يلحقها هل ذلك يقطع حكم السوم أم لا فيه نظر وقد يؤخذ من قول الشارح م ر ولو كان يسر حمانها ر و يلقى لها شيئا لم يؤثر أنها سائمة ع ش (قوله) أو اعتلفت السائمة بنفسها (أي أو علفها الغاصب والمشتري شراء فاسداتها ومعنى قول المتن (أو كانت عوامل الخ) أي وإن أسيمت (تنبيه) وقم السؤال في الدرس عمالو حصل من العوامل نتائج هل يجب فيه الزكاة أم لا والجواب عنه بان الظاهر ان يقال يجب فيه الزكاة إذا تم نصابه وحوله من حين الانفصال وما مضى من حول الامهات قبل انفصاله لا يعتد به لعدم وجوب الزكاة فيها ع ش وقوله إذا تم نصابه وحوله الخ أي وسومه بشرطه (قوله ولو في محرم) أي كان تكون معدة لغارة أو قطع طريق كما قاله الماوردي يعاب اه كردى على بافضل (قوله أو لغاصب) لعل وجه الاتيان به دفع توم وجوب زكاتها إذا استعملها غاصبها لانه لا مؤنة لها على مالكمها كالسائمة فلتجب زكاتها (قوله وهو محل الماء المعد للشرب) كذا في أصله رحمه الله تعالى والذي في المحلى والمغنى والنهاية وهو حمل الماء للشرب فليحرج بصري قال ع ش قوله م ر وهو محل الماء للشرب لعل المراد به إخراج الماء من البئر للشرب أو نحوه لما يأتي في كلام المحلى من أن النضح السقي من ماء بئر أو نهر بغير أو بقره ويسمى ناضحا اه (قوله وزمن كونها الخ) عبارة ته في شرح بافضل وشرط تأثير استعمالها ان يستمر ثلاثة أيام أو أكثر وإلا لم يؤثر اه أي متواليه لا كما يفيد القياس على زمن الفعل (قوله ويفرق بين عدم وجوب الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى و فرق بين المستعملة في محرم وبين الحلى المستعمل فيه بان الأصل فيها الحلى وفي الذهب والفضة الحرمه الامارخص فاذا استعملت الماشية في المحرم رجعت إلى أصلها ولا ينظر إلى الفعل الحسيس وإذا استعمل الحلى في ذلك فقد استعمل في أصله اه (قوله بانها الخ) أي الزكاة (قوله والمحرم الخ) أي الاستعمال المحرم (قوله للاس) إلى قوله ثم رايت في النهاية والمغنى (قوله ولا نه اسئل) أي على كل من المالك والساعي نهاية زاد المغنى ولو كان له ماشيتان عند ما من امر بجمعهما عندا أحدهما لا ان يعسر عليه ذلك اه (قوله حينئذ) أي حين اعتياد الماشية وروى الماء (قوله لنحو استغنائها الخ) عبارة المغنى بأن استغنت عنه في زمن الربيع بالكل اه (قوله بالكل) عبارة النهاية بالربيع اه (قوله واقتنيتهم) عطف تفسير (قوله لو منعوني الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى بدون والله والذي في المغنى والنهاية وغيرهما والله لو منعوني الخ فليحرج بصري ولك ان تقول اقتصر الشارح على ما يتوقف على الحمل (قوله والقاضى الخ) عطف على المتولى كردى (قوله واعتمده في الكفاية الخ) وكذا في النهاية والمغنى فقال ولو كانت الماشية متوحشة بعسر أخذها وأمسأ كما فعل رب المال تسليم السن الواجب الساعى ولو توقف ذلك على عقال لزومه ايضا وهو يحمل قول ابى بكر رضى الله تعالى عنه والله لو منعوني عقالا لان العقال هنا من تمام التسليم اه قال ع ش وقوله ولو توقف ذلك على عقال لزومه الخ أي ويتصرف فيه الساعى بما يتعلق به مال الزكاة ويبرأ المالك بتسليمها للساعى على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعى ايضا إن تلفت في

لقصود ولا فعل فلم يسقطها فيه الاقوى والمحرم لا قوة فيه بخلافها في الحيوان ومن ثم احتاجت إلى أسامة وقصد فتأثرت بأذى مؤثر ومنه الاستعمال المحرم (وإذا وردت ماء أخذت زكاتها عنده) ندبا للامربه رواه احمد ولا نه اسئل ولا يكفون حينئذ ردها للبلد ولا الساعى ان يتبع المراعى (والا) ترد الماء لنحو استغنائها بالكل فعتد بيوت أهلها واقتنيتهم فيكفون الرد إليها لانه اضبط ويظهر فيما لا ترد مامولا مستقر لا هله الدوام انتجاعهم معها تكليف الساعى النجعة اليهم لان كلفته اهون من كلفة تسكينهم ردها الى محل اخر ثم رايت المتولى قال اللازم للمالك التمكن من اخذ الزكاة دون حملها الى الامام ثم استشكله بان وآوا الزكاة يقتضى وجوب الحمل اليه حتى لو كان بغير اجوحا لزومه العقال وعليه حمل قول ابى بكر رضى الله عنه لو منعوني عقالا اعطوه رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه اه والقاضى قال يلزمه التسليم بالعقال

ثم يسترده واعتمده في الكفاية فقال مؤنة أيضا لها إلى الساعى أو المستحق على المؤدى فيلزمه العقال في الجوح وعليه حمل يده اصحابنا ما ذكر عن ابى بكر رضى الله عنه اه ويوافقه قول المجموع عن صاحب البيان وقره مؤنة إحضار الماشية الى الساعى على المالك لانها للتمكين من الاستيفاء ولك أن تقول إن قلنا بوجوب الدفع إلى الامام أو نائبه وجبت المؤنة على المالك أو بعده فان أرسل ساعيا وجب تمكينه من القبض ولو بنحو عقال الجوح ثم يؤخذ منه بعد القبض لاحتكامها إلى محله ان بعد لان في ذلك مشقة لا تطاق

وهذا التفصيل يجمع بين كلام التهمة وغيره وتعليل المجموع يشير لما ذكرته فتأمل وفيه عن الاحتجاب يلزمه بعث الساعة لأخذها
أي من لا يعلم منهم يؤدونها بأنفسهم (ويصدق المالك) أو نحو وكيله (في عددها إن كان ثقة) وللإساعي عددا (والا) يكن ثقة أو قال
لا أعرف عددها (فتعد) أي وجوبا كما هو ظاهر والاولى كون العد (عند مضيق) (٢٣٩) تبره واحدة فواحدة وبمد كل

واحد من الآخذ والمخرج
قضيب يشير به اليها
ويضعه على ظهرها لأنه
أسهل وأبعد عن الغلط
فإن ادعى أحدهما الخطأ
بما يختلف الواجب به أعيد
العد ويسن لأخذ الزكاة
الدعاء لمعطيا ترغيسا
وتطيبيا لقلبه وقيل يجب
ويكره لغير نبي أو ملك
أفراد الصلاة على غير
نبي أو ملك وقيل يحرم
والسلام كالصلاة فيكره
لأفراد غائب به أي إلا
في المكتبات أخذها بما
يأتي في السير لأنها منزل
منزلة المخاطبة ثم رأيت
المجموع صرح بذلك
هنا فقال وما يقع في غيبة
في المراسلات منزل منزلة
ما يقع منه خطايا ويسن
لمعطى نحو صدقة أو
كفارة أو نذر ربنا
تقبل منا إنك أنت السميع
العليم ويسن الترضى
والترحم غلى كل خير ولو
غير صحابي خلافا لمن خص
الترضى بالصحابة

(باب زكاة النبات)
أي النبات وهو أما شجر

يده بلا تقصير اه وقوله أي ويتصرف الخ تقدم وبأني في الشرح خلافه ولعل لم يطلع عليه (قوله) وهذا
التفصيل) أي قوله أن قلنا الخ (قوله) يجمع بين كلام التهمة أي بحمله على الشق الأول منه (قوله) وغيره
أي القاضي بحمله على الثاني منه (قوله) وتعليل المجموع) أي قوله لأنها للمتمكين الخ (قوله) لما ذكرته
أي قوله لو بعده ما فإن أرسل الخ (قوله) وفيه) أي وفي المجموع قوله يلزمه أي الإمام (قوله) أو نحو وكيله) إلى
الباب في النهاية إلا قوله وقيل يجب وقوله وقيل يحرم وإلى قوله ويسن الترضى في المغنى إلا قوله أي وجوبا
وقوله أو ملك (قوله) أو نحو وكيله) أي كونه نهاية ومغنى (قوله) من الآخذ والمخرج) شامل لناث
الإساعي وولى المالك وناثبه (قوله) ويضعه الخ) الو أو بمعنى أو كما عبر به شيخ الإسلام والمغنى (قوله) أعيد العد
أي وجوبا ع (قوله) لأخذ الزكاة) أي من الإساعي أو المستحق (قوله) الدعاء لمعطيا الخ) أي فيقول
آجر ك الله فبأ عطيت وجعله لك طهورا وبارك لك فيما بقيت ولا تبعتين دعاء نهاية ومغنى (قوله) ويكره
لغير نبي أو ملك) أي إمامهما فلا كراهة مطلقا لأنها حقهما فلمهما لا نعامها على غيرهما لخبره صلى الله
عليه وسلم قال اللهم صل على آل أبي أوفى (قوله) على غير نبي أو ملك) أي إذ ذاك خاص بالأنبياء والملائكة
ما لم يقع ذلك تبعاهم كآل نعيم من اختلف في نبوته كقلمان ومريم لا كراهة في أفراد الصلاة والسلام
عليهما لا ارتفاعهما عن حال من يقال رضى الله عنه نهاية (قوله) وقيل يحرم) وقيل يستحب وقيل خلاف
الاولى مغنى (قوله) لمعطى نحو صدقة الخ) أي كأقراء درس وأصديق وأقارب نهاية زاد المغنى وإتيان ورداه
قال ع ش وكذا ينبغي للطالب بعد حضوره أن يقول ذلك لأن تبعه في التحصيل عبادة اه (قوله) على كل
خير) عبارة النهاية على غير الأنبياء من الاختيار اه قال البصري هل المراد بالخبر ظاهره وهو من يميز بعلم
أو صلاح أو نحوه وكل مسلم لأن المسلم الفاسق الجاهل أخرج إلى طاب الرضا له من الله وتعالى من غيره
ينبغي أن يراجع ويجر اه أقول كلامهم كالصريح في الاول ويؤيده أن الترضى دعاء مشوب بالتعظيم
فلا يناسب في حق الفاسق (باب زكاة النبات)

(قوله) أي النبات) لما كان النبات يستعمل مصدر أو إسما بمعنى النبات فسر به وهو المراد هنا (قوله) وهو
أي النبات (قوله) مثلا) أي أو تدوايا قول الماتن (والشعير) بفتح الشين ويقال بكسرهما نهاية والمغنى قول
الماتن (والأرز) وتسن الصلاة على النبي ﷺ عند أكله لأنه خلق من نوره بلا واسطة وكل ما نبت في
الأرض فيه دام ودواء إلا الأرز فإن فيه دواء ولا دام فيه شيخنا وبجيرى (قوله) بفتح ضم فتشديد في أشهر
اللغات) أي السبع والثانية كذلك إلا أن الهزمة ضموحة أيضا والثانية بضم ما وتخفيف الزاى على وزن
كتب والرابعة بضم الهزمة وسكون الراء كوزن قتل والخامسة حذف الهزمة وأشد يد الزاى والسادسة
رنزون بين الراء والزاى والسابعة بفتح الهزمة مع تخفيف الزاى على وزن عضد ع ش قال شيخنا والشائع
على الالسنه الخامسة اه قول الماتن (والعدس) بفتح العين والدال المهملتين وما اشتهر من أنه أكل على
سماط سيدنا إبراهيم لم يصح وكل ما روى فيه فهو باطل وكذلك ما روى في الأرز والباذنجان والهريرة
كما قال الجهورى

أخبار رز ثم باذنجان * عدس هريرة ذوو بطلان

استعملت الماشية في المحرم رجعت إلى أصلها ولا تنظر إلى الفعل الخسيس وإن استعمل الحلى في ذلك
فقد استعمله في أصله شرح مر (باب زكاة النبات)

وهو على الأشهر ماله ساق وأما نجم وهو مالا ساق له كالزروع والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع (تخصيص بالقوت) وهو
ما يقوم به البدن غالبا لأن الانتيات ضرورية للحياة فأوجب الشارع منه شيئا لأرباب الضرورات بخلاف ما يؤكل تنمأ أو تأدما
مثلا كما يأتي (وهو من الثمار الرطب والعنب) إجماعا (ومن الحب الحنطة والشعير والأرز) بفتح ضم فتشديد في أشهر اللغات (والعدس

وسائر المقتات اختياراً ولو نادر (٢٤٠) كالحص والبلا والبقلاء والذرة والدخن وهو نوع منها واللوبياء والدجرو الجلبان والماش

وهو نوع منه وظاهران
الدقة قال في القاموس وهي
حب كالجاروش كذلك
لأنها يمكن أن تروا حياها مقتاة
اختياراً بل قد تؤثر كثيراً على
بعض، إذ كثر للخبر الصحيح
فما سمعت السماء والسيل
والبلل العشر ولما سقى
بالنضح نصف العشر وإنما
يكون ذلك في الثمر والحنطة
والحب فاما القنماو البطيخ
والرمان والقصب أي
بالمعجمة وهو الرطبة يفتح
فيسكون فغفو عفا عنه
رسول الله ﷺ وقيل
فيه غيره بجامع الاقتيات
وصلاحية الادخار فيما يجب
فيه وعدمها فيما لا يجب
فيه سواء زرع ذلك قصداً
أم نبت اتفاقاً كما في المجموع
حاشا فيه الاتفاق وبه يعلم
ضعف قول شيخنا في متن
تحريره وشرحه تبعاً لاصله
وان زرع مالكة أو نائه
فلا زكاة فيما زرع بنفسه
أو زرع غيره بغير إذنه
كتنظيره في سوم النعم اه
وفي الروضة واصلها ما
حاصله ان ما تنثر من حب
مملوك بنحور مج أو طير زكي
وجرى عليه شرع التنبيه
وغيره فقالوا ما نبت من
زرع مملوك بنفسه زكي
وعليه يفرق بين هذا والماشية
بان لها نوع اختياراً فاحتيج
لصارف عنه وهو قصد

شيخنا وبجري (قوله كالحص) بكسر الحاء مع تشديد الميم مفتوحة أو مكسورة وما اشتهر على الالسنه من
ضم الحاء وتشديد الميم المضمومة فليس لغة شيخنا (قوله والبلا) هو حب كروي اكبر من الدحرج (قوله
والبقلاء) بالتشديد مع القصر أو بالتخفيف مع المد وهو الفول شيخنا وبجري (قوله والذرة) بضم الذال
المعجمة بخلاف ما اشتهر على الالسنه من جعله بالذال المهملة وفتح الراء شيخنا (قوله واللوبياء) بالمد
والقصر و (قوله وهو الدجر) بثلاث الدال وسكون الجيم كرى على بافضل (قوله والجلبان) بضم الجيم
غش وفي القاموس كعثان ويجوز شد الباء اه (قوله والماش) وهو المعروف بالكشري كرى
على بافضل (قوله ان الدقة) كغرفة ويجوز فتح الدال قاموس (قوله كذلك) خبر ان (قوله لأنها) ك
ونواحيها الخ لعله في زمنه وإلا فلا وجود لها بمكة الآن (قوله للخبر) إلى قوله وقيل في المغنى إلى قوله وبه
يعلم في النهاية (قوله للخبر الصحيح الخ) علة لجميع ما في المتن والشرح (قوله والبلل) بالجر عطفاً على مامن
قوله فيما الخ عرش قال الشوبري وفي المصباح البعل ما يشرب بعروقه فيستغنى عن السقي اه (قوله وإنما
يكون ذلك الخ) مدرج من الراوى تفسير للمراد من الحديث عرش (قوله وهو الرطبة) أي الحشيش
الاخضر شرح بافضل لباعشن (قوله أم نبت اتفاقاً) أي كان سقط الحب من يد مالكه عند حمل الغلة أو وقعت
العصافير على سنابل فتناثر الحب ونبت نهاية (قوله ان ما تنثر من حب مملوك الخ) أي ونبت سم (قوله
وغايه) أي على المعتمد في الثابت من عدم اشتراط قصد الزرع فيه (قوله فاحتيج الخ) لم ذلك سم (قوله
بخلافه) أي الامر (هنا) أي في الحب وكان الأولى الاخصر بخلاف هذا (قوله في سوم الماشية) الأولى حذف
في (قوله ويظهر ان يلحق بالمملوك الخ) أي فتجب فيه الزكاة إذا بلغ نصاباً (قوله إلى أرضه) أي أرض مملوكة
له ولو متعقبة بخلاف مالو حمله إلى أرضه باحة فثبت فيها فلا زكاة فيه كما باتى (قوله وقصد تملكه الخ) ينبغي فيما
تملكه بعد النبت ان ينظر إلى حاله حينئذ فان كان مما يعرض عنه جاز تملكه وإلا فلا اذ هو باق على ملك صاحبه
إلى الان وقد لا يسمح به الان بعد النبت والاعراض عما ذكر لا يزيل الملك وإنما يبيع اخذه وتملكه ان كان
مما يعرض عنه لتفاهته فليتنامل وليحرق ويبقى النظر فيما لو لم يملكه فان مقتضى كلاه انه لا يكون ملكاً ولا
زكاة عليه وهو ظاهر وعليه فالظاهر انه ملك لصاحب البذر لما تقر فان علم فواضح انه مخاطب بالزكاة وهل
يأتي في مالك الارض نظير ما ذكره في العارية أو يقال له ان يقلعه مطلقاً لا يملكه يصدر عنه إذن بالكلية وان لم يعلم
فظاهر ان له حكم الاموال الضائعة فيصرف في المصالح وعليه فهل يخرج منه الزكاة حيث يقطع أو يغلب على
الظن ان ملكه من اهلها ولا محل تامل ولعل الاول الاقرب فليتنامل جميع ما ذكر وليحرق فاني لم أرى شيئاً
منه نقلت ثم رايت الفاضل المحشى سم قال قوله وقصد الخ قضيته توقف ما كره على قصد تملكه وسيأتي في شرح
قول المصنف في العارية ولو حمل السيل بذر إلى أرضه فثبت فهو لصاحب البذر تقيده بعدم إعراض مالكة
ثم قوله اما ما عرض مالكة عنه وهو بمن يصح إعراضه لا كسيفه فهو لذى الارض ان قلنا بزوال ملك مالكة
عنه بمجرد الاعراض انتهى بصرى (قوله وكذا يقال فيما حمله سيل الخ) أي إن قصد تملكه قبل النبت
أو بعده وجبت فيه الزكاة وإلا فلا فهو محل تامل إذ مقتضى ما ذكر انه يجوز تملكه ويختص به والقياس ان
يكون لما ذكر حكمه الذي فليتنامل وليحرق ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله فثبت الخ ظاهره ان من قصد تملكه
ملك جميعه فليتنظر وجه ذلك ولا جعل غنيمه أو فيا بل لا ينبغي إلا ان يكون غنيمه ان وجد استيلاء او جعلنا

اسماها بخلافه هنا و أيضاً فثبت القوت بنفسه نادر فالحق بالغالب ولا كذلك في سوم الماشية فاحتيج لقصد مخصص ويظهر القصد
ان يلحق بالمملوك ما حمله سبيلاً إلى أرضه مما يعرض عنه فثبت وقصد تملكه بعد النبت أو قبله وكذا يقال فيما حمله سبيلاً من دار الحرب

لا مالك لها معين بخلاف
المعين كاولاد زيد مثلا
ذكره في المجموع وأقضى
بعضهم في موقوف على
إمام المسجد أو المدرس
بانه يلزمه زكاته كالمعين
وفيه نظر ظاهر بل الوجه
خلافه لان المقصود بذلك
الجهة دون شخص معين كما
يدل عليه كلامهم في الوقف
وبعضهم بان الموقوف
المصرف لا يقر بأه الواقع
فما ياتي كالوقف على معين
وفيه نظر بل الوجه خلافه
ايضالا لان الواقف لم يقصد
ولما صرف اليهم حكم
الشرع ومن ثم لازكاة فيما
جعل نظرا أو اخية أو
صدقة قبل وجوبها ولو نذرا
معلقا بصفة حصلت قبله كان
شفي مريض فعل ان اتصدق
بشمر نخلى فشفي قبل بدو
صلاحه فان بدا قبل الشفاء
فان قلنا ان النذر المعلق يمنع
التصرف قبل وجود المعلق
عليه لم تجب وإلا وجبت
وسياتي تحوير ذلك في النذر
(تنبيه) في المجموع ان
غلة الارض الموقوفة على
معين تركي قطعاً وينبغي حله
على مائنت فيهما من بذر مباح
يملكه الموقوف عليه بخلاف
المملوك لغيره فانه للمالك
فعليه زكاته سواء أنبت في
أرض موقوفة أو مملوكة
وقد قالوا أن زرع نحو
المغصوبة بزيك مال البذر
وان الثمر المباح وماحله

القصد استيلاء وهو بعد خصوصا ان ثبت في غير ارضه انتهى وهو ما تقدمت الاشارة اليه إلا ان اختياره أنه
غنيمة محل نامل إذ الظاهر انه في بصرى وقال ع ش اقول ينبغي ان يقال إن كان هذا بما يعرض عنه ملكه
من نبت هو في أرضه بلا قصد فان ثبت في موات ملكه من استولى عليه كالحطب ونحوه وإن كان بما لا يعرض
عنه لاسكن تركوه خوفا من دخولهم بلادنا فهو في موات قصدوه فتمتعوا بقتال فهو غنيمة لمن منعهم اهو هذا هو
الظاهر إلا انه لو اتفق في الشق الثاني وهو كونه بما لا يعرض عنه كل من الترك والقصد المذكورين كما هو
موضوع المسئلة فالظاهر ما قاله سم من انه غنيمة بشرطها (قوله فثبت بدارنا) أي ثبت بارض واحدنا
وقصد تملكه بعد النبت أو قبله وجبت فيه الزكاة والإفلاو (قوله به يخص الخ) أي بهذا التفصيل يخص
إطلاقهم الخ يعني ان إطلاقهم محمول على ما إذا لم يقصد تملكه كرسى اقول لا يبعد ان يحمل إطلاقهم المذكور
على ما إذا ثبت في أرض مباحة في دارنا عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو حمل السيل حبا
تجب فيه الزكاة من دار الحرب فثبت بارضنا فانه لازكاة فيه كمنخل المباح بالصحر االخ الخ قال ع ش قوله
فثبت بارضنا انى محل ليس بمملوك لاحد كما هو ات اهو زاد شيخنا هذه المسائل خارجة في الحقيقة بالملك فالتعبير
بالاستثناء فيها صوري أو بالنظر لظاهر كلام المصنف حيث لم يصرح هنا باشتراط الملك مع انه لم ينبه عليه
لإتكا على عليه مما سبق اه (قوله وثمار موقوفة الخ) ظاهر صنيعة أنه معطوف على نخل مباح وفيه
ما لا يخفى عبارة النهاية والمغنى وكذا أي يستثنى من إطلاق المصنف ثمار البستان وغلة القرية الموقوفين على
المساجد والربط والقناطر والمساكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح إذ ليس له مالك معين اه قال ع ش
قوله وغلة القرية الخ أي والحال ان الغلة حصلت من حب مباح وبذر الناظر من غلة الوقف اما لو استاجر
شخص الارض وبذر فيها حبا يملكه فالزرع لصاحب البذر وعليه زكاته اه (قوله بل الوجه خلافه) معتمد
ع ش (قوله وبعضهم الخ) أي وافق بعضهم الخ ع ش (قوله فيما ياتي) أي فيما لو وقف على غير اقاربه وفقا
منقطع الاخر فانقطع الموقوف عليهم وانتقل الحق إلى اقرب رحم الواقف ع ش (قوله كالوقف على معين)
اقول هو متجه فليتل بصرى أي لعين المالك هنا الان (قوله لان الواقف الخ) قد يقال ان جعل الواقف
الوقف منقطع الاخر في قوة اقول ثم لا قرب رحي وايضا ان المدار على عين المالك ولو من الشرع (قوله
ومن ثم الخ) لا يظهر تفريعه على ما قبله عبارة الروض مع شرحه فرغ لو ملك نصا بافتذر اتصدق به أو بشيء
منه أو جعله صدقة أو اضحية قبل وجوب الزكاة فيه فلا زكاة فيه لعدم ملكه انصاب اه (قبل وجوبها) أي
الزكاة (قوله فان بدا) أي صلاح الثمر المذكور (قوله قبله) أي الوجوب (قوله وسياتي تحوير ذلك الخ) قال
هناك في موضع وينتقد معلقا في نحو إذا مرضت فهو نذر له قبل مرضي بيوم وله التصرف هنا قبل حصول
المعلق عليه كما ياتي آخر الباب انتهى اه سم (قوله وينبغي حمله على مائنت فيها الخ) هلا حمله على مائنت فيها
من بذر المملوك له كذا قاله الفاضل المحشي وكأنه إشارة إلى التوقف في تقييده بالمباح بصرى (إن زرع نحو
المغصوبة الخ) أي كالمشتراة شراء قاسدا (قوله وان الثمر الخ) يظهر انه معطوف على ان غلة الارض الخ
(قوله المباح) أي كالنخل المباح في الصحراء وماحله السيل من دار الحرب أي ونبت بارض مباحة ع ش
وشيخنا (قوله وخرج) إلى قوله وهو الاشتان في النهاية والخلية وكذا في المغنى الا الترمس والسهم (قوله

الاعراض اه (قوله فثبت بدارنا) ظاهره ان من قصد تملكه ملك جميعه فلي نظر وجه ذلك وهلا جعل غنيمة
أو قتال لا ينبغي إلا ان يكون غنيمة إن وجد استيلاء عليه أو جمعنا القصد استيلاء وهو بعد خصوصا ان
ثبت في غير ارضه (قوله فثبت بدارنا) أي فتجب فيه اذا قصد تملكه قبل النبت وبعده (قوله وبه يخص
إطلاقهم الخ) عبارة في شرحه ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو حمل السيل حبا تجب فيه الزكاة من دار
الحرب فثبت بارضنا فانه لازكاة فيه كمنخل المباح بالصحر اه انتهى (قوله وسياتي تحوير ذلك في النذر) قال
هناك في موضع وينتقد معلقا في نحو إذا مرضت فهو نذر له قبل مرضي بيوم وله التصرف هنا قبل حصول
المعلق عليه كما ياتي آخر الباب اه (قوله وينبغي حمله الخ) هلا حمله على مائنت فيها من بذر المملوك له (قوله

يؤكل تدوايا او تادما او تنعما (٢٤٣) كالقرطم والتمر وسحب الفجل والسهم وباختيار اما يقتات اضطرارا كحب الحنظل والحلبة

والغاسول وهو الاشنان وضبطه جمع بكل ما لا يستنبته الاميون لان من لازم عدم استنباتهم له عدم اقتياتهم به اختيارا اى ولا عكس اذ الحلبة تستنبت اختيارا ولا تقتات كذلك وعلى زارع ارض فيها خراج واجرة الزكاة ولا يسقطها وجوبها لاختلاف الجهة والخبر النافي لاجتماعها ضعيف اجماعا بل باطل ولا يؤيدها من حجبها لا بعد اخراج زكاة الكل وفي المجموع لو اجر الخراجية فالخراج على المالك ولا يحل لمؤجر ارض اخذ اجرتها من حجبها قبل ادا زكاته فان فعل لم يملك قدر الزكاة فيؤخذ منه عشر ما يبداه ونصفه كما لو اشترى زكوايا لم يخرج زكاته ولو اخذ الامام او نائبه كما لقاضى بشرته الا فى آخر الباب الخراج على انه بدل عن العشر فهو كاخذ القيمة بالاجتهاد او التقليد والاصح اجزؤه او ظلما لم يجز عنها وإن نواها المالك وعلم الامام بذلك وقول بعضهم يحتمل الاجزاء يرد بان الفرض انه قاصد الظلم وهذا صارف عنها وقوله يجوز دفعها لمن لم يعلم انها زكاة لان العبرة بنية المالك محله عند عدم الصارف من الاخذ اما معه كان قصدا لا اخذ جهة

كالقرطم الخ) اى والتين والسفرجل والخوخ والمان والرز والجوز والتفاح والمشمش معنى (قوله والتمر) بضم التاء وقد تفتح وبالميم معروف يندق بمصر وتغسل به الا يادى (وحب الفجل) بضم الفاء واسكان الجيم اه كرى على بافضل (قوله والسهم) بكسر السين وسكون الميم (قوله كحب الحنظل) يغسل مرات الى ان يزول مرارته ثم يقتات به حال الضرورة (قوله والغاسول الخ) قال فى الصحاح حب الاشنان حب يخبز ويؤكل فى الجذب اه كرى على بافضل (قوله ولا تقتات كذلك) اى اختيارا اسم (قوله وعلى زارع) الى قوله والخبر فى المعنى (قوله وعلى زارع الخ) عبارة النهاية والاسنى ولا فرق فى وجوب العشر او نصفه بين الارض المستجرة وذات الخراج وغيرهما لعموم الاخبار وخبر لا يجتمع عشر وخراج فى ارض مسلم ضعيف وتكون الارض خراجية اذا فتحها الامام عنوة ثم تعوضها من الغائبين ووقعها علينا وضرب عليها خراجا وفتحها صلحا على ان تكون لنا ويسكنها الكفار بخراج معلوم فهو اجرة لا يسقط بالاسلام فان سكنوها به ولم تشترطها لنا كان جزية يسقط باسلامهم اه (قوله واجرة) الوار بمعنى او التى لمنع الخلو (قوله لا يجتاها) اى العشر والخراج نهاية (قوله ولا يؤيدها) اى الخراج والاجرة (قوله فالخراج على المالك) اى لا على المستاجر رسم (قوله لم يملك) اى المؤجر (قوله ولو اخذ) الى قوله او ظلم فى النهاية والمعنى الا قوله او نائبه الى الخراج (قوله ولو اخذ الامام الخ) ولو دفع المكس مثلا بنية الزكاة اجراه على الممتد حيث كان الاخذ لها مسلفا فقير او نحوه من المستحقين شيخنا (قوله على انه بدل عن العشر الخ) ينبغى ان الخراج الماخوذ كذلك ان كان من جنس العشر الواجب اجزاء بشرط نية المالك ان يدفع باختياره او من غير جنسه نظرى اعتبار النية وعدمه لمذهب الاخذ سم وياتى غن عش عدم شائرا بنية المالك حينئذ (قوله والاصح اجزؤه) اى يسقط به الفرض فان نقص عن الواجب تمتع نهاية ومعنى وروض قال غش اى تقوم نية الامام مقام نية المالك كالمتمتع وليس منه ما يباخذه الملتزمون بالبلاد من غلة او دراهم لانهم ليسوا ثنائين عن الامام فى قبض الزكاة ولا يقصدون بالماخوذ الزكاة بل يجعلونه فى مقابلة تعبه فى البلاد ونحوه بخلاف ما يباخذه الملتزمون لاعشار البلاد من الامام بمقدار معين من النقود او غيرهما فيسقط به الفرض اذا كان بتقليد صحيح فانهم ناثبون عن الامام (قوله او ظلم) اى لمجرد قصد الظلم بدون ان ينضم اليه قصده ان يبدل العشر كما يفيد المقابلة وقوله يرد الخ وقوله ويؤيد الخ وقول المعنى والروض مع شرحه والخراج الماخوذ ظلم لا يقوم مقام العشر وان اخذه السلطان على ان يكون بدل العشر فهو كاخذ القيمة بالاجتهاد فيسقط به الفرض اه (قوله رديان الفرض الخ) قضيته انه لو اطلق الاخذ من الامام او نائبه ولم يقصد حين الاخذ الغصب ولا كثره بدلا عن الزكاة يجرى خلاف ما يفيد قوله وهذا يعلم الخ فليراجع ثم رابت ان رسم رجح تلك القضية كما ياتى (قوله انه قاصد الظلم) اى فقط (قوله محله عند عدم الصارف الخ) قد يقتضى انه لو دفع الزكاة بنيتها الفقير فاعتقد الفقير انها هدية او غن دين وقصد اخذها من هذه الجهة لم تجز وفيه نظر واعلم بالنسبة لهذا غير مراد سم (قوله ويؤيده) اى تقييد قولهم المذكور بعدم الصارف من الاخذ (قوله يحمل الاجزاء) اى اجزاء الخراج الماخوذ ظلم

ولا تقتات كذلك) اى اختيارا (قوله وعلى زارع ارض فيها خراج الخ) عبارة الروض وتجب وإن كانت الارض مستأجرة وذات خراج قال فى شرحه فتجب الزكاة مع الاخرة او الخراج ثم قال واما خبر لا يجتمع عشر وخراج فى ارض مسلم فضعيف قاله فى المجموع اه (فالخراج على المالك) اى لا على المستاجر (على انه بدل عن العشر) ينبغى ان الخراج الماخوذ كذلك ان كان من جنس العشر الواجب اجزاء بشرط نية المالك ان دفع باختياره او من غير جنسه نظرى اعتبار النية وعدمه لمذهب الاخذ (قوله على انه بدل عن العشر) فهو كاخذ القيمة بالاجتهاد او التقليد انظر هل يشترط فى هذه الحالة نية المالك ولا يكفي نية الامام لان المالك غير متمتع ويمكن ان يقال ان دفع المالك باختياره فلا بد من نيته ولا اعتبار اعتقاد الاخذ وقد يقال لا اعتبار بنية المالك واختياره إلا ان رأى جواز ذلك ولو بتقليد من يراه (قوله عند عدم الصارف قد

بالزكاة وعدمه على قاصد الظلم الذي لم يعمل على نية الدافع وبهذا يعلم ان المكس لا يجزى عن الزكاة إلا ان اخذوه الامام او نائبه على انه يدل عنها
 باجتهاد او تقليد صحيح لا مطلقا خلافا لمن وهم فيه كما بسطت الكلام عليه في كتابي الزواجر عن اقتراف الكبائر وفي غيره وسياقي لذلك مزيد
 (تنبيه) اخذ الزر كشي من كل ما هم أن أرض مصر ليست خراجية ثم نقل عن بعض الحنابلة أنه أنكر إفتاء حنفي بعدم وجوب زكاتها الكونها
 خراجية بأن شرط الخراجية أن من عليه الخراج يملكها ملكا تاما وهي ليست كذلك فتجب الزكاة أي حتى على قواعد الحنفية واجيب بأنه
 بنى ذلك على ما اجمع عليه الحنفية أنها فتحت عنوة وأن عمرو وضع على رؤس أهلها الجزية (٣٤٣) وأرضها الخراج وقد اجمع المسلمون

على أن الخراج بعد توظيفه
 أي على أرض بيت المال لا
 يسقط بالاسلام ويأتي
 قبيل الامان ما يرجز مهم
 بفتحها عنوة وصرح ائمتنا
 بان النواحي التي يؤخذ
 الخراج من أراضيها ولا
 يعلم اصله بحكم بجواز اخذه
 لان الظاهر انه بحق وبملك
 أهلها لها فلم التصرف فيها
 بالبيع وغيره لان الظاهر
 في اليد الملك وحيث قالوجه
 ان أرض مصر من ذلك لانه
 لما كثر الخلاف في فتحها
 أهو عنوة أو صلح في جميعها
 او بعضها كإياي بسطه قبيل
 الامان صارت مشكوكا
 في حل اخذه منها وقد تقرر
 ان ما هي كذلك تحمل على
 الحل فاندفع الاخذ المذكور
 (تنبيه آخر) قدم مخالف
 لشافعي او باعه مثلا مالا
 يعتقد تعاق الزكاة به على
 خلاف عقيدة الشافعي فهل
 له اخذه اعتبارا باعتقاد
 المخالف كما اعتبروه في الحكم
 باستعمال ما وضوئه الخالي
 عن النية ولفرقه بينه وبين
 ما مر في اعتبار اعتقاد
 المقتدي بان سبب هذا رابطة

عن الزكاة (قوله بالزكاة) متعلق برضى (قوله وعدمه الخ) عطف على الاجزاء (قوله وبهذا يعلم الخ) أي بقوله
 ولو اخذ الامام الخ (قوله وسياقي الخ) أي في آخر فصل اداء الزكاة (قوله لذلك مزيد) يأتي فيه كلام آخر
 سم أي بما حاصله انه ينبغي ان يكون حالة إطلاق اخذ الامام المكس بان لا يقصد شيئا من الغصب
 وبدل الزكاة كاخذه باسم الزكاة باجتهاد او تقليد صحيح فيجزى عن الزكاة إذا نواها المالك حين الاخذ
 لعدم الصارف حينئذ فالمنع من الاجزاء قصدا فالامام نحو الغصب وينبغي ان يقتصر هذا القصد بالغصب
 فلو تقدم لم يضراهم وفيه فسحة في حق التجار إذا الظاهر عدم مقارنة قبض ناظر السكر كيقصد نحو الغصب
 والظلم وأيضا أن أصل وضع السكر كفي بعض كتب الحنفية يقصد جعله زكاة مال التجارة والظاهر ان
 هذا يعلمه سلطان الوقت ويقصده وهو كاف في سقوط الزكاة به إذا نواها المالك وإن لم يعلمه ولم يقصده ناظر
 السكر كانه نائب عن السلطان (قوله ان أرض مصر الخ) مفعول اخذ (قوله ثم نقل الخ) أي تأييدا لعدم
 كون أرض مصر خراجية (قوله بعدم وجوب زكاتها) يعني زكاة النابت في أرض مصر (قوله بان الخ) متعلق
 بانكر (قوله أي حتى على قواعد الحنفية) أي من عدم الزكاة في الأرض الخراجية (قوله واجيب الخ)
 أي عن طرف الحنفي (قوله وبقي الخ) رد لما اجمع عليه الحنفية الخ (قوله وصرح) إلى قوله وبملك الخ في
 المغنى وإلى قوله وحيث في النهاية (قوله وصرح ائمتنا بان النواحي التي الخ) يعلم منه ان وجوب الخراج لا ينافي
 ملكها أو في بحث عيوب المبيع ما يصرح بذلك ايضا (قوله وحيث قالوجه الخ) اقره ع شر (قوله من ذلك)
 أي من تلك النواحي (قوله في حل اخذه) أي الخراج (قوله فاندفع الاخذ الخ) أي اخذ الزر كشي (قوله
 قدم مخالف لشافعي الخ) أي احضر له المخالف طامعا ما ليا كاه كردى (قوله مالا يعتقد الخ) تنازع فيه قدم
 وباع (قوله على خلاف عقيدة الشافعي) يعني ان الشافعي يعتقد تعاق الزكاة بدون المخالف كردى (قوله
 كما اعتبروه الخ) أي قياسا عليه (قوله بان سبب هذا) أي اعتبار اعتقاد المقتدي دون الامام (قوله رابطة
 الافتداء) قد يقال مقتضى هذه الرابطة العكس أي اعتبار اعتقاد الامام لا الماموم (قوله ولا رابطة ثم) أي في
 ماء الموضوع وقال السكردى أي في استعمال الماء اه (قوله وهذا الخ) أي عدم الرابطة وقال السكردى
 أي الفرق المذكور اه (قوله وأيضا الخ) عطف على قوله كما اعتبروه الخ (قوله وبأني الخ) عطف على
 قوله مر الخ (قوله على فعله) أي ما يحل عنده (قوله اتفاقا) متعلق بقوله تقرر الخ (قوله أولا) عطف على
 قوله اخذه الخ أي وليس للشافعي اخذ ذلك (قوله ويجب عن الاول) أي عن القياس على اعتبار عقيدة
 المخالف في استعمال الماء (قوله المؤدى الخ) صفة اعتبار الخ (قوله احتياطا) متعلق به أي بالاخبار
 (قوله لا يقاس الخ) خبر ان (قوله وعن الثاني والثالث) أي ويوجب عن القياس بما مر والقياس بما يأتي
 (قوله باننا وان لم نقرر المخالف لكن يلزمنا الخ) قضية هذا الجواب عدم جواز الاخذ ايضا في عكس

بقضية هذا أنه لو دفع الزكاة ذمتها الفقير فاعتقد الفقير أنها هدية أو عن دين وقصد أخذها عن هذه الجهة لم
 تجز وفيه نظر ولعله بالنسبة لهذا غير مراد (قوله وسياقي لذلك مزيد) يأتي فيه كلام آخر (قوله وصرح ائمتنا
 بان النواحي التي يؤخذ الخراج من أراضيها الخ) يعلم منه ان وجوب الخراج على الأرض لا ينافي ملكها أو في

الاقتداء ولا رابطة ثم حتى يعتبر لاجلها اعتقاد الشافعي وهذا بعينه موجود هنا وأيضا أنه يحرم على شافعي لعب الشطرنج مع حنفي لأن نية
 إعانة على معصية بالنسبة لا اعتقاد الحنفي لا ياتى اللعب المحرم عنده إلا بمساعدة الشافعي له أو يأتي ان الشافعي لا ينكر على مخالف فعل ما يحل
 عنده ويحرم عند الشافعي لا نافر من اجتهاد أو قل من يصح تقليده على فعله اتفاقا أو لا اعتبار بعقيدة نفسه ويجب عن الاول بأن اعتبار
 الاستعمال المؤدى للترك احتياطا مع انه لا مخالفة مثلا ما مناه به لوجه لا يقاس به الفعل المؤدى للوقوع في ورطة تحریم ما مناه نحو اكل ما تعلقت
 به الزكاة قبل إخراجها وعن الثاني والثالث باننا وإن لم نقرر المخالف لكن يلزمنا الانكار عليه في فعله ما يرى هو تحر به حرمة إعانته بالاولى

وهذا هو الذي ينتج عنه جميعه خلافا لما إلى الاول وغباره السبكي في فتاويه صريحة فيما ذكرته وحاصلها ان من تصرف فاسدا اختلفت المذاهب فيه فاراد قضاء دين به لمن (٢٤٤) يفسده فقيه خلاف والاصح أن من يصححه إن كان قوله بما ينقض لم يحل له وكذا إن لم ينقض

مسئلة الشارح بأن قدم مخالف لشافعي أربعة مثلاً ما يعتقد المخالف تعاق الزكاة به على خلاف عقيدة الشافعي وفيما لو أعطى حنفى لشافعي مالك نصاب لا يفي لغالب عمره ما يقطع أو يظن ظناً غالباً أنه زكاة أو نحوها فليراجع (قوله وهذا) أي الثاني من عدم الجواز (هو الذي يتجه) أقره ع ش وسم (قوله ان من تصرف فاسدا الخ) الأولى أن من تصرف تصرفاً اختلفت المذاهب في فساده أي كاستبدال الوقف والمعاطاة (قوله به) أي بما وقع نحو ثمن في ذلك التصرف (قوله لمن يفسده) أي يعتد فساداً كردى أي هل يجوز له اخذه (قوله فقيه الخ) أي في جواز اخذه وحله (قوله ان من يصححه) أي يعتد صحة ذلك التصرف (قوله وكذا لم ينقض) أي لكونه مخالفاً للقياس الحنفى مثلاً (قوله لم يحل له) أي لمن يفسده (قوله وكذا لم ينقض) أي لكونه مخالفاً للقياس الحنفى مثلاً (قوله ما لم ينصل به) أي بصحة ذلك التصرف وهو راجع لما بعده وكذا فقط (قوله لانه) أي حكم القاضى (فيما باطن الامر فيه كظاهره) أي بخلافه فيما باطن الامر فيه بخلاف ظاهره كالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة فينقض ظاهر الإلباطنا فلا يفيد الحل باطنا ولا بضع (قوله بفتح) إلى قول المتن ونصابه في النهاية والمغنى لإاقوله ولودون إلى ماتن وما انبه عليه (قوله ولو دون نصاب الخ) يعني لا يشترط في الزعفران والورس النصاب كردى وبصرى (قوله فيما عدا الزعفران) أي وقيس الزعفران على الورس كذا في المحلى والذي في النهاية والمغنى فيما عدا الورس والحق الورس بالزعفران فليراجع قول المتن (ونصابه الخ) أي القوت الذي تجب فيه الزكاة (تنبيه) مذهب ابن حنيفة وجوب الزكاة في كل ما خرج من الأرض الا الحطب والقصب والحشيش ولا يعتبر عنده النصاب ومذهب احمد نجب فيما يكال أو يوزن ويدخر من القوت ولا بد من النصاب ومذهب مالك كاشافعي قاله في القلائد بأعشن قول المتن (خمس أوسق) أي أقله ذلك وما زاد فيحسب به فلا وقص فيها والوسق جمع وسوق وهو بالفتح على الأفصح مصدر بمعنى الجمع سمي بذلك لجمعه الصبيان شيخنا ونهاية ومغنى قال ع ش والمراد هنا الموسوق بمعنى المجموع اه (قوله لخبر) إلى قوله قال بعضهم في النهاية والمغنى لإاقوله قال الرويانى إلى وإنما ما انبه عليه (قوله بجملة الاوسق) أي فاذا ضربت الخمسة أوسق في الستين صاعا كانت الجلة ثلاثاً صاع شيخنا (قوله والصاع أربعة امداد الخ) أي فاذا ضربت أربعة امداد في الثلاثمائة صاع صارت الجلة الفا ومائتى مدو (قوله والمد رطل وثلث) أي فتصير الجلة الفا وستمائة رطل بالبغدادى شيخنا (قوله وقدرت) أي الخمسة أوسق (قوله لانه الرطل الشرعى) أي الذى وقع التقدير به في زمن الصحابة واستقر عليه الاسرع ش (قوله ورطل بغداد عند الرافعى مائة وثلثون درهما) أي فيضرب في ألف وستمائة تبلغ مائتى ألف وثمانية آلاف ويقسم ذلك على ستمائة يخرج بالقسمة ما ذكر نهاية قول المتن (لان الاصح ان رطل بغداد الخ) بيانه ان تضرب ماسقط من كل درهم وهو درهم وثلاثة اسباع درهم في ألف وستمائة تبلغ ألفى درهم ومائتى درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة اسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الاول فيكون الزائد على الاربعين بالقسمة ما ذكره المصنف نهاية زاد المغنى لان الباقي بعد الاسقاط مائتا الف وخمسة الاف وسبعائة واربعه عشر درهما وسبعادرم فائتا الف وخمسة الاف ومائتا درهم في مقابلة ثلثائة واثنين واربعين رطلا والباقي وهو خمسمائة واربعه عشر درهما وسبعادرم في مقابلة ستة اسباع رطل لان سبعة وخمسة وثمانون وخمسة اسباع اه (قوله لتحديد) أي فلا زكاة في أقل منها إلا في مسألة الخلطة السابقة شرح بافضل (قوله على الاصح) وهو المعتمد ووقع في شرح مسلم والمجموع ورؤس المسائل انه تقريظ وعليه لا يضرب نقص رطل اورطلين قال المحاملى وغيره بل وخمسة وافرهم في المجموع كردى على بافضل (قوله والاعتبار بالكيل) أي على الصحيح مغنى زاد النهاية بما كان

بحث عيوب المبيع ما يصرح بذلك أيضا

وقلنا المصيب واحد اى وهو الاصح ما لم يتصل به حكم لانه فيما باطن الامر فيه كظاهره بنقض ظاهرا وباطنا كما ياتى بسطه في القضاء ونظر فيه بما لا يلاقيه وفى القديم تجب في الزيتون والزعفران والورس بفتح فسكون ثبت اصفر بالين يصغ به ولو دون نصاب لقلة حاصلها غالبا (والقرطم) بكسر اوله وثالثه وضمها حب العصف (والعسل) من التحل كذا قيده شارح واطلقه غيره ولعل الاول لكون القديم لا يوجب في عسل غيره وذلك لانار فيما عدا الزعفران عن الصحابة لكنها ضعيفة (ونصابه خمسة أوسق) من وسق جمع او حبل لخبر الشيخين ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (وهى الف وستمائة رطل ببغدادية) لان الوسق ستون صاعا اجماعا بجملة الاوسق ثلثائة صاع والصاع أربعة امداد والمد رطل وثلث وقدرت بالبغدادى لانه الرطل الشرعى (وبالدمشقى ثلثائة وستة واربعون رطلا وثلثان) لان رطل دمشق ستائة درهم ورطل بغداد عند الرافعى مائة وثلثون درهما (قلت الاصح) انها بالرطل دمشق (ثلثائة)

رطل (واثنان وأربعون) رطلا (وستة اسباع) من رطل (لان الاصح أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما في أربعة اسباع درهم وقيل بلا اسباع وقيل وثلثون والله أعلم) وتقدير الاوسق بذلك تحديد على الاصح والاعتبار بالكيل

في زمنه صلى الله عليه وسلم اه (قوله استظهارا) اي واذا وافق الكيل نهاية ومعنى زاد شرح بافضل فان
اختلفا فبلغ بالارطال ماذ كرو لم يبلغ بالكيل خمسة اوسق لم تجب زكاته وفي عكسه تجب اه عبارة
البيجيري قوله استظهارا اي طلبا للظهور واستيعاب الواجب وهذا قريب من قولهم احتياطاً قالوا
حصل نقص في الوزن لا يضر بعد الكيل اه فلا يرد ان نصاب الشعير ينقص عن نصاب نحو البر والفول في
الوزن لانه اخف ع ش انتهت (قوله والمعتبر فيه) اي في الوزن من كل نوع (الوسط) اي فانه يشتمل
على الخفيف والوزن معنى ونهاية قال الكردى مثلاً نوع الحنطة بدضه في غاية الثقله وبعضه في غاية الخفة
وبعضه متوسط والمعتبر في الوزن هو المتوسط وكذا نوع الشعير وغيره اه (سنة ارادب الاسدش ارادب
الخ) اعتمده الشارح في كتيبه وفي الاسنى هو واجه وايدى سم في شرح ابن شجاع وقال القمولى ستة ارادب
وربع ارادب واعتمده الخطيب في المغنى ومرفى النهاية والدو بالارادب المذنى ستة ارادب صما كردى
على بافضل (قوله كما حرره السبكي الخ) وضبطها القمولى بالكيل المصرى ستة ارادب ورابع ارادب
وهذا بحسب زمانه واما الان فحرروها باربعة ارادب ووييه لان الكيل قد كبر عما كان عليه شيخنا
عبارة البيجيري مى وقال بعض المحققين هذا بحسب السابق والا فالنصاب الان بالكيل المصرى اربعة ارادب
وسدس بسبب كبر ما يكال به الان حتى صارت الاربعة ارادب وسدس بقدر الستة ارادب والرابع من
الارادب المقدرة نصاباً باسماً اه (قوله بناء على ان الصاع قدحان الخ) اي وكل خمسة عشر مداً سبعة اقداح
وكل خمسة عشر صاعاً واية ونصف ورابع فثلاثون صاعاً ثلاث وبيات ونصف فثلاثمائة صاع خمسة
وثلاثون واية وهي خمسة ارادب ونصف وثلاث فالتنصيص على قوله خمسة وستون قدحاً وقال القمولى
كيله بالارب المصرى ستة ارادب ورابع ارادب وهو المعتمد يجعل القدحين صاعاً كزكاة الفطر وكفارة
اليمن وعليه فالنصاب ستانة نهاية ومعنى قول المتن (ويعتبر تمر اوزيبيا) قال في الروض فان اخذنا زكاة
اي فيما يحجب رطبار دها ولو تلفت فقيمتها ولو جففها ولم تنقص لم يجز انتهى وقوله لم يجز هو المعتمد لانه
ليس بصفة لوجوب عند القبض بخلاف ما سياتى في المعدن لانه بصفة الوجوب لكنه مختلط بغيره ومثله
مالو قبض الحب بعد جفافه في قشره ثم ميزه فان كان قدر الواجب أجزأه أو لا رد التفاتت أو أخذه وذلك
لان عنده القبض بصفة الوجوب لكنه مختلط بقشره ونحوه سم (قوله لخبير مسلم ليس في حب ولا تمر الخ)
اي فاعتبر الاوسق من التمر معنى قول المتن (ولا لفرطبا وعتبا) قضيته امتناع خراج البسر وعدم اجزائه نعم
إن لم يثبت منه رطب فالوجه وجوب اخراج البسر وإجزؤه مر انتهى سم على حج وقوله نعم إن لم يثبت
منه رطب اي غير ردى كما يؤخذ مما ياتى اه ع ش (قوله في وسق رطبا وعتبا) اي بتقدير الجفاف

(قوله والمعتبر فيه من كل نوع الوسط) قد يقال أوسط الأنواع مختلفة نقلاً وخفة فيلزم اختلاف مقدار
النصاب باختلافها (وهو بالارادب المصرى ستة ارادب الاسدش الخ) وقال القمولى ستة ارادب ورابع
لجمل القدحين صاعاً كزكاة الفطر وكفارة اليمن واعتمده شيخنا الشهاب الرملى (قوله ويعتبر تمر اوزيبيا
الخ) قال في الروض فان اخذ الساعى الزكاة رطبار دها وهل محل ردها ان بين والا كان تبرعاً كما ياتى في باب
زكاة النقد فيها اذا اخذ الردى عن الجيد او المكسور عن الصحيح او يفرق فيه نظر والقلب الى الاول اميل
فليراجع قال في الروض فان اخذ الساعى الزكاة رطبار دها ولو تلفت فقيمتها ولو جففها ولم تنقص لم يجز اه
وقوله قيمتها اي بناء على أنه متقوم كما بينه في شرحه وقوله لم يجز هو المعتمد لانه بصفة الوجوب عند
القبض كما لو قبض المستحق سخة فكالت يده لا تجزى بخلاف ما سياتى في المعدن انه اذا قبضه الساعى
مختلط بغيره ثم ميزه فان كان قدر الواجب اجزأه أو لا رد التفاتت لو اخذه وذلك لانه بصفة الوجوب
مختلط بغيره ومثله مالو قبض الحب بعد جفافه في قشره ثم ميزه فان كان قدر الواجب اجزأه أو لا رد التفاتت
او اخذه وذلك لانه عند القبض بصفة الوجوب لكنه مختلط بقشره ونحوه (في المتن ولا فرطبا وعتبا)
قضيته امتناع خراج البسر وعدم اجزائه نعم إن لم يثبت منه رطب فالوجه وجوب اخراج البسر وإجزؤه مر

قال الرويانى عن الاصحاب
بمكيل اهل المدينة اي للخبير
الآتى أول زكاة النقد
ولما قدر بالوزن استظهارا
والمعتبر فيه من كل نوع
الوسط وهو بالارادب
المصرى ستة ارادب إلا
سدس ارادب كما حرره
السبكي بناء على أن الصاع
قدحان بالمصرى إلا سبعة
مد (يعتبر الرطب والغن
اي بلوغه خمسة اوسق حالة
كونه تمر اوزيبيا ان تمر
او ترب) لخبير مسلم ليس في
حب ولا تمر صدقة حتى
يلبغ خمسة اوسق (ولا)
يتتمر ولا يترب (ف) يوسق
(رطبا وعتبا)

ويخرج منه لان هذا اكل
احواله ويضم غير المتجفف
للمتجفف في اكمال النصب
لاتحاد الجنس وما يجف
رديثا كما لا يجف وكذا ما
يطول زمن جفافه كسنة كما
يخففه الرافعي وله قطع مالا
يجف اى وما الحق به كما هو
ظاهر وان لم يضر لانه لا نفع
في بقاءه وكذا ما مضى اصله
لنحو عطش قال بعضهم او
خيف عليه قيل او انه
وتخرج منه وان كان رطبا
للضرورة ومن ثم لو قطعه
من غير ضرورة لومه تمر
جاف او القيمة على ما ياتي
آخر الباب وعلى كل منهما
له التصرف المفقوع لان
الزكاة لم تتعلق بعينه كما
قبل وفيه نظر لما يعلم مما
ياتي قبيل الصيام في شاة
واحبة في خمسة ابرة ان
المستحقين شركاء بقدر
قيمتها فيبطل البيع في الكل
لعدم العلم بما عدا قدر
الزكاة وللأساعى قبضه على
النخل ثم يقسمه بالخرص
وبعد قطعه مشاعا ثم يقسمه
بناء على الاصح أن قسمة
المثليات افرزوله بعد قبضه
بيعه لمصلحة المستحقين
ولولمساك وتفارقة ثمنه

فلو كان عنده ستة أو سق مالا يتجفف قدرنا جفافها فان كانت بحيث لو تجففت كانت خمسة أو سق وجبت
زكاتها و اقل منها فلا شيئا وعش اى وان شك فالاقرب عدم الوجوب لانه الاصل اخذنا بما ياتي في
الارز الشعير (قوله ويخرج منه) اى ويقطع باذن الامام ونخرج الزكاة منه في الحال شرح المنهج
ونهايه وهذا صريح في انه لو جعله دبسا ثم اخرج الزكاة من الدبس لم يجز (قوله ويضم غير المتجفف) اى
بتقدير الجفاف هنا وفيما ياتي مما الحق بذلك (قوله وما يجف رديثا كما لا يجف الخ) اى فيعتبر رطبا
ويقطع باذن الامام ويؤخذ الواجب رطبا شرح المنهج (قوله وله قطع مالا يجف الخ) ويجب استئذان
العامل في قطعه كما في الروضة فان قطع من غير استئذانه اثم وعزروا على الساعى ان ياذن له خلافا لما صححه في
الشرح الصغير من الاستحباب نهاية ومعنى وياتى بعضه في الشرح قال ع ش قوله مر ويجب الخ اى على
المالك ثم هذا واضح فيما اذا كان ثم عامل والاوجب استئذان الامام او نائبه ولو فوق مسافة العدو
اه ولو لم يكن في هذا الاقليم امام ولا ضرورة فلهل يجب استئذان اهل حله وعقده اخذنا من نظائره فليراجع
(قوله اى وما الحق الخ) اى بما يجف رديثا وما يطول زمن جفافه (قوله وكذا ما مضى اصله الخ) اى
وان كان يجف سم (قوله لنحو عطش) ولو ان دفعت بقطع البعض لم تجز الزيادة عليه نهاية ومعنى (قوله
او خيف عليه) اى على الاصل الضرر (قوله قيل او انه) متعلق بالقطع وكذا الضمير راجع اليه (قوله
وان كان رطبا) فيه اشعار بان لم يصل حدا يصلح لتجفيفه ويناسب ذلك قوله قيل او انه والا فلو كان وصل
إلى ذلك كان القياس اعتبار تجفيفه وان لا يجزى بدونه فليتامل سم اى كما ياتي في الشرح (قوله لومه تمر
جاف) اى أو زبيب جاف قال سم لزوم التمر الجاف هو بحث الرافعي الآتى في الفروع آخر الباب اه
(قوله وعلى كل منهما) اى لزوم التمر او القيمة (قوله لم تتعلق بعينه) اى بالتمر او القيمة (قوله فيبطل
البيع في الكل) فيه نظر سم (قوله لعدم العلم الخ) يكفى العلم عند التوزيع سم (قوله وللأساعى
قبضه الخ) اى قبض مالا يجف وما الحق به بخلاف ما يجف كما ياتي في التنبيه كردى وسم (قوله على
النخل) اى قبل القطع روض اى مشاعا (قوله ثم يقسمه بالخرص) اى بان يخرصه ويعين الواحد في
نخلة او نخلات اسنى (قوله وبعد قطعه الخ) هذا الكلام نص في صحة القبض في هذه الحالة واجزائه عن
الزكاة وما تقدم عن الروض من عدم اجزاء ما قبضه الساعى رطبا وان ثمر في يده ولم ينقص لا يخالف هذا
لانه مفروض في غير ذلك وهل للساعى اخذ قيمة عشر المقطوع وجهان قال في شرح الروض والاشبه في
الشرح الصغير المنع قال في المجموع وهو الصحيح سم (مشاعا) اى بتسليم جميع المقطوع للساعى اسنى (قوله
ثم يقسمه) اى بكل اوزن (قوله بناء على الاصح الخ) راجع لسلك من الشقين وكذا قوله وله بعد
قبضه الخ اى ولو قبل القسمة ايضاراجع لسلك منهما قال سم عبارة الروضة في الشق الاول ثم للساعى

(قوله وكذا ما مضى) اى وان كان يجف (قوله وان كان رطبا للضرورة) فيه اشعار بان لم يصل حدا
يصلح لتجفيفه ويناسب ذلك قوله قيل او انه والا فلو كان وصل إلى ذلك كان القياس اعتبار تجفيفه وان
لا يجزى بدونه فليتامل (قوله لومه تمر جاف) لزوم التمر الجاف هو بحث الرافعي الآتى في الفروع آخر الباب
(قوله لان الزكاة لم تتعلق بعينه) اى بل بالتمر الجاف او القيمة (قوله فيبطل البيع في الكل) فيه نظر (قوله
لعدم العلم) يكفى العلم عند التوزيع (قوله وللأساعى قبضه الخ) كانه متعلق بما تقدم ان له قطع مالا يجف
وما مضى اصله او خيف عليه ثم ايت عبارة الروض مصرحة بتعلق هذا بما ذكر وترتب عليه وحينئذ فقوله
وبعد قطعه مشاعا الخ المصرح بصحة القبض والاجزاء لا يخالف ما في هذه الحاشية الاخرى عن الروض من
عدم اجزاء ما قبضه الساعى رطبا لانه غير ذلك (قوله وبعد قطعه مشاعا ثم يقسمه الخ) هذا الكلام نص في
صحة القبض في هذه الحالة واجزائه عن الزكاة فالقول بان قبضه رطبا لا يجزى وان ثمر في يده لا يخالف
هذا لانه مفروض في غيره (قوله وبعد قطعه) وهل له اخذ قيمة عشر المقطوع وجهان قال في شرح الروض
والاشبه في الشرح الصغير المنع قال في المجموع وهو الصحيح اه (قوله وله بعد قبضه يبعه الخ) عبارة الروضة

إن لم يمكن تخفيفه وثمره بعد القطع وإلا لزمه على الأول وجه ليس له ثمر أو بحث بعضهم أن للمالك (٢٤٧) الاستقلال بالقسمة ويؤيده إطلاق

قول التتمة عن جمع تجوز القسمة بين المالك والفقراء كيلا أووزناو لاربا لان للمالك ان يدفع لهم اكثر من نصيبهم فيستظهر بحيث يعلم ان معهم زيادة ويلزم على هذه الطريقة تجوز القسمة على النخل بان يسلم اليهم نخيلا يعلم ان ثمرتها اكثر من العشره ويجب على المعتمد استئذان العامل لانهم شركاؤه فاحتيج لاذن نائبهم فان قطع بغير اذنه وقد سملت مراجعته عزر وسياتي ان القاضي يستفيد بولاية القضاء ولا ية الزكاة بالم يول لها غيره فحينئذ هو قائم مقام العامل في جميع ما ذكر (تنبيه) ما افهمه ما ذكر من صحة قبض الساعي للرطب ليس لإطلاقه مرادا بل ما يجف لا يصح قبضه له فيلزم رده ان بقي وبذلك ان تلف فان اخره عنده حتى جف وسأوى قدر الزكاة اجزا فان زاد رد الزائد او نقص اخذ ما بقي هذا ما نقله عن العراقيين ثم ما لا الى قول ابن كج لا يجوز بحال لفساد القبض من اصله اه وهذا هو القياس وان اختار في المجموع الاول وقد يوجه بأن الزكاة لما خرجت عن قياس المعاملات سويح فيها باجزاء ما وجد شرط لإخراجها ولو بعد قبض

أن يبيع نصيب المساكين للمالك أو غيره وأن يقطعه ويفرقه بينهم يفعل ما فيه الاحظ اه وياتي في الشرح قبيل قول المتن وقيل ينقطع الخ مثله اه وعبارة الروض مع شرحه بعد الشقين ثم يبيعه لمن شاء من المالك وغيره قال في الاصل او يبيع هو والمالك ويقتسمان الثمن اه (قوله) ان لم يمكن تخفيفه الخ لعله فبما ضارصله لنحو عطش وخيف عليه (قوله) وإلا لزمه ظاهره لزوم الساعي فليراجع سم اى بناء على ما هو الظاهر من رجوع قوله ان لم يمكن الخ لقوله وله بعد قبضه الخ ويمكن رجوعه لقوله وللساعي الخ فيفيد لزوم المالك كما يفيد قوله ليس له ثمر (قوله) وبحث بعضهم الخ أنظر هذا مع ما ياتي قبيل قول المتن وقيل ينقطع بنفس الخرص سم عبارة الكردى والمعتمد خلاف هذا البحث اه ولعل هذا مبنى على ما ياتي فيه انفا ان قول الشارح ويجب الخ مقابل لهذا البحث وياتي ما فيه (قوله) ويجب) الى قوله وسياتي تقدم عن النهاية والمغنى مثله (قوله) ويجب الخ) اى فيما اذا احتيج للقطع فبالايجف وما الحق به ع وش سم قال الكردى هذا مقابل لبحث البعض اه اقول بل هو راجع الى قوله وله قطع ما لا يجف الخ كما هو صريح صنيع النهاية والمغنى (قوله) استئذان العامل) اى فى القطع سم (قوله) لانهم) اى المستحقين سم (قوله) فان قطع بغير اذنه وقد سملت الخ مفهوه انه لا يعز إذا عثرت مراجعته ولعله إذا احتيج للقطع ثم هذا مع قوله وللمالك الاستقلال بالقسمة فيجد جواز الاستقلال بها دون القطع سم (قوله) عزز) اى ولا ضمان ع ش عبارة الروض مع شرحه عصي وعزز ان علم بالتحريم اى عززه الامام ان رأى ذلك قاله في المذهب قال ولا يغرمه ما نقص لانه لو اشتد منه وجب عليه ان ياذن له فى القطع وان نقصت به الثمرة اه اى إذا الكلام فيها إذا احتيج للقطع لنحو عطش (ما افهمه ما ذكر) اى قوله وللساعي الخ (قوله) بل ما يجف الخ) اى لا رد شيئا ولا مع طول الزمن إذ هما لا يجف كما تقدم ومثلها ما ضارصله أو خيف عليه سم (قوله) فيلزمه رده ان بقي الخ) لعله فيما اذا بين وإلا كان تبرعا كما ياتي في باب زكاة النقد إذا اخذ الكردى عن الجيد أو المكسور عن الصحيح سم (قوله) ثم ما لا الى قول ابن كج الخ) اعتمدهم ر شرح الروض اه سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى كما ياتي (قوله) وهذا) اى قول ابن كج و (قوله) وان اختار فى المجموع الاول) اى ما نقله عن العراقيين من الاجزاء و (قوله) ويوجه) اى الاول وهو الاجزاء كردى وياتي فى شرحه ويجب وبدو صلاح الثمر الخ جزءه بالاجزاء (قوله) ويظهر الخ) اعتمده النهاية (قوله) وما مبتدأ) اى والخبر فعشرة أو سق و (قوله) أو معطوف الخ) اى فيقدر فى هذه الصورة حالاً والتقدير ويعتبر ما ادخر فى قشرة مقشوراً فيناسب ما عطف هو عليه كردى اشار به الى دفع اعتراض سم بمناصه قوله أو معطوف على فاعل يعتبر فيه حرازة مع قوله فعشرة أو سق اه (قوله) ولو قشر ته الحرام) اى اللاحقة بالحلب يعنى نصابه عشرة أو سق وان كان فى قشر ته الحرام فقط كردى

فى الشق الاول ثم الساعي أن يبيع نصيب المساكين للمالك أو غيره وأن يقطعه ويفرقه بينهم يفعل ما فيه الحظ لهم اه وسكت عن ذلك فى الشق الثانى والظاهر انه كالاول كما هو ظاهر عبارة الشارح وظاهر عبارة الروضة المذكورة انه لا يلزم واحد من الساعي او المالك تخفيفه وان امكن خلاف قول الشارح وإلا لزمه على الوجه لكن قول الروضة يفعل ما فيه الحظ يفيد ان عليه مراعاة الحظ فقد يؤخذ منه وجوب التخفيف إذا كان أحظ (قوله) وإلا لزمه ظاهره لزوم الساعي فليراجع (قوله) وبحث بعضهم أن للمالك الاستقلال بالقسمة) انظر هذا مع ما ياتي قبيل قول المتن وقيل ينقطع بنفس الخرص (قوله) استئذان العامل) اى فى القطع (قوله) لانهم) اى المستحقين (قوله) فان قطع بغير اذنه وقد سملت مراجعته عزز) مفهوه انه لا يعز إذا عثرت مراجعته ولعله إذا احتيج للقطع ثم هذا مع قوله وللمالك الاستقلال بالقسمة فيجد جواز الاستقلال بها دون القطع (قوله) بل ما يجف) اى لا رد شيئا ولا مع طول الزمن إذ هما لا يجف كما تقدم ومثلها ما ضارصله أو خيف عليه (قوله) ثم ما لا الى قول ابن كج) اعتمدهم (قوله) أو معطوف على فاعل يعتبر) فيه حرازة مع قوله فعشرة أو سق (قوله) ولو فى قشر ته الحرام) اى السفلى وهذه المبالغة تقتضى ان نصابه عشرة

الساعي له فاسدا (و) يعتبر (الحب) أى بلوغه نصابا حال كونه (مصنئ من) نحو (تبته) وقشر لا يؤكل ولا يدخل معه ويظهر اغتفار قليل فيه لا يؤثر فى الكيل (وما) مبتدأ أو معطوف على فاعل يعتبر (ادخر فى قشره) الذى لا يؤكل معه (كالارز) ولو فى قشر ته الحرام

عبارة سم أراد بهذا أن الحرام أيضا لا يدخل في الحساب ولا يخفى إشكاله وقد يجاب بأن الوار للحال فيكون قيدا وفيه مع هذا ما فيه اه عبارة للنهاية والمغنى ولا اثر للقشرة الحرام اللاصقة بالارز كما في المجموع عن اصحاب اه قال ع ش قوله مر ولا اثر للقشرة الخ اي خلافا لحج اه (قوله بفتح اوليه ولا يدخر في قشره غيرهما) كذا في النهاية والمغنى (قوله ولا يدخر في قشره الخ) اي الذي لا يؤكل معه ولا اورده عليه ماسيد كره سم (قوله فكاف التشبيه الخ) عبارة للنهاية فالكاف استقصائية اه اي انها دلت على انه لم يبق سواهما وهي الواقعة في كلام الفقهاء وهم نقاة ع ش (قوله اعتبار القشرة الذي ادخاره فيه اصحاب له الخ) فعلم انه لا يجب تصفيته من قشره وان قشره لا يدخل في الحساب نعم لو حصلت الاوسق من دون العشرة اعتبرناه دونها نهاية زاد المغنى اولم يحصل من العشرة خمسة اوسق فلا زكاة فيها ولا بما ذلك جرى على الغالب اه قال ع ش قوله مر فعلم الخ في فتاوى الشهاب الرمي مانصه شتل عمن عليه زكاة ارض شير وضرب ذلك الواجب حتى صار ابيض لحصل منه اصله مثلا ثم اخرجه عن الارز الشعير هل يجزىء او لا فاجاب بأنه لا يجزىء مما اخرجه عن واجبه اه اقول هذا قد ينفيه قول الشارح مر فعلم انه لا يجب تصفيته الخ فالقياس الاجزاء وبوجه بان ما فعله هو الاصل في حقه وليس فيه تصرف على انقراض حقهم وإنما سقط عنه تبييضه تخفيفا عليهم وليس فيه تقويت على الفقراء بل فيه رفق لهم لتحمل المؤنة عنهم وبني مالوم يضربه وشك فيما حصل عنده هل يبلغ خالصه خمسة اوسق او لا هل يجب عليه الزكاة ام لا فيه نظر والا قرب عدم الوجوب لانه الاصل ولا يكلف إزالة القشر ليختبر خالصه هل يبلغ نصابا او لا ولا يشكل ذلك بما لو اختلط اناء من ذهب وفضة وجعل الاكثر حيث كلف امتحانه بالسك او غيره بما ذكر ثم لانه هناك تحقق الوجوب وجعل قدر الواجب بخلافه هنا فانه شك في اصل الوجوب اه (قوله بالنصف) متعلق بقوله اعتبار الخ (قوله غالبا) اي وقد يكون خالصا من ذلك دون خمسة اوسق فلا زكاة فيها او خالص مادونها خمسة اوسق فهو نصاب اي يجب فيه الزكاة شرح المنهج وتقدم عن المغنى والنهاية مثله (قوله فيعتبر) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده الشارح في شرح بافضل قال الكردى عليه وكذلك في شرحى الارشاد وشيخ الاسلام في الاذنى وشرح المنهج والخطيب في المغنى ومر في النهاية وظاهر التحفة اعتماد اعتبار العشرة مطلقا وصرح باعتماده في الايعاب اه (قوله واعتمده ايضا ابن الرفعة الخ) وكذا اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله اعتمده الاذرى) اي ما نقله الماوردى الخ وكذا اعتمده والنهاية والمغنى وسم كما مر انفا (قوله وخرج) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله على ما اعتمده) وقال لا انها غيضة غير مقصودة انتهى وقد يؤخذ منها انها لا تؤكل معه فرد على قوله السابق ولا يدخر في قشره غيرهما ويستغنى عن اندفاع الاعتراض على المصنف بما ذكره سم (قوله ثم رجح الدخول) أي دخول قشرة الباقي في الحساب قال سم لا يخفى ان قضية الدخول في قشرة الارز الحرام اه اي بطريق الاولى (قوله واعتمده الاذرى الخ) اي الدخول وهو المعتمد نهاية ومعنى قول المتن (ولا يكمل الخ) اي في النصاب نهاية (قوله لإجماعا) الى

(والعسل) بفتح اوليه ولا يدخر في قشره غيرهما فكاف التشبيه حيث لا فائدة عدم انحصار الافراد الذهنية لا الخارجية فلا اعتراض عليه (ه) نصابه (عشرة اوسق) تحديدا اعتبار القشرة الذي ادخاره فيه اصله له وابقى بالنصف لان خالصه يجزىء منه خمسة اوسق غالبا وقول أبي حامد قد يجزىء من الارز الثلث فيعتبر ضعفه في المجموع وإن كان ظاهر كلام الرافعي اعتماده واعتمد ايضا ابن الرفعة وغيره وكذا ضعف ايضا نقل الماوردى عن أكثر اصحابنا عدم تأثير قشرة الارز الحرام حتى إذا بلغها خمسة اوسق وجبت زكاته واعتمدا الاذرى وخرج بلا يؤكل معه الذرة فيدخل قشره في الحساب لانه يؤكل معه وتنحيته عنه نادرة كتقشير الحنطة ولا تدخل قشرة الباقي السفلى في الحساب فنصابه عشرة على ما اعتمده لكن استغربه في المجموع ثم رجح الدخول واعتمده الاذرى وغيره (ولا يكمل جنس بجنس) إجماعا في التمر والزبيب وقياسا

أوسق سواء كان في قشره السفلى وهي الحرام أى فقط أو كان في العليا المستلزم لكونه السفلى أيضا ولا يخفى إشكاله إذ كيف يكون الخالص من القشرة خمسة على تقدير كونه في القشرة الواحدة وكونه في القشرتين وقد يجاب بان الواو في ولو كان الخ أو الحال فيكون قيدا وفيه مع هذا ما فيه (قوله ولو في قشرته الحرام) أراد بهذا ان الحرام ايضا لا تدخل في الحساب (قوله ولا يدخر في قشره) اي الذي لم يؤكل معه ولا ورد عليه ماسيد كره (قوله فيعتبر) اعتمده مر (قوله وكذا ضعف ايضا نقل الماوردى عن أكثر اصحابنا عدم تأثير قشرة الارز الحرام حتى الخ) ولا اثر للقشرة الحرام اللاصقة بالارز كما في المجموع عن اصحاب شرح مر (قوله ولا تدخل قشرة الباقي في الحساب) قال الشيخان لا انها غيضة غير مقصودة اه وقد يؤخذ منها انها لا تؤكل معه فرد على قوله السابق ولا يدخر في قشره غيرهما ويستغنى عن اندفاع الاعتراض على المصنف بما ذكره (قوله ثم رجح الدخول) أي في قشرة الارز الحرام

في نحو البر والشعير (ويضم النوع الى النوع) كشمع معقلى وبرنى وبر مصرى وشامى لاتحاد الاسم ومران الدخن نوع من الذرة وهو صريح في انه يضم اليها السكنه مشكل لا خلافا في صورته ولو ناولنا وطعما وطعما مع الاختلاف في هذه الاربعة تنعذر النوعية اتفاقا اخذنا من الخلاف الاتي في السلت فليحمل كلامهم على نوع من الذرة يساوى الدخن في اكثر تلك الاوصاف (٢٤٩) ومرايضان الماش نوع من الجلبان

فليضم اليه (ويخرج من كل بقسطه) لانه لامشقة فيه بخلاف المواشى المتنوعة كأمير (فان عسر) التقييط لكثرة الانواع (اخرج الوسط) لا اعلاها ولا اذناها رعاية للجانبين فان تكلف واخرج من كل بقسطه فهو افضل (ويضم العاس) وهو قوت نحو اهل صنعا في كل كام حبتان واكثر (الى الحنطة لانه نوع منها) عبر بهذا هناع قوله قبله النوع الى النوع ليين ان مال العبارتين والمقصود منها واحد (والسلت) يضم فسكون (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره لانه اكتب من تركيب الشبهين الاتيين طيعا انفرده فصار اصلا مستقلا براسه (وقيل شعير) فيضم له لانه بارد مثله (وقيل حنطة) لانه مثلها لو ناول ملاءة (تنبيه) يقع كثيرا ان البر يختلط بالشعير والذي يظهر ان الشعير ان قل بحيث لو ميز لم يؤثر في النقص لم يعتبر فلا يجزى اخراج شعير ولا يدخل في الحساب والا لم يكمل احدهما بالآخر فما كمل نصابه اخرج عنه من غير المختلط (ولا يضم ثمر عام وزرعه)

قوله ومر في النهاية والمغنى (قوله في نحو البر والشعير) أى كما عُدس مع الحنص معنى (قوله لاتحاد الاسم) أى وان تباينا في الجودة والرداء واختلاف مكانها نهاية ومعنى (قوله وطعما) محل تأمل فقد صرح الاطباء بانها باردا يابسان بصري وقد يجاب باختلاف ما في درجات البرودة واليبوسة (قوله على نوع من الذرة) الموافق لقوله السابق ومراح على نوع من الدخن يساوى الذرة سم قول المتن (ويخرج من كل الخ) أى من النوعين او الانواع نهاية ومعنى قال عس مفهوم المتن انه لو اخرج من احد النوعين عنها يكفي وان كان ما اخرج منه على قيمة من الآخر وليس مرادا لانه لا ضرورة على الفقراء وليس بدلا عن الواجب لاتحاد الجنس اه (قوله بخلاف المواشى) أى فان الاصح انه يخرج نوعا منها بشرط رعاية القيمة والتوزيع كما سري لا يؤخذ البعض من هذا البعض من الآخر لشمشة نهاية ومعنى (قوله لكثرة الانواع) أى وقلة الحاصل من كل نوع نهاية ومعنى (قوله لا اعلاها) أى لا يجب اخرجها فلو اخرج الاعلى زاد خيرا عس اه بجزى (قوله من كل بقسطه الخ) أى او من الاعلى شرح بافضل قول المتن (ويضم العلس الخ) قد يقال احتاج لهذا مع ما تقدم لانه يغفل عن نوعيته سم (قوله واكثر) عبارة النهاية والمغنى وثلاثة (قوله ليين ان مال العبارتين الخ) اذ مفاد هذا كون المضموم اليه جنس المضموم وذلك ان المضموم والمضموم اليه نوعا جنس واحد سم وقد يقال لا يتصور الاول لاذلا وجود للجنس إلا في ضمن النوع (قوله فلا يجزى الخ) يتأمل المراد به سيد عمر ويظهر ان المراد بذلك انه لا يحسب من الواجب فقوله ولا يدخل الخ عطف تفسير له (قوله ولا) أى بان كثر بحيث لو ميز اثر في النقص (قوله اخرج عنه) من غير المختلط عبارته في باب زكاة النقد فاذا بلغ خالص المغشوش نصابا ار كان عنده خالص بكمله اخرج قدر الواجب خالصا او من المغشوش ما يعلم ان فيه قدر الواجب فلو كان لحجور تعين الاول ان نقصت مؤنة السبك المحتاج اليه عن قيمة الغش وينبغي فيما اذا زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال في العباب في المغشوش زكاة بخالص او بمغشوش خالصه بقدر الواجب يقينا ولا يجزى بمغشوش عن خالص اه وينبغي ان هذا كله يجزى نظيره هنا ايضا وانما سكتوا عنه هنا اكتماف بما ياتي اه فقول الشارح من غير المختلط أى ومن المختلط ما يعلم ان فيه قدر الواجب (قوله في تكميل النصاب) إلى قوله لجريان العادة في النهاية والمغنى قول المتن (ويضم ثمر العام بعضه الخ) ولا فرق بين اتفاق واجب المضمومين واختلافه كان سقى أحدهما بمؤنة والآخر بدرهنا شرح بافضل قول المتن (واختلف ادراكه) وعليه فلو ادرك بعضه ولم يبلغ نصابا جازله التصرف فيه ثم إذا ادرك باقيه وكل به النصاب زكى الجميع سواء كان الاول باقيا او تالفا فان باعه تبين بطلانه في قدر الزكاة ويجب على المشتري رده ان كان باقيا وبطلان كان تالفا عس ويأتي في الشرح قبيل قول المتن يجب بدو صلاح الثمر مثله (او محله) أى حرارة وبرودة كسجد وتهامة لذتها حارة يسرع ادراك ثمرها ونجد باردة نهاية ومعنى (قوله)

(قوله فليحمل كلامهم على نوع من الذرة) قد يقال الموافق لقوله السابق ومر الخ ان يقول على نوع من الدخن يساوى الذرة الخ (قوله في المتن ويضم العلس الخ) قد يقال احتاج لهذا مع ما تقدم لانه يغفل عن نوعيته (قوله ليين ان مال العبارتين الخ) اذ مفاد هذا كون المضموم اليه جنس المضموم وذلك ان المضموم والمضموم اليه نوعا جنس واحد

(٣٢) - شروانى وابن قاسم - ثالث) إلى ثمر وزرع عام (آخر) في تكميل النصاب ولو فرض اطلاع ثمر العام الثاني قبل جذا الاول اجماعا (ويضم ثمر العام بعضه إلى بعض وان اختلف ادراكه) لا خلافا في نوعه او محله لجريان العادة الالهية ان ادراك الثمار ولو في النخلة الواحدة لا يكون في من واحد إطالة لى من التفكه فلو اعتبر التساوى في الادراك تعذر وجوب الزكاة

فاثبت وقوع القطع في العام الواحد بما عا على ما حكى وهو أربعة أشهر على ما في السكفاية عن الاصحاب لجرى العادة بان ما بين اطلاق النخلة إلى بدو صلاحها ومنتهاى إدراكها (٢٥٠) ذلك لكن رد بان المعتمد اثنا عشر شهرا نظير ما باتى (وقيل ان اطلع الثاني بعد جداد الاول)

فاتعتبر وقوع القطع في العام الخ) فالعبرة في اتحاد العام بوقوع القطعين فيه قال مر والمعتمد أن العبرة في اتحاد العام بوقوع الاطلاعين فيه سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى وشرح بافضل عبارة الاولين والعبرة في الضم هنا باطلاعهما في عام واحد كما صرح به ابن المقرئ في شرح إرشاده وهو المعتمد فيضم طلع نخلة إلى الاخر ان طلع الثاني قبل جداد الاول وكذا بعده في عام واحد اه وفي السكردى على بافضل وكذلك الايعاب والامداد واعتمده شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب الشربني والجمال الرملي وغيرهم وجزم شيخ الاسلام في منهجه بان العبرة بقطع الثمرين لا باطلاعهما وهو ظاهر التحفة وفي فتح الجواد هو وجه اه (قوله بان المعتمد الخ) اعتمده النهاية والمغنى وشرح بافضل ايضا (قوله نظير ما باتى) اى في الزرعين كرى (قوله بفتح الجيم) الى قوله قيل في النهاية والمغنى (قوله يحمل في العام مرتين الخ) اى بان يفصل الحمل الثاني عن الحمل الاول وأما ما خرج متتابعا بحيث يتأخر بروز الثاني عن بروز الاول بنحو يومين أو ثلاثة ثم يتلاحق به في السكبر فكله حمل واحد عش (قوله مرتين) اى او أكثر كما ان في الروم نوعا من السكرم المعروف فيه انه يثمر في كل عام مرات (قوله بل الحملان كثره عامين) اى فلا يضم احدهما للآخر نهاية ومعنى (قوله ان كان كل الخ) الاولى ان كان الثاني بعد جداد الاول الخ (قوله ويرد ابراده الخ) حاصله ان ما في المتن مقيد بالغالب وقد يجاب عن هذا الرد بان المراد لا يدفع الايراد (وان صح ما قاله من الحكم) اعتمد هذا الحكم النهاية والمغنى وشرح المنهج ايضا (قوله وبهذا) اى النقل (وقد يقال الخ) اى جمعا بين القولين (قوله وان استخلفا) الى قول المتن ووجب الخ في النهاية والمغنى لا قوله وعن الجداد (قوله وان استخلفا الخ) عبارة النهاية والمغنى والمستخلف من أصل كذرة سبيلت مرة ثانية في عام يضم إلى الأصل بخلاف نظيره من السكرم والنخل لانهم اراد ان لا يبدل الحمل كل حل كثره عام بخلاف الذرة ونحوها فالحق الخارج منها اثنا بالاول كزرع تعجل إدراك بعضه اه قال ع ش قوله مر يضم إلى الأصل ظاهره وان طالت المدة ولم يقع حصادهما في عام ويمكن توجيها به انه لما كان مستخلفا من الأصل نزل منزلة أصله اه (قوله او اختلفا زرعاً) ولو توأصل بذر الزرع عادة بان امتد شهر او شهرين متلاحقا إعادة فذلك زرع واحد وان لم يقع حصاده في سنة واحدة فيضم بعضه إلى بعض واما ان تفاضل البذر بان اختلف اوقاته عادة فانه يضم ايضا بعضه إلى بعض لكن بشرط وقوع الحصادين في عام واحد اى في اثني عشر شهرا عريية سواء وقع الزرعان في سنة واحدة ام لا كرى على بافضل وابعثن ونهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض ما نصه وفيه تصريح بأن ما توأصل زرع واحد وان لم يقع زرع في سنة واحدة بخلاف إطلاق المصنف والشارح اه (قوله فارق الخ) لعل الفرق باعتبار قوله وان استخلفا الخ لا باعتبار زرعى العام مطلقا إذ ليس ذلك نظير حمل ما ذكر سم وصنيع ما مر عن النهاية والمغنى صريح فيما ترجاه قول المتن (وقوع حصادهما الخ) والفرق بين هذا وبين النخل حيث اعتبر فيه اتحاد الاطلاعين اى عند النهاية والمغنى ان نحو النخل بمجرد الاطلاع صلح لا لتفادع به بسائر انواعه بخلاف الزرع فانه لا ينتفع به بمجرد ذلك وإنما المقصود منه للادمين الحب خاصة فاتعتبر حصاده ع ش (قوله ولا عبرة بابداء الزرع) اى فيضمان إذا وقع حصادهما في سنة وان

(قوله فاتعتبر وقوع القطع في العام الواحد إجماعا الخ) فالعبرة في اتحاد العام بوقوع القطعين فيه قال مر والمعتمد ان العبرة في اتحاد العام بوقوع الاطلاعين فيه (قوله لكن رد بان المعتمد الخ) اعتمد هذا المعتمد مر ايضا (قوله فارق ما مر ان حلى العنب الخ) لعل الفرق باعتبار قوله وان استخلفه الخ لا باعتبار زرعى العام مطلقا إذ ليس ذلك نظير حمل ما ذكر (في المتن) الاظهر اعتبار وقوع حصادهما في سنة) والمراد بالحصاد حصوه بالقوة لا بالفعل كما افاده الكلام بن ابي شريف وقال ان تعليمهم يرشد اليه شرح مر وعبارة الروض فصل وان توأصل بذر الزرع شهر او شهرين متلاحقا اى عادة فذلك زرع واحد وان تفاضل واختلف اوقاته

بفتح الجيم وكسر هاء وإعجام الذال وإمهالها اى قطعه (لم يضم) لحدوثه بعد انصرام الاول فاشبه ثمر العام الثاني ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جزما قيل قضية كلامه انه لو تصور نخل أو كرم يحمل في العام مرتين ضم احدهما إلى الاخر وليس كذلك بل الحملان كثره عامين إن كان كل بعد جداد الآخر أو وقف نهايته ويرد لإبراده وإن صح ما قاله من الحكم بان كلامه جرى على الغالب المعتاد فلا ترد عليه هذه الصورة النادرة وإن نقل ثقات كثرته في مشارق الحبشة وهذا اعترض من عبر بالاستحالة وقد يقال ان اريد ان العرجون بعد جداد ثمره يخلف ثمر آخر فهو المحال عادة لانالم نسجع بمثله أو أنه يخرج بحسب تلك العراجين عراجين أخرى قبل جداد تلك أو بعده فهو موجود مشاهد في بعض النواحي (وزرعا العام يضمان) وان استخلفا من أصل او اختلفا زرعاً وجدادا كالذرة تزرع ربيعاً وصيفاً وخریفاً وفارق ما مر ان حلى العنب والنخل لا يضمان بان هذين يرادان للذراع فكان كل حمل كثره

عام بخلاف الزرع لا يراد للذراع لأنه كان ذلك كزرع واحد تعجل إدراك بعضه (والاظهر اعتبار وقوع حصادهما في سنة) لم بأن يكون بين حصادى الاول والثاني دون اثني عشر شهراً عريية ولا عبرة بابداء الزرع لان الحصاد هو المقصود عنده يستقر الوجوب

لم يقع الزرعان في سنة نهاية ومعنى (قوله ونازع الاسنوى في ذلك) أى في الاظهر المذكور عبارة النهاية
والمعنى وجملة ما فيها عشرة اقول احصيا ما ذكره المصنف ونقله عن الاكثرين وهو المعتمد وإن قال
الاسنوى انه نقل باطل بطول القول بتفصيله والحاصل انى لم ار من صحبه فضلا عن عزوه إلى الاكثرين
الح قال الشيخ في شرح منبهه ويحاج بان ذلك لا يقدح في نقل الشيخين لان من حفظ حجة على من لم يحفظها
(قوله ويكفي عنه) اى عن الحصاد في الزرع عبارة النهاية والمعنى والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل
كما افاده السكال بن أبى شريف اه (قوله وعن الجداد) أى على ما اختاره من اعتبار القطع دون الاطلاع خلافا
للنهاية والمعنى (قوله زمن امكانهما الخ) اى حصولهما بالقوة لا بالفعل كدى قول المتن (وواجب ما شرب
الخ) ولا تجب في المعشرات زكاة لغير السنة الاولى بخلاف غير هالانها انما تتكرر في الاوال لناعية وهذه
منقطعة النماء معرضة للفساد نهاية ومعنى وباقى في الشرح مثله (قوله من نهر الخ) اى وساقية حفرت
من النهر وإن احتاجت مؤنة نهاية (قوله او التاج) عطف على المطر ويحتمل على نهر (قوله او شرب
عروقه الخ) أى عطف على الضمير المستتر مع الفصل (قوله به) الباء هنا كالباء في المتن بمعنى من او للسببية
كما يفيد هاقوله ويصح جره الخ وقال السكردى الباء هنا للتعدية اى اشربه الماء عروقه على ان يكون
الماء مفعول اشرب وعروقه فاعله اه وفيه ما لا يخفى (قوله ويصح جره) اى عطف على المطر (قوله
ويسمى) الى قوله من ماء الخ في النهاية والمعنى الا قوله واستاجرته (قوله بنضح بنحو بعير الخ) اى بنقل
الماء من محله الى الزرع بحيوان او غيره كالنطالة والشادوف ويعتبر في صورة الحيوان ان يكون بغير
إدارة كأن يحمل الماء في رواية على نحو حمل ويؤتى به الى الزرع فيسقى به شيخنا وبجبرمى (قوله
سائية) بسين مهملة وفون ومثناة من تحت نهاية ومعنى اى ساقية وفي المختار والسائية الناضحة وهى
الناقة التى يستقى عليها بجبرمى (قوله ما يدبره الحيوان) اى او الادميون شيخنا (قوله او ناغورة) عطف على
دولاب (قوله يدبره الماء نفسه) وحيث كان الماء يدبره بنفسه فلا وجب فيما سقى بها العشر لحقة المؤنة
عش وواجب بانه لما كان محتاجا لاصلاح الالة إذا انكشرت كان فيه مؤنة بجبرمى (قوله او استاجرته)
يتامل فيه الان يقال غاية الامر فساد الاجارة فلم يخرج الماء عن كونه بعوض سم (قوله او بدلو)
معطوف على قول المصنف بنضح (قوله لوجوب ضمائه) اى عوضه راجع لجميع ما تقدم ويحتمل رجوعه
لما عدا الشراء الصحيح (قوله من ماء الخ) بيان لما في قول المتن بما اشتراه كدى (قوله فافى المتن الخ) عبارة
المعنى الاولى قراءة ما مقصورة على انها موصولة لا مدودة اشبهاء للمعروف فانها على التقدير الاول تميم
التاج والبريد بخلاف الممدودة وقول الاسنوى وتعم على الاول الماء النجس ممنوع إذا لايصح شراؤه انتهت
وقد يقال الماء النجس داخل على التقديرين ان أراد بصورة الشراء الصادقة بالصحيح والفاقد وخارج على
كليهما ان اراد بحقيقته وهو الصحيح فاما ملحظ الاسنوى في التخصيص وقد يقال لعل ملحظه ان الماء المطلق لا
يطلق شرعا على النجس بصرى (اى العشر) الى قوله فان قلت في المعنى وكذا في النهاية الا قوله ومن ثم حكى فيه
الاجماع (قوله والمعنى فيه) اى فيما ذكر من وجوب العشر فيما شرب بنحو المطر ونصفه فيما شرب بنحو
النضح (قوله هنا) اى في الثابت و (قوله ثم) اى في الماشية (قوله قلت الخ) ويمكن الفرق بان الثمر

و نازع الاسنوى في ذلك
واطلال بما لا يجدى ويكفى
عنه وعن الجداد في الثمر
زمان امكانهما على الاوجه
ويصدق المالك أنه زرع
عامين ويحلف نديان اتهم
(وواجب ما شرب بالمطر)
او الماء المنصب اليه من نهر
أو جبل أو عين أو التاج أو
البرد (أو) شرب (عروقه)
به ويصح جره أى أو شرب
بعروقه (لقربه من الماء)
ويسمى البعل (من ثمر
وزرع العشر) واجب
(ما سقى) من بئر أو نهر
(بنضح) بنحو بعير أو بكرة
يسمى الذكر ناضحا والاثنى
ناضحة وكل منهما سائية (أو
دولاب) بضم اوله وقد يفتح
وهو ما يدبره الحيوان أو
ناغورة يدبره الماء بنفسه
أو بدلو (أو بما اشتراه)
شراء صحيحا أو فاسدا أو
غصبه أو استاجرته لوجوب
ضمانه أو هب له لعظم المنفعة
من ماء أو تاج أو برد فافى
المتن موصولة (نصفه) أى
العشر للاخبار الصحيحة
الصريحة في ذلك ومن ثم حكى
فيه الاجماع والمعنى فيه
كثرة المؤنة وخفتها كما في
السائمة والمعروفة بالنظر
لوجوب وعدمه فان قلت
لم تم توتر كثرة المؤنة إسقاط
الوجوب من أصله هنا
واثرته ثم قلت لان القصد
باقتناء الحيوان نمائوه

لأنه نفس النظر للواجب فيه بالحاصل منه كما قيل الباب ومن الحب والثمر عينه فنظر إليها مطلقاً ثم أوجبوا التفاوت بحسب المؤنة وعدمها
نظر إلى أنه مواساة وهي تسكرو وتقل بحسب (٢٥٢) ذلك فتأمله وللبقيني افتاء طويل في المسقي بما عيون أو دية مكة حاصلة أن المسقي منها

بمشتري فاسد للقرار أو مع الماء أو للماء وحده أو بمخصوب مثلاً فيه نصف العشر مطلقاً لأنه مضمون عليه وكذا إذا توجه البيع إلى الماء وحده في كل زرة وإن فرضت صحته بخلاف شرائه مطلقاً ومع القرار وفرضت صحته فإن ما سقى به أو لايه النصف للمؤنة بخلاف المسقى به بعد فإن فيه العشر لأن الثمن إنما يقابل الأول دون ما بعده فلامؤنة في مقابلته اه وما فصله في الصحيح فيه نظراً ظاهر والذي يتجه وجوب النصف فيه مطلقاً كما هو ظاهر كلامهم أنه حيث ملك بمؤنة لم يلزمه سوى النصف في ستة الشراء وما بعدها ولا نسلم أن الثمن مقابل لأول ماء فقط بل لكل ما حصل منه قال وإذا لم يملك محل النبع لم يملك الماء فيجب العشر مطلقاً اه وقضيته وجوب العشر في تلك العيون مطلقاً لأنها تخرج من جبال غير مملوكة وأصل منبعها الذي يتفجر منه الماء غير مملوك بل ولا معروف وذلك أن تقول هذا وإن كان هو القياس إلا أن قولهم لو وجدنا نهر يسقي أرضين لجماعة ولم نعرف أنه حفر أو انخرق بنفسه

والزرع من الأقوات التي لا يقوم البدن بدونها فوجب زكاتها مطلقاً وإن اختلف قدر الواجب بخلاف الحيوان فإن الحاجة إليه دون الحاجة إليهما فلم تتعلق به الزكاة مطلقاً سم زاد الشوبري وبان من شأن العلف كثرة المؤنة بخلاف الماء من شأنه خفة المؤنة بل الإباحة اه (قوله فنظر إليها) أي إلى عين (قوله) للواجب) أي للوجوب (قوله ومن الحب الخ) معطوف على باقتناء الخ الحب والثمر (قوله مطلقاً) أي كثرت المؤنة أو لا (قوله بحسب المؤنة الخ) لأن نسب ما قبله بحسب كثرة المؤنة (قوله نظر إلى أنه) أي الواجب كردد (قوله في المسقي الخ) أي من الزرع أو الثمر (قوله بمشتري فاسداً) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى فهو صفة مفعول مطلق أي شراف فاسداً بصري (قوله للقرار) أي محل الماء وحده كردد (قوله مثلاً) أي أو بمشروق (قوله مطلقاً) أي في السنة الأولى وما بعدها كردد (قوله في كل زرة) أي فيما يحتاج إليه كل زرع بخصوصه من وقت زرعته إلى وقت إدراكه وهذا التفسير مع ظهوره في الفهم وفي الخارج بغنى عمافي البصري فإنه قوله في كل زرة كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى ولعل بجمله إذا اكتفت الزرة بسقية واحدة فلو عبر بسقية بدل زرة لكان أنسب اه (قوله بخلاف شرائه) أي الماء وحده (مطلقاً) أي بدون النقيض بمدة كسنة (قوله أو مع القرار) بق ما لو اشترى القرار وحده شراء صحيحاً فالظاهر أن ما سقى به فيه العشر مطلقاً فإنه لا مؤنة حادثة في مقابلة الماء أصلاً فليراجع ثم رابت ما يأتي عن سمن أنفا وهو صريح فيما قلت (قوله وفرضت صحته) أي الشراء مطلقاً ومع القرار (قوله وما فصله في الصحيح) وهو قوله فإن ما سقى به أو لا الخ كردد (قوله أنه حيث الخ) بيان لكلامهم (قوله في سنة الشراء الخ) تفسير لقوله مطلقاً (قوله قال) أي البقيني (قوله لم يملك الماء) أي لا يكون ملكاً لأحد بل يصير مباحاً (قوله في تلك العيون الخ) أي في المسقى بها من الزروع والثمار (قوله مطلقاً) أي عن التفصيل الذي تضمنه الحاصل المذكور (قوله ولك أن تقول الخ) أي مناقضاً لقضية قول البقيني كردد (قوله هذا الخ) أي القضية المذكورة (قوله أرضين) بفتح النون (قوله ظاهر الخ) خبر أن (قوله لكن قال الأذري الخ) منع للدناضة المذكورة فيثبت المطلوب وهو وجوب العشر في أودية مكة كردد (قوله على أن مياهها) أي مكة أي مياه عيونها (قوله كما يأتي) أي في إحياء الموات كردد (قوله وعليه) أي ما قاله الأذري (قوله لأن ماء عيونها مباح) قد يقال هو وإن كان مباحاً إلا أنه لم يحصل إلا بمؤنة ولا اثر لجره إلا إباحة التي لم تدفع المؤنة فالتجته أن الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر إذا كان المشتري الماء أي ولو مع القرار فإن كان القرار أي وحده فالتجته العشر لأنه حينئذ كالمسقى بالقنوات فليتأمل سم وفي الكردد على بأفضل ما نصه وببحث سم في حواشي النجدة في حصر المباح بكلمة وجوب نصف العشر لكن نقل عن الجيلي أن ما يأخذه السلطان أو حافظ النهر لا يمنع العشر وهذا إن لم يمكن استرداده من أخذه يظهر أنه مثله فخره اه أقول تقدم عن عرض أن ما يؤخذ من المتكلم على نحو الجزائر من نحو الملتزم من الدرام على رعي الدواب فيها فهو ظلم مجرد لا يمنع من الاساماة وقضيته أن ما يؤخذ من الماء لا يمنع العشر مطلقاً (قوله وكذا السواقي) أي قوله فتعبيده في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله الغلبة على الضعيف (قوله وكذا السواقي الخ) القناة هي الأبار المتصل بعضها

الحاجة إليهما فلم تتعلق به الزكاة مطلقاً (قوله لأن نفسه) قد يقال قصد عين الثمر والحب ليس إلا لكونه يؤكل والحيوان كذلك وقال تعالى في الامتنان بالانعام ومنها ما يكون بنفسه مقصوداً ايضاً (قوله لأن ماء عيونها مباح) قد يقال هو وإن كان مباحاً إلا أنه لم يحصل إلا بمؤنة ولا اثر لجره إلا إباحة التي لم تدفع المؤنة فالتجته أن الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر إذا كان المشتري الماء فإن كان القرار فالتجته العشر لأنه حينئذ كالمسقى بالقنوات فليتأمل (قوله وكذا السواقي الخ) ما نسبتهما للقنوات

حكم لهم بذلك ظاهر في ذلك ما تذكرو من ثم أجمع أهل الحجاز قبح ما وجدنا على أن مياهها مملوكة لأهلها لكن قال الأذري ببعض كإني محل قولهم ما جعل أصله ملك لذوي اليد عليه إن كان منبعه من مملوك لهم بخلاف ما منعه بموات أو يخرج من نهر عام كدجلة فإن باقي إباحته اه وعليه فيجب في أودية مكة العشر لأن ماء عيونها مباح لأن جميع منابعها في موات قطعاً (والقنوات) وكذا السواقي المحفورة

من النهر العظيم (كالطير على الصحيح) في المشق بها العشر لانه لا كلفة في مقابلة الماء نفسه بل في عمارة الارض او العين او النهر و احيائها او تهيتها لان يجرى الماء فيها بطبعة الى الزرع بخلاف المسقي بنحو الناضح فان الكلفة في مقابلة الماء نفسه (و في) (ما سبق بهما) اي النوعين (تسواء) او جهل حاله كما يأتي (ثلاثة ارباعه) اي العشر رعاية للجائين (فان غالب احدهما في قول (٣٥٣) تعتبر هو) ترجيحاً للغلبة (والاظار)

انه (يقسط) كما هو القياس

فان كان ثلثاه بنحو مطر

وثلثه بنحو نضج وجب

خمس اسداس العشر ثلثا

العشر للثلثين وثلث نصف

العشر للثلث واعتبر الغلبة

على الضعيف والتقسيم

على الاظهر (باعتبار عيش

الزرع) او اشهر (ونما)

لانه المقصود بالسقي

فاعتبرت مدته من غير نظر

الى مجرد الانفع فتعبيره

بالتماء المراد به مدته وجد

اولا (وقيل بعدد السقيات

النافعة بقول الخبراء فاذا

كان من بذره الى إدراكه

ثمانية اشهر فاحتاج في ستة

اشهر من الشتاء والربيع

الى سقيتين فسقي بنحو مطر

وفي شهرين زمن الصيف الى

ثلاث سقيات فسقيها بنحو

نضج فيجب على المعتمد

ثلاثة ارباع العشر وربيع

نصف العشر فان احتاج في

اربعة اشهر لسقية بمطر

واربعة لسقيتين بنضج

وجب ثلاثة ارباع العشر

وكذا لو جهل المقدار من

نفع كل باعتبار المدة اخذا

بالاستواء لثلايلزم التحكم

ببعض تحت الارض والساقية هي المحفورة من النهر وجه الارض (قوله بل في عمارة الارض) عبارة المغنى لان مؤنة القنوات إنما تخرج لعمارة القرية والانهار إنما تحفر لحياء الارض فاذا انتهت وصل الماء الى الزرع بطبعة مرة بعد اخرى اه (قوله و احيائها) اي الارض والعين والنهر ابتداء (قوله او تهيتها) اي هذه الثلاثة دواما (قوله اي النوعين) اي كطرو ونضح قول المتن (سواء) المراد الاستواء باعتبار غيش الزرع ونماته اخذا بما يأتي ان الغلبة باعتبار ذلك سم (قوله كما يأتي) اي انفا بقوله وكذا لو جهل المقدار الخ (قوله الى مجرد الانفع) أي ولا الى عدد السقيات نهاية (قوله المراد به مدته الخ) أي اه (قوله النافعة) الى قوله وهذا في المغنى لا لقوله فان احتاج الى وكذا (قوله بقول الخبراء) ينبغي الاكتفاء في ذلك باختبار واحد اخذا من الاكتفاء منهم في الخارص الا في راجعه ع ش (قوله فاذا كان) الى قوله هذا في النهاية الا قوله ولا فرق الى ويضم (قوله فاذا كان الخ) اي عيش الزرع ومدته (قوله فسقيها) اي الثلاث سقيات فالضمير مفعول مطلق عددي (قوله وكذا لو جهل المقدار الخ) ويظهر انه يعمل بما كان في نفس الامر عند زوال الجهل بصري أي اخذا من قول الشارح الا في أن يعرف الحال (قوله اخذا بالأسوأ الخ) وقيل وجب نصف العشر لان الاصل براءة الذمة من الزيادة عليه محلي ومغني وفي بعض النسخ بالاستواء (قوله ولو علم ان احدهما اكثر الخ) تبع شيخه في شرح الروض فانه حكى في هذه الصورة ما ذكره الشارح فيها عن الماوردي وافرده قدسوى الرافعي في الحكم بين هذه الصورة التي قبلها كما نقله عنه في الخادم وكذا سوى بينهما في الجواهر فقلنا عن ابن شريح والجورنم حكى مقالة الماوردي عنه فينبغي ان يكون المعتمد فيها التسوية لما ذكرته بصري أقول وفي النهاية والمغني وشرح المنهج مثل ما في الشرح الا أنه زاد الثاني ذكره الماوردي اه والاو قاله الماوردي وهو ظاهر اه فبعد اتفاق هذه الشروح على اعتماد ما في شرح الروض لا يجوز لنا اعتماد خلافه تبعا لما انفرد السيد البصري بترجيحه (قوله فيؤخذ اليقين الخ) قال سم انظر ما اليقين الذي باخذه وما حكم تصرف المالك في المال المشكوك في قدره الواجب منه اه والظاهر ان المراد باليقين ما يغلب على الظن ان الواجب لا ينقص عنه وان تصرف المالك فيما زاد على ظنه انه الواجب صحيح لان الاصل عدم الوجوب ع ش وقوله وان تصرف المالك الخ يخالف قول الشارح والنهاية الى أن يعرف الحال وقول المغني ويوقف الباقي الى البيان وعقب الحنفى كلام ع ش بما نصه وفي الرشيدى ما نصه قوله فيؤخذ اليقين اي ويوقف الباقي كما في شرح الروض ومعنى اخذ اليقين ان يعتبر بكل من التقديرين ويؤخذ الاقل منهما هكذا ظهر فايراجع اه فلو علمنا انه سقي ستة اشهر باحدهما وشهرين بالآخر وجهل عين الاكثر فاخرج ذلك الزرع ثمانين اردبا مثلا فلي تقدير ان الاكثر هو الذي بناء السماء يكون الواجب ثلاثة ارباع العشر وربع نصف العشر وذلك سبعة ارباب وعلى تقدير العكس يكون الواجب ثلاثة ارباع نصف العشر وربع العشر وذلك خمسة ارباب فاليقين اخراج خمسة ارباب ويوقف اردبان الى علم الحال فان ارد براءة الذمة اخرجهما اه (قوله ولا فرق الخ) عبارة المغني وسواء في جميع ما ذكر في السقي بما ين انشا الزرع على قصد السقي بهما ام انشاء قاصدا السقي باحدهما ثم عرض السقي بالآخر وقيل في الحال الثاني يستصحب حكم ما قصده اه (قوله وان اختلف الواجب) اي وهو العشر في الاول ونصفه في الثاني نهاية (قوله وهذا) اي بقوله ويضم المسقي الخ (قوله يعلم ان من له الخ)

(قوله في المتن سواء) المراد الاستواء باعتبار عيش الزرع ونماته اخذا بما يأتي أن الغلبة باعتبار ذلك

ولو علم ان احدهما اكثر وجهل عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصفه فيؤخذ اليقين الى أن يعرف الحال ولا فرق في كل ما ذكر بين ان يقصد السقي بما فيعرض خلافه وان لا ويضم المسقي بنحوه مطر الى المسقي بنحو نضج في اكمال النصاب وإن اختلف الواجب وهذا المستلزم لاختلاف الارض غالبا يعلم أن من له اراض في محال متفرقة ولم يتحصل النصاب إلا من مجموعها لزمه زكاته ويظهر انه لو حصل له من زرع دون النصاب حل له التصرف فيه وإن ظن حصوله بمازرعه او سبزرعه ويتجدد حصاده مع الاول فاذا تم النصاب

بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وإن تلف وتعدّر رده لانه بان لزوم الزكاة فيه ويصدق المالك في كونه مستقيا بماذا ويحلف ندبا إن اتهم (وتجب) الزكاة فيها (مر) ببطلان صلاح الثمر ولو في البعض وبأن ضابطه في البيع لانه حينئذ ثمرة كاملة وقبله بلح او حصر (مر) واشتداد الحب ولو في البعض ايضا لانه حينئذ قوت وقبله بقل قال اصله فلوا اشترى او ورت نخيلا مثمرة وبدد الصلاح عنده فالزكاة عليه لا على من انتقل الملك عنه لان السبب إنما وجد في ملكه وحذفه للعلم به من حيث تعليقه الوجوب بما ذكره ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ومؤنة نحو الجداد والتجفيف والحصاد والنصفية وسائر المؤن من خالص ماله وكثير يخرجون ذلك من الثمر او الحب ثم يركون الباقي وهو خطأ عظيم ومع وجوبها بما ذكر لا يجب الاخراج إلا بعد النصفية والجفاف فيما يحذف بل لا يجزى قبلها

الامر كذلك والمسئلة مضرح بها في الروضة والعزبوا الجواهر وغير هابصري (قوله) بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة (اي) ويجب على نحو المشتري رده ان كان باقيا وبطله ان كان تالفا عش (قوله) ويصدق الى المتن في النهاية والمعنى (قوله) ويصدق المالك في كونه مستقيا (الخ) اطبقوا تصديق المالك وإن اتهم مع ان قرآن الاحوال قد قطع بكذبه كزارع بفلاة لا ماء فيها ولا فيها قرب منها يحتمل السقي منه بنحو واضح فعمل كلامهم محمول على غير ما ذكر فقد صرحوا بان له المالك هلك بحريق وقع في الجرين وعلينا انه لم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه بصري عبارة الشارح في زكاة الماشية مع المتن فلوا دعى المالك النتائج بعد الحول او غير ذلك من مستقطات الزكاة وخالفه الساعى واحتمل قول كل صدق المالك (الخ) وقوله واحتمل قول كل صريح فيما ترجاه وكانه لم يستحضره (قوله) فيها مر (اي) من الشر والزرع (قوله) ولو في البعض (اي) قوله نعم في النهاية والمعنى الا قوله قال إلى ولا يشترط (قوله) ولو في البعض (اي) وإن قل كحبة عش وباعشن وكردى على بافضل (قوله) ضابطه (اي) بدو الصلاح نهاية (قوله) في البيع (اي) في باب الاصول والثمار معنى قول المتن (واشتداد الحب (الخ) اي) حيث اشتد الحب فينبغي ان يتمتع على المالك الا كل والتصرف وحينئذ فينبغي اجتناب الفريق ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع انتهى عميرة اه عش ومثل الزرع فيما ذكر الثمر كما يأتي في الشرح (قوله) قال اصله (اي) اصل المنهاج وهو المحرر (قوله) فلوا اشترى (الخ) ولو اشترى نخيلا بشمرتها بشرط الخيار فبد الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك وهو البائع إن كان الخيار له والمشتري ان كان له وان لم يبق الملك له بان مضى البيع في الاولى وفسخ في الثانية ثم اذ لم يبق الملك له واخذ الساعى الزكاة من الثمرة رجع عليه من انتقلت اليه وإن كان الخيار لها فالزكاة موقوفه فمن ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه وان اشترى النخيل شمرتها او ثمرتها فقط كافر او مكاتب فبد الصلاح في ملكه ثم ردها ببعب او غيره كاقالة بعد بدو الصلاح لم تجب زكاتها على احدا ما اشترى فلانه ليس اهلا للوجوب واما البائع فلا هم لئلا تكن في ملكه حين الوجوب واشترى اهلا مسلم فبد الصلاح في ملكه ثم وجد بها عيبا لم يردها على البائع فمر التعلق الزكاة بها فهو كعيب حدث بيده فلوا اخرج الزكاة من الثمار لم يردها وله الارش او من غيرها انه الراد مالها وردها عليه برضاه فبائز لا سقط البائع حقه وان اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبد الصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين بها فاذا لم يرض البائع بالابقاء فله الفسخ انضره بمص الثمرة ماله الشجرة ولو رضى به واني المشتري الا القطع لم يكن للبشيري الفسخ لان البائع قد رضى باسقاط حقه وللبائع الرجوع في الرضا بالابقاء لان رضاه اعادة واذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لان بدو الصلاح كان في ماكه اخذها الساعى من الثمرة رجع البائع على المشتري (فرع) قال الزركشي لو بد الصلاح قبل القبض فهذا عيب حدث يد البائع قبل القبض فينبغي ان يثبت الخيار للمشتري قال وهذا اذا بدا بعد اللزوم وإلا فهذه ثمرة استحق ابقاءها في زمن الخيار فصار كالمشروط في زمنه فينبغي ان يفسخ العقدان قلنا الشرط في زمن الخيار يلحق بالعقد شرح الروض ومعنى زاد النهاية والارحج عدم انفساخ العقد بما ذكر والفرق بينهما ان الشرط في المقيس عليه لما وجدته العاقدان في حريم العقد صار بمثابة الوجود في العقد بخلاف المقدس اذ يغتفر في الشرع ما لا يغتفر في الشرطي اه (قوله) وحذفه (اي) حذف المنهاج قول اصله المذكور (قوله) من حيث تعليقه (الخ) اي تعليق المصنف الوجوب ببطلان الصلاح كردى (قوله) ومؤنة نحو الجداد (الخ) اي كالدباس والحل وغيرهما مما يحتاج إلى مؤنة نهاية ومعنى (قوله) من خالص ماله (الخ) فلم يخاف واخرجهما من مال الزكاة وتعدرا استداده من اخذها ضمن قدر ما فوته ويرجع في مقداره لغلبة ظنه عش (قوله) لا يجب الاخراج (لا بعد النصفية (الخ) اي) لا الارز والعلس فانه يؤخذوا جميعها في قشرهما كما مر مفتى ونهاية اي ويجوز اخراجه خالصا عن القشر عش (قوله) فيما يحذف (اي) لا رد ثما ولا مع طول الزمن ولا مع مضرة اصله او خوف عليه (قوله) بل لا يجزى قبلها (اي) فلوا اخرج في الحال الرطب والعنب بما يتمر (قوله) ومع وجوبها لا يجب الاخراج (لا بعد النصفية (الخ) ومحل ما تقر في غير الارز والعلس اما هاهنا فخذ

لنعم يأتي في المعدن تفصيل في شرح قوله فيهما يتعين مجيئهما هنا فتنبه له فالمراد بالوجوب بذلك ائتماره واسباب الوجوب الاخر ارجح اذا صار ثلث الو زيبيا او حيا مصفى فعلم ان ما اعتيد من اعطاء الملاك الذين تلزمهم الزكاة الفقراء سنابل او رطبا عند الحصاد او الجداد حرام وان نوابه الزكاة ولا يجوز لهم حسابه منها الا ان صفي او جف وجدوا اقباضه كما هو ظاهر ثم رأيت مجليا صرح (٢٥٥) بذلك مع زيادة فقال ما حاصله ان فرض ان الآخذ من أهل

أو يترب غير ردي لم يجز هو لو أخذه لم يقع الموقع وان جففه ولم ينقص افساد القبض كما جزم به ابن المقرئ واختاره في الروضة وهو المعتمد وان نقل العراقيون خلافه ورده حتم ان كان باقيا ومثله ان كان نائفا كما في الروضة في باب الغصب نهاية ومعنى وكذا في الاسنى الا انه اختار رد القيمة عند التلف قال ع ش قوله مر وهو المعتمد هذا بخلاف ما لو اخرج حباتي تبنة او ذهبان من المعدن في ترابه فصفاه الآخذ فبلغ الحاصل منه قدر الزكاة والفرق ان الواجب هنا ليس كما منافي ضمن المخرج من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور والمعدن فان الواجب بعينه موجود فمما اخرجته غايته انه اختلط بالتراب او التبن فمنع المختلط من معرفة مقداره فاذا صفي وتبين انه قدر الواجب اجزا ازال الابهام اه وتقدم عن سم مثله (قوله نعم ويأتي في المعدن تفصيل الخ) ذلك التفصيل مصرح بعدم اشتراط تجديد الاقباض هناك فينا في قوله هنا وجدوا اقباضه سم وقد يدفع المناقاة بحمل قوله هنا وجدوا الخ على ما يشتمل تجديد النية بقرينة تاييده بكلام المحلى المشتمل عليه صراحة (قوله يتعين مجيئهما) كنهنا اي خلافا لاسنى والنهية والمعنى كما مر انفا (قوله بذلك) اي بيدو الصلاح والاستداد (قوله انعقاده سبيل الوجوب الاخراج الخ) عبارة غيره انما قد سبب وجوب الاخراج الخ (قوله سنابل) اي بعددوا اشتداد الحب فان لم يشتد او شك فيه فلا زكاة فيها ولا يحرم التصرف فيها باعشن (قوله اورطبا) الا ولى كونه بفتح الراء وسكون الطاء (قوله حرام) نعم ان يجعل زكاة ذلك لما عنده من الحب المصفى او الثمر الجاف جاز وسياق جواز التصرف في الثمر بعد الخرص والتضمين وقوله باعشن (قوله وجدوا الخ) يقتضى تعينه وانه لا يكتفى بنية المالك حينئذ ولا عند الاقباض الاول كما صرح بهذا الثاني قوله وان نوابه الزكاة وقوله السابق نعم يأتي في المعدن الخ صريح في الاكتفاء بالنية ابتداء او بعد نحو التصفية كما يعلم بمراجعة ماسياتي في المعدن بصري وتقدم جواب الاشكال الاول واما الاشكال بمنافاته لقوله السابق الصريح في الاكتفاء بالنية ابتداء فقد يجاب عنه بان يحمل التفصيل فانه على المنقول فقط لا على ما يشمل ما بحثه هناك من الاكتفاء بالنية ابتداء ايضا (بذلك) أي بقوله ان ما اعتيد من اعطاء الملاك الخ (قوله ان الآخذ) اي للسنابل عند الحصاد (قوله بعدها) اي بعد تصفية المستحق (قوله وهذه امور) اي اقباض المالك ونيته بعد التصفية (قوله واعترض) اي ما قاله المحلى (قوله على ان هذه) اي التقاط السنابل والثابت لرعاية الخبر (قوله وانه لا فرق فيه) اي في جواز التقاط السنابل (قوله واذا جرى خلاف الخ) اي كما يأتي (قوله اه) اي كلام المعترض (قوله وفيه ما فيه) اي من كونه قول صحابي وكونه واقعة حال قابل للحمل على غير الزكوى (قوله فالصواب الخ) اي الاصوب والا فلا اعتراض قوى جدا (ويلزمهم الخ) عطف على قوله حرام و (قوله اخراج زكاة ما عطوه) اي ويرجع في مقداره اغلبية ظنه كما مر عن ع ش (قوله كالواتلفوه) اي انصبا كله او بعضه بنحو الاكل (قوله على مامر) اي في التنبيه الذى قبل قول المصنف والحب صفى من تبنة (قوله لانه يغتفر الخ) قد يمنع اطلاقه (قوله انه لا فرق الخ) اعتمده الاسنى والنهية والمعنى (قوله لما ذكر الخ) لعله ببناء للمفعول (قوله ويجاب الخ) لا يخفى ما فيه من البعد والتكلف (قوله قال) اي الزركشى (قوله اوزادت) محل تأمل بصري اي فان مقتضاه ان من شروط وجوب اخراج الزكاة ان لا تريد المؤنة على

واجبهما في قشرهما كما مر شرح مر (قوله نعم يأتي في المعدن تفصيل الخ) ذلك التفصيل مصرح بعدم اشتراط تجديد الاقباض هنا فينا في قوله هنا وجدوا اقباضه فليتأمل (قوله فيلزمه بدله^(١)) عبارته فيما مر لو قطعه من غير ضرورة لزمه ثم جاف او القيمة على ما يأتي آخر الباب اه

الزكاة فقد أخذ قبل مجله وهو تمام التصفية واخذه بعدها من غير اقباض المالك له او من غير نيته لا يبيحه قال وهذه امور لا بد من رعاية جميعها وقد توأما الناس على اخذ ذلك مع ما فيه من الفساد وكثير من المتعبدين يرونه احل ما وجد وسببه نبذ العلم وراء الظهور اه واعترض بما رواه البيهقي أن ابا الدرداء امر ابا الدرداء أنها اذا احتاجت تلتقط السنابل فدل على ان هذه عادة مستمرة من زمنه ^{صلى الله عليه وسلم} وانه لا فرق فيه بين الزكوى وغيره توسعت في هذا الامر وإذا جرى خلاف في مذهبنا ان المالك ترك له نخلات بلا خرص يأكلها فكيف يضابق بمثل هذا الذى اعتيد من غير تكثير في لاعصار والامصار اه وفيه ما فيه فالصواب ما قاله مجلى ويلزمهم اخراج زكاة ما عطوه كالواتلفوه ولا يخرج على مامر عن العراقيين وغيرهم لانه يغتفر في الساعى مالا يغتفر في غيره ونوزع فيما ذكر من الحرمة باطلا قسم ندب اطعام الفقراء يوم الجداد

والحصاد خروجا من خلاف من أوجه لورود النهى عن الجداد ليلا ومن ثم كره فافهم هذا الاطلاق انه لا فرق بين ما تعلقت به الزكاة وغيره ويجاب بان الزركشى لما ذكر جواز التقاط السنابل بعد الحصاد قال ويحمل على مالا زكاة فيه وعلم انه زكى اوزادت اجرة جمعه على ما يحصل منه فكذلك ايقال هنا (١) قول المحشى (قوله فيلزمه بدله الخ) لبس وجود في نسخ الشرح التى بايدنا

وأما قول شيخنا الظاهر العموم وإن كان ظاهر المعنى ومن ثم جزم به في موضع آخر لكن لا وافق بكلامهم ما قدمته
أولاً ومن لزوم إخراج زكاته باطلاً لهم (٣٥٦) المذكور في الحب مع أنه لا يركى إلا مصفى ولا خرس فيه ويرد بتعين الحمل في مثل هذا على

الحاصل من الثمر أو الحب فليراجع (قوله و الظاهر العموم) أي عموم جواز التقاط السنابل بعد الحصاد
ولا يحمل على ما ذكره الزركشي سم (قوله ما قدمته الخ) وهو قوله فعلم الخ ويحتمل ما نقله عن المجلى
والمال واحد (قوله ومن لزوم إخراج الخ) عطف على قوله من الحرمة سم أي ونوزع فيما ذكر من
لزوم الخ باطلاً لهم ندب اطعام الفقراء يوم الحصاد (قوله و برد الخ) أي النزاع (قوله بين قبله الخ) أي
التصدق (قوله ولا ينافي ذلك) أي حمل الزركشي و (قوله لانه الخ) أي ما ذكره الخ (قوله ويأتي)
إلى المتن ذكره عش عن الشارح وأقره (قوله ويأتي الخ) عطف على قوله ولا ينافي الخ سم (قوله
وضعف ترك شيء الخ) عطف على رد الخ (قوله واحاديث الباكورة و امر الشافعي الخ) أي الدالان على
جواز التصرف في الزكوى قبل إخراج زكاته قال الكردى الباكورة المعجل الادراك من كل شيء اه (قوله
في منع بيع هذا) أي القول الرطب (قوله عليه بانه) أي المنع (قوله وكلام الخ) عطف على الاجماع و (قوله
وعليه) أي جواز البيع (قوله كذلك) تأكيد لقوله وكما الخ و (قوله لا ينظر) بيناء المفعول و (قوله فيما
نحن الخ) وهو منع ما عتيد من اعطاء الملاك الخ (قوله كلامهم) أي الاكثرين (قوله وان اعترض
بنحو ذلك) أي انه خلاف الاجماع الفعلي الخ (قوله إذا المذهب الخ) متعلق بقوله لا ينظر الخ و علة لعدم
النظر (قوله فاذا زادت المشقة الخ) أي كما هي ظاهرة (قوله في التزامه الخ) أي التزام مذهب الشافعي في منع
التصرف قبل إخراج الزكاة (فلا عتب الخ) بفتح العين وسكون التاء المشبهة الفوقية أي لا يمنع شرعاً (قوله
كذهب أحمد الخ) و به قال الامام والغزالي كما يأتي واعلم أنه يكفي هنا تقليد الآخر فقط كما سارول باب النبات
كردى وفيه ان ما سركا يعلم بجراجهته إنما هو في اخذ الامام أو نائبه بخصوصه فان نحن فيه من اكل المالك نفسه
وأطامه اعياله واحبائه أو للفقراء فلا بد فيه من تقليد المالك ايضاً وايضاً على ما قاله الامام والغزالي ما تصرف
فيه المالك بحسب عليه كما يعلم بما يأتي بخلاف الذهب الامام احمد (قوله فانه يجبر التصرف الخ) والمصرح به
في كتب الحنابلة ان شرطه ان لا يجاوز الربع أو الثلث (قوله وكذا ما يهده الخ) الذي رايته في كتب الحنابلة
أنه لا يجوز له ان يهدي شيئاً منه فتنبه كردى على بافضل أقول يحتمل أن جواز الاهداء فيه خلاف عند
الحنابلة واطلع الشارح على ما لم يطالع عليه المحشى الكردى من ترجيح جواز الاهداء عندهم قول المتن (ويسن
خرص الثمر الخ) قضيته صنيع شرح الهجة دخول الخرص والتخمين ما لا يجف فليتامل و ايراجع سم وتقدم
عن غش و شيخنا الجزم بذلك (قوله الذي يجب) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله وما اطال ما ووردى الخ)
أي وتبعه الروياني قال وهذا في النخل اما السكر لمهم فيه كغيرهم نهاية ومعنى (قوله والحق بهم الخ) ببناء
المفعول عبارة النهاية والمعنى قال السبكي وعلى هذا ينبغي إذا عرف من شخص أو بلد ما عرف في اهل البصرة
يجرى عليه حكمهم اه (قوله ونقل فيه الاجماع) فقال يجرم خرصها بالاجماع نهاية ومعنى قول المتن (إذا بدا
صلاحه الخ) ويجوز خرص الكل إذا بدا الصلاح في نوع دون آخر في اقيس الوجهين معنى ونهاية واقره سم

(قوله وأما قول شيخنا الظاهر العموم) أي عموم جواز التقاط السنابل بعد الحصاد ولا يحمل
ما ذكره على الزركشي (قوله ومن لزوم إخراج الخ) عطف على قوله من الحرمة (قوله وضعف
ترك شيء الخ) عطف على رد (قوله في المتن ويسن خرص الثمر الخ) في الهجة
فان يضمن (أي الخارص) * بالصريح المالك الثمر الجاف ويقل ذلك * فنافذ في كله تصرفه و بعد ان
يضمن لو لم يتلفه يضمنه بخفا اه فقوله الثمر الجاف قال في شرحه ان أي كان يجف وقوله يضمنه بخفا
قال في شرحه ان كان يجف فان لم يجف واتاه قبل الخرص أو التضمن أو القبول ضمنه رطباً لا جافاً فيغرم
القيمة اه ولا يخفى ان هذا الصنيع الذي في شرحه قد يقتضى دخول الخرص والتضمن مالا يجف
فليتامل و ايراجع وقوله فيغرم القيمة الاوجه انه انما يغرم المثل كما يعلم بما يأتي (قوله إذا بدا صلاحه

مالاً زكاة فهو قد صرحوا
بان من تصدق بالمال الزكوى
بعد حوله تلزمه زكاته ولم
يفرقوا بين قليله وكثيره
فتعين حمل الزركشي ليجتمع
به أطراف كلامهم ولا ينافي
ذلك مما ذكره في منع خرص
نخل البصرة لانه ضعيف كما
يأتي ويأتي رد قول الامام
والغزالي المنع الكلى من
التصرف خلاف الاجماع
وضعف ترك شيء من الرطب
للمالك واحاديث الباكورة
وامر الشافعي بشراء الفول
الرطب محمولان على مالا
زكاة فيه إذا الواقعة الفعلية
تسقط بالاحتمال وكما لم ينظر
الشيخان وغيرهما في منع
بيع هذا في قشره إلى
الاعتراض عليه بانه
خلاف الاجماع الفعلي
وكلام الاكثرين وعليه
الائمة الثلاثة كذلك لا ينظر
فما نحن فيه الى خلاف ما صرح
به كلامهم وان اعترض
بنحو ذلك إذا المذهب نقل
فاذا زادت المشقة في التزامه
هنا فلا عتب على المتخلص
بتقليد مذهب آخر كذهب
احمد فانه يجبر التصرف قبل
الخرص والتضمن وان
يأكل هو وعياله على العادة
ولا يحسب عليه وكذا ما
يهديه من هذا في اوانه
(ويسن خرص الثمر)

الذي تجب فيه الزكاة وان كان من نخيل البصرة وما أطال به الماوردى من استثنائه ونقل فيه الاجماع
لانهم لا ينعون منه مختاراً فيخرجون اكثر مما عليهم والحق بهم من هو مثلهم في ذلك ردوه بانه طريقة ضعيفة تفردها (إذا بدا صلاحه)

أو صلاح بعضه (على مالكة) للامر الصحيح بذلك ومن ثم قيل بوجوبه وبحته بعضهم على الاول إذا علم الامام أو نائبه تصرف المالك بالبيع وغيره قبل الجفاف والحرص التخمين فهو هنا حزم ما يجي من الرطب والغضب تمرأ أو (٢٥٧) زيبيا بان يرى ماعلى كل شجرة ثم إن شاء

وهو الاول في قدر عقرب رؤية كل ماعليها رطباً ثم جافاً وإن شاء قدر الجميع رطباً ثم جافاً بشرط اتحاد النوع وخرج بالثمر المراد به الرطب والغضب الحب لتعذر الحزر فيه لكن بحث بعضهم ان للمالك إذا اشتدت الضرورة لشيء منه اخذه ويحسبه واستدل بما لا يتأتى على قواعدنا فهو ضعيف وإن نقل عن الائمة الثلاثة ما قيل أنه يوافقوه ببيع بدو الصلاح قبله لتعذر خرصه ولعدم تعاقب حق الفقراء به (والمشهور لإدخال جميعه في الخرص) لعموم الادلة الموجبة لعشر الكل أو نصفه من غير استثناء شيء لا كله واكل عياله ونحوهم لكن يشهد للاستثناء خبر صحيح به وحملوه كالشافعي رضى الله عنه في اظهر قولييه على انه ينرك له من الزكاة شيء ليفرقه بنفسه في أقاربه وجيرانه وفي تضعيف المتن مدرك هذا المقابل نظر مع شهادة الحديث وبعد تأويله ومن ثم قال الا ذرعى ليس عنه جواب شاف وهو مذهب الخنابلة واختاره بعضهم إذا دعت حاجة المالك اليه ولم يجد خالصاً يثق به ونوى أن يخرج بعد الجداد عما ياكله واستشهد له بتناوله رضي الله عنه الباكورة قبل بعث

واعتمده ع (قوله أو صلاح بعضه) أى ولو حبة أخذاً عما قالوه فيا لو بدأ صلاح خبة في بستان أنه يجوز بيع الكل بلا شرط قطع ع (قوله وبحته الخ) أى وجوب الخرص (على الاول) أى على سن الخرص (قوله والحرص) إلى قوله وفي تضعيف المتن في النهاية والمغنى لا قوله لكن بحث إلى ويبدأ الخ (قوله والحرص التخمين الخ) عبارة المغنى والحرص لغة القول بالظن ومنه قوله تعالى قتل الخراصون واصطلاحاً ما تقرروا حكمته الفرق بالمالك والمستحق اه (قوله بان يرى ماعلى كل شجرة) أى ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي لتفاوتها نهاية ومعنى (قوله بشرط الخ) راجع لقوله وإن شاء الخ (قوله لتعذر الحزر فيه) أى لاستتار حبه ولأنه لا يؤكل غالباً رطباً بخلاف الثمرة نهاية ومعنى قال ع ش قوله مرو لانه لا يؤكل غالباً الخ هذا دون ما قبله يشمل الشعير سم على البهجة والحكم إذا كان معللاً بعلةتين يبق ما بقيت احدهما فلا يجوز خرصه اه (قوله فهو ضعيف) فيه تأمل فان شدة الضرورة تبيح الحرام المحض فضلاً عن المشترك بالاشتراك الغير الحقيقي مع نية إخراج زكاته فايراجع (قوله وإن نقل عن الائمة الثلاثة الخ) تقدم عن أحد ما يوافقوه بل ما هو ابلغ منه سم (قوله قيل انه) ما فائدة زيادته (قوله وبيع بدو الصلاح) عطف على قوله بالثمر (قوله قبله) الاول ما قبله لانه فاعل خرج المقدر بالعطف قال ع ش ومنه أى مما قبل البدو والباق الذى اعتيديه قبل تلونه اه (قوله لتعذر خرصه) أى لعدم انضباط المقدار لكثرة العاهات قبل بدو دنياه قول المتن (إدخال جميعه) أى جميع الثمر والغضب نهاية (قوله أو نصفه) أى لنصف العشر (قوله نحوهم) أى كاحبابه وضيقاته (قوله لكن يشهد الخ) عبارة المغنى والثاني انه ترك للمالك ثمر نخلة أو نخلات ياكله اهله واحتج له بقوله عليه الصلاة والسلام إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثالث فان لم تدعوا الثالث فدعوا الرابع رواه أبو داود وصححه ابن حبان ويختلف ذلك بكثرة عياله وقلتهم و اجاب الشافعي رضى الله تعالى عنه بحمله على انه يترك له ذلك من الزكاة لا من الخرص ليفرقه الخ زاد النهاية في قوله خذوا ودعوا الاشارة لذلك أى إذا خرصتم الكل فخذوا بحسب الخرص و اتركوا له شيئاً ما خرص فجعل التترك بعد الخرص المقتضى للإيجاب فيكون المتروك له قدر يستحقه الفقراء ليفرقه هو اه (قوله وحملوه الخ) أى حمل الائمة ذلك الخبر تبعاً للشافعي الخ نهاية (قوله من الزكاة شيء) أى لا من الاشجار بعضها من غير خرص نهاية (قوله وفي تضعيف المتن) أى بتعبيره بالمشهور لا بالظاهر (قوله مدرك هذا المقابل) الاول لما بعده إسقاطاً لنظر مدرك (قوله وهو) أى هذا المقابل وهو الاستثناء (قوله واختاره الخ) أى مطلق الاستثناء الذى أضمنه المقابل عبارة السكرى الضمير يرجع إلى المقابل بالمعنى الاعم وهو لا يدخل جميعه في الخرص سواء خرص ولم يدخل الجميع أو لم يخرص اه أى فلا ينافى قوله الآتى ونوى الخ (قوله ومرا الجواب) وهو أنه محمول على ما لا زكاة فيه قول المتن (وأنه يكتفى خارص) ولا يجوز للحاكم بيعته إلا بعد ثبوت معرفته عنده ولا يكتفى بمجرد قوله ع ش (قوله واحد) إلى قوله ولا يكتفى في المغنى وإلى قوله ولو يتحكميمهما في النهاية (قوله لانه يجتهد الخ) ولانه صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة خارصاً ولم يأت طيب الثمرة مغنى وشرح المصنف (قوله ولو اختلف خارصان الخ) بقى مالهو اختلف أكثر من اثنين وقياس ما فى المياه ان يقدم الاكثر عددا ع ش (قوله ولو فقد خارص الخ) عبارة النهاية والمغنى فان لم يبعث الحاكم خارصاً أو لم يكن حاكماً كما فى عدلين عالين بالخرص بخارصان الخ اه قال ع ش قضيته انه لا يكتفى خرصه هو ولو احتاط للفقراء أو كان عارفاً بالخرص وهو ظاهر لاتهامه اه

أو صلاح بعضه) نعم إذا بدأ صلاح نوع دون آخر في جواز خرص الكل وجهان في البحر والوجه على ما قاله الشيخ عدم الجواز لكن الافيس كما قاله ابن قاضي شبهة الجواز شرح مدر (قوله لتعذر الحزر فيه) في تعذره في الشعير نظر (قوله وإن نقل عن الائمة الثلاثة ما قيل انه يوافقوه) تقدم عن احمد ما يوافقوه بل ما هو ابلغ منه

(٣٣ - شرواني وابن قاسم - ثالث) الخارص ومرا الجواب عن هذا الاستشهاد (وأنه يكتفى خارص) واحد لانه يجتهد ويعمل بقول نفسه فهو كالحاكم ولو اختلف خارصان توقفنا حتى يعرف الامر منهما أو من غيرهما ولو فقد خارص من جهة الساعى

حكم المالك عدلين يخرسان عليه ويضمنانه كاياتي ولا يكتفى واحدا احتياطا لحق الفقراء ولأن التحكيم هنا على خلاف الاصل وفقا للمالك فبحسب بعضهم أجزأوا واحدا بذلك وبتحكيمهما (٢٥٨) مع التضمنين لأن المفيد للتصرف رد ابنا الرفعة والاستاذ قول الغزالي كاماه

(قوله حكم المالك عدلين) كذا في الروض وغيره سم (قوله كاياتي) أى اضميننا صريحا فبقوله المالك (قوله على خلاف الاصل) أى لأن الاصل فيه ان يكون من المتخاصمين وهما من المالك فقط (قوله رد بذلك) أى بالتعليل الثاني (قوله وبتحكيمهما الخ) متعلق بقوله الا في رد الخ (قوله ينفذ التصرف الخ) أى بلا حرمة (قوله وحمل مالا قاهه آخرون الخ) يتأمل هذا الحل مع قولها فيما عدا قدر الزكاة مع أنه بعد الحرص والتضمنين يباح التصرف في الجميع كما سيأتي انفسهم وبصرى قول الماتن (وشرطه الخ) أى الحرص واحدا كان أو اثنين معنى (قوله العلم بالحرص) أى لانه اجتهاد والجاهل بالشئ ليس من أهل الاجتهاد نهاية ومعنى (قوله بالاستفاضة) يظهر ان مثلها علم من يبعثه من امام او نائبه بانه عالم بالحرص بصرى قول الماتن العدالة أى في الرواية بحلى ومعنى وهذا أقدم مما سلمه الشارح وإن كان المال واحدا بصرى (قوله ما خرج بها) هلا قال ما دخل فيها سم قول الماتن (وكذا الحرقة الخ) وعلم من العدالة الاسلام والبلوغ والعقل ولا بد ان يكون ناطقا وبصرى اذا حرص اخباره ولا يفتقر انتفاء وصف مما ذكره عن قبول الخبر نهاية (قوله ومراخ) أى في شرحه ويجب الا غبط للفقراء قول الماتن (ويصير الخ) معطوف على ان حتى الخ لا على ينقطع الخ وإن كان هو المتبادر لعدم الرابط إلا ان يجعل التمر والزبيب حاليين يتوارى بينهما بالضرورة بصرى ويجوز ان يجعل التمر والخبر الصبر والظرف حالا منه مقدما عليه (قوله إن لم يتلفا) إلى قوله ويأتي في النهاية والمعنى إلا قوله أى كل منهما وقوله واخذ به كذا وما نبه عليه (قوله إن لم يتلفا) أى قبل التمكن نهاية والمعنى والاولى افراد الضمير بارجاعه إلى امر الشامل الرطب والعنب كما في النهاية والمعنى (قوله يغير تقصير منه الخ) فان تلف بتفريط كان وضعه في غير حرز مثله ضمن وإنما لم يضمن في حالة عدم تقصير مع تقدم التضمنين لبناء امر الزكاة على المساهلة لانها علقه ثبتت من غير اختيار المالك فبقاء الحق مشروط بإمكان الاداء نهاية (قوله أى كل منهما) هلا فسر الهاء بالثر فلا إشكال حينئذ في افراد ضمير جفاهه وثنية ضمير ليخرجهما لأن مرجع الاول حينئذ مفرد وهو الثر والثاني مثنى وهو الثر والزبيب ولا حاجة إلى التاويل الذي ارتكبه المبنى على اتحاد المرجع في الموضعين فغير ذلك الاشكال المحرج ابيان الحكمة الواضحة فليتأمل سم (قوله من الساعى) عبارة النهاية والمعنى من الحرص أو منه قوم مقامه اه أى ومنه شريكه ع ش ثم قال المعنى والمضمن هو الساعى او الامام او عبارة شرح بافضل وشرح الروض واذا حرص واراد نقل الحق إلى ذمة المالك فلا بد ان يكون ما ذنوله من الامام او الساعى في التضمنين (قوله او الحرص) الالجنس فيشمع الاثنين ولا يخالف ما قدمه في شرحه وانه يكتفى بخرص من اشتراط تعدد المحكم (قوله لنحو المالك) أى من وليه او وكيله او شريكه (قوله كضمنتك اياه بكذا) أى انصيب المستحقين من الرطب او العنب بكذا ثم او زبيبا نهاية ومعنى (قوله او اخذه بكذا) أى أو قرضتك نصيب المستحقين من الرطب أو العنب بكذا ثم او زبيبا بجري قول الماتن (وقبول المالك) أى فورا او برشد لذلك قول الشارح أى شيخ الاسلام فيقبل حيث عبر بالفاء بجري وقد يفيد ايضا قول النهاية والمعنى فان لم يضمنه او ضمنه فلم يقبل المالك بقى حق الفقراء بحاله اثم رايت قول العباب مع شرحه ويقبل ذلك المالك الاهل او وكيله والا يكن اهلا فويله ويجب في القبول ان يكون فورا اه (قوله بل الكل) أى ولو بغير اذن شريكه كاياتي (قوله كما يجوز ان يضمن زكاة حصه المسلم شريكه اليهودى) قضيته صحة ذلك وإن لم ياذن له المسلم في القبول ع ش (قوله

ينفذ التصرف في الرطب قبل الجفاف فيما عدا قدر الزكاة بالاجماع والامنع الناس من الرطب وحمل ما قالاه آخرون على ما بعد الحرص والتضمنين (وشرطه) العلم بالحرص ويظهر الاستفاضة فيه حيث لا شاهدان به بالاستفاضة (والعدالة) وتأتى شروطها وحيث اطلت اريد بها عدالة الشهادة لكن لاجل حجية الخلاف صرح ببعض ما خرج بها فقال (وكذا الحرية والذكورة في الاصح) لانه ولا يقر وليس من لم تمكّل فيه شروط عدالة الشهادة اهلا لها (فاذا حرص) وضمن (فالظاهر ان حق الفقراء) أى المستحقين ومرحكة تعليلهم (ينقطع من عين الثمر) بالمثلثة (ويصير في ذمة المالك الثمر) بالمثلثة (والزبيب) إن لم يتلفا بغير تقصير منه فان تلفا بغير تقصير منه قبل التمكن من الاداء فلا ضمان عليه (ليخرجهما بعد جفاهه) أى كل منهما لأن الحرص مع التضمنين يبيع له التصرف في الجميع وذلك يدل على انقطاع حقهم منه (ويشترط)

في الانقطاع والصيرورة المذكورتين (التصريح) من الساعى او الحرص المحكم في الحرص (بتضمنيه) أى حق الفقراء لنحو كالمالك كضمنتك اياه بكذا أو اخذه بكذا (وقبول المالك) أو وليه أو وكيله للتضمنين (على مذهب) لأن الانتقال من العين إلى الذمة يستدعى رضاها ويأتى قريبا ما يعلم منه جواز تضمين الساعى أحد شريكين قدر حقه بل الكل كما يجوز له أن يضمن زكاة حصه المسلم شريكه اليهودى

كما يأتي وببحث اخذ من هذا ومن انه يجوز له إخراجها من غيره انه لو ضمن حصته او اخرجهما ثم اقتسمها حل له التصرف في ماله وإن لم يخرج شريكه حصته بناء على ان القسمة افرأ قال غيره او بيع وقد اقتسم بعد الجفاف للضرورة إذ لا يكلف بغيره مع صحة القسمة وتبعية الزكاة للمالك اه وفيه نظر إذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال المالك بالقسمة التي هي بيع بعد تعلق حق الزكاة فليحمل ذلك على ما إذا انقطع حقهم من عينه بتضمن صحيح ثم رأيت بعضهم أطلق بطلان القسمة وان اخرج أحدهما قبلها أو بعد ما حصته يشيع في المال كله فيبطل في حصة الشريك لعدم إذنه ولم يحسب بالخروج إلا الربع ان تناصفا وحيث لا يجوز له التصرف في شيء من المال (٢٥٩) لبقاء تعلق الزكاة بحصته ونظيره

مالو باع شريكه عبد بن بغير إذن شريكه يبطل في نصف كل لافي أحدهما اه وهذا كله مبنى على ضعف لما مر أن المنقول المعتمد أن الخطة أي شيو عا و جوارا في الحيوانات والعشر وغيرهما كما صرحوا به تجمل المالكين كالمال الواحد فيجوز لأحد الشريكين الإخراج من ماله ولو بغير إذن شريكه اكتفاء باذن الشارع ويرجع على الشريك بحصته ما لم ينو التبرع وحيث فتى أخرج أحد شريكين أو خليفين جاز له التصرف في قدر حقه كالمو ضمن قدر الزكاة تضمينا صحيحا لا يجاب ساع طلب قسمة ما يحلف أو غيره قبل القطع بأن يفرّد الزكاة بالحرص في نخلة أو أكثر إن قلنا القسمة بيع وإلا أجيب وكذا بعد القطع وقبل الجفاف وعلى المنع بقبض الساعي الواجب من المقطوع مشاعا بقبض الكل وبه

كما يأتي) أي في آخر الباب (قوله أخذ من هذا) أي من جواز تضمين الساعي أحد شريكين قدر حقه الخ (قوله من غيره) أي غير ما تعلقت به الزكاة (قوله لو ضمن الخ) لعله بناء الفاعل من الثلاثي يعني لو قبل تضمين الساعي حصته له (قوله او اخرجهما) أي بما عنده من الحب المصفي او الثمر الجاف (قوله وان لم يخرج شريكه الخ) أي لم ضمن (قوله قال غيره) أي غير الباحث المتقدم عطفًا على قوله افرأ (قوله إذ لا يكلف بغيره) يعني بما يتعلق بحصة شريكه (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله الغير (قوله إذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال المالك الخ) انظر ما تقدم قبيل والحب مصفى من تبته سم أي من قول الشارح وببحث بعضهم ان للمالك الاستقلال بالقسمة الخ وقد يجاب بأن ما تقدم في قسمة المالك بينهما وبين المستحقين وما هنا في قسمة الشريكين بينهما (قوله فليحمل ذلك) أي ما قاله الغير (قوله على ما إذا انقطع الخ) قد يقال قد فرض انه ضمن حصته او اخرجها ومع ذلك ينقطع حقهم من العين إلا ان يقال كلامه بالنسبة لشريكه فانه لم يوجد منه ضمان ولا اخرج فالحق متعلق بالعين بالنسبة له سم (قوله وان اخرج الخ) عطف على بطلان القسمة (قوله لبقاء تعلق الزكاة) أي بعضها (قوله وهذا الخ) أي ما قاله البعض (قوله ما لم ينو التبرع) يشمل الإطلاق (قوله ولا يجاب) إلى قوله ذكره المجموع في شرح الروض (قوله قسمة ما يحلف) أي بما يضر اصله ونحوه كما يؤخذ من كلام الروض ويفيده أيضا قول الشارح الآتي وفارق الخ (قوله بان تفرد الخ) إنما فسر القسمة بذلك لأنها ليست حقيقية بل المرادها تعيين شيء من الزكاة ليتصرف المالك في الباقي توثقا كإحدى (قوله ان قلنا القسمة بيع) أي لا امتناع بيع الرطب بالرطب إيجاب (قوله وإلا) أي بان قلنا انها افرأ وهو ما صححه في المجموع لإيجاب وتقدم في الشرح انه الاصح (قوله وعلى المنع) أي المرجوح (قوله من المقطوع الخ) إنما قده لان غير المقطوع الذي يحلف لا يتصور فيه القبض كما مر وإنما الذي لا يحلف فهو كمقطوع كما مر أيضا كإحدى أقول تقدم ان المراد بما يحلف من كلام الشارح نحو ما يضر اصله وتقدم عن الروضة والروض أنه مثل المقطوع فلا ساعي قبضها مشاعا بقبض الكل ثم للساعي أن يبيع نصيب المساكين للمالك او غيره وان يقطع ويفرق بينهم بفعل ما فيه الاحظ (قوله ويلزمه فعل الاحظ) أي من البيع او التفريق او التجفيف (قوله مع بقاء الثمرة) أي التي لا تحلف أو تضر اصلها وروض (قوله فان اتلفها الخ) أي الثمرة التي لا تضر بالاصل أو تحلف رديا وروض (قوله وقت التلف) أي أو الاتلاف أسنى (قوله قال) أي في المجموع (قوله وفارق هذا) أي لو لم قيمة الواجب رطبها هنا (ما مر) أي في شرح وإلا فربطوا وعنا

حيث في افرأ ضمير جفافه وتثنية ضمير ليخرجهما لأن مرجع الأول حينئذ مفرد وهو الثمر والثاني مثني وهو الثمر والزبيب ولا حاجة إلى التاويل الذي ارتكبه المبنى على اتحاد المرجع في الموضعين فيرد الاشكال المحوج لبيان الحكمة الواضحة فليتنامل (قوله إذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال المالك بالقسمة الخ) انظر ما تقدم قبيل والحب يصفى من تبته (قوله فليحمل ذلك على ما إذا الخ) ان أراد حمل البحث المذكور فلا يخفى ما في هذا الحمل كما يدرك بالتأمل (قوله على ما إذا انقطع حقهم) قد يقال قد فرض أنه ضمن حصته أو

يبرأ المالك ويملكه المستحقون بقبض ثابتهم ثم يبيعه أو يبيعه هو والمالك ويقسمان الثمن ويلزمه فعل الاحظ وليس له أخذ قيمة الواجب مع بقاء الثمرة أي إلا باجتهاد أو تقليد صحيح كما علم مامر في الخلطة فان اتلفها المالك أو تلفت عنده بعد قطعها لزمه قيمة الواجب رطبًا وقت التلف ذكر في المجموع قال وفارق هذا مامر في مسألة العراقيين بأنه ثم يلزمه بقاؤها إلى الجفاف حتى يدفع الجاف فاذا قطع قبله فقد تعدى فلو لم الجاف وهنا لا إبقاء عليه لأن الفرض أنه خاف العطش فلم يلزمه الثمر بل له القطع ودفع الرطب فلم يلزمه غيره وفيه غرض فتأمل (وقيل ينقطع) حق الفقراء (بنفس الحرص) لأن التضمن لم يرد وليس هذا التضمن على حقيقة الضمان

من لزوم التمر الجفاف (قوله لما يأتي) أي في الفرع ويحتمل في قول المصنف ولو ادعى هلاك الخوص الح فاته يقيده أيضا (قوله ما تلف بغير تقصير) أي كان تلفت بأفة سماوية أو سرقت من الشجر أو الجرين قبل الجفاف من غير تفریط نهاية ومعنى (قوله على الأول) أي المذهب (قوله لانه) إلى قوله وتبعه في المغنى والنهية (قوله واستبعده الخ) أي إطلاقهم جواز التصرف بالبيع وغيره بعد التضمين ومعنى ونهية (قوله يصرفه الخ) أي يظن أنه يصرفه الخ (قوله لاحظ لهم) أي للمستحقين (قوله فقال) أي الغير (قوله إنما يضمه) أي يضمه الإمام أو نائبه المالك (قوله فان ظننا فإخاف ظه الخ) أي فان ضمته على ظن أنه موثر نفذ التضمين ثم إن بان أنه معسر بتلف الثمرة باع الإمام من الثمر أو غيره مما يملكه ما بقي بما ضمته وبذلك يتدفع قول سم ما المراد بذلك البيع مع بقاء الثمر وتعلق الزكاة بحاله على هذا البحث أه لان الباحث إنما بحث عدم جواز التضمين من علم استساره لافساد أيضا اذ اتبين خلاف ظنه (قوله أي حيث لم يبين الخ) أي ويصح بيعه حيث لم يبين الخ (قوله وبحث بعضهم الخ) جزم به النهاية (قوله أما قبل الخ) أي قوله كإياي في النهاية والمغنى (قوله فلا ينفذ تصرفه الخ) أي في السكك أو البعض شائعا كما في شرح الروض وكذلك البعض معين كما هو ظاهر وحاصل ذلك مع قوله الآتي أنفا ومع ذلك يحرم عليه التصرف بالخ أنه يحرم التصرف مطلقا في السكك والبعض معين أو شائعا لانه تصرف في حق الغير أي المستحقين لأن لهم في كل حبة حقا بغير اذنه لكنه مع الحرمة يصح وينفذ فيما عدا قدر الزكاة ويبطل في قدرها نعم إن استثنى قدر الزكاة في البيع على ما سياتي آخر الباب فينبغي عدم التحريم سم (قوله ومع ذلك يحرم عليه التصرف) كذا في الروض وشرحه لكن بخالفه قول النهاية والمغنى وقد يفهم كلامه امتناع تصرفه قبل التضمين في جميع الخوص لا في بعضه وهو كذلك فينفذ تصرفه فيما عدا الواجب شائعا لبقاء الحق في العين لا معينة فيحرم كل شيء منه أه لا زال الاكل انما يراد على معين بخلاف البيع يقع شائعا بحريم (قوله مع كون الشركة الخ) جواب سؤال عبارة الاسنى فان قلت لا جازا التصرف فيه ايضا في قدر نصيبه كما في المشترك قلت الشركة هنا غير حقيقية بل المغالب فيها جانب التوثيق فلا يجوز التصرف مطلقا (قوله لان المغالب فيها الخ) أي فلا يقال لا جازا التصرف في قدر نصيبه كما في المشترك سم (قوله فحرم التصرف مطلقا) ظاهره وان كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعا وكذا ظاهر عبارة الروض واصله وغيرهما ولا يتخلو عن الاشكال وقد يدفع بانه تصرف في حق غيره لان ما تصرف فيه من كل أو بعض فيه حق المستحقين نعم إن استثنى في البيع قدر الزكاة على ما ياتي آخر الباب فينتجه عدم التحريم سم

لما ياتي انه لا يضم ما تلف بغير تقصير (وإذا ضمن) وقيل على الأول (جواز تصرفه في جميع الخوص بيعا وغيره) لانه مملوكه بذلك لم يبق لاحد تعلق به وهذا هو فائدة التضمين واستبعده الاذرعى في معسر يصرفه في دينه أو ياكله وبقاؤه في ذمته لاحظ لهم فيه وتبعه غيره فقال إنما يضمه حيث يرى المصلحة ولا مصلحة هنا فان ظننا فإخاف ظنه باع الإمام جزم من الثمر أو الشجر أي حيث لم يكن مرهونا وبحث بعضهم انه متى امكن الاستيفاء من الشجر أو غيره غرض عليه وضمه ولما فلا اما قبل الخوص والتضمين أو القبول فلا ينفذ تصرفه ببيع أو غيره الا فيما عدا قدر الزكاة كما ياتي ومع ذلك يحرم عليه التصرف في شيء منها لتعلق الحق بها مع كون الشركة غير حقيقية لان المغالب فيها جانب التوثيق فحرم التصرف مطلقا

أخرجها ومع ذلك فيقطع حقهم من العين الا ان يقال كلامه بالنسبة لشر يكة فانه لم يوجد منه ضمان ولا أخرج فالحق متعلق بالعين بالنسبة (قوله في المتن وإذا ضمن) ومحل جواز التضمين اذا كان المالك موسرا ينبغى ولو بالشجر فان كان معسرا فلا شرح مر (قوله باع الإمام الخ) ما المراد بذلك مع بقاء الثمر وتعلق الزكاة بحاله على هذا البحث (قوله فلا ينفذ تصرفه) أي في السكك أو البعض شائعا كما في شرح الروض وكذلك البعض معين كما هو ظاهر وحاصل ذلك مع قوله الآتي أنفا ومع ذلك يحرم عليه التصرف بالخ أنه يحرم التصرف مطلقا سواء كان في السكك أم في البعض معين أم شائعا وجه الحرمة انه تصرف في حق غيره لان ما وقع التصرف عليه من السكك أو البعض مطلقا للمستحقين فيه حق فقد تصرف في حق غيره بغير اذن صاحب الحق فيحرم لكنه مع الحرمة يصح فيما عدا قدر الزكاة ويبطل في قدرها نعم إن استثنى قدر الزكاة في البيع على ما سياتي في آخر الباب فينبغي عدم التحريم لانه خص التصرف بغير حق المستحقين فيتامل وقضية ذلك انه يحرم على الشريك في غير الزكاة بيع المشترك أو بعضه بغير اذن شريكه الا ان يفرق بالنسبة للبعض بان المغالب هنا التوثيق (قوله لان المغالب فيها جانب التوثيق) أي فلا يقال لا جازا التصرف في قدر نصيبه كما في المشترك (قوله فحرم التصرف مطلقا) ظاهره وان كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعا وعبارة الروض (فرع) يحرم الاكل والتصرف قبل الخوص قال في شرحه لكن أن تصرف في الكل أو البعض شائعا صحت

وهذا يعلم ضعف افتاد غير واحد بان المال قبل التضمين الاكل اذا نوى انه يخرج الجاف لان حق المستحقين شائع في كل ثمرة فكيف يجوز اكله بنية غرم بدله (ولو ادعى) المالك (هالك الخروص) او بعضه (بسبب خفي كسرقة) جعله امن الهلاك لان الغالب ان المسروق يخفى ولا يظهر فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه (أوظاهر) كحريق (عرف) دون عمومه أو معه (٢٦١) ولكن اتهم وفي هلاك الثمرة (صدق

بيمينته) في دعواه ما ذكر
واليمين هنا وفي سائر ما يأتي
مستحبة (فان لم يعرف
الظاهر) بان عرف عدمه
اولم يعرف شيء (طوب
بينة) بوقوعه (على الصحيح)
لسهولة اقامتها ثم يصدق
بيمينته في الهلاك به اي
بذلك السبب لاحتمال
سلامة ماله بخصوصه ولو
اقتصر على دعوى الهلاك
من غير تعرض لسبب قبل
قوله ويحلف ندبا لان اتهم
(ولو ادعى حيف الخارص)
عليه باخباره بزيادة عمدا
قليلة او كثيرة لم تسمع دعواه
الا بينة كدعوى الجور
على الحاكم (او غلطه بما
يبعد) وقوعه عادة من عالم
بالخرص كالربيع (لم يقبل)
للعلم بطلان دعواه نعم يحط
عنه القدر الممكن الذي لو
اقتصر عليه قبل (او
بمحتمل) بفتح الميم وبين
قدره كواحد في مائة
وكسدرس او عشر على ما قاله
البندنجي واشتبع في
السدس وقد مثله الرافي
بنصف العشر (قيل)
وحلف ندبا ان اتهم (في
الاصح) لان صدقه يمكن
هذا كله ان تلف المخروص
ولا اعيد كيله (فرع)

وتقدم عن النهاية والمغنى ما يفيد جواز النصف فيما عدا قدر الزكاة شائعا (قوله) وهذا يعلم ضعف الخ
وفاقا للنهاية والمغنى وشرحي الروض والمنهج (قوله) او بعضه (الى الفرع في المغنى) الا قوله بان عرف الى
المتن وقوله واستبعد الى المتن وكذا في النهاية الا قوله او كسدرس الى المتن (قوله) كحريق اي او براد وذهب
نهاية ومغنى (قوله) ولكن اتهم الخ اي وان لم يتم صدق بلا يمين نهاية ومغنى (قوله) في دعواه ما ذكر اي
في دعوى التلف بذلك السبب نهاية ومغنى (قوله) بان عرف عدمه (فيه) توقف ظاهر ثم رايت في شرح
العباب وشرح الروض مانصه وان لم يعرف وقوعه ولم يمكن كأن قال تلف بحريق وقع في الجرين وعلمنا خلافة
لم بلغت الى قوله ولا الى بينته اتفاقا وفي النهاية والمغنى وشرح المنهج ما يوافق قوله المتن (او غلطه الخ)
ولم يدع غاطه غير انه قال لم اجد له كذا صدق لعدم تكذيبه لاحتمال تلفه قاله الماوردي وغيره
اسنى ونهاية ومغنى (قوله) العلم بطلان دعواه عبارة النهاية والمغنى لم يقبل الا بينة للعلم بطلانه عادة في
الغلط اه (وبين قدره) اي والا لم يسمع دعواه سم ونهاية ومغنى (قوله) كواحد الخ عبارة النهاية
وكان مقدارا يقع عادة بين الكيلين كرسق في مائة وسق قبل في الاصح وحط عنه ما ادعاه فان كان أكثر
بما يقع بين الكيلين مما هو محتمل ايضا كخمسة اسق في مائة قبل وقوله وحط عنه ذلك القدر اه وكذا في
المغنى والاسنى الا انه زاد اذ اعقب كخمسة اسق في مائة قال البندنجي وكعشر الثمرة وسدسها اه (قوله)
هذا كله اي قوله او محتمل وبين قدره الى هنا والمنهج ونهاية ومغنى (قوله) الا اعيد كيله اي وعمل به
نهاية وشرح المنهج قال البندنجي قوله اعيد كيله اي وجوبا والتعبير بالاعادة لتزويل الخرص منزلة
الكيل ويمكن أنه كيل أولا بعد الجذا ثم ادعى بعده الغلط اه (قوله) علم بما مر (لعل من قول المصنف
المصنف فاذا خرس فلا ظهران حق الفقراء الى قوله ولو ادعى الخ وما ذكره الشارح في شرحه (او قبل
ذلك) اي قبل الخرص او التضمين او القبول ايعاب واسنى (قوله) لا لخوف ضرر اي فان كان لخوف
ذلك ونحوه فقد تقدم ان اللازم حينئذ قيمة الواجب رطبا (قوله) لزمه مثله اي عشر الرطب ونصفه قال
سم لزوم المثل هو الاوجه مر اه وتقدم عن المغنى والنهاية ما يفيد ترجيحه وغن عش انه المعتمد
(قوله) وترجيح الروضة اعتمده الايعاب والاسنى (قوله) هنا) انما قال هنا فانه رجح في باب الغصب
لزوم المثل كما مر (قوله) القيمة اي قيمة عشر الرطب ان سقى بلامؤنة ايعاب واسنى (كأرا عوا ضد ذلك)

فما عدا نصيب المستحقين اه وكذا ظاهر عبارة الروض وأصله وغيرهما ولا يخلو عن الاشكال وقد يدفع
بانه لا يؤمن ان يتلف ما عدا قدر الزكاة وإن لم يلزمه فيما اذا تلف بغير تقصير لاحصاء الواجب من ذلك الباقي
كما يدل عليه قول الاتي اخر الصفحة او بعضه ذكر الباقي والاول دفعه بانه تصرف في حق غيره لان ما تصرف
فيه من كل او بعض فيه حق للمستحقين نعم ان استثنى في البيع قدر الزكاة على ما يأتي اخر الباب فيتجه عدم
التحريم (قوله) لان الغالب ان المسروق الخ قد يجاب ايضا بان المراد بالهلاك فوانه عن يده (قوله) في المتن
أو محتمل (قال) الاسنى أي وكان مقدارا يقع بين الكيلين في العادة كالوسق في المائة ثم قال انما قيدنا
المحتمل في كلام المصنف بما يقع بين الكيلين احراز اعما فوق ذلك بما هو محتمل ايضا كالحصة في المائة فان
الرافي قد جزم بانه يقبل ويحلف عند النعمة وحكي الوجهين فيما يقع بين الكيلين خاصة فلذلك
شرحنا به كلامه هنا اه ووجه تخصيص الخلاف بما يقع بين الكيلين عدم تحقق النقص واحتمال
انه من تفارقات السكيل (قوله) وبين قدره اي والا لم يسمع دعواه (قوله) لزمه مثله لزوم المثل
هو الاوجه مر (قوله) وترجيح الروضة عبر في الروض بقوله لزمه عشر الرطب فقال في شرحه اي قيمته

علم بما مر أنه إذا أُلْغِيَ الثمر الذي يحلف بعد الخرص والتضمين والقبول لزمه زكاته جافا أو قبل ذلك لا لخوف ضرر أصله لزمه
مثله لانه مثلي على تناقض فيه وترجيح الروضة هنا القيمة هو منصوب الشافعي والاكثرين ووجهه هنا وإن كان خلاف القياس رعاية
مصلحة المستحقين خشية فساد الرطب قبل وصوله اليهم كأرا عوا ضد ذلك حيث أُلْغِيَ لزمه فيما إذا أُلْغِيَ نصاب الماشية عين الحيوان الواجب

وإن كان متقوما رعاية للجنس ما يمكن (٢٦٢) بخلاف مالواتلفه اجنبي لا تلزمه إلا القيمة فقر قوا بين المالك وغيره وابد ذلك جمع بقوله

جوابا عن بحث الرافعي وجوب التمر الجاف لانه واجبه وقد فوته لا نقول واجبه الجاف إلا إذا جف أو ضمته بالخوص وساطناه عليه ولا فرق في لزوم القيمة بين ما يتم وغيره ولو تلف كله بعد ذلك قبل إمكان الأداء بلا تقصير لم يلزمه شيء أو بعضه زكي الباقي قال الدارمي ولو اتلف المالك بعدهما اجنبي لزم المالك الزكاة من ضمن الجاني وإلا فلا وقبل التضمن فلا شيء عليه ويطالب الغاصب اه وعليه ان غرم القيمة وقتلنا هي الواجب يدفعها المالك للمستحقين ولا يلزمه شراء واجب الزكاة بها كما هو ظاهر كلام الروضة واصلها وغيرهما إذا لزمه التمر فقال له المالك ادعني مما عليك لم يصح لما فيه من اتحاد القابض والمقبض الا إذا قلنا نعيم قال لمدينه اشتر لي كذا بما عليك انه يصح ويرى الآن الاتحاد وقع ضمنا لا قصد أو يأتي رابع شروط البيع واخر الوكالة مافي ذلك وفي المجموع عن الامام عن صاحب التقریب لاحد الشريكين في رطب خرصه على صاحبه والزاه بحصته تمرا فيلزمه ويتصرف في الجميع واغتفر عدم رضا بقية الشركاء وهم المستحقون لما يأتي ان شركتهم غير

أى فأوجبوا المثل في اتلاف المتقوم (قوله وإن كان متقوما) الوال للحال (قوله رعاية للجنس الخ) الانسب لما قبله مافي الاسنى والاياعاب لان الماشية انفع للمستحقين من القيمة بالدر والنسل والشعر اه (قوله بخلاف ما اتلفه اجنبي) ان كان المراد بخلاف مالواتلف نصاب الماشية كما يقبدر فقوله لا يلزمه الا القيمة في غاية الظهور سم اقول وجزم المكردى بذلك وعليه فقرل الشارح فقر قوا الخ اى في الماشية لكن في الحزم نظر لا احتمال رجوعه إلى الثمر مطلقا سواء كان اتلافه قبل التضمن أو بعده (قوله وايد ذلك) أى أيد ترجيح الروضة هنا القيمة كردى (قوله عن بحث الرافعي الخ) أى فيما إذا أتلف الثمر الذى يحتمل قبل الخوص والتضمن والقبول سم (قوله لانه الخ) من كلام الرافعي وعله لقوله بوجوب التمر الجاف سم (قوله لا نقول الخ) مقول الجمع كردى (قوله ولا فرق الخ) يظهر انه من الشرح وليس من مقول الجمع (قوله في لزوم القيمة) اى قيمة عشر الرطب على ترجيح الروضة (قوله ولو تلف) الى قوله قال الخ في النهاية والمغنى (قوله ولو تلف) اى باقية سماوية او غيرها كسرة قبل جفافه او بعده إيعاب (قوله بعد ذلك) أى الخوص والتضمن والقبول وكذا قبل ذلك المعلوم بالاولى (زكى الباقي) أى بحصته وإن كان دون نصاب إيعاب ونهاية (قوله ولو اتلف المالك بعدهما) اى بعد الخوص والتضمن كما عر به في العباب وشرحه عن الدارمي سم (قوله إن ضمن الجاني قال في شرح العباب بان كان ملتزما ولو معسر الا حريا فيما يظهر اه سم (قوله ولا فلا) اى كالتلف باقية إيعاب (قوله فلا شيء عليه) اى لان الزكاة متعلقة بالعين إيعاب (قوله الغاصب) اى المثل بعد التضمن او قبله (قوله وعليه) اى على ما قاله الدارمي (قوله إن غرم القيمة الخ) قياس جريان الاجنبي على قياس الضمان في مسئلة الحيوان ضمنا هنا بالمثل سم اقول قضية قول الشارح المارانفا بخلاف مالواتلفه اجنبي الخ ان الضمان هنا بالقيمة (قوله وإذا لزمه التمر) يحتمل ان هذا فيما إذا اتلف الاجنبي بعد الخوص والتضمن وقوله المتقدم ان غرم فيما إذا اتلف قبلها ما يحتمل ان هذا مبني على بحث الرافعي وما تقدم على مارجحه الروضة ومال اليه الشارح في اتلاف المالك ولعل هذا هو الاقرب (قوله مافي ذلك) اى من السؤال والجواب (قوله وفي المجموع) عبارته في الإيعاب وفي المجموع قال الامام إذا كان بين رجلين رطب مشترك على التخييل فخرص أحدهما على الآخر والزم ذمته له تمرا جافا قال صاحب التقریب تصرف الخوص عليه في الجميع ولزمه لصاحبه التمر كما يتصرف في نصيب المساكين بالخوص قال الامام وما ذكره بعيد في حق الشركاء وما يجري في حق المساكين لا يقاس به تصرف الشركاء في املاكهم المحققة اه كلام المجموع وضعف ابن عدلان ما قاله صاحب التقریب اه (قوله فيلزمه) اى يلزم التمر على الخوص عليه (قوله ويتصرف) اى الخوص عليه في الجميع لعله فيما إذا وجد خوص وتضمن آخر من الساعى أو الامام بعد خوص والزام الشريك كما يفيد مامر انفا عن الإيعاب والافاطلة مشكل فليراجع (قوله واغفر) من عند الشارح وليس من كلام صاحب التقریب (عدم رضا بقية الشركاء) اى على خرص احد الشريكين على صاحبه والزامه بحصته تمرا (قوله خلاف القسمه) اى بان يصح الا لزم المذكور ان قلنا ان القسمه افران وان لا يصح ان قلنا انها بيع (قوله ويؤيد ما قاله) اى صاحب التقریب (قوله الخ) اى للدالك في الاصل والعامل في العكس (قوله وللإساعى ان يضمن)

(قوله بخلاف مالواتلفه اجنبي) إن كان المراد بخلاف مالواتلف نصاب الماشية كما يقبدر فقوله لا يلزمه الا القيمة في غاية الظهور (جوابا عن بحث الرافعي) اى فيما إذا اتلف الثمر قبل ذلك فقوله في شرح قوله السابق ويعتبر تمرا وزبنا الخ لزمه تمرا جاف او القيمة على ما يأتي اخر الباب بني فيه قول لزمه تمرا جاف على بحث الرافعي المذكور (قوله ولو اتلف المالك بعدهما) اى بعد الخوص والتضمن كما عر به في العباب وشرحه عن الدارمي (قوله إن ضمن الجاني) قال في شرح العباب بان كان ملتزما ولو معسر الا حريا فيما يظهر اه (وعليه ان غرم القيمة) قياس جريان الاجنبي على قياس الضمان في مسئلة الحيوان ضمنا هنا بالمثل

يهوديا حقيقة لبناء الزكاة على الرفق ولا يأتي هنا خلاف القسمه لان مجرد تضمن ذلك لا يستلزمها ويؤيد ما قاله قولهم اخر المساقاة لو خاف المالك على الثمر العامل او عكسه فله خرصه عليه وتضمنه اياه بتمر قال جمع متقدمون وللإساعى ان يضمن

يهوديا (الخ) اى ولا نظر لكون الذمى ليس من اهل الزكاة لان التضمين كما علم بما مر منزل منزلة القرص ايعاب
(قوله لانهم) اى اليهود (قوله وابن رواحة من الغانمين) بيان للواقع اذ مجرد كونه ساعيا كاف في صحة
التضمين (قوله فتضمنيه لهم الخ) اى تضمن ابن رواحة لليهود وظاهره ان اليهود ملكوا ذلك الرطب ببدله
النابت في ذمتهم وهو النمر (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) هذا علة لقوله انهم شركاؤهم في التمر و (قوله)
قال السبكي الخ) ارد لما قد يتوهم وروده على قوله فتضمنيه الخ فكان المناسب ابصال العلة بمعلولها والمؤيد
اسم فاعل بمؤبده اسم مفعول (قوله وزعم انه يغتفر) اى هنا ولا فقد اغتفروا في معاملة
الكفار مالم يغتفروه في غيرها في مواضع سم

باب زكاة النقد

(قوله وهو ضد العرض الخ) كان المراد ان النقد المراد في هذا الباب ضد ما ذكره ولا فالدين قد يكون ذهباً
وفضة واطاق عليه المصنف النقد في باب من تلزمه الزكاة في قوله او عرضا او نقداً سم (قوله لمن زعم الخ)
وهو الاسنوى معنى (قوله اختصاصه بالمضروب) اى من الذهب والفضة معنى (قوله الوزان) اى صاحب
الوزن كرى (قوله وهو صريح الخ) قد يمنع الصراحة بجواز ان له معنى آخر سم عبارة النهاية اصل النقد
لغة الا عطاء ثم اطلق على المنقود من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول وللقند اطلاقان احدهما على ما
يقابل العرض والدين فشمّل المضروب وغيره وهو المراد هنا الثاني على المضروب خاصة والناض له
اطلاقان ايضا كالنقد اهل الرشيدى قوله ثم لغة لا عطاء ظاهره ولو لغز المنقود فليراجع قوله ثم اطلق
على المنقود لعل المراد ما يعطى من خالص الذهب والفضة لا مطلق ما يعطى بدليل قوله وللنقد اطلاقان
اذهو كالصريح في انه ليس له غير هذين الاطلاقين اهو قال ع ش قوله لم وللنقد اطلاقان اى في عرف الفقهاء
وقوله مرو والناض له اطلاقان الخ اى من الذهب والفضة اه (قوله وحيث) اى حين اذ كان للنقد معنيان
غري في عام والغوى خاص كرى (قوله شمل الكل) ينبغي حتى الدين من النقد ولا يستغنى عنه بذكره
في باب من تلزمه الزكاة الا في انهم لم يبين هناك قدر نصابه سم (قوله والاصل) الى قوله قال بعض في المعنى
الا فوله ولا بعد الى المتن والى قول المتن ولا شئ في النهاية الا فوله وقيل الى قال وقوله والبر سباوى (قوله)
الكتاب) اى قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة والكبر ما لم تؤدوا زكاته والنقدان من اشرف نعم
الله تعالى على عباده اذ هما افرام الدنيا ونظام احوال الخلق لان حاجات الناس كثيرة وكلها تنقضى بها بخلاف
غيرهما من الاموال فمن كنزهما فقد اطل الحكمة التي خلقها الله لئلا يفسد ما خلقه من عباده ان يقضى حوائج
الناس نهايه ومعنى (نحوه) اى يقيمه ليظهر قوله فلا نقص الخ (فرع) ابتلع نصابا ومضى عليه حول فهل

(قوله وزعم انه يغتفر) اى هنا ولا فقد اغتفروا في معاملة الكفار مالم يغتفروه في غيرها في مواضع

باب زكاة النقد

(قوله وهو ضد العرض) كان المراد ان النقد المراد في هذا الباب ضد ما ذكره ولا فالدين قد يكون ذهباً
وفضة واطاق عليه المصنف النقد في باب من تلزمه الزكاة في قوله او عرضا او نقداً سم (قوله لمن زعم الخ)
بالذهب والفضة من حيث هو فليتامل (فرع) ابتلع نصابا ومضى عليه حول فهل تلزمه زكاة فيه نظر ولا
يعد انه كالغائب فتجب فيه الزكاة ولا يلزم ادائها حتى يخرج فلو تيسر اخر اجه بنحو دوا فهل يلزمه لاداء
الزكاة والاتفاق منه على موته واداء دين حال طوب به فله نظر ويتجه فيما لو تيسر اخر اجه بلا ضرر ان يلزمه
اداء الزكاة في الحال ولو قبل اخر اجه كافي دينه الحال على موته واداء دين حال طوب به فله نظر ويتجه فيما لو تيسر اخر اجه بنحو دوا فهل يلزمه لاداء
فلومات قبل اخر اجه فهل يتجه ان يقال ان كان تيسر له اخر اجه بلا ضرر فترك استحققت الزكاة عليه فتخرج
من تركه ولا يشق جوفه وان كان لم يتيسر له اخر اجه كذلك لم يجب الاخراج من تركه بل ان خرج ولو
بالعدى يشق جوفه وجبت تركه والافلا (وهو صريح في ان وضعه للغوى الخ) قد يمنع الصراحة بجواز ان
له معنى آخر في اللغة (قوله شمل الكل) ينبغي حتى الدين من النقد ولا يستغنى عنه بذكره في باب من تلزمه الزكاة

يهوديا شريك مسلم زكاة
لان ابن رواحة رضى الله
عنه ضمن يهود خبير زكاة
الغانمين لانهم شركاؤهم في
التمر وابن رواحة من
الغانمين فتضمنيه لهم ظاهر
في انهم ملكوا ذلك ببدله

من التمر المستقر في ذمتهم
لانه صلى الله عليه وسلم
ساقاهم بشرط ما يخرج
وهم لا تلزمهم زكاة قال
السبكي وزعم انه يغتفر في
معاملة الكفار مالا يغتفر
في غيرها لا يرخصه ذواب
(باب زكاة النقد)

اى الذهب والفضة وهو
ضد العرض والدين فيشمّل
غير المضروب ايضا خلافا
لمن زعم اختصاصه
بالمضروب كذا قاله غير
واحد الذى في القاموس
النقد الوزان من الدراهم
وهو صريح في ان وضعه
للفوى المضروب من

الفضة لا غير وحيث فلا وجه
للاختلاف المذكور لانه
ان ارد النقد في هذا الباب
شمّل الكل اتفاقا والوضع
للفوى فهو ما ذكر
والاصل فيه الكتاب
والسنة والاجماع (نصاب
الفضة ما تاداهم) (نصاب
الذهب عشرون مثقالا)
اجماعا تحديدا فلو نقص
في ميزان وتم في آخر

تلزمه زكاة فيه نظر ولا يبعد انه كالفائت فتجب فيه الزكاة ولا يلزم ادائها حتى يخرج فلو تيسر اخرجه بنحو دواء فهل يلزمه لاداء الزكاة والاتفاق منه على موته اذ ادين حال طواب به فيه نظر ويتجه فيما لو تيسر اخرجه بلا ضرر ان يلزمه اداء الزكاة في الحال ولو قبل اخرجه كما في دينه الحال على موته مقرر وان يلزمه اخرجه لنفقة المعوم والدين فلو مات قبل اخرجه فقد يتجه ان يقال ان كان يتيسر له اخرجه بلا ضرر فترك استحق الزكاة عليه فنخرج من تركه ولا يشق جوفه وإن كان لم يتيسر له اخرجه كذلك لم يجب الاخراج من تركه بل ان خرج ولو بالعدى بشق جوفه وجبت تركه وإلا فلا سمع على حج قال شيخنا الشوبري ابتلاءه قريب من وقوعه في البحر وقد صرحوا بانه تلف فليكن هنا كذلك اها قول قد يفرق بان ما في البحر ما يوس منه عادة فاشبهه بالتالف الذي ابتلاه يسهل خروجه باستعماله الدواء بل يغلب خروجه لانه تحيله المعدة فاشبهه الغائب كما قاله سمع اعرش (قوله فلا زكاة) اى وان راجع رواج التام نهاية (قوله للشك) اى في النصاب مغنى (ولا بعد في ذلك) اى في نقصه في ميزان وتمامه في آخر سم (ولم يتغير جاهلية ولا إسلاما) سياقي انه حدث فيه ايضا تغيير (قوله لم تقشر) بناء للمفعول من الثلاثي (اختلف وزنه) وكان غالب المعاملة في زمنه الصدر الاول بعده بالدرهم البغلي الاسود وهو مائة دنانير والطبري وهو اربعة دنانير قال المجموع عن الخطاطي وكان اهل المدينة يتعاملون بالدرهم عداء عند قومه صلى الله عليه وسلم فارشدتهم الى الوزن وجعل العيار وزن اهل مكة وهو ستة دنانير ايعاب زاد عرش عن شرح البيهقي والطبري نسبة الى طبرية قصبة الاردن بالشام وتسمى بنصبيين والبيعية نسبة الى البعل لانه كان عليها صورته اه (قوله) ثم استقر الخ) اى ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمر او عبد الملك واجمع عليه المسلمون قال الازدعي كاسبكى ويجب اعتقاده انه كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز الاجماع على غير ما كان في زمنه وزمن خلفائه الراشدين ويجب تاويل خلاف ذلك نهاية و ايعاب (قوله والدانق الخ) قال في المصباح الدانق معرب وهو سدس درهم وهو عند اليونان حبة خرنوب وان الدرهم عندهم اثنا عشر حبة خرنوب والدانق الاسلامي حبة خرنوب وثلاث حبة خرنوب فان الدرهم الاسلامي ستة عشر حبة خرنوب وتفتح النون وتكسر وجمع المكسور دوانق وجمع المفتوح دوانيق زيادة باء قاله الازهرى عرش (قوله وخمساحبة) اى حبة شعير كما عبر به العباب سم وبصرى (قوله فعلم منه متى زيد الخ) اى لان ثلاثة اسباعه احدى وعشرون وثلاثة اخماس فاذا ضمت هذه للخمسين وخمسين كان المجموع ثنتين وسبعين حبة وهو المثلث (قوله ومتى نقص من المثلث الخ) اى لان ثلاثة اعشاره احدى وعشرون وثلاثة اخماس فاذا نقصت هذه من الثنتين وسبعين حبة كان الباقي خمسين حبة وخمسين شيخنا (قوله بقرابط الوقت) وهى الاربعة والعشرون رشيدى والقرابط ثلاث حبات من الشعير يجير مى (قوله قال شيخنا الخ) وقد نصاب الذهب بالبندقى سبعة وعشرون الاربعاء ومثله البندقى والمحجوب ثلاثة واربعون وقرابط وسبع قرابط كذا قرره مشايخنا وافاد بعضهم بعد تحريره لذلك ان هذا يقال الاصطلاحى وهو غير معمول عليه واما بالمثال الشرعى المعمول عليه فنصاب البندقى الكامل به عشرون لانه حرر فوجد مثقالا كاملا ولا غش فيه ومثله الحجر الكامل لكنه فيه غش مقدار شعيرة فالنصاب به عشرون وثلث وقد نصاب الفضة بالريال اى طاقة ثمانية وعشرون ريال ونصف ريال مع زيادة نصف درهم بناء على ان الريال فيه درهمان من النحاس وخمسة وعشرون ريال بناء على ان الريال فيه درهم من النحاس كذا قرره مشايخنا وافاد بعضهم بعد تحريره ان هذا بالدرهم الاصطلاحى واما بالدرهم الشرعى وهو المعمول عليه فنصاب الريال اى طاقة و اى مدفع عشرون ريال لانه حرر الاول فوجد احدى عشر درهما وثلاثة اسباع درهم والثاني احدى عشر درهما وثلاثي سدس درهم وخالص كل منهما عشرة دراهم وقدره بعضهم فى الانصاف المعروف بستائة نصف وستة وستين وثلاثي نصف لان كل

فلان كالة للشك ولا بعد في ذلك مع التحديد لا اختلاف خفة الموازين باختلاف حذق صانعيها (بوزن مكة) للخبر الصحيح المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة والمثقال ولم يتغير جاهلية ولا إسلاما ثنتان وسبعون حبة شعير ومتوسط لم تقشر وقطع من طرفيها مادق وطال والدرهم اختلف وزنه جاهلية وإسلاما ثم استقر على انه ستة دنانير والدانق ثمان حبات وخمسا حبة فالدرهم خمسون حبة وخمساحبة والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم فعلم انه متى زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا ومتى نقص من المثلث ثلاثة اعشاره كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما وسبعان قال بعض المناخرين ودرهم الاسلام المشهور اليوم ستة عشر قرابطا واربعة اخماس قرابط بقرابط الوقت وقيل اربعة عشر قرابطا والمثقال اربعة وعشرون قرابطا على الاول وعشرون على الثانى قال شيخنا ونصاب الذهب بالاشرفى خمسة وعشرون وسبعان وتسع اه

الآنى لانه لم يبين هناك قدر نصابه (قوله ولا بعد في ذلك) اى في نقصه في ميزان وتمامه في آخر وقوله مع التحديد يتامل (قوله وخمساحبة) اى حبة شعير كما عبر به فى العباب

والظاهر أن مراده
بالأشرفي القابتياني أو
البرسباني وبه يعلم النصاب
بدنانير المعاملة الجادة
الآن على أنه حدث أيضا
تغيير في الميثقال لا يوافق
شيئا مما سرفليتنبه له وليجهد
الناظر فيما يوافق كلام
الأئمة قبل التغيير
(وزكاتها ربع عشر)
لخبرين صحيحين بذلك
ويجب فيما زاد بحسابه
إذ لا وقص هنا وفارق
الماشية بضرر سوء المشاركة
لوجوب جزاء ما تكرر
الواجب هنا بتكرار السنين
بخلافه في التمر والحب
لا يجب فيه ثانيا حيث لم
ينوبه تجارة لأن النقد نام
في نفسه ومتيحه الانتفاع
والشراء به في أي وقت
بخلاف ذينك (ولا شيء في
المغشوش) أي المخلوط
من ذهب بنحو فضة ومن
فضة بنحو نحاس (حتى
يلعب خالصة نصابا) لخبر
الشيخين ليس فيما دون
خمس أواق من الورق
صدقة فإذا بلغ خالص
المغشوش نصابا أو كان
عنده خالص يكمله أخرج
قدر الواجب خالصا أو
من المغشوش ما يعلم أن
فيه قدر الواجب ويصدق
المالك في قدر الغش فلو
كان محجور تعين الأول

عشرة أنصاف ثلاثة دراهم فكل مائة ثلاثون درهما فالجمله ما تنادى به ولعل ذلك بحسب ما كان في الزمن
السابق من الانصاف الكبيرة الخاصة من الغش وأما في زماننا فقد صغرت ودخلها الغش شيخنا في الكردى
قال السيد محمد أسعد المدي في رسالته في النصاب الدرهم الشرعي ينقص عن المدي بقدر ثمنه فينقص ثمن المائتين
وهو خمسة وعشرون ويبقى مائة وخمسة وسبعون والواجب فيه أربعة دراهم وثمان دراهم ثم قال وأما
الريية سكة ملوك الهند فالنصاب منها اثنا وخمسون ربية وأما الديوانية وهي التي يقال لها في مصر أنصاف
الفضة فحيث لا يمكن ضبطها بالعدد الفاحش الاختلاف في وزنها أرجعنا في تحريرها إلى الوزن لا غير وذلك
مائة وخمسة وسبعون درهما مديا وبقي شكة فضة يدخلها النحاس تضرب في أسلا مبول يقال لها زلطة بضم
الزاي ثم غيرت بالقرش الجديد فالزلة القديمة تقابل ثلاثة أرباعه ولكن لكثرة النحاس واختلاف الوزن
لا ينضبط عددها وكذلك القرش وهو وإن كان أقل منها نحاسا فهو كثير بالنسبة إلى الريال وهما لا ينضبطان
بالعدد لتفاوت أوزانهما وإنما يرجع إلى الوزن في أنواعهما (تتمه) والنصاب من الفضة بالدرهم
العثمانية مائة وسبعة وتسعون بتقديم السين في الأولى والثانية غير ثمن درهم إلى آخر ما قاله في الرسالة
المذكورة اه (قوله القابتياني) وهو أقل وزنا من الدينار المعروف الآن عش واقصر النهاية على
القابتياني قال القليوبي لأنه الذي كان في زمن شيخ الإسلام اه قول المتن (وزكاتها ربع عشر) وهو
خمس دراهم في نصاب الفضة ونصف مثقال في نصاب الذهب فإن وجد عنده نصف مثقال سلمه للمستحقين
أو من وكلوه منهم أو من غيرهم وإن لم يوجد سلم إليهم مثقالا كاملا نصفه عن الزكاة ونصفه أمانة عندهم ثم
يتفاضل معهم بأن يبيعوه لاجبي ويتقاسموا ثمنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفه لكن مع الكراهة
لأنه يكره للإنسان شراء صدقته ممن تصدق عليه سواء كانت زكاة أو صدقة تطوع شيخنا ونهاية معنى قال
عش قوله مر بمن تصدق عليه مفهومه أنه لو اشتراه ممن انتقل إليه من المصدق عليه لم يكره اه وفيه
وقفة فليراجع (قوله لخبرين) إلى المتن في المعنى (قوله لخبرين صحيحين الخ) عبارة المعنى لما روى الشيخان
أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وروى البخاري وفي الرقة ربع
العشر ولما روى أبو داود والبيهقي باسناد جيد ليس عليك شيء حتى تكون عشرون دينارا فإذا كانت
وحال عليها الحول ففيها نصف دينار اه (قوله ويجب فيما زاد بحسابه الخ) فإذا كان عنده ثلثمائة درهم ففي
المائتين خمسة دراهم وفي المائة درهما ونصف فالجمله سبعة دراهم ونصف شيخنا (قوله إذ لا وقص
هنا) أي كالمعشرات (قوله وإنما تكرر الواجب هنا) أي كالماشية (قوله بخلافه) أي الواجب
(قوله لا يجب فيه) أي فيما ذكر من الثمر والحب (قوله أي المخلوط) إلى قوله وينبغي في النهاية والمعنى
إلا قوله ويصدق إلى فلو كان (قوله من ذهب الخ) عبارة المعنى أي المخلوط بما هو أدون منه اه (قوله
لخبر الشيخين الخ) ولخبر أبي داود وغيره باسناد صحيح أو حسن كما قاله في المجموع ليس في أقل من عشرين
دينارا شيء وفي عشرين نصف دينار شرح المنهج ومعنى (قوله أواق) بالثنتين على وزن جوار وبانبات
النجية مشددا ومخففا جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد النجية وفي لغة تحذف الالف وفتح الواو وهي أربعون
درهما بالاتفاق كروى علي بافضل (قوله من الورق) بكسر الراء وفتحها مع فتح الواو وفيها ويجوز اسكان
الراء مع تثنية الواو وفيه خمس لغات يقال رقفا أيضا أي والهاء عوض عن الواو شيخنا (قوله أو من المغشوش
الخ) عطف على قوله قدر الواجب الخ قال عش ومثل المغشوش الفضة المقصودة فيشترط أن يكون
وزن المخرج منها قدر ما وجب عليه من الفضة الخاصة أي الكاملة اه وقوله الفضة المقصودة الخ أي
والدينار المقصود (قوله ما يعلم) أي يقينا عاباب (قوله أن فيه قدر الواجب) أي ويكون متطوعا
بالغش شرح بافضل ونهاية ومعنى (قوله ويصدق المالك الخ) عبارة شرح الروض ومتى ادعى المالك أن

(قوله ويصدق المالك في قدر الغش) عبارة شرح الروض ومتى ادعى المالك أن قدر الخالص في المغشوش
كذا وكذا صدق وحلف أنهم ولو قال أجهل قدر الغش وادى اجتهادي إلى أنه كذا وكذا لم يكن للساعي

قدر الخالص في المغشوش كذا وكذا صدق وحلف ان اتهم ولو قال أجمل قدر الغش وادى اجتهادى الى انه كذا وكذا لم يكن للماعى قبوله منه إلا بشاهدين من اهل الخبرة بذلك انتهت سم اى وإلا فيخير بين ان يسبكه ويؤدى خالصا وان يحناط ويؤدى ما يتقن ان فيه الواجب خالصا كرى على بافضل (قوله ان نقصت) اى بخلاف مالوساوت اوزادت فيخرج من المغشوش ما فيه قدر الواجب خالصا إذا فائدة حيثنذ في السبك اذ يغرم مؤنة السبك والمستفاد به مثله او اقل سم (قوله المحتاج اليه) عبارة الاسنى والمغنى أى ان كان ثم سبك لان اخراج الخالص لا يلزم أن يكون بسبك اه (قوله المحتاج اليه) أى بأن لا يوجد خالص من غير المغشوش ولا تعين لان فى الاخراج من المغشوش فوات الغش وفى السبك غرامة مؤنته وفى إخراج الخالص السلامة منهما سم (قوله عن قيمة الغش) متعلق بنقصت ويفهم منه ان التعين المذكور فيما إذا كان للغش قيمة وإلا فلا فليراجع ثم رايت ما ياتى عن المغنى والنهاية والاعاب عند قول الشارح ويكره للامام الخ فله الحمد (قوله) وينبغى فيما إذا زادت مؤنة السبك الخ قد ينظر فيه من وجهين احدهما أن هذا فى الاخراج عن المغشوش وما ياتى عن القمولى وغيره فى الاخراج عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع الخ بل قد يلزم فى الاخراج عن الخالص المنع مطلقا اى كما ياتى فى الشرح عن المجموع والثانى ان ظاهر كلامهم اجزاء اخرج المغشوش عن المغشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال فى الاعاب فى المغشوش زكاة بخالص او بمغشوش خالصه بقدر الواجب يقينا ثم قال ولا يجزى مغشوش عن خالص انتهى ونازه الشارح فيما قاله ثانيا بما ينبغى الوقوف عليه هذا وقد يتجه أنه لا يلزم المستحق قبول المغشوش عن الخالص مطلقا فليحرر سم أقول بل يأتى فى الشرح عن المجموع ان المغشوش لا يجزى عن الخالص (قوله بخلاف ما إذا لم يزد) شامل للساواة وفيه وقفة إذا فائدة لهم مع تعب السبك سم (قوله وعلى هذا التفصيل يحمل الخ) اى وان كانت هذه غير مسئلة المتن إذا لمال هنا خالص وهناك مغشوش سم (قوله لو اخرج خمسة عشر الخ) هنا وفيما ياتى قريبا كذا فى اصله رحمه الله تعالى فليحرر فان الذى فى اصل الروضة وغيره من المبسوطات خمسة مغشوشة الخ بصري

ان نقصت مؤنة السبك المحتاج اليه عن قيمة الغش وينبغى فيما إذا زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون بتحملها أنه لا يجزى لإخراج الثانى لأضرارهم حيثنذ بخلاف ما إذا لم يزد أو رضوا وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع كالقمولى ومن تبعه لو أخرج خمسة عشر مغشوشة عن مائتين

قبوله منه إلا بشاهدين من أهل الخبرة بذلك اه (قوله ان نقصت) أى بخلاف مالوساوت اوزادت فيخرج من المغشوش ما فيه قدر الواجب خالصا إذا فائدة حيثنذ في السبك اذ يغرم مؤنة السبك والمستفاد به مثله او اقل وقد يشكل التعين فى المثل إذا خسارة على المولى والولى رضى بتحمل العيب (قوله مؤنة السبك) قال فى شرح الروض اى ان كان ثم سبك لان إخراج الخالص لا يلزم ان يكون بسبك (قوله المحتاج اليه) اى بان لا يوجد خالص فى غير المغشوش ولا تعين لان فى الاخراج من المغشوش فوات الغش وفى السبك غرامة مؤنته وفى إخراج الخالص السلامة منهما (قوله) وينبغى فيما إذا زادت مؤنة السبك الخ قد ينظر فيه من وجهين احدهما ان هذا فى الاخراج عن المغشوش كما يصرح به سياقه وما ياتى عن القمولى وغيره فى الاخراج عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع كالقمولى ومن تبعه الخ مع ان كلام هؤلاء إنما هو فى الاخراج عن الخالص ولا يلزم من جريان هذا التفصيل فى الاخراج عن المغشوش لو سلم جريانه فى الاخراج عن الخالص بل قد يلزم فى الاخراج عن الخالص المنع مطلقا وان قلنا بهذا التفصيل فى الاخراج عن المغشوش لان النخرج فى الاول ليس كالنخرج عنه بخلافه فى الثانى والثانى ان ظاهر كلامهم اجزاء اخرج المغشوش عن المغشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال فى العباب فى المغشوش زكاة بخالص او بمغشوش خالصه بقدر الواجب يقينا اه ثم قال ولا يجزى مغشوش عن خالص اه وقوله او لا او بمغشوش الخ قال فى شرحه وحيثنذ يكون متطوعا بالنحاس كما ذكره الشيخان وغيرهما الخ اه وقوله ثانيا ولا يجزى الخ نازه فى شرحه فى ذلك بما ينبغى الوقوف عليه هذا وقد يتجه أنه لا يلزم المستحق قبول المغشوش عن الخالص مطلقا فليحرر (قوله ما إذا لم يزد) شامل للساواة وفيه وقفة إذا فائدة لهم مع تعب السبك (قوله وعلى هذا التفصيل يحمل الخ) أى وان

(قوله خالصة) الاولى الثنية (قوله عن قسطه) أى من المال كأن كان ما فيها من الخالص درهمين ونصفا فيجزى عن مائة ثم يخرج درهمين ونصفا من الخالص عن المائة الباقية و (قوله ويخرج الباقي من الخالص) ينبغى أو من مغشوش يبلغ خالصه قدر الباقي فليتأمل سم (قوله وقول آخرين لا يجزىء لما فيه من تكليف المستحقين الخ) قال فى شرح العباب بعد نقله نحو ذلك من تجر يد صاحب العباب بل الظاهر ما مر من الاجزاء ولا نسلم ان فيه تكليفهم بما ذكر بل إمامان يجعله متطوعا بالغش نظير ما مر او نكلفه تمييز غشه لياخذه ويؤيد الاول قولهم لو علق فى الخلع على دراهم فاعطته مغشوشة وقعه وملكها ولا نظر كفى الروضة إلى الغش لحقارتها فى جانب الفضة ويكون تابعا له أقول إن كان الكلام فى الاخراج عن الخالص فالوجه أنه لا يلزم المستحق القبول مطلقا سم (قوله لما فيه من تكليف المستحقين الخ) قضية الصنيع أنه لا يلتفت إلى التكليف فى الاخراج عن المغشوش سم (قوله بل سوى الخ) عطف على قوله وينبغى الخ (قوله فى اخرجه) أى المالك و (قوله بينه) أى المغشوش (قوله وبين الردى) أى لنحو خشونة إذا اخرجته عن الجيد لنحو نعومة سم (قوله وإن له الخ) عطف تفسير على قوله إخراج الخ (قوله إلا إذا استهلك) كان مراده لقلته سم وهذا مبنى على أن الاستثناء راجع إلى قول الشارح لم يجزئه الخ وأما إذا رجع إلى قوله وأن له الاسترداد كما هو صريح ما بقى عن النهاية وغيره فالمراد بالاستهلاك هلاك الخرج المغشوش والرديء وتلفه (قوله فيخرج التفاوت) وباقى عن الاعاب وغيره بيان معرفة التفاوت (قوله ثم قال) أى فى المجموع (قوله انتهى) أى كلام المجموع (قوله ان بين عند الدفع الخ) أى ولا فلا يسترده نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله ولا فلا الخ وهل يكون مسقطا للزكاة ولا راجعاه والظاهر هو الاول فان عدم القدرة على الاسترداد كالتلف فى يد المستحق فيخرج التفاوت (قوله انه عن ذلك المال) أى الخالص الجيد (قوله وعلى عدم الاجزاء) أى عدم أجزاء المغشوش عن المغشوش الذى هو قول الآخرين وحمله الشارح على ما إذا زادت مؤنة السبك الخ ويحتمل انه راجع ايضا إلى عدم اجزاء المغشوش عن الخالص الذى ذكره عن المجموع واقره وهو الاقرب (قوله فى يده) أى الساعى والمستحق (قوله والتراب الخ) أى يعنى وما فى تراب المعدن والمغشوش ولو قال الواجب فى التراب والمغشوش بصفته الخ كان أولى (قوله ويكره) إلى المتن فى النهاية والمغنى الا قوله وما لا يروج إلى ولا يكره (قوله ويكره للامام) أى الخبر الصحيحين من غشنا فليس منا فان علم معيارها أى قدر الغش صححت المعاملة بها معينة وفى الذمة اتفاقا وإن كان مجمولا ففقه اربعة اوجه اصحها الصحة مطلقا ولو كان الغش قليلا بحيث لا يأخذ حظاما من الوزن فوجوده كعدمه مغنى زاد النهاية ويحمل العقد عليها إن غلبت أى فى محل العقد اهـ اذا لا يعاب قال الصيمرى ولا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بخالص إلا أن علم قدر الغش ولم يكن له قيمة ولا اثر فى الوزن وبيع الدراهم الخالصة او المغشوشة بذهب مخلوط بفضة لها قيمة لا يجوز ايضا لانه

كانت هذه غير مسئلة المتن إذا المال هنا خالص وهناك مغشوش (قوله عن قسطه) أى من المال كأن كان ما فيها من الخالص درهمين ونصفا فيجزى عن مائة ثم يخرج درهمين ونصفا من الخالص عن المائة الباقية وقوله ويخرج الباقي من الخالص ينبغى أو من مغشوش يبلغ خالصه قدر الباقي فليتأمل (قوله وقول آخرين لا يجزىء لما فيه من تكليف المستحقين مؤنة إخلاصه) قال فى شرح العباب بعد نقله نحو ذلك من تجر يد صاحب العباب بل الظاهر ما مر من الاجزاء ولا نسلم ان فيه تكليفهم بما ذكر بل إمامان يجعله متطوعا بالغش نظير ما مر او نكلفه تمييز غشه لياخذه ويؤيد الاول قولهم لو علق فى الخلع على دراهم فاعطته مغشوشة وقعه وملكها ولا نظر كفى الروضة إلى الغش لحقارتها فى جانب الفضة ويكون تابعا له أقول إن كان الكلام فى الاخراج عن الخالص فالوجه أنه لا يلزم المستحق القبول مطلقا (قوله لما فيه من تكليف المستحقين) قضية الصنيع أنه لا يلتفت إلى التكليف فى الاخراج عن المغشوش (قوله بينه وبين الردى) أى لنحو خشونة إذا اخرجته عن الجيد لنحو نعومة (قوله إلا إذا استهلك) كان مراده لقلته فيخرج التفاوت عبارة شرح الروض وإذا قلنا له استرداده فان كان باقيا اخذه وإلا اخرج التفاوت ثم ذكر عن ابن سريج كيفية معرفة التفاوت

خالصة فيظهر القطع بأجزاء ما فيها من الخالص عن قسطه ويخرج الباقي من الخالص وقول آخرين لا يجزىء لما فيه من تكليف المستحقين مؤنة إخلاصه بل سوى فى المجموع فى اخرجه عن الخالص بينه وبين الردى. وأن له الاسترداد لأنه لم يجزئه عن الزكاة إلا اذا استهلك فيخرج التفاوت ثم قال ولو أخرج عن مائتين خالصتين خمسة عشر مغشوشة فقد سبق أنه لا يجزئه وأن له استردادها اهـ ومحل الاسترداد ان بين عند الدفع أنه عن ذلك المال وعلى عدم الاجزاء لو خالص المغشوش فى يد الساعى أو المستحق أجزاء كفى تراب المعدن بخلاف سخله كبرت فى يده لأنها لم تسكن بصفة الاجزاء يوم الاخذ والتراب والمغشوش هنا بصفته لكنه مختلط بغيره ويكره للامام ضرب المغشوش

حيث من قاعدة مدحوة كما يعلم بما يأتي فيها (قوله) وغيره ضرب الخالص (الخ) عبارة العباب مع شرحه ويكره لغیر الامام الضرب لدرهم او دنانير وبنبغي ان يلحق بهما الفلوس للعلة الاتية بغير اذنه ولو ضرب ذلك خالصا لانه من شان الامام لان فيه افتيا ناعليه ولل امام تعزيره قال القاضي وتعزيره للمغشوش اشد وفي التوسط الوجه التحريم مطلقا ولا شك اذا جاز الامام عنه اه عبارة شيخنا ويحرم على غير الامام ضرب المغشوش ويكره له ضرب الخالص وبهذا تعلم ان قول الشيخ الخطيب اي والنهاية ويكره لغیر الامام ضرب الدرهم والدنانير ولو خالصه ضعيف بالنسبة لما انطوى تحت الغاية وهو المغشوش اه (قوله وما لا بروج) ولو ضرب مغشوشة على سكة الامام وغشها ازيد من غش ضربه حرم فم يظفر لما فيه من التدليس بأنهم انه مثل مضروبه بنهاية قال ع ش ومثل المغشوشة المذكورة الجيدة او المغشوشة بمثل غش الامام لكن صنعتها مخالفة لصنع درهم الامام ومن يعلم بمخالفتها لا يرغب فيها كرهت في درهم الامام فتحرم لما في صنعتها من التدليس اه (قوله موافق لنقد البلد) اي اذا كان نقد البلد مغشوشا ولا يفكره إمساكه بل يسبكه ويصفيه نهايه ومغني (قوله يدوم إثمه) (الخ) خبر قوله وما لا بروج الخ وقضية تعبيره بالاثم ان ضرب ما ذكر حرام وهو ظاهر (قوله ولا يكمل أحد النقيدين) (الخ) اي لا اختلاف الجنس نهاية ومغني (قوله ويكمل كل نوع) (الخ) اي فيكمل جيد نوع برديته وردي نوع اخر وعكسه كافي الماشية والمعشرات والمراد بالجودة النعومة والصبر على الضرب ونحوهما وبالرداءة الخسونة والتفتت عند الضرب ونحوهما قال القمولى وليس الخالص والغش من نوع الجودة والرداءة إيعاب وفي النهاية والمغني ما يوافقه (قوله إن سهل) اي بان قلت الانواع (قوله إلا) (الخ) اي فان كثرت وشق اعتبارا لجميع اخذ من الوسط كافي المعشرات مغني ونهاية قال ع ش قوله مر اخذ من الوسط (الخ) اي وبخرج من احدها مر اعيال القيمة كاتقدم في اختلاف النوعين من الماشية اه (قوله فن الوسط) والاعلى اولى كما سطر ذلك في المعشرات شرح العباب (قوله لا عكسهما) اي لا يحزى ردى ومكسور عن جيد وصحيح نهاية ومغني (قوله فيستردهما) (الخ) اي وله استرداده إن بين عند الدفع انه عن ذلك المال ولا فلا يسترده كما لو عجل الزكاة فتلف ماله قبل الحول وإذا جاز له الاسترداد فان بقي أخذه وإلا أخرج التفاوت وكيفية معرفته أن يقوم المخرج بنحو آخر كان يكون معه ما تادهم جيدة فاخرج عنها خمسة معيبة والخمسة الجيدة تساوى بالذهب نصف دينار والمعيبة تساوى بخمسة دینار فيبقى عليه درهم جيد نهاية وإيعاب واسنى قال ع ش قوله مر فان بقي أخذه النخ قضية ما ذكر انه لا يكتفى بدفع التفاوت مع بقاءه ويحتمل انه غير مراد وان المراد جازله أخذه و جاز دفع التفاوت وهو قريب وقوله مر ان يقوم المخرج بنحو اخر اي ولا يجوز تقويمه بنحوه لان النقد لا يجوز بيعه بمثله مفاضلة كما هو معلوم من الربا وقوله مر فيبقى عليه درهم جيد اي وذلك لان نصف الدينار إذا قسم على الخمسة الجيدة خص كل نصف خمس منه درهمان والمعيبة تساوى بخمسة دینار وقبتهما اربعة دراهم من الجيدة فيبقى من نصف الدينار نصف خمس بقابل بدرهم من الجيدة اه ع ش وقوله لان النقد لا يجوز بيعه بالخ فيه أنه لا يبيع هنا أصلا كما هو ظاهر وقوله كل نصف خمس منه درهمان صوابه إما إسقاط لفظة نصف أو إفراد لفظة درهمان قوله ان بين اي عند الدفع انه من المال الجيد والصحيح وقياس ما يأتي في التعجيل ان المدار على علم الاخذ لا تبين

ولغيره ضرب الخالص إلا
بأذنه وما لا بروج إلا
بتلبيس كأكثر أنواع
الكيمياء الموجودة الآن
يدوم إثمه بدوامه كافي
الاحياء وشد فيه ولا
يكره إمساك مغشوش
موافق لنقد البلد ولا
يكمل أحد النقيدين بالآخر
ويكمل كل نوع من جنس
بآخر منه ثم يؤخذ من كل
ان سهل وإلا فن الوسط
ويحزى جيد وصحيح عن
ردى ومكسور بل هو
أفضل لا عكسهما فيستردهما

(قوله) وغيره ضرب الخالص (إلا بأذنه) أي يكره قال في العباب ولل امام تعزيره وللمغشوش أي وتعزيره
للمغشوش اشد اه وقوله ولل امام تعزيره نقله في شرحه عن جماعة قال وجرى عليه الشيخان في الغصب ثم
قال وفي التوسط الوجه التحريم مطلقا ولا شك فيه إذا جاز الامام عنه اه أقول وعلى الكراهة يعلم أن
التعزير قد يكون على غير الحرام (قوله لا عكسهما) اي لا يحزى كما عبر به في الروض في نسخة قال في شرحه
وهي أوفق بالأصل اه (قوله فيستردهما) قال في شرح الروض وإذا قلنا باسترداده أي الردى المخرج عن
الجيد فان كان باقيا أخذه وإلا أخرج التفاوت اه وقضية أجزاؤه حال التلف مع وجوب التفاوت لا معه
حالا بقاءه ويمكن الفرق وقد يقال قياس أجزائه حال التلف مع التفاوت أجزاؤه حال البقاء مع التفاوت

ان بين (ولو اختلط انا

منهما) أى النقيدين بأن
اذيبا وصيغ منهما (وجهل
أكثرهما) كأن كان وزنه
ألفا وأحدهما ستمائة
والآخر أربع مائة وجهل
عينه (زكى) الاكثر ذهباً
وفضة) احتياطاً ان كان غير
محجور وإلا تعين التمييز
الآتى فيزكى ستمائة ذهباً
وستمائة فضة وحيث يبرأ
يقينا ولا يكفى تركية كله
ذهباً لانه لا يحجز عن الفضة
كعكسه (أو ميز) بينهما
بالنار ويحصل عند تساوى
أجزائه بسبك أدنى جزء أو
بالماء بأن يضع فيه ألفاً ذهباً
ويعلم ارتفاعه ثم ألفاً فضة
ويعلمه وهو أزيد ارتفاعاً
من الأول ثم يضع المختلط
فأى أيهما كان ارتفاعه
أقرب فهو الاكثر ويأتى
هذا في مختلط جمل وزنه
بالكلية لان علامته بين
علامتى الخالص فان استوت
نسبته اليهما كان يكون
ارتفاع الفضة أصبعا
والذهب ثلثي أصبع والمختلط
خمس أسداس أصبع فهو
نصفان وان زاد على علامة
الذهب بشعيرتين ونقص
عن علامة الفضة بشعيرة
فثلثاه فضة وثلثه ذهب
وبأن يضع فيه ستمائة فضة
واربع مائة ذهباً ويعلم
ارتفاعهما

الدافع عش (قوله أى النقيدين) الى قول المتن ويذكر في المعنى الا قوله وإنما لم يجعلوا الى وليس وكذا في
النهاية الا قوله ومؤنة السبك على المالك (قوله وجعل عينه) أى غن الاكثر وهو الستمائة قول المتن (زكى
الاكثر) (فرع) لو ملك نصيباً نصفه بيده وباقيه مغصوب أو دين مؤجل زكى الذى بيده في الحال لان
الامكان أى إمكان الاداء شرط للضمان لا الوجوب أى وجوب الاداء ولان الميسور لا يسقط بالمعسور ارباع
واسنى ونهاية ومعنى قال عش أى وأما المغصوب والدين فان هل استخلاصه لكونه حالاً على مل باذل
وجب زكاته فوراً أيضاً ولا فعند رجوعه الى يده ولو بعد مدة طويلة كما يأتى اه (قوله ذهباً وفضة) أى
مقدراً كون الاكثر ذهباً وكونه فضة عبارة المعنى وشرعى المنهج والروض والنهاية زكى كلامها بفضه
الاكثر اه (قوله فيزكى الخ) تفريع على مافى المتن (قوله ويحصل) أى التمييز بالنار (قوله عند
تساوى اجزائه) أى بان يكون مافى كل جزء منهما قدر مافى غيره من ذلك سم وعش (قوله او بالماء)
عطف على النار (قوله بان يضع الخ) أى بان يضع ماء في فضة مثلاً ثم يضع فيه ألفاً مغنى (قوله ثم ألفاً
فضة الخ) أى ثم يخرج ألف ذهباً ثم يضع فيه ألفاً الخ مغنى (قوله وهو أزيد ارتفاعاً الخ) أى لان الفضة
أكثر حجماً من الذهب نهاية ومعنى واسنى (قوله ثم يضع المختلط الخ) ولا شك انه يكتب في موضع المخلوط او لا
ووسطاً أيضاً اسنى ونهاية ومعنى (قوله ويأتى هذا في مختلط الخ) وكذا يأتى في مغشوشة بنحو نحاس لم يعلم
هل خالصها مائتان وغشها مائة او بالعكس شيخنا (قوله جمل وزنه بالكلية) ان كان المراد بذلك انه لم يعلم
ان مافيه من الذهب والفضة متساويان او متفاوتان مع العلم بان الجملة ألف فواضح وان كان المراد الجمل
بالجملة أيضاً فهو مشكل سم (قوله كان يكون ارتفاع الفضة اصبعاً الخ) أى فالفضة الموازنة للذهب
يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصفاً شيدى (فهو نصفان) باعتبار الوزن وباعتبار الحجم فليحرج
من شرح البهجة وما بهامش نسخته سم ويأتى انفاً ما يتبين به ان المراد الثاني (قوله فثلثاه فضة الخ)
أى او بالعكس فبالعكس اسنى ونهاية ومعنى (قوله وبان يضع الخ) أى بان يضع في الماء قدر المخلوط
منهما معا مرتين في أحدهما الاكثر ذهباً والاقل فضة وفي الثانية بالعكس ويعلم في كل منهما علامة ثم
يضع المخلوط فيلحق بما وصل اليه قال الاسنوى ونقل في الكفاية عن الامام وغيره طريقاً اخر يأتى ايضاً مع
الجهل بمقدار كل منهما وهو ان يضع المختلط وهو ألف مثلاً في ماء ويعلم كما مر ثم يخرج منه ثم يضع فيه من الذهب
شيئاً بعد شىء حتى يرتفع لتلك العلامة ثم يخرج منه ثم يضع فيه من الفضة كذلك حتى يرتفع لتلك العلامة ويعتبر
وزن كل منهما فان كان الذهب ألفاً ومائتين والفضة ثمانمائة علمنا ان نصف المختلط ذهب ونصفه فضة بهذه
النسبة اه والمراد انها نصفان في الحجم لا في الوزن فيكون وزن الذهب ستمائة ووزن الفضة اربع مائة لان
المختلط من الذهب والفضة إنما يكون ألفاً بالنسبة المذكورة إذا كان كذلك وبيانه بانك إذا جعلت كلا

فليتأمل (قوله ان بين) قال في شرح الروض انه عن ذلك المالك (قوله ويحصل عند تساوى اجزائه) المراد كما
هو ظاهر بتساوى اجزائه ان يكون مافى كل جزء من كل منهما مساو في القدر لمافى الجزء الاخر منه (قوله
جهل وزنه بالكلية) ان كان المراد بجمل وزنه بالكلية انه لم يعلم ان مافيه من الذهب والفضة متساويان او
متفاوتان مع العلم بان الجملة ألف فواضح وان كان المراد الجهل بالجملة ايضاً فهو مشكل إذ لا يتجه حينئذ كون
الموضوع من خالص كل ألفاً لزم تعلم مناسبة ذلك القدر لانه لا يتجه أيضاً الجزم بأن علامة المخلوط بين
العلامتين إذ قد يكون فيه من الفضة ما يوجب زيادة علامته على العلامتين او نقصها عنهما (قوله فهو
نصفان) لم يبين انه نصفان باعتبار الوزن او باعتبار الحجم فليحرج من شرح البهجة وما بهامش نسخته سم
(قوله وان نقص عن علامة الذهب بشعيرتين الخ) في هذا التعبير نظر لان المفهوم من النقص عن علامة
الذهب انه لم يصل اليها وذلك متعذر لان بعضه فضة فيلزم ان يجاوزها لان الفضة أكبر جرماً من الذهب فالمختلط
منها ومن الذهب أكبر جرماً من خالص الذهب قطعاً ولذلك قال لان علامته بين علامتى الخالص وعبارة
شرح الروض وغيره وان كان بينه وبين علامة الذهب شعيرتان الخ ولا غبار عليها (فثلثاه فضة وثلثه ذهب)

منها أربعائة وزدت على الذهب منه بقدر نصف الفضة وهو مائتان كان المجموع ألفانهاية وعباب قال
عش قوله مر فيكون زنة الذهب ستائة الخ ايضاح ذلك انه قد علم بالنسبة المذكورة ان حجم الواحد من
الفضة كحجم واحد ونصف من الذهب فحمل جملة الفضة كحجم قدرها ونصف قدرها من الذهب فاذا كان
الاناء الفاوجب ان يكون فيه من الذهب مقدار الفضة ومقدار نصفها ولا يتصور ذلك مع كون الجملة
الفا إلا اذا كان فيه ستائة ذهباً وأربعائة فضة سم على البهجة وقوله مر ويأنيها الخ وهذه الطرق
كلها إذا وجد الاناء أما إذا فقد فيقوى اعتبار طه ويعضده التخمين في مسئلة المذى والودى اه دميرى
وسياق في كلام الشارح مر ما يخالفه اى من انه إذا علم اصابتهما لثوبه وجعل محله وجب غسل الجميع
عش عبارة الرشيدى قوله مر فان كان الذهب الفا ومائتين والفضة ثمانمائة علمنا الخ يعلم منه ان
الفضة الموازنة للذهب يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصفا وسياق التصريح به لذكر في كلام ابن
الهاثم ان جوهر الذهب كجوهر الفضة وثلاثة اسباعها ومن ثم كان المثلقال درهمها وثلاثة اسباع درهم
والدرهم سبعة أعشار المثلقال اه (قوله ويلحق بما وصل اليه) أى وإذا لم يصل لواحدة من العلامتين
فان الاجزاء تنضم مع الصوغ وينمزج بعضها مع بعض فلا اعتبار بما علامته اقرب الى علامته فيكون
اكثره هو الاكثر بما قرب لعلامته سم (قوله وإنما لم يجعلوا الماء معيارا في الربا) اى كان يكتفوا في
المائة بان يغوص الموضوع فيه احد العوضين في الماء قدر ما يغوص الموضوع فيه الاخر فيه ويكون هذا
قائما مقام الوزن سم (قوله لانه اضيق) اى لان المدار ثم على حقيقة المائنة والوزن بالماء لا يفيد هذا
غاية ما يفيد الظن وهنا على ظن الاكثر بدليل والوزن بالماء على السكيفية المذكورة يفيد ايعاب (قوله
في السلم) عبارة في الايعاب في قضاء الدين كالحرص في المكيلات اه (قوله وليس له الخ) اى ولا يعتمد
المالك في معرفة الاكثر غلبة الظن ولو تولى اخراجها بنفسه ويصدق فيه ان اخبر عن علم نهاية ومغنى وشرح
الروض (قوله فلم يقبل ظنه فيه) محل ذلك حيث كان المختلط باقيا فان فقد عمل بغلبة الظن على ما مر عن
الدميرى عش (قوله ولو فقد الخ) عبارة النهاية والمغنى وإذا تعذر الامتحان وعسر التمييز بان يفقد الله
السبك الخ اه (قوله ولو فقد آلة السبك الخ) أى ولم يجد سببا كالابا أكثر من أجرة المثل كما هو ظاهر
اخذنا من نظائره ايعاب (قوله واحتاج فيه لمن طويل) اى عرفا ويحتمل انه ما زاد على ثلاثة ايام ايعاب
(قوله كذا نقله الخ) اى قوله ولو فقد الخ نهاية (قوله وتوقف الخ) اى الرافعى (قوله ولا يبعد ان يجعل
السبك الخ) معتمد عش قول المتن (من حلى) يضم اوله وكسره مع كسر اللام وتشديد اليا وما واحده حلى
يفتح الحاء وسكون اللام مغنى ونهاية قول المتن (وغیره) أى كالأواني ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لانه محرمة
فلو كان له انا وزنه ما تنادى بهم وقيمه ثلاثة ووجب زكاة ما تبين فقط فيخرج خمسة من نوعه لا من نوع اخر
دونه ولا من جنس اخر ولو اعلى او يكسره ويخرج خمسة او يخرج ربع عشره مشاعا نهاية ويأتى في الشرح

قال في شرح الروض أو بالعكس فبالعكس اه (قوله ثم يعكس) قد يقال لا حاجة الى العكس بل لو اقتصر
على وضع ستائة فضة وأربعائة ذهباً وعلم ثم وضع المشتبه فان وصل الى علامة ذلك علم ان الاكثر الفضة
ولاعلم ان الاكثر الذهب وبجواب بان الاجزاء تنضم مع الصوغ وينمزج بعضها مع بعض بخلاف الدرهم
بدون الصوغ فقد يزيد محلها فاذا لم يعكس ولم يصل المختلط لعلامة ما وضع لا يازم ان يكون الاكثر من
الاجزاء لواز ان لا يصل لواحدة من العلامتين وحينئذ فلا اعتبار بما علامته اقرب الى علامته فيكون اكثره
هو الاكثر بما قرب لعلامته وأيضاً فقد يكون ما أخذه الموضوع أو لا من الماء سلباً لعدم وصوله لعلامة
الاخر فلا بد حينئذ من النظر لما هو اقرب اليه فجرد عدم وصوله لعلامة الاول لا يقتضى انه يصل لعلامة
الاخر وان اكثره من جنس الاخر فليتامل (قوله وإنما لم يجعل الماء معيارا في الربا) اى كان يكتفوا
في المائة بان يغوص الموضوع فيه احد العوضين في الماء قدر ما يغوص الموضوع فيه الاخر ويكون هذا
قائما مقام الوزن (قوله فقال ولا يبعد الخ) قال في شرح العباب واجيب بان السبك يمكن تقديمه على وقت

ثم يعكس ثم يضع المشتبه
ويلحق بما وصل اليه وإنما
لم يجعلوا الماء معيارا في الربا
لانه أضيق ولذا جعلوه
معيارا في السلم وليس له
الاعتماد على غلبة ظنه من
غير تمييز لتعلق حق الغير
به فلم يقبل ظنه فيه ومؤنة
السبك على المالك ولو فقد
آلة للسبك أو احتاج فيه
لزم من طويل أجبر على
تزكية الاكثر من كل
منهما ولا يعذر في التأخير
الى التمكن لان الزكاة
فورية كذا نقله الرافعى
عن الامام وتوقف فيه
فقال ولا يبعد أن يجعل
السبك أو ما في معناه من
شروط الامكان (ويذكر في
الحرم) من النقد (من حلى
وغیره)

ما يوافق بزيادة (قوله بالجهر) أى قوله ولا نظر في النهاية إلا قوله بل هو إلى ولو مات وكذا في المغنى إلا قوله
والاحاديث إلى ولو مات (قوله بالجهر) أى عطفًا على حلى لا بالرفع عطفًا على المحرم لأنه لا يناسب تقييد
المحرم حيثنذكر الحلى تفصيله إلا أن بقوله فن المحرم الخ ولان الغير حيثنذكر يشمل ايضا غير المكروه وغير المباح
وليس مرادًا سم (قوله وكذا المكروه الخ) أى تجب فيه الزكاة ايضا نهاية (قوله كضبة فضة الخ)
قوة الكلام تدل على كراهة استعمال انا فيه ضبة مكروهة سم على البهجة وهى تفيد الكراهة في
الجميع لافى محل الضبة فقط ع ش قول الماتن (لا المباح) ينبغي أن يراد به الجائز الذى لم يرجح تركه فيشمل
الواجب والمندوب ان تصور ذلك فليتامل سم (قوله لانه معد الخ) وصح عن ابن عمر انه كان يحلى بناته
وجواريه بالذهب ولا يخرج زكاته وصح نحوه عن عائشة وغيره ارضى الله تعالى عنهم اسنى وايعاب (قوله
لا استعمال مباح) ولو اشترى انا ليتخذ حليًا مباحًا لحبس واضطر إلى استعماله في طهره ولم يكنه غيره ففى
حوله كذلك فهل تلزمه زكاته الا قرب كما قال الاذرى لانه معد لاستعمال مباح نهاية قال ع ش قوله
واضطر الى استعماله الخ أى لا استعماله للشرب منه لمرض اخبره من الثقة أنه لا يزيله الا هو وامسكه لاجله
او اتخذه ابتداء لذلك فقوله في طهره أى مثلاً اه (قوله على انها الخ) أى تلك الاحاديث و (قوله فيها)
اى فى تلك الافراد (قوله لزمه زكاته) كذا مر اه سم وكذا فى الروض والعياب وقرهما شارحهما
وفى النهاية والمغنى وشرح المنهج وغيرها (قوله لما يأتى) اى فى المتن انفا (قوله على ما فى البحر) عبارته فى
الاياب كما جزم به فى الجواهر ونقله الاسنوى وغيره عن الرويانى ولولده احتمال وجه فيه إقامة لنية
مورثه مقام نيته وعلى الاول فارق ما لو اتخذه بلا قصد شىء بأن فى تلك اتخاذون هذه والاتخاذ مقرب
لاستعمال بخلاف عدمه ونوزع فيه بما لا يجدى اه (قوله هو الصوغ) عبارة غيره هو الاتخاذ اه قال
سم قوله هو الصوغ يتأمل اه عبارة البصرى قوله هو الصوغ الخ لا يتخلو عن غرابة لان الاتخاذ لا ينحصر
فيه بل يصدق بالشر او الاتهاب بل ذكر الجلال البلقينى فى حواشى الروضة فى مسئلة الاتخاذ مانعه وفى
الاستدكار للدراى فرض المسئلة فى الميراث والشراء الخ جعل مسئلة الميراث من صور الاتخاذ فتضاهى عدم
وجوب الزكاة فيها وإن لم يعلم ومضى حول فلعلم ما فى البحر مفرع على مقابل الاصح فى مسئلة الاتخاذ اه
وقد قدمنا ان ما فى البحر اتفق المتأخرون على اعتماده فقوله فاعلم الخ المخالف لذلك الاتفاق فى قوة خرق
الاجماع (قوله ولا صارف هنا الخ) كان وجه ذلك انه لا يتأتى اقتضاء الصوغ الاستعمال مع عدم العلم
سم وقوله اقتضاء الصوغ ولعله حقه اقتضاء الارث (قوله ولو حليت الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو حلى
المساجد او الكعبة او قناديلها بذهب او فضة حرم لانها ليست فى معنى المصحف ولان ذلك لم ينقل عن السلف
فهو بدعة وكل بدعة ضلالة لا اما استثنى بخلاف كسوة الكعبة بالجهر فيزكى ذلك الا أن جعل وقفًا على
المسجد فلا يزكى لعدم المالك المعين وظاهر كلام شيخنا ان محل صحة وقفه اذا حل استعماله بان احتيج اليه
ولا لاوقف المحرم باطل وبذلك علم ان وقفه ليس على التحلى كما توهم فانه باطل كالوقف على تزويق المسجد
ونقشه لانه إضاعة مال وقضية ما ذكر انه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه به صرح
الاذرى نقلا عن العمرانى عن ابى اسحق اه وفى الايعاب ما يوافقه قال ع ش قوله مر ولا يجوز

الوجوب فلم يحسب منه من شروط الامكان كما أن وضوء الرفاهية لما مكن تقديمه على الوقت لم يجعل زمن
فعله شرطًا فى الزوم بل اعتبر فيه مضى زمن يسع فعل تلك الصلاة فقط اه (قوله بالجهر) أى عطفًا على
حلى لا بالرفع عطفًا على المحرم لأنه لا يناسب تقييد المحرم حيثنذكر الحلى تفصيله إلا أن بقوله فن المحرم الخ ولان
الغير حيثنذكر يشمل ايضا غير المكروه وغير المباح وليس مرادًا (قوله فى المتن لا المباح) ينبغي أن يراد به الجائز
الذى لم يرجح تركه فيشمل الواجب والمندوب ان تصور ذلك فليتامل (قوله لزمه زكاته) كذا مر (قوله
ويجاب الخ) فى شرح العباب وفارق ما لو اتخذه بلا قصد شىء بأن فى تلك اتخاذون هذه والاتخاذ مقرب
لاستعمال بخلاف عدمه ونوزع فيه بما لا يجدى (قوله هو الصوغ) يتأمل (قوله ولا صارف هنا اصلا)

بالجهر اجماعا وكذا المكروه
كضبة فضة كبيرة لحاجة
وصغيرة لزينة (لا المباح فى
الظاهر) لانه معد لاستعمال
مباح فأشبهه أمتعة الدار
والاحاديث المقتضية
لوجوب الزكاة وحرمة
الاستعمال حتى على النساء
جملها البيهقي وغيره على
أن الحلى كان محرما أول
الاسلام على النساء على أنها فى
أفراد خاصة فيحتمل أن ذلك
لا سراف فيها بل هو ظاهر
من سياق بعض الاحاديث
ولو مات مورثه عن حلى
مباح فضى عليه حول أو
أكثر ولم يعلم به لزمه زكاته
على ما فى البحر لانه لم ينو
امساكه لاستعمال مباح
ورد بأن الموافق لما يأتى فى
اتخاذ شوار بلا قصد عدم
وجوبها ويجاب بما يأتى
ان ثم صار فاقبها هو الصوغ
المقتضى للاستعمال غالبا
ولا صارف هنا اصلا ولا
نظر لنية مورثه لانها انقطعت
بالموت ولو حليت الكعبة

مثلاً بنقد حرم كتمليق نحلي
 فيها يتحصل منه شيء فان
 وقف عليها فلا زكاة فيه
 قطعاً لعدم المالك المعلن
 مع حرمة استعماله ونازع
 الاذرع في صحة وقفه مع
 حرمة استعماله ويجاب بان
 القصد منه عينه لا وصفه
 فصحيح وقفه نظراً لذلك وبه
 يعلم ان المراد وقف عينه على
 نحو مسجد احتاج اليها
 للالتزمين به ما وقفه على
 تحليته به فباطل لانه
 لا يتصور حله (ومن) النقد
 الذهب أو الفضة (الحرم
 الاناء) كبل ولو لامرأة الا
 لجلالة عين توقف عليه وذكر
 هنا ضرورة التقسيم وبيان
 الزكاة فيه فلا تكرار
 (والسوار) بكسر السين
 اكثر من ضمها (والخخال)
 بفتح الخاء وسائر حلى النساء
 (لبس الرجل) بأن قصد
 ذلك باتخاذهما فمحرمان
 بالقصد فاللبس اولى بذلك
 لان فيه خنوة لا تليق
 بشهادة الرجل بخلاف
 اتخاذهما للباس امرأة او
 صبي والخنثى كرجل في حلى
 النساء وكامرأة في حلى
 الرجال اخذ بالاسوار (فلو
 اتخذ) الرجل (سوار) بلا
 قصد للباس او غيره (او
 قصد اجارته لمن له استعماله)
 بلا كراهة (فلا زكاة)
 فيه (في الاصح)

استعماله أى حيث خصل منه شيء بالعرض على النار ولا فهو كغير المحلى اه (قوله مثلاً) أى أو مسجد
 أو مشهد عباب (قوله حرم) أى في زكرو وضو عباب (قوله كتمليق محلى) أى مثل تعليق قنديل (قوله)
 بان القصد منه) أى من الوقف عليها و (قوله عينه الخ) أى عين المحلى (لا وصفه) الذى هو الاستعمال
 و (قوله فصح وقفه) أى وقف المحلى كأنه ونحوه و (قوله نظر لذلك) أى القصد العين كروى وقوله هو
 الاستعمال ولعل الاولى هو التحلية (قوله فان وقف) أى نحو قنديل النقد والمحلة به اسنى و (قوله)
 احتاج اليها الخ) يحتمل ان المراد الحاجة اليها فى نحو تضبيب مباح بها لنحو جذعه وبابه لا فى صرفه لان
 شرط الموقوف الانتفاع به مع بقاء عينه فليتأمل سم على حج وهو ظاهر فى تحلية المسجد نفسه دون وقف
 القنديل عليه ع ش عبارة السكرى قوله احتاج اليها أى احتاج المسجد الى عين المحلى بنحو اجارته له لتحصيل
 مصالحه وقوله على تحليته به أى بالمحلى كقنديل ونحوه اه وقوله بنحو اجارته له الخ فيه وقفة فان هذه الاجارة
 فاسدة غير جائزة فيكون المناسب بنحو التبرع فيها و (قوله أى بالمحلى الخ) أى او بالنقد نفسه (قوله فباطل)
 أى فهو باق على ملك واقفه فيجب عليه زكاته ان علم فان لم يعلم كان من الاموال الضائعة التى امرها البيت
 المال ع ش (قوله لا يتصور حله) قديم منع بان التحلية تشمل التضبيب ويتصور اباحته بلا كراهة كفى
 تضبيب نحو جذعه وبابه بضبة صغيرة لحاجة سم وفيه ان كلام الشارح كما هو صريح صنيعة فى التحلية لغير
 حاجة (قوله كميل) الى قوله وذكر فى المغنى والى المتن فى النهاية (قوله كميل الخ) وماتخذ المرأة من تصاوير
 الذهب والفضة حرام تجب فيه الزكاة نهاية وإيعاب قال ع ش أى حيث كان على صورة حيوان يعش
 بتلك الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلاً فلا يحرم اتخاذوه واستعماله ولكن يفتى أن يكون
 مكروهاً فوجب زكاته كما مر فى الضبة الكبيرة. حاجة اه (قوله إلا لجلالة عين الخ) أى فهو مباح للضرورة
 ويجب كسره بعد زوالها لان ما يبيع للضرورة يقدر بقدرها شيخنا ولو قبل بجوازها مسا كذا احتمال طرو
 الاحتياج اليه بعد لم يعد لانه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء فايراجع (قوله توقف عليه) أى ولم يقيم
 غيره مقامه نهاية قال ع ش أى اما اذا قام غيره مقامه لم يجوز ان كان الذهب اصلح اه (قوله وذكر هنا)
 أى الاناء مع بيان حرمة اول الكتاب سم (قوله بكسر السين) الى قول المتن فلا زكاة فى النهاية والمغنى
 (قوله وكامرأة فى حلى الرجال) أى كالة الحرب المحلاة سم (قوله بالاسوار) أى الاحوط معنى قول
 المتن (فلواتخذ الرجل سواراً) أى مثلاً ولو اتخذ لاستعمال محرم فاستعمله فى المباح فى وقت وجبت فيه
 الزكاة وإن عكس فى الوجوب احتمالان اوجهها عدمه نظراً لقصد الابتداء فان طرأ على ذلك قصد
 محرم ابتداء حولاً من وقته لو اتخذ لها وجبت قطعاً وفيه احتمال شرح مر اه سم وباقى فى الشرح
 ما يوافقه (قوله بلا كراهة) اجترز به عن المكروه كالبضبة الكبيرة لحاجة والصغيرة لزينة سم (قوله)

كان وجه ذلك أنه لا يتأتى اقتضاء الصوغ الاستعمال مع عدم العلم (قوله ويجاب الخ) فى شرح العباب
 وجوابه انه محمول على ما اذا حل استعماله بان احتيج اليه ومن زعم صحته على التحلى فقد وهم اذ هو حينئذ
 كالوقف على تزويق المسجد ونقشه لانه اضاعة مال وقضية ما ذكر انه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند
 عدم الحاجة اليه وبه صرح الاذرعى نافلاً عن العمرانى عن اى اسحاق اه (قوله احتاج اليها) يحتمل
 ان المراد الحاجة اليه فى نحو تضبيب مباح بها لنحو جذعه وبابه لا فى صرفه لان شرط الموقوف الانتفاع
 به مع بقاء عينه فليتأمل (قوله فباطل) أى مع بيان حرمة اول الكتاب (قوله لا يتصور حله) قد
 يمنع بان التحلية تشمل التضبيب ويتصور اباحته بلا كراهة كفى تضبيب نحو جذعه وبابه بضبة صغيرة
 لحاجة (قوله وكامرأة فى حلى الرجال) أى كالة الحرب المحلاة (قوله فلواتخذ الرجل سواراً الخ) ولو
 اتخذ لاستعمال محرم فاستعمله فى المباح فى وقت وجبت فيه الزكاة وإن عكس فى الوجوب احتمالان
 اوجهها عدمه نظراً لقصد الابتداء فان طرأ على ذلك قصد محرم ابتداء حولاً من وقته ولو اتخذ لها وجبت
 قطعاً وفيه احتمال شرح مر (قوله بلا كراهة) اجترز عن المكروه كالبضبة الكبيرة لحاجة والصغيرة لزينة

لانه في الاولى بالصياغة بطل
تهيه للاخراج الملحق له
بالناميات اذ القصد بها
الاستعمال غالبا مع انصافها
اليه غالبا فلا تترد السبائك
وفي الثانية يشبه ما مر في
المواشى والعوامل وقضية
كلامهم انه لا فرق بين ان
ينوى بذلك التجارة وان
لا وحينئذ فيشكل عليه
ما ياتي فيمن استاجر ارضا
ليؤجرها بقصد التجارة الا
ان يفرق بما ياتي ان التجارة
في النقد ضعيفة نادرة فلم
يؤثر قصدها مع وجود
صورة الحلي الجائز المنافي
لها وخرج بقوله بلا قصد
ما اذا قصد اتخاذه كنزا
فيزكي وان لم يحرم الاتخاذ
في غير الانا ولو قصد مباحا
ثم غير محرر او عكسه تغير
الحكم ولو قصد اعارته
لمن له استعماله لم يجب
جزما (وكذا لو انكسر
الحلي) المباح فعليه (وقصد
اصلاحه) فلا زكاة فيه في
الاصح وان دام احوالا
لدوام صورة الحلي مع
قصد اصلاحه هذا ان
توقف استعماله على
الاصلاح بنحو لحام ولم
يحتاج لصوغ جديد فان لم
يتوقف عليه فلا اثر للسكر
قطعا وان احتاج لصوغ
جديد معنى حول بعد علمه
بتسكسه زكي قطعا وان عقد
الحول من حين السكر
وخرج بقصد اصلاحه

في الاولى) هي قوله بلا قصد (قوله وفي الثانية) هي قوله او قصد الخ ع ش (قوله اذ القصد بها) اي
بالصياغة (قوله بذلك) اي الاجارة (قوله المنافي لها) اي للتجارة (قوله وخرج) الى المتن في النهاية
والمنفى (قوله بقوله بلا قصد) اي الى آخره (قوله ما اذا قصد اتخاذه كنزا) اي بان اتخذه ليدخره ولا
يستعمله لافى محرم ولا في غيره كالأدخره ليبيعه عند الاحتياج الى ثمنه ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل
والمراة ع ش (قوله ولو قصد الخ) عبارة الروض مع شرحه وكلما قصد المالك بالحلي المباح الاستعمال
الموجب للزكاة بان قصد به استعمالا محرما او مكروها ابتداء الحول من حين قصده وكلما غيره الى المسقط لها
بان قصد به استعمالا محرما او مكروها ثم غير قصده الى مباح انقطع الحول اه (قوله لمن له استعماله) اي
بلا كراهة (قوله المباح) الى قوله كافي اصل الروضة في النهاية والمنفى والاياعاب وشرحي المنهج والروض
الا قوله ومضى حول بعد علمه (قوله فعليه الخ) عبارة النهاية والاسنى وشرح العباب وقصد اصلاحه عند
علمه بانكساره ثم قالوا وشمل كلامه ما لو يعلم بانكساره لا بعد حول او اكثر فقصد اصلاحه فانه لا زكاة
فيه ايضا كافي الوسيط لان القصد بين ان كان مر صداله فلو علم انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام
وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل اه سم وقوله الى الاسنى فالظاهر
الخ يؤيده او يعينه قول الروض بعد وكلما قصد الموجب لمبتدا الحول وكلما غيره الى المسقط انقطع
انتهى اه (قوله فلا زكاة فيه الخ) اي وان كان علمه بذلك بعد احوال كان قبله شيخ الاسلام في شرحي
البهجة والروض والرملي في نهايته والشارح في الاياعاب وغيرهم اه كردى على بافضل اي خلافا لما
يفيده صنيع الشارح (قوله ومضى حول بعد علمه) مفهومه عدم الوجوب فيما مضى قبل علمه لكن لم
يذكر هذا القيد في شرح الروض ولا في العباب وعبارته وان احتاج للاصلاح بسبك وصوغ عاذر كويا
وحوله من انكساره اه وقضيته انه لا فرق بين العلم وغيره سم اقول ويصرح بذلك المفهوم قول
باعشن في شرح بافضل ما نصه اي فان لم يعلم بانكساره فلا زكاة مطلعا اه اي سواء احتاج اصلاحه الى
سبك وصوغ ام لا ويأتي عن السكردى على بافضل مثله (قوله زكي قطعا) اي وان قصد صوغه كما صرح
به شرح الروض سم (قوله ما اذا قصد الخ وقوله وكذا ان لم يقصد الخ) مفروضان فيما اذا توقف

(قوله اذ القصد بها) اي الصياغة الاستعمال اي والاستعمال صادق بالمباح كاستعمال النساء ولو اشترى
اناء ليتخذ به حلما مباحا فحبس واضطر الى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره فبقى حولا كذلك فهل تلزمه
زكاته الا قرب كما قاله الاذرعى لا لانه معد لاستعمال مباح شرح مر (قوله في المتن وقصد اصلاحه) قال في
شرح الروض عند علمه بانكساره ثم قال وشمل كلامه بتقريرى له انه لو لم يعلم بانكساره لا بعد عام او اكثر
فقصد اصلاحه لا زكاة ايضا لان القصد بين ان كان مر صداله وبصرح في الوسيط فلو علم انكساره ولم
يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر انه لا وجوب في المستقبل اه
ويؤيد اوبعين قوله فالظاهر كلام الروض بعد كما بيناه (قوله ومضى حول بعد علمه) مفهومه عدم
الوجوب فيما مضى قبل علمه لكن لم يذكر هذا القيد في شرح الروض ولا في العباب وعبارته وان
احتاج للاصلاح بسبك وصوغ عاد زكروا وحوله من انكساره اه وقضيته انه لا فرق بين العلم وغيره
وعبارة الروض وشرحه ولو انكسر الحلي المباح فانه لا زكاة فيه وان دارت عليه احوال ان قصد عند
علمه بانكساره اصلاحه الخ قال الشارح وشمل كلامه بتقريرى له انه لو لم يعلم بانكساره الا بعد عام
او اكثر فقصد اصلاحه لا زكاة ايضا لان القصد بين ان كان مر صداله وبصرح في الوسيط فلو علم
انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر انه لا وجوب
في المستقبل اه وقوله فالظاهر الخ يؤيده قول الروض بعد وكلما قصد الموجب اي كان قصد بالحلي
استعمالا محرما او مكروها ابتداء الحول وكلما غيره الى المسقط اي كان غير قصد الاستعمال المحرم او المكروه
الى المباح انقطع اي الحول اه (قوله زكي قطعا) اي وان قصد صوغه كما صرح به شرح الروض (قوله في المتن

استعمال المنكسر الى الاصلاح والا فلا زكاة كما مر في الشرح (قوله ما اذا قصد كثره الخ) اي ولو لم
 قصد الاصلاح نهاية وشرح بافضل (قوله نحو تبر) اي كالدرهم اسنى ونهاية (قوله وكذا ان لم يقصد
 شيئا) اي وقد علم بانكساره والا فلا زكاة مطلقا اه كردى على بافضل (قوله ويعتبر الخ) عبارة المغنى
 وشيخنا تنبيه حيث اوجبنا الزكاة في الحلى واختلقت قيمته ووزنه فالعبرة بقيمته لا وزنه بخلاف المحرم
 لعينه كالا وانى فالعبرة بوزنه لا قيمته فلو كان له حلى ووزنه ما تدارهم بقيمته ثلثا ثم تخير بين ان يخرج ربع
 عشرة مشاعا ثم يبيعه الاساعى بغير جنسه ويفرق ثمنه على المستحقة بين او يخرج خمسة صوغا اي كخاتم قيمتها
 سبعة ونصف نقد او لا يجوز كسره ليعطى منه خمسة مكسرة لان فيه ضررا عليه وعلى المستحقة بين او كان له
 اثناء كذلك تخير بين ان يخرج خمسة من غيره او يكسره ويخرج خمسة او يخرج ربع عشرة مشاعا اه
 وزاد في الاسنى في الاول وظاهر انه يجوز اخراج سبعة ونصف نقد اه واعتمد عرش والكردى وفي
 العباب مثل ما مر عن المغنى وقال الشارح في شرحه ووافهم كلامه انه اذا اخرج خمسة دراهم جيدة تساوى
 لجودة سبكها ولينها سبعة دراهم ونصف لم يجز وليس كذلك كفى المجموع لا نه بقدر الواجب عليه وبقيمته
 وقال ابن الرفعة وغيره لا يجوز ان يخرج سبعة دراهم ونصفا لانها ربنا بناء على ان الفقراء مملوكوا قدر الفرض
 اه (قوله فيما صنعتة محرمة) اي كالاناء والحلى الذى لا يحل لاحد كردى (قوله وفيما صنعتة مباحة)
 اي كمكثوز ومكسور لم ينو اصلاحه عباب عبارة السكردى اي كالحلى الذى يحل لبعض الناس اه
 (تنم) قال في المجموع عن الاصحاب كل حلى حرم على الفريقين كانا النقد يحل كسره ولا ضمان فيه
 بخلاف ما حل لاحدهما يحرم كسره ويضمن صنعتة اتفاقا لا مكان الاتفاقات به يعاب واسنى ومغنى قول
 المتن (ويحرم على الرجل الخ) هذا التفصيل كله مفروض فى الرجل والخنثى كما ترى ففهموه
 جواز نحو الاصبع واليد والامثلة للراة يدل عليه انهم علوا امتناع ذلك بتمحصه لازنة والازنة
 غير متمنعة فى حق المرأة بل هى مطلوبة فى حقها وهذا هو الظاهر الا ان يوجد نقل صحيح صريح
 بخلافه لكن خالف مر فى ذلك سم ومال عرش ايضا الى الجواز كما يأتى لكن نقل البجيرمى عن
 جمع خلافة عبارته وقضيته اى الاقتصار على الرجل والخنثى ان المرأة لا يحرم عليها اتخاذ اصبع من
 ذهب او فضة وينبغى التحريم زيادى وحفى وقلوبى وبرماوى اه ووافقهم الشيخ باعشن
 فقال ويحرم على رجل وانثى اصبع من ذهب وفضة اه (قوله والخنثى) الى قول المتن ويحل فى النهاية
 الا قوله فاطلاق الى وبحت وقوله والتطريف بالحريرو وكذا فى المغنى الا قوله ويؤخذ الى وبحت (قوله
 والخنثى) اي ولو انضج بالانوثى وقدمضى حول او كثر فينبغى وجوب الزكاة لانه فى مدة الخنثى ممنوع
 من الاستعمال فاشبه الاوانى اذا اتخذت على وجه محرم عرش (قوله الا ان صدق الخ) عبارة العباب يحرم
 على الرجل استعمال الذهب ما لم يصد اه وعبارة شرح مر ومر ان الذهب اذا حال لونه وذهب حسنه
 يلتحق بالذهب اذا صدق على ما قاله البندنجى كانه فى الخادم فلا زكاة فيه فى الاظهر وفيه نظر انتمت
 اه سم قال عرش قوله روفيه نظر معتمد وجهه انه ذهب ذاتا وهىة بخلاف ما صدق فان صداه يمنع صفة
 الذهب عنه اه (قوله بحيث لا يبين) اى فلا حرمة لكن ينبغى كراهته فتجب الزكاة فيه ثم ان استعماله على
 وجه لا يوجد الا فى النساء حرم لما فيه من التشبه بهن والا فلا عرش (قوله او غشى) ربما يفهم تعبيرهم
 بالتغشية انه لو غطى بنحو طين او خرقة حل وعليه فهو كالحرير لكنهم لم يشيروا لذلك باعشن اقول يمنع

ما اذا قصد كثره او جعله
 نحو تبر فيزكى قطعا وكذا
 ان لم يقصد شيئا كما فى اصل
 الروضة والشرح الصغير
 لانه الآن غير معد
 للاستعمال وصحيح فى
 الكبير فى موضع عدم
 وجوبها وصوبه الاسنوى
 ويعتبر فيما صنعتة محرمة
 وزنه دون قيمته الزائدة
 بسبب الصنعة لانها مستحقة
 الازالة فلا احترام لها وفيما
 صنعتة مباحة كلاهما
 لتعلق الزكاة بعينه الغير
 المحترمة فوجب اعتبارها
 بهيئتها الموجودة حينئذ
 (ويحرم على الرجل)
 والخنثى (حلى الذهب) ولو
 فى آلة الحرب للنحو الصحيح
 الا ان صدق بحيث لا يبين
 كانه فى المجموع عن جمع
 واقرهم وبوجه بزوال
 الخلاء عنه حينئذ نظير ما مر
 فى انا نقد صدق او غشى

ويحرم على الرجل الخ) هذا التفصيل كله مفروض فى الرجل والخنثى كما ترى ففهموه جواز نحو الاصبع
 واليد والامثلة للراة يدل عليه انهم علوا امتناع ذلك بتمحصه لازنة والازنة غير متمنعة فى حق المرأة بل هى
 مطلوبة فى حقها وهذا هو الظاهر الا ان يوجد نقل صحيح صريح بخلافه لكن خالف مر فى ذلك (قوله الا
 ان صدق) عبارة العباب يحرم على الرجل استعمال الذهب ما لم يصد اه ومر ان الذهب اذا حال لونه
 وذهب حسنه يلتحق بالذهب اذا صدق على ما قاله البندنجى كانه فى الخادم فلا زكاة فيه فى الاظهر وفيه

(لا الانف) لمن زال أنفه
وان أمكن من لصة لانه
لا يصدأ غالبا ولا يفسد
المنبت ولما صح أنه ^{منه} ^{منه}
أمر به من جعله لصة فأنث
عليه (والانملة) بتثنية أوله
وثالثه فهي تسع أفصحها
وأشهرها فتح ثم ضم
(والسن) وان تعدد فأولى
شدها به عند تحررهما وذلك
قياس على الانف وكل ما جاز
له بالذهب فهو بالفضة
أجوز (لا الأصبع) أو
اليدبل وأكثر من أنملة
من أصبع فلا يجوز من
ذهب وكذا فضة لأنها لا
تعمل فتتمحض للزينة
بخلاف الانملة وأخذ منه
الأذرعى أن ماتحتها لو كان
أشمل امتنعت ويؤخذ منه
ان الزائدة ان عملت حلت
والانملة فاطلاق الزر كشى
المنع فيها ليس بصحيح
وبحث الغزى إلحاق أنملة
سفلى بالأصبع لأنها لا
تتحرك (ويحرم سن
الخاتم) من ذهب وهو
ما يستمسك به فسه (على
الصحيح) لعموم أدلة
التحريم وفارق ما مر في
الضية والتطريف بالحرير
بأن الخاتم ألزم للشخص
من الانام واستعماله أدام
(ويحل له) أى الرجل (من)

ما ذكره من الافهام تقييدهم النغشية بكونها بنحو نحاس عبارة شرح افضل اما انما الذهب والفضة إذا غشى
بنحاس او نحوه بحيث ستره فانه يحل اه قول الماتن (إلا الانف والانملة والسن) أى فيجوز له اتخاذ ذلك
من الذهب ولا زكاة فيه وان أمكن نزع ورده كما اقتضاه كلام الماوردى نهاية ومعنى واياه باب قال ع
ويؤخذ من نفى الزكاة عدم كراهة اتخاذها لانه لو كان مكروها لوجب فيه كما تقدم في الضية وينبغي ان مثل
الانف العين إذا قلعت واتخذ بدلها من ذلك فيما يظهر فيجوز اه (قوله غالبا) أى إذا كان خالصا نهاية
ومعنى قول الماتن (والانملة) أى ولو لكل أصبع والانامل أطراف الأصابع وفى كل أصبع غير الإبهام
ثلاث انامل نهاية ومعنى وإيعاب واسنى وهذا صريح في دخول أنملة الإبهام فافى حاشية شيخنا على الغزى عما
نصه ولو قطعت أنملته جاز اتخاذها من الذهب ولو لكل أصبع ما عدا الإبهام اه لعلمه من تحريف الناسخ
او سبق فلم نشأ من انتقال نظره عن الجمللة الأولى الى الجمللة الثانية المشتبهة على الاستثناء في كلامهم المذكور
فليراجع (قوله) أفصحها وأشهرها (الخ) قال الدميرى اصحها فتح همزتها وميمها ولم يحك الجوهري غيرها اه
عبارة المختار الانملة بفتح الهمزة والميم أيضا وقد يضم أو لها أو ما ضم الميم فلا عرف أحد اذكره غير المطرزي
في المغرب انتهى اه عش (قوله) وأن تعدد) أى بل وان كان بدلا لجميع الاسنان عش (قوله) وذلك
أى جواز اتخاذ الانملة والسن من الذهب (قوله) أجوز) أى أولى نهاية ومعنى قول الماتن (إلا الأصبع) أى
ولو للمرأة مر اه سم على المنهج أقول ولو قيل بجوازه لازالة التشويه عن يدها بفقده الأصبع وحصول
الزينة لم يبعد عش وتقدم عن سم ما يوافقوه وعن المتأخرين ما يخالفه (قوله) واخذ منه) أى من التعليل
(قوله) ويؤخذ منه) أى من التعليل أو من كلام الأذرعى (قوله) حلت) أى الانملة من ذهب مثلا فوقها
﴿ فرع ﴾ لو اتخذ للرفيق نحو أنملة وانف فهل يدخل في بيعه وعلى الدخول هل يصح بيع ذلك الرفيق
حينئذ بذهب أو لا بل وبوجه ان يقال ان التحم ذلك بحيث صار يخشى من نزع محذور تيم صار كالجزء منه
فيدخل في بيعه ويصح بيعه حينئذ بالذهب لانه متهم محض للتبعية غير مقصود بالنسبة لمنفعة الرفيق بخلاف
الدار المصفحة بالذهب حيث امتنع بيعها بالذهب لقاعدة مدعوجة لان الذهب المصفحة به يتأذى ويقصد فصله
عنها بخلاف ما هنا ﴿ فرع ﴾ آخر حكم ما اتصل بالرفيق بما ذكر الطهارة انه ان صار بحيث يخشى من نزع
محذور تيم كنى غسله ولم يجب إيصال الماء الى ماتحته من البدن ولا التيم عما تحته وإلا فحكمه حكم الجيرة
هكذا ينبغي سم (فيها) أى فى الانملة الزائدة (قوله) وببحث (الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) إلحاق أنملة سفلى
(الخ) أى بان فقدت أصبعه فاراد اتخاذ أنملة بدل السفلى من انامل الأصبع فلا يجوز لأنها لا تتحرك كما لا يجوز
اتخاذ الأصبع لذلك ومثل الانملة السفلى الانملة الوسطى لوجود دلة منع الانملتين فيها عش قول الماتن (ويحرم
سن الخاتم) أى اتخاذ استعماله على الرجل مغنى ونهاية قال عش ويحرم عليه أيضا ليس الدماغ والسموار
والطوق خلافا للغزالي اه دميرى والدماغ بضم الدال واللام عش (قوله) وفارق (الخ) عبارة النهاية
وسواء فى ذلك قليله وكثيره وبفارق ضية الاناء الصغيرة على رأى الرافعى بان الخاتم الخ زاد المغنى نعم ان
صدى بحيث لا يتبين جاز استعماله نقله فى المجموع واجيب عن قول القاضى بان الذهب لا يصدأ بان منه نوعا
يصدأ وهو ما يخالطه غيره اه (قوله) أى الرجل) الى قوله ويجوز فى المغنى والى قوله وبه يعلم فى النهاية
(قوله) أى الرجل) ومثله الخشى بل أولى نهاية ومعنى قال سم هل يحل للرجل الخاتم فى رجله فيه نظر
اه وقد يقال قضية قولهم الاصل فى الفضة التحريم إلا ما صح الاذن فيه عدم حله والله اعلم قول الماتن (من)
نظر شرح مر (قوله) لا الانف) عبارة العباب لا كتبديل مبان أنف وأنملة ولو من كل الأصابع وأسنان
اولشدها ان ثققلت ولا تركى وان أمكن نزع اه وقوله ولا تركى قال فى شرحه أى كل من هذه
المذكورات يحل استعمالها فهمى كالحلى المباح اه وقوله وان أمكن نزع اه قال فى شرحه كذا ذكره الصيمرى
والماوردى وافرهما القمولى وغيره وهو ظاهر للحاجة اليه اه (قوله) حلت) أى الانملة من ذهب مثلا
فوقها (قوله) وفارق ما مر فى الضية) أى على رأى الرافعى شرح مر (قوله) فى الماتن الخاتم) هل يحل له الخاتم

الفضة الخاتم) إجماعا بل يسن ولو في اليسار سكنه في اليمن أفضل لأنه لا كثير في الأحاديث وكونه صار شعار الروافض لا اثر له ويجوز به من مثله ومن غير ودونه وبه يعلم خل (٢٧٦) الحلقة إذ غايتها انها خاتم بلا فصوص ويتدرد النظر في قطعة فضة بنقش عليها ثم تتخذ ليختم بها هل

الفضة الخاتم) أي ويحل له الختم به أيضا ونقل بالدرس عن الكرماني على البخاري ما يوافقه وعن شيخنا الزيادي انه يرجع واعتماد الجواز فله الحمد ع ش (قوله بل يسن الخ) أي يسن لبسه في خنصر يمينه وفي خنصر يساره للاتباع لكن لبسه في اليمن أفضل نهاية (قوله لأنه لا كثير الخ) ولأنه زينة واليمن اشرف نهاية (قوله وكونه الخ) أي اللبس في اليمن مغني (قوله لا اثر له) أي لأن السنة لا تترك بموافقة بفصوص اهل البدعة لثانيها ايعاب (قوله ويجوز بفصوص الخ) عبارة النهاية ويجوز لبسه فيها أي الخنصرين معا بفصوص وبدونه ويجوز نقشه وان كان فيه ذكر الله تعالى ولا كراهة فيه اه قال ع ش أي في النقش لكن يحرم استعماله إذا أدى ذلك الى ملاقة النجس كان لبسه في اليسار واستنجدى بها بحيث يصل ماء الاستنجاء اليه اه عبارة شرح العباب ولا يكره نقشه باسم نفسه او كلمة حكمة او باسم الله تعالى واسم رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يكره الختم بنحور صا ص وحديد ونحاس اه (قوله وخينثد فالوجه الحل هنا) فيه نظروا ويتجه الحرمة لأنها الاصل في استعمال الفضة سم وشيخنا عبارة ع ش وعبارة شيخنا الزيادي وخرج بالخاتم الختم وهو قطعة فضة بنقش عليها اسم صاحبها ويختم بها فلا يجوز وبحث بعضهم الجواز انتهت اه (قوله ويسن جعل فضه الخ) كذا في النهاية والمغني (قوله ولا يكره الخ) كذا في الايعاب والمغني (قوله لبسه) أي خاتم الفضة (قوله للمرأة) أي الخلية والمزوجة ايعاب (قوله وظاهره جواز اتخاذ لا اللبس) وفيه خلاف منتشر والذي ينبغي اعتماده فيه ما افاده شيخنا من انه جائز مالم يؤد الى سرف مغني عبارة النهاية ويجوز تعدده اتخاذا وليس افضا بطفيه ان لا يعد اسرافا وانما عبر الشيخان بما مرى بالخاتم لانها يتكلم في الحل الذي لا يجب فيه الزكاة اما إذا اتخذوا ثم لبس اثنين منها او اكثر دفعة فتجب فيها الزكاة لوجوبها في الحل المكروه اه قال ع ش قوله ر ويجوز تعدده الظاهر ولو كثرت وخرجت عن عادة امثاله كعشرين خاتما مثلا وقوله ر فتجب فيها الزكاة أي بخلاف ما إذا اتخذها ليلبسها واحدا بعد واحد سم عن مر لوجوبها الخ قضيتها التعدد في الوقت الواحد حيث جرت به عادة مثله مكروه لا حرام ع ش أقول هذا الذي ذكره آخر من التقييد بعادة أمثاله هو الظاهر دون ما ذكره أول من التعميم ولذا قال سم وجواز تعدد اللبس منوط بالبقاء باللبس فن لا يليق به تعدد اللبس كلبس اثنين يحرم وقال شيخنا ويحل للرجل الخاتم من الفضة بحسب عادة أمثاله قدر او عددا ومخلوا لو اتخذوا ثم لبس الواحد بعد الواحد جاز فان لبسها معا جاز مالم يكن فيه اسراف ولو تختم في غير الخنصر جاز مع الكراهة اه (قوله لكن صوب الاسنوي الخ) تقدم عن النهاية والمغني وغيرهما اعتماده لكن بشرط ان لا يكون فيه اسراف (قوله والذي يتجه اعتماده الخ) قال مر ما حاصله انه يجوز لبسا واتخاذا متعديا او متعددا لكن تعدده لبسا مكروه كلبسه في غير الخنصر سم (قوله الظاهر في حرمة التعدد) أي لبسا سم (قوله مطلقا) أي في يد او يدين (قوله والاوجه) أي وفاقا للمغني والايهاب ومر (قوله الاول) أي الكراهة (قوله وزعم انه) أي التختيم

في رجله فيه نظر (قوله وخينثد فالوجه الحل هنا) فيه نظروا ويتجه الحرمة لأنها الاصل في استعمال الفضة ويلزم حل استعمال حبل الفضة بنحو النشر وهو بعيد جدا (قوله والفي الخاتم للجنس فيصدق الخ) فالتعمد ضبطه أي الخاتم بالعرف فيرجع في زينه له كما اقتضاه كلامهم وصرح به الخوارزمي وغيره فاخرج عنه كان اسرافا كما قالوه في الخلخال للمرأة على ما تقره فالوجه اعتبار عرف امثال اللبس ويجوز تعدده اتخاذا أو لبسا فالضابط فيه ايضا انه لا يعد اسرافا شرح مر وجواز تعدد اللبس منوط بالبقاء باللبس فمن لا يليق به تعدد اللبس كلبس اثنين يحرم وقد يتجه جواز ما نقص عن مثقال وان كان اكثر من عرف اللبس لظاهر قوله في الحديث ولا تبلغه مثقالا ولو اعتبر عرف اللبس مطلقا لم اذع على الجبة ان زاد على عرفه وهو في غاية البعد (قوله والذي يتجه اعتماده كلام الروضة الظاهر في حرمة التعدد) أي لبسا

تحل لانها لا تسمى انا فلا يحرم اتخاذها وتحرم لانها تسمى انا مخير الختم ومر اخر الا وان ما كان على هيئة الاناء حرم سواء كان يستعمل في البدن ام لا ومالم يكن كذلك فان كان الاستعمال يتعلق بالبدن حرم والا فلا وحينئذ فالوجه الحل هنا ويسن جعل فضه بما يلي كفه للاتباع ولا يكره لبسه للمرأة وال في الخاتم للجنس فيصدق بقوله في الروضة واصلها لو اتخذ الرجل خواتم كثيرة ليلبس الواحد منها بعد الواحد جاز وظاهره جواز اتخاذ لا اللبس واعتمده المحب الطبري لكن صوب الاسنوي جواز اتخاذ خاتمين وأكثر ليلبسها كلها معا ونقله عن الدارمي وغيره ومنع الصيدلاني ان يتخذ في كل يد زوجا وقضية حل زوج بيد وفرد بأخرى وبه صرح الخوارزمي والذي يتجه اعتماده كلام الروضة الظاهر في حرمة التعدد مطلقا لأن الاصل في الفضة التحريم على الرجل إلا ما صح الاذن فيه ولم يصح في الاكثر من الواحد ثم رأيت المحب علل بذلك وهو ظاهر جلي على ان التعدد صار شعار للحمقاء والنساء

فليحرم من هذه الجهة حتى عند الدارمي وغيره وحكي وجها في جواز في غير الخنصر وقضية كلامهم الجواز ثم رأيت في القمولى صرح بالكراهة وسببه اليها في شرحه سلم والاذع في صوب التحريم والاوجه الاول وزعم انه من خصوصيات النساء ممنوع

في غير المختصر (قوله والكلام الخ) أى في تعدد الخاتم اتخاذا ولبسا في وقت واحد ومحل (قوله بحل ذلك) أى
تعدد الخاتم وكونه في غير المختصر (قوله لكرهتها كما قاله ابن العباد) هل كراهة لبس الاثنين مشروطة
بلبسها فيبدو واحدة أو هي ثابتة في لبسهما في بدن فيه نظر سم أقول قضية ما قدمنا عن النهاية وقول
الشارح السابق والذي يتجه الخ عدم اشتراط البدل واحدة (قوله قال غيره الخ) تقدم عن النهاية والمغنى
وغيرهما اعتادة (قوله وإلا حرم ما حصل به الإسراف) هل ما حصل به الإسراف ما عدا الأول إذا رتب
وأحدهما إذا لم يرتب سم أقول الإسراف قد يكون بما فوق الثلاثة مثلا فليكن المحرم في المرتب حينئذ
ما عدا الثلاثة الأول وفي المعية ما عدا أى ثلاثة اختارها (قوله فانا طوه بالعرف) أى عرف تلك البلدة وعادة
أمثاله فيها فإخراج عن ذلك كان إسرافا كما قالوه في خلخال المرأة هذا هو المعتمد مغنى ونهاية (قوله فالعبرة)
أى في نته نهاية (قوله فيما يظهر) اعتمده النهاية والمغنى كما مر آنفا (قوله ويحل) أى للرجل مغنى (قوله
أى تحلية) قضيته أن الكلام في الفعل وإن جاز جاز الاستعمال لكن كان يمكن جعل المتن شاملا له بأن يراد
حلية آلة الحرب فعلا واستعمالا سم قول المتن (كالسيف) يحتمل أن غلافه كمو سم عبارة الكردى
وغلافه كمو اه وفي باعشن مخلصته أن استدلالهم لجواز تحلية آلات الحرب بما ثبت أن قبعية سيفه صلى
الله عليه وسلم ونعله كانا من لفظة صريح في جواز تحلية الغمد والكلام حيث لا سرف كتعميم الغمد بالتحلية
والاحرم وفي غير الخارج عن حد نحو السيف أما الخارج عنه فحرام جز ما لکن اجازة ابو حنيفة بشرط كون
بعضه في حد نحو الشيف فليقلده من ابتلى به اه قول المتن (والمنطقة) لم يشترط الشارح كونها معتادة وفي
الدميرى بشرط أن تكون معتادة فلو اتخذ منطقة ثقيلة لم يمكن لبسها من لفظة وجبت الزكاة قطعاً لانه غير
معد لا استعمال مباح ع ش عبارة لا يعاب ومحل حل التحلية له أن لم يسرف فلو حل منطقة حتى نقلت وشق
عليه لبسها حرم كذا قيل ويظهر أن المدار على السرف عرفا وأن لم تنقل الآلة المحلاة ولا شق حلها اه (قوله)

مطلقا فالخاصل أنه يجوز لبسا واتخاذا متحدا ومتعدد الكن تعدده مكر وه كلبسه في غير المختصر فتجب الزكاة
فهما مر منه ويجوز تعدده اتخاذا ولبسا فالضابط فيه أيضا أن لا يعد إسرافا قال ابن العباد إنما عي
الشيخان بما مر لانهما يشككان في الحلى الذى لا تجب فيه الزكاة لوجوبها في الحلى المكروه شرح مر وفي
كلام ابن العباد هذا الإشارة إلى وجوب الزكاة لبس المتعدد ويبقى ما لو اتخذ المتعدد ليلبس الواحد بعد الواحد
هل يكره لانه قد يجزى إلى المكروه الذى هو لبس المتعدد كما أفهمه كلام ابن العباد هذا فتجب الزكاة حينئذ أيضا
أولا إذا لزم أن يعطى الشيء حكم ما قد يجزى اليه ألا ترى لجواز اتخاذ الحرير وإن كان قد يجزى لبسه المحرم
فيه نظر وما لم يرد لعدم الكراهة (قوله لكرهتها كما قاله ابن العباد) هل كراهة لبس الاثنين مشروطة
بلبسهما فيبدو واحدة أو هي ثابتة في لبسهما في بدن فيه نظر (قوله وإلا حرم ما حصل به الإسراف) هل ما
حصل به الإسراف ما عدا الأول إذا رتب في الأخذ واحد هما إذا لم يرتب (قوله فالعبرة بعرف أمثال
اللابس) كذا مر (فرع) لو اتخذ للريق نحو أنملة أو أنف من ذهب فهل يدخل في بيعه وعلى الدخول
هل يصح بيع ذلك الرقيق حينئذ ذهب أو لا للربا ويتجه أن يقال إن التحم ذلك بحيث صار يخشى من نزعه
مخذور تيمم صار كالجزء منه فيدخل في بيعه ويصح بيعه حينئذ بالذهب لانه متمحض للبيعة غير بالنسبة
لمنفعة الرقيق بخلاف الدار المصفحة بالذهب حينئذ حيث امتنع بيعها بالذهب لقاعدة مدعوجة لأن الذهب
المصفحة به يتأق ويقصد فصله عنها بخلاف ما هنا (فرع آخر) حكم ما اتصل بالريق بما ذكر في الطهارة
انه ان صار بحيث يخشى من نزعه مخذور تيمم كفى غسله ولم يجب إصالح الماء إلى ما تحته من البدن ولا التيمم
عما تحته وإلا حكمه حكم الجبيرة هكذا ينبغي (فرع آخر) إذا أوجبنا الزكاة فيما إذا اتخذ خواتم
ليلبس المتعدد منها لكرهته ذلك فهل المراد وجوبها في الجميع أو فيما عدا واحدا بأن يختم واحد والعدم
الوجوب أن اتخذها معا وإلا فالأول فيه نظر (قوله أى تحلية) قضيته أن الكلام في الفعل وإن جاز جاز
الاستعمال لكن كان يمكن جعل المتن شاملا له بأن يراد حلية آلة الحرب فعلا واستعمالا (قوله في المتن كالسيف)

والكلام في الرجل فقد
صرح الرافعى في الوديعة
بحل ذلك للمرأة وإذا
جوزنا اثنين فأكثر دفعة
وجبت فيها الزكاة
لكرهتها كما قاله ابن العباد
قال غيره ومحل جواز
التعدد على القول به حيث
لم يعد إسرافا وإلا حرم
ما حصل به الإسراف
وصوب الأذرى ما
اقتضاه كلام ابن الرفعة من
وجوب نقصه عن مقال
للنهي عن اتخاذه متقالا
وسنده حسن وإن ضعفه
المصنف وغيره ولم يبالوا
بتصحیح ابن حبان له
وخالفه غيره فانا طوه
بالعرف ونقله بعضهم
عن الخوارزمى وغيره
وعليه فالعبرة بعرف أمثال
اللابس فيما يظهر (و)
يحل من الفضة (حلية)
أى تحلية (آلات الحرب)
للمجاهد أو المرصد للجهاد
كالمرتزق (كالسيف
والرمح والمنطقة)

بكسر الميم وهي ما يشدها الوسط واطراف السهام والدرع والخوذة والترس والخف وسكين الحرب دون سكين المهنة والمقلعة لان في ذلك إرهابا للكفار ولا تجوز بذهب الزيادة (٢٧٨) الاسراف والخيلاء وخبر أن سيفه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح كان عليه ذهب وفضة يحتمل أنه تمويه

يسير بغير فعله صلى الله عليه وسلم قبل ملكه ووقائع الاحوال الفعلية تسقط بمثل هذا علي ان تحمين الترمذي له معارض بتضعيف ابن القطان والتحلية فعل عين النقد في محال متفرقة مع الاحكام حتى تصوير كالجزم منها ولا مكان فصلها مع عدم ذهاب شيء من عينها فارقت التمويه السابق اول الكتاب انه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التمويه هنا حصل منه شيء اولاً على خلاف ما مر في الآنية وقد يفرق بان هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم (لا مالا يلبسه كالسرج واللبجام) وكل ما على الدابة كبزتها (في الاصح) كالآنية اما غير نحو مجاهد فلا يحل له تحلية ما ذكر كما ارتضاه جمع تبعاً للروايات لكن قضية كلام الاكثرين انه لا فرق ويوجه بانها تسمى آلة حرب وإن كانت عند من لا يحارب ولان إغاطة الكفار ولو من بدارنا حاصلة مطلقاً وبه يفرق بين هذا وحرمة فتية كلب لصيد على من لم يصطد به (وليس للمرأة) ولا للخنثى (حلية آلة الحرب) مطلقاً لان فيه تشبهاً بالرجال وهو حرام

بكسر الميم) إلى قوله والتحلية في النهاية والمغني إلا قوله يحتمل لي وتحسين الترمذي (قوله والخوذة) لعل المراد بها البيضة (قوله دون سكين المهنة الخ) أي اما سكين المهنة والمقلعة فيحرم على الرجل وغيره تحليتهما كما يحرم عليهما تحلية الدواة والمرآة نهاية ومعنى قال عرش ومن سكين المهنة المقشط اهـ (قوله والمقلعة الخ) وقد ثبت ان قبيلة سيفه صلى الله عليه وسلم كانت من فضة نهاية زاد المغني وان نعله كان من فضة والقبيلة بفتح القاف وكسر الباء الموحدية هي التي تكون على راس قائم السيف ونعل السيف ما يكون في اسفل غمدته من حديد او فضة ونحوهما اهـ عبارة عرش قبيلة السيف هي ما على مقبضه من فضة واحد مختار اهـ (قوله ولا تجوز بذهب الخ) ولو نسجت درع بذهب او طليت بيضة به حرماً على الرجل الا ان فاجاه حرب ولم يجد غيره يقوم مقامه فيجوز ان للضرورة إيعاب (قوله بغير فعله) أي امره (قوله بتضعيف ابن القطان) أي لذلك الخبر وهو الموافق لجزم الاصحاب بتحريم تحلية ذلك بالذهب اسنى ونهاية ومعنى قال عرش قوله مر لجزم الاصحاب الخ معتمد اهـ (قوله التمويه السابق الخ) أي في الاواني (قوله لكن قضية كلام بعضهم الخ) عبارة ته في شرح العباب وظاهره صنيع المتن انه له تمويهها بفضة سواء حصل منها شيء ام لا ولا ينافيه تعليلهم حرمة التمويه بان فيه اضاءة مال لان ذلك في تمويهه لا حاجة اليه وما هنا فيه حاجة أي من شأنه ذلك اهـ (قوله وقد يفرق الخ) الفرق متجه جداً وما يتخيل من ان فيه اضاءة مال ليس في محله لان محلها حيث لا غرض مقصود فيها والغرض فيما نحن فيه واضح بصرى (قوله كبرتها) أي والركاب والقلادة والثغروا اطراف السيور نهاية زاد المغني ولا يجوز تحلية لبجام البغل والحمار وترجمها وجهاً واحداً لانها لا يعدان للحرب اهـ (قوله لكن قضية كلام الاكثرين) إلى قوله فعلم في المغني إلا قوله وبه يفرق إلى المتن وإلى قوله كذا قيل في النهاية إلا ما ذكر (قوله انه لا فرق) أي في تحلية آلة الحرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك إذ هو يسبيل من ان يجاهد نهاية ومعنى (قوله ولان إغاطة الخ) لعل الاولى وبان الخ بالباء (قوله وبه يفرق الخ) أي بالتوجيه الثاني (قوله مطلقاً) أي لا بذهب ولا فضة وان جاز لمن المحاربة بآلتها معنى ونهاية (قوله وجواز قتالها الخ) عبارة النهاية والمعنى لا يقال إذا جاز لمن المحاربة بآلتها غير محلاة فمع التحلية اجوز إذ التحلي لمن اوسع من الرجال لا ناقول إنما جاز لمن ليس آلة الحرب للضرورة ولا ضرورة ولا حاجة إلى الحلية اهـ (قوله نعم ان كان) أي سلاح الرجل (قوله وقياس ما مر في الآنية الخ) قد يفرق بما فيها هنا من التشبه الحرام ولو لا هذا لجاز ما يتحصل منه ايضا لان التحلي لها اوسع سم (قوله ان مالا يتحصل الخ) الجملة خبر وقياس الخ وما واقعة على المحلى من آلة الحرب (قوله ان مالا يتحصل الخ) قضيته ان يجري ذلك في قوله السابق لا مالا يلبسه الخ (قوله بديل قوله كالآنية سم (قوله يجوز استعماله) أي للمرأة (مطلقاً) أي ولو بلا ضرورة ويحتمل ان المراد بالاطلاق ما يشمل المرأة وعدم الضرورة ولا حاجة حيث تدل على تقدير المرأة (قوله ما ذكر) أي في المتن (قوله تحل له الخ) اعتمده مر اهـ سم وكذا اعتمده النهاية وشرح المنهج والاياعاب (قوله وان الحق) أي من ذكر من الصبي والمجنون (بها) أي المرأة (قوله يحتمل ان غلافه كمو (قوله السابق اول الكتاب) تقدم بهامشه ما ينبغي مراجعته (قوله لكن قضية كلام الاكثرين) اعتمده الرملي (قوله وقياس ما مر في الآنية الخ) قد يفرق بما فيها هنا من التشبيه الحرام ولو لا هذا لجاز ما يتحصل منه ايضا لان التحلي لها اوسع إلا ان يقال ان مالا يتحصل للمعدوم فلا يعد استعمالاً تشبهاً وفيه ما فيه (قوله ان مالا يتحصل الخ) قضيته ان يجري ذلك في قوله السابق لا مالا يلبسه الخ بديل قوله عقبه كالآنية (قوله يحل له تحلية الخ) كذلك اعتمده مر اهـ (قوله وان الحق بها) أي بالمرأة

كعدمه وجواز قتالها بسلاح الرجل لما فيه من المصلحة نعم ان كان محلى لم يجوز لها استعماله إلا عند الضرورة بان تعين القتال ويوجه عليها ولم يجد غيره فعلم انه لا يحل استعمال المحلى إلا لمن حالت تحليته كذا قيل وقياس ما مر في الآنية المموهة مالا يتحصل من تحليته شيء على النار يجوز استعماله مطلقاً ويؤخذ من تعليل ما ذكر بالتشبه بالرجال ان الصبي او المجنون يحل له تحلية آلة الحرب وان الحق بها في المحلى

ويوجه بان فيه شبهة من النوعين إذ لا شبهة له فاشبهه النساء وهو من جنس الرجال (٢٧٩) فكان القياس جواز حلي الفریقين له

(ولها) وللصبي والمجنون (لبس انواع حلي الذهب والفضة) كطرق وخاتم وسوار وخلخال ونعل ودرهم ودنانير معراة اى لها عرى تجعل في القلادة قطعاً او مثقوبة على الاصح في المجموع لدخولها في اسم الحلي وبه رد الاسنوى وغيره ما في الروضة وغيرها من التحريم بل زعم الاسنوى انه غلط لكنه غلط فيه وما يؤيد غلظه قوله تجب زكاتها لبقاء نقديتها لانها لم تخرج بالشك عنها اه والوجه انه لا زكاة فيها لما تقرر انها من جملة الحلي الا ان قيل بكرهتها وهو القياس لقوة الخلاف في تحريمها لكن صرح الاسنوى نقلاً عن الرويات وأقره بعدمها وحينئذ فهو قائل بوجوب زكاتها مع عدم حرمتها ولا كرهتها وهو كلام لا يعقل كما قاله الزركشي وقول الاذرعى النعل اولى بالمنع من خلخال وزنه ما تناسل مردود ويوجه بان الكلام في نعل لا بعدم مثله سرفا في جنسه وبه فارق الخلخال وكتاج كما صرح به في المجموع وينبغي أن ما وقع في حله لها خلاف قوى بكرة لبسه لها لانهم نزلوا الخلاف في الوجوب او التحريم منزلة النهي كما في غسل الجمعة وما كره هنا

ويوجه الخ) أى ذلك المأخوذ (قوله بأن فيه) أى كل من الصبي والمجنون (قوله فكان القياس جواز حلي الفریقين) اى ان لا حرمة على وليهما فى لباسهما حلي الرجل والمرأة (قوله وللصبي) اى قوله ومثقوبة في الثياب والمغنى (قوله للصبي والمجنون) وفائدة انه لما ذلك انه لا حرمة على وليهما فى لباسهما ما ذكر رسم (قوله ودنانير معراة) اى فلا زكاة فيها نهاية ومعنى وعباب (قوله اى لها عرى الخ) عبارة البجيرى والمرأة هى التى يجعل لها عيون بنظم فيها سوار كانت العيون منها او من غيرها ولو من حرير قاله الحلبي وقيد بعضهم بكون العيون منها او من نحو نحاس وهو المعتمد اه وما ل عرش أيضا الى التقييد المذكور كما بان (قوله تجعل في القلادة) القلادة كناية عن دنانير او دراهم كثيرة تنظم في خيط وتوضع في رقبة المرأة بجيرى (قوله قطعاً) اى اتفاقاً (قوله او مثقوبة الخ) وفاً لشرحى الروض والمنهج بخلاف النائية والمغنى (قوله لدخولها الخ) هذا التعليل في غاية الظهور ولم يذكر واعلة التحريم الذى في الروضة وغيره حتى تتامل فيها (قوله وبه) اى ما في المجموع (قوله على ما في الروضة الخ) اعتمدته النائية والمغنى عبارة لهما ولو تقلدت دراهم أو دنانير مثقوبة بان جعلتها في قلادتها زكاتها بناء على تحريمها وهو المعتمد كما في الروضة وما في المجموع في باب اللباس من اهل البحر على المرأة لانها اصل فت بذلك عن جهة النقد الى جهة اخرى بخلاف غيرها اه قال عرش قوله مر محمول على المرأة وهى التى يجعل لها عروة من ذهب او فضة ويعلق بها في خيط كالسبحة ولإطلاق العروة يشمل مالو كانت من حرير او نحوه وفيه نظر اه عبارة شيخنا وكذا ما علق من النقدين على النساء والصغار في القلاد والبراقع فتجب فيها الزكاة على المعتمد ما يجعل لها عرى من غير جنسها بحيث تبطل بها المعاملة والا فلا حرمة كالصفا المعروف اه وقوله من غير جنسها الخ وفيه قفوة وخلاف لصريح ما مر عن عرش والبجيرى ولا إطلاق ما مر عن النائية والمغنى (قوله من التحريم) اى للمثقوبة اعتمدته مر اه سم (قوله انه الخ) اى ما في الروضة الخ (قوله وما يؤيد الخ) محل تامل (قوله غلظه قوله الخ) مفعول فتفاعل وضمير هما للاسنوى (قوله لبقاء نقديتها) اى صحة المعاملة بها وكونها معدة لها وإطلاق اسم الدرهم او الدنانير عليها عرفاً (قوله والوجه الخ) هل يجزى هذا فيما لبس من ذلك للصبي والمجنون سم ويأتى عن عرش ما يفيد الجريان وكذا يفيد ما مر في شرح اللبس الرجل من قول الشارح بخلاف اتخاذهما للباس امرأة أو صبي (قوله الا ان قيل بكرهتها الخ) سياق اعتماده في قوله وينبغي الخ (قوله بعدمها) اى عدم الكراهة (قوله فهو) اى الاسنوى (قوله وهو كلام لا يعقل الخ) قد منع بان حاصل كلام الاسنوى ان الحلي قسمان ما بقى نقديته وتسميته درهما ودنار او المعاملة به ففيه زكاة مطلقاً وما لم يبق فيه ذلك فباح له لا زكاة فيه وغيره تجب فيه الزكاة (قوله مردود) خبر وقول الاذرعى الخ (قوله ويوجه) اى الرد (قوله وكتاج) اى وإن لم يتعدونه معنى عبارة النائية ومنه التاج فيحل لها لبسه مطلقاً وان لم تكن ممن اعتاده كما هو الصواب في باب اللباس عن المجموع وهو المعتمد اه قال عرش قوله مر فيحل لها ومثلاً للصبي والمجنون فذكر المرأة للمتمثيل اه (قوله منزلة النهى) اى عن الترك في الاول وعن الفعل في الثانى كردى (قوله لبسه) اى التاج اسنى (قوله نعم لا يبعد في ناحية) واختار بل الصواب لجواز مطلقاً من غير تردد لعموم الخبر ولدخوله في اسم الحلي يعاب اسنى (قوله الا ان يقال الخ) هذا واضح إذا كان معتاد الرجال لبس تاج من النقدين اما لو كان معتاد لبسه من غيرهما فقد يقال في لبسها له تشبه بالرجال وان جعلته منهما بصرى وهذا مجرد بحث في الدليل والاقدم عن النائية والمغنى اعتماداً للحل مطلقاً (قوله لها) وفي نسخة اى من النائية ولمن ذكر ممن مر عرش (قوله لبس ما نسج بهما) افهم ان غير اللبس من الاقتراس والتدثر بذلك

(قوله وللصبي والمجنون) فائدة أن لها ذلك انه لا حرمة على وليهما فى لباسهما (قوله معراة) اى فلا زكاة فيها شرح مر (قوله وبه رد الاسنوى وغيره ما في الروضة من التحريم) اى للمثقوبة واعتمدته مر ما في الروضة (قوله والوجه) هل يجزى هذا فيما لبس من ذلك للصبي والمجنون (قوله كما صرح به في المجموع) اعتمدته

تجب زكاتها واعتباد عظام الفرس لبسه لا يحرمه عليهن نعم لا يبعد في ناحية اعتاد الرجال فيها لبسه تحريمه عليهن إلا أن يقال أنه محرم على الرجال فلا نظر لاعتبادهم له ولعدمه كما هو شأن سائر المحرمات وهذا أقرب (وكذا) لها (لبس ما نسج بهما) اى الذهب والفضة (في الاصح)

لا يجوز قال السيد في حاشية الروضة لم يتعرضوا لافتراش المنسوج بهما كالمقاعد المطرزة بذلك قال الجلال
البلقيني وينبغي ان يذنب حل ذلك على القولين في افتراش الحرير قلت وقد لاحظت من يد السرف في الافتراش
هنا كما سبق في لبس النعل بخلاف الحرير انتهى شوبري وقوله في لبس النعل المعتمد فيه الجواز فيكون المعتمد
في الفرش الجواز ايضا ع (قوله لعموم الادلة) اي ولان ذلك من جنس الخي مغني ونهاية قول المتن
(والاصح تحريم المبالغة الخ) والثاني لا يحرم كالا يحرم اتخاذ اساور واخلال لبس الواحد منها بعد
الواحد وباتي في لبس ذلك معا ما سرف في الخواتم للرجل نهاية ومعنى عبارة الشارح في شرح قول العباب ويتجه
حل لبس عدد لاثنى اهر التقييد باللاق مأخوذ من قوله ما لم يسرفن خيث جعلن بين خلخال جاز ما لم يعد
الجمع بينهما لاسرافا عرافاه (قوله في كل) الى المتن في المغني والى قوله خلافا في النهاية (قوله وان تفاوت وزن
الفردتين) ظاهره وان اتنى السرف راسا عن احدهما كان كانت عشرة مثاقيل والاخرى مائة وتسعين
وفيه تأمل وما المانع حيث نذ من حل الاولى وان حرمت الاخرى سم وقد يقال ان مجموع فردتيه منزلة ملبوس
واحد (قوله ولا يكتفي نقص نحو المقاتلين الخ) اي بل لا بد ان يكون بحيث يعد زينة ولا تنفر منه النفس (قوله
التعليل الاتي) وهو قوله وذلك لا تنفاه الخ (قوله وحيث وجد السرف الخ) وفاقا للنهاية والمغني والاسنى
والابواب (قوله الاتي) اي في قوله اما الزكاة فتجب بادن سرف (قوله وجبت زكاة جميعه الخ) اي وان لم
يحرم لبسه لان السرف ان لم يحرم كره والحلي المكروه وتجيب فيه الزكاة وظاهر ان الطفل في ذلك كله كالنساء
اسنى وابواب (قوله وذلك الخ) راجع لما في المتن وتعليل له (قوله لا تنفاه الزينة الخ) يؤخذ من هذا اباحة
ما يتخذ النساء في زمننا من غصائب الذهب والتركيب وان كثرت زينة لان النفس لا تنفر منها بل هي في
نهاية الزينة نهاية ومعنى زاد سم بخلاف نحو الخلخال اذا كبر لان النفس تنفر منه حيث نذ من قال ع ش قوله
مر من غصائب الذهب الخ المراد بها هي التي تفعل بالصوغ وتجعل على الغصائب اما ما يقع للنساء الارياض
من الفضة المثقوبة والذهب المخيطة على القماش فخرام كالدرهم المثقوبة المجموعة في القلادة كما مر وقياس
ذلك ايضا حرمه ما جرت به العادة من ثقب دراهم وتعليقها على راس الا ولاد الصغار وهو قضية قوله مر
الاتي وكالمراة الطفل في ذلك اهر هذا كله على مسلك النهاية والمغني من حرمة اتخاذ قلادة من الدراهم
او الدنانير المثقوبة الغير المعروفة او ما على ما اعتمدته الشارح وشيخ الاسلام من جوازه الظاهر من حيث
المدر ك فلا حرمة في شيء مما ذكر وينبغي تقليده لاهل بلد اعتادوه واعتبر في الروضة الخ هو الاوجه مر اه
سم وع ش (قوله ويجمع بان المراد الخ) وفاقا للمغني وخلافا للنهاية عبارة الاول وخرج بتقييده السرف
تبع البحر بالمبالغة ما اذا اسرفت ولم يتبالغ فانه لا يحرم لكنه يكره فتجب فيه الزكاة كما يؤخذ من كلام ابن
العماد وفارق ما سياتي في آلة الحرب حيث لم يعتبر فيه عدم المبالغة بان الاصل في الذهب والفضة جعلها
للزينة بخلافها لغيرها فاغتفر لها قليل السرف اه وزاد الثاني وما تقرر من اعتقار السرف من غير
مبالغة هو ما اقتضاه كلام ابن العماد وجرى عليه بعض المتأخرين والاوجه الاكتفاء فيها بمجرد السرف
والمبالغة فيه جرى على الغالب اه قال ع ش قوله ولم يتبالغ الخ ضعيف وقوله بمجرد السرف والمراد
بالسرف في حق المرأة ان تجعله على مقدار لا يعد مثله زينة كما يشعر به قوله مر السابق بل تنفر منه النفس

مر (قوله في المتن والاصح تحريم المبالغة الخ) والثاني لا يحرم كالا يحرم اتخاذ اساور واخلال لبس
الواحد منها بعد الواحد وباتي في لبس ذلك معا ما سرف في الخواتم للرجل شرح مر (قوله وان تفاوت وزن
الفردتين) ظاهره وان اتنى السرف راسا عن احدهما كان كانت عشرة مثاقيل والاخرى مائة وتسعين
وفيه تأمل وما المانع حيث نذ من حل الاولى وان حرمت الاخرى (قوله وذلك لا تنفاه الزينة الخ) يؤخذ
من هذا النعليل اباحة ما يتخذ النساء في زمننا من غصائب الذهب والتركيب وان كثرت زينة لان النفس
لا تنفر منها بل هي في نهاية الزينة نهاية ومعنى زاد سم بخلاف نحو الخلخال اذا كبر لان النفس تنفر منه حيث نذ
مر (قوله واعتبر في الروضة الخ) هو الاوجه مر

لا احداهما فقط خلافا لمن
وه فيه (مائتا دينار) أي
منقال ومن عبر بمائة اراد
كل فردة منه على حياها
لكنه يوم ان هذا شرط
وليس كذلك بل المدار
على المائتين وإن تفاوت
وزن الفردتين ولا يكتفي
نقص نحو المقاتلين عن
المائتين كما يفهمه التعليل الاتي
وحيث وجد السرف الاتي
وجبت زكاة جميعه لا قدر
السرف فقط ولم يرتض
الاذغى التقييد بالمائتين
بل اعتبر العادة فقد تزايد
وقد تنقص وببحث غيره
ان السرف في خلخال
الفضة أن يبلغ ألفي مثقال
وهو بعيد بل ينبغي
الاكتفاء فيه بما تقي مثقال
كالذهب كما يصرح به
التعليل الاتي المأخوذ
منه ان المدار على الوزن
دون النفاسة وذلك
لا تنفاه الزينة عنه المجوزة
لهن التحلي بل ينفر الطبع
منه كذا قالوه وبه يعلم
ضابط السرف واعتبر
في الروضة كالشرحين
مطلق السرف ولم يقيده
بالمبالغة كالمتمن ويجمع
بان المراد بالسرف ظهوره
فيساوى قيد المبالغة فيه
المذكورة في المتن ثم
رايته في المجموع صرح

بما ذكرته من أن المراد السرف الظاهر لا مطلق

السرف ثم هذا كله إنما هو بالنسبة لحل لبسه وخبرته أما الزكاة فتجب بأذن سرف لأنه إن لم يحرم كره و سر وجوبها في المكروه (وكذا) يحرم (إسرافه) أي الرجل (في آلة الحرب) لما فيه من زيادة الخيلاء وبهذا يظهر وجه عدم تقييده بالمبالغة هنا إذا لاصل حل النقد وعدم الخيلاء فيه بالنسبة للمرأة دون الرجل فاعتذر لها قليل السرف بخلافه (وجواز تحلية المصحف) يعني ما فيه قرآن ولوللتبرك فيما يظهر وغلافه وإن انفصل عنه (بفضة) للرجال والنساء إكرامه (وكذا) يجوز تحلية ما ذكر (للرأة بذهب) كتجليها به مع إكرامه أما بقية الكتب فلا يجوز تحليتها مطلقا قطعاً (تنبيه) يؤخذ من تعبيرهم بالتحلية المار الفرق بينها وبين التمويه جرمة التمويه هنا بذهب أو فضة مطلقا لما فيه من إضاعة المال فإن قلت الالهة الاكرام وهو حاصل بكل قلت لكنه في التحلية لم يخلفه محذور بخلافه في التمويه لما فيه من إضاعة المال وإن حصل منه شيء فإن قلت يؤيده الاطلاق

الخ وعليه فلا فرق فيه بين الفقراء والاعنياء اه (قوله ثم هذا كله الخ) والمرأة الطفل في ذلك لكن لا بقيد بغير آلة الحرب فيما يظهر وخرج المرأة الرجل والخشني فيحرم عليهما لبس حلي الذهب والفضة على مامر وكذا ما نسج بهما إلا أن فجأتهما الحرب فيما يظهر ولم يجد غير نهاية وشرح المنهج قال البجيرمي المراد بالطفل غير البالغ ومثله المجنون وقوله لكن لا بقيد بغير آلة الحرب أي كافتد المرأة به فيجوز له استعمال جليهما ولو في آلة الحرب اه (قوله وممر الخ) أي في شرح ولها لبس أنواع حلي الذهب الخ (قوله وبهذا) أي التعليل (قوله فاعتذر لها الخ) وفاقا للبغني وخلافا للنهية كما مر قول المتن (وجواز تحلية المصحف الخ) وينبغي كما قاله الزركشي إلحاق اللوح المعد لكتابة القرآن بالمصحف في ذلك نهاية ومعنى وأسنى وإيعاب قال سم أقول ينبغي أيضا إلحاق التفسير حيث حرم مسه بالمصحف بل على قول الشارح يعني ما فيه قرآن الخ لافرق اه قال عث قوله مر المعد لكتابة القرآن أي ولو في بعض الأحيان كاللواح المعدة لكتابة بعض السور فيما يسمونه صرافة اه (قوله يعني ما فيه قرآن ولوللتبرك الخ) خرج بذلك ما لو كتب ذلك على قيص مثلاً ولبسه فلا يجوز فيما يظهر لأنه لم يقصد بهذا تعظيم القرآن وإنما يقصد به التزين عث وفيه نظر وتعليله ظاهر المنع (قوله وغلافه) إلى التنبيه في النهاية والمغني لا أقوله تحلية ما ذكر وقوله كتجليها إلى أما بقية الخ (قوله وغلافه) أي بيت جلده عث (قوله وغلافه الخ) أي لا كرسية ولا علاقته شرح العباب قول المتن (وكذا للمرأة بذهب) شامل لما إذا كانت التحلية بالتمويه ولما إذا كانت بالصاق ورق الذهب بورقة مر ولو حلت مصحفها بالذهب ثم باعتها للرجل أو أجزته أو أعارته إياه فهل يحل له استعماله بنحو القراءة فيه محل نظر والمنع قريب وهذا واضح إذا كان يحصل منه شيء بالعرض على النار وإلا فلا يمكن غير الحل لأنه لا يزيد حيث تد على الاناء المموء الذي لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مع أنه يحل استعماله للرجل كما تقدم في باب الاجتهاد سم (قوله تحلية ما ذكر) شامل لغلاف المصحف ولذا قال باعثن محل للمرأة تحلية ما فيه قرآن ولو لو حاولوا للتبرك وغلافه بذهب اه لكن قضية كلام المغني أنه لا يجوز باتفاق عبارته ويحل تحلية غلاف المصحف المنفصل عنه بالفضة للرجل والمرأة وأما بالذهب قال المجموع غرام بلا خلاف نص عليه الشافعي والاصحاب أي وإن لم يجرز للمرأة ذلك لأنه ليس حلية مصحف اه فليراجع قول المتن (للمرأة بذهب) والطفل في ذلك كله كالمرأة نهاية وعباب قال الشارح في شرحه أي في جواز تحلية بالذهب وغيره بما يحل لها كما قدمه في اللباس وقد مر ثم إن المجنون مثله اه (قوله كتجليها به) أي قياسا على تزين المرأة بالذهب (قوله مطلقا) أي سواء في ذلك كتب الأحاديث وغيرها نهاية ومعنى أي وسواء كانت للرجل أو المرأة بالفضة أو الذهب (قوله تنبيه يؤخذ من تعبيرهم الخ) يتذكر ما سلفناه يعلم ما في هذا التنبيه فلا تغفل ثم رأيت الفاضل المحشي قال قوله حرمة التمويه هنا الخ الوجه عدم الحرمة وإضاعة المال لغرض جائزة مر اه بصرى (قوله مطلقا) أي حصل منه شيء أو لا كرسى أي وسواء كان الرجل أو للمرأة (قوله بكل) أي من التمويه والتحلية (قوله يؤيد الاطلاق) أي إطلاق التزيين الشامل

(قوله في المتن وجواز تحلية المصحف) وينبغي كما قاله الزركشي إلحاق اللوح المعد لكتابة القرآن بالمصحف في ذلك شرح مر أقول ينبغي أيضا إلحاق التفسير حيث حرم مسه بالمصحف بل على قول الشارح يعني ما فيه قرآن الخ لافرق (قوله في المتن وكذا للمرأة بذهب) شامل لما إذا كانت التحلية بالتمويه ولما إذا كانت بالصاق ورق الذهب بورقة مر والطفل في ذلك كله كالمرأة شرح مر ولو حلت مصحفها بالذهب ثم باعتها للرجل أو أجزته أو أعارته إياه فهل يحل له استعماله بنحو القراءة فيه محل نظر والمنع قريب وهذا واضح إذا كان يحصل منه شيء بالعرض على النار وإلا فلا يمكن غير الحل لأنه لا يزيد حيث تد على الاناء المموء الذي لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مع أنه يحل استعماله للرجل كما تقدم في باب الاجتهاد (قوله حرمة التمويه هنا) الوجه عدم الحرمة وإضاعة المال لغرض جائزة مر

قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن ولا زكاة عليه قلت يفرق بأنه يغتفر في إكرام حروف القرآن ما لا يغتفر في نحو ورقه وجلد
علي أنه لا يأتي إكرام إلا بذلك فكان (٢٨٢) مضطرا إليه فيه بخلافه في غيرها يمكن الإكرام فيه بالتحلية فلم يحتج للتمويه فيه رأسا (وشرط

زكاة النقد الحول) كافي
المواشى نعم لو ملك نقدا
نصا باسته اشهر ثم اقرضه
لاخر لم ينقطع الحول كما مر
فاذا كان موثرا وعاد اليه
زكاة عند تمام الستة الاشهر
الثانية كما قاله الشيخ ابو حامد
وجعله اصلا مقيسا عليه
وذكره الرافعي اثناء تعليل
واعتمده البلقيني وغيره
ولو حل خيوانا بنقد حرم
ولزمته زكاته (ولا زكاة
في سائر الجواهر كاللؤلؤ
والياواقيت لعدم ورودها
في ذلك ولا انها معدة
للاستعمال كالماشية العاملة

(باب زكاة المعدن)
هو يفتح فسكون فكسر
مكان الجواهر المخلوقة فيه
ويطلق عليها نفسها كنقد
وخديد ونحاس وهو المراد
في الترجمة من عدن كضرب
اقام ومنه جنات عدن
(والركاز) هو ما دفن
بالارض من ركز غزاو
خفي ومنه او تسمع لهم ركزا
اي صوتا خفيا (والتجارة)
وهي تقلب المال بالتصرف
فيه لطلب النماء (من
استخرج) وهو من اهل
الزكاة (ذهب او فضة من
معدن) من ارض مباحة او
مملوكة كذا اقتصر واعليه
وقضيته انه لو كان من
ارض موقوفة عليه او على

للتمويه عبارة السكردي أي إطلاق الجواز سواء التحلية والتمويه اه (قوله قول الغزالي الخ) اعتمده
العباب والاسنى والنهاية والمغني (قوله من كتب القرآن الخ) ظاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل
او للمرأة وهو كذلك نهاية ومعنى وإيعاب (قوله فقد أحسن) أي وإن لم يحصل بالكتابة شيء بالعرض
على الناسم (قوله إكرامها) أي حروف القرآن (قوله إلا بذلك) أي بالتمويه قال السكردي أي كتب
القرآن اه (قوله فكان) أي التمويه وكذا ضمير اليه (قوله فيه) أي في إكرام حروف القرآن أو في
كتبتها (قوله بخلافه) أي الإكرام (قوله في غيرها) أي غير حروف القرآن (قوله نعم) إلى قوله
كأمر في النهاية والمغني (قوله ستة أشهر) أي مثلانها ومعنى (قوله كأمر) أي في شرح ولوزال ملكه فعاد
كردي (قوله فإذا كان) أي الآخر (قوله موسرا) أي وباذلا (قوله كاللؤلؤ) إلى الباب في النهاية والمغني
(قوله والياواقيت) أي والزبرجد والفيروزج والمرجان معنى زاد النهاية ومثله المسك والعنبر ونحوهما اه
(خاتمة) لا يجوز تنقيب الأذان للقرط وإن أبيع القرط لانه تعذيب بلا فائدة ووجب القصاص على
المثقب إن وجدت شروطه كما قاله في الأنوار ويجوز ستر الكعبة بالحجر لفعول السلف والخلف له أعظمها
له اختلاف ستر غيرها به واخذ بعض المتأخرين من التعليل جواز ستر قبره عليه السلام وهو ينبغي اعتناؤه قال ابن
عبد السلام ولا بأس بتزيين المسجد بالقناديل أي من غير النقدين والشموع التي لا توقد لانه نوع احترام مغني
(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

قول المتن (زكاة المعدن) الاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى أنفقوا من طيبات أي زكوا من خيار ما
كسبتم أي من المال وبما أخرجهما لكم من الأرض أي من الحبوب والثمار وخبر الحاكم في صحيحه أنه عليه السلام
أخذ من المعادن القبلية الصدقة وهي يفتح القاف والباء الموحدة ناحية من قرية بين مكة والمدينة يقال لها
الفرع بضم الفاء وإسكان الراء مغني ونهاية (قوله هو) إلى المتن في المغني والنهاية (قوله هو) أي
الاطلاق الثاني ومن الاطلاق الاول قول المصنف من استخرج ذهباً او فضة من معدن (قوله ومنه
جنات عدن) أي إقامة مغني (قوله هو) إلى قوله كذا في النهاية والمغني (قوله هو من أهل الزكاة) خرج
به المكاتب فانه يملك ما يأخذه من المعدن ولا زكاة عليه فيه وامامنا باخذة العبد فلسيده فتلزمه زكاته مغني
ونهاية (قوله من أهل الزكاة) أي ولو صباغ ش (قوله وقضيته) أي قضية اقتصارهم على ما ذكر (قوله
والذي يظهر) إلى قوله وإن ترددوا في حاشية شيخنا بلا عذر وإلى قوله ويؤيد في البجيرمي عن الزبائدي
(قوله ونحو المسجد) أي وملكه المسجد ونحوه ويصرف في مصالحهم شيخنا (قوله لانه من عين الوقف)

(قوله قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب) أي وإن لم يحصل بالكتابة شيء بالعرض على النار
وظاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل والمرأة وهو كذلك وإن نازع فيه الاذرعى شرح الرملي
(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

(قوله ملكة الموقوف عليه الخ) لقائل أن يقول أنه نزل منزلة ثمرة الشجرة (قوله لانه من عين الوقف) ظاهره
شمول الوقف له وصحته بالنسبة اليه ايضا فليست بماذا يفعل به وهل لحكم الارض حتى يتمتع بالتصرف فيه
ولو لجهة الوقف (لانه من عين الوقف) قضيته شمول الوقف له وصحته بالنسبة اليه ولا يبعد أن يفعل به ما
يفعل بالثمرة غير المؤثرة إذا دخلت في الوقف ويتجه أن يقال إن أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كجعل حليا
مباحا يتنفع به بمباح ليس او اعارة او اجارة وجب ولا فعل به ما يفعل بالثمرة ويحتمل أن لحكم الارض
ولا يفعل به إلا ما يفعل بالارض (قوله وإن ترددوا فكذلك) المفهوم منه ان المعنى انه لا زكاة فيه لانه من عين

جهة عامة أو من أرض نحو مسجد وورباط لا تجب زكاته ولا يملكه الموقوف عليه ولا نحو المسجد الذي يظهر في ذلك أنه إن يتأمل
أمكن حمله في الأرض وقال أهل الخبرة أنه حدث بهذا الوقفية أو المسجدية ملكة الموقوف عليه كبيع الوقف ونحو المسجد ولزم مالكة
المدين زكاته وأقبلها فلا زكاة فيه لانه من عين الوقف وإن ترددوا فكذلك ويؤيد ما تقرر من أنه قد يحدث قوم لهم إنما يجب إخراج الزكاة للجهة

الماضية وان وجدته في ملكه
لانه لم يتحقق كونه ملكه
من حين ملك الارض
لاحتال كون الموجود
بما يخلق شيئا فشيئا والاصل
عدم وجوب الزكاة
وحديث أن الذهب
والفضة مخلوقات في
الارض يوم خلق الله
السموات والارض
ضعيف على أن المراد
جنسهما لا بالنسبة لمحل
بعيته (لزمه ربع عشرة)
للخبر الصحيح به وخرج
بذهبها وفضة غيرهما فلا
زكاة فيه (وفي قول
الحنس) قياسا على الركاز
الآتي بجامع الاخفاء في
الارض (وفي قول ان
حصل بتعب) أي كطحن
ومعالجة بنار (فربيع
العشر ولا تخفسه) ويحجب
بأن من شأن المعدن
التعب والركاز عدمه
فأنطنا كلا بمظنته (ويشترط
النصاب) استخرجه واحد
أو جمع لعموم الأدلة
السابقة ولأن ما دونه
لا يحتمل الموازنة بخلافه
(لا الحول) لانه إنما اعتبر
لاجل تكامل النماء
والمستخرج من المعدن نماء
كله فأشبهه الثمر والزرع
(على المذهب فيهما) وخبر
الحول السابق مخصوص
بغير المعدن لانه يستنبط
من النص معنى يخصه

يتأمل مع ماسيأتي في الركاز من جعله من زوائده بصري عبارة سم قوله لانه من عين الوقف قضية شمول
الوقف له وصحته بالنسبة اليه فليست بماذا يفعل به وهل له حكم الارض حتى يتمتع التصرف فيه ولو لجهة الوقف
ولا يبعد أن يفعل به ما يفعل بالثمره الغير المؤجرة إذا دخلت في الوقف ويتجه أن يقال ان أمكن الانتفاع به مع
بقاء عينه كعمله حليا ما يحا يتنفع به بمباح ليس أو إعاره أو إجارة وجب ولا فعل به ما يفعل بالثمره ويحتمل ان
له حكم الارض فلا يفعل به إلا ما يفعل بالارض اه وجري شيخنا على هذا الاحتمال فقال وإن كان موجودا
حال الوقفية فهو من اجزاء المسجد فلا يجوز التصرف فيه اه (قوله ولزم المالكة المعلن الخ) أي بان وقف
على معين لان وقف على جهة عامة ونحو مسجد كردى (قوله وان ترددوا فكذاك) المفهوم منه أن المعنى
انه لازكاة فيه لانه من عين الوقف وقد يتوقف في الحكم بوقفية مع احتمال حدوثه سم عبارة البصري
قوله وان ترددوا فكذاك أماعدم وجوب الزكاة فواضح لان الاصل برأه الذمة ومع احتمال تقدمه على
الوقفية لازكاة وأما جعله من عين الوقف كما يقتضيه صنيعه فحل تأمل لان الاصل في كل حادث ان يقدر
بأقرب زمن ولهذا إذا شك في كون الركاز جاهليا أو اسلاميا كان له حكم الاسلام لا يقال لولو حظ ما ذكر
فينبغي ان تجب الزكاة ايضا لانا نقول عارضه بالنسبة اليها الاصل المتقدم واما بالنسبة لثبوت الملك فلم يعارضه
شيء فنعين العمل به لا يقال يلزمه تبعيض الاحكام في أمرو واحد لانا نقول لا مانع عند اختلاف المدارك
بل هو متعين حيث تدول له نظائر شتى فليتا مل ثم رايت الفاضل المحشى قال وقد يتوقف في الحكم بوقفية الخ اه
(قوله لانه لم يتحقق كونه ملكه الخ) قضيته أنه لو تحقق ذلك كان حفر في ملكه الى ان وصل اليه وشاهده
فلم يأخذه حتى مضت احوال الزكي لتلك الاحوال جميع ما علم انه كان موجودا حينئذ وهو ظاهر كما لا يخفى
سم عبارة البصري مقتضى ما هنا أنه لو تحقق وجوده من حين ملكه كى لسائر الاحوال ومقتضى ما يأتي
ان الوجوب في المعدن بحصول النبل في يده انه لا يزكى لعدم انعقاد سبب الوجود فليحجر اه وقد يقال
أن تحقق وجوده على الوجه المتقدم في كلام سم في قوة حصول النبل في يده بل من أفراده قول المتن (لزمه
ربع العشر) أي سواء كان مديونا ولا بناء على أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة ولو استخرجه مسلم من دار
الحرب كان غنيمته خمسة نهاية واسنى قال ع ش قوله مر بناء على أن الدين الخ أي وهو الراجح اه (قوله
للخبر الخ) ولا تجب عليه زكاة في المدة الماضية إذا وجد في ملكه لانه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك
الارض لا احتمال كون الموجود بما يخلق شيئا فشيئا والاصل عدم وجوب الزكاة مغنى ونهاية وتقدم في
الشرح مثله وعن سم والبصري ما يتعلق به (قوله غيرهما) أي كياقوت وزبرجد ونحاس وحديد
نهاية ومغنى (قوله أي طحن الخ) أي وحفر نهاية ومغنى قول المتن (ويشترط النصاب) أي ولو
بضمه الى ما في ملكه من غير المعدن من جنسه أو عرض تجارة يقوم به روض وباقى في الشرح مثله (قوله او
جمع) عبارة الروض والنهاية والمغنى ولو استخرج اثنان من معدن نصابا ز كياه للخطة اه زاد العباب
ويتجه اعتبار اتحاد ما يتوقف عليه الحصول اه قال الشارح في شرحه أي نظير ما مر في الخطة من اعتبار
الاتحاد في تلك الامور السابقة فيها حتى يصير المالان كمالا الواحد وقد ينازع فيه بأنهم كالم يشترطوا
هنا الحول لانه نماء محض فلا يحتاج الى الارفاق كذلك لا يحتاج الى الارفاق ايضا باشرط اتحاد ما ذكر
وهذا أقرب للبعنى ولكلامهم اه (قوله بغير المعدن) الباء داخل على المقصور عليه فهو بمعنى
على (قوله معنى يخصه) أي كتكامل النماء هنا (قوله ووقت وجوبه) الى قوله أي ان نوى في
الوقف وقد يتوقف في الحكم بوقفية مع احتمال حدوثه (قوله لانه لم يتحقق كونه ملكه الخ) قضيته أنه لو
تحقق ذلك كان حفر في ملكه الى ان وصل اليه وشاهده فلم يأخذه حتى مضت احوال الزكي لتلك الاحوال
جميع ما علم انه كان موجودا حينئذ وهو ظاهر كما لا يخفى (قوله أي كطحن الخ) لم يجعل من التعب حفر الارض
وقطعه منها (قوله استخرجه واحد وجمع) قال في الروض فرع إذا استخرج اثنان نصابا ز كياه للخطة اه

النهاية والمغنى (قوله) وقت وجوبه حصول النبل (الخ) يتجه فيما لو ملك الأرض باحياء وعلم أن فيه معدنا كان شاهده لا نكشافه بنحو سيل وأنه يبلغ نصابا أن تجب الزكاة من حين الملك وأن يجزى لإخراج الخالص عنه قبل استخراجيه فليتأمل سم أي وقولهم وقت وجوبه حصول النبل بيده جرى على الغالب من عدم تيقن وجوده في ملكه وبلوغه النصاب (قوله) وقت الإخراج أي وقت وجوب الإخراج زكاة المعدن نهاية ومغنى (قوله) بعد التخليص والتنقية أي عقب التخلية والتنقية من التراب ونحوه كما أن وقت الوجوب في الزرع اشتداد الحب ووقت الإخراج التنقية ويجبر على التنقية كافي تنقية الحبوب مغنى وشرح الروض وشرح العباب وظاهر ذلك وجوب التنقية وإن زادت مؤنتها على ما يحصل منها وتقدم في شرح وتجب بيده وصلاح الثمر واشتداد الحب ما يفيد خلافه فليراجع (قوله) وجب قسط ما بقى أي وإن نقص عن النصاب كتلف بعض المار قبل التمكن مغنى ونهاية روض وعباب (قوله) كما مر نظيره (الخ) أي كونه الحصاد والدياس مغنى واسنى وإيعاب (قوله) ثم أي في تنقية الحبوب كرى (قوله) فلا يجزى لإخراجه قبلها) ظاهره وإن علم أن ما فيه من الخالص بقدر الواجب ورضى به المستحق ويحتمل الاجزاء حيثما كان نظيره في إخراج المغشوش بل لا يتجه فرق بينهما سم (قوله) ويضمنه (الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح العباب وشرح الروض فإن قبضه الساعى قبلها ضمن فيلزم مرده إن كان باقيا وبذله إن كان تالفا ويصدق بيمينته في قدره إن اختلفا فيه قبل التلف وبعده إذا اختلفا في قيمة صدق الساعى قبل التمييز لغيره فإن كان تراب فضة قوم ذهب أو تراب ذهب قوم بفضة فإن اختلفا في قيمته صدق الساعى بيمينته لأنه غارم قال في المجموع فإن ميزه الساعى فإن كان قدر الواجب أجزاء أو لا رد التفاوت أو أخذه ولا شيء للساعى بعمله لتبرعه اه قال ع ش قوله مر ضمن أي من ماله لتقصيره في الجملة قبضه اه (قوله) اجزاء أي فقلوه السابق فلا يجزى لإخراجه (الخ) أي مادام كذلك لا مطلقا سم (قوله) حيثئذ أي بعد التمييز (قوله) أن نوى أي المالك المخرج كرى (قوله) وإنما فسد القبض) يحتمل أن المراد الفساد ظاهر أو أنه بالتمييز بين الاعتداده والإفلا فالاجزاء مع الفساد مطلقا مشكل وما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا سم (قوله) ويقوم تراب فضة (الخ) أي فيما إذا تلف في يده قبل التمييز والمراد بالتراب في الموضوعين المعدن المخرج نهاية ومغنى (قوله) وعليه يفرق بينه وبين ما بقى (الخ) بقدر في هذا الفرق ما تقدم من أن شرط الاسترداد في إخراج الردي عن الجيد في النقود أن بين أنه عن زكاة ذلك المال وقاسوه على مسألة التعجيل والخاص أن الوجه التمييز كافي مسألة إخراج الردي عن الجيد والمغشوش عن الخالص ثم رأت الفاضل المحشى أشار إلى ذلك بمنزلة بسط فعليك بمراجعتهم بصرى (قوله) لسبب (الخ) متعلق بعدم الاجزاء (قوله) غير مانع (الخ) خبر قوله وتبين الخ (قوله) فاشترط في الرجوع شرطه) قد يقال ما لا يجزى في ذاته أقرب

وقت وجوبه حصول النبل بيده وقت الإخراج بعد التخليص والتنقية فلو تلف بعضه قبل التمكن من الإخراج سقط قسطه ووجب قسط ما بقى ومؤنة ذلك على المالك كما مر نظيره ثم فلا يجزى لإخراجه قبلها ويضمنه قابضه ويصدق في قدره وقيمه أن تلف لأنه غارم ولو لميزه الآخذ فكان قدر الواجب أجزاء أي أن نوى به الزكاة حيثئذ وكذا عند الإخراج فقط فيما يظهر لوجود قدر الزكاة فيه وإنما فسد القبض لا اختلاطه بغيره وبه فارق ما لو قبض سخة فكبرت في يده ويقوم تراب فضة بذهب وعكسه (تنبيه) ظاهر إطلاقهم هنا ضمان قابضه أنه يرجع عليه به وإن لم يشترط الاسترداد وعليه يفرق بينه وبين ما بقى في التعجيل بأن المخرج ثم يجزى في ذاته وتبين عدم الاجزاء لسبب خارج عنها غير مانع لصحة قبضه فاشترط في الرجوع به شرطه

(قوله) وقت وجوبه حصول النبل بيده) يتجه فيما لو ملك الأرض باحياء ومثلا وعلم أن فيها معدنا كان شاهده لا نكشافه بنحو سيل وأنه يبلغ نصابا أن تجب الزكاة من حين الملك وأن يجزى لإخراج الخالص عنه قبل استخراجيه فليتأمل (قوله) وجب قسط ما بقى أي وإن نقص عن النصاب روض (قوله) فلا يجزى لإخراجه قبلها) ظاهره وإن علم أن ما فيه من الخالص بقدر الواجب ورضى المستحق ويحتمل الاجزاء حيثما كان نظيره في إخراج المغشوش بل لا يتجه فرق بينهما (قوله) فكان قدر الواجب) عبارة شرح الروض عن المجموع فإن كان قدر الواجب أجزاء أو لا رد التفاوت أو أخذه ولا شيء للساعى بعمله لأنه متبرع اه (قوله) أجزاء (الخ) فقلوه السابق فلا يجزى لإخراجه (الخ) أي مادام كذلك لا مطلقا (قوله) فسد القبض) يحتمل أن المراد الفساد ظاهرا وأنه بالتمييز بين الاعتداده والإفلا فالاجزاء مع الفساد مطلقا مشكل وما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا (قوله) ويقوم تراب فضة (الخ) أي فيما إذا تلف في يده قبل التمييز وغرمه قال في شرح الروض فإن اختلفا في قيمته صدق الساعى لأنه غارم اه (قوله) وعليه يفرق (الخ) قد يفرق بأن الإخراج قبل الوجوب يناسب التبرع (قوله) فاشترط في الرجوع به شرطه) قد يقال ما لا يجزى في ذاته أقرب إلى التبرع مما يجزى في ذاته فليحتج

الى التبرع مما يجزى في ذاته فليحتج للشرط بالاولى سم (قوله فانه غير مجزى الخ) لك ان تمنعه بأنه لو كان غير مجزى في ذاته لما اجزا اذا مزه فكان قدر الواجب سم (قوله ففسد القبض) هذا صريح في ان مدار الفرق فساد القبض فقد ينقض هذا بانهم قد صرحوا بعدم اجزاء الردى عن الجيد ومن لازمه فساد القبض من اصله ومع ذلك شرطوا في الاسترداد البيان اه سم بخذف قول المتن (ويضم بعضه الخ) اى بعد نيله (قوله ان اتحد) الى قوله بخلاف الخ في النهاية لا لفظة نحو في غير نحو نزاهة وكذا في المعنى لا قوله اى لغير الى ثم عاد (قوله ان اتحد المعدن لان تعدد الخ) عبارة المعنى والنهاية ان اتحد المعدن أى المخرج وتتابع العمل كما يضم المتلاحق الخ ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه فلو تعدد لم يضم تقارب بالوتباعا اذا غالب في اختلاف المكان استئناف العمل وكذا في الركاز نقله في الكفاية عن النص اه فافاد انه يشترط اتحاد المخرج ايضا بان كان جنسا واحدا ويمكن ان المراد بالمعدن في كلام الشارح ما يشملهما وبالصمير المسترفي قوله لان تعدد الخ المعنى الثاني فقط على طريق الاستخدام (قوله وكذا الركاز) الاولى تقديمه على قوله لان تعدد الخ ليفيد الاشتراك في الشروط والانية ايضا (قوله وان اتلف أو لا فاولا) أى كان كان كلما اخرج شيئا باعه او وهبه الى ان اخرج نصا باق يجب زكاة الجميع ويتبين بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وان تلف وتعدر دعه قياسا على ما ذكره ابن حجر في زكاة الثابت ع ش اه بجزمي (قوله اى لغير الخ) عبارته في الايجاب اى الحاجة كما هو ظاهر اه (قوله اى لغير نحو نزاهة) يقتضى انه لو سافر لغرض لا يتعلق بالاستخراج انه يكون عذرا وهو محل تأمل لانه اعراض عن العمل فلو قيد السفر بما يتعلق بالاستخراج لكان متجهاً رأيت الاذرى قال وينبغي ان يفرق بين سفر وسفر والزر كشي عن ابن عبد السلام ان المسئلة مصورة بالسفر بغير اختياره بصري اقول ما ذكره متجه معنى لكن قضية اطلاق شرحي المنهج والروض والمعنى السفر وتقييد التحفة كالتحفة والاياعاب بما تقدم بحثنا ان الاطلاق هو المنقول وانهم لم يرضوا بما نقله الزركشى عن ابن عبد السلام (قوله والا يقطعه بعذر) اى بان قطعه بلا عذر نهية ومعنى (قوله فلا ضم الخ) نعم يتسامح بما اعتيد للاسراحة فيه من مثل ذلك

للشرط بالاولى (قوله بخلافه هنا) بذنى أن يجزى على ما لا يقال هنا فبالاخذ الرطب عن زكاة ما يتم (قوله فانه غير مجزى في ذاته ففسد القبض الخ) صريح في ان مدار الفرق فساد القبض لعدم الاجزاء او حينئذ فقد ينقض هذا الفرق ما صرحوا به في باب زكاة النقد مما نصه واللفظ للروض وشرحه لا يجزى ردى ومكسور عن جيد وصحيح كالواخرج مريضة عن صحاح وله استردادها كما ياتي في الفرع الا في ثم قال وإذا اخرج ردينا عن جيد كان اخرج خمسة معيبة عن مائتين جيدة فله استردادها كما لو عجل الزكاة فتلف ما له قبل الحول هذا ان بين ذلك عند الدفع والا فلا يسترده اه فقد صرحوا بعدم اجزاء الردى عن الجيد ومن لازمه فساد القبض من اصله ومع ذلك شرطوا في الاسترداد البيان كما ترى فان قلت هذا الكلام إنما افاد اشتراط البيان وكلام الشارح في شرط الاسترداد هو غير مجرد البيان قلت هما واحد في الحكم كما يعلم من مبحث التعجيل فسبأ في فيه انه يكفي في الاسترداد مجرد قوله هذه كافي للمعجولة وان لم يشترط الاسترداد على انه لا حاجة بنا الى ذلك فان كلامهم هذا مصرح بعدم الاسترداد عند عدم الشرط مع فساد القبض كما تقرر وفرق الشارح المذكور مصرح بالاسترداد عند عدم الشرط نظرا لفساد القبض فان قلت مدار الفرق انه مجزى في ذاته مع فساد القبض قلت لان سلم انه غير مجزى في ذاته ولا لم يجزى اذا مزه فكان قدر الواجب (قوله ففسد القبض الخ) قد يشكل فساد القبض من اصله مع ما تقدم من الاجزاء اذا ميزه الساعى فكان قدر الواجب (قوله ان تعدد الخ) وظاهر اى ما اخرج من احد المعدنين يضم الى ما اخرج من الاخر قبله في كمال النصاب كما يعلم بما ياتي آنفا (قوله وكذا الركاز) قال في شرح الروض نقله في الكفاية عن النص (ولا يشترط بقاء الاول بملكه) كذا في الروضة عن التهذيب وعبارة الروض وان اتلفه او لا فاولا اهو لا ينبغي اشكال ذلك لان النصاب حيث لم يجتمع في ملكه وفي شرح الروض وشرط الضم اتحاد المعدن فلو

بخلافه هنا فانه غير مجزى
في ذاته ففسد القبض من
أصله فلم يحتج لشرط (ويضم
بعضه الى بعض ان) اتحد
المعدن لا ان تعدد وإن
تقارب وكذا الركاز
(و) تتابع العمل كما يضم
المتلاحق من الثار ولا
يشترط بقاء الاول بملكه
وان اتلف أو لا فاولا (ولا
يشترط) في الضم (اتصال
النيل على الجديد) لانه
لا يحصل غالبا إلا متفرقا
(واذا قطع العمل بعذر)
كاصلاح القوهر باجير
ومرض وسفر أى لغير
نحو نزاهة فيما يظهر أخذاما
بأنى في الاعتكاف ثم عاد
اليه (ضم) وإن طال الزمن
عرفا لانه كف على العمل
مضى زال العذر (ولا) يقطع
بعذر (فلا) ضم وإن قصر
الزمن عرفا لانه اعراض
ومعنى عدم الضم

أنه لا يضم الأول الى الثاني) في اكمال النصاب بخلاف ما يملكه بغير ذلك فانه يضم اليه نظير ما ياتي (ويضم الثاني الى الاول كما يضمه الى ما يملكه) من جنسه او عرض تجارة تقوم بجنسه ولو (بغير المعدن) كارت وان غاب بشرط علمه ببقائه (في اكمال النصاب فان كمل به النصاب) زكى الثاني فلو استخرج بالاول خمسين ثم استخرج تمام النصاب لم يضم الخمسين لما بعدها فلا زكاة فيها ويضم المائة والخمسين لما قبلها فيزكيها لعدم الحول ثم اذا اخرج حق المعدن من غيرهما ومضى حول من حين كمال المائتين لزمه زكتهما ولو كان الاول نصبا يضم الثاني اليه قطعاً (وفي الركاز) اى المركز اذا استخرجه اهل المتفق عليه ولعدم المؤنة وبه فارق ربع العشر في المعدن والتفاوت بكثرة المؤنة وقتها مفهودة في المعشرات (يصرف) كالمعدن (مصرف الزكاة على المشهور) لانه حق واجب في المستفاد من الارض كالحب والتمر وبه اندفع قياسه بالنى (وشرطه النصاب والتقد) الذهب او الفضة ولو غير مضروب (على المذهب) كالمعدن فياتي هنا ما مر ثم في التكميل بما عنده (لا الحول) إجماعاً

العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتساح بأكثر منه كما قال المحب الطبري أنه الوجه وهو مقتضى التعليل نهاية (قوله في اكمال النصاب) اى حتى يزكى الاول سم (قوله بخلاف ما يملكه) اى بان كان في ماله غند حصول الاول تمام النصاب سم عبارة الروض مع شرحه فرع وان استخرج دون النصاب من معدن اوركان وفي ماله نصاب من جنسه او من عرض تجارة يقوم به زكى المستخرج في الحال اضمه الى ما في ماله لان كان ماله غائباً فلا يلزمه حتى يعلم سلامته فيتحقق لزوم وكذا لو كان الملك دون نصاب أيضاً إلا أنهما جميعاً نصاب كان ملكاً مائة درهم فنال من المعدن مائة فيزكى المعدن في الحال اه وفي العباب مع شرحه ما يوافقه (قوله فانه الخ) اى الاول (قوله اليه) اى ما يملكه (قوله نظير ما ياتي) اى اتفاق قول المصنف كما يضمه الخ قول الماتن (ويضم الثاني الى الاول) اى إن كان باقياً نهاية ومغنى وعباب قال ع ش اى فان تلف قبل إخراج باقى النصاب فلا زكاة ولا يشكّل هذا ما مر من قوله ولا يشترط بقاء الاول الخ لان ما مر حيث تتابع العمل وما هنا حيث قطعه بلا عذر اه وفي البصرى ما يوافقه (قوله ولو بغير المعدن) دخل ما لو ماله من معدن آخر ولو دون نصاب سم (قوله كارت) اى وهبة وغيرهما نهاية (قوله بشرط علمه ببقائه) اى بقاء ماله الغائب وقت الحصول عباب وروض (قوله ثم استخرج تمام النصاب) اى مائة وخمسين بالعمل الثاني وقد قطع بغير غدر ايعاب (قوله فان كل) الى قوله ولو كان الاول في النهاية يوالي الماتن في المغنى (قوله ثم اذا اخرج الخ) عبارة المغنى وينعقد الحول على المائتين من حين تمامها اذا اخرج الخ (قوله ومضى حول الخ) عبارة الروض وشرحه وينعقد الحول عليهما من حين النيل إن كان نقد وأخرج زكاة المعدن من غيرهما اه وقد يستشكل انعقاد الحول من حين النيل في نحو هذا المثال وإن اخرج من غيرهما لنقص النصاب الى حين الاخراج بملك المستحقين قدر الواجب منه فينبغى ان ياتي هنا ما قيل في نظائر ذلك ان تصور ثم رايت الشارح في شرح العباب بعد ان قال واخرج زكاة النيل من غيرهما قال مانصه ومروياتي في نظائره بسط فاعرفه اه ولعله اشارة لما ذكرناه من الاشكال وما يمكن في جوابه بما قيل في نظائره فليتامل سم (اى المركز) الى قوله نظير ما ياتي في النهاية الا قوله وكان سبب الى الماتن وكذا في المغنى الا قوله وليدله (اذا استخرجه اهل الزكاة) خرج به المكاتب فلا زكاة فيما وجدته مع انه يملكه وما وجدته العبد فلسيدة فتلزمه الزكاة وما وجدته المبعوض فذلتي الزكاة ان تها بالاول فلم يكر دى على بافضل قول الماتن (مصرف الزكاة) المصرف بكسر الراء محل الصرف وهو المراد هنا وبفتحها مصدر مغنى قول الماتن (وشرط النصاب) اى واتحاد المكان المستخرج منه كما تقدم ع ش (قوله او الفضة) الاولى الواو (قوله فياتي هنا ما مر ثم في التكميل الخ) سكنت عما اذا قطع الاخراج بعذر او بغيره ثم اخرج هل يضم كل من الاول والثاني الى الآخر مطلقاً وعلى تفصيل المعدن فايراجع سم أقول كلام العباب كما اصرح في أن الركاز

تعد لم يضم تقار بأو تباعد او كذا في الركاز نقله في السكافية عن النص اه (قوله في الماتن فلا يضم الاول الى الثاني) اى حتى يزكى الاول (بخلاف ما يملكه) اى بان كان في ماله عند حصول الاول تمام النصاب (قوله ولو بغير المعدن) دخل ما لو ماله من معدن آخر ولو دون نصاب (ومضى حول من حين كمال المائتين) عبارة الروض وشرحه وينعقد الحول عليهما من حين النيل ان كان نقد في شرح الروض وكذا لو كان الملك دون نصاب أيضاً إلا أنهما جميعاً نصاب فيزكى المعدن في الحال وينعقد الحول عليهما من حين النيل إن كان نقد اه واخرج زكاة المعدن من غيرهما في المثال المذكور اى وهو ما لو ملك مائة درهم ونال من المعدن مائة اه وقد يستشكل انعقاد الحول من حين النيل في نحو هذا المثال وان اخرج من غيرهما لنقص النصاب الى حين الاخراج بملك المستحقين قدر الواجب منه فينبغى ان ياتي هنا ما قيل في نظائر ذلك ان تصور ثم رايت الشارح في شرح العباب بعد ان قال واخرج زكاة النيل من غيرهما في المثال المذكور اى وهو ما تقدم عن شرح الروض قال مانصه ومروياتي في نظائره بسط فاعرفه اه ولعله اشارة لما ذكرناه من الاشكال وما يمكن في جوابه بما قيل في نظائره فليتامل (قوله فياتي هنا ما مر ثم في التكميل بما عنده) سكنت عما اذا قطع الاخراج

وكان سبب عدم جريان
خلاف المعدن هنا الحصول
هنا دفعة فلم يناسبه الحول
وذاك بالتدرج وهو قد
يناسبه الحول (وهو) أى
الركاز (الموجود) يدفن
لاعلى وجه الارض او
على وجهها وعلم ان نحو
سيل أظهره فان شك أو
كان ظاهرا فلقطة (الجاهلي)
اى دفن الجاهلية وهم
من قبل الاسلام أى بعثته
صلى الله عليه وسلم وعبارة
اصله على ضرب الجاهلية
والروضة دفن الجاهلية
ورجحت بان الحكم منوط
بدفنهم إذ لا يلزم من
كونه بضرهم كونه دفن
في زمن الاحتمال إن مسلما
وجده ثم دفنه كذا قاله
وأجيب بان الاصل
والظاهر عدم أخذه ثم
دفنه ولو نظر لذلك لم يوجد
ركاز أصلا قال السبكي
والحق انه لا يشترط العلم
بكونه من دفنهم لتعذره
بل يكتبى بعلامة تدل عليه
من ضرب أو غيره ولو
وجد دفن جاهلي بملك من
عاصر الاسلام وعاند فهو
فيه (فان وجد اسلامي)
كان يكون عليه قرآن أو
إسم ملك إسلامي (علم
مالكة) بعينه (فله) فيجب
رده اليه (ولا) يعلم مالكة

على تفصيل المعدن وفي الايعاب عن المجموع اتفق أصحابنا على أن حكم الركاز والمعدن في تميم النصاب
وجميع هذه التفرعات سواء وفاقا خلافاه وعبارة السكردى على بافضل وما اخرج من ركاز تارة
يضم بعضه إلى بعض وذلك إن اتحد الركاز وتتابع العمل ولا يضر قطعه بعذر كاصلاح القوهر باجير
وسفر لغير نزهة وإن طال الزمن وتارة لا يضم بعضه إلى بعض لكن يضم الثاني إلى الاول وذلك إذا انقطع
العمل بغير عذر وإن قصر الزمن نعم يتسامح بما اعتيد الاستراحة فيه من ذلك العمل أو تعدد الركاز ثم
معنى ضم بعضه إلى بعض وجوب زكاة الجميع ومعنى ضم الثاني إلى الاول دون عكسه وجوب الزكاة في
الثاني فقط ولو وجد مائة مثلاً ثم وجد مائة أخرى من ذلك المحل ولم يكن ثم ما يقطع التتابع بينهما كانهما حينئذ
وإن لم تكن المائة الاولى باقية عنده كان اتاف الاول ولو وجد المائة الاخرى في ركاز ثان أو كان ثم ما
يقطع التتابع بين الاخرتين في المائة الثانية حال دون الاولى ولو نال من الركاز دون نصاب وماله الذي
بملكه من غير الركاز نصاب فأكثر وجنسهما متحذفان نال الركاز مع تمام حول ماله الذي بملكه من غير
الركاز زكاهما حالاً أو نال الركاز في اثنا حول ماله زكى الركاز حالاً وماله الحوله وإن كان ماله الذي بملكه دون
نصاب وماله من الركاز يكمل النصاب زكى الركاز حالاً وانعقد الحول من تمام النصاب بحصول النيل وهذا
التفصيل جميعه يجري في المعدن اه (قوله إجماعاً) عبارة النهاية والمغنى بخلاف اه (قوله وكان سبب
الخ) لا يخفى ما فيه سم عبارة المغنى فلا يشترط اى الحول بخلاف وإن جرى في المعدن خلاف المشقة فيه اه
قول المتن (وهو الموجود الجاهلي) اى في موات مطلقاً سواء كان بدار الاسلام أم بدار الحرب وإن كانوا
يذبون عنه وسواء أحياءه أو اجسامه أقطعه أم لا نهاية وشرح الروض وياقنى في الشرح ما يوافقه (قوله يدفن
الخ) عبارة النهاية ولا بد أن يكون الموجود مدفوناً فلو وجد ظاهراً أو علم ان السيل أو السبع أو نحو ذلك
أظهره فركازاً أو انه كان ظاهراً فلقطة فان شك في كونه ضرب الجاهلية أو الاسلام اه (قوله وهم
من قبل الاسلام) شامل للمؤمنين حينئذ لمن قبل عيسى وغيره مرسهم عبارة الرشيدى ويشمل ما إذا
دفنه احد من قوم موسى أو عيسى مثلاً قبل نسخ دينهم وفي كلام الأذرى ما يفيد انه ليس بركاز وأنه لو رثتهم
اى إن علموا أو لا فهو مال ضائع كما هو ظاهر فايراجع اه (قوله ورجحت) اى عبارة الروضة كردى (قوله
قال السبكي الخ) وهو متعين نهاية ومعنى (قوله بل يكتبى بعلامة من ضرب الخ) أى كان يوجد عليه اسم
ملك قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم بخلاف ما وجد عليه اسم ملك من ملوكهم علم وجوده بعد مبعثه ^{صلى الله عليه وسلم}
فلا يكون ركازاً بل فيثاغش (قوله ولو وجد الخ) عبارة النهاية والاسنى ويعتبر في كونه ركازاً أن
لا يعلم ان مالكة بلغت الدعوة وعاندوا لا فهو في كافى المجموع عن جمع واقره وقضيته ان دفن من ادرك
الاسلام ولم تبلغه الدعوة ركاز اه قال عش قوله م ولم تبلغه الدعوة اى او بلغته ولم يعاند اه
(قوله وعاند فهو) لعل محله ما لم تعقد له ذمة وله وارث ولا لواؤه إن لم يكن هو وجوداً وما لم يكن
موجوداً أو يؤخذ قهر عليه أو بنحو سرقه ولا فهو غنيمة سم (أو إسم ملك إسلامي) لو أريد بالاسلامى أى
في كلام المتن الموجود في زمن الاسلام شمل ملك الكفار والظاهر ان الحكم صحيح فتأمل سم عبارة النهاية والمغنى
وهى إسم ملك من ملوك الاسلام ظاهرة في عدم الشمول وتقدم عن عش ما يفيد ان ما وجد عليه إسم ملك
كافر علم وجوده بعد المبعث في قول المتن (علم مالكة) شامل لنحو الذى ولا ينافيه ما سياتى في التنبيه لان ذلك في

بعذر أو بغيره ثم أخرج هل يضم كل من الاول والثاني إلى الآخر مطلقاً وعلى تفصيل المعدن فايراجع (قوله
وكان سبب الخ) لا يخفى ما فيه (قوله وهم من قبل الاسلام) شامل للمؤمنين حينئذ لمن قبل عيسى وغيره مرسهم
(قوله بملك من عاصر الاسلام وعاند الخ) قال في شرح الزوض ويؤخذ منه ان دفن من ادرك الاسلام ولم
تبلغه الدعوة ركاز اه (قوله وعاند فهو) لعل محله ما لم تعقد له ذمة وله وارث ولا لواؤه إن لم يكن هو
موجوداً وما لم يكن موجوداً يؤخذ قهر عليه أو بنحو سرقه ولا فهو غنيمة (أو إسم ملك إسلامي) لو أريد
بالاسلامى اى في كلام المتن الموجود في زمن الاسلام شمل ملك الكفار والظاهر ان الحكم صحيح فتأمل (قوله)

كذلك (فلقطة) فيعطى
 أحكامها من تعريف وغيره
 هذا إن وجد بنحو موات
 أما إذا وجد بمملوك بدارنا
 فهو للمالكة فيحفظ له حتى
 يؤيس منه فإن أيس منه فهو
 لبيت المال وإن كان عليه
 ضرب الاسلام لانه مال
 ضائع (وكذا) يكون لقطة
 بعيده (إن لم يعلم من اى
 الضربين هو) كتب وحلى
 وما يضرب مثله جاهلية
 وإسلاما تغليبا لحكم
 الاسلام (وإنما يملكه) أى
 الجاهلى (الواجد) له
 وتلزمه الزكاة فيه (إذا
 وجدته في موات) ولو بدارهم
 وإن ذبوا غنه ومثله خراب
 أو قلا أو قبور جاهلية
 (أو ملك احياء) أو فى
 موقوف عليه واليد له نظير
 ما يأتى عن المجموع بما فيه
 فإن كان موقوفا على نحو
 مسجد أو جهة عامة صرف
 لجهة الوقف على الأوجه
 ويوجه ذلك بأنه لتبعيته
 للأرض نزل منزلة زوائدها
 لعدم المعارض ليد له
 (فإن وجدنى) أرض غنيمه
 فغنيمه أوفى فى أو فى
 (مسجد أو شارع) ولم
 يعلم مالكة (فلقطة على
 المذهب) لأن يد المسلمين
 عليه وقد جهل مالكة

الجاهلى المجهول الموجود بغير الملك وللحربى وظاهر ان حكمه كبقية أمواله وفى الروض وإن وجدنى ملك
 أى الحربى فى دار الحرب فله حكم الذى إن أخذ بغير قهر كما فى شره لا أن دخل بامانهم أى فیر دعى مالكة وجوبا
 وإن أخذ أى قهر افرو غنيمه اه وفى العباب وما وجد بمملوك بدار الحرب غنيمه مطلقا قال فى شره أى سواء
 اخذه قهرا أم غیر قهر كسرقة واختلاس وأما قول الامام فى القسم الثانى انه فى أى الذى اعتمده الروض
 فاستشكله الشيخان بان من دخل دارهم بلا امان واخذ مالهم بلا قهر لمان ياخذ خفية فيكون سارقا أو
 جهارا فيكون مختلسا وهما خاصة ملك الاخذ واعتراض الاستوى ما ذكره من اختصاص الاخذ بهما بان
 الصحيح الذى عليه الاكثرون أنه غنيمه خمسة اه وبجواب يحمل كلامهما على ان المراد اختصاص الاخذ
 بما عدا الخمس سم (قوله كذلك) أى بعيته (قوله هذا الخ) أى قول المصنف وإلا فلقطة (قوله بنحو موات)
 أى كسجد وشارع (قوله بدارنا الخ) أى بخلاف مالو وجد بمملوك فى دار الحرب ولم يدخلها بامانهم فهو
 غنيمه أو بامانهم فيجب رده على مالكة كزدي على بالفضل وتقدم عن سم مثله بزيادة (قوله بعيده) وهو
 عدم العلم بمالكة ووجوده بنحو موات (قوله تغليبا الخ) أى ولان الأصل فى كل حادث أن يقدر بأقرب
 زمن بصرى قول المتن (إذا وجدته الخ) أى وكان من اهل الزكاة وهل يشمل الأهل الصبى والمجنون لان الظاهر
 ملكهم ما ما استخرجه الزكاة تجب فى مالها سم وتقدم عن عش فى المعدن الجرم بالشمول (قوله ولو بدارهم
 الخ) وسواء احياءه الواجد أم قطعاه لا معنى (قوله جاهلية) راجع لما قبل القبور ايضا (قوله أو فى موقوف
 عليه الخ) قال سم على المنهج فرع فى أصل الروضة إن وجدته بموقوف بيده فهو ركاز كذا فى التهذيب انتهى
 أى فهو له كما اعتده مر فلو نفاه من بيده الوقف فينبغى ان يعرض على الواقف فان ادعاه فهو له وإلا
 فلمن ملك منه إن ادعاه وهكذا إلى المحيى وانظروا كان الوقف بيد ناظر غير المستحق هل يكون الموجود
 للناظر أو للمستحق لان الحق له الناظر إنما يتصرف له الاقرب الثانى وانظروا كان الوقف للمسجد هل
 ما يوجد فيه للمسجد لا يبعد نعم وعليه فينبغى نفاه ناظر لا يصح نفيه فليحرر كل ذلك ع (قوله واليد له)
 ظاهره وإن كان اليد عليه لغيره قبل وهو وقفة قضية كلام سم وعش (قوله نظير ما يأتى عن المجموع الخ)
 ليس زائدا على هذا إلا بالقيد الا فى سم (قوله بما فيه) أى من قوله انه محمول على الظاهر فقط الخ (قوله فان
 كان) أى ما وجد فيه الركاز (قوله صرف لجهة الوقف) يتامل هذامع ما تقدم فى المعدن المعلوم وجوده حال
 الوقفية بصرى وقد يفرق بجزئية المعدن من الأرض الموقوفة خلقه دون الركاز (قوله ويوجد ذلك) أى قوله
 أو فى موقوف عليه (قوله فى أرض) إلى المتن فى النهاية (قوله فغنيمه) أى فللغنائمين و (قوله فى) أى فلا هل
 فى - نهاية قول المتن (أو شارع) أى وطريق نافذة نهاية (قوله لان يد المسلمين الخ) أى ولان الظاهر انه

فى المتن علم مالكة) شامل لنحو الذى ولا يتأفقه ماسيا فى التنبيه لان ذاك فى الجاهلى المجهول الموجود
 بغير الملك وللحربى وظاهر ان حكمه كبقية أمواله وفى الروض وإن وجد فى ملك أى الحربى فى دار الحرب
 فله حكم الذى أى ان أخذ بغير قهر كما فى شره لا أن دخل بامانهم أى فیر دعى على مالكة وجوبا وإن أخذ
 أى قهرا فهو غنيمه اه وفى العباب وما وجد بمملوك بدار الحرب غنيمه مطلقا قال فى شره أى سواء اخذه
 قهرا أم غیر قهر كسرقة واختلاس وأما قول الامام فى القسم الثانى انه فى أى الذى اعتمده الروض
 فاستشكله الشيخان بان من دخل دارهم بلا امان واخذ مالهم بلا قهر اما ان ياخذ خفية فيكون
 سارقا أو جهارا فيكون مختلسا وهما خاصة ملك الاخذ واعتراض الاستوى ما ذكره من اختصاص
 الاخذ بهما بان الصحيح الذى عليه الاكثرون أنه غنيمه خمسة اه وبجواب يحمل كلامهما على ان المراد
 اختصاص الاخذ بما عدا الخمس سم (قوله فى المتن) وإنما يملكه الواجد وتلزمه الزكاة الخ أى إن كان اهلا
 للزكاة وهل يشمل الأهل الصبى والمجنون لان الظاهر ملكهما ما استخرجه الزكاة تجب فى مالها
 (فرع) المكاتب يملك ما ياخذ من المعدن أى الركاز ولا زكاة عليه وما ياخذ العبد فلسيده أى
 فتلزمه زكاته روض (قوله نظير ما يأتى عن المجموع) الا فى ليس زائدا على هذا إلا بالقيد الا فى

وبحث الأذرعى ان من سبل ملكه طريقا يكون له وان ماسبله الامام طريقا من (٢٨٩) بيت المال يكون لبيت المال وان

المسجد لو علم أنه بنى في موات
فهو ركاز ولا يغير المسجد
حكمه قال وصورة الماتن
مالذا جهل حاله وتعجب
منه الغزى بأن المسجد
والشارع حارافى بالمسلمين
واختصوا بهما ويرد بأن
اختصاصهم بهما أمر حكى
طارىء فلم يقتض بداهم
على الدفين فلزم بقاءه بحاله
ولا يقال الواقف ملكه
لأنه يكتفى في مصيره مسجدا
بنيته وما هو كذلك لا يحتاج
لتنقذ بدخوله بملكه وبأنه
يلزمه ان من وجده بملكه
لا يكون له بل لمن انتقل منه اليه
ولا قائل به ويرد بان هذه
ليست نظيرة مسئلتان
فيهما آعاور أملاك ومسلتنا
ليس فيها الاطرو ومسجدية
أو شارعية وقد علمت أنها
لا تقتضى ملكا ولا داحية
فلم يخرج ما قبله عن حكمه
وقوله لا قائل به برده قول
الأذرعى وتبعوه بل نقله
شارح عن الاصحاب ان من
ملك مكانا من غيره بنحو
شراء يكون له بظاهر اليد
ولا يحل له أخذه باطنا بل
يلزمه عرضه على من ملكه
منه ثم من قبله وهكذا إلى
الحجي ويأتى هذا فى واقف
نحو مسجد ملك أرضه بنحو
شراء فاليد له ثم لورثته
ظاهرا كالمشتري (أو)

لمسلم أو ذمى ولا يحل تملك مالها بغير بدل فهرانهاية (قوله وبحث الأذرعى الخ) والوجه حمل كلام الأذرعى
على ما لو لم يمض بعد التسبيل زمن يمكن فيه الدفن كالأخرج الركاز فى مجلس التسبيل وكلام الغزى على ما إذا
مضى ما ذكر لانه قبل المضى يعلم انه كان موجودا قبل التسبيل فيكون ملكا للمسبيل ولم يخرج عن ملكه
بالتسبيل وبعد المضى صارت اليد للمسلمين مع احتمال ان يكون دفن بعد التسبيل وانه كان مملوكا لبعضهم
بطريق شرعى ويؤيد هذا التفصيل أو يعينه ماسياتى فى تنازع نحو البائع والمشتري من قوله هذا ان احتمل
صدقه ولو على بعد الخ سم وبصرى وزاد الاول وهذا كله فى ملكه سبل واما لو بنى مسجدا فى موات فانه
يصير مسجدا من غير تقدير دخوله فى ملكه والوجه فيما وجد فيه انه ان وجد قبل مضى زمن يمكن دفنه
فيه بعد صيرورته مسجدا فهو على ابحاثه فيملكه واجده إذ لم يسبق ملك أحد عليه وان وجد بعد مضى
زمن يمكن دفنه فيه فهو لقطة لأن اليد صارت للمسلمين كما تقدم اه (قوله طريقا) أى أو مسجدا نهائية
وسم (قوله يكون له) قد يقال القياس ان يقال يكون له ان ادعاه وإلا فلن ملك منه إلى آخر ما يأتى ثم رايت
الشارح ذكر هذا فى الصفحة الاتية سم (قوله طريقا) أى أو مسجدا نهائية (قوله مالذا جهل حاله) أى
حال المسجد كرى (قوله وتعجب منه الغزى الخ) اعتمد النهية ما قاله الغزى وتقدم عن سم والبصرى
الجمع بين ما بحثه الأذرعى وما قاله الغزى (قوله ويرد) أى ما قاله الغزى (قوله فلزم بقاءه الخ) أى فيكون
للمسبيل ان سبق ملكه الأرض على التسبيل وإلا فلواجده (قوله ولا يقال الخ) أى فيما لو بنى مسجدا
فى موات (قوله لانه الخ) متعلق بالنفى وعلته (قوله وبانه الخ) عطف على بان المسجد الخ وخمير يلزمه
يرجع إلى الأذرعى كرى (قوله ويرد) أى قول الغزى انه يلزمه الخ (قوله بان هذه الخ) أى مسئلة من
وجده فى ملكه وكذا الضمير فى قوله لأن فيها الخ (قوله أنها) أى المسجدية أو الشارعية وكذا ضمير قوله
ما قبلها (قوله وقوله) أى الغزى (قوله برده قول الأذرعى الخ) اقول بل قول الماتن الاتى اوفى ملك شخص
الخ مع التامل فتأمل سم عبارة البصرى بل المسئلة مصرحها فى اصل الروضة وعبارتها واما إذا كان
الموضع الذى وجده فيه السكنى الواجد فان كان قد أحياه فما وجده ركازا وإن كان انتقل اليه من غيره لم يحل
له أخذه بل عليه عرضه على من ملكه منه وهكذا حتى ينتهى إلى المحي انتهت اه (قوله ويأتى هذا) أى
قول الأذرعى ان من ملك مكانا الخ (قوله فاليد له) أى الواقف (ثم لورثته ظاهرا) هذا ظاهرا ان لم يمض بعد
الواقف ما يمكن فيه السكنى ما إذا مضى ذلك فاليد للمسلمين وقد نسخت يد الواقف على قياس ما يأتى فى مسئلة

(قوله وبحث الأذرعى ان من سبل ملكه طريقا يكون له) قد يقال القياس أن يقال يكون له ان ادعاه وإلا
فلن ملك منه إلى آخر ما يأتى وقياس بحث الأذرعى المذكور انه لو وقف ملكه مسجدا كان له أى ان ادعاه وإلا
فلن ملك منه إلى آخر ما يأتى ثم رايت الشارح ذكر هذا على ما يأتى وقد يقال ما بحثه فى المسائل الثلاثة ظاهرا
باطنا وكذا ظاهرا ما لم يمض بعد التسبيل والبناء مدة تحتل السكنى إلا بدحيثئذ المسبيل مع الاحتمال
والوجه حمل كلام الأذرعى على ما لو لم يمض بعد التسبيل زمن يمكن فيه الدفن كالأخرج الركاز فى مجلس
التسبيل وكلام الغزى بعد على ما إذا مضى ما ذكر لانه قبل المضى يعلم انه كان موجودا قبل التسبيل فيكون
ملكا للمسبيل ولم يخرج عن ملكه بالتسبيل وبعد المضى صارت اليد للمسلمين مع احتمال ان يكون دفن بعد
التسبيل وانه كان مملوكا لبعضهم بطريق شرعى ويؤيد هذا التفصيل أو يعينه ماسياتى فى تنازع نحو البائع
والمشتري من قوله هذا ان احتمل صدقه ولو على بعد الخ فتأمل وهذا كله فى ملكه سبل واما لو بنى مسجدا فى
موات فانه يصير مسجدا من غير تقدير دخوله فى ملكه والوجه فيما وجد فيه انه ان وجد قبل مضى زمن يمكن
دفنه فيه بعد صيرورته مسجدا فهو على ابحاثه فيملكه واجده إذ لم يسبق ملك أحد عليه وإن وجد بعد مضى
زمن يمكن دفنه فيه فهو لقطة لأن اليد صارت للمسلمين كما تقدم (قوله وتعجب منه الغزى الخ) اعتمد
ما قاله الغزى (قوله برده قول الأذرعى الخ) اقول بل قول اتن الاتى اوفى ملك شخص الخ مع التامل فتأمل
(قوله فاليد له ثم لورثته ظاهرا) هذا ظاهرا ان لم يمض بعد الواقف ما يمكن فيه السكنى ما إذا مضى ذلك فاليد

واليدله على ما في المجموع عن البغوى (٣٩٠) مشيرا إلى التبرى منه بما ابديته في شرح العباب مع بيان ان غيرى سبقنى اليه

التنازع وليس نظير مسئله المشتري المذكورة لان يده ثابتة في الحال بخلاف يد الواقف المذكور وحينئذ
فالقياص ان ما وجد فيه لقطعة فليتامل سم (قوله واليدله) خرج به مالو كانت لناظره فانظر لو ادعاه الناظر
حينئذو يتجه انه لم يحتمل سبق وضع يد الواقف عليه ودفعه اياه ولا فلان يده ثابتة عن الموقوف عليه
سم (قوله على الظاهر فقط) اى وامافى الباطن فلا يحل له ايعاب (قوله ان كان) اى الواجد (قوله اولم
ينفقه) إلى قول الماتن ولو تنازعه في النهاية لا قوله بان ملكه إلى فيكون وقوله بل وان نفاه إلى لانه ملكه وكذا
في المغنى لا قوله وقال الاسنوى إلى الماتن (قوله وان لم ينفقه عنه) عبارة المغنى والنهاية وكذا قاله وقال ابن
الرفعة والسبكي الشرط انه لا ينفقه قال الاسنوى وهو الصواب كسائر ما يدهو المعتمد ما قاله وبفارق سائر
ما يده بانها ظاهرة معلومة له غالبا بخلافه فاعتبر دعواه لاحتمال ان غيره دفعه اه (قوله والايدعه)
اى بان سكنت عنه أو نفاه نهاية ومغنى قول الماتن (فلن ملك منه) ويقوم ورثته مقامه بعده وانه فان نفاه
بعضهم سقط حقه وسلك بالباقي ما ذكر مغنى ونهاية قال ع ش (قوله فلن ملكه منه الخ) قياص ما قدمه
فيمن وجده في ملكه انه لا يكتفى هنا مجرد عدم النفي بل لا بد من دعواه ثم ما تقرر ان ملكه او ورثته
ظاهر ان علموا به ودعوا ولم يعلموا واعلمهم بذلك واعلامهم واجب لكان اطردت العادة في زماننا بان من
نسب له شئ من ذلك تساطت عليه الظلمة بالاذى واتهامه بان هذا بعض ما وجدته فهل يكون ذلك عذرا
في عدم الاعلام ويكون في يده كالوديعة فيجب حفظه ومراعاته ابد او يجوز له صرفه مصرف بيت المال كن
وجد ما لا ايس من ملاكه وخاف من دفعه لامين بيت المال ان امين بيت المال لا يصرفه مصرفه فيه نظر ولا
يبعد الثاني للعذر المذكور وينبغي له ان امكن دفعه مان ملك منه تقديمه على غيره ان كان مستحقا بيت المال
اه (قوله بل وان نفاه الخ) كذا في الايعاب لكان اقتصر العباب والروض وشرحه وشرح المنهج والنهاية
والمغنى على ما قبله واعتمده سم فقال قوله وان نفاه الخ فيه نظر والوجه خلافه إذ ليس وجوده عند الاحياء قطعيا
وحيثنذا فاذا نفاه هو او ورثته حفظ فان ايس من ماله ملكه فليت بيت المال اه وعبارة ع ش قوله مر وإن لم يده
قال سم اى ما لم ينفقه فالشرط فيمن قبل المحي ان يده في المحي ان لا ينفقه مر انتهى لكان في الزيادة
مانصه قوله فيكون له وإن لم يده أى وإن نفاه كما صرح به الدارمى انتهى والاقرب ما فى الزيادة اه قال
البيجورى اعتمد ما قاله الزيادة الحلي والحفى اهو القلب إلى ما قاله سم اميل والله اعلم (قوله وزكاة باقية للسنين
الماضية) اى ربع العشر كما هو ظاهر رشيدى (قوله فان قال بعض الورثة ليس لمورثى سلك بنصيبه ما ذكر)
هذا مفروض في شرح الروض في ورثة من قبل المحي ثم قال في المحي فان مات المحي قام ورثته مقامه وإن لم ينفقه
بعضهم اعطى نصيبه منه وحفظ الباقي فان ايس من ماله ملكه تصدق به الامام او من هو في يده انتهى وهو يفهم
أن من نفاه منهم اتنى عنه وقضيته اتفاقا وبني المحي سم وأقول ومثل صنيع شرح الروض صنيع المغنى في
الموضوعين واقتصر النهاية على ذكره في ورثة من قبل المحي (قوله سلك بنصيبه الخ) اى وسلم نصيب من قاله انه
لمورثنا اليه كرى (قوله او من هو في يده) ظاهرة التخيير بينهما ولو قبل إذا كان الامام جازرا يصرفه ولمن
يستحقه لم يكن بعيدا ويمكن ان او فى كلامه للتبويب قال بعضهم ويجوز لو اجد ان يورثه نفسه ومن تلزمه

وأنه محمول على الظاهر فقط
أو الباطن إن كان وارث
الواقف مستغرقا لتركته
(فله ان ادعاه) أو لم ينفقه عنه
على ما صوبه الاسنوى
لكنه مردود بلايين كامتعة
الدار وقال الاسنوى لا بد
منها ان ادعاه الواجد وهو
ظاهر (ولا) يده (ف) هو
(لمن ملك منه) ثم لمن قبله
(وهكذا) يجرى كما تقرر
(حتى ينتمى) الامر (إلى)
الحجي للأرض أو من أقطعه
السلطان اياها بأن ملكه
رقتها وإن لم يعمرها والقول
بتوقف ملكه على إحيائها
غلط أو من أصابها من غنيمة
عامرة أو عمرها فتكون له
أو لو ارثه وإن لم يده بل
وإن نفاه كما يصرح به كلام
الدارمى لانه ملكه بالاحياء
أو نحوه تبعا للأرض ولم
يزل ملكه عنه ببيعها لانه
مصدق منقول فيخرج
خمس الذى لزمه يوم ملكه
وزكاة باقية للسنين الماضية
كضال وجده فان قال بعض
الورثة ليس لمورثى سلك
بنصيبه ما ذكر فان ايس
من ماله ملكه تصدق به الامام
أو من هو في يده ولا ينافى
هذا ما مر في نظيره أنه
ليت المال لان مال بيت
المال للامام ومن دخل

للسلدين وقد نسخت يد الواقف على قياص ما يأتى في مسئله التنازع وليس نظير مسئله المشتري المذكورة لان
يده ثابتة في الحال بخلاف يد الواقف المذكور وحينئذ فالقياص ان ما وجد فيه لقطعة فليتامل (قوله واليدله)
خرج به مالو كانت لناظره فانظر لو ادعاه الناظر حينئذو يتجه انه لم يحتمل سبق وضع يد الواقف عليه ودفعه
اياه ولا فلان يده ثابتة عن الموقوف عليه (قوله بلايين) اعتمد دم (قوله وقال الاسنوى الخ) اعتمده
أيضا مر (قوله بل وإن نفاه) فيه نظر والوجه خلافه إذ ليس وجوده عند الاحياء قطعيا وحيثنذا فاذا نفاه
هو او ورثته حفظ فان ايس من ماله ملكه فليت بيت المال (قوله وإن نفاه) فيه نظر وعبارة شرح الروض تخالفه
فالوجه خلافه وعليه فهل قياص قول المصنف السابق ولا لقطعة انه هنالقة او مال ضائع (قوله فان قال
بعض الورثة) هذا مفروض في شرح الروض في ورثة من قبل المحي ثم قال في المحي فان مات المحي قام ورثته

مؤنته حيث كان بمن يستحق في بيت المال بغير أى كاهو قياس نظرته (قوله أى الركاز) إلى قوله ولو ادعاه
اثنان في النهاية لا قوله سكوت وكذا في المغنى لا قوله وفي نسخة إلى المتن (أى الركاز الموجود) ليس المراد
بالركاز هنادفين الجاهلية الباقى على دفنهم والالم يتصور منازعة المشتري ونحوه ولا قوله إلا أنى بان لم يمكن
دفنه قبل نحو الاعارة ولا قوله لأن قال دفته الخ بل المراد دفن الجاهلية في الأصل لا باعتبار الحال وهذا
ظاهر وإن خفى على بعض الضعفة سم (قوله بلك) بالتثنية (قوله إثارها) أى الواو (قوله وفي نسخة أو)
أى فى قوله ومعير ع ش (قوله الإشارة الخ) محل تأمل (قوله أو قال البائع الخ) أى أو قال ذو اليد ذلك وقال
المالك ملكته الخ إيعاب واسنى فقول الشارح البائع أى ونحوه قول الماتن (صدق ذو اليد) يؤخذ منه أن
المصدق البائع أى ونحوه إذا تنازع قبل القبض سم (قوله هذا) أى تصديق ذى اليد (قوله أن احتمل
صدقه) أى بان أمكن دفن مثله في مثل زمن يده أسنى ونهاية (قوله لم يصدق) أى لا يقبل قوله قال في المجموع
ولو اتفقا على أنه لم يدفنه صاحب اليد فهو للمالك بلا خلاف أسنى وإيعاب (قوله وكان) عطف على
قوله احتمل الخ كردى (قوله قبل عود العين) أى إلى البائع أو المسكرى أو المعير و (قوله والافسك
الخ) أى فبانع مغنى (قوله وأمكن) أى بان مضى زمن من حين الرديمكن دفته فيه إيعاب ويظهر أن قول
الشارح وأمكن راجع لقوله سكوت أيضا (قوله لأنه الخ) أى المالك نهاية ومعنى (قوله فنسخت) أى يد
المشتري أو المستأجر أو المستعير أسنى (قوله ولو ادعاه) إلى الفصل في المغنى (قوله وقد وجد بلك غيرهما)
أى ولم يده عباب (قوله لا يمكن ذى) هذا التعبير على نحو ما عبر في الروض وشرحه وهو ظاهر في الركاز
الجاهلي وعبر في العباب بقوله ويمنع ندبا لا امام وغيره الذمى من المعدن والركاز الاسلامى فان اخذ قبل ذلك
منه شيئا ملكه ولا شيء عليه اه ويحتمل أنه اراد بالاسلامى ما بدار الاسلام كما عبر به في شرح الروض
ومفهوم قولهم قبل ذلك أن ما أخذه بعد المنع لا يملكه والكلام كما علم عامر في الأصل والحاشية في غير ما وجد
بملكه وادعاه سم قال الشارح في شرح قول العباب ويمنع ندبا ما نصه كما صرح به الدارمى واقتضته عبارة
الشيخين آخر السكن قضية قياسها المنع على منعه من الاحياء بدارنا الوجوب وكلام المجموع ظاهر فيه وعلى
الاول يفرق بما مر من تبادل ضرر الاحياء اه وقول سم ويحتمل أنه اراد الخ أى كما حمله الشارح في شرحه
عليه ويفيده ايضا كلام العباب أن ما فوسع الامام وغيره من المسلمين انما هو المنع بما بدار الاسلام لا مطلقا
(قوله نعم) ما أخذه قبل الازعاج بملكه الخ قال في شرح الروض ويفارق ما احياه بتبادل ضرره اه فان
قلت قضية ذلك أن ما وجد بملك ذى بدار الاسلام لا يحكم له به وإن ادعاه لا متنازع اخذه واحيائه بدار
الاسلام قلت هذا غرض بل الظاهر أن ما وجد بملكه في دار الاسلام من معدن أو ركاز حكم له به أن ادعاه في

مقامه وإن لم ينقه بعضهم أعطى نصيبه منه وحفظ الباقي فان ايس من مالكة تصدق به الامام أو من هو في
يده اه وهو يفهم أن من نفاه منهم انتفى عنه وقضيته انتفاؤه بنفى المحي (قوله أى الركاز الموجود) ليس
المراد بالركاز هنا دفن الجاهلية الباقى على دفنهم والالم يتصور منازعة المشتري ونحوه ولا قوله إلا أنى بان لم
يمكن دفته قبل نحو الاعارة ولا قوله لأن قال أن دفته الخ بل المراد دفن الجاهلية في الأصل لا باعتبار الحال
وهذا ظاهر وإن خفى على بعض الضعفة (في المتن صدق ذو اليد) يؤخذ منه أن المصدق البائع إذا تنازع عا قبل
القبض (قوله تنبيه لا يمكن ذى الخ) هذا التعبير على نحو ما عبر في الروض وشرحه وهو ظاهر في الركاز
الجاهلي وهو ظاهر وعبر في العباب بقوله ويمنع ندبا لا امام وغيره الذمى من المعدن والركاز الاسلامى فان
اخذ قبل ذلك منه شيئا ملكه ولا شيء عليه اه ويحتمل أنه اراد بالاسلامى ما بدار الاسلام كما عبر به في شرح
الروض ومفهوم قولهم قبل ذلك أن ما أخذه بعد المنع لا يملكه والكلام كما علم عامر في الأصل والحاشية في
غير ما وجد بملكه وادعاه (قوله تنبيه لا يمكن ذى) من اخذ معدن أو ركاز من دارنا قال في شرح الروض كما
يمنع من الاحياء اه وقوله نعم ما أخذه قبل الازعاج بملكه كخطها قال في شرح الروض ويفارق ما احياه بتبادل
ضرره اه فان قلت قضية ذلك أن ما وجد بملك ذى بدار الاسلام لا يحكم له به وإن ادعاه لا متنازع اخذه

أى الركاز الموجود بملك
(بائع ومشتري أو مكر ومكتر
ومعير) وفي نسخة أو قالوا
بمعناها وكان سبب إثارها
الإشارة إلى مغايرة يد
المستعير ليد المستأجر
(ومستعير) بان ادعى كل
منهما أنه له وأنه الذى دفته
أو قال البائع ملكته
بالاحياء (صدق ذو اليد)
وهو مشترك ومكتر ومستعير
لأن يده نسخت اليد
السابقة (ييمينه) كبقية
الامتعة هذا إن احتمل
صدقه ولو على بعدو الابان
لم يمكن دفته في مدة يده لم
يصدق وكان تنازعها قبل
عود العين والافسك أو فغير
أن سكوت أو قال دفته بعد
العود إلى وأمكن لأن قال
دفته قبل نحو الاعارة لأنه
سلم له حصول الدين في يده
ونسخت اليد السابقة ولو
ادعاه اثنان وقد وجد بملك
غيرهما فلن صدقه المالك
(تنبيه) لا يمكن ذى من
أخذ معدن أو ركاز من
دارنا لأنه دخل فيها نعم
ما أخذه قبل الازعاج بملكه

الركاز وذلك لاحتمال أنه ملكه بطريق صحيح مع دلالة اليد على الملك أما في المعدن فلا احتمال أنه ملكه تبعاً للملك محله بنحو الشراء أو أمان في الركاز فلا احتمال أنه من نحو موات قبل الإزعاج ثم كنهه في ملكه وعلى هذا يقول الشارح السابق أما إذا وجد بمملوك بدار نافذ في حفظ الخ شامل لما وجد بمملوك الذي وكذا قول المصنف ولو نازعه بائع ومشتري شامل للمشتري الذي وكذا قوله السابق فإن وجداً سلامي علم مالكة شامل للذي لأنه يتصور ملكه كما تقرر في تاني أن يعلم أنه مالك الموجود فليتأمل اهـ

(فصل في زكاة التجارة) (قوله في زكاة التجارة) أي وما يتبع ذلك كوجوب فطرة عبيد التجارة عيش والتجارة تغليب المال بالمعاوضة لغرض الربح أسنى ومغنى وإيعاب وهذا هو المراد بما تقدم في الشرح أنها تغليب المال بالتصرف فيه لطلب النماء اهـ إذا المواد بالتصرف فيه البيوع ونحوه من المعاوضات كما نبه عليه عيش فشرام بزر البقم ليزرع ويبيع ما ينبت ويحصل منه ليس من التجارة وإن خفي على بعض الضعفة فقال بوجوب الزكاة فيه ويلزمه فيما إذا اشترى نحو بزر سمسم أو كنان أو قطن ليزرع ويبيع ما يحصل منه كما هو عادة الزراعة أن تجب زكاة التجارة فيما ينبت منه إذا مضى عليه حول من حين الشراء وبلغ الحاصل منه نصاباً وهو ظاهر الفساد وبأن فيه زيادة بسلطان شاء الله تعالى (قوله قال) إلى قوله وفائدة الخ في النهاية لا أقوله أي ولم يكن إلى المتن وقوله وهو دون إلى وهو نصاب وكذا في المغنى لا أقوله أي أكثرهم (قوله أي أكثرهم) أي فلا يردان إباحة صيغة لا يقول بوجوبها عيش (قوله وصح خبر وفي البزاخ) والبز بياض موحدة مفتوحة وزاى معجمة مشددة يطلق على الثياب المعدة للبيع عند البازين على السلاح قاله الجوهري نهاية مغنى (قوله وزكاة العين لا تجب في هذين) أي في الثياب والسلاح بالاجماع عيش (قوله جملة) أي الخبر (قوله وبذلك) أي خبر أبي داود (قوله في الخبر السابق) أي في أوائل زكاة الحيوان قول المتن (الحول) ويظهر انعقاده بأول متاع يشتريه بقصدها ويذني حول ما يشتري بعده عليه شو بري اهـ بجبري وبأن ما يتعلق بذلك (قوله نعم النصاب هنا) حل معنى والا فالظاهر أن قول المصنف معتبراً الخ حال من النصاب قول المتن (وفي قول بجميعة) وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب في لحظه انقطع الحول فإن كمل بعد ذلك استأنف الحول من حيث ذن نهاية (قوله فعلى الأول) وهو اعتبار آخر الحول نهاية (قوله وكذا على الثاني الخ) أي والثالث أيضاً نهاية ومغنى وسم (قوله الذي يقوم به) أي كما يفيد ذلك جعل ال للعهد نهاية ومغنى زاد سم وفيه أنه لا قرينة اهـ (قوله بأن يبيع به) شامل للبيع بعين وفي الذمة سم (قوله مثلاً) أي أو يجر أو يهب به (قوله أي ولم يكن بملكه الخ) أقول هو متجه بل هو ما خوذ بما ياتي بالاولى للنصوص هنا بالفعل بخلافه فيما ياتي فانه يقوم لا غير فاذا ضم مع التقويم فلان يضم مع النصوص بالاولى ثم رايت الفاضل المحشي قال لعل هذا هو الوجه وإن كتب شيخنا الشهاب البرلسي بها مش شرح

وأحيائه بدار الإسلام قلت هذا ممنوع بل الظاهر أن ما وجد بملكه في دار الإسلام من معدن أو ركاز حكم له به أن ادعاه في الركاز وذلك لاحتمال أنه ملكه بطريق صحيح مع دلالة اليد على الملك أما في المعدن فلا احتمال أنه ملكه تبعاً للملك محله بنحو الشراء أو أمان في الركاز فلا احتمال أنه أخذه من نحو موات قبل الإزعاج ثم كنهه في ملكه وعلى هذا يقول الشارح السابق أما إذا وجد بمملوك بدار نافذ في حفظ الخ شامل لما وجد بمملوك الذي وكذا قول المصنف ولو نازعه بائع ومشتري شامل للمشتري الذي وكذا قوله السابق فإن وجداً سلامي علم مالكة شامل للذي لأنه يتصور ملكه كما تقرر في تاني أن يعلم أنه مالك الموجود فليتأمل (خطبها) قال في الروض ولا يلزمه شيء أي بناء على أن مصرف المعدن مصرف الزكاة

(فصل في زكاة التجارة) (وكذا على الثاني بالاولى) لك أن تقول إن أريد الأولوية حتى بالنظر للخلاف الذي في قوله فالأصح فهو يمكن وإن أريد الأولوية في مجرد الانقطاع مع قطع النظر عن الخلاف فالثالث كذلك إلا أن الخلاف داخل في التفريع فلا وجه لقطع النظر عنه (قوله الذي يقوم به الخ) أي كما يفيد ذلك جعل ال للعهد وفيه أنه لا قرينة (قوله بأن يبيع به مثلاً) شامل للبيع بعينه وفي الذمة (قوله أي ولم يكن في

كخطبها

(فصل في زكاة التجارة)

قال ابن المنذوق قد اجمع على

وجوبها عامة أهل العلم أي

أكثرهم وصح خبر وفي

البز صدقته وهو الثياب

المعدة للبيع والسلاح

وزكاة العين لا تجب في هذين

فتعين محله على زكاة التجارة

وروى أبو حامد مرفوعاً

الامر بأخراج الصدقة مما

يعد للبيع وبذلك يعلم أن

نفي الوجوب في العبد

والفرس في الخبر السابق

محمول على ما لم يعد منهما

للبيع (شرط زكاة التجارة

الحول والنصاب) كغيرها

نعم النصاب هنا إنما يكون

(معتبراً بأخر الحول) أي

فيه لأنه حالة الوجوب دون

ما قبله لكثرة اضطراب

القيم (وفي قول بهار فيه)

قياساً للاول بالآخر (وفي

قول بجميعة) كالماشي

(فعلى الأول) (الظاهر)

وكذا على الثاني بالاولى

لخذه لذلك ولا أنه ليس من

غرضه (لورد) مال التجارة

(إلى النقد الذي يقوم به آخر

الحول بأن يبيع به مثلاً في)

(خلال الحول وهو دون

النصاب) أي ولم يكن بملكه

المنهج خلافاً أخذاً باطلاً فهم انتهى بصرى أقول بل المسئلة مصرح بها في العياب غبارته مع شرحه وان باعه
 اى عرضها اثناء الحول بدون نصاب منه اى من نقدها ولا يملك تمامه انقطع حولها او بدون نصاب من
 عرض أو من نقد آخر اى غير نقد التكوين بنى حوله على حول مال التجارة اه (قوله) نقد من جنسه الخ
 لعل تقييده بالنقد لانه لو كان الذى يملكه عرض تجارة كان باع بعض عرضها وابق منه شيئاً لم ينقطع الحول
 وقد جزم بذلك شيخنا الشهاب البرلى بهامش شرح المنهج سم (قوله) اخذاً بما بقى اى فى شرح فالاصح
 انه يبتدأ حول الخ بقوله ومحل الخلاف الخ (قوله) إلا ان يفرق تقدم عن سم والبصرى اعتماد عدم الفرق
 (قوله) لتحقق نقص النصاب الخ برده عليه ما لو نض بنقد غير ما اشتراه به وهو انقص من ذلك النقد رشيدى
 (قوله) لانه مظهر الخ يؤخذ من أنه لو علم في اثناء الحول ان مال التجارة لا يساوى نصاباً استأنف الحول من
 حيثئذ حرر شيخنا اه بجبرى و رده ما مر عن العياب والرشيدى وقول النهاية والمغنى والثانى لا ينقطع كما
 لو بادل بها سلعة ناقصة عن النصاب فان الحول لا ينقطع اه وقول الروض ولو باعه بدون النصاب من نقد
 التكوين في اثناء الحول انقطع أو من عرض أو نقد آخر بنى أى حوله على حول مال التجارة كما إذا باعه بنصاب
 اه (قوله) عرض آخر اى لو دون نصاب كما مر عن العياب والروض والنهاية والمغنى (قوله) كان باعه
 بدرام اى لو دون نصاب كما تقدم عن العياب والروض عبارة شرح بافضل كان باع في اثناء الحول عرضاً
 اشتراه بنصاب ذهب او دونه بمائة وخمسين درهما فاضه اه (قوله) والحال يقتضى التكوين بدنانير اى
 اما لكونه اشتراه بها او كونها غالب نقد البلد ع ش (قوله) فلا ينقطع الحول الخ جواب اما (قوله)
 وفائدة الخ مبتدأ خبره انه لو ملك الخ (قوله) فى الثالثة الخ اى فى الرد لنقد يقوم به وهو دون نصاب ولم
 يشتر به شيئاً (قوله) الصريح الخ صفة كلامهم (قوله) زكاة اى مال التجارة لا المجموع فالتقد الآخر
 مضموم اليه فى النصاب دون الحول سم (قوله) الذى اى قوله لان التجارة الخ فى النهاية والمغنى قول المتن

ملكه نقد من جنسه يكمله الخ) فيه أمران الاول لعل هذا هو الوجه وان كتب شيخنا الشهاب
 البرلى بهامش شرح المنهج خلافاً أخذاً باطلاً فهم كاستحكيه عنه والثانى ان تقييده بالنقد فى قوله تقدم من
 جنسه لعله لانه لو كان الذى يملكه عرض تجارة كان باع بعض عرضها وابق منه شيئاً لم ينقطع الحول وقد جزم
 بذلك شيخنا المذكور فيما كتبه بهامش شرح المنهج بصورة ما كتبه تبيينه لو نض المال ناقصاً وكان فى ملكه
 من النقد ما يكمل به نصاباً فلا اثر له فى استمرار حول التجارة كما يؤخذ ذلك من اطلاقهم نعم لو بقى من عرض
 التجارة شىء لم ينض ولو لقل فلا إشكال فى بقاء حول التجارة فى الذى نض ناقصاً ولو باع جميعه بنقد ناقص عن
 النصاب يقوم به ولكن فى ذمة المشتري ثم اعتاض عنه ما لا يقوم به ولو فى المجلس فالظاهر الانقطاع بخلاف
 عكسه اه صورة ما كتبه وقوله فلا إشكال فى بقاء حول التجارة فى الذى نض ناقصاً يحتمل ان محله ان لم يكن
 حوله سابقاً حول الذى لم ينض وإلا فالعبرة بحول الذى لم ينض ويضم هذا اليه فيه اخذاً من كلام ذكره فى
 المجموع فى نظير ذلك حيث قال مانصه فلو اشترى العرض بالمائة اى المائة الدرهم التى معه فله مضت ستة
 اشهر استفاد خمسين درهما من جهة اخرى فلما تم حول العرض كانت قيمته مائة وخمسين فلا زكاة لان الخمسين
 لم يتم حولها لانها وان ضمت إلى مال التجارة فالتا ضم اليه فى النصاب لا فى الحول لانها ليست من العرض ولا
 من ربحه فاذا تم حول الخمسين زكى إلى المائتين ولو كان معه مائة درهم فاشترى بها عرضاً للتجارة فى اول المحرم
 ثم استفاد مائة اول صفر فاشترى بها عرضاً ثم استفاد مائة ثالثة فى اول شهر ربيع فاشترى بها عرضاً اخر فاذا
 تم حول المائة الثانية قوم عرضها فاذا بلغت قيمته مع الاولى نصاباً كان ما نض ناقصاً عنه فلا زكاة فى الحال
 فاذا تم حول المائة الثالثة فان كان الجميع نصاباً كانه ولا فلا اه وفى القوت مانصه اشارة تضم اموال
 التجارة بعضها إلى بعض فى النصاب وان اختلفت حولها اه وينبغى حمله على ما تقرر عن المجموع فلا يضم
 ما سبق حوله إلى ما تاخر حوله فى النصاب فى الحول فليتامل (قوله) اخذاً بما بقى اى فى قوله
 الآتى قريباً ومحل الخلاف الخ (قوله) يكمله زكاة اى هو لا المجموع فالتقد الآخر مضموم اليه

(ويبطل الأول) قضيته أنه لو اشترى ببعض مال القنية عرضا للتجارة أو المحرم ثم ببقية عرضا آخر أول صفرائه لا زكاة في واحد منهما إذا لم يبلغ قيمة كل واحد نصابا لأنه باول محرم من السنة الثانية ينقطع ما اشتراه أو لا تنقصه عن النصاب ويبتدأ له حول من ذلك الوقت وباول صفر من السنة الثانية ينقطع ما اشتراه ثانيا كذلك وهكذا فلا يجب في واحد منهما زكاة إلا إذا بلغ نصابا وليس مراد ابل بركي الجميع آخر حول الثاني عش وياتي عن الإيعاب وغيره ما يوافق (قوله) إذا لم يكن (الح) أي من أول الحول معنى (قوله) ولزمه زكاة الكل (الح) أي المائتين لتام النصاب لإيعاب (قوله) بخلاف ما لو اشترى بالمائة (الح) أي عرضا بلغت قيمته آخر الحول مائة وخمسين فلو بلغت مائتين فينبغي زكاتها لحولها والخمسين لحولها سم (قوله) وملك خمسين بعد) أي بعد ستة أشهر مثلا لإيعاب (قوله) فإن الخمسين (الح) ولو كان معه مائة درهم فاشترى بها عرض تجارة أو المحرم ثم استفاد مائة أول صفر فاشترى بها عرضا ثم استفاد مائة أول شهر ربيع فاشترى بها عرضا فإذا تم حول المائة الأولى وقيمة عرضها نصاب زكاهوا وإلا فلا فإذا تم حول الثانية وبلغت مع الأولى نصابا زكاهوا وإلا فلا فإذا تم حول الثالثة وجميع نصاب زكاهوا وإلا فلا انتهى كلام المجموع ملخصا لإيعاب وكذا في سم عن الشهاب عميرة بهامش المنهج (قوله) فإن الخمسين إنما تضم) أي إلى مال التجارة في النصاب دون الحول أي لأنها ليست من نفس العرض ولا من ربحه لإيعاب (قوله) فإذا تم حول الخمسين زكي المائتين) هذا كالصريح في أنه لا يفرد كل بحول وأصرح منه في ذلك قول الروض وشرحه أي والإيعاب مانصه فإن نقص عن النصاب بتقويمه آخر الحول وقد وهب له من جنس نقده ما يتم به نصابا زكي الجميع لحول الموهوب من يوم وهب له لا من يوم الشراء لا تقطاع حول تجارته بالنقص اه فتأمل قوله لا تقطاع (الح) وبه ينقطع ما في هامش شرح المنهج لشيخنا عميرة من قوله والظاهر أن مال التجارة يزكي عند تمام حوله سم على حج اه عش (قوله) ولوللجارة) أول الفرار من الزكاة نهاية (قوله) لأن التجارة في النقدين) الظاهر أن المراد بالنقدين ما هو أعم من المضروب فلا زكاة على تاجر يتجر في الذهب والفضة الغير المضروبين وإن لم يسم صيرفيا في العرف بصرى (قوله) نادرة) محل تأمل بصرى ويدفع التوقف قول الشارح بالنسبة لغيرهما (قوله) الزكاة الواجبة (الح) أي بالنص والاجماع نهاية (قوله) فغلبت) أي زكاة العين على زكاة التجارة في النقدين (قوله) وأثر فيها) أي في زكاة النقدين فكان الظاهر التفريع ويحتمل أن الضمير لزكاة العين والواو للتفسير (قوله) وكذا) إلى التنبيه في النهاية والنهاية المعنى لإقوله ولما لا يؤثر على الأوجه وقوله عند جمع (قوله) حتى يتصرف فيها (الح) ظاهره أنه لا ينعقد الحول إلا فيما تصرف فيه بالفعل فلو تصرف في بعض العروض المروثة وحصل كساد في الباقي لا ينعقد حول إلا فيما تصرف فيه بالفعل وهو ظاهر رشيدى (قوله) أن عينه) أي البعض قال مر في شرحه وأقرب الوجهين تأثير بعض غير معين كما قاله شيخنا الشهاب الرملى ويرجع في ذلك البعض إليه انتهى سم (قوله) ولما لا يؤثر (الح) وفاقا

في النصاب دون الحول لكن قوله زكاه لا يوافق قوله الآن فإذا تم حول الخمسين وما بهامشه عن الروض وشرحه فليتأمل (قوله) بخلاف ما لو اشترى بالمائة) أي عرضا بلغت قيمته آخر الحول مائة وخمسين فلو بلغت مائتين فينبغي زكاتها لحولها والخمسين لحولها (قوله) فإذا تم حول الخمسين زكي المائتين) كالصريح في أنه لا يفرد كل بحول وأصرح منه في ذلك قول الروض وشرحه مانصه فإن نقص عن النصاب بتقويمه آخر الحول وقد وهب له من جنس نقده ما يتم به نصابا زكي الجميع لحول الموهوب من يوم وهب له لا من يوم الشراء لا تقطاع حول تجارته بالنقص اه فتأمل وقوله لا تقطاع (الح) وبه ينقطع ما في هامش شرح المنهج لشيخنا من قوله والظاهر أن مال التجارة يزكي عند تمام حوله اه وسياق في الحاشية وشرحه في نظيره عن الأصل والريح خلافاً وأن كلا يزكي لحوله لكن الفرق بين الريح وغيره لانه فليتأمل (قوله) أن عينه) أي البعض قال مر في شرحه فيما إذا نوى القنية ببعض عرض التجارة ولم يعينه وجهان حكاهما الماوردى وأقر بهما كما قاله شيخنا الشهاب الرملى التأثير ويرجع في ذلك البعض إليه اه

ويبطل الأول) فلا تجب زكاة حتى يتم حول ثان وهو نصاب ومحل الخلاف إذا لم يكن له من جنس ما يقوم به ما يكمل نصابا وإلا كان ملك مائة درهم فاشترى بنصفها عرض تجارة وبقي نصفها عنده وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين ضم لماعنده ولزمه زكاة الكل آخره قطعاً بخلاف ما لو اشترى بالمائة وملك خمسين بعد فإن الخمسين إنما تضم في النصاب دون الحول فإذا تم حول الخمسين زكي المائتين (تنبيه) لا زكاة على صير في بادل ولوللجارة في أثناء الحول بما في يده من النقد غيره من جنسه أو غيره لأن التجارة في النقدين ضعيفة نادرة بالنسبة لغيرهما والزكاة الواجبة زكاة عين فغلبت وأثر فيها انقطاع الحول بخلاف العروض وكذا لا زكاة على وارث مات مورثه عن عروض تجارة حتى يتصرف فيها بنيتها حينئذ يستأنف حولها (ويصير عرض التجارة) كله أو بعضه أن عينه وإلا لم يؤثر على الأوجه

فينقطع الحول بمجرد نيتها
 بخلاف غرض القنية
 لا يصير للتجارة بنية التجارة
 لأن القنية الحبس للانتفاع
 والنية محصلة له والتجارة
 التقلب بقصد الأرباح
 والنية لا تحصله على أن
 الاقتناء هو الأصل فكفى
 أدنى صارف إليه كما أن
 المسافر يصير مقبلاً بالنية
 عند جمع والمقيم لا يصير
 مسافراً بها اتفاقاً
 (تنبيه) لو نوى القنية
 لاستعمال المحرم كلبس
 الحرير فهل تؤثر هذه
 النية قال المتولي فيه وجهان
 أصلهما أن من غزم على
 معصية وأصر هل يأثم
 أولاً اه والظاهر أن
 مراده بأصر ضم لأن
 التصميم هو الذى يختلف
 فى أنه هل يوجب الإثم أولاً
 والذى عليه المحققون أنه
 يوجب مع ذلك الذى
 يتجه ترجيحاً أنه لا أثر لنيته
 هنا وإن أثرت ثم يفرق
 بأن سبب الزكاة وهو
 التجارة قد وقع فلا بد من
 رافع له والنية المحرمة
 لا تصلح لذلك وإنما أثم
 بها لمعنى آخر لا يوجد هنا
 وهو التغليب والزجر عن
 الركون إلى المعصية على
 أن قضية التغليب عليه بنية
 المحرم عدم الانقطاع هنا

للاسنى وخلافاً للغبى والنهاية وعبارتهما قال الماوردى ولو نوى القنية ببعض عرض التجارة ولم يعينه فى
 تأثيره وجهان أحدهما كما قال شيخى أنه يؤثر ويرجع فى التعيين إليه وإن قال بعض المتأخرين أقربهما
 المنع اه قول المتن (للقنية) بكسر القاف وضاهوا معنى القنية أن ينوى حبسه للانتفاع به بجبرى قول المتن
 (بنيتها) أى بخلاف مجرد الاستعمال بلانية قنية فانه لا يؤثر مغنى وروض وعباب وشرح بالاضل (قوله)
 فينقطع الحول بمجرد نيتها) أى ولو أكثر جداً بحيث تقضى العادة بأن مثله لا يحبس للانتفاع به ويصدق
 فى دعواه القنية ولودلت القنية على خلاف مادعاه عس (قوله التقلب) أى بالبيع ونحوه عس
 (قوله لا يصير مقبلاً بالنية الخ) أى بنية الإقامة وهو سائر لكن المعتمد خلافه كما تقدم بصري عبارة المغنى يصير
 مقبلاً بمجرد النية إذا نوى وهو ما كثر ولا يصير مسافراً إلا بالفعل اه (قوله لا استعمال المحرم) الاولى التوصيف
 (قوله الذى يظهر ترجيحه أنه لا اثر الخ) خلافاً للاسنى وللغبى والنهاية وعبارتهما قضية إطلاق المصنف أنه
 لا فرق بين أن يقصد بنيتها استعمالاً جازئاً أو محرماً كلبس الديباج وقطع الطريق بالسيف وهو كذلك كما هو
 أحد وجهين فى التهمة يظهر ترجيحه اه قول المتن (إذا اقترنت نيتها الخ) أى نية التجارة بهذا العرض بكسب
 ذلك العرض وتملكه بمعاوضة وتقدم أيضاً أن التجارة تقلب المال بالتصرف فيه بنحو البيع لطلب البناء
 فحينئذ بذلك أن البذر المشتري بنية أن يزرع ثم يتجر بما ينبت ويحصل منه كبر البقم لا يكون عرض تجارة
 لا هو ولا ما نبت منه اما الاول فلأن شرائه لم يقترن بنية التجارة به بنفسه بل بما ينبت منه واما الثانى فلأنه لم يملك
 بمعاوضة بل بزرعة بذر القنية ولا يقاس البذر المذكور على نحو صيغ اشترى ليصبح به للناس يعوض لأن
 التجارة هناك بعين الصنع المشرى لا بما ينشأ منه بخلاف البذر المذكور فانه يعكس ذلك ولا على نحو سمس
 اشترى ليصير ويتجر بدهنه لأن ذلك الدهن موجود فيه بالفعل حسا وجزء منه حقيقة لا ناشئ منه فالتجارة
 هناك بعين المشرى ايضا ولا على نحو عصير عنب اشترى ليتخذ خلا ويتجر به لأن العصير لا يخرج بصيرورة
 خلا عن حقيقة إلى أخرى بل هو باق على حقيقة الأصلية وإنما المتغير صفته فقط فالتجارة هناك ايضا بعين
 المشرى لا بما هو ناشئ منه بخلاف البذر المذكور فانه يعكس ذلك وما يتوهم من أن تعليمهم عدم صيرورة
 ملح اشترى ليعلن به للناس بعض مال تجارة باستهلاك ذلك الملح وعدم وقوعه مسلماً لهم يفيد أن البذر
 المذكور يصير مال تجارة لأنه لم يستهلك بالزراعة بل انبثت اجزأؤه فى نباته كسريان اجزاء ما لدباغ فى الجلد
 فقد تقدم ما يرد من الفرق بينهما ولو سلم فعليهما المذكور من الاستدلال بانتفاء الشرط على انتفاء
 مشروطه ومعلوم أن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ثم ما ذكره فيما إذا كانت الأرض التى
 زرع فيها البذر المذكور عرض تجارة والإفسائى عن العباب وغيره ما يفيد أن الثابت فى أرض القنية
 لا يكون مال تجارة مطلقاً نعم لو كان كل من البذر والأرض التى زرعه هو فيها عرض تجارة كان اشترى كل
 منهما بمتاع التجارة أو بنية التجارة فى عينه كان الثابت منه مال تجارة تجب فيه الزكاة بشرطها كما باتى عن
 العباب وغيره لكن لعام لإخراج البقم من تحت الأرض كالسنة الرابعة من الزرع لئلا عوام الماضى إلا لما
 علم بلوغه فيه نصاً بان شاهده لا نكشافه بنحو سبيل ولا يكتفى الظن والتخمين اخذاً مما تقدم عن سم
 والبصري فى زكاة المعدن واما إذا كان أحدهما للقنية فلا يكون الثابت حيثئذ مال تجارة لقول العباب مع
 شرحه والروض والبهجة مع شروحه واللفظ الأول وإن كان المملوك بمعاوضة للتجارة بخلا مشمرة أو غير
 مشمرة فأثمرت أو أراضاً مزروعة أو غير مزروعة فزرعها ببذر التجارة وبلغ الحاصل نصاً با وجبت زكاة العين
 لقوتها فى الثراء والحب العشر أو نصفه ثم بعد وجوب ذلك فيهما هما مال تجارة فلا تسقط عنهما زكاة
 اه فتقديم يكون كل من البذر والأرض للتجارة يفيدانه متى كان أحدهما للقنية لا يكون الحاصل مال

(قوله والظاهر أن مراده بأصر صمم) قد يقال لا حاجة لذلك بل ولا لزياً قيدا لالأصر بل العزم بمعناه المراد
 لهم محل الخلاف وموجب اللان عند المحققين قال الكمال المقدسى فى حاشية جمع الجوامع وشيخه شيخ الإسلام
 والخامسة أن من مراتب ما يجرى فى النفس العزم أى الجزم بقصد الفعل وهو ما أخذه عند المحققين اه

فاتحدا فتأمل (وإنما يصير العرض للتجارة إذا اقترنت نيتها

تجارة وإنما أطلت في المقام لكثرة الأوهام قول المتن (بكسبه) وكذا في مجلس العقد كما استقر به في الأمداد ولا بد من اقترانها بكل تملك إلى أن يفرغ راس مال التجارة بأعشن وفي البجيرى عن الحلبي والاطفيحي ما يوافقه ويأتي ما يتعلق به قول المتن (بمعاوضة كشرائه) يمكن تقرير كلام المصنف بطريقتين أحدهما أن قوله بمعاوضة عام أريد به خاص بقرينة ما يأتي فانه حيث حكى الخلاف في نحو المهر المعلوم من الخارج أن فيه معاوضة إلا أنها غير محضة علم أن مراده بالمعاوضة المحضة ثانيهما أن يجعل قوله كشرائه تنميما للتصوير لا تمثيلا والمعنى بمعاوضة مثل المعاوضة في الشراء ومن المعلوم أن المعاوضة فيه محضة بصرى (قوله محضة) أي وستأتي غير المحضة سم قول المتن (كشرائه) أي ومنه ما لو تعوض عن دين قرضه نارا يا التجارة مراده سم عبارة النهاية ومن ذلك ما ملكه به ذات ثواب وأصلح عليه ولو عن دم وقرض اه قال ع ش قوله أو قرض مثله في الزيادة وقضيته أنه لو استرد بدله ونوى به التجارة لا يكون مال تجارة ولو قيل أنه مال تجارة في هذه الحالة لم يكن بعيدا لأنه قبضه عوضا عما في ذمة الغير فانطبق عليه الضابط اه وقوله ولو قيل أنه مال تجارة الخ وسيأتي عنه عن سم على المنهج الجزم بذلك (قوله) وكاجارة عطف على كشرائه وكذا ما يأتي من قوله وكاقتراض وكشرائه نحو دباغ كرى (قوله) وكاجارة لنفسه أو ماله الخ عبارة المغنى والنهاية ومن المملوك بمعاوضة ما أجر به نفسه أو ماله أو ما استأجره أو منفعة ما استأجره بان كان يستأجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة اه وكذا في العباب وشرحه إلا أنه أبدل المنافع بالمستغلات وفي الروض وشرحه إلا قو لهم بان كان الخ قال سم وقوله أو ما استأجره عطف على نفسه أي من المملوك بمعاوضة ما أجر به ما استأجره وقوله أو منفعة ما استأجره عطف على قوله ما من قوله ما أجر به نفسه أي من المملوك بمعاوضة منفعة ما استأجره وكذا يظهر في معنى هذه العبارة الذي قد يلتبس فلي تأمل اه وقال ع ش قوله أو منفعة ما استأجره يتأمل الفرق بين هذه وما قبلها فان الاجارة وان وردت على العين متعلقة بمنفعتها وقد يقال الفرق ظاهر لان المراد من قوله أو ما استأجره العوض الذي اخذه عن منفعة ما استأجره بان أجر ما استأجره بدراهم فهي مال تجارة ومن قوله أو منفعة الخ نفس المنفعة كان استأجره ما كن بقصد التجارة فننافعها مال تجارة اه فالمراد من قو لهم أو منفعة الخ ما ذكره الشارح بقوله ومنه ان يستأجر المنافع الخ ويأتي ما فيه (قوله ومنه) أي من التملك بمعاوضة (قوله المنافع) أي المستغلات ومثل ذلك جعل الجملة لإيعاب (قوله) تلزمه زكاة التجارة الخ) فيه وقفه لظهور أنه لا فرق بين ما مضى عليه حول ولم يؤجر وبين ما أوجر وتلفت الاجارة قبل تمام الحول وعقبه قبل التمكن من إخراج زكاتها وسيأتي ان الثاني لاز كافيته فليكن الاول مثله في عدم الزكاة بل اولى ثم ايت الكردى على بافضل سرد كلام الشارح هذا ثم قال ما نصه وفيه ان المنفعة قد تافت بمضى الزمان من غير مقابل فالذي يزيه اه وبالجملة ان ما قاله الشارح هنا وان سكت عليه سم واقره الرشيدى مشكل لا يسوغ القول به إلا أن يوجد نقد صحيح صريح فيه فليراجع (قوله) على مال التجارة) أي وهو منفعة الارض سم (قوله) نقدا عينا) أي ولم يستهلكه كاهو ظاهر ويأتي عن ع ش في هامش ليعمل به الخ ما يفيد (قوله) يأتي فيه ما مر وما يأتي) كان مراده بما مر نحو قوله لورد الى النقد الخ فاذا اجراها بنقد من جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول وبما يأتي ان الدين الحال أو المؤجل يأتي في وجوب الإخراج قبل قبضه التفصيل الاتي سم عبارة الكردى قوله ما مر راجع الى غينا ويأتي الى ديننا يعني في صورة كون النقد عينا

بكسبه بمعاوضة) محضة
وهي ما تفسد بفساد
عوضه (كشرائه) بعرض
أو نقد أو دين حال أو
مؤجل وكاجارة لنفسه
أو ماله ومنه أن يستأجر
المنافع ويؤجرها بقصد
التجارة فليما إذا استأجر
أرضا ليؤجرها بقصد
التجارة فضى حول ولم
يؤجرها تلزمه زكاة
التجارة فيقومها بأجرة
المثل حول ولا يخرج زكاة
تلك الاجارة وان لم تحصل
له لانه حال الحول على
مال للتجارة عنده والمال
ينقسم الى عين ومنفعة
وان أجرها فان كانت
الاجارة نقدا عينا أو
دينا حالا أو مؤجلا
تأتي فيه ما مر ويأتي

فلي تأمل (قوله محضة) أي وستأتي غير المحضة (قوله في المتن كشرائه) أي ومنه ما لو تعوض عن دين قرضه نارا يا التجارة مر (قوله) وكاجارة لنفسه أو ماله الخ) عبارة الروض وشرحه وكذا أي من المملوك بالمعاوضة ما أجر به نفسه أو ماله أو ما استأجره بل لو منفعة ما استأجره اه وقوله أو ما استأجره عطف على ما من قوله ما أجر به نفسه أي من المملوك منفعة ما استأجره كذا يظهر في معنى هذه العبارة الذي قد يلتبس فلي تأمل (قوله) لانه حال الحول على مال للتجارة) أي وهو منفعة الارض (قوله ما مرو يأتي) كان مراده بما مر نحو قوله لورد الى النقد الخ فاذا اجراها بنقد من جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول وبما يأتي

او عرضا فان استهلكه او نوى قبضه فلا زكاة فيه وان نوى التجارة فيه استمرت زكاة التجارة (٢٩٧) وهكذا في كل عام وكافراض كما

شمله كلامهم لكن قال جمع
مقدمون لا يصير للتجارة
وان اقرنت به النية لان
مقصوده اى الاصل الا رفاق
لا التجارة وكشراء نحو دباغ
او صبيغ ليعمل به للناس
بالعوض وان لم يمكنه عند
حوالا لا لامتعة نفسه ولا
نحو صابون وملح اشتراه
ليغسل اوبيعن به للناس
فلا يصير مال تجارة فلا زكاة
فيه وان بقي عنده جولا لانه
يستهلك فلا يقع مسلما لهم
اى من شأنه ذلك ويعد
هذا الاقتران لا يحتاج لنهايتها
في بقية المعاملات ويظهر ان
يعتبر في الاقتران هنا باللفظ
او الفعل المملك ما يأتي في
كناية الطلاق (وكذا)
المعاوضة غير المحضوهى
التي لا تفسد بفساد المقابل
ومنها المال المصالح عليه
عن دم والمهر وعوض
الخلع) كان زوج امته او
خالع زوجته يعرض نوى
به التجارة لصدق المعاوضة
بذلك كله (فى الاصح) ولهذا
ثبتت الشفعة فيما ملك به
(لا) فيما ملك (بالهبة)
المحضنة بان لم يشترط فيها ثواب
معلوم ولا فبى بيع
(والاحتطاب) والاصطياذ
والارث وان نوى الوارث
او غيره عن ذكر حال ملكه
التجارة بما ملكه لان التملك
بجانا لا يعد تجارة وافتاء
البلقينى بانه يورث مال

يأتى فيه ما من أحكام النقد العين وفي صورة كون النقد ديناً يأتي فيه ما يأتي في أحكام الدين النقد وهما
ظاهران اه (قوله او عرضا فان استهلكه الخ) وكذا الحكم إذا كانت عينا نقدا واستهلكه كما هو ظاهر
ويأتى عن عش في هاشم ليعمل الخ ما يفيد (قوله وان نوى التجارة فيه الخ) وكذا الاطلاق اخذ من
قوله الاتى وبعد هذا الاقتران الخ سم (قوله وكافراض) الى قوله وافتاء البلقينى في النهاية والمغنى إلا
قوله ويظهر الى المتن (قوله لان مقصوده الخ) اى مالو قبض المقرض بدل المقرض بذية التجارة كان
أقرض حيو انا ثم قبض مثله الصورى كذلك فالنتيجة انه مال تجارة سم على المنهج اه عش (قوله وكشراء
نحو دباغ الخ) اى كشراء شعير ليدهن به الجلود عياب (قوله ليعمل به للناس الخ) اى فتلزمه زكاة بعد مضى
حواله نهاية اى حيث كان الحاصل في يده من غلة الصبيغ او ما اشتراه بها من الصبيغ او كان الاول باقيا في
يده كلا او بعضا فتجب زكاته عش (قوله وان لم يمكنه عند الخ) قد يقال إذا مكث عنده حولا فواضح
انا نقوم تلك العين في آخر الحول واما إذا خرجت في أثناء الحول دفعة او بالتدريج فهل تقوم في آخر الحول
بفرض بقائها اليه وعند التصرف فيها أو ينظر لما أخذ ويوزع على العين والصنعة ويجمع ما يقابل العين
ويخرج منه عمل تردد لعل الثالث اقرب ثم يحمل قولهم وان لم يمكن الخ على ما إذا لم ينض بجنس رأس المال
ولما لا يعلم ان الحول ينقطع بصرى اى بشرطه قال عش قضية كلامهم انه لا فرق في الصبيغ بين كونه
تمويا وغيره وقضية ما ياتي من التعليل للصابون اختصاصه بالثاني والظاهر انه غير مراد اخذ اباطلاقهم
وعليه فيمكن ان يفرق بينه وبين الصابون بانه يحصل من الصبيغ لون مخالف لاصل الثوب يبقى ببقائه فنزل
منزلة العين بخلاف الصابون فان المقصود منه مجرد ازالة الوسخ والثوب والاثر الحاصل منه كأنه الصفة التي كانت
موجودة قبل الغسل فلم يحسن الحاقه بالعين اه (قوله لا لامتعة الخ) عطف على للناس (قوله ولا نحو
صابون الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله وكان ينبغي ان يقول ولا شراء نحو صابون وملح ليغسل الخ (قوله
ما ياتي في كناية الطلاق) والمعتمد منه الا كنفاء بجزء لكن المعبر ثم اقتران النية بجزء مما ياتي به الزوج
حتى لو خالعا بكنايته ولم ينوع لفظه فلغو وان نوى مع القبول وقضية كلام سم عن مر الا كنفاء هنا
بها وان اقرنت بالقبول وعبارة شيخنا الزياى وينبغى اعتبارها في مجلس العقد انتهت اه عش عبارة
السكردى على بافضل قال في الامداد هل العبارة باقترانها بجزء من لفظ القبول بالنسبة للبيع او من الايجاب
بالنسبة للثمن او بال العقد كل محتمل وقياس ما ياتي في الكناية في الطلاق ترجيح الاول والثاني على الخلاف
الاتى ثم ومع ذلك لا يبعد ان يكون الاخير هو الاقرب انتهى ونقل الهاتفي في حواشى التحفة عن الشيخ
عميرة اعتبارها في مجلس العقد وان خلا عنها العقد اه (قوله كان زوج امته الخ) اى او تزوجت الحرة
بذلك اسنى وايعاب قال غش أما لو زوج غير السيد موليته فان كان مجبرا فالنية منه حال العقد وان كان
غير مجبر فالنية منها مقارنة لعقد وليها وتوكله في النية اه (قوله او خالع الخ) اى حرا وعبد اسنى وايعاب
(قوله فيما ملك به) اى بصلح او نكاح او خلع (قوله والاصطياذ الخ) اى والاحتشاش نهاية ومغنى
(قوله بانه يورث الخ) ببناء الفاعل من التورث (قوله او الرد) الى قول المتن يضم في النهاية والمغنى

ان الدين الحال أو المؤجل يأتي في وجوب الاخراج قبل قبضه التفصيل الآتى (قوله أو نوى قبضه ثم قوله
وان نوى التجارة فيه) بقي الاطلاق وينتج فيه استمرار التجارة اخذ من قوله الاتى وبعد هذا الاقتران
الخ (قوله لكن قاله جمع مقدمون لا يصير الخ) اعتمده مر (قوله لان مقصوده اى الاصل الخ) قد
يقضى هذا التعليل انه لو قبض بدل المقرض بذية التجارة كان اقرض حيو انا ثم قبض مثله الصورى كذلك
كان مال تجارة فلا يرجع (قوله وبعد هذا الاقتران الخ) قد يؤخذ منه الا كنفاء في مسئلة الارض السابقة
بقصد التجارة عند استئجارها بخلاف ما قد يقتضيه قوله وان نوى التجارة فيه استمرت الخ فليراجع (قوله)

(٣٨ - شروانى وابن قاسم - ثالث) تجارة فلا يحتاج لنية الوارث اختياره جار على اختياره الضعيف أيضا ان الوارث
لا يشترط قصد السوم كنفاء بقدر مورثه (والاسترداد) أو الرد (بعيب) كالوابع عرض فنية بما وجد به عيبا فرد واسترد عنه

اوفرده عليه بغير قصده التجارة (٢٩٨) واشترى بغير قنية شيئا ولو عرض تجارة او بغير عرض قنية فرد عليه كذلك

الا قوله كما يبنى الى بخلاف ما الخ (قوله أو اشترى الخ) قد يغنى عما قبله (١) (قوله فلا يصير مال تجارة الخ) اي فلا يعود ما كان للتجارة مال تجارة بخلاف الرد بغير او نحو من اشترى عرضا للتجارة بغير ما لها فانه يبق حكمها كما لو باع عرض التجارة واشترى بشئ عرضا ولو كان يتابع التاجر ان ثم تقابل ايعاب واسئ ومغنى ونهاية (قوله بنحو اقالة) اي كقلس نهاية ومغنى (قوله اي بعين ذهب الخ) ولو اشترى بعين احدهما ثم عوض عنه عرضا مثلا فالوجه عدم اختلاف الحكم سم (قوله ولو غير مضروب) اي اذا كانت تجب فيه الزكاة بخلاف نحو الحل كما ياتي رشيدى (قوله كان اشترى بعين الخ) اي سواء قال اشترى بهذه الدراهم او بعين هذه لان الممقود عليه في الصورتين معين وهذا بخلاف ما لو قال لو كيلة اشترى بهذا الدينار فانه يتخير بين الشراء به وبين الشراء في ذمته بخلاف ما اذا قال اشترى بعينه فلا يجوز له الشراء في الذمة حتى لو اشترى فيها لم يقع عن الموكل ع ش (قوله بعين عشرين دينارا) اي أو بعشرين في الذمة ونقدها في المجلس كما لو ذكره الشهاب حج اي وكان ما اقضه من جنس ما اشترى به بخلاف ما لو اقضه عن الفضة ذهبا او عكسه فانه ينقطع الحول كما ذكره الشهاب عميرة الرلسى رشيدى ويأتى عن سم مثله قول المتن (خوله من حين ملك النقد) اي من غير الحل المباح لما ياتي ان الحل المباح من عرض القنية ع ش (قوله كما يبنى حول الدين على حول العين) اي كان ملك عشرين دينارا مثلا واقرضها في أثناء الحول سم (قوله وبالعكس) اي كان استوفى في أثناء الحول نصا با اقرضه (قوله بخلاف ما اشترى بنقد في الذمة الخ) يستثنى ما لو نقده في المجلس فانه كما لو اشترى بعين النقد كما جزم به الشارح في شرح الارشاد وصرح به السبكي وغيره قال شيخنا الشهاب الرلسى وهو ظاهر فعليه لو اشترى بفضة في ذمته ثم عين عنها في المجلس ذهبا لم يكن الحكم كذلك لانه عوض عمافي الذمة اه سم (قوله ثم تقدم ما عنده) اي أعطى حالا النصاب الذي عنده في هذا الثمن و (قوله لا يبنى عليه) اشارة الى انه ينقطع حول ما عنده و (قوله بخلافه فيما اذا اشترى بعينه) اي فان صرفه الى تلك الجهة معين وهو صورة المتن و (قوله فيتعين الخ) متعلق بقوله بخلاف ما لو اشترى بنقد الخ كرى وقوله اي اعطى حالا الخ في اطلاقه نظر يعلم مما سغن سم والرشيدي وعبارة النهاية والمغنى اما لو اشترى بنقد في الذمة ثم نقده فانه ينقطع حول النقد ويبدأ حول التجارة من وقت الشراء إذ صرفه الى هذه الجهة لم يتعين اه قال ع ش قوله مر ثم نقده اي بعد مفارقة المجلس سم على حج نقلا عن شرح الارشاد وانافاه التعليل بقوله مر إذ صرفه الخ اه (قوله اي كحل مباح) اي وكنصا ب سائمة سم قول المتن (اودونه الخ) ولو شك هل اشترى بنصاب او دونه فحوله من الشراء والاحتياط البناء ايعاب (قوله الحاصل) الى قول المتن في الاظهر في المغنى لا قوله او مع اخره و (قوله النصاب) الى قوله فلم في النهاية لا ما ذكر (قوله أو مع آخره) كذا في الاسئ والاياب (قوله في نفس العرض الخ) لا يخفى ما فيه من التسامح فان المضموم زيادة القيمة إلا ان يجعل في السبكية فلا تسامح بصري عبارة النهاية والمغنى سواء ا حصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان أم بارتفاع الاسواق اه

فلا يصير مال تجارة لا تتفاد المعاوضة ومثله الرد بنحو اقالة وتخالف (وإذا ملكه) اي مال التجارة (بنقد) اي بعين ذهب أو فضة ولو غير مضروب (نصاب) اودونه وملكه باقية كان اشترى بعين عشرين دينارا او ما تقي درهم أو بعين عشرة وملكه عشرة اخرى (خوله من حين ملك) ذلك (النقد) فيبنى حول التجارة على حوله لا شرا كهما في قدر الواجب وجنسه كما يبنى حول الدين على حول العين وبالعكس من النقد بخلاف ما لو اشترى بنقد في الذمة ثم تقدم ما عنده فيه فانه لا يبنى عليه لان صرفه الى هذه الجهة لم يتعين بخلافه فيما اذا اشترى بعينه فيتعين ابتداء حوله من الشراء كما في قوله (أو) ملكه بعين نقد (دونه) اي النصاب وليس في ملكه باقية (أو بغير قنية) اي كحل مباح (ه) حوله (من الشراء) لان ما ملكه به لم يكن له حول حتى يبنى عليه (وقيل ان ملكه بنصاب سائمة يبنى على حوله) لانها مال زكاة جار في الحول كالنقد والصحيح المنع لاختلاف الزكاتين قدرا ومتعلقا (ويضم الربح) الحاصل أثناء الحول أو مع آخره في نفس العرض كالسمن أو غيره كارتفاع السوق (الى الاصل في الحول ان لم ينقض) بكسر النون بما يقوم به

أي بعين ذهب أو فضة) لو اشترى بعين أحدهما ثم عوض عنه عرضا مثلا فهل يختلف الحكم له نظر والوجه عدم الاختلاف (قوله كما يبنى حول الدين على حول العين وبالعكس) نظره فيه البلقيني بان الزكوى في غير التجارة لا بد أن يبقى بعينه كل الحول وهنالك كذلك وأجاب باننا كما بيننا المشتري بالنقد على حول حصول بدل بخلاف فلان يبنى مع حصول بدل موافق واولى قال ولا يتخرج هذا على مبادلة النقود لعدم القصد اليها في القرض وإنما القصد به الارفاق اه (قوله كما يبنى حول الدين على حول العين) أي كان ملك عشرين دينارا مثلا واقرضها في أثناء الحول (قوله بخلاف ما لو اشترى بنقد في الذمة ثم تقدم ما عنده فيه) يستثنى ما لو نقده في المجلس فانه كما لو اشترى بعين النقد كما جزم به الشارح في شرح الارشاد وصرح به السبكي وغيره قال شيخنا الشهاب الرلسى فيما كتبه ما مش شرح المنهج وهو ظاهر قال فعليه لو اشترى بفضة في ذمته مثلاً ثم عين عنها في المجلس ذهبا لم يكن الحكم كذلك لانه عوض عمافي الذمة اه (قوله اي كحل مباح)

قياسا على النتائج مع الامهات ولعسر المحافظة على حول كل زيادة مع اضطراب الاسواق في كل لحظة ارتفاعا وانخفاضا لو اشترى في المحرم
عرضا بمائتين فساوى قبيل اخر الحول ثلثمائة ونض فيه باو هي عمالا يقوم به زكى (٢٩٩) الجبيع عند تمام الحول لان الربح كامن غير

متميز (لان نض) أى صار
ناضاً ذهباً او فضة من جنس
راس المال النصاب وامسكه
الى اخر الحول أو اشترى به
عرضا قبل تمامه فلا يضم
الى الاصل بل يزكى الاصل
بحوله ويفرد الربح بحول
(في الاظهر) ومثله اصله
بان يشتري عرضا بمائتي
درهم ويبيعه بعد ستة أشهر
بثلثمائة ويمسكها الى تمام
الحول او يشتري بها عرضا
يساوى ثلثمائة آخر الحول
فيخرج اخره زكاة مائتين
فاذا مضت ستة أشهر اخرى
أخرج عن المائة لان
الربح متميز فاعتبر بنفسه
ولكونه غير جزء من الاصل
فارق النتائج مع الامهات
ولهذا رد الغاصب النتائج
لا الربح فعلم انه لو نض بغير
جنس المال فكبيع عرض
بعرض فيضم الربح للاصل
وكذا لو كان راس المال
دون نصاب ثم نض بنصاب
وامسكه تمام حول الشراء
وانه لو نض بما يقوم به بعد
حول ظهور الربح أو معه
زكى بحول اصله للحول
الاول واستوفى له حول
من نضوده (والاصح ان
ولد العرض) من الحيوان
غير السائمة كخيل وجوار
ومعلوفة (ومره) ومنه هنا
صوف وغصن شجر وورقه

(قوله قبيل آخر الحول) عبارة المغنى قبل آخر الحول ولو بلحظة اه (قوله أو نض فيه) أى فى الحول ولو قبل
اخره بلحظة نهاية (قوله وهى عمالا يقوم به) فيه مع قوله بها نوع خرازة عبارة النهاية والمغنى أو نض فيه بما
لا يقوم به اه (قوله كامن) أى مستتر كرى قول المتن (لان نض) أى الكل مغنى (قوله ذهباً او فضة الخ)
عبارة النهاية والمغنى أى صار ناضاً بنقد يقوم به ببيع أو اتلاف اجنى اه (قوله من جنس) قد يقال لو قال
بما يقوم به لكان أولى لان جنس راس المال قد يكون عرضا إلا ان يقال ان مراده بجنس راس المال ما يقوم
به بصرى وقد رده ان المراد لا يدفع الا براد قول المتن (فى الاظهر) فلو اشترى عرضا للتجارة بعشرين ديناراً
ثم باعه لسته أشهر باربعين ديناراً واشترى بها عرضا آخر وبلغ اخر الحول بالتقويم أو بالتضيض مائة
زكى خمسين لان راس المال عشرون ونصيبها من الربح ثلاثون فتزكى الثلاثون الربح مع اصلها العشرين
لانه حاصل فى اخر الحول من غير نضوض له قبله ثم ان كان قد باع العرض قبل حول العشرين الربح كان باعه
اخر الحول الاول زكاهما أى العشرين الربح لحولها أى لسته أشهر من مضى الاول وزكى ربحها وهو
ثلاثون لحوله أى لسته أشهر اخرى وان لم يكن قد باع العرض قبل حول العشرين الربح زكى ربحها وهو
الثلاثون معها لانه لم ينض قبل فراغ حولها مغنى وروض وعباب (قوله او يشتري بها الخ) عطف على
يمسكها الخ (قوله فعلم انه لو نض الخ) محترز قوله من جنس راس المال (قوله وكذا لو كان راس المال دون
نصاب الخ) ظاهره انه فى حين فعلم وان الربح هنا يضم للاصل فيكون محترز تقبيده بالنصاب فى قوله السابق
أى صار ذهباً او فضة من جنس راس المال النصاب الخ لكن انظر هذا مع ما فى الروض وشرحه كغيرهما
نضوه وإذا اشترى عرضا بعشرة من الدنانير وباعه فى اثناء الحول بعشرين منها لم يشتريها عرضا زكى كلا
من العشرين لحوله بحكم الخلطة الخ فانه دل على انه لا ضم هنا فليراجع سم وقوله كغيرهما أى كالعياب
وشرحه للشارح وما ذكره ايضا قضية اسقاط النهاية قيد النصاب السابق وعبارة المحلى والمغنى ولو كان راس
المال دون نصاب كان يشتري عرضا بمائة درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتي درهم وامسكها الى تمام حول
الشراء زكاهما ان ضمنا الربح الى الاصل واعتبرنا بالنصاب اخر الحول فقط ولا زكى مائة الربح بعد ستة
أشهر اه قال الشهاب عميرة فى حاشية الاول قوله ان ضمنا الربح أى الناض وذلك على مقابل الاظهار اه
(وانه لو نض) الى المتن فى الاسنى والعياب وشرحه مثله (قوله وانه لو نض) معطوف على قوله انه لو نض الخ
كردى (قوله زكى بحول اصله للحول الاول) أى سواء اظهر ربحه قبل الاخراج والتمكن من الاداء ام لا
اياب (قوله واستوفى له) أى للربح (قوله من الحيوان) الى قوله وان زادت فى المغنى (قوله غير السائمة)
كان وجه هذا التقييد ان قوله الاق ولو كان العرض سائمة يدل على ان كلامه السابق فى غير السائمة مع انه
يمكن التعميم هنا لانه لم يتعرض فيما يأتى لولد السائمة فليتأمل سم (قوله ومنه) أى الثمر (قوله وصوف)
أى وبر وشعر مغنى (قوله ونحوها) أى كالتين اياب واللبن والسمن عميرة (قوله وعلى الجديد فى كونه

أى وكنصاب سائمة) (النصاب) أى محترزه ولو باع العرض بدون قيمته زكى القيمة أو بأكثر منها فى زكاة
الزائد معها وجان وجهها الوجوب شرحه رولى ينظر هذا وإن زادت ولو قبل التمكن الخ (قوله وكذا
لو كان راس المال دون نصاب) ظاهره انه فى حين فعلم وان الربح هنا يضم للاصل فيكون هذا محترز تقبيده
بالنصاب فى قوله السابق لان نض أى صار ذهباً او فضة من جنس راس المال النصاب لكن انظر هذا مع
ما فى الروض وشرحه كغيرهما فانصه وإذا اشترى عرضا بعشرة من الدنانير وباعه فى اثناء الحول بعشرين
منها لم يشتريها عرضا زكى كلام من العشرين لحوله بحكم الخلطة فانه دل على انه لا ضم هنا فليراجع (قوله
غير السائمة) كان وجه هذا التقييد ان قوله الاق ولو كان العرض سائمة يدل على ان كلامه السابق فى غير
السائمة مع انه كان يمكن التعميم هنا لانه لم يتعرض فيما يأتى لولد السائمة فليتأمل (قوله وعلى الجديد فى كونه

ونحوها (مال تجارة) لانهما جزآن من الاموال والشجر (وان حوله حول الاصل) تبعاله كنتاج السائمة (وواجبها) أى التجارة أى مالها
(ربح عشر القيمة) انفاقا فى ربح العشر كالنقد لان عروضها تقوم به وعلى الجديد فى كونه من القيمة لانها متعلق هذه الزكاة

(الح) وعن القديم أنه يخرج ربع عشر مافي يده سم عبارة المغنى والقديم بحسب الاخراج من عين العرض لانه الذي يملكه والقيمة تقديروفي قوله بتخير بينهما لتعارض الدليلين اه (قوله فلا يجوز) الى قوله ولان زادت في النهاية (قوله مامر) اى فى اول الفصل (قوله) ولان زادت ولوقبل التمكن (الح) وفاقا للعباب والروض وخلافا للنهية والمغنى عبارة الاول مع شرحه للشارح فرع قال فى المجموع ما حاصله لو قوم العرض اخر الحول بمائتين وباعه بثلاثمائة لرغبة او عين ضمت الزيادة الى الاصل فى الحول الثانى دون الاول سواء كان قبل اخراج الزكاة أم بعده لان الزيادة حدثت بعد الوجوب فلم يلزمه زكاتها وان قوم آخر الحول بثلاثمائة وباعه بانقص نظر ان قل النقص بان يتغابن به لم يلزمه الا زكاة ما يبيع به وإن كثيرا كان باع ما قوم باربعين بخمسة وثلاثين زكى الاربعين وكان باع ما قوم به بثلاثمائة بثمانين حال كونه مغشوا او مجابيا زكى ثلثمائة لان هذا النقص بتفريطه هكذا فصله اصحابنا اه مافي المجموع ثم قال واذا اشترى بمائتي درهم او بمائة مائتي فقيز حنطة وقيمتها اخر الحول ما ثمان لزمه خمسة دراهم فلو اخر اداء الزكاة فعدت قيمتها الى مائة نظر فان كان ذلك قبل مكنة الاداء زكى الباقي فقط بدرهمين ونصف اذ لا تقصير منه أو بعده اى مكنة الاداء زكى الكل بخمسة دراهم لان النقص من ضمانه ولو زادت القيمة بعد التأخير ولو قبل التمكن او بعد الاتلاف لم يلزمه شئ من الحول السابق فاذا زادت فى المثال المذكور ما ثنتين ولو قبل الامكان او اتلف الحنطة بعد الوجوب وبلغت قيمتها بعده اربعمائة لزمه خمسة دراهم لان المائتين هنا القيمة وقت التمكن او الاتلاف اه وفى الروض وشرحه ما يوافقه وغبارة الاخيرين ولو باع الفرض بدون قيمته زكى القيمة او باكثر منها ففي زكاة الزائدة معها وجهان او جهما الوجوب اه قال عرش قوله م رولو باع العرض أى بعد حوله لان الحول وقوله زكى القيمة اى لا ما باع فقط لانه فوت الزيادة باختياره فضمنها ويصدق فى قدر ما فوته اه عرش (قوله) ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك (الح) بل الذى يظهر ان على المالك حيث لا ساعى تحكيم عدلين عارفين قياسا على الخرص المار بجماع ان كلا منهما تخمين لا تحقيق فيه واما عدا الماشية فامر محسوس محقق فنأمله حق التامل بصرى عبارة عرش قال ابن الاستاذ ونبغى للتاجر ان يبادر الى تقويم ماله بعدلين ويمتنع بواحد كجزاء الصيد ولا يجوز نصره قبل ذلك اذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يخرج منه ويتجه أنه لا يجوز ان يكون هو واحد العدلين وإن قلنا يجوز اه فى جزاء الصيد ويفرق بان الفقهاء اشاروا ثم الى ما يضبط المثلية فيعديتها فيه ولا كذلك هنا اذ القيم لا ضابط لها اه ثم المعتمد فى تقويم العدلين النظر الى ما يرغب اى فى الاخذ به سم على البهجة اى فى مثلى ذلك العرض حالا فاذا فرض انها الف وكان التاجر اذا باعه على ما جرت به عادته مفرقا فى اوقات كثيرة بلغ العين مثلا اعتبر ما يرغب به فيه فى الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه السابق لان الزيادة المفروضة إنما حصلت من نصره بالتفريق لا من حيث كون الالفين قيمته اه وما تقدم عن الاستاذ اعتمدته الشارح فى الايعاب (قوله) نظير ما مر فى عدا الماشية) وقد يفرق بان متعلق العدمتين وبيد الخطا فيه بخلاف التقويم فانه يرجع لاجتهاد المقوم وهو مظنة للخطا فالتهمة فيه اقوى ومن ثم لم يكتف بخرصه للشر بل لولم يجد خالص من جهة الامام حكم بعدلين يخرصان له كما مر عرش (ولو غير نقد) الى قوله او بنقد لا يقوم به فى النهاية والمغنى لا قوله او مغشوشا وقوله اى بعين الى المتن وقوله بنقد الى المتن وقوله او كان الاقرب الى المتن وقوله مال التجارة الى المتن (قوله) وإن كان غير مضروب (الح) حاصله مع قوله اى بعين المضروب انه اذا ملك بنقد غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه وهذا ما اشار اليه بقوله الا فى غير المضروب فيما مر سم عبارة الكردى على بافضل فان كان مضروبا ولو مغشوشا قوم بعين المضروب الخالص وإن كان غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه اه (قوله) اى بعين المضروب الخالص) يعنى ان ملك بالمضروب الخالص فهو راجع الى قوله ولو غير نقد البلد وفى الذمة (قوله) (والا (الح)

فلا يجوز ا خراج من عين العرض وعلم مما مر انها إنما تعتبر باخر الحول فان أخر الاخراج بعد التمكن ونقصت القيمة ضمن ما نقص لتقصيره بخلافه قبله وإن زادت ولو قبل التمكن أو بعد الاتلاف فلا يعتبر ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف ولا ساعى تصديقه نظير ما مر فى عدا الماشية (فان ملك) العرض (بنقد) ولو غير نقد البلد وفى الذمة إن كان غير مضروب أو مغشوشا (قوم به) أى بعين المضروب الخالص ولا فيه مضروب أو خالف من جنسه

(الح) وعن القديم أنه يخرج عشر مافي يده (قوله) وإن كان غير مضروب) حاصله مع قوله أى بعين المضروب اذا ملك بنقد غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه وهذا ما اشار اليه بقوله الا فى غير

أبطله السلطان وحيث قدان
بلغ به نصابا زكاه وإلا فلا
وإن بلغه بنقد آخر لأن
الحول مبنى على حوله فهو
أقرب إليه من نقد البلد
(وكذا) إذا ملكه بنقد (دونه)
أي النصاب (في الأصل) لأنه
أصله ولو ملك من جنسه
ما يكمله قوم بذلك الجنس
ولا يجزى فيه هذا الخلاف
لأنه اشترى ببعض ما انعقد
عليه الحول إذا ابتداء من
حين ملك النقد (أو) ملكه
بنقد وجهل أو نسي أو
(يعرض) لقنية أو بنحو
نكاح أو خلع (ف) يقوم
(بغالب نقد البلد) إذ هو
الأصل في التقويم فإن بلغ
به نصابا زكاه وإلا فلا وان
بلغه بغيره فإن لم يكن بها
نقد لتعاطيهم بالفلس مثلا
اعتبر نقد أقرب البلاد إليها
(فإن غلب) في البلد (نقدان)
على التساوي أو كان الأقرب
في صورته المذكورة بلدين
اختلفت نقدهما فما يظهر
وبلغ مال التجارة (بأحدهما)
فقط (نصابا قوم) مال
التجارة كله إذا ملك بغير
نقد وما قابل غير النقد إذا
ملك بنقد وعرض كما يأتي
(به) لبلوغه نصابا بنقد غالب
يقينا وبه فارق مامر فيما لو
تم للنصاب بأحد ميزانين
أو بنقد لا يقوم به على أن
الميزان أضبط من التقويم
فأثر التفاوت فيها لافيه
(فإن بلغه) (بهما) أي بكل

أي وإن لم يملك بالمضروب الخالص فهو راجع إلى قوله وإن كان غير الخ كرى أي ولو حذف قوله وإن كان
الخ ثم قال أي بعين ذلك النقدان كان مضروباً بالصا والافضروب الخ كان أخضر مع السلامة عن الركاه
قول المتن (قوله ان ملك بنصاب) وإن ملكه بنصابين من النقدين كان أشتره بما تقي درهم وعشرين ديناراً
قوم أحدهما بالآخر لمرة التسسيط يوم المالك فإن كان قيمة المائتين عشرين ديناراً قوم آخر الحول بهما
نصفين أو عشرة من الدنانير قوم آخر الحول ثلثه بالدرهم وثلثاه بالدنانير وكذا يقوم أحدهما بالآخر
لو كان أحدهما أو كلاهما دون النصاب فيزكيان أن بلغا في الأحوال كلها نصابين في آخر كل حول فإن لم يبلغا
نصابين فلا يزكيان وإن بلغهما المجموع لو قوم الكل بأحدهما وإن بلغ أحدهما نصاباً زكى وحده شرح
الروض زاد شرح العباب فعلم أنه لا بد من تقويم قيمة قوم أحدهما بالآخر يوم المالك لمرة التسسيط ثم آخر
الحول لمرة فتوجب الزكاة اه (قوله وان ابطله الخ) حقه أن يقدم على قول المصنف قوم كافي النهاية
والمغنى (قوله وان بلغه بنقد آخر) أي أن كان اشترى عرضاً بدنانير وباعها بما تقي درهم وقيمتها آخر
الحول دون عشرين مثقالاً ومثل ذلك عكسه فلا زكاة فيما باعه به وإن كان نقد البلد لأن لم تبلغ بما قامت به
نصاباً ولا يتبدلها حول من آخر الحول الأول وهكذا وإن مضى سنون كرى على باض (قوله لأن الحول
الخ) علم في المتن عبارة غير أنه أصل ما بيده فكان أولي من غيره اه وهي أولى (قوله أو ملكه بنقد
وجهل الخ) ولو ملك بذهب وفضة وجهل مقداراً لا أكثر منهما كان علم أنه ملك بعشرين مثقالاً من أحدهما
وثلاثين من الآخر ولم يدر أن لا أكثر هو الذهب أو الفضة فلا يبعد أن يجب الاحتياط بأن يقوم أحدهما
بالآخر مرتين مع فرض أن لا أكثر الذهب في إحدى المرتين والفضة في الأخرى ثم يقوم العرض بهما
مرتين كذلك يزكى الأكثر من كل منهما في المثال لو قومنا الفضة بالذهب بعد فرض أن لا أكثر الذهب
فساوت العشرون مثقالاً من الفضة عشرة من الذهب ثم قومنا الذهب بالفضة بعد فرض أن لا أكثر الفضة
فساوت العشرون مثقالاً من الذهب أربعين من الفضة فيقوم العرض بهما مرتين بهذه النسبة ويزكى
باعتباراً لا أكثر فيهما فيقوم ثلاثة أرباعه بالذهب وثلاثة أسباعه بالفضة ويزكى عن ثلاثة أرباع القيمة
ذهباً وثلاثة أسباعها فضة وإنما وجب ذلك لأن أحد الجنسين لا يجزى عن الآخر فلو ملك بهما وجهل قدر كل
منهما فيحتمل اعتبار غالب نقد البلد كما قاله فيما لو شك في جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بأن
قوم جميع العرض ماعداً ما يساوى أقل متمول بكل منهما فليراجع سم عبارة ش قال سم على البهجة
فلوجهلت النسبة فلا يبعد أن يحكم باستوائهما أو علم أحدهما أكثر وجهل عينه فلا يبعد أن يتعين براءة
ذمته أن يفرض الأكثر من كل منهما وهل التأخير إلى التذكر أن رجى اه أقول لا يبعد أن له ذلك
بل قياس ما تقدم عن الدميري أنه يكفي غلبة الظن انتهت (قوله جهل أو نسي) كذا في شرحي الروض
والعباب (قوله أو نكح نكاح الخ) عطف على يعرض (قوله أو خلع) أي أو صلح عن دم مغنى ونهاية
قول المتن (فبغالب نقد البلد) أي بلد حول لأن الحول كما قال الماوردي وهو الأصل نهاية قال ع ش والعبرة
بالبلد الذي فيه المال وقت حولان الحول الذي فيه المالك ذلك الوقت وعبارة سم على البهجة أي بلد
الخراج كما قال الماوردي وجزم به في العباب أي وبلد الخراج هي بلد المال لما هو معلوم من عدم جواز نقل
الزكاة اه (قوله أقرب البلاد إليها) أي بلد الخراج لإيعاب (قوله وبه الخ) أي بالتعليل (قوله فارق
ما مر الخ) أي من عدم وجوب الزكاة (قوله بأحد ميزانين) أي دون الآخر (قوله فيها) عبارة المختار
الميزان معروف أنه مذكر ع ش وقد يمنع بأن تذكر المختار وخبر الميزان لكونه مما يذكر
ويؤثر قول المتن (بالأنفع للفقراء) ضعيف ع ش وكردى على باض (قوله نظير مامر) أي في شرح
المضروب فيما مر اه (قوله أو ملكه بنقد وجهل أو نسي الخ) لو ملك بذهب وفضة وجهل مقداراً لا أكثر
منهما كان علم أنه ملك بعشرين مثقالاً من أحدهما وثلاثين من الآخر ولم يدر أن لا أكثر هو الذهب أو
الفضة فلا يبعد أن يجب الاحتياط بأن يقوم أحدهما بالآخر مرتين مع فرض أن لا أكثر الذهب في

منهما (قوم بالأنفع للفقراء) يعني المستحقين نظير مامر مع ذكر حكمه إثبات الفقراء بالذكر كاجتماع الحقائق وبنات اللون

(وقيل بتخير المالك) فيقوم بأيهما شاء كعطى الجبران وتحصه في أصل الروضة واقتضاه كلام المجموع وغيره واعتمده الاسنوي وغيره ويؤيده ما يأتي في الفطرة في أقوات لا غالب فيها أنه يتخير ولا يتعين الانفع وعليه ففارق اجتماع ما ذكر بان تعلق الزكاة بالعين أشد من تعلقها بالقيمة فسوخ هنا أكثر (وان ملك بنقد وعرض) كاتنى درهم وعرض قنية (قوم ما قابل النقد به) (و قوم (الباقى بالغالب) من نقد البلد وان كان دون نصاب أو من أحد الغالبين إذا بلغه به فقط كما مر لأن كلا منهما لو انفرد كان حكمه ذلك ويجرى ذلك في اختلاف الصفة أيضا كان اشتى بنصاب دنانير بعضها صحيح وبعضها مكسر وتفاوتا فيقوم ما يخص كلا به لكن ان بلغ بمجموعهما نصابا زكى لاتحاد جنسهما ويفرق بين التقويم بالمكسر هنا دون غير المضروب فيما مر بأن كسره لا ينافى التقويم به بخلاف غيره (وتجب فطرة عبيد التجارة مع زكاتها) لاختلاف السبب وهو المال والبدن فلم يتداخل كالقيمة والجزاء في الصيد (ولو كان العرض شائما)

وقيل يجب الا غبط للفقراء كرى قول المتن (وقيل بتخير) هو المعتمد عرض وكردى على بافضل (قوله كعطى الجبران) أى كتخير بين شاتى الجبران ودراهمه نهاية ومعنى (قوله واعتمده الاسنوي الخ) وكذا اعتمده المنهج والنهاية والمعنى (قوله وعليه) أى على تخيير المالك هنا (قوله اجتماع ما ذكر) أى الحقائق وبنات اللبون قول المتن (قوله وان ملك بنقد وعرض) هل من ذلك مالو ملكه بنقد مغشوش بنحو نحاس فيقوم ما قابل خالصه به وما قابل نحو نحاسه بغالب نقد البلد سم وقضية ما مر في شرح فان ملك بنقد قوم به أنه ليس من ذلك وينبغى حمل ما مر على ما إذا لم يقابل الغش بشيء من المبيع لقلته وجريان العادة بالتطوع به وما قاله سم على خلافه (قوله كاتنى درهم) الى قوله فيقوم في النهاية والمعنى الا قوله او من احد الى لان الخ قول المتن (قوم ما قابل النقد به والباقي الخ) أى ما قابل العرض ويعرف مقابله بتقويمه وقت الشراء وجمع قيمته مع النقد ونسبته من الحيلة فلو كان اشترا ببعشرة دراهم وثوب قيمته خمسة فمقابله ثلث مال التجارة فيقوم بغالب نقد البلد ولو اختلف جنس النقدين المقوم بهما لم يكمل نصاب احدهما بالآخر ولا يجب زكاة فيما لم يبلغ نصابا منهما او من احدهما قليلى ومر عن الاسنى مثله (قوله وان كان دون نصاب) كان المناسب ذكره عقب قول المصنف الباقي (قوله أو من احد الغالبين) عطف على من نقد البلد (قوله كما مر) أى في شرح فان غلب نقدان وبلغ باحدهما الخ (قوله ويجرى ذلك) أى التقيسط ورض (قوله فيقوم ما يخص كلا به) أى فيقوم ما يخص الصحيح بالصحيح وما يخص المكسر بالمكسر ورض (قوله فيما مر) أى في شرح فان ملك العرض بنقد قوم به (قوله لاختلاف السبب) الى قوله واشترى في المعنى الا قوله وهو المال والبدن وقوله قال الى المتن وقوله وانفق الى المتن وقوله اذا انضم الى المتن الى قوله ولا يتصور في النهاية الا ما ذكر (قوله وهو المال والبدن) فيه نظر تأمل شوبرى وجه النظر أن البدن ليس سببا لزكاة الفطر وانما سببها إدراك جزء من رمضان وجزء من شوال شيخنا اهيجير مى وقد يجاب بان البدن سبب أيضا ولو بعيد لما يأتى أنها طهرة للصائم (قوله في الصيد) أى المملوك اذا قتله المحرم نهاية (قوله أو ثمر او حيا) ولو قال المصنف ولو كان العرض بما يجب الزكاة في عينه

إحدى المرتين والفضة في الأخرى ثم يقوم العرض بهما مرتين كذلك ويذكرى الا أكثر من كل منهما باقى المثال وقومنا الفضة والذهب بعد فرض ان الاكثر الذهب فساوت العشرون مثقالا من الفضة عشرة من الذهب ثم قومنا الذهب بالفضة بعد فرض ان الاكثر الفضة فساوت العشرون مثقالا من الذهب أربعين من الفضة فيقوم العرض بهما مرتين بهذه النسبة يركى باعتبار الاكثر فيهما فيقوم ثلاثة أرباعه بالذهب وثلاثة أسباعه بالفضة ويذكرى عن ثلاثة أرباع القيمة ذهبا وثلاثة أسباعها فضة وانما وجب ذلك لأن أحد الجنسين لا يجزى عن الاكثر فلو ملك بهما وجول قدر كل منهما فيحتمل اعتبار غالب نقد البلد كما قالوه فيما لو شك في جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بأن يقوم جميع العرض ما عدا ما يساوى منه اقل متمول بكل منهما فليراجع (قوله فيقوم بأيهما شاء) في الباب وشرحه للشارح ولو اشتراه أى عرض التجارة بنصا بين أو قل من النقد قوم بهما جميعا بنسبة التقيسط يوم الملك بان يقوم أحد النقدين بالآخر فان اشترى عرضا بمائتى درهم وعشرين دينار افساوت المائتان عشرين مثقالا او عشرة فنصف العرض فى الاولى وثلاثة فى الثانية مشترى بدرهم ونصفه فى الاولى وثلاثة فى الثانية مشترى بالدنانير وكذا يقوم آخر الحول وبهذا مع ما قبله علم انه لا بد من تقويمهم فيقوم أحدهما بالآخر يوم الملك لمعرفة التقيسط ثم آخر الحول لمعرفة وجوب الزكاة فيزكى ان بلغا فى الاحوال كلها نصا بين فى آخر كل حول وان لم يبلغا نصا بين فابالغ منهما نصا بزاكاه وحده ولا زكاة فيما لم يبلغ منهما نصا وان بلغه لوقوم السكل باحد النقدين إذ لا يضم أحدهما الى الآخر اه وعبارة الروض وشرحه وان ملكه بنصا بين من النقدين قوم أحدهما بالآخر لمعرفة التقيسط يوم الملك فان كانت قيمة المائتين عشرين دينارا قوم آخر الحول بهما نصفين الخ اه (قوله فى المتن وان ملك بنقد وعرض) هل من ذلك مالو ملكه بنقد مغشوش بنحو نحاس فيقوم ما قابل خالصه به وما قابل نحو نحاسه بغالب نقد البلد (قوله فيقوم ما يخص كلا به) عبارة شرح الروض فيقوم

لكان أعم واستغنى عن تقدير هذا معنى (قوله أو ثمر أو حبا) أى كان اشترى للتجارة نخلا مشمرة أو فأثمرت أو أرضا مزروعة أو فزرعها ببذر التجارة سم وعباب (أو اشترى دنانير) ليتأمل بصرى عبارة الايعاب وباتى ما تقرر فى الثمر والحب كما يجتمع المحققين فيما لو كان المملوك للتجارة نقدا كان اشترى لها دنانير مثلا بخلاف ما لو اشترى لها أو غيرها نقدا بنقد كما يفعله الصيارفة فان الحول ينقطع بذلك ومن ثم لازكاة على الصيارفة اهـ (قوله مثلا) لعله راجع للشراء والدنانير ايضا اى فتل الشراء سائر المعامضات ومثل الدنانير الدرهم ومثل الخنطة بقية العروض (قوله كنسح وثلاثين الخ) اى وكنسعة عشر من الدنانير قيمتها مائتان وعشرين منها قيمتها دون المائتين فى مسئلة ابن النقيب أى وغالب نقد البلد الدرهم (قوله أو كل نصابهما) اى كاربعين شاة قيمتها مائتان درهم معنى (قوله واتفق الخ) الاولى حذف الواو قول الماتن (فزكاة العين) قال فى شرح المنهج اى والمغنى والنهاية فعلم انه لا يجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كفى المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة فى عينه كان اشترى شجرا للتجارة فبدا قبل حوله صلاح ثمرة وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عند تمام حوله اهـ وخرج بقوله كغيره فبدا قبل حوله الخ ما لو تم حول التجارة قبل بدو الصلاح فيخرج كاهو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فاذا بدا الصلاح بعد الاخراج ولو بيوم وجبت حينئذ كاهو ظاهر زكاة العين فى الثمر فليتأمل سم قال ع ش وعليه فقد يقال وجوب الزكاة فى الثمر على هذا الوجه يلزمه اجتماع الزكاتين فى مال واحد لا نهزكى الثمر عند تمام الحول لدخولها فى التقويم وزكى عنها بعد بدو الصلاح فتكرره زكاة العين كاهما اللهم إلا أن يقال لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة ما لى اهـ (وإذا اخرج زكاة العين فى الثمر والحب الخ) اى فيما اذا بدا صلاح الثمر واشتداد الحب قبل حول التجارة وهو ظاهر ان تم نصاب كل منهما فان تم نصاب العين دون الشجر والارض فهل يسقط زكاة الثمر لعدم تمام نصابهما او يضم الشجر الى الثمر والارض الى الحب ويقوم الجميع ويخرج زكاة واحدة وتسقط زكاة العين فيه نظرا والا قرب اخذا من اطلاقهم وجوب زكاة العين إذا تم نصابها الاول لعدم تمام النصاب ع ش اقول ويصرح الاول قول الشارح ان بلغت نصابا الخ وما نذكر فى حاشيته من عبارة العباب وشرحه (قوله لم تسقط الخ) قال فى الروض وشرحه وينعقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذى يخرج زكاته فيه بعد الجدد الامن وقت الادراك وتجب زكاة التجارة فيه ابدا أى فى الاحوال الآتية اهو الظاهر ان ابتداء الحول الثانى على الشجر من وقت التمكن من الاخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت اخراج زكاة الثمر فيختلف حولا هما سم (فى قيمة عروضها) اى التجارة (قوله إذ لا تضم الخ) تعليل لمفهوم قوله ان بلغت الخ وهو ما لو لم تبلغه بصرى عبارة العباب وشرحه ولا يسقط باخراج العشر زكاة التجارة ليجزوع والتبن والارض لكن إذا نقصت قيمة هذه الثلاثة عن النصاب يكمل بقيمة الثمرة والحب لانه ادى زكاته ما ولا خلاف حكمهما كما علم مما تقرر اهـ (إذ لا يضم القيمة الثمر الخ) هل هذا بالنظر لحول الثمر والحب

ما يخص الصحيح والصحيح وما يخص المكسر بالمكسر اهـ (قوله أو ثمر أو حبا) اى كان اشترى للتجارة نخلات مشمرة أو فأثمرت أو أرضا مزروعة أو فزرعها ببذر التجارة (قوله فى الماتن فى زكاة العين) قال فى شرح المنهج فعلم انه لا يجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كفى المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة فى عينه كان اشترى شجرا للتجارة فبدا قبل حوله صلاح ثمرة وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عند تمام حوله اهـ قال فى الروض وشرحه وينعقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذى يخرج زكاته فيه بعد الجدد الامن وقت الادراك وتجب زكاة التجارة فيه ابدا أى فى الاحوال الآتية اهو الظاهر ان ابتداء الحول الثانى على الشجر من وقت التمكن من الاخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت اخراج زكاة الثمر فيختلف حولا هما وخرج بقوله شرح المنهج كغيره فبدا قبل حوله الخ ما لو تم حول التجارة قبل بدو الصلاح فيخرج كاهو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فاذا بدا الصلاح بعد الاخراج ولو بيوم وجبت حينئذ كاهو ظاهر زكاة العين فى الثمر (قوله إذ لا تضم القيمة الثمر والحب) هل هذا بالنظر لحول

أو ثمر أو حبا قال ابن النقيب أو اشترى دنانير للتجارة بخنطة مثلا (فان كل) بتثايت الميم (نصاب لأحدى الزكاتين فقط) كنسح وثلثين من الغنم قيمتها مائتان وكاربعين منها قيمتها دون المائتين (وجبت) زكاة ما كل نصابا لوجود سببها من غير معارض (أو) كمل (نصابهما) واتفق وقت الوجوب أو اختلف (فزكاة العين) هى الواجبة (فى الجديد) لقوتها للاجماع عليها بخلاف زكاة التجارة وإذا اخرج زكاة العين فى الثمر والحب لم تسقط زكاة التجارة فى قيمة عروضها من نحو الجذع والارض وتبين الحب ان بلغت نصابا إذ لا يضم لقيمة الثمر والحب (فعلى هذا) وهو تقديم زكاة العين (لوسبق حول التجارة بان) اى كان اشترى بما لها بعد ستة اشهر من حولها (نصاب سائمة) ولم يقصد به القنية أو اشترى معلوفة للتجارة ثم اسامها بعد ستة اشهر ولا يتصور سبق حول العين فى السائمة

الاول لاداء الزكاة فيه فيهما زكاة عين لا فيما بعده لان زكاتها فيه زكاة تجارة حتى لو نقصت قيمة عروض التجارة المذكورة آخر حو لها عن النصاب وبلغت بقيمة الثمر والحب نصابا زكى الجميع لحول الثمر والحب الثاني الذى ابتدأه من الوقت الذى يخرج فيه زكاته بعد الجداد كفى الحاشية الاخرى عن الروض وشرحه سم اقول والذى يقتضيه كلامهم انه زكى فى الصورة المذكورة للجميع لحول التجارة الثاني اذا لم تبلغ قيمة الثمر والحب نصابا ايضا ولا فيزكى كلا منهما لحوله الثاني والله اعلم (قوله لانه الخ) اى السوم (قوله ماهر) اى آتفا بقوله وإذا أخرج الخ (قوله ثم زكاة التجارة الخ) اى فى قيمة العروض لا العين كما مر كرى عبارة ع ش وليس فيه وجوب زكاتين لان ما وجب فى الثمر متعلق بعينه ويخرج منه وما وجب فى الشجر متعلق بقيمته خاليا عن الثمر (قوله وما مضى من السوم) فى بقية الحول الاول غير معتبر زاد الروض عقب هذا فاذا اتفق الحولان واشترى ماهر ضاى بعد ستة اشهر مثلا استأنف الحول من حين شرائه فلو حدث نقص فى نصاب السائمة اى حيث غلبناه انتقل إلى التجارة واستأنف الحول فلو حدث نتاج لم ينتقل اى إلى زكاة العين لان الحول انعقد للتجارة انتهى اى اسم (قوله بل بالقسمة) إلى الباب فى النهاية والمغنى (قوله فواضح) اى ولا رجوع له على العامل ع ش (قوله وعليه الخ) اى على ذلك الضعيف (خاتمة) يصح بيع عرض التجارة قبل إخراج زكاته وإن كان بعد وجوبها او باعه بعرض قية لان متعلق زكاته القيمة وهى لا تقوت بالبيع ولو اعتق عبد التجارة او وهبه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانهما يبطلان متعلق زكاة التجارة كما ان البيع يبطل متعلق زكاة العين وكذا لو جعله صداقا او صلحا عن دم او نحوهما لان مقابله ليس بمال فان باعه بحبابة فقد رد المحبابة كالمو ب فيبطل فيها قيمته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح فى الباقي تفريقا للصفة معنى ونهاية وشرح الروض وشرح العباب قال ع ش قوله ورجع فى الباقي اى ويتعلق حق المستحقين بما بطل فيه التصرف ومع ذلك لا ينقطع تعلق المالك به لانه مخاطب بالاخراج فان دفع بعد ذلك الواجب للمستحقين من غير مال التجارة تصرف فى باقيه ولا فلا لام التعلق بما بقى لانه حق الفقراء اه

(باب زكاة الفطر)

(قوله سميت) إلى قوله كما فى المجموع فى المغنى لا قوله كذا إلى ويقال (قوله سميت به الخ) كذا فى المغنى وقول الشارح وإنما يتأتى الخ ممنوع اما الاول فلجواز أن يكون مراد قائل ذلك أن جوبها بتحقيق به إذ هو الجزء الاخير من العملة وايضا فباء السببية لا يتعين ان يكون مدخولها هو السبب التام واما الثاني فواضح جدا وما ادرى ما منشأ الحمل على البيانية على ذلك التقدير ولا يقال ان منشأ قوله به اى بالفطر لاننا نقول المرجع زكاة الفطر والتذكير على تاويل اللفظ) او الاسم سائح شائع ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله وإنما يتأتى الخ فيه نظر لان قول هذا القائل ان وجوبها به صادق مع كون الوجوب بغيره

الثمر والحب الاول لاداء الزكاة فيه فيهما زكاة عين لا فيما بعده لان زكاتها فيه زكاة تجارة حتى لو نقصت قيمة عروض التجارة المذكورة آخر حو لها عن النصاب وبلغت بقيمة الثمر والحب نصابا زكى الجميع لحول الثمر والحب الثاني الذى ابتدأه من الوقت الذى يخرج فيه زكاته بعد الجداد كفى الحاشية الاخرى عن الروض وشرحه سم اقول والذى يقتضيه كلامهم انه زكى فى الصورة المذكورة للجميع لحول التجارة الثاني اذا لم تبلغ قيمة الثمر والحولان واشترى ماهر ضاى بعد ستة اشهر مثلا استأنف الحول من حين شرائه اما اذا كان لا يبلغ نصابا إلا باحدهما فالحكم كما بلغه به فلو حدث نقص فى نصاب السائمة اى غلبناه انتقل إلى التجارة واستأنف الحول فلو حدث نتاج لم ينتقل إلى زكاة العين لان الحول انعقد للتجارة اه والله تعالى اعلم

(باب زكاة الفطر)

(قوله وإنما يتأتى على ضعيف) فيه نظر لان قول هذا القائل ان وجوبها به صادق مع كون الوجوب بغيره ايضا معه فلو لا يتأتى كون الوجوب بالجزأين ر قوله وان الاضافة بيانية هو مسلم إن كان هذا القائل صرح بانها سميت بالفطر فان قال سميت به بالضمير لم يلزم ذلك لجواز اداء مرجع الضمير المذكور للفطر زكاة الفطر

الثمر والحب بان يبدو الصلاح ويقع الاشتداد قبل تمام حول التجارة وحكم هذه كما علم مما مر انه يخرج زكاة العين ثم زكاة التجارة آخر حو لها (فالاصح وجوب زكاة التجارة لتمام حو لها) لئلا يحبط بعض حو لها ولان الموجب قد وجد ولا معارض له (ثم) من انقضاء حو لها (يفتتح حو لا لزكاة العين ابدا) أى فى سائر الاحوال وما مضى من السوم فى بقية الحول الاول وغير معتبر (وإذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح بالظهور) بل بالقسمة وهو الاصح (فعلى المالك زكاة

الجميع) ربحا ورأس مال لانه ملكه (فان اخرجها) من عنده فواضح او (من مال القراض حسب من الربح فى الاصح) كمؤن المال من نحو أجرة دلال وفطرة عبد تجارة وفداء جنانية (وإن قلنا) بالضعيف انه (يملك) الربح المشروط له (بالظهور) لزوم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح لانه مالك لها (والمنذهب) على هذا الضعيف (انه يلزم العامل زكاة حصته) من الربح لتمسكه من التوصل اليه مى شاء بالقسمة فهو كدين حال على ملىء وعليه فابتداء

وان الاضافة بيانية وهو خلاف الظاهر انها بمعنى اللام احوال العبارة أضفت اليه (٣٥)

لانه جزء من وجبها المركب

الآتي ويقال زكاة الفطرة بكسر الفاء وقول ابن الرفعة بضمها غريب لانها تخرج عن الفطرة اى الخلفة اذ هي طهرة للبدن كما ياتي وتطابق على المخرج ايضا وهي مولدة لآعرية ولا معربة بل هي اصطلاح للفهم فتكون حقيقة شرعية كما في المجموع عن الحاوي واما ما وقع في القاموس من انها عربية فغير صحيح لان ذلك المخرج يوم العيد لم يعلم الا من الشارع فاهل اللغة يجولونه فكيف ينسب اليهم ونظير هذا اعنى خلطة الحقائق الشرعية بالحقائق اللغوية ما وقع في تفسيره التعزير بانه ضرب دون الحدوياتي في باب التثنية عليه مع بيان انه وقع له من هذا الخطأ شيء كثير وكله غلط يجب التنبيه له وفرضت كرمضان ثاني سني الهجرة ونقل ابن المنذر الاجماع غلى وجوبها ومخالفة ابن اللبان فيه غلط. صريح كافي الروضة قال وكيع زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة السهو للصلاة تجبر نقص الصوم كما يجبر السجود فنقص الصلاة ويؤيده الخبر الصحيح انها طهرة للصائم من اللغو والرفث والخبر الحسن الغريب شهر رمضان معاق بين السماء والارض لا يرفع الا بزكاة الفطر (يجب باول ليلة العيد) اى بادراك هذا

ايضا معه فهو لا ينافي كون الوجود بالجزأين و (قوله وان الاضافة بيانية) هو مسلم ان كان هذا القائل صرح بانها سميت بالفطر فان قال سميت به بالضمير لم يلزم ذلك لجواز ان مرجع الضمير المذكور لفظ زكاة الفطر كما ان مرجع الضمير في بدخوله الفطر انتهى اه بصري ولك ان تسلم رجوع الضمير الى الفطر وتمنع الثاني بان المراد وجعل الفطر جزءا من الاسم وله نظائر (قوله وان الاضافة الخ) عطف على قوله ضعيف (قوله ويقال) الى قوله ويؤيده في النهاية لا قوله كافي المجموع الى وفرضت (قوله ويقال زكاة الفطرة) وكذا يقال صدقة الفطر معنى (قوله وتطابق) اى الفطرة بالكسر و (قوله ايضا) اى كما اطلقت على الخلفة سم (قوله وهي) اى للفطرة بمعنى المخرج سم وعش وقوله مولدة اى تطلق بها المولدون و (قوله لآعرية) وهي التي تكلمت بها العرب وما وضعها واضع لغتهم و (قوله ولا معربة) والمعرب هو واظ غير عربي واستعملته العرب في معناه الاصلى بتغيير ما اى في الغالب عش عبارة الرشيدى قوله مولد لآعرية الخ بمعنى ان وضعه على هذه الحقيقة مولد من جملة الشرع بدليل قوله فتكون حقيقة شرعية وإلا فالمولد هو اللفظ الذى ولده الناس بمعنى اخترعوه ولم تعرفه العرب وظاهر ان الفطرة ليست كذلك قال الله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها اه (قوله فتكون حقيقة شرعية) اى في القدر المخرج والانساب ان يقول حقيقة عرقية او اصطلاحية لان الحقيقة الشرعية ما اخذت التسمية به من كلام الشارع ثم رايت سم على البهجة قال ما نصه فان قلت كار الواجب ان يقول فتكون حقيقة عرقية لان الشرعية ما كانت بوضع الشارع قلت هذه النسبة اغوية وهي صحيحة فالمراد حقيقة منسوبة لحلمة الشرع وهم الفقهاء والنسبة بهذا المعنى لا شبهة في صحتها وإن كان المتبادر من النسبة في شرعية باعتبار الاصطلاح الاصولى هي ما كان بوضع الشارع فليتامل انتهى ع ش (قوله فغير صحيح) قد يقال يجوز ان يكون مراد صاحب القاموس بالعربية غير المعربة فيشمل الحقيقة الشرعية وبتسليم ان مراده الحقيقة اللغوية فهو مثبت مقدم على النافي ولا مانع من كون اهل الجاهلية يعتادون صدقة يوم الفطر من غير تشريع سواء كان ذلك مستمر الى زمنه ^{صلى الله عليه وسلم} او انقطع بعد بعثته وبالجملة فتاويل كلام الاجلاء وحمله على محل حسن اولى بحسب الامكان وهذا على تقدير تصريحه بانها عربية فان كان كما نقله الفاضل المحشى من ان عبارته والفطرة صدقة الفطر فليس تصرحا في كونها عربية وعدم التنبيه على كونها بهذا المعنى من الموضوعات الشرعية للاستغناء عنه بشهرته اه بصري بحذف (قوله وفرضت) الى قوله ويؤيده في المعنى لا قوله ونقل الى قال (قوله ثاني سني الهجرة) كان الظاهر الثاني قال ع ش لم يبين في اى يوم من اى شهر وعبارة الماوهب اللدنية وفرضت زكاة الفطر قبل العيد يومين اه (قوله غلط صريح الخ) لكن صريح كلام ابن عبد البر ان فيه خلافا لغير ابن اللبان ويجاب عنه بانه شاذ منكر فلا ينخرق به الاجماع او يرد بالاجماع في عبارة غير واحد ما عليه الا كثرون ويؤيده قول ابن كج لا يكفر جاحدا نهاية (قوله تجبر نقص الصوم الخ) وجه الشبهة وإن كانت هذه واجبة وذلك مندوب بع ش (قوله ويؤيده) اى قول وكيع (قوله والخبر الحسن الغريب شهر رمضان الخ) والظاهر ان ذلك كناية عن توقف ثوابه العظيم على إخراجها بالنسبة للقادر عليها المخاطب بها عن نفسه فلا ينافي حصول اصل الثواب ويتردد النظر في توقف الثواب على إخراج زكاة يومه وظاهر الحديث التوقف على إخراجها ووجوبها على الصغير ونحوه إنما هو بطريق التبع على انه لا يبعد ان فيه تطهيره ايضا انحاف لان حجج اه عش زاد البجبرى عن الشوبرى والبرماوى ما نصه ولا يعلق صوم المؤمن بالمعنى المذكور إذا لم تؤدعنه الفطرة إلا لتقصير منه اه (قوله اى بادراك هذا) الى قول المتن ويسن في النهاية لا قوله وباول الليل الى ولما تقرر وقوله بشرط الغنى الى المتن وكذا في المعنى الا قوله وكانت حياته مستقرة وقوله ولو شك الى المتن (قوله مع إدراك آخر جزء الخ) قال الاسوى ويظهر

كما ان مرجع الضمير في بدخوله للفطر (قوله وتطابق) اى الفطرة وقوله ايضا اى كما اطلقت على الخلفة (قوله وهي) اى بهذا المعنى اه (قوله واما ما وقع في القاموس) عبارته والفطرة صدقة الفطر (قوله

أثر ذلك فيما إذا قال لعبده أنت حر أول جزء من ليلة العيد أو مع آخر جزء من رمضان أو قاله لزوجه اه
 اى قاله بلفظ الطلاق وإن كان هناك مهاياة في رقبتي بين اثنين بليلة ويوم أو نفقة قريب بين اثنين كذلك وما
 اشبه ذلك فهي عليهم الآن وقت الوجوب حصل في نوبتهما معنى عبارة شيخنا ولو قال لعبده أنت حر مع آخر
 جزء من رمضان وجبت على العبد لادراكه الجزأين بخلاف ما لو قال أنت حر مع أول جزء من ليلة شوال فلا
 يجب على احد ولو كان هناك مهاياة بين اثنين في رقبتي الخ (قوله) كما يفيد قوله فتخرج الخ في افادته ما ذكر
 نظر لجواز أن الاخراج عن مات بمجرد أنه أدرك أول ليلة العيد وان عدم الاخراج عن ولد لمجرد أنه لم
 يدرك أول ليلة العيد سم (قوله) وقوله فيما بعده لتعجيل (وجه الدلالة منه أن في التعبير به اشعار بان لم رمضان
 في وجوبه بخلافه وسبب اول والا لما جاز اخر ارجاء فيه لانحصار سبب وجوبها حينئذ في اول شوال وكتب
 عليه سم على حج مانضة قوله وقوله فيما بعده الخ قد يقال هذا لا يدل على ان السبب الاول الجزء الاخير من
 رمضان بل يقتضى انه رمضان إذ لو كان الجزء الاخير لكان تقديمها اول رمضان تقديمها على السببين وهو
 ممتنع فليتأمل ثم الوجه كما هو واضح أن السبب الاول هو رمضان كلا أو بعضا أى القدر المشترك بين كله
 وبعضه فصحح قولهم لتعجيل الفطرة من اول رمضان وقولهم هنا مع إدراك جزء من رمضان وهذا في غاية
 الظهور لسكونه قد يشبهه مع عدم التأمل اه ع ش (قوله) لا ضافتها اى زكاة الفطر (قوله) فرض رسول الله
 اى اظهر فرضيتها او قدرها او وجبها بان فرض الله سبحانه وتعالى الوجوب اليه (قوله) على الناس
 اى ولو كفارا إذ هذا هو المخرج بكسر الراء وهو عام مخصوص بالموسر (قوله) صاعا الخ يجوز ان
 يكون بدلا وحالا وإنما اقتصر على القرو والشعير لكونها الذين كانوا موجودين في زمنه إذ ذاك بجبري
 (قوله) وباول الليل الخ اى لا يكاد يتحقق إدراك الجزء الثاني إلا بادر الك جزء الاول فلا يقال ليس في
 الخبر ما يقتضى توقف الوجوب على ادراك الجزء الاخير من رمضان قاله الجبري وقال السكودي هذا
 جواب سؤال مقدر كان قائلا يقول كلام المصنف لا يدل على ان الموجب مركب فالجاب بان قوله اول
 الليل يدل على التركب اه واقول الظاهر المتعين انه تنمة لدليل المتن وهو قول الشارح لا ضافتها الخ فكانه
 قال والفطر المذكور إنما يتحقق باول ليلة العيد (قوله) وعلى فيه اى في الخبر (قوله) حتى القن الخ قد
 يقال وحتى الصبي والمجنون لان الذى يتوقف على البلوغ والعقل إنما هو الوجوب المستقر بخلاف المنتقل
 للغير وفيه نظر ظاهر لان المانع من الخطاب المستقر مانع من الخطاب مطلقا سم (قوله) ولما تقرر عطف
 على قوله لا ضافتها الخ (قوله) طهرة للصائم اى من اللغو والرفث نهاية (قوله) عند تمام صومه اى وإنما يتم
 باول ليلة العيد (قوله) وافهم المتن انه قال الاذرى وهو المذهب نهاية ومعنى (قوله) ثم مات المخرج بكسر
 الراء (قوله) وجب الاخراج الخ) والقياس استرداد ما أخرجه المورث ان علم القابض انها زكاة معجلة

فيخرج) في افادته ما ذكر نظر لجواز أن الاخراج عن مات بمجرد أنه أدرك أول ليلة العيد فليتأمل (قوله)
 وقوله فيما بعده الخ) قد يقال هذا لا يدل على ان السبب الاول الجزء الاخير من رمضان بل يقتضى انه رمضان
 إذ لو كان الجزء الاخير لكان تقديمها اول رمضان تقديمها على السببين وهو ممتنع فليتأمل ثم الوجه كما هو
 واضح ان السبب الاول هو رمضان كلا أو بعضا أى القدر المشترك بين كله وبعضه فصحح قولهم لتعجيل
 الفطرة من اول رمضان وقولهم هنا مع ادراك اخر جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور لسكونه قد يشبهه
 مع عدم التأمل (قوله) حتى القن) قد يقال وحتى الصبي والمجنون لان الذى يتوقف على البلوغ والعقل إنما هو
 الوجوب المستقر بخلاف المنتقل للغير وفيه نظر (قوله) ثم مات المخرج الخ) ومن مات قبل الغروب عن رقبتي
 لفطرة رقيقة على الورثة ولو استغرق الدين التركة وان مات بعده فالفطرة عنه وعنهم اى الارقاني التركة
 مقدمة على الدين والميراث والوصايا وان مات بعد وجوب فطرة عبدا وصى به الغير قبل وجوبها وجبت في
 تركته أو قبل وجوبها وقبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة عليه وان ردها فعلى الوارث فلو مات
 الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه قائم مقامه ويقع الملك للبيت وفطرته في التركة اوباع جزء

كما يفيد قوله فتخرج الى
 آخره وقوله فيما بعده له
 تعجيل الفطرة من أول
 رمضان (في الاظهر)
 لا ضافتها في خبر الشيخين
 الى الفطر من رمضان وهو
 فرض رسول الله ﷺ
 زكاة الفطر من رمضان على
 الناس صاعا من تمر أو صاعا
 من شعير على كل حر أو عبد
 ذكر أو أنثى من المسلمين
 وبأول الليل خرج وقت
 الصوم ودخل وقت الفطر
 وعلى فيه على بابها خلافا لمن
 أو لها بعن لان الأصح أن
 الوجوب يلاقى المؤدى عنه
 أو لاحق القن كما بأتى ولما
 تقرر انها طهرة للصائم
 فكانت عند تمام صومه وافهم
 المتن أنه لو أدى فطرة عبده
 قبل الغروب ثم مات
 المخرج

وكوت السيد موت العبد فيسند هاسيده ع ش أى بشرطه (أو باعه قبله الخ) انظر إذا قارن تمام البيع الناقل
لذلك اول جزء من ليلة العيد فانه لم يجتمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا لو قارن الميراث أى تمام
الزهرى ذلك لم يجتمع الجزآن في ملك واحد من المورث والوارث وكذا لو قارن موت الموصى ذلك فانه لم
يجتمع الجزآن في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمتجه في جميع
ذلك عدم الوجوب على احدى هذه الخلاف ما لو كان بينهما مائة في عبد مشترك مثلاً فوقع احد الجزآن من آخر
نوبة احدى هما والآخر اول نوبة الآخر فان الظاهر وجوبها عليهما لان الاصل الوجوب عليهما إلا إذا وقع
زمن الوجوب بينهما في نوبة احدى هما لاستقلاله في جميعه حينئذ مراه سم وتقدم عن المغنى ما يوافقه (قوله
أو اطلق) قال سم على الهجة لوعلى طلاق زوجته على غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهر انه تسقط
فطرتها عنه لانها لم تدر كجزء من في عصمته ويلزمها فطرة نفسها لان الوجوب يلاقيها ولم يوجد سبب
التحمل عنهما ولو على طلاقها بأول جزء من شوال والظاهر أن الخبكم كذلك لان الطلاق يقع مقارنا
للجزء الثاني من جزأى الوجوب وهو اول جزء من شوال فلم تكن عنده زوجة ع ش وتقدم عن الاسنوى
وشيخنا ما يخالفه وهو الظاهر لانها لم تدر كجزء الاول (قوله أو أعق) ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه
أعقى القرن قبله عتق ولزمه فطرته وإنما قبلت دعواه بعد الحول بيع المال الزكوى أو وقفه قبله لانه فيها لا
ينقل الزكاة لغيره بل يسقطها والاصل عدم وجوبها بخلاف الاول فانه يريد نقلها إلى غيره شرح مراه سم
قال ع ش قوله لم ولزمه الخ أى لزم السيد وقياس ذلك انه لو ادعى طلاق الزوجة قبل وقت الوجوب لم
تسقط فطرتها عنه وقوله لم فانه يريد نقلها إلى غيره أى وهو العبد بتقدير يساره بطر وماله قبل الغروب
أو بتمام ملكه على ما يبيده بأن كان مكاتباً واعتقه سيده قبيل الغروب لكن ليست من محل البحث لعدم
وجوب زكاة المكاتب على سيده اه قول المتن (بعد الغروب) أى أو معه بخلاف من مات قبله شيخنا (قوله
من يؤدى عنه) بيان لمن في عمن مات كردى أى يؤدى ببناء المفعول (قوله وكانت حياته مستقرة الخ)
مفهومه انه لو لم يكن كذلك بان وصل إلى حركة مذبح لا يخرج عنه وهو واضح إن كان ذلك بجنابة وإلا
ففيه نظر لانه مادام حياً حكمه كالصحيح حتى يقتل قاتله ع ش (قوله عنده) أى وقت الغروب (قوله
واستغناء القريب) أى الذى يؤدى عنه كردى (قوله وإنما سقطت الخ) جواب سؤال منشؤه قوله ولو قبل
التمكين عبارة النهاية والمغنى ولو مات المؤدى عنه بعد الوجوب وقبل التمكين لم تسقط فطرته على الاصح في

منه إن لم يكن له تركه سواء وإن مات قبل الوجوب أو معه فأنطردة على ورثته إن قبلوا الوصية لانه وقت
الوجوب كان في ملكهم شرح مراه وفي الروض وشرحه فصل لو اشترى عبداً فغربت الشمس ليلة الفطر
وهما في خيار المجلس أو الشرط ففطرته على من له الملك بأن يكون الخيار لاحدهما وإن لم يتم له الملك وإن قلنا
بالوقف للملك بان كان الخيار لهما فعلى من يؤل إليه الملك فطرته اه وظاهره جواز تأخيرها عن يوم العيد
إذا استغفره خيارهما إلى أن يتبين من آل إليه الملك فليراجع (قوله أو باعه قبله الخ) انظر إذا قارن تمام البيع
الناقل للملك اول جزء من ليلة العيد فانه لم يجتمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا لو قارن
الموت أى تمام الزهرى ذلك لم يجتمع الجزآن في ملك واحد من المورث والوارث وكذا لو قارن موت
الموصى ذلك فانه لم يجتمع الجزآن في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه
والمتجه في جميع ذلك عدم الوجوب على احدى هذه الخلاف ما لو كان بينهما مائة في عبد مشترك مثلاً فوقع
احد الجزآن من آخر نوبة احدى هما والآخر اول نوبة الآخر فان الظاهر وجوبها عليهما لان الاصل الوجوب
عليهما إلا إذا وقع زمن الوجوب بينهما في نوبة احدى هما لاستقلاله في جميعه حينئذ مراه سم (قوله أو أعق الخ)
ولو ادعى بعد وقت الوجوب انه اعقى القرن قبله عتق ولزمه فطرته وإنما قبلت دعواه بعد الحول بيع
المال الزكوى أو وقفه قبله لانه فيها لا تنقل الزكاة لغيره بل يسقطها والاصل عدم وجوبها بخلاف

أو باعه قبله وجب الاخراج
على الوارث أو المشتري
وإذا قلنا بالأظهر (فتخرج
عمن مات) أو طلق أو
أعق أو بيع (بعد الغروب)
ولو قبل التمكين من يؤدى
عنه وكانت حياته مستقرة
عنده لوجود السبب في
حياته واستغناء القريب
كموته وإنما سقطت زكاة
المال بتلفه قبل التمكين
للتعلق بعينه وهنا الزكاة
متعلقة بالذمة بشرط الغنى
ومن ثم لو تلف ماله هنا
قبل التمكين سقطت كما في
تلك (دون من ولد)

زوجة وقن وإسلام وغنى
بعد الغروب لعدم إدراكه
المسجوب ولو شك في
الحدوث قبل الغروب
أو بعده فلا وجوب كما
هو ظاهر للشك (ويسن
أن) تخرج يوم العيد لا
قبله وأن يكون أخر اجها
قبل صلاته وهو قبل
الخروج إليها من بيته
أفضل للأمر الصحيح به
وأن (لا تؤخر عن
صلاته) بل يكره ذلك
للخلاف القوي في الحرمة
حينئذ وقد صرحوا بأن
الخلاف في الوجوب
يقضى كراهة الترك فهو في
الحرمة يقتضى كراهة
الفعل وبما قرره أن
الكلام في مقامين نذب
الإخراج قبل الصلاة وإلا
فخلاف الأفضل ونذب
عدم التأخير عنها وإلا
فسكروه وأن كلام المتن
إنما هو في الثاني يندفع
الاعتراض عليه بأنه يوم
نذب إخراجها مع الصلاة
ووجه اندفاعه ما تقرر أن
إخراجها معها من جملة
المندوب وإن كان الأفضل
إخراجها قبلها فما أوهمه
صحيح من حيث مطلق
النذية من غير نظر إلى
خصوص الافضلية التي
توهمها المعتض وان تبعه
شيخنا جري على أن إخراجها
معه غير مندوب والحق

المجموع بخلاف المال وفرق بأن الزكاة تتعلق بالعين والفطرة بالذمة (قوله أى تم انفصاله) أى ولو
خرج بعضه قبل الغروب اسم عبارته النهاية وخذ من كلامه أنه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب
وباقية بعده لم يجب لانه جنينين لم يتم انفصاله اه قال ع ش قوله مر وباقية بعده قال سم علي المنهج وينبغي
أو معه لانه لم يدرك الجزء الاول ولم يعقب تمام انفصاله ش من رمضان بل اول شوال اه (قوله وتجدد)
أى حدث نهاية (قوله وإسلام وغنى) فيه حزازة إذا التقدر دون من تجدد من إسلام وغنى سم (قوله بعد
الغروب) أى أو معه شيخنا (قوله بعد الغروب) أى فى المخرج فى الغنى وكذا فى المخرج عنه فى الإسلام سم
(قوله ولو شك فى الحدوث الخ) بقى ما لو شك فى الموت أو الطلاق أو العتق أو البيع قبل الغروب أو بعده
فيل يجب لأن الأصل البقاء إلى ما بعد الغروب أولا لأن الأصل عدم الوجوب وعدم إدراك وقت
الوجوب سم قال ع ش بعد نحو ما ذكرنا الأقرب الاول للعللة المذكورة ورجح هذا الأصل على كون
الأصل عدم الوجوب لقوته باستصحاب بقاء الحياة والزوجة اللذين هما سبب الوجوب اه (قوله أن
تخرج) إلى قوله للخلاف فى المغنى وكذا فى النهاية لإقوله لا قبله (قوله يوم العيد الخ) قال القليوبي نعم لو
شهدوا بعد الغروب برؤية الهلال بالأمر فما خرجها ليلا أفضل قاله شيخنا كشيخه البرلسى ولو قيل بوجوب
إخراجها فيه حينئذ لم يعد فراجه اه كرى على بأفضل (قوله لا قبله) شامل لليلة وسياق ما فيه سم (قوله
وأن يكون إخراجها قبل صلاته) ولو تعارض عليه الإخراج وصلاة العيد فى جماعة هل يقدم الاول أو الثانى
فيه نظرو ولا يبعد الثانى مالم تشتد حاجة الفقراء فيقدم الاول فليراجع ع ش وجزم بذلك باعثن (قوله
للأمر الصحيح به) أى بالإخراج قبل الخروج إلى صلاة العيد نهاية ومغنى (قوله بل يكره ذلك) أى تأخيرها
عن الصلاة إلى آخر يوم العيد مغنى ونهاية وشيخنا (قوله فهو) أى الخلاف (قوله وبما قرره الخ) متعلق
بقوله يندفع الخ كرى (قوله نذب الإخراج الخ) أى الاول نذب الخ (قوله وإلا) أى بأن إخراجها مع
الصلاة (قوله ونذب عدم التأخير الخ) أى والثانى نذب عدم التأخير الخ شامل للمعية (قوله وأن كلام المتن
الخ) عطف على قوله أن الكلام الخ (قوله عليه) أى على المتن كرى (قوله بأنه يوم نذب إخراجها مع
الصلاة) أى وظاهر الحديث برده مغنى (قوله ما تقرر) أى ما يفهم بما تقرر كرى (قوله فما أوهمه) أى المتن
من أن إخراجها مع الصلاة مندوب (قوله التى توهمها) عطفة لافضلية (قوله وإن تبعه شيخنا الخ) أى والمغنى
(قوله جارى على أن إخراجها معها غير مندوب) فى الجزم بأنه جرى على ذلك نظر لانه قال أن تعبير المنهاج
صادق بإخراجها مع الصلاة مع أنه غير مراداه وهذا يجوز أن يكون بناء على حمله كلام المنهاج على المقام
الاول إذ لا مانع من حمله عليه فكونه غير مراد لا لانه غير مندوب بل لانه خلاف غرضه من إرادة بيان سنية
إخراجها قبل الصلاة سم (قوله والحق الخوارزمى الخ) وكان ابن عمر رضى الله تعالى عنهما يخرجها قبل
العيد بيوم أو يومين فتح الودود (قوله ووجه الخ) قد يقتضى افضلية الإخراج ليلا سم أى
الاولى فانه يريد نقلها إلى غير مخرج مر (قوله أى تم انفصاله) أى ولو خرج بعضه قبل الغروب (قوله
وإسلام وغنى) فيه حزازة إذا التقدر دون من تجدد من إسلام وغنى (قوله بعد الغروب) أى فى المخرج عنه فى
الغنى وكذا فى المخرج عنه فى الإسلام (قوله ولو شك فى الحدوث الخ) بقى ما لو شك فى الموت أو الطلاق
أو العتق أو البيع قبل الغروب أو بعده فهل يجب لأن الأصل البقاء إلى ما بعد الغروب أولا لأن الأصل
عدم الوجوب وعدم إدراك وقت الوجوب فيه نظر (قوله لا قبله) شامل لليلة وسياق ما فيه (قوله وإن
تبعه شيخنا جارى على أن إخراجها معها غير مندوب) فى الجزم بأنه جرى على ذلك نظر لانه قال أن تعبير
المنهاج صادق بإخراجها مع الصلاة مع أنه غير مراداه وهذا يجوز أن يكون بناء على حمله كلام المنهاج
على المقام الاول إذ لا مانع من حمله عليه فكونه غير مراد لا لانه غير مندوب بل لانه خلاف غرضه من
إرادة بيان سنية إخراجها قبل الصلاة فليأمل وفى الناشئ تنبيه اعلم أن من العبادات ما يستحب تأخير
فعله عن اول وقت وجوبه وزكاة الفطر دون ذلك اه (قوله ووجه الخ) قد يقتضى افضلية الإخراج ليلا

قال الاستوى وإن طاعة ذلك بالصلاة للغالب من فعلها أول النهار فلما أخرت عنه سن إخراجها أوله ليتسع الوقت للفقراء نعم يسن تأخيرها عنها لا انتظار قريب أوجار ما لم يخرج الوقت اه (ويحرم تأخيرها عن يومه) بلا عذر كغيبته مال (٣٠٩) أو مستحق لفوات المعنى المقصود

وهو اغناؤهم عن الطلب في يوم السرور ويجب القضاء فوراً لعصيانه بالتأخير ومنه يؤخذ أنه لو لم يعص به لنحو نسيان لا يلزمه الفور وهو ظاهر كمنظائره (تنبيه) ظاهر قولهم هنا كغيبته مال أن غيبته مطلقاً لا تمنع وجوبها وفيه نظر كافته بعضهم أنها تمنعه مطلقاً أخذاً عما في المجموع أن زكاة الفطر إذ عجز عنها وقت الوجوب لا تثبت في الذمة إذ أذاعا ان الغيبة من جملة العجز هو محل النزاع والذي يتجه في ذلك تفصيل يجتمع به اطراف كلامهم وهو ان الغيبة إن كانت لدون مرحلتين لزمت له لأنه حينئذ كالحاضر لكن لا يلزمه الاقتراض بل له التأخير الى حضور المال وعلى هذا يحمل قولهم كغيبته مال او لمرحلتين فإن قلنا بمارجحه جمع متأخرون أنه يمنع أخذ الزكاة لانه غنى كان كالقسم الاول أو بما عليه الشيخان انه كالمعذور فيأخذها لم تلزمه الفطرة لانه وقت وجوبها فقير معدم ولا نظر لقدرته على الاقتراض لمشقة كما صرحوا به (ولا فطرة) ابتداء ولا تحملاً على

من الإخراج نهاراً (قوله قال الاستوى) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية والمعنى (قوله) وإن طاعة ذلك الى قوله نعم جزم بذلك النهاية والمعنى بلا عذر (قوله) وإن طاعة ذلك الخ) أي إخراج الفطرة كردى أي قولهم يسن الإخراج قبل الصلاة (قوله نعم يسن الخ) عبارة النهاية وسياق في زكاة المال التأخير لا انتظار نحو قريب وجار أفضل فيأتي مثله هنا ما لم يؤخرها عن يوم الفطر اه عش وقياس ما يأتي أنه لو أخرها لغرض من هذه ثم تلفت المال استقرت في ذمته لما يأتي ثم إن التأخير مشروط بسلامة العاقبة اه (قوله بلا عذر) وليس من العذر انتظار الاحوج عش قال سم هل من العذر عدم تبين المالك لإذابيع بشرط الخيار لها أو تأخير قبول الموصى له به اه (قوله كغيبته مال الخ) أي لا كانتظار نحو قريب كجار وصالح فلا يجوز تأخيرها عنه لذلك بخلاف زكاة المال فإنه يجوز تأخيرها له ان لم يشتد ضرر الحاضرين شيخنا (قوله او مستحق) ينبغي أن يكون المراد انهم في محل يحرم نقل الزكاة اليه حلي اه بجري (قوله تأخيرها عنها) أي تأخير الفطرة عن الصلاة كردى (قوله ويجب القضاء الخ) قال في المجموع وظاهر كلامهم أن زكاة المال المؤخرة عن التمكن تكون أداء والفرق أن الفطرة مؤقتة بزمان محدود كالصلاة ومعنى ونهاية (قوله فوراً) قال في شرح الروض فيما إذا أخرها بلا عذر اه سم (قوله وهو ظاهر الخ) نعم إن انحصر المستحقون وطالبوه وجب الفور كالتوطين الموسر بالدين الحال مر اه سم (قوله تنبيه الخ) وفي عش عقب حكاية هذا للتنبيه بتامه ما نصه وقضية اقتصار الشارع مر على كون الغيبة عذراً في جواز التأخير ان المعتمد عنده مر الوجوب مطلقاً وإنما اغتفر له جواز التأخير اعذره بالغيبة اه وقوله وقضية اقتصار الشارع الخ أي والمنهج والمعنى (قوله مطلقاً) أي سواء كان لمرحلتين أو دونها عش (قوله إذ أذاعا الخ) علة لقوله كافته بعضهم الخ وتوجيه للنظر في ذلك الافناء (قوله او لمرحلتين الخ) عطف على قوله لدون مرحلتين (قوله كان كالقسم الاول) أي تلزمه الفطرة مع جواز التأخير الى حضور المال (قوله ابتداء) الى قوله وولدان في باب في النهاية لا لقوله وإنما اجز الى وجزم وقوله ويعمل الى اما المرتد وقوله ووجه الى اما المكاتب وكذا في المعنى لا لقوله ومن ثم الى وجزم وقوله وظاهره الى اما المرتد قول المتن (على كافر) فلو خالف وخرجها حينئذ قالوا قرب أنه يعاقب عليه في الآخرة لانه مخاطب بالفروع وكان متمكناً من صحة إخراجها بأن يأتي بكلمة الاسلام ونقل بالدرس عن ابن حنبل في شرح الاربعين خلافاً وفيه وقفة ولو اسلم ثم اراد إخراجها عما مضى له في الكفر فقياس ما قدمه الشارح مر من عدم صحة قضائه لما فاتته من الصلاة في الكفر عدم صحة أدائه هنا وقد يقال يصح ويقع تطوعاً ويفرق بان الكافر ليس من اهل الصلاة مطلقاً بخلاف الصدقة فانه من اهلها في الجملة إذ يعتد بصدقة التطوع منه فاذا أدى الزكاة بعد الاسلام لغا خصوص وقوعها فرضا ووقعت تطوعاً عش أي وهو الاقرب (قوله أصلي) سيذكر بجزئه (قوله وللخير) أي السابق في شرح في الاظهر (قوله نعم يعاقب عليها الخ) أي بناء على انه مكلف بفروع الشريعة وهذه منها ولا ينافيه قوله في الحديث السابق من المسلمين لجواز انه لان المسلم هو الذي يمثل سم (قوله مستولده) الاولى ولو مستولدة (قوله المسلمة) أي إذا

(قوله نعم يسن تأخيرها عنها لا انتظار قريب أوجار ما لم يخرج الوقت اه) عبارة الناشرى لو أخر الاداء الى قريب الغروب بحيث يفضي الوقت فالقياس انه ياتى بذلك لانه لم يحصل الاغناء عن الطلب في ذلك اليوم إلا ان يؤخرها لا انتظار قريب اوجار فقياس الزكاة انه لا ياتى ما لم يخرج الوقت اه (قوله بلا عذر كغيبته مال الخ) هل من العذر عدم تبين المالك لإذابيع بشرط الخيار لها أو تأخير قبول الموصى له به (قوله ويجب القضاء فوراً) قال في شرح الروض فيما إذا أخرها بلا عذرا اه (قوله وهو ظاهر) نعم ان انحصر المستحقون وطالبوه وجب الفور كالتوطين الموسر بالدين الحال مر (قوله نعم يعاقب عليها في الآخرة كغيرها) أي بناء على انه مكلف بفروع الشريعة وهذا منها وقد يستدل عليه بقوله تعالى ولم نك نعظم المسكين أي نخرج

كافر) أصلي إجماعاً وللخير ولا نها طهرة وليس من أهلها نعم يعاقب عليها في الآخرة كغيرها (إلا في عبده) أي فنه ومستولده (وقريبه) وخادم زوجته (المسلم) كل ممن ذكر وزوجته المسلمة دونه وقت الغروب (في الأصح) فتلزمه كالنفقة

ولان الاصح ان الفطرة
تجب ابتداء على المؤدى عنه
ثم يتحملها المؤدى وعلى
التحمل فهو كالحوالة ومن
ثم لو أعسر زوج الحرة
الموسرة لم يلزمها الاخراج
كما يأتي وإنما جزأ اخراج
المتحمل عنه بغير اذن
المتحمل نظر السكونها طهرة
له فلا تأيد في هذا للضمان
خلافا لمن زعمه وأما الجواب
بكونه نوى ففيه نظر ظاهر
لان أجزاء نيته هو محل
النزاع وجزم في البسيط
بأنها تصح من الكافر بغير
نية ونقلا في الروضة واصحابها
عن الامام لعدم صحة نيته
وعدم صائر الى أن المتحمل
عنه ينوى لكن في المجموع
عنه يكفي اخراجه ونيته لانه
المكلف بالاخراج اه
وظاهر وجوبها ويعمل بأنه
غلب فيها المالية والمواساة
فكانت كالكفارة اما المرتد
ومعونه فهي موقوفة ان
عاد الى الاسلام وجبت
ولا فلا (ولا) فطرة على
(رقيق) لاعن نفسه ولا
عن غيره لان غير المكاتب
لا يملك وهو ملكه ضعيف
لا يحتمل المواساة
ولا استقلاله نزل مع
السيد منزلة أجنبي فلم
تلتزمه فطرته

اسلمت ثم غربت الشمس وهو متخلف في العدة مغنى ونهاية عبارة سم (فرع) أسلمت الزوجة وتخلف
الزوج وجبت الفطرة ان اسلم في العدة مر اه وفي حاشية شيخنا على الغزى مثله بلاعوز زاد الشورى ولا
فيتين فرقتها من حين اسلامها فلا زوجية ولا وجوب ويظهر ان الفطرة حينئذ عليهم اه (قوله لان الاصح)
والثاني انها تجب على المخرج ابتداء نهاية مغنى (قوله وعلى التحمل فهو كالحوالة) اي وجوبها على المؤدى
بطريق الحواله وهو المعتمد لا بطريق الضمان وان جرى عليه جمع متأخرون محتجين بأنه لو اداها المتحمل
عنه بغير اذن المتحمل اجزأه وسقط عن المتحمل نهاية (ومن ثم) أي من أجل أنه بطريق الحواله لا الضمان
(قوله لم يلزمها) يعني لو كان كالضمان لازمها الاخراج (قوله كما يأتي) يريد به قول المصنف قلت الخ كرى
(قوله وإنما جزأ الخ) رد لدليل القول بأنه بطريق الضمان (قوله نظر السكونها طهرة له الخ) لا يخفى ما في هذا
الاعتذار وقوة التأييد المذكور للمصنف سم (قوله وأما الجواب) اي عن استدلال القائلين بكونه بطريق
الضمان بالاجزاء المذكور (قوله بسكونه نوى) اي بأنه اغتفر عدم الاذن لكون المتحمل عنه قد نوى نهاية
(قوله لان اجزاء نيته) أي المتحمل عنه (قوله تصح من الكافر) أي عن مسلم بارمه مؤنته (قوله ونقلا في
الروضة واصحابها عن الامام الخ) عبارة المغنى وعلى الاول اي انه كالحوالة قال الامام لا صائر الى أن المتحمل
عنه ينوى والكافر لا تصح منه النية اه زاد النهاية ومعلوم ان المغنى عنه نية العبادة بدليل قول المجموع انه
يكفي اخراجه ونيته لانه المكلف بالاخراج انتهى وظاهره وجوبها اه قال ع ش قوله لم روظاهره وجوبها
معتمد اي وجوب النية على الكافر وهي للتمييز لا التقرب اه وفي البصري مثله (قوله عنه) اي الامام (قوله
وظاهره وجوبها) أي وجوب النية للتمييز لا للعبادة كرى وشيخنا عبارة سم والبصري عبارة العباب
فيجزى دفعها بلانية تقرب وتجب نية التمييز اه (قوله غلب فيها) اي الفطرة (المالية) اي على العبادة
(والمواساة) اي الاعطاء كرى (قوله اما المرتد ومعونه الخ) وكذا العبد المرتد نية زادا مغنى ولو غربت
الشمس من رن تلتزم الكافر نفقته مرتد لم تلتزمه فطرته حتى يعود الى الاسلام اه قال ع ش بقى الموارتد الاصل
او الفرع ريبنغى ان باتى فيه ما قيل في العبد اه (قوله فهي موقوفة الخ) اي فطرة المرتد ومعونه ولو اسلم على
عشرة نسوة قبل غروب الشمس ليلة العيد وأسلمن هن أيضا قبله فلا وجه وجوب فطرة اربع منهن نهاية قال
ع ش ريبنغى ان توقف فطرتهن على الاختيار ويكون مستثنى من وجوب التعجيل ويحتمل وجوب اخراج
زكاة اربع فور التحقق الزوجية فيهن مهمة ثم إذا اختار اربعاً تعين لمن اخرج عنهن الفطرة وهذا الثاني اقرب
اه (ولا فطرة على رقيق) اي استقرار فلا ينافى قوله السابق وعلى بابها الخ ولا ما ياتى سم اي في شرح
ولا العبد فطرة زوجته (قوله هو الخ) اي المكاتب (قوله فلم تلتزمه) اي السيد (فطرته) اي المكاتب قول
زكاة الفطر ولا ينافيه قوله في الحديث السابق من المسلمين لجواز انه لان المسلم هو الذي يمثل ويحتمل عام
الوجوب على الكافر مطلقا فلا يعاقب عليهم في الاخرة (قوله ولان الاصح ان الفطرة الخ) قال في شرح
الروض يجب القطع بان محله إذا كان المؤدى عنه مكلفا وإلا فتجب على المؤدى قطعا اه وقد يمنع بان
خطاب غير المكلف إنما يمتنع إذا كان مستقرا اما إذا كان منتقلا عنه الى غيره فلا مانع منه وفيه نظر ظاهر لان
المانع من الخطاب المستقر مانع من الخطاب مطلقا (قوله ومن ثم لو أعسر زوج الحرة) لا يخفى ان المراد
اعساره وقت الوجوب والمعسر حينئذ لا يخاطب بها فامعنى تعلقاتها به تعلقت حواله (قوله نظرا لسكونها
طهرة) لا يخفى ما في هذا الاعتذار وقوة التأييد المذكور للمصنف (قوله وأما الجواب الخ) اي كما
في شرح الروض (قوله روظاهره وجوبها الخ) عبارة العباب فيجزى دفعها بلانية تقرب وتجب نية التمييز اه
(قوله فهي موقوفة) فان عاد الى الاسلام وجبت (ولا فلا) قال مر وكذا يقال في العبد المرتد كما قال في شرح
الروض ان ذلك هو المرافق لكلام الجمهور وذلك لان الفطرة لا تجب إلا عن مسلم خلافا لما
صححه المارردى من الوجوب وان لم يعد الى الاسلام (قوله في المتن ولا فطرة على رقيق)
اي استقرارا فلا ينافى قوله السابق وعلى بابها الخ ولا ما ياتى

المتن (وفي المكاتب وجه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد الوجوب لم تجب على سيده فيما يظهر لأن الفسخ إنما يرفع العقد من حينه سم زاد عش وانظر ولد الزنا وولد الملا عنه هل فطرته على أمه أو لافيه نظر والاقرب الاول فالواسع من المتن لعان الزوج لحظه ولا يرجع أمه عليه بما دفعته للمستحقين عباب وفي بعض الهوامش تقييده بما إذا انفقت بلاذن من الحاكم ولا يرجع وهو قريب هو قوله وفي بعض الهوامش الخ اقول في شرح العباب ما يوافقه (قوله عنه) أي عن المبعوض (قوله هذا) أي التقييط (ان لم تكن مهايأة) أي أو كانت ووقع جزء من رمضان في نوبة أحدهما وجزء من شوال في نوبة الآخر باعشن ويأتى عن سم مثله (قوله ولا لزمت الخ) أو وقعت النوبتان في وقت الوجوب بان كان آخر جزء من رمضان آخر نوبة أحدهما واول جزء من شوال نوبة الآخر فينبغي تقسيط الواجب عليهما سم على البهجة عش زاد سم على حج ثم رايت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما يؤيده أو يعينه اه (قوله ان المؤمن النادرة) أي التي منها الفطرة سم (قوله ولا فعلى كل قدر حصته) نقل سم على البهجة عن الشارح اعناده بقى ما لومات المبعوض أو ما تامعا وشككتنا في المهايأة وعدمها فهل تجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط فيه نظر والاقرب الثاني وهذا كله ان علم قدر الرق والحرية فان جهر ذلك فالاقرب المناصفة عش (قوله كما تقرر) أي بقوله عن نفسه (قوله اما علموكه) الى المتن في النهاية (قوله اما علموكه وقريبه الخ) قال في شرح العباب اما زوجته فيلزمه من فطرتها مثل القدر الذي يلزمه لنفسه اه أي لما سياتى انه إذا كان الزوج عبدا لزم فطرة زوجته نفسها ان كانت حرة وسيدها ان كانت أمة سم وعياره عش وهل تجب على المبعوض فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقية أو بقسطه من الحرية قضية كلام المصنف القسط ذكره الخطيب في شرحه على الاصل والمادة وجوب فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقية كما فتى به شيخنا الشهاب الرملى اه زيادى (قوله فيلزمه كل زكاته) أي يلزم المبعوض كل زكاة كل واحد من المملوك والقريب مطلقا أي سواء كانت مهايأة أو لم تكن كرى (قوله كما هو ظاهر) أي وان قال الخطيب بالقسط في عمومته أيضا باعشن (قوله ولا فطرة على معسر الخ) ينبغي ان يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر له اخذه وقت الوجوب بالمطالة الناظر ونحوه لانه حيث لا غير قادر وان كان مال القدر المعلوم من ربيع الوقف قبل قبضه حين اتى بما عليه ومن له دين حال على معسر تعذر استيفاؤه منه وقت الوجوب وان قدر عليه بعده ومن غصب أو شرب ماله أو ضل عنه وبفارق زكاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر اخذه في الحال وفي المال المغصوب والمسرور ونحوهما ولكن لا يجب الاخراج في الحال لتعلقهما بالعين بخلاف الفطرة

(قوله في المتن وفي المكاتب وجه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد ادراك سبب الوجوب فهل يتبين وجوبها على السيد أو لا لان الفسخ إنما يرفع من الان فقد كان مستقلا من الوجوب فيه نظرو الظاهر الثاني فليراجع (قوله سيده جزء ما) أي وان لم تلزمه نفقته (قوله هذا ان لم يكن مهايأة الخ) وإذا وقع من الوجوب في نوبة السيد ولزمته الفطرة لزمت المبعوض فطرة نحو قريبه ولا يتأفیه انه في نوبة السيد له حكم الرقيق لانه بالنسبة لغير ذلك كما هو ظاهر ثم رايت الشارح صرح به انفا (قوله ولا لزمت من وقع من الوجوب في نوبته) بقى ما لو وقع أحد جزأيه في نوبة أحدهما والجزء الآخر في نوبة الآخر كانت نوبة أحدهما بأخر جزء من رمضان وكان اول نوبة الآخر ليلية العید فهل تجب عليهما أو لا تجب على واحد منهما فيه نظرو والاقرب الاول كالقول لم تكن مهايأة لان عدم اختصاص احدهما بمجموع الجزأين بمنزلة اشتراكهما فيه ثم رايت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما يؤيده أو يعينه فانه قال ما نصه فان غربت الشمس في نوبة أحدهما وطلع الفجر في نوبة الآخر وقلنا يجب بالوقتين لزمتها اه ولا يضرب في التأييد والتصريح فتريعه على مرجوح كما لا يخفى (قوله ان المؤمن النادرة) التي منها الفطرة (قوله اما علموكه وقريبه الخ) قال في شرح العباب اما زوجته فيلزمه من فطرتها مثل القدر الذي يلزمه لنفسه اه أي لما سياتى انه إذا كان الزوج عبدا لزم فطرة زوجته نفسها ان كانت حرة وسيدها ان كانت أمة (قوله ولا فطرة على معسر

(وفي المكاتب) كتابة
صحیحة (وجه) أنها تلزمه
في كسبه عن نفسه وعموه
ووجه أنها تلزم سيده
لأن الكل ملكه أما المكاتب
كتابة فاسدة فتلزم سيده
جزما (ومن بعضه حر
يلزمه) من الفطرة عن
نفسه (قسطه) بقدر
ما فيه من الحرية وباقيها
عنه على مالك الباقي
كالنفقة هذا ان لم تكن
مهايأة ولا لزمت من
وقع من الوجوب في
نوبته بناء على الاصح عند
الشيخين وان اعترض ان
المؤمن النادرة تدخل في
المهايأة وكذا شريكان في
قن وولدان في أب تهايا
فيه ولا فعلى كل قدر
حصته والكلام في نفس
المبعوض كما تقرر اما علموكه
وقريبه فيلزمه كل زكاته
مطلقا كما هو ظاهر (ولا)
فطرة على (معسر)

لا تتعلق إلا بالذمة مرسم على حج وقد يتوقف فيما ذكره لأن التعليل بتعاقب الفطرة بالذمة لا يدخل له في عدم وجوبها حيث كان له مال فإن العلة في وجوب زكاة الفطر وجود مقدار الزكاة فاضلا عما يحتاج اليه وهذا واجد بالقوة ويؤيد ما ذكره ابن حجج من الوجوب على من له مال غائب عيش أقول وقد يصرح بالوجوب قول الأيعاب والمغني ما نصه تنمة أفق الفارق بأن المقيمين بالاربطه التي عليها أو أوقف عليهم الفطرة وإن كان الوقف على غير معين لأنهم ملوكوا الغلة قطعاً فهم اغنياء بخلاف الموقوف على الصولية مطلقاً فإن الفطرة لا تلزم في المعلوم الحاصل للرباط إلا بالنسبة لمن دخل قبل غروب شمس آخر رمضان على عزم المقام فيه لتعنيته بالحضور نعم لو شرط لكل واحد قوته كل يوم فلا زكاة عليهم وكذا متفقها المدارس فإن جرائتهم مقدرة بالشهر فإذا اهل شوال والوقف غلة لزمهم الفطرة وإن لم يقبضوها لثبوت ملكهم على قدر المشاهدة من جملة الغلة اه (قوله وقت الوجوب) إلى قول المتن يشترط في النهاية الإقوله وقول البغوي إلى وهو هنا وكذا في المغني الإقوله واستقلالاً (قوله وقت الوجوب) قد يقتضي أنه لو أيسر مع أول جزء من شوال وجبت وهو محتمل نظر السكونه موسراً وقت الوجوب وقد يستشكل بأن الجزء الأخير من رمضان صادفه معسر أقبل يصلح للعلية مع ذلك أو لا يصري أقول والذي يفيد كلام عيش والكردي على أفضل ان العبرة في الأعمار واليسار بالجزء الأخير فقط أي وقت غروب الشمس (قوله مبنى على ضعيف) أي والموافق للمصحيح الاستقذار على الابن بشرطه كما تقدمت الإشارة إليه في كلام الشارح سم عبارة النهاية ولو دخل وقت الوجوب وله اب معسر عليه نفقته وأيسر الاب قبل ان يخرج الابن الفطرة لم تلزم الاب حيث قلنا بوجوبها على الابن بطريق الحواله وهو الأصح بل تستمر على الابن لا لقطاع التعلق بالحواله اه (قوله وهو) أي المعسر مبتداً خبره قوله بخلاف الخ سم قول المتن (فن لم يفضل) بضم الضاد وفتحها نهاية ومعنى أي وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله الاتي ويسن الخ سم قول المتن (عن قوته وقوت من في نفقته الخ) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهنيئاً ما عتيد من الكعك والنقل ونحوهما فوجود ما زاد منه على يوم العيد وليلتها لا يقتضي وجوبها عليه فإنه بعد وقت الغروب غير واجد لزكاة الفطر وإنما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات من أنه يجب على الزوج تهنيئاً ما يليق بحاله من ذلك لزوجه عيش عبارة شيخنا ولا يلزمه بيع ما يهياها للعيد من كعك وسمك ونقل كلوز وجوز وزيب وتمر وغير ذلك اه قول المتن (شيء) أي يخرج منه في فطرته نهاية ومعنى قول المتن (فمعسر) ولو تكلف المعسر باقتراض أو غيره وأخرجه أهل يصبح الإخراج وتقع زكاة كالأول تكلف من لم يجب عليه الحج وحج فإنه يصح ويقع عن فرضه فيه نظر ويحتمل أنه كذلك فليراجع سم على المنهج وقياس الاعتداد به أو نذبه حيث أخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه أنه كذلك فيما لو تكلف بقرض أو نحوه وأخرج عيش (قوله لأن القوت الخ) أي وإنما اعتبر الفضل عما ذكر لأن الخ إيعاب (قوله إخراجها) هل تقع حينئذ واجبة سم ونقل عيش عن العباب أنها تقع واجبة لكن عبارة العباب لا تفيد كما يظهر بالمراجعة (قوله أنه لا يجب السكسب) وهو كذلك كما صرح به الرافعي في كتاب الحج وأنه لا يشترط كون المؤدى فاضلاً عن راس ماله

وقت الوجوب) ينبغي أن يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت الوجوب لماطلة الناظر ونحوه لأنه حينئذ غير قادر وإن كان مالاً كالقدر المعلوم من ريع الوقف قبل قبضه حتى أتى بما عليه ومن له دين حال على موسر تعذر استيفاءه منه وقت الوجوب وإن قدر عليه بعده ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه ويفارق زكاة المال حيث رجيت في الدين وإن لم يتيسر أخذه في الحال أو في المال المغصوب والمسروق ونحوهما لكن لا يجب الإخراج في الحال بتعلقها بالعين بخلاف الفطرة لأنها تتعلق بالذمة مر (قوله مبنى على ضعيف) أي والموافق للمصحيح الاستقذار على الابن بشرطه كما تقدمت الإشارة إليه في كلام الشارح (قوله وهو هنا بخلاف) وهو أي المعسر مبتداً خبره بخلافه (في المتن فن لم يفضل) أي وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله الاتي ويسن الخ (قوله إخراجها) هل تقع حينئذ واجبة (قوله

وقت الوجوب إجماعاً وإن أيسر بعد وقول البغوي لو أعسر الأب وقت الوجوب ثم أيسر قبل إخراج الابن لزم الأب مبنى على ضعف وهو هنا بخلاف سائر الأبواب (فن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته) من آدمي رحيوان واستعمال من فيمن لا يعقل تغليبا بل واستقلالاً شائع بل حقيقته عند بعض المحققين فلا اعتراض عليه خلافاً لمن زعمه (ليلة العيد ويومه شيء فمعسر) ومن فضل عنه شيء فموسر لأن القوت لا بد منه ويسن لمن طرأ يساره أثناء ليلة العيد بل قيل غروب يومه فيما يظهر إخراجها وألفهم المتن أنه لا يجب السكسب لها أي إن لم تصرف في ذمته لتعديده وإنما وجوبه لنفقة القريب لأنه كالنفس

وضيعة ولو سكن بدنه ما وبفارق المسكن والخدام بالحاجة الناجزة نهاية ومعنى عباب قال ع ش قوله
 م وهو كذلك مثله بالاولى الاولى اذا قدر على التحصيل بالدعاء ونحوه فانه لا يكلف ذلك لان الامور
 الخارقة العادة لا تدبى عليهم الاحكام بقوله م وضيعة كالضيعة الوظيفة التي يستغلها فيكلف النزول عنها
 ان امكن ذلك بعوض على العادة في مثلها ع ش (قوله في الابتداء) سيد كرم حترزه (قوله عن دين الخ) وفاقا
 لشيخ الاسلام وخلافا للنهائية والمغنى وع ش وشيخنا (قوله وبفارق) اى الدين هنا حيث يمنع الوجوب اذا
 لم يكن المخرج فاضلا عنه (قوله ان الدين) بيان لما ياتى و (قوله بتعلقها الخ) متعلق بقوله وبفارق (قوله وعن
 دست ثوب الخ) الى قوله وان الفقه في النهاية والمغنى الا قوله لتعديده الى وخروج (قوله وعن دست ثوب) ومنه
 قيص وسراويل وعمامة ومكعب وما يحتاج اليه من زيادة للبرد والنجم مما يترك للفلس شرح بافضل
 وفي السكردى عليه وزاد في الفلس في الاعياب ودراعة يلبسها فوق القميص وتسكة ومندبل وقلنسوة وتحت
 العمامة وطيسان وخف وكل ما اعتاده وازرى به فقهه بتركه او يشتري له ويترك ما يحتاج اليه للبرد وان
 كان زمن صيف لا يحتاج فيه اليه لانه يصدد الاحتياج اليه شتاء انتهى اه (قوله لا تق به وبمونه) اى منصبا
 ومرومة قدرا ونوعا مانا ومكانا كما هو واضح اعياب قال السكردى على بافضل بعد ذكر ذلك عنه مانصه
 ويفهم منه ومن غيره مما يثبت في الاصل انه لا بد ان يكون المخرج زائدا عما جرت به عادة امثاله من التجمل به
 يوم العيد وهو ظاهر اه وفي اعش ما وافقه (وعن لائق به) فيه مع ما قبله شبه تسكرار ولو قال وعن لائق به
 وبمونه من دست ثوب نحو مسكن الخ سلم منه (قوله من نحو مسكن الخ) اى ولو مستاجر المدة طوبى له
 ثم الاجرة ان كان قدوم البؤجر او استاجر بعينها فلاحق له فيها فهو معسر وان كانت في ذمته فهي دين عليه
 وهو لا يمنع الوجوب على المتمدن والمنفعة وان كانت مستحقة له بقية المدة لا يكلف نقلها عن ملكه بعوض
 كالسكن لا احتياجه لها ع ش قول المتن (بحاجة اليه) نعم ان امكن الاستغناء عن المسكن لا اعتياده السكنى
 بالاجرة ولتيسر مسكن مباح بنحو مدرسه فلا بعد ان ياتى هنا نظير ما سيجى في الحج اعياب اى من انه
 يلزمه صرف النقد الذى معه للحج (كافى الكفارة الخ) وقياس ما ياتى في التفليس وقسم الصدقات انه يترك له
 هنا ايضا نحو كتب الفقه بتفصيلها الا في ثم وهو غير بعيد ولو كان معه مال يحتاج لصرفه الى الخادم او
 المسكن فكالعدم اعياب رباعش (قوله اموالو ثبتت الفطرة الخ) محترز في الابتداء سم (قوله لا لعمله في
 ارضه الخ) قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن نهاية اى فيقال هي ان يحتاجه لسكنه او سكن من تلزمه
 مؤنته لا لحبس دوابه او خزن تبن مثلا لها فيه ع ش (قوله غيره) اى النفيس من الثوب ونحو المسكن والخدام
 كرى على بافضل (قوله وان الفقه) اى غير الاثنى متمدن ع ش (قوله لما مر في الكافر) اى من انه لا تلزمه
 فطرة نفسه قول المتن (لزمه فطرة من تلزمه نفقته) وتسقط عن الزوج والقريب الموسرين باخراج
 زوجته او قريبه للفطرة عن نفسه باقتراض او غيره ولو بغير لانها عباب وشرحه وروض وشرحه
 وتقدم وياتى في الشرح ما يفيد (قوله بقرابة) الى قوله ويظهر في النهاية والمغنى (قوله بقرابة) قال في

فاضلا عن دين الخ على القول بانه لا يشترط الفضل عن الدين قد يستشكل اذا قدمت على الدين مع ان الدين
 يقدم على المسكن والخدام لان المقدم على المقدم مقدم مع انهم اخروها عنهم كما تقرر اللهم الا ان يحجب
 بمنع ان المقدم على المقدم مقدم كليا او بان الدين انما يقدم عليهما السهولة تحصيلهما بالكر او اعتياد ذلك بخلاف
 الفطرة مع قلتها بالنسبة اليهما (قوله اموالو ثبتت الفطرة الخ) محترز في الابتداء (قوله في المتن) ومن لزمه
 فطرته الخ ولو اسلم على عشر نسوة قبل غروب الشمس وجبت نفقتهن لانهم محبوسات بسبيته ولا تلزمه
 الفطرة فيما يظهر لان الفطرة انما تتبع النفقة بسبب الزوجية اى وصورة المسئلة ان يسلمن قبل غروب
 الشمس ليلة العيد فان اسلمن بعد الغروب فلا فطرة وهذا ظاهر جلى شرح مروى بنحو وجوب فطرة اربع
 لان فيهن اربع زوجات تال في الروض ولا يجب فطرة ولد ملك قوت يوم العيد ولبنته فقط اى او قدر
 على كسبه كما في شرحه ولو صغيرا لسقوط نفقته عن الولد ايضا لاعماره اه (فرع) اسلمت

(ويشترط) في الابتداء
 (كونه) اى الفاضل عما
 ذكر (فاضلا عن) دين ولو
 مؤجلا على تناقض فيه
 وبفارق ما ياتى في زكاة
 المال ان الدين لا يمنعها
 بتعلقها بعينه فلم يصلح الدين
 مانعا لها القوت بخلاف هذه
 اذ الفطرة طهرة للبدن
 والدين يقتضى حبسه بعد
 الموت ولا شك ان رعاية
 الخاص عن الحسب مقدمة
 على رعاية المظهر وعن دست
 ثوب لا تق به وبمونه وعن
 لا تق به وبهم من نحو
 (مسكن) بفتح الكاف
 وكسر ها (وخادم يحتاج
 اليه) اى كل منهما سكنه
 او لخدمته ولولم يصبه او
 ضحاكته او خدمة بمونه
 لا لعمله في ارض وماشية
 (في الاصح) كفى الكفارة
 بجامع ان كلا مطهر اموالو
 ثبتت الفطرة في ذمته فيبيع
 فيها كل ما يبيع في الدين من
 نحو مسكن وخادم لتعديده
 بتأخيرها غالبا وبه يفرق
 بين هذا وحالة الابتداء
 ويندفع استشكل الا ذرعى
 لذلك وخروج بلائق غيره فاذا
 امكنه ابداله بلائق واخراج
 النفوت لزمه وان الفقه
 (ومن لزمه فطرته) اى كل
 مسلم لما مر في الكافر لزمه
 فطرة نفسه ليساره (لزمه
 فطرة من تلزمه نفقته)

بقراءة أو ملك أو زوجية لم يترن بها (٣١٤) مسقط نفقة كذا شوز إذا كانوا مسلمين ووجدوا ما يؤدبه عنهم لخبر مسلم ليس على المسلم في

عبد ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد والقريب والزوجة الكفار) وإن لزمه نفقتهم لماسر ويظن في فن سبي ولم يعلم إسلام سايه أنه لفطرة عنه في حال صغره وكذا بعد بلوغه أن لم يسلم عملا بالأصل بخلاف من في دارنا وشككتنا في إسلامه عملا بأن الغالب فيمن يدارنا بالإسلام (ولا العبد فطرة زوجته) ولو حرة وإن لزمه نفقتها في نحو كسبه لأنه ليس أهلا لفطرة نفسه فغيره أولى ومرو وجوبها على المبعوض ووجد دخوله أعني العبد في القاعدة أن الأصح أن الوجوب بإلحاقه ثم يتحمل السيد عنه فيصدق حينئذ أنه لزمه فطرة نفسه لا لعمونه (ولا الابن فطرة زوجته أبية) وسريته ولو مستولدة وأن لزمته نفقتها لأنها لازمة للاب مع العسار فتحملا عنه ولأن فقدها يسقطها على الفسخ فيحتاج إلى عفاه ثانيا بخلاف الفطرة فيهما (وفي الابن وجه) أنها تلتزمه كالنفقة وانصره الأذرعى ومن يجب نفقته دون فطرته أيضا مطلقا عبيد بيت المال والمسجد وموقوف على جهة أو معين ومن على مياسير المسلمين نفقته ومن يجب هذه على واحد وتلك

الروض وشرحه ولا يجب على الاب فطرة ولد له ملك قوت يوم العبد وليته فقط أو قدر على كسبه ولو صغر السقوط نفقة عنه بذلك تستقط أيضا عن الولد لا عساره انتهى عبارة باعشن فلو قدر على قوت يوم العبد وليته فقط لم يجب أى فطرته على أصله ولا فرعه بل ولا يصح إخراجها عنه إلا بأذنه وهذا كثير الوقوع فليتنبه له (بقراءة أو ملك الخ) وبثاب المخرج عنه ولا يله نظر والاقرب الثاني فليراجع ع (قوله) أو زوجية) ويجب فطرة رجعية وكذا بائن حامل ولو أمة كنفقتها بخلاف البائن غير الحامل لسقوط نفقتها فيلزمها فطرة نفسها لإيعاب وعش (قوله لخبر مسلم الخ) أى في الرقيق والباقي بالقياس عليه بمجامع وجوب النفقة نهاية (قوله لماسر) أى لقوله ^{كلا} ^{بش} الخ خبر السابق من المسلمين مغنى ونهاية قول المتن (فطرة العبد) أى الرقيق نهاية (قوله ولو حرة) إلى قوله ووجه الخ في النهاية والمغنى (قوله ومرو وجوبها على المبعوض) أن أراد وجوب فطرة نفسه فالذى مرو وجوب القسط فقط وأفطرة زوجته فلم يبر فليحرر سم عبارة المغنى واحترز به أى العبد عن المبعوض فيجب عليه المقدار الذى يجب على نفسه وقد سبق بيانه أهو تقدم عن شرح العباب ما يوافق عن سم توجيهاه وعبارة النهاية واحترز به عن المبعوض فتجب عليه فطرة أصله ولفرعه وزوجته ورقيقه أهقا ع من أى كاملة كما تقدم عن الزيادة عن الرملى أه (قوله في القاعدة) أى قول المصنف من لزمه الخ و (قوله إن الوجوب) أى الفطرة نفس العبد (وقوله لأنها) أى نفقة زوجته الأب سم (قوله فيهما) أى فى العذتين (قوله وعن يجب) إلى قوله ومن أجر في النهاية وإلى قوله وهل الحرة في المغنى إلا قوله فن شرط إلى من أجر (قوله أيضا) أى مثل ما ذكر في المتن (قوله مطلقا الخ) أى سواء كان مسلما أو كافرا كرى ويحتمل أن المراد لا على نفسه ولا على غيره (قوله بالمسجد) أى سواء كان العبد مالكا له رقا عليه مغنى وإيعاب راسنى (قوله من على مياسير المسلمين) أى الحر الفقير عن الكسب مغنى وكردى (قوله فن شرط عمله مع عامل الخ) أى شرط العاجز نفقته عليه نهاية عبارة قسم قال في الروض في باب المساقاة ونفقتهم أى عبيد المالك المشروط معاوتهم للعامل على المالك ولو شرطت في الثمرة لم يجز وأعلى العامل جاز ولو لم تقدر فالعرف كاف انتهى (قوله وهل الحرة الغنية الخ) قيد بالغنية ليعتاق التردد في أنها تلزمها الفطرة نفسها أولا (فرع) حيث وجبت فطرة الخادمة فينبغي أن محلها لم يكن لها زوج موسر ولا فطرتها على زوجها لأنه الأصل في وجوب فطرتها حيث أسير فقطرتها عليه والأفعلى زوج الخادمة ويجزى ذلك نجا إذا كانت أمة ووجبت نفقتها على زوجها بان سلبت له ليلا ونهارا فان كان حراما وسرا ففطرتها عليه أو خرا فعلى سيدها أن كان موسرا والأفعلى زوج الخادمة حيث خدمتها بنفقتها خدمة لا تمنع التسليم ليلا ونهارا أو أنما قدم الزوج فالسيد في الفطرة على زوج الخادمة لأنهما الأصل فيها فليتأمل سم (قوله غير استتجار الخ) عبارة المغنى ودخل في عبارة رته أى المصنف ماله أو خدم زوجته التى تخدم عادة أمتهما أو أجنبية وانفق عليها فانه يجب عليه فطرتها كنفقتها بخلاف الأجنبية المؤجرة لخدمتها كالأنجب عليه نفقتها وكذا الذى صححها لتخدمها بنفقتها بأذنه لأنها فى معنى المؤجرة كما جزم به في المجموع وأن قال الرامى في النفقات تحت نظرتها وكذا في النهاية لأنه قال وقال الرافعى الخ وهو القياس وبه جزم المتولى ثم جمع بما يأتى انفقا قال ع ش قوله مر المؤجرة لخدمتها أى ولو أجارة فاسدة ومثل هذا ما يكسر وقوعه في مصر

وقراها الزوج وتختلف الزوج وجبت الفطرة أن أسلم في العدة مر (قوله ومرو وجوبها على المبعوض) أن أراد وجوب فطرة نفسه فالذى مرو وجوب القسط فقط وأفطرة زوجته فلم يبر فليحرر (في القاعدة) أى قواه ومن لزمه الخ (قوله أن الأصح أن الوجوب) أى فطرة نفسه (قوله فيصدق حينئذ أنه لزمه الخ) فيصدق ذلك مع قوله السابق ليساره نظر (قوله لأنها) أى نفقة زوجته الأب (قوله مع عامل قراض أو مساقاة) قال في الروض في باب المساقاة ونفقة عبيد المالك المشروط معاوتهم للعامل على المالك ولو شرطت في الثمرة لم يجز وأعلى العامل جازا ولم يقدر فالعرف كاف أه (قوله وهل الحرة الغنية الخادمة الخ)

على آخر من شرط عمله مع عامل قراض أو مساقاة ومن أجر قننه وشرط نفقته على المستاجر ومن حج بالنفقة ففطرة الأول والثاني على السيد والثالث على نفسه كما هو ظاهر وهل الحرة الغنية الخادمة للزوجة بغير استتجار تلتزمها من

من استئجار شخص لرعى دوابه مثلاً بشئ معين فانه لا فطر له لكونه مؤجراً لأجرة صحيحة أو فاسدة بخلاف ما لو استخدمه بالنفقة أو الكسوة فتجب فطرته كخدام الزوجة وبجمل الفرق بان خادماً الزوجة استخداماً واجباً كزوجته بخلاف من يتعلق الزوج مثلاً فانه لا يجب استخداماً وهو متمكن من ان يخدم نفسه فان فرض استخداماً بلا إيجار كان كالشروع بالنفقة فلا فطر عليه اهـ واعتمد الاول باعثن والثاني شيخنا وقد يؤيده ما ذكره الشارح كالغنى فيمن حج بالنفقة (قوله) بناء على ما جزم به في المجموع (الخ) والاوجه حمل الاول اى ما جزم به في المجموع من عدم الوجوب على ما إذا كان لها مقدر من النفقة لا تتعداه والثاني اى ما قاله الرافعى كالمتولى من الوجوب على ما إذا لم يكن لها مقدر بل تاكل كفايتها كالامام شرح مر اهـ سم وهذا الجمع حسن بالغ كرى على بافضل وكذا اعتمده باعثن عبارته واما خادماً زوجته التى يخدم مثلها عادة فان أخذها أمته أو أمتها أو أجنبية ولم يكن لها شئ معين من نفقة أو كسوة أو أجرة ولو باجارة فاسدة لزومه فطرتها وإن عين لها شئ فلا فطر لها عليه ومثله يقال فى خادماً اهـ (قوله) انه لا يازمه اى زوج المخدومه (قوله) فطرته نفسها (قوله) فاعل يازمها (قوله) اعتباراً بها) اى بنفسها يعنى لا جل اعتبار نفسها مستقلة لا تابعة للزوجة (قوله) ولا (عطف على يازمها كرى (قوله) والثاني اقرب (الخ) قد يقتضى ذلك وجوب فطرة الخادمة وإن لم تجب فطرة المخدومة للكفرها ولا مانع فليراجع وعبارته فى شرح العباب لكن القياس ما جزم به المتولى يجرى عليه الرافعى فى النفقات من وجوب فطرتها الا انها فى نفقته كما متها التى بنفقها اهـ اى بان تخدمها امته او بنفق عليها فيجب فطرتها كما بينه فى العباب وشرحه قبل ما ذكر رسم واعتمده شيخنا عبارته ومنها المؤجر بالنفقة فلا تجب فطرته على المستاجر وإن وجبت نفقته عليه لكن تجب على نفس الاجير ان كان خيراً موسراً وعلى سيده ان كان رقيقاً نعم المستاجر للخدومة الزوجة بالنفقة له حكمها فتجب فطرتها مثلها اهـ وقال البصرى والقلب إلى الاول أميل أخذنا من تعليل المجموع عدم لزوم فطرتها للزوج بانها فى معنى المؤجرة اهـ (قوله) وعكس ذلك (المشار اليه ما ذكر فى قول المصنف لكن لا يازم الخ يعنى ما ذكر فى انه تجب بالنفقة دون الفطرة وعكسه وهو المكاتب وما بعده فى انه تجب الفطرة دون النفقة (قوله) ومسائل المساقاة (الخ) عطف على مكاتب (قوله) المذكورة (إشارة إلى قوله فى شرط الى ومن حج الخ) (قوله)

قيد بالغنية ليتأتى التردد فى أنها تازمها فطرة نفسها أولاً (فرع) حيث رجبت فطرة الخادمة فينبغى أن يحلها لم يكن لها زوج موسر ولا فطرتها على زوجها لانه الاصل فى وجوب فطرتها لحيث ايسر فطرتها عليه والا فعلى زوج المخدومة وان وجبت نفقتها على زوجها لان النفقة تجب على المعسر بخلاف الفطرة وفى هذه الحالة لها نفقة واحدة على زوجها بالزوجية والاخرى على زوج المخدومة بالاخدام ولها فطرة واحدة لان الفطرة لا تتعدد وانتقال فطرتها عز زوجها اذا عسر الى زوج المخدومة لا ينافى ما مران التحمل من قبيل الحرية لان الحرية لا تمنع الرجوع على المحبل ولا تمنع تعدد المحال عليه على البذل والترتيب كما هنا ويجرى ذلك فيما اذا كانت الزوجة أمة وجبت نفقتها على زوجها فان سلمت له ليلاً ونهاراً فان كان حراً موسراً ففطرتها عليه او خيراً معسراً فعلى سيدها ان كان موسراً ولا فعلى زوج المخدومة حيث خدمتها بنفقته خادمة لا تمنع التسليم ليلاً ونهاراً وانما قدم الزوج فالسيد فى الفطرة على زوج المخدومة لانها الاصل فيها فليتأمل (قوله) بناء على ما جزم به فى المجموع (الخ) والاوجه حمل الاول اى ما جزم به فى المجموع على ما إذا كان لها مقدر من النفقة لا تتعداه والثاني على ما إذا لم يكن لها مقدر بل تاكل كفايتها الا ما شرح مر (قوله) الثاني اقرب (الخ) قد يقتضى ذلك وجوب فطرة الخادمة وان لم تجب فطرة المخدومة لكفرها ولا مانع فليراجع وعبارته فى شرح العباب وكذا الحرية التى صحبتها لتخدمها بنفقته باذنه كما جزم به فى المجموع وتبعه القمولى وغيره لانها فى معنى المؤجرة لكن القياس ما جزم به المتولى وجرى عليه الرافعى فى النفقات من وجوب فطرتها لانها فى نفقته كما متها التى بنفقها اهـ اى بان تخدمها امته او بنفق عليها فتجب فطرتها كما بينه فى العباب وشرحه قبل ما ذكر (قوله) وعكس ذلك مكاتب كتابه فاسدة (الخ)

بناء على ما جزم به فى المجموع
وتبعه القمولى وغيره أنه
لا تلزمه فطرتها خلافاً
لرافعى كالمتولى فطرة
نفسها مع أن نفقتها على
زوج مخدومتها اعتباراً
بها أولاً لانها تابعة
للزوجة وهى لا تلزمها
فطرة نفسها وإن كانت
غنية والزوج معسر كل
محتمل والثاني أقرب إلى
كلامهم فى النفقات أن لها
حكمها إلا فى مسائل
استثنوا ليست هذه منها
أما المستأجرة فعليها
فطرة نفسها كما هو ظاهر
لان نفقتها عليها والواجب
لها إنما هو الأجرة لا
غيره ففى كآجير لغير
الزوجة وعكس ذلك
مكاتب كتابه فاسدة
ومسائل المساقاة والقراض
والاجارة المذكورة تلزم
السيد الفطرة لا النفقة

وكذا زوجة حيل بينها وبين زوجها (٣١٦) فليزوم فطرته لا نفقة لها (ولو أعسر الزوج) وقت الوجوب (أو كان عبدا فلا ظهرانه يلزم

زوجته الجرة فطرتها) إذا كانت موسرة بها (وكذا سيد الأمة) بناء على الأصح السابق أن الوجوب يلاق المؤدى عنه ابتداء ثم يتحمل المؤدى فإذا لم يصلح للتحمل استمر الوجوب على المؤدى عنه واستقر وإن أيسر المؤدى بعدوا إذا قلنا بالأصح فقل هو كالضمان وانصر له إلا سنوى وإطال والأصح في المجموع أنه كالحالة ومن ثم لو أعسر زوج الحرة الموسرة لم يلزمها الإخراج كما سيصححه التحول الحق إلى ذمة المتحمل فهو كاعسار المحال عليه ولو كان المؤدى عنه يملك والمؤدى باخر وجب من قوت بلد المؤدى عنه والمستحق له لأنه لا تصح الحوالة على غير الجنس وإن صح ضمانه ولا يلزم المؤدى نية الإخراج عن المؤدى عنه بناء على الحوالة بل نية إخراج مالزمه منها في الجملة قال شارح ومن فوائد الخلاف جواز الإخراج بغير إذن على الضمان وبه على الحوالة ومراعاة الإخراج المتحمل عنه لأنه على الضمان مخاطب بالوجوب فلم يحتج لأذن بخلافه على الحوالة لكن مرانه لا يحتاج إليه ولو عليها (قلت الأصح المنصوص لا تلزم الحرة) الغير الناشئة ولو عتيقة لكن يسن لها خروجا من الخلاف (والله اعلم) وتلزم شيد الأمة والفرق أن

وكذا زوجة الخ) عطف على مكانها كرى (قوله وعكس ذلك مكان الخ) أى يجب فطرته دون نفقته كما ذكره سم (قوله وكذا زوجة حيل الخ) وفاغلا لثانية المغنى والروض وشرحه والاعباب عبارة وفطرة الناشئة عنها ومثلها كل من لا نفقة لها كغائبة ومحبوسة بدين وغير ممكنة ولو لنحو صغر ومعدنة عن شبهة بخلاف نحو مريضة لأن المرض عذر عام ومن حيل بين الزوج وبينها كما في المجموع عن كلام الأصحاب أنه وصريح صديقه أن من حيل بين الزوج وبينها لا يشمل المحبوسة والمعدنة السابقتين في كلامه وعليه فلعلم المراد بمن حيل الخ ما حصلت بنحو شاهد زور فليراجع قال ع ش قوله لم زوجة حيل بينها الخ ظاهره وإن كانت الحيلة لوقت الوجوب ويتأمل وجهه حيثئذ ومن الحيلة لوقت الوجوب وظاهره ولو كان حسبها بحق أه وهذا قد يخالف ما سمن الأيعاب أنفا (قوله يلاق المؤدى عنه) وهو هذه الزوجة الحرة وسيد الأمة (قوله فإذا لم يصلح الخ) أى لا عساره أو رقيقته (قوله بعد) أى بعد وقت الوجوب (قوله وإذا قلنا بالأصح) أى السابق أن الوجوب الخ (قوله فقل هو) أى التحمل (قوله لم يلزمها الإخراج) يعنى لو كان كالضمان للزمتها الإخراج (قوله كما سيصححه) أى بقوله قلت الأصح الخ كرى (قوله التحول الحق إلى ذمة النخ) انظر وجه هذا التحول مع فرض عساره وقت الوجوب المقضى لعدم مخاطبته رأسا سم وقد يجاب بأن التحول إنما يقتضى انقطاع أدنى التحيل ولا يستلزم مطابقة المحال عليه بأن يكون موسرا كما أشار إليه الشارح بقوله فهو الخ (قوله ولو كان الخ) عطف على قوله لو أعسر الخ عبارة المغنى ومن فوائد الخلاف ما لو كان المؤدى عنه يملك المؤدى بلدا آخر واختلفت قوت البلدين فإن قلنا بالحوالة وجب أن يؤدى من بلد المؤدى عنه وهو إلا يصرح وإن قلنا بالضمان جاز أن يؤدى من بلد المؤدى عنه لأنه يصح ضمان غير الجنس بخلاف الحوالة ومنها دعاء المستحق يكون للمؤدى خاصة إن قلنا بالحوالة وإن قلنا بالضمان دعائها وقيل غير ذلك أه (قوله ولا يلزم المؤدى الخ) التعبير بعدم اللزوم بدل على الجواز سم (قوله منها) أى من زكاة الفطر (قوله لكن سر الخ) أى فى شرح ولا فطرة على كافر الخ سم (قوله ولو عليها) أى الحوالة قول المتن (قلت الأصح المنصوص لا تلزم الحرة) ومثله ما لو كان الزوج حنفيا والزوجة شافعية فلا زكاة على واحد منهما عملا بعبقيدة كل منهما وفى عكس ذلك يتوجه الطلب عليه عملا بعبقيدته وعليها عملا بعبقيدتها فأى واحد منهما إخراج عنها كفى وسقط الطلب عن الآخر لكن الشافعى يوجب إخراج صاع من غالب قوت البلد والحنفى لا يوجب ذلك فإن كان الغالب البر وإخراج الزوج الشافعى عنها بمقتضى مذهبه كفى حتى عندها وإن أخرجت عن نفسها على مقتضى مذهبها فينظر فى الذى أخرجته فإن كان من الثمر أو الزبيب أو الشعير أو القيمة أو غير ذلك ما عدا البر فلا يكتفى بذلك فى عقيدة الشافعى فيلزمه أن يخرج عنها بحسب عقيدته صاعا من البر وإن أخرجت الزوجة عن نفسها من البر فالواجب منه عند الحنفية نصف صاع بخلاف بقية الأقوات فالواجب منها عندهم صاع لكن نصف الصاع عندهم أربعة أرطال بالبغدادى والصاع عند الشافعية خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى فإذا أخرجت الزوجة عن نفسها نصف صاع من البر لزوم الزوج الشافعى إخراج رطل وثلاث بالبغدادى عنها حتى يكمل الصاع عنده كرى على الفضل وباعشن فى شرحه (قوله الغير الناشئة) أى أما الناشئة فتلزمها فطرة نفسها نهاية وإيعاب رسم (قوله ولو عتيقة) كذا فى النسخ وكان الظاهر ولو غنية كفى الفتح وشرح بأفضل (قوله لكن يسن) إلى قول المتن ولو انقطع فى النهاية المغنى لا أقوله والمعسر إلى وفى المجموع وقوله وقوى إلى لو غاب (قوله يسن لها) أى للحرة المذكورة إخراج فطرتها عن نفسها (قوله خروجا من الخلاف) أى وانتهى بها نهاية قال ع ش هذا كله حيث كانت موافقة للزوج فى مذهبه فإن كانت

أى يجب فطرته دون نفقته كما ذكره (قوله التحول الحق إلى ذمة المتحمل) أنظر وجه هذا التحول مع فرض عساره وقت المقضى لعدم مخاطبته رأسا (قوله وإن صح ضمانه) براجع (قوله ولا يلزم المؤدى الخ) التعبير بعدم اللزوم بدل على الجواز (قوله لكن مر) أى فى شرح ولا فطرة على كافر الخ (قوله الغير الناشئة) يفيد

وإنما وجب مع ذلك فطرتها على الزوج أو سر إذا سلمت له ليلا ونهارا لأن يساره لا يسهل الحمل السيد بل يقتضي تحمله عنه والمعسر ليس من أهل التحمل فافترقا وما ذكر في زوجة العبد الحرة وهو ما في المجموع لكن الذي في موضع آخره (٣١٧) كالروضة وأصلها أنها تلزمها لأنه

ليس أهلا للتحمل بوجه
بخلاف الحر المعسر وفي
المجموع ليس للودى عنه
مطالبة المؤدى باخراجها
وقوى الاسنوى والاذعى
مطالبته ولو حسبة ولو غاب
فال في البحر للزوجة افتراض
نفقتها للضرورة لا فطرتها
لأنه المطالب بها وكذا بعضه
المحتاج (ولو انقطع خبره)
أي القن مع تواصل الرفاق
فالذهب وجوب اخراج
فطرتها في الحال ليلة العبد
ويومه لأن الأصل بقاء
حياته (وقيل لا يجب إلا
(إذا عاد) كزكاة المال
الغائب وفرق الأول بأن
التأخير إنما جاز ثم للقاء
وهو غير معتبر هنا (وفي
قول لاشئ) يجب مدة غيابه
لأن الأصل براءة الذمة نعم
يلزمه إذا عاد الاخراج لما
مضى كذا قيل تفريعا على
الثالث وفيه نظر لأنه يلزم
عليه اتحاد مع الثاني إلا أن
يقال ظاهر كلامهم بل
صريحه أنها على الثاني
وجبت وإنما جاز له التأخير
إلى عودته رفقا به لاحتمال
موته فعليه لو أخرجا عنه
في غيبته أجزأه لو عاد وأما
على الثالث فلا يخاطب
بالوجوب أصلا مادام
غائبا فلا يجزئ الاخراج
حينئذ فإن عاد خوطب
بالوجوب الآن للحال ولما
مضى وحينئذ فالفرق بين

مخالفه راعت مذهبا اه (قوله وإنما وجب الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا ينتقض ذلك الفرق بما سلمه السيد
ليلا ونهارا أو الزوج موصرا حيث تجب الفطرة على الزوج قولا ولا واحدا لأنها عند اليسار غير ساقطة عن السيد
بل يحملها الزوج عنه اه (قوله تحمله عنه) أي تحمل الزوج عن السيد (قوله فافترقا) أي سيدا لا متقاة والحرة
(قوله وما ذكر في زوجة العبد) أي من عدم لزوم فطرتها عليها (قوله وهو ما في المجموع) اعتمده النهاية والمغنى
وشيوخ الاسلام (قوله لأنه) أي الزوج العبد (قوله وفي المجموع ليس للودى عنه الخ) اعتمده النهاية والمغنى
(قوله مطالبته ولو حسبة) أقول ليس الكلام في ذلك ولا تختص بها أي الزوجة هذا ولو قيل بأن لها المطالبة
لرفع صومها إذ ثبت أنه معلق حتى تخرج الزكاة لم يبعد عس وتقدم عن الشوري والبرماوي ترجيح
عدم التعليق إذ لا تقصير من المؤدى عنه (قوله للضرورة الخ) عبارة غيره افتراض نفقتها دون فطرتها
لتضررها بانقطاع النفقة دون الفطرة ولأن الزوج هو المخاطب باخراجها اه (قوله لأنه المطالب) أي
وطريقه أن يוכל من يدفعها عنه يبليها أو يدفعها للقاضي لأن نقل الزكاة فإن لم يتمكن من ذلك بقيت
في ذمته إلى الحضور ويعذر في التأخير عس وقوله أو يدفعها للقاضي أي أن كانت الزوجة من محل
ولايته كما يأتي في الشرح (قوله وكذا بعضه الخ) أي فله الافتراض على منفقة الغائب لنفقته دون فطرتها
(قوله أي القن) إلى قول المتن وفي قول في النهاية والمغنى (قوله أي القن الخ) أي الغائب ولم تعلم حمايته
ولم تنته غيبته إلى مدة يحكم فيها بموته نهاية ومغنى (قوله مع تواصل الرفاق) كأنه تقييد لمحل الخلاف سم
(ويومه) الوابغنى أو كما عبر بها المغنى (قوله لا يجب الخ) أي فطرتها أي إخراجها (قوله يجب مدة الخ)
عبارة المغنى والنهاية أي لا يجب شيء بالسكينة لأن الأصل براءة الذمة منها وهذا القول محل إذا استمر
انقطاع خبره فلو بانت حمايته بعد ذلك وعاد إلى سيده وجب الاخراج وإن لم يعد إلى يده فعلى الخلاف في
الضال ونحوه اه أي الذي في المتن وعبارة الروض وشرحه وتلزم مالك المدبر وأم الولد والمعلق عقته
والمرهون والجاني والموصى بمنفعته والمغصوب والضال والآبق وإن انقطع خبره ما لم تنته غيبته إلى مدة
يحكم فيها بموته في الحال اه (قوله اتحاده) أي الثالث (قوله إلا أن يقال) عبارة الاسنوى أي والنهاية والمغنى
في تقرير هذا الوجه أي الثاني وقيل أنها تجب ولكن لا يجب إخراجها إلا إذا عاد انتهى سم يعني ولا
يناسب هذا الجواب تقرير الشارح لهذا الوجه بما قدمه (قوله لو عاد) أي اتفاقا وكذا لو بانت حمايته وإن
لم يعد على المعتمد (قوله فلا يجزئ الخ) وهو ثمرة الخلاف (قوله ولا لم يجب اتفاقا) أي ومحل عدم
الوجوب ما لم يتبين وجوده كما هو ظاهر سم (قوله ومحل الخلاف) إلى قوله فإن تحقق في النهاية والمغنى إلا
قوله وكان وجهه إلى واستشكل وقوله وعين إلى فالتى يتجه (قوله وكان وجهه عدم الاحتياج للحكم الخ) فيه
تصريح بأنه لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي مضي المدة سم قال عس وهو أي عدم الاشتراط قضية
كلام الشارح مر وقال الزبائدي جزم ابن حج بان مضي المدة كاف وخالفه شيخنا الرملي فقال لا بد من
الحكم بموته وفي تصوير الحكم نظر إذ لا بد من تقدم دعوى ويمكن تصويرها بما لو ادعى عليه بعض المستحقين
بفطرة عبده فادعى موته وانكره المستحق لحكم القاضي بموته لدفع المطالبة عن السيد (قوله تجب فقرام
بلد العبد) أي ومن غالب قوت بلده (قوله وذلك متعذر) أي لأنه لا يعرف موضعه نهاية (قوله تردد

للزوم للناشئة (قوله وإنما وجب مع ذلك الخ) قال في شرح الروض قولا واحدا (قوله وهو ما في المجموع)
قال في شرح الروض وهو المعتمد (قوله مع تواصل الرفاق) كأنه تقييد لمحل الخلاف (قوله إلا أن يقال ظاهر
كلامهم بل صريحه أنها على الثاني الخ) عبارة الاسنوى في تقرير هذا الوجه وقيل أنها تجب ولكن لا يجب
إخراجها إلا إذا عاد اه (قوله ولا لم يجب اتفاقا) أي ومحل عدم الوجوب ما لم يتبين وجوده كما هو ظاهر
(قوله وكان وجهه عدم الاحتياج للحكم بموته الخ) فيه تصريح بأنه لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي مضي المدة

التوليد ظاهر ومحل الخلاف أن لم تنته مدة غيبته إلى ما يحكم بعده بموت المفقود ولا لم يجب اتفاقا وكان وجه عدم الاحتياج للحكم بموته هنا بخلافه
في بقية الأحكام أنه يحض حق الله تعالى فسوي فيه أكثر من غيره واستشكل وجوبها حالا بانها تجب لفقرام بلد العبد وذلك متعذر وتردد

الأسنوي وغيره بين استثنائهما وإخراجهما في آخر بلد عدم وصوله إليه لأن الأصل بقاؤه فيها وإعطاءهما للقاضي لأن له نقلهما وتفرقة ما لم يفوض قبضهما لغيره وعين الغزالي الاستثناء وإبطال الأخير بأن شرطه أن يكون العبد في محل ولايته ولم يتحققه ويرد بتحقيق كونه في ولايته والأصل عدم خروجه منها إذا كان الكلام في قاض (٣١٨) كذلك وحينه فالتدلي يتجه في ذلك أنه يدفع البر للقاضي ليخرجه في أي محال ولايته شاء وتعين

البر لأجزائه هنا على كل تقدير لما يأتي أنه يجوز من غيره وغيره ولا يجوز عنه فان تحقق خروجه عن محل ولايته القاضى فالأمام فان تحقق خروجه عن محل ولايته أيضا بان تعدد المتغلبون ولم ينفذ في كل قطر الأمر المتغلب فيه فالذي يظهر أنه يتعين الاستثناء للضرورة حينئذ ما إذا لم ينقطع خبره فيخرج عنه في بلده وهذا مع ما قبله يظهر الفرق بين منقطع الخبر وغيره خلافاً لمن زعم عدم الفرق (والأصح أن من أيسر ببعض صاع يلزمه) إخراجهم عن واحد فقط لأنه ميسور وفارق بعض الرقبة في الكفارة بان لها

بدل أي في الجملة والتعيين هنا معهود (و) الأصح (أنه لو وجد بعض صاع أو الصيعان قدم نفسه) لخبر الشيخين إبدأ بنفسك ثم بمن تعول وخبر مسلم إبدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلا هلك فان فضل قوله قدم نفسه وجوب ذلك وبه صرح الأصحاب ونفذ منه جمع متأخرون أنه لو وجد كل الصيعان لزمه تقديم نفسه أيضاً لأن في تأخيرها غرراً باحتمال

الأسنوي الخ) عبارة النهاية والمغني ورد بان هذه الصورة مستثناة من القاعدة للضرورة أو يخرج من قوت آخر بلدة علم وصوله إليها وهي مستثناة على هذا أيضاً ويدفع فطرته للقاضي الذي له ولاية ذلك ليخرجها لأن له نقل الزكاة وهي مستثناة منها أيضاً لا احتمال اختلاف اجناس الأقوات نعم أن دفع للقاضي البر خرج عن الواجب بيقين لأنه أعلى الأقوات اهـ (قوله بين استثنائهما) أي من اعتبار قوت بلدة المخرج عنه فيعتبر فيها قوت بلدة المخرج شيخنا وإيعاب أي ومن اعتبار فقره بالمدخر عنه على ما مر عن النهاية والمغني (قوله وإخراجها الخ) عطف على قوله استثنائهما عطف مغاير على ما مر عن النهاية والمغني واخذنا من قول الشارح الآتي وهذا مع ما قبله الخ وجرى السكردى على أنه من تنمة الاستثناء فالتردد حينئذ بين اثنين لا تلافه ويؤيده قول الشارح وعين الغزالي الاستثناء الخ (قوله أي ما لم يفوض الخ) أي بان فوضه الإمام لغيره سم عبارة السكردى قوله ما لم يفوض الخ أي والألمن فوض إليه اهـ (قوله بان شرطه الخ) قديم منع هذا إن لم يكن منقولا بانه يكفي قبضها من السيد الذي هو محل الوجوب وبالاتقال في محل ولايته وان فرقها في غيره فليراجع مر اهـ سم أقول ويؤيد اشتراط ما ذكره تقييد القاضي بان يكون له ولاية الزكاة ومعلوم أنه ليس له ولاية الزكاة في خارج محل ولايته (قوله في قاض كذلك) أي كان العبد في محل ولايته ولم يتحقق خروجه عنه عش (قوله في أي محال ولايته الخ) قضية امتناع النقل إلى غير محل ولايته فليراجع سم أقول يأتي في الشرح والنهاية في قسم الصدقات التصريح بامتناعه (قوله فان تحقق) إلى المتأخره عش (قوله بان تعدد الخ) الباء بمعنى الكاف و(قوله وإلا امر الخ) الأخصر الأعم في كل قطر امره (قوله في بلده) أي العبد عش (قوله مع ما قبله) لعله قوله وتردد وتردد الأسنوي الخ (قوله يتعين الاستثناء) أي ليخرجها في آخر بلد عدم وصوله إليها كرى أي أو في بلدة السيد ومن قوتها على ما مر عن النهاية والمغني (قوله إخراجها) إلى قوله واخذني النهاية والمغني لإاقوله وفارق إلى المتأخر وقوله لخبر إلى وخبر (قوله أي في الجملة) أي فلا ينتقض بالترتبة الأخيرة منها نهاية قول المتأخر (قدم نفسه) أي وجوباً نهائياً ومغني ويأتي في الشرح مثله (قوله واخذ منه جمع الخ) قديم ورد عليهم أن قضية دليلهم أن من لا يلزمه إلا فطرة نفسه يلزمه المبادرة بإخراجها للوجوب وما ذكر من الغرر في التأخير مع أن كلامهم مصرح بان الوجوب موسع بيوم العيد نعم أن علم أو ظن التلف إن لم يبادر بالأخراج اتجه وجوب المبادرة وقديم نفسه سم (قوله وهو الأول وجه الخ) اعتمد مر أيضاً سم (قوله وعلى الأول) أي ما جرى عليه الجمع (قوله فالذي يظهر الاعتداد الخ) أي بخلاف ما لو وجد بعض الصيعان وخالف الترتيب فان المتجه عدم الاعتداد مع الأثم ويتجه الاستدلال بشرطه ولا علم القابض لفساد القبض من أصله رسم على حجج وقوله وخالف الترتيب أي ويعلم ذلك منه بيقين قوله في ذلك عش وقديم قال قياس ما مر في إخراج الردي

(قوله ما لم يفوض قبضها لغيره) أي بان فوضه الإمام لغيره (قوله بان شرطه الخ) قديم منع هذا إن لم يكن منقولا بانه يكفي قبضها من السيد الذي هو محل الوجوب ولو بالاتقال في محل ولايته وان فرقها في غيره فليراجع مر (قوله في أي محال ولايته) قضية امتناع النقل إلى غير محل ولايته فليراجع (قوله وخالف بعضهم الخ) قديم ورد على الأول أن قضية دليله أن من لم يلزمه إلا فطرة نفسه يلزمه المبادرة بإخراجها للوجوب وما ذكر من الغرر في التأخير مع أن كلامهم مصرح بان الوجوب موسع بيوم العيد نعم أن علم أو ظن التلف إن لم يبادر بالأخراج اتجه وجوب المبادرة ويقدم نفسه (قوله وهو الأول وجه مدركا) اعتمد مر أيضاً (فالذي يظهر الاعتداد بالخارج الخ) أي بخلاف ما لو وجد بعض الصيعان وخالف الترتيب فان المتجه عدم الاعتداد مع

تلف ما له فيبقى إخراجها عنها وخالف بعضهم فأفتى بأنه لا يجب وهو الأول وجه مدركا ولا نظر لذلك الغرر لأن الأصل بقاء ما له والسنابل وعلى الأول فالذي يظهر الاعتداد بالخارج وإن أثم ويفرق بينه وبين ما يأتي في الحجج أنه إذا قدم المتأخر وقع عن المتقدم قهر عليه بأنهم توسعوا في نية الحج بما لم يشعروا به في غير لشدة تشيئته ولو لمه الأثرى أن من نواه في غير أشهره انعقد عمره من نوى بعض حجة أو عمره انعقد كاملاً

(ثم) ان فضل عنه شيء قدم (زوجته) لان نفقة آكد لانها معاوضة لا تسقط بمضي الزمان (ثم ولده الصغير) لانه أعجز ونفقته منصوبة بجمع عليها (ثم الأب) وان علا ولومن جهة الام لشرفه (ثم الام) كذلك لولادتها وقدمت عليه في النفقة لانها السد الحلة وهي أحوج والفطرة للتطهير والأب أحق به لشرفه بشرفه ونقضه الاسنوي بتقديم الولد الصغير عليهما وهما أشرف منه فدل على اعتبارهم الحاجة في البابين ويجاب بأن النظر للشرف إنما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالإصالة وحينئذ فلا يرد ما ذكره فتأمله (ثم الكبير) العاجز عن الكسب ثم الارقاء لشرف الحرو وعلاقته لازمة والملك بصدد الزوال ولو استوى جمع في درجة تخير وان تميز بعضهم بفضائل فيما يظهر لأن الأصل فيها التطهير وهم مستوون فيه بل الناقص أحوج اليه (وهي) أي الفطرة عن كل رأس (صاع) وحكته ان نحو الفقير لا يجحد من يستعمله يوم العيد وثلاثة أيام بعده غالباً

والسنا بل والرطب عن الجيد والحب والتمر من اشتراط الاسترداد بالبيان مع فساد القبض اشتراطه بالبيان هنا ايضا فليراجع قول المتن (ثم زوجته الخ) لا يبعد ان خادم الزوجة يليها فيقدم على سائر من ذكر بعدها لانها وجبت بسبب الزوجة المقدمة على من بعدها وفاق في ذلك لم يسم على المنهج والظاهر أنه لو كان الزوج موسراً فخرجت الزوجة عن نفسها بغير اذنه لارجوع لها لانها متبرعة فليتا مل ولا نهائى على الزوج كالحول على الصحيح والمحيل لو أدى بغير اذن المحال عليه لم يرجع عليه فليتا مل ع ش قول المتن (ثم ولده الصغير) أي وإن تعدد كما هو ظاهر ولا يبعد تقديم ولده صغير لولده الكبير عليه وعلى الأب ايضاً ما راسم وقد بدعي اندراج في المتن إذا المراد ان سفل كصرح به باعش (قوله) لانه أعجز أي بمن ياتي بعده نهاية ومعنى أي الأب وما بعده ع ش (قوله) كذلك أي وإن علمت ولو من جهة الام (قوله) لسد الحلة أي الحاجة (قوله) ونقضه أي الفرق المذكور بين باب النفقة والفطرة (قوله) العاجز أي قوله العاجز إلى قوله لا سمعي مدني النهاية والمعنى (قوله) ذلك في باب النفقات معنى ونهاية (قوله) ثم الارقاء هذا نهاية المراتب وقد يقال ان ذكر جميع المراتب لا يوافق ان الغرض وجود بعض الصبيان لا جميعها ويجاب بأن المذكور جملة الارقاء وقد لا يجحد إلا لبعضهم فتأمل ما قال في شرح الروض أي والنهاية والمعنى وينبغي أن يبدأ منه أي من الرقيق بام الولد ثم بالمدر ثم بالمعلق عتقه بصفة اه سم (قوله) ولو استوى جمع الخ) أي كابنتين وزوجتين نهاية ومعنى قال ع ش قوله كابنتين هل مثلهما أبو الأب وأبو الام لاستوائهما في الدرجة أو يقدم أبو الأب لتقديم ابنته على الام فيه نظر قضية إطلاعهم الاول اه (قوله) تخير الخ) ينبغي التخيير ايضاً فيما لو استوى إثنان مثلاً في درجة ووجد صاعاً وبعض آخر بين من يدفع عنه الصاع وبعض الصاع منهما سم قول المتن (وهي صاع) (فرعان) أحدهما يجب صرف زكاة الفطر إلى الاصناف الذين ذكرهم الله تعالى وسياق بيان ذلك في كتاب الصدقات إن شاء الله تعالى وقيل يكفي الدفع إلى ثلاثة من الفقراء او المساكين لانها قليلة في الغالب وهذا قال الاصطخري وقيل يجوز صرفها لواحد وهو مذهب الائمة الثلاثة وابن المنذر ثانيهما لو دفع فطرته إلى فقير من تلزمه الفطرة فدفعه الفقير اليه عن فطرته جاز للدافع الاول ان وجد فيه مسوغ لان وجوب زكاة الفطرة لا ينافي أخذ الصدقة لان اخذها لا يقتضي غاية الفقر والمسكنة معنى وابعاب عبارة شيخنا واختار بعضهم جواز صرفها إلى واحد ولا بأس بتقليده في زمننا هذا قال بعضهم ولو كان الشافعي حياً لافتي به اه (قوله) وحكته الخ) لك أن تقول هذه الحكمة لا تأتي على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية الاصناف ولا تأتي في صاع

الا ثم ويتجه الاسترداد وإن لم بشرطه ولا علم القايض لفساد القبض من أصلهم (قوله) في المتن ثم زوجته الخ) لا يبعد ان خادم الزوجة يليها فيقدم على سائر من ذكر بعدها لانها وجبت بسبب الزوجة المقدمة على من بعدها (قوله) في المتن ثم ولده الصغير) أي وإن تعدد كما هو ظاهر وقيل يقدم ولد صغير لولده الكبير على ولد الكبير وعلى الأب ايضاً وفيه نظر ولا يبعد التقديم عليهما ر (قوله) فدل على اعتبارهم للحاجة في البابين كيف هذا مع تقديم الأب على الام (قوله) ثم الارقاء هذا يظهر أن الكبير ليس نهاية المراتب ويندفع ما قد يقال ذكر جميع المراتب لا يوافق ان الغرض وجود بعض الصبيان لا جميعها لكن قد يشكل حينئذ ذكر الشارح له ويجاب بأن المذكور جملة الارقاء وقد لا يجحد إلا لبعضهم فتأمل ما قال في شرح الروض وينبغي ان يبدأ منه أي من الرقيق بام الولد ثم بالمدر ثم بالمعلق عتقه بصفة (قوله) ولو استوى جمع في درجة تخير الخ) ينبغي التخيير ايضاً فيما لو استوى إثنان مثلاً في درجة ووجد صاعاً وبعض آخر بين من يدفع عنه الصاع او بعض الصاع منهما (قوله) وحكته ان نحو الفقير لا يجحد من يستعمله الخ) لك أن تقول هذه الحكمة لا تأتي على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية الاصناف ولا تأتي في صاع الاقط والجبن والبن اللهم إلا ان يجاب عن الاول بانه بالنظر لما كان شأن النبي ﷺ والصدر الاول من جمع

وهو يحمل نحو ثلاثة أرطال ماء فيجىء منه نحو ثمانية أرطال كل يوم رطلان (وهو) أربعة أمداد والمدرطل وثلاث وجملتها بناء على أن رطل بغداد مائة وثلاثون درهما (ستائة (٣٣٠) درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث) من درهم (قلت الأصح) أنه (ستائة وخمسة وثمانون

درهما وخمسة أسباع درهم
لما سبق في زكاة الثبات) أن
رطل بغداد مائة وثمانية
وعشرون درهما وأربعة
أسباع درهم (والله أعلم)
ومرأيضان الأصل السكيل
ولما قدر بالوزن استظهارا
ولما قدر بالمدار على السكيل
وهو بالسكيل المصرى قدحان
الاسبعى مدو وقال ابن عبد
السلام يعتبر بالعدس
فكل ما وسع منه خمسة
أرطال وثلثا من صاع وخبر
المدرطلان ضعيف على أنه
وارد في صاع الماء فلا حجة
فيه لو صح وقد قال مالك
أخرج لنا نافع صاعا وقال
هذا صاع أعطانيه ابن عمر
وقال هذا صاع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فعيرته
فاذا هو بالعراق خمسة
أرطال وثلاث ولما نازعه فيه
أبو يوسف بين يدي الرشيد
لما حج استدعى بصيعان أهل
المدينة وكلهم قال أنه ورثه
عن أبيه عن جده وأنه كان
يخرج به زكاة الفطر إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فوزنت فكانت كذلك
وقضية اعتبارهم بالوزن
مع السكيل أنه تحددهو
المشهور وجرى عليه في
رؤس المسائل لكن
استشكل في الروضة ضبطه

الاقط والجبن والبن اللهم إلا أن يجاب عن الأول بأنه بالنظر لما كان ثمان النبي صلى الله عليه وسلم والصدر الأول
من جمع الزكوات وتفرقتها وفيه أن الامام وإن جمعا لا يلزمه أن يدفع لكل فقير صاعا وعن الثاني بأنه بالنظر
لغالب الواجب وهو الحب فليتامل سم و قوله لا يلزمه الخ أى ولو سلم لزوم فالصاع في وجوب الصاع
ابتداء لا في دفعه بعد الجمع واجاب شيخنا عن الاشكال الأول بما نصه اللهم إلا أن يقال أنه نظرا لقول من يجوز
دفعها الواحد اه (قوله غالبا) أى لأنها أيام سرور وراحة عقب الصوم نهاية ومعنى (قوله وهذا) أى
الصاع الذى هو خمسة أرطال وثلاث نهاية (قوله فالمدار على السكيل الخ) هذا فيما يكال اماما لا يكال اصلا
كالا قط والجبن فعياره الوزن فيعتبر فيه الصاع بالوزن لا بالسكيل وهو خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى شرح
بافضل وياتى عن النهاية مثله (قوله قدحان الاسبعى الخ) أى على ما قاله السبكي واعتمده الشارح واما على ما
قاله القمولى فقدحان واعتمده النهاية والمعنى كما تقدم وياتى (قوله وقال ابن عبد السلام الخ) عبارة الكردى
على بافضل يعنى أن العبرة بالسكيل فيما يكال وإن زاد أو نقص في الوزن وما يتوهم وزنه وكيله العدس والماش
وقد عار المنصور الصاع النبوى بالعدس فوجده خمسة أرطال وثلثا قال ابن عبد السلام وتقاربه لا يحتفل
بمثله فكل صاع وسع من العدس ذلك اعتبر الاخرجه ولا مبالاة بتفاوت الحب ووزنا اه (قوله وخبر
المدالخ) دفع لما رد على قوله السابق والمدرطل وثلاث (قوله في صاع الماء) ما هو سم أقول المتبادر من العبارة
أن صاع الحب إذا كيل به الماء يصير كل مدم من امداه الاربعة رطلين لثقل الماء (قوله وقد قال مالك) أى
الامام (قوله وقال) أى ابن عمر (قوله ولما نازعه) أى مالك و (قوله فيه) أى فى كون صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالعراقى ما ذكر (قوله لما حج) أى الرشيد (قوله استدعى الخ) جواب لما نازعه الخ والضمير الرشيد (قوله
وكلهم قال انه) أى فاحضر أهل المدينة صيعانهم وقال كل منهم ما احضره ورثه الخ (قوله زكاة الفطر الخ)
نائب فاعل يخرج (قوله فوزنت الخ) أى الصيعان التى احضرها أهل المدينة و (قوله كذلك) أى خمسة
أرطال وثلاث (قوله وجرى الخ) أى المصنف (قوله لكن استشكل في الروضة ضبطه بالارطال) أى جعلهم
الوزن استظهارا و (قوله بأنه يختلف الخ) حاصله أن الاستظهار لا يتأتى مع اختلاف الحب خفة وثقلا
وعدم اختلاف ما يحويه المسكيل في القدر عرش (قوله باختلاف الحب) أى كالذرة والخص نهاية
(قوله ثم صوب الخ) اعتمده النهاية والمعنى عبارة الثاني والاصل في ذلك السكيل ولما قدر بالوزن استظهارا
والعبرة بالصاع النبوى أن وجدوا معياره فان فقدوا خرج قدر ايتقن أنه لا ينقص عن الصاع قال في الروضة
قال جماعة الصاع اربع حفنات بكفى رجل معتدلم انتهى والصاع بالسكيل المصرى قدحان ويذهبى أى
نبا أن يزيد شيئا يسير الاحتمال اشتغالها على طين او تبن ونحو ذلك اه زاد الاول وإذا كان المعتبر
السكيل فالوزن تقرب وبجب تقييد هذا بما من شأنه السكيل اماما لا يكال اصلا كالا قط والجبن إذا كان
قطعا كبيرا فعياره الوزن لا غير كما فى الزبا اه عبارة شيخنا وهو اربع حفنات بكفى رجل معتدلم وهو
بالسكيل المصرى قدحان ويذهبى أن يزيد شيئا يسيرا لاحتمال اشتغالها على طين او تبن ونحو ذلك لكن هذا
بحسب الزمن القديم واما الآن فيقوم مقام ذلك كبر السكيل اه (قوله أى الصاع) إلى قول المتن ويجب
في المعنى الاقوله ويعتبر بالسكيل وقوله والصاع منه إلى وجوب وقوله يعتبر بالوزن إلى ولا فرق (قوله أى
الواجب فيه العشر الخ) أى لأن النص ورد في بعض المعشرات كالبر والشعير والقر والزبيب وقيس

الزكوات وتفرقتها وفيه أن الامام وإن جمعا لا يلزمه أن يدفع لكل فقير صاعا وعن الثاني بأنه بالنظر لغالب
الواجب وهو الحب فليتامل (قوله على أنه وارد في صاع الماء) ما هو (قوله ويجزى لبن) قال في شرح العباب
ولم ونحو أن يكال بالاسنوي والتعليق بقوله كالا قط بما تجب فيه الزكاة ينبغي أن يكون جريا على

بالأرطال بأنه يختلف قدره وزنا باختلاف الحب ثم صوب الدارمى الاعتماد على السكيل بالصاع النبوى دون الباقي
الوزن قال فان فقد أخرج قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه وعلى هذا التقدير بالوزن تقرب اه (وجنس) أى الصاع الواجب (القوت
المعشر) أى الواجب فيه العشرة أو نصفه ومربياته (وكذا الاقط) بفتح فكسر على الأشهر ويجوز سكون القاف مع تليث الهمزة

وهو ابن بجف (في الاظهر) لاضحة الحديث فيه من غير معارض ومجمله ان لم ينز غز بدو لم يفسد (٣٣١) الملح جوهره ولا يضر ظهوره نعم

لا يحسب فيخرج قدر ايكون
محض الاقط منه صاعا
ويعتبر بالكيل ويجزى
ابن به زبده والصاع منه
يعتبر بما يجيء منه صاع
اقط على مقاله الخراسانيون
لانه الوارد وجين شرطي
الاقط بان من شأنه ان يكال
ويعد الكيل فيه ضابطا
بخلاف الجبن ولا فرق في
هذه المذكورات بين اهل
البادية والحاضرة اذا كانت
لهم قوتا للحم ومصل
ونخيض وسمن وإن كانت
قوت البلد لا تنفاد الاقيات
بها عادة (ويجب من) غالب
(قوت بلده) يعني محل
المؤدى عنه في غالب السنة
لان نفوس المستحقين إنما
تشوف لذلك وأو في خبر
صاعا من طعام اى براوصا
من اقط او صاعا من شعير
او صاعا من تمر او صاعا من
زبيب لبيان بعض الانواع
التي يخرج منها ولا نظر
لوقت الوجوب خلافا للزلى
ومن تبعه ويفرق بين هذا
واعتماد اخر الحول في
التجارة بان القيم مضطربة
غالبا اكثر من القوت فلم
يكن ثم غالب يضبطها
فاعتبرت وقت الوجوب
لنعذر اعتبار ما قبله بخلافه
هنا وقت الشراء في بلد
بها غالب بان المدار ثم على
ما يقارن لفهم العاقدين

الباقى عليه بجامع الاقيات نهاية ومعنى (قوله وهو لبن) الى قول المتن ويجب في النهاية الا قوله ويعتبر
بالكيل وقوله وفارق الى ولا فرق (قوله ولم يفسد الملح الخ) اى ولم يعيبه وإن لم يفسده شرح بافضل قال
الكردى عليه فاطر اثب ثلاث افساد جوهره وتعييبه وظهور الملح من غير تعيب فيجزى في الاخير ولا
يحسب الملح دون الاولين فلا يجزى فيهما اه (قوله جوهره) اى ذاته عرش (قوله ويعتبر بالكيل) تقدم
عن النهاية وشرح بافضل خلافه (قوله ويجزى ابن به زبده) شامل للبن نحو الادى والارنب والظبية
والضبيق وقد يخرج على دخول الصورة النادرة في العموم وفيه خلاف والاصح منه الدخول سم ونهاية
قال عرش اى فيجزى لبن كل ما ذكره وهو لب يجزى اللبن المخلوط بالماء ام لا فيه نظر والاقر بان يقال ان
كان اللبن يتانى منه صاع اجزا ولا فلا ومعلوم ان هذا فيمن يقتاته مخلوطا اما اذا كانوا يقتاتونه خالصا
فالظاهر عدم اجزائه مطلقا كما عيب من الحب اه (قوله على مقاله الخراسانيون الخ) عبارة النهاية لانه
فارع عن الاقط فلا يجوز ان ينقص عن أصله قاله العمرانى في البيان وهو ظاهر اه (لانه الوارد) اى الاقط
(قوله بشرطى الاقط) وهما عدم نزع الزبد وعدم افساد الملح جوهره وذاته وقد يقال اخذا بما مر عن
شرح بافضل في الاقط انه بشرط هاتين اياهما عدم تعيب الملح له (قوله في هذه المذكورات الخ) اى الاقط
واللبن والجبن وقيل تجزى لاهل البادية دون الحاضرة حكاية في المجموع وضعفه معنى (قوله للحم ومصل
ونخيض الخ) اى ولا شئ اخر مما يغاير الاجناس السابقة في المتن والشرح كالخشب المعروف الذى يقتاتونه
في بعض بلاد الجاوى بانخاذ الخبز منه (قوله ومصل الخ) وكذا السكشك وهو بفتح الكاف معروف معنى
ونهاية قال الكردي وهو ماء الشعير اه اى ونحوه (قوله وإن كانت قوت البلد الخ) اى فلو كانوا لا يقتاتون
سوى هذه المذكورات وجب اعتبار اقرب البلاد اليهم اخذ من قوله الاتى ومن لا قوت لهم يجزى الخ عرش
(قوله ومصل) هو ماء نحو الاقط يعاب (قوله من غالب) الى قوله خلافا في النهاية الى قوله ومن تبعه في المعنى
(قوله يعنى محل المؤدى عنه) اى بلدا كان اولا (قوله في غالب السنة) فان غلب في بعضها اجنس وفي بعضها
جنس اخر اجزا ادناهما في ذلك الوقت كافي العباب نهاية قال عرش قال الشارح في شرحه على العباب
واستوى في الغلبة كسنة أشهر من بروسته من شعير اى اما لو غلب أحد هما لم يجز غيره اه (قوله لبيان
بعض الانواع الخ) يعنى ان او في الحديث للتوزيع لا للتخير كما قال به المقابل الاتى كردي (قوله ولا نظر
لوقت الوجوب الخ) مقابل قوله السابق في غالب السنة عبارة الا يعاب ويراعى غالب قوت السنة كما صوبه
في المجموع لا وقت الوجوب فقط خلافا للزلى ومن تبعه كمحلى وابن نوس وابن الرفعة وغيرهم اه (قوله
بين هذا) اى اعتبار غالب السنة هنا (قوله ووقت الشراء الخ) عطف على اخر الحول اى واعتبار وقت
الشراء في المشرى مطلقا من غير بيان نوع الثمن كردي وفي المشرى بعرض القنية والمملوك بنحو نكاح
(قوله وهو) اى غالب نقد بلد الشراء وقت الشراء (قوله لذلك) اى لفهم العاقدين (قوله ومن لا قوت
الى المتن في النهاية والمعنى (قوله من قوت اقرب محل الخ) اى من غالب قوته نهاية ومعنى (قوله فان
استوى محلان) اى في القرب ويرجع في ذلك الى ان لم يكن ثم من يعرفه عرش (قوله واختلفا واجبا)
اى اختلف الغالب في اقواتهما نهاية ومعنى (قوله خير) اى والافضل الاعلى معنى (قوله اعتبارا اكثرهما)
اى وجب الاخر اجماعا منه فان لم يجد الا نصفان ذاو نصفان ذاو فجهان او وجههما أنه يخرج النصف الواجب
عليه ولا يجزى الاخر نهاية ومعنى عبارة شيخنا وجههما انه يخرج النصف من الواجب الذى هو الاكثر
ويبقى النصف الباقي في ذمته الى ان يجده اه قال عرش قوله مر وجب الاخراج منه اى من خالف ذلك

الغالب اه (قوله ويجزى ابن به زبده) شامل للبن نحو الادى والارنب وقد يخرج دخول الصورة
النادرة في العموم وفيه خلاف في الاصول والاصح منه الدخول (قوله ولو كان الغالب محتاطا كبر بشعير
اعتبرا اكثرهما) وعلم من عدم جواز تبعض الصاع الخرج انهم لو كانوا يقتاتون برا مخلوطا بشعير او نحوه

(٤١) — شروانى وابن قاسم — ثالث)
لا غير وهو إنما يقارن لذلك ومن لا قوت لهم يجزى
يخرجون من قوت اقرب محل اليهم فان استوى محلان واختلفا واجبا خبر ولو كان الغالب محتاطا كبر بشعير اعتبارا اكثرهما ولا تخير

ولا يخرج من المختلط إلا أن كان فيه قدر (٣٢٢) الصاع من الواجب (وقيل) من غالب (قوته) كما يعتبر نوع ماله في زكاة المال ويردهما

مرفي لتعليق الأول الفارق بينهما (وقيل يتخير بين جميع الاقوات) وبه قال ابو حنيفة لظاهر الخبر (ويجزى) على الاولين (الا على) الذي لا يلزمه (عن الادنى) الذي هو غالب قوت محله وفارق عدم اجزاء الذهب عن الفضة بتعلق الزكاة ثم بالعين فتعينت المواساة منها والفطرة طهرة للبدن فنظر لما به غذاؤه وقوامه والاقوات متساوية في هذا الغرض وتعيين بعضها إنما هو رفق فاذا عدل الى الاعلى كان اولي في غرض هذه الزكاة ويؤخذ منه انه لو اريد اخراج الاعلى فابي المستحق إلا قبول الواجب اجيب المالك وفيه نظر بل ينبغي اجابة المستحق حيث تذل الى الاعلى إنما اجزأ رفقاً به فاذا أنى إلا الواجب له فينبغي اجابته كما لو ابى الدائن غير جنس دينه ولو أعلی وإن أمكن الفرق (ولا عكس) أي لا يجزىء الادنى الذي ليس غالب قوت محله (والاعتبار) في كون شيء منها اعلى او ادنى (بزيادة القيمة في وجهه) لان الازيد قيمة ارفق بهم (وبزيادة الاقتيات في الاصح) لانه الا ليق بالفرض من هذه الزكاة كما علم مما تقرر (فالبر خير من التمر والارز) والشعير

الاكثر وليس له أن يخرج قوما مخلوطا بشعير كما هو ظاهر فلو خالف وأخرج منه وجب دفع ما يقابل الشعير قوما للصالحين كان الاغلب من البر ولا يتخير بينهما فاما ان يخرج صاعا من خالص البر او من خالص الشعير ولا يجوز اخراج بعضه من احدهما وبعضه من الاخر شيخنا وعش (قوله ولا يخرج النخ) راجع لما قبله ولا الخ ايضا (قوله ما راح) أي بقوله لان نفوس المستحقين الخ (قوله بينهما) أي بين زكاة الفطر وزكاة المال (قوله على الاولين) الى قول المتن وإن التمر الخ في النهاية والمغنى الا قوله يؤخذ الى المتن قول المتن (ويجزى الاعلى عن الادنى) بل هو أفضل لانه زاد خيرا فأشبهه ما لو دفع بنت لبون عن بنت محاضر نهاية ومعنى وشرح الروض وشرح العباب (قوله الاعلى) رسمه بالياء هو الصواب لانه بما مال غش (قوله قوت محله) أي اوقوت نفسه (قوله متساوية في هذا الغرض) أي في اصله فلا ينافيه قوله الا في فاذا عدل الى الاعلى الخ سم (قوله وتعين بعضها إنما هو رفق) محل تأمل (قوله فاذا عدل الى الاعلى) كذا في اصله هنا بالف وفي جميع ما يأتي بالياء فليحرر بصرى أي وما يأتي هو الصواب كما مر عن عش (قوله وفيه نظر الخ) محل تأمل فان الشرع حيث حكم باجزاء الاعلى بل بأفضليته صار الواجب على المخاطب بها احدا لا من فكيك لا يحجب المالك الى الاعلى مع تخيير الشرع له بل قوله انه افضل في حقك وتنظيره بالدين لا يتخلو عن غرابة وبفرض اعتماد ما قاله يحمل المستحق على الساعي او على المحصورين ثم رايت الفاضل المحشى سم قال قوله وإن أمكن الفرق والظاهر الفرق ويحجب المالك بان الدين محض حق ادعى وتنصور فيه المنة بخلاف ما نحن فيه اه بصرى وما نقله عن الفاضل المحشى ليس فيما يديننا من نسخة عبارة عش بعد سرد كلام الشارح اقول ولعله أي الفرق ان الزكاة ليست ديناً حقيقياً كسائر الديون بدليل انه لا يجبر على الاخراج من عين المال بل اذا اخرج عن غيره من جنسه وجب قبوله فالمغلب فيها معنى المواساة وهي حاصلة بما اخرجته ومرارته لو اخرج ضائعا من معز او عكسه وجب على المستحق قبوله مع ان الحق تعلق بغيره اه (قوله أي لا يجزى الادنى) وسكتوا عن المساوى والظاهر اجزأه ثم رايت الزركشي نقل عن الذخائر انه لا يجزى أيضا لانه اخرج قيمة وهو ممنوع اه وفيه نظر ولو كان النظر لذلك لم يجز الا على إيجاب عبارة باعشن وفي المساوى خلاف الصحيح اجزأه ولكن في شرح الارشاد انه لا يجزى في الجنس المساوى وان غلبة النوع كغلبة الجنس اه قول المتن (وبزيادة الاقتيات) أي بالنظر للغالب لا بلدة نفسه معنى ونهاية (قوله مما تقرر) أي اتفاقا في قوله الفطرة طهرة للبدن فنظر الخ (والشعير والتمر) وينبغي ان يكون الشعير خيرا من الارز وان الارز خيرا من التمر معنى زاد النهاية لغلبة الاقتيات به وقول الجار بردي في شرح الحاوى والارز خيرا من الشعير مبنى على أن المعتبر بزيادة القيمة ويظهر تقديم السلت على الشعير وتقديم الذرة والدخن على ما بعد الشعير ولم ارفيه نصا ويبقى النظر في مراتب بقية المعشرات التي سكتوا عنها والمرجع في ذلك لغلبة الاقتيات اه واقره سم وقال الكردى على بافضل وفي الابواب نحوها وهو اوجه

تخير إن كان الخليطان على السواء وإن كان أحدهما أكثر وجب منه ثبته عليه الاسنوى فلم يجد سوى نصف من هذا ونصف من هذا الاخر فوجها اقرب ما انه يخرج النصف الواجب ولا يجزى الاخر لما مر من عدم جواز تبعية الصاع من جنسين شرح م وهى المراد بالنصف الواجب فيما اذا استوى الخليطان احد النصفين الموجودين (قوله ولا) أي بان استوى (قوله فتعينت المواساة منها) فديقال تعلقها بالعين مع كون المقصود دفع حاجة المستحق لا يقتضى التعيين ومنع الاعلى الادفع لحاجته (قوله فاذا عدل الاعلى) ان اريد الاعلى هذا الغرض نافي قوله متساوية او في غرض اخر لم يكن اولي الا ان تخار الاول ويريد التساوى في اصل هذا الغرض (قوله في المتن فالبر خيرا من التمر الخ) والوجه تقديم الشعير على الارز والارز على التمر لغلبة الاقتيات به وقول الجار بردي في شرح الحاوى والارز خيرا من الشعير مبنى على ان المعتبر بزيادة القيمة ويظهر تقديم السلت على الشعير وتقديم الذرة والدخن على ما بعد الشعير ولم ارفيه نصا ويبقى النظر في

والزبيب وسائر ما يجزى (والاصح أن الشعير خيرا من التمر) والزبيب لانه أبلغ في الاقتيات (وإن التمر خيرا من الزبيب) لذلك والشعير والتمر والزبيب خيرا من الارز كما بحث وفيه نظر ظاهر اه كذا ظاهر كلامهم وكانه لعدم كثرة انف

الصدارة الاول فعمله أن الاعلى
 البر فالشعير فالتمر فالزبيب
 فالأرز وبتردد النظر في
 بقية الحبوب كالذرة والدخن
 والفول والحبص والعدس
 والماش ويظهر أن الذرة
 بقسميه في مرتبة الشعير
 وأن بقية الحبوب الحبص
 فالماش فالعدس فالفول
 فالبقية بعد الارز وأن
 الاقط فاللبن فالجبن بعد
 الحبوب كلها وما نصوا على
 أنه خير لا يختلف باختلاف
 البلاد وقيل يختلف وانتهى
 له بعضهم ولا يجوز. تمر
 مزروع النوى كما قاله جمع
 بخلاف السكيس فيخرج
 منه ما ياتي صاعا قبل كبسه
 (وله أن يخرج عن نفسه
 من قوت) يلزمه الاخراج
 منه (وعن) لم يخرج (قريبه
 اعلى منه) وعكسه لانه ليس
 فيه تبعية الصاع (ولا
 يبعث الصاع) عن واحد
 من جنسين وان كان احدهما
 أعلى من الواجب وان تعدد
 المؤدى كشر يمين في فن
 لان العبرة ببلده لكن
 لوجوب يلاقيه ابتداء ذلك
 لظاهر الخبر وكما لا يجوز
 في الكفارة الخيرة ان يطعم
 خمسة ويكسو خمسة اما من
 نوعين جنس فيجوز و قول
 ابن ابي هريرة

بما في التحفة وان قال فيها انه ظاهر كلامهم اه قال ع ش قوله مر وتقديم الذرة والدخن وتقدم ان
 الدخن نوع من الذرة وهو يقتضى انها في مرتبة واحدة وقوله مر على ما بعد الشعير اى فيكونان في مرتبة
 الشعير فيقدمان على الارز زيادى وينبغى تقديم الذرة على الدخن وتقديم الارز على التمر اه ع ش اى
 وتقديم الشعير على الذرة كما ياتي عن سم وغيره (قوله له) اى للارز (قوله بقسميهما) كانه اراد بقسميهما
 الثانى الدخن و (قوله في مرتبة الشعير الخ) الوجه تقديم الشعير على الذرة والدخن وتقديم الارز على التمر
 والزبيب خلا لما ذكره الشارح وتقديم الذرة والدخن على الارز وقضية كون الدخن قسما من الذرة انها
 لا تقدم عليه كما لا يقدم بعض انواع البر مثلا على بعض نعم ان ثبت انها ابلغ منه في الاقتيات فينبغى تقديمها
 والقياس التزام ذلك في انواع نحو البر اذا تفاوتت في الاقتيات اسكن قضية اطلاقهم خلا لسم عبارة شيخنا
 فالاعلى البر ثم السلت ثم الشعير ثم الذرة ثم الرز ثم الحبص ثم الماش ثم العسل ثم الفول ثم التمر ثم الزبيب
 ثم الاقط ثم اللبن ثم الجبن غير مزوع الوب ثم اجز اكل من هذه لمن هو قوته وقدره بهضمه اذ لك بقوله
 بالله سل شيخ ذى رمز حكى مثلاً * عن فور ترك زكاة الفطر لو جهلا
 حروف اولها جامت مرتبة * اسماء قوت زكاة الفطر لو عقلا
 اه زاد باعشن وهذا هو المعتمد وان قدم بعض المتأخر في التحفة اه وعبارة السكردى على شرح بافضل
 قال القليوبي في حواشى المحلى جملة مراتب الاقوات اربع عشرة موزا اليها بحروف اوائل البيت الاول
 من هذين البيتين قالباء من بالله للبر والسبين من سل للسلت والشين من شيخ للشعير والذال من ذى للذرة ومنها
 الدخن والارز والالحا للحبص والميم للماش والعين للعدس والفاء للفول والتاء للتمر والزاي للزبيب
 والالف للاقط واللام للبن والميم للجبن اه (قوله وما نصوا الخ) اى اصحابنا واثمتنا (قوله فيخرج منه)
 وعليه فليس هو مما يكال كالجبن فعبارة الوزن باعشن (قوله يلزمه) الى قول المتن قلت في النهاية والمغنى
 الا قوله وان تعدد الى كمال لا يجوز وقوله وقول ابن ابي هريرة الى واما الخ (قوله وعن مونه) اى وعن تبرع
 عنه باذنه نهاية ومعنى (قوله نحو قريبه) اى كزوجته وعبدته نهاية ومعنى (قوله لانه الخ) اى ولانه زاد
 خيرا وكما يجوز أن يخرج لاحد جبرائيل شاتين والاخر عن عشرين درهمين نهاية ومعنى (قوله عن واحد
 من جنسين) سيد كر تحت رزهما (قوله كشر يمين في فن) ولو اخرج احدهما من الاعلى فيبعد ان يلزم
 الاخر موافقته لان الزام غير الواجب بعيد وجواز اخر اياه نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعية
 الصاع فالوجوه الاول الى الواجب حيث امتنع الثانى من الاخراج من الاعلى لان الواجب هو الاصل
 في الوجوب فليتأمل سم (قوله اما من نوعي الجنس فيجوز) اى حيث كانا من الغالب نهاية ومعنى عبارة
 الا يعاب هل ثم هل المراد الا غلب جنسا فقط حتى يجوز اخراج بعض انواعه وان لم يغلب خصوص ذلك النوع

مراتب بقية المعشرات التى سكنت واعنها والمرجع في ذلك لغلبة الاقتيات شرح مر (قوله ويظهر ان الذرة
 بقسميهما) كانه اراد بقسميهما الثانى الدخن (قوله في مرتبة الشعير وان بقية الحبوب باخ) الوجه تقدم الشعير
 على الذرة والدخن وتقدم الارز على التمر والزبيب خلا لما ذكره الشارح وتقدم الذرة والدخن على
 الارز وقضية كون الدخن قسما من الذرة انها لا تقدم عليه كما لا يقدم بعض انواع البر مثلا على بعض نعم ان
 ثبت انها ابلغ منه في الاقتيات فينبغى تقديمها والقياس التزام ذلك في انواع نحو البر اذا تفاوتت في الاقتيات
 لكن قضية اطلاقهم خلا ل (قوله كشر يمين في فن) ولو اخرج احدهما من الاعلى فيبعد ان يلزم الاخر موافقته
 لانه يلزم تبعية الصاع لان الزام غير الواجب بعيد وجواز اخر اياه نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعية
 الصاع الذى اطلقوا امتناعه فلا يبعدان الحكم اما اخرج الاخر من الاعلى واما رجوع الاول الى اخرج
 الواجب مع هذا الاخر فيتمتع ان ما اخرجه من الاعلى لم يقع الموقع فليتأمل الواجب وجوب رجوع الاول
 الى الواجب حيث امتنع الثانى من الاخراج من الاعلى لان الواجب هو الاصل في الوجوب فليتأمل (اما من
 نوعي جنس فيجوز) قضيةه جواز تبعية من الذرة والدخن بناء على انه نوع منها كما اقتضاه كونه قسما منها كما

لا يجوز زيفه ابن كج وتوقف الاذرعى في (٣٢٤) نوغين متباعدين وأماعن غير واحد كان ملك واحد نصف قنين فاخرج نصف صاع

يجب الاخراج منه عن نصف ونصف صاع اعلى ذلك عن النصف الثاني وان من اختلف الجنس فيجوز لتعدد المخرج عنه فلا محذور حينئذ (ولو كان في بلد أقوات لا غالب فيها تخير) بينها فيخرج ماشاء منها (والأفضل أشرفها) أى أعلاها كالسكفارة المخيرة (ولو كان عبده يبلد آخر فالأصح ان الاعتبار بقوت بلد العبد) للأصح السابق أنها تلزم المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى (قلت الواجب) الذى لا يجزى. غيره إذا وجد الحب (الحب السليم) أى من عيب ينافى صلاحية الادخار والاقنيات كما يعلم من قواعد الباب وسيعلم عما يأتى ان العيب فى كل باب معتبر بما يتنافى مقصود ذلك الباب فلا تجزى قيمة ومعيب ومنه مسوس ومبلول أى الا ان جف وعاد لصلاحية الادخار والاقنيات كما علم بما ذكرته وقديم تغير مطعمه أولونه أو ريحه وان كان هو قوت البلد لكن قال القاضى يجوز حينئذ وقيدته ابن الرفعة بما إذا كان المخرج يأتى منه صاع وفيهما نظر لانه مع ذلك يسمى معيبا

أو نو عا حتى لو كان الاغلب نو عالم يجز نوع غيره وإن اتحد اجنسا قال الاسنوى والثانى واضح انتهى ثم قال وافهم كلامهم انه لو غلب جنس وله انواع جاز التبعيض منها وبه صرح الدارمى وقال ابن ابي هريرة لا يجوز ويؤيده ما مر ان اختلاف النوع كاختلاف الجنس وتزيف ابن كج لما قاله توقف فيه الاذرعى ثم اختار ان النوعين ان تقار بالجزء أو لا قال وظاهر كلامهم انه لا عبرة باختلاف النوع مطلقا وجه بعضهم بانهم لم يمثلوا إلا باختلاف الاجناس كالشعير والتمر والزبيب اهـ وتقدم عن باعشن عن شرحى الارشاد ما يوافق ما مر عن النهاية والمعنى ثم قال هنا ما من نوعى جنس فيجوز كفى التحفة وغيره وهو يؤيد أن انواع الجنس يقوم بعضها مقام بعض وان غلب بعضها أو كان انفع اهـ وظاهر ان الاحوط هو ما مر عن النهاية والمعنى بل يمكن الجمع به بين المقالتين (قوله فيجوز) قضيته جواز تبعيضه من الذرة والدخن بناء على انه نوع منها كما اقتضاه كونه قسما منها كما دل عليه كلام الشارح سم (قوله لا يجوز) أى إذا غاب احدهما فقط كما مر عن الايعاب واما إذا غلبا فيجوز باتفاق (قوله فاخرج) الأولى ابدال الفاء بالواو (قوله فاخرج الخ) عبارة النهاية والمعنى نصفى عبيدين أو مبعوضين يبلدين مختلفي القوت فانه يجوز تبعيض الصاع اهـ (قوله يجب الاخراج منه) حق التعبير بما يجب الخ ولو قال من الواجب لكان اخصروا سلم (قوله وان اختلف) غاية وكان حقه ان يؤخر عن فيجوز (قوله أى أعلاها) أى فى الاقنيات ايعاب ومعنى قول المتن (ولو كان عبده) أى وزوجه أو قريبه قول المتن (بقوت بلد العبد) أى ويدفع لفقراء بلد العبد وان بعد وهل يجب عليه التوكيل فى زمن بحيث يصل الخبر الى الوكيل فيه قبل مجئ وقت الوجوب أم لا فيه نظر والاقرب الثانى اخذنا ما قاله فيها الوحاف ليقضين حقه وقت كذا وتوقف تسليمه له فى ذلك الوقت على السفر قبل مجئ الوقت فانه لا يكلف ذلك ع ش (قوله إذا وجد الحب) حق المقام إذا تعين الحب كفى النهاية والمعنى (قوله فلا تجزى) أى قوله لكن قال فى النهاية الا قوله ومبلول الى وقديم وكذا فى المعنى الا قوله وقديم الى وان كان (فلا تجزى قيمة) أى اتفاقا نهاية ومعنى أى مذهبا ع ش (قوله ومنه) أى المعيب (قوله مسوس) بكسر الواو اسنى وايعاب أى وان كان بقتاته معنى ونهاية (قوله تغير مطعمه الخ) ويجزى. حب قديم قليل القيمة ان لم يتغير لونه أو مطعمه أو ريحه نهاية وعاب (قوله وان كان الخ) أى المسوس أو المعيب (لكن قال القاضى) عبارة شرح العباب قال القاضى وأقره ابن الرفعة وغيره الا إذا فقد وغيره وأقارنه وقال الاذرعى وجب الجزم به إذا لم يجد سواه لجذب او جائحة استأصلت زرع الناحية قال الاذرعى كابن الرفعة ويتجه اعتبار بلوغ الحب المسوس صاعا كما ذكر فى الاقط المملوح اهـ وقد ينظر فى كلام القاضى وما يفرع عليه بان الذى اقتضاه كلامهم انه لا يجزى. ذلك وان كان غالب قوت البلد وحينئذ فيخرج سليما من قوت اقرب البلاد الى اهـ عبارة ع ش قال سم على المنهج ولم يكن قوتهم الا الحب المسوس اجزا كما قاله مر قال فى العباب ويتجه اعتبار بلوغ حب المسوس صاعا اهـ ووافق عليهم راه وقضية قول الشارح مر السابق فلو كان فى بلد لا يقتاتون ما يجزى. فيها اخرج من غالب قوت اقرب البلاد الخ خلافه اهـ وقوله وقضية قول الشارح الخ ظاهر المنع فتامل (قوله يجوز حينئذ) أى حين اذا كان المسوس قوت بلدهم (قوله مع ذلك) أى بلوغ دقيق المسوس لو اخرج منه قدر دقيق صاع سليم ايعاب (قوله ان يلزمه اخراج السليم) فلو فقد السليم من الدنيا قبل يخرج من الموجود او ينتظر وجود السليم او يخرج القيمة فيه نظر والثانى قريب مر سم على حجج وتوقف فيه شيخنا وقال الاقرب الثالث اخذنا ما تقدم فيما لو فقد الواجب من اسنان الزكاة من انه يخرج القيمة ويكلف الصعود عنه ولا النزول مع الجبر ان ع ش (قوله. ن غالب قوت اقرب المحال الخ) ظاهره وان بعد وينبغى ان يخرج وجوب نقله على وجوب نقل المسلم فيه مر اهـ سم (قوله وقد صرحوا

دل عليه كلام الشارح (قوله والذى يوافق كلامهم انه يلزمه اخراج السليم) فلو فقد السليم من الدنيا قبل يخرج من الموجود او ينتظر وجود السليم او يخرج القيمة فيه نظر والثانى قريب مر (قوله من غالب قوت اقرب المحال اليهم) ظاهره وان بعد وينبغى ان يخرج وجوب نقله على وجوب نقل المسلم فيه مر (قوله)

يقتاتوه وان لا ولا نظر
الى ما هو من جنس ما يقتات
وغيره كالخبيض لان قيام
مانع الاجزاء به صيره كانه
من غير الجنس وديق
وسوي وان اقتاتوه ولم يكن
له سواه واية اوصاع من
ديق لم تثبت (ولو أخرج)
الاب او الجلد (من ماله
فطرة) وزكاة مال من هو
تحت ولايته من (ولده
الصغير) او المجنون او
السفيه (الغني جاز) ورجع
عليه ان نوى الرجوع
(كاجنبى اذن) لآخر ان
يخرجها عنه ففعل فلها
تجزئه ان نوى الاذن او
المخرج بعد تفويض النية
اليه اخذ ما ياتي اما الوصى
او القيم فلا يجوز له ذلك
كالب لا ولاية له على الواجه
لان استاذن الحاكم فان
فقد قال الارغى فليكل اى
من الوصى والقيم اخر اجها
من عنده ويجزى اداؤهما
لدينه من غير اذن قاض
ويفرق بانه لا يتوقف على
نية على ما ياتي قبيل الشركة
بخلاف الزكاة تتوقف
عليها فاشترط كون المخرج
يستقل بتمليك المخرج عنه
لانه اذا استقل بذلك فالنية
أولى وفرق القاضى بغير
ذلك مما لا مدخل له في
الفرق كما يعلم بتأمله
(بخلاف الولد) (الكبير)
الرشيد فلا يجوز ان يخرج
عنه بغير اذنه لان الاب

بان مالا يجزى الخ) قد يراد على هذا التايد ان كون المسوس في الصورة المذكورة مالا يجزى هو عين محل
النزاع (قوله وديق الخ) معطوف على قيمة العباب مع شره ولا يجزى دقيق خلافا للانساطى وسويق
وخبر خلافا لجمع من اصحابنا وزعمهم انهما ارفق بالمستحق مردود بان الحب اكل نفعا لصلاحيته لكل
ما يراد منه اه (قوله لم تثبت) أى ضعيقة بل وهم من ابن عيينة لإيعاب (قوله وان اقتاتته) اى هو دون اهل
البلد ع ش انظر لم يعبر هنا بصيغة الجمع نظير ما مر في المعيب (قوله الاب) الى قوله فان فقد في النهاية
إلا قوله ان نوى الى اما الوصى وكذا في الغنى الا قوله ورجع الى الممتن (والجد) اى من قبيل الاب وان علا
مغنى قول الممتن (جاز) اى لان له ولاية عليه ويستقل بتمليكه فيقدر كانه ملكه ذلك ثم تولى الاداء عنه نهاية
ومغنى (قوله ان نوى) اى حين الاداء نهاية وإيعاب قول الممتن (كاجنبى اذن) اى فيجوز لآخر اجها عنه كافي
غيرها من الديون فان لم ياذن لم يجزه قطعا لانها عبادة مفتقرة الى نية فلا تسقط عن المكلف بغير اذنه مغنى
ونهاية زاد لإيعاب قال الزركشى وقياسا على الدين يقتضى ان المؤدى الرجوع اذا شرطه واطاق وكانه
اقرضه إياه اه قال ع ش قوله مر فان لم ياذن لم يجزه الخ اى وان كان المخرج عنه عن ينفق عليه المخرج
مروءة وحيث لم يجز لا تسقط عن آخر جماعته وله استردادها من الاخذوان لم يعلم بانه اخرج عن غيره وقوله
مر لانها عبادة الخ منه يؤخذ جواب رفع السؤال عنه في الدرس من انه لو امتنع اهل الزكاة من دفعها وظفر
بها المستحق هل يجوز له اخذها وتقع له زكاة ام لا وهو عدم جواز الاخذ وظفر او عدم الاجزاء لمساءل به
الشارح ع ش (قوله ما ياتي) اى في فصل اداء الزكاة (قوله اما الوصى الخ) عبارة العباب وشرحه لا الوصى
والقيم ولو بالام فلا يخرج عن محجورهما من مالهما إلا باذن القاضى لهما في ذلك ويظهر انه بعد اذن
القاضى له في الاداء من ماله كالاب فان نوى الرجوع وإلا فلا وباحت الادعى انه لو كان بمحل لاحاكم
فيه ولاولى جاز للغير اخرج فطرة صبي ومجنون بلا اذن لاسيما ان قلنا انه يتصرف في ماله انتهى باختصار اه
سم (قوله فلا يجوز له ذلك) اى الاخير عنه من ماله نهاية اى مال نفسه سواء نوى الرجوع ام لا ع ش (قوله
فان فقد) اى الحاكم (قوله اى من الوصى والقيم الخ) بقى اب لا ولاية له وبقى اى سم قال ع ش
وبقى ماله فقد الوصى والقيم والحاكم هل للاحد الاخر اخرج عنه ام لا فيه نظر ثم رأيت من القوت الادعى
ما يفيد الاول اه وتقدم عن اليعاب مثله فكلام سم فيما اذا كان لنحو الصغير وصى او قيم (قوله على
ما ياتي الخ) الذى ياتي ثم انه لا بد من قصد الاداء عن جهة الدين في الفرق نظر سم (قوله وفرق القاضى
الخ) الذى فرق به القاضى هو ان رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة اه ولم يرد في شرح الروض اى
والنهاية على حكايته وكان معناه ان المتعين لا يحتاج الى نظروا اجتهدا فلم يحتج لاذن من له النظر العام
الكامل وهو القاضى بخلاف غير المعين وهذا معنى قريب في دعوى انه لا دخل له نظر فليتامل سم عبارة
ع ش قوله مر لان رب الدين متعين الخ اى فلا ينسب في الدفع له الى انه قد يتصرف بلا مصلحة بخلاف
الفقر اذ فانه قد يتهم بانه قد يدفع لمن لا يستحق او لمن غيره ما حوج منه يؤخذ من تعليل الشارح م ر أنه
لو انحصر المستحقون جاز للوصى والقيم الدفع لهم اه قول الممتن (في عبد) اى رقيق والمعسر محتاج الى خدمته

اما الوصى والقيم فلا يجوز (عبارة العباب وشرحه لا الوصى والقيم ولو بالام فلا يخرج عن محجورهما
من مالهما الا باذن القاضى لهما في ذلك ويظهر انه بعد اذن القاضى له في الاداء من ماله كالاب فان نوى
الرجوع ورجع وإلا فلا وباحت الادعى انه لو كان بمحل لاحاكم فيه ولاولى جاز للغير اخرج فطرة صبي
ومجنون بلا اذن لاسيما ان قلنا انه يتصرف في ماله وتردد في انه هل يعتبر اذن العبد أو سيده وواضح انه لا عبرة
باذن العبد وان قلنا انها تجب ابتداء على المؤدى عنه اه باختصار (قوله اى من الوصى والقيم) بقى اب
لا ولاية له وقد يفرق بانه لا ولاية له (على ما ياتي قبيل الشركة) الذى ياتي ثم انه لا بد من قصد الاداء عن جهة
الدين في الفرق نظر (قوله وفرق القاضى الخ) الذى فرق به القاضى هو ان رب الدين متعين بخلاف مستحق
الزكاة اه ولم يرد في شرح الروض على حكايته وكان معناه ان المتعين لا يحتاج الى نظروا اجتهدا فلم يحتج لاذن

لا يستقل بتمليكه بخلاف نحو الصغير فكانه ملكه فطرته ثم اخر جماعته (ولو اشترك مؤسروا مؤسرا في عبد) او امة نصفين مثلا

(لزم الموسر نصف صاع) ولا يلزم المعسر شيء (ولو ايسرا) اي الشريكان (واختلف واجبهما) باختلاف قوت محليهما بناء على الضعيف ان العبرة ببليديهما كما أفاده كلام المجموع وغيره ولعله اغفله هنا وفي الروضة للعلم به مما قدمه ان العبرة بقوت بلد العبد (اخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الاصح والله اعلم) ولا تبعيض للصاع حينئذ لان كلا اخرج جميع ما لزمه من جنس واحد اما على الاصح ان العبرة ببليد المؤدى عنه فيخرج كل من قوت محل الرقيق واول بعضهم المتن ليوافق المعتمد المذكور بان الضمير في واجبه يعود للعبد وهو فاسد معنى ولفظا كما لا يخفى واولى منه تاويل الاسنوى له بحمله على ما اذا كان وقت الوجوب بمحل لا قوت فيه واستوى محل سيدي به الذي فيه قوت اليه لما مر ان العبرة في هذا بأقرب محل قوت اليه فهنا واجب كل منهما هو واجبه فيخرج كل حصته من واجب نفسه قال وحيث امكن تنزيل كلام المصنفين على تصور صحيح لا يعدل إلى تغليظهم وظاهره تعين لإخراج كل من قوت بلده وليس كذلك بل كل بخير

(وقوله لزم الموسر الخ) أي لانه الواجب عليه هذا اذا لم يكن بينهما ما باءة فان كان صادف زمن الوجوب فربة الموسر لزمه الصاع كما مر من الاشارة اليه أو المعسر فلا شيء عليه كالمبعض المعسر معنى ونهاية قولنا يعاب قول المتن (ولو ايسرا) قال في الروض والمبعض ومن في نفقة والديه كالعبد مع السيدين انتهى قال في شرحه فلا يجوز التبعيض في فطرتهما وتخرج من غالب قوت بليديهما انتهى اه سم عبارة العباب فان كان عبدهما بغير بلد هما أخرجا فطرته من قوت بلده وكذا المبعض ومن في نفقة والديه اه قال الشارح في شرحه كما اعتمده جمع متأخرون كالسبكي والاسنوى والاذرعي والبلقيني والزر كشي وقال المحامي انه مذهب الشافعي وجزم به في الشرح الصغير وكذا في المجموع وحينئذ فلا يجوز التبعيض في المسائل الثلاث وما يصرح به قول المنهاج واصله ولو كان عبده ببلد آخر فالاصح الخ فان في الروضة فيها والمنهاج في العبد من جواز التبعيض مفرع على الضعيف انها تجب ابتداء على المؤدى اه (قوله كما أفاده) أي البناء على الضعيف (قوله ولعله) أي المصنف (اغفله) أي ترك التنبيه على ذلك البناء (هنا) أي في المنهاج (قوله للعلم به) أي بالبناء المذكور (مما قدمه) أي هناك في الروضة (قوله ان العبرة) الخ بيان لما قدمه (قوله المعتمد الخ) أي من ان العبرة ببليد المؤدى عنه فيخرج الخ (قوله وهو فاسد معنى) أي لانه لا معنى حينئذ لقول المصنف واختلف واجبهما اذا اتفقا كما اختلافه على هذا في وجوب الاخراج من واجب العبد (ولفظا) يحتمل انه اراد به عدم ذكر العبد الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو ايسرا الخ وفيه نظر اذ لا بعد مع اتحاد سياق الكلام سم ويحتمل ان الفساد اللفظي صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر بلا قرينة ومجرد فساد المعنى لا يصلح ان يكون قرينة كما نقرر في محله (قوله تاويل الاسنوى له الخ) اقتصر صاحب المغنى والذاهية على حمل المتن عليه وقالوا إن الحمل عليه اولى من بنائه على الضعيف بصرى (قوله فيخرج كل حصته الخ) أي وإن لزم تبعيض الصاع فيكون مستثنى من منع التبعيض للصاع سم (قوله وظاهره) أي تاويل الاسنوى (قوله وليس كذلك الخ) ظاهره انه سلم ما اقتضاه كلامه من ان كلا له ان يخرج من واجب نفسه وان لزم تبعيض الصاع وفيه نظر ومخالفة لا ظاهراً انه لا يبعيض الصاع والموافق لذلك لإخراج كل منهما من قوت احد البلدين كما لو كان الحر

من له النظر العام الكمال وهو القاضي بخلاف غير المعين وهذا معنى قريب في دعوى انه لا دخل له نظر فليتأمل (قوله في المتن ولو ايسرا الخ) قال في الروض والمبعض ومن في نفقة والديه كالعبد مع السيدين اه قال في شرحه فلا يجوز التبعيض في فطرتهما وتخرج مع غالب قوت بليديهما (قوله واول بعضهم الخ) على هذا التاويل لا معنى لقول المصنف واختلف واجبهما اذا اتفقا كما اختلافه على هذا (قوله فاسد معنى ولفظا كما لا يخفى) يحتمل انه اراد بالفساد معنى انه لا دخل لا اختلاف واجبهما في وجوب الاخراج من واجب العبد فتقييد وجوب الاخراج من واجبه باختلاف واجبهما عملاً لا معنى له وان مفهومه انه اذا اتحدوا جبههما لا يجب الاخراج من واجب العبد وليس كذلك على هذا التقدير بالفساد لفظاً بعدا الحمل على ذلك لعدم ذكر العبد الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو ايسرا الخ وفيه نظر اذ لا بعد مع اتحاد سياق الكلام (قوله واولى منه تاويل الاسنوى الخ) وفي شرح الارشاد للشارح والاولى تاويل عبارتهما أي الروضة والمنهاج بحملهما على ما قدمته من ان المؤدى عنه اذا كان غير مكلف اعتبر قوت بلد المؤدى وحينئذ فكلاهما هنا في رقيق غير مكلف يجوز للتبعيض حينئذ اه وقوله اعتبر بلد المؤدى أي لا والوجوب في هذه الحالة إنما يلاقى المؤدى ابتداء كما صرح به قبيل هذا الكلام وكذا صرح به في شرح الروض وادعى فيه القطع ويحتمل ان يناقش في ذلك بانه لا مانع من ملافاة الوجوب لغير المكلف اذا كان لا يستقر والمحدور إنما هو ملافاة ما يستقر ولا يخفى ما فيه فليتأمل (قوله فيخرج كل حصته من واجب نفسه) أي وان لزم تبعيض الصاع هنا فيكون مستثنى من منع تبعيض الصاع (قال وحيث يمكن الى قوله لا يعدل الى تغليظهم) قضيته انه بدون التاويل غلط وليس كذلك فان التفريع على احد القولين وان كان مرجوحاً لا يكون غلطاً (قوله وليس كذلك بل كل بخير الخ) ظاهره انه سلم له ما اقتضاه كلامه من ان كلا له ان يخرج من واجب نفسه وإن لزم

بين الاخراج من اى البلدين شاء واما الجواب بان الفرض هنا فيما اذا كانا ببلدين وصورة ما قدمه ان العبرة بقوت بلد العبد اذا كان ببلد واحد ولا يلزم من اعتبار قوته في هذه اعتباره فيما قبلها والفرق تعلق الزكاة بمحلين هنا لانهم وتعلقها بمحلين يقتضى جواز نقلها كالمالك عشرين شاة ببلد وعشرين ببلد يجوز لإخراج الشاة باحد البلدين فكذلك هنا يسقط تعلق فقراء احد (٣٢٧) البلدين بذمة المالكين بخلاف

ما اذا كانا ببلد واحد فهو بعيد جدوا والفرق المذكور مجرد خيال لا يعول عليه ويفرق بين ما هنا ومسئلة الشياه بأن الزكاة هنا متعلقة بالعين المنقسمة في البلدين فلنقرر اكل تعلقها وشركة فيها لكن لما عسر التشقيق وسامت المشاركة جاز تخصيص الواجب بفقراء أحدهما وثم ليست متعلقة بالمالكين المنقسمين الاعلى الضعيف انهما المخاطبان بالفرض أولا فعلى هذا يتجه القياس على مسئلة الشياه

وأما على المعتمد أنها لزمت العبدان لافهم بمحل واحد ولا تعدد فيه فلا جامع بينهما وبين مسئلة الشياه بوجه فالقياس عليها حينئذ اشتباه من تفرع الضعيف فهو فاسد كما لا يخفى على متأمل (باب من تلزمه الزكاة) اى شروطه (وما تجب) الزكاة (فيه) اى احواله التى يعلمها انه قد يتصف بما يؤثر فى السقوط وبما لا يؤثر فيه كالغصب وحاصل الترجمة باب شروط الزكاة وموانعها وختمه بفصلين آخرين لمناسبتها له (شرط)

فى محل لا قوت فيه واستوى اليه بلدان فانه يتخير ولا ببعض كما هو ظاهر سم (قوله بين الاخراج) الاولى فى الاخراج (قوله بان الفرض) بالفاء (قوله اذا كانا) اى السيدان (قوله ان العبرة) بيان لما (قوله فهو بعيد الخ) جواب واما الجواب الخ (قوله هنا) اى فى مسئلة الشياه (و ثم الخ) عطف على قوله هنا والمشار اليه مسئلة اشتراك الموسرين (قوله فعلى هذا) اى الضعيف (قوله كالا يخفى الخ) (خاتمة) لو اشترى عبدا فغربت الشمس ليلة الفطر وهما فى خيار مجلس او شرط فطرته على من له الملك بان يكون الخيار لاحدهما وان لم يتم له الملك فان كان الخيار لهما ففطرته على من يؤل له الملك ومن مات قبل الغروب عن رقيق ففطرة رقيقه على ورثته كى بقسطه ولو استغرق الدين التركة لانه ملكهم وقت الوجوب وان مات قبل الغروب عن ارقاء فالفطرة عنه وعنهم فى التركة مقدمة على الوصية والميراث والدين وان مات بعد وجوب فطرة عبدا ووصى به لغيره قبل وجوبها وجبت وتركته لبقائه وقت الوجوب على ملكه وان مات قبل وجوبها وقبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة على الموصى له لانه بالقبول يتبين انه ملكه من حين موت الموصى وإن رد الوصية فعلى الوارث فطرته لبقائه وقت الوجوب على ملكه فلو مات الموصى له قبل القبول وبعد وجوب الفطرة فوارثه قائم مقامه فى الرد والقبول فان قبل وقبض الملك للبيت وفطرة الرقيق فى التركة إن كان للبيت تركته والا يبيع منه جزء فيها وان مات قبل وجوبها او معها فالفطرة على ورثته عن الرقيق إن قبلوا الوصية لانه وقت الوجوب كان فى ملكهم مغنى ونهاية وشرح الروض زاد شرح العباب ومثل ذلك باتى فى الهبة فلو وجبت بعد الهبة وقبل القبض فهى على الواهب كافى المجموع اه (باب من تلزمه الزكاة)

اى زكاة المال (قوله اى شروطه) و (قوله اى احواله) لا يخفى ما فيه من التكاثف والتعسف والانسب ان يقدر فى الاول الاحوال ويلاحظ انسحابها على الثانى بمقتضى العطف بصرى (قوله اى احواله) اى ليس المراد بما تجب فيه بيان الاعيان من ماشية ونقد وغيرهما فان ذلك قد علم من الابواب السابقة وإنما المراد اتصاف المال الزكوى بما قد يؤثر فى السقوط وقد لا يؤثر كالغصب والجحود والضلال او معارضته بما قد يسقطه كالدن وعدم استقرار الملك نهاية ومغنى (وحاصل الترجمة) الى قول المتن وتلزم فى النهاية لا قوله ويسقط الى وخرج وما انبه عليه (قوله لمناسبتها له) اى فكان الترجمة شاملة لها فاساغ التعبير بفصل ع ش (قوله بانواعه الخ) وهى الحيوان والنبات والنقدان والركاز والتجارة مغنى ونهاية (قوله بانواعه) الى قوله وعلى المغنى الا قوله ويسقط الى وخرج (قوله اصلى) سياتى حكم المرتد (قوله وجوب مطالبة الخ) وقياس ما قدمه فى الصلاة من انه لو قضاها لا تصح منه انه هنا لو اخرجهما لا تصح لا قبل الاسلام ولا بعده ويستردا عن أخذها وقد يقال اذا أخرجهما بعد الاسلام بل يحتتمل أو قبله يقع له طوعا ويفرق بينه وبين الصلاة بما قدمناه فى زكاة الفطر ع ش (قوله ماضى) اى عقاب ماضى او ذات ماضى لأنها تتعلق بذمته وان قلنا انه لا يطالب بها فى الدنيا بصرى ويحتتمل ان المراد بطلب ماضى والمراد بسقوط طلبه عدم مطالبته بتداركه (قوله لما مرنا) مر ايضا انها تجب على الكافر عن نفسه وجوب عقاب لا مطالبة فهى

تبعيض الصاع وفيه نظر ومخالفة لا طلاقهم انه لا ببعض لذلك اخرج كل منهما من قوت احدى البلدين كما لو كان الحرفى محل لا قوت فيه واستوى اليه بلدان فانه يتخير ولا ببعض كما هو ظاهر (باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه) (قوله لما مرنا الخ) مر ايضا انها تجب على الكافر وجوب عقاب لا مطالبة فهى بالنسبة اليه على وزان

وجوب (زكاة المال) بانواعه السابق تفصيلها (الاسلام) لقول الصديق رضى الله عنه فى كتابه هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسلمين رواه البخارى فلا تجب على كافر اصلى وجوب مطالبة فى الدنيا بل وجوب عقاب عليها فى الآخرة نظير ما فى الصلاة ويسقط عنه باسلامه ماضى ترغيبا فيه وخرج بالمال زكاة الفطر لما مر انها تلزم الكافر عن موته

بالنسبة اليه على وزن زكاة المال فكان التقييد بالمال لان في المفهوم تفصيلا سم (قوله وعلم بما تقرر) أي في قوله وجوب المطالبة في الدنيا الخ ع ش (قوله ان هذا) أي الاسلام (قوله ولا يؤثر في الخ) أي في كون هذا شرطا لوجوب الاخراج وهذا جواب سؤال بان المعطوف شرط لاصل الوجوب فلم يكن المعطوف عليه كذلك فاجاب بان هذا العطف لا يؤثر لان مدار العطف الخ ك ر د ي (قوله الخاملة) وسيأتي الوجوب على البعض سم (قوله لاصل الخطاب) أي شرط لاصل الخ وهو خبر ان الشرط الخ (قوله لان مدار العطف) قد يقال الشرطية المطلقة لا تصح ملاحظتها إذ لا فائدة حينئذ بل الملاحظ الشرطية المضافة الوجوب زكاة المال وحينئذ فان كان المراد بالوجوب اصل الطلب فممنوع إذا الاسلام ليس شرطافيه أو وجوب الاخراج أو هم ان الحرية شرط له وليس شرط لاصل الطلب فليتامل محصل قول الشارح لان مدار الخ لا يقال المراد كلاهما فالشرط الاول بالنسبة لاحد المعنيين والثاني بالنسبة للثاني لما فيه من التكلف والتعسف بصرى وفي نحوه زيادة بسط (قوله فلا زكاة الخ) عبارة النهاية فلا تجب على الرقيق ولو مدبر أو مستولدة ومعلق العتق بصفة لعدم ملكه اه زاد المغنى وعلى القديم بملك بتسليم سيده ملكا ضعيفا ومع ذلك لازكاة عليه ولا على سيده في الاصح وان قلنا بملك بتسليم غير سيده فلا زكاة عليه ايضا لضعف ملكه كما سر ولا على سيده لانه ليس له اه (قوله على من فيه رق الخ) هل يشكل بما يأتي في البعض سم ولعل مراد الشارح من حيث ما فيه من الرقمة ويسديه (قوله كما سر) أي في الفطرة (قوله الزكاة) إلى قوله ويظهر في النهاية والمغنى الا قوله كقصرته إلى ويجزى وقوله ويغفر إلى اما إذا (قوله الزكاة) أي زكاة المال الذي حال عليه الحول في رده نهاية ومعنى وأفاده الشارح بقوله قبل وجوبها المتعلق بالمرتد وسيد كرم حترزه (قوله وقنه) أي المسلم وكذا المرتد إذا عاد إلى الاسلام ايضا كما تقدم سم (قوله والحق بهما) أي بالمرتد وقنه (قوله بعضه وزوجته) أي المسلمان وكذا المرتدان إذا عادا إلى الاسلام ايضا (قوله عدم النية) أي نية التقرب (قوله على مامر في الفطرة) لم يتعرض في الفطرة لنية المرتد وإنما ذكر في الاصل في الاخراج عن نحو قريبه المسلم عن البسيط انه يصح بغير نية وعن المجموع عن الامام أنه يكفي نيته وكتبنا على ذلك المحل قول العباب فيجزى دفعها بلانية تقرب وتجب نية التمييز اه سم اقول ذكر الشارح هناك المرتد عقب الاصل وفي سياقه فاشار به إلى ان ما ذكره في الاصل من حيث النية يجزى في المرتد مثله وذكر هناك ايضا ان ظاهر كلام المجموع وجوب النية ومعلوم انه لا يتأتى من الكافر الانية التمييز فلا اعتراض (قوله والابان زواله الخ) ولا يخفى انه إنما يتبين زواله بموته مرتدا

زكاة المال فكان التقييد بالمال لان في المفهوم تفصيلا (قوله الكاملة) هل يشكل بما يأتي في البعض (قوله الكاملة) وسيأتي الوجوب على البعض (قوله لان مدار العطف الخ) فيه بحث ظاهر وهو اناسلمنا ان مدار العطف على اشتراكهما في الشرطية لكن لا بد فيه من اشتراكهما في شرطية الشرط المذكور والالزام ان يذكر في سياق شروط المذكور ما ليس منها من شروط غير ولا يخفى قبجه بل فسادة وحينئذ فان كان المشروط هنا اصل الخطاب لم يصح اشتراط الاول فيه وان كان هو وجوب الاخراج فالثاني انما هو شرط لاصل الخطاب وان كان كل منهما فالاول ليس شرط الكل منهم اذ ليس شرط لاصل الخطاب وان كان القدر المشترك بينهما فالاول ليس شرط له لتحقيق القدر المشترك في اصل الخطاب وهو لا يشترط فيه اسلام فعمل الصواب خلاف ما اجاب به ومنه ان يختار الاحمال الثاني وهو ان المشروط وجوب الاخراج والحرية كما هي شرط لاصل الخطاب شرط وجوب الاخراج ايضا وهذا ليس مراد الشرح بدليل قوله وهما كذلك وان اخذت المراد بهما فتأمل (وقنه) أي المسلم ويتبع والمراد ايضا وعليه فيشرط عوده ايضا إلى الاسلام كما تقدم في الحاشية (على مامر في الفطرة) لم يتعرض في الفطرة لنية المرتد وانما ذكر في الاصل في الاخراج عن نحو قريبه المسلم عن البسيط انه يصح بغير نية وعن المجموع عن الامام انه يكفي نيته وكتبنا على ذلك المحل قول العباب فيجزى دفعها بلانية تقرب وتجب نية التمييز اه (قوله والابان زواله من حين الردة) ولا يخفى

وعلم بما تقرر أن هذا شرط لوجوب الاخراج لا لاصل الطلب ولا يؤثر فيه ان الشرط الآخر (و) هو (الحرية) الكاملة لاصل الخطاب لان مدار العطف على اشتراكهما في الشرطية لا غير وهما كذلك وان اختلف المراد بها فلا اعتراض عليه فلا زكاة على من فيه رق وان قل لعدم ملكه أو ضعفه كما مر (وتلزم) الزكاة (المرتد) قبل وجوبها (ان ابقينا ملكه) لان أزلاته وهما ضعيفان والاصح أنه موقوف فتوقف هي أيضا كفطرة نفسه وقنه وألحق بهما بعضه وزوجته فان أسلم أخرج لما مضى من الاحوال في الردة لتبين بقاء ملكه ويجزى ما اخرجها في ردهه ويغفر عدم النية على مامر في الفطرة والابان زواله من حين الردة فلم يتعلق به زكاة وحينئذ لو كان أخرج في ردهه فهل يرجع على أخذها ممن لاحق له في النية

مطلقا لانه بان أن لا حق له فيما أخذه أو ان علم الحال نظير ما يأتي في (٣٢٩) التعجيل كل محتمل والاول أقرب

وفرق بأن المخرج ثم له ولاية الاخراج في الجملة فأثر ملك الآخذ المعذور بعدم العلم ولا كذلك هذا لانه بان أن لا ولاية له أصلا أما إذا وجبت ثم ارتد فتؤخذ من ماله مطلقا ويظهر أنه لو كان أخرج في رده المتصلة بموته لم تجزئه لانه بان أنه حالة الاخراج غير غير مالك فلا ولاية له على التفرقة ويحتمل الاجزاء كما هو الظاهر فيما لو أخرج ديونه حينئذ لا أن يفرق بأن أداء الدين أوسع لانه لا يستدعي ولاية لاجزائه من الاجنبي ولا كذلك الزكاة (دون المكاتب) لضعف ملكه عن احتمال المواسة ومن ثم لم تلزمه نفقة قريبه ولم يرث ولم يورث وصرح به لانه قد يتوهم من أن له ملكا وجوبها عليه والحرية قد يراد بها القرب منها فلا اعتراض عليه وسيعلم من كلامه أنه يشترط أيضا تمام الملك فلا زكاة على مكاتبه كما سيذكره وكونه لمعين حرا فلا زكاة في مال مسجد نقد أو غيره ولا في موقوف مطلقا ولا في نتاجه وثمره إن كان على جهة أو نحو رباط

فلا يأتي قوله فهل يرجع الخ فلعلم المراد هل يرجع من له ولاية قبض الشيء فليتمل سم أي وقوله يرجع ببناء المفعول (قوله مطلقا) أي علم الاخذ الحال أو لم يعلمه (قوله والاول الخ) أي الرجوع مطلقا (قوله ويفرق الخ) والاولى ان يقال في الفرق انه حيث مات على الردة تبين ان المال خرج عن ملكه من وقت الردة فأخرجه منه تصرف فيما لا يملكه فضمنه اخذه من حين القبض فيجب عليه رده ان بقي وبذلك ان تلف كالمقبوض بالشراء الفاسد وأما في المعجلة فالمخرج من اهل الملك فتصرفه في ملكه والظاهر منه حيث لم يذكر التعجيل أنه صدقة تطوع أو زكاة غير معجلة وعلى التقديرين فتصرفه نافذ وبقي ما لو ادعى القابض أنه إنما اخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله في ذلك أو لا بد من بينة فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصل عدم الدفع قبل الردة والحادث يقدر بأقرب من عش (قوله ثم) أي في الزكاة المعجلة (قوله فائز) أي الاخراج (قوله ولا كذلك هذا) أي المخرج في ارتداده المتصل بالموت (قوله مطلقا) أي سواء اسلم أو قتل مغنى ونهاية (قوله ويظهر انه الخ) أي فيما إذا وجبت ثم ارتد (قوله ويحتمل الاجزاء) جزم به النهاية والمغنى قول المتن (دون المكاتب) أي كتابة صحيحة أما المكاتب كتابة فاسدة فتجب الزكاة على سيده لان ماله لم يخرج عن ملكه عش (قوله لضعف ملكه) الي المتن في النهاية إلا قوله سيعلم الي بشرط وقوله تمام الملك الي كونه وقوله حرا الي اخره وقوله في مال الي في موقوف وكذا في المغنى إلا قوله وصرح الي يشترط (قوله لضعف ملكه الخ) ولا زكاة على السيد بسبب ماله لانه غير مالك له فان زالت الكتابة بعجز أو عتق أو غيره انعقد حوله من حيز زواله وانهاية ومغنى قال عش قوله ولا زكاة على السيد الخ اي لا حال ولا استقبالا اه (قوله لانه يتوهم الخ) أولانه قد يتوهم أن المراد الحرية وما في حكمها من الاستقلال المصحح لذلك سم (قوله فلا اعتراض الخ) أي بأن هذا قد علم من اشتراط الحرية فلم تدع الحاجة الي ذكره (قوله في دينه على مكاتبه) أي عن مال الكتابة وكال الكتابة ديون المعاملة سم وم ويغديه قول المصنف الاتي أو كان غير لازم خلافا للدميري عش (قوله كما سيذكره) أي بقوله أو غير لازم كال كتابة فلا زكاة سم (قوله وكونه لمعين الخ) المتبادر كونه في خير سيعلم فانظر مم يعلم سم وايضا أي حاجة الي قوله حرم مع سبقه في المتن وما المراد من قوله الي آخره (قوله لازكاة في مال مسجد) قد يقال المسجد معين حرا لأن يقال المراد الحرية حقيقة والمراد بان المسجد حرا أنه كالحر سم (قوله نقد أو غيره) كذا في النسخ بالف واحدة قبل الواو وكان الاولى حذفها أو زيادة الف اخرى (قوله مطلقا) أي على معين أو غيره كركدي (قوله كاسر) أي في التنبيه الاول في باب زكاة النبات كركدي (قوله ان كان على جهة الخ) ظاهره وان كانوا محصورين عند حول لان الجول وبوجه بان تعيينهم عارض (فرع) استحق نقد أو قدر نصاب مثلا في وقف معلوم وظيفه بأشرها ومضى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الاخراج إلا ان قبضه أو لا بل هو شريك في اعيان ربع الوقف بقدر ما شرط له الوقف فان كانت الاعيان زكوية لزمته الزكاة وإلا فلا فيه نظر سم على البهجة واعتمد مر الاول عش وتقدم في زكاة الفطر عن الايعاب والمغنى ما يؤيده (قوله بخلافه على معين) أي وان لم يخص كل واحد من المعنيين نصابا للشركة وصورته ان يقف بستانا ويحصل من ثمرته ما يجب فيه الزكاة عش (قوله ويتقن وجوده) أي الملك ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط بقوله وتجب في مال الصبي نهاية ومغنى أي لان الجنين لا يسمى صبي عش (قوله من موقوف الجنين)

انه إنما يتبين زواله بموته مرتدا فلا يأتي قوله فهل يرجع فلعلم المراد هل يرجع من له ولاية قبض الشيء فليتمل (قوله وصرح به لانه قد يتوهم الخ) أي أولانه قد يتوهم أن المراد الحرية وما في حكمها من الاستقلال المصحح لذلك (قوله فلا زكاة على مكاتبه) أي عن مال الكتابة (قوله كما سيذكره) أي بقوله أو غير لازم كال كتابة فلا زكاة (قوله وكونه لمعين الخ) المتبادر كونه في خير سيعلم الخ فانظر مم يعلم (قوله فلا زكاة في مال مسجد) قد يقال المسجد معين حرا لأن يقال المراد الحرية حقيقة والمراد بان المسجد حرا أنه كالحر (قوله

عبارة النهاية والمغنى مال الحمل الموقوف له بآرث أو وصية اه قال ع ش وبقي ماله وانفصل خشي ووقف له مال هل يجب فيه الزكاة عليه إذا اتضح بما يقتضى استحقاقه أو غيره إذا تبين عدم استحقاق الخشي كالو كان الخشي ابن أخ فتقدير انوثته لا يرث وتقدير ذكوره يرث فيه نظر والظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحق مدة الوقف وبوبده ماله عين القاضى لكل من غراما المفلس قدر امن ماله ومضى الحال قبل قبضهم له فانه لاز كاة عليهم بتقدير حصوله لهم بعد ولا على المفلس لو انفك الحجر ورجع المال اليه وعلوه بعدم تعين المستحق مدة التوقف اه (قوله لانه في حال الوقف الخ) عبارة النهاية والمغنى لعدم الثقة بحياته اه قال ع ش اى مادام حيا وان حصلت حركة في البطن جاز ان تكون غير حمل كالريح وقياس ما ذكر في مال انفصل ميتا من انه لاز كاة على الورثة انه لاز كاة فيه إذا تبين عدم الحمل للتردد بعد موت من له المال في عين من انتقل له المال ولكن نقل عن الشيخ الزياى وجوب الزكاة فيما لو تبين ان لاهل لحصول الملك للورثة بموت المورث اه وهذه العلة بعينها موجودة فيما لو انفصل ميتا بدليل ان الفوائد الحاصلة في المال يحكم بها للورثة لحصول الملك من الموت وأخذ بعضهم من قول الشارح م ر لعدم الثقة الخ انا إذا علمنا حياته ووجوده بخبر معصوم يجب فيه الزكاة اقول وليس مرادا لان خبر المعصوم لا يزيد على انه سأل حيا وانفصله حيا يحقق لوجوده قبل الانفصال ومع ذلك لم نوجبها بعد انفصاله اه ع ش (قوله بحث الاسنوى الخ) معتمد ع ش (قوله لم تجب على بقية الورثة الخ) اى في جميع المال الموقوف للعلة المذكورة لا فيما يخص بالجنين لو كان حيا وهو المعتمد ع ش قول المتن (وتجب في مال الصبي الخ) قال الفارح في شرح العباب بعد كلام قرر ما نصه وبه يرد على من قال تجب في ماله أى المحجور عليه لا عليه ومن ثم قال ابن الصلاح ليس كما قال هذا القائل لان المعنى وجوبها عليه بثبوته في ذمته كما يقال عليه ضمان ما اتلفه وبذلك صرح القاضى والروبانى فقال الصحيح وجوبها عليه وغلط من قال تجب في ماله اى لا عليه حتى لا ينافى ما تقرر اه سم (قوله والمحجور عليه) الى قوله سواء العاى في النهاية والمغنى (قوله والولى مخاطب الخ) وإذا لم يخبر بها والولى وتلف المال قبل كمال المولى فيحتمل سقوطها عنه لانه تلف قبل التمكن إذ لا يصح إخراجها قبل كماله وهل يضمن المولى فيه نظر وينبغي الضمان ان قصر سم وقوله ان قصر لعلة احتراز عن نحو ما ياتي في قول الشارح ومع ذلك ينبغي تقييده بما إذا غلب الخ (قوله منه) اى من مال الصبي الخ (قوله ان اعتقد الوجوب) اى في الماهم نهاية ومغنى (قوله سواء العاى الخ) عبارة المغنى والنهاية بعد ذكرهما إبقاء القفال الا في الشرح ولو كان المولى غير متمذهب بل عاميا صر فاقان الزمه كما ذكرها باخراجهما فواضح كما قاله الاذرى والإقالة وجهه كما قال شيخنا الاحتياط بمثل ما مر عن القفال . الأوجه كما قاله أيضا أن قيم الحاكم يعمل بمذهبه كما كم آخر يخالفه في مذهبه اه قال ع ش قوله م ر بل عاميا صر فافاد يشعر هذا بان العاى لا يلزمه تقليد مذهب من المذاهب المعتمدة وفي حج والولى مخاطب باخراجهما منه سواء العاى وغيره وزعم الخ وقوله م ر بمثل ما مر الخ اى من ان يحسب زكاته الخ

لانه في حال الوقف لم يكن موثوقا به ومن ثم بحث الاسنوى أنه لو انفصل ميتا لم تجب على بقية الورثة لضعف ملكهم (وتجب في مال الصبي والمحجور عليه بسفه والولى مخاطب باخراجهما وجوبان اعتقد الوجوب سواء العاى وغيره وزعم أن العاى لا مذهب له ممنوع بل يلزمه تقليد مذهب معتبر

ومن ثم بحث الاسنوى أنه لما انفصل ميتا لم تجب الخ) نوزع بأن الظاهر خلافه وقد قيد الامام بخروج الجنين حيا وهو قياس ما ذكره فيما إذا بدأ الصلاح والاشتداد من خيارهما ان ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه مع كون الملك موقوفا وقد يفرق بالحكم بانتقال الملك للحمل ظاهرا وانفصاله ميتا لم يتحقق معه انتفاء سبق حياته ولا كذلك وقف الملك في زمن خياره ونحوه شرح م ر (قوله في المتن وتجب في مال الصبي والمحجورين) في شرح العباب بعد كلام قرر ما نصه وبه يرد على من قال تجب في ماله أى المحجور لا عليه ومن ثم قال ابن الصلاح ليس كما قال هذا القائل لان المعنى وجوبها عليه بثبوته في ذمته كما يقال عليه ضمان ما اتلفه وبذلك صرح القاضى والروبانى فقال الصحيح وجوبها عليه وغلط من قال تجب في ماله اى لا عليه حتى لا ينافى ما تقرر وفائدة وجوبها في الذمة وجوب إخراجها بعد تلف المال فيما يظهر اه اقول إذا لم يخبر بها والولى وتلف المال قبل كمال المولى فيحتمل سقوطها عنه لانه تلف قبل التمكن إذ لا يصح إخراجها قبل كماله وهل

وذلك إنما كان قبل تدوين

المذاهب واستقرارها

ولا عبرة باعتقاد المولى

ولا باعتقاد أبيه غير المولى

فما يظهر وذلك لخبر ابتغوا

في أموال اليتامى لا تأكلها

الصدقة وفي رواية الزكاة

وهو مرسل اعتضد بقول

خسة من الصحابة وبوروده

متصلا من طرق ضعيفة

والقياس على معشره وفطرة

بدنه الموافق عليهما الخصم

أوضح حجة عليه قال ابن

عبد السلام ولا يعذر وصي

أى يرى وجوبها وهو مثال

نهاة الامام عن إخراجها

فان خافه أخرجهاسرا اه

وهو ظاهر في امام أو نائبه

يرى وجوبها اما إذا لم يره

ونهاة فينبغى وجوب

امثاله حينئذ لان لم يتعده

بالنسبة لاعتقاده إلا إذا

قلنا ليس له حل الناس على

مذهبه لتعديه حينئذ وكان

هذا هو ملحظ ابن عبد

السلام ومع ذلك فينبغى

تقييده بما إذا لم يغلب على

ظنه انه يغرمه ما أخرجه

ولوسرا وأقوى القفال بان

الاحتياط للمولى الخفى ان

يؤخرها لكاله فيخبره بها

ولا يخبر بها فيغرمه الحاكم

اه والاحتياط المذكور

بمعنى الوجوب او بالنسبة

لضبطها وإخباره بها إذا

كمل وينبغى للشافعى ان

يحتاط باستحكام شافعى في

إخراجها حتى لا يرفع الخفى

فيغرمه وباقى قبيل الصالح ماله تعلق بذلك

وله الرفع للحاكم اه ع ش (قوله وذلك) أى قوله لا مذهب للعامة كرى ولا عبرة الخ وفاقا للزيادة وخلافا
لمركا يانى (قوله ولا عبرة باعتقاد المولى) قد يمنع في البالغ السفه وطارى الجنون بعد البلوغ سم (قوله
وذلك) أى وجوب الزكاة في مال الصبي الخ (قوله لخبر) إلى قوله قال في النهاية إلا قوله وهو مرسل إلى والقياس
(قوله لخبر ابتغوا الخ) أى واشمول الخبر المار لهم ولان المقصود من الزكاة سد الخلة وتطهير المال ومالها
قابل لاداء النفقات والغرامات وليست الزكاة محض عبادة حتى تحتص بالملكف نهاية ومعنى (قوله وفي
رواية الخ) وروى الدارقطنى خبر من ولى يتيماله مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة نهاية (قوله
والقياس) مبتدأ خبره قوله وأوضح الخ (قوله الموافق عليها الخصم) أى ولم يصح في إسقاط الزكاة ولا في
تأخير إخراجها إلى البلوغ شىء قال الامام احمد لا عرف عن الصحابة شيئا صحيحا انها لا تجب معنى (قوله
قال ابن عبد السلام ولا يعذر الخ) أى في ترك الإخراج سم (قوله وهو مثال) أى الوصى فالمراد مطلق ولى
المحجور عليه (قوله نها الامام عن إخراجها) أى من مال مولى له نصيبان الامام بذلك (قوله فان خافه)
أى الامام لو أخرجهما جبرا (قوله وأخرجهاسرا) أى محافظة على الواجب بقدر الامكان (قوله يرى
وجوبها) أى في مال المحجور عليه (قوله اما إذا لم يره) أى كالحنفى لإيعاب (قوله فينبغى وجوب امثاله)
أى ومع وجوب الامثال ينبغى ان لا يسقط وجوب الزكاة راسنا نعم ان تصور حكم بان ادعى المستحق
المنحصر وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرط لم يبعد سقوطه سم عبارة لا يعاب وجب على المولى ان يطيعه
وفيه نظر لما تقرر ان العبرة باعتقاد المولى فلا نظر لامر الامام بما يخالفه وإن جاز له ذلك في اعتقاده اه
(قوله إذ ليس له حل الناس الخ) أى هو المعتمد (قوله وكان هذا) أى ليس للامام حمل الناس على مذهبه
(قوله فينبغى تقييده) أى ما قاله ابن عبد السلام من وجوب الإخراج مع النهى عنه جبرا أو سرا (قوله
ان يؤخرها الخ) أى ان يحسب زكاة المال حتى يكمل فيخبره بذلك معنى (قوله والاحتياط المذكور بمعنى
الوجوب الخ) فاندفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط مع ان اعتقاده عدم وجوب الزكاة وامتناع الإخراج
عليه إذا العبرة كما علم باعتقاد المولى واعتقاده ان لا وجوب سم (قوله وينبغى للشافعى الخ) عبارة لا يعاب
ومن الاحتياط أن يستأذن المولى الشافعى مثلا كما شافعى مثلا في إخراجها او يرفع الامر اليه بعد
إخراجها حتى يحكم بعدم مطالبة المحجور عليه بها إذا كمل وظاهر هذا كالا احتياط الذى ذكره القفال
ان اعتقاد المولى انما يدار عليه خطابا بوجوب الإخراج عليه تارة وعدمه أخرى واما بالنسبة لتعلقها بالمال
حتى يلزم المحجور إخراجها إذا كمل فلا يعتبر فيه اعتقاد المولى وإلا لا وجبوا على الخفى عدم الإخراج ولم
يقولوا الا يلزمه ولم يكن في ذلك الاحتياط الذى ذكره القفال فائدة بل يكون ممتعا لانه إذا فرض ان المولى
حنفى وان العبرة باعتقاد بالنسبة للتعلق بالمال ايضا لم يتعلق بالمال شىء فلا يجوز له الإخراج ولا يخرج المولى
إذا كمل وقد ذكر واما يدل على خلاف هذين اه (قوله ولا يخبر بها الخ) أى فان أخرجهما علما مادام بتحرير
ذلك عليه فينبغى مع عدم الاجزاء فسقه وانزاله لانه تصرف في ملك الغير بطريق التعدى ولو أخرج
حيث لم يفسق كان جهل التحريم ثم قل من وجب الزكاة ويصح إخراجها فينبغى الاعتداد بإخراجها
السابق سم على البهجة اه ع ش وقوله فينبغى الخ تقدم عن الإيعاب ما يفيد خلافه (قوله فيغرمه) قد
يقال هذا لا يقتضى الوجوب لان له أن يرضى بالغرامة سم أى فينبغى أن يراد بوجوب الامثال عدم

يضمن المولى فيه نظرو وينبغى الضمان إن قصر (قوله ولا عبرة باعتقاد المولى) قد يمنع في البالغ السفه وطارى
الجنون بعد البلوغ (قوله قال ابن عبد السلام ولا يعذر الخ) أى في الإخراج فلا يتركه (قوله فينبغى وجوب
امثاله) أى ومع وجوب الامثال ينبغى أن لا يسقط وجوب الزكاة راسنا نعم ان تصور حكم بان ادعى المستحق
المنحصر وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرط لم يبعد سقوطه (قوله فيغرمه الحاكم) قد يقال لا يقتضى الوجوب
لان له أن يرضى بالغرامة (قوله بمعنى الوجوب الخ) أى فاندفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط مع ان اعتقاده
عدم وجوب الزكاة وامتناع الإخراج عليه (قوله بمعنى الوجوب) أى العبرة كما علم باعتقاد المولى واعتقاده

لزم الاخراج (قوله ولو آخرها المعتد بالخ) لو كان تأخير المعتد للوجوب خوفاً أن يغرمه الحنفى فهل يكون عذراً في التأخير فيه نظر سم أقول قول الشارح المتقدم ومع ذلك ينبغي تقييده بما إذا لم يغلب الخ صريح في أن ذلك عذر (قوله ولو حنفياً الخ) فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى أن المدار على اعتقاده في اخراج ماضى قبل الكمال فإن كان حنفياً لم يلزمه إخراجهم وإن كان يعتقد الولي الوجوب أو شافعيًا لزمه وإن كان يعتقد الولي عدم الوجوب لأنه بالكمال انقطع ارتباطه باعتقاد الولي ونظر لاعتقاده نفسه مر اه سم وبصرى عبارة ع ش قال الزبائدي ولو آخرها معتقد الوجوب ثم ولزم المحجور عليه بعد كماله إخراجها ولو حنفياً إذا العبرة باعتقاد الولي اه وهو مخالف لما في سم على المنهج تبعاً لمعناه وعبارته (و انظر لو اختلف عقيدة المحجور والولي بأن كان الصبي شافعيًا والولي حنفياً أو بالعكس وقد يقال العبرة في اللزوم وعدمه بعقيدة الصبي وفي وجوب الاخراج وعدمه بعقيدة الولي لكن حيث لزم الصبي أمضى حنفى فلا ينبغي للولي الشافعي أن يخرج زكاته إلا زكاة عليه اه (قوله فيما يظهر) وقد يقال قياس قواعد التقليد أن الشافعي مثلاً إذا لزمه حق كزكاة عند الشافعي دون أبي حنيفة فقلد أبا حنيفة في تلك الصورة سقط عنه ذلك الحق فإن كان الأمر كذلك أشكل قوله ولو حنفياً الخ إذا غايبته بعد كماله أنه كشافعي لزمه زكاة عند الشافعي فقلد أبا حنيفة سم (قوله بغشها) أى غش الزكاة المخرجة من مال المولى عبارة المغنى (فائدة) اجاب السبكي عن سؤال صورته كيف تخرج الزكاة من أموال الأيتام من الدراهم المغشوشة والغش فيها ملكهم بأن الغش إن كان بمائل أجرة الضرب والتخلص فيسأله به وعمل الناس على الاخراج منها اه (قوله أن ساوى) أى الغش (قوله ومم) أى فى أوائل باب زكاة النقود (قوله ما فيه) عبارته هناك فلو كان لمحجور تعيين الأول أى إخراج قدر الواجب خالصاً إن نقصت مؤنة السبكي المحتاج إليه غن قيمة الغش اه وهو موافق لما نقله عن السبكي إلا أنه ساكت عن أجرة الضرب (قوله كفر كالموسر) أى بغير العتق لأنه ليس من أهله فيكفر بالطعام والكسوة لكن يبيح النظر في أنه يشترط لوجوب التكفير بهما اليسار بما يفضل عما يحتاج إليه في العمر الغالب على ما في المجموع وهو المعتد فهل يعتبر يساره بما يزيد على نفقته الكاملة أو على نصفها لوجوب النصف الثاني على سيده فيه نظر وظاهر إطلاقه الأول فليراجع ع ش (قوله وتجب) إلى قول المتن ر قيل في النهاية والمغنى لا قوله سبكي وقوله ولا حائل إلى المتن (قوله وتجب في المغصوب والمسروق) أى إذا لم يقدر على نزعهما بآية ومغنى وهذا تقييد محل الخلاف (قوله ومنه) أى من الضال (قوله العين الخ) عبارة النهاية والمغنى من عين أو دين ولا يئنه به ولم يعلم به القاضى اه قال ع ش أى أو علم ولم يكن من يسوغ له الحكم بعلمه كان لم يكن مجتهداً أو امتنع من الحكم بعلمه اه (قوله بأن يكون له به) أى بالمجحد نهائية ومغنى (قوله يئنه) أى لا تمتنع عن أداء الشهادة (قوله أو يعلمه القاضى) أى في حالة يقضى فيها بعلمه نهائية ومغنى أى بأن كان مجتهداً أى ويسهل الاستخلاص بالبينّة وعلم القاضى فإن لم يسهل بأن توقف استخلاصه بهما على مشقة أو غرم مال لم يجب الاخراج إلا بعد عوده

أن لا وجوب (قوله ولزم المولى ولو حنفياً فيما يظهر) فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى أن المدار على اعتقاده في إخراج ماضى قبل الكمال فإن كان حنفياً لم يلزمه إخراجهم وإن كان يعتقد الولي الوجوب أو شافعيًا لزمه وإن كان يعتقد الولي عدم الوجوب لأنه بالكمال انقطع ارتباطه باعتقاد الولي ونظر لاعتقاده نفسه مر اه وقد يقال قياس قواعد التقليد أن الشافعي مثلاً إذا لزمه حق كزكاة عند الشافعي دون أبي حنيفة فقلد أبا حنيفة في تلك الصورة سقط عنه ذلك الحق فإن كان الأمر كذلك أشكل قوله ولو حنفياً الخ إذا غايبته بعد كماله أنه كشافعي لزمه زكاة عند الشافعي فقلد أبا حنيفة ولو كان تأخير المعتد للوجوب خوفاً أن يغرمه الحنفى فهل يكون عذراً في التأخير فيه نظر (قوله حتى يتمكن أو يعود) فيه أمران الأول لو عاد بعضه ينتفى وجوب تركه في الحال وإن كان دون نصاب تمام النصاب بالباقي في المملوك له وكذا يقال في الغائب الاتى إذا وصل إليه بعضه والثاني أنه لو أخرج قبل التمكن والعود إليه فهل له الرجوع مطلقاً ولا مطلقاً وعلى

ولو آخرها المعتد للوجوب
ثم لزم المولى ولو حنفياً
فيما يظهر إخراجها إذا كمل
ويسأله بغشها أن ساوى
أجرة الضرب أى المحتاج
إليه والتخلص كما قاله السبكي
ومر ما فيه (وكذا) تجب
على (من) ملك ببعضه
الحرة نصاباً في الإصح لتمام
ملكه ومن ثم كفر كالموسر
(و) تجب (في) المغصوب
والمسروق (والضال) ومنه
الواقع في بحر والمدفون
المضى محله (والمجحد)
العين وسبأى الدين (في)
الظاهر لوجود النصاب
في الحول (ولا يجب دفعها)
أى الزكاة (حتى) يتمكن
من المال بأن يكون له به
بينّة أو يعلمه القاضى

ليده غش (قوله أو يقدر هو على خلاصه) أى المغصوب ونحوه نهاية ومعنى (قوله ولا حائل) أى كاعسار وغيبة وهذا راجع لكل من الأفعال الثلاثة (قوله ومن عليه الدين موسرا) عطف على اسم يكون وخبره لكنه لا يظهر له موقع هنا ولعله على توهم أنه قال كغيره من الشروح أو الذين بدل وسياق الدين ومع ذلك يغنى عنه قوله ولا حائل (أو يعود إليه) فيه امران الأول أنه لو عاد بعضه يبتنى وجوب تزكيته في الحال وإن كان دون نصاب تمام النصاب بالباقي في المملوك له وكذا يقال في الغائب الآتى إذا وصل إليه بعضه والثاني أنه لو أخرج قبل التمكن والعود إليه فهل له الرجوع أولا مطلقا أو على تفصيل التعجيل فيه نظر ولعل الأقرب الأخير سم (قوله إن كانت الماشية سائمة) لعل صورته أن ياذن المالك للغاصب في اسمتها والأولى فالذى مر أنه إذا أسامها الغاصب لا زكاة فيها ع شر زاد البجيرى أو يغصبها قبل آخر الحول بمن يسير بحيث لو تركت فيه بلا كل لم يضرها وسوم الضالة بأن يقصد مالكمها اسمتها وتستمر سائمة وهي ضالة إلى آخر الحول لأنه لا يشترط قصد الاسامة في كل مرة كما قاله العناني اه (قوله ليس عنده من جنسه ما يعوض الخ) مفهومه أنه إذا كان من جنسه ما ذكر يجب زكاة ما عد الحول الأول وهذا شامل للسائمة فقضيتها أنها لو كانت غنما خمسين أو ستة أبل مثلا وجب زكاة ما عد الحول الأول منها سم (قوله إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه) وهو حين العقد إذا كان الخيار له وحده أو لها وتم البيع سم وعش أى وحين انقضاء الخيار إذا كان للبائع وحده نهاية ومعنى (قوله ومن ثم لم يذمه الإخراج حالا الخ) أى كالدين الحال على ملى مقر نهاية ومعنى (قوله بأن هذا) أى صحة التصرف (قوله بل كونه في ملكه) بل ملاحظ الإيجاب كونه الخ (قوله ولزوم الإخراج الخ) أى وبأن لزوم الإخراج الخ (قوله القدرة عليه) أى على التصرف (قوله ويشكل على ذلك) أى على ما في المتن من وجوب زكاة المشتري قبل قبضه (قوله للثمن المقبوض) أى للبائع (قوله فلا يلزمه) أى البائع (إخراج زكاته) أى الثمن (قوله ما لم يستقر ملكه عليه) أى وبالأولى

تفصيل التعجيل فيه نظر ولعل الأقرب الأخير (وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب) مفهومه أنه إذا كان عنده من جنسه ما ذكر يجب زكاة ما عد الحول الأول وهذا شامل للسائمة فقضيتها أنها لو كانت خمسين غنما أو ستة أبل مثلا وجب زكاة ما عد الحول منها وهذا موافق لما نقله في الفرع المذكور قبيل قول المصنف وبنت مخاض لها سنة وقال أنه مبنى على ضعيف فراجعها وتامله لكن يمكن تخصيصه بغير ذلك (قوله إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه) أى وهو حين العقد قويا إذا كان الخيار له وحده أو لها وتم البيع فقد قال في الروض وشرحه في الشرط الثالث لزكاة المواتى الحول (فرع) وإن باعه أى النصاب بشرط الخيار له وحكمه بأن الملك في زمن الخيار للبائع أى بأن كان الخيار له أو موقوف بأن كان لها وفسخ العقد فيهما لم يقطع الحول لعدم تجديد الملك وإن تم أى الحول في مدة الخيار في الأولى مطلقا أو في الثانية وفسخ العقد زكاة أى المبيع وإن كان الخيار للمشتري فإن فسخ استأنف البائع الحول وإن أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد كره الأصل اه فقد أفاد هذا الكلام أن ابتداء الحول من العقد في حق المشتري إذا كان الخيار له وحده ولا يكون خياره مانعا من ابتداء الحول وفيهما في باب زكاة المعشرات فإن اشترى نخيلا وثمرتها بشرط الخيار فبدأ الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك فيها وهو البائع إن كان الخيار له والمشتري إن كان الخيار له وإن لم يبق الملك له بأن مضى البيع في الأولى وفسخ في الثانية وهي أى الزكاة موقوفة إن قلنا بالوقف للملك بأن كان الخيار لها فن ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه اه وفيه تصريح بأن وقف الملك في زمن خيارهما لا يمنع الاعتداده على من ثبت له ويؤخذ من ذلك أنه لا يمنع انعقاد الحول في الحول حتى إذا تم العقد كان ابتداء حول المشتري منه أعنى العقد قدامه وهذا كله ظاهر وإثباته عليه لآنى رأيت من وهم فيه (نق) أنه سياتى أى في الحاشية في خيار الشرط أنه لو اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما فهل يغلب الأول فيكون الملك موقوفا أو الثاني فيكون لذلك لاحدا أو أنه قال في شرح الروض الظاهر الأول ثم نقل عن الزركشى أن الظاهر الثاني اه (قوله فلا يلزمه إخراج زكاته ما لم يستقر ملكه عليه) وبالأولى إذا لم يقبضه

أو يقدر هو على خلاصه ولا حائل ومن عليه الدين موسرا به أو (يعود) إليه فيستند يزكى الأحوال الماضية إن كانت الماشية سائمة ولم ينقص النصاب بما يجب لإخراجه فإذا كان نصا فقط وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب لم يجب زكاة ما زاد على الحول الأول (و) يجب على المشتري في (المشتري قبل قبضه) إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه لتسكنه من قبضه بدفع الثمن ومن ثم لم يذمه الإخراج حالا حيث لا مانع من القبض (وقيل فيه القولان) في نحو المغصوب لعدم صحة التصرف فيه ويحاج بان هذا ليس هو ملاحظ الإيجاب بل كونه في ملكه ولزوم الإخراج شرطه القدرة عليه وهي موجودة ويشكل على ذلك قولهم للثمن المقبوض قبل قبض المشتري المبيع حكم الأجرة فلا يلزمه إخراج زكاته ما لم يستقر ملكه عليه

لأن الثمن قبل قبض المبيع غير مستقر وإنما زوجه إخراج زكاة راس مال السلم بعد تمام حوله وإن لم يقبض المسلم فيه لاستقرار ملكه عليه بقضه
بدليل أن تعذر المسلم فيه لا يوجب انفساخ العقد وقد يفرق بأن المشتري متمكن من الاستقرار كما تقرر لأن له حيث وفي الثمن الاستقلال
بأخذ المبيع بخلاف البائع ليس متمكنا (٣٣٤) من ذلك لأن قبض المبيع ليس إليه لتعلقه بفعل المشتري فلم يكلف به فان قلت يمكنه أن

يضعه بين يديه قلت قد لا يجده وقد يخشى أخذ غاصب أو سارق له قبل تمكن المشتري من قبضه فنظرنا لما من شأنه وأيضا فالتن غير مقصود العين كما يعلم مما يأتي في مبحث الاستبدال فاشتراط فيه الاستقرار كالأجرة لتام مشابهته لها بخلاف المبيع فان عينه مقصودة فكفى التمكن من قبضها ويأتي في إصداق المعين ما يؤيد ذلك (وتجب في الغائب ولا يجب دفعها في الحال عن الغائب) إلا (أن قدر عليه) بأن سهل الوصول إليه ومضى زمن يمكنه الوصول إليه لأنه كالفي صندوقه ويجب الإخراج عنه في بلده فان كان سائرا لم يجب الإخراج عنه حتى يصل للمالك أو وكيله كما اعتداه هنا فقوله في قسم الصدقات أن كان ببادية صرف إلى فقراء أقرب البلاد إليه محمول على ما إذا كان المالك أو وكيله مسافرا معه وقضية قوله في الحال وجوب إخراجها فورا وهو ظاهر أن كان المال بمحل لا مستحق به وبلد

وإذا لم يقبضه وحال عليه حول قبل القبض وانظر إذا حال الحول قبل قبضه وبعد قبض المبيع ويتجه وجوب الإخراج لاستقراره سم أي حيث لا حائل من قبض الثمن (قوله لأن الثمن الخ) عبارة في الإيعاب وما دام المبيع لم يقبض فلك البائع على الثمن غير مستقر اه (قوله وإنما لزومه الخ) أي المسلم اليه هو جواب سؤال منشؤه قوله للثمن المقتضى الخ (قوله وإن لم يقبض الخ) ببناء المفعول من الإقباض ونائب فاعله قوله المسلم فيه أو الفاعل منه والضمير المستتر للمسلم اليه أو المفعول من القبض والضمير المسلم (قوله وقد يفرق) أي بين المبيع قبل قبضه والثمن قبل قبض المبيع (قوله كما تقرر) أي في قوله لم يمكنه من قبضه الخ (قوله لأن قبض المبيع ليس إليه الخ) قد يقال وقبض الثمن ليس إلى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض ممكن في جانب البائع أيضا فليتأمل سم (قوله لم يكلف به) أي لم يكلف البائع بأقباض المبيع (قوله يمكنه أن يضعه الخ) أي يمكن البائع أن يضع المبيع بين يدي المشتري (قوله فكفى التمكن) أي تمكن المشتري (قوله من قبضها) أي عين المبيع (قوله الغائب الخ) يعني عن هذا التكلف قول المصنف الآتي ولا فكمغصوب (قوله لأنه) إلى قوله كما اعتداه في النهاية والمغنى (قوله ويجب الإخراج عنه) أي عن المال الغائب (قوله في بلده) أي بلد المال أن استقر فيه نهاية ومغنى (قوله فان كان) أي المال الغائب نهاية (قوله سائرا) أي إلى ما لكرشيدى (قوله حتى يصل للمالك الخ) وإذا وصل فهل يجب الإخراج في أقرب البلاد إلى محل السير وقت الوجوب إن لم يكن به مستحق أو في بلد نفسه فيه نظر والأول هو مقتضى قوله الآتي فالذي يظهر من كلامهم الخ بل وقوله فقوله الخ سم عبارة عن شيء أي ثم بعد وصوله يخرج زكاته مستحق محل الوجوب كما يأتي في قوله مر والأوجه أخذ ما من اقتضاء الخ اه (قوله أن كان الخ) أي المال (قوله محمول الخ) ما المانع أن يكون المقصود به مجرد بيان محل الصرف سم عبارة البصري ويحتمل أن يكون محمولا على ما إذا كان مستقرا بها اه (قوله وبه رد الغزى قول الأذرى الخ) اقتصر مر في شرحه على ما ذكره الأذرى سم عبارة البصري عبارة الأذرى على ما نقله في النهاية اللهم إلا أن يكون ثم ساع أو حاكم يأخذ زكاته في الحال انتهت وأوضح أن مراده إذا كان من ذكر يأخذها باجتهاد أو تقليد صحيح إذا عنت ذلك تبيين لك ما في قول الشارح ولا يتكل الخ وقوله وبه رد الغزى اه وذكر المغنى عن الأذرى غير ما في الشرح عبارة فان بعد بلد المال عن المالك ومنعنا نقل الزكاة وهو الرجوع فلا بد من وصول المالك أو نائبه نعم أن كان هناك ساع أو حاكم يأخذ الزكاة دفعها إليه في الحال لأن له نقل الزكاة عنه على ذلك الأذرى اه وقوله دفعها إليه الخ صريح في أن من ذكر في بلد المالك لا بلد المال وكلام النهاية قابل للحمل عليه (قوله وإن لا يقدر) إلى قوله وقضية كلام جمع في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله والذي يظهر إلى المتن

وحال عليه حول قبل القبض وانظر إذا حال الحول قبل قبضه وبعد قبض المبيع ويتجه وجوب الإخراج لاستقراره (قوله لأن قبض المبيع ليس إليه الخ) قد يقال وقبض الثمن ليس إلى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض ممكن في جانب البائع أيضا فليتأمل (قوله ويجب الإخراج عنه في بلده فان كان الخ) ويجب الإخراج في بلد المال أن استقر شرح مر (قوله حتى يصل للمالك الخ) وإذا وصل فهل يجب الإخراج في أقرب البلاد إلى محل السير وقت الوجوب إن لم يكن به مستحق أو في بلد نفسه فيه نظر والأول هو مقتضى قوله الآتي فالذي يظهر من كلامهم الخ بل وقوله فقوله الخ (قوله محمول الخ) ما المانع أن يكون المقصود به مجرد بيان محل الصرف (قوله وبه رد الغزى قول الأذرى أنه يأخذها) اقتصر

المالك أقرب البلاد إليه أو أذن له الإمام في النقل وأما غير ذلك فيظهر أنه يلزم التوكيل فورا لمن يخرجها ببلد المال ولا يتكل على أخذ القاضي أو الساعي لها من المال لأنه لا يتمتع على القاضي إخراج زكاة الغائبين على ما يأتي وبه رد الغزى قول الأذرى أنه يأخذها (والا) يقدر عليه لتعذر السفر إليه لنحو خوف أو انقطاع خبره أو لشك في سلامته

(فكمغصوب فان اعدلوه الاخراج لما مضى والا فلا والذي يظهر من كلامهم ان العبرة فيه (٣٣٥))

وفي نحو الغائب يستحق محل

الوجوب لا التمكن (والدين
إن كان) معشرا أو (ماشية)
لا لتجارة كان أقرضه
اربعين شاة أو أسلم اليه فيها
ومضى عليه حول قبل
قبضه (أو) كان (غير لازم
كال كتابة فلا زكاة) فيه
لأن علتها في المعشر الزهو
في ملكه ولم يوجد في الماشية
السوم ولا سوم فيها في الذمة
بخلاف النقد فان العلة فيه
النقدية وهي حاصلة ولأن
الجائز يقدر من هو عليه
على إسقاطه متى شامو قضية
كلامهم في مواضع ان لا يل
للزوم حكمه حكم اللازم
وخارج بمال كتابة لإحالة
المكاتب سيده (بالنجوم
فيجب فيه لأنه لازم (أو
عرضا) لتجارة (أو نقدا
فكذا في القديم) لا تجب فيه
لأنه غير ملكه (وفي الجديد
إن كان حالا) ابتداء أو
انتهاء (وتقدر أخذه
لأعسار وغيره) كطل أو
غنية أو جحود ولا بيئة
(فكمغصوب) فلا يجب
الاجراج إلا ان قبضه اما
تعلقا به وهو في الذمة فباق
حتى يتعلق به حق المستحقين
فلا يصح الإبراء من قدرها
منه (وإن تيسر) بان كان على
مقر ملي باذل أو جاحد
وبه بيئة أو يعلقه القاضي
(وجبت تركيته في الحال)
وإن لم يقبضه لأنه قادر
على قبضه فهو كما يبيده

(قوله فان عاد الخ) عبارة النهاية والمغنى فيأتى فيه ما مر لعدم القدرة في الموضوعين اه (قوله فيه) أى في
المغصوب رشيدى (قوله يستحق محل الوجوب) أى إن كان به مستحق ومنه ركاب السفينة أو القافلة
مثلا التي بها المال وعليه فلو أغدر الدفع اليهم بعد وصول المال لمالكه فيحتمل وجوب إرساله المستحق اقرب
بلد لموضع المال وقت الوجوب او دفعه إلى قاض يرى جواز النقل وهذا اقرب وإلا فللمستحقين باقرب محل
اليه ع ش قول المتن (والدين الخ) (تنبيه) حيث وجبت زكاة الدين فهل العبرة بمستحق بلد الدائن أو بلد
المدين لأنه محل المال لأنه في ذمته فيه نظروا ويتجه الثاني سم وفيه نظر عبارة البجيرى قال سم وهل يعتبر بالدر ب
الدين أو المدين المتجه الثاني ثم رأيت مر اعتمد في باب قسم الصدقات أن العبرة ببليد ب الدين وأنه لا يتعين
صرفه في بلده بل صرفه في أى بلد اراده معللا ذلك بان التعلق بالذمة ليس محسوسا حتى يكون له محل معتبر
تأمل شو برى اه (قوله كان أقرضه اربعين شاة الخ) أو خمسة أو سق من تمر أو بر (قوله الزهو) هو بدو
الصلاح وهو بفتح الزاى وسكون الهاء مخففة وبضمها مع تشديد الدال أو ع ش (قوله ولان الجائز الخ) عبارة
المغنى وامادين الكتابة فلان للعبد إسقاطه متى شامو يؤخذ من ذلك أنه لو كان للسيد على المكاتب دين أى من
المعاملة لا زكاة فيه وأنه لو أحال المكاتب سيده بالنجوم على شخص ان الزكاة تجب على السيد وهو كذلك
لأنه يسقط بتعجز في الأولى دون الثانية (قوله ان لا يل للزوم حكمه) معتمداى كضمن للمبيع في مدة الخيار
غير البائع ع ش (فتجب فيه لأنه لازم) أى ولا يسقط عن ذمة المحال عليه بتعجز المكاتب نفسه ولا فسخه
فان كان للسيد على مكاتبه دين معاملة وعجز نفسه سقط كما فى به شيخنا الشهاب الرملى شرح مر اه سم وتقدم
عن المغنى ما يؤلفه قال ع ش قوله مر وعجز نفسه سقط أى ولا زكاة فيه قبل تعجز المكاتب وإن قبضه منه
لسقوطه بتعجز نفسه فكان كنجوم الكتابة اه (قوله لأنه غير ملكه) أى حقيقة فاشبهه دين المكاتب مغنى
(قوله ولا بيئة) أى ولا نحو هانهاية أى من شاهد ويمين أو علم القاضى ع ش (قوله فلا يجب الاخراج الخ) ولو
كان مقرا له في الباطن وجبت الزكاة دون الاخراج قطعاً قاله في الشامل نهاية ومعنى (قوله وبه بيئة أو يعلقه
الخ) أى وسهل الاستخلاص بهما فان لم يسلم بان توقف استخلاصه بهما على مشقة أو غرم مال لم يجب
الاجراج إلا بعد عوده لبلده ع ش (قوله أو يعلقه القاضى) أى وقتنا يقضى بعلمه مغنى (وقضية كلام جمع الخ)
اعتمدهم راه سم (قوله ان من القدرة الخ) أى فيجب الاجراج حالا ع ش (قوله ما لو تيسر له الظفر الخ)
هذا ظاهر إذا تيسر الظفر بقدره من جنسه اما لو لم تيسر الظفر إلا بغير جنسه فلا يتجه الوجوب في الحال
اذا هو غير متمكن من حقه في الحال لأنه لا يملك ما يأخذه ويمتنع عليه الانتفاع به والتصرف فيه بغير بيعه
لذلك قدر حقه من ثمنه فلا يصل إلى حقه إلا بعد البيع مر اه سم (قوله وهو متجه) وفاقا للنهاية وخلافه لى
قول المتن (أو مؤجلا) عبارة الروض وشرحه وإلا بان كان مؤجلا ولو على ملي باذل أو حالا على معسر
أو غائب أو ماطل أو جاحد ولا بيئة ولم يعلقه القاضى فعند القدرة على القبض يلزمه إخراجها كالضال ونجده
اه ففيه تصريح بأنه لا يتوقف على نفس القبض بل يكفي القدرة وهو شامل لصورة المؤجل وعبارة البيهجة
وشرحه والحلول لدينه المؤجل وإن لم يقبضه اذا كان المدين مليا ولا مانع سوى الاجل اه سم وباقي عن النهاية

مر في شرحه على ما ذكره الاذرى (قوله والذي يظهر من كلامهم الخ) اعتمده مر (تنبيه) حيث
وجبت زكاة الدين فهل العبرة بمستحق بلد الدائن أو بلد المدين لأنه محل المال لأنه في ذمته فيه نظروا ويتجه الثاني
(قوله فتجب فيه لأنه لازم) أى ولا يسقط عن ذمة المحال عليه بتعجز المكاتب نفسه ولا فسخه فان كان للسيد
على مكاتبه دين معاملة وعجز نفسه سقط كما فى به شيخنا الشهاب الرملى شرح مر (قوله وان لم يقبضه)
كذا مر (قوله وقضية كلام جمع الخ) اعتمده مر (قوله لو تيسر له الظفر بقدره الخ) هذا ظاهر إذا تيسر
الظفر بقدره من جنسه اما لو لم تيسر الظفر إلا بغير جنسه فلا يتجه الوجوب في الحال اذ هو غير متمكن
من حقه في الحال لأنه لا يملك ما يأخذه ويمتنع عليه الانتفاع به والتصرف فيه بغير بيعه لتمام قدر حقه من ثمنه
فلا يصل إلى حقه إلا بعد البيع مر (قوله في المتن أو مؤجلا) عبارة الروض وشرحه وإلا بان كان مؤجلا ولو

وقضية كلام جمع ان من القدرة ما لو تيسر له الظفر بقدره من غير ضرر وهو متجه وإن قيل ان المتبادر من كلامه ما خلافا (أو مؤجلا)

والمنفى ما يوافقه ويفيده أيضا ما قدمه الشارح من أن الحال إنتهاء كالحال ابتداء في التفصيل السابق وأما ما يذكره في شرح فالذهب أنه الخ فجرد بيان ما يفيد المتن اكتفاء بما قدمه في شرح ولا يجب دفعها حتى يعود (قوله ثابتا) إلى المتن في النهاية (قوله ثابتا الخ) ولو كان الدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو وصى أن لا يطالب به إلا بعد سنتين من موته وهو على مليء باذل فالوجه أنه كما مؤجل لتعذر القبض خلافا للجلال البلقيني شرح مروق له فالوجه الخ هذا ظاهر إن نذر أن لا يطالب به لا بنفسه ولا بوكيله أما لو اقتصر على نذر أن لا يطالبه وتيسر التوكيل وكان على مقر مليء باذل فالوجه وجوب تركيته في الحال مراهسم قال عرش قوله مر فالوجه أنه كما مؤجل أي فلا تجب الزكاة إلا بعد فراغ المدقة وسهولة الاختيار وحواله ليده اه (قوله فلا يجب الخ) عبارة النهاية فيه ما مر اه (قوله إلا بعد قبضه) أي أو حلوله وسهولة اخذه كما مر عن الروض والبهجة وشرهما عبارة قسم قوله إلا بعد قبضه قد يقال قياس قوله قبله وإن لم يقبضه أنه هنا كذلك اه قول المتن (قبل قبضه) مراده قبل حلوله فإن هذا الوجه محله إذا كان على مليء ولا مانع سوى الاجل وحينئذ فتجحل وجب الاخراج قبض أو لانهاية ومغنى (قوله ويرد الخ) يتامل سم (قوله بينه) أي الغائب (وسياتي الخ) عبارة المغنى والنهاية فائدة قال السبكي إذا واجبت الزكاة في الدين وقلنا تتعلق بالمال لتعلق شركة اقتضى أن تملك أرباب الاصناف ربع عشر الدين في ذمة المدين وذلك يجر إلى أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالدعوى بالصدوق والديون لأن المدعى غير مالك للجميع فكيف يدعى به إلا أن له القبض لاجل اداء الزكاة فيحتاج إلى الاحتراز عن ذلك في الدعوى وإذا حلف على عدم المسقط ينبغي أن يخاف أن ذلك باق في ذمته إلى حين حلفه لم يسقط وأنه يستحق قبضه حين حلفه ولا يقول أنه باق له انتهى ومن ذلك أيضا ما لو علق الطلاق على الإبراء من صداقها وهو نصاب وقد مضى على ذلك أو الفأر أنه منه فانه لا يقع الطلاق لانها لا تملك إلا برأ من جميعه وهي مسئلة حسنة فتفطن لها فانها كثيرة الوقوع اه قال عرش قوله مر فيحتاج إلى الاحتراز الخ أي كأي يقول في ذمته كذا ولي ولاية قبضه وقوله مر على الإبراء من صداقها خرج بذلك ما لو علق طلاقها على إبرائها من بعض صداقها حيث أبرأت منه وبقي ذمة الزوج قدر الزكاة وقع وقوله مر وهو نصاب خرج به مادونه حيث لم يكن في ملكها من جنسه ما يكمل به النصاب وتوفرت فيه شروط الوجوب وقوله مر لانها لا تملك إلا برأ الخ أي وطريقهما أن تخرج الزكاة من غيره ثم تبرئ منه عرش (قوله ومن ثم لا يحلف الخ) أي ولا يدعى أنه لسم (قوله وهو واجبه) وفاقا للنهية والمغنى (قوله تختص الشركة) أي شركة المستحقين (بالايعان) أي ولا توجد في الديون (قوله أن ينزع الخ) فاعل ينبغي (قوله على معسر) أي من يستحق الزكاة (قوله ولا يجوز الخ) أي ولا يجوز له ايضا على الصحيح وقبل يجوزته كالموكل وديعة شيخنا (قوله من غير شرط) متعلق بقوله ولا يعطيه عبارة شيخنا إلا أن قال المدين لصاحب الدين ادفع لي من زكائك على مليء باذل أو حالا على معسر أو غائب أو ماطل أو جاحد ولا بينة ولم يعلمه القاضي فعند القدرة على القبض يلزمه إخراجها كالضال ونحوه اه ففيه تصريح بأنه لا يتوقف على نفس القبض بل يكفي القدرة وهو شامل لصوره المؤجل وعبارة البهجة وشرهما والحلول لدينه المؤجل وإن لم يقبضه إذا كان المدين مليئا ولا مانع سوى الاجل اه وعبارة الارشاد وحلول بقدره أي مع قدرته على استيفائه قال الشارح في شرحه بان كان على مليء حاضر باذل أو جاحد عليه بينة أو يعلمه القاضي أو على غيره وقبضه اه (فلا يجب الدفع إلا بعد قبضه) قد يقال قياس قوله قبله وإن لم يقبضه أنه هنا كذلك إلا أن يفرض هذا في غير المقر فتأمل (قوله في المتن) وقيل يجب دفعها قبل قبضه مراده قبل حلوله شرح مر (قوله ويرد الخ) يتامل ولو كان لدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو وصى أن لا يطالب به إلا بعد سنتين من موته وهو على مليء باذل فالوجه أنه كما مؤجل لتعذر القبض خلافا للجلال البلقيني شرح مروق له فالوجه الخ هذا ظاهر إن نذر أن لا يطالب به لا بنفسه ولا بوكيله أما لو اقتصر على نذر أن لا يطالبه وتيسر التوكيل وكان على مقر مليء باذل فالوجه وجوب تركيته في الحال مر (قوله ومن ثم لا يحلف أنه له ولا يدعى أنه له

ثابتا على مليء حاضر (فالذهب أنه كمنصوب) فلا يجب الدفع إلا بعد قبضه (وقيل يجب دفعها قبل قبضه) كغائب يسهل إحضاره ويرد قياسه بقوله يسهل إحضاره فانه الفارق بينه وبين المؤجل وقوله قبل قبضه هو ما ذكره وزعم الاسنوي أن الصواب قبل حلوله وسيأتي تعلق الزكاة بعين المال فعليه ملك المستحقون من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالكل ويحلف عليه لأن له ولاية القبض ومن ثم لا يحلف أنه له مثلال أنه يستحق قبضه قاله السبكي وهو واجبه من قول الاذرعى تختص الشركة بالايعان وبحث السبكي ايضا أنه ينبغي للحاكم إذا غلب على ظنه أن الدائن لا يؤدي الزكاة بما قبضه ولا اداها قبل أن ينزع قدرها ويفرقه على المستحقين ولا يجوز جعل دينه على معسر من زكاته إلا أن قبضه منه ثم نواها قبل أو مع الاداء اليه أو يعطيه من زكاته ثم يردّها اليه عن دينه من غير شرط

(ولا يمنع الدين) الذي في ذمة من يده انصاب فأكثره وجلا او حال الله تعالى أو لآدمي (٣٣٧) (وجوبها) عليه (في اظهر الاقوال)

لاطلاق النصوص الموجبة لها ولانه مالك لنصاب نافذ التصرف فيه ولو زاد المال على الدين بنصاب وجبت زكاته قطعاً كما لو كان له ما يوفيه غير ما يديه والثنائي يمنع مطلقاً (والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد المضروب وغيره ومنه الركاز (والعرض) وزكاة الفطر وحذفها لان الكلام في زكاة المال لا البدن ولما تكلموا على ما يشملها ولو بطريق القياس وهو ان له ان يؤدي بنفسه زكاة المال الباطن ذكرها فلا اعتراض عليه خلافاً لما وقع للاستوى دون الظاهر وهو المواسي والزروع والثمار والمعادن ولا ترد هذه على قوله نقداً لانها لا تسمى نقداً لا بعد التخليص من التراب ونحوه لانه ينمو بنفسه بخلاف الباطن (فعلى الاول) الاظهر (لو حجر عليه لدين خال الحول في الحجر فكخضوب) لان الحجر لما منع من التصرف كان حائلاً بينه وبين ماله فان عاد له المال بآراء او نحوه اخرج للماضى والا فلا هذا ان لم يعين القاضى لكل غريم عينا وبمكته من اخذها على ما يقتضيه التبسيط فان فعل ولم يتفق الاخذ حتى حال الحول فلا زكاة قطعاً لضعف الملك

وشرط الدافع ان يقضيه ذلك عن دينه ولا يجوز له ولا يصح قضاءه بها او معلوم ان طلب المدين الزكاة ليس بقيد قول المتن (ولا يمنع الدين) اى وان استغرق النصاب نهاية (قوله الذى) الى قوله وان اعترضه في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولما تكلموا الى فلا اعتراض وقوله ولا ترد الى لانه (قوله الله تعالى اولادى) من جنس المال ام لا والوجه الحاق دين الضمان بالاذن بباقي الديون نهاية ومعنى قال عرش انما قيد مر بالاذن لقوله الاوجه فانه حيث لا اذن لا رجوع له بما اداه فالدين الذى ضمنه على غيره حكمه حكم مالومه من الديون قطعاً اه (قوله غير ما يديه) اى من المال الزكوى نهاية (قوله والثاني يمنع) اى كما يمنع وجوب الحج نهاية (قوله مطلقاً) اى في المال الباطن والمال الظاهر (قوله ومنه) اى من النقد وقال المغنى ومن الباطن الركاز (قوله ولما تكلموا الخ) اى في بحث اداء الزكاة كردى وذلك جواب عما قيل يقال فلم ذكروها هنا (قوله على ما يشملها الخ) اى زكاة الفطر قال سم كيف يشملها هذا مع قولهم فيه زكاة المال الباطن اه اقول اشار الشارح الى دفعه بقوله ولو بطريق القياس (قوله وهو الخ) اى ما يشملها وقال السكردى اى التكلم اه (قوله ذكروها) اى في تفسير المال الباطن ثم لانها منه ثم لانها كردى (قوله فلا اعتراض عليه) اى على المصنف (قوله دون الظاهر الخ) حال من قول المصنف في المال الباطن (قوله ولا تردده) اى المعادن (قوله لانه الخ) علة لما يفهمه قوله دون الظاهر اى يمنع في المال الظاهر لانه الخ (قوله بخلاف الباطن) اى فانه انما ينمو بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحوج الى صرفه في قضائه نهاية ومعنى (قوله وانحوه) اى كمضاء الغير دينه (قوله والا فلا الخ) ولو فرق القاضى ماله بين غرمائه فلا زكاة عليه قطعاً والزوال ملكه لو تاخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم احداً زكاتها لخروجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له لعدم استقرار ملكه نهاية واسنى اى ملك كل من الوارث والموصى له اما الوارث فلا حتم قبول الموصى له واما الموصى له فلا حتم لعدم قبوله عرش (فلا زكاة قطعاً الخ) عبارة شرح الروض اى والمغنى فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم احق به وهو ظاهر فيما اذا اخذوه بعد الحول فلو تركوه له فينبغى ان يلزمه الزكاة لتبين استقرار ملكه وسياق في التنبيه ما يتعلق بهذا الاخير سم وأشار النهاية الى در شرح الروض بما نصه والوجه عدم الفرق بين اخذهم له بعد الحول وتركهم ذلك اى المال للمحجور عليه خلافاً لبعض المتأخرين اه (قوله وقيد الخ) اى عدم لزوم الزكاة في المال المقسط المذكور (قوله وهو متجه) اعتمد ذلك مر اه سم (قوله مقتضى ما ذكر) اى قوله هذا اذا لم يعين القاضى الخ (انه لا زكاة وان لم يباخذوه) تقدم عن

(قوله ولما تكلموا على ما يشملها وهو الخ) كيف يشملها هذا مع قولهم فيه زكاة المال الباطن (قوله دون الظاهر وهو الخ) والوجه الحاق دين الضمان بالاذن بباقي الديون شرح مر (قوله فلا زكاة قطعاً) عبارة شرح الروض فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم احق به وهو ظاهر فيما اذا اخذوه بعد الحول فلو تركوه له فينبغى ان يلزمه الزكاة لتبين استقرار ملكه اه وسياق في التنبيه ما يتعلق بهذا الاخير ثم قال في شرح الروض ثم عدم ازومها عليه قال السبكي انه ظاهر ان كان من جنس دينهم والا فكيف يمكنهم من اخذه بلا بيع او تعويض الخ اه اى فان لم يكن من جنس دينهم وجبت الزكاة ولا يجب الاخراج الا عند التمكن (قوله وقيد السبكي الخ) اعتمد ذلك مر تنبيه مقتضى ما ذكر انه لا زكاة وان لم يباخذوه الخ) والوجه في شرح مر عدم الفرق بين اخذهم له بعد الحول وتركهم ذلك ولو تاخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم احداً زكاتها لخروجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له بعدم استقرار ملكه وانما لزمت المشتري اذا تم الحول في زمن الخيار واجيز العقد لان وضع البيع على اللزوم وتماهم الصيغة وجدفيه من ابتداء الملك بخلاف ما هنا شرح روض (قوله وينافيه ما يأتى في الاجرة انه الخ) اقول وينافيه ما تقدم في الحاشية

(٤٣) (شروانى وقاسم ثالث) حينئذ وقيد السبكي والاستوى بما اذا كان ما عينه لكل من جنس دينه والا فكيف يمكنه من غير جنسه من غير بيع أو تعويض وهو متجه وان اعترضه الاذرى (تنبيه) مقتضى ما ذكر انه لا زكاة وان لم يباخذوه وينافيه ما يأتى في الاجرة انه يتبين

النهاية اعتباره وعن الاسنى والمغنى اعتباده خلافه (قوله ثم) اى فى الاجرة (قوله وقد بان زواله) عليه منع ظاهر لانه بتمام السنة الاولى مثلاً فى مثال الاجرة الا لم يتبين ان العشرين التى هى اجرة تلك السنة كانت قبل التمام مستقرة حتى يقال انه بان زواله بل العشرين المذكورة موصوفة بعد التمام بكونها قبل التمام كانت غير مستقرة غاية الامر ان هذا الوصف انقطع بالتمام لانه التمام تبين انتفاؤه قبله فهو على وزان ما ذكر فى مسئلة الحجر من ارتفاع الاستمرار دون الاصل ويمكن ان يفرق بان المال هنا يصدد اخذ الغرماء له والاجرة ليست يصدد الرجوع للمستاجر بل يصدد الاستمرار سم (قوله او حج) الى قول الماتن والغنيمة فى النهاية لا قولهم والزكاة فيها الى الماتن وكذا فى المغنى لا قوله لانه وان كانت الى الماتن (قوله او حج الخ) اى او جزاء الصيد نهاية ومعنى قول الماتن (ودين ادى) اى ولو كان الدين لمحجور عليه عش (قوله قدمتم الزكاة الخ) اى ولو زكاة فطر على الدين نهاية ومعنى وتقديم الشرح وفاقا للشيخ الاسلام خلافه (قوله وان سبق تعلق غير هالخ) اى وان تعلق الدين بالعين قبل الموت كالمروءون نهاية ومعنى (قوله فيها معنى الاجرة عبارة النهاية المقلب فيها معنى الاجرة اه (قوله مبنى على المضايقة) اى لا احتياجه واقتضاه نهاية ومعنى (قوله ورد بان الخ) نشر مشوش (قوله على الدرء) اى الدفع كردى (قوله والزكاة فيها الخ) انظر الحج الذى ذكره معها سم وقد يقال الغالب فيه وجود حق ادى ايضا كنجود التمتع والجنابة (قوله كما تقرر) اى اتفاقه ولانها تصرف الخ (قوله ونحو السكفارة) اى من حقوق الله تعالى (قوله بان بقى النصاب) اى كله او بعضه نهاية ومعنى (قوله فيوزع عليهما) اى عند الامكان نهاية قال عش اما اذا لم يمكن التوزيع كان ما يخص الحج قليلا بحيث لا يبق فانه يصرف للممكن منهما ولو كان عليه زكاة وحج ولم يوجد اجير يرضى بما يخص الحج صرف كله للزكاة اما لو اجتمعت الزكاة مع غير الحج من حقوق الله تعالى كالندرو والسكفارة جزاء الصيد فيوزع الحاصل بينهما ولا يثنى التفرقة بينهما لا مكان التجزئة دائما بخلاف الحج وكاجتماع الزكاة مع الحج اجتماع الحج مع بقية الحقوق فيوزع الواجب ان امكن على الحج وغيره والا صرف لغير الحج ثم ما يخص السكفارة عند التوزيع اذا كانت اعتاقا ولم يف ما يخصها برتبة هل يشتري به بعضها وان قل ويعتقه او لا لان اعتاق البعض لا يقع كفارة فيه نظرا والظاهر الثانى وينقل الى الصوم فيخرج عن كل يوم مدا اه وقوله والا صرف لغير الحج انظر لوزاد عن الغير شىء هل يصرف الزائد الى الورثة ولهم التصرف فيه او بآخر لاحتمال ان يوجد من يرضى به او كيف الحال (قوله قدمت الزكاة الخ) اى على دين الادى ولو اجتمعت لزكاة وحقوق الله تعالى وضاق المال عنهما فسقط ان امكن كما فعل به فيما لو اجتمعت فى التركة كما تقدم عش (قوله فتقدم) اى الزكاة ولو ملك نصابا فنذر التصديق به او بشىء منه او جعله صدقة او اضحية قبل وجوب الزكاة فيه فلا زكاة فيه وإن كان ذلك

فيما اذا كان الخيار للمتبايعين ثم فسخ العقد انه يلزم البائع الزكاة بل قد يقال ان الوجوب هنا ولى للحكم بملك المفسد ظاهرا ايضا اللهم الا ان يفرق بان تسلط البائع اقوى من غيره لتمكنه من ابقاء المالك ودفع المشتري عنه بمجرد الفسخ بلفظ او فعل لا عن طريقه بخلاف المفاش واحترزت بقولى بمجرد الفسخ الخ كما يقال المفسد متمكن من ابقاء ما يملكه ودفع الغرماء بنحو الاقتراض وتوفيقهم لان ذلك فى غاية العسر بل الغالب تعذره فليتامل (قوله وقد بان زواله) عليه منع ظاهر لانه بتمام السنة الاولى مثلاً فى مثال الاجرة الا لم يتبين ان العشرين التى هى اجرة تلك السنة كانت قبل التمام مستقرة حتى يقال انه بان زواله بل العشرين المذكورة موصوفة بعد التمام بكونها قبل التمام كانت غير مستقرة غاية الامر ان هذا الوصف انقطع بالتمام لانه التمام تبين انتفاؤه قبله فهو على وزان ما ذكر فى مسئلة الحجر من ارتفاع الاستمرار دون الاصل ويمكن ان يفرق بان المال هنا يصدد اخذ الغرماء له والاجرة ليست يصدد الرجوع للمستاجر بل يصدد الاستمرار (قوله قدمت الزكاة الخ) اى على الدين وان تعلق بالعين قبل الموت كالمروءون شرح مر اه (قوله والزكاة فيها حق ادى ايضا) انظر الحج الذى ذكره معها (قوله بان بقى النصاب) اى او بعضه مر (قوله

الاستقرار بيقين الوجوب وقد يفرق بان المانع ثم عدم الاستقرار المقضى للضعف وقد بان زواله والمانع هنا تعلق حقهم به المقضى للضعف ايضا وعدم اخذهم له بعد الحول لا يرتفع ذلك التعلق من اصله وانما المرتفع استمراره فالضعف موجود الى آخر الحول اخذوا او تركوا فتامله (ولو اجتمع زكاة) او حج او كفارة او نذر (ودين ادى فى تركه) وضائق عنهما (قدمتم) الزكاة او نحوها مما ذكر وان سبق تعلق غيرها عليها للخبر الصحيح فدين الله احق بالقضاء ولانها تصرف للادى ففيها حق ادى مع حق الله تعالى نعم الجزية والدين يستويان لانها وان كانت حق الله تعالى فيها معنى الاجرة (وفى قول الدين) لان حق الادى مبنى على المضايقة وكما يقدم القود على قتل نحو الردة وورد بان حدود الله ميناها على الدرء ما امكن والزكاة فيها حق ادى ايضا كما تقرر (وفى قول يستويان) فيوزع المال عليهما لان حق الله تعالى يصرف للادى فهو المنتفع به ولو اجتمعت الزكاة ونحو كفارة قدمت الزكاة ان تعلقت بالعين بان بقى النصاب ولا بان تلف بعد الوجوب او استمكن استوت مع غيرها

فيوزع عليهما وخرج بتركه اجتماع ذلك على حي ضاق ماله فان لم يحجر عليه قدمت الزكاة جزما والقديم حق الادى جزما ما لم يتعلق به بالعين فتقدم مطلقا (والغنيمة قبل القسمة) وبعد الحيازة وانقضاء الحرب (ان اختار (٣٣٩) الغانمون) المسلمون سواء كانوا كل

الجيش أو بعضه كان عزل الامام لطائفة منهم طائفة من الغنيمة (تملكها أو مضى بعده) أى اختيار التملك (حول والجميع صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصابا أو بلغه المجموع في موضع ثبوت الخطبة) بان توجد شروطها السابقة ويكون بلوغ النصاب بدون الخمس (وجبت زكاتها) كسائر الاموال (والا) توجد هذه كلها بان لم يختاروا تملكها أو لم يمس حول أو مضى وهي اصفاء و صنف غير زكوى أو زكوى ولم يبلغ نصابا أو بلغه بالخمسة (فلا) زكاة فيها لعدم الملك أو ضعفه في الاولى بدليل انه يسقط بالاعراض وعدم الحول في الثانية وعدم علم كل منهم بما يصيبه وكم يصيبه في الثالثة وظاهر كلامهم فيها انه لا فرق بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على نصاب وان لا وليس بعيد وان استعبد الاذرع لانه لا يعلم مقدار ما يستقر له وعدم المال الزكوى في الرابعة وعدم بلوغه نصابا في الخامسة وعدم ثبوت الخطبة في السادسة لانها لا تثبت مع اهل الخمس إذ لا زكاة فيه لانه لغير معين (ولو اصدقها نصاب شائمة معيناً) أو بعضه وجدت

في الذمة أو لزمه الحج لم يمنع ذلك الزكاة في ماله لبقاء ملكه نهاية ومعنى قال ع ش وإن كان ذلك في الذمة أى اصله في الذمة ثم عين ما يده عنه اه (قوله مطلقاً) أى حجر عليه ام لا ع ش ورشيدى (قوله) وبعد الحيازة وانقضاء الحرب (قوله) كذا في النهاية والمعنى (قوله) أى اختيار) إلى قوله نعم في النهاية إلا قوله توجد إلى يكون وكذا في المعنى إلا قوله وظاهر كلامهم إلى وعدم المال قول المتن (والجميع صنف زكوى الخ) أى ماشية كانت أو غيرها نهاية ومعنى (قوله) بان توجد شروطها السابقة (قد يقال الشروط السابقة إنما هي في خلطة المجاورة لا في خلطة الشيوخ كما هنا فاللائق أن يكون قوله في موضع ثبوت الخلطة لبيان بلوغ المجموع نصابا بغير الخمس ثم رايت قال الاسنوى في شرح ذلك كلاما فيه اشارة قوية لما قلنا سم ويشير إلى ما قاله ايضا اقتصار المعنى والنهاية على المعطوف في تصوير الشارح كاسم (قوله) ويكون الخ عطف على توجد (قوله) ولا توجد هذه الخ) أى وإن اتفق شرط من هذه الشروط الستة معنى (قوله) وهو اصناف) أى ولوز كوية وإن بلغ كل نصابا اسنى وايعاب (قوله) لعدم الملك) أى على المعتمد من اشتراط اختيار التملك و (قوله) أو ضعفه) أى على الضعيف القائل بانها تملك بمجرد الحيازة فهو موزع على القولين بجري (قوله في الاولى) أى في صورة انتفاء الشرط الاول (قوله) بدليل الخ متعلق بقوله أو ضعفه فكان الاولى ان يقدم على قوله في الاولى كافي النهاية والمعنى (قوله) وعدم الحول) عطف على عدم الملك (قوله) وعدم علم كل منهم ما يصيبه وكم نصيبه) أى فيكون المالك غير معين بالنسبة إلى أى صنف فرض وهو مسقط للزكاة لما مر ان شرطها ان يكون المالك معيناً ايعاب واسنى وبقولها بالنسبة الخ يندفع قول البصرى قد يقال هذه العلة متحققة فيما إذا اتحد الصنف وعظم الجيش وكبر المال مع ان ظاهر كلامهم عدم الفرق فليتأمل اهل الظهور الفرق بين جهل العدد وجهل الصنف (قوله) إذ لا زكاة فيه) أى في الخمس (قوله) أو بعضه الخ) عطف على نصاب الخ والضمير له قول المتن (لزمها زكاتها) ولو طالبت المرأة فامتنع ولم تقدر على خلاصه فكالمقصوب قاله المتولى نهاية ومعنى (قوله) وإذا قصدت سومه) أى واذنت فيه أو استتابت من يسومها ع ش (قوله) لانها ملكته الخ) فاذا نطقها قبل الدخول بها وبعد الحول رجع في نصف الجميع شائعا ان أخذ الساعى الزكاة من غير العين المصدقة أو لم يأخذ شيئا فان طالبه الساعى بعد الرجوع واخذها منها وكان قد أخذها منها قبل الرجوع في بيعتها رجع ايضا بنصف قيمة المخرج وان طلقها قبل الدخول وقبل تمام الحول عاد اليه نصفها ولزم كلامهما نصف شاة عند تمام حوله ان دامت الخلطة وإلا فلا زكاة على واحد منهما لعدم تمام النصاب نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر رجع أى على الزوجة ومثل ذلك يجرى فيما لو اطلع على المبيع على عيب بعد وجوب الزكاة فيه فليس لردّها قهر إلا إذا أخرجهما من غير المبيع فان قبله المشتري وأخذ الساعى الزكاة منه رجع بقيمة ما أخذه على المشتري لو جوبها عليه قبل الرد ورضا البائع به جوزرده مع تفريق الصفقة عليه ولا يلزم منه سقوط ما وجب على المشتري عنه وتحمل البائع له وقوله مر عند تمام حوله أى الذى يبتدأ من الطلاق وقوله مر فلا زكاة على واحد منهما أى ما لم يكن عند احدهما مايكمل به النصاب اه ع ش وقوله فان قبله المشتري صوابه البائع (قوله) اما غير السائمة) أى كالتقد سم (قوله) من كلامه السابق) وهو قول المصنف والدين ان كان ماشية الخ كركى

فيوزع عليهما أى عند الامكان مر (قوله) بان توجد شروطها السابقة) قد يقال الشروط السابقة إما هي في خلطة المجاورة لا في خلطة الشيوخ كما هنا فاللائق ان يكون قوله في موضع ثبوت الخلطة لبيان بلوغ المجموع نصابا بغير الخمس ثم رايت الاسنوى قال في شرح ذلك ثم ان الخمس لا زكاة فيه فلا اثر للخلطة معهم ثم قال واما ان يبلغه مجموع الغنيمة حيث تثبت الخلطة حتى لا يؤثر بلوغها بالخمسة اه وفيه اشارة قوية لما قلنا فتامله (قوله) وليس بعيد) كذا مر (قوله) اما غير السائمة) أى كالتقد (قوله) لبيان الخ) ان كان صلة

خلطة معتبرة (لزمها زكاتها إذا) قصدت سومه و (تم حول من الاصدق) وإن لم يقع وطولا قبض لانها ملكته بالعقد ملكا تاما اما غير السائمة فلا فرق فيه بين المعين وغيره نعم المعشر كالسائمة كما علم من كلامه السابق فاذا اصدقها شجر أو زرعاً معيناً فوقع الزهوى في ملكها زكاتها

وأما السائمة التي في الذمة فلا زكاة فيها لانتهاء السوم كما مر فذكر السائمة ايضاح لبيان اشتراط تعيينها لان في الوجوب عن غير السائمة وكالاتفاق في ذلك الخلع والصلح عن دم قال ابن الرفعة بحثا وكذا مال الجمالة أي بعد فراغ العمل لما مر أنها لا تجب في دين جائز (ولو أكرى دارا) يملك منفعتها (أربع سنين (٣٤٠) بثمانين ديناراً) معينة أو في الذمة (وقبضها) لم يستقر ملكه الا على كل جزء مضى ما يقابله

من الزمن وذكر القبض هنا لتصور الاستقرار بعده بمضى ما يقابله لكن علم بما مر ان القدرة على اخذ الدين كقبضه فيجوز ذلك هنا وحينئذ (فلا يظهر أنه لا يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر) دون ما لم يستقر اضعف ملكه له لتعرضه للسقوط بانهدام او نحوه وفارقت الصداق بانها إنما تجب في مقابلة المنافع وهو لا يتعين أن يكون في مقابلتها استقراره بالموت قبل الوطء وتشطيره بنحو طلاق قبله إنما نشأ بتصرف الزوج المفيد للملك جديدا وليس نقضا للملكها من الأصل كما يأتي فيه وإذا لم يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر وقد تساوت اجرة السنين وأراد الاخراج من غير المقبوض وبقيت بملكه إلى تمام المدة (فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين) وهي نصف دينار لانها التي استقر عليها ملكه الآن (ولتمام السنة الثانية زكاة عشرين) وهي التي زكاها (لجنة) وهي نصف دينار (وعشرين) وهي التي استقرت الآن لستين (وهي دينار

(قوله) وأما السائمة الخ) عبارة النهائية والمغنى وخرج بالمعين مافي الذمة فلا زكاة لان السوم لا يثبت في الذمة كما مر بخلاف اصداد النقدين تجب فيهما الزكاة وإن كانا في الذمة اه (قوله كما مر) أي في شرح والدين ان كان ماشية الخ كردى (قوله فذكر السائمة الخ) متفرع على قوله اما غير السائمة الخ (قوله لبيان الخ) ان كان صلة ايضاح فواضح او علته فقد يقال لا حاجة للبيان مع قوله معيناتهم ما بالمنع انه احتراز عن المعلوفة وإن علم ما سبق سم وقد يقال المحوج للبيان ابهام موصوف المعين (قوله لان في الوجوب) عطف على لبيان الخ (قوله وكالاتفاق) إلى الماتن في النهاية والمغنى (قوله لا تجب في دين جائز) أي ومال الجمالة قبل فراغ العمل هو دين جائز قول الماتن (قوله ولو أكرى دارا أربع سنين الخ) أي كل سنة بعشرين ديناراً نهاية ومغنى (قوله معينة) إلى قوله ثم التفرقة في النهاية والمغنى إلا قوله لكن علم إلى الماتن قول الماتن (وقبضها) أي من المكترى نهاية قول الماتن (فلا يظهر أنه لا يلزمه الخ) قال في شرح الروض فرع قال في المجموع لو انهدمت الدار في أثناء المدة انفسخت الاجارة فيبقى فقط ويثبت استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة كما مر قال الماوردي والاصحاب فلو كان اخرج زكاة جميع الاجرة قبل الانهدام لم يرجع بما اخرجه منها عند استرجاع قسط ما بقي لان ذلك حق لومه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اه او قول لعل فاعل الاسترجاع في قوله عند استرجاع الخ المستأجر و لعل المراد من عدم الرجوع المذكور أنه ليس له ان يدفع للمستأجر جرة ما بعد الانهدام من الاجرة ناقصا قدر الزكاة التي اخرجه من تلك الحصة سم وما حكاها عن شرح الروض ذكره النهاية والمغنى في ذيل القول الثاني الاتي في الماتن وقال ع ش قوله مر لم يرجع بما اخرجه أي بناء على هذا القول ثم رايت سم على حجب نقل عبارة شرح الروض ثم قال واول لعل فاعل الاسترجاع في قوله عند الاسترجاع الخ المستأجر و لعل المراد الخ وهو مخالف لظاهر قول الشارح مر لم يرجع بما اخرجه منها الخ اه (قوله اضعف ملكه الخ) أي وإن حل وطء الجارية المجمولة اجرة لان الحل لا يتوقف على ارتفاع الضعف من كل وجه نهاية ومغنى (قوله وفارقت) أي الاجرة (قوله وهو لا يتعين الخ) عبارة النهائية والمغنى بخلاف الصداق فانها ملكته بالعقد ملكا تاما بدليل انه لا يسقط بموتها قبل الوطء وان لم تسلم المنافع للزوج وتشطيره الخ اه (قوله بنحو طلاق) أي كالفسخ (قوله وبقيت الخ) في عطفه على قوله واراد الخ تامل (قوله) وأما إذا تفاوت الخ) عبارة النهائية ومحل ذلك إذا أدى الزكاة من غير الاجرة مع جلا فان أدى الزكاة من عينها زكى كل سنة ما ذكرناه ناقصا قدر ما اخرج عما قبلها وما إذا تساوت الاجرة فان اختلف فكل منها بحسبها لان الاجارة إذا انفسخت توزع الاجرة المسماة على اجرة المثل في المدين الماضية والمستقبلة اه وعبارة المغنى فان قيل أنه بالنسبة الثانية يستقر ملكه على ربع الثمانين الذي هو حصتها وله في ملكه سنتان وإنما لم يخرج عنه زكاة السنة الاولى لعقب انقضائها اعدم استقراره إذ ذلك فيكون قدم ملك المستحقون منه نصف دينار فتسقط خصة ذلك وهكذا قياس السنة الثالثة والرابعة اجيب بانه اخرج الزكاة من غير الاجرة فان قيل إذا أدى الزكاة من غير ما فاول الحول الثاني في ربع الثمانين بكاله من حين اداء الزكاة لا من اول السنة لانه باق على ملكهم إلى حين الاداء اجيب بانه يحل الاخراج قبل حول لان كل حول

(ولتمام الثالثة زكاة أربعين) وهي دينار (وعشرين لثلاث سنين) وهي التي استقر عليها ملكه (الآن وهي دينار ونصف) (ولتمام الرابعة زكاة ستين) وهي التي زكاها (لجنة) وهي دينار ونصف (وعشرين) وهي التي استقرت الآن (لاربعة) وهي ديناران أما إذا تفاوت فزيد القدر المستقر في بعضها ونقص في بعضها وأما إذا أدى من عين المقبوض فلا تجب في كل عشرين

إلا السنة الأولى فقط ثم التفرقة بين الإخراج من العين والغير مشكلة بقول المجموع غن الشافعي والأصحاب في طروخلطة الشوارع رداعلى من زعم أنه بالإخراج من الغير يتبين عدم تعلق الزكاة بالعين الإخراج من الغير لا يمنع تعلق الواجب بالعين بل الملك زال ثم رجع وكان هذا هو ملحظ كون القمولى لما نقل قول البغوى لو كانت أجرة الأربع سنين عشرون دينار الزمه (٣٤١) لكل حول نصف دينار إن أخرج

من غير ها قال واعترض عليه بأنه ينبغي أن يكون مفرعا على الضعيف أنها متعلقة بالذمة فعلى تعلقها بالعين ينبغي أن لا تجب في السنة الثانية وإن أخرج من غيرها لاستحقاق المستحقين جزءا منها اه وبوافق قول البغوى قول ابن الرفعة وغيره محل قولهم لو لم يرك أربعين غنأحوالا ولم يرد لزومه شاة للحول الاول فقط ان لم يخرج من غيرها وإلا وجبت في السنة الثانية بلا خلاف اه ونظر بعض المتأخرين لما مر عن المجموع فقال هنا لافرق بين إخراجها من العين والغير لان الإخراج من الغير لا يمنع تعلق الزكاة بالعين وإنما يتبين به ان الملك عاد بعد زواله اه والجواب الذى يجتمع به كلام البغوى وابن الرفعة وغيره ونفهم الخلاف فيه واخذ الشراح منه حمل المتن على ما تقرره اخرج من غيرها وكلام المجموع المنقول عن الشافعي والأصحاب انه يتعين حمل الاول وما وافقه على ما إذا أخرج من غيرها معجلا بشرطه أو من غيرها بمالزمته الزكاة فيه وكان من جنس الأجرة وذلك لان كلا من هذين يمنع تعلق

فلم يتم الحول والمستحقين حق في المال اه (قوله إلا السنة الأولى) أى وأما في غيرها فالواجب أقل من عشرين سم (قوله فلا يجب) أى نصف الدينار (قوله الإخراج الخ) مقول القول (قوله بل الملك الخ) أى ملك المالك عن قدر الزكاة (زال) أى بتمام الحول (ثم رجع) أى بالإخراج من غير النصاب (قوله) وكان هذا أى قول المجموع (قوله عشرون) كذا بالواو ولعله اسم كان مؤخر اسم (قوله قول البغوى الخ) أى المبني على القول الثانى الاتى (قوله قال) أى القمولى (قوله عليه) أى على قول البغوى (قوله أن لا يجب) أى نصف الدينار (قوله لاستحقاق المستحقين جزءا منها) أى فيتأخر ابتداء الحول الثانى الى الإخراج فلا يصدق انه يخرج للسنة الثانية التى تدخل بتمام الاول ما ذكر سم (قوله ونظر الخ) بتخفيف العين و (قوله لما مر الخ) صلته (قوله فقال هنا) أى فى مسألة المتن و (قوله لافرق الخ) أى فى كون واجب غير السنة الأولى أقل من عشرين (قوله ونفهم الخ) عطف على كلام البغوى الخ (قوله الخلاف فيه) أى فى وجود الفرق بين الإخراجين (قوله واخذ الشراح الخ) ما ذكر يؤخذ من أصل الروضة بصرى (قوله منه) أى من كلام البغوى الخ (قوله على ما تقرر) أى قبيل قول المتن فيخرج الخ (قوله وكلام المجموع الخ) عطف على كلام البغوى الخ (قوله انه يتعين الخ) خبر قوله والجواب الخ (قوله حمل الاول) أى قول البغوى وما وافقه أى قول ابن الرفعة وغيره و (قوله على ما إذا) متعلق بالحول وجرى على هذا النهاية والمضى إلا انه ما سكتا عن قوله بشرطه كما تقدم (قوله وذلك) أى تعين ما ذكر (قوله المقتضى للخ) أى إخراج الحول لانه وقت الوجوب (قوله) وأما الثانى فلا نه اذا كان الخ) قدير عليه ان مسألة المتن لبيان إخراج واجب ما استقر من الأجرة بخصوصها ولهذا اقتصر النهاية والمضى على الاول (قوله فلا يتعلق) أى الواجب (قوله فلا ينقص) أى المجموع (قوله زكاة فوق قسطه) بإضافة كل من الزكاة والفوق أى زكاة القدر الزائد على قسط الحول الاول من الأجرة أى كان عجلا فيبز كاة أربعين و (لم يجزى) أى تعجيل زكاة القدر الزائد وهو الربع الثانى (قوله لان الحول لم ينعقد الخ) أى لم يستقر ملك المؤجر عليه وقد يقال ان الاستقرار كما صرحوا به شرط للزوم الإخراج دون أصل الوجوب إخراج زكاة الربع الثانى مثلا لسنتين (قوله كعشرين الخ) مثال للدون أى كالأخراج زكاة عشرين وقسط الحول الاول خمسة

قبل القبض دون الثمن قبل القبض مع انها اشبه به من المنافع قال فى شرح الروض فرع قال فى المجموع لو انهدمت الدار فى أثناء المدة انفسخت الأجرة فيما بقى فقط ويثبت استقرار ملكه على قسط الماضى والحكم فى الزكاة كما مر قال الماوردى والأصحاب فلو كان أخرج زكاة جميع الأجرة قبل الانهدام لم يرجع بما أخرجها منها عند استرجاع قسط ما بقى لان ذلك حق لزومه فى ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اه واقول لعل فاعل الاسترجاع فى قوله عند استرجاع الخ المتأجر ولعل المراد من عدم الرجوع المذكورة انه ليس له ان يدفع للمستأجر حصة ما بعد الانهدام من الأجرة ناقصا قدر الزكاة التى أخرجها عن تلك الحصة (قوله إلا السنة الأولى) أى وأما فى غيرها فالوجوب زكاة أقل من عشرين (قوله لو كانت أجرة الأربع سنين عشرون) كذا بالواو ولعله اسم كان مؤخر اسم (قوله لاستحقاق المستحقين جزءا منها) أى فيتأخر ابتداء الحول الثانى الى الإخراج فلا يصدق انه يخرج للسنة الثانية التى تدخل بتمام الاول ما ذكر (قوله يتعين حمل الاول وما وافقه على ما إذا أخرج من غيرها معجلا) أقول فى حمل المتن على هذا نظر من وجوه الاول ان تقييده بالتمام فى قوله فيخرج عند تمام السنة الأولى الخ يتنافى التعجيل اللهم إلا ان يحمل التمام على مشارفة التمام والثانى ان اراد انه يعجل عن كل سنة ما يجب إخراجها عند تمامها قبل دخولها أى فيما عدا

الواجب بالعين أما الاول فظاهر لسبق ملكهم للبعجل على آخر الحول المقتضى للتعلق بالعين وأما الثانى فلا نه إذا كان فى ملكه ما هو من جنس الآخرة فلا يتعلق بالأجرة وحدها بل بمجموع المال الزائد على نصاب فلا ينقص بالتعلق عن النصاب وإنما قلت بشرطه لقول الجواهر والخادم عن والد الرويانى لو جعل فى الحول الاول زكاة فوق قسطه لم يجز لان الحول لم ينعقد فى الزائد أو عجلا زكاة دون قسط الاول كعشرين وقسط خمسة

وعشرون كردى أى بأن كانت الاجرة فى مثال المتن مائة (قوله) فان كان بعد مضى أربعة أخماس (الخ) يتأمل معنى هذا التفصيل فان قدر الزكاة ليس موزعا على اجزاء الحول بل كل جزء منها يجب بتمام جميع الحول فمضى أربعة أخماس الحول لا يوجب أربعة أخماس الزكاة ولا شيئا منها سم (قوله) لان من لا يعلم (الخ) انظر من اين لزم عدم العلم فى إخراج دون القسط قبل مضى أربعة الأخماس سم وعبرة الكردى يعنى يحتمل انفساخ الاجارة قبل تمام الحول فيسقط ما عدا قسط ما مضى من الحول وقسط ما مضى دون النصاب لا يقال فلو كان قسط الحول الاول وعشرين كافى مثال المتن لا يجوز التعجيل لذلك لانا نقول المراد بالتعجيل فى مثال المتن إخراج قبيل تمام الحول فقوله بشرطه إشارة الى هذا اليوافق تقييد المتن بالتمام اه أى فالتام فيه محمول على مشاركة التام (قوله) لا يجوز (الخ) قد يفرق بين من يعلم ان ملكه نصاب وان احتمل زوال الملك كما فى ما نحن فيه وبين من لا يعلم ذلك كما فى استدلاله ولو منع احتمال الزوال منع فى الملك المستقر ايضا لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التعجيل مطلقا فليتأمل سم وقوله لثبوت الاحتمال مع الاستقرار محل تأمل (قوله) ومن ثم جاز (الخ) تقدم عن النهاية والمغنى جوابه (قوله) لو كانت أى الاجرة (قوله) ومر الفرق (الخ) الى فى شرحه فلا يظهر انه لا يلزمه الخ

(فصل فى اداء الزكاة) (قوله) واعترض الى قول المتن وكذا فى النهاية لا قوله ولا نظرى ومع عدمه الخ وقوله او بمضى الى المتن (قوله) واعترض عبارة المغنى كان الاولى ان يترجم له بيباب وكذا للفصل الذى بعده فانهم ما غير داخلين فى التبويب فلا يحسن التعبير بالفصل ولهذا عقد فى الروضة لهذا الفصل والذى بعده ثلاثة أبواب باب فى اداء الزكاة وباب فى تعجيلها وباب فى تأخيرها اه وعلم بذلك عدم ملاقة جواب الشارح للاعتراض

الاولى لزم التعجيل بعامين والاصح امتناعه أو بعد دخولها اقتضى أنه يخرج قبل تمام الثانية مثلا زكاة عشرين سنتين مع انه ملك الفقراء من العشرين الثانية التى قال فيها انه زكيا السنتين مقدار زكاة وحينئذ ينقص العشرون فى السنة الثانية فكيف يخرج زكاة عشرين سنتين ودعوى انهم لا يملكون إلا بعد الاستقرار فلا يملكون شيئا من عشرين السنة الثانية إلا بعد تمامها لا تصح لان الاستقرار شرط للزوم الإخراج دون اصل الوجوب وإن اراد ان يعجل زكاة الثمانين لموافق كلامه لانه فرع قوله فيخرج عند تمام السنة الاولى الخ على ما قبله لبيان الإخراج الواجب لاجل ما استقر وفى الاولى لم تستقر زكاة الثمانين اللهم الا ان يقال المراد بهذا التفرع بيان مقدار ما يجب إخراجها فى الجملة وفى بعض الاحوال لا بيان كيفية الإخراج بالفعل فليتأمل والتالك تصوير المسئلة بالتعجيل قد ينافى مانقله عن الجواهر والخادم عن والد الرويانى لانه اذا عجل فى العام الاول فهو عند التعجيل لا يعلم ان ملكه نصاب لاحتمال انفساخ الاجارة قبل تمام الحول فيسقط ما عدا قسط ما مضى من الحول وهو اعنى قسط ما مضى دون النصاب لان قسط تمام الحول نصاب فقط فقسط بعضه دون نصاب قطعا ومن لا يعلم أن ملكه نصاب لا يجوز له التعجيل فليتأمل (قوله) معجلا لا يقال او غير معجل غاية الامر انه إنما يحسب ابتداء السنة الثانية وما بعدها من حين الإخراج لا من حين الوجوب لما قبلها لانا نقول هذا لا يأتى مع كون المدة اربع سنين فقط اذ يلزم ان يكون الثانى بعد الإخراج عن الثالثة دون سنة فتأمل وقد يقال كونه دون سنة لا يضر فى الحكم اذ غاية الامر ان يتأخر الحول الرابع من مدة الاجارة وذلك لا ينافى الوجوب (قوله) فان كان بعد مضى أربعة أخماس الحول (الخ) يتأمل معنى هذا التفصيل فان قدر الزكاة ليس موزعا على اجزاء الحول بل كل جزء منها يجب بتمام جميع الحول فمضى أربعة أخماس الحول لا يوجب أربعة أخماس الزكاة ولا شيئا منها وقوله لان من لا يعلم الخ قد يفرق بين من يعلم ان ملكه نصاب وان احتمل زوال الملك كما فى ما نحن فيه وبين من لا يعلم ذلك كما فى استدلاله ولو منع احتمال الزوال منع فى الملك المستقر لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التعجيل مطلقا فليتأمل (قوله) لان من لا يعلم الخ) انظر من اين لزم عدم العلم فى إخراج دون القسط قبل مضى أربعة الأخماس اه (فصل) فى اداء الزكاة

وعشرون فان كان بعد مضى أربعة أخماس الحول جاز أو قبله لم يجز لان من لا يعلم أن ما ملكه نصاب لا يجوز له غير زكاة التجارة التعجيل كن إخراج خمسة دراهم عن دراهم عنده يجمل قدرها فبانت نصابا فانها لا تجزئه لعدم جزءه بالنية اه وسيأتى قبيل الصوم فيما اذا كانت أجرة السنين الأربع مائة ما يتعين استحضاره هنا (و) القول (الثانى يخرج تمام) السنة الاولى (زكاة الثمانين) لانه ملكها ملكا تاما ومن ثم جاز وطؤها لو كانت أمة ولا اثر لاحتمال سقوطها كالصدق ومر الفرق بينهما (فصل) فى اداء الزكاة واعترض بأنه غير داخل فى الباب

إلا أن يكون هناك اعتراض آخر بعدم الصحة كما يفيد قوله فصيح الخ ولم يقل لحسن الخ (قوله ومرتده) رأى في أول الباب (قوله فصيح الخ) قد يقال أي باعث على دعوى إدخاله فليكن ترجمة مستقلة وليس كل فصل داخلا في ضمن باب فليتامل ثم رابت الفاضل الخشي أشار إليه بصري عبارة وهو يمكن أن يجاب أيضا بأنه لا مانع من اشتغال الكتاب على فصول مندرجة فيه دون أبوابه وإن تقدمت عليها اه وقد يقال إن الباعث لتلك الدعوى ما قرره ومن أنه إذا اجتمع الكتاب والباب والفصل فالأول بمنزلة الجنس والثاني بمنزلة النوع والثالث بمنزلة الفصل (قوله إذا لاداء الخ) توجيه للمناسبة (قوله أي أداؤها) دفع به ما يقال الزكاة اسم عين لأنها المال المخرج عن بدن أو مال أو عيان لا يتعلق بها حكم ثم المراد بالأداء دفع الزكاة لا الأداء بالمعنى المصطلح عليه لأن الزكاة لا وقت لها وحدود حتى تصير قضاء بخروجه ع ش (قوله أي أداؤها) إلى قول المتن وكذا في المعنى (قوله فإن آخر) أي الأداء بعد التمكن (قوله لا انتظار قريب الخ) أي ولم يكن هناك من يتضرر بالجوع أو العرى ولا فيحرم التأخير مطلقا لأن دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لفصلية شرح بافضل ونهاية (قوله من تفرقة بنفسه) أي بان كان الإمام الحاضر جائرا أو المال باطنا ولم يحضر المستحقون فيؤخر لحضورهم سم (قوله أو تفرقة الإمام) أي بان كان المال ظاهرا مطلقا أو باطنا والإمام عادل وغاب أو لا يطلبها فيؤخر لحضوره أو حضور الساعي مادام يرجوه (قوله أو للتروى الخ) أي للتأمل في أمره وينبغي أن صورة المسئلة أنه ثبت استحقاظه ظاهر أو تردفيا بلغه من استحقاقه وإلا ففي الضمان حينئذ نظر لعذره إذا لا يجوز له الدفع إلا إذا علم باستحقاق الطالب ع ش ويأتي عن سم ما يوافقه (قوله ولم يشتد ضرر الحاضرين) ينبغي رجوعه لجميع ما ذكر سم زاد ع ش ويصدق الفقراء في دعواهم أي شدة التضرر بنحو الجوع ما لم تدل قرينة على كذبهم اه (قوله لكنه يضمنه الخ) شامل لمسئلة الشك ويتجه أن يقال إن جاز الدفع مع الشك كالدفع لمن ادعى فقرا أو مسكنة فإن قوله مقبول فاخر حتى تلف ضمن وإن لم يجز الدفع مع الشك لم يضمن عبارة شرح العباب قال الإمام ولو تردد في استحقاقتهم فله التأخير اتفاقا وقره في المجموع وغيره وكان المراد تردد لا يمنع الدفع اليهم ولا وجب التأخير أو إعطاء غيرهم كما هو ظاهر اه وفي العباب لا مدعى تلف ماله المعهود أو وجوب عيال إلا بينة أه أي لا يعطيه إلا بينة وينبغي أن التأخير لا قامة البينة إذا لم يوجد غيره مضمن سم قول المتن (بمحضور المال) أي وإن عسر الوصول إليه نهاية أي

(قوله ومرتده الخ) يمكن أن يجاب أيضا بحمل ما في قلبه وما تجب فيه على ما يشمل الأصناف الزكوية كالمنصوبات والموجودات والدون وتشمل الأزمان والأحوال التي يجب فيها اعم من أصل الوجوب أو وجوب الأداء فيندرج الفصل الأول في الباب لأن بيان وجوب الأداء فوراً بشرطه بيان الزمن وجوب الأداء فوراً ويمكن أن يجاب أيضا بدخول هذين الفصلين في كتاب الزكاة كالأبواب التي قبلها إذ لا مانع من اشتغال الكتاب على فصول مندرجة فيه دون أبوابه وإن تقدمت عليها فتامله (قوله أو لطلب الأفضل من تفرقة بنفسه) فإن قلت ما معنى التأخير اطلب تفرقة بنفسه إذا كان أفضل فإن تفرقة بنفسه لا تحتاج لتأخير قلت معناه أن يمكن الدفع إلى الإمام أو نائبه بحضوره أكن يكون الأفضل تفرقة بنفسه لكون المال باطنا والإمام جائر السكن لم يحضر المستحقون فيؤخر لحضورهم لا يقال هذا الجواب متمنع لأن الكلام على تقدير التمكن المستلزم لحضور الأصناف لا ناقل يقول يكفي في التمكن حضور الإمام أو نائبه كالساعي قال في شرح الروض ثم إن لم يطلبها الإمام فلذلك تأخيرها مادام يرجو محي الساعي ونقله في شرح العباب عن الروضة وغيره ثم ذكر اعتراض الزركشي كالادعى عليه بما منه أن تأخيرها يضاد وجوب الأداء فوراً ثم قال فالخاصل أن المعتمد ما مر عن الروضة وكون الدفع إلى الإمام فيه البراءة يقينا كما يأتي كان ذلك عذراً في التأخير لأنه أولى بذلك من بعض أذذار ذكرها مع جواز التأخير يضمن ما تلف بيده كما يعلم بما يأتي (قوله ولم يشتد ضرر الحاضرين) ينبغي رجوعه لجميع ما ذكر (قوله أكنه يضمنه) شامل لمسئلة الشك ويتجه أن يقال إن جاز الدفع مع الشك كالدفع لمن ادعى فقرا أو مسكنة فإن قوله

ومرتده بأنه مناسب له فصيح
إدخاله فيه إذا لاداء مترتب
على الوجوب وكذا يقال في
الفصل بعده (تجب الزكاة)
أي أداؤها (على الفور)
بعد الحول لحاجة المستحقين
إليها (إذا تمكنت) ولا كان
التكليف بالمحال فإن آخر
أتم وضمن أن تلف كما يأتي
نعم أن آخر لا انتظار قريب
أو جار أو أحوج أو أصلح أو
لطلب الأفضل من تفرقة
بنفسه أو تفرقة الإمام
أو للتروى عند الشك في
استحقاق الحاضر ولم يشتد
ضرر الحاضرين لم يأنهم
لكنه يضمنه أن تلف ومن
أن الفطرة تجب بما من
وتوسع إلى آخر يوم العيد
(وذلك) أي التمكن
(بمحضور المال)

مأمورا ولا نظر لقدرة على
الاخراج من محل آخر
لانه مشق ومع عدم
الاشتغال بهم ديني اودنيوي
كاكل وحام او بمضى مدة
بعد الحول يتيسر فيها
الوصول لثائب
(والاصناف) او نائبهم
كالساعي او بعضهم فهو
متمكن بالنسبة لحصته حتى
لوانتقلت ضمنها (وله) اى
للمالك الرشيد او لى غيره
(ان يؤدى بنفسه زكاة
المال الباطن) وليس للامام
ان يطلبها اجماعا على ما فى
المجموع نعم يلزمه اذا علم
او ظن ان المالك لا يزكى
أن يقول له ما يأتى (وكذا
الظاهر) و مر بينهما انفا
(على الجديد) وانتصر للقديم
الموجب لادائها اليه فيه
لانه لا يقصد اخفاؤه فان
فرق بنفسه مع وجوده لم
يحسب بظاهر خذ من
اموالهم صدقة ويجاب
بان الوجوب بتقدير الاخذ
بظاهرة لعارض هو عدم
الفهم له ونفرتهم عنه
لعدم استقرار الشريعة
وقد زال ذلك كله هذا ان لم
يطلب من الظاهر والاوجه
الدفع له اتفاقا ولو جاز ان
علم انه يصرفها فى غير
مصارفها (وله) اذا جاز له
الفرقة بنفسه (التوكيل)
فيما الرشيد وكذا النحو كافر
ويميز وسفيه ان عين له

لا تساع البلد مثلا أو ضياع مفتاح أو نحوه عش (قوله مع نحو التصفية الخ) أى كجاف الثمار نهاية ومعنى
(قوله ديني) اى كصلاة معنى (قوله او بمضى مدة الخ) عطف على محصور المال قول المتن (والاصناف)
ظاهره وإن لم يطالبوا عش (قوله ونائبهم الخ) اى ولو فى الاموال الباطنة لاستحالة الاعطاء من غير
قابض ولا يكتفى بحضور المستحقين وحدهم حيث وجب الصرف الى الامام بان طلبها من الاموال الظاهرة
كما ياتى فلا يحصل التمكن بذلك نهاية قال عش قوله مر ولو فى الاموال الباطنة اى فعدم وجوب دفعها
للإمام فى الاموال الباطنة لا يمنع من كون المالك تمكن من دفعها حيث وجد الامام مع عدم المستحقين
اه عبارة الرشيدى اى بحضور واحد من الامام والساعي مقتضى للوجوب القورى وان قلنا ان له ان
يفرقها بنفسه اه (قوله كالساعي) اى او الامام معنى ونهاية (قوله لوتلفت الخ) عبارة النهاية
والمغنى حتى لوتلف المال ضمن حصتهم اه اى الحاضرين عش (قوله او بعضهم الخ) اى ويكتفى فى
التمكن حضور ثلاثة من كل صنف وجده عش قول المتن (وله ان يؤدى بنفسه الخ) اى لمستحقها وان
طلبها الامام نهاية ومعنى (قوله او لى غيره) أى من الصبي والمجنون والسفيه وكان الاولى الواو بدل أو
(قوله وليس للامام ان يطلبها الخ) اى قهرا كما هو ظاهر سم (قوله على ما الخ) عبارة النهاية والمغنى كما
(قوله نعم يلزمه الخ) ومثل الامام فى ذلك الاحاد لكن فى الامر بالدفع لافى الطلب عش (قوله ما ياتى) اى
انفا فى شرح والصرف الى الامام (قوله مر بينهما الخ) وهوان المال الباطن النقد وعرض التجارة
والركاز وزكاة الفطر والمال الظاهر الموالى والزروع والثمار والمعادن (قوله لادائها اليه فيه) اى اداء
الزكاة الى الامام او نائبه فى المال الظاهر (قوله لانه لا يقصد) أى المال الظاهر (قوله بظاهر) متعلق
بقوله وانتصر الخ (قوله بان الوجوب) اى وجوب الاداء للامام (قوله بظاهرة) اى ظاهر الخ والجار
متعلق بالاخذ (قوله لعارض الخ) خبر ان (قوله عدم الفهم) اى الف المؤمنين فى اوائل الاسلام له اى
لاداء الزكاة (قوله ونفرتهم الخ) عطف على عدم (قوله هذا الى قول المتن) ونجب فى النهاية الا قوله قاله
الفعال وقوله قال الاذرى الى ومثلها وكذا فى المغنى الا قوله ومثلها الى المتن (قوله هذا) اى الخلاف المذكور
(قوله ولا وجب الدفع له) ظاهره وان حضر المستحقون وطلبوها سم وتقدم عن النهاية التصريح بذلك
(قوله اتفاقا) اى بدلا للطاعة وبقايتهم ان امتنعوا من تسليم ذلك له وإن قالوا سلمها لمستحقها لاقبياتهم
عليه بخلاف زكاة المال الباطن اذ لا نظر له فيها كما مر نهاية ومعنى اى فلا يجب دفعها للامام وان طلبها بل
لا يجوز له طلبها كما تقدم ومع ذلك يبر المالك بالدفع له كما افاده قول المصنف وله ان يؤدى الخ عش (قوله
ولو جاز ان) أى لنفاذ حكمه وعدم انزاله بالجور نهاية ومعنى (قوله اذا جاز له الخ) اى فى المالين نهاية
ومعنى (قوله فيها) اى فى تفرقة الزكاة وادائها (قوله وكذا النحو كافر الخ) عبارة النهاية والمغنى وشمل
إطلاقه ما لو كان الوكيل كافر او رقيقا وسفيا او صديقا بغير ان يعسر طر فى الكافر والصبي تعيين المدفوع
اليه اه قال عش قضيته انه لا يشترط التعيين فى السفيه ولا فى الرقيق والقياس انهما كالصبي المميز
اه (قوله ان عين له الخ) اى لمن ذكر وتشكل هذا على ما ياتى فى الشرح وفى الحاشية عن شيخنا الشهاب

مقبول تاخر حتى تلف ضمن وإن لم يجز الدفع مع الشك لم يضمن ثم رايت فى شرح العباب مانصه قال الامام
ولو تردد فى استحقاتهم فله التأخير اتفاقا وقره فى المجموع وغيره وكان المراد لا يمنع الدفع اليهم ولا وجب
التأخير او اعطاء غيرهم كما هو ظاهر اه وفى العباب فى باب قسم الصدقات لا مدعى تلف ماله المعهود او
وجود عيال الابينة اه اى لا يعطيه الابينة ويذبحى ان التأخير لا قامة البينة اذ لم يوجد غيره غير مضمن
(قوله وليس للامام ان يطلبها) اى قهرا كما هو ظاهر (قوله ولا وجب الدفع له) ظاهره وان حضر
المستحقون وطلبوها (قوله ان عين له المدفوع له) يشكل هذا القيد على ما ياتى فى الشارح وفى الحاشية عن
شيخنا الشهاب الرملى انه لو نوى مع الافرار فاخذها صبي او كافر ودفعها للمستحق او اخذها للمستحق اجزا
الان يحمل هذا على غير المحسور وذلك عليه مر (قوله ان عين له المدفوع له) قضية ما ياتى عن فتوى

الرملي أنه لو نوى مع الافراز اخذها صبي أو كافر ودفعه للمستحق أو أخذها المستحق أجزأ إلا أن يحمل هذا على غير المحصور وذلك عليه مر ثم قوله إن عين له المدفوع له هل ودفع بحضرة سم عبارة عش وبشترط للبراءة العلم بوصولها للمستحق اه والظاهر ولو باخبار من ذكر (قوله افضل) أي من التوكيل مغني ونهاية (قوله وله الصرف الخ) أي بنفسه او وكيله نهاية ومعنى (قوله وإن قال اخذها) أي الامام سم ونهاية أي وسواء صرفها بعد ذلك لمستحقها او تلف في يده او صرفها في مصرف آخر ولو حرما معش (قوله ويلزمه) ومثل الامام الأحاد في الامر بالدفع لا الطلب عش (قوله أن يقول له الخ) عند تضيق ذلك نهاية وذلك بحضور المال وطلب الاصناف أو شدة احتياجهم عش (قوله كأنهم) أي الاصحاب (قوله أن يرهقه) أي يكلفه الامام احدا الامر من من الاداء بنفسه او تسليمها إلى الامام حالا (قوله ومثلها) أي الزكاة (في ذلك) أي في لزوم ما ذكر للامام (قوله او كفارة كذلك) أي فورية او بمعنى الواو قول المتن (ان الصرف إلى الامام) سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن عش قول المتن (الفضل) أي من تفرقة بنفسه او وكيله المستحقين ولو اجتمع الامام والساعي فالدفع إلى الامام أولى كما قاله الماوردي نهاية ومعنى (قوله بنفسه) أي أو نائبه نهاية (قوله قد يعطى غير مستحق) أي فلا يجزى عش (قوله في الزكاة) عبارة النهاية والمغني والمراد بالعدل العدل في الزكاة وإن كان جائرا في غيرها كافي الكفاية عن الماوردي وظاهره انه تفسير الكلام الاصحاب في المراد بالعدل والجور هنا اه (قوله فالافضل ان يفرق بنفسه) أي لانه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره والتسليم للوكيل الفضل منه إلى الجائر لظهور خيانتة نهاية (قوله مطلقا) أي في المال الظاهر والباطن (قوله لكن في المجموع) اعتراض على المصنف ودفعه النهاية بما نصه قال في المجموع إلا الظاهرة فتسليمها إلى الامام ولو جائرا افضل من تفريق المالك او وكيله وقد علم ما قررنا في ما نقله عن المجموع صحة عبارة المصنف هنا وانها لا تخالف ما في المجموع لانا نقول قوله إلا ان يكون جائرا فيه تفصيل والمفهوم إذا كان كذلك لا يرد اه قال الرشيدى أي فكان المصنف قال الصرف إلى الامام الفضل الا ان يكون جائرا فليس الصرف اليه افضل على الاطلاق بل فيه تفصيل اه عبارة سم قوله لكن في المجموع الخ هذا لا ينافي كلام المصنف لان في مفهومه تفصيلا اه (ندب دفع زكاة الظاهر اليه) ثم إن لم يطلبها فللمالك تأخيرها مادام يرجو مجي الساعي فان ايسر من مجيئه و فرق فجاءوا طالبه وجب تصديقه ويحلف ندبا ان اتهم مغني زاد النهاية ولو طلب اكثر من الواجب لم يمنع من الواجب وإذا اخذها الامام فهو بالولاية لا بالنيابة أي عن الفقراء كما

شيخنا الشهاب الزمل من أنه لو نوى عند الافراز كفي أخذ المستحق أنه يكفي اخذ المستحق من نحو الصبي والكافر وإن لم يعين له المدفوع اليه (قوله إن عين له الخ) هل ودفع بحضرة (قوله وافهم قوله الخ) لا يقال يدفع هذا قوله والصرف إلى الامام مع انه افضل كما صرح به عقبه لانا نقول لا يدفعه قوله المذكور بل هو يفهم ذلك ايضا إلا ان ما صرح به عقبه قرينة على عدم إرادة ما يفهم منه بل وعلى ارادة ما يفهم من هذا فتامله (قوله وإن قال الخ) هذا الضمير للامام بدليل الكلام بعده (قوله في المتن والاظهار ان الصرف إلى الامام افضل) قال الاسنوى محل هذا الخلاف في الاموال الباطنة أما الظاهرة فدفعها إلى الامام افضل قطعاً وقيل على الخلاف المذكور لفظ الكتاب يوافق الطريقة المرجوحة اه وحيث يمكن توجيه المنهاج ما يرد عليه بما نقله الشارح عن المجموع من ندب دفع زكاة الظاهرة للجائر بحمل قوله والاظهار ان الصرف إلى الامام افضل على ما يشمل زكاة الباطنة والظاهرة ولا ينافيه ذكر الخلاف اما لانه مشى على الطريقة المرجوحة واما لانه اراد حكاية الخلاف في المجموع لاني الجميع وعلى هذا لا يشكل مفهوم قوله إلا أن يكون جائرا لان فيه تفصيلا وهو أفضلية الدفع بنفسه ولا يبعد ان وكيله كنفه في ذلك ثم رايت الاسنوى قال (فروع) لانزاع في ان تفرقة بنفسه او دفعه إلى الامام افضل من التوكيل ولو اجتمع الامام والساعي فالامام أولى قاله الماوردي اه (قوله لكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جائرا) هذا لا ينافي

وافهم قوله له ان صرفه بنفسه افضل (و) له (الصرف إلى الامام) او الساعي لانه نائب المستحقين فيبدأ بالدفع له وإن قال أي الامام اخذها منك وأنفقها في الفسق لانه لا ينعزل به قاله القفال ويلزمه إذا ظن من إنسان عدم إخراجها أن يقول له أدها وإلا فادفعها لي لافرقا لانه إزالة منكر قال الاذرى كأنهم أرادوا أن يرهقه إلى هذا أو هذا فلا يكتفي منه بوعد التفرقة لانها فورية ومثلها في ذلك نذر فورية او كفارة كذلك (والاظهار ان الصرف إلى الامام افضل) لانه اعرف بالمستحقين وأقدر على التفرقة والاستيعاب

وقبضه مزي يقينا بخلاف من يفرق بنفسه لانه قد يعطى غير مستحق (إلا ان يكون جائرا) في الزكاة فالافضل ان يفرق بنفسه مطلقا لكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جائرا

* (قوله أي الامام) كان نسخة المحشى ليس فيها هذا التفسير وأما النسخ التي بأيدينا ففيها ذلك عقب قال اه من هامش

إنما الاعمال بالنيات (فينوى هذا فرض زكاة مالى أو فرض صدقة مالى ونحوهما) كذا زكاة مالى المفروضة أو الصدقة المفروضة أو الواجبة ولعل هذا في الزكاة لبيان الافضل اذ لو اقتصر على نية الزكاة كذا زكاة كفى لانها لا تكون الا فرضا كرمضان بخلاف الصدقة والظهر مثلا لما ران العادة نقل (ولا يكفى) هذا (فرض مالى) لصدقة بالكفارة والنذر وغيرهما قيل هذا ظاهر ان كان عليه شئ من ذلك غير الزكاة فورد بان القرائن الخارجية لا تخصص النية فلا عبرة بكون ذلك عليه او لا نظرا لصدق منويه بالمرد وغيره (وكذا الصدقة) فلا يكفى هذا صدقة مالى (في الاصح) لصدقه بصدقة التطوع وبغير المال كالتحميد والتسبيح كافي الحديث (ولا يجب تعيين المال) المخرج عنه في النية فلو كان عنده خمس ابل واربعون شاة فاخرج شاة ناويا الزكاة ولم يعين اجزا وان رد فقال هذه او تلك فلو تلف احدهما او بان تلفه جعلها عن الباقي (ولو عين لم يقع عن غير) وان بان المعين تالفا لانه لم ينو ذلك الغير ومن ثم لو نوى ان كان تالفا فعن غيره فبان تالفا وقع عن غيره

في تعليق القاضى وهو المعتمد اه قال ع ش قوله لم يمنع من الواجب أى بل يعطاه ولا يقال بظلمه الزائد العزل عن ولاية القبض اه (قوله ونحب النية في الزكاة) والاعتبار فيها بالقلب كغيرها نهاية ومعنى (قوله) (الخبر) إلى قول المتن ولا يسكنى في المغنى وإلى قوله وبغير المال في النهاية (قوله) أو الصدقة المفروضة (الخ) أى أو فرض الصدقة كما اقتضاه كلام الروضة والمجموع ولا يضر شموله لصدقة الفطر خلافا لما في الارشاد نهاية زادهم بذليل اجزاء الصدقة المفروضة وهذه زكاة مع وجود ذلك الشمول (فرع) شك بعد دفع الزكاة هل وجدت نية بجزء عند الدفع أو قبله فهل هو كافي نحو الصلاة فلا يجزى أو يفرق ويتجه الاول إلا ان يتذكره مطابقا (فرع آخر) مات المالك بعد الوجوب ورثه المستحقون المنحصرين اخذوا قدر الزكاة عن الزكاة لا عن الارث وسقطت النية في هذه الحالة ثم راه (كذا زكاة) أى أو زكاة المال نهاية ومعنى (ولعل هذا) أى التقييد بالفرض والوجوب (قوله كفى) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله مثلا) أى أو غيرهما من الصلوات الخمس قول المتن (ولا يكفى فرض مالى) ونقل السبكي في شرحه عن البحر ما يقتضى انه تكفى نية فرض تعلق بماله ثم رده بأنه أعم من الزكاة فليتأمل فان ما نقل من البحر وجيه معنى فان ما عداها لم يتعلق بالمال أى لم يوجبه الشرع في المال من حيث هو ماله كافي الزكاة بل متعلقة الذمة فقط وان كان للبال دخل في وجوبه كتعين العتق مثلا بالنسبة كقدار عليه بصرى ولا يحنى ان توجيهه المذكور لا يظهر بالنسبة لنذر ذلك ماله مثلا وقوله أى لم يوجبه الخ ليس في النية المذكورة ما يشعر بذلك (قوله وغيرهما) ماله المراد به (قوله قيل هذا) أى عدم كفاية ما ذكر (قوله نظر الخ) علة لعدم العبارة بما ذكر (قوله وبغير المال) قال المغنى أما لو نوى الصدقة فقط لم يجزئ على المذهب قال في المجموع وبه قطع الجمهور والفرق بين المسألتين ان الصدقة تطلق على غير المال لقوله ^{صلى الله عليه وسلم} وكل تسكيرة صدقة وكل تحميدة صدقة اه وتبديره يعلم ما في صنيع الشارح ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله وبغير المال قد يمنع احتمال هذا مع الاشارة بهذا إلى المخرج الذى هو مال فتامله وهل ياتى قوله وبغير المال مع التصور بصدقة مالى اه بصرى (قوله المخرج) إلى قوله واخذ في النهاية والمغنى إلا قوله أى عند المجلس إلى ولو ادى (قوله اجزا) عبارة الاستوى جاز وعينه لما شاء انتهت اه سم أى وظاهره انها لا تقع بدون تعيين احدهما (قوله وإن ردد الخ) غابة (قوله جعلها عن الباقي) قضيته انها لا تقع عن الباقي بلا جعل قال في شرح العباب وهو الاشبه بظاهر النص كما قاله الاذعى وهو ظاهر وإن كان قضية كلام المجموع أنه لا يحتاج إلى صرف انتهى اه سم على حج اه ع ش (قوله وإن بان المعين تالفا) قال في الروض فان بان أى ماله الغائب تالفا لم يقع أى المؤدى عن غيره ولم يسترد إلا ان شرط الاسترداد قال في

كلام المصنف لان في مفهومه تفصيلا (قوله أو الصدقة المفروضة) مثله فرض الصدقة إذ لا وجه للفرق بينهما خلافا لابن المقرئ واحتجاه بشموله لصدقة الفطر يرد ان ذلك لا يضر بدليل اجزاء الصدقة المفروضة وهذه زكاة مع وجود ذلك الشمول (فرع) شك بعد دفع الزكاة هل وجدت نية بجزء عند الدفع أو قبله فهل هو كافي نحو الصلاة فلا يجزى أو يفرق ويتجه الاول إلا ان يتذكره مطلقا (فرع آخر) مات المالك بعد الوجوب ورثه المستحقون المستحضرين اخذوا قدر الزكاة عن الزكاة لا عن الارث وسقطت النية في هذه الحالة ثم (وبغير المال كالتحميد) قد يمنع احتمال هذا مع الاشارة بهذا إلى المخرج الذى هو مالى فتامله (ايضا وبغير المال) هل ياتى مع تصويره بصدقة مالى (اجزا) عبارة الاستوى جاز وعينه لما شاء اه (جعلها عن الباقي) قضيته انها لا تقع عن الباقي بلا جعل قال في شرح العباب وهو الاشبه بظاهر النص كما قاله الاذعى وهو ظاهر لكن قضية قول المجموع وساق عبارته انه لا يحتاج إلى صرف ثم ايد الاول ثم فرق فليطالع (وإن بان المعين تالفا) قال في الروض فان بان أى ماله الغائب تالفا لم يقع أى المؤدى عن غيره ولم يسترد إلا ان شرط الاسترداد قال في شرحه كان قال هذه زكاة مالى الغائب فان بان تالفا استردته اه وقضيته انه لا يكتفى في الاسترداد بمجرد علم المستحق بانه عن الغائب مع

شرحه كأن قال هذا زكاة مالى الغائب فإن بان تألفا استردهاه وقضيته انه لا يكفى فى الاسترداد مجرد علم المستحق بانه عن الغائب مع بينونة تلفه ثم رأيت فى شرح العباب صرح بذلك ثم قال والفرق بين هذا وبين المعجل حيث يكفى فيه قوله هذه زكاة معجلة وإن لم يشترط الاسترداد بخلاف ما هنا وصف التعجيل يقتضى انها لم تجب بعد فالقايض موطن نفسه على الضمان والزكاة عن الغائب متحققة الوجوب ظاهرا فلم يدخل القايض على عهدة الضمان اه (اى عن المجلس) عبارة النهاية عن محله اه قال الرشيدى قوله لم يروى نصا باغايا عن محله اى وهو سائر اليه اوفى بربية والبلد الذى به المالك اقرب بلد اليها أو كان يدفعها للامام وإلا فالغائب لا تصح الزكاة عنه إلا فى محله كما مر اه (قوله اى عن المجلس) قال فى الروض والمراد الغائب فى البلد او عنها ان جوزنا النقل قال فى شرحه كان يكون ماله ببلد لا مستحق فيه وبلد المالك اقرب البلاد اليه او كان غير مستقر ببلد سائر الا يعرف مكانه ولا سلامته فتبرع واخرج الزكاة عنه او كان مستقرا ببلد مثلا ومع مالكم مال اخر وهو بربية وسفينة والبلد اقرب البلاد اليه فان موضع تفريق المالىين واحد قاله فى المجموع اه وظاهر قوله أو كان غير مستقرا إلى وأخرج الزكاة عنه الاجزاء وان لم يكن ببلده اقرب البلاد اليه بل لا يتصور معرفة انه اقرب البلاد اليه او لا مع فرض انه لا يعرف مكانه ولعله اغتفر ذلك للعدو عدم تيسر معرفة الاقرب اليه وخطر التأخير وعليه فلو تبين ان ببلده ليس اقرب البلاد اليه فهل يستمر الاجزاء او يتبين خلافه فيه نظر وقضية الاطلاق الاول فليراجع سم (قوله الا ان جوزنا النقل) اى ان دفعها إلى نحو الامام كما هو ظاهر بصري وتقدم ويأتى فى الشرح ان اذن الامام له فى النقل كالدفع اليه (قوله لو ادى عن مال مورثه الخ) أى لو قال هذه زكاة مالى إن كان مورثى قد مات فإن موته نهاية ومعنى (قوله لم يجزئه الخ) وينبغى مثله فى عدم الاجزاء مالمو تردد كان قال هذه زكاة مالى إن كان مورثى قد مات وإلا فعن مالى الحاضر ووجه عدم الصحة فيه التردد بين ما يجب وما لا يجب ش (قوله واخذ منه بعضهم ان من شك) هل محل ذلك إذا شك فى اصل اللزوم او فى الاداء مع تحقق الوجوب او مطلقا والوجه الاول بخلاف ما إذا تحقق الوجوب وشك فى الاخراج فلا يضر التردد لا اعتضاده بالاصل وهو بقاء الوجوب وقد صرح الشيخان بأن التردد المعتضد بالاصل لا يضر هنا هذا ما يتحرر فى كلام البعض بالنسبة لما فى الذمة اما بالنسبة الى عدم الاجزاء عن المعجل حيث قلنا بعدم اجزائه عما فى الذمة فحل نظر وتامل اه بصري بحذف (قوله ان علم القايض الخ) ظاهره وان لم يشترط الاسترداد ويمكن ان لا يخالف فرق شرح العباب فى الحاشية المارة سم (قوله وقضية ما مر الخ) إنما يتم ما ذكره بفرض تسليمه لو كان ترديد النية فى وضوء الاحتياط غير مضر وقد تقدم فى كلامه ما يقتضى

بينونة تلفه ثم رأيت فى شرح العباب صرح بذلك فقال لكن يرد عليه أى قول العباب كعجل أنه يكفى ثم قوله هذه زكاة معجلة وإن لم يشترط الاسترداد بخلافه هنا إذا قال هذه عن المال الغائب فإن تألفا فانه يقع صدقة ولا يرجع إلا ان شرط الرجوع بتقدير تلف الغائب والفرق ان وصف التعجيل يقتضى انها لم تجب بعد فالقايض موطن نفسه على الضمان والزكاة عن الغائب متحققة الوجوب ظاهرا فلم يدخل القايض على عهدة الضمان اه (اى عن المجلس) قال فى الروض والمراد الغائب فى البلد او عنها ان جوزنا النقل قال فى شرحه كان يكون ماله ببلد لا مستحق فيه وبلد المالك اقرب البلاد اليه أو كان غير مستقر ببلد سائر الا يعرف مكانه ولا سلامته فتبرع واخرج الزكاة عنه او كان مستقرا ببلد مثلا ومع مالكم مال اخر وهو بربية وسفينة والبلد اقرب البلاد اليه فان موضع تفريق المالىين واحد قاله فى المجموع اه وظاهر قوله او كان غير مستقر الى واخرج الزكاة عنه الاجزاء وان لم يكن ببلده اقرب البلاد اليه بل لا يتصور معرفة انه اقرب البلاد اليه او لا مع فرض انه لا يعرف مكانه ولعله اغتفر ذلك للعدو عدم تيسر معرفة الاقرب اليه وخطر التأخير وعليه فلو تبين ان ببلده ليس اقرب البلاد اليه فهل يستمر الاجزاء او يتبين خلافه فيه نظر وقضية الاطلاق الاول فليراجع سم (قوله ان علم القايض الخ) ظاهره وان لم يشترط الاسترداد ويمكن ان

أى عن المجلس لا البلد إلا إن جوزنا النقل ولو ادى عن مال مورثه بفرض موته وارثه له وجوب الزكاة فيه فإن كذلك لم يجزئه للتردد فى النية مع ان الاصل عدم الوجوب عند الاخراج واخذ منه بعضهم ان من شك فى زكاة فى ذمته فأخرج عنها إن كانت وإلا فعجل عن زكاة تجارته مثلا لم يجزئه عما فى ذمته بان له الحال أولا ولا عن تجارته لتردده فى النية وله الاسترداد ان علم القايض الحال وإلا فلا كما يعلم عما يأتى وقضية ما مر فى وضوء الاحتياط أن من شك أن فى ذمته زكاة فأخرجها أجزأته إن لم يبين الحال عما فى ذمته للضرورة وبه يرد قول ذلك البعض بان الحال أولا ولو أخرج أكثر بما عليه بنية الفرض والنقل

أنه يضر فليحرر على أنه يمكن الفرق بأنه يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد فلبتأمل بصري وقوله ما يقتضي أنه يضر أي إذا تبين الحدوث والافكلام الشارح هناك صريح في عدم المضرة إن لم يكن الحال (من غير تعيين) أي بخلاف ما لو نوى أن نصفه مثلاً عن الفرض والباقي نفل فيصح ويقع النصف عن الفرض (قوله والسفيه) إلى قوله وافق بعضهم في النهاية والمغني إلى قوله والمغني عليه إلى المتن (وله تفويض النية للسفيه) قد يقال المميز من أهل النية أيضاً فهل يجوز التفويض إليه إلا أن يقال إنه ليس من أهل نية الواجب سم عبارة عرش قوله للسفيه أي بخلاف الصبي ولو ميز أو في سم على المنهج بل ينبغي كما وافق عليه مر على البديهة أنه يكفي نية السفيه وإن لم يفوضها إليه الولي اه أقول قد يتوقف فيه ويقال بعدم الاكتفاء لأن السفيه ليس له الاستقلال باخذ المال إلا أن يصور بما إذا عزل قدر الزكاة أو عينه له وقال له أدفعه للفقراء فدفعه واتفق له أنه نوى الزكاة اه أقول قضية قول الشارح كالتبائية والمغني فإن دفع الولي الخ عدم الاكتفاء بدون تفويض الولي النية إليه مطلقاً (قوله وضمن مادفعه) أي واستردته منهم كما في المجموع وغيره وظاهره أنه يسترده وإن لم يشترط الاسترداد وهو قريب ثم رأيت الأذرع صرح بما يوافقها وشرط أنه لا بد من ثبوت كونه مال المولى ولو باقرار المستحق لا الساعي كما لا يقبل إقرار الوكيل وعجز الولي عن الاسترداد لا يمنع الضمان عنه لإعاب (قال الأسنوي) وتبعه على ذلك الزكشي وغيره لإعاب قول المتن (وتسكني نية الموكل) أي ولا يكفي نية الوكيل باذن من الموكل عند صرف الموكل لأنه إنما اغتفرت من الوكيل إذا اذن له في تفرقة الزكاة لأنها وقعت تبعاً كما صرح به ابن حجب في شرح الأربعين لكنه صرح في باب الوكالة بخلافه عرش وفي سم عند شرح الروض مانصه قال المتولي وغيره وتعين نية الوكيل إذا وقع الفرض بماله بأن قال له موكله أدركاتي من مالك لي: صرف فعله عنه كما في الحج نيابة فلا يكفي نية الموكل اه (قوله مقارنة لفعله) أي لأن الصرف إلى الوكيل من جملة فعل العبادة سم (قوله وبه فارق) أي بقوله مقارنة لفعله الخ عبارة النهاية والمغني والثاني لا يكفي نية الموكل وحده بل لا بد من نية الوكيل المذكورة كما لا يكفي نية المستنيب في الحج وفرق الأول بأن العبادة في الحج فعل النائب فوجب النية منه وهي هنا بمال الموكل فكفت نيته اه (قوله ولذلك) أي أن المال للموكل (قوله عند عزل قدر الزكاة) أي ولا يضر تقديمها على التفرقة كالصوم لعسر الاقتران باعطاء كل مستحق (قوله وبعده إلى التفرقة) أي وإن لم تقارن النية أخذها كما في المجموع نهاية (ومغني (قوله منه) متعلق بالتفرقة (قوله ومن ثم) أي من أجل جواز النية بعد العزل وقبل التفرقة (قوله تصدق بهذا) أي تطوعاً بنيتها ومغني (قوله أجزاء عنها) أي إن كان القايض مستحقاً أما تقديمها على العزل أو اعطاء الوكيل فلا يجزى كاداء الزكاة بعد الحول من غير نية ولو نوى الزكاة مع الافراز فأخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها أو أخذها المستحق بنفسه ثم علم المالك بذلك أي باعطاء الصبي الخ أجزاء ويرث ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ويملكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها أفق بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى نهاية (قوله وافق بعضهم الخ) نقل الناشر عن غيره ما يوافق هذا الافتاء ثم قال

لا يخالف فرق شرح العباب في الحاشية مارة قوله وله تفويض النية للسفيه لأنه من أهلها) قد يقال المميز من أهل النية أيضاً فهل يجوز التفويض إليه إلا أن يقال إنه ليس من أهل نية الواجب ثم رأيت قوله الاتي وصبي غير مميز ومفهومه الجواز في المميز لكن عبارة شرح الروض كالصريح في عدم الجواز وعبارة البهجة وشرحها صريحة في عدم الجواز وعبارة العباب ولو وكل أهلاً في الدفع والنية جاز ونيتها جميعاً كمل أو غير أهل ككافر وصبي وميز وعبد في اعطاء معين لا مطلقاً وصح واعتبرت نية الموكل اه وهو كالصريح فيما ذكر أيضاً (مقارنة لفعله) أي لأن الصرف إلى الوكيل من جملة فعل العبادة (قوله وافق بعضهم بأن التوكيل الخ) في الناشرى نقلاً عن غيره ما يوافق هذا الافتاء حيث قال إذا وكله أي شخصاً في تفرقة الزكاة أو في اهداء الهدى فقال ذلك أو أهدنى هذا الهدى فهل يحتاج إلى توكيله في النية قال الحزادي لا يحتاج إلى ذلك

من غير تعيين لم يجزى ماو الفرض فقط صح ووقع الزائد تطوعاً (ويلزم الولي النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) والسفيه لأنه قائم مقامه وله تفويض النية للسفيه لأنه من أهلها فإن دفع الولي بالنية لم تقع الموقع وضمن مادفعه قال الأسنوي والمغني عليه قد يؤتى غيره عليه كما هو مذكور في باب الحجر وحينئذ ينوى عنه الولي أيضاً (وتسكني نية الموكل عند الصرف إلى الوكيل) عن نية الوكيل عند الصرف إلى المستحقين (في الاصح) لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله إذا مال له وبه فارق نية الحج من النائب لأنه المباشر للعبادة ولذلك لو نوى الموكل عند تفرقة الوكيل جاز قطعاً وتجوز نيته أيضاً عند عزل قدر الزكاة وبعده إلى التفرقة منه أو من غيره ومن ثم لو قال لغيره تصدق بهذا ثم نوى الزكاة قبل تصدقه أجزأ عنها وافق بعضهم بأن التوكيل المطلق في إخراجها يستلزم التوكيل في نيتها وفيه نظر

وهذا مقتضى ما في العزير والروضة من أنه لو قال رجل لغيره ادعني فطرقني ففعل أجزأ كما لو قال اقض ديني
اه واقول كلام الشيخين والروض هنا يقتضي خلاف ذلك اه سم باختصار عبارة البصري وفي اصل
الروضة ولو وكل وكيلاً وفوض النية اليه جاز كذا ذكره في النهاية والوسيط اه وفيه تأييد لما استوجه
الشارح إذ لو كان التفويض المطلق في الاداء تفويضاً في النية لم يكن للتخصيص على ذلك وجعله فرعاً مستقلاً محل
فليتأمل اه (بل الذي يتجه) وفاقاً للنهاية والمعنى (ويجوز) إلى قوله غير مميز في المعنى وإلى قوله وبه يرد في النهاية
إلا قوله غير مميز وقوله باذن المالك (وصي غير مميز) مفهومه الجواز في المميز لكن كلام شرح الروض
وشرح البهجة صريح بعدم اهلية المميز أيضاً ثم رايت في العباب وشرحه للشارح التصريح بعدم اهلية
الصبي المميز والعبد للنية ايضاً فراجع اه سم علي حجج والا قرب ما افهمه كلام ابن حجج من الجواز لأن المميز
من اهل النية فحيث اعتد بدفعه فينبغي الاعتداد بنيه لكن عبارة الزيايدي قيده الاذرعى بن هو اهل لها
بان يكون مسلماً بالغاً قلاً لا صبياً ولو مميز او كافراً كما اعتمدته شيخنا الرملي ولا رقيقاً اه اقول بناءً على هذا
مع قوله مر السابق فلا فرق في الوكيل بين كونه من اهل الزكاة أو لا وقد يجاب بأن ما سبق في صحة التوكيل
في الدفع ولا يلزم منه التفويض وعليه فيتوى المالك الزكاة عند الدفع للصبي او الكافر عرش قوله ويصرح
بهذا الجواب قول شرح الروض بخلاف من ليس باهل لها ومنه الكافر والصبي مع انه يصح توكيله ما في
ادائها لكن يشترط فيه تعيين المدفوع اليه اه وقوله والصبي اى المميز بدليل قوله مع انه يصح الخ لظهور ان
غير المميز لا يصح توكيله فهذا التصريح بعدم اهلية المميز ايضاً خلاف مفهوم كلام الشارح كانه عليه سم
ثم رايت في بعض الهوامش المعتبرة ما نصه قوله وصي غير مميز هكذا في بعض النسخ وكتب عليه سم واعترض
عليه بمخالفته بما في شرح العباب وغيره والذى في النسخ المعتمدة وصي مميز لان الصبي غير اهل للتفويض
ولو مميز كما صرح به غيره اه شيخنا الاحمد ثم رايت في نسخة الشارح رحمه الله تعالى وصي مميز وضرب على
قوله غير اه (لم يتعين لها) اى قل ان يرجع فيه ويدفع بدله رشيدى (قوله باذن المالك) تقدم عن النهاية
ما يصرح بعدم اشتراطه (قوله وبه يرد) قد يجاب بان اخذ المستحق الاهل قبض معتبر سم
(قوله جزم بعضهم الخ) وهو الشهاب الرملي واعتمده ولده في النهاية كما مر (قوله)

بل يزكى ويهدى الوكيل وينوى لان قوله ذلك اهدى يقتضى التوكيل في النية وهذا الذى قاله مقتضى ما في العزير
والروضة من أنه لو قال رجل لغيره ادعني فطرقني ففعل أجزأ كما لو قال اقض ديني اه واقول كلام الشيخين
هنا يقتضي خلاف ذلك وعبارة الروض ولو دفع إلى الامام بلانية لم تجز نية الامام كالموكل اى لانه
لا تجزى نية عن الموكل حيث دفعها اليه بلانية وله تفويض النية إلى وكيله اه وهو ظاهر في ان
التوكيل في اداء الزكاة لا يتضمن التوكيل في النية والالتفات انه لا يجزى نية التوكيل ولم يحتج لقوله وله
تفويض النية الى وكيله فليتأمل قال في شرحه قال المتولى وغيره وتعين نية التوكيل اذا وقع الفرض بماله
بان قال له موكله اد زكاتي من مالك لينصرف ففعله عنه كما في الحج نيابة فلا يكفي نية الموكلا اه (لا كافرو صبي
غير مميز) عبارة شرح الروض بخلاف من ليس باهل لها ومنه الكافر والصبي مع انه يصح توكيله ما في ادائها
لكن يشترط فيه تعيين المدفوع اليه اه وقوله والصبي اى المميز بدليل قوله مع انه يصح لظهور ان غير المميز
لا يصح توكيله فهذا التصريح بعدم اهلية المميز ايضاً خلاف مفهوم كلام الشارح ثم رايت في العباب وشرحه
للشارح التصريح بعدم اهلية الصبي المميز والعبد للنية فراجع اه (وبه يرد جزم بعضهم) قد يجاب بان اخذ
المستحق الاهل قبض معتبر (بانه لو افرز قدرها ببيتها كفى اخذ المستحق لها) عبارة مرفى شرحه ولو نوى
الزكاة مع الافراز فاخذها صبي او كافر ودفعها لمستحقها او اخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك
اجزاه ويرث ذمته منها لوجود النية من مخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ويمسكها المستحق لكن
اذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه اخراجها واقضى بذلك شيخنا الشهاب الرملي

بل الذى يتجه أنه لا بد من
نية المالك أو تفويضها للوكيل
وبعضهم بأن المستحق لو
قال للثوى اعطه فلانا
جاز وكان فلان وكيلاً عنه
وفيه كلام مبسوط يأتى فى
الوكالة ويجوز تفويض
النية للوكيل الا لاهل لا كافر
وصي غير مميز وقن ولو
أفرز قدرها ببيتها لم يتعين
لها إلا قبض المستحق لها
باذن المالك سواء زكاة المال
والبدن وإنما تعينت الشاة
المعينة للتضحية لانه لاحق
للفقراء ثم في غيرها وهنا
حق المستحقين شائع في المال
لأنهم شركاء بقدرها فلم
ينقطع حقهم إلا بقبض
معتبر وبه يرد جزم بعضهم
بأنه لو أفرز قدرها ببيتها
كفى أخذ المستحق لها

من غير أن يدفعها إليه المالك وبما يردده أيضا فلو لم يؤخذ له إلا آخر قبضه من فلان وهو لك زكاة لم يكف حتى ينوي هو بعد قبضه ثم ياذن له في أخذه فلو لم يؤخذ له ثم أخصر صريح (٣٥٠) أنه لا يكفي استبداده بقبضها وبوجه بان للمالك بعد النية والعزل أن يعطى من شاء ويحرم من

شأنه ويجوز استبداد المستحق بقطع هذه الولاية فامتنع ومن ثم لو انحصر المستحقون انحصارا يقتضي ملكهم لها القبض كما يأتي في قسم الصدقات احتمل أن يقال إن ملكهم تعلق بهذا المعين لها وحيثئذ ينقطع حق المالك منه ويجوز لهم الاستبداد بقبضه واحتمل أن يقال هم كثيرهم في أن حقهم إنما هو متعلق بعين المال مشاعا فيه على ما يأتي وذلك لا ينقطع الا بقبض صحيح فان قلت لم تنقطع ولاية المالك بملكهم قلت لأن ملكهم إنما هو في عموم المال مشاعا كما تقرر ولا في خصوص هذا المعين لجاز للمالك التصرف فيه والاخراج من غيره كما هو مقتضى القياس في أن أحد الشريكين لو عين لشريكه قدر حقه من المشترك أو غيره لم يتعين بمجرده الإفراز والتعين فتأمله ويأتي أول الدعاوى أنه لا ظفر في الزكاة ولو وكل في أخراج فطرته أو التضحية عنه العزل بخروج وقتها على ما بحثه الأذرعى وقال أنه مقتضى القواعد الأصولية (والأفضل أن ينوي الوكيل عند التفريق أيضا) وخروجا من مقابل الأصح المذكور (ولو دفع إلى السلطان) أو نائبه كالساعي (كفت النية عنده) أي عند الدفع إليه

من غير أن يدفعها إليه (الخ) أي وبلاذنه في الأخذ شديدا (قوله حتى ينوي هو) أي المالك (بعد قبضه) أي الآخر (قوله ثم ياذن له في أخذه) أي ويقال وجه قولهم ثم ياذن الخ أن قبضه عن دينه صارف للاعتداد به عن الزكاة فاحتيج إلى قبض تقديري بعد ذلك كما أن أخذ الامام عن المكس صارف عن الزكاة بخلاف المستبد بالقبض عن الزكاة لا صارف لقبضه عنها فيجوز أن يكون قولهم ثم ياذن الخ لما ذكرنا لما أفاده رحمه الله تعالى فليتأمل ثم رأيت الفاضل المحشي سم قال قوله صريح في أنه الخ قد تمنع الصراحة وعلى التسليم فافرق ظاهره ولعله إشارة إلى ما ذكر بصري (لا يكفي استبداده) أي استقلال المستحق كرده (قوله فامتنع) أي الاستبداد (قوله ومن ثم) أي من أجل أن للمالك تلك الولاية (قوله ومن ثم لو انحصر المستحقون) ظاهر العبارة اعتبار النية مع انحصار المستحقين وملكهم فليراجع سم ويدفع التوقف قول الشارح الاتي قلت لأن ملكهم (قوله احتمل أن يقال ملكهم) وهو الأقرب لما أشار إليه بتقديمه (قوله بهذا المعين لها) أي بالقدر الذي أفرزه المالك للزكاة بنيتها (قوله فان قلت) متفرع على الاحتمال الثاني (قوله بملكهم) أي المحصورين (قوله خروجا) إلى التنبيه في المغنى الا قوله والأفضل إلى المتن وقوله لكن الحق إلى المتن وكذا في النهاية الا قوله والمقابل إلى المتن (قوله وان لم ينو السلطان) أي أو نائبه (قوله وان تلفت عنده) أي عند السلطان أو نائبه نهاية ومعنى (قوله عند الدفع للسلطان) ينبغي أنه لو نوى المالك بعد الدفع إليه اجزا إذا وصل المستحقين بعد النية كما لو عزل المالك المال بنية الزكاة فاستقل المستحقون بأخذه فان قبضهم من يد السلطان بعد نية المالك لا ينقص عن استقلالهم بأخذه بعد نيته فليتأمل سم وقوله كما لو عزل المالك الخ أي على مختار الشباب الرمي وولده خلافا للشارح قول المتن (لم يجز على الصحيح) محله ما لم ينو المالك بعد الدفع إليه وقبل صرفه وإلا اجزأ شرح مروى يمكن أن يوجد ذلك بانه وإن لم يعتد بقبضه لكونه بلانية إلا أن استدانة القبض قبض فاذا نوى وهو في يد الامام ومضى بعد النية زمن يمكن فيه القبض حصل القبض المعتد به لأن النية وهو في يده لا تنقص عن النية بعد إفرازه ويجزى. فمما لو قبضه المستحق بلانية ثم نوى المالك ومضى بعد نيته أمكان القبض وفيما لو قبضها نحو صبي أو كافر بلانية ثم نوى المالك وهي في يد القابض ثم دفعها القابض للامام أو المستحق لأن النية وهي في يد القابض بمنزلة النية عند إفرازها وفيما لو قبض الساعي ما يتمر رطباً وتتم في يده ونوى المالك بعد تتمره في يده ومضى بعد نيته أمكان القبض فاقدم أنه لا يجزى. وان تتمر في يده يحمل على نفى الاجزاء باعتبار القبض السابق والنية انتهت (قوله صريح في أنه) قد تمنع الصراحة وعلى التسليم فافرق ظاهر (ومن ثم لو انحصر المستحقون) وملكهم فليراجع (قوله في المتن فان لم ينو لم يجز على الصحيح) محله ما لم ينو بعد الدفع إليه وقبل صرفه والاجزاء اه ويمكن أن يوجد ذلك بانه وان لم يعتد بقبضه لكونه بلانية إلا أن استدانة القبض قبض فاذا نوى وهو في يد الامام ومضى بعد النية زمن يمكن فيه القبض حصل القبض المعتد به لأن النية وهو في يده لا تنقص عن النية بعد إفرازه فإذا مضى بعدها أمكان القبض جعل قابضا ويجزى. فمما لو قبضه المستحق بلانية ثم نوى المالك ومضى بعد نيته أمكان القبض وفيما لو قبضها نحو صبي أو كافر بلانية ثم نوى المالك وهي في يد القابض ثم دفعها القابض للامام أو المستحق لأن النية وهي في يد القابض بمنزلة النية عند إفرازها وفيما لو قبض الساعي ما يتمر رطباً وتتمر في يده ونوى المالك بعد تتمره في يده ومضى بعد نيته أمكان القبض فاقدم أنه لا يجزى. وإن تتمر في يده يحمل على نفى الاجزاء باعتبار القبض السابق والنية السابقة (قوله عند الدفع) يحتمل أن يجزى. نية المالك بعد الدفع له وقبل صرفه أو معه كالوكيل وقدي نظر فيه بانه ليس نائباً للمالك وان قيل أنه نائب المستحق فليتأمل (قوله في المتن لم يجز) ينبغي أنه لو نوى المالك بعد الدفع إليه اجزا

وان لم ينو السلطان عند الصرف لانه نائب المستحقين فالدفع اليه كالدفع اليهم ولهذا أجزأت وان تلفت عنده بخلاف الوكيل السابقة والأفضل للامام أن ينوي عند التفرقة أيضا (فان لم ينو) المالك عند الدفع للسلطان أو نائبه (لم يجز على الصحيح) وان نوى السلطان

من غير اذن له في النية لما تقرر انه نائبهم والمقابل قوى جدا فقد نص عليه في الامم وقطع به كثير وزاكن الحق انه ضعيف من حيث المبنى فلا اعترض عليه (والاصح انه يلزم السلطان النية) عند الاخذ (إذا اخذ زكاة الممتنع) من ادائها (٣٥١) نيابة عنه بناء على الاكتفاء بها

منه المذكورة في قوله (و)
 الاصح (ان نيته) اي السلطان
 (تكفي) عن نية الممتنع باطنا
 لانه لما قرأه غير مقامه في
 التفرقة فلكذا في وجوب
 النية وفي الاكتفاء بها كولي
 المحجور نعم لو نوى عند
 الاخذ منه قهرا كفي وبرى
 باطنا وظاهرا وتسميته تمتعا
 باعتبار ما كان لوال امتناعه
 بنيته اما ظاهرا بمعنى انه
 لا يطالب بها ثانيا فيكون
 جزءا (تنبه) افي شارح
 الارشاد السكال الرداد
 فيمن يعطى الامام او نائبه
 المكس بنية الزكاة فقال
 لا يجزى ذلك ابد ولا يبرأ
 عن الزكاة بل هي واجبة بحالها
 لان الامام إنما يأخذ ذلك
 منهم في مقابلة قيامه بمد
 الثغور ومنع القطارع
 والمتلصصين عنهم وعن
 اموالهم وقد وقع جمع من
 ينسب الي الفقهاء وهم
 باسم الجمل احق اهل
 الزكاة ورخصوا لهم في
 ذلك فضلو واضلوا اه
 ومر ذلك بزيادة وفصل
 غيره بعد ذكر مقدمة اشار
 اليها السبكي وهي ان قبض
 الامام للزكاة هل هو بمحض
 الولاية إذ لا يتوقف على
 توكيل المستحقين له او
 بحالة بين الولاية الخصة
 والوكالة فله نظر عليهم

السابقة مر اه سم (قوله من غير اذن له الخ) أى فلو اذن له في النية جاز كغيره نهاية ومعنى عبارة سم قوله من
 غير اذن الخ مفهومه الاجزاء اذن له في النية ونوى اه (قوله والمقابل قوى الخ) فلو عبر بالاصح
 كافي الروضة كان اولى معنى (قوله فلا اعتراض) لو اراد بعدم صحة تعبير المصنف بالصحيح فظاهر
 او بعدم حسنه فلا (قوله عند الاخذ) قال في شرح الروض كما قاله البغوي والمتولى لا عند الصرف إلى
 المستحقين كما يحتمل ابن الاستاذ وجزم به القمولى انتهى وما يحتمل ابن الاستاذ وجزم به القمولى هو ما اعتمده
 شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله المذكور في قوله الخ) اشار به الى انه كان الانسب تقديم المسئلة الثانية على
 الاولى عبارة المغنى ولو قدم المصنف المسئلة الثانية على الاولى كان اولى لان الوجبين في اللزوم مبنيان على
 الوجبين في الاكتفاء اه قول المتن (وان نيته تسكني) وتكفي نيته عند الاخذ والتفرقة نهاية ومعنى اي
 او بينهما اخذا مما تقدم وما ياتي عن غش قاله عش ومحل اكتفاء نية السلطان علم المالك بنيته فان شك
 فيهما لم يبرأ لان الاصل عدم النية اه (قوله نعم لو نوى) اي الممتنع سم (قوله عند الاخذ منه الخ) وكذا لو
 نوى بعد اخذ السلطان وقبل صرفه للمستحقين او بعد اخذهم حيث مضى بعد نيته ما يمكن فيه القبض غش
 وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله باعتبار ما كان) اي باعتبار ما سبق له من الامتناع ولا فقد صار بنيته غير
 متع فلو لم ينو الامام ولا الماخوذ منه لم يبرأ باطنا وكذا ظاهر اعلى الاصح معنى زاد النهاية ويجب رد الماخوذ
 إن كان باقيا وبدله إن كان تالفا اه قال عش قوله مر ويجب رد الماخوذ الخ اي علي من المال في يده من
 المال في يده من امام او مستحق لكن للامام طريق إلى إسقاط الوجوب بان نوى قبل التفرقة اه (قوله
 المكس) ومثله المصادرة بصري (قوله فقال الخ) عطف على قوله افي الخ عطف مفصل على جمل (قوله
 إنما يأخذ ذلك منهم الخ) هذا الحصر ظاهر المنع (قوله اهل الزكاة) مفعول اوقع (قوله في ذلك) تنازع فيه
 قوله اوقع قوله رخصوا او الاشارة لنية الزكاة من المكس واعتقاد برأء الذمة عن الزكاة بذلك (قوله انتهى)
 اي قول السكال الرداد (قوله ومر ذلك) اي في باب زكاة النبات (قوله وفصل غيره) اي غير السكال (قوله
 وهي) اي المقدمة (قوله فقال الخ) عطف على قوله فصل غيره الخ عطف مفصل على جمل
 (قوله إن لم يعلم الخ) اي من يعطى الامام المكس و (قوله اي في ظنه) اي المعطى (قوله
 فهو الخ) اي قصد الامام الغصب (قوله وعدم اشتراط الخ) بهذا يندفع ايضا ما يقال تأييدا
 للاجزاء انه لو دفع المدين الدين لربه فاخذه بقصد انه هبة له او غير ذلك اجزا اكتفاء بقصد
 إذا وصل المستحقين بعد النية كالأول المال المالك المال بنية الزكاة فاستقل المستحقون بأخذه فان قبضه من يد
 السلطان بعد نية المالك لا ينقص عن استقلالهم بأخذه بعد نيته فليتامل (قوله من غير اذن له الخ) مفهومه
 الاجزاء إذا اذن له في النية ونوى وحينئذ فيحتمل انه وكيل المالك في الدفع إلى المستحق فلا يبرأ المالك قبل
 الدفع للمستحق إذ لا يظهر صحة كونه نائب المالك ونائب المستحق ايضا حتى يصح قبضه ويحتمل خلافه (قوله
 عند الاخذ) قال في شرح الروض كما قاله البغوي والمتولى لا عند الصرف إلى المستحقين كما يحتمل ابن الاستاذ
 وجزم به القمولى اه وما يحتمل ابن الاستاذ وجزم به القمولى هو ما اعتمده شيخنا الشهاب الرملى وكتب
 بهامش شرح الروض انه القياس لانهم نزلوا السلطان في الممتنع منزلته ولذا صحت نيته عند الاخذ فصح عند
 الصرف ايضا (قوله نيابة عنه) قد يدعى خدمته امتناع نقلها عن الامام في هذه الحالة وانه يفرق بالنيابة لا
 بالولاية وهو ظاهر إن لم ينزلوا عند الصرف فان نوى عند الاخذ فيه نظر فليحرر (قوله في المتن والاصح
 ان نيته تسكني) وتكفي نيته عند الاخذ والتفرقة كما قاله جمع وهو المعتمد شرح مر (قوله قام غيره مقامه)
 يفيد ان السلطان نائب المالك حينئذ (قوله نعم لو نوى) اي الممتنع (قوله وعدم اشتراط الخ) بهذا يندفع
 ايضا ما يقال تأييدا للاجزاء انه لو دفع المدين الدين لربه فاخذه بقصد انه هبة له او غير ذلك اجزا
 اكتفاء بقصد الدافع كما هو ظاهر (قوله وعدم اشتراط علم المدفوع اليه بحجة الزكاة

دون نظر ولى اليتيم وفوق نظر الوكيل أى والظاهر الثاني فقال ان لم يعلم الامام بنية الزكاة فالتجهم عدم الاجزاء لانه
 غاصب اي في ظنه فهو صارف لفعله عن كونه قبضا لوكاة فاستحال وقوعه زكاة وعدم اشتراط علم المدفوع اليه بحجة الزكاة

الدافع كما هو ظاهر سم (قوله) انما هو اذا كان (أي المدفوع اليه) المستحق (الخ) تصریح بالفرق بين الامام والمستحق بحيث كان القابض المستحق وقع المدفوع زكاة اذا نواها الدافع وان اخذها المستحق قاصدا غير الزكاة كالغصب هذا هو المتجه مراه سم وافر البصري عبارة عن شغل ونقل عن افتاء الشهاب الرمي الاجزاء اذا كان الاخذ مسلما ونقل مثله ايضا عن الزبائدي و تقدم عن شيخنا انه لو دفع المكس مثلا بنية الزكاة اجزاه على المعتمد حيث كان الاخذ لها مسلما فقير او نحوه من المستحقين خلافا لما افق به الكمال الرادفي شرح الارشاد من أنه لا يجزى ذلك أبدا و عبارة الشوبري ولو نوى لدافع الزكاة والاخذ غيرها كصدقة تطوع او هدية او غيرهما فاعبره بقصد الدافع ولا يضر صرف الاخذ لها عن الزكاة ان كان من المستحقين فان كان الامام او نائبه ضرر صرفها عنها ولم تقع زكاة ومنه ما يؤخذ من المكس والرايا والعشور وغيرها فلا ينفع المالك نية الزكاة فيها وهذا هو المعتمد اه (قوله) انتهى (أي قول الغير) وانما يتجه ما استظهره قد يؤيد بما استظهره ظاهر ما سبق من قول الشارح وان قال اخذها وانفقها في الفسق ومن قوله ولكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جائر اى في الزكاة ويجاب بان محل ذلك اذا اخذها باسم الزكاة لكنه يجوز فيها بخلاف هذا وفيه تأمل فليتأمل (فرع) شخص نصبه الامام اقبيض ما عدا الزكوات فدفع له انسان زكاة بنيتها او نوى بعد الدفع اليه ثم وصلت الامام يتجه الاجزاء لان النية عند الدفع اليه او بعده بمنزلة النية عند الافراز فاذا وصلت بعد ذلك للامام فقد وقعت الموقوع سواء كان الواسطة المدفوع اليه من يصح قبضه او لا من وهل يشترط علم الامام بانها زكاة ليتمكن من صرفها مصرفها ام لا وما لايه من اخذها من اطلاقهم عدم اشتراط علم المدفوع اليه بجهة الزكاة فيه نظرو قد يؤيد الثاني اجزاء المدفع الى الامام الجائر وان علم انه يصرفها في الفسق وقد يفرق بانه مع العلم متمكن من صرفها مصرفها وقد يرد عن تضييعها والتقصير منه بعلمه بالحال لان المالك ولا كذلك ما نحن فيه فليتأمل سم ويأتي انما اعتماد السيد عمر البصري الثاني الذي مال اليه الجمل الرمي من عدم اشتراط علم الامام بكون المدفوع اليه زكاة (ان اخذها الامام باسم الزكاة وينبغي ان يكون حالة الاطلاق كذلك فالمانع قصد نحو الغصب وان يقترن القصد المذكور بالقبض فلو تقدم لم يضر فليتأمل ثم ما اقتضاء كلام القائل المذكور من التفريق بين اعلام الامام وغيره محل تأمل فينبغي ان يناط الحكم بقصد نحو الغصب وعدمه لان الايصال الى الامام مجزى وان علم منه انه يصرفها في غير مصارفها كما تقدم فافادة اعلامه وانما اشترطنا انتفاء القصد المذكور لغرض تصحيح القبض فتأمله حق التامل بصري وتقدم عن الشوبري ما يوافق والاقرب ان حاله جهل حال الامام حين الاخذ هل قصد نحو الغصب او الزكاة او اطلق كحالة اطلاق الامام اذا اصل عدم الصارف عن صحة القبض مع قوله ان الايصال الى الامام مجزى وان الدفع له مبرى وان قال اخذها منك او نفقها في الفسق وان دفع زكاة الظاهر الى الامام افضل وان كان جائرا في الزكاة وحل ماذ كر على ما اذا اخذها باسم الزكاة وقصدها في غاية البعد كما اشار اليه سم والله اعلم (الا يصرف القابض) اى الامام او نائبه بخلاف المستحق فلا يضر صرفه كما تقدم (قوله) ان لم نفوض هي (اى الزكاة وامرها من طرف الامام) (قوله) عن غائب (اى عن ماله) (قوله) والاول

انما هو اذا كان المستحق لبلوغ الحق محله واما الامام فلا بد في الاجزاء من علمه بجهة ماله عليه ولاية والا لكان المالك هو الجاني المقصرون اعلم بها احتمال عدم الاجزاء ايضا واحتمل الاجزاء وهو ظاهر اه ملخصا وانما الذى يتجه ما استظهره ان اخذها الامام باسم الزكاة لا بقصد نحو الغصب لانه بقصد هذا صار لفعله عن ان يكون قبض زكاة وشرط وقوعها زكاة الا يصرف القابض فله لغيرها لانه حينئذ يقبضها عن جهة اخرى فيستميل وقوعها في هذه الحالة لزكاة ووقعه للاسوى وغيره ان للقاضي اى ان لم تفوض هي لغيره والا لم يكن له نظر فيها اخر اجها عن غائب ورد بانها انما تجب بالتمكن وتمكن الغائب مشكوك فيه ومن ثم جزم بجمع يمنع اخر اجها قليل والاول ظاهر ويكون تمكن القاضي كتمكن المالك ويمكن جهل الثاني على من علم عدم تمكنه ولم يمض زمن يتمكن فيه بعده

انما هو اذا كان المستحق البلوغ الحق محله) تصریح بالفرق بين الامام والمستحق بحيث كان القابض المستحق وقع المدفوع زكاة اذا نواها الدافع وان اخذها المستحق قاصدا غير الزكاة كالغصب هذا هو المتجه مراه سم (انما الذى يتجه ما استظهره) قد يؤيد بما استظهره ظاهر قوله السابق ولكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جائرا اى في الزكاة ويجاب بان محل ذلك اذا اخذها باسم الزكاة لكنه يجوز فيها بخلاف هذا وفيه تأمل فليتأمل (قوله) ان اخذها الامام باسم الزكاة) بهذا يدفع ان يراد على عدم الاجزاء قوله السابق وان قال اخذها وانفقها في الفسق لانه في هذا اخذها باسم الزكاة لكن قصد مع ذلك ان يصرفها في غير مصرفها وما هنا فيما اخذها لا باسم الزكاة فليتأمل (فرع) شخص نصبه الامام لقبض ما عدا الزكوات فدفع له انسان زكاة بنيتها او نوى بعد الدفع اليه ثم وصلت للامام

ويرد بان للقاضي نقها فيحتمل أنه استاذن قاضيا آخر فيه كأي شيء وزعم أن تمكنه (٣٥٣) المالك ليس في محله لأن الوجوب إنما

يتعلق بتمكن المالك لا غير
ونباته عنه إنما هي بعد
الوجوب عليه وحينئذ فلا
فائدة للحمل المذكور لأن
الملاحظ الشك في الوجوب
ومادام غائب الشك موجود
وهذا يدفع اعتداد جمع
الاول وتوجيه بعضهم له
بأن الاصل عدم المانع
ووجه اندفاعه ان هذا
الاصل لا يكفي في ذلك لأن
النباة عن المالك على خلاف
الاصل فلا بد من تحقق
سببها ولم يوجد مع احتمال
أنه استاذن قاضيا آخر في نقها
او اخراجها او قد من براه
(فصل في التعجيل
وتوابعه) (لا يصح تعجيل
الزكاة) العينية (على ملك
النصاب) كالأداء مائة
فأدى خمسة لتكون زكاة
إذا تم مائتين وحال الحول
لفقد سبب الوجوب فأشبهه
تقديم أداء كفارة بين عليها
أما غير العينية كان اشترى
للتجارة عرضا قيمته مائة
فعجل عن مائتين أو أربعمائة
مثلا وحال الحول وهو
يساويها فيجزئه لما مر
ان النصاب في زكاة التجارة
معتبر بآخر الحول وكانهم
اغترفوا له تردد النية إذ
الاصل عدم الزيادة
لضرورة التعجيل وإلا لم
يجز تعجيل أصلا لأنه
لا يدرى ما حاله عند آخر
الحول وهذا يدفع ما للسبكي
هنا ولو ملك مائة وعشرين

(الخ) أي ما وقع للاستوى وغيره والثاني ما رده ذلك كركي (قوله ويرد الخ) أي ما قيل (قوله فيحتمل أنه) أي الغائب و (قوله فيه) أي في نقل زكاة ماله الغائب (قوله ان تمكنه) أي القاضي (قوله ونباته عنه) أي نباة القاضي عن الغائب (قوله وحينئذ) أي حين ان الوجوب إنما يتعلق الخ (قوله لان الملاحظ) أي ملحظ رد ما وقع للاستوى (قوله وبهذا) أي بقوله لان الملاحظ الخ (قوله وتوجيه بعضهم الخ) عطف على قوله اعتماد جمع الخ (قوله عدم المانع) أي عن الوجوب (قوله في ذلك) أي في جواز إخراج القاضي الزكاة عن الغائب (قوله من تحقق سببها) وهو الوجوب (قوله او إخراجها) أي في غير محل المال ولعل أو بمعنى بل (قوله من يراه) أي النقل

(فصل في التعجيل وتوابعه) (قوله في التعجيل) أي في بيان جواز مواعده وقد منع الامام مالك رضي الله تعالى عنه محمته وتبعه ابن المنذر وابن خزيمة من أئمتنا و (قوله وتوابعه) أي من حكم الاسترداد من حكم الاختلاف الواقع بينهما في مثبت الاسترداد ومن ثم انه لا يصح غاؤه وما هو من ان الزكاة تتعلق بالمال لتعلق شركة بحري قول المتن (لا يصح تعجيل الزكاة) أي في مال حولي نهاية ومعنى (قوله العينية) أي قول المتن ويجوز في النهاية إلا قوله أي وقد أتى في قوله وظهور إلى جزم وكذا في المعنى إلا قوله وكانهم إلى ولو ملك (قوله العينية) سيد كر حرز قال سم أي ومن لازم تعجيل العينية على ملك النصاب تعجيلها على تمام الحول لإدما دون النصاب لا يجري في الحول اه (قوله إذا تم) أي المال سم (قوله مائتين) خبر تم على تضمينه معنى الصيرورة (قوله لفقد الخ) أي واتفق ذلك فانه لا يجوز له لفقد سبب وجوبها وهو المال الزكوي معنى ونهاية (قوله عليها) أي العين (قوله كان اشترى للتجارة عرضا قيمته مائة فعجل عن مائتين الخ) هل يشترط هنا في التجارة ان يغلب على ظنه انه يبيع النصاب في آخر الحول اخذنا بما يأتي عن البحر في الحبوب والثمار كما نقله صاحب المعنى والنهاية عنه واقراءه ولا يفرق بتيسر العلم بذلك فيما سياتي بخلاف ما هنا لأنه يتعسر معرفة القيم في آخر الحول محل تأمل بصري وقضية إطلاقهم الثاني بل تعليماتهم فيما سياتي بإمكان معرفة القدر وتحمينها يشير إلى الفرق المذكور (قوله وأربعمائة الخ) عبارة النهاية والمعنى أو قيمته مائتان فعجل زكاة أربعمائة وحال الحول وهو يساوي ذلك أجزأه اه (قوله يساويها) ليتأمل في ارجاع الضمير بصري ويمكن أن يقال ان الضمير للنصابين المتقدمين على سبيل التوزيع أي يساوي نصاب المائتين في الصورة الاولى ونصاب اربعمائة في الثانية (قوله تردد النية) أي التردد في النية عش (قوله إذا اصل الخ) علة للتردد و (قوله لضرورة التعجيل) علة للاغتفار رشدي (قوله وإلا الخ) وان لم يغتفر والتردد في النية (قوله أصلا) أي لا في النية ولا في غيرها لا قبل النصاب ولا بعده (قوله ما حاله) أي المال من حيث القيمة (قوله وبهذا) أي بقوله وكانهم اغتفروا الخ (قوله ولو ملك مائة الخ) ولو ملك خمسمائة لا بل فعجل شاتين قبلت بالتو الدعشرا لم يجزئه ما عجله عن النصاب الذي كمل الان لما فيه من تقديم زكاة العين على النصاب فاشبهه ما لو اخرج زكاة اربعمائة وهو لا يملك إلا مائتين معنى ونهاية (قوله أي وقدمه الخ) كان مراده انه ميز واجب النصاب الكامل عند الاخراج وواجب الذي كل بعد وقبل الحول بالخرجة وإلا لم يجز عن واحد منهما الماسيات في

يتجه الاجزاء لان النية عند الدفع اليه أو بعده بمنزلة النية عند الاقرار فاذا وصلت بعد ذلك للامام فقد وقعت الموضع سواء كان الواسطة المدفوع اليه من يصح قبضه او لا مر وهل يشترط علم الامام بانها زكاة ليمكن من صرفها مصرفها ام لا وما لا يه مر اخذا من إطلاقهم عدم اشتراط علم المدفوع اليه بجهة الزكاة فيه نظر وقد يؤيد الثاني اجزاء الدفع إلى الامام الجائر وان علم أنه يصرفها في الفسق وقد يفرق بانه مع العلم بتمكن من صرفها مصرفها وقد يرتدع عن تضييعها والتقصير منه بعلمه الحال لا من المالك ولا كذلك ما نحن فيه فليتأمل (قوله فيحتمل أنه) أي المالك

(فصل في التعجيل وتوابعه) (قوله العينية) أي ومن لازم تعجيل العينية على ملك النصاب تعجيلها على تمام الحول لإدما دون النصاب لا يجري في الحول (قوله إذا تم) أي المال (قوله وقدمه) كان مراده انه

تجزى المعجلة عن النصاب الذي كل الآن كافي الروضة وغيره من الأغنياء وقيل تجزى لأن النتائج آخر الحول كما وجود أوله والظهور وجهه وكونه قياس ما قبله جزم به الحاوي (٣٥٤) ومن تبعه لكن يوافق الأول قول الروضة والمجموع لو جعل شاة عن أربعين ثم هلك

قوله وقيد السبكي الخ سم (قوله قياس ما قبله) هو قوله كان اشترى للتجارة الخ (قوله أو جعل شاة عن الأربعين الخ) أي سم ولدت أربعين ثم هلك الخ نهاية (قوله لم يجز المعجل عن السخال) أي لانه عجل الزكاة عن غيرها نهاية ومعنى (قوله التعجيل) أي قوله وقيد السبكي في النهاية إلا لفظة نحو وقوله وتوجد إلى وذلك وقوله مرسل أو منته (قوله دون نحو الولي) أي كالوكيل عبارة النهاية والإيعاب ومحل ذلك في غير الولي أما هو فلا يجوز له التعجيل عن موليّه سواء الفطرة وغيره أن يعجل من ماله جاز فيما يظهر اه قال ع ش ولا يرجع به على الصبي وأن نوى الرجوع لانه إن أخرج عليه فيما يصرفه عنه عند الاحتياج اه (قوله وبعد انعقاده) أي قول المتن وله تعجيل الخ في المغنى لا قوله بأن يملك إلى وذلك وقوله أو منقطعة (قوله وتوجد نيتهما) أي نية التجارة (قوله وإن نازع فيه الأسنوي الخ) أي بأن العراقيين وجمهور الخراسانيين إلا البغوي على الأجزاء ونقله ابن الرفعة وغيره عن النص وأن الرافعي قد حصل له في ذلك انعكاس في النقل حالة التصنيف قال أي الأسنوي ولم اظفر بأحد صحح المنع إلا البغوي بعد الفحص الشديد انتهى وتبعه على ذلك جماعة أسنى زاد النهاية ويرد بان من حفظ حجة على من لم يحفظ اه (قوله تسلف) أي تعجل حفي (قوله صدقة عامين) يجوز تنوين صدقة وإضافتها والاول اقرب للجواب بقوله مع احتمال الخ كافي البرماوى بجزمي أقول على الاول لا مستند فيه للأسنوي حتى يحتاج إلى الجواب عنه فتعين الثاني (قوله وإذا عجل لعاملين الخ) أي فاكثر معنى (قوله أجزاء ما يقع عن الاول) أي أجزاء منه ما يخص الاول والباقي يسترده بجزمي (قوله وقيد السبكي الخ) وفاقا للإيعاب والأسنى والمغنى عبارة الاولين لكن قيده الأسنى والأذرعى كالسبكي بما إذا ميز حصه كل عام ولا يفيغي عدم الأجزاء لأن المجزى عن خمسين شاة مثلا شاة معينة الخ وأيده غيرهما بقول البحر لو أخرج من عليه خمسة دراهم عشرة نوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعا اه وخلافا للنهاية عبارته أجزاء عن الاول مطلقا دون غيره سواء في ذلك اكان قدمه ميز حصه كل عام لا كما اقتضاه كلام الأصحاب خلافا للسبكي والأسنوي ومن تبعهما والفرق بين هذا وبين ما ذكره في البحر من أنه لو أخرج الخ ظاهر اه قال ع ش وهو أنه في مسئلة البحر جمع بين فرض ونقل وفي هذه نوى ما يجزى وما لا يجزى بماليس عبادة أصلا فلم يصلح معارضا لما نواه اه ومال إليه سم فقال وعلى ما هو مقتضى إطلاقهم من أنه لا فرق فيستر دامالك إحدى الثماتين وهل الخيرة فيها إليه أو إلى المستحق فيه نظر والمنتجه الاول اه قول المتن (أوله تعجيل الفطرة) يشعر بان التأخير افضل وهو ظاهر خر وجامن خلاف من منعه ع ش (قوله من أول شهر رمضان) أي من أول ليلة منه نهاية ومعنى (قوله للاتفاق) أي قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله للاتفاق على جوازها) أن كان المراد به الإجماع فواضح أو الاتفاق مع الخصم كما هو المتبادر أي وصريح النهاية والمغنى فهو دليل إلزامي وليس فيه كبير جدوى فليتأمل بصرى (قوله فالحق بهما البقية الخ) أي قياسا بجامع إخراجها في جزء منه نهاية ومعنى (قوله الصوم) أي رمضان نهاية (قوله والفطر) أي بأول جزء من شوال وتقدم في كلام سم على أول الفطرة على حج ما حصله أن السبب الاول القدر المشترك بين رمضان كله وبعضه بشرط إدراك الجزء الأخير ع ش (قوله ينافيه) أي قوله الصوم والمراد به جميع شهر رمضان (قوله أن الموجب) أي السبب الاول (قوله كما) أي في الفطرة (قوله لا أوله) أي أول الصوم (قوله ما ذكر) أي قوله الصوم (قوله قلت لا ينافيه الخ) قد

ميز واجب النصاب الكامل عند الإخراج وواجب الذي كل به وقيل الحول بالخرجة وإلا لم يجز عن واحد منهما لما سيأتى في قوله وقيد السبكي الخ (قوله وقيد السبكي بما إذا ميز الخ) وعلى ما هو مقتضى إطلاقهم من أنه لا فرق فيستر دامالك إحدى الثماتين وهل الخيرة فيها إليه أو إلى المستحق فيه نظر والمنتجه الاول فان عجل الاكثر من عام أجزاء عن الاول وان لم يميز حصه كل عام والفرق بين هذا وما في البحر أنه لو أخرج من عليه خمسة

الأهات لم تجزى المعجل عن السخال (ويجوز) التعجيل للمالك دون نحو الولي (قبل) تمام (الحول) وبعد انعقاده بأن يملك النصاب في غير التجارة وتوجد نيتهما مقارنة لاول تصرف وذلك لما صح أنه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس فيه قبل الحول ولوجوبها بسببين الحول والنصاب فجاز تقديمها على أحدهما كتقديم كفارة اليمين على الخنث (ولا تعجل لعامين) فأكبر (في الأصح) وأن نازع فيه الأسنوي وأطال لأن زكاة السنة الثانية لم ينعقد حولها فكان كالتعجيل قبل كمال النصاب ورواية أنه صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عامين مرسله أو منقطعة مع احتمالها أنه تسلف منه صدقة عامين مرتين أو صدقة مالمين لكل واحد جزل منفرد وإذا عجل لعامين أجزاء ما يقع عن الاول وقيد السبكي بما إذا ميز واجب كل سنة لأن المجزى شاة معينة لا مشاعة ولا مبهة (وله تعجيل الفطرة من أول شهر رمضان) للاتفاق على جوازها بغير من فالحق بهما البقية إذ لا fark ولوجوبها بسببين الصوم

والفطر وقد وجد أحدهما فان قلت ينافيه أن الموجب آخر جزء من الصوم كما مر لا أوله خلافا لما يوهمه ما ذكر يقال قلت لا ينافيه لأن آخر الجزء إنما أسند إليه الوجوب لتحقيق وجود الكل به وهذا لا ينافي أن أوله أول ذلك السبب والحاصل أنهم نظروا

يقال لو تم ما أفاده رحمه الله تعالى لم تحب فطرة من حدث قبيل الغروب من ولدنا وعبد لعدم وجود السبب بالنسبة إليه إذا السبب على ما قرر ع رمضان وأول جزء من الفطر وباتت الفاء الجزء ينتفى الكل وليس كذلك فتبين أن السببية منحصرة في الجزء الأخير وأن المناقضة محقة فليتامل بصري وتقدم انفعان ع ش عن سم ما يدفع المناقضة بحمل كلام الشارح عليه (قوله إلى الآخر) و(قوله وإلى الأول) أي من أجزاء رمضان و(قوله لتحقق الوجوب الخ) أي تحقق السبب الأول للوجوب (قوله أول السبب) أي أول السبب الأول الذي هو رمضان (قوله بالنسبة للتعجيل الخ) متعلق بنظر وأعلى النسبتين قاله السكردي ويظهر أنه متعلق بنظر وإلى الأول بالنسبة لكونه الخ فقط وأن المراد بالتعجيل المذكور التعجيل الممتنع الذي هو التقديم على جميع أجزاء السبب الأول وقول السكردي قوله بالتقديم على السبب كله أي التقديم على مجموع السبب وأن تأخر عن واحد من أجزائه ويلزم استدرالك لفظة حقيقة ولفظة كله قول الماتن (منعه قبله) أي منع التعجيل قبل رمضان نهاية ومعنى (قوله لأنه تقديم على السببين) أي وكل حق مالي تعلق بسببين يجوز تقديمه على أحدهما لأعليها فإن كان له ثلاثة أسباب لم يجز تقديمه على اثنين منهما كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره إيعاب (قوله لأن وجوبها) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى إلى قوله إلى الماتن (قوله لأن وجوبها الخ) وأيضا لا يعرف قدره تحقيقا ولا تخمينيا معنى ونهاية (قوله وقبل الظهور الخ) أي وإخراجها قبل الخ قول الماتن (ويجوز بعدها) ولو أخرج من غيب لا يترتب ورطب لا يتمم أجزاء قطعا إذ لا تعجيل نهاية ومعنى (قوله ولو قبل الجفاف الخ) لا إلى إسقاط ولو عبارة المغنى والنهاية أي بعد صلاح الثمر واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية إذا غاب على ظنه حصول النصاب كما قاله في البحر لمعرفة قدره تخمينيا ولأن الوجوب قد أثبت إلا أن الأخراج لا يجب وهذا تعجيل على وجوب الأخراج لا على أصل الوجوب فهو أولى بالأخراج من تعجيل الزكاة قبل الحول اه (قوله ولو قبل الجفاف والتصفية) أي حيث كان الأخراج من غير الثمر والحب الذين أراد الأخراج عنهم لما تقدم أنه لو أخرج من الرطب والغيب قيل جفافه لا يجوز. وإن جف وتحقق أن يخرج يساوى الواجب أو يزيد عليه ع ش وقوله لما تقدم الخ أي في النهاية خلافا للشارح هناك بل قوله هنا ثم إن بان نقص الخ ظاهر في كون الأخراج من نفس الثمر والحب عبارة ثم قال في العباب ويجوز تعجيل زكاة المعشر بعد وجوبها إن غاب على ظنه حصول نصاب منه اه قال الشارح في شرحه عبر الرافعي بالمعروف والمراد بها ما ذكر بل عبر بعضهم بالظن ولعله الأقرب ويؤيده قولهم يمتنع التعجيل قبل بدو الصلاح والاشتداد لأنه لم يظهر ما يمكن معرفة مقداره تحقيقا ولا ظنا انتهى اه (وقوله بل بعضهم الخ) أي كشيخ الإسلام في شرح الروض (قوله فهي تبرع) يتأمل سم عبارة البصري قديقال لم لا يتأني فيه التفصيل الاتي في استرداد المعجل فليتامل اه (قوله فلو مات) أي المالك عباب (قوله أو بيع) يعني خرج عن ملكه نهاية وإيعاب (قوله قيل الخ) وافقه النهاية والمغنى فقال والمراد من عبارة المصنف أن يكون المالك متصفا بصفة الوجوب لأن الأهلية ثبتت بالسلام والحرية ولا يلزم من وصفه بالأهلية وصفه بوجوب الزكاة عليه اه (قوله الوجوب المراد) وهو وجوب الزكاة

دراهم عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعا ظاهر مر (قوله في الماتن ويجوز بعدها) والثاني لا يجوز للجبل بالقدرة ولو أخرج من غيب لا يترتب ورطب لا يتمم أجزاء قطعا إذ لا تعجيل شرح مر (قوله ويجوز التعجيل) قد يقال قضية أن الوجوب بسبب واحد هو البدو والاشتداد أن الأخراج بعدهما إخراج بعد الوجوب وليس تعجيلا فهلا قدر الأخراج بعد التعجيل كما هو قضية الماتن ثم رايت الأسوي قال لأن الوجوب قد ثبت إلا أن الأخراج لا يجب والمراد بثبوت الوجوب تعلق حق الفقراء ومشاركتهم المالك لا الخطاب بأخراجه فلذلك كان الأخراج في هذه الحالة تعجيلا اه (قوله ويجوز بعدها) قال في العباب إن غاب على ظنه حصول نصاب منه قال في شرحه ذكره في البحر وكذا الرافعي في أثناء الاستدلال وعبر بالمعروفة والمرادها ما ذكر بل عبر بعضهم بالظن وأعله الأقرب ويؤيده قولهم الخ (قوله فهي تبرع) يتأمل

إلى الآخر بالنسبة لتحقق الوجوب به وإلى الأول بالنسبة لكونه أول السبب بالنسبة للتعجيل الذي لا يوجد حقيقة إلا بالتقديم على السبب كله (والصحيح منعه قبله) لأنه تقديم على السببين معا (و) الصحيح (أنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لأن وجوبها بسبب واحد هو البدو والاشتداد فامتنع التقديم عليه وقبل الظهور يمتنع قطعا (ويجوز) التعجيل (بعدها) ولو قبل الجفاف والتصفية لا مكان معرفة قدرها تخمينيا ثم إن بان نقص كله أو زيادة فهي تبرع (وشرط أجزاء المعجل) أي وقوعه زكاة (بقاء المالك أهلا للوجوب) عليه وبقاء المال (إلى آخر الحول) فلو مات أو تلف المال أو بيع وليس مال تجارة لم يقع المعجل زكاة ولا يضر تلف المعجل قيل لا يلزم من أهلية الوجوب الثابتة بالسلام والحرية الوجوب المراد فالتعبير بالأهلية ليس بجيد اه وأيسر في عمله لأن الفرض في تعجيل جائز

عليه كرى (قوله وهو يستلزم الخ) قد يمنع بان غاية ما يلزم من جواز التعجيل اجتماع الشروط عند التعجيل لان المراد بالاهلية المشترط بقاؤها ما ذكره فليتامل جداسم وايضا يقال عليه فينبذ غطف قوله وبقاء المال الخ على كلام المصنف غير جيد (قوله دوام شروطه) اى الوجوب (قوله نعم) الى قوله انتهى فى النهاية والمغنى لا قوله قيل (قوله يشترط الخ) ولو كان عنده خمسة وعشرون بعيرا ليس فيها بنت مخاض فعجل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض فى آخر الحول فوجهان اصحهما الاجزاء كما اختاره الرويانى خلافا للقاضى بناء على ان الاعتبار بعدم بنت مخاض جال الاخراج لاحال الوجوب وهو الاصح كما مر شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر فعجل ابن لبون اى واما لو اراد تعجيل بنت لبون عن بنت المخاض ولم ياخذ جبرانا او جب قبولها واذا وجدت بنت المخاض بعد فليس له استرداد بنت اللبون لانه يدفعها وقعت الموضع وهو متبرع وإن زاد دفعها وطلب الجبران فينبغى ان لا يصح لانه لا حاجة الى التعجيل وتغريم الجبران للمستحقين وبتقدير الصحة فلو وجدت بنت المخاض آخر الحول هل يجب دفعها واسترداد بنت اللبون وورد الجبران للمستحقين ام لا فيه نظرو لا يبعد الوجوب اه (قوله ان لا يتغير الواجب) اى صفته نهاية (قوله وبلغت ستا وثلاثين الخ) اى بالثى اخر جهار شيدى عبارة سم اى بها كما فى الروض او غيرها بالاولى نعم يختلفان فيما اذا تلفت فأنامل اه اى كما بأتى آنفا فى الحاشية (قوله لم تجز تلك) اى ان كانت باقية فان تلفت لم يلزم إخراج بنت لبون لانا لئلا نجعل المخرج كالباقي اذا وقع محسوبا عن الزكاة ولا فلا بل هو كتلف بعض المال قبل الحول ولا تجدد لبنت المخاض لو وقعها وقعتها بزيادة الاسنى فلو بلغت ستا وثلاثين بغيرها وتلفت لزمت إخراج بنت لبون كما هو ظاهر اه قال الرشيدى قوله لم يلزم إخراج بنت لبون اى لنقص الذى يخرج عنه بتلف المخرج عن ستا وثلاثين اه (قوله وإن صارت بنت لبون الخ) يتجه أن محل ما ذكر من عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد ان صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغى ان تقع حينئذ عن الزكاة اخذاً من الحاشية السابقة فى الفصل الذى قبله على قول المصنف فان لم ينو لم يجز على الصحيح وإن نوى السلطان سم على حج اه ع ش (قوله بل يستردها) اى إن كانت باقية رشيدى (قوله أو يعطى الخ) عطف على يستردها (قوله قيل ولا ترد هذه الخ) حاعله ليس معنى قول المصنف وشرح اجزاء الخ انه كلما وجد البقاء وجد الاجزاء حتى رد عليه ذلك لان وجود الشرط وهو البقاء لا يستلزم وجود المشروط وهو الاجزاء بل معناه انه شرط له فليكن له شرط اخر كرى قول المتن (وكون القابض فى اخر الحول) اى او عند دخول شوال كرى قول المتن (فى اخر الحول مستحقا) اى وإن خرج الاستحقاق فى اثنا عشر (قوله وفيما مر) اى آنفا (قوله

وهو يستلزم أن المراد
بأهلية الوجوب هنا دوام
شروطه ومنها عدم ردة
متصلة بالموت إلى آخر
الحول نعم يشترط مع بقاء
ذلك أن لا يتغير الواجب
وإلا كان عجل بنت مخاض
عن خمس وعشرين فتوالدت
وبلغت ستا وثلاثين قبل
الحول لم تجزىء تلك وإن
صارت بنت لبون بل يشترطها
ويعيدها أو يعطى غيرها
قيل ولا ترد هذه على المتن
لأنه لا يلزم من وجود الشرط
وجود المشروط اه وأحسن
منه حمل المتن على ما إذا لم
يتغير الواجب لأنه الغالب
وهذه تغير فيها فلم ترد
لذلك (وكون القابض فى
آخر الحول) المراد به هنا
وفيما مر وقت الوجوب

(قوله وهو يستلزم الخ) قد يمنع بان غاية ما يلزم من جواز التعجيل اجتماع الشروط عند التعجيل لان المراد بالاهلية المشترط بقاؤها ما ذكره فليتامل جداسم وايضا يقال عليه فينبذ غطف قوله وبقاء المال الخ على كلام المصنف غير جيد (قوله دوام شروطه) اى الوجوب (قوله نعم) الى قوله انتهى فى النهاية والمغنى لا قوله قيل (قوله يشترط الخ) ولو كان عنده خمسة وعشرون بعيرا ليس فيها بنت مخاض فعجل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض فى آخر الحول فوجهان اصحهما الاجزاء كما اختاره الرويانى خلافا للقاضى بناء على ان الاعتبار بعدم بنت مخاض حال الاخراج لاحال الوجوب وهو الاصح كما مر شرح مر (قوله فتوالدت وبلغت ستا وثلاثين) اى بهما كما فى الروض وبغيرها بالاولى نعم يختلفان فيما اذا تلفت فأنامل (قوله لم تجزىء تلك الخ) قال فى الروض إن كانت باقية ثم قال فى الروض وشرحه وإن بلغت لم يلزم إخراج لبنت لبون لانا لئلا نجعل المخرج كالباقي اذا وقع محسوبا عن الزكاة ولا فلا بل هو كتلف بعض المال قبل الحول ولا تجدد لبنت المخاض لو وقعها وقعتها بزيادة الاسنى فلو بلغت ستا وثلاثين بغيرها وتلفت لزمت إخراج بنت لبون كما هو ظاهر (تنبيه) يتجه ان محل ما ذكره من عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد ان صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغى ان تقع حينئذ عن الزكاة اخذاً من الحاشية السابقة فى الفصل على قول المصنف فان لم ينو لم يجز على الصحيح وإن نوى السلطان مر (قوله فى المتن وكون القابض فى اخر الحول مستحقا)

الشامل لنحو بدو الصلاح و اثره لان الحول اغلب من غيره (مستحقا) فلوزال استحقاقه كان (٣٥٧) كان المال او الاخذ اخر الحول بغير

بلده أو مات أو ارتد حينئذ لم يجزىء المعجل لخروجه عن الأهلية عند الوجوب (وقيل ان خرج القابض عن الاستحقاق في أثناء الحول) بنحو ردة وعاد في آخره (لم يجزه) أى المعجل المالك كالمولى لم يكن عند الاخذ مستحقا ثم استحق آخره والاصح الاجزاء اكتفاء بالأهلية فيما ذكر وفارقت تلك بأنه لا تعدى هنا حال الاخذ بخلافه ثم وقضية المتن وغيره اشتراط تحقق أهليته عند الوجوب فلو شك في حياته او احتياجه حينئذ لم يجزىء واعتمده جمع متأخرون وفرضه بعضهم فيما اذا علت غيبته وقت الوجوب وشك في حياته ثم حكى فيه وجهين وان الرويانى رجح الاجزاء وبه أفق الحنطى ثم فرع ذلك على الضعيف انه يجوز النقل وفرضه المذكور غير صحيح لانه اذا بنى على منع النقل لا يحتاج مع علم الغيبة حال الوجوب الى الشك في حياته بل وان علت الذى صرح به غيره ان الماوردى والرويانى انما ذكر الوجهين فيما اذا تحقق موت الاخذ وشك في تقدمه على الوجوب وبان الحنطى انما فرض اقتاده في الشك المجرد

الشامل لنحو بدو الصلاح) يقتضى جواز التعجيل قبل بدو الصلاح مع أنه قد تقدم امتناع ذلك أى فكان المناسب ان يقول لنحو الجفاف (قوله فلوزال الخ) أى قبل اخر الحول نهاية (قوله كان كان المال او الاخذ اخر الحول بغير بلده) خلافاً لما يقو المعنى عبارة بما قد يفهم انه لا بد من العلم بكونه مستحقاً في اخر الحول أى ولو بالاستصحاب فلو غاب عند اخر الحول وقبله ولم يعلم حياته او احتياجه اجزاه المعجل كفى فتاوى الحنطى وهو اقرب الوجهين في البحرين ومثل ذلك ما لو حصل المال عند الحول ببلد غير بلد القابض فان المدفوع يجزىء عن الزكاة كما اعتمده الشهاب الرملى إذ لا فرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القابض خلافاً لبعض المتأخرين اهـ أى وعلة وولم لا بد من إخراج الزكاة لفقره بلد حولان الحول في غير المعجلة حفى وفيه اسم بعد ذكر مثل ذلك عن الشهاب الرملى وهل يجزى ذلك في البدن في الفطرة حتى لو عمل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر أجراً أولاً ولا بد من الإخراج ثانياً فيه نظر اهـ قال عثروا الاقرب الاول للعلة المذكورة في كلام الشارح مر فان قضيتها انه لا فرق بين زكاة المال والبدن اهـ اقول ويأتى عن الاسنى والنهاية ما يصرح بها (قوله او مات) أى ولو معسر انما يقو معنى (قوله حينئذ) أى في اخر الحول (قوله لخروجه عن الأهلية الخ) أى والقابض السابق إنما يقع عن هذا الوقت نهاية ومعنى (قوله بنحو ردة الخ) أى كان غاب المستحق عن بلد المال وعاد اليه في آخره إيعاب (قوله أى المعجل المالك) يظهر ان الاول بفتح الجيم والرفع تفسير للضمير المستتر والثاني بالنصب تفسير للضمير المقبول (قوله كالمولى لم يكن) إلى قوله وفارقت في النهاية والمعنى (قوله فيما ذكر) أى في طرفي الوجوب والاداء نهاية ومعنى (قوله وفارقت) أى الصورة المقيسة وهى مالوزال الاستحقاق في أثناء الحول ثم عاد (قوله تلك) أى الصورة المقيسة عليها وهى مال لم يستحق عند الاخذ ثم استحق اخر الحول (قوله لم يجزى واعتمده الخ) الاوجه الاجزاء مر اهـ سم وتقدم عن النهاية والمعنى مثله (قوله وفرضه الخ) أى الخلاف المشار اليه بقوله واعتمده جمع متأخرون (قوله في حياته) أى واحتياجه عند الوجوب (قوله ثم حكى) أى ذلك البعض (فيه) أى فيما إذا علت الخ (قوله وان الرويانى الخ) أى وحكى ان الرويانى (قوله وبه أفق الخ) أيضاً من المحكى كرى (قوله ثم فرع) أى البعض المذكور (ذلك) أى ما ذكر من الوجهين وترجيح الرويانى وإفتاء الحنطى ويحتمل ان الإشارة إلى الترجيح والافتاء فقط ورجحه قوله الاقوى حينئذ يندفع الخ (قوله وفرضه) أى البعض المتقدم (قوله غير صحيح) محل تأمل من وجوه عديدة بصرى (قوله لا يحتاج الخ) قد يمنع بناء على ما تقدم في الحاشية من اعتماد الشهاب الرملى سم أى ومن وافقه كالتأنيق والمعنى ووجه المنع ما تقدم عن الحنفى ويأتى في قول الشارح وزعم ان حضوره الخ (قوله حال الوجوب) متعلق بالغيبة (قوله الى الشك الخ) متعلق بقوله لا يحتاج الخ (قوله بل وان علت) أى بل لا يجزىء وإن علت حياته (قوله غيره) أى غير البعض السابق (قوله وبان الحنطى الخ) كذا في النسخ بالباء ويظهر انه معطوف على قوله ان الماوردى الخ على توهم انه قال هناك ولان غيره صرح بان الماوردى الخ (قوله في الشك المجرد) أى لا مع علم الغيبة وقت الوجوب كرى (قوله وحينئذ) أى حين

اعتمد شيخنا الشهاب الرملى أنه لا يضر كون المال أو القابض في آخر الحول ببلد آخر اهـ وهل يجزى ذلك في البدن في الفطرة حتى لو عمل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر اجزاه اولاً ولا بد من الإخراج ثانياً إذا كان عند الوجوب في بلد آخر فيه نظر (قوله الشامل لنحو بدو الصلاح) يقتضى جواز التعجيل قبل بدو الصلاح مع أنه قد تقدم امتناع ذلك فتأمل (قوله لنحو بدو الصلاح) أى إذ لا حول هنا (قوله كان كان المال أو الاخذ اخر الحول بغير بلده الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى الاجزاء فيما لو كان المال عند اخر الحول بغير بلده كالمولى كان الاخذ عنه الحول بغير بلده اهـ قال مر وعمله في الأول اذا انتقل المال بغير اختياره والحاجة ولا لم يجز بخلاف الثانى لانه لا اختيار له في انتقال البدن اهـ فليراجع (قوله لم يجزىء واعتمده جمع متأخرون الخ) الاوجه الاجزاء مر (قوله لا يحتاج الخ) قد يمنع بناء على

و حينئذ يندفع بناء ترجيح الرويانى على تجوز النقل واذا لم يؤثر الشك في صورته ففي صورة الحنطى أولى وجمع بعضهم

بين هذا و قول بعض شراح الوسيط (٣٥٨) إذالم يكن الاخذ ببلد المال عند الوجوب لم يجزى لمنع النقل بحمل عدم الاجزاء على من علم

عدم استحقاقه بغيبته عن بلد المال وقت الوجوب وزعم ان حضوره ببلد المال وقت القبض منزل منزلة حضوره وقت الوجوب بعيد كما هو ظاهر ويحمل الاجزاء على غيبته عن محل الصرف وجهل حاله من الفقر والحضور وضدهما والحاصل ان المعتمد الموافق للنقل انه لا بد من تحقق قيام مانع به عند الوجوب وانه لا اثر للشك لان الاصل عدم المانع وفيما اذا مات المدفوع له مثلاً يلزم المالك الدفع ثانياً للمستحقين لخروج القابض عن الاهلية حالة الوجوب (ولا يضر غناه بالزكاة) المعجلة لنحو كثرة او توالد ولو بهامع غير هال ان القصد بالدفع اليه اغناؤه ما غناه بغيرها وحده فيضروقه الا ذرعى كالسبكي بما اذا بقيت او تلفت ولم يؤد تغريمه الى فقره والالم يسترد منه مثلاً يعود لحالة يستحقها ونظر فيه الغزى بانه دين في ذمته وليس بزكاة فيؤخذ منه وان انفق ولو استغنى بزكاة اخرى معجلة او غير معجلة ضرر كما اعتمده الا ذرعى وصورته ان تلفت المعجلة ثم تحصل له زكاة يسد منها بدل المعجلة ثم بقي منها ما يغنيه او تبقى ويكون حالة قبضهما محتاجا لهما ثم يتغير حاله عند الحول فصار

كون فرضه غير صحيح كرى ويجوز أن المراد حين كون الوجهين فيما إذا تحقق الخ وإفتاء الحناطي في الشك المجرد (قوله بين هذا) أي ماذكر من ترجيح الروايات وإفتاء الحناطي (قوله بغيبته الخ) متعلق بالاستحقاق بسبب تحقق غيبته (قوله وقت الوجوب) ظرف للغيبة (قوله وزعم ان حضوره الخ) تقدم عن الشهاب الرملي وولده والمغني اعتمادوه (قوله بعيد) خبر وزعم الخ (قوله ويحمل الاجزاء الخ) عطف على قوله بحمل عدم الاجزاء الخ كرى (قوله عن محل الصرف الخ) أي ولم يعلم غيبته عن بلد المال (قوله انه لا بد من تحقق قيام مانع الخ) شمل لإطلاقة تحقق الغيبة بناء على منع النقل سم أي في المعجلة على مرضى الشارح خلافاً للنهاية والمغني (قوله وفيما إذا مات الخ) لعله عطف على قوله لا بد الخ ويحتمل انه معطوف على قوله اشتراط تحقق اهليته الخ عبارة النهاية والمغني وقضية كلام المصنف أنه لو مات القابض معسراً في أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانياً للمستحقين وهو كذلك وفي المجموع انه قضية كلام الجمهور اه قال ع ش قوله معسراً أي موسراً بالاولي اه (قوله إذا مات المدفوع له) شامل لموته موسراً سم و (قوله موسراً) لعله محرف عن معسراً بالعين (قوله مثلاً) أي او اترددة مستمرة إلى حال الوجوب قول المتن (ولا يضر غناه بالزكاة) وكذا في المغني لإقوله كما اعتمده إلى ورجح (قوله لنحو كثرة) عبارة المغني والنهاية لكثرة ما اتوا الدها ودرها او التجارة فها او غير ذلك اه أي كاجارها (قوله ولو بها مع غيرها) لا حاجة إلى لفظها (قوله وقيدته) أي قولهم وما غناه بغيرها الخ (قوله تغريمه) أي التالف (قوله وإلا) أي بأن أدى تغريمه إلى فقره (قوله بأنه) أي التالف (قوله وصورته) أي مسألة الاستغناء بزكاة أخرى (قوله يسد منها بدل المعجلة) أي يسد بعضها مسد المعجلة كرى (قوله ورجح السبكي الخ) والوجه انه لو اخذ معجلتين معا وكل منهما تغنيه تخير في دفع اهما شاء فان اخذهما سرتبا استردت الاولى على ما اقتضاه كلام الفارقي والمعتمد عليه كما جرى عليه السبكي ان الثانية أولى بالاسترجاع ولو كانت الثانية غير معجلة فالأولى هي المستردة وعكسه بعكسه شرح مر أي والخطيب وقوله مر وعكسه أي كانت الثانية معجلة ولعل صورته انه لما تم حوله اخرج زكاته ثم عجل للحول الذي بعده لانه يتام الاول افتتح الثاني سم عبارة الرشيدى قوله مر وعكسه أي بأن كانت الثانية هي المعجلة وقوله بعكسه أي فالثانية هي المستردة وهي المعجلة أيضاً (قوله فيما لو اتفق حول معجلتين الخ) أي امالوا اختلفاً فينبغي ان المجزئ ما سقم تمام حولها سواء اخرجهما

ما تقدم في الحاشية عن اعتماد شيخنا الشهاب مر (قوله انه لا بد من تحقق قيام مانع به) شمل لإطلاقة تحقق الغيبة بناء على منع النقل (قوله وفيما إذا مات المدفوع له مثلاً) شامل لموته موسراً (قوله يلزم المالك الدفع ثانياً الخ) قاهر في شرحه وقضية كلام المصنف أنه لو مات القابض معسراً في أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانياً للمستحقين وهو كذلك وفي المجموع انه قضية كلام الجمهور اه (قوله في المتن) ولا يضر غناه بالزكاة والوجه انه لو اخذ معجلتين معا وكل منهما يغنيه تخير في دفع اهما شاء فان اخذهما سرتبا استردت الاولى على ما اقتضاه كلام الفارقي والمعتمد كما جرى عليه السبكي ان الثانية أولى بالاسترداد ويؤيده قول البندنجي وغيره لو كان المدفوع اليه المعجلة غنياً عند الاخذ فقير عند الوجوب لم يجز قطعاً لفساد القبض ولو كانت الثانية غير معجلة فالأولى هي المستردة وعكسه بعكسه أي كانت الثانية معجلة ولعل صورته انه لما تم حوله اخرج زكاته ثم عجل للحول الذي بعده لانه يتم الاول افتتح الثاني إذ لا مبالاة بعروض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة شرح مر (قوله ولو استغنى بزكاة أخرى الخ) في القوت مانعه لكن لو عجل اثنان في آن واحد فان لم يجعلهما بمنزلة المعجل الواحد شكل الحال والظاهر انها بمنزلة اه اقول ان اغنت كل ودفعها معا فينبغي استرداد احدهما او مرتباً لثانية (قوله ورجح السبكي فيما لو اتفق حول معجلتين) امالو

يكفيه أحد همار هما بيده ورجح السبكي فيما لو اتفق حول معجلتين أن الثانية أولى بالاسترجاع ولو كانت احدهما واجبة أو لا

أو لا أو ثانياً وبهذا مع ما يأتي في الحاشية المتعلقة بقوله فالمسترجع المعجلة يظهر أنه يمكن حمل تمثيلهم الاستغناء
بغيرها المضرب بقولهم كركاة أخرى واجبة أو معجلة أخذها بعد الأولى على ما إذا سبق حول تلك الأخرى
فليحرم رسم (فالمسترجع المعجلة) هذا ظاهر أن اختلف حولها وسبق حول الواجبة أو ما لو سبق حول المعجلة
بأن يحل في رجب ما يتم حوله في شعبان ثم اخرج واجبة في رمضان فينبغي عدم اجزاء الواجبة لأنه دفعها بعد
تمام حول المعجلة وقوعها الموقوع وأما لو اتفق حولها فينبغي عدم اجزاء الواجبة أيضاً لأنه بمجرد تمام الحول
يتم أمر المعجلة وتقع موقعها فإخراج الواجبة بعد ذلك إخراج لغير مستحق لاستغنائها بالمعجلة مع تمام أمرها
فليحرم رسم (بعد قبضها) أي الزكاة الواجبة نهاية ومعنى قول المتن (وإذا لم يقع المعجل زكاة) أي لعروض مانع
وجبت ثانياً كما مر نعم لو عجل شاة من أربعين فتلفت في يد القابض لم يجب التجديد أي على المالك لأن
الواجب القيمة ولا يكمل بها انصاف السائمة معنى ونهاية قال الرشيد أي والصورة أنه عرض مانع من
وقوعها زكاة اه قول المتن (استرد) أي المالك نهاية ومعنى قال ع ش ولا شيء عليه للقابض في مقابلة
النفقة لأنه أنفق على نية أنه لا يرجع قياساً على القاصب إذا جهل كونه مغسوبا وعلى المشتري شراء فاسدا
اه وفي الأعيان ما يخالفه عبارة قال الزركشي وإذا رجع هل عليه غرامة النفقة الظاهر نعم وفي كلام
المجموع ما يؤيده ولا يقال إن القابض متبرع لأنه لم ينفق إلا بظن ملكه ومن ثم يظهر أنه لو أنفق بعد عمله
عود ملك الدافع لا يرجع لأنه حينئذ متبرع ثم رايت بعضهم نظراً فيما ذكره الزركشي ويتعين حله على
ما ذكرته اه قول المتن (إن كان شرط الاسترداد) هل بتصور شرط الاسترداد بلا تصريح بالتعجيل بأن
يقول هذه كاتى فإن عرض مانع استردتها فإن اعتد بذلك كان قول المحلى أي وغيره في تفسير مثبت
الاسترداد وهو ذكر التعجيل شاملاً لشرط الاسترداد باعتبار الغالب فيه من تضمنه ذكر التعجيل وقد يقال
قوله إن عرض مانع لا يتصور إلا مع التعجيل سمى أي فيغنى عنه قوله كما إذا عجل اجرة الخ عبارة النهاية والمعنى
عمالاً بالشرط لأنه دفعه عما يستحقه القابض في المستقبل فإذا عرض مانع الاستحقاق استرد كما إذا عجل الخ اه
(قوله) أما قبل المانع الخ انظر ما عدله وكتب عليه البصري ما نصه يقتضى أن قول المصنف أن عرض مانع
قيد لقوله استرد وقول الشارح وأما لو شرط الخ يقتضى أنه قيد لقوله إن كان الخ وقد يقال هو قيد فيها والله
اعلم اه (قوله مطلقاً) شرط الاسترداد لا (قوله) وأما لو شرط من غير ميعاد الخ لا يقال هذا الشرط
يوجب علم القابض بالتعجيل وسيأتي أنه كاف في الاسترداد لا نأقول علم القابض إنما يكفي في الاسترداد عند
عروض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يعد جواز
الاسترداد لو جرد علم القابض بالتعجيل إذ قد يشترط الاسترداد ولا يذكر أنها معجلة سم ولك أن تمنع إيجاب

فالمسترجع المعجلة لأن
الواجبة لا يضر غرض
المانع بعد قبضها (وإذا لم
يقع المعجل زكاة استردان
كان شرط الاسترداد أن
كان شرط الاسترداد أن
عرض مانع) كما إذا عجل
أجرة دار ثم أنه دمت في المدة
أما قبل المانع فلا يسترد
مطلقاً كثيراً بتعجيل دين
مؤجل وأما لو شرطه من
غير مانع فلا يسترد

اختلفا فينبغي أن المجزى ما سبق تمام حوله سواء أخرجه أو لا أو ثانياً فتمأمله وبهذا مع ما ذكرناه في الحاشية
الأخرى المتعلقة بقوله فالمسترجع المعجلة يظهر أنه يمكن حمل تمثيلهم الاستغناء بغيرها المضرب بقولهم كركاة
أخرى واجبة أو معجلة أخذها بعد الأولى على ما إذا سبق حول تلك الأخرى فليحرم (قوله) فالمسترجع
المعجلة) هذا ظاهر إذا اختلف حولها وسبق حول الواجبة أو ما لو سبق حول المعجلة بأن يحل في رجب ما يتم
حوله في شعبان ثم اخرج واجبة في رمضان فينبغي عدم اجزاء الواجبة لأنه دفعها بعد تمام حول المعجلة ووقوعها
الموقع وأما لو اتفق حولها فينبغي عدم اجزاء الواجبة أيضاً لأنها بمجرد تمام الحول يتم أمر المعجلة وتقع
موقعها فإخراج الواجبة بعد ذلك إخراج لغير مستحق لاستغنائه بالمعجلة مع تمام أمرها فليحرم اه (قوله) في
المتن إن كان شرط الاسترداد هل بتصور شرط الاسترداد بلا تصريح بالتعجيل بأن يقول هذه كاتى فإن
عرض مانع استردتها فإن اعتد بذلك كان قول المحلى في تفسير مثبت الاسترداد وهو ذكر التعجيل شاملاً
لشرط الاسترداد باعتبار الغالب فيه من تضمنه ذكر التعجيل وقد يقال قوله إن عرض مانع لا يتصور إلا مع
التعجيل (وأما لو شرطه من غير مانع فلا يسترد) لا يقال هذا الشرط يوجب علم القابض بالتعجيل وسيأتي أنه
كاف في الاسترداد فينبغي ثبوت الاسترداد لو جوب علم القابض والشرط المذكور أن لم يقوه في ذلك ما نأفاه

بل نظر شارح في صحة القبض مع هذا الشرط (والاصح انه لو قال هذه زكاة المعجلة فقط) اي ولم يزد على ذلك (اسرد) لانه عين الجهة فاذا بطلت رجع كالاجرة فيما ذكر وكون الغالب (٣٦٠) عدم الاسترداد لا يؤثر الا لو لم يصرح بانه زكاة معجلة اما معه فكانه اناط هذا التبرع بالتعجيل

بوصف كونه زكاة فاذا انتفى الوصف انتفى التبرع وبهذا فارق قوله هذه عن مالي الغائب فبان تالفا يقع صدقة لانه لم يذكر مشعرا باسترداد وعلم القابض بالتعجيل كاف في الرجوع وان لم يذكر كما افاده قوله (و) (الاصح) انه ان لم يتعرض للتعجيل ولم يعلمه القابض لم يسترد الدافع لتفريطه بعدم الاعلام عند الاخذ ولا فرق فيما ذكر بين الامام والمالك ولا اثر للعلم بالتعجيل بعد القبض على احد احتمالين الا وجه خلافه ان كان قبل تصرفه فيه (تنبيه) هل يجرى هذا التفصيل في غير الزكاة مما هو نظيرها بان كان له سببان فجعل عن احدهما كان ذبح متمتع عقب فراغ عمرته ثم دفعه للمستحقين فبان انه من لا يلزمه دم فيقال ان شرط او قال دمي المعجل او علم القابض بالتعجيل رجع وإلا فلا او يختص هذا بالزكاة ويفرق بانها في اصلها ماسة فرق بمخرجها معجلاتها بتوسيع طرق الرجوع له بخلاف نحو الدم والكفارة فانه في اصله بدل جنابة فضيق عليه بعدم رجوعه في تعجيله مطلقا كل محتمل وفرضهم ذلك في

الشرط المذكور لعلم القابض بالتعجيل (قوله بل نظر شارح الخ) وهو الاسنوي لكن الظاهر الصحة معنى زاد النهاية ان كان عالما بفساد الشرط اه فاقبض فاسد عرش واطلق الشارح في الايعاب عدم الصحة قول المتن (والاصح انه لو قال الخ) اي عند دفعه ذلك ومحل الخلاف في دفع المالك بنفسه فان فرق الامام استردا قطعاً اذا ذكر التعجيل ولا حاجة الى شرط الرجوع ومعنى نهاية قول المتن (استرد) اي سواء اعلم حكم التعجيل ام لا نعم لو قال هذه زكاة المعجلة فان لم تقع زكاة فهي نافلة لم يسترد كما صرح به الرافيى نهاية واسنى (قوله وكون الغالب الخ) رد لدليل المقابل (قوله بالتعجيل) متعلق بالتبرع و (قوله بوصف) متعلق بقوله اناط الخ (قوله لانه لم يذكر مشعر الخ) فديقال وصفه بالغائب مشعرا باشتراط البقاء (قوله وعلم القابض بالتعجيل) اي علما مقارنا لقبض المعجل او حادثا بعده كارجحه السبكي نهاية ومعنى ويأتي في الشرح مثله بزيادة قيد (قوله وان لم يذكر) اي التعجيل (قوله كما افاده) اي كفاية العلم قول المتن (ان لم يتعرض للتعجيل) اي بان اقتصر على ذكر الزكاة وسكت ولم يذكر شيئا نهاية ومعنى (قوله لم يسترد الدافع) اي وان ادعى انه اعطى قاصدا له وصدقة الاخذ اسنى وايعاب اي ويكون تطوعا نهاية ومعنى (قوله لتفريطه) الى قوله ان كان في النهاية والمعنى (قوله ان كان الخ) نظر في الايعاب كرى على بافضل (قوله قبل تصرفه فيه) ينبغي وقبل تمام الحول اذ بتأمله استقر الامر فلا اثر للعلم بعد ذلك ولا يلزم جواز الاسترداد مطلقا اذ من لازم الاسترداد حصول هذا العلم سم (قوله فبان انه من لا يلزمه دم) اي كان عاد الى الميقات واخرم بالحج منه وان لا ينجح في هذا العام (قوله ان شرط) اي الاسترداد ان عرض مانع (قوله او يخص هذا) اي التفصيل قول المتن (وانها لو اختلفا في مثبت الاسترداد الخ) هذا شامل للمالواختلاف في نقص المال عن النصاب او تلفه قبل الحول او غير ذلك وهو كذلك وان قال الاذرى فيه وقفة نهاية ومعنى قال الرشدي وظاهره انما يخلف في هذين اي النقص والتلف على نفي العلم فليراجع اه (قوله وهو ذكر) الى قول المتن ومتى في النهاية والمعنى الا قوله كما اقتضاه الى المتن (قوله وهو ذكر التعجيل الخ) قال المحقق المحلى وهو ذكر التعجيل او علم القابض بل على الاصح وشرط الاسترداد على مقابل الاصح انتهى اه سم (قوله كما اقتضاه) اي عدم الخلاف (قوله وكان الشارح اشار لذلك الخ) اقول بل اراد الشارح بقوله المذكور ان مثبت الاسترداد منحصر على مقابل الاصح في شرط الاسترداد واما على الاصح فلا ينحصر فيه لان منه ايضا قوله هذه زكاة المعجلة وعلم القابض لقوله وشرط الاسترداد على مقابل الاصح اي فقط واما

لانا نقول علم القابض انما يكفي في الاسترداد عند عروض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يبعد جواز الاسترداد لو جود علم القابض بالتعجيل اذ قد يشترط الاسترداد ولا يذكر انها معجلة (قوله بل نظر شارح في صحة القبض الخ) اعتمد مر الصحة (قوله في المتن والاصح الخ) نعم لو قال هذه زكاة المعجلة فان لم تقع زكاة فهي نافلة لم تسترد كما صرح به الرافيى شرح مر (قوله وعلم القابض بالتعجيل الخ) اي علما مقارنا لقبض المعجل او حادثا بعده كارجحه السبكي شرح مر (قوله الا وجه خلافه ان كان قبل تصرفه فيه) ينبغي وقبل تمام الحول اذ بتأمله استقر الامر فلا اثر للعلم بعد ذلك ولا يلزم جواز الاسترداد مطلقا اذ من لازم الاسترداد حصول هذا العلم (في المتن وانها لو اختلفا في مثبت الاسترداد) اي ومنه نقص المال عن نصاب او تلفه قبل الحول وان قال الاذرى فيه وقفة ولم ارفيه نصا شرح مر (قوله في مثبت الاسترداد) قال المحقق المحلى وهو ذكر التعجيل او علم القابض به على الاصح وشرط الاسترداد على مقابل الاصح هو قوله وهو ذكر التعجيل اي مع شرط الاسترداد ولا فهو شامل لصورتي اشتراط الاسترداد ان عرض مانع وقوله هذه زكاة المعجلة فقط وقوله وشرط الاسترداد اي فقط على مقابل الاصح بخلاف الاصح فان الامر لا ينحصر عليه في شرط الاسترداد (وكان الشارح اشار لذلك بقوله

الزكاة ولم يتعرضوا لغيرها يميل للثاني والمدرك يميل للاول فتأمل (و) (الاصح) انها لو اختلفا في مثبت الاسترداد (وهو ذكر على التعجيل او علم القابض به على ما فيها من خلاف او شرط الاسترداد ولا خلاف فيه كما اقتضاه صنيع المتن وكان الشارح اشار لذلك بقوله

الأصح أن فعلی الأصح من
باب أولى (صدق القابض)
ووارثه لا الدافع خلافا لما
وقع في المجموع بل غدهن
سبق القلم (بيمينه) لأن
الأصل غدهم ولا تقايمهم
على ملك القابض والأصل
استمراره وفيما لو اختلفا في
علم القابض يحلف على نفي
علمه بالتعجيل (ومتى ثبت)
الاسترداد (والمعجل) باق
تعيين رده بعينه كالموئيد
البيع والثمن باق بعينه ولا
يجاب من هو بيده إلى إبداله
ولو باعلى منه أو (تالف
وجب ضمانه) بالمثل في
المثلي والقيمة في المتقوم لأنه
قبضه لغرض نفسه ولا يجب
هنا المثل الصوري مطلقا
على الأصح وقولهم ملك
المعجل ملك القرض معناه
أنه مشابه له في كونه ملكه
بلا بدل أو لا (والأصح) في
المتقوم (اعتبار قيمته يوم
القبض) لأن ما زاد عليها
يومئذ حصل في ملك القابض
فلم يضمه (و) الأصح (أنه
أي المالك (لو وجده) أي
المسترد (ناقصا) نقص صفة
كمرض وسقوط يد (فلا
ارش) له لأنه حدث في ملك
القابض كاب رجوع في
هبة فرأى الموهوب ناقصا
أما نقص جزء متميز كتلف
أحد شاتين فيضمن بذله
قطعا (و) الأصح (أنه
لا يسترد زيادة منفصلة)
كولد وكسب ولبن ولو بضرع

على الأصح فهو شرط الاسترداد وغيره مما ذكر سم قول المتن (صدق القابض بيمينه) ولو أقاما بينتين
فيتمجه تقديم بينة الدافع لأن معناه زيادة علم لكن قال مرحل ذلك ما اذالم تعينا وقتا واجدا وحالا واحدا فلو
شهدت إحداهما بانه شرط الاسترداد وقت كذا في حال كذا والآخرى بانه في ذلك الوقت والحال لم بشرط
ذلك ولم يتكلم به تعارضنا لأن النفي هيئة محصورة فليتامل سم قول المتن (بيمينه) أي ويحلف القابض على
البت ووارثه على نفي العلم نهاية ومعنى (قوله عدمه) أي المثبت (قوله يحلف) أي القابض بخلاف لانه
لا يعرف إلا من جهته (قوله على نفي علمه الخ) أي على الأصح نهاية ومعنى قال سم والظاهر أن هذان
الحلف على البت والإلكان يحلف أنه لا يعلم أنه علم فليتامل اه (قوله باق) إلى قوله ثم ختم في المغنى إلا
قوله ولا يجب هنا إلى المتن وقوله وسقوط يد إلى قول المتن وتأخير الزكاة في النهاية لا قوله وسقوط يد (قوله
أو تالف الخ) وفي معنى تلفه البيع ونحوه نهاية ومعنى وبقي مالو وجده مرهونا والاقرب فيه اخذ قيمته
للحيلولة أو يصبر إلى فكها كذا أخذ ما في البيع غش (قوله بالمثل في المثلي) أي كالدراهم (والقيمة في
المتقوم) أي كالغرم نهاية (قوله مطلقا) أي مثليا أو متقوما غش (قوله ملك المعجل الخ) أي ملك المستحق
العين المعجلة زكاة إن لم يقبض ملكه القرض لإعاب فقوله الشارح ملك القرض مفعول مطلق
بجاري لقوله ملك المعجل قول المتن (اعتبار قيمته يوم القبض) أي لا يوم التلف ولا باقضى القيمة نهاية زاد
الإعاب فإن مات القابض في تركته ذلك البديل من المثل أو القيمة فبرده وارثه فإن فقدت التركة تركى المالك
ثانيا ولو استردها الإمام أو بدلها صر فها ثانيا بلا إذن جديده وإن كان البديل القيمة اه قول المتن (يوم
القبض) أي وقته نهاية ومعنى (قوله يومئذ) كأنه متعلق بمجرور على ليزاد سم أقول وكان الأولى
اسقاطه لا به يغنى عنه ضمير عليها (قوله حصل في ملك القابض الخ) يشعر بأن القابض لو كان غير مستحق
حال القبض أي أو وجد سبب الرجوع قبل التلف أو معه لزمه قيمته وقت التلف لعدم ملكه الزيادة نظير
ما يأتي في الزيادة المنفصلة وارش النقص في هذه الحالة يجزى أقول في الإعاب ما يصرح بجميع ذلك إلا قوله
أو معه فيأتي هو في الشرح (قوله نقص صفة) أي حدث قبل وجود سبب الرجوع سم ونهاية ومعنى
(قوله وسقوط يد) كأنها لما كانت لا تفرد بالمعاملة كانت من نقص الصفة سم (قوله كولد الخ) ولو
حدث حل بعد التعجيل واستمر متصلا إلى الاسترداد لم هو للمالك تبعاء وهو المشتحق كالموئيد المبيع في
يد المثل ترى ثم رده بعيب سم وفي البجيرى قال شيخنا إن الحل من المتصلة كما تمتد شيخنا مرونوزع فيه

وشرط الاسترداد) أقول بل أراد الشارح بقوله المذكور وإن مثبت الاسترداد منحصر على مقابل الأصح
في شرط الاسترداد وأما على الأصح فلا ينحصر فيه لأن منه أيضا قوله هذه ذات المعجلة وعلم القابض فقوله
وشرط الاسترداد على مقابل الأصح أي فقط وأما على الأصح فهي شرط الاسترداد وغيره مما ذكر ولعمري الله
أنه في غاية الظهور فالعجب كيف خفي عليه فوقع فيما قال (قوله صدق القابض) ومحل الخلاف في غير علم
القابض بالتعجيل أما فيه فيصدق القابض بخلاف لانه لا يضر لا من جهته ولا من خلفه على نفي العلم
بالتعجيل على الأصح في المجموع لانه لو اعترض بمقالة الرافعي ضمن شرح مروه الظاهر أن هذان الحالف
على البت والإلكان يحلف أنه لا يعلم أنه علم فليتامل (صدق القابض بيمينه) ولو أقاما بينتين فيتمجه تقديم بينة
الدافع لأن معناه زيادة علم لكن قال مرحل ذلك ما اذالم يعينا وقتا واجدا وحالا واحدا فلو شهدت إحداهما
بانه شرط الاسترداد وقت كذا في حال كذا والآخرى بانه في ذلك الوقت والحال لم بشرط ذلك ولم يتكلم به
تعارضنا لأن النفي هنا محصور فليتامل (صدق القابض بيمينه) أي ويحلف القابض على البت ووارثه على نفي
العلم مر (قوله وفيما لو اختلفا في علم القابض يحلف على نفي علمه بالتعجيل) قال في شرح العباب ولو اختلفا
في ذكر التعجيل فمن الماوردي أنه يحلف على البت وهو متجه اه وينبغي أن الاختلاف في شرط
الاسترداد كذلك (قوله يومئذ) كأنه متعلق بمجرور على ليزاد فتأمله (قوله نقص صفة) أي حدث قبل
وجود سبب الرجوع (قوله وسقوط يد) كأنها لما كانت لا تفرد بالمعاملة كانت من نقص الصفة (قوله

فليراجع قليوبى واعتمده الزماوى أيضا اه (قوله ووصوف الخ) أى بلغ أو ان الجزع فافهما يظهر كفى
 شرح العباب سم (قوله وإن لم يجز) كذا جزم به شارح الروض ورايت بخط بعض الفضلاء نقلا عن
 الجواهر تقييد الصوف بالمجوز ورفلينا مل وليحرر بصرى اقول وكذا جزم بذلك النهاية والمغنى وشرح
 بافضل ويمكن ان المراد بالمجوز فى كلام الجواهر ما يشمل ما بالقوة فوافق ما تقدم عن شرح العباب
 (قوله الرجوع إنما رفع العقد من حينه) لعله على حذف مضاف أى من حين سبب الرجوع عبارة العباب
 مع شرحه وحيد أى حين اذا استرد بشرطه لا يحتاج الى نقض الملك بلفظ يدل عليه كرجعت بل ينتقض
 بنفسه كفى المجموع عن الامام به يعلم ان ملك المعجل ينتقل للدافع بمجرد وجود سبب الرجوع من غير
 لفظ وهو كذلك اه (قوله ومن ثم لو بان الخ) أى القابض سم أى والدافع عبارة العباب مع شرحه نعم
 ان حدثت الزيادة المنفصلة والعيب وقد وجد سبب الرجوع او حدث احدهما قبله اى قبل وجود ذلك
 ولكن بان عدم الاستحقاق فى اى عدم اهلية المالك او القابض الزكاة وقت القبض رجع بهما من المعجل اه
 (قوله كقن) أى وغنى وكافز ايعاب (قوله بها) أى بالزيادة المنفصلة (قوله مطلقا) أى سواء كان الناقص
 عيناً او صفة ويحتمل انه راجع لقوله بها ايضا (قوله لتبين عدم ملكه الخ) أى فيضمن قيمة التالف وقت
 التلف لا وقت القبض كما سر عن البيهقي (قوله وكذا يضم الخ) ظاهره وإن حدث النقص بلا تقصير
 كافتسارية وهو ظاهر لان العين فى ضمانه حتى يسلمها للمالك لانه قبضها الغرض نفسه رشيدى (قوله
 لو وجد سبب الرجوع قبلهما) ظاهره وإن تاخر الرجوع عن ذلك وحينئذ يشكل الضمان لان الرجوع
 إنما يرفع العقد من حينه كذا كره إلا أن يقال هو وان رفعه من حينه فستند الى السبب فكانه من حين
 السبب فليراجع سم وتقدم عن الاعباب النص بذكر (قوله قبلهما الخ) أى الزيادة والارش (قوله
 كالسمن) أى والتعليم مغنى والكبرى ايعاب (قوله وإن كان) أى ارادها بفصل مغنى (قوله اختصارا)
 راجع لقوله غير مترجم لها الخ عش (قوله اشارة الخ) بيان المناسبة كانه قال فلها مناسبة بالتعجيل وتلك
 المناسبة هى الاشارة الخ فهو بدل من المناسبة او خبر مبتدأ محذوف خلافا لما وقع فى حاشية الشيخ عش
 من كونه علة للختم لعدم صحته كما لا يخفى رشيدى ويجوز كونه علة للمناسبة فكانه قال فذكرها هنا للاشارة
 الى الخ (قوله الخ) أى المالك (قوله يظهر لك الخ) جواب الامر (قوله ويندفع) فى تاويل المصدر
 عطف على قوله حسن الخ ويحتمل انه بالجزم عطف على يظهر الخ عطف مسبب على شنب (قوله ما اعترضه
 به الاسنوي الخ) عبارة الاسنوي اعلم ان هذه المسئلة بجميع ما بعدها لا تعلق له بالتعجيل فكان ينبغى
 افراده بفصل كما فعل فى المحرر اه فان كان مبنى اعتراضه ان الفصل للتعجيل وهذا ليس منه فجوابه منع
 ان الفصل للتعجيل اذ لم يترجم به بل هو جميع ما ذكره فيه وإن كان مبناه أنه لا مناسبة بين هذا والتعجيل
 فكيف جزمهما فى فصل واحد فخر به ان المناسبة بينهما كذا نرى على ما ذكرنا من انهما يتعلقان بالزكاة الواجبة
 وكيفية ثبوت حل المستحقين الواجب الاداء أى مناسبة بعدهما والله اعلم سم (قوله وتأخير المالك) الى
 قوله اذلو تاخر فى النهاية والمغنى لا قوله كالصوم والصلاة والحج (قوله بما سر) أى فى اوائل الفصل الاول

وصوف) أى بلغ أو ان الجزع فافهما يظهر كفى شرح العباب (قوله ومن ثم لو بان) أى القابض (قوله وكذا
 يضم منهما) الو وجود سبب الرجوع قبلهما) ظاهره وإن تاخر الرجوع عن ذلك وحينئذ يشكل الضمان لان
 الرجوع إنما يرفع العقد من حينه كذا كره إلا أن يقال هو وان رفعه من حينه فستند الى السبب فكانه من
 حين السبب فليراجع (فرع) لو حدث حمل بعد التعجيل واستمر متصلا الى الاسترداد فهل هو للمالك تبعاً
 او هو للمستحق كالحمل المبيع فى بد المشترى ثم رده بعيب (غير مترجم لها بفصل وإن كان فى اصله اختصارا
 الخ) اقول لا يخفى بادن تأمل انه لا إشكال على المصنف بالظاهر لهذا الفصل وإن كان فى اصله اختصارا
 فيجوز ان يكون جميع ما فيه مقصودا بعدد مع ظهور المناسبة بين جميع ما فيه (قوله فتأمل يظهر لك حسن
 صيغته ويندفع ما اعترضه به الاسنوي وغيره) عبارة الاسنوي اعلم ان هذه المسئلة بجميع ما بعدها لا تعلق

وصوف وإن لم يجز لحصولها
 فى ملكه والرجوع إنما يرفع
 العقد من حينه ومن ثم لو
 بان غير مستحق كقن رجع
 عليه بها وبارش النقص
 مطلقاً لتبين عدم ملكه
 ولفساد قبضه وإن صار
 عند الحول مستحقاً وكذا
 يضمهما لو وجد سبب
 للرجوع قبلها أو معها
 أما المتصلة كالسمن فتتبع
 الأصل ثم ختم الباب بمسائل
 تتعلق به دون خصوص
 التعجيل غير مترجم لها بفصل
 وإن كان فى أصله اختصاراً
 أو اتكالا على وضوح المراد
 غلى ان الحق ان لها تعلقاً
 واضحا بالتعجيل اذ التأخير
 ضده وذكر الضدين فى
 سياق واخدم تقديم ما هو
 المقصود منهما غير مغيب
 بل أحسن لما فيه من رعاية
 التضاد الذى هو من أظهر
 انواع اليديع واما مسائل
 التعلق فلها مناسبة بالتعجيل
 ايضا لإشارة الى أنهم وإن
 كانوا اشركوا له قطع تعلقهم
 بالدفع لهم ولو قبل الوجوب
 ومن غير المال لأنها غير
 شركة حقيقية فتأمل هو يظهر
 لك حسن صيغته ويندفع
 ما اعترضه به الاسنوي وغيره
 (وتأخير) المالك لإخراج
 (الزكاة بعد التمكن) بما سر

فتعين انه شرط للوجوب قبل قوله وان (٣٦٤) قوله وإن كان غير جيد لاقتضائه اشتراك ما قبلها وما بعدها في الحكم وإن ما قبلها أولى به

وليس كذلك إذ التالف هو محل الضمان وأما قبله فالواجب الاداء ويدخل مع ذلك في ضمانه حتى يغرم أو تلف المال اه ويرد بما قررته ان معناه وتأخير اخر اجماعا بعد التمكن بوجوب الاخراج وان تلف المال وهذا صحيح لا غبار عليه لان ما قبل التالف وما بعده مشتركان في وجوب الاخراج وهو قبله أولى بالوجوب منه بعده لانه يتوهم انه اذا تلف سقط فالدم يسقط مع التالف فالولى مع البقاء (ولو تلف) المال (قبل التمكن) بلا تفریط سواء اكان تلفه بعد الحول ام قبله ولهذا اطلق هنا قيد في الاتلاف يبعد الحول (فلا يلزمه الاخراج لعدم تقصيره مع ان التمكن شرط في الضمان (ولو تلف بعضه) اى النصاب بعد الحول و كانه استغنى عن ذكره هنا بذكرة فيما بعد وقبل التمكن بلا تفریط (فلا يظهر انه يغرم قسط ما بقى) فاذا تلف واحد من خمسة ابعرة وجب اربعة اخماس شاة اما لو تلف زائد عليه كاربعة من تسعة ففيه خلاف والاصح انه يجب شاة ايضا بناء على انه شرط للضمان وان ا لو قص غفو على ان الممتن قد يصدق بهذه لان الشاة قسط الخمسة الباقية بمعنى انها واجبةا (وان اتلفه) اى المالك ولو نحو صبي ومجنون كما هو ظاهر او قصر في دفع متلف عنه كان

وقوله فتعين أنه الخ) أى التمكن كرى (قوله قيل) الى قوله وهذا صحيح في النهاية (قوله قيل) قوله وان غير جيد الخ) قال في المغنى وفي جعله التالف غاية نظر فان ذلك هو محل الضمان وأما قبل التالف فيقال وجب الاداء ولا يحسن القول فيه بالضمان فكان ينبغي اسقاط الواو انتهى وقد يقال الضمان الغرم بعد الانعدام والاعدام قديكون بحسب الظاهر مستندا الى اجماع كالمالك وقد لا يكون كان يكون باقية سماءية والمتبادر من قوله وإن تلف المال القسم الثانى فيبقى الاول ولا شك انه أولى بالضمان من الثانى فبطل قول المعترض فان ذلك هو محل الضمان فتأمل فانه دقيق وبالتأمل حقيق بصرى ويرد عليه أن قاعدة الغاية تقدير نقيض المذكور ونقيضه هنا عدم التالف لا الاتلاف (قوله اشتراك ما قبلها) اى المقدور وهو عدم التالف (قوله وما بعدها) اى المذكور وهو التالف (وقوله في الحكم) اى الضمان (قوله) وما قبله) الانسب وما ما قبله (قوله) ويرد بما قررته الخ) اقول يرد ايضا بجعل الواو للحال ضم عبارة الرشيدى فيه انه يلزم عليه ان الموجب للاخراج إنما هو التأخير لانفس التمكن وهو خلاف ما مر مع انه يلزم عليه التكرار في كلام المصنف عدم تعرضه لحكم الضمان فلا صوب في دفع الاعتراض جعل الواو للحال اه ولا يخفى ان كلاما من تلك الاجرة إنما يلاقى في الاعتراض ويدفعه لو كان الاعتراض بعدم الصحة لا بعدم الجوده والحسن كما هنا (قوله وهذا صحيح الخ) لا يقال يرد عليه انه إذا كان الضمان بمعنى الاخراج لم يتجه تقييده بالتأخير لانه بمجرد التمكن يجب الاخراج ولو لم يوجد تأخير لا نأقول المقيّد بالتأخير وجوب الاخراج خالى التالف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الامكان سم وفيه نظر (وهو) اى المؤخر زكاة بعد التمكن (قبله) أى التالف قول الممتن (وتلف قبل التمكن) خرج به ما لو مات المالك قبل التمكن فلا يسقط الضمان بل يتعلق الواجب بتركه مع ش (بلا تفریط) الى قوله وعلى الثانى في النهاية الا قوله ولو نحو صبي الى او قصر وقوله ولو اتلفه اجنبى الى الممتن وكذا في المغنى الا قوله ام قبله الى الممتن وقوله و كانه الى وقبل التمكن وقوله ا ما لو اتلف الى الممتن (قوله بعد الحول) اقتصر عليه المغنى وهو الاحسن لان ما قبل الحول قد علم حكمه من اشتراط حوله لان الحول وايشا كلام الممتن وسياقه كالصريح في السقوط بعد الوجوب وهذا لا يتأتى في التالف قبل الحول (قوله ام قبله) لكنه لا يتقيد بقوله بلا تفریط اذ لا فرق سم (قوله فلا يلزمه الاخراج) الاولى فلا ضمان كما في النهاية والمغنى (قوله لعدم تقصيره) فان قصر كأن وضعه في غير حرز مثله كان ضامنا نهائى ومغنى قال الرشيدى يعنى في صورة ما اذا كان التالف بعد الحول كما هو ظاهر اه (قوله عن ذكره) يعنى قوله بعد الحول رشيدى (قوله وقبل التمكن الخ) عطف على قوله بعد الحول قول الممتن (انه يغرم الخ) لو عبر بالزوم بدل الغرم كان أولى وعبارة المحرر يبقى قسط ما بقى معنى قول الممتن (قسط ما بقى) اى بعد اسقاط الوقص نهائى ومغنى (قوله فاذا تلف) اى قبل التمكن نهائى (قوله) واحد من خمسة ابعرة الخ) وكذا لو تلف خمسة من تسعة ابعرة نهائى ومغنى (قوله زائد عليه) اى على النصاب (قوله ايضا) الاولى اسقاطه (قوله بناء على انه) اى التمكن (قوله قد يصدق الخ) اى بارجاع ضمير بعضه الى المال (قوله بهذه) هى قوله لو تلف زائد عليه الخ (قوله يضمن) احتراز عن الحربى (قوله لزمه بدل قدر الزكاة الخ) عبارة المغنى والنهاية وشرح الروض انتقل الحق الى القيمة كالو قتل الرقيق الجانى أو المرهون اه (قوله من قيمة المتقوم ومثل المثلى) وفي شرح العباب وعدل عن تعبير الروضة وغيرها بالقيمة فى الاجنبى

(قوله فتعين أنه شرط للوجوب) بتأمل مع ما مر في الحاشية على قوله والصلاة والحج اه (قوله) ويرد بما قررته الخ) اقول يرد ايضا بجعل الواو للحال (قوله وهذا صحيح لا غبار عليه) لا يقال يرد عليه انه إذا كان الضمان بمعنى الاخراج لم يتجه تقييده بالتأخير لانه بمجرد التمكن يجب الاخراج ولو لم يوجد تأخير لا نأقول المقيّد بالتأخير وجوب الاخراج حالى التالف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الامكان (سواء كان تلفه بعد الحول ام قبله) اى لكنه قبله لا يتأتى التقييد بقوله بلا تفریط اذ لا فرق (قوله من قيمة المتقوم ومثل المثلى

وضعه في غير حرزه) بعد الحول وقبل التمكن لم تقط الزكاة لتعديده ولو اتلفه اجنبى يضمن لزمه بدل قدر الزكاة من قيمة المتقوم ومثل المثلى الى

للمستحقين بناء على الاصح انهم شركاء في العين ويأتي ذلك في زكاة الفطر فتستقر في ذمته بالمال قبل التمكن وبعده وكذا بتأخيره بعد التمكن لاقبله كافي المجموع (وهي تتعلق بالمال) الذي تجب في عينه (تعلق شركة) بقدرها لانها تجب (٣٦٥) بصفة المال جودة ورداءة وتؤخذ

من عينه فمرأى عند الامتناع كما يقسم المال المشترك قهرا عند الامتناع من القسمة وإنما جاز الاخراج من غيره على خلاف قاعدة المشتركة رفقا بالمالك وتوسعة عليه لكونها وجبت مواساة فعلي هذا إن كان الواجب من غير الجنس كشاة في خمس إبل ملك المستحقون منها بقدر قيمة الشاة وإن كان من الجنس كشاة من أربعين فهل الواجب شائع أربع عشر كل أم شاة منها مبهمه وجهان الاصح الاول وعلى الثاني تفريع وإشكال ليس هذا محل بسطه وانتصار بعضهم له وأنه مقتضى كلامهما مردود وإن أطال وتبجح بأنهم ير من جلا غبار المسئلة وانها انجالت باعتماده له كيف وهو أعنى الثاني لا يتعلل إلا في شياء مثلا استوت فيميبها كلها وهذا نادر جدا فليت شعري مال الذي يقوله معتمده في غير ذلك الذي هو الاعم الاغلب فان قال بعينها مراعيما القيمة قلنا يلزم عدم انبها ما لان المساوية لذلك قد تكون واحدة منها فقط

إلى البديل فيه وفي المالك ليفيد أنه في الاجنبي المثل في المثل والقيمة في المتقوم وأنه في المالك إخراج ما كان يخرج قبل التلف انتهى باختصار كبير سم وقضية ما مرنا فاعن شرح الروض وغيره أنه في الاجنبي القيمة مطلقا وفاظا للروضة وغيرها (قوله للمستحقين الخ) ظاهره أنه يسلم البديل للمستحقين فيسقط عن المالك هذا الدفع والنية وفيه نظر فليراجع سم أقول تقدم في مبحث زكاة الدين أن المستحقين يملكون من الذين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالكل ويحلف عليه لأن له ولاية القبض اه وقضيته أن ولاية القبض هنا للمالك ايضا (قوله فيستقر) الظاهر التانيث (قوله في ذمته) أي من تلزمه زكاة الفطر عن نفسه او غيره (قوله بالتألفه) أي بعد دخول وقت الوجوب سم (قوله الذي تجب في عينه) سياق محترمه في التنبيه (قوله وتؤخذ من عينه) أي باخذها الامام من عين المالك نهاية ومعنى (قوله) كما يقسم المال الخ) ببناء المفعول أي يقسمه الامام (قوله عند الامتناع) أي امتناع بعض الشركاء نهاية ومعنى (قوله) وإنما جاز الخ) جواب سؤال ظاهر النيات (قوله رفقا بالمالك الخ) أي ون لم يشارك المستحق المالك فيما يحدث منها بعد الوجوب نهاية (قوله فعلي هذا) أي أن تعلقها تعلق شركة (قوله بقدر قيمة الشاة) أي قيمة شاة مجزئة في الزكاة ولو أقل أفرادها الصديق الا سم كما مر في زكاة الحيوان قال سم قد تساوى قيمة الشاة ثلاثا مثلا من الخمس أو جميع الخمس أو تزيد عليها فكيف الحال حينئذ اه (قوله وجهان الخ) وعلى الوجهين للمالك تعيين واحدة منها أو من غيرها قطعنا نهاية ومعنى (قوله الاصح الاول) اعتمده مر ايضا سم (قوله وعلى الثاني) وهو الايهام (قوله وأنه مقتضى الخ) أي وزعم أنه الخ (قوله وتبجح) أي افتخر كركدي (قوله من جلا) أي ازال (قوله باعتماده له) أي للوجه الثاني (قوله لا يتعلل إلا في شياء الخ) قد يمنع وسنده جواز إخراج أي شاة شاءها ثم رأت الفاضل المحشى نية عليه ثم قال وبهذا يعلم ما في قوله الاتي إلا أن هذا لا يأتي إلا الخ انتهى بصري (قوله معتمده) أي الثاني (قوله في غير ذلك) أي المتفاوتة قيمتها (قوله الذي الخ) صفة للغير بارادة الجنس من الموصول (قوله يعينها) أي المالك (قوله قد تكون واحدة منها) قد يقال هذا عارض فلا يرد سم وفيه تأمل (قوله بل قد لا تؤخذ منها) أي لا يخرج الزكاة من نفس الأربعين التي في ملكها (قوله قائله) أي الثاني (قوله لا يمنع الخ) خبر وزعم الخ (قوله وأن ثبوت الشركة الخ) عطف على قوله أن البائع الخ (قوله تتعين الخ) صفة مبهمه (قوله بتعيينه) أي المالك كركدي (قوله أو بالساعي) أي بتعيينه (قوله أقرب) هو خبران (قوله بالشيوخ) متعلق بالضرر سم (قوله وسواء المشاركة) عطف تفسير للشيوخ (قوله ممنوع) خبر وزعم أن ثبوت الخ (قوله عليه) أي الابهام (قوله ذلك الفساد) أي بطلان البيع في الكل وقال الكركدي وهو قوله كيف وهو الخ اه (قوله فكيف) أي لا يمنع (قوله وقد علمت) أي بما

الخ) في شرح العباب وعدل عن تعبير الروضة وغيرها بالقيمة في الاجنبي إلى البديل فيه وفي المالك ليفيد أنه في الاجنبي المثل في المثل والقيمة في المتقوم وأنه في المالك إخراج ما كان يخرج قبل التلف اه باختصار كبير (قوله للمستحقين) ظاهره أنه يسلم البديل للمستحقين فيسقط عن المالك هذا الدفع والنية وفيه نظر فليراجع (قوله بالتألفه) أي بعد دخول وقت الوجوب (قوله بقدر قيمة الشاة) قد تساوى قيمة الشاة ثلاثا مثلا من الخمس أو جميع الخمس أو تزيد عليها فكيف الحال حينئذ (قوله الاصح الاول) اعتمده مر ايضا (قوله لا يتعلل الخ) قد يمنع هذا المقابل ذلك بل هو متعلق مطلقا بدليل أن له إخراج أي واحدة ما مطلقا وبهذا يعلم ما في قوله الاتي إلا أن هذا لا يأتي إلا الخ (قوله قد تكون واحدة منها فقط الخ) قد يقال هذا عارض فلا يرد (قوله أقرب) هو خبران وقوله بالشيوخ متعلق بالضرر (قوله

بل قد لا تؤخذ منها ثم رأيت جمعا قالوا يلزم قائله بطلان البيع في الكل لانهم الباطل من كل وجه واستعلم تصريحهم بصحته فيما عدا قدر ما وزعم ان البائع قادر على تمييز ما فانه موقوف اليه لا يمنع الجمل بالمبيع عند البيع الذي هو منشأ البطلان في الكل وان ثبوت الشركة بمبهمه تتعين بتعيينه أو بالساعي أقرب إلى عدم الضرر بالشئ وسوء المشاركة ممنوع لولم يترتب عليه ذلك الفساد فكيف وقد علمت نية عليه

نعم ان قلنا ان له تعيين واحدة قبل البيع لم يرد ذلك إلا ان هذا لا ياتي إلا عند تساوى الكل فيعود الفساد السابق وعلى الاول للمالك تعيين واحدة مع نية إخراجها منها أو من غيرها (٣٦٦) قطعا رفقا به ولان الشركة غير حقيقية لكنهما مع ذلك المذهب فيها جانب التوثيق قال الاسنوى

وهما مخصوصان بالماشية اما نحو النقود والحبوب فواجبا شائع اتفاقا على ما صرح به جمع لكن ظاهر كلام المجموع ونقله ابن الرفعة عن الجمهور انه لا فرق ومر أنها تتعلق بالدين تعلق شركة أيضا (وفي قول تعلق رهن) أى المذهب ذلك وهذا هو مرادهم على قول فلا يشك في تفرعهم على بعضها ما قد يخالف قضيته كقولهم على الاول يجوز ضمانها بالاذن مع اختصاص الضمان بالدين اللازم فلم يقطعوا النظر عن الذمة وسيأتي في الحوالة جواز إحالة المالك للساعي بها وعكسه بما فيه وجوزوا الإخراج من أنواع الحب والتمر كما مر للشبهة ولو كانت حقيقية لأوجبوا من كل نوع وللوارث الإخراج من غير التركة المتعلقة بعينها زكاة وعلى الرهن فيكون الواجب في ذمة المالك والنصاب مرهون به لانه لو امتنع من الاداء ولم يوجد الواجب في ماله باع الامام بعضه واشترى به واجبه كما يباع المرهون في الدين (وفي قوله بالذمة) ولا تعلق لها بالعين كما لفطرة وفي قول تتعلق بالدين تعلق الارش برقية الجاني لانها

مرآة فاعان الجميع (قوله نعم ان قلنا الخ) ان كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على ما عداها فيصح البيع فيه فليس في هذا دفع للاعتراض المفروض في بيع الكل ومخالف لقولهم بصحته فيما عدا قدر الزكاة وان اتى ذلك القدر وان كان المراد انه يعين واحدة ثم يورد البيع على الجميع فيصح فيما عداها ويبطل فيها بخصوصها فهذا بعيد اه سم بحذف (قوله إلا ان هذا لا ياتي إلا عند تساوى الكل) قد علم منع هذا الحصر سم (قوله فيعود الفساد السابق) وهو قوله وهذا نادر جدا فليت شعري الخ (قوله وعلى الاول الخ) وكذا الثاني كما مر عن النهاية والمعنى (قوله مع نية إخراجها) فيه فصل بين الموصوف وصفته بمعمول عامل الموصوف (قوله منها الخ) من الشياء الاربعين (قوله قال الاسنوى) إلى قوله ومر في المعنى (قوله وهما) أى الوجهان سم (قوله اما نحو النقود الخ) أى كالزكاة والمعدن والثمار (قوله انه لا فرق) أى والخلاف جار في الكل (قوله ايضا) أى كالعين نهاية (قوله وهذا هو مرادهم الخ) كان مراده بهذا ان مرادهم على كل قول ان المذهب ما ذكر فيه فانظر على هذا قوله السابق انفا لكنهما مع ذلك المذهب فيها جانب التوثيق سم وأشار الكردى إلى الجواب عنه بما نصه قوله وهذا هو الخ أى المذهب يعنى من قال تعلق شركة مراده المذهب به ذلك وكذا الباقي ولا ينافي ذلك ما مر انفا ان المذهب فيها جانب التوثيق لانه مذهب فيها باعتبار آخر كما يظهر بالتأمل اه وقد يجاب أيضا بأن المراد بما سبق المذهب فيها بعداها جانب التوثيق (قوله على بعضها) أى الاقوال و (قوله قضيته) أى ذلك البعض (قوله وسيأتي في الحوالة الخ) أى مع اختصاص الحوالة بالدين اللازم (قوله ولو كانت) أى الشركة (قوله وللوارث الإخراج الخ) أى ولو كانت حقيقة لا وجوبها من عين التركة (قوله وعلى الرهن) إلى قوله وفي قول تتعلق في النهاية إلى قول الماتن فلو باع في المعنى (قوله وعلى الرهن الخ) عطف على قوله على الاول قاله الكردى والا صوب أنه استئناف بيان أى عطف على قول الماتن وفي قول تعلق رهن (ولم يوجد الواجب في ماله باع الامام) هذا إنما ياتي في الماشية فقط فماتل قول الماتن (في قدرها) أى وهو جزء من كل شاة في مسألة الشياء مثلا كما هو قضية ما قدمه من ان الأصح الاول وصرح به في شرح العباب فقوله وبرده المشتري الخ أى بان يرد شاة في مسألة الاربعين بدليل سياق كلامه فانه ظاهر في ان المراد انه يرد قدرها متدينا متديرا لا شاتما في الجميع إذ اتقرر ذلك فان كان المراد انه يرد المشتري قدرها متدينا يرد البيع في جميع ما تقيده فيلزم بطلان البيع في جزء من كل شاة ثم انقلبا يرد المشتري واحدة إلى الصدة في جميع كل واحدة مما عدا هذه الواحدة وقد ياتزم ذلك وبوجه بانه لما كانت شركة المستحق ضعيفة غير حقيقية ضعف الحكم ببطلان البيع في جزء من كل وجاز ان يرتفع هذا الحكم بردا لمشتري واحدة إلى البائع وبان غاية البطلان بقاء ملك المستحق لجزء من كل شاة لو كان شركته مع المشتري بمنزلة شركته مع البائع لانه فرع في الملك فاذا رد واحدة إلى البائع انقطع تعلق المستحق من كل جزء كالوإخراج البائع شاة اه سم بحذف (قوله فيرده على البائع) وقضيته ما ياتي عن السبكي ان يرداها ولو يستأذن البائع في إخراجها او يعلم الامام او الساعي لياخذها

نعم ان قلنا الخ) ان كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على ما عداها فيصح البيع فيه فليس في هذا دفع للاعتراض على هذا القائل بانه يلزمه فيما إذا باع جميع المال ببطلان البيع في الجميع وهو مخالف لقولهم بصحته فيما عدا قدر الزكاة وان كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على الجميع فيصح فيما عداها ويبطل فيها بخصوصها لاجل تعيينها قبل البيع فهذا بعيد (قوله إلا أن هذا لا ياتي إلا عند تساوى الكل) قد علم منع هذا الحصر (قوله وهما) أى الوجهان (قوله وهذا هو مرادهم الخ) كان مراده بهذا ان مرادهم على كل قول ان المذهب ما ذكر فيه فانظر على هذا قوله السابق انفا لكنهما مع ذلك المذهب فيها جانب التوثيق (قوله في قدرها) أى وهو جزء من كل شاة في مسألة الشياء مثلا كما هو قضية ما قدمه من ان الأصح ان الواجب

تسقط بهلاك النصاب أى قبل التمكن كإسقاط الارش بموت العبد (فلو باعه) أى الجميع الذى تعلقت به (قبل إخراجها منه فالأظهر) بناء على الأصح ان تعلقها اتفاق شركة (بطلانها في قدرها) لان بيع ملك الغير من غير مسوغ له باطل فيرده المشتري على البائع لان له

ولاية إخراجها ولأن له الإخراج من غيره وبحث أنه برده بنية طلع تساطع الساعى على ما بقى بيد المشتري وبؤيده ما سران الشركة غير حقيقة فنزل قبض البائع لقدرها منزلة اختياره الإخراج منه أو من غيره وعند اختياره ذلك ليس للساعى معارضته فيه وبذلك البحث يتايد أنه لا مطالبة على المشتري بعد إفرازه قدرها وإن ما بحته السبكي عليه إذا باع قبل الإفراز وفيه نظر لما تقرر أن الذى قطع تسلط الساعى إنما هو قبض من له ولاية الإخراج لقدرها المنزل منزلة ما ذكره مجرد إفراز المشتري ليس كذلك فالوجه أنه لا بنية قطع (٣٦٧) به تسلط الساعى وذلك اعنى ما بحته السبكي هو ما ملخصه

أجر أرضا للزرع واخذ
أجرهما من حبه قبل إخراج
زكاته فهو كما لو ابتاعه
فلفقرامطالبة الساعى
أخذها من المشتري على كل
قول ويرجع بما أخذ منه على
الزارع أن يسر وطريق
بزائه أى المؤجر من قدر
الزكاة الذى قبضه أن
يستأذن الزارع في إخراجها
أو يعلم الإمام أو الساعى
ليأخذها منه فإن تعذر
فينبغى إيصاها للمستحقين
ولم أر من ذكره وينبغى
إشاعته ثم يتردد النظر في
أنه يؤخذ عشر ما قبضه فقط
أو عشر جميع الزرع إذا
تعذر الوصول للباقي من
المالك اه وقوله أن يسر
قيد المطالبة لا لأصل
الرجوع وقوله فينبغى
إيصاها للمستحقين فيه
نظر لما تقرر أن ولاية
الإخراج إنما هي للمالك
الحب وهو الزارع لا غير
فالوجه حفظها إلى تيسر
الزارع أو الساعى ومنه
القاضى بشرطه السابق
والذى يتجه بماترد فيه
الاول لما يصرح به كلام

منه فإن تعذر المالك والإمام الساعى فينبغى إيصاها للمستحقين (قوله ويؤيده) أى البحث (قوله ما مر)
أى قبيل قول المصنف وفى قول الخ (قوله منه) أى من المال الزكوى (قوله قدرها) أى كشاة فى مسألة
الاربعة (قوله وإن ما الخ) عطف على قوله أنه لا مطالبة الخ (قوله ما بحته السبكي) أى الاتى انفا (قوله إذا
باع) الاول إذا أعطى الاجرة (قوله وفيه نظر) أى فيما قبل (قوله من له الإخراج الخ) أى المالك البائع
(قوله المنزل الخ) صفة القبض (قوله منزلة ما ذكر) أى اختيار البائع الإخراج منه الخ (قوله به) أى مجرد
الإفراز (قوله مطالبة) أى المؤجر (قوله على كل قول) أى من أقوال المتعاق (قوله ويرجع) أى المؤجر
(قوله والساعى الخ) قد يشكل لا تنفائية المالك ونائبه فيها إلا أن ينزل هذا منزلة الامتناع فيمكنه نية
الساعى أو الإمام عند الأخذ سم (قوله فإن تعذر) أى وصول من ذكر من الزارع والإمام والساعى
(قوله من ذكره) أى ذلك الطريق وكذا ضمير إشاعته (قوله يؤخذ) أى من المؤجر (قوله قيد المطالبة
أى المفهومة من قوله ويرجع كرى ويجوز إرادة المذكور (قوله فالوجه حفظها الخ) يتأمل مع فرض
السبكي كلامه فى التعذر أى تعذر المالك والساعى بهرى وبجواب بان المتبادر من كلام السبكي التعذر
فى الحال فلا ينافى التيسر للمستقبل (قوله أو الساعى) أى والإمام (قوله بشرطه السابق) أى قبيل
الفصل كرى وهو أن لا يفرض أمر الزكاة لغير القاضى (قوله الاول) خبر والذى الخ ويريد بالاول
أخذ عشر ما قبضه المؤجر فقط (قوله أن الذى يبطل الخ) وفاقا للنهائية والمعنى (قوله عنه) أى الميت (قوله
أن للمشتري الخ) جواب لومات الخ والجملة خبر أن البائع الخ (قوله بما مر) لعله قوله أن الذى يبطل فيه البيع
هو قدرها من المبيع الخ ويحتمل أنه قوله ولأن له ولاية الإخراج من غيره (قوله ولما تخرج) أى زكاته
(قوله منه) أى مما تحقق الخ وكذا ضمير أهله وشرائه الخ (قوله وفيه نظر) أى يظهر وجهه من قوله الاتى

شائع لا مبهم وأنه فى أربعين شاة أربع عشر كل واحدة ولهذا قال فى شرح العباب فى جملة كلام ومن ثم قال
القمولى وعلى الاول أى فى كيفية الشركة من أن الواجب شائع متعاق بكل واحدة يبطل البيع فى كل
جزء من كل شاة اه وقوله فيرده المشتري على البائع أى بان رد شاة فى مسألة الاربعة بدليل سياق كلامه
فانه ظاهر فى أن المراد أنه يرد قدرها معبأ متميزا لا شائع فى الجميع الا ترى إلى قوله فنزل قبض البائع الخ إذا
اختيار الإخراج إنما يعتد به إذا كان متميزا لا شائع من كل واحدة وقوله بعد إفرازه قدرها إذا تقرر
ذلك فإن كان المراد أنه بعد رد المشتري قدرها متميزا يصح البيع فى جميع ما بقى بيده فبى إشكال لأنه يلزم أن
يبطل البيع فى جزء من كل شاة ثم إذا رد المشتري واحدة قلب البيع صحيحا فى جميع كل واحدة بما عدا هذه
الواحدة وقد يجاب بالتزام ذلك ويوجه بأنه لما كانت شركة المستحق ضعيفة غير حقيقة ضعف الحكم
ببطلان البيع فى كل جزء وجاز أن يرتفع هذا الحكم برد المشتري واحدة إلى البائع أو بازغاية البطلان بقاء
ملك المستحق لجزء من كل شاة وأمكن شركته مع المشتري بمنزلة شركته مع البائع لأنه فرعه فى الملك فإذا
جزم واحدة إلى البائع انقطع تعاق المستحق من كل جزء كالأخرج البائع شاة فانه بنية طلع اتفاق المستحق من
كل جزء بما عداها مع أن تعلقه بذلك كان ثابتا من قبل أسكن قياس أن الذى يبطل فيه البيع جزء من كل شاة مثلا
أن الذى يرد المشتري جزء من كل شاة مثلا (أو الساعى) قد يشك لا تنفائية المالك ونائبه فيها ونية الساعى

المتن وغيره أن الذى يبطل فيه البيع هو قدرها من المبيع سواء كان كل المال الزكوى أم بعضه وإذا تقرر فى بيع بعض النصاب أن الذى يبطل
فيه إنما هو قدرها من المبيع لا من كل النصاب تعين ما ذكرته من ترجيح الاول ثم قدرها التى فأت على المشتري يرجع على البائع بمحضه من
الثلث أن قبضه كما أن المؤجر يرجع على الزارع بمثل قدر الزكاة مما قبضه ويظهر أن البائع أو الزارع لو مات وقتلنا لا يجنب أداء الزكاة عنه أن
للمشتري والمؤجر حينئذ إخراج قدرها من ماله وحينئذ يطالبه الورثة بقدرها من المبيع أو الاجرة لأنه على ملك مورثهم والزكاة قد سقطت
عنه واخذ بعضهم بما سران ما تحقق وجوب زكاته ولم تخرج وقد بقى بيد المالك قدرها منه يحل كله وشرؤه سواء أبقاه بنيه أم لا اه وفيه نظر

قبيل التنبيه وإن أبقاه على الشركة الخ قول المتن (صحته في الباقي) أي لأن حق المستحقين شائع فأى قدر باعه كان حقه وحقهم نهاية ومعنى (قوله في تخير) إلى قوله وبه يعلم في النهاية والمعنى (قوله في تخير المشتري الخ) أي وإن أخرجهما من محل آخر لأنه وإن فعل ذلك فالعقد لا ينقلب صحيحاً في قدرها معني زاد النهاية فإن أجاز المشتري في الباقي لزمه قد طه من الثمن اهـ (قوله بناء على قولي تفريق الصفقة) راجع إلى المتن عبارة النهاية بناء على تفريق الصفقة اهـ وعبارة المعنى والثاني بطلانه في الجميع والثالث صحته في الجميع والاولان قولاً وتفريق الصفقة وباتيان على تعلق الشركة وتعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة اهـ ويعلم بذلك أن حق المقام اما أفراد القول واما ذكر الثاني قبل قوله بناء الخ (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الحكم هنا حكم تفريق الصفقة كرهى (قوله اشتراط العلم الخ) أي إمكان العلم بقدر الواجب ولو بعد البيع كابدل عليه قوله وذلك لا يمكن معرفته كرهى وفي سم ما يوافق (قوله العلم بقدر الواجب) أي علم المتبايعين كما يصرح به قوله الاتي ثم الاوجه الخ بصرى (قوله البطلان في الكل الخ) أي وظاهر إطلاق المتن البطلان في قدر الزكاة فقط سواء كان الواجب من الجنس او غيره عـ ش (قوله ان هذا الخ) أي قول المصنف فلو باعه الخ (قوله او مبهم) عطف على مشاع (قوله كما مر) أي في شرح تعلق شركة (قوله يلزم منه) أي من الاشاعة في بيع الاربعين شاة (قوله لا جل ذلك) أي الفرق بهذا إلى لزوم التشخيص (قوله اما لو باع) إلى قوله وكذا لو وهب في النهاية والمعنى (قوله اما لو باع البعض الخ) عبارة التصحيح بيع بعض مال الزكاة كبيع الكل وإن بقى قدرها وإن نوى ببقائه الزكاة ويفارق إلا هذا الشاة الاتي بان الاستثناء اللفظي أقوى من مجرد الابقاء ولو بنية الزكاة ومع هذا الاستثناء لا يتعين إخراج هذه الشاة كما هو ظاهر بل له إخراج غيرها مـ ر (فرع) لو تلفت الشاة في قوله إلا هذه الشاة قبل إخراجها فهل تستمر صحة البيع وتنقل الزكاة إلى ذمته أو يتبين بطلانه في قدرها فيه نظر وما لم يرد للثاني سم (قوله فكبيع الكل) أي فيبطل في قدر الزكاة من المبيع لا في قدرها مطلقاً كما هو ظاهر وكذا قوله الاتي البطلان أي في قدرها أي من المبيع لا مطلقاً كما صرح في شرح الروض بذلك سم عبارة المعنى وعلى الاول لو استثنى قدر الزكاة في غير الماشية كبعدك هذا الا قدر الزكاة صح البيع كما جزم به الشيخان في بابه لكن يشترط ذكره او عشر ام نصفه واما الماشية

لا تسكني عند الاخذ (قوله ومن ثم اشتراط العلم الخ) إن أريد العلم حال البيع فهو ممنوع لأن الشرط في تفريق الصفقة إمكان العلم بالبطل ولو بعد البيع لأجل التقويم والتوزيع وإن أريد ولو بعد البيع فهذا يمكن فلا ينبغي الجزم باطلاق البطلان عن فضية كلام الرافعي (قوله ولا فضية كلام الرافعي البطلان) راجع (قوله اما لو باع البعض) فان لم يبق قدرها فكبيع الكل الخ عبارة التصحيح بيع بعض مال الزكاة كبيع الكل وإن بقى قدرها وإن نوى ببقائه الزكاة ويفارق الا هذه الشاة الاتي بان الاستثناء اللفظي أقوى من مجرد الابقاء ولو بنية الزكاة وهذا جواب استشكل التصحيح الاتي مـ ر (فرع) لو تلفت الشاة في قوله الا هذه الشاة قبل إخراجها فهل تستمر صحة البيع وتنقل الزكاة إلى ذمته أو يتبين بطلانه في قدرها فيه نظر وما لم يرد للثاني على ائس الوجهين عند ابن الصباغ وافر الشيخان وغيرهما ونسب للبحر ايضا نعم لو استثنى فقال بعثك ثمرة هذا الحائط الا قدر الزكاة صح كما جزم به في البيع لكن بشرط ذكره او عشر ام نصفه كما نقل عن الماوردي والرويانى وقيد مـ ر بحثاً بمن جهله اما الماشية فنقل ابن الرفعة وغيره عنهما انه ان عين كقوله الا هذه الشاة صح في كل المبيع وإلا فلا في الاظهر والجمع بينه وبين ما سبق عن ابن الصباغ والبحر مشكل ومع هذا الاستثناء لا يتعين إخراج هذه الشاة كما هو ظاهر بل له إخراج غيرها اهـ مـ ر و أقول جواب اشكاله انه هنا بقوله إلا هذه الشاة قد استثنى قدر الزكاة معيناً فكان بمنزلة إفرازه بنية الزكاة فصح البيع في جميع المبيع وإن قلنا أن الواجب شائع في كل شاة كما هو قضية هذا الاطلاق كما لو عزل قدر الزكاة ببيتها ثم باع الباقي قبل الإخراج فان الظاهر صحة البيع في جميع نعم وهذا واضح إن نوى الزكاة عند قوله الا هذه الشاة وإلا فحل وقفه وقضية الاطلاق الصحة ايضاً بخلاف ما سبق عن ابن الصباغ فانه لم يستثن

(وصحته في الباقي) في تخير المشتري إن جهل بناء على قولي تفريق الصفقة ومن ثم اشتراط العلم بقدر الواجب ولا فضية كلام الرافعي البطلان في الكل وبه يعلم البطلان في الكل في نحو خمسة ابرة فيها شاة لماسر أنهم شركاء بقدر قيمتها وذلك لا يمكن معرفته حتى يختص البطلان بمساغده لأن التقويم تخميني وظاهر المتن أن هذا يتفرع على الوجهين السابقين الاشاعة والابهام لكن بحث السبكي انا ان قلنا الواجب مشاع صح في غير قدر الزكاة كما لو باع عبدالله نصفه او مبهم بطل في الكل كما مر لأن المملوك غير معين ونازه

الغزى وبحث البطلان في الكل حتى على الاشاعة لانه يلزم منه تشخيص الشاة على الفقير وهو ممنوع وبحاب بان هذا اللزوم معتقر لانه قضية القول يتعلق العين الذي فيه غاية الفرق بالمستحقين فلم يبال لأجل ذلك هذا وقد اغتفروا التجزى والقيمة في مسائل من الزكاة على خلاف الاصل للضرورة فكذا هنا اما لو باع البعض فان لم يبق قدرها فكبيع الكل

فان عين كقولہ إلا هذه الشاة صح في كل المبيع وإلا فلا في الاظهر هذا كله في بيع الجميع كما اشار اليه بقوله فلو باع الخ فاما اذا باع بعضه فان لم يبق قدر الزكاة فهو كالو باع الجميع وان ابقى قدرها بنية الصرف فيها او بلانية بطل في قدرها على اقبس الوجهين فان قيل يشكل هذا على ما سبق من جزم الشيخين بالصحة اجيب بان الاستثناء اللفظي اقوى من القصد المجرد اه وفي النهاية مثله الى قوله على اقبس الوجهين إلا انه زاد عقب وإلا فلا في الاظهر مانصه ولا يشكل ذلك على ما مر من بطلانه في قدرها وان بقي ذلك القدر لان استثناء الشاة التي قدر الزكاة دل على أنه عيناها وأنه إنما باع ما عداها بخلاف ما مر اه قال ع ش قوله مر وإلا فلا في الاظهر اي فيبطل في الجميع لان قدر الزكاة الذي استثناء شاة مبهمه وإلها ما يؤدى الى الجمل بالمبيع اه وقال سم قوله مر لان استثناء الشاة الخ اي كالموعزل قدر الزكاة بنيتها ثم باع الباقي قبل الاخراج فان الظاهر صحة البيع في الجميع نعم هذا واضح ان نوى الزكاة عند قوله إلا هذه الشاة وإلا فحل وقفة وقضية لا اطلاق للصحة ايضا واستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالا هذا لا ردب فيصح البيع في جميع المبيع ايضا كما هو ظاهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يفيد صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدرها بلاتعين كالا قدر الزكاة فلا يفيد إلا القطع بالصحة فيما عداه ولا فرق بينه وبين عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتأمل اه (قوله وان ابقاه) اي قدر الزكاة بنية صرفه في الزكاة او بلانية مغنى ونهاية (قوله في قدرها) اي من البيع (قوله فيما عداها) اي ما عدا قدر الزكاة (قوله اي قطعا) اي وبه يفرق بين الاستثناء وعدمه كما تقدم عن سم (قوله ثم الاوجه الخ) اي في صورة الاستثناء كرى (قوله أو ربعة) أي ربع العشر في النقود (قوله لنحو ابن الخ) أي كاصوف (قوله حدث بعد الوجوب) مفهومه التعدي لما حدث من نحو اللبن قبل الوجوب والوجه انه لا فرق فتأمل سم اي فالتقييد بذلك لانه هو محل التوهم (قوله لما مر) اي قبيل قول المصنف وفي قول الخ (قوله على ذلك) اي عدم التعدي (قوله هذا كله) اي ما ذكر من حكم البيع سم اي قبل إخراج الزكاة (قوله إلا التمر بعد الخرص الخ) اي فانه يصح بيع جميعه قطعاً مغنى ونهاية (قوله لان الخ) علة لما قبل لكن الخ (قوله وكذا لو وهب الخ) عبارة العباب وأما هبتها أي أموال التجارة وعتق رقيقها والمجابهة في بيع عرضها فكبيع الماشية بعد الوجوب ويظهر الخا جمع له عوض نحو بضع الهبة اه ومثله في الروض وشرحه فلتردد عبارة الشارح ويحتمل ان قوله وكذا لو وهب الى غيره وسر محله عقب فان باعته بمجابهة الى وان افرز قدرها سم عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض وشرح العباب في زكاة التجارة ولو لا غرق عبد التجارة او وهبه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانها يبطلان متعاق زكاة التجارة كان البيع يبطل متعاق زكاة العين وكذا لو جعله صداقا أو صاحباً دم أو نحوهما لان مقابله ليس ما لا فان باعته بمجابهة فقدرها كالموهوب فيبطل فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقاً للصفة اه (قوله لو وهب أو اعتق

قدر الزكاة فلم يكن بمنزلة عزلها مع النية غاية الأمر أنه لإبقاء من غير استثناء وذلك لا يفيد كاستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالا هذا لا ردب فيصح البيع في جميع المبيع ايضا كما هو ظاهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يفيد صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدرها بلاتعين كالا قدر الزكاة فلا يفيد إلا القطع بالصحة فيما عداه ولا فرق بينه وبين عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتأمل (قوله فكبيع الكل) أي فيبطل في قدر الزكاة من المبيع لافي قدرها مطلقاً كما هو ظاهر وكذا قوله الآتي البطلان في قدرها اي من المبيع مطلقاً كما هو ظاهر وهذا لما قال في شرح الروض فاذا باع النصاب او بهضه او رهنه صح لافي قدرها عقبه في شرحه بقوله من المبيع او الموهون وإن كان الباقي قدرها في صورة البيع بعض الى ان قال والقدر الباقي بلا بيع ورهن في صورة البعض قدر الزكاة منه باق بحاله للمستحقين اه (قوله لنحو ابن ونتاج حدث بعد الوجوب) مفهومه التعدي لما حدث من نحو اللبن قبل الوجوب والوجه أنه لا فرق فتأمل (قوله هذا كله) أي ما ذكر من حكم البيع (قوله وكذا لو وهب أو اعتق قنأ الخ) عبارة

وإن أبقاه فعلى الشركة في صحة البيع وجهان أقيسهما وأصحهما خلافاً لمن نازع فيه البطلان أى في قدرها لأن حقهم شائع فأى قدر باعه كان حقه وحقهم نعم ان قال بعنك هذا إلا قدرها صح فيما عداها أى قطعاً ثم الاوجه اشتراط معرفة المتبايعين لقدرها من نحو عشر أو نصفه أو ربعة (تنبيه) لا يترحم على تعلق الشركة تعدى التعلق لنحو لبن ونتاج حدث بعد الوجوب وقبل الاخراج لما مر أنها غير حقيقية ومن ثم اقتضى كلام التتمة الاتفاق على ذلك واعتمده بل كاد بعضهم ينقل فيه الاجماع هذا كله في زكاة الاعيان إلا التمر بعد الخرص والتضمن لما مر من صحة تصرف المالك فيه حينئذ ما زكاة التجارة فيصح بيع الكل ولو بعد الوجوب لكن بغير مجابهة لان متعلق هذه الزكاة القيمة وهى لا تنفوت بالبيع وكذا لو وهب أو أعتق قنأ وهو غير موسر

فان باعه بمحابة بطل البيع فيما قيمته قدر الزكاة من المحابة وان أفرز قدرها وأفقى الجلال البلقنى وغيره بأنه لا يكف عند تمام الحول بيع عروض التجارة بدون قيمتها (٣٧٠) أى بما لا يتغابن به كما هو ظاهر ليخرجها عنها لما فيه من الخيف عليه بل له التأخير الى

الى أن تساوى قيمتها فيبيع ويخرج منها حينئذ قال الجرجاني وغيره ولكل من الشريكين إخراج زكاة المشترك بغير إذن الآخر وقضيته بل صريحه ان نية أحدهما تغنى عن نية الآخر ولا ينافيه قول الرافعى كل حق يحتاج لنية لا ينوب فيه أحد إلا باذن لأن محله في غير الخليطين لأذن الشرع فيه والقول بتخصيصه بالاخراج من المشترك مردود بأنه يخالف لظاهر كلامهم والخبر لأن الخلطة تجعل مالهما كمال واحد وقضية قولهم لأذن الشرع فيه أنه يرجع على شريكه ومر في الخلطة وزكاة الثبات ماله تعلق بذلك

﴿كتاب الصيام﴾
هو لغة الامساك وشرعا الامساك الاثنى بشروطه الاتية وأركانه التنية والامساك عما يأتى زاد جمع والصائم وهو مبنى على عد المصل والمتموض مثلا ركنا ويحتمل عدم البناء والفرق كما مر وفرض رمضان في شعبان ثانياً سنى الهجرة وينقص ويكمل وثوابهما واحد كما لا يخفى ومحله كما هو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لايامه اما

(الخ) أى فيبطلان في قدر الزكاة ومثلها كل من زيل للملك ولكن ينبغي سرياً العتق للباقي عند اليسار كالأعتاق جزماً من مشترك فانه يسرى الى حصة شريكه عش (قوله فان باعه بمحابة الخ) أى كان باع ما يساوى أربعين درهما بعشرين فيبطل البيع في ربع عشر المحابة به وهو ما يقابل نصف مثقال من العشرين الناقصة من ثمنه كذا قرره شيخنا اه بجيرى (قوله من المحابة) أى من القدر المحابة به وهو بيان للوصول (قوله لا يكف الخ) أى فيما إذا لم يكن عنده نقد لإيعاب (قوله بدون قيمتها) أى التى اشترت بها وان كان ثمن مثلها في ذلك الوقت أعنى تمام الحول بصري وهذا ان كان نقلاً فيها وإلا فالظاهر الذى يفيد التعبير بالقيمة دون الثمن والتعليل بالخيف العكس فايراجع (قوله ولا ينافيه) أى الاغناء المذكور (قوله لان محله الخ) علة لعدم المنافاة و (قوله لاذن الشرع الخ) علة للعللة (قوله والقول بتخصيصه الخ) حقه الموافق لما قدمه في الخلطة ذكره عقب انه يرجع على شريكه مع عطف لان الخلطة الخ على لاذن الشرع فيه ومر في الخلطة عن النهاية وسم اعتمادها ذلك فيما إذا لم ياذن الشريك الآخر في الاخراج من المشترك (قوله أنه يرجع على شريكه) أى وان لم ياذن له فى الاخراج خلافاً للنهاية وسم والله اعلم

﴿كتاب الصيام﴾

(قوله هو لغة) الى قوله وينقص في النهاية والمغنى لا قوله زاد جمع وقوله وهو الى وفرض (قوله هو لغة الامساك) ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم بنى نذرت للرحمن صوماى إمساكاً وسكو تاعن الكلام نهاية ومعنى (قوله وشرعا الامساك الاثنى الخ) أى إمساك مسلم بمنى بنية عن المفطرات سالم من الحيض والنفاس والولادة في جميع النهار القابل للصوم ومن الاغناء والسكر في بعضه والاصل في وجوبه قبل الاجماع مع ما يأتى اية كتب عليكم الصيام نهاية بزيادة من عش والرشيدى (قوله وهو) أى عد الصائم ركنا هنا (قوله كما س) أى في صفة الصلاة من ان ماهيته لا وجود لها في الخارج وإنما تتعقل بتعقل الفاعل فجعل ركنا لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجاً لم يحتاج للنظر لفاعلها (قوله وفرض رمضان في شعبان الخ) لم يبين هل كان ذلك في اوله و آخره او وسطه فراجع عش (قوله ومحله كما هو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان الخ) قد يقال الفضل المترتب على رمضان ليس إلا لاجممع الفضل المترتب على ايامه فليتأمل جداسم على حج أقول وقديمع الحصر ويقال ان لرمضان فضلاً من حيث هو بقطع النظر عن مجموع ايامه كغفرة الذنوب لمن صامه إيماناً واحتساباً والدخول من باب الجنة المعد للصائم وغير ذلك مما ورد انه يكرم به صوام رمضان وهذا لا فرق فيه بين كونه ناقصاً وتاماً واما الثواب المترتب على كل يوم بمخضوصه فامر آخر فلا مانع أن يثبت للكمال بسببه ما لا يثبت للناقص عش وبصرى وشيخنا (قوله يفرق) أى الكمال و (قوله لم يكمل له رمضان الخ) أى من تسع رمضان شخبنا (قوله لا واحدة) كذا وقع له هنا وقع له في محلين آخرين إلا ستمتان وجرى عليه المنذرى في سننه قاله شيخنا الشربرى وجرى عليه ايضا الدهيرى وقال بعضهم صام أربعة ناقصاً وخمسة كاملاً عش بخذف وجرى شيخنا على ما قاله الشارح هنا (قوله زيادة أطمئن) كذا في أصله بخطه وفيه خلوة جملة المصفة عن العائد إلا ان يقر أطمئن بصيغة المصدر بصري أقول المعنى

العياب وأما هيبتا أى أموال التجارة وعتق رقيقها والمحابة في بيع عرضها فكيبع الماشية بعد الوجوب يظهر إلحاق جعله عوض نحو بضع بالهبة اه ومثله في الروض وشرحه فلتحرر عبارة الشارح ويحتمل ان قوله وكذا لو وهب الى غير مو سر محله عقب فان باعه بمحابة الى وان أفرز قدرها

﴿كتاب الصيام﴾

(قوله ومحله كما هو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لايامه) قد يقال الفضل المترتب على

ما يترتب على يوم الثلاثين من ثواب واجبه مندوبه عند سجوده وفطره فهو زيادة يفوق بها الناقص وكان حكمه أنه هنا صلى الله عليه وسلم لم يكمل له رمضان إلا سنة واحدة والبقية ناقصة زيادة تظمين نفوسهم على مساواة الناقص للكمال

فيما قدمناه (يجب صوم رمضان) إجماعاً وهو معلوم من الدين بالضرورة من الرمض (٣٧١) وهو شدة الحر لان وضع اسمه على

مسياء وافق ذلك وكذا
في بقية الشهور كذا قالوه
وهو لما يأتي على الضعيف
ان اللغات اصطلاحية اما
علي انها توقيفية اي ان
الواضع لها هو الله تعالى
وعلمها جميعها لادم عند
قول الملائكة لاعلم لنا فلا
يأتي ذلك وهو افضل
الاشهر حتى من عشر الحجة
للخبر الصحيح رمضان سيد
الشهور وبحث ابي زرعة
تفضيل يوم عيد الفطر اذا
كان يوم جمعة على ايام رمضان
التي ليست يوم جمعة فيه نظر
وان اطليل في الاستدلال له
وتفضيل بعض اصحابنا يوم
الجمعة على يوم عرفة الذي
ليس يوم الجمعة شاذ وإن
وافق مذهب احمد رضى
الله عنه فلا دليل فيه نعم يوم
عرفة الفضل ايام السنة كما
صرحوا به في فرض شموله
لايام رمضان كما هو الظاهر
يجاب بان سيدة رمضان
مخصوصة بغير يوم عرفة لما
صح فيه مما يقتضى ذلك
وبفرض عدم شموله يجاب
بان سيدة رمضان من
حيث الشهر وسيدة يوم
عرفة من حيث الايام فلا
تنافي بينهما وإنما لم نقل
بذلك فيما ذكر من يومى
العيد والجمعة لانه لم يصح
فيهما نظير ما صح في يوم عرفة
حتى يخرج من ذلك العموم
ويأتي في صوم التطوع في
غش الحجة وعشر رمضان

هنا على الاضافة لا الوصفية وإن تكلف الكردى في تصحيحها بما لا حاصل له والجملة تقع مضافاً اليها مؤولاً
بالمصدر بلا سبك فلا ضرورة الى قراءته بمصدر انعم المصدر أولى ولذا عبر به شيخنا فقال ولعل الحكمة في
ذلك تطمين نفوس من يصومونه ناقصاً من امته الخ (قوله فيما قدمناه) اي من الثواب المترتب على اصل صوم
رمضان من غير نظر لايامه (قوله إجماعاً) الى قوله وبحث الخ في النهاية والمغنى لا قوله كذا الى وهو افضل
وقوله حتى من عشر الحجة وما انبه عليه (قوله معلوم من الدين بالضرورة) اي فمن جمده وجوبه ككفر ما لم
يكن قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء ومن ترك صومه غير جاحد من غير عذر كمرض وسفر
حبس ومنع الطعام والشراب نهاراً يحصل صورة الصوم بذلك نهاية ومغنى زاد الا يعاب ولا نهراً بما حمله ذلك
على ان ينوبه فيحصل له حينئذ حقيقته اه (قوله لان وضع اسمه الخ) عبارة بالمغنى والنهاية لان العرب لما
ارادت ان تضع اسماء الشهور وافق ان الشهر المذكور كان في شدة الحر فسمى بذلك كما سمي الربيعان
لما افتقهما زمن الربيع اه (قوله وكذا في بقية الشهور) عبارة المصباح في مادة ج م د ويحكى ان
العرب حين وضعت الشهور وافق الوضع الازمنة فاشتق للشهور معان من تلك الازمنة ثم كثر حتى
استعملوا في الالهة ولم توافق ذلك الزمان فقالوا رمضان لما رمضت الارض من شدة الحر وشوال لما
شالت الابل باذناها للطر وقوذو القعدة لما ذلوا القعدان للركوب وذو الحجة لما حجو والمحرّم لما حرموا
القتال او التجارة والصفر لما غزوا وتركوا ديار القوم صفراً وشهر ربيع لما ربت الارض واورعت
وجمادى لما جمد الماء ورجب لما رجبوا الشجر وشعبان لما شعبوا واثمل العود اه ع (قوله اما على انها
توقيفية الخ) أى وهو المعتمد ع (قوله فلا يأتي ذلك) فديقال ما المانع من اتيانه لان وضع الله حادث
بناء على حدوث الالفاظ فيجوز ان يكون الوضع وافق ما ذكر تامل كذا افاده الفاضل المحشى وتيقف
في قوله لان الخ اذ وضعه لها ثابت في حضرة العلم والالفاظ بالنسبة اليه ليست حادثة نعم فديقال ما المانع من
كون العرب لها اصطلاح وافق ما ذكر بصرى اقول وايضاً ان العلم وإن كان قديماً تابع للعلوم كما تقر في محله
(قوله في الاستدلال له) اي لابي زرعة سم (قوله وتفضيل بعض اصحابنا الخ) اي المستلزم لتفضيل يوم
جمعة ليس من رمضان على ايام رمضان ليست يوم جمعة (قوله فلا دليل فيه) أى لابي زرعة (قوله بان
سيدة رمضان مخصوصة بغير يوم عرفة) الباء دخل على المقصور عليه (قوله لما صح فيه) اي في يوم
عرفة (قوله يجاب بان سيدة رمضان الخ) هذا الجواب يأتي على الفرض الاول ايضاً بالاولى بل المناسب
للفرض الثاني ان يقال بان سيدة يوم عرفة مخصوصة بغير ايام رمضان فليتأمل (قوله وإنما لم نقل بذلك)
اي بما تضمنته الجواب الاول والثاني (قوله من يومى العيد والجمعة) كانه اراد يوم العيد المصادف ليوم
الجمعة على ما مر عن ابي زرعة ومطلق يوم الجمعة على ما مر عن بعض الاصحاب (قوله من ذلك العموم) أى
عموم تفضيل رمضان على غيره كردى (قوله في عشر الحجة) عبارته هناك في تسع الحجة وهي الاصوب
(قوله وعشر رمضان) عطف على صوم الخ والواو بمعنى مع (قوله بذلك) اي بتفضيل رمضان (قوله انه
لا يكره الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله مطلقاً) اي مع قرينة ارادة الشهر وبدونها (قوله للاخبار
الكثيرة فيه الخ) عبارة النهاية لعدم ثبوت النهى فيه بل ثبت ذكره بدون شهر في اخبار صحيحة لخبر من صام
رمضان إيماناً واجتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه اه قال ع (قوله مر) بل ثبت ذكره الخ انما يتم به
الرد على من اطلق كراهته بدون شهر امامن قيد كراهته باتقاء القرينة الدالة على ان المراد به الشهر فلا

رمضان ليس إلا بجموع الفضل المترتب على ايامه فليتأمل جدار (قوله وكذا في بقية الشهور) انظر معنى هذا
في نحو رجب وجمادى (قوله فلا يأتي ذلك) فديقال ما المانع من اتيانه لان وضع الله حادث بناء على
حدوث الالفاظ فيجوز ان يكون الوضع وافق ما ذكر تامل (قوله فلا دليل فيه) اي لابي زرعة (قوله
للاخبار الكثيرة فيه) اي كخبر من قام رمضان لا يقال لادالة في تلك الاخبار لعدم الكراهة لان استعمال
الشراخ لا يقاس عليه استعمال غيره كما ذكره في مواضع لا نناقول انما يصح ذلك لو ثبت نهى عن ذلك

الاخير ماله تعلق بذلك وأفهم المتيقن أنه لا يكره قوله رمضان بدون شهر مطلقاً وهو كذلك للاخبار الكثيرة فيه واستند من كرهه ليس بمستند

وهو الخبر الضعيف أنه من أسماء الله تعالى (باكمال شعبان ثلاثين) يوم ما هو واضح قال الدارمي ومن رأى هلال شعبان ولم يثبت ثبت رمضان باستكمال ثلاثين من رؤيته لكن بالنسبة لنفسه فقط (أو رؤية الهلال) بعد الغروب لا بواسطة نحو امرأة كما هو ظاهر ليلة الثلاثين منه بخلاف ما دالم ير وإن أطبق الغيم لخبر البخاري الذي لا يقبل تأويلا ولا مطعن في سنده يعتد به خلافاً من زعمهما صوم الرويته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين ومن ثم لم تجز مراعاة خلاف موجب وكهذين الخبر المتواتر برؤيته ولو من كفار لا فادته العلم الضروري وظن دخوله بالاجتهاد كما يأتي أو بالامارة الظاهرة الدالة التي لا تتخلف عادة

يتم الرد عليه بما ذكر لوجود القرينة الدالة على المراد اه (قوله وهو الخبر الضعيف) واستند أيضاً الى ورود النهي عن ذلك واجيب بأنه لم يصرح كما بينه الحفاظ سم (قوله لنفسه فقط) ينبغي ولما اعتقد صدقه سم وبصري ويأتي في شرح وشرط الواحد الخ ما يفيد (قوله أو رؤية الهلال بعد الغروب الخ) لو راه حديد البصر دون غيره فالظاهر انه لا يثبت به على العموم وهل يثبت في حق نفسه مر وقد يقال إن كفى لعلم بوجوده بلارؤية ثبت برؤية حديد البصر بلاتوقف وبفرق بينه وبين الجمعة بنحو ان لا يابد لا حيث لا يلزم بسماع حديد السمع احداً حتى السامع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظر سم أقول قد يفرق بينه وبين الجمعة بان الصوم معلق في النصوص بالرؤية من غير فرق بين افراد الراي فينبغي الثبوت برؤيته حتى في حق غيره والملاحظ في الجمعة كون المحل قريياً بحيث يعد لقربه من محل الجمعة فنظر في ضبط القريب عرفاً والمتوسط السمع لان حديده قد يسمع من البعيد عفاً في تكليفه فقط او مع غيره خرج تابه محاسن الشريعة بصرى وعش (قوله لا بواسطة) الاولى بلا واسطة (قوله لا بواسطة نحو امرأة) قد يتوقف فيه لانها رؤية ولو بتوسط آله بصرى ويؤيده ما يأتي عن سم في مسئلة الغيم وكفاية ظن دخول رمضان بالاجتهاد كما يأتي (قوله نحو امرأة) اي كالما والبور الذي يقرب البعيد ويكبر الصغير في النظر (قوله منه) اي من شعبان (قوله لخبر البخاري الخ) تعليل لقول ائمتن أو رؤية الهلال (قوله لمن زعمهما) اي وجود الطعن في سنده وقبول متنه التاويل (قوله لم تجز مراعاة الخ) لعل محله ما لم يقلد القائل به في ذلك عش أقول بل ذلك على إطلاقه لان من شروط التقليد في حكم ان لا يكون القائل به مخالفاً لنص السنة كما هنا (قوله خلاف موجب) وهو أحمد في رواية وطائفة قليلة ايعاب أي عند أطباق الغيم (قوله وكهذين) الى قوله وإن حصل غيم في النهاية إلا قوله ولو من كفار الى وظن وقوله ولا يجوز الى نعم وقوله ولكن الى ولا رؤية النبي وقوله وفيه وجه الى فقد حكي وكذا في المعنى إلا قوله الخبر المتواتر الى ظن دخوله (قوله وكهذين الخ) اي الا كمال والرؤية في إيجاب صوم رمضان لعموم الناس وجعل النهاية والاياب الخبر المتواتر من جملة ما يثبت به الشهر للمخبر فقط بفتح الباء عبارة الاول في شرح وشرط الواحد الخ وقد علم بما مر ان ما تقرّر بالنسبة لوجوب الصوم على عموم الناس أو ما وجوبه على الراي فلا يتوقف على كونه عدلاً فزراى دلال رمضان وجب عليه الصوم ومثله من خبره عدد التواتر اه قال الرشيدى قوله مر ومثله من خبره به عدد التواتر والشهاب بن جع إنما ذكر هذا بالنسبة لعموم الناس اي فاخبار عدد التواتر من جملة ما يثبت به الشهر وعلى العموم وإن لم يكن عند قاض وظاهر ان صورة المسئلة انهم اخبروا عن رؤيتهم او عن رؤية عدد التواتر كما يعلم من شروط عدد التواتر الذي يفيد العلم فليس منه اخبارهم عن واحد راهوا أكثر ممن لم يبلغ عدد التواتر كما يقع كثير من الاشاعات فينبه اه (قوله وظن دخوله الخ) أي عند الاشتباه لنحو حبس شيخنا (قوله كما يأتي) اي في المتن في او اخر فصل النية (قوله او بالامارة الظاهرة) وعاممت به البلوى تعليق القناديل ليلة ثلاثي شعبان فتبيت النية اعتماداً عليها ثم نزل ويعلم بها من نوى ثم يتبين نهاراً انه من رمضان وقد افي الوالد رحمه الله تعالى بصحة صومه بالنية المذكورة لبنائها على اصل صحيح ولا قضاء عليه فان نوى عند الازالة تركه لزمه قضاؤه نهاية وقوله مر ولا قضاء عليه قال سم ما لم يعلم بانها ان بليت للشك في دخول رمضان أو لتبين عدم دخوله ويوجه بان عمله بذلك متضمن لنقض النية السابقة حكاهما ورفض اليلاب لم اه واعتمده شيخنا فقال ولو طفت القناديل لحوشك في الرؤية ثم اوقدت للجزم

فكان حينئذ يثبت السكر اهة به في حقنا ولا يرد عليها استعمال اشارة لما ذكر لكن لم يثبت نهى عن ذلك والاصل فيما استعمله الشارع جواز مثله منا (قوله وهو الخبر الضعيف) استند أيضاً الى ورود النهي عن ذلك واجيب بأنه لم يصرح كما بينه الحفاظ (قوله لكن بالنسبة لنفسه فقط) ينبغي ولما اعتقد صدقه (قوله أو رؤية الهلال بعد الغروب) لو راه حديد البصر دون غيره فالظاهر انه لا يثبت به على العموم وهل يثبت في حق نفسه مر وقد يقال ان كفى العلم بوجوده بلارؤية ثبت برؤية حديد البصر بلاتوقف

بها وجب تجديد النية على من علم بطلانها دون من لم يعلم به اه وكذا اعتمده الرشدي فقال قوله مر ويعلم بها اي باز النية احتراز عما لو ازالوها بعد نومه او نحوه فهذا غير ما بحثه الشهاب سم فما اذا علم سبب ازالتها وانه عدم ثبوت الشهر من انه يضر لانه يتضمن رفض النية خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وقوله مر فان نوى عند الازالة الخ يخرج بها اذا حصل له تردد عند الازالة ولم ينو الترك فلا يضره ذلك لماسيا في كلامه مر من ان النية بعد عقدها لا يبطلها الا رفضها او الردة اه رشدي (قوله كروية القناديل) اي وضرب المدافع ونحو ذلك مما جرت به العادة شيخنا (لا قول منجم) بالجرح عطف على الاجتهاد ولو اعاد البلاء ليظهر عطف قوله ولا برؤية النبي الخ عليه لكان اولي (قوله وحاسب الخ) وفي فتاوى الشهاب الرمي سئل عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسبه في الصوم هل يحله اذا قطع بوجوده ورؤيته ام بوجوده وان لم يجوز رؤيته فان ائتمهم قد ذكروا الهلال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته فاجاب بان عمل الحاسب شامل للحالات الثلاث انتهى وهو محل تأمل بالنسبة للحالة الاولى بل والثالثة والعجب من الفاضل المحشى حيث نقل هذا الافتاء واقره اه بصرى عبارة الرشدي قوله مر نعم لمان يعمل بحسبه الخ اي الدال على وجود الشهر وان دل على عدم امكان الرؤية كما هو مصرح به في كلام والده وهو في غاية الاشكال لان الشارع انما وجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر ويلزم عليه انه اذا دخل الشهر في اثناء النهار انه يجب الامساك من وقت دخوله ولا ظن الاصحاب بالقون على ذلك وقد بسطت القول على ذلك في غير هذا المحل اه وياتي في شرح رؤية الهلال ما يصرح بخلاف ما قاله الشهاب الرمي في الاولى والثالثة جميعا وعن النهاية فيما لو دل الحاسب على كذب الشاهد مانصه ان الشارع لم يعتمد الحاسب بل الغاي بالكية كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى اه وهذا يؤيد الاشكال ايضا وبالجملة ينبغي الجزم بعدم جواز عمل الحاسب بحسبه في الحالة الاولى واما الحالة الثالثة فينبغي انها مثل الاولى في عدم الجواز كما مر عن السيد البصري وسياق عن سم في مسئلة الغيم ما يؤيده (قوله ولا يجوز الخ) باني عن النهاية خلافا (قوله نعم لهما العمل الخ) ذكر شيخنا الشهاب الرمي ووافقه الطبرلاوي الكبير على الوجوب والاجزاء قال مر ولهما العمل بالحساب والتنجيم ايضا في الفطر اخر الشهر اذا المعتمدان لهما ذلك في اوله وانه يجوز لهما عن رمضان وان قضية وجوب العمل بالظن انه يجب عليها ذلك وكذا من اخبره اذا ظن صدقها اه وقياس الوجوب اذا ظن صدقها الوجوب اذا لم يظن صدقها ولا كذبها وهما عدلان كافي نظائر ذلك اي مالم يعتقد خطأ بموجب قام عنده سم (قوله ولكن لا يجوز لهما الخ) والمعتمد الاجزاء غنى وايهاب وانحاف ونهاية عبارة الاخير ويجزئ عن فرضه على المعتمد وان وقع في المجموع عدم اجزائه عنه وقياس قولهم ان الظن يوجب العمل ان يجب عليه الصوم وعلى من اخبره وغلب على ظنه صدقه وايضا فهو جواز بعد حظراى فيصدق بالوجوب اه واعتمده شيخنا وتقديم عن سم ما يوافقه (قوله كما صححه في المجموع) اي هنا كذا قيل وكلام المجموع ليس نصا في تصحيح ذلك وانما هو ظاهر فيه فانه اخذ ذلك من كلام الرافعي وسكت عليه وكانه انما لم يعتز به لما سيصرح به في الكلام على النية من انه يجوز له ايعاب (قوله ولا برؤية النبي الخ) عطف على

ويفرق بينه وبين الجمعة بنحو ان لها بدا لا حيث لا يلزم بسماع حديد السمع احدا حتى السماع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظر (قوله وحاسب وهو الخ) سئل الشهاب الرمي عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسبه في الصوم هل يحله اذا قطع بوجوده ورؤيته ام بوجوده وان لم يجوز رؤيته فان ائتمهم قد ذكروا الهلال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته فاجاب بان عمل الحاسب شامل للمسائل الثلاث اه (قوله نعم لهما العمل الخ) ذكر شيخنا الشهاب الرمي ووافقه الطبرلاوي الكبير على الوجوب والاجزاء قال مر ولهما العمل بالحساب والتنجيم ايضا في الفطر اخر الشهر اذا المعتمد ان لهما ذلك وانه يجوز لهما عن رمضان خلافا لبعضهم ولما

كروية القناديل المعلقة
بالمناثر ومخالفة جمع في
هذه غير صحيحة لانها اقوى
من الاجتهاد المصرح فيه
بوجوب العمل به لا قول
منجم وهو من يعتمد النجم
وحاسب وهو من يعتمد
منازل القمر وتقدير سيره
ولا يجوز لاحد تقليد لهما
نعم لهما العمل بعلمهما
ولكن لا يجوز لهما عن
رمضان كما صححه في المجموع
وان اطال جمع في رده ولا
برؤية النبي صلى الله عليه
وسلم

لا قول منجم وكذا قوله ولا برؤية الهلال الخ عطف عليه كرى اى على توهم انه قال هناك لا بقول منجم بالباء
(قوله في النوم) اى او المراقبة والكشف (قوله قائلا الخ) اى يخبر بان غدا الخ (قوله لبعده ضبط الراى الخ)
اى فيحرم الصوم وغيره استنادا لذلك ولا عبرة بقطعه انه سمع من تلك الصورة التي لا يتمثل الشيطان بها لانه
لا سبيل الى هذا القطع وعلى التنزل فليس هذا بما كلف به العباد لان حكم الله لا يتناقض الا من لفظ واستنباط
وهذا ليس واحدا منها وعلى التنزل فهذا من قبيل تعارض الدلائل وعند تعارضهما يجب العمل بالارجح
وهو ما في البيضة ايعاب (قوله فقد حكى عياض وغيره الاجماع على الاول) وهو عدم العمل بقوله فلا يعمل به
من حيث انه اخبر صلى الله عليه وسلم به ثم ان كان له وجه يجوز للعمل به لكونه نفلا مندرجات تحت ما امر به
الشارع او جوزه جاز العمل به والا فلا عيش عبارة الا يعاب واما قول السبكي بحسن العمل بما سمعه مما
لم يخالف شرعا ظاهرا فهو لا يتناقض على الاجماع او الاصح السابق اللهم الا ان يقال سماعه لذلك من تلك
الصورة التي لا يتمثل الشيطان بها يحمله على التحرى والاحتياط والمبادرة لا لامتثال فتدب له مراعاة ذلك
حيث لم يخالف ظاهر الشرع لاستناد الروية وحدها بل للدليل الدال على اجتناب الشبهة والاستكثار
من الطاعة ما يمكن فليس في ذلك عمل بالروية والحاصل اننا لا نمنع كونها وكدة وحاملة على المبادرة لا لامتثال
ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم بقطة اه (قوله ولا برؤية الهلال الخ) عبارة العباب مع شرحه (فرع)
رؤية الهلال نهارا يوم الثلاثين من اخر شعبان او رمضان لا اثر لها ولو روى قبل الزوال لانه ليلة
المستقبلة ان روى بعد غروبها لا الماضية فلا نفطره من رمضان ولا نتمسكه من شعبان واحترزوا بيوم
الثلاثين عن رؤيته يوم التاسع والعشرين فانه لم يقل احدا انها للماضية لئلا يلزم ان يكون الشهر ثمانية
وعشرين اه زاد المغنى اى ولا للمستقبلة كافي شرح الارشاد لابن ابي شريف اه (قوله في رمضان) اى في
ثلاثي رمضان نهاية (قوله سواء ما قبل الزوال الخ) وقيل ان روى قبل الزوال فللماضية او بعده للمستقبلة
ايعاب (قوله بالنسبة للماضى والمستقبل) اى فلا نفطر ان كان في ثلاثي رمضان ولا نتمسك ان كان في ثلاثي
شعبان نهاية ومعنى (قوله لولاه) اى الغيم (لرؤى قطعا) اى بعد الغروب ايعاب (قوله لان الشارع انما
اناط الحكم بالروية بعد الغروب الخ) ينبغي فيما لودل القطع على وجوده بعد الغروب بحيث يتناقض
رؤيته لكن لم يوجد بالفعل ان يكنى ذلك فليتأمل سم وقوله بحيث يتناقض رؤيته اى لو لم يوجد نحو الغيم
من الموانع وهذا يؤيد ما تقدم من استحكال البصرى والريشيدى افتاء الشهاب الرملى يجوز عمل الحاسب
بحسابه مطلقا (قوله ولما باقى ان المدار الخ) قال البصرى بعد سوق عبارة الشارح فى رسالته المسماة
ببنو البصائر والعيون فى بيان حكم بيع ساعة من قرار العيون فان ظاهره الا كتماء بالعلم وانه المراد
بالروية فى النصوص فاذا حصل العلم بوجوده كفى خلاف ما يقتضيه كلامه هنا اه وقوله بوجوده اى بعد
الغروب بحيث يتناقض رؤيته كما مر انفا عن سم قول المتن (وثبوت رؤيته بعدل) اى وان كانت
السياسة صحيحة ودل الحساب على عدم امكان الروية وانضم الى ذلك ان القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى
تلك الروية قبل دخول وقت العشاء لان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاء وهو كذلك كما افق به والدرجته
الله تعالى خلافا للسبكي نهاية ومعنى وجرى الشارح على ما قاله السبكي هنا كما اتى وكذا فى شرح العباب
فقال ما نصه وهو متجه لان الكلام فيما اذا اتفق الحساب على الاستحالة وعلى ان مقدماتها قطعية فاذا فرض
وقوع ذلك لم تقبل الشهادة بالروية لان شرط المشهود به امكانه عقلا وعادة وشرعا ولان غاية الشهادة الظن

فى النوم قائلا غدا من
رمضان لبعده ضبط الراى
لالشك فى الروية وفيه
وجه بالوجوب ككل
ما امر به ولم يخالف ما استقر
فى شرعه لكن شاذ فقد
حكى عياض وغيره الاجماع
على الاول ولا برؤية الهلال
فى رمضان وغيره قبل
الغروب سواء ما قبل الزوال
وما بعده بالنسبة للماضى
والمستقبل وان حصل غيم
وكان مرتفعاً قدرا لولاه
لرؤى قطعا خلافا لاسنوى
لان الشارع انما اناط الحكم
بالروية بعد الغروب ولما
ياتى ان المدار عليها لا على
الوجود (وثبوت رؤيته)

فى المجموع وان قضية وجوب العمل بالظن انه يجب عليها ذلك وكذا من اخبره اذا ظن صدقها اه
وقضيته عدم الوجوب اذا لم يظن صدقها ولا كذبها وهما عدلان وفيه نظر وقياس الوجوب اذا ظن
صدقها الوجوب اذا لم يظن صدقا ولا كذبا وهما عدلان كفى نظائر ذلك فليتأمل (قوله لان الشارع انما
اناط الحكم بالروية بعد الغروب الخ) ينبغي فيما لودل القطع على وجوده بعد الغروب بحيث يتناقض
رؤيته لكن لم يوجد بالفعل ان يكنى ذلك فليتأمل (قوله وثبوت رؤيته بعدل) وكذا شهر نذر صومه وكذا

وهو لا يعارض القطع وتنظير الزور كشي فيه بان الشرع لم يعتمد الحساب بل ألغاه بالسكينة برد بأنه ممنوع بل نظر إليه نافي جواز صيام الحاسب استناد اليه وفي بيان اختلاف المطالع واتفاقها وفي مواقيت الصلاة وغير ذلك اه (قوله في حق) الى قوله ولا بد في النهاية الا قوله على ما فيه الى المتن وقوله ولو لمع الى بلفظ وكذا في المعنى الا قوله بحكم القاضى الى المتن (قوله يحصل الخ) خبر وثبت رؤيته (قوله بحكم القاضى الخ) اى اى كان يقول ثبت ان هذه الليلة من رمضان ولزم الناس الصوم ايعاب (قوله بها) الاولى التذكير (قوله بعلمه) اى حيث كان يقضى بعلمه بان كان مجتهدا كما ذكره للشارح مر في باب القضاء ع ش اى خلافا لما ياتي في التحفة هناك (قوله من نقد) اى اعتراض (ورد) اى لهذا النقد (وتقييد) اى بان لا يكون القاضى حنبليا ولا اجتمعا انه اراد الحساب اى مع رد هذا التقييد فلو اخر قوله ورد عن قوله وتقييد كان اوفق بكلامه في شرح العباب عبارة بعد النقد ورده لا يقال شيئا انه لا يكتفي قول الشاهد غدا من رمضان ان كان حنبليا واحتمل انه اراد الحساب فكذلك هنا لما ثبت بحكم القاضى المستند بعلمه حيث لم يكن حنبليا مثالا ولا احتمل انه اراد الحساب لا نأثر ذلك في الشاهد والقاضى لا يقاس به لما ياتي ان سبب رد الشاهد حينئذ احتمال ان يعتمد سببها لا يوافق عليه المشهود وعنده هذا لا ياتي في القاضى بل ينبغي ان يقبل حكمه وان احتمل انه استند لما رآه من حساب او غم اه (قوله وكذا الخ) حقه ان يكتب بعد قوله شهادة حسبة تأمل (قوله بحكم الخ) اى ولو بشهادة شاهد واحد ايعاب (قوله وبشهادة عدل) وكذا شهر نذر صومه وكذا الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه مر اه سم زاد السكردى على الفضل وقال القليوبي وكل عبادة وتجهيز ميت كافر شهد عدل باسلامه قبل موته يصلي عليه بعد غسله وتكفينه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يثبت بذلك الارث منه انتهى اه (قوله ولو لمع اطباق غيم) اعتمده مر اه سم (قوله بلفظ الخ) كقوله الاتي بين الخ متعلق بشهادة عدل (قوله خلافا لمن نازع فيه) وهو ابن ابي الدم فقال لا يجوز ان يقول ذلك لانه شهادة على فعل نفسه بل طريقه ان يشهد بطولع الهلال او على ان الليلة من رمضان مثلا ونحو ذلك ويدل الاول المعتمد قبول شهادة المرضعة اذا قالت اشهد اني ارضعته ولم تطالب اجرة مغنى وإيعاب (قوله وإن لم يتقدم دعوى) ظاهره جواز الدعوى ولعلمنا جائزة من أى مسلم كان قال مر ومن الشاهد ولعل من صورها ادعى انه قد روى الهلال سم (قوله ولا بد من نحو قوله ثبت عندى الخ) فعلم ان الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك انه لا اثر لرجموع الشاهد بعده كما لا اثر له بعد الحكم ثم قد يدل قوله المذكور على ان مجرد الشهادة بين يدي القاضى لا يوجب على من علمها نعم ان اعتقد صدق الشاهد ووجب عليه وقضية ذلك ان من اخبره عدل برؤية الهلال لا يجب عليه الصوم الا ان اعتقد صدقه لا مطلقا والا لوجب على جميع الناس بمجرد الشهادة بين يدي القاضى مع سكوته اذا علموا ذلك والظاهر ان جميع ذلك ممنوع وان من اخبره عدل او سمع شهادته بين يدي الحاكم وان لم يقل الحاكم نحو ثبت عندى وجب عليه الصوم كما هو قياس نظائره ما لم يعتقد خطاه لموجب قام عنده سم على حج اى كضعف بصره او العلم بنفسه ع ش (قوله او حكمت بشهادته) ولو علم غير القاضى فسق الشهود او كذبهم فالظاهر

الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه مر (قوله ولو لمع اطباق غيم) اعتمده مر (قوله وإن لم يتقدم دعوى) ظاهره جواز الدعوى ولعلمنا جائزة من أى مسلم كان بل قال مر ومن الشاهد ولعل من صورها ادعى انه قد روى الهلال (قوله ولا بد من نحو قوله ثبت عندى الخ) فعلم ان الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك انه لا اثر لرجموع الشاهد بعده كما لا اثر له بعد الحكم مر (قوله ولا بد من نحو قوله الخ) هذا قد يدل على ان مجرد الشهادة بين يدي القاضى لا يوجب الصوم على من علمها نعم ان اعتقد صدق الشاهد ووجب عليه وقضية ذلك ان من اخبره عدل برؤية الهلال لا يجب عليه الصوم الا ان اعتقد صدقه لا مطلقا والا لوجب على جميع الناس بمجرد الشهادة بين يدي القاضى مع سكوته اذا علموا ذلك ويؤخذ من ذلك ان من علم بصوم زيد باخبار من اعتقد زيدا صدقه لا يلزمه الصوم الا ان اعتقد هو ايضا صدق مخبر زيد لان اخبار زيد لا يزيد على الشهادة

في حق من لم يره تحصل بحكم القاضى بها بعلمه على ما فيه من نقد ورد وتقييد بينهما في شرح العباب وكذا بحكم بحكم لكن بالنسبة لمن رضى بحكمه فقط على الاوجه و(ب) شهادة (عدل) ولو مع اطباق غيم أى لا يحيل الرؤية عادة كما هو ظاهر بلفظ أشهد إني رأيت الهلال خلافا لمن نازع فيه أو أنه هل أو نحوهما بين يدي قاض وإن لم تقدم دعوى لأنها شهادة حسبة ولا بد من نحو قوله ثبت عندى او حكمت بشهادته

عدم لزوم الصوم له إذ لا يتصور جزمه بالنية والظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق القاضي المشهود عنده وجعل حال العدول فالأقرب أنه كما لو لم يشهدوا بناء على أنه ينزل بالفسق ولو لم يكن القاضي أهلا لكانت عدل فالأقرب لزوم الصوم تنفيذا للحكمة حيث كان من ينفذ حكمه شرعا نهاية وفي الأسنى والمغنى مثله إلا قوله ولو علم فسق القاضي الخ قال ع ش قوله من بناء على أنه ينزل بالفسق يعلم منه أن الكلام فيما إذا لم يعلم المولى بنفسه وبولي له أنه حينئذ لا ينزل اه (قوله لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم الخ) الذي حرره في غير هذا الكتاب كالأتخاف خلافة وعبارة الاتخاف ومحل الخلاف في قبول الواحد إذا لم يحكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعا قاله النووي في مجموعته وهو صريح في أن للقاضي أن يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ فيؤخذ منه رد قول الزركشي لا يحكم بكون الليلة من رمضان مثالا لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه الزام لمعين وبما يرده أيضا أن قولهم في تعريف الحكم أنه الزام لمعين مرادهم به غالبا فقد ذكر العلائي صور أميها حكم ولا يتصور فيها الزام معين الأعلى نوع من التعسف انتهى المقصود ونقله وأطال فيه جدا بنفائس لا يستغنى عنها فاعلم أنه هنا تبع الزركشي فيما قاله والوجه ما أخرجه وهناك خصوصاً وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل سم على حجج وقوله ولم ينقض الحكم ظاهره وإن رجع الشاهد قبل الشروع في الصوم ع ش وما ذكره الاتخاف عن المجموع كذلك ذكره النهاية عنه واعتدته (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل أنه إنما يكون الخ (قوله) لو ترتب عليه حق آدمي ادعاه الخ) لكنه إذا ترتب على معين لا يكفي الواحد فيه والكلام في أنه إذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعا ع ش (قوله لا يلفظ أن غدا الخ) اعتمده الأسنى والإيعاب وكذا النهاية عبارة ته ولا يكفي أن يقول غدا من رمضان عاريا عن لفظ أشهد ولا مع ذكر هامع وجود رية كاحتمال كونه قديمتا قد دخله بسبب لا يوافقه المشهود عنده بأن يكون أخذه من حساب أو يكون حنفيا يرى إيجاب الصوم ليلة الغيم أو نحوه ذلك اه قال ع ش قوله حنفيا صوابه حنفيا لأنه الذي يرى وجوب الصوم ليلة الغيم اه وفي الأسنى والإيعاب ما يوافقه (قوله وعلى الأول) أي من اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يفيد الروية (قوله وان علم الخ) وفاقا للإيعاب والأسنى وخلافا لظاهر ما تقدم عن النهاية آنفا من التقيد بوجود الروية (قوله وذلك) إلى قوله ولا تجوز في النهاية والمغنى (قوله للخبر الصحيح) أي ولأن الصوم عبادة بدنية فيسكن في الأخبار بدخول وقتها وأحد الصلاة حتى لو نذر صوم شهر معين ولو ذال الحجة فشهد برؤية هلاله عدل كفي كارجحه في البحر وجزم به ابن المقرئ في روضه ويكفي قول واحد في طلوع الفجر

بين يدي القاضي مع سكوته بل لا يساويها هذا بل الظاهر أن جميع ذلك ممنوع وأن من أخبره غدا أو سمع شهادته بين يدي الحاكم وإن لم يقل الحاكم ثبت عندي ولا نخوذ ذلك وجب عليه الصوم كما هو قياس نظراره مالم يعتد خطاه بموجب قام عنده وإنما يحتاج إلى قول الحاكم ما ذكر في وجوب الصوم على العموم مطلقا بحيث يجب القضاء على من لم يعلم ثبوت الصوم عنده إلا بعد فواته م (قوله لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم الخ) الذي حرره في غير هذا الكتاب كالأتخاف خلافة وعبارة الاتخاف ومحل الخلاف في قول الواحد إذا لم يحكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعا قاله النووي في مجموعته اه إلى أن قال وهو صريح في أن للقاضي أن يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ فيؤخذ منه رد قول الزركشي ولا يحكم القاضي بكون الليلة من رمضان مثالا لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه الزام لمعين إلى أن قال وبما يرده أيضا أن قولهم في تعريف الحكم أنه الزام لمعين مرادهم به غالبا فقد ذكر العلائي صوراً فيها حكم ولا يتصور فيها الزام لمعين الأعلى نوع من التعسف اه المقصود ونقله وأطال فيه جدا بنفائس لا يستغنى عنها فاعلم أنه هنا تبع الزركشي فيما قاله والوجه ما أخرجه هناك خصوصاً وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل (قوله لا يلفظ أن غدا الخ) اعتمده الأسنى والإيعاب وكذا

النهاية عبارة ته ولا يكفي أن يقول غدا من رمضان عاريا عن لفظ أشهد ولا مع ذكر هامع وجود رية كاحتمال كونه قديمتا قد دخله بسبب لا يوافقه المشهود عنده بأن يكون أخذه من حساب أو يكون حنفيا يرى إيجاب الصوم ليلة الغيم أو نحوه ذلك اه قال ع ش قوله حنفيا صوابه حنفيا لأنه الذي يرى وجوب الصوم ليلة الغيم اه وفي الأسنى والإيعاب ما يوافقه (قوله وعلى الأول) أي من اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يفيد الروية (قوله وان علم الخ) وفاقا للإيعاب والأسنى وخلافا لظاهر ما تقدم عن النهاية آنفا من التقيد بوجود الروية (قوله وذلك) إلى قوله ولا تجوز في النهاية والمغنى (قوله للخبر الصحيح) أي ولأن الصوم عبادة بدنية فيسكن في الأخبار بدخول وقتها وأحد الصلاة حتى لو نذر صوم شهر معين ولو ذال الحجة فشهد برؤية هلاله عدل كفي كارجحه في البحر وجزم به ابن المقرئ في روضه ويكفي قول واحد في طلوع الفجر

لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لأنه إنما يكون على معين مقصود ومن ثم لو ترتب عليه حق آدمي ادعاه كان حكما حقيقيا لا يلفظ أن غدا أو الليلة من رمضان لكن أطلق غير واحد قبوله وعلى الأول لا يقبل وإن علم أنه لا يرى الوجوب إلا بالرؤية أو كان موافقا لمذهب الحاكم على المعتمد لأنه لا يخلو عن إيهام وفساد الصيغة بعدم التعرض للرؤية وذلك للخبر الصحيح أن ابن عمر رضي الله عنهما رآه فآخبر النبي صلى الله عليه وسلم به فصام وأمر الناس بصيامه وصح أيضا أن أعرأيا يشهد به عند النبي صلى الله عليه وسلم مرة أخرى فقال يا بلال أذن في الناس فليصوموا ولا تجوز لمن لم يره الشهادة برؤيته أو بما يفيدها ككونه هل وإن استفاض عنده ذلك بل وإن أخبره بها عدد التواتر وعلم به ضرورة

لا نه لا يكفي قوله أشهدان
 غدا من رمضان كما تقرر
 بل لابد من التصريح بأنه
 رآه أو بما يتبادر منه ذلك
 وهذا لم يره ولا ذكر
 ما يفيد انه رآه والذي
 يتجه أن الشاهد لا يكلف
 ذكر صفة الهلال ولا محله
 نعم ان ذكر محله مثلا
 وبأن الليلة الثانية بخلافه
 فان أمكن عادة الانتقال
 لم يؤثر وإلا علم كذبه
 فيجب قضاء ما أفطره
 برويته ولو تعارضا في
 محله مثلا عمل باتفاقهما على
 أصل الرؤية كما لو شهدت
 بيعة بكفر ميت وأخرى
 باسلامه فافهما لا يتعارضان
 بالنسبة لنحو الصلاة عليه
 نظراً لحق الله تعالى (وفي
 قول) لا يثبت إلا ان
 شهد بها (عدلان) وانتصر
 له جماعة وأطالوا بمار دته
 في شرح الارشاد ورجوع
 الشافعي اليه إنما هو قبل
 أن يثبت عنده الخبر فلما
 ثبت قدم عملاً بوصيته
 بذلك على انه علق القول
 به على ثبوته ومحل ثبوته
 بعدل إنما هو في الصوم
 وتوابعه كالترابيح

وغروبها قياساً على ما قاله في القبلة والوقت والاذان ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر بقوله وبما تقرر يعلم
 ان اخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال يوجب الفطر وهو ظاهر نهاية وإيجاب قال
 الرشيدى قوله فشهد بروية هلاله عدل اى واخبرها اه وقال ع ش قوله مر يوجب الفطر اى وان
 كان صام تسعة وعشرين فقط اه (قوله انه لا يكفي الخ) لا يخفى ما في تقريره (قوله كما تقرر) في اى محل
 تقرر ذلك مع لفظ أشهد سم وقد يقال في قوله بلفظ أشهد انى رايت الهلال مع قوله لا يلفظ ان غدا
 الخ المفيد اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يفيد الروية ثم في قوله لفساد الصيغة المفيد لعدم كفاية تلك
 الصيغة ولو مع ذكر أشهد (قوله لا ذكر ما يفيد انه رآه) لا موقع له هنا ولو قال فلا يجوز له ذكر ما يفيد
 الخ اصح (قوله والذي يتجه الخ) وفاقا لصرح الایعاب بظاهر النهاية (قوله ذكر صفة الهلال ولا محله) اى
 بأن يقول رايت في ناحية المغرب ويذكر صغره وكبره وتدويره وتغيره وانه بجذاء الشمس او في جانب منها
 وان ظهر له الى الجنوب والشمال وان السماء مصحبة او لا بإعاب ومغنى (قوله فان أمكن عادة الخ) اى وان
 كان الغالب خلافه لإعاب (قوله قضاء ما أفطره) عبارة في الایعاب قضاء يوم بدل اليوم الاول الذي
 صاموه معتمدين على رويته اه ويذبحى حمله على ما اذا كانت الشهادة المذكورة في اول الشهر ثم تبين
 بطريق اخر انه كان اول الشهر وحمل ما هنا على ما اذا كانت في اخر الشهر (قوله ولو تعارضا الخ) عبارة في
 الایعاب ولو شهدوا احد بروية بصفة ككونه بالجنوب وشهدا اخر بخلافها ككونه في الشمال لم يكن
 تعارضاً لاتفاقهما على اصل الرؤية وقد ينتقل وكما لو قامت بيعة بكفر ميت الخ (قوله عمل باتفاقهما الخ)
 اعتمده ع ش وقال سم الذى في شرح الارشاد الصغير والوجه كما بينته أن اختلاف شاهدين في نحو محل
 الهلال لا يؤثران تقاربا بحيث يمكن عادة الانتقال من احدهما الى الاخر انتهى اه ومرانفاق الایعاب
 ما يوافقه (قوله فلا يتعارضان) اى لا مكان حمل الاول على سبق الكفرو الثانية على طرو الاسلام وكان
 الظاهر تانيث الفعل (قوله وانتصر له جماعة الخ) وادعى الاسنوى انه مذهب الشافعى لرجوعه اليه في
 الام قال الشافعى بعد لا يجوز على هلال رمضان إلا لأشاهدان ونقل البلقنى مع هذا النص نصاً اخر صيغته
 رجع الشافعى بعد فقال لا يصام إلا بشاهدين اسكن قال الزركشى قال الصيمرى ان صح انه صلى الله عليه وسلم
 قبل شهادة الاعراب وحده أو شهادة ابن عمر قبل الواحد وإلا فلا يقبل أقل من اثنين وقد صح كل منهما
 وعندى ان مذهب الشافعى قبول الواحد وإتباع رجع الى الاثنين بالقياس لما لم يثبت عنده في المسئلة سنة فانه
 تمسك للواحد باثر عن علي ولهذا قال في المختصر ولو شهد بروية عدل رايت ان اقبله الاثر فيه اه ومنهم من
 قطع بالاول وهو الاصح نهاية ومغنى (قوله قبل ان يثبت) الاولى لما لم يثبت (قوله فلما ثبت الخ) اى بعده عند
 أصحابه (قوله على انه علق القول به) أى بالخبر على ثبوته أى ثبوت الخبر فانه قال ان ثبت الخبر فهو قولى قاله
 السكردى وان اراد بذلك تعليقا خاصا بخبر في المسئلة المذكورة كما هو ظاهر صنيع الشراح هنا فيها وان اراد
 التعليق العام في قول الشافعى اذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقول الخاطئ ونحوه فيغنى عن هذه
 العلوة ما قبلها (قوله ومحل ثبوته) الى قوله قيل في النهاية والمغنى (قوله ومحل ثبوته) الاولى التانيث (قوله)

ولامع ذكرها مع وجود رية كاحتمال كونه قد يعتد دخوله بسبب لا يوافقه عليه المشهود عنده بأن يكون
 اخذه من حساب او يكون حنفيما يرى ايجاب الصوم ليلة الغيم وانحوز ذلك شرح مر (قوله كما تقرر) في اى
 محل تقرر ذلك مع لفظ أشهد (قوله عمل باتفاقهما الخ) الذى في شرح الارشاد الصغير والوجه كما بينته ان
 اختلاف شاهدين في نحو محل الهلال لا يؤثران تقاربا بحيث يمكن عادة الانتقال من احدهما الى الاخر اه
 (ومحل ثبوته بعدل إنما هو في الصوم وتوابعه) عبارة العباب في باب الشهادات والمشهود به اشياء احدها
 ما يثبت بشاهد واحد هلال رمضان لصومه وقدمه وكذا غيره ليصومه عن نذر لا لعبادة اخرى كوقوف عرفة
 قوله كوقوف عرفة انظر مع ما س في الحاشية السابقة عن مروهل بقبل بطلوع الفجر من رمضان ليمسك
 ويموت كافر بعد اسلامه ليصلى عليه وجهان بناء على قبوله لم رمضان ومقتضى البناء بقوله اه وعبارته هنا

والاعتكاف الخ) أى كان نذر الاعتكاف في رمضان سم عبارة النهاية والغنى والاعتكاف والاحرام بالعمرة العلقين بدخول رمضان لا بالنسبة لغير ذلك كدين مؤجل ووقوع طلاق وعتق معلقين لا يقال هلا يثبت ضمنا كما ثبت شوال بثبوت رمضان بواحد والنسب والارث بثبوت الولادة بالنسب لا نأقول الضمني في هذه الامور لازم للمشهور به بخلاف الطلاق ونحوه وبان الشئ إنما يثبت ضمنا إذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والفطر فانهما من العبادات وكالولادة والنسب والارث فانهما من المال والاول اليه بخلاف ما هنا فان التابع من المال أو الاول اليه والمتبوع من العبادات هذا ان سبق التعليق الشهادة فلو سبق الثبوت ذلك وحكم الحاكم بها بعدل ثم قال قائل ان ثبت رمضان فعبدى حرا وزوجتى طالق وقعا وحله كما قاله الاسنوى ما لم يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لا عتراه به اه قال ع ش قوله مر ان ثبت رمضان الخ خرج به ما لو كانت صورة التعليق ان كان غدا من رمضان فعبدى حرا فلا يعتق وهو ظاهر والفرق ان المعاق عليه فيما ذكره الشارح الثبوت وقد وجد المعلق عليه فيما ذكرناه الكون من رمضان وهو لم يعلم اه وفي سم ما يوافقه (قوله ان تعلق بالرائى الخ) فلو كان علق الطلاق ثم رآه ثم انتقل لبلد مخالف في المطلق فالوجه ان ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصا والمقرر في باب الطلاق ان المعتبر في الطلاق المعلق برؤية الهلال بلد التعليق مر اه سم على حج وبهجة بقى ما لوراثته الزوجة دون الزوج ولم يصدقها هل يحرم عليها تمكينه ام لا فيه نظر والا قرب الاول فيجب عليها الحرب بل والقتل ان قدرت عليه كالماتل على البضع ولا نظر لاعتقاده ابا حته كما يجب دفع الصبي عنه وان كان غير مكلف وهذا ظاهر حيث علق برؤيته وان علق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيته لان علق بصفة وهى الثبوت ولم توجد فيجب عليها تمكينه لبقاء الزوجية ظاهرا وباطنا ع ش (قوله عومل به) اى مطلقا سم اى تاخر التعليق اولا (قوله وكذا ان تاخر التعليق الخ) مفهوما انه اذا تقدم لا يعامل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جاء ودخل رمضان اما لو قال ان ثبت رمضان او حكم حاكم برب رمضان ثم ثبت بشهادة عدل او حكم حاكم بها فنتجه الوقوع لانه علقه على صفة هى الثبوت او حكم الحاكم وبه قد وجدت سم بخذف (قوله وتثبت) اى بدل وثبوت رؤية كردى (قوله لان ذكره ليس (الا لكونه محل الخلاف) قد يقال كونه محل الخلاف لا يقتضى ذكر الحصر مع كونه ليس من محل الخلاف نعم قد يجاب عن المصنف بان مثل هذه الصيغة قد تستعمل لغير الحصر كالا هتمام وبان الحصر لإضافى على وجه المبالغة وبان الحصر لغير العدل كالصبي والفاسق سم وقوله لإضافى لعله من

والاعتكاف دون نحو طلاق وأجل علق به نعم ان تعلق بالرائى عومل به وكذا ان تأخر التعليق عن ثبوته يعدل قيل صواب العبارة وتثبت كما بأصله ولا يأتى بالمبتدأ المشعر بالحصر اه ويجاب بأن الحصر هنا المعلوم بما هو مقرر في شرح الارشاد أول الطهارة لا محذور فيه لأن ذكره ليس إلا لكونه محل الخلاف

ولا يثبت أى رمضان بواحد لغير الصيام كحلول دين ووقوع طلاق وعتق علقا بثبوته قبل الشهادة إلا ان تعلقت بالشاهد اه وفي شرحه للشارح ان قضيته قوله لغير الصيام ان توابع رمضان من نحو صلاة التراويح والاعتكاف والاحرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان لا تثبت تبعال رمضان وليس كذلك (والاعتكاف) اى كان نذر الاعتكاف في رمضان (قوله ان تعلق بالرائى الخ) فلو كان علق الطلاق ثم رآه ثم انتقل لبلد مخالف في المطلق فالوجه ان ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصا والمقرر في باب الطلاق ان المعتبر في الطلاق المعين برؤية الهلال بلد التعليق مر (قوله عومل به) اى مطلقا (قوله وكذا ان تاخر التعليق عن ثبوته) مفهوما انه اذا تقدم لا يعامل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جاء ودخل رمضان اما لو قال ان ثبت رمضان ثم ثبت بشهادة عدل فنتجه الوقوع لانه علقه على صفة الثبوت وقد وجدت لان الثبوت صادق بثبوته بالعدل الواحد لانه ثبت شرعا قد يؤيد بذلك انه لو علق بالحكم كان حكم حاكم برب رمضان لحكم به حاكم بعدل فيبعد كل البعد القول بعدم الوقوع ولا فرق بين التعليق والتعلق بالحكم إذ كل تعليق على صفة وجد بل جعلوا الثبوت هنا بمنزلة الحكم كما تقدم فليتأمل وليحرر (قوله لان ذكره ليس (الا لكونه محل الخلاف) قد يقال كونه محل الخلاف لا يقتضى ذكر الحصر مع كونه ليس من محل الخلاف نعم قد يجاب عن المصنف بان مثل هذه الصيغة قد تستعمل لغير الحصر كالا هتمام وبان الحصر لإضافى على وجه المبالغة وبان الحصر بالنسبة لغير العدل

مخ علم ماسوا منه من باب اولى ويتجه ثبوته بالعدل ولو في اثنا عشر سنة وان قيل في كلام الزركشي ما يخالفه وعلى الاول فن فوائد وجوب قضاء اليوم الاول الذي بان انه من رمضان (وشرطه الواحدة صدقة العدول في الشهادة) (في الاصح ٣٧٩) لا عبد وامرأة) لانه من باب الشهادة

لا الرواية نعم يكتفي بالمستور كما صححه في المجموع ولا ينفيه كونه شهادة لارواية خلاف لمن زعم لانهم ساجوا في ذلك كما ساجوا في العدد احتياطا وهو من ظاهره التقوى ولم يعدل عند قاض وتقبل شهادة عدلين على شهادته ولا اثر لرد يبق بعد الحكم بشهادته للاستناد إلى ظن معتمد نعم ان علم قاضا جعل به باطنا لا ظاهرا لتعرضه للعقوبة ويلزم الفاسق ومن لا يقبل العمل برؤية نفسه وكذا من اعتقد صدقة في إخباره برؤية نفسه أو بثبوته في بلد متحمدا مطلقا سواء أول رمضان وآخره على المعتد والمعتد ايضا ان له بل عليه اعتماد العلامات بدخول شوال إذا حصل له اعتقاد جازم بصدقه كما بيته في شرح الارشاد الكبير قيل قوله صفة العدول بعد قوله يعدل فيه ركة فإز العدول من فيه صفة العدول وزعمه أن المرأة أو العبد غير عدلين ممنوع اه وليس في محله فان العدول له إطلاقان عدل رواية وعدل شهادة وعدل الشهادة له إطلاقان عدل في كل شهادة وعدل بالنسبة لبعض الشهادات دون بعض المرأة ولما كان قوله

تحريف الناسخ وأصله حقيقى بقرينة ما بعده (قوله ومع علم ماسواه) أى الاكثر من عدل سم (قوله) ويتجه ثبوته بالعدل في اثنا عشر سنة أى رمضان بان يشهد برؤيته في ليلة قبل الليلة التي رؤى فيها لإيعاب (قوله) فن فوائد) أى الثبوت في اثنا عشر رمضان (قوله الاول) الاول إسقاطه قول المتن (وشرط الواحدة صدقة العدول) ولورأى فاسق جهل الحاكم فسقه الهلال فهل له الاقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب ان توقف وجوب الصوم عليها من وسياق نظير ذلك في الشهادات سم وعش (قوله لانه) إلى قوله كما بيته في النهاية والمغنى لإاقوله وهو إلى وتقبل (قوله لانه الخ) أى الثبوت بالواحد نهاية ومعنى (قوله نعم يكتفي بالمستور الخ) قضيته انه لا يشترط هنا سلامته من خاتم المروءة وهو ظاهر عش (قوله) نعم ان علم الخ) عبارة النهاية ولو علم أى غير القاضى فسق الشهود او كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له إذ لا يتصور جزمه بالنسبة والظاهر انه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق القاضى المشهود عنده وجهل حال العدول فالأقرب انه كالمعلم يشهدوا بناء على انه ينزل بالفسق اه (قوله) ولا ينفيه) أى الاكتفاء بالمستور (كونه) أى الثبوت بالواحد (قوله) وهو من ظاهره الخ) وفسره الشارح م في النكاح بانه الذى لم يعرف له فسق وان لم يعلم له تقوى ظاهره الخ (قوله) ويلزم الفاسق الخ) هل يدخل في الفاسق هذا الكافر حتى لو اخبر من اعتقد صدقه لزمه يحتمل انه كذلك م اه سم عبارة شيخنا ويجب على سبيل الخصوص أيضا على من رآه وأخبره بالرؤية موثوق به أو من اعتقد صدقه ولو امرأة أو صديقا أو فاسقا أو كافرا اه (قوله) وكذا من اعتقد صدقه الخ) وان لم يذكره عند القاضى ومثله في المجموع بزوجه وجاريتيه وصديقه نهاية ومعنى قال سم هل يجرى نظير ذلك في الصلاة حتى يثبت دخول وقتها باخبار من اعتقد صدقة من نحو فاسق وصي فيكون جميع ما ذكره من عدم قبول الفاسق والصبي ولو فيما طريقه المشاهدة كالأخبار بطول الفجر أو الشمس وغروبها محله إذ المعتقد صدقه أو لا يجرى ويفرق بين الصوم والصلاة فيه نظر ولعل المتجه الاول ما لم يكن في كلامهم ما يخالفه فليحجروا اه اقول كلام النهاية والمغنى والشارح في آخر الفصل الآتى صريح فيما توخاه (قوله بل عليه الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله اعتماد العلامات الخ) أى من إيقاد النار على الجبال وسمي ضرب الطبول ونحوهما بما يعتادون فعله لذلك نهاية (قوله وزعمه) أى المصنف (قوله عقبه بما بين المراتب الخ) أى فان إطلاق العدول كما قال الشارح منصرف إلى الشهادة نهاية زاد المغنى بخلاف إطلاق العدول في صدقها وبالرواية اه قول المتن (وإن كانت السماء مصحبة) أى لا غيمها وأشار به إلى ان الخلاف في حالي الصحو والغيم وقال بعضهم بالافطار في حال الغيم دون الصحو نهاية قول المتن (مصحبة) من اصحبت السماء ان تشع عنهم الغيم ففى مصحبة اه مختار اه عش (قوله والشى قد ثبت) رد لمقال الاصح القائل بانه لا يفطر لان الفطر يؤدى إلى ثبوت شوال بقول واحد

كالصبي والفاسق (قوله مع علم ماسواه) أى الاكثر من عدل (قوله وشرط الواحد صدقة العدول) ولورأى فاسق جهل الحاكم فسقه الهلال فهل له الاقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب ان توقف وجوب الصوم عليها من وسياق نظير ذلك في الشهادات (قوله ويلزم الفاسق) هل يدخل في الفاسق هنا الكافر حتى لو اخبر من اعتقد صدقه لزمه يحتمل انه كذلك م اه (قوله) وكذا من اعتقد صدقه هل يجرى نظير ذلك في الصلاة حتى يثبت دخول وقتها باخبار من اعتقد صدقة من نحو فاسق وصي فيكون جميع ما ذكره من عدم قبول الفاسق والصبي ولو فيما طريقه المشاهدة كالأخبار بطول الفجر أو الشمس وغروبها محله إذ المعتقد صدقه أو لا يجرى ويفرق بين الصوم والصلاة فيه نظر ولعل المتجه الاول ما لم يكن في كلامهم ما يخالفه فليحجروا (قوله ان له بل عليه الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى

بعد محتملا لكل منهما ما عبقه بما بين المراد منه وهو عدالة الشهادة بالنسبة لكل شهادة ونفى عدالة الشهادة عن العبد وامن المرأة باعتبار ما تقر أن لا نطق حكم العدول في كل شهادة فأنضح انه لا عبار على عبارته (وإذا صحتا يعدل) ولو مستورا للعدالة (ولم نر الهلال بعد ثلاثين) يوما (أفطارنا) وجوابا (في الاصح) وإن كانت السماء مصحبة) لا كمال العدد كالمعتد بعدلين والشى قد ثبت ضمننا بطريق لا يثبت

بعد الشروع في الصوم كما
رجحه الاذرعى لان
الشروع فيه كالحكم ومنه
يؤخذ ان العدلين لا
يقبل رجوعهما حيثئذ
ايضا وقد يؤخذ من قوله
بعدل وما الحق به من
المستور انه لو صام بقول
من اعتقد صدقه لا يفطر
بعد ثلاثين ولا رؤية وهو
متجه لانا إنما صومناه
احتياطاً فلا نفطره
احتياطاً ايضاً وفارق العدل
بأنه حجة شرعية فلزم
العمل بآثارها بخلاف
اعتقاد الصدقة (وإذا روى
بيلد لزم حكمه البلد القريب)
قطعا لانهما ببلد واحد
(تنبيه) قضية قوله لزم
الخ انه بمجرد رؤيته ببلد
يلزم كل بلد قريبة منه
الصوم او الفطر لكن من
الواضح انه إذا لم يثبت
بالبلد الذي أشيعت رؤيته
فيها لا يثبت في القرية منه
إلا بالنسبة لمن صدق الخبر
وانه ان ثبت فيها ثبت في
القرية لكن لا بد من
طريق يعلمها أهل القرية
ذلك فان كان ثبت بنحو
حكم فلا بد من اثنين
يشهدان عند حاكم القرية
بالحكم ولا يكفي واحد
وان كان المحكوم به يكفي
فيه الواحد لان المقصود

وهو تمتنع نهاية (قوله فيها) كذا في أصله رحمه الله تعالى والانسب ما بصري (قوله ولا يقبل رجوع العدل
الخ) فلو شهد الشاهد بالرؤية فصام الناس ثم رجع لزمهم الصوم على أوجه الوجوه لان الشروع فيه بمنزلة
الحكم بالشهادة وقال الاذرعى انه الاقرب ويفطرون باتمام العدة وان لم ير الهلال نهاية وقوله ويفطرون
الخ فيه خلاف يأتي قال ع ش يؤخذ من العلة انه لو حكم بشهادته وجب الصوم وان لم يشرعوا فيه اه (قوله
وما الحق به الخ) هو على حذف أي التفسيرية (قوله يقول من اعتقد صدقه) أي من نحو الفاسق سم (قوله
لا يفطر الخ) خلافا لظاهر إطلاق النهاية (قوله وهو متجه الخ) وفي سم بعد كلام مانصه فقد بان لك فيما لو
لو صام بقول غير عدل يثق به ولم ير الهلال بعد الثلاثين ان الشارح استظهر في شرح الارشاد وجوب الصوم
مع الصحو وترجي ان يكون اقرب مع الغيم واستوجه في شرح المنهاج وجوب الصوم واطلاق فلم يقيد
لا بصحو ولا بغيره واستوجه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقا بقي ما لورجع العدل عن الشهادة بعد
شروع الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر او لا فابن حجر في الاتحاف وشرح الارشاد
منع الفطر هنا كما منعه في غالب كتبه فيمن صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين قال
لا إنما عولنا عليه مع رجوعه احتياطاً والاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كما ذكر وابن الرمي قال
بالفطر هنا كإقال به في تلك المسئلة فلورجع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله وبعد
الشروع ان كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته م واذا كان رجوعه قبل الحكم وبعد
الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسما مصحبة فهل نفطر ظاهر كلامهم انا نفطر لانهم جوزوا
الاعتماد عليه وجرى ذلك م وخالف شيخنا في الاتحاف الخ اه والقلب إلى ما قاله الاتحاف اميل ع ش
وقوله اطلق الخ لكن شياقه كالصرح في العموم قول المتن (وإذا روى بيلد لزم حكمه البلد القريب) أي
كبيد ادوا السكره نهاية ومغنى (قوله قطعاً الخ) أي لزم ما قطعنا به خلاف (قوله الصوم) أي في أول الشهر
او الفطر أي في اخره (قوله وانه ان ثبت الخ) عطف على انه لم يثبت الخ (قوله بنحو حكم) أي كقوله ثبت
عندى ان غ. امن رمضان (قوله عند حاكم القرية) أي او عند محكم فيها لكن بالنسبة لمن رضى بحكمه فقط
كامر (قوله بالحكم) أي او نحوه (قوله اثباته) نائب فاعل المقصود (قوله الحكم الخ) خبر ان (قوله او
بنحو الاستفاضة الخ) هذا كالصرح في ان الاستفاضة تسكن في وجوب الصوم على عموم الناس فلا ير اجف

(قوله وهو متجه) عبارة شرح الارشاد الكبير وتوقف الاذرعى فيما لو صام بقوله من يثق به ثم لم ير الهلال بعد
الثلاثين مع الصحو أي وليس بعدل كما صرح به الاذرعى في توقفه وصرح به الشارح في شرح العباب من جملة
توقف الاذرعى وصرح به ايضا في شرح المنهاج فلا تنافي بين ما قاله في شرح الارشاد هنا وبين قوله قبل
ما حاصله ومن حصل له اعتقاد حازم بدخول شوال من العلامات المذكورة أزمه الفطر بالاعتقاد الجازم
واخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال يوجب الفطر اه وذلك لان كلامه السابق في
اخبار العدل كما صرح به وكل من العلامات المذكورة واخبار غير العدل الذي الكلام فيه هنا ليس
واحد من الشيتين كما هو ظاهر والذي يظهر انه يصوم لان إيجاب الصوم عليه ولا إنما كان احتياطاً لاجل
الصوم ولا احتياط هنا في الفطر بل الاحتياط عدمه ولا يقال صوم العيد حرام لان محل حرمة فيمن علم انه
يوم عيد وظاهر تقييده بالصحو انه يفطر الحادي والثلاثين ان كان غيم وهو محتمل ويحتمل انه يصوم
فطر الاحتياط ايضاً لعل هذا اقرب انتهى وجزم في الارشاد الصغير بوجوب الصوم حالة الصحو ولم
يتعرض لحالة الغيم فقد بان لك فيما لو صام بقول غير عدل يثق به ولم ير الهلال بعد الثلاثين ان الشارح
استظهر في شرح الارشاد الكبير وجوب الصوم مع الصحو وترجي ان يكون اقرب مع الغيم وجزم في الصغير
بوجوبه مع الصحو وسكت عن الغيم واستوجه في شرح المنهاج وجوب الصوم واطلاق فلم يقيد لا بصحو
ولا بغيره واستوجه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقا بقي ما لورجع العدل عن الشهادة بعد شروع
الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر او لا فابن حجر في الاتحاف وشرح الارشاد الكبير

لذلك فان لم يكن بالبلد من يسمع الشهادة او امتنع لم يثبت عندهم إلا بالنسبة ان (٣٨١) صدق الخبر بان اهل تلك البلد ثبت

عندهم ذلك فعلم أنه لو وجدت شروط الشهادة على الشاهد فشهد اثنان على شهادة الرائي ولو واحدا كفي ان كان ثم يسمعها والا فكامر ثم رايته في المجموع وغيره تكفي الشهادة هنا من اثنين على شهادة واحداه وهو يؤيد ما ذكرته اخرا (دون البعيد في الاصح) لخبر مسلم عن كريب استهل على رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة فراه الناس فصام معاوية ثم قدمت المدينة في اخر الشهر فأخبرت ابن عباس بذلك فقال لسكنا رايناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين فقلت ألا تكفي برؤية معاوية فقال لا هكذا امر نارسل الله ﷺ قال الترمذي والعمل عليه عند اكثر أهل العلم (والبعيد مسافة القصر) لان الشرع اناط بها كثيرا من الاحكام واعتبار المطالع يحوج إلى تحكيم المنجمين وقواعد الشرع تاباه (وقيل باختلاف المطالع فأت هذا اصح واقه اعلم) لان الهلال لا تعلق له بمسافة القصر ولان المناظر تختلف باختلاف المطالع والعروض فكان اختيارها أولى وتحكيم المنجمين

(قوله لذلك) أي لان المقصود إثباته الخ (قوله فعلم أنه لو وجدت الخ) مسئلة ثبوت رمضان بالشهادة على الشهادة منصوب عليها في اصل الروض مع خلاف وتفرع كثير فليراجع ثم بصري (قوله كفي) أي شهادة الاثنين فكان الظاهر الثاني (قوله فكامر) أي فلا تكفي إلا بالنسبة لمن صدق الخبر ولو واحدا (قوله يؤيد الخ) بل يصرح بذلك قول المتن دون البعيد أي كالحجاز والعراق نهاية ومعنى (قوله خبر مسلم) إلى قوله وقضية في النهاية والمعنى لا قوله والمراد إلى وقال التاج وقوله وكان مستنده إلى والشك (قوله فصام الخ) عبارة النهاية والمعنى وصام معاوية الخ (قوله والعمل عليه) أي على عدم الاكتفاء قول المتن (والبعيد مسافة القصر) وصححه المصنف في شرح مسلم نهاية ومعنى (قوله إلى تحكيم المنجمين) أي الاخذ بقولهم بحجري قول المتن (وقيل باختلاف المطالع) أي يحصل البعد باختلاف المطالع لا بمسافة القصر خلافا للرافعي شرح المنهج قول المتن (قلت هذا اصح) (فرع) ما حكم تعلم اختلاف المطالع يتجه ان يكون كتحكم أدلة القبلة حتى يكون فرض عين في السفر وفرض كفاية في الحضر وفاقم رسم على المنهج والتعبير بالسفر والحضر جرى على الغالب والإقبال مدار على محل تكثرفيه الحاضرون او نقل كما قدمه في استقبال القبلة ع شر وقوله الحاضرون صوابه العالمون (قوله لان الهلال الخ) ولما تقدم من خبر مسلم وقياسا على طلوع الفجر والشمس وغروبها نهاية ومعنى (قوله والعروض) اعلم ان عرض البلد في اصطلاح أهل الهيئة عبارة عن بعد البلد عن خط الاستواء إلى جانب الجنوب او الشمال وطول البلد عبارة عن بعده من مبدا العمارة في الغرب إلى جانب الشرق ومنازل القمر تختلف باختلافهما فالأقصر على العروض ليس على ما ينبغي إلا ان يقال ذكر المطالع إشارة إلى الاطوال وخط الاستواء مفروض على الأرض بين المشرق والمغرب في عالم الهند كرى (قوله اعتبارها) الظاهر التذكير (قوله انما يضرب في الاصول دون التوابع) عبارة النهاية والمعنى والاياعاب في الاصول والامور العامة دون التوابع والامور الخاصة اه قال البجيرمي والعطف للتفسير كما قاله شيخنا ثم قال والمراد بالاصول الوجوب اصله والاستقلال بالتوابع الوجوب تبعاً وهذا هو الظاهر (قوله والمراد باختلافها الخ) عبارة الكردى على بافضل معنى اختلاف المطالع ان يكون طلوع الفجر والشمس والكواكب او غروبها في محل متقدما على مثله في محل اخر او متاخر اعنه

منع الفطر هنا كما منعه في غالب كتبه فيمن صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقة ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين على ما صرح قال لانا انما عولنا عليه مع رجوعه احتياطاً والاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كما ذكر وان الرمي قال بالفطر هنا كما قال به في تلك المسئلة فلورجع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله وبعد الشروع وان كان قبل الحكم والشروع جميعاً امتنع العمل بشهادته م واذا كان رجوعه قبل الحكم وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسماء مصحبة فهل نفطر ظاهر كلامهم أنا نفطر لأنهم جوزوا الاعتماد عليه وجرى على ذلك م وخالف شيخنا في الاتحاف الخ اه وعبارة شرح الارشاد الكبير ولورجع الشاهد بعد شروع الناس في الصوم أي وقبل الحكم كما صرح به م وتصرح به عبارة الالية ايضا فاقام فقيل لا يلزم كرجوع الشاهد قبل الحكم وقيل يلزم لان شروعهم فيه بمنزلة الحكم بالشهادة ورجحه الاذرى لكن توقف في الافطار فيما لو اكمل العدة ولم ير الهلال والسماء مصحبة والذي يظهر هنا ايضا انهم لا يفطرون ولا تسلم ان العلة ما ذكر من ان شروعهم كالحكم بالشهادة من غير نظر للاحتياط بل الاحتياط هو السبب الموجب لتزيله بمنزلة الحكم بها وحينئذ يقال هنا ما صرحنا لوصام بقول من يثق به انتهت وفي شرح العباب مانصه تردد الاذرى فيمن صام بقول من يثق به وليس بعدل هل هو كالعدل هنا ايضا ويصوم جز ما قال الذي يتجه أنا ان اوجبنا الصوم بقوله أولا اوجبنا الفطر بقوله آخر اه وان كانت السماء مصحبة لان فرض توقف الاذرى انما هو مع الصحو كما صرح به في الارشاد الكبير ولان المنهاج الذي أخذ الشرح منه ما خالفه فيه الخشى واستظهر عليه بعبارة شرح العباب أخذ الصحو غاية فليتامل وان جوزناه او لا لم تجوزه هنا لان لم يبين امره على حجة شرعية حتى يستمر على قضيتها بخلاف ما اذا

انما يضرب في الاصول دون التوابع كما هنا والمراد باختلافها أن يتباعد الهلال بحيث لو روى في أحدهما لم ير في الآخر غالبا

وتبعوه لا يمكن اختلافها في أقل من أربعة وعشرين فرسخا وكان مستنده الاستقراء وبه ان صح يندفع قول الرافعي عن الامام بتصور اختلافها في دون مسافة القصر والشك في اختلافها كتحققه لان الاصل عدم الوجوب ومحل ان لم يكن آخر اتفاقها والاوجب كما قاله الاذرعى ونسبه السبكي وتبعه الاستنوي وغيره على انه يلزم من الروية في البلد الشرقى رؤيته في البلد الغربى من غير عكس إذا ليل يدخل في البلاد الشرقية قبل وعلى ذلك حمل حديث كريب فان الشام غربية بالنسبة للدينة وقضيته أنه متى روى في شرق لزوم كل غربى بالنسبة اليه العمل بتلك الروية وان اختلفت المطالع وفيه منافاة الظاهر كلامهم ويوجه كلامهم بأن اللازم انما هو الوجود لا لروية اذ قد يمنع منها مانع والمدار عليها لا على الوجود ووقع تردد لهؤلاء وغيرهم فيما لو دل الحساب على كذب الشاهد بالروية والذي يتجه منه أن الحساب ان اتفق اهله على أن مقدماته قطعية وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر ردت الشهادة وإلا

وذلك مسبب عن اختلاف عروض البلاد أى بعده عن خط الاستواء وأطوالها أى بعده عن ساحل البحر المحيط الغربى ففى ساوى طول البلدين لزوم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر وإن اختلف عرضهما أو كان بينهما مسافة شهيرة ومتى اختلف طولها امتنع تساويها في الروية اه وتقدم عن السكردى بفتح الكاف الفارسي ما يوافقه (قوله قاله في الأنوار) وفيه نظر في المجموع بعد بسط الخلاف فحصل ستة أوجه يلزم أهل الأرض أهل إقليم بلد الروية وما وافقها في المطالع وهو اصحها كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض من دون مسافة القصر بلد الروية فقط اه ففى الأنوار قريب من الرابع وكان وجه مغايرته للثالث انه اعم فحيث لم يتصور الخفاء عنهم لزوم الصوم وإن اختلف المطالع بخلافه على الثالث فانه لا بد من اتفاقه المستلزم أنه يلزم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر كما يأتي عن السبكي إلا مانع لإيعاب (قوله وقال التاج التبريزي) نقل المغنى كلام التبريزي وافرده بصرى (قوله التبريزي) بكسر أوله والراء وسكون الموحدة والتحقين وزاى نسبة إلى تبريز بلد باذربيجان اه لب للسيوطى ع ش (قوله لا يمكن اختلافها في أقل من أربعة وعشرين إلخ) ائفى به الوالد رحمه الله تعالى والاوجه انها تحديدية كما ائفى به ايضا نهاية قال ع ش وقدره ثلاثة أيام لكن يبقى الكلام في ميد الثلاثة بى طريق يفرض حتى لا يختلف المطالع بعده راجعه اه وفى السكردى على بافضل وقال القليوبى في حواشى المحلى ان ما قاله التبريزى غير مستقيم بل باطل وكذا قول شيخنا الرملى في النهاية انها تحديدية اه ويمكن ان يجاب عنه بان مادون الثلاث المراحل يكون التفاوت فيه دون درجة فكان الفقهاء لم يلاحظوه لقلته اه (قوله وبه إن صح) اى بالاستقراء (قوله ومحل) اى عدم الوجوب مع الشك في الاختلاف (قوله ونسبه السبكي إلخ) افره النهاية والمغنى (قوله على انه يلزم إلخ) أى إذا اختلفت المطالع نهاية ومغنى (قوله يلزم من الروية في البلد الشرقى) أى حيث اتحدت الجهة والعرض نهاية أى فيلزم من رؤيته في مكة رؤيته في مصر ولا عكس كردى على بافضل (قوله إذا ليل يدخل إلخ) أى ومن ثم لو مات متوارثان أحدهما بالشرق والاخر بالمغرب كل وقت زوال بلده ورث الغربى الشرقى لآخر زوال بلده نهاية زاد الايعاب فاذا ثبت هذا فى الاوقات لزوم مثله فى الالة وايضا فالهلال إذا لم يرب بالشرق لسكونه فى الشعاع عند الغروب امكن ان يخرج منه قبل الغروب من المغرب لتأخره عن غروب الشرق فيخرج من الشعاع فى تلك المسافة اه قال الرشيدى قوله مر لتأخره زوال بلده الذى ذكره اه ل هذا الشأن أن الزوال إنما يختلف باختلاف الطول لا باختلاف العرض فمتى اتحد الطول اتحد وقت الزوال وإن اختلف العرض وإذا اختلف الطول اختلفت الزوال وإن اتحد العرض خلا فالما وبهم كلام الشارح مر وتقدم عن السكردى ما يوافقه (قوله وقضيته) اى ما قاله السبكي ومن تبعه (قوله وفيه إلخ) اى فيما اقتضاه كلام السبكي ومن تبعه (قوله منافاة اظاهر كلامهم) قد يقال بالتأمل فى كلامهم ووجه اعتبار اتحاد المطالع يعلم انه لا منافاة وان الملاحظ واحد فتدبر واما قوله ويوجه الخ فلو تم لورد على اعتبار اتحاد المطالع أيضا فليتأمل بصرى (قوله والمدار عليها لا على الوجود) هذا بخلاف ما تقدم اول الباب عن شيخنا الشهاب الرملى سم ومرافيه (قوله إذ قد يمنع إلخ) قد يقال الاستقراء لمشاهدة لزوم الروية فى الغربى للروية فى الشرقى كاف فى حصول الظن بها وان منع مانع ارضى خنى كيسير بخار بصرى (قوله لهؤلاء) اى السبكي وتابعيه كردى (قوله وكان المخبرون منهم بذلك إلخ) برده عليه أن اخبار عدد التواتر إنما يفيد القطع إذا كان الاخبار عن محسوس فيتوقف على حسية تلك المقدمات سم وقد يجاب بان مراد الشارح ان اخبار عدد التواتر عن قطعية تلك المقدمات يفيد ظنا قويا من القطع وهذا الظن كاف فى رد الشاهد بخلافه

كل لما قاله بما في بعضه نظر
للمتأمل (تنبيه) أثبت
مخالف الهلال مع اختلاف
المطالع لزوما العمل بمقتضى
إثباته لأنه صار من رمضان
حتى على قواعدنا أخذان
قول المجموع محل الخلاف
في قبول الواحد ما لم يحكم
بشهادة الواحد حاكم يراه
ولا واجب الصوم ولم ينقض
الحكم إجماعا ومن مقتضى
إثباته أنه يجب قضاء
ما أفطرناه عملاً بمطالعنا وإن
القضاء فوري بناء على ما قاله
المستولى وأقره المصنف
والاستوى وغيرهما إذا
ثبت أثناء يوم الشك أي
ثلاثي شعبان وإن لم يتحدث
برؤيته أنه من رمضان لزمه
قضاؤه فوراً كما يأتي (وإذا
لم نوجب) الصوم (على)
أهل البلد الآخر) لاختلاف
مطالعهما (فاسألوا به من
بلد الرؤية) لإنسان (فالاصح
أنه يوافقهم في الصوم) آخر
وإن تم ثلاثين لأنه بالانتقال
اليوم صار مثلهم وانتهى
الأدعى للقبال بأن تكليفه
صوم أحد وثلاثين بلا
توقيف لا معنى له وبأن
ماروى أن ابن عباس أمر
كريباً بذلك ليصبح ويتسلمه
فعله وإنما أمره للتلايساء به
الظن أنه وما قاله في الثاني
سهل وأما الأول فليس كما
قال لأنه إذا تقرر اعتبار
المطالع كان له معنى أي معنى
كما هو ظاهر وأهم قوله آخر

(قوله وإطلاق غيره الخ) أي كأنهاية والمنعنى (قوله أثبت مخالف الهلال الخ) كان مراده حكم بقريته
استشهاده بكلام المجموع لأن الثبوت ليس بحكم والحكم هو الذي يرفع الخلاف لكن يتردد النظر هل يكفي
قوله حكمت بأن أول رمضان يوم كذا وإن لم يكن حكماً حقيقياً كما تقدم في كلام الشارح أو لا بد من حكم
حقيقي كل يترب عليه حق أدى محل تأمل ثم محل ما ذكر حيث صدر الحكم من متأهل أو غير متأهل نصبه
الإمام عالماً بحاله أما إذا صدر من غير متأهل مستخلف من قبل القاضي الكبير فلا اثر لحكمه بناء على عدم
صحة استخلافه إلا في القضاء وإنما نهيت على ذلك لعدم البلوى بهذا في زماننا بصري أقول تقدم عن سم إن
الشارح حرر في التحاف أن قول القاضي حكمت بأن غدا من رمضان حكم حقيقي وهو الوجه دون ما هنا
أي في التحفة وتقدم عنه عن م أيضاً أن الثبوت هنا بمنزلة الحكم (قوله ثم محل ما ذكر الخ) تقدم عن
النهاية ما يوافق (قوله مخالف) أي كالحنفى (قوله ولم ينقض حكمه) ظاهره وإن رجع الشاهد عن
(قوله عملاً الخ) متعلق بأفطرناه (قوله وإن القضاء فوري) قد ينظر فيه بأن الفور إنما وجب في مسألة الشك
لنسبته إلى التقصير أو أي تقصير هنا إذا تأخر إثبات المخالف عن الأول إلا أن يفرض ذلك فيما إذا تقدم ولم
يعلموا به إلا بعد ذلك فليتأمل سم قول المتن (أنه يوافقهم) أي وجوباً بمنعنى ونهاية قال ع ش قال سم على
المنهج فلو أفسد صومه اليوم الآخر فهل يلزمه قضاؤه والسكفارة إذا كان الفساد بجماع فيه نظروا لعل
الأقرب عدم اللزوم لأنه لا يجب صومه إلا بطريق الموافقة ويحتمل أن يفرض بين أن يكون هذا اليوم هو
الحادى والثلاثون من صومه فلا يلزمه ما ذكر أو يكون يوم الثلاثين فيلزمه فليحرر وقد يقال الوجه اللزوم
لأنه صار منهم أهناً رابت في حج أول باب المواقيت ما يصرح بعدم لزوم السكفارة أقول ويأتى عن سم عن
قريب تر جميع لزوم القضاء مطلقاً (قوله وإن أتم) إلى قوله وانتصر في النهاية والمنعنى (قوله وإن أتم ثلاثين
الخ) (فرع) لو صلى المغرب في بلد غربت شمس ثم سار لبلد مختلفة المطالع مع الأولى فوجد الشمس لم
تغرب فيها فهل يجب عليه إعادة المغرب كما في نظيره من الصوم أو لا كما لو صلى الصبي ثم بلغ في الوقت لا يلزمه
إعادة الصلاة تردد الأول ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى والثاني هو ما اعتمد بخطه في هامش شرح الروض
ويوجه الثاني بالفرق بين الصلاة والصوم بأن من شأن الصلاة أن تكرر وتكسر فلو أوجبتنا إعادة كان
مظنة المشقة وكثرها وبأن من لازم الصوم في المحل أن واحداً اتفاق فيه في وقت أدائه بخلاف الصلاة فإن
شأنها التقدم أو التأخر في الأداء ولو عيقت بلده وأدى زكاة الفطر فيه ثم سارت سفينة لبلدة أهلها صيام
وأوجبتنا عليه الإمساك معهم ثم أصبح معيدين معهم فهل يلزمه إعادة زكاة الفطر فيه نظراً وبوجه عدم اللزوم
سم وقوله ويوجه الثاني الخ تقدم في الشرح في أوائل الصلاة قبيل قول المصنف ويبادر بالفائت ما يوافق
ونقل البجيرمي عن الزبائدي ما يخالفه وقوله ويتجه عدم اللزوم تقدم عن ع ش اتفاق التحفة في أول باب
المواقيت ما يؤيده (قوله للدقائل) أي القائل بوجوب الإفطار (قوله بلا توقيف) أي بلا نص من الشارع
(قوله بذلك) أي الصوم (قوله في الثاني) أي إن ماروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما أمر الخ (قوله
كان له معنى الخ) قد يقال اعتبار المطالع في الحاق غير أهل بلد الرؤية بأهلها لا تمانى عنه فواعد الشرع بخلاف
العكس الموجب لصوم أحد وثلاثين فتأني عنه قواعد الشرع فاحتاج إلى التوقيف (قوله في يومه) أي
الخصص ببلده وهو اليوم الأول (قوله لم يفطر) وفي حواشى المنعنى لوقوله ولو سافر في اليوم الأول من صومه

إن أخبار عدد التواتر إنما يفيد القطع إذا كان الأخبار عن محسوس فيتوقف على حسية تلك المقدمات
والكلام فيه (قوله وإن القضاء فوري) قد ينظر فيه بأن الفور إنما وجب في مسألة الشك لنسبته إلى تقصير
إذا تأخر إثبات المخالف عن الأول إلا أن يفرض ذلك فيما إذا تقدم ولم يعلموا به إلا بعد ذلك فليتأمل (قوله
وأهم قوله آخر أنه لو وصل تلك البلدة في يومه) كان المراد بالوصول في يومه الوصول في أي يوم يصومه
وحيث تفتدى الألفاظ حزا (لم يفطر) قد يقال ملاجأه الفطر وقضاء يومه كما في قوله إلا في عيد معهم وقضى يوماً
بجامع أنه في كل صار حكمه حكم المتنقل اليهم وإن كان هذا في أول الباب وذلك في الآخر فليتأمل فإن الوجه

الى بلدة بعيدة أهلها مفطرون كان حكمه كحكمهم اه وهذا هو الموافق لمصحيح الشيخين أن العبرة في السفر بالمحل المنتقل اليه ولذا صححو اوجوب الامساك الآتي ثم رابت الفاضل المحشي قال قد يقال هل جاز له الفطر وقضاء يوم كافي قوله الاتي عيدهم وقضى يوما بجماع انه صار حكمه حكم المنتقل اليهم وان كان هذاني الاول وذلك في الآخر فليتام فان الوجه التسوية بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل يتجه انه لا يجب قضاء يوم فطره إذا صام مع المنتقل اليهم تسعة وعشرين فليتام انتهى اه بصري ونقل الجبل عن باخرمة عن حاشية الروضة للسمهودي مثل ما مر عن حواشي المغني وكذا نقله الحلبي عن م رغبارة فلو انتقل في اليوم الاول اليهم لا يوافقه عند حج ويوافقه عند شيخنهم ولو كان هو الرائي لللال وعليه يلغز فيقال إنسان رأى الهلال بالليل واصبح مفطر ابلا عذرا وعلى هذا فقول المصنف آخر اليس بقيد (قوله كاقدمته الخ) عبارته هناك يوجه بانه استند هذا الى حقيقة الرؤية فلم يعارضها في ذلك اليوم إلا ما هو اضعف منها وهو استصحاب المنتقل اليهم بخلاف ما لو اصبح اخره صائما فانتقل في ذلك اليوم لبلد بعيد فانه يفطر لانه عارض لاستصحاب ما هو اقوى منه وهو الرؤية اه (قوله الفطر) اى آخر اسم (قوله) إذا ثبت ذلك عندهم اما شهادته ان كان عادلا رأى الهلال او بطريق اخر كردى (قوله لزومه الخ) اى المسافر وكذا من اعتقد صدقه في اختياره بثبوته كما مر قول المتن (ومن سافر من البلد الاخر الى بلد الرؤية الخ) فلو فرض رجوعه منها في يوم عيدهم قبل تناوله مفطر الى البلد الاول بان يبيت الصوم في الاول ثم اصبح في بلد الرؤية ثم رجع منها الى الاول فيتجه بقاء صومه وعدم لزوم قضاء يوم لانه يغرب شمس في الاول لزومه حكمهم وتبين بقاء صومه سم قول المتن (عيد معهم) اى وجوب ما غنى ونهاية (قوله افطر) ينبغى وجوبا سم (قوله وان كان) الى قوله وصورته في النهاية والمغنى (قوله بخلاف ما اذا عيدهم يوم الثلاثين الخ) لو كان في هذه الصورة ادراك اول يوم صومه المنتقل عنهم سكنه اخل به فالوجه وجوب قضاؤه وان كان صام تسعة وعشرين غيره لانه باذرا كه وجب عليه صومه فاذا فوته استقر في ذمته وان مجرد الانتقال انما يؤثر في المستقبل لا فيما استقر فيما مضى فليتام سم وان كان حق هذه القولة ان تكتب على قول المصنف فالاصح انه يوافقه او على قول الشارح هناك لانه لا ينتقل اليهم الخ فتأمل (قوله فانه لا قضاء الخ) ظاهره وان تم شهر المنتقل عنهم ويوجه بانه لما صار بالانتقال اليهم له حكمهم صار الشهر في حقه كانه ناقص بل صار ناقصا في حقه سم (قوله لانه يكون) اى الشهر قول المتن (سفينته) اى مثلا نهاية قول المتن (الى بلدة بعيدة) وظاهر أنه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البلدة والى مكان قريب او بعيد منها حيث وافقه في المطاع بل قد يقال لاحاجة لذلك لان المراد بالبلد الممكن فيشمل ما وصل اليه لكن قد يبعد ذلك إن لم يكن فيه ناس سم وقوله

لان التسوية بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل يتجه أنه لا يجب قضاء يوم فطره اذا صام مع المنتقل اليهم تسعة وعشرين فليتام (قوله فيلزم اهل المحل المنتقل اليهم الفطر) اى اخر (قوله) في المتن ومن سافر من البلد الاخر الى بلد الرؤية الخ) فلو فرض رجوعه منها في يوم عيدهم قبل تناوله مفطر الى البلد الاول بان يبيت الصوم في الاول ثم اصبح في بلد الرؤية ثم رجع منها الى الاول فيتجه بقاء صومه وعدم لزوم قضاء يوم لانه يغرب شمس في الاول لزومه حكمهم وتبين بقاء صومه قوله اى افطر) ينبغى وجوبا (بخلاف ما اذا عيدهم يوم الثلاثين) لو كان في هذه الصورة ادراك اول يوم من صوم المنتقل عنهم سكنه اخل به فالوجه وجوب قضاؤه وان كان صام تسعة وعشرين غيره لانه باذرا كه وجب عليه صومه فاذا فوته وان استقر في ذمته وان مجرد الانتقال انما يؤثر في المستقبل لا فيما استقر فيما مضى فليتام سم (قوله فانه لا قضاء) ظاهره تم شهر المنتقل عنهم ويوجه بانه لما صار بالانتقال اليهم له حكمهم صار الشهر في حقه كانه ناقص بل صار ناقصا في حقه (في المتن الى بلدة بعيدة) وظاهر انه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البلدة والى مكان قريب او بعيد منها حيث وافقه في المطاع بل قد يقال لاحاجة لذلك لان المراد بالبلد الممكن فيشمل ما وصل اليه لكن قد يبعد

كاقدمته بما فيه قبيل قول المتن ويبادر بالفائق اما اذا وجبناه لاتفاق مطالعهما فيلزم اهل المحل المنتقل اليه الفطر ويقضون يوما اذا ثبت ذلك عندهم ولا لزومه الفطر كالوراء هلال شوال وحده (ومن سافر من البلد الى الاخر) الذى لم يرفه (الى بلد الرؤية عيد) اى افطر (معهم) وان كان لم يصم إلا ثمانية وعشرين يوما لما صار مثلهم (وقضى يوما) اذا عيدهم في التاسع والعشرين من صومه كما باصله لان الشهر لا يكون ثمانية وعشرين بخلاف ما اذا عيدهم يوم الثلاثين فانه لا قضاء لانه يكون تسعة وعشرين (ومن اصبح معيدا فسارت سفينته الى بلدة بعيدة) عن بلدة بان تخالفها في المطاع (اهلها صيام) وصورته لتغاير مسألة الاصح الاولى انه ثم وصل اليهم قبل ان يعيد وهذا بعد ان عيدهم يدل لذلك

المرا دأخ أى ولذا عبر المنهج بالمحل (قوله انه عبر ثم بصام وهنا بامسك) لعله حكاية بالمعنى وإلا فلم يعبر ثم بصام ولا هنا بامسك سم (قوله ووقع لبعضهم) عبارة النهاية والمعنى وتصوير المسئلة بان يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم البلدين لكن المنتقل اليهم لم يروه وبان يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتدائه بيوم اه وفي السكردى عن الرافعى فى العزيم ما يوافقه وظاهر ان التصوير الثانى يحتاج الى ما قاله الشارح وإلا لزوم التكرار وان التصوير الاول لا يناسب لفرض الكلام فى اختلاف المطالع قول المتن (فالاصح انه يمسك) ينبغى أن يشترط قصد الامساك الواجب فلا يكتفى بالامساك مع الغفلة أو أغرض آخر مر اه سم (قوله لما تقرر الخ) هل يلزمه قضاءه اذا كان يوم الثلاثين اخذ من التعليل فيه نظر ويتجه انه إن وصل اليوم نهار الم يلزمه قضاءه لانه إنما ثبت له حكمهم من حين الوصول وإن وصل اليوم قبل الفجر لزومه صوم ذلك اليوم وقضاؤه وان لم يصمه بقى ما لو كان هذا اليوم اجدوا ثلاثين فى حقه وصل اليوم قبل فجره واظهره فهل يلزمه قضاءه فيه نظر وقياس انه صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وان لم يكن صومه اجدوا ثلاثين لانه بطريق العرض بل قد يتكرر الانتقال فيكون أكثر من أحد ثلاثين سم (فائدة) يسن عند رؤية الهلال أن يقول الله اكبر اللهم اهله عايتنا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربنا وربك الله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم انى اسالك خير هذا الشهر واعوذ بك من شر القدر وشر المحشر ومرتين هلال خير ورشد وثلاثا منمت بالذى خلقك ثم الحمد لله الذى ذهب بشهر كذا و اجدوا جاء بشهر كذا للتتابع فى كل ذلك نهاية زاد المعنى ويسن ان يقرأ بعد ذلك سورة تبارك لا ترفيه ولا نها المنجية الواقعة اه قال ع ش قوله مر يسن عند رؤية الهلال الخ هو ظاهر اذا رآه فى أول ليلة أمالوره بعدها فالظاهر عدم سنه وإن سمي هلالا فيها بان لم تمض عليه ثلاث ليال وإن كان عدم رؤيته له اضغف فى بصره وينبغى ان المراد برؤيته العلم به كالأعمى اذا أخبر به والبصير الذى لم يره لما منع اه

انه عبر ثم بصام وهنا
بامسك ووقع لبعضهم
تصويره بغير ذلك بما فيه
نظر (فالاصح أنه يمسك
بقية اليوم) لما تقرر انه
صار مثلهم

ذلك ان لم يكن فيه ناس (قوله انه عبر بصام وهنا بامسك) لعله حكاية بالمعنى وإلا فلم يعبر ثم بصام ولا هنا بامسك (قوله فى المتن فالاصح انه يمسك بقية اليوم) ينبغى ان يشترط قصد الامساك الواجب فلا يكتفى بالامساك مع الغفلة أو أغرض آخر مر (قوله فالاصح انه يمسك بقية اليوم) هل يلزمه قضاءه اذا كان يوم الثلاثين اخذ من كونه صار مثلهم فيه نظر ويتجه ان يقال ان وصل اليوم نهار الم يلزمه قضاءه لانه إنما ثبت له حكمهم من حين الوصول فلم يدرك اليوم لم تكن شغل ذمته بصومه وإن وصل اليوم قبل الفجر لزومه صوم ذلك اليوم وقضاؤه وان لم يصمه لانه بالوصول اليهم ثبت له حكمهم وأدرك الصوم الواجب عليهم فوجب عليه أيضا فليتأمل ويحتمل ان يقال انه بوصول اليوم تبين وجوب هذا اليوم فى حقه فيلزمه قضاءه فليتأمل بقى ما لو كان هذا اليوم اجدوا ثلاثين فى حقه وصل اليوم قبل فجره واظهره فهل يلزمه قضاءه فيه نظر وقد يقال قياسا انه صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وإن لم يكن صومه اجدوا ثلاثين لانه بطريق العرض بل قد يتكرر الانتقال فيكون أكثر من أحد ثلاثين (فرع) لو صلى المغرب فى بلد غربت شمس ثم سار الى بلد مختلف المطلاع مع الاولى فوجد الشمس لم تغرب عنها فهل يجب عليه إعادة المغرب لا بوصولها صار له حكم أهلها كافى نظيره من الصوم والا كما لو صلى الصبي ثم بلغ فى الوقت لا يلزمه إعادة الصلاة ترددوا ولا هو ما فى به شيخنا الشهاب الرملى والثانى هو ما اعتمد به بخطه فى هاش شرح الروض ويوجه بالفرق بينه وبين الصوم بان من شأن الصلاة ان تتكرر وتكثر فلما وجدنا الاعادة كان مظنة المشقة او كثرتها وبان من لازم الصوم فى المحل الواحد الاتفاق فيه فى وقت أدائه من غير ان يتقدم أو يتأخر أحد على غيره بخلاف الصلاة من شأنها التقدم والتأخر فى الاداء فلم يلزمه وجوب موافقة المنتقل اليهم فى الصوم تحققة المخالفة ولو لم يجب هوافقهم فى إعادة المغرب لم تحقق المخالفة فليتأمل ولو عيبد بلده وادى زكاة الفطر فيه ثم سارت سفينة الى بلدة أهلها صيام واوجبنا عليه الامساك معهم ثم أصبح معيدا معهم فهل يلزمه إعادة زكاة الفطر فيه نظر ويتجه عدم لزوم لان غاية الامر ان تأديتها ببلده وقع تعجيلا وهو جائز وان كان المؤدى والمستحق والمال وقت الوجوب ببلدة

(فصل في النية) (قوله وأى لا بد منها) إلى قوله والأصل في النهاية والمغنى لا قوله كذا إلى ولا يجزى وقوله غالباً إلى المتن (قوله لما راجع) أي لخبر إنما الأعمال بالنيات نهاية ومغنى (قوله ولا تكفي) الأولى فلا الخ كاف في النهاية (قوله ولا يشترط التلفظ الخ) لكنه يندب شيخنا (قوله قطعاً فيهما كذا قاله الخ) القطع بعدم اشتراط التلفظ في أصل الروضة وغيره من مبسوطات المذهب كالجواهر فلا رد عليه قول الشارح وينافيه الخ لأن النوى صرح في الروضة في الصلاة بتغليب قائله ووجه تغليظه على ما يفهم من العزيز أن قائله أخذه من نص للشافعي رحمه الله تعالى وأن الجمهور بينوا النص بطريق آخر لا ينافي المذهب فإن أردت تحقيق ذلك فراجع من العزيز بصري (قوله وينافيه الخ) قد تنبع المناقاة أذغابة المحكي أنه عام وهو لا ينافي الخاص سم وفيه تامل (قوله أن موجب التلفظ) أي من أوجبه كمدى (قوله يطرده) أي وجوب التلفظ بالنية (قوله وإن قصد التبرك) أي وحده (قوله لا التعليق) وإن لم يقصد الاتيان به أو لا لأن الاتيان به بعد النية لإبطال لها إذ قصد تعليقه بعد وجودها بإبطال لها وهي تقبل الإبطال بخلاف الطلاق لأنه بعد وجوده لا يمكن إبطاله سم (قوله ولا أن اطاق) فيه نظر نظير ما تقدم في نية الوضوء فإن النية محلها القلب وجريان لفظ عن لسانه من غير قصد لعنايه المنافي للجزم بالنية لا يقتضي تردد فيها ثم راجعت كلام الشيخين فراجعتهم لم يتعروا لمسئلة المشيئة إلا في الصلاة وعبارتهما فيها مانصه ولو عقب النية بقوله إن شاء الله بالقلب وباللسان فإن قصده التبرك وقوع الفعل بمشيئة الله تعالى لم يضروا وإن قصد الشك لم تصح صلاته اه وفسر في الخادم الشك بالتعليق فالخامس أنهم لم يتعروا لصورة الإطلاق لعدم تعليلها في القول القلبي وأعدم ضررها في اللفظ فيما يظهر لما ذكرته فليتأمل حق التأمل بصري أقول قوله لعدم تعليلها في القول القلبي يشهد بخلافه الوجدان وقولهم إنما تتصور المعاني بالنسبة إلينا بالفاظها الذهنية ثم رايت في الإيعاب والنهاية مانصه ويشترط أن يحضر في الذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد إلى ذلك المعلوم فلما حضر بياله التكلمات ولم يدرك معناها لم يصح اه وهذا صريح فيما قلت وفي سم مانصه قوله ولا أن اطلق قد يشكك بنظيره من نحو الطلاق حيث لم يؤثر الشرط فيه إلا عند قصده وقد يفرق بان وضعها التعليق المبطل والنية تتأثر بالإبطال المتأخر بخلاف نحو الطلاق اه وهذا بناء على وجود دال المشيئة في الذهن (قوله التسخير الخ) أي أو الشرب لدفع العطش عنه نهاراً نهاية ومغنى (قوله من تناول موطر) أي من الأكل أو الشرب أو الجماع خوف الفجر أي خوف طلوعه نهاية ومغنى (قوله لأن ذلك الخ) يعني لو تسحر ليصوم أو امتنع من الفطر خوف طلوع الفجر مع خطور الصوم بياله كذلك كفاه ذلك لأن خطور الصوم بياله كذلك مع فعل ما يعين عليه أو ترك ما ينافيه يضمن قصد الصوم لإيعاب ونهاية ومغنى والذي يتجه في هذه المسائل أنه وإن وجد منه حقيقة القصد الذي هو النية مع استحضار ما يعتبر استحضاره اجزأ بلا شك وأما لا كفتاه مجرد التصور والاستحضار فيبعد كل البعد لخوله عن حقيقة النية سيد عمرى البصري (غالباً) هذا القيد ساقط من نحو شرح الروض سم أي كالأيعاب والنهاية والمغنى (قوله وبه يندفع ما لا ذرعى) أي قول الأذرعى معتبر ضاعلى الشيخين أن خطور ما ذكر بياله لا يكفي فإن أريد به ألزم على الصوم باصفات المعتبرة فهذه نية جازمة فلا يبقى ما ذكر من السحور وغيره مغنى إيعاب ولا يخفى على المصنف أن اعتراض الأذرعى أقوى من دفعه ولهذا

(فصل في النية وتوابعها)
(النية شرط للصوم) أي لا بد منها لصحته كما بأصله
أذهر ركن داخل في ماهيته
لما مر في الوضوء وغيره
ومحلها القلب ولا تكفي
باللسان وحده ولا يشترط
التلفظ بها قطعاً فيهما
كذا قاله شارح وينافيه
ما حكاه غيره أن موجب
التلفظ بالنية يطرده في كل
عبادة وجبت لها نية
ويصح تعقيبها بأن شاء الله
أن قصد التبرك لا التعليق
ولأن أطاق ولا يجزى عنها
التسخير وإن قصده التقوى
على الصوم ولا الامتناع
من تناول موطر خوف
الفجر ما لم يخطر بباله الصوم
بالصفات التي يجب التعرض
لها في النية لأن ذلك يستلزم
قصده غالباً كما هو ظاهر
وبه يندفع ما لا ذرعى هنا
(و يشترط لفرضه) كرمضان

أخرى كالاعتماد ذلك شيخنا الشهاب مر والبدن في زكاة الفطر نظير المال في زكاته فليتأمل

(فصل في النية) (قوله وينافيه ما حكاه غيره الخ) قد تنبع المناقاة أذغابة هذا المحكي أنه عام وهو لا ينافي الخاص (قوله أن قصد التبرك) أي وحده (قوله لا التعليق) أي وإن لم يقصد الاتيان به أو لا لأن الاتيان به بعد النية لإبطال لها إذ قصد تعليقه بعد وجودها بإبطال لها وهي تقبل الإبطال بخلاف نحو الطلاق لأنه بعد وجوده لا يمكن إبطاله (قوله ولا أن اطاق) قد يشكك بنظيره من نحو الطلاق حيث لم يؤثر الشرط فيه إلا عند قصده وقد يفرق بان وضعها التعليق المبطل والنية تتأثر بالإبطال المتأخر بخلاف نحو الطلاق (قوله لأن ذلك يستلزم قصده غالباً) قيد الغلبة ساقط من نحو شرح الروض (قوله في المتن ويشترط لفرضه التبييت) أي

مال اليه السيد البصري كما مر آنفا قول المتن (التبئيت) أى خلافا لآى حنيفة ايعاب (قوله اداء وقضاء) متعلق برمضان و (قوله كفارة الخ) عطف على رمضان سم (قوله أى فيما بين غروب الشمس الخ) فلو نوى قبل الغروب او مع طلوع الفجر لم يجز نهاية ومعنى (قوله وان كان الخ) أى صوم المميز (قوله كصلاته المكتوبة) أى كما يجب القيام فى صلاته المكتوبة لذلك ايعاب (قوله للخبر الصحيح من لم يبيت الصيام) وهو محمول على الفرض بقراءة الخبر الا فى فان لم يبيت لم يقع عن رمضان بلا خلاف وهل يقع نفلا وجهان او جهبا عدمه ولو من جاهل ويفرق بينهما وبين نظائره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الوجه من وجهين فيما لو نوى فى غير رمضان صوم نحو قضاء او نذر قبل الزوال انعقاده نفلا ان كان جاهلا ويؤيد ذلك قولهم لو قال اصوم عن القضاء او تطوعا لم يجز عن القضاء ويصح نفلا فى غير رمضان شرح مر اه سم (قوله لانه عبادة الخ) ولظاها الخبر نهاية ومعنى (قوله فى اخذ هذا) أى اشتراط التبئيت لكل يوم (قوله لان ذاك) أى قول المصنف الا فى الخ (قوله والقائل بالا كتفاء بها الخ) هو الامام مالك ولا بد من تقليده فى ذلك كفى فتح الجواد وغيره ويسن أى لمن نسى فى رمضان حتى طلع الفجر ان ينوى اول النهار لانه يجزئ عنه عند آى حنيفة قال فى الايعاب هو ظاهر ان قلده هو الا فهو متلبس بعبادة فاسدة فى عقيدته وهو حرام انتهى اه كرى على بافضل (قوله عنده) خبر مقدم المصدر الماخوذ بما بعده والجملة خبر والقائل الخ ولو قال الكمال عنده ذلك كان اخصروا ظهر (قوله وهذا) أى قوله لان ذاك الخ (قوله انما ذكره) أى المصنف القول الا فى (قوله ومن ثم) أى لاجل عدم حسن توجيه الاسنوى (قوله رد بعد الفرق الخ) قد يقال عدم الفرق بحسب الواقع وكلام الاسنوى بالنظر لما تعطيه بالعبارة فانه موصوفة فى رمضان وليس غيره معلوما منه بالاولى كما هو واضح ولا بالمساواة لاحتمال توهم الفرق إذ رمضان حقيق بان يحاط له ما لا يحاط لغيره بصرى وقد يقال ان ما ذكره إنما يلاقى الراد المذكور ولو ادعى صاحبه عدم صحة توجيه الاسنوى لاعدم حسنه كما هو قضية سياق كلام الشارح (قوله ولو شك) الى قوله وانما يؤثر فى النهاية والمغنى لا قوله وهو ضعيف الى المتن (قوله ولو شك) أى عند النية هل وقعت نيته قبل الفجر او بعده لم يصح عبارة شرح الارشاد وانه لو نوى مع الفجر لم يجزه ومثله ما لو شك عند النية فى انها مقدمة على الفجر أو لا لان الاصل عدم تقدمها بخلاف ما لو نوى ثم شك ا كانت قبل الفجر او بعده انتهت اه سم وقوله عبارة شرح الارشاد الخ أى والنهاية والمغنى شرح بافضل

أداء وقضاء وكفارة
ومنذور وصوم استسقاء
أمر به الامام (التبئيت)
أى إيقاع النية ليلا أى
فيما بين غروب الشمس
وطلوع الفجر ولو فى
صوم المميز وان كان نفلا
لانه على صورة الفرض
كصلاته المكتوبة وذلك
للخبر الصحيح من لم يبيت
الصيام قبل الفجر فلا صيام
له والا صل فى النية حله
على نفي الحقيقة لا الكمال
إلا لدليل ويشترط
التبئيت لكل يوم لانه
عبادة مستقلة واختلفوا
فى أخذ هذا من قوله
الآتى صوم غد والحق
أنه لا يؤخذ منه خلافا
للسبكي ومن تبعه لان ذاك
فى الكمال والقائل بالا كتفاء
بها فى ليلة عن بقية الشهر
عنده ان الكمال ذلك وهذا
أولى من توجيه الاسنوى
لعدم الاخذ بأنه إنما
ذكره فى رمضان خاصة
ومن ثم رد بعدم الفرق
بين رمضان وغيره ولو
شك هل وقعت نيته قبل
الفجر أو بعده لم يصح

فان لم يبيت لم يقع عن رمضان بلا خلاف وهل يقع نفلا وجهان أو جهبا عدمه ولو من جاهل ويفرق بينهما وبين نظائره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الوجه من وجهين فيما لو نوى فى غير رمضان صوم نحو قضاء او نذر قبل الزوال انعقاده نفلا ان كان جاهلا ويؤيد ذلك قولهم لو قال اصوم عن القضاء او تطوعا لم يجز عن القضاء ويصح نفلا فى غير رمضان شرح مر (قوله اداء وقضاء) ينبغى ان يتعلق بقوله لفرضه لا بقوله كرمضان لانه يمنع منه قوله وكفارة الخ ولا يتأتى عطف كفارة على رمضان حتى لا ينافى تعلقه به لان نصب قوله ومنذور يمنع من ذلك ويوجب العطف على اداء ثم ظهر أن الوجه تعلقه برمضان وعطف كفارة على رمضان وجر منذور ومنع نصبه (ولو شك) أى عند النية هل وقعت نيته قبل الفجر او بعده لم يصح قلت لتقصيره فيما نحن فيه بتأخير النية الموقعة فى الشك بخلافه ثم فانه ملزم بالعمل بقضية ان غدام رمضان من غير وجود تقصيره منه وبعبارة أخرى تردده ثم بلغى شرعا لوجوب الاستصحاب وصوم الغد فلا اثر له بخلافه هنا فليتأمل وبعبارة شرح الارشاد للشارح وانه لو نوى مع الفجر لم يجز فهو مثله ما لو شك عند النية فى انها مقدمة على الفجر أو لا لان الاصل عدم تقدمها بخلاف ما لو نوى ثم شك ا كانت قبل الفجر أو بعده اه (ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر او بعده لم يصح) أى شك حال النية ووجه عدم الصحة ان النذر فى النية يمنع الجزم بالمعتبر فيها ويؤخذ من ذلك ان من شك فى بقاء الليل لا يصح نيته وطريقه ان يجتهد فاذا ظن بالاجتهاد بقاءه صححت نيته وهذا بخلاف ما لو اكل مع الشك فى بقاء الليل فلا يبطل صومه ا إذا لاصل بقاء الليل ولا يبطل الصوم بالشك وإنما اثر الشك فى النية لانه ينافى الجزم بالمعتبر فيها كما تقرر فالمدرك فى عدم صحة النية وعدم البطلان بالاكمل

والعباب للشارح (قوله لان الاصل عدم وقوعها الخ) أى ولعدم الجزم في النية ويؤخذ منه أن من شك في بقاء الليل لا تصح نيته وطريقه ان يجتهد فاذا ظن بالا جتهد بقاءه صحته نيته وهذا بخلاف ما لو اكل من الشك في بقاء الليل فلا يبطل صومه إذا الاصل بقاء الليل ولا يبطل الصوم بالشك وإنما اثر الشك في النية لانه يتنافى الجزم بالمعتبر فيها فالمدرك في المقام من مختلف سم (قوله بخلاف ما لو نوى الخ) وفارق ما من المصريح به في المجموع بعروض الشك هنا بعد النية ايعاب (قوله هل طلع الخ) اى هل كان الفجر طالعا عند النية أولا سم (قوله ولو شك نهارا في النية الخ) اى شك هل وجدت منه النية أولا لم توجد أو علم أنها وجدت وشك هل وجدت في الليل او النهار وهذه الثانية مغايرة لقوله السابق ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر الخ لان تلك علم فيها وجود النية في وقت يحتمل الليل بخلاف هذا تأمل سم وقد يقال ان هذه الثانية عين الثانية المتقدمة في قوله بخلاف ما لو نوى ثم شك الخ اذا استمر الشك هناك الى ما بعد طلوع الفجر فاولوجه اطلاق الصحة هناك والتفصيل هنا بصري (قوله نهارا) خرج ما لو شك بعد الغروب فانه لا يؤثر كما فتى به شيخنا الشهاب الرمي وبفارق نظيره في الصلاة بأنها أضيق من الصوم وكالصلاة الوضوء فيضرب الشك بعد الفراغ منه في نيته كما فتى بذلك شيخنا المذكور ايضا سم (قوله بعد مضى اكثره) كذا في اصله رحمه الله تعالى والان سب ولو بعد مضى الخ بصري اى كافي للمغنى (قوله وهو ضعيف) خلافا للنهائية والمغنى عبارتها ولو شك نهارا هل نوى ليلا ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الاذرعى صح ايضا لان نية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك في النية بل متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاؤه ولو شك بعد الغروب هل نوى او لا ولم يتذكر لم يؤثر اخذ من قولهم في الكفارة ولو صام ثم شك بعد الغروب هل نوى أو لا أجزأ بل صرح به في الروضة في باب الحيض والفرق بينهما وبين الصلاة فيما لو شك في النية بعد الفراغ منها ولم يتذكر حيث تازمه الاعادة التصديق في نية الصلاة بدليل انه لو نوى الخروج منها بطلت في الحال اه قال ع ش قوله مر قبل قضاء ذلك اليوم اى ولو كان التذكر بعد سنتين وقوله مر ولو صام ثم شك الخ هل مثل الصوم بقية خصاها فيه نظر والظاهر التسوية وقوله مر بطلت الخ اى بخلاف الصوم فلا يضر نيته الخروج منه اه ع ش (قوله ولا فلا) جزم به في شرح بافضل وكتب عليه السكردي مانصه كذلك الاسنى وفي التحفة والامداد وفتح الجواد عن الاذرعى واقره ان التذكير بعد الغروب كره في النهار وفي المسخنة التي كتب ابن اليتيم حاشيته على التحفة من التحفة ان بحث الاذرعى ضعيف فخره اه اى فان نسخ التحفة هنا مختلفة (قوله لصحة النية) عبارة النهائية والمغنى في التبييت اه والمال واحد (قوله لا تطلق التبييت الخ) اى فيكي في ولو من اوله مغنى ونهاية (قوله وكل مفطر) عبارة النهائية والمغنى وغيرهما من منافى الصوم اه (قوله وكل مفطر) اى وكذا الجنون

مع الشك فيها مختلف ف تأمل (قوله ثم شك) ينبغي أن يشمل ما لو كان الشك عند الطلوع في ان الطلوع كان عند النية وتأخر عنها وتفاوق هذه الحالة المسئلة السابقة اعنى الشك هل وقعت النية قبل الفجر او بعده بانه هنا تحقق وقوع النية في حالة يسوغ فيها استصحاب الليل ولا كذلك في تلك فتأمل (قوله ثم شك هل طلع الفجر) اى هل كان طالعا عند النية (قوله ولو شك نهارا في النية او التبييت) اى شك هل وجدت منه النية او لم توجد او علم انها وجدت وشك هل وجدت في الليل او النهار وهذه الثانية مغايرة لقوله السابق ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر او بعده الخ لان تلك علم فيها وجود النية في وقت يحتمل الليل بخلاف هذه تأمل (قوله ولو شك نهارا) خرج ما لو شك بعد الغروب فانه لا يؤثر كما فتى به شيخنا الشهاب الرمي واستدل بتصریحهم بذلك في الكفارة وعبارة الروض وشرحه في باب الكفارة فان شك في نية صوم يوم بعد فراغ من الصوم ولو من صوم اليوم الذى شك في نيته لم يضر إذ لا اثر للشك بعد الفراغ من اليوم وبفارق نظيره في الصلاة بأنها أضيق من الصوم اه وكالصلاة الوضوء فيضرب الشك بعد الفراغ منه في نيته كما فتى بذلك شيخنا المذكور ايضا (قوله قال الاذرعى الخ) اعتمد ما قاله مر (قوله وكذا لو تذكر بعد الغروب) اى او بعد ازمة طويلة كما هو ظاهر مر (قوله وكل مفطر) اى وكذا الجنون والنفاس شرح مر (قوله

لان الاصل عدم وقوعها
ليلا إذا الاصل في كل حادث
تقديره بأعرب زمن
بخلاف ما لو نوى ثم شك
هل طلع الفجر لان الاصل
عدم طلوعه لاصل
المذكور أيضا ولو شك
نهارا في النية أو التبييت
فان ذكر بعد مضى أكثره
صح كما في المجموع قال
الاذرعى وكذا لو تذكر
بعد الغروب فيما يظهر اه
فقول الانوار أن تذكر
قبل أكثره صح ولا
فلاضعيف (والصحيح أنه
لا يشترط) لصحة النية
(النصف الآخر من الليل)
أى وقوعها فيه لا تطلق
التبييت في الخبر الشامل
لجميع أجزاء الليل (و)
الصحيح (أنه لا يضر
الاكل والجماع) وكل مفطر

إلا الردة لأنهم أتزبل التأهل للعبادة بكل وجه (بعدها) لأنه تعالى إباح الأكل إلى طلوع الفجر (٣٨٩) (و) الصحيح (أنه لا يجب التجديد

إذا نام ثم نثبه) لأن النوم لا ينافي الصوم ولو استمر للفجر لم يضر قطعا نعم لو قطع النية قبله احتاج لتجديدها قطعا لأنه أتى بنافها نفسها بخلاف نحو الأكل وإنما لم يؤثر قطعها نهيارا على المعتمد لأنها وجدت في وقتها من غير معارض فاستحال رفعها ولأن القصد الامساك بالنية المتقدمة وقد وجد وبه فارق بطلان نحو الصلاة بنية قطعها (ويصح النفل بنيهته قبل الزوال) للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة رضي الله عنها يومها فقال هل عندكم من غداء قالت لا قال فأتى إذا أصوم والغداء بفتح الغين وبالمهمل والمد اسم لما يؤكل قبل الزوال (وكذا بعده في قول) تسوية بين أجزاء النهار ورد بخلو معظم العبادة عنها وتنعطف النية على ماضى فيكون صائما من أول النهار لأنه لا يمكن تبعيضه (والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار) بأن يخلو من الفجر عن كل مفطر وإلا لم يحصل مقصود الصوم والمقابل مبنى على الضعيف أن الصوم إنما يحصل من حين النية فيكون ما قبله بمثابة جزء من الليل فلا يضر

والنفاس شرح مر اه سم (قوله) إلا الردة (الخ) عبارة المغنى والنهاية نعم أن رفض النية قبل الفجر ضرر لأنه ضدها وكذا لو ارتد بعد ما نوى ليلا ثم أسلم قبل الفجر اه وياتى مسئلة الرضى في قول الشارح نعم لو قطع النية (الخ) قول المتن (بعدها) أى النية وقبل الفجر مغنى قال سم ينبغى أو معها لأن ذلك ينافيها بخلاف نحو الردة اه وانظر ما دخل بالحق قول المتن (وأنه لا يجب التجديد (الخ) وينبغى أن يسن خروجا من الخلاف ع ش (قوله) ولو استمر) أى النوم (قوله قبله) أى الفجر (قوله فاستحال) يتأمل و (قوله) ولأن القصد (الخ) لم ذاك سم (قوله) وبه فارق (الخ) قد يقال والغرض من الصلاة أفعال بنية مقترنة بأولها فينبغى أن لا تضر نية القطع فالأولى الفرق بما ذكره غيره من أنه يحتاج لها ما لا يحتاج له لا يقال مقصوده أنه لا يشترط فيه عدم ما ينافى النية في الدوام بخلافها لانا نقول هذا كالمصادرة على المطلوب بصرى (قوله بطلان نحو الصلاة) أى كالوضوء قول المتن (ويصح النفل) أى ولو نذر أتمامه وحينئذ يقال لنا صوم واجب لا يجب فيه تبييت النية حلها به بحججى (قوله دخل على عائشة رضي الله تعالى عنها يومها) ويوما آخر هل عندكم شئ قالت نعم قال إذا أفطروا إن كنت فرضت الصوم نهاية ومعنى أى قدرت ع ش (قوله والغداء (الخ) عبارة النهاية والمغنى واختص بما قبل الزوال وخبر إذا الغداء (الخ) والعشاء لما يؤكل بعده اه (قوله بفتح الغين (الخ) أى وأما بكسر الغين والذال المعجمة فاسم لما يؤكل مطاق ع ش (قوله لما يؤكل قبل الزوال) ظاهره وإن قل جدا لكن في الإيمان التقييد بما يسمى غداء في العرف فلا يبحث باكل لقم يسيرة من حلف لا يتعدى ومنه ما اعتيد بما يشموه فطورا كشرب القهوة واكل الشربك ع ش (قول المتن والصحيح اشتراط حصول (الخ) أى فى النية قبل الزوال أو بعده ومعنى ونهاية (قوله) وتنعطف (الخ) أى على القولين (قوله بأن يخلو) الى المتن فى النهاية والمغنى الا قوله والمقابل الى ويستثنى (قوله بأن يخلو (الخ) عبارة النهاية والمغنى بأن لا يسبقها مناف اه زاد المغنى للصوم ككفر وجماع واكل وجنون وحض ونفاس اه (قوله عن كل مفطر) أى وما منع كنحو حبض كاهو ظاهره وبه يعلم ما فى صنيعه بصرى (قوله مقصود اليوم) وهو خلو النفس عن الموانع فى اليوم بالكلية مغنى (قوله والمقابل (الخ) عبارة المغنى والثانى لا يشترط محل الخلاف اذا قلنا انه صائم من وقت النية إذا ما قلنا انه صائم من أول النهار وهو الاصح حتى يثبت على جميعه اذ صوم اليوم لا يتبعض كفى الركعة بادراك الركوع فلا بد من اجتماع شئ انط الصوم من اول النهار جزما اه (قوله وأشار المصنف) أى بقوله والصحيح (الى فساد) أى المقابل كرى (قوله وان رواية) أى والى ان (الخ) (قوله له) أى المقابل (قوله) رد عليه (الخ) أى على المتولى (قوله ويستثنى (الخ) فائدة الاستثناء القطع لا غير بصرى عبارة سم قد يمنع الاحتياج الى الاستثناء اذ ليس من شرط الصوم الاحتراز عن السبق المذكور نعم يحتاج اليه على القول الضعيف بالفطر فالاستثناء باعتبار التعميم (فرع) لو ظن من عادته صوم الاثنين مثلالان اليوم غير الاثنين فاكل مثلا ثم تبين لم يصح صومه لأنه اكل متعمدا وهذا مما لا ينبغى التوقف فيه خلا فالما نقل عن بعضهم اه (قوله فتمضمض (الخ) أى أو استنشق مغنى (قوله ولم يبالغ) أى فان بالغ ووصل الماء الى جوفه لم تصح نيته بعد وقد يتوقف فيه بأنه إنما افطر به فى الصوم لتولده من مكروه بخلافه هنا فان المبالغة فى حقه

إلا الردة) فى العباب وان ارتد بعدها أى النية ثم أسلم قبل الفجر فهل تبطل وجهان وذكر فى شرحه ان الواجهة البطلان (قوله فى المتن بعده) ينبغى أو معها لأن ذلك لا ينافيها بخلاف نحو الردة (قوله فاستحال رفعها) يتأمل (قوله ولأن القصد (الخ) لم ذاك (قوله) ويستثنى على الاول (الخ) قد يمنع الاحتياج الى الاستثناء اذ ليس من شرط الصوم الاحتراز عن السبق المذكور نعم يحتاج اليه على القول الضعيف بالفطر فالاستثناء باعتبار التعميم (فرع) لو ظن من عادته صوم الاثنين مثلالان اليوم غير الاثنين فاكل مثلا ثم تبين لم يصح صومه لأنه اكل متعمدا وهذا مما لا ينبغى التوقف فيه خلا فالما نقل عن بعضهم انه نقل عن شيخنا الشهاب الرملى خلاف ذلك وهو صحة الصوم فليتأمل

تعاطى مفطر فيه وأشار المصنف إلى فساده وأن رواية المتولى له عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ليست بصحيحة ومن ثم رد عليه غير واحد بان ذلك من تفرد به ويستثنى على الاول ما لو أصبح ولم ينو صوما فتمضمض ولم يبالغ فسبق الماء إلى جوفه ثم نوى صوم تطوع

صح سواء أ قلنا بفطر بذلك
 ام لا (ويجب التعيين في
 الفرض) بأن ينوي كل ليلة
 أنه صائم غدا عن رمضان
 أو الكفارة وإن لم يعين
 سبها فإن عين واخطأ لم
 يجزىء أو النذر لأنه عبادة
 مضافة الى وقت فوجب
 التعيين كال مكتوبة نعم لو
 تبين أن عليه صوم يوم وشك
 أهو قضاء أو نذر أو كفارة
 أجزأه نية الصوم الواجب
 وإن كان مـ ددا للضرورة
 ولم يلزمه الكل كمن شك في
 واحدة من الخمس لأن الأصل
 بقا وجوب كل منها وهنا
 الأصل براءة الذمة ومن ثم
 لو كانت الثلاثة عليه فادى
 اثنين وشك في الثالث
 لزمه الكل أما النفل فيصح
 بنية مطلقا نعم بحث في
 المجموع اشتراط التعيين في
 الراتب كعرفة وما يتبعها
 مما ياتي 'كرواتب الصلاة فلا
 يحصل غير ما معها وإن نوى
 بل مقتضى القياس أن ينتها
 مبطة كالنوى الظاهر وسنته
 أو سنة الظهر وسنة العصر
 وألحق به السنوى ماله
 سبب كصوم الاستسقاء إذا
 لم يأمر به إلا ما كصلاته
 وهما وضمان كان الصوم
 في كل ذلك مقصودا لذاته
 أما إذا كان المقصود وجود
 صوم فيها وهو ما اعتمده
 غير واحد فيكون التعيين
 شرطا للكمال وحصول

مندوبه لكونه ليس في صوم فليتأمل عـش وقد يجاب بأن المدار هنا على سبق مفطر ولو كان تناوله مطلوبا
 (قوله صح) وكذا كل ما لا يبطل به الصوم شرح مرأى كالأكل مكرها ولا يتصور هنا الأكل ناسيا خلافا
 لما يتوهم مرأه سم قول المتن (ويجب التعيين الخ) أي ولو من الصبي كافي المتتقي عن المجموع بصري ويستثنى
 من وجوب التعيين ما قاله القفال أنه لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذرا أو كفارة من جهات مختلفة
 فنوى صوم غد عن قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة جاز وإن لم يعين عن قضاء أيهما في الأول ولا نوعه
 في الباقي لأنه كـه جنس واحد أسنى ونهاية ومعنى قول المتن (في الفرض الخ) ولو نوى صوم غد يوم الاحد مثلا
 وهو غيره فوجهان أو جهها كما قال الأذرعى الصحة من الغائط إلا العامد لتلاعبه شرح مرأه سم (قوله
 بأن ينوى) الى قوله نعم بحث في المغنى (قوله أو النذر) أي وإن لم يعين نوعه نهاية ومعنى كـنذر تبرأ والحاج
 شيخنا (قوله مضافة الى وقت) قد يشكل في الكفارة والنذر المطلق إلا أن يراد بالوقت يوم الصوم مطلقا ولا
 يخفى ما فيه سم (قوله كال مكتوبة) أي كالصلوات الخمس فلو نوى الصوم عن فرضه أو عن فرض وقته يكف
 لإعاب ونهاية أي لأنه في الأولى يحتمل رمضان وغيره وفي الثانية يحتمل القضاء والاداء عـش وقوله وفي
 الثانية الخ يرجع عليه أن الأصل عدم وجوب تعرض الاداء (قوله نعم لو تبين) الى قوله نعم بحث في النهاية إلا
 ما نبه عليه (قوله وإن كان مترددا الخ) أي ويعذر في عدم جزئه بالنية للضرورة كما ذكر في المجموع معنى
 (قوله كمن شك الخ) راجع للمغنى (قوله لأن الأصل الخ) أي فيمن نسي واحدة من الخمس نهاية ومعنى (قوله
 لزمه الكل) كذا قيل والأوجه ابقاؤهم كفاه نية الصوم الواجب على عمومها لأنهم توسعوا هنا ما لم
 يتوسعوا ثم نهاية رمال اليه سم وقال البصري والحقيق بالاعتماد ما مشى عليه الشارح والمغنى من لزوم الكل
 أه أي خلافا للنهاية (قوله نعم بحث الخ) عبارة للمغنى والنهاية والأسنى فان قيل قال في المجموع هكذا أطلقه
 الأصحاب ينبغي اشتراط التعيين في الصوم الراتب كعرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال
 كرواتب الصلاة جيب بأن الصوم في الأيام المذكورة منصرف إلى نوى به غير ما حصل أيضا كتحية
 المسجد لأن المقصود وجود صوم فيها زاد شيخنا وبهذا فارق رواتب الصلوات أه (فلا يحصل غيرها
 معها) لعل حق المقام فلا تحصل مع غيرها (قوله وإن نوى) أي غير ما معها (والحق به) أي بالراتب (ماله
 سبب كصوم الاستسقاء) قياس ما اعتمده شيخنا الشباب الرملى في الاكتفاء إذا أمر به الإمام بصوم نحو
 رمضان والنذر أنه لا يحتاج فيه إلى التعيين إذا لم يؤمر به لأن المقصود وجود صوم فليتأمل سم (قوله
 كصلاته) أي الاستسقاء (قوله وهما) أي البحث والالحاق كـردى (قوله وهو ما اعتمده غير واحد)
 ومنهم شيخ الاسلام والنهاية والمغنى كـمر (قوله وحصول الثواب عليها بخصوصها) قد يقال قياس من يقول

(قوله صح) أي كذا كل ما لا يبطل به الصوم شرح مرأى كالأكل مكرها ولا يتصور هنا الأكل ناسيانا
 خلافا لما يتوهم مرأه (قوله في المتن ويجب التعيين في الفرض الخ) ولو نوى صوم غد يوم الاحد مثلا وهو غيره
 فوجهان أو وجهها كما قال الأذرعى الصحة من الغائط إلا العامد لتلاعبه ولا يشك عليه قول المتولى لو
 كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فنوى يوم من سنة أخرى غلط المـ يجزه كمن عليه كفارة قتل فاعتق
 بنية كفارة ظهار لأن ذكر الغد هنا ونية معين فلم يؤثر فيه الغلط بخلافه فيما ذكر فإن الصوم واقع عمافي
 ذمته ولم يحصل تعيينه ولم يقع الصوم عنه شرح مرأه (قوله مضافة الى وقت) قد يشكل في الكفارة والنذر
 المطلق إلا أن يراد بالوقت يوم الصوم مطلقا ولا يخفى ما فيه (لزمه الكل) يحتمل أن لا يلزمه هنا الكل أيضا
 ويفرق بأن ما هنا أوسع والتعلق أضعف لعدم وجوبه أصل الشرع بخلاف الصلاة الأصلية وما يؤيد
 الأوسعية عدم اشتراط تعيين السبب في الكفارة (قوله والحق به السنوى ماله سبب كصوم الاستسقاء إذا
 لم يأمر به إلا ما كصلاته) قياس ما اعتمده شيخنا الرملى في الاكتفاء في صوم الاستسقاء إذا أمر به الإمام
 بصوم نحو رمضان والنذر أنه لا يحتاج فيه إلى التعيين إذا لم يأمر به لأن المقصود وجود صوم فليتأمل (قوله
 وحصول الثواب عليها بخصوصها) ويقال قياس من يقول بحصول ثواب التحية إذا نوى غيرها حصول ثواب

أي التعيين، وعبارة الروضة تكال النية في رمضان (ان بنوى صوم غد) وهذا واجب لا بد منه (٣٩١) ويكنى عنه عموم يشمل كنيته اول ليلة

من رمضان صوم رمضان
فيصح لليوم الاول واما
قول شارح يؤخذ من
قول الرافعي لفظ الغد
اشهر في تفسير التعيين
وهو في الحقيقة ليس من
حده وإنما وقع من نظرهم
الى التبييت انه لا تجب نية
الغدا فان أراد ما قلناه أي
لا تجب نيته بخصوصه بل
تكفي عنه نية الشهر كله
فصحيح او انه لا يجب هو
ولما يقوم مقامه فهو فاسد
على ان اصل هذا الاخذ من
ذلك ممنوع فتأمل (عن
اداء فرض رمضان) بالجر
لاضافة رمضان لما بعده
(هذه السنة لله تعالى) لصحة
نيته اتفاقا حيثئذ ولتميز
عن اضدادها كالقضاء
والنفل ونحو النذر وسنة
اخرى ولم يكف عنها الاداء
لانه قد يراد به مطلق الفعل
واحتيج لاضافة رمضان
الى ما بعده لان قطعه عنها
يصير هذه السنة محتملا
لكونه ظرفا لنويت فلا
يبقى له معنى فتأمل فانه بما
يخفى (وفي الاداء والقضية
والاضافة الى الله تعالى
الخلاف المذكور في
الصلاة) لكن الاصح
في المجموع نقلا عن
الاكثرين انه لا تجب نية
القضية هنا لان صوم
رمضان من البالغ لا يقع
إلا فرضا والظاهر قد
تكون معادة وردده السبكي

بحصول ثواب التحية إذا نوى غير ما حصل ثواب ما نحن فيه وان لم يوجد تعيين فلا يكون التعيين شرطا
لحصوله سم (قوله أي التعيين) الى قوله واما قول شارح في النهاية والمغنى (قوله وعبارة الروضة الخ) أي
وهي وان كانت غير التعيين لكن المراد منهما واحد ع ش قول المتن (صوم غد) أي اليوم الذي يلي الليلة
التي ينوي فيها نهاية (قوله هذا الخ) أي تعرض الغد مغنى (قوله كنية اول الخ) بالاضافة وتر كهاو (قوله
صوم رمضان) مفعوله (قوله ليس في حده) أي ليس جزءا من تعريف التعيين وتفسيره (قوله وإنما وقع) أي
ذلك المشتهر (قوله أنه لا تجب نية الغد) نائب فاعل يؤخذ (قوله فان أراد الخ) أي ذلك الشارح من قوله
المذكور (قوله أي لا تجب نية بخصوصه) أي لحصول التعيين بدونه نهاية أي كان يقول الخيس مثلا عن
رمضان غ ش وفيه توقف إذا الخيس متعدد في رمضان إلا ان يفرض كلامه في الخيس الاخير منه (قوله بل
يكفي عنه نية الشهر الخ) أي فيحصل له اليوم الاول ونهاية ومغنى (قوله على ان اصل هذا الاخذ من ذلك
ممنوع) هو وكذلك كيف لا والتبييت الذي اقتضى النظر اليه نية الغد بما لا بد فيه منه سم (قوله بالجر) الى
قوله وورده في النهاية والمغنى لا قوله واحتيج الى المتن (قوله بالجر) الاول بالكسر (قوله لتمييز) أي نية
رمضان والمراد رمضان المنوي وكذا ضمير (اضدادها) يعني القيود المذكورة فيها (قوله ولم يكن الخ) عبارة
النهاية واحتيج لذكر الاداء مع هذه السنة وان اتحد محترزهما لا يفرض غير هذه السنة لا يكون لإقضاء لان
لفظا لا دام بطلق ويراد به الفعل وقياسه ان نية الاداء في الصلاة لا تغني عن ذكر اليوم وانه يسن الجمع بينهما
اه قال الرشيدى صواب العبارة واحتيج لذكر السنة مع أي الاداء (قوله عنها) أي عن هذه السنة (قوله
لانه قد يراد به مطلق الفعل) يقال عليه وحيثئذ فالداعي اليه مع ذكر هذه السنة رشيدى ويمكن أن يقال أنه
من اغناء المتأخر عن المتقدم وهو ليس بمعيب (قوله لنويت) فيه بحث لان الفعل الموجود في عبارة المصنف
ينوي لا نويت فان اراد نويت في عبارة الناوى ففيه ان المدار في النية على القلب فان علق في القلب معنى
هذه السنة بمعنى رمضان تعلق الظرفية كان لفظ الناوى محمولا على المعنى الذي نواه فيكون نصب هذه السنة
للظرفية لرمضان وان علق معنى هذه السنة بمعنى نويت تعلق الظرفية فسدت النية وان تلفظ باضافة
رمضان لما بعده اللهم إلا أن يكون أراد بنويت حكاية ينوي وفيه ما فيه ويجاب بأن المراد أن القطع يوم
ان المصنف علق هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضى اعتبار معنى ذلك في النية سم (قوله فلا يبقى له
معنى) أي صحيح سم (قوله لكن الاصح في المجموع نقلا عن الاكثرين انه لا تجب الخ) وهو المعتمد وان
اقتضى كلامه هنا كالروضة واصلها اشتراطها مغنى ونهاية وشرح المنهج (قوله والظاهر قد تكون معادة)
أي وكذا الجمعة فيما لو صلاها بمكان ثم ادر كجماعة اخرى يصلونها فصلاها معهم مغنى سم (قوله وورده) أي
الفرق المذكور بين صوم رمضان والصلاة (قوله فيها) أي المعادة (قوله ويرد الخ) فيه لين سم (قوله ليس
المراد الخ) خبران (قوله وذلك) أي المحاكاة (مفقود هنا) أي الصوم ولا يخفى ان هذه الجملة مستدركة

ما نحن فيه بخصوصه وان لم يوجد تعيين فلا يكون التعيين شرطا لحصوله (قوله على أن أصل هذا الاخذ من
ذلك ممنوع) هو وكذلك كيف لا والتبييت الذي اقتضى النظر اليه نية الغد بما لا بد فيه منه (قوله لنويت) فيه
بحث لان الفعل المذكور في عبارة المصنف ليس بنويت بل ينوي فان اراد نويت في عبارة الناوى ففيه
ان المدار في النية على القلب وان حصلت نية صحيحة بالقلب كان يعلق معنى هذه السنة بمعنى رمضان تعلق
الظرفية مثلا كان لفظ الناوى محمولا على المعنى الذي نواه فيكون نصب هذه السنة للظرفية مثلا لرمضان لان
من أتى بلفظ ناوياه معنى صحيحا كان لفظه على حسب ما نوى فلا محذور في لفظه وان لم تحصل نية صحيحة
بالقلب كان يعلق معنى هذه السنة بمعنى نويت تعلق الظرفية فسدت النية وان تلفظ باضافة رمضان لما
بعده اللهم إلا أن يكون أراد بنويت حكاية ينوي وفيه ما فيه فتأمل فيه ويجاب بأن المراد ان القطع
يوم ان المصنف علق هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضى اعتبار معنى ذلك في النية (قوله فلا يبقى له
معنى) أي صحيح (قوله والظاهر قد تكون معادة) أي وكذا الجمعة (قوله ويرد الخ) لين (قوله في المتن

بوجوب نية القضية فيها ويرد بان وجوبها فيها على مامر ليس المراد به حقيقةتها بل لتم محاكاتها للأولى كما مر وذلك مفقود هنا

لامدخل لها في الرد (قوله) وعلى ما في المجموع ولو نوى ولم يتعرض (الخ) يقتضى أنه على المقابل يلزمه التعرض لها وهو واضح غير أن فيه إيماء إلى أنه لا يشترط التعرض لها على المقابل في صوم الصبي وهو محل تأمل لما مر في صلاته ولما مر أنهما من اشتراط التثبيت في صومه فليحرج ويراجع بصرى (قوله) لو نوى أى الصبي صوم رمضان قول المتن (والصحيح أنه لا يشترط الخ) ولو نوى صوم غدو هو يعتقده الاثنين فكان الثلاثاء أو صوم رمضان هذه السنة وهو يعتقدها سنة ثلاث فكانت سنة أربع صح صومه بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين أو صوم رمضان سنة ثلاث وكانت سنة أربع ولم يخطر بباله في الأولى الغد وفي الثانية السنة الحاضرة لأنه لم يعين الوقت الذى وفى في ليلته نهاية ومعنى وشرح الرض قول المتن (لا يشترط تعيين السنة) أى كالأشترط الاداء لان المقصود منهما واحدتها ومعنى (قوله) واعترضه الاسنوى (الخ) أقره الاسنوى والنهية (قوله) من هذه السنة) الأولى تركه لاهامه أنه معتبر في التصوير وليس كذلك إذ لو تعرض له في النية سقط السؤال بصرى وفى كل من قوله الأولى تركه لاهامه الخ وقوله إذ لو تعرض الخ نظر لا يخفى على المتأمل (قوله) يصح أن يقال الخ) فالحاصل أن هذه السنة إنما ذكرها آخر التعود إلى المؤدى عنه لا إلى المؤدى به أى زاد النية ومن ثم كان رمضان مضافاً لما بعده اه (قوله) أو عن فرض سنة أخرى) فيه نظر مع ذكر الاداء إلا أن يقال يحتمل مطلق الفعل سم ويدفع النظر من أصله أن الاعتراض مبنى على الإصح من عدم وجوب تعرض الاداء (قوله) ويجاب بأنه الخ) أن كان المراد بهذا أنه يلزم جريان الاعتراض في عدم وجوب الاداء لأن قضيته وجوبه ففيه أن لزوم ذلك لو سلم لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى فلا يكون جواباً عنه سم (قوله) يلزمه ذلك) أي الاستغناء عن تعيين السنة يعنى كما أن الغديغنى عنه كذلك الاداء يغنى عنه كما علل بهما المصنف كردى (قوله) وبان المتبادر الخ) قد يقال فيه تسليم الاعتراض وإن نفس تعيين الغد يغنى عن تعيين السنة سم عبارة البصرى قد يقال المتبادر ونحوه من عوارض اللفظ والنية امر قلبى معنوى صرف فلا استناد إليه لا يجدى اه وكل منهما قابل للمنع بل يصح رد الثاني قول الشارح الا بى بالمتبادر الخ (قوله) من ذلك) أى من الغد كردى (قوله) بل بالمتبادر من المنوى الخ) قد يقال عليه لو صح العمل بالمتبادر لم يحتج في نحو سنة الظهر القبلى للتعرض لسكونها القبلى لان المتبادر من نية سنة الظهر قبل فعل الظهر أنها القبلى لعدم

وعلى ما في المجموع لو نوى ولم يتعرض الفرضية ثم بلغ قبل الفجر لم يلزمه التعرض لها والصحيح لا يشترط تعيين السنة لأن تعيين اليوم وهو الغد يغنى عنه واعترضه الاسنوى بأن التعرض للغد يفيد ما يصومه وللجنة يفيد ما يصوم عنه إذ من نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان يصح أن يقال له صيامك هذا اليوم عن فرض هذه السنة أو عن فرض سنة أخرى ويجاب بأنه يلزمه ذلك في الاداء أيضاً وبأن المتبادر من ذلك وقوعه عن هذه السنة لا غير فاكثفوا بهذا المتبادر الظاهر جداً كما لا يخفى ونظيره نية فرض الظهر المتبادر منها الاداء فلم يوجبوه وإن صح أن يقال له نيتك الفرض هل هي عن أداء أو قضاء فإن قلت سبق أن لا للقرائن الخارجية لا تخصص النية قلت لم يعمل هنا بقرينة خارجية بل بالمتبادر من المنوى لا غير

والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة) قال في الرض ولو نوى صوم غدو هو يعتقده الاثنين فكان الثلاثاء أو رمضان هذه السنة يعتقدها سنة ثلاث فكانت سنة أربع صح بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين أو رمضان سنة ثلاث فكانت سنة أربع ولم يخطر به الغد فى الأولى كما في شرحه والسنة الحاضرة أى في الثانية كما في شرحه أيضاً وفي شرح العباب للشارح مانصه فان قلت ذكر الغد في الأولى دون الثانية لا يقتضى فرقاً فقد صرح فيها في البحر بالحكم المذكور مع ذكر لفظ الغد في كل منهما قلت ماقتضاه كلامه من البطلان في الثانية وأن ذكر لفظ الغد ممنوع كما يعلم مما يأتي قريباً اه وقد يستشكل ما ذكره في قوله بخلاف الخ من أنه يضطر الخطأ بما تقر في باب الصلاة من أنه لو عين اليوم وأخطأ فيه لم يضطر في الاداء ولا في القضاء على الصحيح إلا أن يفرق بأن تعلق صوم رمضان بوقته فوق تعلق فرض الصلاة بوقتها بدليل أن الوقت في الصوم لا يقبل غير رمضان وأنه بقدره بخلاف وقت الصلاة يقبل غيرهما ويؤيد عليه الجواز أن يضطر الخطأ في الوقت في الصوم دون الصلاة وبأن النية في الصلاة لما وقعت في الوقت انصرفت لما تعين له ذلك الوقت فلم يضطر الخطأ بخلافها في الصوم فانها وقعت قبل الوقت فلم تعين لماله الوقت لعدم دخوله فضر الخطأ ويحتمل أن يسوى بينهما في الاداء في الضرر على ما إذا اثار إلى اليوم وفي القضاء في عدم الضرر فليتأمل وليراجع (قوله) أو عن فرض سنة أخرى) فيه نظر مع ذكر الاداء إلا أن يقال يحتمل مطلق الفعل (قوله) ويجاب بأنه الخ) أن كان المراد بهذا أنه يلزم جريان الاعتراض في عدم وجوب الاداء لأن قضيته وجوبه ففيه لزوم ذلك لو سلم لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى فلا يكون جواباً عنه وقوله بل بالمتبادر من المنوى قد يقال عليه لو صح العمل بالمتبادر لم يحتج في نحو سنة الظهر

مبنى على الضعيف الذى اختاره فى نظيره من الصلاة أنه تجب نية الاداء حيثئذ (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد) نفلا إن كان منه وإلا فن رمضان صح له نفلا لأن الأصل بقاؤه مالم يبين من رمضان فلا يصح أصلا لأن رمضان لا يقبل غيره أو صوم غد) عن رمضان إن كان منه فكان منه لم يقع عنه) وإن زاد بعده وإلا فانا متطوع أو حذف ان وما بعدها لعدم الجزم بالنية إذا الأصل بقاء شعبان وجزمه به عن غير أصل حديث نفس لا عبرة به (إلا إذا) قامت عنده قرينة تغلب على ظنه كونه منه كما مر فى نحو إيقاد القناديل ولا يضر كما قاله بعضهم إزالتها بعد النية لاشاعة ان الهلال لم ير إذا بان بعد أنه رؤى لأن العبرة بظن كونه منه عند النية وقد وجد وكان (اعتقد) أى ظن (كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة) ولو كان أحدهما غير رشيد قال الأذرى وإعادة السنوى رشداً إلى هذين غلط (أو صيان رشداً)

دخول وقت البعدية سم وقد يجاب بأن التبادر هناك ليس من نفس المنوى بل من خارج وهو عدم دخول وقت البعدية (قوله وبحت) إلى المتن فى النهاية (قوله وهو مبنى الخ) عبارة النهائية بربان الأصل هنا القياس على الصلاة ونظير ذلك لا يتعين ثم فلا يتعين هنا سببه ان الاداء والقضاء جسمهما واحد وهو فرض رمضان فلا نظر لاختلاف نوعهما اه (قوله نفلا) إلى قول المتن إلا إذا فى النهاية والمغنى (قوله نفلا) إن كان منه الخ) أى ولم يكن ثم امارته نهاية ومغنى (قوله صح له نفلا) أى إن كان بمن يحل له صومه بان وافق عادة له أو وصله بما قبل نصفه نهاية وعباب (قوله فلا يصح أصلاً) أى لا عن رمضان لعدم القرينة ولا عن غيره لأنه لا يقبله سم (قوله وإن زاد الخ) يتأمل سم عبارة النهاية والمغنى سواء أقال معه وإلا فانا مفطر أو متطوع أم لا اه (قوله بعده) أى بعد ان كان منه (قوله أو حذف ان الخ) فى عطفه على ما قبله ركة عبارة النهاية والمغنى ومثل ذلك مالم لم يأت بان الدلالة على التردد فلا يصح أيضاً والجزم فيه حديث نفسه الخ (قوله ان وما بعدها) الأولى ان كان منه وأولى منهما التعليق (قوله لعدم الجزم الخ) أى مع ان الخ (قوله وجزمه الخ) أى مع حذفها (قوله ولا يضر كما قاله بعضهم الخ) الذى قاله شيخنا الشهاب الرملى انه ان لم يعلم باطفاها إلا انهارا فنيته صحيحة وصومه صحيح وان علم بذلك ليلا فان علم ان اطفاها ليس لشك فى دخول رمضان ولا لتبين عدم دخوله لم يضر اطفاؤها وان علم انه لذلك وشك فيه بطلت نيته انتهى سم وقوله وشك فيه الخ تقدم عن الرشيدى عدم البطلان مع الشك ولعل الاقرب ما قاله الشهاب الرملى من البطلان بالشك لأنه فى قوة القطع (قوله لاشاعة ان الهلال لم ير) أى ولم يعلم الناوى بازالتها أو لم يتردد بسببها سم (قوله وكان اعتقد الخ) عطف على قوله كما مر الخ قول المتن (من عبد الخ) أى أو فاسق نهاية ومغنى (قوله وإعادة السنوى رشداً إلى هذين غلط) حاشالله وعبارة السنوى مانصه وقوله رشداً أى لم يجرب عليهم كذب والظاهر انه قيد فى الصبيان ويحتمل عوده إلى الجميع اه ولا يخفى على منصف متأمل انه إذا كان الرشد هنا بمعنى عدم تجرئة الكذب كان رجوعه إلى الجميع فى غاية الظهور لأن من جرب عليه الكذب من غداً أو امرأة لا يوثق بقوله حتى يظن كونه منه بقوله وحيثئذ فاحتمال رجوع هذا القيد للجميع لاشبهة للعاقل فى صحته بل فى تعيينه لا يقال لا حاجة إلى تقييد العبد والمرأة بهذا القيد بعد فرض الوثوق بهما لانا نقول اما ولا فهذا إنما يقتضى عدم الحاجة لا الفساد والغلط كازعمه واما ثانياً فيلزم مثله فى الصبيان بلافق فالصواب صحة ما قاله السنوى وان الأذرى غلط فتدبر سم وبصرى عبارة المغنى والظاهر ان الرشد قيد فى الصبيان ويحتمل عوده إلى الباقي وقال فى التوسط إعادة

القبلية للتعرض لكونها القبلية لان المتبادر من نية السنة قبل فعل الظاهر أنها القبلية لعدم دخول وقت البعدية ولان الغالب المطرد انه لا يفعل قبلها إلا القبلية فليتأمل (قوله فلا يصح أصلاً) أى لا عن رمضان لعدم القرينة ولا عن غيره لأنه لا يقبله (قوله وان زاد بعده وإلا فانا متطوع) يتأمل (قوله ولا يضر الخ) الذى قاله شيخنا الشهاب الرملى انه إن لم يعلم باطفاها إلا انهارا فنيته صحيحة وصومه صحيح وان علم بذلك ليلا فان علم ان اطفاها ليس لشك فى دخول رمضان ولا لتبين عدم دخوله لم يضر اطفاؤها وان علم انه كذلك وشك فيه بطلت نيته اه (قوله لاشاعة ان الهلال لم ير) أى ولم يعلم الناوى بازالتها أو لم يتردد بسببها (قوله وإعادة السنوى رشداً إلى هذين غلط) حاشالله وعبارة السنوى مانصه وقوله رشداً أى لم يجرب عليهم كذب والظاهر انه قيد فى الصبيان ويحتمل عوده إلى الجميع اه ولا يخفى على منصف حال عن التعصب متأمل انه إذا كان الرشد هنا بمعنى عدم تجرئة الكذب كان رجوعه إلى الجميع فى غاية الظهور لأن من جرب عليه الكذب من غداً أو امرأة لا يوثق بقوله حتى يظن كونه منه بقوله وحيثئذ فاحتمال رجوع هذا القيد للجميع لاشبهة للعاقل فى صحته بل فى تعيينه لا يقال لا حاجة إلى تقييد العبد والمرأة بهذا القيد بعد فرض الوثوق بهما إذ لا يحصل الوثوق بهما إلا مع هذا القيد لانا نقول اما ولا فهذا إنما يقتضى عدم الحاجة لا الفساد والغلط كما زعمه واما ثانياً فيلزم مثله فى الصبيان بلافق فالصواب صحة ما قاله السنوى وان الأذرى غلط فى غلظه فتدبر وكان منشأ ما وقع فيه أنه توهم أن السنوى أراد بالشك بالنسبة إلى العبد والمرأة المغنى المقرر فى باب

الاسنوي المعتمد اشتراط
الجمع لان الجمهور عليه رده
الاذعى بأن الجمهور على
خلافه ويؤيده ما يأتي أنه
يقبل قوله في نحو إيصال
هدية ولو أمقو محل الوطء
اعتمادا على قوله لانه يفيد
الظن وهو هنا كاف كفو
في أوقات العبادات ومع
ظن ذلك لا بد أن لا يأتي بما
يشعر بالتردد ولا كاصوم
عن رمضان فان لم يكن منه
فتطوع لم يضح وان بان
منه على ما في الروضة لكن
الذي رجحه السبكي
والاسنوي ما اقتضاه
كلام المجموع في موضع من
الصحة لان التردد حاصل
في القلب وإن لم يترك ذلك
وقصده للصوم إنما هو
بتقدير كونه منه فهو
كالتردد بعد حكم الحاكم
الذي يتجه أنه لا نزاع في
المعنى وأنه متى زال بذكر
ذلك ظنه لم يضح ولا يصح
وعليه يحمل الكلامان
ولا ينافي هذا ما يأتي أن
بكلام عدد من هؤلاء
يتحقق يوم الشك الذي
يحرم صومه لان الكلام
هنا في صحة النية اعتمادا
على خبرهم ثم ان بان قبل
الفجر أنه من رمضان لم
يحتاج لا عاداتها ولا كان
يوم شك فلا يجوز له صومه

قوله رده إلى جميع ما تقدم غلط ولم يبين وجه ذلك اه (قوله اي لم يجرب) إلى قوله والذي يتجه في النهاية
والمعنى لا أقوله وقول الاسنوي إلى انه لا يفيد (قوله لانه يفيد الخ) علة الاستثناء ولكن الاولى لان الظن هنا
الخ عبارة المعنى والنهاية لان غلبة الظن هنا كالبقين كما في أوقات الصلوات فتصح النية المبنيّة عليه حتى لو تبين
ايلا كون غدا من رمضان لم يحتاج إلى نية اخرى اه (قوله وهو هنا كاف الخ) فتيته انه يكفي ظن دخول وقت
الصلاة بأذان المميز لكن آل الكلام الآتي إلى أن هذا الظن إنما يكفي في النية سم (قوله كفو في أوقات
العبادات) انظر هل هو مخالف لما سحروه في ابواب الصلاة انه لا يقبل خبر الصبي فباطريقه المشاهدة مع
انه قد يحصل به الظن سم وتقدم عنه مثله وأهل محل ذلك إذ لم يعتد صدقه اخذنا ما مر عن النهاية والمعنى
أنفا بل كلاهما ككلام الشارح صريح في أن ما يفيد الظن من خبر نحو الصبي الرشيد يقبل في أبواب
الصلاة فما سحروه يحمل على ما إذا لم يظن الصدق (قوله لكن الذي رجحه السبكي والاسنوي الخ) اعتمده
شيخنا الشهاب الرمي سم وكذا اعتمده النهاية والمعنى عبارة نهما نعم لو قال مع الاخبار المار اصوم غدا عن
رمضان إن كان منه ولا يفتطوع فبان منه صح كما اعتمده الاسنوي والوالد رحمه الله تعالى خلافا لابن المقرئ
لان النية معنى قائم بالقلب والتردد حاصل فيه وإن لم يترك اه (قوله ما اقتضاه كلام المجموع الخ) لم
يبين هذا على انه لو لم يبين منه هل يصح تطوعا حيث جازوا ولا وكذا لو لم يبين ذلك على الاول سم ويأتي عن
الايعاب أنفا ما يصرح الصحة (قوله من الصحة الخ) (فرع) نوى ليلة الثلاثين صوم رمضان قبل بتيته
غيره يتجه ان يقال اعتد غيره انه اعتمده في نيته على ما لو حصل لذلك الغير لزمه الصوم كان اعتمده على خبر من
اعتد صدقه عن يعتد بذلك الغير صدقه لزمه الصوم والإفلا ولو اخبر ان فاسقا اخبره واعتد صدقه فان
اعتد ناصدقه عن ذلك الفاسق وصدق ذلك الفاسق لزمنا الصوم والإفلا هكذا يتجه فليتأمل مر اه سم
(قوله والذي يتجه الخ) عبارة في الايعاب بعد كلام نصها فاذا لم يحظر به الهان لم يكن منه فهو تطوع او خطر
ولم يلتفت اليه لم ينظر حينئذ للتردد الحاصل في القلب لانه عارضه الاستناد لخبر من ذكر وهو اقوى منه
فعمل به واما إذا التفت اليه فقد صير التردد مقصودا ولم يعول على خبر من ذكر فأثر إذا لمعارض له اه (قوله
وإن لم يترك ذلك) اي ما يشعر بالتردد نية ومعنى (قوله قصده للصوم الخ) عطف على اسم ان وخبره (قوله
بذكر ذلك) اي فان لم يكن منه فتطوع كرهى والاولى اي ما يشعر بالتردد (قوله وعليه الخ) اي التفصيل
المذكور (قوله ولا ينافي) إلى المتن في النهاية (قوله هذا) اي ما ذكره في المتن من الاستثناء (قوله ما يأتي) اي
في فصل شروط الصوم من حيث الفاعل (قوله من هؤلاء) اي السابقة في المتن (قوله لان الكلام هنا الخ)
حاصل ذلك أن ظن صدق هؤلاء ماصح للنية فقط ثم ان تبين كونه من رمضان بشهادة معتبرة صح صومه
اعتمادا على هذه النية وان لم يتبين فهو يوم شك يحرم صومه هذا إن لم يعتد صدقهم فان اعتد ذلك بان وقع
الجزم بخبرهم صح الصوم بل وجب اعتمادا على ذلك رشيدى اي فاقدم في اول الباب فحين الجزم وما هنا
فحين الظن وكذا ما يأتي في يوم الشك حين الظن على التفصيل المذكور وقال المعنى ان ما يأتي فحين الشك
عبارة في شرح تفسير يوم الشك الآتي نعم من اعتد صدق من قال أنه رآه ممن ذكر يجب عليه الصوم كما
تقدم عن البغوى في طائفة اول الباب وتقدم في اثنا عشر حجة نية المعتد لذلك ووقوع الصوم عن رمضان إذا
تبين كونه منه قال الشارح فلان يتبين ما ذكر في المواضع الثلاثة اه اي لان يوم الشك الذي يحرم صومه
على من لم يظن الصدق هذا موضع واما من ظنه او اعتد صدق حجة النية منه ووجب عليه الصوم وهذا ان

الحجر وهو بمنزلة فليتأمل (قوله وهو هنا كاف كفو في أوقات العبادات الخ) قضية ذلك أنه يكفي ظن دخول
وقت الصلاة بأذان المميز لكن آل الكلام الآتي إلى أن هذا الظن إنما يكفي في النية (قوله كفو في أوقات
العبادات) انظر هل هو مخالف لما سحروه في ابواب الصلاة انه لا يقبل خبر الصبي فباطريقه المشاهدة مع
انه قد يحصل به الظن (قوله على ما في الروضة) أي عن الامام (قوله لكن الذي رجحه السبكي والاسنوي) اي
واعتمده شيخنا الشهاب الرمي (قوله ما اقتضاه كلام المجموع في موضع) لم يبين على هذا انه لو لم يبين منه هل

وموضعان وفي هذا رد على قول الاسنوي أن كلام الشيخين في الروضة وشرح المذهب متناقض من ثلاثة أوجه
 في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع ينتعج أو يأتي عن سم ما يوافق وقوله المعتقد الخ أي الظن لذلك
 كما ستر تفسيره به في كلامه ويفيد قوله الاتي وأما من ظنه الخ وهو الذي يندفع به التناقض (قوله وعليه) أي على
 الجواب المذكور عن زعم التناقض بين ما هنا من الصحة وما يأتي من الامتناع والحرمة ونقل الشارح في
 الايعاب هذا الجواب عن السبكي وغيره وافرده (قوله فظاهر ان قوله الخ) كذا في اصله بخطر رحمته الله تعالى
 فكان المراد قول القائل وإن لم يتقدم مرجع بخصوص بصرى والظاهر ان مرجع الضمير الشارح على سبيل
 التجربة (قوله تصور) يؤيده ان كلامها في اصل الروضة مطلق وعبارتها فان لم يستند اعتقاده إلى ما يثير
 ظنا فلا اعتبار به وإن استند إليه بان اعتقد قول من يثق به من حر أو عبداً وامراً وصديقاً ذوياً رشيداً ونوياً
 صومه عن رمضان أجزأه إذا بان من رمضان اه بصرى (قوله أجزأه نيته لو بان منه ولو بد الفجر) قد
 يقال قضية هذا المعنى جوازاً لمسألة على رجاء التبين إلى الغروب وعليه فعني قوله السابق وإلا كان يوم
 شك الخ أي بحسب الظاهر كما يأتي وفيه ما لا يخفى فلعل الأقرب ما مر اتقا عن المغني (قوله ما فاده المتن)
 أي الاستثناء ما تقدم (قوله خلافه) أي خلاف الحكم المذكور أو خلاف الظاهر (قوله وفارق هذا) أي
 ما في المتن هنا من صحة النية فقط بدون وجوب الصوم (ما مر) أي في المتن في أول الباب (قوله كما تقرر) أي
 في تفسير اعتقد بقوله أي ظن (قوله وحذف) أي المنهاج (من أصله) أي من كلام المحرر (قوله أنه لا أثر
 لتردد بقى الخ) عبارة النهاية وقوله الاعتناء في نيته على حكم الحاكم ولو يشهد عدل ولا أثر لتردد الخ وبذلك علم
 رد ما جرى عليه في الاسعاد وتبعه الشمس الجوى من جعل حكمه مفيداً للجزم اه (قوله ولو بعدل) قال
 السبكي وهذا ظاهر فيمن جعل حال الشاهد ما العالم بفسقه وكذب ظاهر أنه لا يلزمه الصوم إذ لا يتصور
 مئة الجزم بالنية بل لا يجوز له صومه حيث حرم صومه كيوم الشك مغني واسنى وتقدم عن النهاية مثله بزيادة
 (قوله لأنه واضح) أي ولهم من كلامه مغني قول المتن (ولو اشتبه) وفي المجموع لو وطئ في صوم الاجتهاد
 وصادف رمضان كفرو وإلا فلا يعاب اه سم (قوله رمضان) إلى الفصل في المغني الإقوله وإن نوى به القضاء
 وكذا في النهاية الإقوله أو أوفر رمضان السنة إلى أو أنه كان (قوله رمضان) ومثله معين نذر صومه يعاب
 (قوله على نحو أسير الخ) كقريب عهد بالسلام قول المتن (صام شهر الخ) ولو تحرى لشهر نذره فوافق
 رمضان لم يسقط شيء منها لأنه إنما نوى النذر ورمضان لا يقبل غيره ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فأتى
 به فوافق رمضان فلا يصح إداؤه ولا قضاء أسنى ومغني وإيعاب زاد النهاية ولو صام يومين أحدهما عن نفل ثم
 أنه لم يتوفى أحدهما ولم يدر أهو الفرض أو النفل لزمته إعادة الفرض اه قول المتن (بالاجتهاد) أي بأمارات
 كالربيع والخريف والحرو والبرد مغني ونهاية (قوله كما يجتهد للصلاة الخ) ولو أداه اجتهاده إلى فوات رمضان
 وأراد قضاءه فالوجه قضاء ثلاثين لأن الأصل كمال رمضان نعم لو علم نقص رمضان الفائت كفاه قضاء
 تسعة وعشرين وكذا إن طان نقصه بالاجتهاد فيما يظهر بان أداه اجتهاده إلى شهر معين سابق وعلم نقصه
 فلي تأمل سم (قوله في نحو القبلة الخ) أي كسائر العورة (قوله وإن بان) أي وافق نهاية ومغني (قوله لم يلزمه
 شيء) أي ما لم يتحقق الوجوب فان تحقق ولا بد وجب عليه كما هو ظاهر كما إذا مضى عليه مدة يقطع بأنه مضى
 فيها رمضان ولا بد فليراجع رشدي أقول ويفيده قولهم لعدم تيقن دخول الوقت (قوله لعدم تيقن) عبارة
 المغني والنهاية فان قيل ينبغي ان يلزمه الصوم وبقي كالمحبر في القبلة اجيب بأنه هالم يتحقق الوجوب ولم

يصح أطوعاً حيث جاز أو لا وكذا لم يبن ذلك على الأول (فرع) نوى ليلة الثلاثين صوم رمضان فهل يتبعه
 غيره بتجتهان يقال ان اعتقد غير أنه اعتمد في نيته على ما لو حصل لذلك الغير لزمه الصوم كان اعتمد على خبر من
 اعتمد صدقه من يعتد ذلك الغير صدقه لزمه الصوم وإلا فلا ولو أخبر أن فاسقاً أخبره واعتقد صدقه فان
 اعتقد ناصدقه عن ذلك الفاسق ومصدق ذلك الفاسق لزمنا الصوم وإلا فلا هكذا يتجه فلي تأمل م (قوله في
 المتن صام شهر ابداً بالاجتهاد) عبارة شرح العباب وفي المجموع لو وطئ في صوم الاجتهاد وصادف رمضان

يظنه وأما في القبلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وعجز عن شرطها فأمر بالصلاة بحسب الامكان لحكمة الوقت اهـ (قوله ولو لم يعرف الليل الخ) اي واستمرت الظلمة نهاية ومعنى وإيعاب (قوله إذا لم يتبين الخ) اي بعد الصوم بالتحري (قوله ولا قضاء إذا لم يتبين له شيء) اي وإن نقص الشهر الذي صامه بالاجتهاد إذا انطبق صومه على أول الهلال لأنه رمضان شرعاً في حقه بخلاف ما لو صام من اثني عشر يوماً كذا قال مروى ويتجه أنه لا فرق لأنه رمضان شرعاً في حقه فليتامل سم أقول صنيعة هذا كالصريح في أن قول الشارح ولا قضاء الخ راجع للمتن أيضاً وصنيع الإيعاب النهاية والمعنى صريح في أنه راجع لما في الشرح فقط وعلى كل منها يغني عنه قول الشارح الاتي ولو لم يكن الحال الخ (قوله أنه وافق) اي صومه معنى (قوله وإن كان نوى به القضاء) اي لعذر يظهروه وجهه نهاية ومعنى فمراد الشارح وإن نوى بهذا الصيام قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن فوات رمضان أو لم يظن (أجزأه) أي قضاء وإن نوى الأداء كافي للصلاة نهاية ومعنى (قوله أو وافق رمضان السنة القابلة) وقع عنه وإن نوى الخ وفي سم بعد كلام ذكره عن الروض والعياب وشرحهما ما نصه وهذا كله صريح في أن رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غير ما بخلاف ما لو ظن فوات رمضان سنة فنوى قضاءه فصادفه وإذا تقرر ذلك ظهر إشكال قول الشارح وإن نوى به القضاء إن أراد قضاء ما اجتهد به كما هو ظاهر سياقه كان قصد قضاء سنة الثلاث التي اجتهد لم رمضان أفصداً في رمضان سنة أربع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن فوات رمضان مع الغفلة عما اجتهد به فتجزي، عن رمضانها ويمكن حمل كلامه عليه السكينة بعيد جداً من سياقه اهـ عبارة شرح المنهج تنبيه لو وقع في رمضان السنة القابلة وقع عنها لا عن القضاء اهـ قال البجيرمي قوله وقع عنها الخ محله ما لم ينو بالصوم القضاء لانه لا يلزم من فعل القضاء ان ينو القضاء حلبي وقوله ما لم ينو بالصوم القضاء اي وإلا فلا تجزي. لا عن القضاء لأن رمضان لا يقبل غيره ولا عن الأداء لأنه صرفه عنه بالنية المذكورة ع ش اهـ (قوله وأنه كان يصوم الليل الخ) ولو علم أنه صام بعض الليالي وبعض الايام ولم يعلم مقدار الايام التي صامها فظاهر انه يأخذ باليقين فثابتته من صوم الايام اجزاء وقضى ما زاد عليه سم (قوله وفي عكس ذلك) اي بان كان ما صامه تاماً ورمضان ناقصاً (قوله على ذلك) اي انه قضاء وإن كان الذي صامه ورمضان تامين وناقصين اجزاه بخلاف نهاية

ولولم يعرف الليل من النهار
لزمه التحرى والصوم ولا
قضاء إذا لم يتبين له شيء
(فان) بان له الحال وأنه
وافق رمضان أجزأه
ووقع أداء وإن كان نوى
به القضاء أو (وافق ما بعد
رمضان أجزأه) وغايته
أنه أوقع القضاء بنية
الأداء لعذر وذلك جائز
كحكمه (وهو قضاء علي
الأصح) لوقوعه بعد
الوقت أو وافق رمضان
السنة القابلة لوقوعه وإن
نوى به القضاء لا عن
الماضى أو أنه كان يصوم
الليل لزمه القضاء قطعاً
(فلو نقص) الشهر الذى
صامه بالاجتهاد (وكان
رمضان تاماً لزمه يوم آخر)
بناء على أنه قضاء فى عكس
ذلك يفطر اليوم الأخير
إذا عرف الحال بناء على
ذلك أيضاً ولو وافق صومه
شوالاً حسب له تسعة
وعشرون إن كمل وإلا
فثمانة عشرون أو الحجة

كفرو ولم يعرف ابلا ولا نهرا الاستمرار الظلمة عليه تحرى وصام وجو با ولا قضاء ولو بان أنه صام الليل
وافطر النهار قضى اتفاقا اه ولو علم انه صام بعض الليالي وبعض الايام ولم يعلم مقدار الايام التي صامها
فظاهر انه يأخذ باليقين فانه يقنه من صوم الايام أجزاءه وقضى ما زاد عليه (قوله) ولو لم يعرف الليل من
النهار لزمه (الخ) قال مرفى شرحه ولو لم يعرف الليل من النهار واستمرت الظلمة لزمه التحرى والصوم كافي
للمجموع الخ اه ولو اداه جهاده إلى فوات رمضان واراد قضاءه فالوجه قضاء ثلاثين لان الاصل كمال رمضان
نعم لو علم نقص رمضان الفائت كفاه قضاء تسعة وعشرين وكذا إن ظن نقصه بالا جتهاد فيا يظهر بان اداه
اجتهاده إلى شهر معين سابق وعلم نقصه فليتأمل (قوله) ولا قضاء إذا لم يتبين له شيء وإن نقص الشهر الذي
صامه بالا جتهاد إذا انطبق صومه على اول الهلال لان نهر رمضان شرعا في حقه بخلاف ما لو صام من اثنا عشر
ثلاثين كذا قال مروي وبوجه انه لا فرق لان نهر رمضان شرعا في حقه فليتأمل (قوله) او وافق رمضان السنة القابلة
وقع عنه (إن نوى به القضاء) قال في الروض ولو تحرى لشهر نذره فوافق رمضان لم يسقط قال في شرحه لانه
إنما نوى النذر ورمضان لا يقبل غيره قال ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فاق به في رمضان اه وفي العباب
فيما لو اشتبه رمضان وتحرى وصام ما نضه أو ظهر في رمضان عامه أجزاءه وكان أداء أو في رمضان قابل وقع عنه
وقضى الماضي قال في شرحه كافي الكفارة وغيره اثم قال في العباب ولو تحرى لشهر نذره فوافق رمضان او
لزمه قضاء فوافق رمضان المقبل لم يصح اه قال في شرحه واما الثانية التي صرح بها البغوي فلما ذكرته في
التي قبلها أي من أن رمضان لا يقبل غيره وما هو مخاطب به باطنا وهو رمضان لم يشوّه فلم يقع عن واحد
منهما اه وهذا كله صريح في أن رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غيرها بخلاف ما لو ظن فوات

حسب له ستة وعشرون ان
كل ولا الخمسة وعشرون
(ولو غلط بالتقديم وأدرك
رمضان لزومه صومه) لتسكنه
منه في وقته (ولا) يدركه
بان لم يظمر له وقته (فالجديد
وجوب القضاء) لأنه أتى
بالعبادة قبل الوقت فلم تجزئه
كالصلاة ولو لم يبين الجلال فلا
شيء عليه (ولو نوت الحائض
صوم غد قبل انقطاع دمها
ثم انقطع ليلا صح ان تم لها
في الليل أكثر الحيض)
لجزمها بان غدها كله ظهر
والتصوير بالانقطاع للغالب
ولا فقد علم من كلامه في
الحيض ان الزائد على أكثر
دم فساد لا يؤثر في الصوم
(وكذا) ان تم لها (قدر
العادة التي لم تختلف) وهي
دون أكثر فيصح صومها
بتلك النية (في الأصح) لأن
الظاهر استمرار عاداتها
فكانت نيتها مبنية على
أصل صحيح بخلاف ما إذا لم
يتم لها مذكر أو اختلفت
عاداتها لعدم بناء نيتها على أصل
صحيح والنفس كالحيض
(فصل في بيان المفطرات التي
شرط صحة (الصوم) من
حيث الفعل (الامساك عن
الجماع) لإجماع فينظر به
وإن لم ينزل ان علم وتعمد
واختار

(قوله حسب له تسعة وعشرون ان كل) أي فان تم رمضان أيضا قضى يوما أو نقص فلا قضاء
(قوله ولا اثنا عشر وعشرون) أي فان نقص رمضان أيضا قضى يوما أو تم قضى يومين (قوله او
الحجة حسب له ستة وعشرون ان كل) أي فان كل رمضان أيضا قضى أربعة أيام أو نقص قضى ثلاثة
أيام (قوله ولا الخمسة وعشرون) أي فان نقص رمضان أيضا قضى أربعة أيام أو تم قضى خمسة أيام
عاب قول المتن (ولو غلط) أي في اجتماعه وصومه (وأدرك رمضان) أي بعد تبين الحال نهاية ومغنى (قوله
لتسكنه منه في وقته) أي ويقع ما فعله أو لا فلا مطلقا إذ لم يكن غايه صوم فرض أخذ بما تقدم عن البارزي
في الصلاة فان كان عليه فرض وقع عنه ومحل ذلك ما لم يقيد به كونه عن هذه السنة ولا فلا يقع عن الفرض
الاخر قياسا على ما تقدم له في الصلاة ع ش (قوله بان لم يظمر له في وقته) أي بان ظهر بعده أو في اثنا عشر (قوله
فالجديد وجوب القضاء) أي لما فاتته نهاية ومغنى (قوله ولو لم يبين الخ) تطف على قوله فان بان له الحال
الخ قول المتن (ولو نوت الحائض صوم غد الخ) أي وقد اعتقدت انقطاعه ليلا لعدمها بانه يتم فيه أكثر
الحيض أو قدر العادة كما هو ظاهر ولا لم تكن جازمة بالنية فليأتأمل ثم وبصرى وقولها كما هو ظاهر أي
وبقيده قول الشارح لجزمها بان غدها الخ قول المتن (قبل انقطاع دمها) قال في العباب ووثقت بعبادة انقطاعه
ليلا ه سم وكان حقا ان تكتب على قول المتن وكذا قدر العادة (قوله التي لم تختلف) يعني أو أكثر العادة
المختلفة سم عبارة النهاية والمغنى سواء اتحدت أم اختلفت وانسقت ولم تنس اتساقها بخلاف ما إذا لم يكن
لها عادة ولم يتم أكثر الحيض ليلا أو كان لها عادات مختلفة غير متسقة أو متسقة ونسيت اتساقها ولم يتم لها
أكثر عاداتها ليلا لأنها لم تجز ولم يثبت على أصل ولا أمانة اه (قوله ماذكر) أي من أكثر الحيض أو
قدر العادة الغير المختلفة (قوله والنفس كالحيض) (فرع) أفنى ابن الصلاح بانه لو ظهر لها انقطاع حيضها
فتمحلت بقطنه ونوت ثم اخرجهما نهارا ولم ترد ما لا تفطر ورده ابن الاستاذ بما ذكره في اول الفصل
الآتي من ان انتزاع الخطبة مفطر قال في شرح العباب وهو ظاهر اه الوجه ما قاله ابن الصلاح سم أي اظهر
الفرق بين الاخراج من الفرق والاخراج من التحت فان الاولى ملحق باستقامة والثاني بنحو البول
(فصل في بيان المفطرات) (قوله من حيث الفعل) إلى التنبيه في النهاية والمغنى لإقوله بان تيقن إلى
المتن وقوله ومر إلى المتن وقوله لكن يسر إلى ما إذا (قوله من حيث الفعل) أي لا من حيث الفاعل والوقت
ع ش وكردى (قوله لإجماع) نعم في آتيان البهيمة أو الدر إذا لم ينزل خلاف فليل لا يفطر بناء على أن فيه
التعريف فقط مغنى وقوله فليل لا يفطر الخ ومن قال بذلك أبو حنيفة فلو بي اه بجري (قوله فينظر به) أي
ولو بمحائل كما هو ظاهر سم (قوله ان علم الخ) أي بالتحريم فلو كان جاهلا معذورا أو ناسيا لم يفطر به وكذا
لا يفطر به لو كان مكرها ان قلنا بتصور الأكره على الوطء وهو الأصح وقبل لا يتأتى الأكره عليه لأنه إذا لم
رمضان سنة فنوى قضاءه فصادفه كإفاله في العباب وان ظن فوت رمضان فصام قضاء فوافق رمضان أجزأه اه
وإذا تقرر ذلك ظهر إنكال قول الشارح وان نوى به القضاء ان اراد قضاء ما اجتهد له كما هو ظاهر سياقه كان
قصد قضاء سنة ثلاث التي اجتهد له رمضان فصادف رمضان سنة أربع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة التي
هو فيها لظن فوت رمضان فصادف رمضان فاجتهد له فتجوز عن رمضان ويمكن جعل كلامه عليه لكنه بعيد
جد من سياقه (قوله قبل انقطاع دمها) قال في العباب ووثقت بعبادة انقطاعه ليلا اه (قوله في اثنا عشر انقطاع
فيها) أي وقد اعتقدت انقطاعه ليلا لعدمها بانه يتم فيه أكثر الحيض أو قدر العادة كما هو ظاهر ولا لم تكن
جازمة بالنية فليأتأمل (قوله التي لم تختلف) يعني أو أكثر العادة المختلفة (فرع) أفنى ابن الصلاح بانه لو
ظهر لها انقطاع حيضها فتمحلت بقطنه ونوت ثم اخرجهما نهارا ولم ترد ما لا تفطر ورده ابن الاستاذ بما ذكره
في اول الفصل الآتي من ان انتزاع الخطبة مفطر قال في شرح العباب وهو ظاهر اه الوجه ما قاله ابن الصلاح
(فصل في بيان المفطرات) (قوله في المتن الامساك عن الجماع) أي ولو بمحائل كما هو ظاهر (قوله

يكن له ميل واختيار لا يحصل له انتشار ولا يضر إلا بإدخال كل الحشفة أو قدرها من فاقدها فلا يفطر بإدخال بعضها بالنسبة الواطئ. وأما الموطوء فيفطر بإدخال البعض لأنه تدوسات دين جوفه فهو من هذا القبيل لا من قبيل الوطء مشبخنا (قوله) ويشترط أي في الأقطار بالجماع (كونه) أي الصائم (قوله) فلا اثر من حيث الجماع الخ) أي بخلافه من حيث الانزال عنه مباشرة فيؤثر كما هو ظاهر لأن الوطء بالزائد وفيه مع الانزال لا ينقطع عن الانزال بالمس بنحو اليد إلا أنه لا يؤثر إلا أنزل من فرجه كما يعلم بما يأتي سم وعبرة السكرى إمامن حيث دخول عين إلى الجوف فيؤثر اهزاد البصرى وقال الفاضل المحشى أي بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة فيؤثر كما هو ظاهر اه والحاصل ان لاحظنا في التأثير بالنسبة للخشنى كايقتضيه السياق كان محترز ما اشرفنا اليه وإن لاحظناه بالنسبة للرجل اتجه ما افاده المحشى اه (قوله) النية والامساك اي والصائم على ما تقدم عن جمع قول المتن (والاستقاء) ((فرع)) لو شرب خمر بالليل وأصبح صائماً فما فقد تعارض واجبان الامساك والتقوى والذي يظهر مرانه راعي حرمة الصوم الاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقوى على غير الصائم شرح العباب وهذا ظاهر في صوم الفرض واماني النقل فلا يبعد عدم وجوب القمو إن جاز محافظة على حرمة العبادة مرسوم على حج اه ع (قوله) اما ناس الخ) أي لما ذكر من الجماع والاستقاء ع (قوله) لقرب اسلامه الخ) وما في البحر إلى أن الجاهل يعتذر مطلقا والمعتمد خلافه كما يفيد القاضي حسين بما ذكره غنى ونهاية (قوله) عن عالمي ذلك اي حكم ما ذكر من الجماع والاستقاء وإن لم يحسن غيره ع (قوله) ومكره اي ولو على الزنا على المعتمد خلافا لمن قال بالأقطار حينئذ لان الزنا لا يباح بالاكره حفي وسلطان وعن يزي لکن فی عرش علی مر خلافه به بغير معنى عبارة ع (قوله) ومكره ظاهره وإن كان الاكره على الزنا منع أن الزنا لا يباح بالاكره فليتأمل هل الامر كذلك وتعليل شرح الروض يقتضى ان الامر كذلك اي فيفطر به وسياق ما وافقه فليراجع وليحرر سم على المنهج اه ومر عن شيخنا اعتماد عدم الاقطار بالوطء مكرها (قوله) فلا يفطر ون وبذلك اي بالاستقاء او بما ذكر منها ومن الجماع ولعل الحمل على الثاني أولى لعدم تبينه في الجماع محترز القيود ولتذكيره اسم الإشارة بصري واقتصر ع (قوله) الثاني كاسم (قوله) وكذا كل مفطر الخ) أي في التقييد بتلك القيود وعدم الفطر عند عدم واحد، وهو تقييد عذر الجاهل بما ذكر (قوله) ومن الاستقاء نزعه لحيط الخ) عبارة المغني وشرح الروض فرع لو ابتلع بالليل خيط فاصبح صائماً فان ابتلع باقيه اوفطر وإن تركه بطلت صلاته وطريقه في صحة صومه وصلاته ان يزعه منه اخر وهو غافل فان لم يكن غافلا وتمسك من دفع النزاع أقطر لان النزاع سوا فق لغرض النفس فهو منسوب اليه عند تمسكه من الدفع وهذا فارق من طعنه بغير ادنه وتمسك من دفعه قال الزركشي وقد لا يطالع عليه عارف بهذا الطريق ويريد هو الخلاص فظهر بقره ان يجبره الحاكم على نزعه ولا يفطر لانه كالسكره بل لو قيل انه لا يفطر بالنزع باختيار لم يبعد تنزيلا لإيجاب الشرع منزلة الاكره كما إذا حلف ليظاها في هذه الليلة فوجدتها حائضا لا بحث بتركه الوطء اه هذا

ويشترط هنا كونه واضحاً
فلا يفطر به خشي إلا إن
وجب عليه الفسل بان
يتيقن كونه طائئاً وموطأ
فلا أثر من حيث الجماع
لا يلاجرجل في قبله بخلاف
دبره ولا لا يلاج خشي في
قبل خشي أو دبره أو في امرأة
أو رجل والمراد بالشرط
مالا بد منه لا الاصطلاحى
والألم ببق الصوم حقيقة
لإذهي النية والامسك
(واستقاء) من عامد عالم
مختار للخير الصحيح من
ذرعه التي لم يمس عليه قضاء
ومن استقاء فليقض وذرعه
بالمعجمة غلبه أما ناس
وجاهل عذر لقرب اسلامه
أو بعده عن عالمي ذلك
ومكره فلا يفطرون بذلك
وكذا كل مفطر مما يأتي
ومن الاستقاء نزع الخيط
ابتلعه ليلا ومرفق مبحث
المستحاضة

فلا أثر من حيث الجماع) أي بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة فوق تركها وظاهر لان الوطء بالزائد أو فيه مع الانزال لا ينقطع عن الانزال بالدس بنحو اليد لا نه لا يؤثر إلا ان انزل من فرجه كما يعلم بما يأتي (قوله في المتن والاستقاء) (فرع) شرب خمر بالليل وأصبح حائفا فقد تعارض واجبان الامساك والتقوى والذي يظهر انه راعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقوى على غير الصائم اه شرح العباب وهذا ظاهر في صوم الفرض وأما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقوى وإن جاز محافظة على حرمة العبادة مر (قوله لقرب اسلامه وبعده الخ) هذا التقيد هو الاصح خلافا لما مال اليه في البحر مر (قوله ومن الاستقاء الخ) ينبغي ان منها ايضا اخرج ذباب نزل إلى جوفه نعم ان تضرب رقائه فله إخراجة سكن بفطر كمالو تضرب الجوف فاكل مر ثم رايت الشارح ذكر ذلك فيما يأتي (قوله ومن الاستقاء نزعه لحيط ابتلعه ايلا) (فرع) قال في الروض لو ابتلع طرف خيط فاصبح حائفا فان ابتلع باقيه او نزعه افطر وإن

القياس ممنوع لان الحيض لا مندوحة الى الخلاص منه بخلاف ما ذكره ازيد النباهة وحيث لم ينفق شيء مما ذكر يجب عليه نزعه وابتلاعه محافظة على الصلاة لان حكمها اغاظم من حكم الصوم لقتل تاركها دونه قال ابن العماد هذا كله لان لم يثبت قطع الخيط من حد الظاهر من الفم فان تاتي وجب القطع وابتلاع ما في حد الباطن وإخراج ما في حد الظاهر وإذا راعى مصاحبة الصلاة فينبغي له ان يتبلعه ولا يخرج منه لئلا يؤدي الى تنجس فيه اه قال عرش قوله مر ان ينزعه منه اخر وهو غافل اى لا يكون وسبباً في نزعه ولو امر غيره بقلعه فقلعه منه بعد غفلته بطل صومه وقوله مر لانه كالمسك زاهر وإن ذهب الى الخاك وأخبره بذلك فأكرمه وهو ظاهر لانه لم يامر بالخكم عليه وعلى هذا قيل الذهاب للحاكم واجب عليه ولا فيه نظر والظاهر عدم الوجوب لان الحاكم قد لا يساعده امر عرش (قوله ماله تعلق بذلك) عبارة هناك وإن كانت صائبة تركت الحشو ونهاراً وقصرت على العصب محافظة على الصوم لا الصلاة عكس ما قالوه فيمن ابتلع خيطاً لان الاستحاضة علة زمنة الظاهر دوامها فلوروعيت الصلاة بما تذر قضاء الصوم ولا كذلك ثم (قوله) الخيط ابتلعه (الخ) اى كالسكة نافذة المعروفة شبخنا (قوله) ويبحث انه (الخ) اعتمد هذا البحث مر (قوله) من باطن احليله (أى) وأذنه مر اه سم وينبغي أو دبره أو قدامه كما رقبيل الفصل عن سم (قوله) للخبر (أى) المار انفاً (قوله) (الباطن) صريح في ان ابتلاعه من الباطن ولو نجسة ليس من قبيل القيء خلافاً لما توهم سم قول المتن (نخامة) هى الفضلة الغليظة التى يافظها الشخص من فيه ويقال لها النخاعة بالعين معنى (قوله) اما إذا لم يبتلعها (الخ) عبارة النهاية والمعنى واحترز بقوله اقتناع عمالو افظها مع نزولها بنفسها أو بقلعة سعال فلا بأس به جز ما يلفظها عمالو بقيت في محله فلا يفطر جز ما وعمالوا ابتلعها بعد خروجها للظاهر فيفطر جز ما اه (قوله) بان نزلت من محلها (الخ) عبارة الرشيدى بان قلمها من محلها الاصلى منه إلى محل اخر منه اه (قوله) (اليه) أى الى الباطن (قوله) أو قلعهما بسعال (الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والتعبير بقلع لا يلائم لان هذه من محركات اقتلع كما افاده فالانسان تعبير المعنى مع نزولها بنفسها أو غلبة سعال بصري وقوله مع نزولها (الخ) الاولى باو نزات (قوله) لحد الظاهر (الخ) وهل يلزمه فظهم ما وصات اليه من حد الظاهر حيث حكمنا بنجاستها أو يعفى عنه فيه نظر ولا يبعد العقوم راسم على حجج وعالية لو كان في الصلاة وحصل له ذلك لم تبطل به صلاته ولا صومه إذا ابتلع ريقه ولو قيل بعدم العقوف في هذه الحالة لم يكن بعيداً لان هذه حصوها نادر وهى شبيهة بالقيء وهو لا يعفى عن شيء منه اللهم الا ان يقال ان كلامه مفروض فيما لو ابتلى بذلك كدم اللثة إذا ابتلى به عرش وقوله نادر يمتنع قول الشارح لان الحاجة لذلك تتكرر قول المتن (فلو نزات من دماغه وحصلت (الخ) اى بان انصبت من دماغه في الثقبة النافذة منه الى أقصى الفم فوق الحلقوم نهاية ومعنى (قوله) وهو) اى حد الظاهر يخرج الحاء المهملة هذا يشكك مع قوله من الفم سواء جعلت من بيانية أو تبعضية اذ مخرج الحاء خارج عن الفم كلا وبعضه الا ان تجعل ابتدائية والمعنى او الظاهر المبتدأ من الفم اى الذى ابتداءه الفم حده اى آخره من جهة الجوف ويخرج الحاء المهملة وعلى هذا فالمراد بقوله وحصلت الخ انها حصلت في ذلك او ما بعده الى جهة الخارج فليانل سم (قوله) فابعد الخ) وهو مخرج الحاء والهمزة معنى

تركة بطلت صلاته وطريقه أن ينزعه منه وهو غافل اه قال في شرحه قال الزركشى وقد لا يطلع عليه عارف بهذا الطريق ويريد هو الخلاص فطريقه ان يجبره الحاكم على نزعه ولا يفطر لانه كالمسك زاهر بل لو قيل انه لا يفطر بالنزغ باختياره لم يبعد تنزيلاً لا يجاب الشرع بنزله الا كراه كالحواش في هذه الدلالة فوجدتها حائضاً لا يحسن ترك الوطء اما إذا لم يكن غافلاً وتمكن من دفع النازع فانه يفطر لان النزع موافق لغيره من النفس فهو منسوب اليه عند تمكنه من الدفع وهذا قارق من طعنه بغير اذنه ويمكن من دفعه اه قال الشارح في شرح العباب بعد نقله ما تقدم عن الزركشى ورد باننا لا نسلم ان الشرع أوجب ذلك علينا لما باتى انه إذا أمارض في جمعة الا ان قدم مصاحبة الصلاة وهذا قارقناظ به فيه اه (قوله) ويبحث انه لا يلحق به (الخ) اعتمد هذا البحث مر (قوله) من باطن احليله (أى) أو أذنه مر (قوله) أو الباطن (هل يلزمه تطهير

ماله تعلق به وببحث انه لا يلحق به نزغ قطنه من باطن احليله أدخلها ليلاً (والصحيح أنه لو تيقن أنه لم يرجع شيء إلى جوفه) بأن تقيماً منكساً (بطل) صومه بناء على الأصح ان الاستحاضة مفطرة لنفسها لا لرجوع شيء إلى الجوف (وإن غلبه القيء فلا بأس) للخبر (وكذا) لا يفطر (لو اقتلع نخامة) من الدماغ أو الباطن (ولفظها) أى رماها (في) الأصح (لأن الحاجة لذلك تتكرر) فخصص فيه لكن يسن قضاء يوم ككل ما في الفطر به خلاف يراعى كما هو ظاهر اما إذا لم يبتلعها بان نزلت من محلها من الباطن اليه أو قلعهما بسعال أو غيره فلفظها فانه لا يفطر قطعاً وأما لو ابتلعها مع قدرته على لفظها بعد وصولها لحد الظاهر فانه يفطر قطعاً (فلو نزلت من دماغه) وخصلت في حد الظاهر من الفم) وهو مخرج الحاء المهملة فابعد باطن

زاد النهاية ومعنى الحق عند الفقهاء أخص منه عند أئمة العربية إذا الممثلة والمهمل من حروف الحلق
عندهم أي أئمة العربية وإن كان يخرج المعجمة أدنى من يخرج الممثلة ثم داخل الفم والانف إلى منتهى
الغلاصمة والخشوم له حكم الظاهر في الاطوار باستخراج القى إليه وابتلاع النخامة منه وعدمه بدخول شيء
فيه وإن أمسكه وإذا تنجس وجب غسله وله حكم الباطن في عدم الاطوار بالابتلاع الرقيق منه وفي سقوط غسله
من نحو الجنب وفارق وجوب غسل النجاسة عنه بأن تنجس البدن اندر من الجنب انضيق فيه دونها وقوله
ثم داخل الفم الخ في شرحه بافضل مثله لأنه أبعد منتهى الغلاصمة بمنتهى المهمل قال عرش قوله أخص منه
أي هو بعضه عند اللغويين وليس أخص بالمعنى المصطلح عليه عندهم لأنه ليس جزئيا من جزئيات مطابق
الحلق وإنما هو جزء منه قال في المصباح والغلاصمة أي بمعجمة مقفوحة فلام ساكنة فمثلة راس الحلقوم وهو
الموضع الثاني في الحلق والجمع غلاصم وقوله مر ثم داخل الفم أي إلى ما وراء مخرج الحاء الممثلة وداخل
الانف إلى ما وراء الخياشيم أو قال الكردى على بافضل فالحشوم جميعه من الظاهر قال في العباب والقصة
من الخشوم أو هو فوق المارن وهو ما لان من الانف اه (قوله غير محتاج إليه) موجه بصرى (قوله
في مختصرها) أي في مختصر عبارة المنهاج وهو المنهج (قوله بل هو موم) محل تأمل لأن حكم ما عداه معلوم
منه بالاولى اللهم إلا أن يقال الإيهام بالنظر لبإدى الراى لكن قوله إلا أن يجعل الاضافة بيانية يقتضى أن
الإيهام حقيقى لا ظاهرى إذ مقتضاه أن الإيهام يرتفع بجعلها بيانية والحال أن الإيهام الظاهرى لا يرتفع
بذلك (قوله إلا أن يجعل الاضافة بيانية) فيه نظر فإن شرطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم
وخصوص وجهى وما هنا ليس كذلك (قوله تحديده) أي بيان آخر الظاهر من جهة الجوف ويحتمل أن
المعنى بيان حد الظاهر وتعريفه (قوله وذ كر الخلاف الخ) عطف على قوله تحديده (قوله اهو المعجمة) أي
مخرجها (قوله وهو المعتمد) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله فيدخل) أي في الظاهر (قوله كل ما قبله) أي قبل
مخرج الممثلة (قوله إن أمكنه) إلى قوله بخلاف جوف في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله ومثله إلى وبخلاف
الخ (قوله إن أمكنه) فلو كان في الصلاة وهي فرض ولم يقدر على مجها الا بظهور حرفين أي أو أكثر لم
تبطل صلاته بل يتعين أي القلم مع رعاة لمصاحبهما أي الصوم والصلاة كابتدع بتعذر القراءة الواجبة كذا
أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية مع زيادة من عشر قول المتن (وعن وصول العين) أي الذى من أعيان
الدنيا بخلاف عين من أعيان الجنة فلا يفطر بها الصائم شيخنا عبارة عرش (فائدة) قال شيخنا العلامة
الشوبرى أن محل الاطوار وصول العين إذا كانت من غير ثمار الجنة جعلنا الله تعالى من أهلبا فان كانت
العين من ثمارها لم يفطر بها ثم رايت في الاتحاف اه (قوله أي عين كانت الخ) ومن العين الدخان المشهور
وهو المسمى بالتبن ومثله التباك فيفطر به الصائم لأن له اثر يحس كايضا هادى فى باطن العود وشيخنا عبارة
الكردى على بافضل وفي التحفة وفتح الجواد عدم ضرر الدخان وقال سم في شرح أبي شعاع فيه نظر لأن
الدخان عين اهو عبارة بعض أهوامش المعتبرة ويفطر الصائم بشرب التباك لأنه بفعل فاعل تتولد منه لا اثر
وقد صرح بذلك الشيخ على بن الجلال المسكى وغيره كالبرماوى على الغزى والشيخ العلامة عبد الله بن سعيد
بافشير وغيرهم اه (قوله وإن كانت أقل الخ) عبارة للنهاية والمغنى وإن قلت كسمحة أو لم يؤكل كصاة اه
قال عرش (فائدة) لا يضر بلع ريقه اثر ما المضمضة وإن أمكنه مجه أعسر التحرز عنه اه ابن عبد الحق

(تنبيه) ذكر جدد غير
محتاج اليه في عبارته وإن
أتى به شيخنا في مختصرها بل
هو موم إلا أن تجعل الاضافة
بيانية وإنما يحتاج اليه من
يريد تحديده وذ كر الخلاف
في الحداهو المعجمة وعليه
الرافعى وغيره او المهمل
وهو المعتمد كما تقرر
فيدخل كل ما قبله ومنه
المعجمة (فليقطعها من
مجرها او ليجمعها) إن أمكنه
حتى لا يصل منها شيء للباطن
(فان تركها مع القدرة)
على لفظها (فوصلت الجوف)
يعنى جاوزت الحد المذكور
(أفطر في الاصح) لتقصيره
بخلاف ما اذا لم تصل
للظاهر وإن قدر على
لفظها وما اذا وصلت اليه
وعجز عن ذلك (و) الامساك
(عن وصول العين) أي عين
كانت وإن كانت أقل ما
يدرك من نحو حجر

ما وصلت إليه من حد الظاهر حيث حكمنا بنجاستها أو يعنى عنه في نظر ولا يبعد العفو مر (قوله أو
الباطن) صريح في أن اقتلاعها من الباطن ولو نجسة ليس من قبيل القى خلافا لما توم (قوله وهو) أي حد
الظاهر مخرج الحاء الممثلة هذا بشكل مع قوله من الفم سواء جمعت من بيانية أو تبعيضية إذ يخرج الحاء
خارج عن الفم كلا وبعضا إلا أن تجعل ابتدائية والمعنى أن الظاهر المبتداهن الفم أي الذى ابتداءه الفم حده
أي آخره من جهة الجوف يخرج الحاء الممثلة وعلى هذا فالمراد بقوله وحصلت الخ أنها حصلت في ذلك أو
مابعده إلى جهة الخارج فليتامل (قوله وهو المعتمد) قال في شرح العباب فالحق في قولهم الواصل إليه مظهر

(إلى ما يسمى جوفاً) لأن فاعل ذلك لا يسمى مسمى بخلاف وصول الأثر كالطعم (٢٠١) وكالريح بالشم ومثله وصول دخان

نحو البخور إلى الجوف والقول بأن الدخان غين ليس المراد به العين هنا وبخلاف الوصول لما لا يسمى جوفاً كدخال سخ الساق أو لحمه بخلاف جوف آخر ولو بأمره لمن طعنه فيه ولا يضر سكوته مع تمكنه من دفعه إذ لا فعل له وإنما نزلوا تمكن المحرم من الدفع عن الشعر منزلة فعله لأنه في يده أمانة فلزمه الدفع عنها بخلاف ما هنا نعم يشكل عليه ما يأتي في الإيمان أنه لو حلف ليأكلن ذا الطعام غدا فأتلفه من قدر على انتزاعه منه وهو ساكت حث إلا أن يجاب بأن الملحظ ثم تفويت البر باختياره وسكوته مع قدرته يطلق عليه عرفاً أنه فوته وهنا تعاطى مفطر وهو لا يصدق عليه عرفاً ولا شرعاً أنه تعاطاه وما مر فيها إذا جرت النخامة بنفسها مع قدرته على مجها إلا أن يجاب بأن ثم فاعلاً يحال عليه الفعل فلم ينسب للساكت شيء بخلاف نزول النخامة وأيضا فن شأن دفع الطاعن أن يرتب عليه هلاك أو نحوه فلم يكلف الدفع وإن قدر بخلاف ما عدها فينبغي أن تكون قدرته على دفعه

أه قول المتن (إلى ما يسمى جوفاً) أي مع العمود والعلم بالتحريم والاختيار نهاية (قوله لأن فاعل ذلك الخ) عبارة النهاية إجماعاً في الأكل والشرب ولما صح من خبر وبالغ في المضغضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً وقيس بذلك بقية ما يأتي وصح عن ابن عباس إنما الفطر بما دخل وليس مما خرج أي الأصل ذلك أه أي فلا ترد الاستقاء غش (قوله) ومثله وصول دخان نحو البخور الخ أي وإن فتح فاه قصد ذلك عبارة النهاية بعد كلام ويؤخذ منه أن وصول الدخان فيه رائحة البخور أو غيره إلى الجوف لا يفطر به وإن تعمد فتح فيه لأجل ذلك وهو ظاهر وبه أفتى الشمس البرماوى لما تقرر أنها ليست أي عرفاً إذ المدار هنا عليه وإن كانت ملحقة بالعين في باب الأحرام وقد علم من ذلك أن فرض المسئلة أنه لم يعلم انفصال عين هنا أه قال عش قوله لم لما تقرر الخ يؤخذ منه أن شرب ما هو المعروف الآن بالدخان لا يفطر لما ذكره أن المدار على العرف هنا فإنه لا يسمى فيه غينا كما كان الدخان المسمى بالبخور لا يسماها وقد نقل عن شيخنا الزيادى أنه كان يفتى بذلك أو لا ثم عرض عليه بعض تلامذته قضية عما يشرب فيه وكسرها بين يديه وأراه ما تجعد من أثر الدخان فيها وقال له هذا عين فرجع عن ذلك وقال حيث كان عينا يفطر وناش في ذلك بعض تلامذته أيضاً بأن ما في القضية إنما هو من الرماد الذي يبق من أثر النار لا من عين الدخان الذي يصل إلى الدماغ وقال الظاهر ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الإفطار به وهو الظاهر غير أن قول الشارح من أن تعمد فتح فيه لأجل ذلك قد يقتضى أنه لو ابتلعه أفطر وعدم تسميته عينا يقتضى عدم الفطر أه أقول هذه المناقشة مع مخالفتها للحدس تردبانه لو سلم أن ما في القضية من الرماد المذكور فما التصق بالقضية منه عشر أعشار ما وصل منه إلى الدماغ كما هو ظاهر فالعتمد بل الصواب ما تقدم عن شيخنا وسم وابن الجلال وغيرهم من الإفطار بذلك ويأتى عن ابن زياد اليمنى ما يوافقه (قوله العين هنا) وهي ما يسمى عينا عرفاً كرددى (قوله كدخال سخ الساق الخ) وينبغي أن مثل ذلك في عدم الضرر ما لو اقتصد مثلاً في الاثنين ودخلت آلة الفصد إلى باطن ما عش (قوله بخلاف جوف آخر) كذا في أمانه من نسخ الشارح ولعله على حذف العاطف من الكتابة بيان لمجترز ما الموصوف التي في المتن الواقعة على جزء الصائم (قوله ولو بأمره الخ) راجع إلى المتن أي ولو كان وصول العين بأمره الخ فإنه يجب الامساك عنه كرددى عبارة شرح بافضل للشارح وكجوف وصل إليه طعنه من نفسه أو غيره بأذنه ولا يضر وصولها لمخساة أنه ليس بجوف أه عبارة العباب ولو طعن نفسه أو طعن بأذنه لا يغيره ولو بقدر دفعه بسكين فوصلت جوفه لا بخساة أفطر وإن بقي بعض السكين خارجاً أه عبارة النهاية ولو طعن نفسه أو طعنه غيره بأذنه فوصل السكين جوفه أو أدخل في أحليه أو أذنه عوداً أو نحوه فوصل إلى الباطن أفطر أه (قوله) وإنما نزلوا تمكن المحرم من الدفع الخ أي دفع حائق شعره بلاذنه فانه كالحلق بأذنه و (قوله بخلاف ما هنا) أي فإن الإفطار به منوط بما ينسب فعله إلى الصائم إجماعاً (قوله يشكل عليه) أي على قولهم ولا يضر سكوته مع تمكنه الخ (قوله فالتفه الخ) أي ولو قبل الغد (قوله وما سار الخ) عطف على ما يأتي الخ (قوله إلا أن يجاب بأن ثم فاعلاً الخ) يبطل هذا الجواب كلامهم في مسئلة الخيط المبلوع ليلاً فليراجع بصري أي من قولهم فإن لم يكن غافلاً وتمكن من دفع النازع أفطر إذ النزاع موافق لغرض النفس فهو منسوب إليه في حالة تمكنه من دفعه وهذا فارق من طعنه بغير إذنه وتمكن من منعه أه ولك أن تمنع دعوى البطلان بأن كلامهم المذكور لا يتأني في ثبوت فرق بين مسئلة الطعن ومسئلة النخامة غير الفرق الذي ذكره بين مسئلة الطعن ومسئلة الخيط (قوله بخلاف ما عدها) أي ما عدها من الساكت المتمكن من دفعه كما إذا صاب ما مثلاً في حلقة وهو ساكت قادر على دفعه أو أدخل نحو أصبعه إلى ما يضر وصول المفطر إليه كذلك سم وكرددى (قوله وتقييدهم الخ) عطف على مسئلة

محمول على ما ضبطوا به الباطن منه فهو عند الفقهاء أخص منه عند أئمة العربية أه أي فإن كلام من خرج الحاء المهملة ومخرج الحاء المعجمة من الحلق عند أئمة العربية دون الفقهاء هنا إذ لا فطر بالوصول لحدا المهملة لخروجه عن الباطن المراد هنا (قوله بخلاف ما عدها) أي كالوصب لإنسان ما مثلاً في حلقة وهو ساكت قادر

كفعله كما يشهد له مسئلة النخامة وتقييدهم عدم الفطر بفعل الغير

بالمكره وكالعين ريقه المتنجس بنحو (٤٠٢) دم لثته وان صفا ولم يبق فيه أثر طافا لانه لما حرم ابتلاعه لتنجسه صار بمنزلة

عين اجنبية (وقيل يشترط مع هذا) المذكور من كونه يسمى جوفاً (ان يكون فيه قوة تحيل الغذاء) بكسر غينه ثم معجمة (والدواء) لان ما لا تحيله لا ينتفع به البدن فكان الواصل اليه كالواصل لغير جوف وروده بأن الواصل للحلق مفطر مع أنه غير محيل فالحق به كل جوف كذلك (فعلى الوجين باطن الدماغ والبطن والامعاء) وهى المصارين جمع معنى وزن رضا (والمثانة) بالمثلثة وهى مجمع البول (مفطر بالاسعاط او الاكل او الحقة) أى الاحتقان لف ونشر مرتب إذ الحقة وهى أدوية معروفة تعالج بها المثانة ايضا (او الوصول من جائفة ومأمومة ونحوهما) لانه جوف محيل وكان التقييد بالباطن لانه الذى ياتى على الوجين فاندفع ما قيل قضيته ان وصول عين لظاهر الدماغ أو الامعاء لا يفطر وليس كذلك بل لو كان برأسه مأمومة فوضع عليها دواء فوصل خريطة الدماغ أفطر وان لم يصل باطن الخريطة وبه يعلم ان باطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه لانه فى باطن الخريطة وكذا لو

النجامة (قوله بالمكره) بفتح الراء (قوله كالعين) الى المتن فى البهاية والمغنى (قوله بنحو دم لثته) أى إذا لم يكن مبتلي به كباقي قول المتن (ان يكون فيه) أى الجوف نهاية (قوله بكسر عينه) أى يطلق على الماكول والمشروب مغنى قول المتن (والدواء) كذا فى أصله رحمه الله تعالى والموجود فى كبر نسخ المتن وفى نسخ الروضة أو وهى انسب فيما يظهر إذ الظاهر ان هذا القائل لا يشترطهما معا بصرى (قوله لان ما لا يحيله) أى ما ذكر من الغذاء والدواء ويجوز ان لا يفراد نظرا الى ان الواو بمعنى او (قوله للحق) تقدم انه عند الفقهاء يخرج الهام وما فوقه قول المتن (والامعاء) أى الوصول الى الامعاء وان لم يصل الى باطنها على ما يأتى فى قوله وان لم يصل باطن الامعاء عش (قوله لف ونشر) أى فقوله بالاستعاط راجع للدماغ وقوله او الاكل راجع للبطن وقوله او الحقة راجع للامعاء والمثانة نهاية ومغنى (قوله أى الاحتقان) عبارة للمغنى تنبيه كان الاولى التعبير بالاحتقان لان الحقة هى الادوية التى تحتج بها المريض اه (قوله تعالج بها المثانة) لعله إطلاق لغوى ولا يفرق الاطباء بخلافه بصرى (قوله المثانة) أى عبارة للمغنى البول والغائط اه (قوله ايضا) أى كالدبر قول المتن (أو الوصول من جائفة ومأمومة) قال الاسنوى رحمه الله تعالى ان جلدة الرأس وهى المشاهدة عند حلق الراس يليها اللحم ويلى ذلك اللحم جلدة رقيقة تسمى السمحاق ويليها عظم يسمى القحف وبعد العظم خريطة مشتملة على دهن وذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ وتسمى ايضا ام الرأس والجناية الواصلة الى الخريطة المذكورة المسماة أم الرأس تسمى مأمومة إذا علمت ذلك فلو كان على رأسه مأمومة فوضع على اخرها مأكلة كرهه الشارح سم (قوله لانه جوف) الى قوله لكن ضعفه فى النهاية لإفوله نعم الى المتن وقوله لونه الى المتن وكذا فى المغنى لإفوله كان التقييد الى قضيته وقوله اه (قوله وكان التقييد بالباطل) محل تأمل كما يعلم براجعة أصل الروضة فالأولى الدفع بان مراد المصنف بباطن الدماغ باطن القحف ويعطف قوله والبطن والامعاء على باطن لأعلى الدماغ فان صنع الروضة صريح فى ان مرادهم بباطن الدماغ باطن القحف بصرى (قوله لانه) أى باطن ما ذكر (قوله قضيته) أى قضية قول المصنف بباطن الدماغ مغنى (قوله دار الامعاء) أى والظاهر الامعاء قضية اندفاع هذا ان الوصول لظاهر الامعاء لا يفطر على الوجين ويرد قول المصنف والبطن لان الوصول لباطنه وصول لظاهر الامعاء بل قياس ذلك الا كتفا فى الفطر عليهما بظاهر الدماغ حيث كان داخل القحف ويؤيده أن الوجه الثانى اكتفى بمحيل الدواء وداخل القحف كذلك فليتامل سم (قوله وليس كذلك) أى وليس مراد ابل الصحيح انه لو كان الخ مغنى (قوله افطر وان لم يصل) أى كما جزم به فى الروضة نهاية (قوله ولا الدماغ نفسه) أى بل المعتبر بمجاوزة القحف سم قول المتن (والقطير فى باطن الاذن الخ) أى وان لم يصل الى

على دفعه أو أدخل نحو أصبعه الى ما يضر وصول المفطر اليه كذلك (قوله فى المتن أو الوصول من جائفة ومأمومة ونحوهما) قال الاسنوى رحمه الله تنبيه ستعرف فى الجنايات ان جلدة الرأس وهى المشاهدة عند حلق الشعر يليها اللحم ويلى ذلك اللحم جلدة رقيقة تسمى السمحاق وتلك الجلدة يليها عظم يسمى القحف وبعد العظم خريطة مشتملة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ وتسمى ايضا أم الرأس والجناية الواصلة الى الخريطة المذكورة المسماة أم الرأس تسمى مأمومة إذا علمت ذلك ولو كان على رأسه مأمومة أو على بطنه جائفة فوضع عليها دواء فوصل جوفه أو خريطة دماغه افطر وان لم يصل باطن الامعاء أو باطن الخريطة كذا قاله الاصحاب وجزم به فى الروضة فليتامل ان باطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه المعتبر بمجاوزة القحف وكذا الامعاء لا يشترط ايضا باطنه اعلى خلاف ما جزم به المصنف اه وقد يقال قول المصنف والبطن أدل دليل على أنه لا يشترط باطن الامعاء فهو دافع لايهام والامعاء أو ما عت منه بل وقرينة على انه يكفى بمجاوزة القحف فليتامل (قوله أو الامعاء) أى او لظاهر الامعاء قضية الدفع هذا أن الوصول لظاهر الامعاء لا يفطر على الوجين ويرد قول المصنف والبطن لان الوصول لباطنه وصول لظاهر الامعاء بل قياس ذلك الا كتفا فى الفطر عليهما بظاهر الدماغ حيث كان داخل القحف ويؤيده ان

كان بطنه جائفة فوضع عليها دواء فوصل جوفه افطر وان لم يصل باطن الامعاء اه (والقطير فى باطن الاذن والاحليل) الدماغ

وهو مخرج بول ولين وان لم يجاوز الحشفة او الحلمة (مفطر في الاصح) بناء على ان الاصح ان الجوف لا يشترط كونه محيلا وكذا يفطر بادخال ادنى جزء من اصبعه في دبره او قبلها بان يجاوز ما يجب غسله في الاستنجاء نعم قال السبكي (٤٠٣) القاضي يفطر بوصول راس

الدماغ نهاية ومعنى قال في شرح البهجة لانه نافذ الى داخل فحف الرأس وهو جوف اءعش (قوله مخرج بول) اي من الذكر (ولين) اي من الثدي نهاية ومعنى (قوله في دبره) اي الصائم ذكره الوائى (قوله لانه يؤمر الخ) قد لا يضطر التأخير فما المانع من حمل كلام القاضي بظاهاه على هذا سم ولا يخفى بعده قول الماتن (في منفذ الخ) اي بمعنى من كما عبرها في موضع من الروضة بصرى قول الماتن (مفتوح) اي عرفا او فتحة يدرك سم (قوله كاجه الخ) اي كما لا يضطر اغتساله بالماء البارد وان وجد له اثرا بباطنه بجماع ان الواصل اليه ليس من منفذ معنى (قوله لونه) أى السكحل ولو أظهر هنا لاستغنى عن التفسير الاق (قوله لاذلا منفذ من عينه الخ) فيه ان اهل التشریح يثبتونه وقد يجاب بانه لحفائه وصغره ما حق بالمسام ولهذا قال فهو كالواصل الخ بصرى (قوله ومع ذلك قال) اي مع تضعيف المصنف ذلك الخبر في المجموع قال فيه (قوله لا يكره) جزم به في النهاية والمعنى (قوله قالو جده قول الحلية انه خلاف الاولى) اقول قوة الخلاف لا تناسب كونه خلاف الاولى بل تؤيد الكراهة اللهم الا ان يقال المراد بالكرهية في عدم الخروج من الخلاف ان عدم المراجعة خلاف الاولى عش (قوله وقد يحمل عليه كلام المجموع) اي بان يراد بالكرهية المنفية الكراهة التديدة قول الماتن (وكونه) اي الواصل نهاية (قوله لم يعد جواز اخر اجها الخ) اي كالواكل لمرض او جوع مضر مر سم على البهجة وينبغي انه لو شك هل وصلت في وصولها الى الجوف ام لا فاخرجها عامدا عالما لم يضرب قديقال بوجوب الاخراج في هذه الحالة اذا خشى نزولها للبطن كالنخامة الاتية عش قول الماتن (او غبار الطريق الخ) هل يجري مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به فيه نظر ولا يبعد الجريان سم وفي فتاوى ابن زيات النجنى بعد بسط كلام مانصه فتلخص من ذلك ان المأثري لا يكلف اطباق فمه اذا لم يقصد بالفتح دخول الغبار والدقيق جوفه ومثل ذلك الدخان المذكور في السؤال اي فلا يكلف المصلى اطباق فمه بل لا يضطر تعده لفتح فمه الا اذا قصد به دخول الدخان جوفه لانه حين كذا ذكر في النجاسات وما اتفق به البرماوى من انه لا يفطر بوصول الدخان الى جوفه اذا احتوى على بجمرة البخور يتعين حمله على ما اذا لم يفتح فاه قاصدا وصول الدخان الى جوفه والله اعلم اهو تقدم عن سم وابن الجمل وشيخنا وغيرهم ما يوافقهم من ان الدخان عين يفطر قول الماتن (وغرلة الدقيق) الغرلة ادارة الحب في الغر بال ايتنى خبيثه وبق طيبة وفي كلام العرب من غر بل الناس نخلوه اي فشق عن امورهم واصولهم جعلوه نخلالة معنى زاد البجيرى والمراد بها هنا النخل بدليل اضافتها الدقيق فله قال نحو دقيق اسماءتها هو ولو اوفى ايتنى معنى او كما عبر به شرح المنهج قول الماتن (لم يفطر) أى وان أمكنه اجتناب ذلك باطريق الفم او غيره نهاية ومعنى (قوله كدم البراغيث) اي المقتولة عمد نهاية ومعنى (قوله وقضيته) اي التشبيه بدم البراغيث (قوله لاذلا فرق بين غبار الطريق الخ) وهو المعتمد مر نه سم خلافا لابن حجب والزياى حيث قيداه بالطاهر وعبارة سم على البهجة الاوجه اشترط طهارته فان كان نجسا ففطر مر اهو ظاهر لا ينبغي العدول عنه لغاظ امر النجاسة ولندرة حصوله بالنسبة للطاهر عش عبارة الكردى على بافضل الذى اعتمده الشارح في التحفة ان الغبار النجس يضطر مطلقا والطاهر ان تعده بان فتح فاه حتى دخل عنى عن قليله وان لم يتعمده عنى عنه وان كثر واما الجمل الرملى

الوجه الثانى اكتفى بمحيل الدواود داخل الفحف كذلك فلينأمل (قوله لانه يؤمر بتأخير ليل) قد لا يضطر التأخير فما المانع من حمل كلام القاضي بظاهاه على هذا (قوله وهى نقب لطيفة الخ) فقوله اي في الماتن مفتوح اي عرفا او فتحة يدرك (قوله في الماتن او غبار الطريق الخ) هل يجري مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به فيه نظر ولا يبعد الجريان (قوله وقضيته انه لا فرق) اعتمدهم (قوله وقضيته انه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والنجس الخ) والاوجه الفطر في النجس (اقول) هذا يعارض اعتمادهم فيها لقوله عنه قربا بانه لا فرق

عليه كلام المجموع (وكرهه بقصد فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة) لم يفطر لكن كثير ما يسعى الانسان في اخراج ذبابة وصلت لحد الباطن وهو خطأ لانه حينئذ قد يفطر نعم ان خشى منها ضررا يبيع التيمم لم يعد جواز اخر اجها ووجوب القضاء (او غبار الطريق وغرلة الدقيق لم يفطر) لان التحرر عنه من شأنه ان يعسر تخفف فيه كدم البراغيث وقضيته انه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والنجس

وفيه نظر لان النجس لا يعسر على الصائم (٤٠٤) تجنبه ولا بين قلبه وكثيره وهو كذلك لان الفرض انه لم يتعمده فان تعمده بان فتح فاه

عند احتى دخل لم يفطر ان قل عرفا وقولي حتى دخل هو عبارة المجموع وقضيتها انه لا فرق بين فتحه لي دخل او لا وبه صرح جمع متقدمون ومتأخرون فقالوا لو فتح فاه قصد لذلك لم يفطر على الاصح فاقضاه كلام الخادم من انه مفطر يحمله على الكثير ولو خرجت مقعدة مبسور لم يفطر بغودها وكذا ان اعادها كما قاله البغوي والخوارزمي واعتمده جمع متأخرون بل جزم به غير واحد منهم لا يضطرا له اليه وليس هذا كالا كل جوعا الذي اخذ منه الاذرعى قوله الاقرب الى كلام النووي وغيره الفطر وان اضطر اليه كالا كل جوعا له ظهور الفرق بينهما بان الصوم شرع ليحمل المكلف مشقة الجوع المؤدى الى صفاء نفسه ففطر جوع يضطر المكلف معه الى الفطر مع اكله اخر الليل نادر غير دائم كالمرض لحاجته الفطر ولزم القضاء واما خروج المقعدة فهو من الداء العضال الذي اذا وقع دام فاقتضت الضرورة العفو عنه وانه لا فطر بما يترتب عليه ومرفى قلعه النخامة انه إنما يخص فيه لان الحاجة تتكرر اليه وهذه أولى بالحكم منها في ذلك فتأمل

أى ومثله المغنى فانه اعتمد في نهايته العفو طلقا وان كثروا تعمد ولم يبيده بالطاهر وكذا اطاق في شرح نظم الزبد له وقال تليذه القليوبى لا يضرو لو كان نجسا وكثيرا وامكنه الاحتراز عنه بنحو اطباقه فملا اه (قوله وفيه نظر) فيه امران الاول انه لا يتجه انه لا يضر القليل الحاصل بغير اختيار م والثاني انه هل يجب غسل الفم منه حينئذ فور او يعفى عنه فيه نظر وقد جزم به ضمهم فى شرحه بوجوب الغسل فورا فليراجع فان كان منقولا فذاك والا فلا يبعد العفو نعم ان تعمد فتح فيه ليدخل فى العفو على هذا نظر سم على حج أقول الوجه وجوب الغسل وان لم يكن منقولا لا تلازم بين عدم الفطر وجوب الغسل ع (قوله وهو كذلك) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله فان تعمده بان فتح فاه عمدا الخ) ولو فعل مثل ذلك وهو فى الماء فدخل جوفه وكان بحيث لو سد فاه لم يدخل انظر لقول الانوار لو فتح فاه فى الماء فدخل جوفه انظر وفيه اى الانرار لو وضع شيئا فى فيه عمدا اى لغرض بقريته ما يأتى وابتلعه ناسيا لم يفطر ويؤيده قول الدارمى لو كان بفيه او انفه ماء فحصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه او صعد لدماغه لم يفطر ولا ينافى ما يأتى من الفطر يسبق الماء الذى وضعه فى فيه اى لا لغرض لان العذر هنا اظهر شرح م اه سم (قوله ان قل عرفا) وظاهر كلام الاصحاب عدم الفرق وهو الوجه نهاية ومغنى أى بين القليل والكثير سم وعش (قوله وقضيتها انه لا فرق الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله وبه صرح جمع متقدمون الخ) افتى به شيخنا الشهاب الزهلى ايضا سم على هجعة وفى العباب الجزم بالفطر فى هذه الحالة ع وش تقدم عن فتاوى ابن زياد ما يوافقه (قوله وكذا ان اعادها الخ) اى وان توقفت اعادتها على دخول شئ من اصبعه ع وش (قوله كما قاله البغوي الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لا يضطراره اليه) اى الى الاعادة والرد (قوله الذى اخذ منه) نعت للتشبيه الماننى الذى تضمنه قوله وليس هذا كالا كل جوعا (قوله وانه الخ) عطف على العفو (قوله بما يترتب عليه) أى من الاعادة (قوله فى ذلك) اى الترخص وعدم الفطر بها وفى معنى الباء (قوله والثاني اقرب الخ) قد يقال بل الاول اقرب وقياس ما ذكر على لسان عليه ريق محل تأمل اما بالنسبة للغسل فواضح الفساد إذ الريق لا يجب غسله واما بالنسبة لضرر العود فلان ما ذكر بخروجه صار كالا جنبي لوجوب غسله بخلاف الريق الا ترى انه لو تنجس بضر ببلعه وان لم يخرج من الفم لصيرورتها كالا جنبي والحاصل ان الذى يتجه فى هذه

تأمل ويؤيده انه لو دميت اثنته وبقى حتى صفار بقره ثم ابتلعه أنظر وقد يفرق (قوله وفيه نظر) فيه امران الاول انه لا يتجه انه لا يضر القليل الحاصل بغير اختيار م والثاني انه هل يجب غسل الفم منه حينئذ فور او يعفى عنه فيه نظر وقد جزم به ضمهم فى شرحه بوجوب الغسل فورا فليراجع فان كان منقولا لا فلا يبعد العفو نعم ان تعمد فتح فاه ليدخل فى العفو على هذا نظر (قوله ولا بين قلبه وكثيره) اعتمده م (قوله فان تعمده بان فتح فاه عمدا حتى دخل لم يفطر) ولو فعل مثل ذلك وهو فى الماء فدخل جوفه وكان بحيث لو سد فاه لم يدخل انظر لقول الانوار لو فتح فاه فى الماء فدخل جوفه انظر وبوجه بان مامر إنما عفى عنه لعسر تجنبه وهذا ليس كذلك وفيه لو وضع شيئا فى فيه عمدا اى لغرض بقريته ما يأتى وابتلعه ناسيا لم يفطر قال م وكذا ينبغي اوسيقه اه قوله لو وضع شيئا فى مما جرت العادة بوضعه فى الفم لغرض نحو الحفظ م ويؤيده قول الدارمى لو كان بفيه او انفه ماء فحصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه او صعد لدماغه لم يفطر ولا ينافى فيه ما يأتى من الفطر يسبق الماء الذى وضعه فى فيه لان العذر هنا اظهر وقد مر عدم فطره بالراحة وبه صرح فى الانوار ويؤخذ منه ان وصول الدخان الذى فيه رائحة البخور أو غيره الى الجوف لا يفطر به وان تعمد فتح فيه لاجل ذلك وهو ظاهر وبه افتى الشمس البرماوى لما تقرر انها ليست عينا اى عرفا لا الذمادار هنا عليه وان كانت ملحقة بالعين فى باب الاحرام الا ترى ان ظهور الریح والطعم ملحق بالعين فيه كما هنا شرح م (قوله ان قل عرفا) وكذا ان كثيرا من الوجوه الذى هو ظاهر كلام الاصحاب شرح م (قوله وبه صرح جمع متقدمون ومتأخرون) افتى به شيخنا الشهاب الزهلى ايضا (قوله وكذا ان اعادها الخ) اعتمده م (قوله

وعلى المساحة بما قبل يجب غسلها عما عليها من القذر لانه بخروجه معها صار اجنبيا فيضرو عوده معها للباطن أولا كالأخرج المسئلة لسانه وعليه بقى الآتى بعلته الجارية هنا لان ما عليها لم يقارنه معدنه كل محتمل والثاني اقرب والكلام كما هو ظاهر حيث لم يضره غسلها

المسئلة الجزم بوجوب الغسل حيث لا ضرر إلا وجه لعدم الوجوب بوجه وإنما التردد في ضرر العود والاقرب منه انه يضرب ما تقر من ضروره ته كالأجنبي بصري وظاهر ان التردد فيما يزول بالغسل بخلاف الدم السائل منها فلا يجب غسلها عنه فإنه لا ينقطع بالغسل (قوله قيل الخ) وافقه النهاية والمغني (قوله جمع الذباب الخ) وفي ادب الكاتب لابن قتيبة ان الذباب مفرد وجمعه ذباب كغراب وغرابان وعليه فلا حاجة بل لا وجه لما ذكره الشارح وغاية البضاوي في الاية والذباب من الذب لانه يذب وجمعه اذبة وذبان انتهت رشيدي (قوله تأسيا بلفظ القرآن) أي ولان البعوضة لما كانت أصغر جرما من الذباب وأسرع دخولا مع ان جمع الذباب مع كبر جرمه وندرة دخوله بالنسبة لها لا يضرب علم ان جمع البعوض لا يضرب بالاولى فافرد البعوض وجمع الذباب لفهم الاول من الثاني بالاولى نهاية وقد يقال بعد تسليم قوله وأسرع دخولا وقوله وندرة دخوله الخ مقتضى هذا التعليل ان يترك البعوضة بالكلي (قوله لن يخلقوا الخ) أي وهو قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا وقوله تعالى بعوضة فما فوقها معنى (قوله الحكمة لا تأتي هنا) قد يقال هذا لا يمنع التماسي للتبرك مع عدم فوات المقصود هنا وهو أنه لا فرق بين الواحد من ذلك والاكثر لظهور اتحاد الجنسيتين في الحكم هنا فتأمل سم (قوله بين ما لا يصح الخ) أي بين معان لا يصح الخ (قوله ففيها إيهام) هذا الإيهام مندفع بذكر الوصول لجوفه سم (قوله وهو منبعه الخ) لكن الوجه ان المراد بعدنه هنا جميع الفم سم ونهاية شرح بافضل وياتي في الشرح ما يصرح بذلك (قوله افطر جزما) وفاقا للنهاية والمغني (قوله لا على لسانه) الى قوله وينبغي في النهاية الا قوله ثم رايت الى المالوا اخرج وقوله يظهر الى ومثل ذلك وكذا في المغني الا قوله وكذا دخوله الى المتان (قوله لا على لسانه) سيد كر محترزه قول المتان (أو بل خيطا) أي كما يعتاد عند القتل نهاية ومغني (قوله الطاهر كغيره تبعا للشارح المحقق يتالم بصري ويظهر ان التقيد بذلك المجرد التجرز عن التكرار مع قول المصنف او متنجسا (قوله كصخب الخ) عبارة للمغني وشرح بافضل كان قتل خيطا مصبوغا تغير به ريقه اه زاد النهاية أي ولو بلون اوريح فيما يظهر من إطلاقهم ان انفصلت عين منه وخرج بذلك ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل لقلته او عصره او لجفافه فانه لا يضرب اه قال ع ش قوله لم ر فيما يظهر الخ أقول أي فائدة للمبالغة بقوله ولو بلون اوريح مع قوله ان انفصلت الخ سم على حج وقوله مر إن انفصلت عين منه افهم انه لا يضرب ابتلاعه متغيرا بلون اوريح حيث لم يعلم انفصال عين من نحو الصبغ لكن قضية قوله مر بعد وخرج بذلك الخ ان المراد بالعين هنا ما ينفصل من الريق المتصل بالخيط وعليه فتى ظهر فيه تغير ضر وان لم يعلم انفصال شيء من الصبغ لكنه قد تيقف فيه بالنسبة للريح اه عبارة الرشيدي قوله مر ان انفصلت الخ علم منه ان المدار على العين لا على لون ولا على ريب فلا حاجة الى الغاية بل هي توهم خلاف المراد على أن اللون في الريق لا يكون الا عينا كما هو ظاهر اه وعبارة الكردى على بافضل وقع للشارح في الامداد الضرر فيما اذا قتل خيطا مصبوغا تغير به ريقه ولو بمجرد ريب اولون فيما يظهر من إطلاقهم لان انفصال عين بهما هو نظريه الوجه ابن زياد اليعنى في الريح بما ذكرته مع ما يتعلق به في الاصل وعبر في النهاية بنحو عبارة الامداد وقيد بقوله ان انفصلت عين منه اه وعليه يحمل في الامداد فراده إذا

قبل جمع الذباب وأفرد البعوضة) وقيل لان البعوضة لما كانت أصغر من الذباب وأسرع دخولا مع أن جمع الذباب مع كبر جرمه وندرة دخوله بالنسبة لها لا يضرب علم ان جمع البعوض لا يضرب بالاولى فافرد البعوض وجمع الذباب لفهم الاول من الثاني بالاولى شرح م (قوله الحكمة لا تأتي هنا) قد يقال هذا لا يمنع التماسي للتبرك مع عدم فوات المقصود وهو انه لا فرق بين الواحد من ذلك والاكثر لظهور اتحاد الجنسيتين في الحكم هنا فتأمل سم (قوله ففيها إيهام) هذا الإيهام مندفع بذكر الوصول لجوفه سم (قوله وهو منبعه تحت اللسان) لكن الوجه ان المراد بعدنه هنا جميع الفم (قوله كصخب خيطا) أي تغير به ريقه أي ولو بلون اوريح فيما يظهر من إطلاقهم ان انفصلت عين منه لسهولة التجرز عن ذلك ومثله كافي الانوار مالوا استاك وقد غسل السواك وبقيت فيه رطوبة تنفصل وابتلعها وخرج بذلك ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل لقلته او عصره او جفافه فانه

ولا تعين الثاني قيل جمع الذباب وافرد البعوضة تأسيا بلفظ القرآن لن يخلقوا ذبابا بعوضة فما فوقها ويرد بأن ذاك الحكمة لا تأتي هنا فالاولى أن يحجب بأن الذبابة مشتركة بين ما لا يصح هنا بعضه كبقية الدين ففيها إيهام بخلاف الذباب فانه المعروف أو النحل أو غيرها مما يصح كله هنا (ولا يفطر بيلع ريقه من معدنه) إجماعا وهو منبعه تحت اللسان (فلو) ابتلع ريق غيره أفطر جزما وما جاء أنه صلى الله عليه وسلم كان يمص لسان عائشة وهو صائم واقعة حال فعلية محتملة أنه يمصه ثم يمجعه أو يمصه ولا ريب به أو (خرج من الفم) لا على لسانه ولو الى ظهر الشفة (ثم رده) بلسانه أو غيره (وابتلعه أو بل خيطا) أو سواكا (بريقه) أو بقاء (فرده الى فهو عليه رطوبة تنفصل) وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره) الطاهر كصخب خيط قتله بفمه (أو) ابتلعها (متنجسا)

بدم أو غيره وإن صفا (أفطر) لأنه بانفصاله واختلاطه وتنجسه صار كعين اجنبية ويظهر العفو عن من ابتلى بدم لثمة بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه قياسا على ما مر في مقعدة المبسور ثم رابت بعضهم بحجته واستدل له بأدلة رفع الحرج عن الأمة والقياس على العفو عما مر في شروط الصلاة ثم قال فتنى ابتلعه مع عليه به وليس له عنه بد فصوره صحيحا ما لو أخرج لسانه وهو عليه ثم رده وابتاع ما عليه فانه لا يفطر خلافا للشرح الصغير لانه لم ينفصل عن الفم إذا لسان كذاخله (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الأصح) كما ابتلعه متفرقا من معدته أمالو اجتمع بلا فعل فلا يضر قطعا (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه) الشامل لدماغه أو باطنه (فالمذهب انه ان بالغ) بعدم مشروعية ذلك (أفطر) لان الصائم منى عن المبالغة كما مر ويظهر ضبطها بان يملأه أو انفه ما بحيث يسبق غالبا إلى الجوف ومثل ذلك سبق الماء في غسل تبرد أو تنظف وكذا دخول جوف منغمس من نحو فوه أو انفه لكرهه الغمس فيه كالمبالغة ومحل ان لم يعتد به يسبقه والا

نشأت تلك الراحة من غير وفي الايعاب بعد كلام قضية ما مر أن المجاور لا يحمل من عينه بل تروح أنه لا يضر التعيين به هنا مطلقا إلا ان يفرق ثم ذكر كلام القمولى والمجموع ثم قال قضية انه لا يضر التعيين بالمجاور وانه يضر التعيين بالخالط مطلقا فانهم لم يفرقوا بين الجرم وغيره إلا في المجاور انتهت اى وماهنا من قبيل المجاور فلا يضر تغير الريح به (قوله أو غير داخل) كمن أكل شيئا نجسا لم يغسل فوه أو دميت لثته ولم يغسل وان ابتل بريقه ثم ابتلعه صافيا مغنى ونهاية (قول المتن أفطر) اى وإن كان خيطا كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لما في الدميري عن الفارقى مراه سم وعش (قوله لانه بانفصاله) اى في المسئلة الاولى والثانية (واختلاطه) اى في الثالثة (وتنجسه) اى في الرابعة (قوله بحيث لا يمكن الخ) عبارة الالهية ولو عمت بلوى شخص بدمي لثته بحيث يجرى دائما أو غالبا سو مح بما يشق الاحتراز عنه ويكفى بصقه ويعفى عن اثره ولا سبيل إلى تكليفه غسله جميع نهاره إذا الفرض انه يجرى دائما أو يتزشح وربما إذا غسله زاد جربانه كذا قاله الأذرعى وهو فوه ظاهر اه وكذا في المغنى إلا قوله ولا سبيل إلى كذا (قوله والقياس الخ) بالجر عطف على أدلة رفع (قوله) أمالو أخرج لسانه الخ) مخترزا لا على لسانه سم على حج. بق ما لو أخرج لسانه وعليه نحو نصف فضة وعلى النصف من أعلاه ريق ثم رده إلى فوه فهل يفطر ابتلعه أو لا نه لا يفارق معدته فيه نظر والا قرب الثاني ونقل بالدرس عن شيخنا الزبائى ما يوافق ما قلناه والله الحمد عش (قوله ولو جمع ريقه الخ) اى ولو بنجر مصطفى معنى ونهاية قول المتن (ولو سبق ماء المضمضة) ولو لم يمكن حصول اصل المضمضة أو الاستنشاق إلا بالسبق فلا يبعد حينئذ الفطر بالسبق منهم ما وعدم ندمهما بل حرمتهما لان مصلحة الواجب مقدمة على تحصيل المندوب ثم وقع البحث مع مر فوافق على ذلك سم (قوله أو باطنه) كذا في أصله رحمه الله تعالى وكان الظاهر الاتيان بالو بدل أو بصرى (قوله كاسر) اى فى الوضوء (قوله ويظهر ضبطها بان يجعل بقمه أو انفه ماء الخ) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المعروفة وإن لم يملأ فوه أو انفه كما ذكر سم على حج اه عش (قوله بحيث يسبق غالبا الخ) اى اكثرت ويظهر ان مثله لو ما كان الماء قليلا لكنه بالغ في إدارته في الفم وجذبه في الانف اذ روقه جاذبا يسبق معهما الماء غالبا بصرى (قوله وكذا دخوله جوف منغمس الخ) اى ولو في غسل واجب (قوله من نحو فوه الخ) قياس ذلك أو أذنه سم عبارة النهاية والمغنى كما قال الأذرعى انه لو عرف من عادته انه يصل الماء منه إلى جوفه أو دماغه بالانغاس ولا يمكنه التحرز عنه انه يحرم الانغاس يفطر قطعا نعم محله إذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة وإلا فلا يفطر فيما يظهر اه قال عش قوله مر انه لو عرف من عادته الخ بترخذه ان المدار على غلبة الظن بحيث غلب على ظنه سبق الماء بالانغاس أفطر بوصول الماء إلى جوفه وإلا فلا قضية قوله مر وبخلاف سبق ماء غسل التبرد الخ خلافا لانه لان الانغاس غير مأثور به ويصرح به قول حج وكذا دخوله جوف منغمس الخ اه (قوله ومحل الخ) اى محل قوله وكذا دخوله الخ (قوله والاي بالغ فلا) وفي العباب ولا ان وضع شيئا بفيه عمد اى لغرض كما تقدم في الحاشية ثم ابتلعه ناسيا اى لا يفطر بذلك قال الشارح في شرحه كافي الانوار ويوجه بان الناسى لا فعل له يعتد به فلا تقصير ويجرد تعمده وضعه فيه لا يعد تقصير لان النسيان لا يتسبب عنه بخلاف السق فانه ينشأ عن الوضع أو الغمس عادة وقضيته ان السابق يضر وإن كان الوضع لغرض لكن قال مر لا يفطر

لا يضر شرح مر أو قول أى فائدة للمبالغة بقوله ولو بلون أو ربح مع قوله ان انفصلت (قوله في المتن أفطر) اى وإن كان خيطا كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لما في الدميري عن الفارقى مر (قوله أمالو أخرج لسانه) مخترزا لا على اللسان اه (قوله في المتن ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق الخ) ولو لم يمكن حصول اصل المضمضة أو الاستنشاق إلا بالسبق فلا يبعد حينئذ الفطر بالسبق منهما وعدم ندمهما بل حرمتهما لان مصلحة الواجب مقدمة على تحصيل المندوب ثم وقع البحث مع مر فوافق على ذلك (قوله ويظهر ضبطها بان يملأه أو انفه ماء) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المعروفة وإن لم يملأ فوه أو انفه كما ذكر (قوله وكذا دخوله جوف منغمس) اى ولو في غسل واجب (قوله من فوه) قياس ذلك أو أذنه (قوله والاي بالغ فلا) في

السبق والحال ما ذكر إن كان الوضع لغرض فليحرق سم (قوله فلا يفطر) أي لأنه تولد من أمور به بغير اختياره ما سبق ما غير المشروع كان جعل الماء في فيه أو أنفه لا لغرض أو سبق ماء غسل التبرد أو المرة الرابعة من المضمضة أو الاستنشاق فإنه يفطر لأنه غير مأمور بذلك بل منهي في الرابعة معنى زاد النهاية وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يفطر به كما فتى به الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى جوفه منها لا يفطر ولا نظر إلى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لغسره شرح مرآة سم قال ع ش قوله لأنه غير مأمور بذلك قضية تخصيص الغرض المسوغ لوضعه فيه بحيث يمنع من الإفطار بالمأمور به وعليه فليتامل معنى الغرض فيما نقله عن الأنوار فيما مر من قوله وفيه لو وضع شيئاً في فيه عمداً إلى الغرض بقريضة ما ياتي ثم رأت في سم على حجج صورته بالموضع لنحو الحفظ وكان مما جرت العادة بوضعه في الفم اهـ وينبغي أن من النحو ومالو وضع الخبز في فيه لمضغه نحو الطفل حيث احتاج إليه أو وضع شيئاً في فيه لمداد أو أسنانه به حيث لم يتحمل منه شيء أو لدفع غشيان خفيف منه القى اهـ (من نحو رابعة) أي يقيناً بخلاف ما لو شك هل أتى بالثنتين أو ثلاث فزاد أخرى فالمتجه أنه لا يضر دخول مائهما سم على البهجة اهـ ع ش أي كما يفيد قول الشارح للنهي الخ (قوله كالمبالغة) (فرع) أكل أو شرب ليلاً كثيراً وعلم من عادته أنه إذا أصبح حصل له جشام يخرج بسببه ماني جوفه هل يمتنع عليه كثرة ما ذكر أم لا فيه نظر والجواب عنه بأنه لا يمنع من كثرة ذلك ليلاً وإذا أصبح حصل له الجشام المذكر يلفظه ويغسل فمه لا يفطر وإن تكرر منه ذلك مراراً كمن ذرعه القى مؤ يؤيده ما ذكره الشارح مر في قوله الآتي وهل يجب عليه الحلال الخ ع ش (قوله نعم لو تنجس فيه الخ) لو لم يمكن تطهيره إلا على وجه يستلزم السبق إلى الجوف ووجبت الصلاة قبل يصح صومه مع ذلك ويتغير السبق لأنه يكره شرعاً على التطهر الموجب للسبق أو يبطل صومه كافي مسألة نزاع الخبط حيث لم يتفق نزاع غيره له فإنه يجب عليه نزاعه فقد بالمصلحة الصلاة ويبطل صومه فيه في نظر قاله سم ثم قال قوله لم يفطر ينبغي ولو تعين السبق بالمبالغة وعلم بذلك للضرورة مرآة سم وقد منعنا عن النهاية في مسألة الانغاس ما يفيد قول المأتمن (ولو بقي طعام بين أسنانه) (فائدة) ما خرج من الأسنان إن أخرجه بالحلال كره أكله أو بالأصابع فلا كان نقل عن

العباب لأن وضع شيئاً بغيره عمداً أي لغرض كما تقدم في الحاشية ثم ابتاعه ناسياً أي لا يفطر بذلك قال الشارح في شرحه كافي الأنوار بوجه أن الناس لا يفعل له عمدته فلا تقصير ويجوز تعدد وضعه فيه لا يعد تقصيراً لأن النسيان لا يتسبب عنه بخلاف السبق اعتمد مرآة لا يضر السبق أيضاً فإنه ينشأ عن الوضع أو الغمس عادة وهذا فارق ما مر في سبق الماء في نحو التبرد والانغاس واتجه من خلاف إطلاقه في المجموع فيما لو وضع مائه في فيه أو أنفه بلا غرض فسبق إلى جوفه أنه يفطر لتقصيره بالوضع العيب المسبب عنه السبق اهـ وقضية قوله بخلاف السبق الخ أن السبق يضر إن كان الوضع لغرض خلاف قضية قوله لتقصيره بالوضع العيب الخ وبوافق الأول إطلاق قوله لا يفي قبل الفصل ولا يعذر هنا بالسبق أيضاً والحال ما ذكر أي أن كان الوضع لغرض فليحرق سم (قوله ما لم يزد على المشروع الخ) قال مر في شرحه بخلاف سبق مائهما غير المشروعين كان جعل الماء في فيه أو أنفه لا لغرض وبخلاف سبق ماء غسل التبرد والمرة الرابعة وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون ولو بالانغاس لأن الغسل مطلوب في نفسه وكرهه الانغاس لا يخرج عنه كونه في نفسه مطبوعاً به فلا يفطر به كما فتى به شيخنا الأشهاب الرملي ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى الجوف منهما لا يفطر ولا نظر إلى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لغسره وينبغي كما قاله الأذرعى أنه لو عرف من عادته أنه يصل الماء منه إلى جوفه أو دماغه بالانغاس ولا يمكنه التحرز عنه أنه بحرمان الانغاس ويفطر قطاً نعم محل إذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة ولا فلا يفطر شرح مر (قوله نعم لو تنجس فيه بالغ في غسله فسبقه) لو لم يمكن تطهيره فله الأعلی وجه يستلزم السبق إلى الجوف ووجبت الصلاة قبل يصح صومه مع ذلك ويتغير السبق لأنه يكره شرعاً على

(فلا) يفطر ما لم يزد على المشروع لعذره بخلاف ما إذا سبقه من نحو رابعة وهو ذا كر للصوم عالم بعدم مشروعيتها للنهي عنها كالمبالغة نعم لو تنجس فيه فبالغ في غسله فسقه لجوفه لم يفطر لوجوب المبالغة عليه لينغسل كل ماني حد الظاهر من الفم وينبغي أن الانف كذلك (ولو بقي طعام بين أسنانه فخرى به ريقه) بطبعه لا بفعله

(لم يفطر إن عجز) نهار وإن أمكنه ليلا (عن تمييزه وبوجه) لعذره بخلاف ما إذا لم يفجز وقيل إن تخلف لم يفطر ولا أفطر ويؤخذ منه تاكد نكذب التخلل بعد الأكل ليلا خرو وجامن هذا الخلاف وخرج بجري ابتلاعه قصد افاته فطر جز ما (ولو أوجر) طعاما أى أمسك فيه وصب فيه (مكرها لم يفطر) لا تنفاه فعله (فإن أكره) بما يحصل (٤٠٨) به الا كراه على الطلاق كما هو ظاهر (حتى أكل) أو شرب (أفطر في الاظهر) لأنه يفعله

دفع الضرر نفسه كالوكل لدفع ضرر الجوع (قلت الاظهر لا يفطر والله اعلم) لرفع القلم عنه كافي الخبر الصحيح فصار عمله كالفعل وحينئذ أشبه الناسى وبه فارق من أكل لدفع الجوع قيل لم يصرح الرافعى في كتبه بترجيح الاول وإنما فهمه المصنف من سياقه فاستنده اليه بحسب ما فهمه والحق بعضهم بالمسكرة من فاجاه قطاع فابتلع الذهب خوفا عليه والذي يتجه خلافه وشرط عدم فطر المسكرة ان لا يتناول ما أكره عليه لشهوة نفسه بل لداعى الاكراه لا غير اخذا بما يأتى في الطلاق وإن أكل ناسيا لم يفطر للخبر الصحيح من نسي وهو صائم فاكل أو شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه ولا قضاء عليه ولا كفارة (إلا ان يكثر في الاصح) لندرة النسيان حينئذ ومن ثم ابطال الكلام الكثير ناسيا الصلاة وضبط في الانوار الكثير بثلاث لقم وفيه نظر فقد ضبطوا القليل ثم بثلاث كلمات واربع (قلت الاصح لا يفطر والله اعلم) لعموم الخبر وفارق المصلى بان له حالة تذكره فكان مقصرا بخلاف الصائم وكالاكل

الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه معنى (قوله ان عجز نهار الخ) وافق شيخنا الشهاب الرملى بأن مراده بالعجز عن التمييز والمج العجز في حال صيرورته اى جريانه وان قدر اى نهار اقبله على إخراجهم من بين اسنانه فلم يفعل نهاية وبسم (قوله لعذره) الى قوله قيل في النهاية الاقوله بما يحصل الى المتن وكذا في المعنى الاقوله ويؤخذ الى (خرج (قوله ان تخلف) اى ليلا (قوله) ويؤخذ منه) اى من هذا الخلاف (قوله ابتلاعه قصد) اى مع تذكر الصوم فخرج النسيان سم هلا زاد ومع العلم بالتحريم فخرج الجاهل المذنب (قوله طعاما أى أمسك الخ) عبارة النهاية والايجاز صب الماء على حلقه وحكم سائر المفطرات حكم الايجار اه قول المتن (مكرها) اى او معنى عليه او انما معنى ونهاية (قوله قلت الاظهر لا يفطر) لم يفرقوا هنا بين الاكراه بحق وغيره سم عبارة النهاية وظاهر إطلاقهم كما قاله الاذرى انه لا فرق بين ان يحرم عليه الفطر حالة الاختيار او يجب عليه لا لالا كراه بل لخشية التلف من جوع او عطش او يتعين عليه انقاذ نفسه او غيره من غرق او نحوه ولا يمكنه ذلك إلا بالفطر فاكره عليه لذلك اه قال ع ش قوله مر وظاهر إطلاقهم الخ معتمدا (قوله أشبه الناسى) بل هو أولى منه لأنه مخاطب بالاكل لدفع ضرر الاكراه عن نفسه والناسى ايسر مخاطبا بأسرو لانسى معنى ونهاية قال ع ش قوله مر لأنه مخاطب الخ هذا التعليل مبنى على انه مكلف وجري عليه ابن السبكي اخرا فى غير جمع الجوامع اه (قوله وبه الخ) اى بهذا التعليل (قوله فارق من أكل لدفع الجوع) اى من حيث يفطر به ع ش (قوله بترجيح الاول) اى لا فطار (قوله والحق بعضهم الخ) وهو الكندي المصرى و(قوله والذي يتجه خلافة) بل غير صحيح نهاية اى يفطر ببلعه الذهب ع ش (قوله وشرطه عدم فطر المسكرة الخ) اقره محشوه وقوله ع ش لا يفطر وإن أكل ذلك بشهوة فبما يظهر اه لعله لعدم اطلاعه على ذلك اى ما قاله الشارح (قوله للخبر) الى قوله وكالاكل فى المعنى الاقوله وفيه نظر الى المتن وكذا في النهاية الاقوله ولا كفارة (قوله ولا قضاء عليه ولا كفارة) من تنمة الحديث كما هو صريح المعنى (قوله وضبط فى الانوار الخ) اقره النهاية والمعنى (قوله وفيه نظر فقد ضبطوا الخ) قد يقال المرجع العرف ولا مانع من ان يعد الثلاث للقم كثير او الثلاث للكلمات قليلا ثم رابت الفاضل المحشى قال قد يفرق بان الثلاث للقم تستدعى زناطوبلا فى مضغن اه بصرى (قوله لعموم الخبر) أى المار آفعا (قوله وفارق المصلى الخ) اى حيث تبطل صلاته بالكثير ناسيا دون القليل ع ش (قوله وكالناسى) الى قوله ومن علم فى المعنى (قوله عن العلماء بذلك) اى بحرمة ما تعاطاه وإن لم يحسنوا غيره (قوله ذلك) اى جهل ما ذكر (قوله نظر الخ) علة للزوم و(قوله لان الكلام الخ) علة لثبوت الزوم (قوله لا يعذر) تقدم نظير ذلك فى

النظم الموجب للسبق أو يبطل صومه كفى مسئلة نزاع الخيط حيث لم يتفق نزاع غيره له بانه يجب عليه نزاعه تقديم المصلحة الصلاة ويبطل صومه فيه نظر (قوله لم يفطر) ينبغى ولو تعين سبق بالمبالغة وعلم بذلك للضرورة مر (فى المتن ان عجز عن تمييزه وبوجه) وافق شيخنا الشهاب الرملى بان مراده بالعجز عن التمييز والمج فى حالة صيرورته اى جريانه وان قدر على إخراجهم من بين اسنانه فلم يفعل شرح مر (قوله نهارا) صادق بما قبل الجربان فليتنظر (قوله ابتلاعه قصد) اى مع تذكر الصوم فخرج النسيان اخذنا بما تقدم انه لو وضع شيئا بضمه عمد اثم ابتدعه ناسيا لم يفطر فليتامل (قوله فى المتن مكرها) يخرج ما لو اتى الاكراه وهذا يدل على انه ليس غير الطعن مثله فيما تقدم فيه (قوله قلت الاظهر لا يفطر) لم يفرقوا هنا بين الاكراه بحق وغيره (قوله والحق بعضهم بالمسكرة الخ) هذا الاالحاق مردود وما نقل فى القوت هذا قال وهو غريب (قوله وفيه نظر فقد ضبطوا الخ) قد يفرق بان الثلاث للقم تستدعى زناطوبلا فى مضغن (قوله لا يعذر) تقدم نظير

فيما ذكر كل مناف للصوم فعله ناسيا له لا يفطر إلا الردة وإن أسلم فور ا على الوجه وكالناسى جاهل بحرمة ما تعاطاه ان عذر يبطلات بقرب إسلامه أو بعده عن العلماء بذلك وايش من لازم ذلك عدم صحة نيته للصوم نظر الى أن الجهل بحرمة الاكل يستلزم الجهل بحقيقة الصوم وما تجمل حقيقة لا تصح نيته لان الكلام فيمن جهل حرمة شيء خاص عن المفطرات النادرة ومن علم بتحريم شيء وجعل كونه مفطرا لا يعذر

وبإيهام الروضة وأصلها
عذره غير مراد لأنه كان
من حقه إذا علم الحرمة أن
يتمتع (والجماع كالأكل)
فيما مر فيه من النسيان
والاكراه والجهل (على
المذهب) فيأتي فيه ما تقر
من أنه لا يفطر به مكره بناء
على الاصح أنه يتصور
الاكراه عليه وناس وإن
طالب وجاهل عذر (و) شرطه
أيضاً الامتناع (عن
الاستمتاع) وهو استخراج
المني بغير جماع حر اما كان
كاخراج يده أو مباحا
كاخراج يده حليته
(في فطرته) واضح وكذا
مشكل خرج من فرجه إن
علم وتعمد واختار لأنه
أولى من مجرد الابلاج ولو
حك ذكره لعارض سوداء
أو حكمة فأزله لم يفطر قال
الاذرعي إلا إذا علم أنه إذا
حك ينزل وهو ظاهر أن
امتنعه الصبر والا فلا ما
أنه يغتفر له حينئذ في الصلاة
وإن كثر ولا يفطر محتمل
إجماعاً لأنه مغلوب (وكذا
خروج المني) لا المذني
خلاقاً للمالكية (بلبس)
ولولذلك أو فرج قطع وبقى
إسمه (وقبله ومضاجعة)
معها مباشرة شيء ناقض
للوضوء من بدن من ضاجعه
نفرج مس بدن امرء

مبطلات الصلاة سم (قوله لأنه كان الخ) علة لفي العذر قول المتن (والجماع كالأكل) لو أكره على الزنا فينبغي
أن يفطر به تنفير عنه قال سم وفي شرح الروض ما يدل عليه اه كذا رأيت بهامش بخط بعض الفضلاء أي
لأن الاكراه على الزنا لا يبيحه بخلافه على الأكل ونحوه ثم رأيت في الشيخ عميرة ع ش وتقدم عن الحنفى
وسلطان والعناى خلافه ثم رأيت في الايعاب ما يوافقهم من ترجيح عدم الافطار بالزنا مكرها (قوله فيما مر)
إلى قوله قال الاذرعي في المغنى وإلى قوله وهو ظاهر الخ في النهاية قول المتن (عن الاستمتاع) أي ولو بمحائى كما
هو ظاهر بصري وعش عبارة سم عبارة المنهج واستمناؤه ولو بنحو لمس بلا حائل اه قال في شرحه
بخلاف ما لو كان ذلك بمحائى اه وقضيته أن من عبث بذكره بمحائى حتى أنزل لم يفطر وفيه نظر ظاهر اه
وعبارة شيخنا والحاصل أن الاستمناؤه هو طلب خروج المني مع نزوله مفطر مطلقاً ولو بمحائى اه (قوله
خرج من فرجه) أي أو وطئ معهما معنى وعباب (قوله من فرجه) أي بخلافه من أحدهما نعم لو أمنى من
فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض بطل صومه لأنه
افطر بقينا بالانزال أو الحيض نهاية زاد الايعاب فإن استمر الدم بعد ذلك أياماً لم يبطل في يوم انفراده كيوم
انفراد الاناء وحيث حكمنا بفطره فلا كفارة ومثل ذلك أن يحيض بفرج النساء ويطأ بفرج الرجال
فيبطل صومه بذلك ولا كفارة عليه لاحتمال أنه امرأة اه (قوله لم يفطر) أي في الاصح لأنه تولد من مباشرة
مباحة نهاية ومعنى (قوله قال الاذرعي الخ) معتمد (قوله إلا إذا علم الخ) أي ظنه ظناً قوياً و (قوله وإلا فلا)
معتمد (قوله خلافاً للمالكية) أي والحنابلة عش (قوله ولو لذكر) إلى قوله نعم في المغنى إلا قوله نخرج
إلى وذلك وقوله أو ليلاً إلى ولو قبلها وقوله خروجه بنحو مس فرج بهيمة وإلى قوله وفيه نظر في النهاية إلا
ما ذكره وقوله واعتاد الانزال بهما (قوله ولو لذكر) أو فرج قطع الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى سم
ونهاية ومعنى (قوله مع مباشرة شيء الخ) أي بلا حائل معنى زاد النهاية بخلاف ما لو كان بمحائى وإن رق كاهو

ذلك في مبطلات الصلاة (في المتن وعن الاستمناؤه) عبارة المنهج واستمناؤه ولو بنحو لمس بلا حائل اه قال في
شرحه بخلاف ما لو كان ذلك بمحائى اه وقضيته أن من عبث بذكره بمحائى حتى أنزل لم يفطر وفيه نظر ظاهر
وفي شرح الروض في باب الاعتكاف عقب قول الروض فيحرم به أي بالاعتكاف التقييل واللبس بشهوة فاذا
أنزل معهما أفسده كالاستمناؤه اه مانعه بخلاف ما إذا لم ينزل معهما وكان بلا شهوة كافي الصوم اه
وفيه تصريح كآزى بان مجرد الانزال عن مباشرة لا يبطل الصوم بل لا بد مع ذلك من أن يكون بالشهوة (قوله
وكذا) مشكل خرج من فرجه) أي بخلافه من أحدهما نعم لو أمنى من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم
ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض بطل صومه لأنه افطر بقينا بالانزال أو الحيض وما مر
من أن خروج المني من غير طريقه المعتاد كخروجه من طريقه المعتاد محله إذا انسداً لأصلى شرحه (قوله
في المتن وكذا خروج المني بلبس وقبلة ومضاجعة) أي بلا حائل بخلاف ما لو كان بمحائى وإن رق قوله بخلاف
ما لو كان بمحائى الوجه أن محل ذلك مالم يقصد بالضم مع الحائى أخرجه المني إذا قصد ذلك وخروج المني فهذا
استمناؤه مبطل وكذا لو لمس المحرم بقصد أخرجه المني فاذا أخرجه بطل صومه وهذا هو الوجه المتعين خلافاً لما
يوهمه الروض وشرحه من كاهو قضية إطلاقهم ومثله لمس ما لا ينقض لمسه كحرم قوله ومثله لمس ما لا ينقض
لمسه هذا ليس على إطلاقه بدليل التقييد في قوله حيث فعل ذلك الخ ودخل في قوله ما لا ينقض لمسه الشعر لكن
إذا لمس البشرة من وراءه بحيث انكس تحت العضو الماس حتى أمس بالبشرة وكان ذلك لقصد الاستمناؤه
وخروج المني فالوجه بطلان الصوم وقد يخالف ذلك ما تقدم في اللبس بمحائى رقيق إلا أن يفرق بين الشعر
والحائى إذ لا يشترط في خروج المني المبطل بالمباشرة أن تكون المباشرة لنفس الذكر بدليل القبلة ونحوها
مر كما هو ظاهر فلا يفطر بلمسه وإن أنزل حيث فعل ذلك لنحو شفقة أو كراهة خرج ما لو لم يكن كذلك ومثله
بدن الأمر دم كما اقتضاه كلام المجموع كلما مس العضو المباني أي وإن اتصل بحرارة الدم حيث لم يخف من
قطعه محذور تيمم وإلا افطر شرح مر (قوله ولو لذكر أو فرج قطع وبقى اسمه) أفتى بذلك شيخنا الشهاب

لعمري ينبغي القضاء كما يندب
حائل أو ليلا فلو بأش
و اعرض قبل الفجر ثم أمني
عقبه لم يفطر ولو قبله أصناما
ثم قال فيها ثم أنزل افطر
إن كانت الشهوة مستصحبة
والذكر قائما وإلا فلا (لا)
خروج وجهه بنحو مش فرج
بهيمة ولا بنحو المباشرة
بحائل ولا بنحو (الفكر
والنفذر بشهوة) وإن
كررهما واعتاد الانزال
بهما لا تنفك المباشرة فاشبهه
لا حلال نعم بحث الأذرع
أنه لو أحس بانتقال المني
وتهيئه للخروج بسبب
استدامته النظر فاستدامه
افطر قطعاً وكذا لو علم
ذلك من عادته وفيه نظر
بل لا يصح مع تزييفهم للقول
بأنه إن اعتاد الانزال بالنظر
أفطر وقد أطلقوا حكاية
الاجماع بان الانزال بالفكر
لا يفطر وفي المهمات عن
جمع واعتمده هو وغيره
يحرم تكريرها وإن لم ينزل
ورده الزركشي بأن الذي
في كلامهم أنه لا يحرم إلا أن
أنزل يؤيده قول المجموع
عن الحاوي وإذا كرر
النظر فأنزل أثم على أن في
الائتم مع الانزال نظرا
لأنه لا مقتضى له إلا أن
يقال أنه حينئذ مظنة لا تكتب
نحو جماغ (وتكره القبله)
في الفهم وغيره وهي مثال إذ
مثلها كل لمس لشئ من اليدين
بلا حائل (لمن حركت
شهوة) حالاً كما أفاده عدوله

قضية إطلاقهم ومثله لمس ما لا ينقض مسه كحجره ما هو ظاهر فلا يفطر بلمسه وإن أنزل حيث فعل نحو ذلك
لنحو شفقة أو كرامة كما اقتضاه كلام المجموع كل لمس العضو المبانى وإن اتصل بحرارة الدم حيث لم يخف
من قطعه بخدور تبسم وإلا أفطراه قال سم بعد سرده قوله بخلاف ما لو كان بحائل الخ الوجه أن محل
ذلك ما لم يقصد بالضم مع الحائل إخراج المني أما إذا قصد ذلك وخرج المني بهذا الاستتماء بمطل وكذا لو مس
المحرم بقصد إخراج المني فاذا خرج بطل صومه هذا هو الوجه المتعين خلافا لما يوجبهم الروض وشرحه مر
وقوله مر ومثله لمس ما لا ينقض مسه الخ ومثله أيضا بدن الأمرد مر ودخل في كلامه لمس الشعر لكن
إذا لمس البشرة من وراءه بحيث أنسكب تحت العضو الماس حتى أحس بالبشرة وكان ذلك لقصد الاستتماء
وخرج بالوجه بطلان الصوم وقد يخالف ذلك ما تقدم في اللبس بحائل رقيق إلا أن يفرق بين الشعر
والحائل وقوله مر حيث فعل ذلك لنحو شفقة الخ خرج به ما لو لم يكن كذلك أه كلام سم وقال ع ش قوله
مر ومثله لمس ما لا ينقض الخ ومنه الأمر به صرح حجج أي حيث أراد به الشفقة أو الكرامة وإلا أفطر
أخذنا ما يأتي في الشارح مر ومنه أيضا الشعر والسن والظفر وقوله مر كل لمس العضو المبانى خرج به ما زاد
عليه فينبغي أن يأتي فيه ما قيل في نقض الوضوء بلمسه أه قوله نعم وينبغي الخ (أي يسن بصرى) (وذلك الخ)
راجع لما في المتن (قوله بخلاف ضم امرأة الخ) أي فلا يفطر به قال سم على حجج ومحلها ما لم يقصد بالمضاجعة
ونحوها إخراج المني فان قصد ذلك أفطر لأنه حينئذ استتماء محرم أه بالمعنى أه ع ش (قوله وإيلا) عطف
على قوله مع حائل ولعل عدم الفطر بالخروج بالاسم ليلا إذا لم يدرك من ضمه لمرأة وإلا فاطلاقه محل وقفة
ولعل لهذا اسقطه النهاية والمعنى فليراجع (قوله لم يفطر) ظاهره وإن كانت الشهوة مستصحبة والذكر قائما
وهو واضح والفرق بينهما وبين ما يأتي لاحق بصرى قول المتن (لا الفكر) وهو أعمال الخاطر في الشيء مغنى
(ولا ينجو المباشرة الخ) هذا مكرر مع قوله السابق بخلاف ضم امرأة مع حائل وتقدم هناك عن سم وع ش
وشيخنا أن محلها إذا لم يقصد به إخراج المني وإلا أفطر (قوله وتبينه الخ) عطف تفسير ع ش (قوله افطر قطعاً)
معتمد ع ش (وكذا لو علم ذلك من عادته) وإنما يظهر التردد إذا بدره الانزال ولم يعلمه من عادته شرح مر
أه سم عبارة ع ش قوله مر وكذا لو علم ذلك الخ معتمده وقوله مر وإنما يظهر التردد الخ قال سم على البهجة
وينبغي أن يجري ذلك في الضم بحائل مر انتهت (قوله واعتمده هو الخ) وكذا اعتمده النهاية والمعنى وباتى عن
سم تفصيل حرز (قوله يحرم تكريرها) أي بشهوة نهائية ومعنى (قوله تكريرها) أي المذكورات فيشمل
المباشرة بحائل سم قول المتن (وتكره القبله الخ) قال الاسنوى والمراد بتكريرها أن يصير بحيث يخاف معها
الجماع أو الانزال كما قاله في التتمه وعلم من هذا أنها لا تحرم بمجرد التلذذ بأسى ولا يخفى أنه إذا لم تحرم القبله
بمجرد التلذذ لا يحرم النظر والفكر بمجرد ذلك بالأولى حيث قيل بحرمة تكريرها بشهوة يتعين أن يراد
بالشهوة خوف الوطء أو الانزال سم (قوله في الفهم) إلى قول المتن الاحتياط في المعنى لإقوله ولم تذكره إلى
المتن وقوله وبقي إلى المتن وكذا في النهاية لإقوله بخلاف (بلا حائل) قضية ما يأتي من التعليل بالإطلاق
قول المتن (أن حركت) كذا في أصله رحمه الله تعالى والذي في نسخ المحلى والمعنى والنهاية لمن حركت بصرى
أقول ويرجعها قول المصنف الآتى والاولى لغيره الخ قول المتن (إن حركت شهوته) أي رجلا كان أو امرأة
كما هو المتجه في المهمات بحيث يخاف معها الجماع أو الانزال مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر بحيث يخاف معها
الخ أي فلا يضرب انتصاب الذكر وإن خرج منه مذى أه (قوله كما أفاده) أي التقيد بالخال (قوله كما أفاده عدو
الخ) عبارة النهاية وقول الشارح وعدل هنا وفي الروضة عن قول أصلهم ما تحرك إلى حركت لا لا يخفى له

الرملى (قوله فخرج مس بدن أمرد) فيه نظر (قوله نعم بحث الأذرع الخ) اعتمده مر (وكذا لو علم ذلك
من عادته) وإنما يظهر التردد إذا بدره الانزال ولم يعلمه من عادته صرح مر (قوله يحرم تكريرها) أي
المذكورات يشمل المباشرة بحائل (قوله في المتن) تكره القبله لمن حركت شهوته) قال الاسنوى والمراد
بتكريرها أن يصير بحيث يخاف معها الجماع أو الانزال كما قاله في التتمه ولهذا عرفت في الروضة بقوله يكره لمن

أن النهي دأثر مع تحريك الشهوة الذي يخاف منه الانمحاء والجماع وعدمه (والأولى لغیره تركها) حسم الباب ولا نهاه تحرك ولأن الصائم
يسن له ترك الشهوات ولم تسكره لضعف أدائها إلى الانزال (وقلت هي كراهة تحريم) إن كان (١١٤ ع) الصوم فرضاً (في الأصح والله أعلم)

لا فيها تعرضاً قوياً لافساد
العبادة وبقى من المفطرات
الردة والموت وكذا قطع
النيسة عند جماعة لكن
الأصح عندهما خلافه
(ولا يفطر بالقصد) بلا
خلاف (والحجامة عند)
(أكثر العلماء لخبر البخاري
عن ابن عباس أنه صلى الله
عليه وسلم احتجم وهو صائم
واحتجم وهو محرم وهو ناسخ
للخبر المتواتر فطر الحاجم
والمحجوم لتأخره عنه كما بينه
الشافعي رضى الله عنه وصرح
في خبره عند الدارقطني
لما يصرح بذلك نعم الأولى
تركها لأنهما يضعفانه
(والاحتياط أن لا يأكل
آخر النهار إلا بيقين) لخبر
دع ما يريك إلى ما لا يريك
(ويحل) بسماع اذان عدل
عارف وبإخاره بالغروب
عن مشاهدة نظير ما مر في
أول رمضان (وبالاجتهاد)
بورود نحوه (في الأصح)
كوقت الصلاة وقول البحر
لا يجوز بخبر العدل كهلal
شوال ردوه بما صح أنه صلى
الله عليه وسلم كان إذا كان
صائماً أمر رجلاً قافياً على
نشه فاذا قال قد غابت الشمس
افطروا فإنه قياس ما قالوه في
القبلة والوقت والأذان
ويفرق بينه وبين هلال
شوال بأن ذلك فيه رفع سبب
الصوم من أصله فاحتيط
له بخلاف هذا (ويجوز)

أهـ هـ لان حر كـت ماض فيفهم منه أنه قد جرب نفسه وعرف منها ذلك بخلاف تحرك فلا يفهم منه ما ذكر
لصلاحيته للحال والاستقبال اهـ (قوله إن النهي) أي وجوداً وعدمه (قوله الذي يخاف الخ) هو ضابط
تحريك الشهوة نهاية (قوله وعدمه) أي عدم تحريك الشهوة قول المتن (والأولى لغیره الخ) أي لمن لم تحرك
شهوته ولو شاباً بمعنى قول المتن (هي كراهة تحريم الخ) والمعانقة والمباشرة باليد كالنقبيل نهاية (قوله ترك
الشهوات) أي مطلقاً نهاية ومعنى (قوله أن كان الصوم فرضاً) أي وأما النفل فيجوز قطعه بما شاء نهاية
(قوله والموت) فلو مات في أثناء النهار بطل صومه كالموت في أثناء صلاته وقيل لا كالموت في أثناء نسكه
نهاية ومعنى قال عـش قوله مروى ببطل صومه أي فلا يعمل عاملة الصائمين في الغسل والتكفين بل يستعمل
الطيب ونحوه في كفته بما يكره استعماله للصائم وقوله مر في أثناء صلاته أي فلا يشاب على ما فعله منها ثواب
الصلاة ولكن يشاب على مجرد الذكرك فقط ولا حرمة عليه حيث أحرم وقد بقي من الوقت ما يسعها أم عـش
(وكذا قطع النية) أي نهاراً ولا يقطعها ليلاً يؤثر رسم أي فيجب تجديدها (قوله لآخره عنه) أي بسنتين
وزيادة معنى (قوله بذلك) أي التأخر (قوله نعم الأولى تركها) هذا في حق غيره ^{صلى الله عليه وسلم} لأنه لو فعله لبيان
الجواز بل يشاب على فعله ثواب الواجب عـش (قوله لأنهما يضعفانه) هذا في المحجوم وأما الحاجم فربما افطر
بوصول شيء إلى جوفه بواسطة مس المحجمة وهذا هو المراد من الحديث شيخنا وهذا جواب آخر قول المتن
(لما لا ييقن) أي ليؤمن الغلط وذلك أن يرى الشمس قد غربت فإن حال بينه وبين الغروب حائل فبظهور الليل
من المشرق نهاية (قوله دع ما يريك الخ) بفتح أوله وهو الإفصح الأشهر من راب وبضمة من راب أي ترك
ما تشك فيه من الشهوات إلى ما لا تشك فيه من الحلال كدري على بأفضل (وبالاجتهاد) أي أما بغير اجتهاد
فلا يجوز ولو بظن أن الأصل بقاء النهار معنى قول المتن (في الأصح) ويجب إمساك جزء من الليل ليتحقق
الغروب نهاية (قوله كوقت الصلاة) إلى قوله ويفرق في النهاية والمعنى (يردوه بما صح الخ) وأجاب
الزركشي عن الروياني بأنه إنما فرض ما قاله في الشهادة التي يحكم بها القاضي ولا يلزم من ذلك عدم جواز
الاعتماد على خبر الواحداه وبجـت السبكي والأذرى أنه لو أذرى أنه لو أخبره من يثق به وصدقه يأتي فيه ما مر في
هلال رمضان إيعاب (قوله وبأنه قياس ما قالوه في القبلة) هل تأتي تفاصيل التقليد في القبلة هنا كما قد يدل
عليه قوله ما قالوه في القبلة سم (قوله ويفرق بينه وبين هلال شوال) كان محله إذا لم يعتد صدق العدل وإلا
فقد تقدم للشارح أي كالتأخير المعنى اعتماد قول الواحد المعتد صدقة في شوال وإن لم يكن عدلاً فكيف
بالعدل بصري قول المتن (وكذا الوشك) وهذا بخلاف النية لا تصح عند الشك إلا أن ظن بقاءه باجتهاد صحيح
كما علم ما تقدم في بحث النية ومافي حواشيه لأن الشك يمنع النية سم أي أذيعترفها الجزم (قوله أي تردد
الخ) شمل ظن عدم البقاء وفيه وقفة سم عبارة البصري هل هو على إطلاقه بالنسبة لما إذا كان الطرف

حركت شهوته ولا يامن على نفسه قال اعني الاسنوى وقد علم من هذا أنها لا تحرم بمجرد دال المذوذ ونقل الامام
في الظاهر عن بعضهم التحريك وخطاه فيه اهـ ولا يخفى أنه إذا لم تحرم القبلة بمجرد دال المذوذ لا تحرم النظر والفكر
بمجرد ذلك بالأولى فحيث قيل بحرمة تكريرها بشهوة معينة از براد بالشهوة خوف الوطء أو الانزال فلا
يحرمان بمجرد التلذذ بالأولى فتأمل ما قل مر في شرحه وقول الشارح وعدل هنا وفي الروضة عن قول أصلها
تحرك إلى حر كـت ماض فيفهم منه أنه قد جرب نفسه وعلم منها ذلك بخلاف تحرك فلا
يفهم منه ما ذكر لصلاحيته للحال والاستقبال اهـ (قوله وكذا قطع النية) أي نهاراً ولا يقطعها ليلاً يؤثر
(قوله وبأنه قياس ما قالوه في القبلة) هل تأتي تفاصيل التقليد في القبلة هنا كما قد يدل عليه قوله ما قالوه في القبلة
(قوله في المتن قلت وكذا الوشك) وهذا بخلاف النية لا تصح عند الشك إلا أن ظن بقاءه باجتهاد صحيح كما
علم مما تقدم في بحث النية ومافي حواشيه لأن الشك يمنع النية (قوله أي تردد) شمل ظن عدم البقاء وفيه

الأكل (إذا ظن بقاء الليل) باجتهاد أو أخبار (قلت وكذا الوشك) أي تردد وإن لم يستو الطرفان كما هو ظاهر (والله أعلم) لأن الأصل بقاء
الليل وحكي في البحر وجهين فيما لا يفرق ما لا يطلوع الفجر هل يلزمه الإمساك بناء على قبول الواحد في هلال رمضان وقضية ترجيح الزوم

وهو متجه وقياس ما مران
فاسقاطن صدقه كذلك
(ولو اكل) او شرب (باجتهاد
اولا) اى قبل الفجر في ظنه
(أو آخره) أى بعد الغروب
كذلك (ف) بعد ذلك (بان
الغاط) وانه اكل نهارا بطل
صومه (اى بطلانه إذ
لا عبرة بالظن البين خطؤه فان
لم يبن شئ صح صومه (أو)
اكل أو شرب أو لا أو آخره
(بلاظن) يعتد به فان هجم
او ظن من غير اماره قويا ثم
آخر الا او لا كما علم بماسر
(ولم يبن الحال صح ان وقع
في اوله وبطل) ان وقع (في
آخره) عملا باصل بقا اكل
منهما وان بان الغاط فيهما
قضى او الصواب فيما افلا
وفارق القبلة إذا هجم فاصابها
بانه ثم شك في شرط انعقاد
الصلاة وهنا في المفسد
والاصل عدمهما والمراد
يبطل وصح هنا الحكم بهما
والا فالمدار على ما في نفس
الامر (ولو طلع الفجر)
الصادق (وفي فيه طعام
فلفظه) قبل ان ينزل منه
شئ لجوفه بعد الفجر او بعد
ان نزل منه لكن بغير اختياره
او ايقاه ولم ينزل منه شئ
لجوفه بعد الفجر ولا يعذر
هنا بالسبق لتقصيره باسسا
كالو وضعه بقمه نهارا (صح
صومه) لعدم المنافي (وكذا
لو كان مجامعا) عند ابتداء
طلوع الفجر (فنزح في الحال)
اى عقب طلوعه فلا يفطر
وان انزل لان النزح ترك

القوى طلوع الفجر او محله اذ لم يكن المترجح مبني على الاجتماع اما اذا كان مبني على الاجتماع فيعمل بمقتضاه
ولعل الثاني اقرب اه اقول ومقابلة الشك هنا للظن قرينة على ان المراد بالشك آسوى الطرفين فقط (قوله
وهو متجه) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله وقياس ماسر) اى في هلال رمضان مبتدأ (قوله كذلك) اى في لزوم
الامساك خبران والجملة خبر المبتدأ (قوله في ظنه) تفسير ميراد الاجتماع (قوله كذلك) اى في ظنه (قوله فان
لم يبن شئ) اى من الخطا والاصابة اى اوبان الامر كما ظنه نهاية قال عرش هل يجب عليه السؤال عما يبين
غاطه او عدمه ام لا فيه نظر والاقرب الثاني لان الاصل صحة صومه اه (قوله ويأثم اخرا الخ) اى من هجم
او يظن بلا مستند في اخر النهار دون اوله (عمام) اى من قول المصنف ويحل بالا اجتماع في الاصح مع قوله
قلت الخ قول المتن (ان وقع) اى الاكل (في اوله) يعنى اخر الليل و (قوله في اخره) اى اخر النهار نهاية (قوله
عملا) الى قوله والمراد في النهاية (قوله وفارق القبلة الخ) اى حيث لا تصح صلاته (قوله والا فالمدار الخ) انظر
ما مرته (قوله الصادق) الى قوله وقد حكى في النهاية كذا في المعنى الا قوله ولا يعذر الى المتن قول المتن (لفلفظه)
خرج به ما لو امسكه في فيه فانه وان صح صومه لا يمكنه لا يصح مع سبق شئ منه الى جوفه كالمو وضعه في فيه نهارا
فسبق منه شئ الى جوفه كما علم بماسر شرح الروض و (قوله كالمو وضعه بقمه الخ) اى لانه وضع بلا غرض اذ
لا غرض في وضع الطعام في فيه نهارا فلا يلزم من الفطر بالسبق هنا القول بمثله فيما لو وضع درهما بقمه
لغرض نحو حفظه فنزل الى جوفه بل يحتمل الفرق سم عبارة النهاية بولو امسكه في فيه فكالمو لفظه لكنه
لو سبقه شئ منه الى جوفه افطر كالمو وضعه في فيه نهارا فسبق الى جوفه كما مر اه قال عرش قوله م كما مر
اى في قوله م كان جعل المام في فيه او انفه الخ وعليه فيقيدهما هنا بولو وضعه في فيه بلا غرض وحينئذ
فلا تخالف بين ما ذكره الشارح وما ذكره الشيخ في شرح منجه لحل ما فيه على ما لو وضعه لغرض اه
(قوله ولا يعذر هنا بالسبق) اى ويعذر بالنسيان اخذاما تقدم عن العباب وشرحه فيمن وضع بقمه عدائهم
ابتلعه ناسيا لكان الوجه ان النسيان هنا كالسبق ويفرق بان الوضع ثم لغرض كما تقدم والامساك هنا بلا
غرض اذ لا غرض في امساك الطعام بقمه نهارا سم (قوله اى عقب طلوعه الخ) اى لما علم به واولى من ذلك
بالصحة ان يحس وهو بجوامع تبشير الصبح فينزح بحيث يوافق اخر النزح ابتداء الطلوع نهاية ومعنى (قوله
ان يقصده تركه) اى يقصد بنزعه ترك الجماع لا التلذذ نهاية قال عرش قضيته انه لو لم يقصد شيئا لم يصح

وقفة (قوله في المتن وفي فيه طعام فللفظه) قال في شرح الروض وخرج بقوله فللفظه ما لو امسكه في فيه فانه وان
صح صومه لا يمكنه لا يصح مع سبق شئ منه الى جوفه كالمو وضعه في فيه نهارا فسبق منه شئ الى جوفه كما علم بماسر
اه وقوله كالمو وضعه اى الطعام في فيه لانه وضع بلا غرض اذ لا غرض في وضع الطعام في فيه نهارا فلا يلزم من
الفطر بالسبق هنا القول بمثله فيما لو وضع درهما بقمه لغرض نحو حفظه فنزل الى جوفه بل يحتمل الفرق
(قوله ولا يعذر هنا بالسبق الخ) يتامل مع قوله السابق لجري به بقمه بلفظ الخ مع تقييد الشارح العجز
بقوله نهارا وان امسكه ليلا الا ان يفرق بين ما في الفم وبين ما في بين الاسنان وفيه نظر ولعل الاولى ان يقال
الكلام هناك في جريان الريق به هذا لا يوافق ما تقدم عن فتوى شيخنا الشباب الرمي ان المراد العجز حال
الجريان قبل ان يمضى بعد القمر من يشك فيه من تمييزه ومجموعه هنا في سبق بعد مضى من بعد الفجر تمكن
فيه من لفظه ولم يفعل (قوله ولا يعذر هنا بالسبق) قد يشك في ما تقدم فيما لوق طعام بين اسنانه لجري به
ريقه وعجز عن تمييزه ومجموعه اى حال جريانه كما تقدم عن فتوى شيخنا من انه لا يفطر بذلك مع انه من قبيل السبق الا
ان يفرق بان العذر هناك اظهر لان تنقية الاسنان من الطعام قد تشق وقد لا يشعر ببقاء الطعام بينها ولا
كذلك الطعام في الفم او يقيد الفطر بالسبق هنا بما اذا قدر حال السبق على تمييزه ومجموعه فليتأمل (قوله ولا
يعذر هنا بالسبق) اى ويعذر بالنسيان اخذاما تقدم عن العباب وشرحه فيمن وضع شيئا بقمه عدائهم
ابتلعه ناسيا لكان الوجه ان النسيان هنا كالسبق ويفرق بان الوضع ثم لغرض كما تقدم والامساك هنا بلا
غرض اذ لا غرض في امساك الطعام بقمه نهارا (قوله كالمو وضعه بقمه نهارا) يحتمل ان يستثنى ما لو وضعه

و قيد الامام ذلك بما اذا ظن عند ابتداء الجماع انه بقي ما يسهه فان ظن انه لم يبق ذلك انظر وإن (١٣٤) نزع مع الفجر لتغيره فو قد حكى الرازي

في جوازه إذ لم يبق إلا ما
يسع الايلاج دون النزع
وجبهين وينبغي بناء ما قاله
الامام على الوجه المحرم
وهو الا حوط الذي صدر
به الرافي (فان مكث) بان
لم ينزع حالا (بطل) يعني لم
ينعقد كما صححه في المجموع
وعجيب اختيار السبكي
اظهار الماتن مع قول الامام
انه خيال ومحال والبند نجى
كشيخه ابي حامد من قال به
لا يعرف مذهب الشافعي
ومع القول بالاول تلزمه
الكفارة لانه لما منع
الانعقاد بمكثه كان بمنزلة
المفسده بالاجماع فان قلت
ينافي هذا عدم وجوب
الكفارة فيما لو احرم
بجامعا مع انه منع الانعقاد
ايضا قلت يفسر بان
وجوب الكفارة هنا
اقوى منها ثم كما يعلم من
كلامهم في البابين وايضا
فالتجمل الاول للماتن فيها
النقص مع بقاء العبادة فلان
يؤثر فيها عدم الانعقاد
عدم الوجوب من باب اولي
امالو مضى زمن بعد طلوعه
ثم علم به ثم مكث فلا كفارة
لان مكثه مسبوق ببطلان
الصوم ولا ينافي العلم باول
طلوعه تقدمه على علمه به
لانا لا نكلف بذلك بل بما
يظهر لنا

(فصل في شروط الصوم
من حيث الفاعل والوقت
وكثير من سننه ومكروهاته

صومه وقضية قوله لا التلذذ خلا فهو يمكن أن المراد بالتلذذ ما عدا قصد الترك فيدخل فيه حالة الاطلاق
استصحا بالما هو مقصوده من الجماع فيبطل صومه اه اقول قول الشارح والابطال كقول المغني فان لم
يقصده بطل صومه كالصريح في أن الاطلاق مبطل وعبارة الحنفى فالاطلاق مضر كما يضر قصد اللذة (قوله
وقيد الامام ذلك) اي عدم الاطوار فيما اذا نزع في الحال (قوله فان ظن انه الخ) مفهومه وقضية التعليل
بالنقصير انه اذا تردد لا يفطر أى لان الأصل بقاء الليل بل قد يؤخذ من قول المصنف المار قلت وكذا لو شك
وليراجع (قوله فيما اذا لم يبق) اي من الليل (قوله وجبهين) عن ابن خيران منع الايلاج اي وهو الظاهر وعن
غيره جوازه معنى (قوله بناء الخ) فاعل ينبغي (قوله على الوجه المحرم) اعتمدهم اه سم (قوله صدر به
الرافي) أى وشرح المنهج (قوله يعني لم ينعقد) كذا في النهاية والمغني (قوله لظاهر الماتن) اي من الفساد بعد
الانعقاد (قوله ومع القول بالاول الخ) نعم إن استدام لظن ان صومه بطل وان نزع فلا كفارة عليه لانه لم
يقصده تلك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي والرويانى شرح م اه سم (قوله قلت يفرق)
ويفرق ايضا بأن النية هنا مقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقد ثم فسد بخلافها ثم نهاية (قوله منها) أى
من وجوب الكفارة فكان الاولى التذكير (قوله لما اثر فيها النقص) اي بان لم تجب البدنة بل اشاعة كما ياتي
كردى (قوله عدم الانعقاد) فاعل يؤثر (قوله عدم الوجوب) مفعوله (قوله املو مضى) إلى الفصل في
النهاية والمغني (قوله املو مضى زمن بعد طلوعه الخ) حاصل هذا الكلام أن مدار البطلان على المسكث بعد
الطلوع وإن لم يعلم به و مدار وجوب الكفارة على المسكث بعده مع العلم به سم على حج اه ع ش (قوله ثم
مكث) أى أو نزع حاله نهاية ومعنى (قوله ولا ينافي) عبارة المغني والنهاية فان قيل كيف يعلم بأول طلوع الفجر
لان طلوعه الحقيقي متقدم على علمه به لا يجب بانما تعبدنا بما اطاع عاياه ولا معنى للصبح الا طلوع الضوء وللتناظر
وما قبله لا حكم له فاذا كان الشخص عارفا بالالواقات ومنازل الفجر ورصد بحيث لا حائل فهو اول الصبح المعتبر
(فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت) (قوله من حيث الزمن) إلى قوله وقول القفال في
النهاية والمغني إلى قوله اي بنية الصوم إلى الماتن (قوله وكثير من سننه الخ) اي وفي كثير الخ (قوله قابلية الوقت)
أى ويأتى في قول المصنف ولا يصح صوم يوم العيد الخ قول الماتن (الاسلام) قضية لإطلاقهم اشتراط الاسلام في
جميع النهار وقول شرح الروض وغيره انوار تدفى بعضه بطل صومه ببطلان الصوم بالارتداد وان عاد للإسلام
في بقية يومه خلاف ما يقتضيه كلام السيوطى في فتاويه سم بتصرف (قوله بأى كفر كان الخ) أى أصليا كان
او مرتد او لو ناسيا للصوم قال الاذغى تضمنت عبارة شرح المذهب انه لو ارتد بقلبه ناسيا للصوم ثم أسلم في
يومه أنه لا يفطر ولا أحسب الاصحاب يسمون به ولا أنه أراده وان شمله لفظه اه وقد علم من قولهم أنه
يشترط الاسلام جميع النهار انه يفطر ههنا نهاية ومرو يأتى في الشرح وعن سم ما وافقه قول الماتن (والعقل)

بقدر العادة للحاجة (قوله على الوجه المحرم) اعتمدهم (قوله في الماتن فان مكث بطل) نعم ان استدام بظن
ان صومه بطل وان نزع فلا كفارة عليه لانه لم يقصده تلك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي
والرويانى شرح م (قوله قلت يفرق الخ) ويفرق بأن النية هنا مقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقد
ثم فسد بخلافها ثم بخلاف استمرار معلق الطلاق بالوطء لا يجب فيه المهر والفرق ان ابتداء فعله لا كفارة
فيه فتعلقت بآخره للتلاخلو جماع نهار رمضان عنها والوطء ثم غير خال عن مقابلة المهر إذا المهر في النكاح
يقابل جميع الوطئات شرح م (قوله املو مضى زمن بعد طلوعه ثم علم به الخ) حاصل هذا الكلام ان مدار
البطلان على المسكث بعد الطلوع وإن لم يعلم به و مدار وجوب الكفارة على المسكث بعده مع العلم به
(فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت وكثير من سننه ومكروهاته) (قوله في الماتن الاسلام)
في فتاوى السيوطى اذا ارتد الصائم ثم عاد إلى الاسلام في بقية يومه فهل يعتد بصومه أم لا الجواب ذكر صاحب
البحر المستلة وحكى فيها وجهين مبينين على أن نية الخروج من الصوم هل تبطله ومقتضاه تصحيح عدم البطلان

(شرط صحة الصوم) من حيث الزمن قابلية الوقت ومن حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح صوم كافر بأى كفر كان إجماعا (والعقل)

أى التمييز (والنقاء من الحيض والنفاس) اجماعا (لجميع النهار) قيد فى الاربعة فلو طرا فى لحظة منه ضد واحد منها بطل صومه كالأولدت ولم تردما ويحرم كما فى الأنوار على حائض ونفساء الامساك أى بنية الصوم فلا يجب عليها تعاطى مفطرو وكذا فى نحو العيد خلافا لمن اوجه فيه وذلك اكتفاء بعدم النية (ولا يضرب النوم المستغرق) لجميع النهار (على الصحيح) لبقاء اهلية الخطاب فيه وبقاى المغمى عليه فان استيقظ لحظة صبح اجماعا (ولا يظهر ان الاغما لا يضرب اذا افاق) يعنى خلا عنه وان لم توجد افاقته منه كان طلع الفجر ولا اغما به وبعد لحظة طرا الاغما واستمر الى الغروب فهذا خلافا لافاق والحكم واحد كما هو واضح (لحظة من نهاره) اكتفاء بالنية مع الافاقة فى جزء وكالاغما السكر وقول الفقهاء لو نوى ليلا ثم استغرق سكره اليوم صبح لانه مخاطب اذا لا تلزمه الاعادة بخلاف المغمى عليه ضعيف وهم من زعم حمل كلامه على غير المتعدى لانه مصرح بانتهى فى المتعدى (تنبيه) وقع هنا عبارات متشابهة فيمن شرب دواء ليلا فزال

أى فلا يصح صوم المجنون والطفل لعدول النية ويصح من صبي مميز معنى (قوله أى التمييز) الاولى أن يفسر العقل هنا بالغريزة وإن فسر بالتمييز فى نواضع الموضوع ع ش عبارة سم قد يراد عليه أى التفسير بالتمييز ما يأتى من صحته مع استغراق النوم ، وجود نحو الاغما والسكر فيما عدا لحظة مع أنه لا تمييز فى شئ من ذلك فى جميع النهار فان اراد الاحتراز عن الجنون فقط فلا حاجة للتفسير بالتمييز مع إيهامه فليتأمل اه (قوله ضد واحد منها) أى ردة او جنون او حيض او نفاس نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر ردة أى ولو ناسيا كما تقدم اه وقال سم ومن الضد الردة وظاهره وإن عاد للاسلام فى بقية النهار اه اقول بل يصح بذلك قول الشارح فى لحظة منه الخ (قوله كالأولدت الخ) أى خلافا لما قد يفهمه ضديعه معنى (قوله ولم تردما) أى كما صححه فى المجموع والتحقيق نهاية واسنى زاد المعنى لانه لا يتخلو عن بلل وإن قل اه عبارة سم وقد يوجه البطلان بأن الولادة مظنة الدم فأقيمت المظنة مقام المنة اه (قوله أى بنية الصوم الخ) ينبغى أن يقال على قصد التعبد به وإن لم يقصد حقيقة الصوم الشرعى لان الامساك قد يشترع كما فى تارك النية فقصدته تلبس بعبادة فاسدة ثم رايت الفاضل المحشى نيه على ذلك فقال ينبغى تحريم الامساك ولو بدون نية مطلقا إذا كان على وجه كونه عبادة اه ويحتمل بقاء عبارة الانوار على إطلاقها لان فيه منابذة للشرع حيث امرهما بالافطار لحشية الضرر ومنه الضعف ثم رايت بخط بعض الفضلاء نقلا عن المجموع ولو امسكت لانية الصوم لم تائم وإنما تائم إذا نوتته وإن كان لا يعتقد اه بصري وينبغى حمل كلام المجموع على ما مر منه ومن سم (قوله خلافا لمن أوجه فيه) أى أوجب التعاطى فى نحو يوم العيد (قوله وذلك) أى عدم وجوب التعاطى (قوله فان استيقظ الخ) أى التائم قول المتن (لا يضرب اذا افاق الخ) أى فان لم يبق ضم معنى قول المتن (اذا افاق لحظة) ظاهره ولو كان الاغما بفعله وفى حج تقييد عدم الضرر بما إذا لم يكن بفعله فان كان بفعله بطل صومه ع ش وقوله بفعله أى لغير حاجة (قوله يعنى خلا) ثم (قوله فهذا خلى) كذا فى اصله رحمه الله تعالى بخطه الاول بالف والثانى بيا فليتأمل ما وجه ذلك بصري (قوله وكالاغما السكر) فلو شرب فسكر ليلا وبقي سكره جميع النهار لزمه القضاء وإن صح فى بعضه فهو كالاغما فى بعض النهار قاله فى التتمة ويؤخذ بما مر أن عقله هنا لم يزل نهاية أى بل تغطى فقط قال ع ش قوله مر وقى سكره الخ ظاهره سواء تعدى بسكره ام لا وبه صرح سم على التهمة وصرح بمثله ايضا فى الاغما فليراجع اه عبارة الفار شيدى شمل ما إذا كان متعددا وبه صرح اشهاب سم فى غير موضع خلافا لاشهاب خج اه (قوله لو نوى الخ) أى السكران (قوله صح) أى صومه بإعجاب ولعل ثمرة الصحة مع لزوم الاعادة كما يأتى غم إنم الترك وان لا يجوز لغيره ان يطعمه (قوله لانه مصرح الخ) أى بدليل تعليقه بقوله لانه مخاطب كرى زاد سم ولان غير المتعدى لا يصح صومه مع استغراق سكره اليوم اه (قوله وقع هنا عبارات متشابهة الخ) الذى يظهر فى الجمع بين مقالتي البغوى والمتولى ما أشار اليه صاحب النهاية من أن كلام الاول مفروض فى زوال العقل بشرب الدواء ومثل شرب الدواء حيثئذ السكر والحاصل ان كلا من السكر وشرب الدواء ان ازال العقل الحق بالجنون أو غمره الحق بالاغما ثم رايت الفاضل المحشى نيه على منى التنبيه من خلل وتناف فن رام تحقيق فانه الاصح فى المسئلة المبني عليها وقضية إطلاقهم اشتراط الاسلام فى جميع النهار وقوله فى شرح الروض وغيره فلو ارتدى بعرضه بطل صومه البطلان وإن عاد للاسلام (قوله أى التمييز) قد يراد عليه ما يأتى من صحته مع استغراق النوم ووجود نحو الاغما والسكر فيما عدا لحظة مع أنه لا تمييز فى شئ من ذلك فى جميع النهار فان اراد الاحتراز عن الجنون فقط فلا حاجة للتفسير بالتمييز مع إيهامه فليتأمل (قوله ضد واحد منها الخ) من الضد الردة وظاهره وإن عاد للاسلام فى بقية النهار (قوله كالأولدت الخ) أى كما صححه فى المجموع وقد يوجه البطلان هنا بان الولادة مظنة الدم فأقيمت المظنة مقام المنة (قوله أى بنية الصوم) المتجه أنه لا يتوقف التحريم عليها على نية الصوم ليلا بل ينبغى تحريم الامساك ولو بدون نية صوم مطلقا إذا كان على وجه اعتقاد كونه عبادة (قوله لانه مصرح بانتهى فى المتعدى) أى بدليل تعليقه ولان غير المتعدى لا يصح

ذلك فعليه مراجعة الحاشية سم بصري وقوله الاول لعل صوابه الثاني ولا فلا ينسجم مع الحاصل الآتي في كلامه وعبارة الكردي على بافضل عند قول شرحه ولا يضرب الاغماء والسكر الذي لم يعتد به إن افاق لحظة في النهار نصبا اما إذا تعدى به قيامهم وبطل صومه ويلزمه القضاء وان كان في لحظة من النهار وكذا ان شرب دوامز بلا لعقل ليلا تعدى اياها كان الحاجة فهو كالانغماء فان استغرق النهار بطل صومه ويلزمه القضاء ولا اثم وإن لم يستغرق زوال عقله النهار صح صومه ولا قضاء. واما الجنون من غير تسبب فيه فتى طرأ في لحظة من النهار او في جميعه بطل صومه ولا قضاء. ولا اثم عليه هذا ما خص ما اعتمد الاشارح او لا في النجفة ما خصاله من شرح العباب له ثم اضطرب كلامه اضطرابا عجيبا وتناقض تناقضا غريبا وقد بينت ذلك في الاصل واوضحته بما لم اعلم من سبقني اليه (قوله ان شرب الدواء) اي ليلا مع زوال التمييز سم وكردى (قوله والسكر وقوله والاغماء) أي مع التعدى في الاول ولعدمه في الثاني كما يفيد كلامه الآتي آنفا وحلاهما على ما هو الغالب فيهما (قوله ليلا) الاولى تاخيرها عن الاغماء ليظهر رجوعه لكل من الثلاثة المذكورة (قوله ان استغرق) اي زوال التمييز بشرب الدواء والسكر والاغماء (قوله اثم في السكر) قضيته ان الكلام في سكر تعدى به مع ظهور ان مالم يتعد به كذلك في البطلان ووجوب القضاء كالانغماء فها قالوا واثم في السكر ان تعدى به ليقى مالم يتعد به داخل في عبارته وظاهر عبارته ان التسبب في الاغماء لغير حاجة لا اثم فيه سم وقوله ظاهر عبارته الخ فيه نظر فان قول الاشارح الآتي فان كان متعدبا بطل الصوم واثم صريح في الاثم (قوله في الكل) اي في شرب الدواء والحاجة وغيرهما والسكر والاغماء (قوله وان وجدوا احدهما الخ) شامل للاغماء وفيه نظر ظاهر لاذلا وجه للبطلان بوجوده في بعض النهار ولو متعدبا بل ظاهر إطلاقهم عدم الاثم حينئذ ايضا وهو متجه حيث لم يكن مع التعدى لا يفوت صلاة حضرت او يورث ضرر ابل لا وجه ايضا للبطلان في شرب الدواء والمسكر ولو تعدى بافئهما اذ لم ينزل بهما العقل الحقيقي بل التمييز كما هو صريح عبارته ووجداني بعض النهار فقط اذ الفرض ان تناولهما كان ليلا سم وقوله وهو متجه الخ فيه مآرا آنفا ثم رأيت ما يأتي عن الكردي في حاشية قول الاشارح وعدم صحته في الاول (قوله منها) اي زوال التمييز بالدواء والاغماء والسكر (قوله فان كان متعدبا به بطل الصوم الخ) هذا لا يأتي في شرب الدواء والحاجة لان الحاجة تمنع التعدى سم واليك دفعه بما هو الظاهر من حمل التعدى في شرب الدواء على ما كان لغير حاجة وغير التعدى فيه على صده (قوله وقول المتدوى وغيره المتدوى الخ) اي فيما إذا استغرق زوال عقله جميع النهار كردى على بافضل (قوله لا في عدم القضاء) ليأمل مع قوله الآتي ولا قضاء ولا اثم بصري (قوله وفي الجموع) زوال العقل الخ اي التمييز

صومه مع استغراق سكره اليوم (قوله والحاصل ان شرب) اي مع زوال التمييز (قوله اثم في السكر) قضيته ان الكلام في سكر تعدى به مع ظهور ان مالم يتعد به كذلك في البطلان ووجوب القضاء كالانغماء فها قالوا واثم في السكر ان تعدى به ليقى مالم يتعد به داخل في عبارته وظاهر عبارته ان التسبب في الاغماء لغير حاجة لا اثم فيه (قوله وان وجدوا احدهما الخ) شامل للاغماء وفيه نظر ظاهر لاذلا وجه للبطلان بوجوده في بعض النهار ولو متعدبا بل ظاهر إطلاقهم عدم الاثم حينئذ ايضا وهو متجه حيث لم يكن مع التعدى ما يفوت صلاة حضرت او يورث ضرر ابل لا وجه ايضا للبطلان في شرب الدواء والمسكر ولو تعدى بافئهما اذ لم ينزل بهما العقل الحقيقي بل التمييز كما هو صريح عبارته ووجداني بعض النهار فقط اذ الفرض ان تناولهما كان ليلا فقامتامل (قوله وان وجدوا احدهما في بعض النهار) ان كان الفرض ان شرب الدواء والمسكر وقع في الليل فالوجه صحة الصوم حيث افاق لحظة ولم ينزل عقله وان تعدى فلا يصح تفصيلا في البطلان او وقع في النهار فالوجه البطلان مطلقا كتناوله المفطر فلا يصح التفصيل المذكور ايضا فليأمل (قوله في بعض النهار) اي والفرض ان تناول الدواء والمسكر كان ليلا كما هو صريح عبارته ولا اثم يصح قوله او غير متعدبه الخ فتأمل (قوله فان كان متعدبا به بطل الصوم) هذا لا يأتي في شرب الدواء والحاجة لان الحاجة تمنع التعدى (قوله وفي الجموع) زوال العقل اي التمييز بدليل وبمرض الخ اذ زوال العقل الحقيقي بالمرض لا قضاء معه كما يأتي انه لا قضاء على المجنون (قوله

والحاصل أن شرب الدواء والحاجة أو غيرها والسكر ليلا والاغماء ان استغرق في النهار اثم في السكر والدواء لغير حاجة وبطل الصوم ووجوب القضاء في الكل وإن وجد واحد منها في بعض النهار فان كان متعدبا به بطل الصوم واثم أو غير متعدبه فلا اثم ولا بطلان وقول المتدوى وغيره المتدوى كالمجنون معناه انه مثله في عدم الاثم لافي القضاء لان المجنون لا يمنع له بخلاف المتدوى وفي الجموع زوال العقل بمحرم يوجب القضاء

بدليل وبمرض إذ زوال العقل الحقيقي بالمرض لا قضاء معه لما يأتي أنه لا قضاء على المجنون سم (قوله زوال العقل) أي في جميع النهار (قوله وائتم الترك) أي ترك الصوم بسبب زوال العقل كرى (قوله فيلزمه قضاء الصوم) أي فيما إذا استغرق الزوال جمع النهار بدليل قوله كالأغماه إذ لا يلزم القضاء فيه إلا حينئذ كرى على بأفضل (قوله وبه) أي بما مر عن المجموع وقال السكردى أي بالحاصل اهـ (قوله يعلم أن التشبيه الخ) قد يقال إذا صح الصوم مع إفاقة لحظة في المتعدى بالاستعمال فينبغي الصحة في غيره إذا إفاقة لحظة بالأولى وإيضافه مناف لما قدمه في قوله وإن وجدوا أحدهما في بعض النهار فإن كان متعددا به الخ فليتامل بصري ويأتي عن سم أنهما يوافقاه (قوله وعدم صحته في الأول الخ) هذا ينافي ما قرره في الحاصل المذكور بقوله وإن وجدوا أحدهما إلى قوله أو غير متعد به فلا إثم ولا بطلان فإن هذا راجع أيضا قطعاً لشرب الدواء الحاجة فتأمل ثم أقول ما المانع من حمل قول الرافعي المذكور على ما إذا زال العقل الحقيقي فإن كان الشرب للتداوى فلا قضاء كالجنون أي بغير سبب وإلا فهذا أيضا جنون وإن كان سفها وجب القضاء لأن الحاصل جنون متعدى به حينئذ كما يجب القضاء بالسكر المتعدى به المستغرق فليتامل سم عبارة السكردى على بأفضل وما ذكره في معنى كلام الرافعي ففيه نظر من وجوه منها أنه مناقض لما نقله عن حاصل ما في شرح العباب أما في الشق الثاني فقد قدم في ذلك الحاصل أنه عند التعدى في الدواء أو الأغماه أو السكر يبطل صومه وإن وجد أحد الثلاثة في بعض النهار وفي كلام الرافعي قد شرب الدواء سفها فباله إذا إفاقة لحظة صح صومه وأما في الشق الأول فقد قدم في ذلك الحاصل أنه لم يعتد في شرب الدواء أو الأغماه أو السكر ووجد ذلك في بعض النهار فلا إثم ولا بطلان فباله هنا حكم بعدم صحة الصوم أن وجد في لحظة منه ومنها أنه في الشق الثاني من كلام المجموع قال أنه كالأغماه فيلزمه قضاء الصوم دون الصلاة ولا ياتم بالترك أي بترك أداء الصوم أو لا فباله هنا صار كالجنون وأنه لا قضاء ومنها أن قوله وبه يعلم أن التشبيه الخ يقال له عما إذا يعلم هذا المعنى وهو مناقض لجميع ما سبق فكيف يعلم منه والمعتمد أن الجنون بطوره في لحظة من النهار يبطل الصوم فعند استغراقه بالأولى كاصرحوا به في المتون فضلا عن غيرها وإطلاقهم يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون ذلك بفعله أو لا وأما الأغماه والسكر فإن إفاقة منها لحظة في النهار صح صومه ولا فلا وهذا أيضا قد صرحوا به وأما القضاء فيلزم في الأغماه والسكر أن استغرق النهار مطلقا ولا يلزم في الجنون حيث لم يتسبب فيه مطلقا وأما أن تسبب فيه فيظهر أنه يلحق بشرب الدواء بل هو قسم منه وسياق ما فيه وأما الإثم فظاهر وجوده حيث تسبب في شيء من ذلك بلا حاجة ولا فلا وإذا علمت ذلك فاعلم أن شرب الدواء الحاجة فيه ثلاثة أرا متباينة مأخوذة من كلامهم تصريحاً وتلويحاً أحدها لزوم القضاء أن استغرق النهار فقط وثانيها لزومه مطلقاً وثالثها عدم لزومه مطلقاً وأن شربه سفها ففيه هذه الأرا الثلاثة أيضا إلا أن الأخير منها ضعيف والبقية قوية من حيث النقل (قوله أي إن كان الحاجة) الوجه أنه كالأغماه وإن لم يكن الحاجة في أنه أن استغرق ضرر وإلا فلا يصح الصوم وما ذكره من هذا التقييد جار على ما ذكره بقوله السابق وإن وجدوا أحدهما في بعض النهار الخ وقد تقدم فيه أنه لا وجه للبطلان حيث وجد في البعض فليتامل سم (قوله الحاجة) قياس كلامه المتقدم أن يقول لغير حاجة ثم راجعت أصله فرايت بخطه رحمه الله لغير حاجة ثم ضرب على أخير وزيدت لا قبل

وعدم صحته في الأول أن وجد في لحظة) هذا ينافي ما قرره في الحاصل المذكور بقوله وإن وجدوا أحدهما في بعض النهار إلى قوله أو غير متعد به فلا إثم ولا بطلان فإن هذا راجع أيضا قطعاً لشرب الدواء الحاجة فانه أحد المذكورات بقوله وإن وجدوا أحدهما فتأمل ثم أقول ما المانع من حمل قول الرافعي المذكور على ما إذا زال العقل الحقيقي فإن كان الشرب للتداوى فلا قضاء كالجنون أي بغير سبب وإلا فهذا أيضا جنون وإن كان سفها وجب القضاء لأن الحاصل جنون متعدى به حينئذ كما يجب القضاء بالسكر المتعدى به المستغرق فليتامل سم (قوله أي إن كان الحاجة) الوجه أنه كالأغماه وإن لم يكن الحاجة في أنه أن استغرق ضرر وإلا فلا يصح الصوم وما ذكره من هذا التقييد جار على ما ذكره بقوله السابق وإن وجدوا أحدهما في بعض النهار الخ وقد تقدم فيه

واثم الترك وبمرض أو
دواء الحاجة كالأغماه
فيلزمه قضاء الصوم دون
الصلاة ولا ياتم بالترك
اهـ وبه يعلم أن التشبيه في
قول الرافعي شرب الدواء
للتداوى كالجنون وسفها
كالسكر إنما هو في صحة
الصوم في الثاني إذا إفاقة
لحظة وإلا فلا ويلزمه
القضاء وعدم صحته في
الأول أن وجد في لحظة
ولا قضاء ولا إثم وعلى
هذا يحمل أيضا حاصل
ما في المجموع عن البغوى
أن شرب الدواء كالأغماه
أي إن كان الحاجة

(ولا يجوز ولا يصح)
صوم في رمضان عن غيره
وإن أبيض له فطره لنحو
سفر لأنه لا يقبل غيره
بوجه ولا (صوم العيد)
الفطر والاضحى اتساقا
رواه الشيخان (وكذا
التشريق) ولو لم يتمنع (في
الجديد) وهى ثلاثة بعد يوم
النحر للنهي الصحيح عن
صيامها (ولا يحل) أى ولا
يجوز (التطوع يوم الشك
بلا سبب) لما صح عن عمار
رضي الله عنه من صام يوم
الشك فقد عصى أبا القاسم
عليه السلام ولا تختص الحرمة به
بل يحرم صوم ما بعد نصف
شعبان ما لم يصله بما قبله أو
يكن لسبب مما يأتى ولو افطر
بعد صومه المتصل بالنصف
امتنع عليه الصوم بعده بلا
شك مما يأتى لزوال
الاتصال المجوز لصومه
(فلو صامه لم يصح في الاصح)
كيوم العيد بجماع التحريم
للذات أو لازمها (وله)
من غير كراهة (صومه
عن القضاء) ولو لنقل كان
شرع في نقل فافسده
(والنذر) كان نذر صوم
يوم كذا فوافق يوم
الشك أمانذر صوم يوم
الشك فلا ينعقدو الكفارة
مشاركة لبراءة ذمته ولأن
له سببا لجاز كتنظيره من
الصلاة في الوقت المكروه

حاجة فلعل هذان اصلاح غير بصري وقوله وقياس كلامه المتقدم الخ اهله أراد به الحاصل المارو يظهر ان
ماخذ الشارح في هذا التفسير ما قدمه عن المجموع وظاهر ان قياسه اسقاط لفظة غير (قوله) ولا يجوز ولا
يصح صوم في رمضان الخ تقدم في شرح ولونوى ليلة الثلاثين من شعبان ما يغنى عن ذلك سم وقد يقال إنما
اعاده الشارح لاستيفائه اقسام الوقت الذى لا يقبل الصوم (قوله ولا صوم العيد الخ) ولو عن واجب ولو نذر
صومه لم ينعقد نذر مغنى ونهاية (قوله الفطر) الى قوله قال بعضهم في النهاية إلا قوله المذات أو لازمها وقوله
كان نذر الى امانذرو كذا في المغنى إلا قوله لو افطر الى المتن (قوله اتساقا رواه الشيخان) في هذا التعبير قصور
عبارة النهاية للنهي عنه في خبر الصحيحين زاد المغنى وللإجماع اه قول المتن (في الجديد) وفي القديم يجوز
صومها للتمتع إذا عدم الهدى عن الايام الثلاثة الواجبة في الحج لخبر البخاري فيها نهاية زاد المغنى واختاره
المصنف اه (قوله أى لا يجوز) أى يحرم ولا يصح مغنى قول المتن (بلا سبب) أى يقتضى صومه وأفهم كلامه
انه لا يجوز صومه احتياطاً لمضاهاة لقاعدة لعدم وقوعه عنه فلا احتياط نهاية زاد المغنى فان قيل هلا
استحب صومه ان اطبق الغيم خروجا من خلاف الامام احمد حيث قال بوجوب صومه حينئذ اجيب باننا
لا نراعى الخلاف إذا خالف سنة صريحة وهى هنا خبر فان غم عليكم فاكلوا عداة شعبان ثلاثين اه وتقدم في
الشرح أول الباب ما وافق هذه الزيادة (قوله ما لم يصله بما قبله) يظهر أن محله بالنسبة الى اليوم الأخير منه
ما لم يكن يوم شك فان كان حرم مطلقاً لان الاستثناء لم يرد فيه من حيث كونه يوم شك فتأمل بصري ويأتى عن
سم عند قول الشارح احتياطاً وعن ع ش قبيل قول المصنف ويسن تعجيل الفطر ما يصرح بخلافه (قوله)
ولو افطر بعد صومه الخ) أى فلو صام الخامس عشر وتاليه ثم افطر السابع عشر حرم عليه الثامن عشر لانه
صوم يوم بعد النصف لم يوصل بما قبله نهاية قال ع ش أى فشرط الجواز ان يصل الصوم الى آخر الشهر ففى
أفطر يوم ما من النصف الثانى حرم عليه الصوم ولم ينعقد ما لم يوافق عادة له كما هو ظاهر وبقي ما لو صام شعبان
بقصد ان لا يصوم اليوم الأخير أو النصف الأخير بهذا القصد ثم عند آخر الشهر عن له صيامه فهل يصح صومه
نظر الاتصال الصوم بما قبله أو لا يصح نظر للقصد والاتصال (قوله) أو لازمها) أى لازم ذات الصوم
وهو الاعراض به عن ضيافة الله تعالى (قوله كان شرع الخ) أى وكان لنفل المؤقت كصوم عرفه وعاشوراء فانه
يستحب قضاءه مطلقاً شديداً وع ش (قوله كان نذر صوم يوم الخ) أى ونذر صوم يوم ثم اراد صوم يوم
الشك عنه سم ونهاية (قوله امانذر صوم يوم الشك فلا ينعقد) أى كنذر ايام التشريق والعيدين لانه معصية
نهاية قال ع ش قوله مر امانذر صوم يوم الشك أى ما يصدق عليه انه يوم الشك وإن لم يعلم بذلك
انه لا وجه للبطلان حيث وجد في البعض فليتأمل (قوله) ولا يجوز ولا يصح صوم رمضان عن غيره) تقدم في
شرح ولونوى ليلة الثلاثين من شعبان ما يغنى عن ذلك (قوله) فى المتن وله صومه من القضاء والنذر الخ) وافهم
كلام المصنف انه لا يجوز صومه احتياطاً لمضاهاة لقاعدة لعدم وقوعه عنه فلا احتياط شرح مر أقول
يتأمل فيه قال في الروض قال يعنى الاسوى فلو اخر صومه ما ليقع يوم الشك فقياس كلامهم في الاوقات المنهى
عنها يحرمه اه كلام شرح الروض فان قلت هذا ظاهر في نحو القضاء دون نحو الكفارة لانه اذا في هذا
الوقت اعنى يوم الشك ايضافه ونظير للعصر إذا قصد تأخيرها للاصفرار فانه ينعقد لانه صاحب الوقت قلت
يفرق بتوقف العصر بذلك الوقت بخصوصه ونحو الكفارة لم توقت بخصوص يوم الشك والحاصل ان العصر
إنما ينعقد وقت الاصفرار مع تحرى تأخيرها اليه لانه من جملة ما عين له بخصوصه ونحو الكفارة لم يعين له وقت
بخصوصه لا يوم الشك ولا غيره (فرع) عمت البلوى كثيراً بثبوت هلال ذى الحجة يوم الجمعة مثلاً ثم
يتحدث الناس برؤيته ليلة الخميس وظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم يوم السبت الذى هو التاسع
من يوم الجمعة لسكونه يوم عرفه على تقدير كمال ذى القعدة ام يحرم لاحتمال كونه يوم العيد ونقصان
القعدة ائفى شيخنا الشهاب الرملى بالثاني لان دفع مفسدة الحرام مقدمة على تحصيل مصلحة المندوب
(قوله كان نذر صوم يوم كذا فوافق يوم الشك) أى او نذر صوم يوم ثم اراد صوم يوم الشك عنه

وقت النذر وعليه المنذر صوم يوم بعينه كالتحريم الآتي فلا تم طرأ شك في ذلك اليوم تبين عدم انعقاد نذره فلا يصح صومه اهـ وهذا يخالف لقول الشارح المار انفا كان نذر صوم يوم كذا الخ وله لم يطاع عليه فليراجع (قوله) ومن ثم يأتي في التحريم هنا (الخ) قال الاسنوي ولو اخر صوم ما لوقعه يوم الشك فقياس كلامهم في الاوقات المنهي عنها تحريمه نهاية واسنى ومغنى قال ع ش قوله مر فلو اخر صوم ما لى ولو اجابوا قوله مر فقياس كلامهم الخ معتمد بل وقياس ذلك ايضا انه لو تحريم تأخير له لوقعه في النصف الثاني من شعبان حرم عليه ايضا ولم يتعقد ع ش وقال سم فان قلت هذا اى مامر عن الاسنى ظاهر في نحو القضاء ونحو الكفارة لانه اذا في هذا الوقت أعنى يوم الشك أيضا فهو نظير العشر إذا قصد تأخيرها للصفر ار فانه يتعقد لانه صاحب الوقت قلت يفرق بتوقف العصر بذلك الوقت بخصوصه ونحو الكفارة لم وقت يخصه وصوم يوم الشك اهـ قول المتن (وكذا لو وافق عادة الخ) ولو صام يوم الشك قضاء عن صوم يستحب قضاء ولم يحسب ذلك ورد له حتى يصومه عن القابل لإيعاب قال سم لو اختلفت عادته فينبغي اعتبار عام اخر العادات واظن شيخنا الشهاب الرملى ائفى بذلك اهـ وقال ع ش وكتب سم على شرح البهجة وقد يشكك تصور العادة ابتداء لان ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب يمنع فيحتاج لعادتين قل الكلام اليها فيتمسك وتجاب بان يصور ذلك بما اذا صام الاثنين مثلاً قبل النصف فالظاهر ان له صومه بعده لانه صار عادة له ولو اختلفت عادته كان اعتداد الاثنين في عام والخميس في اخره فليعتبر الاخير او نقول كل صار عادة له فيه نظرو ولا يبعد الثاني نعم ان عزم على هجر أحد هما والاعراض عنه فيحتمل أن لا يعتبر اهـ وهو ظاهر ويمكن أن يحمل عليه ما نقل عن إقتمام الدال شارح مر ان العبرة بعادته في السنة الثانية الماضية لا القديمة اهـ (قوله) كان اعتداد سر داهـ وم) انظر ما تصوره الخالى عن اعتياد الاتصال بالنصف الاول (قوله) قال بعضهم (الخ) عبارة النهاية وثبت عادته المذكورة بمرة كما ائفى به الوالد رحمه الله (قوله) بمرة وعليه فلو صام في اول شعبان يومين متفرقين ثم افطر باقيه فوافق يوم الشك يوم ما لو دام على حاله الاول من صوم يوم وفطر يوم وقع يوم الشك ووافق اليوم الصوم صح صومه ومثله ما لو صام يوم ما قبل الانتصاف علم أنه وافق آخر شعبان واتفق أن آخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه لانه صار عادة له ع ش وفي الكردى على بانضال عن فتاوى اشرار ما نصه والذى يظهر انه يكتفى في العادة بمرة إن لم يتخلل فطر مثل ذلك اليوم الذى اعتاده فاذا اعتاد صوم يوم الاثنين في اكثر اسابيعه جاز له صومه بعد النصف ويوم الشك وإن كان افطر قبل ذلك لان هذا يصدق عليه عرفانه معتاده وإن تخلل بين عادته وصومه بعد النصف فطره واما اذا اعتاد مر ذبل النصف ثم افطر من الاسبوع الذى بعده ثم دخل النصف فالظاهر انه لا يجوز له صومه لان العادة حينئذ بطالت بفطر اليوم الثانى بخلاف ما اذا صام الاثنين الذى قبل النصف ثم دخل النصف من غير تخلل يوم اثنين اخر بينهما فانه يجوز صوم يوم الاثنين الواقع بعد النصف لانه اعتاده ولم يتخلل ما يطل العادة فاذا صامه ثم افطر من اسبوع ثان ثم صادف الاثنين الثالث يوم

ومن ثم يأتي في التحريم هنا مامر ثم (وكذا لو وافق عادة تطوعه) كان اعتاد سر الصوم أو صوم نحو الاثنين أو صوم يوم وفطر يوم فوافق يوم الشك يوم صومه لخبر الصحيحين بذلك قال بعضهم وثبت العادة هنا بمرة (وهو) أى يوم الشك الذى يحرم صومه بسببين كونه يوم شك وكونه بعد النصف من شعبان (يوم الاثنين من شعبان إذا تحدث الناس) أى جمع منهم

(قوله) في المتن: وكذا لو وافق عادة تطوعه) لو اختلفت عادته فينبغي اعتبار عام آخر العادات وأظن شيخنا ائفى به (قوله) قال بعضهم وثبت العادة بمرة) ائفى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وقد يستشكل تصور العادة إذ لا يجوز صوم يوم الشك ابتداء بلا سبب والمارة الاولى التى تثبت بها العادة لا سبب لها فيمتنع ويجاب بتصورها بأن يصوم قبل النصف يوم ما عينا كالاثنتين فاذا وافق يوم الشك الاثنين فله صومه ثم رأيت في شرح العباب اشار إلى ذلك حيث قال وقد عبر العباب بدل العادة بالورد ما نصه وهل ثبت الورد بمرة حتى لو صام الاثنين قبل نصف شعبان مثلاً بمرة جاز له صوم يوم الشك إذ وافق ذلك فيه نظرو وقياس كلامهم في الخيض وغيره نعم إلا أن يفرق ثم رأيت الزركشى قال لم يتعروضوا لضابط العادة ثم أبدى احتمالين تقدّرهما بمرة او بالعرف اهـ بقى انه لو اعتاد صوم شعبان او نصفه الثانى مع اليوم الذى قبله فهل له الاقتصار على صوم يوم الشك لانه من جملة العادة فيه نظرو فان صح ذلك صح التصور به أيضا فائتمل فان الظاهر أن ذلك صحيح إذ كل يوم من نصفه الثانى صار عادة له ولو تقدمت هذه المسئلة واختلفت عادته اعتبر عام اخر العادات

يظن صدقه فهو مخالف
 عبارة أصله وعجيب كون
 شيخنا لم يذهب على ذلك وهي
 إذ وقع في الالسن أنه روى
 ولم يقل عدل أنا رأيته أو
 قاله ولم يقبل الواحد أو قاله
 عدد من النساء أو العبيد
 أو الفساق وظن صدقهم
 انتبهت فظن الصدق إنما
 اشتراطه في قول غير الأهل
 لافي للتحدث فالوجه أنه
 لا يشترط فيه ظن صدق بل
 تولد شك كما ذكرته (برؤيته)
 أي بان الهلال روى ليلته
 وإن أطبق الغيم على الأوجه
 ولم يعلم من رآه (أو شهد)
 أي أخبر إذ لا يشترط ذكر
 ذلك عند حاكم ومن ثم عبر
 أصله بقال (بها صبيان أو
 عبيد أو فسقة) أو نساء وظن
 صدقهم أو عدل وردو يكفي
 اثنان من كل على ما أخذ من
 كلام الروضة واشترط
 العدد هنا بخلاف ما روي
 النية احتياط فيهما فإن
 فقد ذلك حرم صومه لكونه
 بعد النصف لا لكونه يوم
 شك ومر أول الباب بان من
 اعتقد صدق من أخبره من
 هؤلاء لزمه الصوم ويقع
 عن رمضان وقد جمعوا بين
 ما أوهمه كلامه من التثاني
 ثم وفي النية وهنا بامور
 كثير ذكرتها مع ما فيها في

الشك فالظاهر أنه يجوز له صومه ولا يضر تخلف فطره لأنه سبق له صومه بعد النصف وذلك كاف وذلك ما ظهر
 لي الآن ولعلنا نزداد فيه علما أو نقلا نشهدها وهذا بخلافه إطلاق ما روي عن شوفي سم ما يوافق هذا
 الإطلاق (قوله) بحيث يتولد من تحديقهم الشك (الخ) هل يعتبر الشك هنا والظن فيما يأتي بالنسبة لكل احد
 حتى لا يحرم صومه من حيث أنه يوم شك على الخالي عنهما الظاهر نعم وإن اقتضى كلام الأذرعى المنقول في
 النهاية خلافه بصري أقول بل وجود ما ذكر من الشك والظن بالنسبة لكل احد من المحال العادى كما هو
 ظاهر (قوله) وأما قول الروض (الخ) أى بدل قول المصنف إذا تحدث (الخ) قوله من يظن صدقه) معناه من
 شأنه ان يظن صدقه بان يكون حاله مما يصلح لظن صدقه لكن لم يظن احترازا عما ليس كذلك فان تحدثه
 لا يؤثر شيئا ولا شكوا وحيث فلا إشكال على الروض ولا عجب في سكوت شريحه فليتامل سم (قوله) وهي) أى
 عبارة الروضة (قوله) وظن صدقهم انتهت (وقول الروضة وظن صدقهم) يحتمل عوده إلى الجميع بل هو الظاهر
 بناء على ما صرحوا به في الوقف من ان القيد الأخير يعود على جميع اجمل المتقدمة عليه فليتامل ثم رابت
 الفاضل المحشى قال قول الروضة يظن صدقه معناه ما من شأنه (الخ) بصري (قوله على الوجه) أى خلافا
 لصاحب البهجة حيث قيده بعدم اطباقه نهاية وغنى (قوله) أو نساء) إلى قوله وقد جمعوا في النهاية والمغنى
 إلا قوله واشترط العدد إلى ومر (قوله) ورد) أى على المرجوح السابق ع شى أو لا مراخر (قوله) ويكفى
 اثنان (الخ) ومثلها الواحد كما يأتي ع ش (قوله) احتياط فيهما) يتامل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا فانه
 ان وجد المجوز لصحة ما بعد النصف من نحو وصل بما قبله أو عادة جاز الصوم مطلقا أو لا يجوز مطلقا سم ولك
 ان نجيب بان المراد كما عبر به غيره احتياط للعبادة وتجرى بها (قوله) وقد جمعوا (الخ) قال الأذرعى يجوز ان
 يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس لافي افرادهم فيكون شك بالنسبة إلى غير من ظن صدقهم وهو
 اكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم لا ترى انه ليس بشك بالنسبة إلى من رآه من الفساق والعبيد
 والنساء بل هو رمضان في حقهم قطعا اه وهو حسن جدا سم وقوله اعتقد أراد به ما يشمل الظن بدليل أول
 كلامه ووافقه أى الأذرعى المغنى فقال نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه مذكور يجب عليه الصوم كما تقدم
 عن البغوى في طائفة أول الباب وتقدم في اثباته صحة النية المعتقداى الظان لذلك ووقوع الصوم تتره زمان
 إذا تبين كونه منه قال الشارح فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة اه أى لان يوم الشك الذى يحرم
 صومه هو على من لم يظن الصدق هذا موضع وأما من ظنه أو اعتقد صحة النية منه ووجب عليه الصوم
 وهذا موضعان وفى هذا رد على قول الاسوى ان كلام الشيخين في الروضة وشرح المذهب متناقض من ثلاثة
 اوجه فى موضع يجب وفى موضع يجوز وفى موضع يمتنع اه (قوله) ما قدمته فى مبحث النية) حاصل ذلك وما
 اختاره الشارح مر ان ظن صدق هو لا مصلح للنية فقط ثم ان تبين كونه من رمضان بشهادة معتبرة صح
 صومه اعتمادا على هذه النية إن لم يتبين فهو يوم شك يحرم صومه هذا المعتقد صدقهم فان اعتقد ذلك بأن
 وقع الجزم بتجرى صوم الصوم اعتمادا على ذلك رشدى (قوله) لا نأخذنا) إلى قوله وقضيته في النهاية والمغنى
 (قوله) لا نأخذنا فيه (الخ) أى فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان لا خبر المار ولا اثر لظننا رويته لولا
 السحاب لبعده عن الشمس لو كانت السماء مصحبة وترأى الناس فلم يتحدث برؤيته فليس بيوم شك وقبل

(قوله) عن الروض من يظن صدقه) معناه من شأنه ان يظن صدقه بان يكون حاله مما يصلح لظن
 صدقه لكنه لم يظن احترازا عما ليس كذلك فان تحدثه لا يؤثر شيئا ولا شكوا وحيث فلا إشكال على الروض
 ولا عجب في سكوت شريحه فليتامل (قوله) احتياط) يتامل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا فانه ان وجه
 المجوز لصحة ما بعد النصف من نحو وصل بما قبله أو عادة جاز الصوم مطلقا أو لا يجوز مطلقا (قوله) ومر أول
 الباب ان من اعتقد صدق من أخبره من هؤلاء لزمه الصوم ويقع عن رمضان وقد جمعوا (الخ) قال الأذرعى
 يجوز ان يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس لافي افرادهم فيكون شك بالنسبة إلى غير من ظن صدقهم
 وهو اكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم لا ترى انه ليس بشك بالنسبة إلى من رآه من الفساق والعبيد

شرح الباب ومن أحسنها ما قدمته في مبحث النية (وليس اطباق الغيم بشك) لانا تعبدنا فيه باكمال العدد كما مر

هو يوم شك ولو كان في السماء قطع سحب يمكن ان يرى الهلال من خلالها وان يخفى تحتها ولم يتحدث برويته فليل هو يوم شك وقيل لا قال في الروضة الاصح ليس بشك نها قال ع ش قوله م وقيل هو يوم شك انظر ما فائدة الخلاف مع انه يحرم صومه على كل تقدير اذ يفرض انه ليس بشك هو يوم من النصف الثاني من شعبان وصومه حرام ثم رايت سم على شرح البهجة قال ما نصه قوله واذا اتصف شعبان حرم الصوم الخ هذا قد يوجب انه لا خصوصية ليوم الشك لانه مع الوصل بما قبله يجوز صوم يوم الشك وغيره ومع عدم الوصل يمتنع صوم كل واحد منهما الا ان تحمل الخصوصية انه عند عدم الوصل يحرم صوم يوم الشك من جهتين بخلاف غير ه فليتأمل اه وقديقال ايضا فائدة الخلاف تظهر في التعاليق كما لو قال ان كان اليوم الفلاني يوم شك فمبدي حرا ونحوه فيؤخذ بذلك حيث قلنا انه شك ع ش قول المتن (ويسن تعجيل الفطر) اي بتناول شيء كافى الجوارح وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر شرح م اه سم قال ع ش قوله م وهو محتمل معتمداه وقال الرشيدى وقضيته اي ما في الجوارح ايضا عدم حصولها بالاستقامة او ادخال نحو عود في اذنه او احليله او نحو ذلك وان كان ما ذكره م من التعليل يابى ذلك اهو قال الشارح في الايعاب ما نصه وبراى المصنف كالقول بتناول المفطر لانه افضل بالغروب وقضيته حصول أصل السنة بسائر المنافيات للصوم كاجماع اه وجمع شيخنا بما نصه فان لم يجد الا لجماع افطر عليه وقول بعضهم لا يسن الفطر عليه محمول على ما اذا وجد غيره اه قول المتن (تعجيل الفطر) ينبغي سن ذلك ولو مارا بالطريق ولا تنخرم صومه به اخذنا ما ذكره م من طلب الاكل يوم عيد الفطر قبل الصلاة ولو مارا بالطريق ع ش (قوله اذا تبين الغروب) خرج به ظنه باجتهاد فلا يسن تعجيل الفطر به وظنه بلا اجتهاد وشك في حرمهما كما مر ذلك مغنى وايعاب وأسنى وشرح بافضل وقال في النهاية ومحل التنبؤ اذا تحقق الغروب وظنه بامارة اه قال ع ش قوله م وظنه بامارة قد يخالف ما تقدم من الاختلاف في جواز الفطر اذا ظن الغروب بالا جتهاد وهو مقتضى لندب التأخير اه عبارة الكردى على بافضل هذا اى عدم سن التعجيل مع عدم تبين الغروب هو المعروف في كلامهم وعبارة شرح نظم الزبد للجمال الرملى وخرج بعلم الغروب ظنه فلا يسن اسراع الفطر به ولو كسبه يجوز الخ ووقع له في النهاية ومحل التنبؤ اذا تحقق الغروب أو ظنه بامارة انتهى اه (قوله وتقديمه على الصلاة) ينبغي ان يستثنى ما لو اقيمت الجماعة واحرم الامام او قرب احرامه وكان بحيث لو افطر على نحو التبرقى بين أسنانه وخشى سبقه إلى جوفه ولو اشتغل بتنظيف فقه فاته الجماعة او فضيلة اول الوقت او تكبير الاحرام مع الامام فينتجه هنا تقديم الاحرام مع الامام وتأخير الفطر وهذا لا ينافى ان المطلوب من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الافضل مثلاً وتعارض في حق الواحد منهم مثلاً ما ذكر قدم الاحرام ولا ينافى كراهة الصلاة بحضرة طعام تنوق نفسه اليه لان التوقان غير لازم هنا وكلامنا عند عدمه سم (قوله للخبر الصحيح لزال الناس) زاد الامام احمدوا اخرجوا الى حور ولما في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى وكثير من المبتدعة كاشعة يؤخره الى ظهور النجم ايعاب وكذا في المغنى لا قوله وكثير الخ (قوله ويسن الخ) ويكره ان يؤخره ان قصد ذلك وراى ان فيه فضيلة ولا فلا باس به نقله

(ويسن تعجيل الفطر)
لذتين الغروب وتقديمه
على الصلاة للخبر الصحيح
لا يزال الناس بخير ما عجّلوا
الفطر ويسن كونه وإن
تأخر كما فادته عبارة أصله
(على تمر)

والنساء بل هو رمضان في حقهم قطعاه وهو حسن جدا (قوله في المتن ويسن تعجيل الفطر) اي بتناول شيء كافى الجوارح وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر شرح م ويكره تأخير الفطر ان قصد ذلك وراى ان فيه فضيلة ولا فلا باس به كافى المجموع عن نص الامام شرح م (وتقدمه على الصلاة) ينبغي ان يستثنى ما لو اقيمت الجماعة واحرم الامام او قرب احرامه وكان بحيث لو افطر على نحو التبرقى بين أسنانه وخشى سبقه إلى جوفه ولو اشتغل بتنظيف فقه فاته الجماعة او فضيلة اول الوقت وتكبير الاحرام مع الامام فينتجه هنا تقديم الاحرام مع الامام وتأخير الفطر وهذا لا ينافى ان المطلوب من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الافضل مثلاً وتعارض في حق الواحد منهم مثلاً ما ذكر قدم الاحرام ولا ينافى كراهة الصلاة بحضرة طعام تنوق نفسه اليه لان التوقان غير لازم هنا وكلامنا

وأفضل منه رطب وجد لما صح كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلي على رطبات (٤٢١) فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن

حسا حوات من ماء وقصيته
عدم حصول السنة بالسر
وان تم صلاحه وبالأولى مالم
يتم صلاحه ولو قيل بالالحاق
في الأول لم يبعد (ولا) تيسر
له أحدهما أي حال إرادة
الفطر فلو تعارض التعجيل
على الماء والتأخير على التمر
قدم الأول فيما يظهر لان
مصلحة التعجيل فيها حصة
تعود على الناس أشير إليها
في لا يزال الناس إلى آخره
ولا كذلك التمر وفي خير
سنده حسن أحب عبادة
إلى عملهم فظروا (فما) للخبر
الصحيح إذا كان أحدكم
صائما فليفطر على التمر زاد
الشافعي في روايته فانه بركة
فان لم يجد التمر فعلى الماء فانه
طهور وأخذ منه ابن المنذر
وغيره وجوب الفطر على
التمر والتثليث الذي أفاده
المتن في التمر والخبر في الكل
شرط لكال السنة لا لأصلها
كالترتيب المذكور فيحصل
أصلها بأي شيء وجد من
الثلاثة فيما يظهر ويظهر
أيضا في تمر قويت شبهته وماء
خفت أو عدمت شبهته ان
الماء أفضل لكن قديما رضى
حكم المجموع بشذوذ قول
القاضي الأول في زماننا الفطر
على ماء بأخذه بكفه من النهر
ليكون أبعد عن الشبهة اه
إلا ان يجاب بان سبب
شذوذه ما بينه غيره ان ماء
النهر كالدجلة ليس أبعد
عن الشبهة لان كثيرين من

في المجموع غن نص الام وفيه عن صاحب البيان أنه بكرة أن يتمضمض أى بعد الغروب بماء ويحجه وأن
يشربه ويتقايأه لا لضرورة قال وكانه شبه بالسواك للصائم بعد الزوال لسكونه يزيل الخلوفا وهذا كما
قاله الزركشي إنما ياتي على القول بان كراهة السواك لا تزول بالغروب والا كثرون على خلافه مغني وإيعاب
واسى وكذا في النهاية إلا انه عقب كلام الزركشي بأنه يرد بان الظاهر تاتيه مطلقا لوضوح الفرق بينهما اه
وفي سم بعد توضيح الرد تأييده مانصه ولعل محل الكراهة في مضمضة هي مظنة إزالة الخلوفا بان اشتملت
على تحريك الماء في الفم وأما كراهة شربه ثم تقيؤه فيمكن أن يوجه بأن فيه أضعافا للصائم والمطلوب تقويته
اه وقال عث قوله لم يوضوح الفرق الخ أي وهو ان السواك مستحب ولا بكرة إلا السبب وقذف بخلاف
المضمضة فانها ليست مطلوبة فازالة الخلوفا بها تعد عينا حيث لا غرض اه (قوله) وأفضل منه الخ) أي ومن
العجوة أيضا غش (قوله) كان صلى الله عليه وسلم الخ) بدل من ماسم (قوله) فان لم يكن) أي الرطب (قوله) حسا
الخ) الحسوة التجرع أي شرب الماء شيئا فشيئا كردد (قوله) وقصيته) أي الحديث المذكور (قوله) ولو قيل
بالالحاق في الأول الخ) اعتمده شيخنا فقال ويقدم على التمر الرطب وفي معناه العجوة ثم البسر ثم الماء
وماء زمزم أولى من غيره وبعد الماء الحلو وهو مالم تسمه النار كالزبيب واللبن والعسل واللبن
أفضل من العسل واللحم أفضل منهما ثم الحلوى وهي الخلوة المعروفة المعمولة بالنار ولذلك قال بعضهم
فن رطب فالبسر فالتمر زمزم ه فاه خلو ثم حلوى لك الفطر

اه وفي تقديم البسر على التمر الوارد وقفة وقال عث ينبغي ان يقدم العسل على اللبن لانهم نظروا للحلو في هذا
المحل بعد فقد التمر والماء ونحوهما وأورداه (قوله) ولا ييسر له الخ) عبارة النهاية والمغني ولا بان لم يجده
فما اه قال الرشدي قوله مر بأن لم يجد قصيته أنه لو أفطر على الماء مع وجود التمر لا تحصل له سنة الفطر على
الماء فليراجع اه اقول بضرخ بخلافه قول الشارح الاتي انفا كالترتيب المذكور الخ (قوله) أحدهما
أي الرطب والتمر (قوله) وأخذ منه) أي من الخبر (قوله) وغيره) أي ابن حزم إيعاب (قوله) وجوب الفطر على
التمر) أي إذا وجد (قوله) والتثليث الذي أفاده المتن) وجه إفادته ان التمر اسم جنس جمعى وأقل ما ينطلق عليه
ثلاث وفيه بحث لان التعبير باسم الجنس الجمعي لا دلالة فيه على طلب خصوص التثليث إذ مفاده ليس إلا الجمع
وهو صادق بغير الثلاث فليتأمل سم ولك أن تجيب بأن مراد الشارح من التثليث عدم النقص عن الثلاث
(قوله) والخبر في الكل) الخبر إنما يدل على الجمع لا على خصوص التثليث ثم رأت الفاضل المحشى نبه عليه
بصري (قوله) والخبر في الكل) أي وهو قضية نص الشافعي رضى الله تعالى عنه في حرمة وجمع من الأصحاب ولا
ينافيه تعبير آخرين بتمرة لانه لبيان اصل السنة وهذا أي التثليث كالحاق إيعاب ونهاية ومغني (قوله) شرط لكال
السنة لا لأصلا) أي يحصل اصل السنة بواحدة من التمر ونحوه وكذلك باثنتين وأما كالحاقه فيحصل بالثلاث
فأكثر من الأول وناشر شيخنا (قوله) كالترتيب الخ) خلافا لظاهر صنيع النهاية والمغني كاسر عن الرشدي (قوله)
المذكور) أي في المتن والخبر (قوله) فيحصل أصلها الخ) أي في هذه السنة الخاصة ولا فاصل سنة التعجيل يحصل
بغير الثلاثة كما هو ظاهر وفي حصوله بنحو ملح وماء ملح نظروا كذا بنحو تراب وحجر لا يضر والحصول محتمل
سم على حجج أي كعدم الحصول ويوجه بان الغرض المطلوب من تعجيل الفطر إزالة الحرارة الصوم بما يصلح البدن
وهو منتف مع ذلك مع ان تناول التراب والمدرع انتفاء الضرر مكره فلا ينبغي حصول السنة به عث (وجد

غند عدمه (قوله) كان رسول الله الخ) بدل من ما (قوله) والتثليث الذي أفاده المتن) وجه إفادته أن التمر اسم
جنس جمعي وأقل ما ينطلق عليه ثلاث وفيه بحث لان التعبير باسم الجنس الجمعي لا دلالة فيه على طلب
خصوص التثليث إذ مفاده ليس إلا الجمع وهو صادق بغير الثلاث فليتأمل (قوله) فيحصل أصلها) أي هذه
السنة الخاصة ولا فاصل سنة التعجيل يحصل بغير الثلاثة كما هو ظاهر وفي حصوله بنحو ملح وماء ملح نظروا كذا
بنحو تراب وحجر لا يضر والحصول محتمل وفيه أي المجموع عن صاحب البيان كرهه أن يتمضمض بماء ويحجه
وان يشربه ويتقايأه لا لضرورة قال وكانه شبه بالسواك للصائم بعد الزوال لكونه يزيل الخلوفا هو قول

البلاد التي على حافتها يحفر ون حفر الصيد للملك فتمتلى ماء ثم يسدون عليه فاذا أخذوا السمك فتحوا السمك فيختلط بهم المملوك بغيره

وهذه شبهة قوية فيه أى ولا ينافيه قولهم لآتى فى الاخياء أنه لا يصير شريكاً بعوده للنهر اتفاقاً لأننا سلم ذلك ومع ذلك نقول أنه باق على ملكه وهو ملحظ الشبهة وبفرض أن الشذوذ من غير ذلك الوجه فلعلمه من حيث إيهامه تقديم الماء مطلقاً وصرح كلامهم بالخبرين نذب التمر قبل الماء حتى بمكة وقول المحب (٤٢٢) الطبرى يسئل الفطر على ما ذكره من ولوجع بينه وبين التمر فحسن مردود بأن أوله فيه

(الخ) أى التعجيل به مع وجود الباقي منها (قوله ولا ينافيه) أى الجواب المذكور (قوله فى الاحياء) أى فى باب إحياء الموات (قوله ومع ذلك) أى التسليم (قوله وهو ملحظ الشبهة) قد يقال لا اعتبار بمثل هذه الشبهة للقطع بطيب خاطر مالكه ورضاه باخذه فليتامل على أنه يقطع عادة فى الغالب بأن ما يأخذه من خالص المباح سم (قوله كالتبرين) أى المارين انفاً (قوله حتى بمكة الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله يسئل) أى لمن بمكة أو لمن وجد ما ذكره من ولوفى خارج مكة (قوله ولوجع بينه وبين التمر الخ) لعل المراد الجمع على وجه يدخلان به الباطن معاً فليتامل سم (قوله بأن أوله فيه مخالفة للنص) عبارة للمغنى والاياب لأنه يخالف للاخبار وللدعى الذى شرع الفطر على التمر لاجله وهو حفظ البصر فان الصوم يضعفه والتمر يردده وان التمر إذا نزل الى المعدة فإن وجدها خالية حصل الغذاء والاخرج ما هناك من بقايا الطعام وهذا لو وجد فى ما ذكره من وفى الجمع بينهما زيادة على السنة الواردة وهى قوله صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدكم صائماً فليفطر على التمر فان لم يجد التمر فعلى الماء فانه ظهور رواء التمر مذى وغيره وصحوه والاستدراك على النصوص بغير دليل بمنوع والخبر كله فيما شرعنا ^{عليه السلام} اه (قوله للنص المذكور) أى فى قوله وصرح كلامهم الخ (قوله وهما) أى مخالفة النص والاستدراك (قوله ويرد الخ) أى قول المحب الطبرى (قوله فدل الخ) أى عدم نقل ذلك (قوله وإلا) أى وان خالفها (النقل) أى لتوفر الدواعى على نقل مثله لإيعاب (قوله وحكمته) أى إنباء التمر (قوله أنه لم يمسسه نار) عبارته فى الايعاب والقصد بذلك كما افاده المحب الطبرى أن لا يدخل أولاً فى جوفه ما مسسته النار وكأنه أخذ هذا من فى منهاج الحلبي أنه يستحب أن لا يفطر بشئ مسسته النار وذكر فيه حديثاً اه (قوله لاخرجه) لا يظهر وجه عليه لئلا يقللوا ولوى وإخراجه الخ بالعطف كإسار عن المغنى والاياب (قوله وإلا الخ) وان لم توجد فى المعدة فضلات وكانت خالية فلتغذيه الخ (قوله للاعضاء الرئيسية) وهى القلب والداغ والكبد والاثنيان كردى (قوله وقول الاطباء الخ) جواب عما يرد على قوله إزالته لضعف البصر (قوله أى عند المداومة الخ) خبر وقول الاطباء (قوله وصرحهما الخ) أى الخبرين كردى (قوله والاذعى الخ) أى قول الاذعى (قوله وإنما ذكر صلى الله عليه وسلم التمر (قوله كذلك) أى ضعيف كردى (قوله ويسئل السحور الخ) كان الأولى تأخير ذكركه قبيل الماتن الآتى كافى للنهاية والمغنى (قوله وعلى أنه) أى الصوم ويحتمل أن الضمير للصائم (قوله أنه) أى الدخول فى الصوم (قوله فيما يظهر الخ) تنازع فيه الطلوع والغروب (قوله فى خبر مسلم الخ) أى فى شرحه وبيانه (قوله فقد

مخالفة للنص المذكور واخره فيه استدراك زيادة على السنة الواردة وهما ممتنعان إلا بدليل ويرد أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم صام بمكة عام الفتح أياماً من رمضان ولم يتقل عنه فى ذلك ما يخالف عادته المستقرة من تقديم التمر فدل على عمله بها حيثنذ وإلا نقل وحكمته أنه لم يمسسه نار مع إزالته لضعف البصر الحاصل من الصوم لاخرجه فضلات العدة إن كانت وإلا فتغذيه للاعضاء الرئيسية وقول الاطباء أنه يضعه أى عند المداومة عليه والشئ قد ينفع قليله ويضر كثيره وصرحهما أيضاً أنه لا شئ بعد التمر غير الماء فقول الروبانى إن فقد التمر فلو آخر ضعيف والاذعى الزبيب أخو التمر وإنما ذكره لتيسره غالباً بالمدينة كذلك ويسئل السحور باصله لما صح أنه من سنن المسلمين (تنبيه) اجمعوا على أن الصوم ينقض ويتم تمام الغروب وعلى أنه يدخل فيه بالفجر الثانى وما نقل

الركشى أنه إنما يتأتى على القول بأن كراهة السواك لا نزول بالغروب والاكثرون على خلافه يرد بان الظاهر تاتيه مطلقاً لوضوح الفرق بينهما كذا فى شرح مروقدى بوضع الرد بان الخلو فبعد الغروب لما كان من اثار الصوم كره ما هو مظنة إزالته مما لا يطلب إلا فى طهارة وهو المضمضة وهذا يفارق السواك لأنه مطلوب فى كل وقت إلا للصائم بعد الزوال فاذا غربت الشمس رجع السواك الى اصله من الطلب والمضمضة غير مطلوبة هنا ولا يحتاج اليها وهى مظنة إزالته لاثار الصوم ففكرت وقضية هذا كراهة التضمض وان لم يجبه بل ابتلاه وهو محتمل ولعل محل الكراهة فى مضمضة هى مظنة إزالته الخلو فبأن اشتهت على تحريك الماء فى الفم وأما كراهة شربه ثم تقويه فيمكن أن يوجه بان فيه اضعافاً للصائم والمطلوب تقويته (قوله وهو ملحظ الشبهة) قد يقال لا اعتبار بمثل هذه الشبهة للقطع بطيب خاطر مالكه ورضاه باخذه فليتامل على أنه يقطع عادة فى الغالب بأن من يأخذه من خالص المباح (قوله ولوجع بينه وبين التمر الخ) لعل المراد الجمع على وجه يدخلان به الباطن معاً فليتامل (قوله وحكمته أنه لم يمسسه نار مع إزالته لضعف البصر الخ) لا يقال هذا للمغنى

عن بعض السلف أنه بالاسفار أو طلوع الشمس زلة قبيحة على أن المصنف نازع فى صحة الثانى عن قائله قال أظن أصحابنا ويجب إمساك جزء من الليل بعد الغروب ليتحقق به استكمال النهار أى فليس بصوم شرعى يعتبر كل عمل بطلوع فجره وغروب شمسهما فيما يظهر لنا لا فى نفس الامر قال العلماء فى خبر مسلم إذا غابت الشمس من ههنا وأقبل الليل من ههنا فقد

أفطر الصائم أي حقيقة لما ذكر هذين البيّن أن غروبها عن العيون لا يسكني لأنها قد تغيب ولا تكون غربت حقيقة فلا بد من إقبال الليل أي دخوله (و تأخير السحور) لأن الأمانة لا يزالون بخير ما خروا وراه أحد ويسن كونه يتم لخبر فيه (٤٣٣) وهو بضم السين الاكل في

السحر وفتحها اسم
للأكل حينئذ ويحصل
أصل سنته ولو بجرعة ماء
ويدخل وقته بنصف الليل
وحكمته التقوى أو مخالفة
أهل الكتاب وجهان
والذي يتجه أنها في حق من
يتقوى به التقوى وفي حق
غيره لمخالفتهم به يرد قول
جمع متقدمين إنما يسن لمن
يرجو نفعه ولعلمهم لم يروا
حديث تسحروا ولو بجرعة
ماء فإن من الواضح أنه لم
يذكر هذه الغاية للنفع بل
ليبين أقل مجزئ منفع أولا
(مالم يقع في شك) وإلا كان
تردد في طلوع الفجر فالأولى
تركه لخبر دع ما يريك
إلا ما يريك (فرع)
يحرم علينا لا عليه صلى الله
عليه وسلم الوصال بين
صومين شرعيين عمدا مع
علم النبي بلا عذر وإن لم
ينو به التقرب قال جمع
متقدمون وهو أن يستديم
جميع أوصاف الصائمين
وعليه فيزول بجماع أو
نحوه لكن في المجموع أنه
لا يمتنع واستظهره
الاسنوي وقد يقال إن عللنا
بالضعف وهو ما طبقوا
عليه اتجه ما في المجموع فلا
يزول إلا بتعاطي ما من شأنه
أن يقوى كسمسة بخلاف
نحو الجاع أو بأن فيه صورة

أفطر الصائم) معناه انقضى صومه وتم ولا يوصف الآن بأنه صائم لأنه يغروب الشمس خرج النهار
ودخل الليل والليل ليس محلا للصوم شرح مسلم (قوله إنما ذكر) مقول قال (قوله إنما ذكر هذين الخ) أي مع
أن كلامهما يستلزم الآخر (قوله ليبين أن غروبها عن العيون لا يسكني الخ) عبارة شرح مسلم لأنه قد
يكون في واد ونحوه بحيث لا يشاهد غروب الشمس فيعتمد إقبال الظلام وادبار الضياء اه (قوله لأن الأمانة
الخ) أي ولأنه أقرب إلى التقوى على العبادة وصح تسحر نافع رسول الله ﷺ ثم قلنا إلى الصلاة وكان
قد مر ما بينهما خمسين ليلة وفيه ضبط لقد مر ما يحصل به سنة التأخير نهاية (قوله يتمر) عبارة شيخنا لما يندب
الفطر عليه اه (قوله وهو يضر السين) إلى قوله واستظهره في المغني لا قوله وبه يرد إلى المتن وإلى قوله
وقد يقال في النهاية لا قوله وجهان إلى إنما يسن وقوله ولعلمهم إلى المتن (قوله بضم السين الاكل الخ) وهو
المراد هنا وإن قيل أكثر الرواية الفتح فقد قيل الصواب الضم إذا لا جروا البركة في الفعل حقيقة والمأكل
بجاء الإيعاب (قوله حينئذ) أي في وقت السحر (قوله أصل سنته) أي السجود مغني (قوله ولو بجرعة ماء)
ربطه بما قبله محل تأمل عبارة النهاية ويحصل بقليل المظوم وكثيره لخبر تسحروا ولو بجرعة ماء اه (قوله
والذي يتجه أنها الخ) وقد يقال أنه لم يغني (قوله التقوى) ينبغي ومخالفتهم أيضا سم (قوله وبه يرد الخ)
أي بهذا الجمع (قوله قول جمع متقدمين الخ) وافقهم النهاية عبارته ومحل استحبابه إذا جري به منفعة الخ
اه قال الرشدي قوله ومحل استحباب الخ انظره مع ما مر وبأني من حصول السنة بالقليل كالكثير اه (قوله
ولعلمهم لم يروا حديث الخ) هذا ليس نصافي الرد عليهم كما لا يخفى سم وقد يمنع (قوله تركه) أي السحور
(قوله يحرم علينا لا عليه ﷺ الخ) ولم ير ابن الزبير رضي الله تعالى عنهما ذلك خصوصية له صلى
الله عليه وسلم فكان يواصل وواصل تسعة عشر يوما ثم أفطر علي سمن ليلين أعضاه وصبر ليقومها ولين
لأنه لطف غداء أيضا قال الأذري ولو قيل يختص التحريم بمن يتضرر به بخلاف ولي غداؤه المعارف الإلهية
بعد إيعاب (قوله بين صومين) أي فرضين أو نقلين أو مختلفين إيداب ونهاية ومغني (قوله شرعيين) قال
الاسنوي وتعبير الرافعي أي وغيره بأن يصوم يومين يقتضي أن المأمور بالامساك كتارك النية لا يكون
امتناعه لئلا من تعاطى المنظر صلا لا لأنه ليس بين صومين إلا أن الظاهر أنه جرى على الغالب انتهى نهاية
زاد المغني وهذا ظاهر لأن تحريم الوصال للضعف عن الصيام والصلاة وسائر الطاعات وهو حاصل في هذه
الحالة اه قال غش قوله مرانته جرى على الغالب أي فلا فرق في حرمة الوصال بين كونه بين صومين أو لا اه
عبارة لا إيعاب وعبر في المجموع باليومين تارقه بالصومين أخرى لبيان أن المراد بهما وجود صورة صوم
فيهما أو حقيقة حينئذ فلا يحتاج لقول الاسنوي الخ اه (قوله قال جمع متقدمون الخ) معتمد غش (قوله
فيقول بجماع الخ) وهذا هو الظاهر مغني وإيعاب وظاهر كلام النهاية اعتداده أيضا (قوله في الأول) أي
التعليل بالضعف (قوله ندبا) إلى قوله فإن اقتصر في المغني لا قوله حتى المباحين إلى جميع جوارحه وقوله كما
دلت إلى وخبر الخ (قوله جنى المباحين) أي كالكذب لحاجة من إصلاح الدين وغيره والغيبة لنحو تظلم كردى
عليه بأفضل (قوله وجميع جوارحه) إلى قوله فإن اقتصر في النهاية لا قوله كما دلت إلى وعن نحو الشتم (قوله

موجود في ما من زم أحدنا من الخبر الوارد بأنه لما شرب له فينبغي أن يساوى الترو ولا يتقدم عليه لأننا نقول أما
أو لا فلو سلم وجود هذا المغني فيه وإلا فيحتمل أنه مخصوص بغير ذلك لا يقتضي مساواة ما طلبه الشارع
بخصوصه مع احتمال أن له من التأثير في هذا المعنى ما ليس لما من زم وما ثانيا فقد يكون وجود هذا المغني فيه
من جهة تركه في التمر من جهة خاتمته وضده لهذا النفع فهو أبلغ فيه (قوله والذي يتجه أنها في حق من
يتقوى به التقوى) ينبغي مخالفتهم أيضا (قوله ولعلمهم لم يروا حديث تسحروا ولو بجرعة ماء) ليس نصافي

ليقع عبادة في غير محلها أثر أي مفطر لكن كلام الأصحاب كالصرح في الأول (وليسن) ندبا من حيث الصوم فلا ينافي وجوده
من جهة أخرى (لسانه عن الكذب والغيبة) حتى المباحين بخلاف الواجبين كالكذب لا نقاذ في الصوم وذكر عيب نحو خاطب

وجميع جوارحه عن كل محرم (٢٤) خبر البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه ونحو الغيبة

المحرمة يبطل ثواب صومه كما دلت عليه الاخبار ونص عليه الشافعي والاصحاب وأقرهم في المجموع وبه يرد بحث الاذرعى حصوله وعليه اثم معصيته اى اخذ ما قاله المحققون في الصلاة في المغصوب وقال الاذرعى يبطل اصل صومه وهو قياس مذهب أحمد في الصلاة في المغصوب وخبر خمس يفطر الصائم الغيبة والنيمة والكذب والقبلة واليمين الفاجرة باطل كافي المجموع قال الماوردى وبفرض صحته فالمراد بطلان الثواب لا الصوم نفسه قال السبكي ومن هنا حسن عدل الاحتراز عنه من ادب الصوم وان كان واجبا مطلقا اه وعن نحو الشتم ولو بحق فان شتمه أحد فليقل ولو في نفل اتى صائمه خبر الصحيحين بذلك اى بقوله في نفسه تذكير الها ولسانه حيث لم يظن ريبا مرتين أو ثلاثا زجرا لخصمه فان اقتصر على احدهما فالاولي بلسانه (و) ليس نذبا أيضا (نفسه عن الشبهات) المباحة عن مسموع وميصر ومشموم كنظر ربحان أو مسه بل قال المتولي بكرة نظره وجزم غيره بكرة شم ما يصل ربحه لما غه أو ملبوس فان ذلك سر الصوم ومقصوده الاعظم ليتفرع للعبادة على وجهه الا كل

وجميع جوارحه) عطف على قول المتن لسانه سم (قوله ونحو الغيبة المحرمة الخ) أى دون المباح من ذلك فلا يحبط ثواب الصوم وان ندب تركه كرى على الفضل (قوله يبطل ثواب صومه) ولو اغتاب اى مثلا و تاب لم تؤثر التوبة في النقص الحاصل بل في رفع الانثم فقط قاله السبكي تفقم او جرى عليه الخادم وكذلك المحرم لورفت ثم تاب لا يمكن ان نقول عادجه كاملا ولا فرق في التوبة بين ان يكون قبل انقضاء من الصوم او بعده ايعاب وفي عش عن عميرة مثله (قوله وبه يرد) اى بما ذكر من الاخبار والنصوص (قوله حصوله) اى الثواب (قوله عاقله المحققون) وهو حصول الثواب للصلى في المغصوب لكن باقى في الردة ما يخالفه والظاهر انه لحق كرى (قوله يبطل) اى ارتكاب الصائم محرما (قوله وخبر خمس الخ) مبتدأ خبره قوله باطل (قوله ومن هنا) اى بطلان ثواب الصوم ونحو الغيبة (قوله وان كان) اى الاحتراز عن ذلك (قوله مطلقا) اى على الصائم وغيره (قوله وعن نحو الشتم) عطف على قول المتن عن الكذب (تذكير الها) اى انصبر ولا تشاتم فتذهب بركة صومها اسنى وايعاب زاد المعنى (فائدة) سئل اكنم بن صفيى كم وجدت في ابن آدم من عيب فقال هى أكثر من ان تحصى والذى أحصيتها منها ثمانية آلاف عيب ويسترجع ذلك حفظ اللسان اه (قوله ولسانه الخ) وهو اى الجمع بين قلبه ولسانه (فائدة) قال حج في فتاويه الحديبية في جواب هل الذكر اللسانى افضل او غيره ما نصه والذكر الحنفى قد يطلق ويراد به ما هو لا بالقلب فقط وقديراد به ما هو بالقلب واللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه غيره ومنه خير الذكر الحنفى ان لا يتطرق اليه الرباء واما حيث لم يسمع نفسه فلا يعتمد بركة لسانه وإنما العبرة بما فى قلبه على ان جماعة من ائمتنا وغيرهم يقولون لا ثواب في ذكر القلب وحده ولا مع اللسان حيث لم يسمع نفسه وينبغي حمله على انه لا ثواب عليه من حيث الذكر المخصوص اما اشتغال القلب بذلك وتامله لمعانيه واستغراقه في شهوده تعالى فلاشك انه بمقتضى الأدلة يثاب عليه من هذه الحيثية الثواب الجزيل ويؤيده خبر البيهقي الذكر الذى لا تسمعه الحفظة ين يدعى الذكر الذى تسمعه الحفظة سبعين ضعفا انتهى اه عش عبارة الشارح في فتاويه الحديبية الصغرى وسئل رضى الله تعالى عنه عن قول النووى فى آخر مجلس الذكر من شرح مسلم ذكر اللسان مع حضور القلب افضل من ذكر القلب اه فبل يؤخذ من كلامه انه اذا ذكر الله بقلبه دون لسانه انه ينال الفضيلة اذا كان معذورا أم لا وهل اذا قرأ بقلبه دون لسانه من عذر ينال الفضيلة ام لا فاجاب بقوله الذكر بالقلب لا فضيلة فيه من حيث كونه ذكر امتعيدا بالفظه وإنما فيه فضيلة من حيث استحضره لمعناه من تنزيه الله تعالى واجلاله بقلبه وهذا يجمع بين قول النووى المذكور وقولهم ذكر القلب لا ثواب فيه فنفي عنه الثواب اراد من حيث لفظه ومن اثبت فيه ثوابا اراد من حيث حضوره بقلبه كاذكرناه فتأمل ذلك فانه مهم ولا فرق في جميع ذلك بين المعنور وغيره والله اعلم اه (قوله فالاولي بلسانه) فيه تأمل (قوله المباحة) الى قول المتن والقبلة في المعنى إلا ما نبه عليه وكذا في النهاية لا قوله كنظر ربحان الى فان ذلك (قوله من مسموع الخ) اى وملبوس معنى (قوله كنظر ربحان الخ) اى وسماع الغناء معنى (قوله وملبوس) ويكره له ذلك كله شرح بالفضل ومعنى (قوله فان ذلك الخ) اى كف جوارحه عن تعاطي ما تشتهيه نهاية وايعاب (قوله ليتفرع الخ) اى لئن كسر نفسه عن الهوى وتقوى على حقيقة التقوى ايعاب ونهاية (قوله على وجهه الا كل الخ) قال في الانوار ويكره ان يقول بحق الحتم الذى على فى نهاية وايعاب قال عش ومثله الخاتم الذى على فم العباد ووجه الكراهة انه حلف بغير الله تعالى وصفاته اه قول المتن (ويستحب الخ) ولو طهرت الحائض او النفساء ليلانوت الصوم وصامت او صام الجنب بلا غسل صح روض ومعنى (قوله الا يصل الماء الخ) اى وليؤدى العبادة على الطهارة ليخرج من خلاف اى هريرة حيث قال لا يصح صومه قال الاسنوى وقياس المعنى الاول استحباب المبادرة الى الاغتسال عقب الاحتلام نهرا اسنى زاد النهاية ونقل عن ابي هريرة الرجوع عن ذلك اه الرد عليهم كما لا يخفى (قوله وجميع جوارحه) عطف على قول المتن لسانه

ظاهره وباطنه (ويستحب أن يغتسل عن الجنابة) والحيض والنفاس (قبل الفجر) ثلاثا يصل الماء (قوله)

إلى باطن نحو اذنه او دبره وقصيته ان وصوله لذلك مفطرو ليس عموم مراد اكلها وظاهر (٤٣٥) اخذا مما مر ان سبق ما نحو المضمة

المشروع أو غسل الفم
التجش لا يفطر لهذره
فليحمل هذا على مبالغة
منهى عنها او نحوها ويكره
له دخول الحمام من غير
حاجة لانه قد يضره فيفطر
ومن ثم لو اعتاده من غير
تأذ به البتة لم يكره على
ما يحتمل الاذرعى (و) يسن
(أن يحتز عن الحجة)
والفصد لما رفيهما (و) عن
(القبلة) المكروهة لما مر
فيها بتفصيلها واعادها هنا
اعتناء بشأنها لكثرة
الابتلاء بها (و) عن (ذوق
الطعام) وغيره بل يكره
خوفا من وصوله إلى حلقة
(ر) عن (الملك) بفتح العين
بل يكره أيضا لانه يعطش
ويفطر على قول ما بكسرهما
فهو المعلوم وتصح إرادته
لكن بتقدير مضغ والكلام
في علك لم تنفصل منه عين
بان مضغ قبل ذلك حتى
ذهبت رطوبته او مضغ
وفيه عين لكن لم يتلع من
ريقه المخلوط شيئا (و) يسن
(أن يقول عند فطره) اى
عقبه (اللهم لك) قدم افادة
لكمال الاخلاص اى لا
لغرض ولا لاحد غيرك
(صمت وعل رزقك) اى
الواصل إلى من فضلك
لاجبولى وقوتى (أفطرت)
للاتباع ولا يضر ارساله
لانه في الفضائل على انه وصل

(قوله إلى باطن نحو اذنه الخ) وينبغي أن يغسل هذه لم يتبأله الغسل الكامل نهاية ومعنى أى قبل الفجر
بني رف الجنازة ع (قوله على ما عتبه الاذرعى) عبارة المغنى وقول الاذرعى هذا لمن يتأذى بدون من
اعتاد ممنوع لانه من الترفه الذى لا يتناسب حكمة الصوم اه وفي الاسنى والاياعاب والنهاية نحوها قول المتن
(عن الحجة) اى منه لغيره وعكسه شرح بافضل اى ومن غيره له (قوله عن الحجة والفصد) اى ونحوهما
لان ذلك يضره فهو خلاف الاولى كفى المجموع وإن جزم في اصل الروضة بكرهاته وقال الحمام لم يكره ان
يحجم غيره أيضا معنى (قوله لما رفيهما) اى من أنهما يضره (قوله بل يكره) نعم إن احتاج إلى مضغ نحو
خبز لطفل لم يكره نهاية وإيعاب قال غش قوله نعم إن احتاج الخ قضية اقتصاره على ذلك كراهة ذوق
الطعام لغرض اصلاحه لم تعاطيه وينبغي عدم كراهته للحاجة وإن كان عنده مفطر غيره لانه قد لا يعرف
اصلاحه مثل الصائم اه (قوله إلى حلقة) قضية ان وصوله قهر عليه مفطر ولا يبعد فيما اذا احتيج إلى الذوق
ان لا يضر سبقة إلى الجوف كما يؤخذ مما تقدم في الحاشية عن الانوار سم (قوله بفتح العين) الى قوله والكلام
في المغنى والى المتن في النهاية (قوله والكلام) عبارة النهاية ومحل في غير ما يتفتت اما هو فان تيقن وصول
بعض جرمة عمدا الى جوفه افطر وحينئذ يحرم مضغه بخلاف ما اذا شك او وصل طعمه او ريحه لانه مجاور
وكالعلك في ذلك التفصيل اللبان الابيض فان كان لو اصابه الماء بيس واشتد كره مضغه والاحرم قاله القاضى
اه قال غش قوله مر اللبان الابيض وهو المسمى بالشامى وقوله لم لو اصابه الماء اى ماء الفم وهو الريق او
ما يدخله فيه لا يباسه وقوله مر واشتد اى بحيث لا يتحمل منه شئ اه (قوله اى عقبه) كذا في النهاية والمغنى
وعبارة الايعاب عقب تناول المفطر قال سليم ونصر المقدسى ويسن أن يعقدنية الصوم حينئذ وتوقف فيه
الاذرعى ثم قال وكان وجه خشية الغفلة اه (قوله للاتباع) رواه ابوداود وباسناد حسن لكنه مرسل وزاد
الدارقطنى وتقبل منى إنك انت السميع العليم ومن ثم قال المقدسى يزيد بعد افطرت سبحانك وبحمدك تقبل
مننا إنك أنت السميع العليم اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني قال المتولى ويسن أن يزيد وبك آمنت
وعليك توكلت ولرحمتك رجوت واليك انبت إيعاب (قوله وروى) إلى قوله وغيره في النهاية والمغنى لا قوله
وفي شرح الروض إلى وابلت (قوله وفي شرح الروض) اى والنهاية والمغنى وشرح بافضل اللهم ذهب الخ
اى زيادة اللهم (قوله ولم ارها فى ابى داود) عبارة شرح الروض وروى ايضا فيحتمل ان يقرأ بصيغة
المجهول فلا يلزم كون الراوى ابداود بصري اقول صنيع شرح الروض والنهاية والمغنى حيث قالوا عقب
قول المصنف وعلى رزقك افطرت ما نصه وذلك للاتباع رواه ابوداود ومرسلا وروى انه صلى الله عليه
وسلم كان يقول حينئذ اللهم ذهب الظما وابلت العروق ان شاء الله تعالى او كالصريح فى ان روى ببناء
الفاعل ويمكن ان يجاب بان ابداود روى ذلك فى غير سننه او فيه ونسخه مختلفة (قوله وغيره) اى غير ابى داود
(قوله يا واسع الفضل اغفر لى) وورد انه صلى الله عليه وسلم كان يقول الحمد لله الذى اغانى فصمت ورزقنى

(قوله اخذا مما مر الخ) يمكن الفرق بان الماء اذا وقع على خرق الاذن نزل بطبعه إلى باطنها ولم تنبت عادة
دفعه عن النزول ولا كذلك اذا وضع الماء في نحو الفم ويمكن ان لا يفصل فيلزم الفطر بلزومه لما ذكر كما
تقدم بحث ذلك عن نحو الاذرعى في مبحث المبالغة (قوله وإلى حلقة) قضية ان وصوله قهر عليه مفطر
ولا يبعد فيما اذا احتيج للذوق ان لا يضر سبقة إلى الجوف كما يؤخذ مما تقدم في الحاشية عن الانوار
(قوله في المتن وذوق الطعام والعلك) ومحل في غير ما يتفتت اما هو فان تيقن وصول بعض جرمة عمدا
إلى جوفه افطر وحينئذ يحرم مضغه بخلاف ما اذا شك او وصل طعمه أو ريحه لانه مجاور وكالعلك في
ذلك اللبان الابيض فان كان لو اصابه الماء بيس واشتد كره مضغه والاحرم قاله القاضى شرح مر واول
قوله او وصل طعمه إلى آخره فلا يشكل بقولهم في النجاسة انه يدل على العين لان دلالة عليها غير قطعية
ولهذا إذا نظف الفم بالماء من المر كالصبر يبقى الطعم مع زوال العين وانما اكتفينا بهذه الدلالة في

في رواية وروى ابوداود ذهب الظما وفي شرح الروض

(٥٤ - شروانى وابن قاسم - ثالث)

اللهم ذهب الظما ولم ارها فى ابى داود وابلت العروق وثبت الاجم ان شاء الله تعالى وغيره يا واسع الفضل اغفر لى

فاطرت لإيعاب (قوله ويسن) ويستحب له أن يفطر الصائمين بأن يعشهم لحبر من فطر صائما فله أجر صائم ولا ينقص من أجر الصائم شيء رواه الترمذي وصححه فان عجز عن عشائهم فطرم على شربة ماء أو تمر أو نحوهما لما روى أن بعض الصحابة قال يا رسول الله إيس كنا نجد ما يفطر به الصائم فقال يعطى الله تعالى هذا الثواب من فطر صائما على تمر أو شربة ماء أو مذقة لبن مغنى وشرح الروض ونهاية زاد الإيعاب واكله منهم أفضل لما فيه من مجابرتهم ومزبدبرهم ولو كان الصائم قد تعاطى ما أبطل ثوابه فهل يحصل لمفطره مثل أجره لو سلم صومه فيه نظر والاتق بسبعة الفضل الحصول اه وفي السكرى على الفضل ويسن للمفطر عند الغيران يقول ما صح انه عليه السلام كان يقول إذا فطر عند قوم وهو اكل طعامكم الارار وصلت عليكم الملائكة وافطر عند الصائمين اه قول المتن (ان يكسر الصدقة) أى والجود وزادة التوسعة على العيال والاحسان إلى ذوى الارحام والجيران لحبر الصحيحين انه عليه السلام كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل والمعنى في ذلك تفرغ قلوب الصائمين والقائمين للعبادة بدفع حاجتهم (قوله وتلاوة القرآن) أى في كل مكان غير نحو الحش حتى الحام والطريق ان لم يلبثه عنها بأن أمكنه تدبرها والتلاوة في المصنف أفضل ويسن استقبال القبلة للجهن ان من الرياء ولم يشوش على نحو مصل او نائم نهاية قال ع ش قوله مروى التلاوة في المصحف الخاى وان قوى حفظه لانه يجمع فيه بين النظر في المصحف وبين القراءة ويغنى ان يحمله مالم يذهب خشوعه وتدبره بقراءة في المصحف والا فلا يكون افضل اه قول المتن (وتلاوة القرآن) أى ومدارسته وهى ان يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه نهاية ومعنى زاد الإيعاب ما قرأه أو غيره كما اقتضاه اطلاقهم اه عبارة ع ش قوله ويقرأ غيره الخ أى ولو غير ما قرأه الاول فنه ما يسمى بالمدارسة الان وهى المعبر عنها فى كلامهم بالادارة اه (فيعرض) وفي رواية فيدارسه القرآن ويؤخذ من ظاهر هذه مع ما قبلها انه كان مرة يدارسه مرة يعرضه عليه لإيعاب (قوله لحبر الترمذي) الى قوله ومن ثم فى المغنى قول المتن (وان يعتكف) لو قال والاعتكاف كان أولى لان الاعتكاف مستحب مطاقا لكنه يتأكد فى رمضان فصار كالصدقة وتلاوة القرآن مغنى (فيه) الى قوله ومن ثم فى النهاية (فيه) أى فى رمضان وان يكتر من ذلك للاتباع رواه الشيخان نهاية لكن سياق كلام الشارح صريح فى أن مرجع الضمير العشر الاخير قول المتن (لا سيما) سى من سيما اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه فى الاصل واو الانها قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء المتأخرة وفى الرضى ان الواو التى تدخل على سيما فى بعض المواضع اعتراضية إذ ما بعدها بتقدير جملة مستقلة فعنى جاءنى القوم ولا سيما زيدا ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤنى أى هو كان اخص به واشدا خلاصا فى المجى وخبر لا محذوف اه سم (قوله الجر) أى على الاضافة ومازائدة أشتمونى وهل هى لازمة او يجوز حذفها نحو لاسى زيد زعم ابن هشام الخضر اوى الاول ونص سيبويه على الثانى ويجوز ان تكون مائكة تامة والمجرور بعدها بدل منها او عطف بيان صيان (وقسماء) أى الرفع على انه خبز مبتدا محذوف وجواب ما موصولة وانكرة موصوفة بالجملة والنصب على التمييز

النجاسة لتحققها أولا وفيه نظر لما قالوه فى حكمة المضمضة (قوله فى المتن لا سيما) سى من سيما اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه فى الاصل واو الانها قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء المتأخرة قال الدمامينى فى شرح التسهيل ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب بن استعماله على خلاف ما جاء فى قوله هو لا سيما بدار جليله فهو مخطى هذا كلامه وسيأتى فى الاصل خلاف هذا اه وقوله وسيأتى الى اخره اشارة لقول التسهيل وقد يقال لا سيما بالتخفيف أى وحذف الواو اه وفى الرضى واعلم ان الواو التى تدخل على لا سيما فى بعض المواضع اعتراضية إذ ما بعدها تقديم جملة مستقلة والسى بمعنى المثل فعنى جاءنى القوم ولا سيما زيدا ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤنى أى هو كان اخص به واشدا خلاصا فى المجى وخبر لا محذوف اه وقوله ويجوز فى الاثم بعدها الجر قال فى التسهيل بالاضافة ومازائدة وقوله وقسماء أى الرفع على انه خبز مبتدا محذوف كافى التسهيل قال الدمامينى وينبغى ان يكون الحذف واجبا لانه كذلك مسموع

(و) يسن أن يتأكد من حيث الصوم وإلا فذلك سنة فى كل زمن (أن يكسر الصدقة وتلاوة القرآن فى رمضان) لحبر الترمذي وقال غريب أى الصدقة أفضل قال صدقة فى رمضان ولأن الحسنات تضاعف فيه ولحبر الصحيحين أن جبريل كان يلقي النبى صلى الله عليه وسلم فى كل سنة فى رمضان حتى ينسلخ فيفرض صلى الله عليه وسلم القرآن عليه (وأن يعتكف فيه كثير) لانه أقرب لصون النفس وتفرغها للعبادة (لا سيما) بتشديد الياء وقد تخفف ويجوز فى الاسم بعدها الجر وهو الأرجح وقسماء وهى دالة على ان ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها

في العشر الاواخر منه فينا كدله اكثر الثلاثة المذكورة للتابع ورجاء مضادة ليلة (٢٧) القدر اذ هي منحصرة فيه عندنا كادلت

عليه الاحاديث الصحيحة
الكثيرة ومن ثم قال
لزوجته انت طالق ليلة
القدر فان كان قاله اول ليلة
احدى وعشرين او قبها
طلقت في الليلة الاخيرة من
رمضان او في يوم احدى
وعشرين مثلام تطلق الا في
ليلة احدى وعشرين من
السنة الاتية نعم لوراها في
ليلة ثلاث وعشرين مثلا
من سنة التعليق فهل يبحث
لان كلامهم طافح بانها تدرك
وتعلم فهو نظير ما سرفين
انفرد برؤية الهلال بل
قياس ذلك انه لو اخبره من
يعتقد صدقه بانه راها
حنث او لان علاماتها خفية
جدا ومتعارضة فروية
بعضها او كلها لا تقتضى
الحنث لانه لا حنث بالك
كل محتمل والاول اقرب ان
حصل عنده من العلامات
ما يغلب على الظن وجرد ما
وقد اوقعوا الطلاق بنظير
ذلك في مسائل تعرفون
كلامهم في بابه
(فصل) في شروط
وجوب الصوم ومخصاته
(شروط وجوب صوم
رمضان العقل والبلوغ)
فلا يجب على صبي ومجنون
لرفع القلم عنهم ويجب على
السكران المتعدى كما علم من
كلامه في الصلاة والاسلام
ونوفيا مضى بالنسبة للتردد
حتى يلزمه القضاء اذا عاد
للاسلام بخلاف الكافر

او بفعل محذوف اذا كان نكرة واما اذا كان معرفة فالجهور على امتناع انتصابه وجوزه بعضهم باضمار
فعل او على ان ما كافه وان لا سيما زلت منزلة الاستثناء فينتصب على الاستثناء المنقطع قال في التسهيل وقد
توصل بظرف او جملة فعلية اهتأى كافي عبارة المصنف فان الظاهر انه اراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور
سم عبارة الرشيدى بعد كلام واعلم ان جميع ذلك في غير ما في عبارة المصنف اما فيها فظاهر انه يتعين كون
ما موصولة والجار والمجرور صلته في محل له من الاعراب والتقدير لا مثل الاعتكاف الذي في العشر
الاواخر اقول المتن (في العشر الاواخر) ويسن ان يمكث معتكفا الى صلاة العيد وان يعتكف قبل
دخول العشر نهاية عباب العباب وينبغي لمعتكف العشر الاخير ان يدخل المسجد قبل غروب الحادى
والعشرين ويخرج منه بعد الغروب ليلة العيد ومكثه الى ان يصلي او يخرج منه الى المصلى او الى اهل الشارح
في شرحه ويسن اعتكاف يوم قبل العشر لا احتمال النقص فيحصل له فضل ذلك اليوم اه (قوله عندنا) اى
باتفاق الشافعية واما بالنسبة لاختلاف ائمة الاسلام فهو خلاف طويل بينت طرفاته في الاصل وفي نهاية
م للعلماء فيها نحو ثلاثين قولاً وفي بلوغ المرام للحافظ ابن حجب اختلف في تعيينها على اربعين قولاً واوردها في
فتح الباري كدعى بافضل (قوله اول ليلة الخ) اى حاجة للفظ اول سم (قوله او في يوم احدى وعشرين مثلا
الخ) هذا لما يظهر على قول لزوم ليلة القدر بليلة في العشر الاخير وعدم دورانها في لياليه وهل اتفق اصحابنا
على اللزوم ايضا فلا يرجع (قوله حنث) خبران و(قوله او لا) عطف على قوله يبحث واعدل له

(فصل في شروط وجوب الصوم ومخصاته) (قوله في شروط) الى قوله ومن الحلقه في النهاية والمغنى
الا قوله ويجب الى والاسلام وقوله واخذ الى المتن وقوله وقيل الى وما تقرر (قوله ومخصاته) اى ما يبيح
ترك صوم رمضان نهاية ومغنى اى وما يتبع ذلك من الامساك والفدية ع ش (قوله على السكران المتعدى
الخ) يؤخذ من قوله الاتى وما تقرر علم الخ ان الواجب على المتعدى بسكره وجوب انعقاد سبب بمعنى وجوب
القضاء عليه فحيث تغير المتعدى كذلك كالمغنى عليه فواجه التقييد بالمتعدى فليتامل والحاصل ان كلا
من السكر والاغماء بتعداودونه ان استغرق النهار وجب القضاء كما سيأتى والاول قد نوى ليلا اجزاه كما
علم مما تقدم سم (قوله واخذ من تكليفه) اى الكافر الا صلى (قوله حرمة اطعام المسلم له الخ) افى بالحرمة
اخذ ما ذكر شيخنا الشهاب الرملى لكن يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن له في دخول المسجد وان
كان جنباً سم وقد يقال ان الفرق بين الاذن في المعصية والاعانة عليه واضح غنى عن البيان (قوله

والنصب ولم يتعرض له في التسهيل وتارة يكون الاسم نكرة فنصبه على التمييز او بفعل محذوف وتارة يكون
معرفة والجهور على امتناع انتصابه وجوزه بعضهم باضمار فعل او على ان ما كافه وان لا سيما زلت منزلة الاستثناء
للاستثناء فينتصب على الاستثناء المنقطع قال في التسهيل وقد توصل بظرف او جملة فعلية آه اى كقولك
يفجبني الاعتكاف ولا سيما عند السكبة اى وكفى عبارة المصنف فان الظاهر انه اراد بالظرف ما يشمل الجار
والمجرور وكقولك يعجبني كلامك زيداً لا سيما بهظة قال في التسهيل وان جر اى الاسم بعد لا سيما
فيما لاضافة وما زائدة وان رفع فخر مبتدا محذوف وما بمعنى الذى اى ونكرة موصوفة اها قال الدمامنى
وعلى كل من وجهى الرفع والجر ففتحه اى سى اعراب لانه مضاف ثم قال في وجه النصيب ان ما كافه
والفتحة بناء مثلهما في لارجل (قوله كان قاله اول ليلة احدى وعشرين) اى حاجة للفظ اول اه

(فصل في شروط وجوب الصوم ومخصاته) (قوله ويجب على السكران والمتعدى الخ) يؤخذ من
قوله الاتى وما تقرر علم الخ ان الواجب على المتعدى بسكره وجوب انعقاد سبب بمعنى وجوب القضاء عليه
وحيث تغير المتعدى كذلك كالمغنى عليه فواجه التعدية بالمتعدى فليتامل والحاصل ان كلام السكر
والاغماء بتعداودونه ان استغرق النهار وجب القضاء كما سيأتى والاول قد نوى ليلا اجزاه كما علم مما تقدم
(واخذ من تكليفه به حرمة) افى بالحرمة اخذ ما ذكر شيخنا الشهاب الرملى (قوله حرمة اطعام المسلم له)

لاصلي نعم يعاقب عليه في الاخرة نظير ما سرفي الصلاة واخذ من تكليفه به حرمة اطعام المسلم له في نهار رمضان لانه اعانه على معصية وفيه نظر

لانه ليس مكلفا بالنسبة للاحكام الدينية لا نأقوله
 على تركه ولا نعامله بقضية
 كفره الا ان يحاج بان معنى
 اقراره عدم التعرض له
 لا معاوته كما يعلم بما ياتي
 في الجزية (واطاقته) حسا
 وشرعا فلا يلزم عاجزا بمرض
 او كبرا اجماعا ولا حائضا او
 نفساء لانهما لا يطبقانه شرعا
 ووجوب القضاء عليهما
 لانما هو بامر جديد وقيل
 وجب عليهما ثم سقطوا عليهما
 بنويان القضاء لا الاداء
 على الاول خلافا لابن الرفعة
 لانه فعل خارج وقته المقدر
 له شرعا الا ترى ان من
 استغرق نومه الوقت بنوى
 القضاء وان لم يخاطب
 بالاداء بما تقرر غل ان من
 عبر بوجوبه على نحو حائض
 ومعنى غلبه وسكران مراده
 وجوب انعقاد سبب ليرتب
 عليهم القضاء لا وجوب
 التكليف لعدم صلاحيتهم
 للخطاب ومن ان المرتد
 مخاطب به خطاب تكليف
 لصلاحية لذلك ومن الحق
 باولئك فراده انه يوصف
 الرد لا لا يخاطب به اصاله بل
 تبعاً لمخاطبته بالاسلام عيته
 المستلزم لذلك فكان خطابه
 به بمنزلة الخطاب بالصوم
 لانهما السبب من هذه
 الحية ولا يرد الكافر الاصل
 لانه وان خوطب بالاسلام
 يكتب منه ببذل الجزية

لانه ليس مكلفا بالنسبة للاحكام الدينية) لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد به انه غير مخاطب في الدنيا
 بالاحكام فليس بصحيح وما يبطله عقابه في الاخرة عليها فانه فرع مخاطبته بها في الدنيا لا يعبأ احد على
 ما لم يخاطب به وان اراد بذلك انه لا يؤمر من جهة الامام وغيره بادائها مع كونه مخاطبا بها فهذا لا يعارض
 ان تركه الصوم تلبس بمعصية وان اعانته عليه اعانة على معصية سم قول المتن (واطاقته) اى الصوم والصحة
 والاقامة اخذا بما ياتي من معنى ونهاية (قوله) ولا حائضا (الخ) اى ولا مسافرا كما يعلم بما ياتي نهاية ومعنى (قوله)
 لا يطبقانه) التذكير هنا وبما ياتي بتاويل الشخصين (قوله عليهما) اى وعلى المريض والمسافر والسكران
 والمغمى عليه نهاية ومعنى (قوله) وعليهما اى على كل من هذين الوجهين (قوله على الاول) الاول
 ان يؤخره عن قوله خلافا لابن الرفعة (قوله) وبما تقرر اى بقوله ولا حائضا ونفساء لانهما لا يطبقانه شرعا
 (الخ) (قوله) ان مراده وجوب انعقاد سبب) وهو دخول الوقت والمراد بان انعقاده وجوده واداءه وجوب من
 اضافة المسبب للسبب او بيانية هذا على ان القضاء بالامر الاول لا بامر جديد يجزى وقال سم قوله هذا مع
 قوله السابق لئلا هو بامر جديد يفيد ان وجوب انعقاد السبب لسكون القضاء فيه بامر جديد لانه ذكر
 فيما سبق ان وجوب القضاء على الحائض والنفساء بامر جديد وذكر هنا ان الوجوب عليهما وجوب
 انعقاد سبب اه (قوله) (الخ) اى انفا (قوله) (من الحق) (الخ) الملحق الشارح المحلى وحكم بسهوه بذلك في
 شرح المنهج قال فان وجوبه وجوب تكليف اه اى لا وجوب انعقاد سبب ولا لم يعاقب في الاخرة اذا
 مات على ردة كما لا يعاقب هو لا اذ ماتوا على حالهم سم وحكم بسهوه ايضا للمعنى وكذا النهاية ثم قال نعم يمكن
 الجواب عن كلام الشارح بان وجوب انعقاد سبب في حقه لا ينافي القول بكرون الخطاب له خطاب تكليف
 اه (قوله) لذلك اى المخاطبة بالصوم (قوله) لان انعقاد السبب من هذه الحيثية اى من حيث مخاطبته
 بالاسلام عينا (الخ) (قوله) يكتب منه ببذل الجزية) فيه بحث ظاهر لان الاكتفاء منه بذلك لانما هو عن تعرضنا
 له بالامر ونحوه وهذا لا يقتضى عدم مخاطبته مطلقا حتى يفرغ عليه عدم الاستلزام المذكور وكيف

يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن له في دخول المسجد وان كان جنباً (قوله) لانه ليس مكلفا بالنسبة
 للاحكام الدينية (الخ) لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد بكونه ليس مكلفا بالنسبة لما ذكر انه غير
 مخاطب في الدنيا بالاحكام فليس بصحيح وما يبطله عقابه في الاخرة عليها فانه فرع مخاطبته بها في الدنيا لا
 لا يعاقب احد على ما لم يخاطب به وان اراد به انه لا يؤمر من جهة الامام وغيره بادائها مع كونه مخاطبا بها
 فهذا لا يعارض ان تركه الصوم تلبس بمعصية وان اعانته عليه اعانة على معصية نعم حرمة اطعامه تشكل بجواز
 الاذن له في دخول المسجد اذا كان جنباً فيحتاج لفرق واضح بينهما (قوله) خلافا لابن الرفعة) قد يتجه ما قاله
 ابن الرفعة على قول خكه في جمع الجوامع ان عليهما احد الشهيدين (قوله) مراده وجوب انعقاد سبب) هذا
 مع قوله السابق لانما هو بامر جديد يفيد ان وجوب انعقاد السبب لسكون القضاء فيه بامر جديد لانه ذكر
 فيما سبق ان وجوب القضاء على الحائض والنفساء بامر جديد وذكر هنا ان الوجوب عليهما وجوب انعقاد
 سبب اه (قوله) (من الحق) (الخ) الملحق به (الخ) الشارح المحلى وحكم بسهوه بذلك في شرح المنهج قال
 فان وجوبه وجوب تكليف اه اى لا وجوب انعقاد سبب ولا لم يعاقب في الاخرة اذ مات على ردة كما لا
 يعاقب هو لا اذ ماتوا على حالهم وفى هامش شرح المنهج بخط شيخنا الشهاب البرلى ما نصه قوله ومن الحق
 بهم المرتد يريد الشيخ جلال الدين المحلى رحمهما الله وغرض الشارح رحمه الله تعالى ان يبين ان المرتد
 يعاقب عليها في الاخرة ويوجب قضاؤها بعد الاسلام وقضية الحاقه بالحائض ونحوها عدم العقاب في الاخرة
 اذ مات على ردة وعبارة الشيخ جلال الدين ظاهر هان حكمه كالحائض ولكن من تأملها ولا ولا اخر استفاد
 منها هذا الذى حارله الشارح نعم ان كان غرض الشارح ان المرتد يطالب بها ايضا في الدنيا بان ياتي بها بعد
 وجود الشرط ولا كذلك الكافر الاصل اتجه اعتراضه ان لم يصبح مثل ذلك في حق الكافر الاصل اه (قوله)
 يكتب منه ببذل الجزية) فيه بحث ظاهر لان الاكتفاء منه بذلك لانما هو عن تعرضنا له بالامر ونحوه وهذا

يصح في مخاطبة أصالة وتباعد عقابه في الآخرة على ذلك فتأمل سم (قوله فلم يستلزم) أي خطابه بالاسلام
 (قوله إذا لم ينقد السبب) قد بنا فيه تعليل عدم وجوب القضاء إذا سلم بالترغيب بل الوجه حينئذ تعليله
 بعدم الخطاب وعدم انعقاد السبب سم (قوله الشامل) إلى قوله والتظهير في المغنى (قوله الشامل الخ)
 عبارة النهاية والصية كالصبي اه (قوله للجنس) أي الشامل للذكر والانثى على رأي ابن جزم مغنى
 (قوله أي يأمره) إلى قوله والتظهير في النهاية (قوله والتظهير الخ) أي في القياس المذكور عبارة
 النهاية وإن فرق المحب الطبري بينهما اه زاد المغنى بأنه إنما ضرب على الصلاة للحديث والصوم فيه مشقة
 ومكابدة بخلاف الصلاة فلا يصح إلحاق اه (قوله فيها) الأولى إسقاطه (قوله يرد باننا لا نسلم الخ) لا يخفى
 ما في منع كونه عقوبة من التعسف مع أنه يكفي في الرد منع امتناع القياس في العقوبات فإنه استفيد من جمع
 الجوامع اعتماد جواز القياس في الحدود كقطع السرقة مع أنه عقوبة ثم قول الماتن (ويباح تركه) أي بنية
 الترخص مغنى (قوله أي رمضان) إلى الماتن في النهاية قول الماتن (للمريض الخ) ولما غلبه الجوع والعطش
 حكم المريض نهاية ومغنى أي إن كان ذلك بحيث يخاف منه مبيح تيمم شرح بأفضل قال في الأنوار ولا اثر
 للعرض اليسير كصداع ووجع الأذن والسن إلا أن يخاف الزيادة بالصوم فيغتنى زيادة الأعباء والحق
 بخوف زيادة المرض خوف هجوم علة اه (قوله أي يجب الخ) لا بنا فيه التعبير بالأباحة لأن المراد بها
 مطلق الجواز الشامل للوجوب بإعباب (قوله أي يجب عليه) خلافا للعباب وتبعه النهاية والمغنى عبارته أي
 العباب يباح الفطر من الفرض بشدة جوع أو عطش يخاف منه مبيح التيمم ويجب أن يخاف ذلك وهو مرض
 ولو تسبب به إذا أجهده الصوم معه اه قال الشارح في شرحه وما اقتضاه صنيع المصنف أن ضرورة الأباحة
 غير صورة الوجوب غير صحيح بل الذي يتجه أنه متى خاف مبيح تيمم لزمه الفطر اخذ من كلامهم في باب
 التيمم ثم رأيت في الجواهر صرح به ويجب أيضا على حامل خشية الإسقاط أن صامت اه عبارة السكردي
 على بأفضل الذي اعتمده الشارح في كتبه أنه متى خاف مبيح تيمم لزمه الفطر وظاهر كلام شيخ الإسلام
 والخطيب الشريفي والجمال الرمي أن مبيح التيمم مبيح للفطر وأن خوف الهلاك وجب له اه قول الماتن (إذا
 وجد به ضرر الخ) وهو مبيح التيمم عبارة المحرر للمريض الذي يصب عليه أو يناله به ضرر شديد فاقضى
 الاكتفاء بأحد هما وهو كما قال الاستوى الصواب مغنى (قوله بحيث) إلى قوله ولو لزمه في المغنى وإلى قوله
 ويباح في النهاية (قوله بحيث يبيح التيمم) أي بان يخشى لو صام على نفسه أو عضو أو منفعة منه أو من غيره
 كان رأى غريبا لا يتمكن من إنفاذه أو صائلا يلزمه دفعه ولا يتمكن من دفعه إلا بفطره أشد ما به من جوع
 أو عطش لإعباب (وإن تعدى بسببه) أي بان تعاطى ليلما يمرضه نهرا أقصد أو شلل الضرر ما لو زاد مرضه
 أو خشي منه طول البرء نهاية (قوله لأنه لا ينسب) أي المرض (إليه) أي المريض (قوله فواضح) أي أنه ترك
 النية بالليل (والا) أي كان يحتمل فتادون وقتو (قوله قبيل الفجر) أي وقت الشروع في الصوم مغنى
 (قوله قبيل الفجر الخ) ظاهره أن ما قبل القبيل لا اعتبار به وقد بوجه بأنه لا يجب تقديم بالنية عليه سم (قوله
 والالزمته) أي وإن علم أنه سيعود له عن قرب نهاية (قوله ولو لزمه الفطر الخ) عبارة المغنى ويجب الفطر إذا
 خشي الهلاك كما صرح به الغزالي وغيره وجزم به الأذرع اه زاد النهاية فإن صام في انعقاده احتملان

لا يقتضى عدم مخاطبته مطلقا حتى يفرغ عليه عدم الاستلزام المذكور وكيف يصح في مخاطبة أصالة وتبعا
 مع عقابه في الآخرة على ذلك فتأمل (قوله إذا لم ينقد السبب) قد بنا فيه تعليل عدم وجوب القضاء إذا سلم
 بالترغيب بل الوجه حينئذ تعليله بعدم الخطاب وعدم انعقاد السبب (قوله يرد باننا لا نسلم كونه عقوبة الخ)
 لا يخفى ما في منع كونه عقوبة من التعسف مع أنه يكفي في الرد منع امتناع القياس في العقوبات فإنه استفيد
 من جمع الجوامع امتناع جواز القياس في الحدود كقطع السرقة مع أنه عقوبة (قوله بحيث يبيح التيمم) قال
 في الأنوار ولا اثر للعرض اليسير كصداع ووجع الأذن والسن إلا أن يخاف الزيادة بالصوم فيغتنى زيادة الأعباء
 (قوله قبيل الفجر) ظاهره أن ما قبل القبيل لا اعتبار به وقد بوجه بأنه لا يجب تقديم النية عليه (قوله)

فلم يستلزم خطابه بالصوم
 لأصالة ولا تبعا فن ثم لم
 يلزمه قضاء إذ لم ينقد
 السبب في حقه (ويؤمر به
 الصبي) الشامل للأنثى إذ هو
 للجنس أي يأمره به ولية
 وجوبا (لسمع إذا أطاع)
 وميز ويضربه وجوبا على
 تركه لعشر إذا أطاعه فظاهر
 ما مر في الصلاة عليهما
 والتظهير بأن الضرب عقوبة
 فيقتصر فيها على محل
 ورودها يرد باننا لا نسلم
 كونه عقوبة وإلا لتقيد
 بالتكليف والمعصية وإنما
 القصد مجرد الإصلاح
 بالف العبادة لينشأ عليها
 (ويباح تركه) أي رمضان
 ومثله بالأولى كل صوم
 واجب (للمريض) أي
 يجب عليه (إذا وجد به
 ضررا شديدا) بحيث يبيح
 التيمم للنص والاجماع
 وإن تعدى بسببه لأنه
 لا ينسب إليه ثم إن أطبق
 مرضه فواضح وإلا فإن
 وجد المرض المعتبر قبيل
 الفجر لم تلزمه النية وإلا
 لزمته وإذا نوى وعاد أفطر
 ولو لزمه الفطر فصام
 صح لأن معصيته ليست
 لذات الصوم

(و) يباح تركه لنحو حصاد (٤٣٠) أو بناء لنفسه أو لغيره تبرعا أو بأجرة وإن لم يتحصر الأمر فيه اخذنا بما

بأقوى في المصلحة خاف على المال أن صام وتعذر العمل ليلا أو لم يغنه فيؤدي لتلفه أو نقصه نقصا لا يتغلب به هذا هو الظاهر من كلامهم وسيأتي في انقاذ المحترم ما يؤيده خلافا لمن أطلق الجواز ولو توقف كسبه لنحو قوته المضطر إليه هو أو مومنه على فطره فظاهر أنه لا يفطر لكن بقدر الضرورة (و) للمسافر سفرا طويلا مباحا (و) للكتاب والسنة والاجماع وبأن هذا جميع مأمور في القصر حيث جاز الفطر وحيث لا فلا نعم سيغلم من كلامه أن شرط الفطر في أو أيام سفره أن يفارق ما تشترط مجازته للقصر قبل طلوع الفجر وإلا لم يفطر ذلك اليوم ومروا أنه أن تضرب الصوم فالفطر أفضل وإلا فالصوم أفضل ولا يباح الفطر حيث لم يخش مبيح تيمم لمن قصد بسفره محض الترخص كمن سلك الطريق إلا بعد للقصر ولا ينافيه قوله لم لو حلف ليطلق في نهار رمضان فطره أن يسافر لأن السفر هنا ليس مجرد الترخص بل للتخلص من الحنث ولا

أوجهها انعقاده مع الائم اه قال ع ش قوله مر إذا خشي الهلاك مفهومه أنه لو لم يخف الهلاك لكن خاف بطله البراء أو الشين الفاحش أو زيادة المرض لم يحرم لكن في حاشية شيخنا الزبدي أنه متى خاف مرضا يبيح التيمم وجب الفطر ويصرح به قول حج أي يجب عليه إذا وجد به ضررا شديدا بحيث يبيح التيمم وينبغي أن مثل خوف المرض أو زيادة ما لو قدم الكفار بلدة من بلاد المسلمين مثلاً واحتاجوا في دفعهم إلى الفطر ولم يقدروا على القتال إلا به جاز لهم بل قد يجب أن تحقوا تسلط الكفار على المسلمين حيث لم يقا تلوم اه (قوله و يباح) إلى قوله ولو توقف ذكره ع ش عن الشارح واره (قوله و يباح تركه لنحو حصاد الخ) أفتى الأذرعى بأنه يجب على الحصادين تبييت النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أو فطره أو الإفلا نهاية زاد الإيعاب وظاهر أنه يلحق بالحصادين في ذلك سائر أرباب الصنائع المشقة وقضيه إطلاقه أنه لا فرق بين المالك والاجر الغني وغيره والمتبرع ويشهد له إطلاقهم الاتي في المصلحة الاجرة أو المتبرعة وإن لم يتبين نعم يتجه اخذنا بما ياتي فيها تقييد ذلك بما احتيج لفعل تلك الصنعة بأن خيف من تركها نهاراً فوات مال له وقع عرفا قال الرشيدى قوله مر ثم من لحقه منهم مشقة شديدة الخ ظاهره وان لم تبع التيمم ولعل الأذرعى يرى ما رآه الشهاب حج وقياس طريقة الشارح مر المتقدمة أنه لا بد من أنها تتبع التيمم اه عبارة ع ش وظاهره وان لم تبع التيمم كما يفهم من قول حج أن خاف على المال أن صام ويحتمل وهو الظاهر تقييد ذلك بمبيح التيمم فليراجع (قوله ان صام) أي فلم يقدر على العمل نهاراً (قوله على فطر) متعلق بقوله توقف قول المتن (و) للمسافر الخ) أي يباح تركه سواء كان من رمضان أم من غيره نذراً ولو تعين أو كفارة أو قضاء نهاية (قوله و ياتي) إلى قوله ولا يباح في المغنى والنهاية (قوله ما يشترط مجازته الخ) أي من العمر أن لا يمكن ثم سور أو السور أن كان نهاية (قوله قبل طلوع الخ) متعلق بقوله يفارق (قوله و الا) أي وان لم يفارق حين طلوع الفجر (قوله يفطر ذلك الخ) ولو نوى ليلا ثم سافر ولم يعلم هل سافر قبل الفجر أو بعده امتنع الفطر ايضا للشك في مبيحه نهاية ويمكن إدراجه في كلام الشارح (قوله و مر) أي في صلاة المسافر (انه الخ) أي المسافر (قوله محض الترخص) ينبغي أن يباح الفطر لمن شق عليه الصوم حضر النحو من يدحر فسافر ليرخص بالفطر لدفع مشقة الصوم حضر أو قصد القضاء إذا اعتدل الزمن مر اه سمى أي كما يؤيده ما ياتي انفا في مسئلة الحلف وقوله لمن شق عليه الصوم حضر أي بحيث لا يبيح التيمم والافياح له الفطر حضر الكامن عن المغنى وشرح بأفضل النهاية والإيعاب ويفهمه كلام الشارح فان المسافر لمجرد الترخص حكمه حكم الحاضر (قوله لان المسافر الخ) علة لعدم المنافة (قوله ولا لمن صام قضاء الخ) عطف على قوله لمن قصد بسفره النحو ومن واقعة على المسافر (قوله ولا لمن صام قضاء الخ) وفاقا للمغنى قال سم و يفارق الادام بان الله تعالى خبر فيه لم يخبر في القضاء والنذر به لا يرد على واجب اصل الشرح مر و جزم بعدم الإباحة هنا في الروض في باب صوم التطوع لكن الذي في الأنوار خلافه اه (قوله قال السبكي الخ) اعتمده النهاية فقال وبحث السبكي وغيره تقييد الفطر بمن يرجو إقامة يقضى فيها بخلاف مديم السفر ابدالان في تجوز الفطر له تغيير حقيقة الوجوب بخلاف القصر وهو ظاهر وان نازع فيه الزركشي ومثله فيما يظهر كما بحثه الأذرعى ما لو كان المسافر يطيق الصوم وغلب على ظنه أنه لا يعيش إلى أن يقضيه لمرض مخوف أو غيره اه ونظر الشارح في الأولى هنا بما ياتي وفي كثيره ما في الإيعاب والامداد وقال ع ش قوله لم تغيير حقيقة الوجوب قد يقال لا يلزم من فطره

ذلك

لمن صام قضاء لزمه الفور فيه قال السبكي بحثا

ولأن لا يجوز من يقضى فيه لادامته السفر ابدأ وفيه نظر ظاهر فالوجه خلافه ولو نذر (٤٣) صوم شهرين مكره بوقال

أصومه من الآن جازله الفطر
بعذر السفر عند القاضي
كره رمضان بل وأولى وخالفه
تلميذه البغوي وفرق بان
الشارع جوزه الفطر
بعد السفر وهذا لم يجوزه
حيث لم يستثنه والاول اوجه
ولا يحتاج لاستثناؤه لعله لما
جوزه الشارع بل بالاولى
ثم رايت الانوار جزم به من
غير عزه للقاضي وصرح
كلام الاذري والزر كنى
امتناع الفطر في سفر الزهدة
على من نذر صوم الدهر لانه
انسد عليه القضاء بخلاف
رمضان (ولو أصبح صائما
فرض الفطر) لوجود سبب
الفطر قهرا عليه ويشترط
في حل الفطر بالعذر قصد
الترخص على الوجه
كحصر يريد التحلل وليتميز
الفطر المباح من غيره ورجح
الاذري مقابله كتحلل
الصلاة وفيه نظر ويفرق
بان تحللها واقع مع انقضائها
وليس مبطلا لها وما هنا في
اثاء العبادة ومبطل لها
فتعين الحاقه بتحلل المحصر
وسياق في قول المتن في فصل
الكفارة وكذا بغيرها انه
صرح في الوجوب (وان)
اصبح صائما ثم (سافر فلا)
يفطر تغليبا للحضر لانه
الاصل ولانه باختياره (ولو)
اصبح المريض والمسافر
صائمين) بان نوي الالا (ثم)
اراد الفطر (جاز) بلا كراهة

ذلك لجواز اختلاف احوال السفر فقد يصادف أن في صوم رمضان مشقة قوية كشدة حرفية طرويقه فيه
في زمن ليس فيه تلك المشقة كزمن الشتاء وقوله مر وهو ظاهر الخ وظاهر ازعل الوجوب عليه حيث لم
يحصل له بسبب الصوم ضرر يبيح التيمم ولا جازله الفطر بل وجب اه ع وش وهذا جار على طريقة الشارح
والزيادة دون طريقة النهاية والمغنى (قوله) ولأن لا يجوز من يقضى فيه) ينبغي أن يكون في معنى الزمن
المذكور أن يفطر رمضان بقصد القضاء بعد في السفر فيجوز مر اه سم (قوله وفيه نظر ظاهر) تقدم عن
ع ش بيانه (قوله) فالوجه خلافه) وفاقا للمغنى عبارة وهو لا فرق في ذلك بين من يديم السفر ولا خلافا لبعض
المتأخرين اه (قوله) او قال أصومه من الآن) كان المراد انه قال الله على صوم شهر أصومه من الآن سم
(قوله) جازله الفطر (الخ) اعتمده مر اه سم (قوله) والاول اوجه) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى (قوله) امتناع
الفطر) اي في غير رمضان كما يأتي (قوله في سفر الزهدة الخ) اي بخلاف سفر غير الزهدة فينبغي جواز القضاء
وعليه الفدية لانه لا يتصور القضاء هنا مر وقد يشك على ما تقدم عن السبكي سم قول المتن (ولو أصبح)
اي المقيم نهاية ومعنى (قوله) ويشترط (الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله في حل الفطر الخ) ينبغي وكذا
الترخص في حل ترك النية قبيل الفجر لنحو المريض فان تركها بدون قصد الترخص حتى طلع الفجر ثم اراد
الفطر فالوجه انه لا بد من قصد الترخص ليجوز له ترك الامساك مر اه سم (قوله) قصد الترخص) مفهومه
الاثم اذا لم ينو ذلك ع ش (قوله) وليتميز (الخ) عطف على قوله كمحضرا (قوله) ورجعا الاذري مقابله
(الخ) أي فقال لا يشترط فيه النية كالا يشترط في تحلل الصلاة كرى (في قول المتن الخ) اي في شرهوه (قوله)
وكذا بغيرها) مقول القول (قوله) انه الخ) فاعل سياق والضمير لقول المتن المذكور (قوله) صريح في
الوجوب) اي وجوب قصد الترخص كرى (قوله) فلا يفطر) اي بعذر السفر بخلاف ما اذا غلبه الجوع
او العطش كما هو ظاهر قول المتن (جاز) اي بشرط نية الترخص معنى (قوله) بلا كراهة الخ) وفاقا للنهاية
والمغنى (قوله) قال والدالرويان الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا قال سم قال في شرح الارشاد وفيه نظر
وقضيته ما يأتي في النذر انه حيث سن الصوم او القصر او الاتمام فنذره انما قد نذرته ولم يجز الخروج منه الا
ان تضرب وفاق جواز الخروج من الواجب اصالته بانه ثم رخصة وهناك قاتى بما ينافيها وهو التزام الاتمام
المندوب له انتهى اه (قوله) ولها ذلك) اي يجوز للمريض والمسافر الفطر نهاية اي فلا إثم عليهما سم (قوله)
وان نذر الاتمام) اي إتمام رمضان وبقي ما لو نذر المسافر صوم تطوع في السفر هل ينقض نذرته او لا فيه نظر
وينبغي انه ان كان صومه افضل بان لم يحصل له فيه مشقة اصلا انعقد نذرته ولو لإفلا ع ش وقوله إتمام رمضان

الزر كشي ومثله فيما يظهر كما يحسنه الاذري ما لو كان المسافر يطق الصوم ويغلب على ظنه أنه لا يعيش إلى أن
يقضيه لمريض مخوف او غيره شرح مر (قوله) ولأن لا يجوز من يقضى فيه) ينبغي أن يكون في معنى الزمن
المذكور أن يفطر رمضان بقصد القضاء بعد في السفر فيجوز مر (قوله) او قال أصومه من الآن) كان المراد
انه قال الله على صوم شهر أصومه من الآن (قوله) جازله الفطر) اعتمده مر (قوله في سفر الزهدة) مفهومه
الجواز في سفر غير الزهدة عندهما ايضا وان افسد القضاء ايضا (قوله في سفر الزهدة) اي بخلاف سفر غير
الزهدة فينبغي جواز الفطر وعليه الفدية لانه لا يتصور القضاء هنا مر وقد يشك على ما تقدم عن السبكي
(قوله) ويشترط في حل الفطر) ينبغي وكذا في حل ترك النية قبيل الفجر لنحو المريض فان تركها بدون قصد
الترخص حتى طلع الفجر ثم اراد الفطر فالوجه انه لا بد من قصد الترخص ليجوز له ترك الامساك مر
(قوله) على الوجه) اعتمده مر (قوله) قال والدالرويان الخ) قال في شرح الارشاد وفيه نظر وقضية ما يأتي
في النذر انه حيث سن الصوم او القصر او الاتمام فنذره انما قد نذرته ولم يجز الخروج منه إلا ان تضرب
وفارق جواز الخروج من الواجب اصالته بانه ثم رخصة وهناك قاتى بما ينافيها من التزام الاتمام المندوب
له اه (قوله) ولها ذلك) اي فلا إثم عليهما مر

لوجود سبب الترخيص وانما امتنع القصر بعدنية الاتمام لانه يكون تاركا للاتمام الذي التزمه إلى بدل وهنا يترك الصوم ببدل
القضاء قال والدالرويان ولهما ذلك وإن نذرا الاتمام لان إيجاب الشرع أقوى منه وكما لو نذر مسافر القصر او الاتمام

فانه لا يتغير الحكم اى من حيث الاجزاء (٤٣٢) على ما يعلم بما يأتى في النذر (فلو اقام) المسافر الذى نوى (وشق) المريض كذلك قبل ان

أى إتمام صوم رمضان (قوله فانه لا يتغير الحكم) كذا فى القوت سم (قوله من حيث الاجزاء) راجع ثم ان رجوع ايضا لما قاله والد الرويانى ففيه نظر بل ظاهره الحل ايضا مر اه سم (قوله كذلك) اى الذى نوى ليلا (قوله قبل ان يتناول) تنازع فيه الفعلان (قوله للاية) اى لقوله تعالى ومن كان منكم مريضا او على سفر اى فاطر فعدة من ايام اخر مغنى واسنى (قوله وإن قدمها الخ) و (قوله لانها) اى قضاء الحائض على حذف المضاف (قوله ولو سها) كذا فى النهاية والمغنى (قوله ولا يجب) اى قوله كما يأتى فى النهاية والمغنى (قوله ولا يجب فور الخ) اى وإن نسي النية اتفاقا كما فى شرح المهذب بخلاف يوم الشك سم (قوله كما يأتى) اى فى اخر باب صوم التطوع قول المتن (بالاغناء) اى وإن لم يتعده بخلاف الجنون ع ش اى وإنما يجب القضاء به إذا تعدى به فقط كاصرح به النهاية وغيره (قوله لانه نوع) اى الفصل فى النهاية الا قوله وكذا لو ظن إلى المتن وقوله ومن افطر إلى المتن وقوله وهنا يلزمه إلى ويثاب وكذا فى المغنى إلى لا قوله ويؤخذ إلى المتن (قوله لانه نوع مرض) أى فاندراج تحت قوله تعالى ومن كان منكم مريضا الآية نهاية ومغنى قول المتن (والردة) اى يجب قضاء ما فات بها إذا عاود إلى الاسلام وكذا يجب على السكران قضاء ما فات به مغنى قول المتن (دون الكفر الاصل) اى فلو خالف وقضاء لم يتعد قياسا على ما قدمه الشارح م فى الصلاة من انه لو قضاها لا تنعقد ثم رابت فى سم على جميع ما يوافقه ع ش قول المتن (والجنون) ينبغى الا ان يكون تعدى به سم وجزم به النهاية كما تقدم (قوله او سكر ثم جن الخ) قال سم بعد ذكر كلام اشرح الروض مانصه وهو مصرح كاترى بقضاء جميع ايام السكر إذا تخللها جنون المتضمن لقضاء ايام الجنون الواقع فيه وبعد قضاء ايام الجنون الحاصل عقب السكر والكلام فى المتعدى بالسكر إذ لا يتأتى وجوب قضاء الجنون الواقع فى السكر الذى لم يعد به كما هو معلوم من كلام الشارح فى شرح الارشاد وغيره وهذا لا يعارض قول الشارح او سكر ثم جن الخ لانه فى الجنون عقب السكر (قوله ولو ارتد ثم جن) بقى ما لو قارن الجنون الردة بان قارن قوله المكفر الجنون فهل يغلب الجنون او الردة ولا يحكم عليه بالارتداد فيه نظر كذا ما همش عن بعضهم اقول والظاهر بل المتعين الثالث اه ع ش بخذف (قوله الصبي) اى بالمغنى الشامل للصبي كما مر نهاية ومغنى (لانه صار من أهل الوجوب) وهل يثاب على جميعه لثواب الواجب او يثاب على ما فعله فى زمن الصبا لثواب المندوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه نظر والاقرب الثانى لان الصوم وإن كان خصلة لا تتبعه لكن

(قوله فانه لا يتغير الحكم) كذا فى القوت (قوله أى من حيث الاجزاء) راجع ثم ان رجوع ايضا لما قاله والد الرويانى ففيه نظر بل ظاهره الحل ايضا مر (قوله ولا يجب فور الخ) اى وإن نسي النية اتفاقا كما فى شرح المهذب بخلاف يوم الشك (قوله فى المتن والجنون) ينبغى إلا ان يكون تعدى به اخذا مما قدمه الشارح فى باب الصلاة من وجوب قضاها مع جنون تعدى به بل أولى لان الصوم قد يجب قضاؤه حيث لا يجب قضاء الصلاة كافى الاغناء وما ذكره فى الحاصل السابق قبيل قول المصنف ولا يصح صوم العيد (قوله نعم لو ارتد ثم جن قضى جميع ايام الجنون او سكر ثم جن قضى ايام السكر فقط) عبارة الروض غطفا على من يقضى وذواغما هو سكر استغفر قالو لوجن فى سكره قال فى شرحه فانه يقضى ما فات هذا ان اراد ظاهر العبارة من بيان حكم السكر الذى تخلله جنون وإن لم يصرح به اصله فان اراد بيان حكم الجنون المتصل بالسكر وان قصرت عنه عبارته فاذا ذكره عكس ما ذكره الاصل وشبهه بالصلاة وصححه فى المجموع اه وهو مصرح كاترى بقضاء جميع ايام السكر إذا تخللها جنون المتضمن لقضاء ايام الجنون الواقع فيه وعمله الشارح فى شرح الارشاد بان سقوط القضاء بعذر الجنون تخفيف لا يناسب حال المتعدى بالسكر كما لم يذاه وعدم قضاء ايام الجنون الحاصل عقب السكر وهو معنى قوله المتصل بالسكر والكلام فى المتعدى بالسكر إذ لا يتأتى وجوب قضاء الجنون الواقع فى السكر الذى لم يتعده كما هو معلوم من التعليل المذكور وغيره وهذا لا يعارض قول الشارح او سكر ثم جن الخ لانه فى الجنون عقب السكر (قوله ولو بلغ الصبي بالنهار فى حال كونه صائما) بآن نوى كونه صائما (وجب تمامه الخ) عبارته فى شرح الارشاد فان افطر الصبي بعد بلوغه صائما لزمه الامساك

يتناولون مفسرا (حرم الفطر على الصحيح) لا قضاء المبيح (وإذا افطر المسافر والمريض قضيا) للاية (وكذا الحائض) والنفساء إجماعا وذكرها استدعيها لاقسام من يقضى وإن قدمها فى الحيض لانها من احكامه فلا تكرر (والفطر بلا عذر) لانه اولى بالايحباب من المعذور ومن ثم لزمته الكفارة العظمى عند كثيرين (وتارك النية) الواجبة ولو سها لانه لم يصم وإنما لم يؤثر الاكل ناسيا لانه منهى عنه والنسيان يؤثر فيه بخلاف النية فانه مأمور بها والنسيان لا يؤثر فيه ويسن اتباع قضاء رمضان ولا يجب فور فى قضائه إلا إن ضاق الوقت او تعدى بافطر كما يأتى (ويجب قضاء ما فات) من رمضان (بالاغناء) لانه نوع مرض وفارق الصلاة بمسقة تكررهما (والردة) لانه التزام الوجوب بالاسلام (دون الكفر الاصل) إجماعا وترغيبا فى الاسلام (والصبا والجنون) لرفع القلم عنهما نعم لو ارتد ثم جن قضى ايام السكر فقط لما مر فى الصلاة (ولو بلغ الصبي) بالنهار (فى حال كونه صائما) بآن نوى كونه صائما (وجب تمامه بلا

لومته الكفارة (ولو بلغ فيه) أى النهار (مفطرا أو افاق أو أسلم فلا قضاء فى الأصح) لعدم تمكنه من زمن يسع الأداء والتكميل عليه لا يمكن فهو كمن أدرك من أول الوقت قدر ركعة ثم جن (ولا يلزمهم) أى هؤلاء الثلاثة (إمساك ٤٣٣) بقية النهار فى الأصح) لأنهم

أفطروا المذنب فأشبهوا المسافر والمريض (ويلزم) الإمساك (من تعدى بالفطر) ولو شرعا كان ارتد عقوبة له (أو نسي النية) من الليل لأن نسيانه يشعر بترك الاهتمام بامر العباداة فهو نوع تقصير وكذا لو ظن بقاء الليل فاكل ثم بان خلافه (لا مسافرا ومريضا) ومثلهما حائض ونفساء ومن افطر لعطش أو جوع خشى منه مبيع تيمم فقلل بعضهم عن بعض شروح الحاوى أنه يلزمه الإمساك وصوبه ليس فى محله لأن كلامهم كما ترى مصرح بخلافه بجامع عدم التعدى بالفطر مع عدم التقصير (زال عذرها بعد الفطر) لأن زوال العذر بعد الترخص لا اثر له كما لو اقام بعد القصر والوقت باق نعم يسن لحزمة الوقت ويسن لها أيضا إخفاء الفطر خوف التهمة أو العقوبة ويؤخذ منه ان محله فيمن يخشى عليه ذلك دون من ظهر سفره أو مرضه أو زائل بحيث لا يخشى عليه ذلك (ولو زال) عذرها (قبل ان ياكلا) أى يتناولوا مفطرا (ولم ينويا ليلا فكذا) لا يلزمهما إمساك

الثواب المترتب عليها يمكن تبعضه عن (قوله لومته الكفارة) أى مع القضاء سم قول المتن (ولا يلزمهم إمساك بقية النهار الخ) لكنه يستحب لحزمة الوقت روض وبافضل ومغنى زاد النهاية ويسن لمن زال عذره إخفاء الفطر عند من يحجل حاله ثلاثا تعرض للتهمة والعقوبة وعلم من نذب الإمساك أنه لا جناح عليه فى جماع مفطرة كصغيرة ومجنونة وكافرة وحائض اغتسلناه قال الرشيدى الا صوب اغتسلت أى الجائض اه وقديفيد جميع ما ذكر قول الشارح فأشبهوا المسافر والمريض (قوله ومثلما حائض ونفساء) وقياس ما بان فى المسافر نذب الإمساك عن (قوله أنه يلزمه الخ) أى من ذكر من الحائض والنفساء ومن افطر الخ ويحتمل ان مرجع الضمير من افطر الخ وهو الاقرب (قوله ليس الخ) خبر فنقل الخ (قوله كما ترى) فيه تأمل إلا ان يريد بكلامهم قوله ومثلما الخ (قوله نعم يسن لحزمة الوقت) ويستحب الإمساك ايضا لمن طهرت من نحو حيضها ولمن افاق أو أسلم فى اثناء النهار ويندب لهذين القضاء خروجا من الخلاف شرح بافضل عبارة سم صرح فى شرح الارشاد بسنه الحائض ونفساء طهرا اثناء النهار اه وعبارة بأعشن والحاصل ان من جاز له الفطر ظاهر أو باطنا فلا يجب عليه الإمساك بل يسن ومن حرم عليه ظاهر أو باطنا أو باطنا فقط وجب عليه الإمساك اه والشق الأول يشمل من افطر لعطش أو جوع الخ فيسن له الإمساك اه (قوله ويسن لها الخ) أى للمسافر والمريض المذكورين أى ومثلما غيرهما من زال عذره فى اثناء النهار كما مر عن النهاية وغيره (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله كما مر) أى فى قول المصنف فلو اقام وشق الخ (قوله من ترك النية ليلا) مكرر مع قول المصنف ويلزم من تعدى بالفطر أو نسي النية (قوله ومن اكل يوم الشك الخ) أى وهو من اهل الوجوب نهاية ومغنى (قوله فاولى من لم ياكل) ونذب له نية الصيام عاب زائد النهاية أى الإمساك اه قال الشارح فى شرح العباب للخروج من الخلاف ومحل ذلك ما إذا ثبت كونه من رمضان أو اائل النهار اه وقال الرشيدى قوله ر أى الإمساك قد يقال إذا كان المراد بنية الصوم نية الإمساك فوجه تقييد استحباب النية بكون الثبوت قبل نحو الاكل هذا والمشهور إبقاء نية الصوم على ظاهرها للخروج من خلاف أى حنيفة القائل بوجودها حينئذ إذا كان قبل الزوال وظاهرها لا يجوز عنه عن صيام ذلك اليوم إلا ان قلده فليراجع اه وفى ع ش ما يوافقه (قوله وبه الخ) أى بقوله وانه إنما اكل

والقضاء مع الكفارة لو جامع لأنه لو صار من اهل الوجوب وإن استمر لم يلزمه شيء اه (قوله فى اثناء أو افاق أو أسلم فلا قضاء) عبارة الروض لم يلزمه الإمساك والقضاء بل يستحبان اه وفيه تصريح باستحباب إمساك الكافر إذا أسلم وقضائه لكن فى شيخنا الشهاب الرملى بعدم استحباب قضائه ترغيبا فى الاسلام ويجب بعدم المناقاة لأن كلام الروض فى يوم الاسلام وكلام شيخنا فى قضاء ما فاته فى الكفر والفرق بينهما لا تمنع فانه فى مسألة الروض صار فى اثناء اليوم من اهل التكليف على الاطلاق وهل يصح منه قضاء ما فات فى الكفر لأنه كان مخاطبا به وإنما سقط الطلب تخفيفا ولا يصح لأن الأصل فى العبادة حيث لم تكن مطلوبة مطلقا ان لا تصح والقضاء غير مطلوب منه مطلقا فيه نظر وعلى الثانى يفارق صحة قضاء الحائض الصلاة بناء على صحته منها بناء على كراهته بان الحائض من اهل خطاب المطالبة قطعا فى الجملة بل هى مخاطبة خطاب مطالبة بالفعل حال الحيض بامور كثيرة وفيه نظر فليتأمل ثم نقل ان شيخنا الشهاب الرملى افتى بان الصلوات الفائتة فى الكفر لا يجب قضاؤها ولا يستحب ولا يصح اه وقياسه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم فى الكفر وتقديم فى الحاشية فى فصل إنما تجب الصلاة عن فتاوى السيوطى صحة قضاء الكافر الصلاة وقياسه صحة قضاء الصوم (قوله نعم يسن لحزمة الوقت) صرح فى الارشاد بسنه الحائض ونفساء طهرا اثناء النهار اه وانظر هل يسن

(٥٥ - شروانى وابن قاسم - ثالث) فى (المذهب) لأن تارك النية مفطر حقيقة فهو كمن اكل اما إذا نوى بالافلاز مهملا إتمام صومهما كما مر (والاظهر انه) أى الإمساك (يلزم من) ترك النية ليلا ومن (اكل يوم الشك) فاولى من لم ياكل وهو هاتين يوم ثلاثى شعبان وإن لم يتحدث فيه برؤية كما هو واضح (ثم ثبت كونه من رمضان) لتبين وجوبه عليه وانه إنما اكل لجهله به وبه فارق

ما مرفى المسافر لانه يباح له
الاكل مع العلم بكونه من
رمضان وهنا يلزمه القضاء
على الفور وان نازع فيه
جمع لانهم مقصرون
بعدم الاطلاع على الهلال
مع رؤية غيرهم له فهو
كسببهم ناسى النية لتقصير
حتى يلزمه القضاء بل اولى
وما ذكرته من وجوب
الفور مع عدم التحدث
هو ما دل عليه كلام المجموع
وغيره بل لتعليل الاصحاب
وجوب الفورية بوجوب
الامساك صريح فيه وانما
خالفنا ذلك في ناسى النية
لان عذرهم اعم وظهر من
نسبته للتقصير فكفى في
عقوبته وجوب القضاء
عليه فحسب ويشاب ما مور
بالامساك عليه وان لم يكن
في صوم شرعى (امساك
بقية اليوم من خواص
رمضان بخلاف التندر
والقضاء لا تنفاه شرف
الوقت عنهما ولذا لم تجب
في إفسادهما كفارة
(فصل في بيان فدية
الصوم الواجب وانها تارة
تجتمع القضاء وتارة تنفرد
عنه (من فاته شيء من
رمضان فمات قبل إمكان
القضاء) بان مات في رمضان
او قبل غروب ثاني العيد
أو استمر به نحو حيض أو
مرض من قبيل غروبه ايضا

الخ (قوله ماسر) اى انفا في قول المصنف لا مسافر الخ (قوله وهنا يلزمه القضاء على الفور) اى على المعتمد
لكونه مخالف للقاعدة وكان وجهه ان فطره ربما كان فيه نوع تقصير لعدم الاجتهاد في الرؤية وطرذا
للباب بقية الصور شرح بافضل قال السكرى عليه قوله مخالف للقاعدة هي ان المعذور لا يلزمه الفور
في القضاء وقوله وطرذا للباب الخ اى في صورة ما اذا بذل جهده في طلب الهلال اه (قوله على الفور) وفاقا
للتهاية والمعنى (قوله وانما خالفنا ذلك الخ) صريح في عدم وجوب الفور على الناسى ويؤيده عدم وجوب
الفور في قضاء الصلاة المتروكة نسيانا سم (قوله في ناسى النية) يشعر بوجوب الفورية على تاركها عمدا
ولا انقال في تارك النية لكن في حاشية الفاضل عميرة على المحلى ما نصه (فرع) في الخادم عن شرح المذهب ان
تارك النية ولو عمد اقضاؤه على التراخي بلا خلاف واعترض السبكي مسألة العمد انتهى بصري عبارة
الايعاب وقضيته اى كلام المجموع وغيره ان من ترك النية عمدا يلزمه الفور وهو كذلك وقول الزركشى
الذى في المجموع انه على التراخي بلا خلاف سهو منه اه وكلام الشارح والنهاية والمعنى في اخر الباب
الاتي كالصرح او صريح ايضا انه على الفور (قوله ويشاب ما مور بالامساك عليه) اى على الامساك
لانوالب الصائم وينبغي أن يشرع له ما يشرع للصائم من السنن والآداب لإيعاب (قوله وإن لم يكن في صوم
شرعى) فلوار تكسب فيه محذور الاشياء عليه سوى الاثم نهاية ومعنى وإيعاب قال ع ش ومع ذلك فالظاهر
انه ثبت له احكام الصائمين فيكره له شم الرياحين ونحوها ويؤيده كراهة السواك في جقه بعد الزوال
على المعتمدين اه وتقدم عن الايعاب ما يوافق

(فصل في بيان فدية الصوم) (قوله في بيان فدية الصوم الخ) اى وما يتبع ذلك كعدم فعل الصلاة
والاعتمكاف عن مات ع ش (قوله الواجب) لبيان الواقع للاحتراز ع ش قول المتن (من فاته) اى من
الاحرار معنى وشرح المنهج وفي سم بعد كلام طويل عن الناشى مانصه وقضية ذلك عدم وجوب الفدية
على العبد لا قبل العتق ولا بعده ولا في مسألة العجز لنحرهم ولا في مسألة التاخير الى رمضان اخر بل ولا في
مسألة الموت قبل إمكان القضاء ولا في مسألة المرضعة اذا كانت رقيقة نعم في مسألة الموت لا يبعد ان السيد
وولييه الصوم والاطعام عنه فليتامل مر اه وقوله قبل إمكان القضاء لعله من تحريف الناسخ واصله بعد
إمكان الخ قول المتن (من رمضان) اى وغيره من نذر او كفارة نهاية اى كايما في المتن (قوله بان مات) الى
قوله او صوم في المعنى والنهاية (قوله نحو حيض) اى كالحمل والارضاع نهاية (من قبيل غروبه) في التقيد
بقبيل نظر بل يكفى مطلق القبيلة سم اى كما عبر به المعنى وقد يجاب بان ما قبل القبيل مفهوم منه بالاولى

القضاء لهما (قوله وانما خالفنا في ذلك الخ) في عدم وجوب الفور على الناسى ويؤيده عدم وجوب
الفور في قضاء الصلاة المتروكة نسيانا

(فصل في بيان فدية الصوم الواجب الخ) (قوله في المتن من فاته) قال في شرح المنهج من الاحرار اه وفي
الناشى في فدية التاخير الاتية مانصه تنبيه هذا في الحر اما العبد اذا فاته صوم او لزمه قضاء رمضان واخر
القضاء الى رمضان اخر فهل تلازمه الكفارة مع القضاء ام لا فان قلتم تلازمه فن ان يكفر وان قلتم لا تلازمه فهل
يكون قيا ما على العبد اذا جمع في نهار رمضان فانه يكفر بالصيام دون العتق والاطعام قال الاصحى هذه
فدية مالية لا مدخل للصوم فيها بحال والعبد ليس من اهلها فلا تجب عليه قبل العتق نص عليه الشافعى في
شرحه في نظير لها فان عتق العبد في وجوبها عليه خلاف مرتب على الشيخ اذا عجز عن الصوم وقلنا تلازمه
الفدية وكان معسرا فايسر واولى بان لا تجب على العبد لانه لم يكن من اهل الفدية عند الافطار اه اى
بخلاف المعسر فاندفع ما يدفعه العبد في الكفارة بوقت الاداء لان ذلك اذا كان من اهل الوجوب ووقته
لكن اختلف حاله فتأمل وقضية ذلك عدم الوجوب عليه لا قبل العتق ولا بعده ولا في مسألة العجز لنحوهم
ولا في مسألة التاخير الى رمضان اخر بل ولا في مسألة الموت قبل إمكان القضاء ولا في مسألة المرضعة اذا كانت
رقيقة نعم في مسألة الموت لا يبعد لسيداه بل وولييه الصوم والاطعام عنه فليتامل مر (قوله من قبيل غروبه) في

أو مقره المباح من قبل حجره
الى موته (فلا تدارك له)
اي لفات بقدية ولا انضاء
لعدم تقصيره (ولا اثم) كما
لو لم يتمكن من الحج الى
الموت هذا إن فات بعذر
والا اثم وتدارك عنه وليه
بقدية أو صوم (وإن مات)
الحج ومثله القن في الاثم
كما هو ظاهر لا التدارك لانه
لا علة بينه وبين اقراره حتى
يتوبوا عنه نعم لو قيل في
حرمات وله قريب رقيق
له الصوم عنه لم يبعد لان
الميت اهل للانابة عنه (بعد
التمسك) وقد فات بعذر
او غيره اثم كما افهمه المتن
وصرح به جمع متأخرون
واجروا ذلك في كل عبادة
وجب قضاؤها فأخروه مع
التمسك الى ان مات قبل
الفعل وان ظن السلامة
في بعض من آخر زمن
الامكان كالحج لانه لما لم
يعلم الاخر كان التأخير له
مشروطا بسلامة العاقبة
بخلاف المؤقت المعلوم
الطرفين لانه فيه بالتأخير
عن زمن امكان ادائه و
(لم يصم عنه وليه في الجديد)
لان الصوم عبادة بدنية
لا تقبل نيابة في الحياة فكذا
بعد الموت كالصلاة وخرج
بمات من عجز في حياته
بمرض او غيره فانه لا يصام
عنه مادام حيا (بل يخرج من
تركته لكل يوم مد طعام)
عما يجزى فطرة لحجر فيه

(قوله أو سفره المباح) فالمراد بالامكان هنا عدم العذر شرح الروض سم (قوله من قبل حجره) ينبغي وكذا
بعده بالنسبة لغير ذلك اليوم سم (قوله بقدية ولا قضاء) هذا لا يخالف عما يأتي من ان من افطر لهرم او
عجز عن صوم لزمانة او مرض لا يرجي برؤه وجب عليه مد لكل يوم لانه فيمن لا يرجو البرء وما هنا اختلافه
ثم رابت في سم على المنهج مانصه لا يشك على ما تقره الشيخ الهام اذا مات قبل التمسك لان واجبه اصاله
القدية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضي اه ع (قوله والا اثم) اي ولو رقيقا كما هو ظاهر سم (قوله
وتدارك عنه) أي في الحردون غيره اخذ ما يأتي آ نفاسم أي ويأتي ما فيه (قوله أو صوم) أي على القديم
الاني رشيدى (قوله مثله القن) يتردد النظر في المبعوض وينبغي ان يكون كالحر لان له تركته وبينه وبين
اقراره علاقة لانهم يرون ما ملكه ببعضه الحر بصرى وفي الجبرى عن ع من ما يوافق (قوله لا التدارك)
لا يبعد ان محله اذ لم يتمكن بعد عتقه ولا فينبغي التدارك قديقال هلاجاز لقريبه ان يتدارك عنه بنفسه
او ماله سوا الرق زال بالموت والوجه انه يجوز ذلك سم عبارة شيخنا والرقب إذا مات وعليه صيام فليصمه
وغيره الفداء عنه من ماله اذ لا تركته المرقى اه وعبارة الجبرى على شرح المنهج قال شيخنا وانما قيد بالحر
لاجل قوله فيما بعد اخرج من تركته والافارقى كذلك يخرج عنه قريبه او سيده او صوم عنه وواحد منهما
او يصوم عنه الاجنبى باذنه هو واذن قريبه او يخرج عنه اجنبى ولو بغير اذنه على الوجه كقضاء الدين
بغير اذن المدين اه ثم رابت مثله في الزيادة اه (قوله وقد فات) الى المتن ذكره ع عن الشارح
واقره (قوله اثم) قضيته اثم اذا تمسك وقد فات بعذر سم وقوله قضيته الخ الاولى صريحه (قوله كما
أفهمه المتن) أي حيث قيد عدم الاثم بالموت قبل إمكان القضاء (قوله وصرح به) أي بالاثم (قوله ولم يصم)
عطف على قوله اثم اي لا يصح صومه عنه (قوله لان الصوم) الى قوله لحجر فيه في النهاية والمغنى (قوله وخرج
بمات) وكان المناسب ان يؤخر هذا عن حكاية القديم ثم يقول وخرج بفرض الخلاف في الميت من عجز الخ
رشيدى (قوله عجز في حياته بمرض) اي ولو ايس من برئه نهاية قال ع ش ظاهره وان اخبر به معصوم اه
اي بل يجب عليه اخراج مد لكل يوم كما يأتي في المتن (قوله لا يصام عنه) اي بلا خلاف كما في زوائد الروضة
وقال في شرح مسلم تبعه اللباز دى وغيره انه اجماع مغنى ونهاية قال ع قوله لم رانه اجماع معتمد اه (قوله
مادام حيا) قال في العباب فرع لا يصام عن حى وان ايس منه وقال الشارح في شرحه قال الزركشى ولا
ينافي ذلك خلافا لجماع قول الامام وتبعه الشيخان فيمن نذر صوم الدهر و افطر متعديا الظاهر ان وليه
يصوم عنه في حياته سم وعش قول المتن (مد طعام) وهو رطل وثلاث بالرطل البغدادي كامر وبالسكيل
المصرى نصف قدح من غالب قوت بلده مغنى (قوله وقضية قول من تركته الخ) قد يتوقف فيه ويجوز ان
يكون التقيد بما ذكر لبيان محل الوجوب على الولي لا لبيان المحل الذي يتعين منه الاخراج فليتأمل بصرى
عبارة شيخنا قوله من تركته اي ان كان له تركته والا جاز للولي بل وللاجنبى ولومن غير اذن الاطعام من ماله
عن الميت لانه من قبيل وفاء دين الغير وهو صحيح اه وقضية التعليل جواز اخراج الولي او الاجنبى من ماله
وان كان للميت تركته (لا يجوز الاجنبى الاطعام عنه) اي استقلا كما يفيده قوله لاني فاهنا كذلك عبارة
النهاية وهل له اي للاجنبى ان يستقل بالاطعام لانه محض مال كالدين او يفرق بانه هنا بدل عما لا يستقل به
الا قرب اكلامهم وجزم به الزركشى الثاني اه عبارة العباب ومن سن له الصيام فله الاطعام عنه اه وفي سم

التقيد بقيل نظر بل يكفي مطلق القبالية (قوله أو سفره المباح من قبل حجره) قال في شرح الروض فالمراد
بالامكان هنا عدم العذر (قوله من قبل حجره) ينبغي وكذا بعده بالنسبة لغير ذلك اليوم (والا اثم) اي ولو
رقيقا كما هو ظاهر (قوله وتدارك عنه) اي في الحردون غيره اخذ ما يأتي انفا (قوله لا التدارك) لا يبعد ان
محله اذ لم يتمكن بعد عتقه ولا فينبغي التدارك لانه من اهل الوجوب في الوقت وبعده على انه في الشق الاول
قديقال هلاجاز لقريبه ان يتدارك عنه بنفسه او ماله سوا الرق زال بالموت والوجه انه يجوز له ذلك (قوله
اثم) قضيته اثم اذا تمسك وقد فات بعذر اه قال في العباب فرع لا يصام عن حى وان ايس منه قال في شرحه قال

موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما وقضية قوله من تركته انه لا يجوز للاجنب الاطعام عنه

بعد ذكر عبارة شرح العباب والارشاد مانصه وقضية ذلك أن للجاني الاطعام بالاذن كالصيام بالاذن
وان له الاستقلال بالاطعام عن الميت في كفارة اليمين اه (قوله وهو متجه) وفاقا للنهاية وشرحي العباب
والارشاد (قوله) لانه بدل عن بدني) اي محض حتى تظهر مفارقة الحج لانه بدني ايضا لان فيه شائبة مال سم
وكردي (قوله) ومانه لا يجوز) اي للجاني (قوله) وباقى ذلك) اي مثل ذلك (قوله) فاهنا كذلك) اي فيجوز
اطعام الجاني باذن الولي لا باستقلال (قوله) المحل الذي هو فيه) قد يقال هو لا يخاطب بالاطعام عند اول
مخاطبته بالقضاء بل لا يخاطب به مطلقا وانما المخاطب به وليه بعدموته فينبغي أن يعتبر المحل الذي هو به حال
الموت فالفرق بينه وبين الفطر واضح بصرى قول المتن (وكذا النذر والكفارة) اي في تداركهما القولان
في رمضان نهاية ومعنى (قوله) بانواعها) اي وتقييدا لحاوى الصغير بكفارة القتل غريب نهاية ومعنى (قوله)
قبل تمسكه من قضائه) لا يقال القضاء ان تصور في النذر بان ينذر الصوم في وقت معين فيفوت لا يتصور
في الكفارة لانا نقول بل يتصور فيها في نحو كفارة الممتنع ولهذا قال في المتن في صومها الا في الحج ولو فاتته
الثلاثة في الحج فالأظهر انه يفرق في قضائها بينها وبين السبعة وسبع لم ثم ان صوم الممتنع لا يخلفه اطعام
سم (قوله) ان فات بعذر) اي ولا اثم وتدارك عنه وليه بفدية او صوم كاسم عبارة سم (قوله) او بعده الخ
ينبغي اخذنا ما تقدم اوقبله وفات بلا عذراه (قوله) والقديم) الى قوله وظاهر قول الخ في النهاية والمعنى (قوله)
والقديم الخ) وسياتي ترجيح نهاية (قوله) انه لا يتعين الخ) اي فالواجب على الولي مع وجود التركة احد
الامر من الصوم او الاطعام سم عبارة النهاية اما اذا لم يخلف تركة فلا يلزم الوارث اطعام ولا صوم
بل ليس له ذلك وينبغي ندبه لمن عدا الورثة من بقية الاقارب إذ لم يخلف تركة أو خلفها وتعدى الوارث
ترك ذلك اه (قوله) فيمن مات مسلما) اي فان ارتد ومات لم يصم عنه ويتعين الاطعام قطعانها زيادة لا يباب
كذا قيل وهو مشكل بما ياتي من ان من مات مرتدا لا يحج عنه لثلاثين موقعا للحج له وهو ممتنع اه اي والاطعام
بدل الصوم فيلزم وقوع الصوم وهو ممتنع سم وقد يفرق بان الاطعام فيه حق العبادة وهو الغالب فيه
بخلاف الصوم والحج قال ع ش قوله لم يصم عنه اي لانه ليس من اهل العبادة الان وقوله لم ويتعين
الاطعام اي بما خلفه اه (قوله) ولا لاندب) اي أحدهما (قوله) وظاهر قول شرح مسلم الخ) اي

الزركشي ولا ينافي ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشيخان فيمن نذر صوم الدهر وأفطر متعبا بالظاهر
ان وليه يصوم عنه في حياته اه (قوله) لانه بدل عن بدني) اي محض حتى تظهر مفارقة الحج لانه بدني ايضا لا
ان فيه شائبة مال واما ان المراد ان هذا بدل بدني والحج ليس بدلا كذلك بل هو نفس البدني فلا يصح لانه
إذا امتنع البذل لسكونه بدل بدني فامتناع البدني الا صلي اولى (قوله) فاهنا كذلك) قال في شرح العباب وقول
القاضي للجاني الاستقلال بالاطعام مبنى على الضعيف ان له الاستقلال بالصيام اه وفي شرح الارشاد
وهل له ان يستقل بالاطعام لانه محض مال كالدين أو يفرق بانه هنا بدل عما لا يستقل به الا قرب اكلامهم
الثاني اه وقضية ذلك ان للجاني الاطعام بالاذن كالصيام بالاذن وان له الاستقلال بالاطعام عن الميت في
كفارة اليمين (فاذا مات قبل تمسكه من قضائه) لا يقال القضاء ان تصور في النذر بان ينذر الصوم في وقت معين
فيفوت لا يتصور في الكفارة لانا نقول بل يتصور فيها في نحو كفارة الممتنع ولهذا قال في المتن في صومها
الاي في الحج ولو فاتته الثلاثة في الحج فالأظهر انه يفرق في قضائها بينها وبين السبعة وسبع لم ثم ان صوم الممتنع
اطعام ثم رأيت في شرح العباب في فصل الكفارة هنا لا يتصور القضاء في كفارة إلا كفارة الفطر إذا فاعت
بعد العود والوطء لان وقت اداها بينهما ذكره البندنيجي والرواني اه كلام شرح العباب وفيه نظر (قوله)
او بعده الخ) ينبغي اخذنا ما تقدم اوقبله وفات بلا عذره (قوله) والقديم) انه لا يتعين الاطعام فيمن مات
مسلم) خرج من مات مرتدا قال الناشري وهذا فيمن مات مسلما اماما من ارتد ثم مات فلا يصام عنه بل
يتعين الاطعام اه (قوله) والقديم) انه لا يتعين الاطعام) اي فالواجب على الولي مع وجود التركة احد

وهو متجه لانه بدل عن بدني
وبه يفرق بينه وبين الحج
وكذا يقال في الاطعام في
الانواع الاتية ومروا أنه لا
يجوز اخراج الفطرة بلا اذن
فيا في ذلك في الكفارة فما
هنا كذلك ويؤخذ مما
في الفطرة أن المراد هنا بالبدل
التي يعتبر غالب قوتها المحل
الذي هو به عند أول مخاطبته
بالقضاء (وكذا النذر
والكفارة) بأنواعها أي
صومها فاذا مات قبل
تمسكه من قضائه فلا تدارك
ولا اثم إن فات بعذر أم لا
وجب لكل يوم مد يخرج
غنهما والقديم انه لا يتعين
الاطعام فيمن مات مسلما
بل يجوز للولي أيضا أن
يصوم عنه بل في شرح مسلم
انه ليس للخبر المتفق عليه
من مات وعليه صوم صام
عنه وليه ثم ان خلف تركة
وجب أحدهما والاندب
وظاهر قول شرح مسلم
يسن أنه أفضل من الاطعام
وهو بعيد كيف وفي اجزائه
الخلاف القوي والاطعام
لا خلاف فيه

فالوجه ان الاطعام أفضل منه (قلت القديم هنا أظهر) وقد نص عليه في الجديد أيضا فقال ان ثبت الحديث قلت به وقد ثبت من غير معارض وبه يندفع الاعتراض على المصنف بأنه كان ينبغي له اختياره من جهة الدليل فان المذهب هو الجديد وفي الروضة المشهور في المذهب تصحيح الجديد وذهب جماعة من محقق أصحابنا إلى تصحيح القديم وهو الصواب بل ينبغي الجزم به للأحاديث الصحيحة وليس للجديد حجة من السنة والخبر الوارد بالاطعام ضعيف اهـ وانتصر له جماعة بأنه القياس وبه أفتى أصحابنا فتعين حمل الصيام في الخبر على بدله وهو الاطعام كما سمي في الخبر التراب وضوء الكونه بدله ويدل له أن عائشة قاتلة بالاطعام مع كونها رايته وفيه ما فيه (والولي كل قريب على المختار) لخبر مشمل صومى عن أمك لمن قالت له أمى ماتت وعليها صوم نذر

المازنا (قوله فالوجه الخ) وفاقا للنهي (قوله وقد نص عليه) إلى قوله ولو امتنع في النهاية إلا قوله وبه يندفع إلى وفي الروضة وقوله وانتصر إلى المتن وقوله وسفها إلى المتن (قوله فقال الخ) في هذه المسئلة بخصوصها إيعاب فالها تفسيرية (قوله وبه يندفع الخ) عبارته في الإيعاب قال الأذرعى كان الصواب للنووى أن يقول المختار دليلا الصوم واجلال الشافعى بوجوب عدم التصويب عليه ويرد بانه لم يصوب عليه بل صوب له لانه عمل بوصايته التى اكده على العمل بها الماهى انه قال في هذه المسئلة بخصوصها ان صح الحديث قلت به وقد قدمت اول الصلاة ما يعلم منه انه حيث قال فى شىء بعينه إذا صح الحديث فى هذا قلت به وجب تنفيذ وصيته من غير توقف على النظر فى وجود معارض لا نهضى الله تعالى عنه لا يقول ذلك إلا إذا لم يبق عنده احتمال معارض إلا لصحة الحديث بخلاف ما إذا رأينا حديثا صحيح بخلاف ما قاله فلا يجوز لنا ترك ما قاله له حتى ننظر فى جميع القوادح والموانع فان انتفت كلها عمل بوصايته حينئذ لا فلا وبهذا رد على الزركشى ما وقع له هناك من أن مجرد صحة الحديث لا يقتضى العمل بوصايته ووجه رده اننا لم نعمل هنا بمجرد صحته بل بقوله فى هذه المسئلة بخصوصها ان صح الحديث قلت به فنفطن لذلك اهـ (قوله وفي الروضة الخ) تأييد للدين (قوله وهو الصواب) أى القديم (قوله الجزم به) أى بالقديم (قوله ضعيف) أى مع ضعفه فالاطعام لا يمتنع عند القائل بالصوم معنى واسنى وإيعاب (قوله وانتصر له) أى للجديد (قوله فى الخبر) أى المار عن شرح مسلم انفا (قوله لكونه) أى التراب (قوله له) أى للحمل المذكور (قوله روايته) أى حديث الصوم (قوله وفيه) أى فى انتصار الجديد بما ذكر (ما فيه) لعل اراد به ما رانفا عن الإيعاب وغيره ان الاطعام لا يمتنع عند القائل بالصوم قول المتن (والولى) أى الذى يصوم على القديم (كل قريب) أى للبيت بأى قرابة كان وان لم يكن وارثا ولا ولى مال ولا عاصبا معنى زاد النهاية والوجه كما قاله الزركشى اشتراط بلوغه اهـ زاد الايعاب كونه عاقلا وان كان قنأ اهـ قال ع ش قوله مر بأى قرابة الخ أى بشرط ان يعرف نسبه منه ويعد فى العادة قريبا له شوىرى وظاهره لو رقيقا اهـ قول المتن (على المختار) ظاهر كلام المصنف انه لا يلزم الولى صيام ومحل ان كان غير وارث أو حيث لا تركة فان كان وارثا وثمت تركة لزمه اما الاطعام واما الصوم بنفسه أو مأذونه بأجرة أو غيرهما للولى الاذن بأجرة فتدفع من التركة نعم ان زادت على الفدية اعتبر رضا الورثة فى الزائد لعدم تعيين الصوم ولو قال بعض الورثة اننا صوم واخذنا الأجرة جاز إذا رضى بقية الورثة بصومه واستاجر وهما والوصى لذلك وان تشاحوا قسمت الامداد بينهم على قدر انهم إذا لم يكن هناك من الاقارب إلا الورثة أو امتنع غير الامرين الصوم أو الاطعام (قوله قلت القديم هنا أظهر) ومحل الخلاف فيمن مات مسلما أم من مات مرتدا فيتعين الاطعام عنه قطعاً كذا قيل وهو مشكل بما يأتى ان من مات مرتدا لا يحج عنه ثلاث يلزم وقوع الحج له وهو ممتنع كذا فى شرح العبابى والاطعام بدل الصوم فيلزم وقوع الصوم له وهو ممتنع (قوله قلت القديم هنا أظهر الخ) فى شرح الارشاد ولو تعدد الورثة ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدر انهم ثم من خصه شىء له اخراجه والصوم عنه ويجبر الكسر اهـ وفيه امر ان الاول انه سياتى انه لا يجوز اخراج مدو بعض مد للفقير فينبغى إذا اراد أحدهم اخراج ما لزمه وفيه كسر ان يضم إلى كسره كسر آخر منهم ليجزى الاخراج والثانى انه لو صام أحدهم وجبر الكسر فينبغى ان يسقط عن رفيقه مقابل كسره فتأمل (قوله فتعين حمل الصيام) التعيين ممنوع ولو قال بعض الورثة اننا صوم واخذنا الأجرة جاز شرح مر ولو قال بعض الورثة نطعم وبعضهم نصوم اجيب الاولون كما رجحه الزركشى وابن العباد لان اجزاء الاطعام يجمع عليه ولو تعدد الورثة ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدر انهم ثم من خصه شىء له اخراجه والصوم عنه ويجبر الكسر نعم لو كان الواجب بوالمرمى بجزء بعض واجبه بل لا تنصو صوما واطعاما لانه بمنزلة كفارة واحدة وقد يقال بل كفارة واحدة لا بمنزلة الواجب ولو اذنوا لمن يكفرو ويرجع عليهم فان فدى رجوع او صام تاتى فيه الوجهان قوله لانه بمنزلة كفارة واحدة الخ يؤخذ منه ان نحو كفارة الظهار لا يجوز تبعض بصوم بعض واطعام بعض لانها كفارة واحدة فيألو كفر المحلوف عليه بالصوم وقلنا له الرجوع على الخائف فقيل

الورثة من الصوم ولو كان الواجب يوم الم يحز تبعيض واجبه صوما وطعاما لانه بمنزلة كفارة واحدة ولو قال بعضهم نصوم وبعضهم نطعم اجيب من دعا الى الاطعام ايعاب زادا لا ول ولو اذنوا البعض ان يكفر ويرجع عليهم فان اطعمهم رجع على كل بحصته وان صام ففيه نظر والذي يتجه انه لا رجوع له بشيء اه وزاد الثاني في مسألة تقسيم الامداد ثم من خصه شيء له اخرجه والصوم عنه اه قال عش قوله مر لم يحز تبعيض الخ اى بالطريق ان يتفقوا على صوم واحد او يخرجوا مد طعام فان لم يفعلوا شيئا من ذلك وجب على الحاكم اجبارهم على الفدية أو أخذ مدم من تركته واخرجه وقوله مر اجيب من دعا الخ اى بالنسبة لقدر حصته فقط اه عش (قوله وهو يبطل الخ) اى فان عدم استقصائه عن ارثها وعدمه يدل على العموم نهاية (قوله اجزأت الخ) وسواء في جواز فعل الصوم كذلك كان قد وجب فيه التتابع ام لا لان التتابع لما وجب في حق الميت لمعنى لم يوجد في حق القريب ولانه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت بموته نهاية واما مدادوا يعاب (قوله كما يحضه في المجموع الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله واستاجر) اى الولى (قوله في سنة واحدة) اى فحجوا عنه في سنة واحدة يعاب قول المتن (ولو صام اجنبي باذن الولى) ولا يشترط في الاذن والمأذون له الحرية فيما يظهر لان القن من اهل الفرض بخلاف الصى نهاية وشرح الارشاد عبارة لا يعاب اى الغريب ان تأهل بان يكون بالغاً عاقلاً وان كان قافلاً يظهر اه وعبارة عش قول المصنف ولو صام اجنبي خرج به ما لو اذن الاجنبي المأذون له لا جنبي اخر فلا يعتد باذنه وقوله باذن الولى اى السابق الذى يصوم على القديم واللام فيه للعهد فيصدق بكل قريب وان بعد ولم يكن وارثا اه وعبارة سم قول المصنف باذن الولى شامل لغير الوارث اه (قوله باذن الميت) وقضية كلام الراعى استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم احدهما على الاخر نهاية وايعاب اى لان القريب قائم مقام الميت فكأنه اذن لها وعليه فلو صام عن الميت قدر ما عليه فان وقع ذلك مرتباً بوقع الاول عنه والثاني فلا للصائم ولو وقع ما احتمل ان يقع وقع واحد منهما عن الميت لا بعينه والآخر عن الصائم عش (قوله ولو بأجرة) وهى عند استئجار الوارث من راس المال نهاية قال عش ومحل ذلك حيث كان حائراً او غيره واستاجر باذن الورثة ولا كان ما زاد على ما يخصه تبرعاً منه فلا يتعلق بشيء منه بالتركة اه عبارة سم قال في شرح الارشاد عن الزركشى ان الوارث مخير بين اخرج الفدية والصوم والاستئجار والولى غير الوارث مخير بين الاخيرين فقط اه قول المتن (مستقلاً) اى بلا اذن سم (قوله ولو امتنع الولى الخ) اى ولم يصم ولم يطعم سم (قوله ولم يتأهل الخ) اى

رجع عليه بما قابل الامداد من الصوم وقيل لا شرح الارشاد (قوله اجزأت) قال في شرح الارشاد قيل ومحل الجواز في صوم لم يجب فيه التتابع يرد بان التتابع لما وجب في حق الميت لمعنى لم يوجد في حق القريب هو التزامه له زيادة على اصل الصوم فسقط بموته اه فليتأمل قال في شرح الارشاد عن الزركشى ان الوارث مخير بين اخرج الفدية والصوم والاستئجار والولى غير الوارث مخير بين الاخيرين فقط اه وفي شرح العباب وظاهر قول المصنف والقريب الخ انه لا يلزم الولى صيام وهو ما نقل ابن الرفعة الاتفاق عليه ومحل ان كان غير وارث او حيث لا تركه فان كان وارثاً وثم تركه لزمه اما الاطعام واما الصوم بنفسه او مأذونه بأجرة او غيرها اه وقضية كلام الراعى استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم احدهما على الآخر شرح مر (قوله فاستاجر عنه ثلاثة كل لواحدة في سنة) بقی ما لوجب التفريق كصوم التمتع فهل يجب التفريق على الولى او يسقط فيه نظر (قوله في المتن باذن الولى) شامل لغير الوارث (قوله ولو بأجرة) قال في شرح العباب فتدفع من التركة نعم ان زادت على الفدية اعتبر رضا الورثة اى في الزائد لعدم تعيين الصوم اه (قوله مستقلاً) اى بلا اذن (قوله ولو امتنع الولى) اى ولم يصم ولم يطعم (قوله ولم يتأهل) اى للاذن لنحو صبا الخ في شرحه للارشاد والذى يظهر انه يشترط في الاذن والمأذون البالغ لا الحرية لان القن من اهل فرض المصوم بخلاف الصبي ويؤبد ما باتى من اشتراط بلوغ من يحج عن الغير ولما اشترط حرته لان القن ليس

وهو يبطل احتمال أن يراد به ولى المال أو ولى العصوبة ولو كان عليه ثلاثون يوماً أو أكثر فصامها أقاربه أى أو مأذونوا الميت أو قريبه فى يوم واحد أجزاء كما يحضه فى المجموع وقاسه غيره على ما لو كان عليه حج اسلام وحج نذر وحج قضاء فاستاجر عنه ثلاثة كل لواحدة فى سنة واحدة (ولو صام اجنبي) على هذا (باذن) الميت بان يكون أو صاه به أو باذن (الولى) ولو سقيها فيما يظهر لانه أهل للعبادة (صح) ولو بأجرة كالحج (لا) ان صام عنه (مستقلاً) فلا يحزى (فى الاصح) لانه لم يرد وفارق الحج بأن للمال فيه دخلاً فأشبهه قضاء الدين ولو امتنع الولى من الاذن أو لم يتأهل لنحو صبا لم يأذن الحاكم

على الوجه بل إن كانت تركه تعين الاطعام والإلم بحب شيء (ولومات وعليه صلاة أو اعتكاف (٤٣٩) لم يفعل عنه ولا فدية تجزى عنه

لعدم ورود ذلك (وفي
الاعتكاف قول) أنه يفعل
عنه كالصوم (والله اعلم) وفي
الصلاة أيضا قول أنها تفعل
عنه أو صيها أم لا حكاها
العبادي عن الشافعي وغيره
عن السبكي وعطاء الخبر فيه
لكنه معلول بل نقل ابن
برهان عن القديم أنه يلزم
الولي أي أن خلف تركه
أن يصلي عنه كالصوم ووجه
عليه كثيرون من اصحابنا
أنه يطعم عن كل صلاة مدا
واختار جمع من محققي
المتأخرين الأول وفعل به
السبكي عن بعض اقاربه
وبما تقرر يعلم أن نقل جمع
شافعية وغيرهم الاجماع
على المنع المراد به إجماع
الاكثر وقد تفعل هي
والاعتكاف عن ميت
كركنى الطواف فأنها تفعل
عنه تبعا للحج وكا لو نذر
أن يعتكف صائما فأت
فيعتكف الولي أو مأذونه
عنه صائما (والاظهر
وجوب المد) ولا قضاء عن
كل يوم من رمضان أو نذر
أو قضاء أو كفارة (على من
افطر للسبكي) أو المرض
الذي لا يرجى برؤه بان
يلحقه بالصوم مشقة شديدة
لا نطاق عادة لان ذلك
جاء عن جمع من الصحابة
رضي الله عنهم ولا يخالف
لهم وفارق المريض المرجو
البرء والمسافر بأههما
يتوقعان زوال عذرهما

أو لم يكن قريب مغنى وإيعاب (قوله على الوجه) وفاقا للأسنى والمغنى وخلافا للنهائية عبارة ولو قام بالقرب
ما يمنع الاذن كصبار جنون أو امتنع الاهل من الاذن والصوم أو لم يكن قريب إذن الحاكم كما يظهر خلافا
لمن اشتوجه عدمه اه قال ع ش قوله مر إذن الحاكم أي وجوب الاذن فيه مصلحة للبيت والحاكم يحجب عليه
رعايتهما والكلام فيما لو استأذنه من يصوم أو يطعم عن الميت اه وعبارة سم قوله على الوجه كذا في شرح
الروض وقد يقال المتجه أنه يأذن بل ويستأجر من التركة مر اه (قوله تعين الاطعام) صريح في امتناع
الاستئجار وقد يقال يتجه جوازهم سم (قوله لعدم ورود ذلك) وهل يسر أم لا فيه نظر والا قرب الاول وخروجا
من خلاف من أوجبه في الصلاة الآتي عن حج قريب ع عبارة شيخنا وقيل يصلي عنه وقيل يفدى عنه لكل
صلاة مدعو عن اعتكاف كل يوم وليلة مدولا باس بتقليد ذلك فان قلنا الحنفية في إسقاط الصلاة المشهورة ركان
حسناء (قوله وفي الصلاة) الى قوله وقد تفعل أقره ع ش (قوله أنها تفعل) أجاز للولي ولغيره باذنه أن
يفعلها عن الميت (قوله حكاه العبادي عن الشافعي الخ) واختاره ابن دقيق العيد والسبكي ومال الى ترجيحه
ابن أبي عصرون وغيره ونقل الأذرعى عن شرح التنبيه للجب الطبري أنه يصل للميت ثواب كل عبادة تفعل
عنه وأجبة كانت أو متطوعا عنه اه وكتب الحنفية ناصة على أن للانسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة
أو صوما أو صدقة وفي شرح المختار لمؤلفه منهم مذهب أهل السنة والجماعة أن للانسان أن يجعل ثواب عمله
وصلاته لغيره ويصله وعليه فلا يبعد أنه الصلاة وغيرها عنه وصح في البخاري عن ابن عمر رضي الله تعالى
عنهما أنه أمر من مات أهوا عليها صلاة أن تصلي عنها والظاهر أنه لا بقوله إلا توقيفا لإيعاب (قوله أن يصلي
الخ) يظهر أن المراد بنفسه أو مأذونه باجرة أو متبرعا أو المراد بالولي هنا مطلق القريب نظير مامر في الصوم
فليراجع (قوله ووجه الخ) عطف على قوله قول الخ أي وجهه قائل بأنه يجوز للولي أن يطعم الخ وقياس
مامر في الصوم عن شيخنا وغيره أن للجاني ولو من غير إذن الولي الاطعام من ماله عن الميت (قوله الاول) أي
أن الصلاة تفعل عنه ع ش وكردي (قوله وفعل به السبكي الخ) عبارة ته في الإيعاب قال ابن أبي عصرون لبس
في الحديث ولا القياس ما يمنع وصول ثواب الصلاة للميت وروى فيها اخبار غير مشهورة واستظهر السبكي
ما قاله لحديث مرسل من بر الوالدين أن تصلي لها مع صلاتك قيل تدعو لها ولا مانع من عمله على ظاهره قال
ومات الى قريب عليه خمس صلوات ففعلتها عنه قياسا على الصوم اه (قوله غن بعض اقاربه) عبارة شيخنا
في أمه اه (قوله وقد تفعل) عبارة غير ويستثنى من منع الصلاة والاعتكاف عن الميت على المعتدركتا
الطواف الخ (قوله وقد تفعل) الى قوله واعترضه في النهاية والمغنى الا قوله لا نطاق عادة (قوله كركنى
الطواف الخ) أي من الحاج عن غيره من الولي المحرم عن غير يميز لإيعاب (قوله فيعتكف الولي أو مأذونه
صائما) أي وإن كانت النية لا تجزى في الاعتكاف أي المنفرد شيخنا (قوله أو نذر) أي نذره حال قدرته إذ
لا يصح نذره حال عجزه المذكور نهاية ومغنى (قوله لا يرجى برؤه) أي يقول أهل الخبر شيخنا (قوله مشقة
شديدة) لم يبين ضابطا المشقة هنا المشقة للفدية وقياس مامر في المرض أنها التي يخشى منها محذور تيمم ع ش
عبارة شيخنا أي بحيث يلحقه مشقة شديدة لا تحتمل عادة عند الزيادة أو تبيح التيمم عند الرمي اه وكلام
الشارح هنا موافق لما نقله عن الزيادة وفيما يأتي في الحامل والمرضع موافق لما نقله عن الرمي ولعله هو
الظاهر فينبغي أن يحمل ما هنا على ما يأتي (قوله لأن ذلك) أي وجوب المد أو إخراجها بالقضاء (قوله ولا
مخالف لهم) أي فكان إجماعا سكتيا (قوله فهو كرجو البرء) أي فيلزمه إيقاعه فيما يطيقه فيه نهاية (قوله فلا
فدية الخ) أي كالتكليف من سقطت عنه الجمعة فعلمنا حيث اجزأته غن واجبه فلا يرده عليه قول الاسنوي

من أهل حجة الاسلام فهو كالصبي بخلافه هنا اه (قوله على الوجه) كذا في شرح الروض بعد أن
نقل قول الأذرعى قبل ياذن الحاكم فيه نظر اه وقد يقال المتجه أنه يأذن بل ويستأجر من التركة
مر (قوله تعين الاطعام) صريح في امتناع الاستئجار وقد يقال يتجه جوازه

أما من يقدر على الصوم في زمن لنحو برده أو قصره فهو كرجو البرء وخارج بأفطر ماله وتكلف وصام فلا فدية كافي الكفاية عن البندنجي

قياس الخنائة (قوله بأن قياس الخ) أى قضيته (قوله وهو أنه) أى فى نحو الشيخ الهرم (قوله ابتداء) أى لا بدلا عن الصوم نهاية ومعنى (قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى مافيه ويمكن أن يجاب بأنه يكفى للاكتفاء بالصوم أنه الاصل وإنما سقط للعدو وماسقط للعدو يجوز الرجوع اليه فليتام بل قد عهد اجزاء واجب الكاملين عن غيرهم كما فى الجمعة حيث اجزأت من لم تجب عليه من نحو الاثني والربيع سم وتقدم جوابه الثانى عن النهاية (قوله فحينئذ) أى حين إرادته الصوم (قوله يكون هو المخاطب الخ) أى ابتداء فيما يظهر حتى لا يرد عليه أن مقتضاه أنه إذا أراد الصوم امتنع الاطعام بمجرد هذه الإرادة بصرى (قوله فتستقر فى ذمته) اعتمده الاضى والمغنى والنهاية وكذا شيخنا ثم قال وهذا فى الحر وأما الرقيق فلا فدية عليه إذا افطر لكبر أو مرض ومات رقيقا ويجوز أسيدته أن يفدى عنه وأقربيه أن يفدى أو يصوم عنه وليس أسيدته أن يصوم عنه إلا باذن لأنه اجنبى اه وقوله وليس أسيدته الخ تقدم عن سم والبجبرى ما يخالفه (قوله لكنه صحح فى المجموع سقوطها) أى فلا تجب إذا أيسر بعد وقت الوجوب وهذا فى الحر وكذا فى الرقيق بالاولى وإن اعتق وأيسر بعد وقت الوجوب ومات قرر هنا فى الرقيق يحتمل جريانه فى مسئلة الحامل والمرضع الآتية فلا تجب عليه الفدية وإن عتق بعد وأيسر لأنه ليس من أهل وجوب المال وقت الوجوب خلافا لما فى العباب تبعاً للفقهاء سم (قوله بنا فيه) أى ما صححه فى المجموع (قوله وإلا لزم الفدية الخ) قد يجاب بأنه فطره بشرط العجز و (قوله إنما هو عجزه المقتضى افطره) قد يستدل على أن السبب ليس العجز المذكور بأنه لو كان ذلك لزم الفدية من تكلف وصام لتحقيق عجزه المقتضى افطره مع ذلك كما لا يخفى سم (قوله ولو قدر) الى قول المتن والأصح فى النهاية لا قوله لأنه وقع تبعا وقوله لم تتعين الى المتن وقوله فى نسخ الى والفدية وقوله وأيضا أما المرصعة وكذا فى المغنى لا قوله وليست الى المتن وقوله لأنه وقع الى المتن وقوله وكذا إن كانت الى المتن (قوله ولو قدر الخ) ولو أخر نحو الهرم الفدية عن السنة الاولى لم يلزمه شئ للتأخير وليس له ولا للعامل أو المرضع الاتيين تعجيل فدية يومين فأكثر ولهم تعجيل فدية يوم فيه أو فى ليلته نهاية قال ع ش قوله مر وليس له ولا للعامل الخ وإذا قلنا بعدم الاعتداد بما يجمله هل له أن يسترداهم لافيه نظرا والأقرب الاول وإن لم يعلم الآخذ بكونها معجلة أخذاً بما مر فيها لو أخرج غير الجنس فإنه يستردمته مطلقا لفساد القبض وتقدم أن مثل ذلك كل ما لم يقع الموضع وكان قبضه قائداً وكذا لو عجل إيلاء المفطر للكبر أو المرض ثم تحمل المشقة وصام صبيحة اليلة التمتع فينبى عدم وقوع ما عجله الموضع ويسترد على ما مر اه ع ش وظاهره وإن علم الأخذ بكونها معجلة (قوله ولو قدر بعد) أى لو قدر من ذكر بعد الفطر مغنى ونهاية (قوله لم يلزمه قضاء الخ) أى وإن كانت الفدية باقية فى ذمته غ ش عبارة شيخنا سواء كانت القدرة بعد إخراج الفدية أو قبلها (قوله وفارق نظيره الآتى الخ) هذا الفرق لا يتأتى فيمن أراد الصوم لما أفاده مع أن ظاهر كلامهم عموم عدم لزوم القضاء بصرى (قوله بأنه هنا مخاطب بالفدية الخ) وقد يقال لم كان الخطاب ابتداء هنا بالفدية دون الصوم

(قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى مافيه ويمكن أن يجاب بأنه يكفى للاكتفاء بالصوم أنه الاصل وإنما سقط للعدو وماسقط للعدو يجوز الرجوع اليه فليتام بل قد عهد اجزاء واجب الكاملين عن غيرهم كما فى الجمعة حيث اجزأت من يجب عليه من نحو الاثني والربيع (قوله فتستقر فى ذمته) اعتمده مر (قوله لكنه صحح فى المجموع سقوطها عنه) فلا تجب إذا أيسر بعد وقت الوجوب وهذا فى الحر وكذا فى الرقيق بالاولى وإن عتق وأيسر بعد وقت الوجوب لا يقال العبرة بوقت الاداء لأن اعتبار وقت الاداء إنما هو فى المؤدى بعد ثبوت الوجوب فى وقته ولم يثبت هنا كذلك وما تقرر هنا فى الرقيق يحتمل جريانه فى مسئلة الحامل والمرضع الآتية فلا تجب عليه الفدية وإن عتق بعد وأيسر لأنه ليس من أهل وجوب المال وقت الوجوب خلافا لما فى العباب تبعاً للفقهاء (قوله وإلا لزم الفدية الخ) قد يجاب بأن فطره بشرط العجز (قوله إنما هو عجزه المقتضى لفطره) قد يستدل على أن السبب ليس العجز المذكور بأنه لو كان ذلك لزم الفدية من تكلف وصام لتحقيق عجزه المقتضى افطره مع ذلك كما لا يخفى فان قلت المراد أن

واعترضه الاستوى بأن قياس ما صححوه وهو أنه مخاطب بالفدية ابتداء عدم الاكتفاء بالصوم وقد يجاب بأن محل مخاطبته بها ابتداء ما لم يرد الصوم فحينئذ يكون هو المخاطب به وقضية كلام المتن وغيره وجوبها ولو على فقير فتستقر فى ذمته لكنه صحح فى المجموع سقوطها عنه كالفطرة لأنه عاجز حال التكليف بها وليست فى مقابلة جنائية ونحوها فان قلت يناهيه قولهم حق الله المالى إذا عجز عنه العبد وقت الوجوب ثبت فى ذمته وإن لم يكن على جهة البذل إذا كان بسبب منه وهو هنا كذلك إذ سببه فطره قلت كون السبب فطره ممنوع وإلا لزم الفدية للقادر فعلمنا أن السبب إنما هو عجزه المقتضى افطره وهو ليس من فعله فاتضح ما فى المجموع فتأمل ولو قدر بعد على الصوم لم يلزمه قضاء كما قاله الا كثرون وفارق نظيره الآتى فى المعصوب بأنه هنا مخاطب بالفدية ابتداء فأجزأت عنه

وفي المعصوب بالحج دون الانابة (قوله) وثم المعصوب مخاطب بالحج) أي ابتداء من شدي قال ع ش ويقع الحج الاول للنائب ويسترده منه ما دفعه اليه من الاجرة اه قول المتن (واما الحامل الخ) أي ولو كان الحمل من زنا او غير آدمي ولا فرق في الرضيع بين ان يكون آدميا او حيوانا محترما ثم رايته في الزيادة ع ش قول المتن (المرضع) ينبغي ولو لحيو ان محترم غير آدمي سم عبارة المغني واما الحامل والمرضع فيجوز لهما الافطار إذا خافتا على أنفسهما او على الولد سواء كان الولد ولد المرضة ام لا وسواء كانت مستأجرة ام لا ويجب الافطار إن خافت هلاك الولد وكذا يجب على المستأجرة كما صححه في الروضة لتام العقد وإن لم تخف هلاك الولد واما القضاء فان افطر تاخوفا الخ اه قول المتن (على نفسها) الاولى انفسها (قوله غير المتحيرة الخ) سيذكر مخترا ذلك (قوله) ان يحصل لهما من الصوم الخ) وينبغي في اعتماد الخوف المذكور انه لا بد من اخبار طبيب مسلم عدل ولورواية اخذنا ما قيل في التيمم ع ش (قوله) لانه وقع تبعا) أشار به إلى رد ما يقال أنه اتفق به شخصان فكان حقهما الصوم الفدية ووجه الرد ان الخوف هنا تابع لخوفها على نفسها ويغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع والفطر في الانقاذ الا ان لم يجب عينابل لكونه وسيلة إلى الانقاذ الواجب فالخوف على النفس ليس اصليا فوجبت الفدية لما في ذلك من الارتفاق بصري وعبارة المغني فان قيل إذا خافتا على أنفسهما مع ولدهما فهو فطر ارتفق به شخصان فكان ينبغي الفدية قياسا على ما سياتي اجيب بان الاية وردت في عدم الفدية فيما إذا افطر تاخوفا على أنفسهما فلا فرق بين ان يكون الخوف مع غيرهما او لا وهي قوله تعالى ومن كان مريضا الى آخرها اه (قوله) وهو الخوف الخ) كونه مانعا محل تأمل وليس في قوله ألا ترى الخ ما يدل لذلك فتأمل بصري (قوله) بغير ذلك) يعني بدون الخوف على الولد (قوله) او خافتا على الولد) أي ولو حريا على الوجه لانه محترم خلافا لما يقتضيه كلام الزركشي إيعاب (قوله) ولو حريا) أي بان استوجرت امرأة مسلمة لارضاع ولد حربي مثلا ع ش (قوله) ولو من تبرعت الخ) الاولى اسقاط لفظه من (قوله) وإن لم تتمن الخ) خلافا للمغني والاسنى عبارة الاول وظاهر كما قال شيخنا ان محل ما ذكر اى جواز الفطر مع القضاء والفدية في المستأجرة والمتطوعة إذ لم يوجد مرضة مفطرة او صائمة لا يضرها الارضاع اه وعبارة النهاية وما بحثه الشيخ من ان محل ما ذكر في المستأجرة والمتطوعة اذ لم توجد مرضة مفطرة الخ محمول في المستأجرة على ما اذا غلب على ظنها احتياجها الى الافطار قبل الاجارة والا فالا لاجارة بالارضاع لا تكون الاجارة عين ولا يجوز ابدال المستوفى منه فيها اه وافر ه سم قال الرشيدى قوله مر محمول على ما اذا غلب على ظنها أي وحينئذ فلا تصح الاجارة لعدم قدرتها على تسليم المنفعة شرعا وخرج بذلك ما اذا لم يغلب على ظنها ما ذكر فتصح الاجارة ويجوز لها الفطر بل يجب ويمتنع عليها دفع الطفل لغيرها وهو موضوع كلام الاصحاب

السبب هو العجز مع الفطر بالفعل أي هذا المجموع وهو ليس من فعله لان المجموع الذي هو جزؤه ليس من فعله قلت قول المتن والمرضع ينبغي ولو لحيو ان محترم غير آدمي (قوله) وان لم تتعين الخ) ما بحثه الشيخ في شرح الروض مع ان محل ما ذكر اى من الفطر مع القضاء والقوية في المستأجرة والمتطوعة اذ لم توجد مرضة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع محمول في المستأجرة على ما اذا غلب على ظنها احتياجها الى الافطار قبل الاجارة والا فالا لاجارة بالارضاع لا تكون الاجارة عين ولا يجوز ابدال المستوفى منه فيها شرح م (وان لم تتعين) بان تعددت المراضع ثم كما صرح به في المجموع وعبارة في شرح العباب مانصه وبحث ان محله في المستأجرة والمتبرعة إن لم توجد مرضة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع أي وتبرعت كل منهما به لكن برده قول المجموع لو كان هناك نسوة مراضع فلو واحدة منهن ارضاعه تقر باو الفطر للخوف عليه وان لم يتعين عليها اه فتأمل تصويره بذلك بما اذا كان ثم مراضع وقوله وان لم تتعين تجده صريحا في رد ذلك البحث اه وأقول صراحته في ذلك بمنعوة عطاء لان كلامنا من ذلك التصور وذلك القول صادق مع وجود مفطرة أو من لا يضرها الارضاع ومع عدمها كما هو ظاهر فيمكن تخصيصه بالثاني فان الصراحة مع ذلك فتأمل (قوله) في

و ثم المعصوب مخاطب بالحج وإنما جازت له الانابة للضرورة وقد بان عدمها (واما الحامل والمرضع) غير المتحيرة وليس تافي سفر ولا مرض (فان افطرتا خوفا على نفسها) أن يحصل لهما من الصوم مبيح تيمم (وجب القضاء بلا فدية) كالمرضى المرجو البرء وان انضم لذلك الخوف على الولد لانه وقع تبعا ولانه إذا اجتمع المانع وهو الخوف على النفس ألا ترى أن من فطر خوف الهلاك على نفسه بغير ذلك ينتفى عنه المد والمقتضى وهو الخوف على الولد غلب المانع (أو) خافتا (على الولد) وحده أن تجبض أو يقل اللبن فينضرب بمبيح تيمم ولو من تبرعت بارضاعه أو استوجرت له وان لم تتعين بأن تعددت المراضع كما صرح به في المجموع

وهو حاصل قوله مر وإلا فالأجارة الخ اه قول المتن (لزمتهما الفدية) أى من مالهما مع القضاء معنى زاد
 انها بقول الفطر فيها ذكر جائز بل واجب إن خيف نحو هلاك الولد ولا تعدد الفدية بتعدد الاولاد لانها بدل
 عن الصوم بخلاف العقيقة لانها فداء عن كل واحد اه قول المتن (لزمتهما الفدية الخ) أى مع القضاء ولا
 تعدد الفدية بتعدد الاولاد ناشى وروض والظاهر اختصاص ذلك أى لزوم الفدية برضاض كيدل عليه
 تعبير العباب بقوله الثانية أى من طرق الفدية فوات فضيلة رمضان سم (قوله انها منسوخة الخ) أى والناسخ
 له قوله تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه والقول بنسخه قول أكثر العلماء معنى (قوله وفارقت كون دم
 التمتع الخ) يتامل هذا الكلام فان الارضاع هنا نظير الاثنيان بأعمال الحج اه سم بخذف (قوله بان فعل
 تلك) أى وهو فطرها كما عبر به فى شرح الروض أى والنهاية والمعنى اه سم (قوله الواجب الخ) يخرج
 المتطوعة بخلاف قوله الآتى وأيضا الخ سم (قوله وفعل هذا) أى الدم أسنى ومعنى (قوله وأيضا فالعبادة
 الخ) لعل المراد بالعبادة هنا الفطر وفى إطلاق انها عبادة وأنه لها مع أنفعه للطفل أيضا بل هو المقصود
 بنفعه نظر ثم رايت ما ياتى قريبا بما حاصله تصويب لإطلاق وجوب الفطر فيكون عبادة مطلقا اه سم
 بخذف (قوله اما المرضة الخ) وكذا الحاملة المتحيرة بناء على أن الحامل تحيض نهاية ومعنى وشرح بافضل
 (قوله للشك) أى فى انها حائض او لا معنى (قوله فلا فدية عليها الخ) هذا ظاهر فيما إذا افطرت ستة عشر
 يوما فأقل فان افطرت أزيد من ذلك وجبت الفدية لما زاد لانها أكثر ما يحتمل فساد به بالحيض حتى لو
 افطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوما نهاية ومعنى (قوله لاجله) أى السفر او المرض
 نهاية (قوله وترخصنا) أى وإن خيف على الولد سم (قوله او اطلقنا) أى قصد الترخص لكن لم يقصداه
 لاجل السفر او المرض او لاجل الرضاع والحمل ويبقى إذا لم يقصد الترخص مطلقا سم وقوله ويبقى ما اذا
 لم يقصد الخ والظاهر انها حينئذ مفطرة بلا عذر فتدخل فى قول المصنف الا لا لا تمتدى بفطر رمضان بغير
 جماع عبارة شرح بافضل ولو افطرت المريضة والمسافرة بنية الترخص أى لاجل السفر او المرض لم

(لزمتهما الفدية فى الاظهر)
 لقول ابن عباس رضى الله
 عنه فى قوله تعالى وعلى
 الذين يطيقونه فدية أنها
 منسوخة إلا فى حقها وفى
 نسخ لزمهما القضاء وكذا
 الفدية فى الاظهر قال
 الاذرى وأحسبه من
 اصلاح ابن جعوان والفدية
 هنا على الاجرة وفارقت
 كون دم التمتع على المستأجر
 بأن فعل تلك من تنمة
 لإصالح المنفعة الواجب
 عليها وفعل هذا من تمام
 الحج الواجب على
 المستأجر وأيضا فالعبادة
 هنا وقعت لها وثم وقعت
 له أما المرضة المتحيرة فلا
 فدية عليها للشك وكذا إن
 كانتا فى سفر أو مرض
 وترخصتا لاجله أو اطلقنا

المتن لزمتهما الفدية فى الاظهر) أى مع القضاء قال الناشرى ولا تعدد الفدية بتعدد الاولاد والارضاع فى
 الاصح اه وعبارة الروض ولا تعدد بتعدد الاولاد اه قال فى العباب وتبقى ذمة المعسرة والريقة الى
 اليسار اه (قوله لزمتهما الفدية) الظاهر اختصاص هذا رمضان كيدل عليه تعبير العباب بقوله الثانية أى
 من طرق الفدية فوات فضيلة رمضان (قوله وفارقت كون دم التمتع على المستأجر الخ) يتامل هذا الكلام
 فان الارضاع هنا نظير الاثنيان بأعمال الحج فان أريد وجوب إصالح المنفعة عليها الذى هو الارضاع وجوبه
 بمقتضى الاجارة فلا ثيان بأعمال الحج كذلك فانه واجب على الاجير بمقتضى الاجارة وإن أريد وجوب
 ذلك بمقتضى التكليف فكان أعمال الحج واجبة على المستأجر فإصالح اللبن واجب على والى الصبي المكلف به
 وإن لم يباشره بنفسه على أن الحكم جار مع مكان مباشرته بنفسه بأن يكون الولي وصيا من أمه وأن غلت لها
 لبن فامعنى الفرق (قوله بأن فعل تلك) أى وهو فطرها كما عبر به فى شرح الروض (قوله الواجب عليها)
 يخرج المتطوعة بخلاف وأيضا الاق أى بخلاف قول الشارح بعد وأيضا فالعبادة هنا الخ (قوله وأيضا
 فالعبادة هنا) يحتمل أن المراد بالعبادة هنا الصوم وأن المراد بوقوعها ولوقوعها ويكون حاصل
 الفرق أن الفدية هنا لجبر الصوم حيث فاتت فضيلة وقته والصوم واقع لها والفدية فى الحج لجبره وهو واقع
 للمستأجر ويحتمل أن المراد بها الفطر وفى إطلاق انها عبادة وأنه لها مع أنفعه للطفل أيضا بل هو المقصود
 بنفعه نظر ثم رايت ما ياتى قريبا بما حاصله تصويب لإطلاق وجوب الفطر فيكون عبادة مطلقا (قوله اما
 المرضة المتحيرة فلا فدية عليها) ثم محل ما ذكر فى المتحيرة إذا افطرت ستة عشر يوما فأقل فان افطرت أزيد
 من ذلك وجبت الفدية لما زاد لانها أكثر ما يحتمل قضاؤه بالحيض حتى لو افطرت كل رمضان لزمها مع القضاء
 فدية أربعة عشر يوما بناء على الجلال البلقينى شرح مر (قوله وكذا إن كانتا فى سفر الخ) هذا التفصيل فى
 القوت (قوله وترخصنا الخ) أى وإن خيف على الولد (قوله او اطلقنا) أى قصد الترخص لكن لم يقصداه

بخلاف ما إذا ترخصنا للرضيع والحمل (والاصح انه يلحق بالمرضع) فيما ذكر فيها من التفصيل (من) افاد قوله يلحق ان المنقذة المتحيرة او المسافرة او المريضة فمن هنا ما رتبتم (افطر لا تقاذ) آدمى محترم حر أو قن له أو غيره (مشرف على هلاك) بغير أو غيره ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر بما مع ان في كل افطارا بسبب الغير (تنبيه) ما ذكرته من (٤٤٣) ان الادى باقسامه المذكورة

يلزمها فدية وكذا ان لم تقصد ذلك ولا الخوف على الولد او قصد تاالامرين اه وهي شاملة لما إذا لم تقصد ا ترخصا اصلا (قوله بخلاف ما إذا ترخصنا الخ) وفاقا للنهية وخلافا الاسنى والمغنى (قوله فيما ذكر فيها الخ) هذا محل تأمل عبارة النهاية والمغنى اى فى إيجاب الفدية مع القضاء اه وهي الظاهرة (قوله من التفصيل) اى يفصل بين ان يفطر خوفا على نفسه وحده او مع المشرف او على المشرف وحده سم (قوله افاده الخ) حق المراج ان يؤخره ويذكره قبيل التنبيه (قوله قوله يلحق) اى الخ (قوله ان المنقذة الخ) إلى التنبيه فى النهاية (قوله ادى) إلى التنبيه فى المغنى (قوله ادى محترم) وكذا حيوان اخر محترم بخلاف المال لنفسه او لغيره نهاية ومعنى وباقى فى الشرح ما يوافقهما فى الاولين دون الاخير قول المتن (مشرف على هلاك) اى او على اتلاف عضو او منفعة شرح بافضل زاد النهاية ومحلها فى منقذ لا يباح له الفطر لولا الا تقاذ ما من يباح له الفطر لعذر كسفر او غيره فافطر فيه لا تقاذ ولو بلانية الترخص قال الا ذرعى فافطاهر انه لا فدية ويتجه تقييده بما مرانفا فى الحامل والمرضع نهاية قال الرشيدى قوله رفا فطر فيه لا تقاذ ليس فى كلام الا ذرعى فيجب حذفه لذلك وليتاقى قوله بعد ويتجه تقييده بما مر اه وقال ع ش قوله بما مرانفا اى بان افطر لنحو السفر لا التقاذ وعليه فقوله او لا لا تقاذ معناه عنده اه و(قوله لنحو السفر) اى او اطلق (قوله ولم يمكن تخليصه الخ) ينبغى وإن امكن غيره تخليصه بلا فطر سم (قوله المذكورة) اى فى قوله ادى محترم الخ (قوله لانه يرتقى بالفطر لاجله شخصان) وهو حصول الفطر للفطر والخلاص لغيره معنى عبارة القليوبى على المحلى وهما الغريق والمفطر وارتفاق المفطر تابع لارتفاق الغريق كما فى المرضع اه (قوله واطلاق القاضى) عطف على قوله إطلاق القفال و(قوله والانوار الخ) عطف على قول القاضى وجوبها الخ فهو من قبيل ما كل سودا تمر ولا ايضا شحمة وكذلك قوله والمجموع وجوب الخ (قوله هذه الاطلاقات) اى الاربعة (قوله ان هذا الخ) بيان لما افاده المتن والمشار اليه من افطر لا تقاذ (قوله فيما الحق به) اى فى المرضع الذى الحق به من افطر لا تقاذ فقوله الحق به صلة جارية على غير من هي له فكان الاولى الا براز (قوله لانه الخ) متعلق بعدم المناطة وعلته (قوله فى بعض احوال الخ) وهوان يكون الافطار لا تقاذ بالمشرف المحترم وحده (قوله الذى الخ) مبتدأ خبره قوله ان كالاخ ك ردى (قوله لو افطر الخ) بدل من قول القفال (قوله ان كلامهما) اى من الحيوان والمال الجاد المحترمين (قوله وكلام القاضى) اى المتقدمانفا (قوله وهو متجه الخ) والذى اعتمده الاسنى والنهاية والمعنى لزوم الفدية فى الحيوان المحترم مطلقا دميا ولا له او لغيره وعدم لزومها فى غيره مطلقا له او لغيره (قوله نفسه) تأكيد للضمير المجرور (قوله لما ذكره) اى من انه لم يرتقى به الاشخص واحد الخ (قوله واما الحيوان الخ) وفاقا للاسنى والنهاية والمعنى كما مرانفا (قوله فى الاول) اى اذا كان الحيوان للمنقذ (قوله فى الثانى) اى اذا كان لغيره (قوله ومالك المنقذ) بفتح القاف (قوله بعيد المدرك) لاجل السفر والمرض ولا لاجل الرضيع والحمل ويبقى إذا لم يقصد ترخصا مطلقا (قوله بخلاف ما إذا ترخصنا للرضيع والحمل) وافق على ذلك مر (قوله فى المتن من افطر لا تقاذ الخ) اى يفصل بين ان يفطر خوفا على نفسه وحده او مع المشرف او على المشرف وحده (قوله ادى) وكذا حيوان اخر محترم رملى (قوله ادى محترم) اى بخلاف المال لنفسه او لغيره وان ارتقى به شخصان مر وقد يقال المراد بالشخصين المنقذ والمنقذ (قوله ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر) ينبغى وإن امكن غيره تخليصه بلا فطر (قوله ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر بما مع الخ) ومحلها فى منقذ لا يباح له الفطر لولا الا تقاذ ما من يباح له الفطر لعذر كسفر او غيره فافطر فيه لا تقاذ ولو بلانية الترخص قال الا ذرعى فافطاهر انه لا فدية شرع مر يتأمل هذا مع ما تقدم من التفصيل فى الحامل والمرضع إذا كانت فى سفر او مرض فالوجه جريان ذلك التفصيل وظاهره

يلزمها فدية وكذا ان لم تقصد ذلك ولا الخوف على الولد او قصد تاالامرين اه وهي شاملة لما إذا لم تقصد ا ترخصا اصلا (قوله بخلاف ما إذا ترخصنا الخ) وفاقا للنهية وخلافا الاسنى والمغنى (قوله فيما ذكر فيها الخ) هذا محل تأمل عبارة النهاية والمغنى اى فى إيجاب الفدية مع القضاء اه وهي الظاهرة (قوله من التفصيل) اى يفصل بين ان يفطر خوفا على نفسه وحده او مع المشرف او على المشرف وحده سم (قوله افاده الخ) حق المراج ان يؤخره ويذكره قبيل التنبيه (قوله قوله يلحق) اى الخ (قوله ان المنقذة الخ) إلى التنبيه فى النهاية (قوله ادى) إلى التنبيه فى المغنى (قوله ادى محترم) وكذا حيوان اخر محترم بخلاف المال لنفسه او لغيره نهاية ومعنى وباقى فى الشرح ما يوافقهما فى الاولين دون الاخير قول المتن (مشرف على هلاك) اى او على اتلاف عضو او منفعة شرح بافضل زاد النهاية ومحلها فى منقذ لا يباح له الفطر لولا الا تقاذ ما من يباح له الفطر لعذر كسفر او غيره فافطر فيه لا تقاذ ولو بلانية الترخص قال الا ذرعى فافطاهر انه لا فدية ويتجه تقييده بما مرانفا فى الحامل والمرضع نهاية قال الرشيدى قوله رفا فطر فيه لا تقاذ ليس فى كلام الا ذرعى فيجب حذفه لذلك وليتاقى قوله بعد ويتجه تقييده بما مر اه وقال ع ش قوله بما مرانفا اى بان افطر لنحو السفر لا التقاذ وعليه فقوله او لا لا تقاذ معناه عنده اه و(قوله لنحو السفر) اى او اطلق (قوله ولم يمكن تخليصه الخ) ينبغى وإن امكن غيره تخليصه بلا فطر سم (قوله المذكورة) اى فى قوله ادى محترم الخ (قوله لانه يرتقى بالفطر لاجله شخصان) وهو حصول الفطر للفطر والخلاص لغيره معنى عبارة القليوبى على المحلى وهما الغريق والمفطر وارتفاق المفطر تابع لارتفاق الغريق كما فى المرضع اه (قوله واطلاق القاضى) عطف على قوله إطلاق القفال و(قوله والانوار الخ) عطف على قول القاضى وجوبها الخ فهو من قبيل ما كل سودا تمر ولا ايضا شحمة وكذلك قوله والمجموع وجوب الخ (قوله هذه الاطلاقات) اى الاربعة (قوله ان هذا الخ) بيان لما افاده المتن والمشار اليه من افطر لا تقاذ (قوله فيما الحق به) اى فى المرضع الذى الحق به من افطر لا تقاذ فقوله الحق به صلة جارية على غير من هي له فكان الاولى الا براز (قوله لانه الخ) متعلق بعدم المناطة وعلته (قوله فى بعض احوال الخ) وهوان يكون الافطار لا تقاذ بالمشرف المحترم وحده (قوله الذى الخ) مبتدأ خبره قوله ان كالاخ ك ردى (قوله لو افطر الخ) بدل من قول القفال (قوله ان كلامهما) اى من الحيوان والمال الجاد المحترمين (قوله وكلام القاضى) اى المتقدمانفا (قوله وهو متجه الخ) والذى اعتمده الاسنى والنهاية والمعنى لزوم الفدية فى الحيوان المحترم مطلقا دميا ولا له او لغيره وعدم لزومها فى غيره مطلقا له او لغيره (قوله نفسه) تأكيد للضمير المجرور (قوله لما ذكره) اى من انه لم يرتقى به الاشخص واحد الخ (قوله واما الحيوان الخ) وفاقا للاسنى والنهاية والمعنى كما مرانفا (قوله فى الاول) اى اذا كان الحيوان للمنقذ (قوله فى الثانى) اى اذا كان لغيره (قوله ومالك المنقذ) بفتح القاف (قوله بعيد المدرك) لاجل السفر والمرض ولا لاجل الرضيع والحمل ويبقى إذا لم يقصد ترخصا مطلقا (قوله بخلاف ما إذا ترخصنا للرضيع والحمل) وافق على ذلك مر (قوله فى المتن من افطر لا تقاذ الخ) اى يفصل بين ان يفطر خوفا على نفسه وحده او مع المشرف او على المشرف وحده (قوله ادى) وكذا حيوان اخر محترم رملى (قوله ادى محترم) اى بخلاف المال لنفسه او لغيره وان ارتقى به شخصان مر وقد يقال المراد بالشخصين المنقذ والمنقذ (قوله ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر) ينبغى وإن امكن غيره تخليصه بلا فطر (قوله ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر بما مع الخ) ومحلها فى منقذ لا يباح له الفطر لولا الا تقاذ ما من يباح له الفطر لعذر كسفر او غيره فافطر فيه لا تقاذ ولو بلانية الترخص قال الا ذرعى فافطاهر انه لا فدية شرع مر يتأمل هذا مع ما تقدم من التفصيل فى الحامل والمرضع إذا كانت فى سفر او مرض فالوجه جريان ذلك التفصيل وظاهره

لا لاجل السفر والمرض ولا لاجل الرضيع والحمل ويبقى إذا لم يقصد ترخصا مطلقا (قوله بخلاف ما إذا ترخصنا للرضيع والحمل) وافق على ذلك مر (قوله فى المتن من افطر لا تقاذ الخ) اى يفصل بين ان يفطر خوفا على نفسه وحده او مع المشرف او على المشرف وحده (قوله ادى) وكذا حيوان اخر محترم رملى (قوله ادى محترم) اى بخلاف المال لنفسه او لغيره وان ارتقى به شخصان مر وقد يقال المراد بالشخصين المنقذ والمنقذ (قوله ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر) ينبغى وإن امكن غيره تخليصه بلا فطر (قوله ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر بما مع الخ) ومحلها فى منقذ لا يباح له الفطر لولا الا تقاذ ما من يباح له الفطر لعذر كسفر او غيره فافطر فيه لا تقاذ ولو بلانية الترخص قال الا ذرعى فافطاهر انه لا فدية شرع مر يتأمل هذا مع ما تقدم من التفصيل فى الحامل والمرضع إذا كانت فى سفر او مرض فالوجه جريان ذلك التفصيل وظاهره

ففيه الفدية لانه ارتقى به شخصان المالك والمنقذ أما الحيوان فالذى يتجه فيه انه لا فرق بين ماله او لغيره لانه فى الاول ارتقى به اثنان المنقذ والمنقذ فى الثانى ارتقى به ثلاثة هما مالك المنقذ واما اطلاق المجموع لزوم الفدية مع تعبيره بالمشرف الاغم من الحيوان والجاد له او لغيره فهو وان وافق إطلاق المتن بعيد المدرك وكان شيخنا فى شرح المنهج رأى بعد هذا المدرك شخص الوجوب بالآدمى وقد علمت

ان صريح كلام القاضي ومفهوم كلام القفال ينافي الشيخ في تعميمه بطريق المفهوم انه لا فدية في غير الآدمي من حيوان وجادله ولغيره وبما ينافي أيضاً إطلاق الأنوار وجوبها (٤٤٤) في الحيوان وعدم وجوبها في غيره وإطلاقه الأول موافق لما رجحته وكذا الثاني إلا في مال

الغير والأوجه ما ذكرته فيه كما تقرر وكان اختلاف هذه العبارات هو سبب اختلاف نسخ شرح الروض وقد غلبت المعتمد بما قرره فاستفده وأخذ بعضهم من ذلك أن إن معه نقد خشى عليه أن يبتله وأنه لو ابتله ليلًا فخرج منه أي من فيه نهارًا لم يفطر ولا يلحق إدخاله المؤدى إلى خروجه بالاستمقاة والفطر المتوقف عليه التخليص للحيوان المحترم واجب كما اطلقوه وتقييد بعضهم له بما إذا تعين عليه بزره ما تقرر في المرضعة الغير المتعينة ورد السبكي بأنه يؤدي إلى التواكل (لا المتعدى بفطر رمضان بغير جماع) فانه لا يلحق بالمرضع في وجوب الفدية في الأصح لأنه لم يرد مع أن الفدية لحكمة استأثر الله تعالى بها ومن ثم لم تجب في الردة في رمضان مع أنها أحسن عن الوطء نعم يعزر تعزيزاً شديداً لا نقاباً بعض جزم وهو تهووه فان قلت لم جبر تعمده ترك البعض بسجود السهو وكامرو القتل العمدة بالكفارة مع أن ذلك لم يرد أيضاً قلت أما الأول فلأن المجبور به من جنس المأثرو والصلاة قد عهد

والمعتمد كما في فتاوى القفال عدم لزوم ذلك أي الفدية في المال ولو مال غيره إن لم يكن حيواناً وإن كان القتال فرضه في مال نفسه لأنه ارتفق به شخص واحد بخلاف الحيوان المحترم ولو بهيمة فانه ارتفق به شخصان نهاية (قوله ومفهوم كلام القفال) أي الثاني (قوله وإطلاقه) أي الأنوار الأول وهو وجوبها في الحيوان (موافق لما رجحته) وهو ما ذكره بقوله وأما الحيوان فالذي يتجه فيه الخ وكذا الثاني وهو عدم وجوبها في غير الحيوان كركب (قوله والأوجه الخ) تقدم ما فيه (قوله ما ذكرته) أي من أنه إن كان المنتقد فلا فدية أو غيره ففيه الفدية (قوله بما تقرر) أي من الاتجاهين كركب (قوله من ذلك) أي من إطلاق المجموع والمنت (قوله وجوبها في الحيوان) أي بالمنطوق (وعدم وجوبها الخ) أي بالمفهوم (قوله أن يبتله) أي في النهار (قوله والفطر المتوقف عليه الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله للحيوان المحترم واجب) أي بخلاف المال المحترم لا يجب الفطر لاجله بل هو جائز مغنى (قوله يردده ما روي في المرضعة) فديله هذا على وجوب فطر المرضعة وعبارة شرح الروض أي والمغنى فطرتا أي الحامل والمرضع ولو مستأجرة ومتطوعة بالخائفان غلى الأولاد جواز بل وجوباً إن خافتهما كما هم أه ونبغي أن يلحق بالهلاك تلف عضو أو منفعة سم وتقدم عن النهاية ما يوافق جميع ما ذكره فقلا وفيها عبارة العباب ويجب أي الإفطار أن اهلكه أي الولد الصوم أه قال الشارح في شرحه تبع في ذلك شيخنا وليس بشرط فلو قال إن أضره الصوم كما عبروا به كان أولى أه (قوله ورد السبكي الخ) أي التقييد المذكور (قوله في وجوب الفدية الخ) أي مع القضاء بلزومه بل القضاء فقط مغنى (قوله لأنه لم يرد الخ) أي ولأن فطر نحو المرضع ارتفق به شخصان دون المتعدى بالفطر مغنى ونهاية (قوله مع أن الفدية الخ) عبارة النهاية والمغنى مع أن الفدية غير متقدمة بالائتم بل إنما هي حكمة استأثر الله تعالى الخ (قوله نعم يعزر الخ) أي المتعدى بالفطر ع ش (قوله والقتل الخ) أي واليمين للعموس نهاية (قوله فقصرت الخ) فدير د عليه إلحاق المنتقد بالمرضع قول المتن (ومن آخر الخ) أي من الأحرار كالأب وبعضاً لا فرق في الثاني بين أن يكون بينهما وبين سيدهم مابة وإن لا تكون ع ش عبارة النهاية وأما القن فلا تلزمه الفدية قبل العتق بتأخير القضاء كما أخذه بعض المتأخرين من كلام الراعي في نظيره لأن هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها والعبد ليس من أهلها لكن هل تجب عليه بعد عتقه والأوجه عدم الوجوب أه قول المتن (قضاء رمضان) أي

بعد قوله ولو بلائية الترخص أن جواز الفطر هنا لا يتوقف على نية الترخص مع توقفه عليها في نحو المريض فان كان الأمر كذلك لزم الفرق بين الفطر لمصلحة نفسه كما في المريض والمسافر ولمصلحة غيره كما هنا وفي الحامل والمرضع وكان وجهه أن احتياج الغير صارف عن كون الفطر عبثاً بل يتجه أنه إذا أضر الصوم المريض أن لا يحتاج لنية الترخص لو وجوب الفطر ولا معنى مع وجوبه لنية الترخص م (قوله يردده ما تقرر في المرضعة الخ) فديله هذا على وجوب فطر المرضعة وعبارة شرح الروض فطرتا أي الحامل والمرضع ولو مستأجرة ومتطوعة بالخائفان على الأولاد جواز بل وجوباً إن خافتهما كما هم أه ونبغي أن يلحق بالهلاك تلف عضو أو منفعة (قوله في المتن ومن آخر قضاء رمضان الخ) أما القن فلا تلزمه الفدية قبل العتق بتأخير القضاء كما أخذه بعض المتأخرين من كلام الراعي في نظيره لأن هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها والعبد ليس من أهلها لكن هل تجب عليه بعد عتقه والأوجه عدم الوجوب وقيل نعم أخذ من قوله ولم يرد من ذمة حر عاجز وما فرق به البغوى من أنه لم يكن من أهل الفدية وقت الفطر بخلاف الحر صحيح وإن زعم بعضهم أنه يمكن الجواب عنه بأن العبرة في الكفارة بوقت الأداء لا بوقت الوجوب لظهور الفرق وهو أن المكفر ثم من أهل الوجوب في حاله ولو إنما اختلف وصفه بخلاف ما هنا فانه غير أهل لا لئام الفدية وقت الوجوب شرح م قال في شرح الروض وافهم كلامه كاصلة أنه لو فاته شيء بلا عذر وأخر قضاءه بسفر أو نحوه لم تلزمه الفدية وبه صرح المنولي وسليم الرازي لكن سيأتي في صرم التطوع تبعاً لما نقله الأصل عن التهذيب وأقره

أو فيها التدارك بنحو ذلك بخلاف الفدية هنا فانها أجنبية بكل وجه فقصرت على الوارد فقط وأما الثاني فلأنه حق آدمي وهو محتاط في التغليظ فيه أكثر ومن ثم لم تجب في الردة مع أنها أغلظ منه (ومن آخر قضاء رمضان

مع إمامه (كانه) بأن خلا عن
السفر والمرضى قدر ما غلبه
بعد يوم عيد الفطر في غير
يوم النحر وأيام التشريق
(حتى دخل رمضان آخر لزمه
مع القضاء لكل يوم مد)
لأن ستة من الصحابة رضی
الله عنهم أفتوا بذلك ولا
ولا يعرف لهم مخالف أما إذا
لم يحل كذلك فلا فدية لأن
تأخير الأداء بذلك جائز
فالقضاء أولى نعم نقلا عن
البغوي وأقره إن ما تعدى
بفطره يحرم تأخير به عذر
السفر وإذا حرم كان بغير
عذر فتجب الفدية وخالف
جمع فقالوا لا فرق بين
المتعدى به وغيره نعم قال
الأذري لو أخره لئسيان أو
جهل فلا فدية كما أقامه
كلامهم ومراده الجهل
بحرمة التأخير وإن كان
مخالفا للعلماء لخفاء ذلك
لألفدية فلا يعذر بجهله
بها نظير ما مر فيما لو علم
حرمة نحو التحنح وجعل
البطالان وأقهم المتن أنها
هنا للتأخير وفي الكبير
لاصل الصوم والحامل
والمرضع لفضية الوقت
(ولا صح تكرره)

أو شيئا منه نهاية ومعنى قول المتن (مع إمامه) ينبغي اعتبار هذا القيد في المتكرر بتكرار السنين سم (قوله) بأن
خلا) إلى قوله ومراده في النهاية والمعنى (قوله) عن السفر) أي وعن الحل والارضاع ع ش أي وعن الانقضاء
(قدر ما غلبه الخ) عبارة النهاية وقضية كلاهما أنه لو شفي أو أقام مدة تمكن فيها من القضاء ثم سافر في
شعبان ولم يقض فيه لزوم الفدية وهو ظاهر وإن نظر فيه الاستوى اه قول المتن (لزمه الخ) ويأثم بهذا
التأخير كما في المجموع ومعنى ونهاية وإيعاب ويأتي في الشرح ما يفيد قول المتن (لزمه الخ) قال في العباب إن لم
يوجب فطره كفارة وقال الشارح في شرحه وأما إذا وجب فطره كفارة كالجاء فلا فدية كما رجحه القاضي
من احتمالين والذي يتجه هو الثاني ومن ثم أطلق الشيخان وغيرهما للزوم ولم يعتدوا بترجيح القاضي
المذكور اه سم (قوله) ولا يعرف لهم مخالف) أي فصار إجماعا سكوتيا (قوله) أما إذا لم يحل كذلك) أي كان
استمر مسافرا أو مريضا أو امرأة حاملا أو مرضعا حتى دخل رمضان القابل ومعنى ونهاية وإيعاب قال ع ش
وينبغي أن من التأخير بعذر ما لو نذر صوم شعبان في كل سنة وفاته شيء من رمضان ولم يتمكن من قضاءه حتى
دخل شعبان فيعذر في تأخير قضاء رمضان إلى شوال مثلا لأن صوم شعبان استحق عليه بالنذر قبل استحقاق
صومه عن القضاء اه وهو ظاهر فيما إذا سبق النذر على الفوات كما يفيد التعليل والإفقيه توقف فليراجع
(قوله) بعذر السفر) أي ونحوه إيعاب (قوله) فتجب الفدية) اعتمده المعنى واليه ميل الاستي والإيعاب (قوله)
وخالف جمع الخ) اعتمده النهاية قال السكودي على بافضل واليه ميل الامداد ولم يصرح التحفة بترجيح
اه أي وميله إلى الأول (قوله) نعم قال الأذري) عبارة المعنى قال الأذري وينبغي أن يستثنى من
الكتاب ما إذا نسي القضاء أو جهله حتى دخل رمضان آخر فإنه لا فدية عليه كما أفهمه كلامهم اه والظاهر أنه
إنما يسقط بذلك الأثم لألفدية اه وعبارة النهاية وسبقه أي الأذري لذلك أي الاستثناء الروياني لكن
خصه بمن أفطر بعذر أو لوجه عدم الفرق وبحسب بعضهم سقوط الأثم به دون الفدية ومثلها إلا كراه كافي
نظائر ذلك وموته أثناء يوم يمنع تمكنه فيه اه قال ع ش قوله مر والأوجه عدم الفرق أي بين من أفطر
لعذر وغيره فكل من الجهل والنسيان عذر مطلقا وقوله مر وموته أثناء يوم أي ولو كان مفطرا وقوله يمنع
تمكنه فيه أي فلا يكون سببا في تكرار الفدية اه ع ش (قوله) أو جهل) أي بتحريم التأخير سم ويأتي
في الشرح مثله وظاهر ما مر عن المعنى حمله على ظاهره وهو الجهل بوجوب القضاء (قوله) أو جهل) أي
أو أكره كما هو ظاهر إيعاب (قوله) كما أفهمه كلامهم) وفاقا للإيعاب والنهاية وخلافا للمعنى كما مر (قوله)
ومراده) إلى قوله وأفهم الخ ذكر ع ش مثله عن الزيادة عن الشارح وأقره (قوله) لا بالفدية) أي أو بوجوب
القضاء كما مر عن المعنى (قوله) وأفهم) إلى المتن في المعنى (قوله) أنها) أي الفدية (قوله) وفي الكبير) أي ونحوه

أن التأخير لقضاء الفائت بلا عذر للسفر حرام وقضيته لزومها اه قضية ذلك أنه على أنه ليس بحرمان لزوم
(قوله) في المتن مع إمامه) ينبغي اعتبار هذا القيد في المتكرر بتكرار السنين (قوله) في المتن لزمه الخ) قال
في العباب إن لم يوجب فطره كفارة قال في شرحه أما إذا وجب فطره كفارة فلا فدية كما رجحه القاضي حيث
قال هنا إذا لم يكن فطره موجبا كفارة فإن كان كالجاء ولم يقض حتى دخل رمضان آخر فهل يلزمه للتأخير
فدية فيه جوابان الظاهر أنه لا يلزمه لأنه قد لزوم في هذا اليوم كفارة فلا يجتمع اثنان والثاني لا يلزمه لأن الفدية
للتأخير والكفارة للهتك اه والذي يتجه هو الثاني الخ اه (قوله) لزمه القضاء لكل يوم مد) أي وهو
أثم شرح مر (قوله) وخالف جمع فقالوا لا فرق) واتضاء كلاهما كغيرهما شرح مر (قوله) نعم قال
الأذري لو أخره الخ) وسبقه لذلك الروياني لكن خصه بمن أفطر لعذر أو لوجه عدم الفرق وبحسب بعضهم
سقوط الأثم به دون الفدية ومثلها إلا كراه وموته أثناء يوم يمنع تمكنه فيه شرح مر (قوله) أو جهل)
أي بتحريم التأخير (قوله) أنها هنا للتأخير الخ) ولو عجل فدية التأخير ليؤخر القضاء مع الامكان أجزأته وإن
حرم عليه التأخير شرح مر وله تعجيل فدية كل يوم عنه فقط لأن كل يوم عبادة مستقلة اه مر فأرجعه
(قوله) في المتن والأصح تكرره الخ) ينبغي اعتبار كون التأخير مع الامكان في بقية الأعوام أيضا (قوله)

أى المدغم كل يوم (بتكر السنين) لأن (٤٦) الحقوق المالية لا تتداخل ولو أخرجهما عقب كل عام تكررت قطعا (و) الأصح (أنه لو أخر

مغنى (قوله أى المد) إلى قوله ويجوز فى المغنى والنهاية (قوله أى المداخ) أى إذا لم يخرج منه نهاية ومغنى قول المتن (بتكر السنين) أى بقيد المار فى كلام المصنف وهو لا مكان فلا يكتفى لتكرار الفدية وجودا لا مكان فى العام الأول تطبل يعتبره لا مكان فى كل عام ع وش وسم قول المتن (مع مكانه) ولا يمنع من الامكان مالو حلف بالطلاق الثلاث انه لا يصوم قبل رمضان تنقصه باليمين فتلزمه الفدية إذا أخر ع ش (قوله حتى دخل رمضان آخر) أى ولو حكا عبارة المغنى يجب فدية التأخير بتحقيق الفوات ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فمات أبواق خمس من شعبان لزمه خمسة عشر مداعشرة لاصل الصوم إذا لم يصم عنه وليه وخمسة للتأخير لانه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة اه زاد الایعاب والنهاية ولو لم يبق بينه وبين رمضان الثانى ما يسمع قضاء جميع الفوات فهل يلزمه فى الحال الفدية عما لا يسمعه ام لا حتى يدخل رمضان وجها والمعتد ما ضوبه الزكشى من لزومها حالا اه (قوله ويفرق بينه الخ) (تنبيه) تعجيل فدية التأخير قبل دخول رمضان الثانى ليوخر القضاء مع الامكان جائز فى الأصح كتعجيل الكفارة قبل الحنث المحرم ويحرم التأخير ولا شى على الهرم ولا الزمن ولا من اشتدت مشقة الصوم عليه التأخير الفدية إذا أخر وهما عن السنة الاولى وليس لهما ولا للحامل ولا للمرضع تعجيل فدية يومين فاكثر لا يجوز تعجيل الزكاة اما من بخلاف مالو يجزى من ذكر فدية يوم فيه او فى ليلته فانه جائز مغنى ونهاية وإيعاب (قوله كاسر) أى انفا قبيل قول المصنف والأصح تكرره الخ (قوله هذا ان آخر) راجع للمتن سم (قوله دون بقية الاصناف) أى الثانية الا انية فى قسم الصدقات مغنى (قوله كاسر) أى انفا فى المتن (قوله وهو شامل للفقير الخ) ولا يجب الجمع بينهما نهاية ومغنى قول المتن (وله صرف امداد الخ) أى من الفدية وله نقلها أيضا لان حرمة النقل خاصة بالزكاة بخلاف الكفارات والتعبير بذلك مشعر بان صرفه لاشخاص متعددين اولى وهو كذلك عبارة شرح المناوى على منظومة الاكل لابن العباد فائدة لو سد جوعة مسكين عشرة أيام هل اجره كاجر من سد جوعة عشرة مساكين قال ابن عبد السلام لا فقد يكون فى الجمع ولى وقد حدث الله على الاحسان للصالحين وهذا لا يتحقق فى واحد ولا تخرج من دعاء الجمع ما لا يرجى من دعاء الواحد اه ع ش (قوله فلا يجوز) اهل فى الثانية بالنسبة لبعض المد فقط سم عبارة ع ش أى فى الدون وفيما زاد على الواحد اه (قوله لان كل مد الخ) عبارة النهاية وشرح بافضل لانه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبعض اه (فلا ينقص عنها) لعل المغنى لا ينقص المصروف الواحد عن الفدية التامة التى هى المدوى تحتل ان الفعل بناء المفعول فلا ينقص الشخص الواحد عن الفدية التامة التى هى المد (قوله كصرف زكاته الخ) أى قياسا عليه (قوله لانه) أى صاع الفطرة (قوله فيها) أى جزاء الصيد والثاني بتاويل الفدية (قوله وايضا فاته فيها جمع المساكين الخ) قد يقال الية هنا فيها جمع المساكين على قراءة نافع وابن عامر وهى سبع مائة فسوات آتت جزاء الصيد والزكاة فلم امتنع صرف الكفارة هنا متعدد والجواب عن ذلك ما اشار اليه الجعبرى فى شرح الشاطبية بقوله وجه جمع مساكين مناسبة وعلى الذين لان الواجب على جماعة اطعام جماعة واما وجه التوحيد فيبيان ان الواجب على كل واحد اطعام واحد اه بصري (قوله قال القفال الخ) يتامل هذا مع كون الفرض انه مات وان الواجب تعلق بالتركة وبعد التعلق بالتركة فاشى عليه بعدموته يحتاج فى اخراج الكفارة الى زيادة ما يخرج عنه بل القياس أن يقال يعتبر لو جوب الاخراج فضل ما يخرج عنه مؤنة تجهيزه ويقدم ذلك على دين الآدمى ان فرض ان على الميت ديننا نعم ما ذكره ظاهر فيما لو افطر لكبرا ومرض لا يرجى برؤه ع ش اقول الكلام فى مطلق فدية الصوم الشامل لما على الهرم والمرضى والحامل والمرضع والمنقذ مؤخر القضاء عبارة المغنى ويعتبر

القضاء مع إمكانه (حتى دخل رمضان آخر) فمات أخرج من تركته لكل يوم مدان مد للفوات (ان لم يصم عنه او على الجديد (ومد للتأخير) لان كلا منهما موجب عند الافراد فكذا عند الاجتماع ويفرق بينه وبين اهلهم اذا لم يخرج الفدية اعواما فانها لا تتكرر بان المد فيه الفوات كما هو وهو لم يتكرر وهنا للتأخير وهو غير الفوات هذان اخر سنة فقط والالتكرار مد التأخير كما مر (ومصرف الفدية الفقراء والمساكين) دون بقية الاصناف ا قوله تعالى طعام مسكين وهو شامل للفقير او الفقير اسوا حالا منه فيكون اولى (وله صرف امداد الى شخص واحد) بخلاف مد واحد لشخصين ومد بعض مد اخر لو احد فلا يجوز لان كل مد فدية تامة وقد اوجب تعالى صرف الفدية لو احد فلا ينقص عنها وإنما جاز صرف فدين الى كصرف زكاته الىه ويجوز بل يجب صرف صاع الفطرة الى اثنين وعشرين ثلاثة من كل صنف والعامل لانه زكاة مستقلة وهى بالنص يجب صرفها لهؤلاء لان تعلق الاطاع بها اشد وإنما جاز صرف جزاء الصيد

ولو أخرجهما عقب كل عام تكررت قطعا) عبارة الاسنوى ومحل هذا الخلاف فيما اذا لم يكن قد أخرج الفدية فان أخرجهما لم يقض حتى دخل رمضان آخر وجب ثانيا بخلاف وهكذا حكم العام الثالث والرابع فصاعد الخ اه (قوله هذا ان آخر الخ) راجع للمتن (قوله فلا يجوز) اهل فى الثانية بالنسبة لبعض المد فقط

للمتعددين لانه قد يجب التعدد فيها ابتداء بان ألتف جمع صيدا وايضا فهو مخبر وهو يتسامح فيه ما لا يتسامح فى المرتب وايضا فاته فيها جمع المساكين كاية الزكاة بخلاف الية هنا (وجنسها جنس الفطرة) فباتى فيها ما مر ثم قال القفال ويعتبر فضلها عما يعتبر مم

في المد الذي توجه هنا في الكفارات أن يكون فاضلا عن قوته كركاة الفطر قاله القفال في فتاويه وكذا عما يحتاج اليه من مسكن وملبوس وخادم كما يعلم من كتاب الكفارات اهـ و (قوله هنا) اي في الصوم

(فصل في بيان كفارة جماع رمضان)

قول المتن (يجب الخ) اي فورا شيخنا وباتي في الشرح مثله (قوله على واطى الخ) وهو مكلف بالصوم وخرج بالاصبي فلا كفارة عليه بجماعه شيخنا ومغنى واسنى وباتي في الشرح ما يفيد قول المتن (الكفارة) أي والتعزير مغنى وشيخنا وشرح بافضل قال الكردى عليه ومحل التعزير في غير من جاء ثائبا مستفتيا ماذا يلزمه اما هو فلا يعزr اهـ (قوله او منع انعقاد الخ) كذا في النهاية والمغنى قول المتن (من رمضان) اي يقينا وخرج به الوطى في اوله اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه او في صوم يوم الشك حيث جاز فبان من رمضان نهاية قال الرشيدى قوله مر يقينا يعنى ظنا مستندا إلى رؤية كما يعلم بما باتى اهـ وقال عرش قوله مر حيث جاز أى بان اخبره موثق به برؤية الهلال فصام اعتقادا على ذلك اهـ وقال البجيرمى أى بان صامه عن قضاء ونذر فبان من رمضان مر اهـ وفي الرشيدى ما يوافقه عبارة سم يشترك في لزوم الكفارة ايضا تيقن كون اليوم من رمضان ولذا عبر في العباب بقوله من رمضان يقيناً ثم قال وخرج باليقين الوطى في اول رمضان اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه اهـ قال في شرحه على ما في المجموع وحاصل عبارته ان نحو المحبوس اذا صام بالاجتهاد ثم أطر يالجماع فان تحقق أنه صادف رمضان لزمته الكفارة وإن لم يصادفه واشك هل صادفه او لا لم تلزمه انتهت وبها تعلم ان قول المصنف اول رمضان لا حاجة اليه ولك ان تقول هذا خارج بقوله يوم ما من رمضان إذ لا ينصرف إلى اليوم الذي في علمنا اهـ لكن اعتباره باليقين قد يشكل فان الصوم باخبار عدل واحد لا يتيقن معه من ان الظاهر وجوب الكفارة بافساده بالوطى بل قد يلتزم ذلك أيضا فيما اذا صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ويجب بان الشارع أقام خبر العدل مقام اليقين اي إذا اخبر القاضي بلفظ الشهادة فانه إنما يجب الصوم باخباره على العموم إذا كان كذلك اهـ قوله اي إذا اخبر القاضي الخ باقى في الشرح خلافه قول المتن (بجماع) قد يتبادر منه ان المراد بجماع وحده حتى لو قارن الجماع مفطر اخر لم تجب الكفارة وهو محتمل متجه إذا سناد الافساد إلى الجماع ليس اولى من اسناده إلى المفطر الآخرو الاصل براءة الذمة وعدم الوجوب سم وشيخنا (قوله تام) سيأتى ما فيه (قوله في قيل الخ) أى لا يذكر زائد اوفى فرج زائد مر سم (قوله ولو ابهيمه الخ) اي او ميت وإن لم ينزل نهاية (قوله لخبر البخارى الخ) راجع للمتن (قوله شرط من ذلك) اي الشروط العشرة وتقدم عن سم اشتراط كون الافساد بالجماع وحده وكون الجماع بذكر اصلى وفي فرج اصلى وكون اليوم من رمضان يقينا وباتي عن عرش اشتراط كون الفرع متصلا بقصير خمسة عشر (قوله نحو ناس) اي للصوم اول النية لا كركى على بافضل عبارة المغنى ومن نسى النية وأمر بالامساك لجماع لا كفارة عليه قطعاً اهـ (قوله ومكره) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله وجاهل) اي التحريم الجماع ولو علم التحريم وجوب الكفارة وجبت قطعاً نهاية قال عرش قوله مر ولو علم التحريم الخ شمل ما لو علم بالتحريم وجوب ابطال الصوم اهـ (قوله عذر) اي بان قرب اسلامه او نشأ بادية بعيدة عن العلماء شرح بافضل وعش (قوله وإن قلنا الخ) اي على الضيف قول المتن (او بغير جماع) اي كالاكل والشرب والاستئمان والمباشرة فيما دون الفرع المفضية

(فصل في بيان كفارة جماع هار رمضان) (قوله بجماع) أى لا يذكر زائد اوفى فرج زائد مر (تنبيه)

قولهم في الضابط بجماع الخ قد يتبادر منه ان المراد بجماع وحده حتى لو قارن الجماع مفطر اخر لم تجب الكفارة وهو محتمل متجه إذا سناد الافساد إلى الجماع ليس اولى من اسناده إلى المفطر الآخرو الاصل براءة الذمة وعدم الوجوب (تنبيه) آخر يشترط في لزوم الكفارة أيضا تيقن كون اليوم من رمضان ولهذا عبر في العباب بقوله من رمضان يقيناً ثم قال وباليقين اي وخرج باليقين الوطى في اول رمضان اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه اهـ قال في شرحه على المجموع وحاصل عبارته ان نحو المحبوس إذا صام

(فصل في بيان كفارة

جماع رمضان (تجب) على

واطىء بشبهة أو نكاح أو

زنا (الكفارة بافساد) أو

منع انعقاد (صوم يوم

من رمضان) على نفسه

(بجماع) تام في قبل أو دبر

ولو ابهيمه ولو مع وجود

خرقة افها على ذكره (أنتم

به بسبب الصوم) المذكور

وهو صوم رمضان ولا شبهة

له لخبر البخارى بذلك (ولا

كفارة على) من فقد فيه

شرط من ذلك نحو (ناس)

ومكره وجاهل عذر لا انتفاء

الافساد بل لا كفارة وإن

قلنا بالافساد لا انتفاء ائمه به

(ولا) على (مفسد) صوم

(غير رمضان) من نذر أو

قضاء أو كفارة لأن النص

ورد في رمضان وهو

لاختصاصه بفضائل لا

يقاس به غيره ولا على

مفسد صوم غيره كسافر

جامع حليلته فاسد صومها

(أو) مفسد صوم نفسه

اكن (بغير جماع) لأن

الجماع أغلظ فلم يلحق به

غيره ولا على مفسد صومه

بجماع غير تام وهو المرأة

لأنها تنفطر بدخول راس الذكر (٤٤٨) قبل تمام الحشفة كذا قيد بالتام احترازاً عن هذه لكنه يومئذ هو الوجه ومعت وهي نائمة أو

مكرهة أو نائمة ثم زال نحو النوم بعد تمام دخول الحشفة وإدامته اختياراً له يلزمها كفارة لأن صومها قد جماع تام لكن المنقول خلافه انقص صومها بغيره كثير الفساد بنحو الحيض فلم يقو على إيجاب كفارة وحيداً فلا يحتاج لهذا القيد ومن ثم حذفناه هنا وإن ذكرناه في الروضة وأصلها نعم فديحتاج إليه بالنسبة للموطوء في دبره فإن الذي يظهر أنه لو أوج فيه نائماً مثلاً استيقظ وإدام لزمته الكفارة لصدق الضابط به كما أشار إليه الأذرعى وإن قيل فيه بحث إذ قضية تعليلهم بنقص صوم المرأة أن الرجل ليس مثلاً في ذلك فقول ابن الرفعة أنه مثلاً يحمل على أنه مثلاً في بطلان صومها قبل مجاوزة الحشفة إذا كانا عالين مختارين (ولا) على من لم ياتم جماعه نحو (مسافر) أو مريض صائم (جامع بنية الترخص) لأنه يحل له ذلك (وكذا) من أتم به لكن لا من جهة الصوم كان جامع نحو المسافر (بغيرها) أي مع عدم نية الترخص (في الإصح) لأنه وإن أتم بعدم نية الترخص لكن الإفطار مباح له فصار شبهة في دبر الكفارة وما قررته يندفع قول شارح

إلى الأئمة مغنى زاد شرح بافضل وإن جامع بعده (قوله) لأنها تنفطر (الخ) أي والتام يحصل بالتقاء الختانين نهاية (قوله) كذا قيد (الخ) أي في الروضة وأصلها (قوله) لكنه يومئذ (الخ) أي التقييد بالتام (قوله) ثم زال نحو النوم) أي بان تستيقظا وتذكر أو تقدر على الدفع نهاية (قوله) لكن المنقول (الخ) وهو أنه لا يجب الكفارة على الموطوءة مطلقاً (قوله) لنقص صومها (الخ) أي ولا نه لم يؤمر بها في الخبر إلا الرجل المجمع مع الحاجة إلى البيان ولا نه أغرم مالى يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ مكالمه فلا يجب على الموطوءة في القبل أو الدبر ولا على الرجل الموطوء كما نقل ابن الرفعة الاتفاق عليه نهاية (قوله) واستنى ومغنى وشيخنا (قوله) فلا يحتاج (الخ) أي بل يضر لما مر من الإيهام (قوله) بالنسبة للموطوء (الخ) أي لا خراج من الضابط (قوله) فإن الذي يظهر (الخ) تعليل لصحة الإيهام السابق بالنسبة إليه (قوله) فإن الذي يظهر (الخ) خلافاً لآلها بقاء واستنى والمغنى عبارة الكردى على شرح بافضل وكلامه في هذا الكتاب صريح في خلاف ما في التحفة وكلامه في بقية كتبه ظاهر في خلافه كالاتفاق والامداد وفتح الجواد والاياب وكذلك شيخ الإسلام زكريا والحظيب الشربيني والجمال الرملى وغيرهم فما بحثه في التحفة مخالف لاطلاق الجماعة فتنبه له فإن الظاهر خلاف ما فيها وفي الإياب نعم ينبغي نوب التكفير خروجاً من خلاف من أوجهه (قوله) إذ قضية (الخ) تعليل لما استظهره من لزوم الكفارة على الموطوءة المذكور الذي أشار إليه الأذرعى وإشارة إلى وجهه والقليل المذكور (قوله) في ذلك (الخ) أي في عدم وجوب الكفارة (قوله) فقول ابن الرفعة أنه مثلاً يحمل (الخ) عبارة شرح الروض بعد كلام مبهمة فلا يجب على الموطوءة ولا على الرجل الموطوء كما نقله ابن الرفعة أهو هو صريح في أن ابن الرفعة نقل عدم وجوب الكفارة على الرجل وهذا لا يناسبه الحمل المذكور فليتأمل وليراجع سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثل ما في شرح الروض (قوله) في بطلان صومها (الاولى) إفراد الضمير وتذكيره (قوله) لكن لا من جهة الصوم) أي وحده بل لاجل مع عدم نية الترخيص شرح بافضل وشيخنا وبذلك يندفع قول سم قديمين إذ لا الصوم لم ياتم والاباحة مع نية الترخيص لا تنافي أن الأئمة من جهة الصوم فليتأمل جداً (قوله) قبل (الخ) وافقه النهاية فقال وقد احتراز عنه بقوله أتم به إذ كلامه في أتم لا يباح له الإفطار بحال ويصح أن يحتزر به عن جماع الصبي أه لكن عقبه الرشيدى بما نصه قوله مر إذ كلامه في أتم الخ يقال عليه لا دليل عليه أه (قوله) يصح أن يحتزر به عن جماع الصبي) صرح في شرح الروض بعدم وجوب الكفارة في جماع الصبي سم (قوله) عن جماع الصبي) عبارة سم على شرح البهجة يحتمل أن يخرج به أي بقوله أتم به للصوم ما لو جامع يعتقد أنه صبي ثم بان بالاجتهاد ثم أظفر بالجماع فإن تحقق أنه صادف رمضان لزمته الكفارة وإن لم يصادف أو شك هل صادف أو لا لم يلزمه انتهت وبها تعلم أن قول المصنف أول رمضان لا حاجة إليه بل هو موهوم فلو أبدل أول يوم لمكان أولي ولك أن تقول هذا خارج بقوله يوم ما من رمضان إذ لا ينصرف إلا لليوم الذي في علمنا أه فكانه هنا ترك التعرض لهذا القيد الأخير لكن اعتباره التيقن قد يشكك فإن الصوم باخبار عدل واخذ لا ييقن معه مع أن الظاهر وجوب الكفارة بافساده بالوطء بل قد يلزم ذلك أيضاً إذا صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ويحجب عن هذا الاشكال بان الشارع أقام خبر العدل مقام اليقين أي إذا أخبر القاضي بلفظ الشهادة فإنه إنما يجب الصوم باخباره على العموم إذا كان كذلك وأما من أخبره من اعتقد صدقه فيحتمل أن تلزمه الكفارة كما سيأتى في كلام الشارع في شرح قول المتن وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه ويحتمل خلافه كما في مسألة الاجتهاد المذكورة عن المجموع أه (قوله) فقول ابن الرفعة أنه مثلاً يحمل على أنه مثلاً في بطلان صومها) عبارة شرح الروض بعد كلام مبهمة فلا يجب على الموطوءة ولا على الرجل الموطوء كما نقله ابن الرفعة أه وهو صريح في أن ابن الرفعة نقل عدم وجوب الكفارة على الرجل وهذا لا يناسبه الحمل المذكور فليتأمل وليراجع (قوله) لا من جهة الصوم) قديمين إذ لا الصوم لم ياتم والاباحة مع نية الترخيص لا تنافي أن الأئمة من جهة الصوم فليتأمل جداً (قوله) نعم يصح أن يحتزر به عن جماع الصبي) صرح في شرح الروض بعدم

قيل هذا يحتزر قوله أتم به وفيه نظر فإنه أتم إذ لم ينو الترخص فترده على الضابط نعم يصح أن يحتزر به عن جماع الصبي أه أنه

ووجه اندفاعه ان ما قبل كذا محترز اثم به وما بعده محترز بسبب اله ومومن محترز اثم به قوله ايضا (ولا جلي من فان الليل) اي بقاءه لجامع (فبان نهارا) وكذا ان لم يظن شيئا لما رآه يجوز الاكل مع ذلك اخر الليل لا ككفارة هتوا وان اثم كان ظن الغروب بلا اماره او شك فيه لجامع فبان نهارا لانه لم يقصد الهلك والكفارة تدبر بالشبهة كالحذف لا نظرا لثمة الملامر (٤٩٤) انه لا يجوز الفطر اخر النهار الا باجتهد

وكذا لا كفارة كما ذكره شارح لكن نظر غيره فيه لو شك انوى ام لا لجامع ثم بان انه نوى وان فسد صومه واثم بالجامع وهاتان قد تردان على الضابط لان الاثم فيهما من جهة الصوم فان زيد فيه ولا شبهة كما قدمته لم تردا ولا على من نوى يوم الشك قضاء مثلالا لجامع ثم ثبت انه من رمضان وان صدق عليه الضابط لو لا ما بينت به مراد المتن بقولي المذكور لانه هنالم يات من حيث كونه من رمضان لجهله به حال الوطء بل من حيث غيره وهو نحو القضاء في ظنه وما قيل ان هذه تخرج لو قال عن رمضان لانه منه لا عنه غير صحيح اذ القضاء عنه لانه مع انه لا كفارة فيه نعم تخرج افساد الصوم يوم من رمضان لانه اذا ثبت كونه من رمضان بان انه ليس في صوم اصلا لما مرانه لا يقبل غيره ومر وجوب الكفارة فيما لو طلع الفجر وهو بجامع فسلم واستدام مع انه لم يفسد تنزيلا لمنع الانعقاد منزلة الافساد ولا على من جامع بعد الاكل ناسيا للصوم متعلق باكل (وظن انه افطر به) لا اعتقاده انه غير صائم (وان كان الاصح بظان صومه) بهذا لجامع كالمو جامع ظنا بقاء الليل فبان خلافا ما اذا لم يظن

انه كان بالغاء عند الجماع لعدم اثمه ويحتمل خلافه لانه صيره بعدم معرفة حاله وقد يؤيد الاول مسئلة ظن بقاء الليل اه وكتب بهامشه شيخنا الشوبري اعتقاد الصبي لا يبيح الجماع في رمضان وسقوط الاثم لعدم التكليف لا يقتضي الاباحه فهو ممنوع منه كما يمنع من الزنا لوجه وجوب الكفارة ولا تايد فيما ذكره للفرق الظاهر بين اباحه الاقدام وعدمه اه اقول فيه نظر اما ولا فلان الصبي حيث لم يعلم بيلوغه لا اثم عليه كمن ظن بقاء الليل بل هذا ولي لسر معرفة البلوغ عليه بخلاف معرفة بقاء الليل لسهولة البحث عنها واما ثانيا فخرمة الفطر لا تستلزم الكفارة كما ياتي في ظن دخول الليل فانه لا يجوز له الفطر ومع ذلك اذا جامع لا كفارة عليه للشبهة وان حرم جماعه ع ش (قوله محترز بسبب الصوم) اي اذا لم يتبادر منه ان الراد بسبب الصوم وحده والاثم هنا بسببه مع عظم نية الترخص عبارة سم كان وجه ذلك ان المراد بكونه بسبب الصوم كونه بمجرد الصوم ولو كان الاثم هنا مجر دالصوم حصل وان نوى الترخص اه (قوله وكذا ان لم يظن) الى قوله لو لا ما بينت الخ في المغنى الا قوله كاذكره الى اوشك وكذا في النهاية لا قوله اوشك فيه (قوله هنا) اي في الجماع (قوله بالشبهة) وهي عدم تحقق الموجب عند الجماع المعتد باصل برائة الذمة نهاية عبارة سم كان المراد بالشبهة هنا احتمال دخول الليل اه (قوله لمامر الخ) تعليل للاثم (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله وهاتان) أي مسئلة ظن الغروب بلا اماره اوشك ومسئلة الشك في النية (قوله على الضابط) اي بطرده مغنى (قوله كما قدمته) اي في شرح الضابط (قوله ولا على من نوى الخ) عطف بالمعنى على قوله لو شك انوى الخ (قوله مثلا) اي وانذرا او كفارة (قوله وان صدق عليه الخ) ويجاب عنه بانه مفطر حقيقة لثبوت عدم صحة صومه عن غير رمضان وعنه ايضا لا تنفاه نيته له نهاية وياتي في الشرح مثله (قوله ثم جامع ثم ثبت الخ) وكذا لا كفارة في عكسه بان ثبت انه من رمضان ثم جامع لانه غير آثم ان لم يعلم وجوب الامساك والافاقه بتسبب الامساك لا الصوم (قوله بقولي) اي عقب بسبب الصوم سم وامل قوله بقولي بدل من قوله به وكان الواضح الاخصر ان يقال لو لا بينت مراد المتن الخ (قوله هذه) اي مسئلة يوم الشك (قوله تخرج) اي عن الضابط (قوله لانه) اي يوم الشك الذي نواه قضاء (قوله منه الخ) اي رمضان (قوله اذ القضاء) اي قضاء رمضان سم (قوله مع انه لا كفارة الخ) أي فلا يكتفي في احتراز مجرد عن رمضان بل يحتاج الى زيادة اداء مغنى (قوله لمامر الخ) اي وانتي نيته له نهاية (قوله ومر) اي في او اخر فصل المفطرات (قوله فعلم الخ) اي حالا عقب الطلوع (قوله تنزيلا) علة لوجوب الكفارة قول المتن (ولا على من جامع) اي عامدا مغنى قول المتن (بعد الاكل) اي او الجماع ناسيا (قوله متعلق) اي قوله ناسيا (وقوله بالاكل) اي لا بجامع سم (قوله لا اعتقاده) تعليل لقول المتن ولا على من جامع الخ (قوله فعليه الكفارة) اي جزمانية ومغنى (قوله وهذا) اي من جامع بعد الاكل الخ (قوله بهذا) اي بعدم الوجوب على من زنى

وجوب الكفارة في جماع الصبي (قوله ولا بعده محترز بسبب الصوم) كان وجه ذلك أن المراد بكونه بسبب الصوم كونه بمجرد الصوم ولو كان الاثم هنا مجرد الصوم حصل وان نوى الترخص (والكفارة نذرا بالشبهة) كان المراد بالشبهة هنا احتمال دخول الليل (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعتمده مر (قوله ثم جامع ثم ثبت انه من رمضان) ويجاب عنه بانه مفطر حقيقة لثبوت عدم صحة صومه عن غير رمضان شرح مر (قوله بقولي) اي عقب بسبب الصوم (قوله اذ القضاء) اي قضا رمضان (قوله مع انه لا كفارة فيه) اي فلا تخرج هذه بالنسبة لقضاء رمضان ولو قال عنه (قوله متعلق) اي قوله ناسيا وقوله بالاكل اي لا بجامع (قوله

ناسيا (قوله لا نه ما يخفى) قد يقال هو لا يخفى بعد ذكر ما سبق سم (قوله وحينئذ لا تكرار الخ) أى لان ما سبق مبنى على ان الناسى لا يفسد صومه وهذا مبنى على انه يفسد صومه سم (قوله لذلك) أى للتنبيه على ان اثمه لانه لا للصوم (قوله مشاركتها الخ) أى لانه جاء في رواية هلككت واهلككت ولو وجب عليها البيته نهاية (قوله كما مر) أى في أوائل الفصل قول المتن (في قول عنه وعنهما) أى يلزمهما كفارة واحدة ويحملها الزوج وعلي هذا قيل يجب كإقال المحامي على كل منهما نصف ما يثمن يتحمل الزوج ما وجب عليهما وقبل يجب كما قاله المتولى على كل منهما كفارة تامة مستقلة ولكن يتحملها الزوج عنها ثم يتداخلان وهذا مقتضى كلام الرافعي ومحل هذا القول إذا كانت زوجة كما يرشد إليه قوله على الزوج اما لو طوأة بالشبهة أو المني بها فلا يتحمل عنها قطعانهاية ومغنى قول المتن (وفي قول عليها كفارة أخرى) ومحل هذا في غير المتحيرة اما هي فلا كفارة عليها ومحل هذا القول ايضا والذي قبله اذا مكنته طائفة عالمة فلو كانت مفطرة أو نائمة صائمة فلا كفارة عليها قطعاً ولا يبطل صومها ومحل القول الاول منهما من اصله اذا لم يكن نائم اهل الصيام فان كانا من اهل الكونهما معسرين او مملوكين لم كل واحد صوم شهرين لان العباداة البدنية لا تتحمل وان كان من أهل العتق او الاطعام وهى من اهل الصيام فاعتق او اطعمه فالأصح انه يجزى عنهما الا ان تكون امة فانه لا يجزى عنهما على الصحيح ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على القول الاول ويلزمها على الثاني لان الزوج غير اهل للتحمل وهذا المذهب عدم وجوب شيء عليها من ذلك مطلقاً نهاية أى حرة أو امة زوجة أو غير هاءش قول المتن (وتلزم من انفرد برؤية الهلال خرج) به الحاسب والمنجم إذا دل الحساب عندهما على دخول رمضان فلا كفارة عليهما ويوجه بانهم لم يتيقنا بذلك دخول الشهر فاشبهوا ما لو اجتمع من اشبه به رمضان فاداه اجتهاده إلى شهر فصامه وجامع فيه فانه لا كفارة عليه ع ش أى إذا لم يتحقق انه من رمضان اخذاً بما تقدم عن النهاية والعباب في اول الفصل قول المتن (برؤية الهلال الخ) عبارة الوضو وشرحه فرع من رأى الهلال أى هلال رمضان وحده صام وجوباً وان ردت شهادته فان جامع لزمته الكفارة ومتى رأى شوال وحده لزمه فان شهد ثم افطر لم يعزروا ان ردت شهادته والا بان افطر ثم شهد برؤية سبعت شهادته وجزر وحقه اذا افطار بخفيه أى الافطار والظاهر انه على وجه الذنب انتهت باختصار اه سم وفي النهاية والمغنى ما يوافق ذلك الفرع وزاد الا ولعقب قوله وعزروا استشكله الا ذرعى بان صدقه محتمل والعقوبة تدرا بدون هذا قال ولم لا يفرق بين من علم دينه وامانته ومن يعلم منه ضد ذلك ويجاب بان الاحتياط لمضان مع وجود

لانه ما يخفى) قد يقال هو لا يخفى بعد ذكر ما سبق (قوله على الضعيف ان الناسى يفسد صومه) عبارة الروضة ولو زنى المقة ناسيا للصوم وقلنا الصوم يفسد بالجماع ناسيا فلا كفارة على الاصح لانه لم يثمن بسبب الصوم لانه ناسى له (قوله وحينئذ لا تكرار فيه بوجه) أى لان ما سبق مبنى على ان الناسى لا يفسد صومه وهذا مبنى على انه يفسد صومه (قوله في المتن وفي قول عنه وعنهما) قال الاسنوى ان يلزمها ايضا كفارة ولكن الزوج مكلف باخراج كفارة واحدة تقع عنه وعنهما بطريق التحمل قال وحكى في البحر عن هذا ثلاثة اوجه احدها ناذرناه وهو انه يجب على كل واحد كفارة مستقلة ولكن يحملها الزوج عنها وهذا مقتضى كلام الرافعي والثاني يجب كفارة تان كاذرناه الا ان الزوج لا يتحمل فاذا اخرجهما سقطت عنها وتصبح كالدين المضمون والثالث يجب على كل واحد النصف ثم يتحمل الزوج ما وجب عليها اه (قوله في المتن وفي قول عليها كفارة اخرى) قال الاسنوى ومحل هذا القول إذ وطئت في القبل اما إذا وطئت في الدبر فلا كفارة عليها كذا نقله في الكفاية وحكى الماوردى وجهاً انه يجب على الزوج اخراج كفارتين واحدة عنه واخرى عنها (تنبيهان) أحدهما أن محل القول الثاني والثالث إذا كانت المرأة صائمة ومكنت طائفة عالمة ه الثاني أن فائدة القول الاول والثاني تظهر في مسائل منها ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على الاول ويلزمها على الثاني لان الزوج ليس اهلاً للتحمل ومنها إذا وطئت بزناً وبشبهة فلا كفارة عليها على الاول وتلزمها على الثاني لا تتفاء سبب التحمل وهو الزوجية اه كلام الاسنوى (قوله في المتن وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه)

لانه ما يخفى ويصح كقوله أن يكون هذا مفرعاً على الضعيف أن الناسى يفسد صومه وحينئذ لا تكرار فيه بوجه (ولا مسافر أفطر بالزنا مترخصاً) لان فطره جائز له واثمه الزنا لا للصوم فذكر الترخص لذلك والافه ولا كفارة عليه وان لم ينو الترخص فغير ما مر في قوله وكذا بغيرها (والكفارة على الزوج عنه) دونها لانه ^{صلى الله عليه وسلم} لم يأمر بها زوجة الجماع مع مشاركتها له في السبب ولان صومها ناقص كما مر (وفي قول) تلزمه كفارة واحدة لكنها تكون (عنه وعنهما) لمشاركتها له في السبب ولهذا القول تفريع وتقييد ليس من غرضنا ذكره (وفي قول عليها كفارة أخرى) قياساً على الرجل (وتلزم) الكفارة (من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه)

قربة التهمة اقتضى وجوب التشديد فيه وعدم الفرق بين الصالح وغيره اه (قوله الصدق الضابط) الى قوله وعدم ذكره الخ في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ويلحق الى المتن (قوله لما مر انه يلزمه الصوم الخ) يرد عليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع انه لا كفارة عليه كما تقدم سم على حج اللهم الا ان يقال ان تصديق الرائي اقوى من الاجتهاد لانه بتصديقه نزل منزلة الرائي والرأي متيقن فن صدقه مثله حكما ولا كذلك المجتهد ع ش قول المتن (وحدوث السفر الخ) اي ولو طويلا نهاية ومغنى (قوله والردة) ينبغي وان اتصل بها الجنون سم وبخالفه اطلاق قول الشارح الاتي بخلاف حدوث الجنون (قوله بخلاف حدوث الجنون الخ) وكذا حدوث انتقاله في ذلك اليوم لبلد بخلاف مطلقه بلده فوجدهم معيدين فعيد معهم كما افق بذلك شيخنا الشهاب الرمي لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جوازه انتهى ولو عاد قبل الغروب الى البلد الاول فتيجه وجوب الكفارة لانه يعود الى تبيين انه لم يخرج عن حكمة ولو لم يعد اليه لكن ثبت ان ذلك اليوم من شوال عند اهله فالوجه عدم وجوب الكفارة لانه تبيين انه حال الجماع كان في شوال حقيقة شرعا وان لزمه قضاء يوم فيما اذا كان ثمانية وعشرين فقط لان قضاءه ليس عن هذا اليوم لتبين انه لم يكن قابلا للصوم في اوله بل هو عن يوم فاته من رمضان ولو اصبح صائما يوم الثلاثاءين ثم قبل التلبس بفطر انتقل محل مختلف المطلق وجدهم صائما ايضا ثم تبين ثبوت شوال في حق المحل الاول فهل يجزئه هذا الصوم او لا فيه نظرو لا يبعد الاول سم على شرح البهجة اه ع ش (قوله والموت) اي ولو بقتل نفسه كما هو ظاهر لانه بان انه لم يدرك من الصوم قال مر في شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرا عليه جنون او موت فالظاهر ايضا سقوط الاثم قال الناشري ينبغي ان لا يسقط عنه اثم قصد ترك الجمعة وان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها كما اذا وطى زوجته ظانا انها اجنبية وما ذكره ظاهر انتهى اه سم (قوله لانه يتبين بهما الخ) بقى ما لو شرب دواء ليلا يعلم

عبارة الروض و شرحه فرع من رأى الهلال اى هلال رمضان وحده صام وجوبه وان ردت شهادته فان جامع لزمته الكفارة ومضى رأى شوالا وحده لزمه الفطر فان شهد ثم افطر لم يعزروا ن ردت شهادته والابان افطر ثم شهد برؤيته سقطت شهادته وعزروا حقه اذا افطر ان يخفيه اى الافطار والظاهر انه على جهة الذنب اه باختصار (قوله لما مر انه يلزمه الصوم) يرد عليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع انه لا كفارة عليه كما تقدم في الحاشية (قوله في المتن وحدث السفر الخ) بخلاف حدوث الموت كما ياتي اى ولو بقتل نفسه كما هو ظاهر لانه بان انه لم يدرك من الصوم بخلاف نظيره في كل كان ذا الرغيف غدا تمام الجنين ثم تقرب بهما التزمه باختياره وبخلاف حدوث الجنون نعم لو شرب ليلا دواء يعلم انه يجتنبه في النهار ثم اصبح صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدواء فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح او لا لانه بتسببه فيه بمنزلة المتعدى به نهارا فيه نظرو قديقال لا اثر للتعدي قبل الوجوب وقد يدفع بان الليل وقت الوجوب في الجملة بدليل الخطابة فيه بالنية قال مر في شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرا عليه جنون او موت فالظاهر ايضا سقوط الاثم قال الناشري ينبغي ان لا يسقط عنه اثم قصد ترك الجمعة وان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها كما اذا وطى زوجته ظانا انها اجنبية وما ذكره ظاهر اه (قوله والردة) ينبغي وان اتصل بها الجنون (قوله بخلاف حدوث الجنون والموت) وكذا حدوث انتقاله في ذلك اليوم لبلد بخلاف مطلق بلده فوجدهم معيدين فعيد معهم كما افق بذلك شيخنا الشهاب الرمي لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جوازه اه ولو عاد قبل الغروب الى البلد الاول فتيجه وجوب الكفارة لانه يعود الى تبيين انه لم يخرج عن حكمه وقد افسد صومه بالجماع ولو لم يعد اليه لكن ثبت ان ذلك اليوم من شوال عند اهله فالوجه عدم وجوب الكفارة لانه تبيين انه حال الجماع كان في شوال حقيقة شرعا وان لزمه قضاء يوم فيما اذا كان ثمانية وعشرين فقط لان قضاءه ليس عن هذا اليوم لتبين انه لم يكن قابلا للصوم في اوله بل هو عن يوم فاته من رمضان ولو اصبح صائما يوم الثلاثاءين ثم قبل التلبس بفطر انتقل محل مختلف الماطع وجدهم صائما ايضا ثم تبين ثبوت شوال في حق المحل الاول فهل يجزئه هذا الصوم فيه نظرم (قوله بخلاف حدوث الجنون والموت) بقى الحيض ولا يبعد

لصدق الضابط عليه باعتبار ما عنده ويلحق به فيما يظمر من اخبره من اعتقد صدقه لما مر انه يلزمه الصوم كالأرائي (ومن جامع في يومين لزمه كفارة) لان كل يوم عبادة مستقلة كحجتين او حجات جامع في كل اما جماع ثان او اكثر في يوم واحد فلا شئ فيه وان اختلفت الموطوات لان الافساد لم يتكرر (وحدث السفر) والردة بعد الجماع لا يسقط الكفارة لانه كان من اهل الوجوب حال الجماع (وكذا المرض) اى حدوثه بعده لا يسقطها (على المذهب) لذلك فتحقق منها هناك الحرمة بخلاف حدوث الجنون والموت لانه يتبين بهما زوال اهلية الوجوب من اول اليوم

فلم يكن من أهل الوجوب حالة (٥٢) الجماع (ويجب معها) أي الكفارة (قضاء يوم) أو أيام (الافساد على الصحيح) لانه اذا لزم المعذور

انه يجننه في النهار ثم أصبح صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدوام قبل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح راولا فيه نظر والاقرب الاول لانه لم يكن مخاطبا باله وم حين التعاطي وفي ما لو تعدى بالجنون نهارا بعد الجماع كان التي نفسه من شاق فجن بسببه هل تسقط الكفارة او لا فيه نظر والاقرب فيه ايضا سقوط الكفارة لانه وان تعدى به لم يصدق عليه انه افسد صوم يوم لانه يجننونه خرج عن اهلية الصوم وان اثم بالسبب الذي صار به يجنونا ع وشوقه والاقرب فيه الخ تقدم عن سم انفا في حدوث الموت بفعله ما يوافقه (قوله من أهل الوجوب الخ) واذ قلنا بوجوب الكفارة عا عليها نظر اعيادها حياض او نفاسا طاهرا لان ذلك يناقض صحة الصوم فهو كالجنون معنى وقوله واذ قلنا الخ اي على القول الثالث المار قول الماتن ويجب معها الخ) والواجب على المفسد المذكور خمسة اشياء واحد عند الله تعالى وهي المعاقبة ان لم ينجا وزعته واربعة في الدنيا وهي القضاء لذلك اليوم والكفارة العظمى والتعزير والامساك لذلك اليوم كرى على بافضل قول الماتن (نصيام شهرين الخ) سيأتي في الكفارة ان الرقيق انما يكفر بالصوم سم قول الماتن (فاطعام ستين مسكينا) اي او فقير او لو شرع في الصوم ثم وجد الرقبة ندب له عتقا ولو شرع في الاطعام ثم قدر على الصوم ندب له نهاية ومعنى اي ويترك في الاول صوم بقية المدة وفي الثاني ما بقي من الاطعام ويقع له ما فعله من الصوم او الاطعام نفلا مطلقا ع ش (قوله السابق) اي في اول الفصل (قوله مرتبة) اي على المعتمد كما بينه في شرح الروض وم اه سم (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) اي ولان حقوق الله تعالى المالية اذا عجز عنها العبد وقت وجوبها فان كانت لا بسبب منه كركاة الفطر لم تستقر في ذمته وان كانت بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على وجه البذل كجزء الصيد وفدية الخلق ام لا ككفارة الظهار والقتل واليمين والجماع ودم التمتع والقران اسنى ومعنى (قوله فدل) اي ذلك الامر (قوله حينئذ) اي حين العجز (قوله وعدم ذكره) اي الاستقرار (قوله الى وقت الحاجة) وهو وقت القدرة اسنى ومعنى قول الماتن (فاذا قدر على خصلة الخ) وكلام التنبيه يقتضى ان الثابت في ذمته هو الخصلة الاخيرة وكلام القاضي ان الطيب يقتضى انه احدى الخصال الثلاث وانها اخيرة وكلام الجمهور يقتضى انها الكفارة وانها مرتبة في الذمة وبه صرح ابن دقيق العيد وهو المعتمد ثم ان قدر على خصلة فعلم او اكثر تب اسنى ونهاية ومعنى قول الماتن (اشد الغلبة) بغين معجمة مضمومة ولا م ساكنة شدة الحاجة لانها نهاية ومعنى (قوله لثلايق فيه الخ) اي لان حرارة الصوم وشدة الغلبة قد يفضيان به الى الوقوع ولو في يوم واحد من الشهرين وذلك مقتضى لاستئنافها لبطان التتابع وهو حرج شديد ومعنى ونهاية (قوله كالكركاة) الى الباب في النهاية والمعنى (قوله ما بين لا بتيها) وهما الحر تان اي الجبلان المحيطان بالمدينة و (قوله اهل بيت) مبتدأ خبره احوج وبين لا بتيها حال ويجوز كون ما حجازية او تميمية فعلى الاول احوج منصوب وعلى الثاني مرفوع ويجوز ان يكون بين الخ خبر مقدم واهل بيت مبتدأ و احوج بالرفع على انه صفة لاهل الخ ويجوز نضبه على انه حال ويستوى على هذا الحجازية والتميمية ع ش (قوله اطعمه اهلك) مقول وقوله صلى الله عليه وسلم (قوله يحتمل الخ) خبره (قوله انه تصدق به) اي والمراد اطعمه اهلك على وجه انه صدقة منه صلى الله عليه وسلم عليه مع بقاء الكفارة في ذمته ان حدوث الجنون حيث لم يسقط القضاء لتعدي به ان لا يسقط الكفارة (قوله في الماتن ويجب معها اي الكفارة الخ) قال في شرح الروض ويجب معها التعزير ايضا كما يعلم من محله ونقل عن نص الشافعي والبعوى وابن الصلاح وابن عبد السلام اه وقد يستشكل بانه عليه الصلاة والسلام لم يعزر الا عرابي ولو عزره لنقل ولم ينقل لا يقال له انما يعزره لانه جاهل لا نائق لو كان جاهلا لم تلزم الكفارة وقد قررتم دلالا الخبر على لزومها له مع فقدته مع قولكم انها لا تلزم الجاهل فليتأمل الا ان يقال للامام ترك التعذير في حقوق الله تعالى اذ اراد ذلك فعلة عليه الصلاة والسلام راي ذلك (قوله في الماتن نصيام شهرين الخ) سيأتي في الكفارة ان الرقيق انما يكفر بالصوم (قوله مرتبة) اي على المعتمد كما بينه في شرح الروض وم (قوله

فقير او لو روى ابو داود انه صلى الله عليه وسلم امر بها الجماع (وهي) اي الكفارة (عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) كما في الخبر السابق وسياتي بيان هذه الثلاثة وشروطها وصفاتها في باب الكفارة (فلو عجز عن الجميع استقرت) مرتبة (في ذمته في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم امر الا عرابي ان يكفر بما دفعه اليه اخباره له بعجزه فدل على ثبوتها في الذمة لحيث عدم ذكره له اما فهمه من كلامه كما تقرر اولان تاخير البيان الى وقت الحاجة جائز (فاذا قدر على خصلة فعلمها) فور وجوبه بالان كل كفارة بعده بسببها يجب الفور فيها (والاصح ان له العدول عن الصوم) الى الاطعام (اشد الغلبة) اي الحاجة الى الوطأ لثلايق فيه اثناء والصوم فيحتاج لاستئنافه وهو حرج شديد وورد انه صلى الله عليه وسلم لما امر المكفر بالصوم قال يا رسول الله وهل اتيت الامن الصوم فامر به الاطعام (و) الاصح (انه لا يجوز للفقير) المكفر (صرف كفارة تعالى عياله) كالركاة وقوله صلى الله عليه وسلم للجامع بعد ان اخبره بعجزه فجاء له قدر الكفارة فاعطاه

ليكفر به فلما أخبره بفقره اذن له في صرفه لاهله لاعلاما بان الكفارة إنما تجب بالفاضل عن الكفاية وانه تطوع بالتكفير عنه وسوغ له صرفها لاهله لاعلاما بان المكفر المتطوع يجوز له صرفها لمؤمن المكفر عنه وهذا أخذ أصحابنا فقالوا (٤٥٣) يجوز للمتطوع بالتكفير عن الغير صرفها لمؤمن المكفر

عنه واحترز عنه المتن بقوله كفارته إلى عياله (باب صوم التطوع) وهو مالم يفرض وللصوم من الفضائل والثبوت بما لا يحصى إلا الله تعالى ومن ثم اضافته تعالى إليه دون غيره من العبادات فقال كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزى به وايضا فهو مع كونه من اعظم قواعد الاسلام بل اعظمها عند جماعة لا يمكن ان يطلع عليه من غير إخبار غير الله تعالى وما قيل ان التبعات لا تتعلق به يرده خبر مسلم انه يؤخذ مع جملة الاعمال فيها وبقي فيه سبعة واربعون قولاً لا تخلو عن خفاء ونعسف نعم قيل ان التضعيف في الصوم وغيره لا يؤخذ لانه محض فضل الله تعالى وإنما الذي يؤخذ الاصل وهو الحسنة الاولى لا غير وإنما يتجه إن صح ذلك الصادق والا وجب الأخذ بعموم ما أخبر به من اخذ حسنات الظالم حتى إذا لم تبق له حسنة وضع عليه من سيئات المظلوم فإذا وضع عليه سيئاته فأولى اخذ جميع حسناته الاصل وغيره لان الكل صار له ومحض الفضل جار في الاصل ايضا

شيخنا (قوله ليكفر به) أي وامره بالتصدق به نهاية واسنى ومعنى (قوله) او انه تطوع بالتكفير عنه ويحتمل انه اذن له ان يكفر عنه او يقال النبي لا يحتاج إلى اذن سمواقتصر النهاية والمعنى والاسنى على الاول (قوله) وسوغ له صرفها لاهله أي مع كون اهل سنتين مسكيناً شيخنا عبارة النهاية نعم بيقى السلام على ماتقرر في العدد المصروف اليه فيجوز كون عدد الاهل سنتين مسكيناً اه قال ع ش قوله لم فيجوز كون عدد الاهل لا يبعد كونهم بمن يلزمه مؤتهم اه وبه يندفع قول سم قوله وسوغ له صرفها لاهله فيه ان كون اهل سنتين من ابعد البعده (قوله لاعلاما الخ) وبعضهم اجاب بانه خصوصية له صلى الله عليه وسلم شيخنا (ان المكفر الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمعنى بان لغير المكفر التطوع بالتكفير عنه باذنه وان له صرفها لاهل المكفر عنه أي وله فيما كل هو وهم منها كما صرح به الشيخ ابو علي السنجي والقاضي نقلاً عن الاحباب وحاصل الاحتمالين الاولين انه صرف له ذلك تطوعاً قال ابن دقيق العيد وهو الاقرب اه (قوله) واحترز عنه الخ) أي عن المكفر المتطوع لان الصارف فيه إنما هو الاجنبي المكفر مغنى ونهاية (قوله) بقوله كفارته الخ) عبارة النهاية والمعنى بقوله لاهله لانه لا يجوز للفقير صرف كفارته إلى عياله اه وهي تقتضي ان الاحراز بقوله للفقير الخ) لا بقوله كفارته الخ ولعلها اقدم بصرى

(باب صوم التطوع)

(قوله) وهو مالم يفرض) عبارة غير التطوع التقرب إلى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات اه (قوله) لا يمكن ان يطلع الخ) ان اريد القطع به فسلم لانه يتوقف على النية وهي امر قلبي الا ان هذا مشترك بينه وبين كل عبادة تتوقع على النية كالصلاة وان اريد مطلقاً فممنوع لانا اذا راي ناسخاً تناول شيئاً عند السحر ثم امسك إلى الغروب ثم تناول شيئاً آخر فظن كونه صائماً بصري ولك ان تختار الشق الثاني ونحمل كلام الشارح على الشأن والغالب اذا ما صوره السيد البصري من النوادر بل يدعى امتناع الاطلاع على امساكه من المفطرات الباطنية (قوله وما قيل الخ) أي في توجيهه الاضافة في الحديث المذكور (ان التبعات) أي حقوق العباد (قوله) يرده الخ) اقره المغنى واعتمده النهاية فقال والصحيح نعلق الغرام به كسائر الاعمال لغير الصحيحين وحينئذ تنخصيصه يكون له لانه ابعد عن الرباء من غيره اه (قوله) انه يؤخذ) أي الصوم (مع جملة الاعمال) أي فروضها وسننها وما ضوعف منها ع ش (قوله) فيها) أي التبعات (قوله) وبقي فيه الخ) عبارة النهاية والمعنى واختلفوا في معناه على اقوال تزيد على خمسين قولاً اه (قوله) لا يؤخذ) أي في التبعات (قوله) عن الصادق) أي الشارح (قوله) جار في الاصل ايضاً) يعني ان الاصل ايضاً محض الفضل كرى قول المتن (يسن صوم الاثنين والخميس) ويسن ايضاً المحافظة على صومهما نهاية قال ع ش رايت بهما مش أن الشيخ الرملي افق بان صوم الاثنين افضل من صوم الخميس اه ولعل وجهه انه فيه بعثته صلى الله عليه وسلم وبعثته وسائر اطواره اه (قوله) ركذا تعرض في ليلة نصف شعبان الخ) قد يقال يعرض في ليلة النصف ما يقع من ليلة القدر البها وفي ليلة القدر ما يقع من ليلة النصف اليها فلا تكرار بين الثاني والثالث واما اصل التكرار فلا بد منه بصري (فالاول عرض إجمالي الخ) مقتضى صنيعه ان الثاني والثالث لا إجمالي ولا تفصيلي

او انه تطوع بالتكفير عنه) لا يرد عليه قوله قبله او ملكه اياه الخ بان يقال اذا ملكه اياه لم يملك بعد ذلك ان يتطوع بالتكفير عنه لان قوله او ملكه اياه ليس مقطوعاً به بل هو احتمال او اراد انه اراد ان يملكه بل يقطع بانه لم يوجد منه الا قوله تصديق به من غير اقباض له قبل قوله اطعمه اه لك فليتامل (قوله) انه تطوع بالتكفير عنه) ويحتمل انه اذن له ان يكفر عنه او يقال النبي لا يحتاج إلى اذن (قوله) وسوغ له صرفها لاهله) فيه ان كون اهل سنتين من ابعد البعده

(باب صوم التطوع)

كاهو معتقدا هل السنة (يسن صوم الاثنين والخميس) للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صومهما ويقول انهما تعرض فيهما الاعمال فاحب أي تعرض عملي وانا صائم أي تعرض على الله تعالى وكذا تعرض في ليلة نصف شعبان وفي ليلة القدر فالاول عرض إجمالي باعتبار الاسبوع

الملائكة لها بالليل مرة
وبالنهار مرة وعد الحليمي
اعتباد صومهما مكروها
شاذ وتسميتهما بذلك
يقضي أن أول الأسبوع
الأحد ونقله ابن عطية
عن الأكثرين وناقضه
السبيلي فنقل عن العلماء
إلا ابن جرير أن أوله
السبت وسياق بسط ذلك
في النذر (و) يسن بل يتأكد
صوم تسع الحجة للخبر
الصحيح فيها المقضى
لأفضليتها على عشر رمضان
الآخر ولذا قيل به لكثرة
غير صحيح لأن المراد
أفضليتها على ما عدا رمضان
لصحة الخبر بأنه سيد
الشهور مع ما تميز به من
فضائل أخرى وأيضاً
فاختيار الفرض لهذه
والنقل لتلك أدل دليل
على تميز هذه فزعم أن هذه
أفضل من حيث الليالي لأن
فيها ليلة القدر وتلك أفضل
من حيث الأيام لأن فيها
يوم عرفة غير صحيح وإن
أطنب قائله في الاستدلال
لأنه لا ما لمقنع فيه فضلاً عن
صراحته وإكدها ناسعاً
وهو يوم (عرفة) لغیر حاج
ومسافر لأنه يكفر السنة
التي هو فيها والتي بعدها كما
في خبر مسلم وآخر الأولي
سابع الحجة وأول الثانية
أول المحرم الذي يلي ذلك
حلاً لحطاب الشارع على
عرفتي السنة وهو ما ذكر

فليتأمل يصري وقد يقال المتبادر من صنيعه أن قوله باعتبار الحسنة المراد به عرض إجمالي باعتبار السنة فلا
اشكال (قوله) وفائدة تكرير ذلك (الخ) سكت المغني والنهاية عن الثالث وما لا إلى رفع أعمال الأسبوع مفصلة
وأعمال العام جملة وسكتنا عن كيفية رفع الأعمال بالليل مرة وبالنهار مرة (قوله) وعد الحليمي (الي) المن في
النهاية والمغني (قوله) شاذ (اي) ومناف لما قاله السبيلي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليلاً لا يفتك صيام
الاثنين فاني ولدت فيه وبعث فيه وأموت فيه أيضاً به ومغني (قوله) بذلك (اي) بالاثنتين والخميس (قوله) (أن
أوله السبت) وهو الأصح نهاية بمغني (قوله) ويسن (الي) قوله وآخر الأولي في النهاية والمغني (الي) قوله المقضى
الي وإكدها (قوله) ويسن بل يتأكد (الخ) لكن صوم ما قبل يوم عرفة من الثمانية أيام يسن للحاج وغيره نهاية
ومغني وشرح بأفضل (قوله) المقضى لأفضليتها (الخ) الذي يفيد كلام النهاية والمغني وكلام الشارح هنا مع
ما قدمه أول كتاب الصوم أن يوم عرفة أفضل الأيام الصادقة بكل يوم من رمضان لا من جميع رمضان ولا من
العشر الأخير منه بل العشر الأخير منه أفضل من عشر ذي الحجة (قوله) لكنه غير صحيح (الخ) وافق الوالد رحمه
الله تعالى بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور نهاية (قوله) لهذه (اي) للعشر
الأخير من رمضان (قوله) لتلك (اي) لتسع الحجة (قوله) لأنه (اي) ما استدلل به (لا مقنع (الخ) اي لا يفيد الظن
(قوله) (ومسافر) اي وسريض نهاية ومغني وبإني في الشرح مثله (قوله) التي هو فيها) وهي المراد بقوله في
الحديث التي قبله فيكون وصفها بكونها قبله باعتبار معظمه سم (قوله) وآخر الأولي (اي) التي هو فيها (قوله)
سابع الحجة (اي) آخرها (قوله) وأول الثانية (اي) التي بعدها (قوله) ذلك (اي) سابع الحجة (قوله) على عرفة (اي)
الشارع كردد (قوله) والمكفر الصغائر) معتمد على (الصغائر الواقعة (الخ) قاله الأمام واعتمده الشارح
في كتبه وأما الجلال الرملي فإنه ذكر كلام الأمام ثم ذكر في الرد عليه كلام مجلي ثم كلام ابن المنذر وسكت عليه
فكانه وافقه ولهذا قال القليوبي عمه ابن المنذر في الكبائر أيضاً ومضى عليه صاحب الذخائر ومال إليه شيخنا
الرملي مر في شرح المنهاج أنه وقد اشيعت الكلام على ذلك في الأصل وبينت اختلاف العلماء فيه والذي
يظهر أن ما صرح به الأحاديث فيه بأن شرط التكفير اجتناب الكبائر لا شبهة في عدم تكفيره الكبائر وما
صرح الأحاديث فيه بأنه يكفر الكبائر لا ينبغي التوقف فيه بأنه يكفرها ويبقى الكلام فيما أطلقت الأحاديث
التكفير فيه وملت في الأصل إلى أن الإطلاق يشمل الكبائر والفضل واسع كردد على الأفضل وفي المغني مثل
ما مر عن النهاية لكن ذكر النهاية آخراً بعدما تقدم منه ما يفيد أنه بخلاف ما قاله الأمام كما نبه عليه الرشد ثم
قضية قول الشارح وحديث تكفير الحج الخ أنه ما ثبت حديث يصح الاستدلال به بصرح بتكفير الكبائر
فليراجع (قوله) أو (وقى الخ) فيه بالنسبة إلى السنة الماضية نظر (قوله) بأنه) اي التخصيص (قوله) (المستند)
بكسر النون نعت لاسم الإشارة الراجع للاجماع (لتصریح الاحاديث الخ) افاقتل أن يقول هذا لا يقتضي
التقييد فيما نحن فيه ونحوه لأن حل المطلق على المقيد إنما هو بطريق القياس كما تقر في الأصول والقياس

(قوله) فزعم أن هذه أفضل من حيث الليالي (الخ) افاقت شيخنا الشهاب الرملي بأن عشر رمضان أفضل من عشر
ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور شرح مر (قوله) وهو يوم عرفة) سياقي قر بإني الشارح أن صومه للحاج
خلاف الأولي وقيل مكروه وظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الأولي والكرهه بصوم ما قبله لكن يتأني فيه
ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد العلة فيها بل هذا أولى لأنه يغتفر في خلاف الأولي ما لا يغتفر في المكروه وقد
يفرق بأن القوة الحاصلة بالنظر هنا من تكملات المغفرة الحاصلة بالحج لجميع ما مضى من العمر وليس في
ضم صوم ما قبله إلا جابر بخلاف الفطر ثم فإنه من تكملات مغفرة تلك الجمعة فقط وفي ضم يومه لجابر فإن قيل
قضية ذلك أن صوم هذا أولى بالكره من صوم يوم الجمعة فلنا صدق ذلك ورود النهي المتفق على صحته
ثم بخلافه هنا شرح مر (قوله) التي هو فيها) وهي المراد بقوله في الحديث التي قبله فيكون وصفها بكونها
قبله باعتبار معظمه (قوله) لتصریح الاحاديث

والمكفر الصغائر الواقعة في السنتين فإن لم تكن له صغائر فعت درجته أو وقي افتراقها أو استكثارها أو قول مجلي تخصيص لا
الصغائر تحكم مردود وان سبقة إلى نحوه ابن المنذر بأنه إجماع أهل السنة وكذا يقال فيما ورد في الحج وغيره لذلك المستند لتصریح الاجاديت

لا مدخل له في الثواب سم هذا الواسع مجرد بحث في مستند الاجماع ولا يبعد ثبوت الاجماع لا يسعنا مخالفتها وان لم نعلم مستنده (قوله بذلك) نعمت للاحاديث والمشار اليه التكفير (قوله في كثير الخ) و (قوله بانه الخ) متعلقان بالتصريح ويحتمل ان المشار اليه التخصيص وان قوله بانه يشترط الخ بدل من قوله بذلك (قوله وحديث الخ) جواب سؤال مقدر (قوله بل اشار بعضهم) اي فلا يجوز الاستدلال به اصلا حتى في الفضائل (قوله اما الحاج) الى قوله لكن ان اجهد في النهاية والمغنى لا قوله وهو متجه الى نعم (فصومه خلاف الاول الخ) ظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الاول او الكراهة بصوم ما قبله لكن ينافية ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد العلة فيها وقديرق بان القوة الحاصلة بالفطر هناء من مكملات المغفرة بالحج لجميع ماضى من العمر بخلاف الفطر ثم فانه من مكملات مغفرة تلك الجمعة فقط شرعهم راهم عبارة الكردى على بافضل ومال الامداد والنهاية الى عدم زوال كونه خلاف الاول او مكروها بصوم ما قبله اه (قوله وهو متجه) اي كونه مكروها (قوله لمن اخر وقوفه الى الليل الخ) اي بان كان مقبلا بمكة او غيرها وقضدان يحضر غرفة ليلة العيد وسار بعد الغروب بجبري (قوله لم يكن مسافرا) اي بالذهاب وقصد غرفة ليلا عيش قوله للمسافر والاوجه انه لا فرق بين طويل السفر وقصير نهاية واياب قال سم قوله للمسافر اي ان اجده الصوم كما نقله الاذرى ونقله الشارح في انحافه عنه فلا يخالف ما قرره الاصحاب من ان الصوم للمسافر افضل ان لم يتضرر به سم وعبارة النهاية والاسنى والمغنى وشرح بافضل اما المسافر والمريض فيسرها فطره مطلقا كما نص عليه الشافعي في الاملاء اه قال عيش قوله مر مطلقا كان معناه سواء كان حاجا ولا فلا ينافي قول الاذرى ان النص يحمل على مسافر اجده الصوم اه ولا يخالفه على هذا بين كلام التحفة وكلام الجمع المذكور ثم قضية صنع سم ان قول الشارح لكن محله ان اجده الصوم الخ ليس في نسخه من الشارح والا فالشارح هنا مصرح بما قدره وما نقله عن الانحاف لان قوله لكن الخ راجع للمسافر ايضا (قوله لكن محله) اي النص (قوله قاله) اي قول لكن محله ان اجده الصوم (قوله من حمل الزركشى له) اي للنص (قوله ويسن صوم ثامن الحجة الخ) اي فالثامن مطلوب من جهة الاحتياط لعرفة ومن جهة دخوله في العشر غير العيد كما ان صوم يوم عرفة مطلوب من جهتين اسنى وشرح بافضل اي كونه من عشر ذي الحجة وكونه يوم عرفة كردى قول المتن (وعاشوراء) ولا باس بافراده شرح بافضل ونهاية وسم (قوله بالمد) الى قوله وحيثئذ يقع الخ في النهاية والمغنى لا قوله وشذالى لانه وقوله او يوم ما بعده (قوله وهو عاشر المحرم) ويسن التوسعة على العمال في يوم عاشوراء لموسع الله عليه السنة كلها كافي الحديث الحسن وقد ذكر غير واحد من رواة الحديث انه جربه فوجده كذلك كردى على بافضل عبارة النواوى في شرح الشياثل وورد من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها وطرقه وان كانت كلها ضعيفة لكن اكتسبت قوة بضم بعضها لبعض بل صحح بعضها الزين العراقي كابن ناصر الدين وخطى ابن الجوزى في جزءه موضعها واما اشاع فيه من الصلاة والاتفاق والخضاب والادهان والاكتحال وطبخ الحبوب وغير ذلك فقال شارح موضوع مفترى قالوا الاكتحال فيه بدعة ابتدعا قتلة الحسين رضى الله تعالى عنه اه (قوله لانه يكفر السنة الماضية) هل المراد

بذلك في كثير من الاعمال
المكفرة بأنه يشترط في
تكفيرها اجتناب الكبائر
وحديث تكفير الحج
للتبعيات ضعيف عند الحفاظ
بل أشار بعضهم الى شدة
ضعفه اما الحاج فيسن له
فطره وان لم يضعفه الصوم
عن الدعاء ناسيا به ^{صلى الله عليه وسلم}
فانه وقف مفطرا وتقويا
على الدعاء فصومة خلاف
الاولى وقيل مكروه
وجرى عليه في نكت
التنبية وهو متجه لصحة
النهي عنه نعم يسن صومه
لمن آخر وقوفه الى الليل
أى ولم يكن مسافرا النص
الاملاء على أنه يسن فطره
للمسافر ومثله المريض
لكن محله ان اجده
الصوم أى أنعه وان لم
يتضرر به قال الاذرى وهو
أولى من حمل الزركشى له
على من يضعفه الصوم
ويسن صوم ثامن الحجة
اجتياطا له (وعاشوراء)
بالمد وهو عاشر المحرم وشذ
من قاله انه تاسعه لانه يكفر
السنة الماضية رواه مسلم

ضعف اجر اهل الكتاب كان ثواب ما خصصناه به وهو غرة ضعف ما شاركتناهم فيه وهو هذا (وتاسوعاء) بالمذو هو تاسعة خبز مسلم لن بقيت الى قابل لاصوم من التاسع فسات قبله والحكمة فيه مخالفة لليهود ويسن صوم الحادى عشر ايضا (وايام) الليالي (البيض) وهى الثالث عشر وتالياه لصحة الامر بصومها والاحتياط (٤٥٦) صوم الثانى عشر معها نعلم الاوجه خلافا للجلال البلقينى انه فى الحجبة يصوم السادس عشر او بوما بعده بدل الثالث عشر وحكمة كونها ثلاثة ان

الحسنة بعشر امثالها فصوصها كصوم الشهر كله ولذلك حصل اصل السنة بصوم ثلاثة من اى ايام الشهر وخضت هذه لتعميم لياها بالنور المناسب للعبادة والشكر على ذلك ويتعسر تعميم اليوم بعبادة غير الصوم ويسن صوم ايام السود خوفا ورهبة من ظلمة الذنوب وهى السابيع او الثامن والعشرون وتالياه فان بدا بالثامن ونقص الشهر صام اول تاليه لاستغراق الظلمة ليلته ايضا وحينئذ يقع صومه عن كونه اول الشهر ايضا فانه يسن صوم ثلاثة اول كل شهر (تنبيه) من الواضح ان من قال اولها السابيع ينبغي يقول اذا تم الشهر يسن صوم الاخر خروجا من خلاف الثانى ومن قال الثامن يسن صوم السابيع احتياطاً ففتح سن صوم الاربعة الاخيرة اذا تم الشهر عليهما (وستة) فى نسخة ست بلا تاء كما فى الحديث وعليها فسوغ حذفها حذف المعدودة من (شوال) لانها مع صيام رمضان اى

بالسنة الماضية سنته ووصفها بالماضية باعتبار بعضها الذى هو التسعة الايام قبل عاشوراء والمراد بها سنة كاملة قبله وعليه فهل المراد سنة اخرها تاسوعاء او سنة اخرها سألخ الحجبة فيه نظر سم ولعل الاقرب ان المراد بها سنة كاملة قبله اخرها عاشوراء (قوله اهل الكتاب) يعنى امة موسى صلى الله تعالى على نبينا وعليه (قوله خصصنا) ببناء المفعول من التخصيص (قوله هذا) اى عاشوراء (قوله مخالفة لليهود) عبارة المغنى الاحتياط لا احتمال الغاطى فى اول الشهر ومخالفة لليهود فانهم يصومون العاشر اى فقط والاحتراز من إفراده بالصوم كافى يوم الجمعة اهزاد النهاية وإتمام يسن هنا صوم الثامن احتياطاً لحصوله بالتاسع ولكونه كالوسيلة للعاشر فلم يترك كدما مره حتى يطلب له احتياطاً بخصوصه نعم يسن صوم الثمانية قبله نظير ما مر فى الحجبة ذكره الغزالي اه واقره سم (قوله ويسن صوم الحادى عشر الخ) اى لخبر فيه رواه احمد والحصول الاحتياط به وان صام التاسع لان الغلط قد يكون بالتقديم والتأخير شرح بأفضل واسنى ونهاية ومعنى (قوله والاحتياط صوم الثانى عشر الخ) اى للخروج من خلاف من قال انه اول الثلاثة نهاية ومعنى (قوله انه) اى مر بد التطوع (قوله السادس عشر) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله بدل الثالث عشر) اى لان صومه من ذلك حرام نهاية ومعنى (قوله ولذلك حصل اصل السنة الخ) والحاصل كما افاده السبكي وغيره انه يسن ان يصوم ثلاثة من كل شهر وان تكون ايام البيض فان صامها اتى بالسنتين نهاية ومعنى اى سنة صوم الثلاثة وسنة صوم ايام البيض (قوله والشكر على ذلك) اى وليقع شكرا على ذلك لانه ينوب به ذلك إذ ليس لنا صوم يسمى بذلك الاسم كما انه ليس لنا صلاة تسمى صلاة الشكر ع (قوله خوفاً الخ) اى وطلب الكشف السواد نهاية ومعنى (قوله أولها السابيع) اى والعشرون (قوله ففتح سن صوم الاربعة الخ) وفاقال لنهاية والمعنى (قوله عليهما) اى القولين قول المتن (وستة) ثبت التاء حذف المعدود لغة والاصح حذفها كما ورد فى الحديث نهاية ومعنى (قوله لانه صيام رمضان الخ) اى فى كل سنة امالو صام ستا من شوال فى بعض السنين دون بعض فالسنة التى صام الست فيها يكون صومها كسنة والتى لم يصم فيها تكون كعشرة اشهر ع ش وسم (قوله الفضل الاقنى) اى ثواب صيام الدهر فرضا بلا مضاعفة (قوله والمراد) كذا فى النهاية والمعنى (قوله ثواب الفرض) هذا خاص بمن صام رمضان وستة من شوال فن فاتته رمضان فقضاءه فى شوال وصام الستة فى القعدة وغيره لا يحصل له ثواب الستة فرضا كما افق به شيخنا الشهاب

المراد بالسنة الماضية سنته ووصفها بالماضية باعتبار بعضها الذى هو التسعة الايام قبل عاشوراء والمراد بها سنة كاملة قبله وعليه فهل المراد سنة اخرها تاسوعاء او سنة اخرها سألخ الحجبة فيه نظر (قوله ويسن صوم الحادى عشر ايضا) كان المراد فى هذا ونحوه ان الصوم مطلوب لهذه الجهات الخاصة فلا ينافى انه مطلوب مع قطع النظر عن ذلك قال فى شرح الروض ولو قيل بانه يستحب صوم الثامن احتياطاً كظنيره فيما مر لكن حسنا اه واجيب بان التاسع لكونه كالوسيلة للعاشر لم يترك كدما مره حتى يطلب له احتياطاً بخصوصه نعم يسن صوم الثمانية قبله نظير ما فى الحجبة ذكره الغزالى شرح مر (قوله والاحتياط صوم الثانى عشر معها) اى للخروج من خلاف من قال انه اولها (قوله نعم الاوجه الخ) اعتمده مر (قوله ولذلك حصل اصل السنة الخ) والحاصل كما ناده السبكي وغيره انه يسن ان يصوم ثلاثة من كل شهر وان تكون ايام البيض فان صامها اتى بالسنتين فماتى شرح مسلم من ان هذه الثلاثة هى المسامور بصيامها فيه نظر شرح مر (قوله خوفا ورهبة الخ) هذه الحكمة هنا لا تقتضى انتفاء ما عن ايام البيض (قوله من قال اولها السابيع) اى السابيع والعشرون (قوله لانه صام رمضان) اى دائماً فلا تكون المرة من صيام رمضان وستة من شوال

جميعه ولا لم يحصل الفضل الاقنى وان افطر لعذر كصيام الدهر رواه مسلم اى لان الحسنة بعشر امثالها كما جاء مفسر فى رواية سندها الرولى حسن ولفظها صيام رمضان بعشرة اشهر وصيام ستة ايام من شوال بشهرين فذلك صيام السنة اى مثل صيامها بلا مضاعفة نظير ما قاله فى خبر قل هو الله احد تعدل ثلث القرآن واشباهه والمراد ثواب الفرض ولا يمكن لخصوصية ستة شوال معنى إذ من صام مع رمضان ستة

الرملي سم أقول، يفيد أيضاً كلام الشارح والالم يكن الخ ويصرح بذلك قول النهاية ولو صام في شوال قضاء
أو نذر أو غيرهما أو في نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً للبارزي
والأصفهاني والناصري والفقيه علي بن صالح الحضري وغيرهم لكن لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على
المطلوب لا سيما من فاته رمضان وصام عنه شوالاً لأنه لم يصدق عليه المعنى المتقدم اه وفي المغني ما يوافقه (قوله
غيرها) صفة ستة والضمير ستة شوال (قوله يحصل له ثواب الدهر) أي نفلاً (قوله ستة غيرها) أي غير ستة
شوال (قوله كذلك) أي مع رمضان كل سنة (قوله يحصله) أي ثواب صيام الدهر نفلاً بلا مضاعفة (قوله
كهيأته نفلاً) هـ لا كان كصيام خمسة أسداسه فرضاً وسدسه نفلاً سم وتقدم عنه وعن ع ش ما يقتضيه (قوله
وقضية) إلى قوله لا يمين الخ في المغني وإلى قوله ولو فاته في النهاية (قوله لأنه يلزمه القضاء فوراً) فديقال
هذا لا يمنع نذرها وحصولها في ضمن القضاء الفورى فيثاب عليها إذا قصدتها أيضاً وأطلق وكذا يقال بالاولى
إذا كان فطر رمضان بعد نذر ما يأتي عن الجمع يمكن حمله على أن المراد أنه يكره تقديم التطوع على قضاء رمضان
فلا يتأني حصوله معه سم وفي النهاية والمغني ما يوافقه قال الرشدي يعني يحصل له أصل سنة الصوم من
حيث كونه ستة شوال ولم يحصل له الثواب الكامل اه (قوله أي من غير تعد) أي أمام تعدى فيحرم
لوجوب القضاء فوراً أو التطوع بنا فيه أي استقلالاً سم (قوله سن له صوم ست من ذى القعدة) أفق بذلك
شيخنا الشهاب الرملي واعتراض عليه بأنه لا يأتي على ما اعتمده كثير من أن الصوم في شوال لقضاء وغيره
يحصل به ما نواه مع ستة شوال أيضاً وقد يجاب بحمل ما أفق به على ما إذا صرف الصوم فيه عن سنته بخلاف ما إذا
قصدتها أيضاً وأطلق ويحتمل أن مراده أن الأكل ذلك لا يقال لا يصدق على حصول ستة شوال إذا قصدتها
أو أطلق قوله في الحديث اتبعه ستاً من شوال لأن ذكر التبعة انما هو باعتبار من صام رمضان في زمنه
لا مطلقاً سم وفي النهاية مثله الا قوله ويحتمل الخ (قوله لا من فاته صوم راتب الخ) أفق بذلك شيخنا الشهاب
الرملي ولا يخفى أن قضيته بل صريحه أن فاته صوم يوم الخميس والاثنتين سن له قضاء وهو ظاهر لكنه أفق
بأنه لا يسن وهو مناف لافقائه الأول فلا ينبغي الأخذ باقائه الأول سم ونهاية (قوله وتتابعها عقب العيد
أفضل) أي تحصل السنة بصومها متفرقة ولكن تتابعها وانصالحها يوم العيد أفضل نهاية (قوله عقب العيد)
كذا في المغني والنهاية (قوله على أنه لا يؤثر الخ) يظهر أن مراد المخالف أن اعتقاد المندوب واجباً محظوراً في

كصيام الدهر بدليل رواية صيام رمضان بعشرة أشهر إلى قوله فذلك صيام السنة فالحاصل أن كل مرة بسنة
(قوله والمراد ثواب الفرض) هذا خاص بمن صام رمضان وستة من شوال فن فاته رمضان فقه في شوال
وصام الستة في القعدة أو غيرهما لا يحصل له ثواب الستة فرضاً كما أفق به شيخنا الشهاب الرملي (قوله كهيأته
نفلاً) هـ لا كان كصيام خمسة أسداسه فرضاً وسدسه نفلاً اه (قوله وقضية الماتن نذرها الخ) وقضية قول
المحامي كشيوخه الجرجاني يكره لمن عليه قضاء رمضان أن يتطوع بالصوم كراهة صومها لمن افطر بعد
فيثافي ما سراً إلا أن يجمع بأنه ذو وجهين أو يحمل ذلك على من لا قضاء عليه كصبي بلغ وكافر أسلم وهذا على
من عليه قضاء شرح مر (قوله لأنه يلزمه القضاء فوراً) فديقال هذا لا يمنع نذرها وحصولها في ضمن القضاء
الفوري فيثاب عليها أيضاً إذا قصدتها أيضاً وأطلق ولو لا نذرها ما أثبت عليها فيثابمل وكذا يقال بالاولى إذا
كان فطر رمضان بعد نذر ما في الحاشية الاخرى عن المحامي يمكن حمله على أن المراد أنه يكره تقديم التطوع على
قضاء رمضان فلا يتأني حصوله معه (قوله أي من غير تعد) أي أمام تعدى فيحرم لوجوب القضاء فوراً
والتطوع بنا فيه أي استقلالاً (قوله سن له صوم ست من القعدة) أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملي واعتراض
عليه فيه بأنه لا يأتي على ما اعتمده كثير من أن الصوم في شوال لقضاء وغيره يحصل به ما نواه مع ستة شوال
أيضا وقد يجاب بحمل ما أفق به على ما إذا صرف الصوم فيه عن ستة بخلاف ما إذا قصدتها أيضاً وأطلق
ويحتمل أن مراده أن الأكل ذلك (قوله سن له صوم ست من القعدة لأن من فاته صوم راتب يسن له
قضاؤه) أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملي حكاه وتعليل ولا يخفى أن قضية هذا التعليل بل صريحه أن من فاته صوم

غيرها يحصل له ثواب الدهر
لما تقرر فلا تتميز تلك الا
بذلك وحاصله أن من صامها
مع رمضان كل سنة تكون
كصيام الدهر فرضاً بلا
مضاعفة ومن صام سنة غيرها
كذلك تكون كهيأته نفلاً
بلا مضاعفة كما أن صوم
ثلاثة من كل شهر تحصله
أيضاً وقضية الماتن نذرها حتى
لمن افطر رمضان وهو كذلك
الافمين تعدى بفطره لأنه
يلزمه القضاء فوراً بل قال
جمع مقدمون يكره لمن عليه
قضاء رمضان أي من غير
تعد تطوع بصوم ولو فاته
رمضان فصام عنه شوالاً
سن له صوم ست من القعدة
لأن من فاته صوم راتب
يسن له قضاؤه ومرفى به بحث
النية عن المجموع وغيره في
أشراط التعيين في هذه
الرواتب ما ينبغي مراجعته
(وتتابعها) عقب العيد
(أفضل) مبادرة للعبادة
وايهام العامة وجوبها
منوع على أنه لا يؤثر إذ
اعتقاد الوجوب بالنذوب
لا يفسده بل يؤكده

(ويكره أفراد الجمعة) بالصوم لخبر (٤٥٨) الصحيحين بالنهي عنه إلا أن يصوم يومه أو ما بعده وعلته الضعف به غمايتمين به من

حد ذاته وإن لم يؤثر في سخته بصري (قوله بالصوم) إلى قوله ولو أراد اعتكافه في النهاية والمغني (قوله وعلته الضعف) يؤخذ من ذلك أن كراهة صومه ليست ذاتية بل لا مر عارض ويؤيده انقطاع نذره كما يعلم بما يأتي في النذر ويقاس به اليومان الاخران إذ لا تختص كراهة الافراد بالجمعة نهاية (قوله ثمين) أي يوم الجمعة (قوله ولا تمازالت الكراهة الخ) أي كراهة افراد كل من الايام الثلاثة نهاية وشرح بافضل (قوله بضم غيره إليه) المتبادران المراد الضم على وجه الاتصال سم (قوله إذا وافق عادة) أي كان يصوم يومه أو يفطر يومه أو وافق يوم صومه يوم الجمعة نهاية ومعنى ولا يعاب (قوله أو نذر آ) وكذا إذا وافق يومه أو وافق يومه في نفسه كما شورا أو عرفة ونصف شعبان نهاية وسم (قوله أو قضاء) أي أو كفارة نهاية وشرح بافضل (قوله هنا) أي في الجمعة (قوله وفي الروض) أي الشامل للقضاء والنذر والكفارة (قوله ما يقع فيه) في يوم الجمعة من نحو موافقة العادة (قوله سن صومه الخ) قال النهاية بعد كلام وعلم من ذلك أنه لا فرق في كراهة أفراده بين من يريد اعتكافه وغيره كما في ذلك الوالد رحمه الله تعالى ولا يراعى خلاف من منع الاعتكاف مع النظر لأن شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة اه وفي الامداد والاياعاب والفتح والالتحاف مثله وهذا لا يخالف ما في التحفة لتبرئ منه كدعي على بافضل (قوله لأن كلامه منافي غير التخصيص) قضيته ان الافراد هنا لا يستلزم التخصيص سم وفيه نظر إذ المتبادران مراد الشارح ان كلامها في اعتكاف ايام مشتملة على يوم الجمعة (بغير ما ذكر في الجمعة) أي ما وافق عادة له ونحو عاشوراء أو نذر أو قضاء أو كفارة (قوله للخبر المذکور) أي بقوله السابق انفاء في الفرض في السبت عبارة المغني لخبر لا تصوموا يوم السبت إلا لما افترض عليكم رواه الترمذي وحسنه الحاكم وصححه على شرط الشيخين اه (قوله إمساك) أي عن المفطرات (قوله أي عن الاشتغال الخ) فيه نظر إذ لا يتكرر الحد الأوسط على هذا التفسير (قوله أو تعظيم الخ) عطف على إمساك (قوله ومن ثم) إلى قوله انتهى في المغني لا قوله قيل (قوله كراهة افراد الاجد الخ) بقي ما لو عزم على صوم الجمعة والسبت معا أو السبت والاثنين صام الا ولوعن له ترك اليوم الثاني فهل تنطبق الكراهة أولا فيه فنظر والا قرب الثاني إذ لا يشترط الكراهة لافراد قصده قبل الصوم وإنما المغني أنه إذا صام السبت كراهة لاقتصار عليه سواء قصده أو لا عيش وهذا مخالف لما في الايعاب عن المجموع عبارة قال في المجموع وينبغي ان العزم على وصله بما بعده يدفع كراهة افراده إذ اطر العدم صوم ما بعده ولو لغير عذر ولا لزوم الحكم بكرهه الفعل بعد انقضائه لا تنقضاء حال التلبس به مادام عازما على صوم ما بعده وهو يعيد اه (قوله ومن ثم روى النسائي الخ) عبارة المغني وحمل على هذا ما روى النسائي الخ على الجمع (قوله

العبادات الكثيرة الفاضلة مع كونه يوم عيد وللنظر إلى الضعف فقط قال جمع ونقل عن النص أنه لا يكره لمن لا يضعف به عن شيء من وظائفه لئلا يكره ما مر من نذر عرفة ولو لم يكن لم يضعف به ويوجه بأن من شأن الصوم الضعف وإنما زالت الكراهة بصم غيره إليه كما صح به الخبر وبصومه إذا وافق عادة أو نذر أو قضاء كما صح به الخبر في العادة هنا وفي الفرض في السبت لأن صوم المضموم إليه وفضل ما يقع فيه يجبر ما فات منه ولو أراد اعتكافه سن صومه على أحد احتمالين حكاهما المصنف خروجاً من خلاف من أبطل اعتكاف المفطر وقول الأذرعى يكره تخصيصه بالاعتكاف كالصوم وصلاة ليلة تبسليمه لا يرد لأن كلامنا في غير

التخصيص (وأفراد السبت) بغير ما ذكر في الجمعة للخبر المذکور وعلته ان الصوم إمساك وتخصيصه بالامساك أي عن الاشتغال والكسب من عادة اليهود أو تعظيم اليهود له ولو بافطروا من ثم كراهة لافراد الاجد لا لسبب ايضا لان النصارى تعظمه بخلاف ما لوجعه ما لان احدا لم يقل بتعظيم المجموع ومن ثم روى النسائي أنه

صلى الله عليه وسلم

فاحب أن أخالفهم) السابق الى الفهم حصول المخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة افراد
 احدهما لكن منع من ذلك النهي عن الافراد سم (قوله) اذا ضم مكروه لمكروه الخ) فديقال المكروه هو
 الافراد لا نفس الصوم ومع الضم لا افراد فليس فيه ضم مكروه لمكروه بصري ولعل لهذا ذكره الشارح
 بصيغة التريض قول المتن (وصوم الدهر) (قائدة) قال ابن سيدة الدهر الابد الممدود والجمع ادهر
 ودهور واما قوله ^{صلى الله عليه وسلم} لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر فعناه ان ما صابك من الدهر فان الله تعالى
 هو فاعله ليس الدهر فاذا سببت به الدهر فكأنك أردت الله سبحانه وتعالى معنى قول المتن (غير العيد
 والتشريق) اي اما صوم العيدين وايام التشريق او شئ منها فخرام كمرنهاية ومعنى قول المتن (مكروه الخ)
 ظاهره وان كان الضرر مبيحا للتعيم وفيه نظر لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك فلعل المراد بالضرر هنا ما دون
 ذلك فراجعه قليوبى (وقوله) لانه يحرم الخ) هذا على مرضى الشارح خلافا للنهائية والمغنى وشيخ الاسلام قال
 المحرم عندهم انما هو خوف الهلاك فقط كما مر (قوله) ولو مندوبا) وفاقا للنهائية والمغنى (كل الليل) الاولى
 اما تنكير الليل او جمعه (قوله) لخبر الصحيحين الخ) قال النهاية والمغنى والاسنى لما صح من قوله صلى الله عليه
 وسلم لا يدرى الدوام لافعل ذلك فتبذلت ام الدرداء لربك عليك حقا ولا هلك عليك حقا ولجندك عليك
 حقا فصم وافطر وقم ونم واتاهلك واعط كل ذى حق حقه وخبر لا صام من صام الا بد محمول على من صام
 العيدين وايام التشريق او شيئا منها اه قول المتن (ومستحب لغيره) هذا هو المعتمد ولا يخالفه تعبير الشرحين
 والروضة والجموع بعدم الكراهة لصدقة بالاستحباب ولو نذر صوم الدهر انعقد نذره ما لم يكن مكروها
 كما قاله السبكي نهائية ومعنى قال عث وحيث انعقد نذره لو طرأ عليه ما يشق معه الصوم او ترتب عليه فوت حق
 او نحوه مما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر او لا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه ونظر والا قرب الاول لعجزه عن
 فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاءه فيه كما يصرح به قول الشارح مر السابق بعد قول المصنف والاظهر
 وجوب المدعى من افطار الخ ومن ثم لو نذر صوما لم يصح نذره صوما ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاءه
 (قوله من صام يوما) اي وفيه دلالة على فضل مطلق صوم التطوع الشامل لصوم الدهر (وعقد تسعين) قال
 الحلبي وهو ان يرفع الابهام ويجعل السبابة داخلية تحتها مطبوعة جذا عث عبارة الجبرمي والتسعين كناية
 عن عقد السبابة لان كل عقد ثلثين اه (قوله) ولا يسمون له الخ) لا يظهر مغايرة لما قبله من كل وجه (قوله)
 والخبر الاول محمول الخ) يغنى عنه قوله السابق وذلك لخبر الصحيحين الخ (قوله) خبرهما افضل الصيام الخ)
 وفيه ايضا لا افضل من ذلك نهائية ومعنى (قوله) وظاهر كلامهم الخ) وظاهر كلامهم ايضا ان من فعله فوافق
 صومه وما يكرهه افراد بالصوم كالسبب يكون صومه افضل لئيم له صوم يوم وفطر يوم سم وتقدم عن النهاية
 والمغنى ما يوافق (قوله) وما يسن صومه) يدخل فيه نحو عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وفيه نظر والمتجه ان
 صومه افضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف ستة شوال فالظاهر انه لا يطلب موالاتها فان موالاتها
 ليست مؤكدة كتما كد صيام هذه الايام سم (قوله) لكن بحث بعضهم الخ) افنى به شيخنا الشهاب الرولى سم
 على حجب وقضية اطلاق الشارح مر اي والمغنى موافقة الاول عث (قوله) وغيرهما من التطوعات) اي
 كاعتكاف وطواف وضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة او يومها والتسديدات عقب الصلوات نهاية
 ومعنى (قوله) (الا النسك) اي اما التطوع بالحج والعمرة فيجب اتمامه لمخالفتها غيرهما في لزوم الاتمام

(قوله) فاحب أن أخالفهم) السابق الى الفهم حصول المخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة
 افراد احدهما لكن منع من ذلك النهي عن الافراد (قوله) اذا ضم مكروه لمكروه الخ) فديقال المكروه هو
 الافراد لا نفس الصوم ومع الضم لا افراد فليس فيه ضم مكروه لمكروه بصري ولعل لهذا ذكره الشارح
 بصيغة التريض قول المتن (وصوم الدهر) (قائدة) قال ابن سيدة الدهر الابد الممدود والجمع ادهر
 ودهور واما قوله ^{صلى الله عليه وسلم} لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر فعناه ان ما صابك من الدهر فان الله تعالى
 هو فاعله ليس الدهر فاذا سببت به الدهر فكأنك أردت الله سبحانه وتعالى معنى قول المتن (غير العيد
 والتشريق) اي اما صوم العيدين وايام التشريق او شئ منها فخرام كمرنهاية ومعنى قول المتن (مكروه الخ)
 ظاهره وان كان الضرر مبيحا للتعيم وفيه نظر لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك فلعل المراد بالضرر هنا ما دون
 ذلك فراجعه قليوبى (وقوله) لانه يحرم الخ) هذا على مرضى الشارح خلافا للنهائية والمغنى وشيخ الاسلام قال
 المحرم عندهم انما هو خوف الهلاك فقط كما مر (قوله) ولو مندوبا) وفاقا للنهائية والمغنى (كل الليل) الاولى
 اما تنكير الليل او جمعه (قوله) لخبر الصحيحين الخ) قال النهاية والمغنى والاسنى لما صح من قوله صلى الله عليه
 وسلم لا يدرى الدوام لافعل ذلك فتبذلت ام الدرداء لربك عليك حقا ولا هلك عليك حقا ولجندك عليك
 حقا فصم وافطر وقم ونم واتاهلك واعط كل ذى حق حقه وخبر لا صام من صام الا بد محمول على من صام
 العيدين وايام التشريق او شيئا منها اه قول المتن (ومستحب لغيره) هذا هو المعتمد ولا يخالفه تعبير الشرحين
 والروضة والجموع بعدم الكراهة لصدقة بالاستحباب ولو نذر صوم الدهر انعقد نذره ما لم يكن مكروها
 كما قاله السبكي نهائية ومعنى قال عث وحيث انعقد نذره لو طرأ عليه ما يشق معه الصوم او ترتب عليه فوت حق
 او نحوه مما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر او لا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه ونظر والا قرب الاول لعجزه عن
 فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاءه فيه كما يصرح به قول الشارح مر السابق بعد قول المصنف والاظهر
 وجوب المدعى من افطار الخ ومن ثم لو نذر صوما لم يصح نذره صوما ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاءه
 (قوله من صام يوما) اي وفيه دلالة على فضل مطلق صوم التطوع الشامل لصوم الدهر (وعقد تسعين) قال
 الحلبي وهو ان يرفع الابهام ويجعل السبابة داخلية تحتها مطبوعة جذا عث عبارة الجبرمي والتسعين كناية
 عن عقد السبابة لان كل عقد ثلثين اه (قوله) ولا يسمون له الخ) لا يظهر مغايرة لما قبله من كل وجه (قوله)
 والخبر الاول محمول الخ) يغنى عنه قوله السابق وذلك لخبر الصحيحين الخ (قوله) خبرهما افضل الصيام الخ)
 وفيه ايضا لا افضل من ذلك نهائية ومعنى (قوله) وظاهر كلامهم الخ) وظاهر كلامهم ايضا ان من فعله فوافق
 صومه وما يكرهه افراد بالصوم كالسبب يكون صومه افضل لئيم له صوم يوم وفطر يوم سم وتقدم عن النهاية
 والمغنى ما يوافق (قوله) وما يسن صومه) يدخل فيه نحو عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وفيه نظر والمتجه ان
 صومه افضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف ستة شوال فالظاهر انه لا يطلب موالاتها فان موالاتها
 ليست مؤكدة كتما كد صيام هذه الايام سم (قوله) لكن بحث بعضهم الخ) افنى به شيخنا الشهاب الرولى سم
 على حجب وقضية اطلاق الشارح مر اي والمغنى موافقة الاول عث (قوله) وغيرهما من التطوعات) اي
 كاعتكاف وطواف وضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة او يومها والتسديدات عقب الصلوات نهاية
 ومعنى (قوله) (الا النسك) اي اما التطوع بالحج والعمرة فيجب اتمامه لمخالفتها غيرهما في لزوم الاتمام

(قوله) فاحب أن أخالفهم) السابق الى الفهم حصول المخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة
 افراد احدهما لكن منع من ذلك النهي عن الافراد (قوله) اذا ضم مكروه لمكروه الخ) فديقال المكروه هو
 الافراد لا نفس الصوم ومع الضم لا افراد فليس فيه ضم مكروه لمكروه بصري ولعل لهذا ذكره الشارح
 بصيغة التريض قول المتن (وصوم الدهر) (قائدة) قال ابن سيدة الدهر الابد الممدود والجمع ادهر
 ودهور واما قوله ^{صلى الله عليه وسلم} لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر فعناه ان ما صابك من الدهر فان الله تعالى
 هو فاعله ليس الدهر فاذا سببت به الدهر فكأنك أردت الله سبحانه وتعالى معنى قول المتن (غير العيد
 والتشريق) اي اما صوم العيدين وايام التشريق او شئ منها فخرام كمرنهاية ومعنى قول المتن (مكروه الخ)
 ظاهره وان كان الضرر مبيحا للتعيم وفيه نظر لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك فلعل المراد بالضرر هنا ما دون
 ذلك فراجعه قليوبى (وقوله) لانه يحرم الخ) هذا على مرضى الشارح خلافا للنهائية والمغنى وشيخ الاسلام قال
 المحرم عندهم انما هو خوف الهلاك فقط كما مر (قوله) ولو مندوبا) وفاقا للنهائية والمغنى (كل الليل) الاولى
 اما تنكير الليل او جمعه (قوله) لخبر الصحيحين الخ) قال النهاية والمغنى والاسنى لما صح من قوله صلى الله عليه
 وسلم لا يدرى الدوام لافعل ذلك فتبذلت ام الدرداء لربك عليك حقا ولا هلك عليك حقا ولجندك عليك
 حقا فصم وافطر وقم ونم واتاهلك واعط كل ذى حق حقه وخبر لا صام من صام الا بد محمول على من صام
 العيدين وايام التشريق او شيئا منها اه قول المتن (ومستحب لغيره) هذا هو المعتمد ولا يخالفه تعبير الشرحين
 والروضة والجموع بعدم الكراهة لصدقة بالاستحباب ولو نذر صوم الدهر انعقد نذره ما لم يكن مكروها
 كما قاله السبكي نهائية ومعنى قال عث وحيث انعقد نذره لو طرأ عليه ما يشق معه الصوم او ترتب عليه فوت حق
 او نحوه مما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر او لا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه ونظر والا قرب الاول لعجزه عن
 فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاءه فيه كما يصرح به قول الشارح مر السابق بعد قول المصنف والاظهر
 وجوب المدعى من افطار الخ ومن ثم لو نذر صوما لم يصح نذره صوما ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاءه
 (قوله من صام يوما) اي وفيه دلالة على فضل مطلق صوم التطوع الشامل لصوم الدهر (وعقد تسعين) قال
 الحلبي وهو ان يرفع الابهام ويجعل السبابة داخلية تحتها مطبوعة جذا عث عبارة الجبرمي والتسعين كناية
 عن عقد السبابة لان كل عقد ثلثين اه (قوله) ولا يسمون له الخ) لا يظهر مغايرة لما قبله من كل وجه (قوله)
 والخبر الاول محمول الخ) يغنى عنه قوله السابق وذلك لخبر الصحيحين الخ (قوله) خبرهما افضل الصيام الخ)
 وفيه ايضا لا افضل من ذلك نهائية ومعنى (قوله) وظاهر كلامهم الخ) وظاهر كلامهم ايضا ان من فعله فوافق
 صومه وما يكرهه افراد بالصوم كالسبب يكون صومه افضل لئيم له صوم يوم وفطر يوم سم وتقدم عن النهاية
 والمغنى ما يوافق (قوله) وما يسن صومه) يدخل فيه نحو عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وفيه نظر والمتجه ان
 صومه افضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف ستة شوال فالظاهر انه لا يطلب موالاتها فان موالاتها
 ليست مؤكدة كتما كد صيام هذه الايام سم (قوله) لكن بحث بعضهم الخ) افنى به شيخنا الشهاب الرولى سم
 على حجب وقضية اطلاق الشارح مر اي والمغنى موافقة الاول عث (قوله) وغيرهما من التطوعات) اي
 كاعتكاف وطواف وضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة او يومها والتسديدات عقب الصلوات نهاية
 ومعنى (قوله) (الا النسك) اي اما التطوع بالحج والعمرة فيجب اتمامه لمخالفتها غيرهما في لزوم الاتمام

أو صلاته) أو غيرهما من التطوعات إلا النسك

وذكر العلم غير هما منها بالاولى (فله قطعها) للخبر الصحيح الصائم المتطوع امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر وقيس به الصلاة وغيره افعوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم محله في الفرض (٤٦٠) ثم ان قطع لغير عذر كرهه ولا كان شق على الضيف او المضيف صومه لم يكره بل يسن

وان فسد او الكفارة بالجماع نهاية والمغني قال ع ش قوله مر أما التطوع بالحج الخ أي بأن كان الفاعل لها عبدا او صيبا وعليه فالوجوب بالنسبة للصبي متعلق بالولي اه (قوله وذكر) اي خص تطوع الصوم وتطوع الصلاة بالذكر (قوله امير نفسه) هو بالمرورى بالنون ايضا شيخنا الشوبري (وقوله ان شاء صام) اي اتم صومه سم على الهجعة ع ش (قوله ثم ان قطع) الى قوله وروى ابو داود في النهاية والمغني (قوله ثم ان قطع الخ) هو ظاهر في الصوم والصلاة لا رتباط بعض اجزائها ببعض واما قراءة سورة الكهف والتسبيحات ونحوهما فهل المراد بقطعه الاغراض عنه والاشتغال بغيره وترك اتمامه او المراد ما يشمل قطعه بكلام وان لم يطل ثم العود عليه فيه نظروا الاقرب الثاني ما لم يكن الكلام مطلوبا كركن السلام واجابة ماؤذن غ ش (قوله كان شق على الضيف الخ) أي أو على أحد أربويه ومن العذر ما لو احتاج للسعي في أمر ديني ولا يتم له كماله لا بالقطع فلا يبعد انه افضل حينئذ ومن اعتاد صوم تطوع فزفت اليه امرأة سن له تركه ايام الزفاف كما ذكره الماوردي ايعاب (قوله على الضيف الخ) اي المسلم شو برى اه بجمري (قوله لم يكره) اي اما اذا لم يشق ذلك على احد هما فالافضل عدم القطع كافي المجموع ايعاب ومغني ونهاية (قوله ويثاب على مامضى) اي ثواب بعض العبادة التي بطلت ع ش (قوله نعم يسن خروج الخ) اما من فاته وله عادة بصيامه كالاثني فلا يسن له قضاءه لفقد العلة المذكورة على ما افتى به شيخنا الشهاب الرملي لكتبته معارض بما مر من من افقائه بقضاء ست من القعدة عن ست من شوال معللا له بأنه يستحب قضاء الصوم الراتب وهذا اى ما مر من افقائه باستحباب القضاء هو الاوجه نهاية وسم وتقدم في الشرح اعتماده وقال ع ش وهو المعتمد اه لكن المغني اعتمد افقائه بعدم سن القضاء (قوله وروى ابو داود الخ) الانسب تقديمه على قوله نعم يسن الخ (قوله أن أم هانئ) بكسر النون وبالهزأة اخره مع التنوين واسمها فاختة برماوى اه بجمري (قوله لو اوجب) الى قوله وإنما لم يجر في النهاية والمغني (قوله او افطر يوم الشك الخ) بخلاف من نسي النية فان المصرح به في المجموع ان قضاءه على التراخي بلا خلاف نهاية ومغني وتقدم مثله في شرح ثم ثبت كونه من رمضان (قوله تدارك لورطة الاثم) اي وبه يفارق جواز قطع اداء رمضان بالسفر ومثله اداء النذر كما هو ظاهر رسم (قوله او التقصير الخ) راجع ليوم الشك (قوله وان فات بعذر) اي فيستثنى عما دل عليه قول المصنف بان لم يكن الخ من ان ما لم يتعد بفطره لا يجب فيه الفور رسم (قوله هنا) اي في الصوم (قوله مطلعا) اي تعدى بفوتها ولا (قوله كما تقرر) أي بقوله نعم من الخ (قوله كل فرض الخ) اي كالصلاة والحج ع ش (قوله او يفوت وجوبه الخ) اي كاعتكاف مندور في زمن معين وقد يقال ان هذا داخل فيما قبله (قوله بخلاف نحو قراءة الخ) فيه انه داخل في قوله كل فرض غني الخ (قوله وكذا فرض كفاية) اي يحرم قطعه (او صلاة جنازة) قال في الامداد ما في الاعراض عنها من هتك حرمة الميت ويؤخذ منه ان غير الصلاة مما يتعلق به كحمله ودفنه يجب بالشروع فيه ويمتنع الاعراض عنه بعده وهو ظاهر نعم يتجه جواز الاعراض بعذر نحو تعقب الحامل او الحافر فتركه لغيره ونحو ترك ما قصد التبرك بذلك من المقاصد المخترجة للترك عن

نعم يسن خروج من خلاف من اوجبه اما من فاته وله عادة بصيامه كالاثني فلا يسن له قضاءه لفقد العلة المذكورة كذلك افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي وهو مخالف لما تقدم عنه في ستة شوال فليتأمل وقوله لفقد العلة المذكورة اي قوله خروج من خلاف من اوجبه لان خلافه فيمن قطعه بعد التلبس به لا فيمن تركه ابتداء ايضا (قوله او افطر يوم الشك الخ) بخلاف من نسي النية فان المصرح به في المجموع ان قضاءه على التراخي بلا خلاف شرح مر (قوله ولو بعذر كسفر) كذا في الروض لكن في الانوار خلافه وقد تقدم في الحاشية عند قوله للمسافر سفر اطو بلا مباحا (قوله تدارك لورطة الاثم) به يفارق جواز قطع اداء رمضان بالسفر ومثله اداء النذر كما هو ظاهر (قوله وان فات بعذر) اي فيستثنى عما دل عليه بان لم يكن تعدى

ويثاب على مامضى ككل قطع لفرض او نفل بعذر (ولا قضاء) لما قطعه أي لا يلزمه ولا الحرم الخروج نعم يسن خروجا من خلاف من اوجبه وروى أبو داود ان أم هانئ كانت ضائمة صوم تطوع بغيرها النبي ﷺ بين ان تفطر بلا قضاء وبين ان تم صومها (ومن تلبس بقضاء لو اوجب حرم عليه قطعه ان كان علي الفور وهو صوم من تعدى بالفطر) وافطر يوم الشك كما مر فلا يجوز له التأخير ولو بعذر كسفر تدارك لورطة الاثم او التقصير الذي ارتكبه (وكذا ان لم يكن على الفور في الاصح بان لم يكن تعدى بالفطر) لانه قد تلبس بالفرض كمن شرع في اداء فرض اول وقته نعم مر انه متى ضاق الوقت بان لم يبق من شعبان الا ما يسع الفرض وجب الفور وان فات بعذر وإنما لم يجر هنا نظير وجه في الصلاة انه يجب الفور في قضائها مطلقا لان قضاء الصوم ينتهي الى حالة بتضييق قيمها ويجب فعله فيها فورا كما تقرر فصار وقتنا كالاداء بخلاف قضاء الصلاة فانه لا امده وايضا الصلاة لايسة على فعلها

اداء بعذر نحو مرض وسفر بخلاف الصوم فضيق في قضائها لم يضيّق في قضاءه وكاللقضاء في حرمة القطع كل فرض عني يبطله هتك القطع أو يفوت رجوعه بالفوري بخلاف نحو قراءة الفاتحة في الصلاة وكذا فرض كفاية هو جهاد أو نكاح أو صلاة جنازة وجرم جمع

مكث مخصوص على وجه باني (٦٢٢) والأصل فيه الكتاب والسنة واجماع الامه وهو من الشرائع القديمة واركانه اربعة معتكف

ومعتكف فيه وليث ونية
(هو مستحب كل وقت)
لجماعا (و) هو (في العشر
الاواخر من رمضان
افضل) منه في غيرها ولو
بقية رمضان ^{لانه عليه السلام}
داوم عليه الى وفاته قالوا
وحكمته انه (اطلب ليلة
القدر) اي الحكم والفصل
او الشرف المختصة به عندنا
وعند اكثر العلماء والتي
هي خير من ألف شهر أى
العمل فيها خير من العمل
في ألف شهر ليس فيها ليلة
قدر فهي افضل ليالى السنة
ومن ثم صح من قام ليلة
القدر ليमानا اي تصديقها
واحتسابا اي ثوابها عند
الله تعالى غفر له ما تقدم من
ذنيه وفي رواية ومات اخر
وروى البيهقي خبر من صلى
المغرب والعشاء في جماعة
حتى ينقضى شهر رمضان
فقد اخذ من ليلة القدر بحظ
وافر وخبر من شهد العشاء
الآخرة في جماعة من رمضان
فقد ادرك ليلة القدر وقدم
هذا في سنن الصوم لمبين ثم
نذبه للصوم وهنأذبه في
نفسه وان افطر لعذر
والمذهب انها تلزم ليلة
يعينها من ليالى العشر
وارجاها الاوتار (وميل
الشافعي رضى الله عنه إلى
انها) اي تلك الليلة المعينة
(ليلة الحادى) والعشرين

أى ملازمته نهاية ومعنى (قوله مكث مخصوص الخ) أى لبث في متجدد بقصد القرية من مسلم بمن عاقل طاهر
عن الجنابة والحيض والنفاس صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم نهاية (قوله)
وهو من الشرائع القديمة (أى لقوله تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفتين
والعائكة بنى نهاية ومعنى قول المتن (مستحب) أى سننه وكدة نهاية قول المتن (كل وقت) أى في رمضان
وغيره نهاية ومعنى أى حتى في اوقات الكراهة وإن تحررها عشا وشيخنا (قوله دوام عليه الخ) أى ثم
اعتكف أزواجه من بعده نهاية ومعنى (قوله قالوا) أى العلماء (وحكمته) أى حكمة أفضلية الاعتكاف
في العشر المذكور معنى ونهاية قول المتن (اطلب ليلة القدر) أى فيحجبها بالصلاوة والقرأة وكثرة الدعاء
ويستحب أن يكثر فيها من قول اللهم لك عفو تحب العفو فاعف عني معنى (قوله الفصل) عطف تفسير
(قوله او الشرف) عطف على الحكم وإشارة إلى وجه آخر لتدعيمها بالقدر و(قوله المختصة الخ) صفة الليلة
(قوله به) أى بالعشر الاخير معنى (قوله والتى الخ) عطف على المختصة (قوله فهي افضل ليالى السنة) أى
في حقنا لكن بعد ليلة المولد الشريف ويلى ليلة القدر ليلة الاسراء ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة
النصف من شعبان واما بقية الليالى فهي مستوية والليلة افضل من النهار واما في حقه صلى الله عليه وسلم
فالافضل ليلة الاسراء والمعراج لانه رأى ربه فيها شيخنا (قوله تصديقا بها) أى بانها حق وطاعة
(واحتسابا) أى طلبا لرضا الله وثوابه لا رابو سمعة ونصبهما على المفعول والتمييز والحال بتاويل المصدر
باسم الفاعل وعليه فهما حالان متداخلان او مترادفان شيخنا الزبدي اه عشا (قوله حتى ينقضى شهر
رمضان الخ) أى لا يتم له ذلك إلا بملازمة جميع الشهر عشا (قوله وقدم هذا) أى نذب الاعتكاف في العشر
الاواخر (قوله وهنأذبه الخ) أى وذكر هنأذبه الخ فلا تكرر قال المغنى واعادها لذكر حكمة الاعتكاف
في العشر المذكور اه وقال النهاية وما هنا في الحكم عليه بكونه فيه افضل من غيره اه (قوله وان افطر
لعذر) لعل التقييد ليس لخراج غيره بل لدفع توهم عدم النذب عند الافطار لعذر لما كان العذر سم (قوله)
والمذهب الخ) وفي القديم ارجاها ليلة احدى او ثلاث اوسبع وعشرين ثم بقية الاوتار ثم اشفاق العشر
الاواخر قال ابن عمر وجماعة انها في جميع الشهر وخصها بعض العلماء باوتار العشر الاواخر وبعضهم
باشفاقه وقال ابن عباس وابى هي ليلة تسبع وعشرين وهو مذهب اكثر اهل العلم وفيها نحو الثلاثين قولا
معنى (قوله انها تلزم ليلة بعينها الخ) ثم يحتمل انها تكون عند كل قوم بحسب ليلهم فاذا كانت ليلة القدر
عندنا نهارا لغيرنا تاخرت الاجابة والثواب إلى ان يدخل الليل عندهم ويحتمل لزومها وقت
واحد وان كان نهارا بالنسبة لقوم وليلا بالنسبة لآخرين والظاهر الاول لينطبق عليه مسمى
الليل عند كل منهما أخذنا ما قيل في ساعة الاجابة في يوم الجمعة أنها تختلف باختلاف اوقات الخطب عشا
قول المتن (ليلة الحادى والعشرين او الثالث الخ) هذا نص المختصر والا كثرون على ان ميله إلى انها
ليلة الحادى والعشرين لا غير نهاية ومعنى قال شيخنا وعن ابن عباس انها ليلة السابع والعشرين اخذنا من
قوله تعالى إنا انزلناه في ليلة القدر إلى سلام هي فان كلمة هي السابعة والعشرون من كلمات السورة وهي
كناية عن ليلة القدر وعليه العمل في الاعصار والامصار وهو مذهب اكثر اهل العلم اه (قوله ارجاها)
أى في المنام (قوله وأنه يسجد الخ) أى وأرى أنه الخ (قوله واختار) إلى قوله ويسن في المغنى (قوله)
انها لا تلزم ليلة بعينها (وعليه جرى الصوفية وذكروا لذلك ضابطا وقد نظمه بعضهم بقوله :
وانا جميعا ان نصم يوم جمعة * ففي تاسع العشرين خذ ليلة القدر
وإن كان يوم السبت أول صومنا * لحادى وعشرين اعتمده بلا عذر

(قوله أى تصديقها) هل المراد التصديق بثبوتها في نفسها والمراد التصديق بان تلك الليلة التي قامها هي ليلة
القدر فيه نظر (قوله وان افطر لعذر) لعل التقييد بالعذر ليس لخراج غيره بل لدفع توهم عدم النذب

(أو) ليلة (الثالث والعشرين) لانه ^{عليه السلام} أربها في العشر الاواخر في ليلة وتر منه وان سجد صليحتا في ما وطئ فكان وان
ذلك ليلة الحادى والعشرين كما في النسخة صحيحين وليلة الثالث والعشرين كما في مسلم واختار جمع انها لا تلزم ليلة بعينها من العشر الاواخر

وان هل يوم الصوم في احد في * سابع العشرين (١) مارمت فاستقر
وان هل في الاثنين فاعلم بانها * يوافيك نيل الوصل في تاسع العشرى
ويوم الثلاثاء ان بدا الشهر فاعتمد * على خامس العشرى تحظى بها قادر
وفي الاربعاء ان هل يامن يروما * فدونك فاطلب وصلها سابع العشرى
ويوم الخميس ان بدا الشهر فاجتهد * توافيك بعد العشر في ليلة الوتر

شيخنا وفي البجيري عن البرماوى والقلابى قال الغزالى وغيره ان كان اول الشهر يوم الاحد او الاربعاء
فهى ليلة تسع وعشرين او يوم الاثنين فهى ليلة احد وعشرين او يوم الثلاثاء او يوم الجمعة فهى ليلة
سبع وعشرين او يوم الخميس فهى ليلة خمس وعشرين او يوم السبت فهى ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ
ابو الحسن ومذبلت سن الرجال ما فاتنى ليلة القدر بهذه القاعدة اه (قوله احد او ثلاثا او غيرهما) اى
وعشرين (قوله ثنتين او اربعا او غيرهما) اى وعشرين (قوله قالوا لا تجمع الاحاديث المتعارضة فيها الخ)
قال فى الروضة وهو قوى وقال فى المجموع انه الظاهر المختار ان كان المذهب الاول معنى اى انها تلزم ليلة بعينها
من ليالى العشر الاخير (قوله ويسن لرائبها كتمها) اى لانها كاسكرامة وهى يستحب كتمها عشرين (قوله
احياء جميع الخ) اى بالعبادة والدعاء نهاية (قوله وباقية الى يوم القيامة) اى اجماعا وترى حقيقة والمراد
برفعها فى خبر فرغت وعسى ان يكون خيرا لرفع علم عنها والام يوم مرفيه بالناسا ومعنى عسى ان يكون
خير لكم اى الترغيب فى طلبها والاجتهاد فى كل الليالى واكثر فيها وفى يومها من العبادة باخلاص وصحة بين
ومن قوله اللهم انك عفوت عفو فاعف عنا نهاية (قوله والتى يفرق فيها الخ) اى واما ما يقع ليلة نصف
شعبان ان صبح فمحمول على ان ابتداء الكتابة فيها وتام الكتابة وتسليم الصحف لاربابها انما هو فى ليلة
القدر عشرين عبارة شيخنا فضمير فيها راجع الى ليلة القدر عند الجمهور من المفسرين وبعضهم رجعه
لليلة النصف من شعبان فتقدر الاشياء وتثبت فى الصحف فيها وتسلم لاربابها من الملائكة فى ليلة القدر اه
(قوله معتدلة) اى لا حارة ولا باردة سم (قوله وليس لها كبير شعاع) ويستمر ذلك الى ان ترفع كرمح فى راي
العين عشرين (قوله اعظم الخ) عبارة النهاية لكثرة اختلاف الملائكة ونزولها وصعودها فيها فستمر
باجتماعها واجسامها للطائفة ضوء الشمس وشعاعها افعال عشرين قوله مر فستمر الخ لا يقال الليلة تنقضى
بظلول الفجر فكيف تستمر بصعودها ونزولها فى الليل ضوء الشمس لا نناقول يجوز ان ذلك لا ينتهى بطول
الفجر بل كما يكون فى لياليتها يكون فى يومها وتقدير انه ينتهى نزولها بطول الفجر فيجوز ان الصعود متاخر
وتقدير كونه ليلا فيجوز انها اذا صعدت يكون محاذاتها للشمس وقت مرورها فى مقابلتها نارا اه (قوله
وقائدة ذلك الخ) عبارة النهاية والمعنى وقائدة معرفة صفتها بعد فواتها بعد طلوع الفجر انه يسن اجتهاده فى
يومها كما اجتهدا فيها ولتجتهدى مثلها من قابل بناء على عدم انتقالها اه (قوله اذ يسن الاجتهاد فيه الخ)
وهو العمل فى يومها خير من العمل فى الف شهر ليس فيها صبح ليلة القدر قيا ساعدا لليلة ظاهرا التشبيه انه
كذلك الا انه يتوقف على نقل صريح فلا يرجع عشرين (قوله كليتها) الا وضح كفى وامل الاضافة بيانها
سم قول الماتن (وانما يصح الاعتكاف الخ) ولا يفتقر رضى من العبادات الى المجدد الا التبعة والاعتكاف
والطواف نهاية ومعنى (او ما اعتمد عليه فقط الخ) صريح فى انه لو اعتمد على الداخلة من رجليه والخارجة
منها معا ضرر وهو ما قال فى شرح الارشاد انه الوجه وفى شرح الروض انه الاقرب ويأتى فى ذلك كلام
اخر فى شرح ولا يضرا خراج بعض الاعضاء وفى الحاشية على ذلك ومنه ان ذلك لا يضرم راسهم قول الماتن

عند الا فطار لعذر لمكان العذر (قوله ولا ينال فضله اى كاله الامن اطاعه الله عليها) قد يشك هذا على قوله
فى الحديث فرغت اى رفع علم عنها وعسى ان يكون خير لكم فليتامل الا ان يجاب بان ما يحصل عند عدم
علمها بالاجتهاد فى ليالى العشرى او ما يربو كثير اعلى ما فات من كمال فضله (قوله معتدلة) اى لا حارة ولا
باردة (قوله كليتها) الا وضح كفى ولعل الاضافة بيانها (قوله او ما اعتمد عليه فقط) صريح فى انه لو اعتمد

بل تتقل فى لياليه فعاما او
اعواما تكون وترا احدى
او ثلاثا او غيرهما واما
اعواما تكون شفعا ثنتين
او اربعا او غيرهما قالوا ولا
تجتمع الاحاديث المتعارضة
فيها الا بذلك وكلام الشافعى
رضى الله عنه فى الجمع بين
الاحاديث يقتضيه ويسن
لرائبها كتمها ولا ينال
فضله اى كاله الامن اطاعه
الله عليها وحكمة ايهامها
فى لعشر احياء جميع ايامه
وهى من خصائصنا وباقية
الى يوم القيامة والتى يفرق
فيها كل امر حكيم وشذ
واغرب من زعمها ليلة
النصف من شعبان وعلامتها
انها معتدلة وان الشمس
تطلع صبحتها وايس لها
كثير شعاع لعظيم اتوار
الملائكة الصاعدين
والنازلين فيها وقائدة ذلك
معرفة يومها اذ يسن الاجتهاد
فيه كليتها (وانما يصح
الاعتكاف) لمن هو او ما
اعتمد عليه فقط من بدنه
(١) قوله سابع العشرين
لا يخفى ما فى وزنه على من له
المام بفن العروض وقوله
فى تاسع العشرى وكذلك
قوله سابع العشرى
وتوافيك بعد العشرى
كذلك كل ذلك بكسر العين
اى العشرين اه من
بعض الهواش

(في المسجد) أى ولو ظنا فيما يظهر وعبارة الشارح مر في باب الغسل بعد قول المصنف واللبث بالمسجد الخ والاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمسجد المحدث بنى انتهت امره ش أقول ويصرح بما استظهره أيضا قول النهاية الاتي قبيل قول المصنف والجامع اولى قال العز بن عبد السلام لو اعتكف فبما ظنه منجدا فان كان كذلك في الباطن فله اجر قصده واعتكافه وإلا فقصده فقط امره (قوله إن كانت) أى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى (قوله سواء سطحه) (فرع) شجرة أصلها بالمسجد و أغصانها خارجة هل يصح الاعتكاف على الأغصان أو لا والذي يتجه الصحة ولو انعكس الحال فكان أصل الشجرة خارجة وأغصانها داخل ففيه نظرو ويتجه الصحة أيضا اخذ من صريح كلام سم على حج في باب الحج بعد قول المصنف و واجب الوقوف حضوره بجزء من ارض عرفات حيث ذكر ما يفيد التسوية في الاعتكاف بين الصورتين ع وش واعتمده شيخنا وقوله والذي يتجه الصحة ظاهر إطلاقه ولو كان الأغصان في هواملك غيره وفيه وقفة فليراجع (قوله وروشه) وكذا هو اؤه شيخنا (قوله مثلا) لعله ادخل به نحو الموات بخلاف ملك الغير فليراجع (قوله المعدودة منه) خرجت به التي تيقن حدودها بعد المسجد فانها غير مسجد فلا يكون لها حكم المسجد

ورحبت ما حجر عليه لاجل المسجد كرى على بافضل وشيخنا وقوله التي تيقن حدودها الخ اى ولم يعلم وقفها مسجدا (لان ائمة ان فرض) سيأتي في الحاشية على قول المصنف في باب الوقف وانه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ عن فتاوى السيوطي والذي يرجح التفصيل فان كان موقفا فاعلى اشخاص معينة كريدو عمرو وبكر مثلا وذرية فلان جاز الدخول والصلاة والاعتكاف فيه باذنهم وان كان موقفا على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوز وإن اذنوا فراجعهم سم (فلا يصح فيه) اى بان يكون في ارضه بخلاف ما لو كان على نحو جداره سم عبارة المغنى والنهاية ولا فيما راضه مستأجرة ووقف بناؤه مسجدا على القول بصحة الوقف وهو الاصح والحيلة في الاعتكاف فيه ان يبنى فيه مسطبة او صفة او نحو ذلك ويوقفها مسجدا فيصح الاعتكاف فيها كما يصح على سطحه وجدرانه ولا يغتر بما وقع لزر كشى من انه يصح الاعتكاف فيه وإن لم يبن فيه نحو مسطبة وقد علم بما تقرر انه لا يصح وقف المنقول مسجدا اهل قال ع وش قوله مر ولا يصح وقف المنقول الخ ظاهره وان ائمت وتقل عن فتاوى شيخ الاسلام خلافه فليراجع وهو موافق لما ياتي عن سم على حج اى من صحة وقف المنقول اذا اثبت بنحو التسمير وقوله ظاهره وان ائمت ظاهر المنع فانه خرج بنحو التسمير عن المنقوبة (الا ان بنى فيه) اى في المسجد الذي ارضه محتكرة ع وش (قوله مسطبة) اى او سمر فيه ذكة من خشب او نحو سجادة مر سم على حج ومثله ما لو فعل ذلك في ملكه ع وش وفي الكردى بعد

(في المسجد) ان كانت ارضه غير محتكرة لانه صلى الله عليه وسلم واحبابه حتى نساه لم يعتكفوا الا فيه سواء سطحه وروشه وان كان كله في هو ا شارع مثلا ورحبته المعدودة منه وان خص بطائفة ليس منهم لان ائمة ان فرض الامر خارج أما ارضه محتكرة فلا يصح فيه إلا ان بنى فيه مسطبة

على الداخل من رجليه والخارجة منها معا ضر وهو ما قال في شرح الارشاد انه الا وجهه وفي شرح الروض انه الا قرب و سيأتي في ذلك كلام اخر في شرح قول المصنف ولا يضرب إخراج بعض الاعضاء وفي الحاشية على ذلك ومنه ان ذلك لا يضرم (لان ائمة فرض النخ) سيأتي في الحاشية على قول المصنف في باب الوقف وانه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة النخ عن فتاوى السيوطي مانصه المسجد الموقوف على معينين لم يجوز غيرهم دخولهم والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوى في الاهاز ان كلام القفال في فتاويه يوم المنع ثم قال الاسنوى من عنده والقياس جوازه و أقول الذي يرجح التفصيل فان كان موقفا فاعلى اشخاص معينة كريدو عمرو وبكر مثلا وذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوز وإن اذنوا فراجعهم سم (فلا يصح فيه) اى بان يكون في ارضه بخلاف ما لو كان على نحو جداره (الا ان بنى فيه مسطبة) قال في شرح العباب بعد نقل العباب لهذا عن بعضهم وذكره وان القمولى اشار الى ان هذا البعض من المتأخرين مانصه على كل فهو اوجهه وما وقع لزر كشى من صحة الاعتكاف فيه وإن لم تبن فيه مسطبة بل عند التأمل ولا وجه لما قاله الى ان قال ثم رابت بعضهم قال عقب قول الزر كشى المتجه محتمة في الارض وإن لم تقرر ش البناء تبعا للحيطان والسقف وان جلس على الارض المحتكرة لان الهوا محيط به اهل خلاصا ما قاله عجيب والصواب خلافه لان الاعتكاف انما

أو بطله ووقف ذلك
مسجد القول لم يصح رقف
السفل دون العلو وعكسه
وهذا منه وما وقف بعرضه
مسجد اشائعا يحرم المكث
فيه على الجنب ولا يصح
الاعتكاف فيه على الأوجه
احتياطا فيها (والجامع
أولى) لكثرة جماعته غالباً
والاستغناء به عن الخروج
للجمعة وخروجاً من
خلاف من شرطه وبه
يعلم أنه أولى وإن قلت
جماعته ولم يحتج للخروج
لجمعة لكونها لا تجب عليه
أو لقصر مدة اعتكافه
ويجب إن نذر اعتكاف
مدة متتابعة فتخللها جمعة
وهو من أهلها ولم يشترط
الخروج لها لأنه لها بلا
شرط يقع التتابع أى
لتقصيره بعدم شرطه
الخروج لها مع علمه بمجيئها
واعتكافه فى غير الجامع
وبه فارق ما يأتى فى الخروج
لنحو شهادة تعيينت عليه
أو لا كراهه حينئذ اندفع
ما يقال الا كراه الشرعى
كالخسب واتجه بحث
الاذعى انها لو كانت تقام
فى غير جامع أو أحدث
الجامع بعد اعتكافه لم
يضر الخروج لها لعدم
تقصيره وإذا خرج لها
تعيين أقرب جامع اليه

ذكر كلام طويل عن فتاوى الشارح وعن النهاية فى الوقف فى عدم جواز وقف المنقول مسجد ما نصه
والقياس على تسمير الخشب انه لو سمر السجادة صح وقفها مسجداً وهو ظاهر ثم رايت العناق فى حاشيته على
شرح التحرير لشيخ الاسلام قال وإذا سمر حصير أو فرة فى ارض أو وسطية وقفها مسجداً صح ذلك وجرى
عليهما احكام المساجد يصح الاعتكاف فيها ويحرم على الجنب المكث فيها وغير ذلك اه وهو ظاهر وإذا
ازيلت الدكة المذكورة أو نحو البلاط أو الخشبة المبنية زال حكم لو نذر مكانه سم فى حواشى التحفة فى
الوقف عن فتاوى السيوطى ثم قال سم ولنظر لو اعيد بناء تلك الآلات فى ذلك المحل بوجه صحيح أو فى غيره
كذلك هل يعود حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر انتهى وما نقله عن فتاوى السيوطى من زوال حكم
المسجدة عن نحو الدكة بازائه هو الظاهر الموافق لاطلاق ما مر انقاع المغنى والنهاية خلافاً لما جرى عليه
بعض المتأخرين من بقاءه بعد النزع وقد اطال عليه بعض المتأخرين من بقاءه بعد النزع وقد اطال الكردى
على بافضل فى رده وإن وافق ذلك البعض شيئاً فقال ولو وقف لإنسان نحو فرة كسجادة مسجداً فإن لم
يثبت حال الوقفية بنحو تسمير لم يصح وإن اثبت حال الوقفية بذلك صح وإن ازيلت بعد ذلك لأن الوقفية إذا
ثبتت لا تزول بهذا يلغز فيقال لما يخص يحمل مسجده على ظهره ويصحب اعتكافه عليها حينئذ اه ولا يخفى
انه نظير القول بصحة الوقف على حجر منقول من عرفات إلى خارجها (يصح وقف السفل دون العلو) ومنه
الخلاوى والبيوت التى توجد فى بعض المساجد وهى مشروطة للامام أو نحوه ويسكنون فيها بن وجاتهم فإن
علم ان الواقف وقف ماعداها مسجداً اجاز المكث فيها مع الخيض والجنابة والجماع فيها ولا حرم لان الاصل
المسجدية ع ش قول المتن (والجامع) هو ما تقام فيه الجمعة (قوله أولى) أى بالا اعتكاف من غيره ويستثنى
من اولوية الجامع ما لو عين غيره فالعين أولى لمن لم يحتج لخروجه للجمعة نهايه ومغنى وإيعاب (وبه يعلم الخ)
اى بقوله وخروجاً من خلاف الخ ع ش (قوله وإن قلت جماعته) خرج به ما لو اتفقت الجماعة منه بالمره كان
يجز فىكون غير أولى ع ش (قوله ويجب الخ) اى الجامع اية ومغنى (قوله لانه لها) اى خروجه للجمعة
(قوله لتقصيره الخ) اى وعليه فلو نوى اعتكاف تلك المدة هل تبطل نيته أو لا تبطل ويجب عليه الخروج
لاجل الجمعة بعدوان انقطع التتابع فيه نظر والا قرب الثانى ع ش (قوله وبه فارق الخ) أى بقوله لتقصيره
الخ (قوله واعتكافه الخ) عطف على قوله عليه الخ (قوله وحينئذ اندفع ما يقال الخ) اى لانه كان متمكناً من
الاحتراز عن هذا الا كراهه باشرائط الخروج أو الاعتكاف فى الجامع فقد قصر بقى ما لو اعتكف فى الجامع
لكن عرض بعد اعتكافه تعطيل الجمعة فيه دون غيره فهل يغتفر الخروج لها قياساً على ما بحثه الاذعى فى
إحداث الجامع أو يفرق فيه نظراً لعل الأوجه الاول سم (قوله واتجه الخ) عطف على اندفع الخ (قوله فى
غير جامع) اى بين ابنية القرية نهايه ومغنى (قوله او أحدث الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله إلا لان يجعل ضمير
انها لقصة لا للجمعة عبارة النهاية ومغنى ومثله ما لو كانت القرية صغيرة لا لتعقد الجمعة باهلها فحدث بها
جامع وجماعة بعد نذره واعتكافه اه وهى ظاهرة وخالية عن التكلف (قوله لم يضر الخروج لها الخ)
وينبغى ان يغتفر له بعد فعلها ما ورد الحث على طلبه من الفاتحة والاخلاص والمودتين دون ما زاد على ذلك
كالسنة البعيدة والتسبيحات وصلاة الظهر وما زاد على ذلك فانه يقطع التتابع وينبغى ان يكون خروجه من

يصح على السقف لا تحته اه (قوله أو بطله) أى أو سمر فيه دكة من خشب أو نحو سجادة مر (قوله على
الأوجه) استوجه مر ايضا (قوله فى المتن والجامع أولى) قال فى شرح العباب ويستثنى ايضا من اولوية
الجامع ما لو عين فى نذره غيره فهو أولى ما لم يحتج للخروج للجمعة اه شرح مر (قوله وبه يعلم الخ) كذا
مر (قوله وحينئذ اندفع ما يقال الا كراهه الشرعى كالخسب) أى لانه كان متمكناً من الاحتراز عن هذا
الا كراهه باشرائط الخروج أو الاعتكاف فى الجامع فقد قصر بقى ما لو اعتكف فى الجامع لكن عرض بعد
اعتكافه تعطيل الجمعة فيه دون غيره فهل يغتفر الخروج لها قياساً على ما بحثه الاذعى فى إحداث الجامع أو
يفرق فيه نظر ولعل الأوجه الاول (قوله لعدم تقصيره) وجهه فى الاولى انه مضطر للخروج للجمعة ولا

والاجاز الذهاب للأسبق ولو ابعد (٤٦٦) اى لأن سبعة مرجح له و يؤخذ منه ان مثله بالأولى ما تبين خل مال بانيه وارضه دون ضده

(والجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة) فيه محل تغييره والمكث فيه للجنب وقضاء الحاجة والجماع فيه ولانه لو اغنى عن المسجد لما اعتكف امهات المؤمنين إلا فيه لانه استر من المسجد والخنثى كالرجل وحيث كره لها الخروج اليه للجماعة ومرفعه فيه كره الاعتكاف فيه (ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين) ولم يغم غير مقامه لزيادة فضله والمضاعفة فيه إذ الصلاة فيه بمائة ألف ألف ألف ثلاثا فيما سوى المسجدين الآتين كما أخذته من الأحاديث وبسطته في حاشية الايضاح وستاقى الإشارة اليه والمراد به الكعبة والمسجد حو لها ولوعينها اجزا عنها بقية المسجد لما تقرر من شمول المضاعفة للكل وقال كثيرون تعين هي لانها افضل (وكذا) يتعين (مسجد المدينة) وهو مسجده ﷺ دون ما زيد فيه كما صححه المصنف واعترض عليه بما هو مردود كما هو مبسوط في الحاشية والفرق انه في الخبر أشار فقال صلاة في مشجدي هذا فلم يتناول ما حدث بعدها وفي الاول غير المسجد الحرام والزيادة تسمى بذلك

محل اعتكافه للجمعة في الوقت الذي يمكن إدراك الجمعة فيه دون ما زاد عليه وان فوت التكبير لأن في الاعتكاف جابر الله عرش وقوله وإن فوت الخ فيه وقفة ظاهرة بل هو مخالف لما استظهره أولا (قوله) ولا جاز الذهاب للأسبق (الخ) ظاهره وإن جاز التعدد وهو ظاهر لأن الجمعة صحيحة في السابقة اتفاقا ومختلف فيها في الثانية ان احتيج اليها عرش قول المتن (والجديد انه لا يصح الخ) والقديم يصح لانه كان مكان صلاتها كان المسجد مكان صلاة الرجل واجاب الاول بان الصلاة لا تختص بموضع بخلاف الاعتكاف وعلى القول بصحة اعتكافها في بيتها يكون المسجد لها الفضل خروجا من الخلاف نافية ومغني (والخنثى كالرجل) اى فلا يحرم فيه القديم سم (قوله) لما اعتكف الخ) قد تمتع الملازمة (قوله اليه) اى المسجد (قوله) كره الاعتكاف الخ) عبارة الكردي على بافضل يسن الاعتكاف للعجوز في ثياب بذلتها ويكره للشابة مطلقا واغريها إن كانت متجملة ويحرم عليها عند ظن الفتنة ومع كونه مكروها او محرما يصح لأن ذلك لا مر خارج ولذلك انعقد نذر هابه من غير تفصيل اه (قوله) كره الاعتكاف فيه) كان يمكن الفرق سم (قوله) والمضاعفة الخ) عطف على قوله افضل (قوله) إذ الصلاة الخ) ظاهره اختصاص المضاعفة بالصلاة فقط وبذلك صرح شيخنا الحلبي في سيرته وفي كلام غيره عدم اختصاص المضاعفة بها بل تشمل جميع الطاعات فليراجع عرش ويأتى عن البصرى ما يوافقه (قوله) وستاقى أى في شرح ولا عكس (قوله اليه) أى الاخذ (قوله) والمراد) إلى قوله وقال في النهاية والمغني (قوله) والمراد به) اى بالمسجد الحرام الذى يتعين في النذر او يتعلق به زيادة الفضل واجزاء المسجد كلها متساوية إذا ما المنذور ومقتضى كلام الجمهور انه لا يتعين جزء منه بالتعيين وان كان افضل من بقية الاجزاء مغني (قوله) والمسجد حو لها) اى كما جزم به في المجموع وهو المعتمد فعليه لا يتعين جزء من المسجد بالتعيين وان كان افضل من بقية الاجزاء قل عرش قوله والمسجد حو لها شامل لما زيد في المسجد على ما كان في زمنه عليه السلام كما يصرح به كلامه بعد عبارة البصرى قوله والمسجد حو لها لعل التخصيص بالنسبة لما ينطبق بالمسجد الحرام من المضاعفة بمائة ألف ألف ألف أما المضاعفة بمائة ألف فلا لدخولها في عموم حسنات الحرم بمائة ألف حسنة فننبه له اه (قوله) ولوعينها) اى الكعبة (قوله) لما تقرر الخ) عبارة النهاية قياسا على ما لو نذر صلاة فيها اه (قوله) وهو مسجده) إلى قوله وفي الاول وفي النهاية إلا قوله واعترض إلى الفرق (قوله) وهو مسجده صلى الله عليه وسلم الخ) معتمد بقى انه هل محل تعين مسجده صلى الله عليه وسلم ما إذا عينه كان قال الله على ان اعتكف في مسجده صلى الله عليه وسلم الذى كان في زمنه او اراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما لو اطلق مسجد المدينة لفظا ونية فلا يتعين اصدقه بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيها سم على حج اقول والا قرب جملة على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه هو الذى يترتب عليه الفضل المذكور فيحمل عليه لفظ الناذر إذ الظاهر من تخصيصه بمسجد المدينة بالذكر إنما هو لارادة زيادة الثواب عرش (قوله) واعترض الخ) عبارة النهاية وراى جماعة عدم الاختصاص وانه لو وسع مهما وسع فهو مسجده كما في مسجدمكة إذا وسع فتلك الفضيلة ثابتة له اه قال عرش قوله مر وراى جماعة الخ ضعيف وقوله كما في مسجدمكة إذا وسع الخ أى ما لم يصل إلى الحل اه (قوله) وفي الاول عبر بالمسجد الحرام قد يقال هنا ايضا فيه إشارة باللام بصري (قوله) ولا يتعين) إلى قول المتن والاصح في النهاية إلا قوله فصل إلى ويتعين وكذا في المغني إلا قوله وبحث إلى المتن (قوله) ولا يتعين الخ) اى كما يشعر به كلامه ويشعر ايضا تعبيره بالاعتكاف انه نذر الصلاة في المساجد الثلاثة لم يتعين وليس مرادا بل هي اولى بالتعيين

(والاقصى في الاظهر) لانهما نشدا اليهما الحال كالمسجد الحرام ولا يتعين غير الثلاثة بالتعيين لكن المعين أو وقد

ركتين فيه كعمرة كما في الحديث (ويقوم المسجد الحرام مقامهما) لانه افضل منهما (ولا عكس) لذلك (ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصى) لانه افضل منه (ولا عكس) لذلك إذ الصلاة بخمسائة في رواية وبالف في اخرى فمما سوى الثلاثة وفي مسجد المدينة بالف في الاقصى وفي مسجد مكة بمائة الف في مسجد المدينة فحصل مأمرا على رواية الف في الاقصى ويتعين زمن الاعتكاف إن عيزله زمانا لوقته عليه لم يحسب وإن اخره عنه كان قضاء واثم إن تعمدوا الاصح انه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكوا (لان مادة لفظ الاعتكاف تقضي بان يزيد على اقل طمانينة الصلاة ولا يكتفى قدرها ويكتفى عنه التردد (وقيل يكتفى بالمرور بلا لبث) كالوقوف بعرفة قال المصنف ويسن للمارنية الاعتكاف تحصيله على هذا الوجه اه وانما يتجه ان قلداقائه وقلنا بجل تقليد اصحاب الوجوه والا كان متلبسا بعبادة فاسدة وهو حرام (وقيل يشترط مكث نحو يوم) اي قريب منه وقيل يشترط مكث يوم (ويطيل بالجماع)

وقد نص عليها الشافعي والاصحاب معنى (قوله وببحث الخ) عبارة النهاية والحق البغوي بمسجد المدينة سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره يباينه وبه يعلم رد الحاق بعضهم بمسجد قباء بالثلاثة وإن صح خبر صلاته فيه كعمرة ولو شرع في اعتكاف متتابع في مسجد غير الثلاثة تعين ان لا يقطع المتتابع نعم لو عدل لما خرج لقضاء الحاجة الى مسجد اخر مثل مساقته فاقبل جاز لا تنفاه المحذور اه (قوله لذلك) اي لانهم اذونه في الفضل نهاية ومعنى قول الماتن (ويقوم مسجد المدينة الخ) اي القدر الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم سم (قوله إذ الصلاة الخ) تعليل لكل من قوله لانه افضل منهما وقوله لذلك في موضعين (قوله وبالف في اخرى) وعليها فهم امتساويان نهاية ومعنى قال عث قوله لم يفهما متساويان ضعيف اه (قوله واثم إن تعمد) ظاهره انه لوفاته بعذر لا اثم فيه وبجب القضاء وعليه فلو عين في نذره احد المساجد الثلاثة لم يقم غيرها مقامها بل ينتظر إمكان الذهاب إليها ففي امكانه فعله ثم ان لم يكن عين في نذره منافظا هو وإن كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضاء ويوجب فعله متى امكن عث (قوله فحصل مأمرا) اي من ان الصلاة في المسجد الحرام بمائة الف الف ثلاثا فمما سوى المساجد الثلاثة لانه إذا كانت فيه بمائة الف في مسجد المدينة وكانت في مسجد المدينة بالف في الاقصى وكانت في الاقصى بالف في غير الاقصى كانت فيه بمائة الف الف ثلاثا في غير الثلاثة سم قول الماتن (والاصح انه اشترط الخ) وعليه يصح نذر اعتكاف ساعة ولو نذر اعتكافا مطلقا كفاه لحظة نعم يسن يوم كما يسن له نية الاعتكاف كلما دخل المسجد نهاية ومعنى وبالف بافضل قال عث قوله مر ساعة والاقرب انها تحمل عند الاطلاق على الساعة اللغوية فيخرج من عبدة ذلك بل لحظة فيما يظهر وقوله مر كفاه لحظة اي فلو مكث زيادة عليها وقع كله واجبا وقياس ما قبل فيها لو طول الركوع ونحوه زيادة على قدر الواجب وهو قدر الطمانينة ان ازيد يكون مندوبا انه هنا كذلك عث وباتي عنه استقرار الاول والفرق بين ما هنا وبين نحو الركوع ومال اليه شيخنا فقال ووجه بعضهم الاول باننا قلنا انه لا يقع جميعه فرضا لاحتياج الزائد الى نية ولم يقلوا به بخلاف الركوع ومسح الرأس مثلا اه وقال السكردى على بافضل قوله كلما دخل المسجد محله إذا لم يكن عند خروجه عازما على العود لا كفاه العزم كل مرة عن إعادة النية إذا عاده قول الماتن (لبث قدر يسمى عكوا) وعليه فلو دخل المسجد قاصدا الجلوس في محل منه اشترط اصححة الاعتكاف تاخير النية الى موضع جلوسه او مكثه عقب دخوله قدر يسمى عكوا لتسكون نيته مقارنة للاعتكاف بخلاف ما لو نوي حال دخوله وهو سائر لعدم مقارنة النية للاعتكاف كذا بحث فليراجع اقول وينبغي الصحة مطلقا لانه يحرمهم ذلك على الجانب حيث جعلوه مكثه او بزائده ثم اربت في الاعاب لابن حجب ما نصه ويشترطه قارئها البت فلا يصح اثر دخول المسجد بقصد البت قبل وجوده فيما يظهر من كلامهم لان شرط النية ان تقترب باول العبادة واول الاعتكاف ونحو التردد لا ما قبلهما كما هو ظاهر اه وهو صريح في الاول وفيه انه يكتفى في الاعتكاف التردد وان لم يمكن فتصح النية معه فليس فرق بينه وبين ما لو قصد محلا معينيا حيث يحرم على الجانب المرور اليه عث اقول والى ايضا ان تمنع قول الاعاب واول الاعتكاف البت ونحو التردد لا ما قبلهما بان نسبته اليهما كنسبة التحنن السجود الى وضع الرأس الى موضعه (قوله بان يزيد) الى الماتن في النهاية والمعنى (قوله قول المصنف) الى قوله وقلنا في شرح بافضل مثله (قوله وقلنا بجل تقليد الخ) سياقي في اداب القضاء جواز تقليدهم للعمل كردى (قوله والا الخ) اي وان لم يقبله ولم نقل بصحة التقليد (قوله

بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعد المضاعفة فيه نظر (قوله وببحث ثعين مسجد قباء الخ) والحق البغوي بمسجد المدينة سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره يباينه وبه يعلم رد الحاق بعضهم بمسجد قباء بالثلاثة وان صح خبر صلاة فيه كعمرة شرح مر (قوله في الماتن ويقوم مسجد المدينة) اي القدر الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بدليل الاحتجاج بقوله وفي مسجد المدينة بالف في الاقصى (قوله فحصل مأمرا) اي من ان الصلاة في المسجد الحرام بمائة الف الف ثلاثا فمما سوى المساجد الثلاثة

من عامد) إلى قوله أو توضيحه في النهاية والمغنى لا قوله بان قال إلى المتن (قوله من عامد عالم الخ) أى وواضح
ولو أولع في درختي بطل اعتكافه أى وأولع في قبله أو أولع الختني في رجل أو امرأة أو خنتي في بطلان
اعتكافه الخلاف المذكور في قوله أى المصنف وأظهره الأقوال الخ نهاية قال ع ش قوله مر أو أولع الختني
الخ سياتي في كلامه ما يصرح بعدم بطلان اعتكافه بنزول المني من أحد فرجه فيحمل ما هنا على ما نزل من
فرجه اه (قوله في طريق) بلا تنوين (قوله مطلقا) أى سواء كان معتكفا أو لا نهاية (قوله إلا ان كان
منذورا) أى مندوبا وقصد المحافظة على الاعتكاف وإلا فلا يحرم لجواز قطع النفل ع ش وكتب عليه سم
أيضا مانعه ظاهر وإن لم يجب التتابع وفيه حينئذ نظر لأنه على هذا التقدير يجوز قطعه اه أقول ويمكن حمل
كلام الشارح على ما إذا قصد المحافظة على الاعتكاف ثم قال سم وظاهره البطلان حينئذ راسا فيسقط الثواب
ولا يتقلب نفلا وقد يتوقف في ذلك اه وباقى في الشرح في سكر المعتكف ان المراد ببطلان المصاحفي عدم
وقوعه عن التتابع لا عدم ثوابه وعبارة الكردى على بافضل هنا هو وهم بطلان ما اعتكفه قبل وليس مرادا
كما وضحت في الأصل اه وعبارة النهاية اما الماضي فيبطل حكمه إن كان متتابعيا ويستأنفه وإلا فلا سواء كان
فرضا أو نفلا اه (قوله وفي الأنوار يبطل ثوابه الخ) يتأمل ما في الأنوار فانه قد يعتكف شهر امتوا اليام مثلا ثم
يقع في شيء عمدا كره في آخر يوم مثلا فهل يبطل جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك سم على حجب أقول
ينبغي ان يبطل ثواب ما يقع فيه ذلك قياسا على ما لو قارن الامام في الصلاة الجماعة ع ش عبارة البصري
نقل في المغنى والنهاية كلام الأنوار وأقره اه ثم ظاهره ان إبطال الثواب مختص بما ذكر فهل هو كذلك أو يلحق
به غيره من المعاصي ينبغي ان يتأمل فان المحل من مجال التوقيف اه أقول الظاهر الثاني وإن ما ذكر إنما هو على
وجه التمثيل (قوله يبطل ثوابه) أى لا نفسه سم عبارة ع ش يحتمل ان المراد نفي كمال الثواب والاحمل كمال
ثوابه أو ثوابه الكامل ويكون حينئذ كالصلاة في الحما أو الدار المغصوبة على ما عتمده الشارح م من ان
الفائت فيها كمال الثواب لا أصله اه قول المتن (وأظهره الأقوال) وعلى كل قول هي حرام في المسجد واحترز
بالمباشرة عما إذا نظر أو تفكر فانزل فانه لا يبطل بالشهوة عما إذا قبل بقصد الا كرام ونحوه أو بلا قصد فلا
يبطل إذا انزل جزما والاستمنا كالمباشرة وقد علم من التفصيل استثناء الختني من بطلان الاعتكاف بالجماع
ولكن يشترط فيه أى في بطلان اعتكافه الانزال من فرجه نهاية وكذا في المغنى إلا انه قال حرام في المسجد
إن لزم منها مكث فيه وهو جنب وكذا خارجة إن كان الاعتكاف واجبا بخلاف ما إذا كان نفلا اه عبارة
سم قول المتن ان المباشرة الخ أى ولو في غير المسجد اخذ ما تقدم اه وعبارة ع ش قوله م في المسجد
أى اما خارجة فان كان في اعتكاف واجب أو مندوب وقصد المحافظة على الاعتكاف فكذلك وإلا فلا يحرم
لجواز قطع النفل وقوله م والاستمنا الخ أى ولو بحائل اه وقوله م فانه لا يبطل قال شيخنا أى مالم
يكن عادته الانزال إذا نظر أو تفكر اه (قوله بسائر وجوه الزينة) أى باغتسال وقص نحو شارب وتسريح
شعر وليس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع نهاية ومغنى (قوله وله ان يتزوج الخ) أى بخلاف المحرم
ولا يكره للمعتكف الصلوة في المسجد كخياطة إلا ان كثرت ولم تسكن كتابة علم وله الامر باصلاح معاشه

من عالم عامد مختار ولو في
غير المسجد كأن كان في
طريق أو محل قضاء الحاجة
لكنه فيه ولو في هو أنه يحرم
مطلقا وخارجه لا يحرم الا
إن كان منذورا ولا يبطل
ما مضى إلا ان نذر التتابع
وفي الأنوار يبطل ثوابه بشتم
أو غيبة أو أكل حرام
(وأظهره الأقوال ان المباشرة
بشهوة ككس وقبلة تبطله
ان أنزل ولا فلا) كالصوم
فيأتي هنا جميع ما مر ثم
(و) من ثم (لو جامع ناسيا
فهو) (كجماع الصائم)
فلا يبطل (ولا يضطر التطيب
والتزين) بسائر وجوه
الزينة وله أن يتزوج

لأنه إذا كانت فيه بمائة الف في مسجد المدينة وكانت في مسجد المدينة بالف في الأقصى وكانت في الأقصى بالف
في غير الأقصى كانت فيه بمائة الف الف الف ثلاثا في غير الثلاثة (قوله من عالم الخ) وأوضح شرح م
(قوله إلا ان كان منذورا) ظاهره وإن لم يجب التتابع وفيه حينئذ نظر لأنه على هذا التقدير يجوز قطعه
(قوله إلا ان نذر التتابع) ظاهره البطلان حينئذ راسا فيسقط الثواب ولا يتقلب نفلا وقد يتوقف في ذلك
ويفرق بينه وبين نعمد إبطال الصلاة بانها لا تجزى بخلافه ومعلوم ان ثواب القصد لا يسقط فليحذر (قوله
وفي الأنوار يبطل ثوابه بشتم الخ) يتأمل ما في الأنوار فانه قد يعتكف شهر امتوا اليام مثلا ثم يقع في شيء عمدا كره
في آخر يوم مثلا فهل يبطل ثواب جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك (قوله وفي الأنوار يبطل ثوابه)
أى لا نفسه (قوله في المتن ان المباشرة) أى ولو في غير المسجد اخذ ما تقدم

ويزوج (و) لا يضر (الفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) للخبر الصحيح ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم) بأن قال على أن اعتكف يوم ما أو أنا فيه صائم أو أنا فيه صائم بلا أو أو أكون فيه صائما (لزمه) اعتكاف اليوم في حال الصوم لأنه أفضل فاذا التزمه بالنذر لزمه كالتتابع فليس له أفراد أحدهما يجوز كون اليوم عن رمضان وغيره (٦٩) لأنه لم يلتزم صوما بل اعتكافا بصفة

وقد وجدت (ولو نذر أن

يعتكف صائما) أو يصوم (أو

يصوم معتكفا) أو باعتكاف

(لزمه) أي الاعتكاف

والصوم لأنه التزم كلا على

حدته فلا يكفيه أن

يعتكف وهو صائم عن

رمضان أو نذر آخر مثلا

ولا أن يصوم في يوم

اعتكفه عن نذر آخر قبل

أو بعد وفارقت هذه ما

قبلها مع أن الحال وصف

في المعنى بانها وإن كانت

كذلك لكانت تتميز عن

مطلق الصفة جملة كانت كما

مر أو مفردا بانها قيد في

عاملها ومبينة لهيئة صاحبها

ومقتضى ذلك التزامها

مع التزام عاملها فوجبا

بخلاف الصفة فانها

لتخصيص موصوفها عن

غيره كما هنا أو توضيحه

والتخصيص يحصل مع

كون اليوم موصوفا

بوقوع صوم فيه وهذا

لا يقتضى التزام ذلك

الصوم لما تقرر أنه ذكر

لمجرد التخصيص ووجه

ذلك بتوجيهين آخرين في

غاية البعد والخروج عن

القواعد لأن يريد قائلها

ما تقرر أحدهما أن قوله

اعتكف يوم ما التزام صحيح

وقوله أنا فيه صائم أخبار

وتعهد ضياعه والاكل والشرب وغسل البدن والاولى الاكل في نحو سفرة والغسل أي للبدن في إناه حيث يبعد نظر الناس ومحل ذلك حيث لم يزر به أي المسجد وذلك والاحرم كالخرفة فيه حينئذ تذكره المعاوضة فيه بلا حاجة وإن قلت ويجوز نضجه بمستعمل كما اختاره في المجموع وجزم به ابن المقرئ وافق به الوالد رحمه الله خلافا لما جرى عليه البغوي ويجوز أن يحتجم أو يقتصد فيه في إناه مع الكراهة كما في المجموع إذا من تلويث المسجد ويلحق بها سائر الدماء الخارجة من الأدمى كالاستحاضة للحاجة فان لوئه أو بال أو تغوط لو في إناه حرم ولو على نحو سلس لأن البول الخش من الدم إذ لا يعنى غن شئ منه محال ويجرم أيضا إدخال نجاسة فيه من غير حاجة فان كانت فلا بدليل جواز إدخال النعل المتنجسة فيه مع أمن التلويث والاولى بالمعتكف الاشتغال بالعبادة كعلم ومجالسة أهله وقراءة وسماع نحو الاحاديث والرقائق والمغازي التي هي غير موضوعه وتحتملها أفهام العامة أم اقصاص الانبياء وحكاياتهم الموضوعه وقروح الشام نحوها المنسوب الواقدي فتجزم قراءتها والاستماع لها وإن لم يكن في المسجد نهاية واكثر ما ذكر في المغني ايضا قال ع ش قوله لم ولم تكن كتابة علم أي ولو لغيره لأن المقصود شرف ما يشتغل به وقوله لم بلا حاجة وليس منها ما جرت العادة به من أن ينبتهم تشاجر أو معاملة ويريدون الحساب فيدخلون المسجد لفصل الأمر بينهم فيه فان ذلك مكروه ومحل ذلك ما لم يترتب عليه تشويش على من في المسجد ككونه وقت صلاة أو لا يحرم وقوله لم ويجوز نضجه الخ ينبغي أن محل ذلك حيث لم يحصل به تقدير للمسجد والاحرم وقوله لم فان كانت فلا الخ ومنه اقرب الطريق لمن بيته بجوار المسجد فلا يحرم عليه دخوله حاله للنجس بقصد المرور من المسجد حيث أمن التلويث وكذا لو احتاج لادخال الجمل المتخذ من النجاسة عند الاحتياج اليه وقوله لم والرقائق أي حكايات الصالحين وقوله لم وتحتملها أفهام العامة أي فان لم تحتملها حرم قراءتها لهم لو قوعهم في لبس أو اعتقاد باطل اه ع ش وبذلك يعلم حرمة مطالعة قراءة نحو الفتوحات المسكية (قوله ولا يضر الفطر الخ) هذا مانص عليه الشافعي في الجديد وحكي قول قديم أن الصوم شرط في صحته وحكمه القاضي عياض عن جمهور العلماء مغني قول المتن (بل يصح اعتكاف الليل الخ) أي واعتكاف العيد والتشريق مغني ونهاية (قوله اعتكاف اليوم) أي بتمامه ع ش (قوله أفراد أحدهما) يعني أفراد الاعتكاف (قوله وغيره) أي ولو فلا مغني وسم أي أو نذرانهاية (قوله وفارقت هذه ما قبلها الخ) قد ذكر فيما قبلها ايضا ما هو من قبيل الحال وهو وأنا فيه صائم وسيتكلم عليه في التنبيه الاتي وسنشير في هامشه إلى ما فيه سم (قوله كانت جملة الخ) أي الصفة (قوله أو مبينة الخ) لا يخفى على العارف مخالفة هذا التعاند للمعنى وكلام النجاة ابن قاسم أقول وفي نسخة ومبينة بالواو وبصري وكذا في النهاية والمغني بالواو (قوله ومقتضى ذلك التزامها) هذا مجرد دعوى لم ينتجها ما مده لها سم اه بصري (قوله ووجه ذلك) أي التفرقة بين هذه المسئلة وما قبلها (قوله والخروج) عطف تفسير على البعد (قوله أحدهما) أي التوجيهين (قوله وقوله أنا فيه صائم) أي ونحوه (قوله والاخبار عن الحالة المستقبلة الخ) يعني والحالة المستقبلة التي يخبر عنها لا يصح الخ (قوله وهي لا تكون معمولة الخ) فيه نظر (قوله وهذا الخ)

(قوله ويجوز كون اليوم عن رمضان وغيره) أي ولو فلا كما في شرح ر (قوله وفارقت هذه ما قبلها) قد ذكر فيما قبلها ايضا ما هو من قبيل الحال وهو وأنا فيه صائم وسيتكلم عليه في التنبيه الاتي وسنشير في هامشه إلى ما فيه (قوله أو مبينة لمبينة صاحبها ومقتضى الخ) لا يخفى على العارف مخالفة هذا التعاند للمعنى وكلام النجاة وان قوله ومقتضى ذلك الخ مجرد دعوى لم ينتجها ما مده لها (قوله ومقتضى ذلك الخ) قد يمنع من ابن ذلك

عن حالة يكون عليها في المستقبل والاخبار عن الحالة المستقبلة لا يصح تطلبها بالنذر لكونها حاصلة وتحصيل الحاصل محال وأيضاهو جملة وهي لا تكون معمولة للبصدر بخلاف صائما أو يصوم فانه ليس اخبارا عن حالة مستقبلة فهو لإنشاء محض تقديره أن اعتكف يوما وان اصوم فيه وهذا يطرأ في ان اصلي صائما او خاشعا وان احجرا كباثنيهما ان انا فيه صائم حال من يوما وهو مفعول فتقديره

يوما مصوما اخبار ليش بصفة (٤٧٠) التزام وصائم احال من الفاعل والحال مقيدة لفعل الفاعل الذي هو الاعتكاف فكان معناه ان

ان شئ اعتكافا وصوما
(تنبيه) ماذكر في وانا
صائم هو ما جرى عليه غير
واحد ولا يشكل عليه ما سر
في صائما وان كان الحال
مفادها واحد مفردة او جملة
لما بينته في شرح الارشاد
ان المفردة غير مستقلة
فدلت على التزام انشاء
صوم بخلاف الجملة وايضا
فتلك قيد للاعتكاف فدل
على انشاء صوم بقيد هذه
قيد لليوم الظرف لا
الاعتكاف المظروف فيه
وتقييد اليوم يصدق
بإيقاع اعتكاف فيه وهو
مصوم عن نحو رمضان
ويفرق ايضا بان المصروح
به في كلام أئمة النحوان
تبيين الهيئة المفيدة لتقييد
العامل وقبح المفرد قصدا
لا ضمنا بخلاف الوصف
في راي ترجلا را كبا فانه
إنما قصد به تقييد المنعوت
لا تقييد العامل لكنه
يستلزمه اذ يلزم من نعته
بالركوب بيان هيئة حال
الرؤية له والحال الجملة
الغالب فيها مشابة الوصف
بدليل اشتراط كونها
خبرية قالوا لانها نعت في
المعنى ومن ثم قدر في
الطولية حال لا لا يقدر فيها
صفة من القول واذا قد
تقرر ذلك اتضح الفرق
بين الحالين لانه لا معنى
لكون التقييد في المفردة

أى ما ذكره في أن اعتكف صائما أو بصوم من لزوم مضمون العامل والمعمول معا (قوله يوما مصوما) أى
مصوما فيه كرى (قوله بصفة التزام) الاضافة للبيان (قوله ماذكر الخ) أى من عدم وجوب الصوم فيه بل
الاعتكاف في حالة الصوم كرى (قوله مفادها واحد) الجملة خبر كان ولو نصب واحد لكان احسن (لما
بينته الخ) متعلق بنفي الاشكال رة له (قوله غير مستقلة الخ) أى فتتبع الجملة المنضمه لعلها ملها انشاء اخبارا
وبه يندفع ما في سم من انصه قوله فدل على التزام الخ فيه بحث ظاهر وما الدليل على ان غير المستقل يدل على
الالتزام والمستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك ان غير المستقل لا يفيد فلا يحمل على الاخبار فيحمل
على الانشاء الالتزام بخلاف المستقل لا نأقول هذا ممنوع إذ غير المستقل قد يكون في الاخبار كما في جاء
زيدا كبا فانه صحيح قطعا وهو محض الاخبار اه (قوله فتلك قيد للاعتكاف الخ) في هذه الفقرة بحث
ظاهر لان الحال مطابقة لقيد الدال فهي قيد للاعتكاف مطابقة لانه العامل فليتدبر ثم قضية هذا الفرق ان
الحال الجملة في نحو على ان اعتكف رانا صائم كالمفردة بخلاف الذى قبله فليراجع الحكم في هذه سم (قوله
صوم بقيد) المناسب لما قبله اعتكاف بقيد (قوله وهذه) أى الحال الجملة (قوله انتهى) أى ما في شرح
الارشاد (قوله وبفرق ايضا) أى بين الحال المفردة والحال الجملة (قوله والحال الجملة) لعله حال من الوصف
في قوله بخلاف الوصف الخ يحتمل انه معطوف على قوله المصروح به الخ (قوله الغالب الخ) هذا لا يقتضى
مشابها الوصف في عدم التقييد للعامل لا سيما مع ما نص عليه كلامهم ان الحال مطلقا لتقييده سم (قوله
إلا التزامه) أى التقييد وفيه ان التزام التقييد لا يتوقف على كون الصوم ملتزم ما بهذا النذر فتأمل به سم (قوله
فانه غير مقصود) إن أراد ان التقييد غير مقصود مطلقا فهو ممنوع وإلا لم تجب المقارنة ولو صوم آخر بل
ومناف لقولهم الحال ولو جملة قيد للعامل وان اراد انه غير مقصود بالذات بل ضمنا فمنوع ايضا إذ كلام
النحاة ناص على خلافه والتسك بان الغالب مشابها الوصف ان سلم لا يفيد مع نصهم على ان الحال مطلقا
للتقييد سم قول المتن (والاصح وجوب جمعها) ولو نذر القران بين حج وعمره فله تفريقهما وهو افضل
نهاية ومعنى أى لا يلزمه دم ع ش قال الرشدي شمل أى قوله مر تفريقهما التمتع فانظر هل هو كذلك او
المراد خصوص الافراد والظاهر الاول (قوله لما بينهما) الى قول المتن لو توى في النهاية والمغنى إلا
قوله او غيره (قوله لما بينهما الخ) عبارة المغنى والنهاية لانه قربه فلزم بالنذر والثاني لالانها عبادتان
مختلفتان فاشبهه ما لو نذر ان يعتكف مصليا او عكسه حيث لا يلزمه جمعها ولفرق الاول بان الصوم يناسب
الاعتكاف الخ (قوله وبه الخ) أى التعليل (قوله ان اصل صائما) يحتمل ان الوضوء كالصلاة بجماع ان

(قوله فتلك قيد للاعتكاف الخ) في هذه الفقرة بحث ظاهر لان الحال مطلقا قيد للعامل فهي قيد للاعتكاف
مطلقا لانه العامل فليتدبر ثم قضية هذا الفرق ان الحال الجملة في نحو على ان اعتكف رانا صائم كالمفردة بخلاف
الذى قبله فليراجع الحكم في هذه (قوله فدل الخ) فيه بحث ظاهر وما الدليل على ان غير المستقل يدل على الالتزام
والمستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك ان غير المستقل لا يفيد فلا يحمل على الاخبار فيحمل على
الانشاء والالتزام بخلاف المستقل لا نأقول هذا ممنوع إذ غير المستقل قد يكون في الاخبار كما في جاء زيد
را كبا فانه صحيح قطعا وهو محض الاخبار (قوله الغالب الخ) هذا لا يقتضى مشابها الوصف في عدم التقييد
للعامل لا سيما مع ما نص عليه كلامهم ان الحال مطلقا لتقييده (قوله إلا التزامه) أى التقييد وفيه ان التزام
التقييد لا يتوقف على كون الصوم ملتزم ما بهذا النذر فتأمله وإذا انتهت لما اثر نالك اليه عجبت غاية العجب
من دعواه مع ذلك اتضح الفرق فعليك بالتأمل الصحيح واجتناب التناقضات (فانه غير مقصود) إن اراد ان
التقييد غير مقصود مطلقا فهو ممنوع وإلا لم تجب المقارنة ولو لصوم آخر بل ومناف لقولهم الحال ولو جملة قيد
للعامل وإن اراد انه غير مقصود بالذات بل ضمنا فمنوع ايضا إذ كلام النحاة ناص على خلافه والتسك بان
الغالب مشابها الوصف ان سلم لا يفيد مع نصهم على ان الحال مطلقا للتقييد (في المتن والاصح وجوب جمعها)
ولو نذر القران بين حج وعمره فله تفريقهما وهو افضل شرح مر (قوله ان اصل) يحتمل ان الوضوء كالصلاة

هو المقصود إلا التزامه بخلافه في الجملة فانه غير مقصود فمكان غير ملتزم فأجزأ
اعتكاف مقارن لصوم لم يلزمه فتأمل (والاصح وجوب جمعها) لما بينهما من المناسبة إذ كل كفء وبه فارق أن أصلي صائما

أو اعتكف مصليا للشرع
في الاعتكاف صائما ثم
أفطر لزمه استئناهما ولو
قال ان اعتكف يوم العيد
صائما وجب اعتكافه ولغا
قوله صائما وبحث الاستوى
أنه يكفي يوم الصوم اعتكافه
لحظة فيه ولا يلزمه استغراقه
بالاعتكاف لا مكان
تبعيذه واللفظ صادق
بالقليل والكثير بخلاف
الصوم (ويشترط) في
ابتداء الاعتكاف لادوامه
لما باتى في مسئلة الخروج
مع عزم العود (نية
الاعتكاف) لانه عبادة
وأراد بالشرط ما لا بد منه
إذ هي ركن فيه كما مر
(وينوى) وجوبا (في)
الاعتكاف أو غيره
(النذر) أي المنذور النذر
أو (الفرضية) ليمتيز عن
التطوع ولا يشترط أن
يعين سببا وهو النذر لانه
لا يجب إلا به بخلاف الصوم

كلا فعل سم (قوله) وبحث الاستوى (الخ) وهو الأوجه مغنى ونهاية (قوله) أنه يكفي (الخ) أي فيما لو نذر أن
يعتكف صائما (الخ) ع ش عبارة سم ينبغي الا كنفاء بها في كل من اصوم معتكفا أو اعتكف صائما (قوله)
اعتكاف لحظة (الخ) أي فلو مكث زيادة عليها هل تقع الزيادة واجبة أو مندوبة فيه نظر والاقرب الاول
ويفرق بينه وبين ما لو مسح جميع الرأس أو طول الركوع فان ما زاد على اقل مجزئ يقع مندوبا بان ذلك
خو ط ب فيه بقدر معلوم كقدر الطائفة في الركوع فإذا زاد على مقدارها متميز شاب عليه ثواب المندوب
وما هنا خو ط ب فيه بالاعتكاف المطلق وهو كما يتحقق في اليسير يتحقق فيما زاد قليلا من غش ولذا قالوا هنا ك
واللفظ يصدق بالقليل والكثير وقوله بان ذلك خو ط ب فيه الخ أي خطاب إيجاب (قوله) ولا يلزمه استغراقه
(الخ) نعم يسن خروجا من جمل اليوم شرط الصحة الاعتكاف نهاية قول المتن (ويشترط (الخ)
أي سواء المنذور وغيره تعين زمانه أم لا نهاية ومعنى (قوله) كما مر (أي في أول الباب) (قوله) أو غيره (زيادة
هذا التناسب السياق وإن صح الحكم سم (قوله) النذر (الخ) مفعول ينوى (قوله) ولا يشترط أن يعين (الخ)
هذا الاطلاق لا يناسب قوله وغيره سم (قوله) أن يعين سببا (الخ) ولو كان عليه اعتكاف مندور فانت
ومندور غير فانت قال الأذرعى يشبه ان يحجى في التعرض للاداء والقضاء الخلاف المذكور في الصلاة ولو
دخل في الاعتكاف ثم نوى الخروج منه لم يطل في الاصح مغنى ونهاية (قوله) بخلاف الصوم (والصلاة) أي
فلا بد فيها من تعيين سبب الوجوب وهو النذر فلو قال في نيته الصلاة المفروضة لم يكف ومقتضى قوله لانه
لا يجب إلا به أنه لو نذر الضحية أو العيد مثلا ثم قال في نيته نويت صلاة العبد أو الضحية المفروضة كفها ذلك
لان فرضية الصلاة المذكورة لا تكون إلا بالنذر ع ش (قوله) وإذا اطلق الاعتكاف) شامل للواجب
كان نذر ان يعتكف واطلق ثم اطلق نيته سم (قوله) الاعتكاف) أي نية الاعتكاف نهاية ومعنى (قوله) أي
الاعتكاف) أي مطلق الاعتكاف قول المتن (وأن طال مكثه) ويخرج عن عهدة النذر بلحظة وما زاد عليها
في وقوعه واجبا ومندوبا ما قدمناه والآخر في حقه ان يقول في نذره الله على ان اعتكف في هذا المسجد
مادمت فيه ثم ينوى الاعتكاف المنذور فيكون متعلق النية بجميع المدة التي يمكثها ع ش أقول قولهم لشمول
النية المطلقة لذلك كالصريح في الاول (قوله) ولو لقضاء الحاجة) كان الاولى تقديمه على قول المتن وعاد الخ
(قوله) أما إذا خرج عازما) لو نوى بعد خروجه والحالة هذه قطع الاعتكاف فهل ينقطع وان لم ينقطع
الاعتكاف بنية القطع لانه هنا غير معتكف حال خروجه يتجه الانقطاع ثم تذكرت ان رفض نية الصوم
قبل الفجر بطلها وهذا يدل على الانقطاع هنا بجماع تقدم النية على العبادة فهما ورفضها قبل التلبس بها سم
(قوله) على العود) أي من اجل الاعتكاف نهاية أي بخلاف العزم على العود بدون ملاحظة الاعتكاف فلا

بجامع أن كلا فعل (قوله) أو اعتكف مصليا) أي حيث لا يلزم جمعها (قوله) أنه يكفي يوم الصوم اعتكاف لحظة)
ينبغي الا كنفاء بها في كل من اصوم معتكفا أو اعتكف صائما (قوله) أو غيره (زيادة هذا التناسب السياق
وان صح الحكم (قوله) ولا يشترط أن يعين سببا (الخ) هذا الاطلاق لا يناسب قوله أو غيره (قوله) الاعتكاف)
شامل للواجب كان نذر ان يعتكف واطلق ثم اطلق نيته (قوله) اما اذا خرج عازما على العود) لو نوى
بعد خروجه والحالة هذه قطع الاعتكاف فهل ينقطع وان لم ينقطع الاعتكاف بنية القطع لانه هنا غير معتكف
حال خروجه يتجه الانقطاع ثم تذكرت ان رفض نية الصوم قبل الفجر بطلها وهذا يدل على الانقطاع
هنا بجماع تقدم النية على العبادة فهما ورفضها قبل التلبس بها والاعتكاف نظير الصوم في ان كلا لا ينقطع
بنية القطع (قوله) أما إذا خرج عازما على العود) أي الاعتكاف كما هو ظاهر وكما يشعر به قوله الاتي لان
الزيادة وجدت قبل الخروج الخ إذا لا تكون الزيادة مندوبة قبل الخروج ولا يكون كما قاله فيمن نوى في
النقل المطلق الخ إذا عزم على العود للاعتكاف بخلاف العزم على مجرد العود بدون ملاحظة الاعتكاف
فتمام ثم رايت مر وافق على ذلك (قوله) عازما على العود) أي من اجل الاعتكاف شرح مر

بالخروج ولو لقضاء الحاجة أما إذا خرج عازما على العود

يكفي سم (قوله فلا يحتاج الخ) أى وإن وجد منه منافي الاعتكاف حال خروجه كما هو ظاهر وصرح به شرح المنهج اما منافي النية كالردة فالوجه انه لا بد من انتفاءه فليتامل سم عبارة السكرى على بافضل قوله إن طال الخ وفي شرحى الايضاح للبحال الرملى وابن علان وإن صدر منه ما ينافى الاعتكاف لا ما ينافى النية انتهى اه
وعبارة البصرى قد يقال ظاهر إطلاقهم انه يجوز نية العود وإن كان غافلا عن حقيقة الاعتكاف بان اطاق نية العود بل إطلاقهم صادق بما اذا نوى العود لحواله متناع له بهى فنجز منه هذه النية ايضا وقياس الزيادة في صلاة النفل انه لا بد في نية العود من استحضار حقيقة الاعتكاف فليتامل اه (قوله لان نية الزيادة الخ) مع قوله كما قالوه الى المتن كالصريح في انه لا يشترط مقارنته للخروج بل يكفي تقدمه عليه سم (قوله فكانت كنية المدين معا) قد يدل على انه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه مثلاً بجماع نية زمنين مفترقين وقد يفرق فليتامل سم عبارة عن قوله كنية المدين أى مدة ما قبل الخروج وما بعد العود وهذا يفيد انه لو نوى اعتكاف يوم الخميس ويوم الجمعة دون الليل صح فلا يحتاج اذا خرج من المسجد ليلانية اعتكاف يوم الجمعة اذا رجع الى المسجد اه (قوله كما قالوه فيمن نوى في النفل المطلق الخ) ولا نظر لكون الصلاة لم يتخلل فيها بين المزيد والمزيد عليه ما ينافيها وهنا تخلل الخروج المنافي لمطلق الاعتكاف لان تخلل المنافي هنا مغتفر حيث استثنى زمنه في النية ونية العود فيها نحن فيه صيرت ما بعد الخروج مع ما قبله كاعتكاف واحد استثنى زمن المنافي فيه وهو الخروج نهاية قول المتن (ولو نوى مدة) قال الاسنوى أى للاعتكاف تطوعا او كان نذرا ايا ما غير معينة ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وفاء نذره اما اذا شرط التتابع فيها او كانت المدة المنذورة متتابعة في نفسها كهذا العشر فسياتي حكمه اه ثم قال في قوله لزمه الاستئناف وأعبر به بالزوم اراد به لصحة الاعتكاف بعد العود اما اصل عوده فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه اه ومثله في شرح مرفا نظره مع قوله ايا ما غير معينة وقول الشارح او معينة الخ الا ان يقال كلام الاسنوى في المنذور وكلام الشارح في المنوى وفيه شيء فليحذر سم (قوله مطلقة) أى كيوم او شهر و(قوله او معينة) يتامل سم أى فان

فلا يحتاج وإن طال زمن خروجه كما اقتضاه إطلاقهم لنية عند العود لقيام هذا العزم مقامها لان نية الزيادة وجدت قبل الخروج فكانت كنية المدين معا كما قالوه فيمن نوى في النفل المطلق ركعتين ثم نوى قبل السلام ركعتين (ولو نوى) في اعتكاف تطوع أو نذر (مدة) مطلقة او معينة

(قوله فلا يحتاج) لا يقال لا بد من عدم المنافي في حال خروجه كما هو ظاهر ولهذا قال في المنهج فيما سياتى وينقطع أى الاعتكاف كمتابعه برودة وسكر ونحوه يخلو مدة اعتكاف عنه غالبا وجنابة مفطرة اه قال في شرحه وإن طرأ شيء من ذلك خارج المسجد لتهزأ ونحوه لمنافاة كل منهما العبادة البدنية اه وكتب شيخنا الشهاب البرلسى بهامشه ما نصه قوله وإن طرأ شيء الخ قال في المهمات سواء قلنا انه حال خروجه معتكف ام لا اه لانا نقول لا نسلم انه لا بد من ذلك وكلام المنهج وشرحه لا يدل له لا يلزم من انقطاع الاعتكاف انقطاع النية المتعلقة بالمستقبل وما يدل على انه لا يشترط انتفاء المنافي حال الخروج ان الزركشى وابن العباد نازعا في الاكتفاء بنية العود عند الخروج وان ذلك بمنزلة المدين ابتداء بان قضية حرمة جماعه في خروجه لانه معتكف وهو بعيد واجب الشارح في شرح العباب بمنع ان قضيته ذلك إذ استصحاب الاعتكاف عليه من جهة النية لا يقتضى استصحابه مطلقا اه فتامل نعم هذا في منافي الاعتكاف اما منافي النية كالردة فالوجه انه لا بد من انتفاءه فليتامل (قوله لان نية الزيادة وجدت قبل الخروج مع قوله كما قالوه الى قوله ثم نوى قبل السلام ركعتين) كالصريح في انه لا يشترط مقارنته للعزم للخروج بل يكفي تقدمه عليه وقوله فكانت كنية المدين معا قد يدل على انه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه مثلاً بجماع نية زمنين مفترقين وقد يفرق فليتامل (قوله في المتن ولو نوى مدة) قال الاسنوى أى للاعتكاف تطوعا او كان نذرا ايا ما غير معينة ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وفاء نذره اما اذا شرط التتابع فيها او كانت المدة المنذورة متتابعة في نفسها كهذا العشر فسياتي حكمه اه ثم قال في قوله لزمه الاستئناف وتعبر به بالزوم اراد به لصحة الاعتكاف بعد العود اما اصل عوده فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه اه ومثله في شرح مرفا نظره مع قوله ايا ما غير معينة وقول الشارح او معينة الخ الا ان يقال كلام الاسنوى في المنذور وكلام الشارح في المنوى وفيه شيء فليحذر (قوله مطلقة) أى كيوم وشهر (قوله او معينة) يتامل (قوله في المتن

التعيين مستلزم للتتابع فلا يناسب قولهم ولم يشترط التتابع ولذا قصر الاستوى والنهاية والمغنى وشرح
 بأفضل على أيام غير معينة (قوله) ولم يشترط تتابعاً واعتكاف (الخ) يتأمل سبكه مع ما قبله (قوله في صورته)
 أي النذر (قوله) فخرج فيها (الخ) أي غير عازم على العود وشرح بأفضل قال السكردي هذا لم يذكره الشارح
 هنا في غير هذا الكتاب وكذلك شيخ الاسلام والخطيب الشريفي والجمال الرملي وغيرهم وإنما ذكروه في
 القسم الاول نعم ذكره القليوبي في الحلي وقال كاتني قبلها بل اولى إذ هنا قول بعدم الاحتياج لمطابقا وشيخنا
 مر لم يوافق في هذه على ذلك وفي الحلي على المذهب قوله لا يجد دالنية أي عند دخوله وإن كان عزم عند خروجه
 على العود للاعتكاف كما هو المفهوم من صنيعة وفي كلام بعضهم أنه يكفي فيها بذلك بالاولى اه وفي
 الشوبري على المذهب ظاهره أنه لا يكفي العزم هنا كاتني قبلها وهو ما نقل از شيخنا الرملي أفتى به وعليه فما
 الفرق بينهما تأمل انتهى وقال ابن عبدالحق أنه يكفي العزم هنا بالاولى فليحجر انتهى اه وواقفه شيخنا
 فقال ويجدد النية إلا إذا عزم على العود فيها ما إلى المطلق والمقيد مدة من غير تتابع أو كان خروجه لتبرز في
 الثاني اه قول المتن (لزمه الاستئناف) يتأمل هذا بالنسبة لقوله أو معينة ولم يشترط تتابعه مع قول الروض
 آخر الباب ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع فجامع أو خرج بلا عذر ثم عاد ليمتد الباقي جدد النية اه فان
 مفهومه أنه لو خرج بعذر لا يجدد النية ومن لا زمه عدم الاستئناف وذلك يتألف لزوم الاستئناف المستلزم
 لجدد النية فان العذر اعم من قضاء الحاجة سمى أو تقدم عن الاستوى أن المدة المعينة كهذا الشهر في حكم
 المشروطة للتتابع (قوله للاعتكاف) عبارة بالنهاية والمغنى والمذهب وشرح الارشاد وشرح بأفضل للنية
 وقال السكردي وهو المعروف في تعبير أئمتنا ويوم تعبير التحفة بالاكتكاف بطلان ما اعتكفه قبل خروجه
 ليس مرادوا في الروض لو نذر اعتكاف شهر معين تعين فان افسد بعضه لم يستأنف وفي شرحه بل يجب
 قضاء ما افسده فقط اه وفي التحفة في شرح ويطلب بالجماع مانصه ولا يطل ما نصي الا ان نذر التتابع فتعير
 غير التحفة اوضح واحسن اه كرده اي فكلامه على حذف مضاف أي لنية الاعتكاف كما يدل عليه قوله
 قطعه دون ابطله (قوله) الاعتكاف في الصورة الثانية (الخ) عبارة بالمغنى للنية لصحة الاعتكاف ان اراده بعد
 العود وان لم يطل الزمن لقطعه الاول بالخروج لغیر قضاء الحاجة أو أما العود فلا يلزم في النقل لجواز الخروج
 منه اه (قوله) أي للحاجة) في مالو شرك مع الحاجة غير ما هل لزمه الاستئناف اولا فيه نظر والاقرب
 الثاني قياسا على مالو قصد الجانب بالقراءة اذ كرو الاعلام ع ش (قوله) وهي البول والغائط أي فقط
 فليس منها غسل الجنابة على المعتمد ايعاب (قوله) ان ياتى بهما الرجوع جزم به في شرح بأفضل لكن عقبه
 السكردي بان المعتمد خلافه ثم قال فاذا لم يغتفر وأعلى الراجح في هذا القسم غير قضاء الحاجة بما لا بد منه كغسل
 الجنابة ونحوه فعدم الاغتفار في الرجوع من باب أولى اه (قوله) فلا يلزمه ذلك أي استئناف النية وإن طال
 زمن قضاء الحاجة مغنى ونهاية (قوله) كما فاده أي التعميم (قوله) أي لان عوده (الخ) عبارة بالنهاية والمغنى
 لان النية شملت جميع المدة بالتعيين اه (قوله) وان كان أي قوله قال الا ذرعي في النهاية والمغنى (قوله)
 كالا كل أي فانه مع إمكانه في المسجد يجوز الخروج له لانه قد يستحي منه ويشق عليه فيه بخلاف الشرب
 فلا يجوز الخروج له مع إمكانه فيه فانه لا يستحي منه في المسجد مغنى ونهاية قال ع ش قوله لانه قد يستحي منه
 الخ أخذ منه أن المجهور الذي يندثر طارقه ياكل فيه زبادى أي فلو خرج للاكل في غيره انقطع تتابعه
 ومقتضى العلة ايضا ان أهل المسجد لو كانوا مجاورين به اعتادوا الاكل فيه مع اجتماع بعضهم ببعض لم يجوز

ولم يشترط تتابعاً واعتكاف
 لوفاء نذره في صورته (فخرج
 فيها وعاد فان خرج لغیر
 قضاء الحاجة لزمه
 الاستئناف) للاستئناف
 في الصورة الثانية لأن
 خروجه المذكور قطعه
 (أو) خرج (لها) أي للحاجة
 وهي البول والغائط ولا
 يبعد أن يلحق بهما الرج لشدة
 قبحه في المسجد لكن ظاهر
 كلامهم خلافه وكان
 المعتكف سويح بالضرورة
 (فلا يلزمه ذلك لانه لا بد
 منه فهو كالمستثنى عند النية
) وقيل إن طال مدة
 خروجه ولو للحاجة كما
 أفاده سياقه لانه إذا ضرها
 فلغيرها أولى (استأنف)
 لتعذر البناء (وقيل لا
 يستأنف مطلقاً) أي لان
 عوده ينصرف لما نواه (ولو
 نذر مدة متتابعة فخرج لعذر
 لا يقطع التتابع) وإن كان
 منه بد كالا كل

فان خرج لغیر قضاء الحاجة لزمه الاستئناف) يتأمل هذا بالنسبة لقوله أو معينة ولم يشترط تتابعه مع قول
 الروض آخر الباب ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع فجامع أو خرج بلا عذر ثم عاد ليمتد الباقي جدد النية اه
 فان مفهومه أنه لو خرج بعذر لا يجدد النية ومن لا زمه عدم الاستئناف وذلك يتألف لزوم الاستئناف المستلزم
 لجدد النية فان العذر اعم من قضاء الحاجة فان قيل يحمل التعمين في كلام الشارح على التعيين بالشخص
 كذا الاسبوع وفي كلام الروض على التعيين بالقدر كاسبوع احتراز عن اطلاق الاعتكاف قلنا هذا

وقضاء الحاجة والحيض والخروج (٤٧٤) ناسيا (لم يجب استئناف النية) عند العود لشموها جميع المدة وتجب المبادرة للعود عقب

الخروج منه لأجل الأكل لا لتفاء العلة إلا أن يقال إن من شأن الأكل بحضور الناس الاستحياء فلا فرق بين
كزن أهل المسجد مجاورين أم لا وهذا أقرب غش ويظهر اخذاً من التعليل المذكور أيضاً أن مثل المسجد
المهجور الخ ما إذا كان المعتكف في نحو خيمة تستتره عن الناظرين والسائلين (قوله وقضاء الحاجة الخ)
ومثله في هذا القسم الريح فيما يظهر شوبري وشيخنا وكردى على بافضل (قوله ونحوهما) أي بما لا بد منه
نهاية ومعنى (قوله) أما ما يقضه فيجب استئنافاً أي إذا خرج منه غير عازم على العود شرح بافضل قال
الكردي هذا لم يحضر في الوقوف على مذكرة في هذا المحل غير الشارح في هذا الكتاب خاصة وعليه فإذا
عاد إلى المسجد يكون عوداً ابتداء مدة الاعتكاف من غير نية اعتكاف اكتفاء بعزمه على العود عن إعادة
النية أهـ أي ولا يجب ما مضى من النذر (قوله من كافر) أي مطلقاً (قوله ونحوهم) أي كبرسم ومن لا تميز
له معنى (قوله واخذ منه الخ) اعتمده النهاية والمعنى فقال لا وقضية ما تقرر عدم صحة اعتكاف كل من حرم عليه
المسك في المسجد كذی خراج و قروح واستحاضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك
وإن قال الأذري أهـ (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم تأثير الحرمة لعارض (قوله صح) إلى قوله ولا يشك
في النهاية والمعنى إلا قوله ومان (قوله صح الخ) عبارة النهاية والمعنى ويصح من المميز والعبد والمرأة وإن
كره لذوات الهيئة كخروجهن للجماعة وحرم بغير إذن سيد وزوج نعم لم تفت به منفعة كان حصر
المسجد باذنهما فإياه جاز ولو نذر الاعتكاف من معين بالاذن ثم انتقل العبد لآخر بنحو بيع أو وصية
أورث أو طلق وتزوجت آخر جاز لها بغير إذن الثاني لأنه صار مستحقاً قبل وجوده لكن للشترى الخيار
أن جهل ذلك ولها إخراجهم ولو من النذر مالم ياذن فيه وفي الشروع فيه وإن لم يكن زمنه معيناً ولا متتابعاً
أو في أحدهما زمنه معين وكذا إذا ذنأ في الشروع فيه فقط وهو متتابع وإن لم يكن زمنه معيناً فلا يجوز لها
إخراجهم في الجميع لا ذنهما في الشروع مباشرة أو بواسطة لأن الإذن في النذر المعين الإذن في الشروع فيه
والمعين لا يجوز تأخير هو المتتابع لا يجوز الخروج منه لما فيه من إبطال العبادة الواجبة بلا عذر ويجوز من
المكاتب بلا إذن أن أمكن كسبه في المسجد أو كان لا يخل به ومن بعضه حر ولا مهاياة كالفن والاكاف في نوبته
كحرف في نوبته سيده كفن أهـ قال عـ ش قوله لم رذوات الهيئة وهل يلحق بهن الخشني الشاب فيسكروه له الخروج
أم لا فيه نظر والأقرب الأول احتياطاً وقوله لم بغير إذن الثاني ومثل ذلك ما لو نذرت صوماً وهي خلية
أو ميزوجة ثم طلقت وتزوجت باخر فلها أن تصوم بحضور الزوج وليس له منعها من ذلك وقوله لم
ولها إخراجهم الخ أي ولا أثم عليهم ما حيث نذرت بقى مالم يوافق اعتقاد السيد والعبد هل العزبة باعتقاد الأول
أو الثاني فيه نظر والأقرب الأول اخذاً بما قالوه في ستر المصلي من أن العزبة باعتقاد الفاعل وقوله لم
أو كان لا يخل به أي بالسكسب أي أو كان معه ما ينفى بالنجوم وقوله لم وفي توبة سيده الخ انظر لو أراد اعتكافاً
منذراً متتابعاً ولا نسعه نوبته وكان نذره قبل المهاياة أو بعد هـ أي نوبة السيد وفي توبة نفسه وهي لا تسعه
ويتجه حيث نذر المنع بغير إذن السيد نعم إن لم يكن متتابعاً بعافله اعتكاف قدر نوبته فيه كما هو ظاهر سم على
البهجة أهـ عـ ش (قوله ومر الخ) أي في شرح المسجد (قوله ونظيره) أي ما ذكر من صحة الاعتكاف
للتاني وعدمه الأول لما ذكر (قوله لمطلق الاستعمال) أي لحق الغير (قوله سكر) أي قول المتن ولو طرا في
المعنى والنهاية إلا قوله في غير الضدين إلى أن ذلك (قوله سكر أتعدي به) أي ما غير المتعدي فيشبه كما قال
الأذري أنه كالمعنى عليه نهاية ومعنى (قوله من مجرد الخروج الخ) أي من الخروج من المسجد بلا عذر

لا يظهر به الفرق لأن عدم التجديد في المعين بالشخص أن لم يكن أولى كان مساوياً للتيامل (قوله وأخذ
منه أن مثلهم الخ) كذا مـ ر (قوله صح) كذا مـ ر (قوله سكر أتعدي به) أي ما غير المتعدي فيشبه كما قال الأذري

زوال العذر فإن أخرعاً لما
ذا كـ مختار انقطع التتابع
وتعذر البناء (وقيل إن
خرج لغير الحاجة وغسل
الجنب) ونحوهما (وجب)
استئناف النية لخروجه عن
العبادة بما منه بد بخلاف
مالم لا بد منه أما يقضه فيجب
استئنافاً جزماً (وشرط
المعتكف الاسلام والعقل)
فلا يصح من كافر ومجنون
وسكران ومعنى عليه
ونحوهم إذ لانية لهم ولو
طرا نحو اغتاء على معتكف
فسيأتي (والنقاء عن الحيض)
والنفاس (والجنب) لحرمة
المسك بالمسجد حيث نذر
واخذ منه أن مثلهم من به
نحو قروح تلوث المسجد
ولا يمكن التحرز عنها قال
الأذري وهذا موضع
نظرا أهـ أي لأن الحرمة هنا
لعارض لا لذات اللبث
بخلاف أثم فلا قياس ومن
ثم صح اعتكاف زوجة
وقن بلا إذن زوج وسيد
مع الأثم ومران من
اعتكف فيما وقف على
غيره صح ولا يشك على
ما تقرر في نحو الحائض
خلافاً من عهه لأن حرمة
المسك عليها من حيث
كونه مكثاً وعلى ذلك من
حيث كونه في حق الغير
والأول ذاتي والثاني عارض
ونظيره الخلف المغصوب
وخف المحرم الحرمة في
في الأول لمطلق الاستعمال

وفي الثاني لخصوص اللبس فجاز أمسج ذاك لا هذا (ولو ارتد المعتكف أو سكر) سكر أتعدي به (بطل) اعتكافه من وهو
الردة والسكر لا تنفاه أهـ ليه (والمذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع) فيجب استئنافاً لأن ذلك أقبح من مجرد الخروج من المسجد

ومنه يؤخذ ان المراد بطلان
الماضي عدم وقوعه عن
التتابع لاعدام ثوابه اذا
أسلم المرتد لكن المنصوص
عليه في الام بطلان ثواب
جميع أعماله وإن أسلم كما
يأتي قريبا وكذا يقال في
التتابع حيث بطل وثني
الضمير مع العطف باو في
غير الضدين تنزيلا لهما
منزلةهما على ان ذلك لا يرد
عليه من أصله إذا عطف باو
في الفعل لا الفاعل فلم
يرجع الضمير على معطوف
بأو (ولو طرأ جنون أو
اغناء) على المعتكف (لم
يبتل ماضى) من اعتكافه
(إن لم يخرج) بضم أوله
وكذا إذا أخرج شق حفظه
في المسجد وألا كما يصرح
به كلام المجموع لعذره
كالمكره ويؤخذ منه ان
محله حيث جازت ادايمته في
المسجد وألا كان إخراج
لاجل ذلك كإخراج المكره
بحق وعلى هذا يحمل
ما اقتضاه كلام الروضة
وأصلها أنه يضرب إخراج
شق حفظه في المسجد أي
بان حرم إبقائه فيه وأخذ
ابن الرفعة والأذرى من
التعليل بالعذر أنه لو طرأ
نحو الجنون بسببه انقطع
باخراجه مطلقا (ويحسب
زمن الاغناء من الاعتكاف

وهو يقطع التتابع نهاية ومعنى (قوله ومنه الخ) أى من التعليل (قوله لاعدام ثوابه الخ) لا يتنافى في هذا ما يأتي
اول الحج من حبوط الثواب بالردة وإن لم تتصل بالموت بناء على ان المراد ان العدم المذكور ليس مراداً من
هذا الكلام وإن كان متحققاً اسم (قوله إذا أسلم الخ) عبارة النهائية المراد بالبطلان عدم البناء عليه لاحوطه
بالكيفية زاد المعنى وهذا في السكران وأما المرتد فقد نص الشافعى على ان الردة تحبط الثواب إن لم تتصل
بالموت وإن انصلت به فهي محبطة للعمل بنص القرآن اه قال ع ش الا قرب ان غير المرتد يشاب على ماضى
ثواب النفل مطلقاً لم يكن عليه اعتكاف آخر واجب والا وقع عنه اه (قوله إذا عطف باو الخ) فيه نظر
ظاهر وبيننا ببعض الهوامش ما يتعلق بذلك سمى من ان المعطوف باو المتنوعة الاولى فيه تنبيه الضمير
(قوله فلم يرجع الضمير على معطوف باو) أى بل على المرتد والسكران المفهومين من لفظ الفعل وقد تقدم
ما يدل عليهم انصح غرد الضمير عليهم ما نهاية ومعنى قول المتن (او اغناء) ومثله السكر بلا تعدد كما سر عن النهاية
والمعنى (قوله من اعتكافه) أى المتتابع نهاية ومعنى قول المتن (إن لم يخرج) لم يزد الا سنوى في بيان
مفهومه على قوله تنبيهه سكنت المصنف عما إذا أخرج وحكمه كما قال الراعى أنه إن لم يمكن حفظه في المسجد فلا
يبطل أيضاً اعتكافه كالمحل العاقل مكرهاً فخرج وإن أمكن بمسقة فكالمريض والصحيح فيه أيضاً انه
لا ينقطع تنابعه اه ما ذكره الاسنوى ومثله في شرح مرم ومفهوم قوله بمسقة أنه لو أمكن بلا مشقة بطل وهو
صرح قول الروض بطل تنابعه إن أمكن حفظه في المسجد بلا مشقة وقد ينظر فيه بان إخراج حبه عند لا ينقصه
عن إخراج العاقل مكرهاً ثم رايته في شرح الروض بعد ان ذكر ان الجمهور اطلقوا عدم البطلان وكذا
المجموع أيد الاطلاق بمسألة الاكره قال بجامع ان كلامه يخرج باختباره وقول الشارح كالمكره إشارة أيضاً
إلى ذلك سمى وفي المعنى بعد مثل ما تقدم عن الاسنوى ما نصه فكان ينبغي ترك التقييد بعدم الخروج لا ستواء
حكمهما اه (قوله ويؤخذ منه) أى من القياس على المكره (قوله ان محله) أى عدم ضرر الاخراج (قوله
واخذ ابن الرفعة الخ) عبارة المعنى المألوف اذ لك بسبب لا يعذر فيه كالمسكر فانه ينقطع اعتكافه كما نقله في
الكفاية عن البينديجي في الجنون وبجته الأذرى في الاغناء اه (قوله باخراجه مطلقاً) قد يقال إذا حصل
الجنون بسببه فينبغي ان ينقطع وإن لم يخرج لا تنفاه اهلية مع تعديه كالمسكران المعتدى بصرى وبحيرى
وتقدم عن المعنى ما يفيد ويقده أيضاً قول شرح بافضل ويبتل بالجنون والاغناء ان طرأ بسبب تعديه
لانها حينئذ كالمسكران اه قال الكردى قوله ان طرأ الخ الجنون والاغناء فيبتل اعتكافه في حال طوره
مع ماضى ان كان متتابعاً وظاهر إطلاقه البطلان في ذلك مطلقاً وهو التحقيق كما بينته في الأصل فقوله في التحفة
باخراجه ليس بقيد اه قول المتن (ويحسب زمن الاغناء) أى مادام ما كثر في المسجد حلي وكردى عبارة
سمى أى وإن لم يبق لحظة في كل يوم لان جملة مدة الاعتكاف نظير اليوم الواحد في الصوم وشرط الحسبان كما هو
ظاهر ان لا يخرج وإن أوم الصنيع خلافه اه قول المتن (من الاعتكاف) أى المتتابع نهاية ومعنى (قوله

أنه كالمعنى عليه شرح مرم (قوله لاعدام ثوابه إذا أسلم المرتد) لا يتنافى هذا ما يأتي أول الحج من حبوط الثواب
بالردة وإن لم تتصل بالموت بناء على ان المراد ان العدم المذكور ليس مراداً من هذا الكلام وإن كان متحققاً
(قوله إذا عطف باو الخ) فيه نظر ظاهر وبيننا ببعض الهوامش ما يتعلق بذلك اه (قوله في المتن إن لم يخرج)
لم يزد الا سنوى في بيان مفهومه على قوله تنبيهه سكنت المصنف عما إذا أخرج وحكمه كما قال الراعى انه إن لم يكن
حفظه في المسجد فلا يبطل أيضاً اعتكافه كالمحل العاقل مكرهاً فخرج وإن أمكن بمسقة فكالمريض والصحيح
فيه أيضاً انه لا ينقطع تنابعه اه ما ذكره الاسنوى ومثله في شرح مرم ومفهوم قوله بمسقة أنه لو أمكن بلا
مشقة بطل مرم وهو صريح قول الروض بطل تنابعه إن أمكن حفظه في المسجد بلا مشقة وقد ينظر فيه بان
إخراج حبه عند لا ينقصه عن إخراج العاقل مكرهاً ثم رايته في شرح الروض بعد ان ذكر ان الجمهور اطلقوا
عدم البطلان وكذا المجموع أيد الاطلاق بمسألة الاكره قال بجامع ان كلامه يخرج باختباره وقول الشارح
كالمكره إشارة أيضاً إلى ذلك (قوله في المتن ويحسب زمن الاغناء) أى وإن لم يبق لحظة في كل يوم لان جملة

كافي الصوم فيه ما (أو طرا) الحيض (٤٧٦) أو النفاس ونجس غيرهما لا يمكن معه المسك بالمسجد (وجوب الخروج) لتحريم مكثهم

(وكذا الجنابة) إذا طرأت بنحو احتلام يجب الخروج للغسل (وإن تعذر الغسل في المسجد) للضرورة إليه ولو كان يتيم وأمكنه التيمم بغير ترابه وهو ما رفيه لم يجز له الخروج فيما يظهر إذ لا ضرورة إليه حيثئذ (فلو أمكن) الغسل فيه (جاز الخروج) لانه اقرب للمرأة وصيانة المسجد وتلزمه المبادرة به (ولا يلزمه بل له الغسل في المسجد رعاية للتتابع واستشكل بان نضح المنجد بالماء المستعمل حرام ويرد بان هذا لا نضح فيه إذ هو أن يرش به وأما هذا فهو كالوضوء فيه وقد اتفقا على جواز نعم محل جوازه فيه كما قاله السبكي حيث لا مكث فيه بان كان فيه نهر يخوضه وهو خارج والأوجب الخروج قال الأذري وكذا لو كان مستجمرا حرمة إزالة النجاسة في المسجد أي وإن لم يحكم بنجاسة الغسالة أو يحصل بغسله ضرر للمسجد أو المصلين (ولا يحسب زمن الحيض والجنابة) من الاعتكاف إذا اتفق المكث مع أحدهما في المسجد لعذر أو غيره لانه حرام وإنما يبيح للضرورة وسيأتي حكم البناء في الحيض (فصل في الاعتكاف

كافي الصوم) إلى الفصل في النهاية والمغنى لإقوله واستشكل إلى نعم وقوله بان كان إلى وإلا وما أنبه عليه (قوله كافي الصوم) أي إذا اغشى عليه بعض النهار نهاية ومعنى أي أوجن فيه حيث يبطل الصوم في الثاني دون الاول (قوله أو نجس الخ) عبارة النهاية والمغنى وأما المستحاضة فإن أمنت التلويث لم تخرج من اعتكافها فإن خرجت بطل متابعتها (قوله بنحو احتلام) أي عما لا يبطل الاعتكاف كإزالة بلا مباشرة وجماع ناس أو جاهل أو مكروه (قوله ولو كان يتيم) أي لفقد الماء وغيره (قوله وأمكن التيمم الخ) أي ولا وجب الخروج لأجل التيمم (قوله وهو ما رفيه) أي من غير مكث ولا تردد نهاية ومعنى (قوله لم يجز له الخروج) عبارة النهاية والمغنى لم يجب خروجه اه قال ع ش قضيته جواز الخروج لذلك فليتأمل وعبارة حج لم يجز له الخروج الخ وقياس ما ذكره المصنف في الغسل من جواز الخروج وإن أمكن في المسجد بلا مكث جوازه هنا إلا أن يفرق بعدم طول زمن التيمم عادة فامتنع الخروج لأجله اه (قوله المبادرة به) أي بالغسل معنى (قوله واستشكل) أي قول المصنف ولا يلزمه (قوله حرام) تقدم عن النهاية والمغنى خلافه (قوله بان هذا) أي الغسل (قوله إذ هو) أي التوضيح (قوله) وأما هذا) أي الغسل في المسجد (قوله على جوازه) أي الوضوء في المسجد (قوله نعم محل جوازه فيه) أي الغسل في المسجد نهاية (قوله قال الأذري الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم لو كان الجنب مستجمرا بالحجر ونحوه وجب خروجه وتحريم إزالة النجاسة في المسجد وكذا يجب عليه الخروج إذا حصل بالغسالة ضرر للمسجد أو المصلين كما أفاده بعض المتأخرين اه قال ع ش قوله مرد وجب خروجه أي ليغتسل خارجه احترازا من وصول الماء المستعمل في النجاسة للمسجد اه (قوله أو يحصل الخ) عطف على قوله مستجمرا الخ قول المتن (زمن الحيض) أي والنفاس (قوله حكم البناء الخ) أي على ما مضى من اعتكافها معنى ونهاية (فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع) قول المتن (إذا نذر مدة الخ) قال في الروض وشرحه فصل نذر اعتكاف شهر مثلا يتناول الليالي منه لانه عبارة عن الجميع لا للتتابع اه وصرح هذا الاطلاق والتعليل المذكور وجوب الليلة الاولى وجميع الليالي المتخللة إذا فرقه خلافا لما توه به بعض الطلبة وقال فيه أيضا ولو نذر اعتكاف يومين أو عشرين وما لم يجب الليالي المتخللة إلا إذا شرط التتابع أو نواه كعكسه وهو المعتمد في الروض أيضا وإن قال في النذر أيام الشهر أو شهر انهار الم تلزمه الليالي حتى ينوبها اه فعلم دخول الليالي في نحو عشرة أيام ودخول الأيام في نحو عشرين بشرط التتابع وبنيتها وبنية الليالي في الاول ونية الأيام في الثاني وإذا نوى الليلة في نذريوم فالمنجى عند الاطلاق أنها السابقة عليه وظاهر فيما إذا نوى التتابع أو شرطه في نحو عشرة أيام لا يجب ليلة اليوم الاول ثم يحذف في النهاية والمغنى ما يوافقه قول المتن (مدة متتابعة) أي كقوله لله على عشرة أيام متتابعة (قوله لومه التتابع) أي ان صرح به لفظا ولا يلزمه في هذه الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بينها إلا ان ينوبها فتلزمه لانها لا تدخل في مسمى الأيام معنى ونهاية وتقدم عن سم

مدة الاعتكاف نظير اليوم الواحد في الصوم وشرط الحسبان كما هو ظاهر ان لا يخرج وإن أوهم الصنيع خلافه (قوله ولو كان يتيمم) كان كان الماء مفقودا (قوله وهو ما رفيه) أي بخلافه مع المسك أو التردد (قوله وتلزمه المبادرة) لا ينافي قول المتن ولا يلزم فتمام (قوله نعم محل جوازه الخ) كذا مر (قوله قال الأذري) كذا مر (قوله أو يحصل بغسله ضرر المسجد) كذا مر (فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع) (قوله في المتن إذا نذر مدة الخ) قال في الروض وشرحه فصل نذر اعتكاف شهر مثلا يتناول الليالي منه لانه عبارة عن الجميع لا للتتابع اه وصرح هذا الاطلاق والتعليل المذكور وجوب الليلة الاولى مطلقا وجميع الليالي إذا فرقه خلافا لما توه به الطلبة وقال فيه أيضا ولو نذر اعتكاف يومين أو عشرين وما لم يجب الليالي المتخللة إلا ان شرط التتابع أو نواه كعكسه اه وهو المعتمد فعلم وجوب دخول الليالي في نحو عشرة أيام متواليه أو عشرين وما متواليه أو نية التوالي وعلم أيضا وجوب دخول الأيام في نحو عشرين بالمتواليه أو نية التوالي وفي الروض أيضا قبل ذلك وان قال في النذر أيام الشهر أو شهر انهار الم تلزمه

المنذور المتتابع (إذا نذر مدة متتابعة تلزمه) التتابع لانه وصف مقصود لما فيه من المبادرة بالعبادة والمشتقة على النفس مثله

(والصحيح انه) أى الشأن
 (لا يجب التتابع بلا شرط)
 وان نواه لان مطلق الزمن
 كاسبوع أو عشرة أيام صادق
 بالمتفرق ايضا وإنما لم يؤثر
 النية فيه كما لا تؤثر في اصل
 النذر وإن نوزع فيه وإنما
 تعين التوالى في لا اكلمه
 شهرا لان القصد من التبعين
 الهجر ولا يتحقق بدون
 التتابع ولو شرط التفرق
 أجزأ عنه التتابع لانه أفضل
 منه مع كونه من جنسه وفارق
 يأتى فيه (و) الصحيح
 وفي الروضة الاصح وقدم
 ان مثل هذا منشؤه اختلاف
 الاجتهاد في الارضية فعند
 التعارض يرجع الى تأمل
 المدرك (انه لو نذر يوما لم يجز
 تفرق ساعاته) من أيام ل
 يلزمه الدخول قبل الفجر
 أى بحيث يقارن لبسه اول
 الفجر ويخرج منه بعد
 الغروب أى عقبه لان
 المفهوم من لفظ اليوم هو
 الاتصال فلو دخل الظهر
 ومكث الى الظهر ولم يخرج
 ليلا لم يجزئه كارجحاه وان
 نوزع فيه لانه لم يأت بيوم
 متواصل الساعات والليلة
 ليست من اليوم فان قال
 نهارا نذرته من الان لزمه
 منه الى مثله ودخلت الليلة
 تبعا قال في المجموع ولو
 نذرا عتكاف يوم فاعتكف
 ليلة أو عكسه فان غين

مثله (قوله التتابع) الى قوله فلو دخل في النهاية والمغنى الا قوله وقدم الى المتن قول المتن (والصحيح انه
 لا يجب التتابع) لكن يسن مغنى ونهاية (قوله) وإنما لم يؤثر النية) عبارة والمغنى والنهاية وقضية كلامه انه إذا لم
 يشترط التتابع لا يجب وإن نواه وهو الاصح كما قاله تبعا للبغوى كاصل النذر وإن اختار السبكي لزوم
 وصوبه الاستوى فان قيل انه إذا نوى اعتكاف الليالى المتخللة في هذه الأيام أنها تلزمه مع ان فيه وقتا زائدا
 فوجوب التتابع أولى لانه مجرد وصف اجيب بان التتابع ليس من جنس الزمن المذكور بخلاف الليالى
 بالنسبة للأيام أى وبالعكس ولا يلزم من ايجاب الجنس بنية التتابع ايجاب غيره بها اه وفيه بعد ذكر مثله
 عن شيخ الاسلام مانصه فعلم ان نية التتابع توجب لليالى المتخللة دون نفس التتابع فاذا نذر عشرة أيام ونوى
 متابعا جاز ان يأتى بها متفرقة فليتأمل اه قال ع ش قوله لم بنية التتابع وقضية وجوب الليالى بنية التتابع
 الايام وان لم يخطر بباله الليالى وقوله لم قيل لم تلزمه الليالى حتى ينوبها ظاهر في خلافه فلعل المراد بقوله
 هنا بنية التتابع التتابع اللازم لنية الليالى لا التتابع المعنوى بمجرد اه ولعل الاقرب ما قاله سم اذ كلامهم
 كالصريح في عدم لزوم التتابع فيما لو نذر عشرة أيام مع ليالىها (قوله) كالا تؤثر الخ) أى قياسا عليه (قوله)
 وإنما تعين الخ) رد لدليل المقابل (قوله) مع كونه من جنسه لم يظهر لى وجهه وقد تقدم انفا عن النهاية
 والمغنى وشيخ الاسلام في رد نزاع خلافه (قوله) بما يأتى فيه) أى من ان الصوم يجب فيه التفرق في حالة وهى
 صوم التمتع فكان مطلوباً به التفرق بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفرق اصلا مغنى ونهاية (قوله)
 فعند التعارض) أى تعارض الاجتهاد قول المتن (لم يجز تفرق ساعاته) ظاهره وان نوى قدر اليوم وينبغي
 خلافه وان ما ذكره محمول على ما لو أطلق فان نوى يوما كاملا وجب بلا خلاف وإن نوى قدر اليوم اكتفى
 به ولو من أيام وبقي ما لو نذروا من أيام الدجال هل يخرج من عدة النذر بان يقدره يوما من الأيام التى
 قبل خروجه كانه درجة او يحمل على اليوم الحقيقى من أيامه ويخرج من العدة ولو باخر يوم من أيامه
 فيه نظروا الاقرب الاول ع ش (قوله) لم يجز الخ) وعند الاكثرين يجزى. الحصول التتابع باليتوتة في
 المسجد وهذا هو المعتمد بنهاية ومغنى وسم (قوله) فان قال الى قوله ورجع غيره في النهاية والمغنى الا قوله
 ويوجه الى أمالو شرط (قوله) فان قال) الاولى الواو بدل الفاء (قوله) نهارا نذرته من الان) ليس هذا
 التصوير بقيد لو نذر اعتكاف اوله يوم الظهر مثلا كان كذلك ايعاب (قوله) لزمه) لعل هذا اذا قال نذرت
 يوما من الان كما هو المتبادر من كلامه بخلاف ما اذا قال نذرت هذا اليوم والنهار من الان فالظاهر حينئذ
 انه يلزمه الى المغرب فليراجع (قوله) لزمه منه الى مثله الخ) أى وامتنع عليه الخروج ليلا باتفاق الاصحاب
 نهاية ومغنى (قوله) ولو نذر اعتكاف يوم) ولو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد قد قدم ليلا لم يلزمه شىء ويسن كافي

الليالى حتى ينوبها كمن نذر اعتكاف يوم أى لا يلزمه ضم الليلة اليه الا أن ينوبها اه فعلم دخول الليالى بشرط
 التتابع وبنيتها بنية الليالى وان نوى الليلة في نذر يوم فالمتجه عند الاطلاق انها السابقة عليه وظاهر فيه اذا
 نوى التتابع او شرطه في نحو عشرة أيام انه لا تجب ليلة اليوم الاول (قوله) وان نواه) كذا مر (قوله) وان
 نوزع فيه) من جملة النزاع فيه انه اذا كان الراجع ايجاب الليالى بنية التتابع فيما لو نذر اعتكاف عشرة أيام
 مثلا مع ان فيه وقتا زائدا فوجوب التتابع بالنية أولى لانه مجرد وصف واجاب شيخ الاسلام بان التتابع ليس
 من جنس الزمن المنذر بخلاف الليالى بالنسبة للأيام ولا يلزم من ايجاب الجنس بنية التتابع ايجاب غيره
 بها اه فعلم ان نية التتابع توجب لليالى المتخللة دون نفس التتابع فاذا نذر عشرة أيام ونوى متابعا جاز ان
 يأتى بها متفرقة فليتأمل (قوله) ولو شرط التفرق اجزأ عنه التتابع لانه انضل) قال في شرح الروض نعم
 ان نوى اياما معينة كسبعة أيام متفرقة او لها عدد تعين التفرق ذكره الغزالي وهو متعين لتعين زمن
 الاعتكاف بالتعين او ما قاله انما يأتى على طريقة تهما من ان النية تؤثر كالتلفظ وقد عرف ما فيه اه قال
 مر المعتمد ما قاله (لم يجزئه) عبارة شرح المنهج فعن الاكثرين الاجازة عن أى استحق خلافه قال
 الشيخان وهو الوجه فعليه الاستثناء هو المعتمد ما قاله الاكثرين مر (قوله) ولو نذر اعتكاف يوم) من

نظيره من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكر ايكافاده الشيخ فان قدم نهارا أجزأه ما بقي منه ولا يلزمه قضاء ما مضى منه نعم يسن قضاء يوم كامل ومحل ما ذكر ان قدم حيا مختارا الموقد به ميتا او مكره الما يلزمه شيء ولو نذر اعتكاف العشر الاخير دخلت ليلته حتى اول ليلة منه ويجزئ وإن نقص الشهر بخلاف ما لو نذر عشرة ايام من اخره وكان ناقصا لا يجزئ له تجديد بقصده لها فعليه اعتكاف يوم بعده ويسن له في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره إذ هو اول العشرة من اخره فلو فعل ذلك ثم بان النقص أجزأ عن قضاء يوم كما قطع به البغوي وقال في المجموع يحتمل أن يكون فيه الخلاف فيمن يتقن طهر او شك في ضده فتوضا محتاطا فإن محدثا اى فلا يجزئ منه نهاية ومغنى قال ع ش قوله م ر اعتكاف يوم شكرا اى بنية القضاء ويقع شكرا لله تعالى لانه يتعين ان يقول شكر او قوله م ر ما بقي منه اى ويعتبر ذلك من وصوله ما ينقطع به سفره وقوله م ر كما قطع به الخ معتمداه ع ش (قوله ز منا) عبارة النهاية والمغنى يومائهم قال بخلاف اليوم المطلق لتسكنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين اه (قوله ان كان ما أتى به قدره) أى ولا لم يكفه نهاية أى فيحتاج الى مكث ما يتم به مقدار اليوم ع ش زاد الرشيدي وانظر لو كانت اطول منه هل يكتب في مقدار اليوم منها ولا بد من استيعابها اه والقياس الاول (قوله والالا) يدخل فيه ما إذا لم يعين ز منا وهو كذلك لتسكنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين وما إذا عينه ولم يفته مسم (قوله معين) ولو لم يعين الاسبوع لم يتصور فيه وفات لانه على التراخي مغنى (قوله لانه) اى التتابع (حينئذ) اى حين عدم تعرض التتابع (قوله من ضرورة الوقت) اى من ضرورة تعين الوقت فاشبهه التتابع في شهر رمضان نهاية ومغنى (قوله وإذا ذكر الناذر) أى في نذره لفظا نية ومغنى قول المتن (وشرط الخروج لعارض) خرج به ما لو شرط قطع الاعتكاف لعارض فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض

ز منا وفاته كفى ان كان ما أتى به قدره أو أزيد والافلا (و) الصحيح انه لو عين مدة (كاسبوع) معين كذا الاسبوع (و) تعرض للتتابع وفاته تلك المدة (لومه التتابع في القضاء) لتصرفه به فصار مقصودا لذاته (وان لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء) لانه حينئذ من ضرورة الوقت فليس مقصودا لذاته (وإذا ذكر) الناذر (التتابع وشرط الخارج لعارض)

رمضان فانه يجزئ قضاءه في يوم أقصر منه (قوله ان كان ما أتى به قدره) ليس في عبارة المجموع تصرح بهذا وعبارته فرع قال المتولى لو نذر اعتكاف يوم فاعتكف بدله فان لم يكن عين الزمان لم يجزئ لانه قادر على الوفاء بنذره على الصفة الملتزمة وان كان عين الزمان في نذره ففاته فاعتكف بدل اليوم ليلة اجزأه كإلوفاته صلاة نهار اقضاها في الليل فانه يجوز وسببه ان الليل صالح للاعتكاف كالنهار وقد فاته الوقت فوجب قضاء القدر الفائت واما الوقت فيسقط حكمه بالفوات اه نعم ما ذكره الشارح له وجه فان الاعتكاف يتبعض فأمكن مراعاة نذر الفائت بخلاف الصوم حيث أجزأ يوم قصير عن طويل لانه لا يتبعض وقد يشعر قول المجموع فوجب قضاء القدر الفائت بما قاله الشارح (والافلا) يدخل فيه ما إذا لم يعين ز منا وهو كذلك لتسكنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين وما إذا عينه ولم يفته (في المتن وشرط الخروج لعارض) خرج ما لو شرط قطع الاعتكاف للعارض فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض بخلاف شرط الخروج له فيجب عليه العود شرح م ر قال في الروض ولو نذر اعتكاف يومين او عشرة او عشرين يوم لم تجب الليالي المتخللة الا أن شرط التتابع أو نواه كعكسه أى وان لم يجب هو أى التتابع فنية التتابع توجب الليالي دون التتابع قوله إلا ان شرط الخ أى فتجب الليالي المتخللة وخرج بالمتخللة السابقة على اليوم الاول وهو ظاهر وان قال العشرة الاخير دخلت الليالي ويجزئ وان نقص الشهر بخلاف قوله عشرة ايام من اخره اه وقوله بخلاف اى فاذا كان ناقصا لزمه ان يعتكف بعده بما قال في المجموع ويسن في هذه ان يعتكف يوم ما اى ناويا به الفرض او النذر كما هو ظاهر والالم يمكن اجزأه ولا يضر التردد في النية ويكفى لصحتها احتمال دخول قبل العشر لاحتمال نقص الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره لكونه أو العشرة من اخر الشهر فلو فعل ذلك ثم بان النقص فهل يجزئ عن قضاء يوم قطع البغوي باجرائه ويحتمل ان يكون فيه الخلاف فيمن يتقن طهر او شك في ضده فتوضا محتاطا فإن محدثا اه والمعمد ما قطع به البغوي (تنبيهات) الاول علم بانقرانه لو نذر اعتكاف عشرة ايام ونوى التتابع جاز التفريق فله ان يأتي باليوم الاول وحده بل ليلة لان الواجب الليالي المتخللة وليلة الاول وغير متخللة ولا يبعد ان يجزئ اعتكاف

مباح مقصود لا ينافي الاعتكاف (صح الشرط في الأظهر) لأنه إنما لم (٤٧٩) بالتزامه فوجب ان يكون بحسبة

فان عين شيئا لم يتجاوز
ولا يخرج لكل غرض
ولو دنيويا مباحا كقاء
الامير إلا لنحو نزهة
ويوجه بانها لا تسمى
غرضا مقصودا في مثل
ذلك عرفا فلا ينافي ماص
في السفر انها غرض
مقصود اما لو شرط
الخروج لمحرّم كشرّب خمر
أو لمناف كجاء فيبطل
نذره نعم لو كان المنافي
لا يقطع التتابع كحوض
لا تخلو غنمه مدة الاعتكاف
غالباً يصح شرط الخروج
له وأما لو شرط الخروج
لا عارض كان قال إلا
ان يبدول فهو باطل لأنه
علقه وهل يبطل به نذره
وجهان رجح في الشرح
الصغير البطلان وهو
الأوجه ورجح غيره
عدمه ولو نذر نحو صلاة
او صوم او حج وشرط
الخروج لعروض فبطل
تقرر ويأتي في النذر ماله
النذر ماله تعلق بذلك
بخلاف نحو الوقف لا يجوز
فيه شرط احتياج مثلا
لأنه يقتضي الانفسك كغن
عن اختصاص الادى به
فلم يقبل ذلك الشرط
كاعتق (والزمان المصروف
اليه) أي لذلك العارض
(لا يجب تداركه ان غين المدة
كهذا الشهر) لان زمن
المنذور من الشهر إنما هو
اعتكاف ما غدا العارض
(ولا) يعين مدة كشهر

بمخالف شرط الخروج له فيجب عليه العود نهاية ومغنى وسم (قوله مباح مقصود الخ) يظهر فيما إذا
اطلق العارض صحة الشرط وانصرافه لما ذكر بل قد يدعى انه مراد الشارع (قوله فان عين شيئا) أي نوما
او فرض كزيادة المرضى او زيدو (قوله لم يتجاوز) أي خرج له دون غيره وان كان غيره اهم منه نهاية
ومغنى (قوله مباحا) أي لا مكروها كما يفيد قوله لا لنحو نزهة (قوله كقاء امير) أي الحاجة اقتضت خروجه
للقائه لا مجرد التفرج ع ش عبارة القليوبي لا لنحو تفرج عليه بل لنحو سلام او منصب ومثل السلطان الحاج
اه (قوله انها عرض مقصود) أي للعدول عن اقصر الطريقين الى اطولهما بجيرى (قوله لمناف الخ)
أي او لغيره مقصود كنز ه فلا ينعقد نهاية ومغنى (قوله إلا ان يبدول) أي الخروج ولم يقبل لعارض فان
قاله صح بجيرى (قوله وهو الاوجه) وفاقا للنهية والمغنى (قوله فكما تقرر) قد يؤخذ منه رجوع نظير قوله
الاتى والزمان المصروف الخ الى هذا ايضا فان شرط الخروج لعارض في نذر المذكورات وخرج منها بعد
التلبس بها لعارض فان كانت معينة كركعتين في وقت كذا او كهو م يوم كذا او حج عام كذا ولم يبق
الوقت المعين بعد فراغ العارض لم يلزم التدارك وان كانت غير معينة كملئ صلاة ركعتين وصوم يوم وحج
او معينة وبقى الوقت كان بقي منه ما يسع منه تلك الصلاة وبقى من ذلك العام ما يمكن فيه الحج لزم التدارك وليس
يبعد سم (قوله فكما تقرر) و عليه فلو نوى الصلاة بعد النذر جاز ان يقول في نيته واخرج منها ان غرض
لى كذا لا نه ان لم يصح به نيته محمولة عليه فني عرض له ما استثناء جاز له الخروج وان كان في تشهد الصلاة
وجاز له الخروج من الصوم وان كان قريب الغروب فليراجع غ ش (قوله بخلاف نحو الوقف) هل يبطل
بهذا الشرط سم اقول قوله فلم يقبل ذلك الشرط الخ كالصريح في صحة الوقف وبطلان الشرط وعدم تأثيره
والله أعلم (قوله أي لذلك) الى قول المتن ولو عاد في النهاية والمغنى لا قوله على ما اقتضاه الى المتن قول المتن (ولا
فيجب) ينبغي وكذا لو عين المدة كهذا الشهر اسكنه خرج لغير ما شرط الخروج له بما لا يقطع التتابع اما
ما يقطعه مما لا يشرط الخروج له فهو واجب الاستئناف سم (قوله ولا يعين الخ) قد يقال فلو قصد في هذه
الصورة استثناء الخروج لعارض المذكور من المدة الغير المعنية فهل يعمل بقصد او لا محل تأمل والاقرب

تسعة الايام بلبا اليها متتابعة ومتفرقة ثم اعتكاف يوم بعدها بليلة لان الظاهر ان الترتيب بأن يبدأ باليوم
الحالى عن ليلته لا يجب فليتأمل * الثاني وقع السؤال عما لو قال في اثناء يوم السبت مثلاً الله علي ان اعتكف
عشرة ايام اولها هذا اليوم فهل يكفيه تسعة بعد هذا اليوم وتحسب بقیته يوما على وجه التغليب ولا بد من
اعتكاف قدر ما مضى منه من الحادى عشر لانه ان لم عشرة ولا تحصل إلا بذلك فمن بعض الناس الاول والوجه
هو الثانى وفاقا لم * الثالث لو نذر اعتكاف ليلة القدر من سنة معينة وترك اعتكاف العشر الاخير من
رمضان تلك السنة وترك بعضه فهل يكفيه اعتكاف ليلة من شوال ولا بد من اعتكاف العشر الاخير من
رمضان بعد ذلك فيه نظرو الوجه فيه وفاقا لم هو الاول كما لو نذر اعتكاف يوم من رمضان بعينه فقائه ذلك
الرمضان فانه يكفيه اعتكاف يوم في غيره وان كان رمضان افضل من غيره او نذر اعتكاف يوم جمعة بعينه
فقائه يكفيه اعتكاف يوم بعده ولو غير جمعة ولو كان يوم الجمعة افضل ايام الاسبوع خلافا اقول بعض
الناس انه لا يكفيه اعتكاف ليلة في شوال مثلا ويجرى فيها لو نذر اعتكاف يوم عرفة سنة معينة فقائه
واعتكف يوما بعده غيره (قوله لا لنحو نزهة ووجه الخ) لم يفصح في مسئلة غير المقصود كاتز ه بان شرطه
يبطل النذر او لا و عبارة شرح المنهج كالمصحة ببطلانه (قوله فكما تقرر) قد يؤخذ منه رجوع نظير قوله
الاتى والزمان المصروف اليه الخ الى هذا ايضا فان شرط الخروج لعارض في نذر المذكورات وخرج
منها بعد التلبس بها لعارض فان كانت معينة كركعتين في وقت كذا او كهو م يوم كذا او حج عام كذا ولم يبق
الوقت المعين بعد فراغ العارض لم يلزم التدارك وان كانت غير معينة كملئ صلاة ركعتين وصوم يوم
وحج او معينة وبقى الوقت كان بقي منه ما يسع تلك الصلاة وبقى من ذلك العام ما يمكن فيه الحج ازم التدارك
وليس ببعد فليراجع (قوله بخلاف نحو الوقف) هل يبطل بهذا الشرط (قوله في المتن ولا فيجب) ينبغي

(فيجب) تداركه لثم المدة المترتبة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في ان التتابع لا ينقطع به

آخر زيادة على ماسر
(بالخروج بلا عذر) مما
يأتي وإن قل زمنه لمنافاته
الليث (ولا يضر إخراج
بعض الأعضاء) لأنه ^{مستحب}
كان يخرج راسه الشريف
وهو معتكف إلى عائشة
ففسر به رواه الشيخان نعم
إن أخرج رجلاً أي مثلاً
واعتمد عليها فقط بحيث لو
زالت سقط ضرر بخلاف
مالو اعتمد عليهما على ما
اقتضاه كلام البغوي
واستظهره غيره وقال
شيخنا الأقرب إنه يضر
ويؤيده ما روي في لو وقف
جزءاً شائعاً مسجداً أه
ويؤيده أيضاً أن المانع
مقدم على المقتضى (ولا
الخروج لقضاء الحاجة)
أجماعاً لأنه ضروري ولا
تشتط شدتها ولا يكلف
المشي على غير حجيته فإن تأتى
أكثر منها ضرر ومثل ما غسل
جنباً وإزالة نجس واكل
لأنه يستحي منه في المسجد
واخذ منه أن المهجور الذي
يندر طارقه أو ياكل فيه
وشرب إذا لم يجد ماء فيه
ولا من ياتيه به لأنه لا
يستحي منه فيه وله الوضوء
بعد قضاء الحاجة تبعاً إذ
لا يجوز الخروج له قسداً
إلا إذا تعذر في المسجد ولا
لغسل مسنون ولا لنوم
(ولا يجب فعلها في غير
داره) كسقاء المسجد

الأول بصري قول المتن (وينقطع التتابع) ينبغي أن تجرى هذه المسائل المتعلقة بالتتابع انقطاعاً وعدمه
وقضاء لزمن الخروج وعدمه في التتابع في القضاء حيث وجب سم (قوله زيادة على ماسر) أي في نحو قوله
فالمذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع أي من حيث التتابع سم عبارة البجيرمي على المنهج
والحاصل أن الطاري على الاعتكاف المتتابع إما أن يقطع تنابعه أو لا والذي لا يقطع تنابعه إما أن يحسب
من المدة ولا يقضى أو لا فذكر المصنف أن الذي يقطع التتابع الردة والسكر ونحو الحيض الذي تخلو عنه
المدة غالباً والجنباء المفطرة وغير المفطرة أن لم يبادر بالطهر والخروج من المسجد بلا عذر والذي لا يقطعه
ويقضى كالجنباء غير المفطرة أن يبادر بالطهر والمرض والجنون والحيض الذي لا تخلو عنه المدة غالباً والعدة
والزمن المصروف للعارض الذي شرط في نذره الخروج له أن كانت المدة غير معينة والذي لا يقضى كزمن
الانغماء والتبرؤ والاكل وغسل الجنباء وإذا انقضى الراتب وزمن العارض الذي شرط الخروج له في نذره أن
عين مدة أه قول المتن (بالخروج إلخ) أي من المسجد بجميع بدنه أو بما اعتمد عليه من نحو يديه أو
رجليه أو راسه قائماً ومنحنيماً أو من غير العجز قاعداً ومن الجنب مضطجعا نهاية ومغنى (قوله مما يأتي) أي من
الاعتذار نهاية (قوله منافاته الليث) أي إذ مر في مدة الخروج المذكور غير معتكف ومحل ذلك حيث كان
عامداً عالماً بالتجريم مختاراً نهاية ومغنى (قوله بخلاف مالو اعتمد عليهما) أي لم يضر لأن الأصل عدم الخروج
مغنى زاد النهاية وسم ويؤيده ما أفتى به الشهاب الرملي فيما لو حلف لا يدخل هذه الدار فادخل إحدى رجله
واعتمد عليهما من أنه لا يحنث أي لأن الأصل الخروج وعدم الدخول فعملنا فيهما بالأصل أه (قوله على
ما اقتضاه كلام البغوي) اعتمده المغنى والنهاية وسم (قوله ويؤيده ما روي في ما وقف إلخ) قد يفرق
البغوي بأنه في الشائع لم يستقر شيء من أجزائه في محض المسجد إذا من جزء إلا وفيه غير المسجدية وينبغي أن
الاعتداد على الخارجية مع الاعتماد على الداخلة أيضاً مانع سم قول المتن (لقضاء الحاجة) أي من بول أو غائط
ومثلها الریح نهاية وشو برى وشيخنا (لأنه ضروري إلخ) أي ولو كثر لعارض نهاية ومغنى (قوله فإن
تأتى إلخ) ويرجع في ذلك إليه لأنه أمين على عبادته عث (قوله وإزالة نجاسة) أي كزاد مغنى ونهاية
(قوله وإزالة النجس) ظاهر إطلاقه وإن كان معفو عنه (قوله واكل إلخ) قضية التعليل أن شرب نحو الشورية
كألا بل فليراجع وكذا قضيته أن مثل المسجد المهجور ماذا كان المعتكف في نحو خيمة في المسجد تستره
عن الناظرين (قوله أن المهجور إلخ) أي والمختص نهاية (قوله لأنه لا يستحي إلخ) أي بخلاف ما إذا وجد
فيه أو من ياتيه به لأنه إلخ (قوله وله الوضوء) أي واجبا كان أو مندوباً بانهية ومغنى (قوله ولا لغسل إلخ)
والظاهر كما قاله الشيخ أن الوضوء المندوب لغسل فلا احتلام معتفر كالثلث في الوضوء نهاية ومغنى
قول المتن (في غير داره) أي التي يستحق منفعتها نهاية ومغنى (قوله للحياة) أي فيهما نهاية (قوله مع المنة)

وكذا لو عين المدة كهذا الشهر لكنه خرج بغير ما شرط الخروج له مما لا يقطع التتابع إماماً يقطعه مما لم يشرط
الخروج له فيوجب الاستئناف أه (قوله في المتن وينقطع التتابع إلخ) ينبغي أن تجرى هذه المسائل
المتعلقة بالتتابع انقطاعاً وعدمه وقضاء الزمان الخروج وعدمه في التتابع في القضاء حيث وجب أي كما
يخرج لدين مطلوب (قوله على ماسر) أي في نحو قوله فالمذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع أي
من حيث التتابع (قوله على ما اقتضاه كلام البغوي) أي لأن الأصل عدم الخروج ويؤيده ما أفتى به شيخنا
الشهاب الرملي فيما لو حلف لا يدخل هذه الدار فادخل إحدى رجله واعتمد عليهما من أنه لا يحنث أي لأن
الأصل الخروج وعدم الدخول وقضية ذلك أنه في ابتداء دخول المسجد لو ادخل إحدى رجله دون الأخرى
واعتمد عليهما لم يكف ذلك في صحة الاعتكاف فالحاصل أنه يستحب في ذلك ما كان فيه من دخول أو خروج
مر (قوله ويؤيده ما روي في ما وقف إلخ) قد يفرق البغوي بأنه في الشائع لم يستقر شيء من أجزائه في محض
المسجد إذا من جزء إلا وفيه غير المسجدية وينبغي أن الاعتداد على الخارجية مع الاعتماد على الداخلة أيضاً مانع
(قوله ويؤيده أيضاً أن المانع إلخ) قد يمنع أن مجرد إخراج إحدى الرجلين على الإطلاق مانع (قوله)

وأخذ منه أن من لا يستحي من السقاية يكلفها (ولا يضر بعدها إلا أن) يكون له دار أقرب منها أو (يفحش) البعد (فيضرب في الأصح) لأنه قد يحتاج في عودته أيضا إلى البول فيمضي يومه في التردد نعم لو لم يجد غير ما أو وجد غير لا تق به لم يضر ويؤخذ من التعليل أن ضابط الفحش أن يذهب أكثر الوقت المندور في التردد وبه صرح البغوي (ولو عاد مرضا) أو زار قادما (٤٨١) (في طريقه) لنحو قضاء الحاجة (لم يضر

مالم يطل وقوفه) فإن طال بان زاد على قدر صلاة الجنابة أي أقل مجزئ منها لم يظهر ضرر ما قدرها فيحتمل لجميع الأغراض (أو) لم يعدل عن طريقه) فإن عدل ضرر وإن قصر الزمان لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم كان يمر بالريض وهو معتكف فيمر كما هو يسال عنه ولا يرجع وله صلاة على جنازة إن لم ينتظر ولا عرج إليها وهل له تكرير هذه كالعبادة على موتى أو مرضى مر بهم في طريقه بالشرطين المذكورين أخذان جماعهم قدر صلاة الجنابة معفو عنه لكل غرض في حق من خرج لقضاء الحاجة أو لا يفعل إلا واحدا لأنهم علوا فعله لنحو صلاة الجنابة بأنه يسير ووقع تابعا لمقصودا كل محتمل وكذا يقال في الجمع بين نحو العبادة وصلاة الجنابة وزيادة القسام والذي يتجه أن له ذلك ومعنى التعليل المذكوران كلا على حدته تابع وزمنه يسير فلا نظر لضمه إلى غيره المقتضى لطول الزمن ونظيره ما مر فيمن على بدنه دم قليل معفو عنه وتكرر بحيث لو جمع لكثير فهل يقدر الاجتماع حتى يضر أو لا

الخ) الأولى ومع الخ بالواو (قوله) وأخذ منه أن من لا يستحي من السقاية الخ) وكذا إذا كانت السقاية مصونة مختصة بالمسجد لا يدخلها إلا أهل ذلك المكان كما يحتمل به بعض المتأخرين نهاية ومعنى قول المتن (ولا يضر بعدها) أي داره المذكورة عن المسجد نهاية ومعنى (إلا أن يكون له دار أقرب الخ) هل يستثنى ما لو كانت الأقرب لزوجة أخرى غير ذات اليوم وقد يقال دخوله لقضاء الحاجة كم لو وضع متاع ونحوه فيجوز سم (قوله) أن يذهب الوقت أي الذي نذر اعتكافه زيا دى أعش ورشيدى عبارة شيخنا كان يكون وقت الاعتكاف يوما فيذهب ثلثاه ويبقى ثلثه اه (قوله) أو زار قادما) إلى قوله وهل له في النهاية والمعنى إلا قوله أي أقل مجزئ إلى ضرر قوله أم أقدرها إلى المتن (قوله) لنحو قضاء الحاجة) أي كغسل الجنابة قول المتن (مالم يطل الخ) أي بان يقف أصلا أو وقف يسيرا كان اقتصر على السلام والسؤال نهاية ومعنى قول المتن (وقوفه) هل المراد حقيقة الوقوف وعبارة شرح الروض مالم يطل مكثه سم عبارة البجيرى والمراد بالوقوف المكث ولو كان قاعدا اه (بان زاد الخ) عبارة النهاية والمعنى فإن طال وقوفه عر قاضاه (قوله) بان زاد) إلى المتن نقله ع ش عنه وافر (قوله) أي أقل مجزئ منها) عبارة شرح بافضل صلاة الجنابة الملتدلة قال السكردى وكذلك الامداد عبرى التحفة باقل مجزئ. واطلق شيخ الاسلام والخليل الشربيني والجمال الرملى أن له صلاة الجنابة اه قول المتن (أو لم يعدل الخ) أو بمعنى الواو يصرى أي كما عر به المنهج وبافضل ويفيده أيضا قول الشارح الاتى بالشرطين بالثنية قول المتن (عن طريقه) أي بان كان المريض أو القادم فيها نهاية ومعنى (قوله) فإن عدل) أي بان يدخل منه طافا غير نافذ لاحتياجه إلى العود منه إلى طريقه فإن كان نافذا لم يضر قليوبى وأعله إذا لم يكن الطريق الثانى أطول من الأول فليراجع (قوله) وله الخ أي لمن خرج لنحو قضاء الحاجة (قوله) وهل له) إلى المتن نقله ع ش عنه وافر (قوله) كالعبادة الأولى أو العبادة (قوله) بالشرطين الخ) وهما عدم طول الوقوف وعدم العدول (قوله) والذي يتجه الخ) جزم به شيخنا وقال القليوبى مال إليه شيخنا مراه (قوله) أن له ذلك) أي كل من التكرير والجمع (قوله) فيمن على بدنه دم قائل الخ) أن كان الكلام في غير الاجنبى فالصحيح العفو عن الكثير اجتماع وتفرق سم قول المتن (بمرض الخ) أي بخروجه له نهاية ومعنى (قوله) أو اغما) الأولى التعبير بالواو بصرى (قوله) بان خشى) إلى الفرع في النهاية والمعنى إلا قوله فإن أخرج إلى المتن وما ناله عليه (قوله) بان خشى تنجس المسجد) أي بنحو اسهال وادار و (قوله) إلى فرش الخ) أي ونزرد طبيب نهاية ومعنى (قوله) تنجس المسجد) أي أو استقذاره شرح بافضل (قوله) ومثله) أي المرض المذكور (خوف حريق الخ) أي فإن زال خوفه عاد الملك وبني عليه قال الماوردى ولعله فيمن لم يجد مسجدا قريبا يامن فيه من ذلك نهاية وظاهر أن محله في غير المساجد التي تتعين بالتعيين أما هي فلا يكتفى باعتكافه في غير مائة ومقامه كردى على بافضل (قوله) بخلاف نحو صداع) أي فينقطع التتابع بالخروج له نهاية ومعنى (قوله) خفيفة) راجع لنحو صداع أيضا (قوله)

إلا أن يكون له دار أقرب منها) هل يستثنى ما لو كانت الأقرب لزوجة أخرى غير ذات اليوم وقد يقال دخوله لقضاء الحاجة كم لو وضع متاع ونحوه فيجوز (قوله) في المتن مالم يطل وقوفه) هل المراد حقيقة الوقوف وعبارة شرح الروض مالم يطل مكثه (قوله) لخبر أبي داود الخ) إيراده هذا الخبر نهاية ومعنى أن اعتكافه عليه الصلاة والسلام كان مندورا له متتابعا ومحتمل أنه كان متطوعا لكتبه أحب تتابعه (قوله) فيمن على بدنه دم قليل معفو عنه وتكرر بحيث لو جمع لكثير الخ) أن كان الكلام في غير الاجنبى فالصحيح العفو عن الكثير اجتماع أو تفرق (قوله) ومثله خوف حريق وسارق) فإن زال خوفه عاد الملك وبني عليه قال الماوردى ولعله فيمن لم يجد

(٦١ - شروانى وابن قاسم - ثالث) حتى يستمر العفو فيه خلاف لا يبعد مجيئه هنا وإن أمكن الفرق بأنه يحتاج للصلاة بالنجاسة مالا يحتاج هنا وأيضا فما هنا في التابع وهو يقتصر فيه ما لا يقتصر في المقصود (ولا ينقطع التتابع بمرض) ومنه جنون أو اغما (يخرج إلى الخروج) بان خشى تنجس المسجد أو احتاج إلى فرش وخادم ومثله خوف حريق وسارق بخلاف نحو صداع

فقد مر الخ) أى قبل قول المصنف ويحسب زمن الاغماخ (قوله اشهادة تعينت) عبارة النهاية والمغنى ولو خرج لاداء شهادة تعين عليه حملها واداءها لم ينقطع تنابعه لاضراره الى الخروج والى سببه بخلاف ما إذا لم يتعين عليه احدهما او تعين احدهما فقط لانه ان لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والا فتحملة لهما بما يكون الاداء فهو باختياره وقيد الشيخ بخنا بما إذا تحمل بعد الشروع فى الاعتكاف والا فلا ينقطع الولاء كالمو نذر صوم الدهر فهو ته اصوم كفارة لزمته قبل النذر لا يلزمه القضاء هو فى سم بعد ذكره عن الروض مثل ذلك الى وقيد الشيخ ما نصه فقول الشارح الشهادة تعينت ان اراد تعينت اداء وتحملا وان لم يتبادر ووافق ذلك اه وقوله ان اراد تعينت الخ أى كما خبره فى شرح بافضل (قوله او الحد الخ) عبارة النهاية ولو خرج لا قامة حد او تعزير ثبت بالبينة لم ينقطع ايضا بخلاف ما إذا ثبت باقراره ومحل ما تقرر إذا اتى بموجب الحد قبل الاعتكاف فان اتى الاعتكاف كالمو نذر مثلا فانه ينقطع الولاء ولا ينقطع خروجه امره لا لاجل قضاء عدة حياة او وفاة وان كانت مختارة للنكاح لانه لا يقصد العدة بخلاف تحمل الشهادة ما لم تكن بسببها كان طلقت نفسها بتفويض ذلك لها وعلق الطلاق بمشيتها فاشهات وهى معتكفة فانه ينقطع لاختيارها الخروج فان اذن لها الزوج فى اعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها فيها ومات قبل انقضائها فينقطع التتابع بخروجها قبل مضى المدة التى قدرها لها وزوجها اذ لا يجب عليها الخروج قبل انقضائها فى هذه الصورة وكذا لو اعتكف بغير اذنه ثم طلقها اذنه لاني تمام اعتكافها فينقطع التتابع بخروجها اه وفى المغنى مثلها الا قوله ومحل ما تقرر الى ولا ينقطع وقوله وكذا لو اعتكف (قوله بان كانت لا تخلو عن الحيض غالبا) أى كشهر كما مثل به الرويانى مغنى وقال شيخنا بان كانت تزيد على خمسة عشر يوما فى الحيض وعلى تسعة اشهر فى النفاس لاحتمال طروها فى هذه المدة اه وباتى عن النهاية والامداد ما يوافقه (قوله ومثلها) أى المدة لا تخلو عن الحيض غالبا (قوله واستشكله الاسنوى الخ) ويحجب عنه بان المراد بالغالب هنا لا يوسع زمن اقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم بامر فى باب الحيض وبوجه بانه متى زاد زمن الاعتكاف على اقل الطهر كانت معرضة لطره الحيض فعذرت ذلك وان كانت تحيض واطهر غالب الحيض والطهر لان ذلك الغالب قد يتجزى نهاية وامداد قال ع ش قوله مر قد يتجزى أى بان يوجد تارة فى شهر قدر مخصوص وفى اخر دونها واكثر منه اه وفى السكرى على بافضل بعد ذكر كلام النهاية والامداد الماند كور ما نصه وقد اقر الشارح اشكال الاسنوى فى التحفة والاياب قال فى الاياب الحاصل ان المدة ثلاثة اقسام الخمسة العشر فاقل تخلو بية يزوال خمسة والعشرون فاكثر لا تخلو غالبا وما بينهما يخلو غالبا فالاولى بقطعها الحيض والثانية لا يقطعها والثالثة ملحقة بالاولى اه (قوله والنفاس كالحيض) ولا تخرج لاستحاضة بل تحرز عن تلويث المسجد وينبغي ان يحمله ان سهل احترازها والاخر جت ولا انقطاع نهاية (قوله مكرها بغير حق) ومنه ما لو حمل واخرج بغير اذنه أى اذا لم يمكنه التخصص فان اخرج مكرها بحق مسجد اقربا يامن فيه من ذلك شرح مر (قوله ولا ينقطع بالخروج اشهادة تعينت الخ) عبارة الروض او خرج لاداء شهادة تعين عليها واداءها او تعين احدى دون الاخر لانه ان لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والا فتحملة لهما بما يكون الاداء فهو باختياره وظاهر ان محل هذه اذا تحمل بعد الشروع فى الاعتكاف والا فلا ينقطع التتابع أى ان تعين الاداء كالمو نذر صوم الدهر فهو ته اصوم كفارة لزمته قبل النذر لا يلزمه القضاء اه فقول الشارح لشهادة تعينت أى ان اراد تعينت اداء وتحملا وان لم يتبادر ووافق ذلك مر (قوله واستشكله الاسنوى الخ) اجيب بان المراد بالغالب هنا لا يوسع اقل الطهر الاعتكاف لا ما ذكر فى باب الحيض ووجهه انه اذا زاد من الاعتكاف على اقل الطهر كانت معرضة لطره الحيض فعذرت شرح مر (ولا بالخروج مكرها بغير حق) وكما كراهه ما لو حمل واخرج بغير اذنه أى إذا لم يمكنه التخصص على ما اقتضاه اطلاقهم ويحتمل تقييده بما إذا لم يمكنه ذلك وله الاقرب فان اخرج مكرها بحق كالزوجة والعبد يعتكفان بلا اذن او اخرجه الحالك لم يلحق لزمه او اخرج خوف غريم له وهى مغنى بما طال او

وهى خفيفة فان اخرج لاجل ذلك فقد مر بما فيه (و) لا ينقطع بالخروج لشهادة تعينت أو لحد ثبت بالبينة أو (بحيض ان طالت مدة الاعتكاف) بأن كانت لا تخلو عن الحيض غالبا فتبنى على ما سبق إذا طهرت لانه بغير اختيارها ومثلها فى المجموع بان تزيد على خمسة عشر يوما واستشكله الاسنوى بأن الثلاثة والعشرين تخلو عنه غالبا إذ غالبه ست أو سبع وبقيّة الشهر طهر إذ هو غالبا لا يكون فيه الا حيض واحد وطهر واجدو النفاس كالحيض (فان كانت بحيث تخلو عنه انقطع فى الاظهر) لا مكان المو الاة بشرعها عقب الطهر (ولا بالخروج) مكرها بغير حق أو (ناسيا) على المذهب) كما لا يبطل الصوم بالاكل ناسيا ولا نسلم أن لهية تذكّر بخلاف الصائم ومثله جاهل

يعذر بجهله (ولا بخروج المؤذن الراتب إلى منارة منفصلة عن المسجد) لكنهما (٤٨٣) قرية منه مبنية له (للأذان

في الاصح) لانها مبنية
لاقامة شعائر المسجد
معدودة من توابعه وقد
ألف الناس صوته فعذر
وجعل زمن أذانه كمستثنى
من الاعتكاف وبما تقرر
في المنارة فارقت الخلوة
الخارجة عن المسجد
التي بابها فيه فنقطع
بدخولها قطعاً ما غير راتب
فيضر صعوده لفصله
لاتتفام ما ذكر في الرواتب
وأما بعيدة عن المسجد
أى بحيث لا تنسب اليه
عرفاً فيما يظهر ثم رأيت
من ضبطه بأن تكون
خارجة عن جوار المسجد
وجاره أربعون داراً من
كل جانب وبعضهم ضبطه
بما جاوز حريم المسجد أو
مبنية لغيره الذى ليس
متصلاً به فيضر صعودها
مطلقاً بخلاف المتصل به
لان المساجد المتلاصقة
حكمها حكم المسجد
الواحد وأما متصلة بأن
يكون بابها في المسجد أو
رحبته فلا يضر صعودها
مطلقاً (ويجب قضاء أوقات
الخروج بالاعذار السابقة
لأنه غير معتكف فيها
(إلا أوقات قضاء الحاجة)
لان حكم الاعتكاف
منسحب عليها ولهذا لو
جامع في زمنها من غير

كالوجه والعبد يعتكفان بلا إذن أو أخرجه الحاكم لحق لومه أو أخرجه خوف غريمه له وهو غنى بماطل أو
معسر وله بيعة أى وثم حاكم يقبلها كاهو ظاهر انقطع تنابعه لتقصيره نهاية ومغنى وقولها وثم حاكم يقبلها
أى بلا حبس (قوله يعذر بجهله) عبارة النهاية والمغنى يخفى عليه ما ذكره قال عرش قوله يخفى عليه الخ
ظاهره انه لا فرق بين كونه قريب عهده بالاسلام أم لا انشا بادية بعيدة عن العلماء أم لا وهي ظاهرة اه قول
المتن (الراتب) ومثل الراتب نائبه حيث استنابه لعذر رسم على حج أقول وينبغي انه لا فرق حيث كان النائب
كالأصيل فيما طلب منه عرش قول المتن (إلى منارة) يفتح الميم وبحث الأذرعى امتناع الخروج للمنارة فيما إذا
حصل الشعائر بالأذان بظهر السطح لعدم الحاجة اليه وكالمنارة محل عال بقرب المسجد اعتيد الاذان له عليه
وكذا إن لم يكن عالياً لكن توقف الاعلام عليه لكون المسجد فى منعطف مثلاً شرح مروا النظر ببحث الأذرعى
مع ان مقابل الاصح نظر للاستغناء بالسطح سم (قوله مبنية له) إضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وأن لم
تبن له كان خرب مسجد و بقيت منارته فجدد مسجد قريب منها واعتيد الاذان عليها له فحكمها حكم المبنية
له كاهو ظاهر وقول المجموع ان صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له شرح مر
وهل نائب الراتب كالراتب مطلقاً وان استنابه لعذر أو لا أى مطلقاً فيه نظر والثاني قريب سم قول المتن
(للاذان) وينبغي أن مثل الاذان ما اعتيد من التسبيح المعروف الآن ومن أولى الجمعة وثانيتها الاعتقاد الناس
التي هو لصلاة الصبح والجمعة بذلك فيباح بالأذان عرش عبارة شيخنا، مثل الاذان التسبيح آخر الليل المسمى
بالأولى والثانية والأبدو ما يفعل قبل اذان الجمعة من قراءة الآية والسلام لجريان العادة بذلك لاجل التهيؤ
لصلاة الصبح وصلاة الجمعة (قوله أما غير راتب الخ) عبارة النهاية والمغنى بخلاف خروج غير الراتب للأذان
وخروج الراتب لغير الاذان ولو بجحرة بابها في المسجد أو للأذان لكن بمنارة ليست للمسجد أو له لكن
بعيدة عنه وعن رحبته اه (قوله فيما يظهر) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ثم رأيت بعضهم ضبطه الخ) عبارة
النهاية والمغنى وان ضبطه بعضهم الخ (قوله مطلقاً) أى ولو كانت قرية والمؤذن راتباً (فلا يضر صعودها
الخ) قال فى السكز إذ تعد منه ويصح الاعتكاف فيها اه وقال فى شرح المنهج سواء خرجت عن سميت
المسجد أم لا اه سم (قوله مطلقاً) أى ولو لغير الاذان وخرجت عن سميت ببناء المسجد كارجحاه ورتبته
لإذنى فى حكم المسجد كمنارة مبنية فيه مالت إلى الشارع فيصح الاعتكاف فيها وان كان المعتكف فى هواء
الشارع وأخذ الزركشى منه انه لو اتخذ للمسجد جناح إلى الشارع فاعتكف فيه صح لانه تابع له صحيح
وان زعم بعضهم انه مردود بان الفرق بين الجناح والمنارة لا تخفى أى لكون المنارة تنسب إلى المسجد ويحتاج
اليها غالباً فى إقامة شعائره بخلاف الجناح فيها نهاية وكذا فى المغنى إلا انه رجع ما رعه البعض من عدم الصحة
فى الجناح وتقديم فى الشرح وغن شيخنا ما وافق ما فى النهاية قول المتن (ويجب قضاء أوقات الخروج) أى
من المسجد من نذر اعتكاف متتابع (بالاعذار) أى التى لا ينقطعها المتتابع كوقت كل أو حيض ونفاس
واغتسال جنابة مغنى ونهاية (قوله ونازع جمع الخ) اعتمده النهاية والمغنى فقالوا وانتصاره على قضاء

معسر وله بيعة أى وثم حاكم يقبلها كاهو ظاهر انقطع تنابعه لتقصيره شرح مر (قوله فى المتن ولا بخروج
المؤذن الراتب إلى منارة الخ) وإضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وأن لم تبن له كان خرب مسجد و بقيت
منارته فجدد مسجد قريب منها واعتيد الاذان عليها له فحكمها حكم المبنية له كاهو ظاهر وقول المجموع ان
صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له شرح مر وهل نائب الراتب كالراتب مطلقاً
أو ان استنابه لعذر أو لا فيه نظر والثاني قريب وبحث الأذرعى امتناع الخروج للمنارة إذا حصل الشعائر
بالأذان بظهر السطح لعدم الحاجة وكالمنارة محل عال بقرب المسجد اعتيد الاذان له عليه وكذا إن لم يكن
عالياً لكن توقف الاعلام عليه لكون المسجد فى منعطف مثلاً شرح مروا النظر ببحث الأذرعى مع ان مقابل
الاصح نظر للاستغناء بالسطح (قوله فلا يضر صعودها مطلقاً) قال فى السكز إذ تعد منه ويصح الاعتكاف
فيها اه وقال فى شرح المنهج سواء خرجت عن سميت المسجد أم لا (قوله فى المتن ويجب قضاء الخ) قال فى

مكث بطل ونازع جمع فى هذا الحصر والحقوا به تقلا عن الشيخ أبى على

الحاجه مثال إذا لا وجه كما قاله الاسنوى تبعها لجمع متقدمين جريانه في كل ما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة ككل وغسل جنابة واذان مؤذن راتب بخلاف ما يطول الخ (قوله) وغيرهما يطلب الخروج له (الخ) وعلم بما مر عدم لزوم تجديد النية لمن خرج لما ذكر بعد دعوته ان خرج مالا بد منه وان طال زمنه كبرز وغسل واجب راذان جاز الخروج له او لما منه بد لشمول النية جميع المدة ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع فجامع او خرج بلا عذر ثم عاد للتميم الباقي جدد النية ولو اخرج معتكف بنسك فان لم يخش الفوات اتمه اى ثم خرج له جوه الا خرج له ولا يبنى به دفراغه من النسك على اعتكافه الاول وان نذر اعتكاف شهر بعينه فبان انقضاه قبل نذره لم يلزمه شئ لان اعتكاف شهر قد مضى بخال نهاية وقوله لم يروا اخرج المغي مثله (قوله فرغ) الى الكتاب في المغي (قوله سووا الخ) عبارة النهاية وهل عيادة المريض ونحوها له اى للمعتكف افضل او تركها وهما سواء وجوه ارجحها اولها اقال سم قال الشارح في شرح العباب ارجحها الاخير فقد نقله في المجموع عن الاصحاب قال البلقيني والاذرعى ومخلف في عيادة الاجانب اما الاقارب وذوو الرحم والاصدقاء والجيران فالظاهر ان الخروج لعبادتهم افضل لاسيما اذا علم انه يشق عليهم تخلفه انتهى اه (قوله افضل) لاسيما اذا علم انه يشق عليهم وعبرة القاضي حسين مصرحة بذلك وهذا هو الظاهر مغي

وغيره خروج مؤذن لا اذن
وجنب لا اغتسال وغيرهما
ما يطلب الخروج له ويقل
زمنه عادة بخلاف ما يطول
زمنه كحيض وعدة ومرض
(فرغ) سووا بين اقامة
الاعتكاف ونحو عيادة
المريض واعترضه ابن
الصلاح بانه صلى الله عليه
وسلم كان يعتكف نفلا ولا
يخرج لذلك ويبحث البلقيني
ان الخروج لعيادة نحو
رحم وجار وصدیق افضل
والله اعلم

شرح المنهج في اعتكاف منذور ومتابع (قوله سووا بين اقامة الاعتكاف ونحو عيادة المريض الى اخره)
قال في شرح العباب عن المجموع لانهما طاعتان مندوب اليهما فاستويا وهما عيادة العباب وله
الخروج من تطوع لعيادة مريض وتشجيع جنازة وهل هو افضل او تركه او هو
سواء وجوه اه قال الشارح في شرحه ارجحها الاخير فقد نقله
في المجموع عن الاصحاب الى ان قال قال البلقيني والاذرعى
ومخلف في عيادة الاجانب اما الاقارب وذوو الرحم
والاصدقاء والجيران فالظاهر ان
الخروج لعبادتهم افضل
لاسيما اذا علم انه
يشق عليهم
تخلفه
اه

﴿ فهرست الجزء الثالث من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمه الله تعالى ﴾

صفحة	صفحة
باب فى زكاة الفطر ٣٠٤	٢ باب صلاة الخوف
باب من تلزمه الزكاة ٣٢٧	١٨ فصل فى اللباس
فصل فى اداء الزكاة ٣٤٢	٣٩ باب صلاة العيدين
فصل فى التمتع وتوابعه ٣٥٣	٥١ فصل يندب التكبير
كتاب الصيام ٣٧٠	٥٦ باب صلاة الكسوفين
فصل فى النية وتوابعها ٣٨٦	٦٥ باب صلاة الاستسقاء
فصل فى بيان المفطرات ٣٩٧	٨٣ باب فى حكم تارك الصلاة
فصل فى شروط الصوم من حيث ٤١٣	٨٩ كتاب الجنائز
الفاعل والوقت وكثير من سننه	١١٣ فصل فى تكفين الميت
ومكروهاته	١٣١ فصل فى الصلاة على الميت
فصل فى شروط وجوب الصوم ومخصصاته ٤٢٧	١٦٧ فصل فى الدفن وما يتبعه
فصل فى بيان فدية الصوم الواجب ٤٣٤	٢٠٨ كتاب الزكاة
فصل فى بيان كفارة جامع رمضان ٤٤٧	٢٠٩ باب زكاة الجيوان
باب صوم التطوع ٤٥٣	٢٢٣ فصل فى بيان كيفية الاخراج
كتاب الاعتكاف ٤٦١	٢٣٩ باب زكاة النبات
فصل فى الاعتكاف المنذور المتتابع ٤٧٦	٢٦٣ باب زكاة النقد
	٢٨٢ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة
	٢٩٢ فصل فى زكاة التجارة

﴿ تمت ﴾

